

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

رسائل الخليفة عمر بن عبد العزيز

جمعا ودراسة وتحقيقا

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة

في التاريخ الإسلامي

من تقديم الباحث:

محمد فرقاني

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

غازي مهدي جاسم الشمري

الجزء الأول

1424هـ/2003م

فهرس الموضوعات

جامعة الأمل
عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة

المباب الأول

حياة عمر بن محمد العزيز من ملاحه إلى امتلاكه

الفصل الأول

02

حياة عمر بن محمد العزيز من ملاحه إلى ولايته على العربن العريقين ،

62-87 هـ / 681-705ء

03

1 - نسبه

05

2 - ميلاده

06

3- صفاته الجسدية

06

4 - تبو عمر بن الخطاب باستخلاف عمر بن عبد العزيز وسيره في المسلمين
بسيرته

08

5 - نشأته وإقباله على طلب للعلم في المدينة المنورة

9

- شيوخه

18

6 - علاقته بالخليفة عبد الملك بن مروان

20

7 - رسالته إلى عبد الملك والمنسوبة إليه يعظه فيها

22

8 - زوجاته وأولاده

24

9 - تبو خالد بن يزيد وسعيد بن المسيب باستخلاف عمر

25

10 - العوامل المؤثرة في نمو شخصيته وتحصيله العلمي والتربوي

28

11 - دحض شبهة تولى عمر إمارة خنصرة

الفصل الثاني

ولاية عمر بن محمد العزيز على العمار 87-93 هـ / 705-711ء

ومعمراته التي قام بها في الإقليم

32

1 - عهد الخليفة الوليد إليه بالولاية ، وما اشترطه عمر عليه

33

2 - منهج عمر في إدارة إمارة الحجاز

- 34 - أولا : مشاورة العلماء
- 36 - ثانيا : رفع الظلم وبسط العدل
- 38 3 - تنظيم عمر لإمارة الحجاز
- 38 - أولا : إمارة مكة وما دار حول أميرها من خلاف
- 42 - ثانيا : نوابه وأعوانه في إدارة إمارة الحجاز
- 43 4 - إشرافه على موسم الحج وأدعيته بالموقف
- 44 - أولا : رسالته إلى أنس يستشير عن الصلاة هل أفضل أم الطواف
بالنسبة للغريباء
- 45 - ثانيا : أدعيته
- 46 5 - اهتمامه بإقامة فريضة الزكاة أخذا وتوزيعا
- 47 6 - عناية عمر بالبيت وإحسانه إليهم
- 48 - الرسالة المزعومة التي رد بها عمر على الوليد في شأن علي بن عبد الله
ابن عباس لما اتهم بقتل سليط
- 49 7 - تجديده للحرمين الشريفين -88-91هـ وتعميره للحجاز
- 49 - أولا : أمر الوليد لعمر بتجديد بناء المسجد النبوي
- 50 - ثانيا : مشاورة عمر لأهل المدينة في الذي أمر به الوليد
- 51 - ثالثا : رسالة عمر إلى الوليد يبلغه بنتيجة ما توصل إليه مع أهل المدينة
في شأن هدم البيوت ورد الوليد عليه
- 53 - حج الوليد وتفقدته لما أنجزه عمر
- 54 8 - موقف عمر من الشعراء
- 57 9 - رسائل عمر إلى الوليد في قضايا مختلفة (قذف ، عقوبات)
- 57 1- رسالته إلى الوليد يحذره من زراعة الساحر
- 57 2- رد عمر على أحد نوابه في السباب الذي وقع بين عمر بن ربيع
وأحد اليهود
- 3- رد عمر على عثمان بن ربيعة في عدم القود من الغلام الذي لم يبلغ
- 58 سن الرشد

- 58 4 - رسالته يرد فيها على الوليد في رجل ضرب آخر بالسيف
- 61 5 - رسالته إلى الوليد في رجل وقع على صبية فقتلها
- 62 6 - توقيعه على رسالة كتب بها للوليد إليه
- 63 10 - أمر الوليد لعمر بضرب خبيب
- 68 11 - موقف عمر من سياسة الحجاج في أهل القبلة وأهل النمة
- 68 1- رسالة عمر إلى الوليد يستغفبه من مرور الحجاج عليه
- 69 2 - رسالة عمر إلى الوليد يعلمه بظلم الحجاج لأهل العراق
- 70 12 - عزل عمر عن إمارة الحجاز ؛ أسبابه ودوافعه

الفصل الثالث

استقرار عمر بالخاء وعلاقته بالطيبتين ؛ الوليد وسليمان

93 - 99 هـ / 711 - 717 هـ

- 77 1 - التحاق عمر بدمشق واستقراره بها
- 78 2 - علاقة عمر بالخليفة الوليد 93-96 هـ
- 80 1- موقف عمر من سياسة الوليد تجاه الخوارج
- 80 2- موقف عمر من خلع الوليد لسليمان من ولاية العهد
والبيعة لابنه عبد العزيز
- 85 3 - علاقة عمر بن عبد العزيز بالخليفة سليمان بن عبد الملك 96-99 هـ
- 89 1- عمر مستشاراً لسليمان
- 89 2 - وصية عمر لأسامة بن زيد التتوخي بالرفق بأهل مصر
- 92 3 - وصية عمر لصالح بن عبد الرحمن
- 97 4 - استتكار عمر على سليمان توليته ليزيد بن المهلب على خراسان وتبذيره
للأموال
- 98 5 - نهي عمر لسليمان على الاستعانة بيزيد بن أبي مسلم
- 99 6 - موقف عمر من سياسة سليمان تجاه الخوارج
- 101 7 - تقدير عمر لأهل البيت ودفاعه عنهم وعن حقوقهم
- 102 8 - سليمان لا يصبر على مفارقة عمر له
- 104

- 105 9 - حمل عمر سليمان على الجلوس لرد المظالم
- 106 10 - موقف عمر مما فرض سليمان لأهل المدينة
- 107 11 - حمل عمر سليمان على الرفق بالمجتمين
- 108 12 - مواعظ عمر لسليمان

الفصل الرابع

استخلاص عمر بن عبد العزيز ، 99 هـ - 717 هـ .

- 112 1 - هل كان عمر يعلم أنه سيصير خليفة في يوم ما ؟
- 115 2 - عهد الخليفة سليمان بالخلافة لعمر بن عبد العزيز
- 122 3 - مبايعة المسلمين لعمر خليفة عليهم
- 125 4 - موقف بعض أفراد البيت الحاكم من استخلافه
- 127 5 - اعتماد عمر ما وعظ به منهجاً له في حياته السياسية
- 132 6 - موقف الخليفة عمر من الشعراء
- 132 أ - ترويح الشعراء للباطل وتزييفهم للقيم
- 137 ب - إبعاد عمر للشعراء وحرمانهم من الهبات والأعطيات

الفصل الخامس

المنهج السياسي للخليفة عمر بن عبد العزيز ، أصوله ومعالجه

- 149 1 - منهجه السياسي في خطب الإستخلاف
- 154 2 - جعله من نفسه أسوة وقنوة
- 154 1 - في حياته الخاصة
- 154 أ - الهدف من جعل نفسه قنوة
- 157 ب - تنازله عن أمواله لصالح بيت مال المسلمين
- 159 ج - لباسه
- 160 د - طعامه
- 164 2 - جعله من أمرته قنوة
- 167 3 - العمل بالكتاب والسنة النبوية والراشدية
- 173 4 - لشورى المانع من الاتحراف والاستبداد
- 174 أ - ما اشترطه على من يريد مصاحبته

- 174 ب - نوعية الرجال الذين استخلصهم لنفسه وجعلهم مستشاريه وسماره
- 178 5 - بسط العدل ومقاومة الظلم
- 186 6 - الحرية والمساواة

الباب الثاني

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بخصه وأفراد أسرته وآل بيته

الفصل الأول

رسائله الخاصة بخصه وأفراد أسرته

- 195 1 - تمهيد : موقف عمر من آل بيته
- 195 1 - استشارته للعلماء قبل رده لمظالم آل بيته
- 196 2 - خطبته على بني مروان يخبرهم بعزمه على رد مظالمهم
- 197 3 - قطعه عن أهل بيته ما كان لهم من مخصصات ورده لمظالمهم
- 202 4 - رد فعل آل بيته من رده لمظالمهم
- 202 أ - وساطات واقتراحات
- 204 ب - ندمه عما أعطاهم وتقيدته بمبدأ المساواة
- 204 ج - مواعظه لآل بيته على الحد من طغيانهم
- 206 د - إغراؤه بالنساء ليتخلى عن سيرة الحق معهم
- 206 هـ - تهديدهم له
- 209 2 - رسائله الخاصة بشخصه وأفراد أسرته
- 209 1 - رسائل ينهى فيها عن الدعاء لأحد بعينه
- 211 2 - رسائله إلى مؤدب أبنائه
- 214 3 - رسائله إلى أبنائه يعظهم ويرشدهم
- 221 4 - رسائل يرد فيها على من عزاه في وفاة ابنه وينهى عن البكاء عليه
- 228 5 - رده على من عزاه في وفاة أخيه سهل

الفصل الثاني

رسائل أمير المؤمنين إلى آل بيته

- 1 - رسالته إلى أبي بكر بن محمد يحثه على تفقد رعيته ويحذره من تفضيل قومه

- على بقية الناس 231.....
- 232 - 2 - رسالته إلى بعض أفراد آل بيته في قضايا مختلفة
- 237 - 3 - رسالته إلى عمر بن الوليد لما اتهمه بالظلم والعدوان
- 244 - 4 - رسالته إلى يزيد بن عبد الملك يوصيه بالأمة خيرا

الباب الثالث

٢٤٨

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالمظالم

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين الخاصة برفع المظالم ورد الحقوق على الرعية

- 253 1 - تهديد : شدة رغبة أمير المؤمنين في رد المظالم وإنصافه للمظلومين
- 253 أ - شكوى جرير بابن سعد
- 254 ب - شكوى كعب الأشقر بعمال خراسان
- 255 ج - سياسة أمير المؤمنين في استتراج الناس إلى قبول الحق
- 257 ذ - ثناء الناس عليه وسرورهم بما أذاه إليهم من معروف
- 259 2 - أوامره إلى ولاته يأمرهم برد المظالم على أصحابها
- 263 3 - تحذيراته لولاته من ظلم الناس ورصده الجوائز لمن ينله على الخير ...
- 267 4 - سماعه لشكاوى المظلومين وأمره بإنصافهم
- 275 5 - إنصافه لخارجة والحسن وابن سيرين برد عطائهم عليهم
- 278 6 - إنصافه لأهل سمرقند بالنظر في ظلامتهم
- 279 7 - تحذيره لعبد الحميد وعروة عن تباطئهما فيما يأمرهما بتنفيذه
- 282 8 - الناس عند أمير المؤمنين في الحق سواء

الفصل الثاني

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بمعالجة مظالم العمال ومجاورتهم

- 285 1 - منعه تعذيب العمال الذين اتهموا باختلاس مال الأمة
- 291 2 - منعه إصلاح الرعية وسياستها بالسوط والسيف
- 298 3 - نفيه لآل أبي عقيل ، قوم الحجاج بن يوسف
- 300 4 - نهي عمر صله عن اتباع سنن الحجاج وأحكامه في المسلمين

الفصل الثالث

رسائل أمير المؤمنين الخاصة برفع المظالم العالية نهر العرقية عن الرعية

- 309 1 - أمره بوضع الرسوم و المضرائب الفارسية عن أهل العراق
- 319 2 - منعه أخذه الوظيفة التي فرضت على أهل اليمن
- 323 3 - وضع المكوس عن التجارة الداخلية و عن الأسواق
- 331 4 - منعه استيفاء الخراج بنظام القبالات

الباب الرابع

رسائل أمير المؤمنين المتعلقة بمصاحته الإدارية

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين المتعلقة ببيان مصاحته الإدارية

- 337 1 - تمهيد : الخصائص العامة لسياسة أمير المؤمنين الإدارية
- 352 2 - أمره ليزيد بن المهلب بأخذ البيعة من الناس له وليزيد
- 354 3 - طلبه من سالم أن يكتب إليه بسيرة عمر بن الخطاب ليحدو حدوه وينتهج نهجه
في المسلمين
- 362 4 - طلبه النصح والإرشاد من العلماء وأن يبلّوه على أعوان ليعينوه على ما ولي
عليه
- 367 5 - طلبه من الحسن البصري أن يصف له الإمام العادل
- 370 6 - المحاور العامة لسياسته
- 376 7 - بيان سياسته ومنهج حكمه وإرشاده لأعوانه إلى كيفية سياستهم لرعيتهم

الفصل الثاني

بطله للولاة الظالمين ومحمد امتعانه بالمخبريين . وتوليته للسالمين

- 392 1 - عزله لأسامة بن زيد عن ولاية خراج مصر
- 393 2 - عزله ليزيد بن المهلب عن ولاية خراسان واستقدمه لمحاسبته
- 399 3 - تحذيره للجراح من الاعتناء بأهل المهلب
- 400 4 - أمره للجراح بعزل ابن الأتم وعمارة والسيال
- 402 5 - استقدمه للجراح معزولا عن ولاية خراسان

- 405 6 - توليته لعبد الرحمن بن نعيم وعبد الرحمن بن عبد الله على صلاة وخراج خراسان
- 407 7 - أمره لعدي بعزل سعيد بن مسعود عن عمان ، وحمله إليه لمحاسبته ، وعتابه له على توليته
- 409 8 - توليته لأيوب بن شرحبيل على ولاية مصر بعد عزله لعبد الملك بن رفاعة
- 411 9 - توليته لجد الشيباني خطابة مسجد سيوستان بالسند
- 411 10 - أمره لعدي وعبد الحميد بإقصاء آل أبي موسى من الأعمال وكذا عينة وحوشب
- 417 11 - أمره لعماله بعزل أهل الذمة من الوظائف الإدارية إن لم يطموا

الفصل الثالث

توجيهاته وإرشاداته ومراقبته لعماله وحنوه على الاقتصاد في نفقات الورق والإدارة

- 427 1 - توجيهاته وإرشاداته لعماله
- 442 2 - أمره بالاهتمام بالبريد والقائمين عليه وحسن اختيار من يبرد إليه
- 443 3 - منعه لولاته من قبول الهدايا
- 448 4 - رقابته لعماله وتحذيراته لهم
- 453 5 - تعليماته إلى ولاته بأمرهم بالاقتصاد في الورق والإدارة

الباب الخامس

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالعبادات

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بفريضة الصلاة

- 469 1 - التمهيد : شدة غناية أمير المؤمنين بالعبادات ورغبته في إقامتها على وجهها الصحيح
- 475 2 - حثه لولاته على إقامة الصلاة في الأوقات التي حددتها السنة
- 481 3 - نهيته عن التشبه بالأعاجم في الوضوء
- 481 4 - أمره لولاته أن يحثوا للناس على إقامة الجمعة في مجامعهم
- 484 5 - إرشاده لولاته إلى كيفية الصلاة بالمسلمين

- 485 6 - إرشاده لولائه إلى أداب للذهب إلى الجمعة والعينين
- 488 7 - أمره لولاية الشام والجزيرة بالصلاة والدعاء عندما حدثت الزلازل

الفصل الثاني

ومائل أمير المؤمنين الخاصة بهزيمة الرخاء

- 495 أولاً: قبض الصدقات
- 495 1 - تعليماته إلى السعاة يحدد لهم طرق وكيفيات أخذ الصدقة
- 499 2 - الأموال التي تجب فيها الزكاة
- 499 1 - الرسائل الخاصة بزكاة الثروة الحيوانية
- 499 أ - صدقة الغنم
- 500 ب - صدقة البقر
- 504 ج - صدقة الإبل
- 505 د - صدقة العسل
- 514 2 - الرسائل للخاصة بزكاة المحاصيل الزراعية
- 514 أ - صدقة التمور
- 515 ب - صدقة الزروع والبقول
- 519 3 - الرسائل الخاصة بزكاة العروض التجارية
- 519 أ - عشور التجارة
- 531 ب - صدقة المال المستفاد
- 533 4 - الرسائل الخاصة بزكاة الأموال النقدية
- 533 أ - زكاة أموال المظالم عند إعادتها إلى أصحابها
- 537 ب - زكاة أموال العبيد المكاتبين
- 538 5 - الرسائل الخاصة بزكاة الثروة المعدنية والبحرية
- 538 أ - زكاة الكنوز والمعادن
- 540 ب - زكاة الثروة البحرية
- 542 ثانياً : مصرف الصدقات

- 542 1 - أوجه صرف الصدقة
- 544 2 - موقف أمير المؤمنين ممن امتنع من دفع زكاته أو كان يخرجها بنفسه..
- 546 3 - منع أمير المؤمنين نقل الصدقة من مكان إلى آخر
- 551 4 - توزيع الصدقة على أصحاب السهام
- 551 1- توزيع سهم الفقراء والمساكين
- 558 2- توزيع سهم العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
- 559 3- توزيع سهم الرقاب
- 561 4- توزيع سهم الغارمين وفي سبيل الله
- 564 5- توزيع سهم ابن السبيل
- 567 ثالثا: زكاة الفطر أخذاً وتوزيعاً
- 574 رابعا: تقصي الخليفة عمر عن صدقات أصحاب رسول الله ﷺ
- 578 خامسا: آثار تطبيق فريضة الصدقة

الفصل الثالث

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بفريضة الصوم والعمر

- 583 أولا : رسائله الخاصة بفريضة الصوم
- 583 1 - ما جاء في رؤية الهلال للصوم والإقطار
- 584 2 - إنكاره على محمد بن سويد على إفطاره قبل الناس
- 586 ثانيا : رسائله الخاصة بفريضة الحج
- 586 1 - أمره لأبي بكر بتجديد أنصاب الحرم وإرشاده له إلى كيفية إقامة فريضة الحج
- 587 2 - قطعه ما كان يجري من نفقات على تطيب المسجد النبوي وبقية المساجد ، واقتصاده في كموة الكعبة
- 589 3 - منعه كراه بيوت مكة
- 591 4 - تحريه عن كيفية زواج النبي ﷺ - بميمونة - رضي الله عنها-
- 644 5 - تعليمته إلى عماله في آداب الذبح وشروطه

الفاصل الرابع

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالاقتصاد والمال

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بموارد بيته المال

- 597 1 - تمهيد : إصلاح الخليفة عمر اقتصاد الأمة وفق المبادئ الإسلامية
- 601 2 - مورد الجزية
- 601 1 - الفرق بأهل الجزية عند أخذها منهم
- 607 2 - أمره بأخذ الجزية ممن مات من قبط مصر
- 610 3 - إعلام الخليفة عمر حيان بأن مصر فتحت عنوة
- 613 4 - إجازته لصلح أهل الرها
- 614 5 - أمره بتعديل جزية أهل الموصل والجزيرة عامة
- 618 3 - مورد الخمس
- 618 1 - أمره بأخذ الخمس من العنبر بعد تحريره عن ذلك
- 623 4 - مورد الخراج
- 623 1 - حفاظه على أصول الإيرادات بمنعه بيع أرض الخراج
- 633 2 - حكم مال أرض الصلح إذا أسلم صاحبها ، وكذا أرض العنوة
- 635 3 - حكم من استغل أرض خراجية من المسلمين

الفصل الثاني

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بخدمة الأرض وإعمارها والتجارة وتحاولها

- 646 1- سياسة الخليفة عمر نحو أرض الأندلس
- 646 أ- مال أرض هذا الإقليم قبل استخلاف عمر
- 649 ب- عوامل اضطراب الوضع في الأندلس
- 651 ج- تعليمات وأوامر الخليفة عمر للسمح بن مالك
- 653 د- إقطاع الخليفة عمر من أرض الخمس بالأندلس للجند
- 658 2- حث الخليفة عمر لأعوانه على تأليف وتشجيع الناس على الاستقرار على الأرض وخدمتها
- 661 3- تعليماته إلى عماله في أحكام كراء الأرض وبيع للثمار

- 663 4- إننه بتأجير بحيرة للأسماك وبيع صيد الغنمات
- 665 5- تشجيع الخليفة عمر للأفراد على إحياء الأراضي
- 668 6- تشجيع لخليفة عمر للأفراد على حفر الآبار وتبنيته لهم أحكام تلك
- 674 7- إشاعته للمحميات الرعوية ومنعه غرس الشجر على شاطئ النيل
- 674 8- تعليماته الخاصة بالعمل التجاري والرقابة عليه
- 681 9- تعليماته إلى أعوانه في القيام بوظيفة الحسبة على أصحاب الحيوانات والرفق
بها
- 684 10- أوامره إلى خزان بيوت الأموال باستبدال نقود الناس الرديئة بالوافية

الفصل الثالث

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بمسامحة تجاه الإنفاق العام للحولة

- 687 1 - سياسته تجاه إنفاق الفيء وأوجه صرفه
- 698 2 - تحديده للسفن التي تستوجب عطاء الرجال
- 3 - أوامره في تقدير العطاء ودفعه إلى مستحقيه وإدراج آخرين في الدواوين
- 727 4 - موقفه من البناء والإنفاق عليه
- 733 5 - الإنفاق على مياه الشرب

الباب السابع

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالتهام

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بأصول الأفضية ومناهج الأحكام وترتيب القضاة

- 740 1 - تمهيد : سياسة أمير المؤمنين القضائية
- 745 2 - أصول الأفضية ومناهج الأحكام
- 751 3 - تولية القضاة وعزلهم
- 760 4 - منعه للقضاة من القضاء في المساجد

الفصل الثاني

رمائل أمير المؤمنين الناسة بالعمامة والأيمان وأحكامهما

- 764 1 - فيمن تجوز شهادته
- 768 2 - في القضاء باليمين مع الشاهد
- 773 3 - القضاء بالقسامة في القصاص

الفصل الثالث

رمائل أمير المؤمنين الناسة بالديون والخدمة والمباهم والتبرعات

- 783 1 - القضاء في الديون والإفلاس
- 788 2 - القضاء بالشفعة بين الشركاء والجيران
- 792 3 - النظر في خلافت أهل الذمة
- 792 4 - أحكام القضاء في الهبات والتبرعات والهدايا
- 792 1 - في إعارة التور وأعمارها
- 793 2 - في النحل والهبات
- 800 3 - في هبة الأزواج والآباء

الفصل الرابع

رمائل أمير المؤمنين الناسة بأحكام الأحوال الشخصية

- 803 1 - أحكام الزواج
- 803 1 - أحكام الزواج وشروطه
- 807 2 - حكم إسلام أحد الزوجين النسيين قبل الآخر
- 809 3 - استعلامه عن إقرار الأئمة للمجوس على الزواج بمخارمهم
- 813 2 - أحكام الطلاق
- 813 1 - أحكام للطلاق وشروطه
- 818 2 - انحلال الزواج بالعيوب وغيرها
- 820 3 - إمضاء للطلاق على السفهاء
- 823 4 - التفريق بين الزوج وزوجته بنفيته الطويلة عنها
- 824 5 - التفريق بين الزوج وزوجته بالردة

- 826 3 - أحكام الميراث
- 826 1 - أحكام ميراث الموالى
- 831 2 - ميراث السائبة والحميل والمنبوذ
- 833 3 - ميراث من يموت في الكوارث ، ومن جهل أمرهم
- 835 4 - إرث الإخوة من الدية
- 835 5 - الأسير وماله من حق فيما يوصى به
- 837 6 - أحكام مواريث أهل النعمة

الفصل الخامس

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بالعبود وتقدير أحكامهم

- 840 1 - أحكام المكاتب على العتق
- 845 2 - حكم وصية المكاتب وحيثه
- 846 3 - حكم مصير أولاد الأمة من الرجل الحر وأولاد المنخبة
- 847 4 - حكم عدم اعتراف الرجل بحمل سريته
- 849 5 - بيع ما ترك الحجاج من متاع ورقيق الإمارة وأحكام ذلك
- 841 6 - حكم من وجد لقيطاً
- 852 7 - رغبته في شراء العبدین ؛ زياد وسالم من سيديهما
- 855 8 - أمره ببرد بنات لواته إلى أهلن
- 857 9 - منعه ببيع الأحرار
- 859 10 - أمره بتحرير سبي العرب
- 861 11 - أمره بتحرير العبيد المسلمين ممن يمتلكهم من أهل النعمة

الباب الثامن

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بالحدود والقصاص والديات

الفصل الأول

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بالحدود

- 865 1 - تمهيد : إقامة الحدود عند أمير المؤمنين كإقامة الصلاة
- 866 2 - إرشاداته بين فروعها أسس وقواعد معاقبة الناس

- 871 3 - نهيه عن حلق شعر الرأس واللحية في العقوبات
- 873 4 - إقامته للحدود
- 873 1 - إقامته لحد الردة
- 877 2 - إقامته لحد السرقة
- 877 أ - من تقطع يده في السرقة؟
- 884 ب - حكم سرقة أكفان الموتى
- 884 3 - إقامته لحددي القنف والزنا
- 894 4 - إقامته لحد البغي والحراة وقطع الطريق
- 900 5 - إقامته لحد السمحر

الفصل الثاني

رحائل أمير المؤمنين الخاصة بهنأياته الجراح ومقاهير حياتما

- 903 1 - مقادير دية قتل النفس ونيات الجراح في السنة النبوية وسنة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- 903 أولاً: في السنة النبوية
- 905 ثانياً : في سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- 912 2 - مقادير نيات جراح الأعضاء والبدن عامة
- 912 1 - دية الأسنان
- 914 2 - دية العينين
- 916 3 - دية اللسان
- 917 4 - دية الأنف
- 919 5 - دية الأنن
- 919 6 - دية الأصابع
- 920 7 - دية الأطراف : لليدين والرجلين
- 921 8 - دية للترقوة
- 922 9 - دية الأضلاع
- 922 10 - دية للجهاز التناسلي

- 923 11 - دية جراح الجبهة
- 924 12 - دية الموضحة
- 926 13 - دية حكم كسور العظام
- 927 14 - الانتظار بالقصاص في الجراح حتى تبرأ
- 928 15 - دية الجراح بين العبيد

الفصل الثالث

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالقصاص في قتل النفس ودينها

- 931 1 - قيمة الدية من الإبل وما يعادلها من بقية الأنعام والنقود
- 934 2 - دية القتل في الخطأ بين الأحرار
- 936 3 - من يدفع دية جنایات الموالى
- 939 4 - من يدفع دية قتل المجامع
- 940 5 - هل تقتل العجماء دية ؟
- 941 6 - القصاص بين الرجل والمرأة في الجنایات
- 941 7 - القصاص في جنایة القتل العمد
- 945 8 - فيما تحمله العاقلة من جنایات
- 946 9 - حكم القصاص بين العبيد من جهة وبينهم وبين الأحرار من جهة أخرى
- 948 10 - العفو عن أخذ الدية
- 949 11 - أمره بمحو أحاديث مكحول في الديات
- 950 12 - جنایة أهل الذمة ومقدار دياتهم
- 954 13 - حكم جنایة المسلم على النمی

الفصل الرابع

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بإصلاح حال السجون ومجانها

- 960 1 - حال السجون وسجناءها قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز
- 961 2 - الحق فوق لكل ، والتوبة شرط في العفو عن الجناة
- 962 3 - نهيه لعماله من تغريم السجناء أثمان يودهم
- 962 4 - لو أمره إلى عمله يحثهم فيها على إصلاح السجون وأحوال سجنائها

- 962 أ - أوامره إلى أمراء الأجناد بتحسين حال السجون والاهتمام بالسجناء ...
- 963 ب - أوامره إلى أبي بكر بن حزم بالاهتمام بالمساجين والتشديد على الدعار.
- 965 ج - أوامره إلى والي الجزيرة بالاهتمام بالمساجين
- 966 د - أمره إلى والي البصرة عدي بتحسين حال السجناء
- 966 هـ - أمره إلى عبد الحميد بالاهتمام بالسجناء

الباية التامع

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبموقفه من
التيارات الفكرية والصاحية

الفصل الأول

- رسائل أمير المؤمنين الخاصة بقيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- 871 1 - تمهيد : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غاياته وأهدافه
- 874 2 - العمل على إصلاح حال الأمة بإحيائه لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر
- 876 3 - محاربته للخمر وبقية الأثرية المشبوهة
- 883 4 - منعه الاتجار في الخمر في بلاد المسلمين
- 885 5 - محاربته للدعوة العصبية والنزعات القبلية
- 889 6 - أمره بترشيد استعمال آلات اللهو والغلظة على المخنثين
- 892 7 - نهيه عن النباحة والندب على الأموات
- 895 8 - تعليماته في آداب دخول الرجال الحمامات ومنعه على النساء إلا للضرورة ..

الفصل الثاني

- رسائل أمير المؤمنين الخاصة بقيامته تجاه آل البيت
- 900 1 - تمهيد : بنو أمية وآل البيت قبل استخلاف عمر
- 904 2 - رسائل أمير المؤمنين المتعلقة بإنصافه لآل البيت ، وردة لحقوقهم ومظالمهم .
- 904 1 - منعه شتم الإمام علي عليه السلام
- 908 2 - رده أرض فداك إلى ما كانت عليه في العهد النبوي
- 3 - تحريه عن أمر الكتيبة من أرض خيبر وردها إلى ما كانت عليه في العهد
- ...

- 911..... النبوي
- 914 4-إعادة توزيع خمس الخمس من الكتبية وغيرها على مستحقيه
- 921 5-ردده على شكر آل البيت له على ما أعاد إليهم من حقوق
- 921 أولاً:ردده على فاطمة بنت الحسين
- 922 ثانياً:ردده على بني هاشم
- 922 6-امتحانه لعقل محمد بن علي
- 923 7-ردده على ميمون المنسوب إليه في أن علياً أفضل هذه الأمة بعد نبيها
- 927 8-ردده صدقات رسول الله -ص- على زيد ليتولى النظر فيها
- 929 9-ردده بقية حقوق آل البيت عليهم وإكرامه لهم
- 931 10-تحري أمير المؤمنين عن موالى رسول الله ﷺ
- 933 11-عناية الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع آثار رسول الله ﷺ

الفصل الثالث

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بمهامه تجاه الخوارج

- 937 1 - تمهيد : مبادئ سياسة الخليفة عمر لسياسة أسلافه نحو الخوارج
- 940 2 - مراسلاته المتعلقة بشونب :إليه وإلى عبد الحميد في شأنه
- 950 3 - مراسلاته المتعلقة بغير فرقة شونب التي أصرت على عنادها
- 954 4 - مراسلاته المتعلقة بفرقة خوارج الموصل
- 963 5 - موقف عمر مما دعاه إليه الشاعر عمرو بن ذكينة الخارجي
- 965 6 - حواراه مع وفد فرقة الإباضية
- 967 7 - موقف عمر ممن سبه من الخوارج

الفصل الرابع

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بمهامه تجاه الصحابة -المعتزلة

- 974 1 - تمهيد : أسباب ظهور فرقة القدرية
- 981 2 - موقف الخليفة عمر من غيلان زعيم قدرية الشام
- 981 أ - اتصال غيلان بعمر
- 984 ب - مناظرات الخليفة عمر لغيلان

- 990 ج - موقف الخليفة العام من بقية القدرية
- 991 3 - جوابه على عدي لما سأل عن أمر القدرية
- 1001 4 - رده على القوم الذين كتبوا بقضاء الله وقدره
- 1010 5 - الحسن البصري بين المعتزلة وأهل الحديث
- 1010 أ - إدعاء تيار الاعتزال أن الحسن من جماعتهم
- 1012 ب - انتحال أهل الحديث للحسن أيضا
- 1016 ج - سؤال عمر للحسن إن كان قدريا
- 1019 6 - حثه للمسلمين على التمسك بما كان عليه سلف الأمة، وترغيبهم في العمل
بالعلم
- 1020 7 - موقف الخليفة عمر من المرجئة

الفصل الخامس

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بميامنه تجاه أهل النعمة

- 1028 1 - تمهيد : الوضع العام لأهل النعمة قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز
- 1036 2 - تقيد أمير المؤمنين بشروط الصلح السابقة الخاصة بكنائس أهل النعمة
- 1042 3 - إلزامه أهل النعمة بالتميز عن المسلمين في الملابس والمركب

الهامج العاشر

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالدعوة إلى الله والجماد في مسبله

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالدعوة إلى الله بالطرق السلمية

- 1054 1- تمهيد : منهج أمير المؤمنين في الدعوة إلى الله
- 1059 2- دعوته الناس إلى الإسلام ، وأوامره بإسقاط الجزية عن أسلم
- 1059 1- مناشيرته إلى عماله عامة في دعوة الناس إلى الإسلام، وإسقاط الجزية عن
أسلم
- 1063 2 - أوامره إلى حيان والي خراج مصر في الغرض السابق
- 1067 3 - أمره إلى عدي واليه على البصرة في الغرض السابق
- 1070 4 - أمره إلى الجراح واليه على خراسان في الغرض السابق

- 1074 3- دعوة أمير المؤمنين الملوك المجاورين لدار الإسلام إلى الإسلام
- 1074 1 - دعوته لملك الروم
- 1076 2- دعوته لملك الترك
- 1077 3- دعوته لملك الديلم
- 1078 4 - دعوته لملوك الهند
- 1079 5 - دعوته لأهل المغرب

الفصل الثاني

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بالجهاد في سهل آف - الوسيلة الثانية لتبليغ الدعوة
وحمايتها -

- 1082 أولا : ترتيبات الجهاد
- 1082 1- استعداده للجيش الذي يحاصر القسطنطينية
- 1084 2 - البرنامج اليومي للتدريب
- 1085 3 - فيما ينبغي أن يكون عليه المقاتل من عدة
- 1085 4 - شروط اختيار عرفاء الجند
- 1086 5 - شروط تحضير الدواء المضاد للسموم
- 1087 6 - حفاظه على سلالة الخيل العربية من الهجنة وعدم قطع نسلها
- 1089 7 - أمره للجراح بالكف عن الغزو وترحيل مسلمي ما وراء النهر إلى مرو
- 1093 ثانيا : آداب الجهاد وغاياته
- 1093 1- الدعوة إلى الإسلام قبل قتال الكفار
- 1095 2- تجنب العدوان على المستضعفين من النساء والشيوخ والولدان
- 1096 3- رصاياه لقادة الجيش بالرفق بالمقاتلين
- 1103 4- تأمين الجند عند الدخول إلى أرض العدو
- 1105 5- منعه الغزو في الشتاء
- 1107 6 - منعه ليزيد بن أبي مسلم من المشاركة في الجهاد
- 1108 7- عتابه لجند له
- 1108 8- في الأمان وأحكامه

- 1111 ثالثاً: قسمة الغنائم وتوزيع السهام على المقاتلين
- 1111 1 - في النفل كم هو؟
- 1113 2 - في سهم الفارس ونصيب الفرس العربي والهجين والضعيف من الغنائم
- 1118 3 - نصيب أهل الذمة من الغنائم
- 1119 4 - نصيب العبيد من الغنائم
- 1120 رابعاً: فداء الأسرى

الباب الحادي عشر

رسائل أمير المؤمنين التربوية والتعليمية والوعظية

الفصل الأول

رسائل أمير المؤمنين التربوية والتعليمية

- 1130 1 - تمهيد : الخصائص العامة للسياسة التربوية والتعليمية للخليفة عمر بن عبد العزيز
- 1135 2 - حرصه على تعليم الأمة فرائض الإسلام وسننه
- 1136 3 - تدوين السنة النبوية قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز بين الكراهة والإباحة
- 1136 أ - نهى النبي ﷺ عن تدوين السنة : أسبابه ونواعيه
- 1138 ب - ترخيص الرسول ص - بكتابة العلم وأسباب ذلك
- 1140 ج - الأسباب التي حملت الصحابة والتابعين على تدوين العلم
- 1143 4 - أمره بتدوين حديث الرسول ﷺ
- 1143 أ - أمره لولائه على المدينة في هذا الشأن
- 1146 ب - أمره إلى عماله في الغرض السابق
- 1146 5 - حثه للمسلمين على أخذ العلم عن الزهري
- 1148 6 - حرصه على العمل بالسنة وإصلاح الحال بها
- 1150 7 - نهيه أن يحمل القرآن إلى أرض العدو
- 1151 8 - إغداقه الأعطيات على من تفرغ لنشر العلم

الفصل الثاني

رمائل أمير المؤمنين التي وعظ بها عماله وإخوانه

- 1157 1 - تمهيد : مواعظ أمير المؤمنين : غايتها وأهدافها وخصائصها
- 1160 2 - رسائله إلى عماله في هذا الشأن
- 1172 3 - مواعظه لبعض إخوانه
- 1178 4 - مواعظه لأهل الشام في الإكثار من ذكر الموت وربط الأقوال بالأعمال
- 1182 5 - توافيق له في الوعظ والإرشاد

الفصل الثالث

رمائل أمير المؤمنين إلى العلماء يطلب منهم فيما أن يعطوه ولا يترحموه

- 1184 1 - تمهيد: أهداف وأثار طلبه المواعظ من العلماء
- 1186 2- رسائله إلى الحسن البصري يطلب منه أن يتعهد بالمواعظ
- 1202 3 - تعهد الحسن لأمير المؤمنين بالمواعظ
- 1203 4- رده على محمد بن كعب القرظي لما وعظه
- 1205 5 - طلبه من أحد النساك أن يتعهد بالمواعظ
- 1206 6 - طلبه من سابق البربري أن يعظه
- 1208 7 - مواعظ أخرى من علماء آخرين له

الفصل الرابع

وفاة أمير المؤمنين أسبابها ودواعيها

- 1212 1 - تمهيد : دواعي تمني أمير المؤمنين الموت
- 1214 2 - طلبه من العلماء أن يدعوا له أن يقبض الله روحه
- 1216 3 - رده على عدي لما سأله عن سبب مرضه
- 1216 4- طلبه من ميمون أن يقدم عليه ليشهد وفاته
- 1216 5- وفاته : أسبابها ودواعيها عند المؤرخين القدماء والمعاصرين
- 1226 6- الأيام الأخيرة من حياة أمير المؤمنين
- 1226 1- رصيته لأبنائه
- 1228 2- رفضه أن يدفن في الروضة النبوية للشفيفة
- 1228 3- شر لاه لموضع قبره من رهبان دير سمعان
- 1228 4- رسائلها أخرى لمن يغسله ويكفنه ويدخله في قبره وكيفية حفره
- 1229 5- اللعظات الأخيرة من حياة أمير المؤمنين وتاريخ وفاته
- 1231 6- تركته واتهام عمر بن الوليد له باختلاس مال الأمة زورا وبهتانا

- 1233 7 - حزن الناس عليه وبكاؤهم على فقدانه ونكرهم لجميل خصاله
- 1237 الخاتمة
- 1246 الملاحق
- 1260 قائمة المصادر والمراجع
- 1289 فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الهدية

جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين على ما أولاه من الإنعام والإكرام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين - اللهم صل وسلم عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وخلفائه الراشدين المهديين، وأصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

إنها لمحاولة شاقة وصعبة تقصي رسائل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - في مضانها المتنوعة المعارف، إلا أنه ورغم ذلك فإنني وطننت النفس على ألا أدخر وسعا في جمعها من هذه المصادر لأحظى بشرف نشر فضائله بإحيائي لآثاره، وقد وفقت إلى ذلك إلى حد بعيد - والحمد لله على ذلك - بعد فترة زمنية طويلة عشتها مع نصوصه جمعا وترتيباً ومقارنة ودراسة وتعليقا وتحليلاً.

فبينت في بداية الأمر العوامل التي ساهمت في نمو شخصيته وتشكيلها وكذا الأثر الإيجابي الذي شكل وعيه السياسي أثناء إمارته على المدينة المنورة، وهل لعلاقته بالخليفة الوليد وكذا سليمان أي أثر في ازدياد هذا الوعي؟ وموقفه من الطريقة التي أصبح بها خليفة على المسلمين، وهل للأمة الحق في اختيار أئمتها؟ والحق في مراقبتهم وحملهم على السير فيها وفق قواعد الإسلام وأصوله التي قامت عليها دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة؟ ما هو موقفه من الحريات الخاصة والعامة للأفراد والجماعات المناوئين لحكم بني أمية؟ وكيف لم يصلح باطلا بباطل، ولم يزل ظلما بمتله؟ وكذا كيف استطاع إعادة الحقوق إلى أهلها ورد المظالم على من ظلموا، وإنصافهم من أمراء البيت الحاكم، وهم الأعز جانبا والأكثر أنصارا؟ فما الذي جعلهم لا يتحركون ضده لحمله على التراجع عما قام به نحوهم ورضوا بذلك؟

وتجيب هذه الرسائل أيضا عن موقفه من الولاة الظالمين وأولئك الذين لطمخوا أيديهم بدماء المسلمين في عهد من سبقه من الخلفاء، وكذا كيف سلك أعوانه الذين أحسن اختيارهم لتسيير الجهاز الإداري طريقته، وكانوا إلى حد بعيد في سيرتهم مع رعيتهم صورة عاكسة لسيرة خليفتهم في قمة هرم السلطة؟

وهل كانت لأمير المؤمنين كذلك برامج عمل وخطة إصلاح حمل أعوانه على اتباعها؟ وهل كانت أركان السلطنة وكذا وظائفها واضحة في ذهنه؟

ذلك ما تجيب عنه هذه الرسائل وتوضح لنا الكيفية التي اتبعها أمير المؤمنين في علاج مشكلة تناقص وارد بيت المال باتباعه للطرق الشرعية، وعلى غير حساب عرقلة انتشار الإسلام، وكذا كيف تحسنت أحوال الرعية عندما تحررت من المغارم والمظالم وتبسط سياسة التوازن بين الجهات في استخلاص الأموال من وجوهها الحقّة وإنفاقها في سبلها الحقّة؟

وهل كان اهتمامه بالعبادات، وتأكيده على إقامتها على وجوهها الشرعية دور في إضفاء مزيد من الشرعية على حكمه؟ وهل كانت لإقامته فريضة الزكاة على الخصوص أهمية بالغة في تأمين الوضع الداخلي في الدولة من الهزاهز، بعد أن سدت هذه الفريضة ذلك الخلل بين فئات المجتمع بتقليص ذلك التفاوت بين مداخلها؟

وكيف حافظ أمير المؤمنين على أصول الموارد المالية؟ وكيف أوقف عمليات الاستيلاء على ذلك؟ وكيف عمل على تحديد مفهوم الخراج المأخوذ من الأرض الخراجية، وأنه يغير مفهوم خراج الرأس - الجزية - وأن الداخل تحت حكم الأول ليس بداخل تحت الصغار؟ ثم كيف أعطى للقضاء حرمة ومهابة، وأنه أحد أركان سلطته بتحديد أصول الأفضية ومناجح الأحكام؟

وكذا كيف جعل إقامة الحدود كإقامة الصلاة والزكاة؟ وهل كانت لذلك آثار على صلاح المجتمع بتطهيره من الرذائل؟ وكذا بتربيته على الخضوع لسلطان الشريعة، بعد فترة قضاها إلى حد ما بعيداً عن كل ما يضبط حياته؟

وكيف أصبح حال السجون وحال أهلها في عهده؟ ذلك ما ستجد الجواب عنه في هذه الرسائل.

كيف عمل أمير المؤمنين على بعث رأي عام يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ويحافظ على وحدته من التمزق والتفكك؟

وما هي الدوافع التي دفعت به إلى إعادة الحقوق لآل البيت المادية منها والمعنوية؟ أكان ذلك لدوافع دينية محضة؟ أم لدوافع سياسية؟ أم لكليهما معاً؟

وكيف استطاع قسّم هام من الخوارج الاستجابة لدعوة السلم التي أعلنها أمير المؤمنين، وهم الذين كانوا لا يغمدون أسلحتهم في وجه خلفاء بني أمية؟ فكيف إن خضعوا له دون غيره من الخلفاء

وكيف استطاع القدرية -المعتزلة- الاعتراف به خليفة، وهم الذين كانوا لا يعترفون بشرعية من يصل إلى ذلك عن غير اختيار ولا رضى من الأمة له، رغم مباينته لأفكارهم؟ كيف يمكننا التوفيق بين إحسانه إلى أهل الذمة ورعايته لمصالحهم وبين تلك الإجراءات المتشددة التي اتخذها نحوهم؟

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال عرضنا لرسائله الخاصة بذلك وكذا في تعليقاتنا عليها.

والدعوة إلى الله والجهاد في سبيله، ما هو موقفه منهما؟ كيف يمكن تفسير تغليبه للجانب الدعوي السلمي لمن هم في داخل الدولة بالموعظة الحسنة دون ضغط أو إكراه ومراسلة من جاوره من الملوك على الدعوة إلى الله بالجهاد المسلح؟

-كيف كان الإبقاء على الجزية على من أسلم سببا في كبح عملية انتشار الإسلام؟ وما هي الآثار الإيجابية التي ترقبت عن إسقاطها عن أسلم على انتشاره؟

دوافع الجهاد في عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، آدابه وغاياته؟ وما هي قواعد تقسيم الغنائم على الغانمين؟ وكيف كانت قيمة الأسير المسلم عنده وكذا غير المسلم ممن استظل بظل حكمه؟

هذه أيضا تساؤلات ستجد الإجابة عنها في موضعها من هذا البحث.

ما هي الدوافع التي دفعته إلى تدوين السنة النبوية والغاية من ذلك؟ هل يصدق وصف أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بالخليفة المعلم على ضوء ما بثه في الأمة من علم؟ كيف استطاع هذا الخليفة الراشد الزاهد أن يُعْتَلَّ بتلك المواعظ التي كان يسديها للأمة من سلوكها نحو الأصلح والأرقى؟

وهل حقا أن للحسن البصري أثرا على توجه الخليفة عمر لما ينبغي أن تكون عليه سياسته في المسلمين بتلك المواعظ التي كتب بها إليه؟

وهل حقا أن بنى أمية استعجلوا وفاته بدس السم له حتى لا يحول الأمر منهم إلى غيرهم؟ أم أن تضررهم من حكمه دفعهم إلى التخلص منه؟ أم أن ذلك ادعاء لا دليل عليه؟ هذا ما ستكشف عنه الوقائع التاريخية في الفصل المتعلق بذلك بذكر دلائل كل طرف.

لكل هذا وأهداف أخرى تالية كان اختيارنا لهذا البحث الممتد فترته الزمنية من سنة 62

هـ - 681م إلى 101 هـ - 720م، وعلى مساحة جغرافية شاسعة تمتد من غرب الصين إلى

الأندلس، ومن جبال القوقاز وأذربيجان شمالا إلى السند واليمن والنوبة في جنوب مصر إلى الأطراف الشمالية للصحراء الكبرى في إفريقيا الشمالية.

ومن الأهداف الأخرى التي كان اختيارنا من أجلها لهذا البحث نذكر.

– أنه من أراد من القادة السياسيين الذين يبحثون عما ينير لهم الطريق لإصلاح حال الأمة والسير بها إلى مراقي العز والسؤدد وفق أصول دينها ومقوماتها الفكرية، عليهم أن يقتدوا بهذا الخليفة الراشد، حتى ينالوا الأجر على رغبتهم في التأسى به ولا يستوحشوا طريق الهدى لقلّة الأعوان وكثرة المصاعب، ويوفروا على الأمة كذلك الجهد والمال والوقت باستلھامهم لتجربة هذا الخليفة البار الراشد الثرية بالمنجزات.

– ومن أراد من الباحثين على مختلف تخصصاتهم أن يزداد دراية وإحاطة بحال الأمة في هذه الفترة المدروسة من تاريخ الإسلام في المجال الديني والاجتماعي والإداري والاقتصادي والقضائي، وكذا التيارات السياسية والفكرية الرائجة آنذاك ودورها في تباطؤ انتشار الإسلام، وحال الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله عليهم أن يعودوا إلى رسائل هذا الخليفة التي نضعها تحت أيديهم للاستفادة منها في ذلك.

– أما المؤرخون فيعيدون النظر في تقييم حكم الخلفاء الأمويين بناء على ما جاء في هذه الرسائل بعيدا عن الإتحياز لهذا التيار أو ذاك، ودون المبالغة في مدحهم أو ذمهم، ولا شك فإن كثيرا من المؤرخين سيعيدون النظر في آرائهم على خلفاء بني أمية.

– أما الأدباء فستكون تحت أيديهم مادة وفيرة من النصوص تمكنهم هم الآخرون من تقويم نظرتهم وتعميقها بدراستهم للخصائص الفنية والأدبية لرسائل الخليفة عمر بن عبد العزيز.

– أما الهدف الآخر المراد الوصول إليه هو: دحض ما أشيع عن أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز بأنه كان كارثة على الدولة، بتلك الإجراءات التي جانب فيها عمل من كان قبله من خلفاء بني أمية، والتي كانت وراء سقوط الدولة كما يزعمون، وأنه كان متزمتا وحالما ومثاليا وقاصرا، إضافة إلى نعوت أخرى نعتوه بها، أقل ما يقال عنها أنها تعبر عن عداة وحقد دفينين تجاهه على تلك النجاحات التي حققها بسياسته للدنيا بالدين وأن الوقت لم يعد في حاجة إليها بعد تلك التبدلات والتحويلات التي حصلت في المجتمع والاقتصاد والمال بالانفتاح على حضارات أخرى لأمم متعددة، فبينما في هذه الرسالة بما لا يدع مجالاً للشك بأن خلافة عمر بن عبد العزيز ستبقى حجة على من يقول بأن الإسلام إذا سيست به الدنيا سيؤدي بالدولة إلى الإفلاس والإنهيار، وأثبتنا بأنه قادر من جديد أن يؤدي إلى تلك النتائج

الإيجابية إذا حُكِّمَ تحكيماً كلياً وشاملاً، إذا وجد رجالاً عظاماً كعمر بن عبد العزيز، وبطانة صالحة مخلصه، مؤمنة به، على دراية عميقة بدينها، وفقه صحيح متين منها لواقع الحياة، ويعتمدون الوسائل الحقة للوصول إلى الغايات التي جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيقها.

وعلى كل فإن جمعنا لهذه الرسائل ليس بجديد في ميدان البحث العلمي، بل سبقنا إليه علماء وباحثون قدماء ومعاصرون كل واحد منهم اهتم بجمع رسائل لشخصية معينة، أو رسائل فترة زمنية تاريخية محدودة، من ذلك: أن أبا جعفر الديلمي الهندي -ق3هـ- قام بجمع رسائل الرسول ﷺ التي جاءت في كتاب ابن طولون: "إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين"، وكذا ما قام به الشريف الرضي بجمعه لرسائل الإمام علي وخطبه ومواعظه، التي أصبحت تعرف بـ"تهج البلاغة".

ومن المعاصرين الذين خاضوا هذا الميدان، الدكتور محمد حميد الله الذي قام بجمع رسائل الرسول ﷺ وكذا العديد من رسائل الخلفاء الراشدين ضمن كتاب يحمل هذا العنوان: «مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة»، وكذا تلك الدراسة القيمة التي قاسم بها الدكتور: عون الشريف قاسم لرسائل الرسول ﷺ التي تحمل هذا العنوان أيضاً: «نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله ﷺ دراسة في وثائق العهد النبوي»، وكذا ما جمعه الأكوغ الحوالي من وثائق يمنية التي حملت هذا العنوان: «الوثائق السياسية اليمنية» إضافة إلى الجهد الذي قام به أحمد زكي صفوت بجمعه لرسائل حقبة زمنية تمتد من العهد الراشدي إلى خلافة المأمون والتي تحمل العنوان: «جمهرة رسائل العرب»، وكذا ما جمعه محمد كرد علي تحت عنوان «رسائل البلغاء»، وكذا تغطية الدكتور ماهر حمادة لعصور متعاقبة في المشرق والأندلس بجمعه لوثائقها السياسية والإدارية.

ولا شك فإن هناك جهوداً أخرى من علماء وباحثين آخرين ممن لم تصلنا معلومات عنهم قد اهتموا بهذا الجانب.

أما مجموع عدد الرسائل التي تضمنها هذا البحث فيبلغ عددها ثمانمائة وست عشرة رسالة -816- أما المكررة فيقدر عددها بثلاثمائة وإثنين وعشرين رسالة -322- فمنها الطويلة، ومنها دون ذلك، ومنها القصيرة جداً كما هو واضح من النصوص المعروضة.

أما الصعوبات التي واجهتني في جمع هذه الوثائق فمتعددة وشاقة، فمنها ما يتعلق بالمصادر التي خلت في معظمها من المفاتيح الموصلة ببسر وسهولة إلى الشيء المراد

الوصول إليه كفهارس الأعلام والأماكن والقبائل والجماعات والمصطلحات، مما اضطّر معه إلى تصفح جميع صفحات المصدر علني أعثر على معلومة تتعلق بأمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز، ولكم أن تتصوروا الجهد والوقت الذي يقضيه الباحث في تصفح صفحات ثلاثين جزءاً لمختصر تاريخ دمشق لابن منظور وكذا خمسة عشر جزءاً لمصنف ابن أبي شيبة، وأحد عشر جزءاً لمصنف عبد الرزاق، وثلاثة عشر جزءاً لأنساب الأشراف للبلاذري وغيرها من المصادر.

ومنها ما يتعلق بالبحث عن ترجمة لعلم من الأعلام فتارة نجد اسمه محرفاً أو مصحفاً، وتارة نجد اسمه في الوثائق ناقصاً دون لقبه، مما يوقعنا في متاهة تمييز اسمه من بقية الأسماء التي تحمل الاسم نفسه، فإذا ما وجدنا الترجمة للعلم وجدناها لا تفي بالغرض، وبما نحن في حاجة إلى معرفته عنه، وفي أحيان أخرى لا نجد عنه ذكراً في المصادر المختصة في ذلك، ومن ثم يبقى أمره مجهولاً كما هو ثابت في بعض هوامش هذا البحث.

ولم تقف الصعوبة عند هذا فقط، بل تزداد عند البحث عما يبين صحة ما جاء في روايات العديد من الرسائل من معلومات، حيث كنت أجعل الشك في النصوص وفيما تضمنته أول اليقين، ثم أقوم بمسح شامل باطني وظاهري بالنظر في أسلوبها هل متطابق مع أسلوب الخليفة عمر، أو هو مغاير له، ثم النظر في معاني المفردات اللغوية وكذا المصطلحات التي تضمنتها الرسائل، ثم تقصي أسماء الأعلام والأماكن، ثم البحث عما يعزز صدق هذه المعلومات أو يضعفها في روايات أخرى متطابقة معها أو مقاربة لها، فإذا وجدت فيها ما يزكي الذي جاء في الرواية حكمت عليها بالصحة، ومن ثم يزول الشك حولها ويحصل اليقين، وفي أحيان أخرى يبقى الغموض يحيط بالرواية، مثل أمره لعدي بمنعه تعذيب من عجز عن دفع خراجه رسالة رقم: 73 الذي يتطابق أو يتقارب مع أمره لعبد الحميد بمنعه من تعذيب العمال الذين أتهموا باختلاس مال الأمة رسالة رقم: 74-74د، 75 وكذا تلك الرسالة المتعلقة بأوجه صرف الفيء رقم: 344، 344 حيث يلف الغموض دواعي كتابته لها، ومثل ذلك ما يتعلق برده على عدي لما سأله عن أمر القدرية الذي يتطابق مع ما نسب إلى عبد العزيز بن عبد الله الماجشون رقم: 684، 684 ورسائل أخرى سنشير إليها موضعها من هذا البحث.

والمصعوبة الأخرى: هي محاولتنا الوقوف على ما يعيننا على ترميم النص وإكمال ما غمض فيه فلا نجد ما يعيننا على ذلك في الروايات الأخرى، فيبقى النص قلقاً مضطرباً وهذا

ما نقوله أيضا على أبعاد معاني ما كتب به، فأحيانا نوفق إلى تأويل وفهم ما كتب به، وفي أحيان أخرى - وهو أقله - لا نوفق بل يزداد الغموض كلما ازداد البحث، مثل رده على عدي لما سأله عن سبب مرضه رسالة رقم: 815. وأمور أخرى ستجد ذكرها في موضعها من هذا البحث.

والحق يقال: إن كان بعض الباحثين يشكون من قلة المادة العلمية التي تفي بإنجاز بحث متكامل ورصين، فإنني على عكس هؤلاء، حيث كانت خصوبة المادة العلمية ووفرته عن أمير المؤمنين عمر سببا في بروز مشكلة تنظيم وتصنيف هذه المعلومات وتوزيعها على الأبواب، ثم الفصول، ثم على محاور الفصول، ذلك أن مضامين الرسائل تتعدد موضوعاتها في كثير من الأحيان، خاصة إذا كانت طويلة أو متوسطة أو دون ذلك بقليل، بل وفي القصير منها أيضا، مما دفعنا إلى مراعاة الجانب الغالب على مضمونها، ثم وضعها في الباب المتعلق بذلك الموضوع الغالب عليها، ثم الإحالة إلى ما جاء فيها عند عرضنا للرسائل التي لها صلة بما هو غير غالب فيها. إضافة إلى تعدد الروايات للنص الواحد واختلاف فقراته مع ما يطابقه من روايات، واقتصار بعضها على ذكر جزء من الرسالة وإهمال الباقي منها الذي ليس له صلة بالمدرّوس أو الشاهد الذي سبق في النص، وهو الأمر الذي تبينه رسائل هذا البحث المكررة منها، التي هي في مجملها تشكل صيغة مكتملة للرسالة، وهي أحد الأسباب التي دفعتني إلى تكرار الروايات للمرسل الواحدة، خاصة إذا ما أشير فيها إلى أن جهة أخرى تلقت مثل هذه الرسالة، أو كان غير المرسل إليه في أحدها، وكثيرا ما دفعني هذا إلى تقصي حياة من جاء ذكرهم في السند من الرواة لمعرفة أماكن استقرارهم، وعلى من درسوا وتعلموا، ليكون ذلك مفتاحا لمعرفة المرسل إليه، أو على الأقل الجهة التي كتب إلى واليها أو سكانها بالذي كتب ولو من قريب، وقد توصلنا بهذه الطريقة إلى معرفة بعض الجهات والولاء خاصة إذا ما قال راويها "كتب إلينا" أو "قرئ علينا" أو "كتب إلى أهل الجزيرة" أو "واليه على الرقة" ... الخ كما هو ثابت في أول الرسائل، وبعضها في آخرها. وهي قليلة، أما علمية البحث في مثل هذا فتحتاج إلى تركيز شديد وتوقد ذهن وصبر وأناة، وأن لا يبخل الباحث بالوقت والجهد والمال والسفر في البحث، ولو عن كلمة واحدة، يمكن أن تنير له طريق المعرفة وتوضح له ما غمض.

ورغم هذا فقد هون علي كل صعب ونذل لي كل وعر لإتمام هذا البحث والوصول إلى

نهايته ما كنت أشعر به من سعادة غامرة وروحانية بالعيش معه وفي رحاب رسائله لما كان يمثل من قمة في الإيمان والورع والتقوى والزهد والإنابة إلى الله.

أما المصادر التي استعنت بها في هذا البحث فهي في معظمها جديدة من غير المصادر التاريخية المعهودة عند من كتب عن هذه الفترة التاريخية، وُظِّفت معلوماتها الوفيرة الثرية الرصينة في هذا البحث التاريخي لأول مرة، والتي يمكن أن نقسمها وفق تخصصاتها إلى مايلي:

أولاً: مصادر التراجم للخليفة عمر، أو قلُّ تكلم فيها مؤلفوها عن سيرته ومناقبه تذكر منها: سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم، الذي يعد بحق مصدراً ذا أهمية قصوى في بحثنا هذا لخصوبة المعلومات التي أوردها مؤلفه عن أمير المؤمنين عمر خاصة الرسائل التي انفرد بذكر عدد منها لم يأت عند غيره.

ثم سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز لابن الجوزي، وهو مصدر هام وثرى أيضاً ولو حَقَّقَ تحقيقاً علمياً لزاد من أهمية ما أورد من نصوص.

ثم أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز للأجري بالرغم من صغر حجمه فإنه من الأهمية بمكان لذكره جملة من نصوص الرسائل المتكاملة المعلومات ساعدتنا في تقويم نصوص رسائل وردت في مصادر أخرى.

ثم يأتي بعد المصادر المذكورة: الكتاب الجامع لسيرة عمر بن عبد العزيز للملاء، الذي حقق تحقيقاً علمياً إلا أن معلوماته في معظمها نقلها من المصادر المتقدمة، وكذا مما جاء في حلية الأولياء لأبي نعيم وطبقات ابن سعد.

ثانياً: مصادر خاصة بالتراجم والطبقات، ويأتي في مقدمتها:

كتاب الطبقات الكبير لابن سعد، وهو مصدر خصب وثرى بنصوص الرسائل القصيرة أفرد الخليفة عمر بترجمة وافية بذكره لأعماله ومناقبه في ستين صفحة، وتمتاز نصوصه بالدقة والإيجاز.

ثم حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الذي ذكر جملة وفيرة من الرسائل ذات الأهمية القصوى كرسالة أمير المؤمنين عمر إلى ولاته في شأن ما يقول به القدرية التي لم نجد لها في مصدر آخر كالذي جاءت به عنده، إضافة إلى ذكره لمناقبه وأعماله وكذا مناقب ابنه عبد الملك في مائة وأحد عشر صفحة.

ثم: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور الذي يتضمن ثروة ضخمة من المعلومات الذي خص أمير المؤمنين بترجمة في تسع وعشرين صفحة، ومما يؤخذ على نصوصه: خلو الكثير منها من الإسناد الذي له أهميته في تصنيف الرسائل في هذا البحث.

ثم: كتاب جُمَلُ أنساب الأشراف للبلاذري الذي خص أمير المؤمنين بترجمة في ست وسبعين صفحة، إضافة إلى ماتوزع عنه في بعض الأجزاء الأخرى، وهو مصدر قيم لانفراده بذكر الكثير من المعلومات والنصوص التي لا تتوفر في غيره.

ثالثاً: مصادر الحديث والآثار: ولها أهميتها القصوى في هذا البحث نخص بالذكر منها: المصنف لعبد الرزاق الذي يضم بين دفتيه ثروة وفيرة من الروايات المتعلقة بأمير المؤمنين، رسائل وغير رسائل خاصة، وبقية خلفاء بني أمية عامة، إضافة إلى أن المؤلف عاصر من عايش خلافة عمر بن عبد العزيز.

الكتاب المصنف لابن أبي شيبة الذي يضاهي مصنف عبد الرزاق في الأهمية، وإن كانت نصوص بعض الرسائل التي جاءت عنده يغلب عليها الاختصار بخلاف ما هي عليه عند عبد الرزاق، رغم أن السند واحد لكثير من الروايات.

سنن سعيد بن منصور الذي لا يختلف في الأهمية عما سبق ذكرهما رغم ضياع بقية الأجزاء منه.

الاستذكار لابن عبد البر، وهو مصدر قيم نظراً لدقة رواياته التي أوردها عن أمير المؤمنين، إضافة إلى تلك الروايات التي نقلها من مصنف ابن أبي شيبة والمصنف لعبد الرزاق التي أفادتنا في تقويم النصوص واستجلاء سياسة عمر في مختلف المجالات.

المحلى لابن حزم الذي أورد هو الآخر كثيراً من الروايات المتعلقة بالخليفة عمر ناقلاً معظمها من المصنفين السابقين، واستفدنا من تعليقاته وتأويله لهذه النصوص.

مسند أبي يعلى الموصلي الذي له أهمية في هذه البحث نظراً لإيراده لنصوص لم ترد في بقية كتب الحديث والآثار من تلك التي رجعنا إليها.

إضافة إلى ما ذكر، فإننا استفدنا من مسند الإمام أحمد، والمعجم الكبير للإمام الطبراني، والمطالب العالية لابن حجر، وموطأ الإمام مالك، والسنن الكبرى للإمام البيهقي، وسنن الدارمي، وغيرها من المصادر، فقد يظن من لم يطلع عليها أنها ليس لها صلة بالبحث التاريخي، ولكن الأمر غير ذلك، فهي تتضمن مادة وفيرة من الروايات التاريخية التي لها صلة بالمعهد الراشدي والأموي.

إضافة إلى هذه المصادر فإن كتب الحديث الستة كانت حاضرة في هذا البحث، سواء في تخريج الأحاديث أو في كثير من الروايات التي لها صلة بالعهد الأموي عامة والخليفة عمر بن عبد العزيز، خاصة ما تعلق منها بفقهه، بإشارتها إلى بعض الأحكام التي أصدرها. رابعاً: مصادر الفقه والأقضية والأحكام: وهي كثيرة، وأغلبها خصب وثري في معلوماته بالنصوص التي أوردتها عن الخليفة عمر، خاصة تلك التي تهتم بالجانب المالي نذكر منها:

كتاب الخراج لأبي يوسف القاضي فالمصدر يعكس بصدق وواقعية حالة المجتمع ال
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والزراعية قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز وفي عهده
بالنصوص التي أوردتها عنه ومآل الأوضاع العامة بعده.

ويليه في الأهمية كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي، ويضاهي خراج أبي يوسف في الأهمية.

وأهمها في هذا المجال: كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم الذي تعرض بالذكر لموارد بيت المال ونفقاته بشموليه وكثافة مؤصلاً لكل مورد بضرب الأمثلة من الكتاب والسنة وأعمال الخلفاء الراشدين ملحقاً بهم عمر بن عبد العزيز بما أورد عنه من نصوص للرسائل والأقوال كشواهد وأدلة عند دراسته للمسائل.

ويليه في الأهمية كتاب الأموال لحميد بن زنجويه الذي فاق الأول في ما أوردته من معلومات في هذا الجانب، وإن كان قد نقل العديد من نصوصه ورواياته إن لم يكن جلها من أموال أبي عبيد باعتباره أحد شيوخه، وازدادت أهميته بالتحقيق الممتاز الذي تم على يد الدكتور: شاكر ذيب فياض.

ولأحكام أهل الذمة لابن القيم أهمية كبيرة في هذا البحث نظراً لكونه أورد العديد من نصوص رسائل عمر بن عبد العزيز، وإن كان الكثير منها قد نقلها من أموال أبي عبيد. ولكتاب الولاية وكتاب القضاة للكندي مكانة مرموقة لما تضمنه من روايات لنصوص رسائل عمر بن عبد العزيز لم نعثر عليها عند غيره من الكتاب الذين رجعنا إلى مصادرهم. وكذلك الحال بالنسبة لكتاب: أخبار القضاة لوكيح الذي كان دون الأول من حيث ذكره لنصوص الرسائل.

وهناك مصادر أخرى كثيرة نذكر منها: كتاب المبسوط للسرخسي، والمدونة للإمام مالك، والمغني والشرح الكبير لابن قدامة، والبيان والتحصيل لابن رشد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وغيرها من المصادر.

— خامسا: المصادر التاريخية: منها الشاملة في عرضها للأحداث زمانا ومكانا، ومنها الإقليمية في مادتها، وتفاوتت أهميتها من مصدر إلى آخر، فالأقدم منها أهم والمتأخر عنها دونها، ومن أهمها: تاريخ الطبري الذي اختصر الكلام عن عمر وكذا فيما أورد له من نصوص للرسائل، ومثله الكامل في التاريخ لابن الأثير، وكذلك تاريخ ابن خلدون الذي كان دون هذا الأخير، وكتاب الفتوح لابن أعثم الكوفي الذي أورد رسالة عمر إلى مسلمة الذي يأمره فيها بالعود بالجيش الذي يحاصر القسطنطينية التي لم تذكرها بقية المصادر الأخرى، ثم البداية والنهاية لابن كثير الذي أوفاه حقه بالكلام عليه ونكره لمناقبه بتخصيصه لمساحة أوسع له في هذا الكتاب، إضافة إلى ما أورد له من نصوص عند ترجمته للعلماء الذين كانت لهم صلوات به، ثم فتوح مصر لابن عبد الحكم الدقيق الصانع فيما أورد عنه من معلومات وما ذكر له من نصوص، ومثله فتوح البلدان للبلاذري، ثم تاريخ الخلفاء لمجهول الذي انفرد بذكره لبعض الرسائل والنصوص له لم ترد عند غيره، ثم تاريخ الخلفاء للسيوطي الذي كان عالمة على ما جاء في حلية الأولياء لأبي نعيم وتاريخ دمشق لابن عساكر، ثم تاريخ خليفة بن خياط، ومروج الذهب للمسعودي الذي تعد روايات هذا الأخير دون روايات بقية المصادر، وذلك لعدم نقتها إضافة إلى تساهله في تمحيص الأخبار وفي إيرادها، حيث أنه في كثير مما ذكر عنه وعن غيره يغلب عليه طابع التفكه والتسليه.

سادسا: المصادر الأدبية: وتفاوتت أهميتها من مصدر إلى آخر، وكذا فيما يتعلق بروايات رسائل أمير المؤمنين وغيرها من الروايات، نذكر منها:

الأخبار الموفقات للزبير بن بكار، والمحاسن والمساوي للبيهقي، وكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة، والبيان والتبيين للجاحظ، والكامل في اللغة والأدب للمبرد، وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، والشعر والشعراء لابن قتيبة، وديواني جرير والفرزدق، والأمال لأبي علي القالي، وغيرها من المصادر، التي استعنا بها بعد روايات الرسائل التي وردت بها في غة النقد والتصحيح للأحداث التاريخية.

سابعا: المصادر الخاصة بالزهد والرقائق والأخلاق: وهي عديدة، نذكر منها: كتاب الزهد لابن المبارك، وكذا الزهد للإمام أحمد حيث نكر مناقب أمير المؤمنين في ست عشرة صفحة، ثم كتاب الأشراف، والسمت، والرقة والبكاء، وقصر الأمل، والعقوبات لابن أبي الدنيا، ومساوي الأخلاق والمنتقى من كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي.

ثامنا: المصادر الخاصة بالفرق: التي استعنا بها في توضيح الأصول الفكرية والأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، وردود مخالفيهم عليهم، وكذا كشف موقف هذه الفرق من خوارج وشيعة وقدرية ومرجئة من خلافة أمير المؤمنين، وموقفه هو الآخر منهم، نذكر منها على الخصوص: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لأبي القاسم البلخي وعبد الجبار، والحاكم الجشمي، وكذا طبقات المعتزلة للمرتضي، والسير للشماخي، وطبقات المشايخ بالمغرب للدرجيني ومعلوماتها عن عمر ضئيلة خاصة الأخيرين، وكذا الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة حيث أورد نصوصا تعرض فيها لموقف عمر من القدرية وهي ذات أهمية كبيرة، ومثل ذلك جاء في شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، وأهم منهما من حيث ذكره لروايات الرسائل كتاب الشريعة للأجري الذي أورد جملة من النصوص، إضافة إلى مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، وكتاب القدر للفريابي، والفرق بين الفرق للبغدادي، والمفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم.

تاسعا: مصادر الأنساب: نذكر منها على الخصوص، نسب قریش لمصعب الزبيری الذي لم يقتصر على ذكر نسب الرجل بل يتوسع في عرض أعماله ومواقفه السياسية والدينية إن كان نابه الذكر، ثم جمهرة أنساب العرب لابن حزم.

عاشرا: مصادر تفسير القرآن الكريم: فهي الأخرى كانت حاضرة في هذا البحث بما أورده من نصوص في سياق تفسير مفسريها للآيات القرآنية ونخص بالذكر منها:

جامع البيان في تأويل أي القرآن للطبري، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

إحدى عشر: المراجع الحديثة: وهي كثيرة واستعنا بما جاء فيها من معلومات في عدة النقد وتفسير وتاويل النصوص وبلورة وتوضيح سياسة أمير المؤمنين عمر، وتفاوت في أهميتها باختلاف مضامينها وتخصصاتها كما تبين ذلك قائمتها في آخر البحث.

أما تقسيمنا لهذا البحث، فقد وزعت مانتة العلمية على مقدمة وأحد عشر بابا، وقسم كل باب إلى فصول بلغ عددها تسعة وثلاثين فصلا، قد تكثر وقد تقل في كل باب، على حسب المادة العلمية التي يتضمنها كل باب، ومن ثم لم تكن هذه الأبواب وكذا فصولها على ترجمة واحدة في الحجم والعدد، فأدنى الأبواب يتكون من فصلين، وأعلىها من خمسة فصول، ومهدنا لكل باب عدا الأول منها بتمهيد لخصنا فيه سياسة أمير المؤمنين للعامة في المجال الذي يلخصه عنوان الباب، وفي أحيان أخرى جعلت لبعض الفصول أيضا تمهيدا خاصا بها

للخاصية التي تتميز بها معلوماتها عن بقية الفصول، كما هو واضح بالخصوص في الفصل الأخير من الباب السابع، وكذا في فصول الباب التاسع، وقد جاءت تمهيدات بعض الأبواب طويلة نسبياً للحاجة الضرورية التي تقتضيها طبيعة الموضوع وأهميته حتى لا يبقى الغموض يلف الأحداث التي لم تتناولها الرسائل بالذكر، دون أن ننسى أن نشير إلى خاتمة البحث، إضافة إلى تنييل هذا البحث بملاحق ثلاثة: ملحق للولاة الذين عملوا لأمير المؤمنين، وملحق للقضاة، وثالث لجباة الخراج .

المنهج المتبع في عرض الرمانل وتحقيقهما:

تعددت رسائل أمير المؤمنين واختلفت رواياتها وتتنوع مضامينها وتعرضت للتشويه على يد الرواة لسوء حفظهم تارة ولتساهلهم تارة أخرى بأمر الإسناد، إضافة لروايتهم لها بالمعنى، وتلخيصهم لبعضها، واختلاط الحوادث عليهم وإهمالهم لتوثيقها في إطارها الزمني والمكاني، كالذي حصل مثلاً للرسائل المتعلقة بالخوارج كما هو واضح في الفصل المتعلق بذلك.

ومما زاد في الاختلاف بين روايات هذه الرسائل عمل النساخ والكتاب، الذين تساهلوا في ذلك عند نسخهم لها فأضافوا حروفاً وكلمات ما كان يحق لهم أن يضيفوها، وحذفوا أخرى ما كان يحق لهم أن يحذفوها، ويأتي في مقامة هؤلاء: ابن عبد الحكم في روايته لأخبار عمر بن عبد العزيز التي ضمنها كتابه: "سيرة عمر بن عبد العزيز" بإدماجه لروايات شيوخه، ففقدت المعلومات والأخبار التي نكرها قيمتها العلمية، وكذا ابن الجوزي في كتابه "سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز" بالرغم من نقله عن تقدمه، خاصة من حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الموثق لرواياته بالإسناد، ومن أخبار أبي حفص للأجري الذي عمل هو الآخر على توثيقها باستعماله الإسناد لكل رواية.

ومن الأمور التي عمقت الأخطاء وعملت على توسيعها طباعة كتب التراث ونشرها دون تصحيح وتحقيق، فازداد البلاء بتشويه النصوص بالأخطاء المطبعية على ما في الأصول من أغلاط وأخطاء واضحة، ونقص وزيادة وتحريف وتصحيف، كحلية الأولياء مثلاً المليء بمثل ذلك.

وعلى كل فإننا حاولنا المزج بين منهج المحققين في جزء يسير منه، في عرض الروايات ونقدها وتصحيحها، وبين منهج البحث عند المؤرخين في الكشف عن الحقيقة

وايرازها والاستفادة منهما، فعلاوة على التركيز على الراوي الأول الذي روى الرسالة بغض النظر عن معاصرتة لها أو عكس ذلك، بالتأكد من صحة نسبة هذه الرسائل التي كتبت بها إلى أفراد معينين، وأعوانه أيضا، وتحديد الجهة التي تلقت ذلك، إن لم نعرف هؤلاء الأفراد أو لأعوان، وكذا التأكد من صدق مضمونها، مستعينين على ذلك بمختلف المعارف لإثبات صحة النص أو زيفه، وعلى هذا تعد مقارنتنا لروايات هذه الرسائل فيما بينها من الكتب المضبوعة في الوقت ذاته نقدا وتقويما وتصحيحا لما جاء فيها من أخطاء.

وبعد الذي سبق، فإننا - والله الحمد على توفيقه - كان عملنا بعد جمع هذه الرسائل من المصادر وتصنيفها وفق رواياتها وكأننا نحقق كتابا مخطوطا يتضمن هذه الرسائل مع التفاوت فيما بين ذلك وبين تحقيقي ودراستي لهذه الرسائل في الدقة والصعوبة. ذلك أنني اعتبرت الروايات المتعددة للرسالة الواحدة من طريق راوٍ واحد بمثابة نسخة واحدة مثبتا في المتن الرواية الكاملة والسليمة في أسلوبها وتكامل مضمون معلوماتها حتى ولو جاءت في مصدر متأخر أصلا، وتجري مقارنة بقية نصوص هذه الرواية للراوي نفسه معها، فنكمل منها ما نقص في الرواية المعتمدة في المتن، وننبه على ما زاد عنها في بقية الروايات، كما هو واضح في هذا البحث، ولا نثبت من اختلاف بين الروايات في الهامش إلا ما يخدم النص ويوضح معانيه.

أما إذا تعد الرواة للرسالة الواحدة فنكرر الرواية في المتن ويجري عملنا معها كما جرى مع الرواية الأولى وهكذا دواليك، معتبرين إياها كالنسخ لكتاب مخطوط، مع الفرق بين العميين كما هو واضح لمن له أنى إلمامة بالتحقيق، مع الإشارة إلى ترقيم كل رسالة برقم أسناني متسلسل، والمكرر منها من الروايات برقم فرعي، فمثلا الرسالة الأساسية الأولى تحمل رقم: 24، والمكرر من روايتها تحمل رقم: 24أ، 24ب، كما هو واضح من الرسائل، وقتوتنا في ذلك السلف الصالح من علماء الحديث، عند عرضهم لأحاديث رسول الله ﷺ في كتبهم التي ألفوها، فقد أوضح الإمام مسلم - رحمه الله - نواعي تكراره للأحاديث في صحيحه فقال: «...إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام. فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن ربما عثر من جملته، فإعادته

ببنيته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بُدًا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله - إن شاء الله تعالى...»⁽¹⁾، وكذلك ما فعله الشريف الرضي - رحمه الله - عند جمعه لرسائل وخطب ومواظ الإمام علي عليه السلام فقد قال أيضا مبررا أسباب تكراره لبعض ذلك: «... وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد والمعنى المكرر والعذر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافا شديدا، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعا غير وضعه الأول، إما بزيادة مختارة، أو بلفظ أحسن عبارة فتقتضي الحال أن يعاد»⁽²⁾.

وهو عين ما وقع لنا فحدونا حدوهما - رحمهما الله - إذ عز علينا ترك إعادة روايات عديدة للرسائل بحجة أنها مكررة أو ضعيفة أو لا قيمة لها بجانب غيرها، إنما يعد ترك ذلك ضياعا لثروة علمية كبيرة، فقد تحتفظ رواية بما حذف أو حُرّف أو غمض في روايات أخرى، وقد تتفق في موضع وتفترق في موضع آخر فيكون هذا الاختلاف مفتاحا لحل مشكلات غامضة أو عالقة في رواية أخرى، كتحديد الشخص أو الجهة التي أرسلت إليها الرسالة. فكان هذا مدعاة لهذا التكرار لنصوص الرسائل كما هو واضح في بحثنا هذا، وحرصا منا أيضا على تقويم روايات متعددة للحادثة الواحدة ليجد كل طالب بغيته، وليقف الباحث المستتير موقف المحقق المدقق ليختار ما شاء بعد ذلك بإشراكه معنا في البحث عن الحقيقة، غير مضيقين دائرة البحث على غيرنا بفرض وجهة نظرنا بانتقائنا للنصوص والروايات التي تتفق مع ميولنا وتوجهنا وإهمال ما لا يتوافق مع توجهنا. وإضافة لما ذكر، فإن هدفنا من تكرار الروايات لما تؤدي إليه في مجموعها إلى الزيادة في تقوية الروايات وتصحيح ما بها من معلومات والاستدلال على القضايا التاريخية المذكورة في الرواية أو الشرعية منها، بحيث تعتبر كالشهود على الحدث سلبا أو إيجابا، ولم يبعد عن بالنا فيما فعلناه الإمام محمدا بن جرير الطبري في منهجيته التي اتبعها في تاريخه بتكراره لروايات الأحداث التاريخية من زوايا وخلفيات وانتماءات سياسية وفكرية مختلفة، مع الفرق الواضح بين ما قام به وبين ما جاء في بحثنا هذا.

كما تعاملنا مع بعض النصوص بمنهج خاص، مثل الرسالة التي نسبت إلى عبد العزيز

(1) صحيح مسلم، ج 1، ص 3 (المقدمة).

(2) شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 63.

بن عبد الله الماجشون، حيث قمنا بمقارنة ما نسب إليه وبين ما كتبه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بترقيم فقرات الروايتين كما هو ثابت في فصل التقديرية من الباب التاسع. أما إذا تطابق نص رواية مخالفة لما سبقها في الراوي فلا نعيدها. إلا إذا كانت الضرورة تتطلب ذلك، ونشير في الهامش إلى ما بينهما من فروق -إن كانت- كما نشير إلى روايتها في الهامش أيضا وفي أحيان أخرى نلخص في الهامش ما تتضمنه من معلومات، كما هو ثابت في هذا البحث، أما سكوتنا عن ذكر الراوي فيعني أنه الراوي نفسه للرسالة المثبتة في المتن، أما إذا كان النص قصيرا والراوي واحدا فنشير في الهامش إلى ذلك بقولنا "قارن" وللعلم فإن ترتيب المصادر في الهامش قائم وفق أولوية الروايات وأقدمية المصدر في أحيان أخرى، ومكنتنا هذه الطريقة من معرفة المصادر التي استقى منها المؤلفون المتأخرون نصوصهم.

هذا وقد حذفنا بعض الزيادات زادها محقق كتاب: أخبار أبي حفص للأجري في متون بعض الرسائل من مصادر أخرى، ومن طريق راوٍ آخر غير راوي نصه، وتركنا رواية الأجري على ما جاءت عنده، وكان الأولى للمحقق ألا يفعل ذلك، إذ يعتبر هذا العمل تفتيحا بين الروايات المتباينة في روايتها ومصادرها، وسيأتي في موضعه من هذه الرسالة هذا الذي أشرت إليه.

أما إذا لم يكن لنصوص الرسائل رواة أثبتنا اسم المؤلف للمصدر في بداية الرسالة على أساس أنه الراوي لها.

كما لم نعد إلى سرد سلسلة السند للرواية بتمامه وإنما اكتفينا بذكر اسم الراوي الأول الذي يتصدر السلسلة بغض النظر إن كانت الرواية متصلة السند أو منقطعة محورين مقدمة سياق ظروف كتابة المراسلة في كثير من الأحيان بما يخدم النص دون أن نخرج عن المعنى العام لحيثيات كتابة ما كتب، وفي أحيان أخرى نتدخل لتوضيح اسم الراوي وإجلاء شخصيته بالخصوص إن كان قد روى عن جده وأمكنا معرفة هذا الجد أو الأب، كما أثبتنا في روايات أخرى اسم الجد أو الأب وأهملنا اسم الابن أو الحفيد، وفي أحيان أخرى نثبت اسم الراوي ومن روى عنه حتى يزال الغموض.

كما أثبتنا نصوص رسائل ولاته وأعوانه التي كتبها إليه يسألونه فيها عن بعض الأمور وكذا ردودهم عليه وهذا لما يقتضيه الترتيب المنطقي والتاريخي للأحداث، إضافة لما يتطلب إيراد ذلك من استجلاء للحقيقة والكشف عن الظروف التي استدعت كتابتهم إليه بما كتبوا.

وبما أن للضرورة أحكاماً فقد أضفت بعض الكلمات من روايات أخرى لإكمال ما نقص في روايات أخرى، وليس فقرات كما فعل محقق أخبار أبي حفص للأجري. وننبهت عليها في الهامش .

وأما إذا جاء في الروايات ما يشير إلى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد كتب رسالة إلى أحد ولاته ولم تذكرها المصادر، فإننا أثبتنا هذه الإشارة في المتن وأعطيناها رقماً وكأنها رسالة كاملة، إذ لعلها موجودة في بعض المصادر التي لم تتمكن من معرفتها أو العثور عليها، وهناك أمثلة عديدة على ذلك في هذا البحث.

كما مارسنا بقية مكملات التحقيق والدراسة ما وسعنا حيننا على النحو التالي:
رقمت الرسائل من أول رسالة إلى آخر رسالة بما في ذلك تلك التي نسبت إليه أنه كتب بها، لما لذلك من فائدة توثيقية علمية وتنظيمية في أن معاً.
قمت بتخريج الأحاديث الواردة في متون الرسائل من أميات كتب الحديث دون الإطالة في التخريج إلا ما تتطلبه الضرورة العلمية فتوسعت في ذلك. ومما يلاحظ على ما استشهد به أمير المؤمنين من أحاديث فأغلبها صحيح إن لم جلبها وجاء ما يصدقها في الصحاح والسنن المعتمدة.

قمت بتخريج الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.
أما الأشعار فنسبتها إلى قائلها بالرجوع إلى دواوينهم، فإن لم تكن لهم دواوين فمن المصادر التي أشارت إليها.
عرفت بالأماكن والبلدان التي وردت في الرسائل من معجم البلدان لياقوت الحموي، أما الشيرة منها كدمشق والبصرة والكوفة والفسطاط وغيرها فلم أعرف بها.
عرفت بأسماء الأعلام والرجال الذين ورد ذكرهم في الرسائل، أو أولئك الرواة الذين يستدعي الأمر الترجمة لهم، أما المشهورون منهم كالخلفاء الراشدين وخلفاء بني أمية فلم أعرف بهم، أما من لم أجد عنه ترجمة فنبهت على ذلك في الهامش.
قمت بشرح الكلمات الصعبة شرحاً لغوياً، وكان مرجعي في ذلك لسان العرب، كما عرفت بالمصطلحات بما يوضح معناها ومفهومها.

أشرت في الهامش إلى ملاحظات وتبويضات محققي بعض المصادر التي ذكرها في الهوامش على بعض الكلمات الغامضة أو الناقصة، أو المضطربة لما لذلك من أهمية على أنها جاءت كذلك أو ذكر ما يخالفها في بقية النسخ.

وضحت بعض الأحكام الفقهية التي جاءت في كثير من الرسائل وأوردت آراء العلماء حولها دون أن أتوسع في ذلك، وذلك لبلورة الدوافع والغايات التي كانت وراء كتابة الخليفة ما كتب.

تلك هي الخطة التي أتبعتها في عرض هذه الرسائل وتوثيقها وتحقيقها ودراستها، ولا أدعي أنني بلغت بها درجة عالية من الكمال، بل هي محاولة متواضعة تبقى عرضة للقصور الذي هو سمة من السمات التي تتميز بها أعمال بني آدم. والله الموفق للصواب بمنه وفضله وأسأله أن يتقبل مني هذا العمل وأن ييسر العمل به في المسلمين، إنه سميع مجيب الدعاء أمين والحمد لله رب العالمين

الباية الأول:

حياة عمر بن عبد العزيز من ميلاده إلى استخلافه

62-99- /681- 717

جامعة الأمير

الفصل الأول:

حياة عمر بن محمد العزيز من ميلاده إلى ولايته على الحرمين

الخريفيين

87-62 / 705-681

الإسلامية

الفصل الأول: حياة عمر بن عبد العزيز من ميلاده إلى ولايته على الحرمين

الخريجين 62-87هـ/681-705هـ

1- نسبه:

- من جهة والده: فهو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي.

- من جهة الأم: وأما أمه فهي ليلى التي كانت تكنى بأم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي⁽¹⁾.

فيو بذلك سليل أسرتين عظيمتين، غير خاملتي الذكر، إذ كان لهما دور بارز في حياة المسلمين الدينية والدينية، ذلك أن جده الثاني من ناحية الأم هو: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي أعز الله به الإسلام والمسلمين، والذي اتخذ حفيده قدوة له ومثله بعد اقتدائه برسول الله صلى الله عليه وسلم أثناء خلافته، بالخصوص بعد أن نزع به الشبه إلى آل عمر في أخلاقهم وسيرتهم، كما ذكر ذلك عنه عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أمام أمه⁽²⁾.

أما جده الأول من ناحية أمه أيضا فهو: عاصم بن عمر بن الخطاب الذي ولد قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بستين، فعاش جيل كبار الصحابة، وتأثر بسيرتهم وهدبهم. فكان كثير الحياء فاضلا خيرا تجنح به نفسه إلى المسالمة وحب العافية يكره الخصومات وينأى عنها، وقد أدركه حفيده عمر، إذ توفي سنة 70هـ⁽³⁾.

ولاشك، فإن الفتى قد علقت في ذهنه صورة جده عاصم بسمته وهدبه، وإن لم يكن له عليه تأثير قوي كتأثير عبد الله بن عمر الذي كان يتمنى أن لو يكون مثله⁽⁴⁾.

أما جدته من ناحية أمه، فهي تلك الفتاة الهلالية التي أبت على أمها أن تخلط اللبن بالماء طاعة منها لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان قد نهى عن ذلك، الذي سمع حوارها

⁽¹⁾ - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 242.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 192.

⁽²⁾ - ابن عبد الحكيم: سيره، ص 24.

⁽³⁾ - ابن حجر: الإصابة، م 3، ص 56، رقم 6151.

- ابن عبد البر: الاستيعاب، بهامش الإصابة، م 3، ص 136-137.

⁽⁴⁾ - ابن عبد الحكم: المستدرق، ص 24-25.

مع أمها في الغرض السابق معللة ذلك بقولها: «إن كان عمر لا يعلم فإن الله يعلم...» فوَقَّعت هذه المقولة منها في قلبه موقعا حسنا، حيث أدرك أنه أمام فتاة ورعة تقيّة، فرجع إلى بيته والسرور يملأ عليه جوا نحه ويتلج صدره، فحث ابنه عاصما على التزوج بها، وقال له: «إذهب يا بني فتزوجها، فما أحرأها أن تأتي بفارس يسود العرب»، ولم تتجب لعاصم فتى بل فتاة سموها ليلي وكنّوها: بأم عاصم، ونبئت الفتاة نبأنا حسنا، ومالت إلى الزهد والتقشف، وتخلقت بخلق الكرم والإحسان. ذلك أن بيرة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - المرضية في المسلمين لا تزال مصدر إلهام وتعبئة روحية لهم تعيش في وجدانهم، وتملك عليهم أحاسيسهم، ويتزوجها عبد العزيز بن مروان فتتجب له عمر بن عبد العزيز، الذي ساد العرب، وتحققت فيه بذلك نبوءة جده عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (1).

أما جده الثاني من ناحية والده فهو: الحكم بن أبي العاص الذي كان من أشد أعداء رسول الله ﷺ والذي كان قد نفاه إلى الطائف.

أما جده الأول فهو: مروان بن الحكم الذي نقل الخلافة من الفرع السفيفاني إلى الفرع المرواني.

أما والده عبد العزيز فقد ولاه والده إمارة مصر بعد استخلاصها من ابن الزبير سنة 65هـ - ودامت ولايته عليها عشرين سنة، كان من خيار الأمراء جوادا كريما حسن السيرة، مكرما للعلم وأهله، كانت فترة إمارته عليها ذات نفع كبير على أهلها بتثيظه لحركة الجهاد في بلاد المغرب والاهتمام بالبناء والتعمير، والعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية، فاكتسى ابنه عمر أفضل ما كان فيه من أخلاق، وزاد عليه بأمور كثيرة⁽²⁾، ومما ينبئ عن ورع والده أنه عندما أراد الزواج من أم عاصم، اتبع ما يفرضه عليه دينه الذي يحث على اختيار الزوجة الصالحة ذات الدين والمعدن الطيب، فحرص أن يكون مهر زوجته من أطيب كسبه، إذ قال للقيم على أمواله: «إجمع لي أربعمئة دينار من طيب مالي» معللا ذلك بقوله: «إني أريد أن أتزوج إلى أهل بيت لهم صلاح»⁽³⁾

⁽¹⁾ - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 23-24.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 10-11.

١ - لأجرى: أخبار أبي حفص، ص 48-49.

⁽²⁾ - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 24 وما بعدها، ص 175.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 8، ص 257-260، ج 9، ص 57-60.

⁽³⁾ - عبد العزيز سيد الأهل: الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز، ص 16-18.

- ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 243-244.

أليس الطيبات للطيبين؟ ألا يدل حسن اختياره لأمر عمر كاختيار عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأمها لابنه عاصم؟ لا شك أنه كذلك.

2- ميلاده: يتفق المؤرخون على أن ميلاد عمر كان بالمدينة المنورة، إلا ما جاء عند خليفة بن خياط الذي قال بأن مولده كان بمصر⁽¹⁾، وكذا السيوطي الذي يقول: بأنه ولد بخلوان ووالده أمير عليها⁽²⁾.

وهذا الذي يذكرانه بعيد عن الصواب، وذلك لعدة أسباب منها:

أن والده لم يتول إمارة مصر إلا بعد أن أخذت من عامل ابن الزبير عبد الرحمن بن عقبة - 64-65هـ. فولى مروان ابنه عبد العزيز عليها في السنة الأنفة الذكر، وكان عمر قد ولد قبل هذا.

أن عبد العزيز لم يبن حلوان إلا بعد وقوع الطاعون في القسطنطين سنة 70هـ، وجعلها مقراً لإمارته.

وبذلك يبطل قول هذين المؤرخين، وكذا من تبعهما من المؤرخين⁽³⁾.

أما سنة ميلاده فالمؤرخون اختلفوا حول تحديدها، وحتى المؤرخ الواحد لا يجزم بسنة معينة من بين سنوات: 61، 62، 63هـ.

وبالفعل ذلك أمر يصعب على الباحث الاطمئنان فيه إلى سنة معينة من السنوات السابقة وهي على العموم سنوات متقاربة، ولكن في تقديرنا أن سنة 62هـ هي الأولى بالترجيح، وهذا لقول ابن سعد والطبري: أن عمر ولي على المدينة سنة 87هـ وهو ابن خمس وعشرين سنة وتعليق الثاني منهما بعد ذكره لتاريخ التولية بقوله: «وولد سنة اثنتين وستين»⁽⁴⁾.

وكذا إشارة أغلب المؤرخين إلى أن مبلغ عمره عند وفاته كان تسعة وثلاثين سنة وأشهر⁽⁵⁾ فتكون بذلك سنة 62هـ هي سنة الميلاد.

(1) - تاريخ خليفة، ص 250.

(2) - تاريخ الخلفاء، ص 228.

(3) - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 3، ص 331.

(4) - إلهوت الحموي، معجم البلدان، م 2، ص 293-294، مادة (حلوان)، المقرئ: الخطط، م 1، ص 301-303.

(5) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 243-244، تاريخ الطبري: ج 6، ص 427.

(6) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 91.

(7) - ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 301-302.

(8) - تاريخ الطبري: ج 6، ص 565.

3- صفاته الحمديّة:

لم تفت من عاصر عمر أو التقى به أوصافه وجليته بصفة عامة، إذ قالوا يصفونه: أنه كان رجلاً أبيض رقيق الوجه، جميلاً، نحيف الجسم، حسن اللحية، غائر العينين بجبهته أثر حافر دابة ولذلك سمي: أشج بني أمية، غزا الشيب شعره لما امتد به العمر وعاجله، فهو في هذا كجديه: عمر بن الخطاب ومروان بن الحكم⁽¹⁾.

وزاده جمالاً اهتمامه بأناقة مظهره مع ما كان يتصف به من رغبة على الإقبال على العبادة والاستقامة في السيرة، والسمو في الأخلاق كأثر من آثار معاشرته للصالحين والعباد الذين كانت تكتظ بهم المدينة المنورة.

وسيكون هذا الجمال الخلقى والخلقى، إضافة إلى ماضيه الناصع الذي لم يلطخه بالمآثم من بين الأسباب البارزة التي ساهمت في نجاحه في الإصلاحات التي قام بها بعد استخلافه بكسبه لطاعة جماهير المسلمين، وإقتدائها به بعد أن جعل من نفسه وأسرته ومن الدولة قدوة⁽²⁾.

4- تنبؤ عمر بن الخطاب باستخلاف عمر بن عبد العزيز وسيره في المسلمين بصيرته،

أما تسمية عمر بالأشج فتلك قصة أخرى، ذلك أنه دخل إسطنبول والده بدمشق، وهو غلام صغير، فرمحته دابة فشجته في جبهته كما جاء في رواية ابن منظور⁽³⁾.

وهي رواية لا يوثق بما جاء فيها، وهذا لصغر سن عمر إيان تواجد والده بدمشق والتي لا تتجاوز الثلاث سنوات.

في حين يذكر ابن عبد الحكم أنه سقط عن حمار في أحد زياراته لوالده بمصر قدم للسلام عليه⁽⁴⁾.

وبين هذه وتلك فإننا نرجح أن الحادثة حصلت له بمصر برُمح الدابة له، وهذا لما يوحى به عتاب الوالدة لوالده⁽⁵⁾.

والحقيقة أنه لا يهم المكان بقدر ما يهم الحادث، إذ لم يبال والده بالذي حدث لولده، بقدر ما ذكّره ما قد نسي، إذ لما حُمل الفتى إلى أمه جعلت تمسح الدم عن وجهه وتقول لزوجها معاتباً

⁽¹⁾ - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 99، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 173.

- الزحيلي: الخليفة الراشد العادل عمر بن عبد العزيز، ص 26.

⁽²⁾ - انظر جملة من نفسه إبرة في الفصل الخامس من هذا الباب.

⁽³⁾ - مختصر تاريخ دمشق، ج 28، ص 94.

⁽⁴⁾ - سيرة عمر، ص 24-25.

⁽⁵⁾ - ابن منظور: المصدر السابق، ج 28، ص 94.

له: «ضيعت ابني ولم تضم إليه خادما ولا حاضنا يحفظه من مثل هذا». إلا أن الوالد لم يبالي بعقاب زوجته، إذ جعل يمسح الدم عن وجه ابنه، ثم قال لها: «اسكتي يا أم عاصم! فطوباك إن كان أشج بني أمية!»، وتوجه بالكلام أيضا إلى ابنه والسرور يملأ عليه جوانحه قائلا له: «سعدت إن كنت أشج بني أمية»⁽¹⁾، كما سرَّ الأصبغ بما حصل لأخيه عمر، الذي كان قد شاهد ما حدث له. وذلك لتكامل العلامات في أخيه، التي كان آل عمر بن الخطاب، وبنو أمية ينتظرون تحققها في أبنائهم والتي كانت الألسن قد تناقلتها عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فزادت هذه الحادثة من استقطاب أنظار الناس وتركزها عليه، لأن يكون الرجل الذي تتبأ به الفاروق، وبالتالي تطلع الجماهير منتظرة قدومه، وكان كذلك بعد أن هيأته الظروف والأحداث لذلك.

وفي هذا السبيل أن الفاروق رضي الله عنه استيقظ يوما من نومه بعد رؤيته لرؤيا فجعل يرددتها ويقول: «من هذا الذي من ولد عمر يسمى عمر يسير بسيرة عمر؟! يرددتها مرات» مع ما بين المصادر من اختلاف في إيراداتها بألفاظ مختلفة، فتداولها من بعده أبنائه فيما بينهم ونقلوها إلى أبنائهم، فهذا عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يذكر: أن الأمر لا ينقضي حتى يلي هذه الأمة رجل من ولد عمر في وجهه شامة يسير بسيرة عمر وكرر ذلك نافع مولى عبد الله أخذ أياها عنه⁽²⁾. لذلك فرح والد عمر، وكذا أخوه الأصبغ بن عبد العزيز - 85هـ - إذ كانا واثقين من تحققها، لذلك راحوا يلتسمون هذه العلامات في أبنائهم حتى تجلت في عمر بن عبد العزيز، فكان بحق الرجل الموعود بتحقيق التغيير والإصلاح على يديه وفق النهج الراشدي سائرا في المسلمين بسيرة جده عمر - رضي الله عنهما -⁽³⁾.

هذا، وإن النفس لتطمئن إلى صدق هذه النبوءة لكونها تلتقي مع مقولته في الفارس الذي يسود العرب، والتي مرت الإشارة إليها والتي حث بها ابنه عاصم على الزواج بالفتاة الهلالية، فكان الحفيد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - هو ذلك الفارس الذي ساد العرب بالفعل وسلمت له قيادتهم.

ولنتابع معا حياته وهو يرتقي صعدا طالبا للعلم في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلمذا على يد كبار علمائها.

⁽¹⁾ - المصدر نفسه، ج 28، ص 94، وانظر الجزء 19، ص 100، تاريخ الطبري، ج 6، ص 566، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 343.

⁽²⁾ - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 24، ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 243.

⁽³⁾ - أبو نعيم: الحلية: ج 5، ص 254.

⁽⁴⁾ - حنظلي في هذا الصدد الرسالة رقم: 97، 97، 97، 97، 97.

5- زخاته وإقباله على طلب العلم في المدينة المنورة.

نشأ عمر في صغره في كنف والديه، إذ أحاطاه برعايتهما الفائقة وكذا أقاربه، وبالخصوص أخواله، بالأخص منهم عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فكان أول ما استُبين من رشد عمر وعلو همته ونفسه التواقة أن اتخذ جده عبد الله بن عمر قدوته، حيث علقَ به بصره وبصيرته ذلك أنه كان يأتيه أثناء زيارة أمه لأهلها بالمدينة، فكان يبهره بتقواه وزهده ووقاره وعلمه وعبادته فكان يمسح على رأسه ويدعو له وهو غلام صغير ابن خمس سنوات أو نحو ذلك، فيرجع إلى أمه فيقول لها: «يا أمه! أنا أحب أن أكون مثل خالي»⁽¹⁾، فتستبعد ذلك منه أمه قائلة له: «أنت تكون مثل خالك؟!» وكرر ذلك عليها مرارا هذه الأمنية⁽²⁾، وبالفعل لم يكن مثله، ولكنه اقترب منه كثيرا.

اكتشف عبد الله نجابة الفتى وفطنته وذكاءه المبكر، وولعه بمعالي الأمور فلذلك اقترح علي ابنة أخيه أن تخلفه عندهم عند عودتها إلى مصر معللا ذلك بأنه أشبه بأبناء آل عمر بن الخطاب منه بأبناء آل مروان⁽³⁾ ولم يكن هدفه سوى الإشراف على رعايته وتوجيهه، حتى يؤصل فيه فضائل الخير، فتركته أمه سامعة مطيعة، مستجيبة لاقتراح عمها.

وبذلك أتاح الله له محيطا ثانيا، بعد محيط والديه ساعده على نمو شخصيته تحت رعاية وفي رحاب جده ابن عمر، وكذا ابنه سالم ومولاه نافع اللذين كانا قد ضربا بسهم وافر في العلم، وانتشر نكرهما في الآفاق والذي تتلمذ على يديهما بعد ذلك، وسأخذ الكثير من العلم عنهما. ومما تقدم نشك فيما ذكره ابن عبد الحكم، من أن والده كتب إلى أخيه عبد الملك يخبره ببقاء ابنه بالمدينة، فأجرى عليه ألف دينار في الشهر⁽⁴⁾، لأنه يعود فيناقض نفسه فيذكر ما قال والده بعد أن سُجَّ وتكاملت العلامات فيه: «ما ينبغي لمن كان يرجى لما يرجى أن يكون تأديبه إلا بالمدينة فبعثه إلى المدينة»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ - هي حقيقة الأمر لم يكن خاله، وإنما هو جد، حيث أن أخ الجد جد، ونكره بالذي جاء عنه إما كان على سبيل التكريم والتقدير لا غير.

⁽²⁾ - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 24-25.

⁽³⁾ - ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 18، ص 456.

⁽⁴⁾ - ابن عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 24.

⁽⁵⁾ - هذا المبلغ - هي تقديرا - مبالغ فيه حتى وإن كان سنويا، ولعل ما جاء عند الهلندري أولى بالقبول، حيث ذكر أن والده أرسل إليه ألف دينار ولم يحدد إن كان ذلك سنويا أو شهريا، أنساب الأشراف، ج 8، ص 207.

⁽⁶⁾ - ابن عبد الحكم سيرة عمر، ص 24-25.

ومن ثم فعل ما جاء من التماس ابن عمر من ابنة أخيه كان قبل أن يشج، وإجراء عبد الملك عليه عطاء حصل بعد أن أرسله والده ليتلقى العلم وبالتالي بعد أن شج.

وهذا يقتضي هنا التأكيد مرة أخرى بعدم الأخذ بالرواية التي كنا قد أشرنا إليها سابقاً بأنه قد شج بدمشق، وذلك لكون بني أمية قد أخرجهم أهل المدينة قبل موقعة الحرة سنة 63هـ، ثم عادوا إليها بعد تغلب مسلم بن عقبة المري عليهم، ثم طردوا منها مرة أخرى بعد موت يزيد بن معاوية سنة 64هـ على يد شيعة ابن الزبير، فقدموا إلى دمشق، وسن عمر في هذه الفترة غير مميزة لا تتجاوز الثلاث سنوات، وهو الأمر الذي جعلنا نستبعد أيضاً ما أورده الزبير بن بكار، ومن تابعه في روايته من المؤرخين طلب عمر من والده أن يرسله إلى المدينة ليتأدب بأدب فقهاؤها عندما أراد أن يخرج معاً إلى مصر من دمشق لما ولاه والده عليها. مع العلم أن عبد العزيز ذهب مع والده لافتكاك مصر من شيعة ابن الزبير، فالظرف ظرف حرب.

والأولى بالصواب: أنه استدعى زوجته وابنه بعد السيطرة على مصر من دمشق، ثم أرسله من هناك إلى المدينة ليتلقى العلم إشباعاً لرغبة الفتى في ذلك ونفسه الطموحة، حيث أن صغر سنه وهو في دمشق لا تؤهله لطلب العلم. والزبير بن بكار يناقض نفسه ويؤكد كل ما ذهبنا إليه إذ يقول: «أن أباه ولي على مصر وهو حديث السن يشك في بلوغه»⁽¹⁾، بل أكيد أنه كان صبياً ولا قريباً من سن البلوغ. ثم ذكر طلب الإبن من والده أن يرسله إلى المدينة.

ونعتقد أن طلب عمر كان بعد أن عقل وأونس منه الرشيد، وبعد أن حفظ القرآن وهو بمصر ولعل عمر حن إلى المدينة بعد أن علفت في ذاكرته ذكرياته بها عندما تركته أمه عند عمها عبد الله الذي غرس في نفسه حب العلم، والتأدب بأدب علمائها الذين كانت تكتظ بهم في ذلك الزمان.

هــ استجاب الوالد لطلب ابنه حتى يشبع رغبته الجامعة لطلب العلم، وحتى يحقق هو الآخر أمله فيما يرجو له من مكانة متألفة في المجتمع، فبعث به إلى المدينة قبلة طلاب العلم آنذاك، بعد أن كان والده قد عني به، فجمع القرآن وهو صغير⁽²⁾، وتلقى ما تلقى على يده ويد أمه من توجيه وتربية سليمة.

(1) - الأخبار الموقوتة، ص 208.

(2) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 101، 100؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص

192.

(3) - السوطي: تاريخ الخلفاء، ص 229.

اختار الوالد لابنه أفضل المؤدبين وهو صالح بن كيسان -ت140هـ- أحد علماء المدينة البارزين آنذاك، أن يشرف على تربيته وتعليمه فقام بذلك خير قيام وأفضله، إذ تلقى على يديه علوم الحديث والفقه، حيث كان ضليعا فيهما، ثقة، حجة، فكان يلزمه حضور الصلوات مع الجماعة فتأخر يوما عن ذلك فيسأله شيخه «ما حبسك؟ قال: كانت مرجلتي تسكن شعري» فوبخه على هذا التهاون قائلا له: «بلغ بك حبك تسكين شعرك أن تؤثره على الصلاة؟!» ثم أخبر والده بالذي كان منه، فأمر والده أن يحلق شعره عقوبة له على ما حصل منه⁽¹⁾.

بدأت تربية شيخه هذا ومن تتلمذ على أيديهم ممن سيأتي ذكرهم تؤتي أكلها، فهي هو شيخه صالح بن كيسان يقدم لو والده عند حجه صورة شاملة عنه لما سأله عنه، قال له: «ما خَبِرْتُ أحداً الله أعظم في صدره من هذه الغلام»⁽²⁾.

هذا الورع المبكر والخشية من الله -جل جلاله- لم تأتيا من فراغ، بل حصلا نتيجة للتربية الصحيحة والتوجيه السليم، ذلك أن العلم هو خشية الله، وقد لازمته هذه الخشية منذ أن جمع القرآن وهو صغير ونمت في نفسه وأثرت على وجدانه، إذ تذكر عنه أمه: أنها دخلت عليه يوما، فوجدته يبكي فسألته: «ما يبكيك؟ قال: ذكرت الموت، فبكت لبيكاته»⁽³⁾.

ومن كانت هذه حاله لا يسلمه الله إلا إلى خير، ولا يخشى عليه أن يتلوث بالمعاصي واقتراف الآثام.

وتذكر عنه زوجته فاطمة -رحمهما الله- فنقول: «... والله! ما رأيت أحداً أخوف لله من عمر، لقد كان يذكر الله في فراشه فينتفض انتفاضة العصفور من شدة الخوف، حتى نقول: ليصبحن الناس ولا خليفة لهم...»⁽⁴⁾. ورسائله خير شاهد على ما نقول⁽⁵⁾.

لم يضيع عمر ساعة واحدة من نشاطه في شبابه في غير التعلم وزيادة الفهم، فكان يجنح بكل ثقله رغم صغر سنه إلى جانب الشيوخ الذين تزدان بهم المدينة⁽⁶⁾، فعلا ذكره بها وانتشرت سمعته.

(1) -ابن منظور: المصدر السابق، ج19، ص100.

-قد يبدو حلق الشعر في زمننا لا أميته له، ولكن كان في ذلك الزمان بعد مثله وعقوبة. فنظر في ذلك: رسالة رقم 515، 515.

(2) -ابن كثير: المصدر السابق، ج9، ص192-193.

(3) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص14 . ابن كثير: المصدر السابق، ج9، ص192.

(4) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص47 . ابن سعد: الطبقات، م5، ص270، 294.

-ابن الجوزي: المصدر السابق، ص213 وما بعدها . الزحيلي: صر بن عبد العزيز، ص95 وما بعدها.

(5) -نظر بالخصوص الفصل الثاني من الباب الحادي عشر.

(6) -الزبير بن بكار: الأخبار الموقوتات، ص208-209.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص100-101.

لم يكتف عمر بتلقي العلم على يد صالح بن كيسان فقط، بل تتلمذ أيضا على يد فقهاها السبعة، وهم بحور في العلم الشرعي في ذلك الزمان يأتي في مقدمتهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود -ت98هـ- الذي أحبه عمر، ولازم جانبه، وتردد على مجلسه كثيرا لأنه كان أحد أعلام المسلمين ذا فقه ودراية بالحديث وروايته، ثقة مأمونا عفيفا ناسكا، إضافة إلى أنه كان شاعرا، فسيطر بعلمه وتقواه وهدية على قلب الفتى، وبهره بغزارة علمه، فكان يحتقر ما تعلمه فإذا هو لا يساوي شيئا إلى جانب علم عبيد الله، حيث قال يعبر عن هذه الحقيقة: «سمعت من العلم شيئا كثيرا، فظننت أنني قد اكتفيت حتى لقيت عبيد الله، فإذا كأني ليس في يدي شيء»⁽¹⁾. كانت تربية وتعليم وتوجيه هذا الشيخ الجليل تتلج قلبه، وتثير بصيرته، وتردعه عن تقليد غيره، فيردد ما يقولون دون تروء.

من نلستك أنه كان متأثرا بالأباطيل التي روجت ضد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إذ لم يتبين له الرشد من الغي في ذلك الخلاف الذي نشب بينه وبين بني أمية، فكان -رحمه الله- ينتقص من مكانة هذا الإمام الراشد، وتقل عنه مقولته هذه إلى شيخه عبيد الله، فأتاه عمر كعادته ليتلقى عنه العلم، فوجده يصلي، فانتظره حتى فرغ، فلما قضى صلاته، أقبل عليه غاضبا سائلا إياه: «متى علمت أن الله غضب على أهل بدر وبيعة الرضوان بعد أن رضي عنهم؟!». فأجابه عمر: «لم أسمع ذلك!».

ثم سأله مرة أخرى: «فما الذي بلغني عنك في علي؟!». فكانه أوقف من نومه، فقال لشيخه: «معرفة إلى الله وإليك، والله لا أعود»⁽²⁾. فما سمع بعد ذلك يذكر الإمام علي عليه السلام إلا بخير.

ذلك هو توجيه هذا الشيخ لهذا الفتى توجيها سليما وتأديبا منه له تأديبا صحيحا، يكفي الإمام علي عليه السلام فضلا ومنقبة أنه من أهل بدر الذين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقهم: «...لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»⁽³⁾.

وأيضا أنه ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان في عمرة الحديبية سنة ست للهجرة والذي قال الله في حقهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الْغُجْرَةِ فَعَلِمَ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِأُولَئِكَ وَمَنْ يُظِلُّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَاءَ الظِّلِّ﴾⁽⁴⁾.

(1) -ابن خلکان: وفيات الأعيان، ج3، ص115-116 أبو نعيم: الحلية، ج2، ص188-189

(2) -ابن الأثير: الكامل، ج4، ص154، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص193، خالد محمد خالد: عمر بن عبد العزيز، ص32-33

(3) -الإمام مسلم: الجامع الصحيح، ج7، ص168 (كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أهل بدر).

(4) -سورة الفتح، الآية:18.

لقد تحرر فكره ووجدانه من عصبية لقومه على يد شيخه.

ولوالده أيضا دور في كفه عما كان يُتَقَوَّلُ به على الإمام، إلا أن أباه لم يكشف له كل الحقيقة كما كشفها له شيخه، فقد أدرك عمر بفظنته وإحساسه المرهف وذكائه اللماح عندما كان ينصت لوالده وهو يلقي خطبة الجمعة على المسلمين في زيارته التي كان يزوره فيها في مصر، أنه كان يتلثم ويضطرب في خطبته عندما يصل إلى ذكر علي بن أبي طالب، فيسأل والده عن هذا الاضطراب، فيجيبه الوالد: «أو فطنت لذلك؟!».

فيجيب: «نعم».

عندها قال له والده كاشفا له جزءا من الحقيقة: «يا بني! إن الذين من حولنا لو يعلمون من علي ما نعلم، تفرقوا عنا إلى أولاده»⁽¹⁾.

لهذا كرست بدعة شتمه حتى يتفرق الناس عن أبنائه، وبالتالي حتى لا يكون لهم أنصار يشدون أزرهم للوصول إلى حكم المسلمين.

ومن ذلك أصبح من أشد المدافعين عنه حادبا على أبنائه أيام إمارته على المدينة سرا عن آل بيته، وجاهر بذلك بعد توليه الخلافة والذي سيقطع شوطا بعيدا في إعادة الاعتبار لهذا الخليفة البار الراشد، وكذا إعادة الحقوق إلى دويه التي أعطيت لهم بنص الكتاب والسنة⁽²⁾.

أثر عبيد الله في عمر تأثيرا عجيبا لكثرة مجالسته له وروايته عنه أكثر مما روي عن جميع الناس، فظل يتذكره طوال حياته، فكان يقول: «لأن يكون لي مجلس من عبيد الله أحب إلي من الدنيا»، وقال أيضا: «والله إني لأشتري ليلة من ليالي عبيد الله بألف دينار من بيت المال» ويتعجب جلساؤه من قوله هذا، فقالوا له: «يا أمير! تقول هذا مع تحريك وشدة تحفظك؟!» فقال مجيبا إياهم: «أين يذهب بكم؟! والله إني لأعود برأيه، وبنصيحته وبهدايته على بيت مال المسلمين بألوف ألوف»⁽³⁾.

وعندما تولى الخلافة تمنى أن لو كان حيا ما أخذ إلا برأيه ولهان عليه ما وقع فيه⁽⁴⁾. ذلك أن الشيخ قد توفي سنة 98هـ.

وأخذ العلم أيضا عن شيخ آخر لا يقل أهمية ومكانة عن عبيد الله، ألا وهو: سعيد بن المسيب -ت- 94هـ- الذي كان أعلم بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ، وأبو بكر وعمر

⁽¹⁾ -بيلاندي: أنساب الأشراف، ج 8، ص 195.

⁽²⁾ -ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 154.

⁽³⁾ -حظ الفصول التالي من الباب التاسع رسائل رقم 647 وما بعدها.

⁽⁴⁾ -ابن خلكان: ولغات الأعيان، ج 3، ص 115-116.

⁽⁵⁾ -خبر نعم: التحفة، ج 5، ص 343، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 13.

-رضي الله عنهما-، بل كان أكثر إحاطة ودراية بأقضية عمر وأحكامه⁽¹⁾، ومن دون شك فإن الحفيد عمر قد أخذ عنه كل ذلك، بل أنه كان يسأله عن أقضية عمر أيام إمارته كما سنذكر ذلك عنه في موضعه في الآتي.

وأخذ عن عروة بن الزبير -ت 94هـ- علم المغازي والسير، إذ كان ضليعا في ذلك، حتى أن عمر قال عنه: «ما أحد أعلم من عروة وما أعلمه يعلم شيئا أجهله»⁽²⁾، ولم ينس أن يأخذ عنه كذلك علم الحديث.

وأخذ علم الفرائض والمواريث عن خارجة بن زيد -ت 100هـ- الذي كان مختصا في ذلك أخذًا إياها عن والده الصحابي المشهور: زيد بن ثابت -ت 45هـ-⁽³⁾.

وأخذ الحديث كذلك عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر -ت 108هـ-، وتلمذ أيضا على يد سليمان بن يسار -ت 107هـ- مولى ميمونه زوجة رسول الله ﷺ، أخذًا عنه الحديث وبالخصوص فقه النوازل والأحكام، خاصة ما تعلق منها بالطلاق، إذ كان أعلم أهل المدينة في هذا الشأن⁽⁴⁾.

وتتلمذ كذلك على يد أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث -ت 94هـ- الذي كان أكثر حديثه يدور على الأقضية والأحكام⁽⁵⁾.

وتعلم أيضا على يد سالم بن عبد الله بن عمر -ت 106هـ- ابن جده الحديث، وسيطلب منه بعد استخلافه أن يكتب إليه بسيرة عمر وأقضيته وأحكامه في أهل القبلة⁽⁶⁾.

ولم يقتصر تلقيه العلم عن هؤلاء الفقهاء الذين جمعهم المدينة المنورة، بل وسع دائرة سماعه، فأخذ العلم عن آخرين منهم: عامر بن سعد بن أبي وقاص، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري وابن شهاب الزهري، والربيع بن سبرة وغيرهم كثيرون⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ -ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 100.

⁽²⁾ -المصدر السابق، ج 9، ص 102.

⁽³⁾ -ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 28.

⁽⁴⁾ -ابن سعد: الطبقات، م 2، ق 2، ص 132.

⁽⁵⁾ -أبو نعيم: المصدر السابق، ج 2، ص 187-188.

⁽⁶⁾ -انظر الرسائل رقم: 97، 97، 97، 97، ج 97.

⁽⁷⁾ -أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 359.

⁽⁸⁾ -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 18 وما بعدها.

ولم ينس أن يتصل بمن بقي من الصحابة ليتعلم على أيديهم منهم: جده عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ولا شك أنه كان يحدثه بحديث رسول الله ﷺ، ويذكر له أحواله في الحضر والسفر، فالرجل كان يقتفي آثار النبي ﷺ في كل شيء، ومن دون شك كذلك، فإنه كان يحدثه عن جده عمر بن الخطاب ويشيد بمناقبه ومنجزاته التي حققها طوال فترة خلافته، ذلك أنه توفي سنة 74هـ⁽¹⁾، ومن ثم فإن سن عمر في هذه الفترة تؤهله لاستيعاب ما كان يحدثه به عبد الله الذي كان الفتى يتمنى أن يكون مثله.

وتتلمذ أيضا على يد عبد الله بن جعفر - 80هـ - وأنس بن مالك - 93هـ - خادم رسول الله ﷺ والسائب بن يزيد - 80هـ - ويوسف بن عبد الله بن سلام⁽²⁾، وآخرين كثيرين .

كما لم ينس أحاديث عائشة - رضي الله عنها - إذ اتصل بتلميذتها عمرة بنت عبد الرحمن - 106هـ - فأخذ عنها مسانيدها التي روتها عنها، إذ كانت كثيرة العلم، ذات مكانة مرموقة بين علماء المدينة، ولهذه الخصوصية لم ينس عمر لها فضلها، وما تحمله من علم، إذ كتب بعد استخلافه إلى واليه على المدينة ابن أختها أبي بكر بن محمد يأمره بكتابة مسانيدها عن عائشة⁽³⁾ - رضي الله عنهما - .

هذا ولم يقتصر طلبه للعلم على رواية الحديث والمغازي وعلوم القرآن، وما تعلق بها من علوم، بل ألم أيضا بأدب العرب وأشعارهم وأخبار شعرائهم، فأخذ من ذلك بحظ وافر حتى أصبح عليما بأسرار الشعر وخصائصه ذوقا له نفاذا له، وما مواقفه من الشعراء المنحرفين أيام إمارته وبعد استخلافه إلا خير شاهد على درايته بالشعر⁽⁴⁾ وأغراضه.

وخير من ذلك أن نتركه يحدثنا عن نفسه، وكيف حقق ما كان تطمح إليه نفسه التواقة قال: «إن لى نفسا تواقّة، لقد رأيتني وأنا بالمدينة غلام مع الغلمان، ثم تافقت نفسي إلى العلم، إلى العربية والشعر فأصبت منه حاجتي وما كنت أريد...»⁽⁵⁾.

(1) - ابن سعد : الطبقات، م، 4، ق، 1، 115 وما بعدها.

(2) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 18 وما بعدها ، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 192.

(3) - ابن سعد: المصدر السابق، ج 2، ق 2، ص 134-135، م، 8، ص 353.

(4) - الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 6، ص 143. وانظر: الرسالة رقم: 761، 761.

(5) - الأصلهاقي: كتاب الأعاني، ج 8، ص 45-47، ص 248-252.

(6) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 196 وما بعدها.

(7) - لهر نعيم: الحلية، ج 5، ص 331-332.

(8) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 14، 82.

ومن كان هذا همه وطموحه، فلا غرابة إن تفوق على أقرانه في العلم وسما عليهم في الفضل والدين وسنلمس أثر ذلك جليا فيما نورده عنه فيما يأتي في مناظراته للخوارج، والقدرية -المعتزلة- ومراسلاته إليهم وفي حقهم إلى المسلمين، بقدرته الفائقة على الجدل وإقناع الخصوم، وكذا في رسائله التي تمتاز بسموبيانها ومثانة أسلوبها وتأثيرها على النفوس، والبراعة في عرض الأفكار ونصاعتها.

والواقع أن سيرته الحسنة إزدادت تألقا، فأكسبته احتراماً لدى العامة والخاصة، حتى شهر أمره بين أهل المدينة بعلمه وعقله مع حداثة سنه⁽¹⁾. ولعل مصداق ذلك يظهر جليا في أقوال وشهادات العلماء الذين نرس عليهم، أو احتكوا به، وسبروا تفوقه في العلم والتحصيل، وأقربهم إليه صحبة ومودة رجاء بن حيوة -ت 112هـ- وزيره وصاحب اليد الطولى في استخلافه يقول عنه لابنه عبد العزيز: «ما رأيت أكمل عقلا من أبيك»⁽²⁾.

وكمال العقل الذي غُذي بالعلم لا يسلم صاحبه إلا إلى رشد.

وقال عنه عالم آخر هو: ميمون بن مهران -ت 117هـ- الذي ولاه بعد استخلافه على خراج الجزيرة وبيت مالها: «أتينا عمر بن عبد العزيز ونحن نرى أنه سيحتاج إلينا فما خرجنا من عنده حتى احتجنا إليه»⁽³⁾.

وهي مقولة مجاهد بن جبر -ت 104هـ- تلميذ ابن عباس أيضا⁽⁴⁾. وأما شيخه عبيد الله بن عبد الله فشهد له بالتفوق والنبوغ إذ قال عنه: «ما كانت العلماء عند عمر تلاميذه»⁽⁵⁾. وهي نفس شهادة أخرى لميمون في حق عمر⁽⁶⁾.

هذا وكنا أشرنا من قبل إلى ما قال عنه شيخه صالح بن كيسان لوالده عندما أدى فريضة الحج، وكيف انطبعت عظمة الله في صدر الفتى وأصبحت الرقيب عليه وعلى تصرفاته. وقد يبدو للبعض أن شهادات هؤلاء العلماء مبالغ فيها، إلا أن الواقع أنها أقرب إلى الحق والصدق، وهذا لكون عمر قد جمع بين الرواية والدراية للحديث، وكذا فقهه للواقع الذي يحيط به،

⁽¹⁾ -الزبير بن بكار: الأخبار الموافقات، ص 208-209، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 193.

⁽²⁾ -أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 332.

⁽³⁾ -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 271، 275-276، 294.

⁽⁴⁾ -المصدر نفسه، م 5، ص 294.

⁽⁵⁾ -أبو نعيم: الحلية، ج 3، ص 339.

⁽⁶⁾ -المصدر نفسه، ج 5، ص 339، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 163.

وتزليل أحدهما على الآخر، وكذا حكمه للمسلمين بسياسته الرشيدة التي سار بها فيهم، فهي خير شاهد على علو كعبه في العلم، وتكفي رسائله شاهدا له على ذلك التي يتضمنها هذا البحث. فتأمل مثلا ما قاله للزهري لما حدثه في أحد مجالسه معه بعد استخلافه، فأكثر من الحديث: «ما أعلمك تعرض على شيئا، إلا شيئا قد مر على مسامعي، إلا أنك أوعى له مني» وفي رواية: «ولكنك حفظت ونسيت»⁽¹⁾.

فالخليفة وثدة تكاليفها أنسته بعض ما كان قد وعاه وحفظه، ولكنها زادت دراية وبصيرة بالواقع الذي تصدى لإصلاحه فحمّله على الاجتهاد لمواجهة مشاكله ومحاصرتها بوضع الحلول لها وفق أصول الشريعة وكلياتها. وهذا بالفعل ما باين فيه علماء عصره، الذين لم يتولوا ما تولى، ولم يكابدوا ما كابد من هموم الحكم ومشاكله، ولذلك -في تقديرنا- إعتبر الإمام أحمد قوله حجة⁽²⁾. وعده الإمام الذهبي أيضا: «إماما فقيها مجتهدا عارفا بالسنن كبير الشأن، ثبنا حجة، حافظا، قانتا لله أو اها منيبا»⁽³⁾.

ذلك هو عمر بن عبد العزيز، الذي ولد في النعيم ونشأ والترف يحيط به من كل جانب ورغم ذلك لم ينجح به إلى ال الانحراف ومهاوي الرذيلة، كما حدث ويحدث اليوم لكثير ممن نشأ في النعيم من الشباب، فحافظ على طهارة نفسه، حيث أنه لم يجرب عليه أنه تلتخ بالآثام والخطايا، ففضائله كانت تنمو بشكل متوازن.

وهو أيضا كان يتجنب أترابه ومن كانوا في مثل سنه من الشباب ويقبل على مجالسة الشيوخ وعلية سرة الناس، وكان يتحفهم بالهدايا مما كان والده يرسل به إليه من مصر، حتى حسده أترابه على ذلك⁽⁴⁾.

وهو أيضا يترفع عن الرذائل كالكذب مثلا، فنراه يؤثر الصدق في القول والعمل، فلنصغ إليه وهو يحدثنا عن نفسه إذ يقول: «ما كذبت منذ أن علمت أن الكذب شين على أهله»⁽⁵⁾، وهو

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 37-313.

(2) - ابن كثير: البداية ونهاية، ج 9، ص 192.

(3) - تنكرة الحفاظ، ج 1، ص 118.

(4) - عزيز بن بكر: الأخبار الموفقات، ص 208-209.

(5) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 100-101.

(6) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 244، 297.

يتأنق في ملبسه أشد التأنق ويضمخ نفسه بأغلى العطور، فكان من أعطر الناس وأطيبهم ريحا لا يمر بمكان إلا ويترك عبير عطره المميز في الطريق الذي سلكه، فيعرف الناس أنه قد مرَّ من هنا⁽¹⁾.

وكان تأنقه في الملابس قد وصل به إلى حد الإسراف، متجاوزا الحدود المعقولة في ذلك. وهذا ما يؤخذ عليه، حتى أن والده لما بلغه عنه ذلك كتب إليه ينبيهه إلى ضرورة إخلاص النية في الدين، والإقتصاد في الكسوة وإنفاق المال، إذ قال له: «إنه لا دين لمن لا نية له، ولا جديد لمن لا خلق له، ولا مال لمن لا رفق له»⁽²⁾.

ذلك أنه كان يشتري الثوب الناعم بالثمن الباهض، فإذا لمسه استخشفه، وإذا لبسه مرة واحدة خيّل إليه أنه قد أصبح قديما، فلا يعود إليه فيلبسه، فلنصغ إليه وهو يحدثنا عن هذه المرحلة من شبابه في صدق، يقول: «لقد خفت أن يعجز ما قسم الله لي عن كسوتي، وما لبست ثوبا قط فرآه الناس علي إلا خيّل لي أنه قد بلي»⁽³⁾.

لا غرابة في ذلك ممن غُذي بالملك ونشأ فيه، ويحمل بين جوانحه نفسا تواقة تحب معالي الأمور وتناهى عن رذائل الأخلاق وسفاسيفها، فأناقة الظاهر إنعكاس لأناقة الباطن، إضافة إلى الاختيال في المشية حتى نسبت إليه، ولحسنها كان الفتيان والفتيات يقلدونه فيها. حقا إنه كان في سباق مع النعيم ينهل منه بإفراط، وكأنه كان يرى أن بركات الأرض ستوقف عن عطائها⁽⁴⁾ وهذا ما كان يعاب عليه.

ومما سبق ترى أن عمر كان متميزا في كل شيء في تفضيله لجدّه عبد الله على جدّه عاصم متبعا هديه مقتديا به، وكذا في اختياره لأصحابه وجلسائه من الشيوخ بدل الشباب، ومتميزا كذلك في لباسه وعطره ومشيته متوجا ذلك بالتميز بالسيرة المرضية، ويعمق هذا التميز

⁽¹⁾ - المصدر نفسه، م، 5، ص 246.

- أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 323.

⁽²⁾ - ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 17، ص 246.

⁽³⁾ - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 322.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 173.

⁽⁴⁾ - الزبير بن بكار: المصدر السابق، ص 208-209.

- ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 26.

- ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، ص 297.

- خالد محمد خالد: عمر بن عبد العزيز، ص 37 وما بعدها.

ويخطو به إلى أبعده مدى بالسير في أهل الحجاز بالعدل والإحسان عندما يُؤمر عليهم سنة 87هـ.

وهو في علاقته بالوليد وسليمان ابني عبد الملك كان متميزا أيضا. وبعد استخلافه يتميز تميزا نادر المثال، حتى أن القارئ يحتقر سيرة وحكم غيره من خلفاء بني أمية، إذا ما قارنهما بسيرته وحكمه، ولم يعد في هذه الفترة قدوته ابن عمر فقط، وإنما أصبح أيضا جده عمر، فالخليفة لا يقتدي إلا بالخليفة، وأصبح عندها كالسراج الوهاج، حتى أن الإنسان ليجزم أنه لن يتخلى عن رفايته وترفه، ولكن كل ذلك كان هينا عند عمر، إذ لم يبق أسير نعيمه ومآضيه المترف، فتخلى عن كل ذلك، وأصبح يعيش كأبسط ما تعيشه عائلة من عامة المسلمين⁽¹⁾.

6- علاقته بالظيفة عبد الملك بن مروان،

استمر عمر يطلب العلم في المدينة المنورة موطدا صلته بالصالحين من أهلها، ويحتك بمن يزورها من العلماء، وهو في الوقت ذاته كان يزور والديه بمصر من حين إلى آخر. ولكن بعد وفاة والده في جمادى الأولى سنة 85هـ، استدعاه عمه عبد الملك إلى دمشق فبسط عليه رعايته، فقربه إليه وحذب عليه، بل فضله على كثير من أبنائه، فانتفع عمر بهذا الاحتكاك انتفاعا كبيرا، بالزيادة في تحصيل العلم، واتساع مداركه العقلية، ذلك أن الخليفة عبد الملك كان على درجة عالية من التبحر في العلوم الشرعية، عليمًا بأخبار العرب وأيامها وأشعارها، ولولا الخلافة وتكليفها لكان من أئمة العلم المعدونين⁽²⁾. وأثر هذا الاتصال في عمر فأعجب به أيما إعجاب، باطلاعه على شؤون الحكم وإدارة الدولة، وما يعترضها من مشاكل فأكسبه ذلك خبرة وتجربة سيئريهما أكثر عندما يتولى على إمارة الحجاز، وكذا باتصاله بكل من الوليد وسليمان بعد ذلك، مما سيساعده على نجاحه في إدارة الدولة بعد استخلافه.

لم يقتصر الأمر من عبد الملك على ما سبق ذكره نحو عمر، بل زوجه بابنته فاطمة لما رأى عليه من مخائل النجابة والفطنة والنكاء والاستقامة، فتوطدت نتيجة لذلك أواصر المودة والألفة بينهما بمرور الزمن أكثر مما كانت عليه، وكبر شأنه في عين عمه عبد الملك، وهو الرجل الذي كان يعرف أقدار الرجال وينزلهم منازلهم، باستغلال كفاءاتهم وقدراتهم، وإضافة إلى هذا

(1) -نظر: الفصل الخامس من هذا الباب في: جعله من نفسه إبرة وكوة. ص 164

(2) -بن سعد: الطبقات، 5م، ص 165 وما بعدها، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 61 وما بعدها.

رصيته لأبنائه قبيل وفاته بعمر خيرا، وإذ قال لهم في حقه: «... وانظروا إلى ابن عمكم عمر بن عبد العزيز فاصبروا عن رأيه، ولا تخلوا عن مشورته؛ اتخذوه صاحباً لا تجفوه، ووزيرا لا تعصوه؛ فإنه من علمتم فضله ودينه، وذكاء عقله، فاستعينوا به على كل مهم، وشاوروه في كل حادث...»⁽¹⁾.

وأوصاه هو الآخر أيضا بالوليد وسليمان باعتبارهما وليا العهد، إذ قال له لما دخل عليه يعود: «... يا أبا حفص! استوص خيرا بأخويك: الوليد وسليمان، إن زلاً فسلهما، وإن مالا فأقمهما، وإن غفلا فذكرهما، وإن ناما فأيقظهما».

ثم يورد ابن قتيبة فقرة أخرى يذكر فيها: أن عمر سأل عبد الملك إن كان قد أوصى الوليد وسليمان أن يقيما كتاب الله في عبادته وبلاده، وكذا السنة النبوية فليحييها ويحملها الناس عليها؟ فأجابه بأنه قد فعل⁽²⁾، وهو ما خلى منه نص الوصية التي أوردتها بقية المصادر التي بين أيدينا. هذا ونجد تفسير هذه الوصية وتنفيذها في تلك العلاقة التي نشأت بين عمر وكل من الوليد وسليمان بعد عزله عن ولاية الحجاز، واتخاذهما له مشيرا لهما كما هو مبين في الفصل الثالث من هذا الباب، وهو الذي يجعلنا نصدق بالذي أوصى به عبد الملك.

ولم ينس الخليفة عبد الملك أن يوصي عمر بابنته فاطمة، إذ قال له: «... وقد علمت يا عمر مكان فاطمة مني، ومحلها من قلبي، وإني أثرتك بها على جميع آل مروان لفضلك، وورعك، فكن عند ظنني بك، ورجائي فيك، وقد علمت أنك غير مقصر ولا مضيع حقها»⁽³⁾.

ولا شك أن هذه المكانة الرفيعة لها في قلب والدها تعود في رأينا إلى قلة الإناث عند عبد الملك، إذ ذكر المدائني⁽⁴⁾ أنه لم يكن له من البنات إلا فاطمة، أما ابن قتيبة⁽⁵⁾ فذكر أنه له بنتان: عائشة وفاطمة، وأضاف الطبري⁽⁶⁾ ثلاثة وتدعى: أم كلثوم من بين أربعة عشر ذكرا⁽⁷⁾. والأمر الآخر الذي نراه، أنه يمكن أن تكون فاطمة أصغرهن فأحبها لذلك ودلها، وهذه طبيعة

⁽¹⁾ - ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ج 2، ص 46-47.

⁽²⁾ - المصدر نفسه، ج 2، ص 47.

⁽³⁾ - المصدر نفسه، ج 2، ص 47.

⁽⁴⁾ - وانظر: رواية أخرى عند: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 104، وابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 67.

⁽⁵⁾ - الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 6، ص 143-144.

⁽⁶⁾ - المعارف، ص 358.

⁽⁷⁾ - تاريخ الطبري، ج 6، ص 419-420.

⁽⁸⁾ - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 281، ابن حزم: جمهرة نساب العرب، ص 89.

متأصلة في الوالدين، إذا رزقا بنت أو اثنتين في كثير من الذكور، فكان ذلك داعياً لأن يوصي عمر أن يحسن إليها، الذي أحبه هو الآخر للسبب الذي ذكر في الوصية.
ويتوفى الخليفة عبد الملك للنصف من شوال سنة 86هـ، ولفرط محبة عمر له أفرط في الحزن عليه⁽¹⁾، لكونه جند أحزانه، حيث لم تمض على وفاة والده إلا سنة ونصف السنة، وهو ما يؤكد صدق ما يكنه من مودة لعمه الذي كان بمنزلة الوالد له.

7- رسالته إلى الخليفة عبد الملك والمنسوبة إليه يحظه فيها

-1-

رغم ما كان يحظى به عمر عند الخليفة عبد الملك من محبة وتقدير، لم يمنع ذلك عمر أن يتقدم إليه بموعظة ذكَّره فيها بالقيام بحق رعاية الأمة، وهو أمر لم يقم به -إن صححت المراسلة- فرد من أفراد البيت الحاكم مع الخلفاء المتقدمين فيما نعلم.
فقد قال عبد الوهاب بن بخت المكي «أخبرني عمر بن عبد العزيز، أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان:

أما بعد، فإنك راع⁽²⁾ مسؤول عن رعيتك.

حدثني⁽³⁾ أنس بن مالك⁽⁴⁾ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»⁽⁵⁾.

⁽⁶⁾ [والله لا إله إلا هو لينمعتنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه ومن أصدق من الله حديثاً] ⁽⁷⁾
فغضب عبد الملك حين بدأ باسمه.

فقيل: إنه كان يفعل ذلك من قبلك، فسكن غضب عبد الملك⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ - أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 183.

⁽²⁾ - ابن منظور، ابن الجوزي: «وكر راع مسؤول عن رعيته».

⁽³⁾ - عندهما: «حدثني...»

⁽⁴⁾ - أنس بن مالك بن النظر التجاري الشصاري رضي الله عنه - خدم النبي ﷺ عشر سنون وشهد معه ثمان غزوات، دعاه بالبركة في الأهل والمال ودخل الجنة، استعمله أبو بكر على البحرين مصدقاً توفي بالبصرة سنة 92 وقيل 93هـ.

- ابن سعد: الطبقات، ج 7، ق 1، ص 10 وما بعدها، ابن حجر: الإصابة، ج 1، ص 71-72 رقم: 277.

⁽⁵⁾ - الحديث أخرجه البخاري عن ابن عمر باختلاف مما ذكر وأكثر طولاً، ج 7، ص 41 (كتاب النكاح. باب: المرأة راعية). وأخرجه مسلم أيضاً ج 6، ص 708 (كتاب الإمارة. باب فضيلة الإمام المادل).

⁽⁶⁾ - ما ثبت من ابن منظور وابن الجوزي، وعند أبي نعيم القاسم.

⁽⁷⁾ - سورة النساء، الآية: 87

⁽⁸⁾ - أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 359-360، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 360.

تلك هي الرسالة المنسوبة إلى عمر والذي كتبها إلى عبد الملك والتي تبقى محل نظر. ذلك أن لابن عمر -رضي الله عنهما- رسالة كتبها أيضا إلى الخليفة عبد الملك تقارب في مضمونها ما جاء في رسالة عمر يبایعه فيها بالخلافة بادئا باسمه قبل اسم الخليفة، وكان رد فعل عبد الملك من ذلك كالذي كان منه من عمر لما صدّر الرسالة بإسمه، وهو الأمر الذي لم يأت في الرواية التي بين أيدينا -إن كان عمر كتب بذلك إليه فعلا- فأخبر أنه كان يفعل مثل هذا مع من سبقه، فستحققوا من ذلك برجوعهم إلى ما كتبه من كتب إلى معاوية⁽¹⁾ في ديوان الرسائل. وذلك هو مذهب ابن عمر، أن يقدم اسمه قبل اسم المرسل إليه مهما علا شأنه، وحتى أنه كان يأمر غلمانه إذا كتبوا إليه أن يبدأوا بأسمائهم قبل اسمه⁽²⁾.

فهل يكون عمر بن عبد العزيز قد قلّد ابن عمر في نصيحته هذه، أم أن المراسلة نسبت إليه وهي لعبد الله بن عمر؟

إن الفصل في هذا يحتاج إلى بسط القول على بعض الأمور نذكر منها:

أنه إذا ما نظرنا إلى رواية عمر بن عبد العزيز عن أنس فذلك ثابت كما أشرنا إليه من قبل في سعيه في طلب العلم، ولكن هل حصل ذلك منه عندما أمر على المدينة عند زيارة أنس لها قادما من البصرة، أم كانت له زيارة لها قبل تأمره عليها واتصاله به وروايته عنه ما كان قد كتب به؟

فإن كان ذلك منه عند زيارته للمدينة بعد تأمره، فالرسالة ملفقة على عمر وغير صحيحة. مع الإشارة إلى أن الترمذي -رحمه الله- قد علق على الحديث بعد إيراده: «أنه غير محفوظ عن أنس»⁽³⁾ والمحفوظ -فيما يظهر- هو ما جاء من رواية ابن عمر التي سبق تخريجها، والذي يقوي شكنا في نسبة هذه الرسالة لعمر بن عبد العزيز، ما كان من رد فعل الخليفة عبد الملك للسبب الذي سبق ذكره، فكيف يحصل ذلك منه مرة أخرى ويكرره، وهو قد عرف وجه الأمر مع ابن عمر؟

⁽¹⁾ -لمن سعد: الطبقات، م، 4، ق، 1، ص 112.

-لمن كثير: البداية والنهاية، ج، 9، ص 63.

⁽²⁾ -لمن سعد: الطبقات، م، 5، ق، 1، ص 112.

⁽³⁾ -سنن ترمذي، ج، 4، ص 180-181، رقم: 1705 (كتاب الجهاد، باب: ما جاء في الإمام).

والأمر الآخر أيضا، أن رواية رسالة ابن عمر إلى الخليفة عبد الملك جاءت من طريق ميمون بن مهران أحد أعوان عمر وولائه على خراج وقضاء الجزيرة بعد استخلافه، وهي رواية سليمة لو ذكرت من طريقه مراسلة عمر للخليفة.

والذي يقوي من هذا الشك فيما نسب إلى عمر بن عبد العزيز أنه يمكن أن يكون الرواة قد اختلفوا ذلك عنه حتى يرفعوا من شأنه، أو يكون ذلك قد حصل من قبل النساخين الذين أخطأوا في ذلك في لحظة من لحظات الغفلة والنسيان عند النسخ اللتين تتابان الإنسان من حين إلى آخر.

8- زوجاته وأولاده: تزوج عمر بعدة نساء، فكان زواجه الأول من أمة -فيما نرجح- لم تذكر المصادر اسمها، فأنجبت له عبد الملك الذي كان أكبر أبنائه، والذي توفي سنة مائة للهجرة⁽¹⁾، وعمره لم يتعد العشرين سنة، أودونها بقليل، وكان ظهيرا لوالده فيما ولاه الله عليه من أمر المسلمين، بحثه على رد المظالم إلى أصحابها، والسير في المسلمين بالحق والعدل⁽²⁾، كان صنو والده في التقوى والإقبال على العبادة، وكان ذلك منه مما أفرح قلب والده، حتى قيل: إن ما أدخل عمر في العبادة ما رأى من ابنه عبد الملك⁽³⁾.

ولا شك أن له أثره عليه، ولكن ليس إلى هذا الحد، فعمر كان مستقيم السيرة طاهر السريرة مقبلا على عبادة ربه قبل أن يشبَّ ابنه.

كما أنجبت له هذه الأمة أبناء آخرين أيضا هم: الوليد، وعاصم، ويزيد، وعبد الله، وعبد العزيز، وزبانا، وأمينة⁽⁴⁾، وأم عبد الله، واشتهر منهم بعد عبد الملك عبد العزيز الذي ولاه يزيد بن الوليد على المدينة المنورة -126-128هـ- وولى أخاه عبد الله على الكوف -126-128هـ-⁽⁵⁾

وتزوج أيضا ببنت إبراهيم بن محمد بن طلحة بأمر من والده، وكانت تكنى "بأم أيها"، فلما أخبر والده بتنفيذه لما أمره به، كتب إليه مرة أخرى يأمره أن يتزوج ابنة عمها⁽⁶⁾، التي لم تذكر المصادر اسمها، فخطبها من والدها عمر بن عبید الله بن معمر فزوجه إياها.

⁽¹⁾ -انظر الفصل الثاني من الباب الثاني ورسائله في شأنه لما توفي فهناك المزيد من الكلام عن هذا الإبن.

⁽²⁾ -انظر تمهيد الباب الثالث لرسائل المظالم

⁽³⁾ -أبو نعيم: الحلية، ج5، ص353-354.

⁽⁴⁾ -سوردت عند ابن سعد: "أمة" وكذا عند اليعقوبي.

⁽⁵⁾ -تاريخ خليفة بن خنيس، ص294، 305.

⁽⁶⁾ -تاريخ ابن خلدون، م3، ص141.

⁽⁷⁾ -ابنة صها من ناحية الجد الأعلى، إذ أن عبد الله والد طلحة، هو أخو معمر الذي هو جد عمر بن عبید الله.

ثم إن عمر طلق بعد ذلك بنت إبراهيم بن محمد أيام إمارته بسبب تدخل والدها بين الخصوم فنهاه فلم ينته، وطلب من ابنته أن تكفه عن ذلك فلم يكف، فلم يجد مفرا إلا تطليق ابنته⁽¹⁾، هذا ولم يشر المصادر أنه أنجب منها.

كما تزوج بلميس بنت علي بن الحارث، وأنجبت له عبد الله⁽²⁾، وبكرا وأم عمار. وتزوج أم عثمان بنت شعيب بن زبان، وأنجبت له إبراهيم⁽³⁾.

في حين يذكر ابن قتيبة⁽⁴⁾: أن عمر تزوج أم عثمان بنت عثمان بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، في حين يذكر الزحيلي⁽⁵⁾ أنه تزوج أم هشام بنت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - ولم يشر إلى المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومة، ولعله يشير إلى أم عثمان، لأننا لم نجد في المصادر التي رجعنا إليها أن لعبد الله ابنة بهذا الاسم، ولا حتى لأحفاد عمر بن الخطاب الآخرين.

هذا ولم يشر ابن قتيبة أن أم عثمان هذه قد أنجبت له كذلك، وتزوج أيضا كما ذكرنا من قبل من فاطمة بنت عبد الملك، وقد سعد بهذا الزواج أيما سعادة، فقد كانت عاقلة عالمة راوية للحديث، ووقفت إلى جانبه بعد أن تولى الخلافة وأزرتة بتحملها لجزء كبير معه من تكاليف الخلافة وأعبائها، بما كانت توفره له من سكينة وراحة، مما كان يلاقيه من عناء ونصب في إدارة الدولة إذا رجع إلى بيته، ورضيت بالعيش معه رغم شدة شظف معيشته، وهي التي نشأت في أحضان النعيم والترف، إذ عرفت دورها ووظيفتها، وهي أن تكون قدوة لنساء المسلمين كما هو زوجها قدوة لرعيته.

ولا شك أنها قد استلهمت الدور الذي كانت تمثله خديجة رضي الله عنها - بجانب رسول الله ﷺ، وكيف كانت له وزير صدق في دعوته.

⁽¹⁾ - مصعب الزبيري: نسب قريش، ص 285-286.

⁽²⁾ - ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص 138-140، ط دار المعارف.

⁽³⁾ - ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 264.

⁽⁴⁾ - كذا جاء اسمه، وعند يعقوبي 'عبيد الله' ومن المستبعد أن يسمى عمر ولين له باسم واحد. وللإشارة فإن بعض أبناء عمر وردت أسماءهم هذه باختلاف صا لورثته بقوة المصادر.

⁽⁵⁾ - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 243.

⁽⁶⁾ - تاريخ يعقوبي، ج 2، ص 308.

⁽⁷⁾ - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 315.

⁽⁸⁾ - المعارف، ص 187.

⁽⁹⁾ - عمر بن عبد العزيز، ص 22.

وقد أنجبت له ثلاثة أبناء، هم: إسحاق ويعقوب وموسى⁽¹⁾، هذا وقد عاش معها أسعد أيام حياته بالخصوص في دابق التي اتخذها مقراً له لطيب هوائها ولبعدها عن الأهوية الفاسدة، هروبا من دمشق التي كانت تغزوها الطواعين من حين إلى آخر. فقد ذكرها يوماً بعد إستخلافه برغد العيش الذي عاشه بدابق، إذ ضرب على كتفها وقال: «يا فاطمة! لنحن ليالي دابق أنعم منا اليوم.

فقلت له: والله! ما كنت على ذلك أقدر منك اليوم. فأدبر عنها وهو يقول: يا فاطمة! إني أخاف النار، يا فاطمة!⁽²⁾ ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَحْسِبَنِي رَبِّي مُخَاطَبَ يَوْمِ عَطِيَّةٍ﴾⁽³⁾. تلك هي أسرة عمر بن عبد العزيز، أسرة كبيرة، كما هي أسر ذلك الزمان، التي كانت تتباهى بكثرة الأبناء، بالخصوص منهم الذكور.

9- تنبؤ خالد بن يزيد ومعيد بن المصوب باختلافه عمر:

ذكرنا من قبل ما كان من تنبؤ عمر بن الخطاب لولد من ذريته يسير بسيرته وتكامل تلك العلامات فيه بعد أن شج حفيده عمر، واستقطابه لأنظار الناس بما تميز به كذلك من نبوغ مبكر في تحصيل العلم، واستقامة سيرته، وكأني به قد عرف نبوءة جده عمر رضي الله عنه فسعى بكل ما يملك من قوة وجد واجتهاد لأن يحقق في نفسه تلك الأوصاف التي تحدثت عنها نبوءته في الحاكم الذي يسير بسيرته في المسلمين.

هذا وقد دفعت هذه الفضائل التي اتصف بها عمر وهو لا يزال بعد في ريعان الشباب ببعض العلماء لأن يتنبؤوا له بمستقبل مشرق منهم: خالد بن يزيد بن معاوية -ت 90هـ- الذي كان أعلم قریش بفنون العلم، فقد جاءه عمر يوماً وهو ببيت المقدس لأمر يكشفه عليه، لم يذكر المصدر طبيعته، فحَفَّ به خالد، وألقى إليه سمعه وبصره، فقال لخالد: «هل علينا من عين؟» فبادر أبو العين أحد الرجال الذين كانوا مع خالد فقال: «عليكما من الله عين سمیعة بصيرة». فولى عمر باكياً متأثراً بما سمع، فسأل الرجل خالداً عن عمر - وكان لا يعرفه - فرد عليه كالمستكر عليه:

⁽¹⁾ - ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 243.

- الزبير بن بكار: الأخبار الموفقات، ص 208-209.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 20، ص 360-362.

- الخليلي: المرجع السابق، ص 21-22.

⁽²⁾ - سورة الأمل، الآية: 15، سورة يونس، الآية: 15، سورة الزم، الآية: 14.

⁽³⁾ - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 47-48، ولمزيد من المعلومات عنها انظر: الفصل الخامس من هذا الباب وموقفه من متاعها التي كانت

ملكه في: جملة من أسرته لواء، ص 175-176

«أما تعرف هذا؟! هذا عمر بن عبد العزيز ابن أخي أمير المؤمنين، ولنن طالت بك وبه حياة لتراه إمام هدى»⁽¹⁾.

وبالفعل كان إماما وخليفة إنطبع حكمه بطابع الأئمة الراشدين المهديين.

هذا ولا تحدثنا المصادر إن كان أبو الأعين قد طالت به الحياة حتى وقف على صدق ما تنبأ به خالد، أم توفي قبل ذلك.

وتلتقي مع هذه النبوءة مع ما تنبأ به كذلك سعيد بن المسيب -رحمه الله- بحيث أن سيرته قد ازدادت تألقا بعد توليه على إمارة الحجاز بتلك السيرة المرضية التي سار بها في أهله، فزادت من استقطاب أنظار الناس عليه بالخصوص العلماء منهم.

ففي أحد مواسم الحج التي كان يتولاها عمر بن عبد العزيز، التقى سعيد بن المسيب بحبيب بن هند الأسلمي على عرفات، فأخبره أنه إن عاش وطالت حياته رأى عمر خليفة «وإن مت كان بعدك»⁽²⁾.

ولم يدرك سعيد بن المسيب -رحمه الله- خلافة عمر، إذ توفي سنة 94هـ، أما حبيب فلا ندري إن كان قد أدرك خلافة عمر أم توفي قبلها؟

الحقيقة أن سعيد بن المسيب لم ينكر ذلك عنه انطلاقا من فراغ، وإنما قال ما قال بعد أن تكاملت فيه العلامات التي أشرنا إليها من قبل، وبعد أن سبر شخصيته عن قرب بعد تلك الاتصالات التي تمت بينه وبين عمر، حيث لم يكن على صلة بمن سبقه من الولاة ولا يرغب حتى في رؤيتهم كما هو أت ذكر ذلك عنه في موضعه.

هذا وقد كثر من الناس الثناء عليه مما أدى إلى انتشار فضائله في الآفاق، فكان ذلك تمهيدا من الله له لنفوس الجماهير لتقبل به خليفة سامعة مطيعة له، وتعبئة معنوية كانت عاقبتها، التقاف الرعية حوله بمؤازرته، فاستغل ذلك في حملها على شريعة الحق في كنف من الحرية والعدل والمساواة، ولم يخيب أملها فيه فسان كرامتها وحافظ على حقها، وأمن لها حياتها من أن يتعدى عليها متعد أو ينهب ثمرة عملها ناهب.

10-العوامل المؤثرة في نمو شخصيته وتحصيله العلمي والتربوي كما سبق عرضه حول نشأة عمر وسعيه في طلب العلم يمكننا تحديد العوامل التي ساهمت في نمو شخصيته وفي تكوينه التربوي والعلمي في الآتي:

⁽¹⁾ -أبو نعيم: الحلية، ج5، ص256، أبو الجوزي: سيرة عمر، ص75، ونسب هذا القول عنده لأبي عيسى راوي الأثر.
⁽²⁾ -أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص256-257، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص72.

-أولاً: نشأته في كنف والديه وتربيته على أيديهما، اللذين كانا لهما دور بارز في غرس حب طلب العلم والتأديب به في نفس ابنهما، وكذا ما علق في ذهن عمر مما كان يسديه به والده من بر وإحسان، وجود وكرم للناس عامتهم وخاصتهم، وكذا ما كان يقدمه من مكافأة مالية لمن يعرب كلامه ويقبل على نشر العلم⁽¹⁾، وصلاح الآباء يؤثر إلى حد بعيد على صلاح الأبناء، أو بتعبير ابن كثير -رحمه الله- الذي يقول عن ذلك: «وقد اكتسى عمر أخلاق أبيه وزاد عليه بأمور كثيرة»⁽²⁾.

-ثانياً: بيئة المدينة المنورة الصالحة كان لها هي الأخرى أثرها البارز في تفتق عبقرية عمر، فقد كانت محط رحال طلبة العلم، لما تتوفر عليه من علماء ضربوا بسهم وافر في خدمة العلم وبذله لطالبه، وبالخصوص الفقهاء السبعة الذين كانوا يمثلون أشبه ما يعرف اليوم بمجمع علمي وظهرت آثار تربية هؤلاء العلماء وغيرهم في نمو فضائله واستقامة سيرته وحسن أخلاقه، وقد ذكرنا عنه من قبل ندمه على ما بدر منه في حق الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، بتوجيه وإرشاد من شيخه عبيد الله، وكيف انطبعت أيضاً في قلبه محبة الله وخشيته، وكذا نأيه عن من كان في مثل سنه من الشباب، وإقباله على مجالسة الشيوخ والعلماء، فامتاز نتيجة لذلك بصلابة الشخصية، والجدية في النظر إلى الأمور ومعالجتها، والحزم والعزم، لا يتردد إذا ما أقبل على إنجاز شيء بعد أن يستجمع عنه المعلومات ويتبين له وجه الصواب.

إضافة إلى هذا أنه كان ينأى بنفسه عن الرذائل والمزاح، وكل ما يحط من قيمته في عين المجتمع الذي كان خاصته وعامته تركز عليه نظرها وتراقب تصرفاته.

-ثالثاً: تأثير آل عمر بن الخطاب على أخلاقه وسيرته، بالخصوص عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- ونتيجة لهذا التأثير رغب أن يكون مثله كما ذكرنا ذلك عنه من قبل. ولا شك فإن عمر قد تأثر بما كان يحدثه به عبد الله عن والده عمر، وكيف ساس المسلمين بالعدل والإحسان، ومن ثم كان قد أحيا سيرته في المسلمين بعد توليه الخلافة بانتهاجه لنهجه مقترباً من ذلك ما وسعه جهده.

وخلاصة الأمر: أن ماضيه الناصع من جهة أمه كان له أثره الفعال في تعديل سيرته وتقويم أخلاقه، والرقى بها إلى أعلى، ولا أدل على ذلك هو سعيه الدائب إلى التشبه بعمر بن

⁽¹⁾ -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 175-176.

-ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 57 وما بعدها.

⁽²⁾ -المرجع نفسه، ج 9، ص 58.

الخطاب ولم يتشبهه بأل مروان ولا بأل بني أمية، ولا بسيرتهم وأفعالهم الخاصة، وقد عُرف منه ذلك ال مروان لما جردهم من امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها، وردده لمظالمهم على من ظلموهم بعد إستخلائه، فلما ضجوا من ذلك قالت لهم فاطمة بنت مروان: «لا تلوموا إلا أنفسكم يا معشر بني أمية ! عمدتم إلى صاحبكم فزوجتموه بنت ابن عمر فجاءتكم بعمر ملفوفا في ثيابه»⁽¹⁾.

وفي رواية ابن سعد أنها ردت عليهم قائلة لهم: «تزوجون إلي عمر، فإذا نزعوا الشبه جزعتم اصبروا له»⁽²⁾.

-رابعاً: احتكاكه بالخليفة عبد الملك بعد التحاقه بالشام بعد وفاة والده، الذي كان له تأثيره الواضح عليه بعلمه، وفترة على إدارة الدولة، رغم أن الفترة التي قضاها بجانبه كانت قصيرة.

-خامساً: الرغبة الذاتية منه في طلب العلم، والتي جُبلت نفسه عليها والذي أشار إليها في قوله الأنف الذكر بقوله: «إن لي نفساً تواقفة...» ذلك الطموح التابع من أعماق نفسه، الذي كان يدفع به صعوداً إلى المعالي، حتى حقق كل ما كانت تتوق إليه نفسه، والذي لم تعد له رغبة بعد استخلائه سوى الفوز بالجنة، فعمل بما يؤوله لأن يكون من أهلها -سأل الله أن يحقق له ذلك-

-سادساً: صحة اعتقاده وتدينه الصحيح كأثر من آثار تحصيله العلمي الذي تلقاه وعمل به في حياته الخاصة، فالعقيدة السليمة الحققة هي التي جعلت من جده عمر -رضي الله عنهما - ما جعلت، حتى أصبح اسمه مرادفاً للحق والعدل والحرية، والعزة والكرامة، وهي ذاتها التي جعلت من حفيده ما جعلت أيضاً، فظهرت الحكمة في أقواله، والسداد في أعماله، فلا عجب إن قال عنه العلماء: «ما التمسنا علم شيء إلا وجدنا عمر بن عبد العزيز أعلم الناس بأصله وفرعه، وما كان العطاء عند عمر إلا تلامذة»⁽³⁾.

تلك هي مجمل الأسباب والعوامل التي تضافرت، والتي أدت إلى تفجر عبقريته في شتى الميادين، ظهر أثرها البارز بعد استخلائه في المنجزات التي تحققت.

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 50، 114.

(2) الطبقات، م 5، ص 275.

(3) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 75-76.

(4) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 164.

(5) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 194.

(6) الطبري: عمر بن عبد العزيز، ص 30-31، 55 وما بعدها.

لقد كانت هذه المرحلة من أيام حياته قد طبعت بطابع خاص نادر المثال تميز به عن أقرانه وزادته السنين وتجاربه في الحياة خبرة وبصيرة بالواقع الذي يعيشه، وكذا احتكاكه بالعلماء في الشام بعد انتقاله إليه، بعد عزله عن إمارة الحجاز بالاستفادة من علمهم.

كل هذا الرصيد المتنوع والخصب أهله لأن يكون الأشج الذي تتبأ به الفاروق رضي الله عنه الذي يسير بسيرته في المسلمين، وقد كان ذلك منه -رحمه الله- .

11- حوض خنصرة تولى عمر إمارة خنصرة:

كثيراً ما تكون تشويهات النساخ وتحريفاتهم سبباً في اضطراب المعلومات وفسادها وصادفنا في هذا البحث الكثير من مثل هذا، وأبرز مثال على ذلك، ما ذكره أبو نعيم الأصفهاني في أحد رواياته من أن عمر بن عبد العزيز قد تولى إمارة خنصرة لعبد الملك بن مروان، وأورد ذلك في سياق رواية أبي حازم المدني الذي يذكر أنه قدم إلى دمشق بعد استخلاف عمر فوجد ه يخطب يوم الجمعة، فلما قضيت الصلاة التقى به، فتعجب منه لتغير حاله فقال له: «أنت عمر بن عبد العزيز؟!».

قال: نعم».

عند ذلك قال أبو حازم: «تالله ! أما كنت عندنا بخنصرة⁽¹⁾ أميراً لعبد الملك بن مروان؟! ...»⁽²⁾. ثم ذكر حياته الحسنة التي كان عليها قبل استخلافه، وذكر أشياء أخرى متهافئة غريبة، لا نشك في أنها موضوعة، وأن أبا حازم وعمر -رحمهما الله- برينان منها.

ويتابع ابن الجوزي أبا نعيم دون نقد لروايته⁽³⁾. وكذلك ابن خلكان الذي يقول عند تعريفه بخنصرة في نهاية ترجمته ليزيد بن أبي مسلم: «كان عمر بن عبد العزيز أميراً بها من جهة عبد الملك بن مروان، ثم من جهة سليمان بن عبد الملك»⁽⁴⁾.

وهذا ليس بشيء البتة، وإشارته إلى ولايته عليها لسليمان إنما أخذ بما في رواية أخرى لأبي نعيم، وما جاء في روايته غير الذي ذكره ابن خلكان وفحواها هو ما سيأتي ذكره.

ويأتي عبد العزيز سيد الأهل فيأخذ بما جاء في رواية أبي نعيم وابن الجوزي، رغم وجود رواية لهما هي أقرب إلى الصحة والدقة من الرواية السابقة، فيذكر: أن عبد الملك قد عين عمر

⁽¹⁾ -خنصرة: بلدة من أصل حلب تعادي قسرين نحو البادية، والقوت: معجم البلدان 2، ص 390، مادة خنصرة.

⁽²⁾ -حلية الأولياء، ج 5، ص 299-301.

⁽³⁾ -سيرة عمر، ص 279-281.

⁽⁴⁾ -وفيات الأعيان، ج 6، ص 316.

على خناصرة سنة خمس وثمانين ليتعلم ويجرب ويزداد خبرة ودراية ويمسح عن عمر حزنه على أبيه، ويرضيه بعد إقصاء عرقه⁽¹⁾.

ويتابعه في قوله هذا عبد الشافي محمد عبد اللطيف⁽²⁾.

ولم يحاول تطبيق أدنى شروط النقد التاريخي على هذه الرواية، وذلك يسير على من قارنها

بالرواية الأخرى، وسيخرج حتماً بالنتيجة التي خرجنا بها وتتلخص في الآتي:

أن أبا نعيم ذكر رواية ثانية عن أبي حازم المدني الذي نتركه يحدثنا عن نفسه إذ يقول:

«دمت على عمر بن عبد العزيز بخناصرة، وهو يومئذ أمير المؤمنين...»، ثم ذكر تعجبه منه

بإحاطة، ثم سأل عمر: «... ألم تكن عندنا بالأمس بالمدينة أميراً لسليمان بن عبد الملك؟!...»⁽³⁾

صحيح أميراً للوليد بن عبد الملك، وهذا ما أشار إليه ابن خلكان، وظن أنه ولي إمارة خناصرة

ليمان بعد ولايته عليها لعبد الملك التي مرت الإشارة إليها.

في حين جاءت هذه الرواية عند ابن الجوزي: «... ألم تكن عندنا بالمدينة أميراً على

المسلمي؟!...»⁽⁴⁾، ثم ذكر هياته أيام إمارته، وجاءت عند ابن عساكر: «... ألم تكن بالمدينة

بالأمس أميراً؟!...»⁽⁵⁾، ثم ذكر هياته.

ومن نون شك فإن المقصود بالمدينة في النص ليست خناصرة وإنما المدينة المنورة.

وبذلك ترى كيف تغيرت الحقائق وتبدلت بفعل الخطأ الذي ارتكبه النساخ - فيما نرجح -

فأمروا عمر على خناصرة، وهو لم يتأمر عليها.

ومما سبق نخلص إلى مايلي:

أن أبا حازم سلمة بن دينار قدم على عمر بن عبد العزيز، وهو بخناصرة، التي كان قد

اتخذها مقاماً له بعد استخلافه، وقد قدم عليه وهو بها العديد من الوفود والعلماء منهم محمد

بن كعب القرظي الذي يقول: «عهدت عمر بن عبد العزيز وهو أمير علينا بالمدينة للوليد بن

عبد الملك، وهو شاب غليظ ممتليء الجسم، فلما استخلف أتيته بخناصرة، فدخلت عليه، فإذا

هو قد تغيرت حاله»⁽⁶⁾.

(1) - الخليفة الزاهد، ص 34.

(2) - المعلم الإسلامي في العصر الأموي، ص 170-171.

(3) - حلية الأولياء، ج 5، ص 301.

(4) - سيرة عمر، ص 281.

(5) - تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 219.

(6) - خبر بكر الأجرى: أخبار أبي حفص: عمر بن عبد العزيز، ص 74-75 ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 52-53.

نفس ما قاله أبو حازم، وبهذه الرواية لمحمد بن كعب نكشف زيف رواية أبي نعيم ومن تابعه وأخذ بها.

إضافة إلى ما سبق فإن خنصرة "بليدة" على حد تعبير ياقوت الحموي، لا أهمية لها، وليست في مستوى مكانة عمر بن عبد العزيز الذي أصبح يتمتع بين أمراء البيت الحاكم بمكانة مرموقة إضافة إلى هذا أنها من أعمال حلب، ومن غير الممكن أن تفرد بوال دون والي حلب الذي تعود إدارتها إليه، ومن غير الممكن أيضا أن يجعلها عبد الملك مكانا لتدريب عمر على الحكم والإدارة ذلك أن أبناء البيت الحاكم كانوا يدرّبون على شؤون الحكم في فلسطين والحجاز، إن كانوا يريدون منهم أن يكونوا إداريين، وإن كانوا يرغبون منهم أن يتخصصوا في الأعمال الحربية فالثغور الشامية والجزرية وأرمينية وأذربيجان هي المناطق الأنسب لذلك.

أن الرواية الأولى لأبي نعيم وابن الجوزي، تنسب أبو حازم إلى خنصرة مكانا، والأسدي قبيلة، وكل ذلك بعيد عن الصواب، فهو مدني، وبمسجد رسول الله كان يقص على المسلمين وموعظته لسليمان عند حجه سنة 97هـ مشهورة، كما أنه مولى الأسود بن سفيان المخزومي وقيل مولى لبني ليث بن بكر، فكيف يكون خنصري ووفاته كانت بالمدينة سنة 140هـ⁽¹⁾!

أن المصادر التاريخية الموثوقة لم تشر لامن قريب ولا من بعيد، أنه تولى إمارة خنصرة، وحتى أن أسعد أيامه وأهناها، هي تلك التي عاشها بدابق بعد زواجه من فاطمة، والذي كان يُذكرها بعد استخلافه بتلك الأيام السعيدة التي عاشها معا⁽²⁾.

وخلاصة القول: أن عمر لم يتول إمارة خنصرة بالمرّة، وإنما كانت أولى تجاربه في الحكم والإدارة، بعد وفاة الخليفة عبد الملك بن مروان بتولية الخليفة الوليد إياه على إمارة الحجاز جريا على التقليد الذي وضع أسسه معاوية بن أبي سفيان.

⁽¹⁾ ابن قتيبة: المعارف، ص 479.

⁽²⁾ ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 218 وما بعدها.

⁽³⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 47-48.

الفصل الثاني:

ولاية عمر بن عبد العزيز على الحجاز

ومجزاته التي حققها في هذا الإقليم

93-87- / 705-711

الفصل الثاني: ولاية عمر بن عبد العزيز على الحجاز ومنجزاته التي حققها في هذا الإقليم: 87-93هـ/705-711م

1- عهد الخليفة الوليد إليه بالولاية على الحجاز وما اخترطه عمر عليه ،

لم يهمل الخليفة الوليد بعد استخلافه جانب عمر ، فقربه إليه ، وحدث عليه ، بالخصوص وأنه قد عين إكبار والده وتقديره له ، إضافة إلى زواجه بأب البنين أخت عمر وزواج هذا بفاطمة أخت الوليد ، فكانت هذه المصاهرة عاملاً آخر في توطيد الألفة بينهما ، فلم تكد تمضي خمسة أشهر على استخلاف الوليد حتى عهد إليه بالولاية على الحجاز في ربيع الأول سنة 87هـ . كتب الخليفة الوليد عهده وسلمه إليه ، فلم يبادر بالخروج للالتحاق بالمدينة المنورة ، إذ كان على علم بما لحق أهلها من جور ومضايقة على يد الوالي السابق هشام بن إسماعيل -83-87هـ- (1) خاصة وأنه قد عين بنفسه سوء تصرفاته أيام أن كان بها طالباً للعلم .

وعندما علم الخليفة بذلك سأل حاجبه : «ويلك ! ما بال عمر لا يخرج إلى عمله؟!» . فذهب الحاجب فتقصى الأمر ورجع إليه سريعاً فقال له : «زعم أنه إليك ثلاث حوائج» . فأمر أن يؤتى على عجل ليقف على جليبه الأمر ، فجاء على الفور فاستخبره عن هذه الحوائج الثلاثة ، فقال له : «إنك استعملت من كان قبلي ، فأنا لا أحب أن لا تأخذني بعمل أهل العدوان والظلم والجور» .

فقال له الوليد : «اعمل بالحق وإن لم ترفع إلينا إلا درهما واحدا» .

أما الشرط الثاني الذي اشترطه عليه فهو: أن يكون هو المتولي على موسم الحج ، بعد أن بلغ السن التي تؤهله للإشراف على هذه الفريضة .

وأما الشرط الثالث الذي يشكك الراوي في حصوله وهو: أن يدفع لأهل المدينة عطاءهم الذي حُبس عنهم (2) .

كان همُّ الخليفة الوليد أن يرضى أهل المدينة عنه بتعيينه لعمر بن عبد العزيز عليهم حتى يكسب مودتهم بعد تلك التجاوزات التي حصلت من الوالي هشام بن إسماعيل نحوهم ، خاصة وأن رقيهم الفكري ورقة نفوسهم ووجدانهم وعلو همتهم ، إضافة إلى ماضيهم الناصع بنصرتهم

(1) ابن سعد: الطبقات، ج5، ص181.

ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص76.

(2) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص42.

للسول ﷺ، ومناهضتهم لكل من خالف أعمالهم، كان كل ذلك يدفعهم إلى مقت العسف والجور ممن كان⁽¹⁾.

تهللت المدينة المنورة لهذا الاختيار موفق من الخليفة الوليد لعمر بن عبد العزيز أميراً عليها، إذ وصل نبأ ولايته إلى أهلها قبل وصوله إليها. خاصة وأن سيرته المرضية قد كانت معروفة لديهم.

قدم الأمير الشاب إلى المدينة في موكب مهيب، فنزل دار جده مروان بن الحكم، وما إن علم أهلها بوصوله حتى تقاطروا عليه للسلام عليه وتهنئته في الوقت ذاته⁽²⁾، وهم مبتهجون لما يأملون فيه من خير.

كانت هذه الإمارة أولى تجاربه في الحكم والإدارة، وسيتميز تميزاً فريداً في إدارته لهذا الإقليم عن بقية الولاة في إدارتهم لأقاليمهم، وسينجح في ذلك إلى حد بعيد، وسيكون ذلك سبباً في عزله، كما سنشير إلى ذلك في موضعه في الآتي.

2- منصف عمر في إدارة إمارة الحجاز:

كان عمر على بصيرة تامة بما يريد فعله عند التحاقه بمنصبه، فكان أن ألزم نفسه بمبدأين أساسيين:

أولاهما: مشاورة العلماء في كل عمل له أهميته القصوى.

ثانيهما: رفع الظلم وبسط العدل.

هذان المبدأان هما اللذان كانت الحركات الثورية المناهضة لحكم بني أمية ترفعهما كشعارين لها لاستقطاب الجماهير الناقمة عليهم، فجاء عمر بن عبد العزيز، فسار في إدارته لهذه الإمارة وفق هذين المبدأين، وكانت النتيجة أن أصبح الحجاز ملجأ كل مظلوم في ظل حكم الولاة في الأقاليم الأخرى، كما سنشير إلى ذلك لاحقاً.

(1) - انظر مثلاً مناقدة إبراهيم بن طلحة: وفي رواية عيسى بن طلحة لعبد الملك أن بعزل عنهم الحجاج بن يوسف -73-75هـ- لشدة ما لقيه أهلها منه من عسف وجور، رغم أن الحجاج قد قربه إليه واستصحبه معه عند زيارته لعبد الملك، فأخذ بنصيحته فزله عنها وولاه على العراق، وعين بدلته يحيى بن الحكم، البيهقي: المحاسن والسيوف، ص 167-168، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 2، ص 41-42.

وانظر مثلاً آخر في مشاورة عمر للعلماء فيما يأتي حيث نكرنا هناك نصيحة لزكري لعبد الرحمن بن الضحاك ثم يأخذ بها، وكيف آل أمره في أعينهم، إلى الفت وأخذ بها من جاء بعده وكيف أحبه هاشم. رقم: ص 36-37.

(2) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 245، تاريخ الطبري: ج 6، ص 427.

وبذلك يمكننا أن نقول: أن عمر قد وُظِنَ نفسه منذ البداية، وعقد النية قبل أن يلتحق بمنصبه، أن يكون حكمه حكم هداية وعدل وشورى، لا حكم بغي واستبداد، عاملاً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً على إصلاح أحوال أهلها، ولمعرفة إلى أي مدى وصل في تقيده بهذين المبدأين، دعنا نتابع خطواته في هذا السبيل.

أولاً: مشاورة العلماء: لم يمهل عمر نفسه، فبمجرد وصوله إلى المدينة المنورة واستقباله للمهنيين له، خرج فصلى الظهر بالمسلمين، فلما انتهى دعا عشرة من الفقهاء وأئمة العلم والدين وهم: عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وأبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله وعبد الله بن عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عامر، وخارجة بن زيد، فلما اجتمع شملهم خطب عليهم، فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله:

«إني دعوتكم لأمر تؤجرون عليه، وتكونون فيه أعوانا على الحق، ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم، أو برأي من حضر منكم، فإن رأيتم أحدا يتعدى، أو بلغكم عن عامل لي ظلاماً، فأخرج بالله على أحد بلغه ذلك إلا أبلغني»⁽¹⁾.

فخرجوا من عنده وهم مستبشرون يتثون عليه خيراً.

لم يكن هذا غريباً من عمر الذي تتلمذ على أيديهم، وهو العالم الذي جاء ليعتق فيهم وبمساعدهتهم سيرة الخلفاء الراشدين، جاعلاً من الشورى قاعدة من قواعد سياسته لأهل الحجاز، ومُحملاً إياهم نصيباً من المسؤولية الثقيلة التي أُسندت إليه، حتى لا تقع عليه وحده مسؤولية أمر ليس لأهل المنطقة رأي فيه⁽²⁾، خاصة وأنه قد جاء بعد وال أحاط نفسه ببطانه زينت له إقصاء أهل العلم والصلاح من المشاركة في تسيير شؤون الإمارة، ولو من بعيد، إضافة إلى إساعته إلى أهل المدينة، وجوره في الأحكام، وضربه لسعيد بن المسيب، وتحامله على آل البيت. كما هو أت ذكر ذلك.

راح عمر يجعل من نفسه وولايته مثلاً وقدوة في تحقيق العدل ومطاردة الظلم، إذ التزم بكل ما كان يقرره هؤلاء العلماء، وإن كان في بعض الأحيان لا يخرج عن رأي سعيد بن

(1) - ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 245-246، تاريخ الطبري، ج 6، ص 427-428.

- ابن الأثير: الكمل في التاريخ، ج 4، ص 106، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 71.

(2) - تصحح الزهري عبد الرحمن بن الضحك لمأولي على مدينة سنة 101هـ بعد أن عزل أبو بكر بن حزم: أن لا يخالف فعلهم، وأن يلزم ما أجمعوا عليه وأن يشاور القاسم وسالم بن عبد الله بعد عندما الرشيد، فلم يأخذ بنصيحته يقول الزهري: «وعداى الأضرار طراً، وضرب لها بكر بن حزم ظلماً وعدواناً في بطل، لما بقي منهم شاعر إلا

المسيب، وإن لم يكن من بين أعضاء المجلس لكبر سنه وحيه للعزلة، ولكنه إذا ما استشير كان لا يبخل بالمشورة وأما الذي جعل عمر لا يخرج عن رأيه هو، ما أشرنا إليه من قبل من أنه كان أعلم بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ وكذا قضاء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكان عمر إذا ما أشكل عليه أمر من أمور القضاء سأل عنه سعيداً⁽¹⁾ - رحمه الله -.

وعرف سعيد فضل عمر، وهو الذي كان يرفض أن يزور أو يستقبل أميراً أو خليفة، أو حتى يملأ عينيه برؤيتهم، نراه يسعى إلى الحضور عند عمر ومجالسته والرد على استفساراته⁽²⁾، وما موقفه من كل من: عبد الملك وابنه الوليد من بعده وإلا يؤكد ذلك، حيث أنه رفض الاستجابة بالحضور لدى عبد الملك في إحدى زيارته للمدينة رغم تردد رسوله إليه مرتين⁽³⁾، ورفض أن يخرج من المسجد لإخلائه للوليد عند حجه سنة 91هـ، أو يقوم فيستقبله حتى كان الخليفة هو الذي فعل ذلك كما سنذكر ذلك عنه لاحقاً.

ومن الأمور التي سأل عنها سعيداً بن المسيب أن رجلين ضرب أحدهما الآخر حتى سلح⁽⁴⁾:

« هل في ذلك أثر مضي، أو سنة؟ »

قال سعيد: قضى فيها عثمان بثلاث الدية⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره إبراهيم بن أبي عبلة، قال: «قدمت المدينة وبها ابن المسيب وغيره، وقد نديهم يوماً إلى رأي⁽⁶⁾».

وكان لا يكتفي بمشاورة هؤلاء العلماء، بل كان يوسع دائرة الشورى إلى أبعد حد في كل أمر له شأنه، كالذي كان منه لما أمره الوليد أن يوسع المسجد النبوي بضم بيوت أزواج النبي

- مجاهد ولا صالح إلا عابه، وأناه بالقبيح، فلما ولى هشام [بن عبد الملك] رأيت نليلاً.

وولى المدينة عبد الواحد بن عبد الله بن بشر، فأتته بالمدينة، لم يقدم عليهم وال أحب إليهم منه، وكان يذهب مذاهب الخير لا يقطع أمراً إلا استشار فيه القاسم وسنما. تاريخ الطبري، ج7، ص13-14.

(1) ابن سعد: الطبقات، م5، ص89-90.

ابن رشد: البيان والتحصيل، ج17، ص24.

(2) ابن سعد: م5، ص90، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص100.

(3) ابن سعد: م5، ص95-96. تاريخ الطبري، ج6، ص466.

(4) سلح: اسم لدهاء يصوب بطن الإنسان فيستلحق منه البطن. لسان العرب، م2، ص487. مادة: (سلح).

(5) ابن أبي شيبة: المصنف، ج9، ص338 (كتب للديات باب الرجل يضرب الرجل حتى يحدث). وانظر المغني والشرح الكبير، ج9، ص581، 599.

(6) ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص194، سيد الأمل: صبر بن عبد العزيز، ص38 وما بعدها.

إليه، فطرح المسألة عليهم وعلى بقية وجوه أهل المدينة وأعيانها، وكذا إحضارهم عند إعادة بناء قبلة المسجد، كما سنذكر ذلك في موضعه في الآتي.

لقد حققت هذه السياسة نتائج مرضية في حياة أهل الحجاز، إذ استطاع أن يرى الواقع المعيش على وجهه الصحيح غير مغلف بالباطل، ومن ثم أصبحت الحلول التي يعالج بها المشاكل تأتي بثمارها النافعة، بعد أن عزز ذلك طوال فترة إمارته بيعت رأي عام صادق ينظر إلى الأمور بواقعية وصدق، ويعمل على تقويم الأخطاء ونقذها، وأعانته بتدخله كلما اقتضت الضرورة ذلك على إصلاح الحال.

ثانيا: رفع الظلم وبسط العدل: كان الوالي السابق هشام بن إسماعيل قد أساء السيرة وظلم أهل المدينة، وجار في حكمه، خصوصا نحو آل البيت، وكذا سعيد بن المسيب، الذي ضربه وسجنه بعد أن رفض أن يبايع للوليد بولاية العهد وعبد الملك حي، ثم ندم على ذلك بعد أن وبخه الخليفة على ما قام به في رسالة كتبها إليه يأمره بإطلاق سراحه⁽¹⁾.

رغم سياسة الشدة التي سار عليها في أهل المدينة، والتي من المرجح أنه أراد بها أن تزداد مكانته لدى الخليفة ويحظى برضاه ورضى ولي عهده الوليد، كل ذلك لم يشفع له عند الخليفة الوليد الذي أراد هو الآخر -فيما نرجح- أن يكسب مودة أهل المدينة وولاءهم له بتوليته عليهم خير أهل بيته، وخير أمير، هو عمر بن عبد العزيز.

فبمجرد وصوله وتسلمه لمنصب الإمارة ومباشرته للعمل كتب الخليفة الوليد إليه يأمره: أن يوقف هشام بن إسماعيل للناس للقصاص منه بأخذهم لمظالمهم منه، وكان هشام لا يخشى إلا من علي بن الحسين بن علي عليه السلام، أن يعمد إلى تحريض الناس عليه لما له من مكانة مرموقة عند أهل المدينة، وما لقوله من قبول لدى أهلها. ولكنه نهى أبناءه أن يتعرضوا له بشيء، أو ينالوا منه، وقال: «سنترك ذلك لله وللرحم»⁽²⁾، واقتدى به بقية الناس، فأطلق عمر سراحه.

ومن ذلك أيضا، أنه تظلم إليه رجل من أهل مكة بعاملها عروة بن عياض بن عدي الذي سجنه، ولم يطلق سراحه حتى باع له مائة بثلاثة آلاف درهم، بعد أن ساق إليه من قبل فيه

(1) ابن سعد: الطبقات، م5، ص93-94

- تاريخ الطبري، ج6، ص416-417.

(2) ابن سعد، م5، ص163.

-طبري، ج6، ص428.

-تاريخ خليفة، ص224.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص278.

سنة آلاف، واستحلفه بالطلاق أن لا يخاصمه، فأنصفه عمر، ووبخ عامله، وأفتاه أنه لا حنث عليه⁽¹⁾.

وتظلم إليه أيضا رجل بعامله على الربذة الذي يقال له راشد، ويكنى أبا علي فأنصفه إذ أمره أن يقتص منه فضربه كما ضربه⁽²⁾.

استمر عمر يطارد الظلم في أرجاء الإمارة، وينصف المظلومين، ويحسن إلى الحزاني والمحرومين حتى أصبح الحجاز ملجأ كل مظلوم، وكان يحس بنشوة غامرة للأثر الذي يتركه في نفسه إحقاقه للحق وتصديه للظلم والظالمين، فقد كشف ذلك نقاضيه أبي بكر بن حزم قائلا له: «إذا وافق الحق الهوى فهو ألدُّ من الشهيد»⁽³⁾.

حقا إنها نشوة ما بعدها نشوة، لا يحس بها، ولا يقدرها إلا من مارسها، وتدوق حلاوتها يجد صاحبها آثارها، راحة في بدنه وانسراحا في قلبه، هذا في الدنيا وحسن الجزاء في الآخرة. ومما تجدر الإشارة إليه أيضا، أن موقفه من بعض الشعراء يندرج ضمن مقاومته للباطل بقيامه بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صيانة منه لأعراض الناس وسمعتهم وكرامتهم من سلاطة السننهم، كما هو مبين في الآتي في موقفه من الشعراء.

كما عمل الأمير عمر بن عبد العزيز على تشجيع المسلمين على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمحاصرة الرذائل ومقترفيها بدفعهم إلى الإقلاع عنها والتوبة منها، أو على الأقل التقليل من خطر انتشارها.

ومن دون شك، فإن ولايته على الحجاز كانت تجربة لها أهميتها، إذ زادت تفتحا وبصيرة ومعرفة بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدولة عامة، وفي الحجاز خاصة. كما كان للحاشية الصالحة التي أحاط بها نفسه دور بارز في ازدياد خبرته في سياسته للناس، وعدم الاغترار بحسن ثنائهم وإطرائهم له، من ذلك أنه ولكثرة تكرار لقب "الأمير" الذي طغى على اسمه لترديد الناس له أمامه، وفيما بينهم، حتى ضاقت نفس مولاة مزاحم من ذلك الذي كان ينتظر الفرصة الملائمة ليكلمه في ذلك، فحدث أن حبس رجلا وتجاوز في حبسه القدر الذي يجب في حقه، فكلمه في إطلاق سراحه، فرد عليه «ما أنا بمخرجه حتى أبلغ في الحيلة عليه بما هو أكثر مما مر عليه».

(1) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 118-119، ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 17، ص 402.

(2) - البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 141-142.

(3) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 271، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 278.

فلم يتمالك مزاحم نفسه، فصرخ في وجهه صرخة إنخلع لها قلبه، وأيقظته من غفلته: «يا عمر بن عبد العزيز! إني أحذرك ليلة تمخض بالقيامة في صبيحتها تقوم الساعة! يا عمر! لقد كدت أن أنسى إسمك مما أسمع؛ قال الأمير! قال الأمير!».

قال عمر بعدها:

«فوالله! ما هو إلا أن قال ذلك، فكأنما كشف عن وجهي غطاء».

وظل عمر يتذكر هذه الموعظة التي هزته من أعماق نفسه، وأيقظته من غفلته، إذ قال: «إن أول من أيقظني لهذا الشأن مزاحم...» ثم ذكر ما سبق، ثم قال ينصح غيره: «... فذكروا أنفسكم -رحمكم الله- فإن الذكرى تنفع المؤمنين»⁽¹⁾.

قد يخطر على بال أحد بعد الذي حدث، أن عمر بن عبد العزيز كان غافلاً، كلا أبداً! ذلك أن سيرته المرضية قبل ولايته على الحجاز والتي تعرضنا إليها من قبل تنفي عنه أن يكون كذلك، وإنما الذي حدث أن تذكير مزاحم له كانت نقلة روحية وانقلاباً نفسياً بعيد المدى فيما يُستقبل من أيام حياته، دفعته لأن يتدارك أمر نفسه في أن لا يقع في أسرفنة الإمارة، والألقاب البراقة الفخمة، والثناء والمدح من الحاشية والمتزلفين والمتصنعين، إذ أن كثيراً من الحكام ما كان يغريهم إلا ذلك، بل يغويهم ويضلهم، فتسوء سيرتهم في الناس، وتكون النتيجة، البغي والفساد في الأرض بغير الحق.

3- تنظيم عمر لإمارة الحجاز.

أولاً، إمارة مكة وما حار حول أمبرها من خلافة.

الشيء الجدير بالإشارة إليه قبل الخوض عن تنظيم عمر لهذه الإمارة أن يُحدد المجال الجغرافي لهذه الإمارة، هل كانت على الحجاز عامة؟ أم كانت على المدينة فقط، ثم توسعت فشملت السيادة على الطائف ومكة بعد ذلك؟

لمعرفة ذلك لا بد من استعراض بشيء من الإيجار ما جاء في المصادر من روايات، هي في مجملها غامضة ومتناقضة وشحيحة تزيد الباحث حيرة وتساؤلاً حول إهمال المؤرخين والرواة ذكر ولاية هذه البقعة المباركة.

(1) - تزبير بن بكر: الأخطار الموقفات، ص 346-347.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 116.

وظنت هذه الصرخة عاقبة لي وجدانه حتى بعد توليه الخلافة حيث كتب ببعض ما جاء فيها إلى عدي بن أرطاة. انظر الرسالة رقم: 113

يذكر خليفة بن خياط: أن عبد الملك مات وعلى مكة: نافع⁽¹⁾ بن علقمة بن صفوان فأقره الوليد سنتين، ثم عزله، وولى خالد بن عبد الله القسري⁽²⁾، وذلك سنة تسع وثمانين، فلم يزل واليا حتى مات الوليد⁽³⁾.

وفيما ذكره نظر وسيأتي لاحقا ما يناقض هذا القول.

أما الأزرقى فيذكر ولاية عمر عليها إلى سنة تسع وثمانين للهجرة، ثم ولاية خالد عليها من السنة السابقة، ثم يشير إلى ولايته عليها من سنة 91هـ بعد أن ذكر ولايته عليها من سنة 87 إلى سنة 93هـ⁽⁴⁾. وهذا التردد منه -في تقديرنا- جاء نتيجة لتردد المصادر الآتية في ذكر ذلك.

ويورد الطبري رواية الواقدي بصيغة الشك "زعم الواقدي" ويتردد هو الآخر في ولاية خالد وتتناقض أقواله على ذلك، فتارة يذكر: أن ولايته كانت 89هـ، ولا يشير إلى عزل نافع كما ذكر ذلك خليفة بن خياط، أو عزل عمر عنها كما ذكر ذلك الأزرقى في أقواله المتناقضة. ثم يعود الطبري فيذكر أن خالد ولى على مكة سنة 91هـ، ثم يذكر مرة أخرى ولايته عليها سنة 93هـ، بعد عزل عمر⁽⁵⁾، ويتابعه في أقواله هذه كل من: ابن الأثير⁽⁶⁾، وابن كثير⁽⁷⁾ وابن خلدون⁽⁸⁾.

أما المؤرخون المحدثون، فلم يمحّصوا الروايات، ويكلفوا أنفسهم مشقة المقارنة بينها ليهتدوا إلى الحقيقة التي اختلفت بين الروايات التي أوردها المؤرخون القدماء، ومن هؤلاء: أحمد زكي صفوت الذي حاول أن يوفق بين الروايات التي جاءت في المصادر القديمة فخانه ذلك، إذ يذكر أن ولاية عمر كانت على المدينة حتى كانت سنة 91هـ فأسندت إليه إمارة مكة⁽⁹⁾.

(1) -تقع بن علقمة بن صفوان بن محرز تكتاني: خال مروان بن الحكم أخباره نادرة سوى ما ذكر عنه أنه ولي مكة.

(2) -ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج8، ص451، رقم: 2066، ابن حبان: كتاب الثقات، ج5، ص469، ابن حجر: الإصابة، م3، ص5546.

(3) -خالد بن عبد الله بن يزيد القسري: ولاء هشام إمارة العراق من سنة 105 إلى 120هـ فعمل على تسمية موارده ثم عزل عنه، قتله يوسف بن عمر سنة 126هـ، وفیات الأعيان، ج2، ص226-231.

(4) -تاريخ خليفة، ص241.

(5) -الأزرقى: أخبار مكة، ج2، ص38-39، 174-175.

(6) -تاريخ الطبري، ج6، ص440، 464، 467، 482.

(7) -تكملة في التاريخ، ج4، ص110-111، 118، 129.

(8) -تدابة والنهية، ج9، ص76، 88.

(9) -تاريخ ابن خلدون، م3، ص60، 138، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص284.

(10) -صبر بن عبد العزيز، ص30، سلسلة قرأ

وهذا ليس بشيء -في نظرنا- لأن الطبري سبق وأن قال: «وكان عمر بن عبد العزيز في هذه السنة -أي سنة 90هـ- عامل الوليد بن عبد الملك على مكة والمدينة والطائف»⁽¹⁾. ويستفاد من ذلك بالتالي أنه لم يول على مكة سنة 91هـ كما أشار أحمد زكي صفوت إلى ذلك. وإنما الذي أشار إليه الطبري، هو ذكره ولاية خالد على مكة سنة 89هـ حسب رواية الواقدي⁽²⁾، وهي رواية يشك في صحتها ولا أدل على ذلك من إشارة الطبري إلى ولاية عمر على مكة في السنة التالية لها كما ذكرنا ذلك فيما تقدم.

أما عبد العزيز سيد الأهل، فيذكر أن الوليد جازى عمر عن الإصلاحات التي قام بها في الحرمين الشريفين، بأن جعله عاملا على كامل الحجاز بإسناده كل من إمارة مكة والطائف إليه سنة 90هـ بعد إمارة المدينة⁽³⁾.

هذا الذي أشار إليه ما هي إلا رواية الطبري الأنفة الذكر، مع أن الطبري لم يشر لا من قريب، ولا من بعيد إلى مجازاة الوليد لعمر على ما أنجز من أعمال. ومن الملاحظ أن الوليد لم يشاهد ما أنجزه عمر إلا عند حجه سنة 91هـ، ومن ثم فالمجازاة -إن كانت ولا نرى ذلك صحيحا- فلا تكون إلا بعد تفقده لهذه المنجزات، ولا تكون قبل ذلك.

ويوافق في رأيه هذا كل من خالد محمد خالد⁽⁴⁾، ووهبة الزحيلي⁽⁵⁾، حيث يذكران توسع سلطاته بتوليته على مكة والطائف سنة 90هـ وإن لم يوافقاه في قوله بمجازاة الوليد له على ما أنجزه من أعمال. ولعلهما وعبد العزيز سيد الأهل استنتجوا ذلك مما كنا قد ذكرناه من قبل من إشارة الطبري أن الوليد ولي خالد بن عبد الله على مكة سنة 89هـ - ثم عاد فذكر ولاية عمر عليها وعلى الطائف سنة 90هـ، وما تلاها من سنوات، وهذا استنتاج، -في تقديرنا- ليس في محله للشك الذي يحيط بولاية خالد عليها في السنة المذكورة سابقا.

ومما تقدم بعد عرضنا لهذه الأقوال يزداد الشك قوة واليقين قلة في صحة ولاية خالد على مكة سنة 89هـ أو حتى سنة 91هـ، وإنما كانت ولايته عليها سنة 93هـ وهذا للأسباب التالية:

(1) -الطبري، ج 6، ص 447.

(2) -المصدر نفسه، ج 6، ص 464.

(3) -الخليفة الزاهد، ص 47.

(4) -عمر بن عبد العزيز، ص 52.

(5) -الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 119.

-أولاً: أن الطبري⁽¹⁾ وابن الأثير⁽²⁾ يشيران إلى أن عمر كان والياً سنة 90هـ على كل من المدينة ومكة والطائف، وهي الرواية التي مر ذكرها.

-ثانياً: إشارتهما وبقية المصادر الأخرى إلى ما جاء في مراسلة الحجاج إلى الوليد وإعلامه بلجوء أهل العراق إلى المدينة ومكة⁽³⁾، وفي صيغة ابن كثير⁽⁴⁾: يتهمه بالضعف في إدارته لهما، وعند ابن خلدون يتهمه بمنعهم⁽⁵⁾، ثم يشير هؤلاء المؤرخون إلى ما طلبه الخليفة من الحجاج بأن يقترح عليه رجلين ليوليها على الحرمين، فأقترح عليه خالد بن عبد الله وعثمان بن حيان، فولى الأول على مكة، والثاني على المدينة، وكان ذلك سنة 93هـ، وسيأتي تفصيل ذلك عند إشارتنا إلى موقف عمر من سياسة الحجاج تجاه أهل العراق.

-ثالثاً: أن النهج الذي كان متبعاً في إدارة الحجاز منذ عهد معاوية، أن يسند أمره إلى رجال من البيت الحاكم يمتازون بالكفاءة والخبرة، وكان التقليد المتبع في ذلك أن تكون الطائف أول ما يولى عليها العامل، فإن نجح في إدارتها، ضُمَّت إليه مكة، فإن أحسن إدارتهما، ضُمَّت إليه المدينة، وصار "أميراً" عند ذلك يقال عنه: «أنه قد حقق»⁽⁶⁾.

وعمر كان حادقاً منذ البداية، ولذلك أسندت إليه إمارة الحجاز بكامله منذ البداية اعترافاً مسبقاً من الوليد بكفاءته، مع الإشارة إلى أن أمر تولية كل من عامل مكة والطائف يعود في أغلب الأحوال إلى أمير المدينة، وهذا ما كان عليه الحال في عهد إمارة عمر.

ووفق هذا التقليد الإداري يمكننا نحض ما ذكره أحمد زكي صفوت، وعبد العزيز سيد الأهل، وخالد محمد خالد، ووهبة الزحيلي من أن الوليد أسند إليه إدارة مكة والطائف سنة 90هـ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، إذ ليس من المعقول بحسب هذا التقليد أن يولى على المدينة ثم يعهد إليه بعد ذلك، أمر الإشراف على المدينتين الأخرين، ومما يقوي قولنا هذا أن الوليد بعد عزله لعمر غير هذا التقليد، وأسند أمر إدارة الحرمين إلى رجلين من خارج البيت الحاكم، كان ولاؤهما للبيت الحاكم قد شفع لهما بتوليتهما، وحصل هذا إثر التغيير في التقليد الذي كانت تدار

(1) -تاريخ الطبري، ج6، ص447.

(2) -الكامل في التاريخ، ج4 ص116.

(3) -تاريخ الطبري، ج6، ص481-482.

(4) -ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص129.

(5) -الهدية والنبهة، ج9، ص88.

(6) -تاريخ ابن خلدون، م3، ص65.

(7) -تاريخ الطبري، ج5، ص296.

به مصر أيضا، والذي وضعه كذلك معاوية، إذ عزل أخاه عبد الله سنة 90 وعين عليها قرّة بن شريك -90-96هـ⁽¹⁾، وهو رجل من بني عيس.

رابعاً: أن الوالين الجديين من مدرسة الحجاج، وإخراجهما من التجا إلى الحرمين من أهل العراق بعد عزل عمر ليل آخر، يجعلنا نقول: أن ولاية عمر كانت منذ البداية شاملة لكل مدن الحجاز، ومن سنة 87 إلى سنة 93هـ، وإلا فكيف يؤول ما جاء في خطبة عمر الأنفة الذكر على فقهاء المدينة الذي قال فيها: «...أو بلغكم عن عامل لي ظلامة...»، ومن دون شك فإن والي مكة كان واحداً من هؤلاء العمال، وكنا قد ذكرنا من قبل إنصافه للرجل المكي من عامل مكة عروة بن عياض الذي ظلمه.

ثانياً، نوابه وأمواله في إمارته الحجاز إمارته مكة: وكان نائبه عليها في أول الأمر نافع بن علقمة خال جده مروان بن الحكم الذي بقي

والياً ثم استبدل بغيره سنة 89هـ، ومن التاريخ المتقدم وحتى سنة 93هـ، تولاه عدة ولاة دون أن تحدد المصادر ترتيب توليتهم.

إلا أنه من المستبعد أن يتولاها ثلاثة ولاة في أربع سنوات وهم عروة بن عياض، وعثمان بن عبد الله بن سراقه، ومحمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر⁽²⁾.

ألا أنه مما تجدر ملاحظته في أمر هؤلاء الولاة أن المؤرخين لم يميزوا بين ولايتها وقضاتها، حيث أننا لم نجد فيما بين تحت أيدينا من مصادر أي ذكر لمن كان يتولى قضاءها ومن ثم وقع ما وقع من تضارب واختلاف وغموض في شأن أمرائها، ولعل بعض من ذكروا كانوا قضاء. وخلاصة الأمر: أن الباحث يحترق في تفسير هذا الغموض الذي يلف ولاية مكة وقضاتها طوال فترة إمارة عمر.

-إمارة الريزة: وولى على الريزة التي تقع على طريق مكة والتي تبعد عن المدينة بثلاثة

أيام⁽³⁾، رجلاً يسمى راشد كنا قد أشرنا فيما تقدم إلى إنصاف عمر لرجل من هذا الوالي.

(1) -عموي: فنظم الإسلامية، ص 217-218، 226 وما بعدها، لجنة غسان: الإدارة في العصر الأموي، ص 108-110، 114 وما بعدها.

(2) -الأزرقي: أخبار مكة، ج 2، ص 42، 174-175، 177.

عبد بن حبان: كتاب القنا، ج 5، ص 197، المزني: تهذيب الكمال، ج 19، ص 413 وما بعدها، ج 20، ص 29-30.

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 169.

(3) -بلاذري: أسد الأشراف، ج 8، ص 141-142، بقرت: معجم البلدان، م 3، ص 24-25، مادة (الريضة).

أما إمارة الطائف فلم تتمكن من معرفة واليها ولا قاضيتها، لخلو المصادر من الإشارة إلى ذلك.

واصل عمر عملية التغيير للرجال الذين عملوا مع هشام بن إسماعيل، فلم تشفع لهم سيرتهم المستقيمة، وعفتهم ونزاهتهم للإبقاء عليهم في مناصبهم، فالحمل مع هشام الذي أساء إلى أهل المدينة تهمة -في نظر عمر- تقدر في مكانة الرجال وتسقط من قيمتهم عنده.

ففي مجال القضاء، عزل عن قضاء المدينة عمر بن خلدة -82هـ-87هـ- وولى مكانه عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة الأنصاري، ثم عزله بعد مدة يسيرة، لما تبين له ضعفه، وولى بدله: أبا بكر بن عمرو بن حزم -87هـ-96هـ- فكان كلما أشكل عليه أمر سأل عنه عمر، وإذا استعصى عليه هو الآخر سأل عنه سعيد بن المسيب. الذي كان أعلم بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون ﷺ، وكان عمر يجله ويعترف بإمامته في العلم، ورسوخ قدمه فيه⁽¹⁾.

وأسند أمر الإشراف على سوق المدينة ومراقبة الحركة التجارية فيه إلى سليمان بن يسار -107هـ-⁽²⁾ مولى ميمونة بنت الحارث زوجة النبي ﷺ. كما ولى على شرطة المدينة عبد الحميد بن الخطاب⁽³⁾.

4- إخراجهم على موسم الحج وأدبهم بالموقف، ويوفي الوليد له بما كان قد اشترط عليه عند انطلاقه لتسلم الإمارة، بأن يكون المتولي لموسم الحج، وكان بالفعل له ذلك، فطوال سنوات إمارته كان هو الذي يقيم مناسك الحج، إلا ما كان من سنة 91هـ فأشرف عليه الخليفة الوليد⁽⁴⁾.

عمل عمر بن عبد العزيز ما وسعه جهده على إقامة فريضة الحج على وجهها الصحيح فإن خفي عليه شيء من أحكامه وسننه سأل عنه العلماء، خاصة من بقي من الصحابة حيا إلى زمنه.

من ذلك أنه سأل أنس بن مالك - رضي الله عنه- عند زيارته للمدينة: «يا أبا حمزة! ألا تخبرنا عن خطب النبي ﷺ؟»

(1) تاريخ خليفة، ص 243، وكنع أخبار القضاء، ج 1، ص 130 وما بعدها، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 28، ص 159 وما بعدها.

(2) ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 130، وابن رشد: البيان والتحصيل، ج 17، ص 24.

(3) مصعب الزبيري: نسب أشراف، ص 296.

(4) تاريخ المقرئ، ج 2، ص 291، تاريخ الطبري، ج 6، ص 433، 437، 438، 441، 447، 468.

(5) الطسمودي: مروج الذهب، ج 4، ص 340.

فقال: خطب النبي ﷺ بمكة قبل التروية بيوم، وخطب بعرفة يوم عرفة، وخطب بمنى الغد من يوم النحر، والغد من يوم النفر» (1).

أولا: رسالته إلى أنس يستشيره عن الصلاة، هل هي أفضل للغرباء أم الطواف؟

-2-

هذا ولم يقتصر استفساره عما سبق، بل سأله أيضا عن الصلاة والطواف للزائر إلى مكة إذ يقول ابن جريح: «أخبرت عن أنس بن مالك أنه قدم المدينة، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز يسأله:

الصلاة أفضل للغرباء، أم الطواف؟

فقال له أنس: بل الصلاة والاستمتاع بالبيت أفضل» (2).

ونقول على ما جاء في هذا الذي ذكر: أنه في رد أنس ما يوحى وكأنه شافه عمر بالإجابة، لأنه كان معه في المدينة عند قدومه إليها، بعد أن عرفنا سؤاله إياه عن خطب النبي ﷺ.

وقد يكون أن عمر كتب إليه من مكة، فرد عليه بالذي ذكر، كما يمكن أن يكون كذلك قد كتب إليه، فلما قرأ الرسالة، وهو بالمدينة جاءه فحنثه بالذي ذكر، كالذي جرى له مع سعيد بن المسيب فيما تقدم ذكره، لما أرسل إليه يسأله عن شيء فأتى إليه، أو يكون أيضا قد أرسل إليه أنس رضي الله عنه بالجواب مع حامل الرسالة.

وفي ثاني موسم له سنة 88هـ يذكر عنه شيخه: صالح بن كيسان أنه قصد الموسم ومعه رجال من قريش، فلما اقتربوا من مكة لقيه جماعة من أهلها، فأخبروه: أن مكة قليلة الماء ويخافون على الحجيج العطش.

فما كان من عمر إلا أن قال لهم دون تردد تعافى الله: «فالمطلب هاهنا بين: تعالوا ندع الله».

فدعوا الله والحواء في الدعاء. قال صالح بن كيسان:

«فلا والله! إن وصلنا إلى البيت ذلك اليوم مع المطر». وخاف أهل مكة أن يجرفهم السيل، ولكن الله حفظهم، وعلق صالح على ذلك فقال: «ونبتت مكة تلك السنة للخصب» (3).

(1) ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 244، وانظر ص 170، إذ نكر أن عبد الملك خطب عند حجة أربع خطب، وانظر م، 2، ص 1، ص 125-132-133، وبمثل ذلك أجاب عطاء بن أبي رباح ليراهم بن هشام لما سأله عن ذلك سنة 106هـ. تاريخ الطبري، ج 7، ص 26 وانظر: سنن أبي داود، ج 1، ص 300، 307-308 (كتاب المناسك، باب: صلاة حج النبي ﷺ -، وباب: أي يوم يخطب بمنى) وما تلاها. حين كثير: البداية، ج 5، ص 168 وما بعدها، حيث وضع هذا الأمر.

(2) -عهد الرزق: المصنف، ج 5، ص 70-71 (كتاب الحج، باب: الطواف أفضل أم الصلاة؟)

(3) -تاريخ الطبري، ج 6، ص 437-438.

خالد محمد خالد: حصر بن عبد العزيز، ص 56-57.

ثانياً: أحسنه،

ومن دون شك فإن ما حدث قد استقر في وجدانه وأعماق نفسه زادت هذه الحادثة من الإقبال على تقوية رصيده الروحي ويندفع صعداً نحو قمة التجرد والصفاء، ولا أدل على ذلك من تلك الأدعية التي كان قد دعى بها في المواسم التي أقامها للمسلمين، فاستمع إليه مثلاً وهو يدعو عندما دخل إلى الكعبة: «اللهم إنك وعدت الأمان دخال بيتك، وأنت خير منزل به في بيته. اللهم ! اجعل أمان ما تؤمنني به أن تكفييني مؤونة الدنيا، وكل هول دون الجنة، حتى تبلغنيها برحمتك يا أرحم الراحمين»⁽¹⁾.

ومما كان يدعو به في عرفات: «اللهم! إنك دعوت إلى حج بيتك ووعدت به منفعة على شهود مناسكك، وقد جنتك، اللهم! اجعل منفعة ما تنفني به: أن تؤتيني في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وأن تقيني عذاب النار»⁽²⁾.

ومما كان يدعو به في الموقف أيضاً: «اللهم! زد محسن أمة محمد ﷺ إحساناً، اللهم! راجع بمسئلتهم إلى التوبة، اللهم! خط من أوزارهم برحمتك، ثم يشير بإصبعه إلى الناس: اللهم أصلح من كان في صلاحه صلاحاً لأمة محمد وأهلك من كان هلاكه صلاحاً لأمة محمد ﷺ»⁽³⁾.
ومما دعا به كذلك في عرفات: «اللهم! متعني بالإسلام والسنة، وبارك لي فيهما!»⁽⁴⁾.

وكان لا يفتر من تكرار الدعاء التالي طوال تواجده في الموقف حتى تغرب الشمس: «اللهم! سلم لي ديني ومن علي بطاعتك ورضاك عني وترك ما لا يعينني»⁽⁵⁾.

هذه بعض روائع أدعيته في الموسم، ومن خطبه به أيضاً، هذه الخطبة التي يقول فيها: «أيها الناس! إنكم جنتم من القريب والبعيد، فأنضيتهم⁽⁶⁾ الظهر وأخلقتهم الثياب، وليس السعيد من سبقت دابته، أو راحلته، ولكن السعيد من تقبل منه»⁽⁷⁾.

ومما سبق ندرك كيف كان عمر يجتهد في استغلال الأمكنة والأزمنة الصالحة ليزيد من تنمية فضائل نفسه، وصقل روحه، والسمو بها إلى أعلى عليين، ومن العوامل التي ساعدته على

(1) - ابن عبد الحكيم: سيرة عمر، ص 97-98.

(2) - المصدر نفسه، ص 98.

(3) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 102، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 229، 230، 248.

(4) - ابن منظور: المصدر نفسه، ج 22، ص 171.

(5) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 230.

(6) - أنضيتهم: نضاً، نضوا نضواً: الهزل، والمضى هزل ظهر المركوب من طول الركوب وبعد المسافة

(7) - ابن منظور: لسان العرب، م 15، ص 330، مادة (نضاً).

(8) - نحو نعم: الحلبة، ج 5، ص 297-298، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 247-248.

ذلك، عمله بالكتاب والسنة في المسلمين، وما كان يتركه ذلك في نفسه من نشوة روحية تنلج صدره، كما صرح بذلك إلى قاضيه أبي بكر بن حزم⁽¹⁾، إضافة إلى ما كان يطفح به قلبه من إحساس بالتبعة العامة بخوفه من حساب الله له يوم القيامة عما حُمِّل من أمر المسلمين، فسعى جاهداً لأن يخفف من فقرهم وحرمانهم وآلامهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فقد كان يدرك تمام الإدراك الآثار السلبية التي تتركها هذه المشكلات في نفوس الناس من سوء، وعلى سيرتهم من انحراف، تستعصي في أغلب الأحيان عن التطويق بإيجاد الحلول لها، ويعالج انحرافاتهما.

وبذلك يمكننا معرفة الخلفية الروحية التي عاشها عمر أيام إمارته، وكانت الزاد الذي تزود به عبر مشواره الذي انتهى به إلى منصب الخلافة، الذي ليس بعده منصب أشرف منه، والذي عمل بعد ذلك على توسيع وصل هذه الفضائل، وستكون عاملاً فعالاً في نجاحه في الإصلاحات التي سيقوم بها على شتى الجبهات بشكل يثير الانبهار، ويدعو إلى الإعجاب والتقدير ويثلج النفوس غبطة وسرورا.

5- اهتمامه بإقامة فريضة الزكاة أخذاً وتوزيعاً، أولى عمر فريضة الزكاة عنايته الفائقة، فأرسل السعاة لاستخلاصها من أربابها وتوزيعها على مستحقيها، وحتى يكون عمله هذا قائماً على قواعد الشرع وأحكامه، قام باستساخ كتاب النبي ﷺ في الصدقة، الذي كتبه إلى عمرو بن حزم لما بعثه إلى اليمن سنة 10هـ ليأخذ منهم صدقاتهم، ويفقههم في الدين، وكانت نسخته عند قاضيه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أحد أحفاد هذا الصحابي، واستساخ أيضاً كتاب النبي ﷺ الذي كان مقروناً بسيفه، ولما توفي أخذه أبو بكر ﷺ فعمل بالذي جاء فيه، ثم عمل به عمر ﷺ وكانت نسخته عند سالم بن عبد الله بن عمر، فنسخ عنهما نسخ سلمها لعمال الصدقة وأمرهم أن يعملوا بالذي جاء فيهما.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل نسخا عنهما نسختين وأرسلهما إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك، فأمر هو الآخر بدوره عمال الصدقة أن يعملوا بما جاء فيهما بعد أن نسخ عنهما نسخاً وزعها عليهم⁽²⁾.

ومما تقدم يتبين لنا سعي عمر الدائب على إحياء السنة النبوية بالعمل بها، وحرصه الشديد على توسيع نطاق تطبيقها، مستغلاً رغبة الخير الكامنة في نفس الخليفة الوليد، ليخفف ما

(1) - ابن سعد: الطبقات، 5، ص 271 ،

- ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 278.

(2) - فخر: التمهيد لباب رسائل المبادئ، وفي الرسائل الخاصة ببعض الزكاة.

استطاع إلى ذلك سبيلا من آلام الضعفاء وهمومهم، بالمقارنة بين مستويات معيشتهم في نطاق إقليم إمارته.

ولم يكتف بما سبق، بل جعل للفقراء وأهل الحاجة نصيبا من ماله الخاص يجود به عليهم⁽¹⁾.

6- **مداية عمر بال البيت وإحسانه إليهم:** أشرنا من قبل إلى موقف عبيد الله شيخ عمر منه لما بلغه عنه تقوله في الإمام علي عليه السلام بغير الحق عند طلبه للعلم، الذي أنار عقله بالحق، وأيقظه من غفلته، والذي ازداد بصيرة بعد تلك الإجابة التي كانت من والده أيضا له، باضطرابه عند ما يصل في خطبته إلى ذكر اسمه⁽²⁾، فمن ذلك الحين وقرت محبته في قلبه، وأصبح لا ينكره إلا بخير، بل ازداد إكبارا لآل البيت جميعا.

وفي أثناء إمارته قطع شوطا ليس بالهين في خدمة آل البيت بالحذب عليهم وقضاء حوائجهم، وإغداق الأموال عليهم سرا من آل بيته. فهذه فاطمة بنت علي تكثر من الترحم عليه كلما ذكرته وتتحدث عنه بإعجاب وإكبار عما كان يسديه إليهم من مساعدات فتقول: «دخلت عليه وهو أمير المدينة يومئذ، فأخرج عني كل خصي وحرس حتى لم يبق في البيت غيري وغيره، ثم قال: يا ابنه علي! والله! ما على ظهر الأرض أهل بيت أحب إلي منكم، ولأنتم أحب إلي من أهل بيتي»⁽³⁾.

هكذا يعلن تحرره من عصبية آل بيته سرا أمام هذه المرأة الصالحة، وحلت محبتهم في قلبه محل محبة آل بيته.

وتكرر الثناء عليه من رجال آل البيت، منهم جعفر الصادق -رحمه الله- الذي كان هو الآخر يكثر من الترحم عليه، والإستغفار له على ما كان يسديه إليهم من خير وإحسان، ويكرر ما قاله والده في حق عمر بن عبد العزيز: «كان عمر بن عبد العزيز يبعث إلينا بالدنانير في زقاق العسل سرا من أهل بيته»⁽⁴⁾.

وقد جاءت هذه المساعدات في حينها، في فترة كانوا أشد الناس حاجة إلى المال، بعد الجفوة التي تعرضوا لها، وتفرق الناس عنهم خوفا من بني أمية أن يتهمهم بموالاةهم، فيكون ذلك نهاية لحياتهم، إن علموا بمساعداتهم لهم.

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 42.

(2) - انظر. للفصل السابق، ص 12-13.

(3) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 245، 286.

(4) - تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 358.

وظل عمر يكلوهم بعنايته، ويحوظهم برعايته، حتى بعد عزله مدافعا عنهم وعن حقوقهم حيث كلم كلا من الوليد وسليمان في ذلك، كما سنذكر ذلك عنه في الفصل التالي، ولكنه بعد استخلافه أعاد إليهم كامل حقوقهم المادية والمعنوية علنا وأمام سمع وبصر بني أمية لا يخشى في ذلك لومة لائم⁽¹⁾.

الرمالة المزعومة التي ورد فيها عمر علي الوليد في شأن علي بن محمد الله بن عباس
لما أتمم بقتل سليط

-3-

وبالرغم مما عرفناه فيما سبق عن مواقف عمر نحو آل البيت، ومما سنعرفه عنه في رسائله بعد استخلافه تجاههم، فإن هناك من الرواة من نسب إليه ما لا يتفق مع مواقفه المشرفة نحوهم بما نسب إليه من رده على الخليفة الوليد لما اتهم علي بن عبد الله بن عباس بقتله لسليط فقد ذكر المدائني بإسناده: أن عبد الله بن عباس -ت 69هـ- اشترى أمة بربرية فولدت له غلاما سماه سليطا⁽²⁾، انتقل مع علي بن عبد الله⁽³⁾ إلى الشام، فأفسدوه عليه وزينوا له أن يدعي أنه ولد عبد الله، ثم خاصمه في الميراث ورفع أمره إلى الوليد الذي ألحقه بابن عباس، ثم قتل علي يد أبي الدن⁽⁴⁾ أحد أبناء أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، ودفن في بستان دير البخت⁽⁵⁾ قرب دمشق، ثم أن أمه رفعت أمره إلى الوليد فبحث عنه فأخرج ثم أرسل إلى علي فأغظ له الوليد وعنفه، وقال له: «... والله لئن صح عندي أنك قتلته لأقتلك به» فحلف له أنه ما قتله. ولا أمر بقتله، فحبسه الوليد وكتب إلى أمراء الأمصار وفقهائهم بقصته وماتهم به وما شهد به عليه.

فكتب إليه عمر بن عبد العزيز من المدينة:

«أن يضرب، ويكبس جبة صوف ويظاف به»

فدعا الوليد عليا فضربه ستين سوطا، وقيل مائة، ثم طيف به وأقامه في الشمس، وألبسه جبة شعر، وصب على رأسه الماء، وأراد أن ينفيه إلى دهلك في البحر الأحمر، فشفع فيه

(1) -خطر- رسائله المتعلقة برده لهذه الحقوق في الفصل الثاني من الباب لتاسع.

(2) -سليط: أم ولد لفاة عبد الله بن عباس، ثم استلحقه وأوصى عليا أن يورثه ولا يزوجه كما جاء في أحد الروايات -البلدري: أنساب الأشراف، ج4، ص102-104، ابن حزم: أنساب العرب، ص19 طبعة دار الكتب العلمية.

(3) -علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب: ولد سنة 40هـ، كان كثير الصلاة حتى سمي بالسجاد، اتخذ من العميمة مقرا له وبها توفي سنة 117هـ -ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص274-279 بن كثير: البداية، ج9، ص320-321.

(4) -عبد البلادري وابن الأثير: "عصر الدن" ولم نعلم على ترجمة له.

(5) -دير البخت: علي فرسفين من دمشق، بالقوت: معجم البلدان، م2، ص500 مادة: (دير البخت).

سليمان بن عبد الملك، فحبسه فلما توفي الوليد أطلق سراحه سليمان، فانتقل من دمشق إلى الحميمة بأرض الشراة فنزل لها⁽¹⁾.

والحقيقة أن ما جاء في هذه الرواية متهاافت وبعيد عن الحقيقة، خاصة ما تعلق بمراسلة عمر بن عبد العزيز للوليد وهذا لعدة اعتبارات منها:

- أن المراسلة لم تشر إليها رواية البلاذري⁽²⁾ التي جاءت من طريق عباس بن هشام عن أبيه عن جده الكلبي، وكذا رواية ابن الأثير⁽³⁾ واليعقوبي⁽⁴⁾.

- أن عمر بن عبد العزيز ما كان ليكتب بالذي نسب إليه، فموقفه من آل البيت فيما تقدم ذكره وفيما سيأتي أيضا يبرأه من ذلك، وليس بمجاراة الوليد في ضرب الناس على الشبهة وقتلهم على التهمة، ويعزز قولنا هذا مواقفنا نحو الخوارج وغيرهم، حيث لم يأمر في حقهم بما نسب إليه فيما تقدم، فالمؤمن برئ حتى تثبت إدانته عن طريق التحقيق العادل، أو اعترف منه بالذي اقترف.

- أن سيرة علي بن عبد الله المرضية وانتشاله بالعبادة حتى سمي 'بالسجاد' تنأى به أن يلمح يده بالذي نسب إليه زورا وبهتاناً ليلطخوا سمعة هذه العائلة الكريمة.

- والذي نراه أن الذي حصل لعلي له دواعٍ أخرى، ذلك أن ضرب الوليد قد يكون وقع بالفعل انتقاماً منه لما تزوج بلبابة بنت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب التي كانت تحت الخليفة عبد الملك الذي طلقها في حياته، وكذا لقوله: «أن هذا الأمر سيكون في ولدي»⁽⁵⁾، بل أن رواية أخرى للبلاذري تشير: أن الوليد حنق عليه لقوله المتقدم، «فلما ضربه كتب إلى الأفاق يشنع عليه ويقول: أنه قتل أخاه»⁽⁶⁾.

7- تجديدده للحرمة الخريجين -88-91م- وتعميره للبحار،

أولاً، أمر الوليد لعمر بتجديد بناء المسجد النبوي، ركز الخليفة الوليد أثناء خلافته على

أميرين هاميين:

(1) -شاهنشئي: كتب الديارات، ص 137-139.

(2) -حساب الأثراب، ج 4، ص 102-104.

(3) -تكملة في التاريخ، ج 4، ص 254.

(4) -تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 290.

(5) -سنن خلكان: ولات الأعيان، ج 3، ص 275-276.

(6) -بلاذري: حساب الأثراب، ج 4، ص 104.

أولاهما: الاهتمام بالفتوح في أقاليم السند ووسط آسيا، وعلى جبهة الروم، وفي المغرب والأندلس.

وثانيهما: الاهتمام البالغ منه بالبناء والتعمير، فقد كان مغرماً بذلك، فكانت المساجد أول ما توجهت إليه همته بعد استخلافه، فأعاد بناء مسجد دمشق، والمسجد الأقصى، وكتب إلى ولاته في الأمصار أن يوسعوا المساجد التي في بلداتهم، وأن يصلحوها⁽¹⁾ فكان عمر من بين هؤلاء الولاة الذين تلقوا أمره، ففي هذا الخصوص قال محمد بن عمر الواقدي فيما يرويه عن محمد بن جعفر بن وردان، الذي قال: أنه في شهر ربيع الأول سنة 88هـ قدم على عمر كتاب الوليد يأمره فيه بهدم المسجد النبوي، ويضم إليه بيوت أزواج النبي ﷺ، وأن يشتري ما حوله حتى يكون مائتي ذراع في مائتي ذراع، ثم يخلص إلى أمر يجدر بنا أن نقف عنده لما له من أهمية في تيسير ما هو مكلف بإنجازه، إذ يقول له: «قدّم القبلة - إن قدرت - وأنت تقدر لمكان أخوالك فإنهم لا يخالفونك، فمن أبي منهم فمر أهل المصر فليقوموا له قيمة عدل، ثم اهدم عليهم وادفع إليهم الأثمان، فإن لك في ذلك سلف صدق؛ عمر وعثمان»⁽²⁾.

وفى رواية البخاري: جاءت المراسلة باختلاف وباختصار، فعن حميد بن عبد الرحمن الذي قال: جاء كتاب الوليد إلى عمر بن عبد العزيز: «وسع المسجد، واشتر من حوله، فمن أبي فذُق عليه، فإنهم نزلوا على المسجد، ولم ينزل عليهم»⁽³⁾.

ومما تقدم نفهم من رواية الطبري أهداف الوليد الذي كان يسعى لتحقيقها عند كلامنا على تعيينه لعمر فيما تقدم بمحاولته كسب ود أهل المدينة بتعيين عمر عليهم واليا لمكان أخواله الذين لهم كلمتهم المسموعة لدى الخاصة والعامّة هناك.

بالفعل قام عمر بالمهمة أحسن قيام، ولكنه ما كان عمر لينفذ ما أمره به الخليفة بعد أن التزم أمام فقهاء المدينة العشرة: «أن لا يقطع أمرا إلا برأيهم، أو برأي من حضر منهم» كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ثانياً: مطاوعة عمر لأهل المدينة بني الطي أمر به الوليد: جمع عمر هؤلاء الفقهاء، وأعيان المدينة وكبرائها موسعا دائرة الشورى، مشركا الجميع في تحمل المسؤولية معه فيما هو بصدد

(1) يوسف الحش: الدولة الأموية، ص 245.

(2) تاريخ الطبري، ج 6، ص 435، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 109،

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 74.

(3) -تاريخ الأوسط ج 1، ص 374 رقم: 832.

عمله، قرأ عليهم كتاب الخليفة فشق عليهم ما أمر به فعارضوا أمر تهديم بيوت أزواج النبي ﷺ معطين ذلك بالآتي:

أن ترك هذه البيوت على حالها بما عليه من بساطة أولى بالاعتبار لكل زائر وحاج، وأدعى إلى الزهد في الدنيا أسوة بنبيهم ﷺ، فلا يعمرن منها إلا بقدر حاجتهم إليه.

أن البنين العظيم في نظرهم - إنما هو من أعمال الفراعنة والأكاسرة (1).

ولكن لا سواء بين أعمال أولئك وبين ما يريد الوليد عمله للضرورة التي اقتضت توسيع

المسجد النبوي حتى يستوعب الأعداد المتزايدة من المصلين.

وكان من بين المعارضين لذلك خبيب بن عبد الله -ت93هـ- ولكنه برر ذلك بتبرير

آخر غير الذي برر به أعيان المدينة وفتحهاؤها إذ قال لعمر: «ننشكك الله يا عمر! أن تذهب

بآية من كتاب الله تقول: ﴿أَنْ الْحَيِّينَ يُخَادِعُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْعِبْرَاتِمْ أَخْبَرَهُمْ لَا يُغْنِيُونَ﴾ (2).

أما أهل الدور فاستدعاهم عمر، وكان منهم رجال من آل عمر بن الخطاب فابلغهم أنه

يريد شراء بيت حفصة -رضي الله عنها- لإدخاله في المسجد، فأبوا عليه وقالوا: «ما نبيعه بشيء»

وساوم الحسن بن الحسن بن علي في بيت فاطمة ؓ فرفض هو الآخر أن يتنازل عليه، رغم

المبلغ المغربي الذي عرضه عليه والذي يقدر بسبعة أو ثمانية آلاف دينار، وفعل مثل ذلك مع

أبناء عبد الرحمن بن عوف منهم حميد بن عبد الرحمن الذي توفي ولم يأخذ الثمن (3).

ثالثاً: رسالة عمر إلى الوليد بلغه بنتيجة ما توصل إليه مع أهل المدينة في شأن هذه البيوت

ورد الوليد عليه

-4-

لم يجد عمر بدأ بعد المعارضة التي أبداها علماء المدينة وأعيانها وكذا أصحاب الدور

المحيطة بالمسجد إلا أن يكتب إلى الوليد بما أجمع عليه الفقهاء كما نكر ذلك ابن كثير، والتي لم

تشر بقية المصادر إلى نص هذه المراسلة أو حتى إلى جزء منها.

يقول ابن كثير: «فأرسل إليه يأمره بالخراب وبناء المسجد على ما نكر، وأن يعلي

سقفه» (4).

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص74.

(2) سورة الحجرات، الآية: 4.

(3) ابن رسته: الأملق النسبية، ص68-69.

طبراني: التاريخ الأوسط، ج1، ص374، رقم: 832.

(4) بداية والنهاية، ج9، ص74.

إلا أن الأمر اللافت للنظر، أن ابن رسته⁽¹⁾ يورد رواية من طريق منصور مولى الحسن ابن علي يستنتج منها: وكان عمر كتب رسالة أخرى إلى الوليد يخبره فيها برفض الحسن ابن الحسن التنازل عن بيت فاطمة ليضم إلى المسجد، مع العلم أنه لم يورد نصها. إلا أن هذا يدعونا إلى الشك في ذلك، إذ من المستبعد أن يكتب إليه عمر برسالتين والأمر واحد، إضافة إلى أن بيت فاطمة بجوار المسجد، وأمر الوليد إليه واضح لا لبس فيه ولا غموض، وهو أن يضم بيوت أزواج النبي ﷺ إلى المسجد وأن يشتري ما حوله. فالشيء المرجح: أن عمر كتب إليه برسالة واحدة يخبره فيها بالذي أشرنا إليه من قبل. لم تمض إلا فترة قصيرة حتى جاءه رد الوليد حازما يأمره بهدم المسجد وضم ما حوله من بيوت إليه، فعوض لأهل الدور أثمان دورهم ومن أبي منهم وضع ثمنه في بيت المال⁽²⁾. شرع عمر في هدمه وإعادة بنائه، وأسند أمر الإشراف على إنجاز ذلك إلى شيخه: صالح بن كيسان، وشارك عمر بنفسه في الهدم، وكذا الفقهاء العشرة الذين كانوا يقدرون مساحته ويضعون أعلام المسجد ويرفعون أسسه. تأثر أهل المدينة لما شرع في الهدم، وفزعوا وضجوا بالبكاء، فكان يوما عليهم كيوم وفاة النبي ﷺ⁽³⁾، حيث كانت البيوت القائمة تذكرهم بزهده في الدنيا، وكيف كان يدخل وكيف كان يخرج، وكيف كان الوحي يتردد عليه فيها، فكان وجودها عبرة وعظة، وأبلغ أثرا في النفوس وأدعى إلى الزهد في الدنيا من عظة تسمع أو تذكر مكرر. كما لم تمض إلا فترة قصيرة حتى قدم عمال البناء من الشام، أولئك الذين أرسل بهم ملك الروم إلى الوليد بعد أن طلب منه مساعدته في ذلك⁽⁴⁾. عمل عمر ومن معه بهمة ونشاط دون كلل أو تراخ على الإسراع في إنجازهِ وإتقان بنائه. وكان كلما عرض له أمر شاور في شأنه الفقهاء وأهل الرأي من أهل المدينة، من ذلك أنه لما شرع في بناء جدار القبلة استدعاهم وقال لهم: «احضروا بنيان قبلكم لا تقولوا غير عمر بن عبد العزيز قبالتنا»⁽⁵⁾، فكان لا يرفع حجرا إلا وضع مكانه حجرا. كما جعل للمسجد أربع منارات في أركانه الأربعة، وجوف المحراب وكان قبل ذلك غير مجوف، وزخرفت جدرانه

(1) ابن رسته: المصدر السابق، ص 68-69.

(2) تاريخ الطبري، ج 6، ص 435.

(3) المصدر نفسه، ج 6، ص 435-436. ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 74-75.

(4) المصدرين السابقين، وكذا الملحق.

(5) ابن رسته: المصدر السابق، ص 69-70.

بالفسيفساء والرخام، وعلقت القناديل بالسلاسل، وزخرفت قبلته بأقراص القرآن، ومن سورة الشمس إلى سورة الناس. وبلغ طوله مائتي ذراع وعرضه في مقدمته مثل ذلك، وفي مؤخرته مائة وثمانون ذراعاً⁽¹⁾.

وبلغت جملة نفقاته أربعين ألف دينار⁽²⁾. فجاء المسجد بعد الفراغ من بنائه في غاية من الإتقان والجمال يسر الناظرين.

استغرق بناؤه ثلاث سنوات من صفر سنة 88هـ إلى سنة 91هـ.

هذا ولم يقتصر التجديد على الحرم النبوي فقط، بل امتد أيضا إلى المسجد الحرام فقد نال هو الآخر نصيبه من الإصلاح⁽³⁾.

وفي السنة التي كتب فيها الخليفة الوليد إلى عمر بتوسيع المسجد النبوي كتب أيضا بتعمير الحجاز بشق الطرق، وحفر الآبار لإرواء الحجيج، والمسافرين، وتيسير مشقة السفر عليهم، كما أمره أن ينشئ فواره في المدينة المنورة⁽⁴⁾. فقام عمر بكل ذلك على أكمل وجه وأحسنه دون تأخير. فتضاعل نتيجة لذلك شبح الجفاف، ووعورة الطريق اللذان كان الحجاج يشكو منهما وكذا عابرو السبيل، فطاب عندها المقام لأهل الحرمين، وللزوار والقادمين إليهما.

وابتداءً مع الوليد وتفخده لما أنجزه عمر، في سنة 91هـ عزم الوليد على أداء مناسك الحج، ومعاينة ما كان قد أمر عمر بإنجازه وأعلم عمر بمراده، فاستعد لاستقباله، فلما اقترب الموكب من المدينة خرج عمر في رجال من قریش وأشرف المدينة لاستقباله، فحف بهم الخليفة، وأكرمهم، ثم واصل سيره حتى دخل المدينة، فعمد مباشرة إلى المسجد النبوي لمشاهدته، وكان قد أخلى له من المصلين إلا ما كان من سعيد بن المسيب الذي أبي أن يخرج رغم مناشدة الحراس له، أو يقوم إذا دخل الخليفة فيسلم عليه، فأبى عليهم، وبقي مصرا على المبدأ الذي أخذ به نفسه وهو: ألا يزور أميرا أو خليفة أو يستقبله، وهو ما سبق وأن أشرنا إليه، واستبد القلق بعمر، إذ كان يود أن لا يتقابل الخليفة مع سعيد خشية أن يذكره بآبائه أن يبائع له بولاية العهد فيبتر منه أمر في حقه يخشى عمر عاقبته، فجعل عمر يعدل بالخليفة عنه فلما يراه من ولكن الوليد رآه فسأل عنه فأخبر بأمره فقصده، فسلم عليه واستفسر عن أحواله، فرد عليه سعيد بمثل

(1) - بيروت: معجم البلدان، 5، ص 87، ملحة: المدينة.

(2) - ابن رسته: الأعلام قضية، ص 71.

(3) - تاريخ الخلفاء، ج 2، ص 284.

(4) - تاريخ الطبري، ج 6، ص 437.

ذلك، كما عذره عمر لدى الخليفة فأعجب الوليد بخصاله، كما سرُّ بما صار إليه حال المسجد، فأعجب بروعة بنائه وبالزخارف التي زخرف بها. وتفقد الفوارة التي أمر، ببنائها فأعجب بها أيضا وأمر عمر أن يوظف من يقوم على صيانتها.

كما أغدق الأموال على أشرف المدينة وأعيانها حتى يكسب مودتهم وطاعتهم وترتفع سمعته في أوساطهم، ويغسل ما علق في قلوبهم من إحن وأحقاد نحو آل بيته، ثم واصل سيره قاصدا مكة، فشهد ما تم إنجازه ببيت الله الحرام وأقام للناس الموسم، ثم رجع إلى دمشق⁽¹⁾.

8- **موقفه عمر من الشعراء** ذكرنا فيما تقدم إمام عمر بالشعر أيام دراسته، ثم ازداد إطلاعا عليه بعد ذلك؛ فأحاط بأسراره ودقائقه نقادا له يعرف جيده من رديئه.

كما كان له ولع بالغناء المباح يصبو إليه ويسمعه، دون أن يبدر منه ما يسئ إلى مكانته التي يتمتع بها في المجتمع آنذاك، ولكن صاحب كتاب الأغاني، تكلم عليه وبالغ، وتقول عليه ما لم يقل، بأنه غنى وترنم ولحن، وكل هذا غي نظرنا- لم يحصل منه، وما هو إلا من وضع أهل المجون ليبرروا بذلك رواج مجونهم، وإلا فإن التقدير الذي كان يلاقيه عند شيوخ المدينة وعلمائها قبل وبعد إمارته ومعاشرته لهم تمنعه أن ينزل بنفسه إلى درجة ممن يروجون الخنا والفسوق من الإماء والعبيد، إضافة إلى أن نفسه كانت تسموا به إلى المعالي والتشبهه بالصالحين، وهو ما أشرنا إليه عند كلامنا على سعيه في طلب للعلم. ولا أدل على هذا من موقفه من بعض الشعراء المنحرفين بنفيه لبعضهم وتضييقه على البعض الآخر، فسكتوا خوفا منه، حفاظا منه على طهارة المجتمع، وصونه من الرذائل التي يروجون لها في شعرهم.

وهذا يندرج ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أشرنا إليه سابقا عند حديثنا على رفع الظلم وبسط العدل من ذلك أنه نفى الشاعر عمر بن أبي ربيعة إلى دهلك في البحر الأحمر بسبب تشببه بالنساء، وتعرضه لهن أيام الموسم وغير الموسم وإكثاره من الرفث والفجور في شعره⁽²⁾.

وشند على الشاعر الأحوص بن محمد الذي كان يرمى بالفسق والفجور، والإشادة بالخنا في شعره بالإضافة إلى كثرة هجائه لقومه، حتى أنه لم يبق له فيهم صديق⁽³⁾.

(1) -المصدر نفسه ج6، ص437، 465، 466. ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص175 سيد الأهل: الخليفة لزاهد، ص48-52.

(2) -ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص349، طابدين، الأصفهاني: الأغاني، ج1، ص71 وما بعدها.

(3) -ابن قتيبة: المصدر السابق، ص230 وما بعدها.

-الأصفهاني: المصدر السابق، ج4، ص236 وما بعدها.

-الطبري المرتضى: لمالي المرتضى، ج2، ص65.

كما أن عمر وخوفا منه من هجائه لأخيه أبي بكر إشتري منه عرضه بمائة دينار وكساه بعد أن وعده أن يستصحبه معه إلى الشام، ثم أبي بعد أن حُذِر منه حتى لا يعاب به بين الناس هناك، ورغم ذلك مدح عمرو عرض بأخيه في قصيدة جاء في نهايتها:

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم منق الحديث يقول مالا يفعل

وأرى المدينة حين صرت أميرها أمن البرئ بها ونام الأعزل⁽¹⁾

وهذا ينبغي من قال أن عمر نفاه إلى ذلك، وإنما سكت خوفا أن يكون مصيره كمصير عمر بن أبي ربيعة، ثم عاد إلى سيرته بعد أن عزل عمر، فلما وصل خبره إلى الخليفة الوليد أمر بضربه والتشهير به، فلم ينزجر، بل ازداد خبثه وتخنثه وهجاؤه للناس، فأمر عندئذ الخليفة سليمان واليه أبي بكر بن محمد أن ينفية إلى دهلك ففعل⁽²⁾.

كما قدم جرير على عمر لما ولي الإمارة فمدحه بقصيدة رائعة نقتطف منها هذه الأبيات لما لها من دلالة معبرة عن سيرة عمر وسياسته في أهل المدينة:

1- إليك رحلت يا عمر بن ليلى على ثقة أزورك واعتمادا

تعود صالح الأعمال إني رأيت المرء يلزم ما استعادا

إلى الفاروق ينتسب ابن ليلى ومروان الذي رفع العمادا

وتزود مثل زاد أبيك قينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

5- فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا

هنيئا للمدينة إذا أهلت بأهل الملك أبدا ثم عادا

يعود الحلم منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشادا

وقد لينت وحشتهم برفق ويعي الناس وحشك أن يصادا

وتبنى المجد يا عمر بن ليلى وتكفي المحل السنة الجمادا

10- وأنت ابن الخضارم من قريش هم نصروا النبوة والجهادا⁽³⁾

ولا شك، فإن عمر تدخل لوضع حد لذلك الهجاء الذي استعرت ناره بينه وبين عمر بن

لجأ التميمي، الذي عقبهما وشهر بهما في سوق المدينة رابطا إياهما معا بحبل حتى لا يعودا

(1) - الأصبهاني: الأغني، ج 8، ص 148-149، طدار للكر.

(2) - ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 320-321.

- الأصبهاني: المصدر السابق، ج 4، ص 249-251، طدار للكر.

(3) - شرح ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ج 1، ص 117 وما بعدها.

إلى السباب وقذف بعضهما، ثم عفا عنهما وقربهما إليه⁽¹⁾.

واشترى أيضا أعراض أهل المدينة من الفرزدق، ذلك أنه قدم إليها في سنة مجدبة فخاف أهلها أن يهجوهم إن لم يعطوه، فكلّموا عمر في أمره، وطلبوا منه أن يرضيه، فاستدعاه، فأعطاه أربعة آلاف درهم، وأمره أن لا يعرض لأحد بمدح أو هجاء فأخذها، ولكنه لما مر بعبد الله بن عمرو بن عثمان وهو جالس في فناء بيته، فمدحه بأبيات، فأعطاه عشرة آلاف درهم وخلع عليه ما كان يلبسه فأعطاه إياه، فلما علم عمر بذلك بعث إليه فذكره بالذي أخذ عليه ثم أمره أن يخرج من المدينة وأجله ثلاثة أيام إن وجده بعدها نكل به، فخرج منها خائفا وهو يقول:

فأجلني وواعدني ثلاثا كما وعدت لمهلكها ثمود

فهجاه جريرا، وقال يذكر هذه الحادثة:

نفاك الأغر ابن عبد العزيز ومثلك ينفي من المسجد
وشبهت نفسك أشقى ثمود فقالوا ضللت ولم تهتد⁽²⁾

وذلك جزاء من يعد فيخلف.

ومن الشعراء الذين قربهم إليه عمر أيام إمارته: دكين بن رجاء الدارمي الراجزي. فكان يسامره، ومدحه فأعطاه خمس عشرة ناقة، ووعدته إن صار إلى أكثر مما هو فيه من المنزلة فليأته وله الإحسان فاتاه بعد استخلافه مستجزا وعده فأعطاه⁽³⁾

ذلك هو موقف عمر العام من الشعراء الذين كان الناس يخشونهم ويتقون هجاءهم، لما ينجر عن ذلك من ذهاب سمعة الفرد وكذا سمعة عشيرته، التي كان العربي لا يقبل بذلك بأي صفة من الصفات، وهو موقف يترجم بحق إبراهيم بن عبد الله المزروع الذي يلعبه الشعراء، إما في التسويج للباطل والفسوق والرذيلة، أو للحق والقيم النبيلة ونصرتهم، والارتقاء بأخلاق المجتمع أو المساهمة في انحطاطها، فللكلمة في نظره - وهو الحق - دور يجب أن تؤديه من أجل رص صفوف الأمة، وتوحيد جهودها وتوثيق الصلات بين أفرادها. وسيخطو بعد استخلافه خطوة أخرى أكثر صرامة وشدّة معهم وفي حقهم بإقصائهم وتقريبه للعلماء والزهاد.

(1) - الأسفهاني: المصدر السابق، ج 9، ص 245، طدار لثقافة، شرح ديوان جرير، ج 1، ص 318 وما بعدها.

(2) - ديوان الفرزدق، ج 1، ص 292، طدار بيروت، شرح ديوان جرير، ج 1، ص 319، ج 2، ص 842-846.

ويذكر ابن خلكان أن مروان بن الحكم لفرجه منها وأجله ثلاثا، وفيات الأعيان، ج 6، ص 90-91.

(3) - ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 387-389، الأسفهاني: الأمل، ج 9، ص 252-253.

ونظر: موقفه من الشعراء أيضا بعد استخلافه في الفصل الرابع من هذا الباب.

9- رسائل عمر إلى الوليد في قضايا مختلفة (قضاة، محويات)

1- رسالته إلى الوليد يحذره من زوجه الساحر الطيحي كان قد نفاه من المدينة إلى الغاء

5-

لم يقتصر تصدي عمر للشعراء الذين ينشرون الرذائل فقط، وإنما تصدى كذلك لمظاهر الإنحراف الأخرى، إذا ما وجدها تشكل خطراً على المجتمع، كالسحر مثلاً الذي كان يمارسه زرع بن إبراهيم⁽¹⁾. إذ قال ابن أبي المهاجر: ولي الوليد عمر بن عبد العزيز المدينة، فأتاه أهلها فنكروا له أن بها يهودياً قد أفسد النساء على الرجال، والرجال على النساء بسحره، فنفاه عمر من المدينة إلى دمشق، فلما أتى دمشق نزل على جناح⁽²⁾ مولى الوليد فكان في خدمته وفي أحد الليالي التي خرج فيها الوليد للفرجة ضجر من نقيق الضفادع فأسكتها بسحره وبرأي من جناح الذي قد أبلغه بضجر الوليد منها.

يقول ابن أبي المهاجر، فكتب وكيل عمر الذي لم يذكر اسمه إليه وهو بالمدينة يخبره بقصة زرع الذي نفاه، وما كان من أمره وقصته مع الضفادع، فكتب عمر إلى الوليد: «يا أمير المؤمنين! إن هذا اليهودي قد ضج منه أهل المدينة، وقد أفسد أهلها، ولا آمن أن يفسد الشام.

فبعث إليه الوليد فأخبره بكتاب عمر، وقرأه عليه، وهم بقتله.

فقال له زرع: إني أتوب يا أمير المؤمنين! إلى الله من السحر، وأسلم على يدك»⁽³⁾. فأسلم ولم تصح توبته كما قال عنه ابن أبي المهاجر.

2- رد عمر على أحد نوابه في السباب الطيحي وقع بينه وبين ر واحد اليهود.

-6-

أنزل الله حد العنف صيانة لأعراض الناس أن يتقول عليها متقول دون دليل وبرهان، وفي هذا الصدد قال ابن جريج: «سمعت حفصاً بن عمر بن ربيع⁽⁴⁾ يقول: كان بين أبي وبين يهودي

(1) -زرع بن إبراهيم: يهودي من أهل خيبر، روى عن عطاء ونافع صح إسلامه ولم تصح توبته من السحر، توفي سنة 132هـ.

(2) -جناح أبو مروان: مولى الوليد بن عبد الملك، وكتبه على الرسائل وصاحب خطمه، أسند إليه امر الإنحراف على بناء مسجد دمشق.

(3) -جناح أبو مروان: المصدر السابق، ج 3، ص 409.

(4) -حفص بن عمر بن ربيع: المصدر نفسه، ج 3، ص 409.

(5) -حفص بن عمر بن ربيع: لم أشر على ترجمة له.

مدافعة في القول في شفعة⁽¹⁾.

فقال أسي لليهودي: يهودي ابن يهودي. فقال: أجل؛ والله! إني ليهودي ابن يهودي، إذ لا يعرف رجال كثير أبائهم.

فكتب عامل الأرض⁽²⁾ إلى عمر بن عبد العزيز - وهو عامل على المدينة - بذلك.

فكتب: إن كان الذي قال له ذلك يعرف أبوه فحد لليهودي.

فضربه ثمانين سوطاً⁽³⁾.

3- رد عمر على عثمان بن ربيعة في محرم القود من الغلاء الذي لو احتلم

-7-

من محاسن الشريعة أنها لم توجب إقامة الحدود والقصاص إلا على البالغ العاقل، وقد كان عمر بن عبد العزيز يعلم ذلك تمام العلم، ووفق ذلك كان يحكم وبه يقضي، ويكتب به إلى نوابه وفي هذا الصدد قال ابن جريح:

«أخبرني إبراهيم بن ميسرة⁽⁴⁾ أنه كان بين ناس من أهله وبين السهميين⁽⁵⁾، أن أصاب

غلام لم يحتلم سن رجل، فأبى إلا أن يقاد منه،

فكتب في ذلك عثمان بن ربيعة⁽⁶⁾ إلى عمر بن عبد العزيز - وهو يلي المدينة -.

فكتب:

أن لا يقاد منه⁽⁷⁾.

4- وماله برد فيها على الوليد في رجل ضرب آخر بالميفه

-8-

أتبع من جاء بعد معاوية من الخلفاء وكذا عبد الملك بعض ما استتوا من أعمال وأحكام وجعلوها كالنقض الواجب تطيقه، وكالسنة النبوية والراشدية يتبعها المسلم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

(1) - انظر الرسائل رقم: 407-410 فقد تكلمنا هناك عن الشفعة بشيء من التفصيل.

(2) - لم نهدد إلى معرفة اسم هذا العامل.

(3) - عبد الرزاق: المصنف، ج7، ص423-424 (كتاب الطلاق. باب: التعريض) ، وانظر: الرسالة رقم 535 وما تلاها.

(4) - إبراهيم بن ميسرة الطائفي أحد السوالم، نزل مكة كان من أوثق الناس وأصدقهم، كثير الحديث توفي حوالي 132هـ.

(5) - صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص301 المزني: تهذيب الكمال، ج2، ص221-222.

(6) - السهميين: نسبة إلى قبيلة سهم المدنفية، التي تنتهي إلى سهم بن عمرو بن عيسى بن حزم: جبهة أنساب العرب، ص163، طدار الكتب العلمية.

(7) - عثمان بن ربيعة: لعنه ابن عبد الله بن الهدير التميمي السدوسي بن حجر: تهذيب التهذيب، ج7، ص105-106، ولم يذكر مكان هذه العملة.

(8) - عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص473-474 (كتاب القود. باب: القود من لم يبلغ الحلم) ، وانظر: الرسائل رقم: 508، 509.

إلا أن هذه الأحكام كانت مخالفة لأحكام الإسلام. من ذلك مثلا: مخالفتهم لسنة القيام في خطبتي الجمعة، فهذا معاوية جلس خلال خلافته في الخطبة الأولى، وقام في الثانية، وله عذره في ذلك، واقتدى بفعله هذا من جاء بعده من الخلفاء، وظنوا أنها سنة عثمان بن عفان رضي الله عنه منهم عبد الملك وابنه الوليد⁽¹⁾، وأشياء أخرى سنشير إليها كلما جاءت مناسبة ذلك.

ومن بين هذه الأحكام التي خالف فيها الوليد حكم الإسلام والسنة هو ما كان قد كتب به إلى عمر بن عبد العزيز في حق رجل ضرب آخر بالسيف فجرحه، إذ ذكر معمر بن راشد أنه قال للزهري: «أن هشاما بن عروة أخبرني: أن عمر بن عبد العزيز إذ هو عامل على المدينة في زمان الوليد قطع يد رجل ضرب آخر بالسيف.

قال: فضحك الزهري⁽²⁾، وقال: أو هذا مما يؤخذ به؟! إنما كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر أن يقطع يد رجل ضرب آخر بالسيف.

قال الزهري: فدعاني عمر، فاستشارني في قطعه.

فقلت: أرى أن تصدقه الحديث وتكتب إليه: أن صفوان بن المعطل⁽³⁾ ضرب حسان بن

ثابت⁽⁴⁾ بالسيف على عهد رسول الله ﷺ

(1) - عبد الرزاق: لمصنف، ج3، ص187-189 (كتاب الجمعة، باب الخطبة قائما)

- تاريخ الطبري: ج6، ص466، ص467.

رتكر عبد الرزاق سبب جلوس معاوية رضي الله عنه في خطبة الجمعة ما ملخصه: أنه لما كبرت منه وبدن جسمه استأذن

الناس في الجلوس في الخطبة الأولى، والقيام في الثانية، وبذلك لم يكن متبعا لعثمان بن عفان إنكاره بإحياء سنته وإنما له عذره في ذلك. أما جلوس عبد الملك والوليد وغيرهما، فليس لهم عذر في ذلك، وإن زعموا أنها سنة عثمان ذلك أنه هو الآخر له عذره إضافة إلى أنه لم يخطب جالسا، فقد كثر يخطب قائما فلما كبر وضعف كان يجلس منبهة ثم يقوم ليؤتي بالخطبتين قائما.

(2) - الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله: تلميذ جليل للقدرة لقبها محققا عالما له جهودا مخصصة في تكوين السنة قاله أسد عمر كتابتها كما هو أت، انظر الرسالة رقم: 763، توفي سنة 124هـ - 10.

- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج4، ص177-179.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص340 وما بعدها.

(3) - صفوان بن المعطل ابن ربيعة الميموني: صحابي شهد غزوة الخندق وما تلاها من مشاهد، أتى عليه النبي ﷺ خيرا بعد أن قال فيه

وفي عائشة رضي الله عنها - أهل الإكف ما قالوا حتى برأهما الله مما قالوا. توفي في خلافة معاوية سنة 58هـ - إن لم يكن في خلافة عمر سنة 19هـ -

- ابن عبد البر: الاستمالة بهامش الإصابة، ج2، ص187-188.

- ابن حجر: الإصابة، ج2، ص190-191، رقم: 4089.

(4) - حسن بن ثابت الأنصاري: شاعر الرسول ﷺ سفر شمره في المناجحة عنه وفي نصرة الإسلام عاش 120 سنة، اختلف في تاريخ وفاته قيل: سنة 40 وقيل 50 وقيل 54هـ -

- ابن عبد البر: المصدر السابق، ج1، ص335 وما بعدها، ابن حجر: المصدر السابق، ج1، ص326 وما بعدها

وضرب فلان زمن مروان بالسيف، فلم يقطع مروان يده، فكتب إليه عمر بذلك، فمكث حيناً لا يأتيه رجعة كتابه، ثم كتب إليه الوليد: إن حسانا كان يهجو صفوان ويذكر أمه - وشيناً آخر⁽¹⁾ قد قاله الزهري⁽²⁾ - وذكرت أن مروان لم يقطع يده. فاقطع يده، فقطع يده لذلك»

ويعلق الزهري على ذلك فيقول: «وكانت من ذنوبه التي كان يستغفر الله منها»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-18-

أما البلاذري فأورد رواية أخرى من طريق المدائني الذي قال: رسالة عمر: «أن أبا الأحوص⁽⁴⁾ شهر على أخيه السيف بالمدينة»

رد الوليد: «فكتب عمر بن عبد العزيز إلى الوليد - أي بذلك -.

فكتب إليه الوليد: أن اقطع يده.

فقطع عمر يده، فتعلق على عمر بذلك»⁽⁵⁾.

ومن دون شك فإن هذه الحادثة، وحادثة خبيب فيما يأتي قد بقيتا عالقتين في وجدانه تؤنبان عليه ضميره، وتؤرقان عليه حياته، فبمجرد أن تولى الخلافة تصدى لهذا الانحراف والمغلاة في تنفيذ الأحكام بالتصحيح والتوجيه كالذي كتب به إلى طريف بن ربيعة⁽⁶⁾ الذي يأمره أن يلتزم بما جاءت به السنة في الأحكام التي يقضى بها في الجراحات فيما شابه فعل صفوان مع حسان.

أما سبب ضرب ابن المفضل له فيعود إلى كونه ممن ساهم في إشاعة حديث الإك، وتقول عليه وعلى عائشة رضي الله عنها - ونكره للمهاجرين بالموم، واصفاً ليامهم بالجلابيب أي سفلة الناس، فاعترض حسان لضربه بالسيف، فلم يعادف منه مقتلاً، ثم أصلح بينهما النبي

ﷺ، ثم تاب حسان مما قال ومدح عائشة ،

- بن هشام: السيرة النبوية، م 2، ص 305-306.

- ابن كثير: البداية، ج 4، ص 163-164 ،

- ديوان حسان، ص 62-63، 188-189.

(1) - ابن حزم: أولساء أفر.

(2) - هذا قول مصر بن راشد الرومي، ويعني أن هناك أشباه أخرى لم ينكرها مصر.

(3) - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 161-162 (كتاب للقطعة، باب نكر رفع السلاح)

- ابن حزم: المحلى، ج 12، ص 292، مسألة رقم: 2262.

(4) - لم يتبين لنا من ما.

(5) - حسان الأثراف، ج 8، ص 85.

(6) - حنظل الرسالة رقم: 572.

5- رسالة عمر إلى الوليد في رجل وقع على سبية فقتلها يعلمه بذلك

-9-

رسالة عامل نجران إلى عمر: ومن القضايا التي وقعت أيام إمارته وعرضت عليه، ما ذكره هشام بن عمرو الفزاري الذي قال:

«شهدت عمر بن عبد العزيز، إذ جاءه كتاب من عامله على نجران⁽¹⁾

فلما قرأه، قال: ما ترون في رجل ذي جِدَّةٍ وسعةٍ خطب إلى رجل ذي فاقة بنته فزوجه

إياها، فقال: ادفعها إلي، فإنني أوسع لها فيما أنفق عليها.

فقال: إني أخافك عليها أن تقع بها.

فقال: لا تخف! لا أقربها.

فدفعها إليه، فوقع بها فخرقها فهريقت دما وماتت؟

فقال عبد الله⁽²⁾ بن معقل: غرم والله!

وقال عبد الله⁽³⁾ بن عمرو بن عثمان بن عفان: غرم والله!

فقال عمر بن عبد العزيز: أعقلا وصادقا؟! أعقلا وصادقا!؟

وقال أبان⁽⁴⁾ بن عثمان بن عفان:

(1) نجران: اسم لعدة مدن منها: نجران في مخاليف من ناحية مكة، ولعلها هي التي أشار إليها اليعقوبي وابن خرداذبة وقدامة بن جعفر: بأنها من أعمال مكة ومخاليفها بنجد.

ومنها: نجران حجر وهي الموضع المتقدم إن لم تكن المقصودة، ونجران اليمن.

-بحوث: معجم البلدان، م5، ص266-271، 393. مائتي: (نجران) و(حجر) ، كتاب البلدان للياقوتى بدول الأعلام الشخصية، ص316.

-الممالك والممالك، ص133 ،

- الخراج لقدامة بندي الممالك، ص248.

ورفاق هذا الذي لوردته المصادر المتقدمة تكون نجران المذكورة في النص من أعمال مكة. تتبع إدارة عمر بن عبد العزيز.

(2) -عبد الله بن معقل بن مقرن المزني: أبو الوليد الكوفي، من خيار التابعين، كان من ثقاة، استشهد بأثرة مجاهدا، وقيل بالبصرة.

-ابن سعد: الطبقات، م6، ص121-122. طابدين ،

- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص36-37.

(3) -عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي: المعروف بالمطرف لجماله. كان جوادا شريفا ثقة، أمه حفصة بنت عبد الله بن عمر بن الخطاب تولى بمصر سنة 96هـ ، ابن سعد: م5، ص320-321 طابندان 1990 ، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج5، ص296.

(4) -أبان بن عثمان بن عفان بن أبي الساس: ولاء عبد الملك بن مروان على المدينة المنورة من سنة 75 إلى 83هـ كان من فقهاء المدينة

المعروفين ومحدثيها المشهورين ثقة، توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك ،

- ابن سعد: م5، ص112-113 طابندان

-ابن صباكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص134-135.

إن كانت أدركت ما أدرك النساء فلادية لها.
وإن لم تكن أدركت ما أدرك النساء فلها الدية.
فكتب عمر بذلك إلى الوليد بن عبد الملك»⁽¹⁾.

وتسكت الرواية ولا تذكر شيئاً عن رد الوليد الذي لا نرى سبباً موجباً للكتابة إليه في شأن هذه القضية، ذلك أن هناك مبررات تدعونا إلى القول بذلك منها:
- أن عمر بن عبد العزيز أكثر فقهاً وعلماً من الخليفة الوليد، إضافة إلى أنه لم ينفرد برأيه في المسألة بل طرحها للنظر فكان رأي أبان بن عثمان قد تطابق مع رأيه، فما بقي عليه إلا أن يرد على عامله بما توصل إليه لينفذه على الرجل.
- أن هناك من الصلاحيات التي أعطيت للولاة والقضاة ما يمكن لهم أن ينفذوا في مثل هذه الأمور الأحكام دون العودة إلى الخليفة في ذلك. حتى أن قضية قتل الأفراد بحق أو بغير حق كانوا لا يراجعونه في ذلك، وهو ما اقترحه عليه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك كما سنذكره عنه لاحقاً.
وعلى كل يبقى الغموض يكتنف هذا الذي جاء في هذه الرواية، سواء من ناحية تبعية نجران إلى إدارة والي الحجاز، أو أنها تتبع والي صنعاء، وكذا العثور على نصوص أخرى تكشف لنا ما كان غامضاً في هذه الرواية.
6- توقيع علي رسالة كتب بها الوليد إليه

-10-

ونكر ابن عبد ربه: أن عمر وقع⁽²⁾ في كتاب الوليد الذي لم يذكر نصه - وعمر إذ ذاك عامل على المدينة -:

«الله أعلم فك لست أول خليفة تموت»⁽³⁾.

ولم يتبين لنا دواعي ما كتب به الخليفة حتى وقع إليه عمر بهذا التوقيع، ولعله أمر يتعلق ببعض الأمور التي تجاوز فيها الوليد القدر، بنسيانته للمصير الذي ينتظره.

(1) - ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 87، مسألة رقم: 2064، وانظر. ابن قدامة: المعنى، ج 9، ص 651-652.

(2) - التوقيع في الكتاب إحق شيء في الكتاب من قول الخلفاء والأمراء والوزراء على ما يرفع إليهم بأوجز عبارة وأبلغها، وهو لون من ألوان الكتابة، قد يكون الرد لمرأى بالحكم، أو لكشف عن المسألة المرغوة، أو تهديداً، أو موعظة، أو توبيخاً، كما وسنتر معنا في أبواب تالية لمسألة تبين ذلك، السوردي: الأحكام السلطانية، ص 83-84. ط. الجزائر.

- ابن منظور: لسان العرب، م 8، ص 406 مادة: (وقع).

(3) - المد الفريد، ج 4، ص 208-209.

10- **أمر الوليد لعمر بخرجه خبيبه:** استمر عمر بن عبد العزيز أميراً على الحجاز، لم يعكر عليه صفو حياته شيء حتى كانت سنة 93هـ، فحدث ما لم يكن ينتظر عاقبته، ألا وهو أمر الخليفة الوليد له بضرب خبيب بن عبد الله بن الزبير⁽¹⁾، فنفذ أمره فيه، فمات الرجل، وملخص الأمر.

أن خبيبا كان يبغض بني العاص ويشهر بهم، وينتقد سيرتهم في المسلمين، فبلغ الوليد قوله، فكتب إلى عمر يأمره بضربه مائة سوطاً⁽²⁾ ويحبسه، فنفذ ذلك في حقه، وصب على رأسه قربة ماء بارد في يوم شات، فتصلبت أعضاء الرجل وبيست أطرافه، ثم لم يمكث إلا يوماً ثم مات رحمه الله-⁽³⁾.

وفي رواية المدائني⁽⁴⁾: أنه برأ ثم مرض فمات بعدها. وأسقط في يدي عمر، وندم على ما بدر منه نحوه أشد الندم، فلم يزل يعرف فيه ذلك حتى مات، تورق عليه هذه الحادثة حياته وتؤنب ضميره، رغم أنه دفع إلى أهله دينته، وأعتق ثلاثين رقبة، فكان بعد ذلك كلما قيل له: «قد صنعت كذا وكذا، فأبشر، فيقول: كيف بخبيب»⁽⁵⁾، أي وهو على الطريق يخاصمه إلى الله وللإشارة فإن الذي حدث تزامن مع حملة التشويه والتشهير التي شنهما ضده الحجاج بن يوسف، كرد فعل على الحملة التي شنها عليه هو الآخر على سوء تصرفاته في أهل العراق. فهل كان هذا التزام سبياً في مسارعة عمر لتنفيذ أمر الوليد في خبيب، حتى يطفى ضغينته عليه، ويكذب رأي الحجاج فيه بحمايته للخارجين على الدولة، كما أشار إلى ذلك عبد العزيز سيد الأهل؟⁽⁶⁾ أم أن هناك دوافع أخرى وأسباب خفية غير هذه؟

الحقيقة أنه لمعرفة ذلك سواء بالنفي أو بالإيجاب علينا أن نقوم باستعراض بعض الروايات وتسليط الضوء على الخلفيات ومناقشتها، بالتالي ربط الحقائق بعضها ببعض، وكذا المسببات بأسبابها، والتي تتلخص في الآتي:

(1) - خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام: كان من أهل العلم والملك، أمه تمار بنت منظور ثقة.

ابن سعد: الطبقات، 5، ص 327. طبعة لبنان، 1990. المزي: تهذيب الكمال، ج 8، ص 223-227.

(2) - عند الطبري: «ضربه خمسين سوطاً».

(3) - ابن سعد، 5، ص 327، البخاري: فتاوى الأوساط ج 1، ص 363-364، رقم: 797.

- تاريخ الطبري، ج 6، ص 482.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 42-43 ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 42-43.

(4) - البلاذري: أنساب الأشراف، ج 9، ص 450. - حسين عطوان: الأمويون والحلافة، ص 143.

(5) - الذهبي: تلويح الإسلام، ج 6، ص 346.

(6) - الفيللة لزاهد، ص 53.

فاليقوبي⁽¹⁾ مثلا يذكر أن ضرب عمر لخبيب كان بسبب اعتراضه على هدم بيوت أزواج النبي ﷺ معللا ذلك بذهاب آية من القرآن: ﴿أَنْ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾⁽²⁾ فضربه عمر لذلك.

هذا الذي ذكره اليقوبي سبب غير وجيه لأن يكون مبررا لمعاقة الرجل والذي قال به سيد الأهل، وبسط القول فيه بما لا يستحق أن يبسط، وذلك للآتي:

أولا: أن عمر أخذ برأي مجلس الشورى وأعيان المدينة بالاعذار إلى أهلها بمراجعتها للخليفة في هدم البيوت.

ثانيا: أن الفترة بين تهديم البيوت وهي سنة 88هـ، وبين ضربه وهي سنة 93هـ هي

فترة طويلة، حيث أنه من المستحيل أن يؤجل عمر معاقبته طوال هذه المدة منتظرا الفرصة لمعاقبته، كما ذكر ذلك سيد الأهل⁽³⁾. ذلك أن خلق عمر -رحمه الله- ما كان ليدفعه لأن يحمل عليه في قلبه ضغينة، أو يعاقبه على قول قاله في ملا من العلماء وكبراء المدينة تأول فأخطأ، كان قد طلب منهم أن يطرحوا آراءهم في المسألة بحرية وصدق، ويؤيد هذا الذي ذكرناه أن عمر لم يلبث بعد الذي جرى إلا يسيرا حتى عزل وبذلك يمكننا استبعاد هذه الرواية في كونها سببا في ضرب خبيب، ومثل ذلك نقول على ما ذكره سيد الأهل.

أما المدانني فأصاب كبد الحقيقة -في نظرنا- إذ وضع أيدينا على الدافع الذي أدى بالوليد أن يأمر عمر بضرب خبيب، إذ عقب على أمر الخليفة لعمر بضربه قائلا: «...لأنه كان يقول: ملك بني مروان زائل عن قريب، وكانت عنده أحاديث، فضربه عمر لذلك»⁽⁴⁾. وهي الأحاديث التي بلغت مسامع الخليفة فكرهاها، وكانت سببا في أمر الوليد لعمر بضربه كما جاء عند ابن سعد⁽⁵⁾، أو «لأمر بلغه عنه» كما جاء في رواية البلاذري الثانية⁽⁶⁾. ومن ثم فإن ما أشار إليه صاحبنا المصدرين المتقدمين تفسره رواية ابن الجوزي، وهي جنيرة بأن نقف عندها لأنها توضح لنا بجلاء هذه الأحاديث التي دفعت الوليد أن يأمر عمر بضرب خبيب، يقول ابن

(1) -تاريخ اليعقوبي، ج2، ص284.

(2) -سورة الحجرات، الآية:4.

(3) -الخليفة الراشد، ص55-56.

(4) -البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص85-86.

(5) -الطبقات، م5، ص327. طبعة لبنان 1990.

(6) -أنساب الأشراف، ج9، ص450.

ونظر حسين مطران: الأمويون والعلانية، ص143.

الجوزي: «كان خبيب بن عبد الله بن الزبير قد حَدَّثَ عن النبي ﷺ أنه قال ((إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً، إتخذوا عباداً لله خولاً (1)، ومال الله دولاً)) (2) فبعث الوليد بن عبد الملك إلى عمر ... أن يضربه فضربه فمات» (3).

ومما تقدم ذكره نخلص إلى القول بأن دواعي ضرب عمر لخبيب بأمر من الوليد كان لدافع سياسي محض، كما كشفت لنا الروايات المتقدمة وليس بسبب احتجاجه على ذهاب آية من القرآن، خاصة وأنه قد جاهر بدمه لبني الحكم أو بني العاص، وإشاعته عنهم بأن ملكهم زائل فلما بلغ عنه ذلك إلى مسامع الوليد أمر في حقه بالذي ذكرناه من قبل. ذلك أن شيوع هذه الأقوال في أوساط الجماهير ورواجها عندها الخليفة خطراً يهدد مستقبل وجودهم في سدة الخلافة، لما تتضمن من معاني التنديد بمظالمهم، والتحقير لهم والتحريض عليهم. خاصة إذا علمنا أن هناك أعداداً ليست بالقليلة من أهل العراق بالمدينة قد عانت بالفعل ما عانت من مظالم الحجاج وملاحقته، ناقمة عليه وعلى من عينه واليا، فأراد الخليفة الوليد أن يستعمل معه السوط ليردعه عما يقول ويجاهر به، إشتط عمر فيما كان قد أمر به، ولم يفكر في عاقبة ذلك، فكانت نهاية حياة الرجل.

أما السبب الذي دفع بخبيب لأن يقول ما قال في بني أبي العاص أو بني الحكم على ما بين الروايات من خلاف حول ذلك، فيعود إلى قتلهم لوالده عبد الله، وصلب الحجاج

(1) - الخول: الأتباع والمبيد، أي اتخذوا عباداً لله خولاً وعبداً.

-لسان للعرب، ج 11، ص 224-25. مادة: (خول)

(2) - الحديث أخرجه ابن حجر عن أبي هريرة رضي الله عنه باختلاف المطالب العالية، ج 4، ص 332، رقم: 4531 (كتاب الفتن، باب: لمن رسول الله ﷺ الحكم بن أبي العاص)، ومثل ذلك جاء في البداية والنهاية لابن كثير، ج 10، ص 48. وفي رواية له أيضاً عن أبي هريرة بالسباق ذاته فيها: «إذا بلغ بنو العاص أربعين...» ج 8، ص 258، وانظر. ج 6 ص 242

هذا وقد سنع الشامي عبد الله بن الزبير يقول: «ورب هذه الكمية: لقد لعن رسول الله ﷺ فلانا وما ولد من صلبه».

وهناك رواية أخرى له عن أبي سعيد الخدري: «إذا بلغ بنو أبي فلان ثلاثين...» -الهيثي: مجمع الزوائد، ج 6، ص 240 (كتاب الخلافة، باب: في ثمة الظلم والجور وأئمة الظلّة). وفي رواية الطبراني عن معاوية بن أبي سفيان قال لابن عباس: «أشدك الله يا ابن عباس، أما تعلم أن رسول الله ﷺ قال: إذا بلغ بنو الحكم ثلاثين... فواقفه ابن عباس على ما قال: -المعجم الكبير، ج 12، ص 23 رقم: 12982، ج 19، ص 282-383 رقم: 897- كذا رقم هذا الجزء-».

هذا وقد تخاصم الحسن □ مع مروان، فقال له مروان: «أهل بيت ملعونون، فغضب الحسن □ فقال: أثلث أهل بيت ملعونون؟! لو الله! لقد لعنك الله على لسان نبيه □ وأنت في صلب أبيك» -إسناده صحيح.

مسند أبي يعلى ج 12، ص 135 رقم: 6764.

واقظر: البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 64.

(3) -نظر: البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 64.

بن يوسف له سنة 73هـ، وكذا قتلهم لعمه مصعب في العراق قبله سنة 71هـ⁽¹⁾ إضافة إلى ما كان قد أمر به الخليفة عبد الملك -إن صحت الرواية- واليه على المدينة هشاما بن إسماعيل: أن يوقف آل عبد الله بن الزبير يشتمون عبد الله⁽²⁾ في عملية استفزازية مثيرة للمشاعر والضغائن والأحقاد، حتى يُصَغَّرَ من قيمة هذا الرمز عند من بقي يكن له الولاء والإعجاب والمودة، الذي ناقسهم في فترة من الزمن في تبوئه لمقاليد الخلافة، وحاول أن يستعيد للحجاز دوره الذي كان له من قبل، أيام العهد النبوي والراشدي، لكنه فشل.

ومما تقدم نقول ونحن مطمئنون: أننا نستبعد ضرب عمر له ليبعد عن نفسه الشبهة التي قذف بها الحجاج لدى الخليفة الوليد، ويكتب رأيه فيه، ويطفئ من ثائرتة عليه، إذ هناك مجالات أخرى غير ضرب خبيب يمكن للخليفة أن يختبره بها ليظهر إدعائه فيه، كأن يأمره مثلا: أن يعيد من فر من العراق إلى الحجاج كالذي حصل على يد الواليتين اللذين جاء بعده، كما هو آت ذكر ذلك.

وللعلم فإن خبيبا مدني وليس عراقيا، بها ولد وبها عاش، وبها مات، ومن ثم لا يمكن أن يكون موضع إختبار الوليد لعمر من نون بقية الناس الذين إتجأوا إلى المنطقة، وإنما الذين كتب في شأنهم الحجاج إلى الخليفة هم: "مراق العراق" على حد وصفه لهم، قانفا إياه ببسط حمايته عليهم، لينتقم لنفسه بعد أن كان قد اتهمه بالظلم والعدوان، إضافة إلى رفضه أن يمر عليه بالمدينة عند حجه كما سنشير إلى ذلك لاحقا.

ومما تجدر الإشارة إليه في شأن هذه الحادثة، تطرف الوليد وغير الوليد من بني مروان وأعوانهم في مواقفهم نحو خصومهم والمناهضين لحكمهم بالإفراط في معاقبتهم، وقد مر معنا من قبل ما كان قد أمر به عمر في الرجل الذي ضرب آخر بالسيف، وكذا القدر من الأسواط التي أمر بها في حق خبيب مبالغ فيها، وهو الأمر الذي كان من سليمان في حق زيد بن الحسن ابن علي عليه السلام كما هو مذكور في الآتي أيضا عند كلامنا على علاقة عمر بسليمان، فكان هذا وغيره من بين الأسباب التي أدت إلى نفور الناس منهم، ومناهضتهم لهم بمختلف إتجاهاتهم السياسية ما نحين إياهم المبرر الشرعي لاستقطاب جماهير المسلمين حولهم بالثورة عليهم. وكان ذلك تم بالفعل، إذ استغلوا هذا الأخطاء والتجاوزات التي تزايدت بمرور الزمن بعد أن

(1) تاريخ الطبري، ج 6 حوادث سنتي، 71، 73هـ.

(2) مصعب الزبيرى: نسب قرش، ص 47-49.

أبوا إصلاح حالهم من الداخل وعلى أيديهم، عدا فترة خلافة عمر، التي لم يتبع من جاء بعده نهجه حتى كان الإصلاح لأخطائهم من الخارج وعلى يد خصومهم. أيقظت هذه الحادثة الأليمة ضميره ونبهته إلى الآثار السلبية التي يحدثها تنفيذها للأوامر المجانية للحق وللشرع على مستقبله الدنيوي والأخروي، ومن ثم اتخذ لنفسه بالخصوص بعد استخلافه، وكذا لأعوانه ألا يكونوا أنصارا إلا للحق⁽¹⁾، وللحق فقط مهما كانت العواقب، كما أكتسبت هذه الأخطاء خبرة وأغنت من تجاربه، فأصبحت أعماله وأقواله أكثر انسجاما مع مبادئ الإسلام وقيمه، وأكثر رزانة مع من يخالفونه في الرأي وأولئك الذين ينتقدون سياسته، لا يميل مع كل ريح، ولا يسعى إلا لإرضاء ربه، لا إرضاء أئمة، كما كان يفعل غيره، حتى يجنبوا أنفسهم سخطهم عليهم، وما موقفه من خلع الوليد لسليمان من ولاية العهد، وكذا قتله للخوارج على الشبهة والتهمة غير الثابتة كما سنذكر ذلك لاحقا إلا دليلا على تبدل مواقفه وتقيدته بالحق والعدل.

هذا ما عكر عليه صفو حياته أثناء إمارته، فكان العزل له بعد ذلك راحة له ولضميره ولحريته على الذي بدر منه في حق خبيب، أما ما عدا ذلك فكان من أحسن الناس للناس معاشرة وأعلمهم سيرة، وهو في كل ذلك لم يفرط في الاهتمام بأناقة مظهره، بل كان يغالي في ذلك إلى حد الإسراف، يقول عنه ابن عبد الحكم: «ثم ولي المدينة فسار بأحسن سيرة، وكان مع ذلك يعصف ريحه ويرخي شعره ويسبل إزاره ويتبختر في مشيته، وهو مع ذلك لا يغمص⁽²⁾ عليه في بطن ولا فرج ولا حكم⁽³⁾».

لم يكن هذا التعيم الذي كان غارقا فيه إلى الأذقان مغواة له، وهذا شيء عجيب من شاب في مثل سنه، لولا تغافل سلطان الإيمان في قلبه، واستشعاره رقابة الله على تصرفاته وتحصينه لنفسه بالزواج، واعتزازه بماضي أجداده بالخصوص من جهة أمه وخشيته أن يلطخه بما يسيء إلى ذلك.

(1) - نظر رسالته إلى ميهون رقم: 377-377، أ، 377.

(2) - غصن، يغمص غمصا، غاب على فعل الشيء، والقصود أنه كان لا يملب عليه في سيرته، لسان العرب، م، 7 من 61. مادة: (غصن).

(3) - سيرة صر، من 25.

ونظر: ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، من 194.

11- موقفه عمر من سياسة العجاج في أهل القبلة وأهل الحمة.

حققت سياسة العدل والاحسان التي ساس بها عمر أهل الحرمين الشريفين نتائج حسنة، إذ أصبح هذا الإقليم ملجأ كل مظلوم، خصوصا أهل العراق الذين وجدوا الأمن والحماية من قبله من ذلك: أن سعيدا بن جبيرة 94هـ - كان واحدا من هؤلاء، الرجال الذين نزلوا مكة، فقد سأل يوما الزهري: إن كان يخاف عليه من عمر إن علم به؟ فأجابته: بأن لا يخاف جانبه⁽¹⁾. ومن دون شك فإن هؤلاء الفارين قد أخبروه بعسف العجاج لأهل عمله، ونعتقد أن أنسا بن مالك رضي الله عنه الذي زار المدينة أيام إمارته أخبره بذلك، وبما جرى له على يد العجاج⁽²⁾.

1- رحالة عمر إلى الوليد يستعفيه من مرور العجاج عليه بالمدينة.

-11-

اتخذ عمر أول خطوة له بمحاصرة العجاج، بغض النظر عما يسببه له ذلك من متاعب والسذي يدين له بنو مروان بعمله في توطيد ملكهم واتساعه واستمرار بقائه، فبمجرد أن علم بقدمه لموسم الحج سنة 92هـ⁽³⁾. كتب إلى الخليفة الوليد، كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم، قال: «وكان العجاج قد ولي الموسم، فكتب عمر إلى الخليفة يستعفيه أن يمر عليه بالمدينة فكتب إلى العجاج: إن عمر بن عبد العزيز كتب إلي يستعفيني من ممرك عليه، فلا عليك أن لا تمر بمن كرهك.

(1) - البخاري: للتاريخ الأوسط، ج 1، ص 363، ص: 799.

(2) - ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 76.

- ابن كثير: البداية، ج 9، ص 88 وما بعدها.

(3) - ينكر أصحاب المراجع المذكورة أثناء أن الوليد عقد لواء الحج للعجاج سنة 92هـ، ويظهر أنهم استنجموا ذلك مما أشار إليه ابن عبد

الحكم في روايته التي أتيتموها في المتن ،

- سيد الأهل: الخليفة الزاهد، ص 53.

- الزهلي: عمر بن عبد العزيز، ص 126 ،

- خالد محمد خالد: عمر بن عبد العزيز، ص 54.

قد تكون إثارتهم في السنة التي لم فيها بالحج مسبوحة، أما أن يكون توليد قد ولاء الموسم لعميد الإحتلال، بل أكيد وذلك: أن ابن عبد الحكم لم يشر إلى ذلك إشارة واضحة وصريحة.

- لما لم نجد في المصادر التي رجعنا إليها أية إشارة فيها إلى ذلك، كمروج الذهب للمسعودي في قائمة ولاء الموسم ج 4، ص 304. وكذا خليفة بن خياط في تاريخه عند ذكره لواء الموسم في عهد الوليد ص 242. وكذلك الطبري في تاريخه في حوادث السنوات من 87 إلى 93 هـ -

فتنحى عن المدينة»⁽¹⁾.

ومن دون شك، فإن الحجاج قد أحس بالإهانة التي جرحت كبريائه، وهو الذي لم يسمع من قبل مثل هذا من رجال العائلة الحاكمة التي أفنى عمره في خدمتها بتفان وإخلاص. وأوغر هذا الموقف من عمر صدر الحجاج عليه، خاصة بعد أن أثنى على عمر وعلى سيرته من سألهم عند حضوره الموسم⁽²⁾ وتمادي عمر بن عبد العزيز في التنديد بأعماله في مراسلة أخرى له إلى الخليفة الوليد.

2- رسالة عمر إلى الوليد يعلمه بظلم الحجاج لأهل العراق

-12-

ذكرنا من قبل أن عمر بن عبد العزيز قد رحّب بالفارين من ظلم الحجاج، فنعموا بالحرية والأسن والعسل فسي ظل إمارته، وجو مثل هذا لا يطيق الحجاج وجوده لأنه يكشف مظالمه وسنائه، ويؤيد هذا ما أورده البلاغري عنه عند حجه، فسأل من لقيه عن عمر: «كيف أميركم؟ فأثروا عليه خيراً.

فقال: كيف هيبتكم له مع ما تذكرون من حسن سيرته؟

قالوا: ما تقدر أن نملأ عيوننا منه إذا جالسناه.

قال: فما عقوبته؟

قالوا: ما بين الخمس عشرة ضربة إلى الثلاثين.

فقال: أهذه الهيبة مع هذه العقوبة؟!

قالوا: نعم.

- عن تولية الحجاج على الموسم بخالف ما جرت عليه سوية بني أمية نحو هذه العريضة بإسنادهم أمر القيام بها إلى ولاية المدينة، وأن يكون من آل البيت الحاكم أو يمتون إليه بصلة قوية، كما هو مثبت في قائمة ولاية الموسم في المصادر الأئمة الذكر.

- عن تولية الحجاج على الموسم بخالف ما اتفق عليه عمر مع توليد من أن يكون هو المتولي للموسم كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم، وبالقطع كان ذلك له طوال سنوات إمارته عدا سنة 91 التي اشرف فيها عليه الوليد بنفسه.

وسا سبق نخلص إلى القول: أن الحجاج حج كيفية نفس ويؤيد ذلك ما جاء عند البلاغري الذي قال: «خرج الحجاج من العراق حاجاً أو معتمراً لمز بالمدينة»، أنساب الأشراف، ج 8، ص 76-77، وفي مروره على المدينة نظر ذلك أن الوليد أخبره برغبة عمر كما جاء في مراسلته للحجاج والمثبنة في المتن وكذا ما جاء في تهذيب تاريخ دمشق حولما أورد الحجاج الخروج من البصرة إلى مكة... استخلف ابنه محمدا مكانه دون أن يشير إلى سنة القيام بذلك. ج 4، ص 76.

وكذا ما ذكره ابن خلكان عنه من أنه اعتمر إلى أهل مكة لثقة ما وصلهم به فلقوا: «يا والله! لا نعذرك وأنت أمير المؤمنين».

ولجات الأسيان، ج 2، ص 44.

(1) سيرة عمر، ص 29.

(2) البلاغري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 76.

قال: الأمر إلى الله! لقد حذرت أمير المؤمنين إياه، وإن الوليد لأهل للنصيحة»⁽¹⁾.
فكتب إليه بما هو آت.

في هذا الجو رأى عمر أنه من الواجب عليه أن يخبر الخليفة بسوء سيرته في أهل العراق، إذ أصبحت سياسته التعسفية نحوهم تشكل خطراً يهدد مستقبل الدولة، إذا ما طال العمل بها أكثر نظراً للصلاحات الواسعة والحرية المطلقة التي أعطيت له لإدارة هذا الإقليم وبقية الأقاليم الشرقية.

وفي هذا الخصوص قال الطبري: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الوليد يخبره:
بعصف الحجاج أهل عمله بالعراق، واعتدائه عليهم، وظلمه لهم بغير حق ولا جناية.
وأن ذلك بلغ الحجاج فاضطغه على عمر»⁽²⁾.

ولم يكن ذلك إلا بإبلاغ الوليد إياه بما كتب به إليه عمر، إما ليعرف منه حقيقة ما كتب به إليه عمر، وإما ليعدل من سيرته في أهل العراق، بطريقة غير مباشرة، أو ليوقع بين الرجلين؟ إلا أن الحجاج ازداد على عمر ضغينة على ضغينة، وحقداً على حقد، حيث بدأ يدبر المكائد ويحيك المؤامرات لينتقم لنفسه - ولا يعجزه ذلك - فحياته كلها أمضاها في تدبير ذلك لاصطياد خصومه، والناقمين على ظلمه.

12- محزل عمر عن إهارة العجاز أصحابه ودواضعه، أخذ الحجاج يُوغر صدر الخليفة على عمر، ويوسوس له ليوقع بعمر في حبال مكره - وإن زعم - كما عبر عن ذلك فيما تقدم ذكره «وإن الوليد لأهل للنصيحة»، وما هي بنصيحة

بل خديعة، حيث يذكر البلاذري بعد الذي قال ما قال: «فكتب الحجاج إلى الوليد:
إن أهل المدينة قد اتخذوا عمر بن عبد العزيز كهفاً، وقد تحبب إلى أهل المدينة، فما
يتقدمه منهم أحد.

فغزل عمر عن المدينة وولى عليها عثمان بن حيان المري»⁽³⁾.

(1) - المصدر السابق، ج 8، ص 76-77.

(2) - تاريخ الطبري، ج 6، ص 481.

- ابن الأثير: الكمل في التاريخ، ج 4، ص 129.

- ابن كثير: البداية، ج 9، ص 88.

- ابن نوري بردي: النجوم الزاهرة، ج 1، ص 226.

ولم ينكر أصحاب هذه المصادر سند الرواية

(3) - البلاذري: أصاب الأشراف، ج 8، ص 76-77.

ولكن يظهر أن هذا لم يكن سببا كافيا لعزل عمر عن إمارة الحجاز. والواقع أن الوسيلة التي اصطاد بها الحجاج عمر هي: قذفه بحماية الخارجين على الدولة ممن كان قد فر من العراق والتجأ إلى المدينة ومكة، حيث يذكر الطبري: «فكتب إلى الوليد: إن من قبلي من مراق أهل العراق، وأهل الشقاق قد جلوا عن العراق ولجأوا إلى المدينة ومكة⁽¹⁾، وإن ذلك و«هن»⁽²⁾.

في حين جاءت هذه المراسلة عند ابن كثير وكأنها تكمل رواية الطبري يقول: كتب الحجاج إلى الوليد:

«إن عمر ضعيف عن إمرة المدينة ومكة، وهذا وهن وضعف في الولاية، فاجعل على الحرمين من يضبط أمرهما»⁽³⁾. أما البلاذري فأورد صيغة أخرى لهذه المراسلة حيث قال: «كان جل من هرب من الحجاج لجأ إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب الحجاج إلى الوليد: إن عمر بن عبد العزيز قد صار كهفا لمنافقي أهل العراق، فما أحد يهرب منهم إلا لجأ إليه». ثم يعلق على ذلك فيقول: «فكان ذلك سبب عزل عمر»⁽⁴⁾، وبما يقارب هذا جاءت صيغة ابن عبد البر نهايتها: «...كهف لأهل النفاق والعداوة والبغضاء لأمر المؤمنين فجاوبه الوليد: إني أعزله، فعزله»⁽⁵⁾.

ولم يكن عمر كذلك، بل كان كهفا للمظلومين.

تحركت مخاوف الخليفة الوليد، وساورته الشكوك، إذ أتاه الحجاج من جهة ما كان يخشاه من شق عصي طاعته بالخروج عليه، وما يسببه ذلك من وهن وقلق وقلق يخشى الخليفة سوء عاقبتها.

إلا أنه من المحتمل أن يكون الحجاج قد أخبره بأسماء بعض من فر من العراق والتجأ إلى الحجاز كبرهان على صدقه فيما قذف به عمر بن عبد العزيز، ومن ثم أتت نصيحته المزعومة بل وشايته أكلها، إذ سارع الوليد بالكتابة إليه يستشير به فيمن يوليه على الحرمين قائلا له: «أن أشر على برجلين».

(1) - عند ابن خلدون: «وممنهم عمر، ذلك وهن» ولعلها: «وإن ذلك وهن» أو «وما وهن».

(2) - تاريخ الطبري، ج6، ص481-482. ابن الأثير: الكامل، ج4، ص129. تاريخ ابن خلدون، م3، ص65.

(3) - بداية والنهاية، ج9، ص88.

(4) - البلاذري: فئساب الأشراف، ج8، ص76-77.

(5) - ابن عبد البر: الاستبصار، ج26، ص31-32 (كتاب الجمع. باب ما جاء في سكن المدينة والخروج منها) وانظر: ابن المبارك: الزهد، ص10، رقم:35.

وبالفعل سارع الحجاج بالكتابة إليه مقترحا عليه رجلين، يُعدّان في سيرتهما صورة طبق الأصل عن سيرته هما: خالد بن عبد الله القسري، وعثمان بن حيان المري⁽¹⁾، الذي فاق الأخير منهما الأول في الإفراط والتطرف في تتبعه لأهل العراق، فعين الأول على مكة، والثاني على المدينة، وعزل عمر في شعبان سنة 93هـ.

وبذلك يكون الخليفة الوليد قد خالف القاعدة السياسية والإدارية التي وضعها معاوية لإدارة هذا الإقليم بإسناد أمره إلى رجال من البيت الحاكم، وهو ما كان قد فعله أيضا بإمارة مصر بعد أن عزل منها أخاه عبد الله سنة 90هـ وأسند إدارتها إلى قرة بن شريك -90-96هـ- وهو رجل من غير البيت الحاكم.

حقق الحجاج ما كان يتمناه، بل أثلج صدره عزل عمر، وفرك يديه تشفيا فيه، لأنه كان قد كشف مظلومه على الملأ واستنكر عليه ذلك، وظن في نظره ونظر الوليد -أنهما قد طوقا الأزمة، وعالجا الوهن المزعوم، وفي الحقيقة لا أشد وهنا وضعفا وخطرا على الدولة من الحجاج، وأمثال من أشار بهما على الوليد، لما يؤدي إليه تعسفهم في المسلمين في بعده السياسي من خطر بتردي الأوضاع العامة، وما ينتج عن ذلك من ازدياد كثرة الناقمين على خلفاء بني أمية الذين دفعوا في عاقبة الأمر أخطاء أعوانهم.

بدأ الرجلان يتباريان في كسب مودة الخليفة ورضاه، ومن اقترحهما عليه، ووضع ثقته فيهما في تنفيذ كل أمر يأتيهما من الخليفة، وبواسطة هذين الرجلين أصبح الحجاج سيد الحجاز بعد العراق إذ أنه بعد إزاحة عمر عن إمارة الحجاز أصبح السبيل أمامه ممهدا للانتقام ممن لجأ إلى المدينة ومكة وطاب له العيش في ظل إمارة عمر، واطمان على حياته، والذين كانوا في نظر الحجاج في دفع عمر بن عبد العزيز للتديد بتجاوزاته. ذلك أن الفرار من الأرض التي هو سلطان عليها جريمة يعاقب عليها صاحبها أخفها: السوط والسجن إلى أجل غير مسمى، ولكي يحقق ذلك كتب إلى الخليفة يقترح عليه؛ أن يأذن له في حمل من استقر به المقام هناك إليه لمعاقبتهم، قائلا له: «إن قوما من أهل الشقاق والنفاق قد لجأوا إلى مكة، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي فيهم»⁽²⁾.

(1) -طبري، ج6، ص482- حين الأثير: الكامل، ج4، ص129.

سيد الأهل: الخليفة الزاهد، ص56-58،

- المزحلي: عمر بن عبد العزيز، ص32، 126

(2) -البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص367.

حين عبد البر: الإستنكار، ج26، ص31-32. للكتاب والباب السابقين.

قبل الوليد اقتراحه.

وهذه في الغالب مواقف الخليفة من مطالب الحجاج ومقترحاته، بحيث أنه لم يحاول أن يوقفه عند حده كما كان يفعل من قبله والده، وينبئه إلى أن تكون سياستهما متكاملة، مثلما كانت سياسة معاوية، وزياد الذي أقنعه أن يكون هو للشدة والغلظة، وهو للرفقة والرحمة⁽¹⁾.

فكتب الخليفة إلى الرجلين يأمرهما أن يحملوا من فرمن العراق ويعيداه إلى الحجاج فحملوا إليه مقيدين في السلاسل ليشفي غليله فيهم، منهم: سعيد بن جبير الذي قتله، وطلق بن حبيب الذي مات في الطريق⁽²⁾، وكانوا من خيار العلماء، وغيرهم كثيرون، منهم من ألصقت به تهمة الخروج حتى يتخلص منه.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل امتد أداهما إلى من قربه عمر إليه وخطى عنده بالخصوص عثمان بن حيان، الذي أدى إبراهيم بن محمد بن طلحة صهر عمر، ولم يكف عنه حتى رفع أمره إلى الوليد الذي أمره بالكف عنه⁽³⁾.

ومما تقدم ذكره يمكننا أن نقول: بأن الحجاج استغل قوة مركزه ومكانته، ووصية الخليفة عبد الملك به للوليد أن يكرم جانبه⁽⁴⁾ في تكريس منهجه الاستبدادي، وتوسيع نطاق العمل به وضرب من يناهض هذه السياسة، وإقصائه من المشاركة في الحكم، ومن دون شك، فإن الحجاج لم يتخلص من قلقه ويطمئن باله إلا بعد تم عزل عمر، والذي سيبقى يقلقه ويشهر بمسارونه عندما التحق بالشام.

هذا هو جوهر الصراع بين عمر الذي يمثل المنهج الإسلامي في أعلى مظاهره، وبين الحجاج الذي يمثل المنهج الاستبدادي الذي غرض النظر عليه كل من عبد الملك والوليد وقلده في ذلك عدة ولاية كقرة بن شريك في مصر -90-96- والواليين المذكورين سابقا، وأسامة بن زيد من بعد -96-99 هـ- في مصر، والذي كانت عاقبته تنحية عمر عن إمارة الحجاز، والذي لم يكن الخليفة الوليد في هذا الصراع إلا منفذا لمقترحات الحجاج.

(1) ابن كثير: البداية، ج 8، ص 136.

(2) تاريخ الخلفاء، ج 2، ص 290.

تاريخ الطبري، ج 6، ص 488.

ابن الأثير: الكامل، ج 4، ص 130.

(3) مسند الزبير: نمط قريش، ص 285-286.

(4) ابن الأثير، ج 4، ص 103.

ابن كثير: ج 9، ص 67.

ذهب عمر ضحية إيمانه بهذا المنهج، وإخلاصه له، والذي لم يحاول أن يستعمل مع ابن عمه الوليد سياسة المداراة ومسايرته لدحض ما افتراه الحجاج عليه على حساب ما أمن به ورآه أنه الحق، والذي سيبقى مخلصا له، مدافعا عنه مباشرة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، بحث الخليفة الوليد ومن بعده سليمان على السير في المسلمين وفق هذا المنهج.

ذلك هو عمق الصراع وخلفيته وحذوره، وليس ما ذكر الدكتور حسن إبراهيم حسن: من أنه لما رفض البيعة لابنه عبد العزيز انقلب عليه فسجنه، ثم أطلق سراحه بعد شفاعة الشافعين فيه، واكتفى بعزله عن المدينة⁽¹⁾ ناقلا ذلك من تاريخ الخلفاء للسيوطي، كما وثق ذلك في الهامش. ونابعه في ذلك أيضا: الدكتور عبد الشافي محمد عبد اللطيف بشيء من التردد وعدم بسطه القول في المسألة⁽²⁾.

وهذا بعيد عن الصواب، إذ أن رواية السيوطي⁽³⁾ التي أشار إليها حسن إبراهيم حسن، لا تشير لا من قريب، ولا من بعيد إلى عزل عمر، وكذا رواية الطبري⁽⁴⁾ التي أشار إليها عبد الشافي أيضا.

فمسألة سجنه لا علاقة لها بعزله، وإنما تتعلق بموقفه من الخوارج الذين كان ينهى الوليد عن قتلهم، كما هو أت ذكر ذلك في الفصل التالي في موقفه من سياسة الوليد تجاههم. أما رفضه البيعة لابنه عبد العزيز فسنبسط القول عنها كذلك فيما يأتي في موقفه من البيعة لابنه بولاية العهد.

والشيء الآخر الذي يجدر بنا أن نلفت إليه النظر، بعد أن كنا قد أشرنا إليه سابقا. من أن خالد بن عبد الله لم يعين واليا على مكة سنة 89، أو 91هـ، وإنما عين في هذه السنة، أي سنة 93هـ والنصوص التي مرت خير شاهد على ذلك.

هذا، وهناك أمر آخر يجدر بنا أن نقف عنده أيضا لاستجلاء غوامضه بالتحري في الدوافع التي كانت وراء عزل عمر.

ذلك أن الصدام الذي حصل بين عمر والحجاج لم يحصل إلا بسبب اختلاف منهج عمر عن منهج كل من الحجاج والخليفة الوليد، والذي سبق وأن أشرنا إلى الملامح العامة لمنهج

(1) - تاريخ الإسلام، ج 1، ص 326.

(2) - معالم الإسلام في عصر الأموي، ص 172.

(3) - تاريخ الخلفاء، ص 229-230.

(4) - الطبري، ج 6، ص 481-482.

الأول في سياسته التي ساس بها أهل الحجاز، والتي تميزت ليس قتلاً بالسيف، ولا ضرباً بالسوط، ولكن قضاء بالحق وأخذاً بالعدل، مع هيبة وقوة مقرونين بالرأفة والرحمة، مقيدة بالشورى السبيل الأمثل للتقليل من الأخطاء والعثرات، وهذا المنهج في بعده وعمقه وخلفيته التاريخية ليس إلا استيحاء للمنهج الراشدي الذي بدا يتلور في ذهنه، الذي انتهجه بعد استخلافه بفاعلية واتساع وشمول، بعد أن أحاط بكل جوانبه عبر مسيرة حياته، كما تتجلى مظاهره في هذا البحث.

والحقيقة أن منهجاً كهذا لا يطبق الحجاج ولا غيره من بني مروان محاكاته، بل لا يطبقون التعايش معه، لأنه منهج يعريهم ويكشف سيئاتهم عند الأمة، التي اقترفوها في حقها ومن ثم تصدى له الحجاج محرّضاً الخليفة على عزل عمر ليقضي على هذا المنهج في مهده قبل أن يتسع العمل به في الآفاق، وانتصر في ذلك، ولكن إلى حين، بعد أن مال الوليد إلى صفه حتى يحافظ على هيبة الدولة وقوتها من الوهن المزعوم، وتوارى بذلك منهج الرشيد والصلاح، وبقي منهج السيف والسوط، والغلظة والشدة والعنف هو السائد وإليه الأمر والنهي؛ وهو بذلك لم يكن لشخص عمر بقدر ما كاد لمنهج كان ممثله والمنافع عنه ويسعى إلى بسطه في المسلمين وتعميق العمل به فيهم ونشره في بقية الأقاليم بامتداد بركاته إليها.

الفصل الثالث:

استقرار عمر بالشاء وعلاقته بالخليفتين:

الوليد وسليمان 93-99 هـ / 711-717 هـ

الفصل الثالث: استقرار عمر بالشاء وملاقبته بالظليفتين، الوليد وسليمان 93-99 هـ / 711-717.

1-التحاق عمر بدمشق واستقراره بها: خرج عمر من المدينة في شعبان سنة 93هـ متحمرا على مغادرته لها ، والأسى يعترض فؤاده مصطحبا معه مولاه مزاحم، إذ رأى أن لا يبقى بها حتى لا يرى المظالم المسلطة على المظلومين الذين اختاروا الاحتماء به، وهو في الوقت نفسه لا يستطيع أن يوفر لهم الحماية، أو الدفاع عنهم، بعد أن اتهم هو الآخر بحماية "المارقين"، وأصبح كهفا "للمنافقين" على ما زعم الحجاج في حقه، فهو بهذا المنطق الحجاجي يعد منهم.

عزَّ على عمر بن عبد العزيز أن يغادرها وهو لها محب، ولكن لم يجد مفرًا من ذلك، وما إن خرج منها حتى ذهب به خياله واشتطت به ظنونه إلى أبعد مدى، إذ التفت إليها وبكى وقال لمولاه مزاحم: «أخشى أن نكون ممن نفت المدينة؟!»⁽¹⁾. هذا ما كان يختلج في صدره، خشى أن يكون من شرارها لخطايا اقترفها فنفته، وحشاه أن يكون منهم.

وهذا الذي خاف منه هو الذي فيما نراه-جملة على السير في المسلمين من أهلها بسيرة الحق والعدل والإحسان، ذلك أنه كان يعلم أن الحسنات تتضاعف لفاعل الخير في أهلها و العكس أيضا لفاعل السيئات وأعماله التي أشرنا إليها سابقا تنفي عنه ما خطر بباله.

التحق عمر ومزاحم بمزرعته بالسويداء إلى الشمال من المدينة على طريق الشام، الذي كان قد أحيا أرضها من صلب ماله، فبقي بها مدة يدبر حاله ويدبر أملاكه، ويتابع الأحداث عن كثب⁽²⁾، إضافة إلى مراجعة ماضيه محاسبا لنفسه على ما قدمت للمسلمين وما لم تقدم، ويخطط للمستقبل للاستمرار بكيفية أخرى في أداء ما كان يقوم به عندما كان أميرا بالتخفيف من معاناة المسلمين بحسب ما تسمح به الظروف، فلم يجد وسيلة لتحقيق ذلك أفضل

⁽¹⁾ ابن سعد: الطبقات، م5، ص293.

- ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص31-32.

- تاريخ الطبري، ج5 ص482.

وما نكره إشارة منه إلى الحديث النبوي المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه: « إن المدينة كالكر نخرج الخبيث، لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبر خبث الحديد».

- صحيح مسلم، ج4، ص120، (كتاب الحج. باب: المدينة تنفي شرارها)

⁽²⁾ تاريخ الطبري، ج5، ص482.

- ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص46، 58، 118.

- سيد الأهل: الخليفة الزاهد، ص63-66.

من الاتحاق بالشام ليكون على مقربة من الخليفة الوليد باذلا النصيح له، حاثا إياه على السير في المسلمين بالحق والعدل.

ارتحل عمر إلى الشام، وبدمشق استقر به القرار، وما إن حط رحاله حتى وجد الجيش متأهبا لجهاد الروم، فحمل سلاحه وانخرط في صفوفه مجاهدا في سبيل الله بجانب سالم بن عبد الله، ومكحول الدمشقي⁽¹⁾ ت 112-123 هـ - وغيرهما جنديا عاديا تحت قيادة الوليد بن هشام المعيطي⁽²⁾ الذي عزا بهم الصائفة سنة 94 هـ⁽³⁾ ويعود من الجهاد فيعكف على استكمال فضائل نفسه، موثقا صلته برجاء حيوة⁽⁴⁾ مستشار الخليفة الوليد الذي كان نعم النصير له في المواقف النافعة المفيدة، التي وقف فيها عمر مدافعا عن حقوق المسلمين، حتى أنه كان يقول عنه بإعجاب: «خليلي رجاء بن حيوة»، لما امتاز به من سمو في الأخلاق واستقامة في السيرة والاجتهاد في العبادة، والصدق في القول والإخلاص في العمل⁽⁵⁾.

ومن دون شك فإن عمر قد استفاد منه فائدة جمة من هذه الصلة التي جمعتها، لما له من خبرة وتجربة كان قد اكتسبهما نتيجة لاتصاله الدائم بالخلفاء.

2- علاقة عمر بالخليفة الوليد 93-96 هـ

بالفعل اقترب عمر من الخليفة موطدا صلته به، فهو أنفع له وللمسلمين، حتى يمكنه تعديل سياسته، لأنه كان يترك أن صلاح الحاكم كفيل بامتداد الصلاح إلى بقية أعوانه، ولا يكون كذلك إلا بمدى صلاح البطانة التي تحيط به، وعمر نفسه كان على معرفة تامة بالخليفة الوليد الذي أحاط نفسه ببطانة لا تغلص له في نصيحتها إلا بما يحقق مصالحها إلا القليل منهم

(1) - انظر ترجمة سالم في الفصل الأول من الباب الرابع رسالة رقم: 97، وانظر ترجمة مكحول في الرسالة رقم: 610.

(2) - انظر ترجمته في الفصل الثاني من الباب الثاني رسالة رقم: 35.

(3) - سنن معمر بن منصور، ج2، ص 269 (كتاب الجهاد، باب: ما جاء في الظول).

(4) - وجاء عنده أيضا في رواية أخرى أنه عزا للروم مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، ج2، ص 268، وهذا ليس بشيء لأن عبد الرحمن توفي سنة 46 هـ.

(5) - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص 225، سنن أبي داود، ج1، ص 425-426 (كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغل).

- ريشير الطبري، أن عزو عمر كان سنة 93 هـ - ولم يذكر مع من شارك، ثم يذكر أن الوليد بن هشام عزا بوج المسلم سنة 94 هـ ولم يذكر مشاركة عمر معه في ذلك، ج6 ص 482-483.

- البيهقي: السنن الكبرى، ج9، ص 102-103 (كتاب السير، باب: لا تقطع يد من غل من الفئمة)

(6) - رجاء بن حيوة أبو نصر الكندي: كبير الدولة الأموية، كان عالما فاضلا كثير العلم ثقة كثير العبادة توفي سنة 112 هـ -

- ابن سعد: الطبقات، م7، ج2، ص 161.

- ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج5، ص 215-218.

(7) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 123.

كرجاء بن حيوة ممن كانوا يخشون رد فعل أولئك الذين ينهبون مال الأمة مستغلين في ذلك سلطتهم ونفوذهم، ومكانتهم الرفيعة لدى الوليد وأمراء بني أمية، الذين كان لكل أمير منهم هو الآخر بطانته.

إضافة إلى هذا فإنه جعل أعوانه في بقية الولايات ممن لا يعرفون إلا الغلظة والشدة والسيف والسوط وسيلة وحيدة لسياسة الناس، حتى أن عمر قد ألمه هذا وضاقته نفسه من هذه السياسة التي لم تزد الخرق إلا اتساعا، والوضع إلا ترديا، والناس إلا نقمة، فإذا هو يرفع صوته بالنكير على هذه السياسة الجائرة وبمتهجها حيث قال: «الحجاج بالعراق، والوليد بالشام، وقررة بمصر، وعثمان بالمدينة، وخالد بمكة، اللهم! امتلأت الدنيا ظلما وجورا! فأرح العباد»⁽¹⁾ ولم تمض إلا فترة قصيرة حتى استراح منهم العباد.

استمر عمر منددا بالظلم والظالمين لا يخشى في الله لومة لائم، وبالخصوص بمظالم الحجاج واستبداده الذي تصاغرت دونه الخدمات الجليلة التي قدمها للإسلام في عينيه، إذ قال عنه في مبالغة مفرطة: «لو أن الأمم تخابثت يوم القيامة فأخرجت كل أمة خبيثها، ثم أخرجنا الحجاج ثقبناهم»⁽²⁾.

كان عمر يدرك تمام الإدراك الآثار الوخيمة التي تتركها سياسة الحجاج وأمثاله على مستقبل مصير الدولة، وبالتالي على حركة انتشار الإسلام في الآفاق، ولذلك رأى أن يكون إلى جانب الخليفة الوليد كما بينا ذلك من قبل، وهذا يزيد في قناعتنا من التأكيد على أن أفكاره وتصورات الإصلاحية وطرق تجسيدها كانت مبكرة، بل وقيل أن يعين أميراً على المدينة، وما الشروط التي اشترطها على الوليد إلا دليل على ذلك، وازدادت تبلورا أيام إمارته، وأيضا بعد

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 132.

ويورد هذا التنبؤ ابن عبد الحكم بزيادة (محمد بن يوسف) الثقفى الذي مات سنة 91 هـ. ويؤيد بن أبي مسلم الذي لم يتول أمر المغرب إلا سنة 101 هـ، مع عدم ذكره لخالد. سيرة عمر ص 146.

-الكامل في اللغة والأدب، ج1، 305، ط مؤسسة المعارف.

لما أبو نعيم فلا يذكر إلا الأربعة الأولين فقط. حلية الأولياء، ج5، ص 309.

على حين يورد ابن الجوزي ما عند أبي نعيم، ويؤيد عنه بذكره لمحمد بن يوسف. سيرة عمر، ص 47.

(2) أبو نعيم: ج5، ص 325.

ابن كثير: البدنية والنهاية، ج9، ص 132

عزله، ثم اتصاله بالوليد وسليمان، وإن كانت قد أخذت مسلكا آخر في شكل مقترحات، ونصائح ومواعظ، حتى يعمم فكرة الإصلاح في أرجاء الدولة على يد الوليد ومن بعده سليمان، ولا تبقى الساحة شاغرة من سبل فعل الخير، مزاحما في ذلك أهل الشر، مظهرا سيئاتهم كاشفاً لعيوبهم، حتى يؤثر عليهم -على الأقل- أدبيا حتى يُعدّلوا من سيرتهم ومن سياستهم تجاه الأمة.

1- موقفه عمر من سياسة الوليد تجاه الخوارج:

أقبل بالفعل عمر على الوليد ينصحه ويوجهه، وعمل بكل ما في وسعه لكي يؤثر عليه فيحمله على استصدار بعض الأوامر علّه يجد بها من استبداد الكثير من الولاة، وأيضا من حريتهم التي أتاحت لهم والذين تجاوزوا فيها الحد المعقول لتكون صمام أمان تهدئ من تدمر الرعية وجنوحها نحو التطرف، فلا يكاد يجد الظرف مواتيا حتى يستغله، بعد أن يمهد لذلك بإثارة مشاعر الخليفة وتشويقه لسماع النصيحة وقبولها.

من ذلك أنه دخل عليه يوما فقال له: « يا أمير المؤمنين ! إن عندي نصيحة، فإن خلاك عقلك واجتمع فهمك، فسألني عنها».

ومضت أيام، فأتاه عمر فطلب نصيحة بعد أن اجتمع له فهمه فقال: « إنه ليس بعد الشرك إثم أعظم عند الله من الدم، وإن عمالك يقتلون ويكتبون: إن ذنب فلان المقتول كذا وكذا، وأنت المسؤول عنه، والماخوذ به، فأكتب إليهم: ان لا يقتل أحد منهم أحدا حتى يكتب إليك بذنبه، ثم يشهد عليه، ثم تأمر بأمرك على أمر قد وضع لك.

قال: بارك الله فيك يا أبا حفص ومنع ففدك !» (1).

أثارت هذه النصيحة نزعة الخير والعمل به في قلبه، بعد أن توارت بفعل سياسة العنف التي سارت عليها الدولة، وبالخصوص على يد عماله الذين ظلوا يشحنون قلبه بالقسوة ويؤلبونه على الرعية حتى يكسبوا جانبه إلى صفهم، فيكون بذلك غطاء لسياستهم الاستبدادية حتى انه أصبح لا يرى الحقائق إلا من خلال رؤاهم، وماعدا ذلك فهو ضلال وباطل والخارجون عليه بالحق مُرّاق وأهل شقاق ونفاق.

جاءت نصيحة عمر لتقوم المعوج وتعديل المائل وترد المنحرف إلى قصد السبيل، مدافعا عن حرمة دم المسلم وأنه لا يسفك إلا بحق، محاولا بذلك وضع حد لتجاوزات الولاة وعلى

(1) سنن عبد الحكم: سورة عمر، ص 119.

الخصوص: قرّة بن شريك، والحجاج بن يوسف، وخالد بن عبد الله القسري، وعثمان بن حيان الذين طغت سلطتهم على سلطة الخليفة، بعد أن أحسوا بضعفه ورضاه عما يقومون به. وبالفعل بانر الوليد فكتب إلى جميع أمراء الأمصار بما اقترح عليه عمر لتنفيذه، فالتزم جميع الولاة الصمت حيال هذا الأمر إلا ما كان من الحجاج، فقد شقّ عليه وأقلقته، وظن أنه لم يكتب إلى أحد غيره، فبحث عن ذلك، حتى أخبر أن عمر بن عبد العزيز هو الذي أشار على الخليفة بذلك، وحتى يتحرر من هذا الإجراء الذي قيّد حرّيته، ويبطل العمل به، خاصة وأنه من عدوه عمر الذي بقي يلاحق تصرفاته الجائرة حيال المسلمين وأهل الذمة، فما كان منه إلا أن ألقى القبض على رجل من الخوارج- وكان يعرف موافقهم من خلفاء بني أمية- فسأله عنهم واحدا واحدا، من معاوية إلى الوليد، فسبهم وظلمهم، فأرسل به إلى الوليد، وكتب إليه: « أنا أحوط لديني وأرعي لما استرعتني وأحفظ له، من أن أقتل أحدا لم يستوجب ذلك، وقد بعثت إليك ببعض من كنت أقتل على هذا الرأي فشانك وإياه» (1).

فلما وصلت الرسالة والرجل وقراها الخليفة أمر بإدخاله عليه، وكان معه أشرف الشام من بينهم عمر بن عبد العزيز، فسأل الخليفة الرجل عما يقول فيه وفي والده وفي معاوية، فكان جوابه أن ظلّمهم وجورهم، فأمر الخليفة بقتله، فضرب خالد بن الريان رئيس حرس الوليد عنقه.

ثم إن الوليد سأل عمر بعد انصراف الناس عما كان منه في حق الرجل، أصاب فيه أم خطأ باعتباره صاحب الاقتراح؟.

فأجابته: «ما أصبت بقتله، وكغَيْرَ ذلك كان أرشد، وأصوب، كنت تسجنه حتى يراجع الله- عز وجل- أو تتركه منيته» (2)، هذا رأي عمر الصريح في معالجة انحراف هذا الرجل وتطرفه وأمثاله، لكن الوليد كان يرى أن شتمه لوالده، إضافة إلى كونه حروري كفيل في نظره- باستحلال سفك دمه، فلم يوافق على رأيه، ولم يصوّب فعله، بل كرر عليه رأيه السابق فغضب، الخليفة الوليد، فلم يبالي عمر بغضبه أو رضاه (3).

ولا تشير المصادر بعد ذلك ماذا كان موقف الخليفة حيال أمره السابق الذي كتب به إلى

(1) -لحن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 119-120.

(2) -المصدر نفسه، ص 120.

(3) -المصدر نفسه، ص 120-121.

أمراء الأمصار؟ إلا أن المرجح أن الحجاج سعى بطريقته الخاصة الماكرة على حمله على نقضه، ولكن ليس بأمر جديد ينسخ به السابق، ولكن من خلال تمادي الحجاج في القبض على

رجال الخوارج وإرسالهم إليه المرة تلو الأخرى، ليثبت للوليد صدق دعواه السابقة، إضافة إلى هذا أن الحجاج-فيما نرى- لم يكن همه فقط التحرر من القرار بدفع الوليد إلى إلغاء العمل به بطريقة غير مباشرة، وإنما كان يسعى من خلال ما قام به إلى اتهام عمر كما اتهمه من قبل أيام إمارته بحماية الخارجيين على الدولة، حتى يرسخ في قلبه ما قذف به عمر، كما بينا ذلك عنه من قبل، وهو ما أدى به بالفعل إلى الشك في صدق نوايا عمر وفيما كان ينصحه به، وما الأسئلة التي وجهها إليه لما قتل الخارجي إلا اختبار له-فيما نعتقد- وقد تكرر ذلك منه معه.

من ذلك أن الوليد أرسل إليه في وقت آخر لم يكن يرسل إليه فيه، فذهب على عجل، فلما دخل عليه لم يجد عنده سوى خالد بن الريان رئيس حرسه، فأجلسه أمامه مجلس الخصم، فسأله عن سب الخلفاء، أيقتل؟ فسكت عمر، لما كان يعرف من رأيه في مثل ذلك، فألح عليه، عندها قال له في صراحة: «أرى أن ينكل به بما انتهك من حرمة الخلفاء».

فقام الوليد غاضبا فنزل منزله، وانصرف عمر، وما تهب وراءه ريح إلا ويظن أنه رسول يرده إليه لتضرب عنقه. (1)

ذلك هو موقفه الثابت لم يتزحزح عنه مهما كانت العواقب، واستمر متشبثا به، وقد جابه به الخليفة الوليد في مناسبات أخرى، حيث أتى إلى الخليفة بخارجي، وكان عمر حاضرا، فسأل الخليفة الرجل وعمر يسمع، سأله عن الحجاج فسبه ولعنه وإياه، فالتفت الوليد إلى عمر وسأله عما سمع.

فأجابه: «هذا رجل يشتمكم، فإما أن تشتموه كما شتمكم، وإما أن تغفوا عنه».

فغضب الوليد وقال لعمر: «ما أظنك إلا خارجيا.

فقال عمر: وما أظنك إلا مجتونا». (2)

ثم قام عمر وخرج غاضبا.

(1) -المصدر السابق، من 29-30.

(2) -ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م5، ص32.

وساعت العلاقة بينهما أكثر بعد الحادثة التالية، بعد أن وقر في صدر الوليد ما قذفه به الحجاج، إذ أتى إليه بخارجي آخر، وكان عمر حاضرا، فأراد أن يؤكد له أن القتل جزاء عادل لمن شتم الخلفاء عليه يستصدر منه فتوى تكون مبررا لقتل هؤلاء الناس.

سأل الخليفة الرجل عن أبي بكر وعمر وعثمان، فأثنى عليهم، ثم سأله عن مروان وعبد الملك، وعن نفسه، فلعنهم جميعا وسبهم، فالتفت إلى عمر فسأله عما سمع، فأبى أن يجيبه، فألح عليه، عندها قال له: «أما إذا أبيت يا أمير المؤمنين ! إلا أن أقول: فسب إياه كما سب إياك، وأن تعفو أقرب للتقوى.

قال: ليس إلا هذا؟!.

قال: لا يا أمير المؤمنين! إلا أن تدخلك جبرية، فأما الحق فليس إلا هذا».

فقام الوليد ودخل على زوجته أم البنين غاضبا، فقال لها: «أخوك الحروري والله لأقتلنه!» (1).

ولا تقف الرواية عند هذا بل تشير إلى سجن الخليفة له بعد أن أبى أن يأتي ليعتذر إليه عما بدر منه نحوه. ولعل مما زاد في غضب الوليد عليه حتى سجنه، قد جاء متزامنا مع رفضه مسأيرته في خلع سليمان والبيعة لابنه بولاية العهد، فقد جاء في روايات أخرى أن الوليد سجنه لما رفض مبايعة ابنه وليا للعهد، كما هو أت ذكر ذلك.

وفي رواية البلاذري أن عمر أجاب الوليد لما سأله عما سمع من الخارجي: «أظنه مغلوبا على عقله فإن فعلت بما يشبهك ويشبه من أنت منه خلية».

فقال الوليد لعمر: حروري والله!

قال عمر: مجنون والله!

فقام الوليد مغضبا فدخل على أم البنين أخت عمر، فقال: ألا ترين إلى ما قال لي أخوك

الحروري الأحمق؟!!

قالت: أنت أولى بما قلت له، ما أسقط عمر سقطة مذ كان غلاما» (2).

وهي — في تقديرنا — رواية تكمل ما سبق.

ذلك هو موقفه المبني تجاه هؤلاء الناس الذين عرفوا الحق وأخطأوا سبيله، وكذا نحو

الوليد والحجاج في تطرفهما في علاج صغائر ذنوب هؤلاء الناس وأخطائهم بمنزل ما تعالج به

(1) - قبيبي: المحسن والسلوى، ص 515-516.

(2) - حساب الأشراف، ج 8، ص 86، حسين عطوان: الأمويون والخلافة، ص 140.

كباشر الذنوب، والتي كانت السمة البارزة في سياسة خلفاء بني أمية تجاه الناقمين عليهم، وهو الأمر الذي حاول عمر أن يحمل الوليد على التخلي عن هذه السياسة رحمة به، وشفقة عليه يوم يقف أمام الله والمظلومون متعلقون به يخاصمونهم إليه، وبالتالي أن لا يعاقب أحدا إلا في حق وعلى قدر ذنبه، وهي السياسة التي سلكها مع المسلمين بعد استخلافه، وحث عماله على انتهاجها مع رعيتهم. (1)

وخلص الأمر أن الحجاج نجح في تعميق الهوة بين الخليفة الوليد وعمر ابن عمه بإيفار صدره عليه كما كان منه من قبل أيام أن كان أميراً، وكان إرساله إلى الخليفة برجال من الخوارج على دفعات - فيما ترجح وسيلة لتوريط عمر في دفعه للدفاع عنهم، خاصة وأن الحجاج يعلم أن قوة الحجة ومنطق الحق ليس معه، وإنما هما مع عمر، ذلك أنه لم تكن هناك حرب بينهم وبين الحجاج لتكون مبرراً لسفك دمايتهم كما سفكوا دماء غيرهم، وبالفعل قد وقع عمر في الفخ الذي نصبه له الحجاج، واتضح ذلك بجلاء للوليد بدفاع عمر عنهم دون خلفية سياسية تربطه وإياهم سوى رابطة الإسلام، وكذا عدم تأييده له بقتل من شتم الخلفاء، لأن أعمالهم ملك مشاع يحق للرأي العام أن ينتقدهم عليها ماداموا لم يحسنوا سياسة رعيتهم، وإن لم يحق لهم شتمهم ولعنهم.

هذا ولم يقتصر هتف الحجاج على زرع بذور الكراهية بين الرجلين، بل حقق أيضاً هدفاً آخر، وهو: صرف الخليفة عن اتباع سياسة الإصلاح والسير بالعدل في المسلمين، التي يريد عمر حمل الخليفة عليها، فيخفق في ذلك كما أخفق من قبل، ولا غرابة في ذلك فمنهجه الذي آمن به واختطه لنفسه، والذي يريد من غيره أن ينتهجوه يختلف عن نهج الوليد، وبالخصوص الحجاج الذي كان الخليفة كثيراً ما يخضع لحكم الأطراف، باعتماده لأراء ولاتة منهجاً له وعلى الخصوص أراء الحجاج، حفاظاً منه - في زعمه - على هبة الدولة وقوتها.

ورغم إخفاق عمر في محاولة تغيير وتعديل سياسة الوليد فإنه سيظل وفياً متشبثاً بالذي نصح به الوليد، وسيقف الموقف نفسه من الخوارج في عهد سليمان - إن صححت الروايات

(1) لحظر الرسائل رقم: 510، 511، 512، 513، 514.

الواردة عن ذلك - ممن سب الخلفاء ما داموا لم يعذبوا، بل سيعمل بالذي اقترحه عليهما بعد استخلافه فيلغي تماما عقوبة القتل عن سب الخلفاء. (1)

2- موقف عمر من خلع الوليد لسليمان من ولاية العمدة والبيعة لابنه عبد العزيز ،

أدت ولاية العهد إلى نزاع شديد وخلاف بين أفراد البيت الأموي ، فهذا الخليفة الوليد حاول ما حاوله والده من قبله مع عمه عبد العزيز (2) إذ أراد خلع أخيه سليمان والبيعة لابنه عبد العزيز وليا للعهد ودعا الناس إلى ذلك، فأطاعه كثير من الأشراف والولاة منهم: الحجاج بن يوسف، وقتيبة بن مسلم -ت96هـ- في حين بايعه آخرون كرها خوفا من بطشه، كزيد بن الحسين بن علي -رضوان الله عليهم- في حين رفض البعض الآخر مجاراته فيما عزم عليه خوفا من الآثار السيئة التي يمكن أن تنتج عن ذلك، ومن هؤلاء عمر بن عبد العزيز الذي رفض أن يعزز جانبه في دعوته، رغم أن عبد العزيز ابن أخته أم البنين، ومارس عليه الوليد ضغطا شديدا عله يظفر منه بالتأييد، باعتباره قوة للناس يقبلون على مبايعة ابنه إن هو بايعه فلم يجبه إلى شيء من ذلك، بل قال له ملخصا تناقض ما يدعو إليه: «يا أمير المؤمنين! بايعنا كما في عقدة واحدة فكيف نخلعه ونتركك!». (3)

اغتاظ الوليد غيظا شديدا، إذ لم يكن يتوقع منه مثل هذا الرد المفحم القاطع، ولج الخليفة في عناده عازما على أخذ البيعة منه لابنه كرها، وأصر عمر على التثبيت بموقفه، فحنق عليه وقد صبره والسيطرة على تصرفاته، فأخذ مندبلا وجعله في رقبته وخنقه حتى كادت تخرج روحه، ثم عدل به إلى بيت في قصره وسد عليه جميع النوافذ، فبقي به ثلاثة أيام لا يصل إليه شيء، فلما علمت أخته أم البنين بأمره شفعت فيه إلى زوجها، وناشدته الله والرحم فيه، فأطلق سراحه، فحمل إلى منزله فعولجت رقبته حتى شفي.

(1) حنظل الرسائل رقم: 678، 678، 678، 679، 680.

(2) ابن سعد: الطبقات، م5، ص 173-174.

تاريخ الطبري، ج6، ص 412 وما بعدها.

(3) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 52.

الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص 155-156.

السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 229-230.

ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص 233، وعنده: «إنما بايعناك وسليمان في عقد واحد... الخ»

هذا وليس من المستبعد أن تكون زوجته فاطمة أخت الوليد قد تدخلت في الأمر أيضا، فلا يمكن أن تبقى ساكنة ولا تسعى لتخليصه من المحنة التي لحقت به.

ضعف جانب الوليد بعد هذا الموقف الصارم من عمر، وأيضا لرفض سليمان التنازل عن ولاية العهد، رغم الأموال الوفيرة التي عرضها عليه، ثم جاء القدر فحسم الخلاف لصالح سليمان، بوفاة الوليد للنصف من جمادى الآخرة سنة 96هـ، وهو يهيم بالرحيل إلى أخيه بالرملة بفلسطين ليجبره على التنازل عن ولاية العهد بالقوة. (1)

ذلك هو موقف عمر بن عبد العزيز المبدئي الذي تحمل من أجله الأذى أراد من ورائه أن يؤصل قاعدة شرعية تحكم سياسة الخلفاء تجاه ولاية العهد، وبينهم وبين الرعية، بعد أن بدأت بسببها تفتح أبواب الفتن والنكبات على الأمة.

وفي الأخير لانطوي هذه القضية دون أن نيسط القول في الدوافع التي أدت بالوليد إلى سجنه، فهل كان ذلك لدفاعه عن الخوارج كما سبقت الإشارة إلى ذلك؟ أو لرفضه خلع سليمان والبيعة لابنه؟ أم لكليهما؟

ذكرنا فيما تقدم ما نصح به عمر الخليفة الوليد بعدم قتل من سب الخلفاء من الخوارج وغيرهم، فلم يستجب له وتطورت الأمور وتآزمت العلاقة بينهما بسببهم حتى غضب عليه فكان غضب جديد على قديم، لما كان قد رسخ في ذهنه بعد اتهام الحجاج له بأنه يحمي الخارجيين عن الدولة، وقد باح بهذه الريبة في رده عليه لما لم يجاره في قتل الخوارج: « ما أظنك إلا خارجيا»، فرد عليه عمر متهما إياه بالجنون، (2) وهي المقولة التي أشارت إليها بعض المصادر: بأن الوليد تناول عمر بلسانه، وكذا في قوله لزوجته أم البنين أخت عمر: « أخوك الحروري، والله لأقتلنه!». (3) قال لها ذلك بعد أن أبى أن يؤيده في قتل خارجي، ورد عليه عمر واصفا إياه بالجبرية، ثم غادر مجلس الوليد، ولم يعد للاعتذار له، ثم استدعاه، فلما دخل عليه أمر به إلى البيت في قصره وطُيّن عليه، هذا ما ذكرته المصادر السابقة في دوافع سجنه، نتيجة لدفاعه عن الخوارج، التي يصعب رد ما جاء فيها.

(1) - تاريخ الطبري، ج6، ص498-499.

- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص138.

(2) - ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م5، ص32.

(3) - البيهقي: المسامع والمسماوي، ص515-516.

- البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص86. نسخة المخطوطة منه: أخوك الأحق، ج2، ص114 نقل عن:

حسين صطون: الأمويون والخلافة، ص140.

في حين تذكر مصادر أخرى أن سجنه كان بسبب امتناعه من البيعة لابن أخته وخلع سليمان من ولاية العهد، منهم: الذهبي، والسيوطي، وابن تغري بردي⁽¹⁾، وهم أصحاب الروايات التي سبقت .

ولكن رغم هذا الاختلاف والتضارب في الروايات يمكننا تحديد هذه الدوافع في سببين:
-السبب الأول: رفض عمر مجازاة الوليد في قتله للخوارج، ثم ما نتج عن ذلك من تقاذف واتهام وتهديد الخليفة الوليد له أمام زوجته بقتله لأنه خارجي، ثم احتمال الخليفة ذلك منه بفعل عامل القرابة التي تربطهما فلم يعاقبه، فكان عاملاً غير مباشر في سجنه، بعد أن رفض البيعة لابنه بعد ذلك.

-السبب الثاني: هو رفض عمر خلع سليمان من ولاية العهد والبيعة لابن أخته، ذلك أن الخليفة قد استبد به القلق وتطرف في موقفه، خاصة وأن هناك من أيده في ذلك، ولا نستبعد تدخل الحجاج في الأمر بعد أن سمع بمعارضة عمر لهذه البيعة، وهو الذي أيده في خلع سليمان ليوسع بذلك من شقة الخلاف بين الرجلين، فكانت النتيجة أن سجنه الوليد ليظفي من ثائرة غضبه عليه، إذ لم ينس له إتهامه له بالجبرية والجنون لما لم يأخذ برأيه في الخوارج، فكان هذا سبباً مباشراً لسجنه، ولو كان غير عمر لما رد عليه بما سبق ذكره، ولما وقف هذا الموقف وكان معه أمر آخر، ذلك أن خالد بن الريان صاحب حرسه كان ينتظر أمر الخليفة بضرب عنقه.

وخلاصة الأمر أن الذي كان متوقفاً بعد توتر العلاقة بينهما أن طفت على السطح تلك الحرب الخفية التي كانت تدور بين ممثلي تيار العنف والشدة، وبين تيار الرأفة والرحمة والحق والعدل، ممثلاً في عمر بن عبد العزيز، وإصرار كل طرف على التمسك برأيه، ولكن بوفاة الحجاج في 25 من رمضان سنة 95هـ أحس الخليفة بضعف قوة جانبه، فحزن عليه حزناً شديداً حتى أنه جلس يتلقى التعازي عنه، وكأنه من آل بيت مروان، ولم يعزه عمر فغضب من ذلك ثم سأله عن سبب امتناعه من ذلك، فرد عليه بطريقة تهكمية قائلاً: «يا أمير المؤمنين ! إنما الحجاج منا أهل البيت، فنحن نعزي به ولا نعزي»⁽²⁾.

(1) -على التوالي: تاريخ الإسلام، ج7، ص 155-156.

-تاريخ الخلفاء، ص 229-230.

-لحموم الزاهرة، ج1، ص 233

(2) -لحن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 28.

وفي رواية البلاذري⁽¹⁾، أن عمر فرح أن أبقاه الله حتى أراه موت الحجاج، فلما علم الوليد بذلك أخبر عمر بثناء الحجاج عليه، فأجابته عمر بالذي جاء في رواية ابن عبد الحكم. ولا شك أن في ثناء الحجاج على عمر⁽²⁾ إنما كان مسائرة منه للرأي العام الذي بدأ ينظر إليه بإعجاب، وإلا فإن مواقفهم نحوه والتي مرت الإشارة إليها تخالف ما ذكره عنه الوليد. وعلى كل فإن الخليفة صدق ما قاله عمر مع أن الحجاج ليس كما قيل عنه، وبغض النظر عما ذكر، ندرك مدى مكانة الحجاج وقيمه الرفيعة التي كان يتمتع بها عند الخليفة الوليد. ولم تمض إلا فترة قصيرة حتى لحق قررة بن شريك والي مصر بالحجاج في 26 ربيع الأول سنة 96، ثم لحق بهما الوليد للنصف من جمادى الثانية سنة 96هـ، وتهاوى بذلك تيار العنف، وانزاح الكبت الذي كانت تعاني منه الأمة مما دفع بصبيان المدينة المنورة أن تمنوا - بعد أمنية الكبار - هلاك واليهم عثمان بن حيان حتى ينعموا بشيء من الحرية التي لم يعرفوا لها طعما طوال فترة إمارته، حيث كانوا يدعون الله في أهازيح يرددونها:

يا مهلك الاثنين أهلك ذاك الإنسان

فكان عثمان بن حيان يقول: أنا ذاك الإنسان، فلما عزل جهروا فقالوا:

يا مهلك الاثنين أهلك ذاك الإنسان

ومن ذاك الإنسان عثمان بن حيان⁽³⁾

إلى هذا الحد بلغ الاستبداد أن حس الأطفال بأثره عليهم، وهذا يجعلنا ندرك بُعد تحسر عمر الأنف الذكر على انتشار ذلك في مختلف أقاليم الدولة، بتسلط الحجاج وأمثاله على رقاب المسلمين ومقدرا لهم، لأنه كان يعلم أن لوثة الاستبداد إذا ما تسلطت ذهبت بالدين والأنفس والأموال، ومن ثم نعي أهمية دعوته لله أن يريح العباد منهم، وبالفعل أراح الله عباده، وتدرجوا في هذه الراحة فوصلوا إلى قمتها بعد استخلاف عمر، حتى أنه لما بلغهم نعيه بكوا عليه لعظيم ما نزل بهم، ولعظيم مصيبتهم، كما سنذكر ذلك في موضعه.

(1) لحساب الأشراف، ج 8، ص 78.

(2) يبدو أن نبوة عمر بن الخطاب التي أشرنا إليها في الفصل الأول قد بلغت مسامع الحجاج أيضا وكان يعلم ذلك فقد قال حنيفة بن سعيد عند الحجاج من عمر ليرضيه، فنهاه وقال له: «إنا نقول: أنه سولي هذا الأمر ويمثل فيه». وكان يود أن لا ينتشر عنه ذلك.

- ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 122.

(3) - البلاذري: المصدر السابق، ج 8، ص 78-79، ابن منظور: المصدر السابق، ج 16، ص 86.

ولكن بعد هذا العرض الموسع لعلاقة عمر بالخليفة نخلص إلى نتيجة هامة، وهي: أن تدهور علاقة الرجلين كان يقف وراءها تيار الشدة والعنف ممثلاً في الحجاج، وكان هو المنتصر دائماً نظراً للمكانة الرفيعة التي يحتلها لدى الخليفة، ولكن الموت هزم هذا الإتجاه في الوقت الذي اتسع نطاقه، وتوالت هزيمته وسقوطه باعتلاء سليمان بن عبد الملك سدة الخلافة، الذي عمل على مناهضته وتتبع أعوان الحجاج وآل بيته جميعاً، حتى أفرط في ذلك فطغت عليه روح الانتقام، ليس للمنهج الذي كان ينتهجه الحجاج في الناس ولكن تخلصاً ممن حاولوا إقصاءه من ولاية العهد، وبدأ المنهج الذي يمثله عمر يشق طريقه قُدماً ببطء وبصعوبة كبيرة في كثير من الأحيان، توسعت دائرته بمرور الزمن مع انتشار سمعة صاحبه.

وعلى العموم، فإن هذه الحوادث التي أشرنا إليها بتسلط دعاة تيار الشدة على دعاة الرفق والرفافة قد مهد لخلافة عمر حتى إذا ما تولى وبسطه في المسلمين عرف الناس الفرق الشاسع بين حكم الهداية والرشد، وبين حكم العنف والهوى، فوالاه الناس والتفوا حوله بكل فئاتهم التي كانت تتاهض حكم بني أمية، فنجح في ذلك في كنف من الهدوء والأمن والاستقرار والسكينة⁽¹⁾.

3- علاقة عمر بن عبد العزيز بالخليفة سليمان بن عبد الملك 96-99 هـ :

1- عمر مستخاراً لسليمان :

أخذ عمر بن عبد العزيز البيعة لسليمان للنصف من جمادى الآخرة سنة 96 هـ في اليوم الذي توفي فيه الخليفة الوليد، ثم قدم من الرملة بفلسطين إلى دمشق فتسلم زمام الحكم⁽²⁾. كان سليمان ألين عريكة وأسمع للنصح من أخيه الوليد، ولم ينس لعمر دفاعه المشرف عنه مع الخليفة الوليد عندما حاول تنحيته من ولاية العهد، إضافة إلى ما كان يتمتع به عمر من سمعة طيبة وأخلاق رفيعة ونزاهة وإخلاص واستقامة، وكفاءة قيادته ومقدرة على إدارة أمور الدولة، وهي ما لم تتوفر في سليمان، لكل ذلك استخلصه لنفسه، فجعله مستشاراً له معززاً جانبه وسمعتة به، إضافة إلى رجاء بن حيوة خليل عمر الرجل المخلص النزيه.

(1) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 29.

-المش: الدولة الأموية، ص 253-254.

ونظر الرسائل رقم: 108، 109، 110، 111، 112.

(2) -تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 293.

-تاريخ الطبري، ج 6، ص 495، 505.

وفي هذا الصدد قال سليمان لعمر: « إنا قد ولينا ما قد ترى، ولم يكن لنا بتدبيره علم فما رأيت من مصلحة العامة فمرّ به يكتب ». (1)

ولكن هذا التفويض لم يكن عاما و شاملا كما سيظهر ذلك من خلال بعض المواقف والتجاوزات التي حصلت من سليمان في حق المسلمين، الذي كان عمر يعارضه فيها تمام المعارضة.

وجد عمر الفرصة التي طالما كان ينتظرها لتمير منهجه مستغلا رغبة الخير الكامنة في نفس الخليفة وكذا المنزلة الرفيعة التي أصبحت له عنده، الذي كان يسأله فيجيب، ويستفتيه فيفتيه، ويستصحه فينصحه ويسدده، ويقترح عليه عمر أشياء فيأمر بتنفيذها، فكان مما أشار به عليه ونفذه:

- اقترحه عليه إطلاق سراح المظلومين الذين امتلأت بهم السجون بالخصوص في العراق فنفذ ذلك (2).

- ونصحه ببذل الأعطيات لأهل الديوان، وتعاد إلى من قطعها عنهم الحجاج ونوابه، فأمر بتنفيذ ذلك.

- وباقتراح من عمر أيضا كتب إلى عماله يأمرهم ببرد الصلاة إلى ميقاتها الشرعي، فقال لهم: «أن الصلاة كانت قد أميتت فأحيوها وردوها إلى وقتها». (3)

ولم ينس عمر جورؤ ولاية الحجاج، ومن انتهج نهجه في قهر الناس وإذلالهم، فالإبقاء عليهم يزيد من معاناة الناس وتذمرهم فأشار عليه بعزلهم ففعل، فكان الذين شملهم قرار العزل: يزيد بن أبي مسلم (4). ت 102 هـ - مولى الحجاج الذي أنابه عند مرضه في إدارة العراق، وعين مكانه يزيد بن المهلب - ت 102 هـ - الذي لم يكن عمر راضيا عن تعيينه، وسيبادر على الفور بعد استخلافه إلى عزله. (5)

(1) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج10، ص 172-173.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 178، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 225-226.

(2) - البلاذري: فتوح البلدان، ص 408، وكتابه: أنساب الأشراف، ج4، ص 110.

- تاريخ خليفة، ص 247-248، تاريخ يعقوبي، ج2، ص 294-295.

(3) - ابن منظور: المصدر السابق، ج10، ص 172، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج6، ص 378.

(4) - انظر موقفه منه بمنعه من المشاركة في الجهاد، رسالة رقم: 742.

(5) - يزيد بن أبي مسلم أبو الملاء الثقفي مولاهم: إنكته الحجاج بن يوسف، كانت لوه كفاية ونهضة، إسمه يزيد بن عبد الملك على الرقبة فقتله أهلها سنة 102 هـ.

ابن خلکان: وفیات الأعيان، ج6، ص 309 وما بعدها

كما عزل خالد بن عبد الله القسري عن إمارة مكة، وولى مكانه عبد العزيز بن عبد الله⁽¹⁾ الذي أقره عمر أميراً عليها بعد استخلافه، وعزل أيضاً عثمان بن حيان عن إمارة المدينة وولى مكانه أبا بكر بن حزم قاضي عمر أيام إمارته، والذي أبقى عليه بعد استخلافه أميراً عليها.

وحتى يُشفي سليمان غليله من الحجاج الذي رحل إلى جوار ربه، قرر الانتقام من عائلته وأنصاره فأمر يزيد بن المهلب، وصالحا بن عبد الرحمن ببسط العذاب عليهم فنفا ذلك في حقهم وبإفراط لا مبرر له⁽²⁾.

ومن المستبعد أن يكون عمر قد نصح سليمان بتسليط العذاب عليهم، فما بالك بتصفيتهم جسدياً لأن مواقفهم بعد استخلافه تؤكد خلاف ما أمر به سليمان في حقهم.⁽³⁾

ومن المرجح أن الذي زين لسليمان ذلك لم يكن إلا يزيد بن المهلب، إنتقاماً لنفسه لما عذبه الحجاج على ما اختلس من أموال المسلمين⁽⁴⁾ مستغلاً نقمة الخليفة عليهم، للعداوة التي كانت قائمة بينه وبين الحجاج⁽⁵⁾ والتي غذاها يزيد لما أيد الخليفة الوليد بعزله له من ولاية العهد.

ولا شك، فإن ما حدث لآل أبي عقل قوم الحجاج، لا يفسر فقط بالذي ذكرناه، وإنما في تقديرنا-أيضاً بذلك الصراع الخفي تارة والعلني تارة أخرى والذي كان ناشباً بين اليمنية والقيسية، الذي كان يفرض نفسه في بعض الأحيان على توجهات سياسة الخلفاء، فيزيد أزدِي يمني، جاء ليحجم من مكانة قيس التي استعلت تيارها في العراق منذ عهد الخليفة عبد الملك وابنه الوليد، ممثلة في زعيمها الحجاج بن يوسف فاستغل يزيد مكانته التي كانت له عند سليمان التي وطدها بالهدايا وغيرها للوصول إلى تحقيق هذا الغرض.

وعلى كل فإن الذي أمر به الخليفة سليمان لم يؤخذ مأخذ الجد من قبل ولاته، بل كان هناك تقصير منهم في تنفيذه، مما أدى بعمر بعد استخلافه أن يأمر بإعادة الحقوق إلى من

(1) -انظر ترجمته في الباب الثالث رسالة رقم: 94.

(2) -تاريخ الطبري، ج6، ص 506، 522، 546، ابن كثير: للبدية والنهاية، ج 9، ص 179.

(3) -انظر موقفه من آل أبي عقل رسالة رقم: 80، 81، 81 ب.

(4) -تاريخ الطبري، ج6، ص 448 وما بعدها، ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 114-116.

(5) -ابن عبد ربه: المقد الفردي، ج6، ص 41-43. فقد تبادلوا بينهم وقف كل واحد منهما صاحبه، وهدده سليمان إن أسكنه الله منه لينكح به

فصغت عنهم أعطياتهم⁽¹⁾، وكذا أمره بإعادة الصلاة لميقاتها⁽²⁾، ويتأكد ذلك مما كنا قد ذكرناه من قبل بعدم أخذه برأي عمر بجديّة بما كان يشير به عليه، ومن ثم لم تكن تلك الصلاحيات التي أشرنا إليها من قبل إلا صلاحيات محدودة ومقيدة بظروفها التي تتحكم فيها، كأن يكون هذا الاقتراح الذي يقترحه عمر على سليمان يلحق ضرارا بمصالح الفئات المنتفذة في السلطة، أو أولئك المقربين إلى الخليفة، أو بأمراء البيت الحاكم فإنه في هذه الأحوال لا يستمع لما كان يشير به عليه، والحوادث الآتية تبين ذلك.

2- وحية عمر لأسامة بن زيد التميمي بالرفق بأهل مصر.

من بين الحوادث التي خالف فيها سليمان رأي عمر قضية تعيين أسامة بن زيد⁽³⁾ عن خراج مصر-96-99هـ وقضية سليمان له عند انطلاقه لتسلم منصبه، التي تناقض تمام المناقضة ما أوصاه به عمر، وخالصة القضية:

أن سليمان ولي أسامة على خراج مصر، الذي لم تكن سيرته تعجب عمر، وحاول أسامة بعد هذا أن يظهر لعمر مودته وتصنعه، حتى لا يسعى لدى سليمان فيحمله على تغيير رأيه فيه فيعزله عما كان قد ولاه، وهنا تختلف المصائر في الأسباب التي دفعت عمر أن ينصح أسامة. فابن عساكر يذكر: أن أسامة بن زيد هو الذي اتصل بعمر قبل التحاقه بمنصبه حيث يقول: «دخل أسامة على عمر بن عبد العزيز فقال: يا أبا حفص! إنه والله! ما على الأرض من رجل بعد أمير المؤمنين أحب إليّ رضا منك، ولا أعز عليّ سخطا منك، وإن أمير المؤمنين قد وجهني إلى مصر فمرني بما شئت واكتب إليّ فيما شئت، فإنك لا تأمر بأمر إلا نفذ- إن شاء الله-»⁽⁴⁾ هي تقريبا- نفس مقولة سليمان الآتية الذكر التي قالها لعمر عند استخلافه. ولاشك فإن أسامة كان على معرفة تامة بالدور الذي يلعبه عمر في توجيه سياسة سليمان، فجاهه من جهة ما يحب. لم يجد عمر بُدًا إلا أن يقول له ناصحا: «ويحك يا أسامة! إنك تأتي قوما قد ألح عليهم البلاء منذ دهر طويل، فإن قدرت أن تنعشهم فأنعشهم»⁽⁵⁾.

إلا أن أسامة يبالغ في تصنعه، وحتى يتصل مما أوصاه به عمر يعلمه بشدة حرص سليمان على جمع المال، وحتى يؤكد صدق دعواه يستغل وجوده مع الخليفة فيدخل أسامة عليه

(1) لحظ الرسائل رقم: 61، 62، 63، 64.

(2) لحظ الرسائل رقم: 172، 172 أ، وما بعدها والرسالة: 173.

(3) لحظ الرسالة رقم: 116 وعزله له عن مصر.

(4) تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص 402.

(5) نفسه، ج2، ص 402.

مظهراً تسويعه فيطلب من الخليفة أن يعهد إليه بالذي يراه ليعمل به عند التحاقه بمنصبه بمصر، فقال له سليمان دون مقدمات: «أحلب حتى يتفك الدم فإذا أنفك، فأحلب حتى ينفك الفبح، لا تبقيها لأحد بعدي»⁽¹⁾.

هذه وصية سليمان - إن صححت - الذي قال ما قال في حالة غضب لينفس به عن نفسه، بعد أن اتصل به أسامة في نظرنا - وأخبره بالذي نصحه به عمر، وكرة إليه سياسة الرفق التي يحسبها عمر ويدعو إليها، والذي أوصاه أن يتبعها مع أهل مصر، فقال سليمان ما قال بحضور عمر ردًا عليه بطريقة غير مباشرة، حتى لا يدخل معه في جدل يعرف مسبقاً أنه لا تقوم له حجة معه، قال ذلك وهو في حالة من الإنفعال، غير ضابط لأقواله، ويؤيد هذا الذي ذكرناه إنتظار أسامة لعمر حتى انصرف من مجلس سليمان، فذكره بالذي أوصاه به سليمان بحضوره فوعظه عمر وأكد عليه ما كان قد أوصاه به من قبل بسلوك سياسة الرفق في أهل مصر⁽²⁾.

وملخص الأمر: أن ما حدث لم يكن إلا تدبير من أسامة، بعد مجازاة سليمان له والذي لم يتفطن إلى هدفه ليحصل على سلطات أكبر وحرية أوسع في معالجته لمشاكل سكان الإقليم وقضاياهم بعيداً عن كل رقابة، أو تدخل من غير الخليفة في شؤون مصر، وقد كان له ذلك. أما رواية الجهشاري، فهي في جوهرها وبعدها ما جاء فيها تلتقي مع ما سبق في المنطلق والأهداف التي يسعى أسامة لتحقيقها.

إذ يذكر أن أسامة قدم على سليمان بما اجتمع عنده من مال الخراج، وتقديم حساباته إليه وكان قد بلغه: أن عمر يذمه على سوء سيرته في أهل مصر، فتوخى وقتاً يكون فيه عمر في مجلس الخليفة، فلما علم بوجوده معه دخل على سليمان كالمودع له، وطلب منه التخفيف مما فرض على أهل مصر من خراج، وأخبره بضعف حال الرعية في عملية مسرحية مكشوفة، وكأنه قال ما قال وهو على علم بما سيجيبه به الخليفة سليمان، الذي قال له: «هبلتك أمك! أحلب الدر، فإذا تقطع فأحلب الدم!».

(1) نفسه، ج 2، ص 402-403.

(2) نفسه، ج 2، ص 403.

ثم خرج وانتظر عمر حتى خرج فذكره بما أوصاه به الخليفة بما يقارب ما ذكره ابن عساکر،

وبما يقول هو فيه ويذمه عليه، وأن له عذره في السياسة التي ساس بها أهل مصر وبذلك من وجهة نظره-يكون قد أقام الحجة على عمر وأعفى نفسه من تبعات ما قام به نحو أهل مصر.

إلا أن عمر لا تلج سمعه مثل هذه الإعتذارات الواهية المتهافئة، فقال له: «سمعت والله كلام رجل لا يغني عنك من الله شيئاً»⁽¹⁾.

والذي نرجحه بعد الذي سبق: أن أسامة أخبر سليمان بدم عمر له، فأراد أن يؤكد له أن ما عمل به في أهل مصر، ما كان إلا بأمر من الخليفة وبرضاه، الذي عرف أسامة كيف يؤثر عليه فأتاه من ناحية ما يهوى، وهو: حبه لجمع المال، ولكن في حقيقة الأمر هذا اعتذار قبيح وكذب على النفس، فهو لم يعمل إلا بالباطل وسيتحمل تبعه ذلك وحده عند الله.

أما رواية ابن تغري بردي، فملخصها: أن سليمان هو الذي كتب إلى أسامة بما جاء نكره عند الجهشاري، وأعجبت الخليفة سياسته، خاصة أمانته ونزاهته، فقال مادحا إياه: «هذا لا يرتشي ديناراً ولا درهما».

إلا أن عمر لم يملك نفسه من حدة الغضب، فقال له: «أنا أذكك على من هو شر من أسامة ولا يرتشي ديناراً ولا درهما».

فقال سليمان: من هو؟

قال: عدو الله إبليس.

فغضب سليمان وقام من مجلسه»⁽²⁾.

ثناء سليمان على أسامة هو نفسه الذي أثنى به على يزيد بن أبي مسلم، والرد نفسه-تقريباً-من عمر عليه، كما سنذكر ذلك عنه في نهج عمر له عن الاستعانة به.

ولا نعتقد أن سليمان كتب بذلك إلى أسامة، وإنما الذي نراه: أن ابن تغري بردي يمكن أن يكون قد مزج بين رواية الجهشاري ووصية سليمان له بالذي سبق، وبين حادثة أخرى

(1) -كتب الوزير وكتائب، ص 32.

(2) -لحموم الزاهرة، ج 1، ص 231-232.

حصلت له معه عندما رفع الديوان إلى دمشق للمحاسبة، فأعجب سليمان عمله، فقال ما قال، معبرا بما سبق ذكره عن هذا الإعجاب، فرد عليه عمر بالذي سبق ذكره.

وبعد هذا العرض للروايات نخلص إلى القول: أن كلا من رواية الجهشاري وكذا ابن عساكر تكملان بعضهما البعض، فإن ابن عساكر ذكر وصية عمر له عند إنطلاق أسامة، ولم يكن هدف هذا الأخير إلا ليتحلى من كل ما سيتوقع أن عمر سيكتب به إليه، متخذا من وصية الخليفة له، الذي نرى أنه لم يعزم عليه في تنفيذ ما أوصاه به، إلا مبررا يستبره لتكريس استبداده.

ثم إن ابن عساكر أهمل ذم عمر له وهو الذي أورده الجهشاري الذي أهمل هو الآخر وصية عمر لأسامة عند انطلاقه إلى مصر، ثم اتفاهما على ذكر وصية سليمان لأسامة، وإن اختلفت صيغة كل رواية عن الأخرى في ألفاظها إلا أن الجوهر واحد. أما ما جاء عند ابن تغري بردي من ذكره لمكاتبة سليمان إلى أسامة فهذا شيء مستبعد لما كنا قد بينا ذلك من قبل.

أما إعجاب الخليفة بسياسته بهذا الذي كان يبحث عنه أسامة ووصل إليه، إذ لم يكن همه من وراء ما عمل به في أهل مصر إلا كسب رضى الخليفة، وقد تحقق، ورضاه عنه يكمن في حمل أكبر قدر من المال إلى خزينة دمشق، وهذا - فيما يظهر - هو الذي أدى بسليمان إلى الإعجاب به، وأدى بابن عساكر أن يقول عنه في مبالغة لا تصدق: «أنه تولى خراج مصر فاستخرج اثني عشر ألف دينار»⁽¹⁾ - 12.000.000 مليون دينار - ولم يحاول سليمان بعد أن سيطر أسامة على عواطفه بأمانته التي كانت على حساب أهل مصر أن يتدخل ليعنل من شططه، وترك له الحبل على الغارب يفعل ما يشاء، مقلدا سلفه قرّة بن شريك في شدته وجبروته بالخصوص على أهل الذمة، وإن لم تكن أول شدة دخلت على يده على أهل مصر كما أشار إلى ذلك ابن تغري بردي في روايته السابقة، وإنما دخلت على يد عبد الله بن

(1) - تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص 402

- هذا الذي هو مبلغ خيالي لا يصنق. المبلغ الذي قدرته المصادر لا يزيد في أغلب الأحوال عن الأربعة ملايين دينار سنويا خلال مختلف العهود: الراشدي والأموي والعباسي، وإذا ما حولنا المبلغ المذكور أعلاه على أساس صرف الدينار بعشرة دراهم، كان المبلغ: 120 مليون درهم، وهذا يساوي ولورد العراق إلى عهد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وهذا مستحيلا، بل لا سواء بين وارد الإقليمين، فكان العراق أكثر، ومساحته المزروعة أوسع، على العكس من ذلك إقليم مصر، المقريري: الخطط، م2، ص 98 - المقريري: البلدان، ص 339 بدل الأملق الشخصية لابن رسته. - الريس: الخراج والنظم المالية، ص 149 وما بعدها، 245 وما بعدها.

عبدالملك-87-90هـ- كما يذكر ذلك عنه المقرئزي⁽¹⁾، وأيضاً علي يد قررة بن شريكمن بعده
- 90- 96 هـ -

ومما تجدر ملاحظته أيضاً أننا لم نجد- فيما نعلم- أن أحداً من الخلفاء الأمويين المتقدمين
على سليمان أو الذين جاء وأمن بعده⁽²⁾ قال بمثل ما نسب إليه في وصيته لأسامة الأنفة الذكر
إضافة إلى التناقض الواضح بين حرص سليمان على جمع الأموال بغض النظر عن الوسيلة
المستعملة في تحقيق ذلك، كما صورت ذلك المصادر المتقدمة، وبين حرصه وحرص الخلفاء
الذين سبقوه أو الذين جاءوا من بعده على تحريم الحق والعدل ما أمكنهم ذلك فيما يرفعه إليهم
ولا تهتم من أموال الأقاليم الفائضة عن حاجة نفقات الإقليم، إذ كانوا لا يقبلون درهما ولا
دينارا حتى يقدم عشرة من رجال الإقليم فيقسمون أمام الخليفة: أن مأخذ شيء من ذلك المال
إلا من حلال وبحق، وأن ما حمل إليه إلا الفضل بعد أن أخذ كل ذي حق حقه⁽³⁾.

هذا ولا نستبعد أيضاً تحريض متقبلي الخراج وجباته من المسلمينوأقباط مصر لأسامة بن
زيد أن يشدد على الأهالي، مسانداً لجانبهم، حتى يحتفظوا لأنفسهم بنصيب أكبر مما يجبي⁽⁴⁾.

(1) -الخطوط، م، 1، ص 302.

(2) -خذ على ذلك مثلاً موقف الخليفة عبد الملك من مياسة الحجاج الذي اقترح عليه لخذ فضول أموال أهل السواد، فكتب إليه بنهاه قائلا
له: «لا تكن على درهمك لأخوذاً أحرص منك على درهمك المتروك، وأبق لهم لحوم يعتقدون بها شحوما».

-الموردي: الأحكام السلطانية، ص30، طبعة الجزائر ابن رسته: الأعلق النفسية، ص 105
عند ذلك قدم لهم قروضاً سددها عند جباية الخراج.

وكذلك كانت مياسة زياد بن أبيه نحو المزارعين، إذ كان يوصي بهم فيقول: «أحسنوا إلى المزارعين، فإنكم لا تزالون سمناً ما سمنا».
-لين قتيبة: عيون الأخبار، ج 1، ص 10.

(3) -أخبار مجموعة في فتح الأندلس لمجهول، ص29-30: البلائري: أنساب الأشراف، ج8، ص 400 حسين عطوان: الأمويون والخلافة،
ص 193-194.

وهذه الطريقة لا تعبر بمصدق عن العدل الذي كان يتوخاه الخلفاء في قبول ما يرفع إليهم من أموال، وهذا لانتقاء الولاة لرجال الوفد ممن
يسترون على مظالمهم، ويخشونهم على أنفسهم من كشف الحقيقة أمام الخليفة، وقد حصل أن نكل السماح بن مالك، وإسماعيل بن عبيد الله
عن التمسك بالذين كانوا في وفد إفريقية الذي قدم على سليمان مع المال الذي رفع إليه، فأعجب عمر صندرمهما، فاستخلصهما لنفسه وعينهما بعد
ذلك والييين: السماح على الأندلس وإسماعيل على إفريقية.

أخبار مجموعة، ص 29-30.

وزناً خالد بن عبد الله القسري والي العراق-105-120هـ- رجلاً بألفي درهم حتى أكمل به للشهود الذين أرسلهم مع المال، فكتشف أمره
هشام فرده وأمر خالد أن يقتله، كما ذكر ذلك البلائري في أنساب الأشراف، ج8، ص400.

ورفضت أم البنين الهدايا التي دفعها محمد بن يوسف الثقفي إلى الوليد الذي دفعها بنوره إليها في موسم سنة 91هـ لما علمت أنه غصبها
للنفس، فلم يقبلها منه الوليد حتى حلف له خمسين دينارا بين الركن والمقام: « بالله إما غصب منها شيئاً أو لا ظلم أحداً ولا أصابها إلا من
طلب» قبلها الوليد ودفعها إلى أم البنين البلائري: أنساب الأشراف، ج8، ص 79، تاريخ الطبري، ج6، ص 498

وفي الحقيقة لم يكن صادقاً في موعده، والشواهد التاريخية تدل

(4) -سخطر الرسائل رقم: 86، 86، 86، 86، ج86، 86، 86، 86، 90، 90.

ولكن بعد استخلاف عمر سيكون له مع أسامة شأن وأي شأن⁽¹⁾.

3- وصية عمر لصالح بن عبد الرحمن ،

عرف الناس خاصتهم وعامتهم، الدور الهام الذي يقوم به عمر بن عبد العزيز بجانب سليمان، وما له من أثر في توجيه سياسته، ومن ثم أصبح كل وافد يفد على الخليفة يتودد إليه ويعمل على كسب رضاه، ويطلب منه النصيحة له ولغيره.

من ذلك أن صالحا بن عبد الرحمن⁽²⁾ صاحب خراج العراق أرسل توبة بن كيسان العنبري ت 131هـ- في مهمة إلى الخليفة سليمان بن عبد الملك، وأمره أن يتصل بعمر بعد الفراغ من أداء المهمة أن يعرض عليه الحوائج-أي إن كانت له حاجة عند صالح فيقضيها له- فأتاه توبة، وعند ابن الجوزي وأبي نعيم: وجده عند سليمان، فعرض عليه ما أمره به صالح فقال له عمر أن يخبر صاحبه:

« عليك بتقوى الله، وما يبقى لك عند الله، فإن الذي يبقى لك عنده باقي عند الناس، والذي لا يبقى لك عند الله غير باقي لك عند الناس.

فأبلغ ذلك صالحا».

قال صالح معقبا على ذلك مخاطبا لمن كان معه: «أسمعتكم قط بكلام حسن أحسن من هذا؟!»⁽³⁾.

وتسكت الرواية، حيث أنه من المعتقد أن صالحا كان ينتظر غير ما أبلغ به، والذي أثرت فيه هذه الموعظة.

وبلا شك فإن عمر بن عبد العزيز-رحمه الله-ما كان يسعى للحصول على المغنم بطلبه الحاجات من صالح وغير صالح، بل كان همه وشغله الشاغل إسداء النصيحة الصادقة إلى هذا العامل يدعوه فيها إلى عدم مسايرة الظالمين في ظلمهم، وأن يسعى في خدمة الرعية بالحق والعدل، عاملا على نشدان رضا الله لا غير.

(1) -انظر الرسالة رقم: 116.

(2) -انظر ترجمته في الفصل الثاني من الباب الثالث رسالة رقم: 77.

(3) -البلانري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 151، ابن المبارك: كتاب الزهد، ص 63، رقم: 190

أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 277.

ابن الجوزي: سيرة صر، ص 236.

علامه: للكتاب الجامع لسيرة صر، ص 472

4- استنكار عمر علي سليمان توليته ليزيد بن المهلب علي خراسان وتبذيره للأموال:

ومن الأمور التي لم يأخذ فيها سليمان برأي عمر بن عبد العزيز توليته ليزيد بن المهلب علي العراق، ثم احتياله عليه لما ضيق عليه صالح بن عبد الرحمن لما أسرف في إنفاق الأموال فيما لذ وطاب، ولم يجارده في إسرافه، فنقله الخليفة سليمان واليا علي خراسان، مع بقاء إدارة العراق تحت إشرافه، وجمع له سليمان جميع السلطات في هذا الإقليم الحيوي من صلاة وحرب وخراج⁽¹⁾. وهذا ما كان يتمناه حتى يتخلص من كل مضايقة، ويتحرر من كل رقابة عما يقوم به من أعمال في خراسان.

والحق أن الخليفة سليمان أخطأ خطأ فادحا بتعيينه له علي العراق والأقاليم الشرقية⁽²⁾، إذ أصبح يزيد بن المهلب في عهد سليمان مثل الحجاج في عهد الخليفة عبد الملك وابنه الوليد من بعده، وإن كان دونه إسرافا في سفك الدماء، إلا أنه يفوقه إسرافا وتبذيرا لأموال المسلمين، إذ كان يوزعها علي الحاشية والأنصار والمتملقين، إشباعا لنزوة الفخر التي استحكمت في نفسه وكانت توجه تصرفاته حتى يقال عنه: أنه جواد وكريم، بينما الأمر علي العكس من ذلك تماما بل كان يتم كل ذلك علي حساب بيت المال.

وسار الركبان ينشرون أخباره في أرجاء الأقاليم حتى بلغت مسامع عمر بن عبد العزيز الذي كان لا يملك من الأمر شيئا حتى يتدخل ليوقفه عند حده، وأفضى بتذمره هذا واستنكاره عما يقوم به يزيد في خراسان إلى أمير مكة عبد العزيز بن عبد الله، إذ قال له، وهما بعرفات عند حجه مع سليمان سنة 497هـ: «العجب لأمير المؤمنين! استعمل رجلا علي أفضل ثغر للمسلمين! فقد بلغني عن ياقم من التجار من تلك الوجه، أنه يعطي الجارية من جواريه مثل سهم ألف رجل والله! ما الله أراد بولايته»⁽³⁾.

لهذا السبب احتال علي سليمان حتى نقله إلى خراسان، وأصبح واردها تحت تصرفه ينفقه علي الجواري، وغير الجواري، فكان هذا العمل منه أحد الأسباب التي زادت من بغض

(1) -تاريخ الطبري، ج6، ص523 وما بعدها.

(2) -خطأ سليمان تقع عنه اختلاس يزيد لخمس غنائم جرجان، وأيضا لما نتج من بعد وفاة عمر من مأس وخراب لحق بأهل العراق لما هرب من المعين لما ظم بوفته، كما منذكر ذلك عنه عند تعليقنا على الرسائل: رقم: 117، 118، 119، 118، 119.

(3) -الطبري: ج6، ص528-529.

عمر له ولأن بيته، إذ كان يقول عنهم: «هؤلاء جبابرة ولا أحب مثلهم» وكان يزيد يبغض عمر أيضا ويقول عنه: «إني لأظنه مرائيا»⁽¹⁾.

ولم يكن عمر كذلك، بل هو مخطئ في زعمه، وهو خلق ألصق به وأكثر انطباقا عليه منه بعمر، ولو تأمل حياة عمر، ووعى ما كان ينصح به الوليد ومن بعده سليمان بعيدا عن كل هوى، أو تحقيق مصلحة خاصة، لتيقن أن تقوى عمر واستقامته تمنعانه من أن يحبط عمله بالرياء.

ذلك هو موقف عمر من تعيين هذا الرجل الذي لم يكن راضيا عن ذلك، ولكن عندما يستخلف سيكون له معه حساب عسير كما سيأتي تفصيل ذلك في موضعه عند عزله.

5- زعمي عمر لسليمان عن الاستعانة بيزيد بن أبي ميمون .

ومن الأمور الأخرى التي أخذ فيها سليمان برأي عمر: أمر يزيد بن أبي مسلم⁽²⁾ الذي عزله سليمان عن إمارة العراق، ثم استنمته فحاسبه، فلم يكشف له عن خيانة دينار ولا درهم فهو في هذا كقرة بن شريك والحجاج وأسامة بن زيد، فأعجب به وزادته فصاحته وسحر بيانه إعجابا به، فهم أن يستكتبه فنهاه عمر عن ذلك، حتى لا يُخفي ذكر الحجاج وسيرته بالاستعانة بأعوانه.

إلا أن الخليفة سليمان قال لعمر مبينا دواعي رغبته في استعماله: «إني كشفت عنه فلم أجد عليه خيانة».

فقال عمر: أنا أوجدك⁽³⁾ من هو أعف عن الدينار والدرهم منه.

فقال سليمان: من هذا ؟

فقال: إبليس ما مس ديناراً ولا درهما بيده وقد أهلك الخلق⁽⁴⁾.

فتركه سليمان ولم يستعمله، واستعمل صالحا بن عبد الرحمن.

(1) المصدر نفسه، ج6، ص 557.

(2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 157.

(3) لحظ موقفه منه رسالة رقم: 742.

(4) أي أجد لك، من وجدته وعثر عليه، وهو مخف.

لسان العرب 3، ص 445، مادة: (وجد).

(5) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج6، ص 310.

البلذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 113-114.

هي الإجابة نفسها-تقريباً التي أجابه بها عند إعجابه بعمل أسامة بن زيد، التي كنا قد أشرنا إليها من قبل، إذ ظن الخليفة أن عدم امتداد الأيدي إلى أموال المسلمين بالاختلاس يُعدُّ ذلك سبباً كافياً لتولي أمور المسلمين من جديد، ولو فعلوا الأفاعيل في الناس .

ونسى أن يزيد هذا من أولئك الرجال الذين رباهم الحجاج بن يوسف على يديه، فتأثر بفلسفته في الحكم القائمة على حكم السيف والسوط، والذي دفع حياته ثمناً لها عندما حاول انتهاجها مع أهل إفريقية عندما وُلد يزيد بن عبد الملك واليا عليها سنة 101هـ⁽¹⁾.

في حين أن عمر بن عبد العزيز يريد أن يريح الناس من هذه السياسة الجائرة، ولو كان أصحابها لم يختسوا دينارا ولا درهما، فالحكم من وجهة نظره لا يتعلق بأمر المال وجمعه بأية طريقة كانت فقط، بل هو إدارة فعالة تخدم الناس، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر وتربية وإحسان، وصون للدماء، وحرص على أخوة الإسلام، ودعوة إلى الله، وتصحيح لعقائد الناس.

وخلاصة الأمر، أننا نكتشف من وراء هذا النقاش الذي دار بين عمر وسليمان ميول كل واحد منهما.

فعمراً لا يود الاستعانة بمن صبغوا أيديهم بدماء المسلمين، وإنما يود الاستعانة بمن توفرت فيهم جملة من الشروط منها: الولاء للإسلام لا للحاكم، والقوة في غير عنف واللين في غير ضعف، والأمانة، والتقوى، والماضي الناصع الذي يشهد للمتولي بحسن السيرة والاستقامة، والذي سيعمل بعد استخلافه على اختيار أعوانه وفق هذه الشروط كما هو مبين في موضعه⁽²⁾.

أما سليمان: فلا تهمة سيرة من يريد الاستعانة به إلا في القليل النادر، وإنما يهمة منه: الولاء لشخصه، وجمع المال واستخلافه بغض النظر عن السياسة التي يسلكها في تحقيق هذه الغاية، وتؤكد هذه الحقيقة في سياسة أسامة بن زيد نحو أهل مصر، وفي سياسة ولاية العراق

(1) حين خلكن: ج6، ص 311.

-بلاندي: ج4، ص 110.

-الجهاري: الوزراء والكتاب، ص 35.

(2) -نظر التمهيد لباب الرسائل الإدوية.

والفلاسيم الشرقية الذين استبدوا بالأمر دونه، ممثلة في يزيد بن المهلب الذي لم يراع الخليفة في اختياره الأمانة التي دفعته لأن يمدح عليها أسامة بن زيد، وكذا يزيد بن أبي مسلم عندما رغب في استكتابه ونهاه عمر عن ذلك كما سبق ذكره.

(6)- موقفه عمر من سياسة سليمان تجاه الخوارج :

وفشل عمر أيضا في حمل الخليفة سليمان على تعديل رأيه في الخوارج بالكف عن استعمال سياسة الشدة والعنف معهم، ونصحه قائلا له: «ضُمَّنْهُمْ الْحَبُوسَ حَتَّى يُحْدِثُوا تَوْبَةً»⁽¹⁾ هي النصيحة نفسها تقريبا التي نصح بها الوليد من قبل وفشل في ذلك.

إلا أن سليمان لا يؤمن بمثل هذا الإجراء الوقائين فيمضي متبعا أثر أسلافه نحوهم، والتي زادت سياسة البطش التي عولج بها أمرهم من تطرفهم في مواقفهم وأفكارهم، وتأصلت في قلوبهم إحنٌ وعداوات نحو بني أمية وأعوانهم، فكانوا بعد ضعف شوكتهم يظهرن عداوتهم لهم بشتمهم، وهي أضعف مقاومة، وترد في هذا الشأن جملة من الروايات تتطابق إلى حد كبير مع تلك التي أشارت إلى موقف الخليفة الوليد نحوهم، نعتقد أنها ألصق بهذا الأخير منها بسليمان وما هي إلا إسقاطات في غير محلها، كاستشارة سليمان عمر في خارجي أتى به إليه، فأشار عليه أن يشتمه كما شتمه فلم يقبل منه ذلك فأمر سليمان خالد بن الريان بضرب عنقه فنفذ ذلك في حقه.

ومما يجعلنا نشك فيما نسب إلى سليمان من مواقف نحوهم، أن نفس مواقف خالد بن الريان صاحب شرطة سليمان بعد الوليد تتكرر بعينها في عهد سليمان، حيث كان يستعد لتنفيذ ما يأمره به سليمان في عمر بضرب عنقه عندما خالفه في الرأي في حقهم⁽²⁾.

ومما باينت به هذه الروايات ما سبق، أن هناك رواية تذكر: أن أحد ولاته سأله عن رجل سبه ما يفعل به؟

فقال من في المجلس: «اكتب بضرب عنقه وعمر ساكت لم يتكلم وكان سليمان يريد رأي عمر في المسألة، فلما لم يجبه عمر عندها سأله الخليفة: مالك لا تتكلم يا عمر؟

(1) - ابن الجوزي، سيرة عمر، ص 49.

(2) - المصدر السابق، ص 49.

لبن نعيم: الحلية، ج 5، ص 279-280

فقال: أما إذا سألتني، فلا أعلم سبباً أحلت دم مسلم إلا سبباً نبياً»⁽¹⁾.

ذلك هو رأي عمر الثابت لم يتبدل بالمرّة في حق هؤلاء الناس.

والحق أن ما أشار به على الخليفة هو الحق، وهو نفسه الذي سيكتب به إلى جماعة من ولاته كانوا قد استطلعوا رأيه في رجال شتموه⁽²⁾.

وتسبكت الرواية عما كتب به سليمان إلى واليه، وإن كنا نعرف رأيه فيهم من مواقف أسلافه نحوهم، إذ لا يمكن أن يخالف ما كان قد كتب به والده إلى الحجاج يأمره بضرب عنق من شتم الخلفاء⁽³⁾، وكذا ما كان من أخيه الوليد نحوهم فيما تقدم.

إن رأي عمر بن عبد العزيز نحو هذه الفئة رأي مبدئي يترجم به عملياً موقف الإسلام ووسطيته نحو هؤلاء الناس الذين أهلكتهم المغالاة في الأفكار والمواقف والتصرفات، ما كان -في نظر عمر- على خليفة المسلمين أن يرغب عن العدل في استصلاح رعيته وإلا عدّ مسرفاً متطرفاً هو ومن شق عصي طاعته نائراً عليه في درجة سواء.

7- تقدير عمر لآل البيت وحقانتهما وعمن حقوقهم:

تحول عمر بن عبد العزيز إلى مدافع عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وآل بيته عليهم السلام بعد أن نبهه شيخه من غفلته مما بدر منه في حق هذا الخليفة الراشد أيام طلبه للعلم، كما أحسن إلى آل البيت أيام إمارته كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

كما كان قد اقترح على الخليفة الوليد وكذا سليمان إعادة صرف خمس الخمس من الغنائم ومما أقام الله على رسوله، وفي عهدهما إليهم، والذي أعطى لهم بنص الكتاب والسنة⁽⁴⁾.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن نية عمر الخالصة ورغبته الشديدة هما اللتان دفعته بعد رفض الوليد وسليمان صرف خمس الخمس عليهم أن يسألها حصتها من فدك اللتين صارتا إليهما من والدهما ليضمهما إلى حصته التي آلت إليه من والده⁽⁵⁾ فكان -فيما نرجحه- يصرف

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 116.

(2) لحظر الرسائل رقم: 678، 678، 678، 679، 680.

لهناك تفاصيل أكثر عن حدّ شتم الأبياء -عليهم السلام-.

(3) تاريخ خليفة بن خياط، ص 217.

(4) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج 5، ص 57.

(5) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 257-258.

(6) لحظر الرسالة رقم: 650 والتمهيد الخاص بها في فقرة: رده أرض فدك إلى ما كانت عليه في العهد النبوي.

واردهما عليهم وعلى أبناء السبيل سراً عن آل بيته، ولعل تلك الأموال التي كان يرسلها إليهم في زقاق العسل سراً من وارد فدك⁽¹⁾.

أصبح عمر بعد أن قرأ قراره في الشام، مقصد آل البيت يستعينون به على قضاء حوائجهم لدى الخلفاء، وفي هذا الصدد قدم عليه عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام -ت 145هـ- يشفعه في قضاء بعض مصالحه لدى سليمان، وإكراماً منه له نصحه أن لا ينتظر مع المنتظرين الذين يريدون مقابله، وإنما يأتي في الوقت الذي يدخل فيه دون انتظار، وقال له:

«فإني أكره أن تقف ببابي فلا يؤذن لك» استحياء منه لمالهم من حق التوقير، حتى أنه كان يكره لهم أن يتواجدوا في الأماكن الموبوءة، التي يشكل تواجدهم بها خطراً عليهم، فقد علم أن في الجيش رجلاً أصيب بالطاعون، فاستدعى عبد الله بن الحسن فنصحه أن يرحل في الحال، فرجع إلى المدينة، ثم أرسل إليه بحوائجه⁽²⁾.

لم يقف الأمر عند هذا بل امتد إلى الدفاع عنهم مما يراد بهم من سوء، مع ما يشكل ذلك من خطر عليه، كالذي حصل على يد الخليفة الوليد عند دفاعه عن قتل الخوارج.

وفي هذا الصدد تدخل في قضية زيد بن الحسن وملخصها: أن سليمان تتبع الرجال الذين أيدوا الوليد في البيعة لابنه عبد العزيز بولاية العهد بالتعذيب والتكيل، وكان من بينهم زيد الذي بايعه خوفاً من بطش الوليد، فلما تولى سليمان بحث عن الأمر، فلما تأكد من ذلك عن طريق واليه على المدينة أبي بكر بن محمد بن حزم كتب إليه: أن يضربه مائة سوط ويلبسه عباءة صوف ويمشي به حافياً. فلما علم عمر بذلك ارتاع لما أمر به، إلا أنه طلب من الرسول أن لا يرحل حتى يكلم الخليفة في أمره لعله يستطيع نفسه فيعيد النظر فيما أمر به، فلم يسافر، وبقي ينتظر ما يسفر عنه تدخل عمر، ومرض الخليفة سليمان، ثم توفاه الله فدعا عمر بالكتاب فمزقه⁽³⁾.

(1) أنظر الفصل المتقدم في هذا الباب في: عاتقك بك البيت وإحصائه ليوم.

(2) ابن صباغر: تهذيب تاريخ دمشق، ج7، ص 358.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص 118.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 78.

(3) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 104-105.

ابن صباغر: المصدر السابق، ج5، ص 465.

ولم يقتصر أمر سليمان على ما سبق والذي لم ينفذ في حق زيد، بل عزله أيضا عن ولاية صدقات رسول الله ﷺ بسبب تأييده للوليد في الأمر المتقدم ذكره - فيما نرجحه - ثم أعاد إليه عمر أمر الإشراف عليها بعد استخلافه⁽¹⁾.

8- سليمان لا يصبر على مفارقة عمر له:

رغم عدم أخذ الخليفة سليمان ببعض ما كان يشير به عليه عمر، فإن الألفة بينهما ازدادت، والصلة توثقت أكثر، حتى أصبح لا يطيق مفارقة عمر له، بل كان يحرص أشد الحرص على أن يكون دائما بجانبه، وقد صرح سليمان بنفسه بالأهمية التي يكتسبها وجود عمر بجانبه إثر الحادثة التالية:

فقد حصل وأن تشاجر غلمانها على سقي الماء، فاشتكى غلمان سليمان إليه بما جرى لهم على يد غلمان عمر، فسأل عمر عما حدث، فأخبره بأنه لا علم له بالذي جرى، فكذب سليمان فغضب عمر و قال له: « ما كذبت مذ شددت علي إزاري » وتجهز يريد الرحيل إلى مصر، فبلغ ذلك سليمان، فشق عليه واستبد به القلق، وندم على ما بدر منه في حقه واعتذر إليه بعد أن توسطت عمه لهما بينهما، فمكث ولم يرحل، ثم قال له: « يا أبا حفص! ما اغتممت بأمر ولا أكرهني أمر إلا خطرت فيه علي بالي »⁽²⁾.

تلك هي قيمة عمر ومكانته عند سليمان الذي تحمل معه جزءا غير يسير من أعباء الخلافة وتكاليفها، ولم تكن حيرة سليمان في نظرنا - إلا لما يضيف وجوده بجانبه لونا من الشرعية على خلافته، ومزيادا من الولاء والطاعة له، ولما يسعى لتحقيقه من أعمال لصالح للرعية. وقد كان كذلك عندما أصبحت تتبرك به حتى أنها قالت عنه: « سليمان مفتاح الخير »⁽³⁾.

إضافة إلى ما سبق فإن ضعفه في إدارة شؤون الدولة هو ما تفسر به هذه الحيرة وخوفه من ابتعاد عمر عنه، خلافا لعمر بن عبد العزيز الذي اكتسب خبرة في ذلك، وقد باح بضعفه هذا له فيما سبق ذكره عندما قال له: « إنا قد وكنا ما قد ترى، ولم يكن لنا بتببيره

(1) لحظر الرسالة رقم: 662 قد تكلمنا هناك عن هذه الصدقات بشيء من التفصيل وأمره بردها عليه.

(2) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 28، 106.

لحور نميم: الحلية، ج 5، ص 343.

لحور الجوزي: سيرة عمر، ص 45-46.

(3) تاريخ الطبري، ج 6، ص 546.

علم»⁽¹⁾، حيث لم تكن لسليمان استراتيجية واضحة المعالم في الفتح والجهاد والبناء والتعمير والتأليف بين القبائل العربية، وبين العرب وسكان المناطق المفتوحة، كالتى كانت لعمر بن عبد العزيز، كما سنرى ذلك بعد استخلافه، وما تتكبله بقيادة الفتح في عهد الوليد إلا دليل على هذا، إذ هدم ما بناه سلفه، إضافة إلى انحيازه لصف اليمنية في الجناح الشرقي للدولة بحملهم على رقاب الناس ممثلين في يزيد بن المهلب، وكان سليمان رئيس قبيلة لا خليفة للمسلمين وأولاً وجود عمر ورجاء بن حيوة بجانبه لانحاز بشكل سافر إلى بطانة السوء التي زينت له شره الانتقام من خصومهم لا خصومه، وما إحساسه بالفراغ الذي يحدثه غياب عمر إلا تفسير آخر بعد التفسير الذي سبق ذكره، الذي يدل على ذلك، الصراع النفسي الذي يعتلج داخله كأثر لذلك الصراع الناشب بين البطانتين، إلا أن نزوعه نحو فعل الخير، والبطانة التي تحضه .

9- جعل عمر سليمان على الجلود لرد المظالم:

صارت لعمر من المنزلة والمكانة عند سليمان ما ليس بعدها مكانة إلا الخلافة، وقد بينا ذلك فيما مضى، وحتى عند بقية أفراد الأسرة الحاكمة الذين كانوا يفرعون إليه عند كل شدة⁽²⁾. ويستغل عمر هذه المكانة ما أمكنه ذلك، حاثاً الخليفة على تحقيق أكبر قدر من الإصلاح، ولم يثبط من عزمته ما كان يخالفه فيه سليمان بعدم اعتماده ما كان يشير به عليه وهو الأمر الذي ذكرنا عنه بعض الأمثلة فيما تقدم، إذ استمر يبذل له النصيح فيعمل بالذي كان يقترحه عليه، هو ما تؤكد الحادثة التالية:

أعطاه سليمان يوماً مائة ألف درهم ليوزعها على المحتاجين، إلا أن عمر لا تفرحه هذه المبادرة منه بقدر ما يفرحه حين يعيد الأموال التي أخذت بغير حقها إلى أصحابها، فيستغل إنشراح صدره لفعل الخير فيقترح عليه: «أو خير من ذلك يا أمير المؤمنين قال: وما هو؟

قال: قوم صحبوك في مظالم لهم لم يصلوا إليك»⁽³⁾.

فانصاع للاقتراح، فجلس لرد المظالم.

(1) -خطر ما سبق لي علاقة عمر بالخليفة سليمان بن عبد الملك .

(2) -لبن الجوزي: سيرة عمر، ص 53

(3) -المصدر نفسه، ص 53.

ولم تشر المصائر إلى طبيعة هذه المظالم، ولا من هم أصحابها، إلا أن ابن عساكر ينكر: أن رجلا قدم عليه من حضر موت يشكو إليه عامله العسوف الذي ضيع الرعية، فأرسل إلى العامل برجل على البريد أمره بعزله وأمره أن ينصف من ظلمه منه⁽¹⁾.

وأشار ابن خلكان أنه أنصف رجلا من عامل له ظلمه بعد أن أثرت فيه موعظته⁽²⁾.

فلا شيء أفضل عند عمر بن عبد العزيز من الحق يعيده الخليفة إلى أصحابه والعدل ينشره في رعيته، السبيل الأمثل لإظهار رافة الإسلام ورحمته ومحاسنه وجماله بالمارسات المرضية والتطبيقات الرشيدة له، فذلك كفيل باستقرار الأوضاع وتوفير الأمن للأنفس والصيانة للأعراض والحماية للأموال.

10- موقوفه عمر مما فرض سليمان لأهل المدينة:

وبتأثير من عمر ومن الأتصار، فرض سليمان لأهل المدينة أربعة آلاف فريضة زيادة عما كان قد فرض لهم، وملخص الأمر: أنه عند حجه سنة 97هـ وحج عمر معه، فلما وصل إلى المدينة قسم في أهلها مالا كثيرا، وفرض لهم أربعة آلاف فريضة، لم يدخل معهم فيها حليف ولا مولى، ويأخذه الزهو بما فعل، ويسأل عمر عن ذلك فيجيبه إجابة جامعة تلخص له سوء ما قام به، قال له: «رايتك زدت أهل الغنى غنى، وتركت أهل الفقر بفقرهم»⁽³⁾.

إن من هي لفظة نكية من عمر لسليمان الذي ظن أنه سيبارك عمله إلى مسألة التفاوت في مداخيل الفئات الاجتماعية التي كانت الهوة تزداد اتساعا فيما بينهما، فالأولى له من وجهة نظر عمر - وهو محق في ذلك - أن يقارب بينهم، لا أن يفرض لقوم ويترك آخرين، وقد تطابق رأيه هذا مع ما قام به ممن كان قد فرض لهم من أهل المدينة، إذ أشركوا معهم مواليتهم وحلفاء فيما فرض لهم، وأخبروا الخليفة بما صنعوا، فحجل، ففرض لهم أربعة آلاف فريضة أخرى⁽⁴⁾. وبذلك تدارك خطأه بتبنيه عمر له وبما فعل أهل المدينة، الذين دفعهم دينهم وخلقهم أن يفيضوا مما فرض لهم على هؤلاء الموالى والحلفاء الذين هم لُحمةُ كلحمة النسب.

(1) ابن عساكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص 438.

(2) رفقات الأعيان، ج2، ص 425.

(3) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 116.

(4) تاريخ اليعقوبي، ج2، ص 298.

تسرى ماذا سيكون عليه حال مجتمع المدينة لو لم يلفت عمر نظره إلى ما فعل، وكذا موقف أهلها الفذ وضميرهم اليقظ وأخلاقهم الرفيعة؟ لا شك أن حدة التفاوت ستزداد وتمزق المجتمع، وتصبح العداوة والبغضاء هي التي تتحكم في العلاقات.

11- حمل عمر سليمان على الرفق بالمجذمين:

وهناك قضية أخرى تدخل فيها عمر بن عبد العزيز لدى سليمان فحملة على العدول عن رأيه فيها، ملخصها: أنه عند إشرافه على موسم الحج لسنة 97هـ وبينما هو في فسطاطه إذ سمع صياح المجذومين⁽¹⁾. وضربهم لنوا قيسهم فأفزعوهم، وكان قد أخبر بما يلقاه الناس منهم فأمر على الفور بإحراقهم، وذلك بعض طبعه عندما تتقابه نوبات الحدة فتؤدي به إلى إصدار قرارات غير صائبة، دون أن يتزوى في عواقبها، إلا أنه إذا وجد من يسدده رجع إلى الحق دون أن يتحرج من ذلك، وهذا ما حصل عندما اتصل به عمر بن عبد العزيز بعد أن بلغه الخبر، إذ قال له: «يا أمير المؤمنين! هل رأيت مثل هؤلاء المبتلين فنسأل الله العاقبة فلو أمرت بإخراجهم؟

قال له: أصبت»

فأمر بنفيهم إلى قرية منعزلة حتى لا يختلطوا بالناس⁽²⁾.

ومن جملة ما تدخل فيه عمر للحد من غلوائه كذلك أنه لما أمر بإخصاء أولئك المغنين الذين سمعهم في عسكره يغنون وما فسّر به ذلك من تشر للفسوق، فتدخل عمر وقال له ينبيهه إلى عاقبة ما أمر به: «هذا مثلة ولا تحل!»، فخلى سبيلهم⁽³⁾. وعند ابن كثير أنه اقترح عليه أن ينفيهم فنفاهم⁽⁴⁾.

ومن الأمور التي تدخل فيها عمر بن عبد العزيز: ميراث بعض بنات عبد العزيز من بني عبد الملك فرد عليه سليمان: «ما أخال النساء يرثن في العفار شيئا».

(1) - الجذلم: مرض يصيب الإنسان تنقطع منه أطرافه، وهو من الأمراض المعدية.

- ابن منظور: لسان العرب، م12، ص87، مادة: (جذم)

(2) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص30-31.

- تاريخ اليعقوبي، ج2، ص298-299، وأشار إلى أن الحادثة جرت ببیت المقدس عند عودته من الحج.

(3) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص49.

(4) - قذنية والنهاية، ج9، ص180.

- وانظر الرسالة المنسوبة إليه رقم 638.

فغضب عمر وقال له: «سبحان الله! وأين الكتاب؟!».

فأمر سليمان غلامه أن يأتيه بكتاب عبد الملك الذي منعهم فيه من ذلك.

فقال عمر: «لكأنك أرسلت إلى المصحف!».

فغضب أيوب بن سليمان ت 98هـ - وقال له: «والله! ليوشكن الرجل يتكلم بمثل هذا عند أمير المؤمنين، ثم لا يشعر حتى يفارقه رأسه.

فقال له عمر: إن أفضى الأمر إليك وإلى منك» (1).

فجزره والده عما تفوه به.

وتسكت الرواية ولا تذكر شيئاً عما حدث، وهل انصاع سليمان للحق، أم لا، وهذا الذي

فعله عبد الملك - إن صح ذلك عنه - وهو الفقيه العالم بالشرعية من الأمور التي يؤاخذ عليها (2).

12- مواعظ عمر لسليمان:

استمر عمر ملازماً لجانب سليمان يسدده ويرشده، يرد عن أسئلته إن سأل، ويشير عليه إن طلب الاستشارة، ويذكره إن غفل، عاملاً على ربط وجدانه بالله مستغلاً رغبته في عمل الخير الذي تنزع إليه نفسه من حين إلى آخر، وتقبله للمواعظ، والذي كان في أحيان أخرى هو الذي يطلبها من عمر ومن غيره من العلماء، كالذي كان منه عند حجه سنة 97هـ الذي طلب من أبي حازم المدني (3) أن يذكره، فوعظه بموعظة بليغة تحمل في طياتها وبعد ما جاء فيها برنامج عمل وتصور منه لما ينبغي أن تكون عليه سياسة من يتولى أمر المسلمين (4)، والذي سيعتمد عمر بعد استخلافه الكثير مما جاء فيها من مقترحات ونصائح وإرشادات.

ويتعجب الخليفة سليمان عند حجه من كثرة الواقفين بعرفات، فيستغل عمر الظروف فيجيبه «هم خصماؤك يا أمير المؤمنين!» (5) بالطبع إن جار في حكمه ولم ينصف رعيته.

وتلبدت السماء يوماً وأبرقت وأرعدت ففرع سليمان وضحك عمر، فتعجب من ضحكه

وهو يسمع ما يسمع، فقال له: «يا أمير المؤمنين! هذه رحمة الله قد أفرغتك! كيف لوجاء

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 31، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 47-48.

(2) انظر الرسالة رقم: 271، 271 أ وحرمان الأبناء لبعض بنتهم من الانتفاع مما يوفرونه من عقار. ولعل عبد الملك كان من هؤلاء الرجال.

(3) انظر ترجمته في الباب العادي عشر رسالة رقم 807 ج.

(4) ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ج 2، ص 88-89. حنين صانكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 221-222.

ابن خلکان: ولله الأعيان، ج 2، ص 422-424.

(5) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 134.

عذابه؟»⁽¹⁾.

واعجب الخليفة سليمان يوماً بكثرة جيشه ووفور عدته، فالتفت إلى عمر وقال له: «ما تقول في هذا؟»

فقال: أرى دنيا يأكل بعضها بعضاً، وأنت المسؤول عن ذلك»⁽²⁾، فتهزه هذه الموعظة فتأثر بها وبكى.

ويتوفى ابنه أيوب سنة 98هـ الذي كان ولياً للعهد فيشتد حزنه عليه، فيأتيه عمر فيقول له: «يا أمير المؤمنين! إن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق -ت 53هـ- كان يقول: من أحب البقاء فليوطن نفسه على المصائب»⁽³⁾. تسلية له وتخفيفاً عما أصيب به، فأقطع عما كان فيه.

وهو الحق، فالأولى له أن يستقبل المصائب بالتجمل والتدلل فله ما أعطى وله ما أخذ. كانت هذه المواعظ تطأطي من غلوائه وشططه، وترده إلى قصد السبيل، خاصة وأن عمر كان يتخير لها أحسن الأوقات ويستغل لتقديمها الوقائع والنوازل حتى تؤتي أكلها، وأحسن الظروف لتحقيق ذلك ما كان القلب خالياً منشوقاً لسماع إجابة عن سؤال كان في حالة إعجاب أو اندهاش.

وبعد هذا العرض لعلاقة عمر بسليمان أمكننا أن نقول: أن سياسة الخليفة كانت واقعة تحت تأثير اتجاهين اشتين هما:

-الاتجاه الأول: هو اتجاه الشدة، إذ استمر هذا الاتجاه الذي كان يوجه سياسة الخليفة الوليد، بالضغط التي كان يمارسها على سليمان، ولكن هذا الاتجاه الجديد كان أقل عنفاً وسفكاً للدماء إذا ما قورن بالاتجاه الذي عرفناه من قبل أيام الخليفة الوليد ولعل هذا يعود في اعتقادنا إلى الأسباب التالية:

السبب الأول: شخصية سليمان الخيرة التي كانت لا تعتمد في سياستها على العنف المفرط إذا تطلبت الضرورة ذلك أو وقوعه تحت ضغط تيار الشدة ممثلاً في يزيد بن المهلب الذي زين له الانتقام من آل أبي عقيل، وأعوان الحجاج مستغلاً نقمته عليهم للسبب الذي أشرنا إليه من قبل، وكذا المكانة الرفيعة التي أصبحت له في قلبه.

(1) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 52-53 من كثير: لبدية ونهاية، ج 9، ص 179.

(2) -أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 272، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 51-52.

(3) -السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 228.

السبب الثاني: خوف الولاة الذين ولاهم سليمان على سمعتهم من أن تلحقها مدممة الرعية إن استعملوا الشدة نحوها، كما حصل للذين كانوا من قبلهم، ومن هؤلاء الذين خشوا ذلك يزيد بن المهلب⁽¹⁾.

- السبب الثالث: ضغط إتجاه الرأفة واللين والرفق على سليمان ممثل في عمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة الكندي وغيرهما، فحدث نتيجة لذلك اتجاه جديد في سياسة الدولة أحست به الرعية واطمأنت، بعد العنت والكبت والظلم الذي عانت منه من قبل. ورغم هذا بقيت سياسة الخليفة سليمان مباينة للمنهج السياسي لعمر الذي سعى جاهدا إلى حملته عليه، وما عندهم أخذ بالذي كان يقترحه عليه، أو ينصحه به فيما تقدم ذكره إلا دليل على هذا، وتجلي بالخصوص في تعيينه لأسامة بن زيد على خراج مصر ويزيد بن المهلب على العراق، الذي استغل مكانته لدى الخليفة التي أشرنا إليها من قبل، فاستبد بالأمر دونه هناك بالخصوص في تذييره لأموال المسلمين واختلاسه لها.

الاتجاه الثاني: وهو الذي ذكرناه من قبل في عهد الوليد ويمثله عمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة الكندي الذي بسطه في المسلمين أيام إمارته، ولم يتنكر له بعد إتصاله بكل من الوليد وسليمان، والذي سنراه واقعا ملموسا مكرسا بعد إستخلافه.

إلا أن نجاح عصر مع سليمان في حملته على ما يريد تحقيقه كان أفضل، مما كان مع الوليد، حتى عدَّ عصر سليمان مقدمة لعصر عمر⁽²⁾، بل يُعد منطلقا لسياسة عمر بما كان قد اقترحه على سليمان ونفذه كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ويبلغ هذا التيار الذروفي نجاحه بكسب عطف الخليفة سليمان، فيوصي بالخلافة لعمر بل عده الناس مفتاح الخير في أول خلافته وخاتمتها، لما أذهب عنهم من سنن الحجاج وإطلاقه سراح المساجين وإحسانه للرعية واستخلافه في النهاية لعمر⁽³⁾، فكان عمر بذلك حسنة في ميزان حسنات سليمان - فرحمهما الله -.

(1) لقد قال لما ولي على العراق: «إن العراق قد أخرجها الحجاج وأنا اليوم رجاء أهل العراق، ومتى قتمتها وأخذت الناس بالخراج وعذبهم عليه، صرت مثل الحجاج يفتلص من أمر الخراج بقتراحه على سليمان أن يولي عليه صالح بن عبد الرحمن قهمل. تاريخ الطبري، ج 6، ص 523.

(2) يوسف المص: الدولة الأموية، ص 252 وما بعدها.

(3) تاريخ الطبري، ج 6، ص 546.

- ابن خلکان: وفيات الأعيان، ج 2، ص 420.

الفصل الرابع:
استخلاص عمر بن محمد العزيز

99-717هـ

جامعة الأميرة
القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع: امتحان عمر بن عبد العزيز 99م-717م

1- هل كان عمر يعلم أنه سيصير خليفة في يوم ما ؟

تمضي السنون بسرعة وعمر يزداد تألقاً ونضجاً، وتحكم التجارب نفسه، ويزداد بصيرة بالواقع الذي يحيط به مستوعباً مشكلات الدولة المختلفة التي تراكمت وتعدت بمرور السنين وهامي المائة الأولى للهجرة توشك على نهايتها، وكل شيء يوحي بأن الخلافة قد استقرت في ذرية عبد الملك بن مروان، ولا مطمع لأحد من خارج هذا الفرع للوصول إليها، إضافة إلى هذا، فهل يستطيع بنو مروان أن يجددوا أمر هذا الدين على رأس المائة الثانية للهجرة⁽¹⁾؟ الواقع انذاك والذي عمل الفرع السفيناني والمرواني على تكريسه يقول غير ذلك ، لأن عمليات إصلاح مفاصد بني أمية كانت تتم على أيدي رجال من غير البيت الحاكم، وعن طريق القوة التي كانت الفئات المناهضة لحكمهم، خصوصاً الخوارج الذين يرون أنها الوسيلة الوحيدة للتغيير، ومن ثم إصلاح الحال.

ولكن الله إذا أراد شيئاً ما له أسبابه، ذلك أن الرجل الذي هيأته الظروف لأن يجدد هذا الدين، هو عمر بن عبد العزيز الذي قام بإصلاحات واسعة وعميقة الجذور على شتى الجبهات من قمة السلطة، وبدون إراقة لقطرة دم واحدة في سبيل تحقيق ذلك ولكن كيف يصل إلى ذلك وعيون بني عبد الملك مركزة على منصب الخلافة بعد أن خلت ولاية العهد من الوصي، وكان كل واحد منهم يتمنى أن يكون هو الخليفة، بالخصوص هشام بن عبد الملك! رغم هذا فإنه سيصل، ولكن كيف؟ ذلك ما سنعرفه لاحقاً.

ولكن قبل أن نتطرق إلى عهد سليمان بالخلافة له علينا أن نعود قليلاً إلى الوراء لمعرفة أين كان عمر قد سعى إلى الخلافة بالاتفاق مع سليمان؟ أم أنه كان لا يفكر فيها ولا يريد لها، وما حصل بعد ذلك ليس إلا إجراء ثنائياً تم بين سليمان ورجاء فقط؟

الواقع أن عمر بن عبد العزيز كان يعلم أنه سيكون في يوم ما خليفة على المسلمين، خاصة وأنا أشرنا إلى ما تتبأ به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الرجل الذي سيكون من ولده يسير بسيرته في المسلمين، وبداية تسليط الأضواء عليه واستقطابه لأنظار الناس بعدما شُجَّ وتبأ له أيضاً خالد بن يزيد لما صار إليه، وهو ما مر ذكره في الفصل الأول، وكذا ما تتبأ به

(1) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»
مسند أبي داود، ج2، ص 209 (كتاب الملاحم. باب ما ينكر قدر المائة).

سعيد بن المسيب بتوليه الخلافة كما ذكر ذلك في الفصل ذاته أيضا، وهو ما يتوافق مع رؤيا الحجاج -إن صححت- الذي قصها على عنبسة بن سعيد واستكتمه إياها، وكذا ما رآه رجاء بن حيوة أيضا وإخباره لعمر بذلك⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك فإن عمر في رؤيا رأى فيها النبي ﷺ يبشره فيها بالخلافة، وحذره من أن يبلطخ يده بالدماء⁽²⁾. وسيرته بعد استخلافه في المسلمين وأهل العهد تؤكد صدق هذا التحذير الذي يلتقي مع ما نصحه به العلماء، فلم يأمر بضرب أحد أو قتل نفس إلا بالحق، حتى أن الأقاويل تعددت وكثرت واختلفت إلى أن بلغت حوله حد الأساطير⁽³⁾ شأن كل أمة عانت من تكميم الأقواد، وإزهاق الأرواح، وتعيش على الأمل منتظرة من يحررها ويعيد إليها كرامتها وحريتها وأيضا يكثر ذلك في عظيم كل أمة كانت له أياد بيضاء عليها.

إلا أن الشيء الجدير بالإشارة إليه أن سليمان أعجب بعمر، بالخصوص بعد دفاعه عنه لدى الوليد للإبقاء عليه ولما للعهد، فلما تولى الخلافة ازداد إعجاب به نتيجة لتأثير عمر عليه بحسن خلقه واستقامة سيرته، فحمله على القيام بإصلاحات ذات شأن لا يقلل من قيمتها، كنا قد أشرنا إليها فيما تقدم والتي تعتبر تمهيدا للإصلاحات التي قام بها عمر بعد استخلافه، خاصة وأن سليمان كان قد اختبر سريرته وعلانيته، فوجد ظاهره كباطنه وهو ما أشير إليه في الفصل الثالث فيما تقدم.

ولم يقتصر أمر سليمان على ما سبق بل كانت رغبته شديدة في استخلاف عمر، وقبل أن يلم به المرض، بالخصوص بعد وفاة ابنه أيوب سنة 98 هـ الذي كان ولي عهده، فقد كان يلمسُ لعمر بالاستخلاف، فقد قدم عليه يوما بهدايا النيروز والمهرجان، فجعل سليمان يعرضها عليه فكان كلما مر عليه صنف منها سأل سليمان عمر: «كيف ترى هذا يا ابن عبد العزيز؟ قال: يا أمير المؤمنين، إنما هو متاع الحياة الدنيا.

(1) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 122، 123، 124.

ولعل الحجاج بلغته لئباه ما قاله عمر بن الخطاب وتكرار العلماء له فقال ما قال تصديقاً لذلك موثقا حضية أنها رؤيا وأما

(2) -ابن كثير البداية والنهاية، ج 9، ص 196.

(3) -من ذلك: أن الخضرة بشره بالخلافة، وهو لا يزال أميراً على المدينة، وأنه مكتوب في التوراة بأنه صدوق، وإن السماء تبكي على عمر إلى غير ذلك من الأمور التي لرد واضعواها بها الإغلاء من شأن عمر وفي الحقيقة عظيمة عمر لا تشاد على مثل هذه الخرافات، لهو عظيم قبل أن يستخلف، أما بعدها فحدث ولا حرج، عظيم بكل المقاييس الدينية والدنيوية وأعماله المرضية، وسهتي عبر صفحات هذه الرسالة ما يؤكد هذه الحقيقة.

-ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 32، لأجري: إخبار أبي حفص، ص 51-53، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 54-57.

قال له سليمان: فأنت لو وليته ما أنت صانع فيه؟.

قال: اللهم اقسمه حتى لم يبق منه شيء.

قال: اللهم أشهد⁽¹⁾.

جعل سليمان يكرر عليه مقالته السابقة، وعمر يجيبه بمثل ما سبق، إلا ان الشيء اللافت للنظر أن عمر بعد استخلافه لم يتقيد بما وعد به سليمان، بل خطى خطوة أخرى أكثر إيجابية وعدلاً، إذ ألغى تماماً هدايا النيروز والمهرجان، وبقيّة الضرائب العرفية الفارسية التي أحياها بنو أمية معتبراً إياها من المظالم المناهية لأحكام الشريعة⁽²⁾.

هذا الذي أشرنا إليه يؤكد لنا اهتمام الخليفة سليمان بمستقبل الخلافة الذي أصبح عمر هو المرشح له من قبل سليمان، إذ لم يعقد العزم ويقرر قراره النهائي إلا بعد أن أحس بدنو أجله، وتزبين رجاء بن حيوة له توليته، هذا وقد عرفنا من قبل ما قال سليمان لما هم عمر بالرحيل إلى مصر للخلاف الذي وقع بينهما: «ما أهمني أمر إلا خطرت فيه على بالي»⁽³⁾.

وليس هناك من دون شك هم أكبر من هم مستقبل الخلافة، فكيف لا يتذكره؟ ولعل ترغيب رجاء وحته له على استخلافه قد شد من عزمته في العهد إليه، بعد أن كان متردداً في ذلك، خوفاً من بني أمية عامة وآل بيته خاصة، فلما وجد من يوافقه في رأيه وشجعه عليه مضى فيما عزم عليه.

والحقيقة أن عمر بن عبد العزيز لم يكن بالغافل منذ ذلك الحين عما يفكر فيه سليمان ويدبره ليقده أمر المسلمين، إذ بدأت الشكوك تساوره بأن سليمان سيوليه، وما مناشنته لرجاء كما هو أت بأن يصرف سليمان عما تخوف منه - إن ذكره - إلا دليل على ذلك، وبالفعل حصل ما تخوف منه.

وبذلك تعلم أن عمر لم يدبر مع سليمان الأمر حتى عهد إليه كرد على موقفه الذي وقفه بدفاعه عن بقائه ولياً للعهد عندما حاول الوليد تحيته منه، لأن أمر الخلافة ليس من السهولة بمكان حتى يجازيه سليمان بها عن ذلك، ولو كان الأمر كذلك لما تمت بيعة عمر، ولأفسد آل

(1) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 104.

(2) - حنظلي: الباب الثالث في رسائل المظالم الفصل الثالث رسائل رقم: 86، 86أ، 86ب، 86ج، 86د وما تلاها من رسائل.

(3) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 46-47.

ونظر أمر هذا الخلاف وسببه في الفصل الثالث من هذا الباب عند كلامنا على عدم صبر سليمان على ملاقة صر له من 110-111.

مروان على الخليفة سليمان رأيه فيه، وما تلك السرية التي أحاط بها كل من سليمان ورجاء تديير الأمر حتى استخلف عمر كما سيأتي ذكر ذلك إلا دليل على صواب ما ذكرنا، وبذلك يبطل ما أورده ابن قتيبة بأن سليمان أخبر عمر بأنه سيعهد إليه بالخلافة، فأبى عليه وأصر سليمان على ذلك، وأخبره بالسبب الذي دعاه إلى ذلك وهو أنه رأى رؤيا وقائلا يقول له: بأن عمر جنة لك من النار⁽¹⁾.

وفي الحقيقة هي فكرة صحيحة خاصة الشطر الأخير منها، وهو الذي يتوافق مع ما قاله رجاء لسليمان كما هو مثبت لاحقا، ولكن التعبير عنها بهذا الشكل غير صحيح، ذلك أن روايات المصادر الموثوقة أكثر انسجاما وتوافقا مع ما حصل له عندما قرئ اسمه باندھاشه وعدم قدرته على النهوض لاعتلاء المنبر وتلقي البيعة من المسلمين .

2- عهد الظيفة سليمان بالخلافة لعمر بن محمد العزيز.

عندما أخذ الخليفة عبد الملك البيعة للوليد وليا للعهد ومن بعده سليمان أخذ عليهما العهد أن يعهد آخرهما بالخلافة لمن بقي حيا من ابني عاتكة بنت يزيد بن معاوية: مروان، أو يزيد فتوفي الأول سنة 98هـ، فخالف سليمان وصية والده بعد أن تربص بيزيد لعل الله يتوفاه فبايع لابنه أيوب بولاية العهد⁽²⁾، ولكن القدر عجل عليه بالوفاة في السنة السابقة الذكر، عندها بقيت ولاية العهد شاغرة.

وفي هذا الظرف يجرد سليمان حملة عسكرية برية وبحرية على القسطنطينية بعد أن اتخذ من دابق قرب حلب معسكرا له ليسهل عليه إمداد المقاتلين بالإمدادات عند الحاجة، وأقسم أن لا يرفع عنها الحصار حتى يفتحها، ولكن المرض ألم به وهو مرابط هناك فلما اشتد عليه مرضه كتب كتابا أوصى فيه بالخلافة لأحد أبنائه لم يبلغ الحلم بعد⁽³⁾.

فبينه الرجل الصالح رجاء بن حيوة عن رأيه، وقال له: «إبه مما يحفظ الخليفة في قبره أن يستخلف على المسلمين الرجل الصالح».

وهي المقولة نفسها التي جاءت في رواية ابن قتيبة الأنفة الذكر: بأن سليمان استعمل عمر بعده ليكون له جنة من النار، وبالفعل دفعته هذه النصيحة لأن يعزق الكتاب الذي كتبه، ولكنه بقي

(1) -الإلمة والسلسلة، ج2، ص 92-93.

(2) -تاريخ الطبري، ج6، ص 531-532.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج22، ص 186.

(3) -عبد ابن سعد أن سليمان عهد إلى ابنه أيوب لما مرض، وتلمه ابن الجوزي في ذلك، وهذا ليس بشيء، لكن أيوب توفي سنة 98هـ.

-الطبايع، ص5، ص 1247 سيرة عمر، ص 59.

مرتدا حائرا، وحرَّ في نفسه أن تخرج الخلافة من بنيه، ندها أمر أن يلبسوا لأبنائه ملابس الخلافة ويقلنهم السيوف ويعرضوهم عليه ففعلوا، فلم يملأوا عينيه، فقال والحسرة تعصر قلبه:

إن بني صبية صغار
أفلح من كان له كبار

فقال له عمر: يا أمير المؤمنين! يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَظَهَرَ اسْمُهُ رَبِّهِ فَحَلَّى ﴾ (1) فاتعظ بما قال له عمر وأقلع عما كان ينوي بالعهد لابنه داود، بعد أن شلور رجاء في شأنه، و الذي كان مع الجيش المحاصر للقسطنطينية، فثبط من عزيمته مرة أخرى وزهد فيه، عندها قال لرجاء في أسى وانكسار وألم: «من ترى؟»، فأجابته رجاء: «رأيك يا أمير المؤمنين!» وكان ينتظر منه أن يذكر الرجل الصالح عمر بن عبد العزيز الذي لمح إليه فيما سبق عندما عهد إلى أحد أبنائه الصغار، حتى يكون حسنة في ميزان حسناته يوم القيامة. ولم ينس الخليفة سليمان ذلك، رغم المرض الذي أنهك جسمه، إذ علقت في ذاكرته كلمة رجاء بن حيوة لما تطوي عليه من تذكير وموعظة، فقفز اسم عمر إلى مخيلته، إذ ليس هناك رجل صالح في بني مروان أفضل منه تقوى وكفاءة وقدرة على إدارة الدولة، فقال لرجاء يستصحه: «كيف ترى في عمر بن عبد العزيز؟».

هذا ما كان رجاء ينتظره، فهي فرصته الكبرى، فما عليه إلا أن يستغلها ولا يتركها تغفلت منه، حتى يكون عمر حسنة في ميزان حسناته هو الآخر يوم القيامة عندها قال له يزين له أمره ويرغبه فيه: «أعلمه والله خيرا فاضلا مسلما»، وكان ذلك هو رأي سليمان فيه أيضا ولكنه أراد أن يتحقق من ذلك من غيره: فكان هذا بداية نجاح تدبير رجاء مع الخليفة سليمان، فما عليهما إلا أن يمضيا في إكمال مهمتهما حتى النهاية.

إلأنه وللإشارة فإن رواية عبد الرحمن بن حسان الكناني تخالف في بعض ما ذكرته مع ما جاء في رواية رجاء، التي كان اعتمادنا عليها فيما سبق، وأخذ بها كل من ابن سعد والطبري إذ يشير عبد الرحمن بن حسان في روايته: أن رجاء هو الذي أشار عليه أن يولي عمر (2) وهو ما جاء أيضا في رواية ابن عبد الحكم (3)، وابن عبد ربه (4).

(1) سورة الأمل، الآية: 14-15

(2) حين منظور المصدر السابق، ج 19، ص 104.

تقريب: تاريخ الإسلام، ج 6، ص 380.

(3) سورة ص، ص 33-34.

(4) حاشية الفريد، ج 4، ص 430.

وفي رواية المدانتي عن رجاء أيضا أن سليمان سأله: «إلى من ترى أن أعهد؟» فقال له يذكره بما قاله في مناسبة سابقة: «يا أمير المؤمنين! قد سمعتك تقول: ما ورث خليفة ميراثا أفضل من ولي عهد صالح يعمل في الرعية بالعدل»، ثم خرج فلقي عبد الملك بن أرتاة، فأخبره بالذي شاوره فيه الخليفة، فاقترح عليه عمر فقوي عزم رجاء فيه فعاد فأشار به على سليمان فعهد إليه⁽¹⁾.

ولكن الرواية الأولى بالثقة هي رواية ابن عبد الحكم عن رجاء، وذلك لكونه الرجل الصالح الوحيد الذي تبنى الأمر مع الخليفة في سرية تامة، أما رواية غيره فتقول بالظن، غير أننا لم نهمل ما جاء فيها وتوافق مع رواية رجاء، إلا أنه من المحتمل أن بعض الرجال اقترحوا عليه عمر فقووا عزم رجاء الذي لم يخبرهم بأنه قد اقترحه على سليمان.

وبعد أن صدق عزمه في استخلاف عمر، كيف له أن يتجاوز المشكلة التي برزت أمامه والتي تقف حجر عثرة أمام استخلافه لعمر، ألا وهي تذليل عقبة وصية والده إليه وللوليد من قبله، والتي أشرنا إليها فيما سبق، لذلك طرح المشكلة على رجاء ليرى رأيه قال له: «والله لئن وليته ولم أول أحدا من ولد عبد الملك لتكونن فتنة ولا يتركونه يلي عليهم، إلا أن أجعل أحدهم بعده...»⁽²⁾، وصرح بذلك في رواية أخرى: «لو لا أنني أخاف اختلاف بني مروان بعدي ووقوع الفتنة ما وليت يزيد، ولا اقتصر على عمر بن عبد العزيز»⁽³⁾. ولا يعدم الحل من فكر وشاور الرجال عندهما قال: «لأعقبن عقدا لا يكون للشيطان فيه نصيب»، فاقترح على رجاء أن يجعل يزيد بعده حتى يسكتهم ويرضون بعمر، فأيده رجاء في ذلك⁽⁴⁾، وبذلك تجاوز سليمان هذه العقبة ونزل هذه الصعوبة.

هذا وقد جاء هذا الحل المقترح من سليمان عند ابن منظور بخلاف ما سبق، إذ ذكر أن رجاء هو الذي ذكره بعهد والده إليه وإلى أخيه بجعل الخلافة لرجل من ولد عاتكة فأمره أن

(1) - البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 167-168.

(2) - ابن سعد: الطبقات، ج5، ص 241-242.

- تاريخ الطبري، ج6، ص 550.

(3) - البلاذري: المصدر السابق، ج8، ص 243 ونظر من 101.

(4) - على هذا الظرف تلوح قضية ولاية ابن عاتكة، أي حين لم تلوح عندما حاول الوليد عزل سليمان من ولاية العهد وكذا عند بيمه سليمان لابنه أيوب، والذي بعد ذلك منها مخالفة لوصية، إلا أنه ولما كان حصر من غير أبناء عبد الملك عد ذلك مشكلة بل فتنة سد سليمان أبواب فتحها على عمر

يكتسب يزيد من بعده، وهي رواية يشك في صحتها لكون محمد بن سعد راوي النص أشار أن والده كان مولى سليمان قد حضر وصيته لعمر عندما كان يدبر رجاء الأمر مع سليمان⁽¹⁾.
فسي حين أن بقية الروايات تشير إلى أن الأمر أُتِمَّ بين سليمان ورجاء ولا ثالث لهما وهو الأولى، بالصواب -في نظرنا- وكان ذلك سببا في نجاح تدبيرهما بإيصال عمر إلى الخلافة.

إضافة إلى ما سبق فإن ابن منظور⁽²⁾ أورد رواية أخرى تناقض ما سبق من طريق عبد الرحمن بن حسان الكتاني يشير فيها: أن رجاء هو الذي أشار عليه أن يولي يزيد من بعد عمر وهي الرواية التي سبق وأن قلنا عنها أنها قول بالظن، وكذلك الأمر بالنسبة لرواية البلاذري المتقدمة أيضا.

في حين جاء عند ابن عبد ربه أن سليمان استشار رجاء فيمن يعهد إليه، فأشار عليه بعمر، فنبهه إلى ما كان والده قد أوصاه وأخاه الوليد، فاقترح عليه رجاء أن يجعل الأمر من بعده ليزيد، فوافق على اقتراحه⁽³⁾.

إلا أن ابن قتيبة⁽⁴⁾ أغرب فيما ذكره، من أن سليمان أخبر عمر بأنه سيستخلفه ودار بينهما حوارا لعله من اختلاق الراوي خالد بن أبي عمران.
وأغرب منه ما ذكره المسعودي⁽⁵⁾ الذي أشار إلى إسهاد سليمان على وصيته لعمر بالخلافة كلا من: رجاء، ومكحول، والزهرري وغيرهم.

وهذا الذي ذكره والذي جاء عند ابن قتيبة مما لا يصدقه عاقل ولا يَحْتَجُّ به بالمرّة، لما سبق وأن ذكرنا من كون الأمر قضي في سرية تامة بين سليمان ورجاء.

و بعد الذي سبق، فإن الأولى بالقبول ما جاء عند الطبري وابن سعد في رواية رجاء فالاقترح كان من قبل سليمان بعد أن تداول الأمر مع رجاء الذي كان يحبذ استخلاف خليه عمر، وقد قرأ سليمان ما يجول في خاطره عندما لَمَّحَ إليه فيما سبق ذكر ذلك أن الخليفة سليمان كان يعرف تمام المعرفة ما تنطوي عليه نفوس اخوته وبني مروان عامة من رغبة جامحة في

(1) - ابن منظور: المصدر السابق، ج22، ص 186-187.

(2) - المصدر نفسه، ج19، ص 104.

(3) - حلف القريظ، ج4، ص 430.

(4) - الإمامة والسياسة، ج2، ص 92-93.

(5) - سروج الذهب، ج3، ص 183.

أن لا يخرج أمر الخلافة منهم إلى فرع آخر من آل بيتهم، فما بالك بالأبعدين عنهم، فهم مستعدون لامتناسق السيوف ومقاتلة من حال بينهم وبين رغبتهم، فالخلافة بالنسبة لهم وسيلة لتحقيق المغنم وليست مغرماً وأمانة يقدم من أجلها من تولأها ماله وجهده ودمه إن تطلب الأمر ذلك.

وسارع رجاء بعد أن دلل مع سليمان مشكلة ولي العهد من بعد عمر إلى كتابة نص الوصية وهي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من عبد الله سليمان أمير المؤمنين لعمر بن عبد العزيز، إني وليته الخلافة من بعدي، ومن بعده يزيد بن عبد الملك، فاسمعوا له وأطيعوا واتقوا الله! ولا تختلفوا فيطمع فيكم»⁽¹⁾.

هذا وقد ذكر ابن قتيبة⁽²⁾ في روايته التي أشرنا إليها من قبل بالغرابة والوضع نصاً طويلاً لهذه الوصية، من قرأه ممن كانت له الإمامة بتاريخ بني أمية يخلص إلى ما خلصنا إليه، أي بأنه غير صحيح بالمرّة، بل هو من وضع بعض الفرق لتتنصر به -في زعمها- لرأيها بأن الخليفة سليمان من جماعتها، كما كان ذلك من المعتزلة بانتحالهم للحسن البصري وعمر بن عبد العزيز كما سيأتي بيانه في موضعه.

أما محمد بن سعد الذي أورد ابن منظور⁽³⁾ روايته، التي ذكرنا فيما تقدم ما يحوم حولها من شكوك، أشار فيها بأن سليمان كتب إلى أمة محمد ﷺ يخبرهم بأنه استخلف عليهم عمر بن عبد العزيز، ومن بعده يزيد، ويطلب منهم مؤازرتهم.

فسي جاء نص العهد في بقية المصادر المذكورة أدناه باختلاف في بعض ألفاظه، لا يخرج معناه عما ذكر في المتن.

(1) - ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 247.

- بلانري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 101، 126.

- تاريخ الطبري، ج 6، ص 551.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 60.

- ابن الأثير: الكامل، ج 4، ص 152.

وقلن بما جاء في تاريخ الطبري، ج 2، ص 301

(2) - الإملة والسبابة، ج 2، ص 95-96.

(3) - مختصر تاريخ دمشق، ج 22، ص 186-187.

بالفعل لقد كاد يحدث ما توقع سليمان لو لم يكن يزيد من بعد عمر لو لم يكن رجاء بن حيوة حازما ونكيا، وهو الأمر الذي جاء في رواية البلاذري المتقدمة وكان الدافع لجعل يزيد ويا للعهد وإلا لاقتصر على عمر فقط.

على كل كتب العهد الذي لم يكن للشيطان فيه نصيب، وكان بذلك منعطفًا حاسمًا في تاريخ الأمة الإسلامية، فقد ضمن رجاء بهذه الخطوة الإيجابية الثانية استخلاف عمر بن عبد العزيز فما عليه إلا أن يتم بقية الخطوات.

ختم رجاء الكتاب ولا يعلم ما فيه إلا هو والخليفة الذي أرسله إلى كعب بن حامد صاحب شرطته يأمره أن يجمع أهل بيته، ففعل الرجل ما أمر به، وطلب سليمان من رجاء أن يذهب إليهم فيأمرهم أن يبيعوا لمن ولاه عليهم، فقام بذلك رجاء، وكأني بهم لم يتقوا فيما قال رجاء ونسي الذي أمرهم به، وشكوا في كونه عهد الخليفة، فطلبوا منه أن يستأنن لهم عليه ليسلموا عليه في زعمهم، فأن لهم سليمان، فدخلوا، فأكد لهم بأنه عهده، وأمرهم أن يبيعوا لمن سماه فيه فباعوه رجلا رجلا ثم انصرفوا⁽¹⁾.

أما رواية عبد الرحمن بن حسان الكناني فتختلف اختلافا طفيفا عما سبق، إذ أشار فيها إلى أنه لما أمرهم رجاء بالبيعة لمن سماه في الكتاب سألوه عن فيه فأبى أن يخبرهم، فقالوا: «لا نباع حتى نعلم من فيه»، فأخبر الخليفة بقولهم، فأمره أن يجمع أصحاب الشرط والحرس ويدعو الناس إلى الصلاة الجامعة ثم يأمرهم بالبيعة لمن سمى في الكتاب، فمن رفض ضرب عنقه فقام بالذي أشار به عليه سليمان، فلما خشوا مغبة الأمر وخرج الموقف بايعوا على كره⁽²⁾.

وهذا العمل الذي أشار به الخليفة سليمان على رجاء -إن صحت الرواية- ذو أهمية قصوى، قضى به على أي اعتراض يبدر منهم مرة أخرى في حق من أمر بالبيعة له بعرض الأمر على جماهير المسلمين التي أحست بأن الخليفة لا يأمر إلا بالخير مادام رجاء وعمر بجانبه، وستمسك بالمكسب الذي حصلت عليه عندما يُردُّ إليها الأمر لتختار من تشاء كما هو أت إثر هذا.

(1) -من سند: المصدر السابق، ج5، ص 247-248.

-تاريخ الطبري، ج6، ص 551.

(2) -من منظور: المصدر السابق، ج19، ص 104-105.

كان عمر بن عبد العزيز يتوجس خيفة مما يجري بين رجاء وسليمان، ومن إخفاء اسم الخليفة الذي أوصى إليه سليمان بالأمر، فخشي أن يكون رجاء قد اقترحه على سليمان - وكان مصيبا في تخوفه - لذا سارع إلى لقاء رجاء، وناشده أن يخبره إن كان الخليفة قد أوصى إليه بالخلافة فيستعفيه قبل أن يحين أجله، فأبى أن يخبره - وكان محقا في ذلك - ما كان ليخون أمة محمد ﷺ وهو مستشار مؤتمن أن يستد أمر الخلافة إلى غير أهل لها، بعد أن واثته الفرصة أو يتلاعب بمصير مستقبل المسلمين، فانصرف عمر غاضبا.

هذا موقف عمر الذي عرف حق هذا المنصب وحرمة وجلال قدره، فخشي إن تولاه أن يعجز عن القيام بحقه لما يترتب عن ذلك من تبعات سيئة في الدنيا والآخرة.

في حين نجد هشاما بن عبد الملك يتطلع بشوق عارم إلى الخلافة، فيذهب هو الآخر إلى رجاء، فيناشده أن يخبره لمن الأمر؟ ووعدته أن لا يفشي سر ذلك إلى أحد فلم يخبره بشيء فانصرف قلقا حائرا يضرب كفا بكف وهو يقول: « فإلى من نُحِث عني؟ أتخرج من بني عبد الملك؟! »⁽¹⁾.

ومن هذين الموقفين المتباينين تتجلى سياسة الرجلين التي جسدتها أعمالهما بعد استخلافهما.

ويؤخذ أيضا مما سبق أن بني مروان لم يكونوا واثقين في سليمان بعد أن شغرت ولاية العهد برفضهم البيعة لمن ذكره في كتابه كما مرت الإشارة إليه حتى يعرفوا اسمه إلا دليل على هذا، خاصة وأنهم يرونه يعتمد على عمر اعتمادا كلياً بمنحه صلاحيات واسعة، وعدم إنفاذ أمر من أمور المسلمين حتى يستشير فيه، وكذا تقريبه لرجاء الذي كان يقوم بالدور نفسه الذي يقوم به عمر بجانب سليمان وازداد توجسهم بعد مرضه باختلاء سليمان به، ومشاورته له في من يسند إليه أمر الخلافة واتصاله بهم، وعرض أمر مبايعة من سماه في الوصية عليهم، فاستنتج هشام خاصة آل مروان عامة من قرائن الأحوال أن الأمر مصروفا عن بني عبد الملك، ومن ثم استبدت بهم الحيرة، وحاولوا من دون شك بطرقهم الخاصة معرفة من ولاء سليمان عليهم ولكنهم لم يفلحوا لإحكام سرية إبرام الأمر.

(1) - ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، ص 247-248.

- تاريخ الطبري: ج6، ص 551.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 60-61.

- البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 152.

3- مبايعة المسلمين لعمر بن محمد العزير،

كان رجاء بن حيوة لا يكاد يغامر جانب الخليفة سليمان طوال فترة مرضه، وللإشارة فإن المصادر لا تذكر أن أحدا كان يرعاه كما رعاه رجاء-إلا ما كان من خدمه- ولا غرابة في ذلك فأمر استخلاف عمر حتى ينجح فيه يحتاج إلى سرية تامة، فالرجل مقبل على لقاء ربه فلتكن خاتمة خلافته بخير يسديه للمسلمين مثلما بدأها.

وهذا يؤكد ما سبق وأن ذكرناه بأن للبطانة نورا في توجيه سياسة الخليفة سليمان نحو الرشاد، ولنا أن تتصور ماذا كان سيحدث لو لم يكن رجاء وعمر بجانب سليمان، إبان فترة مرضه، وبالخصوص الأول منهما، فإنه لولاه ما كان استخلاف عمر ليحصل، ولكن إذا أراد الله شيئا هيا أسبابه.

وعلى العموم فإن رجاء بقي يتعهد سليمان بالزيارة، فترة بعد فترة، حيث دخل عليه في إحدى زياراته، فإذا هو في النزع الأخير، فبقي معه حتى صعقت روحه إلى بارئها-فعليه رحمة الله-فسجأه وأغلق عليه الباب، ووضع الحراسة عليه، وأمر أن لا يؤذن لأحد بالدخول عليه، ثم أرسل إلى كعب بن حامد صاحب الشرطة يأمره أن يجمع أمراء بني مروان في مسجد دابق فقام بذلك، فلبى أمراء بني أمية عامة الأمر، وحضر المسلمون أيضا الذين كانوا يستطلعون في لهف وحيرة ورغبة شديدة إلى معرفة اسم الخليفة الجديد كما يتطلع بنو مروان، عندما أمرهم رجاء أن يبايعوا للمرة الثانية، فبايعوه مرة أخرى والقلق قد أخذ منهم مأخذه.

هذا وقد جاء ما سبق عند ابن عبد الحكم⁽¹⁾ باختلاف، إذ ذكر أن رجاء لما أمرهم بالبيعة للمرة الثانية، استرابوا في الأمر، فلم يبايعوا وطلبوا منه أن يوصلهم إليه «لننظر إليه وننفذ لأمره» فأدخلهم عليه بعد أن هياه في هياة يبدو فيها وكأنه حي، وأمرهم بالوقوف عند الباب وخاطبهم رجاء عن بعد على لسان سليمان أن يبايعوا لمن ذكر في الكتاب، وأن يسمعوا له ويطيعوا، ثم خرجوا إلى المسجد والناس مجتمعون للبيعة العامة.

وبقاربه في روايته هذه ابن منظور أيضا⁽²⁾.

هذا وسواء بايع بنو مروان بعد أن ألقوا النظرة الأخيرة عليه أم لم يدخلوا، فإن رجاء قد حقق هدفه الذي رسمه مع سليمان في سرية تامة، ولم يخالف بذلك النظام الذي وضعه معاوية في الاستخلاف سوى أنه استغل فترة فراغ ولاية العهد بعد موت أيوب بن سليمان، وكذا ميل

(1) سيرة صر، ص 35.

(2) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 106، روايته هي رواية عبد الرحمن بن حسان الكلابي التي أشرنا إليها سابقا.

هذا الأخير إلى أن يختم حياته باستخلافه خير أهل بيته، فحقق بعمله هذا مكسبا ذا شأن بالغ في حياة الأمة الإسلامية.

يقول رجاء بن حيوة متحدثا عما قام به بعد ذلك: « فلما بايعوا بعد موت سليمان رأيت أني أحكمت الأمر قلت: قوموا إلى صاحبكم فقد مات»، ففوجئوا بالنبأ، فاسترجعوا، ثم فتح الكتاب فأشربت الأعناق وشخصت الأبصار، وتسارعت الأنفاس من المسلمين الذين كان يغص بهم مسجد دابق، وبالخصوص بنو عبد الملك الذين لا يرغبون إلا في سماع اسم الخليفة الجديد فلما بلغ رجاء بالقراءة إلى نكر عمر بن عبد العزيز انهارت معنوياتهم، وخارت قواهم وبهتوا مرة أخرى، إلا ما كان من هشام بن عبد الملك الذي لم يتحكم في أعصابه فصرخ: «لا نبايعه أبدا!»، فهده رجاء بضرب عنقه، إن لم يفعل ثم واصل القراءة فإذا يزيد بن عبد الملك من بعده فهذات أصواتهم⁽¹⁾ وتراخت أعصابهم وقواهم.

في حين جاء ما سبق عند ابن الحكم: أن رجاء لم يقرأ الكتاب إلا بعد أن أصدع عمر على المنبر، ثم أشار إلى ما قال هشام فلما ذكر اسم يزيد قال: بأنه يسمع ويطيع⁽²⁾.

ونحن إلى رواية رجاء التي جاءت عند ابن سعد والطبري أميل لكونها من شاهد عيان كما سبق وأن ذكرنا ذلك.

وانكشف بذلك السر الذي حاول عمر وهشام معرفته قبل أوامه، وكذا آل مروان عامة، ثم بحث رجاء عن عمر فإذا هو في أقصى مؤخرة المسجد جالسا بين المسلمين، فذهب إليه فسلم عليه بالإمارة، وكانت قواه قد خارت لهول المفاجأة، فلم يقدر على النهوض فأخذ بساعده وأصعده على المنبر، وهو يسترجع لما صار فيه.

وهنا تختلف الروايات أيضا في ذكر ما حدث بعد ذلك، فرواية رجاء التي اعتمدنا عليها فيما سبق لا تفصل الأمر، سوى أنه دعا الناس إلى مبايعة عمر، فقاموا فبايعوه، ثم اتجه إلى تجهيز سليمان، ولا يختلف ما ذكره ابن عبد الحكم عما سبق.

إلا أن صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول لا يكتفي بما سبقت الإشارة إليه في روايته التي جاءت عن رجاء أيضا، إذ يشير إلى أن عمر لما أصدع على المنبر قام فحمد الله وأثنى ثم قال:

(1) ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، من 248.

-الطبري، ج6، من 552.

(2) سيرة عمر: ص 35.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 61-62.

« هذا الأمر، والله ما سألت⁽¹⁾ الله تعالى في سر ولا علانية، ولا استشرتُ فيه وفيما كان مسنه، ولأن تموت نفسي أول نفس أحب إلي من أن يهراق في نَمُ رجل مسلم، فلو أخرجتم ما تريدون من هذا الأمر - يعني البيعة - حتى تعلموا رأي إخوانكم في الأجناد والآفاق.

فابتدر ابن النعمان بن بشير الأنصاري⁽²⁾ فقال:

يا أمير المؤمنين، إن ما تريد من تأخير هذا الأمر هو أقرب إلي ما تكره، وإنه متى يبلغ في الآفاق والأجناد من المسلمين، أن هذه الجماعة قبلك قد بايعتك لم يختلف عليك أحد من المسلمين، ومتى بلغهم أن هذه الجماعة واقفة ثم تباع كان الذي تكره⁽³⁾.

فبسط يده قبايحه ابن النعمان هذا، وبايعه بقية الناس، منهم هشام بن عبد الملك الذي شدد عليه عمر في العهد حتى بايع.

هذا وقد عرف عمر أن ما قاله ابن النعمان هو الحق، فقد قال بعد ذلك يتحدث عما جرى « لقد جلست على المنبر، وما في نفسي أن أباع حتى سمعت قول الأنصاري، فعلمت أن الرأي ما جاء به⁽⁴⁾».

وفي الحقيقة لم يكن هذا الموقف من هذا الأنصاري هو الموقف الوحيد الذي نبه عمر إلى خطورة انتظار بيعة من في الآفاق، فسعيد بن عبد الملك أيضا نبهه إلى ذلك عندما طلب من المسلمين إقالته مما حمل إن كرهوا إمارته، في نص قصير لخطبة غير مسندة جاءت عند ابن عبد ربه بدايتها كبداية الخطبة السابقة، في حين جاء في نهايتها: «... فمن كان كارها لشيء مما وليته فالآن.

فقال سعيد بن عبد الملك: ذلك أسرع فيما تكره، أتريد أن نختلف ويضرب بعضنا بعضا؟! ⁽⁵⁾

ولم نشر الرواية أن عمر أخذ البيعة بعد ذلك من الناس.

في حين لم نشر رواية إسماعيل بن أبي حكيم كاتب عمر بن عبد العزيز والتي تقارب رواية العقد الفريد إلى سعيد بن عبد الملك، وإنما أشار فيها إلى مبادرة رجل من الأنصار

(1) -كذا وردت، ولعلها ما سألت الله « أي الأمر وانظر سيرة عمر لابن الجوزي، ص 69، لقد جاءت عنده ما سألتها الله»

(2) -لم تذكر المصادر اسمه.

(3) -ص 355،

(4) -تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 355.

(5) -العقد الفريد، ج 4، ص 433.

لمبايعته وبايعه الناس بعد ذلك⁽¹⁾.

والخلاصة التي يمكننا أن نخرج بها بعد الذي سبق هي: أن هناك اختلافا كبيرا بين نهاية رواية العقد الفريد ونهاية رواية الحلية والذي يصير فيها أمره إلى المسلمين إن كرهوا إمارته وبين رواية رجاء بن حيوة التي سبقت الإشارة إليها، والذي يطلب فيها عمر من المسلمين تأخير البيعة حتى تأتيه بيعة المسلمين في بقية الأمصار والولايات بالرضى به خليفة عليهم. ومما مر ذكره نقول: أنه من الأنسب أن رواية العقد والحلية ومن تابعهما من غيرهما تتفق مع نص الخطبة التي خطبها بعد دفن سليمان، ذلك أن هناك روايات أخرى عن رجال عايشوا الحدث أشاروا فيها أن عمر خطب بذلك بعد دفن سليمان، وهي الآتية في منهج حكمه، إذ من الصعب الحكم على ما جاء فيها بأن عمر خطب بذلك قبل أن يبايع، إلا أنه -فيما نعتقد- أن الرواة التبس عليهم الأمر، وهذا لتطابق بداية صيغة الخطبة التي خطبها قبل أن يبايع وبين التي خطبها بعد أن بويع أي في اليوم الموالي لدفن سليمان، فركبوا صيغة خطبة على أخرى. ورغم هذا فإن الالتباس يبقى قائما، لما جاء عنه أيضا بأنه خطب خطبة أخرى غير التي صير فيها أمره إلى المسلمين حدد فيها منهج حكمه، وهي التي ستأتي الإشارة إليها لاحقا.

4- موقفه بعض أفراد البيت العاصم من استخلافه،

لا يعلم إلا الله الحسرة والأسى والتذمر الذي كان يحس به بنو عبد الملك، وبالأخص هشام الذي بايع تحت التهديد، وتحت التأثير الأبوي لجماهير المسلمين التي كان يغص بها مسجد دابق، التي فوّتت الفرصة عليه وعلى غيره ممن كانت له فيها رغبة، فكان هذا الموقف منها موقفا مشرفا تُحمد عليه بالتفافها حول من اختاره الصالحون خليفة عليها.

وبالرغم من وضوح موقف هشام من استخلاف عمر إلا أن المسعودي يشير في رواية له حكمنا عليها من قبل عند ذكرنا لتدبير رجاء للأمر مع سليمان بالوضع فيقول: أن أول من بايعه كان يزيد بن عبد الملك، ولم يبايعه سعيد وهشام إلا بعد يومين⁽²⁾.

وهذا ليس بشيء لأن سعيدا -إن كان هو المقصود بذلك- قد عرفنا موقفه من قبل بتبنيه لعمر إلى خطورة ما يدعو إليه، فسيرته المرضية أبت عليه أن يبقى ساكنا حيال ما قال عمر

(1) أبو نعيم: حلية الأولياء، ج5، ص 299.

(2) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 69.

(3) سروج الذهب، ج3، ص 183.

والذي لم يفكر في عاقبة ما تفوه به باتزان للموقف المفاجئ الذي أصبح فيه، هذا إن كان قد حضر وفاة سليمان والبيعة لعمر لأنه كان في هذه الفترة واليا على الموصل⁽¹⁾.

أما هشام فقد بايع لما سمع اسم يزيد من بعد اسم عمر، وضعفت حجته في امتناعه من ذلك، خاصة إذا علمنا أن سليمان أخذ بوصية والده بالعهد لأحد ابني عاتكة.

أما عبد العزيز ابن أخته الذي كان غائبا، فإنه لما بلغته وفاة سليمان دعا بالبيعة لنفسه وقصد دمشق، إذ خشي على الأموال أن تنهب من قبل العامة للفراغ الذي حصل في العاصمة بغيبة الأمراء عنها، فلما بلغه الخبر أن المسلمين بايعوا عمر قدم عليه فبايعه وسرَّ بولايته⁽²⁾.

أما بقية الأمراء فتسكت الروايات عنهم، وعن رد فعلهم. وعلى العموم فإن موقف هشام، أو مواقف غيره تدل على أن أصحابها لا يرغبون من وراء ما بدر منهم السوء بعمر بحمله على التنازل عن الخلافة بالقوة، لأن الخليفة سليمان كان قد سدَّ كل منفذ يمكن أن يلج منه شياطين الإنس والجن ليمزقوا صفهم، بجعله ولاية العهد من بعده ليزيد، وليضمن بذلك أخذ البيعة له منهم وهو حي أمام الملأ.

بالرغم من هذا، فقد تدخل أحد شياطين الإنس في الأمر محاولا حمل أبناء عبد الملك على مراجعة موقفهم من استخلاف عمر، ذلك هو عبد الرحمن بن الحكم الذي كتب بالأبيات التالية إلى هشام يوبخه على رضوخه لاستخلاف عمر عليهم والذي يقول فيها:

أبلغ هشاما والذين تجمعوا بدابق غني لا وقَّيتم ردى الدهر
وانتم أخذتم حتقكم بأكفكم كباحثة عن مدية وهي لا تدري
عشية بايعتم إماما مخالفا له شجن بين المدينة والحجر

فأجابه نيابة عن هشام بعض ولد مروان بهذه الأبيات :

« أبلغ أبا مروان غني رسالـة فما نَمَمْتَ من وفاتي ومن صبري
لو كان ما تدعو إليه هو الهدى لما كنت فيه ذا عناء ولا نكـر
وكننت من الريش الذنابي ولم تكن من الزمرة الأولى ولا منبت الصبر
ونحن كفييناك الأمور كما كفى أبونا أباك الأمر في سالف الدهر»⁽³⁾.

(1) -انظر الباب الرابع رسالة رقم: 124.

(2) -سبن معمد: الطبقات، 5، ص 249 ، البلاذري: فئساب الأشراف ج8، ص 69.

-تاريخ الطبري، ج6، ص 553.

-سبن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 153.

(3) -سبن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 126-127.

هذا هو الموقف الوحيد-حسب علمنا-الذي أعلن فيه صاحبه معارضته لاستخلاف عمر بن عبد العزيز منبها أبناء عبد الملك إلى تباين سياسة عمر عن سياسة أسلافه من آل بيته. هذا ولنا المزيد من الكلام على موقفهم منه لما جردهم من امتيازاتهم، وكذا رده لمظالمهم على من ظلموهم في رسائله إلى آل بيته في الباب الثاني .

ذلك هو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، الذي كان حسنة من حسنات سليمان ورجاء بن حيوة-رحمهم الله جميعا-الذي أهله ماضيه الناصع وفضائله المرضية ومواقفه المبدئية الثابتة بدفاعه عن المقهورين والمظلومين لأن يكون الرجل الذي يشغل أعظم وأشرف منصب ديني وسياسي في ذلك الزمان، وتتحقق فيه رؤيا جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبشارته، وكذا تتبوأ خالد بن يزيد وسعيد بن المسيب، ثم يغير نمط حياته فجأة فتتوق نفسه لأن ينال بهذا المنصب شرف الآخرة أي الفوز بالجنة، التي ليس هناك طريق أقصر وموصل إليها سوى السير في المسلمين بالحق والعدل والرفقة بهم والإحسان إليهم، فما علينا إلى أن نتابع مع مسيرته وهو يسعى بكل ما أوتي من قوة وعزيمة ماضية لا تعرف الوهن ولا الكلل ونية صادقة وإخلاص على إصلاح الحال بعد أن قام بعملية استجماع لأتقى الآراء وأسدّها من أتقى كبار العلماء وأتقاهم في عصره للاسترشاد بها فيما هو مقبل عليه من تغيير باتخاذها منهاجاً له، معمقاً بها تصورهم لعملية الإصلاح الذي عزم على انتهاجه في المسلمين.

5-الاحتعاد لعمر ما ونحوه منهاجاً له في حياته الصحابية،

ما إن تولى أمير المؤمنين الخلافة حتى بدأ يطلب المواعظ من العلماء القريبين منه ويراسل الأبعدين عنه ليكمل بها رأيه ويثري بها تجاربه متخذاً إياها منهاجاً له في سياسته للمسلمين مقبلاً على تنفيذها ما وسعته طاقته، إذ تعتبر بتعبيرنا المعاصر كمذكرات توجيهية وبرامج عمل من هؤلاء العلماء، وإن اتسمت بسمة المواعظ وبالخصوص منها مواعظ الحسن البصري، الذي كان قد أرسل بها إليه⁽¹⁾، وكذا سالم بن عبد الله⁽²⁾، وما كان يشير به عليه الإمام الزهري⁽³⁾، وآخرون سيأتي ذكرهم.

هذا وتثور مضامين هذه المواعظ حول ما يمكن أن تكون عليه سياسة عمر في خاصة نفسه، وفي علاقته بربه ودينه، وفي سياسته للناس، وكيف يمكن أن يختار أعوانه، وما يجب

(1) -انظر رسائله إلى الحسن ورده عليه من رقم: 800 إلى 807.

(2) -انظر الرسالة رقم: 97، 99، 97ب، 97ج.

(3) -انظر الفصل الثاني من الباب الخامس في لوجه صرف الصحائف.

أن يكونوا عليه وكيفية استغلال الوقت، وربط العلم بالعمل، ومشاورة الرجال، خذ على ذلك مثلا موعظة محمد بن كعب القرظي له فيما يجب أن يكون عليه مع رعيته، إذ قال له:

«افتح الأبواب، وسهل الحجاب، وانصر المظلوم، ورد الظالم. ثلاث من كن فيه استكمل الإيمان بالله: من إذا رضي لم يدخله رضاه في الباطل، وإذا غضب لم يخرج غضبه من الحق، وإذا قدر لم يتناول ما ليس له»⁽¹⁾.

كما سأل يوما أن يصف له العدل، فأجاب: «بخ! سألت عن أمر جسيم، كن لصغير الناس أبًا، ولكبيرهم ابنا، وللمثل منهم أخا وللنساء كذلك، وعاقب الناس على قدر ذنوبهم، وعلى قدر أجسامهم، ولا تضربن لغضبك سوطا واحدا فتعد من العابدين»⁽²⁾.

ووعظه في مناسبة أخرى، فقال له بعد أن ذكر الأصناف الثلاثة:

«... فبر أباك، وصل أخاك، واعطف على ولدك»⁽³⁾.

والموعظة نفسها كتب بها إليه الحسن البصري أيضا⁽⁴⁾.

وبالفعل نفذ عمر ما جاء في هذه النصيحة، إذ أرسل مرسوما إلى ولاته يتضمن بعض ما جاء في نصيحة القرظي الأولى، ويأمرهم أن يتقيدوا بما فيها⁽⁵⁾.

ونصح محمد بن كعب أيضا أن يحسن اختيار أصحابه، فقال له:

«أخ من الإخوان من كان ذا مِعْلَة في الدين، ونية في الحق، ولا تؤاخ من تكون منزلتك

عنده على قدر حاجته إليك، فإذا قضى حاجته منك ذهب ما بينك وبينه، وإذا غرست غرسا من المعروف فلا تبغين أن تحسن تربيته»⁽⁶⁾.

(1) - جبر نعيم: حلية الأولياء، ج5، ص 333.

(2) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 157-158.

(3) - سراج الملوك للطرطوشي، أن الحسن بن محمد بن الحنفية هو الذي قال له ذلك، ص 120.

(4) - شيبوطي: تاريخ الخلفاء، ص 243.

(5) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 156.

(6) - وانظر: ابن سعد: الطبقات، م5، ص 273.

(7) - حنظل الرسائل رقم: 782، 783، 783.

(8) - حنظل الرسائل رقم: 510، 511، 512.

(9) - الحسن قتيبة: حيون الأخبار، ج3، ص 4. الهلالي: تنساب الأثراف ج8، ص 203 والمعلقة الواردة في النص تنص: صاحب رفعة ومكافة وشرف، لمن العرب، م15، ص85، مكة: (علا).

رجاء جزءا من هذا النص حد أبي نعيم مشورا في بداهته أن صر هو الذي نصح القرظي، الحالية، ج5، ص 343.

لما ابن الجوزي لأصناف القول إلى القرظي، والمرجح أنه قد نقله عنه، سيرة عمر، ص 17.

وبسبب له في نصيحة أخرى الصفات الواجب توفرها في أعوانه الذين يساهمون معه في تحمل جزء كبير من المسؤولية قال له:

«لا تستخفن وزيراً إلا عالماً، ولا أميناً إلا بالجميل معروفاً، وبالمعروف موصوفاً فإنهم شركاؤك في أمانتك، وأعدائك على أمورك، فإن صلحوا أصلحوا، وإن فسدوا أفسدوا»⁽¹⁾.
بالفعل ذلك هو الحق فبيلية الحكام تأتي في الغالب من قبل بطانتهم وأعدائهم والمقربين إليهم عموماً، الذين لا يحفلون إلا بما يحقق لهم المزيد من المغنم، وينأى بهم عن كل محاسبة عما فعلوه في حق جماهير المسلمين. وهذا ما كنا قد أشرنا إليه عندما تكلمنا على أثر بطانة الخليفة الوليد عليه، وإفسادها ما أراد عمر حمله عليه، وكذا الأثر الحسن لبطانة الخليفة سليمان عليه بحملها إياه على إستخلاف عمر.

وكتب إليه أيضاً طاووس بن كيسان ينصحه أن يحسن اختيار أعوانه، إذ قال له:

«إذا أردت أن يكون عملك خيراً كله فاستعمل أهل الخير»⁽²⁾.

وقد عمل عمر بالفعل بهذه النصيحة والتي قبلها، فكان لا يقبل صاحباً أو معيناً له إلا رجلاً فيه خير وتقوى، كما هو آت ذكر ذلك عند كلامنا على مبدأ الشورى.
وقد أتت سياسة حسن اختيار أعوانه أكلها، فقد قال المسعودي مقيماً ذلك:

«فصرف عمال من كان قبله من بني أمية، واستعمل أصلح من قدر عليه، فسلك عماله طريقته»⁽³⁾.

ونصحه القاسم بن مخيمرة بترك الاحتجاب، إذ قال يعظه:

«بلغنا أنه من ولي على الناس سلطانا فاحتجب عن فاقتهم، واحتجب الله عن فاقته واحتجته يوم بلغاه»⁽⁴⁾.

هذا وقد سبق قول القرظي له: بأن يسهل الحجاب، فلم يحتجب عن أحد، من استأذن عليه أذن له، وترك ذلك ضرورة ملحة لأي حاكم يريد أن يطلع مباشرة على هموم الرعية ومشاكلها ويعالجها معالجة صحيحة بوضع الحلول السليمة لها، وهي سياسة حث عليها النبي ﷺ كما دل

(1) - أبو علي القاسم: كتاب الأمان، ج2، ص 29.

(2) - المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص 184.

(3) - المصدر نفسه، ج3، ص 183-184.

(4) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 316.

ومما نكروه حديث لعرجه أبو داود في مثله، باختلاف يسير، ج2، ص 25، (كتاب الخراج والإمارة والفتن)، بل ربما يلزم الإمام من أمر الرعية)

على ذلك الحديث، وسار على هديها الخلفاء الراشدون -رضوان الله عليهم- من ذلك أن عمر بن الخطاب كان يوصي عماله ألا يغلقوا أبوابهم دون حاجات المسلمين وأرسل إلى سعد بن أبي وقاص من أحرق عليه الباب الذي جعله لبيت الإمارة⁽¹⁾.

وكذا الإمام علي في وصيته التي كتبها إلى الأشرار النخعي عندما وجهه واليا على مصر⁽²⁾.

كما حُذِرَ أيضا في مواضع أخرى من مدح الناس له، لما لذلك من أثر على الممدوح يحمله على ركوب موجة الافتتان والغرور للذين تحجبان عنه الحقائق دون تقييمها بشكل صحيح وسليم فقد طلب يوما من خالد بن صفوان أن يعظه، فقال له: «يا أمير المؤمنين! إن قوما غرهم ستر الله، وفتنهم حسن الثناء، فلا يغلبن جهل غيرك بك علمك بنفسك، أعادنا الله إليك أن نكون بالستر مغرورين، وبنناء الناس مفتونين!»⁽³⁾.

وبما يقارب ما سبق نصحه شاب قدم مع وفد العراق لتبنته⁽⁴⁾.

فأصبح بعدها لا يحب المدح ولا المداحين، ولا يرغب في سماع ذلك، ولو من أقرب المقربين إليه، وإنما يحب الرجل الذي يهدي إليه عيوبه، ويصحح له أخطائه، ويدله على مواطن التقصير فيما يسديه للمسلمين من خدمات ومنافع، فقد دخل عليه خالد بن عبد الله القسري يوما فمدحه وبالغ في ذلك فقال له: «دعني فأنا أعلم بنفسي ونسوبي، إني إلى عفو الله عنى أحوج مني إلى تقريظك إياي»، وأمره أن يجلس، ثم أمر أن لا يدخل عليه مرة أخرى⁽⁵⁾. ورد على قوم أثنوا عليه: «يا هؤلاء دعونا من ثنائكم وأمدونا بدعائكم»⁽⁶⁾.

وما موقفه الآتي من الشعراء الذين قدموا لمدحه إلا وينتجج ضمن ما نصح به ولذلك قل منحهم له إذا ما قارنا ذلك مع من هم نونه في العبادة والمنزلة.

ورغبوه أيضا في نصره الحق وإقامة العدل بين العباد وحثروه من ظلمه لهم وقد سبق ذكر بعض ذلك في ثنايا بعض المواضع، ولكن لا بأس من الإشارة إلى بعضها، من ذلك أن رجلا قال له:

(1) تاريخ الطبري: ج 4، ص 47، ابن الجوزي: مناقب عمر بن الخطاب، ص 114.

(2) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 66.

(3) ابن الجوزي: سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 163.

(4) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 29، ص 282.

(5) سبلاندي: أصناف الأثراف، ج 8، ص 138، 139، ج 12، ص 303.

(6) ابن أبي الحديد: المصدر السابق، م 5، ص 33-34.

(7) سبلاندي: المصدر نفسه، ج 8، ص 138.

«أحذر مقامك أمام الله للحساب مع كثرة من يخاصمك إليه إذا جرت في الحكم»⁽¹⁾.
 وأراد أن يستعين بمحمد بن كعب القرظي على ما ولي، فأبى عليه، ولكنه أرشده إلى
 الطريقة التي يحقق بها ما هو بصدده، بأن يسرع في الاستماع ويبطئ في التصديق حتى
 ينضح له الأمر، ولا يستعمل سوطه حيث يكفيه لسانه، ولا سيفه حيث يكفيه سوطه⁽²⁾.
 وخوف أيضاً من إقتراف الذنوب والمعاصي، وحث على محاسبة النفس وإصلاحها
 والصبر على المكاره، وعدم جمع الفضول من الأموال، والاستمرار في طلب العلم بسؤال
 الناس عما يجهله، وتعجيل رد المظالم، والتمسك بالقناعة والعفاف والاستعداد ليوم الرحيل،
 وترك الغضب، والتأني في معالجة الأمور، والتخلق بالأخلاق الحميدة، والاهتمام بأمر الدعوة
 إلى الله والجهاد في سبيله، وشكر الله في السراء والضراء، والتواضع له. من ذلك أنه نهى
 حرسه وبقية الناس أن يقفوا له⁽³⁾. وأن لا يتميز بالتحية ولا يخص بشيء من الدعاء دون بقية
 المسلمين⁽⁴⁾.

ونبه أيضاً إلى ضرورة عدم تبيذ الأموال، وأكثر ما وعظ به تحذيرهم له من الظلم
 والعدوان، والتدخل لنصرة المظلومين ووصيتهم إياه بتقوى الله، والكف عن الدماء والمحارم
 وإقامة كتاب الله، وتنفيذ أوامره، والإنتهاء عما نهى عنه، والزهد في الدنيا⁽⁵⁾. وكان من الذين
 وعظوه أبو حازم المدني، وعظه بموعظة بليغة قال له فيها: «أتق أن تلقى محمداً ~~الطيب~~ وأنت
 بتبليغ الرسالة له مصدق، وهو عليك بسوء الخلافة شهيد»⁽⁶⁾.

وقال له خالد بن صفوان يحثه على شكر الله:

«إن الله لم يرض أحداً يكون فوقك، فلا ترض أن يكون أحد أولى بالشكر منك».

فبكى عمر ثم قال معاهداً نفسه وإياه:

«هيه يا خالد! لم يرض أن يكون أحد فوقي؟ فوالله لأخافنه خوفاً ولأحذرنه حذراً
 ولأرجوته رجاءً، ولأحببته محبةً، ولأشكرته شكراً، ولأحمدنه حمداً يكون تلك كله غاية طاقتي

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 146.

(2) ابن أبي الحديد: المصدر السابق، ص 59.

(3) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 105.

وانظر الخطبة التي خطبها على المسلمين، وما اشترطه على من يريد مصابته، في الفصل الخامس من هذا الباب في مبدأ الشورى هناك
 185-186.

(4) حنظل الرسالة رقم: 14، 14، 15، 16.

(5) حنظل في هذا الشأن: ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 142 وما بعدها (الباب الحادي والعشرين: في تكرر ما وعظ به). وانظر أيضاً

الرسالة رقم: 97، 97 وما تلاها ورد مناهم عليه، ومثل ذلك رد الحسن البصري عليه، رسائل من رقم 800 إلى 807.

(6) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 159.

ولاجتهدن في العدل والنصفة، والزهد في فاني الدنيا لزوالها، والرغبة في بقاء الآخرة ودوامها حتى ألقى الله - عز وجل - فلعلني أن أنجو مع الناجين، وأفوز مع الفائزين» (1).

وكان كذلك إذ عمل بكل ما ذكره، ورسائله وأقواله خير شاهد على ذلك.

6- موقف الخليفة عمر من الشعراء .

أ- ترويح الشعراء للباطل وتزيينهم للقيء:

عمل خلفاء بني أمية بكل ما يستطيعون من قوة على التمكين لأنفسهم وتبرير استيلائهم على الخلافة بالقوة، فكان مما اصطنعوا لترويح ذلك الشعراء والخطباء بإغداق الأموال عليهم والهبات، فاختلت نتيجة لذلك نظرة الكثير من الناس، فأضحوا لا يرون الحق إلا من خلال ما يرجونه، وكان للثلاثي المعروف: جرير والفرزدق والأخطل دور فعال في ذلك، ولم يقتصر الأمر عليهم، وإنما قام إلى جانبهم شعراء آخرون ينافسونهم في ذلك، ليفوزوا بالمغانم، ويُعلوا من مكانتهم في المجتمع، وساهموا أيضا في إحياء العصبية القبلية وانتشارها في الآفاق بتكريض من بعض خلفاء بني أمية، فاعتلت نتيجة لذلك وحدة الأمة، التي كرس النبي ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده حياتهم من أجلها (2).

كان الكثير من الشعراء دائما مع من هو في السلطة، ورهن إشارته، إذ أصبحوا يعرفون ما يراد منهم، خذ على ذلك مثلا ترويح مسكين الدارمي البيعة ليزيد بن معاوية بأمر من والده الذي خشي أن لا يرضاه الناس لأن فيهم من هو خير منه، فانتهز اجتماع الناس عند معاوية سنة 56هـ وأنشد أمام الحاضرين:

بني خلفاء الله مهلا فإنما يبوءها الرحمن حيث يريد

إذا المنبر الغربي خلا ربه فإن أمير المؤمنين يزيد (3).

وفرح معاوية بما قال الشاعر بأمر منه، وأتم ما كان قد وطن نفسه عليه.

وبالغوا أيضا في مدح الولاة الجائرين، وشدوا أزرهم ووصفهم بأنهم دعاة الحق وأنصاره

قال حارثة بن بدر الغداني يمدح زيادا:

الأمن مبلغ عني زيادا فنعم أخو الخليفة والأمير

(1) -المرجع نفسه، ص 163.

(2) -محمد الحوفي: لبب السيادة في العصر الأموي، ص 474.

(3) -المصدر نفسه، ص 161.

فأنت إمام معنلة وقصد
وحزم حين تحضرك الأمور
بأمر الله منصور معان
إذا جارت الرعية لا تجور⁽¹⁾.

ولم يقتصر الأمر على هذا بل امتد إلى التصغير من شأن من ندد بحكمهم من معارضتهم
كالأنصار الذين تبوأوا الدار والإيمان، والذين كانت قلوبهم تهفو دائما لسيادة ميادئ الإسلام
وقيمه، ففس معاوية إلى يزيد أن يحرض الأخطل على هجائهم ففعل فقال:

ذهبت قريش بالسماحة والندى واللوم تحت عمائم الأنصار
فذرروا المعالي أستم من أهلها
وخذوا مساحيكم بني النجار⁽²⁾.

فلما ذهب وفد عنهم إلى معاوية يستعديه عليه دس إلى ابنه يزيد أن يجيره ففعل فلم ينالوا
منه شيئا.

وخذ على ذلك أيضا كيف يزيف الفرزدق الحقائق فيمدح بني أمية في شخص عبد الملك
وأنهم ورثة عثمان ظانا أن الولاية على المسلمين ملك خاص يرثها الابن عن الأب، كما يصف
ابن الزبير بالغدر والكذب والتخريب، قال:

فالأرض لله ولاها خليفة
وصاحب الله فيها غير مغلوب
بعد الفساد الذي قد كان قام به
كذاب مكة من مكر وتخريب
تراث عثمان كانوا الأولياء له
سريال ملك غير مسلوب⁽³⁾
ويمدحه في قصيدة أخرى، ويصف عبد الله بن الزبير وأنصاره بالإلحاد، قال:
إذ لاقى بنو مروان سلوا
لدين الله أسيافا غضابا
بهن لقوا بمكة ملحيها
ومسكن يصلون بها الضرابا
فلم يتركن من أحد يصلي
وراء مكذب مكة إلا أنابا⁽⁴⁾.

(1) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 223.

(2) - الزبير بن بكار: الأخبار الموثقات، ص 227-228، ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 32.

وتختلف الآراء في نواهي هذا الجواب فإني أذكر أصحها: أن السبب هو فضح عبد الرحمن بن حسان شاعر البيت الحاكم عبد الرحمن بن الحكم بالحكم والحسن، ورأي آخر يذكر أصحها أن عبد الرحمن كان يشيب برملة بنت سفيان، فلما يزيد كتب بن جهم أن يهجوهم فإني ولكنه دله على الأخطل، فهجأهم، وسواء كان هذا أو ذلك وسواء كان يزيد هو المحرض على هجو الأنصار، أو أن والده هو الذي أوحى إليه بذلك، فإن

ما ذكر ليس إلا سببا مباشرًا لذلك - من مسج - وإلا فإن الدافع كان سواسيا كما بيناه أعلاه، وكذا تأييدهم للإمام علي عليه السلام.

(3) - الفرزدق: الديوان، ج 1، ص 25-26.

(4) - القمطر نفسه، ج 1، ص 22.

ويجاري جرير الفرزدق في أكاذيبه فيمدح هو الآخر عبد الملك مبرراً تجاوزاته وواصفا ابن الزبير بأن دينه مبتدع قال:

لو لا الخليفة والقرآن يقرؤه ما قام للناس أحكام ولا جُمع
يا آل مروان، إن الله فضلكم فضلا عظيما على من دينه البدع⁽¹⁾.

هكذا تتقلب الموازين وتشوه الحقائق، فلما كان ابن الزبير قد فشل في حركته فهو كذاب ومبتدع ومخرب، وعبد الملك المنتصر إمام هدى، وأمين الله، ومبارك، وميمون، مقيم لأحكام الله وكان ابن الزبير قد عطل ذلك.

أما مدابح الحجاج ومظالمه فقد لاقت أيضا من هذين الشاعرين ومن الشعراء الآخرين تبريرا واسعا وعريضا يطغى عليه طابع الكذب والبهتان والنفاق، بالرغم من أنه المبير الذي أخبر عنه رسول الله ﷺ⁽²⁾. قال جرير في ذلك يصفه بأوصاف هي على النقيض مما قال:

دعوا الجبن يا أهل العراق فإنما يباح ويشترى سبي من لا يقا تل
لقد جرد الحجاج بالحق سيفه لكم فاستقيموا لا يميلن مائل
أطيعوا فلا الحجاج مبقٍ عليكم ولا جبريل نو الجناحين غافل⁽³⁾.
وقال يمدحه في مبالغة مقبلة هي في حقيقتها أقرب إلى الهجاء منها إلى المدح:
يسر لك البغضاء كل منافق كما كل ذي دينٍ عليك شفيق
وأنت لنا نور وغيث وعصمة ونبت لمن يرجوا نذاك وريق⁽⁴⁾.

وشبهه في مدح له بنوح العليل في دعوته على قومه، قال:

دعا الحجاج مثل دعاء نوح فأسمع ذا المعارج فاستجابا
غفاريت النفاق قد شفيت منهم فأمسوا خاضعين لك الرقاب⁽⁵⁾.
وأثنى عليه وعلى رأيه الذي هو عافية ونصر في قصيدة مدحه بها⁽⁶⁾:

(1) -جرير: الديوان، ج1، ص 293-296.

(2) -نظر: صحيح مسلم، ج7، ص 190-191 (كتب فضائل الصحابة، باب كذاب توفى، مبرها) فالكذاب: المختار بن أبي عبيد كما ذكرت ذلك أسماء رضي الله عنها- والمبير: الحجاج، وتعني المهلك الذي يسرف في إهلاك الناس.

-من منظور: لسان العرب، م، 4، ص 86 مادة (بور)

(3) -الديوان، ج1، ص 399.

(4) -مصدر نفسه، ج1، ص 372-374.

(5) -مصدر نفسه، ج1، ص 243-245.

(6) -مصدر السابق، ج2، ص 727-728.

ويتناقسه الفرزدق في أباطيله فيجعل للحجاج من المناقب، ما يجعل المرء يحس وكأنه أحد الصالحين لم يقترف إثما قط، قال:

لم أر كالحجاج عونا على التقى ولا طالبا يوما طريفة تابل⁽¹⁾.
إلا أن العكس هو الصحيح.

ومدح تجبره واستبداده وتكميمه للأفواه فقال:

إذا ما بدا الحجاج للناس أطرقوا وأسكت منهم كل من كان ينطق
فما هو إلا بانل من مخافة وآخر منهم ظل بالريق يشرق⁽²⁾.

وعلى الرغم من هذا، فإن الحجاج لا يخجل من مثل هذا الهراء، بل يعجبه ويزداد به تيبها وكأنه البطل المنقذ والأمير العادل، واستمع مثلا لما مدحه به أعشى همدان وذمه لأهل العراق الذين وصفهم بأسوأ الصفات حتى يخيل للإنسان أنهم أعداء نبي رفضوا دعوته، قال:

أبي الله إلا أن يتم نسوره ويطفى نور الفاسقين فيخمدا
وينزل ذلا بالعراق وأهلها لما نقضوا العهد الوثيق المؤكدا
فقتلهم قتلى ضلالة وفتنة وحيهم أمسى ذليلا مطردا.
نزوا يشكون البغي من أمرائهم وكانوا هم أبغى البغاة وأغنى⁽³⁾.

ولكن بالرغم من ذلك، لم يشفع له هذا المديح، بل قتله إثر إنتهائه من إلقاء هذه القصيدة. وينقلب هؤلاء الشعراء على الحجاج بعد وفاته فيتنافسون في كشف عيوبه وتجاوزاته، وما

كان عليه من استبداد، فاستمع إلى الفرزدق وهو يمدح سليمان ويذكر مظالم الحجاج:

إلى مطلق الأسرى سليمان تلتقي خذاريف بين الراجعات فعالها
ألا تشكرون الله إذا فك عنكم أذاهم بالمهدي صمًا تقالها
وإذا انتم من لم يقل أنا كافر تردى نهرا عثرة لايقالها
وكان إذا قيل اتق الله شممرت به عزة لا يستطيع جدالها

(1) - ديوان الفرزدق، ج2، ص 137-139، والتابل، مفردة تابل ومعناه صاحب الحق والمدلوة والثار،

- ابن منظور لسان العرب، م11، ص 76، مادة (تابل)

(2) - ديوان الفرزدق، ج2، ص 62-63.

(3) - تاريخ الطبري، ج6، ص 376-378، لما سبب قتله لأنه كان ممن خرج مع ابن الأئمت محرضا على قتال الحجاج سنة 81هـ. انظر ص 337 من تاريخ الطبري.

هلم إلى الإسلام والعنل عندنا فقد مات عن أرض العراق خيالها⁽¹⁾.

وينافسه جرير أيضا في إظهار مثالبه، وهو الذي كان قد وصفه من قبل بأنه نور وغيث،

قال يمدح سليمان ويذكر مساوي الحجاج:

سليمان المبارك قد علمتسم هو المهدي قد وضع السبيل

أجرت من المظالم كل نفس وأديت الذي عهد الرسول

ويدعوك المكلف بعد جهد وعان قد أضربه الكبـُـول⁽²⁾.

وما زالت معلقة بثـُـدي بذى الديماس أو رجل قتيـُـل⁽³⁾.

وجرير هذا كان مع الخليفة الوليد في الترويج بالبيعة لابنه عبد العزيز، وخلع سليمان من

ولاية العهد، ثم هو مع هذا الأخير مرة أخرى يروج بشعره بالبيعة لابنه أيوب⁽⁴⁾.

تلك هي بعض مثالب هؤلاء الشعراء، وإلا فإن هناك الكثير من مخازيهم، فهم لا تهتمهم المبادئ ولا المثل ولا الأخلاق وإنما يهمهم أن يملأ الخلفاء وولاتهم جيوبهم بالأموال، ويكفي الباحث أن يرجع إلى دواوينهم ليتأكد مما ذكرناه، فقد أوسعوا الأفراد والجماعات سببا مساهمين في تقاطع وتدابر وتفكك المجتمع، وإضعاف صلته بدينه، مكرسين سياسة الاستبداد مُزكّين لها، بالخصوص في إقليم العراق، وقد فهم الخليفة عمر بن عبد العزيز هذه السياسة التي كانت تدفع بأهل هذا الإقليم إلى الثورة على ولاته وذلك ما جاء في إحدى رسائله التي يقول فيها:

« ما بقاء الإنسان بعد وسوسة شيطان وجور سلطان؟!... »⁽⁵⁾. وإلا فكيف نفسر قلة

الثورات في الأقاليم الأخرى وخلو أخرى من ذلك؟!

ولم يقتصر أمر الشعراء على ما سبق ذكره، بل ساهموا مساهمة فعالة في إضعاف سلطة

العلماء على النفوس وتوجيه المجتمع، وقد صادف هذا هوى في نفوس الحكام الذين كانوا

يعملون هم الآخرون على تحجيم دورهم وإقصانهم عن المساهمة ولو بالرأي في توجيه

(1) - ديوان الفرزدق، ج2، ص 71-72، وتظر قصيدة أخرى مدحه بها، ج1، ص 261-268.

(2) - الكبـُـول: والكبـُـل: ليد ضخم، ويقال كبـُـلت الأمير إذا تيدته، وتطلق أيضا على المحبوس، ابن منظور: لسان العرب، ج11، ص 580، مادة

(كبـُـل)

(3) - ديوان جرير، ج2، ص 716-718، والديمان: ممن بناء الحجاج بواسط.

(4) - ديوان جرير، ج1، ص 347-352، ج2، ص 667-668، 715.

(5) - تظر الرسالتين رقم: 41، 41، 42.

سياستهم، وبذلك لا تستغرب صرامة عمر بن عبد العزيز نحوهم وقطعه عنهم ما عودهم عليه الخلفاء من نوال وهبات.

ب- إبعاد عمر للشعراء وحرمانهم من المصائب والأعطيات:

ما إن بلغ نسباً استخلافه أسماع الناس في الأقاليم حتى تقاطرت وفودهم على دمشق وخصصرة لهذنته ونيل رِفْدِهِ، من بينهم الشعراء الذين قدموا من الحجاز والعراق وغيرهما يبغون نواله منهم: جرير، والفرزدق، وكثير عزة، والأحوص، وآخرون، فهي فرصتهم للتقرب إليه بمدحه ونيل ما عودهم عليه من سبقه من الخلفاء إلا أنهم لم يكونوا يعرفون أن أمير المؤمنين قد تغير تماماً، ولم يعد له فيهم أرب ولا منفعة، وإنما كان همه وهواه في تقريب العلماء والوعاظ، ومن رأى فيه خيراً ليستعين بهم وبرأيهم على ما ولي، خاصة وأنه قد وضع شروطاً لمن يريد مصاحبته والدخول عليه كما هو مبين في مبدأ الشورى الآتي ذكره، وتقول الروايات بعد ذكرها لهذه الشروط: «فانقشع عنه الشعراء والخطباء وثبت معه الفقهاء والزهاد»

ذلك أن الخليفة عمر لم تكن له مظالم يحتاج إلى الشعر لتبريرها، ولا أخطاء هو في حاجة إلى أمثالهم لتزيينها، كما أنه ليست له عداوات يحتاج إلى أنصار يقفون إلى جانبه يشدون أزره كما أنه ليس له وقت لهذا الهدر الفارغ والمدح الكاذب الذي راجت سوقه عند من سبقه من الخلفاء (1).

إضافة إلى ذلك فإن الشعراء في نظر أمير المؤمنين قد حانوا عما هو مطلوب منهم، وهو الجهاد بكلمة الحق في ميادين الدعوة إلى الله، وإرشاد الناس والتأليف بين فئاتهم، ونصرة الضعيف وتقوية جنانه، والوقوف بجانب المظلوم، وكشف عيوب وتجاوزات الحكام وأعوانهم خاصة وأنه كان على دراية عميقة بذلك، وهو الأمر الذي كنا قد أشرنا إليه آنفاً.

لذلك كله قطع عنهم ما عودهم عليه الخلفاء، ورأيه في ذلك واضح وهو: أنه لا حق للشعراء في بيت مال المسلمين على شعر يمدحون به الخليفة وهو أمر خاص لا يجازون عليه إلا من ماله الخاص، وهو بالفعل ما كان منه نحوهم، ذلك أن مال المسلمين لا يقدم إلا

(1) - الأصلهاتي: الأغني، ج8، ص 45 ، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 196.

- خالد محمد خالد: عمر بن عبد العزيز، ص 145-146 ، الزحيلي: الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، ص 62-63.

لمن يخدم مصالحهم العامة، إلى جانب هذا فإنه إسراف وإنفاق في غير حقه يسأله الله عنه يوم القيامة.

-رفضه استقبال الشعراء: استقبل الخليفة عمر الوفود المهينة، من علماء ووعاظ ورؤساء قبائل قبل غيرهم، إلا أنه رفض استقبال الشعراء وجفاهم، فبقوا مدة طويلة ينتظرون أن يحظوا بمقابلته

، قدرت بعض الروايات هذه المدة لبعض الشعراء بشهر كجرير والفرزدق ، وبأربعة أشهر لكثير عزة ومن جاء معه، ولكن المرجح لدينا أن ذلك يعود إلى فترات متقطعة خاصة بكل جماعة من الشعراء.

بالفعل أحس الشعراء هذه المرة بالهوان، وضائق عليهم الأرض بما رحبت، وهم الذين كانوا من قبل أول من يؤذن لهم قبل غيرهم، ورغم هذا لم يأسوا بالخصوص الشاعر جرير الذي أصر على البقاء مستعملا كل وسيلة حتى يحظى باستقبال الخليفة له، فاستشفع من أجل ذلك برجاء بن حيوة فقد ناداه لما رآه داخلا على عمر:

يا أيها الرجل المرخي عمامته هذا زمانك فاستأن لنا عمرا⁽¹⁾.

فلما دخل لم يذكر له من أمرهم شيئا. ثم استشفع بعون بن عبد الله وخاطبه بما يقارب ما خاطب به رجاء، فأبلغه أمرهم فكان جرير أول من دخل عليه منهم بعد أن أذن له⁽²⁾.

وهناك رواية ثالثة تذكر أن جريرا استشفع أيضا بعدي بن أرطاة، فدخل على عمر فقال له: «يا أمير المؤمنين! الشعراء ببابك وسهامهم مسمومة، وأقوالهم نافذة.

قال: ويحك يا عدي! مالي وللشعراء ؟

قال: أعز الله أمير المؤمنين! إن رسول الله ﷺ قد أمدح وأعطى، ولك في رسول الله إسوة⁽³⁾.

إلى هنا نعتقد أن تدخله كان صحيحا وقبل أن يولي على البصرة، أما ما تلي ذلك بسؤال الخليفة عنهم بالباب، وإخباره بوجود عمر بن أبي ربيعة، والأخطل، وجميل بن معمر،

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 198.

(2) - المصدر نفسه، ص 196 ديوان جرير، ج2، ص 728

(3) - ابن الجوزي: المصدر نفسه، ص 198-200 الأصلهاقي: الأثني، ج8، ص 45 أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 1327 علماء: الكتاب الجامع لسيرة عمر بن عبد العزيز، ج2، ص 605-606.

والأحوص، وجرير الذي فضل استقباله، فنعتقد جازمين أن هذا من إضافات الرواة وهذا للأسباب التالية:

- ذكره حضور جميل بن معمر مع الشعراء غير صحيح لأنه توفي بمصر سنة 82هـ⁽¹⁾.
- أما عمر بن أبي ربيعة فتوفي يقينا قبل أن يستخلف عمر وعلى ما تقوله الروايات الشييرة أن ذلك كان في حدود سنة 93هـ⁽²⁾.

- أما الأخطل فلم نجد في ديوانه وبقية المصادر التي راجعنا أنه اتصل بعمر أو حتى مدحه.

- أما الأحوص فقدم مع كثير عزة ونصيب، وقد استأذن لهم مسلمة بن عبد الملك فأذن لهم كما هو آت.

استقبال الخليفة لجرير ومدحه: وخلاصة الأمر أن الروايات تتفق على أن جريرا كان أول الشعراء الذين حضوا باستقبال الخليفة عمر، فلما مثل بين يديه أذن له في الكلام، فكان مما قال بمدحه به:

خليفة الله، ثم الله يحفظه — والله يصحبك الرحمن في السفر

إننا لنترجو إذا ما الغيث أخلفنا من الخليفة ما نرجو من المطر⁽³⁾.

إلى آخر القصيدة، فتأثر عمر لما وصف من شدة حاله وحال المسلمين، وتذكر الرواية أن عمر قاسمه ماله ولباسه فأبى وخرج راضيا.

وفي رواية أخرى: أنه أصر على أن يخرج غانما مبررا ذلك بأنه من أبناء السبيل، فأعطاه عشرين دينارا فضلت من عطائه.

وفي رواية أخرى: أنه أعطاه مائة درهم من ماله الخاص.

إلا أن هناك رواية رابعة تشير أنه لم يعطه شيئا، فألح جرير عليه فتدخل أقاربه فأعطوه حتى رضي⁽⁴⁾.

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان، م، 1، ص 366-371.

(2) المصدر نفسه، م، 3، ص 436-439.

(3) ديوان جرير، ج 1، ص 412.

(4) الأصبهاني: المصدر السابق، ج 8، ص 45-46، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 197-201.

تلامذ: الكتاب الجامع لسيرة عمر، ج 2، ص 613 وما بعدها، وانظر أحمد زكي صلوات: عمر بن عبد العزيز، ص 88-91 سلسلة إيرا.

ومما سبق يمكننا أن نقول: أن هذا التضارب في الروايات، إنما حصل نتيجة لتعدد زيارته إليه، وأن الخليفة أجاز له من ماله الخاص، إذ ليس من المعقول أن يشد جرير الرحال من اليمامة إلى الشام ثم يرجع دون أن ينال ما عوده من كان قبله من الخلفاء، ويؤكد هذا حرصه الشديد على مقابلة الخليفة، ثم خروجه راضيا، ولا يرضى إلا بعد أن ملأ كفيه مالا، ولكن دون ما كان يطمح في أخذه، وهو الذي اعتبره لا شيء، ويظهر في رده على الشعراء الذين كانوا في الخارج لما سألوه عما كان له مع الخليفة؟ فقال: «خرجت من عند رجل يقرب الفقراء، ويباعد الشعراء، وأنا مع ذلك عنه راضٍ».

ومما يرجح صدق ما ذكرناه من قبل، مدح الشاعر له بقصيدة يستنتج منها أن ما قاله في حقه كان بعد أن قطع شوطا بعيدا في الإصلاح، امتدت رأفته وأثار عدالة حكمه إلى قوم الشاعر باليمامة، فكان مما مدحه به:

إذ الوفود على أبوابه ازدحموا	إلى الأغر الذي تُرجى نوافله
أن يمتعوا بأبي حفص وما ظلموا	تدعو قریش وأنصار النبي له
عرفاء، وتمطر معروفك الديرم	يرجون منك، ولا يخشون مظلمة
نور البلاد الذي تجلى به الظلم	أحيا بك الله أقواما فكنت لهم
سن الفرائض وانتمت به الأمم ⁽¹⁾ .	أشبهت من عمر الفاروق سيرته

ومدحه في قصيدة أخرى قال فيها:

جعل الخلافة في الإمام العسائل	إن الذي بعث النبي محمدا
مكس العشور على جسور الساحل ⁽²⁾	ولقد نفعت بما منعت تخرجا
والنفس مولعة بحب العاجل	إني لأمل منك خيرا عاجلا
لابن السبيل وللفقير العائل ⁽³⁾ .	والله أنزل في الكتاب فريضة

وبهذا يتبين صحة ما ذكرناه من قبل، بالخصوص احتجاج جرير عند الخليفة بأنه ابن السبيل، وهو ما يتطابق مع البيت الأخير، فأعطاه عمر من هذا السهم كما جاء في أحد الروايات السابقة.

-استقبال الخليفة للفرزدق: ثم حظي الفرزدق أيضا باستقبال الخليفة له ومدحه، فكان مما قال:

(1) -ديوان، ج 1، ص 274-277

(2) -خطب الرسالة رقم: 88.

(3) -ديوان، ج 2، ص 737، ونظر توزيع المندقة على السهام، في الفصل الثاني من باب العائل.

سيروا فبن ليلي أمامكم وبادروه فإن العرف مبتذّر
وبادروا ببن ليلي الموت إن له كفين ما فيهما بخل ولا حصر
أليس مروان الفاروق قد رفعا كفيه والعود ماء العرق يعتصر⁽¹⁾.

ولا تحدثنا المصادر إن كان قد حرمه أو أعطاه، كما لم نجد في ديوانه إلا هذه القصيدة التي مدحه بها بعد أن صار خليفة.

-استقبال الخليفة لذكين الراجز: أما ذكين بن سعيد الراجز، فلما علم باستخلاف عمر شد إليه رحاله فالتقى بجرير في الطريق عائدا من عنده فنصحه إن أراد أن يحصل على بغيته أن يعول على مال ابن السبيل، وبالفعل قدم على عمر، فاستأذن عليه، فلم يأذن له لانشغاله برد المظالم. فانظره حتى إذا خرج للصلاة ناداه قائلا:

يا عمر الخيرات والكرام وعمر الدسائع⁽²⁾ العظام
إني امرؤ من قطن بن دارم أطلب نيتي من أخ مكارم
إذ تتجى والله غير نائم عند أبي يحيى وعند سالم

فتذكر أمير المؤمنين ما كان قد وعده به عندما زاره أيام إمارته إن صار إلى منزلة أعلى فله الإحسان، إلا أنه رفض أن ينجز له ما كان قد وعده به على حساب بيت المال وكاشفه عن السبب الذي دعاه إلى ذلك فقال:

«...أنا كما ذكرت لك، إن نفسي لم تنل أمراً إلا تافت إلى ما هو فوقه، وقد نلت غاية

الدنيا، فنفسى تتوق إلى الآخرة، والله ما رزأت من أموال الناس شيئا»⁽³⁾.

فأعطاه ألف درهم من ماله الخاص، وانصرف راجعا إلى البصرة.

-استقبال الخليفة لعوف القوافي: ووفد عليه أيضا عوف بن معاوية الملقب بالقوافي فوجده منصرفا من جنازة فصاح به قائلا:

«أجبنني أبا حفص لقيت محمدا على حوضه مستبشرا وراكا

(1) -ديوان الفرزدق، ج 1، ص 182-186.

(2) -الدسائع: مغردها دسيمة، والمعنى: هو الرجل الذي يمطي فيجزل في العطية.

-ابن منظور: لسان العرب 8، ص 84-85 مادة (مع)

(3) -ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 387-388.

-الأمصهاتي: الأعلام، ج 9 ص 252-253، ويذكر أنه وجده في ساحة داره وفتلس ملتفون حوله، فناداه بما ذكر أعلاه.

-لما أبو يحيى هذا لم يتبين لنا اسمه، أما سالم فهو ابن عبد الله بن صر جعلها كشاهدين

-ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 251، لما الأبيات عده فتختلف عما جاء في المصدرين السابقين.

فقال له، لبيك، ووقف له، ثم قال: فمه؟

قال:

فأنت امرؤ كلنا يدك مفيدة شمالك خير من يمين سواكا

قال: ثم مه؟

فقال:

بلغت مدى المُجْرِين إذا جروا ولم يبلغ المجرون بَعْدُ مداكا
فجداك لاجدين أكرم منهما هناك تناها السمجد ثم هناك

فقال له عمر: أراك شاعرا؟ مالك عندي من حق.

قال: ولكني سائل ابن سبيل، فأعطاه فضل نفقته.

ولكن يبدو أن الرواية التالية تكمل ما سبق، إذ من المستبعد أن يكون قد مدحه بما هو آت في الطريق، ومن المستبعد أيضا أن يكون قد زاره في مناسبة أخرى، ولذلك نرجح أنه قد انصرف معه إلى دار الإمارة فمدحه بعد أن رثى سليمان فقال:

يا عمر الخير الملقى وفقه سميت بالفاروق فافرق فرقه
وارزق عيال المسلمين رزقه واقصد إلى الجود ولا توفقه
بحرك عذب الماء ما أعقه ريك فالمحروم من لم يسقه⁽¹⁾.

فقال له عمر: لسنا من الشعر في شيء، ومالك في بيت المال حق فالح عليه، فأمر مزاحم أن يعطيه نصف رزقه، فتدخل عبد الرحمن بن سليمان فأعطاه حتى رضي.

-مدح أعشى تغلب لعمر وحرماته: ويذكر الأصفهاني أن أعشى تغلب وفد عليه ومدحه ولم يذكر ما مدحه به، فلم يعطه شيئا، مذكرا إياه بالذي نكر به بقية الشعراء، بأنه لا حق لهم في بيت المال ولو كان، فإنه لا حق له لكونه نصراني، فقال يمدح الوليد ويعرض به:

لعمري لقد عاش الوليد حياته إمام هدى لا مستزاد ولا نزر
كان بني مروان بعد وليدهم جلاميد لا تتدى ولو نلها القطر⁽²⁾.

-استقباله لكثير ونصيب والأحوص: بالرغم من هذا الموقف الصارم منه نحوهم فإن الأطماع كانت قد دفعت ببقيتهم إلى القنوم عليه علمهم يحصلون على جوائز منه، ومن هؤلاء كثير عزة ونصيب بن رباح والأحوص بن محمد، فصادفوا خروج مسلمة من عنده، فأخبرهم بعزوف

(1) -الأصفهاني: الأمل ج17، ص 110-111 طهمة دار الفكر.

(2) -الأمل ج10، ص 93-94، دار الفكر بيروت؛ الحوفي، لب النبسة، ص 474.

الخليفة عن قبول الشعر والمجازاة عليه، فأسقط في أيديهم، إلا أن مسلمة أكرم مثنواهم فبقوا أربعة أشهر يستأذن لهم مسلمة عليه فلا يأذن لهم، حتى كان يوم الجمعة فأذن لهم بعدما أذن للامة، فأذن لهم بالكلام فتقدم كثير فعاتبه على جفائه لهم، وانتشار ذلك عنهم على السنة الناس والركبان والوفود، فأخبره أمير المؤمنين أن لا حق لهم في بيت المال إلا إذا كانوا من أهل الصدقة، فأخبره بأنهم أبناء سبيل، وهو الأمر الذي ركز عليه جرير ونصح به دكين الراجز فاعتبره الخليفة غير صادق في قوله، إضافة إلى أنهم ضيوف مسلمة، وما داموا كذلك فليسوا بأبناء السبيل، ثم طلب الإذن أن ينشده فأذن له ولكنه قال له يعظه: «قل ولا نقل إلا حقا، فإن الله سائلك»، فأنشده:

وليت فلم تشتم عليا ولا تخف بريا ولم تتبع مقالة مجرم
وقلت فصدقت الذي قلت بالذي فعلت فأضحى راضيا كل مسلم⁽¹⁾.

فلما بلغ إلى نهاية القصيدة قال يذكره مرة أخرى: «إن الله سائلك من كل ما قلت»

وبهذا التذكير والذي قبله نضع أيدينا مرة أخرى على أحد الأسباب التي دفعت الخليفة عمر إلى إقصائه للشعراء، ورفضه سماع أشعارهم، فلا خير عنده في قول أضر ببيت مال المسلمين⁽²⁾، إضافة إلى أنه كان يعتبر كل قول فضلة لا قيمة له ما لم يجسد إلى عمل يعود نفعه على صاحبه وعلى بقية المسلمين دنيا وآخرة. أجازه عمر من ماله بثلاثمائة درهم، وفي رواية أخرى بمائة وخمسين دينارا، بالرغم من أن أمير المؤمنين كان يعرفه تمام المعرفة، و يعرف ميوله الفكرية، وسوء معتقده بقوله بالرجعة⁽³⁾.

ثم تقدم نصيب لينشده⁽⁴⁾، فذكره الخليفة بماضيه الذي كان يشبب فيه بالنساء، ذلك أن شهرة هذا الشاعر قد قامت على هذا الجانب، إضافة إلى المديح، فأخبره بأنه قد ترك ذلك وشهد له من كان حاضرا بذلك، وأثوا عليه خيرا، إلا أن الخليفة لم يأذن له في الإنشاد، بالرغم من أنه أحسن سيرة واستقامة ممن سبق من الشعراء، إضافة إلى كونه مولى له، ولكن لم يخيب عمر رجاءه فسأله حاجته، فرجاه أن يفرض لبناته ففعل، وأعطاه مائة وخمسين درهما وكساه⁽⁵⁾.

(1) الحسن قتيبة: المصدر السابق، ص 316 وما بعدها؛ الأصفهاني: المصدر السابق، ج 8، ص 248 وما بعدها؛ ويمتلك ما ذكره الشاعر بمنع عمر شتم الإمام علي، أنه قد علم بلوره لذي كان قد أرسله إلى ولاته في هذا الشأن. انظر رسالة رقم: 647.

(2) انظر الرسالة رقم: 166، 166أ، 166ب، 166ج وما بعدها.

(3) الأصفهاني: المصدر السابق، ج 8، ص 33، طبعة دار الفكر.

(4) انظر لرواية: أن الأوصى هو الذي تقدم، ثم تلاه نصيب، ولكننا فضلنا تقديم هذا الأخير لما يقتضيه أمر الأوصى من مناقشة موسعة.

(5) الحسن قتيبة: المصدر السابق، ص 320-321؛ الأصفهاني: المصدر السابق، ج 1، ص 327، ج 9، ص 248 وما بعدها طبعة دار الفكر.

ثم تقدم الأحوص بن محمد لينشده فذكره بالذي ذكر به كثير عزة من قبل، ثم أنشده:
وما الشعر إلا خطبة من مؤلف لمنطق حق أو لمنطق باطل
فلا تقبلن إلا الذي وافق الرضا ولا ترجعنا كالنساء الأراطل
وأينك لم تعدل عن الحق يمنة ولا يسرة فعل الظلوم المخاتل
ولكن أخذت القصد جهك كله تقدُّ مثال الصالحين الأوائل⁽¹⁾ ثم أشار إلى ما عود
الخلفاء قبله أمثاله من الشعراء من إجزال العطاء لهم حتى بلغ نهاية القصيدة، فذكره بالذي ذكر
به كثير من قبل. ثم منحه من ماله الخاص المبلغ نفسه الذي منحه لكثير عزة ونصيب.

رسالة عمر إلى أبي بكر بن حزم بأمره بنفي الأحوص

-13-

عاد الأحوص إلى المدينة المنورة بعد أن حظي بمقابلة الخليفة عمر، ولكنه عاد إلى
سيرته الأولى، فانتشر خبثه، فنهى فلم ينته، يقول ابن قتيبة:
«وشكيت إلى عمر بن عبد العزيز فنفاه من المدينة إلى قرية من قرى اليمن على ساحل البحر.
فدخل إليه رجال من الأنصار فكلموه فيه، وسألوه أن يرده إلى المدينة»، فرفض بعد أن
عد عليهم معايبه⁽²⁾.

ولا يمكن أن ينفي إلا بأمر من عمر إلى واليه أبي بكر بن حزم.
ولكن في رواية الأصفهاني عن الزبير بن بكار بسنده عن مصعب بن عثمان أن نفيه كان
بأمر من سليمان الذي كان أبو بكر بن حزم قد أبلغه بشكوى أهل المدينة به⁽³⁾. وفي ما ذكر
نظر، كما سنذكر ذلك لاحقاً عند مناقشتنا لأمر نفيه.

رواية أخرى لما سبق

-13-

ولكن الأصفهاني يورد رواية أخرى متناقضة ومتهافة ما جاء فيها بعيد عن الواقع من طريق

(1) - ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 320-321.

- الأصفهاني: المصدر السابق، ج 9، ص 251. طبعة الثقافة.

(2) - الشعر والشعراء، ص 329-331.

(3) - الأعمى، ج 4، ص 249-251. طبعة دار الثقافة.

الزبيرين بكار الذي قال: حدثني عمي⁽¹⁾ مصعب بن عثمان «أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة لم تكن له همة إلا عمر بن أبي ربيعة والأحوص، فكتب إلى عامله على المدينة: [إني]⁽²⁾ قد عرفت عمر والأحوص بالخبث والشر، فإذا أتاك كتابي هذا فاشددهما واحملهما إلي.

فلما أتاه الكتاب حملهما إليه»⁽³⁾.

تقول الرواية أن عمر أقبل على عمر بن أبي ربيعة، فعدد عليه معايبه، فأعلن أمامه توبته فلم ينفه.

ثم أقبل على الأحوص فعدد عليه هو الآخر مثالبه ومخازيه ثم أمر بنفيه.

وفي ما ذكر نظر، حيث شوهت هذه الرواية ما كان قد أمر به الخليفة عمر في حق هذا الشاعر. الذي تضاربت الروايات حول من نفاه، ولكننا نقف أولاً عند الرواية المتقدمة لنكشف بعض عيوبها، فمنها:

- أن ما جاء فيها في حق عمر بن أبي ربيعة بعيد عن الصواب وقد قلنا من قبل أنه توفي سنة 93هـ، فكيف استقدمه عمر من قبره؟!

- أن استقدام الأحوص إلى دمشق من قبل الخليفة ليحاسبه ويعدد عليه عيوبه، ثم يأمر بنفيه، بعيد عن منطقة التعامل مع الواقع، وهو كان قد مدحه كما سبق ذكره، وإنما يظهر أن أهل المدينة رفعوا أمره إلى أبي بكر بن حزم الذي أخبر أمير المؤمنين بأمره ليتخذ في شأنه ما يراه مناسباً، فكتب إليه يأمره بنفيه إلى دهلك في البحر الأحمر.

أما تعداد الخليفة عليه مثالبه وخبثه إنما كان -فيما نرجح- على وقد الأنصار الذي قدم يشفع فيه ليرده من منفاه إلى المدينة فأبى عليهم وقال له: «والله لا أردّه ما كان لي سلطان!». فبقي هناك حتى ولي يزيد بن عبد الملك فردّه⁽⁴⁾.

(1) هو قسند نفسه الذي جاءت من طريقه رواية أمر سليمان إلى والي المدينة بنفيه.

(2) سأ ثبت من المنتظم، والكتاب الجامع، وفي الأغانى ناقصة.

(3) الأغانى، ج 8، ص 54-55، طبعة دار الفكر.

- حلاء: للكتاب الجامع لسيرة عمر، ج 2، ص 619.

- ابن الجوزي: المنتظم، ج 6، ص 316.

(4) الأصبهاني: المصدر السابق، ج 4، ص 251، طبعة دار الثقافة.

- ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 320-321.

- رافض: أحمد زكي صلوات: عمر بن عبد العزيز، ص 98 وما بعدها.

ومما سبق ذكره يمكن القول: أن مكاتبة عمر إلى واليه ثابتة، ولكن بغير ما جاء في الرواية الثانية المثبتة التي تأمره بحمله وعمر إليه، وإنما كان أمره إليه أن ينفيه، ومن ثم يتأكد لدينا، أن أمير المؤمنين عمر هو الذي نفاه، وهو الأليق بسيرته مع الفساق وأهل الخلاعة والمجون⁽¹⁾، ولم يفعل ذلك به إلا بعد أن شهد على نفسه عراك بن مالك الذي عايشه عن قرب عندما كان في المدينة المنورة⁽²⁾. ومن ثم لم ينفه الخليفة الوليد كما جاء في بعض الروايات، أو الخليفة سليمان كما في روايات أخرى، وإن كنا نرجح أمرهما إلى والي المدينة بجندة والتشهير به⁽³⁾، ويؤكد ذلك حضوره مع كثير عزة ونصيب إلى دمشق وإنشاده أمامه ما سبق ذكره. وأما أسباب نفيه فتعود إلى ما يلي:

- 1- تزاید خبثه ومجونه وتخنثه وتشبيهه بنساء الأشراف حتى ضجوا منه، فرفعوا أمره إلى أبي بكر بن حزم ليضع له حدا.
 - 2- مفاخرته لسكينة بنت الحسين -رضي الله عنهما- التي فخرت عليه برسول الله ﷺ ففاخرها بجده عاصم بن ثابت، الذي حمت النبر جنته يوم الرجيع، وبخاله حفصلة غسيل الملائكة يوم أحد⁽⁴⁾. فكان ذلك منه دلالة على قلة أدبه وسفه وطيشه أضيف إلى مخازيه الأخرى، إذ لولا جد سكينة لما حمت الدبر جده، ولما غسلت الملائكة خاله.
 - 3- شدة عداوته لأبي بكر بن حزم نتيجة لما فعل به من جلد وتشهير في عهده: الوليد وسليمان جعلته يبالغ في هجائه حتى استحكمت الجفوة بينهما أدت بأبي بكر حزم بعد شكوى أهل المدينة به إليه أن يرفع أمره إلى الخليفة الذي أمر بنفيه، وهذه العداوة هي ما كان قد أشار إليها في شعره الآتي الذي توسل به إليه حتى يردّه من منفاه.
- وفي ذلك أحسن بمدى أهمية الأهل والأقارب للفرد، وهو الذي كان قد أرسعهم هجاء حين لم يبق له فيهم صديق، وأحسن بالعزبة، التي كانت تضغط على وجدانه بالحنين إلى مسقط رأسه ومهد الصبا، فكتب إلى الخليفة يترضاه ويستعطفه، فقال:

(1)-نظر الرسالة رقم: 628.

(2)-البلذري: أنساب الأشراف. ج 8، ص 188.

-الحلي المرتضى، ج 2، ص 65.

(3)-الحلي المرتضى، ج 2، ص 65.

-الاصفهاني: الأغني، ج 4، ص 338-339، 249-250 طبعة دار الثقافة.

(4)-ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 329 وما بعدها.

-الاصفهاني: المصدر السابق، ج 4، ص 246 وما بعدها، ونزيد من الإضلاع على أمر جده وخاله انظر:

-ابن هشام: السيرة النبوية، ج 2، ص 75، 169، وما بعدها.

1- أيا راكبا إما عرضت فلبغفن
 وقل لأبي حفص إذا ما لقيته
 أفي الله تذنو ابن حزم وتقطعوا
 وما طمع الحزمي في الجاه قبلها
 5- وشي وأطاعوه بنا وأعانوه
 هديت أمير المؤمنين رسائلي
 لقد كنت نفاعا قليل الغوائل
 عرى حرما بيننا ووصائل
 إلى أحد من آل مروان عادل
 على أمرنا من ليس بغافل⁽¹⁾

فانتشار في أمره عراك بن مالك فأشار بالإبقاء عليه هناك، فهو خير له.

ولكنه لم ينقطع رجأؤه، ولم يياس من الاستعطاف، والتوسل إليه، فما هو يتضرع إليه
 مرة أخرى بهذه الأبيات، ويرجوه أن يعيد النظر في أمر نفيه، فقال:

هل أنت أمير المؤمنين فإنني
 متمم أجر قد مضى وصنعة
 فكم من عدو وسائل ذي كشاحة
 بودك من ودّ العباد لقانع
 لكم عندنا أو ما تعد الصنائع
 ومنتظر بالغيب ما أنت صانع

ولكنه لم يغب عنه ذلك، وكرر عليه ذلك، فلم يعر أمير المؤمنين لتوسلاته سمعه، مما
 دعاه -فيما نرجح- أن يشفع قومه في أمره، فقدم منهم جماعة على الخليفة فكلّموه في أمر
 إعانته إلى أهله فرفض فبقي هناك حتى تولى يزيد بن عبد الملك الخلافة فأعاده كما أشرنا إلى
 ذلك فيما سبق.

وبذلك يكون أمير المؤمنين -رحمه الله- قد عمل على محاربة الرذائل بالتضييق على
 دعائها ومروجيها، وهو الأمر الذي كان قد فعله مع عمر بن أبي ربيعة أيام إمارته.
 كما حافظ على أموال الأمة فأصبحت لا تعطى إلا في حقها المشروع، ولذلك قل مدح
 الشعراء له إلا ما كان من جرير الذي أصبحت له حضوة عنده دون غيره.

(1)- الأملهاني: المصدر السابق، ج4، ص249-250، ج9، ص65.

الفصل الخامس:

المنهج السياسي للخليفة عمر بن محمد العزيز

أصوله ومعالجه

الفصل الخامس، المنهج السياسي للخليفة عمر بن عبد العزيز أصوله ومعالمه،

سبق وأن عرفنا بعض ملامح منهجه السياسي أثناء إمارته على الحجاز، وفي تلك النصائح التي كان يسديها لكل من الوليد وسليمان، إلا أنه بعد استخلافه قطع شوطا بعيدا في توسيع هذا المنهج، الذي يقوم على تطبيق الشريعة، واتباع سنة رسول الله ﷺ، وكذا سنة الخلفاء الراشدين، والقيام بأمر الدعوة والإرشاد والتربية والتعليم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحرص على الشورى، التي كانت قاعدة بارزة طوال فترة خلافته، وكذا بسط العدل ومطاردة الظلم، وضمان حرية التعبير، وإياحة انتقاد تصرفاته وتصرفات أعوانه والتدخل إن تطلب الأمر لتقويم أحوالهم إن حادوا عن الحق وتمادوا في ذلك.

وكذا السرفق بالرعية، وصون الدماء، والدفاع عن كرامة الإنسان بغض النظر عن عرقه ودينه، والحفاظ على أموال المسلمين من الاختلاس والتبذير. وتتجلى هذه الأصول والمعالم في خطباته وتعليماته وإرشاداته التي كان يرسل بها إلى أعوانه في مختلف المناطق وفي مختلف درجات المناصب.

ولكن قبل أن نلج في صميم الرسائل لا بد من أن نستعرض بشكل عام أصول هذا المنهج بتحديد معالمه الرئيسية، حتى يمكن بعد ذلك على أي باحث أو قارئ أن يعمق تصوره لمنهج هذا الخليفة الراشد إذا اطلع على هذه الرسائل، وأهم ما يلخص هذا المنهج هي خطبه التي خطبها بعد مبايعة المسلمين له، وتلك التي ألقاها عليهم بعد دفن الخليفة سليمان.

1- **منهجه السياسي في خطبه الامتثال**، اختلفت المصادر اختلافا كبيرا في ذكر روايات خطبة عمر الأولى، والتي بين فيها منهج حكمه، ولعل هذا الاختلاف في اعتقادنا- جاء نتيجة لتعدد المواقف التي خطب فيها على المسلمين إثر مبايعته، إضافة إلى تقارب أزمته إلقائه لما تلى ذلك من خطب، وبالرغم من هذا التضارب والاختلاف، فإننا حاولنا بعد البحث والتحري حصر روايات خطبه الأولى في الآتي:

-خطبة ألقاها عند بيعة الناس له، وقد سبقت الإشارة إليها في الصفحة 131.

-خطبة أخرى ألقاها بعد دفن الخليفة سليمان مباشرة.

-خطبة أخرى خطبها في اليوم الموالي.

بأن من استعد أن يكون قد أتقى خطبة أخرى على المسلمين بدمشق بعد عودته من دابق
تحدث شيء كان يراى هناك، والروايات التالية خير ما يبين ذلك.

يذكر عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: أن والده لما دفن ليلى قريت إليه
سار في حذافة يركب كما تقتضى المراسيم آنذاك عند استخلاف كل خليفة، فأبى وركب
بغيره، فسار، فراه، فقام نحس أن يسير أمامه فتحاده، وقال له:

«كسح عسي متى وثك؟ إنما أنا رجل من المسلمين»، فسار وسار معه الناس حتى
دخل مسجد فصعد المنبر بعد أن اجتمع المسلمون فخطب عليهم:

«أيها الناس! التي قد بئيت بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه، ولا طلبه له، ولا
مشورة من مسلمين، والتي قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم
[والأمركم من تريدون] .

فصاح الناس صيحة واحدة: قد اخترناك يا أمير المؤمنين ورضيناك، فإمرنا باليمن
والشركة.

فلما رأى الأصوات قد هدأت ورضي الناس به جميعا، حمد الله وأثنى عليه، وصلى
على النبي ﷺ وقال:

أوصيكم بتقوى الله، فإن تقوى الله خلف من كل شيء، وليس من تقوى الله ﷻ
خلف، فاعملوا لأخركم، فإنه من عمل لأخركه، كفاه الله -تبارك وتعالى- أمر دنياه
واصلحوا سرائركم، يصلح الله الكريم علانيتكم، وأكثروا من ذكر الموت، وأحسنوا
الإستعداد [له] قبل أن ينزل بكم، فإنه هادم اللذات، وإن من لا يذكر من آياته فيما بينه
وبين آدم ﷺ نباحيا نغرق له في الموت.

وإن هذه الأمة لم تختلف في ربها ﷻ ولا في نبيها ﷺ ولا في كتابها، وإنما
اختلفوا في الدينار والدرهم، وإنى والله! لا أعطي أحدا باطلا، ولا أمتع أحدا حقا.

ثم رفع صوته حتى أسمع الناس فقال:

يا أيها الناس! من أطاع الله فقد وجبت طاعته، ومن عصى الله فلا طاعة له
أطيعوني ما أطعت الله ﷻ فإذا عصيت الله فلا

(1) -صاغة من البداية والنهاية، وفي المصدر ناقصة.

(2) -صاغة من البداية والنهاية، وفي المصدر ناقصة.

طاعة لي عليكم»⁽¹⁾.

ثم نزل فنزل دار الإمارة فأمر بالاستور فهتكت، والثياب التي كانت تبسط للخلفاء فحملت، وأمر ببيعها، وإدخال أثمانها إلى بيت مال المسلمين.

ومما سبق تعلم أن عمر -رحمه الله- في بداية هذه الخطبة ينفي عن نفسه التهمة ممن كان قد اتهمه بسعيه إلى الحكم بالاتفاق مع الخليفة سليمان بن عبد الملك، ورجاء بن حيوة حتى عهد إليه بالخلافة، وهو صادق فيما قال، مؤكدا مرة أخرى للمسلمين بأن لهم الحق في اختيار الحاكم الذي يرونه صالحا وفق مبدأ الشورى وبرضاهم، وهو الحق الذي سلبه منهم معاوية -رضي الله عنه-، ومن جاء بعده من الخلفاء، حتى أصبح وكأنه الحق وما عداه الباطل، ولم يبق لجماهير المسلمين من دور سوى تركية من يعهد إليه الخليفة السابق.

وبالفعل أدركت الجماهير الحاضرة بحسها الفطري صدق قوله الذي لخص لها فيه برنامجه السياسي الذي سيحملها عليه، وينفذه فيها في المستقبل، والذي سيوضحه أكثر في الخطبة التالية. ومن ثم أبت أن تفرط في هذا المكسب العظيم الذي ساقه القدر إليها، والذي كان أملا ثم أصبح حقيقة ماثلة أمامها، فقد كانت على معرفة تامة بالرجل الذي ولي أمرها وإن لم يكن لها دور في اختياره، ومن ثم تثبتت به كما يتثبت الغريق بلوح النجاة آملة أن يحقق لها هذا الأمل في العيش الكريم في كنف من الأمن والعافية والحرية والعدل، ويرفع عن كاهلها الإصر والأغلال التي أرهقتها وشلت حركتها عن تحقيق الأهداف التي رسمها لها دينها.

وضعت الجماهير المسلمة ثقتها فيه، فما عليه إلا أن يكون في مستوى هذه الثقة، ولم ينس أن ينكرهم بأن نجاحه في سياسته مرهون بمدى إصلاح سرائرهم، مذكرا إياهم بأن حكمه مقيد بطاعته لله، ولكتابه، وسنة نبيه، وطاعتهم له مشروطة وفق هذه القاعدة الشرعية السياسية، وهي دعوة صريحة منه بأنه سينتهج النهج الراشدي خلال فترة حكمه، فهو السبيل الوحيد لانقاذ الأمة الإسلامية من الانحراف الذي بدأت تتسع زاويته يتسع عبر مسيرتها

(1) -الأجري: أخبار أبي خنيس، ص55-57،

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص65-66، وانظر كتابه: صفة الصفوة، ج2، ص114-115، وكذا كتابه: المنتظم، ج7، ص33 «وقارن بما جاء في أتملب الأثراف للبلانزي، ج8، ص168، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص155-156. -ابن كثير: المدينة والنهضة، ج9، ص212-213، وانظر. كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص75-76.

ونحن نعرف النهج الراشدي في الحكم وأمانة المسؤولية، وقيمة الإنسان المفضلة على كل قيمة، والقيام بحق الدعوة، وتصحيح عقائد الناس وتربيتهم وتعليمهم أمور دينهم... الخ. وفي الخطبة التالية مزيد من الإيضاح لهذا المنهج حيث ترد في بعض المصادر رواية أخرى تخالف كل المخالفة الرواية السابقة، مما يتبين أنه قد خطب خطبة أخرى في وقت آخر بعد مبايعة المسلمين له، فقد قال أبو الحكم سيار بن أبي سيار العنزي: أول ما أنكر من عمر بن عبد العزيز أنه لما دفن سليمان بن عبد الملك أتى بدابة سليمان التي كان يركب، فلم يركبها، وركب دابته التي جاء عليها، فنخل القصر وقد مهدت له فرش سليمان التي كان يجلس عليها، فلم يجلس عليها، ثم خرج إلى المسجد، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

«أيها الناس! إنه ليس بعد نبيكم نبي، وليس بعد الكتاب الذي أنزل عليكم⁽¹⁾ كتاب فما أحل الله على لسان نبيه فهو حلال إلى يوم القيامة، وما حرم الله على لسان نبيه فهو حرام إلى يوم القيامة.

ألا إني لست بقاض، وإنما أنا منفذ لله، ولست بمبتدع ولكني متبع⁽²⁾.

ألا إنه ليس لأحد أن يطاع في معصية الله عز وجل.

[ألا إني]⁽³⁾ لست بخيركم، وإنما رجل منكم.

ألا وإني أتقلكم حملاً⁽⁴⁾.

يا أيها الناس، إن أفضل العبادة أداء الفرائض واجتناب المحارم⁽⁵⁾.

أقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم⁽⁶⁾.

(1) - عند ابن سعد والأجري وغيرهما: 'عليه'.

(2) - عند المسمودي وابن كثير زيادة: «إن للرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم، ألا إن الإمام الظالم هو العاصي». وفي تلويح الخلفاء لسجهول زيادة: «والله! والله! لو لا إني أحيى سنة أو أميت بدعة ما باليت أن أموت الساعة!» ثم نزل.

(3) - إضافة من ابن سعد، والأجري وعند ابن عبد الحكم ناقصة.

(4) - عند أبي نعيم، وابن الجوزي: زيادة: «ألا وإن السمع والطاعة ولجبان على كل مسلم ما لم يأمر بمعصية، ألا فلا طاعة لمخلوق بمعصية الخالق! ألا هل سمعت؟ قلها ثلاثاً».

ويتمى نصها، وكذا نص ابن سعد، والأجري وغيرهما.

(5) - ذكر أبو نعيم وابن الجوزي في رواية أخرى لهما: أن علي بن زيد بن جدعان شاهد عمر يخطب بختصرة فسمعه يقول: «ألا إن أفضل... الخ»، وختصرة هي المدينة التي كان ينزل بها في أول عمر أيام حياته.

(6) - ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص 40، ولم يستدها، ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 250-251.

- المسمودي: مروج الذهب، ج 3، ص 185، الأجري: أخبار أبي حنيفة، ص 63.

- أبو نعيم: حلية الأولياء، ج 5، ص 295-296، ابن الجوزي: سيرة صر، للنص الأول: ص 169، الثاني ص 233-234.

- تلويح الخلفاء لسجهول، ص 356-357، ابن عسكرو: تهذيب تلويح دمشق، ج 3، ص 352.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 199.

تلك هي الرواية الثانية لخطبة الاستخلاف، والذي من المرجح أنه قد ألقاها على المسلمين في اليوم الموالي، وإن كانت لدينا بعض التحفظات على ما ذكره الراوي في تمهيده الذي يشبه تمهيد الخطبة السابقة، ذلك أن أصحاب المصادر المذكورة أذناه كالأجري، وابن الجوزي يُشيران أن عمر ذهب إلى انقيلولة بعد أن ألقى الخطبة الأولى، ومن المرجح أنه فعل ذلك بعد أن ألقى الخطبة الثانية، لأن نفن سليمان تم بعد صلاة المغرب، وبعد أن تمت إجراءات مبايعته. وللإشارة فإن المصادر قد اختلفت في ذكر رواية صيغة الخطبة الثانية فاقترضنا على ذكر هذا النص مع الإشارة إلى ما جاء في المصادر الأخرى من اختلاف كما هو مبين في الهامش.

ومما سبق يمكننا أن نقول: أن عمر قد بينَّ منحه حكمه وسياسته المستقبلية بجلاء في هذه الخطبة بعد أن زال عنه اضطرابه وحيرته التي وقع فيها بعد أن فوجئ باختياره خليفة وهي خطبة تشبه إلى حد بعيد خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الذي كان قد ألقاها على المسلمين إثر مبايعته⁽¹⁾، ومن ثم فإن أمير المؤمنين عمر بن العزيز يوحى بذلك للمسلمين فيعزم المؤمن الصادق بأن منهجه السياسي يستمد أصوله وتتحدد معالمه الرئيسية من المنهج الذي حددت أسسه الشريعة الإسلامية، والممارسات الميدانية التي تمت على أيدي الخلفاء الراشدين -رضوان الله عنهم-

بالفعل قد اقترب كثيرا من هذا المنهج خلال فترة خلافته القصيرة، والذي سيتضح أكثر في ثنايا فصول هذه الرسالة.

هذا ويمكننا استخلاص الخطوط العريضة لهذه السياسة من الخطبتين السابقتين وفق المبادئ التالية:

إشعار الرعية بأنها مصدر السلطة، إذ لها الحق في اختيار لولاية أمرها من تراه صالحا وكفوا عن طريق الشورى، وهي السبيل الوحيد للوصول إلى الحكم، على الرعية أن تعين الحاكم على نفسها باستقامتها له في السر والعلن، وأن تطيعه فيما تحب وتكره ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

(1) ابن سعد: الطبقات، م3، ق1، ص129،

تاريخ الطبري: ج3، ص210.

أن حكمه يقوم على تنفيذ قواعد الإسلام ومبادئه العامة، وأن استمرار شرعية حكمه مرهونة بمدى طاعته لله عز وجل وتنفيذه للشرعية الضامنة لسعادة الناس دنيا وآخرة. أنه سيكون خادماً للرعية - وهو الأصل في الإسلام - يحكمها بما يرضيها لا بما يرضيه، وما على الأمة إلا أن تسدده، وتراقبه، وتحاسبه إن أخطأ، فمستوليتها تجاه ولي أمرها مسؤولية جسيمة يمكن أن تسعد إن أحسنت استغلال دورها، ويمكن أن تعيش في شقاوة إن هي داهنت ولي أمرها، فالكلمة الأولى والأخيرة لها لا له.

ولكن الأمة سكنت من بعد عمر، وعصت الله ورسوله في هذا الجانب، فلم تعمل على ترسيخ هذا الحق الذي منحه لها دينها، ولو تمسكت به لما عانت الأمرين من ولاة الجور الذين كانوا بعض عللها التي أنت إلى تأخرها، والذين سخروها لخدمتهم، بينما الأصل في ديننا أن يكون العكس كما بين ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في أقواله وأعماله، وكذا الخلفاء الراشدون وعمر بن عبد العزيز خلال فترات حكمهم.

هذا وسيأتي مزيد من التفصيل لهذه الأصول والقواعد إثر هذا. ذلك أن أمير المؤمنين قد تآقت نفسه إلى الجنة بعد أن وصل إلى الخلافة، وبعد أن حقق كل ما كان يأمله، وليس هناك طريق يوصل إليها سوى العمل بالحق والعدل السبيل الموصل إليها، إذن فلتتابع تطبيق هذا المنهج معا عبر الخطوات التالية:

2- جعله من نفسه إصوة وقدوة:

1- هي حياته الخاصة:

أ- الهدف من جعل نفسه قدوة: مر بنا عبر الصفحات السابقة متابعتنا لحياة عمر كيف كان يعمل على تنمية فضائل نفسه، متخذاً من الصالحين أخلاء له ونصحاء، مطابقاً بين قوله وفعله، خاصة بعد أن أحكمت التجارب نفسه، وبعد أن استوعب منهج حركة الدعوة النبوية، وكذا منهج الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة وتطبيق الشريعة، واستوعب من دون شك أيضاً الأحداث التاريخية التي مرت على المسلمين من بعدهم إلى أن عهد إليه بالخلافة استوعب إيجابياتها وسلبياتها، فتوصل إلى حقيقة ثابتة أتبعها حتى ينجح في حكمه كما نجح الخلفاء الراشدون، ألا وهي: أن الحاكم يجب أن يبدأ بنفسه بجعلها قدوة وأصوة للناس، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذا الخلفاء الراشدين من بعده أصوة حسنة في حكمهم للمسلمين، وهي

الصفة البارزة التي تخلق عنها خلفاء بني أمية. ذلك أن العربي خاصة والمسلم عامة لا يخضع للحاكم ولا يطيعه ما لم يكن له أسوة، ويؤثر عليه أدبيا بسيرته المرضية. ولا شك أيضا فإن أمير المؤمنين عمر قد لاحظ تأثيرهم وإقتداءهم بالخليفة الوليد في ولعه بالبناء واقتناء الضياع، وكذا بالخليفة سليمان في التفتن في الأطعمة واللباس، ذلك أن أكثر الناس أتباع لحكامهم في سيرتهم في الخير والشر، والجد والهزل، فلما جاء عمر تأثروا بسيرته واقتدوا بأفعاله، فكان المسلمون في عهده يلقي الرجل الرجل فيسأله: «ما وردك الليلة؟ وكم تحفظ من القرآن؟ ومتى تختم؟ ومتى ختمت؟ وما تصوم في الشهر؟»⁽¹⁾، وكان عمر يهدف من وراء زهده في الدنيا، بجعل نفسه قدوة في ذلك إلى تحقيق هدفين:

-الأول منهما: الوقوف في وجه تيار الترف والإسراف الذي نذب إلى الأمة الإسلامية الذي كان دعاته ورافعي لوائه أمراء البيت الحاكم، وأثرياء أهل البلاد المفتوحة، ذلك أنه كان يخشى إن استمر على هذه الوتيرة أن يأتي على حيوية الأمة وفتوتها من القواعد، ويلهيها عن العمل الجاد لنشر الدعوة الإسلامية، خاصة إذا كان من الرجال الذين تقع عليهم مسؤولية إدارة الدولة. فجاء عمر فجأة من ذلك إلى حد بعيد، ولكن بعد وفاته عاد دعاة هذا التيار إلى ترفهم وإسرافهم وعبثهم، أي إلى ما كانوا عليه من قبل، بل وأشد، فكان بذلك أحد الأسباب التي أودت في النهاية إلى تفويض حكمهم⁽²⁾.

-والهدف الثاني: كسب ولاء وطاعة الجماهير المسلمة، ليسهل عليه بالتالي تنفيذ ما هو بصدد حملهم عليه في كنف من الأمن والهدوء والاستقرار، إضافة إلى ذلك أن لا يناقض قوله فعله وسلوكه مع ما كان ينصح به الوليد وسليمان من قبل، بالسير في المسلمين وفق ما تأمر به الشريعة، وبالتالي حتى لا يعطي لأصحاب المصالح والامتيازات من آل بيته، أو أولئك الذين اتخذوهم وسيلة لتحقيق مطامعهم، مستغلين تجاوزاتهم وفي حق أنفسهم وحق المسلمين، أية حجة يتقوّلون بها عليه، أو يستغلونها للإيقاع بهم في قبضتهم، وكذا أصحاب الحركات الفكرية والثورية المناوئة للحكم الأموي، كالفدرية والخوارج الذين كانوا يتكؤون في ذلك بالخروج على بني أمية على غياب العدل والحق والحرية، وعدم توزيع الثروة على

(1) -تاريخ الطبري، ج6، ص497. -المسمودي: مروج الذهب، ج3، ص175.

وقد أشار إلى الأثر الذي تركته سيرة يزيد من بعده في الناس أيضا، إذ قال له مسلمة لما اشتغل بحجابة وسلامة وباللهو: «إنما مات عمر أمس، وقد كان من علمه ما قد ظننت فونهي أن تظهر للناس العدل، وترفض هذا النهي الذي بك صالك في سائر أفعالك وسيرتك»، فأطلع عن ذلك فترة، ولكن بحجة وسلامة، وعمرناه السوء أثروا عليه فعاد إلى لهوه وعبثه، ج3، ص196-197.

(2) -جد اللطيف عبد الشافي: معالم الإسلام في العصر الأموي، ص174.

بقية المسلمين بعدل، وتقدمهم الخلافة بالغضب والقهر، وابتداعهم توريث الحكم في أعقابهم، ولم يحاولوا إعادة الحق إلى المسلمين ليختاروا عن طريق الشورى من يروونه صالحا وكفوا ليحكمهم، فجاء عمر فجردهم من هذه المبررات التي كانت تدفعهم لمحاربة آل بيته باللسان واللسان، فجعل حجتهم داحضة بعد أن تولت الدولة وسائر أجهزتها العاملة تحقيق ما كانوا يطالبون به بالقيام بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽¹⁾، ماوسع جهد القائمين عليها.

ذلك ما يريد أمير المؤمنين عمر عمله في هذه المرحلة الحاسمة من حياته وحياة المسلمين، ويتجرد كلية من ماضيه المترف الذي كان غارقا فيه من أخصم قدميه إلى قمة رأسه، حتى وصفه الواصفون: بأنه كان من أعظم الأمويين ترفاً وتمكناً، غُدِّيَ بالملك ونشأ فيه، فكان حساده لا يعيبونه إلا بالإفراط في النعيم، وبالرغم من ذلك لم يأسره هذا النعيم كما أسر غيره، بل تخلص منه بيسر وسهولة، حتى أن الذي لم يكن يعرفه من قبل يظن أنه هكذا نشأ لم يعيش في الترف بالمرّة، يقول عنه المنذرين عبيد يبين لنا سرعة انقلابه الروحي بالانسلاخ من ماضيه: «وَلَّى عمر بن عبد العزيز بعد صلاة الجمعة، فأنكرت حاله في العصر»⁽²⁾، حيث أعرض عن ركوب مراكب الخلافة، وأمر بوضع أثمانها في بيت المال وكذلك فعل بالستور وكذا ما ترك سليمان من لباس وعطر. وقد بين منحه هذا في خطبة له ألقاها على المسلمين، قال عنه كاتبه إسماعيل بن أبي حكيم: أنه سمع مناديه ينادي للصلاة جامعة فأقبل إلى المسجد فإذا هو على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، فإن هؤلاء أعطونا عطايا ما كان ينبغي لنا أن نأخذها، وما كان ينبغي لهم أن يُعطوناها»⁽³⁾، وإني قد رأيت تلك ليس علي فيه دون الله محاسب، وإني قد بدأت بنفسي وأهل بيتي، اقرأ يا مزاحم!»⁽⁴⁾.

فجعل مزاحم يقرأ وعمر يمزق سجلات ما كان يملك مما أعطي له، وسجلات ما استحوذ عليه قومه ظلماً وعدواناً.

(1) - الزحيلي: عمر بن عبد العزيز، ص 50-51،

- خالد محمد خالد: عمر بن عبد العزيز، ص 127-129.

(2) - ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 251.

(3) - ابن الجوزي: يعطوناها.

(4) - أبو نعيم: الحلية ج 5، ص 355.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 126-127، 129.

فالتقوية دفعته لأن يبدأ التغيير من نفسه، حتى يسهل عليه النجاح فيما هو مقبل عليه من تغيير في حياة المسلمين.

ولم يكتف بتجريد نفسه بل استدار نحو زوجته وأولاده فجعلهم قنوة هم الآخرين لغيرهم، فأصبحوا يعيشون كأبسط ما تعيشه أسرة من عامة أسر المسلمين، ثم استدار نحو أقاربه فحملهم على مثل ذلك طوعاً، ومن أبي فكرها، ثم بيقية المسلمين.

به-تناوله من أمواله لصالح بيت مال المسلمين، إذن فلترافقه حتى نعرف عن كذب كيف تجرد من كل ما كان يملك، من ذلك أنه نظر إلى ما كان يملكه من أرض ومتاع فتنازل عنه لصالح بيت مال المسلمين، منها: مزرعته في خيبر، وكذا فدك⁽¹⁾، فردهما إلى ما كانتا عليه في عهد رسول الله ﷺ، وتنازل عن السهلة، وكانت مزرعة له باليمامة تدر عليه أموالاً وفيرة، ومزرعته: «المكيس، وجبل الورس» وكانت باليمن، فخرق سجلاتهما، وكانت هذه المزارع تدر عليه في مجموعها ما يقدر بأربعين ألف دينار في السنة، وفي رواية أخرى خمسين ألف دينار. ولم يحتفظ لإبزمزرعته "بالسويداء" وكان قد أحيها من صلب عطائه، ليسد احتياجاته الضرورية بموردها، الذي قدرته المصادر ما بين مائة إلى مائة وخمسين ديناراً، وكان أيضاً يتصدق بقسم منه على الفقراء والمساكين⁽²⁾، ويجازي ببعضه الشعراء.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل باع كل ما كان يملك من مركب، وحتى بغلته التي احتفظ بها باعها عندما عجز عن توفير العلف لها. كما نظر إلى كل ما كان له من عبد أو أمة، ولباس وطر أو آلة، منها فص خاتم أهدها إياه الخليفة الوليد، وأشياء اعتبرها فضولاً هو في غنى عنها، باع كل ذلك بمبلغ قدر في رواية بثلاثة وعشرين ألف دينار جعلها في أبناء السبيل، وفي رواية أخرى بثلاثة وأربعين ألفاً جعلها في سبيل الله، ولم يحتفظ إلا بخادمة تعين زوجته في إعداد الطعام، وغسل الثياب، وعبد يقضي له مصالحه الخاصة⁽³⁾.

(1) -نظر تهديد الرسالة المتعلقة برد فدك إلى ما كتبت عليه رقم: 650، وكذا التمهيد الخاص بالرسائل الخاصة بأرض الكتيبة رقم: 651، 652.

(2) -ابن عبد الحكم: مسيرة عمر، ص 45-46، 56، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 251-252.

-أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 257 وما بعدها، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 131-132، 312.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 111-112، ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 73.

(3) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 129.

-ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 251-252، 254، 282.

-البلخري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 182.

وأصبح يعيش حياة بسيطة خالية من كل مظاهر الغنى والترف الذي كان عليه من قبل، حتى أن امرأة قدمت عليه من العراق تشكو إليه الحاجة، فلما دخلت بيته قلبت نظرها في أرجائه فلم تر فيه شيئاً فتعجبت من ذلك، وقالت لزوجته فاطمة: «إنما جئت لأعمرُ بيتي من هذا البيت الخرب؛ فقالت لها فاطمة: إنما خرب هذا البيت عمارة بيوت أمثالك...».

بالتفعل ذلك هو الحق المبين! إذ فرض لبناتها وكتب بذلك إلى والي العراق يأمره بتنفيذ ذلك⁽¹⁾، فالعدل كقيل بإشباع حاجات المستضعفين وتعمير بيوتهم، وإن كانوا في أقصى مكان من أرض الدولة.

ذلك هو موقفه مما كان يملكه من مال ومتاع شخصي حتى أنه اشتاق إلى الحج فلم يجد ما يكفيه من مال للقيام بذلك، فلما أخبره مولاه مزاحم بما حصل في يديه من مال من بعض بني مروان قَدَّرَ بسبعة عشر ألف دينار، أمره أن يجعلها في بيت المال، فنقل ذلك على مزاحم، ولم يعجبه فعله، فلم يجد عمر بدا إلا أن يطلعه على أمله الذي دفعه لأن يقوم بالذي قام به، إذ قال له:

«ويحك يا مزاحم! لا يكثرن عليك شيء صنعته الله، فإن لي نفساً توافقه، لم تنق إلى منزلة فقاتلتها إلا تافت إلى ما هي أرفع منها، حتى بلغت اليوم المنزلة التي ليس بعدها منزلة، وإنما اليوم قد تافت إلى الجنة»⁽²⁾.

من أجل تحقيق هذا الأمل انسلخ من ماضيه المترف، وبذلك تفسر لنا دوافع انقلابه الروحي المفاجئ، وسعيه المستمر لأن يسابق من سبقه، ولكن ليس في الظلم والعدوان وسفك الدماء، ولكن في تحقيق أقصى ما يمكن من العدل والإحسان والإصلاح.

أما ارتزاقه من بيت مال المسلمين، فاكتفى بأخذ القليل قَدَّرَ بدرهمين في اليوم⁽³⁾ - إن صح ذلك -.

تلك هي حاله التي أراد أن يظهر بها أمام المسلمين، ضارباً لهم المثل في الزهد في الدنيا، والقدوة من ناحية أخرى، إلا أنه لم يفرض على أعوانه هذه الحياة التي كان يحياها بل كان يوسع عليهم في الإنفاق، بالخصوص في المرتبات كما ستأتي الإشارة إلى ذلك في

(1) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 149-150.

(2) - المصدر نفسه، ص 59.

(3) - المصدر نفسه، ص 138.

ولمزيداً من الإطلاع أنظر: التمهيد الخاص بالرسائل الإدلوية فقد تكلمنا هناك على ذلك.

حينه، وكل ما كان يطالبهم به هو القصد والاعتدال في المعيشة حتى لا يثيروا الشكوك والريبة لدى جماهير المسلمين فيهم، فطاعتها لهم مرهونة بما يضربونه لها من أسوة حسنة.

جاء لها -هـ- وتجرد أيضا من ذلك اللباس الذي كان يغالي في شراء ألبينه حتى لا تؤذي خشونته بشرة جلده الناعم. فلنستمع إليه وهو يحدثنا عن ذلك، فيقول: «أما إني قد رأيتني وأنا بالمدينة، وإني لأخاف أن يعجز مارزقني الله عن كسوتي⁽¹⁾، وما لبست ثوبا قط فرآه الناس علي إلا خيل لي أنه قد بلي⁽²⁾»، وبالرغم من هذا فإنه قد تحرر من ذلك مقتديا بجده أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في لباسه وسائر أحواله، حتى أن الإنسان ليأخذ به العجب عندما يقارن سيرة الحفيد بسيرة الجد، فكأنه يقرأ عن عمر بن الخطاب إذا جرت للنصوص من إطارها الزماني والمكاني، وقد أصاب عنبسه، وعمته لما شبهاه بعمر⁽³⁾، وكذا من وصفه بقوله: «كان عمر بن عبد العزيز على قاعدة عمر بن الخطاب في ملبوسه»⁽⁴⁾.

فأصبح بعد ذلك يلبس خشن الثياب الهينة الثمن، بعد أن كان يشتري الكساء الواحد اللين بثمانمائة درهم، وغير مشيته التي كان الفتيان، والظرفاء والمتعمون يقلدونه فيها⁽⁵⁾.

كما كان في بعض الأحوال يكتفي بلباس واحد لا يملك سواه، فإذا غسله إنتظره حتى يجف ليلبسه، وهو ما كان يفعله جده عمر بن الخطاب، وكان مثله أيضا في لبس المرقات من الثياب، ولما اقترح عليه أحد الرجال بأن الله قد أعطاه فلو لبس لباسا أحسن أجابه: «إن أفضل القصد عند الجدة⁽⁶⁾. وأفضل العفو عند المقدر»⁽⁷⁾.

تلك هي حاله في اللباس، وهي قليل من كثير، ولولا خشية الإطالة والخروج عن الغرض لأوردنا للشيء الكثير من ذلك. بعد هذا، من يستطيع أن يقيم عليه الحجة، ويتخذة معبرا للوصول إلى تحقيق أطماعه؟ كلا أبدا، خاصة وأنه قد جعل من نفسه في الإقتصاد في معيشته مثلا وقدوة أيضا، فلندخل إلى مطبخه لنعرف ما ذا كان يأكل أيضا.

(1) -نهاية نص أبي نعيم، وما تلاه من سيرة عمر لا ين الجوزي.

(2) -أبو نعيم: حلية الأولياء، ج5، ص322، فين الجوزي: سيرة عمر، ص173.

(3) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص145، ابن سعد: الطبقات، م5، ص275، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص138-139.

(4) -ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م5، ص279.

(5) -رائظر فيما يخص عمر بن الخطاب: ابن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ص136 وما بعدها.

(6) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص26.

(7) -الحجة: مصدر الجديد، والمقصود بقوله: السعة من المال والثياب وغيرهما، لسان العرب، م3، ص107-108 مادة (جدد).

(8) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص48، 139، ابن سعد: المصدر السابق، م5، ص246، 297، ابن الجوزي: المصدر السابق،

ص173 وما بعدها.

«طعامه» وتخلّى أيضا بعد استخلافه عن كل ألوان الطعام مما لذ وطاب، فلم يبق أسير شهوة بطنه، وترك أن يُخدم كما يُخدم الملوك، فكان أهله يهيؤون له طعامه الذي هو طعامهم أيضا ويغطونه، فإذا دخل بيته اجتنبه فأكله⁽¹⁾، ولا يعيب شيئا مما كان يقدم له اقتداء في نلك برسول الله ﷺ، وكان طعامه بسيطا إلى أقصى حدود البساطة غير متكلف فيه، ولا مكلف له، وهو في الغالب عدس وبصل، حتى أن فاطمة زوجة عمر قدمت يوما لغلامه أبا أمية عدسا، فقال لها: «كل يوم عدس!؟»

قالت: هو طعام مولاك أمير المؤمنين⁽²⁾.

وهو نفسه في عشاءه أيضا، إذ كان من عادته بعد صلاة العشاء أن يدخل منزله فيسلم على أهله، فدخل مرة فلما بناته أحسننه داخلا عليهن تفرقن واضعات أيديهن على أفواههن فسأل عن أمرهن، فأخبرته الحاضنة: كرهن أن تشمّ منهن رائحة البصل الذي خلط بالعدس فبكى تأثرا بما سمع، وشفقة على نفسه وعليهن ثم قال لهن: «يا بناتي! ما ينفعن أن تعشّين الألوان، ويمرّ بأبيكن إلى النار!؟»، فبكين لبكائه⁽³⁾.

وكانت البقول بصفة عامة هي ما يشتهي أكله، وفي أحيان أخرى يأتّم الخبز بالزيت والملح، بالإضافة إلى أطعمة أخرى كالتمر والماء أو اللحم وهو قليلا ما كان يأكله⁽⁴⁾. ولما كُلم في أن يأكل طعاما أليّن وأطيب من طعامه هذا مستدلا هذا القائل له بقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ حَلِيّاتِهِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾⁽⁵⁾.

فقال له عمر: «هيهات! ذهب به إلى غير مذهبه، إنما يريد به طيب الكسب، ولا يريد به طيب الطعام»⁽⁶⁾.

هو الرد نفسه تقريبا الذي رد به عمر بن الخطاب ؓ على نصيحة الصحابة له في أمر اللباس والطعام، والتي حملتها إليه ابنته حفصة -رضي الله عنهما- فأبى عليها كما أبى حفيدة من بعده، حتى يحصل له أجر القدوة برسول الله ﷺ وخليفته من بعده في لباسهما وطعامهما.

(1) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 43

(2) -أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 259 ، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 181 وما بعدها.

(3) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 54 'ويمرّ' كذا جاءت ولعلها 'يؤمر' محقق السيرة.

(4) -المصدر نفسه، ص 139 ، أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 315 ، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 180 وما بعدها.

(5) -البقرة الآية: 172، طه، الآية: 81.

(6) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 270 ، وانظر ابن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ص 142 وما بعدها.

ولا شك فإن عمر لم يرغب عليه هذا الموقف، ومن ثم أراد أن لا يخالفهم في ذلك تأسياً بهم، حتى يجمعه الله بهم في مستقر رحمته.

هذا وقد اتخذ مطبخاً يعد الطعام للمساكين والفقراء وعابري السبيل، والضيوف القادمين عليه، وتقدم إلى أهله أن لا يصيبوا منه شيئاً، وإن أخطأوا وانتفعوا به في حاجاتهم وحاجاته وضع في رصيد المطبخ بقدر ما انتفعوا وانتفعوا به، وهو المبدأ الذي أخذ به نفسه وأعوانه أن لا يسخرُوا شيئاً من مرافق المسلمين لخدمة مصالحهم الخاصة⁽¹⁾.

وكان إذا وفدت عليه الوفود قدم إليهم الأطعمة من هذا المطبخ، ولا يشاركون في الأكل فيتوقفون عن الأكل حتى يضطروه إلى الأكل معهم بعد أن يضع درهمين في نفقة المطبخ، ولم يحصل هذا إلا بعد أن كتب إليه الحسن البصري: بأن عمر بن الخطاب كان يأكل مع الناس⁽²⁾، أما في رواية أخرى فإنه كان يضع كل يوم درهماً⁽³⁾.

ولا شك فإن هذا يتناقض مع ما ذكرناه من قبل بأنه كان ينفق درهمين في كل يوم في غدائه وعشائه على عياله، وقد عرفنا مأكله من قبل، ومن المستبعد أن يقدم للعامّة والضيوف طعاماً كالذي كان يأكله وآل بيته.

وإضافة إلى هذا، فإن عمر لا ينفرد بالأكل مع العامة من مطبخ المسلمين دون أسرته كما أشارت إلى ذلك بعض المصادر، وهذا ليس من أدب عمر ولا من سيرته، وإنما الذي يفعله: هو مشاركته لضيوفه وزواره في الطعام المقدم لهم، فكان يضع في بيت المال المبلغ المذكور تحرجاً أن يأكل ما لا يحق له أكله دون مقابل.

هذا وقد أثرت هذه المعيشة على صحته وجماله الخلقى الريان، إضافة إلى خشيته من شدة حساب الله له، وشوقه إلى الجنة، وبصفة جامعة: زهده في الدنيا وإيثاره للأخرة.

وقد تعجب العارفون له من قبل مما آل إليه حاله، منهم: محمد بن كعب القرظي الذي جعل يحقق إليه نظره في إحدى زيارته إليه، فسأله عمر عن السبب، فقال له: «يا أمير المؤمنين! أنظر وأتعجب، فأقول: أين ذلك اللون النضير، والشعرة الحسنة، واليدن

(1) - ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 279، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 187 وما بعدها.

-الأجري: أخبار أبي خض، ص 54.

(2) - حميد بن زنجويه: كتاب الأموال، ص 564، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 191.

(3) -الأجري: المصدر السابق، ص 66، أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 70.

الريان؟⁽¹⁾، لم يبق منه شيء، فقد اسودَّ لونه، ولصق جلده بعظمه. ولم يكن ما سبق نكره سببا كافيا أو وحيدا لأن يصير إلى ما صار إليه حاله بعد تجرده من أمواله، ورياشه وألوان الطعام التي كانت تغفو وتروح عليه، إن الذي يفسر ذلك هو:

- إقتداؤه برسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم حتى يجعل في نفس الوقت من نفسه قدوة للمسلمين كما كانوا هم قدوة لرعييتهم، ليوفر بذلك على نفسه المتاعب إن استعمل الشدة والعنف وسيلة لفرض هيئته، ويكسب طاعة جماهير المسلمين وولاءها، كما كان يفعل من سبقه من خلفاء بني أمية.

- والأمر الآخر أيضا هو التزامه عمليا بما جاء في الأحاديث النبوية التي كان قد درسها أو التي حدثه بها العلماء والوعاظ الذين التقوا به، أو طلب منهم أن يحدثوه بها، حتى يكون من أولئك الرجال الذين وصفتهم هذه الأحاديث، أو رغبت في الاتصاف بصفاتهم. من ذلك أنه أرسل إلى أبي سلام الحبشي يستقدمه، دون أن يذكر المكان الذي كان به ليسأله عن الحوض، فلما مثل بين يديه حدثه فقال: ثم ذكر الحوض وسعته وأكوابه وبياض مائه وشدة حلاوته إلى أن قال:

«..وأول من يرده علي فقراء المهاجرين، الدُّسُنُ، ثيابا، الشُعْتُ رؤوسا، الذين لا ينكحون المنعمات، ولا يفتح لهم أبواب السُّدِّ.»

قال: فبكى عمر حتى اخضلت لحيته، ثم قال: لكنني قد نكحت المنعمات، وفتحت لي أبواب السُّدِّ، لا جرم أتى لا أغسل ثوبي الذي على جسدي حتى يتسخ، ولا أدهن رأسي حتى يشعث⁽²⁾.

ولذلك أصبح حاله على ما أصبح عليه حتى يجمعه الله بالذين ذكرهم الحديث. كما تعجب أبو حازم المدني لما قدم عليه وشاهد تغير حاله، فلم يكن من عمر ألا أن طلب منه أن يحدثه بالحديث الذي كان قد حدثه به، فقال له:

«سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن بين أيديكم عقبة كؤودا لا يجوزها إلا كل ضامر مهزول»، فبكى عمر بن عبد العزيز، ثم قال يُحَاجُّهُ إلى الحديث الذي

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 52-53، 125.

-البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 172-173.

(2) سنن الترمذي، ج 4، ص 543. رقم: 2444 (كتاب صفة القمامة... باب: ما جاء في صفة لواتي الحوض).

-سنن ابن ماجه، م 2، ص 1438-1439، رقم: 4303 (كتاب الزهد. باب: نكر الحوض).

-الملاء: لكتاب الجامع لسيرة عمر، ص 584-585، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 178.

حدثه به: «أفتلومني أن أضمر نفسي لتلك العقبة لظني أن أتجو منها، وما أظنني منها بناج»⁽¹⁾، نسأل الله له النجاة.

وكذلك طلب من محمد بن كعب القرظي أن يحدثه، فحدثه بجملة من الأحاديث المختصرة في سياق واحد، هي في أصلها أجزاء من أحاديث طوال تتعلق بالآداب والأخلاق والمعاملات⁽²⁾.

والسبب الآخر الذي كان وراء هذا الانقلاب الروحي، هو ما وعظ به من قبل العلماء، فقد كان تأثير تلك المواعظ عليه واضحا كما مر نكر ذلك في موضعه، ولكن لا بأس من الإشارة مرة أخرى إلى بعضها، مما لم نشر إليه من قبل لما يقتضيه الحال.

من بينها أنه كان يعجبه هذا البيت الشعري، ويكرر إنشاده، مطبقا ما جاء فيه على نفسه، فقد طلب من أحد الرهبان أن يعظه، فقال له: عليك بقول الشاعر:

تجرد من الدنيا فإنك إنما خرجت إلى الدنيا وأنت مجرد⁽³⁾.

كما حثه سابق البربري على الاقتداء بالسلف الصالح حيث، قال يعظه:

ثم اقتنوا بالآلى كانوا لكم غرورا وليس من أمة إلا لها غرر

حتى تكونوا على منهاج أولكم وتصبروا على هوى الدنيا كما صبروا⁽⁴⁾

والسبب الآخر أيضا هو: إحساسه المرهف بالتبعية العامة لما أنيط به، بخوفه من حساب الله له عن عجزه أو تفريطه في القيام بأمانة المسؤولية، وقد رافقته هذه الخشية منذ أن كان فتى، وأونس منه الرشد، وهو ما سبق ذكره عند تعرضنا لحياته في كنف والديه وعند طلبه للعلم في المدينة المنورة. أما الآن فازدادت خشيته وخوفه بفعل رهبة المسؤولية وضغطها على وجدانه، إذ تذكر عنه زوجته فاطمة أن همه وتفكيره كان مركزا على خدمة مصالح المسلمين وبالخصوص منهم الفقير الجائع، والغريب والضائع، والأسير المظلوم، وذو العيال الكثير وأشباههم، ثم يرد عليها وكانت قد استوضحت عن هذا الهم الذي أرق عليه

(1) أبو نعيم: الحلية، ج5، ص299-302، ابن الجوزي: سيرة صر، ص279، الملاء: فكتاب الجامع، ج2، ص585-587. والحديث أخرجه السندي في الترغيب والترهيب بروايتين عن أبي الدرداء وأمس بن مالك، ج4، ص130-131 (كتاب للتوبة والزهدة، باب: الترغيب في الفقر).

(2) ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص52-53، الإلمام لأحمد: الزهد، ص359.

ابن حجر: المطالب للعالية، ج3، ص147-148، رقم: 3111.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص202.

(4) ابن الجوزي: سيرة صر، ص171.

حياته: «...فعلت أن الله سألني عنهم وأن رسول الله ﷺ حجيجي فيهم، فخفت أن لا يقبل الله مني معذرة فيهم ولا تقوم لي مع رسول الله ﷺ حجة»⁽¹⁾. ولذلك كان يسعى بكل ما أوتي من قوة لتوفير العيش الكريم لكل مسلم، وبدت له أعماله التي حققها ليست شيئا منكورا وهو الحق - فالعظيم تصغر في عينيه عظام المنجزات.

ذلك هو أمير المؤمنين الخليفة الأواب الرحيم بالمسلمين الذي كانت أمانة المسؤولية تضغط على وجدانه برهبتها وبمآل متوليها فتدفعه لأن يعمل على إيصال الحق إلى صاحبه دون أن يجسسه مشقة السفر إليه ليطالبه بذلك، أو تلحق به الحاجة فهو في ذلك كجده عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان ذلك هو هديه، فلنصنع إلى الحفيد وهو يحدثنا، فيقول: «إبه ليس من أمة محمد في مشرق ولا مغرب أحد إلا له قبلي حق يحق علي أدأوه إليه غير كاتب إلي فيه، ولا طالبه مني»⁽²⁾.

الحق أن الأخبار قد تواترت عن شدة خوفه من الله - عز وجل - من علماء احتكوا به مرارا وعرفوه عن قرب، فقالوا عنه: «ما كان أخوف لله - عز وجل - من عمر»⁽³⁾. وتؤكد هذا زوجته فاطمة، ذلك أن أعلم الناس بالرجل أهله، فتقول: «لقد كان يذكر الله في فراشه فينتفض انتفاضة العصفور من شدة الخوف، حتى نقول: ليصبحن الناس ولا خليفة لهم»⁽⁴⁾.

فهل بعد هذا يخطر ببال أحد من العقلاء، أن رجلا مسؤولا هذه حاله تمتد يده بالسوء والعتت والإرهاق إلى المسلمين وأهل نمتهم، وإلى أموالهم بالخيانة والغصب؟، كلا أبدا. هذا جزءا يسيرا من كثير مما كانت عليه حاله، وسيأتي عبر صفحات هذه الرسالة ما يبرز هذه الحقيقة بشكل أكثر جلاء ووضوحا.

2- جعله من أسرته قدوة: لم يكتف أمير المؤمنين بما سبق، بجعل القدوة منحصرة في شخصه فقط، بل استدار نحو أسرته فحملها على ما حمل عليه نفسه، بجعلها أسوة هي الأخرى لأسر المسلمين، فكان أن حمل زوجته فاطمة على التنازل عن حليها وجوهرها لصالح بيت مال المسلمين، لما تحمل من شبهة ظلم، بعد أن خيرها بين ذلك وبين نفسه،

(1) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص. 150-151، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 222-223.

(2) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص. 65، وانظر فيما يتعلق بعمر بن الخطاب: ابن سعد، الطبقات، 3، ق. 1، ص. 215-216.

(3) - ابن عبد الحكم، ص. 47.

(4) - المصدر نفسه، ص. 47.

فاستجاب لرغبته سامعة مطيعة مضحية بجوهرها، قائلة له: «بل أختارك على أضعافه لو كان لي»، فوضعه عمر في بيت المال، ورفضت أن تأخذه بعد وفاته عندما خيّرَها أخوها يزيد في إعادته إليها وقالت له: «لا أريده، طبت به نفسا في حياته، وأرجع فيه بعد موته؛ لا حاجة لي فيه»⁽¹⁾، فقسمه يزيد بين أهله.

أرأيت كيف علمها زوجها كيف تكون بارة مخلصه في عملها لا يغريها بريق الذهب والجوهر - وهي التي تربت في النعيم - لتكون قدوة لنساء المسلمين كما كان هو كذلك لرجال المسلمين.

أما وقد جاء ما يشغله عن جواريه، فقد خيّرهن أيضا بين البقاء معه ولا سبيل إلى غير ذلك، أو الإعتاق والتسريح بإحسان، فبكين يأسا منه لما ألفن الحياة معه⁽²⁾. فهو لا يريد أن يهضم حق أحد أو يقصر فيه ممن يقضي الواجب أداءه إليه، وحتى أن إحداهن كان يحبها حبا شديدا، فاستأذن زوجته فاطمة في أن تهبها إليه، فأبت عليه، فلما تولى الخلافة، فعلت ما كانت قد منعتة عليه من قبل، فلم يقربتها، بل ردها إلى أهلها في البصرة⁽³⁾.

ونظرا لتراكم مشاغله وعمله بالليل كعمله بالنهار قصر بعض التقصير فيما لأهله عليه من حق حتى اشتكت فاطمة إلى رجاء من ذلك⁽⁴⁾ فجاءه فذكره بالحق الواجب عليه نحوها وتقول عنه في مبالغة في رواية أخرى: «ما اغتسل من جنابة منذ ولي حتى لقي الله غير ثلاث»⁽⁵⁾.

لم يكتف بهذا، بل استدار نحو أبنائه فحملهم على ما حمل عليه نفسه، حتى يطاطئ من غلوانهم، وعدم تجاوز ما هو مطلوب منهم كأبناء خليفة، مدعين رصيده باستقامتهم في إقباله تنفيذ الحق، وإقامة للعدل، والثبات عليهما، ومعاونته في التصدي لدعاة النصب والاحتسالي، الذين كانوا يستزفون أموال الأمة فيما لا ينفع، وقد كانوا بالفعل عند حسن ظن والدهم وبالخصوص منهم، الإبن البار عبد الملك - رحمه الله - الذي كان ظهيرا له على رد المظالم وبسط الحق⁽⁶⁾.

(1) -المصدر نفسه، ص 58؛ ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 290-291.

(2) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 125، الأجرى: أخبار أبي حفص، ص 55.

(3) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 56.

(4) -الإمام أحمد: الزهد، ص 358-259.

(5) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 50. وجاء أثر هذه الرواية أنه لم يغتسل من جنابة حتى مات، وهذا شيء مستبعد.

(6) -المزيد من الإطلاع على ذلك انظر: الرسائل من رقم: 14 إلى 27.

كما أرسلت إليه يوما إحدى بناته تترجوه أن يرسل إليها بلؤلؤة لتضمها إلى ما عندها فتجعلها في أذنيها، فأبى عليها وقال لرسولها بعد إعطائه جمرتين أن يقول لها: «إن استطعت أن تجعلني هاتين الجمرتين في أذنيك بعثت إليك بأخت لها»⁽¹⁾، فكفت عن المطالبة، كما كفت جدتها فاطمة بنت مروان في مثل ضربه لها يماثل هذا الذي ذكره عندما طلبت منه المزيد من المخصصات التي كانت تحظى بها عند من سبقه من الخلفاء⁽²⁾. وبذلك تلقي هذه الموعظة العملية لابنته مع ما سبق وأن قاله لبناته من قبل لما كرهن له أن يشم منهن رائحة البصل.

تلك هي صرامته البالغة على أفراد أسرته، وموقفه المبنئي نحوهم، حتى أنه لم يكن يخطر ببالهم أن يتغير هذا التغير الجذري، ويتوقعون منه مثل هذه المواقف نحوهم وهم الذين كانوا يرجون أن يعيشوا في رفاة أوسع مما كانوا عليه من قبل، كما عاش أبناء وأسر الخلفاء قبله، فإذا بهم يعيشون في حرمان يمكن أن يكون أدنى مما تعيشه أضعف أسرة من أسر المسلمين، حتى أن خادمه الذي مرت الإشارة إليه والذي كره العدس لكثرة ما كان يتناوله، سأله يوما يستخبره عما يقول الناس عنه، فقال له في مبالغة: «الناس كلهم بخير إلا أنا وأنت، وهذا البردون. قال: اذهب فأنت حر»⁽³⁾.

ولشدة ما لحق أبناءه من ضعف وفاقة اضطر مسلمة بن عبد الملك أن يطلب منه عندما اشتد مرضه عليه أن يوصي بهم إليه وإلى نظرائه، فأبى عليه وقال: «إني وصي فيهم (اللَّهُ الطَّيِّبُ نَزَلَ الْحَقَابِ وَمَوْ يَقُولِي الْحَالِيعِينَ)⁽⁴⁾، وإنما ولد عمر بين أحد رجلين: إما رجل صالح فسيفنيه الله، وإما غير ذلك، فلن أكون أول من أعانه بالمال على معصية الله».

أثرت في نفسه مقولة مسلمة، فاستدعاهم على عجل، فلما حضروا بكى رحمة لهم ولنفسه ثم قال: «بنفسى فتية تركتهم عالية لا شيء لهم! يا بني! إني قد تركت لكم خيرا كثيرا، لا تمرؤن بأحد من المسلمين وأهل ذمتهم إلا رأوا لكم حقا. يا بني، إني قد متنت بين

(1) طين عبد الحكم: سيرة صر، ص 138.

(2) -تخطر تفاصيل ذلك في تمهيد الباب الثاني.

(3) طين عبد الحكم: المصدر السابق، ص 47 ، ابن الجوزي: سيرة صر، ص 186.

(4) - الأعراف، الآية: 196.

الأميرين: إما أن تستغفروا وأدخل النار، أو تفتقروا إلى آخر يوم الأبد، وأدخل الجنة، فأرى أن تفتقروا إلى ذلك أحب إلي، قوموا عصمكم الله، قوموا رزقكم الله!»⁽¹⁾.

فهل بعد هذه القنوة الشاملة منه ومن أسرته يمكن لأحد أن يقيم عليه الحجة، ويستغل وجوده على رأس الخلافة، ليحصل بواسطته على المغنم، ويحقق حلمه في الثراء؟ كلا أبداً. أما أهل الآخرة فالتفوا حوله ناصحين ومرشدين لما ينبغي أن تكون عليه سياسته في أهل القبلة وأهل الذمة، واستفاد بالفعل من هذه النصائح فائدة لا تقدر بثمن.

أما أهل الدنيا وأصحاب المطاعم والمنافع ومنتهزو الفرص، فلم تطاوعهم أنفسهم التي ألفت الترف والاسراف على التجرد، ولو عن جزء يسير من ملذاتهم، والفوز بصحبته والاهتداء بهنبيه، بعد أن حاولوا تتي عزمه عما أراد حملهم عليه برد مظالمهم على من ظلموهم، والحق أنهم قد شقوا في ظل حكمه شقاوة ما بعدها شقاوة، بنفس القدر الذي سعدت به جماهير المسلمين وأهل نمتهم.

3- العمل بالكتاب والسنة والعبادة والراشدية: حرص عمر حرصاً شديداً على العمل

بالكتاب والسنة، والسير على منهاجها في كل ميادين الحياة، مفضلاً مصلحتها على كل مصلحة، ولا غرابة في ذلك ممن جمع القرآن وهو صغير، ودرس تأويله على أيدي جهاذة العلماء، وأحاط بالسنة رواية ودراية، مدعماً رصيده بالإحاطة بسنة الخلفاء الراشدين، وبما مهّد له ماضيه الناصع، وحسن خلقه واستقامة سيرته، ودفاعه عن المظلومين الطريق لتقبل جماهير المسلمين ما كان يأمر به وما ينهى عنه، متبعاً في ذلك سنة التدرج، تأليفاً لقلوبهم، على قبول الحق والرضا به وتنفيذه على إدلاله، وكانت تلك هي أمنيته التي قال عنها:

«سأليتنى قد عملت فيكم بكتاب الله وعملت به! فكلما عملت فيكم بسنة وقع مني

عضو، حتى يكون آخر شيء منها خروج نفسي»⁽²⁾.

وقد أشرنا من قبل إلى التزامه أمام المسلمين بالعمل بالكتاب والسنة في خطبة الاستخلاف، وكرر ذلك مراراً. يقول عن ذلك رئيس حرسه عمرو بن مهاجر: لما استخلف قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس! إنه لا كتاب بعد القرآن، ولا نبي بعد محمد ﷺ».

(1) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 101؛ أبو نعيم: حلية الأولياء، ج 5، ص 333.

(2) - المصدر السابق، ص 130.

ألا إني لست بقاض ولكني منفذ، ألا إني لست بمبتدع، ولكني متبع. إن الرجل
تهارب من الإمام الظالم ليس بظالم؛ ألا إن الإمام الظالم هو العاصي.
ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»⁽¹⁾.

هذا وقد عرفنا كيف عمل أيام إمارته على إحياء فريضة الزكاة، وحثه للخليفة الوليد
على إقامتها على وجهها، ألا أنه بعد استخلافه وسع العمل بمقتضاها أخذاً وتوزيعاً، حتى أنه
كان مغتبطاً بذلك ومسروراً إذ قال: «الحمد لله الذي لم يمتني! حتى أقمت فريضة من
فرائضه»⁽²⁾.

وكان دأبه دائماً العناية بفهم القرآن، والاستفادة منه ومن السنة، والإعراض عما
سواهما. من ذلك أن بني مروان خلطوا الجد بالهزل في إحدى زياراتهم إليه، فغضب وقال
لهم: «لهذا اجتمعتم؟! لأخس الحديث، ولما يورث الضغائن؟! إذا اجتمعتم فأفيضوا في كتاب
الله، فإن نَعُدَّ يَمَّ ذلك ففي السنة عن النبي ﷺ فإن تعيبتم ذلك فعليكم بمعاني الحديث»⁽³⁾.

بل كان مدار حكمه يدور حول ترسيخ ذلك كما هو مبين في هذا البحث⁽⁴⁾. ذلك أن
السنة هي المفسرة للقرآن تبيين ما غمض، وتفصل ما أجمل. دخل عليه يوماً ابنه عبد الملك
فقال يحثه على إحياء السنة، وقد غلب عليه حماس الشباب وتسرعه، بعد أن رأى تباطؤه في
ذلك: «يا أمير المؤمنين، ما أنت قائل لربك غداً، إذا سألك، فقال: رأيت بدعة فلم تمتها، أو
سنة فلم تحيها؟».

تلك هي رغبة الابن الذي لم يفكر في عاقبة التسرع، ولا الوسيلة الحكيمة لإمضاء
الحق وترسيخ قيم الإسلام وقواعده، فرد عليه الوالد يبصره بالذوابع التي دفعته إلى التباطؤ
في تحقيق ذلك:

«يا بني! أنشء حَمَلَتَكَ الرعية إني؟ أم رأي رأيته من قبل نفسك؟

قال: لا والله؛ ولكن رأي رأيته من قبل نفسي، وعرفت أنك مسؤول، فما أنت قائل؟

فقال له أبوه: رحمك الله! وجزاك من ولد خيراً!».

(1) - ابن كثير: السلفية والنهلية، ج9، ص199.

-المسمودي: مروج الذهب، ج3، ص185، وقد وردت بصيغ أخرى عند ابن عبد الحكم: ص42؛ وأبو نعيم: الحلية، ج5، ص325.

(2) - ابن سعد: الطبقات، م5، 277، وللمزيد من المعلومات انظر: الباب الرابع الخاص برسائل العبادات.

(3) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص282-283.

(4) - انظر بالخصوص: الباب الخامس الخاص برسائله في العبادات، والباب الثامن الخاص بالحدود والتقصاص فهناك ما يوضح هذه الحقيقة.

ثم ذكره بالأباطيل التي روجها قومه، فإن هو أقبل على حملهم وغيرهم على الحق دفعة واحدة، خشى أن يفتحوا عليه بابا من الشر هو في غنى عن استعمال السيف لوضع حد له، ثم قال له:

«أو ما ترضى، أن لا يأتي على أبيك يوم من أيام الدنيا إلا وهو يميت فيه بدعة ويحيي فيه سنة؟»⁽¹⁾.

تلك هي سياسة الرفق والاستدراج التي سلكها طوال مدة خلافته للتمكين للحق، وزحزحة الباطل الذي استفحل خطره عن عرشه، وبالخصوص إقباله على رده لمظالم قومه ومن استغل مكانتهم من غيرهم على من ظلموهم، وهو ما سيأتي ذكره أيضا في موضعه.

كان أمير المؤمنين -رحمه الله- يرى أن الفلاح كل الفلاح في اتباع القرآن والسنة النبوية والراشدية، متخذا كل الوسائل لتبصير الناس بهذه الحقيقة، إذ خطب عليهم يوما فقال: «سن رسول الله ﷺ وولاية الأمر⁽²⁾ من بعده سننا، الأخذ بها⁽³⁾ اعتصام بكتاب الله وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في أمر⁽⁴⁾ خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصله جهنم وساعت مصيرا»⁽⁵⁾.

وأكد هذا مرارا للمسلمين، إذ يقول عنه حاجب بن خليف البرجمي: شهدت عمر بن عبد العزيز يخطب الناس وهو خليفة، فقال في خطبته:

«ألا إن ما سن رسول الله ﷺ وصحابه فهو دين تأخذ به وتنتهي إليه، وما سن سواهما فإنا نرجئه»⁽⁶⁾.

وقد مرت الإشارة إلى شهادة أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ بموافقة صلواته لصلوة الرسول ﷺ أيام إمارته على الحجاز.

(1) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 282-283.

(2) - ابن الجوزي: صفة الصفوة، ج 2، ص 128-129.

(3) - ابن كثير: جوخفلاؤه من...»

(4) - ابن رشد، ابن كثير: «تصديق لكتاب الله ﷺ واستكمال -ابن كثير- واستعمال -طاعة الله ليس...».

(5) - ابن كثير: «في رأي من خالفها، فمن اتقى بما سبق فهدى، ومن استنصر بها أبصر، ومن خالفها واتبع...».

(6) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 40.

(7) - ابن رشد، البيان والتحصيل، ج 17، ص 215، ج 18، ص 374؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 217.

(8) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 298. - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 248.

كما كان حريصا أيضا على التأسى بالنبي ﷺ في خطبه، وبالخصوص في خطبة الجمعة من ذلك أن عبد الله بن العلاء قال: «سمعت عمر بن عبد العزيز يخطب في الجمع بخطبة واحدة يرددها ويفتحها بسبع كلمات: «إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى»⁽¹⁾.

ثم يوصي بتقوى الله، ويتكلم، ثم يختم خطبته الأخيرة بقراءة هؤلاء الآيات: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾⁽²⁾... إلى تمام العشر»⁽³⁾.

كما كانت له رغبة خالصة في المساواة بين المسلمين وإغنائهم، فقد خطب يوما عليهم معلنا رغبتة في تحقيق ذلك، داعيا من له سعة في المال أن يتنازل عن جزء منه لصالح الفقراء والمساكين، ثم كان آخر ما تكلم به: «لولا سنة أحببها، أو بدعة أميتها، لم أبال أن لا أبقى في الدنيا فواقا»⁽⁴⁾.

وفي رواية أخرى أنه قال: «فلو كان كل بدعة يميتها الله على يدي، وكل سنة يُنعشها الله على يدي ببضعة من لحمي حتى يأتي آخر ذلك على نفسي، كان في الله يسيرا»⁽⁵⁾.

هكذا يجعل هذا الخليفة الراشد من نفسه فداء لإحياء السنة، المصدقة لكتاب الله، محمدا لجماهير المسلمين في وضوح وصراحة الهدف من وجوده في الحياة، وفي قمة هرم السلطة. وبذلك يمكننا أن نقول ونحن واثقون من ذلك: أن وضوح هذا الهدف في ذهنه كان السبب في نجاحه في الإصلاحات التي قام بها على شتى الجبهات، نظرا لدرايته العميقة بكليات الشريعة وروحها وأصولها، وإحاطته بالواقع، وأحوال الناس، وقدرته الفائقة على استنباطه الأحكام للمشاكل التي اعترضت سبيله.

(1) - هذا حديث نبوي أخرجه مسلم عن جابر باختلاف ج 3، ص 11-12 (كتاب الجمعة. باب تخفيف الصلاة والخطبة)

وأخرجه النسائي في سننه باختلاف أيضا، ج 3، ص 104-105 (كتاب الجمعة. باب كيفية الخطبة).

(2) - الزمر، الآية: 53

(3) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 302؛ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 248-249.

(4) - أبو نعيم: المصدر نفسه، ج 5، ص 279؛ ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 237.

ونظروا: الزحيلي: صو بن عبد العزيز، ص 79 وما بعدها، ص 144-147. والفواق: هو ما بين الحبتين، لسان العرب، م 10 ص 317،

سنة (نوق).

(5) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 253، 283.

إضافة إلى هذا وضوح بقية الأهداف التي يسعى لتحقيقها في ذهنه وسعيه بالوسائل الحقة لبلوغها، ولذلك نرى أن أغلب من يفشل في حكمه من الحكام يعود إلى ما ذكرناه، فما بالك بالمسلمين قبل خلافة عمر، وهم الذين كانوا أقرب عهدا إلى عصر النبوة والخلافة الراشدة، الذين يشاهدون اتساع زاوية الانحراف بين الخلف والسلف كلما امتد الزمن، بتواري دولة الهداية وحلول دولة الجباية محلها، فجاء الخليفة عمر فعمل على التقريب بين الخلف وما كان عليه السلف ما وسعته طاقته في ذلك معيدا للدولة وظيفتها التربوية، فكان أن حصل نتيجة لذلك تجانس وتقارب بين الفئات الاجتماعية التي تقطن داخل الدولة الإسلامية، وحلت السكينة في النفوس بعد أن أمنت الجماهير على أموالها وأعراضها، وأنفسها وبعد الطرح الجديد الحار والحيوي الفاعل لهذا الدين من قبل الخليفة وأعوانه في مختلف الأقاليم، فأحست الفئات التي بقيت على دينها بالفعل أن من دخل هذا الدين كان آمنا، وما أمره بتدوين السنة النبوية إلا ويخدم في بعده ما ذكرناه⁽¹⁾. والهدف الآخر أيضا من إعادته لهذا الانسجام يبعث العمل بالكتاب والسنة أن لا يكذب آخر هذه الأمة أولها في الاعتقاد وبالعمل بالإسلام، ذلك أن العقيدة التي يسرت على السلف النجاح في سياستهم، هي التي يسرت على عمر النجاح في حكمه، ولو اتبعها خلفاء بني أمية من قبله ومن بعده لما جرّعوا الأمة الآلام والأحزان والتشتت، ولعلّ لا أجنب الصواب إن قلت: أن سقوط دولتهم يعود في أحد أسبابه إلى تخلي خلفائها عن هذه الرابطة والوظيفة التي قامت من أجلها دولة الرسول ﷺ وعملت على تنفيذها، واستمر عليها الخلفاء الراشدون ﷺ من بعده.

هذا ولم يقتصر عمل عمر على إحياء سنة الرسول ﷺ فقط، بل أقبل أيضا على إحياء سنة الخلفاء الراشدين، وقد سبق ما ذكره في حق سنة النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر بجعلها دينا ودليلا يهتدي بها في عمله، ومرجعا يستمد منها أحكامه، للأفضية والنوازل وبالخصوص منها سنة عمر بن الخطاب ﷺ، فقد كان لا يبلغه عنه شيء إلا أحب أن يعمل به. من ذلك أنه بلغه أن عمر دعا على نفسه بالموت ففعل مثله⁽²⁾. وعندما تولى الخلافة كتب إلى سالم بن عبد الله يطلب منه أن يكتب إليه بسيرة عمر وأفضيته في المسلمين وأهل العهد، قائلا له: «فإني متبع أثره، وسائر بسيرته - إن شاء الله -»⁽³⁾.

(1) - نظّر الرسائل رقم: 761، 761، 761، ج7، 762.

(2) - ابن رشد: البيان والتحصيل، ج18، ص555-556. وانظر في هذا السدد رسالة رقم: 814 والشهيد الذي قبلها.

(3) - نظّر: الرسالة رقم: 97، 97، 97، ج97.

هذا وقد مر معنا ذكر تقليده له في لباسه عند ذكرنا للباس الحفيد، وسيأتي عبر صفحات هذه الرسالة ما بين هذه الحقيقة.

وأحب أيضاً عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- فكان لا يفرق بينهما أو بين صاحبيهما اللذين سبقاهما، وقد عرفنا من قبل كيف ألقم عما كان يقول في حق الإمام علي عليه السلام بعد أن بين له شيخه وجه الحق من الزيف الذي روجه ضده خلفاء بني أمية، ومن ارتبطت مصلحته بمصلحتهم، فأعاد له ولآله جميعاً اعتبارهم المعنوي وحقوقهم المادية التي أعطيت لهم بنص الكتاب والسنة⁽¹⁾، بل تمكن حب الصحابة جميعاً في قلبه، استجابة لدافع الإيمان، وتقديراً لرابطة الأخوة بين المؤمنين، فشان اللاحق الترضي عن السابق، لما له من فضل السبق إلى الإيمان والجهاد في سبيل الله التزاماً بما جاء في التنزيل ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذَا النَّارِ إِنَّا سَبِقْنَا فِيهَا بِبُحْبُوحِنَا وَإِنَّا لَنَعْلَمُ الْبُرْجَانَ﴾⁽²⁾.

كما كان لا يود الخوض فيما شجر بين الصحابة فقد سئل يوماً عن عثمان وعلي وأمر الجمل وصفين فقال مجيباً هذا السائل: «تلك دماء كف الله يدي عنها، وأنا أكره أن أغمس لساني فيها»، وفي رواية: «أمر أن يخرج الله أيديكم منه ما تعملون أنسنتكم فيه؟»⁽³⁾.

بل لم يكتف بالثناء عليهم والترضية على من توفي منهم، وإنما أكد هذه المحبة لهم عملياً من خلال محبته لأبنائهم ومبترتيه لهم، من ذلك أن ابنة أسامة بن زيد -التي لم تذكر المصادر اسمها- دخلت عليه يوماً، فقام لها، فأخذ بيدها -وكانت كبيرة السن- ومشى بها حتى أجلسها في مجلسه، وجلس بين يديها، فلم يترك لها حاجة سألتها إلا قضاها لها⁽⁴⁾.

وكذلك فعل مع عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان فتوسل إليه أن يقضي عنه دينه وطلب منه معونته متقرباً إليه بذكره لمناقب جده قتادة فلبى عمر مطلبه وأمره أن يجلس في جامع دمشق فيحدث الناس بمغازي رسول صلى الله عليه وسلم ومناقب أصحابه⁽⁵⁾ ففعل الرجل.

(1) -انظر موقفه من آل البيت في الفصل الثاني من الباب التاسع.

(2) -سورة الحشر، الآية: 10.

(3) -ابن سعد: المصدر السابق، م، ص 282، 291.

- البيهقي: المحاسن والمساوي، ص 48.

(4) -ابن نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 271.

(5) -ابن سعد: المصدر السابق، م، ص 337. طبعة دار الكتب العلمية 1990.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 264.

-ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 7، ص 129-130.

وأرسل إلى الحارث بن مسلم بن الحارث يستقدمه ليحدثه بحديث بلغه عنه عن والده
فقدم ثم أعطاه شيئاً⁽¹⁾ تأسيا بما فعل الخلفاء الراشدون الثلاثة الأولون مع والده، الذي كان
النبي ﷺ قد كتب له كتاباً يوصي فيه أئمة المسلمين به⁽²⁾.
وهناك مواقف أخرى له معهم ومع موالي رسول الله ﷺ وآل البيت ستأتي الإشارة
إليها عبر صفحات هذا البحث .

4- الشورى الفاعل من الانحراف والاستبداد: ومن معالم منهجه السياسي أيضاً اتخاذه
الشورى مبدأً من مبادئ حكمه، وقاعدة من قواعده، فقد عرفنا من قبل عندما أعلن أمام
جماهير المسلمين في خطبة الأولى بأن حكمه حكم هداية، مقيد بالكتاب والسنة، إضافة إلى
استلهامه للمنهج الراشدي ما وسعه ذلك، وما دام الأمر كذلك، فإن هذه الأصول قد حثت على
الشورى، ذلك أن الاعتماد عليها سمة العقلاء، وميزة العظماء الناجحين، ومنهج متبعي
الإسلام بحق وصدق، فلو تأملنا مثلاً في الأسباب التي كانت وراء نجاح الخلفاء الراشدين
خلال فترة حكمهم لوجدنا قيامهم بأمر الشورى وتوسيع دائرتها إلى أقصى مدى وراء ذلك،
لأن من خصائص الشخصية المؤمنة الحاكمة التقيد بها كما تتقيد بأداء الفرائض والسنن،
حتى تتأى عن الزلل والانحراف، ومزالق الاستبداد بالرأي والانفراد بالسلطة، فكان أمير
المؤمنين عمر بن عبد العزيز قد تميز بذلك فكان لا ينفذ كتاباً ولا يأمر بأمر ذي بال، ولا
يقضى بقضية إلا عن رأي العلماء ومشورتهم والصدر عما يجمعون عليه ويقررونه
ويذهبون إليه⁽³⁾.

(1) - لا شك أن ما أعطاه ليس إلا نقوداً، وإن كانت الرواية لم تصرح بذلك.

(2) - ابن سعد: المصدر السابق، ج7، ق2، ص137.

(3) - ابن عساکر: المصدر السابق، ج3، ص460-461.

وقد أشار المصنفون إلى الحديث وملخصه: أن النبي ﷺ كان قد أرسله في سرية، فلما دفنوا من القوم الذين كانوا قد تحصنوا، فتقدم
مسلم بن الحارث، فدعاهم إلى الله ليحفظوا نساءهم ويحفظوا أموالهم، فاستجابوا له، وأعلنوا إسلامهم فنجوا، فلما رجع أخبر النبي ﷺ بما
فعل فحسن مسعياً، ثم كتب له كتاباً يوصي إلى من بعده من ولاء الله على المسلمين التي لم تذكر المصادر التي بين أيدينا تصه، فلما
استخلف أبو بكر أتاه بالكتاب ففتح فأعطاه شيئاً وكذلك فعل عمر وعثمان رضي الله عنهم لما أتاهما بالكتاب، ولذلك فعل عمر بن عبد العزيز ما
فعل تأسياً بالخلفاء الراشدين والتزاماً منه بوصية النبي ﷺ. (يقول إذا أصبح).

- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج19، ص433-434 بروايتي

- والحديث أخرجه أبو دلود في سنته، ج2، ص326 (كتاب الأدب. باب: ما ن تحت رقم: 1052، 1053.

- أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ج7، ص253 رقم: 1076.

(3) - ابن عبد البر: الاستقراء الجامع لمناقب فقهاء الأئمة، ج9، ص101. (كتاب الزكاة، باب زكاة المروض).

- مصطفى أبو زيد فهمي: فن الحكم في الإسلام، ص197 وما بعدها.

أ- ما اضطررته على من يريد مصاحبته، ولتجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع، وضع شروطاً لمن يريد مصاحبته، ذلك أن الكثير من العامة والخاصة لما سمعوا بولايته قدموا عليه، فمنهم من قدم للتهنئة، ومنهم من قدم يطلب رفته وإحسانه، ومنهم من قدم يرغب في أن يحظى عنده بمكانة تعود عليه بمغانم كثيرة، ظانين أنه كمن سبقه من الخلفاء الذين كانوا يصطنعون الرجال ليعينوهم على التمكين لسلطانهم بحق وبباطل، ولكن عمر كان لا يرغب فيمن كان هذا هدفه من استقباله، فما بالك بمصاحبته، ولذلك رأى من الأحسن له أن يعلم هؤلاء القادمين عليه في وضوح وصراحة كما هي عادته، حيث صعد المنبر فخطب عليهم فقال:

«يا معشر الناس! إن تقوموا نقم، وإن تقعدوا نقعد، فإتما يقوم الناس لرب العالمين.

إن الله فرض فرائض، وسن سننا، من أخذ بها لحق، ومن تركها محق، ومن أراد

أن يصحبنا فليصحبنا بخمس:

- يوصل إلينا حاجة من لا تصل إلينا حاجته.

- ويبلنا من العدل إلى مالا نهتدي إليه.

- ويؤدي الأمانة إلينا وإلى الناس.

- ولا يغتب عندنا أحداً.

ومن لم يفعل، فهو في حرج من صحبتنا والدخول علينا»⁽¹⁾.

وتقول المصادر الأخرى التي أوردت هذا النص في خاتمته: «فاتقشع عنه الشعراء

والخطباء، وثبت الفقهاء والزهاد، وقالوا: ما يسعنا أن نفارق هذا الرجل حتى يخالف فعله

قوله»⁽²⁾. هي المقولة نفسها- تقريباً- التي قالها الخوارج لما بلغتهم سيرته المرضية⁽³⁾.

هذا ويلتقي ما نكره في هذه الخطبة في بعده مع ما ذكره في خطبته الأولى التي

خطبها على فقهاء المدينة الذين شكل منهم مجلس شورا.

ب- نوعية الرجال الذين امتثلهم لنفسه وجعلهم مستشاريه وصاروا كاد عمر يقبل على

تنفيذ ما التزم به في خطبته السابقة حتى تفرق عنه أولئك الرجال الذين كان الطمع هو الذي

يحدد علاقتهم بالحكام، فلم يقبل إلا رجلاً فيه خير وتقوى وإخلاص وصدق وقد كلم مرة في

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 39.

(2) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 108، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 79، 231.

ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 164، لتوحيد: البصير والذخائر، ج 3، ص 653-654.

- هذا وقد وردت هذه الخطبة عندهم باختلاف، ونظر: البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 181.

(3) أنظر تمهيد لصل الخوارج في الباب التاسع وكذا موقف شونب منه هناك.

صديق له كانت تجمععه وإياه مودة وصداقة قبل استخلافه في أن يستخلصه لنفسه، فأبى، وقال: «تركناه كما تركنا الخز والوشى»⁽¹⁾، وربحت سوقه وراجت الآراء الصادقة من النصحاء، وصدقت مقولة ميمون بن مهران أحد العلماء الذين كانوا من صحابته وسماره لما أخبره في الأيام الأولى لاستخلافه بأنه في حاجة إلى أعوان على ما ولاه الله يتق بهم ويأمنهم، فأجابته: «لا تشغل قلبك بهذا فإتق سوق، وإتقا يحمل إلى كل سوق ما ينفق فيها، فإذا عرف أن النافق عندك الصحيح لم يأتوك إلا بالصحيح»⁽²⁾.

نلك بالفعل ما وقع، إذ التف حوله العلماء يؤيدونه، وينصحونه ويعينونه برأيهم لما أوجب الله عليهم من حق نحو أئمة المسلمين، فكان يستشيرهم فيما يرفع إليه من أمور الناس⁽³⁾، وما يعترض سبيله من مشاكل، ويستمر معهم إذا فرغ من النظر في مصالح المسلمين إلى وقت متأخر من الليل، حتى أن ميمون بن مهران قال له في إحدى الليالي التي كان يسمر فيها عنده: «يا أمير المؤمنين! ما بقاؤك على ما أرى؟! أنت بالنهار في حوائج الناس وأمورهم، وأنت معنا الآن، ثم الله أعلم ما تخلو عليه؟»، فأجابته: «إني وجدت لقلبي الرجال تلقحاً لألبابهم»⁽⁴⁾.

نلك هو خلفه الذي يسعى إلى تحقيقه، من وراء التقائه بهم - وهو الحق الذي لا مرية فيه - ذلك أن من شاور الرجال شاركها في عقولها، وجاء في رواية أخرى أن أمير المؤمنين سأله عن فريضة، فأجابته عنها فأتلجت إجابته صدره، فنذكر له ما سبق⁽⁵⁾.

ومن أبرز الرجال الذين استخلصهم لنفسه أيضاً وجعلهم من خاصته يصدر عن رأيهم إذا أشاروا عليه، ويستشيرهم فيما يشكل عليه من أمور: رجاء بن حيوة الكندي الذي كان وزير صدق لعمر ولمن سبقه من خلفاء بني أمية، تحمل معه جزءاً كبيراً من المسؤولية في إدارة شؤون الدولة وإصلاح أحوالها.

ومنهم مزاحم بن أبي مزاحم مولاة، الذي رافقه عبر رحلة حياته منذ أن كان أميراً على الحجاز، وبعد عزله، وبعد استخلافه، كان عوناً له على الحق، وقوة على ما هو فيه

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 91

(2) - المصدر السابق، ص 88-89

(3) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 270، 282، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 109

(4) - ابن سعد: المصدر نفسه، م 5، ص 274.

(5) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 78-79، 277.

(6) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 109-110.

ونعم الوزير كان له على أمر الآخرة، كما ذكر عنه ذلك عمر⁽¹⁾. يُذَكَّرُه إذا غفل، ويأخذ بيده إذا عثر، جعله مع عمرو بن مهاجر رئيس حرسه مراقبين لتصرفاته، قال للأول:
«إن السّولة جعلوا العيون على العوام، وأنا أجعلك عيني على نفسي، فإن سمعت مني كلمة تريباً بي عنها، أو فعلاً لا تحبه فعظني عنده، واتهني عنه»⁽²⁾.
وقال للثاني: «إذا رأيتني قد ملت عن الحق فضع يدك في تلايبي ثم هزني، ثم قل لي: ماذا تصنع؟»⁽³⁾.

استمر مزاحم مخلصاً له في مودته ومعونته حتى توفاه الله، له وأثر رحيله على أمير المؤمنين، حيث بقي يتذكره طوال خلافته.
ومنهم ميمون بن مهران الذي سبقت الإشارة إليه مؤدب ولده، الذي ولاه على قضاء الجزيرة وخراجها بعد ذلك.
وكذا عون بن عبد الله بن عتبة أخو شيخه عبيد الله، الذي التحق به وأعانه على ما ولاه الله.

وعمر بن قيس السكوني الذي استخلصه لنفسه، واستعان به أيضاً على جهاد الروم. ومنهم زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، ورياح بن عبيدة، ولا ننسى الإمام الزهري الذي كان لأرائه وفتاويه أثر بارز عليه كما سيأتي ذكر ذلك لاحقاً، وأسند إليه بعد أبي بكر بن محمد توين السنة، فوزع نسخاً من الدفاتر التي كتبها في الأقاليم⁽⁴⁾.
ومنهم يزيد بن النعمان بن بشير، وكذا عراك بن مالك الغفاري الذي كان من أشد أصحابه على بني مروان في انتزاع ما حازوا من الفياء والمظالم من أيديهم.
ولا ننسى أيضاً سالماً بن عبد الله بن عمر بن الخطاب الذي نصحه وأرشده فأبلغ في ذلك، فعمل بكل ما أشار به عليه في رسالته التي كتبها إليه بعد أن أرسل إليه شيئاً من كتب عمر وأقضيته⁽⁵⁾.

(1) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 105

ونظر تذكره له في الفصل الثاني من هذا الباب في رفع الظلم وبسط العدل ص 40

(2) - ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج 2، ص 18 . وانظر التمهيد للباب الرابع.

(3) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 202-203.

(4) - انظر الرسائل رقم: 761، 761، 761، 761، 761، 761، 762 وتعليقنا عليها، والرسالة رقم: 762 وتعليقنا عليها أيضاً.

(5) - انظر الرسائل رقم: 97، 97، 97، 97، 97، 97 ج

وكذا محمد بن كعب القرظي الذي كان على درجة عالية من الصلاح والتقوى، وعلى دراية بتأويل كتاب الله، وقد وعظه ونصحه مرارا كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق .
ومنهم محمد بن قيس مولى معاوية بن أبي سفيان الذي كان أمير المؤمنين يستمع لمواعظه.

ودون أن ننسى أخاه سهلا، وابنه عبد الملك الذي حرصه على الإسراع في رد المظالم وإقامة الحق كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا في رده للمظالم.
كما استخلص لنفسه أيضا من أقاربه من وجد فيهم الصدق في القول والإخلاص في العمل والاستقامة في السيرة، منهم: مسلمة بن عبد الملك الذي استعان به في جهاد الروم، وكذا روح بن الوليد بن عبد الملك الذي كان أثيرا عنده، أما غيرهم فأقصاهم بعد أن داع صيتهم بسوء الأحداث في المسلمين، فما بالك بتقريبهم إليه، والاستعانة بهم في إدارة شؤون المسلمين⁽¹⁾.

لم يكتف بصحبة هؤلاء الرجال الذين مر ذكرهم، بل راسل الأبعدين عنه يطلب منهم النصائح والتوجيهات والمواعظ، نذكر منهم: سيد أهل البصرة الحسن البصري الذي كان قد قام بحق الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بها خير قيام، كتب إليه بمواعظ كثيرة تعد من غرر ما وعظ به عالم لحاكم مسلم، وكتب إليه أيضا يحثه على مشاوره الرجال⁽²⁾.

وآخرين منهم: سابق البربري، ومطرف بن عبد الله، ونافع مولى عبد الله بن عمر، ومكحول النمشقي، وطاووس بن كيسان، وغيرهم كثيرون، نصحوه فأخلصوا في ذلك ووعظوه فأبلغوا في مواعظهم، وقد حفلت المصادر بذكر ذلك، كنا قد أشرنا إلى بعضها فيما مضى.

ولم يكتف أمير المؤمنين بهذا في خاصة نفسه، بل حث أعوانه في مختلف الأماكن ومواقع مسؤولياتهم على اعتماد الشورى مبدأ لمعالجة المشاكل المستجدة، فكانوا كذلك، بل صورة عاكسة لما كان يفعل هو في العاصمة، جاعلا من نفسه مرجعا لهم فيما يشكل عليهم

(1) - ابن سعد: الطبقات، م5، ص474، 282، 292، ابن عبد الحكم: مرة عمر، ص50-51، عبد العزيز سيد الأهل: الخليفة الزاهد، ص129 وما بعدها. وستأتي ترجمة للكثير منهم عند عرضنا للرسائل، وهذا لورود أسمائهم هناك.

(2) - الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص198.

من أمر الدين أو الدنيا⁽¹⁾، وكان يزودهم أيضا من حين إلى آخر بالإرشادات، والنصائح والتعليمات.

ومما سبق ترى أن أمير المؤمنين أحاط نفسه وأعوانه برجال مخلصين ينظرون إلى الحقائق بصدق وواقعية، فأصبحت نتيجة لذلك الآراء الصادقة هي الرائجة، ونفقت سوقها، وتوارى أولئك الرجال الذين كانوا يقبلون الحقائق، ويغفون آراءهم بالباطل والنفاق. وكانت نتيجة ذلك أيضا أن امتص كل حركة معارضة كان من الممكن أن تتخذ ابتعاده وأعوانه عن الشورى بعد شريعة الله - لو فعل ذلك - حجة لتسويه سمعته، وحافزا لاستقطاب كل متدمر ودفعه للخروج عليه.

إضافة إلى هذا أيضا كسبه لثقة الجماهير بتقوية وتوسيع ولائها وطاعتها له، وكذا انتشار الأمن والاستقرار والهدوء، ومن ثم أصبحت الحلول التي توضع لمعالجة المشاكل تحقق ما وضعت من أجله، خاصة وأن أمير المؤمنين كان قد اكتسب تجربة في ذلك من أيام إمارته على الحجاز، وحققت نتائج إيجابية.

هذا وسترده عبر صفحات هذا البحث نماذج عديدة كدليل على اعتماده للشورى في كل أمر يتطلب ذلك.

5- بسط العدل ومقاومة الظلم منذ الوهلة الأولى لتولي أمير المؤمنين الخلافة استتفر جميع المخلصين في الأمة الذين هبوا لمساعدته، مسخرا كل الإمكانيات التي أصبحت بين يديه، للإطاحة بالظلم عن عرشه بعزيمة لا تلين، وصبر لا ينفذ، وقد قطع شوطا بعيدا في تحقيق ذلك، ملزما عماله على انتهاج نهجه، وتقليده في فعله، مهما كانت العواقب والعراقيل فقد قال: «من لم يصلحه إلا الغشم فلا يصلح، والله! لا أصلح الفاس بهلاك ديني!»⁽²⁾.

كما كتب إلى أحد عماله يأمره أن يسابق من كان قبله، ولكن ليس في الظلم والعدوان بل في بسط الحق والإحسان⁽³⁾. وحمل هم رعيته منذ رجوعه من جنازة سليمان، فقد سأله أحد مواليه عن سبب ذلك؟ فقال: «لمثل ما أنا فيه يقم له، ليس من أمة محمد ﷺ أحد في

(1) - تحظر أمثلة على تلك رسائل رقم: 73، 74، 74، 74ب، والرسائل رقم: 285، 285أ، 286، 287، 295، 300، وبقية الأبواب في القضاء، والحدود والقصاص والديات.

(2) - عين عبد الحكم: سيرة عمر، ص 106، وانظر الرسائل رقم 73 وما تلاها في الرسالة رقم: 79.

(3) - تحظر الرسالة رقم 46.

شرق الأرض وغربها، إلا وأنا أريد أن أؤدي إليه حقه، غير كاتب إلي فيه، ولا طالبه مني»⁽¹⁾.

كانت رغبته جامحة من أجل تحقيق ذلك، فقد كان يدرك تمام الإدراك أن انتشار الظلم والعدوان في أي مجتمع كان، كفيلاً بأن لا يزدهر فيه دين ولا دنيا، قلب نظرك اليوم في أرجاء العالم، وبالخصوص العالم الإسلامي لتتأكد من صدق ما قلناه، ذلك أن سر تطور الأمم، وتماسك جبهتها الداخلية يعود في بعضه، إذا لم يكن في جله، إلى سياسة بسط العدل والحق والحرية في المجتمع، لأن الظلم مؤذن بفساد العمران، كما قال العلامة ابن خلدون⁽²⁾ -رحمه الله- ولذلك لا نستغرب ما قاله أمير المؤمنين:

«والله، لو عدلت يوماً واحداً، وإن الله توفى نفسي».

إلا أن رغبة ابنه عبد الملك كانت أقوى، إذ رد على والده:

«وأنا والله يا أمير المؤمنين! لو عدلت فواق ناقة، وإن الله توفى نفسك»⁽³⁾.

فسر الوالد وشكره على ذلك. وسيأتي مزيد من الكلام على مواقف الصارمة تجاه الظلم والظالمين لاحقاً.

كان مدار حكمه يدور حول التمكين لهذا المبدأ في النفوس، وتعميمها له في الآفاق وبين جميع سكان الدولة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، يقول عنه عمر بن ذر: «لم تكن همة عمر بن عبد العزيز، إلا رد لمظالم، والنقسم في الناس»⁽⁴⁾، وذلك هو دأبه من أول يوم استخلف فيه إلى يوم وفاته⁽⁵⁾.

وبالفعل كان سرور الناس عظيماً، مبتهجين بما كان يسديه إليهم، حتى أصبحوا في العديد من المناطق يترقبون قدوم رسوله بشوق فائق، خذ على ذلك مثلاً أهل واسط: يقول

(1) أبو نعيم: حلية الأولياء، ج5، ص289.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص189.

(2) - المقدمة: ج2، ص849 وما بعدها. طبعة لجنة البيان.

(3) - ابن سعد: الطبقات، م5، ص296.

(4) - أبو يومسف: كتاب الخراج، ص16.

(5) - ابن سعد: المصدر السابق، م5، ص251، 252.

أبو مطر: «كنا نخرج في كل يوم إلى باب المضمار⁽¹⁾، فقلُّ يوم إلا لقينا رسول عمر بن عبد العزيز يخبر عن شيء من الجور رفعه، أو خير يفثيه»⁽²⁾.

وكان أهل البصرة مثل ذلك أيضا، يقول ابن عبد الحكم معبرا عن هذا السرور: «كان رسول عمر يقدم البصرة، فإذا سمع به تلقاه الناس، فليس يقدم إلا بزيادة في عطاء، أو قسم، أو خير يأمر به، أو شر ينهي عنه، فلا يزال الناس يشيعونه حتى يدخل المسجد فيقرأ ذلك الكتاب».

هذا سرورهم، ولا تكتمل الصورة إلا بعد معرفة حالتهم النفسية لما جاءهم بريد نعيه يقول: «...حتى إذا قدم بريد نعيه، فلقية الناس كما كانوا يلقونه، فإذا هو بأك يخبر بموته فبكى الناس لبكائه لعظيم ما نزل بهم، ولعظيم مصيبتهم، حتى دخل المسجد يقرأ نعيه»⁽³⁾.
حُقَّ لهم أن يبكوا لغياب الإمام الراشد عنهم، الذي كان نصفة كل مظلوم، ومفرج كل ملهوف، وعائل كل فقير، وقوة كل ضعيف، ومصالح كل فاسد، كان للصغير منهم أبا وللكبير منهم ابنا، ولأوسطهم أخا. وأحسن بفاحة فقداه الخاصة والعامة في الكوفة أيضا⁽⁴⁾.
ذلك أن جماهير المسلمين تحب أن تسعد وأن تفرح، ولكن ليس بالغنى وكسب الثروة، ولكن يفرحها العدل من الحاكم، وأن يسود الأمن والاستقرار والمعافاة في أديانها وأموالها، وكل ما عدا ذلك من متاع الدنيا يذهب ويجيء، وقد عبر عن هذه الحقيقة ذلك الشاب الذي قدم مع وفد العراق ليقيم شكراته إليه، قال: «إنا لم نأتك رغبة ولا رهبة، أما الرغبة فقد قدمت علينا في بلادنا، وأما الرهبة فقد آمتنا الله بعدك من جورك»⁽⁵⁾ سرور ما بعده سرور من الجماهير المسلمة، وهو من الخليفة أكبر فلنستمع إليه وهو يحدثنا عن ذلك، وعن النشوة التي كانت تغمر نفسه، قال: «إذا وافق الحق الهوى فهو ألد من الشهد»⁽⁶⁾.

من أجل ذلك هانت عليه جميع المصاعب والمتاعب، خاصة وأنه قد وطن نفسه أن يعيش من أجل بسط الحق وتعميم العدل، ويعمق من التمكين لشريعة الله في الأرض

(1) -باب المضمار: أحد أبواب مدينة واسط.

(2) -ابن بختل، أنلم بن سهل الرزاز، تاريخ واسط، ص 241.

(3) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 63.

(4) -ابن بختل، المصدر السابق، ص 147-148.

(5) -البيهقي: الحسان والمسافر، ص 459-460، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 29، ص 282.

ونسب موعظة هذا الشاب لعمرو، وهو ما لا يصدق، أما للمسعودي فنكر له شاب قدم مع وفد المدينة، مروج الذهب، ج 3، ص 187.

(6) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 278، ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 271.

وإصلاح الحال بها، وسيبهرنا عبر صفحات هذا البحث بجهاذه المستمر لبلوغ أسمى آفاق العدالة والحق.

لم يكتف أمير المؤمنين وأعوانه في العاصمة وبقية الولايات بذلك، بل جعل من الرعية ظهيراً له في ذلك، إذ أسند إليها أمر مراقبة تصرفات عماله، والتدخل لتقويم أحوالهم إن جاروا في حكمهم، أو القنوم عليه في شأنهم، واعدًا إياهم بتقديم جوائز سنوية لمن يقوم بذلك. فكان مما كتب به إلى أهل الموسم: «أما بعد، فإني أشهد الله وأبرأ إليه في أشهر الحرام والبلد الحرام، ويوم الحج الأكبر، أتى برئ من ظلم من ظلمكم، وعدوان من اعتدى عليكم، أن أكون أمرت بذلك، أو رضيت، أو تعمدته ... ألا وإته لا إذن على مظلوم دوني، وأنا معول كل مظلوم، ألا وأي عامل من عمالي رغب عن الحق، ولم يعمل بالكتاب والسنة فلا طاعة له عليكم، وقد صيرت أمره إليكم حتى يراجع الحق وهو ذميم... ألا وأيما وارد ورد في أمر يصلح الله به خاصاً أو عاماً من هذا الدين، فله ما بين مائتي دينار إلى ثلاث مائة دينار على قدر ما توى من الحسنة وتجشم من المشقة...»⁽¹⁾.

هل لأحد بعد هذا أن يقول على هذا الخليفة الراشد، وهو يشاهده يحرك الجماهير لتقف في وجه الظلم والظالمين؟ كلا أبداً. لقد بقي متلزماً بما وعدهم به بحق وصدق⁽²⁾.

والحق أن ديمقراطية الدول الغربية تتضاعف إلى جانب هذا، وكذا من قلدهم من حكام المسلمين، ولم يحاولوا أن يخلعوا عنهم نير التغرُّب عن عقولهم، ويوتقوا صلتهم بدينهم ويتاريخ أمتهم الناصع المجيد، ولو فعلوا ولو بشيء يسير مع إخلاص النية لتحرروا بالفعل من الهيمنة السياسية والفكرية .

لم يكتف أمير المؤمنين بالذي سبق بل خطب أيضاً على جماهير المسلمين التي تقاطرت عليه لما سمعت باستخلافه يأمرهم بالعودة إلى بلدانهم، واعدًا إياهم بإنصافهم، قال: «أيها الناس، الحقوا ببلادكم، فإني أتساكم عندي وأنكركم ببلادكم، ألا وإني قد استعمت عليكم رجالاً لا أقول هم خياركم، ولكنهم خير ممن هم شر منهم.

(1) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص293.

- وانظر: الرسالة يتسامها في باب المظالم، رقم: 48، 48.

(2) - انظر الرسائل من رقم: 50 إلى رقم: 59 ، وانظر: صائد الدين خليل: ملاحج الانقلاب الإسلامي، ص61 وما بعدها.

ألا فمن ظلمه إمامه مظلماً، فلا إذن له علي، ومن لا⁽¹⁾؛ فلا أرينه.

ألا وإني منعت نفسي وأهل بيتي هذا المال، فإن ضننت به عنكم إني إذن لضنين⁽²⁾.

وتتوالى توجيهاًه لجماهير المسلمين، فلنستمع إليه وهو يخطب عليهم في مناسبة أخرى منذدا بالظلم والظالمين، مبينا لهم صعوبة إصلاح ما فسد، وتقويم ما اعوج، فكان مما قال: «... ألا لا سلامة لامرئ في خلافة السنة، ولا طاعة لمخلوق في معصية الله.

ألا وإتكم تعدون الهارب من ظلم إمامه عاصياً، ألا وإن أولاهما بالمعصية الإمام انظام.

ألا وإني أعالج أمراً لا يعين عليه إلا الله، قد فني عليه الكبير، وكبر عليه الصغير وفصح عليه الأعجمي، وهاجر عليه الأعرابي، حتى حسبوه ديناً لا يرون الحق غيره.

ثم قال: إنه لحبيب إلي أن أوفر أموالكم وأعراضكم إلا بحقها. ولا قوة بالله⁽³⁾. فلنستمع إليه أيضاً وهو يذكر المسلمين بمواقفهم تجاه الحكام والولاة الجورة السابقين حتى يجنبوا أنفسهم المصاعب والمتاعب قال: «يا أيها الناس! عليكم بتقوى الله، فإن تقوى الله خلف من كل شيء، ولا خلف من التقوى.

أيها الناس! إنه قد كان قبلي ولاة تجترؤون مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم. يا أيها الناس! إني لست بخازن ولكني أضع حيث أمرت، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

أقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم⁽⁴⁾.

أرأيت كيف يضع أيدينا على بعض الأسباب الخفية التي أدت إلى استفحال الجور وتجراؤ الولاة على انتهاجه وسيلة في حكمهم للناس، بعد أن شجعوهم على ذلك بتوددهم إليهم ومداهنتهم لهم على حساب الحق والعدل؟!

وأمر المؤمنين لا ينكر هذا لمجرد الذكر، وإنما ليحثهم على التخلي عن هذا الموقف السلبي، وتساهم الجماهير بإيجابية وفاعلية في تصحيح الواقع، خاصة وأنه قد أسلم نواصي

(1) -أي: فمن أبي العروة، فلا لود أن أراه، وقد تكون، ومن لم يظلمه إبسه فلا لود أن أراه.

(2) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 41-42، ولفظ: ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 253.

(3) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 42، أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 325، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 240.

وهناك اختلاف بين نسي هذين المصدرين، ونسب ابن عبد الحكم.

(4) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 41.

ولاته إليهم ليراقبوا أعمالهم، والتدخل عندما تدعو الحاجة إلى ذلك وهو من ورائهم يشد أزرهم، بحملهم على انتهاج سياسة العدل فيهم طائعين فإن أبوا فكارهين:

ثم هو مرة أخرى يكشف لنا عن الظلم كيف يكون سببا آخر لا يتأخر فعله في هلاك الأمة كالذي حصل للأمم السابقة عندما نبأ إليها. فلنستمع إليه وهو يقول:

«إما هلك من قبلنا بحبسهم الحق حتى يشتري منهم وبسطهم الظلم حتى يفتدى»⁽¹⁾.

ومن ثم كان يكاتب ولاته أمرا إياهم بإعادة الحقوق إلى أصحابها صيانة منه لدينهم وعونا منه لهم على استقامة سلوكهم ودوام حسن أخلاقهم، الطريق الأمثل لنجاحه في إصلاحاته. وفي هذا الشأن كتب إلى عدي بن أرطاة واليه على البصرة يقول له: «ما طاقة المسلم بجور المظلم مع نزع الشيطان. إن من عون المسلم على دينه أن يتقى بحقه»⁽²⁾. كما كان الخليفة عمر لا يؤمن بعدالة شكلية ولا بحق إلا بعد تجسيده واقعا معيشا عاندا إلى أصحابه، فهو السبيل الوحيد الذي يقوي من مكانته في قلوب المسلمين، ويرسخ من شرعية حكمه بالتفافهم حوله مؤيدين ومناصرين. وسيأتي في هذا البحث ما يعبر عن هذه الحقيقة بجلاء ووضوح⁽³⁾، ولكننا نكتفي هنا بذكر موقف واحد منه في حق ابن رجل تظلم منه والده، فوقع في رقعة: «إن لم أتصفك منه فأنا ظلمتك»⁽⁴⁾.

وهو أيضا رأي ابنه عبد الملك الذي حثه على ذلك لما شاوره في رد المظالم⁽⁵⁾.

كان هم أمير المؤمنين أن تأخذ الإجراءات التي عزم على إصلاح الحال بها مجالها إلى أرض الواقع متبعا في ذلك سياسة الرفق والإقناع في استدراج الظالمين، والناقرين من منهجه إلى رحاب العدل، باستعمال الإغراء المادي لتأليف قلوبهم على ما يريد حملهم عليه. وهي سياسة حكيمة وفرت عليه الكثير من المتاعب، بالخصوص مع أولئك الرجال الذين استغلوا تجاوزات وانحرافات بعض الخلفاء السابقين وأعاونهم على الإثراء غير المشروع على حساب جماهير المسلمين، وأهل ذمتهم، التي دفعت إليه عبد الملك إلى مفاصلته في استعجال رد الحقوق إلى أهلها في حماسة الشباب واندفاعهم، فيجيبه الولد البارقاتلا: «أي

(1) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 311، وانظر: رويات أخرى لهذه الرسالة رقم: 44، 44.

(2) - المصدر نفسه، ج 5، ص 306، وانظر رواية أخرى لهذا النص رسالة رقم: 41.

(3) - انظر الرمالتين رقم: 42، 43.

(4) - ابن عبد ربه: العقد للريد، ج 4، ص 209.

(5) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 355.

- ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 126.

بنسي إبتك على حسن قسم الله لك، وفيك رأي أهل الحدائثة، والله ما أستطيع أن أخرج لهم شيئا من الدين إلا ومعه طرف من الدنيا، أستلين به قلوبهم خوفا أن ينخرق علي منهم ما لا طاقة لي به»⁽¹⁾.

لم تكن خشيته من رد فعل آل بيته، ومن ارتبطت مصلحته بمصالحهم هي التي دفعته إلى اتباع سياسة التدرج معهم في رده لمظالمهم، بل هناك سبب آخر دفعه إلى ذلك أيضا هو: مراعاته لعامل الوقت والزمان وسنن التطور المتحركة في التغيير، وهو الأمر الذي صرح به في مناسبة أخرى لابنه عبد الملك في الغرض الذي أشرنا إليه من قبل قائلا له: «يا بنسي! إن نفسي مطيبي، إن لم أرفق بها لم تبلغني، إني لو أتعبت نفسي وأعواتي لم يكن ذلك إلا قليلا حتى أسقط ويسقطوا...»

فلو جمعت ذلك في يوم واحد خشيت انتشاره علي، ونكتي أنصف من الرجل والاثنين فيبلغ ذلك من وراءهما فيكون أتجع له...»⁽²⁾.

وهذا ما جعل العديد من العلماء يصرحون كما مر ذكر ذلك: أنه ما زال يرد المظالم من يوم استخلافه إلى يوم وفاته، وهو الأمر الذي أكد عليه الخليفة عمر بحضرة ميمون بن مهران قائلا: «لو أقمت فيكم خمسين عاما ما استكملت العدل، وإني لأريد الأمر من أمر العامة أن أعمل به فأخاف ألا تحمله قلوبهم، فأخرج معه طمعا من طمع الدنيا، فإن اتكرت قلوبهم هذا سكنت إلى هذا»⁽³⁾.

والحقيقة أن أمير المؤمنين إنتفع إنتفاعا عظيما باستخلافه هذا، إذ ازداد علما وإحاطة بفقته الحال، بعد تبحره في علم الشريعة حتى صارت القناعة وكف الأذى⁽⁴⁾ هما الفقه الأكبر عنده ومحور نشاطه، وهذا بلا ريب قمة الفقه، وثمرة من ثمرات التربية السليمة الصحيحة وعمودها ونبوة سنامها، بل هي خلاصة فلسفة حكمه وروحه المستمدة من روح الشريعة وأسسها وكلياتها الجامعة.

(1) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 57، وقارن بما جاء في الموشى أو الظرف والظرفاء لمحمد بن إسحاق، ص 21.

(2) - الزبير بن بكار: الأخبار الموقفات، ص 632.

- ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 127.

(3) - ابن سننطور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 113، وانظر: ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج 1، ص 9، وانظر أيضا تمهيد الباب الثالث عند كلامنا على استخراج الناس لقبول الحق.

(4) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 276.

وإضافة إلى ما سبق فإنه لم يتأت له هذا الفهم للنكي الشامل إلا لكونه كان أيضا على تربية تامة بمنهج الدعوة النبوية المستمدة من القرآن، وهو ما فهمه بالفعل من نزوله منجما في مدة ثلاث وعشرين سنة حتى استكن الإيمان في قلوب الصحابة، وهو الأمر الذي استدل به في رده على ابنه الأنف الذكر. وهو أيضا ما فهمه من منهج الدعوة في عهد الخلفاء الراشدين الذين استطاعوا أن يسخروا الدنيا لخدمة الدين والتمكين له.

ولم يقتصر الأمر على هذا، وإنما كان له فهم عميق لرغبات النفس البشرية وأطماعها وميولها، نلك أنه كان يدرك أن الكثير من الناس لا يركنون إلى الحق، ولا يلتفتون حوله مؤيدين ومناصرين إلا بقيادتهم من بطونهم إلى رحابه.

وهذا ما يوضح صعوبة الإصلاح الذي كان يلاقيه أمير المؤمنين عمر، نلك أن الناس عامتهم وخاصتهم -إلا قليلا منهم- اعتادوا الانفلات من كل ما يضبط حركتهم ويوجه سعيهم بنظام وانتظام نحو فعل الخير.

كما لم يقتصر الأمر على هذا، وإنما كان هناك تساهل أيضا من الناس في الالتزام بما أمر الله، وما نهى عنه، وظنوا أنهم يناون بذلك عن المعيشة الضنك، ويجنبون أنفسهم المتاعب، ولكن ظنهم خاب، بل كانت عاقبة نلك أن ناعت كواهلهم بالمغارم والمظالم وبالخصوص منهم سكان الجناح الشرقي للدولة كما هو أت ذكر نلك.

لقد أتت السياسة التي سلكها عمر في المسلمين أكلها في مختلف الميادين، وفي مختلف المناطق. خذ على نلك مثلا ما أجابه به رجل قدم من المدينة كان عمر قد استخبره عن أحوالها. قال:

«إني تركت المدينة والظالم بها مقهور، والمظلوم بها منصور، والغني موفور، والعائل مجبور»⁽¹⁾.

فسر بذلك عمر.

عمل الخليفة عمر بكل ما أوتي من قوة على ترسيخ الحق والعدل في الرعية بتعقبه لكل مظلمة، اقتربها من كان قبله في حق مسلم أو معاهد، وحرر أهل العراق وأهل اليمن من سيرة الحجاج وأخيه محمد وسنن الجور التي قاما بسنها في الإقليمين، وكان قد قطع عهدا على نفسه بعد موت أولهما أن يقطع هذه السنن، وهو الأمر الذي قطع في تحقيقه في

⁽¹⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 115-116.

عبد الخليفة سليمان شوطاً غير هين⁽¹⁾، إلا أنه بعد استخلافه أكمل ما عجز عن قطعه في ذلك الوقت.

هذا وهناك أمور كثيرة من العدل أمر بها، وأخرى من الباطل نهى عنها، وهو ما سنراه واضحاً جلياً في هذا البحث، بشكل يثير الإعجاب في العديد من الرسائل التي أرسلها إلى ولاته وبقية أعوانه ليقرأوها على الناس ليكونوا على بينة مما أمر به وما نهى عنه، حتى يقوموا بمتابعة تنفيذ ذلك بممارسة حق الرقابة عليهم، وحمل ولاة أمرهم على الحق إن حادوا عنه.

6- الحرية والمساواة: ما إن استخلف عمر حتى امتد بصره بسرعة إلى علاج المشاكل التي تعاني منها الدولة، و التي شلت حركة المسلمين، فقد كان يترك تمام الإدراك معنى الحرية السياسية للحاكم والمحكوم على السواء، ذلك أن فقدانها يؤدي كنتيجة حتمية إلى فقدان سائر الحريات الأخرى، ويصاحب ضياعها بالضرورة ضياع العدل أيضاً، فهي شرط لازدهار الدين والدنيا معاً، فهي لا تقل أهميتها عن الهواء والماء والشمس للإنسان وكل كائن حي، وهي أول ما يعتمد إليه الحكام المستبدون فيصانرونه، فيخرسون الألسنة، ويستغنون برأيهم عن رأي غيرهم من المخلصين والناصحين، بل يعتبرون آراءهم وأفكارهم قمة الحكمة والسداد.

عرف أمير المؤمنين عمر بفكره الثاقب المطلع على حركة الدعوة النبوية والراشدية أن النجاح الذي حققه لصالح الإسلام والمسلمين يعود في أساسه إلى احترامهم للحريات العامة للأفراد والجماعات، ومن ثم كان أول ما بدأ به أن عمل على ترسيخ مبدأ الحرية والمساواة بعد المبادئ التي أشرنا إليها آنفاً، التي دعمت رصيده في النجاح في هذا المبدأ خاصة وأن تجربته على إمارة الحجاز لا تزال ماثلة أمامه، إضافة إلى ما قاساه هو أيضاً من تهديد وسجن على يد الخليفة الوليد عند دفاعه عن المظلومين من الخوارج وغير الخوارج وفي معارضته البيعة لابنه ولياً للعهد. لأجل ذلك أعلن على رؤوس الأشهاد، وهو لا يزال على المنبر ولم تتم بيعته بعد بأن الحرية التي منحهم إياها الإسلام تدعوهم إلى قبوله

(1) -المصدر نفسه، ص29.

-الإمام مالك: للمدونة، 2، ص32. (كتاب النور الأول. الرجل يخلف بما لا يكون يميناً)

ويظهر أن للحسن البصري دوراً كبيراً في تحريض عمر على قطع سننه الجائرة، فقد دعا الله هو الآخر بعد موته أن يقطع عنهم

سننه وأعماله ((الحيثية)). ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج4، ص85.

خليفة عليهم عن طواعية، أو رفض ولايته دون ضغط أو إكراه، مؤكدا عليهم أيضا بأن لهم الحق في عزله، ذلك أن شرعية حكمه مرهونة بمدى طاعته لله، وتطبيق شريعته وهو الأمر الذي كنا قد أشرنا إليه عند استخلافه.

لم يقتصر الأمر على هذا، بل دعا الناس إلى انتقاده وأعدائه والتدخل لتصحيح أخطائهم وفق ما تسمح به الظروف والأحوال في نطاق الحرية المشروعة والمسؤولة، وبالفعل انطلقت الكلمات من الصور المكبوتة ونطقت الأفواه التي كانت مكبوتة، حتى أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق لخص ذلك في كلمة جامعة فقال: «اليوم ينطق من كان لا ينطق»⁽¹⁾.

انطلقت الكلمات ترشد الخليفة البار إلى مواطن الضعف والخلل والتقصير في سياسته فأصبحت الأخطاء والتجاوزات ترى على حقيقتها غير مغلفة بالباطل والنفاق والمودة التي كانت تحكم أصحاب المصالح من أهل الظلم والعنوان، أصبح الناس جميعا يتنافسون في فعل المعروف والإتصاف بخلال الخير، متحملين معه جزءا غير يسير من المسؤولية، مقتدين في ذلك بخليفتهم، ولم يعودوا يسكتون عن الأخطاء والانحرافات ممن كانت، أو التفريط في الحقوق التي منحهم إياها خليفتهم الراشد، حتى العجزة والمعوقون علمهم المطالبة بحقوقهم والتصدي لمن يريد مصادرة هذا الحق الذي قرره لهم خليفتهم⁽²⁾.

وحتى فرتونة السوداء تلك المرأة الخاملة في مصر رفعت بشكواها إليه تطالب بحقها في توفير الأمن لها بحماية نجاجها من السراق⁽³⁾.

إن عدم تنظيم الخلفاء السابقين أمر ممارسة الحرية، والتشجيع عليها أدى بالمجتمع إلى ممارستها بالفوضى، وعندما صادروها كانت العاقبة فساد الدنيا والدين على السواء، وهو ما كانت عاقبته وخيمة عندما عاد الخلفاء الذين جاءوا من بعده إلى سياسة أسلافهم أدت في عاقبة أمرها إلى سقوط الدولة⁽⁴⁾.

وقرأ أمير المؤمنين عمر الحرية التامة في كل المجالات ومنحها لكل الفئات الاجتماعية

(1) - ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 254، ابن حجر: المطالب العانية، ج 4، ص 39، رقم: 3906.

(2) - انظر الرسالة رقم: 255.

(3) - انظر الرسالتين رقم: 369، 370.

(4) - صناديق الدين خليل: ملاحم الانقلاب الإسلامي، ص 75-76.

سالتكم مع من ناهضه سبل الحوار لاقاعهم عن التخلي عن أفكارهم، وعدم الاحتكام إلى السيف كوسيلة لتقويم أخطاء الدولة، بعد أن أصبحت هي نفسها تتولى ذلك ممثلة في شخصه استعمل ذلك مع الخوارج، فوضعت فرقة شوذب السلاح وقالوا: «ما ينبغي أن نقاتل هذا الرجل حتى يخالف فعله قوله»، أما خوارج الموصل فرفضوا وتطرفوا ولم تغن معيهم سياسة الرفق والحوار، إلا أنه منح لهم الحرية في التنقل والعيش بين أظهراني المسلمين دون مساس لهم بأذى، مقتدياً في ذلك بالإمام الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام في موقفه مع أسلافهم، فقد كتب إلى يحيى بن يحيى واليه على الموصل:

«... إن كان رأي القوم أن يسيحوا في البلاد على غير فساد على أهل الذمة، أو تناول أحد من الأئمة، فليذهبوا حيث شاعوا، وإن هم تناولوا أحداً من المسلمين وأهل الذمة فحاكمهم إلى الله»⁽¹⁾.

تلك هي سياسته نحو هؤلاء الأقوام، ذلك أن حرية الآخرين اقتضت منه أن يعمل على ضبط حرية هذه الفرقة ما دام مسؤولاً عن هؤلاء وهؤلاء. كما لم يعمد إلى معاقبتهم على شتمه⁽²⁾ كما كان يفعل أسلافه. واتبع أيضاً سياسة الحوار مع القدرية الذين كانوا لا يعترفون بشرعية خلافة بني أمية لتوليهم أمر المسلمين دون شوري وطواعية منهم. ملغياً مبدأ التجريم بسبب الاختلاف في الرأي والقتل عليه⁽³⁾. وهو ما جعل عمرو بن عبيد يعترف بشرعية خلافته حين عدل⁽⁴⁾. لم يقتصر أمر الحرية على هذا، بل رفع القيود عن هجرة أهل الذمة وأهل القبلة من الأرياف إلى المدن، ومن إقليم إلى آخر⁽⁵⁾، وهو الأمر الذي جمده كل من: الحجاج بن يوسف في العراق، وقررة بن شريك في مصر ظناً منهما بذلك ببقيان على ثراء الخزينة، ببقاء أهل الريف في ريفهم يشتغلون في الزراعة.

(1) -أنظر الرسائل رقم: 665، 663، 673.

(2) -أنظر موقف الإمام علي من الخوارج وما منح لهم من حرية: ابن كثير: البداية والنهاية، ج7، ص282.

(3) -أنظر الرسائل رقم: 78، 79، 80.

(4) -أنظر للفصل المخلص بالقدرية في الباب التاسع، خاصة موقف صر من غيلان.

(5) -المعمودي: مروج الذهب، ج3، ص195.

(6) -أنظر: الرسالة رقم: 106، قررة الهجرة فيها

كما أباح حرية التجارة في البر والبحر للجميع قال: «وأما البحر فإنا نرى سبيله سبيل البر... فإذن أن يتجر فيه من شاء، وأرى أن لا نحول بين أحد من الناس وبينه، فإن البر والبحر لله جميعا سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معاشهم؟!»⁽¹⁾.

وأباح لمربي المواشي حرية الانتفاع بمواضع العشب، واضعا حدا لاحتكار ذلك من أهل الجاه والقوة، فليس هناك أحد أحق به من أحد⁽²⁾.

كما أكد لأهل النمة ما أعطاه إياهم الإسلام من حرية التملك والاعتقاد في ممارسة شعائرهم الدينية، دون ضغط أو إكراه، فقد اقترح عليه رجلا من الخوارج أن يخرب الكنائس فأجابهما: «هي من صلاح ريعتي»⁽³⁾، إلا ما كان من بعض القيود التي وضعها عليهم تتعلق بمظاهر حياتهم العامة كان الدافع له على ذلك: الوضع الأمني الداخلي وبالخصوص مع أهل الشام الذين كانوا على اتصال دائم بالروم، وهو ما سيأتي موضحا في موضعه.

أما مبدأ المساواة فقد قطع في ترسيخه وتوسيع دائرة العمل بمقتضاه واستمراره شوطا عظيما فلم يميز بين سكان الدولة في التمتع بالمنافع والامتيازات والحقوق التي تقدمها لهم الدولة ولا بين إقليم أو آخر، وهو ما لم يكن موجودا من قبل أن يستخلف حيث كان يُفضل أهل الشام على بقية سكان الأقاليم لقيامهم بنصرة بني أمية على من ناوهم، وكان تركيز الخليفة عمر بصفة خاصة على أهل اليمن وأهل العراق وخراسان لانتشالهم من سوء ما آل إليه الوضع الداخلي نتيجة لسياسة الجور والعدوان⁽⁴⁾، التي سلكها معهم كل من: محمد والحجاج ابني يوسف النخعي، التي كانت عاقبتها تدمير الإقليمين، فاليمن إزدادت ضعفا على ما كانت عليه في أصلها من ضعف.

وأما العراق فقلت موارده وساعت حال سكانه بفعل الثورات التي تعاقبت عليه. وهذه الانتفاة من عمر نحو سكان هذين الإقليمين كانت نتيجة لنصيحة سالم الذي دله على السياسة التي يجب عليه أن يسلكها في المسلمين، بالخصوص مع سكان العراق⁽⁵⁾.

(1) -انظر الرسالة رقم: 106 فقرة طريق البر والبحر.

(2) -الرسالة رقم: 106 فقرة الحسي

(3) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 147.

(4) -انظر الرسائل رقم: 66، 67، 68، 69، 69.

(5) -انظر الرسائل رقم: 97، 97أ، 97ب، 97ج.

فعمل عمر بنك على التقريب بينهم وبين سكان بقية الأقاليم وهي سياسة رشيدة حققت ما وضعت لأجله من أهداف.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أزال ما بقلوب الكثير من الموالي من عداوة تجاه الدولة بالمساواة بينهم وبين العرب في العطاء، وإدماج أعداد شغيرة منهم في الديوان بالخصوص في خراسان ومصر⁽¹⁾. كما سؤى بين العنصرين في تولي الوظائف المختلفة وخاصة أولئك الموالي الذين أظهروا كفاءة ومقدرة في الإدارة والتسيير والتنظيم، وولاء وإخلاصاً في خدمة الإسلام والمسلمين وهو الأمر الذي يبدو جلياً في قائمة أعوانه الملحقة في نهاية هذا البحث.

وخطا خطوة أخرى أكثر إيجابية بتسويته بين الفرعين العربيين الكبيرين: اليمنية والقيسية في الوظائف والحقوق والواجبات، مترفعاً بذلك عن الحزازات التي كانت تتحكم في تصرفات من سبقه من الخلفاء في هذا المجال، وأفضل مثال على ذلك احتكار حكم العراق والأقاليم الشرقية من قبل قبيلة القيسية ومنذ عهد معاوية إلى أواخر أيام حكم الخليفة الوليد⁽²⁾.

إضافة إلى هذا فإنه أبعد أقاربه من المشاركة في إدارة الدولة لما يحمل ذلك من شبهة إيثار قومه والميل إليهم، مستلهماً في ذلك سياسة جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عدم استعانته بأقربائه كما تشهد عليه سيرته.

كما قطع عنهم ما كانوا يأخذونه من مخصصات، فوق ما يأخذونه من عطاء، وحملهم كرها وطواعية على التنازل عن الأموال التي أخذوها دون وجه حق، فقد كان على علم بأن نصف مال الأمة أو ثلثه في أيديهم، فلما فعل بهم ذلك نكروهُ بالقرابة، واستشفعوا إليه بالرحم، فرفض أن يتراجع عما قرر في شأنهم، وقال لعنيسة بن سعيد المتكلم باسمهم: «... لن يتسع مالي لكم، وأما هذا المال فحقكم فيه كحق رجل بأقصى برك الغنماد...»⁽³⁾.

(1) -انظر الرسائل رقم: 348، 349، 350، 358، 361، 362.

(2) -ولى معاوية المغيرة على الكوفة سنة 41هـ، وزيد على البصرة سنة 45هـ وبوفاة المغيرة جمع معاوية لزيد بين البصرين، ومن بعده ابنه عبيد الله ثم الحجاج بن يوسف في عهد عبد الملك من سنة 75 إلى سنة 95هـ.

(3) -أبو نعيم: حلية الأولياء، ج5، ص270-271، 314، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص136، 313-314.

وبرك الغنماد: اسم لعدة مواضع، ولعله الموضع الموجود بناحية اليمن، ياقوت: معجم البلدان م1، ص399-400 مادة: (برك الغنماد)

ولما لم يفهم هذا التوسل أرادوا أن يجربوا معه سياسة الغلظة، فكتب إليه عمر بن
انوليد نيابة عنهم يتهمه بالظلم والعنوان، فاستشاط غضبا، وكتب إليه يهنده وآل بيته بحملهم
على الحق رغم أنوفهم، فهم وغيرهم عنده سواء، فكان مما كتبه إليه: «... رويدك فإنه لو قد
الستقت علينا حلقنا البطان، وطالت بي حياة، وزد الحق إلى أهله تفرغت لك ولأهل بيتك،
فأفتمتكم على المحجة البيضاء، فطال ما أخذتم بئيات الطريق وتركتم الحق وراءكم، ومما
وراء ذلك ما أرجو أن يكون خيرا، رأي أبتك بيع رقبتك، فإن لكل مسلم فيك سهما في كتاب
الله...»⁽¹⁾.

فـسـكـتـوا على مـضـض لأنهم كانوا يعلمون أنه إذا قال قولا مضى فيه: وحبه للمساواة
أيضا دفعه أن يرفض أن يخص هو أو غيره من الأمراء بشيء من الدعاء في خطبة الجمعة
دون بقية المسلمين، وهو الأمر الذي كان معمولا به من قبل، فكتب ينهي عن ذلك⁽²⁾.

وكم كانت رغبته قوية في تجسيد هذه المساواة على أرض الواقع، وتوسيع دائرة العمل
بها إلى أبعد مدى، بالخصوص فيما بينه وبين رعيته، وفيما بين بعضها البعض، فقد خطب
يوما على المسلمين كاشفا لهم عن هذه الرغبة، فقال:

«أيها الناس! إني وجدت هذا القلب لا يعبر عنه إلا باللسان، ولعمري! وإن لعمري
منى لحق! لو ددت أنه ليس من الناس عبد أبئلي بسعة إلا نظر قطيعا من ماله فجعله في
الفقراء، والمساكين، واليتامى، والأرامل، بدأت أنا بنفسى وأهل بيتي، ثم كان الناس
بعد...»⁽³⁾.

وكرر هذه الأمنية مرارا، فقد جاء في آخر خطبة له ما يؤكد هذه الحقيقة في صدق
وإخلاص وحرارة، فكان مما قال:

«... وما من أهد لا يسعه ما عندي إلا وددت أنه بدئ بي وبلحمتي الذين يلونني
حتى يستوى عيشنا وعيشكم وإيم الله؛ لو أردت غير هذا من رخاء، أو غصارة عيش لكان

(1) -مزيد من التفاصيل انظر الرسالة رقم: 38، 38.

(2) -نظر الرسالة رقم: 14، 14 والرسالة رقم: 140.

(3) -أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص297، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص237.

النسان به مني نلولا، ولكنه مضى من الله كتاب ناطق أمرني فيه بطاعته، ونهاني فيه عن معصيته...»⁽¹⁾.

وقد صدق فعله قوله بتنازله عن أمواله وأسرته معه لصالح بيت مال المسلمين كما مضى ذكر ذلك في مبدأ القنوة موبهذا نكتفي.

وبذلك ترى وتتأكد من ذلك لاحقا كيف ضرب بسهم وافر في تحقيق المساواة حثا ولاة وبقية أعوانه في كل مكان أن يفعلوا فعله، ويسيروا بسيرته، ويقنطوا بهديه، ومما هو جدير بالتأكيد عليه أنه لم يفرض ذلك بالسيف والانسوط، كما فرض ذلك من سبقه، فالرأفة والإحسان قامت مقام ذلك، والقنوة والعدل جمدت أصحاب المصالح لأن يقوموا بعمل فاعل يضطرونه للتخلي عن إمضاء الحق الذي يريد حملهم وغيرهم عليه.

(1) - ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص 42-43.

روانظر: تاريخ الطبري، ج 6، ص 570-571.

الباب الثاني

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بشخصه

وأفراد أسرته وآل بيته

الفصل الأول:

رسائل الخاصة بشخصه وأفراد أسرته

الفضل الأول: رمائله الخاصة بخصه وأفراد أمرته:

1- تمهيد: موقفه عمر من آل بيته:

1- استخارته للعلماء قبل رحه لمظالم آل بيته:

كان أمير المؤمنين على دراية عميقة وواسعة بتجاوزات آل بيته وبأخطائهم الفادحة في الدين والنسب على السواء، فعندما عزم على تطبيق منهج الحق والعدل في المسلمين بدأ بنفسه وأسرته ليكون قدوة للمسلمين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهاهوذا يستدير نحو آل بيته حاملاً إياهم وغيرهم على ما حمل عليه نفسه، أخذاً ما في أيديهم من مظالم، راداً إياها على أصحابها ولكنه لم يقدم على فعل ذلك إلا بعد مشاورته لأولئك الرجال الذين استخلصهم لنفسه كما هي عادته في كل أمر ذي بال.

فاستدعى لهذا الغرض بعضهم، منهم: ميمون بن مهران، ومكحول الدمشقي، وأبو قلابة الجرمي، وعبد الله بن أبي زكريا، فلما التأم شملهم قال لهم:

«إني جمعتكم لأمر أهمني، هذه المظالم التي في أيدي أهل بيتي ما ترون فيها؟»

فأشار عليه مكحول أن يستأنف العمل ويدع ما مضى، وهو نفس اقتراح هشام بن عبد الملك وآل بيته عامة كما سنأتي الإشارة إليه لاحقاً.

ولكن ميمون تدخل لما أحس بقلق الخليفة، فاقترح عليه أن يستدعي ابنه عبد الملك ليستطلع رأيه في الأمر، بعد أن لم يحسم هؤلاء الرجال في المسألة برأي قاطع، الذي نعتقد أن خوفهم من انتقام آل بيته هو الذي جعلهم يقترحون عليه ما اقترحوه والذي لا يغير من الواقع في شيء، حتى يجنبوا أنفسهم في المستقبل المتاعب التي لا يقدرون مدى فداحة خطرها على حياتهم.

حضر عبد الملك على الفور فطرح والده عليه المسألة قائلاً له:

«ما ترى في هذه الأموال التي أخذت من الناس ظلماً، قد حضروا يطلبونها، وقد عرفنا

مواضعها؟

قال: أرى أن تردّها، فإن لم تفعل كنت شريكاً لمن أخذها»⁽¹⁾.

فحمد الله وشكره على أن جعل من ابنه معيناً له على أمر دينه؛ ثم حث الابن أباه على

⁽¹⁾ أبو نعيم: الحطية، ج5، ص355-356، لذهبي: تاريخ الإسلام، ج6، ص420.

الخروج والجلوس لرد المظالم، فخرج فخطب على المسلمين معلنا أمامهم عن رد المظالم، بادئا بنفسه وأهل بيته⁽¹⁾.

2- خطبته على بني مروان يخبرهم بعزمه على رد مظالمهم.

لما انتهى من تجريد نفسه مما كان يكسب لما يحمل في اعتقاده من شبهة ظلم، تحول نحو آل بيته، فقد كان يترك أنهم قد استأثروا على القسم الأكبر من مال الأمة بالحق وبالباطل مستغلين في ذلك سلطتهم التي حققوا بها هذا الثراء العريض، ولم يقتصر الأمر عليهم بل قلدتهم في ذلك بطانتهم التي أصبحت هي الأخرى تنهب ما تصل إليه يدها، ولذلك عزم على أخذ ما في أيديهم من مظالم وتجريدهم من المنافع والامتيازات التي كانوا يحظون بها عند من سبقه من الخلفاء، فجمعهم لهذا الغرض وخطب فيهم، فقال:

« يا بني مروان! إنكم قد أعطيتم حظا ومرفقا وأموالا، إنى لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو [ثلثيها]⁽²⁾ في أيديكم. فسكتوا.

فقال عمر: ألا تجيبوني؟

فقال رجل من القوم: والله لا يكون ذلك حتى يحال بين رؤوسنا وأجسادنا، والله لا نكفر أباعنا ولا نفقر أبناعنا.

فقال عمر: والله لو لا أن تستعينوا على بمن أطلب هذا الحق له لأصرعت⁽³⁾ خذ ودم قوموا عني⁽⁴⁾.

ولكنه أقبل على رد مظالمهم على رؤوس الأشهاد، ولم يبالي بامتناعهم المهزوز الذي ليس من ورائه حق يدعمه وحجته ترض وجوده، وإنما كانت خشيته من أن يستنزف والعامتضده مستغلين جهلها فتتعاون معهم على تكريس مظالمهم. فقد كان يعلم أن الناس ولثوا تحت سلطة الاستبداد وفي

(1) - انظر الخطبة بتمامها في الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على مبدأ « جعله من نفسه قدرة » ص 66.

(2) - ما أثبت من ابن الجوزي، وفي الحلية ونهج البلاغة « ثلثه ».

(3) - عند البلاذري وابن الجوزي والنهج « لأصرعت ».

(4) - أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 273 ،

- البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 130، 177 ،

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 136-137 ،

- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 75.

ظلمه شبوا وشابوا فظنوا أن الإسلام هكذا، ولكنه استطاع أن يجنب نفسه المتاعب معهم ، ومع غيرهم متبعاً في ذلك سياسة التدرج والإغراء المادي في رده لمظالمهم على من ظلموهم وهي السياسة التي سننكلم عليها عند كلامنا على الرسائل الخاصة بالمظالم.

ومما سبق يتأكد لدينا أن رده لمظالم قومه وغيرهم كان بعد دراسة وتفكير عميقين وإحاطة بالوسائل الحقة لإمضاء الحق، فيهم ومشاورة فردية وجماعية للمقربين إليه من الرجال وطلبه النصيح والتوجيه منهم، ومن ثم لم يكن عمله هذا ارتجالياً لا تحكمه ضوابط ولا غايات كما تصوره لنا بعض الروايات؛ التي تجعل بدء ذلك في اليوم الموالي لمبايعته، وبتحريضه من ابنه عبد الملك⁽¹⁾.

3- قطع عن أهل بيته ما كان لهم من مخصصات ورجعه لمظالمهم.

كان أول ما بدأ به وهو عائد من دفن سليمان أن أمر ببيع مراكب الخلافة، وضم عائدها إلى بيت المال ، واقتصر على ركوب بغلته متخلياً بذلك عن الأبهة التي كان يحيط الخلفاء السابقون بها أنفسهم.

وكذلك فعل بالتبسط والستائر التي كانت تبسط للخلفاء، وصادر ما تركه الخليفة سليمان بن عبد الملك من ثياب وعبور، وباع بعضها إلى عسبة بن سعيد بمائة ألف درهم وضعها في بيت المال⁽²⁾.

ثم اتجه إلى أقاربه، فكان أول ما قام به نحوهم: أن قطع عنهم ما كان يجري عليهم من أرزاق الخاصة والمنافع والامتيازات، التي كانوا يأخذونها دون بقية المسلمين من بيت مالهم دون وجه حق⁽³⁾، وأصبح يدافع عن أموال العامة كما يدافع عن ماله أو أكثر ، فقد كلمه عسبة نسيابة عن قومه بأن لهم قرابة تجعلهم يأخذون هذه المخصصات دون أن تتجرأ الأيدي بالامتداد إليه لتأخذ منهم، ذلك هو منطقهم الذي يُعد حجة عليهم. فهم يعلمون أن هذه القرابة هي التي

(1) -الأجري: أخبار أبي حفص، ص 57.

-ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 66-67.

(2) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر ص، 38، 56.

-تاريخ الطبري: ج6، ص 552-553.

-رائد ص 166 فيما تقدم.

(3) -أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 270-271.

-ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 136.

-تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 237.

كانت سببا من أسباب عذبة وراء استشهاد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولكن الخليفة الراشد وقف في وجه أطماعهم التي ليس لها حداً، متأسفاً في ذلك بجده الفاروق رضي الله عنه، منتهجاً نهجه في دفاعه عن أموال العامة، فأجاب عنسبة:

«لن يتسع مالي لكم، وأما هذا المال فإنا ما حققكم فيه كحق رجل بأقصى برك الغماد ولا يمسعه من أخذه إلا بعد مكاته، والله إني لأرى أن الأمور لو استحالت حتى يصبح أهل الأرض يرون مثل رأيكم لنزلت بكم بانقة من عذاب الله، ولفعل بهم»⁽¹⁾.

وذلك هو الحق أن المال لا يكون دولة بين قومه دون بقية المسلمين، وصدق في تنبئه فقد حل بهم عذاب الله لما عادوا إلى أخذ ما يقرون عليه من مال بعد وفاته.

ولم يقتصر الأمر على هذا بل فرض هيئته بالحق بمنع دخولهم عليه إلا بإذنه، وهو ما لم يكن يفعله معهم قبل أن يستخلف⁽²⁾.

وحتى يُمكن للقنوة في المسلمين لتقوم بدورها رفضاً أن يولي أبناءه، أو يستعين بهم على ما ولاه الله⁽³⁾، وكذا أقاربه أيضاً، إلا ما كان من مسلمة بن عبد الملك الذي استعان به في المهمات العسكرية، فقتداء بجده في هذا الشأن، الذي لم يستعن ببني عدي في شيء من أمور المسلمين. والحق أن هذا الفعل منه نحو أقاربه زاد من ترسيخ شرعية حكمه وانتشار ذكره في الأفاق.

ثم أخذ في رد مظالمهم إلى من ظلموهم، وإلى بيت المال إن كانت المظلمة تتعلق بمصلحة المسلمين.

من ذلك أن الربيع بن خارجه الذي تربي يتيماً في حجر والد عمر الذي أجبره على بيع داره إليه، وكانت حُبساً رفع إليه أمرها، وأثبت بالدليل أنها كذلك، فردها عليه آخذاً إياها من أخيه

الأصبغ بن عبد العزيز، ورد عليه ثمن ما اشترت به الدار الذي يقدر بعشرة آلاف درهم⁽⁴⁾.

(1) أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 270-271، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 136.

(2) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 204.

(3) أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 314.

(4) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص 115.

انظر رسائله إليهم فيما يلي وكيف كان يراقب تصرفاتهم ويقدمهم بالمواعظ إن ظهر منهم ما يتم عن الإحتراف.

(5) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 104.

انظر: سنن الدرامي، ج2، ص 501-502 (كتاب الوصايا ما يجوز للوصي وما لا يجوز)

ورد كذلك أرضاً على رجل من خلوان رفع دعوى إليه ضد والده الذي كان عبد الملك قد أقطعها إياه بعد أن أوهمه أنها أرض صافية، وهي أرض خراج بعد أن قضى القاضي بذلك، ورفض التعويض لعمر على ما أنفق والده على عمارتها والذي يقدر بألف ألف درهم-1.000.000- بعد أن أكلوا من غلتها بقدر ذلك⁽¹⁾.

ذلك هو التزامه بالحق والعدل، ولم تمنعه سلطة الخلافة أن يجلس بجانب رجلين من العامة يتقاضى إلى القاضي الذي عينه بنفسه فيحكم ضده لصالح الرجلين فيخضع للحكم ويأمر هو ذاته بتنفيذه.

كما رد قطيعة أحد أبناء سليمان بن عبد الملك إلى الفئ، فكلمه فيها فرفض إعادتها إليه بالرغم من المحبة التي يكنها له، بعد أن ثبت أنها أرض وقف على المسلمين⁽²⁾. ورفع إليه رجل نصراني دعوى ضد هشام بن عبد الملك الذي كان والده قد أقطع أرض هذا النصراني فتثبتت الحجة ضده فأعاد إلى النصراني أرضه وأحرق سجلات هشام، فلما ولي سنة 105هـ الخلافة استؤذن في أخذ الضيعة من يد النصراني فقال: «لا تردوا حكماً حكم به عمر»⁽³⁾.

ورد أيضاً على ذمي من أهل حمص أرضه من العباس بن الوليد بن عبد الملك كان والده قد أقطعها إياها⁽⁴⁾.

ورد على جماعة من المسلمين حوائيتهم بحمص كان الخليفة الوليد قد أقطعها ابنه روح⁽⁵⁾.

وخاصم أهل دير إسحاق مسلمة بن عبد الملك إلى عمر في ناعورة لهم اغتصبت منهم فقضى بردها عليهم⁽⁶⁾.

(1) -نبيهي: المحسن والمملوك، ص 492

(2) -أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 281-282.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 139-140.

(3) -ساجدة فيصل: عمر بن عبد العزيز وسياسة في رد لمظالم ص 245

(4) -الأجري: أخبار أبي حفص، ص 58

(5) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 57-58.

(6) -ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 91.

ورد أرضنا على بعض الأعراب كانوا قد أحيوها وكان الخليفة الوليد قد أقطعها بعض أهلها⁽¹⁾.

وكان عبسة بن سعيد بن العاص من أكثر الناس مجاورة للخلفاء وكان ذا مال لا يحتاج إلى زيادة ولكنه ما فتىء يطلب منهم أن يزيتوه، ولا يشبع، من ذلك أنه دخل على عمر فكلمه فسي عشرين ألف دينار كان سليمان قد أمره بها، فتوفي قبل أن يقبضها ورجاه أن يمضيها له فرفض، وقال له: «عشرون ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت من المسلمين، وأدفعها إلى رجل واحد! والله ما لي إلى تلك من سبيل».

ثم قال له يحاكمه إلى نفسه: «يا عبسة إن كان مالك الذي أصبح عندك حلالاً فهو كافيك وإن كان حراماً فلا تزين إليه حراماً، ألا تخبرني أمحتاج؟

قال: لا.

قال: أفعطيك دين؟

قال: لا.

قال: أفأمرني أن أعمد إلى مال الله فأعطيكم من غير حاجة بك إليه وأدع فقراء المسلمين؟

لو كنت غارماً أتيت غرمك، أو محتاجاً أمرت لك بما يصلحك، فعليك بمالك الذي عندك فكلمة واتق الله وانظر أولاً من أين جمعه، وانظر إلى نفسك قبل أن ينظر إليك من ليس لك عنده هوادة ولا مراجعة⁽²⁾.

أرايت كيف كانت الأموال تعطى للأغنياء ويحرم منها الفقراء والمحتاجون؟! فجاه من يصحح هذا الاعوجاج، فأعاد للأموال حرمتها بالعدالة في توزيعها.

وأنصف إبراهيم بن محمد بن طلحة برد داره بمكة عليه، الذي كان نافع بن علقمة الكناشي خال مروان والي مكة على عهد عبد الملك-75-89هـ- قد أخذها منه، ولكن بعد وفاة عمر ردها يزيد بن عبد الملك على آل علقمة⁽³⁾.

(1) -الإمام أحمد: الزهد، ص 353-354.

-أبو نعيم المصنف السائق، ج5، ص 274.

(2) -ابن عبد الحكم: ميرة صرة، ص 55-56، 136-137.

وانظر رسالته إلى محمد بن يزيد رقم: 33، والتي تليها رقم: 34.

(3) -مسند الزبير بن عدي: ص 282-283؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 234.

وأخذ من يد ابن أخيه سفيان بن عاصم الذي تربي في كنفه وصهر ابنته أرض عبد الله بن الزبير التي كان الخليفة عبد الملك فيما قبض من أمواله فأقطعها إياه فردها على بني عبد الملك فغضب وقال لعمه عمر: «يعطيني القوم وتأخذ أنت مالي؟»، فقال له: «ولكنني خير لك مما أعطاهما، أخرجتك من الإثم ورددت الحق إلى أهلها».

فلما توفي عمر ردها عليه يزيد وقال له: «أنا خير لك من عمك قبضها منك ورددتها عليك»⁽¹⁾.

وبذلك يتأكد أنه لم يكن يأخذه في الحق لومة لائم، فلا يحابي أحدا قريب القرابة أو بعيدها ولا الشريف على الوضيع، ولا الأمير على المأمور، ويبطل أيضا ما اتهمه به أحد أفراد آل الزبير عند الخليفة المهدي-158-169هـ بأنه لم يرد عليه ضيعته التي أصفاها "الوليد أو سليمان" وتفضيله للأطفال الرضع من بني أمية بشرف العطاء على الشيوخ من بني هاشم، فرد عليه المهدي أرضه⁽²⁾.

والحقيقة أنه لم يكن يفضل قومه الرجال في العطاء على غيرهم، فما بالك بالأطفال الرضع من بني أمية، والدليل على هذا، أن ابنه عبد الملك لم يزد على ألفين، وهو ما كان سليمان قد فرضه له⁽³⁾، وكذا قول مسلمة بن عبد الملك: أن عمر توفي وما بلغ ابن له قط شرف العطاء⁽⁴⁾.

فهل من سبيل بعد هذا، إلى القول عليه بما لم يفعل تقربا إلى المهدي لينال حقه-إن صحت الرواية-والأولى له أن يتهم يزيد بن عبد الملك، وما ذكر أليق به وألصق، أما عمر فحاشاه أن يقر الباطل إذا عرف الحق!

استمر أمير المؤمنين يرد مظالم قومه من يوم استخلف إلى أن توفي، ومن عهد معاوية إلى أن تولى، فقد أخذ من أيدي ورثة معاوية ويزيد بن معاوية حقوقا ردها على أصحابها⁽⁵⁾.

(1) -حين منظور مختصر تاريخ دمشق، ج10، ص 21-22.

(2) -الأردني: تاريخ الموصل، ص 256.

ونظر موقعه منهم في فصل رسائله إلى آل البيت في الباب التاسع.

(3) -حين منظور: المصدر السابق، ج14، ص 200.

(4) -حين الجوزي: سيرة عمر، ص 314.

ونظر رسالته إلى أبي بكر بن حزم رقم: 31.

(5) -حين سعد: الطبقات، م5، ص 252.

4- رد فعل آل بيته من رده لمظالمهم:

أ- مطالبته واقتراحاته:

لم يخطر ببال بني أمية أن يعاملوا بهذه المعاملة، وأن يجردهم فَرْدًا منهم من الامتيازات التي كانوا يستأثرون بها نون غيرهم، وأن يعلن على الملأ وثائق إدانتهم، وهم الذين كانوا يقاتلون نونها حتى لا ينكشف أمر تجاوزاتهم لدى الجماهير، كبر عليهم ذلك، فلم يستطيعوا هضم ما فعل بهم وثارت ثائرتهم مستعملين كل وسيلة لصرفه عما عزم عليه.

ولكن الخليفة عمر وقف منهم موقفًا صارمًا فلم يبال بهم بعد أن رأى أن نجاحه في الإصلاحات التي قرر إنخالها في سائر ميادين الحياة وعلى وظائف أجهزة النولة مرهون بمدى حمل أمراء آل بيته على الحق الذي تتكبروا طريقه.

استعمل آل بيته في بداية الأمر سياسة اللين مقترحين عليه اقتراحًا واحدًا يدور حول الحفاظ على مصالحهم التي نالوها في عهد من سبقه.

من ذلك: أن أمراء بني أمية اتفقوا على إرسال هشام بن عبد الملك وسعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان فاقترحا عليه أن لا يؤاخذهم بما مضى ويستأنف العمل بما تحت يده وفيما ولي فرفض إقتراحهما، وأخبرهما بأنه حاملهم على كتاب الله فيما تحت يده وفيما سبقه، وحكَّم سعيدا بن خالد إلى نفسه فأقر بالحق الذي يريد إنفاذه فيهم وفي غيرهم، ثم قال له:

«قبتي قد وجدت كثيرًا من قبلي من الولاة عزَّوا الناس بقوتهم وسلطانهم، وآثر بأموالهم أتباعه وأهله ورهطه وخاصته، فلما وليت أتوني بذلك، فلم يسعني إلا الرد على الضعيف من القوي، وعلى الدنيا من الشريف»⁽¹⁾ فانصرف ولم يظفر منه بشيء.

ثم إن عمته فاطمة بنت مروان جاءت تشتكي إليه عما فعل بها عندما قطع عنها ما كانت تحظى به عند من سبقه من الخلفاء، فأخبرها بأن ما كان يُعطى لها إنما كان من مال المسلمين ولذلك قطعها عنها، ولكنه أخبرها بأنه سيعطيها من عطائه الذي يقدر بمائتي دينار إن أحببت فاستصغرت المبلغ، ثم انصرفت خائبة⁽²⁾، لم تحقق ما جاءت من أجله. ثم إن بني مروان أتوا هذه المرأة فاشتكوا إليها ما يلقونه من عمر، فذهبت إليه فأدخلها عليه حراسه، فأكرمها ومازحها فلما لم تهش لمزاحه، ولم يزألها الغضب الذي لم يكن من طبعها معه، فسألها عن ذلك، فأخبرته

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م، 5، ص 76-77.

لجو نعمهم: الحلية، ج 5، ص 282.

(2) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 59-60، 108.

بسبب مجيئها الذي هو سبب غضبها، عندها أخذ في الجد معها ، فأخبرها بالأسباب التي حملته على التصرف معيماً بهذا التصرف مشبها لها بالإسلام بنهر تركه رسول الله ﷺ يوزع الخير والسماء على الجميع بعدل وحق، وسار على هنيهة من جاء بعده من الخلفاء، ثم بدأ الناس في عهد الخليفة الثالث يستأثرون بمنافعه حتى تركوه يابساً لا قطرة فيه إلى أن قال لها: «وأيم الله! لئن أبغاني الله لأرنته إلى مجراه الأول، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط، وإذا كان انظمت من الأقارب الذين هم بطانة الوالي والوالي لا يزيل نكك فلا يستطيع أن يزيل ما هو نساء عنه في غيرهم» فأخرستها الحجة، فلم تجد ما تقول له سوى أنها قالت: «فلا يسبوا عندك إذا».

قال: ومن يسبهم؟ ! إنما يرفع رجل مظلمته فأخذ له بها» (1).

فانصرفت ولم تحصل على شيء مما جاءت من أجله، فأمير المؤمنين ليس من أولئك الرجال الذين يتنازلون عن مبادئ الحق والعنل بسهولة أو يتاجر بها من أجل الحصول على مغنم عاجلة.

ورغم هذا لم ييأس بنو أمية من المحاولات، فكلفوا عاتكة بنت مروان لتخاطبه في شأنهم هي الأخرى فذهبت، فأدخلت عليه وهي غضبي، فسألها عمر عن حاجتها فأعلمته بشكوى تومه به وأخذة لحقهم الذي كان غيره قد أعطاهم إياه، فقال لها: «ما منعهم شيئا هو لهم، ولا أخذت منهم حقاً يستحقونه:

قالت: إني أخاف أن يهيجوا عليك يوماً عصيباً

قال: كل يوم أخافه دون يوم القيامة فلا وقائي الله شره»

ثم دعا بدينار ومجمره وجلد، فألقى الدينار في المجرمة فلما احمر أخذه وألقاه على الجلد فتجمعت أطرافه وتصاعد دخانه، فقال لها بعد أن هزها المشهد وأخرسها: «أي عمه! أما تأوين لابن أخيك من مثل هذا؟ !».

فلم تكلمه فقامت وخرجت إلى بني مروان، فقالت لهم: «تزوجون من آل عمر بن الخطاب

(1) أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 273-274.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 137-138.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص 112-113.

وانظر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على جملة من نفسه تفرقة ص164 وما بعدها.

فإذا نزعوا إلى الشبه جزعتم، اصبروا له»⁽¹⁾.

نلك هو نبيهم أن زوجوا والده بنت ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلا عجب إن جاءهم ملفوفا في ثيابه، لينفذهم في عالم الآخرة مما ضربه مثلا لعمته.

ثم تسفحوا إليه بعنيسة بن سعيد الذي كانت تربطه بعمر مودة قوية، الذي رجاه أن يجري عليهم ما كان غيره يجريه، فرفض اقتراحهم بحزم قائلا له: «والله ما هذا المال لي، وما إلى ذلك من سبيل»⁽²⁾.

ب- ندمه بما أخطاه وتبذره بمبدأ المساواة: في لحظة من لحظات الغفلة، وبعد توصلات آل بيته وشفاعتهم بالناس إليه، أمر لهم بعشرة دنانير، عشرة دنانير، فلم تشف نهمهم إلى المال الذي لا يحد، فسخطوا ولولا خوفهم من غضبه عليهم لردوها إليه، فكلموا عنيسة بن سعيد أن يخبره بما كان منهم، ففعل الرجل، فأمره أن يقول لهم:

«إن عمر يقرأ عليكم السلام، ويقول لكم: أقسم بالله الذي لا إله إلا هو ما زلت هذه الليلة الماضية ساهرا أتاجي الله واستغفره منها حين أعطيتكموها دون المسلمين، فلا والله العظيم! لا أعطيتكم برهما إلا أن يأخذ جميع المسلمين»⁽³⁾.

فخرج عنيسة عليهم وهم وقوف أمام الباب فأبلغهم مقولته، ثم قال لهم مثل ما قالت لهم عنتمهم إما عاتكة أو فاطمة يلومهم على تزويجهم عبد العزيز بابنة عاصم بن عمر بن الخطاب فجاءتكم بمثلها، ثم أمرهم أن ينصرف كل واحد منهم إلى ضيعته ليكسب قوته من عمل يديه فانصرفوا⁽⁴⁾.

ج- هو الحظ لآل بيته عليهم السلام بعد من ترفعه وطغيانهم منلما استعمل معه أقاربه كل الوسائل لحمله على التخلي عما قام به نحوهم، استعمل هو الآخر كل الوسائل الحققة ليحد من غلوائهم ويقلل من

(1) ابن سعد: الطبقات، م، ص 275، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 138-139، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م، ص 75-76. الحقيقة أن هناك اضطرابا وخطا في الروايات بين مفارقة عاتكة وفاطمة، فمزجت بين ما ذكر لكليها مما يصعب معه الوصول إلى تبيان ذلك، فاقصرنا على ذكر ما رأينا، أنه يخدم الحقيقة.

وتنظر الفصل الأول من الباب الأول عند كلامنا على تربيته وأثر آل عمر على سيرته وخلقته ورغبته في التشبه بابن عمر رضي الله عنه ص 27-28.

(2) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 55-56، ابن سعد: المصدر السابق، م، ص 274.

(3) ابن عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 50، 145.

(4) ابن عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 50، 145.

تسرفهم ولذاتهم التي كانت من بين الأسباب التي أنت إلى زوال حكمهم فيما بعد⁽¹⁾، مستغلا في ذلك سلطات الحكم التي خونه إياها المسلمون وكذا سلطان الحق الذي حمل نفسه عليه قيل الناس جميعا، الذي جعل تحركهم بالسوء ضده وكذا استعماله معهم للمواعظ، وضرب الأمثال، ولقت نظرهم إلى فناء الآباء والأجداد.

من ذلك حيسه لرجال من بني مروان عنده في إحدى زياراتهم إليه حتى إذا حان وقت الغذاء فاشتد بهم الجوع، وكان قد أمر خبازه أن لا يعجل بالطعام إذا طلب منه إحضاره، فلما أخذ بهم الجوع كل مأخذ أمر أن يوتى لهم بتمر وسويق، فأكلوا، فلما شبعوا أحضر خبازه الطعام، فدعاهم إلى الأكل غير مرة، وهم يابون، عندها قال لهم:

«يوحك يا بني مروان! فقيم التّقحُم في النار؟»⁽²⁾.

فبكى، وأبكى القوم، ولكن حتى إذا مرت ساعة المواعظ والجو الذي وضعهم فيه، عادوا إلى طبيعتهم وانشغلوا بلذاتهم عما كان يلزمهم أن ينشغلوا به.

واستعمل الطريقة نفسها مع مسلمة بن عبد الملك الذي بلغه عنه أنه ينفق على مائدته كل يوم ألف درهم، فقتّم إليه في إحدى زياراته إليه عند انتصاف النهار عدسا وبصلا وزيتا فأكل حتى شبع، ثم قدمت له الألوان بعد ذلك فلم يأكل، فدعاه إلى الأكل فأبى أن يأكل، عندها قال له عمر: «يا سبحان الله! فأنت تشبع من عدس لطفه إنما يقوم علينا بدرهم واحد، وتنفق على مائدتك كل يوم ألف درهم! اتق الله يا أبا سعيد ولا تكن من المسرفين، واجعل مائدتك في بطون جانعة⁽³⁾، فإنه أقرب لك إلى الله عز وجل - فقال مسلمة: أفعل يا أمير المؤمنين ولا أعصي لك أمرا»⁽⁴⁾.

ثم انصرف إلى منزله وقصّر عما كان فيه.

وفي بعض الروايات أنه قال له: «فكيف بالمسرف في الطعام والتّقحُم في النار وهذا يجزي

عنه»⁽⁵⁾. ونهاه أيضا عن المغالاة في شراء الثياب، وأن ذلك لا يزيد في شرف الإنسان ولا

(1) -المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص 228 ، البيهقي: المحاسن والمسلوى، ص 155.

(2) -ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 141.

(3) -انظر الرسالة رقم: 278، 279.

(4) -ابن أعم: نكتاب الفتوح، ج7، ص 310-311.

(5) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 49، 138 ، البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 175.

-الأجري: أخبار أبي حفص، ص 84-85 ، أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 277.

ينقص منه إن نقص ثمنها⁽¹⁾.

ووعظ عنبسة بن سعيد أيضا، الذي كان لا يشبع من جمع المال ولو على حساب بيت المال، فقد جاء إلى عمر يرجوه أن يعطيه ما كان الخلفاء قبله قد عودوه عليه، فلما رفض تلبية رغبته خرج غاضبا، فلما بلغ الباب ناداه عمر، فظن أنه يريد قضاء حاجته، فقال له: «إذا رأيت شيئا من الدنيا فأعجبك، فانكر الموت، فإنه يقلله في نفسك، وإن كنت في شيء من أمر الدنيا قد غمك؟، ونزل بك فانكر الموت، فإنه يسهله عليك، وهذا أفضل من الذي طلبت»⁽²⁾.

فيس هو الآخر والتحق بضيعته، بعد أن اشترى من تركة سليمان بن عبد الملك ما بلغ ربحه بعد بيعها مائة ألف درهم.

وكان إذا بلغه عن بعض الأبعدين عنه تهافتا على جمع المال أيضا أو سوء سيرة كتب إليهم يعظهم، كالذي كان منه مع محمد بن يزيد في رسالته إليه رقم: 33 ورسالته إلى آخر رقم: 34، وكذا رسالته إلى يزيد ولي العهد رقم: 39-39هـ.

د- إنسراؤه بالنساء ليقتل من سيرة الحق معهم، ولم تفلح معه الوساطات والتوسلات، فلم يأخذ بكل ما اقترحوه عليه مما دعاهم إلى الاتفاق على إغرائه بالنساء بعرضهن عليه لعلهن يستطعن التأثير عليه فيغير من مواقفه نحوهم؛ وقاموا بذلك، فكان كلما مرت امامه جارية تُعجب العباس بن الوليد قال له: «اتخذ هذه» فلما أكثر عليه قال له عمر: «أتأمرني بالزنا؟» وأمر برد كل جارية إلى نويها في بلادها، فتكمر العباس وغضب فخرج على قومه ناصحا إياهم بالانصراف، متهما عمر باتهام آباؤهم بالزنا⁽³⁾، فانصرفوا ياتسين وعلموا علم اليقين أنه ليس من أولئك الرجال الذين يشغلون أوقاتهم بالجوارى، خاصة وأنا قد عرفنا موقفه من زوجته وجارياتها التي أمنتها إليه فيما سبق بمجيء ما شغله عنهما، وأقلت من الفخ الذي حاولوا نصبه له، وكأنه كان على علم بما يدبرون له، الذي وقع فيه ولي العهد يزيد الذي غلبته سلامة وحبابة على نفسه وأصبح العوبة في يد بطانة السوء التي زينت له السيربغير سيرة عمر في المسلمين بالظلم عن قصد وعن غير قصد.

هـ- تصديدهم له، لما فشلت كل المحاولات السابقة تحول أقاربه إلى استعمال التهديد لإجباره على التخلي عما قام به نحوهم، فاتفقوا على تحميل ابنه عبد الملك رسالة شقوية منهم

(1) - حقا: الأمل، ج2، ص 282.

(2) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 136، 137، 147، 148، ابن سعد: الطبقات، م5، ص 274.

(3) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 38-39، ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج7، ص 274 - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 141.

إلى والده يقولون له فيها: «إنا والله لا نصبر له على نكاح فقل له يكف عما تكره» فأبلغه إياها، فالتمسه هذا التهديد وأدرك الإبن ما على وجه والده، فحثه على المضي لما يريد فعله، فدعا له والده وشكره على هذا الموقف، وأمره أن يقول لهم: «إني أخاصم إن أحببت زني تحابب يوءم نعيم» (1) فخرج فأخبرهم فأنصرفوا (2).

الحقيقة أن مساعيهم لم تتوقف بل تواصلت ولكنها اتخذت هذه المرة طابع التهديد السافر فقد ذهبوا إليه فاقترحوا عليه أن يقبل على أمره ويدعهم وما كانوا قد حصلوا عليه في عهد من سبقه، ولكنه رفض اقترحهم مُصرًا على رد مظالمهم قائلا لهم: «والله! لو ددت أن لا تبقى في الأرض مظلمة إلا رددتها على شرط أن لا أرد مظلمة إلا سقط لها عضو من أعضائي أجد أمه ثم يعود كما كان حيا، فإذا لم يبق مظلمة إلا رددتها سألت نفسي عندها» (3).

فخرجوا من عنده والقلق قد أخذ منهم مأخذه، فاتصلوا بعمر بن الوليد وطلبوا منه أن يكتب إليه نيابة عنهم يوبخه في زعمهم - ليكف عن رد مظالمهم، فكتب إليه يهدده ويتهمه بالظلم والعدوان فأغضبه هذا الكتاب، فكتب إليه يوبخه ويسبه ويظلمه ووالده كما هو مبين في رسالته الآتية رقم: 38، وهددهم بالذبح، فلما بلغهم ذلك كانوا يعرفون صرامته أنه إذا وقع في أمر مضي فيه (4).

ولكن مظالمهم التي ردها على أصحابها بالترح، والمخصصات التي قطعها عنهم، التي كانوا يحظون بها في عهد من سبقه، لم تدعهم يسكتون، حيث واصلوا مساعيهم المكثفة، وشددوا ضغطهم عليه، وبالغوا في ذلك، فقد جاءه يوما وفد من بني مروان طالبه بالكف عما يفعل بهم وعاتبه على تقصيره في رعايته لحقوقهم، ويظهر أنه تجاوز القول في حقه، مما اضطره إلى الخروج في رده عليه عما عرف عنه من هدوء ورزانة، فصرخ في وجهه غاضبا قائلا له: «لئن عدتم إلى هذا المجلس لأشئن ركابي، ثم لأقمن المدينة، ولأجعلنها - أو أصيرها - شوري، لما أتى أعرف صاحبها الأعمش» (5). يعني القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(1) -سورة الأعمام، الآية: 15.

(2) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 50-51.

- أبو نعيم: للحلية، ج 5، ص 267.

(3) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 130-131.

(4) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 281. ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 135.

(5) - ابن سعيد: الطبقات، ج 5، ص 253.

واقطر تعليقا على وصوته ليزيد بن عبد الملك، رسالة رقم: 39، 39، 39 هـ.

ثم قال لهم في حزم لآيلين، وفي إصرار المؤمن: « والله لو أقمت فيكم خمسين عاما، ما أقمت فيكم إلا ما أريد من العغل»⁽¹⁾.

فيس قومه منه وكفوا، وفي النفس ما فيها من غيظ عليه ونفرة منه.

وللإسارة فإنه كنا قد نكرنا من قبل تخويف عمته له من انقلاب قد يحصل ضده من آل

بيته إن استمر في رد مظالمهم وإهانتهم - على حد زعمها - أمام الناس.

تلك هي مواقف قومه منه الفردية والجماعية، عجزوا كل العجز عن زحزحته عن موقفه

المتشدد نحوهم، ولو سايرهم؛ ولو في جزء قليل من مطالبهم لا نتكس منهجه، ولكنه بقي

متمسكا بالحق ناشرا للعنل مكرسا لهما كواقع حي يدب على ومادام قد نجح مع أقاربه فيما

حملهم عليه، فإنه مع بقية الفئات الأخرى كان نجاحه يسيرا عليه، حيث لانت إلى الصمت على

مضض والانطواء في حسرة بعد أن شاهدت ما فعل بأقاربه.

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 200.

-السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 235.

2- رحائله الخاصة بخنسه وأفراد أسرته:

1- رحائل يذمي فيها عن الدعاء لأحد بعينه:

رحالة عمر إلى أمراء الأجناد يذمي فيها عن الصلاة على الخلفاء والأمراء وبأمره

بالدعاء للمسلمين عامة

-14-

استحدثت خلفاء بني أمية جملة من المراسيم فرضوا بها على غيرهم ومن اتصل بهم نَمَطًا مُعَيَّنًا من السلوك تجاههم مثل: قيام الناس لهم وإلقاء التحية عليهم إذا مروا عليهم، فإما تولى عمر منع ذلك وتقيد بالسنة⁽¹⁾.

في حين استحدثت الوعاظ أدعية لخلفائهم وأمراتهم تضاهي الأدعية التي خص بها رسول الله ﷺ تقرباً منهم بها إليهم، وإظهاراً لمحبتهم وولائهم لهم، وتغاضى الخلفاء عن ذلك إلا أن هذه المغالاة وهذا التصنع المكشوف من الأمور التي يرفضها الإسلام، ومن ثم واجهها عمر بقوة وحزم، واضعاً لها حداً، فقد قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى أمراء الأجناد، أما بعد.

فإن الناس ما اتبعوا كتاب الله نفعهم في دينهم ومعاشهم في الدنيا ومرجعهم إلى الله فيما بعد الموت، وإن الله أمر في كتابه بالصلاة على النبي ﷺ فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾⁽²⁾ صلوات الله على محمد والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ثم قال لنبيه محمد ﷺ ﴿ وَاصْتَغِزْ لِدُنْيِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ بِعَلَمِهِ خَبِيرٌ وَنُورٌ ﴾⁽³⁾ فقد جمع الله -تبارك وتعالى- في كتابه أن أمر بالصلاة على النبي ﷺ وعلى المؤمنين والمؤمنات، وإن رجلاً من القصاص قد أحدثوا صلاةً على خلفائهم وأمراتهم عدل ما يصلون على النبي وعلى المؤمنين.

(1) لحظ ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج4، ص92، ونهيه لحراسة عن القيام له وإلقاء التحية عليه.

رأى الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على الثوري، وما اشتملته في خطبته على من يريد مصاحبته ونهيه للناس عن القيام

له ص185-186.

رأى حديث الوليد أن لا يكتب أحد بمثل ما كان يكتب به إلى من كان قبله، وانظر تعليقنا على الرسالة رقم: 171.

وأمر أخرى كجمع الأمراء للنساء للبكاء على من يموت من الخلفاء لو آل بيتهم كما هو آت إثر هذا.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 56.

(3) سورة محمد الآية: 19.

فإذا أتاك كتابي هذا فمر قُصَّاصكم فليصلوا على النبي ﷺ وليكن فيه إطناب دعائهم وصلاتهم، ثم ليصلوا على المؤمنين والمؤمنات وليستنصروا الله، ولتكن مسألتهم عامة للمسلمين وليدعوا ما سوى ذلك.

فنسأل الله التوفيق في الأمور كلها، والرشاد والصواب والهدى فيما يجب ويرضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والسلام عليكم»⁽¹⁾.

رواية أخرى له هي ذلك

-14-

وجاءت الرسالة السابقة عند ابن أبي شيبة باختصار، إذا قال جعفر بن برقان: كتب عمر بن عبد العزيز.

«أما بعد، فإن أتاسا من الناس، التمسوا الدنيا بعمل الآخرة، وإن أتاسا من القصاص قد أحدثوا من الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم على النبي ﷺ فإذا أتاك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين ودعواتهم للمسلمين عامة، ويدعون ما سوى ذلك»⁽²⁾.

رسالته إلى عماله ينص فيها عن الدعاء له خاصة دون المسلمين

-15-

لم يكتب أمير المؤمنين بما سبق، بل كتب في هذا الشأن، كما قال عبيد الله بن عمرو يأمرهم:

«لا تخصوني بشيء من الدعاء، ادعوا للمؤمنين والمؤمنات عامة، فإن أكن منهم أدخل فيهم»⁽³⁾.

رسالته إلى عماله ينص فيها عن الدعاء لأحد بعينه

-16-

وأكد ما سبق مرة أخرى في رسالة له إليهم، فقد قال ابن عون نُبئت أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله - كتب:

(1) سيرة عمر: ص 80-81.

(2) -المصنف، ج 13، ص 468، (كتاب الزهد، كلام عمر بن عبد العزيز) ، ابن كثير: تفسير القرآن، ج 5، ص 513، ونقله من المصنف. -ابن حجر: فتح الباري، م 8، ص 534 (كتاب تفسير القرآن، باب: إن الله وملائكته... ، الملاء: الكتاب الجامع، ج 2، ص 488.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 278.

«لا يسمى أحد في الدعاء»⁽¹⁾.

ويسندرج هذا الذي نهى عنه ضمن نصرتة للسنة مقاومته لبدعة تقديس الحكام والأمراء واتباعا لما كان قد نصحه به العلماء من عدم الاغترار بشاء الناس ومدحهم له⁽²⁾، وقد عادت هذه الظاهرة إلى الظهور مرة أخرى بعد أن نهى عنها وعاقب عليها الفاروق رضي الله عنه⁽³⁾ وقد كان من نون شك للوعاظ والمُذَكِّرين والمتملقين نور في ذلك، والذين لا يباليون بأثر ذلك على نفسية الحاكم وعلى مشاعره، وبالتالي على علاقته برعيته بظلمها ومنعها حقوقها.

ومن ذلك أيضا أنه أنكر على رجل ناداه «يا خليفة الله في أرضه!» وأرشده إلى ما ينبغي أن ينادى به عليه، باسمه، أو بلقب أمير المؤمنين، أو بكنيته⁽⁴⁾.

ولانتترك هذه المسألة أيضا دون أن نشير إلى ظاهرة السجود للحكام التي بدأت تنتشر أيضا على يد الأعاجم، وتصبح من مراسيم استقبال الخلفاء، حتى نهى عنها الخليفة عمر، فقد ذكر زياد بن حبيب الجهني أحد حراس عمر: أن عمر أمرهم أن يراقبوا كل داخل عليه من العجم فيمنعونه من السجود له، فإذا ما غفل الحرسى وسجد الداخلى نجاه من الحرس، وكان يقول: «إما السجود لله رب العالمين»⁽⁵⁾.

2- رحالته إلى مؤدب أبنائه:

رحالته عمر إلى مؤدب ولده سهل

-17-

حرص أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز على تربية أبنائه وتعليمهم فاختر لهم لتحقيق هذا الغرض مولاة سهلا بن صدقة، ولم يكتف بهذا بل رسم له منهجا تربويا يجمع بين التعليم

(1) -البهيقي: السنن الكبرى، ج3، ص 217 (كتاب الجمعة، باب ما يكره من الدعاء لأحد بعينه)

(2) -انظر الفصل الرابع من الباب الأول في اعتناده ما وعظ به منهجا له

(3) -قد أرسل إليه أحد عماله أخبره عن قوم يجتمعون فيدعون للمسلمين وللأمير فكتب إليه يستقدمه وإياهم فلما قدموا أقبل عليهم ضربا بالسطر. تأديبا لهم على ما فعلوا.

-ابن أبي شيبة: المصنف، ج8، ص 558 (كتاب الأئمة: باب من كره للتصم)

(4) -ابن عبد الحكم: مبرة عمر، ص 51-52.

(5) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج9، ص 60.

والتسرية من جهة، وبين التدريب العسكري من جهة أخرى، فقد قال أبو حفص عمر بن عبد الله الأموي: كتب عمر إلى مؤدب ولده:

« من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى سهل مولاة،⁽¹⁾ أما بعد:

فإني اخترتك على علم مني بك لتأديب ولدي ونوي الخاصة بي، فخذهم بالجفاء، فهو أمغر⁽²⁾ لإقدامهم، وترك الصبحة⁽³⁾ فإن عاداتها تكسب الغفلة، وقلة الضحك، فإن كثرت يميت القلب.

ولیکن أول ما يعتقدون من أدبك بغض الملاهي التي بدؤها من الشيطان، وعاقبتها سخط الرحمن، فإنه بلغي عن الثقة من حملة العظم، أن حضور المعازف واستماع الأغاني، واللهج بها ينبت النفاق في القلب كما ينبت الضب على الماء⁽⁴⁾،

ولعمري لتوفي ذلك بترك حضور تلك المواطن أيسر علي ذي الذهن من الثبوت على النفاق في قلبه، وهو حين يفارقها لا يعتقد مما سمعت أذناه على شيء [مما ينتفع]⁽⁵⁾ به.

وليفتتح كل غلام منهم بجزء من القرآن يتثبت في قراءته، فإذا فرغ منه تناول [قومه]⁽⁶⁾ ونبله [وخرج إلى الغرض]⁽⁷⁾ حافيا فرمى سبعة أرشاق، ثم اتصرف إلى القائلة

(1) سهل بن صدقة: أخبار نادرة، سوى ما ذكر عنه بأنه مولى عمر بن عبد العزيز ومؤدب لولده.

-بخاري: فتاريخ الكبير، ج4، ص101

(2) حين الجوزي: «لممن»، الملاء «بإنه أمرن» وفي الرواية الثانية له: «فهو أمر».،

ولما «لمغر» فتعني كذلك: أسرع، وهذا أولى بالصواب من كلمة «أمر» التي تعني الجذب، وللقيل الشعر والمكان القيل النبات،

- لسان العرب، م5، ص180-181، 182، ملحق (مغر)

(3) حين الجوزي: «الصبحة» و الصبحة النوم أول النهار، ونهى عن ذلك لأنه وقف الذكر، وطلب الكسب

- لسان العرب: م5، ص502 مادة (صبح).

(4) حين الجوزي: «العشب الماء»، الملاء: الرواية الأولى: «العشب العشب» والثانية: «الماء البقل»

والأثر لابن مسعود رضي الله عنه أخرجه ابن قدامة في الغني والشرح الكبير، ج12، ص42، 51.

-الشوكاني: نيل الأوطار، ج8، ص264، (كتاب الجهاد، باب: ما جاء في آلة اللهب)

وهناك من يراه حديثاً نبويًا. أنظر تخريج الملاء له في الكتاب الجامع لمسيرة عمر، ج2، ص484، ص631-632 وهو حديث لا يصح.

(5) ما ثبت من ابن الجوزي، والرواية الثانية للملاء، وعند ابن منظور: « على شيء يتبعه».

(6) ما ثبت من ابن الجوزي والملاء، وعند ابن منظور: « فرسه» لا وهو تصديق ظاهر.

(7) ما ثبت من ابن الجوزي والملاء، وعند ابن منظور: « وخرض إلى المرض» وهذا خطأ فهناك فرق بين «المرض» وهو استعراض الجند

لإظهار قوتهم وحسن تنظيمهم وبين « المرض» الذي يعني الهدف الذي يرص إليه، وسباق الفقرة يؤكد صواب ما جاء في المصدرين

فإن ابن مسعود⁽¹⁾ كان يقول: «يا بني قتلوا فإن الشياطين لا تقبل»⁽²⁾، والسلام على من اتبع الهدى»⁽³⁾.

رد عمر بن الخطاب واليه محمد بن حويد يحتج بحديثه لآبائه محمد بن العزيز إماما للناس

-18-

رسالة الوالي: «قال إبراهيم [بن محمد]⁽⁴⁾ أن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أخبره أن محمدا بن أبي سويد⁽⁵⁾ أقامه للناس وهو غلام بالطائف في شهر رمضان يؤمهم، فكتب بذلك إلى عمر يبشره».

رد عمر عليه: فغضب عمر وكتب إليه:

«ما كان نولك⁽⁶⁾ أن تقدم للناس غلاما لم تجب عليه الحدود»⁽⁷⁾.

رسالته إلى حبل يحتج بحديثه لآبائه إماما

-19-

ولكن يظهر أن عمر لم يكتف بالكتابة إلى واليه، بل كتب أيضا إلى مؤدبهم يوبخه على تقديمه للغلام إماما، قال ابن أبي الدنيا: أنه أرسل أولاده مع مؤدب لهم إلى الطائف يعلمهم هناك، فكتب إليه عمر:

(1) -عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي: من أوائل الصحابة السابقين إلى الإسلام، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ أرسله عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة معلما لأهلها وواليا على بيت مالها، توفي سنة 32هـ، ابن سعد: الطبقات، م3، ج1، ص106 وما بعدها، ابن حجر: الإصابة، م3، ص368-370.

(2) -نهاية النص عند ابن الجوزي، والرواية الأولى للملاء، أما الثانية فهفتني بالسلام.

(3) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج10، ص226-227-بين الجوزي: سيرة عمر، ص296-297، الملاء: الكتاب الجامع، ج2، ص484، 631-632، وانظر فيما يخص الغناء رسالة رقم: 635، 636، 637.

(4) -ما أثبت من روايته التي وردت قبل هذه الرواية.

(5) -محمد بن أبي سويد بن كلثوم بن قيس الفهري: كتابا ورد اسمه في هذه الرواية، وابن سعد أيضا. الطبقات، م5، ص385، وورد في موضع آخر: محمد بن سويد، ص351، ولراجع أن اسمه الصحيح هو هذا الأخير لوروده بذلك في المصادر المذكورة في الهامش التالي، ولاء سليمان بن علي دمشق سنة 96هـ، وصدرنا من خلافة عمر، ثم عزله وولاه على الطائف في حدود سنة 100هـ كان ثقة

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج22، ص210-211.

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص238-239.

(6) -التنول: وتعني: ما ينبغي لك أن تفعل ذلك، أو ما كان حقا عليك أن تفعله

-ابن منظور: لسان العرب، م11، ص684، ملحة (نول)

(7) -عبد الرزاق: المصنف، ج2، ص399 (كتاب الصلاة باب هل يؤم الغلام ولم يحتلم؟)

« بنس ما علّمت! إذ قُئمت إمام المسلمين صبيًا لم يعرف النية- أو لم تدخله النية-»⁽¹⁾.
وبنك كان يفتي أيضًا⁽²⁾.

3- رسالته إلى أبنائه بعظمه وبرحمته:

رسالته إلى ابنه محمد الملك بنسحه وبعظه

-20-

لم ينس أمير المؤمنين عمر وهو في غمرة الحكم ومشاكله أن يتعهد أبناءه بالنصائح والتوجيهات ليزيدهم بصيرة بالحياة، ويخفف عليهم فيما يستقبل من أيام حياتهم من عثرات، فقد قال ميمون بن مهران أحد الرجال المقربين إليه وواليه على الجزيرة بعد ذلك: كنت عند عمر بن عبد العزيز؛ فوجدته يكتب إلى ابنه عبد الملك⁽³⁾:

« أما بعد، فإن أحق من وعى عني وفهم قولي أنت، وإن الله سوله الحمد- قد أحسن إلينا في لطيف أمرنا وجليله، وعلى الله -جل وعز- تمام النعمة.

فاذكر يا بني فضل الله عليك وعلى أبيك، فإنك إن استطعت أن تصدق ذلك كله بعمل نعله وصلاة وصوم أو صدقة قبل ذلك منك.

وإياك والعزة والعظمة والكبرياء، فإنه من عمل الشيطان، وهو عدو مضل مبين و ﴿إِنَّ النُّفْسَ لِلْإِمَارَةِ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾⁽⁴⁾. وأعلم⁽⁵⁾ أن الشباب- إلا ما وقى الله ودفع- عون على أمور كثيرة من السوء، وفيه لعمرى معونة كثيرة على الخير لمن رزقه الله فاحذر شبابك! وإياك أن تعلم في قلبك زهواً أو كبراً، فإنه ما لم يكن من ذلك كان خيراً، واحفظ لساتك ونفسك حفظاً ترجو فيه رحمة الله- جل وعز- ومغفرته، وانكر صغر أمرك وحفارة شأنك ولا تبغ في ما أعجبك من نفسك وفيما عسيت أن تفرط فيه مما ليس معه غير الفكرة في أمرك، وليس كتابي هذا لأن يكون بلغني عنك إلا خيراً، غير أنه قد بلغني عنك شيء من بعض إعجابك بنفسك، ولو بلغني أن ذلك خرج عنك إلى أمر كرهته لبلغك عني أمر

(1) -بين كثير: البداية والنهاية، ج7، ص217، ونظر كتابه: صر بن عبد العزيز، ص84.

(2) -الإمام مالك: المدونة، ج1 ص86، (كتاب الصلاة. في الصلاة خلف الصبي والمكران)

(3) -لم يشر إلى السنينة التي كان بها ابنه، وإن كان قد أشار إليها أبو نعيم في روايته الأتية.

(4) -سورة يوسف، الآية53.

(5) -صنف الجلائري: «عن مسلمة أن صر بن عبد العزيز قال لعبد الملك ابنه يا بني: إن الشباب عون على مساوئ الأخلاق... في اللطيف والجليل من أمرنا» وينتهي تلامه.

يشند عليك كراهته وعرفت مع ذلك أن الشباب والحرص والنعمة يحمل ذلك كله على أمر شديد - إلا ما وقى الله ولفع - فكن يا بني على حذر، فإن الشيطان قل ما يصيب فرصته بمن احتس من منه بدعاء الله - جل اسمه - والتواضع له، وأكثر تحريك لسانك في ليك ونهارك بنكر الله، فإن أحسن ما وصلت به حديثاً حمنا نكر الله - جل اسمه - وأحسن ما قطعت به حديثاً سينا نكر الله - تبارك وتعالى - وأعن على نفسك بخير - نسأل الله لنا ولك التوفيق - والسلام (1).

قال ميمون: ثم قال لي عمر: إن ابني عبد الملك قد زين في عيني، وأنا متهم لنفسي فيه، وأخاف أن يكون هواي فيه قد غلب على علمي، وأدركني ما يدرك الوالد من الإشفاق على ولده، فأتته وأسبرته، ثم انتتني بعلمه، ثم انظر هل ترى منه ما يشاكل النخوة؟ فإنه غلام حدث ولا أمن عليه الشيطان». فأتاه فرحب به وأخبره بثناء والده عليه، فخشي أن يغتر بنفسه لحسن رأي والده فيه، وأن يكون الهوى قد غلب على رأيه فيكون أحد آفاته.

ثم سأله عن معيشته، فأخبره بأنه من عطائه الذي كان سليمان قد ألحقه في ألفين، وأيضاً من مزرعته التي كان والده قد وهبها له والتي تدر عليه ألف درهم، ثم أخبره بأكله الذي هو مرة لحم، ومرة عدس وزيت، ومرة خل وزيت.

ثم سأله إن كانت نفسه تعجبه؟ فأجابه قد كان في بعض ما كان، فلما وعظني أبي في كتابه بصرتني بنفسي، وما صغر من شائي وحقر من قدرتي، فنفعني الله - جل وعز - بذلك فجزاه الله من والد خيراً.

ثم اقترح عليه أن لو كلم أمير المؤمنين في شأنه حتى يجري عليه رزقا يخصه به، فأبى عليه. فمكث عنده برهة من الزمن، فلم يرفقتي كان أجمل وجهاء، ولا أكمل عقلا، ولا أحسن أدبا على صغر سنه وقلة تجربته منه.

ولكنه ما أنكره عليه هو إخلاؤه للحمام من المستحمين، فأخبره بالسبب الذي دفعه إلى ذلك، وهو أن الناس يدخلونه عراة، فكره أن يدخل معهم حتى لا يرى عورة مسلم، فنصحته أن يدخله ليلاً إن خلا من الداخلين.

(1) - البيهقي: الساجين والساوي، ص 543-544.

وقرن بما جاء عند البلاذري: تصاب الأشراف، ج 8، ص 175.

ثم سأله ميمون: إن كان يحب أن يُخبر والده بما رأى على حقيقته أو يكتبه فخرجاه أن يصدق القول، ويخبره أنه قد ألقع واتعظ بعد تذكيره له.

يقول ميمون: «فلم أر والدا قط ولا والدا قط -رحمة الله وبركاته عليهم- مثلهما⁽¹⁾».

ومالة عمر إلى ابنه محمد الملك بعظه وينصحه

-120-

لم يكتب أمير المؤمنين بما سبق، بل كتب إليه بموعظة أخرى، إذ قال عمرو بن ميمون بن مهران: أن الليث بن أبي رقية كاتب عمر قال له:

أن عمر كتب إلى ابنه في العام الذي استخلف فيه - وكان بالمدينة - فقال:

« أما بعد، فإن أحق من تعاهدت بالوصية والنصيحة بعد نفسي أنت، وإن أحق من رعى⁽²⁾ ذلك وحفظه عني أنت، وإن الله تعالى -له الحمد- قد أحسن إلينا كثيرا بالغا في لطيف أمرنا وعامتة، وعلى الله إتمام ما عبر⁽³⁾ من النعمة، وإياه نسأل العون على شكرها.

فأذكر فضل الله على أبيك وعليك، ثم أعن أباك على ما قوي عليه وعلى ما ظننت أن عنده منه عجزا عن العمل فيما أنعم به عليه وعليك في ذلك. فراع نفسك وشبابك وصحتك، وإن استطعت أن تكثر تحريك لسانك بذكر الله حمدا وتسيحا وتهليلا فافعل، فإن أحسن ما وصلت به حديثا حسنا حمد الله ونكره، وإن أحسن ما قطعت به حديثا سيئا حمد الله ونكره. ولا تفتتن فيما أنعم الله به عليك فيما عصيت أن تقرظ به أباك فيما ليس فيه، إن أباك كان بين ظهراتي إخوته عند أبيه، يفضل عليه الكبير ويدين دونه الصغير، وإن كان الله -وله الحمد- قد رزقني من والدي حَمَبًا جميلا كنت به راضيا، أرى أفضل الذي يبره ولده علي حقا حتى وكُنت، وولد طائفة من إخوتك، ولا أخرج بكم من المنزل الذي أنا فيه.

⁽⁴⁾ فمن كان راغبا في الجنة وهاربا من النار فالآن، في هذه الحالة والتوبة مقبولة والذنوب مغفورة قبل نفاذ الأجل، وانقضاء العمل، وفراغ من الله للثقلين ليدينهم بأعمالهم في

(1) ابن المبارك: الزهد، ص 310، رقم 888. البيهقي: المسند السابق، ص 544-546.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 200. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 6، ص 481.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 302-303. ابن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص 42-44، 66-67.

(2) ابن الجوزي: هو عي.

(3) ابن الجوزي: «عبر» وغيره يعبر أي بقي، وللخبر الباقي، وهي من الأضداد. ابن منظور: لسان العرب، م 5، ص 3، مادة «عبر».

(4) من ضمن كل راغبا... إلى نهاية النص هو جزءا من الكتاب الذي كتبه إلى أجد صاله، انظر الرسالة رقم: 783 783.

مواطن لا تقبل فيه الفدية، ولا تنفع فيه المعذرة، وتبرز فيه الخفيات، وتبطل فيه الشفاعات ياردة الناس بأعمالهم، ويصدرون فيه أسناتا إلى منازلهم. فطوبى -يومئذ- لمن أطاع الله وويل -يومئذ- لمن عصى الله. فإن ابتلاك الله بغنى فاقصد في غناك، وضع الله نفسك وأذ إلى الله فرائض حقه في مالك وقل عند ذلك ما قال العبد الصالح: ﴿مَعَا مِنْ فَخْلٍ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي الْخَيْرُ أَمْ الْخَيْرُ وَمَنْ خَيْرٌ فَإِنَّمَا بِخَيْرٍ لِنَفْسِهِ وَمَنْ خَيْرٌ فَإِنَّ رَبِّي تَحِيُّ حَرِيءٌ﴾⁽¹⁾ وأياك أن تفخر بقولك، وأن تعجب بنفسك. أو يخيل إليك أن ما رزقته لكرامة بك على ربك، وفضيلة على من لم يرزق مثل غناك، فإذا أنت أخطأت باب الشكر، ونزلت منازل أهل الفقر، وكنت ممن طغى للغنى، وتعجل طبيباته في الحياة الدنيا.

فإني لأعظك بهذا، وإني لكثير الإسراف على نفسي، غير مُحكم لكثير من أمري، ولو أن المرء لم يعظ أخاه حتى يحكم نفسه، ويكمل في الذي خلق له لعبادة ربه⁽²⁾ إذا لتواكل الناس الخير وإذا يرفع الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستحلت المحارم، وقل الواعظون والساعون لله بالنصيحة في الأرض⁽³⁾ ﴿قُلِّبَ الْهَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَكُلُّ الْحَبْرِيَّاءِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَوْ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁴⁾.

رحالته إلى ابنه محمد الملك يحطه من حبه بلغه عنه

-21-

قال أبو اليقظان: بلغ عمر عن ابنه عبد الملك أمر كرهه، فكتب إليه: «بلغني عنك بعض ما أكرهه، ولو كنت تقدمت إليك فيه لأتاك مني ما تكرهه، وأذكر أن أبائك كان عند أبيه مطرّحاً، يفضل عنه الكبير ويؤثر عليه الصغير، وأذكر أن أمك كانت أمة⁽⁵⁾ من الأعاجم وليست من خيارهم، فلئن عدت ليأتينك مني ما لا تحب -إن شاء الله-»⁽⁶⁾.

(1) -التمل: الآية: 40.

(2) -ابن الجوزي: «ويكمل في الذي خلق له من عبادة ربه».

(3) -الحاقية: الآية: 36-37.

(4) -أبو نعيم: حلية الأولياء، ج 5، ص 275-277.

(5) -ابن الجوزي: مسيرة عمر، ص 297-299، ونقله عنه أو ممن نقل عنه ما جعله يقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه

(6) -هي بلقفل أمة: أنظر كلامنا على زوجته في الفصل الأول من الباب الأول ص 23-25.

(7) -البلانري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 144.

يظهر أن هذه المراسلة قد كتبها إلى غير عبد الملك.

وأوصى ابنه عبد الملك يوماً فقال له: «يا بني، التمس الرفعة بالتواضع، والشرف بالتقوى، وإيّاك والخيلاء، ولا تحقرن أحداً، فإنك لا تدري لعل بعض من تزديه عينك أكرم على الله منك، ولا تفس نصيبك من الله ونصيب الناس منك»⁽¹⁾.

رسالة أخرى إلى ابنه محمد الملك

-22-

هذا وقت جاء نص آخر قصيراً عند ابن المبارك من الممكن أن يكون من رسالة أخرى كتبها إليه، كما يتجلى ذلك في أول الرسالة لمن ركز ذهنه على ذلك، فقد قال سليمان بن حميد: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الملك بن عمر -يعني ابنه-

«أنه ليس أحد من الناس⁽²⁾ رشده وصلاحه أحب إلي من رشدك وصلاحك، إلا أن يكون والي عصابة من المسلمين، أو من أهل العهد، يكون لهم في صلاحه ما لا يكون لهم في غيره أن⁽³⁾ يكون عليهم من فساد ما لا يكون عليهم من غيره»⁽⁴⁾.

رسالته إلى أحد أبنائه يعظه بهما

-23-

وقال عبد الوهاب بن الورد: بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى ابنه يعظه.

«يا بني؛ أحمز الصرعة على الغفلة، حين لا تستجاب الدعوة، ولا سبيل إلى الرجعة، ولا تنقرن بطول العافية، فإنما هو أجل ليس دونه فناء، ولا بعد أن تستكمله بقاء»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 181.

⁽²⁾ -عند ابن الجوزي: «من أحد رشده».

⁽³⁾ -حين منظور، ابن الجوزي: «أو يكون» وهي الأولى بالصواب.

⁽⁴⁾ -حين المبارك: الزهد، ص 309، رقم 886.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 200، ونصه غير مستند.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 297.

⁽⁵⁾ -حين الجوزي، ص 242.

ولولا الفرق بين نهاية هذا النص وما جاء في رسالته الآتية إلى يزيد بن عبد الملك لقلنا أن الرسالة مرسلة إلى هذا الأخير

ورسالته إلى أحد أبنائه بأمره بالصدق في الإنفاق وبيع الفص الذي نحالي في خروائه

-24-

سبق وأن عرفنا أن أمير المؤمنين كان يتابع أبناءه بالتربية والتوجيه والإرشاد، بالمواعظ يستنيتها إليهم حتى يقيهم من الزيغ والضلال، وفي هذا الصدد قال الملاء: «أن عمر بن عبد العزيز بلغه عن ولد من أولاده أنه اشترى فصا بألف درهم وتختّم به، فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم مما لا قدر له إلى من لا قيمة له⁽¹⁾، من عمر بن عبد العزيز إلى ولده فلانا.⁽²⁾ بلغني أنك ابتعت فصا⁽³⁾ بألف درهم ووضعت على خاتم في إصبعك⁽⁴⁾، فإذا وصلك كتابي هذا فاتزع الفص وبعه بألف درهم، واشتر فصا من حديد بدرهم واحد، وضع التسعمائة وتسعة وتسعين في الأكباد الجائعة، والأجساد العارية، وانقش على خاتمك: -رحم الله أمرا عرف قدر نفسه!⁽⁵⁾»

رواية أخرى لما سبق

-24-

وذكر ابن عائشة⁽⁶⁾ فيما يرويه عن والده الذي قال: «بلغ عمر بن عبد العزيز أن ابنا له اشترى فصا بألف درهم فتختّم به، فكتب إليه عمر: عزيمتي مني إليك لما بعت الفص الذي اشتريت بألف درهم وتصدقت بثمنه، واشترت فصا بدرهم واحد ونقشت عليه: -رحم الله أمرا عرف قدر نفسه- والسلام»⁽⁷⁾.

(1) في الرواية الأولى للملاء: «...له لما بعه»

(2) -عنده: «مفقد».

(3) -الفص: يفتح والكسر هي الجرورة التي توضع على الختم. ابن منظور: لسان العرب، م، 7، ص 66، مادة (فصص).

(4) -عند الملاء: «ووضعت على خاتمك، عزمت عليك لتبين الفص بألف وتشترى لك فصا بدرهم واحد، وتضع الباقي في الأكباد...».

(5) -الكتاب الجامع لسيرة عمر، ج 2، ص 634، والرواية الأولى له 415-416.

(6) -ابن عائشة: ويسمى عبيد الله بن محمد بن حفص التيمي، ابن قتيبة: المعارف، ص 523.

(7) -لجو نعم: الحلية، ج 5، ص 305-306، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 206، ابن رجب: سيرة عبد الملك، ص 82.

رواية أخرى لما سبق

-24-

وقال الزبير بن يكار: بلغني أن بعض أولاد عمر بن عبد العزيز اتخذ خاتماً، واشترى له فصاً بألف درهم، فكتب إليه عمر:

(1) «أما بعد، فقد بلغني أنك اشتريت فصاً بألف درهم، فبعه، وأشبع به ألف جائع (2) واتخذ خاتماً من حديد صيني، واكتب عليه: -رحم الله امرءاً عرف قدر نفسه-» (3).

رحمه الله أحد أولاده ماله حموه أهله وأثانا لبيته

-25-

كتاب ابنه إليه: قال مالك: «كان عمر بن عبد العزيز قد أسكن بعض ولده نواحي أبله (4)، فكتب إليه يسأل لهم سيجاناً (5) وأقداحاً وأشياء بما يحتاجون إليها: رده عليه: فكتب إليه عمر:

أن عليك لهم بطيخان (6) يلبسونها في الشتاء، ويفترشونها في الصيف، وعليك بأقداح الفخار فاتها تجزئ من غيرها وبالله التوفيق» (7).

رحمته إلى أحد أبنائه

-26-

وعن الأوزاعي قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى ابن له كتاباً، وكان في أول (8) ما كتب به: إني أسأل الله الذي بيده القلوب يصنع فيها ما شاء من هدى أو ضلالة» (9).

(1) بداية نص للتوحيدي: «عزمت عليك لما بعث خاتمك...».

(2) ابن أبي الحديد: «واتخذ خاتماً من درهين، واجعل فصه حديداً صينياً وكتب...».

التوحيدي: «استعملت خاتماً من ورق، وجعلت فصه منه ونقمت عليه».

(3) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 314-315 ابن أبي الحديد: شرح منهج البلاغة، م 3، ص 697.

وقارن بما جاء عند: التوحيدي: البصائر والبخائر، ج 2، ص 790.

(4) الأبله: بلدة على زاوية الخليج الذي يدخل إلى البصرة ن ياقوت: معجم البلدان، م 1، ص 76-77 مادة (الأبله)

(5) سيجاناً: والسياج، الطيلسان، وهو ضرب من الأكلسية: ابن منظور: لسان العرب، م 2، ص 303: (سيج) وقوله: «يسأل إليهم» أي لأهله:

(6) بطيخان: الطاق، ضرب من الملابس: قول: هو الطيلسان

ابن منظور: لسان العرب م 10، ص 233، مادة: (طوق).

(7) ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 18، ص 235.

(8) اللاتكاني: «فكان فيما كتب فيه».

(9) الفروبي: كتب القدر، ص 227، رقم: 410 ، اللاتكاني: شرح اعتقاد أهل السنة، م 2، ص 552، رقم: 1246.

رد عمر على ابنه وقد ماله أن يزوجه ثانية من بيت المال

-27-

قال ابن عبد الحكم: طلب ابن عمر بن عبد العزيز إلى أبيه أن يزوجه وأن يصدق عنه من بيت المال - وكان متزوجا - فغضب لذلك وكتب إليه:

« لَعَسْرُ اللَّهِ ! لقد أتاني كتابك تسألني أن أجمع لك بين الضرائر من بيت مال المسلمين وأبناء المهاجرين لا يجد أحدهم امرأة يستعف بها، فلا أعرفن ما كتبت بمثل هذا.

ثم كتب إليه: أن انظر إلى ما قبلك من نحاسنا ومتاعنا فبعه واستعن بثمنه على ما بدا لك» (1).

بهذا العزم الشديد وقف في وجه مطامع أبنائه في تحقيق شهوات النفس، والإسراف الذي لا مبرر له، والتطلع إلى أخذ المال من بيت مال المسلمين، فحقهم وغيرهم فيه سواء.

من هذا والذي كتب به إلى مؤديهم، وإلى ابنه عبد الملك يندرج ضمن منهج القدوة الذي حمل عليه نفسه وأسرته، والذي تكلمنا عليه فيما سبق هناك، فالناس ينظرون إليهم، وهو لا يرضى أن يكون أبناؤه قدوة لغيرهم في التبذير والإسراف والجري وراء الشهوات، ولذلك تصدى لذلك حتى لا تؤخذ عليه الحجة، وبخالف فعله قوله.

وهذا المنهج الذي حمل عليه أبنائه والتوجيهات والنصائح التربوية التي وجهها إليهم والمواعظ التي أسداها إليهم، هو ما سار عليه في المسلمين ونحو أعوانه، فمهمته كخليفة تقتضي منه أن يكون كذلك.

4- رسائل رد فيها على من مزاه في وفاة ابنه، وأخرى بنهي فيها عن البكاء عليه

رد عمر على أحد ولاته مزاه في وفاة ابنه عبد الملك

-28-

كان عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز من أحب أبنائه إليه، فمرض (2) فلما اشتد عليه المرض أتاه يعود فاستفسره عن حاله، فكره عبد الملك أن يخبره بسوء حالته الصحية حتى لا يغمه، فأجابته: «أجدني صالحا.

فقال له: يا بني! أصدقني عن نفسك، فإن أحب الأمور إلي فيك لموضع القضاء.

(1) سيرة عمر، ص 110.

(2) يذكر أبو نعيم في أحد رواياته أنه أصيب بالطاعون، الحلية، ج 5، ص 354.

فقال له: أجنني يا أبت أموت».

فقام أمير المؤمنين يصلي، فبينما هو في صلاته إذ توفاه الله وهو في ريعان الشباب لم يتجاوز عمره العشرين سنة⁽¹⁾، فأخبره مولاه مزاحم بذلك فسقط مغشياً عليه⁽²⁾، ثم أفاق، فأمر بتحيزه، فلما دفنه وسوى قبره بالأرض، جعله بينه وبين القبلة، ثم استوى قائماً وأحاط به الناس، ثم قال:

«رحمك الله يا بني! فلقد كنت برّاً بأبيك، ومازلت مذ وهبك الله لي بك مسروراً، ولا والله ما كنت قط أشد بك سروراً، ولا أرجي لحظي من الله فيك مني مذ وضعتك في هذا الموضع الذي صيّرك الله إليه.

فغفر الله ذنبك، وجزاك بأحسن عملك، وتجاوز عن سيئاتك، ورحم الله كل شافع يشفع لك بخير، من شاهد أو غائب.

رضينا بقضاء الله، وسلمنا لأمره، فالحمد لله رب العالمين»⁽³⁾.

ثم انصرف بعد أن عزاه الناس، وكتب إليه الأبعدون بذلك، منهم: الحسن البصري الذي جاء في كتابه إليه:

وَعُوِضْتُ أَجْرًا مِنْ فَقِيدٍ فَلَا يَكُنْ فَقِيدَكَ لَا يَأْتِي وَأَجْرَكَ يَذْهَبُ⁽⁴⁾.

كما بلغ عبد الله بن محمد بن سعد: ⁽⁵⁾ « أن عمر بن عبد العزيز مات ابن له، فكتب عامل

له يعزيه عن ابنه.

فقال لكتابه: أجبه عني.

قال: فأخذ الكاتب يبري القلم.

فقال للكاتب: أبقُ القلم، فإنه أبقى للقرطاس، وأوجز للحروف واكتب:

(1) - أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 353 وما بعدها ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 297 وما بعدها. ابن رجب: سيرة عبد الملك، ص 68.

(2) - ابن الحكم: سيرة عمر، ص 100 ابن الجوزي: المصدر المملوق، ص 306.

(3) - الجاحظ: البيان والتبيين، ج2، ص 341.

- السبرد: الكامل في اللغة، ج2، ص 314.

- أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 356-357.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 303، 305، 306، 310.

(4) - ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج3، ص 303.

(5) - سعد ابن الجوزي: «عن أبي إبراهيم البكاء قال: كتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز يعزيه بأنه عبد الملك. ..»

ومن المعلوم كذلك أن الغليفة صر توفى له كذلك ولد صغير

- ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 314.

بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد.

فإن هذا الأمر أمرٌ قد كنا وطنًا أنفسنا عليه، فلما نزل لم ننكره، والسلام»⁽¹⁾.

رحالة عمر إلى عبد الحميد يأمره أن يمنع من قبله من البقاء على ابنه

-29-

من سنن الجاهلية التي بُعثت من جنيد في العصر الأموي خاصة في العراق، أنه كان إذا توفى خليفة، أو ابن له، جمع ولاة هذا الإقليم نساء في دار الإمارة يندبن المتوفى، ويقمن على ذلك في ماتم ثلاثة أيام، ثم يفترقن بعد أن يؤجرن على ذلك⁽²⁾.

كان الولاة يفعلون ذلك تقرباً إلى أمراء البيت الحاكم بالمشاركة لهم في مصابهم، إلا أن عمر بن عبد العزيز كان يرفض هذا التصنع المكشوف، إضافة إلى كونه مخالفاً للسنة التي تأمر بالصبر وتنهاي عن الجزع، فقد قال حزم⁽³⁾: بلغنا أن عمر كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن⁽⁴⁾ في شأن ابنه لما توفى:

«أما بعد، فإن الله -تبارك اسمه وتعالى نكره- كتب على خلقه حين خلقهم الموت وجعل مصيرهم إليه، فقال فيما أنزل من كتابه الصادق الذي حفظه بعلمه وأشهد ملائكته على حقه، أنه يرث ﴿الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْهَا يُرْجَعُونَ﴾⁽⁵⁾ ثم قال لنبيه ﷺ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَقَابِينَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾⁽⁶⁾ ثم قال: ﴿مِنْهَا كَلَّمْنَاكُمْ وَفِيهَا نَعْبُدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾⁽⁷⁾ فالموت سبيل الناس في الدنيا، لم يكتب الله لمحسن ولا مسيء فيها خلدًا،

(1) -تاريخ الطبري، ج6، ص 571.

-ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 310.

-وقارن بما جاء عند: البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 143.

(2) -ابن بختل: تاريخ واسطه ص 102، ابن رجب: سيرة عبد الملك، ص 70.

(3) -عند ابن الجوزي: حزم دون أن يوضح أين من هو؟

(4) -عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب: ولاء عمر على الكوفة سنة 99م، سار في أهلها بسيرة عادلة. عزل سنة 102م.

كان ثقة مأموناً، توفى بحوران سنة 115م.

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص 410-411.

-ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص 119.

(5) -سورة مريم: الآية 40، ويدايتها: ﴿يَا نَعْنُ نَرْتُ لَكَرْمَنُ﴾

(6) -سورة الأنبياء، الآية: 34.

(7) -سورة طه، الآية: 55.

ولم يرض ما أعجب أهلها ثوابا لأهل طاعته، ولم يرض ببلاتها نعمة⁽¹⁾ لأهل معصيته، فكل شيء منها أعجب أهلها، أو كرهوا منه شيئا متروك، لذلك خلقت حين خلقت، ولذلك سكنت منذ سكنت ليبلو الله فيها عباده أيهم أحسن عملا، فمن قدم عند خروجه من الدنيا إلى أهل طاعته ورضوانه من أنبيائه وأئمة الهدى الذين أمر الله نبيه أن يقتدي بهداهم خالد في درا المقامة من فضله، لا يمسه فيها نصب ولا يمسه فيها لغوب ومن كانت مفارقتها الدنيا إلى غيرهم وغير منازلهم فقد قابل الشر الطويل، وأقام على ما لا قبل له به.

-أسأل الله- برحمته- أن يبقينا ما أبقانا في الدنيا مطيعين لأمره، ومتبعين لكتابه وجعلنا إذا خرجنا من الدنيا إلى نبينا، ومن أمرنا أن نفتدي بهداه من المصطفين الأخيار وأسأله برحمته أن يبقينا أعمال السوء في الدنيا والسينات يوم القيامة.

⁽²⁾ ثم إن عبد الملك ابن أمير المؤمنين كان عبدا من عباد الله أحسن الله إليه في نفسه وأحسن إلى أبيه فيه، أعاشه الله ما أحب أن يعيشه، ثم قبضه إليه⁽³⁾ حين أحب أن يقبضه وهو فيما علمت- بالموت مغتبط، يرجو فيه من الله رجاء حسنا⁽⁴⁾، فأعوذ بالله أن تكون لي محسبة في شيء من الأمور تخالف محبة الله، فإن خلاف ذلك لا يصلح في بلاهه عندي وإحسانه إلى ونعمته علي.

وقد قلت فيما كان سبيله-والحمد لله- ما رجوت به ثواب الله، وموعوده الصادق من المغفرة ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾⁽⁵⁾ ثم لم أجد⁽⁶⁾-والحمد لله- بعده في نفسي إلا خيرا من رضئ بفضاء الله، واحتساب لما كان من المصيبة فحمدنا لله على ما مضى، وعلى ما بقي وعلى كل حال من أمر الدنيا والآخرة-

(1) - ابن الجوزي: «عقوبة»

(2) ابن رجب: بداية نصه « أن عبد الملك...»

(3) ابن الجوزي: «الله»

(4) -الإمام أحمد، أبو نعيم، ابن الجوزي: « من رجاء بن أبي سلمة قال: لما مات عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأماص بنهي أن يناح عليه، وكتب: إن الله عز وجل - أحب قبضه، وأعوذ بالله أن أخلف محبته» وتنتهي الرواية وقارن بما جاء ضد العلماء: للكتاب الجامع ج2، ص 432، 438 أو مقدمة الرسالة التالية رقم: 29 ب

(5) سورة البقرة، الآية: 155.

(6) ابن الجوزي: « في نفسي بعد ذلك-والحمد لله- إلا خيرا... الله

أحييتُ إن تكتب إليكَ بذلك وأعلمك⁽¹⁾، من قضاء الله فلا أعلم ما نبيح عليه في شيء من قبلك، ولا أجمع علي ذلك أحد من الناس، ولا رخصتُ فيه لقريب من الناس ولا لبعيد، والسلام عليكم⁽²⁾.

رواية أخرى للمراسلة المابقة

-129-

وعن الزبير بن بكار قال: دخل عمر بن عبد العزيز على ابنه عبد الملك وهو مريض فقال له: «كيف تجدك يا بني؟»

قال أجدني في الحق، والله لأن يكون ما تحب أحب إلي مما أحب، فلما توفي، قال عمر: يا بني لقد كنت في الدنيا كما قال الله -جل ثناؤه-: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽³⁾ لقد كنت أفضل زينتها، وإنني لأرجو أن تكون اليوم من الباقيات الصالحات التي هي خير ثوابا وخير أمدا، والله ما سرني أني دعوتك فأجبتني.

فعزاه الناس، وعزاه محمد بن الوليد بن عبد الملك ثم كتب:

«أما بعد، فإن الله تعالى كتب على خلقه حين خلقهم، فجعل مصيرهم إليه، فقال -جل ثناؤه- فيما أنزل في كتابه الصادق الذي حفظه: ﴿إِنَّا نَعْنُقُ نَرِسَهُ الْأَرْضِ وَمَنْ تَلَيْمًا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾⁽⁴⁾ وقال لنبيه ﷺ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْكَلِمَةَ أَفْوِينَ مِمَّنْ قَعَسَ الْخَالِدُونَ﴾⁽⁵⁾ وقال تعالى ﴿حُلِّ نَفْسِي حَائِقَةً الْمَوْتِ﴾⁽⁶⁾، وقال -عز وجل-: ﴿مِنَّمَا كَلَّمْنَاكُمْ وَمِنْهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾⁽⁷⁾.

فالموت سبيل الناس في الدنيا، لم يكتب الله لمحسن ولا لمسيء فيها خلودا، ولم يرض ما اعجب أهلها ثوابا لأهل طاعته ولم يرض ببلاتها عقوبة لأهل معصيته، فكل شيء منها

(1) -الحين الجوزي: «أعلمكم بذلك، وأكتب إليكم به فلا...»

(2) -الحين نعم: الحلية، ج 5، ص 357-358 -الحين الجوزي: سيرة عمر، ص 308-309.

-الحين رجب: سيرة عبد الملك، ص 70-71، وقد نقل ذلك من الحلية لأبي نعم.

وفظر رولية رجاه بن أبي سلمة المختصرة المشار إليها في الهامش السابق.

-الإمام أحمد: الزهد، ص 361. -الحين نعم: ج 5، ص 306 -الحين الجوزي، ص 303-304.

(3) -سورة كهف، الآية: 46.

(4) -سورة مريم، الآية: 40.

(5) -سورة الأنبياء، الآية: 34.

(6) -سورة الأنبياء، الآية: 35.

(7) -سورة طه، الآية: 55.

عجب أهلها أو كرهوا منه شيئا متروك، لذلك خلقت منذ خلقت. ولذلك سكنت منذ سكنت ليلبوا الله فيها عباده أيهم أحسن عملا، فمن تقدم عند خروجه من الدنيا إلى طاعة الله ورضوانه من أتبيانه وأئمة الهدى الذين أمر الله نبيه أن يقتدي بهداهم، خلد في دار الإقامة من فضله، لا يمسه فيها نصب، ولا يمسه فيها نفوس، ومن كانت مفارقتها الدنيا إلى غيرهم، وإلى غير منازلهم، فقد قابل الشر الطويل، وأقام على ما لا قبل له به، وأسأل الله برحمته، أن يبقينا في الدنيا مطيعين أمره، متبعين لكتابه⁽¹⁾، وأن يقدمنا إذا خرجنا من الدنيا إلى نبينا ومن أمر أن يقتدي بهداهم من المصطفين الأخيار، وأسأله برحمته أن يبقينا أعمال السوء في الدنيا، والسينات يوم القيامة.

ثم أن عبد الملك ابن أمير المؤمنين، كان عبدا لله، أحسن الله إليه، وأحسن إلى أبيه فيه أعاشه ما أحب أن يعيشه، ثم قبضه حين أحب أن يقبضه، وهو خيما علمت - بالموت مغتبط يرجو من الله فيه رجاء حسنا، وأعود بالله أن تكون لي محبة في شيء من الأمور تخالف محبة الله تعالى فإن ذلك لا يصلح لي في بلانه عندي، ولا إحسانه إلي، وقد قلت ما رجوت به ثواب الله الحسن، وموعوده الصادق من المغفرة ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾⁽²⁾ ثم لم أجد في نفسي بعد ذلك - والحمد لله - إلا خيرا من رضئ بقضاء الله تعالى، واحتساب لما كان من مصيبة، فحمدت الله على ما مضى، وعلى ما بقي، وعلى كل حال من أمر الدنيا والآخرة.

وأحببت أن أعلمكم بذلك، وأكتب إليكم به، فلا أعرفن ما أتبع عليه في شيء من قبلكم ولا يجتمع على ذلك أحد من الناس، ولا رخصت فيه لقريب من الناس ولا بعيد، والسلام»⁽³⁾.

رواية أخرى للمراصة السابقة وهي مرسله إلى محمدي وخبره

-29-

وعن جويرية قال: لما حضرت عبد الملك بن عمر الوفاة، قال له عمر: كيف تجدك يا

بني؟

قال: أجدني في الموت، فأثق الله يا أبت واصبر.

(1) -تنظر هذه الفقرة في الرواية المتقدمة.

(2) -سورة البقرة، الآية: 156-157.

(3) -البن الجوزي: سيرة عمر، ص 307-308.

وانظر مواله لابنه عن مرضه، الملاء، الكتاب الجامع، ج2، ص 438.

فقال: يا بني! ما خلق الله عبداً تطرف أحد إلى ولا أعز على منك ولأن تكون في ميزتي أحب إلى من أن تكون في ميزتي.

فقال: يا أبا عبد الله! وماذا يكون ما أحب أحبه إلى من أن يكون ما أحب، فسأت يوم خميس يخرج عمر في جنازته، وقد كحل وسرح نحيته، وقل: حبيت أن أزعج الشيطان، وقال: لبي من بعد تمتت من كذا تفقوه، فلهذا أتيتك بكذا.

فلهذا كان يوم الجمعة صعباً سيراً، فقال: أحب ما على ما عصى وأحبت ما على ما عصى! وأحبت ما على ما عصى!

ثم كتب إلى جميع عماله: عدي الأثر رطاة الفزاري وغيره:

إن الله وهب عبد الملك بن عمر فمتعني به ما شاء أن يمتعني به، ثم قبضه إليه، فأعود بالله أن تكون لي مشيناً في غير ما أحبب الله!

فإذا جساءك كتابي هذا، فلا أعين ما يكي عليه قبلك، وأكثر من الاستغفاره- إن شاء الله - والسلام»⁽²⁾.

رواية أخرى للمراعاة المابقة محتجبه بما إلى عماله

-29ج-

وعن جعفر بن هلال بن خبيب قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

«أن عبد الملك بن عمر كان عبداً من عباد الله⁽³⁾ - أحسن إليه وإلى أبيه فيه - أعاشه ما شاء ثم قبضه إليه، وكان - ما عنمت من - صالح [شباب]⁽⁴⁾ أهل بيته، قراءة للقرآن وتحريراً للخير وأعود بالله! أن تكون لي⁽⁵⁾ في شيء من الأمور خالفت محبة الله تعالى! فإن ذلك لا يحسن في إحسانه إلي وتتابع نعمه علي،⁽⁶⁾ وقد قلت عند الذي كان بما أمر الله أن نقول عند

⁽¹⁾ - عدي بن رطاة الفزاري المشقي، استعمله عمر على نصرته سنة 99هـ، ذكر في الثقة قتله معاوية بن يزيد بن المهدي سنة 101هـ - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 290-293، من حجر: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 164-165.

⁽²⁾ - الفزاري: كتاب الأثراف، ج 8، ص 143-144.

⁽³⁾ - ابن عبد ربه: «من عبد الله أحسن الله إليه وإلى أبيه فيه... وقبضه حين شاء»

⁽⁴⁾ - ما أثبت من العقده، وفي المصدر «سيات [كذا في الأصل] كما لاحظ المحقق عنها».

⁽⁵⁾ - ابن عبد ربه: «محبة أخالف فيها محبة الله»

⁽⁶⁾ - عنده: «من» وقد قلت... إلى... أعينني» ناقصة.

المصيبة، ثم لم أجد بحمد الله - إلا خيرا، أفلا أعلمني ما بكت عليه باكية، ولا ناحت عليه نائحة، ولا يجمع لك أحد، فقد نهينا عن ذلك أهله الذين هم أحق بالبكاء عليه، والسلام»⁽¹⁾.
من المحتمل أن أمير المؤمنين كتب بهذا المنشور كما نكر تلك الرواة إلى عماله، منهم: عدي بن أرطاة والي البصرة، وعبد الحميد بن عبد الرحمن والي الكوفة لشيوع هذه الظاهرة هناك.

ولكن لم يقتصر الأمر على هذا، بل أرسل منشورا آخر إلى عماله ينهى فيه عن النياحة ويأمر بالصبر عند حلول المصائب⁽²⁾.
لكن بعد وفاة الخليفة عمر عاد الأمر كما كان يناح على من يموت من الخلفاء أو من أهل الخليفة.

وينتج هذا الذي مضى ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمحاربتة للبدع التي عادت تغزو المجتمع من جديد.

5- رحمة علي من حزنه في وفاة أخيه سهل

رحمة عمر علي أحد ولاته حزنه في وفاة أخيه سهل

-30-

من الرجال الذين تحملوا جزءا كبيرا من المسؤولية مع أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وساعده على ما ولي عليه أخوه سهل بن عبد العزيز، الذي توفاه الله والخليفة عمر أوج ما يكون لمساعدته.
رسالة لوالسي: يقول ابن قتيبة: «توفي سهل⁽³⁾ بن عبد العزيز بن مروان فكتب إلى عمر بن عبد العزيز بعض عماله وأظن في كتابه».

⁽¹⁾ ابن بختل: تاريخ وسط، ص 102.

⁽²⁾ ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج 3، ص 309.

⁽³⁾ نظر الرسالة رقم: 639، 639.

⁽⁴⁾ سهل بن عبد العزيز بن مروان: كذا ورد اسمه، علما بأن لعبد العزيز ولتين: سهل وسهيل، وينكر إسحاق بن يحيى: أنه رأى عمر بن عبد العزيز يصلي على أخيه سهل، ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 265.

غير أن بقية المصادر تذكر أن المتوفي هو سهل بن عبد العزيز الذي أشاد بمساعدته له إلى جنب من ذكرنا هنا في الآتي، وكان ذلك سنة 99 هـ.

⁽⁵⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 50، 100، 105.

⁽⁶⁾ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 8، ص 304، ج 10، ص 223.

⁽⁷⁾ العلماء: لكتيب الجامع، ج 2، ص 427، 434، 642.

رد عمر عليه: « فكتب إليه عمر:

- [فحسبي] ⁽¹⁾ حياة الله من كل ميت وحسبي بقاء الله من كل هالك

- إذا ما لقيت الله عني راضيًا ⁽²⁾ فإن شفاء النفس فيما هنالك ⁽³⁾»

لم يذهب أجره -بإذن الله -لصبره واحتسابه على فقد لأعوانه وأحبهم إليه، سهل وعبد الملك ابنه، ومولاه مزاحم - فله ما أعطى الله ما أخذ - بذلك يبلغ أمير المؤمنين قمة العبودية رضاء منه بقضاء الله ويقدره.

إلا أن الملاحظ على ما كتب به أمير المؤمنين إلى هذا العامل جاء في ذيل الأمالي ⁽⁴⁾ أن الحجاج بن يوسف كتب إلى الوليد بن عبد الملك عند مرضه برسالة ذيلها ستة أبيات منها البيتين المذكورين بتقديم وتأخير فيهما. وذكر ابن خلكان ⁽⁵⁾ ثلاثة أبيات منها البيتين بالترتيب الذي جاء به في الأمالي.

ولا نستبعد أن يكون الخليفة قد كتب بذلك إلى هذا العامل.

(1) ما أثبت من الأمالي ووفيات الأعيان، وفي المصدر « حسيبي»

(2) وفيات الأعيان: «فإن سرور»

(3) عيون الأخبار، ج3، ص 54

(4) لقال: ذيل الأمالي، ص 171-172.

(5) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص 53.

الفصل الثاني:

رسائل أمير المؤمنين إلى آل بيته

الفصل الثاني، رسائل أمير المؤمنين إلى آل بيته:

41- رسالته إلى أبي بكر بن محمد بحثه على تفقد رعيته ويحذره من

تفخيل قومه على بقية الناس

-31-

كان أمير المؤمنين يواصل العمل ليله بنهاره، دائم التوجيه والإرشاد لعماله مشددا رقابته عليهم، وكان إذا ما بلغه عن أحد منهم إفراط أو تفريط في إدارته كتب إليه يحذره من ذلك كالذي كان منه مع أبي بكر بن محمد بن حزم، الذي أصبح - فيما يظهر - يفضل أقارب أمير المؤمنين في المعاملة على بقية المسلمين، فكتب إليه ينهيه عن ذلك، ويحثه على تفقد رعيته، فقد سمع موسى بن عبيدة كتاب عمر الذي كتبه إليه في هذا الصدد يقول له فيه:

«(1) وإياك والجلوس في بيتك، أخرج للناس فأس بينهم في المجلس والمنظر، ولا يكن أحد من الناس أثر عنك من أحد، ولا تقولن: هؤلاء من أهل بيت أمير المؤمنين، فإن أهل بيت أمير المؤمنين وغيرهم عندي اليوم سواء، بل أنا أحرى أن أظن بأهل بيت أمير المؤمنين؛ إنهم يقهرون من نازعهم، وإن أشكل عليك شيء فاكتب إلي فيه» (2).

ذلك هو موقفه من أقاربه، يرفض أن يؤثروا على بقية المسلمين ويحاربوا على حساب الناس، ذلك أن حقوق الناس لا تضيع إلا بعد انتشار الأثرة والمحابة على يد ولاة أمرهم، ومن ثم يدب الخلل إلى علاقة الحاكم بالمحكوم بانعدام الاتصال المباشر بينهم وبين رعيتهم بإهمالهم لشؤونها وتفقد أمورها، فأراد أمير المؤمنين بالذي كتب به أن يستد هذه الفجوة اتباعا منه لمبدأ نشر العدل ومطاردة الظلم بتسهيل سبل الإتصال بينه وبين ولائه من جهة، وبينهم وبين المسلمين من جهة أخرى، وسماحه لدخول المظلومين عليه دون إذن منه، وأن الجوائز مهياة لمن جاء فنله على خير (3) حتى يفشيه أو ظلم حتى يقطعه.

(1) - إن لم تكن فلولو زانتكم، فإن هناك كلام قد سبق.

(2) - ابن سعد: الطبقات، م5، ص 252-253.

(3) - انظر: الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على مبدأ بسط العدل ومقاومة الظلم

وانظر أيضا الرسالة رقم: 48، 48أ، والرسالة رقم: 108.

وفعلًا فلن أبا بكر التزم بالذي أمره به أمير المؤمنين، فكان بعد ذلك نائب النشاط والحركة، يقول عنه محمد بن قيس أحد شهود العيان: «رأيت أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يعمل بالتليل كعصمه بالنهار ولا مستحاث عمر إياه»⁽¹⁾.

تلك هي رغبة عمر لا ينام ولا يدع من ينام، فهو في سباق مع الزمن لإتجاز أكبر قدر ممكن من الإصلاحات، وإعادة الحقوق إلى أهلها، نون أن يجشمهم مشقة الرحيل إليه في طلبها. وقد أتت إرشادات عمر لواليه أبي بكر أكلها فتحصنت أحوال أهل المدينة وازدهرت المنطقة، فتضاءل شبح الفقر، وتوارى الظلم والظالمون، فقد لخص ركب قدم منها إلى الشام الأحوال بها لعمر ومزاحم لما سألاه عن أهلها، فقال: «تركت المدينة والظالم بها مقهور والمظلوم بها منصور، والغني موفور، والعائل مجبور» فسُرُّ بذلك أمير المؤمنين وأتلج صدره⁽²⁾. ويؤكد هذا أيضا وقد قدم منها على عمر، فسأله عن مساكنها، فأخبره بأنهم قد تحسنت أحوالهم بما يُعطى لهم، ولم يعودوا في حاجة إلى صدقات الناس، أو بيعهم الحطب للمسافرين⁽³⁾.

تلك هي أمنية الخليفة البار، وذلك هو أمله، عدل منتشر وأمن باسط جناحيه على الجميع وثرء واسع.

2- رسائله إلى بعض أفراد آل بيته في قضايا مختلفة،

خطابه في عطايا محمد بن مروان لابنيه

-32-

يذكر الزمخشري: أن عمر بن عبد العزيز كتب في عطايا محمد بن مروان⁽⁴⁾ لابنيه: «أن تجار لهم إلا أن يكون مالا⁽⁵⁾ مفترشا»⁽⁶⁾.

يظهر أن عمر كتب بما سبق بعد وفاته، وبعد أن قذف بتهمة غضب هذا المال، فكتب بما كتب أن يجاز لهم إن انتفت التهمة، ويصدر إن صحت.

(1) - ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 256.

(2) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 115-116.

(3) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 94.

(4) - محمد بن مروان بن الحكم: كان بطلا شجاعا، حتى كان عبد الملك ينيطه على ذلك، ولاء على أرمينية والجزيرة وأندلس، توفي سنة 101هـ. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 167-168، للذهبي: تاريخ الإسلام، ج 4، ص 254.

(5) - مفترشا: أي مختصبا متولى عليه بغير حق كما نُسره الزمخشري، ونظر ابن منظور: لسان العرب، م 6، ص 331، مادة: (فرش).

(6) - الفتق في هرب الحديث، م 3، ص 113.

رسالته إلى محمد بن يزيد بعظه

-33-

أشرنا فيما سبق كيف تصدى الخليفة عمر لمطامع أقاربه وكيف جردهم من تلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها دون بقية المسلمين، وجعل حقهم في بيت المال كحق أي رجل من المسلمين في أقصى مكان من أرض الإسلام، سالكا معهم سياسة التدرج، ولم يكتف بذلك، بل كان يتعهدهم بالمواعظ، ويضرب لهم الأمثال، مذكرا إياهم بكل ما يؤدي إلى يقظة ضمائرهم وقد ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك فيما سبق ونحن هنا نذكر بعض ما تيسر لنا العثور عليه من الرسائل إلى آل بيته.

من ذلك أن محمدا بن إسماعيل بن عبيد الله حدث: أنه وجد كتابا في دار الإمارة نصه: «من عمر بن عبد العزيز إلى محمد بن يزيد⁽¹⁾، أما بعد.

فقد بلغني أنك تقول: أجمع لولدي، واعلم أنك إن تمت وتورثهم الدنيا بما فيها، وكتب الله عليهم الفقر يفتقروا، واعلم أنك إن مت ولم تورثهم شيئا، وكتب الله لهم الغنى استغنوا، والسلام»⁽²⁾.

رسالته إلى بعض أهل بيته

-34-

وكتب أيضا إلى بعض أقاربه بما يلي، كما قال جابر بن نوح: «أما بعد، فإني إن استشعرت نكر الموت في ليلتك أو نهارك بفض إليك كل فإن وحبب إليك كل باق، والسلام»⁽³⁾.

ويظهر أن هذا القريب كالذي سبق كان متكالبا على جمع المال بكل وسيلة، أو أنه طلب من عمر أن يجزل له العطاء، فكتب إليه بما كتب.

(1) - محمد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: أخباره نادرة سوى ما ذكر عنه في هذه المراسلة.

انظر: ابن حزم: جهرة نساب العرب، ص 112 طه دار الكتب العلمية.

(2) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 23، ص 355.

(3) - أبو نعيم: حلية الأولياء، ج 5، ص 264.

سليمان الجوزي: سيرة صر، ص 244.

-الملاء: للكتب الجامع، ج 2، ص 496.

ومالته إلى الفرات بن مملو بمتقدمه للتعقيب معه في قضاء الوليد بن مخطام له

-35-

قال ابن عبد الحكم: وُلِّيَ عمر بن عبد العزيز الوليد بن هشام المعيطي⁽¹⁾ على جند قنسرين⁽²⁾، والفرات بن مسلم⁽³⁾ على خراجها، فتباغيا حتى بلغ الأمر بالوليد أن هيا أربعة نفر من كهول قنسرين يشهدون على الفرات: أنه يدع الصلاة ويفطر شهر رمضان مقيما صحيحا ولا يغتسل من الجنابة، ويأتي أهله وهي طامث. فقتلوا على عمر بن عبد العزيز فشهدوا بهذه الشهادة، وهم مختضبون بالحناء.

فقال عمر: هذا رمقتموه في صلاته فلم يصلها، إما تركها متعمدا أو ساهيا، ورأيتموه يفطر في شهر رمضان ولا ترون به سقما، ما علمكم أنه لا يغتسل من الجنابة وغشيانه أهله؟ والله ما هذا مما يشتم به ولا سيما الفرات في مثل عفاقه وأمانته.

ثم أمر صاحب الشرط أن يضرب كل واحد منهم عشرين سوطا على مفروق رأسه، ثم استوثق منهم بالكفلاء حتى يكون الفرات هو الآخذ بحقه منهم أو يعفو عنهم. ثم كتب عمر بن عبد العزيز إلى الفرات.

« أن أقدم »⁽⁴⁾.

فقدم، وإنه لقاعد خلف سرير عمر، إذ دخل الأنياب فسألهم عما أعدوا له في مسيره إليه واستغربوا قدومه ولم يشعروا به.

ثم أقبل على الوليد فقال: يا وليد! إن رجلا ملك قنسرين وأرضها؛ خرج يسير في سلطانه وأرضه حتى انتهى إلي لا يعلم به أحد، ولا ينفر أحدا، ولا يروعه، لخليق أن يكون متواضعا عفيفا، قال الوليد: أجل والله يا أمير المؤمنين! إنه لعفيف وإني له لظالم، واستغفر الله وأتوب إليه!

(1) - الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام المعيطي الأموي: عامله على قنسرين وولي غزو الروم سنة 100هـ أخباره نادرة.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 360-361، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 387.

(2) - قنسرين: مدينة قرب حلب فتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة 17هـ - بقوت: معجم البلدان، م 4، ص 403-404 مادة: (قنسرين).

(3) - الفرات بن مسلم وقال: ابن سالم الجزري مولى بني عقيل، أخباره نادرة إلا ما جاء عند ابن عبد الحكم وابن منظور أنه كان على خراج قنسرين، كان ثقة.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 20، ص 261.

(4) - حقل المسحق: زياد في سنن أبي في نسخة دمشق.

- عند ابن منظور: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الفرات يقدم».

فقال عمر: ما أحسن الاعتراف، وأبين فضله على الإصرار، وردهما عمر على عسبهما⁽¹⁾.

رسالة عمر إلى يزيد بن عبد الملك في تزويج الوليد بن صفاء له أن لا يلوي له طلبها بعد وفاته

-36-

رسالة الوليد إلى عمر: رجع الوليد إلى قنشرين فكتب إلى عمر، خديعة منه له وتزينا بما ليس عليه: «إني قدرت نفقتي لشهر فوجنتها كذا وكذا درهما، ورزقي يزيد على ما أحتاج إليه، فإن رأى أمير المؤمنين أن يحط فضل ذلك».

رد عمر عليه: فقال عمر أراد الوليد أن يتزين عندنا بما لا أظنه عليه، ولو كنت عازلا أحدا على ظن لعزلته، ثم أمر بحط رزقه إلى الذي سأله، ثم كتب إلى ولي عهده يزيد بن عبد الملك:

«إن الوليد بن هشام كتب إلي كتابا أكثر⁽²⁾ ظني أنه تزين بما ليس هو عليه، ولو أمضيت شيئا على ظني ما عمل لي أبدا، ولكن آخذ بالظاهر وعند الله علم الغيوب⁽³⁾، فاتأنا أقسم عليك إن حدث بي حادث وأفضى هذا الأمر إليك، فسألك أن ترد إليه رزقه، وذكر أتى أنقصته، فلا يظفر منك بهذا أبدا، فاتما خادع به الله، والله خادعه».

فلما مات عمر واستخلف يزيد كتب إليه الوليد:

«إن عمر نقصني وظلمني».

فغضب يزيد وبعث إليه فعزله وأغرمه كل رزق جرى عليه في ولاية عمر ويزيد كلها، فلم يل له عملا حتى هلك⁽⁴⁾.

هذا الذي كتب به الوليد إلى عمر وكتابة الخليفة إلى يزيد بالذي سبق -إن صح ذلك- من الأمور الغريبة، ذلك أن الوليد بن هشام يعرف عمر حق المعرفة بأنه يكره التصنع المكشوف، فكيف يكتب إليه بالذي سبق؟!

(1) -سيرة عمر، ص 134-135.

-إن منظور: المصدر السابق، ج 26، ص 361-362.

(2) -لين منظور: 'أكبر'.

(3) -عنده: 'الغيب'.

(4) -لين عبد الحكم: المصدر السابق، ص 135.

-لين منظور: المصدر السابق، ج 26، ص 361-362. والمرجح أن ما ذكر قد نقله من سيرة عمر.

ثم كيف يقذف عمر بالظلم له مع ما كان عليه من النسك والدين والصلاح؟ !
ثم أننا لا نجد له ذكرا بعد ذلك في عهد يزيد بن عبد الملك ومن تلاه إلا ما جاء عند ابن
الأثير: أنه غزا الصائفة سنة ثلاثين ومائة⁽¹⁾. وهذا مما يجعلنا لا نقطع بشيء حول ما حدث ولو
وجدنا بصيصا ضئيلا في علاقة الوليد بيزيد بعد وفاة عمر لأمكن أن نستدل على ما جرى
بالإيجاب أو النفي.

رسالته إلى مسلمة بتوسط لديه أن يعفو عن العريان

-37-

زعيم إبراهيم بن محمد البيهقي: أن مسلمة بن عبد الملك⁽²⁾ سخط على العريان بن الهيثم،
ف عزلته عن شرطة الكوفة، فشكا ذلك إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إليه:
«فإن من حفظ نعم الله رعاية حق ذوي الأسنان، ومن إظهار شكر الموهوب له صفح
القادر عن الذنوب، ومن تمام العوائد⁽³⁾ حفظ الودائع واستتمام الصنائع، وقد كنت أودعت
العريان⁽⁴⁾ نعمة من نعمك فسلبتها عجلة سخطك، وما أتصفتة إذ غصبتة على أن وليته ثم
عزلته وخلّيته، وأنا شفيعه، فأحب أن تجعل له من قلبك نصيبا، ولا تخرجه من حسن رأيك
فيضيع ما أودعته ويؤوى⁽⁵⁾ ما أفدته»⁽⁶⁾.

هذه الرسالة تعد من الموضوعات إن لم تكن لغير مسلمة، أو في غير هذا السبب الذي
كلفه به مسلمة، إذ الأمر المجمع عليه أن والي الكوفة على عهد عمر هو: عبد الحميد بن عبد
الرحمن، ومن المستبعد أن يكون العريان قد تولى شرطتها في عهده، في حين أن مسلمة لم
يؤلى على العراق إلا بعد وفاة عمر، وبعد القضاء على ثورة يزيد بن المهلب سنة 102هـ، فولى
العريان شرطة الكوفة، ثم عزل بعد عزله له⁽⁷⁾.

(1) -الكامل في التاريخ، ج 4، ص 316.

(2) -مسلمة بن عبد الملك بن مروان الأموي: كان بطلا شجاعا، ولى عزرو الروم في حياة الوليد وسليمان، حاول فتح القسطنطينية سنة 98
هـ فقتل، ثم ولى على العراق بعد القضاء على يزيد بن المهلب، وكلف بإمارة أرمينية، توفي رحمه الله سنة 120هـ. ابن كثير: البداية
والنهاية، ج 9، ص 328-329، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 468-470.

(3) -هذا من التشهيل المعروف في لغة القراءات وأصلها: «المسودة».

(4) -العريان بن الهيثم بن الأسود النخعي من رجال منجج وأشرافهم، جليل القدر، ذكر في الثقة، ابن سعد: الطبقات م 6، ص 149، ابن
حجر: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 190-191.

(5) -يؤوى: والنوى ذهب ما لا يرجى.

(6) -بن منظور: لسان العرب، م 14، ص 106. مادة: (نوى).

(7) -المحلمين والمملوئ، ص 442.

(8) -تاريخ خليفة، ص 256.

وللإشارة فإن عمر كلف مسلمة بمقاتلة الخوارج الذين خرجوا على عبد الحميد⁽¹⁾، فيمكن أن يكون قد أسند إليه بعض المهام، فلما عزله اشتكى إلى عمر، فكتب عمر في شأنه بما نكر.

3- رسالته إلى عمر بن الوليد لما اتهمه بالظلم والعدوان،

رد الخليفة عمر على عمر بن الوليد لما اتهمه بالظلم والعدوان

-38-

عرفنا فيما سبق كيف حمل أمير المؤمنين عمر آل بيته على الحق حملاً، برد مظالمهم على من ظلموهم، وجردهم من تلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد من سبقه من الخلفاء، يقول عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن رد فعل أحد أبناء الوليد: فبلغ ذلك عمر بن الوليد⁽²⁾ بن عبد الملك، فكتب إليه:

رسالة عمر بن الوليد إلى عمر: «إني أزريت على من كان قبلك من الخلفاء وعبت عليهم، وسرت بغير سيرتهم بغضا لهم وشأننا لمن بعدهم من أولادهم، قطعت ما أمر الله به أن يوصل، إذ عمدت إلى أموال قريش ومواريتهم فأدخلتها بيت المال جوراً وعدواناً⁽³⁾؛ فاتق الله يا ابن عبد العزيز، وراقبه؛ إن شططت لم تظمن على منبرك حتى خصصت أول⁽⁴⁾ قرابتك بالظلم والجور، فوالذي خص محمداً ﷺ بما خصه به ! لقد ازددت من الله بعداً في ولايتك هذه، إذ زعمت أنها عليك بلاء، فأقصر بعض ميلك. واعلم أنك بعين جبار، وفي قبضته، ولن تترك على هذا.

اللهم فسل سليمان بن عبد الملك عما صنع بأمة محمد ﷺ !»⁽⁵⁾.

- رد الخليفة عمر عليه: فلما قرأ عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- كتابه كتب إليه:
«بسم الله الرحمن الرحيم.

(1) -انظر الرسالة رقم: 669-669.

(2) -عمر بن الوليد بن عبد الملك بن مروان: يقال له قحط بن مروان، ولي غزو الروم في حياة والده، ثم استعمله على الأردن، يقول عنه الذهبي: «كان لها مقبلاً»

-تاريخ خليفة بن خياط، ص 242.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 155.

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 270.

(3) -في صفة الصفوة والمنتظم: «...ولن تترك على هذا» وينتهي نصها.

(4) -ابن منظور: «أولي»؛ ابن أبي الحديد: «أهل بيتك».

(5) -الأجري: أخبار أبي حفص، ص 57-59.

من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عمر بن الوليد، السلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين⁽¹⁾، أما بعد، فقد بلغني كتابك وسأجيبك بنحو منه.

-أما أول شأنك يا ابن الوليد -كما زعم-⁽²⁾ فأنت بناتة أمة السكون⁽³⁾، كانت تطوف في سوق حمص، وتدخل في حوائيتها⁽⁴⁾، ثم الله أعلم بها، اشتراها نبيان بن نبيان⁽⁵⁾ من فيء المسلمين فأهداها لأبيك، فحملت بك، فبنس للمحمول، وبنس المولود، ثم نشأت فكننت جبارا عنيدا، تزعم أنني من الظالمين، إذ حرمتك وأهل بيتك فيء الله ﷻ الذي فيه حق القرابة والمسكين والأرامل.

وإن أظلم مني وأترك لعهد آل الله من استعملك صبيا سفيها على جند المسلمين تحكم بينهم⁽⁶⁾ برأيك، لم تكن له في تلك نية إلا حب الوالد لولده. فويل لك! وويل لأبيك! ما أكثر خصماءكما يوم القيامة! وكيف ينجو أبوك من خصمائه؟!
وإن أظلم مني وأترك لعهد آل الله من استعمل الحجاج بن يوسف⁽⁷⁾ على خمس⁽⁸⁾ العرب يسفك الدم الحرام، ويأخذ المال الحرام.!!
وإن أظلم مني وأترك لعهد الله! من استعمل قررة بن شريك⁽⁹⁾ أعرابيا جافيا على مصر وأذن له في المعازف واللهو والشرب!?!.

(1) -بداية نص ابن أبي الحديد.

(2) -أثبت محقق صفة الصفوة في الهامش: قط أي النسخة الإسلامية -«ترجم» في حين جاء في نصها: «ابن الوليد كما زعم»، ووضعها محقق مختصر تاريخ دمشق كجملة معترضة، وفي المنتظم «كم زعم».

(3) -انظر الرواية التالية إثر هذه. هذا وقد ذكر مصعب الزبيدي: أن الوليد ثلاث زوجات من: أم القين بنت عبد العزيز، وأم الحكم، ولم ينكر ليه من هي؟ وفاطمة بنت عبد الله بن مطيع. نسب قريش، ص 116، 168. إضافة إلى عالية البربرية وأم عمر أمة السكون، ومن ثم فهو ابن لمة مولاة للسكون أحد بطون كندة، ومن ثم فإن ما ذكره ابن منظور بأن أمه كندية من ولد حجر بن عمر غير صحيح، ولو كان كذلك لما عبره عمر بأمه.

(4) -ابن أبي الحديد: «تطوف في أسواق حمص وتدخل حوائيتها».

(5) -عند ابن منظور: «دينار بن دينار»، وفي صفة الصفوة: «نبيان»، وانظر الرواية الآتية.

(6) -ابن أبي الحديد، صفة الصفوة والمنتظم جميعهم وعند ابن منظور: «هم».

(7) -صفة الصفوة والمنتظم الحجاج بن يوسف يسفك...».

(8) -ابن منظور: «حمسى» وانظر الرواية الآتية. ذلك أن الوليد لم يستعمل الحجاج وإنما استعمله والده من قبل فأبقى عليه تنفيذا لوصية والده إليه

(9) -قررة بن شريك بن مرثد بن حزام العبسي: ولده الوليد بن عبد الملك على صلاة وخراج مصر بعد أن عزل أخاه عبد الله بن عبد الملك سنة 90 هـ -إشيدت على أهل مصر وسار في أهلها بميرة الحجاج في أهل العراق، حتى قيل: أنه كان ظالما غشوما فامسا إلا أنه كان بارعا في الإدارة توفي سنة 96 هـ -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 21، ص 77-78.

-ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 1، ص 217-218.

-تجدة خملان: الإدارة في العصر الأموي، ص 117-118.

(1) وإن أظلم مني وأترك لعهد الله من جعل لعالية البربرية (2) سهما في خمس العرب؟! فرويدا يسا ابن بنانة، فلو التفت حلقنا البطان، ورد الفراء إلى أهله لتفرغت لك ولأهل بيتك فوضعتكم على المحجة البيضاء، فطالما تركتم الحق وأخذتم في بنيات الطريق (3)، وما وراء هذا من الفضل ما أرجو (4) أن أكون رأيته: بيع رقبته، وقسم ثمنك بين اليتامى والمساكين والأرامل، وإن لكل فيك حقا، والسلام علينا، ولا ينال سلام الله الظالمين (5).

رواية أخرى لرد أمير المؤمنين علي بن عمر بن الوليد

- 38 - أ -

في حين أن ابن عبد الحكم يوضح أكثر النوافع التي حملت عمر بن الوليد على الكتابة إلى الخليفة عمر، فيقول: أنه لما أقبل على رد مظالمهم، وقطع عنهم جوائزهم، ورد ضياعهم إلى الخراج ذهبوا إليه، وطلبوا منه أن يكف عن ذلك، ويستأنف العمل ولا يؤاخذهم بما مضى فرفض إقتراحهم هذا، ومضى ينفذ في حقهم ما عزم عليه، فذهب جماعة منهم إلى عمر بن الوليد ورجوه أن يكتب إلى عمر بن عبد العزيز يخبره من الاستمرار في ذلك لعل ذلك يرده عما قرر في حقهم، فكتب إليه:

رسالة عمر بن الوليد إلى أمير المؤمنين: «أما بعد، فإنك أزريت بمن كان قبلك من الخلفاء، وسرت بغير سيرتهم، وسميتها المظالم، نقصا لهم وعبئا لأعمالهم، وشاتما لمن كان بعدهم من أولادهم، ولم يكن ذلك لك، فقطعت ما أمر الله به أن يوصل، وعملت بغير الحق في قرابتك، وعمدت إلى أموال قريش ومواريتهم وحقوقهم، فأدخلتها بيت مالك ظلما وجورا وعدوانا، فاتق الله يا ابن عبد العزيز وراقبه، فإنك قد أوشكت لم تظمنن علي منبرك، أن خصصت ذوي قرابتك بالقطيعة والظلم، فوالله الذي خص محمدا ﷺ بما خصه به من الكرامة

(1) ابن أبي الحديد: «وإن أظلم مني وأترك لعهد الله من استعمل عثمان بن حيان على الحجاز، فيشدد الأسمار على منبر رسول الله ومن جعل لعالية البربرية سهما في الخمس فرويدا...».

(2) ابن منظور: «عالية».

(3) بنيات الطريق: هي الطرق الصغار تنسحب من الجادة، وهي القرههات. ابن منظور: لسان العرب، ج 14، ص 91 مادة: (بني).

(4) ابن أبي الحديد: «ما أرجو أن أصله بيع...».

(5) الأجرى: المصدر السابق، ص 58-62.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 157-158.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 133-135، وفطر كتبه: صفة المنفوعة، ج 2، ص 116-117، وكتبه: المنتظم، ج 7، ص 33-34.

ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 5، ص 73-74.

لقد ازنت من الله بعدا في ولايتك هذه التي تزعم أنها بلاء عليك سرهي كذلك - فاقتصد في بعض ميلك وتحاملك.

اللهم! فاسأل سليمان بن عبد الملك عما صنع بأمة محمد ﷺ حين استخلفك عليهم»⁽¹⁾.

رد أمير المؤمنين عليه: فكتب عمر بن عبد العزيز إليه:

«⁽²⁾ من عمر أمير المؤمنين إلى فلان بن الوليد، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد

فبني أحمد إبيك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد»⁽³⁾.

فإن أول أمرك يا فلان، أن أمك بناتة⁽⁴⁾ أمة السكوني كانت تدخل دور حمص وتطوف حواتيتها، والله أعلم بها فاشتراها دينار بن دينار⁽⁵⁾، من فيء المسلمين فأهداها إلى أبيك فحملت بك، فبنس المحمول وبنس الجنين! ثم نشأت فكننت جبارا شقيا.

كتبت إلي تظلمني وزعمت أن حرمك⁽⁶⁾ وأهل بيتك في مال المسلمين الذي فيه حق

للقرابة والضعيف والمسكين وابن السبيل، وإما أنت كأحد منهم، لك مالهم وعليك ما عليهم.

وإن أظلم مني وأترك لعهد الله! الذي⁽⁷⁾ استملك صبيبا سفيها تحكم في دماء المسلمين

وأموالهم برأيك، ثم تحضره نية؟! ولم يكن يحمله عليه إلا حب الولد، ولم يكن ذلك له، ولا

حق له فيه، فويلك! وويل أبيك! ما أكثر طلابكما وخصماكما يوم القيامة! وكيف النجاة لمن

كثر خصاؤه؟! !

وإن أظلم مني وأترك لعهد الله! من جعل لفلانة⁽⁸⁾ اليريرية سهما في فيء المسلمين

وصدقاتهم! أهاجرت ثكلتك! أمك أم بايعت بيعة الرضوان⁽⁹⁾؟!، فستوجب سهام المقاتلين؟! !

(1) سيرة عمر، ص 130-131.

(2) بداية نصر لجاحظ رواية أبي الحسن: «أما بعد، فإني كتبت تذكر أن عملا أخذ ملك بالحملة، تزعم أني من الظالمين». ووردت كلمة «حملة» في ط. دار الكتب العلمية «العمية» وعلق عليها في الهامش: «الحمية بالكسر ما حُمي من شيء، ومنع الناس منه». وهذا في نظرتنا بعيد عن التصواب. وحملة: اسم لعدة مواضع، وقد تعني المين للحارة - حملات طبيعية - وهوت: معجم البلدان، م 2، ص 303، مادة: (حملة).

(3) -كذا تكررت هذه الكلمة، ونشك في إحداهما ولعل الأولى زائدة، فانظر الرسالة الآتية رقم: 39 هـ، وكيف انتهى حمد الله والشاه عليه.

(4) في البيان والتبيين: «صناجة».

(5) -دينار بن دينار: قال عنه الجهشاري أنه كتب عبد الملك للوزراء والكتاب، ص 34، ولم نعتز له على ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر.

(6) -كذا ضبطها المحقق بضم الحاء، والتصبير لا يستقيم مع المعنى العلم للفترة، ويتقل فتطلق بما بعدها، وقد جاءت عند ابن منظور: «ان حرمك»، وعند ابن الجوزي: «لم حرمك» وفي النهج: «لأبي حرمك».

(7) -عند تلحظ: من أمرك سبيبا، وفي المصادر التي أوردت النص السابق: «من استملك».

(8) -وردت في النص السابق «عالية» وعند ابن منظور: «غالية».

(9) -بيعة الرضوان: تمت في أول شهر سنة للهجرة أثناء غزوة الحديبية، وهمد أن أشبع أن عثمان عليه السلام قد قتله قريش.

-ابن هشام: السيرة النبوية، م 2، ص 315-316.

وإن أظلم مني وأترك لعهد الله! من استعمل قرّة بن شريك⁽¹⁾ أعرابيا جلفا جافيا على مصر، وأذن له في المعازف والبرابط⁽²⁾ والخمر!؟

⁽³⁾ وإن أظلم مني وأترك لعهد الله من ولي يزيد بن أبي مسلم على جميع المغرب⁽⁴⁾ يجبي المال احرام، ويسفك الدم الحرام! رويدك، فإته لو قد التفت علينا حلقتنا البطان، وطالت بي حياة، وردّ الله الحق إلى أهله، تفرغت لك ولأهل بيتك فأقمتم على المحجة البيضاء، فطال مسا أخذتم بنيات الطريق، وتركتم الحق وراءكم، ومما وراء هذا ما أرجو أن يكون خيرا، رأي أبتّه، بيع رقبته، فإن لكل مسلم فيك سهما في كتاب الله.

والسلام على من اتبع الهدى، ولا ينال سلام الله الظالمين⁽⁵⁾.

هكذا تنقلب الحقائق عند من كان يلقب بفحل بني مروان الذي اندفع تحت تأثير هذه الفسولة يستهم أمير المؤمنين عمر بالظلم والعدوان، وذلك به اليق والصدق، الذي نرى - إن صححت رواية

(1) أبو نعيم: «مصر أعرابي جلف جاف أظهر فيها للمعازف» وينتهي نصح. ومثله نص ابن منظور.

(2) البرابط: مفردا بربط، فارسية، وهي الآلة الموسيقية المعروفة بتمود. ابن منظور: لسان العرب، 7، ص-258 مادة: (ربط).

ونظر الرسالة رقم: 636 نبيه عن استعماله في الخراف، وفيما يتعلق بالخمير، انظر الرسالة رقم: 629، 629 أ 629 ب.

(3) بداية النص لآين عبد الحكم، جلي إن شئت نبتك بن هو أظلم مني وأترك لعهد الله نوبك، إد ولي يزيد بن أبي مسلم عبد بني عقيل على ثلاثة أخماس المغرب...».

-بداية نص أبو نعيم: «إن أظلم مني وأحون من ولي عبد ثقف خمس الخمس، يحكم...».

-بداية النص الأول لآين الجوزي: «إن أظلم مني وأجور من ولي عبد ثقف العراق فحكم في ثمانهم...».

وبداية نص ابن منظور: «إن أظلم مني وأجور من ولي عبد ثقف خمس المسلمين يحكم...».

(4) -هذا ما لم يكن أبدا، ولم يتول على المغرب إطلاقا، وإما ولاء عليه الخليفة يزيد بن عبد الملك سنة 101 هـ ولعل كلمة «العرب» لتسي جامت في الرواية الأولى المتقدمة قد صحفت، فأصبحت «المغرب» بدل «العرب». ذلك أن الخليفة الوليد كان قد ولاء على خراج العراق بعد وفاة الحجاج حتى عزله سليمان، وولي مكفه صالح بن عبد الرحمن.

-الجهشاري: الوزراء والكتاب، ص 26.

-تاريخ الطبري، ج 6، ص 493، 523-524.

وانظر الرسالة رقم: 116 وتعييننا عليها حيث نفينا هناك نفيا قاطعا أن يكون قد ولي على بلاد المغرب قبل إستخلاف عمر.

(5) -بن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 132-133.

-وليه رواية أخرى عن محمد بن حجاج الخولاني، وهي قصيرة ومضطربة وغامضة، تتركز محاورها حول: إتهام عمر لوالده بالظلم، بتوليسته ليزيد بن أبي مسلم على خمس المغرب ونكره لتجاوزاته، ثم ينتهي بالفقرة التالية: «...ولولا ما يمنعني منك لبعثت إليك من حلق بيتك لمة السوء، هواتك على وقماء، ولما يبلغ الحزالم للطينين، والسلام»، ص 133-134.

-والنسائي رواية أخرى عن الأوزاعي، وهي الأخرى مضطربة، ومحاورها تدور حول: ذكر سهم والده، وبه حفرق من سهام الله في لية القية، وكثرة خصاله يوم القينة، واتهام عمر لوالده بإظهار المعازف وينتهي بالفقرة التالية: «ولقد هممت أن أبعث إليك من يجر جنتك حمة السوء».

-سنن النسائي، ج 7، ص 128-129 (كتاب نهم القية)، دون ذكر البلب.

-ويطابقه النص لآين الجوزي في الروي ومحاور النص، سيرة عمر، ص 135-136.

الجاحظ- أن الدافع المباشر الذي حمله على الكتابة بما كتب حصل بعد أن امتنعت يد العدالة إلى مظالمه فرددتها إلى أهلها.

والحق يقال: أن ابن بنانة وضع نفسه في موقف لا يحسد عليه، إذ أثار عليه غضب الخليفة الراشد عمر حتى أخرجه عن حد الاعتدال والرزانة والهنوء الذي عرف به عمر، حتى أصبح شتما لابن الوليد وإدانة شديدة لعهد والده. وهو بالفعل ما يلتقي مع قوله الذي تحسر فيه على الظلم الذي اتسع سلطانه عندما التحق بالشام بعد عزله عن إمارة الحجاز الذي قال فيه «توليد بالشام، وقرّة بمصر، وعثمان بن حيان على المدينة، وخالد بن عبد الله القسري على مكة، فد امتلأت الدنيا ظلماً وجوراً»⁽¹⁾ وفي روايات أخرى أضاف إليهم الحجاج بن يوسف. ونعتقد أن هذا الكتاب هو الذي أشارت إليه المصادر بأنه قد أتاه من بعض بني مروان فأغضبه أشد الغضب، وهددهم بالنبح -إن كان- فهو على يديه، فلما بلغهم ذلك كفوا، وكانوا يعلمون صرامته، وأنه إذا وقع في أمر مضى فيه⁽²⁾.

بالفعل لم يرهبه تهديد فحل بني مروان، بل مضى يرد مظالمهم إلى أهلها، وردّ الفيء ينفق في وجوهه المستحقة التي حددها الكتاب والسنة، وكذا الخمس، وخمس الخمس كما سيأتي بيانه كل في موضعه⁽³⁾.

-الجاحظ: البيان والتبيين، ج4، ص 88-99، طبعة مصر، وانظر طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص 230، ومحاورة تتلخص في الآتي: نكر أخذ عامل عمر لماله بالجمعة، إمارته على المسلمين واتهمه بالظلم، ذكر أنه صنّاعة وطواها بحمص، تهديد عمر له بحمله وأهل بيته على المحجسة البيضاء وينتهي بالفقرة التالية: «...مع لي قد هممت أن أبعث إليك من يخلق ذلاً تلك [كذا]؛ فإني أعم أنها من أعظم مصائب عليك، والسلام».

-الجيشري: المصدر السابق، ص 34، ونصه دون إسناد، ومختصر، ومحاورة: ذكر أنه بنانة وشراء دينار بن دينار لها وإهداؤها لوالده، ثم ينتهي بما يلي: «... والله لقد هممت أن أبعثك وأجمل تنك في بيت مال المسلمين، فإن لكل مسلم فيك حقاً!».

-أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 309، ورواه ابن شونب، ومحاورة تتلخص في الآتي: ذكر تولية لعبد قبيف على خمس الخمس وذكر تجاوزاته، تولية عثمان بن حيان على الحجاز، تولية قرّة على مصر وإظهاره للمعارف. وينتهي نصه:

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 86، ولا إسناد لنصه، ويطبّق في محاوره نص أبي نعيم.
-ابن الجوزي: المصدر السابق، النص الأول، ص 135، ورواه ابن شونب روي نص أبي نعيم، ولكنه لا يتطابق مع نصه، ومحاورة تتلخص في الآتي: تولية لعبد قبيف على العراق ونكره لتجاوزاته، تولية قرّة على مصر، تولية عثمان بن حيان على الحجاز، نكره لأمه وطواها على حوائط حمص ونكره جبريته وثقلوته، وينتهي بما يلي: «...وقد هممت أن أبعث إليك من يخلق جمتك نفس الجمعة».

⁽¹⁾ -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 146، أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 309، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 47.

⁽²⁾ -أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 281.

-ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 47.

-أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 281.

-انظر الرسالة رقم: 106 (الأخماس)، 107.

-انظر مورد الخمس ومثل رقم: 296-297، 297، 298، وانظر أيضاً الرسائل رقم: 652، 652، 653، 653 أ.

أما الشيء الذي يجدر بنا أن نشير إليه وهو: أن المعلومات التي تضمنتها روايات هذه الرسائل، بعضها صحيح إلى حد بعيد، في حين أن البعض الآخر غير صحيح بالمرّة، بل هو موضوع، ولا يتفق مع الحقائق التاريخية، كإشارة بعضها إلى ولاية يزيد بن أبي مسلم على خمس المغرب، والذي قلنا من قبل أنه غير صحيح، وإشارة بعضها إلى أنه تولى خمس العراق، والمقصود به الخراج، وقد حصل ذلك بالفعل، ثم إشارة بعض الروايات، كالرواية الأولى إلى ولاية الحجاج، وقد كان كذلك أيضا. وإذا ما تأملنا هذه الروايات التي أشارت إلى الحجاج ويزيد وما تضمنت من أفكار ومحاوّر عامة تتعلق بأعوان الخليفة الوليد وسوء سيرتهم في المسلمين وجننا أنفسنا مرجحين أن المقصود بذلك هو: للحجاج بن يوسف، فهو الذي حكم فترة أطول -75-95هـ- وسفك الكثير من الدماء، وجبى المال الحرام، مستعينا في ذلك بيزيد بن أبي مسلم⁽¹⁾ الذي كان هو الآخر يعمل على إرضاء سيده الحجاج، ثم الوليد بن عبد الملك من بعد وفاة الأول.

ولكن كيف حصل هذا الاختلاف بين الروايات حول هذين الرجلين؟ وإيهما الذي قصده عمر في رسالته؟! الواقع أن هذا الاختلاف -فيما نعتقد- يقع على عاتق الرواة الذين تساهلوا إلى حد كبير في تحمل أمانة رواية هذه الرسالة، بالخصوص منهم أصحاب الأهواء المعادين لبني أمية بالتقول على أمير المؤمنين عمر ما لم يقل، ظنا منهم أن هذا يخدم أغراضهم، بإظهار عهد الوليد بأنه عهد طغيان بتسليطه للظالمين على رقاب الأمة، ويمكن أن يكون قد حصل هذا الدس على يد بعض الجهلة من الرواة المحبين للخليفة عمر، بإظهار عهده بأنه عهد عدل وحرية ومساواة وخير وبركة، إعلاء لذكوره ولو على حساب الحقائق التاريخية، وقد جاء ذلك على ألسنتهم في العديد من الروايات الأسطورية التي لا يقبلها دين ولا عقل، مثل ذكرهم سقوط كتاب عليهم من السماء عند دفنه مكتوب فيه: بعد البسمة: «أمان من الله لعمر بن عبد العزيز من النار»⁽²⁾. وضاعت بذلك الحقيقة بين المغالين من محبيه ومبغضيه غيره.

بقي عمر بن الوليد يكن لأمر المؤمنين حقدا دفينا، وعداوة شديدة لم تمحها، الأيام ولا الشهور، إذ يذكر الرجل الصالح رجاء بن حيوة: أنه بعد وفاة عمر أتى إلى يزيد بن عبد الملك فاتهم عمر بالخيانة لكل ما قدر عليه من مال وجوهر نفيس، ودر ثمين، وأخفاه في بيتين في داره.

(1) -أنظر الرسائل من رقم: 80 إلى 85، وكذا الرسائل الخاصة بوضع الضرائب الفارسية المرادفة من رقم: 86 إلى 87 ب.

(2) -حين ساعد الطبقات م 5، ص 301. -حين الجوزي: سيرة عمر، ص 328.

فأرسل يزيد إلى أخته فاطمة يسألها عن ذلك، فأرسلت إليه بثيابه التي تركها في منديل
فقد يقبل منها ذلك، وكرر عليها سؤاله عما في البيتين؟ فأرسلت إليه بمفتاحيهما وأعلمته أنها لم
تدخلهما منذ ولي الخلافة، وقالت له: «فتعال فحول ما فيهما لبنت مالك».

فذهب وعمر بن الوليد، فجاءا ففتحا البيتين، فلم يجدا فيهما الجواهر والدر المزعوم، بل
وجدا مسجدا مفروشا بالحصى، وسلسلة معلقة بالسقف إذا فتر من العبادة أدخلها في رقبته
ووجدا ثيابا غليظة لا يفرج بها أفقر السائلين، فبكى يزيد ومن معه، وقال: «يرحمك الله يا أخي!
إن كنت لنفسي السريرة نقي العلابية»، وخرج عمر بن الوليد مخذولا وهو يقول: «استغفر الله!
إنما كنت ما قيل لي»⁽¹⁾.

4- رحالته إلى يزيد بن عبد الملك بوصيه بالأمة خيرا:

وصيته ليزيد بالأمة خيرا

-39-

لم يكن الخليفة عمر يملك من أمر النظر في مستقبل منصب ولاية العهد شيئا، ذلك أن
الخليفة سليمان كان قد قرر مصيرها في حياته، وقد عرفنا من قبل كيف لم يفرد بالخلافة حتى
جعل يزيد من بعده ليقبلوا به خليفة عليهم⁽²⁾، إضافة إلى مبايعة المسلمين لهما في عقدة واحدة.
ولكن بالرغم من كل هذا فقد كان يحس بتأنيب ضميره له بتسليم الخلافة إلى رجل غير
مأمون، وازداد ضغط ذلك عليه، بالخصوص بعد أن أقام رسولا شونب الخارجيان الحجة
عليه⁽³⁾، بالإبقاء عليه وليا للعهد، وهو يعرف سوء سيرته. وكم كان يتمنى أن لو كان يملك من
الحرية ولو شيئا ضئيلا، أو ثغرة في بيعته وإياه لاختار للأمة غيره من أصلح الرجال وأكثرهم
مقدرة وكفاءة فولاه عليها.

ولما ألم به المرض أنرك الرجال المقربون إليه ما يشغل باله، فاقترحوا عليه أن يكتب
إلى يزيد يوصيه بالأمة خيرا، ويخوفه عقاب الله. يقول ابن عبد الحكم: فقال: «والله إنني لأعلم
أنه من بني عبد الملك. فقال له رجاء بن حيوة: يكون حجة عليه وغذرا لك عند الله. فأمر كاتبه
أن يكتب إليه فأملى عليه:

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 210.

- الملاء: الكتاب الجامع، ج 2، ص 664-665.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 214-215.

(2) - انظر وصية الخليفة سليمان إليه بالخلافة في الفصل الرابع من الباب الأول. ص: 126.

(3) - انظر الرسالة رقم: 664 ومناظرته بعدما لرسولي شونب.

أما بعد، يا يزيد، فاتق الصرعة عند الغفلة، فلا تُقال العثرة، ولا تُقدر على الرجعة وتترك ما تترك لمن لا يحمذك وتقلب إلى من لا يعذرك، والسلام»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 39 أ -

وعن عيسى بن يزيد قال: لما احتضر عمر بن عبدالعزيز قيل له: أكتب إلى يزيد وأوصه بالأمة.

قال: وبماذا أوصيه؟ إني لأعلم أنه من بني مروان،⁽²⁾ ثم كتب إليه:

أما بعد، فاتق الله يا يزيد⁽³⁾ الصرعة بعد الغفلة حين لا تُقال العثرة، ولا تُقدر على الرجعة، إنك تترك ما تترك لمن لا يحمذك، وتصير إلى من لا يعذرك والسلام»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 39 ب -

في حين جاء نص هذه الوصية عند ابن سعد باختلاف عما سبق، فقد قال سليمان بن موسى: أنه لما حضر عمر بن عبدالعزيز كتب إلى يزيد بن عبد الملك:

«أما بعد، فأياك أن تُدرك الصرعة عند الغفلة⁽⁵⁾، فلا تُقال العثرة، ولا تُمكن من الرجعة⁽⁶⁾، ولا يحمذك من خلفت. ولا يعذرك من تقدم عليه، والسلام»⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 39 ج -

وقال عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى يزيد بن عبد

الملك:

(1) - سيرة عمر، ص 106-107.

(2) - عند ابن الأثير وابن خلدون، وابن عسدي بردي: «إنه من بني عبد الملك».

(3) - ابن الأثير، ابن خلدون «فاتق يا يزيد»، ابن تغري بردي «فاتق الصرعة».

(4) - البلاغري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 201. - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 165-166.

- تاريخ ابن خلدون، م 3، ص 76، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 1، ص 238-239

وليس لرواياتهم سند.

(5) - ابن منظور: «الغفلة».

(6) - عنده: «ولا يعذرك من تقدم عليه، ولا يحسن من خلفت لما تركت له والسلام».

(7) - الطبقات، م 5، ص 300.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 6، ص 290-291. وليس لروايته سند.

إياك أن تدرك الصرعة عند الغرة⁽¹⁾. فلا تقار العثرة، ولا تمكن من الرجعة، ولا
بحمدك من خلفت⁽²⁾ بما تركت، ولا يعذرك من تقدم عليه⁽³⁾ بما اشتغلت به، والسلام»⁽⁴⁾.

رواية أخرى له إلى يزيد في هذا الشأن

- 39 -

وجاءت صيغة أخرى ترساة لهذه عند ابن سعد باختلاف، فقد قال سالم بن بشير
عمر بن عبد العزيز كتبني يزيد بن عبد الملك حين حضره الموت:

«سلام عليك، أما بعد:

فإنني لا⁽⁵⁾ أراي إلا نعماً بي، ولا أرى الأمر إلا سيفضي إليك، والله الله في أمة محمد
أنبي^ﷺ! أفندع الدنيا لمن لا يحمدك، وتفضي أمر من لا يعذرك، والسلام عليك»⁽⁸⁾.

رواية أخرى لوصيته إليه

- 39 -

وجاء نص هذه الوصية عند أبي سعيد ومن وافقه في روايته بأطول مما سبق من
روايات، فقد قال قتادة: أن عمر كتب إلى ولي العهد من بعده:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

من عبد الله عمر أمير المؤمنين أبي يزيد بن عبد الملك سلام عليك، فإني أحمد إليك
الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.

⁽⁹⁾فإنني كتبت إليك،⁽¹⁰⁾ وأنا ذيف من وجعي، وقد علمت أتي مسؤول عما وئيت
يحاسبني عليه⁽¹¹⁾ ملك الدنيا والآخرة، ونست أستطيع أن أخفي عليه من عملي شيئاً، يقول

(1) -الأجرى: «الغرة».

(2) -عنده: «من جئت».

(3) -نهاية رواية الأزدى.

(4) -ابن المبارك: تزهد، ص 6، رقم: 16 - الأجرى: أخبار أبي حمص، ص 84 - الأزدي: تاريخ المومنين، ص 19.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 318.

(5) -عبد الذهبي: «سليم بن بشير».

(6) -الذهبي: «لا أرى إلا نعماً بي، الله الله...».

(7) -الذهبي: «فإنك تدع...» -ابن كثير: «فإنك عما قبل ميت تدع...».

(8) -الخطيب: م، 5، ص 300، ابن كثير: بداية ونهاية، ج 9، ص 239 وليس نصه بهذا، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 280.

(9) -بداية نعر تاريخ الخلفاء المجهول.

(10) -تاريخ الخلفاء: مكتابي هذا وأنا...».

(11) -عنده: «الله».

[تعالى] (1) فيما يقول: (2) «فَنَقُصَّنْ عَلَيْهِمْ بِعِطَمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ» (3) (4) «فإن يرضى عنى الرحيم فقد أفلحت ونجوت من الهوان الطويل، وإن سخط على فيا ويح نفسي إلى ما أصير إليه؟!». أسأل الله الذي لا إله إلا هو (5) أن يجيرني من النار برحمته، وأن يمن عنى برضوانه والجنة. فعليك (6) بتقوى الله، والرعية الرعي! فإتاك لن تبقى بعدي إلا قليلا حتى تلحق باللطيف الخبير، والسلام» (7).

تلك هي روايات هذه الوصية الهامة من أمير المؤمنين عمر إلى ولي عهده يزيد بن عبد الملك يذكره بالمصير السيء الذي ينتظره بعد الموت إن جار في حكمه وسلط المستكبرين على المستضعفين، الذين لا يراعون فيهم إلا ولا ذمة. ذلك أن عمر يعرفه تمام المعرفة إذ أنه لم يقبل على استكمال فضائل نفسه، ومن ثم خشي أن تذهب إنجازاته أدراج الرياح، ولذلك أوصاه بما سبق عليه بوقف لديه الإحساس بأهمية العدل والرفق والرافة بالرعية. وهذه اوصية تدل دلالة قاطعة على من زعم أنه حاول عزله من ولاية العهد وجعله الخلافة شوري، حقا أن هذه كانت أمنية وقد صرح بذلك في العديد من المرات، آخرها عند احتضاره إذ قال: «لو اخترت للأمة غير يزيد كان أولى، ولكني أخاف إن أخرجتها من بني عبد الملك أن تقع في تلك فتنة وفرقة، وأنا أولى سليمان ما تولى والمسلمون أولى بالنظر في أمرهم» (8).

(1) -إضافة من سيرة عمر، وفي مصدر ناقصة.

(2) -في تاريخ الخلفاء: «فلنأمن قنين أرسل إليهم ولنأمن المرسلين».

-الأعراف الآية: 6.

(3) -الأعراف: الآية: 7.

(4) -بداية نصي كل من أبي نعيم وابن الجوزي المختصرين: «وإنما مشفق مما ونبت، لا أدري على ما أطلع، فإن يفت عنى فهو الغفور، وإن يؤاخذني بذنبي فيا ويح نفسي إلى ماذا نصير؟!» وينتهي.

-تاريخ الخلفاء: «وإنما مشفق مما أقدم عليه لا أدري على ما أطلع، فإن تجاوز الرحيم عنى فقد...».

(5) -تاريخ الخلفاء: «إلا هو رضوقه والجنة، وأعوذ به من سخطه والنار، فعليك بهما...».

(6) -في تاريخ الخلفاء: «... فيما وثقت بتقوى الله، فإتاك قد وثقت أمر الرعية، فإله الله في الرعية! ثم الله الله في الرعية! فإتاك إن تثبت بعدي إلا قليلا» وينتهي نصه.

(7) -حلية الأولياء، ج5، ص 274-275؛ الرواية الثانية، ص 275 وروايتها: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

-تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 373-374، وراوي نصه هو نفسه راوي النص الثاني لأبي نعيم، وإن كان جاء تحت اسم: يزيد بن جابر.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 317-318؛ للنص الثاني المختصر: ص 318، وهو يطابق النص الثاني لأبي نعيم المختصر أيضا وعبد

الرحمن بن يزيد بن جابر هذا هو نفسه الراوي لنص ابن المبارك المتقدم وكذا الأجرى وغيرهما.

(8) -البلدري: نساب الأشراف، ج8، ص 243.

-حسين عطوان: الأمويون والخلافة، ص 54.

وعند سق ترك أن عمر بن عبد العزيز لم يكن جاهلاً بالنسب التي تتحكك في التغيير التي يمكن أن تدخل على مستقبل منصب خلافة، وفي أمه محرراً أمية لا غير، ومن ثم لم يبد على معرفة غير سموية العواقب، فقد أن بني مروان لا يسكنون عن ذلك في فعل، خاصة بعد كثر منسرين من لوفعية التي ان إليها مرهم بعد سكراته ونفوا تدوة ما بعدها كذره، نفس نفس التي سعنت به جدهم المسنين، واستطاعوا فترة حكمه رعد النبا مرت على غيرهم كالمصري.

والحق في بيته وأن بيته وأبي عبد لم يتركوا للمسنيين فرصة لينظروا في مصير منصب خلافة، حتى ولو باختيار الأصح في نطاق الحكم الوري. حتى ونوا المشاركة بالرأي ونوا من يعب في قضايا التصيرية التي تبهد، لأن بني مروان عادوا إلى سياسة تمزيق المجتمع وتفكيك أوصاف الألفة والترابط التي عمل عمر على توثيقها بين الأفراد والجماعات في هذه الأمة بالاستعانة بالعضض لضرب من عرض حكمه، فأودت هذه السياسة في عاقبة امره في زوال حكمه.

ولكن شيء المؤسف! أن هذه الوصية لم تجد اذنا صاغية من يزيد بن عبد الملك الذي كان لا يسك رؤيتهما لتتواقع بجميع أبعاده في الداخل والخارج، ومن ثم لم تكن له سياسة واضحة، وإدراك عميق بمقتضيات المرحلة التي تمر بها الدولة، وقد حصل له هذا نتيجة لعدم درايته بمبادئ الإسلام في المجتمع والاقتصاد، والتربية والتوجيه، والادعة إلى الله بالقول والسيف، ومن ثم لم يعمل على حماية تلك الانجازات العظيمة التي حققها أمير المؤمنين عمر لصالح الإسلام والمسنيين، فمابالك بتوسيعها وتعميقها، فانتكست التجربة. تقول بعض الروايات أنه حاول أن يسير بسيرة عمر، فاستمر على ذلك فترة، ثم غلب طبعه على طبيعه فانقلب على الضد من ذلك⁽¹⁾.

إلا أن ذلك - في نظرنا - حصل منه بعد أن لأمه مسلمة بن عبد الملك على إقباله على اللبو والشرب وبداية ضم أعوانه للناس، وقال أنه: «إنما مات عمر أمس! وقد كان من عدله ما قد علمت! فينبغي أن تظهر للناس العدل، وترفض هذا اللهو! فقد اقتدى بك عمالك في سائر أفعالك وسيرتك»⁽²⁾.

⁽¹⁾ - بلخاري، المصدر السابق، ج. 8، ص 262

- دهمر: تاريخ إسلام، ج. 7، ص 279-281

- بن كثير: البداية والنهاية، ج. 9، ص 232

⁽²⁾ - السعدي: مروج الذهب، ج. 3، ص 197.

فارتدع عما كان عليه، وضمير الله، وبقي ما يحاول التلصق بعمر، ولكن قرناء تسوء محظيته، حسنة وسلامة، ومن جعلها وسيلة لتحقيق أضاعه، صرفوه عن تناسي بأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، ورأى أنه تلو وانعد.

ما من نزل يه من عبد الله بن أنه كتب إلى عماله يكيد عمر بالفرد، وانكسر لخرج في عتده، ويبرهه من سيرة غير سيرته ويقعوا عما كان قد أمره به⁽¹⁾، فأكره ذلك بعد شعور صحیح، وما علق تلك تلك لوظيفة التي كانت على من ليس على ربه عيب عمر، فمن باعها عليه⁽²⁾.

والحقيقة أن ارتداد عمر عن محاكاة عمر في سيرته وتقويضه للكثير من المنجزات، قد حصل بالفعل بعضها عن قصد، والبعض الآخر عن غير قصد، فقد لخص البلاذري خيبة أمل المسلمين في كلمة جامعة موقفه من ذلك، فقال: «عمد يزيد بن عبد الملك إلى كل ما صنعه عمر بن عبد العزيز مما لم يوافق فرده، ولم يرهب فيه شئ عاجلة، ولا إنما آجلا»⁽⁴⁾ وسنرى صدق هذه المقولة عبر صفحات هذه البحث، حيث سنشير إلى ذلك كلما استدعى الضرورة ذلك.

إضافة إلى ما سبق فإن ما حصل من تهديد لمنجزات عمر كان بسبب طغيان سياسة ولاته الذين اختارهم بنفسه على سياسته التي بدأ فيها قزما إذا ما قورن بالخليفة عمر، فأصبحوا يتمتعون بحرية أوسع في أقاليمهم، دون رقابة أو توجيه منه، وهو شيء محزن، وتلك هي مشكلة المسلمين منذ أن أصبح الحكم يوحى بالقهر والغلبة، كلما تولى حاكم منهم ما بناه سنه، في الوقت الذي تبقى فيه جماهير المسلمين تتفرج وتدفع الثمن الباهض من دمايتها ودموعها وأموالها على ما يفعل بمستقبلها.

والحقيقة أن الخليفة يزيد بن عبد الملك لم يحاول تجميع الطاقات وكسب قوى المعارضة التي استكانت إلى السلم في عهد الخليفة عمر، بالاستمرار في سياسة الحوار السلمي التي سنكها

(1) عند تكلمنا على هذه النزاع في رسالتنا التي ننشرها في شهادة الماجستير والتي تحمل عنوان: «السياسة المالية لخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسالته» في إسقاط حرية عمر بن عبد العزيز، وقد موقف المستشرقين من هذه السياسة، وهي رسالة غير مصنوعة ونظر رسالته في عدي وعبد الحميد والجراح وحيا من - عوفه الله في الإسلام وإسقاط الجزية عن أئمة من رقة: 702 إلى 715.

(2) - العقد الفريد، ج 4، ص 441-442.

(3) - نظر الرسالة رقم: 87، 87، 87.

(4) - البلاذري: أساليب الأشراف، ج 8، ص 166 - بن زهير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 166.

معهم سلفه بدلا من القمع واستعمال الشدة معها، كالذي كان منه مع شونب الخارجي الذي أراد واليه عبد الحميد بن عبد الرحمن على الكوفة أن يتقرب إلى خليفته بمقاتلته⁽¹⁾، وكذا مع يزيد بن المهلب⁽²⁾، وغيرهما، ولا غرابة في ذلك لمن تأمل سيرته الذاتية التي تأثرت بالمؤثرات التالية: تزوج يزيد بن عبد الملك بابنة محمد بن يوسف الثقفي، فالرجل في هذه الحال كان واقعا تحت التأثير الأنبي لأصهاره باستلهامه لسياسة الحجاج التي كان العنف هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة العنف، وكذا تزيينهم له شره الانتقام من خصومهم كيزيد بن المهلب الذي عذب آل الحجاج وكر من يمت إليه بصلة، ولذلك بكى أهل العراق لما بلغهم نبأ وفاة عمر لعظيم ما نزل بهم، ولعظيم مصيبتهم⁽³⁾، خوفا من عودة سياسة الاستبداد عليهم على يد يزيد بن عبد الملك⁽⁴⁾، وقد عادت.

والأثر الآخر الذي ترك بصماته على سلوكه هو: إحاطة نفسه ببطانة السوء التي زينت له التحلل تدريجيا مما كان عمر قد أنجزه وزينت له أيضا الانغماس في حياة اللهو واللعب مستعملة في ذلك جاريته: حباة وسلامة، وهذا يؤكد ما سبق وأن ذكرناه عند كلامنا على علاقة عمر بالخليفة الوليد وأثر البطانة في توجيه سياسة الحاكم نحو تحقيق الخير، أو الشر. والأثر الآخر الذي أثر على حياته جاءه من ناحية جده لأمه الخليفة يزيد بن معاوية -60-64هـ- فقد شابهه في كثير من خلقه وسيرته وسياسته بطغيان سياسة الارتجال على ما كان يفعله أو يأمر به، ولولا مجيء هشام بن عبد الملك من بعده خليفة على المسلمين -105-125هـ- بحبه للتنظيم واقتصاده في النفقات وحزمه في السنين الخمسة عشرة الأولى من حكمه لربما كان سقوط الدولة قد حصل قبل سنة 132هـ.

(1) -حظر الرسالة رقم: 664 ومناظرة عمر للرسولين ورقم 666.

(2) -حظر الرسالة رقم: 117، 117، 118، 118، أ، ومحاسبة عمر له

وللمزيد من الإصلاح على مصير شونب ويزيد بن المهلب انظر:

-تاريخ الطبري، ج6، ص 575 وما بعدها، وجوانث سنتي: 101، 102 هـ-

(3) -لين عبد الحكم: سيرة عمر، ص 63.

(4) -تاريخ الطبري، ج6، ص 588، نمش: للدولة الأموية، ص 279-280.

-صاد الدين خليل، في التاريخ الإسلامي، فصول في المنهج والتحليل، ص 69 وما بعدها.

جامعة الأمير

الدرج الثالث

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بالمسألة

الإسلامية

الفصل الأول:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة برفع المظالم

ورود الحقوق على الرعية

الفصل الأول: مسائل أمير المؤمنين الخاصة برفع المظالم ورد الحقوق على الرعية.

1- تمهيد: حجة رغبة أمير المؤمنين في رد المظالم وإنصاف المظلومين:

اتجه أمير المؤمنين في الوقت الذي كان قد أخذ ما بأيدي آل بيته من مظالم وردّها على أصحابها إلى غيرهم لحملهم على منيخ الحق والعدل، مقدرا أمانة المسؤولية وتبعية تكاليفها، عاملا بكل وسيلة على إيصال الحقوق إلى نوبها في أي مكان من أرض الإسلام طلبوا ذلك أم لم يطلبوها⁽¹⁾. حتى أن همه بالناس كان أشد من همه بأمر نفسه، إذ شغلت عليه عملية رد المظالم كامل خلافته حتى توفاه الله⁽²⁾. مترجما بذلك قولاً وعملاً فلسفة الحكم في الإسلام وبعده الروحي، بأن الحاكم في خدمة الرعية ينصفها من بعضها، وممن يتولون أمرها، فلذلك عدّه العلماء من الخلفاء الراشدين المهيدين.

وعمل ما وسعه جهده على الانفتاح على الجماهير متخلّياً عن الحواجز والعراقيل التي وضعها من سبقه لتحويل دون الاتصال المباشر بينه وبينها، فقد أباح للمظلومين الدخول عليه بغير إذن، وأصدر في هذا الغرض المنشور رقم: 48، وأعدّ من قدم عليه ليدله على خير فيمضيه أو على شر فينهي عنه بالجزاء الأوفى، ومعوذا إياهم نفقات سفرهم. وتبارى الناس في ذلك متحملين معه جزءاً غير يسير من المسؤولية، مساهمين في تدعيم الحق والعدل والحرية والمساواة، وبدأ الناس يقيمون عليه، ومن عجز أرسل إليه برسالة ينصحه فيها أو ينبهه إلى مواطن الخلل والتقصير، بالخصوص ما تعلق بولاته، ولم يخيب أملهم وقد مر ذكر بعض ذلك في موقفه من آل بيته وهناك شكاوي أخرى منها:

أ- شكوى جرير بابن سعد، وكى سليمان بن سعد المازني صدقات الأعراب وديوان أعطيتهم باليمامة موطن الشاعر جرير، فلم ينل منه ما كان يأمله، إضافة إلى حرمانه من عطائه فرفع أمره إلى عمر يشكوه قائلاً له:

لقد كان ظني بابن سعد⁽³⁾ سعادة
تركت⁽⁴⁾ عيالي لا فواكه عندهم
وما الظن إلا مخطئ ومصيب
وعند ابن سعد سكر وزبيب

(1) طبر نعيم: الخلية، ج 5، ص 289، ما من كثرة العباة والنهاية، ج 9، ص 198.

(2) طبر يوسف: المراجع، ص 16.

(3) سوري "بابن سعد"

(4) من كمل اللورد: "ابن عيالي" وفي القصد: "حرمته عيالي"

منعت عطائي يا ابن سعد وإنما سبقت إلى الموت وهو قريب
فإن ترجعوا رزقي إلي فإنسه متاع ليال⁽¹⁾ والحياة كذوب⁽²⁾

ولم يأت في النصوص التي بين أيدينا ما يدل على إنصافه له، إلا أننا نرجح أنه رد عليه عطائه وسائر حقوقه، فالشاعر قد نوه في إحدى زيارته إلى الخليفة، وتوسله إليه بامتداد عدله إلى قوم الشاعر في الإمامة⁽³⁾.

ب- **حكوي** **عبد الأخفري** **بعمال خراسان**: ويبار الشاعر كعب الأشقري من خراسان يشكو إليه عمالها واصفا إياهم بالذئاب وبمخالفتهم لأوامره ويدعوه إلى استعمال السيف معهم قال:

إن كنت تحفظ ما يليك فإنما عمال أرضك بالبلاد ذئاب
لن يستجيبوا للذي تدعو له حتى تُجلد بالسيوف رقاب
بأكف منصلتين أهل بصائر في وقعهن مزاجر وعقاب⁽⁴⁾

ونعتقد جازمين أن الخليفة عمر لم يأخذ باقتراحه الذي يلتقي مع ما اقترحه عليه الجراح والي خراسان باستعمال السيف والسيوف لإصلاح الناس الذي كتب يرد عليه يمنعه من ذلك في رسالته رقم 79-، وإن كان قد شغل بال أمير المؤمنين نجر خراسان فأسند إدارته بعد عزل الجراح سنة 100هـ إلى رجلين صالحين هما: عبد الرحمن بن نعيم الغامدي، وعبد الرحمن بن عبد الله القشيري⁽⁵⁾. وقال أحد الرجال يشكو إليه أيضا عماله:

إن الذين أمرتهم أن يعدلوا نبذوا كتابك واستحلّ المخزّم
وأردت أن يلي الأمانة منهم برّ، وهيئات الأبر المسلم
طلس⁽⁶⁾ الثياب على منابر أرضنا كلّ بنقص نصيبنا يتكلم⁽⁷⁾

⁽¹⁾ -سروي كما في الكامل والمقدّم والأداء قريب-

⁽²⁾ -سوان حرو، ج2، ص730، ط دار المعارف،

-المؤد: للكامل في اللغة والأدب، ج1، ص41، ط مؤسسة المعارف.

سوان عدو: المقدم الجديد، ج6، ص270-271.

⁽³⁾ -انظر الفصل الرابع من الباب الأول في استقباله له ص147، إلا أنه يعيل إلى أنه سعد بن مسعود الأزدي لأن ذكره في باب الرسائل الإدارية رسالة رقم: 125، 126، 126.

⁽⁴⁾ -الملاحظ: البيان والبيان، ج3، ص177-178، ط دار الكتب العلمية، البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص132.

⁽⁵⁾ -انظر الرسائل رقم: 122، 123.

⁽⁶⁾ -البلاذري: "طلس الذئاب". -طلس: مفردة أطلس وهو الأخضر، ولعله أراد: لهم يظهرون نقشا، ولكنهم في البطن حكن ذلك، لو يكون جعلهم عملة الذئاب لأن

الأطلس هو الذئب، لسان العرب، ج6، ص124. -مادة: (طلس).

⁽⁷⁾ -الملاحظ: المصدر السابق، ج3، ص178، المؤد: للمصدر السابق، ج1، ص403-404، البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص133.

لقد مثل بعض الشعراء في عهده دور المنبه إلى مواطن الخلل وتجاوزات الولاية نحو من ولوا أمرهم كالذي كان من خليلد بن الصعق الذي مثل الدور نفسه في عهد الفاروق رضي الله عنه داعياً إياه إلى مقاسمة عماله اثنين استغلوا سلطتهم لكسب الثروة⁽¹⁾. فكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يبائر بالتحقيق في شكوى الشاكي، فإن وجد الأمر على ما قال عزل الوالي وعاقبه، لا تأخذه في الحق لومة لائم، كما كان يكتفي في رده للمظالم باليسير إذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه، ولد يكلفه إحضار البينة لما كان يعرف من ظلم الولاية وبالخصوص قبل ولايته على الناس، وبالخصوص في الجناح الشرقي للدولة كما هو مبين في رسائل هذا الفصل من هذا الباب، حتى أن عبد الرحمن بن أبي الزناد صاحب بيت مال الكوفة على عهد عمر ذكر أنهم أنفذوا بيت مال الكوفة في رد المظالم حتى حمل إليهم المال من الشام للاستمرار في رد المظالم⁽²⁾.

وللإشارة فإن هذا كان في الفترة الأولى لاستخلاف عمر وإلا فإن الأحوال المالية قد تحسنت وموارده قد كثرت⁽³⁾.

وقد أنصف إسحاق بن قيس مولى الحواري فرد عليه الألف درهم التي أغرمه إياها الحجاج عقوبة له على ما وجد عنده من زيوف النقود وأعطاه خمسين درهماً أيضاً نفقة الطريق وألحق ابنة له في ديوان العطاء⁽⁴⁾.

هـ- مباحة أمير المؤمنين في احتدراج الناس إلى قبول العفو فخطر الله أمير المؤمنين على حب الحق والعدل والانصاف وتأثر على وجدانه ما كان يسمع ويشاهد ما يعاني منه الناس من الأم حتى أصبح ركيزة في نفسه وامتزج بقلبه وسرى في نفسه، وبالرغم من هذا فإنه لم يكن من أولئك الرجال المتهورين الذين لا يراعون الظروف لرحزحة الباطل عن عرشه وإحلال الحق مكانه، بل كان على دراية بكل ذلك باختلاف زمنه عن زمن النبوة والخلافة الراشدة، إضافة إلى اختلاف رجال زمنه عن رجال تلك الفترة الذين سعوا بجد وإيمان دون كلل

⁽¹⁾ ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 147.

⁽²⁾ أنظر رسالته إلى عدي بن شان بلال بن أبي بردة رقم: 129، و رقم: 157 في شأن حجاب.

⁽³⁾ ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 252.

⁽⁴⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 111.

⁽⁵⁾ أنظر الرسائل، من رقم: 352-355، وتعليقنا على آخر رسالة رقم: 712.

⁽⁶⁾ ابن عساکرة: منتخب تاريخ دمشق، ج 2، ص 453.

للتمكن لهذا الدين حتى استقام، ذلك أنه كان على وعي وبصيرة تامة بحركة مراحل الدعوة النبوية والأساليب والوسائل التي اتخذها رسول الله ﷺ للتمكن لدين الله، فاتبع سياسة الرفق والتؤدة لاستئراج الناس إلى قبول الحق وتأليف قلوبهم عليه، فقد بين هذه السياسة بقوله وعمله مراراً، ولم يفهم ابنه عبد الملك أناة والده وتباطئه في رده للمظالم وهو يعلم مواضعها، وكانت تدفعه حماسة الشباب وضحالة تفكيرهم إلى عدم التفكير في العواقب المنجرة عن رد المظالم جملة واحدة، فلم يكن راضياً عن عمل والده في هذا الجانب، وظن - في اعتقاده - أن هذا ظلم، فلم تطاوعه نفسه على السكوت فسأله: «يا أبت، ما يمنعك أن تمضي لما تريد من العدل؟ فوالله ما كنت أبالي لو غلت بي وبك القنور في ذلك».

فأجابه: «يا بني إنا أروض الناس رياضة الصعب، إني لأريد أن أحيي الأمور من العدل فأؤخر ذلك حتى أخرج معه طمعا من طمع الدنيا فينفروا لهذه ويكونوا لهذه»⁽¹⁾.

وهدفه أن يستتلين قلوبهم خوفاً أن يفتقروا عليه فتقا يضطرونه إلى اللجوء إلى السيف معهم لحملهم على قبول الحق، والناس في نظره أشبه ما يكونون بالمؤلفة قلوبهم، ولذلك سلك معهم هذه السياسة مستلهماً إياها من معاملة النبي ﷺ لمن كان يخشى خطرهم على الإسلام أو يرى في التمكين لدين الله في نفوسهم منفعة عظيمة، فكان لاستعمال عمر لهذه السياسة مع من وقعت منهم تجاوزات ومظالم تجاه المسلمين ذات تأثير أدبي كبير على مواقفهم منه بالكف عن استعمالهم للسيف معه لإجباره على التخلي عن تنفيذ ما عزم عليه نحوهم، إضافة إلى عدم وجود نقطة ضعف في سيرته ومواقفه بعد أن بدأ بنفسه فحملها على ما حملهم عليه. وتواصل حث الإبن لوالده على رد الحقوق إلى أهلها وإقامة لكتاب الله وسنة رسوله في شيء من حماسة الشباب واستعجالهم، حتى قال الناس لما رأوا منه شدة في العبادة ورغبة جامحة في إقامة الحق ونشر العدل: «إنما أدخله في العبادة ما رآه من ابنه عبد الملك»⁽²⁾، وليس ذلك بصحيح. ومن ذلك أن أمير المؤمنين قد تعب يوماً وضجر من رده للمظالم فدخل بيته يستريح قليلاً، فجاء عبد الملك فسأل عنه فأخبر بدخوله ليستريح ويجدد نشاطه بعد الفتور والتعب الذين أصاباه فاقترح عليه حجرته فقال له: «ما يؤمنك أن تؤتى في منامك وقد رفعت

⁽¹⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 57

لجو نعم: ج5، ص 281.

ابن قتيبة: حيون الأخبار، ج1، ص 9.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 88..

⁽²⁾ ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 297.

إليك مظالم لم تقض حق الله فيها؟!» فأخبره بما لبثه عليه من حق في الراحة حتى تبلغه منه، فإن حملها ما لا تطيق سرعان ما يسقط وأعوانه، إضافة إلى ما يحتسبه في نومته من الأجر مثل الذي يحتسبه في عمله في يقظته، ثم بين له كيف نزل القرآن منجما لحكمة أرادها الله -عز وجل- حتى يسكن الإيمان في القلوب، واعداد إياه بالاستمرار في إنصاف الناس الرجل والأتين وما من يوم لا تطلع عليه فيه الشمس إلا أمات فيه البدع وأحيا فيه السنن حتى يأتيه أجله فذلك أنجع للحق بالرسوخ وللعدل بالإنشراح في الأفق⁽¹⁾ ثم خرج إلى الناس ليرد عليهم مظالمهم، ولطالما كان يحمد الله على هذه المواقف من ابنه وأخيه سهل ومولاه مزاحم فقد قال:

«الحمد لله الذي شد ظهري بسهل أخي، وعبد الملك، ومزاحم»⁽²⁾.

والحق أنه استمر ذلك دأبه ورغبته، فقد قال يوما: «والله لو دبت لو عدلت يوما واحدا وإن الله توفي نفسي.

فقال له ابنه عبد الملك: وأنا والله يا أمير المؤمنين، لو دبت لو عدلت فواق ناقة وإن الله توفي نفسك.

فقال عمر: جزاك الله خيرا!»⁽³⁾.

بقي أمير المؤمنين وفيا للسياسة التي بين معالمها وأهدافها لابنه، عاملا على تنفيذها طوال عهد خلافته، فلم تكن همته كما صرح العلماء إلا رد المظالم والقسم في الناس⁽⁴⁾. وهو الحق كما هو مبين عبر صفحات هذا البحث من بدايته إلى نهايته.

د-ثنا، الناس عليه وحرورهم بما أسماه إليهم من معروفهم: أصبح الناس يترقبون قدوم رسوله بشوق عظيم حتى أن أبا مضر قال: «فَقَلَّ يَوْمَ إِلَّا لَقِينَا رَسُولَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِخَبْرِنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ أَنَّ الْجَوْرَ رَفَعَهُ أَوْ خَيْرَ يَفْضِيهِ». فاستمر ذلك دأبهم حتى جاءهم بريد نعيه يخبر بوفاته فبكوا بكاء شديدا، بالخصوص سكان العراق⁽⁵⁾ لأنهم قد عرفوا أهمية وجود

(1)-المصدر نفسه، ص 127، 301-302.

ونظر كتابه: صفة الصفوة، ج2، ص 128-129.

ر-انظر كلاحا على منهجه السياسي في سبيل بسط العدل ومقاومة الظالم، في الفصل الخامس من الباب الأول.

(2)-ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 50-51.

(3)-ابن سعد: الطبقات، م5، ص 296.

(4)-ابن يوسف: الفرج، ص 16.

(5)-ابن حنبل: تاريخ وسط، ص 241.

خليفة عادل على رأس الدولة بحيث نعموا بالهدوء والاستقرار والسكينة، بعد أن ذاقوا مرارة الظلم والجور في عهد من سبقه. حق لهم أن يبكوا على افتقارهم لهذا الإمام الراشد، لعظيم مصيبتهم فيه، ولعظيم ما حل بهم على يد يزيد بن عبد الملك⁽¹⁾، فهم يعرفون أنه رجل غير مأمون وسيرته متأثرة بسيرة صهزئته: محمد بن يوسف وأخيه الحجاج، وكان تخوفهم في محله، فقد أعاد عليهم سنن الحجاج وأحكامه.

وكنتيجة لما قام به من أمره بإعادة الحقوق إلى أصحابها في بلدانهم، بل وفي دورهم نون أن يتجشموا مشقة الرحيل إليه في طلبها كثر ما نحوه منهم عتبة بن شماس الذي قال في هذا الشأن:

إن أولى بالحق في كل حق ثم أخرى بأن يكون حقيقا
من أبوه عبد العزيز بن مروان ن ومن كان جده الفاروقا
رد أموالنا علينا وكاتت في ذرا شامق يفوق الأنوقا⁽²⁾

وقدمت إليه الوفود من جميع الجهات تشكره على ما أسداه إليهم من خدمات حررتهم من الغبن الذي كانوا يعانون منه، منهم: وفد قنم من العراق فتقدم فتى كان أفصح رجال الوفد فقال لأمير المؤمنين: «يا أمير المؤمنين، إنا لم نأتك رغبة ولا رهبة، أما الرغبة فقمنا علينا في بلادنا، وأما للرغبة فقد آمننا الله بعدك من جورك.

قال عمر فما أنتم؟

قال: وفد الشكر»⁽³⁾.

ثم طلب منه أن يعظه، فوعظه بموعظة بليغة مؤثرة .

هكذا أصبحت الأحوال، تآتى الوفود لتشكره على ما أسداه إليها من معروف لا لتطلب ثمن ولائها من المغانم كما كانت تفعل في عهد من سبقه من الخلفاء، أو الذين جاعوا من بعده.

(1) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 63 ، وانظر رده على فاطمة رسالة رقم: 657 وعلى بني هاشم رسالة رقم: 658.

(2) -المبرود: الكلل في اللغة، ج 1، ص 400، طه مؤسسة المعارف، والأثوق: الرغبة، ويعني أن الوصول إليها كان أمرا عسيرا

- لسان العرب، م 10، ص 10، مادة: (ثوق)

(3) -البيهقي: المحققين والمسؤولين، ص 459-460. ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 29، ص 282.

-أما الطرشوشي فيقول أنه وفد من المدينة، سراج الملوك، ص 120.

كان أمير المؤمنين حريصا على سرعة البث في المظالم إذا تبين له وجه الحق، لأنه كان يرى أن البطء في تنفيذ الأحكام ظلم لأصحابها، وأكد هذه الحقيقة في العديد من رسائله إلى ولاته⁽¹⁾ عن إصلاح الناس بالظلم، ناهيا ولاته عن مثل ذلك، واضعا حدا لضرب الناس، وهو الأمر الذي كان معمولاً به من قبل كما تؤكد ذلك رسائله الآتية إلى كل من عدي وعبد الحميد والجراح وصالح بن عبد الرحمن⁽²⁾.

وللإشارة فسإن هذا الباب بالخصوص الفصل الأول منه إن هو إلا جزء من أوامره وتعليماته ونواهيته المتعددة إلى ولاته في هذا الشأن، وبالمظالم بدأنا بعد موقفه من أقاربه وذكرنا لرسائله إليهم، فإحقيق الحق وترسيخ وجوده وقيمه والاستمرار في ذلك كفيل بتدعيم ما هو مقبل على إدخاله من إصلاحات في الإدارة، والاقتصاد، والمجتمع، والجهاد، والدعوة إلى الله، محققا نوعا من التكامل في السياسة التي انتهجها طوال خلافته أدت في عاقبة أمرها إلى نجاحه، بحيث أن من جاء بعده عجز عن إدراك كنهها، وقصورهم في استلها معانيها، وبالتالي نقل عليهم انتهاجها.

2- أوامره إلى ولاته بأمره برفع المظالم على أصحابها:

رسالة إلى أبي بكر بن محمد بأمره برفع المظالم على أصحابها

-40-

التزم أمير المؤمنين عمر بالمنهج الذي اختطه لنفسه في سياسته للناس، إذ بدأت رسائله تتوالى على ولاته وأعوانه جميعا في مختلف المناطق، ومواقع مسؤولياتهم، إذ يذكر أبو بكر بن محمد بن عمرو والي المدينة فيقول: كتب إلي عمر بن عبد العزيز:

«أن استبرئ الدواوين، فانظر إلى كل جور جاره من قبلي من حق مسلم أو معاهد فرده عليه، فإن كان أهل تلك المظلمة قد ماتوا فانفعه إلى ورثتهم»⁽³⁾

(1) -نظر الرسائل رقم: 46، 53، 66، 68، 69، 69، 69.

(2) -نظر الرسائل رقم: 73، 74، 74، 76، 77، 77، 79، 79، 179.

(3) -سجن سعد: الطبقات، م 5، ص 252.

واستمرت أوامره إليه، فقد قال: إبراهيم بن جعفر فيما يرويه عن والده: «ما كان يقدم على أبي بكر بن محمد كتاب من عمر إلا فيه رد مظلمة أو إحياء سنة، أو إطفاء بدعة، أو قسم، أو تقدير عطاء، أو خير حتى خرج من الدنيا»⁽¹⁾.

رسالته إلى محمدي بأمره برفع المظالم إلى أصحابها

-41-

وكتب أيضا إلى عدي بن أرطاة واليه على البصرة في الغرض الذي كتب في شأنه إلى أبي بكر بن حزم، فقد قال المدائني وغيره: كتب عمر إلى عدي⁽²⁾:
«أما بعد، فما بقاء الدين مع وسوسة الشيطان وجفوة السلطان، فاعط كل ذي حق حقه، والسلام»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-41-

أما عبد الله بن موسى فيقول: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي:
«ما طاقة المسلم بجور السلطان، مع نزع الشيطان، إن من عون المسلم على دينه أن يتحقى بحقه»⁽⁴⁾.

رسالته إلى عبد الحميد في الغرض السابق

-42-

أما ابن سعد فذكر رواية تتفق مع ما سبق، في حين تختلف معها في الجهة التي تلقت ذلك، يقول أبو سعيد مولى ثقف:

«أول كتاب قرأه عبد الحميد من عمر بن عبد العزيز كتاب فيه سطر:

(1) -المصدر نفسه، م5، ص252.

-وانظر: ابن الجوزي: مرة عمر، ص100.

(2) -عدي بن أرطاة القرظي: استعمله عمر بن عبد العزيز على البصرة سنة 99م، قتله معاوية بن يزيد بن المهلب سنة 102م.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج16، ص290-291، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج7، ص164-165.

(3) -بلاتري: أنساب الأشراف، ج8، ص146.

(4) -أبو نعيم: الحلية، ج5، ص306.

وأورد اليعقوبي هذه الرسالة فقال: هو كان يقول: ما بقي للمسلم على جفوة السلطان، ونزعة الشيطان، لم أر شيئا أحسن له على دينه من إعطائه حقه، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص306.

-وأشار البخاري إلى هذه الرسالة فقال: «عن حفص بن عمر السكوني: كتب عمر بن عبد العزيز في جور السلطان»، لتاريخ

كبير، م2، ص366.

أما بعد، فما بقاء الإنسان بعد وسوسة شيطان وجور سلطان، فإذا أتاك كتابي هذا فاعط كل ذي حق حقه، والسلام»⁽¹⁾.

رحالته إلى ولاته على العراق في المقدمة

-43-

ويقول أبو الزناد أحد أعوان عبد الحميد على بيت مال الكوفة:
«كتب إلينا عمر بن عبد العزيز بالعراق في رد المظالم إلى أهلها، فرددناها حتى أنفدنا ما في بيت مال العراق، وحتى حمل إلينا عمر المال من الشام»⁽²⁾.
ولم يرو نص الرسالة.

فهل تكون الرسالة المقدمة إلى عبد الحميد هي ما يقصده أبو الزناد في كلامه، فإن كان الأمر كذلك، فهذا يجعلنا نقول عما جاء في الروايتين الأخريين المتعلقةتين بمراسلته إلى عدي؛ أن أمير المؤمنين عمر عمم أمره هذا على جميع ولاة العراق منهم عدي بن أرطاة باعتباره الإقليم الأكثر تضرراً من سياسة مصادرة الحقوق.

ورحم الله الخليفة عمر! ما أبره برعيته! يحافظ على دينها بحفاظه على حقوقها، حيث لم يكن ظهيرا للشيطان عليها فتريخ فتتهلك دنيا وأخرة.
تلك حقا هي مهمة الحاكم الراشد أن يعمل على تقويم سلوك رعيته، ليس بالسيف، ولا بالسوط، ولكن ببسط الحق ومقاومة الظلم،

رحالته إلى عماله يحظرهم من حين حقوق الناس

-44-

كان أمير المؤمنين على دراية تامة بتجاوزات الولاة نحو الرعية، حتى دفعوها إلى التودد إليهم لتجنب نفسها المتاعب، فقد خطب يوما، فكان مما قاله: «... أيها الناس! إنه قد كان قبلي ولاة تجتروا موتهم، بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم...»⁽³⁾، ولكنه بعد استخلاقه

(1) -الطبقات، م، 5، ص 271.

(2) -المصدر نفسه، م، 5، ص 252.

أما ما تعلق بإفلاس خزينة العراق فنظر كلامنا على العطاء، رسائل رقم: 349، 350، 352، 353، 354، 355، 358، 359. وتعلقنا على الرسائل التي أمر فيها بوضع الجزية عن أسلم من رقم: 702 إلى 715.

(3) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 41.

-الملاء: الكتاب الجامع، ج 2، ص 450-451.

رفض أن تستمر هذه الظاهرة، حيث قال إبراهيم بن هشام: حدثني أبي عن جدي⁽¹⁾، أن عمر بن عبد العزيز قال:

«إتما هلك من كان قبلنا بحبسهم الحق حتى يشتري منهم، وبسطهم الظلم حتى يفتدى منهم»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-144-

وقال طلحة أبو محمد⁽³⁾: سمعت أشياخنا ينكرون، قالوا: «واستخلف عمر بن عبد العزيز سنة تسع وتسعين، ومات سنة: إحدى ومائة، وكان يكتب إلى عماله بثلاث خصال ينور فيهم: بإحياء سنة أو إطفاء بدعة، أو قسم في مسكنة، أو رد مظلمة، وكان يكتب إليهم:⁽⁴⁾ «إتما هلك من كان قبلكم من الولاة أنهم كانوا يحبسون الخير حتى يشتري منهم ويبذلون الشر حتى يفتدى منهم»⁽⁵⁾.

وبذلك يتأكد لنا وعي الخليفة عمر بالأسباب التي تؤدي إلى هلاك الأمم والجماعات ومن ثم لم يكتب ما كتب إلا ليبصر الجماهير لتعمل على دفع ذلك عنها، بإقلاعها وولاة أمرها عن مثل هذه التصرفات التي كانت تتحكم في العلاقات بين الطرفين، ذلك أن مستقبلها مرهون بذلك، ولا أدل على وعيه هذا ما قاله في مناسبة أخرى: «إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة، ولكن إذا عمل المنكر جهارا استحقوا العقوبة»⁽⁶⁾.

ولعل هذا الوعي حصل له نتيجة لسعة معارفه العلمية واحتكاكه بكبار علماء عصره، واستماعه لشكاوى المظلومين، وإطلاعه على ما كتب به الإمام علي عليه السلام إلى عماله هو الآخر بما نصه: «أما بعد، فإتما هلك من كان قبلكم أنهم منعوا الناس الحق فاشتروا،

(1) -وجده هو يحيى بن يحيى الفسائي والي الموصل على عهد عمر، ويظهر أنه من جملة الولاة الذين أرسلت إليهم هذه المراسلة.

(2) -تجويع: قحطية، ج5، ص311.

(3) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص243.

(4) -لمه طلحة بن مسروق اليامي الهمداني الذي توفي سنة 112هـ.

(5) -ابن سعد: تطبيقات، م6، ص215-216.

(6) -الطرشوشي: «أما بعد فإنه هلك من كان قبلكم بمنهم الحق حتى يشتري، وبسطهم الظلم حتى يعتدي»

(7) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص113.

(8) -الطرشوشي: سراج السلوك، ص424 ولا مند لروايته.

(9) -الإمام أحمد: فزهد، ص358.

(10) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص273.

وأخذوهم بالباطل فافتكوة»⁽¹⁾. فأعجب بمضمونه فأعاد صياغته كتاباً به إلى عماله كما هي طريقتة في إحياء السنة النبوية والراشدية، وسيأتي ما يؤكد هذه الحقيقة في العديد من مراسلاته إلى ولاته وبقية أعوانه.

رسالته إلى عماله بأمرهم بامتنانهم ورد المظالم

-45-

بعد أن أمر الخليفة عمر ولاته برد المظالم على أهلها، أفرط المتظلمون في دعاويهم وتجاوزوا حدود المعقول برفعهم للباطل، وأبلغه ولاته بعشيم وتزويرهم، ولما صعب عليه في هذا الزيف أن يتبين الصدق من الكذب، والحق من الباطل عزم على ردها عليهم خير من أن يأتي يوم القيامة والمظلومون متعلقون به يطالبونه بحقوقهم، فكتب إلى ولاته يحسم الأمر كما جاء ذلك عند ابن عبد الحكم قال:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العمال، أما بعد.

فإني كتبت إليكم برد المظالم، ثم كتبت إليكم أن تحبسوها⁽²⁾، ثم كتبت إليكم بردها فأطلعت من بعض أهلها على خيانات وشهود زور حتى قبضت أموالا كنت رددتها، ثم رأيت أن أردتها على سوء ظن بأهلها أحب إلي من أن أحبسها حتى ينجلي الأمر غداً على ما ينجلي عنه.

إذا جاءك كتابي هذا فاردنوها على أهلها، والسلام عليك»⁽³⁾.

3- تحطيراته لولاته من ظم الناصي، ورحمته الجوائز لمن يحله على الخير.

رسالته إلى بعض عماله يحثهم على تحقيق أكبر قدر من العدل والإصلاح

-46-

وكتب عمر إلى عماله يحثهم على مناقسة الظلمة السابقين، ولكن ليس في ظلمهم وإنما في تحقيق أكبر قدر من العدل والإصلاح. إذ يذكر يعقوب بن عبد الرحمن فيما يرويه عن والده: أن عمر كتب إلى بعض عماله:

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م5، ص254.

(2) لم يتوصل إلى معرفة هذا الكتاب الذي أمر به بالتوقف عن رد المظالم، وقد عرفنا من قبل أنه إلى بعض الولاة في رد المظالم كما لم يتبين لنا الكتاب الذي نسخ به سابق.

(3) مسودة صر، ص81.

«إن قدرت أن تكون في العدل والإحسان والإصلاح كقدر من كان قبلك في الجور والعنوان والظلم، فافعل، ولا حول ولا قوة إلا بالله»⁽¹⁾.

ذلك هو هدفه أن يشد هم أعوانه وينفعهم لأن يسبقوا الزمن لإنجاز ما يمكن انجازه من اصلاحات، وتقدير ما تستطيع طاقتهم تقديمه من إحسان للجماهير التي عانت من الظلم والحرمان، ذلك أنه ليس للموت ميعاد يعرفه كما كتب بذلك إلى عروة بن محمد كما هو آتٍ إثر هذا.

وقد حقق في مدة سنتين ونصف، الشيء الكثير الذي لم يحققه من سبقه من خلفاء بني أمية، أو جاعوا بعده في أضعاف مدة حكمه.

خطابه إلى عامل له يحطره من ظلم المسلمين

-47-

كما كان الخليفة عمر على علم بمظالم العمال التي مسّت أعراض المسلمين وأموالهم ودماءهم، ولما كان الأمر كذلك، فقد كتب إلى أحد عماله يحذره، من ذلك كما قال يحيى بن يمان:

«أما بعد، فلستجف يدك من دماء المسلمين وبطنك من أموالهم، ولستاك من أعراضهم، فإذا فعلت ذلك فليس عليك سبيل (إِنَّمَا السَّبِيلُ إِلَى الْعَذَابِ يَظْلِمُونَ النَّاسَ...)⁽²⁾. الآية»⁽³⁾

وإذا كان عمر قد حذره من ظلم الناس، فإنه قد استثنى من ذلك الفئات التي يشمل عدوانها ما نكر في النص فعليه أن يتصدى لها ويردعها. حفاظاً منه على أموال وأعراض وأرواح المسلمين.

خطابه إلى أهل الموسم يتبرأ فيه من ظلم من ظلموه، ورحمة الجوائز لمن يد له

على الخبر

-48-

وحتى يعطي لعملية رد المظالم بعداً أوسع وأعمق، فقد دعا الجماهير للمساهمة في ذلك بتحمل جزءٍ من المسؤولية معه، فقد قال جعونة بن الحارث: أن عمر كتب إلى أهل الموسم:

(1) ابن سعد: الطبقات، 5، ص 283. ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 106.

(2) سورة الثوري: الآية: 42

(3) أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 307. ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 114.

«أما بعد، فإني أشهد الله وأبرأ إليه في الشهر الحرام والبلد الحرام، ويوم الحج الأكبر، أتى بريء من ظلم من ظلمكم وعدوان⁽¹⁾ من اعتدى عليكم، أن أكون أمرت بذلك أو رضيته، أو تعنته، وأرجو أن يكون ذلك موضوعا غني مغفورا لي، إذا علم مني الحرص والاجتهاد.

ألا وأنه لا إن على مظلوم بوني وأنا معول كل مظلوم.
 ألا وأي عامل من عمالي رغب عن الحق ولم يعمل بالكتاب والسنة فلا طاعة له عنكم، وقد صيرت أمره إليكم حتى يراجع الحق وهو نميم.
 ألا وأنه لا دولة بين⁽²⁾ أغنياتكم، ولا أثر على فقراتكم في شيء من فينكم.
 ألا وأيما وارد ورد في أمر يصلح الله به خاصا، أو عاما من هذا الدين فله ما بين ماتني دينار إلى ثلاث مائة دينار، على قدر ما نوى من الحسنة وتجنب من المشقة.
 رحم الله امرءا لم يتعاضده سفر! يحيى الله به حقا لمن وراءه، ولولا أن أشغلكم عن مناسككم لرسمت لكم أمورا من الحق أحيها الله لكم، وأمورا من الباطل أماتها الله عنكم وكان الله هو المتوحد بذلك، فلا تحمدوا غيره، فإنه لو وكلني إلى نفسي كنت كغيري والسلام عليكم»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-148-

وأورد ابن عبد الحكم رواية أخرى تخالف في بعض فقراتها ما جاء في الرواية المتقدمة، حيث قال: كتب إلى أهل الموسم:
 «أما بعد، فأیما رجل قدم علينا في رد مظلمة، أو أمر يصلح الله به خاصا أو عاما من أمر الدين، فله ما بين مائة دينار إلى ثلاثمائة دينار بقدر ما يرى من الحسنة وبعد الشقة، رحم الله امرءا لم يتكأده بعد سفر! لعل الله يحيي به حقا، أو يميت به باطلا، أو يفتح به من وراءه خيرا، ولولا أتى أطيل عليكم وأظنّب فيشغلكم ذلك عن مناسككم لرسمت أمورا من

وانظر: الخرائطي، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق من 92، فقد ذكر موعظة نسبها إلى الحسن البصري يقارب مضمونها ما كتب به

عمر بن عبد العزيز.

(1) ابن رجب: «وعدوان من عداكم»

(2) ابن الجوزي: «بسر»

(3) أبو نعيم - الحلي، ج 5، ص 292-293.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 90، ابن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص 79-81، ولا سند لروايته،

الحق فظهرها الله، وأمورا من الباطل أماتها الله، وكان الله هو المتوحد لكم في ذلك، لا تجدون⁽¹⁾ غيره، فإته لو وكلني إلى نفسي لكنت كغيري، والسلام»⁽²⁾.

هكذا يجعل أمير المؤمنين من الرعية عينا على حكامها، تحاسبهم إن جانبوا الحق ميئرا عليها سبيل الإتصال به بعد أن أزال جميع العوائق التي كانت تحول بينها وبين الإتصال بحكامها، واعدا إياها بتقويم المكافأة لمن يدلّه على عدل لم يهتد إليه، ويكون له عوناً على الحق، ويبلغه حاجة من لا يستطيع إبلاغها.

ويسنرج هذا ضمن تنفيذ ما وعظ به باتخاذها منهاجاً له في سياسة المسلمين بفتح بابها للمتظلمين وعدم الإحتجاب عن الرعية⁽³⁾. وسيعمل بالذي وعد به كما سنشير إلى ذلك كلما دعت الضرورة.

رسالته إلى عدي في العدل المطلق

-49-

كان أمير المؤمنين يعلم أن العدل في الدنيا نسبي رغم حرص الحاكم على تطبيق ذلك وأن العدل التام المطلق لا يتحقق إلا من قبل الخالق ﷻ يوم القيامة، وفي هذا الغرض قال جرير⁽⁴⁾: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي⁽⁵⁾:

«وأعلم أن أحدا لا يستطيع إنقاذ⁽⁷⁾ قضايا ما بين الناس حتى لا يبقى منها شيء، لا بد أن تستأخر قضايا ليوم الحساب»⁽⁸⁾.

يظهر أن عدي كان يتشدد في القضايا ويبالغ فيها فكتب إليه يسأله عنها، فكتب إليه ينبهه إلى تصور عدل البشر وإن حرصوا على إقامة العدل.

4- صاعقه لخطاوي المظلومين وأمره بإنصافهم

(1) -لاحظ محقق السيرة في الهامج: في م تلا تحمدوا غيره. وانظر المسيفة في الرواية المتقدمة.

(2) -سيرة عمر، ص 121-122.

(3) -انظر الفصل الخامس من الباب الأول في منهجه السياسي عند كلامنا على الشورى، وما اشترط على ما يريد مصاحبه، وكذا عند كلامنا العدل كأمثل من أصول حكمه، وخطبته على القرباء، وأيضا عند كلامنا على اتخاذها ما وعظ به منهاجاً له.

(4) -لم يتبين لنا اسمه الكامل.

(5) -لم يشر المصدر إلى من كتب، إلى عدي بن عدي لسير الجزيرة؟ أو إلى عدي بن أرطاة وإلى البصرة؟

(6) -لم تكن لوو زائدة فإن هناك كلام قد سبق.

(7) -كذا وردت ولعلها "نقاذ" أي يحكم ويضئ أمره في قضايا الناس.

(8) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 114-115.

رسالته إلى عروة بأمره بالنظر في مظلمة رجل

-50-

ما إن بلغ مسامع المسلمين في شتى الأقاليم ما كان قد كتب به أمير المؤمنين إلى أهل الموسم، وما خطب⁽¹⁾ به على الجماهير التي تقاطرت عليه من كل مكان لما سمعت بولايته حتى بدأ المتظلمون يتوافدون عليه رافعين إليه ظلاماتهم. فقد قال إبراهيم بن هشام فيما يرويه عن جده يحيى بن يحيى الفسائي: بينما عمر بن عبد العزيز يسير في سوق حمص تقدم إليه رجل فقال له: يا أمير المؤمنين، أمرت من كان مظلوما أن يأتيك؟ قال: نعم.

قال: فقد أتاك مظلوم بعيد الدار.

فقال عمر: وأين أهلك؟

قال: بعدن أبين⁽²⁾

فقال له: ما ظلامتك؟

قال: ضيعة لي وثب عليها واثب فانتزعتها مني.

فكتب إلى عروة بن محمد⁽³⁾ بأمره:

«أن يسمع من بينته، فإن ثبت له حق دفعه إليه»

وختم كتابه.

فلما أراد الرجل الانصراف، قال له عمر: على رسلك، إنك أتيتنا من بلد بعيد فكم نفذ

لك من زاد؟ أو نفقت لك من راحلة؟ وأخلق لك ثوب؟

فحسب كل ذلك فبلغ أحد عشر ديناراً فدفعها عمر إليه⁽⁴⁾.

(1) -حظر الفصل الخامس من الباب الأول في مبدأ بسط العمل.

(2) -عدن أبين: مدينة تجارية مشهورة باليمن تطل على البحر الهندي، وأضيفت إلى أبين وهو مخالف عدن.

سيفوت: معجم البلدان، م 4، ص 89، مادة: (عدن)

(3) -عروة بن محمد بن عطية السعدي: ولاء سليمان على اليمن سنة 96هـ وأقره عليها عمر، كان من صالحى المال وخيارهم عزله يزيد بن عبد الملك سنة 103هـ. ثقة.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 17، ص 26-28.

-ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 170

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 170.

(4) -طبر نعيم: الحولية، ج 5، ص 280.

رسالته إلى متولي حضرموت بأمره بالنظر في مظلمة الرجل

-51-

وينكر البيهقي: بينما عمر -رحمه الله- يسير على بقلته فتعلق بلجامها رجل، فقال:
أنتك بعيد الدار مظلوما؛

قال له: من أين أنت؟

قال: من حضرموت⁽¹⁾، أرضي وأرض آبائي أخذها الوليد وسليمان⁽²⁾، فأكلاها.

فنزل عمر وجلس على الأرض، ثم قال له: من يعلم ذلك؟

قال: أهل البلد قاطبة.

قال: يكفيني من ذلك شاهدا عدل.

أكتبوا له إلى بلاده:

«إن أقام شاهدي عدل أن الأرض له ولآبائه فادفعوها إليه.

فلما ولى الرجل قال: أنظروا هل هلكت له راحلة أم نفذ له زاد أو تخرق له من حذاء؟

فحسبوا ذلك فبلغ ثلاثين ديناراً، فأتى بها فعثت في يده⁽³⁾.

رسالته إلى والي اليمن بأمره برفع ضيقة الرجل

-52-

يذكر الماوردي أن عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- خرج ذات يوم إلى الصلاة

فصانفه رجل ورد من اليمن متظلماً فقال

تدعون حيران مظلوما ببابكم فقد أتاك بعيد الدار مظلوم⁽⁴⁾.

(1) -حضرموت: ناحية واسمة في شرق عدن تطل على بحر الهند تتوزع اليوم بين اليمن وعمان.

-يقوت: معجم البلدان، ج 2، ص 269-270 مادة (حضرموت).

(2) -هناك عدم نقة في التعبير فالوليد لم يأخذها وإن كان أمر ما جرى، ولم يأخذها سليمان وإن كان هو الآخر لم يملك على رد غصوب للنسب، والسرواية التالية توضح ذلك. وإنما الذي قام بكل ذلك هو محمد بن يوسف الذي أخذ أراضي الناس بغير حقها. البلاذري: فتوح البلدان، ص 80.

(3) -السعدي والمسعودي، ص 493.

ولم ينكر المتولي على حضرموت. وللعلم فإن الغموض يسود إدارة الإقليم الجنوبي لشبه الجزيرة العربية وبالأخص اليمن وحضرموت.

(4) -نكر المهورد هذا البيت باختلاف ونسبه إلى رجل من أزد شنومة تظلم به من رجل من آل بيت عتبة بن لبي سفيان إلى هذا الأخير كان قد استلمه على الطائف، للكامل في الأدب، ج 1، ص 209. ونشك في صحة هذه الرواية لكون أمر تعيين والي طائف يعود في الغالب إلى والي المدينة، وعتبة لم يتول عليها وإنما ولي على مصر لفترة في حياة معاوية، وكانت إمارة المدينة تتداول في حياة هذا الأخير بين مروان بن الحكم وسعيد بن الحارث.

فقال: ما ظلامتك؟

فقال: غصبني الوليد بن عبد الملك ضيعتي.

فقال: يا مزاحم، إننتي بنفتر الصوافي، فوجد فيه: أصفى عبد الله الوليد بن عبد الملك

ضيعة فلان.

فقال: أخرجها من الدفتر وليكتب برد ضيعته إليه، ويطلق له ضعف نفقته»⁽¹⁾.

ولم يرو نص الرسالة.

وبعد الذي سبق، يبقى أمر هؤلاء الرجال موضع تساؤل، أكانت مظلمة واحدة اختلفت صيغ الرواة في التعبير عنها؟ أم هي لرجال عدة؟ الواقع أننا إذا نظرنا إلى ما فعله محمد بن يوسف مع أهل اليمن ونظرنا إلى هذه الروايات من هذا المنظور خيل إلينا أن المظلومين عدة، شدوا رحالهم إلى أمير المؤمنين يرجونه أن ينصفهم، فكتب في كل رجل بما يقتضي إنصافه.

كما لم ينس ما كان قد وعد به أهل الموسم في الرسالة التي مرت بتقديم الجوائز لمن يأتي فينله على خير فيمضيه أو شر فينهى عنه. فعوضهم نفقات السفر، وهذا أمر جدير بالإجلال والإحترام إذ لم يكن معمولاً به - فيما نعلم - من قبل، وهو بالتالي من ابتكاره وأوليائه.

رسالة عمر إلى عدي بأمره برد حقوق الناس

-53-

وقال ابن عياش⁽²⁾: قدم رجل من البصرة على أمير المؤمنين، فلما بلغ منزله سأل عنه فأخبر: بأنه قد خرج وهو الآن راجع، فمكث ينتظره، فإذا هو قد أقبل، فقيل للرجل هذا أمير المؤمنين، فقام فشكى إليه عدي بن أرطاة في أرض له، فقال عمر: قاتله الله! أما والله ما غرنا إلا بعمامته السوداء؛ أما إني قد كتبت إليه فضلاً عن وصيتي: «⁽³⁾ إنه من أتاك ببينة على حق هو⁽⁴⁾ له فملمه إليه»⁽⁵⁾.

(1) - الأحكام السلطانية، ص 73، طبعه الخزاز.

(2) - عند البلاذري: "المدائني عن رجل عن الشرفي".

(3) - عند: "من جاءك ببينة ...".

(4) - البيهقي: "هو" ناصة عنده.

(5) - عن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 129-130.

رسالته إلى محمدي بأمره ببرد خبيثة الرجل

-54-

«ثم قال عمر للرجل: قد عناك إلي، فكتب⁽¹⁾ إلى عدي ببرد أرضه».

ولم يرو نص الرسالة.

«ثم قال له: كم أنفقت في مجيئك إلي؟»

فقال: يا أمير المؤمنين، تسألني عن نفقتي وأنت قد رددت علي أرضي، وهي خير من

مائة ألف درهم؟!!

فقال عمر: إنما رددت عليك حقلك، فأخبرني كم أنفقت؟

قال: ما أنري.

قال: أحرزوة، فإذا هو ستون درهما، فأمر له من بيت المال، فلما ولى صاح به عمر

فرجع، فقال له: خذ هذه خمسة دراهم من مالي فكل بها لحما حتى ترجع إلى أهلك - إن شاء

الله-⁽²⁾.

رسالته إلى والي اليمامة بأمر بعزله وبرد ظلمة رجل عليه

-55-

استمر توافد المظلومين على أمير المؤمنين عمر -رحمه الله- يرجون إنصافه، وكان

لا يخيب أملهم إذا ما عرف وجه مظلمة الرجل وأحاط بها. من ذلك أن ابن منظور قال:

أتى إلى عمر بن عبد العزيز رجل من أهل اليمامة يشتكي إليه فقال: «يا أمير المؤمنين

إني قد بلغت غايتي، والله سائلك عن مقامي هذا.

قال: قل.

قال: عاملك باليمامة⁽³⁾ غصبني حقي، واعتدى علي في إبلي

قال: فإن الله قد عزل عنك العامل، ورد عليك ظلامتك يا غلام، أكتب إليه».

(1) -البلاذري: «كتب إليه بما سأل وأعطاه درهيمات من ماله فقال: تشر بها لحما» وتنتهي الرواية، ويظهر من الرواية أن عدي كتب إليه في شأن الرجل، وإلا لما قال أمير المؤمنين ما قال.

(2) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 130، البيهقي: المحاسن والمساوي، ص 493، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 180-181. ونظر لمرء إليه فيما سبق برد المظالم رقم: 41 ونظر رسالته إليه رقم: 161، 161أ.

(3) -اليمامة: منطقة معروفة من نجد، وتسمى أيضا: جؤا والمروض تقع إلى الغرب من البحرين بمسافة عشرة أيام قاصتها حجرة.

-بقرت: مجمع بلدان، م 5، ص 441-442، مادة: (يمامة) - أما والي اليمامة في أول أمر عهد سليمان فهو: نوح بن هبيرة، - تاريخ خليفة بن خياط، ص 248. ثم ابن عمر حين عليها محمد بن عبد الرحمن بن زرارة، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 401-402 طهمة لبنان، 1990، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9، ص 298.

ولم يرو نص الرسالة.

فخرج الأعرابي وهو يقول:

يا أيها المظلوم في بلاده أنت الأمير عمرا فناده
خليفة الله على عباده لم يؤثر الدنيا على معاده
قد أشبه الفاروق من أجداده⁽¹⁾

وبالفعل عزل عمر الوالي وعين بدله محمدا بن عبد الرحمن بن زرارة .

ومالته إلى أحد عماله بأمره ببرد مال إلى صاحبه

-56-

وقال سماك بن الفضل: كتب عمر بن عبد العزيز في مال كان ابن يوسف⁽²⁾ أخذه من ناس:
«ما وجد بعينه فرده إلى صاحبه»⁽³⁾.

ومالته إلى أحد عماله بأمره أن يبرد مظلمة رجل - إن سمعت -

-57-

وقال ابن عبد الحكم: وأتاه رجل، فقال: «يا أمير المؤمنين! مظلمة نخلت علي.
قال عمر: ومن بك؟

قال⁽⁴⁾: فلا والله ما استطاع أن يقول فلان لبعض أهله مرتين أو ثلاث.

فقال: فلان بن فلان عمد إلى مال لي بكذا وكذا فأخذه.

فقال: يا غلام! إننتي بدواة وقرطاس، فكتب إلى عامله:

إن فلانا نكر لي كذا وكذا، فإن كان الذي نكر لي علي ما نكر، فلا تراجعني فيه

واردده عليه»⁽⁵⁾.

ثم ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال:

(1) - حين منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 29، ص 286-287. وكان له الموقف نفسه من سعد بن محمود المازني الذي ضرب رجلا في

ناقة رفض أن يعطيها له، رسالة رقم: 126، 126.

(2) - المرجح أنه محمد بن يوسف النقي لأن سماك بن الفضل صنعاني يمني.

(3) - عبد الرزاق: مصنف، ج 10، ص 121 (كتاب العقول، باب: قتل الحروراء)، وما دام الأمر بتعلق بمظالم محمد بن يوسف - إن صح

ترجيحا - فإن الرسالة كتبها إلى عروة بن محمد وإليه على اليمن.

(4) - أي الرلوي الذي لم يذكر اسمه.

(5) - سيرة عمر، ص 59.

(إِنْ هَذَا لَمَوْ الْبِكَاءِ الْمُبِينِ) (1).

رسالته إلى عامله علي أحزببجان بأمره برد حال رجل عليه

-58-

استمر تقاطر وفود المتظلمين على الخليفة عمر يشتكون إليه، ويرجون إنصافه وإعادة حقوقهم إليهم، فقد قال عبيدة بن حسان السنجاري: أن رجلا من أهل أنزببجان (2) أتى عمر بن عبد العزيز، «فقام بين يديه» (3)، فقال: يا أمير المؤمنين! أذكر بمقامي هذا مقاما لا يشغل الله عنك فيه كثرة من يخاضع من الخلائق يوم تلقاه بلا ثقة من العمل ولا براءة من الذنب.

فبكى عمر بكاء شديدا، ثم قال: وبك! اردد علي كلامك هذا، فجعل يردده وعمر يبكي وينتحب، ثم قال: حاجتك؟

قال: إن عامل إنزببجان (4) عدا علي فأخذ مني إثني عشر ألف درهم (5) فجعلها في بيت مال المسلمين.

قال عمر: (6) اكتبوا له الساعة إلى عاملها حتى يرد عليه» (7).

ولم يرو نص الكتاب.

«ثم قال: انظروا هل اخلوئق له من ثوب، أو تقطع له من حذاء، فحسب ذلك فبلغ عشرين دينارا».

ثم رده إلى بلاده على البريد كما ذكر ابن كثير (8).

(1) سورة الصافات، الآية: 106.

(2) أنزببجان: منطقة تتألف جنوب غرب بحر الخزر (قزوین) تحدها من شمال بلاد النيل، ومن الغرب أرمينية ومن الجنوب بلاد فارس، أشهر مدنها: تبريز، وأردبيل، ومرند، - بقوت: معجم البلدان م1، ص128-129 مادة (انزبجان).

(3) -عند البيهقي: أنه دخل مع القراء .

(4) -هناك خلاف بين المؤرخين حول والي هذه المنطقة. أنظر ملحق الولاية في آخر الرسالة.

(5) -عند البيهقي: عشرة آلاف درهم.

(6) -عنده أيضا: فكتب برد ذلك عليه ويعزل عامله».

(7) -بن أبي الدنيا: الرقة والبكاء، ص113

-بن الجوزي: سيرة عمر، ص92-93.

-بن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص89. وما نكر تنتهي روايتهم.

(8) -الهداية والنهاية، ج9، ص218.

-وقطر كتبه: عمر بن عبد العزيز، ص85.

رسالته إلى محمد الحميد في إنقاذ إسحاق بن قيس

-59-

قال إسحاق بن قيس⁽¹⁾ مولى الحواري بن زياد العتكي:

«أخذ معي فلسٌ بهرج⁽²⁾ زمن الحجاج، فضربني ابن أبي مسلم⁽³⁾ وحبسني، فتكلم في الحواري بن زياد⁽⁴⁾، فأخذوا مني ألفاً وتركوني، فلما استخلف عمر أتيتُه فأخبرته فبكي وقال: ألف درهم في فلس بهرج، وكتب إلى عبد الحميد:

إن كان الأمر كما ذكر فاعطه ألف درهم.

قال: فأتيتُه، فإذا سياط موضوعة، فقلت في نفسي: أتيت أمير المؤمنين فلم أر سيطاً.

قال: فأعطاني ألفاً وكتب لي عملاً وأعطاني نفقة⁽⁵⁾.

وفي رواية ابن عساكر أنه كان يبيع الفلوس في واسط⁽⁶⁾، فوجدوا عنده هذا الفلوس البهرج، فضربوه وأغرموه ألفاً وألقوه في السجن حتى هلك الحجاج، ثم يقول: «فلما قام عمر بن عبد العزيز علمني مولاي خطبة، فأتيتُه فقلت: أصلحك الله يا أمير المؤمنين! إنه لم يبق بيت من بيوتات العرب شعراً ولا مديراً ولا ويراً إلا وقد فتح الله عليهم يا أمير المؤمنين باباً من العدل؛ وأغلق عنهم باباً من الجور، وإني صاحب الفلوس.

فقال: ويحك! وما صاحب الفلوس؟

فقصصت عليه القصة، فأمر لي كل يوم برغيفين وبضعة من لحم، ولعن الحجاج⁽⁷⁾ يومئذ، ثم بعث إلي وأعطاني ألفاً، وأعطاني خمسين درهماً أيضاً. وقال: هذه نفقة الطريق⁽⁸⁾.

وقال: هل لك ممن ولد؟

فقلت: بُنية

(1) إسحاق بن قيس مولى الحواري: لم أجد له ترجمة.

(2) بهرج: درهم بهرج: ردي، وكذا الذي فضته رديئة، وكل رديين من الدراهم وبخرها: بهرج.

- ابن منظور: لسان العرب، م، 2، ص 217، مادة (بهرج).

(3) يعني يزيد بن أبي مسلم الذي ترجم له في الفصل الثالث من الباب الأول. عند كلامنا على: عمر مستشار لمليمان، ص 97.

(4) الحواري بن زياد العتكي: لم أهد إليه.

(5) البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 190.

(6) جاءت في المصدر 'واسم' وهو خطأ بل في رأينا هي 'واسط'.

(7) عند بقصد باللعن هنا: الشتم وذكره بسوء، وليس المراد به التطرد والإبعاد من رحمة الله، إلا لأن أمير المؤمنين نهى عن شتم الحجاج

كما جاء في الرسالة التالية رقم: 85.

(8) نظر رسالته السابقة رقم: 48، 44 الذي وعد فيها بتقديم الجوائز لمن يرد عليه فوبله على مواطن التقصير والخطأ.

قال: قد الحقناها في المائة»⁽¹⁾.

لاشك أن خلو رواية ابن عساكر من الإشارة إلى مكاتبة عمر في شأنه إلى عبد الحميد وتمويضه ما أخذ منه بعيد عن الحقيقة، وبخالف ما عرف عنه من رد الأمر إلى ولاته بإنصاف المظلومين بعد التحقيق في المظلمة كما تدل عليه رسائله المتقدمة إليهم. أما أن يعاقب على فلس بهرج وقع في يد هذا الرجل دون مبرر يدعو إلى ذلك فهذا بعيد الاحتمال، ومن ثم فإن نعلل به ذلك أن الرجل -فيما يظهر- سك هذا الفلوس -إن صح ذلك- إن لم تكن فلوسا وندراهم على غير عيار العملة الرسمية التي فرض الحجاج على من له نقود أن يعيد ضربها في الدار التي أنشأها لذلك في واسط، حيث أن الحجاج كان ينزل أقصى العقوبات؛ على كل من يحاول غش العملة أو انقاص عيارها، أو زيادته عن العيار الرسمي الذي قرره⁽²⁾.

رسالته إلى محمد الحميد بأمره أن يرسل إليه برجل مظلوم

-60-

وذكر البيهيم بن عدي فقال: كانت لفاطمة ابنة عبد الملك جارية ذات جمال، فاستوهبها منها عمر قبل أن يستخلف، فأبت، فلما استخلف رأت أن تحقق أمه، فهبأتها وأرسلت بها إليه فلما أذ خلست عليه، سألها لمن كانت؟ فأخبرته أنها كانت لعامل من أهل الكوفة صادرها الحجاج فيما صادر له من أموال، وأرسل بها إلى عبد الملك الذي وهبها هو الآخر لابنته فاطمة. وسألها عن العامل، فأخبرته بأنه مات وترك ولدا حاله سيئة، فكتب إلى عبد الحميد عامله على الكوفة يأمره:

«أن سرّخ إلي فلانا بن فلان على البريد».

فلما قدم عليه قال له: ارفع إلي جميع ما أعزم الحجاج أبالك. فلم يرفع إليه شيئا إلا دفعه إليه. ثم دفع بالجارية إليه، فتخلى له عنها، فرفض هبته، ثم نصحه أن لا يمسه لعل والده قد وطنها⁽³⁾.

(1) ابن عساكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص453.

(2) إسمان صنفى لعمد: الحجاج بن يوسف، ص459-450.

وانظر الرسائل من رقم: 86 إلى 86 التي يعلن فيها وضع الرسوم الفلوسية عن الرعية.

(3) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج29، ص281.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص184-185، وكتابه: المنتظم، ج7، ص42-43.

إلا أنه في رواية ابن عبد الحكم أن عمر كتب إلى عامل البصرة يأمره بردها إلى أهلها، ولا تختلف عنده الأسباب التي صيرتها إلى فاطمة والتي ذكرت سابقاً⁽¹⁾.
ولكن في رواية أخرى لابن الجوزي أنها جارية من البربر استصفاها موسى بن نصير من عامل عبد الملك الذي هرب منه، فسرحها عمر إلى أهلها دون أن يشير أنه كتب في أمرها إلى واليه⁽²⁾.

وفيما ذكره نظراً. وإلى روايته الأولى وكذا رواية ابن منظور نميل لأنها أنق وأوضح وإن كان التساؤل يبقى مطروحاً حول عدم علم عمر بما صيرها إلى فاطمة طوال هذه المدة التي كانت تعيشها معه حتى تهبها إليه عندها يستفسر عن حالها؟!!

5- إنعامه لخارجة والحسن وابن سيرين ببرد عطاتهم عليهم.

رحالته إلى أبي بكر يأمره بإعانة حرمه عطاء خارجة بن زيد إليه

-61-

اتخذ خلفاء بني أمية العطاء وسيلة إغراء لكسب الأنصار والمؤيدين، لتثبيت أركان دولتهم، ووسيلة ضغط ضد من ينتقد سياستهم، أو يساهم في الثورة عليهم باقتطاع جزء من عطائهم أو بتخفيضه أو حرمانهم منه كلية، فهذا اليعقوبي يقول عن الخليفة الوليد في مبالغة: «إن الوليد حذف من الديوان عشرين ألفاً»⁽³⁾ دون أن يحدد من أي ديوان كان ذلك. أم هو من مجموع الدواوين في بقية الولايات.

ومن بين الرجال الذين جرمتهم الدولة وحرمتهم من عطائهم: خارجة بن زيد قال إبراهيم بن يحيى: فلما استخلف عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى أبي بكر بن محمد واليه على المدينة يقول له:

«أن يُعطى خارجة بن زيد⁽⁴⁾ ما قطع عنه من الديوان»⁽⁵⁾.

(1) سيرة عمر، ص 56-57.

(2) سيرة عمر، ص 185-186، ولعله يشير إلى جارية أخرى بريية من لوقه ممن كان قد أمر برد سيبيهم إليهم. أنظر رسالة رقم: 500.

(3) تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 291.

تجربة خمات: الإدارة في العصر الأموي، ص 263-264.

(4) -خارجة بنت زيد بن ثابت الأمصاري الخزرجي: أحد علماء المدينة المنورة كان جليل القدر، أترك زمان عثمان بن عفان رضي الله عنه توفي سنة 100هـ.

سنة: الطبقات، م 5، ص 193-194، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 27-29.

(5) ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 256.

سنة: المصدر السابق، ج 5، ص 28.

رحمه علي أبو بكر في محبة المال لتوسيع إمارة مروان العطاء

-62-

لما بلغ خارجة ما أمر به في شأنه عمر مشى إلى أبي بكر، فقال: إني أكره أن يلزم أمير المؤمنين من هذا مقالة ولي نظراء، فإن أمير المؤمنين عنهم بهذا فعلت، وإن هو خصني به فإني أكره ذلك له. فأبلغ أبو بكر ما قاله إلى أمير المؤمنين عمر، فكتب إليه: «لا يسع المال ذلك، ولو وسعه لفعلت»⁽¹⁾.

ولم نجد في المصادر التي رجعنا إليها السبب الذي من أجله حرم من عطائه، إلا أن ذلك يعود -فيما نرجح- إلى موقف الأنصار عامة من خلافة بني أمية بعدم اعترافهم بشرعية خلافتهم، ثم اقتتال الطرفين في موقعة الحرة سنة 63هـ، ثم مساندتهم لابن الزبير -64-73هـ- في مناهضته لهم⁽²⁾، فنتيجة لهذه المواقف منهم تجاههم عاقبواهم بحرمانهم من عطائهم، خصوصا قادة الرأي منهم، الذين لهم أثر في توجيه العامة، بوضعهم تحت نل الحاجة. إلا أن خارجه بن زيد العالم الأبى التقى أبي أن يدل نفسه، وإنما كان يكسب قوته مما كان يكتبه من وثائق تتعلق بالبيع والشراء والمدائنات بين أهل المدينة، وكذا قسمة موارثهم⁽³⁾.

أنظر المكانة الرفيعة التي يتبوؤها أمير المؤمنين لدى هذا العالم الرباني بحفاظه على سمعته من نقول القائلين نظرا للموقف الحرج الذي أصبح يشعر به لما أمر بإعادة صرف عطائه إليه.

رحالته إلى الحسن وابن سيرين يرد عليهما عطائهما

-63-

وكتب أيضا كما قال خلود بن دعلج: إلى الحسن البصري⁽⁴⁾ وابن سيرين يقول لهما:

(1) - ابن سعد، م، 5، ص 256-257. ابن عساکر: المصدر السابق، ج 5، ص 28.

(2) - من الموائل التي قطع عنها عطائها بسبب مساندتها لابن الزبير: معلم بن عبيد الله ووالد الإمام الزهري، فكان على ذلك حتى التحق هذا الأخير بالشام، والتقى بعبد الملك فرجاه أن يفرض له ولأهل بيته، ففرض لهم، ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 350-351، ط. دار الكتب العلمية 1990.

(3) - ابن عساکر: المصدر السابق، ج 5، ص 28.

(4) - الحسن بن أبي الحسن بشار البصري: كان من سادات قنصلين وكبريتهم زهدا وتقوى وعلما وورعا وعبادة كان للمعروف فاعلا وعن المنكر ناهيا، توفي سنة 110هـ، ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق 1، ص 114 وما بعدها، ابن خلکان: وفیات الأعيان م 2، ص 69-73. - سعد بن سيرين البصري: فيها ورعا كثير العلم ثقة مسلمونا توفي سنة 110هـ، ابن سعد: م، 7، ق 1، ص 140 وما بعدها. - ابن خلکان: م، 4، ص 181-183.

«أرد عليكما ما حبس عنكما من أعطيتكما»⁽¹⁾.

رحمه علي ابن سيرين في محله كفاية المال لتوسيع حرمه العطاء

-64-

وأما ابن سيرين فقال: «إن فعل ذلك بأهل البصرة فعلت، وأما غير ذلك فلا».

فأبلغ عمر قوله، فكتب إليه:

«إن المال لا يسع»⁽²⁾.

ونعتقد أن أمير المؤمنين كتب بما كتب إليهما بعد أن كتب إليه الحسن البصري يشكو إليه الحاجة وكثرة العيال، يقول حميد بن أبي حميد: فأمر بإعادة عطائه إليه⁽³⁾، فاستغل عمر الفرصة فكتب إليه وإلى ابن سيرين يعيد إليهما عطاءهما.

أما سبب قطع عطاء الحسن فيعود -فيما نرجح- إلى مشاركته في ثورة ابن الأشعث -81-83هـ- التي قام بها ضد الحجاج بن يوسف⁽⁴⁾.

أما ابن سيرين فلم نجد السبب الذي من أجله حُرِمَ هو الآخر من عطائه.

أما ما جاء في اقتراح خارجه وابن سيرين، فإننا نرجح أن المقصود عندهما أن يضيف إلى الديوان رجالاً آخرين لا أن يعيد صرف عطاء من قطع عنه، فذلك أمر لا يحتاج أمير المؤمنين إلى من ينهيه إليه، وإلا فإنه قد أعاد عطاء عبد الله بن العلاء بن زبیر القدري الشامي وأمر أن يصرف إليه ما مضى من السنين⁽⁵⁾.

وبذلك يؤول رفضه اقتراحهما معللاً ذلك بقلة المال في بداية استخلافه، وإلا فإنه قد

ألحق في ديوان المدينة ومصر والشام والعراق وخراسان رجالاً جنداً بالخصوص من أسلم منهم⁽⁶⁾.

(1) ابن سعد، م، 5، ص 256.

(2) المرجع نفسه، م، 5، ص 256.

(3) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 198.

(4) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 236.

(5) ابن سعد: المصدر السابق، م، 7، ق 1، ص 118-119.

(6) نذكر بعض الروايات في المصدر نفسه أنه قد أكرم على ذلك، ونظر عن ثورة ابن الأشعث:

تاريخ الطبري ج 6، حوادث سنوات: 81-83هـ.

(7) ابن سعد: م، 5، ص 256.

(8) أنظر ما ذكرناه عند إيرادنا الرسائل المتعلقة بالعطاء رقم: 348، 349، 350، 352-355، 372، 373.

5- انصافه لأهل سمرقند بأمره بالنظر في ظلامتهم .

رحالته إلى سليمان بن أبي السري بأمره بالنظر في ظلمة أهل سمرقند

- 65 -

لما أظهر الله العدل والإنصاف على يد الخليفة عمر، وانتشر عنه ذلك في الآفاق⁽¹⁾، قال طفيل بن مرداس: قال أهل سمرقند لسليمان:

إِن قَتِيْبَةَ غَسِر بنا وظلمنا وأخذ بلادنا⁽²⁾، فأذن لنا فليُفد منا وفدا إلى أمير المؤمنين يشكو ظلامتنا، فإن كان لنا حق أعطيتناه، فإن بنا إلى ذلك حاجتنا فنلهم. فقدم وفد منهم على أمير المؤمنين فأخبروه بظلامتهم، فكتب إلى سليمان بن أبي السري⁽³⁾:

«إِن أَهْل سَمَرْقَنْد⁽⁴⁾ قَدْ شَكُوا إِلَيَّ ظُلْمًا أَصَابَهُمْ، وَتَحَامَلًا مِنْ قَتِيْبَةَ⁽⁵⁾، عَلَيْهِمْ حَتَّى أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي فأجلس لهم القاضي فليُنظر في أمرهم، فإن قضى لهم فأخرجهم⁽⁶⁾ إلى معسكرهم، كما كانوا وكنتم قبل أن ظهر عليهم قتيبة⁽⁷⁾».

فلما وصلت الرسالة إلى سليمان نصب لهم القاضي جُميعة بن حاضر الناجي⁽⁸⁾، فحكم: أن يخرج العرب إلى معسكرهم كما كانوا قبل أن يدخلوا المدينة، وينابذوهم من جديد، فيكون صلحا جديدا أو فتحا عنوة.

فكره أهل الرأي منهم تجدد الحرب، بعد أن اختلطوا بالمسلمين وأمن بعضهم بعضا فتركوا الأمر على ما كان ولم ينازعوا.

(1) ينكر الطبري ومن تابعه أنهم هم الذين طلبوا من الولي بعد أن أرسل إليه يأمره ببناء خانات في بلاده. فنظر رسالة رقم: 267
(2) - هذه القضية هي بيجاز: أن قتيبة فتح المدينة سنة 93هـ - صلحا بعد أن شدد الحصار عليها، وكان من بين الشروط: أن يبنى داخلها مسجدا فيخطب فيه ويصلي، ثم يخرج، فلما دخلها لم يلتزم بما شرطه على نفسه ورفض أن يخرج، فاعتبر أهل سمرقند أن عدم إيفائه يعد غزرا، تاريخ الطبري، ج6، ص476-478، لابلاتري: فتوح البلدان، ص406-407.

(3) - سليمان بن أبي السري مولى بني عرفة: أخبره نادرة سوى ما نكر عنه هنا، وما نكره ابن الأثير، أنه لستعمل في عهد يزيد بن عبد الملك على كاش' وشمس'، للكامل في التاريخ، ج4، ص186.

(4) - سمرقند: بلد مشهور بعد قسبة بلاد الصغد. كان الملوك قديما ينزلونها، ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص246-250.
(5) - قتيبة بن مسلم بن عمرو الباهلي: أمير إقليم خراسان لمدة عشر سنوات 86-96هـ - كانت له أيادي بيضاء في نشر الإسلام في هذا الإقليم وما وراء النهر، قتل على يد عناصر من جيشه بعد أن دعا إلى خلق الخليفة سليمان بن عبد الملك. أخباره منقوشة في كتب التاريخ، منها على سبيل المثال: تاريخ الطبري، ج6، حوادث سنوات: 86-96هـ، ابن خلكان: وفيات الأعيان، م4، ص86-91.

(6) - ابن الأثير: 'مأخوذ العرب إلى...'

(7) - تاريخ الطبري، ج6، ص567-568، ابن الأثير: للكامل في التاريخ، ج4، ص162-163. وقد أشار إلى هذه الرسالة كل من: لابلاتري: فتوح البلدان، ص407، قدامة بن جعفر: الفرج وصناعة الكتابة، ص408-409.

(8) - جسيم بن حاضر الناجي: لم نجد له ترجمة.

هذا نموذج من نماذج كثيرة تدل على رغبة أمير المؤمنين عمر في تحقيق العدل، ترفع إليه قضية ضد النولة، فلا يعرف طريقاً للفصل فيها إلا بعرضها على القضاء الذي قرر ما سبق في حرية تامة دون ضغط أو إكراه.

ومن النماذج الأخرى التي رفعت ضد جيش النولة: إنصافه لرجل بتعويضه عشرة آلاف درهم ثم زرع كان الجيش قد أفسده له⁽¹⁾.

7- تحذيره لعبد الحميد وعروة عن تباطؤهما فيما يأمرهما بتنفيذهما،

وحده على عبد الحميد يحطه من مراجعته في رد المظالم

-66-

أعطى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز لولاياته الحرية الكاملة في ممارسة مهامهم، إلا ما تعلق بالحدود والنماء، فإنه كان المرجع في إصدار القرار النهائي في ذلك كما سيأتي نكره بعد هذا. وما تعلق بأمر يشكل عليهم فإنهم كانوا يرسلونه يعرضون عليه المشكلة كما تدل عليه العديد من المراسلات في هذا البحث. ولكنه كان يكره في نفس الوقت تباطؤهم في تنفيذ ما كان يأمرهم به، وتضييع الوقت في المراسلات الشكلية، وبالتالي تأخر إعادة الحقوق إلى أصحابها، وهم يعلمون أنه وإياهم في سباق مع الزمن لإنجاز ما يمكن إنجازه من إصلاح⁽²⁾.

فقد قال أبو الزناد⁽³⁾ عبد الله بن نكوان صاحب بيت مال الكوفة مع عبد الحميد: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن في المظالم فيراجعها فيها، فكتب إليه:

«إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيَّ أَيُّ لَوْ كَتَبْتَ إِلَيْكَ أَنْ تَعْطِيَ رَجُلًا شَاةً لَكَتَبْتُ إِلَيْ: أَضَانُ أَمْ مَا عَزَّ⁽⁴⁾؟

ولو كتبت إليك بأحدهما لكتبت: أنكر⁽⁵⁾ أم أنثي؟ ولو كتبت إليك بأحدهما، لكتبت: أصغير أم

كبير⁽⁶⁾؟⁽⁷⁾

(1) أبو يوسف: الفراج، ص 119، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 97.

(2) -نظر الرسالة رقم: 46.

(3) -في عيون الأخبار والجهشاري ونهج البلاغة: «ابن أبي الزناد»، وهو عبد الرحمن، وفي العقد: قال أبو الزناد.

(4) -ابن أبي الحديد: «أضانا لم عزاء» وكذا النص الأول لصاحب العقد.

(5) -ابن أبي الحديد، النص الأول لصاحب العقد «أنكر...».

(6) -عندما أيضا «أصغيرا أو كبيرا».

(7) -الجهشاري طابا... هذا في مظلمة، فاصل به ولا تترجمني، والسلام، ابن عبد ربه: النص الأول: «طابا كتبت إليك في مظلمة

فلا تترجمني، والسلام، النص الثاني له: «... إليك فخذ ولا ترد علي، والسلام».

ابن أبي الحديد: «... إليك في مظلمة، فلا تترجمني، والسلام».

فإذا أتاك كتابي هذا فلا تراجعني في مظلمة»⁽¹⁾.

ورسالته إلى عبد الحميد بأمره برد مال ابن عاصم عليه

-67-

قدم الوليد بن أبي عائشة⁽²⁾ الرقي على عمر بن عبد العزيز متظلماً في مال أخذ منه مؤيداً ظلماً بالبينة، فكتب في شأنه إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بدفعه إليه⁽³⁾. ولم يرو نص الكتاب.

رده على عبد الحميد بوجهه وبأمره برد مال ابن عاصم عليه ولا يراجعه

-68-

لم ينفذ عبد الحميد ما أمره به الخليفة عمر مما حمل الرجل على العودة إلى أمير المؤمنين بخناصرة متظلماً إليه من جديد، فدعا بكاتب فجاء فقال: اكتب: «بسم الله الرحمن الرحيم.

من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الحميد أما بعد.

فإنك غررتي بكسانك المرقوع وعمامتك الخرقانية⁽⁴⁾، ففعل الله بك وفعل! إنني أكتب إليك في الشيء فتراجعني فيه، حتى لو كتبت إليك في شاة، لكتبت إلى: أعفراء⁽⁵⁾ هي أو سوداء؟! كأنك قد أمنت المنايا بيني وبينك، فإذا أتاك كتابي هذا فادفع إلى الرجل ماله، فإن بذلك أن تراجعني فراجعني»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ - عين قيسية: عين الأخبار، ج 1، ص 44. ، وقال في تنسيه للكتاب: «إن أبي الزناد عن أبيه قال: كنت كاتباً لعمر بن عبد العزيز، فكان يكتب إلى ...» ومثله جاء في شرح نهج البلاغة.

ومن المؤكد أن أبا الزناد إنما كان كاتباً لعبد الحميد على بيت مال الكوفة، ولم يكن إطلاقاً كاتباً لعمر ، ومثل ذلك جاء عند ابن عبد ربه، ولكنه أضاف قولاً: «... فكان يكتب إلى عبد الحميد عاملاً على المدينة في المظالم».

وهذا ليس بشيء، بل هو خطأ واضح فعامل المدينة هو أبو بكر بن محمد ، الجعشاري: فوزراء وكتائب، ص 34، ونصه بتقدير وتأخير ، ابن عبد ربه: العقد الفريد، النص الأول: ج 3، ص 9 ؛ النص الثاني: ج 4، ص 437 وهو بتقديم وتأخير. ابن أبي عمير: شرح نهج البلاغة، م 4، ص 76.

⁽²⁾ - الوليد بن أبي عائشة: لم أعر على ترجمة له، وفي سجن الرجل نظر ذلك أن هناك روايات أخرى تشير إلى أن أبناءهم الذين قتلوا على عمر.

⁽³⁾ - عين منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 214. ولعل هذا الكتاب هو الذي جاء نكره في باب العبادات كما هو مشار إلى رأسه في نهج الرسالة التالية.

⁽⁴⁾ - الخرقانية: عمامة فيها ضرب من الوشي يبدو لونه كأنه محترق.

- عين منظور: لسان العرب، م 10، ص 45. مادة (حرق).

⁽⁵⁾ - شاة عفراء: الشاة الخالصة البيضاء، وقد تعني: لوس بالثديفة البيضاء. لسان العرب، م 4، ص 584-586 مادة (عفر)،

⁽⁶⁾ - عين منظور: المصدر السابق، ج 26، ص 314-315 ، وتقديمه للكتاب علم من لا يكشف بشكل جلي حقيقة ما جاء في هذا الكتاب.

يظهر أن الشك يحوم حول كتابة عمر بهذا الكتاب إلى عبد الحميد وهذا لما يأتي:
 أن اسم الرجل جاء في مصنف ابن أبي شيبة باسم: أبو عائشة
 أن الخليفة الوليد هو الذي صادر منه المبلغ المالي والذي يقدر بعشرين ألفاً
 أن الأبناء هم الذين أتوا إلى عمر
 أن عمر كتب إلى ميمون بن مهران واليه على الرقعة، وأبو عائشة رقي، والرقعة لا تتبع
 الكوفة إدارياً، بل هي معنودة من مدن الجزيرة⁽¹⁾، هذا ما يمكن قوله عن هذه المراسلة إلا أن
 يكون الرجل غيره.

وصالفة إلى عروة يحذره من مراجعته فهما بأمره بتنفيذه

-69-

وعروة بن محمد واليه على اليمن، كان هو الآخر يرجع أمير المؤمنين، فيما كان يكتب
 به إليه يأمره بتنفيذه، ولا يعطي للوقت اعتباراً والمسافة التي تفصلها أهمية، فكتب إليه كما
 قال أبو يوب بن موسى يحذره من ترداد الرسائل إليه:
 «أما بعد⁽²⁾، فإني أكتب إليك: أمرك أن ترد على المسلمين مظلهم⁽³⁾ فتراجعتني⁽⁴⁾، ولا
 تعرف بعد مسافة ما بيني وبينك، ولا تعرف أحداث⁽⁵⁾ الموت، حتى لو كتبت إليك: ⁽⁶⁾ان
 أرئذ على مسلم مظلمة شاة، نكتبت [إلي: أردها] ⁽⁷⁾ عفراء، أو سوداء؟⁽⁸⁾ فانتظر أن ترد
 على المسلمين مظلهم ولا تراجعني»⁽⁹⁾.

(1) -انظر التفصيل حول روايات هذا الكتاب في فصل الزكاة من باب العبادات رسالة رقم: 224-224 ج. 225-225 ج.

(2) -ابن منظور: «أما بعد» ناقصة.

(3) -عنه: «تكتبت إلي تراجعني».

(4) -ابن الجوزي: «ولت تعرف».

(5) -عنه: «أحداث».

(6) -ابن منظور: «أن ترد على رجل مظلمة».

(7) -إضافة من ابن منظور وابن الجوزي، وفي المصدر «أردهما»

(8) -ابن منظور: «فأردت على المسلمين».

(9) -ابن سعد: الطبقات، م5، ص281.

-ابن منظور: المصدر السابق، ج17، ص27، ولا سند لروايته؛

-الجوزي: سيرة عمر، ص117

رواية أخرى لرسالته إلى عروة في الغرض نفسه

-169-

هذا وقد شكر ابن سعد رواية أخرى تختلف عما سبق، فقد قال رياح بن زيد⁽¹⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عروة: «إنك تروء إلى الكتب، فنفذ ما أكتب به إليك من الحق، فإنه ليس للموت ميقات نعرفه»⁽²⁾. ذلك هو الحق، فأمر المؤمنين لا يود أن يضيع الوقت وراء الشكليات، كما أنه لا يود أن يكونوا عالية عليه في كل شيء، ما جعلهم أعوانا له لا ليكفونه⁽³⁾، ويساهمون في حل المشاكل التي تراكمت على كواهل المسلمين بمرور السنين؛ مما نتج عن ذلك تباطؤ في مسيرة تطورهم.

6- الناس عند أمير المؤمنين في الحق حواء

توقع عمر في كتابه رجل ضحا إليه بأهل بيته

-70-

ورفع إليه رجل رقعة يشكي إليه بأهل بيته فوقه فيها:

«أنتما في الحق سيان»⁽⁴⁾.

ذلك هو مبدؤه، الناس قريبتهم وبعيدهم عنده سواء أمام الحق، أما هذا الذي أمر به في حق هذا الرجل فيلتقي مع ما سبق وأن كتب به إلى أبي بكر بن محمد بعدم تفضيل أقرابه على غيرهم⁽⁵⁾.

توقع عمر لرجل منطله

-71-

وتظلم إلى أمير المؤمنين رجل من ابن له فوقه في رقعته:

«إن لم أتصفك منه فأنا ظلمتك»⁽⁶⁾.

وعذا قاطعا منه بإنصاف الرجل

(1) -فيه عليه محققوا الطبقات في ملحق القروى في نيل الكتاب: رياح بن زيد.

(2) -الطبقات، م، 5، ص 294.

(3) -انظر الرسالة رقم: 377-377 ج.

(4) -ابن عبد ربه: المعق القويد، ج 4، ص 20.

(5) -انظر الرسالة رقم: 31.

(6) -ابن عبد ربه: المعق القويد، ج 4، ص 208-209.

توقيع عمر لرجل آخر متظلمه

-72-

ورفع إليه آخر مظلمة فوقع في رقعتة:

«العدل أمامك»⁽¹⁾.

يأمر بعرض قضيتة على القضاء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بمعالجة مظالم العمال

وتجاوزاتهم

الفصل الثاني، رسائل أمير المؤمنين الخاصة بمعالجة مظالم العمال وتجاوزاتهم:

1- منعه تعذيب العمال الذين اتصموا باختلام مال الأمة.

رد عمر على عدي بمنعه من تعذيب من حجز من أهل الخراج عن دفع ما فيه حتمته

-73-

مما امتاز به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في سياسته للمسلمين أن أقام حكمه على العدل متجنباً الظلم ما وسعته طاقته، وكان إذا خُير في حق يحمل شبهة ظلم أختار الحق والعدل، ولو على حساب حق الدولة⁽¹⁾، وكان يصرح: «من لم يصلحه إلا الغشم، فلا يصلح والله! لا أصلح الناس بهلاك ديني!»⁽²⁾ جاعلاً من الكتاب والسنة وسيلة لتقويم اعوجاج الناس وانحرافهم في رفق ورافة وحكمة، خذ على ذلك موقفه من أهل الخراج الذين كان من سبقه من الخلفاء والولاة يستعملون معهم الشدة لاستخلاص ما في نمتهم من خراج. وفي عهده أراد والسيه على البصرة عدي بن أرطاة أن يسلك معهم ذلك، بإيعاز من جباة الخراج فيما نرجحه- ولكنه خشى من عمر، إذ كان يعرف موقفه من هذا الأمر، فلم يجد بداً إلا أن يستأنفه في ذلك.

رسالة عدي: يقول عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فيما يرويه عن والده: كتب عدي بن أرطاة إليه:

«أما بعد، فإن أناساً قبلنا لا يؤدون ما عليهم من الخراج حتى يمسه شيء من العذاب»⁽³⁾.

رد عمر: فكتب إليه عمر:

«أما بعد، فالعجب كل العجب⁽⁴⁾! من استذاتك إياي في عذاب البشر كائني⁽⁵⁾ جنة لك من عذاب الله⁽⁶⁾، وكأن رضاي ينجيك من سخط الله!».

(1) -نظر الرسالة رقم: 45.

(2) -حين عد الحكم: سيرة عمر، ص 106.

ونظر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على العمل بالكتاب والسنة النبوية ووسط العدل ومقاومة الظلم.

(3) -حين أبي الحديد: زيادة: فكتب إلي يا أمير المؤمنين برأيك»

(4) -حين أبي الحديد: فكتب إلي تستأنفي في عذاب...»

(5) -عنه أيضاً: فكان إفتي لك جنة...»

(6) -عنه أيضاً ابن زنجويه: «لو كان»

إذا أتاك كتابي هذا فمن أعطاك ما قبله عفواً⁽¹⁾، وإلا فأحلفه، فوالله! لأن يلقوا الله
بجناياتهم⁽²⁾ أحب إلي من أن ألقاه بعذابهم، والسلام»⁽³⁾.

رحمة علي محدي يمنعه من تعذيب العمال لامتناع ما اختلسوا من أموال

-74-

في حين ورنيت الرسالة السابقة عند ابن عبد الحكم وبقية المصادر الآتية بأنها موجهة
إلى عدي بمنعه من استعمال التعذيب كوسيلة لاستخلاص ما اختلس هؤلاء العمال من أموال.
قال: وكتب إلى عدي بن أرطاة:

«أما بعد، فقد جاعني كتابك تذكر: أن قبلك عملاً قد ظهرت خيانتهم، وتسانني أن أذن
لك في عذابهم، كأنك ترى أنني لك جنة من دون الله، فإذا جاعك كتابي هذا فإن قامت عليهم
بينة فخذهم بذلك، وإلا فأحلفهم ثبر صلاة العصر: بالله الذي لا إله إلا هو ما اختاتوا من
مال المسلمين شيئاً، فإن حلفوا فخل سبيلهم، فإما هو مال المسلمين، وليس للشحيح منهم
إلا جهد أيمانهم؛ ونعمري! لأن يلقوا الله بخيانتهم أحب إلي من ألقى الله بدمائهم
والسلام»⁽⁴⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة إلى محدي بمنعه من تعذيب العمال

-174-

في حين جاءت الرواية السابقة في المصادر المذكورة أدناه باختلاف عما سبق إذ قال
الثقة⁽⁵⁾ يونس بن جعفر الرقي: أن عدياً بن أرطاة كتب إلى عمر بن عبد العزيز:
رسالة عدي: «من عدي بن أرطاة»⁽⁶⁾ أما بعد.

(1) ابن زنجويه: «حقل منه وإلا فاستحلفه بالله...» ، ابن أبي الحديد: «فخذ منه، ومن أبي فاستحلفه وكله إلى الله فلأن...».

(2) ابن زنجويه: «بغياتهم» ، ابن أبي الحديد: «بجرائهم»، وانظر الروايات التالية.

(3) أبو يوسف: كتاب الخراج، الأموال، ص 119.

(4) ابن زنجويه: كتاب الأموال، ص 166، وروايته عن رجل من كتافة.

(5) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 3، ص 633 وليس لرسالته سند.

(6) سورة ص، ص 61.

(7) لم يذكر في هذه الرواية إلا اسم: «الثقة»، وقد صرح الأجرى باسمه مرة واحدة في الصفحة 66 كما أثبت أعلاه.

(8) حتى بقية الروايات لنفس هذه المرسلات خلوها من هذه البداية، وإن صح ما ذكر، فإن هناك كلام قد سقطه لأنه من المستبعد أن يبدأ عدي
بتكر اسمه قبل اسم الخليفة، لأن المرسلات في ذلك الزمان إن كانت من أذن إلى أذن تصدر باسم المرسل إليه، إلا في حالات نادرة
جاء ولتتبادر رسائل هذا البحث.

(9) بداية نفس للثقة لابن الجوزي، «أما بعد، فإن قبلي ناساً»

-أصلح الله أمير المؤمنين -⁽¹⁾ فإن قبلي أناسا من العمال قد اقتطعوا من مال الله ﷻ مالا عظيما لست أرجو استخراجهم من أيديهم إلا أن أسهم بشيء من العذاب، فإن رأى أمير المؤمنين -أصلحه الله- أن يأن لي في ذلك، أفعل»⁽²⁾.

رد عمر: فأجابيه:

«أما بعد، فإن⁽³⁾ العجب كل العجب استندائك إياي في عذاب بشر، كأتى لك جنة، وكأن رضائي⁽⁴⁾ عنك ينجيك من سخط الله ﷻ فانظر من قامت عليه البينة⁽⁵⁾. ومن أقر لك بشيء فخذ بهما أقربيه، ومن أكر فاستحلفه بالله العظيم واخل سبيله وأيم الله! لأن يلقوا الله ﷻ بخيانتهم أحب إلى من أن ألقى الله ﷻ بدمائهم، والسلام»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق

-74ب-

رسالة عدي: في حين جاء عند البلاذري عن السهمي عن أبيه وغيره، «أن عديا بن أوطاة، كتب إلى عمر بن عبد العزيز يستأذنه في عذاب قوم من عمال الخراج بلحوا⁽⁷⁾ في يديه، وامتنعوا من أداء ما عليهم».

رد عمر عليه: فكتب إليه:

«أما بعد، فالعجب كل العجب! من استندائك إياي في عذاب البشر، كأتى جنة لك من عذاب الله، أو كأن رضائي ينجيك من سخط الله! فمن أعطاك ما قبلك عفوًا فاقبلك، ومن

(1) ابن رجب: بدلية تصبه إلا أن ناسا من العمال».

(2) ابن رجب: «لأن يأن لي في شيء من ذلك»، تاريخ الخلفاء لمجهول: «وأن لي في عذابهم ظمفعل»، ابن الجوزي: فعل».

(3) ابن الجوزي: النص الأول والثاني، وتاريخ الخلفاء، وابن رجب: «فالعجب كل العجب من استندائك - ابن رجب - في استندائك».

(4) ابن رجب: «عنكم متجيبكم».

(5) ابن رجب، النص الثاني لابن الجوزي: «فخذ بما قلت عليه به، ومن أقر لك بشيء فخذ بهما أقر به».

-النص الأول لابن الجوزي: «بينة عدول فخذ بما قامت عليه به البينة».

-تاريخ الخلفاء لمجهول: «البينة، فخذ بما قلت به تلك البينة، أو اعتراف، إن كان منه على نفسه».

(6) -الأجري: أخبار أبي حفص، ص 78- تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 358-359، وليس لروايته سند.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، النص الأول: 103، النص الثاني: ص 103-104، رواية الهيثم بن عدي وتتقارب في ألفاظه مع النص

الأول في القليل منها.

-ابن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز ص 81-82.

(7) -سأج: والباح والمباح الممتنع للثالث، وتعني أيضا الذي ليس عنده شئنا، وتعني المفلح والجاهد الذي لم يف بما عليه. ولعلها بحسب

ظاهر النص تعني أنهم وقروا في يديه أو في أي يد غير، ابن منظور: لسان العرب، م 2، ص 414-415، مادة: (بلح)

قامت عليه البينة فخذها بما ثبت بالبينة عليه، ومن أنكر فاستحلفه، فوالله! لأن يلقوا الله بجنايتهم أحب إلي من ألقاهم بعبادتهم، والسلام»⁽¹⁾.

رواية أخرى لرسالته إلى عدي بن الغرض نفسه

-74ج-

رسالة عدي: وأورد الزمخشري رواية أخرى تخالف ما سبق قال: كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز: «إن عندنا قوما قد أكلوا من مال الله، وإنا لا نقدر أن نستخرج ما عندهم حتى يمسه شيء من العذاب».

رد عمر: فكتب إليه:

«إمسا أنت ربذة⁽²⁾ من الربذة، فوالله لأن يلقوا الله بخيانتهم أحب إلي من أن أنقى الله بدمائهم، فافعل بهم ما يفعل بغريم السوء»⁽³⁾.

رواية أخرى لرسالته السابقة إلى عدي بن الغرض نفسه

-74د-

وأورد ابن أبي الحديد رواية أكثر وضوحاً بين فيها لعدي ما يجب أن يفعله معهم قال: كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز يستأذنه في عذاب العمال، فكتب إليه:

⁽⁴⁾ «كأنسي لك جنة من عذاب الله، وكأن رضائي ينجيك من سخط الله! من قامت عليه بيينة، أو أقر بما لم يكن مضطهداً مضطراً إلى الإقرار به، فخذها بأدائه، فإن كان قادراً عليه فاستأذ⁽⁵⁾، وإن أبي فاحبسها، وإن لم يقدر فخل سبيله، بعد أن تحلفه: بالله! أنه لا يقدر على شيء، فلأن يلقوا الله بجنايتهم أحب إلي من أن ألقاهم بدمائهم»⁽⁶⁾.

(1) - أنساب الأشراف، ج 8، ص 136.

(2) - الربذة: الصوف يعلق في أعناق الإبل، وتقول الصوفة التي يدلوى بها التجرب، وتقول خرقة الخنافس، وبذلك يكون قد نسه ووبخه وأنه لا خير فيه، وقد يعنى أنه استعمله ليصلح ويصلح الأمور بحكمة، والأول أرجح.

(3) - ابن منظور: لسان العرب، م 3، ص 491 مادة (ربذ).

(4) - الفائق في غريب الحديث: م 2، ص 32-33.

(5) - ابن منظور: المصدر السابق، ج 16، ص 292.

(6) - وانظر مايلي: كتابه إلى صلح وصاحب له.

(7) - لا شك أن هناك كلاماً قد سبق، ويظهر أن ابن أبي الحديد يختصر الرواية.

(8) - استأذ: يقال أدى دينه تاذية إذا قضاه، ويقال تكببت إلى فلان من حقه إذا كبتته وفحصته، ويقال: استأذ مالا إذا سألوه واستخرج منه. وهو المقصود في النص.

(9) - ابن منظور: لسان العرب، ج 14، ص 26. ملحة (لدا) .

(10) - شرح نهج البلاغة، م 5، ص 16.

ورد عمر على عامل له استأذنه في تعذيب العمال

-75-

رسالة العامل: ونكر البلاذري رواية تخالف بقية الروايات المنتقمة، فعن مجالد قال: «أن عاملاً⁽¹⁾ لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يستأذنه في عذاب العمال، والبسط عليهم، وينكر مقاسمة عمر عماله».

رد عمر عليه: «فكتب إليه:

قد فهمت كتابك، ولم تطعني عن مقاسمة عمر عماله⁽²⁾ شيئا إلا وقد علمته ولعمري! لغير ما استأمرتني فيه من أمر العمال أجمل في عاجل الأمر، وأسرع في ذك البغية مما كان ابن يوسف⁽³⁾، وابن أبي مسلم⁽⁴⁾، وصالح بن عبد الرحمن⁽⁵⁾ يفعلونه، من العذاب بالجوامع⁽⁶⁾، والمحبس الضنك، وسوء المطعم والمشرب، وغلظ الملابس، وفر من ذلك أشد الفرار.

واتظر من كان في السجون في وثاق، أو في مطعم سوء، ومشرب سوء، فنفس عنهم وأطلقهم، وأحسن أسار من أسرت، وليس رأيي في العمال إلا محاسبتهم فيما ولوا فمن أدرکنا عليه حقا نخنناه به، ومن لم ندرکه عليه خلينا سبيله، حتى يحکم الله فينا وفيهم بما شاء، والسلام»⁽⁷⁾.

ما نكره أمير المؤمنين من ألوان العذاب من قبل من نكروا ثابت عنهم، كتقييد المتهمين بالجوامع -السلاسل- للأيدي والأرجل، والضرب بالسياط حتى تنقطع لحم الإنسان وتشريح لحم للجسم بالقصب وصب الخل عليه، وإلقاء الملح عليه، وقطع الأيدي والأرجل وحمل المتهم على الأقرار على نفسه بالكفر والنفاق، والسب والشتم، وإذلال الفرد بالختم

(1) يمكن أن يكون عدي بن لوطاء هو والي البصرة، ذلك أن الراوي: مجالد بن سعيد من الطبقة الرابعة من أهل البصرة توفي سنة 114 هـ . ابن سعد: الطبقات، م، 6، ص 243.

(2) -مقاسمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لسهة ثابت عنه، انظر:

-البلاذري: فتوح البلدان، ص 373-374 ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 146-149.

(3) -المقصود به الحجاج بن يوسف.

(4) -ابن أبي مسلم هو يزيد بن أبي مسلم سبقت ترجمته في الفصل الثالث من الباب الأول .

(5) -صالح بن عبد الرحمن. انظر ترجمته لاحقاً.

(6) -الجوامع، مفرد ما حطمته اللل لأنها تجمع الديدن إلى العنق.

-لسان العرب، م، 8، ص 59، مادة: (جمع).

(7) -البلاذري: أسساب الأشراف، ج 8، ص 156-157.

على يده وعنته، كالذي يفعل مع العبيد، ونجح المتهم أمام الملاء كالذي كان مع سعيد بن جبير - رحمه الله - وهنم دور الخارجين عليهم، وسجن نساتهم في سجن - قصر المسيرين - في البصرة، وإطعام المساجين أرداً الأظعمة من ذلك دقيق الشعير مخلوطاً بالرماد، ومزج الماء بالملح، مع إهمال النظر في قضايا الكثير من المساجين حيث يقعون في السجن إلى أجل غير مسمى، وعلى حسب هوى الأمير⁽¹⁾.

رد عمر على حميد الحميد بمنعه من استعمال الخدمة مع العمال لامتناع الأموال التي احتلموها

-76-

ولكن يزيد بن مردانبة⁽²⁾ شدَّ عما ذكره الرواة السابقون في اسم المرسل إليه، حيث يقول: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن: «[قد]⁽³⁾ جاءني كتابك تذكر: أن قبلك قوما من العمال قد اختاتوا مالا فهو عندهم وتستأنني في أن أبسط يدك عليهم، فالعجب منك! في استتمارك إياي في عذاب بشر، كآتي جنة لك، وكان رضائي عنك ينجيك من سخط الله! فإذا جاءك كتابي هذا، فانظر من أقر منهم بشيء فخذ به بالذي أقر به على نفسه، ومن أكر فاستخلفه وخل سبيله، فلعمري لأن يلقوا الله بخياتهم أحب إلي من أن ألقى الله بدمائهم، والسلام»⁽⁴⁾.

بعد هذا العرض لنصوص هذه الروايات يمكننا أن نتساءل: هل حقا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بمثل ما كتب به إلى عدي؟. الحقيقة أنه يمكن القول على ذلك بشيء من التحفظ: أن العمال الذين عملوا لصالح من سبق في أعمال الكوفة لا يُبرؤون أيضا من مثل ما اتهم به عمال البصرة، ولكننا إذا ما نظرنا إلى ما جاء في هذه الرواية وقارناه مع ما جاء في رواية ابن عبد الحكم الأتفة الذكر والمرسلة إلى عدي توقفنا عن الجزم بأن الرسالة قد وجهت إلى عبد الحميد.

(1) - المصدر، ج7 من 380 وما بعدها، تاريخ الطبري، ج6، ص374 وما بعدها، إيمان سدي: الحاج بن يوسف، ص394 وما بعدها. وانظر ما سبق في الفصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا على موقفه من الشعراء.

(2) - ابن الجوزي: يزيد بن يزيد.

(3) - ما أضيف من ابن الجوزي، وفي المصدر ناقصة.

(4) - أبو نعيم: حطية، ج5، ص275، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص104.

ولكننا إذا ما نظرنا إليها من ناحية استفحال ظاهرة اختلاس مال الأمة من العمال قلنا بأنه يمكن أن يكون الخليفة قد كتب في شأنها بأمر واحد ما دامت المشكلة واحدة، حتى ولو كان الأمر يتعلق بامتناع أهل الخراج عن دفع ما ترتب في ذمتهم، وهو ما توضحه المراسلات التالية إثر هذا، وكذا في كثير من نصوص رسائل هذا البحث.

وعلى كل يبقى الشك يحيط بهذه المراسلة إلى أن تظهر روايات أخرى في مصادر أقرب عهدا إلى فترة خلافة عمر خصوصا بالإسناد الذي جاء عند أبي نعيم.

والتساؤل الآخر الذي يطرح نفسه كذلك، هل حقا أن الرسالة رقم: 73 التي أرسلها إلى عدي تتعلق بالفعل بشأن من عجز من أهل الخراج عن دفع ما في ذمتهم؟ ذلك أن هناك تعليقات منه إلى ولاته يأمرهم فيها بالرفق بهم، وبين عجز عن دفع خراجهم⁽¹⁾ وهو الأمر الذي لم يكن معمولا به من قبل أن يستخلف، أو أنها تتعلق بعمال الخراج؟ إن الترجيح بين هذا أو ذلك يبقى محل نظر لحصول الأمرين.

وفي الأخير يمكننا أن نقول: أن ما جاء في هذه الروايات من معلومات صحيحة وكان معمولا بالذي نذكر فيها، ولكن الأمر عاد بعد وفاة الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى تعذيب المتهم حتى يؤخذ منه ما اتهم به، وحتى يُدفع إلى سؤال الناس لتسديد ما أتهم به⁽²⁾.

2- منهج إصلاح الرعية ومبايعة بالوسط والحيثية.

رد عمر على صالح وساحبه له يقبح رأيهما بعد أن امتاخذاه في إصلاح الناس

بالضرب

-77-

نظرا للتركيبية الاجتماعية غير المتجانسة لمجتمع العراق في ذلك الزمان، وكذا ما انتشر في هذا الوسط من أفكار متباينة متصارعة فذلك كله كان له تأثيره الواضح على سلوك سكانه، وبالتالي على مواقفهم تجاه خلفاء بني أمية الذين عاثوهم وهم متفرقين معلنين عصيانهم لهم كلما وجدوا الفرصة مواتية، ولكن رد فعل الولاة نحوهم كان يأتي دائما قويا وضعيفا، باستعمالهم أسوأ أنواع الشدة لتقويم اعوجاجهم وإخماد فتنتهم، ومن دون شك فإن المبالغة في ذلك مع سكان هذا الاقليم كان عاملا آخر أدى إلى زيادة انحراف سلوكهم

(1) -نظر للرسائل رقم: 285 إلى 288.

(2) -نظر: تاريخ الطبري، ج6، ص606، 607، ج7، ص13-14، 16، 19-20.

وتطرفهم في مواقفهم الفكرية والسياسية فصعب بالتالي إصلاح حالهم ما دام السوط والسيف هما الوسيلتان الوحيدتان لعلاج هذا الانحراف.

وجاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فخالف من سبقه في وسيلة العلاج وتصحيح هذا الاعسوجاج والانحراف، فرقع مبدأ العنل والرفق والإحسان والحوار لإصلاح الحال، وإزالة ما في الصدور من إحن وأحقاد مدعماً ذلك بإعادة حقوق المظلومين المادية والمعنوية إليهم⁽¹⁾، محافظاً على كرامتهم الإنسانية، مانعاً ولآته من استعمال العنف معهم مهما كانت الدوافع التي ألجأتهم إلى ذلك⁽²⁾ عازلاً عنهم من اشتد عليهم ومن لطمخ يده بدمائهم. وعرف ولآته عنه ذلك، فكانوا يخشونه أشد الخشية إن فعلوا أمراً نون استشارته فيه.

رسالتها إلى عمر: وفي هذا الخصوص قال ابن ثونب: «كتب صالح بن عبد الرحمن⁽³⁾ وصاحب له قد ولاهما عمر شيئاً من أمر العراق، فكتبنا إلى عمر يعرضان عليه: أن الناس لا يصلحهم إلا السيف.

رد عمر عليهما:

« فكتب إليهما: خبيثين من الخبيث ربيئين⁽⁴⁾ من الردئ! ⁽⁵⁾ تُعرضان إلى بدماء المسلمين! ما أحد⁽⁶⁾ من الناس إلا وبكمأهون علي من دمه⁽⁷⁾».

رواية أخرى لما سبق

-177-

رسالة صالح وصاحبه: وذكر المدائني عن عوانة أنه قال: «كتب صالح بن

عبد الرحمن وصاحب له إلى عمر بن عبد العزيز، وكان يلي الخراج بالعراق:

(1) -انظر الرسائل من رقم: 40 إلى 45، 61، 62، 63، 64.

(2) -انظر الرسالة رقم: 47. وانظر الرسالة من رقم: 285-288 ومن رقم: 510 إلى 515 ومن 578 إلى 680.

(3) -صالح بن عبد الرحمن مولى بني تميم: بعد من أبرز كتاب المهدي الأموي كان له دور فعال في ترجمة ديوان خراج العراق على عهد المعاج من الفارسية إلى العربية، عينه سليمان على خراج العراق وأقره عمر سنة ثم عزله، فخرج على يديه العديد من الكتاب، قتله عمر بن هيرة على التهمة نفسها التي كتب بها من سبق ذكرهما إلى عمر بمتأذنه في تعذيب العمال عليها، ومن مل سيف البغي قتل به.

-الجهشاري: للوزراء والكتاب، 23، 30، 31، 36. ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص373.

(4) -ابن منظور: «رَبِيئٌ مِنَ الرَّبْذِ»

(5) -بديهة روية تهذيب تاريخ دمشق «عمرض إلى...» أبو نعيم: «عمرض لي»

(6) -ابن منظور: «من المسلمين».

(7) -الإمام أحمد: الزهد، ص361، أبو نعيم: الطبعة، ج5، ص307، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج11، ص33، ابن صاكر:

تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص373، وروايته جاءت بصيغة المفرد، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص110-111.

إنه لا يصلح الناس إلا السيف».

رد عمر. « فنضب عمر وقال:

أما تعجبون لرَبْنَتَيْنِ⁽¹⁾ من الرَبْد! خَبِيثَيْنِ من الخَبْث! يُعْرَضَانِ لي بدماء المسلمين!
ما من الناس أحد إلا ودعاؤكما أهون علي من نعمة!»⁽²⁾.

كذا جاءت هذه الرواية مصدرية بقوله: «قال» ولا شك أنه سهو من الراوي، أو أنه قال
ذلك وكتب به إليهما.

هذا ما جاء من ورايات حول هذه المراسلة، والتي لم تحدد موقف الخليفة منهما بعد
التوبيخ لهما بتبيان الطريقة التي عليهما أن يسلكاها مع الناس، كما حدد ذلك في رسالته إلى
عدي وعبد الحميد فيما سبق، ويحي بن يحيى والجراح وغيرهم فيما يلي.
أما هذا الصاحب الذي جاءت الإشارة إليه في الرواية، فلا نراه فيما - نرجح - إلا عديا
بن أرطاة وذلك للآتي.

تقارب ما جاء في بداية هذه المراسلة مع بداية ما جاء في مراسلته إليه فيما سبق رقم:
174، 74ب.

- أن عمل بيت مال الكوفة كان يتولى عليه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، في حين أننا
لم نجد في المصادر التي بين أيدينا المتولي على بيت مال البصرة مُعِيناً لعدي، ومن ثم
نرجح لدينا أنه صالح بن عبد الرحمن وبالتالي هو وعدي المقصودان بالتوبيخ. مع الإشارة
إلى أن الغموض بقي يكتنف أمر هذه الولاية، حيث لم تذكر المصادر من تولى مكان صالح
بعد عزله.

رحم علي يحيى بن يحيى يرشده إلى تحفيظ سباحة الناس وإصلاح حالهم

-78-

-كتاب يحيى إلى عمر: وقال يحيى بن يحيى الغساني⁽³⁾ فيما يرويه عنه حفيده إبراهيم بن
هشام: « لما ولاني عمر بن عبد العزيز الموصل، قدمتها فوجدتها من أكثر البلاد سرقةً ونقباً

(1) سبق شرحها في الرسالة رقم: 74جـ.

(2) -بيلانوي: أصلب الأشراف، ج8، ص136.

(3) يحيى بن يحيى بن موسى الغساني: عالم أهل دمشق، كان نصيبها بلوغاً جمع له صر ليرة الموصل بين حربها وخراجها وصلاتها. كان
تقاً، توفي سنة 133 وقيل 135 هـ. ابن سعد: الطبقات، م7، ق2، ص169.

-لذاهبي: تاريخ الإسلام، ج8، ص562-563، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج11، ص262

فكتبت إلى عمر أعلمه حال البلد وأسأله: أخذ الناس [بالظنة]⁽¹⁾ وأضربهم على التهمة، أو اخذهم بالبينة وما جرت عليه عادة الناس⁽²⁾؟».

رد عمر عليه: «قال: فكتب إلي:

⁽³⁾ أن أخذ الناس بالبينة وما جرت عليه السنة، فإن لم⁽⁴⁾ يصلحهم الحق فلا أصلحهم الله. قال يحيى: ففعلت ذلك. فما خرجت من الموصل حتى كانت من أصلح البلاد وأقلها سرقا ونقبا⁽⁵⁾».

ذلك هو الحق، وهو منهجه الذي اختطه لنفسه، والتزم به طوال خلافته، وهو إصلاح الحال بالكتاب والسنة، والذي أشرنا إليه عند كلامنا على منهج حكمه في خطب الاستخلاف وفي رسائله⁽⁶⁾، مبتعدا عن سياسة الشدة والعنف التي كانت السلطة من قبل تستعملها أسلوبا في معالجة المشاكل وإصلاح الحال، إلا أن ذلك أدى إلى توليد عنف ساوى عنف السلطة أو فاقه في إهلاك الحرث والنسل.

رد عمر على الجراح بمنع من إصلاح الناس بالصبر والوسط

-79-

وقال إدريس بن حنظلة، والمفضل الضبي، وخالد بن عبد العزيز⁽⁷⁾: لما التحق الجراح بن عبد الله بخراسان واطلع على الحقائق عن كتب في هذا الإقليم وسيرة أهله التي أفندتها سياسة التمزيق والشدة التي مارسها الولاة ضد سكانه من قبل، كتب إلى عمر:

(1) ما ثبت من ابن الجوزي والسيوطي. وفي المصدر: «بالظنة».

(2) ابن الجوزي، السيوطي: «وما جرت عليه السنة»، وهو -في نظرنا- أولى بالقبول، ويؤكد ذلك رده عليه.

- ابن حجر: «فكتب إلي أسأله: أأخذ بالظنة وتنتهي مراسلة يحيى».

(3) ابن حجر: «أن أخذهم بالبينة والسنة»، ابن الجوزي: «أن أخذ الناس».

(4) ابن حجر: «يصلحوا فلا» - ابن كثير: «وكان يكتب إلي عماله أن يأخذوا بالسنة ويقول: إن لم تصلحهم السنة فلا أصلحهم الله».

(5) أبو نعيم: للحلية، ج 5، ص 271.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 117-118.

- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 11، ص 262، والنص من تاريخ الموصل للأزدي كما صرح بذلك في بدايته، ولم أجد في القسم

المطبوع من الكتاب، للسيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 237-238، وقلوب بما جاء عند: ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 207.

وكتابه: ص 65.

(6) انظر ما سبق رسالة رقم: 48. وكذا الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على صله بالكتاب والسنة.

(7) هذا إسناد جمعي وجاء عند الطبري: «عن المفضل رواية عن جده»، ثم نكر شكية أهل المنطقة به وتهاجم له بالمصيبة، كما هو

مبين في باب الإدارة، انظر رسالة رقم: 122 وتعليقنا عليها.

رسالة الجراح: «إني قدمت خراسان⁽¹⁾ فوجدت قوما قد أبطرتهم الفتنة، فهم⁽²⁾ ينزؤون فيها نزوا⁽³⁾، أحب الأمور إليهم أن تعود⁽⁴⁾ ليعنوا حق الله عليهم، فليس يكفهم إلا السيف والسوط، وكرهت الإقدام على ذلك إلا بانئك».

رد عمر عليه: فكتب إليه عمر:

«يا ابن الجراح⁽⁵⁾، أنت أحرص على الفتنة منهم، لا تضربن مؤمنا ولا معاهدا سوطا إلا في حق، واحذر القصاص فباتك صائر إلى من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وتقرأ كتابا لا يفاد صغيرا ولا كبيرة إلا أحصاها»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لرد عمر على الجراح في الغرض نفسه

-179-

رسالة الجراح: أما السائب بن محمد⁽⁷⁾ فقد قال: أن الجراح كتب إلى عمر بن عبد العزيز:

«سلام عليك أما بعد.

فإن أهل خراسان قد ساءت رعيته⁽⁸⁾، وإبه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأنن لي في تلك فعل».

رد عمر عليه: قال: «فكتب عمر بن عبد العزيز:

من عبد الله عمر أمير المؤمنين، إلى الجراح بن عبد الله: سلام عليك، أما بعد.

(1) -خراسان: بلاد واسعة أول حدودها مماليق العراق وآخر حدودها طخارستان، وسجستان وكرمان من منتهى الشهيرة: نيسابور، هراة، مرو عاصمة الإقليم.

-يقوت: معجم البلدان، م، 2، ص 350-354. مادة (خراسان).

(2) -حين الأثير: «فهم منبتون فيها فأحب...»

(3) -ينزؤون: نزا ينزوا: الثوب إلى أعلى، والمعنى أنهم يدعون إلى الفتنة ويشعلون نارها.

(4) -حين منظور: لسان العرب، م، 15، ص 319-320، مادة: (نزا).

(5) -حين الأثير: «يؤمنوا»

(6) -الجراح بن عبد الله الحكمي: ولاء عمر على خراسان سنة 99هـ على حربها وصلاتها وخراجها كان فارسا شجاعا عزله عمر سنة 100هـ استشهد سنة 112هـ وهو وال على لومنية.

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج، 7، ص 335-336، وأخباره منتشرة في تاريخ الطبري وغيره من المصادر.

(7) -تاريخ الطبري، ج، 6، ص 560.

(8) -حين الأثر: الكامل في التاريخ، ج، 4، ص 158.

(9) -عنه السائب بن محمد الكلبي الرواية الإخبارية المنسجة.

(10) -علمها «رحمتهم» أي طبتهم وأفلحهم، وإلا فإن أهل خراسان هم الرعية، ونظر كلمة ثبت ما ذكرناه في الرسالة رقم: 629.

فقد بلغني كتابك تذكر أن أهل خراسان قد سمعت رعيتهم وأنه لا يصلحهم إلا السيف
والسوط، وتساءلتني أن آذن لك، فقد كذبت بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم،
والسلام»⁽¹⁾.

ثم إن الحجاج تعدى طوره وأراد أن يفرض منهجه هذا على أمير المؤمنين، ويساير
أهل الظلم والعدوان، فما كان من الخليفة إلا أن عزله⁽²⁾.

والحقيقة التي يجدر بنا أن ننبه إليها: أن ثغر خراسان كثغر الأندلس كان الصراع
انقلابي على أشده بين القبائل القاطنة به والذي أيقظته سياسة الولاة الاستبدادية والمتحيزة، كل
وال يعمل على حمل قومه على غيرهم وتفضيلهم عليهم، والعمل على إقصاء قسم كبير من
الموالي المسلمين بعد أن يطالبوا بأداء واجباتهم دون مقابل من أخذ الحقوق، وحتى يحد
الخليفة عمر من الآثار السلبية لهذا الصراع، فقد أولاه اهتمامه البالغ، إذ حاول ما وسعته
الظروف إصلاح أحوال وسكانه وتقويم حال أهله⁽³⁾، حيث أنه شغل باله ما كان يجري هناك.
وكانسي به كان على علم بما يدبر آل البيت في السر لقلب نظام حكمهم، أو هو غير مستيقن
من ذلك تمام اليقين، أو أنه لم تتضح لديه أبعاد ما يدبرون، لأن الدعوة كانت في بداية
انطلاقها، ذلك أنه في سنة مائة للهجرة وجه محمد بن علي جماعة من دعائه إلى هذا
الإقليم لحشد الأنصار لإقامة أمرهم⁽⁴⁾، فكان النجاح حليفهم، بعد أن استغلوا هذه التناقضات
لصالحهم، والتي عادت إلى الظهور من جديد بعد وفاة أمير المؤمنين عمر بشكل أكثر حدة
بفعل سياسة الولاة الخرقاء.

وعادت أيضا سياسة استعمال السيف والسوط باعتمادهما كوسيلتين وحيدتين لتأديب
الناس، وإصلاح حالهم وتقويم اعوجاجهم، وكذا استعمالها مع الولاة بحق وبغير حق بمصادرة

(1) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج6، ص18.

- السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص242، ونقله من تاريخ دمشق.

(2) - انظر الرسالة رقم: 122 ونكونا بعدها لأسباب عزله.

(3) - انظر الرسائل رقم: 136، 358، 359.

- انظر الرسائل رقم: 713، 714، 715 وتعليقا عليها.

(4) - تاريخ الطبري، ج6، ص562.

- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج2، ص13-14.

أموالهم وتصفييتهم جسدياً⁽¹⁾، وكذا مع أهل الخراج نون مراعاة لظروفهم. مما يجعلنا نقول: وكان هناك أيدي خفية كانت وراء حمل الحجاج وأعوانه في الأقاليم الشرقية بالخصوص على استعمال الشدة ضد الناس وعلى الأخص أهل الخراج، التي أصبحت نموذجاً يحتذى لسنة متسبعة، وإذا ما أردنا أن نحدد هذه اليد قلنا: أنهم جباة الخراج من الدهاقين وغيرهم الذين كانوا يتولون أمور جبايته⁽²⁾، وكأني بهم كانوا باقتراحاتهم السابقة على كل من عدي بن أرطاة، وعبد الحميد بن عبد الرحمن، والجراح، باستعمال الشدة مع أهل الخراج وغير أهل الخراج يهدفون إلى تأليب الجماهير على بني أمية، فهم يعرفون أن سياسة العنف ستؤدي في عاقبة أمرها إلى التمرد والعصيان والثورة على المستبد، كما كانوا يهدفون -فيما نعتقد- إلى جرأمر المؤمنين إلى الوقوع في قبضهم باتباعه سبيل الظالمين⁽³⁾، إن أخذ بمقترحاتهم واتبع ما رسموه وخططوا له ولولاكته، وبذلك تسوء سمعته وسمعتهم، وتسقط قيمته وقيمتهم في أعين الجماهير وتضعف بالتالي رغبته في مواصلة عملية تحسين أحوال الرعية، ويصبح كغيره ممن سبقه من الخلفاء، فتستمر الأيدي في أخذ ما قدرت عليه، وظلم الناس بمباركته بالسكوت عما يفعلون.

ولكن الخليفة الراشد ما كان ليحيد عن المنهج الذي سبق ذكره بأنه حامل نفسه وإياهم عليه. ففوت بذلك عليهم الفرصة أخذاً في الوقت نفسه بنصيحة سالم بن عبد الله الذي كتبها إليه مؤكداً عليه فيها أن يولي العراق وأهله اهتمامه، بالرأفة بهم، والضرب على أيدي المستبدين عليهم والظالمين لهم⁽⁴⁾.

(1) -أنظر مثلاً ما فعله يزيد بن عبد الملك بعبد الرحمن بن الضحاك والي المدينة، وكذا ما فعله عمر بن هبيرة بأشراف خراسان فعذبوا حتى استخرجت منهم الأموال التي تهموا باختلاسها، وكذا ما فعله يوسف بن عمر بخالد بن عبد القمري والي العراق السابق، -105-120 م- فعذب عذاباً شديداً حتى قتل في العذاب.

تاريخ الطبري، ج 7، ص 12-14، 19-20، 254 وما بعدها.

(2) -أنظر الرسائل من رقم: 700 إلى 715.

وقد بينا هذا في رسالة الماجستير «السياسة المالية للخليفة عمر على ضوء رسائله»، عند كلامنا على موقف المستشرقين من إصلاحاته، وهي رسالة غير مطبوعة.

(3) -وكمثل على ما ذكرناه، ما نصح به حبان التبيطي أشرس بن عبد الله لما عين والياً على خراسان سنة 109 قال له: «إن كنت تريد أن تكون والي خراسان، فأركب الفيل، وشد حزام فرسك، والنزم الموطأ خاصركه حتى تقدم النار وإلا فارجه»، فلم يرجع وتابع هذه السياسة فأخذ الخراج ممن أسلم، وتكر لصلاح بن طريف الذي وعده بوضع الجزية عن أسلم، وكان وراء حمله على ذلك، كذلك دهاقين بخاري ممن تأخذ الخراج وقد صار لقتل كلهم حرباً -مسلمين-، ج 7، ص 52، 54-55.

(4) -أنظر الرسالة رقم: 97-97 ج في رد معالم عليه.

3- نفيه لآل أبي عقيل، فهو الحجاج بن يوسف.

رسالته إلى عروة بأمره بإبعاد آل أبي عقيل من تولي الوظائف

-80-

كنا قد ذكرنا عند كلامنا على علاقة عمر بسليمان، كيف حمل الأول هذا الأخير على قطع سنن الحجاج، والسير في المسلمين بالرفق والعدل، وأشرنا هناك إلى أن سليمان لم يعمل على توسيع عملية تحرير المسلمين من سننه ومظالمه، وبالخصوص أهل العراق وأهل اليمن، فبقي العمل مستمرا بموجبهما إلى أن تولى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخلافة فألى على نفسه أن يقطع سننه وأحكامه⁽¹⁾، بل وتصدى أيضا لكل من عمل له وتحت سلطانه فأقصاهم من كل وظيفة⁽²⁾، إراحة منه للرعية وتقيسا لها عما عانت من ظلم وعنت تحت سلطاتهم وبالخصوص منهم أقارب الحجاج وآل أبي عقيل عامة، فعمل على إقصائهم من وظائفهم ونفاهم إلى اليمن، فقد قال الإمام الأوزاعي: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عروة بن محمد وإلى علي اليمن:

«أنظر من قبلك من بني فلان فأقصهم عنك، ولا تشركهم في شيء من عملك، فإتهم بنس أهل البيت كانوا!»⁽³⁾.

إن صح ما جاء هنا فإن الأمر يتعلق بآل أبي عقيل الذين استقروا في اليمن عندما كان محمد بن يوسف واليا عليها.

ولكن ما جاء في الرواية التالية يؤدي بنا إلى القول بأن الأمر يتعلق بقوم الحجاج الذين نفوا إلى اليمن.

رسالته إلى عروة بعد نفيه بني عقيل بأمره أن ينزلهم بخر أرض اليمن

-81-

وعن الريان بن مسلم قال: «بعث عمر بن عبد العزيز بآل أبي عقيل، أهل بيت الحجاج إلى صاحب اليمن، وكتب إليه:

أما بعد، فإني قد بعثت إليكم بآل أبي عقيل، وهم شر بيت في العرب⁽⁴⁾، ففرقهم في

(1) ابن عبد الحكم: سيره صر، ص 29.

(2) -نظر الرسائل رقم: 116، 117، 117، 118، 118، 119، 121، 122، 742.

(3) -لو نعيم: الحلية، ج 5، ص 304، ابن الجوزي: سيره صر، ص 118.

(4) -ابن كثير: في العمل

عكك⁽¹⁾ على قدر هواتهم على الله، وعلينا وعليك السلام»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-181-

وقال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عروة بن محمد:

«أما بعد، فبني بعثت إليك بنفر من بني عقيل⁽³⁾، وبنس القوم كانوا في الجاهلية

والإسلام؛ وكان أفضلهم في أنفسهم شر خلق الله ديننا ونفسا، وأنا أرجوا أن يجعل الله فيهم خلافا لا يزداد ما كرهوا من ذلك إلا لزوما، وأن يظعنوا إلى شر ما ظعن إليه أهل سوت⁽⁴⁾.

فإذا أتاك كتابي هذا فأنزلهم من نواحي أرضك بشرها، بقدر هواتهم على الله **عكك**

والسلام»⁽⁵⁾.

وبذلك يستأكد أن أمير المؤمنين تفاهم إلى هناك، ليدوقوا ألم عذاب النفي وتقييد حرية

التحرك، وهذا في شأنهم قليل إذا قورن بما فعلوه بغيرهم.

رحالته إلى الحارث بعد نفي آل أبي عقيل

-81-

أما أبو حيان فيذكر رواية أخرى للرسالة السابقة، ولكنها موجهة إلى غير عروة يقول:

لما استخلف عمر بن عبد العزيز بعث أهل بيت الحجاج إلى الحارث بن عمرو الطائي⁽⁶⁾

وكتب إليه:

(1) - عنده أيضا: في العمل.

(2) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 109.

(3) - ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 83-84.

(4) - ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 136.

(5) - لاحظ المحقق لسيرة عمر في الهامش: كذا في ب، وفي هامش ب: من بني آل أبي عقيل» وفي د: «من آل أبي عقيل». ويؤيد عقيل عن أبناء الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي وهم: عبد الله، ويوسف، ومحمد، وأيوب.

لما عند ابن قتيبة فهم: محمد، وأيوب، ويحيى، ويوسف، وسلمان. وترك الحجاج من الأبناء: أبان، وعبد الملك، والوليد، ولينة أما ابنته محمد ماتت في حياة والده وترك عدة من الأبناء. أما إخوة الحجاج فتركوا العديد من الأبناء أيضا.

(6) - ابن قتيبة: المعارف، ص 395-398.

(7) - ابن حزم: جمهرة أسماط العرب، ص 267-268.

(8) - كذا وردت وأملها: أهل بيت. وانظر الروايتين السابقتين.

(9) - سيرة عمر، ص 109.

(10) - حكايات بن عمرو الطائي: ولاء أمير المؤمنين طي اللقاء، ثم ولي طي أرمينية سنة 107 هـ، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج

3، ص 436، تاريخ خليفة بن خياط، ص 252، 264؛ ابن أئتم: كتاب الفتح، ج 7، ص 320.

«أما بعد فإني قد بعث إليك بآل أبي عقيل، وينس -والله- أهل البيت في دين الله تعالى وهلاك المسلمين، فأنزلهم بقدر هوانهم على الله تعالى وعلى أمير المؤمنين»⁽¹⁾.
هذا ما كتب به -إن صح- إلى الحارث، فهل يعني ذلك أن الخليفة نفى آخرين إلى السيلفاء ومن ثم كتب نسختين لهذين الواليتين بأمره هذا؟ أم أن التوحيد ومن روى الرواية التي أثبتتها وهموا فنكروا الحارث بدل عروة؟

وعلى هذا يبقى الشك يحوم حول ما كتب به إلى الحارث، وهذا للأتي: أن بني أمية كانوا إذا سخطوا على أحد نفوه إلى دهلج في البحر الأحمر القريبة من أرض اليمن، وهو المكان الذي نفى إليه عمر بن أبي ربيعة، ثم الأحوص الشاعر، والذي أراد أن ينفي إليها أيضا يزيد بن المهلب، ونفى إليها يزيد بن عبد الملك عراك بن مالك بعد ذلك أيضا. وبذلك يستأكد لنا عدم مهادنة أمير المؤمنين للظلم والظالمين فكان النفي والإقصاء جزاءهم، ولم يطلع يده بثمانهم كما فعل الخليفة سليمان من قبله معهم بتسليط أعدائهم عليهم يعذبون ويقتلون، انتقاما منهم بحق من البعض، ودون وجه حق من البعض الآخر. ولكن بعد وفاة الخليفة عمر أعاد يزيد بن عبد الملك الاعتبار لأفراد هذه الأسرة لأنهم أصهاره.

4- زهير لعماله عن اتباع سنن العجاج وأحكامه في المسلمين:

رحالته إلى نوفل بعدما عن اتباع سنن العجاج.

-82-

كنا قد أشرنا إلى بغض عمر للحجاج، وإعلانه لعداوته له ولأعماله، وكل ما يمت بصلة إليه، فكان إذا علم بعامل من عماله أنه يقتدي بالحجاج في سننه وأحكامه كتب يحذره من ذلك، فقد قال نوفل بن أبي الفرات⁽²⁾: كنت عاملا لعمر بن عبد العزيز، فكنت أختم على

(1) -المستشرقون والفتاوى، ج2، ص586.

(2) -جاء عند ابن الجوزي: سبش بن أبي الفرات، والصحيح ما ذكر أعلاه، ذلك أن سبش هو الراوي الأكثر عن نوفل كما جاء عند أبي نعيم.

-نوفل بن أبي الفرات بن مسلم، ويقال: ابن سالم، أبو الجراح مولى بني عقيل الرقي أخباره نادرة، لما للمنطقة التي كان عاملا عليها فلم تتمكن من معرفتها.

ويظهر أنه تولى بعض المهام مع والده الذي كان يتولى خراج قسطنطين الذي ترجم له في الباب الثاني رسالة رقم: 35، إلا أنه قد تكون هذه الرسالة قد أرسلت إلى الفرات بن مسلم باختياره كإن والفاء، ومن ثم يكون نوفل الابن ولوا الأكثر ليس إلا.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج20، ص261، ج26، ص219.

بيادر أهل الذمة، فجاءني كتاب عمر:

«أن لا تفعل، فإنه بلغني أنها كانت من صنائع الحجاج وأنا أكره أن أتأسى به»⁽¹⁾.
 ما ذكره نوفل كان الحجاج لا يفعل في فعله بأهل الذمة، بالخذ على رقبته، أو يبيد
 ويك بالمسلمين، إلا لا يهد، خصوصاً تلك الرموز التي كانت تستقطب راسها وشجعها
 حصار المسلمين، ولها تأثيرها الذي غيب. فقد يست من تلك حتى الصحبة، كالأمر من
 من ذلك، وسيف بن سعد وجدير بن عبد الله، فحتميد في رقبته وعلى يديه⁽²⁾.
 ولما كان هذا الأجراء قد أصبح يرمز إلى استبداد الحجاج ومركب الحجاج ويرمز
 إلى استبداده كما يرمز إلى المهابة التي أمير المؤمنين أن يستمر العمل به في ظل
 حكمه فلذلك نبى واليه عنه.

رمالته إلى محبي بنعاه عن اتباع صنن العجاج

-83-

وعلم أمير المؤمنين أيضاً بأن عدي بن أرطاة يتأسى بسنن الحجاج فنهاه عن ذلك، فقد
 قال عمرو بن عثمان فيما يرويه عن والده عن جده: كتب عمر إلى عدي بن أرطاة:
 «بلغني أنك تسنن بسنة الحجاج⁽³⁾. فلا تسنن بسنته، فإنه كان يصلي الصلاة غير
 وقتها، ويأخذ الزكاة من غير حقها، وكان ناسواً ذلك أضيع»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - نيلول: مسرده بين، هو الموضع الذي يذم، فيه تقع أجود، إلا أنه يظهر أن به معنى آخر يعطى معنى آخر، هذا ما يذكر
 عنه يعلق بالحق على محصوله في تياتر حتى يشاء أخذ سنة - فرض غيب من حراج وهو مدحه في رسنة ذميمة في عدي تحت
 مد الكفرين، وقد تمي الإدارة، جمعها بواحد وهي الحمة التي من المنك وأحق باعتباره موضع الحق.
 - ابن منظور: لسان العرب 4، ص 49-51 مادة (س).

⁽²⁾ - أبو نعيم: الحية، ج 5، ص 306، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 108.

⁽³⁾ - تاريخ الطبري، ج 6، ص 195، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 4، ص 83.

⁽⁴⁾ - ونظر الرسالة رقم: 742 التي يمنع فيه يزيد بن أبي سفيان من المشاركة في الجهاد، الذي حاول هذا الأخير بعد ذلك أن يبرر في
 أمر المغرب بسيرة الحجاج فقتلوه.

⁽⁵⁾ - مساجد الإشارة إليه أن عثمان بن حنيف على عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - كان قد استلمه مع أهل الذمة في عراق
 عند إحصائهم لأجل فرض الجزية، وبعد الإثراء من ذلك كسر الخواتم، وبذلك كان استمناؤه في أول كاجراه تطهيري لا غير،
 لا لامر إلى شيء، أبو يوسف: الفراج، ص 128.

⁽⁶⁾ - ابن الجوزي: «سنن الحجاج... بسنته»

- ابن صاكر: بسنن،

⁽⁷⁾ - أبو نعيم: الحية، ج 5، ص 345، ابن عسك: تهذيب تاريخ مشق، ج 4، ص 83.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 108، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 136.

رسالته إلى عدي بن أرطاة أن لا يمتن بمنن العجاج

-84-

تراخى عدي بن أرطاة في تنفيذ ما كان أمير المؤمنين عمر يأمره به أو ينهاه عنه⁽¹⁾ بخصوص نبيه له عن أفعال العجاج بن يوسف. فلما علم بذلك كتب إليه يؤكد عليه أن ينفذ بأمره به. كما قال عن ذلك يونس بن جعفر الرقي⁽²⁾:

«أما بعد، فإني كتبت إليك بكتب كثيرة⁽³⁾، أرجو بذلك الخير من الله ﷻ والنواب عليه. وأنهاك فيها عن أمور العجاج بن يوسف، وأرغب عنها، وعن اقتدائك بها، فإن تعجاج كان بلاء وافق خطيئة قوم بأعمالهم. فبلغ الله ﷻ في مدته ما أحب من ذلك، ثم انقطع ذلك. وأقبلت عافية الله ﷻ، فلو لم يكن ذلك إلا يوماً واحداً، أو جمعة واحدة، كان ذلك عطاء من الله ﷻ وبناء عظيماً⁽⁴⁾»

ونهيته عن فعله في الصلاة، فإنه كان يؤخرها تأخيراً لا يحل له.

ونهيته عن فعله في الزكاة، فإنه كان يأخذها من غير حقها ثم يسيء مواضعها.

فاجتنب ذلك منه، واحذر العمل به! فإن الله ﷻ قد أراح منه، وطهر العباد والبلاء من شره، والسلام»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لرسالة عمر إلى عدي بن أبي الغرض نفسه

-184-

أما عتبة بن يزيد فقد قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة:
«أما بعد، فإني قد كتبت إليك بكتب كثيرة أنهاك فيها عن الاقتداء بالعجاج بن يوسف فإنه كان بلاء على أهل العراق، وافق خطيئة قوم بأعمالهم، فبلغ الله في ذلك ما أحب ثم انقطع ذلك البلاء، وأقبلت عافية الله! فلو لم يكن ذلك إلا جمعة واحدة كان عطاء من الله ومناً عظيماً.»

(1) - انظر الرسالة رقم: 161، 161 وتعليقنا عليها.

(2) - ورد في المتن تحت اسم: الثقة، وهو الاسم المثبت أعلاه وقد سبقت الإشارة إليه عند إشارتنا إلى إسناد الرسالة رقم: 174.

(3) - يتفعل كتب إليه بذلك وهي موزعة على فصول هذا البحث.

(4) - موباء عظيمة ناقصة عند ابن الجوزي.

(5) - الأجرى: أخبار أبي حنيفة، ص 77.

- ابن الجوزي: مصدر السابق، ص 107.

ونهيته عن الاقتداء به في الصلاة، فإنه كان يؤخرها تأخيرا عظيما لم يحلل له ذلك.
ونهيته عن الاقتداء به في تزكاة فإنه كان يأخذها ثم يسيء مواضعها .
فاجتنب ما نهيت عنه، والسلاوة .

رواية أخرى لما سبق

-84ب-

رواية أخرى روية حري -حذاف عن سلق- قال: «وكتب عمر إلى عدي:
«أما بعد، فلا تسير بسيرة الحجاج، فإنه كان بلاء وافق من قوم خطايا» .
فإن سيرة الحاكم عند أمير المؤمنين صورة عكسة لسيرة الرعية.

أمر عمر ببرد أحشاء المعاج

-84ج-

وقال أبو عمر:

«كتب عمر بن عبد العزيز بريد الحجاج من أحكام مخالفة لأحكام الناس» .
ولعل ما سبق كتب به إليه، وكذا ما كتب به إلى عبد الحميد فيما هو ات يندرج
ضمن ما أشارت إليه هذه الرواية، وهو ما أشار إليه أمير المؤمنين في صدر الروايتين
المتقدمتين: «قد كتبت إليك بكتب كثيرة...» .
وبالفعل إلى أمير المؤمنين عن نفسه أن يقض سنن الحجاج، حيث استمرت أحكامه
الجائرة سائدة في الأقاليم الشرقية، خصوصا في العراق، رغم ما قام به الخليفة سليمان من
مجهود بتحرير من عمر في محاربتها⁽¹⁾.
فمثلا استمر تأخير الصلوات عن وقتها إلى أن تولى الخليفة عمر، فأمر بإعادتها إلى
مواقيتها التي حددها جبريل الخليل للنبي ﷺ⁽²⁾.

أما بدعة تأخيرها، فلم يكن الحجاج هو وحده الذي يؤخرها، وإنما كان يفعل ذلك أيضا
الخلفاء وولاتهم من قبل أن يلي الحجاج، الإمارة ولو لم يجدهم يفعلون ذلك لما أقرها.

(1) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج16، ص50.

(2) -أصاب الأشراف، ج8، ص178.

(3) -أبو تميم: الحنية، ج5، ص270.

-السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص237.

(4) -نظر الفصل الثالث من الباب الأول عند كلامنا عن عهده بالخليفة سليمان، «عمر مستشرق سليمان».

(5) -نظر الرسائل رقم: 72-73، 73.

ومن الذين كانوا يؤخرونها: زياد بن أبيه، والمغيرة بن شعبة أيام إمارتهما على العراق فنصح أبو مسعود الأنصاري المغيرة أن لا يؤخرها منكرًا إياه بأن وقتها كان من تحديد جبريل عليه السلام للرسول صلى الله عليه وسلم، وحتى عمر نفسه كان قد أخرها أيام إمارته على الحجاز، فنكره عروة بن الزبير بالذي نكر به أبو مسعود المغيرة⁽¹⁾.

وكسان الخليفة الوليد أيضا يؤخرها، حتى أن عطاء بن أبي رباح صلى الجمعة ظهرا قبل أن يجلس لما كان يعرف عنه من تأخيرها للصلوات عن وقتها، وصلى العصر إيماء وهو جالس⁽²⁾.

أما تأخير الحجاج لها فمشهور عنه ذلك، ونصح فلم يستصح، وتمادى في غيه، ومنذ أن كان أميراً على الحجاز -73-75هـ- وكذا على العراق -75-95هـ-، حتى أن الأمر بلغ بهم أيام الوليد أن كانوا يستحلفون المصلين: «أنهم ما صلوا»⁽³⁾، وكانت بذلك أحد العوامل التي حفزت القراء على المشاركة في ثورة ابن الأشعث -81-83هـ- ضد الحجاج، فكانوا ينادون: «بالتأخرات الصلاة»⁽⁴⁾.

أما الأوقات التي كانت عرضة للتأخير فهي: صلاة الصبح، والظهر، والعصر، أما تأخير صلاة الصبح فله ما يبرره، أما بقية الأوقات فليس لهم مبرر.

فتأخير صلاة الصبح يعود في نظرنا إلى الاختلاف في التأسي فيها برسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعده: أبي بكر وعمر من جهة، وبين عثمان بن عفان رضي الله عنه في كثير من اجتهاداته وسننه من جهة أخرى، كإسفاره بصلاة الصبح مثلاً: فاقتدى به خلفاء بني أمية في ذلك، مع أن الغالب على الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر من بعده التغليس، وأعمل عثمان في ذلك لا يعد مخالفة منه لهم، وإنما كان متبعاً للسنة النبوية⁽⁵⁾ التي استقرت على التغليس أخيراً أما تأكيد

(1) -الإمام مالك: الموطأ، ص 13-14 (كتاب لوقات الصلاة، وقت الصلاة)

-الإمام مسلم: الجامع الصحيح، ج 2، ص 121 (كتاب المساجد، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار).

-صحيح البخاري، ج 1، ص 139 (كتاب الصلاة، باب مواعيد الصلاة).

(2) -سيد الرزاق: المصنف، ج 2، ص 385-386 (كتاب الصلاة، باب الأمراء يؤخرون الصلاة) ولعل ما فعله كان عند حج الوليد 78 لو

91هـ لأن عطاء عاين بمكة وبها توفي سنة 115هـ.

(3) -المصدر نفسه، ج 2، الصفحات نفسها.

-ذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 481.

(4) -إبسان سنن أبي المجدد: الحجاج بن يوسف، ص 272.

(5) -سنن ابن ماجه، م 1، ص 221 (كتاب الصلاة، باب: وقت صلاة النور).

-سنن النسائي، ج 1، ص 270-272 (كتاب مواعيد، أول وقت الصبح...)

الخليفة عمر بن عبد العزيز بإقامة الصلوات في أوقاتها يندرج ضمن نصرته للسنة النبوية وإقامته لفرائض الله على وجهها الصحيح، فقد أمر أن يُغسل بالصبح، وهو الوقت الذي كان يذم فيه في العهد النبوي والراشدي⁽¹⁾.

أما فريضة الزكاة، والتجاوزات التي حصلت في عهد الحجاج في جمعها وتوزيعها. فقد أشار إلى بعضها الفرزدق في شكوى له رفعها إلى الخليفة الوليد يخبره فيها عما يفعل بيد عمال الصدقة:

كفيف بعامل يسعى علينا	يكلفنا الدراهم في البذور ⁽²⁾
وأتى بالدراهم وهي منا	كرافع راحتيه إلى العُبور ⁽³⁾
إذا سقنا الفرائض لم يردها	وصدَّ عن الشؤنيَّةِ والبعير
إذا وضع السياط لنا نهارة	أخذنا بالربا سرِّق الحرير
فأدخلنا جهنم ما أخذنا	من الإرياء من نون الظهور ⁽⁴⁾

ولم يتدخل الوليد لوضع حد لهذه التجاوزات والمظالم القاصمة للظهور، المخالفة لشريعة الله، فقد مدح سليمان أيضا وذكر بعض ما كان عليه حالهم، وما وضعه عنهم:

ويجرون بغير أعطية	في البر من بعثوا وفي البحر
ويكلفون أباعرا ذهب	جيفا بكنن تقادم العصر ⁽⁵⁾
حتى غبطنا كل محتمل	يُسمى بأعظمه إلى القبر
وتمنت الأحياء أنهم	تحت التراب وجيء بالحشر
كم حلَّ عنا عدل سنته	من مغرم ثقل، ومن إصر
أحييت أنفسنا وقد بلغت	منا الفناء ونحن في نبر ⁽⁶⁾

تلك هي بعض التجاوزات التي أزال بعضها سليمان، وتواصل العمل ببعضها حتى جاء أمير المؤمنين عمر فحررهم من الإصر والأغلال واليأس الذي دفعهم إلى تمني الموت.

(1) -انظر الرسالة رقم: 172، 172ز

(2) -انظر الرسالة رقم: 86 وتعلقنا عليها، وكذلك الرسالة رقم: 90، 90 وأوتعلقنا عليها أيضا.

(3) -العُبور: نجم للشعري، يعني استعانة وجرود الدراهم، لسان العرب، 4، ص 531، مادة: (عبر).

(4) -الديوان ج 1، 283-286، وانظر الرسالة رقم: 86-86، 90-90 وتعلقنا عليهم.

(5) -أي أنهم كانوا يأخذون الصدقة على أساس للنصاب المأخوذ منه في العام السابق مع أن أباعره قد ماتت.

(6) -الديوان، ج 1، 261-268، والنبر: الهلاك، لسان العرب، 4، ص 272، مادة: (نبر).

(7) -انظر الرسائل في فصل الزكاة رقم: 188، 189، 191، 192، 194، 211 ومن رقم: 239 إلى 244.

إلا أنه يظهر لنا أن للحسن البصري نورا في حث الخليفة عمر على تعقب مظالم الحجاج وأحكامه التي بقي العمل بها متواصلا، والذي كان قد جانب فيها ما قرره الشريعة، بنهيه لعامله عن الاقتداء به، فقد سجد الحسن لما بلغه موت الحجاج، ودعى الله أن يميت عنهم سنته، ويريحهم من أفعاله الخبيثة⁽¹⁾، فتطابق رأيه مع ما كان عمر قد ألى على نفسه أن يقطع عن المسلمين سنن الحجاج وأفعاله⁽²⁾.

وبالتفعل فقد حقق ذلك، بمنعه ضرب الناس إلا في الحق، وأخذ أموالهم إلا بحقها، وأكد على قداية حرمة نجاتهم، فكان بعد ذلك يحمد الله على قطعه لسنته ومظالمه⁽³⁾.

نهي عمر لعبد الحميد عن شتم الحجاج

-85-

رغم المواقف المتشددة من أمير المؤمنين عمر نحو الحجاج وأعماله ووصفه له بالخبيث و"عدو الله" فإنه كان ينهي عن شتمه أنبا منه مع الأموات، حيث قدموا على ما عملوا. إذ يذكر عباس بن هشام فيما يرويه عن أبيه عن جده، قال: كتب عمر إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عامله على الكوفة:

«أما بعد، فقد بلغني أن من قبلك يسيئون الحجاج، فاتهم عن ذلك، فإنه بلغني أن المظلوم يدعو على الظالم، فيكون المظلوم ظالما والظالم مظلوما»⁽⁴⁾. وشم رباح بن عبيدة الحجاج في مجلس عمر بن عبد العزيز، فقال له عمر: «مهلا يا رباح! إنه بلغني أن الرجل ليظلم بالمظلمة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفي حقه، فيكون للظالم عليه الفضل»⁽⁵⁾.

ويظهر أن أمير المؤمنين أعاد صياغة ما نصح به رباح، فكتب بذلك إلى عبد الحميد أو قد يكون العكس، ذلك أن أمير المؤمنين لا يرغب في تكريس هذا السباب الذي كان سائدا أو مباركته، لأنه لا يعود بالنفع على الشاتم، بل يحدث العكس كما فسر ذلك الخليفة، وسياسته في هذا المجال واضحة⁽⁶⁾.

(1) - ابن عساکر: تذهیب تاریخ دمشق، ج4، ص85.

(2) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص29.

(3) - الإمام مالك، المدونة، ج2، ص32. (كتاب النور الأول، الذي يطفئ بما لا يكون يمينا).

(4) - هبلاندي: لساب الأشراف، ج8، ص184.

(5) - ليو نيم: تعليقه، ج5، ص277، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص109.

(6) - تنظر الرسائل رقم: 678، 678أ، 678ب، 679، 680.

ولعل مما دفع الخليفة إلى النهي عن ذلك، إضافة إلى ما ذكر خدمته الحجاج للقرآن ورعايته لأهله بإغداقه الأعطيات عليهم، وقوله حين حضرته الوفاة: «اللهم اغفر لي! فإن الناس يزعمون أنك لا تفعل»⁽¹⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 108، 109.

ص 138. ابن كثير: البداية والنهاية ج 9، ص 138.

جامعة الأمير

الفصل الثالث:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة

برفع المظالم المالية خير الخيرية عن الرعية

الإسلامية

الفصل الثالث، ومائل أمير المؤمنين الخاصة بوضع المظالم المالية خير الخرمية عن الرعية.

1- أمره بوضع الرسوم والضرائب الفارسية العرفية من أهل العراق،

ومالته إلى عهد العميد بأمره بمصع الأرض ووضع الضرائب العرفية الفارسية من

الرعية

-86-

سار الخلفاء الأمويون على ذلك النظام المالي الذي تقرر بالكتاب والسنة، كالزكاة، والغنمية، والجزية، والفيء، والركاز... الخ، أو ذلك النظام الذي كان اجتهادا من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه كالعشور، وخراج الأرض. ولكن أمام تزايد اتساع عمليات الفتوح في البر والبحر في المشرق والمغرب، إضافة إلى ما تتطلبه عمليات إخماد الفتن والثورات الداخلية من إنفاق، وكذا ما تحتاجه متطلبات البناء والتعمير وإبرار العطاء على مستحقه عمل معاوية بن أبي سفيان ومن جاء بعده من الخلفاء على زيادة الموارد المالية وبالخصوص في العراق والأقاليم الشرقية، بإعادة إحياء تلك الرسوم والضرائب العرفية التي اعتاد الناس تقسيمها إلى حكاهم في المناسبات المختلفة، وشجعتهم على ذلك العناصر الفارسية المتنفذة في الأجهزة الإدارية، خاصة المالية منها، لما يعود ذلك عليهم بالنفع، وازدانت هذه الرسوم تنوعا بمرور الزمن خاصة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان لمواجهة تقلص الموارد المالية بسبب كثرة الثورات والفتن، وكثرة الداخلين في الإسلام أيضا. مع ما حدث من تحول للأراضي الخراجية إلى عشرية⁽¹⁾، وهذه نتيجة منطقية تحصل في المناطق التي يحكمها الاستبداد، أو ينتشر فيها الاضطراب السياسي والإداري، كل ذلك يسودي إلى اختلال الموارد المالية، ولما تجمعت في العراق كل هذه العوامل فقد اضطربت موارده المالية بالخصوص، ولحق أهل العراق بسبب هذه الساسة المالية إرهاب وظلم وغبن شديد على يد الولاة، خصوصا ولاية الخراج والمتقبلين لبعض المناطق⁽²⁾.

(1) - عبد العزيز النوري: مقامة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 31-32.

واقطر: منشوره الذي يمنع بموجبه بيع الأراضي الخراجية رقم: 299، وكذا رقم: 300، 301، 302، 303، 303.

(2) - إنظر الرسالة رقم: 90، 90، 95، 95.

ولكن بمجرد استخلاف عمر بن عبد العزيز سارع إلى إلغاء كل هذه الضرائب غير الشرعية، والتي -إن كان لها نور مؤقت في سد الخلل في الموارد المالية- إلا أنها أنت إلى زيادة التوتر في العراق، وعرفت مسيرة تميته وإعمارها، فجاء أمر أمير المؤمنين إلى عبد الحميد ليعالج هذا التوتر القائم في هذا الإقليم من جدوره، إذ كتب إليه يقول له، كما قال ذلك داود بن سليمان الجعفي:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو»⁽¹⁾ أما بعد.

فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام [الله]⁽²⁾ وسنن خبيثة سنها عليهم عمل السوء⁽³⁾ وإن أقوم⁽⁴⁾ الدين العدل والإحسان، فلا يكونن شيء أهم إليك من نفسك أن توطنها لطاعة الله، فإنه لا قليل من الإثم⁽⁵⁾.

وأمرتك⁽⁶⁾ أن تطرز⁽⁷⁾ عليهم أرضهم، وأن لا تحمل خرابا على عامر، ولا عامرا على خراب⁽⁸⁾، ولا تأخذ من الخراب إلا ما يطبق [وأصلحه حتى يعمر ولا تأخذ]⁽⁹⁾ من العامر إلا

(1) - ما أتت من ابن زنجويه والطبري والعلوية مع نقص البلمسة عند الأولين، وعند أبي عبيد بداية نصه: «سلام عليك لما بعد» وابن الأثير «أما بعد»، وبداية نص اليعقوبي «أما بعد، فإن الناس».

- بداية نص ابن الجوزي والطروشوش: «سلام عليك فإن»

(2) - إضافة من ابن زنجويه والطبري واليعقوبي، وفي المصدر ناقصة.

(3) - اليعقوبي: «... فلما فصلوا قصد الحق، ولفرق والإحسان، ومن أراد الحج».

(4) - عند الطبري والعلوية وابن الأثير «قولم»

(5) - نهاية نص ابن الجوزي.

(6) - بداية نص ابن أبي شيبة: «أمرتك أن تطرز أرضهم». وكذا جاءت عند أبي نعيم، وهناك فرق بين بصيغة أبي عبيد، وبين ما جاء عندهما، فالمعنى بالبصيغة التي ذكرها: أن عمر كتب إليه لأول مرة يأمره بالذي جاء في النص.

أما معناها عند أبي عبيد، فكان صر قد كتب إليه اقتراح في تنفيذ ما أمره به، فكتب إليه ثانية بهذا النص المتكرر أعلاه.

(7) - الطروشوش: «عمل السوء، فأحرز عليهم أرضهم ولا تحمل».

- ابن القيم: «ولربك ألا تطرق». وعلق عليها الدكتور: صيحي الصالح -رحمه الله- في الهامش قال: ((كذا في الأصل (تطرق)

بالقاف، وهو الصحيح)) مؤكدا أنها «من التطريق» وهو شق الطرق، ويدل عليه ما بعده.

ولكن هناك فرق شاسع بين معناها كما جاءت عند ابن القيم، ومعناها عند أبي عبيد وغيره... فعند الأول جاءت بصيغة تنهي عن شق

الطرق في أرضهم، وهذا بعيد عن الصواب، ذلك أن ابن القيم نقل نصه من الأموال.

ولما معناها عند قتيبي فجاءت بصيغة الأمر بتطريز الأرض، وهو تقدير مصلحتها كما جاء معناها في لسان العرب 5م 368، مادة

(طرز) وتعني مسح الأرض لتقدير مسلمة الممر والقلمر والخراب ليؤخذ من كل نوع ما يلزمه من خراج بعدل.

- (8) - أبو نعيم: «وإن لم يولدك من ذلك ما ولاشي الله». وينتهي نصه.

(9) - ما أتت من ابن زنجويه، وابن أبي شيبة، والطبري، وفي المصدر ناقصة، وعندهم قبل هذا «ولنظر الخراب فخذ منه ما لائق».

وظيفة الخراج⁽¹⁾، في رفق وتسكين لأهل الأرض⁽²⁾ وأمرتك ألا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة⁽³⁾ ليس لها آس⁽⁴⁾، ولا أجور الضرابين⁽⁵⁾، ولا إذابة الفضة، ولا هدية النيروز والمهرجان⁽⁶⁾، ولا ثمن المصحف⁽⁷⁾ ولا أجور البيوت⁽⁸⁾، ولا دراهم النكاح. قال عبد الرحمن⁽⁹⁾: -أو قال: النكاح-⁽¹⁰⁾.

(1) -نظر شوئبي: «إلا دون سبعة ليس لها شراء، ولا أجور الضرابين...»

(2) -بن زنجويه، والطبري: «ولا تأخذ من الخراج إلا...»

(3) -وزن سبعة: هي النسبة الشرعية التي حددته السنة النبوية بين الدرهم والدينار، وتساوي 7 ÷ 10 من وزن الدينار، وهو الذي حدد زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بناء على المقدار الشرعي، الذي حددته السنة النبوية وسار على هديه الخليفة عبد الملك -رحمه الله- عند سك العملة الجديدة.

والمنعني: أن يلغى ما كان معتمدا بأخذ الخراج من العملات المختلفة الأوزن، ويقتصر في أخذه بالنقد الشرعي الذي يزن سبعة مثاقيل.

-أبو عبيد: الأموال، ص 625-627. طبعة دار الشروق.

-بن الرفة: كتاب الإيضاح وتبيين في معرفة الكميات والميزان ص 48 وما بعدها.

-الري: الخراج، ص 232-233.

(4) -عند الطبري وابن الأثير: «أبين» وابن أبي شيبة: «أبين»، وابن زنجويه «أبين» وكذا وجدها محقق الأموال. ومعنى «أبين» الرسم والعادة، والمعنى ليس هناك زيادة على هذا المقدار.

(5) -أجور الضرابين، وإذابة الفضة، وظيفة ظهرت على يد العجاج بن يوسف، إذ أنه لما بنى دار الضرب بواسطة أجير من يمتلكون سبائك وأموال قديمة على إعادة سكها، نفوا جديدة مقابل دفع نسبة درهم عن كل مائة درهم (1%) وتسمى هذه الأجرة أيضا ثمن الحطاب. -أبلاندي: فتوح البلدان، ص 450.

-إحسان منقبي العمدة: العجاج بن يوسف، ص 461.

(6) -النيروز: كلمة فارسية تعني عيد رأس السنة في التقويم الفارسي الجديد، وتبدأ من شهر مارس وتقدم فيه جوائز وهديتها للملوك.

-المهرجان: عيد رأس السنة في التقويم الفارسي القديم، هو بداية لشهر السليج -أكتوبر- قبل أن تحول منه إلى مارس.

-أبو ثركم يستمن: إيران في عهد الساسانيين، ص 162-163.

(7) -كذا وردت وهي عند ابن زنجويه والطبري والرواية التالية «المصحف»، وهي ضريبة كانت تؤخذ على الورق المستخدم في الطلبات الرسمية، أو المستخدم في الجاية.

وجساء عند الطبري وابن الأثير إثر ذلك «ولا أجور القيرج» والقيج كلمة فارسية تعني رمول السلطان يسمى بالكتب على رجليه، وأعطه مبلغ الأوامر الخاصة بالجيابة. ابن منظور تلسان العرب ص 2، ص 350 مادة (قيج).

(8) -هي ضريبة كانت تؤخذ على الدور التي تخزن فيها حصص النولة من الطعام في الأقاليم.

-ساجدة فوصل: عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، ص 242.

(9) -هو عبد الرحمن بن مهدي الذي روى عنه أبو عبيد هذا النص، توفي سنة 198 هـ ابن قتيبة: المعارف، ص 513.

(10) -الثك من عبد الرحمن في ورود كلمة: «دراهم» ما سرها إثر هذا الأثر نقل: «دراهم النكاح -أو النكاح- يعنى به بخليا كان يؤخذ منهن الخراج»، ولا نرى ذلك صحيحا، ونظرا لتعلقنا على ذلك إثر نهاية روايات هذه المروسة.

كما أن هذا الثك من عبد الرحمن غير وارد عند ابن زنجويه والطبري وابن الأثير وابن أبي شيبة.

ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض⁽¹⁾.
 فاتبع في ذلك أمري، فقد وليتك من نكك ما ولاي الله.
 ولا تعجل بوني بقطع ولا صلب حتى تراجعني فيه⁽²⁾.
 وانظر من أراد من الذرية⁽³⁾ الحج ففعل له مائة يتجهز⁽⁴⁾ بها، والسلام عليك⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-186-

ونكر البلاذري الرواية المتقدمة باختلاف في بعض ألفاظها وفقراتها «فمن داود بن سليمان، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن: أما بعد، فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجوز في الأحكام، وسنن سننها عليهم عمال الموء، وإن قوام الدين، وصلاح الرعية، العزل والإحسان، فلا يكونن شيء أهم إليك من نفسك حتى توطنها بطاعة الله.

(1) -المقصود بالخراج هنا هو: جزية قرآن، وانظر أمره بوضع ذلك عن أسلم رسائل من رقم: 702 إلى 715. وعند هذا الحد ينتهي نص ابن أبي شيبة، والطروشوش.

(2) -هذا ما كان قد اقترحه على الخليفة توليد، وتصدى له الحاج بحمل توليد على التراجع عنه. انظر كلامنا على ذلك في علاقة عمر بتوليد في الفصل الثالث من الباب الأول.

وانظر عمدة عمال عن بهذا الأمر في كثير من مراسلهم في مثل هذه القضايا رسائل رقم: 778، 779، 780.

(3) -شرح ذلك عبد الرحمن بن مهدي قال: «بني من كان ليس من أهل الديوان».

وعند اليعقوبي: «من أراد الحج فمجلوا عليه عطاء» حتى يتجهز منه» ثم ذكر منه قطع الأيدي إلا بإذنه وينتهي نسه.

وللإشارة فإن للأطفال ديوان خاص بهم يتناول بعضهم مائة وبعضهم أقل من ذلك، وسيلتي مزيدا من الكلام على ذلك عند كلامنا على العطاء، ولكن ما يجب التنبيه عليه أن ما ذكره عبد الرحمن فيه شك، أي ما أمر به عمر لهم كان لمن هم في غير الديوان، وسيلتي نكر ذلك عند تعليقا بمد إنتهاتنا من عرض روليات هذا الأمر.

(4) -عند ابن زنجويه: «ظنهمجر [كذا] بها -بن شاه الله- والسلام». عند الطبري وابن الأثير: «يحج بها والسلام».

(5) -طبر عبيد: الأموال، ص 122 طبعة دار الشروق، وانظر: طبعة دار الفكر، ص 57-58.

-ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 260 (كتاب الجهاد، ما قالوا في الخمس والخراج كيف يوضع).

-تاريخ الطبري: ج 6، ص 569، ابن زنجويه: الأموال، ص 170-171.

-أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 286، ونصه مختصر.

-ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 114 ونصه أقل إختصار من نص أبي نعيم.

-ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ص 38-39.

-ابن الأثير: التكميل في التاريخ، ج 4، ص 163.

-الطرشوشوش: سراج الملوك، ص 405، ونصه مضطرب ولا إسناد له

وأما أمرك أن توظف عليهم خراجهم، ولا تحمل خراباً على عامر، ولا عامر على خراب، وخذ من الخراب ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسهيل من غير عنف وإرهاق لأهل الأرض، ولا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس فيها آيين، ولا أجور الصرّافين، ولا هدايا النوروز والمهرجان، ولا دراهم النكاح، ولا ثمن الصحف، ولا أجر البيوت، ولا أجور الفئوج⁽¹⁾.

ولا خراج على من أسلم من أهل النعمة⁽²⁾.

ولا تعجل بوني بقتل ولا قطع، والسلام»⁽³⁾.

رواية أخرى لرسالة محمد إلى عبد الحميد في وضع الضرائب بنهر الغرعية الفارسية

من الرعية

-86ب-

هذا وقد انفرد صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول بنكر رواية أخرى تختلف في كثير من الحقائق عما جاء في الرواية السابقة، بالرغم من أن الراوي هو نفسه داود بن سليمان الجعفي⁽⁴⁾ الذي قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد عامله على الكوفة: أما بعد، فإن أهل الكوفة قد أصابهم سنة خبيثة سنها عليهم عمال سوء، فلا يكون شئ أهم إليك من أمرتك أن تطرح عن أرضهم ما لا يلزمها، وأن لا تحمل خراباً على عامر، ولا عامراً على خراب، وانظر الخراب فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتمكين.

وأمرتك أن لا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين، ولا أجور الضراب.

وأمرتك أن تضع عن أهل الأرض ما وضع الله عنهم على لسان أمير المؤمنين من

المتطالم والتوابع⁽⁵⁾ التي كانت تؤخذ من الهدية في النيروز والمهرجان، ورزق سليمان⁽⁶⁾

(1) - تعرج: كلمة فارسية تعني رسل السلطان يسمون بالكتب على أرجلهم.

(2) - حين منظور: لسان العرب، م، 2، ص 350، مادة: (فوج).

(3) - عند البيهقي: أشار إلى مكتبة عمر إليه فقال: «لنقل فيه: ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض».

(4) - لابن تليان: أنساب الأشراف، ج 8، ص 147-148.

(5) - جاء في المصدر: «حدث محمد بن طلحة بن دود» وهذا ليس بشيء والصحيح محمد بن طلحة عن داود بن سليمان الجعفي كما

جاء في رواية أبي عبيد المتقدمة وغيرها.

(6) - هذا تصحيح لكلمة الأبين الأكمة للذكر.

(7) - رزق سليمان: لعلها ضريبة من الطعام تؤخذ منهم له، وهذه الوظيفة ليس لها ذكر في بقية الروايات إلا ما جاء هنا.

وثن الصنف، وأجر الفيوج، وجواز الرسل، وأجور الجهابذة⁽¹⁾، وأرزاق العمال وأتزالهم⁽²⁾،
وثن صحاف الذهب، وصحاف الفضة⁽³⁾، ووصرف السورق السود⁽⁴⁾، وفضل ما بين
الوزنين، ووصرف الدنانير التي كانت تؤخذ منهم كما نكرلي، الدينار بسبعة دراهم وخمسة
عشر درهما مما تعشره والذي كان يؤخذ منهم من العشر في البيادر⁽⁵⁾، وما قد ليس⁽⁶⁾

وحازه السوق، وما كان من أشباه ذلك من أبواب السوء الذي أنن الله لي فيه من دفع
غلتهم إليهم والتخليفة بينهم وبين منفعتها، وكل باب من ذلك غامض أو ظاهر بلغني علمه،
فقد قطع الله ذلك كله عنهم. فاتبع ذلك من أمري، فإني قد وليتك من ذلك ما ولاتي الله.
ولا تعجل بقطع، ولا صلّب حتى تراجعني فيه.

وعرّف الناس قبلك ما كتبت، فقد سقط ذلك عنهم كله»⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

-86ج-

وقال عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فيما يرويه عن والده:

«كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد:

أنظر الأرض، ولا تحمل خرابا على عامر ولا عامر على خراب، وأنظر الخراب، فإن
أطاق شيئا فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من عامر لا يعمل شيئا، وما
أجلب من العامر من الخراج، فخذ في رفق وتسكين لأهل الأرض، وأمرك أن لا تأخذ في
الخراج إلا وزن سبعة لسيس فيها تبر، ولا أجور الضرابين، ولا إذابة الفضة، ولا هدية

(1) -الجهابذة: هم القاطرة، كما جاء في رواية ابن عبد الحكم الأبية، وهي كلمة فارسية تعني: منتقد الدراهم، أي المراقب المالي.

لين منظور: لسان العرب، م، 5، ص 93 مادة: (مسطر)

(2) -أرزاق العمال: ما يأخونه من طعام وزيت وخل... الخ، وهي وظيفة أخرى وظفت على أهل الأرض إلى جانب ما كان يؤخذ منهم
كخراج عيني. -أتزالهم: يعني ضيافة العمال عند تجوالهم في ولايتهم.

(3) -صحاف الذهب وصحاف الفضة: لم يتبين لنا معناها، ولعل المراد بذلك: سبائك الذهب والفضة عند إعادة سكهما بدنانير ودراهم،
والمراد بها في رواية أبي حنيفة السلفي الذكر: جباذية الفضة، ومثل ذلك في رواية أبي يوسف اللاحقة.

(4) -السورق السود: هي الدراهم المظلمة، وكثت أوفى لدراهم، وتزن ثمانية دنانير.

(5) -البيادر: الأموال، ص 625، ط دار الشروق، ابن الرافعة: كتاب الإيضاح والتبيين، ص 49 وما بعدها. -الريس: الخراج، ص 342.

(6) -خطر ما سبق رسالة رقم: 82، وكذا الرسالة التالية رقم: 90، 90.

(7) -سيس: تكرر يتوسن نوسنا هو وطه السنابل بسنابك الخيل حتى ينفصل الحب عن السنابل، وهو الدراهم.

لين منظور: لسان العرب، م، 6، ص 90، مادة: (دوس).

(8) -تاريخ الخلفاء لجهول، ص 361-362.

لنبروز والمهرجان، ولا ثمن الصحف، ولا أجور الفتوح، ولا أجور البيوت، ولا دراهم النكاح.

ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق وهو منشور إلى عماله

-86-

وقال ابن عبد الحكم: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله⁽²⁾ كتاباً يقرأ على الناس: لما بعد، فأقرأ كتابي هذا على أهل الأرض، بما وضع الله عنهم على لسان أمير المؤمنين من المظالم والتوابع⁽³⁾ التي كانت تؤخذ منهم في النبروز والمهرجان، وثنم الصحف، وأجر الفيوج، وجوائز الرسل، وأجور الجهادة - وهم القساطرة - وأرزاق العمال وأنزلهم، وصرف الدينار التي كانت تؤخذ منهم، من فضل ما بين الصعيرين في الطعام الذي كان يؤخذ منهم فضل ما بين الكيلين، وليحملوا الله - عز وجل -»⁽⁴⁾.

تلك هي روايات هذا المنشور الذي خص به واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن، وهي روايات تكمل نصوصها ما في النصوص الأخرى من نقص، وتوضح ما غمض، كرواية صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول.

وتلك هي لبن الإجراءات التي اتخذها أمير المؤمنين لصالح سكان العراق الذين كانوا يننون من نقل المغارم وتنوع في الوظائف المفروضة عليهم، التي كانت أغلبها تذهب إلى جيوب جباة الخراج، فإذا ما عرفنا ذلك، علمنا مدى الأهمية التي تكتسبها وصية سالم ابن عبد الله لأمر المؤمنين بالاهتمام بأمر سكان العراق، والتزامه بما جاء فيها⁽⁵⁾.

كما يعد هذا الإجراء الذي اتخذ لصالح أهل العراق إحياء منه لسنة جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما وظفه على الأعاجم بعد أن أوقف الأرض على أجيال المسلمين⁽⁶⁾.

(1) - أبو يوسف: الخراج، ص 86.

(2) - قد يكون هذا صحيحاً إذا علمنا أن نعيد الحميد نواباً بنوبون عنه في إدارة بقية المناطق التابعة للكوفة خصوصاً جباة الخراج، فلا شك أنه قد قرأ على أهل الأرض ليكونوا على علم بلأذي أسنوره الخليفة.

(3) - لنظر ذلك لتقارب بين ما جاء هنا وما جاء في رواية صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول فيها تقدم.

(4) - سيرة عمر، ص 141.

(5) - أنظر رد سالم على عمر رسالة رقم: 97، 97، 97، 97 ب، 97 ج.

(6) - أبو يوسف: الخراج، ص 23-27، 36-39.

تاريخ الطبرقي، ج 2، ص 151-152.

- محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للمهد النبوي والخلافة الراشدة، ص 424.

ولما كان أمر تقدير ما يؤخذ من خراج يقوم على مساحة الأرض، ولما كانت مساحة الأراضي الخراجية قد حصلت بها اضطراب بعد حرق ديوانها في فتنة ابن الأشعث 81-83هـ - وتحول بعضها إلى العشر، فقد أمر بمسح الأرض من جديد، وتقدير ما يوضع عليها من خراج بحسب طبيعة كل أرض عامرة - مستغلة - أو خرابا - غير مستغلة أو بور - حتى يكون استيفاء الخراج بطريقة عادلة. هذا ولا تحدثنا المصادر عما وُظف عليهم، ولا نعتقد أن عبد الحميد قد جرى على ما كان فرضه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما فرضه عليهم، وهذا لاختلاف الوضع بين عصر الجد وعصر الحفيد، إضافة إلى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز لم يأمره في ذلك بشيء، بل ترك له الحرية في توظيف ما يراه عادلا، لافتا نظره إلى مراعاة ما يؤدي إلى نمو الإقليم الذي تضرر كثيرا على يد من سبق، باستثمار فضول أموال أهل الخراج على ما يؤدي إلى تحويل الخراب إلى عامر مستغل بشكل أفضل. أما ما أشار إليه أمير المؤمنين في النص باستيفاء الخراج بوزن سبعة مراعاة منه في أخذ حقوق المسلمين من الفيء بعدل وفق النقد الشرعي لوزن الدينار، وصرف الدينار الواحد بعشرة دراهم، والذي سكت العملة الجديدة عليه على يد الخليفة عبد الملك بن مروان ابتداء من سنة 74هـ - وتابعه الحجاج في إجرائه هذا، محررا السكان من تلك الكسور الناتجة عن الاختلاف في أوزان العملات المختلفة التي بقيت متداولة إلى عهده، وينطوي أمره هذا على تحقيق هدف آخر، هو وضع حد لاختلاس جباة الخراج للأموال الذين كانوا يستوفون الخراج بالنقد الوافي ويدفعون للدولة بالنقد الناقص والفرق يأخذونه لأنفسهم مادامت تلك الكسور لا توضع في الدفاتر⁽¹⁾.

كما أن هناك -في تقديرنا- هدفا آخر كان يسعى إلى تحقيقه بعد أن بقيت حركة إعادة سلك النقود غير شاملة، وبقاء الناس يتعاملون بالزيف منها والمختلفة الأوزان⁽²⁾ أيضا، هو تصحيحه لحركة التعامل بين الناس من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، للقضاء على الغبن والظلم الذين كان يتعرض لهما أرباب الأموال عند قبض الخراج يد جباة، وكذا على يد سعاة الصدقة، وعند دفع الديات والصدقات والتعويض عن الجراح. ومما كان يهدف إليه أيضا من وراء إلغاء هذه المظالم المالية: توحيد ما يؤخذ مما فرض من خراج مع بقية الأقاليم، أو على الأقل التقريب بين السكان في الأعباء المالية

⁽¹⁾ - فريش: الخراج، ص 232-233، محمد أمين صالح: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ص 205-206.

⁽²⁾ - انظر الرسالة رقم: 343، 343.

المفروضة عليهم، ذلك أن هذا الإقليم قد تعرض مع اليمن إلى إرهاب فادح بالإفراط في فرض الوظائف، كما ينطوي هذا التخفيف على تحقيق أمر آخر هو: تحرير المجتمع من آثار الظلمة والمستبدين، حتى تتطلق طاقاته الإنتاجية بشكل فاعل في ظل من الهدوء والاستقرار والحرية والعدل، إذ ليس هناك شيء يؤثر تأثير سينا في حركة التعمير كزيادة الضرائب على السكان، فتتوقف نتيجة لذلك السواعد عن العمل، ويقطع السعي في الأرض، لما ترى الجماهير أن جهودها تعود ثمرته إلى جيوب غيرها، إضافة إلى ما أدت إليه من زيادة في توتر الوضع في هذا الإقليم كان ينذر بالانفجار مجددا، خاصة وأنه قد لحقه تخريب من قبل بفعل الثورات والفتن التي عصفت به، فاحتاج إلى حسن سياسة في إدارته، ويعامل سكانه معاملة خاصة حتى يزدهر، وتتحسن أحوال أهله ليحقق بذلك هدفا سياسيا بعيدا في آخر الأمر وهو: كسب طاعتهم له، فإن لم يكن كلية فعلى الأقل يهدئ من خواطرهم، ويغسل ما علق في قلوبهم من إحن وأحقاد على آل بيته، خاصة إذا علمنا أنهم كانوا وبنو أمية على نقيض تام، لا يستقون إلا عند حد السيف كطريقة وحيدة لحل المشاكل التي كانت تتراكم باستمرار، وتزداد تعقيدا بين الطرفين، ولا يخضعون لهم إلا بالقوة.

أما الأمر الآخر الذي يستوقفنا فهو: نهى أمير المؤمنين عن أخذ دراهم النكاح التي فسرها عبد الرحمن بن مهدي: بأنها ضريبة كانت تؤخذ من بغايا، فلا نوافقها في تفسيره هذا لكون الإسلام لا يقر ممارسة هذه الفاحشة بأي وجه من الوجوه، خاصة وأن الفترة كانت قريبة من عهد التنزيل وروح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تزال حارة في النفوس وحد الزنا بالمرصاد لمن مارسها، كما أنها لو كانت موجودة لانتشرت على كل لسان خاصة إذا علمنا أن أعداءهم كانوا يترصدون نقائصهم للتشهير بهم والتأليب عليهم، وقد أشرنا من قبل كيف كان تأخير الصلاة على يد الحجاج وغيره حافزا في شحن نفوس الثائرين مع ابن الأشعث بعنادة القراء «بالثارات الصلاة!»، هذا ومن اللافت للانتباه أن زياد بن أبيه -45-53هـ كان قد تصدى بحزم لا يعرف اللين للمواخير لما التحق بالبصرة واليا عليها هدما وتحريقا⁽¹⁾.

ولكن الذي نراه أنها ضريبة تتعلق بأمور الزواج كانت سائدة في العهد الفارسي بعثت من جديد كبقية الضرائب الأخرى⁽²⁾.

(1) - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، 232-233.

(2) - سلطنة فيصل: صدر بن عبد العزيز وسياسة في رد المظالم، ص242.

كما استوقفنا أيضا شرح عبد الرحمن بن مهدي للمائة التي أمر بها الخليفة عمر للذرية ليحجوا بها، بأنها كانت لمن كان في غير الديوان، ولعل العكس هو الصحيح، ولا يعجل لهم إلا إذا كاتسوا من أهل الديوان ويعني أن لهم المنات، فكان ما أمر به تعجيلا لهم بجزء من عطائهم ليتم عليهم أداء فريضة الحج. ومما يجدر التنبيه عليه أن عطاء الأطفال ليس بنفسية واحدة فهناك من هو في المائة والبعض الآخر نون ذلك⁽¹⁾، إضافة إلى أن فريضة الحج لم تجب إلا على البالغ، وبالتالي فإن ما أمر به أمير المؤمنين لم يكن إلا لمن نقلوا إلى عطاء المعاتلة بعد عطاء الذرية خاصة إذا علمنا أيضا أن عمر عرف بحرصه الشديد على إنفاق الأموال في وجوهها المستحقة.

ويستخلص مما سبق أيضا مدى التأثير القوي للفرس على الزبغ الذي سارت عليه الدولة في سياستها تجاه هذا الإقليم، وبقية الأقاليم الشرقية في النظام المالي المجانب في أصول مسوارده لما كان قد قررت للشريعة الإسلامية معالمه الأساسية، وأصبح الدهاقون وزعماء الفرس بحكم تفنذهم في أجهزة الإدارة، وتأثيرهم الأدبي على توجيه سياسة الولاة ليصرهم في الجباية والذين كانوا لا يسيرون عليهم إلا بما لا يخالف أصول النظام المالي الذي كان سائدا في العهد الساساني⁽²⁾.

وكان أمر الخليفة السابق بوضع حد لهذه المظالم المالية ضربة قاصمة لهذا النفوذ الذي استمر بعد حركة تعريب نيوان الخراج على عهد عبد الملك بن مروان، والذي أصبح يشكل خطرا على مستقبل الإسلام بالحد من تأثيرهم على حيوية الأمة، وكذا لاختلاسهم لأموالها وللإشارة فإن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز منع أن يُهدى إليه في عيدي: النيروز والمهرجان⁽³⁾. ولكن نهم الخلفاء إلى المال، وكذا الدهاقين المجوس ومن ارتبطت مصلحته بمصلحتهم عملوا على بعث هذه الضرائب من جديد بعد وفاة هذا الخليفة البار⁽⁴⁾، فازدادت متاعب الجماهير وكثرت مظالمها و تنوعت، وتمنت الخلاص، والأخلاص، بعد أن بقيت تنفج على نقض ما أسداه إليها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وكان العطل ليس فيه

(1) -نظر تسييد الرسالة رقم: 349.

(2) -نهن الأثر: المصدر السابق، ج3، ص324، تاريخ الطبري، ج6، ص607.

ولتأثير المجوس في الإدارة بالخصوص أنظر: الجمشاري: الوزراء والكتب، ص16، 23، 24، 30-43.

(3) -تاريخ اليماني، ج2، ص313، ابن سعد: المصدر السابق، م5، ص276.

(4) -تاريخ الخلفاء المجهول، ص381.

-عبد الحميد محمد صالح الكبيسي: عصر هشام بن عبد الملك، ص299.

صلاحها فلم تتدخل لحماية المكاسب التي حققها عمر لها في الدنيا والدين، واستمرت تتلقفها الأيدي وكأتهامات موروث.

2- منعه أخذ الوظيفة التي فرضته على أهل اليمن:

بني عروة بأمره بوضع الوظيفة الثانية التي وُظف على أهل اليمن وحدهم

-87-

منذ أن عين الخليفة عبد الملك بن مروان محمد بن يوسف التتفي على اليمن، وحتى وفاته سنة 91هـ⁽¹⁾ سار في أهلها بنفس السيرة التي سار بها أخوه الحجاج في أهل العراق فظلم السرعة، وصادر أراضيهم بغير حق، وأقل كواهلهم بالضرائب التي تزيد في حال السرخاء ولا تنقص في حال الشدة، فازداد أهلها فقرا على فقر، نتيجة لهذه السياسة المالية الجائرة. فلما تولى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخلافة وكتب إلى ولاته ببرد المظالم كتب إليه واليه على اليمن عروة بن محمد يخبره بما وُظف على أهلها، كما ذكر ذلك عثمان بن محمد فيما يرويه عن رجل شامي وصفه بالنقمة، فكتب إليه عمر يقول:

«أما بعد، فإتك كتبت تذكر أنك قدمت اليمن فوجدت على أهلها ضريبة⁽²⁾ ثابتة في أعناقهم كالجزية، يؤدونها على كل حال⁽³⁾، إن أجبوا وإن اخصبوا، وإن أحيوا، وإن أماتوا، فسبحان الله رب العالمين! ثم سبحان الله رب العالمين!⁽⁴⁾ ما أعجب هذا الأمر والعمل به، وأبعده من الله -تبارك وتعالى- ورضاه!

فإذا أتاك كتابي هذا⁽⁵⁾، فدع ما تنكر من الباطل إلى ما تعرف من الحق، ثم انتف الحق وأعمل به؛ بالغا بي وبك حيث بلغ، وإن أحاط بهج أنفسنا؛ ولولم ترفع إلى من جميع اليمن إلا حنننا من كتم⁽⁶⁾، فقد⁽⁷⁾ يعلم الله أني بها حق مسرور، إذا كانت موافقة للحق والسلام⁽⁸⁾.

(1) -لم ينكر تاريخ التولية، وإن كان محقق تلويح صنعاه للرازي قد ذكر أنه ولي عليها 73هـ من 413 (هناش).

(2) -عن عبد الحكم: من الخراج مضروبة ثلثة.

(3) -عنه: وإن اخصبوا أو اجبوا، أو حيوا أو أماتوا.

(4) -عنه: زيادة: ثم سبحان الله رب العالمين! إذا أتاك.

(5) -هذه نص الوثوقس: «لما بعد، فدع ما فكرت... وخذ ما عرفت من الحق بالما بك ما بلغ مهج أنفسنا، فإن الله يعلم».

(6) -كتم نيات فيه حمرة يخلط مع نيات الوسمه ثم يتخصب به. ابن منظور غسان العرب، م 12، ص 508 مادة (كتم).

(7) -عن عبد الحكم: فقد علم الله أني بها مسرور.

-الوثوقس: «إلا حننا من كتم فإني مسرور إذا موافقا».

(8) -عن زنجويه: الأموال، ص 177.

رواية أخرى لما سبق

- 187 -

وعن يحيى بن يعان، عن سفيان، قال: «بلغنا أن محمد بن يوسف أخا الحجاج، ضرب على أهل اليمن خراجًا جعله وظيفة، أخصبوا أو أجذبوا، فلما ولي عمر بن عبد العزيز كتب إليه عامله يعلمه ذلك، فكتب:

السبع تلك الوظيفة⁽¹⁾، واقتصر بالناس على عشر ما سقى سيحا⁽²⁾، أو سقته السماء ونصف عشر ما سقى بالغرب والسواحي⁽³⁾. فوالله! لأن يأتيني من اليمن خفنة كتم أحب إلي من إقرار هذه الوظيفة.

فلما ولي يزيد بن عبد الملك أمر بردها⁽⁴⁾.

رواية أخرى لروالته إلى عروة في الغرض نفسه

- 187 -

هذا وقد أورد ابن عبد الحكم رواية أخرى، تختلف عما سبق، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عروة بن محمد:

ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 108، ولا سند لروايته.

تاريخ الخلفاء، ج 2، ص 306.

وانظر حسا كسان قد كتب به إلى متولي حضرموت وعروة فيما تقدم رسائل رقم: 50، 51، 52، يأمرهما ببرد أراضي الرجال الذين اخصبت منهم، وبذلك يتأكد ما ذكره البلاذري بأنه أخذ أراضي الناس بغير حقها، فتوح البلدان، ص 80.

(1) الوظيفة: والوظائف، والوظف: ما يفتقر في كل يوم من رزق، وتعني أيضا ما يلزم به الإيمان، وقد فسرتها الروايات المثبتة التي تعني الفراج للثابت.

ابن منظور: لسان العرب، م 9، ص 358. مادة: (وظف).

(2) سيحا: والسيح، الماء الجاري على وجه الأرض.

ابن منظور: لسان العرب، م 2، ص 492، مادة: (سيح).

(3) السواحي: القلو العظيمة.

لسان العرب، م 1، ص 642، مادة: (عرب).

عمراني: مفردا ساقية، وهي الناقة وغيرها يُستسقى عليها. لسان العرب، م 14، ص 404، مادة: (سنا).

(4) البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 140.

وانظر أيضا في رواية له ملخصة عن مسلمة بن محارب إلى هذه المراملة، ج 8، ص 140-141، وانظر كتابه: فتوح البلدان، ص 80 وقرن برواية له ملخصة من طريق المدائني، ج 8، ص 244.

وانظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 166.

تاريخ ابن خلدون، م 3، ص 76، فقد تلها البلاذري في روايته الملخصة.

«أما بعد؛ فقد جاعني كتابك تذكر أن من كان قبلك من العمال، قد وضعوا على أهل اليمن صدقاتهم وظائف، إن افنقروا لم ينقصوا، وإن استغنوا زيد عليهم، وتوأمروني في ذلك. ولعصري! إن هذا للجور حق الجور! فإذا جاعك كتابي هذا، فخذهم بما ترى عليهم من الحق، ثم قسم ذلك على فقرائهم، وأقعد على طريق الحاج قوما ترضاهم وترضى دينهم وأماتاتهم، يقوون الضعيف، ويغنون الفقير، فوالله، لو لم يأتي من قبلك إلا كفاً لرأيتك من الله قسماً عظيماً، والسلام»⁽¹⁾.

لا يحق مع أمير المؤمنين عمر إلا الحق، فلا خير عنده في درهم أخذ بالظلم والعنوان ناظراً إلى أهل اليمن بعين الرأفة والرحمة، التي قام عليها منهج حكمه منتشلاً إياهم من درك التخلف الذي أضحى ينغص عليهم حياتهم⁽²⁾.

ومن ثم عمل أمير المؤمنين عمر على التقريب بين مستويات معيشة أفراد هذا الإقليم من جهة، وبينهم وبين بقية الأفراد في الأقاليم الأخرى من جهة ثانية، بالعمل على تحسين مداخيلهم، معيذاً بذلك لهم الأمل، الذي تحول إلى يأس قاتل دائم شل حركة سعيهم في طلب الرزق، يتوقف السواعد عن الاشتغال، بعد أن أصبح جهدهم يستمتع بثمرته الظلمة من ولاة الجور.

ومن الرجال الذين ابتلوا بهذه الضريبة: طاوس بن كيسان الذي كان يؤديها عن أرضه أخرجت شيئاً أو لم تخرجه، فكلم محمد بن يوسف في شأنه، فأراد أن يلقبها عنه ويضعها على غيره فرفض هذا الاقتراح واستمر يدفعها⁽³⁾.

ومما يمكن الإشارة إليه، وعلى حسب ما ورد في الرواية الأخيرة أن تثبيت الصدقات وجعلها وظائف، يندرج ضمن أخذ الزكاة من غير موضعها وإنفاقها في غير حقها، والذي

(1) -سيرة عمر، ص 61-62.

وانظر الرسالتين رقم: 265، 267.

(2) -بلغت الأوضاع العامة في اليمن عند مجئ الإسلام إلى درجة من الضعف والفقير لا مثيل له، جاء وصف هذه الحال في سورة سباء، ولذلك راعى رسول الله ﷺ هذه الأحوال عندما فرض الجزية على من لم يسلم منهم ففرت بدينار واحد، أو عدله من المعقر -حيث باب- بنسبة- وبذلك صغر مجاهد بن جبر لاختلاف ما يؤخذ منهم ومن أهل الشام الذين فرض عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أربعة سنتين، فقد قال لابن أبي نجيب لما سئل عن هذا فتلقوت: طمّ وضع عمر على أهل الشام من الجزية أكثر مما وضع على أهل اليمن؟ فقال: ليسوا.

-أبو حنيفة: الأموال، ص 116.

-البلخاري: فتوح البلدان، ص 79.

(3) -الرازي أحمد بن عبد الله: تاريخ مدينة صنعاء، ص 370.

أشارت إليه مرسله أمير المؤمنين إلى عدي في نبيه عن الاقتداء سنة الحجاج كما سبق ذكر ذلك . وعلى هذا تكون بالتالي سياسة محمد بن يوسف المالية في اليمن متطابقة في بعض مظهرها مع سياسة أخيه الحجاج في العراق .

وكن مع وفاة الخليفة عمر . أمر يزيد بن عبد الملك وإلى اليمن عروة أن يعيدها عنده مفضلاً من صلح بيت الله عن كل مصالحة . وقد تختلف نصيعة التي جاءت في هذا الشأن . ففي رواية تسمى عن سنة بن حريز بن يزيد كتب إلى عروة «إن ابن عبد العزيز كان مغرور منك ومن أشبهائك! فأعد على أهل اليمن تضريباً التي كان عمر أمر بإسقاطها ولو صار أهلها حراً» .

وأن بن عبد ربه يورد رواية أخرى بخلاف ما سبق: هي عبارة عن منشور كتب به إلى عبد عمر حيث قال: «كتب يزيد بن عبد الملك إلى عمال عمر بن عبد العزيز: أما بعد، فإن عمر كان مغروراً غرر تمود أنتم وأصحابكم وقد رأيت كتبكم إليه في انكسار الخراج والضريبة . فإذا أتاكم كتابي: هذا فدعوا ما كنتم تعرفون من عهده وأعيدوا الناس إلى طيقتهم الأولى . أخصبوا أم أجدبوا، أحبوا أم كرهوا، حيوا أم ماتوا، والسلام»⁽¹⁾ .

هذا ما جاء في هذه الرواية، فإذا ما تأملنا صيغة مضمون وقارناه بما جاء في رواية البلاذري المتقدمة، وكذا التلخيص الذي أوردته بقية المصادر لها⁽²⁾، يجعلنا نقول: أن الرسالة قد وجيت إلى عروة بن محمد وإلى اليمن، ومن ثم يحوم الشك حول خطابها الذي جاء بصيغة الجمع، خاصة وأن الجزء الأخير من الرسالة تتوافق ألفاظه مع مقدمات الروايات السابقة عما كان من أمر محمد بن يوسف مع أهل اليمن .

ونحن إذا ما نظرنا إلى هذه الرواية على ضوء سياسة يزيد العامة، وموقفه من منجزات الخليفة عمر التي لخصها أبو جزي في جملة جامعة، قائلاً: «عمد يزيد بن عبد الملك إلى كل ما صنعه عمر بن عبد العزيز؛ مما لم يوافق فرده، ولم يرهب فيه شئنة عاجلة، ولا إثماً آجلاً»⁽³⁾، وجدنا ذلك صحيحاً، ذلك أن مزاعمة انكسار الخراج في رسائل

(1) - انظر رسائل زرق: 82، 83، 84-84 ج.

(2) - البلاذري: فتن أشرف، ج 8، ص 140-141، 244-245.

(3) - العقد الفريد، ج 4، ص 441-442.

(4) - البلاذري: فتوح البلدان، ص 80-81 الأثر: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 166، تاريخ بن خنوزن، ج 3، ص 76.

(5) - البلاذري: فتن أشرف، ج 8، ص 244.

ص 166، ج 4، ص 166.

عمال الخليفة عمر إليه ثابتة⁽¹⁾، ومن ثم تكون المراسلة صحيحة، ولكن يبقى عروة بن محمد هو المقصود بما جاء في الرواية. لأن كل جهة لها حالتها الخاصة، فيما كان أمير المؤمنين أمر به في شأنها فالمظالم المالية نحو أهل العراق أكثر تنوعا وتعقيدا مما كانت على أهل اليمن.

3- وضع المخصوص عن التجارة الداخلية وعن الأسواق،

منظورة إلى إيماله بمنعوه من أخذ المخصوص من سبل الناس ومعايرهم

-88-

لا يوجد في التشريع الإسلامي مكوس أو عشور على التجارة الداخلية، التي ينتقل بها المسلمون داخل الدولة الإسلامية. أما أهل النمة فعليهم العشر الذي فرضه عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽²⁾.

غير أنه وتحت ضغط سياسة الانفاق العام المتزايدة، وكذا العناصر المتنفذة في الجهاز المالي للدولة من أهل النمة، والذين لا يهمهم تحريم الإسلام لهذا المورد بقدر ما تهتمهم مصالحهم الخاصة، استغلوا حاجة الدولة إلى المال وشجعوهم على بعث فرض المكوس على البضائع بجميع أنواعها المعروضة في الأسواق لو المتقلبة داخل النولة، ففعل خلفاء بني أمية ذلك، وظنوا أنهم قد حلوا مشكل نقص الوارد المالي، ولكن في حقيقة الأمر أدى إلى نتائج عكسية، إذ ازداد تدمير الناس منهم ونقمته عليهم متهمين إياهم بالانحراف والزيغ عن الإسلام، وكان عمر بن عبد العزيز قبل استخلافه يستكر أخذ ذلك، واصفا المال الذي يؤخذ من معاير الناس بمال السوء⁽³⁾.

ولكن بمجرد أن تولى الخلافة سارع بالكتابة إلى ولاته يأمرهم بترك سبل الناس ومعايرهم، كما قال ذلك جعفر بن برقان الجزري:

(1) -نظر الرسائل من رقم: 702 إلى 715.

(2) -الإسلام مالك: تموطا، ص 189-190 (كتاب الزكاة. جزية أهل الكتاب والمجوس وعشر أهل النمة).

(3) -ابن عبد البر: الإستكثار، ج 9، ص 104-105. (كتاب الزكاة. بلب: زكاة المروض)، ص 317-318 (كتاب الزكاة. بلب: عشور أهل النمة).

ونظر الرسائل رقم: 217-217 ج، 218 وتعليقا عليها، 341.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 279.

ونظر ذكر جرير ذلك عندما مدح صر عند استقبله له في الفصل الرابع من الباب الأول في موقفه من لشعراء

«بسي قننت إن جعل العمال على الجسور والمعابر أن يأخذوا الصدقة على وجهها فتعدى عمال السوء غير ما أمرُوا به، وقد رأيت أن اجعل في كل مدينة رجلاً يأخذ الزكاة من أهلها، فاختوا سبيل الناس في الجسور والمعابر»⁽¹⁾.

يعني أمير المؤمنين بالصدقة هنا: زكاة عروض التجارة التي يتقل بها أصحابها بين مختلف مناطق الدولة الداخلية والخارجية. ذلك أنها كانت تؤخذ منهم عن طريق الإكراه من معابريهم بوضع سلسلة على الطرق والجسور، والأنهار، لا ترفع إلا بعد أن يدفع التاجر المار ما ترتب في ذمة المسلم من زكاة، ومن النسي من عشور، فمنع لذلك عمر أن تؤخذ بهذه الكيفية⁽²⁾. والرسالة الموالية تؤكد هذا.

رسالته إلى عدي بأمره بوضع الوظائف عن أهل الخراج، والمحص عن التجارة

-89-

وشمل إحسان عمر ورأفته سكان ولاية البصرة أيضاً، بتحريرهم من الوظائف المالية التي فرضت عليهم ووضع المكس عنهم. فقد قال محمد بن عبد الله بن عبد القاري⁽³⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أن وضع عن الناس الغنية⁽⁴⁾، وضع عن الناس المائدة⁽⁵⁾،⁽⁶⁾ وضع عن الناس المكس وليس⁽⁷⁾ بالمكس، ولكنه البخس الذي قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾⁽⁸⁾.

(1) -تمتصرت نفسه، م، 5، ص 279.

(2) -أبو عبيد: الأموال، ص 635.

-ابن بثل: تاريخ وسط، ص 41-42.

(3) -السند كالآتي: «...عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه...» وولده هو محمد كما هو منكور أعلاه.

(4) -الغنية: لعل المقصود بها: ما وظف على أهل الخراج من شعير، وسمح، وتمر وغيرها من أرزاق.

-ابن منظور: لسان العرب، م، 15، ص 150، مادة (قدي).

(5) -المائدة: وتعني الطعام، ويظهر أنها تعني طعام الضيافة الذي فرض على أهل الخراج لمن ينزل عليهم ضيفاً بالخصوص في الولاية لمصر عنها في رسالته إلى عبد الحميد بن عمار أرزاق العمال وإزالتهم» رسالة رقم: 86 ب.

-ابن منظور: لسان العرب، م، 3، ص 411، مادة: (سدي)

(6) -بدلية نص المدونة «أن يضع للمكس، فإنه ليس...»

(7) -بدلية نفس ابن سعد وابن منظور: «أن وضع عن الناس المائدة والنوبة والمكس، ولمصري ما هو بالمكس...» ولاحظ كيف حلت كلمة «نوبة» محل كلمة «المائدة» والتي تعطي المعنى نفسه الذي أعطته الكلمة الأخيرة التي سبق شرحها.

(8) -سورة هود، الآية: 85، قشعره، الآية: 183.

والبخس: نقص وتعني الظلم أيضاً، وهو أخذ مال الغير دون وجه حق.

-ابن منظور: لسان العرب، م، 6، ص 24-25، مادة: (بخس).

(1) فمن جاءك بصدقة فأقبلها منه، ومن لم يأتك بها فانه حسيبه» (2).

وهذا يؤكد ما كنا قد ذكرناه في الرسالة السابقة، بالتفعل لقد سخت قلوب أهل مكة بعد أن رفع عنهم المكس، ومنع أخذ الصدقة عن طريق الإكراه، فأعطوا زكاة أموالهم إلى عبد العزيز بن عبد الله واليهم الذي أرسل بها إلى الخليفة، الذي أمر بردها إليه ليوزعها على فقراء مكة كما هو مبين في الرسالة رقم: 94.

رحالته إلى محدي بصدقه عن سكوته عن تجاوزاته نوابه نحو الملاحين والتجار

-90-

كان أمير المؤمنين عمر دائم البحث والتقصي عن سيرة عماله في المسلمين وأهل النمة عن طريق التقارير التي يرفعها إليه عيونه المتواجدون في مختلف الأقاليم، أو الوفود الذين يقدمون عليه، أو المسافرون والتجار. وكان يتدخل لتقويم انحرافهم إذا تبين له ذلك بالتحذير والتفريع والتهديد العنيف، وكان لا يقتصر على مجرد السماع، بل يعتمد إلى تقصي الأمور، في المكان عينه لمعرفة الحقائق.

من ذلك ما بلغه عن نواب عدي بن أرطاة واليه على البصرة، وما يقومون به من تجاوزات نحو أهل فارس، دون أن يتدخل ليضع حدا لهذه التجاوزات.

فعن يحيى بن إسماعيل بن أبي المهاجر عن أبيه (3) ، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

(1) بداية نصر ابن زنجويه من جاك بصدقه».

-عبد ابن سعد: «من أدى زكاة ماله فقبل منه، ومن لم يأت...» -عبد ابن منظور: «من أتى بزكاة...».

(2) لغير عبيد: الأموال، ص 632، ط مؤسسة الرسالة.

-ابن القيم: أحكام أهل النمة، ج 1، ص 150.

-ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 283.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 26-27.

-ابن زنجويه: الأموال، ص 889. ونصه قصير، وقال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله ولم يسه».

-الإمام مالك: المدونة، م 1، ص 239 (كتاب الزكاة الأول، في زكاة تجار المسلمين).

وجاء فيها بعد السند: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل المدينة، وإن كان يقصد بذلك عامل المدينة المفورة، فلا تری ذلك مسجوحاً، لأنه من غير المقبول أن يحدث يعقوب بن عبد الرحمن، إن القاسم روي ما جاء في المدونة، ويحدث سعيد بن منصور الذي تلقى عنه ابن سعد روايته، وحسان بن عبد الله الذي روي عنه أبو عبيد نصه، ويحيى بن بكير الذي روي عنه ابن زنجويه روايته. ولذلك رجحنا رواية أصحاب هذه المصادر على ما جاء في المدونة

(3) -هو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر واليه على المغرب 100-101هـ. ومن ثم فالرسالة أرسلت إلى عدي قبل أن يولي على المغرب.

بلغني أن عمالك بفارس يُخَرِّصُونَ⁽¹⁾ الثمار على أهلها ثم يقومونها بمسعر دون مسعر
الناس الذي يتبايعون به، فيأخذونه ورقاً⁽²⁾ على قيمتهم التي قوموها.
وإن طوائف من الأكراد يأخذون العشر⁽³⁾ من الطريق، ولو علمت أنك أمرت بشيء من
ذلك أو رضيت به، بعد علمك به ما ناظرتك - إن شاء الله - بما تكره⁽⁴⁾. وقد بعثت بشر بن
صفوان، وعبد الله بن عجلان، وخالد بن سالم⁽⁵⁾ ينظرون في ذلك، فإن وجدوه حقا؛ رباوا
إلى الناس [الذين] ⁽⁶⁾ الذي أخذ منهم، وأخذوا بمسعر ما باع أهل الأرض [غلتهم]⁽⁷⁾، ولا
يدعون شيئا مما بلغني إلا نظروا فيه، فلا تعرض لهم⁽⁸⁾.

رواية أخرى لما سبق

-190-

أما المدائني فقال: «كتب عمر إلى عدي بن أرطاة.

(1) -تخريص: مفردة خرص بخرص خرصنا، وهو التقدير بالنظر للثمار على الأشجار قبل قطعها. ابن منظور: لسان العرب، م، 7، ص 21 مادة (خرص).

(2) -الورق: هي الدراهم المضروبة من الفضة.

(3) -ابن منظور: لسان العرب، م، 10، ص 375، مادة: (ورق).

(4) -العشر: المقصود به المكس، وهو ما تُشار إليه في رسالته التالية إلى والي مسعر وغيره، ولا يعني به عشور التجارة، فهذا له حكم آخر سيأتي ذكره. انظر الرسائل رقم: 217-217، 218، 341.

(5) -كذا وردت، ويعني بهذه الصيغة رضاه عن عمله، وهذا يخالف المعنى العلم للفقرة، والهدف من الكتابة إليه. والرواية التالية تصحح ما جاء هنا من نقل.

(6) -بشر بن صفوان بن ثور بن بشر الكلبي: استعمله يزيد بن عبد الملك على مصر سنة 101هـ، ثم على المغرب سنة 102هـ. فخصت إليه ولاية الأندلس من جديد بعد أن فصلها عمر عن نظر والي المغرب، توفي سنة 109هـ.

-ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 245-246.

-عبد الله بن عجلان: لم أجده.

-خالد بن سالم: لم أذكر له على ترجمة سوى ما ذكره ابن عسكرك عنه، بأنه كان في صحابة عمر، ثم ذكره لومالة صر إلى عدي. تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 47.

(7) -ما أثبت من تاريخ دمشق وعدي بن سعد 'التسر'

(8) -على الطبقات 'عليهم' وما أثبت من تاريخ دمشق.

(9) -ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 289-290.

-ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 47.

بلغني أن عمالك بفارس يخرصون الثمار ثم يقومونها على أهلها بسعر فوق⁽¹⁾ سعر
الناس الذي يتباعون⁽²⁾ به، ثم يأخذون ذلك ورقاً.

وإن طوائف من الأكراد يأخذون العشر من المسابرة والمارة في الطرق، ولو علمت
أنك أمرت بذلك أو رضيت ما ناظرتك، ولأتاك مني ما تكره!

وقد بعثت بشر بن صفوان وعبد الله بن عجلان للنظر في ذلك، ورد الثمن الذي أخذ
من الناس إلى ما باع أهل الأرض في غلاتهم، فلا تعرض لهم فيما وجهتهم له من ذلك
وأحسن معونتهم عليه - إن شاء الله - والسلام⁽³⁾.

ولم نشر الروايتان إلى النتيجة التي توصل إليها المحققون الذين أرسلهم أمير المؤمنين
وإن كنا نرى على ضوء ما جاء في رسالته: أنهم منعوا أخذ ذلك من الناس، وأخبروهم بما
وضع عنهم الخليفة من مظالم.

ثم إن هذا العمل من هولاء العمل غين فاحش، وابتزاز صارخ لأموال أهل الخراج
والإكف تخرص الثمار، ثم يدفع لأصحابها سعر نون سعر ما يتبايع به أهل السوق!
ولكن يظهر أن هذه التجاوزات كانت تتم على يد المتقبلين الآتي ذكرهم في الرسالة
التالية حتى يحققوا أكبر قدر من الربح.

ومالته إلى محمد الله بن عوفه بأمره بمسح بيتهم المسمى الطي برقع

-91-

وقال كريز بن سليمان⁽⁴⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الله بن عوف
القاري⁽⁵⁾ يأمره:

(1) - كذا جاءت وفي ذلك تخالف الصيغة التي وردت في الرواية السابقة، ومن ثم فلا عين ولا ظلم لأهل فارس وهذا غير صحيح إنما
الصحيح ما تقدم.

(2) - كذا جاءت وأملها: يتبعون به كما جاء في الرواية السابقة.

(3) - بلخاري: أساب الأشراف، ج 8، ص 194-195.

(4) - السند في طبعة مؤسسة الرسالة لكتاب الأصول حدثنا نعيم عن حمزة بن كريز بن سليمان وفي طبعة دار الفكر والطبعة ومسيرة
صر وأحكام أهل السنة: عن حمزة، عن كريز بن سليمان وهذا الأخير المثبت أعلاه هو الصحيح، فحمزه هذا قد يكون حمزة بن
ربيعة أو حمزة بن يحيى.

بن سعد. للطبقت، م 7، ق 2، ص 168، 173.

(5) - عبد الله بن عوف القاري: استعمله صر على الرملة متولياً جباية خراج فلسطين.

بلخاري: التاريخ المنصور، ج 1، ص 187.

الذهبي: تلخيص الإسلام، ج 7، ص 138-139.

«أن أركب إلى البيت الذي برفح⁽¹⁾، الذي يقال له⁽²⁾: بيت المكس، فاهدمه، ثم أحمله إلى البحر فاتسفه فيه⁽³⁾ نسفاً⁽⁴⁾».

رواية أخرى لرسالته إلى عبد الله بن موسى بن الغرض بنصفه

-191-

فسي حين جاء ما سبق عند ابن منظور باختلاف في الألفاظ قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف القارئ يقول:

«إذا أتاك كتابي هذا، فأركب أنت ومن معك إلى البيت النجس الذي برفح، فاقطعه من أساسه ثم أنزله في البحر»⁽⁵⁾.

رسالته إلى والي مصر بأمره بالرفق بجمال الشحن وتصديه ببيت المكس

-92-

ويذكر صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى والي مصر⁽⁶⁾ بعد أن بلغته أنباء عن بقاء بيت للمكس في طريقها، وإرهاق جمال الشحن بتحميلها عليها أكثر مما تحتمل بأمره:

«أته بلغني أن بمصر إبلا أثقالاً⁽⁷⁾ يحمل على البعير ألف رطل⁽⁸⁾، فإذا جاعك⁽⁹⁾ كتابي هذا، فلا أسعن⁽¹⁰⁾ أنه حمل على بعير منها أكثر من ستمائة رطل⁽¹⁰⁾».

(1) رَفْح: مدينة فلسطين على ساحل البحر بين غزة والعريش على طريق مصر - ياقوت: معجم البلدان، ج 3، ص 54. مادة (رفح).

(2) أبو نعيم، ابن الجوزي، «البيت الذي يقال له ابن الجوزي - بيت المكس».

(3) أبو نعيم، ابن الجوزي: «في اليوم».

(4) أبو عبيد: الأموال، ص 632. ط مؤسسة الرسالة، ص 633، ط دار الفكر.

(5) ابن القيم: أحكام أهل السنة، ج 1، ص 150-151، أبو نعيم: حطية، ج 5، ص 306.

(6) ابن الجوزي: سيرة مصر، ص 113، ابن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص 83-84.

(7) مختصر تاريخ دمشق، ج 13، ص 215.

(8) ساجدة فيصل: عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، ص 250، نقل عن: قصري: المعرفة والتاريخ ج 1، ص 607-608.

(9) - عند ابن عبد الحكم: أنه كتب إلى حبان بن سرج الذي كان والياً على خراج مصر الذي لم نجد له ترجمة.

(10) ابن عبد الحكم: «قالات».

(11) الرطل: رطلان: بغدادي ويقتدر بـ 408 غ، ومصري ويقتدر بـ 450 غ.

(12) الرئيس: للخراج، ص 366-367.

(13) وجاء عند محمد أمين صالح باختلاف طفيف، فالبغدادى يقتدر بـ 382,5 غ، والمصري بـ 425 غ.

(14) فنظم لابي، ص 204.

(15) على المسند 'ج'.

(16) -تهلج من ابن عبد الحكم.

وبلغني أن في طريق مصر بيتا فيه الصغارون يجنون ممن أقبل وأنبه، وإني لأرى أن
نذك طرفا مما عاتب الله عليه قوم شعيب⁽¹⁾.

فإذا جاعك كتابي هذا فاتسفه من الأرض»⁽²⁾.

يظهر أن أوامره التي كان قد أرسلها إلى ولاته في الرفق بالحيوان⁽³⁾ ومنعه لهم من
أخذ المكوس، لم تجد طريقها إلى ميدان التطبيق⁽⁴⁾. حيث لم يأخذوا بها مأخذ الجد، ولذلك
كتب بما كتب إلى والي الرملة، ووالي مصر يؤكد عليهما تطبيق ما كان قد أمر به.
ولنفع ما قد يتبادر إلى الذهن من إشكال حول من يشك بأن هذه الرسالة مرسله إلى
عبد الله بن عوف نقول: أنه من المعلوم أن رفح تعد آخر أعمال فلسطين، ومن ثم لا تدخل
تحت سلطة والي خراج مصر

منهonor له إلى عماله بمنعه منه من أخذ المكوس من الأسواق

-93-

ومن الضرائب غير الشرعية التي استحدثها خلفاء بني أمية: ضريبة المكوس على
الأسواق لمواجهة متطلبات كثرة الإنفاق، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز بادر بالكتابة إلى
إلغائها كما قال ذلك الحسن بن صالح فيما يرويه عن أبيه:
«ألا يؤخذ من أهل السوق أجر»⁽⁵⁾.

وفسر الراوي هذا بقوله: «أي أجر الحوانيت»، ولم يشر لمن كتب بالذي كتب.

ولكننا -فيما نراه- نظن أنه مرسل إلى ولاية العراق؛ إن لم يكن إلى عبد الحميد والي
الكوفة، وهذا لكون الراوي كوفيا، وقد تبين لنا ونحن نوثق الرسائل برواتها أن العديد منها
كانت قد أرسلت إلى الولاة الذين كانوا يتواجدون في مناطق استقرار هؤلاء الرواة منها
الرسالة التالية إلى والي مكة.

(1) قوم شعيب: هم أهل مدين، كانوا يسكنون حول خليج العقبة بحث الله إليهم شعيب عليه السلام ليسمح لهم عقيدتهم ويدعوهم إلى الله،
ويصحح لهم معاملاتهم الاقتصادية إذ اشتهروا بتطويف المكيال والميزان، وهو معناه الله عليهم وتهديدهم بالمقاب الشديد عليه.

أظن قصته مع لومه في سورة الأعراف، وهود، والضحراء.

(2) تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 360-361.

(3) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 141.

(4) فخر الرسالة رقم: 341-341.

(5) فخر رسالة رقم: 106قرة لكس، ونبيه عن أخذ المشور من المعابر رسالة رقم: 88.

(6) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 78 (كتاب البيوع والأمنية. أجر حوانيت السوق).

(7) ابن زنجويه: الأموال، ص 256 وروايته: «لم لا تأخذوا من السوق أجر».

رسالته إلى عبد العزيز بن عبد الله بأموره برفع المصير من أهل مكة.

-94-

ومن المناطق التي شملها إجراء الخليفة السابق، أهل مكة، فقد قال ابن جريح: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد العزيز بن عبد الله⁽¹⁾.
«أن أرفع المكس عن مكة.

فلما رفع جاءه الناس من قبلهم بزيادة أموالهم، سبعة آلاف دينار، فصرها فبعث بها إلى عمر بن عبد العزيز، فردها عمر إليه، وقال: ألقمها في أفواه أهل مكة»⁽²⁾.
وبذلك يكون أمير المؤمنين عمر قد ألغى ما كان قد وضعه زياد بن أبيه من أجر على الأسواق⁽³⁾، واحتدى حذوه الولاة في بقية الأقاليم.

ولكن هذه الوظيفة عانت من جديد بعد وفاة الخليفة عمر منها على سوق واسط وحوانيتها على يد عمر بن هبيرة والي العراق -102-105هـ- الذي كان قد أسند أمر الإشراف عليه إلى إياس بن معاوية⁽⁴⁾.

ومما سبق عرضه يمكننا القول: أن ما ذكره المقرئ عن هذا الأمر بقوله: «وَأُولَئِكَ مِنْكُمْ مَنْ عَرَضَ لِي أَنْ أَرْفَعَهُمْ عَنْ مَكَّةَ وَأَهْلِهَا الْيَوْمَ»⁽⁵⁾، غير صحيح على ضوء ما تقدم ذكره، بل فيه مبالغة -إن صح- بالتعميم الذي أورده.

فقد يكون ما نذكر يتعلق بتجدد الخراج على حوانيت مصر بعد فترة طويلة من الانقطاع. أو تكون مبالغة والي مصر موسى بن معصب في مضاعفة الخراج على الأرض

(1) - عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي: استتمه سليمان على مكة سنة 96هـ وأمر عليها عمر عزله عنها يزيد بن عبد الملك سنة 103، وولى عليها عبد الرحمن بن الضحاك. كان ثقة.

- تلويح خليفة، ص 247، 251، 259.

- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6، ص 342-343.

(2) - ابن زنجويه: الأموال، ص 1194-1195.

(3) - ابن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 78.

- عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 39.

(4) - ابن بشار: تاريخ واسط، ص 92-93.

- سوكيم: أخبار القضاة، ج 1، ص 357.

(5) - الخطيب: م 1، ص 103.

- قزوين: الخراج والنظم المالية، ص 415-416.

- محمد أمين صالح: النظم المالي والاقتصادي في الإسلام، ص 154.

وعلى الحوائيت: «خراجا على الأسواق، وعلى النواب»⁽¹⁾، قد دفعت المقريري لأن يقول ما يقول. ولولا ذكر إسم صاحب حانوت واسط «سعيد أبو مسلم الثقفي»، وطلبه من إياس أن ينقص من «غلته»⁽²⁾ - أي الخراج - لقلنا بالفعل أنه أول خراج في الإسلام يؤخذ من حوائيت المسلمين. وهو ما ينفية تفسير الراوي في ذيل الرواية المتقدمة «أي أجر الحوائيت».

ولكن هذا التفسير يفتي محل نظر لما جاء أيضا في الرواية المتقدمة «الأي يؤخذ من أهل السوق أجرة»، فقد يزول أجر السوق بالمكس لكونه كان يؤخذ مما يجلب أو يعرض في الأسواق.

4- تبعه إمتيحاء الخراج بنظام القبالات.

رسالته إلى أهل البصرة يدعاه عن القبالات ونههما

-95-

من الظواهر الأخرى التي بدأت تنفسي في العهد الأموي أيضا، نظام التقبل، أو الالتزام الذي كرهه بعض العلماء، ووصفوه بأنه ربا، وأنه لا خير فيه، كابن عباس الذي عاقب رجلا طلب منه أن يتقبل منه خراج الأبله، وابن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم⁽³⁾.

ولما كان كذلك فإنه بعد ولاية عمر الخلافة منع ذلك، فقد قال سلام بن مسكين:

«كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي وأهل البصرة فنهاهم عن القبالة»⁽⁴⁾، والصرف لراهم بدرهم إلا مثلا بمثل⁽⁵⁾، ولبس الحرير والتمثيل، وعن الأوعية الأربعة⁽⁶⁾: الثبء والنقير، والحنتم، والمزفت»⁽⁷⁾.

(1) -خطوط، م، ص308.

(2) -بن بمثل: تاريخ واسط، ص92-93.

(3) -أبو عبيد: الأموال، ص148-149. طبعة مؤسسة الرسالة.

(4) -القبالة: في الاصطلاح لها منلولان: أحدهما: بدل على الإجارة، ولم يمنع عمر بن عبد العزيز الممل بموجبها، بل حث عليها كما هو مبين عنه عند الإشارة إلى إجارة الأرض في باب الاقتصاد.

لما المنلول للثقي: يعني أن يجعل شخصا كقبلا -أي ملتزما- يتمهد بتحصيل الخراج من أهله من بعض المناطق، مقابل دفع مبلغ من المال منطلق عليه مسبقا إلى خزينة الدولة. وفي اللغة: هو الكفول والضامن والمعرف.

-بن منظور: لسان العرب، م، 11، ص544 مادة: (هل).

(5) -خطوط ما سبق في هذا الباب، رسالة رقم: 86-88 ونهيه لمبد الحميد عن مثل ذلك، أما عدي فلم نجد لما كتب إليه أثرا، ومثل ذلك يقال من نييه عن لبس الحرير وكذا عن التمثيل.

(6) -خطوط الرسائل رقم: 106، فقرة الفسر والقييد، ورقم: 629-632.

(7) -البلدري: أساليب الأثراف، ج8، ص165.

ولم يرو نص الرسالة.

رواية أخرى لما سبق

-195-

ولكن ما كان أمير المؤمنين ليكتب بنهيه هذا لولا إستفحال خطر هذا النظام؛ الذي ضج منه الناس وجاهروا بتمسكهم منه حتى وصل ذلك إلى الخليفة عمر. فقد قال عثمان بن عبد الحميد: أن رجلا قدم على عمر فاشتكى إليه ما يلقاه الناس من العرفاء⁽¹⁾ والمتقبلين والعشارين: يقول الراوي: «فكتب مكانه: أن لا يعطى إنسان عطاءه إلا في يده⁽²⁾. وكتب في المتقبلين والعشارين بما ينبغي»⁽³⁾.

ولم يرو نص الرسالة.

والحقيقة أن نظام التقبل هذا لم يكن مقصورا على إقليم البصرة فقط، بل شمل العديد من المناطق في العراق والأقاليم الشرقية عنه، ومصر بالخصوص⁽⁴⁾. وقد عاد من جديد بعد وفاة الخليفة عمر بكل مساوئه التي جعلت أبا يوسف القاضي -رحمه الله- يحمل عليه حملة شديدة، واصفا إياه بأنه «من الفساد»، وللمتقبلين «بالجور والعسف» لأهل الخراج، دعيا أمير المؤمنين هارون الرشيد إلى التدخل لإصلاح الحال مقترحا عليه الطريقة التي يراها صالحة لتحقيق ذلك.

ويبدو أن ما كتب به إلى نوفل بن أبي القرات الذي كان يختم على بيادر أهل النعمة يندرج ضمن هذا الأمر، ومثله ما كتب به إلى عبد الحميد يأمره بأخذ الخراج بالدرهم الواسي، وما يؤخذ من أهل الخراج في البيادر من عشر، وكذا ما كتب به إلى عدي في الرسالة الآتفة الذكر⁽⁵⁾. ذلك أن أبا يوسف تقدم إلى هارون الرشيد أن يتدخل ليمنع الغبن الذي يعاني منه أهل الخراج من جراء حبس غلاتهم في البيادر لمدة طويلة بعد تخريصها

(1) -انظر الرسالة رقم: 361، 362.

(2) -انظر الرسالة رقم: 357 وتعلقا عليها.

(3) -ابن جوزي: سيرة عمر، ص 294.

(4) -انظر: ابن رجب: الإستخراج لأحكام الخراج، ص 52، أما ما تعلق بالمشارين فقد مضت الإشارة إلى الرسائل التي نهي فيها عن ذلك في هذا الفصل.

(5) -ابو يوسف: الخراج، ص 105 وما بعدها.

-عقريزي: الخطط ج 1، ص 82.

-الريس: الخراج والنظم المالية، ص 507-508.

(6) -انظر الرسائل رقم: 82، 86-86، 90، 190.

عليهم، دون أخذ حصة الدولة من ذلك، ثم تكرر ذلك معهم ومطالبتهم بما نقص بعد التخصيص الأول منسبها إياه إلى ما لذلك من آثار سينة على موارد الدولة بقله العمارة والحرب⁽¹⁾.

أما الأمر الذي يبقى التساؤل حوله مطروحا فهو: لماذا يأخذون قيمة ما خرصوه ورقا ودون ما يتبايع به أهل السوق؟!

الظاهر أن أخذ ذلك كان يتم لحسابهم الخاص بعد أن يرفعوا ما جمعوه لبيت المال بالدرهم الناقص ليزداد ثراهم ويضمنوا بالتالي القيمة المالية التي تحافظ على قوتهم ونفوذهم والتي سيدخلون بها ميدان التنافس على تقبل ما تحت أيديهم في المستقبل، ولذلك كتب عمر بأخذ الخراج بالدرهم الواقي عشرة دراهم منه تساوي وزن المنقال -سنيار-، ليضع بذلك حدا لهذا التلاعب والاحجاف نحو موارد بيت مال الأمة من جهة، ونحو أهل الخراج من جهة أخرى.

وللعلم فإن مدة التقبل في العراق لم تشر المصادر إليها كما أشارت إلى المدة والتي تتقبل بها أرض مصر والتي تقدر بأربع سنوات.

إن ما سبق ذكره يدعونا إلى القول بشيء من الحذر: إنهم كانوا والدهاقون وراء اقتراح تعذيب أهل الخراج لاستخلاص ما وظف عليهم بطريقة مرهقة، والذي كنا قد أوردنا نهي الخليفة عنه في رسالته إلى عدي خاصة⁽²⁾، وإصلاح الناس عامة بهذه الطريقة.

وكانوا أيضا وراء اقتراح الإبقاء على الجزية على من أسلم في عهد الحجاج، فخضع لأقتراحهم وحاولوا حمل أمير المؤمنين عمر بواسطة ولاته بتخويفهم وإياه بتدهور الخراج بالكتابة إليه في ذلك. فإبى وأسقطها عن أسلم⁽³⁾.

ولذلك قلنا من قبل أن عمر ضرب مصالحهم في الصميم بما فعل بتحريره للجماهير الكائنة من هذه الضرائب بوضعها عنهم، مفضلا مصلحة الإسلام، ومصلحة الجماهير على كل مصلحة خاصة يتستر أصحابها وراء الدفاع عن المصلحة العامة للدولة. ذلك هو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الذي وجد أن المال لا يصلحه إلا خلال ثلاث:

(1) -خراج، ص 108-109، وأصل هذا يلتقي مع ما ذكره الفرزدق في شمره الألف فنكر عند تعليقنا على رسالته إلى عدي رقم 84-

ج 84

(2) -خطب الرسائل رقم: 73، 74-74، 75، 76.

(3) -خطب الرسائل من رقم: 702-715.

أن يؤخذ بالحق، ويعطى في الحق، ويمنع من الباطل. فلا إرهاق للرعية ولا ظلم منه لها في سياق مع الزمان لإنجاز أكبر قدر من الإصلاح، وتحقيق أكبر قدر من العدل بقدر من كان قبله في الظلم والجور والفساد⁽¹⁾.

حقاً لقد كانت مدة خلافته سكية للناس وأمناء، فهذأت الخواطر وامتأكت المدة على نصرها بالأعمال، وكأن الله لم يدع لأمير المؤمنين قول إلا جعل عليه دليلاً من العمل يصدقه فلم يسمع الناس منه قولاً قط إلا وافق عمله قوله، حتى أصبح في حياته في مكان الرضا من الناس عامة وخاصة⁽²⁾ قسابقوا في الثناء عليه، فقد قيم الإمام مالك -رحمه الله- أعماله فقال: «أما حسن نظر هذا الإمام لهذه الأمة ومداد رأيه فيه، وتوسيعه في تفتح أبواب المصالح لهم وشدة نصيبه في سد أبواب المفساد عنهم، ومعرفته بأحوالهم، وقوة خبرته بتصرفاتهم في معاملاتهم، فهو في ذلك على أوضح المناهج، وأحسن ما يكون لهم من المخرج، وأقرب ما تصلح به أحوالهم، وأشد ما تنضبط به أفعالهم، وأوفق ما تقوم به سياساتهم وأشد ما تمكن به حراستهم»⁽³⁾.

وقيم الحسن البصري -رحمه الله- خلافته أيضاً، فقال: «هذه والله الولاية! لا ولاية كل نهاب يقاب صدق على حساب بناء الطين وهم الدين»⁽⁴⁾.

(1) -خطب الرسالة رقم: 44-44.

(2) -سيد الأمل: الخليفة الزاهد، ص 6.

(3) -المدونة، ج 1، ص 60.

(4) -علاء: كتاب الجمع، ج 2، ص 508-509.

جامعة الأمير الأمير
المباجب الرابع
رمانل أمير المؤمنبن
المتعلقة بمبامته الإءاربه

الفصل الأول:

رسائل أمير المؤمنين

المتعلقة ببيان سياسته الإدارية

جامعة الأمير
القياد للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: رسائل أمير المتعلقة ببيان سياسته الإدارية.

1- تمهيد: الخصائص العامة لسياحة أمير المؤمنين الإدارية.

بمجرد أن تسلم أمير المؤمنين زمام الخلافة حتى باشر الإصلاح الذي كان قد عقد النية على خوض غماره قبل أن يستخلف أمام الخليفة سليمان بن عبد الملك⁽¹⁾ بادئا بنفسه وأسرته وتشي بأقاربه مجردا نفسه وإياهم من كل من الإمتيازات التي كانوا يستأثرون بها على غيرهم ثم اتجه إلى بقية الناس حاملا إياهم على منهج الحق والعدل⁽²⁾ جاعلا من فترة خلافته فترة خلافة راشدة بحق وصنق، تتبدى في كل عمل يقوم به كما تثل عليه رسائله وأقواله وأعماله والمثبوتة عبر صفحات هذا البحث، وبذلك يمثل ظاهرة فذة متميزة من قبل سائر الخلفاء الأمويين لماله من قدرة فائقة على استعاب المشكلات التي تعاني منها الأمة، والتي تراكمت وتعمقت حتى أصبحت تهددها بالجمود والعقم بفعل سياسة حكامها الذين ابتعدوا بها عن حكم الهداية والدعوة إلى الله، مستتيرا في ذلك بكتاب الله و سنة رسوله وخلفائه الراشدين، مستوعبا لمنهجهم، واتقا من نفسه جاعلا منها أسوة وقنوة لأعوانه ولعمامة المسلمين وأهل النعمة، لا يتناقض سلوكه مع ما يدعو إليه قولا كان ذلك أو عملا، وكذا عدم تناقض مراسيمه وأوامره وقراراته من أول خلافته إلى يوم وفاته، فكانت كلها منسجمة مع المنهج العام الذي سار على هديه، وهو حكم الهداية وحكم الأمة لا حكم الجبيلة، وبذلك نجح في عدم الوقوع في يد المتربصين به والذين يتتبعون سقطاته، إضافة إلى ما سبق فإنه لم يترشح عما آمن به أنه الحق رغم التهديد والإغراء اللذين تعرض لهما خلال فترة حكمه، فجاءت كل أعماله مكملة لبعضها البعض فلم يكن هناك بالتالي اضطراب في سياسته التشريعية والتنفيذية، وارتفع بها إلى قمة عالية صعب على من جاء بعده الإرتقاء إليها، وكانوا كالأقزام إذا قورنوا به.

ومما امتاز به أيضا عن خلفاء بني أمية أنه كان هو الذي يخطط للسياسة العامة لدولة الهداية والدعوة في كل مجالاتها المختلفة، ويسهر على تنفيذ ذلك من خلال مؤسساتها التنفيذية على أيدي أعوانه المباشرين للحكم، ولم يتم له ذلك إلا بعد جمعه للمعلومات بالتحري عما أشكل عليه، مبلورا ذلك بحسن استشارته لأعوانه الحاضرين معه، أو مراسلة العلماء وولاته⁽³⁾ عما غمض لديه حتى يأتي الحل الذي يعالج به المشكلة أكلة مستأصلا إياها من جذورها.

(1) - فخر القصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا على « هل كان صرقة سمير خليفة » من 119.

(2) - فخر القصل الخامس من الباب الأول في جملة من نفسه وأسرته فترة، وكذا التمديد الخاص بالباب الثاني.

(3) - فخر رسائله في هذا الباب من رقم: 96 إلى 101.

إن الخلافة الراشدة تتبدى في وجدانه وفي كل عمل يقم على إنجازها ويتجلى ذلك في إرجاع كل التصرفات الإدارية إلى الخط العام للمنهج الذي ألمحنا إليه في الباب الثاني بما يحقق مصلحة الإسلام والمسلمين⁽¹⁾ وتجلت في شخصيته وخلال فترة حكمه إيجابيته وقدرته على حسن إختيار أعوانه، فقد كان يدرك أن نجاحه في الإصلاحات التي ينوي القيام بها على مختلف الأصعدة مرهون بأعوان يبذلونه نفس الإهتمامات والمشاعر ويتحملون معه جزءا من المسؤولية، ومن ثم سارع إلى تغيير الرجال الذين عملوا لصالح الخلفاء السابقين، واستبدل بهم رجالا آخرين أختارهم بنفسه من العناصر المشهود لهم بالكفاءة، وممن توسم فيهم الصلاح والتقوى والعلم والنزاهة والإخلاص، اللهم إلا من لم تغير المسؤولية من فضائل أنفسهم فقد أترهم في مناصبهم، وكان إذا خدع في شخص وتبين له بعد ذلك أنه لم يكن في المستوى، سيرة وكفاءة عزله.

امتد التغيير إلى العمال وجباة الخراج والقضاة وحتى العرفاء وغيرهم، وآتت هذه السياسة بنتائج جد طيبة، وحقق ما كان يرجوه، فقد جاء تقييم المسعودي لهذا التغيير دقيقا وشاملا قال: «فصرف عمال من كان قبله من بني أمية واستعمل أصلح من قدر عليه، فسلك عماله طريقته»⁽²⁾، ذلك هو أمل أمير المؤمنين وقد تحقق، أن يتأسى به أعوانه وينتهجوا نهجه ويتأسى بهم ممن تحت أيديهم إلى القاعدة، فلا إصلاح لكون عناصر صالحة، وقد وصف أيضا ابن كثير قيمة هؤلاء الرجال بعد دراسة لما قاله في حقهم الأئمة الأعلام، قال: «ولقد صرح كثير من الأئمة بأن كل من استعمله عمر بن عبد العزيز ثقة»⁽³⁾، وفلا صدقوا في تقييمهم فقد تبين لنا ونحن نترجم لهم أنهم كانوا كذلك، كما هو مبين في الملاحق.

ومما تجدر ملاحظته عن أعوانه، أنه، استعان بكفاءات متعددة الإنتماءات القبلية من العرب والموالي على السواء، وأن كان للعنصر اليميني مكانه أزيد عن بقية العناصر كما تدل عليه قائمة الملاحق، ولا يعني ذلك أنه كان متعصبا لهم غير متقيد بالشروط التي سبقت التي كان يشترطها فيمن يريد الاستعانة بهم، كلا أبدأ، بل سيرتهم هي التي أهلتهم لذلك، خلاف لمن

(1) -صلا الدين خليل، ملاحق الإنقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، ص 101-102.

-عبد الطوف عبد الشافي: معالم الإسلام في العصر الأموي، ص 175-176.

-حسين صلوان: الأمويون والخلافة، ص 188-189.

(2) -سروج الذهب: ج3، ص 183. -صلا الدين خليل: المرجع السابق، ص 153، وما بعدها.

-محمد صارة: عمر بن عبد العزيز ضمير الأمة وخلس لرائدين، ص 67 وما بعدها.

(3) -الهدية والنهاية، ج9، ص 208.

سبقه من الخلفاء الذين كانوا يعتمدون على أقاربهم في ذلك، وبعض القبائل مثل قبيلة ثقيف التي احتكرت ولاية العراق والمشرق عامة، واليمن أيضا لفترة نون فترة حكمها للعراق، كما تبرز شخصيته الإدارية في المحافظة على الوقت، والمصارعة في تنفيذ أكبر قدر ممكن من معالم المنهج الذي اعتمده، إذ ليس هناك عنده موعدا للموت يعرفه⁽¹⁾، فيفقد صناع المزيد من الإحسان. ومن ثم راح يصدر أوامره وتعليماته المتلاحقة إلى ولاته وهو لا يزال بعد على قبر سليمان فيدعو بنوأة وقرطاس فيكتب من فوره بعزل أسامة بن زيد عن خراج مصر⁽²⁾ وبعودة مسلمة بالجيش الذي يحاصر القسطنطينية⁽³⁾. وأخذ الناس في لمزه متهامين فيما بينهم قائلين: «ما هذه العجلة؟ أما كان يصبر إلى أن يرجع إلى منزله؟ ! هذا حب السلطان، هذا الذي كان يكره ما نخل فيه !»⁽⁴⁾.

والحقيقة غير ذلك إذ يقول ابن عبد الحكم معقبا على كلامهم: «ولم يكن بعمر عجلة ولا محبة لما صار إليه، ولكنه حاسب نفسه ورأى أن تأخير ذلك لا يسعه»⁽⁵⁾.

لقد كان أمير المؤمنين يدرك أن تأجيل عزل الأول يؤدي إلى زيادة معاناة أهل مصر من عسفه وجوره، أما إسترداد الثاني، فرقا منه ورحمة بجند المسلمين الذين لحقتهم مسغبة عظيمة هناك أكلوا فيها حتى الدواب والجلود وأصول الشجر والورق⁽⁶⁾، فمسلم واحد عنده خير مما حوت الروم.

ويادر أيضا إلى عزل خالد بن الريان المحاربي رئيس الحرس في عهد كل من عبد الملك والوليد وسليمان وعين مكانه: ابن عياش الألهي، ثم عزله وولى مكانه: عمرو بن مهاجر الأنصاري.

كان خالد بن الريان على شاكله الحجاج، ويزيد بن أبي مسلم، وأسامة بن زيد وأضرابهم يستخف بأرواح المسلمين ودمائهم لا يبالي في تنفيذ الأمر يصدر إليه كان ذلك في الحق أو الباطل غير مفكر في عاقبة، إذ لم ينس له أمير المؤمنين عند دفاعه عن قتل من اتهموا بالخروج

(1) - لحظ الرسائل 53، 66، 69-656، 656-1.

(2) - لحظ الرسالة رقم: 116.

(3) - لحظ الرسالة رقم: 722.

(4) - لمزم هذا جاء بعد خطبته التي خطبها عليهم إثر مبايعته، وأشار فيها إلى كرهه لما نخل فيه، وهو الأمر الذي ظنوه مناقضا لمسارته إلى عزل من نكروا، أنظر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على منهج السياسي في خطب الإستخلاف، ص 158 وما بعدها.

(5) - سيرة صر، ص 36-37، وجاء عنده أنه كتب ثلاثة كتب، أنظر تعليقا على ذلك على الرسالة رقم 116.

(6) - تاريخ الطبري، ج 6، ص 531.

في عهد الوليد قوله: أن لو أمره أمير المؤمنين الوليد بقتله⁽¹⁾ لقتله، ذلك أن دفاع الإنسان عنهم يعتبر منهم في نظرهم.

شدت الخليفة عمر على نفسه للتركة الفاتلة التي آلت إليه حتى يقيم عمود الإسلام على أساس متين في الأنفس والآفاق، ومن ثم طفا عليه حرصه على الوقت كحرصه على حياة المسلمين، مسارعا في غير تهور إلى إنجاز أكبر قدر من الإصلاحات، فاستطاع بذلك أن يحاصر المشاكل فلم يتركها تطفئ عليه، مقلصا من البطء الإداري الذي استنفحل خطره وحقق نسبة عالية من النجاح بشكل يثير الدهشة والإعجاب، في وقت قصير لا يتجاوز السنتين ونصف السنة، وهو ما عجز عنه غيره عن تحقيقه في أضعاف هذا الوقت، وكان التنظيم وتشعبه بروح المسؤولية وأمانتها رائده، ولو لم يكن كذلك لما نجح.

من ذلك أنه وضع لنفسه برنامج يومي بينته زوجته فاطمة للفقهاء الذين جاؤوا يعزونها قالت لهم: «أن عمر -رحمة الله عليه- كان قد فرغ للمسلمين نفسه وأمورهم ذهنه فكان إذا أمسى مساء ولم يفرغ فيه من حوائج يومه، وصل يومه بليته»⁽²⁾. وفي أحيان أخرى إذا بقي من ليله وقت يجتمع فيه مع للفقهاء والعباد يتذكرون أمور المسلمين⁽³⁾، فقد لفت هذا الجهد المتواصل من أمير المؤمنين عمر نظر ميمون بن مهران أحد العلماء المقربين إليه، فقال: «ما بقاؤك على ما أرى؟ أنت بالنهار في حوائج الناس وأمورهم وأنت معنا الآن، ثم الله أعلم ما تملوا عليه!».

فقال له: «أني وجدت لقي الرجال تلقيا لأبوابهم»⁽⁴⁾.

وتقدم إليه بعض إخوته ينصحونه أن يروح عن نفسه قليلا لما شاهدوا إنهماكه في العمل دون انقطاع، فقال لهم: «فمن يجزي عني عمل ذلك اليوم؟»

قال: تجزيه من الغد

قال: فدعني عمل يوم واحد، فكيف إذا اجتمع علي عمل يومين؟

⁽¹⁾ - ابن عسكرو: تذهيب تاريخ دمشق، ج5، ص 37-38، ونظر موقف عمر من سياسة الوليد تجاه الخوارج في الفصل الثالث من الباب الأول ص 86-91.

⁽²⁾ - ابن عبد الحكم: ميرة عمر، ص 150-151، أبو يوسف: الخراج، ص 16-17.

⁽³⁾ - ابن سعد: الطبقات، م5، ص 270، 282.

⁽⁴⁾ - المصدر نفسه، م5، ص 274.

- عبد الله خليل: ملامح الانقلاب الإسلامي، ص 169-171.

قيل: فإن سليمان قد كان يركب وينتعض ويجزي عمله.

قال عمر: ولا يوم واحد من الدنيا ما أجزاه سليمان⁽¹⁾.

وذلك هو الحق والصنق، فسليمان كان غيره يجزي عنه عمله ومنهم أمير المؤمنين عمر الذي كان أدرى به من غيره، وقد مر معنا إتخاذه كالوزير فينقذ سليمان ما كان يأمره به⁽²⁾. وتكاثفت عليه الأعمال حتى أنه لم يكن له الوقت للإلتقاء مع من كان يمضي معهم وقت فراغه من قبل، حتى أن أحدهم قال له: «لو تفرغت لنا.

فقال عمر: وأين الفراغ، ذهب للفراغ فلا فراغ إلا عند الله⁽³⁾.

وقد أثر إتهامه في العمل ليل نهار على صحته كما سنوضح ذلك عند كلامنا على وفاته ولا غرابة في ذلك ممن كان يخشى أن يقصر في خدمة المسلمين، ولا تقوم له حجة مع الله إن لم يخلف رسوله الكريم بالسير في أمته بالحق والعدل.

ولا شك في أن العمال الذين أحسن اختيارهم فهم العديد منهم سياسته الإدارية هذه فكانوا مثله، إذ يذكر إبراهيم بن جعفر أن أباه رأى أبو بكر بن حزم واليه على المدينة المنورة يعمل بالليل كعمله بالنهار لاستحاث عمر إياه⁽⁴⁾.

ونعتقد أن حفاظه على الوقت واستغلاله في صنع التغيير كان قد استلهم في ذلك نصائح الفاروق رضي الله عنه في هذا الصدد الذي كان يكتب إلى عماله يقول لهم: «فإن القوة في العمل، أن لا تؤخروا عمل اليوم لغد فأنكم إذا فعلتم ذلك تداركت عليكم الأعمال، فلم تندروا أيها تأخذون فأضعتم⁽⁵⁾، ومن ثم سلك طريقته، وسار بسيرته فنجح كنجاحه.

ومن دون شك، فإنه قد أخذ أيضا بنصيحة جده مروان لوالده عبد العزيز عندما أسند إليه إمارة مصر سنة 65هـ، فكان أول ما نصحه به، أن يقدم الحقوق إلى أهلها في إياها دون تأخير تستوجب بذلك الطاعة منهم⁽⁶⁾.

(1) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص 55.

(2) أنظر الفصل الثالث من تباب الأول «عمر مستشارا لسليمان» ص 95-98.

(3) ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 294.

(4) المصدر نفسه، م 5، ص 256.

(5) ابن أبي شيبة، المصنف، ج 13، ص 525.

(6) الجوهري، الوزراء والكتب، ص 11.

وأهل هذا ما كتب به إليه مالم ين عبد الله لما طلب منه ذلك كما هو آت

(7) ابن عبد ربه: العقد الجديد، ج 1، ص 42.

وسياتي في هذا البحث المزيد من الإشارة إلى هذه المسألة وحثه لولاته أن يتقيدوا بالوقت ويستقلوه أحسن استغلال.

هذا ولما منع أمير المؤمنين عماله من مزاوله أي نشاط تجاري، وقبول الهدايا منعا لهم من استغلال مناصبهم لتحقيق الثراء العريض ولتفرغوا لخدمة الجماهير، فإنه من جهة أخرى كسي يضمن قيامهم بمهامهم على أكمل وجه، وتفيدهم للمنهج الذي رسمه لهم، فإنه ضمن لهم حدا مرموقا من الأجور، فخصص لهم مرتبا على حسب قيمة العمالة ومكانة العامل، ما بين ائمانه دينار إلى الثلاثمائة دينار في الشهر، واستغرب عبد الله بن أبي زكريا ذلك منه، وسأله عن نواحيه، فأجابه: «أراه لهم يسيرا أن عملوا بكتاب الله وسنة نبيه، وأحب أن أفرغ قلوبهم من الهم بمعاشهم وأهلهم»⁽¹⁾.

وفي رواية ابن عبد الحكم، قال: «أريت أن أغنيهم عن الخيانة»⁽²⁾.

ذلك هو الحق، ولكن يضاف إليه في تأويلنا لعمله هذا أيضا: أنه سعى إلى تحريرهم من الوقوع تحت ضغط الإغراء المادي من قبل العناصر الإنتهازية التي تسعى إلى الإيقاع بهم في شباكها.

وهذا الذي سلكه أمير المؤمنين مع عماله هو ما سلكه مع عماله الفاروق رضي الله عنه مجزلا لهم العطاء أخذا في ذلك بنصيحة أبي عبيدة بن جراح رضي الله عنه التي كان قد نصحه بها⁽³⁾ ونعتقد أن حفيده قد قلده في ذلك.

هذا وقد كان مرتبه أيضا كمرتب بعض عماله، وأن كانت هناك روايات تفيد أنه لم يكن يأخذ من بيت المال شيئا، ولما نبه إلى ما كان يأخذه جده عمر بن الخطاب - وهو قدوته - قال: «لم يكن له مال وأنا مالي يغنيني»⁽⁴⁾. وفي رواية ابن عبد الحكم السالفة الذكر والتي أشار فيها إلى تعجب ابن أبي زكريا مما كان يفرضه لعماله ينكر سببا آخر دفعه إلى عدم أخذ شيء من

(1) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 193.

(2) سيرة عمر، ص 44-45.

(3) وأنظر القرظي: للخيرة، ج 10، ص 78.

(4) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 203.

(5) أبو يوسف: الخراج، ص 113.

(6) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 44-45.

(7) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 296.

(8) ابن عبد ربه: العقد القريد، ج 4، ص 423.

بيت المال مقابل ما يقنمه من خدمة للإسلام والمسلمين وهو: أن لحمه نبت من مال الفياء، ولن يعيد إليه منه شيئاً أبداً⁽¹⁾.

ولكن الأمر المرجح أنه كان يأخذ مرتباً وهو: ماتني دينار كان قد عرضه على عمته لما جاءت تشتكي إليه قلة تقصيره في حقها فلم يملأ عينها⁽²⁾. هذا وقد وردت عدة روايات تشير إلى هذه الحقيقة في المصادر المنكورة أثناء، وقد كان يتصدق به على انفقراء والمساكين والمنتظمين وفي أحيان أخرى يقطع ببعضه السنة الشعراء كما فعل مع جرير ومن قدم عليه منهم بعد استخلافه⁽³⁾.

أتاح أمير المؤمنين لولائه كامل الصلاحيات في تسيير ولاياتهم وفق قواعد الإسلام ومبادئه، وهو المنهج الذي لخصته رسائله إليهم في هذا الباب، مع تحمل كامل المسؤولية عن نتائج أعمالهم عدا قطع الأيدي في الحدود والقتل في القصاص فقد جعل أمر تنفيذها مرتبط بموافقته⁽⁴⁾. تقيداً منه بما كان قد نصح به الخليفة الوليد الذي كنا قد أشرنا إلى ذلك عند كلامنا على علاقته به.

كما كان دائم الرقابة والتوجيه لهم والمقابلة لأعمالهم، سواء لأعوأنه الذين يتواجدون معه، أو الأبعدين عنه بالطرق الإدارية المألوفة، من ذلك محاسبته لكتابه ومراقبته لدفاترهم إذ تقول أم الخيار زوجة رباح بن عبيدة أحد الرجال المقربين إليه، أن أمير المؤمنين دخل منزله بعد صلاة العشاء دعا بالشمع، ودعا بكتاب العامة، فلم يزل معهم يحاسبهم حتى ذهب نحو من ثلث الليل.

قالت أم الخيار: ثم أمر بالكتاب فأقيموا، ورفع الشمع، ثم دعا بكتابه، كتاب الخاصة ودعا بسراج فجعل يحاسبهم حتى مضى ثلث الليل الأوسط فلما فرغ منهم قام إلى مصلاه فصلى حتى أصبح⁽⁵⁾.

وهذا يتلقى مع ما سبق ذكره في انهماكه في الشغل مستغلاً كل وقته في النظر في أمور المسلمين.

(1) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 44-45.

(2) المصدر نفسه، ص 60.

(3) المصدر نفسه، ص 46-47، ونظر قائده في موقف صر من شعراء في الفصل الرابع من الباب الأول.

(4) خطب فرسان رام: 86-85 د وتليفاً عليها.

(5) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 28، ص 272.

والفرات بن مسلم أيضا والي خراج قنسرين كان يعرض عليه كتبه في كل أسبوع من يوم الجمعة ليتفقد حساباتها⁽¹⁾.

ولعل تفقده لدواوين هذا الوالي أسبوعيا يعود إلى قرب المنطقة من مقر إقامته في خلاصرة التي هي من أطراف جند قنسرين، أو حتى في حلب وحمص أو بدياق أودير سمعان هذه المنطقة التي كان يتردد عليها طوال خلافته⁽²⁾.

وكان يتفقد أيضا خزائن الأكبسة من حين إلى آخر، فإذا ما مرت به قطيفة يقبلها بمخصرته، ويقول: «غوي غوي! غوي غوي!»، ثم يأمر: «يا فلان! اذهب بهذه إلى فلان» فكان ذلك دأبه حتى ينتهي⁽³⁾.

وكانت رقابته لهم مركزة ومشددة، بالخصوص رقابته للدواوين المالية كما فعل مع الفرات بن مسلم.

ورفع عروة بن محمد خراج اليمن إلى الخليفة سليمان مع حيان بن نافع، فوجده قد توفي فدفعه إلى عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾.

وأرسل أبو بكر بن محمد أيضا بديوان الحسابات المالية مع عاصم بن عمر بن قتادة إلى الخليفة عمر لمراقبته والتأشير عليه⁽⁵⁾.

ومما يؤكد رقابته لديوان أهل المدينة ما ذكره يوسف بن المشجون المدني: أنه ولد زمن سليمان، فألحق في ديوان العطاء، فلما ولي عمر عرض عليه الديوان فمر به اسمه، فقال: «ما اعرفني بمولد هذا الغلام، هذا صغير، ليس من أهل الغرائض» يقول بعد ذلك: «فرنني عيلاً»⁽⁶⁾ أي إلى عطاء الأطفال.

وتلك دأبه مع بقية الولاة منهم أيضا: عبد الحميد بن عبد الرحمن والي الكوفة الذي رفع إليه مرتين ديوان الحسابات المالية، مرة مع هيرة بن الأشعث، ومرة مع الوليد بن سريع⁽⁷⁾.

(1) ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 278.

(2) المصدر نفسه، م، 5، ص 261، 264، ابن عبد الحكم: ميرة صر، ص 139.

(3) تاريخ الخلفاء، ج 2، ص 306-307.

(4) ابن زنجويه: الأموال، ص 558.

(5) ابن حنبل: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 21.

(6) ابن حنبل: الإصباح، ج 3، ص 225، ويهاشها الاستمط لابن عبد البر، ج 3، ص 307.

(7) ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 307.

(8) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 86، وكيع: أخبار القضاة، ج 1، ص 79، ج 2، ص 423.

وأرسل مرة إلى صالح بن عبد الرحمن وإلى علي خراج البصرة أن يرسل إليه كشفاً بمصادر الأموال الذي نخلت خزينته⁽¹⁾ ففعل.

ذلك هو النظام الذي كان متبعاً آنذاك، فالولاية يرفعون ما فاض عن نفقات الولاية إلى الخزينة المركزية، وفي نفس الوقت لمراقبة دواوين النفقات والواردات، كما تفعل -تقريباً- اليوم الإدارات مع الأجهزة المركزية في العاصمة يعرضهم عليهما نفقات الميزانية، وطلب اعتماد ما يتوقع إنفاقه في السنة التالية.

هذا ولم تقتصر رقابته لهم بالطرق الإدارية المعروفة، وما سبق بعض منها، بل في أحيان أخرى كان يرسل المحققين للتحقيق فيما بلغه أو رفع إليه عن تجاوزات وولاته⁽²⁾ وسيأتي في هذا البحث ما يؤكد هذه الحقيقة.

وفي أحيان أخرى يستدعي الوالي للتحقيق معه بنفسه كما هو مبين في هذا الباب باستدعائه ليزيد بن المهلب، والجراح بن عبد الله، وسعد بن مسعود المازني، والفرات بن مسلم⁽³⁾ وغيرهم.

وكان يمارس رقابته عليهم أيضاً بسؤال الوفود القادمة عليه عنهم، أفراداً كانوا أو جماعات من ذلك أن مزاحم بن أبي مزاحم الكوفي قدم عليه، فسأله عن أميرهم وقاضيه وبلد عامة⁽⁴⁾. وكذلك فعل مع زياد بن أبي زياد المنني الذي أرسله مولاة عبد الله بن عياش رسولا إليه في أحد شؤونه، فسأله عن صلحاء أهل المدينة رجالهم ونسأولهم، فلم يترك منهم أحداً إلا سأله عنه، وسأله عن أمور كان أمر بها بالمدينة فأخبره عنها⁽⁵⁾.

وفي أحيان أخرى يستغل رسل وولاته فيسألهم عن أحوال إماراتهم فقد سأل في هذا المجال رسول أبي بكر بن محمد عن واليه، وكيف هي سيرته فيهم؟ وعن أسعارها وأبناء السبيل والفقراء، وهل أعطى لكل ذي حق حقه؟ وهل هناك من شك؟ وهل ظلم أحد؟ فأخبره عن كل ما سأل⁽⁶⁾.

(1) -خطرت لرسالتين رقم: 219-220.

(2) -خطرت لرسالة رقم: 90، 190.

(3) -خطرت لرسائل رقم: 117، 122، 125، 164.

(4) -حين منظر: المصدر السابق، ج 24، ص 332.

(5) -الإمام أحمد: الزهد، ص 363.

(6) -الأجري: أخبار أبي حفص، ص 68-69، خطرت لرسالة رقم: 497.

(7) -حين عبد الحكم: ميرة صبر، ص 137.

وكذلك الحال جرى مع صالح بن طريف الذي أرسله الجراح بن عبد الله مع الوفد، فعن طريقه عرف سيرة الجراح، وما عليه حال أهل خراسان وكان بذلك قد فتح عليهم باب الرخاء⁽¹⁾.

ويستقصي أمر ولاته أيضا، من الرسل الذين يرسلون إليهم في مهام أخرى، كالذي جرى مع أبي المياصر أحد حراسه الذي كان قد أرسله إلى أحد ولاته، فلما عاد سأله عن قاضي الإمارة واليهاء، وعن أسعار قوت أهلها فأخبره بكل ما سأل عنه مطمئنا إياه عن حال الإقليم⁽²⁾. وكان أيضا يراقب عملهم بواسطة عيونهم الذين بثهم في الأقاليم فيوافقونه بالأخبار عنهم كالذي كان يقوم به خالد بن أبي الصلت في واسط⁽³⁾، وحتى أمير المؤمنين نفسه جعل العيون عليه ينبهونه إذا زاع⁽⁴⁾. ويستغل أيضا عودة بعض الرجال المقربين إليه إلى بلدانهم، فيكثفهم بجمع المعلومات عن حال الوالي والإقليم، فقد أراد رياح بن عبيدة العودة إلى العراق ليرى أهله وضعيته هناك فعند رحيله طلب من الخليفة أن يوصيه فقال له: «حاجتي أن تسأل عن أهل العراق وكسيف سيرة الولاة فيهم، وبرضاهم عنهم؟» فقدم العراق فسأل الناس عنهم فأخبروه بالرضا عنهم، فلما عاد أخبروه بحسن سيرتهم وثناء الناس عليهم، فأتج هذا التقرير صدره فقال: «الحمد لله على ذلك، لو أخبرتني عنهم بغير هذا عزلتهم، ولم أستعن بهم بعدها أبدا»، ثم قال معقبا على ذلك مبينا أن ما قام به من مهامه الرئيسية: «أن الراعي مسؤول عن رعيته، فلا بد له أن يتعهد رعيته بكل ما يتفهم الله به ويقربه إليه، فمن ابتلى بالرعية فقد ابتلى بأمر عظيم»⁽⁵⁾.

وكان يخرج أحيانا بنفسه يستطلع أحوال الرعية من الركبان وكيف هي سيرة الولاة فيهم فخرج يوما ومعه مولاة مزاحم، فلقيهما راكب من أهل المدينة، فسألاه عما وراءه من أحوال الناس، فقال لهما مخلصا أحوال أهلها: «تركت المدينة والظالم بها مقهور، والمظلوم بها منصور، والغني موفور، والعائل مجبور» فسر بذلك أمير المؤمنين⁽⁶⁾. وتؤكد هذه الشهادة من هذا الراكب، صدق ما أخبره به زياد بن أبي زياد الأنف الذكر عن أحوال أهلها، وسعي أبي بكر

(1) لحظر الرسالة رقم: 122.

(2) ابن منظور: المصدر السابق، ج 29، 166.

(3) أسلم بن سهل الرزاز: تاريخ وسط، ص 141.

(4) ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج 2، ص 18.

(5) أبو يوسف: الفراج، ص 119.

(6) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 115-116.

بن محمد إلى تنفيذ ما كان يأمره به الخليفة، وتؤكد هذه الحقيقة بتحسين أحوال أهلها، صدق ما أخبره به أيضا بعض أهل المدينة في أحد زياراتهم عليه عن المساكين الذين كانوا يجلسون في الأمكنة التي كان يراهم يجلسون فيها عندما كان في المدينة فأخبروه بأنهم لم يعودوا يجلسون بها، ولم يعودوا يبيعون الحطب للمسافرين، إذ أصبحوا في غنى عن ذلك بما يُعطى لهم⁽¹⁾.

والحق أن الآراء الصادقة غير المغلفة بالزيف والنفاق والباطل هي التي أصبحت راتجة في عهد خلافة أمير المؤمنين بلقد اقتنت به رعيته في الصدق في القول والعمل، وبعد أن بث فيها ذلك، وحتى الشعراء الذين روجوا للباطل والزيف بشعرهم علمهم أن لا يقولوا إلا الحق⁽²⁾ فخدمت نتيجة لذلك الخصومات واعتلت العواطف وتوارت العصبية الجاهلية إذ لم يكن الخليفة في حاجة إليها ليثبت بها سلطانه بتمزيق شمل رعيته.

وأشرك الرعيغي الرقابة أيضا، فقد صير أمرولاتها إليها حتى يراجعوا الحق إن زاغوا عنه⁽³⁾ ورسائله في هذا البحث، شاهد على هذا، فقد كانت المراسيم والأوامر والنواهي التي تعود عاقبة فوائدها عليها تقرأ عليهم من قبل عمالهم من على المنابر، أو يقرؤها رؤسها.

والحقيقة أن أمير المؤمنين استعمل كل الوسائل لممارسة الرقابة على ولايته والويل للوالي أن تعدى أو ظلم، بالخصوص أن تمادى ولم يتدارك أمره، فأن عند أمير المؤمنين له حسابا عسيرا مهما علت منزلته وكانت كفايته، فهو في هذه الحالة كجده عمر بن الخطاب رضي الله عنه علمه بمن بعد عنه كمن هو قريب منه.

لم يكتف أمير المؤمنين بتغيير الحكام، ومتابعة رقابة من عينهم بل أدخل تغييرات هامة على الأقاليم وتقسيماتها الإدارية التي كان معمولا بها، إذ فصل مدن الحجاز، إذ جعل لكل مدينة وال يرتبط به مباشرة لا كما كانت من قبل، تجمع لوال واحد له صلاحيات تعيين من يشاء على مكة والطائف، ومثل ذلك فعل في العراق والولايات التي كانت تجمع لواليه مثل: البصرة والكوفة، إذ جعل لكل ولاية وال يتبعه مباشرة، وفصل خراسان والسند وعمان واليمامة والبحرين عن إدارة والي العراق وأصبح أمر تعيين ولايتها يرتبط به مباشرة وكذلك فعل مع ولاية الأندلس إذ جعلها مستقلة عن المغرب ترتبط به مباشرة أيضا.

(1) ابن جرير: سيرة عمر، ص 94.

(2) حنظلي: فصل الرابع من الباب الأول في موقله من الشعراء.

سرافير: عهد العزيز سيد الأهل: الخليفة الزاهد، ص 152-154.

(3) حنظلي: فصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على بسط العدل ومقاومة الظلم. ونظير لرسالة رقم: 48.

وفي الجهاز التنفيذي في الولايات أدخل عليه تغييرات هامة بفصله للسلطات بالخصوص تلك الولايات ذات الأهمية الحيوية في الإقتصاد والمجتمع والسياسة، فجعل وال للصلاة والحرب وآخر للخراج وثالث للقضاء، وتجلت للسياسة الإدارية في العراق وخراسان والشام ومصر، وكان في أحيان أخرى يجمع للوالي بين الصلاة والخراج كإسماعيل بن عبيد الله والي المغرب، وكذلك عروة بن محمد والي اليمن، وفي بعض الأحيان يجمع له بين القضاء والخراج كالذي كان مع ميمون بن مهران قاضي الرقة قاعدة الجزيرة، وإذا كانت الولاية ليست لها أهمية جمع لواليها بين جميع السلطات كالذي حصل مع والي الأيالة زريق بن حكيم⁽¹⁾. فأعطى أمير المؤمنين بحسن تصرفه هذا للإدارة خصائصها الذاتية الإجتماعية والبيئية، إذ لم يحاول فرض نمط معين يوحد به طريقة التسيير والتنفيذ، واضعا في حسابه درجة تطور الإقليم والفروق الجوهرية بين الولايات، مقفرا المؤلف الصالح الذي ثبتت صلاحيته وتكيف معه المجتمع وأنسجم، ورضيه، وبواسطته تحقق أهدافه، وبه نظم عملية مبادلة المنافع بين أفرادها، وكذا بينه وبين السلطة⁽²⁾.

تلك هي مميزات وخصائص سياسة أمير المؤمنين الإدارية بنظرة إجمالية يمكن تتبع تفاصيلها ليس في هذا الباب فقط بل في جميع أبواب هذا البحث.

أما الجهاز التنفيذي الذي اعتمد عليه أمير المؤمنين وتحمل معه العبء الأكبر في إدارة شؤون الدولة فهو: عزله لخالد بن الريان المحاربي عن الحرس واستعمل مكانه ابن عياش الألهاسي ثم عزله وولي مكانه عمرو بن مهاجر الأنصاري مولى أسماء بنت زيد بن السكن، وقال له يوصيه: «هد وليتك الحرس، فإله الله في الضعيف» وجعل مرتبه الشهري عشرون دينار⁽³⁾.

واستعمل يزيد بن بشير الكلبي⁽⁴⁾ على الشرطة وكان حاجبه مولاه حبيش⁽⁵⁾.

(1) -المزيد من الإطلاع، انظر الملاحق في نهاية هذا البحث، رقم: 1، 2، 3.

(2) -تمكنت لفروق بين الأقاليم على حركة لتبادل لتجاري كما هو واضح عند كلامنا على إزالة المظالم المالية والرسوم الفارسية في الباب الثالث وفصل الثالث من الباب السادس، وما راهاه أمير المؤمنين بين الأقاليم أيضا مسألة تنفيذ الأحكام، انظر رسالته إلى القضاء وفولاء بقضائهم بما اجتمع عليه قهلاهم رقم: 376.

(3) -حين عهد الحكم: سيرة صر، ص 158، تاريخ خليفة بن خليفه بن خليفه، ص 253، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 510-511.

(4) -تاريخ خليفة، ص 253.

(5) -المصدر نفسه، ص 253.

وأبقى على نعيم بن سلامة على خاتم الخلافة⁽¹⁾.

وكنك أبقى على سليمان بن سعد الخثمي على ديوان الخراج، والذي شغل هذا المنصب منذ خلافة الخليفة عبد الملك، وله أياذ بيضاء على ديوان الشام بتعريبه من الرومية إلى العربية ثم عزله أمير المؤمنين عمر وولى مكانه: صالح بن جبير الغداني، قال عنه عمر: «ولينا صالح بن جبير فوجئناه كإسمه» وكان يرفق بأمر المؤمنين إذا غضب عليه ويراجعه في الأمر الذي كلمه فيه، فيعفو عنه ويقول له: «لا يمنعك يا صالح ما ترى منا أن تراجعنا في الأمر إذا رأيت»⁽²⁾.

وكان له عدة كتاب، منهم رجاء بن حيوة الكندي المخلص الوفي له، وبه خصص. وكتب له أيضا الليث بن أبي رقية مولى أم الحكم بنت أبي سفيان الذي كان كاتب للخليفة سليمان.

وكتب له أيضا: إسماعيل بن أبي حكيم مولى آل الزبير بن العوام الذي كان كاتباً له أيام إمارته على المدينة المنورة ورحل معه إلى الشام، وبقي من المقربين إليه حتى توفي أمير المؤمنين⁽³⁾.

وكتب له أيضا سالم بن أبي أمية أبو النظر مولى عمر بن عبید الله بن معمر التيمي وكان من الكتاب الذين يقدرهم تقديراً فائقاً كتقديره لزياد بن أبي زياد مولى ابن عياش⁽⁴⁾. وممن كتب له كذلك: عدي بن الصباح بن المثني، وبعد أيضا من جلة كتابه وعليهم⁽⁵⁾. وكان أمير المؤمنين في كثير من الأحيان يتولى الكتابة بيده إلى الوالي المراد بالأمر كالذي كان منه مثلاً عندما أمر بعزل أسامة بن زيد من خراج مصر، وكذا أمره لمسلمة بالعودة بالجيش الذي يحاصر القسطنطينية⁽⁶⁾ وهو لا يزال بعد على قبر الخليفة سليمان.

(1) - المصدر السابق، ص 253.

(2) - جبهشاري: الوزراء والكتاب، ص 33.

ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 278، 1368 الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 381

(3) - الجبهشاري: المصدر السابق، ص 33.

تاريخ خليفة، ص 253. ابن عسكرو: المصدر السابق، ج 3، ص 19-20؛ ابن عسكرو: المصدر السابق، ج 3، ص 19-20.

(4) - ابن عسكرو: المصدر السابق، ج 6، ص 48-49 الذهبي: المصدر السابق، ج 8، ص 110 نواظر الرسائل رقم: 497، 498 إلى ابن

عياش ومحمد بن كعب

(5) - جبهشاري: المصدر السابق، ص 34؛ تاريخ الطبري، ج 6، ص 181؛ تاريخ الطبري، ج 6، ص 181.

(6) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 36.

نواظر الرسائل رقم: 116، في عزل سلمة ورقم: 722 في عودة سلمة.

وكن ذلك كتابته إلى والي العراق في شأن المرأة التي قدمت تشكو إليه حالها يأمره أن يفرض لها وأبناتها⁽¹⁾.

وأكثر طريقته في الكتابة أن يستدعي الكاتب فيملي عليه الأمر المراد تبليغه إلى الولاية أو غيرهم، ثم تتسخ عنه نسخ فتُرسل إليهم مع الاحتفاظ بنسخة عنه في محفوظات ديوان الرسائل⁽²⁾.

وكان من أئبه عندما يباشر الإملاء على الكاتب أن يدعو الله فيقول: «اللهم أني أعوذ بك من شر لساني»⁽³⁾.

واتخذ أمير المؤمنين عدة أختام يظهر أن بعضها خاصاً بأموره الشخصية والبعض الآخر لأمر العامة، فقد جاءت عدة روايات من الرجال المقربين إليه ينكرون ما نقش عليهم، منها ما كان منقوشاً عليه «كلأ البر يعزه عمر» ثم درس فنقشه الحكم بن عمر الرعيني راوي الأثر وكان هذا الخاتم من فضة مربع الشكل فصه من فضة⁽⁴⁾.

وله خاتم آخر قال عنه رئيس حرسه عمرو بن مهاجر كان نقشه: «الوفاء عزيز»⁽⁵⁾. واتخذ خاتماً آخر، قال الضحاك بن زمل: كان نقشه: «لكل عمل ثواب»، ويظهر أن هذا كان خاتم ابنه⁽⁶⁾.

وله آخر نقشه: «عمر يؤمن بالله»⁽⁷⁾.

وفي روايات أخرى نكرها ابن كثير أن له خاتماً آخر نقشه: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وفي رواية أخرى له: «أمنت بالله».

وعاقب أمير المؤمنين رجلاً نقش على خاتم الخلافة، فعززه ضربه سوطين أو ثلاث وترك سبيله، ولم يأخذ برأي من اقترح عليه قطع يده⁽⁸⁾، وخالف بذلك حكم أمير المؤمنين عمر

(1) - المصدر نفسه، ص 149-150.

(2) - الإمام أحمد: الزهد، ص 363، ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 249، ابن عبد ربه: المعقد الفريد، ج 4، ص 165.

(3) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 107، ابن الجوزي: ميرة عمر، ص 76، 98.

(4) - ابن صكرك: المصدر السابق، ج 3، ص 137، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 242.

(5) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 175.

(6) - المصدر نفسه، ص 176 وعنده «الوفاء»، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 200.

(7) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 175.

(8) - ابن منظور: المصدر السابق، ج 13، ص 118، لقد جاء عنده: أن أمير المؤمنين سأل ابنه عبد الله «ما نقش خاتمك؟» فقال له: «لكل عمل ثواب» قال له والده: «إذا ما بني ألدب لرب الأرباب»

(9) - تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 380.

(10) - ابن منظور: المصدر السابق، ج 9، ص 54.

بن الخطاب رضي الله عنه في موقفه من معن بن زائدة الذي ضربه ضرباً شديداً وسجنه⁽¹⁾ ثم أطلق سبيله بعد مشاطرته لماله، الذي أخذه بالخاتم، ويظهر أن رجلاً عمر بن عبد العزيز هذا لم يكن ذلك منه ولذلك خفت عقوبته.

ومما مر نقول - ونحن متأكدون - أن نصوص رسائل أمير المؤمنين في هذا البحث هي من نشأته، ذلك أنه كان كما أشرنا إليه من قبل أنه بخلاف الخلفاء السابقين عليه أو اللاحقين، فهو الذي كان قد رسم وخطط لسياسة الدولة جاعلاً منها دولة هداية ومن فترة حكمه حكم راشدٍ مستتيراً في ذلك بالكتاب والسنة النبوية والراشدية، ومن ثم اقتضى الحال أن يكون هو المشرف على التنفيذ والتوجيه، ولم يكن كالخلفاء السابقين الذين كانوا في أغلبهم يضعون الخطوط العريضة لأمر المراد إمضاءه فيعبرون عنه بأسلوبهم الخاص ومما يزيننا يقينا واطمئناناً إلى ما ذكرناه، هو تقارب خصائص أسلوب رسائل الخلفاء الراشدين في بنائها وختامها وفي إيجازها وقصر عباراتها وتأدية المعنى بأقصر عبارة من غير إطباب أو تكرار أو تفصيل في غير تأنيق أو تكلف حتى أن المرء أن جردها من إطارها الزماني والمكاني وأحداثها التاريخية، خيل إليه وكأنه يقرأ للخليفة أبو بكر الصديق أو عمر بن الخطاب رضي الله عنهما - إضافة إلى ما على رسائله من نفاة إيمانية عميقة، وإخلاص وسعي ذاتي ورغبة شديدة في إصلاح الحال لها تأثيرها البالغ على وجدان القارئ وروحه، تشير فيه الاعتزاز بإنجازات هذا الخليفة السبار ومحبته، لا يسعنا إلا أن ندعو له بالرحمة والمغفرة، وأن يجعله الله مع الصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

(1) - حرلاندي: توح الهلنن، ص 444-446.

2- أمره ليزيد بن المطلب بأخذ البيعة من الناس له وليزيد بن محمد الملك
ورحمة عمر إلى يزيد بن المطلب بأمره بأخذ البيعة له وليزيد بن محمد الملك من
المسلمين

-96-

أشرنا فيما سبق⁽¹⁾ إلى عم رضا عمر عن تصرفات يزيد بن المهلب في تسييره لولاية
خراسان، وكذا تذييره للأموال بأنفاقها في غير حقها إضافة إلى بغضه له واتهامه له بالتجبر
ورغم هذه الحزازات فإن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز سلك معه مسلكا حكيما لما كان
بخشى منه أن يتمرد عليه أن هو أمر بعزله دون أن يتوثق منه بأخذ بيعته وبيعة المسلمين له
هناك، فقد قال محمد بن أبي عيينة المهلبى: قرأت رسالة عمر بن عبد العزيز إلى يزيد بن
المهلب⁽²⁾ فإذا فيها:

«سلام [الله وبركاته]⁽³⁾ عليك، فأتني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد. فإن سليمان
بن عبد الملك كان عبدا من عباد الله، قبضه الله⁽⁴⁾ على أحسن أحياته وأحواله -فرحمه الله-
واستخلفني فبايع لي من قبلك⁽⁵⁾ وليزيد بن عبد الملك -أن كان- من بعدي. ولو كان الذي أنا
فيه لاتخاذ أزواج واعتقاد أموال، كان الله قد بلغ بي أحسن ما بلغ بأحد من خلقه، ولكني
أخاف حسابا شديدا ومسألة لطيفة، إلا ما أعان الله [عليه]⁽⁶⁾، والسلام عليك ورحمة الله»⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

-196-

أما الطبري فقد أورد رواية أخرى تختلف عما سبق، فقد حدث المفضل عند جده وعلي
بن مجاهد عن خالد أن عمر بن عبد العزيز كتب حين ولي الخلافة إلى يزيد بن المهلب.
«أما بعد، فإن سليمان كان عبدا من عبيد الله أتم الله عليه، ثم قبضه واستخلفني
وليزيد بن عبد الملك من بعدي -أن كان-

(1) -نظر كلامنا على استتكار عمر على سليمان توليته ليزيد على خراسان وتذيره -لأموال في الفصل الثالث من الهلب الأول ص 104-105.

(2) -عند أبي نعيم وابن الجوزي: أن الرسالة موجه إلى يزيد بن عبد الملك، وهذا خطأ واضح، لأن إسنادهما هو نفسه إسناده ابن سعد.

(3) -إضافة من ابن الجوزي وعند ابن سعد ناقصة

(4) -من: «على أحسن... إلى... فرحمه الله ناقصة عند ابن الجوزي.

(5) -عند أبي نعيم وابن الجوزي: «من قبله».

(6) -إضافة من أبي نعيم وابن الجوزي وعند ابن سعد ناقصة.

(7) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 280، أبو نعيم: الطيبة، ج 5، ص 312، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 312.

وأن الذي ولأسي الله من ذلك وقتر لي ليس علي بهين، ولو كانت رغبتني في اتخاذ أزواج واعتقاد⁽¹⁾ أموال، كان في الذي أعطاني من ذلك ما قد بلغ بي أفضل ما بلغ بأحد من خلفه⁽²⁾، وأنا أخاف فيما أبليت به حسابا شديدا، ومسألة غليظة، إلا ما عافى الله ورحم وقد بايع من قبلنا فبايع من قبلك»⁽³⁾.

رواية لما سبق

-96ب-

أما البلاذري فاختلقت روايته عما سبق وعما هو أت ،حيث جاء عنده: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه بعد إستخلافه:

«أما بعد، فإن سليمان كان عبدا من عبيد الله قبضه إليه بعد نفاذ أكله، وانقضاء أجله ثم وليت الأمر بتصويره إلي، ويزيد بن عبد الملك-إن كان-من بعدي. وليس الذي ولأسي الله من ذلك بهين علي، ولو كانت رغبتني في اتخاذ الأزواج واعتقاد الأموال، كنت قد بلغت من ذلك أفضل ما يبلغه أحد، وقد بايع من قبلنا، فبايع من قبلك-إن شاء الله-⁽⁴⁾.
فلما قرأ يزيد الكتاب قال: الرجل عازلنا لا محالة.

وكان عمر رأى يزيد يوما، وقد دخل على سليمان مختالا، فقال: أني لأحسب في رأسه غدره.
فقال سليمان: لا تقل هذا يا ليا حفص ! وأن يزيد رجل منا، فأغلظ له يزيد، فلما أتى منزله قال: ماذا لقينا من لطيم الحمار؟ ! ثم أتاه يزيد فاعتذر إليه»

رواية أخرى لروالته إلى يزيد بن المهلب

-96ج-

أما ابن أعثم فيورد رواية تخالف في بدايتها ما سبق، نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين إلى يزيد بن المهلب، أما بعد يا يزيد !
فإن سليمان بن عبد الملك كان عبدا من عباد الله، أنعم عليه ثم قبضه إليه، وقد كان إستخلفني واستخلف أخاه يزيد من بعدي.

(1) سنن الأثير: «إسقال»

(2) عنده: «من خلفه»

(3) تاريخ الطبري، ج6، ص 566-567.

سنن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 162 ، وانظر لرسالة رقم: 115.

(4) حسب الأثر: ج8، ص 290.

وأن الذي ولاه الله -تبارك وتعالى- من تلك وقتلني ليس بهين علي، ولو كانت رغبتني في اتخاذ أزواج واعتقاد أموال، كان الله -تبارك وتعالى- قد أعطاني من تلك، وبلغ بي أفضل ما بلغه بأحد من خلقه، وأني لخائف فيما أنبتت به من أمر هذه الأمة حسابا شديدا وسؤالا حفيا، وقد بايعني الناس أجمعون، فبايع -رحمك الله- ومُرَّ من قبلك بالبيعة، والسلام⁽¹⁾.

فقرأ يزيد الكتاب ثم أعطاه إلى محمد بن أبي عيينة، فقرأه، ثم قال له: لست من عماله. فقال: ولم؟

قال: ليس هذا الكلام من مضي من أهل بيته، وليس يريد أن يسلك مسلكهم.

ثم دعا الناس إلى البيعة فبايعوا، فلما تمت البيعة كتب إليه يستقدمه كما سيأتي ذلك لاحقا ولنا وقفة هناك للحديث عن نواحي عزله وسجنه، ثم فراره منه عندما علم أن عمر في النزاع الأخير من حياته، كما يُعدّ هذا الكتاب إليه، الكتاب الثالث⁽²⁾ الذي كتبه ليس إلى يزيد فقط وإنما إلى جميع عماله يأمرهم فيه بأخذ البيعة له⁽³⁾ بعد رجوعه من دفن سليمان.

3- طلبه من حاله أن يكتب إليه بصيرة عمر بن الخطاب لهجوه وينتصع بهجه في المسلمين

ورأته إلى حاله يطلب منه أن يكتب إليه بصيرة عمر بن الخطاب وقضاياه

-97-

منذ أن أعلن أمير المؤمنين عمر على المسلمين في خطبته الأولى إثر مبايعته، بأنه متبع غير مبتدع، مسند لشرع الله أخذ يعمل بكل ذلك، محاولا الإقتداء برسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين متشبها ما أمكنه ذلك بجده الفاروق رضي الله عنه وليكون على بينة من نهجه الذي سار به في المسلمين، لم يجد أفضل من حفيده سالم بن عبد الله ليحقق له ذلك، فقد قال موسى بن عقبة فيما يرويه عن سالم: أن عمر كتب إليه:

رسالة عمر إليه:

(1) -كتاب الفتوح، ج7، ص 311.

(2) -كتاب الأول في مسلمة بأمره بالعودة من قسطنطينية، نظر الرسالة رقم: 742.

والثاني كتبه إلى أسلمة بن زيد يمزله عن خراج مصر وهو الأُمِّي تحت رقم: 116، وكتبها وهو لا يزال على قبر سليمان.

(3) -عن سعد: الطبقات، م5، ص 249.

-تاريخ الطبري، ج6، ص 553، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9 ص 183.

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى سالم بن عبد الله⁽¹⁾ سلام عليك، فأتى أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.

فإن الله ابتلاني بما ابتلاني به من أمر هذه الأمة عن غير مشاورة مني فيها، ولا طلباً مني لها إلا قضاء الرحمن وقدره - فأسأل الذي ابتلاني من أمر هذه الأمة بما ابتلاني [به]⁽²⁾ أن يعينني على ما ولأني، وأن يرزقني منهم السمع والطاعة وحسن المؤازرة، وأن يرزقهم مني الرأفة والمغلة -

فإذا أتاك كتابي هذا فابعث إلي بكتب عمر بن الخطاب، وسيرته، وقضاياه في أهل القبلة وأهل العهد، فأتى متبع أثر عمر⁽³⁾ وسيرته - أن أعانني الله على ذلك - والسلام»⁽⁴⁾.

رد سالم على عمر: فكتب إليه سالم بن عبد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم. من سالم بن عبد الله بن عمر، إلى عبد الله عمر أمير المؤمنين، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.

فإن الله خلق الدنيا لما أراد، وجعل لها مدة قصيرة، كان بين أولها وآخرها ساعة من نهار، ثم قضى عليها وعلى أهلها⁽⁵⁾ الفناء فقال: ﴿حَسْبُ حَيَاتِي مَا لَكَ إِلَّا وَبِغْضِهِ لَكَ الْعَطْمُ وَإِلَيْهِمْ نَزَعْتُمْ﴾⁽⁶⁾ لا يقدر منها أهلها على شيء حتى تغارقهم ويفارقونها، أنزل بذلك كتابه [وبعث به]⁽⁷⁾ رسله، وقدم فيه بالوعيد، وضرب فيه الأمثال ووصل به القول، وشرع فيه دينه⁽⁸⁾ وأحل الحلال وحرم الحرام، وقصّ فأحسن القصص، وجعل دينه في الأولين والآخرين، فجعله ديناً واحداً، فلم يفرق بين كتبه، ولم يختلف رسله، ولم يشق أحد بشيء من أمره سعد به أحد من أمره بشيء شقي به أحد، وأنت يا عمر! لم تغد أن تكون أنساناً من بني آدم يكفيك من الطعام

(1) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: من علماء المدينة النبوية السبعة المحدثين، ومن الذين تشبه عليهم عمر وجعلهم في مجلس شورا الذي كونه لهم إمارته على المدينة. كان جليل القدر محدثاً ورعاً ثقة زاهداً، توفي سنة 106 هـ.

سجلين سعد: الطبقات، ج 5، ص 144 وما بعدها.

سجلين عساكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 52 وما بعدها.

(2) حضانة من ابن الجوزي، وفي الحلية ناقصة.

(3) سجلين الجوزي: «وسائر سيرته»

(4) سبلو نعيم: الحلية، ج 5، ص 284.

سجلين الجوزي: سيرة عمر، ص 151.

(5) سجلين الجوزي: «على كل شيء قال»

(6) سورة القصص، الآية: 88.

(7) مما ثبت من ابن الجوزي، وفي الحلية: «وأُنزل بذلك رسله»

(8) من! هو أجل... إلى... وجعل دينه عند ابن الجوزي ناقصة.

والشراب والكسوة ما يكفي رجلا منهم، فاجعل فضل ذلك فيما بينك وبين الرب الذي توجه إليه شكر النعم (1).

فأنك قد وليت أمرا عظيما ليس يليه عليك أحد دون الله، قد أفضى فيما بينك وبين الخلائق، فإن استطعت أن تغنم نفسك وأهلك، وأن لا تخسر نفسك وأهلك فافعل، ولا قوة إلا بالله، فإنه قد كان قبلك رجال عملوا بما عملوا، وأماتوا ما أماتوا من الحق، وأحيوا ما أحيوا من الباطل، حتى ولد فيه رجال ونشئوا فيه وضنوا أنها السنة، ولم يسدوا على العباد باب رخاء إلا فتح الله عليهم باب بلاء، فإن استطعت أن تفتح عليهم أبواب الرخاء فأنت لا تفتح عليهم بابا إلا سد به عنك باب بلاء.

ولا يمنعك من نزع عامل أن تقول: لا أجد من يكفيني عمله، فأنت أن كنت تنزع لله وتعمل لله، أتاح الله لك رجلا وكألا (2) بأعوان الله، وإنما العون من الله على قدر النية، فإذا تمت نية العبد، ثم عون الله له، ومن قصرت نيته قصر من الله العون له بقدر ذلك.

فإن استطعت أن تأتسى يوم القيامة ولا يتبعك أحدٌ بظلم ويجيء من كان قبلك وهو غابطون لك بقلّة أتباعك، وأنت غير غابط لهم بكثرة أتباعهم فافعل، ولا قوة إلا بالله (3).

فأنهم قد عاينوا وعالجوا نزع الموت الذي كانوا منه يفرون، انشقت بطونهم التي كانوا فيها لا يشبعون، وانفقت أعينهم التي كانت لا تتقضي لذاتها، واندقت رقابهم في التراب غير موسدين بعدما تعلم من تظاهر القرش، والمرافق، فصاروا جيفا تحت بطون الأرض تحت أكامها، لو كانوا إلى جنب مسكين تأدى بريحهم، بعد أنفاق ما لا يحصى عليهم من الطيب، كان إسرافا وبدارا عن الحق، فأنا لله وأنا إليه راجعون (4).

ما أعظم يا عمر وأفضع الذي سبق إليك من أمر هذه الأمة؛ فأهل العراق فليكونوا من صدرك بمنزلة من لا فقر بك إليه، ولا غنى بك عنه، فأنهم قد وليتهم عمال ظلمة قسموا المال وسفكوا الدماء، فإنه من تبعث من عمالك كلهم أن يأخذوا بجبية (5) وأن يعملوا بعصبية، وأن يتجبروا في عملهم (6)، وأن يحتكروا على المسلمين بيعا (5)، وأن يسفكوا لما حراما (6).

(1) حظرت كيف نفذ ذلك على نفسه بتجرده من كل ما كان يملك عند كلائنا على جملة من نفسه قدوة في الفصل الخامس من الباب الأول.

(2) عند ابن الجوزي: «وجامك بأعوان»

(3) كما جاءت عند أبي نعيم بضموض، وعند ابن الجوزي «هجنة».

(4) حظرت لرسائل من رقم: 73 إلى 179

(5) حظرت حالي في برنسخة الذي أرسله إلى ولاية رقم: 106 ومنحه لولاية الإيجاز في سلطانهم

(6) حظرت الرسالة رقم: 86، 86، 86، 86

الله الله يا عمر في ذلك؛ فباتك تؤشك أن اجترأت على ذلك أن يؤتى بك صغيراً نليلاً، وأن أتت إتقيت ما أمرتك به وجدت راحتته على ظهرك وسمعك وبصرك.

ثم أنك كتبت إلي تسأل: أن أبعث إليك بكتب عمر بن الخطاب وسيرته وقضائه في المسلمين وأهل العبد⁽¹⁾، وأن عمر عمل في غير زماتك، وأني أرجو أن عملت بمثل ما عمل عمر أن تكون عند الله أفضل منزلة من عمر، وقل كما قال العبد الصالح: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالِفَهُ إِلَّا مَا أَخَالَفْتُهُ مَا امْتَنَعْتُهُ وَمَا تَوَهَّبْتُهُ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَخَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾⁽²⁾ والسلام عليك⁽³⁾.

رواية أخرى لرمالته إلى ماله بن محمد الله

-197-

فسي حين جاءت هذه الرسالة عند الأجرى باختلاف، فقد قال يونس بن جعفر الرقي: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى سالم بن عبد الله:

رسالة عمر:

«أما بعد، فإن الله -تبارك اسمه وتعالى جده- ابتلاني بما ابتلاني به من [أمركم من غير مشورة مني فيه وطلب، إلا قضاء من الرحمن الرحيم، فاسأل الذي ابتلاني بما ابتلاني به من] ⁽⁴⁾ أمر عياده وبلاده أن يحسن عوني وعاقبتي وعاقبة من ولائي أمره.

وقد رأيت أن أسير في الناس بمسيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن قضى الله ذلك واستطعت إليه سبيلاً- فابعث إلي بكتب عمر وقضائه في أهل القبلة وأهل العهد، فأني متبع أثره، وسائر مسيرته- أن شاء الله- وأسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى-»⁽⁵⁾.

رد سالم عليه: «أما بعد، فإن الله -عز وجل- خلق الدنيا لما أراد أن يخلقها له، فجعل لها مدة قصيرة، كان ما بين أولها وآخرها ساعة من نهار، ثم قضى عليها وعلى أهلها الفناء فقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ مَّالِكَةٌ لِأَلْفِ نَفْسٍ مَّا لَكُ الْغَنَّةُ وَإِلَيْهِ نَرْجَعُونَ﴾⁽⁶⁾ لا يقدر أهلها منها يا عمر على شيء

(1) -عند ابن الجوزي: هو أهل الغنمة والمعنى واحد.

(2) -سورة هود، الآية: 88، والعبد الصالح هو نبي الله شعيب رضي الله عنه يخاطب قومه أهل مدين.

(3) -لغير نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 284-286، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 152-153.

وأورد أبو نعيم صيغة مختصرة لرسالة عمر من رواية حنظلة بن أبي سفيان نصها: «أن لكتب إلي بشيء من رسائل عمر بن الخطاب».

فكتب إليه: «إن لكبر لشرك الذين نكثت... إلى... وتنادي برحمتهم وتنتهي. العلية، ج 2، ص 194، ولنظر، ج 5، ص 286، وكذا ابن

الجوزي، ص 155، ابن خلكان، ولغات الأعيان، ج 2، ص 349-350.

(4) -سأ أثبت إضافة من ابن الجوزي وعند الأجرى ناقصة..

(5) -لخيار أبي حفص، ص 70 ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 149.

(6) -سورة القصص، الآية: 88.

حتى تفارقهم ويفارقونها، بعث بذلك رسوله، وأنزل كتابه، وضرب في ذلك الأمثلة، وضرب فيه الوعيد...⁽¹⁾ وجعل دينه في الأولين والآخرين نبيا واحدا...⁽²⁾ فلم يختلف رسله، ولم يبدل قوله ثم أنك يا عمر لست تعدو أن تكون رجلا من بني أم، يكفيك ما يكفي⁽³⁾ رجلا منهم في الطعام والشراب، فاجعل فضل ذلك فيما بينك وبين الرب الذي توجّه إليه شكر النعم، فإنك قد وليت أمرا عظيما ليس [يلي] ⁽⁴⁾ عليك أحد نون الله - عز وجل -...⁽⁵⁾ أن استطعت...⁽⁶⁾ إلا تخسر نفسك وأهلها يوم القيامة فافعل، فإنه قد كان قبلك رجال عملوا وأحيوا [ما أحيوا]⁽⁷⁾، وأماتوا ما أماتوا⁽⁸⁾، حتى ولد في تلك رجال ونشئوا فيه وظنوا أنها السنة، فسدوا على الناس أبواب الرخاء، فلم يستوا منها بابا إلا فتح الله عليهم فيه باب بلاء، فإن استطعت - ولا قوة إلا بالله - أن تفتح على الناس أبواب الرخاء فافعل، فتك لن تفتح منها بابا إلا سد الله الكريم عنك باب البلاء.

ولا يمنحك من نزع عامل أن تقول: لا أجد من يكفيني عمله فأتك أن كنت [تنزع]⁽⁹⁾ الله وتستعمل الله، أتاح الله لك أعوانا فأتك بهم، وأما قدر عون الله إياك بقدر نيتك، فإن تمت نيتك تم عون الله الكريم إياك، وأن قصرت نيتك، فصر من الله العون بحسب ذلك. وأعلم، أنه كان قبلك رجال عابثوا هول المطلاع، وعالجوا نزع الموت الذي منه كانوا يفرّون، فانشقت بطونهم التي كانوا لا يشبعون بها، فانفقت أعينهم التي كانت لا تنقطع لذتها وانفقت رقابهم غير موسدين بعدما تعلم من تظاهر الفرش والمرافق، والسرر والخدم فصاروا جيفا في بطون الأراضي تحت مهادها، والله لو كانوا إلى جانب مسكين لتأدى بريحهم بعد أنفاق ما لا يحصى عليهم وعلى خواصهم من الطيب، كل ذلك إسرافا وبذارا عن حق الله⁽¹⁰⁾ - فأنا الله وأنا إليه راجعون - ما أعظم الذي ابتليت به، وأضع الذي سيق إليك

(1) - حذفا ما أضفاه المحقق من رواية أبو نعيم السابقة وهو: «ووصل به قول... فمن فلحن التمس...»

(2) - حذفا ما أضفاه وهو: «يفرق بين كتبه ولم...»

(3) - حين الجوزي: «رجل منهم - لو قال: رجلا...»

(4) - إضافة من ابن الجوزي وفي المصدر ناقصة.

(5) - حذفا ما أضيف وهو: «قد أفضى لوما بينك وبين الخلاق...»

(6) - حذفا ما أضيف وهو: «أن تنعم نفسك وأهلك...»

(7) - إضافة من ابن الجوزي وفي المصدر ناقصة.

(8) - حين ابن الجوزي: «هوأتوا ما أتوا»

(9) - ما أثبت من ابن الجوزي وفي المصدر حذو.

(10) - سوبلوا عن حق الله ناقصة من ابن الجوزي.

أهل العراق، أهل العراق : أبرهم منك منزلة من لا فقر بك إليه، ولا غنى بك عنه، فمن بعثت من عمالك إلى العراق، فإنه نهيا شديدا شبيها بالعقوبة عن أخذ الأموال، وسفك الدماء إلا بحقها، والمال المال يا عمر! والدم، فإنه لا نجاة لك من هول جهنم من عامل بلغك ظلمه ثم لم تغيره، وأنه من بعث من عمالك أن يصلوا بمعصية الله، وأن يحكموا بشبهة، وأن يحتكروا على المسلمين بيعا، فأتك أن اجترأت على ذلك أتى بك يوم القيامة نذيرا صغيرا وأن نجبت عنه، عرفت رحته في سمك وبصرك وقلبك.

كتبت تسألني أن أبعث إليك بكتب عمر، وبقضائه في أهل القبلة، وفي أهل العهد، وأن عمر رضي الله عنه عمل في غير زمانك، وعمل بغير رجالك، وأنت أن عملت في زمانك على النحو الذي عمل فيه عمر بن الخطاب في زمانه بعد الذي قد رأيت وبلوت، رجوت أن تكون أفضل عند الله منزلة من عمر بن الخطاب، فقل كما قال العبد الصالح: ⁽¹⁾ «وَمَا تَوْهِيئِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» ⁽²⁾.

رواية أخرى لرسالته إلى ماله

-97-

رسالة عمر: في حين قال جعفر بن برقان الرقي: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى سالم: «أما بعد، فإن الله - عز وجل - ابتلاني بما ابتلاني به من هذا الأمر عن غير مشورة ولا طلب له، ولكن كان ما قدر الله - عز وجل - فاسأل الله الذي ابتلاني بما ابتلاني أن يعينني عليه. فإذا جاعك كتابي هذا فابعث إلي بكتب عمر بن الخطاب وقضائه وسيرته في أهل العهد ⁽³⁾ وأهل النعمة، فأني متبع أثره وسائر بسيرته - أن أعانني الله على ذلك - والسلام» ⁽⁴⁾.

رد سالم: فكتب إليه سالم: «جاعني كتابك تنكر: أن الله - عز وجل - ابتلاك بما ابتلاك به من هذا الأمر من غير طلب ولا مشورة كان منك، ولكن ما كان قدر ⁽⁵⁾ الله أن يبتلك، فسأل الله الذي ابتلاك بما ابتلاك به أن يعينك عليه، فأنت لست في زمان عمر وليس عندك رجال عمر،

(1) -سورة هود، الآية: 88.

(2) -الأجري: المصدر السابق، ص 71-73. -ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 149-151.

(3) -أورد ابن الجوزي رواية أخرى من طريق الفرات بن سليمان الذي أشار إلى كتاب عمر إلى سالم ورد هذا الأخير عليه بما لا يختلف كثيرا عما جاء في المصنف التي تفتأها، سيرة عمر، ص 154-155.

(4) -كذا وردت، «وأهل العهد» ولعلها: «أهل القبلة» حتى تتوافق مع ما سبق.

(5) -الإمام أحمد: الفهرست، ص 366.

(6) -كذا وردت، ولعلها: «لكن ما قدر الله» كما جاء في رسالة عمر.

فإن نويت الحق وأردته أعانك الله عليه وأتاح لك عمالا وأتاك بهم من حيث لا تحسب، فإن عون الله على قدر النية، فمن تمت نيته في الخير تم عون الله له، ومن قصرت نيته قصر من العون بقدر ما قصر منه والسلام»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-97ج-

رسالة عمر بن الخطاب إلى عبد الحكيم:⁽²⁾ «وذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب:

من عمر بن عبد العزيز إلى سالم بن عبد الله، أما بعد. فقد ابتليت بما أبتليت به من أمر هذه الأمة من غير مشاورة مني ولا إرادة، يعلم الله ذلك، فإذا أتاك كتابي فاكتب إلي بسيرة عمر بن الخطاب في أهل القبلة، وأهل العهد، فإني سائر بسيرته، إن الله أعانني على ذلك، والسلام»⁽³⁾.

رد سالم: فكتب إليه سالم: «⁽⁴⁾ من سالم بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين، أما بعد. فإنك كتبت إلي تسألني تذكر: أنك أبتليت بما أبتليت به من أمر هذه الأمة من غير مشاورة ولا إرادة يعلم الله ذلك، تسألني أن أكتب لك بسيرة عمر وقضائه في أهل القبلة وأهل العهود، وترزع أنك سائر بسيرته، إن الله أعانك على ذلك، وأنت لست في زمان عمر ولا في مثل رجال عمر.

(1) -الإمام أحمد: الزهد، ص 366.

(2) -الحسين بن أبي شيبة: مشرحة عن عبد العزيز عن مالك بن دينار سمعته يقول: قال سالم بن عبد الله قال لي عمر بن عبد العزيز: أكتب إلي بسيرة عمر -الذبيبي، الميوطي: عن الزهري قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى سالم بن عبد الله يكتب إليه بسيرة عمر بن الخطاب في الصناعات».

الحسن بن سعيد: عن عبد الله بن عمر الثعلبي... والمثنى بن عبد الله قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى سالم يكتب إليه بسيرة عمر».

-البلخاري: المدائني قالوا: «كتب عمر إلى سالم بن عبد الله بن عمر أن يكتب إليه بسيرة عمر بن الخطاب».

(3) -الحسن بن عبد الحكيم: سيرة عمر، ص 107.

(4) -الحسين بن أبي شيبة: قال: قلت: لك أن وصلت بما عمل عمر فأنت أفضل من عمر، فله ليس لك مثل زمان عمر، ولا رجال مثل رجال عمر، وتنتهي.

الذبيبي، الميوطي: «كتب إليه بالذي سأل، وكتب إليه: أنك أن وصلت بمثل عمر في زمانه ورجاله، في مثل زمانك ورجالك، كنت عند الله خيرا من عمر» وتنتهي، ابن سعد: «لئن عمر كل في غير زمانك ومع غير رجلك، وأنت أن وصلت في زمانك ورجالك بمثل ما صل به عمر في زمانه ورجاله كنت مثل عمر وأفضل له وتنتهي».

البلخاري: «لئن عمر كل في غير زمانك ورجالك، فلن قدرت أن تعمل في زمانك مثل عمر كنت أفضل منه» وتنتهي.

أما أهل العراق فليكونوا منك بمكان من لا غنى بك عنهم، ولا مفقرة إليهم، ولا يمنعك من نزع عامل أن تنزعه أن تقول: لا أجد من يكفيني مثل عمله، فأنك إذا كنت تنزع لله وتستعمل لله، أساح الله لك أعوانا وأتاك بهم، فأما فنزح عون الله للعباد على قدر النيات، فمن تمت نيته تم عون الله له ومن قصرت نيته قصر عون الله له - والله المستعان - والسلام»⁽¹⁾.

تلك هي روايات ما طلب أمير المؤمنين من سالم يكشف بعضها ما غمض في الأخرى ويكمل بعضها ما نقص في الأخرى، ولقد لبي سالم طلب الخليفة عمر، فكتب إليه بالذي سأل بعد أن استقل المناسبة فحذره من الظلم وحثه على إخلاص النية في العمل، وحذره سوء المنقلب ولقت إنباهه إلى التجاوزات التي حصلت نحو أهل العراق من قبل من سبقه من الخلفاء وولاتهم، واعتمد بالفعل إقتراحه هذا نحوهم فرفع عنهم المظالم والتوابع المالية غير الشرعية وحررهم منها، كما بين ذلك في الرسائل الخاصة بالمظالم في الباب الثالث وسيأتي في هذا البحث ما يؤكد كتابة سالم إليه بالذي طلبه منه، ذلك أن أمير المؤمنين عمر كان يعيد كتابة رسائل جده، وكذا أقواله بنصها، أو جزء منها إلى ولاته لاعتمادها كوثيقة توجيه وعمل، ونعتقد أن عمر بن عبد العزيز كان على علم بذلك الصندوق الذي قال عنه زيد بن أسلم: أنه كان لعمر بن الخطاب صندوق يحتفظ فيه بكل عهد كان بينه وبين أحد ممن عاهد⁽²⁾ وحتى أن كتاب الصدقة الذي كان يحتفظ به سالم، الذي نسخ عنه نسخة أيام إمارته على المدينة، وأرسل عنه نسخة إلى الوليد بن عبد الملك من بين الكتب التي كتب بها إليه⁽³⁾ الذي بقي إلى زمن الإمام مالك - رحمه الله - فقد أخرجه إليه عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر قال عنه في موطنه: «قرأت في كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة» ثم نكر صدقة الإبل والغنم وصفة ما يؤخذ منها... الخ⁽⁴⁾.

ولم يقتصر الأمر على احتفاظ آل عمر رضي الله عنهم بما كتب وتورث ذلك لأعقابهم، بل احتفظت عوائل أخرى أيضا ببعض رسائله منها:

⁽¹⁾ - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 107-108.

رأى: ابن أبي شيبة: للمصنف، ج 11، ص 125 (كتب الأمراء، ما ذكر من حديث الأمراء)، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 292.

علاء الدين: فصول الأشراف، ج 8، ص 169، الذهبى: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 195.

- السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 231.

⁽²⁾ - ابن عبد الحكم: فروع الحكم، ص 89.

⁽³⁾ - حنظلي: تهذيب فهارس الخلفاء، وتصلب الثاني لخاص بالزكاة.

⁽⁴⁾ - الإمام مالك: الموطأ، ص 172 (كتاب الزكاة، صنفة المائة)، ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 17، ص 340.

أسرة آل أبي موسى الأشعري، التي كان قد أرسلها إلى هذا الأخير أيام إمارته على البصرة، وبقيت بعض نسخها إلى زمن الإمام الشافعي الذي سأل سعيد بن أبي بردة عن رسائل عمر التي كان قد كتب بها إلى أبي موسى فأخرج له كتابه إليه في القضاء فقرأه⁽¹⁾.
ووجد ابن عبد الحكم كتابا له إلى عمرو بن العاص عند يحيى بن عبد الله بن بكير يلومه فيه على إبطائه بإرسال الخراج إليه فنسخه⁽²⁾.

4- طلبه المنع والإرشاد من العلماء وأن يحلوه على أحوال يعينونه على ما ولي عليه.

رسالته إلى الحسن بمنزله فيما عهد إليه

-98-99-

يظهر أن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز لم يكن مقتنعا بما صار فيه، بعد أن لم يكن ذلك عن رضى ومشاورة من المسلمين قبل أن يعهد إليه ما عهد، وأشرنا إلى محاولته التخلص من ذلك ورده الأمر إلى المسلمين ليختاروا من شاعوا⁽³⁾، فرضوا به، ووضعوا تقتهم فيه، ورغم هذا فإنه كتب إلى الحسن البصري يستشير به في ذلك. إذ قال ابن كثير: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن:

ولم يشر إلى نص الرسالة وإنما نكر فيما نرجح- رد الحسن عليه الآتي ذكره والذي نسيه إلى عمر وهو:

رد الحسن: «كيف حبك الدينار والدرهم؟»

رد عمر عليه: قال: «لا أحبهما»

رد الحسن: «تقول فإنك تعذل»⁽⁴⁾.

ما جاء في هذه الرواية فيه نظر خاصة رد عمر ورد الحسن عليه بهذا الشكل، ذلك أن أمير المؤمنين كان يتشدد في المحافظة على القراطيس كما هو واضح عنه في الفصل الثالث من هذا الباب⁽⁵⁾، وعلى هذا يبقى الأمر يحتاج إلى مزيد تحقيق.

(1) ابن الجوزي: مناقب عمر بن الخطاب، ص 133.

(2) فتوح مصر، ص 160.

(3) حنظل كلامنا على مبالغة المسلمين له في الفصل الرابع من الباب الأول قد فصلنا القول حول هذه المسألة هناك.

(4) حنظلة والتهامة، ج 9، ص 273.

(5) حنظل الرسائل رقم: 166-166، ص 167.

رحالته إلى الحسن بوجوه أن يحله على الحيوان ليعينوه على ما ولاه الله

-100-

كان أمير المؤمنين عمر يدرك أن صلاحه واستقامته لا يكفیان لتحقيق الإصلاح الذي باشر خوض غماره، ولذلك كان يستعمل جملة من الوسائل حتى يتسنى له النجاح في عمله من نلك أنه كان يكتتب العلماء الصالحين يطلب منهم التوجيهات والنصائح، وتارة أخرى يطلب منهم المعاونة، أو يرشدونه إلى من يساعده في تحمل المسؤولية معه. ولما كان الحسن البصري يحتل مكانة فائقة وفريدة في نفس الخليفة عمر، فقد استعان به إذا أسندت إليه خطة القضاء في البصرة⁽¹⁾، ولم يكتف بذلك، فقد قال ابن العماد: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه يقول له: «أني أبتليت بهذا الأمر، فانظروا إلي أعوانا يعينوني عليه»⁽²⁾. ولم يذكر رده عليه كما فعل طاوس.

رحالته إلى طاوس يطلب منه النصيحة والإرشاد

-101-

رسالة عمر: ومن الرجال الذين كتب إليهم أيضا: طاوس بن كيسان⁽³⁾ فقد قال رباح بن عبيدة: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه كتابا يسأله عن بعض ما هو فيه». ولم يرو نص الكتاب رد طاوس: فأجابه بعشر كلمات لم يزد عليها حرفا. قال: فما رأيت عمر أتاه كتابا كان أعجب إليه منه، كتب إليه: «سلام عليك يا أمير المؤمنين! فإن الله - عز وجل - أنزل كتابا، وأحل فيه حلالا، وحرم فيه حراما، وضرب فيه أمثالا، وجعل بعضه محكما وبعضه متشابها. فأحل حلال الله، وحرم حرام الله، وتفكر في أمثال الله، وأعمل بمحكمه، وأمن بتشابهه والسلام عليك»⁽⁴⁾. وفي رواية أوردتها المسعودي يستشف منها وكان عمر كتب إليه بمثل ما كتب به إلى الحسن، فكتب طاوس إليه: «أن أردت أن يكون عمك خيرا كله فاستعمل أهل الخير

(1) لحظرسالة رقم: 379.

(2) ابن العماد العنبري: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، ص 137.

(3) طاوس بن كيسان أبو عبد الرحمن الهلبي: من أبناء القوس مولى ابن هود الهمداني، أحد علماء التابعين، كان قتيها جليل القدر نبه الفكر، يقول الحق لا تأخذ في ذلك لومة لائم، توفي حيا سنة 106هـ وصلى عليه الخليفة هشام بن عبد الملك.

(4) ابن سعد: الطبقات، م5، ص 391 وما بعدها، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 235 وما بعدها

(5) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 148.

فقال: كفى بها موعظة»⁽¹⁾.

والرواية نفسها جاءت عند ابن خلكان نون إختلاف⁽²⁾.

وحالته إلى رجل يطلب منه معاونته

-102-

كما لم تقتصر كتابته إلى ما سبق فقد قال أبو يوسف فيما يرويه عن بعض أشياخه⁽³⁾ قال:

رسالة عمر: «⁽⁴⁾ كتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل من بقايا أهل الشام، قد أنقطع إلى

الشام: ينكر له ما وقع فيه، مما ابتلي به من أمر المسلمين، وقلّة الأعوان على الخير⁽⁵⁾ ويسأله المعاونة على ما هو فيه».

رد الرجل عليه: قال: فكتب إليه الرجل:

«⁽⁶⁾ بلغنسي كتاب أمير المؤمنين، ينكر فيه ما ابتلي به من أمور المسلمين، وقلّة الأعوان

على الخير، ويطلب مني المعاونة.

وأعلم أنك إنما أصبحت في خلق بال، ورسم دارس، خاف العالم فلم ينطق، وجهل الجاهل

فلم يسأل وتسالني المعاونة فيما أنعم الله علي، فلن أكون ظهيرا للمجرمين»⁽⁷⁾.

وجاء عقب نهاية رسالة الرجل في رواية ابن الجوزي:

«فلما قرأ عمر الكتاب قال: نظر المسلم لنفسه، إذ لم ينظر عمر لنفسه، وأساء إلى نفسه»⁽⁸⁾.

الحق أن العلماء خافوا في عهد من سبقه أما في عهد عمر فقد نطق من كان لا ينطق نون

أن يخشى على نفسه قتلا أو ضربا أو سجنًا، ولو اتبع العلماء مسلك هذا الرجل لما قام دين

ولما عُمرت أرض، والتهرب من مواجهة تكاليف الحياة ليس من الإسلام في شيء.

كما لم يقتصر الأمر على مراسلة الأبعدين عنه، وإنما طلب أيضا ذلك ممن قدم عليه

زائرا، أو يتواجد معه، فقد صرح بأمنيته لميمون بن مهران في العثور على أعوان يثق بهم

ويأمنهم يستعين بهم على ما ولاه الله.

(1) -مروج الذهب، ج3، ص 184.

(2) -وفيات الأعيان، م2، ص 509.

(3) -لم يصرح بأسمائهم، كما لم نجد اسم روي نص ابن الجوزي في قلعة شووخه فبين ذكرهم المحقق في آخر الكتاب

(4) -عند ابن الجوزي: «سمع عمر بن عبد العزيز بوجاهة رجل من بقايا المسلمين إذ فر بديته، فسكن الشام فكتب إليه...»

(5) -«عنه» ويطلب للملونة والموازرة على الحق».

(6) -«عنه» مرسل إلى كتابك يا أمير المؤمنين، وفهمت ما ذكرت، ولعلم..»

(7) -الخراج، ص 114.

(8) -سيرة عمر، ص 167، وروي نحوه هو: عبد القوماب.

قال له: «يا أمير المؤمنين! لا تشغل قلبك بهذا، فإنك سوق، وإنما يُحمل إلى كل سوق ما ينفق فيها، فإذا عرف الناس أنه لا ينفق عندك إلا الصحيح لم يتوك إلا بالصحيح»⁽¹⁾.
وبالفعل ذلك ما حصل فقد أنقشع عند الشعراء وأصحاب المصالح والأنتهازيون، وثبت معه للعلماء والزهاد، وقد أشرنا إلى بعضهم عند كلامنا على الشورى، وكذا في التمهيد الذي سبق، واستمعته بالكثير من الصالحين النفاة، ولأه، وقضاة، ودعاة إلى الله، وسعاة في قبض الزكاة وتوزيعها، وجباة للخراج.

وقد طلب من محمد بن كعب أن يكون كاتباً له وظهر له ما ولى فأبى عليه، ولكنه أرشده إلى ما ينبغي أن يكون عليه في علاقته بالناس وسياستهم لهم، قال له: «أسرع الإستماع واطيء في التصديق حتى يأتيك واضح البرهان، ولا تعملن بثجتك⁽²⁾ فيما تكتفي فيه بلساتك ولا سوطك فيما تكتفي فيه بثجتك، ولا سيفك فيما تكتفي فيه بسوطك»⁽³⁾.

هي نفسها سياسة معاوية التي سار عليها مع الناس⁽⁴⁾ وأرشده في نصيحة أخرى له إلى الأوصاف التي ينبغي أن تكون في أعوانه ومن يريد الاستعانة بهم باعتبارهم مرآة لسيرته قال له: «لا تتخزن وزيراً إلا عالماً، ولا أميناً إلا بالجميل معروفاً، وبالمعروف موصوفاً فإتهم شركاؤك في أماتك، وأعوانك على أمورك، فإن صلحوا أصلحوا، وإن فسدوا أفسدوا»⁽⁵⁾.

ذلك هو الحق، فقد كان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، يدرك أن الناس لم يؤتوا إلا من قبل أمرانهم⁽⁶⁾، ومن ثم جعل من نفسه قدوة في كل شيء، فاستطاع بذلك أن يؤثر على أخلاق الناس مسلمين وأهل النمة، ويعتدل من سلوك الأكثرية منهم، فاستقاموا لاستقامته وصلحوا لأصلحه.

ورغم إتفاف الناس حوله، بالخصوص العلماء منهم، مؤيدين ومساعدين له، كل في ميدان تخصصه وفي أمكنة تواجدهم، فأننا نعتقد أنه كان يحسن بقلة أنصاره للغربة التي كان يشعر بها بعد صعوبة إصلاح الحال، واعتياد الناس على الإنفلات من كل ما يؤدي إلى تنظيم أمور

(1) ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 291.

(2) حثجة: وسط الشيء ويعني إتباعه مواءمة لا عطف فيها ولا ضعف.

(3) ابن منظور: لسان العرب، م، 2، ص 219، مادة: 220 (شج).

(4) ابن أبي الحديد: تروج نهج البلاغة، م، 5، ص 25.

(5) ابن عبد ربه: العقد القريني، ج 1، ص 25.

(6) حثجي: الأملي، ج 2، ص 29.

ونظر الفصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا: «اعتداه ما وسط به بينها له في حياته لسلمية» ص 135-140.

(9) ابن رشد: البيان والتصيل، ج 18، ص 300.

حسبناهم، يؤكد هذا ما قاله إياس بن معاوية: «ما شبهت عمر بن عبد العزيز، إلا برجل صنّاع حسن الصنعة، ليس له أداة يعمل بها، يعني لا يجد من يعينه»⁽¹⁾، ولذلك دعا الله أن يتوفاه غير مضيق ولا مفرض، وطلب من غيره أن يدعوا له بالتموت⁽²⁾.

رسالته إلى الحسن يطلب منه موعظة

-103-

توالت مكاتباته إليه، فقد قال أصرم الخراساني: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن:

رسالة عمر: «عظني»

رد الحسن: قال فكتب إليه الحسن: «أما بعد يا أمير المؤمنين، فكن للمثل من المسلمين أخا، وللكبير إنا، وللصغير أبنا وعاقب كل واحد منهم بذنبه على قدر جسمه، ولا تضرين لغضبك سوطا واحدا فتتخذ النار»⁽³⁾.

وجاءت هذه الصيغة في رواية صالح بن حسان منسوبة إلى محمد بن كعب القرظي⁽⁴⁾

الذي قال: قال لي عمر: «صِف لي العدل».

فقال له: «يخ يخ، سألت عن أمر حسن...»⁽⁵⁾ ثم تكرماسبق باختلاف طفيف وبتقديم وتأخير.

أما القاضي فجاءت عنده رواية أخرى عن عفير ناسبا إياها إلى أبي جعفر محمد بن علي⁽⁶⁾

الذي دخل على عمر بن عبد العزيز فقال له: «يا أبا جعفر، أوصني».

فقال له: «أوصيك أن تتخذ صغير المسلمين ولدا، وأوسطهم أخا، وكبيرهم أبا، فارحم

ولذلك، وصل أخاك، وبرّ أباك، وإذا صنعت معروفا فرتبه»⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 88، الرحيلي: الخليفة الراشد العادل عمر بن عبد العزيز، ص 81

(2) - أنظر رسالته إلى ابن أبي زكريا في هذا الغرض رقم: 813 وكذا إلى سلیمان بن أبي كريمة رقم: 814.

(3) - الأجرى: أخبار أبي حفص، 78-79، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 145.

(4) - محمد بن كعب أبو حمزة القرظي: كلن عالما بالتصوير كثير الحديث صالحا عابدا ورعا ثقة توفي سنة 108 على أرجح الروايات.

- ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 340، طبعة لبنان 1990، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 257-259.

(5) - الأجرى: المصدر السابق، ص 65، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 23، ص 183، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 16.

(6) - أبو جعفر الباق محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: كان من سلالة النبوة مدني عالما كثير الحديث، عزيز النفس ذكرا لم يعرضنا

عن الجدال والخصومات توفي سنة 113هـ وقيل 114، أو 115هـ ودفن بالبقيع.

- ابن خلکان: وفيات الأعيان، م 4، ص 174، ابن كثير: المصدر السابق، ج 9، ص 309-313.

(7) - حوته: ربه الشيء يزوه، زاد ونما، وأربيته، نميته، والمعنى: إذا صنعت معروفا فتممه.

- ابن منظور: لسان العرب، م 14، ص 304 مادة (ر و ب).

(8) - القاضي: الأمالي، ج 2، ص 308.

هذا من التوافق العجيب أن يحصل هذا بين هؤلاء العلماء الربانيين لإخلاص قصدهم، أن لم يكن حصل ذلك على يد الرواة الذين نسبوا قول عالم إلى عالم آخر، بالخصوص الحسن البصري ومحمد بن كعب القرظي، لتوافق قولهما.

وحتى تنفع إشكال من يقول: أن عمر كتب إلى محمد بن كعب يطلب منه أن يصف له العدل، نقول أن مقدمات الرواية توحى بأن عمر قد شافهه بذلك، ولم يرأسه، إذ أنه قدم عليه وهو في خناصرة، فوعظه ونكره، ونصحه بنصائح غالية، ووجهه بتوجيهات سديدة، سيأتي ذكرها عند كلامنا على المواعظ، وبالفعل عمل على حمل بعض عماله على العمل بالذي نصح به كما جاء ذلك في الرسالة التالية:

رسالته إلى أحد عماله يرشده إلى كيفية معاملة رعيته

-104-

ذلك أنه كتب إلى بعض عماله، كما قال ذلك داود بن عبد الحميد فيما يرويه عن أبيه. «أنزل رعيته بمنزلة ولدك، فوفر كبيرهم، وارحم صغيرهم، وقو ناسئهم»⁽¹⁾. المؤكد أن الخليفة عمر عمل ما وسعه جهده وسمح له وقته بالذي نصح به، باسقاط في ذلك رعيته، وأن جاء ذلك في طابع الموعدة كما تؤكد العديد من مراسلاته⁽²⁾.

5- طلبه من الحسن البصري أن يصف له الإمام العادل

رسالته إلى الحسن البصري يطلب منه أن يصف له الإمام العادل

-105-

رسالة عمر: وقال ابن عبد ربه: «كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لما ولي الخلافة إلى الحسن بن أبي الحسن البصري أن يكتب إليه بصفة الإمام العادل. ولم يرو نص الرسالة. رد الحسن عليه: فكتب إليه الحسن -رحمه الله-:

«إعلم يا أمير المؤمنين! أن الله جعل الإمام العدل⁽³⁾ قوام كل مائل، وقصْد كل جائر، وصلاح كل فاسد، وقوة كل ضعيف، ونصف كل مظلوم، ومفرع كل ملهوف.

(1) -البلدري: أئساب الأشراف، ج8، ص 139.

(2) -انظر مثلاً الرسالة رقم: 109. ونظر الرسالة رقم: 73، 79، 79.

(3) -المائل: ما قام في القلوب أنه مستقيم، وهو ضد الجور، وهو الذي لا يميل به الهوى فجور في الحكم، وهو في الأصل وصف بالمسطر، سمي به، لوضوح موضع المائل، وهو يبلغ منه لأنه جعل المسمى نفسه مثلاً، لسان العرب، م 11، ص 430، مادة (عجل).

والإمام العاتل يا أمير المؤمنين، كالراعي الشفيق على إبله، الرفيق بها، الذي يرتاد لها أطيب المراعي ينودها عن مراتع الهلكة، ويحميها من السباع، ويكنها من أذى الحر والقر.
والإمام العتلى يا أمير المؤمنين، كأناب الحاني على ولده يسعى لهم صفاراً، ويعلمهم كباراً، يكتسب لهم في حياته، وينخر لهم بعد مماته.

والإمام العتلى يا أمير المؤمنين، كالأم الشفيقة البرة الرقيقة بولدها، حملته كرها ووضعته كرها، وربته طفلاً تسهر بسيره، وتسكن بسكونه، ترضعه تارة، وتقطمه أخرى وتفرح بعافيته وتعلم بشكايته.

والإمام العتلى يا أمير المؤمنين، وصي اليتامى، وخازن المساكين، يربي صغيرهم ويمون كبيرهم.

والإمام العتلى يا أمير المؤمنين، هو القائم بين الله وبين عباده، يسمع كلام الله ويُسْمَعُهم وينظر إلى الله ويُرِيهِم، وينقاد إلى الله ويقودهم.⁽¹⁾ فلا تكن يا أمير المؤمنين فيما ملكك الله - عز وجل - كعبد إبتغى سببه واستحفظه ماله وعياله، فبدد المال، وشرذ العيال، فأفقر أهله وفرق ماله.

وأعلم يا أمير المؤمنين! أن الله⁽²⁾ أنزل الحنود ليزجر بها عن الخبائث والفواحش فكيف إذا أتاها من يليها؟! وأن الله أنزل القصاص حياة لعباده، فكيف إذا قتلهم من يقتص لهم؟!
وانكر يا أمير المؤمنين⁽³⁾ الموت! وما بعده، وقلة أشياك عنده، وأنصارك عليه، فتزود له ولما بعده من الفرع الأكبر.

وأعلم يا أمير المؤمنين! أن لك منزلاً غير منزلك الذي أنت فيه⁽⁴⁾، يطول فيه ثواذك ويفارقك أحبابك، يسلمونك في قعره فريداً وحيداً، فتزود له ما يصحبك: ﴿بِقَوْلِهِمْ مِنَ أَخِيهِ وَأُمَّهُ وَابْنِهِ وَحَاجِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾⁽⁵⁾.

وانكر يا أمير المؤمنين! ﴿إِذَا بَعِثْنَا مَنَّا فِي الْقُبُورِ وَحَسَلْنَا مَا فِي السُّحُورِ﴾⁽⁶⁾ فالأسرار

(1) - هدية نص ابن الجوزي: «أخبر يا أمير المؤمنين! أن تكون فيما ملكك الله من أمر عباده...»

(2) - ابن الجوزي: «وأن الله - جل شانه - أمر نعمة أن يزجروا عباده عن الخبائث ويمنوهم عن الفواحش فكيف بهم إذا أتوا، وأوجب عليهم اقتصاص لهم، وجعله حياة لعباده...»

(3) - عنده: «... يا أمير المؤمنين! قللة أشياك عند ربك وأنصارك عليه يوم حشرك فتزود ليوم الفرع الأكبر»

(4) - عنده: «وبه يطول مقامك، ومنه يفارقك أحبابك، يتفونك فيه وحيداً، ويسلمونك إليه فريداً فتزود يا أمير المؤمنين ليوم...»

(5) - سورة عيسى، الآية: 34-36.

(6) - سورة المائدة، الآية: 9-10.

ظاهرة والكتاب⁽¹⁾ : « لا يُعَاجِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْسَابًا »⁽²⁾.

⁽³⁾ «قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْتَ فِي مَهَلٍ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجْلِ وَإِنْقِطَاعِ الْأَمَلِ.

⁽⁴⁾ «لَا تَحْكُمُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِحُكْمِ الْجَاهِلِينَ، وَلَا تَسْلُكُ بِهِمْ مَسْلِكَ الظَّالِمِينَ وَلَا تَسْلُطُ الْمُسْتَكْبِرِينَ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِينَ»⁽⁵⁾ فَإِنَّهُمْ «لَا يَرْفُضُونَ فِيِّي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا حِمَّةً»⁽⁶⁾ فَيَتَّبِعُونَ مَا يَرْثِيكَ، وَيَأْكُلُونَ الطَّيِّبَاتِ فِي دُنْيَاهُمْ، وَلَا تَنْظُرُ إِلَى قَدْرَتِكَ الْيَوْمَ، وَلَكِنْ أَنْظُرِي إِلَى قَدْرَتِكَ غَدًا وَأَنْتِ مَأْسُورَةٌ فِي حَبَائِلِ الْمَوْتِ، وَمَوْقُوفَةٌ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ فِي مَجْمَعٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَقَدْ «وَعَدْتِ الْوَجُوهَ لِلنَّبِيِّ الْقَبُورِ»⁽⁷⁾.

إِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْ لَمْ أَبْلُغْ بِعِظَتِي مَا بَلَغَهُ أَوْلَاؤِي النَّهْيُ مِنْ قِبَلِي، فَلَمْ أَكْ شَفِيقَةً وَنُصْحًا⁽⁸⁾، فَأَنْزَلْتُ كِتَابِي إِلَيْكَ كَمَدْلُوِي حَبِيْبِهِ يَسْقِيهِ الْأَنْبُوبَةُ الْكَرِيْمَةُ لِمَا يَرْجُو لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعَافِيَةِ وَالصَّحَةِ، وَالسَّلَامِ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ»⁽⁹⁾.

وَبِالْفِعْلِ أَنْزَلْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْزَلَتَهُ وَاتَّخَذْتُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ تَوْجِيهَاتٍ وَنَصَائِحٍ مِنْهَا لِمَا لِي بِهِ مِنْ حَقِّهِ وَعَمَلِيًّا فِي حَيَاتِهِ الْعَامَّةِ.

⁽¹⁾ -عنده: يوم تكون الأسوار ظاهرة وقد نُشر الكتاب قدي... .

⁽²⁾ -سورة الكهف، الآية: 48.

⁽³⁾ -عنده: « فاعمل الآن وأنت في مهل... » و«إنقطاع العمل».

⁽⁴⁾ -عنده: هو أحقر يا أمير المؤمنين! أن تحكم في عباد الله... .

⁽⁵⁾ -سورة لقوة، الآية: 10.

⁽⁶⁾ -عنده: « فقد روي عن رسول ﷺ قال: من ولي ظالمًا أو أعمى، فقد وثى الإسلام وراء ظهره. فتق الله إن تبوءه. » والحديث أخرجه أبو داود في سننه عن أبي النرداء باختلاف، يخص خراج الكفو الذي يضمه للمسلم في صفه. ج 2 ص 51-52 (كتاب الخراج والإمارة والقرى. باب الخول في أرض الخراج).

⁽⁷⁾ -سورة طه، الآية: 111.

⁽⁸⁾ -عنده: « ولا أخبرت عنك نصيحة، ولا قصرت في موعظتك، فأنزلت كتابي إليك منزلته، و تفرغ لساعه، فراغ من برجو الإنتفاع به، ونهين عنك مرارة التواء، لما ترجوه من عاقبة الشفاء، والسلام... ».

⁽⁹⁾ -خطب قنويد، ج 1، ص 34-35.

-محمد حسن ميفتو: الحسن البصري، ص 118-120.

وأنظر موعظة القرضي في الفصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا على اعتدائه ما رُبط به منها له ص 135-140.

6-المعاور العامة لميامته،

ملبس منمع سياسته في منظور عام له إلى ولاته

-106-

بمجرد أن تسلم أمير المؤمنين زمام الخلافة عزم نون تباطى أو تأخير على توسيع عملية الإصلاح التي بدأ يخوض غمارها على مختلف الجبهات الدينية والدينية، إذ راح يرسل عماله واضعا لهم منهجا للعمل، موضحا لهم معالمه وخطوطه الكبرى، حتى يكون مرجعا فيما يشكل عليهم أثناء ممارستهم عملية الإصلاح القائمة، بالخصوص على القرآن والسنة النبوية والراشدية، حاثا إياهم أن يكونوا قبل كل شيء دعاة وهداة لا جباة ولا جبارين⁽¹⁾، وفي هذا الصدد قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العمال، أما بعد.

فإن الله بعث محمد ﷺ - (بِالْمَدَى وَجِدِينَ النَّوْ لِيُطْمِئِنَّا عَلَى الدِّينِ لَهُ وَلَوْ حَرِيَةِ النَّفْسِ حَمُونَ) (2). وإن دين الله الذي بعث به محمد ﷺ كتابه الذي أنزل عليه أن يطاع الله فيه، ويُتبع أمره ويُجتنب ما نهى عنه، وتقام حدوده، ويُعمل بفرائضه، ويُحل حلاله، ويُحرّم حرامه ويعترف بحقه، ويُحكم بما أنزل فيه، فمن اتبع هدى الله اهتدى، ومن صدّ عنه (فَقَدْ خَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) (3) وإن من طاعة الله التي أنزل في كتابه: أن يدعوا الناس كافة، وأن يفتح لأهل الإسلام باب الهجرة، وأن توضع الصدقات والأخماس على قضاء الله وفرائضه، وأن يُبتغى للناس بأموالهم في البر والبحر، ولا يُمنعون ولا يُحبسون.

-العموة إلى الإحلام وحكمه الطميين والظنين أسلموا (4): وأما الإسلام فإن الله بعث محمدا ﷺ إلى الناس كافة فقال: (وَمَا أَرْمَلْنَاكَ إِلَّا حَامِلًا لِنَاِمٍ بَهِيْرًا وَنَطِيْرًا) (5)، وقال: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُوْلٌ مِّنْ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيْعًا) (6)، وقال الله تبارك وتعالى - فيما يأمر به المؤمنين من شأن

(1) -صناد الدين خليل: ملامح الانقلاب الإسلامي، ص 163-166.

(2) -سورة التوبة، الآية: 33.

سورة الصف، الآية: 9.

(3) -سورة البقرة، الآية: 108.

سورة المائدة، الآية: 12.

(4) -أشباه العنوين هذه من وضع محقق سورة عمر.

(5) -سورة مباء، الآية: 28.

(6) -سورة الأعراف، الآية: 158.

المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾⁽¹⁾ فهذا فضاؤه وحكمه، فاتباعه لله طاعة وتركه معصية لله⁽²⁾ فادع إلى الإسلام وأمر، به، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ حَدَّثَا إِلَى اللَّهِ وَيَحْمِلُ حَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽³⁾.

فمن أسلم من نصراني، أو يهودي أو مجوسي من أهل الجزية اليوم فخالط عم⁽⁴⁾ المسلمين في دارهم، وفارق داره التي كان بها، فإن له ما للمسلمين وعليه ما عليهم وعليهم أن يخالطوه، وأن يواسوه، غير أن أرضه وداره إنما هي من فيء الله على المسلمين عامة⁽⁵⁾.

وأما من كان اليوم محاربا فليدع إلى الإسلام قبل أن يقاتل⁽⁶⁾: فإن أسلم فله ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وله ما أسلم عليه من أهل ومال، وإن كان من أهل الكتاب فأعطى الجزية وأمسك بيديه فإتاها تقبل ذلك منه.

-الميرة، أما الهجرة فاتا نفتحها لمن هاجر من أعرابي فباع ماشيته، وانتقل من دار أعرابيته إلى دار الهجرة، وإلى قتال عدونا، فمن فعل ذلك فله أسوة المهاجرين فيما أفاء الله عليهم وإن الله نعت المؤمنين عند نكركه للفيء فجعله للفقراء والمهاجرين ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الْخَارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾⁽⁷⁾ والذين جاؤوا من بعدهم، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأُخِرُوا بِمَا﴾⁽⁸⁾ وقد كان المهاجرون يجاهدون على غير عطاء ولا رزق يجري عليهم، فيوسع الله عليهم، ويعظم الفتح لهم ولمن تأسى بهم، وعمل بصالح سنتهم ممن يحبون من إخوانهم ليوجب الله له الأجر في الآخرة، وليعظمن له الفتح في الدنيا.

(1) سورة التوبة، الآية: 11.

(2) انظر الرسائل من رقم: 702 إلى 715 الخاصة بدعوة أهل الذمة إلى الإسلام والرسائل من رقم: 716 إلى 721 الخاصة بدعوة الملوك المجاورين للمسلمين.

(3) سورة فصلت، الآية: 33.

(4) أي عموم المسلمين.

(5) انظر الرسائل من رقم: 347 إلى 347 د.

(6) انظر الرسائل رقم: 733، 734، 735، 736.

(7) سورة الحشر، الآية: 9.

(8) سورة الجمعة، الآية: 3.

انظر الرسالة الثالثة رقم: 107، وتعلقتا على هذه المسألة هناك.

- الصدقات: وأما الصدقات فليز الله تبارك وتعالى - فرضها وسمى أهلها حين طعن فيها أناس وبلغوا فيها تهمة نبيهم، فقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ (1)، فقال الله تبارك وتعالى - عند ذلك: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (2).

فبين رسول الله ﷺ صدقة الأموال: الحرث، والمواشي، والذهب والورق، فتؤخذ الصدقات كما بين رسول الله ﷺ وفرض، لا يظلمون ولا يتعدى عليهم، ولا يحابي بها قريب ولا يمنعها أهلها، ثم تجعل إلى مرضيين من أهل الإسلام، فيجعلونها حيث أمرهم الله، بحملهم الإمام من ذلك ما حمل، وينزه نفسه من ذلك من أمر قد أكثر فيها على الأمة.

- الأخماس وأما الخمس فإن من مضى من الأمة اختلفوا في موضعه، فطعن في ذلك طاعن من الناس وأكثر فيه، ووضع مواضع شتى فنظرنا فإذا هو على سهام الفيء في كتاب الله، ثم يخالف واحدة من الآيتين الأخرى، فإذا عمر بن الخطاب - رحمه الله - قد قضى في الفيء قضاء قد رضي به المسلمون، فرض للناس عطية وأزاقا جارية لهم، ورأى أن لن يبلغ بتلك الأبواب ما جمع من ذلك، ورأى أن فيه لليتيم والمسكين وابن السبيل، فرأى أن يلحق الخمس بالفيء، وأن يوضع مواضعه التي سمي الله وفرض، ولم يفعل ذلك إلا لبيتزره منه وخيفة انوهم فيه، فافتنوا بإمام عادل، فإن الآيتين متفتتان: آية الفيء وآية الخمس (3) فإن الله قال: مَا آتَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْرِ الْقُرْبَىٰ وَالَّذِينَ يَلْمِزُونَ وَالْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ (4)

وكنك فرض الله الخمس فنرى أن نجما جميعا فيجعلنا للمسلمين ولا يستأثر عليهم، ولا يكون ﴿حَوْلَةَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْهُمْ﴾ (5).

(1) سورة التوبة، الآية: 58.

(2) سورة التوبة، الآية: 60.

ولنظر باب العبادات، فصل الزكاة وكتابة الزهري له مواضع توزع الصدقة ص 587

(3) خطب قريش رقم: 344، 344، 345، 346.

(4) -سورة العشر، الآية: 7. أما آية الخمس فهي: ﴿وَأَعْطُوا لَنَا حِصَّةً مِّنْ شَرِّهِمْ فَلَئِن لَّبِثْنَا حِصَّةً مِّنْ شَرِّهِمْ فَلَئِن لَّبِثْنَا حِصَّةً مِّنْ شَرِّهِمْ فَلَئِن لَّبِثْنَا حِصَّةً مِّنْ شَرِّهِمْ﴾ (5) سورة العشر، الآية: 7. ولنظر الرسالة الثالثة رقم: 107.

(5) الآية السابقة

-الخمى، ونرى أن الحمى⁽¹⁾ يباح للمسلمين عامة، وقد كانت تحمى فتجعل فيها نعم الصدقات فيكون في تلك قوة ونفع لأهل فرائض الصدقات، وأخذ فيها وطقن فيها طاعن من الناس فرى في ترك حماها والنتزه عنها خيرا، إذا كان ذلك من أمرها، وإما الإمام فيها كرجل من المسلمين، إنما هو الغيث ينزله الله لعباده فهم فيه سواء.

-الدمر والنبه ثم إن الطلاء⁽²⁾ لا خير فيه للمسلمين، إنما هو الخمر يكنى باسم الطلاء، قد جعل الله عنه مندوحة وأشربة كثيرة طيبة، وقد علمت أن نامنا يقولون: قد أحله عمر رضي الله عنه وشربه نامس ممن مضى من خيارنا، وإن عمر أتى منه بشراب طبخ حتى خثر، فقال حين أتى به: أطلاء هذا؟⁽³⁾ يعني به طلاء الإبل- فلما ذاقه قال: لا بأس بهذا فأدخل الناس فيه بعد عمر، أما من شربه من صالحكم فإتهم شربوه قبل أن يتخذ مسكرا، وقد قال رسول الله ﷺ: «حرام كل مسكر على كل مؤمن»⁽⁴⁾ فلا نرى أن يتخذ الفاجر البارئ نكسة، ونرى أن ينتزه المسلمون عنه عامة، وأن يحرموه، فإته من أجمع الأبواب للخطايا وأخوفها عندي أن تصيب المسلمين منه جاتحة نعمهم.

-طريق البر والبحر،⁽⁵⁾ وأما البحر فإنا نرى سبيله سبيل البر قال: «اللَّهُ الَّذِي مَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِقَائِي الْفُلْكَ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلَقَبْتُمْهُ مِنْ مَخْلُوقِهِ»⁽⁶⁾.

(1) - الحمى: موضع فيه عشب وكلاً يحمى من قبل بعض الناس يمنع غيره من الرعي فيه، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك إلا ما كان مصلحة المسلمين، ولهذا الغرض حصى النعنع لحبل المسلمين وإيل الصدقة، وحمى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الرينة لنعم الصدقة، ولنفس الغرض حصى عمر بن الخطاب رضي الله عنه -تسرف- ولما كان أهل القوة والسلطة قد استعملوا على مواضع المشب قبل استخلاف عمر -فيها ترويح- قد أضر ذلك بالضعفاء من أصحاب الأمام مما دفع بالخيبة عمر إلى إتباعه باستغلائها، فإنا نرى عنه مواء، وبذلك لم يسلط المستكبرين على المتضعفين أخذاً بذلك بما جاء في رسالة الحصن الأثمة فنكر إليه في هذا الشأن البيلانزي: فوج البلدان، ص 18-19 للملوردي: الأحكام السلطانية، ص 160-161 ابن منظور: لسان العرب، م 14، ص 199-200 مادة (حما)

(2) -الطلاء: الشراب شبه بطلاء القطران التي تطلّى به الإبل الجرباء، والطلاء ما يطبخ من عصير العنب حتى يذهب ثنائه ويبقى ثلثه والعرب تسمى الخمر: الطلاء ابن منظور: لسان العرب، م 15، ص 11، مادة (طلى)

(3) -حدثنا هذا عندما قم إلى الجلبية بالشام، بعد أن شكا إليه أهلها وباء الأرض وشدة بردها، فأتار عليهم بشرب العسل، فقلوا له: لا يصلحنا إلا هذا، انظر تفاصيل ذلك في: الإمام مالك: الموطأ، ص 610 (كتاب الأثربة، جامع تحريم الخمر) ، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 537 (كتاب الأثربة) ، سنن النسائي، ج 8، ص 328-329 (كتاب الأثربة، ذكر ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز)

-وكتب أيضا إلى صالحه بشر به، ثم منعه عمر بن عبد العزيز، انظر الرسائل من رقم: 629 إلى 631.

(4) -المصنف أخرجه البخاري في صحيحه، ج 7، ص 137 (كتاب الأثربة، باب الخمر من العسل) 1 وأخرجه مسلم في صحيحه ج 6، ص

92 وما بعدها (كتاب الأثربة، باب أن كل مسكر خمر)

(5) -دلالة قرة سعود بن منصور.

(6) -سورة الحجية، الآية: 12.

فأذن فيه⁽¹⁾ أن يتجر فيه من شاء، وأرى أن لا نحول بين أحد من الناس وبينه، فإن البر والبحر لله جميعاً سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معاشهم؟!

-توحيد المكبال والميزان ثم إن المكبال والميزان نرى فيهما أموراً علم من يأتيهما أنها ظلم، أنه ليس في المكبال زيغ إلا من تطفيف ولا في الميزان فضل إلا من بخص، فنرى أن تمام مكبال الأرض وميزانها أن يكون واحداً في جميع الأرض كلها⁽²⁾.

-العهور وأما العهور⁽³⁾، فنرى أن توضع إلا عن أهل الحرث، فإن أهل الحرث يؤخذون بذلك وإنما أهل الجزية ثلاثة نفر:

صاحب أرض يعطي جزيته منها.

وصانع يخرج جزيته من كسبه.

وتاجر يتصرف بماله يعطي جزيته من ذلك.

وإنما سنتهم واحدة.

فأما المسلمون، فإتوا عليهم صدقات أموالهم، إذ أتوا في بيت المال لهم بها البراءة فليس عليهم في عامهم ذلك في أموالهم تباعة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ -عند سعيد بن منصور: «فأذن في البحر أن يتجر فيه من شاء، لا يحل بين أحد من الناس وبينه» وينتهي نصح كتاب السنن، ج2، ص 163، (كتاب الجهاد. باب ما جاء في ركوب البحر).

⁽²⁾ -فضل أمير المؤمنين عمر يشير إلى توحيد عيالها على الأسس الشرعية الذي بدأ الاضطراب يندب إليه، وهذا لضبط المعاملات في البيع والشراء بين السرعة من جهة، وبينها وبين التولية من جهة أخرى في أخذ حقوقها المترتبة في نعمتهم المبنية والتقنية. وقد كانت المعالوات الأولى لتصحيح المكبال مبكرة على يد مروان بن الحكم أيام إيلوته على المدينة فجمع صيغتان أهلها وأقام لتكامل على أعينها. -بن سعد: الطبقات، م5، ص30، ابن كثير: البداية، ج8، ص258.

وسمح عبد الملك للمعاملات النقدية بضبط عيالها على أسس قرون الشرعية عند سكه للنفوس سنة 74هـ. وضبط الحجاج بن يوسف مكبال أهل العراق، والمسمى بالجريب فرد على صاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويقدر بشمانية أرطال وسمى بالتقير الحجاجي. -بني بن آدم: الخراج، ص 141-142، وبين أهل الحجاز وأهل العراق اختلاف في ضبط الصاع فقدر عند الأولين بخمسة أرطال وثلاث، وعند المتأخرين بشمانية أرطال، أنظر تفاصيل ذلك عند:

-أبو عبيد: كتاب الأموال، ص 615 وما بعدها ورواه في ذلك، ط دار الشروق، الرئيس: الخراج والنظم التالية ص 309 وما بعدها.

ولا ننكر المصادر التي بين أيدينا بعد ذلك شيئاً عن مدى تطبيق هذا الإجراء الهام الذي هو في مصلحة الدولة والرعية معاً، والذي نرى أنه لم تكن هناك جدية في تطبيقه، ذلك أن الخراج بن عبد الله عليل لرمينية على عهد يزيد بن عبد الملك 101-105هـ أحاد ضبط مكبالين وسوترين مديونة (بردهة) فكلما على الوفاء والمحل، واتخذ لهم مكبالاً سمي بالجراحي بقوا يتعاملون به إلى زمن البلاذري: فتوح البلدان، ص

⁽³⁾ -العهور: والمقصود به العهور الذي يؤخذ من تجار القاصين إلى دار الإسلام.

⁽⁴⁾ -أنظر الرسالة التالية رقم: 107، والرسائل من رقم: 217-217، ج، 218.

المسلم وأما المكس فإنه الذي نهى الله عنه، فقال: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّامَ أَهْبَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِيهِ
الْأَرْضَ مُفْعِدِينَ﴾⁽¹⁾ غير أنهم كنوة باسم آخر⁽²⁾.

-تجار الإماء والعمال، ونرى أن لا يتجر إمام ولا يحل لعمل تجارة في سلطانه الذي هو عليه،
فإن الأمير متى يتجر يستأثر ويصيب أموراً فيها عنت، وإن حرص على أن لا يفعل⁽³⁾.
-بيع مزارع الأرض ونرى أن لا يباع عمارة الأرض، فإتباع يشتري المشتري لنفسه ويقطع
نفسه، فإتباع يصيب من ذلك خراب الأرض وظلم أهلها، وأما من كان من عرب أهل الأرض
فسي غير أرضه وجزيته جاريةً عليه في أرضه، فليس عليه إلا ذلك، وعامل أرضه أولى
ببيعته⁽⁴⁾.

-ترك الصحراء ونرى أن توضع المئخنة⁽⁵⁾ عن أهل الأرض، فإن غابتها أمور يدخل فيها الظلم.
-أوراق العامة ونرى أن ترد المزارع لما جعلت له، فإتباع جعلت لأرزاق المسلمين عامة، فإن
أمر العامة هو أفضل للنفع، وأعظم للبركة⁽⁶⁾.

-المواربهم ثم إن موارب أهل الأرض إنما هي لأوليائهم، أو لأهل أرضهم الذين يخرجون
الخراج فنرى أن لا يؤخذ منهم شيء إلا أن يكون عاملاً فيبيعه في عمله بالذي يرى عليه من
الحق والسلام عليك⁽⁷⁾.

ذلك هو منهج أمير المؤمنين عمر الذي وضعه لنفسه ولعماله وضح فيه لهم تصوره العام
راسماً لهم خطوطه العريضة الجامعة لمسائل الدين والدنيا، وقد آلى على نفسه طوال فترة حكمه

(1) سورة هود، الآية: 85، الشعراء، الآية: 183.

(2) خطب الرسائل من رقم: 88 إلى 94 الذي أكد فيها على وضعه.

(3) خطب الرسالة رقم: 151، حيث منعهم فيها من ممارسة ذلك.

(4) حظر منه بيع أرض الخراج رسائل من رقم: 299 إلى 302. والتعليق عليها هناك.

(5) مئخنة: والسخر والمئخنة ما تصخرت من دابة أو من إنسان بلا أجر ولا ثمن، ابن منظور: لسان العرب، م: 4، ص 353، مادة (سخر).

، وقد كانت منتشرة في الميادين: الفارسي والبيزنطي -أحياناً معاوية بن أبي سفيان، ويسرور الزمن عنت سائر الأمم حتى نهى عنها عمر

كما هو آت في رسالته رقم: 160، 160، ثم عادت بعد وفاته بالخصوص في العراق على يد عمر بن هبيرة-102-105م

ابن سعد: الطبقات، م: 5، ص 276، تاريخ الخلفاء، ج: 2، ص 232، 31، الرئيس: الخراج، ص 54.

(6) خطب الرسائل من رقم: 303-309 والتعليق عليها.

(7) سيرة عمر، ص 82-88.

على تنفيذ ما جاء في هذا المنشور، وقد جاءت هذه الأصول والمبادئ العامة مفصلة واضحة في تعليماته ورسائله التي بعث بها إلى أعوانه عبر صفحات هذا البحث.

7- بيان مبادئه ومناهج حكمه وإرشاده لأعوانه إلى كيفية مبادئه لمبادئه،
رسائله في سفة ما كان المظلمون عليه وما ساروا إليه وبيان مبادئه لهم

-107-

من لم يعرف الجاهلية التي كان عليها العرب وغير العرب، لا يستطيع أن يعرف قيمة الإسلام الذي غير أحوال الناس رأسا على عقب في شتى المجالات الدينية والدنيوية. ولما كان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يترك تمام الإدراك بأن هذا الدين الخاتم نور وبرهان وحجة وبيان، ورحمة وشفاء، وصراط مستقيم وموعظة للمؤمنين يهدي للتي هي أقوم فقد حرص على أن يذكر أمة الإسلام بهذه النعمة ليلتفتوا حولها ويتمسكوا بها ويشكروا الله عليها بالعمل بما جاء فيها، عارضا عليهم أحوال الناس قبل وبعد ظهور الإسلام مبينا لهم طريقة حكمه لهم وأصول سياسته التي يسوسهم بها، يقول ابن عبد الحكم: ولما ولي عمر بن عبد العزيز كتب:

«أما بعد، فإني أوصيكم بتقوى الله ولزوم كتابه، والإقتداء بسنة نبيه ﷺ وهدى، فإن الله قد بين لكم ما تأتون وما تتفون، وأعز إليكم في الوصية، وأخذ عليكم الحجة حين أتزل عليكم كتابه الحفيظ الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَدْرِي مَنْ خَلَقَهُ﴾ (1) قال: ﴿وَبِالْقَوْلِ أَدْرَأْتَهُ وَيَبَالِغُ تَدْرِي وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (2)، وقال: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُوهُمْ بِحُتَابٍ فَحَلَّلْنَا لَهُمْ عَلَيْهِمْ حُدُودَ اللَّهِ وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (3).

فأقسموا فرائضه، وتبعوا سنته، وأعملوا بحكمه، وأصبروا أنفسكم عليه، وآمنوا بمتشابهه، فإن الله علمكم منه ما علمكم، وأولكم يومئذ أقل الناس شوكة، وأوهنه قوة وأشدّه فرقة، وأحقره عند من سواهم من الناس محقرة، ليس لهم من الله حظ في الهدى يرجعون به إليه، مع أن الدنيا ومواقع أموالها وعددها وجماعتها ونكايتها في غيرهم حتى أراد الله إكرامهم بكتابه ونبيه، وبعث إليهم محمدا ﷺ عبد الله ورسوله بالحق بشيرا يبشر بالخير الذي لا خير مثله، وينذر للشر الذي لا شر مثله، وأخره الله لذلك في القرون وسماه على

(1) سورة صافات، الآية: 42.

(2) سورة الإسراء، الآية: 105.

(3) سورة الأعراف، الآية: 52.

نسان من شاء من أتبيانه الذين سبقوا، وأخذ عليهم ميثاق جماعتهم قال: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِي وَحِكْمِي ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُشْتَقٌّ لِمَا مَعَكُمْ لَتَأْمِنُنَّ بِهِ وَتَحْنُرُنَّ قَالِ الْفِرْقَانَةُ وَأَخَذْتَهُ بِمِصْبُوحِ إِسْرَى قَالُوا أَفَرَرْنَا قَالَ تَوَخَّسْتُمْ وَأَنَا فَتَعْتُمْ مِنَ الْغَامِضِينَ⁽¹⁾ فأخر الله ذلك لمحمد حين بعثه رحمة للعالمين ﴿وَخَافِيَا إِلَى اللَّهِ يُخَافِيهِ وَمِرَاجًا مُبِينًا⁽²⁾ وأحكم الله في كتابه ما رضي من الأمور، فما جعل من تلك حلالا فهو حلال إلى يوم القيامة وما جعل من تلك حرام فهو حرام إلى يوم القيامة، وعُلمه سنته ففهمها وعمل بها بين ظهري أمته، فصلى الصلوات لوفقتها كما أمره الله، وعلم موافقتها التي وقت الله له، فإنه قال:

﴿ آيَةُ الطَّائِفَةِ لِطَلُوكِ الْقَمَرِ إِلَى تَمَاقُطِ اللَّيْلِ وَقِرَآنِ الْقُرْآنِ الْقَرِيبِ حَانَ مَفْضُوحًا⁽³⁾ وبلوك الشمس ميلها بعد نصف النهار، فلما نعت الله في هذه الآية وقت صلاة الظهر والعصر والمغرب، ثم قال في آية أخرى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الْبَيْتَ الْمَقُدِسَ أَيَّمَا الْبَيْتِ لَوْ يَبْتَغُوا الْعَلَمَ مِنْكُمْ تَكَاثُرًا مِنْ قَبْلِ سَلَامَةِ الْقُرْبِ وَحِينَ تَخْشَعُونَ بُيُوتَكُمْ مِنَ الظُّمِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ سَلَامَةِ الْعِجَاءِ⁽⁴⁾ وصلاة العشاء، صلاة العتمة، فهذه الصلوات قد جمعها القرآن وبينها محمد ﷺ.

ثم فرض رسول الله ﷺ الزكاة على أمر الله في العين والحرث والماشية⁽⁵⁾ وبين مواضع ذلك فقال: ﴿ إِنَّمَا السُّدُقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ⁽⁶⁾ حتى استقامت سنتها في الأخذ حين تؤخذ وفي القسمة حين تقسم فعل بها المسلمون في جزيرة العرب حتى علموها أوكل ذي عقل منهم.

⁽¹⁾سورة آل عمران، الآية: 80.

⁽²⁾سورة الأحزاب، الآية: 46.

⁽³⁾سورة الإسراء، الآية: 78.

⁽⁴⁾سورة النور، الآية: 58 ، وهذا ما كان قد لزم به نفسه في رسالة رقم: 760، 760، بتعليم المسلمين أمر الإسلام وسنة نبهم، فقد كتب ليضا في هذا الصدد رسائل رقم: 172-172، لزم، 173 بين لهم فيها مواهب الصلاة.

⁽⁵⁾انظر الرسالة رقم: 187، فقد بين فيها مصادر الصدقة، وانظر فقرة الصدقة في الرسالة السابقة رقم 106.

⁽⁶⁾سورة التوبة، الآية: 60، وتامها: ﴿...فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَظِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

ثم غزا رسول الله ﷺ بنفسه غير مرة، وأغزى الجيوش والسرايا، يقسم إذا كان حاضرا ويأمر من تولى أمر جيوشه وسراياه بالذي أمر الله به من قسم ما أفاء الله عليه وعليهم فإن الله -تبارك وتعالى- قال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ حَيْهٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَتْحِ الْمَغْفَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (1).

ثم أمره الله في الحج بما أمره، فقال: ﴿وَإِذْ أَخْبَرْنَا فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا تَوَكَّلْ عَلَيْنَا مَا تَجَارَىٰ بِهِنَّ يَا يَحْيَىٰ بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْبُرُوقَ فَتَبَيَّنَ فِيهَا مَا يَكُونُ لِقَوْمٍ إِذَا ظَهَرَ لَهُمُ الْهُدَىٰ مِنَ الْغَيْبِ فَأَوْعَا بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ﴾ (2).

ثم أفاء الله على رسوله محمد ﷺ أموال قرى لم يوجف عليها خيل ولا ركاب، فقال فيها ستكون سنة فيما يفتح الله من القرى بعدها: وقال: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُ فَمَا أَوْعَدْتُمْ لَهُمْ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِجَالٍ وَلَا خِيَارٍ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (3). وقال: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ حَيْثُ مَا كَانُوا خَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْهُ وَمَا أَفَاءَ الرَّسُولُ فَخْضُوهُ وَمَا نَفَاخَهُ مِنْهُ فَأَنْتُمْ وَأَنْتُمْ وَاللَّهُ فَاعِلٌ﴾ (4).

ثم سمي في هؤلاء الآيات الذي للمسلمين فليس لأحد منهم قسم إلا وهو في هذه الآيات فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمَسْكِينِ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَسَلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْسَرُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْلِيَتْكُمْ هُوَ السَّادِقُونَ﴾ (5)، وأهل هذه الآية من خرج من بلاده مهاجرا إلى المدينة وليس فيهم الأنصار، ثم قال ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الْخَارَ وَالْإِيفَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ حَارَبَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي سُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (6)، وأهل هذه الآية من كان بالمدينة من الأنصار فإن هجرة رسول الله ﷺ كانت إليهم، ثم قال في الآية الثالثة وهي التي جمعت حظ من بقي

(1) -سورة الأنفال، الآية رقم: 41، وانظر الرسائل رقم: 344-346، وكذا تقسيم الغنائم للرسائل من رقم: 747-754.

(2) -سورة الحج، الآية: 27-28.

(3) -سورة الضحى، الآية: 6.

(4) -سورة نساء، الآية: 7.

(5) -سورة نساء، الآية: 8.

(6) -سورة نساء، الآية رقم: 9.

من المسلمين بعد هذين الصنفين الأوكرين في الإسلام وقسم المال: ﴿وَالْحَيِينَ فَأَمَّا مِنْ بَعْدِهِمْ
فَيُؤَلُّونَ رَبَّنَا فَهِيَ لَنَا وَالْأَخْوَابِئَا الطَّيِّبَةِ مَبْقُوتًا بِالْإِيمَانِ وَكَأَنَّ مَعَلَّ فِي قُلُوبِنَا مِمَّا لِلْحَيِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ
رَبُّنَا رَبِّهِمْ﴾. (1) أجمع جماعة من بقى من أهل الإسلام ومن هو داخل فيه بعد الهجرة الأولى
حتى تنقضى الدنيا (2).

ففي الذي علمكم الله من كتابه، والذي من رسول الله ﷺ من المنن التي لم تدع شيئا
من دينكم ولا دنياكم نعمة عظيمة وحق واجب في شكر الله كما هداكم وعلمكم ما لم تكونوا
تعلمون، فليس لأحد في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ أمر ولا رأي إلا إتفاده
والمجاهدة عليه (3)، وأما ما حدث من الأمور التي تبلى الأمة بها مما لم يحكمه القرآن ولا
سنة النبي ﷺ فإن والى أمر الممننين وإمام عامتهم، لا يقم فيما بين يديه ولا يقضى فيها
بونه، وعلى من بونه رفع تلك إليه، والتسليم لما قضى.

وقد أحسبت في كتابي هذا أن تعرفوا الحال التي كنتم عليها قبل نزول كتاب الله وسنة
نبيه من الضلالة والعسى وضنك المصيبة، والذي أبد لكم الله من الكرامة والنصر والعافية
وسلب لكم مما كان في يد غيركم مما لم تكونوا لتسلبوه بقوتكم لو وكلتم إلى أنفسكم، كان قد
شُرط نلك للمؤمنين، وأعطاهم إياه إذ شرط عليهم شرطه، فقد وفاكم الله ما شرط لكم وهو
أخذكم بما اشترط عليكم، قال: ﴿وَمِمَّا آتَانَا الطَّيِّبِينَ آمَنُوا مِنْهُ وَمَعَلُوا السَّالِفِينَ لَمْ يَخْلَفْتُمْ فِي
الْأَرْضِ حَمَّا امْتَلَكْتُمُ الطَّيِّبِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَمَّا امْتَلَكْتُمُ الطَّيِّبِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَيْفَ تَدْرِكُونَ لِمَا دَرَسْتُمْ إِلَيْهِ

(1) - سورة غصها: الآية: 10.

(2) - هذا الذي نكره عمر بن عبد العزيز عن الفرء، واستشهاده بهذه الأبيات هو رأي جده الفاروق رضي الله عنه الذي استنبطه منها بعد أن طلب جند
السراق والتسلم ومسر تقسيم الأرض التي ضمها طوبهم، ومكتبة فلامه إليه في هذه المناطق بحبرونه بذلك، فسلور عمر الصحابة في تلك
العبد الكثير منهم قسمتها منهم: عبد الرحمن بن عوف، والزعير بن العولم، ويحفل، في حين كان رأي عثمان وطلحة، وابن عمر كراي
عمر أن لا تقسم، ثم ضيق مجلس الشورى فاختار خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج فطرح عليهم القضية وبين لهم الآثار السنية على
مسئله الإسلام والسلمين إن قسمت الأرض، واقترح عليهم أن تحبس بسكنها وقفا على المسنين، ويضيق الخراج على الأرض والجزية على
رسلهم فيكون ذلك نونا للأحياء والنون يتون بعدهم، وأجمع الجماعة برأيه مؤيدا ذلك بالأبيات المذكورة، فكتب إلى قادة الأقاليم الثلاثة بعدم قسمة
الأرض، ودون بعدها الديون لتوزيع المعطاء، أبو يوسف: الخراج، ص 23-27، 35، 68-69، 140-141، يحيى ابن أدم: الخراج، ص
27-28، 43-44، أبو عبيد: الأموال، ص 74، وما بعدها، 271 وما بعدها، طبعة دار الفكر.

ويظهر أن هذا من الأبيات التي كتب بها مسلم إليه.

(3) - كثيرا ما كرر ذلك في أقواله، فنظر كلامنا على منهجه السياسي في خطب الاستخلاف في الفصل الخامس من الباب الأول ص 158 وما
بعدها.

ارْتَضَى لِسْمَهُ وَلِيَبْتَدِلْنَاهُ مِنْ بَعْدِ ذُنُوبِهِمْ إِنَّمَا يَغْتَبِخُونَهُ لِيُكْفِرُوا بِهِ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكَكٍ مِمَّا كَفَرُوا (١) فقد تجز الله لكم وعده فأتجزوا دين الله في رقابكم، أن يكفر كافر بنعمة الله أو ينسى بلاءه فيجذبه على الله هينا ويطول خلوده فيما لا طلاقة له به.

ثم إنني أحببت أن يعلم من كان جاهلا من أمري والذي أنا عليه مما لم أكن أريد به المنطق^(٢) في يومي هذا حتى رأيت أن المنطق ببعضه هو أقرب إلى الصلاح في عاجل الأمر وأجله للذي قد أفضى إلي من هذا الأمر، وأنا أعلم من كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ وما سلف عليه أسرار الأئمة بين يدي علما من الله عظميه^(٣) من لم يكن له شغل عنه، وقد كان شغلي والذي كتب الله أن ابتلي به عاملا منه بما عملت، أو قاصرا منه على ما قصرت، فما كان من خير علمته فبتعليم الله ودلالته، وإلى الله أرغب في بركته، وما كان عندي من غير ذلك من داء الذنوب، فاسأل الله العظيم تجاوزه عني بمغفرته. قلعمري! ما أزدت علما بالولاية إلا أزدت لها مخافة ومنها وجلا، ولها إعظاما حتى قدر الله لي منها وقدر على ما قدر، فأنا أشد ما كنت لها إستقالا.

ثم أحسن الله حميد أعواتي وعاقبتي وعاقبة من ولاي أمره، فأصلح أمرهم، وجمع كلمتهم، وبسط على من نصه وعليهم ما لم يكن دعائي، ولا دعاؤهم ليبلغه عند الله به ثوابي وعنده به جزائي من صلاح عامتهم وأداء حقوقهم إليهم، والعمو عن ذي الذنب منهم. وقد أعطاني من تلك وله الحمد في عاجل الدنيا وجماعة من الشمل، وصلاح ذات البين، وسعة في الرزق ونصر على الأعداء، وكفاية حسنة، حتى أغنى لأهل كل ذي جانب من المسلمين جانبهم، ووسع عليهم الرزق. ولا يري أهل كل ناحية إلا أنهم أفضل قصما مما بسط الله لهم رزقه ونعمه من أهل الناحية الأخرى^(٤).

(١) سورة النور، الآية: ٥٥.

(٢) لاحظ المحقق في البحث على هذه الكلمة والتي بعدما قال: «هي م: نطق».

(٣) جدلية قضية ابن سعد: من كان له شأن غير هذا الشأن فله كان من شأن الذي كتب الله أن أكرم علما... وتنتهي بنهاية الفقرة ولكن باختلافه وما كان غير ذلك فاستغفر الله لنفسه المنظم الطبقات، م، ص ٥٥، ص ٢٧٩، رواية الإمام مالك بن أنس، ومن المعلوم أن ما جاء في سورة صر لابن عبد الحكم بعضه عن مالك.

(٤) حقيق أمر المسلمين صر ما وجد به بالفعل من وسعة في الرزق بتطبيق كتاب الله وسنة نبيه، وضمان المدقة في استخلاص الإيرادات لموظفة على جماعير النفس كما بينا ذلك في المظلم، والمدقة في توزيع النفقات العشرة للنفس والزكاة، وميلتي ما يزيد هذا الأمر وضوحا في آثار تطبيق فريضة الزكاة في نهاية الفصل الثاني من باب رسائل الطبقات، وتعليقنا على الرسائل رقم: ٣٥٢-٣٥٥-٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣.

فإن تعرفوا نعمة الله عليكم، وتشكروا فضله فأحرص بي على ذلك، وأحب به إلى قد
يعظم الله كيف دعائي بذلك وكيف حرصي عليه علائمة، وإن يجهل ذلك جاهل أو يقصر عنه
رأيه، فإن الذي حرصت عليه، فإن الذي حرصت عليه⁽¹⁾، أن أحملكم عليه من كتاب الله وسنة
نبيه محمد ﷺ هو حجتى فى الدنيا وبغيتى فيما بعد الموت، ولا تلبسوا ذلك بغيره.

وإياكم أن يتشبه فى أنفسكم ما حملتكم عليه من كتاب الله وسنة نبيه، وأما ما سوى ذلك
من الأمور التى من رأى الناس، فبى نصري لولا أن أعمل ذلك فيكم ما وليت أمركم⁽²⁾، وأن
تعملوا به ما نفست الذى أنا فيه من الدنيا على أبغض الناس رجل واحد إذا حجزه⁽³⁾ الله على
بئسى أن يفتنى، ولا كنت أرى المنزلة الذى أتى به لمن عسى أن يعمل بغير كتاب الله وسنة
نبيه غبطة ولا كرامة، ولا رفعة، ولا الدنيا وما فيها، فمن كان سائلا عن الذى فى نفسى
وبغيتى فى أمر أمة محمد ﷺ فإن الذى فى نفسى منه -والحمد لله رب العالمين- أن تتبعوا
كتاب الله وسنة نبيه.

وأن تجتنبوا ما مالت إليه الأهواء وللزيف البعيد، ومن عمل بغيرهما فلا كرامة ولا رفعة
له فى الدنيا والأخرى، وليعلم من عسى أن ينكر له ذلك أن⁽⁴⁾ نصري أن تموت نفسى أول
نفس أحب إلى من أن أحملهم على غير إتباع كتاب ربهم وسنة نبيهم التى عاش عليها من
عاش⁽⁵⁾، وتوفاه الله، عليها حين توفاه إلا أن يأتى على من ذلك أمر وأنا حريص على اتباعه
وإن أهون الناس على تكفاً وحزناً لمن عسى أن يريد خلاف شيء من تلك السنة، وذلك الأمر
الذى رفعا ونحن بمنزلة الوضيعة، وأكرمنا ونحن بمنزلة الهوان، وأعزنا ونحن بمنزلة النذل
ومعاد الله أن نستبدل بذلك غيره، ومعاد الله أن نتكى أحداً، فإذا تكلمتم فى مجالسكم، أو ناجى
الرجل أخاه، فليذكر هذا الأمر الذى حضضتكم عليه من إحياء كتاب الله وسنة نبيه⁽⁶⁾، وترك
ما خالف ذلك، فإنه ليس بعد الحق إلا الباطل، ولا بعد البصر إلا العصى، وليحذر قوم الضلالة

(1) -لاحظ محقق سيرة عمر فى الهامش قول: «كذا فى شرحه، ولعل الصواب «على»».

(2) -انظر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على العمل بالكتاب والسنة النبوية قد وضعنا ذلك هناك بتوسيع من 178 وما بعدها.

(3) -لاحظ محقق سيرة عمر فى الهامش قول: «وهذه الجملة التى قبلها مضطربتان فى النسخة وما امتدحت إلى وجه الصواب لهما وربما
كان بعض الكلمات قد سقط من الأصل».

(4) -لاحظ المحقق فى الهامش قول: «أتى نصري الآن تموت».

(5) -لاحظ المحقق فى الهامش قول: «كذا فى الأصل: ولعل الصواب «ما عاش»».

(6) -هذا ما كان قد رده به المسلمين بتعليمهم كتاب الله وسنة رسول الله انظر الرسالة رقم: 760-760.

وانظر كلامنا على منهجه السياسي فى خطبة الإستخفاف فى الفصل الخامس من الباب الأول من 158 وما بعدها

بعد الهدى، والعمى بعد البصر فإنه قال لغوم صالح: «وَأَمَّا تَمُودُ فَصَدِّقْنَاكُمْ فَاخْتَبَرُوا الْعَمَى عَلَى
الْمُدَى فَآخَذْتُمْ حَافِظَةَ الْعَذَابِ الْمُؤَنِّبِ بِمَا حَانُوا بِتَمِيمُونَ»⁽¹⁾.

أتسبوا ما تؤمرون به، واجتنبوا ما تنهون عنه، ولا يعرض أحدكم بنفسه ليس لي في
دنياكم والحمد لله - رغبة لا في ما في يدي منها، ولا ما في أيديكم، وليس عندي مع تلك صبر
على انقاص شيء من كتاب الله وسنة نبيه - ~~السلام~~ ولا استبقاء لمن خالف - والحمد لله - ولا
نصرة عين، ولصرى! إن من يعمل تلك منكم لحقيق⁽²⁾ أن يظن بامرئ لا حاجة له في دنياكم
ولا صبر له على زيفكم عن دينكم، ولجاجتكم فيما لا خير لكم فيه أنه جرأ على هراقة دم من
انقص كتاب الله، أو زاغ عن بينه وسنة نبيه محمد رسول الله ~~صلى الله عليه وسلم~~.

هذا نحو من الذي قبلي قد بينته لكم، ولصرى! لتخلصن جماعتكم أيها الجند وخياركم
مما يكره من الأمور، ولتتبعن أحسن ما توعظون به - إن شاء الله -.

أسأل الله برحمته وسعة فضله - أن يزيد المهتدي هدى، وأن يراجع بالمسيء التوبة في
عافية منه، وأن يحكم على من أراد خلاف كتابه وسنة نبيه ~~صلى الله عليه وسلم~~ بحكم يظلب به في خاصته
ويجطسه له، فإنه على ذلك قائل، وأنا إليه فيه راغب، ويحسن عافية العامة، ولا يعذبنا بذنوب
المسيء، والسلام عليكم ورحمة الله⁽³⁾.

هذا هو منهجه الذي كان قد وضحه لولاته، بعد أن قطع شوطا بعيدا في إصلاح الحال
بتوزيع الثروة بعدل بين مختلف أقاليم الدولة وسكانها، إذ لم تبق الأغلبية الساحقة تكديح وثمررة
جهدنا تستمتع به القلة الحاكمة، ولم يتحقق ذلك إلا بعد تأصيل قيم الحق والعدل اللتان هما
أساس وفرة الثروة وازدهار العمران وافتشار الأمن واستتبابه

(1) -سورة فصلت، الآية: 18.

(2) -دخلة قسرة بين معد: من طريق أبو العليح إذ قال: جماعت كتب عمر بن عبد العزيز بإحياء السنة وإملاء البدع: ولنه لينهي لكم أن يكون
ظنكم بسى أن لا حاجة لي في أموالكم، لا ما في يدي ولا ما في أيديكم، أنه حري على من انتهك مما صسى الله في طوبته لياه، وينتهي نصه
الذي يبدو عليه مسحه الإضطراب

-تطبيقات، م، 5، ص 277-278.

(3) -لبن عبد الحكم: ميرة صر، ص 65-72.

رمالته إلى أمراء الأجناد بوصيهم بضروب من الخير ويرشدهم إلى كيفية مياستهم لرحمتهم

-108-

جعل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز من نفسه موجها ومرشدا لرعيته ومعلما لها وكان تركيزه على الولاة وسائر أعوانه بصفة خاصة باعتبارهم واسطة بينه وبينها، ولما كان يدرك أن صلاح الحكام ينعكس بالإيجاب عليها، ولتحقيق هذا الغرض كتب إلى أمراء الأجناد بوصيهم بضروب من الخير ويرشدهم إلى السياسة التي ينبغي عليهم أن يسلكوها في علاقتهم مع الجماهير، ففي هذا الخصوص قال عند ابن الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من عبد الله عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين إلى أمراء الأجناد، أما بعد.

فإنه من بلى بالسلطان تحضره مكاره كثيرة، وبلايا عظام إن أغبته⁽¹⁾ يوما فهي حربة أن تحضره في اليوم الآخر، وإنه ليس أحد بأشقل عن نفسه، ولا أكثر تعرضا لزيغ من ولي السلطان إلا ما عاقى الله ورحم.

فاتق الله ما استطعت ! وانكر منزلك الذي أتت به والذي حملت، فقاتل هواك كما تقاتل عدوك، واصبر نفعك عند ما كرهت ابتغاء ما عند الله من حسن ثوابه الذي وعد المتقون فيما بعد الموت، والذي وعدكم على التقوى والصبر من النجاة في عاجل الأمر وأجله.

فإن حضرك الخصم الجاهل الخرق من قدر الله أن يوليكَ أمره، وأن تبغى به فرأيت منه سوء رعية، وسوء سيرة في الحق عليه والحظ له، فسدده ما استطعت وبصرت، وارفق به وعلمه، فإن اهتدى وأبصر وعلم كانت نعمة من الله وفضلا، وإن هو لم يبصر ولم يعلم كانت حجة اتخذت بها عليه، فإن رأيت أنه تى نبتا استحل⁽²⁾ فيه عقوبة، فلا تعاقبه بغضب من نفسك عليه، ولكن عاقبه وأنت تتحرى الحق في قدر ذنبه بالغا ما بلغ وإن لم يبلغ ذلك إلا قدر جلدة واحدة تجلده إياها⁽³⁾. وإن كان ننبه فوق ذلك، ورأيت عليه من العقوبة في ذلك قتلا فما نونه فارجه إلى السجن، ولا يسرعن بك إلى عقوبته حضور من يحضرك، فإنه لصري! ربما عاقب الإمام لمحضر جلساته، ولتأنيب أهل بلده. ولتغامزهم به، وما من إمام له جلساء إلا

(1) لاحظ محقق سيرة صر في الهامش: في م- «إن غابت عنه» ولكن الكلمة المثبتة في النص لها المعنى نفسه الذي جاء في الهامش نظر: ابن منظور، لسان العرب، م1، ص 655 مادة: (عقب).

(2) لاحظ محقق سيرة صر في الهامش قال: «كذا في الأصل ود، والصواب: «استحل» كما في تم»

(3) هذه من الإقرانات التي فترحت عليه من قبل الحسن البصري ومحمد بن كعب كما سبق ذكر ذلك عنهما فيما تقدم رسالة رقم: 103، وكذا ما جاء عنهما في باب المواظ رسائل من رقم: 801 إلى 808

سيكون ذلك فيهم، وما من قوم يسمعون بقضاء إلا سيختلفون فيه على أهواتهم، إلا من رحم الله، فإن من رحم الله لا يختلفون في قضاء، فبه قال: ﴿وَالَّذِينَ يَخْتَلِفُونَ فِي قَضَاءِ رَبِّكَ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكَ وَكَفَمَةٍ﴾ (1).

وإن استجهلت فتثبت، وإذا نظر إليك من حولك ما أنت فاعل بسفيه من رعيتك إن سفه وأخطأ حظه فاعمد في ذلك للذي ترى أنه أبرُّ وأتقى وخير لك غذاً فيما بعد الموت ولا بطربك نظرهم إليك ولا حديثهم عنك، فإنه لا يبني في أنفسهم حديثاً أحبوه ولا كرهوه إلا قليلاً إلا أبنوة.

فاغتم كل يوم أخرجك الله فيه سالماً، وكل ليلة مضت عليك وأنت فيها كذلك، وأكثر دعاء الله بالعافية لنفسك، (2) وأمن ولاك الله أمره، فإن لك في صلاحهم ما ليس لأحدهم وإن عليك في فساد الرجل الواحد فما فوق ذلك ما ليس على أحد منهم، ولا تبغ منهم جزاء خير أحسنه إليهم، ولا تصيد سننتهم، ولا تطلب بصل صالح عملته فيهم جزاءً ولا ثواباً ولا منحة ولا حظوة، وليكن ذلك لمن يعطي الخير ولا يصرف السوء غيره.

ثم تعاهد صاحب بابك، وصاحب حرمك، وعاملك المقيم عندك والذين تبعك، فلا يصلون في شيء مما تحت يدك بغضم، ولا بظلم، وأكثر المسألة عنهم فمن كان محسناً نفعه ذلك، ومن كان منهم مسيئاً استبدلت به من هو خير منه.

نسأل الله ربنا برحمته وقدرته على خلقه أن يظفر لنا نيوبنا، وأن ييسر لنا أمورنا وأن يشرح لنا صدورنا بالبر والتقوى، والصل فيما يحب ويرضى، وأن يصمنا من المكاره كلها وأن يجطنا من الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً، ومن المتقين الذين لهم العاقبة والسلام عليكم ورحمة الله» (3).

(1) سورة هود، الآية: 118، وجاء في كتاب قصر القرطبي: «عن إبراهيم بن أبي حرة قال: كتب صبر بن عبد العزيز في قوله - عز وجل -

﴿وَالَّذِينَ يَخْتَلِفُونَ فِي قَضَاءِ رَبِّكَ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكَ وَكَفَمَةٍ﴾ قال: الذين لا يختلفون خلقهم - عز وجل - للرحمة «وقتهى الرواية، من 70

ومن المعلوم أن إبراهيم بن أبي حرة جزري حراني ومهل سكن نسيب.

سبن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 207. وعلى هذا يكون ما ذكره يلقى مع ما جاء في الروايات التالية المختصرة.

(2) حنظل الصيفة في الرسالة التالية رقم: 109.

(3) سيرة صر، ص 73-74، ونظر الرسائل رقم: 510، 511، 512.

توجيهات ونصائح قيمة، فالإمارة في نظر الخليفة الراشد إيتلاء ومكاره فقد يسعد متوليها في الدنيا والآخرة، إن اتبع الحق وساس الناس بالعدل، وقد يكون العكس، فالخليفة عمر يرى في أعوانه صورة معكوسة لما يقوم به هو من دعوة إلى الله وتربية وإرشاد وتعليم لعموم الناس وأن يكونوا هم أيضا مع أعوانهم فيمن هم أثنى منهم وظيفة مثل ذلك حتى يعم الرشاد والصلاح كافة مرافق الدولة وأجهزتها التنفيذية.

والحق أن هذه الإرشادات تدل على علو كعبه في فهم نفسية الحاكم ونفسيات أعوانه وعلاقتهم به، ذلك أن أغلب الأحكام التي تصدرونها تخضع لضغط الحاشية، حفاظا منهم في نظرهم - على هيبتهم لتبقى موفورة وسمعتهم عالية.

وهذا يدل أيضا على استقامته من تجربة إمارة المدينة وعلاقته بالخليفين: الوليد وسليمان ومن قبله وكذلك عبد الملك بن مروان، ثم تجربته مع المحيطين به بعد خلافته واتخاذ ما رغب به بتحذيره من بطانة السوء منهجالة، فأراد أن يستغل كل ذلك بنقلها إلى أعوانه ليبصرهم بذلك وليخفف عنهم ضغط أعوانهم.

رحالته إلى العمال بوصيهم بخروبه من الخير ومحمد الولاية بلاء

-109-

كتب أيضا إلى عماله، كما قال ابن عبد الحكم:

« من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العمال أما بعد فإن من بلى من أمر السلطان بشيء، فقد ابتلى في الدنيا بلية عظيمة، مع ما ابتلى به في خاصة نفسه، فنسأل الله عافيته وحسن معونته، وأي بلاء أشد من بلاء يبسط للمرء فيه لسانه وفعله، فإن مال فيه إلى كل هوى أو سخطة كان فيه وكف⁽¹⁾ - إلا أن يعفو الله ويغفر -

فإنما وجدت والي السلطان عبدا مملوكا ولي ضيعة عليه الإجهاد في إصلاحها أجره إحسان إن أحسنه، وإحسان عمل به فيهم على ملكه الذي خلقه لما شاء أن يخلقه، له فأنزل بتك المنزلة في أمرك، واصبر على ما كرهت، واصبر على ما أحببت، وقف نفسك في كل سر وعلاسية عند الذي ترجو به النجاة عند ذلك⁽²⁾ حتى تفارق الذي أنت فيه، فإن ذلك لعله أن يكون إلى قريب وأنت محسن ومأجور، وتذكر ما سلف منك من عملك فيما سلف مما لا تحب

(1) ركف: والوكف: العمل والجرور والإثم والفساد.

لحين منظور: لسان العرب، 9، ص 363، ملحق وكف.

(2) قال المحقق في الهلش: «كذا في ش، ب، ولعل الصواب: « عند ركب»

فأصنحه قبل أن يتولى صلاحه غيرك، ولا يكبر عليك في ذلك قول الناس إذا علم الله أنك تجعل ذلك له، فإنه سيكفيك المؤونة في عاجل الأمر مع ما ينخر لك من الخير فيما عنده.

(1) وكس لمن ولاك الله أمره ناصحا فيما بعثك إليه من أمورهم في دينهم وأعراضهم واستر كل ما استطعت من عوراتهم إلا شيئا أهداه الله لا يصلح لك ستره، واملك نفسك عنهم إذا هويت وإذا غضبت، حتى يكون ذلك فيما استطعت مستويا حسنا.

-إذا سبقتك أمر أو سلف منك هوى أو غضب فرجع أمرك، فقد رأيت حقا أن أكتب إليك بالسذي كتبت به مما استطعت، ونسنتين بالله ونسأله: أن يصلح لنا عملنا، ويكفينا مؤونة ما نحن فيه، ومؤونة ما نرجع إليه فيما بعد الموت بأحسن كفاية، والسلام» (2).

رمالته إلى الجراح في الغرض السابق

-110-

وروى المدائني بسنده عن ميمون بن مهران قال:

كتب عمر إلى الجراح بن عبد الله: «إن ولاية السلطان بغرض (3) مكاره وبلاء، إلا من وفق الله وأعان؛ فاتق الله حق تقاته وانكر موقفك بين يديه، وإذا حضرك خصم جاهل فرأيت منه رعة وسينة، فارق به وسدده وبصره، وخذ له الحق غير متجاف على خصمه، وإن أتى رجل ننبأ يستحق به العقوبة فلا تعاقبه بغضب تجده في نفسك، ولكن لما أتى وجئى جعلنا الله وإياك ممن (لا يريسون ملأوا في الأرض ولا فمأحا)، (4) أو من المتقين الذين لهم العاقبة، والسلام» (5).

رمالته إلى أمير الجزيرة في الغرض السابق

-111-

ومن العمال الذين كتب إليهم بما سبق: أمير الجزيرة (6) فكان فيما كتب به إليه كما قال ذلك جعفر (7):

(1) بداية نص ابن الجوزي الأبي.

(2) مسودة صر، ص 78-79، وانظر الرسالة رقم: 136.

(3) هكذا جاءت وتسمى الغرض الذي يعرض للإيمان من هوم وأشغال وقلت، لمن العرب، م، ص 169، مادة (غرض).

(4) سورة القصص، الآية: 83.

(5) حبلانري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 194.

(6) كان وليها عبد العزيز بن حاتم ثم أعاد أمير المؤمنين فنظر في تسميتها الإدارية، فنظر ملحق الولاية في نهاية البحث.

(7) حرجح في جعفر بن برقان الكلابي، قد روى عدة نصوص من رسائل صر إلى ولاته بالخصوص في ولاية الجزيرة.

وقوله: «لكن فيما كتب به إليه» دليل على أن النص غير كامل التصورت وولته على هذا الجزء.

«وكن لمن ولاك الله أمره: ناصحا فيما تعيب عليهم من أمورهم، ساترا لما استطعت من عوراتهم، إلا شيئا أبداه الله لا يصلح ستره.

وتمسك نفسك عنهم إذا غضبت وإذا رضيت حتى يكون ذلك فيما بينك وبينهم مستويا حسنا جميلا، لا تبتغين لحق أميته إليهم، ولا خير سديتهم له منهم حظا ولا مدحة، وليكن ذلك ممن لا يعطي الخير إلا هو، ولا يصرف السوء إلا هو، واغتم كل يوم وليلة مضت عليك وأنت سالم»⁽¹⁾.

رسالته إلى أحد عماله في الغرض السابق

-112-

وروى المدائني عن شيخ من أهل الجزيرة⁽²⁾ قال:

كتب عمر إلى بعض عماله:

«أما بعد فلا يقظتك جهل الجاهل بك على علمك بنفسك، فإن من الناس ناسا غرهم السر وفتتهم حمن الثناء، فأعادنا الله وإياك من أن نكون مغرورين بسر الله، مفتونين بمدح الناس، والسلام»⁽³⁾.

قد عرفنا من قبل⁽⁴⁾ موقفه من المداحين، واتخاذ ما نصح به في هذا الشأن قاعدة له في التعامل معهم، بإقتصام وعدم الاستماع لشيء من ثنائهم عليه والتبوية بمناقبه وخصاله لما كان يعلم أن هذا اغترار وفتنة وبلاء يؤثر تأثيرا سلبيا على نزاهة الحاكم وعلى مواقفه وقراراته التي يصدرها لمعالجة مشاكل الأمة، فإنه رأى من الأفضل له أن يلفت نظر أعوانه إلى هذا ليكونوا على بينة من ذلك، ويحذروا أن يقعوا في فتنة الإغراء والإغواء ومن ثم الزيغ عن منهج الحق والعدل والرفق، الذي رسمه لهم أمير المؤمنين وبين لهم معالمه العامة.

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 118، وانظر الرسالة التتبية رقم: 136.

(2) - سئل هذا الشيخ إذا كان يكون جعفر بن برقان الذي روى ما جاء عند ابن الجوزي، أو إبراهيم بن أبي حرة فهو أيضا جزري لفرج القرظي من طريقه الرواية التي أشرنا إليها في هاشم الرسالة المتقدمة رقم: 108، لو يكون: أبو الميخ الحسن بن حمزة روى حمزة ابن سعد التي أشرنا إليها في هاشم الرسالة السابقة رقم: 107، فهو روية لميمون ابن مهران القاسي قرقة وأسير خراجها على عهد عمر بن عبد العزيز.

(3) - ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 181-182.

(4) - هبلاندي: أسباب الأشراف، ج 4، ص 167.

(5) - سطر موقفه من الشعراء، وكذا أعضاده ما وعظ به منهمج له حياته السوانية في الفصل الرابع من الباب الأول من 135 وما بعدها.

رحالته إلى عدي بن أرطاة

-113-

ومن أولاده الذين كتب إليهم بما يقارب ما سبق عدي بن أرطاة واليه على البصرة كتب إليه يقول:

«أما بعد، فاته من ابتلى بالسلطان فقد ابتلى بأمر عظيم، وأي بلاء أعظم من بلاء يبيسط امرء فيه لسانه ويده، أو يتكلم بأمر، وهو يعلم أنه لله سخط، فاتق الله يا عدي ! وحاسب نفسك قبل يوم القيامة، وانكر ليلة تمخض فيها الساعة صباحها يوم القيامة، تكور فيها الشمس وتتأثر فيها النجوم، وتفرق فيها الخلاق زمرا، فريق في الجنة وفريق في السعير فانظر أين عقلك عند ذلك، والسلام»⁽¹⁾.

رواية أخرى لرحالته إلى عدي

-113-

في حين جاءت الرواية السابقة عند ابن أبي الدنيا باختلاف، فقد قال الإمام الأوزاعي: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أما بعد، فاتني⁽²⁾ أنكرك ليلة تمخض بالساعة فصباحها القيامة، يا لها من ليل ! وياله من صباح ! كان على الكافرين عسيرا»⁽³⁾.

كان الأليق بهذه الرواية والتي قبلها أن تكون مع رسائل المواعظ، ولكن لما كان ارتباط هاتين الروايتين بما قبلهما، والإحتمال غير المقطوع به بأنهما جزءا منها، فقد أثبتنا هنا لا شك أن موعظة مزاحم له أيام إمارته على الحجاز التي أيقظته من غفلته، وهزّت مشاعره ووجدانه بقيت ترن في أذنه⁽⁴⁾، فكتب بها إلى عدي ليوقظه من غفلته، فيتدارك أمره مع شيء من التحوير لما يقتضيه المقام، وكذلك ما بلغه مثل ذلك عن الحسن البصري، فيما نعتقد فقد جاء عنه هو الآخر أنه قال: «لو أن بالقلوب حياة، لو أن بالقلوب صلاحا، لأبكيتم من ليلة

(1) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 291.

(2) هدية روية ابن كثير.

(3) طرقة والبكاء، ص 211، رقم: 302.

(4) ابن الجوزي: معجزة عمر، ص 123.

(5) ابن كثير: الهدية والنهاية، ج 9، ص 208.

(6) رانظر كتبه عمر بن عبد العزيز، ص 66.

(7) مختصر الفصل الثاني من الباب الأول، عند كلامنا على رفع الظلم وبسط العدل.

صبيحتها يوم القيامة، إن ليلة تمخض عن صبيحة يوم القيامة، ما سمع الخلائق بيوم قط أكثر فيه عورةً بادية، ولا عين ياكية من يوم القيامة»⁽¹⁾.

ونسب بعض ذلك إلى عمر بن نر أيضا، رده على أحد الخلفاء⁽²⁾، وطلب الخليفة المنصور من عمرو بن عبيد أن يعظه، فوعظه بالذي جاء منصوبا إلى عمر⁽³⁾.

وحالته إلى محمد الحميد بن الفرض السابق

-114-

وقال المذائني:

وكتب إلى عبد الحميد:

«أما بعد، فإنه من أتى بأمر الناس، فقد عظمت بليته، نسأل الله عافيته وحسن معونته.

فكن لمن وليت أمره ناصحا وعليهم شفيقا حنينا، واملك نفسك عند الهوى والغضب واكلف يدك ولستك عن الأموال والأعراض والأبشار، واستر ما استطعت من عورات الناس إلا شيئا أبداه الله لا يصلح ستره، فإن سبق منك هوى أو غضب، فاستغفر ربك، وراجع أمرك. نسأل الله تعالى، أن يصلح لنا أعمالنا، ويكفيننا أمورنا، وما نرجع إليه بعد الموت والسلام»⁽⁴⁾.

تلك هي روايات هذا المنشور الذي تقاربت بعض فقرات رواياته مع البعض الآخر وتطابقت في أخرى واختلفت مع البعض الآخر.

ولكن لم تكن المشكلة مع الروايات الطويلة التي لم تحدد بدقة الجهة التي أرسلت إليها واكتفت بالقول: أنه كتبه إلى أمراء الأجناد، وفي أخرى إلى العمال، وإنما المشكلة كانت مع تلك الروايات القصيرة لهذا المنشور التي حددت الجهات التي أرسلت إليها منها: أمير الجزيرة وعدي بن أرطاة والي البصرة، وعبد الحميد والي الكوفة، فهل يعني هذا أن الصيغ الطويلة أرسلت إلى القائمين على هذه الجهات؟ قد يكون الجواب بالإيجاب رغم الاختلاف البين بين

⁽¹⁾ ابن أبي الدنيا: المصدر السابق، ص 211-212، رقم: 303، الإلمام بعدد: كتاب الزهد، ص 316.

⁽²⁾ أبو نعيم: الحلية، ج2، ص 143-144.

⁽³⁾ حبلانري: نسل الأشراف، ج4، ص 310.

⁽⁴⁾ عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 247.

⁽⁵⁾ حبلانري: نسل الأشراف، ج8، ص 193-194.

فقرات هذه الروايات التي نعتقد أنها تكمل بعضها البعض، أو تكون رسائل مستقلة أنمجها الرواة بهذا الذي جاء في المنشور، ولهذا وكذا لتعدد الروايات واختلاف الجهات التي تلقت منك رأينا أنه من الأولى أن تجعل لتلك الرسائل ورواياتها المكررة التي أرسلت إلى الجهات التي نكرت من قبل، وكذا رواية ابن عبد الحكم الثانية رقم: 109 التي أشار أنها مرسله إلى العمال رقما مستقلا.

رسالته إلى عماله يحثهم على اتباع ما أمر الله به واجتناب ما نصي عنه

-115-

وقال ابن عبد الحكم: وكتب إليهم أيضا:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العمال أما بعد فإن هذا الأمر الذي ولاي الله لو كنت إنما أصبحت ورغبتني فيه مطعم أو ملبس أو مركب، أو اتخاذ أزواج، أو اعتقاد⁽¹⁾ أموال لكنت قد بلغ الله بي من ذلك قبل ما ولاي من أفضل ما بلغ بعباده⁽²⁾، ولكن أصبحت له خائفا، أعلم أن فيه لمرأ عظيما، وحسابا شديدا ومسألة لطيفة عند مجاهدة الخصوم بين يدي الله-إلا ما عافى الله ورحم وبنف-

وإسي أمرك فيما وليتك من عملي، وأفضيت إليك من أمري، بنفوى الله، وأداء الأمانة واتباع ما أمر الله به، واجتناب ما نهى الله عنه، وقلة الإلتفات إلى شيء خالف ذلك ليكون الذي أمرك به في سيرتك، والنظر في نفسك وفي عملك، وما تفضي إليه من ريك، وما تعمل به فيما بينك، وبين الرعية قبلك، وأنت تعلم علما يقينا أنه لست له نجاه ولا حرز، إلا أن تنزل بذلك المنزل من طاعة الله، ودع أن ترصد شيئا ليوم ترجوه أو تخافه سوى ما ترجوه غذا من الله وتخاف منه، فإتسك قد رأيت عبرا في نفسك وعبرا ما مثلها وعظ مثلنا وكفى، ومثلها أصابك إلى حقلك من الله، والسلام»⁽³⁾.

وما يمكن ملاحظته على ما جاء في هذه الرسالة أن الفقرة الأولى منه يتقارب معناها مع ما كتب به إلى يزيد بن المهلب، ولولا إشارة أمير المؤمنين إلى العمال في صدر الرسالة لقلنا أن مقدمة هذه هي جزء من تلك

(1) اعتقاد: فرد عند وحدة هو كل ما اقتناه الإنسان من عتار ومال، لسان العرب، 3، ص 299، مادة: (عتد).

(2) نظر كلامنا عن تزوله عما كان يملك في الفصل الخامس من الباب الأول، عند كلامنا على تخافه من نفسه فقرة ص 166 وما بعدها.

(3) ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص 81-82، ونظر الرسائل السابقة رقم: 96، 96 ب، 106، 107.

الفصل الثاني:

عزله للولاة الظالمين، وعدم استعانته

بالمضبوطين وتوليته للمالعين

جامعة الأمر
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني، عزله للولاة الظالمين، ومحمد استعانت به بالمضطربين وتوليته للحالين

1- عزله لأمامة بن زيد عن ولاية خراج مصر،

وحالته إلى أمامة بن زيد بعزله عن خراج مصر

-116-

عرفنا فيما سبق عدم مهادنة عمر للظلم، أو إقراره بوجوده أو رضاه عن مقترفيه وهو الذي أشرب قلبه حب العدل، ولم يعد يرى إلا الحق أصلاً وغير العدل ميزاناً، لذا فإنه بمجرد توليته راج يستكمل بناء الدولة بمنهج القوة والأسوة باختيار أصح من قدر عليه، إذ يادر إلى عزل الولاة الظالمين بعد أن استشار أهل الرأي والفضل في ذلك كما بينا ذلك في التمهيدي، إذ لا بد لمنهجه الإصلاحية الراشدية من أعوان خيرين حتى يعطيه بُعداً أعمق في الأفوس، وانتشاراً أوسع في الآفاق.

ومن هؤلاء الولاة الذي يادر بعزلهم وهو لا يزال بعد على قبر سليمان: أسامة بن زيد الذي كان سليمان قد عينه على خراج مصر سنة 96هـ وكان عمر عند انطلاقه للإلتحاق بمنصبه قد نصحه بالرفق والعدل في أهل مصر، فلم يأخذ بنصيحته⁽¹⁾.

يقول ابن عبد الحكم: «فلما ثفن سليمان دعا بنوأة وقرطاس فكتب ثلاث كتب، لم يسعه فيما بينه وبين الله - عز وجل - أن يؤخرها فأمضاها من فور⁽²⁾...» كتب بعزل أسامة بن زيد التتوخي⁽³⁾ وكان على خراج مصر، وأمريه: أن يحبس في كل جند سنة، ويُقيد ويحل عن⁽⁴⁾ القيد عند كل صلاة، ثم يُرد في القيد⁽⁵⁾.

(1) - انظر الفصل الثالث من الباب الأول موصيته لأسامة بالرفق بأهل مصر، ص 198-102.

(2) - حكتاب الأول الذي أرسله كان إلى سلمة بأمره بالعودة من حصاره للتصطنعية رقم: 722، والكتاب الثاني هو المشار إليه أعلاه والكتاب الثالث أرسله إلى يزيد بن أبي مسلم بعزله عن بقرية، ولكن هذا غير صحيح، فالذي عليه المؤرخون أن والي بقرية على عهد سليمان هو: محمد بن يزيد القرشي - نحو الحجة 97 - رمضان 100هـ - وهو وال صلح سار في أهل المنطقة بأحسن سيرة وأعلنها، وتولى مكته إسماعيل بن عبيد الله من سنة 100 إلى 101هـ ثم عزله يزيد بن عبد الملك وتولى مكته يزيد بن أبي مسلم سنة 101هـ - 102هـ - ، ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 213 ، تاريخ ابن خلدون، م 3، ص 135 ، حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 135 ، ونشر ما سبق رده على عمر بن الوليد رسالة رقم: 38، 38 وتعليقنا على ما جاء فيها.

(3) - أسامة بن زيد بن عدي التتوخي: كان كتباً على ديوان الجند بنسحق للخليفة الوليد بن عبد الملك، ولاء سليمان على خراج مصر سار في أهلها بسيرة التحجاج في أهل العراق، لكنه كان يدارها حازماً في شدة، لكنه كان أميناً لم يثبت عليه أنه اختس مال المسلمين، ولم يستهم أحد بذلك، ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 37 ، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 402-403، نسخة خماش: الإدارة في العصر الأموي، ص 210-211.

(4) - لاحظ المسحق في الهامش نقل: «في ب.م.ي. من» و«لعلها «ض»»، انظر الرسائل رقم: 620-622، 624-627.

(5) - حين عبد الحكم: سيرة عمر، ص 37 ،

- الجيشاري: الوزراء والكتاب، ص 32.

هذا مضمون الرسالة، ولم نعتز فيما بين أيدينا من مصادر على نصها.
عزل بالفعل وولى مكانه حيان بن سريح-99-101 هـ- ثم نفذ فيه ما أمر به عمر
فحبس بمصر سنة، ثم نقل إلى أرض فلسطين فحبس بها سنة، فلما توفي عمر رحمه الله-
وتولى يزيد بن عبد الملك أعلاه على خراج مصر وقد اعتبر حسداً عمر ومن لم يدرك بعد
مسارعتة إلى ما أمر به، أن «هذا حب السلطان» ويخالف قوله للذي صرح به عليهم في
خطبته بأنه كاره لما دخل فيه، ويعلق ابن الحكم على ما قالوا فيقول: «ولم يكن بعمر عجلة
ولا محبة لما صار إليه، ولكنه حاسب نفسه ورأى أن تأخير ذلك لا يسعه»⁽¹⁾.

وذلك هو الحق لإراحة الناس من سياسته الإستبدادية يندرج ضمن تحرير الرعية من
المظالم المسلطة عليها، ولولها الولاة الظلمة، فسياسة أسامة شر ينبغي وضع حد لها دون
تأخير، فقد كان كما وصفه ابن عبد الحكم: «غاشما ظلوما معتنيا في العقوبات بغير ما أنزل
الله- عز وجل- يقطع الأيدي في خلاف ما يؤمر به، ويشق أجواف الدواب فيدخل فيها
القطاع ويطرحها للتماسيح»⁽²⁾.

لم يشفع له جده ولا اجتهاده حتى يرضى عنه بسعيه الذاتى على إثراء الخزينة، فيقلوه
كان مرهونا ببقاء من عينه وأمير المؤمنين لا تهمة أمانته⁽³⁾ أن كان ظالماً غشوماً، والمال
عنده ليس هو كل شيء، ولا ترضيه أبداً الطريقة التي سلكها أسامة في استخلاصه لأنها في
عاقبة أمرها تؤدي إلى تأليب الجماهير على الدولة، وذلك بالفعل ما وقع بعد وفاة هذا
ال خليفة اليار الراشد، فأتى اليوم الذي التقت فيه أياهم عند حد السيف، ولذلك وضع حد له،
فأمير المؤمنين عمر كان دائماً يميل إلى صف الجماهير كما كان جده عمر من قبل.

2- عزله يزيد بن المهلب عن ولاية خراسان واحتداده لمحاصرتة،

ومالته إلى يزيد بن المهلب بمقتضاه معزولاً عن خراسان

-117-

سلك الخليفة عمر في عزل يزيد بن المهلب مسلماً حكيماً، فبعد أن استوثق منه بأخذ
البيعة له كما سبق ذكره في الفصل الأول من هذا الباب، كتب إليه مرة أخرى كما ذكر ذلك
المفضل عن جده وعلي بن مجاهد عن خالد:

(1) ابن عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 37.

(2) ابن عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 37، والقطاع، المنسل للمفسر، أسن للمرب، م، ص 277، ملحق (قطع)

(3) نظر المنسل الثالث من الباب الأول في وصية عمر لأسامة وتبرير سليمان لأصله ص 98-102.

« استخلف على خراسان واقبل »⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-117-

أما أبو عبيدة معمر بن المثنى فقال بعد أن أورد الرسالة التي طلب منه فيها أن يبائع له من قبله: «ثم لم يلبث يزيد أن كتب إليه عمر يأمره أن يستخلف رجلاً ويقدم إلى ما قبله»⁽²⁾. فاستخلف ابنه مخلد⁽³⁾ بن يزيد وخرج معه وجوه أهل خراسان، وفي رواية الطبري: وحمل كل ما كان معه ونصره بعضهم، ألا يذهب فأبى، ثم قدم فنزل واسط، ومنها ركب يريد البصرة فالتقى عليه عدي بن أرطاة القبيض بأمر عمر الآتي ذكره.

رسالته إلى عدي يأمره بالقبض على يزيد وحمله إليه موثوقاً

-118-

في الوقت الذي كتب فيه أمير المؤمنين إلى يزيد أن يستخلف مكانه رجلاً ويقدم، كان عدي بن أرطاة قد عين والياً على البصرة فكتب إليه الخليفة عمر يأمره كما قال ذلك غير أبي مخنف⁽⁴⁾:

«بتوجيه يزيد بن المهلب، ونفذه إلى من بعين النمر»⁽⁵⁾ من الجند»⁽⁶⁾.

والرواية كما ترى بمعناها

رواية أخرى لما سبق

-118 أ-

أما أبو عبيدة معمر بن المثنى فقال: بعد أن قدم يزيد البصرة عن طريق واسط دخل علسي عدي في دار الإمارة، وكان صالح بن عبد الرحمن مع عدي، فقال: «قيدته - أصلح الله

(1) تاريخ الطبري، ج6، ص 567، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص 301، ونشر إلى المراسلة دون أن يذكر اسمها.

ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 157، تاريخ ابن خلدون، م3، ص 75، وذكر فرسالة بمعناها.

(2) السبلاني: أنساب الأشراف، ج3، ص 290.

(3) سطلد بن يزيد بن المهلب: كان من أهوان أبيه ليلم بإمرته على العراق، وكذا عندما نقل إلى خراسان، قدم على صر يشفع في أبيه وأن يتحمل عنه فخط من المال الذي طلبه به، فأبى عليه إلا بجمع المال، توفي بدينق سنة 100 هـ وعمره سبعة وعشرون سنة.

تاريخ الطبري، ج6، ص 526-527، 557، ابن خلكان: ولغات الأهلان، ج6، ص 286-287.

(4) لم يذكر الطبري لاسمهم.

(5) ابن النمر: بلدة قريبة من الأكلاب غرب الكوفة، باهوت معجم البلدان، م4، ص 176، مادة: (عين نمر)

(6) تاريخ الطبري، ج6، ص 558، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص 301، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 157.

الأمير - فقيده عدي، فلم يزل محبوباً عنده حتى كتب إليه عمر بحمله و قول أبو عبيدة: بل كان في عهده: أن يقبده ويحمله.

قالوا: -أي الرواة الذين لم يُنكروا- فحمله عدي إلى عمر⁽¹⁾ مع وكيع بن أبي سود غريمه، وفي الطريق حاول أقاربه تخليصه من وكيع بالقوة فهددهم بقتل أن حاولوا ذلك فانصرفوا بعد أن طلب منهم يزيد ذلك، فمضى به حتى سلمه إلى جند عين التمر فحملوه إلى أمير المؤمنين.

تفهيمة ليزيد بن المهلب في رسالة له إلى أهل البصرة

-119-

قال المدائني: كتب عمر إلى أهل البصرة كتاباً ذكر فيه يزيد بن المهلب فقال: «إنه لم يكن من أئمة الهدى، ولا الأعوان على النقوى»⁽²⁾.

تري ما الدعي الذي أدى بالخليفة عمر أن يكتب بالذي كتب ويخص أهل البصرة دون غيرهم بذلك؟

إن السبب في نظرنا - لم يكن إلا أن ذلك الموقف المتشدد الذي وقفه الخليفة من زعيم الأزدي يزيد وسجنه له فأشاعوا عنه الشائعات وتقولوا عنه ما ليس لهم حق في القول به عنه بإثارة العامة والغوغاء عليه، وفي البصرة حيث يتواجدون، فكتب هذا المنشور إلى أهل البصرة، الذي نرجح أنه أطول مما نُكر، يقيم فيه هذا الرجل وينكر تجاوزاته لهم، ومما يقوي هذا الرأي التجاء يزيد بن المهلب إليها دون غيرها من المدن بعد فراره من السجن ومنها أعلن ثورته الفاشلة على يزيد بن عبد الملك⁽³⁾، ومما يزيد في قناعتنا فيما ذكرناه، رد الفعل الذي كان من جهنم بن زحر والي جرجان الذي غضب ليزيد حين سجن واعتقل الوالي الجديد على جرجان، فأطلق سراحه سكان الإقليم، ثم توبيخ الجراح له على ما قام به⁽⁴⁾.

محاسبة أمير المؤمنين ليزيد: أرسل يزيد بن المهلب مقيداً إلى الخليفة عمر، فحاسبه عن الأموال التي كتب بها إلى سليمان فطالبه بإرجاعها، فاعتذر إليه بغير العذر، بأنه كتب

(1) -بلانوي: أسبب الأسراف، ج8، ص 291.

(2) -بلانوي: أسبب الأسراف، ج8، ص 136.

(3) -خمسدر نفسه، ج8، ص 279 وما بعدها تواريخ الطبري، ج6، ص 558 وما بعدها.

(4) -تواريخ الطبري، ج6، ص 558 لم يذكر لصخر اسم الوالي.

إليه ما كتب إلا لیسْمَع الناس فقط، فلم يقبل منه هذا التبرير، وأصر على أخذ ما كتب به إلى سليمان، كما رفض ما اقترحه عليه ابنه مخلد بن يزيد بدفع قسط من المبلغ عنه، واقترح عليه أيضاً أن يستحلفه، فإن لم يفعل فليصالحه، فأبى عليه إلا أخذ المبلغ منه كله، فلم يظفر منه بشيء، ثم حول نفيه إلى جزيرة دهلك في البحر الأحمر فغضب له قومه فنصح أن يردده إلى السجن ففعل، فبقي مسجوناً بحصن حلب⁽¹⁾، حتى إذا بلغه مرضه هرب من السجن بالتواطئ مع عامل حلب وحراس السجن خوفاً من يزيد عبد الملك الذي كان قد عذب أصهاره من آل أبي عقيل، وكتب إلى أمير المؤمنين وهو في النزاع الأخير يقول:

«إني والله لو علمت أنك تبقى ما خرجت من محبسي ولكنني لم أمن يزيد بن عبد الملك».

فلم يكن من عمر إلا أن دعا الله: «اللهم أن كلن يزيد يريد بهذه الأمة شراً فاكفهم شره وارند كيده في نحره».

فالتحق بالعراق، وهناك أعلن خلعه ليزيد ودعا إلى مقاتلته، وتبعه من كان ناقماً على بني أمية، وقتل عدي بن أرطاة والي عمر على البصرة.

ولقد فتح بتمرده هذا باب الفتنة من جديد على أهل العراق بعد أن نعم الناس بالأمن في فترة خلافة عمر والتي مرت عليهم كالوميض.

ولقد كانت ثورته هذه تحمل بنور فشلها في طياتها، بل تلوح في الأفق القريب جداً لعدم صدقه في دعوته وهروبه بالتالي إلى الأمام يائساً من مستقبله.

فأرسل إليه يزيد بن عبد الملك أخاه مسلمة ففضى على ثورته سنة 102هـ⁽²⁾.

وبذلك تعد هذه الثورة أثراً من آثار سياسة للحجاج تجاه أسرة المهالبة التي كان يخشى منافستها له في الزعامة، ممثلة لليمينية في زعيمهم يزيد بن المهلب، وأثر أيضاً من آثار سياسة الخليفة سليمان الذي سلط يزيد على آل أبي عقيل يعنيتهم ويزهق أرواحهم، وهي النقطة التي لم يفكر فيها بل غابت عنه عند إسناده لولاية للعهد ليزيد بن عبد الملك الذي كان قد توعد يزيد بن المهلب، ومن ثم بقيت أخطاء السلف تثير الثورات في عهد الخلف، إذ بمقتل يزيد بن المهلب والمغالات في العنف الذي استعمل مع أسرة المهالبة عد ذلك سبباً من

(1) ابن خلون، ج3، ص 75-177، ابن خلون ونبات الأعيان، ج6، ص 301، البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 293-294.

(2) خطري، ج6، ص 556-558 وحوادث سني 101، 102هـ، ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 161 ونفس حوادث السنين السبعين.

تاريخ الخلفاء لجهول، ص 371-372، ونظر: ابن خلون: ونبات الأعيان، ج6، ص 278 وما بعدها عند ترجمته له.

الأسباب البعيدة في سقوط خلافة بني أمية وزاد من تأكيد ذلك، العامل القريب، وهو مقتل خالد بن عبد الله القسري سنة 126هـ على يد يوسف بن عمر الذي رعدت له أنوف اليمنية، والذي أمد أهل البيت بعصية قوية حتى عد الدكتور يوسف العثم مقتل الأول بداية الدعوة العباسية، الذين استغلوا هذا الحادث لصالحهم⁽¹⁾، وهو محق في ذلك، وعدّ مقتل الثاني في نظرنا- إنقطاع الشعرة التي كانت معدودة بين الطرفين إذ بقدر ما كان لليمنية من نور في قيام خلافة بني أمية بقدر ما كان لهم من نور في سقوط حكمهم.

وبعد هذا العرض الموجز لمصير أمير العراق وسائر بلاد المشرق وكيف كانت عاقبة أمره، تبقى لنا وقفة مع الأسباب التي كانت وراء نكبه وتلخص في الآتي.

أولاً: بغض أمير المؤمنين ليزيد وأهل بيته بعد أن عرفه عن قرب واحتك به وعرفه والياً من قبل أن يتولى الخلافة وعلل ذلك بقوله: «هؤلاء جبابرة ولا أحب مثلهم» فقد كان الخليفة عمر يندر ما ينشأ عن التجبر من ظلم وفساد، ولذلك عزله، وبأنه يزيد البغض نفسه متهما إياه بالمرآة، ولكن تهمة كانت غير صحيحة، فقد عرف ذلك منه بعد استخلافه، وأنه كان بعيداً عن كل ذلك، ومما يدعم صدق قول عمر وتحليله لنفسيته هو حملته لأبنائه وإخوته على رقاب الناس بتولييتهم الولايات⁽²⁾.

ثانياً: تفضيله للعنصر اليمني على العنصر القيسي، وهذا وهن ما كان أمير المؤمنين عمر لم يمسك عنه حتى يستفحل أثره، بالخصوص إقليم خراسان الذي أولاه اهتمامه الخاص⁽³⁾ ويشغل تفكيره بما يحدث فيه، وظني به أنه كان على علم بما يدبر آل البيت هناك، فما كان إلا أن فعل ما فعل معه كعلاج لذلك، وحتى أن الجراح الذي ولاه مكانه لما سار بمنزل مبيرته في المسلمين هناك عزله، كما سنذكر ذلك عنه لاحقاً.

ثالثاً: حب يزيد للفخر وتظاهره بالجود والكرم ولو على حساب بيت المال مستغلاً في ذلك سلطته لإشباع هذه النزعة، فكان ينفق الأموال بدون حساب على الشعراء والمقربين إليه وعلى الجوارح، وقد أشرنا إلى تنمّر عمر من تصرفاته هذه، وبثه لاستنكاره على ما يفعل إلى والي مكة عبد العزيز بن عبد الله⁽⁴⁾.

(1) - الدولة الأموية، ص 281.

(2) - تاريخ خليفة بن خنيس، ص 247-248.

(3) - نظر الرسالة رقم: 358.

(4) - نظر الفصل الثالث من الباب الأول عند كلامنا على استنكار عمر على سليمان توليته ليزيد على خراسان وتبنيوه الأموال، ص 104.

وللإشارة فإنه حتى يحقق هذه الرغبة الجامعة لفتى تضغط عليه، التي كانت وراء نكته تحايل على الخليفة سليمان بالتواطئ مع عبد الله بن الأهمم فزين له أمر نقله واليا على خراسان⁽¹⁾، فكان الأمر كما نُبّر، وبها حقق ما كان يطمح إليه من نكر وسمعة، وأصبح العراق يسير إداريا من مرو عاصمة خراسان، بعد أن عين عليه نوابا ينوبون عنه في تسييره، وهذه من المفارقات العجيبة، ويبطل العجب إذا علمنا أن ذلك كان تهربا من صالح بن عبد الرحمن والي خراج العراق الذي ضيق عليه بعد أن رأى كثرة إسراره في النفقات على إطعام الناس، وعلى المقربين إليه، وشؤونه الخاصة⁽²⁾، فكيف لا يعزل أمير المؤمنين من كل هذا ذأبه، الذي أخذ حقه وحقوق غيره؟

رابعا: والسبب الرئيسي الذي أطاح به من عليائه يندرج ضمن السبب السابق، بل هو نتيجة من نتائج إذ اتهمه عمر باختلاس خمس غنيمة فتحه لجرجان وطبرستان الذي حصل سنة 98هـ الذي كتب به إلى الخليفة سليمان يخبره بما حصل في يده، ويفتخر بما فعل ويتباهى به، ولم يرسل إليه بهذا الخمس الذي يقدر بستة آلاف ألف-6.000.000- درهم فطالبه به أمير المؤمنين عمر⁽³⁾.

وللإشارة فإن هذا المبلغ هو نفسه المبلغ الذي اتهمه الحجاج باختلاسه وأدى نصفه ودفع عنه النصف الباقي سليمان بن عبد الملك⁽⁴⁾.

كيف لا يطالبه الخليفة عمر بذلك، ولا يتشدد معه، ولو وقع في يد غير يده لبسط عليه العذاب حتى يرى النجوم نهارا، ولأدى المبلغ جميعه وهو تميم، إذ أنه ليس هناك سليمانا آخر يحميه أو يدفع عنه نصف المبلغ، ولكن أمير المؤمنين لم يستعمل مثل ذلك معه بالرغم

(1) -عنى أنطوني تطيري أنه وعده بمائة ألف درهم أن يسقط من مكاتة وكعب بن أبي مراد لدى سليمان، كان قد بلغه عنه أنه يريد تعيينه على خراسان، في حين أن الرواية التي أشرنا إليها تنكر أن الخليفة كان يريد تعيين عبد الملك بن المهلب، ج6، ص 524-527.

(2) -ططيري، ج6، ص 522-525.

(3) -المصدر نفسه، ج6، ص 544.

الحقيقة أن هناك خلافا بين المصادر في المبلغ الذي كتب به يزيد إلى سليمان. فاليمقوبي يذكر أن المبلغ يقدر بمئتين ألف ألف درهم-20.000.000- فإذا كان هذا ما عنده المسلمون كان خمسمائة-4.000.000- درهم، تفريخ اليمقوبي، ج2، ص 301-302.

ولعل هذا المبلغ هو ما أشار الططيري إلى خمسة بقوله: هو كان في الكتاب-أي كتاب يزيد-لربما ألف ألف-ج6، ص 545، أما السيلاني، فتقدر المبلغ بخمسة وعشرين ألف ألف درهم-25.000.000- درهم. فتوح قبلان، ص 329. ويبدو لنا أن هذا المبلغ هو مجموع الغنيمة فيكون خمسمائة بالتالي: -خمسة آلاف ألف درهم- 5.000.000- وعلى كل فالإشكال يبقى مطروحا حول قيمة المبلغ.

(4) -ططيري، ج6، ص 451.

من هذه لتجاوزات التي بدرت منه، تقيدا منه بالسياسة التي ألزم بها نفسه وأعوانه بعدم صلاح الناس بالضرب، أو تعذيب الولاة الذين اختلسوا أموال المسلمين أو حتى مع أهل الخراج ممن ضعف عن دفع ما في ذمته من حق⁽¹⁾.

3- تعذيبه للخراج عن الإعتناء بأل المهلب.

رسالته إلى الجراح بن محمد الله يحذره من الإعتناء بأل المهلب

-120-

رسالة عمر: استخلف يزيد بن المهلب ابنه مخلداً على خراسان كما أمره عمر بذلك وقسم على أمير المؤمنين الذي عين الجراح بن عبد الله مكانه سنة 99هـ، وأمره أن يأخذ مخلد بن يزيد فيستوثق منه خشية أن يثير عليه فتنة غضبا لوالده، هو في غير حاجة لمواجهتها بالعنف، فحبسه الجراح معززا مكرما، وأحسن إليه⁽²⁾ ولآل المهلب عامة، فلما بلغ الخليفة أمره هذا كتب إليه يحذره من ذلك كما قال ذلك عبد الرحمن بن حسين الزرقعي فيما يرويه عن والده:

«أما بعد، فإنه بلغني أنك كنت⁽³⁾ لمخلد بن يزيد، وللمهلب بن يزيد⁽⁴⁾، ولآل المهلب أما فرشت فأنامت أولادها⁽⁵⁾».

رد الجراح: فكتب إليه الجراح: «أما بعد يا أمير المؤمنين، [فإنك]⁽⁶⁾ كتبت إلي في عهدك: أن لا أوثق أحدا من خلق الله -تعالى- وثاقا يمنع الصلاة⁽⁷⁾، ولا أيسط على أحد من خلق الله -تعالى- عذابا⁽⁸⁾، فأنت يا أمير المؤمنين! الأم التي فرشت فأنامت لمخلد بن يزيد، ولآل المهلب ولجميع رعيتك⁽⁹⁾» ثم لم يلبث الجراح أن دعا مخلدا، فاقترح عليه أن يقيم عنده على الحال التي هو عليها، وإن شاء أرسله إلى أمير المؤمنين، وقال له: «ولا أراه إلا خيرا

(1) -خطبر الرسائل من رقم: 73 إلى 179 عند كلامنا على منعه تعذيب العمال الذين تهموا باختلاس مال الأمة، وكذا منع إصلاح الرعية ورسالتها بالسيف والسيوط وتظلم الرسائل من رقم: 285 إلى 288 في الرفق بأهل الجزية.

(2) -تاريخ الجوزي، ج2، ص 302.

(3) -عبد ابن الجوزي، مکتبته.

(4) -عنده: مخلد بن يزيد المهلب، ولعلها: (مخلد بن يزيد بن المهلب) وورد الجراح بخلاف ما جاء في المتن.

(5) -عنده: أولادها نالصة.

(6) -إضافة من ابن الجوزي وفي المصدر نالصة.

(7) -خطبر الرسائل من رقم: 620 إلى 624، 625، 627.

(8) -خطبر الرسائل من رقم: 73 إلى 179.

(9) -لبن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج24، ص 147، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 116.

لك» فحبذا الإلتحاق بالخليفة عمر فارسه إليه، فأطلق سراحه بعد أن كلمه في إطلاق سراح والده كما مرت الإشارة إلى ذلك.

هكذا كتبت عين الخليفة تتبع سيرة ولاته مع رعيتهم متخلاً لتقويم تجاوزاتهم فيما كان قد أمرهم به أو نهاهم عنه.

وفي موقف الجراح هذا من مخد خاصة وأسرة آل المهلب عامة تتجلى نزعة العصبية اليمنية نحو هذه الأسرة، فكافأهم -في نظرنا- على إحصان يزيد بن المهلب عليه بولايته على واسط سنة 97هـ، وتظهر العصبية بشكل سفر أثناء ولايته على خراسان هذه، والتي ستكون سبباً من أسباب عدة في عزله، كما ستأتي الإشارة إليها إثر هذا، وتظهر أيضاً في شرائه لآل المهلب من مسلمة بن عبد الملك لما أقسم بعد قضائه على يزيد أن يبيعهم⁽¹⁾ كالرقيق.

4- أمره للجراح بعزل ابن الأهمم وعمارته والمحال،

رحالته إلى الجراح بأمره بعزل ابن الأهمم وعمارته الطويل والمحال بن المنذر

-121-

رسالة عمر: - كما بلغ أمير المؤمنين عنه أنه استعمل رجالاً دون أن يستشيرهم في ذلك فقد قال عبد الرحمن بن حسن الزرقعي فيما يرويه عن والده: فكتب إليه:

«إبه بلقني أنك قد استعملت عبد الله بن الأهمم⁽²⁾، وأن الله -عز وجل- لم يبارك لعبد الله [بن الأهمم]⁽³⁾، ولا لأهل بيته⁽⁴⁾ في العمل⁽⁵⁾، فإذا أتاك كتابي هذا فاعزله، وإبه مع⁽⁶⁾ تلك لنو قرابة أمير المؤمنين⁽⁷⁾».

⁽¹⁾ -تاريخ الطبري: ج6، ص 526، 601.

الحين الأهمم: للكامل في التاريخ، ج4، ص 145، 175.

تاريخ خليفة بن خياط ص 247 ولكنه يقول: أنه استعمله على العراق.

⁽²⁾ -عبد الله بن الأهمم: ولده سبي أبو معمر المنقري كان له نور في تمييز الخطبة مع يزيد بن المهلب، حتى نقله سليمان إلى خراسان.

لم على عمر بن عبد العزيز فلقني عليه خطبة بلوغة وعظه بها كان مقولاً ولا يصدق قوله بفعله. ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 95 -97، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج7، ص 307-309، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 160-162.

تاريخ الطبري، ج6، ص 525-528.

⁽³⁾ -إيضاحاً من ابن الجوزي وفي المصدر ناقصة.

⁽⁴⁾ -عندهم ولا لأهل بيته ناقصة.

⁽⁵⁾ -عندنا عزله.

⁽⁶⁾ -عندنا على.

⁽⁷⁾ -لم نهدك إلى معرفة هذه القرابة.

وبلغني أنك استعنت عمارة الطويل⁽¹⁾، فبته لا حاجة لي بعمارة، ولا بضرب عمارة، ولا بسر جل غمس يده في نعاء المسلمين⁽²⁾، فإذا أتت كتابي هذا فاعزله⁽³⁾ وبلغني أنك استعنت الميغال بن المنذر⁽⁴⁾، وإني لا أفري ماسيا لك هذا؟⁽⁵⁾.

رد الجراح عليه: فكتب إليه الجراح يعتذر إليه ويعترهم: «إنه جاعني كتابك في عبد الله، وإني استعملته يا أمير المؤمنين فأجزأ ثغره وهابه عنوه، وحمده أهل عمله، ولم يكن جزاؤه العزل.

وكتبت إلي في عمارة، وأنه رجل قد شام الحرورية⁽⁶⁾، ثم رجعت عن ذلك أحسن رجوع، وتاب منه أحسن توبة».

قال: -أي الراوي- واعتذر إليه في السيال بشيء آخر فعزله⁽⁷⁾.

هذا ولم نشر المصادر التي رجعت إليها إلى نوعية الإمارة التي أسندت إليهم، وإن كنا نرجح أنه استعان بهم في تسيير بعض المناطق التابعة لولايته.

ومما سبق يتجلى مرة أخرى منهج أمير المؤمنين في تتبع أخبار ولاته ومراقبته لتصرفاتهم، فهو في ذلك على أثر منهج جده عمر بن الخطاب من نأى عنه علمه به كمن قرب منه.

كما كان لا يولي أمر الناس إلا أنظف الرجال وأحسنهم سيرة وأفضلهم استقامة، لما كان يعرف ما عانت الأمة من الولاة الظلمة من إرهاب وكبت، وإذا ما أخطأ وولى أحدهم ثم توفرت له المعلومات الكافية عن ماضيه وانكشفت لديه سوابقه العنلية تجاه الناس، لو كان ظهيرا للظلمة، بادر إلى عزله على الفور دون تردد، وهو الأمر الذي فعله مع عامل بلغه عنه بعد أن استعمله أنه عمل للحجاج، فأتاه يعتذر إليه، فقال له:

(1) -عنده: «الطويل» ناقصة، وما بعدها «ولا حاجة»، وعمارة الطويل: لم أعثر على ترجمة له.

(2) -عنده: «فاعزله» وما تلاها ناقصة.

(3) -عنه الفقرة من أولها إلى نهايتها، ناقصة عنده.

(4) -الميغال بن المنذر: أظن أنه نكرة (إلا ما نكر عنه: أن عمر بن هبيرة الوالي على العراق 102-105م عزل القعقاع بن سويد عن سجستان وولى مكانه الميغال بن المنذر، تاريخ خليفة، ص 260، المحققي: كتاب البلدان، ص 284.

(5) -سليح الجوزي: سيرة عمر، ص 116-117.

(6) -الحرورية: قرية بالقرب من الكوفة نزل بها الخوارج الذين إنشقوا عن الإمام علي بمسئلين فمسيبوا إليها، البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 75-76، بلوت: معجم البلدان، م 2، ص 245، مادة (حروراء)، وشام الحرورية أي خاطهم واعتق أراقتهم.

(7) -سليح منظور: لسان العرب، م 12، ص 326-327، مادة (شيم).

(8) -سليح الجوزي: سيرة عمر، ص 117، الفصح الثاني: ص 105، ولم يتكرر رد الجراح عليه.

علم أعمل له إلا قليلا»

فأجابه قائلا: «حسبك من صحبة شر يوم، لو بعض يوم»⁽¹⁾.

ويندرج ضمن هذا المنهج وفي هذا الاتجاه ما سبق وأن عمله مع أسامة بن زيد بعزله عن خراج مصر، وكذا عزل يزيد بن المهلب عن خراسان وما فعله مع يزيد بن أبي مسلم أيضا⁽²⁾، والجراح بن عبد الله الذي أثرت عليه ميوله اليمينية والذين سنشير إلى عزلهم في الآتي.

5- امتداده للجراح معزولا عن ولاية خراسان

رسالته إلى الجراح بمنحه معزولا

-122-

أغزى الجراح بن عبد الله جهنم بن زحر الختل فغتم وسلم، ثم أن الجراح -فيما يظهر- أرسل إلى عمر بخمس الغنيمة مع وفد يتكون من رجلين عربيين ورجل آخر من موالى بني ضبة اسمه: صالح بن طريف، ويكنى أبا الصيداء⁽³⁾، فقتلوا على أمير المؤمنين، وأبلغوه رسالة الجراح، ثم تكلم العربيان وصالح ساكت، فلفت سكوته هذا انتباه الخليفة، فسأله: أن كان من الوفد فعندما تكلم الرجل، وكأنه كان يسكوته يشوق الخليفة ليمنحه سمعه وقلبه ليكون كلامه أبلغ على نفسه، وأشد أثرا على وجدانه، وما يريد الوصول إليه، فقال له ملخصا عيوب الجراح وما يعاني منه موالى خراسان وأهل الذمة الذين أسلموا: «يا أمير المؤمنين، عشرون ألفا من الموالى يغزون بلا عطاء ولا رزق، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذمة يؤخذون بالخراج⁽⁴⁾، وأميرنا عصبى جانب يقوم على منبرنا، فيقول: أتيتكم حكيما، وأنا اليوم عصبى! والله لرجل من قومي أحب إلي من مائة من غيرهم:

(1) لحو نعيم: الحنية، ج5، ص 289.

(2) حنظل رسالته إليه يمنعه من المشاركة في الجهاد. رقم: 742.

(3) لحو الصيداء صالح بن طريف: أخباره نادرة، كان مفتاح خير على أهل خراسان للإجراءات التي اتخذها عمر لصلحهم بإنخاضهم في نيران العطاء وسلوكتهم في تلك بالعبور. أرسله لترس بن عبد الله وفي خراسان 109-111هـ - إلى ما وراء النهر وإلى أهل سرخند يدعوهم إلى الإسلام وأعطاه برجال صلحاء، فقبل شريطة أن تخط الجزيرة عن مسلم، التي أعيد فرضها على من أسلم بعد وفاة عمر، فسلم بالأمر خير قيام، ولقيت دعوته نجاحا كبيرا، ولكن الدهالين ووجهة الخراج اشتكوا إلى لترس نقص الخراج فخطمت الشرط الذي منعه لأبي الصيداء، وأعاد الجزيرة على من أسلم، وحاول صالح نصرة المسلمين الجدد الذين ثاروا ضد الإجراء الجديد الذي اتخذ منهم، وأورد رجل من العرب، ثم ضمف لهم بعد أن لقي عليه قبض ومن أحسنه، وعاد أهل هذه البلاد إلى كفرهم بسبب هذه السياسة فترفاه الهقرة.

- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 202؛ عبد القوي عبد الطوف: معالم الإسلام في مصر الأموي، ص 436-438.

(4) المقصود به-جزية الرأس

وبلغ من جفاته أن كمّ درعه يبلغ نصف درعه⁽¹⁾، وهو بعد سيف من سيوف الحجاج فد عمل بالظنم والعوران⁽²⁾.

فأتت هذه الصراحة وهذا الصنق قلب أمير المؤمنين فأثنى عليه: «إن مثلك فيؤفد».

فكتب على الفور إلى الجراح بأمره بوضع الجزية عن أسلم⁽³⁾، وبدعوة أهل النمة إلى الإسلام، ففعل، فكثرت الداخلون في الإسلام، ففتّح عليه أن يمتحنهم بالختان، فكتب إلى عمر يستأئنه في ذلك، فكتب إليه يقبح رأيه ويأمره بوضع الجزية عن أسلم، وسقطت منزلته بعد هذا في عين الخليفة، فقرر إستبداله بغيره، فقال: «ايغوني رجلاً صنوقاً أسأله عن خراسان فقيل له: «عليك يا بني ملجز»⁽⁴⁾، فقال خالد بن عبد العزيز: فكتب إلى الجراح يأمره: «أن أقبل واحمل أبا مجلز⁽⁴⁾، وخلف على حرب خراسان عبد الرحمن بن نعيم

الغامدي⁽⁵⁾، وعلى جزيتها⁽⁶⁾ - عبيد الله⁽⁷⁾ - أو عبد الله بن هبيب⁽⁸⁾، فخرج في رمضان سنة مائة واستخلف الرجلين وأخذ عشرين ألف من بيت المال وقيل عشرة آلاف، فلما قدم على أمير المؤمنين حاسبه وأخبره بما عليه من دين ورجاه أن يقضيه عنه فرفض فأداء عنه ثومه من أعطياتهم.

(1) أي بواحه.

(2) الطبري، ج 6، ص 559-560.

(3) انظر الرسالة رقم: 720 وكذا رقم: 713، 714، 715.

(4) أبو مجلز لاحق بن حميد بن سدوس: كان ينزل خراسان وولي بيت مالها وعلى ضرب السكة دون تحديد لتاريخ التولية، كان ثقة توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 102، بن قتيبة: المعرف، ص 466.

(5) عبد الرحمن بن نعيم الغامدي: أخيه نورة إلا ما جاء عند الطبري. وابن الأثير أن عمر عنه على صلاة وحرب خراسان سنة 100هـ وعزله مسلمة بن عبد الملك سنة 102هـ. وعين مكانه سعيد بن عبد العزيز، الطبري، ج 6، ص 561-562، ابن الأثير: الكنز، ج 4، ص 158-160، 177.

(6) أي على خراجها.

(7) كذا ورد إسه في النص، ولكن الذي نراه أن هذا خطأ وتعريف، إذ جاء في رواية أخرى للطبري باسمه الصحيح هو: عبد الرحمن بن عبد الله القشيري كما هو أت إثر هذا، وبهذا الاسم جاء عند البلاذري، فتوح البلدان، ص 411، وكذا في المعارف لابن قتيبة، ص 582.

(8) الطبري، ج 6، ص 560. أما اليعقوبي فإشار إلى رسالة عمر يستعمل عبد الرحمن بن نعيم دون حمل أبا مجلز، ولا إسناد لنصه ج 2 ص 302. ابن الأثير - الكامل، ج 4، ص 158، وأشار في نصه إلى استعمال عبد الرحمن بن نعيم وحمل أبا مجلز وللقوم عليه فقط. - بن خلطون، م 3، ص 76، وجاء لسي نصه: «حمل ممك أبا مخلد - كذا - واستخلف على حرب خراسان عبد الرحمن بن نعيم القشيري».

أما البلاذري فيخالف ما جاء عند الطبري، فيذكر أن عمر قضى عنه دينه⁽¹⁾. وهذا يخالف ما عرف عن عمر من تشده وحرصه على مال الأمة ألا تتفق إلا في حقها، هذا أن كان هذا الدين هو ما أخذه من بيت المال، أما إذا كان دين قد لزمه في غير إسراف ولا تبذير فإن رواية البلاذري في ذلك تكون صادقة لأن أمير المؤمنين قد قضى ديون العديد من الرجال من سهم الغارمين كما هو مبين في قسم الصدقات.

اتبع أمير المؤمنين معه الطريقة نفسها التي اتبعها في عزل يزيد بن المهلب إحتياطاً منه لما قد ينشأ عن عزله من رد فعل من قبل اليمنية بعد الذي حصل لزعيمهم يزيد بن المهلب الذي غضب له جهم بن زحر والي جرجان على عهد يزيد بن المهلب الذي اعتقل والي الجند الذي عين على المنطقة، غضبا ليزيد بن المهلب ولي نعمته، ولكن سكان المنطقة أطلقوا سراحه عندما زار الجراح، وإنكار هذا الأخير عليه هذا ووبخه فانسرح عليه أن يجاهد الختل لعله يحقق نصراً ترتفع به منزلته عند أمير المؤمنين، ويكفر عن ننبه الذي اقترفه تجاه هذا العامل فكان ذلك منه كما سبق ذكره.

وبعد عزل الجراح فصل أمير المؤمنين بعدها بين الوظائف في هذه الولاية، ويندرج هذا ضمن منهج حكمه وسياسته الإدارية التي انتهجها في إدارة الولايات ذات الأهمية الحيوية ألا يجمع السلطة فيها في يد واحدة لما يشكل ذلك من خطر على أمن الدولة، قد يستغل والي تحكمه في منبع الثروة وتحكمه في القوة فيوسع من نفوذه ويقوي من مكانته ويعلي من سمعته في الإقليم بما يفدقه من أموال لكسب المؤيدين ولأنصار

ورغم مناهضة عمر لسياسة الواليين المعزولين بسبب عصبيتهما وما بدر منها من تجاوزات، فإن أمير المؤمنين لم يكن متعصبا مثلهما، بل ما كان تعصبه إلا للحق، وإن كان يدرك مدى المكانة الهامة التي يشكلها العنصر اليمني في إقليم خراسان، وتجلي ذلك في تعيينه للواليين الجديدين اللذان ينتميان إلى العنصر اليمني، بل وحتى عقبة بن زرعة الطائي الذي عين مكان عبد الرحمن بن عبد الله وحتى قاضي مرو سليمان بن بريدة وبعده أخاه عبد الله ينتميان إلى هذا العنصر⁽²⁾.

ومما سبق يمكننا أن نجمل الأسباب التي كانت وراء عزله في الآتي:

(1) - خروج الخنزير، ص 411.

(2) - خطر الملاحق في نهاية البحث.

-أولاً: عصبية وجفاؤه كما سبق ذكر ذلك، ولا يرفق بالناس من كان هذا خلقه، ولا يعزل بينهم في حكمه.

ثانياً: عزمه على إصلاح الناس بالسيف والسوط ومنع أمير المؤمنين له من ذلك⁽¹⁾. وهي سياسة حجاجية تأثر بها عندما ولاه على البصرة سنة 90-95هـ⁽²⁾ ولذلك

اعتبره أبو الصيداء سيفاً من سيوف الحجاج، وهذه التهمة في نظر أمير المؤمنين كافية وحدها لأن تطيح به، وقد عرفنا في المضام كيف كان موقفه من آل أبي عقيل بنفيهم إلى اليمن⁽³⁾.

ثالثاً: أخذه الجزية ممن أسلم، وغزوه بالموالي بلا عطاء ولا رزق وعزمه باقتراح من بطانة السوء امتحان الداخلين في الإسلام بالختان، ولولا نهي عمر له لفعل معهم ذلك. كل هذه التهم تجمعت ضده، فكان بالتالي بقاءه على أفضل شعر للمسلمين بعد تعارضها مع الأهداف العامة والعميقة لسياسة أمير المؤمنين التي كان ينبغي عليه أن يستلهمها في كل تصرفاته مع المسلمين وأهل الذمة وأهل الحرب، والقائمة على الرأفة والرحمة والعدل والدعوة إلى الله، وتفضيل مصلحة الإسلام، واضعاً إياه في قمة الأولويات قبل مصلحة بيت المال عزله أمير المؤمنين رغم ما يمتاز به من كفاءة إدارية وشجاعة حيث كان فارساً مقداماً.

6- توليته لعبد الرحمن بن نعيم وعبد الرحمن بن محمد الله على سلاة وخراج خرامان.

منظوراً له إلى أهل خرامان بعلمه بتولية عبد الرحمن بن نعيم. وعبد الرحمن بن محمد الله عليهم

-123-

عرف الجراح مصيره فخطب في أهل مرو منكرًا إياهم بعفاقه وأمانته، ثم خرج قاصداً أمير المؤمنين مسنداً بدورة الإقليم إلى الراجلين اللذين اقترحهما عليه عمر، وحمل

(1) -خطر رسالته إليه في هذا الشأن رقم: 79، 79 أ.

(2) -خطري، ج6، ص 447، 493.

-خطري: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج16، ص 86-87.

(3) -خطر رسالته في شأنهم رقم: 80، 81، 81 أ.

معه أبا مجلز، فلما وصلا، حاسب الأول كما سبق ذكره، واستطلع رأي الثاني في الرجلين فتلا له: «أخبرني عن عبد الرحمن بن عبد الله.

قال: يكافئ الأكفاء، ويعادي الأعداء، وهو أمير يفعل ما يشاء، ويقدم أن وجد من يساعده.

قال: عبد الرحمن بن نعيم.

قال: ضعيف لئن يحب العافية وتأتي له.

قال: الذي يحب العافية وتأتي له أحب إلي. فوله الصلاة والحرب، وولى الأول

على الخراج.

قال المدائني علي بن محمد فيما يرويه عن خارجة بن مصعب، وعبد الله بن المبارك:

وكتب إلى أهل خراسان: «إني استعملت عبد الرحمن على حربكم، وعبد الرحمن بن عبد

الله⁽¹⁾ على خراجكم عن غير معرفة مني بهما ولا اختيار، إلا ما أخبرت عنهما، فإن كانا

على ما تحبون فاحملوا الله، وإن كانا على غير ذلك، فاستعينوا بالله، ولا حول ولا قوة

إلا بالله»⁽²⁾.

-عزله لمعبد بن محمد الملك عن ولاية الموصل،

رسالته إلى معبد بن محمد الملك بعزله عن ولاية الموصل

-124-

استعمل الخليفة عبد الملك بن مروان ابنه سعيد⁽³⁾ على الموصل دون أن تنكر المصادر

متى كان ذلك، فاستمر يديرها طوال عهدي أخويه: الوليد وسليمان، فلما ولي عمر كتب إليه:

«سلم الموصل إلى يحيى بن يحيى النضائي⁽⁴⁾ واقدم علينا»⁽⁵⁾.

(1) -عبد الرحمن بن عبد الله الطبري: أخبار نغرة إلا ما جاء عنه من استعمال الخليفة له على الخراج ثم عزله سنة 101هـ وعين

مكته عتبة بن زرع الطبري. الطبري، ج6، ص561، 568.

(2) -الطبري، ج6، ص561 لما ابن الأثير قد أتى بأول لكتاب نصه: «إني استعملت عبد الرحمن على حربكم، وعبد الرحمن بن محمد

إكنا] على خراجكم لكلل، ج4، ص158، ولكن الاسم لصحيح هو ما جاء عند الطبري

(3) -سعود بن عبد الملك بن مروان بن الحكم: كان يقال له سعيد الخير، ناسكا عابدا، صاحب غزو وجهاد، ولاء الوليد بن يزيد بن عبد

ملك فلسطين، صن السيرة قتل على يد بني العباس سنة 132هـ. ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص156.

(4) -يحيى بن يحيى بن قيس بن حارثة، الأردني النضائي: استعمله عمر على صلاة وحرب الموصل وعلى قضائها بعد من الطمأن

البارزين في دمشق وبقية قسطنطين، كان ثقة، توفي سنة 135هـ. ابن سعد: الطبقات، م7، ق2، ص169، وكيع: أخبار القضاة، ج1، ص

264، فقهري: تاريخ الإسلام، ج8، ص582-583.

(5) -ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص156.

لما صدر نصه فيما يظهر -يزيد بن محمد الأردني صلح بتاريخ الموصل كما صرح بنسبه ولا سند لروايته، ورجعنا إلى المصدر

للمعتمد عليه، ولعله في الجزء المنقود منه، لأن الأحداث في هذا المصدر تبدأ من سنة 101هـ وتوليته كتبت قبل هذا.

لم تتر المصائر التي بين أيدينا إلى الأسباب التي جعلت للخليفة عمر يبانر إلى عزله رغم حسن سيرته وشدة نسكه، ولعل أمير المؤمنين نزعه لأنه رأى أن لا يستعين بأحد من أقاربه على ما ولاه الله عليه، وهو المبدأ الذي اختطه لنفسه وطبقه على أقاربه كما بينا تلك عند كلامنا على موقفه من أقاربه في تمهيد الباب الثاني.

7- أمره لعدي بعزل سعيد بن مسعود عن عمان وحمله إليه لمعاصيته ومخاطبه له على توليته

رسالته إلى عدي بأمره بعزل سعيد بن مسعود المازني

-125-

استعمل عدي بن أرطاة سعيد بن مسعود المازني⁽¹⁾ على عمان، فطلب يوماً من خنيد بن سعوة⁽²⁾ ناقة فأبى أن يعطيها له، فضربه مائة سوط، فرحل إلى أمير المؤمنين يتظلم إليه منه، فاستقبله وطرح عليه مظلمته بعد أن أنشد أبيات من شعر كعب الأشقر الذي يشتكى فيها إليه بعمل أرضه⁽³⁾، يقول ابن عساکر: فكتب على الفور إلى عدي بن أرطاة واليه على البصرة يأمره:

«أن أعزل سعيداً واحمله إلي»⁽⁴⁾.

فعرله وحمله إلى الخليفة مقيداً.

رسالته إلى عدي بعاتبه على تعييب سعيد بن مسعود على عمان

-126-

لما عزل أمير المؤمنين سعد-أو سعيد-بن مسعود المازني واستعمل عمرو بن عبد الله الأنف الذكر على عمان، كتب بعدها إلى عدي كما قال معمر بن راشد:

«أما بعد⁽⁵⁾، فإن استصالك سعد بن مسعود على عمان كان من الخطايا التي قدر⁽⁶⁾

(1) سعد سعيد بن مسعود المازني: يعرف بالاسمين، لأخباره نقرة إلا ما نكر عنه في هذه الرواية، ونظر تاريخ خليفة، ص 251.

(2) خنيد بن سعوة: لم نعر له على ترجمة سوى ما جاء عنه في هذه الروايات.

(3) خطو شكوى كعب الأشقر إليه بمال خراسان في تمهيد الباب الثالث ص 272.

(4) تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 175.

(5) جملة نص ابن عساکر: «إن استصالك سعداً من الخنوب قبيح عند الله عليك».

(6) على الخطيئة من الخطأ الذي نفسى الله عليك...»

الله عليك، وفتر أن تبتلى بها»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-126-

وأما السبلانري فنذكر رواية أخرى بخلاف ما سبق، فقد قال سحيم بن حفص أبو اليقطين: استعمل عدي⁽²⁾ بن أوطاة سعيد بن مسعود المازني على عمان، فأخذ رجلاً من الأزدي يقال له خليل بن سعوة، فضربه مائة سوط في ناقة⁽³⁾ أرادها ابن مسعود فأتى عمر فشكا بذلك إليه، وأنشده قول كعب الأشقر، فكتب عمر إلى عدي:

«إن استعملك سعيد بن مسعود فتر من الله قدره عليك، وبلية ابتلاك بها، فإذا أتاك كتابي، فابعث إليه من يعزله، وابعث به إلي مضوداً موثقاً⁽⁴⁾.

فعرله واستعمل عبد الرحمن بن قيس».

وهذا الأخير ليس بشيء، وإنما الذي عين عليها هو عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة⁽⁵⁾، ولم ينكر من نكر في الولاة الذين تداولوا الحكم عليها.

بالفعل أرسله مقيداً، فأمر أمير المؤمنين خليل بن سعوة أن يضربه كما ضربه، فقال فخير بن سعيد: «أنا الذي ضربته ولم يضربه أبي».

فقال: فأعطي الأزدي سوطاً، وقال عمر: قم فأجلده كما جلدك فجلد قميراً مائة سوط».

كان الأولى لعدي أن يتحري عن سيرة الرجل، ويتعهده بالمراقبة حتى لا يشتط في تصرفاته ولا يظلم الناس.

وللتذكير، فإن أمر إدارة هذا الإقليم تعود إلى والي البصرة، فأليه يعود تعيين عماله في نطاق اللامركزية الممنوحة إليه⁽⁶⁾.

(1) -عبد قورزاق: المصنف، ج 11، ص 122 (كتاب الجناح، باب: قدر)، عبد الله بن أحمد: السنة، ص 143 رقم: 771، ابن بطلة: الإنبسة، لكتاب القتي، المجلد الثاني، ص 237، رقم: 1844، للكافي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، م 2، ص 753 رقم: 1248 وكل هذه المصادر نقلت نصها من مصنف عبد الرزاق، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 116.

(2) -جاء في المصدر: «عدي بن سعيد بن مسعود» وهذا خطأ واضح.

(3) -جاء في المصدر: «في ناقة» وهذا خطأ، والصحيح ما نكره ابن عسكرو.

(4) -حساب الأثرف، ج 8، ص 132.

(5) -انظر ترجمته في الفصل الثاني من الباب الخامس في الرسالة رقم: 244.

(6) -نجدة خسان: الإدارة في المسر الأموي، ص 63-64.

إلا أن أمير المؤمنين سلب منه هذا الحق فعين عليها من سبق ذكره، بعد التجاوزات التي بنت من سعد نحو ضعفة فقراء المسلمين بنقله لمال ما باع من عسور النمر والحب من عمان إلى عدي بالبصرة الذي أمره بإعادة هذا المال ليوزع على أهلها⁽¹⁾.

أما هذا الذي كان من الخليفة تجاه هذا العمل فينتج ضمن إنصافه للمظلومين ممن ظنموهم من ولاة النوبة وغيرهم، الذين كانوا يتطاولون عليهم مستغلين في تلك سلطاتهم والصلاحيات التي خولت لهم.

كما يعد هذا الفعل منه نحو هذا العامل تنفيذاً للوعد الذي قطع على نفسه في ذلك المنشور الذي قرئ على أهل الموسم، بإنصافه لمن يقم عليه متظلماً، وأن لا إذن لمظلوم نونه⁽²⁾ وكذا ما جاء في تلك الخطبة التي خطبها على الغرباء عندما أمرهم بالعودة إلى بلداتهم⁽³⁾.

8- توليته لأيوبي بن خربيل علي ولاية مصر بعد عزله لعبد الملك

بن رفاعه

رحالته إلى أيوب بن خربيل يوليه إمارة مصر

-127-

لم يكن أمير المؤمنين يقبل على فعل شيء لخاصة نفسه أو عامة المسلمين حتى يشارر أعوانه، ومن يحضر مجلسه من العلماء الذين استخلصهم لنفسه، من ذلك أن ضمام بن إسماعيل⁽⁴⁾، قال: أن عمر بن عبد العزيز حينما أراد عزل عبد الملك بن رفاعه⁽⁵⁾ عن إمارة مصر قال: نلوني على رجل من أهل مصر له شرف وصلح أوليه صلاتها.

(1) -خطر الرسالين رقم: 244، 245.

(2) -خطر الرسالة رقم: 48، 48.

(3) -خطر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على مبدأ بسط العدل ومقاومة الظلم ص 194.

(4) -ورد في النص باسمه «ضمام» قطب وثبت وقده من فترج مصر لابن عبد الحكم الذي نُشر إلى اسمه الكامل في فهرس الأعلام.

(5) -عبد الملك بن رفاعه بن خالد بن ثابت الفهمي، ولاء الخليفة الوليد بن عبد الملك على صلاة وغراج مصر في ربيع الأول سنة 96 هـ بعد وفاة قرة بن شريك، وأمره الخليفة سليمان بعد أن أسند إمارة غراج إلى أسامة بن زيد. كان ضمن السيرة عادلاً ثقة أميناً للسلطان، لم تمت يده بخليفة لأهل المسلمين ولاء الخليفة هشام مرة ثانية على صلاة مصر سنة 109 هـ توفي بعد خمسة عشر يوماً من ولايته، لكسدي: كسقب لولاية، ص 65-67، 69، مذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 157. ابن تغري بردي: فتوح القرامرة، ج 1، ص 231-232، 264-265.

فقيل: بها رجلان: معلوية بن عبد الرحمن بن معلوية بن حبيج⁽¹⁾، وأيوب بن شرحبيل.

قال: أي الرجلين أقصد؟

قالوا: أيوب.

قال: فهذا الذي أريد.

فكتب إلى أيوب بن شرحبيل⁽²⁾ بولايته⁽³⁾.

وعزل عبد الملك بن رفاعة في ربيع الأول سنة تسع وتسعين للهجرة. ولم يرو نص عهد التولية.

هذا ويمكننا معرفة الدوافع التي دفعت الخليفة إلى اختياره من خلال بعض أقواله، وما فعله أيوب بعد توليه، منها:

صفة القصد أي العدل وعلم الإقراط والتفريط واليسر التي توفرت في أيوب، وبسببها أختير لولاية مصر، لم تتوفر بشكل كاف في الذي قبله حتى تشفع له بالبقاء على رأس هذه الإمارة، رغم عفته وأمانته، وهي الصفة نفسها التي توفرت في الجراح بن عبد الله، وأسامة بن زيد، لكن مع ذلك استبدلها بغيرهما.

وهذا يدعونا إلى القول: بأن أسباب عزله -في نظرنا- تعود إلى: كونه عمل لصالح العهد السابق رغم أنه لم تبدر منه تجاوزات كالتي كانت من أسامة والجراح، ويزيد بن المهلب، وهذا يضطرنا إلى البحث مرة أخرى عن الأسباب العميقة التي حملت الخليفة على عزله.

نعتقد أنه بحكم منصبه لم يتدخل لتعديل سيرة أسامة بالسير في المسلمين وأهل الذمة برفق وعدل، والأمانة وحسن السيرة أن لم تنفع صاحبها إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نحو من يعمل معهم، وتقويم ما أعوج منهم لا تشفع لصاحبها بالبقاء في الحكم.

وشيء آخر يكشف لنا ذلك ويتجلى في تلك التغييرات الواسعة التي أدخلها أيوب على الجهاز الإداري فور تسلمه للإمارة بجعله الفتيا إلى جعفر بن ربيعة، ويزيد بن أبي حبيب

(1) معلوية بن عبد الرحمن بن معلوية بن حبيج: لم أشر له على ترجمة.

(2) أيوب بن شرحبيل بن أبرهة بن الصباح اليمني: أمير مصر قبل حمل بجد وثقان وإفلاص على تعسين لعوال للدار المصرية حتى حرق ذلك، أقره يزيد بن الملك، توفي في رمضان سنة 161 هـ، الكندي: المصدر السابق، ص 69.

(3) حين تغري بردي: المصدر السابق، ج 1، ص 237-238.

(4) الكندي، المصدر السابق، ص 67.

وعبيد الله بن أبي جعفر، وعزله للوليد بن رفاعة أخو عبد الملك عن الشرطة، وأسند أمرها إلى الحسن بن يزيد الرُعيني، فلتاح بذلك بُعدًا أوسع وأعمق. عند تطبيق ما كان يأمره به الخليفة⁽¹⁾ وقيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانرفق بالناس فزادنا ذلك بصيرة بأحوال هذا الإقليم الذي تحسنت أحواله في أيامه.

9- توليته لجد الخبائي خطابة مدينة سيوهتان بالمند

رسالته إلى جد الخبائي بوليه خطابة مدينة سيوهتان

-128-

نكر ابن بطوطة عند وصوله إلى مدينة سيوهتان⁽²⁾ أنه لقي بها خطيبها المعروف بالشيبياني، قال: «وإنسي كتاب أمير المؤمنين الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لجدته الأعلى⁽³⁾ بخطابة هذه المدينة وهو يتوارثوها من ذلك العهد حتى الآن⁽⁴⁾، ونصر الكتاب.

«هذا ما أمر به عبد الله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز لفلان».

وتاريخه سنة تسع وتسعين، وعليه مكتوب بخط أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: «الحمد لله وحده» على ما أخبرني الخطيب المنكور⁽⁵⁾.

أوردنا هذا النص، ومع ذلك يبقى محل شك إلى أن تظهر حقائق أخرى تدحضه أو تؤكد.

10- أمره لعدي ومحمد الحميد بإحساء آل أبي موسى من الأعمال وهذا محبته وحوشبه

رسالته إلى عدي بأمره أن لا يتعمل بلال بن أبي بردة ومحبته وحوشبه

-129-

سبق وأن أشرنا في التمهيد إلى ما كان الخليفة عمر يشترطه فيمن يرغب في الاستعانة بهم على أمور المسلمين، ولكننا نؤكد مرة أخرى على ذلك فنقول: أنه لم يكن يقدم

(1) لحظر الرسالة بأمر التي فيها يعزل أهل الفسة من الوظائف الإدارية من رقم: 130 إلى 134.

وانظر ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتمهيد الباب لتتبع، ورسالة رقم: 628.

(2) سيوهتان: كورة كبيرة من المند وأول الهند على نهر السند.

- بقوت: معجم البلدان، م، 3، ص 301، مادة (سيوهتان).

(3) لم نبتد إلى معرفة هذا الجد، ولا من لقي به ابن بطوطة.

(4) على عهد الخلف الذي وصل إلى الهند في شهر محرم سنة 734هـ ثم توجه منها إلى سيوهتان، كما نص على ذلك في رحلته.

(5) ابن بطوطة محمد بن عبد الله: رحلة ابن بطوطة، ج2، ص 353-355.

واليا أو قاضيا على غيره تعصبا له لأنه كان من الموالين للعائلة الحاكمة، وإنما كان يولي أفضل الرجال ويقدمهم ولو كانوا من غير العرب، إذا أظهروا الولاء للحق وللإسلام. وكان لا يفتر بما يحاول بعضهم خداعه به من الإستغراق في العبادة أو يتصنع الزهد والتقوى، فقد كان يتحرى عنهم بمساكلة أهل المعرفة بهم وينسب إليهم من يختبرهم بالمطامع يفرهم بها ليكشف خبايا نفوسهم، ومن الرجال الذين فعل معهم ذلك: بلال بن أبي بردة. فقد قال يعقوب بن عبد الرحمن القاري، وجويرية بن أسماء.

وقد بلال بن أبي بردة على عمر بن عبد العزيز بخناصرة، فقال يهنئه بالخلافة: «من كانت الخلافة يا أمير المؤمنين شرفته فقد شرفتها، ومن كانت زانته فقد زنتها، وأنت والله كما قال مالك بن أسماء⁽¹⁾:

وتريد طبيباً طيباً طيباً
ان تمشين أين مثلك أيننا
- وإذا النر زان حسن وجوه
كان للنر حسن وجهك زينا

فشكره عمر، ثم رأى أن أمير المؤمنين لا ينفق عنده إلا التقوى والديانة فحاول خدعه بالعبادة عله يفوز عنده بولاية من الولايات، فلزم المسجد فكان يصلي ويدب الصلوة مواظباً على قراءة القرآن، فهم أن يستعمله لما رأى ذلك منه، فاستراب به، فدنس إليه مولاة مزاحم⁽²⁾ ليأتيه بخبره، فأتاه، فقال له بعد أن أنسه: «مالي عندك أن استعملك أمير المؤمنين على العراق؟»

قال: مائة ألف أعجلها، ومائة ألف درهم⁽³⁾ تلتيك من العراق»
فرجع مزاحم إلى عمر فأخبره بحقيقة حاله.

فقال عمر لأهل العراق الذين كانوا معه: «يا أهل العراق! أن صاحبكم أعطى مقولاً ولم يعط معقولا، وزادت بلاغته، ونقصت زهادته». ثم أمر بإخراجه من خناصرة، وقال: «لا يبيتن في عسكري». وكتب إلى عدي.

(1) - مالك بن أسماء: بن خارجة بن حصن الزكري شاعر عزل يستعمله الحجاج على أسبهان فظهور له خيافته للأموال فصعبه ثم أطلق مرارته توفي بعد سنة 90هـ، الأصبهاني: الأغانى، ج16، ص40 ولم ترد الأبيات عنده.

(2) - حسي روية بن الجوزي: فقه من إيه ثقة، أما بهية الرووليك التالية: فقه من إيه العملاء بن البندار، وفي روية البلاندي التالية فقه من إيه كتيبه.

(3) - حسي روية بن الجوزي: فقه من له مالا جزيلاً، وعند المبرد: «عشرين ألف درهم»، وبهية الرووليك التالية: «عشرين ومائة ألف درهم»، وفي بعضها الآخر: «مائة ألف درهم».

«أحذرك بلالاً⁽¹⁾ بلال الشر، فلا تمتصه، ولا عيينة بن أسماء⁽²⁾، وحوشب بن يزيد⁽³⁾ فبأنهم من بقايا الشر⁽⁴⁾».

بهذا الحزم والعزم حذر واليه من الاستعانة بلنين نكروا لماضيهم الشائن وسوء سيرة الأول منهم الذي كشفت المطامع عن خبيثه وسوء طويته، وكشف ماضي الآخرين عن صبح أيديهما في نماء المسلمين، وتأييدهما للظالمين في ظلمهم.

ولكن يبقى أمر ذكر عيينة وحوشب في هذه الرواية، التي خلت من ذلك بقية الروايات أمر يثير الشك والريبة في صحة الرواية، إلا أنه ومع ذلك قد يكون عدي قد كتب يستشير في الاستعانة بهما فأبى عليه.

رسالته إلى محمد العميد بأمره ألا يمتعمل بلالاً أو أحد من آل أبي موسى

-129-

ولكن ابن سعد أورد رواية أخرى تختلف ما سبق في أسباب مجيء بلال، وكذا الجهة التي كتب إليها عمر، فعن مسلمة بن محارب وغيره قال: «خرج بلال بن أبي بردة وأخوه عبد الله بن أبي بردة⁽⁵⁾ إلى عمر بن عبد العزيز، فاختصما إليه في الأذان في مسجدهم، فارتاب بهما عمر فمس إليهما رجلاً يقول لهما: لرأيتما أن كلمت أمير المؤمنين فولاً كما العراق، ما تجعلان لي؟».

⁽¹⁾ بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري: رغم هذا التحذير الذي كان من الغليفة عمر، فإن خالد بن عبد الله القسري استعمله على قضاء البصرة سنة 109هـ وبعد عزل خالد عن العراق وولاية يوسف بن عمر 120هـ - ألقى عليه قصص وسجنه ثم قتله في السنة المذكورة مسلفاً. قال المؤرخون عنه: «أنه أول من أظهر الجور في القضاء» وقلوا عنه أيضاً: «أنه كان ظلوماً ما يقبل ما صنع في الحكم بخيلاً سريع الغضب متقلب المزاج يضرب الناس على ألقه الأسهل، وكبح: أخبار القضاة، ج2، ص 22 وما بعدها.

- ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج3، ص 321-324.

⁽²⁾ عيينة بن أسماء بن خارجة الغزالي: كان ممن شارك في العصبية التي قامت بين قيس وتغلب بعد موافقه مرج راسط التي قتلت فيها الطرفان حتى تدخل الخليفة عبد الملك فأصلح بينهما، وكان إلى جانب عبيد الله بن زياد زوج أخته عند حمله لقتل المختار بن أبي عبيد ولهذا رفض أمير المؤمنين الاستعانة برجل صبح يده في نماء المسلمين، تاريخ الطبري، ج6، ص 90، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص 381، ج4، ص 6.

⁽³⁾ حوشب بن يزيد بن العلوث الشيباني: استعمله الحجاج على شرطته ثم هبته على رافان، ولما هب للمحاج رفض الغليفة الاستمعة به، ابن سعد: الطبقات، ج6، ص 76، 195، ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص 12-13، ساجد (رافان).

⁽⁴⁾ كبح: أخبار القضاة، ج2، ص 27.

واقطر: ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 27، ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج3، ص 321-322، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج5، ص 271، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج8، ص 50، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج1، ص 439.

⁽⁵⁾ عبد الله بن أبي بردة: أخبار البصرة، ص 10، ما ذكر عنه خليفة بن خياط أنه تولى لخالد بن عبد الله القسري على سمجان، تاريخ خليفة ص 284.

فبدأ الرجل ببلال فقال له ذلك.

فقال: أعطيك مائة ألف.

ثم أتى أخاه فقال له مثل ذلك.

فأخبر الرجل عمر.

فقال لهما: الحقاً بمصركما، وكتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن: لا تول بلالاً⁽¹⁾

بلال الشر ولا أحداً من ولد أبي موسى شينا.

وقال بعضهم: كتب:

(2) لا تول بئيل الشر - صفر بلالاً⁽³⁾.

رواية أخرى لرسالته السابقة إلى عبد الحميد

-129ب-

ولكن المبرد ذكر رواية أخرى دون إسناد قال بعد ذكره للرواية التالية 129ج:

ويروى أنه كتب إلى عبد الحميد:

«إذا ورد عليك كتابي هذا، فلا تستعن على عمك بأحد من آل أبي موسى⁽⁴⁾».

هذا مما يعقد الأمر وي طرح مزيداً من الغموض لمخالفتها للرواية السابقة والآية إثر

هذه، ولذلك تبقى محل شك إلى أن تظهر نصوصاً أخرى تنفي هذه الرواية أو تؤكدتها.

رواية أخرى لما سبق

-129ج-

روى السبلدري: «أن بلال بن أبي بردة قدم وعليه عمامة سوداء، وكان من أطول

الناس صلاة، فقبل لعمر: ما رأينا أطول من صلاة بلال، فلوا استعنت به، فإنه من أهل بيت

لهم قدم في الإسلام، فقال لكتابه: أعلم لي علمه»

فأتاه، فقال: «إن أمير المؤمنين ذكرك للعراق فما تجعل لي؟

قال: مثلي لا يكلم بهذا.

قال: والله! لأصرفن عنك الولاية أن لم ترضني.

(1) ضد السبلدري: بلالاً الشر، ابن منظور: «بئيل».

(2) السبلدري: «كتب: بئيل الشر - صفر».

(3) حطابته، م5، ص292، السبلدري: أنساب الأشراف، ج8، ص170، ابن منظور: تهذيب تاريخ دمشق، ج12، ص383.

(4) الكامل في اللغة والأدب، ج1، ص268، طبعة مؤسسة المعارف.

قال: فلك مائة ألف درهم.

قال: فاكتب لي رقعة بخطك فبني لا آمن الغثر.

فكتب له رقعة، وأشهد عليها خاصته، ثم أتى انكاتب عمر بالرقعة فنخس⁽¹⁾ به عمر

من الشام وكتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن:

لا تولين أحدا من آل أبي موسى الأشعري شيئا من العسل، ولا شيئا بئول⁽²⁾.

رواية أخرى لرحالته إلى عبد الحميد في الغرض السابق

-129-

كما نكر المبرد رواية أخرى باختلاف عما سبق، أغلب ظني أنها من رواية الأصمعي⁽³⁾. فبعد أن نكر وفادة بلال على الخليفة عمر بخاصرة ولزومه المسجد متظاهرا بالعبادة، والنسك وشك عمر في أمره وإرساله للعلاء بن المغيرة⁽⁴⁾ ليأتيه بدخيلة نفسه، فأتاه فأغراه أن سعى في ولايته ما إذا يعطيه فوعده بمكافأة تقدر بعشرين ألف درهم، فأخذ خطه على ذلك ليكون حجة عليه، فأتى أمير المؤمنين فأخبره بأمره، فكتب بعدها إلى واليه عبد الحميد:

«أما بعد⁽⁵⁾، فإن بلال غرنا بالله فكنتنا نغتر [به]⁽⁶⁾ فسبكتناه فوجدناه خبثا كله والسلام⁽⁷⁾».

وبذلك تختلف هذه الرواية عما سبق من روايات والتي أشير فيها إلى إبعاده وآل بيته من تولى الوظائف.

(1) نخس به: دفع في جنبه بعد أو غيره، وأغلب ما يكون هذا اللغو ونحوه بالرجل هججه وأزعجه، وتعني أيضا طرده من البلاد

(2) بئول منظور: لسان العرب، ج6، ص229، مادة نخس

(3) نسب الأشراف، ج8، ص172.

(4) لم يشر المبرد في روايته إلى الأصمعي، وإنما صرنا بقوله: «ويروي» ولما توافق ما جاء عنده مع ما جاء عند ابن الجوزي من طريق الأصمعي، ترجح لدينا أن الروي واحد.

(5) -علاء بن المغيرة البندلي: ورد عند ابن البندلي - كان من صحابة عمر بقي إلى إمام الوليد بن يزيد بن عبد الملك أحمرا - نادرة.

(6) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج20، ص52-53.

(7) بداية نسب تهذيب التهذيب، ج1، ص53.

(8) ما أنصف من ابن الجوزي وتهذيب التهذيب، وفي المصدر ناقصة.

(9) -كامل في اللغة، ج1، ص268، ابن الجوزي: كتب الأندكاه، ص55.

ويظهر أن هذه الرواية جزءاً من الروايات السابقة، فلا معنى أن يكتب أمير المؤمنين إلى عبد الحميد يخبره بسوء طويته أن لم يكن يقصد هنا بعينه، وهو ما جاء فيما سبق من روايات.

تلك هي الروايات المتعلقة بقضية بلال، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هل حقا أن أمير المؤمنين كتب في أمره إلى كل من عدي بن أرطاة وعبد الحميد بن عبد الرحمن؟ الحسب أن مقدمات الروايات التي مرت، والتي أشير فيها إلى نوافع كتابة عمر إلى اثنين سبق ذكرهما في عمومها - واحدة إلا ما جاء عند ابن سعد ومن تابعه في روايته، بلال وبلايا وأخاه قنما ليفوز كل واحد منهما بولاية الأذان في مسجد محلتهم.

ولكن طموح بلال ورغبته الجامحة في الإمارة، تجعلنا نشك في كونه جاء من أجل ما أشار إليه ابن سعد، وبذلك نشك في هذه المقدمة من الراوي مسلمة بن محارب. والأمير الآخر الجدير بالإشارة إليه، والذي يجعلنا نشك أيضا في كتابة عمر إلى عدي بما كتب، وهو ورود ذكر عيينة بن أسماء وحوشب بن يزيد اللذين خلت من الإشارة إليهما المصادر التي بين أيدينا عدا وكيع، فهل يعني ذلك أنهما قدما في مثل ما كان يرغب فيه بلال فتصنعا له بالزهد والعبادة، فاطلع على سريرتهما وعلى ماضيتهما المشبوه بالسؤال عنهما، فكتب في حقهما بما نكر؟

هذا الذي نكر هو ما دعانا إلى التحفظ بعدم نفي ما كتب به إلى عدي بصفة قطعية، إذ من الممكن أن يكون قد كتب إلى عدي لإعلامه ليكون على بينة من أمرهم، واضعا إياهم في قائمة الرجال ممنوعين من تولي الوظائف. والشيء الآخر الذي دعانا إلى ذلك أيضا، هو وجود بعض من آل أبي موسى في البصرة والبعض الآخر في الكوفة.

والأمر الآخر الذي بالغت الروايات في الإشارة إليه أيضا: المبلغ المالي الذي عرضه بلال على الرجل وهو مائة ألف درهم. وفي بعضها الآخر مائة وعشرين ألفا، ثمن عمالته على العراق لمدة سنة، كما ذكرت المصادر ذلك، فهذا في نظرنا - مبلغ غير صحيح لعمالة والي العراق اللهم إلا إذا كان يفهم أن بيت مال المسلمين هو بيت ماله، كما كان ينظر إليه بعض اللواة والخلفاء الذين كانوا يأخذون منه ما شاموا دون حسيب ولا رقيب، لأننا إذا ما نظرنا إلى مجموع مرتبات اللواة في سنة واحدة في ذلك الوقت، وعلى ضوء ما فرضه أمير المؤمنين عمر لهم، كما بينا ذلك في التمهيد في أول هذا الباب، وهو: ما بين المائة إلى الثلاثمائة دينار في الشهر، فإذا ما حولنا ذلك إلى دراهم على أساس قاعدة صرف الدينار

الواحد بعشرة دراهم ومعدل المرتب ماقتي دينار كانت عائلته السنوية أربعة وعشرين ألف درهم، وهو مبلغ قريب للمبلغ الذي ذكره المبرد في روايته وهو عشرون ألف درهم. والشيء الجدير بالإشارة إليه أيضا، والذي كشفتته هذه الروايات أن الولايات كانت تنال بالرشوة تقدم للرجال المقربين من الخلفاء الذين لهم حظوة ومكانة خاصة في نفوسهم وقت مر معنا ما فعله يزيد بن المهلب مع ابن الأهمم الذي زين لسليمان بن عبد الملك أمر نقله إلى خراسان حتى يتحرر من رقابة صالح عليه.

ذلك هو موقفه من بلال، وقر عليه أضرابه، فالعبادة المغشوشة لا تؤهل الإنسان لتولي المناصب القيادية، بل لابد عند أمير المؤمنين من السيرة المرضية والأسوة الحسنة والإخلاص في السر والعلن والماضي الناصع والرفق بالرعية، وبلال كان على النقيض من ذلك، ولذلك قال مالك بن دينار لما سمع بولايته على قضاء البصرة سنة 109هـ: «ياك من أمة هلكت ضياعا ونى أمرك بلالا»⁽¹⁾.

11- أمره بحمله بعزل أهل الخطة من الوظائف الإدارية أن له يعلموا

منحوره إلى بحاله بأمره بعزل أهل الخطة من الوظائف الإدارية

-130-

رغم ما قام به الخليفة عبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف نائبه على العراق من جهود جبارة في تعريب الإدارة المالية، ومن بعدهما عبد الله بن عبد الملك والي مصر 86-90هـ، فإن الإدارة بقيت تُعسّر من قبل أهل الخمة نصارى في مصر والشام ومجوس في الجناح الشرقي على الخصوص، وأدى تزايد هذا النفوذ إلى الإرتباك في فعالية المراسيم والأوامر الموجهة إلى المؤسسات الإدارية التنفيذية بتحكم هذه الفئات في هذا الجهاز الفعال في رقاب المسلمين، وازداد نفوذهم بازدياد انحراف خلفاء بني أمية وأعاونهم عن الأصول الإسلامية العامة التي تحدت بالكتاب والسنة في العهد النبوي، وسار على هديهما الخلفاء الراشدين، واستمر الوضع على هذه الحالة مستغلين حاجة الدولة إلى المال وإلى الأخصار حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز الذي خطا خطوة أكثر إيجابية في تحرير الإدارة من هذه السيطرة باستبدالهم بعناصر مسلمة كفوة، إذ كتب إلى عماله في هذا الشأن كما قال ابن عبد الحكم:

(1) سريخ: لغير قصفك ج2، ص 37.

«أما بعد. فإن المشركين نجس حين جعلهم الله جند الشيطان، وجعلهم (الأخريين) أمثالاً، الذين حلَّ صغيروهم العباد الدنيا ومنه ينتمون آفة ينتمون حنقا⁽¹⁾ أقول لك لصري : من تجب عليهم باجتهادهم لعة الله ولعة للاعنين.

إن المسلمين كانوا فيما مضى إذا قدموا بلدة فيها أهل الشرك يستعينون بهم لطمهم بالجسابة والكتابة والتببير⁽²⁾، فكانت لهم في تلك مدة فقد فضاهما الله بأمر المؤمنين، فلا أعلم كاتباً ولا عاملاً في شيء من عملك على غير دين الإسلام إلا عزله واستبدلت مكانه رجلاً مسلماً، فإن محق أعمالهم محق أقيمتهم، فإن أولى بهم إزالتهم منزلتهم التي أنزلهم الله بها من النذل والصغار، فافعل ذلك وأكتب إلي كيف فعلت.

وانظر فلا يركبن نصراني على سرج وليركبوا على الأكف⁽³⁾، ولا تركبن امرأة من نساتهم راحلة، وليكن مركبها على إكاف، ولا يلهجوا على الدواب، وليدخلوا أرجلهم من جانب واحد⁽⁴⁾، وتقدم في ذلك إلى عمالك حيث كانوا، وأكتب إليهم كتاباً في ذلك بالتحديد وكفيته، ولا قوة إلا بالله⁽⁵⁾ ! «.

رواية أخرى لمنهون السابق

- 130 - أ

في حين ذكر ابن القيم رواية أخرى أكثر وضوحاً فصل فيها ما أبهم في رواية ابن عبد الحكم السابقة.

مهد ابن القيم لما قام به الخليفة عمر بما كان عليه الأمر في العهد النبوي والراشدي بعدم الاستعانة باليهود والنصارى وأهل الشرك عامة في شيء من ولايات المسلمين مستشهداً على ذلك ببعض الأحاديث النبوية وأثار الخلفاء الراشدين بالخصوص الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم خلاص إلى ذكر سيرة عمر بن عبد العزيز في أهل النمة الذي تأسى بالذين سبقت الإشارة إليهم ، الذي لورد رسالته الآتية التي كتبها إلى عماله في الأفاق، ونصها:

(1) سورة الكهف، الآية: 103، وبدويتها (قل من فتنتم بالآخرين)

(2) تكلمنا على هذه المسألة في تهديد الفصل الخامس الخاص بأهل لعة في الباب التاسع.

(3) -الأكف: مفردا وكف، والفوكاف والإكاف، ما يوضع على ظهر الحمار والبغل والحمير، وهي ما يعرف بالبردمه.

(4) ابن منظور: لسان العرب، م، 9، ص 364، مادة (وكف)

(5) قد بسطنا الكلام على الفخر في الفصل الخامس الخاص بأهل لعة وسئل من رقم: 695 إلى 701 ب

(6) سيرة عمر، ص 140.

«أما بعد. فإن عمر بن عبد العزيز يقرأ عليكم من كتاب الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفُرُجَاتُ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ حَلَاطٌ﴾ (1) جعلهم الله حزب الشيطان وجعلهم: ﴿الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (2) حَلَّ مَغْتَمَةً فِي الْعِبَادَةِ الْعُتْبَاءَ وَهُمْ يَحْتَمُونَ أَلَمَةً يُحْمِلُونَ حُنْفًا» (3).

واعلموا أنه لم يهلك من هلك من قبلكم إلا بمنعه الحق وبسطه يد الظلم (4). وقد تلقى عن قوم من المسلمين فيما مضى أنهم إذا قدموا بلدًا اتهم أهل الشرك فاستعتوا بهم في أعمالهم وكتابتهم، لعلمهم بالكتابة والجبالية والتدبير (4)، ولا خيرة ولا تدبير فيما يفضب الله ورسوله؛ وقد كان لهم في تلك مدة، وقد قضاها الله تعالى، فلا أعلم أن أحدًا من الصال أبقى في عمله رجلا متصرفًا على غير بين الإسلام، إلا نكلت به، فإن محو أعمالهم كمحو دينهم، وأنزلوهم منزلتهم التي خصهم الله بها من النل والصغار، وأمر بمنع اليهود والنصارى من الركوب على السروج إلا على الأكف، وليكتب كل منكم بما فطه من عمله» (5).

وقال ابن القيم: «وكتب إلى حيان عامله على مصر باعتماد ذلك».

ولكن رد حيان لا يطابق ما جاء في هذه الرسالة، وإنما يتعلق بنص آخر كتبه إليه يأمره فيه بوضع الجزية عن مسلم (6)، ومن ثم نعتقد أن ابن القيم ركب صيغة على أخرى لا تتوافق معها، وإن كانت المصادر قد أشارت إلى أن والي مصر أيوب بن حرشيل قد خصه بهذا الإجراء الذي عمل على تنفيذه بنزع القبط عن الكوز، واستعمل عليها المسلمين (7) وليس حيان كما ذكر ابن القيم.

رسالة أخرى في الغرض السابق

-131-

عن شعيب بن صفوان قال: كتب عمر بن عبد العزيز (8):

(1) سورة قنوة، الآية: 28.

(2) سورة الكهف، الآية: 103 وبديلها الآية ﴿قُلْ مَا تَشْتَكُونَ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾

(3) خطر الرسالة رقم: 44، 44.

(4) خطر فصل أهل الذمة في الباب التاسع.

(5) الحكم أهل الذمة، ج 1، ص 212-213.

(6) خطر الرسائل من رقم: 702 إلى 715.

(7) الكندي: اللوات، ص 67-68.

(8) القاري: المخطوط، ص 302.

(9) لم يذكر ابن كتب بذلك.

«أما بعد. فإنه يجب على المسلمين أن يضفوا من أهل الشرك والكفر ما وضع الله منهم، وأن ينزلوهم بمنزلتهم التي أنزلهم الله بها من النذل والصغار، ولا يشركوهم في أمانتهم ولا يسلطوهم على أهل الإسلام فتجري عليهم أحكامهم، ويستخدموهم بالطمع فيما عندهم، وينزلوا بهم حاجتهم فيضونهم ويحرمونهم.

فلا يبقى أحد من قبلك على غير الإسلام على شيء إلا عزلته، واستبدلت به رجلا من المسلمين ترضى دينه وأمانته وعفافه.

وخذهم بشد المناطق، وركوب الأكف، وحلق أوساط رؤوسهم.

وأطع الله واتفق، فإنه لا حرز لك، ولا منعة أن عصيته، والسلام»⁽¹⁾.

هذا النص أيضا يخالف في ألفاظه وصيغته ما سبق من روايات ولهذا السبب جعلنا له رقما رئيسا.

ولعل عدي بن أرطاة واليه على البصرة كان من بين الولاة الذين كتب إليهم بذلك كما تؤكد الروايات التالية.

رسالته إليه يحمل له في الغرض السابق

-132-

وروى المدائني عن مسلمة⁽²⁾ وغيره قالوا: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامل له قال:

«أما بعد، فإن الله [عز وجل]⁽³⁾ أكرم بالإسلام أهله وشرفهم وأعزهم، وضرب النلة والصغار على من خالفهم، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس.

فلا تولين أمور واحد من المسلمين⁽⁴⁾ أحدا من أهل نمتهم وخراجهم، فتبسط⁽⁵⁾ عليهم أيديهم وأمنتهم، فتنلهم بعد أن أعزهم الله، وتهينهم بعد أن أكرمهم الله -تعالى- وتعرضهم لكيدهم والاستطالة عليهم، مع لا يؤمن من غشهم إياهم، فإنه -عز وجل- يقول: ﴿لَا تَتَّبِعُوا بِلَاءَةَ مَن حَوَيْتُمْ مِّنْ حَوَيْتُمْ لَّا بِالْوَتْنِ حَبَالًا وَحُوا مَا حَبَيْتُمْ﴾⁽⁶⁾ و﴿لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ

(1) -البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص 196.

(2) -هو مسلمة بن محارب الذي تكررت الروايات عنه عنده.

(3) -ما ثبت من ابن الأثير، وفي المصدر ناقصة، وكذا يقال عن بقية النشاء.

(4) -عند ابن الأثير: «أمور المسلمين لهذا».

(5) -عنده أيضا: «تبسط».

(6) -سورة آل عمران، الآية: 118، وبدلتها: «يا أيها أمنوا لا تتبعوا...».

والتسارح أولياءً بغيضة أولياءً بغيضاً⁽¹⁾ والسلام⁽²⁾.

لم ينكر لمن كتب بهذا، وهي كما ترى رواية مختلفة عما سبق كل الاختلاف في العاطف، ولما كانت كذلك جعلنا لها رقماً أساسياً.

رواية أخرى لما سبق

- 132 أ -

وروى المدائني عن مسلمة قال: « كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي في عزل من كان من الصال من أهل الذمة، ولن لا يستعين بهم. فعزل ابن رأس البغل⁽³⁾، وابن زاذ نفروخ بن بيري⁽⁴⁾، وأقر زاذ مرد بن الهريذ⁽⁵⁾. فكتب إليه في عزله فعزله⁽⁶⁾ ».

هكذا جاءت الرواية دون نكر لنص الرسالة، ولعلها تتعلق بالمراسلة السابقة حيث أن المدائني الراوي لها عن مسلمة بن محارب، هو الراوي لهذه عنه أيضاً. وأما كون عدي عزل للبعض وترك زاذ مرد بن الهريذ فكتب إليه في عزله فعزله فإن المراسلة التالية في نظرنا - هي المتعلقة بذلك.

رسالة إلى محدي بأمره بعزل حاتبه

- 133 -

قال المدائني: كتب عمر إلى عدي في كتابه: « أن الله جعل لأهل الخير أعواناً عليه، ولأهل الشر أصحاباً مزينين له، وقد نهيتك عن كتابك فلم أرك متحاشياً لذلك، ولا زجراً له عن ظلم الرعية، وانتقاص حقوقهم، وإتاك

(1) سورة المائدة، الآية: 57، وبدلتها كبدية الآية السابقة.

(2) حبلاندي: لسبب الأشراف، ج 8، ص 164، بن الأثير: ككامل في التاريخ، ج 4، ص 165.

(3) لم ألق له على ترجمة أو ذكر في المصادر التي بين يدي.

(4) ابن زاذ نفروخ بن بيري: بقراء وليس بلزاي كما جاء في النص وهو: مردا نشاء الذي بقى على حوسبته وحاول إرشاد صلح بن عبد الرحمن ليتولى عن ترويب ديوان الخراج فلم عليه، حبلاندي: فتوح البلدان، ص 294، إيشان مستقى: العجاج بن يوسف، ص 435 وما بعدها.

(5) زاد سردي بن الهريذ: كذا جاء في لسبب الأشراف (إزلا بن هريذ) وكان يتولى جبهة الخراج على عهد المجاه، واستمر في ذلك حتى عزل. حبلاندي، ج 13، ص 383، 416.

(6) حبلاندي: لسبب الأشراف، ج 8، ص 164.

حين تفعل ذلك يا عدي: لمفترُ بي تارك حفظك من الله، فاطردُ عنك هذا الشيطان، ولا تشركهُ في أماتستك وأخرجهُ من المصير، فبني لو أنشركت أحدًا من حزب الشيطان في أماتنتي لاستنعتُ بأبن أبي مسلم⁽¹⁾.

فالكيفي نفسك يا عدي؛ ولا تحملي على مكروهك -بن شاء الله- والمسلم⁽²⁾. ذلك هو تأكيد أمير المؤمنين لعدي الذي تهلون في تنفيذ ما أمره به، ونون شك فإن عدي نفذ في حق هذا الكتاب عزيمة الخليفة فيه بإقصائه وغيره من كل الوظائف.

رسالته إلى محمد بن المعمر يأمره بدعوة خاتمه إلى الإسلام فإن أبي عزله

-134-

ضل أمير المؤمنين يتبع ما يأمر به ولأنه ليكون على بينة من تنفيذ ذلك بما يحقق للمسلمين المصلحة وينفع عنهم المضرة، متبعا لأخبارهم مراقبا لتصرفاتهم بوسائله الخاصة باعتبارهم لهم، شاحنا لنفوسهم وعزانهم إذا توانوا وفتر حماسهم لأعمالهم، ذائب التوجيه والإرشاد لهم موقرا عليهم الأخطاء والمزالق والعثرات، وفي هذا الصدد قال عمر بن أسد: «أنا كتاب عمر بن عبد العزيز إلى محمد بن [المنتشر]⁽³⁾».

أما بعد، فإتبه⁽⁴⁾ بلقني أن في عمك رجل يقال له حمان بن يزيد⁽⁵⁾ على غير دين الإسلام⁽⁶⁾، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ آمَنُوا بِبُطُحٍ مُّزُورًا وَكَعِبُوا أَلْبَانًا أَوْتُوا الْحِقَابَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَالضَّالِّينَ وَأُولِيَاءَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ أَنْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ مُّؤْمِنُونَ﴾⁽⁷⁾.

(1) يقصد به يزيد بن أبي مسلم الذي مضى الكلام عليه عند تعليقه على الرسالة رقم: 116، وانظر الرسالة رقم: 742.

(2) حبلانري: نصاب الأشراف، ج8، ص 193.

وانظر الرسالة رقم: 144 في حقه نسبه على الاستمعة في أصله بأهل الخير.

(3) على المصدر: محمد بن المنتشر، وما ثبت من ملاحظة محقق مراجع المنوك في الهامش الذي قل: هي مخطوطة كوينهاجن. إلى محمد بن المنتشر. وهو الصواب، ذلك أنني لم ألق على ذكر له تحت اسم: محمد بن المنتشر، كما أنني لم ألق على ذكر لعمر بن أسد المذكور أيضا فيما تحت يدي من مخطو.

ومحمد بن المنتشر بن الأجدع بن مالك الهذلي: كان شريفاً بكنوفة روى الحديث عن عدة من الصحابة، كان نائب عبد الحميد على واسط، خيراً ثقة، ابن سعد: الطبقات، م6، ص 216، المعزي: تهذيب الكمال، ج26، ص 496-497.

(4) ابن الأختوة: مكتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض رساله، وقد تصل به أنه نفذ كتاباً يقل له: حمان بلقني أنك استعملت حمان وهو على غير...»

(5) لم ألق عليه وهو ابن يزيد، نقله في منهاج الصواب.

(6) ابن الأختوة: «والمعنى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ آمَنُوا بِبُطُحٍ مُّزُورًا﴾ سورة المنتخبة، الآية: 1، ثم ذكر الآية الأخرى

(7) سورة المائدة، الآية: 57.

فإذا أتاك كتابي فلاذغ حسان بن يزيد⁽¹⁾ إلى الإسلام، فإن أسلم فهو منا ونحن منه، وإن أبى⁽²⁾ فلا تستعن به⁽³⁾، ولا بأحد من غير أهل الإسلام على شيء من أعمال المسلمين، [والسلام]⁽⁴⁾.

فقرأ الكتاب عليه، فأسلم، وعلمه الطهارة والصلاة⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-134 أ-

وأورد ابن القيم رواية تخالف في بعض فقراتها ما سبق حيث قال:
«وكتب إلى بعض عماله:

أما بعد، فإنه بلغني أن في عنك كتابنا نصرانيا يتصرف في مصالح الإسلام، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا جِهَنَّمَ مَرْوًا وَعِيبًا مِنَ الدِّينِ أُولَئِكَ اتَّخَذُوا الدِّينَ أُولَئِكَ اتَّخَذُوا الدِّينَ أُولَئِكَ اتَّخَذُوا الدِّينَ أُولَئِكَ اتَّخَذُوا الدِّينَ أُولَئِكَ اتَّخَذُوا الدِّينَ﴾⁽⁶⁾. فإذا أتاك كتابي هذا فلاذغ حسان بن يزيد -يعني نكك الكاتب- إلى الإسلام، فإن أسلم فهو منا ونحن منه، وإن أبى فلا تستعن به، ولا تتخذ أحدًا على غير دين الإسلام، في شيء من مصالح المسلمين، فأسلم حسان وحسن إسلامه⁽⁷⁾.

ذلك هو موقف أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز من تواجد أهل الذمة في المناصب الإدارية، الذي ترجح أن هذا الموقف منه نحوهم لم يكن فيه إلا متأسيًا بجده الفاروق رضي الله عنه في موقفه منهم، الذي كتب إلى أمراء الأجناد ينهاتهم عن الاستعانة بهم في أعمال المسلمين منهم: أبو موسى الأشعري ومعاوية⁽⁸⁾، ولعل هذا التأسي من الخليفة عمر بن عبد العزيز

(1) ابن الأخوة، منهاج الصواب، من يزيد، نقصة عندهما.

(2) -منهاج الصواب: فلا تستعمله أبداً ولعمرك، ولا تستعمل غير أهل الإسلام...».

(3) -نهية روية ابن الأخوة.

(4) ما ثبت من منهاج الصواب، وفي المصدر نقصة.

(5) -قطر شوشي: سراج الملوك، ص 403، ابن الأخوة: معالم القرية في الحكم العسبية، ص 37، وروايته دون سند، منهاج الصواب

في فتح مستنكاب أهل الكتاب لمؤلف مجهول ص 74-75.

(6) سورة المائدة، الآية: 57.

(7) -الحكم أهل الذمة، ج 1، ص 210.

(8) ابن قتيبة: معون الأخبار، ج 1، ص 43، لعل: للحكم أهل المال، ص 117، رقم: 328.

- ابن القيم: المصدر السابق، ج 1، ص 211.

- ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 17، ص 614-615.

جاء نتيجة لما اطلع على ما كتب به إليه سالم بن عبد الله الذي طلب منه ذلك كما سبق نكره.

إلا أن الملاحظ على ما جاء في هذه الرواية من أمر الخليفة لواليه أن يدعو هذا الكتب إلى الإسلام فإن أسلم أبقاء وابن أبي عزله نكح في نظرنا - هو موقفه العام الصائب منهم وإن خلت منه أوامره في الروايات الأخرى بتخييرهم بين الإسلام أو البقاء في مناصبهم الإدارية، أو البقاء على دينهم وترك هذه المناصب.

وفي تقديرنا أن هذا الإجراء تزامن مع عملية دعوته لأهل النمة إلى الإسلام الذي كان قد أمر ولاته أن يقوموا بها معهم⁽¹⁾.

ولا شك فإن هذه المراسيم والتعليمات التي كتب بها إلى عماله قد عملوا بها ونفذوا ما جاء فيها بنسبة كبيرة، منهم: أيوب بن شرحبيل واليه على مصر، الذي أشرنا إلى ما قام به فيما سبق، وكذا ولاة الشام، والعراق، إلا أن الأمر في خراسان بقي على حاله بالخصوص نيسوان خراجها الذي بقي نون تعريب، وأكثر كتابه كانوا من المحجوس حتى سنة 124 هـ حيث تم تعريبه على يد نصر بن سيار⁽²⁾.

والحق، أن هذا العمل من أمير المؤمنين عمر يعد خطوة جريئة كانت لها نتائج جد إيجابية، إذ حصل نتيجة لذلك توافق عقائدي وانسجام فكري ونفسي بين الأمر والمأمور، نلتك أن الخليفة عمر جعل من الدولة نولة هداية ودعوة لا نولة جباية، ومن ثم إقتضى الحال أن يتبوأ هذا الجهاز التنفيذي الحساس عناصر مسلمة تشاركه الرؤية نفسها التي يراها، إذ لا ينصر هذا الدين ويبلغه ويحافظ عليه إلا من يؤمن به ويتمثله دين ودولة، وقد يسرت عليه هذه العملية النجاح في الإصلاحات التي قام بها على شتى الجبهات، إذ سلك عماله طريقته متأثرين بحكم القنوة الذي كان الخليفة عمر يعمل دائما على تكريسه واقعا حيا طوال فترة خلافته، وبالفعل كانت هذه العملية قد دفعت تعريب الإدارة خطوات واسعة إلى الأمام مكنت للإسلام في المناطق المفتوحة حديثا.

ولكن للأسف : من جاء بعده لم يراع هذا الإجراء، فلم يعمل على تعميقه، وتوسيع نطاق العمل بموجبيه، فعاد أهل النمة يتحكمون في رقاب المسلمين من جديد متقلدين

(1) -خطر الرسالة رقم: 106، ومن رقم: 702 إلى 715.

(2) -طهشاربي: الوزراء والكتب، ص 43.

-نحة عثمان: الإدارة في العصر الأموي، ص 354-355.

المناصب الإدارية الحساسة، مستغلين الإنحراف الذي سار في طريقه الخلفاء وأعدائهم من حيث⁽¹⁾ فأصبحوا يعرقلون عملية انتشار الإسلام والدعوة إليه مفضلين مصالحهم الخاصة على مصلحة الدولة، بالخصوص في الجناح الشرقي للدولة مستغلين تواجدهم في هذه المناصب لابتزاز أموال الناس دون وجه حق، بالخصوص للمسلمين الجدد منهم، فلما حاول نصر بن سيار إصلاح الحال مهتدياً في ذلك بما فعله أمير المؤمنين عمر إنقلب رؤساء الأعاجم الذين ضربت مصالحهم في الصميم، ضده وضد الدولة عامة منظمين إلى الدعوة العباسية مؤيدين لدعاتها⁽²⁾.

⁽¹⁾ -تبرود: الكامل في اللغة ج2، ص 388-391، حيث أورد رسالة هشام إلى خلف عبد الله القسري يدونه فيها باستماتته بالمجوس والقصارى وحملهم على رقاب الفرس.

-بلاندي: أنساب الأشراف، ج9، ص 89-90.

-نجدة خماتش: الإدارة في العصر الأموي، ص 355.

⁽²⁾ -خطب الرستاق رقم: 713، 714، 715، وتعلقنا عليها في نهاية عرضها.

الفضل الثالث،

توجيهاته وإرشاداته ومراقبته لعماله وحثه على

الاقتصاد في نفقاته الورق والإدارة

الفصل الثالث: توجيهاته وإرشاداته ومراقبته لعماله وحثه على الإقتصاد في نفقاته الورق والإنارة

1- توجيهاته وإرشاداته لعماله

رسالته إلى حميد بن سلمة وعنه علي إقامته حق الله وإصلاح نفسه

-135-

كان أمير المؤمنين يدرك أن مهمته لا تنتهي بمجرد تعيين العامل، بل كان يتعقبه بالنظر في عمله، خاصة وأنه قد أشرك الرعية بالتدخل لتقويم إنحرافه حتى يراجع الحق وهو نعيم، ويوجههم لما فيه خيرهم وخير من يقولون أمرهم في الدارين، حاثاً إياهم على تغليب إقامة حقوق الله في بلانة وعلى عباده، فقد قال بشير بن عبد الله بن عمر: كتب عمر بن عبد العزيز إلى حميد بن سلمة⁽¹⁾:

«أما بعد، فأصلح الذي بينك وبين الله، واعلم أنني قد أشركتك في أمارة عظيمة، فإن ضيقت حقاً من حقوق الله كنت أهون خلقه عليه، ثم لا يقني عنك عمر من الله شيئاً»⁽²⁾.
لم تشر المصادر التي رجعنا إليها إلى نوعية هذه الولاية ولا المكان الذي تولى عليه. وأمير المؤمنين في توجيهه هذا لهذا العامل يؤكد عليه إن أراد أن يتقرب إليه، كما كان يفعل من سبق من الولاة مع خلفائهم عليه أن يقيم حق الله دون تلكأ أو مداهنة مبرءاً نفسه من كل ما يكون خلاف ذلك.

رسالته إلى عبد الرحمن بن نعيم بنسخته وبصديقه

-136-

لما عزل أمير المؤمنين الجراح بن عبد الله عن خراسان سنة 100 هـ وفصل إدارة هذا الإقليم وعين عبد الرحمن بن نعيم على صلاتها وعبد الرحمن بن عبد الله على خراجها كما سبق بيان ذلك، كتب إلى الأول كما قال إبراهيم الصائغ:

(1) -حميد بن سلمة لم أشر على ترجمة له بهذا الاسم ولعله حماد بن سلمة مولى بني نعيم ابن أخت حميد الطويل تستوفى سنة 168.

(2) -بن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 2، ص 39-40.

(3) -بن سعد: الطبقات، م، 5، ص 290.

«أما بعد، فكن عبدا ناصحا لله في عباده، ولا يأخذك⁽¹⁾ في الله لومة لائم، فإن الله أولى بك من الناس، وحقه عليك أعظم، فلا تولين شيئا من أمر المسلمين إلا المعروف باتصيحة لهم، والتوفير عليهم، وأداء⁽²⁾ الأمانة فيما استترعى وإياك أن يكون منك ميلا بسى غير الحق، فإن الله لا تخفى عليه خافية، ولا تذهبن عن الله مذهبها، فإنه لا ملجأ من الله إلا إليه»⁽³⁾.

هكذا يعمل أمير المؤمنين على بعث الرقابة الداخلية في قلب هذا العامل على مراجعة تصرفاته ومحاسبة نفسه قبل محاسبة المولى ﷺ له.

رسالته إلى محمد الرحمن بن نعيم بنسمة أن يهون العمل بالعلم

-137-

وقال ميمون بن مهران: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه في مناسبة أخرى يوجهه إلى ضرورة ربط العلم بالعمل قائلا له:

«أن العمل والعلم قريبان، فكن عالما بالله عاملا له، فإن أقواما علموا ولم يعملوا، فكان علمهم عليهم وبالاً»⁽⁴⁾.

ذلك هو الحق من عمل بعلمه علمه الله ما لم يعلم، ورفع من شأنه وأعلى قدره وبوأه صدارة العالمين، وأمة تستبعد ذلك من حياتها تبقى أبد الدهر تعيش بين الحفر.

رسالته أخرى له إلى محمد الرحمن بن نعيم

-138-

وكتب إليه في مناسبة أخرى ينبهه إلى أهمية الإخلاص في العمل كما ذكر ذلك مقاتل بن حيان:

«أما بعد، فاعمل عمل رجل⁽⁵⁾ يعلم أن الله لا يصلح عمل المفسدين»⁽⁶⁾.

(1) -لين كثير: «تأخذك»

(2) -عنه: «وإذا الأمانة لها استترعى»

(3) -تاريخ الطبري، ج6، ص 561-562.

-لين كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 188-189.

(4) -تاريخ الطبري، ج6، ص 567.

(5) -لين الأثر: «من يعلم»

(6) -تاريخ الطبري، ج6، ص 567.

-لين الأثر: الكامل في التاريخ، ج4، ص 162.

دعوة منه - رحمه الله - إلى هذا العامل إلى إخلاص النية في عمله.

ومالته إلى عدي بن أرطاة بنعمه إلى ضرورة حسن اختيار أعوانه

-139-

وقال حجاج: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بنصحته أن يحسن اختيار أعوانه قائلا

له:

«ليسكن أمتناؤك أوساط الناس لا يدعون حقا، ولا يكسبون باطلا، لا أنت ولا قارئ

مسند ولا فاسق مبرز»⁽¹⁾.

في نهاية النص غموض لم يهتد إلى نصر آخر يمكننا بواسطته توضيح ما غمض.

ومالته إلى عدي بنكر عليه تعظيمه ويثني على الحسن البصري وبأمره

بمعاورته

-140-

أشرنا فيما سبق إلى عدم رغبة أمير المؤمنين سماع مذائح الناس له، بالخصوص من اثنين يبالفون في ذلك، وكذا ممن يريد أن يرفعه فوق منزلته التي خصه الله بها⁽²⁾، وأشد ما كان ينكر تكرار أعوانه أسألهم عليه وربط كل شيء به، حيث لا يضعون في حسابهم ضياع الوقت⁽³⁾ وبالتالي ضياع مصالح العباد، خاصة وأن الخليفة عمر كان في سياق مع الزمن لإجاز أكبر قدر ممكن من الإصلاح، بقدر من كان قبله في الظلم والعنوان، وفي هذا الصدد قال عبد الملك بن يزيد:

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أما بعد، فإني لن تزال تعني إلي رجلا من المسلمين في الحر والبرد تسألني⁽⁴⁾ عن

السنة، كأنك إنما تعظمي بذلك، وأيم الله! لحصبك بالحسن.

فإذا أتاك كتابي هذا فسل الحسن لي ولك وللمسلمين - فرحم الله الحسن - فإنه من

(1) ابن عبد الحكم: سيرورة عمر، ص 146.

(2) انظر الفصل الرابع من الباب الأول لتفاده ما وعظ به منها له في حياته السياسية، ص 135-140.

وانظر نبيه عن دعاه له رسائل رقم: 14، 14، 15، 16.

(3) انظر الرسائل رقم: 66، 68، 69.

(4) ابن الجوزي: حسانني، ومثلها عند ابن منظور.

الإسلام بمنزل ومكان؛ ولا تقرئته⁽¹⁾ كتابي هذا⁽²⁾.

تلك هي مكانة هذا العالم الرباني في نفس أمير المؤمنين، وقد مرت في أول هذا الباب مراسلاته إليه يطلب منه النصيحة والتوجيه وسيأتي في المواضع المرید من ذلك.

رسالته إلى محبي بأمره بمسؤال الحسن أن أهطل عليه أمر

-141-

وروى المحدثي عن أبي هلال قال: كتب عمر إلى عدي:

«إذا أشكل عليك أمر فصل عنه الحسن بن أبي الحسن»⁽³⁾.

مجيء هذه الرواية بهذه الصيغة يقوي احتمال أنها غير المراسلة السابقة، رغم أن

التساؤل يبقى مطروحا عن سبب كتابة الخليفة إليه بالذي كتب.

منهورة إلى عماله بمجمعهم فيه من الإمتعانة بغير أهل القرآن في أعمالهم

-142-

واعزاز الخليفة عمر بالقرآن وإكرامه له دفعه إلى إعزاز أهله، بالخصوص من

خلصت نيته، واستقامت سيرته، فقربهم إليه، واستعان بهم في أعماله، وحتى يعطي لهم

أهميته أكبر وأوسع، أصدر منشورا وزعه على عماله يؤكد عليهم أن يعتنوا عليهم في

أعمالهم ويقنموا على غيرهم، فقد بلغ عبد الوهاب بن الورد أنه قال لهم:

«إياكم أن تستعملوا على شيء من أعمالنا إلا أهل القرآن»⁽⁴⁾.

ردهم عليه: فكتبوا إليه:

«يا أمير المؤمنين، إنا استعملنا أهل القرآن فوجدناهم خونة»

(1) -صند: تقرئته» ومثها صد ابن منظور.

(2) -نحو نعم: حلية الأولياء، ج5، ص307.

(3) -سبن الجوزي: سيرة صر، ص121.

(4) -سبن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج15، ص190.

(5) -هبلانري: نسلب الأشراف، ج8، ص162.

(6) -سبن الجوزي: سيرة صر، ص120.

رحمة عليهم يؤخذ عليهم إلا بمنعنا إلا به

-143-

فكتب إليهم:

«(1) إياكم أن يبلغي عنكم أنكم استصلتم على شيء من أعمالنا إلا أهل القرآن، فإنه إن لم يكن عند أهل القرآن خير فغيرهم أحرى بأن لا يكون عندهم خير» (2).

رواية أخرى لما سبق

-142-

((رسالة عمر: أما صاحب منهاج الصواب فقال: «كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى

عماله:

أن لا تولوا على عملنا إلا أهل القرآن».

ردهم عليه: فكتبوا إليه: إنا وجدنا فيهم خيانة)).

رحمة عليهم يؤخذ عليهم ننهض ما أمر به

-143-

فكتب إليهم:

((إن لم يكن في أهل القرآن خيرا كفى (3)، حذرا ألا يكون في أعداء الله ورسوله خيرا

أيدا)) (4).

من المستبعد أن يتفق هؤلاء العمال مع اختلاف مناطقهم على الكتابة إلى أمير المؤمنين بالذي ذكر. للظاهر أن صيغة مخاطبة أمير المؤمنين إن كان يدل على أن الرد كان جماعيا فإن السرد كان من أحد عماله فقط، ذلك أنه يعبر أحيانا عن المفرد بصيغة الجمع كما هو واضح في كلام العرب ولغتهم.

(1) بداية نص ابن كثير: «لا يستعمل على الأصل إلا أهل القرآن...».

(2) حين المجزي: ص 120.

حين كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 207، ونظر كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص 65.

(3) كفى: يكرر كفاية، إذا قام بالأمر، وتعني أيضا في معناها العام: خيرا يفتى ويكفي ويجزي، فغيره أولى ألا يكون فيهم خيرا أيدا.

حين منظور: لسان العرب، م 15، ص 225، مادة (كفى).

(4) منهاج الصواب في فتح استنساب أهل الكتاب، ص 75.

والملاحظ مرة أخرى أن الخليفة كان شديد الرخصة في اختيار أنقى الرجال وأخلصهم وأغزرهم عِماً وأكثرهم فطنة وتقوى، مستعيناً بهم على مختلف الأعمال، ويؤكد هذه الحقيقة طلبه من إياس بن معاوية أن يرشده إلى قوم من القراء -العلماء- ليوليهم، فقال له:

«إن القراء ضربان: ضرب يعملون للأخرة، وأولئك لا يعملون لك، وضرب يعملون للننيا فما ظنك بهم إذا مكنتهم منها؟

فقال: ما أصنع؟

قال: عليك بأهل البيوتات الذين يستحيون لأسيابهم ويرجعون إلى أعراقهم فولهم»⁽¹⁾.

وللاشارة فإن هذه المشاورة وردت في عيون الأخبار⁽²⁾ منسوبة إلى عدي بن أرطاة والشيء نفسه جاء في العقد⁽³⁾، وإن صح ذلك فإنه -في نظرنا- عمل على تنفيذ أوامر الخليفة إليه، الأنفة الذكر، بأن يحسن اختيار أعوانه وفق الصفات التي بينها له، خاصة وأننا قد أشرنا عند كلامنا على موقفه من الشعراء: أنهم انقشعوا عنه والتف حولَه القراء والزهاد جاعلاً منهم مجلس شوراه، مستعيناً بأصلح من قدر عليه، فلذلك سلك عماله طريقته وهو في هذا كجده الفاروق رضي الله عنه كان يستعين بأهل الدين على سلامة دينه⁽⁴⁾ مجزلاً لهم العطاء والرزق، حتى لا تمتد أيديهم إلى مال الأمة بالخيانة كما أشرنا إلى ذلك في التمهيد.

منظوره إلى عماله بمنحه فيه على الإمتعانة بأهل الخير في أعماله

-144-

وتوالت توجيهاته إلى عماله يحثهم فيها على انتقاء أعوانهم من نوي الفضل والصلاح ففي هذا الصدد كتب إليهم يقول:

«إياكم أن تستعينوا بأهل الشر فيظهر أهل الباطل على أهل الحق، واستعينوا بأهل الخير يظهر أهل الحق على أهل الباطل»⁽⁵⁾.

(1) -توحيد: البصائر والسنن، م 1، ص 76.

(2) -عين القوية: ج 1، ص 17.

(3) -عين عدي ربه: ج 4، ص 20.

(4) -أبو يوسف: الخراج، ص 113.

(5) -ساجدة نوح: صر بن عبد العزيز وسيلسته في رد المظالم، ص 27، نقلاً من تاريخ دمشق لابن عسكرك م 13، ورقة 153 ب.

ورجعنا إلى مختصر تاريخ دمشق لابن منظور فلم نجد فيه هذا النص، ولعله اختصر ما اختصر من كلامه وانظر الرسالة رقم: 133.

تلك هو الحق فلا إصلاح نون عناصر صلحة، ولا تكون للحق والمثل والحرية والمساواة نولة، إذا تسلط أهل الفسوق والعصيان على مقدرات الأمور، ومن ثم أنكر أمير المؤمنين أهمية صلاح من يريد الاستعانة بهم على أمور المسلمين، فهم ركيزته وأساس نجاحه.

تعلمت له إلى أصحاب الطرز في كيفية نسج الألبسة

-145-

ولم ينس أيضاً وهو في غمرة الإصلاحات المشرفين على نيوان الطراز أن يوجههم إلى كيفية نسج ما تحتاج إليه النولة من ثياب وألبسة، إذ قال الحكم بن عمر الرُّمَيْني: شهدت عمر بن عبد العزيز كتب إلى أصحاب الطرز⁽¹⁾:

«لا تجعلوا سدى الخز إلا من قطن، ولا تجعلوا فيه إبريسم⁽²⁾»⁽³⁾.

نهى أمير المؤمنين عن استعمال الإبريسم وهي خيوط الحرير في نسج الخز الذي يصنع من الصوف والحرير، وليكن ذلك من القطن حتى يصبح لباس تلك مناج، وتفسير نهى الخليفة عن ذلك، إنما كان تقيداً منه بالحديث النبوي الذي نهى فيه عن لبس الحرير⁽⁴⁾ من قبل الرجال.

توجهه إلى صاحب العراق يوجهه إلى ما ينبغي أن تكون عليه سياسته مع مجتمعه

-146-

وكتب إليه صاحب العراق يخبره عن سوء طاعة أهلها⁽⁵⁾ فوق له:

(1) أي المشرفين على المعامل المختصة في نسج الألبسة الرسمية الخاصة بالعلماء، والمسا، وكذا الأعلام والشرايات والشعارات، وكلها بنو أمية قد فتنوا بهذا الفرض فيرون عرف: ديوان الطرز.

-مقدمة ابن خلدون: ج2، ص 816-817. طبعة لجنة البيان.

-مقدمة خلائق: الإدارة في عصر الأموي، ص 285-287.

(2) إبريسم: والبرس والبرس. لقطن. كذا جاء تفسيرها، وفي تفسير آخر يقصد به الحرير، حيث فسّر بأنه. ثبت من إبريسم وله يكن هو قميصود من نسي الخليفة لما منعه لتسبب لتسكور أهله في تعليقاً على النص. ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص 184، مادة: (حز)، ج5، ص 345، مادة: (خز)، ج6، ص 25، مادة: (برس).

(3) -للذهبي: سير أعلام النبلاء، ج5، ص 145.

(4) -الإمام مسلم: الجامع الصحيح، ج6، ص 135 (كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال بناء الذهب).

-سنن الترمذي، ج4، ص 189، (كتاب اللباس والزينة، باب: ما جاء في الحرير والذهب).

(5) -كذا وردت ولعله يقصد لكوفة.

«أرض لهم ما ترضى لنفسك وخذهم بجر قلمهم بعد ذلك»⁽¹⁾.

لم يشر المؤلف إلى اسم من يكون صاحب العراق هذا، إلا أنه يخيل لنا أنه عبد الحميد بن عبد الرحمن وإليه على الكوفة وهذا لما جاء في تصنيف ابن عبد ربه فنص بقلوبه: «طاعة أهلها».

إذ من المعلوم أن شكوى أهل العراق عامة والكوفة خاصة من ولايتهم وسوء طاعتهم لهم لا تكاد تنتهي بالحق وبالباطل ومنذ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى أنه قال عن أهلها: «أعينني أهل الكوفة فإن استعملت عليهم لئنا استضعفوه، وإن استعملت عليهم شديدا شكوه»⁽²⁾.

وللإشارة أيضا أن عدي بن أرطاة والي البصرة هو الآخر لبنتكى من سوء طاعة أهل هذه المدينة وقلة شكرهم⁽³⁾.

وخلاصة الأمر: إن الخليفة عمر برده المنكور، ينيبه وإليه إلى شيء هام وضروري وهو: أن يصلح نفسه فهو المقننة الأولى لإصلاح الخلق، وهو بذلك يؤصل له أصلا من أصول النجاح السياسي في كسب ولاء وطاعة من يتولى أمرهم، وإن شئنا قلنا إنه يدعو إلى إقامة سياسته مع رعيته على العدل.

رمالته إلى عهد المهدي في خصائص صاحب العادة

-147-

قال للبلاذري: كتب عمر إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن:

«إعلم أن كل ذي عادة مقتض ما سنتت له»⁽⁴⁾.

هكذا جاءت هذه المراسلة بهذا الغموض والتناقض في الوقت نفسه، ذلك أن صاحب العادة متبع ما تعود، فكيف يتبع ما يسن له عبد الحميد؟ إلا أن يكون المقصود أن يحمله حملا على ما يأمره به ويجبره عليه. ولعل ما كتب به أمير المؤمنين إليه هو جزءا من رسالة أسقط الرواة القسم الأساسي منها.

(1) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج4، ص 208-209.

(2) ابن الجوزي: مناهج أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ص 118.

(3) لفظ الرسالة رقم 372، 373، 373 ب.

(4) تحصيل الأشراف، ج8، ص 204.

رسالته إلى عدي بوجهه إلى ترك المزاج

-148-

المعروف عن الخليفة عمر أنه تربي منذ صغره على الحد مبتعدا قدر طاقته عن مواطن الهزل والمزاج، وكل ما يؤدي إلى تشويه سمعته ويزري بعقله، وما تتطلع إليه نفسه التواقة.

ففي فترة طلبه للعلم في المدينة المنورة كان لا يخالط إلا المشايخ وسراة القوم متجنباً أشرايه من الشيب، وهزلهم ولهوهم وعثيم⁽¹⁾، ونمت معه هذه الصفة حتى أصبحت سمة مميزة لشخصيته، وحتى أصبح هذا الوجه من أبغض الوجوه إليه بعد الكذب الذي كان يمقته أشد المقات⁽²⁾، وحاول حمل المقربين إليه على التخلق بهذه الصفة منها إياهم أن يتجنبوا ذلك معه ميبنا لهم آثاره السيئة فقد قال لهم: «إياي والمزاج؛ فإنه يبعث الضغن وينبت الغل».

ولم يقتصر أمره على النهي، بل وضع لهم بنبلا عنه، فقد قال لهم بعد ذلك: «...تحنثوا بكتاب الله وتجالسوا به، وتسايروا عليه، فإذا مللتم فحديث من حديث الرجال حسن جميل»⁽³⁾. ولما كانت للمزاج تلك الآثار، ولما كان من مهامه حماية المجتمع من كل ما يؤدي إلى تمزيق صفته، حفاظا منه على أواصر المودة بين أفراد، فقد قال البلاذري: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي:

«إيلكم والمزاج! فإنه يذهب بالمروءة، وينبت الضغائن»⁽⁴⁾.

منهورة إلى عماله في الغرض السابق

-149-

وجاء عند اللوماء قوله: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

(1) حزيير بن بكر: الأخبار الموقفت، ص 208.

وتنظر الفصل الأول من الباب الأول عند كلامنا على سمر في طلب قلم ص 8-10.

(2) -تنظر حكمة عمر سليمان في الفصل الثالث من الباب الأول، في: سليمان لا يصير على مفارقة عمر له» ص 110.

(3) -لين حد الحكم: سورة ص، ص 118.

(4) -حسب الشرف، ج 8، ص 143.

«امنعوا نفاس من المزاح، بذهب المروءة، ويوغر الصدر»⁽¹⁾.

فهل كان عدي بن أرطاة من الذين كتب إليهم بذلك؟ قد يكون كذلك، إلا أنه يمكن أن يكون قد كتب بذلك إلى عدي بن نون غيره.

استمر أمير المؤمنين ينصح ويرشد، كلما وجد الفرصة مناسبة، فقد قال لجماعة: «امتنعوا من المزاح تسلّم لكم الأعراض»⁽²⁾، وثار مرة في وجه رجل بني مروان كانوا مجتمعين عنده حلطوا الجد بالهزل فقال لهم محذرا يباهم من ذلك: «لهذا اجتمعتم، لأخس الحديث، ولما يورث الضغائن؟ إذا اجتمعتم فأفيضوا في كتاب الله تعالى، فإن تعنيتم ذلك ففي السنة عن رسول الله ﷺ، فإن تعنيتم ذلك فعليكم بمعاني الحديث»⁽³⁾.

توجهه إلى عبد الحميد واليه علي الكوفة

-150-

وكتب إليه عبد الحميد بن عبد الرحمن واليه علي الكوفة يخبره: ((أنه فعل في أمر كما فعل عمر بن الخطاب. فوقع في كتابه:

﴿أولئك الذين هدّى الله فبضامته اقتحموا﴾⁽⁴⁾ ((⁽⁵⁾)).

وأمير المؤمنين يتوقّعه هذا يشي على الفاروق ويشي على عبد الحميد ويحثه على الاقتداء بالصالحين من السلف في أعمالهم.

منهورة إلى ولاته بمنعهم منه من الإنجاز في سلطانهم

-151-

لم يكتف أمير المؤمنين بمنع عماله من قبول الهدايا، بل اتخذ معهم إجراء آخر له أثره البارز في الرخاء الذي عرفته الجماهير إبان خلافته، ألا وهو منعهم من ممارسة أي نشاط تجاري يلزام موظفي الدولة حدود وظائفهم كخدام للأمة، ومسؤولين أمامها أولاً، والخليفة

(1) - محمد بن إسحق قوشاد: لموسى لو الظروف والظرفاء، ص 13-14.

(2) - المصدر نفسه، ص 14.

(3) - لموسى: العنية، ج 5، ص 272-273.

(4) - سورة الأعمام، الآية: 90.

(5) - ابن عدي: المصدر السابق، ج 4، ص 208-209.

ثانياً، فقد كتب إليهم مرة أخرى⁽¹⁾ مؤكداً عليهم ذلك، مبيّناً لهم الآثار السيئة التي تحيق بالأمة عن ممارستهم للتجارة قاتلاً لهم:

«إن تجارة اللوالة لهم مفسدة وتلرعية مهلكة، فامنع نفسك ومن قبلك عن ذلك»⁽²⁾.

وفي الحقيقة أن أمير المؤمنين قد طبق هذه الفكرة أيام إمارته على الحجاز، مانعاً عن نفسه الإتجار في تراب إمارته إبتاعاً منه للصيحة الإمام محمد بن كعب القرظي الذي نهاه عن ممارسة التجارة، منكرًا إياه بنهي النبي ﷺ عن ذلك⁽³⁾.

فلما صار الأمر بيده، وتوسع سلطته، وسع من هذا الإجراء الراشد بنهيه الأنف الذكر محرراً بذلك الجماهير من الظلم المسلط عليها والغبين الذي يقترف ضدها من قبل ولائها الذين زاحموها في هذا القطاع الحساس.

هذا ولم يكن ما سبق الدافع الوحيد الذي حمل الخليفة على إصدار هذا المرسوم إقامة منه لسنة النبي ﷺ على أرض الواقع، بل وسع العمل بها ومكن لها بتأسيه بالخلفاء الراشدين في هذا المضمار، بالخصوص جده عمر بن الخطاب ؓ الذي منع على ولاته التجارة في سلطاتهم، وشاطر أموال بعضهم، من ذلك أنه حاسب الحارث بن وهب بعد أن اتجر أيام إمارته فقال: «إنا والله ما بعثناك للتجارة في أموال المسلمين»⁽⁴⁾.

وشرط على شريح حين ولاء قضاء الكوفة أن لا يشتري ولا يبيع⁽⁵⁾ وبمثل ذلك كتب إلى أبي موسى الأشعري⁽⁶⁾ ذلك ما يبغيه الإسلام وما يتطلبه الواقع السياسي والاقتصادي الذي تعامل معه الخليفة عمر بصديق وواقعية وحكمة ورشادة، الذي لا شطط فيه ولا تفريط مستلهما في ذلك الرصيد التاريخي للأمة من خلال تجربتها في ذلك على يد رسولها الكريم - عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم - والخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم -.

(1) - انظر ما سبق في هذا الباب منشور في عمله رقم: 106،قرة: حجلة الإسم والسما.

وانظر: باب المظالم رسالة رقم: 48.

(2) - محمد بن الأرقم: بدائع المنك في طبائع المنك، ج1، ص 215.

وأشار قرق في ج1 جزء ما جاء أملاء نصه: «تجارة اللوالة لهم مفسدة وتلرعية مهلكة». نسخة: ح10، ص82.

(3) - ابن الأرقم: بدائع المنك، ج1، ص 216.

(4) - الحريري بن بكر: الأخبار الموقفات، ص 624-625.

(5) - سوكيم: أخبار القضاة، ج2، ص 190.

(6) - عبد الرزاق، المنصف، ج8، ص 300 (كتاب الموع، باب: كيف ينبغي للقاضي أن يقضي).

وتكسب بعد وفاة هذا الخليفة الراشد عانت أيدي الولاة وموظفي النولة تحنكر ما تصل إليه أيديهم من الخليفة في قمة هرد السلطة إلى أنى مسؤول، خذ على ذلك مثلا الخليفة هشام بن عبد الملك الذي احتكر الإنتاج الزراعي وتسويقه في العراق حتى بلغ به الأمر أن كتب إلى خالته بن عبد الله القسري الذي نفسه في ذلك يأمره: «لن لا تبيعن من الغلات شيئا حتى تباع غلات أمير المؤمنين»⁽¹⁾، أما خالد بن عبد الله فبلغت غلة أراضيه بالعراق -ثلاثة عشر ألف ألف- درهم -13.000.000- وفي رواية: عشرون ألف ألف -20.000.000- كل هذا ينخل إلى خزينته الخاصة، ويعد هذا المبلغ نصف وارد مصر، إضافة إلى قبوله هدايا النيروز والمهرجان، فيحتفظ لنفسه بأكثرها، ويرسل إلى الخليفة بأقلها⁽²⁾.

وقس على هذا بقية الأمراء والموظفين، فماذا يبقى للحماهير الكاسحة؟ خاصة إذا علمنا أنهم بحكم مناصبهم كانوا يسيطرون على أجود الأراضي وأخصبها، وغلاتهم تباع قبل غلات الناس؟ وكأثر لهذا الظلم عاد نظام الحماية الذي كان سائدا في العهد الفارسي والبيزنطي، والذي عُرف في العهد الأموي بـنظام الإلجاء، أي أن الفلاح يضع أرضه تحت نفوذ أمير قوي يحتمي به، ويقوم الأمير بدفع خراجها. وكذا عودة ظاهرة "الإلغار" بسبب عسف عمال الخراج وشططهم في الجباية، فيندفع صاحبها خراجها إلى بيت المال المركزي⁽³⁾.

فكيف بعد هذا يزدهر اقتصادا في هذه الأجواء من المظالم وتزايد المصائب على رقاب الناس، واحتكار ثروة لها أهميتها في النشاط التجاري؟ ! كلا أبدا.

بل استمر هذا الوضع الشاذ منتها من قبل الحكام وولاتهم، مما جعل العلامة ابن خلدون يؤكد في مقدمته ما نهى عنه النبي ﷺ وسار على هديه الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم عمر بن عبد العزيز، وبعد استقرار للواقع الاقتصادي في عهده ولحركة التاريخ، فيعقد فصلا في مقدمته تحت عنوان: «في أن التجارة من السلطان مضره بالرعايا مفسدة لنجباية»⁽⁴⁾.

وذلك حق صدقته الوقائع والتجارب التي مر بها بني البشر، بل هو ظلم ما بعده ظلم

(1) ابن الأثير: التلخيص في التاريخ، ج 4، ص 236.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 235-236.

(3) طبري: الخراج، ص 248-250، 258-261.

(4) المقدمة، 281-282.

- صاد الدين خليل: ملامح الانقلاب الإسلامي، ص 121.

مؤثر بساد العمران على حد تعبير ابن خلدون، حيث استمرت هذه الظاهرة غير القويمة من بعده وإلى اليوم وازدادت حدة واتساعاً وشمولاً، ونحى ونكز من قوة القانون الذي سنه المحتكرون الذين تدعمهم قوة السلطة والسلاح في ذلك، الذين يحاولون تطبيع هذا الشؤد، بل أصبحت الدول تمارس ما كان ينبغي لها أن تترك أمره إلى بعض الكفاءات من الأفراد ليستحلوا معها جزءاً من المسؤولية في ذلك، وتخفف بالتالي من نفاثتها على ما احتكرته ويعتبر هذا الاحتكار من الدول التجارية صربة قاصمة لازدهار التجارة خاصة والإقتصاد عامة في العالم الإسلامي، ويمكن لنا أن نقرر به ضعف المسلمين في ميدان الركب الحضاري، رغم توفر بلدانهم على خيرات متعددة الأنواع، إضافة إلى توسطهم قارات العالم القديم، حتى أصبحوا يجهلون قواعد التجارة، بالخصوص منها الدولية، وكنيجة لذلك تأخر ركب الأفراد في مضمراها، وعطلت الكفاءات وطورنت، حتى أصبحوا اليوم يتلمنون على الأوربيين، الذين أصبحت لهم الإمامة في ذلك، والذين وإستلهموا جزءاً كبيراً من المبادئ الإسلامية في نشاطهم التجاري بالخصوص، فانتفعوا بها في نبياهم، وكذا أخذهم بنصائح ابن خلدون الغالية الذي أشار إليها في مقمته، ومما صدقه الواقع الذي تعاملوا معه بصنق ولا تضليل ولا زيف، حتى أصبحت أرضهم ملجأ كل مسلم صاحب كفاءة في هذا الميدان، بل وفي غيرها من سائر الميادين يسعى إلى تحقيق ما يطمح إليه، وما يشبع رغبته ويؤدي إلى إيراز نبوغه، بعد غياب أننى شروط قواعد العدالة في بلدانهم بتحقيق أمانهم وطموحاتهم.

كيف بعد هذا يستمر المسلمون في ضلالهم ولا يلتفتون إلى ماضيهم الغني بالتجارب المستعدة زماناً ومكاناً ليستلهموا منه أسس نهضتهم الروحية والمادية للإنتلاق من جديد في ركب الحضارة، ولا يبقوا لعبة بين اللاعبين ومسخرة للساخرين؟؟!

تعليمة له إلى عماله بأمره كتابة -أما بعد- في حذر وعانلهم

-152-

كان أمير المؤمنين يتبع سنة رسول الله ﷺ في الكبيرة والصغيرة، ويسعى جاهداً ما أمكنته قدرته على تطبيقها على أرض الواقع، منها سنته في كتابة الرسائل، فقد قال جعفر بن برقان: أن عمر بن عبد العزيز كتب في رسالته:

«إن رسول الله ﷺ كتب بها: أما بعد» (1).

(1) ابن سعد: الطبقات، 3، ص 281.

وله يحدد الراوي لمن كتب بذلك، وترجح لدينا أنه كتب بذلك إلى عماله يأمرهم بإتباعها في صنوبر رسائلهم. وقد التزم أمير المؤمنين هو نفسه بما كتب به كما نزل عليه رسالته في هذا البحث، وكذا مراسلات أعوانه.

والحق أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، واهتدى بهتبه الخلفاء الراشدين من بعده، ومن راجع رسائلهم الموثقة في المصادر⁽¹⁾ وجد صق ما أشار إليه عمر بن عبد العزيز في رسالته.

تعليمته إلى عماله يحثهم على تفضيه اسم الجلالة - الرحمن - عند كتابة البصلة

-153-

وكسب أيضا إلى عماله يحثهم على تفضيم إسم الجلالة عند كتابته في الرسائل، فقد قال القلقشندي أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله:

«إذا كتب أحدكم⁽²⁾ بسم الله الرحمن الرحيم، فليمد الرحمن»⁽³⁾.

وعلق على هذا فقال: وهذا ما يتعاطاه كتاب المغرب نون كتاب مصر وأهل المشرق.

رسالته إلى أحمد ختابة مصر يأمره بالقصود لم يَحْتَرِ أول البصلة بالسين

-154-

واهتم الخليفة عمر أيضا بالبصلة التي تعد للفاصل بين المبتور والمبارك في كل أمر ذي بال، وبالخصوص إسم الله - عز وجل - فقد كتب إليه من مصر كتابا لم يجعل «بسم»⁽⁴⁾ الله الرحمن الرحيم.

فكتب إليه عمر يأمره بالقصود عليه.

ولم يرو نص الرسالة.

فلما قدم، قال له: إجمل: «بسم الله الرحمن الرحيم» سينا وانصرف إلى مصر»⁽⁵⁾.

(1) -بخاري: الأب المعرد، ص 327، من رقم: 1120 إلى 1127.

-تكتفي: الترتيب الإدوية، ج 1، ص 142.

(2) -السيوطي: «أن تكتب بسم الله...»

(3) -صحيح الأضري، ج 6، ص 222.

-السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 218. ونقل نصه من كتاب المسالط لابن تينة.

(4) -أي لم يجعل السين بألفها الثلاثة كما هو واضح في أمره له.

(5) -القلقشندي: صحيح الأضري، ج 6، ص 222.

رواية أخرى لما سبق

-1154-

أما سفيان بن حسين فقال: «أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إليه، فترك نطقاً⁽¹⁾ سين
«بسم الله» وتبينها، فأشخصته إليه.

فقال الناس: فيم أشخص فلان؟

فقال: أشخص في سين فعلقها الناس⁽²⁾، أي عليه.

هذا وقد جاءت رواية أخرى عند ابن سعد من طريق جويرية بن أسماء أشار فيها إلى
اتخاذ عمر إجراء ضد كاتب له بخلاف الإجراء السابق، إذ عزله بسبب نسيانه إبراز أسنان
السين⁽³⁾، فهل حقاً أن الخليفة عمر اتخذ ما نكر في حق هذا العامل والسبب واحد؟

لا شك أن في ذلك نظر خاصة استدعاهم للكاتب من مصر، وكذا عزل الكاتب كما في
رواية ابن سعد، وهو الذي عرف عنه بعده عن التكلف، والتنطع في الأقوال والأعمال
إضافة إلى ثقيدته بما كان جده الفاروق يعمل، فقد جاء عنه أنه أمر واليه على مصر عمرو
بن العاص أن يضرب كاتبه سوطاً لنسيانه كتابة حرف «السين»⁽⁴⁾.

وهناك طرق أخرى كان بإمكانه أن يتخذها ضددهما، إما بالتأديب أو بإرشادهما إلى ما
ينبغي أن لا يتكرر منهما ذلك.

ولكن الأمر الذي يجدر بنا التأكيد عليه أن الخليفة عمر لم يكن أول من كره ذلك، فقد
سبقه إلى هذا جده عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وزيد بن ثابت، والحسن البصري، ومن
بعده الإمام مالك وغيرهم، وعلل ذلك ابن رشد فقال: «إن الباء ليست من اسم الله، وإنما
دخلت عليه للإزاق والإعلام بالبداءة، لأن المعنى في ذلك: أستفتح كلامي وفعلي باسم
الله، فلا يحسن أن يفرق بينهما بالمد كما يفعل بين الحرفين من الاسم ليحسن به، إذ ليس
من الاسم»⁽⁵⁾.

(1) أي تعبد أسنان السين، ولا يقيه لا نطق له.

(2) سبلاندي: نسيان الأثراف، ج 8، ص 154.

(3) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 270.

(4) ابن الجوزي: مناهج سير السلفين ص 129.

سرجاه في صحيح الأضي للتقندي: أن عمر بن الخطاب ضرب كاتباً على حذف السين، ج 6، ص 222.

سرجاه: السوطي: الإقطن في علوم القرآن، ج 6، ص 218.

(5) سفيان والتصديق، ج 17، ص 67-68.

2- أمره بالاهتمام بالبريد والقائمين عليه وحسن اختيار من يُبرد إليه رسائله إلى بعض عماله بحسنه على رعاية شؤون البريد

-155-

قال المدائني: كتب عمر إلى بعض عماله:

«إن البريد جناح للمسلمين، وبه نفاذ أمور السلطان، وتعجز ما يحتاجون إلى معرفته من الأخبار، فأحسن تعهده، واقبله عليه، وإبرار أرزاق قوائمه وأعوامه، ولتجد⁽¹⁾ له عولفته، وينظر في مصلحته إن شاء الله - والسلام»⁽²⁾.

رعاية أمير المؤمنين لخدمة البريد يعد أمراً حيويًا لما له من دور حاسم في معرفة ما يجري في الأقاليم لمواجهة ما يحتاج إلى مواجهة وحسم، ونقل أوامره وتعليماته إلى عماله وكذا يعد هذا الاهتمام البالغ منه به تكملة لبنيته الذي بدأ على عهد معاوية وتوسعة لنشاطه ومهامه.

رسائله إلى عدي بن حنفية عن برصد إليه بريدًا

-156-

روى المدائني من طريقه عن قتادة، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي:

«أما بعد، فإذا أبرئت إلى بريدنا، فأبرئوه حسن الاسم، حسن المنطق، خفيف اللحية يفهم عني ويفهمني، مثل عذام⁽³⁾ الضبي⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

ما اشترطه أمير المؤمنين فيمن يبرد إليه خاصة من أول الكتاب إلى قوله: «حسن الاسم» هو ما نسب إلى النبي ﷺ في مراسلة له إلى عماله⁽⁵⁾، وفي ذلك نظر.

(1) - لاحظ المحقق في الملبس: هبلش الأصل: لتعده.

(2) - سبلانوي: أصل الأثراف، ج 8، ص 185.

(3) - عذام الضبي: لم نجد.

(4) - سبلانوي: أصل الأثراف، ج 8، ص 161.

(5) - ابن منظور: لسان العرب، م 3، ص 86، مادة: (برد).

- الكنتي: الترتيب الإدارية، ج 1، ص 246.

- ابن قتيبة: حيون الأخبار، ج 1، ص 148.

- أبو نعيم: تاريخ أسبهان، ج 1، ص 306.

3- منعه لولائه من هبول الصدايا

رحه على عدي بويده على المال الطي انطير لعابه

-157-

أورد البلائري رواية حيث قال: كتب عمر إلى عدي بن أرطاة:

«أما بعد، فقد أتني كتابك تذكر: أنك لما أقمت البصرة جعلت سفبان بن فرقد⁽¹⁾ حاجباً، وتقدمت إليه: ألا يرزأ أحداً شيئاً، فيلذك عنه أمرٌ تكرهه. فأتك بخمسين ديناراً نكر: أنه أعطاه إياها رجل، فقبضتها وعزلتها في بيت المال إلى أن يأتك أمري، وليس بيت المال بموضع للرشاء.

فأررد لك الذهب إلى صاحبه الذي أخذ منه، فبن ابن فرقد يعرفه -إن شاء الله- والسلام»⁽²⁾.

هذه حال حجة الأمراء والموظفون في كل زمان ومكان، كيف لو شاهد أمير المؤمنين الحجة اليوم وغير الحجة لهاله الأمر، الذين يستغلون ضعف الحاكم وعجزه أو جهله بأمور الإدارة فيقبضون منه حاجات الناس وحاجاتهم.

ومما جاء في المراسلة من نفع هذا الحاجب المبلغ الذي نفع إليه هذا الرجل إلى عدي إلا خوفاً أن يفتضح أمره.

رحه عمر على والي لندن في حبة

-158-

وقال مطرف بن مازن فيما يرويه عن رجل نسي الإمام الشافعي اسمه: أن رجلاً وثي عن فأحسن فيها، فبعث إليه بعض الأعاجم بهدية حمداً له على إحسانه، فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز، فأحسبه قال قولاً معناه:

«تجعل في بيت المال»⁽³⁾.

(1) سفبان بن فرقد: لم نجد له ترجمة.

(2) حنبل الأثراف، ج 8، ص 196.

(3) حنبل بن محمد بن إبراهيم: كتاب الأم، ج 2، ص 59، (كتاب الزكاة، باب: الهدية للوالي بسبب الولاية).

رحمة علي محمد العميد في مال مدينة الأصهبند

-159-

سبق وأن أوردنا عند كلامنا على المظالم منع الخليفة عمر من الإستمرار في أخذ هدايا النيروز والمهرجان، وأعلن ذلك على الملأ لتكون للحماهير على بينة من الأمر⁽¹⁾. كما منع ولاته من قبول أنواع الهدايا الأخرى ممن كان، وفي هذا السبيل قال يوسف بن المهاجر:

رسالة محمد العميد إلى عمر: «إن الأصهبند⁽²⁾ صاحب طبرستان⁽³⁾، أهدى إلى عبد الحميد⁽⁴⁾ حين قدم الكوفة هدية من زعفران وطيلمه وورق⁽⁵⁾، وأشياء ذلك، فقبلها وعزلها وكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز». ورحم عمر عليه: فكتب إليه:

«إن⁽⁶⁾ كان الأصهبند عوذك الهدية بالجزيرة⁽⁷⁾، فاقبل هديته، وإلا فبها هديته لولايتك عليه، فاردها، فإن أبي قبولها، فبها وأدخل قيمتها بيت المال. واحتمبها من

(1) خضر لرسلة 56-86 د.

(2) حفي المهلب: «الأجهد» وعدت مسلم الشهيد: «الأصبند» وتكتبين مصححي وتصحيح ما جاء في النص. وهو تحب يطلق على منوك طبرستان.

-تيلاندي: فتوح البلدان، ص 329-330.

-ونظرة: تاريخ الطبري، ج 6، ص 534-535.

(3) طبرستان: إقليم واسع يحد به بحر الخزر من الشمال وجبلان والتهيم من الجنوب الغربي ومن الجنوب الشرقي حرسان.

-سيفوت: معجم البلدان، ج 3، ص 13-16، مادة: (طبرستان).

(4) سعد المسلم الشهيد، وفي المهلب «أرغمين لقاء، أو أقل حبي المهلب - لو أكثر».

(5) الورق: هي الدراهم المصروية.

-حين سطور: أسان لمرب، م 10، ص 375، مادة: (ورق).

(6) حفي المهلب، المسلم الشهيد: «إن كان يهدي لك المسلم الشهيد: إليك - وأنت بالجزيرة فاقبلها منه، وإلا فأصبتها من حراجه».

(7) يقصد بذلك الجزيرة التي تعرف بجزيرة: قور التي تقع بين دجلة والفرات، والتي تشمل على نهار بكر ونهار ربيعة حيث كان يتواجد سد الحميد قبل أن يتولى على الكوفة.

-سيفوت معجم البلدان، م 2، ص 134-136.

-حين منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 14، ص 171 وما بعدها.

-قذهي: سير أعلام النبلاء، ج 3، ص 149.

خراجهم من شاء الله» (1).

هذا يدل على شدة رقابة الخليفة عمر لهم بشيعة لأخبارهم وخوفهم من محاسبتهم المقرونة بالهيبة والإحترام له، لما يعرفون عنه من صرامة في تنفيذ ما يأمرهم به، ومعاقبته على الشيء إذا تقدم فيه إليهم، ولذلك شاوره عبد الحميد في الذي أهدى إليه.

رسالته إلى ابن معد بحربه يومه على إرساله إليه صحيفة حون إحداه

-160-

ومنع أمير المؤمنين أيضا عن نفسه قبول أية هنية ضارنا بذلك المثل لأعدائه ممن تدهم أمر الأمة، فقد قال يعقوب (2) فيما يرويه عن والده: «تسهي عمر بن عبد العزيز عسلا من عسل سنير، فلما علمت زوجته فاضمة بذلك أرسلت بعض غلمانها إلى ابن معدي كرب عامل المكان الأنف الذكر فأخبرته بما تسهي أمير المؤمنين، فأرسل إليها بعسل كثير، فلما وصل إليها أرسلت به إلى عمر، فقالت له: هذا الذي تسهيت».

فلامها على ما فعلت، ثم أمر بذلك العسل فأخرج إلى السوق، فبيع وأنخل ثمنه بيت مال المسلمين. ثم كتب إلى ابن معدي كرب (3):

«إن فاضمة بعثت إليك تخبرك أنني تسهيت عسلا من عسل سنير (4) - أو لبنان - فبعثت إليها، وأيم الله! لئن عدت إلى مثلها لا تصل لي عسلا أبدا، ولا أقطر إلى وجهك» (5).

وفي رواية أخرى لابن الجوزي أشار فيها رباح بن عبيدة أن عمر هو الذي طلب من زوجته عسلا فأنت له به بعد ذلك، فأعجبه فسأل عنه، فأخبرته بأنها بعثت مولاها على البريد فاستراه لها دون أن يحدد المكان الذي ذهب إليه، ونظن أنه المكان الذي أشار إليه عمر في رسالته، فأمر ببيع العسل ووضع ثمنه في بيت المال (6).

(1) - تيلانري: نسلب الأشراف، ج 8، ص 186.

(2) - أبي الهلب هيثم بن سليمان: أدب القاضي والقضاء، ص 24.

(3) - عمر بن عبد العزيز المعروف بالصلح الشهيد: شرح أدب القضاء للخصاف، ص 87.

(4) - هكذا ورد اسمه دون أن ينسب، ومن ثم إشبهه علينا لمرء.

(5) - الحسن بن معدي كرب: كذا جاء اسمه، ولعله: أسود بن قيس ابن معدي بكرب بن عبد كلال. العمري كان من كتّاب بني أمية بن مشق ولاه صر كتابة الفراج في بعض مملعاتها.

(6) - ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 52.

(7) - سنير: جبل بين حمص وبلخ.

(8) - سهرت معجم البلدان، م 3، ص 269-270، مادة: (سنير).

(9) - ابن الجوزي: سورة صر، ص 188.

(10) - المصدر نفسه، ص 188 الأجرى: لغير أبي حمص، ص 54.

وفي رواية له عن حرير بن حازم عن رجل لم ينكر اسمه أن فاطمة وجهت مولاها على نواب البريد إلى بلعيك. ثم أمر ببيع العسل كما مر نكروه، ورد على زوجته مالها وانفضل جعله في بيت المال⁽¹⁾.

ومما سبق يترجح لنا أن الرواية الأولى التي جاءت في نص الرسالة هي الأقرب إلى النصق والنواقص، والزويتين الباقيتين تدع ما سبق، إذ ليس من المعقول أن تسخر نواب البريد إلى بلعيك نون أن يكون لعامل هذه المنطقة نور فيما حدث، خاصة وأن عسل هذه المنطقة مشهور بجودته.

وعالقه إلى عامل له يطلب منه أن يشتري له عسلا

- 160 أ -

وفي رواية أخرى لأبي نعيم، أن يحيى بن يحيى الغسالي قال: كان عمر بن عبد العزيز لا يحمل على البريد إلا في حاجة المسلمين، وكتب إلى عامل له:

«يشتري له عسلا ولا يسخر فيه شيئا»

ولم يروا نص الرسالة، ولكن عامله حمله على البريد، فلما علم بذلك أمر ببيع العسل وجعل ثمنه في بيت المال، وقال: «أضنت علينا عسلك»⁽²⁾.

ولكنه من المستبعد أن يكتب إلى هذا العامل في شهوة بطنه، وهو الذي عُرف عنه زهده في الطيبات من المأكول والمشروب.

والحقيقة أن هناك تداخلا في المعلومات وتركيب روايات أحداث على أخرى، والمزج بينها. ولا أدل على هذا من تطابق ما نكروه ابن عبد الحكم من حمل أمير الأرنؤن لسلطانا رطب على البريد مع أحداث حمل العسل إليه، فأمر ببيعها وجعل ثمنها في علف نواب البريد⁽³⁾.

هذا وتعددت روايات رفضه للهدايا، من ذلك ما نكروه عمرو بن مهاجر رئيس حرسه وكذا ميمون بن مهران والي خراج الجزيرة، ورجاء بن حيوة خليله المخلص، من أنه أهدي إليه تفاحا فرده فقبل له: «ألم يكن رسول الله ﷺ يقبل الهدية؟!

(1) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 189.

(2) - أبو نعيم: الحلية، ج 3، ص 293-294.

(3) - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 188.

(4) - سورة ص، ص 52.

قال: بلى، ولكنها لنا ولمن بعنا رشوة⁽¹⁾.

ذلك هو الفقه الذكي لنفسية الأفراد وصدقاتهم الذين سامت أخلاقهم وأصحت الهدية لا يقصد المهدي من ورائها إكرام المهدي إليه، وإنما ليحلب بها منفعة، وينفع بها مضرة عن نفسه، ولما أصبحت كذلك منعها عن نفسه، وكذا عن أعوانه لما تحمل من شبهة الرشوة التي هي أخت السحت.

كما يعد هذا الموقف منه نحو ظاهرة إنتشار تقديم الهدايا للحكام تأسيا بحده عمر بين الخطاب عليه السلام الذي امتنع من قبولها وحرمها على ولاته أيضا وكتب إليهم في ذلك: «أما بعد فإياكم والهدايا فإنها من الرشا»⁽²⁾.

ولم يقتصر الأمر على هذا بل منع على نفسه إستغلال ممتلكات المسلمين العامة، لمصلحة خاصة أو أسرية، وقد سبق ما ذكرناه عنه من رفضه الأكل من مطبخ العامة وغيرها⁽³⁾.

ومنع أن يسخر شيء من الوسائل لحسابه الخاص، حيث سبق ذكر موقفه من تسخير نواب البريد، وبلغ به الأمر أن ضرب ربيعة الشغودي الذي سخر نواب النبط أربعين سوطا⁽⁴⁾ لما انقطع به البريد في الطريق، وكان قد تقدم إليهم بمنعهم من ذلك⁽⁵⁾.

(1) عين عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 138.

أبو نعيم: المصدر السابق، ج 5، ص 294.

عين العوزي: المصدر السابق، ص 189-190.

(2) عين العوزي: مخطب عمر بن الخطاب، ص 122.

ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 3، ص 812.

(3) انظر كلامنا على ذلك في الفصل الخامس من كتاب الأول، ص 170-174.

وانظر الرسائل رقم: 165 إلى 168 أو تعليقنا عليها.

(4) عين سعد: الطبقات، م 5، ص 276.

(5) انظر الرسالة رقم 106، فقرة ترك تسخرته.

4 - رقابته لعماله وتمطيراته لهم.

رمالته إلى محدي بعنقه

-161-

كان الخليفة عمر بن عبد العزيز على قاعدة حذو الفاروق رضي الله عنه في رقابته لعماله ومتابعته لهم ومحاسبتهم على ما ولوا عليه⁽¹⁾ وكان إذا بلغه عن عامل له بعض ما يكره كتب إليه يبصره بخطئه ويعنقه على تجاوزاته، وكان العزل آخر حل يستعمله معه، من ذلك أنه اكتشف في عدي بن أرطاة لما ولاء البصرة خلاف ما كان يرحوه منه، فكتب إليه يعنقه كما قال ذلك معمر بن راشد:

«أما بعد⁽²⁾، فإني غررتي بصلمتك السوداء ومجالستك القراء⁽³⁾، وإرسالك العمالة من ورائك⁽⁴⁾، فإنيك أظهرت لي الخير فأحسنت بك الظن، فقد أظهرنا الله على ما كنتم تكتمون⁽⁵⁾».

(1) - نظر التميد في أول هذا الباب.

(2) - حذية لمن في سوا أعلام النبلاء «بك غررتي».

- من كثير: «أما بعد، عوني بك مجالستك القراء، وعلمتك السوداء وإرسالك لها من».

(3) - من سوا أعلام النبلاء: «وقد أظهرنا الله على كثير مما تكتمون، أما تكتمون بين تصور» وبمضى منه.

(4) - من سوا أعلام النبلاء: «وقد أظهرت لي الخير، وقد أظهرنا الله على كثير مما تكتمون» ثم قال: «وقد أظهرنا الله على ما كنتم تكتمون».

- من كثير: «وقد أحسنت العلامية، فأحسنا بك الظن، وقد أظهرنا الله على كثير مما تكتمون» وبمضى منه.

(5) - عبد الرزاق: المنصف، ج 11، ص 462 (كتاب الجمع، باب: العريضة والصلح).

- أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 305.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 121.

- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 163، ونظر كتابه: سوا أعلام النبلاء، ج 5، ص 53، ونقل عنه من مصنف عبد الرزاق.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 216، ونظر كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص 82.

رواية أدهي لرسالة السابقة إلى عدي

- 161 -

لما الرمزخري فنكر نصا يختلف في بعض أعضائه عما سبق يكشف لنا بعض الأسباب التي جعلت عمر يكتب إليه بالذي كتب، قال: كتب إليه:

«غررتي (1) منك صلاتك، ومجالمتك القراء، وعمامتك السوداء (2) حتى ولبتك وفوضت إليك الأمر العظيم، ثم وجدناك على خلاف ما أمكنناك، فلتكم الله! أما تمشون بين القبور؟!» (3).

تلك هي رواية هذا السنن الذي أخذ من مصنف عبد الرزاق إلا ما جاء عند الرمزخري وابن قتيبة اللذين لم يشارا إلى راويها، والذي تعتقد أن بعضهم مزج بين رواية عبد الرزاق ورواية أخرى، وهذا لما أشار إليه الأدهي في تاريخ الإسلام كما أشير إلى ذلك في الهامش السابق «زاد غيره»: «ورغم ذلك اختلفت المصانير في أداء هذا النص.

وللإشارة فإنها لم تشر إلى نواحي كتابة الخليفة إليه يعنفه، إلا ما جاء عند الرمزخري عند شرحه لكلمة «حرقانية» من محاولة عمر الاستبدال بعماله لما رأى من إيظانهم في تنفيذ أوامره فقال عن عدي: «أما عدي بن أرطاة، فإنما غرني بعمامته الحر قانية (4)، وأبو بكرين حزم: فلو كتبت إليه أنبج لأهل المدينة شاة لراجعني فيها: أقرناء لم جماء (5)» (6).

(1) ابن قتيبة: «غررتي منك مجالمتك...»

- ابن منظور: «غررتي منك صلاتك ومجالمتك...»

(2) ابن قتيبة: «ظما يلونك وجدناك...»

- ابن منظور: «ثم وجدناك...»

(3) الرمزخري: «تلق في عرب الحديث، ج 2، ص 33.

- ابن قتيبة: «يون الأخبز، ج 1، ص 57.

- ابن منظور: «مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 292.

- راجع: السيلاني: «أسباب الأشراف، ج 8، ص 158 الذي جاءت روايته من طريق شعيب بن صفوان الذي قال: «بينما عمر بن عبد العزيز عطا في بعض الأمر فكتب إليه: إنك غررتي يا ابن أم عدي بعمامتك السوداء» وتنتهي.

(4) - الحرقانية: هي التي على لون ما أقرقه الشمس، وتعني أيضا السوداء. ابن منظور: «لسان العرب، ج 10، ص 45. مادة (حرق).

(5) - شاة الجماء: هي التي لا قرني لها. ابن منظور: «لسان العرب، ج 12، ص 108. مادة: (جمي).

(6) - كان ذلك منه فنظر رسالته إلى عبد الحميد رقم: 66، 68، وإلى عروة بن محمد رقم: 69، 69 أ، وأبو بكر رقم: 656.

- ونظر هاتق في عرب الحديث، ج 1، ص 271.

ويعد ما نكره الزمخشري سببا وجيها في تفسير نوافع ما كتب به إليه، ويعضد هذا ما قاله أمير المؤمنين لرجل قدم من البصرة ينظلم إليه، يطلب برد ضيعته إليه: «واش ما عرنا إلا بعمامته السوداء»، ثم اعتر للرجل بأنه قد كتب إليه في شأنه فتكأ في تنفيذ ما أمره به (1).

ولكن ما سبق غير كاف في نظرنا، وإنما الذي نراه: أن عدي لرد أن يستن سنن الحجاج، حتى أنه كتب إليه لما بلغه ذلك يحثه من الإستان بسنته (2).

وكذا إستدائه منه في تعذيب أهل الخراج لاستخلاص ما ترتب في نعمتهم من حقوق فنهاه عن ذلك (3).

وأشياء أخرى تكشفها مراسلات الخليفة إليه في هذا البحث.

وقد خيب أمل الخليفة فيه نتيجة لهذه التجاوزات بعد أن تزين له بما ليس فيه، ولكن لم تكن طويته سينة كطوية بلال بن أبي بردة الأنف النكر، إلا أنه في نظرنا وقع تحت تأثير ضغوط بعض الأفراد الذين يريدون منه الإنحراف حتى يتخوه وسيلة ضغط لتحقيق مآربهم

رحمة علي وهب يعاتبه علي التزييت

-162-

رسالة وهب إليه: وقال ابن عبد الحكم: كتب وهب بن منبه (4) إلى عمر بن عبد

العزیز:

«إني فقلت من بيت مال (5) اليمين نتائج»

رد عمر: فكتب إليه عمر:

(1) حنظل الرسالة رقم: 53.

(2) حنظل الرسائل من رقم: 82 إلى 84 ج.

(3) حنظل الرسالة من رقم: 73 إلى 76.

(4) وهب بن منبه ابن كامل بن سبيح أبو عبد الله الصنعاني النمازي من الأبناء، ولد سنة 34 هـ في صنعاء مزوج كثير الأخبار، ولاء مروءة بن محمد والي عمر على صنعاء للقضاء، كما جاء عند ابن الجوزي وعند ابن منظور، أنه ولاء على بيت مال أيشا، والنس المنكور أهله يؤكد ذلك. عزل سنة 103 هـ وتوفي سنة 110 هـ كل ثقة.

-قرازي: تاريخ مدينة صنعاء، ص 336، 413، 414.

-طنصي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 497-500.

-سبن حجر: تهذيب التهذيب، ج 11، ص 166.

(5) ابن منظور، ابن الجوزي: مال المسلمين ديناراه

«(1) أما بعد، فبني لا أتهم دينك، ولا أمتك، ولكني أتهم تضيقك وتفرطك(2)، وإنما أنا حبيب للمسلمين في مالهم(3)، وإنما لأصحابهم(4) فأحلف لهم، والسلام»(5).
ما أمر به أمير المؤمنين وهب من أداء اليمين أمام المسلمين هو تبرئة لثمته، بعد أن اعترف بما حصل.

توقع له إلى عامل له يطره من حذرة الهاشميين به

-163-

قال المسعودي: ووقع إلى عامل من عماله:

«قد كثر شاكوك وقل شاكروك، فلما عدلت، وإما اعترلت، والسلام»(6).

هذا ما أورده المسعودي، منسوباً إليه، ولم نجد ما يقاربه إلا من بعيد ولا من قريب في بقية المصادر ما يدل على أنه وقع بمثل ذلك، إلا أن الذي وجدت، أن ذلك جاء منسوباً إلى الخليفة أبو جعفر المنصور 136-158هـ. وقع به إلى عامل له(7)، ويتفق مع ما نسب إلى عمر بن عبد العزيز.

وجاء تارة أخرى منسوباً إلى جعفر بن يحيى البرمكي وزير هارون الرشيد وقع به إلى عاملٍ طريق(8).

ونسب مرة أخرى إلى المأمون -198-218هـ- وقع به إلى عامل نستبي(9).

(1) -عندما: بدنية الرد: «بني لا أتهم...»

(2) -عندما: حرفاً حبيب...»

(3) -عندما: هي أموالهم»

(4) -حين الجوزي: هو لأصحابهم عليك أن تطف...» وكذا عند ابن منظور.

(5) -سيرة عمر، ص 65.

(6) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 388، ولم يذكر راويه ولعله الأبي عند ابن الجوزي.

(7) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 104-105 وراوي نصه غيبة ابن عسك.

(8) -سروج الذهب، ج 3، ص 186.

(9) -ابن الجوزي: المنتظم، ج 7، ص 342.

(10) -الميرد: الكامل في اللغة والأدب، ج 1، ص 176، طبعة مؤسسة المعارف.

(11) -البيهقي: الساجين والساوي، ص 501.

-أما نستبي منطقة كبيرة بين الري وهدلان.

-والروت: معجم البلدان، ج 2، ص 454، مادة: (نستبي).

تلك هي الروايات التي لوردت ذلك، ويظهر أن التوقيع إما أن يكون إلى المنصور أو إلى المأمون، وهو إلى المنصور لو كد كرره جعفر بن خالد البرمكي، وكذا المأمون، وكان قنوتهم في سياسته في تتبع نشاط العمال، وقد يكون لعمر قلده هؤلاء في ذلك. أما إيرادنا له هنا فلكي نزيل الإشكال عما نسب للمسعودي إلى عمر بن عبد العزيز مما لم يوقع به، إن صح حيث لوردنا توقيعته التي وقع بها في هذا البحث.

رحالته إلى الفراه بن مملع بمنطقه ليعقد معه فيما قلده به

-164-

ولى أمير المؤمنين عمر الوليد بن هشام المعنطي على جند قنشرين، والفرات بن مسلم على خراجها، فتباغيباء ففتنف الأول الثاني لدى عمر وهيا أربعة نفر من كهول قنشرين يشبهون على فرات: أنه يدع الصلاة، ويفطر شهر رمضان مقيما صحبها، ولا يقتسل من الجنابة، ويأتي أهل وهي طامث -أي حائض-، فقدموا على عمر فشهدوا بهذه الشهادة وهم مختضبون بالحناء. وظنوا أنها تعطل على الخليفة.

فعرف أن الرجل مكنوب عليه لتهاقت هذه الشهادة، فأوجد لهم بعض المبررات في تركه الصلاة وإفطاره في رمضان، ولكنه أخذ عليهم الحجة بما حكمتهم إلى أنفسهم بقوله لهم: «ما علمكم أنه لا يقتسل من الجنابة وعشيانه أهله؟! والله ما هذا مما يشتم به ولا سيما فرات في مثل عفاقه وأمانته». فبهتوا.

ثم أمر صاحب الشرطة أن يضرب كل واحد منهم عشرين سوطا على رأسه ويحبسهم، ويرفق بهم لمكان أسنقهم.

ثم استوثق منهم بالكفلاء حتى يكون فرات بن مسلم هو الأخذ بحقه منهم، ثم كتب إليه: «أن أقدم».

فقدم ولم يشعر به من قدموا مع الوليد بن هشام من رؤساء قنشرين لاستكمال التحقيق حول ما رمي به الفرات.

فدخلوا على الخليفة والفرات وراءه جالس ولم يروه، فقال لهم يعرفهم بظلمهم له: «ماذا أعدكم لأمركم في نزلته لمسيره إلي».

قلوا: وهل قدم يا أمير المؤمنين؟!

قل: ما علمتم به؟!

قلوا: والله يا أمير المؤمنين!

فأقبل أمير المؤمنين بوجهه على الوليد فقال: يا وليد! إن رجلا ملك قنشرين وأرضها
خروج يسير في سلطانه وأرضه، حتى انتهى إلى لا يعلمه أحد، ولا يفر أحدا، ولا يروعه
لخلاق أن يكون متواضعا غيفا.

قال الوليد: أجل، والله يا أمير المؤمنين! إنه لعفيف وابني له لظالم، استغفر الله وتوب
إليه!

فقال عمر: ما أحسن الإعراف وأبين فضله على الإصرار⁽¹⁾.

ثم ردهما إلى عملهما ولم تشر الرواية إلى ما كان من الفرات نحو الشهود الذين شهدوا
عليه بالزور. والظاهر أنه قد عفا عنهم.

والظاهر أيضا أن أمير المؤمنين كتب إلى الوليد بن هشام يستقمه ويستقدم معه أعيان
قنشرين، إذ من المستبعد أن يقم دون أمر، وهو الذي ورط نفر الأربعة ليشهدوا بالزور
على الرجل.

ولما رجع الوليد إلى عمله أراد أن يترين لعمر بما ليس فيه وينال عنده حظوة ومكانة
أكبر، فكتب إليه الكتاب الذي أشرنا إليه في الباب الثاني⁽²⁾.

5- تعليماته إلى ولاته بأمره بالإقتصاد في الورق

رد عمر على أبي بكر بن عمر بندهم إلى ضرورة الإقتصاد في جمع الإقتضاء

-165-

كان خلفاء بني أمية قد أعطوا صلاحيات واسعة في نطاق مبدأ اللامركزية التي
إنتهجوها في إدارة شؤون الدولة، إلا أن هذه الصلاحيات كانت محل متابعة ورقابة، خاصة
ما تعلق منها بالجانب المالي، وبالأخص النفقات، من ذلك أن الدولة كانت تخصص لهم مبالغ
مالية في ميزانيتها لشراء ما يستضيئون به من شمع في دار الإمارة أو عند خروجهم للصلاة
بالمسلمين في العشاء والصباح، وفي هذا الصدد، وقبيل وفاة الخليفة سليمان بن عبد الملك
كتب إليه والي المدينة المنورة أبو بكر بن حزم يطلب منه أن يمدّه بمبلغ مالي يشتري به

(1) -سنة عبد الحكم: سورة عمر، ص 134-135.

(2) -خطب الإمامة رقم: 36. فهناك إذ تكلمنا على موقف يزيد منه بعد أن لعبه عمر بسوء طويته

الشمع بعد أن نفذ، فلما تولى عمر الخلافة إطلع على طلبه فكتب إليه، كما قال الثقة يونس بن جعفر (1):

يقول له:

«أما بعد، فإتاك كتبت إلى سليمان كتبنا لم ينظر فيها حتى قبض رحمه الله - وقد كتبت بجوابك فاسمع (2): كتبت إلى سليمان تذكر أنه يقطع لصل المدينة من بيت مال المسلمين لئمن (3) شمع كانوا يستضيئون به حين يخرجون إلى صلاة العشاء الآخرة (4)، وصلاة الفجر، وتذكر أنه قد نفذ الذي كان يستضاء به، وتساءل أن يقطع لك من ثمنه بمثل ما كان يقطع به (5) للصل.

وقد عهدت وأنت تخرج من بيتك في الليلة المظلمة الماطرة الوحلة بغير سراج ولعمري! لأنت يومئذ خير منك اليوم، والسلام» (6).

رواية أخرى للرسالة السابقة

-165-أ-

وجاءت صيغة الرسالة السابقة عند ابن عبد الحكم باختلاف، نصها:

«أما بعد فقد قرأت كتابك إلى سليمان تذكر فيه أنه كان يقطع لمن كان قبلك من أمراء المدينة من الشمع كذا وكذا يستضيئون به في مخرجهم، فابتليت بجوابك فيه. ولعمري! لقد عهدت يا ابن حزم وأنت تخرج من بيتك في الليلة الشاتية المظلمة بغير مصباح! ولعمري! أنت يومئذ خير منك اليوم، ولقد كان في فتائل أهلك ما يقنيك والسلام» (7).

(1) - أشارت إليه جميع المصادر التي أوردت لثمن الذي رواه بهذه الصفة وقد جاء مصرحاً باسمه لمذكور أهله عند الأجرى وابن الجزري على التوالي في ص: 70، 149، وقد روى رسالة عمر إلى سالم التي مرت تحت رقم: 97، 97، 97، ونظر الرسالة رقم: 84.

(2) - في صفة المظفرة: طابعه نقصة.

(3) - لخبها: ضنه.

(4) - في صفة المظفرة وسورة ص: الآخرة، نقصة.

(5) - ضدما: مقطع به نقصة.

(6) - الأجرى: أخبار أبي حنبل، ص: 66.

(7) - ابن الجزري: سورة ص، ص: 100.

- وانظر كتابه: صفة المظفرة، ص: 119.

(8) - سورة ص، ص: 60-61.

رواية أخرى لرحمة علي أبو بكر في الشمع

-165-

أما أبو نعيم فيذكر رواية أخرى تخلف ما سبق، فقد قال حفص بن عمر بن أبي الزبير: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم:

«أما بعد، فقد قرأت كتابك الذي كتبت به إلى سليمان [بن عبد الملك] (1)، وكنت المبتلى بالنظر فيه بونه. كتبت تسأله أن يقطع لك من الشمع مثل الذي كان يقطع لمن كان قبلك، وتذكر أن الشمع الذي كان قبلك لقد (2) نفذ.

ولمصري (3)! لظالما رأيتك تخرج من منزلك إلى مسجد رسول الله ﷺ في الليلة المعظمة الوحلة بغير ضياء، ولمصري! لأنت يومئذ خير منك اليوم! والسلام عليك» (4).

وفي النص التالي أنه قد كتب إلى أمير المؤمنين يطلب منه أن يخصص له ما يشتري به الشمع، فهل أمدت الخليفة بما طلب وكان غير كاف، فكتب إليه يطلب المزيد؟ نعم أمدته بذلك كما تدل عليه الرواية التالية.

رحمة علي أبو بكر يأمره بالإقتصاد في الورق

-166-

لم يكتب أبو بكر بالكتابة إلى الخليفة سليمان يرجوه أن يخصص له ما يشتري به شمع الإقتصاد، بل كتب إليه أيضا أن يمدّه بمبلغ مالي ما يستطيع به شراء القراطيس التي يتطلبها العمل الإداري، فوقع ما كتب به بعد وفاته في يد عمر، فكتب إليه كما قال ابن عبد الحكم، يأمره بالإقتصاد في ذلك، قال له:

«أما بعد، فقد قرأت كتابك إلى سليمان تذكر: أنه قد كان يجري علي من كان قبلك من

(1) - نسخة من سورة عمر وفي العلية ناقصة.

(2) - في سورة عمر: طه.

(3) - فيها: ظالما.

(4) - العلية، ج 5، ص 307-308.

- ابن الجوزي: سورة عمر، ص 101، ولم يته النص عند ما انتهى به عند أبي نعيم، بل تواصل النص عند فتلايه: «وكتبت تسأل أن يقطع لك شيئا من القراطيس...» ما يوحي وكأن عمر قد كتب إليه في صحيفة واحدة كما جاء في النص الأخرى. إن لم يكن هناك كلام قد سقط باعتبار أن روي نص الشمع، والقراطيس واحد وهو المشار إليه في رواية أبو نعيم الأخرى.

أمراء المدينة من الفراطيس⁽¹⁾ لحوارج المسلمين، كذا وكذا، فابتليت بجوابك فيه. فإذا جاعك كتابي هذا فارق القلم، واجمع الخط، واجمع الحوارج الكثيرة في الصحيفة الواحدة، فإنه لا حاجة للمسلمين في فضل قول أضر بهيت ما لهم، والسلام عليك⁽²⁾.
رحمة علي أبو بكر بأمره بالإتصاف بهي الخمع والفراطيس

-166- أ-167-

رسالة أبي بكر إلى سليمان: روى المدائني عن عيسى بن يزيد «قال: كتب أبو بكر بن محمد بن عمرو حزم إلى سليمان بن عبد الملك:
إن الشمع الذي كنت أخرج به إلى الصلاة في وقت العشاء والصبح قد نفذ، وكذلك القراطيس التي كنت أكتب فيها، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر لي بشمع وقراطيس، وإن يلحقني بشرف العطاء بالحجاز».

رد عمر عليه: «فوصل الكتاب إلى عمر، وقد مات سليمان، فكتب إليه:
أما بعد، فقد قرأت كتابك إلى سليمان في الشمع وقد عهدتك تخرج في الليلة المطيرة المسيدة الظلمة إلى المسجد بلا شمع، وقد عهدتك وأنت لا تحب الأثرة، وأنت يومئذ خير منك اليوم، وقد كتبت⁽³⁾ إلى صاحب مصر أمره أن يحمل إليك القراطيس على ما كان يحمل، فألطف القلم، واجمع الحوارج العدة في كتاب واحد، ولا تطلب في الإملاء، فلا حاجة لنا في كثرة الكلام، والسلام»⁽⁴⁾.

(1) القراطيس: ورق يتخذ من نبات البردي ينبت بأرض مصر، التي اشتهرت بصناعته الذي كانت نقولته تتزود منه سائر بلادها، وتزود بدورها بما تحتاج إليه، وتصدر منه إلى نقولته البيزنطية، والقراطيس: بمعنى الصحيفة التي يكتب فيها أيضاً.
-جبلاندي: فتوح جبلان: ص 237-238.

-من منظور: لسان العرب، ج 6، ص 172، مادة: (قراطيس)

(2) سيوة ص، ص 61.

(3) لم أجد أثراً لهذا الكتاب إلا ما نكره أمير المؤمنين عنه هنا ولذلك اشتهرت هذه الرواية تتضمن كتابين: رده على أبي بكر، وإعلانه بأنه كتب إلى مصر ليرسل إليه القراطيس ومن ثم أعطيناها راسين لسليمان.

(4) -جبلاندي: فتوح جبلان، ج 8، ص 191-192.

هكذا تنفرد هذه الرواية بطلب ابن حرم لى بلحق شرف المطاء، ولكنه تستر وراء شيوخ الأنصار كما نلت عليه الروايات التالية حيث بعد هو واحد منهم - إن صح ما نكر في الرواية - حيث لم يرد عليه عمر على ما طلب بالحقه في شرف انطاء وكذا مكتبة أمير المؤمنين لعامل مصر أن يرسل إليه القرائيس لحاجة الإدارة إلى ذلك، وهو ما خلت منه بقية الروايات.

رواية أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن حزم في شأن القرائيس

- 166 ب -

وجساء ما سبق من رواية حفص بن عمر الذي روى رد أمير المؤمنين على أبي بكر في شأن الشمع باختلاف قال: كتب عمر إلى أبي بكر: «أما بعد، فقد فرأت كتابك [الذي⁽¹⁾] كتبتة إلى سليمان وكنت المبتلى بالنظر فيه⁽²⁾». كتبت تسألته: أن يقطع لك شينا من القرائيس، مثل الذي كان يقطع⁽³⁾ لمن كان قبلك، وتذكر أن التي قبلك قد نفنت، وقد قطعت لك بون ما كان يقطع لمن كان قبلك فألق لعمرك، وفارب بسين أسطرك، واجمع حوائجك، فبني أكره أن أخرج من أموال المسلمين ما لا ينتفعون به والسلام⁽⁴⁾».

هناك تناقض واضح في هذا الرد، فمتى أمده بالقرائيس والطلب - إن صح - موجه إلى سليمان؟!

ولكن يخيل إلي أن ما جاء عند ابن الجوزي أقرب إلى الحقيقة - إن لم يكن هناك كلام قد سقط من نصه - إذ أن نصه خال من الإشارة إلى ما أشار إليه أبو نعيم من أنه قد قطع له ذلك، حيث يبدأ نصه بالإشارة إلى طلبه للقرائيس ودون تكرار لنص رسالة أبي بكر.

(1) على المصدر: «التي» وهو خطأ، وما ثبت ما جاء في بقية الروايات وما تتطلبه سلامة تفسير النص.

(2) - ابن الجوزي: «وكتبت تسأل لن...»

(3) - عنده: «يقطع قبلك، فألق لعمرك»

(4) - أبو نعيم: المصدر السابق، ج5، ص 308.

- ابن الجوزي: سورة ص، ص 101.

رواية أخرى لرد عمر على أبي بكر في أمر القراطيس

-166 ج-

فقد قال حفص بن عمر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم: «لما بعد [كتبت]»⁽¹⁾ تذكر أن القراطيس التي قبلك قد نفنت، وقد قطعنا لك دون ما كان يقطع لمن كان قبلك، فألق قلمك، وقارب بين أسطرك، واجمع حوثجك، فبني أكره أن أخرج من أموال المسلمين ما لا ينتفعون به»⁽²⁾.

هذا ما جاء في هذه الرواية وهي نفس راوي الروايات السابقة، ونظن بحسب ما ذكرنا على رواية ابن الجوزي الأتفة الذكر، التي تبدأ كبداية هذه الرواية مع إختلاف في الألفاظ أن أمير المؤمنين كتب إليه في رسالة واحدة كما هو أت في الرد التالي بأمره بالإقتصاد في استعمال الشمع والقراطيس، ولذلك جاءت بداية نص ابن الجوزي الذي سبقت الإشارة إليه والخاص بالقراطيس معطوفة على نصه الذي أورده في أمر الشمع، والمرجح لدينا كذلك أيضا بداية نص ابن سعد، وما جاء من تكرار طلب أبي بكر في صدر بقية الروايات بسبب تقطيع الرواية وتداخل أمر طلبه للشمع مع طلبه للقراطيس فالتصنيف واحد في كليهما والراوي واحد، ومما يقوي قولنا هذا مخالفة هذا الذي صئر به الرواة رد أمير المؤمنين عليه وتكراره لطلبه ما جاء في أمره له بالإقتصاد في استعمال الشمع والقراطيس، وقد ضرب له المثل في ذلك برده الآتي.

إلا أن السؤال الذي يبقى يطرح نفسه بعد الذي نكر، هل كتب أبو بكر يطلب الشمع والقراطيس من سليمان فلما توفي رد عليه عمر بما رد؟ أم أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز؟ ذلك أنه وردت روايات تؤكد كلا الطرفين، منها الرواية التالية.

رد عمر على أبي بكر بأمره بالإقتصاد في القراطيس

-166 د-

فقد قال عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن أباه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله قراطيس، فكتب إليه عمر:

(1) كما أتت من ملحق الفروق بين الشمع في هذا كتاب الطبقات، ص 47، وفي أصل الرواية: «كتبت».

(2) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 296.

«أن تلقى القلم وتوجز الكتاب، فبته أسرع اللهم»⁽¹⁾.

من هذا يتأكد أن أبابكر كتب إلى عمر مرة أخرى يطلب منه أن يمدد بالقراطيس بعد أن كتب إلى سليمان في الأمر نفسه فقطع له، فلما نفذت مع طول المدة جدد طلبه إليه. ويتوافق هذا مع رواية جويرية بن أسماء الثانية في أمر الشمع.

رحم على أبي بكر في أهراج الأنصار، والجمع، وبناء محمد رسول الله ﷺ

-168-

رسائل أبي بكر إلى أمير المؤمنين:

1- رسالته إليه في إغاثة ههوها من الأنصار في هرجه العطاء،

فقد قال جويرية بن أسماء أن أبابكر محمد بن عمرو بن حزم كتب إلى عمر بن عبد العزيز:

«إسلام عليك»⁽²⁾، أما بعد، فإن أشياخنا⁽³⁾ من الأنصار قد بلغوا أسنفا ولم يبلغوا الشرف من العطاء، فإن رأى أمير المؤمنين أن يبلغ بهم شرف العطاء⁽⁴⁾ فليفعل».

2- رسالته إليه يطلب منه ما يفتري به جمع الإمتعاء،

«وكتب في صحيفة أخرى:

«إسلام عليك»⁽⁵⁾، أما بعد، فبته⁽⁶⁾ قد كان قبلي من أمراء المنينة كان يجري عليهم رزق في شعبة⁽⁷⁾، يمشى بها بين أيديهم في الظلم فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر لي برزق في شعبة فليفعل»

(1) -مبشوري: فوزراء وكتف، ص 33.

(2) -سأ أثبت من طية وسيرة عمر، وفي المصدر نسخة.

(3) -في نسخة: طباخناه وكنا جات في رد الخليفة عليه.

(4) -في نسخة وسيرة عمر: «الشرف من العطاء».

(5) -سأ أثبت من طية وسيرة عمر، وفي المصدر نسخة.

(6) -خذها: طلق من كل...».

(7) -خذها من حمشي بها... إلى... في الظلم نسخة.

3- رسالة أخرى بمناقضته في بناء معجمه أحوال رسول الله ﷺ

مؤكثب في صحيفه أخرى:

[سلام عليك] (1) أما بعد، فإن بني عدي بن النحر أحوال رسول الله ﷺ انهم مسخدمه، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر لهم بيناته فليفعل (2).

رد أمير المؤمنين على رسالته:

1- جوابه على طلبه ههوع الأنصار،

قال جويزية بن أسماء: «فأجابه في ههوع اللثااا الصحااا بجاواب واحد في صحيفه واحده:

[سلام عليك] (3)، أما بعد، فجااضي (4) كتابك تذكر أن أشياخا من الأنصار، قد بلغوا أسننا ولم يبلغوا الشرف من العطاء (5)؛ فإن رأى أمير المؤمنين أن يبلغ بهم الشرف من العطاء (6) فليفعل.

وإنما الشرف شرف الآخرة، فلا أعرف ما كتبت لي في نحو هذا.

2- جوابه في أمر المممع:

وجااضي كتابك تذكر أنه (7) قد كان من كان قبلك من أمراء المدينة يجرى عليهم رزق في شمعة (8) يمشى بها بين أيديهم في الظلم، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمرني برزق في شمعة فليفعل.

(1) ما أثبت من الطية وسيرة صر، وفي المصدر ناقصة.

(2) غير زهوية: الأمول، ص 577-578، أبو نعيم: الطية، ج 6، ص 308. ابن الجوري: سيرة صر، ص 101-102.

(3) ما أثبت من الطية وسيرة صر، وفي المصدر ناقصة.

(4) هي الطية وسيرة صر هجااضي.

(5) هي سيرة صر: من أول هذه الجملة لي: «طيفعل» ناقصة.

(6) شرف العطاء: أول من جعل ذلك أمير المؤمنين صر بن الخطاب قد خص أهل البلاء في الفروع، والكفاية في القيادة والإدارة، ومن تشعب بأشلاق ورفعة، وأهل على تعلم القرآن وتعليمه. ثم ألفت عليه الدولة الأموية ولكن خلفاءها كلوا لا يخصون به إلا من ناصروهم على منونهم لو كان ذا كفاية لهامة.

أبو يوسف: الخراج، ص 46.

ابن عبد الحكم: فروع مصر، ص 145.

تجد خمااا: الإدارة في العصر الأموي، ص 262-263.

(7) هي الطية وسيرة صر: «لأن من كان قبلك...»

(8) هي سيرة صر: «من ههشي... للابل...»، ناقصة في الطية ههشي... في الظلمه ناقصة.

ولصري! يا ابن أم حزم طالما مشيت إلى مصلى رسول الله ﷺ في الظلم. لا يمشى بين يديك بالضعف. ولا يوجف⁽¹⁾ خلفك أبناء المهاجرين والأنصار. فارض نفسك اليوم بما كنت ترضى به قبل اليوم:

3- جوابه في بناء مسجد أخوال رسول الله ﷺ

وجاءني كتابك تنكر أن بني عدي بن النجار أخوال⁽²⁾ رسول الله ﷺ يهدم مسجدهم [فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر لهم ببنائه فليفعل]⁽³⁾. وقد كنت أحب أن أخرج من الدنيا⁽⁴⁾ قبل أن أضع فيها حجرا على حجر⁽⁵⁾. أو لبنة على لبنة⁽⁶⁾. فإذا أتاك كتابي هذا فابنه لهم ببنين بناء فاصدا. السلام عليك⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 168 -

رسائل أبي بكر إلى أمير المؤمنين: وأورد البلاذري رواية أخرى بالسند المتقدم بتقديم وتأخير واختلاف عما سبق في كثير من ألفاظها أحيينا إرادها. «فمن جويرية بن أسماء قال: كتب أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم إلى عمر ثلاث كتب، فأجابها عنها في كتاب واحد.

(1) جوف: جفأ وجفأ: هو سرعة السير. ابن منظور: لسان العرب، م، 9، ص 352. مادة: (وجف)

(2) حتى الحلية: من أقوال...»

ربنو عدي بن النجار: من الخزرج، كانوا يسكنون المدينة المنورة لما كونهم أخوال رسول الله ﷺ، فكانوا سُمي بنت عمرو لم عهد المطلب بن هاشم جد النبي من بني النجار.

ابن هشام: السيرة النبوية، م، 1، ص 168.

ابن قتيبة: المعارف، ص 109-110، 129-130.

(3) ما ثبت من الحلية، وفي المصدر وابن الجوزي: نالصة

(4) حتى الحلية وسيرة عمر عن الدنيا لم أضع حجرا...»

(5) -ضدّها: هو لا لبنة...»

(6) -اللبنة واللبنة، ما يعني به، ويتخذ من الطين المغلوط بقتن.

ابن منظور: لسان العرب، م، 13، ص 375، مادة: (لبن).

(7) - ابن زنجويه: المصدر السابق، ص 578.

أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 308-309.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 102.

1- رسالته إليه في طلب مخصصاته لغراء جمع الاستعانة⁽¹⁾ التي من قبل من أمراء المدينة كتبت تحرى عليهم أرزاق لتسمع، فإن رأى أمير المؤمنين أن يحريها لي، فليفعل.

2- رسالته إليه بمحتاجاته في بناء مسجد أحوال رسول الله ﷺ، وكتب إليه أن مسجد بني عدي بن النجار أحوال رسول الله ﷺ قد استهم، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر ببنائه فليفعل.

3- رسالته إليه في إغاثة هبوح الأنصار في حرهم العطاء، وكتب إليه: إن نوما من الأنصار قد بلغوا أسنفا، ولم يبلغ عطاؤهم الشرف، فإن رأى أمير المؤمنين، أن يأمر ببثباتهم في شرف العطاء فليفعل».

رد أمير المؤمنين على رسالته:

1- جوابه على طلب مخصصاته الجمع: «فاقتض عمر كتيبه، ثم كتب:

أما ما نكرت من أمر التسمع فطالما مشيت في طرق المدينة في الليلة الظلماء، وأنت لا يمشى بين يديك بشمع ولا يمشى خلفك رجال قريش والأنصار.

2- جوابه على طلب بناء مسجد أحوال النبي ﷺ.

وأما مسجد بني عدي، فقد كنت أحب أن أخرج من الدنيا، ولم أضع لبنة على لبنة ولا أجزءة على أجزءة، فإنه واقتصد في النفقة.

3- جوابه على طلب هبوح الأنصار:

وأما ما نكرت من أمر الرجال الذين بلغوا منا ولم يبلغ عطاؤهم الشرف، فإتاما الشرف، شرف الآخرة، والسلام»⁽³⁾.

بهذا يترجح لدينا ما سبق نكره من أن أبا بكر بن حزم قد كتب إلى الخليفة رسالة أخرى يطلب فيها تخصيص مخصصات لشراء شمع الإستضاء وغيره بعد طلب تزويده بالقراطيس.

هذا وقد جعل أمير المؤمنين من نفسه أسوة له ولغيره برده عليه على ما طلب في صحيفة واحدة، إلتراما بما كان قد نصحه به في رده عليه، خاصة وأن طلبه للتسمع تزامن - فيما يظهر - مع طلب القراطيس، مع إضافة شيوخ الأنصار إلى شرف العطاء، وهذا بدوره

(1) هي رواية له عن جويرية أيضا قال: كتب أبو بكر إلى عمر: «إن من قبل من الأمراء كلن يحري... رزق للتسمع.

فكتب إليه: «إن طالما مشيت في طرق المدينة بلا شمع يمشى به بين يديك، فأعرض عن هذا ولا تمولني» وتتمى.

(2) -كذا جاءت، ولعلها: «جهنم».

(3) -جبلاندي: تسلب الأثراف، ج، 8، من 145-146.

طلب يؤدي إلى الزيادة في الإتفاق العام للنوالة، وليضا على بناء مسجد أخوال رسول الله ﷺ على حساب بيت المال، فرفض طلبه إضافة هؤلاء الشيوخ إلى شرف العطاء. أما رده المتعلق بالشمع فقد خصص له ما يشترى به تلك، كما أمده بالقراطيس الذي سبقته الإشارة إلى تلك، ولكنه إستغل المناسبة كما يدل عليه منهجه في التوجيه والإرشاد، الذي كنا قد ألمحنا إليه في الباب الثاني⁽¹⁾، وميأتي ما يبرز ذلك عبر صفحات هذا البحث، فوعظه ونصحه ونبيه إلى ضرورة الإقتصاد في تلك.

أما أمره ببناء مسجد أخوال رسول الله ﷺ فكان فوق إرادته إحتراما لهم لصلتهم بالنبي ﷺ بل لكل من يمت إليه بذلك، كما هو مبين في العديد من مواقفه نحوهم⁽²⁾، وإلا فإن له مبدأ خاص كان قد اتخذ أثناء خلافته بينه في رده على أبي بكر⁽³⁾، ونعتقد أنهم لو كانوا غير أخوال الرسول ﷺ لكان له مع ما طلبوه موقف آخر.

وفي خاتمة المطاف لا بد من الإشارة إلى قداسة الوسائل العامة عند أمير المؤمنين، فقد نزه نفسه عن أي إستغلال لها إستغلا لا شخصيا كما كان يفعل من سبقه من الخلفاء والولاة وقد عرفنا موقفه فيما سبق ممن استغل نواب البريد. وقد تواترت الأخبار عنه من المقرين إليه أو ممن اتصل به في فترة من الفترات بتأكيدهم إحترامه للملكية العامة للمسلمين. من ذلك أنه كان لا يبسط وسائل العامة للخاصة، ومثل ذلك إيقاد الشموع، وما قصة الشمعة والسراج بخافية على أحد، بإطفائه للأولى وإشعاله للثانية بعد نهاية حديثه مع رسول أحد ولاته عن أحوال المسلمين⁽⁴⁾، وكان لا يأكل من الطعام مع الوفود والزوار الذي يعد لهم خصيصا في مطبخ للمسلمين فلما عوتب في ذلك أصبح يشاركهم في الأكل ثم يدفع ثمن ما يأكل، وكذا تسخين الماء⁽⁵⁾ لخاصة نفسه في مطبخ المسلمين، وبلغ به الأمر أن سد أنفه حتى لا يشم ريح مسك للمسلمين⁽⁶⁾ تورعا منه من كل ما يؤدي إلى إثارة الشبهات حوله ويقوض منهج حكم الأسوة الذي اتخذ في حياته السياسية.

(1) - انظر مواضعه لأل بيته في تبيد الباب الثاني من 218-219.

(2) - انظر الفصل الثاني من الباب التاسع ومجسته تجاه آل البيت.

(3) - انظر لرسالة رقم: 31.

(4) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 45، 137.

(5) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 256، 272، 295.

(6) - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 45.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 191-192.

رحه علي عامل له طلب منه قراطيس

-169-

وقال الجهمي أيضاً: أن عاملاً له كتب إليه يطلب منه قراطيس ويشكو قتلها عنده: «أن نفق (1) قلمك، وأقل (2) كلامك تكلف بما عندك (3) من القراطيس» (4).

منهجوا له إلى عماله يروحمه إلى جهة الإقتصاد في القراطيس

-170-

ولم تقتصر مراسلته على العامل السابق، بل عمم ذلك على سائر عماله منشوراً أرسله إليهم يقول لهم فيه:

«إذا كتبتم فأرثوا الأقاليم، وأقلوا الكلام، واقتصروا على المعاني، وقاربوا بين الحروف، تكتفوا من القراطيس بالقليل» (5).

منهجوا آخر إلى عماله يروحمه إلى جهة الكتابة في الطوامير

-171-

ومن الرجال الذين نبهوا أمير المؤمنين إلى ما يحصل من تبذير في القراطيس بفعل تفخيم الكتابة ميمون بن مهران (6) أحد أعوانه على ما ولاء الله، فقد قال: «ما زلت أنا وعمر بن عبد العزيز ننظر في أمر الأمة حتى قلت له: يا أمير المؤمنين! ما شأن هذه الطوامير التي يكتب فيها بالقلم الجليل يمد فيها وهي من بيت مال المسلمين؟!» فتوافق ذلك مع ما في نفسه من رغبة في محاربة سياسة التبذير التي استفحل خطرها على الدولة، وكانت لها آثاراً وخيمة على رخاء المجتمع ولزدهار أحواله العامة. فكتب بعد ذلك إلى عماله:

«أن لا يكتبن في طوامير بقلم جليل (7)، ولا يمدن فيه (8).

(1) - حين الجوزي: «نق».

(2) - عنده: «أقل».

(3) - عنده: «ملك».

(4) - الجهمي: المصدر السابق، ص 33 ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 119 ولم يسنده كالجهمي ويظهر أنه قد نقله عنه.

(5) - ابن عبد البر: بهجت المجلس وأسس المجلس، ج 1، ص 357.

(6) - سعد بن سعد: «عن عمرو بن حفص عن عمرو بن ميمون قال: «وصرو لم يكن مقربا إلى الخليفة كوالده. أما عند ابن الجوزي فإن والده هو الذي حدثه بذلك، ومن ثم ترجع إليها سند روايته وأنه هو القائل.

(7) - ابن الجوزي: النص الأول: «عقلم جليله ناقصة».

(8) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 295-296 ابن الجوزي: سيرة عمر، نص الأول، ص 88، الثاني: ص 100. وجاء بصيغة المفرد المخطب.

قال ميمون: فكانت كتبه إنما هي شر أو نحوه.

وكانت انقوة هي السبيل التي يمهّد بها لكل إجراء يعزم على تنفيذه، ففي هذا الصند بدأ بنفسه وكتابه، فكان يأمرهم بجمع الخط كراهية إستعمال الطوامير، فأصحت كتبه على ما وصف ميمون وكتبه إسماعيل بن أبي حكيم⁽¹⁾.

من تلك أنه أتى له بطومار ليكتب فيه فامتنع وقال: هفيه ضياع الورق، وهو من بيت مال المسلمين⁽²⁾.

تلك هي سياسته تجاه هذا الوجه من الإنفاق الإداري بالتخفيف من ظاهرة الإسراف في ذلك، الذي استغل خطرته حتى أصبح يهدد الدولة بالإفلاس، وذلك ما حصل بالفعل بعد وفاته رحمه الله- بعودة سياسة التبذير والإسراف في النفقات، ونهب ما تقدر عليه كل يد، التي كانت من بين العوامل التي أدت إلى انهيار الدولة بعد أن أثبت عليها بإجراءاتها التعسفية من كان يؤديها. أما في ما يخص تفخيم الكتابة باعتماد نوع من الخطوط كالجليل الذي عرف بالطومار، فكان أول من استحدثه من استحدث ذلك للخليفة الوليد بن عبد الملك، فأمر أن تعظم كتبه ويجل الخط الذي يكتب به، وأمر أن لا يكتبه الناس بمثل ما يكتب به بعضهم بعضاً، فاتخذ قلم الجليل الذي أشرنا إليه، الذي قدر القلقشندي عرضه بأربعة وعشرين شعرة من شعر البردون. وحسب قياسنا لصورة رسم هذا الخط في صبح الأعيى كان عرضه: 0.5سم -أي خمسة ملم- وهذا شيء عظيم وإسراف في استعمال الورق، ومن ثم كان أمير المؤمنين محققاً في إلغاء الكتابة به، وعاد إلى بساطة الخط الذي كان عليه الأمر قبل

الوليد⁽³⁾ فكان تركيزه بذلك على الاقتصاد في الورق على شيين أولاً: الاقتصاد في الكلام، فكثرت عنده كثرة في إنفاق مال الأمة والثاني: إبتعاده عن التكلف وتعظيم ما لا فائدة تحقق من ورائه، حتى أصبحت كتبه شبرا ونحوه، خاصّة وأن أمير المؤمنين يعرف أن الدولة أمامها أولويات وحاجيات حيوية تقتضي منه أن يوجه إليها عنايته وليس في حاجة إلى التأنق في للكتابة وتعظيم الخط، والإغراق في الشكليات التي أصبحت عائقاً في سرعة البث في للمشاكل وتسيير الأعمال وتقديم للخدمات وتحقيق للمصالح العامة.

(1) -الجهشلي: الوزراء، ص33؛ بلانوي: نسب الأشراف، ج8، ص142.

(2) -القلقشندي: صبح الأعيى، ج3، ص53.

(3) -الجهشلي: الوزراء والكتاب، ص29؛ ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج4، ص158. للندم لير فخرج محمد بن أبي يعقوب: كتاب التهرست، ص110؛ صبح الأعيى: ج3، ص52، 53، 55؛ صبح الأعيى: ج3، ص52، 53، 55.

ونكس عند وفاته عند الأمر أن ما كان عنه في عهد توليته، ولكن يريد من التولية
 126هـ - أني جدول من سنة عمر بن عبد العزيز، فافطن ترد في هذا الشأن، ولكن
 مدونه في سنة نسخة عند امر تلك في ما كان عنه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) الجهادي، ص 29.

- ابن عبد ربه: ج 4، ص 158.

البايع الخامس

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بالسجادات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول
ومائل أمير المؤمنين
الخاصة بفريضة الصلاة

جامعة الأمير
القائم للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بفريضة الصلاة،

11- تمهيد: صحة العناية أمير المؤمنين بالعبادات ورغبته في إقامتها على وجهها الصحيح

إن صحة وسلامة التربية والتوجيه اللتان تلقاهما أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز صغيراً على يد والديه، وتلميذاً على يد العلماء الذين علموه، وكبيراً باستخلاصه لأجمع الرجال وأحسنهم استقامة وسيرة، وأعدهم الله، سواء أيام إمارته على المدينة، أو بعدها وبعد استخلافه، وأخلصوا له في النصيحة وبصروه بما ينبغي أن يكون عليه في خاصة نفسه ومن تولى أمرهم⁽¹⁾، كل ذلك أثرى بها تجربته، وأدت إلى إقباله على صقل روحه بالعبادة وتوثيق صلته بالله في الصغيرة والكبيرة، وتتجلى هذه التربية والتوجيه أيضاً في أعماله بالسداد وعلى سياسته بالرشاد، فأصبح مرهف الوجدان والأحاسيس، شديد الخشية لله.

1- اهتمامه بأمر الصلاة،

أولاهها اهتماماً بالغاً سواء في عبادته الخاصة، أو بتأكيدِه للمسلمين بمدى أهميتها في الدنيا وعظيم الجزاء عليها في الآخرة، كما هو مبين في رسائل الفصل الأول من هذا الباب. حاول ما وسعته طاقته البدنية والروحية أن تكون عبادته مطابقة لعبادة الرسول ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، فإن لم يحصل ذلك بدرجة كبيرة فعلى الأقل ينال أجر التأسى بهم، وبالفعل قد حقق ذلك وهو لا يزال بعد شاباً يتولى إمارة المدينة، وقد شهد له بذلك الصحابي الجليل أنس بن مالك - رضي الله عنه -، وأعجب بموافقة صلته لصلاة الرسول ﷺ⁽²⁾، ولم يحصل ذلك منه إلا لإيمانه الراسخ القوي، وخوفه الشديد من حساب الله له والشوق إلى جنته، ومن ثم جاءت رسائله تملؤها مسحة من الإيمان والتقوى والزهد والورع والإنابة إلى الله، والرفق، والشعور المرهف بالتبعية العامة وصونه للدماء والدفاع عن حرمتها، ومحبتة للسلف.

إن نفس أمير المؤمنين التواقفة إلى الجنة لم تدعه ينعم بمتع الحياة ولذاتها بعد استخلافه كما نعم غيره من الخلفاء، وإنما تخلى عن كل ذلك، وأضر نفسه بالعبادة، بالخصوص خلوه

(1) - انظر الفصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا على: اعتناؤه ما رغب به منها في حياته النبوية من 135.

(2) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 33.

بنفسه ليلاً إذا فرغ من النظر في حاجات المسلمين، فقد اتخذ في منزله بيتاً يتعبد فيه لا يدخل عليه فيه أحد علق في سقفه سلسلة بها غلا يضعه في رقبته إذا فتر من العبادة يناجي ربه ويبيكي حتى يطلع الفجر (1).

وكان شديد التأثر عند قراءته للقرآن أو سماعه له من غيره، غزير الدمعة، قال مقاتل بن حيان: «صليت خلف عمر بن عبد العزيز فقراً: ﴿وَقَفَّوْهُمُ إِنَّهُمُ مَسْئُولُونَ﴾ (2)، فجعل يكررها لا يستطيع أن يتجاوزها -يعني من البكاء-» (3).

كانت عبادته عبادة عالم رباني زاهد، قائمة على الكتاب والسنة، ففي صلاة العيد كان يخرج ماشياً كما نصح به المسلمون في رسائله (4)، يخفف في صلاة عيد الأضحى ويصليها حين تطلع الشمس، ويكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات، وكان يؤتى بأضحيته فيذبحها بنفسه (5).

وفي عيد الفطر يفعل مثل ذلك، إلا أنه كان يطولهما، وكان إذا غدا إلى المصلى أفطر إذ قال إسماعيل بن أبي حكيم أحد أعوانه: «رأيت عمر بن عبد العزيز يوم فطر دعا لنا بتمر من صدقة رسول الله ﷺ فقال: كلوا قبل أن تغنوا إلى العيد. فقلت لعمر: في هذا شيء يؤثر؟

فقال: نعم، أخبرني إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبي سعيد الخنري، أن رسول الله ﷺ كان لا يغنو يوم العيد حتى يطعم، أو قال: أن لا يغنو المرء حتى يطعم» (6). وكان يكبر في الأضحى من صلاة الظهر يوم عرفة إلا صلاة العصر من آخر أيام التشريق (7).

وكان إذا سمر بعد العشاء آخر الوتر، فإذا أوتر لم يكلم أحداً (8).

(1) - ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 270، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 210-211.

(2) - سورة المسافات، الآية: 24.

(3) - ابن أبي الدنيا: الرقة والبكاء، ص 90.

(4) - انظر الرسالة رقم: 185، 185.

(5) - ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، ص 267.

(6) - ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 267، والمحدث أخرجه البخاري في صحيحه عن انس باختلاف، ج 2، ص 21 (كتاب العيدين، باب: الأكل يوم الفطر قبل الخروج)، وأخرجه الترمذي عن بريدة، ج 2، ص 426-427 (أبواب العيدين، باب: ما جازي الأكل يوم الفطر قبل الخروج).

(7) - ابن سعد: المصدر نفسه، م، 5، ص 267.

(8) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 211.

وكان يتجمل ليوم الجمعة بما يملك من ثياب، ثم يخرج للصلاة يحمل عصي رسول الله ﷺ فيصعد المنبر فيتوكأ عليها فيخطب على المسلمين، فإذا فرغ حملها، فإذا دخل في الصلاة وضعها إلى جنبه⁽¹⁾.

كما كان يصوم النوافل الاثني عشر والخميس وعاشوراء ويوم عرفة، وكان أعجل الناس فطرا ويستحب تأخير السحور⁽²⁾. وكانت جل أقواله توجيهات وإرشادات ونصائح، فقد خطب يوما على المسلمين: فقال: «ألا إن أفضل العمل أداء الفرائض وإمساك عن المحارم»⁽³⁾. وهو في كل ذلك يرجو الاستئذان بسنة رسول الله ﷺ، وليعطي القدوة بأعماله وأقواله للمسلمين الذين كانوا معجبين به ومتأثرين بسيرته.

أما ما يتعلق بالمسلمين، فإن رأفته بهم جعلته يقوم بوظيفة الإرشاد نيابة عن رسول الله ﷺ في أمته مصححا لهم عبادتهم بادئا بأوقات الصلوات التي تلاعب بها أسلافه بتأخيرها عن وقتها الشرعي، خاصة على عهد الحجاج بن يوسف الوالي على العراق -75-95هـ- ناهيا إياهم عن العمل عند حضور الصلوات، مؤكدا عليهم إقامة الجمعة في القرى ومجامع الناس لسماع الذكر لتتقوى أواصر الألفة والتعاون، ويقوى الإيمان بالله في القلب، وإظهارا لشعائر الإسلام، إضافة إلى ما سبق بناء بيوت الله لتكون مراكز تهذيب وتعليم، ولم يفرق في توجيهاته بين ركن وآخر من أركان الإسلام، الصيام والحج عنده سواء، وقد استغل هذا الأخير لإعلام أهل الموسم بمنهجه السياسي⁽⁴⁾.

2- تعري الطهفة عمر بن عبد النبي ﷺ في السدقاته وحذا بالتممة للرحمة.

إذ بمجرد توليه الخلافة عمل على جمع تلك الرسائل التي كتبها رسول الله ﷺ لبعض الصحابة حين أمرهم ولاية وسعاة على هذا الركن والتي كانت عائلاتهم تحتفظ بنسخ منها عندها، وهو الأمر الذي فعله عندما كان واليا على المدينة المنورة -87-93هـ-⁽⁵⁾، فأحياه من جديد، فقد طلب من سالم بن عبد الله أن ينسخ له نسخة عن الكتاب الذي كان يحتفظ بها

⁽¹⁾ - ابن سعد: المصدر نفسه، م، 5، ص 266.

⁽²⁾ - المصدر نفسه، م، 5، ص 245، 268، ابن جوزي: المصدر نفسه، ص 211.

⁽³⁾ - ابن المبارك: كتاب الزهد، ص 63.

⁽⁴⁾ - حنظل رسالته إلى أهل الموسم رقم: 48.

⁽⁵⁾ - حنظل الفصل الثاني من الباب الأول، حذا كلامنا على إقامته لفرصة الزكاة، ص 49.

لكتاب عمر بن الخطاب في الصدقات فلبى طلبه⁽¹⁾، وما جاء في العديد من رسائل الفصل الثاني من هذا الباب يؤكد ذلك، فقد نسخ عنه نسخ أرسلت إلى الولاة ليعملوا بما فيها، وزود سعة الصدقة أيضا بمثل ذلك ممن كان قد أرسلهم بنفسه للقيام بهذه المهمة .

وأرسل أيضا إلى أبي بكر بن محمد واليه على المدينة المنورة يطلب منه أن يرسل⁽²⁾ إليه نسخة من كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه إلى جده عمرو بن حزم لما أرسله إلى بني الحارث باليمن ليعلمهم الإسلام، ويأخذ صدقاتهم، ويقضي بينهم، فلبى طلبه⁽³⁾، فنسخ عنه نسخ زود بها أعوانه.

ومن الواضح أنه لا تختلف المقادير الواجبة في الأنعام وغيرها عما جاء في نسخة آل عمر بن الخطاب، وقد جاء في نصوص الرسائل في الفصل الثاني الخاص بالصدقة ما يؤكد اعتماده عليهما وعلى كتاب معاذ بن جبل أيضا في هذا الشأن. واعتمد أيضا ما جاء في القصاص والجراح والديات على ما جاء في كتاب عمرو بن حزم كما هو واضح كل الوضوح في الباب المتعلق بذلك⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - هشام ملك: الموطأ ص 172 (كتاب الزكاة، صدقة للمثبية)، وقد بقي الكتاب إلى عهد الإمام مالك الذي أخرجه إليه عبد الله بن وهب بن عمر فقرأه .

- عمر عبد البر: الإستنكار، ج 9، ص 136-140. الكتاب والباب المذكورين في الموطأ .

- الحاكم: المستدرک، ج 1، ص 393-395 (كتاب الزكاة) .

- تيهي: مسنن، ج 4، ص 90-91 (كتاب الزكاة)

- أبو عبيد: الأموال، ص 456 وما بعدها. ط. دار الشروق. والحقيقة أن هذا الكتاب للرسول ﷺ عمل به أبو بكر وكتب عنه نسخة إلى عمر بن الخطاب لما وجهه إلى البحرين ساعيا، وبقيت نسخة عند ثمامة بن عبد الله بن أنس، ثم انتقل إلى عمر بن الخطاب فعمل به بعد وفاة لعنبيق - رضي الله عنهما

- صحيح البخاري، ج 2، ص 146 (كتاب الزكاة، باب: زكاة الغنم)، وأبواب أخرى قبل هذا وبعده، ذكر فيها الكتاب مجزأ . مسنن القرظي، ج 3، ص 17 (كتاب الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الإبل والغنم).

- مسنن أبي نعيم، ج 1، ص 245 وما بعدها (كتاب الزكاة، باب: زكاة السفينة) .

اتصرونا على توثيق هذا الكتاب على هذه المصادر، وإلا فبئس قد أخرجه غيرهم من رجال الحديث. شبه تام تارة ومجزأة تارة أخرى.

⁽²⁾ - من الممكن أن يكون صرح قد كتب إليه بذلك، ولما لم تذكر المصادر ذلك فقد أضلنا الإشارة إليه ضمن نصوص الرسائل.

⁽³⁾ - مصادر السابقة في الصفحات والكتب نفسها الحكم: المستدرک، ج 394-397 (كتاب الزكاة) ابن هشام: السيرة، ج 2، ص 594-596.

- تاريخ الطبري، ج 3، ص 128-129 .

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 5، ص 76-77، عون الشريعة: نشأة الدولة الإسلامية، ص 161 وما بعدها، 320-323. فقد درس أبو

الكتاب دراسة واقعية.

⁽⁴⁾ - فخر الفصل الثاني والثالث من الباب الثامن.

كما حصل على نسخة من كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه إلى معاذ بن جبل رضي الله عنه عاملا على الجند باليمن واليا ومعلما لأهلها أحكام الإسلام. هذا وقد شاهده وسمعه نعيم بن سلامة حامل خاتم أمير المؤمنين، وهو يقرأ في نسخة نسخت له عن هذا الكتاب⁽¹⁾.
ومن الملاحظ أن المصادر لم تشر إلى من نسخ له ذلك، إلا أنه وللإشارة، فإن موسى بن طلحة كان يحتفظ بنسخة عنه قال: «عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم»⁽²⁾ كما كان طاوس بن كيسان يحتفظ بنسخة من هذا الكتاب⁽³⁾، أشار الخلال إلى جزء منه يخص أحكام إستعباد الأحرار قبل الإسلام وبعده. فهل يكون الخليفة عمر بن عبد العزيز قد تحصل على ذلك من هذين الرجلين اللذين عاصراه، وبالخصوص موسى بن طلحة؟ لا شك أن ذلك قد كان.

ومما تجدر ملاحظته أيضا أن هذه النسخ الثلاثة تكمل بعضها بعضا، وتركت أثرها البارز عليه في سياسته في قبض الصدقات التي شفعت بالأحاديث النبوية التي حددت طرق وأحكام هذه الفريضة أخذا وإنفاقا التي تعلمها أروبيت له في هذا الشأن. وأماما غمض عنه أو لم يصل إلى عمله تحرى عنه واتبع ما راه صائبا في شأنه كالذي فعله في صدقة العسل والمعادن، وكان لا يخطو خطوة أو يصدر أمرا أو ينهي عن شيء إلا وله أصل في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو الراشدية، أو يهتدي بأراء العلماء، كالذي كان منه لما طلب من الزهري أن يبين له توزيع الصدقة على السهام الثمانية كما هو آت.

هذا ويندرج هذا التقصي منه للسنة النبوية ضمن ما كتب به إليه سالم بن عبد الله في بحثه عن سنة جده ليسير على هديهما في المسلمين وأهل النعمة، ونفذ ذلك قدر استطاعته وما بلغ إلى علمه، لأنه كان يدرك تمام الإدراك أن المصاعب التي تزايدت في وجه الخلفاء الذين

(1) - نظر الرسالة رقم: 195 وتعليقنا عليها.

(2) - ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 131 (كتاب الزكاة، باب: في صنعة البقر ما هي؟) الشافعي: الأم، ج 2، ص 9 (كتاب الزكاة، باب: زكاة البقر). الزبيلي: نصب الراية، ج 2، ص 352، 386-387 (كتاب الزكاة: باب: زكاة السموات)، سنن النسائي، ج 5، ص 25-26 (كتاب الزكاة، باب: زكاة البقر)، الموطأ، ص 173 (كتاب الزكاة، ما جاء في صنعة البقر)، سنن أبي داود، ج 1، ص 248-249 (كتاب الزكاة، باب: زكاة السمعة)، محمد حميد الله: الوثائق السياسية، ص 212-217.

(3) - أحكام أهل المال من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل ص 101. وكان يحتفظ أيضا بكتاب المقول والصنعة. وهو على غفلتنا - ما هو إلا ما جاء في كتاب عمرو بن حزم، الشافعي: الأم، ج 2، ص 4 (كتاب الزكاة، باب: كيف فرضت الصنعة).

سبقوه حتى أصبحوا أن لا وسيلة تردع الجماهير الغاضبة عليهم، والتأثر بعضها عليهم سوى الاحتكام إلى السيف والبطش لحملهم على الخضوع، إنما حصلت بسبب إيتعادهم عن المبادئ التي قامت عليها الدولة الإسلامية على عهد رسول الله ﷺ وسار على هديها خلفائه الراشدين من بعده، فليس عنده أفضل من تعديل هذا الانحراف وتصحيح هذا العوجاج في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من العودة إلى تلك المبادئ، فامتص بذلك نعمة الأغلبية الساحقة من الجماهير.

2- حثه لولائه على إقامة الصلاة في الأوقات التي حلتها عليهما السنة،
رحالته إلى أمراء الأجناد يعثمو على تحامد خرائج الإسلام وإقامة الصلوات لوقتها

-172-

من الأمور التي أزم بها أمير المؤمنين نفسه بعد توليه الخلافة جعله من نفسه داعية
إلى الله ومعلما للمسلمين أمور دينهم⁽¹⁾، متأشيا في ذلك بالنبي ﷺ وخلفائه الراشدين ﷺ مع
أمتهم، وفي هذا السبيل قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز:
«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى أمراء الأجناد، أما بعد. فإن عرى⁽²⁾ الدين وقوام
الإسلام:

الإيمان بالله، وإقام الصلاة لوقتها، وحافظ على أوقات الصلوات، فإن وقتها الهجيرة
بالتظهر .

وصلاة العصر والشمس بيضاء نقية لم تدخلها صغرة ' وصلاة المغرب نغفر
الصائم⁽³⁾ .

ولا تصلين العشاء حتى يذهب شفق الأفق، وهو البياض، فإذا ذهب فصلها فيما بين
ثلث الليل، وما عجلتها بعد ذهاب بياض الأفق فهو أحسن وأصوب، فإن من تمامها وإصابة
وقتها انتظار ما وصفت لك في كتابي هذا منها.

ثم صل صلاة الفجر بغلص⁽⁴⁾، وحافظ على ذلك، فإن المحافظة عليها حق. واصبر نفسك
على ذلك⁽⁵⁾.

واجتنب الأشفال عند حضور الصلوات، واكتب بذلك إلى عمالك بالمداين والقرى
حيث ما كانوا، فـ «إِنَّ السَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا»⁽⁶⁾ و«إِنَّ السَّلَاةَ تَنْهَى
عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ»⁽⁷⁾، فإنه من يضع الصلاة فهو لما سواها من شرائع الإسلام أشد
تضييعا.

⁽¹⁾ - انظر الرسالة رقم: 760، 760.

⁽²⁾ - عين أبي شوية 'عز الدين'.

⁽³⁾ - بداية نص عبد الرزاق: «إن صلوا صلاة العشاء...»

⁽⁴⁾ - انظر رسالة رقم: 172، والنص: «ظلم أمر الليل، إن منظور: اسأل العرب، م6، ص156، مادة (ظلم)».

⁽⁵⁾ - بداية نص أبي نعم وغيره الأبي ذكره.

⁽⁶⁾ - سورة النساء، الآية: 103.

⁽⁷⁾ - سورة الطه، الآية: 45.

ثم أكثر تعاهد شرائع الإسلام ومر أهل العلم والفقهاء من جندك فليتشرخوا ما علمهم الله من ذلك، وليتحدثوا به في مجالسهم، والسلام عليكم» (1).

ومالته بني الغرض السابق، وهي مرسله إلى أمير الرقة

-172أ-

ومن الأمراء الذين كتب إليهم الخليفة عمر بما سبق أمير الرقة (2)، إذ قال جعفر بن برقان (3): كتب إلينا عمر بن عبد العزيز:

«أما بعد، فإن عز الدين وقوام الإسلام:

الإيمان بالله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، فصل الصلاة (4) لوقتها (5) وحافظ عليها» (6).

رواية أخرى لمرالته إلى أمير الرقة بني الغرض السابق

-172ب-

وجاء جزءاً من الرواية السابقة عند ابن أبي شيبة عن الراوي نفسه جعفر بن برقان الذي لم يشر إلى وقت صلاتي الظهر والعصر، قال: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز: «صلوا المغرب حين أفطر الصائم (7) ثم ذكر لي أن أناساً يعجلون صلاة العشاء قبل أن يذهب بياض الأفق من المغرب، ويفشاه ظلمة الليل، وما عجلت بعد ذهاب الأفق من المغرب فإنه أحسن وأصوب، وأعلم أن من تمامها وإصابة وقتها ما تكرت لك في كتابي هذا من ذهاب بياض الأفق، فإنه بقية من بقية النهار» (8).

(1) -سيرة عمر، ص 72-73،

-وفيما يتعلق بنشر العلم: لظفر: رسالة رقم: 761، وكذا رقم: 768.

(2) -سيرة حربها وصلاتها مسلم بن ورجعة الذي وردت ترجمته في الفصل الثاني من هذا الباب رسالة رقم: 248، أما والي خراجها فكان ميمون بن مهران الأحمدي ترجمته فيما يلي رسالة رقم: 186 ج.

(3) -جعفر بن برقان الكلابي: مولا لم لو عبد الله مفتي الجزيرة ومحدثها. كان فاضلاً كبير الشأن ثقة صدوقاً توفي سنة 150، وتوفي 151،

154 -ابن سعد الطبقات، م 7، ق 2، ص 181

(4) -بن جرير: تهذيب التهذيب، ج 2، ص 85-86.

(5) -كذا وردت بهذا الرسم القرآن وتقرأ الصلاة.

(6) -محافظة عليها» نسخة في الرواية الثانية لأن أبي نوبة.

(7) -بين أبي شيبة: المصنف، ج 1، ص 316 (كتاب الصلاة. من قال: فصل الصلوات لم يفتها)، الرواية الثانية ج 11، ص 30، (كتاب الإيمان والزوايا. ما ذكر فيما يطوي عليه المؤمن من الخلل).

(8) -سندية نسخ عبد الرزاق «أن صلوا صلاة العشاء إذا ذهب بياض الأفق فما بينكم وبين وقت الليل، وما عجلتم بعد ذهاب الأفق فهو أفضل» وذلك انتهى.

(9) -المصنف، ج 2، ص 530 (كتاب الصلوات. من قال: فصل الصلوات).

-عبد الرزاق، المصنف، ج 1، ص 556 (كتاب الصلاة. باب وقت العشاء الأخر).

رواية أخرى لرسالته إلى عماله بأمره فيما واجتبايه الأشغال عند حلول وقت الصلاة.

-172ج-

وجاءت فقرة أخرى من الرسالة السابقة عند أبي نعيم باختلاف عما سبق، فقد قال

الأوزاعي: كتب عمر إلى عماله⁽¹⁾:

«⁽²⁾أجتنبوا الاشتغال⁽³⁾ عند حضرة الصلاة، فمن أضاعها فهو لما سواها من شعائر⁽⁴⁾

الإسلام أشد تضييعاً»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق وهي مرحلة إلى أمير الرقة

-172د-

وجاء الجزء الأخير من الرسالة السابقة عند ابن عبد البر، إذ قال جعفر بن برقان:

كتب إلينا عمر بن عبد العزيز:

«أما بعد فمر أهل الفقه والعلم من عندك فلينشروا ما علمهم الله في مجالسهم ومساجدهم،

والسلام»⁽⁶⁾.

منخوره إلى أحد عماله في العرض السابق

-172هـ-

لم يقتصر أمر الخليفة على من سبقت الإشارة إليهم، فقد خص أحد ولاته بمراسلة

أخرى، حيث قال عكرمة بن عمار⁽⁷⁾: سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقول فيه:

⁽¹⁾ - عند السيستاني مكتب عمر إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عامله على الكوفة فكان بذلك من العمال الذين كتب إليهم لأن مواعيت الصلوات تعرضت بالخصوص في هذا الإقليم إلى التأخير.

⁽²⁾ - بلاندي: حاجت الحاجات عند حضور الصلوات، والسلام، ويتهيئ نفسه.

⁽³⁾ - ابن الجوزي، ابن كثير: «الاشتغال».

⁽⁴⁾ - عندهم: شعائرهم.

⁽⁵⁾ - أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 316، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 122، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 208، وانظر كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص 65، بلاندي: أصناف الأشراف، ج 8، ص 130، وروايته من طريق المدائني.

⁽⁶⁾ - ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج 1، ص 123-124.

⁽⁷⁾ - عكرمة بن صرار العبلي البصري، نزل اليمامة أول أمره، ثم انتقل إلى البصرة، توفي سنة 159 هـ، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 404، القزلي: تذييل لكمال، ج 20، ص 256 وما بعده، ولعل ذلك كتب به إلى محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زلزلة الأنصاري السقي ولده لبيد المومنين على اليمامة وكان رجلاً صالحاً ثقة توفي سنة 124 هـ، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 401-402، طبعة لبنان، 1990م، القزلي: تذييل لكمال، ج 25، ص 609-611، الذهبى: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 221-222.

ولما كان عكرمة بن صرار ذكره ابن نزل اليمامة، لاشتغال مكتبة صر إليه أهل قاتمة باعتباره ابن أخت عمرة بنت عبد الرحمن، وخالة أسي بكر بن محمد بن حزم فلهي كتب إليه أن يكتب مسألتها عن عائشة، أو يكون له كتاب، بذلك إلى حدي. انظر رسالة رقم: 761-761 ج، 762.

«أما بعد، فأمر أهل العلم أن ينشروا العلم في مساجدهم، فإن السنة كانت قد أميتت»⁽¹⁾.

رسالته إلى أحمد عماله في الغرض السابق

-172-

وقال أيوب⁽²⁾: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز:

«مروا أهل الصلاح⁽³⁾ يتذكروا السنن في مجالسهم ومساجدهم وأسواقهم»⁽⁴⁾.

رسالته إلى محمد الحميد ببيت له وقتة الفجر

-172ز-

ومن الأمراء الذين خصهم أمير المؤمنين عمر بما سبق، عبد الحميد بن عبد الرحمن واليه على الكوفة، فقد نكر منصور بن حيان الكوفي جزءا من الرسالة والخاص بوقت صلاة الفجر، قال: كتب إليه: «أن غلس بالفجر»⁽⁵⁾.

تلك هي روايات هذه المراسلة التي نرجح أن أمير المؤمنين قد كتب بها إلى أمراء الأجناد في كل من العراق والجزيرة وغيرهما من بقية المناطق.

ولما كان الراوي واحدا لأغلب الروايات، وهو جعفر بن برقان تأكد لنا أن بقية الروايات ما هي إلا جزءا مما جاء في آخر الرسالة الأولى، وهي الأوفى في نظرنا، إذ عرفنا حرص أمير المؤمنين على الاقتصاد في القرايطيس في تضمينه الأوامر المتعددة في الرسالة الواحدة⁽⁶⁾.

رسالته إلى عماله بعضهم على إهامة السلوات وامتناع الناس الراحة

-173-

يرى المدائني عن مسلمة قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

⁽¹⁾ - الحسن بن عبد الرحمن الراسم مزي: مسندنا تفصل بين الرئوي والواعي، ص 153، نقلا من مقدمة مسند الجعد لعبد المهدي بن عبد القادر، ج 1، ص 57.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 113.

⁽²⁾ - سلمة داؤد بن أبي شيماء، البصري، فإن كان هو المقصود فإن الرسالة أرسلت إلى عدي بن لوطاة وإلى البصرة.

⁽³⁾ - كذا جاءت، ولعلها: «أن يتذكروا».

⁽⁴⁾ - حياقري: فسطح الأثر، ج 8، ص 160.

⁽⁵⁾ - حسن أبي شيماء: المسند، ج 1، ص 320 (كتاب الصلاة من كان يغلس بالفجر)، وذكر بعد هذا من كان لا يغلس من الصحابة والفتية منهم عمر بن عبد العزيز، وهو ما لا يتفق مع ما كان عليه وما كتب به.

⁽⁶⁾ - حفظ الرسل رقم: 165، 166، 167، 168.

«أما بعد، فإن الصلاة أحق ما تعهده المرء من نفسه، ومن ولاه الله أمره، فأقيموا الصلاة في بيوتكم ومساجدكم لأوقاتها، بإتمام ركوعها وسجودها، وترتيل ما تقرأون من القرآن فيها، فإن الله جعلها ﴿تَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَتَّىٰ مَوْثِقَاتِ﴾⁽¹⁾ وتعهدوا الناس في الزكاة وحضوهم عليها، فإن من أذأها أجر، ومن استخف بحقها وبذر⁽²⁾ كانت حجة عليه.

نسأل الله أن يجعلنا مطيعين له مجتهدين في مرضاته، والسلام»⁽³⁾.

وبذلك تكون هذه الروايات لهذه الرسالة مكملة ومصححة للرسالة الأولى. أما الذي دعا الخليفة إلى كتابة ما كتب فأحياء منه للسنة وإقامة لهذه الفريضة على وجهها الصحيح ومحاربة لبدعة تأخير الصلاة عن وقتها المشروع، الذي كان قد حصل في عهد من سبقه من خلفاء بني أمية.

وأول من نسبها إلى ضرورة التقيد بمواقبتها عروة بن الزبير أحد أوعية العلم وأحد شيوخه، أيام إمارته على المدينة عندما أحر صلاة العصر «شيئا»⁽⁴⁾، على حد تعبير ابن شهاب الزهري، فنكرة بما ذكر به أبي مسعود الأنصاري للمغيرة بن شعبة الذي أحر العصر هو الآخر، ونزول جبريل عليه السلام وصلاته برسول الله ﷺ سائر الأوقات، وكان الخليفة عمر فسي تلك الفترة لا يعلم أن جبريل عليه السلام هو الذي بين للنبي ﷺ فرائض أوقات الصلوات، وكان يعتقد أن ذلك من سنة رسول الله ﷺ ولذلك سأل: «أنظر ما تُحدثُ يا عروة! أو إن جبريل عليه السلام هو الذي أقم لرسول الله ﷺ؟!»، فأجاب أنه كذلك، ذكرا له حديث النبي الذي ذكر فيه إمامة جبريل له كما هو مبين في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث⁽⁵⁾، ومن ثم حرص على التقيد بذلك، فنصح الخليفة سليمان بن عبد الملك على إعادة الصلوات لميقاتها ففعل، ولكن لم يكن لإجرائه هذا أية فاعلية في الميدان لعدم حرصه على متابعة تنفيذ

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية: 103.

⁽²⁾ سائر الشيء بئرًا: أرقه، وقد تكون بئرًا أو بئرًا، لأن المحقق ضبطها بفتح اللال، وتعي: أصد المال وألقه في السران.

سمن منظور: لسمن العرب، م، 4، ص 50، مادة: (بئر).

⁽³⁾ -إبلاذري: أساب الأشراف، ج 8، ص 154-155.

⁽⁴⁾ -صحيح البخاري، ج 4، ص 137 (كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة).

⁽⁵⁾ -الإمام مالك: الموطأ، ص 13 (كتاب أوقات الصلاة، باب: وقت الصلاة)، وانظر ابن عبد البر: الإستكثار، ج 1، ص 172 وما بعدها، فقد أسلف في شرح حديث أوقات الصلوات، الكتاب والباب المذكورين في الموطأ صحيح البخاري، ج 1، ص 139 وما بعدها (كتاب مواعيد الصلاة، باب مواعيد الصلاة، وفصلها)، صحيح مسلم، ج 2، ص 103 (كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمسة

ما أمر به⁽¹⁾، حتى تولى الخلافة هو نفسه، فألى على نفسه أن يعيدها إلى ميقاتها الصحيح مشددا في ذلك على ولاته، متابعا بعين يقضة تنفيذ وتوسيع نطاق ما أمر به، معلما لأمته ما جهلت، مذكرا إياها بما نسيت، متقيدا بما كان قد وعد به المسلمين في خطبة الاستخلاف الذي بين فيها منهج حكمه أنه متبع غير مبتدع غير مخالف لسنة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين المهديين ﷺ، الذين كانوا يحفظون على أوقاتها كما يحافظون على شيء عزيز عليهم، منهم: جده عمر بن الخطاب الذي كتب إلى عماله في المحافظة على أوقاتها بالخصوص إلى أبي موسى الأشعري، وكر ما كتب به عمر بن عبد العزيز من رسائل في هذا الشأن جاء ما يقاربها، بل في أحيان كثيرة ما يطابقها عنده في كل ما يتعلق بسائر الأوقات، منها النصوص الوافية، ومنها المجزأة⁽²⁾، وكذلك الحال بالنسبة للإمام علي رضي الله عنه الذي كتب بمثل ذلك إلى أمرائه⁽³⁾. وبذلك يتأكد لدينا استجابة سالم بن عبد الله لما طلب منه أن يكتب إليه بسيرة عمر بن الخطاب في أهل القبلة وأهل العهد⁽⁴⁾، ويدل على ذلك ما سنشير إليه عند لفريضة الزكاة، وسنة رسول الله ﷺ في ذلك.

استمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يؤديها في وقتها لما لارتباطها بذلك من أهمية بالغة عند الله ﷻ رعاية منه لحقه باعتبارها الركن الثاني من قواعد الإسلام، وأول ما يحاسب عليها المسلم يوم القيامة، فصلاحتها صلاح لسائر الأعمال، ولذلك أكد عليها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وحفيده - رضي الله عنهما - من بعده متأشيا به، إذ قال الأول منهما: «إن أهم أموركم عندي الصلاة، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع».

هذا وقد أرسل الخليفة عمر بن عبد العزيز يوما رسولا إلى مصر فتذكر أنه يوم جمعة، فأرسل إليه من يستدعيه، وظن الرجل أن الخليفة قد استبظأه، فأتى أمير المؤمنين فقال له: «لا روع عليك، إن اليوم يوم الجمعة فلا تبرح حتى تصلي الجمعة، وقد بعثناك لأمر عجلة من أمر المسلمين، فلا يحملنا إياك أن تؤخر الصلاة عن ميقاتها، فإنك

⁽¹⁾ - انظر الفصل الثالث من الباب الأول ضد كلامنا على علاقة صر بالخليفة سليمان، «صبر مستشرا لسليمان» ص 95.

⁽²⁾ - السوطي، ص 15-16، عبد الرزاق: المصنف، ج 1، ص 536-537، 570-571 (كتاب الصلاة، باب المواقيت)، ابن أبي شيبة:

المصنف، ج 1، ص 230، 326-330، (كتاب الصلاة، أوقات العصر، قضاء الفرض)، ج 14 ص 254 (كتاب الرد على أبي حنيفة).

⁽³⁾ - ابن أبي عمير: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 17.

⁽⁴⁾ - انظر الرسالة رقم: 97-97 ج.

لا محالة مصليها، فإن الله قال لقوم: أَضَاعُوا الْحَلَّةَ وَاتَّبَعُوا الضَّمَوَاتِ فَمَوْنَهُ يَلْعَوْنَ حَيًّا (1)، ولم تكن إضاعتهم أن تركوها، ولكن أضاعوا المواقيت (2).

3- نهيه عن التخبه بالأعاجم عند الوضوء .

رحالته إلى محدي ينهي فيما عن التخبه بالأعاجم عند الوضوء

-174-

روى المدائني عن الفضل بن سويد الضبي قال: كتب عمر إلى عدي بن أرطاة: «أما بعد، فإنه بلغني أن قوما قبلك إذا توضؤوا رفعوا الطساس (3) من بين أيديهم واحداً واحداً، [قبل أن تمتلئ] (4)، وذلك من زي العجم [أخذوه] (5) فلا (6) يرفعن طس قبلك حتى يمتلئ، أو يفرغ من آخر القوم» (7).

لم تتبين لنا طبيعة هذه الظاهرة الأعجمية التي نهى عنها الخليفة التي أخذ بها المسلمون في الوضوء، وللإشارة فإن خالد بن عبد الله القسري «اتخذ طستا في مسجد الكوفة ميضأة وحفر لها قناة من الفرات» (8). ومن ثم فإن ما ورد في هذا النص أن الطست عبارة عن حوض يتوضأ منه المتوضؤون.

4- أمره إلى ولاته أن يحثوا الناس على إقامة الجمعة في مجا معصو،

رحالته إلى ولاته في إقامة صلاة الجمعة

-175-

لما كان يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها منزلة عند الله ﷻ فقد أولاه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز اهتمامه البالغ، بحثه لولاته على إقامة صلاة الجمعة في القرى وأماكن تجمع المسلمين، فقد قال الليث بن سعد (9): أن عمر بن عبد العزيز كتب: «أيما قرية اجتمع

(1) سورة مريم، الآية 59، وروايتها «فكفنه من نعيمه خلفه...».

(2) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 105-106، تفسير ابن كثير: ج 4، ص 468 عند تفسيره لهذه الآية، وانظر الرسالة رقم: 107 فقد أكد عليها على إقامة الصلاة مثما جاء عنه في هذه الرسائل.

(3) الطساس: من أنية الصفر - أي النحاس الأصفر - فارسية، ابن منظور: لسان العرب، ج 2، ص 58، مادة: (طست).

(4) زيادة من ابن الجوزي، وفي المصدر ناقصة.

(5) زيادة من ابن الجوزي، وفي المصدر ناقصة.

(6) ضده: فلا ترفعوا طستا.

(7) البلاتري: أسبغ الأثراف، ج 8 ص 160 ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 106-107.

(8) البلاتري: المصدر نفسه، ج 9، ص 63.

(9) البلاتري: في روايته: الليث بن سعد عن مطوية يحيى - ابن صالح قال:

فيها خمسون⁽¹⁾ رجلا⁽²⁾، فليؤمهم رجل منهم، وليخطب عليهم⁽³⁾ يوم الجمعة، وليقصر بهم الصلاة⁽⁴⁾.

ومالته أخرى في الغرض السابق

-176-

في حين جاء عند القرطبي: أن عمر بن عبد العزيز كتب: «أي قرية اجتمع فيها ثلاثون بيتا فعليهم الجمعة»⁽⁵⁾.

وهذا الذي كتب به له أصل في السنة النبوية، إن صح الحديث النبوي الذي ذكره ابن وهب عن القاسم بن محمد عن النبي ﷺ قال: «إذا اجتمع ثلاثون بيتا فليؤمروا عليهم رجلا منهم يصلي بهم الجمعة»⁽⁶⁾. وهذا التحديد بعدد المنازل يخالف ما سبق وما هو آت بتحديدده لشرط إقامة الجمعة بعدد الأفراد.

ومالته لأمر الرقة في الغرض السابق

-177-

ونكر البيهقي رواية أخرى تخالف ما سبق، فقد قال أبو المليح⁽⁷⁾: أتانا كتاب عمر بن عبد العزيز:

«إذا بلغ أهل القرية أربعين رجلا فليجمعوا»⁽⁸⁾.

ومالته لأهل المياه بين مكة والمدينة بأمره وإقامة صلاة الجمعة

-178-

وخص كذلك أهل المياه القاطنين بين مكة والمدينة بالإجراء السابق، كما قال أيوب بن

أبي تميم: أن عمر كتب إليهم يقول:

(1) -الروشمي: «عشرون رجلا فليجمعوا الجمعة» وينتهي نصه، ونقله من المدونة، ومن ثم قال كلمة «عشرون» قد تكون مصحفة

(2) -القرطبي: «فليصلوا الجمعة» وينتهي نصه رواية ابن المنذر.

(3) -البيهقي: «...وليصل بهم الجمعة» وينتهي نصه.

(4) -الإمام مالك: المدونة، ج1، ص143 (كتاب الصلاة الثاني، لمن يجب عليه الجمعة). -البيهقي: السنن، ج3، ص178، (كتاب الجمعة، باب: للمد إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة)، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص113 -الروشمي: المعيار، ج1، ص27

(5) -الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص112، وليس لروايته سند.

(6) -الإمام مالك: المدونة، ج1، ص143

(7) -روشمي السنن بين من كان يزل الرقة كان رواية ميمون بن مهران لسير الجزيرة، ولا يمكن الجزم بقول إن كان قد أرسله إلى

ميمون أو إلى حدي بن حدي الذي نقله عمر لسرا على أرمينية والأمة فيما يلي ترجمته، ابن سعد: الطبقات، م7، ج2، ص182.

(8) -السنن، ج3، ص178 (كتاب الجمعة. باب: للمد إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة).

«أن تجمعوا»⁽¹⁾.

رواية أخرى لرسالته العارفة

-178-

ففي حين قال سليمان بن موسى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المياف فيما بين الشام إلى مكة:

«جمعوا إذا بلغتم أربعين»⁽²⁾.

ولما بلغ عطاء هذا الإجراء علق عليه قائلا: «فقد بلغنا أن لا جمعة إلا في مصر جامع».

إلا أن إقامة الجمعة من قبل أهل المياف سواء كان ذلك بين مكة والشام، أو بينها وبين المدينة -إن صححت رواية البيهقي- إنما كانوا يُجمعون من قبل أن يأمرهم عمر بن عبد العزيز بذلك، ولفترة طويلة، وقبل أن يقضي الحجاج بن يوسف على ابن الزبير سنة 73هـ. فقد ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما -كان يرى أهل المياف بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم⁽³⁾.

ويظهر أن أمير المؤمنين سد باب التقول على سكان هذه المنطقة مرسخا لعملهم هذا مانحا له الشرعية والاستمرارية، فالتجمع بعد اشتراط العدد له فائدته على الفرد والمجتمع لسماع الذكر وتهذيب النفوس، وتآلف المجتمعيين وتعاونهم فيما بينهم، إضافة مراعاة حال الضعيف العاجز عن المشي والمريض والكبير، فقد أمر أهل خرسا وداريا وهما على بعد أربعة أميال من دمشق أن يجمعوا للسبب المذكور⁽⁴⁾.

رسالته إلى محدي بن محدي في الغرض العارفة

-179-

وخص الخليفة عمر واليه على الجزيرة عدي بن عدي⁽⁵⁾ بالأمر السابق، فقد قال جعفر

(1) -عبد الرزاق: المصنف، ج3، ص169، (كتاب الصلاة، باب القري الصغار).

(2) -بيهقي: السنن، ج3، ص178 (كتاب الصلاة، باب العدد إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة).

(3) -عبد الرزاق: المصنف، ج3، ص170 (كتاب الصلاة، باب القري الصغار). وانظر: الشوكاني: نيل الأوطار، ج3، ص286-287.

(4) -باب: إتمام الجمعة بأربعين وإتمامها في القري، ابن قدامة: المغني والشرح الكبير، ج1، ص171، وما بعدها.

(5) -صلاة: الكتاب الجامع لسيرة عمر، ج2، ص421.

(6) -عدي بن عدي بن حيرة بن عدي الكندي: كان قريبا محببا لعمادنا كبير القدر، ولاء سليمان على قضاء الجزيرة وإتمامها، وأمره صر، ثم عزله وولاه على لرمونية، وولى مكافه ميمون بن مهران توفي سنة 120هـ، ابن سعد: الطبقات، م7، ق2، ص179، البلاذري: فتوح البلدان، ص204، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج16، ص326-327.

بن برقان: أنه كتب إليه:

«⁽¹⁾ أنظر إلى أهل كل قرية أهل قرار ليسوا هم⁽²⁾ بأهل عمود⁽³⁾ ينتقلون فأمر عليهم أميراً⁽⁴⁾ ثم مره فليجمع بهم»⁽⁵⁾.

وبسبب ذلك يكون هذا الكتاب قد وضح ما كان غامضاً فيما سبق من روايات، وما كان قد أمر به من اشتراطه لإقامة الجمعة الاستقرار وإن كان رأيه بقي مضطرباً في العدد الذي يشترط في إقامتها، ويظهر أنه حصل منه ذلك لاختلاف آراء العلماء في العدد الذي تجب به الجمعة، كما جاء ذكر ذلك في العديد من المصادر⁽⁶⁾.

5- إرصاده لولائه إلى كيفية الصلاة بالمسلمين:

رسالته إلى عثمان بن سعد واليه علي دمشق

-180-

وقال سعيد بن عبد العزيز: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه علي دمشق عثمان بن سعد⁽⁷⁾ يرشده كيف تكون قراءته إذا صلى بهم وخطبته إذا خطب عليهم: إذا صليت بهم فأسمعهم قراءتك⁽⁸⁾، وإذا خطبتهم فأفهمهم موعظتك⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ سيرة نص ابن أبي شيبة: «أيما أهل قرية ليسوا...»، بداية نص البلاذري: «أنظر كل قرية ليسوا بأهل عمود فمرهم أن يجمعوا» وينتهي.

⁽²⁾ عن أبي شيبة: «ليسوا بأهل».

⁽³⁾ أي ليسوا ببئر رحل.

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: «أميراً يجمع بهم».

⁽⁵⁾ البيهقي: السنن، ج 3، ص 178-179، الكتاب والباب السابقين، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 2، ص 102 (كتاب الصلاة، باب: من كان يرى الجمعة في القرى وغيرها)، البلاذري: أعيان الأشراف، ج 8، ص 161.

⁽⁶⁾ الإسماعيل: المدونة، ج 1، ص 142-143، الكتاب والباب السابقين، الشوكاني: نيل الأوطار، ج 3، ص 282 وما بعدها (باب إنعقاد الجمعة بأربعين وإقامتها في القرى)، وانظر بقية كتب الفقه عند كلامها على هذه المسألة ففيها ما يشفي.

⁽⁷⁾ عثمان بن سعد العنزي: أخبار ناذرة إلا ما ذكر عنه أن الخليفة عمر قد ولاء إمارة دمشق دون تحديد لفترة ولايته، البخاري: التاريخ الكبير، ج 6، ص 248-249، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 91، إلا أن العديد من المصادر تذكر غيره، فقد كان والياً خلال فترة خلافة سليمان وسدراً من خلافة عمر: محمد بن سويد القهري، ثم عزله وولاه على الطائف، وولي مكانه: الضحاک بن عبد الرحمن بن عرزب الأشعري، وتشير المصادر إلى وفاة عمر وهو وال عليها، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 251، 381، ابن منظور: المصدر السابق، ج 22، ص 210-211، الذهبى: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 111-112، 238-239، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 7، ص 6-7، فهل يكون قد تولى إمارتها بعد عزل محمد بن سويد وتولى ولاية الضحاک بن عبد الرحمن؟ هذا ما لا يمكن الجزم به، ففكره لعين ثمور على بعض المصادر الأخرى عليها تزويل هذا الغموض. وللإشارة إلى إمام مسجد دمشق طوال فترة خلافة عمر هو عبد الله بن هاشم الحنصلي، ومن المستبعد أن يكون عثمان والي خراج لو قلص على هذه المدينة، للزنجاني: تاريخ القرآن، ص 162-163.

⁽⁸⁾ ابن منظور: حركاته

⁽⁹⁾ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 266، ابن منظور: المصدر السابق، ج 16، ص 91.

يظهر أن المصلين بدمشق بلغت أنباء تكثُرهم أمير المؤمنين من ضعف قراءة عثمان للقرآن إذا صلى بهم، وإذا وعظهم استغلق عليهم فهم موعظته، مما دفعه إلى الكتابة إليه بالذي كتب إليه.

رسائله إلى أهل المصيصة في طع الخفاف

-181-

وقال سليمان بن موسى: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المصيصة⁽¹⁾:
«أن اخلعوا الخفاف في كل ثلاث»⁽²⁾.

أي كل ثلاثة أيام، ويعني بذلك - والله أعلم - تجديد الوضوء للمسافر والمجاهد في سبيل الله، فقد رخص النبي ﷺ للمسافر المسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن، ويوما وليلة للمقيم⁽³⁾.

ويعد ما كتب به تعليماً منه لرعيته سنة النبي ﷺ وهو ما كان قد وعد به في أحد رسائله إلى ولاته⁽⁴⁾. واتباع منه لما فعله جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كتب إلى المسلمين بإذربيجان بما يقارب ما جاء في حديث رسول الله⁽⁵⁾، ويظهر أن هذا من الأمور التي كتب بها إليه سالم بن عبد الله.

6- إرخاداته لولاته إلى أحابج الظاهري إلى الجمعة والعبدین

رسائله إلى أبي بكر بن حزمه يبين له وقت الخروج إلى العبدین

-182-

وقال عبد الله بن أبي بكر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبيه وهو عامل على المدينة:

«إذا طلعت الشمس يوم العيد فاغذُ إلى المصلى»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ -المصيصة: مدينة بنور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس.

-بأقوت: معجم البلدان، ج5، ص144-145، مادة (المصيصة) ، وانظر قبلانزي: فتوح البلدان، ص165-166.

⁽²⁾ -عبد الرزاق المصنف، ج1، ص206-207 (كتاب الطهارة، باب كم مسح على الخفين).

⁽³⁾ -صحيح مسلم، ج1، ص160، (كتاب الطهارة، باب تتوفيت في المسح على الخفين).

⁽⁴⁾ -سنن النسائي، ج1 من ص83-84 (كتاب الطهارة، باب تتوفيت في المسح على الخفين للمسافر).

⁽⁵⁾ -انظر الرسالة رقم: 1760-1760.

⁽⁶⁾ -عبد الرزاق المصنف، ج1، ص206. الكتاب والباب السابقين، وانظر: الشوكاني: نيل الأوطار، ج1، ص221 وما بعدها (كتاب

الطهارة، أبواب المسح على الخفين).

⁽⁷⁾ -الإمام الشافعي: كتاب الأم، ج1، ص232 (كتاب صلاة العبدین، وقت لئذ العبدین) [كذا جاءت]

وتلك هي السنة في وقت صلاة العيدين، ومكانها أيضا، والمشى إليهما كذلك⁽¹⁾.
ويظهر أن ما رواه جعفر بن برقان، كان قد خص به أمير الرقة فأغلب ما رواه كان
أمير المؤمنين قد كتب به إلى أميرها، وقد سبق ذكر ذلك، وهو أت أيضا في صلاة الآيات.

رسالة إلى عدي بن أرطاة يحثه على إحياء أربع ليال

-183-

وقال الإمام الزهري: أن أمير المؤمنين عمر كتب إلى عدي بن أرطاة واليه على
البصرة ينصحه بإحياء أربع ليال من السنة:

«عليك بأربع ليال من السنة فإن الله تعالى يفرغ فيهن الرحمة إ فراغا:

أول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان، وليلة الفطر، وليلة النحر»⁽²⁾.

رسالة إلى يزيد بن معاوية ينصحه بإحياء ليلة النحر

-184-

وقال عبد الرحمن بن حسان: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى يزيد بن معاوية بن
حصين⁽³⁾:

«إن استطعت أن تحيي ليلة النحر، فإتيا ليلة العاشرين»⁽⁴⁾.

يعد هذا الترغيب الذي كتب به أمير المؤمنين إلى هذين الوالين من مهامه الموكلة إليه
بإخلاص النصيحة لأعدائه، بحثهما على استكمال فضائل النفس وتركيتها بالعبادة، وإحياء
للقلوب وصقلها بالتوبة والإنابة والتضرع إليه، إستغلالا لأفضل الأيام والليالي.

فقد جاء في الأثر أن أبا الدرداء رضي الله عنه قال:

«من قام ليلة العيد محتسبا لم يمت قلبه حين تموت القلوب»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -أنظر: ابن القيم: زاد المعاد، ج1، ص442، الشوكاني: نيل الأوطار، ج3، ص351 وما بعدها، وقد بينت كتب الفقه ذلك، فنراجع

⁽²⁾ -لحن الجوزي: سيرة عمر، ص247، الملا: للكتب الجامع لسيرة عمر، ص468-469.

⁽³⁾ -يزيد بن معاوية بن حصين: كذا ورد اسمه بوعد السلاء معاوية بن حصين، وهو في تاريخ خليفة بن خياط، ص252: يزيد بن حصين،
وكذا في: الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج4، ص184. وقد جاء في الإصطية لابن حجر، ج1، ص339 أن ليزيد هذا إنا يسمى: معاوية
ولس إمسرة حمص ليزيد بن معاوية. تاريخ الإسلام للذهبي ج7، ص276. ولعل الإسم الصحيح هو: يزيد بن حصين بن نمير المسكوني
توفي سنة: 103هـ، بن الأثير: الكامل، ج4، ص184.

-الذهبي: المصدر السابق، ج7، ص276.

⁽⁴⁾ -لحن الجوزي: سيرة عمر، ص245.

- الملا: للكتب الجامع لسيرة عمر، ج2، ص471.

⁽⁵⁾ -الإمام الشافعي: الأم، ج1، ص231 (كتب صلاة العيدين. العبادة ليلة العيدين).

ولالإمام الشافعي - رحمه الله - قول يقارب في مضمونه ما كتب به أمير المؤمنين نصه:

«بلغنا أنه كان يقال: إن الدعاء يستجاب في خمس ليال:

في ليلة الجمعة، وليلة الأضحى، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان»⁽¹⁾.

وهذا الذي بلغ الإمام الشافعي هو ما جاء بعضه منسوباً إلى معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي

قال: «من أحيا الليالي الأربع وجبت له الجنة:

ليلة التروية نوليلة عرفة، وليلة النحر، وليلة الفطر»⁽²⁾.

وكذا عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي قال: «من أحيا ليلة الفطر، وليلة الأضحى، لم

يمت قلبه يوم تموت القلوب»⁽³⁾.

رسالته برهنج فيها بالدروج إلى العيد مشياً

-185-

وقال جعفر بن برقان: كتب عمر بن عبد العزيز يرغب المسلمين في الخروج إلى

العيدين مشياً:

«من استطاع⁽⁴⁾ منكم أن يمشي إلى العيدين فليفعل»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لرسالته السابقة

-185-

في حين أورد ابن سعد رواية أخرى من طريق جعفر بن برقان، راوي النص السابق

الذي قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته:

«لا تركبوا إلى الجمعة والعيدين»⁽⁶⁾.

وبمثل ذلك نصح المسلمين في أحد خطب الجمعة التي سبقت عيد فطر بيوم، قال

عبد الله بن العلاء: سمعت عمر بن عبد العزيز على العنبر يوم الجمعة يقول: «إن الفطر غذاً

⁽¹⁾ -المصدر نفسه، ج 1، ص 231.

⁽²⁾ -المتقي الهندي: كنز العسل، م 5، ص 66، رقم: 12076.

⁽³⁾ -المصدر نفسه، م 5، ص 66، رقم: 12077. وقطر الرسالة رقم: 689.

⁽⁴⁾ -عبد الرزاق: «أن يركبها مشياً فليفعل»، ابن سعد: «أن يخرج إلى العيد ماشياً فليفعل».

⁽⁵⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 156 (كتاب الصلاة الثاني في صلاة العيدين)، عبد الرزاق: المصنف، ج 3، ص 289 (كتاب صلاة

العيدين - باب: الركوب في العيدين وفصل صلاة الفطر)، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 284، ولويهما هو راوي نص المدونة.

⁽⁶⁾ -الطبقات، م 5، ص 267.

فامشوا إلى مصلاكم، فإن ذلك كان يفعل⁽¹⁾، ومن كان من أهل القرى فليركب، فإذا جاء المدينة فليمش إلى المصلى⁽²⁾، وتلك هي السنة في الذهاب إلى العيدين كما بين ابن قدامة وغيره ذلك ممن نكرت مصنفاتهم في الهامش.

7- أمره إلى ولاية أمصار الظاه والجزيرة بالحلة والحلاء عندما حدثت الزلازل: وماله إلى أهل أمصار الظاه وأهل الرقة بعد أن حدثت الزلازل بأمره بالصلاة والتسحُّب

-186-

حدثت زلازل⁽³⁾ بالشام أثناء خلافة عمر، وتكررت رجأتها، فما كان منه إلا أن فرغ إلى الصلاة والتضرع إلى الله والتصديق، وكتب إلى أهل أمصار في الشام في هذا الشأن ليعطوا ما أمرهم به، ومنهم أهل الرقة قاعدة الجزيرة، فقد قال جعفر بن برقان: كتب إليفا عمر بن عبد العزيز:

«أما بعد: فإن هذا الرجف شيء يعاقب⁽⁴⁾ الله تعالى به العباد، وقد كتبت إلى الأمصار أن يخرجوا يوم كذا من شهر كذا⁽⁵⁾، فمن كان عنده شيء فليصدق⁽⁶⁾ [به]⁽⁷⁾، قال الله ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَتَكَرَّرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾⁽⁸⁾، وقولوا كما قال أبوكم آدم ﷺ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّكَ تَغْفِيرٌ لَّنَا وَرَحْمَةٌ لَّنَحْنُوْنَ مِنَ التَّائِبِينَ﴾⁽⁹⁾، وقولوا كما قال نوح ﷺ: ﴿وَأَلَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَمَّنْ مِنَ التَّائِبِينَ﴾⁽¹⁰⁾، وقولوا كما قال يونس ﷺ: ﴿إِنَّا إِنَّمَا مَنَعْنَاكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾⁽¹¹⁾»⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ -كذا وردت، ولم يحدد القائل، فالظاهر أن الخليفة يقصر في ذلك ببناء الفعل للمجهول تنكيرا للمسلمين بما كان يفعله الرسول ﷺ في العيدين، فإن لم يكن كذلك فإن هناك كلام لا سفل.

⁽²⁾ -ابن قدامة: المعنى، ص 228، 231، وأشار إلى فعل الرسول ﷺ ذلك.

⁽³⁾ -أشار ابن تقي بري لها حدثت سنة 100 هـ، أي يوم الزاهرة، ج 1، ص 242. في حين ذكر الطهوزن: أنها حدثت في 15 جمادى الأولى سنة 99 هـ الموافق 24 ديسمبر 717 م، تاريخ فتوة العربية، ص 289.

⁽⁴⁾ -ابن الجوزي: «ماتب»

⁽⁵⁾ -عند: «يوم كذا وكذا من»

⁽⁶⁾ -إضافة من ابن الجوزي وفي المصدر نالصة.

⁽⁷⁾ -ابن الجوزي: «الظن الله تعالى يقول:»

⁽⁸⁾ -سورة الأضي، الآية: 14-15.

⁽⁹⁾ -سورة الأعراف، الآية: 23.

⁽¹⁰⁾ -سورة هود، الآية: 47.

⁽¹¹⁾ -سورة الأنبياء، الآية: 87.

⁽¹²⁾ -ابن أبي الدنيا: المطبوع، ص 32-33، ابن الجوزي: سورة عمر، ص 124.

رواية أخرى لرسالته السابقة في الغرض نفسه

-186-

ففي حين جاء الرواية السابقة عند أبي نعيم ومن تقاربت روايتهم معه باختلاف عما سبق، إذ قال جعفر بن برقان: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز: «إن هذا الرجف (1) شيء يعاقب (2) الله به العباد، (3) وقد كتبت إلى أهل الأمصار (4) أن يخرجوا يوم كذا وكذا، في شهر كذا وكذا، في ساعة كذا وكذا، فاخرجوا، ومن أراد منكم أن يتصدق فليفعل. (5) فإن الله تعالى قال (6):

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (7)، وقولوا كما قال أبوكم ﷺ: رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّكَ تَغْفِيرٌ لَّنَا وَتَرْحَمَةٌ لَّنَحْنُوْنَ مِنَ الظَّالِمِينَ (8)، وقولوا كما قال نوح ﷺ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (10)، (11) وقولوا كما قال موسى ﷺ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ (12) وقولوا كما قال نوالنون ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ حُتَّابُكَ إِنِّي حُبِّبْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (14) (15)

(1) - حين عبد الحكم: «إن هذه الرجفة»

(2) - عنده: «يعاقب» كما وردت عند ابن الجوزي.

(3) - عنده: «وقد كنت كتبت إلى أهل بلد كذا وكذا أن يخرجوا يوم كذا وكذا فمن استطاع أن يتصدق ...»

(4) - بداية نص ابن أبي شيبة: «أن أخرجوا يوم الإثنين من شهر كذا وكذا، ومن استطاع منكم أن يخرج صدقة فليفعل، فإن الله تعالى قال:»

(5) - حين عبد الحكم: «فإن الله ﷻ يقول:»

(6) - بداية نص البيهقي: «صنعوا قبل الصلاة (قَدْ أَفْلَحَ ...)»

(7) - سورة الأعلى، الآية 14-15، وبها ينتهي نص ابن أبي شيبة.

(8) - سورة الأعراف، الآية: 23.

(9) - لثناء إضافة من عندنا لتطبيق مع السابق واللاحق

(10) - سورة هود، الآية: 47.

(11) - البيهقي: زيادة: «وقولوا كما قال إبراهيم: (وَلَذِي لُطَمَخٍ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) سورة الشعراء الآية: 82.

(12) - سورة القصص، الآية: 16، وبدايتها: (قَالَ رَبِّ ...). نهاية نص ابن عبد

(13) - إضافة من عندنا.

(14) - سورة الأنبياء، الآية: 87، وخطب البيهقي بعد نهاية الآية فقال: «ولراء كتب: ومن لم يكن عنده ما يتصدق به فليصم. يريد - والله

أظن - بعد العبد». وهذا ليس بشيء، وليس الغرض من كتابة ما كتب خالص بركة للطر كما يوجه، إذ إن نصه ممتوراً من أوله ولم يذكر للرجف لو حتى أمره له بصلاة الاستسقاء كما جاء في الرواية الأخرى التي أشار إليها عبد الرزاق لما غلط عليه الأمر، وخلف بقية ما أشار إليه أصحاب المصنف.

(15) - حطية الأولياء، ج 5، ص 304-305، بن أبي شيبة، المصنف، ج 2، ص 472 (كتب الصلاة، باب: ما يتروون به في الكسوف).

حين عبد الحكم: سورة ص، ص 64، البيهقي: السنن، ج 4، ص 175 (كتاب الزكاة، باب: وقت إخراج زكاة الفطر).

رواية أخرى لما سبق

-186ب-

في حين ذكر إسماعيل بن أبي زيد الأنطاكي قال: حدثني شيخ لنا قال: أصابت الناس زلزلة، فكتب عمر:

«أما بعد، فإن الله ذو قدرة غالبية وعز قاهر، يعفو عن يثاء، ويؤاخذ من أراد، وإن هذ الرجفة عتاب من الله لخلقه، فاعتبوه بطاعته، وخافوا عقابه، فإنه يقول: ﴿أَوَامِنَ أَمَلُ الْقَرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسًا بَيَّاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ . أَوَامِنَ أَمَلُ الْقَرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسًا ضَعْفَىٰ وَهُمْ يُلْعَبُونَ . أَقَامِنُوا مَخْرَ اللَّهُ مَا يَأْمَنُ مَخْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْخَاسِرُونَ﴾⁽¹⁾»⁽²⁾.

هذا ما جاء في هذه المراسلة المتعددة الروايات الخاصة بالزلازل -الرجف- التي لم تشر إلى ماذا سيفعل المسلمون عندما يخرجون، وهو الأمر الذي يخالف الرواية التالية الخاصة بصلاة الاستسقاء.

رحالته إلى ميمون بن مهران ونخبره بأمرهم بالخروج لسلاة الإستسقاء

-186ج-

ولكن الإمام عبد الرزاق في رواية له من طريق جعفر بن برقان راوي النص السابق الخاص بالزلزلة يذكر رواية أخرى لرسالة أمير المؤمنين السابقة، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى ميمون بن مهران⁽³⁾: «⁽⁴⁾إني كتبت إلى أهل الأمصار، أن يخرجوا يوم كذا وكذا من شهر كذا ليستسقوا،⁽⁵⁾ أو من استطاع أن يصوم ويتصدق فليفعل، فإن الله يقول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَتَكَرَّرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾⁽⁶⁾»⁽⁷⁾ وقولوا كما قال أبو حم أمم ⁽⁸⁾: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّكَ تَغْفِيرٌ لَّنَا وَتَرْحَمَةٌ لَّنَحْنُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽⁸⁾،⁽⁹⁾ وقولوا كما قال نوح ⁽⁹⁾:

⁽¹⁾ سورة الأعراف، الآية: 97-99.

⁽²⁾ -تلاتري: أنساب الأشراف، ج8، ص146.

⁽³⁾ -ميمون بن مهران أبو أيوب مولى بني نصر: وقيل مولى الأزد عالم أهل الجزيرة ولد سنة 40، كان من المقربين إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، كان فقيها، استعمله على خراج ولقضاء الجزيرة وابنه عمرو على ديوانها. كان ثقة، توفي سنة 117 هـ، ابن سعد: للطبقت، م7، ق2، ص177-178، لذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص485-487.

⁽⁴⁾ -في المعنى: قد كتب إلى البلدان أن يخرجوا إلى الاستسقاء إلى موضع كذا وكذا.

⁽⁵⁾ -في المعنى أيضا: هو أمرتهم بالصلاة والصدقة والصلاة قال الله تعالى: ...»

⁽⁶⁾ -سورة الأعلى، الآية 14-15.

⁽⁷⁾ -عنده: هو أمرتهم أن يقولوا كما قال لهم أمم: ...».

⁽⁸⁾ -سورة الأعراف، الآية: 23.

⁽⁹⁾ -عنده: هو يقولوا كما ...».

﴿وَأَلَّا تَغْنَزِ لِي وَتَرَحْمَنِي أَحْسَنُ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (1)، (2) وقولوا كما قال موسى ﷺ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْنِزْ لِي﴾ (3)، (4) وقولوا كما قال يونس ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (5)، (6).

هذا ما جاء في هذه الرواية الخاصة بصلاة الإستسقاء الذي كان أمير المؤمنين قد حث واليه ميمون على إقامتها - هذا إن صححت هذه الرواية ، وصلاة الاستسقاء سنة مؤكدة أقامها رسول الله ﷺ وكذا الخلفاء الراشدين من بعده، ومن جاء بعدهم.

وللاشارة فإن صاحب المغني أشار إلى إقامة أمير المؤمنين لهذه السنة ضمن كلامه على تحويل الرداء، عند الصلاة (7)، ولم يحدد متى كان ذلك، وللعلم أيضا فإننا قد أشرنا إلى دعاء أمير المؤمنين عند اقترابه من مكة ونزول الغيث عندما أخبر في أول موسم له بأن أهلها يعانون الجذب والجفاف أيام إمارته على الحجاز (8).

وأما أشار إليه الخليفة عمر من الصيام والصدقة والاستغفار هو ما حثت عليه السنة النبوية. إلا أن التساؤل الذي يبقى مطروحا، هل حقا أن الخليفة كتب إلى ميمون بعد حدوث الزلازل بالذي كتب؟ وكتب إليه أيضا بإقامة صلاة الإستسقاء؟ أم أن المراسلة تتعلق بالزلازل فقط.

لا شك أن ترجيح رواية علي أخرى من الصعوبة بمكان للاحتمال الوارد حيث يمكن أن يكون أمير المؤمنين قد كتب إليه في كلا الأمرين، وإن كنا نرى أن المراسلة المتعلقة

(1) سورة هود، الآية: 47.

(2) -المغني: «كما قال يونس: ﴿فلاذ لي الظلمات ...﴾

(3) سورة القصص، الآية: 16.

(4) -عند: «وقولوا كما قال موسى ...» بتقويم وتأخير عما جاء عند الزلازل.

(5) -سورة الأنبياء، الآية: 87، وعلق صاحب المغني على ذلك فقال: «ولأن المعاصي سبب لقطع الغيث، والإستغفار والتوبة تحو

المعاصي المنقمة من الغيث فيأتي الله به، ويصلي على النبي ﷺ ويدعو بدعائه»

(6) -المصنف، ج3، ص87-88 (كتاب الصلاة. باب الإستسقاء)

1- ابن قدامة: المغني، ج2، ص291-292.

(7) -ابن قدامة، ج2، ص290.

(8) -انظر الفصل الثاني من الباب الأول بعد الرسالة رقم: 2.

بالزلازل أرجح، كما بينا ذلك سابقاً، إلا أن الرواة - فيما يظهر - ظنوا أن الأمر يتعلق بصلاة الاستسقاء لما جاء في أمر الخليفة من الإشارة إلى الاستغفار والصدقة والصيام. والأمر الآخر الذي أدى بهم إلى هذه التحريف - في تقديري - أنه لم يأت في السنة النبوية - حسب علمنا - أن رسول الله ﷺ سن الصلاة عند حدوث الزلازل، إلا ما جاء في صلاة الكسوف والخسوف، فذهب تفكير الرواة إلى ما ألفوه وغلب على تفكيرهم، وهي صلاة الاستسقاء، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث والتحري والتثبت في تحمل الرواية، رغم أن الراوي للنصين والشاهد الأول واحد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه لما زلزلت الأرض في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يصل ولم يأمر غيره بها، وإنما خطب على المسلمين محذراً إياهم من اقتراف الذنوب إذ خشي أن يكون ما حدث تخويف لهم من الله عز وجل بسبب خطاياهم حتى يتوبوا⁽¹⁾، إذ قال عز وجل: ﴿وَمَا نُرْمِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَنْوِيحًا﴾⁽²⁾، تنكيراً واعتباراً لهم حتى يصلحوا أحوالهم.

إلا أن ابن عباس رضي الله عنهما - صلى بالبصرة عند حدوث الزلازل بها كما صلى عند حدوث الكسوف والخسوف، وأخبر المسلمين بأن هذه هي صلاة الآيات، وصلى حذيفة بن اليمان بالمدائن مثل صلاة ابن عباس رضي الله عنه⁽³⁾.

ولما كانت الزلازل آية من آيات الله يخوف بها عباده فقد فزع أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز إلى الدعاء والاستغفار استجابة لأمر رسول الله ﷺ في حديثه الذي حدث به عند حدوث خسوف الشمس⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - ابن أبي الدنيا: معقبات، ص 30، 31، 224، ابن رشد: البيان والتعميل، ج 18، ص 73-74، ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص 323.

⁽²⁾ - سورة الإسراء، الآية: 59.

⁽³⁾ - عبد الرزاق: لمصنف، ج 3، ص 101-102 (كتاب الصلاة: باب الآيات).

⁽⁴⁾ - أخرج البخاري في صحيحه من رواية المفيرة بن شمية قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم، فقال الناس: كسفت الشمس لموت إبراهيم، فقال رسول الله ﷺ: إن الشمس وللشمس وللشمس لا ينكسفان لموت أحد ولا لموتهم، فإذا رأيتم ذلك فسلوا وادعوا الله. وفي رواية أخرى أمر بالصلاة والاستغفار والتكبير. ج 2، ص 42 وما بعدها (كتاب الكسوف: باب الصلاة في كسوف الشمس)، ونظر: صحيح مسلم، ج 3، ص 27 وما بعدها (كتاب الاستسقاء، باب صلاة الكسوف).

وهذا الذي فعله أمير المؤمنين سواء صحت رواية صلاة الإستسقاء أم لم تصح، وكذا عند حدوث الزلازل، يدل على استحضاره خوف الله، وإنابته إليه، ودعوة منه لأمة الإسلام على التوبة من المعاصي والاقلاع عن اقتراف الآثام والذنوب، وإحياء منه لسنة النبي ﷺ وتعليمها للمسلمين.

الفصل الثاني:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بفريضة الزكاة

جامعة الأمين
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: مسائل أمير المؤمنين الخاصة بفريضة الزكاة.

أولاً: قبض الصدقات.

1- تعليماته إلى السعاة بحدد لهم طرق وتعيينات أخذ الصدقة،
منخورة إلى عمال الصدقة بحدد لهم الأسانيف التي تبين فيها الصدقة

-187-

كان اهتمام الخليفة عمر بإقامته لفريضة الصدقة مبكراً يعود إلى الأيام الأولى لتوليه الإمارة على الحجاز، واهتمامه بالسنة النبوية عند إرساله السعاة لقبضها وتوزيعها⁽¹⁾. ولكن بعد استخلافه أولاً جُلَّ إهتمامه، موسعاً من نطاق العمل بحكمها بعد استقصائه للسنة النبوية والراشدية والاهتداء بهديهم في ذلك، وهو ما سبقت الإشارة إليه في تمهيد هذا الباب. كان أمير المؤمنين يدرك تمام الإدراك أن إقامتها على وجهها الصحيح أخذاً وإنفاقاً كفيل بتقليص حدة التفاوت بين الفئات الإجتماعية بعد أن استشرت آثارها الوخيمة على الجميع وهددت أمن المجتمع واستقراره، بعد أن استغلت تلك القوى المناهضة لحكم بني أمية فعمقت من حدة النزاع، ووسعت من هوة الخلاف بإثارة الجماهير بالباطل عليهم. ونتيجة لذلك إتجهت همته لإصلاح الحال ورأب الصدع وتضييق هوة الخلاف بالتحاكم إلى شريعة الله، واعداد الجماهير بإقامة الحق والعدل، باسطة للحرية والمساواة، ملتزماً بكل ما قاله لها في الخطب الأولى⁽²⁾ التي خطبها عليها عند استخلافه، وكذا ما جاء في مناشيره التي حدد فيها معالم منهجه السياسي⁽³⁾، ولم يخالف فعله قوله طوال مدة خلافته، فبقي متقيداً بذلك دون إفراط ولا تفريط، صادقاً مع الله، صادقاً مع نفسه وفي عمله، صادقاً مع الجماهير التي وضعت ثقافتها فيه، فلنتابع معاً عمله في إقامته لهذه الفريضة أخذاً وإنفاقاً. وفي

(1) -انظر كلامنا على اهتمامه بإقامة فريضة الزكاة في الفصل الثاني من الباب الأول من 49

(2) -انظر تلك في منهجه السياسي في خطب الاستخلاف في الفصل الخامس من الباب الأول من 158 وما بعدها

(3) -انظر الرسالتين رقم: 106، 107 المتعلقين بهذا الشأن.

هذا الصدد بلغ الإمام مالك: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق⁽¹⁾ في الصدقة:

«إنما الصدقة في الحرث والماشية»⁽²⁾.

تلك هي الأنواع التي تؤخذ منها الزكاة لخصها أمير المؤمنين لهذا العامل، وستأتي تفاصيلها في هذا الفصل.

منشوره إلى عمال الصدقة يحدد لهم فيه الأماكن التي تؤخذ فيها صدقة الأبقار

-188-

وقال أبو بكر بن حزم واليه على المدينة المنورة: كتب عمر بن عبد العزيز:

«أن صدقوا الناس على مياههم وبأفنيئهم»⁽³⁾.

وهذا الذي كتب به تطبيقاً لما نهى عنه النبي ﷺ من حشر الماشية إلى حيث يتواجد السعاة⁽⁴⁾، بل عليهم أن يصدقوهم في الأماكن التي أشار إليها النص، وهو الأمر الذي كتب في شأنه أيضاً من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽⁵⁾.

والهدف من وراء النهي عن ذلك هو الرفق بالماشية وبأربابها، ويظهر أن السعاة قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز خالفوا ما أمرت به السنة في ذلك، فما كان منه إلا أن كتب إليهم مزوداً إياهم بتعليماته لتقرأ على أصحاب الأبقار.

تعليمته إلى المعاهد على الصدقة فيما لا يؤخذ من الأبقار في الصدقة

-189-

كما قد أشرنا في التمهيد أن أمير المؤمنين قد نسخت له نسخ عن كتب النبي ﷺ في الصدقة التي كان يحتفظ بها آل عمرو بن حزم، وآل عمر بن الخطاب، وآل معاذ بن جبل رضي الله عنهم.

⁽¹⁾ - لسم تعثر على عامل دمشق الذي كتفه أمير المؤمنين بجمع الصدقة، أما والي صلاتها فأنظر الملاحق في نهاية البحث وانظر تعليقا في الهامش على الرسالة رقم: 180.

⁽²⁾ - الموطأ، ص 163 (كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة) ، ابن عبد البر: الاستنكار، ج 9، ص 9، لكتاب وقاب المذكورين في الموطأ. ⁽³⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 497، ط دار الفكر.

⁽⁴⁾ - سنن النسائي، ج 6، ص 110-111 (كتاب النكاح، باب: الشغل) من 227-228 (كتاب الخيل، باب الجلب) ، سنن أبي داود، ج 1، ص 252 (كتاب الزكاة، باب: أين تصدق الأموال). وهذا ما كان ﷺ قد اشترطه أيضا على قبيلة ثقف لما عاهدوا ، أبو عبيد: المصدر السابق، ص 247-248 ، محمد حميد الله: وثائق فقهية للمعهد النبوي والفخالة للرشدة، ص 284-285، 287-288.

⁽⁵⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 16-17، 42 (كتاب الزكاة، باب: كيف بعد وكيف تؤخذ الصدقة). (باب: كيف يصدق الناس على مياههم).

فلما أرسلت إليه أخذ يعمل بما جاء فيها من سنن وأحكام تخص هذه الفريضة، مزودا ساعاته بنسخ منها للإهداء بها في أخذ صدقة الأنعام من أربابها، فقد قال ابن شهاب الزهري: «أن عمر بن عبد العزيز كتب بمثل ذلك كله في هذه الخلال التي ذكرنا أجمع»⁽¹⁾.

وجاءت أحاديث هذه الخلال عند أبي عبيد متفرقة ومختصرة ليست على نسق واحد كما ذكرتها كتب الحديث فأحببنا نقلها من الموطأ، لأن الزهري قرأ نسخة كتاب الصدقة الذي كانت تحتفظ به عائلة عمر بن الخطاب، وكذلك الإمام مالك -رحمهم الله-، فكان مما جاء عنده في هذه الخلال:

«...ولا يخرج في الصدقة تيس، ولا هرمة، ولا ذات غوار إلا ما شاء المصدق⁽²⁾. ولا يجمع بين مفترق⁽³⁾، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة. وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية...»⁽⁴⁾.

هذا ما جاء في رسالته إلى عمال الصدقة حسبما ارتأيناه من قول الزهري، وكذا للموضع الذي جاءت فيه في الأموال لأبي عبيد.

ولكن من المستبعد أن يكتب الخليفة بما ذكر فقط. وإنما الرأي المرجح أنه نسخ نسخة من كتاب الصدقة الذي أرسله إليه سالم بن عبد الله لسعاة الصدقة، وما سيأتي لاحقا من رسائل مستمدة نصوصها مما كتب به إليه يؤيد ما قلناه.

منظوره إلى عمال الصدقة في حكم زكاة الأوقاف

-190-

وقال ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز كتب: «أن ليس في الأوقاف⁽⁵⁾ شيء»⁽⁶⁾.

(1) أبو عبيد: الأموال، ص 492 طبعة دار الشروق.

(2) كتب: ضسبها محقق الموطأ، ولكن أبو عبيد علق عليها بعد أن ضسبها بالضبط نفسه فيقول: «هكذا يقول المحققون وأنا أراه المصدق ذخر، يعني رب المشية»، ص 491.

(3) كذا جاءت، وهي الروايات الأخرى مفترق.

(4) الموطأ، ص 172-173، أبو عبيد: المصدر السابق، ص 491-492، وانظر: صحيح البخاري، ج 2، ص 144 وما بعدها (كتاب الزكاة باب لا يجمع بين مفترق. باب: لا تؤخذ في الصدقة هرمة...)

سنن أبي داود، ج 1، ص 245-247 (كتاب الزكاة. باب: زكاة الغنم)

- سنن قسطنطيني، ج 5، ص 18-23، 29-27 (كتاب الزكاة. باب زكاة الإبل، باب زكاة الغنم).

(5) أخبره أبو عبيد: بأنه ما بين الفريضتين، مثلا: نصاب الغنم: 40 شاة، فيها شاة وما زاد عن ذلك إلى 120 هو ما يعرف بالأوقاف ليس فيه شيء فإن بلغت 121 لها شاة، وانظر: ابن منظور: لسان العرب، م 7، ص 107، مادة: (وقص).

(6) أبو عبيد: الأموال، ص 474،

ابن زنجويه، الأموال، ص 843.

وذلك ما أوجبه السنة النبوية التي أعفت ما بين الفريضتين ودلت عليه الآثار التي أوردها أبو عبيد قبل وبعد نص رسالة عمر .

رسالته إلى عروة بن محمد بمنعه من بيع الصدقة لأربابها قبل قبضها

-191-

أشرنا في تمهيد الباب الرابع الخاص بالرسائل الإدارية أن الخليفة عمر بن عبد العزيز كان يمارس رقابته على عماله بطرق مختلفة، فكان إذا ما بلغه عن عامل له وقوعه في تجاوزات، كتب إليه بالذي ينبغي في حقه. من ذلك ما عهد به عروة بن محمد واليه على اليمين لأحد سعاة الصدقة يأمره ببيع الصدقة التي وجبت لأربابها قبل قبضها، فلما وقع في يد الخليفة ما عهد به إليه كتب إليه بمنعه من ذلك، كما قال ذلك سماك بن الفضل الخولاني:

«أما بعد، فإني وجدت في عهد عهدته إلى حفص بن عمر⁽¹⁾ تأمره أن يساوم أهل الفرائض بفرائضهم قبل أن يقبضها منهم، ولم أكن أحب أن يكون ذلك فيما تعهد، وفيما تعمل به، فإذا جاء كتابي هذا فلا تساوم أحدًا من أهل الفرائض بفريضة حتى تقبضها منهم، فإذا قبضتها فبعها ممن شئت، وإن في نفسي من بيعها من أهلها لبعض الحاجة»⁽²⁾.

أمره لسعاة الصدقة بعهدهم ببيع الصدقة لأربابها

-192-

هذا الذي نهى عنه أمير المؤمنين هو ما نهت عنه السنة النبوية، فعن شهر بن حوشب قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصدقة حتى تقبض»⁽¹⁾، وكذلك جاء عن موسى بن عقبة عن غير واحد نهيه ﷺ عن بيعها حتى تعقل وتوسم⁽⁴⁾.

وبذلك يكون عمر بن عبد العزيز متبعًا للنبي ﷺ وفيما كتب به إليه سالم بن عبد الله من رسائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في هذا الشأن، فقد قال أبو الزناد عبد الله بن ذكوان متولى بيت مال الكوفة في عهده: «أن عمر بن عبد العزيز كان يكتب في عهود عماله على السعاة خصالا كانت تكتب في عهود العمال قبله. قال أبو الزناد: كنا نحدث أن أصلها

(1) - حفص بن عمر: لهم عليا اسمه من بين العديد من الأسماء الذين سمو بهذا الاسم، انظر المزي: تهذيب الكمال، ج 7، ص 26 وما بعدها.

(2) - حميد بن زنجويه: الأموال، ص 897-898.

(3) - عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 38-39، (كتاب الزكاة، باب بيع الصدقة قبل أن تعقل).

(4) - المنذر بن وهب، ج 4، ص 38، وانظر: الطبراني: المعجم الكبير، ج 8، ص 6-7.

كان من عمر بن الخطاب، فكان منها أن ينهاهم: أن يبيعوا من أحد فريضة أو شاة تحل عليه بدين قليل أو كثير»⁽¹⁾.

ويؤيد ما ذكره أبو الزناد ما أشار إليه محمد بن عبد الرحمن من نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن شراء الرجل فريضة من الإبل أو صدقته من الغنم⁽²⁾.

ولكن ما نهى عنه عاد من جديد، وانتشر العمل به قبل أن يلي الخلافة عمر بن عبد العزيز، من ذلك أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- نهى رجلا أن يشتري صدقته أو يعود فيها كان قد سأله عن ذلك⁽³⁾.

ونهى أيضا إبراهيم بن ميسرة عثمان بن محمد بن أبي سويد⁽⁴⁾ والي الطائف على عهد عمر بن عبد العزيز عن بيع الصدقة حتى تعتقل، فلم يصدقها، فاستفتى طاووس بن كيسان إن كان الأمر كما قال إبراهيم بن ميسرة؟، فأخبره بحرمتها أيضا قبل أن تعتقل ولا بعد أن تعتقل حتى توسم⁽⁵⁾.

2- الأموال التي تجب فيها الزكاة:

1- الرمانل الحامسة بزكاة الثروة الحيوانية،

أ- صدقة الغنم،

رمالة عمر إلى عمال الصدقة في نصاب الغنم

-193-

وقال يحيى بن سعيد: كان في الكتاب الذي كتبه عمر بن عبد العزيز إلى عمال الصدقة حين بعثهم يصدقون: «لا صدقة في الغنم حتى تبلغ أربعين»⁽⁶⁾. وفي نظرنا أن هذا جزءا مما نسخه إلى عمال الصدقة من النسخ التي كتبت له. وهذا الذي أشار إليه عمر هو نصاب الغنم.

(1)- الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 265، (كتاب الزكاة الثاني، ما جاء في زكاة الإبل).

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 265.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 266.

(4)- هكذا ورد بهذا الاسم وأيضاً في الرسالتين التاليتين اللتين كتب بهما إليه أمير المؤمنين عمر رقم: 202، 203 م سبق وأن ترجمنا له عند ذكرنا للرسالة رقم: 18 تحت اسم محمد بن أبي سويد بن كلثوم. وانظر تعليقا في هامش الرسالة رقم: 180.

(5)- عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 37، (كتاب الزكاة، باب بيع الصدقة قبل أن تعتقل).

(6)- ابن أبي شعبة: المصنف، ج 3، ص 133 (كتاب الزكاة، باب: من قال إذا كانت الغنم أقل من أربعين ليس فيها شيء).

تعليمته إلى عمال الصدقة في كيفية تصديق الخبز وتبهرها

-194-

وقال ابن جريج: سمعت أبي وغيره، يذكرون أن عمر بن عبد العزيز كتب: «⁽¹⁾ أن تقسم الغنائم ⁽²⁾ أثلاثاً، ثم يختار سيدها ثلاثاً ⁽³⁾ ويأخذ المصدق من الثلث الأوسط» ⁽⁴⁾.

وقد أخذت تعليمته هذه مجراها إلى ميدان التطبيق، وكان الأمر لم يكن معمولاً به من قبل، فقد قال يحيى بن سعيد أحد شهود العيان: «أن مما كان عمال عمر بن عبد العزيز يصنعون بالمدينة في أخذ الصدقة: أن يفرق المال ثلاث فرق، ثم يختار صاحبه ثلثاً، ثم يأخذ صاحب الصدقة حاجته من الثلث الثاني» ⁽⁵⁾.

وعلى هذا كان العمل في العهد الأول، وبه كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأمر ساعاته ⁽⁶⁾. وللزهري فيما نرى - دوراً فيما كتب به عمر بن عبد العزيز، فقد كان يقول بمثل ذلك. هذا إن لم يكن ذلك أيضاً مما كتب به إليه سالم بن عبد الله، فيما كتب من سيرة عمر بن الخطاب في هذه الفريضة.
به - صدقة البقر.

رسالته إلى عثمان بن محمد وإلى علي الطائف في (كافة البقر)

-195-

تواصلت إرشادات الخليفة عمر إلى عماله يحثهم على إقامة فريضة الصدقة على وجهها الصحيح، من ذلك ما كتب به إلى واليه على الطائف عثمان بن محمد بن أبي سويد

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: قال عمر بن عبد العزيز كتب في الغنم: أن تقسم ثلاثاً... .

- ابن زنجويه: قال عمر بن عبد العزيز كان يأمر السعاة أن يقسموا المال ثلاثة أقسام، ثم يختاروا صاحب المال ضمناً منها، ثم يأخذ الساعي الصدقة من القسم الأوسط.

⁽²⁾ - الظاهر من الروايات أن المقصود بذلك: 'المال' وهو ما جاء في قول الخليفة عمر والزهري في رواية أخرى لابن زنجويه، ذلك أن العرب يطلقون على الأنشاء معينة من أعلام وغيرها سم: 'مالي'، الأموال، ص 814.

⁽³⁾ - عبد الرزاق: ثلثاً.

⁽⁴⁾ - ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 135 (كتاب الزكاة، باب: في المصدق ما يصنع في الغنم).

- عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 15 (كتاب الزكاة، باب: ما يعد وكيف تؤخذ الصدقة)

- ابن زنجويه: الأموال، ص 874

⁽⁵⁾ - أبو حنيفة: الأموال، ص 504، طبعة دار الشروق.

⁽⁶⁾ - عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 4، ص 13،

- أبو يوسف: الفراج، ص 78، قد قال أيضاً بالذي كتب به عمر بن عبد العزيز، وبه نصح هارون الرشيد.

في زكاة البقر يحند له نصاب ما يؤخذ منها، كما ذكر عنه نعيم بن سلامة حامل خاتمه قال: أن عمر بن عبد العزيز أمر: «أن يؤخذ من كل ثلاثين بقرة تبيع⁽¹⁾ جدع - أو جدعة - ومن كل أربعين⁽²⁾ مسنة⁽³⁾».

ولكن ابن أبي شيبة أورد رواية يستنتج منها أن عمر لم يكتب بذلك، فقد قال نعيم بن سلامة: «أن عمر دعا بصحيفة زعموا أن رسول ﷺ كتب بها إلى معاد، فقال نعيم: فقرأت وأنا حاضر، فإذا فيها: «من كل ثلاثين تبيع جدع - أو جدعة - ومن كل أربعين بقرة مسنة. قال نعيم: فقلت: تبيع أو جدع؟ فقال عمر: بل تبيع جدع»⁽⁴⁾.

ومثل ذلك جاء عند الشافعي⁽⁵⁾ والزيلعي⁽⁶⁾.

ولعل ما ذكره نعيم بن سلامة صحيحاً، إذ أنه لما وصلت إليه نسخة معاد، التي نسخت له فقرأها أمامه فعلق في دهنه ما يخص نصاب البقر الذي يتطابق مع نص معاد الذي أشرنا إليه في التمهيد. ثم نسخ عنها نسخ فأرسلت إلى الولاة للإهداء بما جاء فيها، وكذا إلى سماء الصدقة، وإلا فكيف نفسر نكراً المصادر لرسائله إلى واليه على الطائف في هذا الشأن؟! وللإشارة فإن نعيم بن سلامة لم يشر صراحة أن ما كتب به عمر كان لوالي الطائف ولكننا استنتجنا ذلك من الروايات التالية.

رواية أخرى لرسائله السابقة

-195-

في حين نكر عبد الرزاق رواية أخرى من طريق عطاء الخراساني الذي قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

«في كل ثلاثين بقرة تبيع، وفي كل أربعين بقرة مسنة»⁽⁷⁾.

(1) - التبيع هو الذي أتم سنة ودخل في الثانية، وسمر بذلك لأنه يتبع أمه

- بن منظور: لسان العرب، م، 8، ص 29، مادة (تبع).

(2) - مسنة: وهي التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة،

- ابن منظور: لسان العرب، م، 13، ص 222، مادة: (سنت).

(3) - ابن حجر: المطالب العلية بزوائد المستند التسمية، ج 1، ص 232-233. (كتاب الزكاة. باب جامع: أي حدود الزكاة).

(4) - المصنف، ج 3، ص 131، (كتاب الزكاة. باب: أي صدقة البقر مائة).

(5) - الأم، ج 2، ص 9 (كتاب الزكاة. باب: صدقة البقر).

(6) - نصب الرتبة، ج 2، ص 352 (كتاب الزكاة. باب: زكاة السوائم).

(7) - المصنف، ج 4، ص 26، (كتاب الزكاة: باب البقر).

رواية أخرى لرسالته السابقة

-195ب-

كما أورد عبد الرزاق رواية أخرى لرسالته السابقة، فقد قال: صالح بن دينار: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد بن أبي سويد⁽¹⁾.

«أن⁽²⁾ يأخذ من كل ثلاثين بقرة تببعا⁽³⁾، ومن كل أربعين بقرة، بقرة»⁽⁴⁾.

ولم يزد على ذلك. فأمر عثمان عماله أن يأخذوا ذلك.

وما أشار إليه عمر هو القول المشهور في زكاة البقرة⁽⁵⁾.

ومن الملاحظ أن ماجاء عن الخليفة في هذه التعليم إلى هذا الوالي ما هو إلا جزءاً من الكتابين الذين كتبهما الرسول ﷺ لمعاد وعمرو بن حزم، لما أرسلهما إلى اليمن ليعلموا أهلها الإسلام ويأخذ صدقاتهم، ذلك أن بعض هذه الروايات تلتقي مع ما جاء في كتاب عمرو بن حزم تارة وتارة مع ما جاء في كتاب معاد اللذين أشرنا إليهما في التمهيد.

والأمر الملاحظ على ما ذكرته المصادر عن عمر في اقتصاره على الكتابة في زكاة البقرة على والي الطائف، يحتمل أن يكون هذا الوالي قد سأله عن النصاب بعد أن اختلف العلماء حول ذلك، وهو ما يلتقي -في نظرنا- مع ما أشار إليه الراوي بقوله: «ولم يزد على ذلك»، إذ من غير المعقول أن يكتب إليه في هذا الغرض دون أن يكون هناك داع للكتابة بذلك، ومنطقة الطائف قليلة الأبقار، وتترك بقية المناطق كالعراق والشام، وفلسطين ومصر، وغيرها من المناطق، والتي تكثر أبقارها فالشيء الثابت عن أمير المؤمنين أنه كان يزود سعاة الصدقة بنسخ من رسائل الرسول ﷺ التي نسخت له وأرسلت إليه، ويرسل إلى ولاته نسخاً عنها أيضاً يزودون ساعاتهم أيضاً بنسخ عنها ليكون المصدق والمصدق على

(1) انظر ترجمته عند إيرادنا للرسالة رقم: 180 ، وانظر ترجمة محمد بن أبي سويد عند إيرادنا لرسالة رقم: 18.

(2) بداية نص ابن أبي شيبة ما نأخذ... بصيغة المخاطب.

(3) -عده: «بقرة».

(4) -المصنف، ج 4، ص 23 (كتاب الزكاة، باب: البقرة) ،

(5) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 128 (كتاب الزكاة، باب: في صدقة البقر ما هي؟)، ونهاية نصهما لا تتفق مع نهاية الرواية السابقة التي أشارت إلى أن النصاب عند بلوغها الأربعين أن يدفع صاحبها مسنة، وهو أيضاً ما جاء في صحيفة معاد، في حين تتفق مع ما جاء في كتاب عمرو بن حزم ﷺ. الذي كتبه له في عمرو بن حزم

(6) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1، ص 467 وما بعدها ، القرضلوي: فقه الزكاة، ج 1، ص 193 وما بعدها.

بينة من حقوقه وواجباته، منعاً للتجاوزات من كل طرف، وكذا التفريط في حقوق من سماهم الله في آية الصدقة.

رسالته في صدقة الجواميس

-196-

كذلك أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بضم الجواميس إلى البقر في العدد وأخذ الصدقة من الجميع قال ابن شهاب: أن عمر بن عبد العزيز كتب: «أن تؤخذ صدقة الجواميس كما تؤخذ صدقة البقر»⁽¹⁾. لأنهما في حقيقة الأمر صنف واحد.

رسالته في عدم تزجية البقر العوامل

-197-

وتقيد أمير المؤمنين كذلك بالسنة التي أعتت البقر العوامل من الصدقة، فعن يزيد بن أبي حبيب أنه قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب⁽²⁾: «أنه⁽³⁾ ليس في البقر العوامل زكاة إلا البقر المبقرة⁽⁴⁾، كالإبل المؤبلة⁽⁵⁾»⁽⁶⁾. وهو ما اشترطه النبي ﷺ في كتبه التي كتبها إلى عمرو بن حزم ومعاد، والتي صارت إلى أبي بكر، ومن بعده إلى عمر بن الخطاب «...وفي سائمة البقر...» وهي المكتسبة بالرعي المباح أغلب العام، وهو ما قاله العديد من الصحابة كالإمام علي وجابر ومعاد بن جبل وبعض التابعين كالحسن البصري وقتادة والزهري⁽⁷⁾.

(1) - أبو عبيد: الأموال، ص 484، ط. دار الفروق .

- ابن زنجويه: الأموال، ص 851.

(2) - أبو عبيد، ابن أبي شيبة: لم يصرحاً بل عمر كتب بذلك، وإنما أشار إلى أنه: مقال... .

(3) - أبو عبيد: طيس في البقر العوامل صدقة، وينتهي نصه.

(4) - المبقرة، والتبقر: التوسع والتفتح، والمقصود بذلك: البقر التي تتخذ للنمل ولنساء.

- ابن منظور: لسان العرب، م، 4، ص 74، مادة: (بقر).

(5) - المؤبلة: ليل الإبل، لتخذها ولقائها صاحبها للكسب والحلب، ابن منظور: لسان العرب، م، 11، ص 3-4، مادة: (إبل).

(6) - ابن زنجويه: الأموال، ص 847 .

أبو عبيد: الأموال، ص 479، ط. دار الفروق

- ابن أبي شيبة للمصنف، ج 3، ص 131 (كتاب الزكاة، في البقرة العوامل من قال: ليس فيها صدقة).

(7) - عبد الرزاق: للمصنف، ج 4، ص 19-20 (كتاب الزكاة، باب: ما يؤخذ من الصدقة) .

- ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 468.

- القزويني: فقه الزكاة، ج 1، ص 170-173.

ج- (كتاب الإبل،

كتاب إلى يحيى بن سعيد يحدد فيه نصاب الإبل

-198-

وأمر الخليفة عمر أن تؤخذ صدقات الإبل كما تؤخذ بقية صدقات سائر المواشي استعان في هذا بجملة من العلماء، منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري⁽¹⁾ الذي قال: كان في لكتاب الذي كتب معهم عمر حين بعثهم يصدقون في الإبل: «إذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض، فإذا زادت فابن لبون⁽²⁾ ذكر»⁽³⁾.

والحقيقة أن الكتاب مختصر، وإلا فإن نصاب الإبل في كل خمس جمال شاة، فإذا بلغت عشرين جملا فيها أربع شياه، حتى إذا بلغت خمسا وعشرين تكون فريضتها حينئذ بنت مخاض كما جاء في المراسلة، فإن لم تكن، فابن لبون ذكر، وليس كما جاء في كتاب الخليفة حتى تبلغ خمسا وثلاثين، فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون⁽⁴⁾. ومن ثم فإن ما جاء في نهاية الرسالة مخالف لما جاء في نصوص رسائل النبي ﷺ إلا أن يكون هناك تحريف من الرواة للنص، ومن غير المعقول أيضا أن يقتصر كتاب عمر على ما ذكر بعد أن كتبت إليه نسخ عن كتب النبي ﷺ نسخ عنها نسخ زود بها السعاة ليهتوا بها في عملهم.

تعليمة له إلى ولا ته في تزكية الإبل التي تعمل في الربيع

-199-

إذا كان أمير المؤمنين قد أعفى البقر العوامل من أخذ الزكاة منها متبعا في ذلك السنة، فإنه بالنسبة للإبل أمر فيها بغير الأمر السابق، فعن طلحة بن أبي سعيد: أن عمر بن عبد العزيز كتب -وهو خليفة-:

«أن تؤخذ الصدقة من الإبل التي تعمل في الربيع»⁽⁵⁾.

(1) يحيى بن سعيد بن قيس التجاري الأنصاري: الإمام العلامة تلميذ الفقهاء السبع، كان كثير الحديث حجة ثبابة، استعان به عمر على ما ولاة له بالخصوص جمع صدقات الولاية، والبرقية، تولى سنة 143 هـ ابن سعد: الطبقات، م5، ص423-424، ط لبنان 1990.

تبعي: سير أعلام النبلاء، ج5، ص468-481.

(2) بنت مخاض: وهي التي أتمت سنة ودخلت في الثانية، لسان العرب، م7، ص229، مادة: (مخض).

ابن لبون: وهو الذي أتم سنتين ودخل في الثالثة، لسان العرب، م13، ص375، مادة: (ابن).

(3) ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص123 (كتاب الزكاة، باب: في زكاة الإبل ما فيها).

(4) الحضر: الحلكم: المستوك، ج1، ص390-397 (كتاب الزكاة).

قرظي: نصب الرعية، ج2، ص342-343 (كتاب الزكاة، باب: زكاة المواشي)، ج3، ص450-452 (كتاب السير، باب الجزية).

(5) أبو عبيد: الأموال، ص474، ط دار الشروق، ابن زنجويه: الأموال، ص832.

قال: حضرت⁽¹⁾ ذلك وأريته في كتاب عمر بن عبد العزيز.

وقال الليث بن سعد: رأيت الإبل التي تكرى للحج تزكى بالمدينة وربيعة بن عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد، وغيرهما من أهل العلم حضوراً لا ينكرونه، ويرونه من السنة إذا لم تكن متفرقة⁽²⁾.

وقد علق أبو عبيد على هذا بما يراه مخالفاً لما جاء عن هؤلاء العلماء مؤيداً رأيه بما أجملته السنة وبما ذكره الحسن البصري أن «ليس في الإبل العوامل والبقر العوامل صدقة». ولكن جاء عن الأوزاعي: «أن عمر بن عبد العزيز كان لا يرى في البقر العوامل صدقة والقطار من الإبل»⁽³⁾، وهو يخالف ما أشار إليه الليث فيما سبق.

— صدقة العسل —

رسالته إلى عامله على مكة والطائف بأمرهما بأخذ الزكاة من العمل

-200-

لسم يكن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز على نراية بتزكية العسل وموقف السلف منه، ولذلك اختلفت تدابيرره في ذلك. وفي هذا الصدد أمر أن تؤخذ الزكاة من العسل، فقد قال خفيف بن عبد الرحمن⁽⁴⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامليه على مكة والطائف: «أن في الخلايا صدقة فخذوها منها»⁽⁵⁾.

رحله على عروة بأمره بتزكية العسل

-201-

والاختلاف الذي وقع بين العلماء حول تزكية العسل هو الذي أدى باين جريح⁽⁶⁾ أن

(1) أي طلحة بن أبي معبد الإسكندراني الذي عثر في المدينة المنورة ثم انتقل إلى مصر، والظاهر أن الرسالة مرسلة إلى أبي بكر بن حزم.

- الغزي: تهذيب الكمال، ج 13، ص 398-400.

(2) أبو عبيد: ص 474.

- ابن زنجويه، ص 832.

(3) ابن زنجويه: ص 835. والقطار من الإبل تعني ربط الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد، وهي التي تستق للبيع، والمعنى: الإبل المعدة للتجارة، ابن منظور: لسان العرب، م 5، ص 107-108 مادة (قطر).

(4) ورد في المصدر تحت اسم: «خفيف» وما ذكر أعلاه من تهذيب تاريخ دمشق، فقد اتصل بعمر وأثنى عليه، ج 5، ص 142-143.

(5) البلاذري: فتوح البلدان، ص 64-65.

(6) ابن جريح عبد الملك بن عبد العزيز: يكتب لها الوليد فقيلها حديثاً ولد بمكة سنة 80م. ثم انتقل إلى اليمن وبها توفي سنة 150هـ. وعنه أخذ عبد الرزاق صاحب المصنف الذي أخذنا منه هذا النص، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 361-362.

يكتب إلى إبراهيم بن ميسرة⁽¹⁾ يستطلع رأيه في ذلك، وما عنده من أخبار، فأجابه بما كان من تطوع هلال أحد بني متعان بدفع زكاة نخله إلى النبي ﷺ ورجاه أن يحمي له واديه فحماه له، وبما كان من أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا الشأن أيضا كما هو مبين أدناه. قال إبراهيم في رده عليه: «وقد ذكر لي بعض من لا أتهم من أهلي أن قد تذكروا هو وعروة [بن محمد]⁽²⁾ السعدي بالشام، فزعم عروة أنه كتب إليه:

«إنا قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشور»⁽³⁾.

والظاهر أن عمر بن عبد العزيز أخذ زكاة العسل بالخصوص من أهل الطائف وما جاورها، مقابل حمايته لواديه، فقد فعل ذلك عثمان بن محمد واليه على الطائف لما أروة كتاب النبي ﷺ في ذلك كما ذكر المصنف، وما يلي يوضح الأمر أكثر.

رسالة إلى عثمان بن محمد في تعسب زكاة العسل

-202-

بقي أمير المؤمنين مترددا في أخذ زكاة العسل، فقد قال صالح بن دينار: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد بينها:

«أن لا يأخذ من العسل صدقة إلا أن يكون النبي ﷺ أخذها»⁽⁴⁾.

فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا: أن هلال بن سعد⁽⁵⁾ جاء رسول الله ﷺ بعسل

فقال: ما هذا؟

(1)- إبراهيم بن ميسرة السعدي: نزل مكة كل سنة كثير الحديث صائفا، توفي قريبا من سنة 132 هـ.

سبن سعد: الطبقات، ج 6، ص 32، ط لبنان 1990

- المزي: تهذيب كمال، ج 2، ص 221-222.

(2)- إضافة من حدنا يعرف كما عرف في الرواية التالية.

(3)- عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 61-62. (كتاب الزكاة، باب: صدقة للعسل).

سبن حزم: السطرى، ج 4، ص 38 (كتاب الزكاة)، مسألة رقم: 641.

(4)- عبد الرزاق: المستدر السابق، ج 4، ص 61 (كتاب الزكاة، باب: صدقة للعسل).

(5)- مالك بن سعد: أخبره نادره إلا ما نكر عنه عند ذكر زكاة العسل، وقد اختلف أمره مع هلال أحد بني عثمان، حتى قول أنهما واحد، فقد

جاء هذا الأخير بعشور عسله إلى النبي ﷺ وسأله أن يحمي له واديا يقال له: سلبه فحماه له. وبذلك تختلف قصته عن قصة مالك بن

سعد المذكور أسلفه فالظاهر المغايرة كما يقول ابن حجر، ذلك أن هلال أحد بني عثمان قد ذكر بكنيته أيضا تحت اسم: «أبو سبارة

الشمري»، ابن عبد البر: الاستيعاب بهامش الإصطبة، ج 3، ص 606-607، ج 4، ص 97،

سبن حجر الإصطبة، ج 3، ص 606-607، ج 4، ص 97-98، وانظر عيش الرسالة التالية رقم: 204.

فقال: هدية. فأكل النبي ﷺ.

ثم جاء مرة أخرى، فقال: ما هذه؟

قال: صدقة.

فأخذها النبي ﷺ، فأمر برفعها، ولم يذكر النبي ﷺ عند ذلك عشورا فيها ولا نصف عشور إلا أنه أخذها.

رحمته على عثمان بن محمد بعد أن أتته نتيجته التقيي عن موقفه رسول الله من زكاة العمل

-203-

فكتب بذلك عثمان إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب:

«أنتم أعلم»

يقول عثمان: فكنا نأخذ ما أعطونا من شيء، ولا نسأل عشورا ولا شيئا، ما أعطونا أخذنا⁽¹⁾.

وسأله إلى عروة يشترط عليه أن يأخذ الزكاة من العمل إن كان عمر بن الخطاب قد أحطها منه

-204-

بدأت فكرة الامتاع من أخذ الزكاة من العسل تتبلور في ذهن الخليفة عمر بن عبد

العزیز، ويتحدد موقفه من ذلك ويتطابق مع ما كان يؤخذ منه في العهد النبوي، وكذا

الراشدي، فقد قال معمر بن راشد: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عروة بن محمد:

«أن لا تأخذ من العسل شيئا إلا أن يكون عمر بن الخطاب أخذ منه.

فسأل عروة عن ذلك فلم يجده، فتركه ولم يأخذ منه شيئا»⁽²⁾.

ويستفاد من رفض عروة أخذ الزكاة منه أنه توصل إلى بيان ما كان يؤخذ منه، إنما

كان على سبيل التطوع، وليس على سبيل الفرض، وليس على عهد عمر بن الخطاب

ﷺ

(1) - عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 4، ص 61، للكتاب والباب السابقين، انظر تعليقا في ملحق الرسالة رقم: 18، وكذا الرسالة رقم: 192،

195،

(2) - ابن زنجويه: الأمل، ص 109.

فقط، وإنما على عهد النبي ﷺ أيضا⁽¹⁾.

رحمه على نافع بؤعد له صدق المغيرة بنى نعيمه له عن تزكية العمل

-205-

رسالة نافع: وقال نافع⁽²⁾ مولى ابن عمر: بعثني عمر بن عبد العزيز إلى اليمن، فأردت أن أخذ من العسل العشر، فقال لي المغيرة بن حكيم⁽³⁾: ليس فيه شيء.

«أقال: فكنت فيه إلى عمر بن عبد العزيز: «إن المغيرة بن حكيم قال: ليس فيه شيء»

رسالة عمر: «فكتب:

⁽⁴⁾ إبه عدل رضي، لا تأخذ منه شيئاً، ليس في العسل شيء»⁽⁶⁾.

منشوره إلى الناس يعلمهم فيه بوضع زكاة العمل بمنه

-206-

رغم ما توفر لدى الخليفة عمر من معلومات عن موقف النبي ﷺ وعمر رضي الله عنهما عن زكاة العسل، كان عروة بن محمد، وعثمان بن محمد ونافع قد زدوه بها بعد تقصيصهم عن

(1) ما اشترطه عمر على عروة أن يأخذ زكاة العسل، إن كان صرعه قد أخذها، إما في حقيقة الأمر كان الفاروق رضي الله عنه متبعاً للرسول ﷺ في هذا الأمر وقد أشرنا فيما سبق إلى موقف النبي ﷺ من دفع هلال أحد بني متمان صدقة إليه. وفي صحيح ابن خزيمة ما يفيد أن هلال، أو أبو ميلة كما في رواية أخرى، أنه من بني ثعلبة بطن من فهم كانوا يسكنون قرب الطائف كتبوا يؤدون إلى النبي ﷺ من كل عشر قرب قرية، فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة رفضوا تقديمها إلى واليه مغيان بن عبد الله، فأخبر الخليفة بأمرهم، واحتجوا بما يفيد وكلهم كانوا منطوقين بذلك وهذا ما رجحه ابن خزيمة - رحمه الله - بعد مناقشة صائبة لأمر هذه القضية، فكتب عندها الفاروق إلى مغيان أن يحمي لهم وأديهم إذا أدوا إليه ما كانوا يؤدون إلى النبي ﷺ وإلا أباحه، فأدوها إليه فصاء لهم.

ابن خزيمة، ج 4، ص 45-46 (كتاب الزكاة، باب: ذكر صدقة العسل) ، أبو عبيد: الأموال، ص 598-600، ط دار الشروق.
- عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 62 (كتاب الزكاة، باب: صدقة العمل) ، من أبي داود، ج 1، ص 253-254 (كتاب الزكاة، باب: صدقة العمل) ، سنن الترمذي: ج 5، ص 46، (كتاب الزكاة . باب: صدقة العمل).

(2) - نافع أبو عبد الله مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أصله بدمية يعد من الرواة المعهودين وكبار العلماء الصالحين ومن التابعين الثقات أرسله أمير المؤمنين إلى اليمن ليصنفهم، ثم إلى مصر ليعلم أهلها السنن. توفي سنة 117هـ وقيل سنة 120هـ ، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 342-343، ط. 1990 ، ابن خلكان: وفيات الأعيان، م 5، ص 366-367 ، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 319.
(3) - المغيرة بن حكيم الصنعائي: من الأبناء، كان رجلاً عالماً عابداً محدثاً مولعباً على أداء الحج ، ابن الجوزي: صفة الصفوة، ج 2، ص 296 ، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10، ص 258.

(4) - في بقية المصادر لم ترد رسالة نافع.

(5) - في المصادر الأبية لنداء كاتلي: مقال: صدق، وهو غل رضي يولم تشر في كتابة صر إليه كما جاء في رواية ابن زنجويه.

(6) - ابن زنجويه: الأموال، ص 1094 ، عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 60 (كتاب الزكاة، باب صدقة العمل).

- ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 142 (كتاب الزكاة، من قال ليس في العمل زكاة).

- ابن حزم: المحلى، ج 4، ص 39 (كتاب الزكاة، مسألة رقم 641).

حقيقة ذلك، فإنه بعد رجوع هذا الأخير من اليمن -فيما نرجح- طرح عليه المسألة من جديد قال نافع: «سألني عمر بن عبد العزيز عن العسل⁽¹⁾ أفیه صدقة؟

فقلت: (2) ليس بأرضنا عسل، (3) ولكن سألت المغيرة بن حكيم عنه؟ فقال: (4) ليس فيه شيء.

قال عمر بن عبد العزيز: (5) هو عدل مأمون صدق. (6) أفكتب إلى الناس:

أن توضع،

يعني عنهم⁽⁷⁾.

إلا أن الملاحظ أننا لم نجد في المصادر التي رجعنا إليها أن نافع ذهب إلى اليمن إلا ما جاء عنه في ما سبق. أما ما جاء في هذه الرواية فيتفق مع ما سبق وأن كتب به إليه والسؤال المطروح: لماذا يسأله وقد كتب إليه بالذي شافهه به؟ هذا من الأمور المحيرة التي تحتاج إلى مزيد تحقيق.

ومالته إلى أبي بكر بأمره بإحفاء الخيل والعسل من الزكاة

-207-

ونهى أمير المؤمنين أيضا نهيا قاطعا عن أخذ الصدقة من الخيل والعسل، فعن عبد الله

بن أبي بكر بن حزم قال: «جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى:

أن لا يأخذ⁽⁸⁾ من العسل، ولا من الخيل صدقة»⁽⁹⁾.

(1) -أبيه صدقة؟- نقصة عند ابن أبي شيبة، وسنن الترمذي، وتهذيب الكمال.

(2) -سنن الترمذي: ما عندنا عسل تصدق به- ونقصه عند ابن أبي شيبة، وعند المزني: «ما عندنا عسل».

(3) -الترمذي: هو لكن أخبرنا المغيرة بن حكيم أنه قال:».

(4) -عنده: طيس في العسل صدقة« ، ابن أبي شيبة: «أخبرني المغيرة بن حكيم: إنه ليس فيه صدقة» ، المزني: «أخبرني المغيرة بن حكيم أنه قال:».

(5) -الترمذي: «عدل مصدق»، وكذا عند المزني، ابن أبي شيبة: «عدل مصدق».

(6) -ما ثبت من سنن الترمذي، والمزني، وعند عبد الرزاق نقصة.

(7) -عبد الرزاق: المصنف، ج4، ص60 (كتاب الزكاة: باب: صدقة العسل) ، ابن أبي شيبة: المصنف، ج3، ص142، (كتاب الزكاة، من قال: ليس في العسل زكاة) ، سنن الترمذي، ج3، ص25 (كتاب الزكاة، باب: ما جاء في زكاة العسل) ، تهذيب الكمال، ج28، ص357-358.

(8) -عند أبي عبيد وابن زنجويه والبيهقي «أن لا تأخذ»

(9) -الإمام مالك: الموطأ، ص187 (كتاب الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل) ، ابن عبد البر: الإستيصار، ج9، ص280 للكتاب نفسه وكذا الباب في الموطأ أيضا ، الباجي: المنقلى، ج2، ص39 ، للكتاب والباب المذكورين في الموطأ ، أبو عبيد: الأموال، ص600 . طندار الشروخ ، ابن زنجويه: الأموال، ص1022 ، الإمام الشافعي: الأم، ج2، ص39 (كتاب الزكاة: باب: لا زكاة في العسل).

-القرافي: الخيرة، ج3، ص75-76 ، البيهقي: السنن، ج4، ص119، 122 (كتاب زكاة، باب: لا صدقة في الخول).

-ابن القيم: زاد المعاد، ج2، ص15 ، وأصلب المصطلح الخمسة المتأخرين قد جاء النص عنهم بتقديم وتأخير.

وبذلك يكون الخليفة عمر قد تقيد بأسنة النبوية القولية والعملية التي أعفت الخيل من الصدقة⁽¹⁾، ولكن بشيء من الاجتهاد في هذه المسألة، ذلك أنه قد أخذها من الخيل غير السائمة كما سيأتي ذكره لاحقاً.

أما أول من أخذ الصدقة من ذلك بعد أن تطوع بها أهلها فهو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن امتنع من أخذ ذلك في البداية لما كتبه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، بما اقترحه عليه أهل الشام، ثم اتصاليهم به وكرروا عليه إقتراحهم لما تيسرت أحوالهم، فقال لهم: «هذا شيء لم يفعلاه للذان كانا من قبلي» ثم شاور الصحابة في هذا الأمر، فأشاروا عليه بأخذ ذلك، منهم: الإمام علي رضي الله عنه على أن لا يكون ذلك فريضة ثابتة عليهم، فكتب إلى أبي عبيدة: أن يأخذ من الفرس عشرة دراهم، ومن الرقيق عشرة أيضاً في كل سنة، ومن البرثون أو البغل خمسة دراهم، ومن كل هجين ثمانية، وأمره أن يرزق الخيل، كل فرس عشرة أجرة⁽²⁾ في كل شهر، ورزق الرقيق جريين جريين في كل شهر أيضاً، فكان الذي يعطيهم أفضل من الذي يأخذ منهم⁽³⁾.

ولما كان زمن معاوية ترك ذلك لما رأى ما يعطيهم أكثر مما يأخذ منهم⁽⁴⁾، أي لم يأخذ منهم ولم يعطهم.

إلا أن ابن زنجويه يورد رواية آخر من طريق الزهري حكم على سندها محقق الكتاب بالضعف قال:

(1) - فقد جاء في الصحيحين وغيرهما من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة.

- البخاري: ج 2، ص 149، (كتاب الزكاة). ليس على المسلم في فرسه صدقة.

- مسلم: ج 2، ص 67 (كتاب الزكاة، باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه)

(2) - الجريب: مكيل يسع بالمكيل الحديثة 132 ل من المواثيل وبالموازين الحديثة: 10,448 ع .

- الريس: الخراج، ص 327-328.

- ابن الرفعة: الإيضاح والتبيين في معرفة فكيك والميزان، ص 87.

(3) - يعني صدقة الفطر عن الرقيق كما ذكر ذلك أبو عبيد.

(4) - عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 35 (كتاب الزكاة، باب: الخول).

- أبو عبيد: الأموال، ص 563 وما بعدها، ط. دار الشروق.

- الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 2، ص 27-28.

- ابن عبد البر: الاستكثار، ج 9، ص 280 وما بعدها (كتاب الزكاة، باب: صدقة الخيل والرقيق والمسل).

- ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 491-492.

- قرضلوي: فقه الزكاة، ج 1، ص 222.

«كان معاوية بن أبي سفيان أخذ من المسلمين في الخيل والرقيق صدقة وأثبت ذلك عليهم في من مات من الرقيق وفيما هلك من الخيل، حتى أنه ليؤخذ بذلك الولي» (1).
 إلا أن رواية المطالب العالية لم تشر صراحة أن معاوية ثبت ذلك عليهم وإنما جاء فيها: «... فعمت هؤلاء يعني عمال بني أمية- فأخذوا من الرأس عشرة، ومن الفرس عشرة ولم يزرقوا» (2).

إلا أن الأمر في نظرنا- لم يحصل على يد معاوية كما جاء ذكر ذلك في رواية عبد الرزاق ومن تبعه عليها من العلماء، ومن الممكن أنه قد حصلت هذه التجاوزات خلال خلافة عبد الملك لحاجته إلى المال لما تتطلبه عمليات إخماد حركات الثائرين عليهم، ومما يؤيد ذلك شكوى بعض الأفراد من تجاوزات سعاة الصدقة، فقد اشتكى رجل إلى سالم أبو النظر بالبصرة زمن الحجاج بن يوسف بتعدي عمال الصدقة عليهم عند أخذها (3)، ولم يحدد كيفية هذا التعدي.

في حين اشتكى آخر للحن - رحمه الله - بظلم السعاة لهم بتقويمهم للشاة بعشرة وقيمتها ثلاثة، ويقومون الفريضة بمائة وثمانها ثلاثون (4).

فأخبره الحسن البصري بما ينبغي أن يكون عليه الساعي مع أرباب الأموال بأن الصدقة لا تؤخذ إلا عفوا، ولا تزد إلا عفوا، واستنكر هذا العمل وتحسر على ما يحدث للمسلمين (5). بضقة إلى ما كنا قد أشرنا إليه في المظالم من شكوى الفرزدق لسليمان بأخذ السعاة للصدقة من الإبل التي ملكت (6)، فهذه تلتقي مع ما يؤخذ من الخيل والرقيق التي كانت صدقتها تطوعا ثم أصبحت جبيرا.

واستمرت هذه التجاوزات حتى استخلف عمر بن عبد العزيز، فأسقط ذلك كله، فقد دخل عليه عامل صنفه ليقدم إليه حسابه فسأله عما جمع؟ فأخبره بالمبلغ، ثم سأله عن المبلغ الذي جمعه من سببه، فأخبره به وكان أكبر مما جمع، ثم سأله عن سبب هذا النقص الذي

(1) -الأموال، ص 1027.

(2) -ابن حجر، ج 1، ص 233-234 (كتاب الزكاة، باب إسقاط الزكاة عن الخيل والرقيق).

(3) -مسند أبي يعلى، ج 2، ص 17.

محمد حمود نفض الوثائق المسلية، ص 255-256.

(4) -لاحظ ما جاء هنا وما كنا قد أشرنا إليه في المظالم من تقويم جبة الخراج غلات الناس بسعر أدنى من سعر ما تباع به في السوق رسالة رقم: 90. وقطر فرستين سابقين رقم: 191، 192.

(5) -ابن عبد البر: الإستكلور، ج 9، ص 228-229 (كتاب الزكاة: باب: ما جاء في أخذ الصدقة والتشديد فيها).

(6) -نظر نهي عمر لعبي عن الإستكان بسنن الحجاج فرستين رقم: 83، 84.

حصل على يده، فقال له: «أنه كان يؤخذ من الفرس ديناراً، ومن الخادم ديناراً، ومن الفدان (1) خمسة دراهم وإنك طرحت ذلك كله» (2).

إلا أنه أبقى صدقة الفطر على الرقيق تقيداً منه بالسنة النبوية التي حثت على أخذها منهم كما سيشار إليه لاحقاً. وبذلك يكون أمير المؤمنين قد أزال هذه المظلمة عن رعيته مقتصرًا على ما جرت عليه السنة، بعد أن ثبت لديه الشرط الذي أخذ بسببه الفاروق رضي الله عنه مما سبق ذكره، مما تطوع به أهل الشام، بعد أن قابل إحسانهم بإحسان أركى منه وأنفع لهم، ويبدو في نظرنا - أن لهذا الإجراء أهدافاً أخرى دينية وسياسية وعسكرية، تشجيعاً للمسلمين في الشام على ارتباط الخيل للجهاد خاصة وأن أقدامهم لم تتوطد بعد في هذه المناطق، وليفرغ الأفراد للجهاد ويظمنن بالهم عن هم كسب قوت رقيقهم.

أما ما أشار إليه الخليفة عمر بن عبد العزيز في رسالته، فلعله يقصد الخيل السائمة كما يستنبط مما قال: «ليس في الخيل السائمة زكاة» (3)، وهو الشيء المتفق عليه عند العلماء إلا أن تكون للتجارة، فإن كانت كذلك ففي أثمانها الزكاة إن حال عليها الحول، تشبيهاً ببقية الماشية المتخذ لمثل لذلك (4).

رحم علي عامل له بأمره برد زكاة العسل علي أهلها

-208-

ويؤيد امتناع أمير المؤمنين عن أخذ الزكاة من العسل ما ذكره هشام بن الغاز قال: أخبرني عامل لعمر بن عبد العزيز قال: وكان يزكي العسل، فاجتمع منه مال، قال: فكتب إلى عمر:

«إنه قد اجتمع عندي مال، فما تأمرني فيه؟»

قال (5): «أرئذه على أهله»

(1) -كذا وردت، ولعلها «البردون»، الذي كان يؤخذ منه خمسة دراهم كما جاء في رواية عبد الرزاق، الأئمة الذكر، إذ لم نجد فيما تحت أيدينا من مصادر أن صر أخفى الأراضي من ذلك، بل الصحيح أنه أخذ منها الخراج بقدر طاقة أهلها، من المسلم والدمي على السواء، إن عسل المسلم في أرض الفراج كاجرة لها، والصدقة عليه في غلته إن بلغت النصاب، وهو الأمر الذي منبسط القول عليه في الرسائل الاقتصادية عند كلاً من علي ومورد الفراج.

(2) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 277.

(3) -أبو عبيد: الأموال، ص 566، طبعة دار الفروق.

(4) -ابن عبد البر: الاستكثار، ج 9، ص 280 وما بعدها، لكتاب والباب السلقين، الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 2، ص 26-28 سنن الترمذي، ج 3، ص 23-24 (كتاب الزكاة، باب: ما جاء ليس في الخيل والرقيق صنفة)، فقرضوري: فقه الزكاة، ج 1، ص 222 وما بعدها.

(5) -كذا جاء، ولكن من المستبعد أن يخاطبه بذلك وهو يمد عنه إلا من المرجح أن المخاطبة نمت عن طريق المراسلة

رحمة عليه مرة ثانية

-209-

«قلت: المال أكثر من ذلك.

قال (1):

إنما النحل ذباب غيث فاردؤه على أهله» (2).

ما جاء هنا يتفق مع ما كتب به الفاروق رضي الله عنه إلى سفيان بن عبد الله واليه على الطائف إلى حد بعيد، وهو ما جاء في المصادر التي ذكرت عند تعليقنا على الرسالة رقم: 204 وهو ما يرجح لدينا من أن الحفيد قد أطلع على ما كتب به الجد بعد أن نسخ له ذلك سالم بن عبد الله، أو بلغ مسامعه عند احتكاكه بالعلماء، ولكن كان في مرحلة تالية بعد أن نزلت هذه النازلة الخاصة بزكاة العسل.

وخلاصة الأمر أن موقف الخليفة عمر بن عبد العزيز من زكاة العسل غلب عليه التردد في البداية، إذ أمر أن تؤخذ منه الزكاة ثم ترك لهم الحرية مشروطاً عليهم أن يأخذوا ذلك إن كان الرسول صلى الله عليه وسلم والفاروق رضي الله عنه قد أخذوا منه، ثم بعد البحث والتحري جاءه الخبر اليقين عن ذلك، فأمر أن لا يؤخذ منه شيئاً.

وفي يقيننا أن ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وجده عمر إنما فهمه أن أخذهما لذلك كان على سبيل التطوع من أهل العسل، ذلك أنهم هم الذين إشتروا على أنفسهم ذلك مقابل حماية وادبهم أو جبلهم كما في روايات أخرى. ولم يأخذ أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز برأي من أوجب فيه الزكاة من العلماء، والأمر في تفاصيل ذلك إلى كتب الفقه (3).

ومن الملاحظ أن ما جاء عن عمر بن عبد العزيز في هذا الشأن من تعليمات ورسائل خص بها والي المدينة المنورة والوالي الطائف والوالي اليمن، وهي الأقاليم التي أشارت إليها الأحاديث التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وما كتب به الفاروق رضي الله عنه إلى واليه على الطائف

(1)-انظر: التملق السابق.

(2)-ابن زنجويه: الأموال، ص 1094.

(3)-ابن عبد البر: الإستكثار، ج 9، ص 280 وما بعدها (كتاب الزكاة، باب صدقة الخيل والرقيق والعسل).

-ابن عبيد: الأموال، ص 598 وما بعدها، طدار للشرق.

-سبن قدامة: المغني، ج 1، ص 577-579.

-تقرئولي: فقه الزكاة، ج 1، ص 421 وما بعدها.

بالخصوص كنا أشرنا إلى مصادرها عند تعليقنا على الرسائل السابقة، وكان العسل تخلو منه بقية الأقاليم، مع أننا أشرنا عند تعرضنا لمنعه الهدايا عليه وعلى عماله إلى شهرة عسل جبل سنير بلبنان⁽¹⁾.

2- الرسائل الخاصة بزكاة المعاصيل الزراعية:

أ- صدقة التمور:

منخورة إلى أهل اليمن بدين لهم فيه ما يوجب العشر ونسفه العشر في الحاصلات

الزراعية

-210-

واتجه اهتمام أمير المؤمنين أيضا إلى الثروة الزراعية فأراد أن يعلم المسلمين سنة النبي ﷺ بالخصوص في المناطق التي تشتهر بفلاحة الأرض، فقد قال معمر بن راشد: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل اليمن⁽²⁾ للحديث النبوي الذي ورد من طريق الزهري الذي يقول فيه: «فيما يسقى بالدلو وبالمناضح⁽³⁾ نصف العشر، وفيما يسقى بالعين وأسماء العشر»⁽⁴⁾.

كذا جاءت في المصدر هذه المراسلة إلى أهل اليمن، مما يدفعنا إلى الشك في تلك بشيء من التحفظ، ذلك أن هناك العديد من المناطق تشتهر بفلاحة الأرض بالخصوص العراق والشام ومصر بخلاف اليمن، وأهلها يحتاجون إلى معرفة ما أوجبته السنة فيما يزرعونه بكلفة وبما لا كلفة فيه، وكأني بالراوي معمر بن راشد استحضر في ذهنه عندما تكلم على ما كتب به الخليفة في هذا الشأن ما كتب به النبي ﷺ لمعاد وعمرو بن حزم وزياد بن ليبيد لما أرسلهم ولاة ومصنفين، فقد جاءت هذه الفقرة في الكتب التي كتبها لهم⁽⁵⁾، مما يدعونا إلى القول بأنه قد أخذها منها، وإلا فما الفائدة من استنساخه لتلك الكتب؟!

(1) -انظر الرسالة رقم: 160، ص160 وتعليقا عليها.

(2) -في المصدر كالتالي: [الحديث الذي سبق هذا الأثر رواية] «... معمر عن زهري: أنه كان لا يوفت في التمرة شيئا، ويقول: العشر ونصف العشر أي... ثم ذكر الحديث الذي ثبتناه أعلاه، وهذا شرح لحديث ابن عمر الذي أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري وغيرهما.

(3) -المناضح، مفردة لمنضج وهي الإبل التي يستقى عليها، ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص619 ملحة: (منضج).

(4) -ابن أبي شيبة المنضج، ج3، ص146 (كتاب الزكاة، باب: ما قالوا فيما يسقى سبحا وبالذوالق). وجاءت رواية الزهري عند الثماني بما يقرب ما جاء عند ابن أبي شيبة، ج5، ص41 (كتاب الزكاة، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف العشر). وانظر: صحيح البخاري، ج2، ص155-156 (كتاب الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء).

صحيح مسلم، ج3، ص67 (كتاب الزكاة، باب: ما يوجب العشر أو نصف العشر).

(5) -المحكم: المشترك، ج1، ص394-397 (كتاب الزكاة).

-الزيطي: نصب لروية، ج2، ص342-343، 386-387 (كتاب الزكاة، باب: صدقة السوائم)، وانظر التمهيد في أول هذا الباب.

ومما سبق نقول: هل كتب أمير المؤمنين ما ذكر فقط، أم نسخ ما كتب له وأرسلها إلى ولاته ليعملوا على توزيعها على السعاة للعمل بما جاء فيها؟ المرجح أنه قام بذلك كما تدل عليه هذه المراسلات المتعددة.

منظور له في تحيية تزكية التمور

-211-

وقال ابن أبي نجيب: أن عمر بن عبد العزيز كتب في صدقة التمر: «أن يؤخذ البرنسي⁽¹⁾ من البرني، ويؤخذ اللون⁽²⁾ من اللون، ولا يؤخذ [البرني من اللون]⁽³⁾ ولا اللون من البرني⁽⁴⁾، وأن يؤخذ من الجرين⁽⁵⁾، ولا يضمونها⁽⁶⁾»⁽⁷⁾. ويعد هذا من أمير المؤمنين -رحمه الله- إنصافاً وعدلاً مع أرباب التمور، وفي نفس الوقت حتى لا يغبن أصحاب سهام الصدقة في حقيهم بأخذهم للردى، أو الوسط من التمور دون الجيد.

ب- صدقة الزروع والبقول:

ومالته في حكم تحيية الزرع إذا زحى

-212-

وقال عبيد الله بن أبي جعفر⁽⁸⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب: «إذا أخذ من الزرع العشر، فليس فيه زكاة⁽⁹⁾، وإن مكث عشر⁽¹⁰⁾ سنين»⁽¹¹⁾.

(1)- البرنسي: نوع من أنواع التمور أصغر مدور، يعد من أجود التمور. من منظور: لسان العرب، م 13، ص 49-50 مادة (برن).

(2)- اللون: هو كل تمر ما لم يكن عجوة أو برنيا. ابن منظور: لسان العرب، م 13، ص 393، مادة: (لون).

(3)- ما أثبت من خراج يحيى بن آدم، وعند عبد الرزاق وابن أبي شيبة نسخة.

(4)- في المدونة: «ولا اللون...» ناقصة. نهاية نص ابن أبي شيبة.

(5)- الجرين: هو الموضع الذي يجف فيه التمر، وتعني في النص: نوع من التمر. ابن منظور: لسان العرب م 13، ص 87، مادة: (جرن).

(6)- في المدونة وخراج يحيى 'يضمونها'، وبذلك يختلف المعنى بين ما جاء عندهما وبين ما جاء في المتن، والظاهر أن ما ذكر أعلاه هو التصحيح إذ أنه ليس عن ضم هذه الأنواع إلى بعضها البعض وتركيبها، وفي المدونة زيادة: «يضمونها لسان»

(7)- عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 127-128 (كتاب الزكاة، باب: خرص النخل والعنب)، يحيى بن آدم: الخراج، ص 130، لإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 283 (كتاب الزكاة الثاني، في زكاة النخل والتمر)، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 182 (كتاب الزكاة، من كره المروء في الصدقة)

(8)- عند ابن أبي شيبة: عبد الله بن أبي جعفر. وانظر: ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 202. وهو شيخ ابن لهيعة وتكرر اسمه في فتوح مصر لابن عبد الحكم مراراً بما أثبت أهله وبما جاء عند ابن زنجويه.

(9)- ابن زنجويه: «إنا لآدي من الزرع العشر حين يرفع لوس فيه شيء».

(10)- عنده «عشرين سنة موضعها»

(11)- ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 149 (كتاب الزكاة، ما قالوا في تجهيل الزكاة)

عنه زنجويه: الأموال، ص 1055.

ويعد هذا منه تعليماً للمسلمين سنة نبههم التي أمرت أن الصدقة لا تؤخذ من عين الشيء إلا مرة واحدة في السنة، وسار على هديه الخلفاء الراشدين ومنهم الخليفة عمر بن عبد العزيز⁽¹⁾.

رسالة في عدم تزكية القطاني

-213-

وقال يزيد بن أبي حبيب: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«أنه ليس في القطاني ولا في السمن⁽²⁾، إلا في أثمانها إذا بيعت»⁽³⁾.

تفرد ابن زنجويه بهذا الأثر الذي ضعفه محقق الكتاب سنده باین لهيعة، ولم نجد فيما بين أيدينا من مصادر من نسب إلى أمير المؤمنين ذلك، بل وجدنا بها عكس ما ذكر عنه هنا كما هو آت أثر هذا.

إلا أننا نقول بشيء من التحفظ، أنه قد يكون في أول الأمر قد جعلها بمنزلة التجارة تُقوّم ويؤخذ من ثمنها الصدقة، ثم غير رأيه فجعلها بمنزلة الحبوب التي ذكرتها السنة النبوية، وكما هي طريقته إذا عرف وجه الحق ترك العمل بالحكم الأول وأخذ بالثاني، وهذا شيء واضح كما مر معنا سابقاً في العسل، وسيأتي ما يدل على ما ذكرناه عند كلامنا على زكاة المعادن، إذ كان يأخذ من الركاك الخمس أولاً، ثم غير رأيه وأخذ منها الصدقة.

رسالة يأمر فيها بتزكية القطاني

-214-

الشيء الثابت عن الخليفة عمر أن المصادر أشارت إليه من ضمن العلماء الذين أوجبوا الزكاة في المنتجات القطنية، بخلاف ما سبق، فقد قال يحيى بن سعيد: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

(1) أبو عبيد: الأموال، 638 وما بعدها (باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين وعشور أهل الذمة والحرب) فقد أوضح هذا الأمر ط د ن الشروق.

ونظر إلغاء المكوس عن التجارة الداخلية رسائل رقم: 88 إلى 94،

رناظر زكاة العروض التجارية رسالة رقم: 217-217 ج، 218، فقد كتب أن لا يمشر للمسلم لتاجر إلا مرة واحدة في السنة.

(2) كذلك وردت هذه الكلمة، فهل يقصد بها الغلظة صر "السمن" الذي هو خلاصة اللبن، أم يقصد بها معنى آخر، أو أن الكلمة محرفة، عن كلمة السمن حتى تتفق مع ما جاء في النص، إذ لا علاقة بين حديثه عن القطاني والسمن الذي نثر الكلام عليه في سلف هذه الأمة وابن

كان العلماء قد تكلموا على زكاة الربوت

- لقرضوني: لغة الزكاة، ج 1، ص 430-431.

(3) ابن زنجويه: الأموال، ص 1098-1099.

«أن يؤخذ من الحمص والعص والذرة»⁽¹⁾.

أمره بتزكية منتجاته القطنية

-215-

هذا وقد جاء أثر آخر يدعم ما سبق، فقد قال يزيد بن أبي مالك⁽²⁾:

أنه كان في سجل⁽³⁾ عمر:

«ويؤخذ من القطنية على نحو ما يؤخذ من القمح والشعير والسكت⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

وبذلك يكون عمر متبعاً لأثر جده الفاروق رضي الله عنه - فيما نرجح - الذي قال عنه سالم بن عبد الله: أنه أخذ من القطنية الزكاة⁽⁷⁾.

هذا وقد قال بالذي كتب به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز جماعة من الصحابة والتابعين أشار إليهم أبو عبيد وغيره⁽⁸⁾.

وبذلك يكون عمر قد وسع دائرة صدقة الحبوب، ولم يتقيد بالأصناف الأربعة التي أشارت إليها السنة النبوية⁽⁹⁾، مراعاة منه لمصالح من سماهم الله في آية الصدقة حتى يؤمن العيش الكريم للفئات المحرومة وتحسن أحوالهم بعد أن دب التفاوت بينها بفعل الإفراط والتفريط في سياسة بني أمية الاجتماعية حتى أصبحت الحال تنذر بالخطر، فعالج أمير

(1) أبو عبيد: الأموال، ص 570-طبعة درا الفكر.

(2) الإمام مالك: المنونة، ج 1، ص 288 (كتاب الزكاة الثاني، جمع الحبوب وقطنية بعضها إلى بعض في الزكاة).

(3) ورد منذ هذا الأثر في المصدر كالأثر: «عن محمد بن شعيب عن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز...» وهذا خطأ في نظرنا، فالرواية تنتهي عند يزيد، ولم يرو الأثر عن والده. ذلك أن يزيد هذا هو: ابن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني المشقفي عاصر عمر بن عبد العزيز وأرسله إلى بني نمير ليفقه في الدين ويستشير إليه عند كلامنا على حرص عمر على تعليم الناس. في انساب الحادي عشر، ص 1372 وما بعدها، الذهبى: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 309-310.

(4) كذا وردت، والظاهر أنه يقصد أحد مناشيره التي كان يزود بها عمال الصدقة، أو بنية العمال الآخرين.

(5) -إنما لم تكن الولو زائدة فهناك كلام قد سبق، فلا معطوف دون معطوف عليه.

(6) -السكت: نوع من الشعير أبيض لا قشر له.

(7) -من منظور: لسان العرب، م 2، ص 45، مادة: (سكت).

(8) -أبو عبيد: المصدر السابق، ص 574، ط. دار الشروق.

(9) -عبد الرزاق: المنصف، ج 4، ص 120 (كتاب الزكاة، باب الخضرا).

(10) -الأموال، ص 573-575. ط. دار الشروق ولزيد من التفاصيل أنظر.

-الباجي: المنتقى، ج 2، ص 164 (كتاب الزكاة. زكاة الحبوب والزيتون)

- ابن قدامة: المنقى، ج 2، ص 549، القرضاي: لغة الزكاة، ج 1، ص 349 وما بعدها، الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، ج 1، ص 615

(11) -في بعض الروايات خمسة «الحنطة والشعير والتمر والذبيب، والسكت» وفي بعضها الأثر «الذرة»

- أبو عبيد: الأموال، ص 570-572، الشوكاني: نيل الأوطار، ج 4، ص 204-205 (كتاب الزكاة، باب: زكاة لزروع والشمار)

- يحيى بن آدم: العراج، ص 147-148.

المؤمنين ذلك علاجاً شاملاً، فلما توفي عادت الأحوال إلى ما كانت عليه قبل استخلافه فعاد الخطر الذي أتى على حكم بني أمية بعد ذلك من قواعده.

أمره بتزكية كل ما أخرجت الأرض

-216-

وخطأ الخليفة عمر خطوة أخرى أكثر إتساعاً وشمولاً تلتقي مع روح الشريعة في عمقها وشمولها، وتؤكد ما سبق ذكره في أمره بتزكية المنتجات القطنية، ذلك أنه كان يذهب أن الزكاة تجب في كل ما أخرجت الأرض، فقد قال سماك بن الفضل: كتب عمر بن عبد العزيز:

«أن يؤخذ مما أتبتت الأرض، من قليل أو كثير العشر»⁽¹⁾.

ومن المؤكد أن أمير المؤمنين لم يقصد بذلك أخذ الزكاة مما كان دون النصاب، ذلك أنه كان يعلم أن السنة النبوية، وما جرى عليه العمل في عهده ﷺ وكذا في عهد الخلفاء الراشدين وعهد خلفاء بني أمية أنه لا بد من توفر النصاب في الحرث والعين والماشية، وقد أشار صاحب المغني إلى ما كان يشترطه من توفر النصاب⁽²⁾، ففي الحاصلات الزراعية خمسة أو سق⁽³⁾ فصاعداً أو في أثمانها إذا بيعت وهي ناضجة أو رطبة مما لا يدخر إذا بلغت قيمتها عشرون ديناراً أو مائتي درهم، كما أمر بذلك في زكاة السمك كما هو آت، وكذا اختلاف المؤونة، فيكون المخرج العشر أو نصف العشر، وهو ما كتب به كما جاء في الرسالة السابقة رقم: 210.

(1) - عبد الرزاق: المسنف، ج 4، ص 121 (كتاب الزكاة: باب: الخضرة).

(2) - ابن قدامة: ج 2، ص 553.

(3) - في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أو سق صنفة...» الحديث، صحيح مسلم، ج 3، ص 66 (كتاب الزكاة، الحديث الأول في الباب).

صحيح البخاري، ج 9، ص 143-144 (كتاب الزكاة: باب: زكاة الورق).

والوسق: مستون صاعاً بصاع النبي ﷺ والصاع أربعة أمداد، وعليه يكون نصاب الزكاة: $60 \times 5 = 300$ صاعاً وتقديره بالموازين الحديثة: حيث أنه لما كان الصاع القرعي - 176، غ فإن خمسة أوسق تقدر بـ $300 \times 2,176 = 652,8$ كغ لمح، وهو النصاب القرعي.

- ابن لرفة: الإيضاح والبيان في معرفة الكيل والميزان، ص 62 وما بعدها .

- الخراساني: الخراج، ص 316-319، 333 .

- ابن صالح: انظوم المال، ص 194-197 .

ولا غرابة في هذا على من قال بوفرة الأموال في عهده - رحمه الله - واستغناء الناس⁽¹⁾ نتيجة لأخذ الحق من حله وتوزيعه في حله، وتوسيع مصدر أخذ الزكاة، وساعده على تحقيق ذلك: اتساع رقعة الدولة الإسلامية، وتنوع ثرواتها الحيوانية والزراعية والمعدنية، وازدهار الحركة التجارية كأثر لاستتباب الأمن.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن أمير المؤمنين تابعه في قوله هذا جملة من العلماء منهم الإمام أبي حنيفة - رحمه الله -⁽²⁾، وهو والقول الذي أيده ابن العربي لأنه في نظره أحوط للمساكين وعليه يدل عموم الآية والحديث⁽³⁾. وأيد الشيخ القرضاوي ما ذهب إليه عمر بن عبد العزيز، والإمام أبي حنيفة ومن تابعهما فقال: «وأولى هذه المذاهب بالترجيح هو مذهب أبي حنيفة الذي هو قول عمر بن عبد العزيز ومجاهد وحماد وداود والنخعي: أن في كل ما أخرجت الأرض الزكاة، فهو الذي يعضده عموم النصوص من القرآن والسنة، وهو الموافق لحكمة تشريع الزكاة، فليس من الحكمة - فيما يبدو لنا - أن يفرض الشارع الزكاة على زارع الشعير والقمح ويعفي صاحب البساتين» والتي تدرّ عليه الأرباح الوفيرة⁽⁴⁾.

هذا وسيأتي الكلام على زكاة الحبوب في باب الاقتصاد لارتباطها بالخراج⁽⁵⁾.

3- الرسائل الخاصة بزكاة العروض التجارية:

أ- عروض التجارة:

رسائله إلى زريق بن حبان واليه على الأئمة

-217-

العشور مورد من موارد خزينة الدولة الإسلامية، هو أشبه في بعض وجوهه بما نسميه اليوم «بالضرائب الجمركية»، خاصة ما يؤخذ من أهل الذمة وأهل الحرب، إستحدثه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه كمعاملة بالمثل لتجار أهل الحرب⁽⁶⁾ وحتى لا تحدث عملية

(1) - انظر آثار تطبيق هذه لفريضة في نهاية هذا الفصل. ص 628.

(2) - أبو يوسف: الخراج، ص 52-53، 55، يحيى بن آدم: الخراج، ص 113، ابن حزم: المحلى، ج 4، ص 16 (كتاب الزكاة، مسألة رقم:

641)، ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 549 وما بعدها.

(3) - عارضة الأحودي، ج 3، 135 (كتاب الزكاة. باب: ما جاء في زكاة الخضروات).

(4) - الله الزكاة، ج 1، ص 355-360.

(5) - انظر حكم من استقل لوضع خراجية رسائل من رقم: 306 إلى 309 وتطلق عليها.

(6) - أبو يوسف: الخراج، ص 135

- يحيى بن آدم: الخراج، ص 173.

استتزاز لِنَقْدِ الْمُسْلِمِينَ، وَحَتَّى يَكُونَ هُنَاكَ عَدْلٌ فِي تَحْمِيلِ أَعْيَاءِ نَفَقَاتِ الدَّوْلَةِ بَيْنَ التَّجَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَا تَجَارِ أَهْلِ الْعَهْدِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْخَلِيفَةُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي مِرَاسِلَاتِهِ وَبِالْخُصُوصِ إِلَى وِلاَةِ الْعِرَاقِ وَالْجَزِيرَةِ نِسْبَ مَا يُوْخَذُ مِنْهُمْ مِمَّنْ ذَكَرَهُمْ مِنَ التَّجَارِ (1).

وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْخَلِيفَةُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ قَدْ أَثْرَى بِعَمَلِهِ هَذَا خَزِينَةَ مَالِ الْفِيءِ بِهَذَا الْمَوْرِدِ الْجَدِيدِ، وَأَثْرَى أَيْضًا خَزِينَةَ مَالِ الصَّدَقَةِ بِتَدْخُلِهِ فِي أَخْذِ صَدَقَةِ عُرُوضِ التَّجَارَةِ وَإِنْفَاقِهَا فِي سُبُلِهَا. وَاسْتَمَرَ الْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِ يَسْتَهْدُونَ بِبَهْدِيهِ، ثُمَّ حَصَلَتْ تَجَاوِزَاتٌ فِي عَهْدِ خُلَفَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّجَارِ، وَاسْتَحْدَثُوا الْمَكُوسَ لِثَلْبِيَّةِ مَطْلَبَاتِ الْإِنْفَاقِ الَّتِي أَلْغَاهَا الْخَلِيفَةُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُقْتَصِرًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ جَارِيًا فِي عَهْدِ جَدِّهِ الْفَارُوقِ ﷺ كَمَا قَدْ تَعَرَّضْنَا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا سَبَقَ (2) وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي اتِّبَاعِهِ لِسُنَّةِ جَدِّهِ فِي هَذَا الْمَوْرِدِ مَا أَخْبَرَ بِهِ زَيْقُ بْنُ حِيَّانٍ (3) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ:

«أَنْ أَنْظُرَ مِنْ مَرَبِكٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ (4) مِمَّا يَدِيرُونَ مِنْ (5) التَّجَارَاتِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا (6)، فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ (7) عَشْرِينَ دِينَارًا، فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثُ (8) دِينَارٍ فَدَعْهَا (9) وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا (10).
(11) وَمَنْ مَرَبِكٍ مِنْ أَهْلِ النَّمَةِ فَخُذْ مِمَّا يَدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ (12) مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ

(1) -خبر يوسف، ص 135، أبو عبيد: الأموال، ص 640، مدار الفكر، عبد الرزاق: المصنف، ج 6، ص 96 (كتاب أهل الكتاب، صنعة أهل الكتاب)

(2) -خبر الرسائل من رقم: 88 إلى 94.

(3) -زريق بن حيان: ويقال له: زريق بتعليم الراء على الزاي أبو القاسم مولى بني فربرة ولاء الوليد بن عبد الملك عشور الأيلة، وقرء عليها سليمان، ثم عمر، كان ثقة توفي سنة 100 وقيل 105 هـ، ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، 324، المعري: تهذيب الكامل، ج 9، ص 181-182.

(4) -أبو يوسف: «من أموالهم العين، ومما ظهر من...»، الشافعي: «من أموالهم من التجارات...»

(5) -أبو عبيد، ابن القيم: «في التجارات» وكذا الكلمة التي نكر في أهل النمة.

(6) -أبو يوسف: «وما نقص» وكذا جاءت عند أبي عبيد وابن زنجويه.

(7) -أبو عبيد، ابن القيم، الشافعي: «بلغ» وكذا الكلمة التالية

(8) -أبو يوسف: «ثلاث الدنانير...»

(9) -أبو عبيد: جزأ ما يؤخذ من المسلمين عما يؤخذ من أهل النمة على رويتين وتابعه في ذلك ابن القيم بتجزئته للنص أيضا.

(10) -ابن زنجويه، الشافعي، نهاية نصابها، وعندهما: «ثينًا».

(11) -أبو يوسف: «وإذا مر عليك أهل...»

(12) -أبو يوسف: «من تجاراتهم...»، أبو عبيد: «من التجارات من أموالهم من...»، الشافعي: «من التجارات من أموالهم...»

دينارا ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دناتير⁽¹⁾، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً، واكتب لهم⁽²⁾ بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول⁽³⁾.

رواية أخرى لرمالته إلى زريق

-217-

وفي رواية أخرى لعبد الرزاق عن زريق متولي عشور الأيلة، أنه قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: «من مريبك من المسلمين، ومعه مال يتجربه فخذ منه صدقته، من كل أربعين ديناراً ديناراً، فما نقص منه إلى عشرين، فبحساب ذلك⁽⁴⁾، إلى عشرة دناتير، فإن نقص ثلث دينار⁽⁵⁾ فلا تأخذ منه شيئاً.

ومن مريبك من أهل الكتاب،⁽⁶⁾ أو من أهل الذمة، ممن يتجر، فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك، إلى عشرة دناتير، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً⁽⁷⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة

-217ب-

في حين ذكر ابن أبي شيبة رواية أخرى تقارب في مضمونها رواية عبد الرزاق الآفة الذكر، فقد قال زريق أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه حين استخلف: «خذ ممن مريبك من تجار المسلمين فيما يديرون من أموالهم من كل أربعين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ما نقص حتى يبلغ عشرة دناتير، فإذا نقصت ثلث دينار فدعها لا تأخذ منها شيئاً، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول.

(1) أبو يوسف: «... ثم دعها فلا تأخذ...»

(2) أبو يوسف: «... كتاباً بما تأخذ منهم إلى...»

(3) الإمام مالك: الموطأ، ص 170 (كتاب الزكاة، زكاة المرزوق)، الباجي: المنقذ، ج 2، ص 120-122، أبو يوسف: الخراج، ص 136-137، أبو عبيد: الأموال، ص 515-516، وانظر الجزء الخاص بأهل الذمة، ص 641، الإمام الشافعي: الأم، ج 2، ص 46 (كتاب الزكاة، باب: زكاة التجارة)، ابن زنجويه: الأموال، ص 933، البيهقي: السنن، ج 10، ص 211، (كتاب الجزية، باب لا يؤخذ منهم ذلك في السنة إلا مرة واحدة...)، ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 156، وذكر فيها ما يؤخذ من أهل الذمة، ص 171-172، وأشار فيها إلى ما يؤخذ من المسلمين وللمعلم بقره قد نقل اسمه من أصول أبي عبيد.

(4) الرواية المكررة الثانية لعبد الرزاق: «إلى عشرة دناتير» ناقصة.

(5) في هذه الرواية: «فإن نقصت ثلاثاً واحداً فلا...»

(6) في هذه الرواية: «وأهل...»

(7) المصنف، ج 6، ص 96 (كتاب أهل الكتاب، صدقة أهل الكتاب)، الرواية الثانية، ج 10، ص 334 (كتاب أهل الكتابين، باب ما يؤخذ من لروضهم وتجارهم).

(1) وأخذ ممن مراك من تجار أهل الذمة فيما يظهرون من أموالهم ويريدون بها تجارات، من كل عشرين دينارا دينارا، فما نقص (2) فبحساب ما نقص حتى يبلغ عشرة أثير، فإذا نقصت ثلث (3) دينار فدعها لا تأخذ منها شيئا، واكتب لهم براءة إلى مثلها من حول بما تأخذ منهم (4).

ومما تجدر ملاحظته على ما جاء هنا، وما أشار إليه عبد الرزاق من ذكره نصاب مسلمين بعشرة دنانير غير صحيح بالمرّة، بل هو خاص بأهل الذمة كما هو مذكور في روايتين السابقتين فلا سواء فيما يؤخذ منهما. إذ من المعلوم أن نصاب زكاة ذهب المسلمين ثتر بعشرين دينارا، وهو ما صرحت به الرواية السابقة والتالية، أو مائتي درهم من الفضة، ما نقص فلا يؤخذ من صاحبه شيئا وهو نسبة 2,5%، وما يؤخذ من أهل الذمة نصابهم نصف نصاب المسلمين وهو عشرة دنانير أو مائة درهم وهو نسبة 5% ضعف ما يؤخذ من المسلمين. ولعل ما جاء في الروايتين من أخطاء النساخ أو الرواة.

رحالته - المزعومة - إلى أيوب في تعشير المسلمين وأهل الذمة

-217ج-

هذا وقد أورد الطحاوي صيغة لرواية أخرى يحوم الشك حول ما جاء فيها، وكذا في المرسل إليه، فعن عبد الرحمن بن مهران، (5) أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل:

«أن خذ من المسلمين من كل أربعين دينارا، دينارا، ومن أهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينار، إذا (6) كانوا يريدونها (7)، ثم لا تأخذ منها شيئا حتى رأس الحول (8) فإني سمعت ذلك ممن سمع النبي ﷺ يقول ذلك» (9).

(1) - بداية النص الثاني لابن أبي شيبة.

(2) - النص الثاني: منها بحسابها حتى تبلغ عشرة دنانير.

(3) - النص الثاني: ثلاثة...

(4) - المصنف، ج3، ص119-120 (كتاب الزكاة، ما قلنا في الدنانير، النص الثاني: ج3، ص199، (كتاب الزكاة، في نصارى بني

تغلب...)، ابن زنجويه: الأموال، ص934.

(5) - ابن تقي بريدي: «عن أيوب بن شرحبيل، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بمصر...».

(6) - عند: «إذا قبلوها في كل عام، فإنه...».

(7) - كذا وردت، ولاحظ المحقق في هامش، قال: هو في نسخة: يدبرونها، قول: وهي الأولى بالمصنف كما جاءت فيما سبق من روايات.

(8) - عند: طبعه حدثني من سمعه عن سمعه عن رسول الله ﷺ.

(9) - شرح معاني الآثار، ج2، ص32 (كتاب الزكاة، باب: الزكاة، هل يأخذها الإمام أم لا؟) ابن تقي بريدي: النجوم الزاهرة، ج1، ص237.

وعلق الطحاوي على ذلك فقال: «ففي هذا الحديث أمر رسول الله ﷺ المصدقين، أن يأخذوا من أموال المسلمين ما ذكرنا، ومن أموال أهل الذمة ما وصفنا.

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما قد وافق هذا». ثم أورد ما كتب به عمر إلى أنس لما وجهه معشرا على الأبله، والذي كتبه هو أيضا لابن سيرين⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أن نص عمر أمر فيه أن يأخذ المصدق من المسلمين من كل أربعين درهما، درهمًا، ودرهما من عشرين درهما من أهل الذمة، وبذلك يختلف عما جاء في مراسلة عمر بن عبد العزيز، وإن كان النصان في جوهرهما يتفقان في المأخوذ.

ولم يشر إلى ما قد وافق من قول عمر الذي دلل به على ما يوافق حديث النبي ﷺ الذي زعم: أن عمر بن عبد العزيز قد سمعه عن سمعه عنه الكلبي. وبذلك يكون قد جانب الطحاوي رحمه الله - في تقديرنا الصواب. ولا شك أن ما جاء في هذه الرواية يحتاج إلى تحليل ونقد.

ففي ما يخص المرسل إليه نشك في أن يكون أيوب بن شرحبيل هو الذي تلقى ذلك وهذا لما جاء في إسناد رواية ابن تغري بردي من قول أيوب: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على مصر»، ومن غير المقبول أن يقول ذلك أيوب وهو الوالي، اللهم إلا إذا كان يقصد والي خراج مصر، وهو في نظرنا - أيضا غير صحيح، ونعتقد أن المقصود بذلك هو: زريق بن حيان واليه على الأيالة المنطقة التي تلتقي عندها الطرق البرية والبحرية التجارية، ويؤيد قولنا هذا ما جاء فيما سبق من روايات، خاصة قول ابن القيم: «كتب إلى عامله بمصر» ومن المعلوم أن نصه قد نقله من أموال أبي عبيد. أما مضمون النص فيتفق مع ما سبق من نصوص رغم إختصاره.

ولكن الجزء الأخير من الرسالة هو المشكوك فيه، وذلك لما هو معلوم عند الكافة من المؤرخين وغيرهم أن العصور لم يسنه النبي ﷺ وإنما سنه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما ذكرنا آنفا.

(1) - ردت جملة من نصوص في هذا الغرض لعمرو بن الخطاب أرسل بها إلى أنس وأبي موسى الأشعري. انظر في ذلك:

- أبو يوسف: الخراج، ص 135.

- عبد الرزاق: المصنف، ج 6، ص 95 (كتاب الزكاة. باب: صدقة أهل الكتاب) ،

- لحيو عبيد: الأموال، ص 523، 638، ط دار الشروق.

- ابن سعد: الطبقات، م 7، ص 1، ص 151.

ولعل ما يؤخذ من المسلمين له ما يبرره في السنة النبوية التي حددت النصاب في زكاة الذهب بعشرين ديناراً، وفي الفضة بمائتي درهم، وإن اختلفت صيغ التعبير عن ذلك في الأحاديث⁽¹⁾ وهو الأمر الذي لم تخرج عنه النصوص السابقة للروايات كما هو واضح.

أما الحديث الذي أشار إليه الخليفة عمر -إن صح ذلك عنه- فلم يتبين لنا ما هو هذا الحديث⁽²⁾، وهو في نظرنا مختلف على هذا الخليفة البار، وفي نفس الوقت على الرسول ﷺ الذي كان عمر يستهدي بسنته في كل أموره، ويحرص أشد الحرص على التمكين لها قولاً وعملاً ومثل ذلك ما يتعلق بسنة جده الفاروق -رضي الله عنهما-، الذي كان تأثيره بارزاً عليه فيما كتب به إلى ولاته في شأن العشور وغيره متأسياً به في سياسته المالية، الذي نجح فيها نجاحاً بعيد المدى بفعل سياسته المرنة الواقعية والإيجابية، مراعيًا في ذلك التفاوت بين زمنه وزمن جده في التغييرات العامة التي حصلت بعد إنقضاء عصر الراشدين

ومالته إلى محمدي بن أوطاة برضاه إلى تحفيز تجار

-218-

وخص الخليفة عمر عدي بن أوطاة أيضاً بتعليمه أخرى، إذ قال جرير بن حازم⁽³⁾:
قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أوطاة:
«أن يأخذ⁽⁴⁾ العشور، ثم يكتب بما يأخذ منهم البراءة، ولا يأخذ منهم [من]⁽⁵⁾ ذلك المال.⁽⁶⁾ ولا من ربحه زكاة سنة واحدة، ويأخذ من غير ذلك المال إن مر به»⁽⁷⁾.

(1) -نظر على سبيل المثال: صحيح البخاري، ج2، ص143-144 (كتاب الزكاة، باب: زكاة الورق). صحيح مسلم، ج3، ص67 (كتاب الزكاة) بداية الكتاب، سنن الترمذي، ج3، ص16 (كتاب الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الذهب والورق). -القرضاوي: فقه الزكاة، ج1، ص299 وما بعدها.

(2) -جاء في سنن ابن ماجه: «عن ابن عمر وعائشة أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً نصف دينار ومن الأربعين ديناراً، ديناراً»، ج1، ص571 (كتاب الزكاة، باب: زكاة الورق والذهب)، وضعفه صاحب الزوائد لضعف إبراهيم بن إسماعيل، وذلك ما كان يفعله الإمام علي، ابن قدامة: المعنى، ج2، ص599.

(3) -جرير بن حازم بن زيد الجهضمي الأردني: يكنى أبا نصر ولد سنة 85هـ كان ثقة توفي سنة 170هـ. ابن سعد: الطبقات، م7، ق2، ص36، ابن قتيبة: المعارف، ص502.

(4) -ابن القيم: «لن تأخذوا» وكذا بقية للكلمات الأخرى ثقلية.

(5) -في طبعة دار الفكر: ناقصة، وثابتة في طبعة دار الشروق وعند ابن القيم.

(6) -في طبعة دار الشروق: «ومن ربحه»

(7) -لمحمد عبيد: الأموال، ص646-647، ط دار الفكر، ص644. ط دار الشروق، ابن القيم: أحكام أهل الفضة، ج1، ص173.

تلك هي تعليماته وتوجيهاته التي استقاها من توجيهات وتعليمات جده، مطابقة لها تمام لمطابقة، مما يجعلنا نقول دون تحفظ: أن ما كتب به في شأن هذا المورد الذي اضطرب مره في عهد من سبقه من الخلفاء، ووجه غير الوجهة الشرعية العادلة الذي وضع من جلها، كان من تلك الرسائل التي نسخها له سالم بن عبد الله⁽¹⁾.

أما الشيء الملاحظ على ما كتب به: أن الروايات إقتصرت على ذكر منطقتين تلتقت تلك: منطقة الأيالة محط رحال وعبور القوافل التجارية البرية، وكذا منتهى الطرق التجارية لبحرية.

وكذا منطقة البصرة التي كانت كالسابقة إن تفوقها في ذلك. فكيف تقتصر تعليماته على هذين الواليتين دون بقية الولاة؟! فهذا أمر محير حقاً. لأن هناك مناطق أخرى أكثر حيوية في المجال التجاري البري والبحري، أو هما معاً، فكيف يكتب إلى بعضها يأمر ولايتها بالامتناع عن أخذ المكوس، ولم يكتب إليهم في العشور؟! مثل: حيان بن سريح متولي خراج مصر وميمون بن مهران متولي خراج الجزيرة بالرقعة، وعبد الله بن عوف بفلسطين، وعروة بن محمد باليمن⁽²⁾، التي كانت مدينتها الساحلية مقصد التجار الزنوج والهنود، وكذا عمال الساحل الشامي وثورته الشمالية، والتي كانت أيضاً مقصد التجار الروم. يمكن أن يكون - وهذا شيء محتمل - الخليفة عم ذلك، ولكن الرواة والعلماء لم ينقلوا ذلك إلى من بعدهم، لقلة الإهتمام بمثل هذه الأمور في هذه المناطق، أو أنهم فعلوا ذلك ولكن لغلبة الجهل بحقائق التاريخ والأحداث أهملوا ذلك ولم يوثقوا رواياتهم وبالتالي لم تصل إلينا.

والشيء الملاحظ على هذه التعليمات أيضاً، أنها لم تشر صراحة إلى ما يؤخذ من أهل الحرب⁽³⁾، وهو العشر (10 %). وإن كانت أوامر الفاروق قد أشارت إليها التي أرسلت إلى أبي موسى الأشعري، وأنس بن مالك وزياد بن حدير، ومن دون شك، فإن سكوت الحفيد عن الإشارة إلى ذلك لا يعني إهمال الأخذ منهم، وإنما سار على هديه في هذا. ذلك أن القاعدة التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا المورد لم يخالفها من جاء بعده من الخلفاء.

(1) - انظر الرسالة رقم: 97-97 ح.

(2) - انظر الواسل من رقم: 88 إلى 94.

(3) - لمجوعه: الأموال، ص: 642، ط دار الفروق.

أما نصاب أهل الحرب فلم يذكر، ولعله نصاب أهل الذمة والمعاهدين الذين جاءت لإشارة إليه في الروايات السابقة، فيؤخذ من الأولين العشر (10%) كلما اختلفوا ببضائعهم في دار الإسلام معاملة بالمثل.

أما أهل الذمة فيؤخذ منهم نصف العشر (5%) على عين البضاعة الواحدة، ومرة واحدة في السنة، وما يؤخذ منهم يصرف في مصارف الفيء.

كما حددت هذه التعليمات نصاب ما يؤخذ من المسلمين وهو ربع العشر (2,5%) من كل عشرين ديناراً ديناراً -متقالاً- نصف دينار، أو دينار من كل أربعين ديناراً كما جاء ذلك في النصوص، ومن كل مائتي درهم خمسة دراهم، أو من كل أربعين درهماً درهماً، كما أشارت إلى ذلك نصوص الفاروق، وهو في حقيقة الأمر نصاب زكاة الأموال النقدية ويصرف مصارف الزكاة، ولذا أمر العُمَرَيْن أن يؤخذ منهم مرة واحدة في السنة من البضاعة ذاتها، وتركها إن كانت غيرها، متجنبان الوقوع في إثم ما نهت عنه السنة من تشيية الصدقة في العام الواحد⁽¹⁾، ولا صدقة فيما دون النصاب، أما ما زاد فبحسابه.

وبذلك يكونان قد تجنبا الوقوع في مدممة إثم أفعال المكاسين -العشارين- الذين بشرهم رسول الله ﷺ بسوء المصير⁽²⁾.

وبذلك أيضاً يؤول أثر ابن عمر -رضي الله عنهما- لما أجاب مسلم بن يسار الذي سأله: إن كان عمر يعشر المسلمين؟، فنفي ذلك عنه، وكذا أثر زياد بن حدير متولي عشور جواز الشام والعراق وبني تغلب بأرض الجزيرة، فقد سأله إبراهيم بن مهاجر عن كانوا يعشرون؟ فأجابته: «ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، كنا نعشر نصارى بني تغلب»، وهو في حقيقة الأمر لا يعتبر العشور المدموم وهو أخذ نسبة (10%) من قيمة السلع، بل هي جزية حملت مصطلح الصدقة بضاعة، وهو ما اشترطوه على أنفسهم مع الفاروق ﷺ وتكون بالتالي نسبة ما يؤخذ منهم هو: (5%) من سائر ما تنتجه أرضهم وحيواناتهم ومما يتاجرون به من عروض⁽³⁾. وما نكره زياد حق وصدق، وفي إجابته كذلك لعبد الرحمن بن معقل عن

(1) -أنظر الرسالة المسبقة رقم: 212.

(2) -سنن الدارمي، ج 1، ص 482 (كتاب الزكاة، باب: كراهية أن يكون الرجل عشاراً).

(3) -سنن أبي داود، ج 2، ص 23 (كتاب الفراج والإمارة والفيء. باب: في السعوية على الصدقة).

-الطحاوي: شرح معنى الأثر، ج 2، ص 30-32 (كتاب الزكاة. باب: الزكاة هل يأخذها الإمام أم لا).

(4) -أبو يوسف: الفراج، ص 120-121.

-أبو حنيفة: الأموال، ص 646 وما بعدها، ط دار الشروق.

سؤاله إياه عن كانوا يعشرونهم. أكثر تخصيصا وتفسيرا للعشر المأخوذ، وتبرئة لذمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن اهتدى بهديه في هذا الشأن من ظلم أهل القبلة وأهل الذمة وأهل الحرب بأخذه منهم ما لا يحل والسير فيهم بسيرة الحكام الجورة. قال زياد مجيبا الرجل: كنا نعشر: «تجار أهل الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم»⁽¹⁾.

هذه هي الخلفية الشرعية لأخذ الصدر الأول العشور من رعايا الدولة أو القادمين إليها من تجار أهل الحرب، ولكن هناك خلفية شرعية أخرى تكشفها المصادر، من ذلك أن ما كان يؤخذ من أهل الذمة إذا انتقلوا بتجارتهم داخل الدولة الإسلامية فمرتبط بما اشترطه عليهم انفاروق رضي الله عنه، فقد اشترط على أهل الشام إن هم تاجروا في بلادهم، فليس عليهم في أموالهم شيء إلا جزيتهم، وإن هم ضربوا في الأرض أخذ منهم العشر (5%)، وهم الذين كانوا أكثر جلبا للبضائع للمدينة المنورة⁽²⁾.

وكذا أهل الذمة في العراق، إذ جعل عليهم عثمان بن حنيف درهما من كل عشرين درهما مما يختلفون به من البضائع⁽³⁾.

هذا هو تفسير دواعي أخذ الخليفة عمر بن الخطاب لذلك واقتداء حفيده به فهدي إلى الرشاد.

وبذلك يتبين لنا أنه لم يكن يسن سنة -قانونا- إلا وروحها العدالة في الأخذ وبنص شرعي واضح من أحكام الشريعة في سماحتها ورافتها، وعن تراض بين الأطراف المأخوذ منها هذا الحق. فشمّل عدلها كل ساكن لدار الإسلام، وكل قادم إليها في تحملهم أعباء نفقات بيت مال الزكاة، وكذا بيت مال الفيء.

ولكن الانحراف حدث بعد زوال حكم الخلافة الراشدة، إذ بمجيء خلافة بني أمية تحول العشر شيئا فشيئا إلى مكس بمساوئه المتعددة، تحت ضغط متطلبات الانفاق في الحق وفي الباطل، وكذا بتزيين العناصر الأعجمية المتنفذة في الأجهزة الإدارية التي لم يكن همها إلا مصالحها وابتعاد المسلمين عن روح شريعتهم في الاقتصاد والمال والسياسة، إذا اتبع

(1) -لهم عبيد: الأموال، ط. من 633، ط دار الشروق.

رحي بن آدم: الفراج، ص 65 وما بعدها.

(2) -الإسلام مالك: المدونة، ج 1، ص 241 (كتاب الزكاة الأول، تشير أهل الذمة). الموطأ: ص 189 (كتاب الزكاة، جزية أهل الكتاب والمسلمين) ، ابن عبد البر: الإستكفر، ج 9، ص 311 (كتاب والباب المتكويين في الموطأ).

(3) -لهم عبيد: الأموال، ص 636، ط دار الشروق.

-الموردية: الحاوي الكبير، ج 18، ص 392، (كتاب الجزية، باب الجزية على أهل الكتاب والجزية) فقد فصل القول على ذلك.

خلفاء بني أمية سنة الملوك الجورة، فكان ذلك من بين الأمور التي نقمها عليهم كل معارض لحكمهم، حتى أسقطه الخليفة عمر بن عبد العزيز محررا بذلك الجماهير من المظالم والمغارم التي رافقت استخلائه.

وخلاصة الأمر أن هناك إختلافا بين العلماء فيما يؤخذ من عشور من المسلمين على ما يقاجرون به، ذلك أن النبي ﷺ لم يحرص على أخذ ذلك كما حرص على أخذ زكاة الحرث والأنعام، ولذلك طرحوا قضية ذلك بتساؤلهم، هل يجوز للإمام أن يأخذ زكاة الأموال الباطنة بما فيها زكاة العروض التجارية؟

وكذا اختلفوا فيما يؤخذ من أهل الذمة، هل من قليل البصاعة وكثيرها وكلما مروا؟ أمرة واحدة في السنة؟ أو كلما مروا؟ وكذا اختلفوا في اشتراط النصاب للأخذ منهم⁽¹⁾. إلا أن سنة العمرين قد بيننا ذلك سواء التقت مع المؤيدين لأخذ الزكاة من الأموال الباطنة والعروض التجارية أو خالفت من قال بعكس ذلك، بل أعمالهما حجة على غيرهما بضالة إلى هذا أنهما كانا يشترطان النصاب فيما يؤخذ من أهل الذمة، كما بينت النصوص ذلك.

رحالته إلى صالح بن عبد الرحمن يطلب منه حذفا من موارد بيوت المال

-219-

سبق وأن أشرنا في تمهيد الرسائل الإدارية أن الخليفة عمر بن عبد العزيز مارس رقابته على ولايته بطرق مختلفة متابعا لأعمالهم بالتقويم والتسييد، يحاول دائما أن يتقاضى حق بيت المال من حله وينفقه في حله، من ذلك أن ما نهي عنه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ من أخذ العشور من المحرمات من الخنازير والخمر قد عاد من جديد في العهد الأموي، فلما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة علم -فيما يظهر- بما يفعله صالح بن عبد الرحمن والسي خراج البصرة، إذ قال العثي بن سعيد الضبعي: لما توفي سليمان بن عبد الملك، وصالح بن عبد الرحمن يومئذ على العراق، فكتب عمر بن عبد العزيز إليه:

«أن اكتب إلي بتصنيف الأموال التي في بيوت الأموال التي قبلك».

(1) ابن عبد البر: الإستقار، ج 9، ص 104-105، 318-319 (كتاب لزكاة، باب: زكاة العروض، وباب: عشور أهل الذمة).

ابن حزم: المحلى، ج 4، ص 234-237 (كتاب لزكاة، مسألة رقم: 720).

ابن العربي: طرحة الأموي، ج 3، ص 104 (كتاب لزكاة، باب: ما جاء ليس في الفعل والرفق صدقة).

-ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 157 وما بعدها، فقد فصل ما نكره أصحاب المذاهب.

ففعل صالح.

رد أمير المؤمنين عليه بوجه علي تعظيره للخمر

-220-

فجاء جواب الكتاب إلى صالح، وأنا⁽¹⁾ يومئذ بواسط.

«إني نظرت في تصنيف الأموال التي كتبت بها، فوجدت فيها: من عشور الخمر أربعة آلاف، وإن الخمر لا يشتريها مسلم، ولا يبيعها، فاطلب صاحب تلك الأربعة آلاف فأردها إليه، فهو أولى بما كان فيها»

فطلب الرجل حتى وجده فدفع إليه أربعة آلاف من بيت المال، فقال رجل⁽²⁾: أتوب إلى الله لم أسمع بهذا»⁽³⁾.

رواية أخرى للرسالة المأثورة

-219-

أما أبو عبيد فيخالف ابن زنجويه في المرسل إليه رغم أن الرواة هم أنفسهم الذين جاءوا عند ابن زنجويه، فمن المثنى بن سعيد الضبعي قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

أن ابعث إلي بفضل⁽¹⁾ الأموال التي قبلك من أين دخلت؟».

رد محدي علي عمر: «فكتب إليه بذلك وصنفه له: فكان فيما كتب إليه: من عشور الخمر أربعة آلاف درهم».

رد عمر عليه

-220-

«قال فلبثنا ما شاء الله، ثم جاء جواب كتابه:

إني كتبت إليك تنكر: من عشور الخمر أربعة آلاف درهم، وإن⁽³⁾ الخمر لا يعثرها مسلم، ولا يشربها، ولا يبيعها.

فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فأردها عليه، فهو أولى بما كان فيها.

(1)-المتكلم هو: المثنى بن سعيد الضبعي روي للنس.

(2)-لاحظ المحقق في الهلث قال: هكذا في الأصل، ولعله أراد (الرجل) وقاتل هو عبد الرحمن.

(3)-ابن زنجويه: الأموال، ص 181-182.

(4)-كذا في طبقات الأموال، وفي أحكام أهل السنة بتصحيح وهو فسو، لأن ما بعدها يخالف ما دلت عليه صيغة عبارة الأموال، التي يطلب العاقبة بحسب معناها إرسال ما فضل من نفقات إلى دمشق، ولكن ما بعدها يخالف ذلك وينقض ما دلت عليه العبارة.

(5)-ابن أبي شيبة: ولا يشرب الخمر مسلم.

فطلب الرجل فترت عليه الأربعة آلاف وقال: أستغفر الله! إني لم أعلم»⁽¹⁾.
 رده علي محمد الحميد في الغرض السابق

-221-

وروى الهيثم بن عدي عن عدي قال: كتب عمر إلى عبد الحميد.
 «كتبت تذكر أنك وجدت في بيت المال سبعة آلاف درهم مما أخذ، ممن كان يختلف
 بالخمور، ولا حاجة في خبيث، فإن وجدت له أهلاً فارده عليهم، والسلام»⁽²⁾.
 يظهر أن عبد الحميد - إن لم يكن عدي بن أرطاة - أعلم الخليفة بتعشير من سبقه للخمر
 فكتب إليه بالذي كتب، وهو ما يتقارب مع ما سبق، أو أن عبد الحميد لما سمع بالذي كتب به
 إلى صالح متولي ديوان خراج البصرة كتب إلى الخليفة يعلمه بذلك حتى إذا ما رفع إليه بعد
 ذلك كشفاً عن موارد بيت المال جنب نفسه احتجاج الخليفة عليه وعذره.

ذلك هو موقف أمير المؤمنين من وارد بيت المال غير الحلال، ما ينبغي للمسلم أن
 يأخذ العشور من الخمر من أهل الذمة إن تاجروا بها، أو حتى عوض جزية الرأس.
 والحقيقة أن الخليفة عمر لم يكن في ذلك إلا منفذاً لما نهت عنه الشريعة لأن الله وَعَلَّمَ إذا
 حرم شيئاً حرم ثمنه، وكذا اقتداؤه بجده الفاروق - رضي الله عنهما - الذي كتب إلى العمال
 في مثل ذلك يمنعهم من أخذ ذلك منها، أمراً إياهم بتولية أربابها بيعها وأخذ ذلك منهم نقداً⁽³⁾.
 وما تجدر الإشارة إليه أن أمرَي الحفيد والجد يكادان أن يكونا متطابقين، مما يدعونا
 إلى القول: بأن ذلك مما كتب به إليه سالم، فأراد أن يتحقق من وارد بيت المال الذي بلغ
 مسامعه أن الولاة هناك يأخذون العشور من الخمر، وهذا يدل على جهل أو تجاهل منهم ما
 نهى عنه الشرع لحاجة الدولة إلى المال بغض النظر عن مصادر ذلك حلال كان أو حرام.

(1) - أبو عبيد: الأموال، ص 64، ط. دار الفكر، ص 128، ط. دار الشروق

- ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 63.

- ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 228 (كتاب الزكاة، في خمر تعشير لم لا)

(2) - البلاتري: فئسب الأشراف، ج 8، ص 198.

(3) - مسند الرزق: المصنف، ج 6، ص 23، 74، 75-76 (كتاب أهل الكتاب، أخذ الجزية من الفخر، بيع الخمر)، أبو عبيد: الأموال، ص

126-128. طبعة دار الشروق، ابن زنجويه: الأموال، ص 179-183

- ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 61-64.

ولأمير المؤمنين مواقف صارمة نحو الخمر والاتجار بها ونقلها وبيعها في دار الإسلام
ذكرنا ذلك في موضعها⁽¹⁾.

ومما ينبغي ملاحظته أن هذه الرسائل كان من الأولى أن تكون في باب: الرسائل
الاقتصادية في مورد الفقه، أو في الرسائل الإدارية لما له من ارتباط بالأول أو الثاني حيث
مارس رقابته على ولايته، إلا أنه ولا ارتباطها بالعشور أدرجناها هنا حتى لا يتقطع الكلام.
بج- حذقة المال المصنفات ،

رسالة إلى أهل واسط في زكاة أموال التجار

-222-

كنا قد تكلمنا على زكاة أموال تجار المسلمين عند حديثنا على العشور فيما تقدم لارتباط
المسألة بذلك⁽²⁾، ونواصل الحديث عن ذلك هنا، فعن قطن⁽³⁾ قال: «مررت بواسطة⁽⁴⁾ زمن

عمر بن عبد العزيز، فقالوا: قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين:
أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئاً حتى يحول عليها الحول»⁽⁵⁾.
وجاءت روايات أخرى باختلاف طفيف عما جاء في هذه الرواية هي كالاتي.

رواية أخرى للرمالة المابقة

-222أ-

«قال أيوب⁽⁶⁾: كتب عمر بن عبد العزيز:

لا يؤخذ من الأرباح صدقة، إذا كان أصل ذلك المال قد زكى حتى يحول عليه الحول»⁽⁷⁾

(1)-انظر الرسالة رقم: 106 فقرة الخمر والنبذ، ورسالته إلى أيوب بمصر رقم: 229 وإلى عدي رقم: 229-229ج، ومن 630-633.

(2)-انظر الرسائل رقم 217-217ج، 218 فهناك المزيد من التفاصيل.

(3)-ورد في المصدر: «عن طعن بن فلان» ولم يتمكن من معرفته.

(4)-كان يتولى إدارتها محمد بن المنتشر ابن الأجدع الهمداني نياية عن والي الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن. كان ثقة.

-ابن سعد: الطبقات، ج6، ص213

-لمزي: تهذيب الكمال، ج26، ص496 وما بعدها ،

-ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج9، ص471.

(5)-المسرح: حيد: الأموال، ص509، طحار الفكر ، ابن عبد البر: الإستكثار، ج9، ص47 (كتاب الزكاة. باب: زكاة في العين من الذهب والورق).

(6)-لمه أيوب بن أبي ثومة البصري، ابن سعد: الطبقات، ج7، ق2، ص14-17.

(7)-سجد الرزاق: المصنف، ج4، ص80 (كتاب الزكاة: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول).

رواية أخرى للرسالة العابقة لأهل البصرة

-222ب-

في حين جاءت رواية أخرى من طريق عبد الله بن عون⁽¹⁾ الذي قال:
«جئت يوما حين فرغ من قراءة كتاب عمر بن عبد العزيز، فقال لي رجل: لو سمعت

كتاب أمير المؤمنين!؟

فقلت: وما كان فيه؟

قال: كتب فيه:

(2) «أن لا تعرضوا لأرباح التجار حتى يحول عليها الحول»⁽³⁾.

رواية أخرى لرسالته العابقة إلى أهل البصرة

-222ج-

في حين جاءت رواية أخرى عن مطر بن طهمان الوراق الذي قال: أن عمر بن عبد

العزيز كتب:

(4) «حتى يحول عليه الحول أو يأتي الحين الذي يزكي فيه ماله»⁽⁵⁾.

رسالته في تزكية المال المستفاد

-223-

ومتلما كتب في تزكية أرباح التجار، إذا دار عليها الحول كتب أيضا في المال المستفاد

كما نكر ذلك حميد⁽⁶⁾:

«أيما رجل أفاد⁽⁷⁾ مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول»⁽⁸⁾.

(1) - عبد الله بن عون بن أوطيان المزني مولاهم البصري: كان إماما في العلم رأيا في التأكله والعبادة حافظا لألفاسه كبير الشأن ثقة نجا ورعا كثير الحديث توفي بالبصرة سنة 151هـ، ابن سعد: الطبقات، 7، 2، ص 24 وما بعدها، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1، ص 156-157.

(2) لما لرجل الذي حدثه فلم يصل إلى معرفته.

(3) - أبو عبيد: «من لا يمرض لها حتى...»

(4) - ابن زنجويه: الأموال، ص 917، وكرره في ص: 927.

(5) - أبو عبيد: الأموال، ص 509، ط دار الفكر.

(6) - يعني أنه نكر هذه الزيادة مقصرا عليها، ولم يشر إلى ما ذكرته الروايات السابقة.

(7) - ابن زنجويه: المصدر السابق، ص 925.

(8) - لم يبين المصدر أين من هو؟

(9) - المال المستفاد هو المال الذي لا يكون نماء لمال غيره بل استوفد بسبب مستقل كأجر على عمل أو علة رأس مال أو عية... الخ.

ابن منظور: لسان العرب، 3، ص 341، مادة: (فهد).

(10) - ابن أبي شيبة: المسند، ج 3، ص 159 (كتاب الزكاة. المال المستفاد متى تجب فيه الزكاة).

ذلك هو مذهب أمير المؤمنين عمر في المال المستفاد الظاهر عليه بحسب بعض النصوص السابقة أن يستأنف به حولا آخر منعا -في اعتقادنا- من الوقوع في تشبيه الزكاة وفي رواية أخرى أن يضم إلى أصل ذلك المال كما جاء في الرسالة رقم: 222ب. والظاهر أن لعمر رأيين في ذلك: رأي في تركية المال المستفاد مثل العطاء الذي كان يزكيه باعتباره مالا حال عليه الحول وكمل نصابه، فقد قال جعفر بن برقان أحد أعوانه: «أنه كان يزكي العطاء والجائزة»⁽¹⁾، وكذا أموال المظالم عندما يردّها على أصحابها، وفي نظري أنه إعتبرها بينا مرجو الأداء يزكّيها عند قبضها كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا. وعلى كل فقول عمر بن عبد العزيز يوافق قول الإمام علي في زكاة المال المستفاد وابن عمر ومعاوية وبه كان أمراء بن أمية يأخذون في العطاء كما قال ذلك ابن سيرين⁽²⁾. وعلى العموم فإن هناك خلافا بين العلماء في هذا الأمر لعموم النصوص التي وردت عن أمير المؤمنين عمر في هذه القضية، وتحتاج إلى مزيد بحث من أهل التخصص، وإن كانت كتب الفقه قد فصلت ذلك .

4- الروائل الخاصة بزكاة الأموال النقدية

أ- زكاة أموال المظالم عند إعادتها إلى أصحابها،
رسالته إلى ميمون بن مهران بأمره بتركية أموال المظالم عند إعادتها إلى أهلها
-224-

سبق وان أشرنا عند حديثنا على المظالم عزم الخليفة عمر على ردها إلى أهلها بغير البيئة القاطعة لما كان يعرف من ظلم الولاة للناس، وطرحت مسألة تركية هذه الأموال التي كان أصحابها لا يرجون استعادتها، وكان رأيهم في الأول تركيتها لما مضى عنها من السنين إذ قال ميمون بن مهران: كتب إلي عمر بن عبد العزيز:
«أما بعد، فإذا أتاك كتابي هذا فاعط فلانا⁽¹⁾ عشرين ألفا، وخذ منه صدقة مامضى».

(1)- عبد الرزاق: المصنف، ج4، ص78 (كتاب الزكاة، باب: لا زكاة في مال حتى يعول عليه الحول).

سبن أبي شيبة: المصنف، ج3، ص184، 185 (كتاب الزكاة، ما قالوا في العطاء).

(2)- ابن أبي شيبة: المصدر نفسه، ج3، ص185، فكتاب والباب السابقين بلور عبيد: المصدر السابق، ص515 وما بعدها. ط دار شرق.

(3)- فظاهر أنه أبو عائشة التي ذكره.

تعقيبه برسالة أخرى يلغي ما سبق ويأمر بتزكياته لسنة واحدة.

-225-

قال ميمون: «ثم أردفني كتاب آخر:

إذا أتاك كتابي هذا فاعط فلاناً عشرين ألفاً وخذ منها صدقة عامه؛ فإنه كان ضميراً»⁽¹⁾.

رواية أخرى لرحالته السابقة إلى ميمون

-224-

وقال ميمون: «أن رجلاً ذهب له مال في بعض المظالم، ووقع في بيت المال، فلما

ولى عمر رفع إليه، فكاتب عمر:

أن ادفعوا إليه⁽²⁾، وخذوا منه زكاة ما مضى».

تعقيبه على ما سبق

-225-

«ثم أتبعهم بكتاب آخر:

أن ادفعوا إليه، وخذوا منه زكاة تلك العام، فإنه كان مالا ضميراً»⁽³⁾»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لرحالته السابقة إلى ميمون

-224-

وعن أيوب بن أبي تيممة السُّخْتِيَّانِي⁽⁵⁾: «أن عمر بن عبد العزيز⁽⁶⁾ كتب في مال قبضه

بعض [الولاة]⁽⁷⁾ ظلماً يأمر⁽⁸⁾ برده إلى أهله وتؤخذ زكاته لما مضى من السنين».

وبطبيعة الحال هذا ملخص للكتاب.

⁽¹⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 957.

⁽²⁾ وقرن بما جاء عند أبي عبيد: غريب الحديث، ج 1، ص 21.

⁽³⁾ كذا وردت ولعلها: «ادفعوا إليه ماله» ومثل ذلك ما جاء في الرواية التالية.

⁽⁴⁾ أصل الضمير: هو الذي لا يرجع رجوعه إلى صاحبه، ابن منظور: لسان العرب، م 4، 493، مادة (ضمير).

⁽⁵⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 202 (كتاب الزكاة ما قالوا في الرجل يذهب له المال السنين ثم يجده ليزكاه).

⁽⁶⁾ شند عند أبي عبيد: «... عن أيوب عن ميمون بن مهران» فتكون الرواية متصلة غير منقطعة كما جاءت في الوسطاً ومن أخذ عنه.

وبذلك هي نظراً - تلقى مع الرواية السابقة التي جاءت عن ميمون مع اختلاف في أسماء الرواة الذين رووا عنه ذلك.

⁽⁷⁾ أبو عبيد: حكى صر بن عبد العزيز في مال رده على رجل لسنين...».

⁽⁸⁾ ابن سعد: «ورد مظالم في بيوت الأموال، فرد ما كان في بيت المال وأمر...».

⁽⁹⁾ في الوسطاً: «بعض ولائته» وهذا في نظري خطأ لا يكون من بعض النسخ إذ أن جميع المصادر المذكورة أعلاه أوردت الكلمة كما

أثبتتاً وبمعناها نقل النص عنه.

⁽¹⁰⁾ أبو عبيد: «من أخذ منه زكاة ما مضى من السنين» - ابن سعد: «من يزكي لما غلب عن أهله من السنين».

تعقيب على ما حُتِب به بأمر بأحد زكاته لسنة واحدة

-225ب-

«ثم عقب بعد ذلك بكتاب: (1) أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة، فإنه كان ضمارة» (2).

رواية أخرى لرسالته السابقة إلى ميمون

-224ج-

في حين قال عمرو بن ميمون (3): صودرت أموال رجل من أهل الرقة يقال له: أبو عائشة تقدر بعشرين ألفاً، فأدخلت بيت المال، فلما ولي عمر بن عبد العزيز، أتاه ولده فرقعوا مظلمتهم إليه، فكتب إلى ميمون بن مهران: «أن اتظر أموال بني عائشة التي أخذها الوليد (4) بن عبد الملك فردها عليهم، وخذ زكاتها لما مضى من السنين» (5).

تعقيب عمر برسالة أخرى على ذلك بأمره بتزكيتها لسنة واحدة

-225ج-

قال: ثم أرفده بكتاب آخر: «(6) لا تأخذ منها إلا زكاة واحدة، فإنه كان مالا ضمارة» (7).

رسالته إلى أبي عثمان أحمد بماله في تزكية المال لما مضى عليه من السنين

-226-

ففي حين ينكر ابن حزم رواية أخرى يخالف فيها ما سبق في الجهة التي تلقى ذلك. فعن همام بن يحيى قال: «حدثنا أبو عثمان (8) عامل عمر بن عبد العزيز. قال: كتب إلي عمر بن عبد العزيز في مال رده على رجل كان ظلمه: أن خذ منه الزكاة لما أتت عليه» (9).

(1) أبو عبيد: «إنه كان مالا ضمارة فخذ منه زكاة عامه». من سعد: «جني نظرت، فإذا هو ضمارة لا يزكى إلا لسنة واحدة».

(2) -الإمام مالك: للموطأ، ص 169 (كتاب الزكاة. الزكاة في الدين). الواسع: المتن، ج 2، ص 113، الكتاب الثيب المنكورين في الموطأ - ابن زنجويه: الأموال، ص 957، أبو عبيد: الأموال، ص 528-529، طدار الفكر، البيهقي: المنن، ج 4، ص 150 (كتاب الزكاة.

بعض زكاة الدين...». ابن منظور: لسان العرب، ج 4، ص 493، مادة: (ضمير).

(3) -عمر بن ميمون بن مهران مولى بني نصر: ولاء عمر بن عبد العزيز على ديوان الجزيرة بالرقعة مساعدا لأبيه، كان ثقة، توفي سنة 145هـ، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 181، ابن قتيبة: للمعارف، ص 448-449.

(4) -عند ابن أبي شيبة: «أخذ الولي في زمن عبد الملك»، ولاحظ المحقق في الهامش نقل: مولى: ن: الوليد بن عبد الملك».

(5) -عنده: عدم إيراد نص الرسالة.

(6) -عنده: «ولموا إليهم أموالهم، وخطوا زكاة عامه هذا، فزلا أنه كان ضمارة أخذنا منه زكاة ما مضى».

(7) -عند ابن أبي شيبة: للمصنف، ج 9، ص 95 (كتاب الزكاة، باب: الزكاة في الدين).

(8) -عند ابن أبي شيبة: للمصنف، ج 3، ص 202 (كتاب الزكاة. ما قلوا في الرجل يذهب له المال السنين ثم يجده لزوجيه).

(9) -عند ابن أبي شيبة: لم نجد فيما بين أيدينا من مصنف من كتب بهذا من أصل الطائفة عمر إلا يحيى بن يحيى بن قيس النسائي وأبو علي

الموصل ومن ثم لأن المرجح أن تكون الرسالة قد وجهت إليهم وقد سبق ترجمته عند إيرادنا للرسالة رقم: 124.

(10) -علي لما أتت عليه من السنين.

استدراجه على ما سبق بأمره بتزكيته لسنة واحدة

-227-

«قال: ثم صَبَّحَنِي بريد عمر: لا تأخذ منه زكاة، فإنه كان ضمارة - أو غور -⁽¹⁾»⁽²⁾.

رده على عروة بن محمد بأمره بتزكية أموال المظالم

-228-

في حين تختلف عند عبد الرزاق نواعي كتابة الخليفة عمر إلى عروة بن محمد عما سبق، فقد قال ميمون بن مهران: كتب عروة بن محمد إلى عمر بن عبد العزيز في مال ظلم فيه الناس، فكان بأيدي العمال. فكتب: «أن يرد عليهم وتأخذ منهم زكاته»⁽³⁾.

رده عن استفسار عروة بأمره بتزكيته لسنة واحدة

-229-

«فراجعه عامله في ذلك، يأخذ من كل عام، أو سنة واحدة؟

فكتب إليه: إن كان مالا ضمارة فزكه سنة واحدة»⁽⁴⁾.

هناك إختلاف بين هذه النصوص التي مرت، فرسالته إلى ميمون تتعلق برد أموال بني عائشة إليهم، بعد أن كتب أمير المؤمنين إلى ولاته برد المظالم إلى أهلها كما بينا ذلك في باب المظالم⁽⁵⁾، ممن شملهم ذلك عروة بن محمد، ولكن استفساره كان عن الأموال التي اغتصبها العمال السابقون من الناس فأمره بردها عليهم، فاستفسره عن تزكيته لسنة واحدة أو لما مضى من السنين؟ وهو الأمر الذي لم تشر إليه بقية المصادر، ومن المستبعد أن يكتب أمير المؤمنين إلى من سبق ذكرهم على حدى، مع ما عرف عنه من سرعة البث في القضايا وكرهه لترداد الرسائل، واقتصاده في مال المسلمين بالإقتصاد في القراطيس⁽⁶⁾.

ومن ثم نعتقد بشيء من التحفظ - أنه لما كتب برد أموال المظالم وخص الرجال الذين سبق ذكرهم، ومن المرجح بغيرهم أيضا، ولفت نظره عروة بن محمد بما سأل عنه طرح القضية على أعيانه من العلماء الذين استخلصهم لنفسه وجعلهم في مجلس شوراه، فأشاروا

(1)- الغور: غور كل شيء إذا كان قهرا بعيدا، أي ببرد المال لا يستطيع صاحبه الحصول عليه، ابن منظور: لسان العرب، 5، من 33-

34، مادة: (غور)

(2)- الملل، ج 4، ص 210 (كتب لزكاة. مسلة رقم 690).

(3)- الملل، ج 4، ص 103-104 (كتب لزكاة. باب: لا زكاة إلا في الناس) أي الحاضر.

(4)- المصدر نفسه، ج 4، ص 103-104

(5)- فخر رسالة رقم: 67.

(6)- فخر في ذلك الرسالة رقم: 166-167، 168، 169.

عليه بعدم تركية المال غير المرجو الأداء، وهو في عمومه رأي أهل المدينة وبعض العلماء ذكر بعضهم أبو عبيد، فكتب إليهم ينسخ ما كان قد أمر به، ولكن بعد فترة زمنية، وليس كما يتبادر إلى الذهن، كتب إليهم في المساء فصيحهم أمره ينسخ ما كتب به. هذا وللعلماء أقوال في زكاة الذين فصلتها المصادر الفقهية⁽¹⁾.

ب- زكاة أموال العبيد المكاتبين:

رسالته يأمر فيها بعدم تزكية أموال العبيد المكاتبين

-230-

وقال حميد بن أبي حميد الطويل⁽²⁾: كتب عمر بن عبد العزيز: «إنه ليس في مال المكاتب زكاة»⁽³⁾.

رواية أخرى لرسالته السابقة

-أ230-

في حين جاء أمره السابق عند عبد الرزاق باختلاف يستشف منه وكان أمير المؤمنين قد سئل عن ذلك فكتب بالذي كتب، فعن معمر عن الزهري قال: «لا صدقة على عبد في ماله، ولا على سيد في مال عبده»⁽⁴⁾. قال معمر: وكتب عمر بن عبد العزيز في المكاتب: لا يؤخذ منه صدقة»⁽⁵⁾.

يعد هذا الإجراء من الخليفة عمر نحو المكاتبين من العبيد تدعيماً منه لهم على استكمال حريتهم، منبها إياهم إلى أنه لم تستكمل حريتهم بعد، حتى يلزمهم حكم الأحرار في التصرف

(1) -الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 219 وما بعدها. (كتاب الزكاة للثاني. زكاة القرض وجميع الدين) (زكاة المديان)

-أبو عبيد: الأموال، ص 530 وما بعدها، ط. دار الشروق

- الخيزري: لفته على المذاهب الأربعة، ج 1، ص 601-604.

-القرضاوي: لفته الزكاة، ج 1، ص 115 وما بعدها.

(2) -عسى المصنف (عن حميد) فقط دون زيادة، ولكن بعد التحقيق والبحث في فهرس أعلام كتاب الأموال تبين لنا أنه ذكر بلسه الكامل المذكور في أول الرسالة.

(3) -أبو عبيد: الأموال، ص 562، ط. دار الشروق

(4) -حسن زنجويه: الأموال، ص 1017، وروايته متطابقة في نسبها مع رواية أبي عبيد رغم اختلاف المسند، فالرولي هو: الحكم بن عتيبة، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 160 (كتاب الزكاة، في المكاتب من مال ليس عليه زكاة).

(5) -رورد نسوله هذا أيضاً في أول أبي عبيد، ص 558، ط. دار الشروق. هذا وكان قد اقترح على الخليفة عمر بتوزيع جزء من سهم لرقاب في المكاتبين، كما هو أت في لوجه صرف الصدقة. ص 588.

(6) -المصنف، ج 4، ص 71-72 (كتاب الزكاة، باب: صدقة العبد المكاتب).

في أموالهم بحرية، ولا يدرون لعلمهم يعجزون فيردون رقيقاً، فيكون ما في يده ملكاً لسيدِهِ
وهذا القول هو قول أهل الحجاز كما أشار إلى ذلك أبو عبيد⁽¹⁾.

5- الرماند الخاصة بزكاة الثروة المعدنية والبحرية،

1- زكاة الخنوز والمعادن،

رسالته إلى محمدي في تدميس حنوز

-231-

اختلف علماء السلف، وبالخصوص بين العراقيين والحجازيين في تحديد مفهوم
"الركاز" لغة واصطلاحاً، الذي تكرر كثيراً في الأحاديث النبوية، هل هو تلك المعادن الخام
التي خلقه الله في الأرض، أم هي تلك الأموال المسكوكة من دفائن أهل الجاهلية التي يعتبر
عليها هنا وهناك؟

الواقع أن كل فريق احتج بحجج ليس هنا محل ذكرها⁽²⁾، مع الإشارة إلى أن كلا
القولين تحتملها اللغة. ونشأ عن هذا الاختلاف تحديد حكم ما يؤخذ منه، هل ما يؤخذ منه
يعتبر صدقة وتصرف بالتالي في مصارفها؟ أم يعتبر خمساً، فيصرف في مصارف الفيء؟
وأثر هذا الخلاف في الأحكام التي أصدرها الخليفة عمر بشأنه معتبراً ما يؤخذ من
الركاز كالذي يؤخذ من المعادن وهو الخمس، ثم فرق بينهما، فأخذ من المعادن الزكاة ومن
الأموال المدفونة الخمس، والنسب على هذا ما ذكره الضبي⁽³⁾ قال: «بينما قوم يثيرون

(1)- الأموال: ص 557 وما بعدها. ط. دار الفروق

ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 495

الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 212-213 (كتاب الزكاة الأول. في زكاة أموال البيد السكتيين)

- ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 160 (كتاب الزكاة في السكك من قال ليس عليه زكاة)، وأشار إلى العديد من العلماء الذين قالوا
بإيجابه عليه، وقول من نفى ذلك.

(2)- أنظر: أبو عبيد: الأموال، ص 430 وما بعدها (باب: الخمس في المعادن والركاز) و(باب: الخمس في المال المدفون) وهو رأيه ولذلك
أدرجهما تحت: (كتاب الخمس وأحكامه).

- الإسلام مالك: المدونة، ج 1، ص 246 (كتاب الزكاة. زكاة المعادن. في الركاز) ، ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 612 وما بعدها ، ابن

منظور: لمن العرب، م 5، ص 356، مادة: (ركز)، م 13، ص 279 مادة: (عدن)

الجزيري: لغة على المذاهب الأربعة، ج 1، ص 612 وما بعدها

- القرطبي: لغة الزكاة، ج 1، ص 432 وما بعدها. قد فصل قول العلماء في هذا الأمر.

(3)- مسند كاتلبي: حديثنا من عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب قال: بينما قوم عندي يسألون يثون، أو يثرون الأرض إذ أسهبوا... أما مسند

أروية كاتلبي فهو: حديثنا من عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب قال: بينما رجال يسألون ويثون، ويثرون الأرض...»

ولمسند ظاهر الإسطراب والفسوس، وبالخصوص من تعين مكان العائنة.

الأرض، إذا أصابوا كنزاً، وعليها محمد بن جابر الراسبي⁽¹⁾، فكتب فيه إلى عدي بن أرطاة، فكتب عدي إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إليه: ⁽²⁾ «أن خذوا منه الخمس، واكتبوا لهم البراءة»⁽³⁾.

رسالته يأمر فيها بأخذ الصدقة من المعادن بدل الخمس

-232-

غير أمير المؤمنين رأيه في ما يؤخذ من المعادن فأخذ منه الزكاة بعد أن كان يخمسها. فعن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز في خلافته. أن⁽⁴⁾ لا يؤخذ من المعادن الخمس، وتؤخذ منها الصدقة»⁽⁵⁾.

وعلق القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه على هذا الاجراء فقال: «أحسن عمر بن عبد العزيز حين أخذ من المعادن الصدقة، هكذا كان الأمر الأول».

فكان رحمه الله - يأمر بأخذ خمسة دراهم من كل مائتي درهم أو نصف دينار من كل عشرين ديناراً، عاملاً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً بالسنة النبوية التي وصلت إلى علمه، في حين استمر يأخذ من الركاز الخمس⁽⁶⁾، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المعدن والركاز عند ذكرهما⁽⁷⁾، إضافة إلى ما كان يؤخذ من صدقة من معادن القبيلة⁽⁸⁾، التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال بن الحارث المزني، وحتى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز كان قد اشترى من أبناء بلال قطعة أرض في هذا المكان المذكور، فاكتشف فيها معدنان، فلما علموا بذلك رفعوا

(1)-محمد بن جابر الراسبي: لم أجد له ترجمة.

(2)-الرواية الثانية وأن خذ منهم الخمس».

(3)-ابن أبي شيبة: المصنف، ج3، ص224-225 (كتاب الزكاة. في الركاز ويجوز القوم فيه زكاة) . وانظر للاختلاف الذي حصل في تأويل معنى الركاز وما نشأ في الواجب المأخوذ منه ومن المعادن، ثم تفريق عمر بن عبد العزيز بينهما، كان من اللازم ذكر هذه الرسالة في مورد الخمس في باب الاتصال باعتباره في تصرفه في مصارفه، إلا أنه وتشابك الموضوع ارتبنا ذكر ذلك في هذا الموضوع.

(4)-أبو عبيد: «أن خذ من المعادن الصدقة ولا تأخذ منها الخمس».

(5)-ابن سعد: الطبقات، م5، ص259-260 ، أبو عبيد: الأموال، ص432. طبعة دار الشروق.

(6)-الإمام مالك: المدونة، ج1، ص248 (كتاب الزكاة الأول. زكاة المعدن) ، عبد الرزاق: المصنف، ج4، ص116 (كتاب الزكاة، باب: الركاز والمعدن) ، صحيح البخاري، ج2، ص159 (كتاب الزكاة، باب: في الركاز الخمس)

- القرضولي: نفقة الزكاة، ج1 ص440 وما بعدها

(7)-عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كان مما قاله: ... والمعدن جبار، ولي الركاز الخمس».

-صحيح مسلم، ج3، ص127-128 (كتاب الحدود. باب: جرح المجاهد والمعدن، والهنر جبار).

(8)-القبيلة: مكان من نواحي الفرع بالمدينة المنورة ، بالوت: معجم البلدان، ج4، ص307، مادة (القبيلة)

أمرهم إليه يطالبون باستردادهما وقالوا: «إنما بعناك أرض حرث ولم نبعك المعدن» وجاعوا بكتاب النبي ﷺ فجعل يمسح به على عينيه تبركا به، ثم أنصفهم⁽¹⁾.

رسالة يقطع فيها المعدن

-233-

قال الإمام مالك:

«أن عمر بن عبد العزيز كتب يقطع المعدن»⁽²⁾.

ولم يرو نص الرسالة.

أما قطع المعدن فلعله يقصد إقطاع مناجمها للاستغلال.

رسالة إلى أحد عماله يأمره بمنع الناس من العمل في أحد المناجم المعدنية

-234-

وعن عبد الرحمن بن حسن عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب في المعدن:

«إني نظرت فيها فوجدت نفعها خاصا وضرها عاما، فامنع الناس العمل فيها»⁽³⁾.

هذا فيما يظهر رد منه على أحد عماله سأله عن هذا المعدن بعد أن حصلت مضار

بسبب العمل فيه، فكتب بالذي كتب دفعا للمضرة.

(1)-الإمام مالك: للموطأ، ص166، (كتاب الزكاة، للزكاة في المعدن)

- أبو عبيد: الأموال، ص432، ط. دار الشروق

- ابن زنجويه: الأموال، ص432، ط. دار الشروق .

- سفن أبي دلود، ج2، ص48 (كتاب الخراج والإمارة، باب: إقطاع الأرضين).

- أبو يوسف: الخراج، ص62.

- يحيى بن آدم: الخراج، ص93 .

-عون الشريف قاسم: نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله ﷺ 251 - 253، 257-258، وأما يجدر التنبه عليه أن عمر بن

الخطاب ﷺ استرد من بلال جزءا مما عجز عن عمارته من أرض الحرث.

(2)-المدونة، ج3، ص216 (كتاب البيوع المفيدة، في بيع المعدن).

(3)-ابن سعد: الطبقات، م5، ص281.

ب- زكاة الثروة البحرية:

رحالته إلى عامل عمان بأمره بتزكية مائحاته الأسماك

-235-

وأوجب الخليفة عمر الزكاة في السمك إذا بلغ ثمنه النصاب، فعن يونس بن عبيد قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله⁽¹⁾ على عمان: ألا يأخذ من السمك⁽²⁾ شيئاً حتى يبلغ مائتي درهم. قال عبد الرحمن⁽³⁾: ولا أعلمه إلا قال: فإذا بلغ مائتي درهم فخذ منه الزكاة»⁽⁴⁾. وعلق أبو عبيد على ما جاء هنا فقال: «يذهب عمر -فيما نرى- إلى أن ما أخرج البحر بمنزلة ما أخرج البر من المعادن، وكان رأيه في المعادن الزكاة... وليس الناس في السمك على هذا». ويرجح القرضاوي رأي عمر، ومن قال بقوله من العلماء، فيما يخرج من البحر مراعاة لمصالح من ساءهم الله في آية الصدقة⁽⁵⁾.

(1) كان عامل عمان في الأول: سعيد وهيل سعد - بن مسعود المازني، فعزله عمر، وولى مكانه عمرو بن عبد الله بن أبي ظفحة.

أنظر ترجمة الأول عند ذكرنا لرسالة رقم: 125، وترجم للثاني عند ذكرنا للرسالة رقم: 249، وأنظر ملحق الولاية في نهاية البحث.

(2) ابن زنجويه «السمك» وعلق محقق الكتاب في الهامش فقال: هكذا قال هنا «السمك»، وكتب مقابلها في الهامش في الأصل «السمك» مع تعلم أنه قد نقله من أموال أبي عبيد، وبذلك يكون الصواب - على الأرجح - ما عند أبي عبيد.

(3) عبد الرحمن بن مهدي: هو قتال، وهو الذي روى عنه أبو عبيد هذا النص، مولى الأزد، كثير الحديث، ثقة توفي سنة 19 هـ.

- ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 50.

(4) - أبو عبيد: الأموال، ص 434، ج 1، دار الفكر.

- ابن زنجويه: الأموال، ص 755-756.

(5) - فقه الزكاة، ج 1، ص 454-455.

- وأنظر ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 584-585، 620.

ثانياً: مصروف الصدقات ،

1- أوجه صرف الصدقة ،

جاء حديث القرآن على فريضة الصدقة مجملاً، فلم تبيّن آياته الأموال التي تجب فيها الزكاة، ولا مقاديرها، ولا شروطها، إلا أن السنة النبوية القولية والعملية بيت المجل، وحدد المقادير والشروط. وسار الخلفاء الراشدين على هديه فأثروا باجتهادهم وعملهم هذه الفريضة، واقتضى أثرهم من جاء بعدهم من العلماء العاملين في هذا المجال والخلفاء الصالحين الذين مكنوا لدين الله في الأنفس والآفاق.

أما أوجه صرف أموال هذه الفريضة، فقد تولى الله قسمتها معيناً مستحقها قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ تَلْبِغًا وَالْمَوْلَاتِ فَلَوْ بَعْضُهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ تَلْبِغٌ حَكِيمٌ ⁽¹⁾ .

وجمّع الصدقة وتوزيعها ليس موكول إلى الأفراد، بل الإمام هو الذي يتولى ذلك بإرسال السعاة لجمعها وتوزيعها على مستحقها، وأولها الخليفة عمر بن عبد العزيز إهتمامه البالغ، إذ أعاد تنظيم إدارتها فجعل لها بيت مال على حدى ⁽²⁾ بعد أن كانت الأموال متداخلة لا حرمة لها، لا لمورد الصدقة ولا لمورد الخمس ولا لمورد الفيء، وعرف جهازها هذا والذي توزعت مهامه في مختلف الولايات: بديوان الصدقة. ولا أبلغ إن قلت: أنه بإقامته لهذه الفريضة يكون قد قارب بين الفئات الاجتماعية في مداخيلها المالية، وعالج بذلك الخلل الذي استشرى خطره وأصبح يهدد مستقبل خلافة بني أمية بالانهيار، فنجح في ذلك ولو إلى حين كما سنشير إلى ذلك في نهاية هذا الباب عند كلامنا على آثار ونتائج تطبيق هذه الفريضة. إلا أنه ولكي يكون عمله في هذا المجال قائماً على أساس متين وتصور واضح، فقد طلب من الإمام الزهري أن يكتب له تفاصيل توزيع الزكاة على السهام الثمانية، فكتبها له مفصلة مشروحة، ونحن نذكرها ملخصة:

توزيع سهم الفقراء: نصفه لمن غزا منهم في سبيل الله أول غزوة. ثم تقطع عنهم الصدقة بعد ذلك، ويكون سهمهم من الفيء، والنصف الباقي للفقراء العجزة الذين يأخذون العطاء.

⁽¹⁾ أسورة قنوة، الآية 60.

⁽²⁾ ابن سعد: الطبقات، 4، ص 295.

-توزيع سهم المساكين: نصفه لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة ولا تقلبا في الأرض.

والنصف الباقي للمساكين الذين يسألون الطعام، ومن في السجون من المسلمين.

-توزيع سهم العاملين عليها: يعطى ثلاثة أرباعه لعمال الصدقة وأعوانهم كل على قدر سعائته وما جمع من الصدقة.

والربع الباقي يوزع على من يغزو من «الأمداد والمشرطه»⁽¹⁾.

-توزيع سهم المؤلفة قلوبهم: لمن يفترض له من أمداد الناس عند أول⁽²⁾ عطاء يعطونه.

وعلى من يغزو مشروطا أن لا عطاء له -متطوعا- وهو فقير وعلى من يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم ولا يسألون الناس، أي المرابطين للعبادة والمتعفين.

-توزيع سهم الرقاب: يوزع نصفه على كل مكاتب يدعي الإسلام كل على قدر منزلته ومكائنه العلمية، وعلى قدر ما أدى، كل واحد منهم عن نفسه.

ويصرف النصف الباقي على إعتاق رقاب ممن صام وصلى ورسخ في الدين ذكرا كان أو أنثى.

-توزيع سهم الغارمين: ويوزع على ثلاثة أصناف:

-الصف الأول: لمن يصاب في سبيل الله في ماله ومركوبه، ورفيقه، وعليه دين لا

يستطيع قضاءه، ويوزع الصنفان الباقيان على من لا يغزوا وأصابه فقر، وعليه دين لم يكن في معصية الله. ولا يُتَّهَم في دينه.

(1)-الأمداد: مغردها مند، وهم الجند الذين يمد بهم الجيش المحارب، ابن منظور: لسان العرب، م3، ص398، مادة: (مند).

-المشرطه: لملته يقصد الجنود المتطوعين من أهل الصدقات من الأعراب وأهل الصنائع وأهل الأمصار الذين إن شاموا غزوا، وإن شاموا أقتروا، ونمل المقصود أيضا أول كتيبة تشهد للحرب

- ابن منظور: لسان العرب، م7، ص330 مادة: (شرط).

-المباردي: الحاروي الكبير، ج10، ص621-622 (مختصر كتاب الصدقات. باب: كيفية تزيق الصدقات).

(2)-المقصود أن يعطوا من الصدقة عند أول غزوة لهم، ثم يدرجون في ديوان العطاء فعندها يأخذون عطاءهم من النبي.

-توزيع سهم في سبيل الله: يوزع ربعه على من فرض له⁽¹⁾.

-والربع الآخر على المشترك -المتطوع- الفقير.

-والباقي يوزع على الغازي في سبيل الله ممن تصيبه الحاجة في ثغره.

-توزيع سهم ابن السبيل: يقسم على كل طريق على قدر من يسلكها من عابري السبيل

راجل ليس له أهل ولا مأوى، فيطعم حتى يجد منزلاً أو يقضي حاجته ويسند توزيعه إلى أمناء يقومون بذلك، بما في ذلك حيوانات عابري السبيل⁽²⁾.

وبالفعل عمل أمير المؤمنين بكل ما جاء في هذه المدونة والتي لم تقتصر على ما ذكر،

بل شملت أيضاً صدقة الحبوب والثمار والإبل والبقر والغنم، كما أشار إلى ذلك أبو عبيد، وددنا أن لو ذكر كل ذلك.

2- موقفه أمير المؤمنين ممن امتنع من دفع زكاته أو حان يخرجهما بنفسه.

رحه علي أحد عماله بأمره بعد أخذ زكاة رجل امتنع من دفعها

-236-

كان من هدي النبي ﷺ في الصدقة أن يبعث سعاته إلى أهل الأموال الظاهرة من

الأنعام والزروع والثمار لقبضها وتوزيعها على مستحقيها، أما الأموال النقدية فأوكل أمر

إخراجها وتوزيعها إلى أصحابها، إلا من تطوع منهم فيدفعها إليه فيوزعها ﷺ على

مستحقيها⁽³⁾، واهتدى بهديه الخلفاء الراشدون إلا ما كان من أموال العروض التجارية فأمر

الخليفة عمر بن الخطاب بتعشير المسلمين، وأهل الزمة فيصرف ما يؤخذ كل في مجاله، وقد

اهتدى به من جاء بعده، ومن بنيتهم فحيدته، الذي أشرنا إلى عمله في ذلك فيما سبق.

ولكن بعد استشهاد الخليفة عثمان، وعلى الأخص بعد الإمام علي -رضي الله عنهما-

اختلف الناس، فأصبحوا يشكون في شرعية خلافة بني أمية وفي نزاهة أعوانهم وتجاوزاتهم

في إقامتهم لهذه الفريضة وتولييتهم المشركين لقبضها وتوزيعها، فبدأت التساؤلات تطرح، هل

(1)- أي لمن غزا أول غزوة من الأمداء قبل أن يأخذوا أول عطاء لهم كما أشار إلى ذلك في سهم الفقراء.

والفرض من وراء ذلك أن يتجهزوا للقتال بلذي يعطى لهم. انظر الرسالة رقم: 725.

(2)- أبو عبيد: الأموال من ص 686-688، ط. دار الشروق.

انظر تفصيل توزيع الصدقة على السهام عند:

-الشافعي: الأم، ج 2، ص 72 وما بعدها (كتاب الزكاة. جماع بين أهل الصدقات، لمن تمل الصدقة، من طلب من أهل السهمان).

-شامري: العلوي، ج 10، ص 599-600، 604، 621-622. (مختصر كتاب الزكاة. باب: كيفية طريق الصدقات).

(3)- ابن القيم: زاد المعاد، ج 2، ص 10.

يحل دفع الصدقة إلى الأمراء الجوّزة! فسئل عن ذلك ابن عباس وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي سعيد وطاووس والحسن البصري، وغيرهم فبعضهم أشار بدفعها إليهم، وبعضهم لم يجوز ذلك⁽¹⁾.

رسالة وإليه إليه: فجاء أمير المؤمنين والأمر على ذلك، إذ بلغ الإمام مالك - رحمه الله - أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يذكر: «أن رجلاً منع زكاة ماله».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر: أن دعه، ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين».

رد علي عليه بعد ذلك بأمره بأخذ زكاته.

-237-

إعلام العامل الخليفة بتركية الرجل لأمواله: قال: «فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه وأدى زكاة ماله. فكتب عامل عمر إليه يذكر له ذلك».

رد الخليفة عليه: فكتب إليه عمر: «أن خذها منه»⁽²⁾.

الظاهر أن امتناعه كان لنوع لم تشر إليها الرواية، ولعله من الرجال الذين كانوا يرفضون دفع الزكاة إلى السلطان، فسلك معه الخليفة هذا المسلك اللين في مظهره، ولكن في باطنه توبيخ له على ما فعل، وأنه ليس أهل لأن تؤخذ منه زكاته، فعرف الرجل قبح فعله فارتدع، ولو أصراً لكان للخليفة معه أمر آخر ولأجبره على دفعها. فدفعها الرجل إلى العامل حتى لا يتهم في دينه.

رد الخليفة علي الحسن بن الحر بأمره بدفع زكاته إلى نائبه

-238-

ومن الرجال الذين كانوا يرفضون دفع زكاة أموالهم إلى الأمراء ويتولون قسمتها بأنفسهم: الحسن بن الحر هذا.

رسالته إلى عمر يستأمره في ذلك: إذ قال عنه محرز بن خريث: كتب الحسن بن الحر⁽³⁾ إلى عمر بن عبد العزيز: «إني كنت أقسم زكاتي في إخواني، فلما وليت رأيت أن استأمرك».

(1) - عبد الرزاق: المصنف، ج4، ص44 وما بعدها. (كتب الزكاة، باب: موضع الصدقة) ، الإمام مالك: المدونة، ج1، ص244 (كتب زكاة الأول. دفع الزكاة إلى الإمام المائل وغير المائل) ، أبو عبيد: الأموال، ص675 وما بعدها.

(2) - السوطي، ص180-181 (كتب الزكاة. ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها) ، ابن عبد البر: الاستنكار، ج9، ص231-232. لكتاب والباب المنكروين في الموطأ ، النجاشي: المنهاج، ج2، ص157. لكتاب والباب المنكروين في الموطأ.

(3) - الحسن بن الحر القنمي ويقال له قنمي: مولى أبي الصدياء الكوفي كان تاجراً سافراً كثير المال، قليل الحديث ثقة، توفي سنة 133هـ.

من سدد: الطبقات، ج6، ص246 ، لمزي: تهذيب الكمال، ج6، ص80-84.

رد عمر عليه: « قال فكتب إليه:

أما بعد، فابعث إلينا بركة مالك، وسمّ لنا إخوانك نغضم عنك، والسلام عليك»⁽¹⁾.
 ذلك أن الخليفة هو الذي يتولى جمع الصدقة، وهو أنرى بمن يستحق ذلك، ولكن
 القرابة يقدمون على غيرهم ثم الأقرب فالأقرب دماً وجواراً.
 3- منع أمير المؤمنين نقل الصدقة من مكان إلى آخر،
 رسالته إلى ابن زرارمة بأمره بحمل خطر الصدقة إليه

-239-

كان هدي النبي ﷺ وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم في تفريق الصدقة أن توزع في البلد الذي
 جمعت من أهله، حتى إذا استغنوا نقلت إلى بلد آخر لتوزع في فقراء أهله، وقد جاءت بذلك
 الأحاديث والآثار عن فعل ذلك⁽²⁾، ليس هنا محل نكرها.
 ذلك أن الزكاة عبادة مالية لا مركزية التوزيع، فالمقصود من وراء ذلك، إغناء فقراء المنطقة
 بالتقريب بين فئاتها الاجتماعية.

ولكن حدث في عهد خلفاء بني أمية، أن أصبحوا ينقلون صدقة بلد إلى آخر دون سبب
 وجيه، وبالخصوص صدقة الأطراف النائية إلى دمشق وعواصم الأقاليم، ثم يوزعونها على
 غير مستحقيها، من ذلك ما فعله معاوية بن أبي سفيان بإكمال إعطاء أهل المدينة من صدقة
 أهل اليمن التي أرسلت إلى دمشق، لكن عفا أهل المدينة واستقامة سيرتهم ويقظة ضمائرهم
 دفعتهم إلى رفض أخذ ذلك، إلا إذا كان من مال الفيء، وأعلموا مروان بن الحكم الذي كان
 والياً عليهم بذلك. فأخبر بنوره معاوية، فرضخ لمطلبهم⁽³⁾، مع الإشارة أن أهل اليمن كانوا
 أشد فقراً من أهل المدينة وأهل الشام، كنا قد أشرنا إلى هذه الحقيقة في المظالم⁽⁴⁾. وتكرر ذلك
 في عهد الخليفة عبد الملك الذي أراد أن يتم عطاءهم من صدقة أهل انبماة فرضخ
 لامتناعهم وأتم عطاءهم من الفيء بعد أن مدح فعلهم هذا⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي الدنيا: كتاب الأشراف، ص 264، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 164.

-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 397-398.

(2) أبو عبيد: الأموال، ص 472-473، 704 وما بعدها. طبعة دار الفروق.

-الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 245-246 (كتاب الزكاة الأول. إخراج الزكاة من بلد إلى بلد).

-شوكاني: نيل الأوطار، ج 4، ص 215-218 (كتاب الزكاة، باب: تفريق الزكاة في بلدها).

-ابن لادنة: المعنى، ج 2، ص 531-532.

(3) أبو عبيد: الأموال، ص 348-349، ط دار الفروق.

(4) الخطر تلوّثنا ملك طر لرسالتين رقم: 86-87، 87-88.

(5) -الإمام الشافعي، الأم، ج 2، ص 92 (كتاب الزكاة، نقل الصدقة)، الزبير بن بكار: الأخبار الموثقة، ص 390، 573.

وأعطى عبد الملك الشاعر جرير على مدحه إياه مائة ناقة من نعم صدقة كلب التي كانت قد حُمِلت إلى دمشق⁽¹⁾.

إلا أن الأمر تغير بالتدرج بمجرد اعتلاء الخليفة عمر الخلافة فاضطر في البداية تحت شدة حاجته إلى المال لمعالجة سلبيات وآثار سوء توزيع الثروة من قبل الخلفاء السابقين، أن يأمر بحمل نصف صدقة أهل اليمامة إليه، إذ قال يحيى بن سعيد⁽²⁾: «كنت مع ابن زرارة⁽³⁾ باليمامة حين بعثه مصدقاً، قال: وكتب إليه في أول سنة: أن أقسم نصفها»⁽⁴⁾.

رسالة أخرى إليه بأمره بقسمة كل الصدقة على فقراء المنطقة.

-240-

«قال يحيى بن سعيد: ثم كتب إليه في السنة الثانية:

⁽⁵⁾ أن أقسمها كلها، ولا تحبس منها شيئاً»⁽⁶⁾.

المرجح على حسب ما جاء في هذه الرواية، والرواية التي أوردها ابن رشد، أن الخليفة عمر جعل يحيى بن سعيد معيناً لابن زرارة في جمع الصدقة وتفريقها، ولكن لما كان ابن زرارة هو الوالي، وله شمول النظر كتب إليه بذلك، وقد يكون كتب إليهما معاً⁽⁷⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة وهي مرسلة إلى عماله

-1239-

في حين أورد أبو عبيد رواية أخرى من طريق ابن جريح الذي قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

أن ضعوا شطر الصدقة.

قال أبو عبيد: يعني في مواضعها - وابعثوا إلي بشطرها».

(1) -شرح ديوان جرير، ج 1، ص 85، طبعة دار المعرف.

(2) -يحيى بن سعيد: مروت ترجمته عند ليراند للرسالة رقم: 198.

(3) -ابن زرارة: مروت ترجمته هو أيضاً عند ليراند للرسالة رقم: 172 هـ.

(4) -ابن رشد: الرواية الأولى: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إليهما في أول عام: أن تقسما نصف الصدقة».

الرواية الثانية: «لما كتب لي العام الأول إلى ابن زرارة وصلحبه: أن يقسما نصف الصدقة حيث قبضاهما».

(5) -ابن رشد: الرواية الأولى: «أن يقسما كلها»، الرواية الثانية: «أن يقسما كلها».

(6) -الإمام مالك: المحونة، ج 1، ص 254 (كتاب الزكاة الأول، في قسم الزكاة).

ابن رشد: البيان والتصيل، ج 17، ص 579 لما الرواية الثانية في الصفحة نفسها ولم يستدما.

(7) -ابن رشد: المحصر نفسه، ج 17، ص 579.

رسالته إليهم بأمرهم بقسمة حل الصدقة على فقراء المنطقة

-240-

قال: ثم كتب إليهم في العام التالي: «أن ضعوها كلها»⁽¹⁾.

أي في مواضعها.

والظاهر أن الكتابة إلى عماله في هذا قد تمت بالفعل، وتؤكد الروايات التالية بالخصوص رسالته إلى مصدقي أهل البوادي التابعة للمدينة المنورة.

رسالته إلى مصدقي أهل البادية بأمر فيما ينقل نسخة صدقة أهل البادية لتوزع على

فقراء المدينة

-241-

فقد قال محمد بن عبد الرحمن بن نوفل⁽²⁾ «أن عمر بن عبد العزيز أول ما استخلف

أمر بصدقة أهل البادية⁽³⁾: فرد عليهم نصفها وعلى أهل المدينة نصفها».

ولم يرو نص الرسالة.

رسالة أخرى بأمر فيما بقسمة صدقة أهل البادية على فقرائنا

-242-

قال: فلما كانت السنة الثانية كتب:

«أن ليس لأهل المدينة من نلك شيء، حتى يجتبر أهل البادية».

فقسمت على مساكينهم⁽⁴⁾.

يبدو أن عمر قد خص أبو بكر بن حزم بذلك لأنه يعود إليه أمر تعيين سعاة الصدقة،

هذا إن كان المقصود بأهل البادية هم سكان ضواحي المدينة المنورة.

رسالته بأمر فيما بتوزيع صدقة حل وصفاق على أهل

-243-

وخص أيضا ولاته فيما نرجح - على الأقاليم الشرقية بتعليمه أخرى، إذ قال عبيد الله

بن قريظ: كتب بن عبد العزيز:

(1) - الأموال، ص 704، طبعة دار الفروق.

(2) - محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود: له لم ولد توفي في آخر خلافة بني أمية، كان ثقة قليل الحديث.

ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 367، طبعته 1990.

(3) - لم يوضح الروي من هم أهل البادية هؤلاء؟ أم سكان بوادي المدينة لم يهرم؟

(4) - ابن زنجويه: الأموال، ص 1194.

«لا تخرجن صدقة رستاق⁽¹⁾ عن أهله»⁽²⁾.

قلنا من قبل بأنه كتب إلى هؤلاء الولاة، لأن كلمة "الرستاق" الفارسية المعنى تسود في الأقاليم الشرقية، كتب إليهم بالذي كتب، لأن هذه المناطق قد تعرضت أكثر من غيرها بعد اليمن إلى المظالم وكثرة المغارم، وسوء توزيع ثروتها رغم وفرتها. يأتي أمر الخليفة هذا ناسخا لما كان عليه الأمر من قبل بنقل صدقة منطقة إلى أخرى، كما بينا ذلك من قبل، ويكون في نظرنا - السبب الذي دعاه إلى ذلك بعد الذي ذكر، ومن ذلك أيضا: أن زكاة حملت من الري إلى الكوفة، فردها عمر إلى الري⁽³⁾.

ورد أخرى حملت إلى الشام من العراق لتوزع على فقراء أهله. وبذلك يكون قد عمل على التعديل من ذلك التفاوت الذي كان قائما بين الفئات الاجتماعية، وأصلح الخلل الذي تسبب فيه الخلفاء السابقين وولاتهم الذين استبد الكثير منهم بالأمر دونهم.

رسالته إلى أهل من:

1- عمرو بن محمد الله يأمره بتوزيع ما جمع من مخزور على فقراء عمان.

-244-

2- ومحمد بن أرطاة يأمره برحمة ما حمل إليه إلى عمرو بن محمد الله ليوزعه على مستحقه

-245-

قال المبارك بن فضالة: كتب عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾ إلى عدي بن أرطاة الفزاري عامله على البصرة: «أما بعد، فإني كنت كتبت إلى عمرو بن عبد الله⁽⁵⁾ أن يقسم ما وجد بعمان من عشور الحب والتمر في فقراء أهلها، ومن سقط⁽⁶⁾ إليها من أهل البادية

(1) الرستاق: فارسي معرب، هو كل موضع فيه قوى ومزارع، ياقوت: مع البلدان، ج2، ص37-38 مادة (رستاق).

(2) ابن منظور: لسان العرب، م10، ص116، مادة (رستاق).

(3) ابن زنجويه: الأموال، ص1193.

(4) أبو عبيد: الأموال، ص705، طدار الشروق

- ابن أبي شيبة: المصنف، ج3، ص168 (كتاب الزكاة. في الصدقة يخرج بها من بلد إلى بلد من كرهه؟).

(5) أي خراج قدامة: من عمر بن الخطاب كتب إلى عامله بقصة « وهو خطأ واضح، ذلك أن روايته هي رواية البلاذري بسند المذاهبي.

(6) عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة الأحمري: كان في سيرته على قاعدة سيرة عمر، ولاء على عمان بعد عزله للوالي السابق، كان ثقة.

-بخاري: التاريخ الكبير، ج6، ص348-349، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج8، ص63.

(7) عمر أبو عبيدة معمر بن المثنى السوقلي، ولكن ليس على من سقط إلى عمان بل على الولاية فقال: «من ورد الولاية من غير

أهلها» وهو -في نظرنا- ينطبق أيضا على عمان، وأصناف موضعها هجرة الأفراد أيام موسم جمع الصدقة قتلًا: «كانت السواط ترد

الولاية لى الأشهر الحرم لطلب التمر، فإن وافقت ذلك، وإلا أقامت بالبلاد إلى لوفته بعد أن يستجير الرجل منهم بالرجل من بني حنيفة

بجورهم، ثم لا تخرج حنيفة إلى بلادها إلا في شهر حرهم»، المبرد: الكامل في اللغة، ج1، ص210، طبعة دار المعارف، وقطر: ابن

منظور: لسان العرب، م7، ص317، مادة (سقط)

وأضافته إليها⁽¹⁾ الحاجة والمسكنة، وانقطاع السبيل⁽²⁾.

فكتب إلي: أنه سأل عاملك قبله⁽³⁾ عن ذلك الطعام والتمر، فذكر أنه باعه وحمل إليك ثمنه. فاردد إلي عمرو ما كان حمل إليك عاملك على عمان من ثمن التمر والحب؛ ليضعه في المواضع التي أمرته [بوضعه فيها]⁽⁴⁾ ويصرفه فيها - إن شاء الله - والسلام⁽⁵⁾.

وبذلك يكون أمير المؤمنين قد عمل طوال فترة خلافته وفق ما جاء في السنة بتوزيع الصدقة على فقراء المنطقة التي جمعت منها توسيعاً لروح التكافل، وتقوية لرابطة الأخوة والمودة بين الأفراد، ومخاربة للشح والحسد اللذين ذباً إلى المجتمع، وأصبح ينذر بالخطر على مستقبله.

وكان مما قام به أيضاً، أنه ردّ سبعة آلاف دينار إلى أمير مكة عبد العزيز بن عبد الله، كان قد أرسل بها إليه أمره بتوزيعها على فقراء الحرم⁽⁶⁾.

أما إذا فاضت الزكاة عن أهل المنطقة عندها تنقل إلى إقليم آخر لتوزع على فقرائه، أو إلى العاصمة ومنها توزع فقراء المناطق المحتاجة، كما هو أت ذكر ذلك لاحقاً.

(1) في أنساب الأشراف: «فيها أهل الحاجة»

(2) نهاية فترة خراج كداسة الملخصة.

(3) في السائق هو سعد بن مسعود الذي مرت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 125.

(4) ما ثبت من أنساب الأشراف وفي فتوح البلدان: «أمرته بها ويصرفه».

(5) في فتوح البلدان، ص 84 ، في فتوح البلدان: «أمرته بها ويصرفه».

(6) في فتوح البلدان، ص 84 ، في فتوح البلدان: «أمرته بها ويصرفه».

(7) في فتوح البلدان، ص 84 ، في فتوح البلدان: «أمرته بها ويصرفه».

4- توزيع الصدقة على أصحاب السماء:

1- توزيع سهم الفقراء والمساكين:

رمالة عمر إلى عروة يرغده إلى كعبية توزيع الصدقة على الأصناف الثمانية

وإعطاء البعض دون البعض

-246-

طرح العلماء المسلمين مسألة تعميم توزيع الصدقة على جميع السهام الثمانية بغض النظر عن عدد كل صنف ومكان تواجده.

إلا أنه من المعلوم أن السنة النبوية والراشدية لم تؤكد ذلك، بل كان تطبيق النبي ﷺ وخلفائه الراشدين لهذه الفريضة بتوزيع المال على بعض الأصناف دون البعض، إذا رأوا هذا الصنف أو ذاك أكثر عدداً وأشد حاجة، فالإمام كما يقول أبو عبيد: «مخير في الصدقة في التفريق فيهم جميعاً، وفي أن يخص بها بعضهم دون بعض، إذا كان على وجه الاجتهاد ومجانبة الهوى والميل عن الحق»⁽¹⁾، وعلى هذا المنوال جرى توزيع الصدقة في عهد هذا الإمام البار عمر بن عبد العزيز، وعم توزيعه لها جميع الأصناف في الوقت نفسه، وأراد عمر أن لا يجاري من قال بالتعميم فخص عروة بن محمد بتعليمه في هذا الشأن كما قال ذلك وهب بن منبه: «أن لا تقسم الصدقة على الأثمان، وأن يعطى كل عامل على قدره، والفقراء والمساكين على قدر حاجتهم وزماتهم»⁽²⁾،⁽³⁾.

محمد بن جندب إلى ابن جندب لما بعته مسدداً لبيدي تغلب

-247-

حدّث ابن جندب⁽⁴⁾ زيد بن واقد فقال له: « أن عمر بن عبد العزيز بعته على صدقات بني تغلب⁽⁵⁾ فكان عهده إليه: أن يقبضها ثم يردّها في فقراتهم.

(1) - أبو عبيد: الأموال، ص 689، ط. دار الشروق، وانظر ص 687-688، وانظر أيضاً، الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 253-255 (كتاب الزكاة الأول في قسم الزكاة) ، ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 526-527، 529-531، القرضاي: فقها الزكاة، ج 2، ص 686 وما بعدها.

(2) - الزمعة والزمن: أي صاحب عامة، ابن منظور: لسان العرب، م 13، ص 199، مادة: (زمن).

(3) - عبد الرزاق: المصنف، ج 4، ص 106 (كتاب الزكاة. باب: إنما الصدقات للفقراء).

(4) - ابن جندب: عبد الله بن عبد الرحمن بن عتبة القرشي: ولاء يزيد بن عبد الملك لبراءة دمشق. ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 12، ص 377.

(5) - بنو تغلب: قبيلة عربية عذائية كانت مضاربها بالجزيرة الفراتية تنصرت في الجاهلية، ولكن بعد فتح المنطقة أبت الدخول في

الإسلام، وأبقت من دفع الجزية، فالتزمت على الطيلة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يأخذ منهم الصدقة مضاعفة قبل منهم ذلك شريطة أن لا ينصروا لجناهم، وألا يملعوا أحداً من الدخول في الإسلام، لكنهم أفلوا بعد ذلك بالشرط الأول.

- ابن حزم: جمهرة أمثال العرب، ص 303. طحار الكتب العلمية، أبو يوسف: الخراج، ص 120-121.

قال: كنت⁽¹⁾ أتى الحسي وأدعوهم بأموالهم فأقبض ما كان فيها، ثم أدعو فقراءهم فأقسمها عليهم، حتى أنه ليصيب المسكين الفريضتين والثلاث، فما أفارق الحي وفيه فقير، ثم أتى الحي الآخر فأصنع به كذلك، فلم أنصرف إليه بدرهم⁽²⁾.

تلك هي سياسته المستمدة مما كان رسول الله ﷺ قد رسمه بسنته القولية والعملية في المسلمين وعلى هديها سار الخلفاء الراشدين، فقد استعمل عمر رجلا على الصدقة وكان مميما فرجع إليه ولم يأت به بشيء.

«قال عمر: أين ما بعثناك فيه؟»

قال: أخذته من حيث أمرتني، وجعلته حيث أمرتني. فقال عمر: **(وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْحَرِي أَعْيُنُهُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا)** ⁽³⁾.

ولكن سياستي إثر هذا ما يدل على أنه كان يتلقى ما فاض عن حاجة فقراء المناطق فيوزعه على فقراء مناطق أخرى.

ومالته إلى مال بن وابصة، ووصيته لزياد في توزيع مال الرقاة على فقراء الرقة

-248-

قال زياد أبو عبد الله⁽⁴⁾: «بعث إلي عمر بن عبد العزيز ذات ليلة فنخلت عليه وعنده شمعة تزهري، قال: ومال معبأ وكتاب مختوم، فقال لي: خذ هذا المال، وخذ هذا الكتاب، فانطلق به إلى سالم⁽⁵⁾ بن وابصة - وكان على الرقة - فمره فليقسمه على فقراء المسلمين، ومُمره ألا يقسمه إلا على نهر جار وسوق جامعة، فإني أخاف أن يعطشوا. قال: وكتب إلي ابن وابصة يأمره:

ياشترط نذب الناس بعضهم عن بعض لا يزلحموا فيصيبهم شيء⁽⁷⁾.

(1) ابن الجوزي: تكتب وهو بعيد عن الصواب.

(2) ابن زنجويه: الأموال، ص 1196، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 12، ص 337، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 106.

(3) سورة هود، الآية: 31.

(4) ابن منظور: المصدر السابق، ج 29، ص 308، ابن عبد ربه: المعقد الفريد، ج 4، ص 209، وأشار في روايته أنه وقع إليه بالآية.

(5) قال المؤلف عنه: «إن لم يكن ابن حبيب فهو غيره» والظاهر أنه هو لما جاء في الرواية الثانية المذكورة لاحقا فهو: زياد بن أبي زياد - بن حبيب الجهني: كان من حرس عمر بن عبد العزيز - ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 402، وانظر مختصر لابن منظور المتكور لاحقا

(6) سالم بن وابصة بن محمد الأسدي: كان محدثا شاعرا وخطيبا مغرما وكى ليرة الرقة، تولى في آخر خلافة هشام بن عبد الملك.

- ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 58-59.

- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 111.

(7) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 9، ص 103-104. والرواية كما يظهر بمقتضاها. ونذب الناس: إلى الأمر حثهم إليه ودعاهم، أي دعرة حملة لجمع الناس - ابن منظور: لسان العرب، ج 1، ص 754، مادة: (نذب).

قال: فأخذته، ثم خرجت، ورجعت، فقلت لعلامة: استأذن لي، فقال: قد دخل إلى أهله»
ثم استأذن، فأمر الخليفة بإدخاله فدخل: «فإذا الشمعة قد رفعت، وإذا عنده سراج.
قلت: قل من ولي من هذا إلا حضره المحق وغير المحق، فترى أن نستقصي حتى
نوصله إلى أهله؟ أو نعطيه من حضرنا؟ وقد يحضر الغني والفقير؟

قال: فنكث بشيء في يده ملياً، ثم رفع رأسه فقال: من مد إليك يده فأعطه».
ثم خرج وسأل غلامه عن أطفائه للشمعة واشعاله للسراج. فقال له: «تلك الساعة كان
في شيء من أمر المسلمين، فكانت عنده شمعة، والساعة قد صار إلى بيته فيكفيه سراج».
وهذا من اقتصاده في مال المسلمين، أن لا يستغل الوسائل العامة للمصلحة الخاصة⁽¹⁾.

رواية أخرى لرمالته إلى سالم ووصيته لزياد

-248-

في حين ذكر ابن منظور رواية أخرى بخلاف ما سبق، قال زياد⁽²⁾: «بعث إلي عمر
بن عبد العزيز فدفع إلي مالا أقسمه بالرقعة، وكتب إلي [ابن وابصة]⁽³⁾ كتاباً:

يبعث معي بشرط يكفون الناس غني

وقال: لا تقسم بينهم إلا على شاطئ نهر جار، فإني أخاف أن يعطشوا.

قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إنك تبعثني إلى قوم لا أعرفهم، وفيهم غني وفقير؟

فقال: يا هذا، من مد يده إليك فأعطه»⁽⁴⁾.

والفرق بين الروایتين واضح فالسابقة بها تناقض واضح بين أمره لسالم بقسمة المال
على فقراء الرقة في بدايتها وبين نهايتها يأمر زياد بقسمته بنفسه عليهم.

أما هذه الرواية فالأمر صادر إليه بقسمة هذا المال بنفسه، أما رسالة الخليفة إلى سالم
فيكمل ما جاء فيها ما جاء في هذه، وهي دعوة الناس لأخذ ذلك وتوفير الأمن لزياد والهدوء
عند توزيعه.

رمالته إلى محدي بأمره بإحساء أهل المصحة

-249-

قال البلاذري: كتب عمر إلى عدي بن أرطاة:

(1) -انظر توجيهاته وإرشاداته إلى أبي بكر بن حزم، رسالة رقم: 165-165ب-وانظر ابن عبد الحكم: ميرة عمر، ص 137.

(2) -في هذه الرواية كتيبه: أبو عبد الله ترة، وهو عبد الله ترة أخرى.

(3) -سأ كتبت من الرواية السابقة، وفي هذه الرواية: مكتب إلى وابصة. -علق المؤلف في نهاية الرواية قال: فلما لم نر هذا خطأ فإن
وابصة صحابي - لم يتكرر مرته في خلافة عمر بن عبد العزيز - ولعله هو خطأ.

(4) -مختصر تاريخ دمشق، ج 29، ص 55، وانظر ص 257.

«أما بعد، فأحص أهل المسكنة بالبصرة، واكتب إلي بعدتهم -إن شاء الله- فأحصاهم، فبلغوا ثلاثين ألفاً وتسعمائة وخمسة عشر إنساناً»⁽¹⁾.

أمره لعدي بإجراء الطعام عليهم في كل شهر

-250-

فَعِنْدَهَا كَتَبَ عَدِي بِأَمْرِهِ: «أَنْ يُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ جَرِيباً⁽²⁾ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْ طَعَامِ كَسْكَرٍ⁽³⁾ وَالسَّوَادِ، إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِ بِالطَّعَامِ»⁽⁴⁾.
هذا العدد المذكور شيء كثير، ويظهر أن هناك مبالغة في العدد وفي ادعاء الناس بأنهم من أهل المسكنة.

رسالة إلى عدي بأمره بقسمة مال علي الفقراء

-251-

وقال داود بن أبي هند: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة: «أن أعط الفقراء دراهم تقسمها فيهم»⁽⁵⁾.

رد عمر على عدي في قسمة المال

-252-

رد عدي على عمر: فكتب إليه عدي: «أنه يأتيني أناس يزعمون أنهم فقراء، ويقال: أنهم أغنياء؟».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر من جاءك يزعم أنه فقير فأعطه، فمن أخذه بحقه فبارك الله له فيه؛ ومن أخذه بغير حقه، فلا بارك الله له فيه!»⁽⁶⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الطبري أشار إلى قسمة عدي لمال علي فقراء البصرة، دون أن يشير إلى كتابة عمر بذلك إليه، فأصاب كل إنسان ثلاثة دراهم، وفضل الزماني، فأعطى كل واحد خمسين درهماً، خمسين درهماً⁽⁷⁾.

(1) -أسباب الأشراف، ج 8، ص 156.

(2) -الجريب: مكوال فنز أريمة كقزة، ابن منظور: لسان العرب، م 1، ص 260 مادة (جرب) وبالمكاهيل الحديثة يقدر بـ 10,448 غ من القمح وبالسوائل: 132,213 ل، بن قرفة: الإيضاح والتبيان، ص 71، 87، الروس: الخراج والنظم المالية، ص 327-328.

(3) -كسكر: منطقة تقع إلى الشرق من البصرة وتمتد واسط فأحدثها، بقوت: معجم البلدان، ج 4، ص 461، مادة (كسكر).

(4) -أسباب الأشراف، ج 8، ص 156.

(5) -ابن زنجويه: الأموال، ص 1129.

(6) -المرجع السابق، ص 1129.

(7) -تاريخ الطبري، ج 6، ص 570.

وولى الخليفة عمر رجلا يدعى أبو سيار⁽¹⁾ قبض الصدقات، فسأله إلى من يدفعها؟ فأجابته: «إلى من مد يده إليها، فإن كان غنيا فأحوجه الله إليها! وإن كان محتاجا إليها، فأغذاه الله عنها!»⁽²⁾.

هذا والذي سبق من سوء أخلاق هؤلاء الأقسام الذين يتظاهرون بالفقر والمسكنة ليزاحموا أصحاب السهام في حقهم. والحق أن هناك فرق بعيد بينهم وبين أهل المدينة المنورة في التحضر إذا اعتبرنا الأخلاق أساس لذلك، كالعزة والأنفة في غير ظلم أو عدوان، وعلو الهمة، والتكافل في السراء والضراء، وحسن سيرتهم وأخلاقهم السوية الرفيعة التي إمتازوا بها، من ذلك أنهم أنفوا أن يأخذوا عطاءهم إلا من مال الفيء وليس من مال الصدقة الذي هو حق الفقراء والمساكين، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق⁽³⁾.

رسالته إلى عدي يأمره بتزكية اللقطة

-253-

قال البلاذري: كتب عمر إلى عدي: «أما بعد، فما كان عندك من لقطة فحال عليها الحول، فأخرج ما يجب فيها من الصدقة، فضعه في أهل المسكنة والحاجة ما كانت عندك، حتى يجيء لها طالب، وليكن ذلك شأنك وشأنها حتى يبقى منها ما لا تجب فيه الصدقة - إن شاء الله - والسلام»⁽⁴⁾.

رسالته إلى متولي مدينة حراة في قصة صدقة

-254-

وقال إسماعيل بن سالم⁽⁵⁾: أتانا كتاب عمر بن عبد العزيز ونحن بهراة⁽⁶⁾ في صدقة كان أمر بها فكتب: «أن اجعلوها في العرب والموالي أولي العتاقة»⁽⁷⁾.

(1) - لم أجد.

(2) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 8، ص 343.

(3) - انظر تفاصيل ذلك في أول فصل الثاني من الباب الأول، وبعضهم للحجاج وأمثلة لسيرتهم فهم بالظلم والعدوان، وعلى تلك المسيرة نشأ أبناؤهم، انظر الفصل الثالث من الباب الأول فيما كانوا ينشدونه في عثمان بن حبان وإلى المدينة لجائر عند نهاية كلامنا على خلق الوليد سليمان.

(4) - كتاب الأثراف، ج 8، ص 151 - انظر: ابن كرامة: المعنى، ج 2، ص 642، فقد قال فيها بقول أمير المؤمنين.

(5) - إسماعيل بن سالم الأسدي: ليرحمي الكوفي محدثا نزل بغداد قبل أن تهني، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 67.

(6) - حجر: تهذيب التهذيب، ج 1، ص 301-302.

(7) - هراة: أجد المدن المشهورة في خراسان، بالقرن: مجمع البلدان، م 5، ص 396-397، مادة: (هراة).

(8) - أبو عبيد: الأموال، ص 325، طائر الشروق، ولما الموالي ومواف الخليفة منهم لم يبق الكلام عن ذلك عند ذكرنا للرسالة رقم: 465.

-465، 466، 468.

ومما تجدر ملاحظته أن أبا عبيد نكر هذا النص تحت باب: «الفرض للموالي من الفيء»، مما جعلنا في حيرة من ذلك، خاصة وأن كل ما ذكره في هذا الباب من آثار وروايات متعلقة بالعطاء، ويظهر أن أمير المؤمنين أمر بتوزيع جزء من الصدقة على العرب والموالي الذين أدرجوا لأول مرة في ديوان العطاء تنفيذاً لما جاء في المذكرة التوضيحية التفصيلية التي كتبها له الزهري، التي كنا قد أشرنا إليها فيما سبق، خاصة وأن أمير المؤمنين أمر الجراح ومن جاء بعده بإضافة من يغزوا بلا عطاء ولا رزق بالخصوص الموالي في الديوان بعد أن شرح له صالح بن طريف وضعيتهم حيث كان في الوفد الذي أرسله الجراح إليه⁽¹⁾.

رسالته إلى متولى ديوان دمشق عبد الرحمن الطويل يحظره من التعصير على

العجزة

-255-

الحقيقة أن الإحسان إلى الضعفاء والمرضى والمعوزين كان من بين أهداف الإسلام العامة والنظام المالي، خاصة الذي تقرر بالكتاب والسنة، ونفذه رسول الله ﷺ واقتدى به في هذا الشأن الخلفاء الراشدين، ولكن لم يكن - في نظرنا - للمرضى والعجزة وغيرهم ديوان يجمعهم، فقد كانت المخصصات من الصدقة المفروضة، وكذا صدقة التطوع تدفع إليهم باستمرار.

من ذلك أن الفاروق رضي الله عنه عند مقدمه إلى الجابية من أرض دمشق أمر لقوم مجدمين من النصارى أن يعطوا من الصدقات، وتجري عليهم الأرزاق⁽²⁾، وكذلك فعل مع من كبرت سنه وضعف عن العمل⁽³⁾.

ولكن في العهد الأموي اتسع التنظيم لهذه الفئة والإهتمام بها، خاصة زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك. حيث أنشأ لهم ديوان خاص عرف بـ«ديوان الزمنى» تقيد فيه أسماءهم وزمانتهم، وينسى لهم بيمارستان - مستشفى - ورتب لهم من يخدمهم⁽⁴⁾. يقول اسحاق بن قبيصة متولى ديوان «الزمنى» في عهد الوليد: «وكان يؤتى بالزمنى حتى توضع في يده الصدقة»⁽⁵⁾.

(1) - انظر الرسالة رقم: 122 واتعلق طيبا.

(2) - البلاذري: فتوح البلدان، ص 131.

(3) - أبو يوسف: الجراح، ص 126.

(4) - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 290، تاريخ الطبري، ج 6، ص 496، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 346.

(5) - ابن عسكرك: كتيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 452.

وانظر رسائل من رقم: 285 إلى 288، 355-355.

ولكن في عهد الخليفة عمر اتسع نطاق الاهتمام بهم، خاصة وأن الإمام الزهري قد نصحه فيما كتب به إليه إلى كيفية توزيع السهام على أصحابها بتوزيع نصف سهم المساكين على كل ذي عاهة، وكذلك ما عرف عنه من عدم مخالفته لما جرى عليه العمل من قبل الخلفاء السنين سبقوه إذا كان موافقا للعدل والحق، فقد خصص لهم عطاء -مرتبًا- دائما يأخذونه كما يأخذ الأصحاء، قال عبد الرحمن الطويل⁽¹⁾ بعد أن ذكر رسالة عمر إلى ميمون⁽²⁾: «كنت على ديوان دمشق ففرضوا لرجل زَمِن، فقلت: الزمن ينبغي أن يحسن إليه، فأما أن يأخذ فريضة رجل صحيح فلا، فشكوني إلى عمر بن عبد العزيز، فقالوا: إنه يتعننتنا ويشق علينا ويعسرنا.

قال: فكتب إلي: «إذا أتاك كتابي هذا. فلا تعنت الناس ولا تعسرهم، ولا تشق عليهم، فإني لا أحب ذلك»⁽³⁾.

لقد علم أمير المؤمنين -عليه الرحمة والرضوان- هؤلاء المرضى كيف يدافعون عن حقوقهم من أن يصابوا بأحد أو يعتدي عليها معتد، فعبد الرحمن كان يرى أن الزمن يحسن إليه من حين إلى آخر لا أن يأخذ فريضة ثابتة، لأنه كان يرى أن أخذ ذلك يترتب عليه واجب المساهمة في الجهاد عند دعوته إلى ذلك، أو أية خدمة أخرى للصالح العام. إلا أن الخليفة المسؤول الأول عن أمة رسول الله ﷺ كان يرى أنهم ليسوا أقل شأنًا من غيرهم، فالسقيم والعاجز عنده كالصحيح سواء بسواء في الواجبات المترتبة في نعمة الحاكم نحو هذه الفئة لما لبعضها من أخوة في الدين، وللبعض الآخر من أخوة إنسانية.

رسالة إلى أمراء أفسار الظلم بأمرهم أن يرفعوا إليه قائمة بأسماء المعنوقين

والمرضى والعجزة

-256-

وقال الحكم بن عمر⁽⁴⁾ الرعي: «شهدت عمر بن عبد العزيز حين جاءه صاحب

(1) -عبد الرحمن الطويل: لم أجد بهذا الاسم في المصادر التي رجعت إليها، ذلك أن متولي ديوان الخراج في دمشق كان سليمان بن سعد، ثم عزله وولى مكانه صالح بن جبير الفسلي، ويقال له الفتكي.

وجاء في روليت أغري: أن عمر عزل عبد الرحمن بن الحساس المنري عن قضاء دمشق وولاه على إمارتها بمد عزل عبد الله بن عبد الرحمن بن الحكم القتيبي. فهل يكون هو عبد الرحمن الطويل؟! إن العزم بذلك من الصعوبة بمكان، لأن إمارة دمشق يسود القموض من تولاها وتداخل أسماء قضاتها مع أسماء ولائها، إضافة إلى القموض الذي يحيط بترتيبهم سواء على قضاتها أو إمارتها، ابن صاكر تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص278، 368، ابن حجر تهذيب تهذيب، ج4، ص446، وكيع أخبار القضاة، ج3، ص203-204.

(2) -انظر الرسالة رقم: 377-377ج.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م5، ص280-281.

(4) -كذا ورد اسمه هنا وفي تهذيب تاريخ دمشق: «الحكم بن عمرو» حيث جاءت ترجمته، ج4، ص402-403.

الرقيق⁽¹⁾، فسأل أرزاقهم وكسوتهم وما يصلحهم ، فقال عمر: كم هم؟
قال: هم كذا وكذا ألفا.

فكتب إلى أمصار الشام: أن ارفعوا إلي كل أعمى في الديوان، أو مقعد، أو من به
الفالج⁽²⁾، أو من به زمانة تحول بينه وبين القيام إلى الصلاة.

فرفعوا إليه، فأمر لكل أعمى بقائد، وأمر لكل إثنين من الزماني بخادم⁽³⁾.

رسالة أخرى إليهم بأمرهم برفع قائمة إليه بأسماء البتامي

-257-

قال: وفضل من الرقيق، فكتب: «أن ارفعوا إلي كل يتيم ومن لا أحد له ممن قد جرى
على والده الديوان.

فأمر لكل خمسة بخادم يتوزعونه بينهم بالسوية⁽⁴⁾».

رسالة أخرى إليهم بأمرهم بتوزيعهم على الأجناد

-258-

وكتب: أن يفرقهم جندا جندا⁽⁵⁾.

وعلى حسب نصيحة الزهري للخليفة عمر في كيفية تفريق الصدقة، أن أهل السجون

هم الآخرون كان يصرف عليهم من هذا السهم كما ستأتي الإشارة إلى ذلك في موضعه⁽⁶⁾

2- توزيع سهم العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم:

أما سهم العاملين على قبض الصدقات، فكان يقسم عليهم، وإن شئت المصادر في

الإشارة إلى ذلك، كل حسب سعائته.

⁽¹⁾ - عند ابن الجوزي: أشرف نولا إلى مجيء، أسحب المراكب يسألونه عطفها ووزق خدمتها، فأمر ببيعها وإخال أثمانها في بيت المال.
وتنظر إشارتنا إلى ذلك في فصل الخامس من الباب الأول، عند كلامنا على جملة من نفسه قنوة. ص 166.

⁽²⁾ - الفالج: شلل نصفي يصيب جسم الإنسان، ابن منظور: لسان للعرب، م 2، ص 346، مادة: (فالج).

⁽³⁾ - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 117-118، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 183.

⁽⁴⁾ - ابن منظور: المصدر نفسه، ج 19، ص 118، ابن الجوزي: المصدر نفسه، ص 183.

⁽⁵⁾ - ابن منظور: المصدر السابق، ج 19، ص 118، ولم يرد ما كتب به عمر إلى الأجناد عند ابن الجوزي، وتنظر ابن عبد الحكم، سيرة
عمر، ص 54، فقد أشار إلى توزيع أركاء الخمس على من ذكروا دون أن يشير إلى مكتبة عمر في ذلك إلى أحد.

أما كلمة "جندا" فتطلق على تلك التقسيمات التي قسمت عليها إدارة الشام عند فتح المسلمين له حيث تجمع الجند في مدن إقليمها الشهيرة
وهي: جند الأردن وقصبتها طبرية، وجند دمشق، وجند حمص، وجند قسطنطين وقصبتها مدينة الد أولاً ثم الرملة ثانياً، وجند قنسرين الذي
استحدثه عبد الملك بن مروان،

- باقرت الحموي: معجم البلدان، م 1، ص 103-104 مادة: (أجناد الشام)

- الحموي: كتاب البلدان بديل الأطلاق القياسية، ص 329، لجنة خمش: الإدارة في العصر الأموي، ص 39-44.

⁽⁶⁾ - تنظر تفاسيل ذلك عند ذكرنا للرسالتين رقم: 625-626.

أما سهم المؤلفة قلوبهم فوزعه على مستحقيه، من ذلك أنه أعطى بطريقا ألف دينار
إستألفه على الإسلام⁽¹⁾.

وأعطى الغزاة من الأمداد المتطوعين من هذا السهم وسهم العاملين عليها، تنفيذاً لما
كان الزهري قد اقترحه عليه فيما سبق في مذكرته التوضيحية. وأرسل يعمر بن مسعود⁽²⁾،
ورجل آخر من حرسه⁽³⁾ بسهم المؤلفة قلوبهم ليوزعاه
على من بمرعش، وربعان، وزلول⁽⁴⁾، من الصقالبة وممن أسلم حديثاً⁽⁵⁾.

والشيء الملاحظ أن نقله لهذه الصدقة لا يتناقض مع ما كان قد أمر به فيما سبق بعدم
نقلها من مناطق جمعها، فتلك لها حكم، وهذه لها حكم. ذلك أنه يحق للإمام أن يفعل ذلك على
حسب ما يرى من المصلحة، وما يؤديه إليه إجتهاده، فالخليفة رأى أن يعطى هؤلاء الأتوام
حتى يمكن للإسلام في نفوسهم، إضافة إلى أنهم في مواجهة الروم تشجيعاً على المرابطة
هناك لدفع عدوانه عن بلاد الإسلام.

3- توزيع سهم الرقاب:

منظوره إلى عماله منهم، رزيق بن حيان في تحرير الممالكة المسلمين من أيدي
البحاري والتفريق بين المسلمة والحصاري.

-259-

ووزع الخليفة عمر هذا السهم أيضاً على مستحقيه، فقد قال حكيم بن رزيق: أن عمر
بن عبد العزيز كتب إلى أبيه⁽⁶⁾: «أما بعد، فبأني كتبت إلى عمالنا: ألا يتركوا عند نصراتي
مملوكاً مسلماً إلا أخذ ببيع، ولا امرأة مسلمة تحت نصراتي إلا فرقوا بينهما.

⁽¹⁾ - ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 258.

⁽²⁾ - يعمر بن مسعود: أحد صحابة عمر في رواية، وفي أخرى أنه كان كاتباً له، ويدعى أيضاً: يعمر بن عبد الله. أخبار: نادرة.

- ابن منظور: مختص تاريخ دمشق، ج 28، ص 61،

- لأجري: أخبار أبي حفص، ص 84.

⁽³⁾ - اسم يذكر المصدر اسمه، أما الذي أرسله من حرسه، فقد ذكر في الرواية المابقة وهو: زياد أبو عبد الله، فهل يكون هو المقصود بذلك
كفاه للخليفة ليوزع على هؤلاء الأتوام جزءاً من هذا السهم، بعد أن كلفه بتوزيع جزء من سهم الفقراء على من بالرقة؟ يبقى الأمر محل
شك ما لم نعث على نصوص تؤيد ذلك بالنفي أو الإيجاب.

⁽⁴⁾ - مرعش: مدينة بالقوقس بين الشام وبلاد الروم، رغبان: مدينة بالقوقس بين حلب وسميساط قرب القرات، أما زلول: فلم نعث على ذكر
لها، ولعلها قرب هذه المدن، ياقوت: معجم البلدان، ج 3، ص 51-52 مادة: (ربعان)، ج 5، ص 107 مادة: (مرعش).

⁽⁵⁾ - ابن منظور: المصدر السابق، ج 28، ص 61-62.

⁽⁶⁾ - رزيق بن حيان: مروت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 217. هذا وقد اختلف العلماء في إسمه فبعضهم يذكره تحت اسم رزيق بتقديم
الراء طسب لزاوي وبعضهم المكس، كما اختلفوا أيضاً في ذكر إسمه فهو مرة: رزيق بن حكيم أبو المقدم لحو حكيم أيضاً - وثرة لغيري
رزيق بن حيان مولى بني فزارة، ورزيق لقب له لقبه به عبد الملك بن مروان، واسمه سعيد بن حيان. المعري: تهذيب الكمال، ج 9، ص

181-182. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 81.

فاتخذ ذلك فيمن قبلك»⁽¹⁾.

والظاهر أن النص التالي مما كان قد كتب به إلى عماله. لأن مضمونه يندرج في الغرض المتقدم.

رمالته في تحرير رقيق أهل الذمة الذين يملكون وتعويض أسباحهم عن ذلك

-260-

إذ قال عمرو بن ميمون بن مهران: كتب⁽²⁾ عمر بن عبد العزيز:

«فسيمن أسلم من رقيق أهل الذمة، أن يباعوا⁽³⁾، ولا تخل بين أهل الذمة وبين أن يسترقوهم، وتدفع أثمانهم إلى أربابهم، فمن قدرت عليه بعد تقدمك إليه إسترق شيئا من سبي المسلمين، ممن قد أسلم وصلى فأعتقه»⁽⁴⁾.

ونهاية الرسالة يتناقض مع ما أمر به الخليفة من الإعذار إليهم أولا بإعلامهم بهذا الإجراء بعثق من أسلم من العبيد بعد تعويضهم عن ذلك، ثم معاقبتهم على مخالفتهم ذلك، وليس بعثق من أسلم.

رمالته في أم ولد نصراني أسلمت بأمر بدهج قيمتها إلى صاحبها وتحريرها

-261-

وحدث أن أسلمت أم ولد نصراني من أهل فلسطين، حيث قال علي بن طليق: فكتب⁽⁵⁾ فييا إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب: «أن ابعت رجالا أن يقوموا قيمة، فإذا انتهت قيمتها فادفعوها إليه من بيت المال، وخل سبيلها، فإن⁽⁶⁾ امرأة من المسلمين»⁽⁷⁾. هذا وقد أعتق نصراني مسلما، فأمر الخليفة عمر أن يعطى قيمته من بيت المال وولاه للمسلمين⁽⁸⁾.

(1) - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 366 (كتاب أهل الكتابين. باب: الولد وعبد النصراني يملكان)

(2) - ثم نشر المصادر إلى من كتب بهذا، ولكن من المحتمل أنه كتب إلى لوالده ميمون بن مهران متولي خراج الجزيرة.

(3) - تهنية للرواية الثانية، والرواية الثالثة وهي بمعناها ن ابن حزم: العولا يترون يسترقونهم، ويدفع أثمانهم إليهم، فمن...».

(4) - عبد الرزاق: المصنف، ج 6، ص 46 (كتاب أهل الكتاب. باب: هل يسرق المسلم)، الرواية الثانية، ج 6، ص 48 (كتاب أهل الكتاب).

باب: إعتاق النصراني للمسلم، الرواية الثالثة، ج 10، ص 355 (كتاب أهل الكتابين، باب: هل يباع العبد المسلم من الكافر أو يسترقه).

ابن حزم: المحلى، ج 5، ص 381 (كتاب الجهاد. حكم زوجة العربي إذ سببت مع زوجها) مسألة رقم: 944.

(5) - ثم ينكر من كتب، وما دامت المرأة من فلسطين فمن المحتمل أن يكون واليها: عبد الله بن عوف القارئ الذي مرت ترجمته عند إيرادنا للرسالة رقم: 91.

(6) - كتابا وردت وأملها عليها.

(7) - عبد الرزاق، المصنف السابق، ج 10، ص 366، (كتاب أهل الكتابين. باب: الولد وعبد نصراني يملكان).

(8) - مصنف نفسه، ج 10، ص 355-356 (كتاب أهل الكتابين. باب: هل يباع العبد المسلم من الكافر أو يسترقه)

وكان يحيى بن سعيد قد أرسل إلى إفريقية لقبض صدقات أهلها وتوزيعها على مستحقيها، فطلب فقراء يعطيهم إياهم فلم يجدهم فاشترى بها رقابا فأعتقهم، وولاؤهم للمسلمين⁽¹⁾.

4- توزيع سهم الغارمين وفي سبيل الله:

منشوره إلى عماله بأمره بهزاء حين الغارمين

-262-

أولى أمير المؤمنين إهتمامه البالغ هذا السهم فوزعه على الغارمين الذين استغرق التين كمل أموالهم، على أن لا تكون تلك الديون في غير معصية الله، ويوزع أيضا على أولئك الرجال الذين اجتاحت الكوارث أموالهم فأفسلوا، وكذا يعطى من هذا السهم لأولئك الرجال الذين تدخلوا للاصلاح بين فئات أو فئتين من المسلمين فتحملوا ديات القتلى منعا للشقاق وإراقة الدماء.

إذن فالزكاة من أهدافها أنها تعمل على زرع بنور الخير بين أفراد المجتمع، وتؤمن أفرادهم ضد مفاجأة الحياة، حتى تبقى الثقة متبادلة، وحق المدين مكفول، وفكالك لزمة الدائن من نل الدنيا وعذاب الآخرة. وفي هذا الصدد قال الليث بن سعد: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

«أن⁽²⁾ افضوا عن الغارمين»⁽³⁾.

رحم علي من ماله بمن الرجل الغارم وله مسكن وأثاث وفرس فهل تعطى له الزكاة ؟

-263-

رسالة الوالي: فكتب إليه: «إنا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث؟».

رد عمر عليه: فكتب عمر:

«أن⁽⁴⁾ لا بد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه

عدوه، ومن أن يكون له الأثاث في بيته⁽⁵⁾، نعم، فافضوا عنه فإنه غارم»⁽⁶⁾.

(1) - ابن عبد الحكم، سيرة عمر، ص 65، ونظر نهلية هذا الفصل في آثار تطبيق فريضة الصدقة.

(2) - عند قدامة: «أن يقضى منهم».

(3) - أبو عبيد: «الأموال»، ص 667، ط. دار الفكر.

(4) - قدامة بن جعفر: «أن المسلم لا بد له من...».

(5) - نهلية نصه، ولكنه طب لقال: «وأمر أن يقضى عن هذه سبيله».

(6) - أبو عبيد، ص 666-667، ط. دار الفكر.

- قدامة بن جعفر، الخراج وسنة الكتابة، ص 253.

رواية أخرى للرمالة السابقة

-262أ-

وقال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:
«أن اقضوا عن الغارمين»⁽¹⁾.

ورده يملئ من ماله ممن أخير إليهم سابقاً

-263أ-

رد الوالي: فكتب إليه: «إنا نجد الرجل له المسكن والخدم، وله الفرس وله الأثاث في بيته».

رد الخليفة عليه: فكتب عمر: «لا بد للرجل من المسلمين من مسكن يأوي إليه رأسه، وخدام يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، وأثاث في بيته، ومع ذلك فهو غارم، فاقضوا عنه ما عليه من الدين»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق وهي مرسلة إلى العلاء بن يحيى التغلبي

-263ب-

ولكن ابن زنجويه يورد رواية أخرى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن نوفل⁽³⁾ الذي قال:

رسالة يحيى: «كننا بالأعماق⁽⁴⁾ مع العلاء بن يحيى التغلبي⁽⁵⁾، فبعث إليه عمر بن عبد العزيز - وهو خليفة - بصدقة يقسمها .

فكتب إليه يسأله: عن الرجل يكون له خادم، ودار، ودابة، هل يعطيه من المال شيئاً؟».

رد الخليفة عليه: «فكتب عمر: إذا لم يكن له مال إلا ذلك، فأعطه»⁽⁶⁾.

فهؤلاء الولاة - إن صحت الرواية السابقة أنه عمم ذلك عليهم - يريدون أن يكون بيت المسلم كالقبر حتى يعطى من الصدقة، في حين كان أمير المؤمنين يرى بفقهاء الذكي شامل

(1) -مبيرة صر، ص 145.

(2) -المرجع نفسه، ص 145.

(3) -محمد بن عبد الرحمن بن نوفل: مروت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 241.

(4) -الأصق: قال بلوت أنها كورة قرب دابق بين حلب وأنطاكية، مجمع البلدان، ج 1، ص 222، مادة: (الأصق)

(5) -لملاء بن يحيى التغلبي: لم أجده.

(6) -الأمول، ص 1199-1200.

أن مثل تلك الأشياء تعدّ من ضروريات الحياة، وهو حد الكفاف لا غنى لأي فرد عنه، ومن ثم أمره أن يقضي عنهم. وبهذا كان يقول الحسن البصري أيضا وكذا أبو عبيد - رحمهما الله - (1).

ويظهر أن الخليفة عمر أرسل إليه بصدقة كالذي فعل مع سالم وابصة وغيره ممن سبقت الإشارة إليهم ليوزعها في منطقتة فسأله عما سبق.

رسالته إلى أبي بكر بن جزء بأمره بقضاء دين الغارمين

-264-

وقال أبو بكر بن محمد بن عمرو: كتب إلي عمر بن عبد العزيز: «إن كل من هلك وعليه دين (2) ولم يترك وفاء - إذا لم يكن دينه في خربة (3) - فاقض عنه من بيت مال المسلمين» (4).

رسالته إلى عروة بأمره بتوزيع مائتي ألف درهم على الغارمين وأبناء السبيل

-265-

وقال المدائني: أن عمر كتب (5) إلى عروة بن محمد السعدي عامله اليمن: «أن أخرج من بيت المال قبلك مائة ألف درهم للغارمين، ولا تعط منها من كان دينه في سرف وتبدير، واعط من تزوج أو ابتاع ذا رحم فأعتقه، أو تاجر أتي على ما في يديه. وأخرج مائة ألف درهم لأبناء السبيل، ومز رهطا من نوي الدين والحسبة والنية الحسنة، أن يفعلوا بها على طريق الحاج فلا يدعوا منقطعا به منهم، ولا محسورا إلا أعتوه، ولا مرملا إلا زودوه، ولا راجلا إلا حملوه، ولا عاريا إلا كسوه - إن شاء الله - فإن سبيل الحاج خير السبل» (6).

المعامل في هذه المراسلة أنها تتقارب في بعض ما جاء فيها مع ما كتب به إليه يأمره بإلغاء تلك الوظيفة التي وظفها عليهم محمد بن يوسف، مما يدل وكأنها مراسلة واحدة، إلا أن الأمر - في اعتقادنا - غير ذلك لاختلاف صيغة الخطاب هنا عما جاء هناك، وتحديد المبلغ

(1) أبو عبيد: الأموال، ص 662-663 ط. دار الشروق.

(2) ابن عبد الحكم: ظم يكن دينه في خربة فاقض...»

(3) وردت عند ابن عبد الحكم: «في خربة»، وأصل الخربة والخربة العيب والفساد، وكذلك معنى كلمة في: 'خربة'.

- ابن منظور: م، 1، ص 348-349، مادة (خرب)، م، 10، ص 75-76، مادة (خرق).

(4) ابن زنجويه: الأموال، ص 496، ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 63، ولا إسناد نصه.

(5) علي المصدر: «كتب إلى محمد بن عروة السعدي والصواب ما ذكر.

(6) البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 199.

الموزع على صنفين: الغارمين وأبناء السبيل، وهو غير محدد هناك بل أشار إلى التوزيع على أبناء السبيل فقط وخص سبيل الحاج كالذي جاء هنا، إضافة إلى ما ذكر، فإن الخليفة عمر أمر بالذي جاء في هذه الرواية ليفصل ما أجمل في الكتاب الذي أرسله إليه والخاص بالغاء الوظيفة، حتى يعمل على تحرير أهل هذه المنطقة من ذل الحاجة وتيسير سبل أداء فريضة الحج بعد أن عسر ذلك عليهم.

رسالته في قضاء دين أبو عفير

-266-

وقال أبو عفير محمد بن سهل⁽¹⁾: «قضى عني عمر بن عبد العزيز -وهو خليفة- خمسين ومائتي دينار من صدقات بني كلاب⁽²⁾ وكتب بها»⁽³⁾. ولم يرو نص الرسالة.

وفي الحقيقة أن الخليفة قد خصص أموالا وفيرة لأصحاب هذا السهم، فقد قضى عن الكثير من جلة الرجال والعلماء ديونهم إكراما لهم من الوقوع تحت ذل الحاجة، منهم: القاسم بن مخيمرة الهمداني⁽⁴⁾، الذي قضى عنه دينه الذي يقدر بتسعين دينارا في رواية ابن سعد، وعند ابن منظور: سبعين دينارا. وألحقه في ديوان العطاء، فكان بعد ذلك يقول: «الحمد لله الذي أغناني عن التجارة؛ إنني لأغلق بابي فما يكون لي خلفه هم»⁽⁵⁾.

5- توزيع سهم ابن السبيل:

رسالته إلى سليمان بن أبي السري بأمره بإقامة خاناته في بلاده وتقديمه

المساعدات للمهاجرين

-267-

وأولى أمير المؤمنين هذا السهم إهتمامه، فخصص لأهله مبالغ مالية تتفق عليهم، خاصة في تلك المناطق النائية المتباعدة المسافات بين قراها، واتباعا منه لما أشار به عليه

(1) أبو عفير محمد بن سهل بن أبي هشمة: أخبار نادرة سوى ما جاء عنه عند ابن سعد من أن اسمه عبد الله بن مسعدة بن عازم الأوسي.

-الطبقات، م، 5، ص 207، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 22، ص 211-212.

(2) -بنو كلاب: نسبة إلى كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهي قبيلة عدنانية.

-ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص 282. طبعة دار الكتب العلمية.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 257.

(4) -القاسم بن مخيمرة الهمداني: الكوفي نزل الشام توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز كان محدثا ثقة ن ابن سعد: الطبقات، م، 6، ص 211.

(5) -ابن سعد: م، 5، ص 257.

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 21، ص 54.

-ابن الجوزي: سلفه المنصور، ج 3، ص 95.

الإمام الزهري في كيفية توزيع السهام الثمانية على أهلها كما مرت الإشارة إليها، فقد قال طفيل بن مرداس: كتب عمر بن عبد العزيز إلى سليمان بن أبي السري⁽¹⁾ واليه على سمرقند: «أن اعمل خانات في بلادك، فمن مرَّ بك من المسلمين فاقروهم يوماً وليلة وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فاقروه يومين وليلتين، فإن كان منقطعاً به⁽²⁾ فاقروه بما يصل به إلى بلده»⁽³⁾.

ووفد عليه عاصم بن عمرو بن قتادة⁽⁴⁾، وبشير بن محمد بن عبد الله⁽⁵⁾ فدخلا عليه بخاصرة، فنكرا له ديناً عليهما، ف قضى عن كل واحد منهما أربع مائة دينار مما كان عزل في بيت المال لقضاء الديون مما فضل من صدقة كلب⁽⁶⁾ التي رفعت إليه، بعد أن لم يوجد أحد منهم يقضي عنه دينه⁽⁷⁾.

وقال عيسى بن أبي عطاء أنه شاهد عمر قد قضى عن غارم لم يذكر اسمه خمسة وسبعون ديناراً⁽⁸⁾.

في حين رفض أن يقضي دين عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية الذي يقدر بأربعة آلاف دينار بعد أن كان قد وعده بذلك⁽⁹⁾.

ولكن يظهر أنه رفض ذلك لما يحمل من شبهة إيثار قومه، خاصة وأن المبلغ ضخم. وبذلك يكون قد سد على نفسه باب التقول عليه واتهامه بالميل إلى تفضيل آل بيته، مع معرفتنا لسياسة نحوهم التي أشرنا إليها في موقفه نحوهم بحرمانهم⁽¹⁰⁾ من تلك الإمتيازات التي نالوها بغير حق ولا جهد بدلوهم، وأقصاهم من محيطه، وكان هذا منه نحوهم -في نظرنا- من عوامل نجاحه في الإصلاحات التي خاص غمارها على شتى الجبهات.

(1) -سليمان بن أبي السري مرت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 65 فقد طلب منه أهل هذه المدينة أن يأذن لهم برفع ضلالتهم لدى الخليفة عمر ضد قتيبة فعمل، أنظر قصة كاملة هناك.

(2) -ابن الأثير: حطبلغه بلده.

(3) -تاريخ الطبري، ج 6، ص 567، ابن الأثير: الكامل، ج 4، ص 162-163.

(4) -عاصم بن عمرو بن قتادة بن النعمان الأصبهاني: كان من العلماء المحدثين البارزين له دراية بعلم المغازي كلفه تخيفة عمر بتعليمها للناس في مسجد دمشق، فقتل، توفي سنة 120هـ - بن قتيبة: المعارف، ص 466، ابن عساكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 7، ص 129-130.

(5) -بشير بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه: لم أشر على ترجمة له.

(6) -كلب: قبيلة يمنية تنسب إلى كلب بن وبرة بن كلب، ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص 455-456. ط دار الكتب العلمية.

(7) -ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 257.

(8) -المصدر نفسه، ج 5، ص 257.

(9) -الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 152-153.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 74.

(10) -أنظر تهذيب الباب الثاني في موقله من آل بيته.

أما سهم سبيل الله فمن دون شك قد قام بتوزيعه على مستحقيه، ولكن نظرا لعنم وجود رسائل في هذا الشأن تدل على ذلك دلالة قوية وواضحة، وكذا لتداخل أوجه الإنفاق في سبيل الله من خزينة الفيء و خزينة الصدقة، ولذا فإنه ستوضح الأمور أكثر عند كلامنا على توزيع العطاء في باب الإقتصاد، وكذا باب الدعوة والجهاد.

رواية أخرى لما سبق

-267-

فسي حين أورد ابن سعد رواية أخرى من طريق يحيى بن واضح الذي قال: كتب عمر بن عبد العزيز: «أن تعمل الخانات بطريق خراسان»⁽¹⁾.

ولم يشر لمن كتب بذلك لوالي سمرقند الأنف الذكر، أم لوالي خراسان؟

وبالمثل كتب إلى عروة بن محمد واليه على اليمن يأمره بتقديم المساعدات للمسافرين والحجاج⁽²⁾.

ومن دون شك فإن تلك التعويضات التي كان يقدمها لمن جاءوا إليه متظلمين⁽³⁾، تدرج ضمن نفقات هذا السهم معتبرا إياهم من عابري السبيل.

(1) -الطبقات، م 5، ص 254.

(2) -نظر الرسالة رقم: 87.

(3) -نظر الرسالة رقم: 48، 50-59 فقد عرض المتظلمين الذين كانوا يعرضون ظلامتهم عليه.

ثالثا، زكاة الفطر اخذاً وتوزيعاً.

منشوره إلى الناس بأمره بإخراج زكاة الفطر

-268-

وحتى زكاة الفطر أولها اهتمامه البالغ فكان يحث المسلمين على إخراجها ودفعها إلى الفقراء والمساكين، فقد خطبهم بخصاصة قبل يوم الفطر بيوم، فذكر الزكاة فحضر عليها وقال:

«على كل إنسان صاع تمرًا ومدان من حنطة، وقال: إنه لا صلاة لمن لا زكاة له، ثم قسمها يوم الفطر»⁽¹⁾، وأمر أيضا عماله بأخذها من أعطيات أهل الديوان، وفي هذا السبيل قال المدائني: كتب عمر إلى الناس: «أما بعد، فإن صدقة الفطر سنة مؤكدة، فأدوا صدقة الفطر عن أهلكم: حرهم ومملوكهم، صغيرهم وكبيرهم، وليكن ما تؤنون عن كل رأس صاعا من شعير أو تمر، أو نصف صاع من برّ، ليقسم عاملكم ذلك في أهل المسكنة والحاجة من الحاضرة لئون أهل البادية - إن شاء الله - والسلام»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-268أ-

وقال ابن عبد ربه: أن عمر كتب إلى عماله:

«مُرُوا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْ أحرارهم وَلَا ممالئكم، صغيرا ولا كبيرا، ونكسرا ولا أنثى، إلا أخرج عنه صدقة فطر رمضان، مدين من قمح، أو صاعا من تمر، أو نسمة ذلك نصف درهم، فأما أهل العطاء فيؤخذ ذلك من أعطياتهم، عن أنفسهم وعيالاتهم، واستعملوا على ذلك رجلين من أهل الأمانة يقبضان ما اجتمع من ذلك، ثم يقسمانه في مساكين أهل الحاضرة، ولا يقسم على أهل البادية»⁽³⁾.

رواية أخرى لجزء من الرسالة السابقة وهي مرسله إلى عدي

-268ب-

في حين ذكر ابن زنجويه رواية أخرى من رواية الربيع بن صبيح الذي قال: كتب

(1) ابن سعد: الطبقات، 5، ص 267-268.

(2) الألباني: أصاب الأثر، ج 8، ص 152.

(3) العقد الفريد، ج 4، ص 436.

إلينا⁽¹⁾ عمر بن عبد العزيز في صدقة رمضان:

«عن الصغير والكبير والعبد والحر والذكر والأنثى نصف صاع من بُرٍّ، أو صاع من تمر، أو صاع من شعير»⁽²⁾.

رسالته إلى محدي بأمره أن يخدم المسلمين على إخراج زكاة الفطر

-268ج-

ومن الولاة الذين شملهم الأمر السابق، والي البصرة عدي بن أرطاة، إذ قال عوف⁽³⁾:

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة كتابا. فقرأه على منبر البصرة، وأنا أسمع:
«أما بعد فمر من قبلك من المسلمين أن يخرجوا زكاة الفطر، صاعا من تمر أو نصف صاع من بُرٍّ»⁽⁴⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة

-268د-

في حين جاء عند ابن زنجويه جزءا من الرواية يكمل ما سبق.

فقد قال عوف: قرئ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز في صدقة رمضان:

«(5) واجعل على أهل الديوان نصف درهم، من كل إسمان يؤخذ من أعطياتهم»⁽⁶⁾.

هذا ولم يقتصر الأمر على سماع عوف والربيع بن صبيح وإنما سمع هذه الرسالة

أيضا وعدي يقرؤها: ابن عون عبد الله بن عون بن أرطبان إمام وشيخ أهل البصرة، كما هو مشار إلى روايته أنناه التي أوردها ابن أبي شيبة⁽⁷⁾.

وكذلك قتادة بن دعامة السدوسي إمام أهل البصرة أيضا، الذي أشار إلى ما يأخذ عمر

من أهل الديوان، إلا أنه لم يذكر أن عمر كتب بذلك⁽⁸⁾.

(1) -الذين كتب إليهم: هم أهل البصرة لأن الربيع بن صبيح بصري توفي غازيا في الهند سنة 160هـ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 36. موتك هي طريقة للخليفة عمر في تبليغ أوامره، أن يأمر الوالي بقراءة تلك على المسلمين من على المنبر، وقد مر معنا مثل ذلك فيما سبق ومبني ما يؤكد هذا أيضا.

(2) -الأموال، ص 1248.

(3) -الظاهر أنه عوف بن أبي جميلة الأعرجي البصري، انظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8، ص 166-167.

(4) -الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 2، ص 47 (كتاب الزكاة، باب: صدقة الفطر).

(5) -ابن أبي شيبة: يؤخذ من أهل الديوان من أعطياتهم نصف درهم» وللإشارة فإن وجود ولو العطف، يدل على أن هناك كلام قد سبق. إن لم تكن زائدة.

(6) -الأموال، ص 1268.

(7) -المصنف، ج 3، ص 174، (كتاب الزكاة، باب: في إعطاء الدرهم في زكاة الفطر).

(8) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 282.

رواية أخرى لما سبق والظاهر أنها إلى محمد

-268-

وجاء عند عبد الرزاق رواية أخرى تختلف قليلا عما سبق، فقد قال معمر بن راشد: كتب عمر بن عبد العزيز: «على كل اثنين درهم»⁽¹⁾.

يعني زكاة الفطر، وهو المشار إليه فيما سبق وفيما يلي بنصف درهم على كل إنسان.

رواية أخرى للرسالة السابقة لعلمنا مرحلة إلى وإلى مصر

-268و-

ويظهر أن هذا الأمر خص به أيضا وإلى مصر، فقد قال يزيد بن أبي حبيب⁽²⁾ مفتى أهل مصر: أن عمر بن عبد العزيز كتب: «يؤخذ من عطاء كل رجل نصف درهم زكاة الفطر»⁽³⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة وهي مرحلة إلى أهل الرقة

-268 ز-

في حين نكر ابن زنجويه جزءا من الرسالة السابقة من طريق جعفر بن برقان الذي

قال: كتب إلينا⁽⁴⁾ عمر بن عبد العزيز في يوم فطر: «أن أخرجوا صاعا بين كل اثنين»⁽⁵⁾. أي من بُرِّ قَمْح-

وهذا كأمره السابق بإخراج درهم عن كل اثنين.

ومما سبق تكشف لنا هذه النصوص شيئين هاميين كان العمل بموجبهما جاريا في ذلك العهد:

أولهما: إخراج القيمة في زكاة الفطر، وتقدر بنصف درهم عن كل فرد، وهذا بالتالي

يكشف لنا قيمة الصاع من الشعير، أو التمر بالدراهم، وبذلك يتأكد لنا اختلاف أثمان الأشياء

لدى الصحابة والتابعين لاختلاف جنسها، وتأثير تلك في الفتاوى والأحكام. والحقيقة أن

(1) -المصنف، ج3، ص316 (كتاب صلاة العيدين - باب: زكاة الفطر).

(2) -في غالب الأحيان لنا نكتشف الجهة التي تلت الرسالة من الروايات كما في الروايات التي مررت، وروايات أخرى أشرنا إليها، وكما سيأتي ذكر ذلك مرارا، منها رواية ميمون بن مهران التالية إثر هذه الرسالة. ومن ثم اعتقدنا أنها موجهة إلى وإلى مصر.

أما فيما يخص يزيد بن أبي حبيب المنظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج11، ص318-319.

(3) -ابن زنجويه: الأموال، ص1267.

(4) -سنن المطبوع لـ جعفر بن برقان الكلابي كان ينزل الرقة وقد مررت ترجمته في أول هذا الباب، ومن ثم ترجح لدينا أنها مرسلة إلى أهلها، ولكن فيكون الخطأ هو قد أرسلها إلى ميمون، أو لمسلم بن وابصة؟

(5) -الأموال، ص1247.

العلماء تكلموا على حكم اخراج القيمة المالية في صدقة الفطر، فهناك من جوزها وهناك من لم يجوزها⁽¹⁾.

والشيء الثاني: تعديل صاع من تمر أو شعير أو أقط أو زبيب بمدين من حنطة قمح- هذا وقد اختلف العلماء في أول من فعل ذلك فقد جاءت روايات يشير فيها روايتها أن أول من عمل ذلك هو النبي ﷺ واحتدى حذوه الخلفاء الراشدين من بعده، ولكن هناك من يشير إلى أن معاوية بن أبي سفيان هو الذي قام بذلك في إحدى زيارته إلى المدينة المنورة⁽²⁾.

هذا وقد اختلفت آراء العلماء أيضا بين مؤيد لذلك وبين مخالف. إلا أن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عمل على إحياء السنة عاملا بها وحث أعوانه على أن يقوموا بذلك ملتزما بما كان قد اشترطه على نفسه بتعليمها لرعيته⁽³⁾. وكشف بذلك عن أصالة حكمه المستمد من الكتاب والسنة واجتهاده في مراعاة مصالح الفقراء مراعيًا في ذلك اختلاف منتجات البيئات، وظروف الأفراد وأحوالهم ميسرا عليهم غير مع عسر.

رسالة له يذم فيها بأنه ليس على أهل البادية زكاة الفطر

-269-

وعن عبيد الله بن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كتب: «أن ليس على أهل البادية زكاة الفطرة»⁽⁴⁾.

ولولا قول بعض العلماء في زمن عمر بذلك، مثل عطاء وربيعة والزهري لقلنا أن ما كتب به عمر يشك فيه، وقد يكون قد تراجع عن ذلك ولم يصلنا نسخه لهذا الأمر. ولعل ما كتب به كان باقتراح من الإمام الزهري الذي سيأتي ما يؤكد قولنا باعتماد عمر لمقترحاته لتأخذ مجراها إلى ميدان التطبيق. بعد أن كنا قد أشرنا إلى بعضها فيما سبق.

(1)-الباجي: المنتقى، ج2، ص125 وما بعدها. (كتب الزكاة. مكية زكاة الفطر، ابن تدامة: المعنى، ج2، ص661 وما بعدها.

-القرضلي: فقه الزكاة، ج2، ص948 وما بعدها.

(2)-صحيح البخاري، ج2، ص161، (كتب الزكاة. باب: صدقة الفطر)

-صحيح مسلم، ج3، ص69، (كتب الزكاة. باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير)

-سنن ترمذي، ج3، ص59-60 (كتب الزكاة. باب: ما جاء في صدقة الفطر)، ابن القيم: زاد المعاد، ج2، ص19-21

-الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج2، ص42 وما بعدها (كتب الزكاة. باب: مقدار صدقة الفطر)، لقد أشبع القضية بحثاً

-القرضلي: فقه الزكاة، ج2، ص932 وما بعدها، فقد أوفى الموضوع حقه ذكراً لئلا تقتلن بلخراج الصاع والقران من يقول بلخراج

نصف الصاع. والفطر بقية المصادر السابقة المذكورة في الهامش لقد أشرت إلى ذلك

(3)- فطر فرسالة رقم: 760، 760.

(4)-الحين زنجريد: الأموال، ص1266.

ويعلق حميد بن زنجويه بعد ذكره للأثار التي ذكر فيها أصحابها عدم أخذها منهم والذين يخالفونهم فيوجبونها عليهم، فيقول: «زكاة الفطر واجبة على أهل البادية كوجوبها على غيرهم، من وجد منهم طعاما فعليه أن يخرجها من طعامه الذي يأكل...»⁽¹⁾.
وقال الإمام مالك قبله بمثل ذلك⁽²⁾، بل أكثر أهل العلم يوجبونها عليهم لأنها زكاة كبقية زكاة الأموال باعتبارهم مسلمين⁽³⁾.

رحمه على أحد عماله بأمره بتوزيع ما اجتمع عنده من زكاة الفطر

-270-

رسالة العامل: وقال الإمام مالك -رحمه الله- «بلغني أن عاملا⁽⁴⁾ لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يخبره: أنه اجتمع عنده من زكاة الفطر شيء كثير، وأن ذلك لما رجوا من عدل أمير المؤمنين».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر: إنهم لم يخبروني وإياك كما رجوا، فإذا جاعك كتابي هذا، فإن جاعك ليلا فإن استطعت أن لا تصبح حتى تقسمه فافعل. وأي شيء رأيي فيه حتى تكتب إلي فيه؟!»⁽⁵⁾.

سبغة أخرى لرحمة لسابق على عامله

-270-

رسالة العامل: وقال الإمام مالك: «أن عاملا لعمر بن عبد العزيز كتب إليه: إن الناس لما سمعوا بولايتك تسارعوا إلى أداء الزكاة، زكاة الفطر فقد اجتمع من ذلك شيء كثير، ولم أحب أن أحدث فيها شيئا حتى تكتب إلي برأيك».

رد عمر عليه: «فكتب إليه: لعمر! ما وجدوني وإياك على ماظنوا؛ وما حبسك إياها إلى اليوم! فأخرجها حين تنتظر في كتابي»⁽⁶⁾.

(1)- نفسه، ص 1267.

(2)- الموطأ، ص 191 (كتاب الزكاة. من يجب عليه زكاة الفطر).

(3)- ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 653-654.

- لشوكلي: نيل الأوطار، ج 4، ص 252 (كتاب الزكاة. باب: زكاة الفطر).

(4)- حال سحنون: يقال: «إنه عثمان» ولم يزد على هذا ولم يتبين لنا من هو من ولاته؟ أم عثمان بن سعد المنفري واليه على دمشق؟ أم هو عثمان بن محمد بن أبي سويد واليه في فترة من الفترات، وقد تكلمنا عن هذا الموضوع الذي ساد ولاية دمشق على تملوقنا على الرسالة

رقم: 180، ونظر ترجمة محمد بن أبي سويد عند إيرلندا للرسالة رقم: 18.

(5)- ابن رشد: البيان والتصيل، ج 17، ص 154.

(6)- ابن الجوزي: سيرة صرة، ص 105.

رواية أخرى لرحمة السابق

- 270 ب -

إلا أن محمد بن رشد يشك في أن تكون الرواية السابقة خاصة بزكاة الفطر قال «وقعت هذه الحكاية في كتاب: زكاة العين في رسم الرطب باليابس من هذا السماع على خلاف ما وقعت ها هنا⁽¹⁾، إذ لم يذكر هناك كون الزكاة مجتمعة عند العامل من زكاة الفطر ونص الرواية هناك قال⁽²⁾: «وسمعت مالكا يذكر: أن عاملا لعمر بن عبد العزيز كتب إليه: رسالة العامل: إن الناس قد أسرعوا في أداء الزكاة فرغبوا في ذلك لموضع عدك وأنه قد اجتمعت عندي زكاة كثيرة»

رد عمر عليه: «فكان عمر كره ذلك من كتابه لمدحه⁽³⁾، فكتب إليه: ما وجدوني وإياك على ما رجوا وظنوا، فاقسمها⁽⁴⁾».

وقال محمد بن رشد معلقا على ذلك: «وهذا أصح مما وقع هاهنا -لرواية زكاة الفطر- لأن زكاة الفطر، الحكم فيها أن تجمع قبل يوم الفطر فتفرق يوم الفطر». والظاهر أن هذه الرواية هي الأرجح، إذ من المستبعد أن يجهل هذا العامل حكم هذه الفريضة التي حددت السنة مقدارها ووقت إخراجها على أن يكون قبل صلاة العيد لأن الهدف من فرضها إنتفى وهو إغناء الفقراء والمساكين عن الطلب في هذا اليوم بإدخال السرور عليهم⁽⁵⁾.

والذي يزيد من اطمئناننا إلى ذلك، ويصدق عندنا قول ابن رشد الأتف الذكر على ذلك: إشارة الوالي إلى إسراع الناس في دفع زكاتهم إليه لموضع عدله وتفتهم فيه، وكانوا من قبل يرفضون تقديمها إلى الخلفاء الذين سبقوه لعدم تفتهم فيهم بوضعهم إياها في غير مواضعها، إضافة إلى عدم شرعية حكمهم أو ظلمهم على حسب تبرير من رفض دفعها إليهم كما أشرنا

(1) أي للرواية التي مرت الإشارة إليها.

(2) نقل في هذا السماع هو عبد الرحمن بن القاسم تلميذ الإمام مالك -رحمهما الله- 132-191هـ.

في حين أن السماع الذي أتى عند ابن الجوزي من طريق لشهب عن مالك -140-204هـ-.

(3) انظر الفصل الرابع من الباب الأول، إعماده ما وعظه منها له في حياته السليمانية. ص 135-140.

(4) البيان والتعميل، ج2، ص360، وكرر هذه الرواية في الجزء 18 أيضا، ص65-66.

(5) اختلفت آراء العلماء في حكم إذا أخرها صاحبها بعد هذا الوقت فمن قال بالكراهة وآخرون قالوا بالحرمة

انظر: المنهاج لابن قدامة، ج2، ص665 وما بعدها.

التشوكشي: نيل الأوطار، ج4، ص255 (كتاب الزكاة. باب: زكاة الفطر).

القرضاوي: إته الزكاة، ج2، ص952 وما بعدها.

إلى ذلك فيما سبق، فلما تولى أمير المؤمنين عمر، رغبوا في أدائها إليه وإلى نوابه لما يعرفون عنه من استقامة وعدل في أخذها وتوزيعها، ومما يؤكد ذلك، قوله في الرواية الأنفة على هذه الأخيرة «وأي رأي لي فيها؟» يريد بذلك، أنه لا رأي له في أخذ رأيه في توزيعها أو عدم توزيعها، مع ما جاء في القرآن والسنة، فلا بد من تنفيذها على إلاله دون تأخير أو تضييع للوقت بطرح الأمر عليه. ذلك أن الشيء الثابت أن تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وقد فعل ذلك عمر فيما مرت الإشارة إليه.

أما توزيع صدقة الفطر، فيكون على الفقراء والمساكين دون غيرهم، إلا إذا كانت هناك مصلحة معتبرة في غيرهم فتصرف في ذلك.

رابعاً: تقيي الخليفة عمر عن صدقات أصحاب رسول الله ﷺ.

رسالته إلى أبي بكر بن عزة يأمره أن يمتنع له يمنع عن صدقات أصحاب

رسول الله ﷺ

-271-

هذا وأراد الخليفة عمر أن يجمع نسخ عن أوقاف أصحاب رسول الله ﷺ ليتحقق من السبل التي أوقفت من أجلها، فقد أخبر أبو بكر بن محمد أسامة بن زيد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه في خلافته: «أكتب لي نسخة صدقات أصحاب النبي ﷺ وتسمية ولائها، وارفع في أمسابهم وأكتب لي الحديث الذي حدثتني عن عمرة⁽¹⁾ عن عائشة⁽²⁾».

قام أبو بكر - رحمه الله - بالذي أوكل إليه كما هو مبين في الرواية الآتية. أما الحديث المشار إليه، فقلعه يقصد الأحاديث التي روتها عن أم المؤمنين عائشة عن النبي ﷺ، كما هو مبين في رسالة أخرى إليه جاء ذكرها في باب: الرسائل التربوية⁽³⁾.

أو يقصد حديثها التالي عن تجاوزات بعض الرجال في حرمان بعض بناتهم من منافع صدقاتهم.

أما ولاة هذه الصدقات، فلم يتبين لنا من هم.

رواية أخرى للرسالة العارفة

-271-

رسالة عمر إليه: في حين جاء في المدونة بخلاف ما سبق، فقد قال أبو بكر بن حزم: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: أن يفحص له عن الصدقات، وكيف كانت أول ما كانت؟».

(1) - عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة: خالة أبي بكر بن حزم نشأت في كنف أم المؤمنين عائشة، ومن ثم كتبت أعلم بأحاديثها، كانت عالمة عبادة خيرة، تلقى العلم على يدها العديد من العلماء منهم: الخليفة عمر والزهري ويحيى بن سعيد، توفيت سنة 106 هـ ولم تكن وفاتها في سنة 98 هـ ولو حصل ذلك لبطل ما كتب به عمر إلى أبي بكر

- ابن سعد: الطبقات، ج 8، ص 353

- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 6، ص 443.

(2) - البخاري: التاريخ الصغير، ج 1، ص 248-249، البخاري: التاريخ الأوسط، ج 1، ص 358، رقم: 783.

(3) - نظر الرسالة رقم: 761-761 ج.

رده على عمر: قال: «فكتبت إليه أنكر له:

صدقة عبد الله بن زيد⁽¹⁾، وأبي طلحة⁽²⁾، وأبي الدحداح⁽³⁾.

وكتبت إليه أنكر له:

أن عمرة بنت عبد الرحمن ذكرت لي عن عائشة أنها كانت إذا ذكرت صدقات الناس

اليوم، وإخراج الرجال بناتهم منها تقول: ما وجدت للناس مثلاً اليوم⁽⁴⁾. في صدقاتهم إلا كما

قال الله **يُحَلِّقُ**: «وَقَالُوا مَا فِيهِ بِكُلِّ مَنَةٍ إِلَّا نِعْمَةٌ خَالِصَةٌ إِلَيْنَا وَمَعْرُوفًا عَلَيَّ أَرْوَاهُ وَأَنْ يَكُنْ

قَاتِلٌ: وَاللَّهُ مُبْتَلِيَةٌ فَمَوْءِدٍ مُرْتَدًّا»⁽⁵⁾! إنه ليتصدق الرج بالصدقة العظيمة على ابنته

فترى عضارة صدقته عليها، وترى ابنته الأخرى، وإنه ليعرف عليها الخصاصة لما أبوها

أخرجها من صدقته.

[ق⁽⁶⁾] وإن عمر بن عبد العزيز مات حين مات وإنه ليريد أن يرد صدقات الناس التي

أخرجوا منها النساء⁽⁷⁾.

هذا ما ذكره أبو بكر من صدقات لهؤلاء الصحابة **رَضِيَ** ولكن هناك صدقات غيرهم لا

ندري ما الداعي إلى عدم الإشارة إليهم، نذكر منهم على الخصوص: تصدق عمر بن

الخطاب **بِمَنْعٍ**⁽⁸⁾.

(1)- عبد الله بن زيد بن عبد ربه: الفزرجي الأنصاري شهد العقبة وسائر المشاهد مع رسول الله **صَلَّى** وهو الذي أرى الأذان في النوم توفي سنة 32 هـ . الطبقات، ج 3، ق 2، ص 87.

- ابن عبد نير: الإستيعاب بهامش الإصباة، ج 3، ص 311-312.

(2)- أبو ضحمة: واسمه: زيد بن سهل بن الأسود النجاري الأنصاري يمد من المسجلة الذين شهدوا العقبة وبنو سائر المشاهد رسول الله **صَلَّى**. اختلف في سنة وفاته، قول سنة 51 هـ.

- ابن سعد: الطبقات، ج 3، ق 2، ص 64-66.

- ابن عبد نير: الإستيعاب، ج 1، ص 549-550، بهمس الإصباة ونثر ابن حجر: الإصباة، ج 1، ص 566-567.

(3)- أبو الدحداح الأنصاري حليف لهم، يحبط بحياته الغموض.

- ابن حجر: الإصباة، ج 4، ص 59.

(4)- أي قبل وفاتها سنة 58 هـ.

(5)- سورة الأنعام، الآية: 139.

(6)- ما بين العاصرتين إضافة من عنقنا دلولا على انتهاء قول عائشة رضي الله عنها- وبذرية تعليق أبي بكر بن حزم.

(7)- الإمام مالك: المدونة، ج 4، ص 345 (كتاب العيس والمسئلة، في العيس على الولد وإخراج البنات...).

(8)- عبد فرزق: المصنف، ج 10، ص 376-377 (كتاب أهل الكتاب، وصية عمر بن الخطاب).

وشأن: سم موضع بارض خير كما جاء في روايات نصوص المسئلة مضطفا إليه صرمة ابن الأكوخ.

والوث: محمد البلدان، ج 2، ص 84-85، مادة (شغ).

واقطر: مسنن أبي داود، ج 2، ص 14 (كتاب الوصايا، باب: في الرجل يوقف الوقف)، وأخرج الوصية أيضا بقية رجال كتب الحديث

وصدقة الإمام علي بينيع⁽¹⁾ وقفا لله على الفقراء الأقارب والأباعد.

وصدقة عمرو بن العاص بالوهط، وقفا لله تعالى⁽²⁾.

وتصدق الزبير بن العوام ببعض دوره على بناته أن تسكن، فإن استغنت بزواج فلا حق

لها في السكن⁽³⁾.

وتصدق الأرقم بن أبي الأرقم بداره التي كانت على الصفا بمكة على ولده التي كان

رسول الله ﷺ يجتمع فيها بأصحابه سرا⁽⁴⁾.

وأوقف سعد بن عبادة على أمه بستان له يدعى المخراف⁽⁵⁾ وغيرهم كثيرون، الذين

كان واقفوها من الصحابة رضي الله عنهم يوقفونها في سبيل البر والاحسان، منها ما كان مساكن ومنها

ما كان بساتين، ومنها ما كان آبار ومنابع مياه، ومنها ما كان خيولا وسلاحا، ومنها ما كان

مالا نقديا.

أما ما أشار إليه أبو بكر بن حزم من استنكار عائشة رضي الله عنها - من عدم عدل

الآباء في وصاياهم بين بناتهم من جهة، وبين أولادهم الذكور من جهة أخرى، فقد كان سائدا

في عهدنا وفي عهد من تلاها، وقد طبق ذلك الخليفة عبد الملك بن مروان نفسه على بناته

بحرمانهم من الإرث في العقار - إن صحت الرواية - أن ذلك خاص بالميراث، إن لم يكن

في بعض وقفياته ففي رواية: أن عمر بن عبد العزيز طلب ميراث فاطمة زوجته مما ترك

عبد الملك من عقار، فأعلمه سليمان بما أوصى به والده «أن ليس للبنات شيء» وأرسل من

يأتيه بكتاب الوصية، فقال عمر بن عبد العزيز متهمًا مستنكرا هذا العمل «إلى

المصحف أرسلته!»⁽⁶⁾.

وفي رواية أخرى أنه كلمه في ميراث بنات عبد العزيز من بنتي عبد الملك، ثم ذكر ما

سبق⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 10، ص 375-376 (كتاب أهل الكتاب. وصية الإمام علي). وبينع: هي عين عن بين رضي بن رضوى لمن

كان مستخدرا من المدينة إلى البحر، فأعلمه إياها رسول الله ﷺ ، بقوت: معجم البلدان، م 5، ص 449-450. مادة: (بينع) ولما يتعلق

بمسئلة الإمام رضي الله عنه. نظر الفصل الثاني من الباب للتمتع عند كلامنا على رده بقية حقوق آل البيت وإكرامه لهم.

⁽²⁾ - عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 10، ص 377-378 (كتاب أهل الكتاب. وصية عمرو بن العاص) ، والوهط: مال لعمرو بن العاص

كان بالطائف، وهو كرم يثمر لزبيب ، بقوت: معجم البلدان: م 5، ص 386، مادة: (وهط).

⁽³⁾ - الحسن الدرهمي، ج 2، ص 518 (كتاب الوصيات. باب: في الواف) ، ابن سعد: الطبقات، م 3، ق 1، ص 75.

⁽⁴⁾ - المعجم: المستوفى، ج 3، ص 502-503. (كتاب فضائل. دار الأرقم بن أبي الأرقم).

⁽⁵⁾ - مسعود بن عماري، ج 4، ص 8-9 (كتاب الوصايا. باب: لإاقل: لرضي لو بستانتي مسئلة عن أمي).

⁽⁶⁾ - أسلم بن الجوزي: سيرة عمر، ص 48.

⁽⁷⁾ - أسلم بن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 31.

وفي رواية ثالثة أن رجلا طلب ميراث بعض نساء الخلفاء فأخبره بأنه لا يرى للنساء حقا في إرث العقار، فتعجب عمر فقال: «سيحان الله! وأين كتاب الله؟!» ثم أرسل من يأتيه بسجل عبد الملك الذي كتب في ذلك، فقال له عمر: «لكأنك أرسلت إلي المصحف؟!»⁽¹⁾.
وسواء كانت هذه أو تلك، فإنها حقيقة كانت قائمة، وإن بقيت بعض تفاصيلها خافية علينا، وهي من مظالم عبد الملك بن مروان -إن صححت- ولا أخال عمر بن عبد العزيز بقي ساكتا عنها كما لم يسكت عن تجاوزات بعض الآباء في اخراج بناتهم من الانتفاع بصدقاتهم من بعدهم كما أشار إلى ذلك أبو بكر ليردها إلى الحق، لأنها مجانية للشرع فتوفي ولم يحقق ذلك.

رسالة عمر بن الخطاب يتصدق بماله كله بأمر بردد ذلك إلى الثلث

-272-

وقال إسحاق بن راشد: كتب عمر بن عبد العزيز في الذي يتصدق بماله كله: «إذا وضع ماله في حق، فلا أحد أحق بماله كله، وإذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض فليس له إلا الثلث»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-272-

في حين جاء في رواية أخرى عند ابن أبي شيبة عن الأوزاعي، قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل تصدق بماله كله على غير وارث، ثم حبسه حتى مات. «يرد ذلك إلى الثلث»⁽³⁾.

ما أمر به أمير المؤمنين من رد ذلك إلى الثلث هو ما جاء في الشرع وأشارت إليه السنة النبوية وعمل به الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم ومن بعده⁽⁴⁾.

(1) -حين الحوزي، المصدر السابق، ص 47-48.

(2) -عبد الرزاق: المصنف، ج 9، ص 70 (كتاب الوصايا، لا وصية لوارث، والرجل يوصي بماله كله).

وتنظر ص 75 فقد ذكر رواية أخرى عن الزهري تتفق مع ما أثبت.

(3) -المصنف، ج 11، ص 181 (كتاب الوصايا، الرجل يوصي أن يتصدق به بماله كله فلا يتخذ ذلك حتى يموت).

(4) -مسحوق البخاري، ج 4، ص 3 (كتاب الوصايا، باب: أن يترك ورثته أغنياء...) وما تلاه من أبواب مسحوق مسلم، ج 5، ص 71 (كتاب الوصايا، باب: وصية بالثلث).

-ابن قدامة: المغني، ج 6، ص 414 وما بعدها. (كتاب الوصايا الأول).

-الإمام مالك: المدونة، ج 4، ص 278 وما بعدها.

خاتمة: آثار تطبيق فريضة الصدقة ،

حققت سياسة الخليفة عمر الراشدة بتطبيقه لهذه الفريضة نتائج مرضية على الفرد خاصة والمجتمع عامة، مع ما كان لإقامته لساتر الفرائض، واهتمامه بسائر القطاعات من دور حيوي في الوصول إلى هذه النتائج الرائعة، فالأكباد الجائعة⁽¹⁾ عنده تأتي في مقدمة الأولويات في الإنفاق، إذ لم يكد يمضي وقت قصير على إقامته لهذه العبادة المالية حتى وجد المسلمون أنفسهم في رفاة شاملة نتيجة لتحسن دخل الفئات المحرومة الذين أنفقوا ما وُزِعَ عليهم على إشباع حاجاتهم الأساسية، ذلك أن أمير المؤمنين ليس عنده شيء أفضل من توزيع الثروة بعدل لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل، فقد كان يدرك دون شك أنه المقدمة الأولى لتحقيق الأمن في كافة مظاهره داخل دولة الاسلام، بعد أن كان غيره يريد تحقيق ذلك بالاستئثار بالثروة والظلم والقهر لقطاع عريض من المجتمع⁽²⁾، وهذه نقطة بارزة في تدهور العمران وفساده على حد تعبير العلامة ابن خلدون. والحق أنه قد تواترت الأخبار عن الازدهار الذي حصل في عهده حتى أصبح الأغنياء لا يجدون من يستحق الزكاة، وكانت من قبل مشكلة عوز وفقر، بالفعل كانت حالة الرخاء هذه وتقلص شبح الفقر شاملة للعديد من المناطق، في المشرق والمغرب على السواء، والأدلة على ذلك وفيرة من شهود عيان عاصروا هذه الفترة التي مرت على الأمة كالوميض نذكر منهم: يقول يحيى بن سعيد الأنصاري: أن الخليفة عمر أرسله إلى إفريقية لجمع صدقاتها وتوزيعها ففعل ما أمره به الخليفة، ثم يقول: «... وطلبت فقراء نعطيهما لهم، فلم نجد بها فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم وولأوهم للمسلمين»⁽³⁾.

وفي رواية أخرى أنه وزعها وفضلت فضلة منها، فلم يجد لمن يعطيها، فاشتري خاتمة سوداء وأعتقها، وأعطاهما أربعين كبشا⁽⁴⁾.

(1)-انظر الرسالة التالية رقم: 278.

(2)-الحقيقة أن ابن قتيبة والمسعودي ذكرا رواية غنية في الأهمية لخصر فيها أحد شيوخ بني أمية سبب زوال ملكهم بقسماتهم بالذات وإفساد أمور الدولة، وظلمهم للرعية، والإعراط في فرض الخراج حتى تخربت الضوايح فكانت العبقة أن حلى بيت المال، ويكثر أحوالهم لمصلحتهم على مصالح الدولة، وقاموا بأعمال دون أن يمدوا إلى الخلفاء لمشاورتهم فيها، إضافة إلى تلخر عطاء الجند الذين أغرامهم أصابعهم فتعلونوا معهم عليهم، وكذا قلة الأنصار، وأهم شيء كتمان الأخبار عن الخلفاء ، مروج للذهب، ج، 3، ص 228 ، صيون الأخبار، ج 1، ص 205-206. كما صور سدوق مولى آل أبي لهب الوضع في آخر دولتهم ببلغ عبارة كاشفا للتجزؤات التي لودت بحكمهم.

ابن عسك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 70.

(3)-ابن عبد الحكم: سيورة عمر، ص 65.

(4)-أسير العرب قسم: طبقات حماد إفريقية وتونس، ص 93-94.

-والحجاز أيضا نالته بركة تطبيق هذه الفريضة، يقول عمر بن أسيد بن عبد الرحمن: «والله! ما مات عمر حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس»⁽¹⁾. ويؤيد هذا ما ذكره عذرة بن أبي لبابة الذي أرسله الخليفة عمر إلى المدينة بمائة وخمسين درهما ليوزعها على فقراء الأنصار. فأتى عبد العزيز بن سلمة الماجشون فسأله عنهم فقال له: «والله! ما أعلم أن فيهم محتاجا، لقد أغناهم عمر بن عبد العزيز، فزغ إليهم حين ولى، فلم يترك فيهم أحدا إلا الحقه»⁽²⁾ -أي في ديوان العطاء-.

ويؤكد اغتناء فقراء المدينة المنورة ما أخبره به أحد أهلها قدم عليه، فسأله عنهم، فقد كان يعرف أماكن جلوسهم إبان إمارته، فأخبره باغتنائهم وقيامهم منها، وكانوا من قبل يبيعون الحطب، فالتمس منهم بعد، فقالوا: «قد أغنانا الله عن بيعه بما يعطينا عمر»⁽³⁾. هذا وقد لخص له راكب حال أهلها في كلمة جامعة بعد أن سأله عنهم قال: «تركت المدينة والظالم بها مقهور، والمظلوم بها منصور، والغني بها موفور، والعائل مجبور» فسر بذلك عمر⁽⁴⁾.

-أما بنو تغلب بالجزيرة الفراتية، فقد اغتواهم الآخرون، فقد سبق نكر ما ذكره ابن جندب الذي تولى قبض صدقات أغنيائهم وردها على فقرائهم، حتى كان الفقير منهم يصيب الفريضتين والثلاث، فما يفارق الحي وفيهم فقير⁽⁵⁾. وكذلك الحال بالنسبة لقبيلة كلب التي كانت تسكن بادية الشام حتى رفعت أموال أفرادها إلى بيت مال الصدقة بدمشق لتوزع على مستحقيها⁽⁶⁾. وأهل العراق أيضا كانت نتائج تطبيق هذه الفريضة جد مثمرة، فأهل البصرة مثلا كثرت خيراتهم، وأصبحوا يتمرغون في النعيم مما اضطر واليهم عدي بن أرطاة أن يرفع قضيتهم إلى الخليفة يخبره عن قلة شكرهم لهذا النعيم⁽⁷⁾.

(1) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 110.

(2) -ساجدة لصل: حور بن عبد العزيز وسيلته في رد المظالم، ص 166. نقلا عن تاريخ أبي زرعة، ج 1، ص 502.

(3) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 98.

(4) -ابن الجوزي: مهرة صر، ص 94.

(5) -ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 115-116.

(6) -خطب ما سبق رسالة رقم: 247.

(7) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 257.

(8) -خطب الرسالة رقم: 372.

وكذا أهل الكوفة الذين فاضت الأموال عن حاجتهم⁽¹⁾. وأهل خراسان أيضا مثل ذلك⁽²⁾. ويقول محمد بن قيس أحد المقربين إلى الخليفة عمر يستعرض برنامج عمله فكان مما قاله: «... فإذا أصبح جلس في رد المظالم، وأمر بالصدقات أن تقسم في أهلها، فلقد رأيت من يتصدق عليه في العام القابل له إبل فيها صدقة»⁽³⁾.

ويعضد هذا القول ما ذكره أيضا مهاجر بن يزيد الذي قال: «بعثنا عمر بن عبد العزيز فقسنا الصدقة فيهم»⁽⁴⁾، فلقد رأيتنا وإنا لنصدق من العام القابل من كان يتصدق عليه»⁽⁵⁾. وحتى أن أبا هاشم لخص ما آل إليه الوضع من تحسن في عهده فقال: «كان الرجل يخرج زكاة ماله في زمن عمر بن عبد العزيز، فلا يجد أحدا يقبلها»⁽⁶⁾.

وحتى أن مناديه كان ينادي في كل يوم: «أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أغني كل من هؤلاء»⁽⁷⁾.

ومما تجدر ملاحظته، فإنه وإن كانت هناك مبالغة في تصوير الوضع في عهده بالازدهار، إظهارا لسوء الأحوال في عهد من سبقه من الخلفاء، فإن الحقيقة الثابتة: أن الرخاء قد عم الناس، المسلم والنمي على السواء، ومد الأمن رواقه، فلم يعد هناك سفك للأرواح إلا بإذن الخليفة، أو ضرب أبقار الناس إلا في حد من حدود الله، أو تصادر الأموال إلا إذا أمر الخليفة بذلك، أو انتهاك لأعراض الناس، كل ذلك أصبحت له قدسيته وشيء حيوي للجماهير التي ضحت من أجل ذلك بالنفس والنفس، حتى جاء الخليفة عمر فوفر لها كل ذلك دون تضحية، أو حتى ضغط منها، بالشغب أو الإحتجاج، لأن ذلك من الحقوق الأساسية الحيوية - في نظر الخليفة - للأمة ومن استظل بذمتها أن تحاط بالرعية وتضان، من أن يتعدى عليها متعديًا بالتضييق أو المصادرة.

(1) -أنظر الرسائل من رقم: 352 إلى 355.

(2) -أنظر الرسالة رقم: 358.

(3) -لمن سجد: المصدر السابق، م، 5، ص 256.

(4) -لم يشر إلى المنطقة التي بعثهم ليقضوا سنكف أهلها ولعلها إما الشام أو المدينة المنورة.

(5) -لمن سجد: المصدر السابق، م، 5، ص 256.

(6) -لمن يضل: تلويح ونسط 204-205، 225.

(7) -لمن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 200.

وعرفت الجماهير التي عانت من الظلم والحرمان، والخوف والجوع من قبل أهمية ما أنجزه الخليفة لها، وإن كان دون طموحه، خذ على ذلك مثلاً: جماهير أهل العراق التي عانت أكثر من غيرها من التجاوزات والمظالم والمغارم، حيث كانت تخرج لاستقبال رسول أمير المؤمنين لما تعونته منه من حملة للأنباء السارة، وتسرع لقدمه ويحتشدون لاستقباله ويسيرون وراءه حتى يدخل المسجد، فيقرأ عليها ما أمر به الخليفة، أو ما نهى عنه، حتى كان اليوم الذي قتم فيه يحمل نبأ وفاة خليفتهم البار، فإذا هو باك «فبكى الناس لبيكانه لعظيم ما نزل بهم، ولعظيم مصيبتهم»⁽¹⁾.

حسب لهم أن يبكوا فقد كانوا يعرفون ما ستؤول إليه أحوالهم، وقد حصل ذلك بالفعل حيث تدهورت أحوالهم وتجددت الفتن والثورات في اقليمهم.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص 63.

ونظر كلمة واد لشكر الذي قدم طوبه من هناك، ابن كتيبة: عيون الأخبار، ج 1، ص 230.

الفصل الثالث:

رمائل أمير المؤمنين

الخاصة بفريختي الصور والمعج

جامعة الأئمة
القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بفريضة الصوم والحج:

أولاً: رسائله الخاصة بفريضة الصوم:

1- ما جاء في رؤية الهلال للصوم والإفطار :

رسائله إلى أهل البصرة في رؤية الهلال

-273-

وعمل أمير المؤمنين على إقامة هذا الركن وفق ما جاء في الكتاب والسنة تعليماً وتوجيهاً لأمة الإسلام، من ذلك ما كتب به إلى أهل البصرة، كما قال ذلك أيوب⁽¹⁾؛

«بلغنا عن رسول الله ﷺ⁽²⁾ [الشهر تسع وعشرون ليلة]⁽³⁾ فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له]، وإن أحسن ما يقدر له إذا رأينا هلال شعبان لكذا وكذا، فالصوم - إن شاء الله - لكذا وكذا إلا أن تروا الهلال قبل ذلك»⁽⁴⁾.

ما أمر به أمير المؤمنين هو عين السنة، فصحة هلال رمضان يكون بتحديد بداية شهر شعبان، فإن حال بين رؤية الهلال حائل أكملت عدته.

⁽¹⁾ لعنه قلوب بن أبي عمير، ابن سعد: الطبقات، م7، ق2، ص14-17.

⁽²⁾ سبب بين الحاضرتين «الشهر... فاقدروا له» هو حديث ابن عمر المتصل بسند فقد أحال عليه أبو داود ولذلك أثبتاه، إذ قال بعد ذكر

رسول الله ﷺ: «نحو حديث ابن عمر عن النبي ﷺ زاد: وإن».

⁽³⁾ إسحاق بن سنان البيهقي، وروايتي البخاري ومسلم، وعند مالك «يوماً»

⁽⁴⁾ أسنن أبي داود، ج1، ص366 (كتاب الصوم، باب: الشهر يكون تسعاً وعشرين)، البيهقي: السنن، ج4، ص203 (كتاب الصوم، باب:

الصوم لرؤية الهلال) والحديث المشار إليه في المتن أخرجه أيضاً البخاري من طريق الإمام مالك عن أنس بن مالك عن ابن عمر، ج3، ص34،

(كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا).

ومسلم بالسند نفسه، ج3، ص122-123 (كتاب الصوم، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال...).

-الإمام مالك: الموطأ، ص194 (كتاب الصوم، ما جاء في رؤية الهلال للصوم).

2- إنكاره على محمد بن سويد على إنكاره قبل الناس ،
رسالته إلى محمد بن سويد يسأله عن إنكاره قبل الناس

-274-

وقال عمرو بن مهاجر:

«أن محمد بن سويد الفهري⁽¹⁾ أظفر⁽²⁾ قبل الناس بيوم، فكتب إليه عمر: ما حملك على
أن أظفرت قبل الناس؟!»⁽³⁾.

رد أمير المؤمنين عليه لما أخبره عن سويد إنكاره قبل الناس

-275-

جواب ابن سويد: «فكتب إليه: إنه شهد عندي حزام بن حكيم⁽⁴⁾ القرشي أنه رأى

الهِلال».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أو أحد الناس! أو نو الدين⁽⁵⁾ هو؟!»⁽⁶⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة

-274-

لكن ابن عساکر أورد الرواية السابقة باختلاف في بعض وجوهها، قال عمرو بن
مهاجر: كان عمر بن عبد العزيز لا يجيز على رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين، وبلغه،
أن محمد بن سويد الفهري [أظفر]⁽⁷⁾ بدمشق قبل الناس فكتب إليه عمر: «ما حملك على أن
خالفت المسلمين؟!»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ محمد بن سويد: تقدمت ترجمته في الرسالة رقم: 18.

⁽²⁾ قال عمرو: «أو ضعى» والسباق العام لا يتوافق مع ما نكره، وكذلك جاءت في رواية ابن عساکر التالية:

⁽³⁾ ابن أبي شيبة المصنف ج 3، ص 69 (كتاب الصيام. في الهلال يرى وبعض الناس أكل).

⁽⁴⁾ حزام بن حكيم القرشي: كذا ورد، وهو يخالف ما جاء في الرواية التالية.

⁽⁵⁾ نو الدين: صير بن عبد عمرو بن نضلة صحابي يشهد بيتر، وهو الذي كلم النبي ﷺ لما سلم من ركعتين في صلته، نقل

لصحابة عن ذلك استذكروا قوله، وإلى هذا يشير صير بصيغة الإنكار عليه

- ابن سعد: لطيفات، م 3، ق 1، ص 118-119

صحيح البخاري، ج 2، ص 85-86 (كتاب الصلاة. باب: ما جاء في السهو).

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة: ج 3، ص 69. فكتب وقالب السابقين.

⁽⁷⁾ كما ثبتت من الرواية السابقة، وفي المصدر 'ضعى'.

⁽⁸⁾ تنبيه تلويح دمشق، ج 4، ص 107.

رد أمير المؤمنين عليه لما أخبره عن سبب إفتارهِ

-1275-

رد ابن سويد على عمر: فكتب إليه مجيباً: «إنما فعلته من أجل حرام⁽¹⁾ شهد عندي

بذلك»

رد عمر عليه: « فكتب إليه: ⁽²⁾أذو السدين هو؟ لا يجوز⁽³⁾ الهلال إلا بشاهدة

رجلين⁽⁴⁾».

ونخلص إلى القول بعد هذا العرض لهذا الرواية:

- أن نص ابن عساکر حدد مكان حدوث الحادثة وهي دمشق.

- أنه ذكر التضحية في حين جاء عند ابن أبي شيبة أنه أفطر وشك في التضحية، وكلا

الأمريين محتمل وقوعهما، إذ فكما يشاهد هلال شوال للإفطار يشاهد أيضاً هلال ذي الحجة ليكون الوقوف بعرفات على وجهه الصحيح.

- اختلاف الصيغتين للرواية في اسم الشاهد، فنص ابن أبي شيبة حزام بن حكيم

القرشي، وفي الثانية حرام بن حكيم الأنصاري، ويظهر أن هناك تصحيف في اسم حرام إلى حزام، ومن ثم فالأول أثبت.

وبذلك تتأكد لنا شدة حرص أمير المؤمنين على إقامة هذه الفريضة بممارسة حق

الرقابة على ولايته وتعهده لهم بالتوجيه إلى ما جرت عليه السنة.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره مزاحم عنه في هذا الشأن قال: خطب عمر في خلافته، فقال:

«أَنْظُرُوا هلال رمضان، فإذا رأيتموه فصوموا، وإن لم تروه فاستكملوا ثلاثين يوماً».

قال: وأصبح الناس منهم الصائم والمفطر، ولم يروا الهلال، فجاءهم الخبر بأنه قد رئي

الهلال، فكلم الناس عمر، وبعث الأحراس في العسكر يخبرونه بإتمام صوم من صام

⁽¹⁾حرام بن حكيم بن خالد بن سعد الأنصاري الدمشقي: حدث عن جملة من الصحابة منهم: أبو هريرة، ولئن بن مالك، وأبي مسلم

الغولاني، تهذيب تاريخ دمشق، ج4، ص107

- المزني: تهذيب الكمال، ج5، ص517-520.

⁽²⁾سبن منظور: فكتب إليه عمر: معمر بن حكيم، ذو الدين هو؟، تكرر عليه، يعني أن تجاوز شهادته وحده دون أن يكون معه رجل

آخر، قال القاسم: طالع لولا ذا الشاهدين، وصاحب الشاهدين غزوة بن ثابت ⁽³⁾ص.

⁽³⁾أي لا يجوز الإفطار إلا بشهادة رجلين.

⁽⁴⁾تهذيب تاريخ دمشق، ج4، ص107

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج6، ص264.

وإمساك من أصبح مفطرا، على أن يقضيه بعد رمضان، وكان عمر قد أصبح مفطرا فأمسك⁽¹⁾.

وقال عنه عثمان بن أبي عاتكة: خطب عمر يوم عيد فطر فقال: «أتدرون ما محزجكم هذا؟ صتمت ثلاثين يوما، وقمت ثلاثين ليلة، ثم خرجتم تسألون ربكم أن يتقبل منكم»⁽²⁾.

ثانيا: رسائله الخاصة بفريضة الحج- أمره لأبي بكر بتحديد أنصاب الحرم وإرشاده له إلى كيفية إقامة فريضة الحج :

رحالته إلى أبي بكر بن حزم بأمره بتحديد أنصاب الحرم

-276-

وفريضة الحج هي الأخرى أولاها اهتمامه، فقد قال أبو بكر بن محمد بن حزم: كتب إلى عمر بن عبد العزيز: «أن أجنب أنصاب الحرم»⁽³⁾.

وهي صيغة لمعنى ما جاء في المراسلة الأصلية إليه.

والأنصاب المشار إليها في النص أحجار مرتفعة قدر متر منصوبة على الطرق

الخمسة الواردة إلى الحرم، علامات لحدوده وهي:

- * جهة الشمال: التتعيم، وبينها وبين مكة 6 كلم.
- * جهة الجنوب: إضاءة لبني، وتبعد عن مكة بـ 12 كلم.
- * جهة الشرق: الجعرانة، وتبعد عن مكة بـ 16 كلم.
- * الجهة الشمالية الشرقية: وادي نخلة، ويبعد عن مكة بـ 14 كلم.
- * جهة الغرب: الحديبية، وتبعد عن مكة بـ 15 كلم.

ويعد إبراهيم الخليل عليه السلام الواضع الأول لها. ثم جدها قصي، ثم جدها رسول الله

ﷺ عام الفتح، ثم جددت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ومعاوية من بعده، وكذا عبد الملك، ثم عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾.

ويكون الأمن والأمان داخل هذه الحدود للإنسان والحيوان والنبات.

⁽¹⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج4، ص160 (كتاب الصوم- باب: فصل ما بين رمضان وشعبان) ، وانظر الرسالة رقم: 268، 268.

⁽²⁾ -الحسين الجوزي: سيرة عمر، ص239.

⁽³⁾ -الحسين سعد: الطبقات، م5، ص26.

⁽⁴⁾ -الحسين خردا نبة: المسالك والممالك، ص132 .

الحسين رشدي: البيان والتحصيل، ج18، ص306، 537-538.

-السيد سلوق: لغة السنة، ج1، ص581.

رسالته إلى أبي بكر يرشده إلى كيفية أداء مناسك الحج

-277-

من المعلوم أن الخليفة عمر أسند إلى أبي بكر بن محمد واليه على المدينة أمر القيام بالموسم، ولكنه لم يتركه دون توجيه للقيام بأداء هذا الفرض على وجهه الصحيح، بل تعهده بذلك، فقد قال عبد الرحمن بن يزيد بن عقيلة: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم لما استعمله على الحج: «إن أول عملك قبل التروية⁽¹⁾ بيوم تصلي بالناس الظهر، وآخر عملك أن تزيغ الشمس من آخر أيام منى»⁽²⁾.

يطبع هذه المراسلة الغموض، والظاهر أنها تختص بكيفية مباشرة أعمال الحج حتى نهايته، ويظهر أيضا أنه أراد أن يرشده إلى السنة في ذلك، أن يخطب على المسلمين يبين لهم مناسك الحج في اليوم المذكور، وهو الأمر الذي سأل عنه أنس بن مالك رضي الله عنهما - أيام إمارته على المدينة فأرشده إلى خطب النب ﷺ في حجته، وهو الأمر الذي كان يفعله الخلفاء والولاة على الموسم⁽³⁾.

2- قطع ما كان يجري من نقائمه على تطييب المسجد النبوي وبقيّة المعابد واقتحامه في حرمه الحرام.

رسالته على أبي بكر بن حزم يأمره بقطع ما كان يجري على تطييب المسجد

النبوي

-278-

قال أبو بكر بن محمد واليه على المدينة المنورة: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: «أما بعد، فإنه قد بلغني أن أساطين المسجد قد خلقت وأجمرت⁽⁴⁾، فإن المساكين أحوج إليه من الأساطين»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ اليوم التروية: هو اليوم الثامن من شهر ذي الحجة.

⁽²⁾ ابن سعد: الطبقات، م5، ص268.

⁽³⁾ مخطوط رسالة رقم 2 في الفصل الثاني من الباب الأول.

⁽⁴⁾ خلقت: خلق والخلوق، والخلق نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وأنواع أخرى من الطيب، تمطر به الأشياء.

ابن منظور: لسان العرب: م10، ص91، ملو: (خلق)، أجمرت، والمجمر، والمجمر، عود طيب الرائحة يتلذذ به.

ابن منظور: لسان العرب، م4، ص144، مادة: (جمر).

⁽⁵⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص579.

رواية أخرى للرواية السابقة

-1278-

في حين ذكر ابن سعد رواية أخرى أكثر وضوحاً، وإن لم يورد نص الرسالة، إلا أنها تعضد الرواية السابقة، فقد قال محمد بن عجلان المدني: «إن الولاة قبل عمر بن عبد العزيز كانوا يجزؤون على اجمار مسجد رسول الله ﷺ للجمع، وتطيبه في شهر رمضان من العشر والصدقة، فلما ولي عمر بن عبد العزيز كتب: بقطع ذلك الطيب من المسجد»⁽¹⁾.

وبذلك تكمل هذه الرواية ما سبق في بعض وجوها كمصدر اللانفاق على هذا الغرض الذي نعتقد أنه كان من سهم: «في سبيل الله»، وكذا مبادرة أبي بكر بن محمد إلى تطبيق أمر الخليفة، إذ قال محمد بن عجلان: «فأنا رأيتهم يغسلون آثار ذلك الطيب من المسجد»⁽²⁾. ومما يمكن الإشارة إليه على ما ذكره ابن عجلان من إجراء النفقات على تطيب المسجدين⁽³⁾، إنما يعود ذلك إلى زمن الخلفاء الراشدين وبالخصوص للمساجد الجامعة في أمهات المدن الكبرى، من ذلك ما كان يفعله أبو مسلم الغافقي مؤذن عمرو بن العاص بمسجد القسطنطين، حتى قطع ذلك على يد عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾.

وكذا المسجد الجامع بصنعاء الذي كانت أساطينه ومحرايه يطيب بالخلوق، ويظهر أن أمر الخليفة لم يأخذ به واليه مأخذ الجد، أو أنه قطع ذلك ولكن الأمر عاد بعد وفاته. فقد قال الرازي متحدثاً عن ذلك: «... فلم يزل ذلك في أيامهم، ثم انقطع ذلك الطيب من المساجد لما قدم عمر بن عبد الحميد» أول وال لبني العباس⁽⁵⁾.

وخلاصة الأمر أن الذي نهى عنه أمير المؤمنين يندرج ضمن الاتجاه الجديد الذي سلكه بعد توليه الخلافة بمحاربتة لسياسة التبذير في الإنفاق العام، التي إنتهجها من سبقه من الخلفاء، التي أودت في عاقبة أمرها إلى المزيد من فرض الضرائب، وبالخصوص في الجناح الشرقي للدولة فأزداد تدمير الجماهير، المسلمون وأهل الذمة على السواء.

إلا أن الخليفة عمر نجح في امتصاص نفقتهم على آل بيته، ولكن إلى حين، فلما توفي عادت الأحوال إلى حالها.

(1) الطبقات، م5، ص294-295.

(2) المصدر نفسه، م5، ص295.

(3) تاريخ الطبري، ج6، ص467، فقد أشار إلى تطيب الوليد بن عبد الملك لما حج سنة 91 هـ للمسجد النبوي.

(4) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص314.

(5) تاريخ صلوات، ص137.

رحه علي حجة بيته الله الحراء لما حلبوا منه حصوة للحجة

-279-

رسالة الحجة إليه: وقال نوفل بن أبي الفرات⁽¹⁾: كتب حجة بيت الله الحرام إلى عمر بن عبد العزيز أن «يأمر للبيت بكسوة، كما يفعل من كان قبله». رده عليهم: «فكتب إليهم: إني رأيت أن أجعل ذلك في أكباد جائعة، فإتهم أولى بذلك من البيت»⁽²⁾.

والحقيقة أن المعروف عن الخليفة عمر تأسيه الشديد برسول الله ﷺ واقتفاؤه لأثار خلفائه الراشدين رضي الله عنهم الذين كانوا يكسونها، ذلك أن عمر قد كساها القباطي والوصائل⁽³⁾. إلا أنه كان يستغل الظروف والمناسبات كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق⁽⁴⁾ لوعظ أعوانه وحملهم على الاستقامة والإستمرار على النهج القويم الذي كلفوا بالسير عليه. فنبههم بالمراسلة المذكورة إلى الاقتصاد في النفقات، ذلك أن هناك أولويات تحتاج إلى الاتفاق قبل غيرها، كالفقير الجائع والمسكين العاري وغيرهم. وهو في رده هذا أيضا يلتقي مع ما كتب به إلى أبي بكر بن حزم الأنف الذكر.

3- مبعه حراء ببوته مكة .

رسالته إلى أمير مكة يأمره أن يمنع أهلها من حراء ببوتها

-280-

تضاربت أقوال العلماء حول بيع أراضي مكة وإجارة بيوتها بين مجوز لذلك وبين غير مجوز، كل يستدل على وجهة نظره بسنن وآثار⁽⁵⁾، وكان لهذا الاختلاف أثره على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الذي مال إلى تأييد الرأي الثاني، وأكد ذلك عمليا، فقد

⁽¹⁾ - ابن الجوزي: «سير بن أبي الفرات» وهو مصنف، فعند أبي نعيم: «صبر عن نوفل» وهو الصحيح.

- ابن منظور مختصر تاريخ دمشق، ج26، ص219.

⁽²⁾ - أبو نعيم: للحلية، ج5، ص306، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص94.

⁽³⁾ - ابن أبي شيبة: المصنف، ج4، ص109 (كتاب الحج، في البيت ما كسوته)، البلاذري: فتوح البلدان، ص55-56.

والقباطي: ثياب بيض رقائق تصنع بمصر نسبة إلى قباطها، ابن منظور: لسان العرب، م7، ص372 مادة: (قبط).

والوصائل: ثياب يمانية، وفول ثياب حمر مخططة يمانية

- ابن منظور: لسان العرب، م11، ص729، مادة: (وصل).

⁽⁴⁾ - انظر مثلا الرسائل رقم: 165-165، ص267-267.

⁽⁵⁾ - انظر على سبيل المثال المسند التالي: ابن عبد البر: الاستبصار، ج14، ص332 وما بعدها (كتاب الجهاد، باب: بعراق من أسلم من أهل الامة يومئذ)، الطبري: الأحكام السلطانية، ص172، ابن قدامة: المغني، ج4، ص305، ابن القيم: زاد المعاد، ج3، ص434 وما بعدها، بالإضافة إلى بقية المصادر المشار إليها في البحث التالي.

خص أمير مكة عبد العزيز بن عبد الله بتعليمه في هذا الشأن، إذ قال ابن جريج: «قرأت كتاباً من عمر بن عبد العزيز إليه يأمره: أن لا يكرى بمكة شيء»⁽¹⁾.

رواية أخرى لرسالة السابقة إلى أمير مكة

-280أ-

إلا أن ابن سعد: ذكر رواية مغايرة لما سبق - فقد قال عبد العزيز بن أبي رواد: «جاعنا كتاب عمر بن عبد العزيز بمكة سنة المائة ينهي: عن كراء بيوت مكة، وأن لا يبني بمنى بناء»⁽²⁾.

والنص كما ترى بمعناه.

رواية أخرى للرسالة السابقة إلى أمير مكة

-280ب-

في حين جاءت رواية أخرى عند أبي عبيد باختلاف طفيف عما سبق، فقد قال⁽³⁾ عبد الملك بن أبي سليمان: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمير مكة: «أن لا يدع⁽⁴⁾ أهل مكة يأخذون على بيوت مكة أجراً، فإنه لا يحل لهم»⁽⁵⁾.

ورغم هذه التعليمه فإن أهل مكة كانوا يأخذون تلك سراً.

وللإشارة فإن إختلاف العلماء على ذلك و الذي أشرنا إليه فيما سبق حصل لسببين:

أولهما: طريقة فتحها، فهناك من قال بفتحها عنوة، لا صلح بين رسول الله ﷺ وبين أهلها، ثم أوقفها، فلا يجوز حينئذ إجارة دورها ولا بيع أرضها.

والسبب الآخر قال بأنها فتحت صلحاً، ثم من عليهم رسول الله ﷺ. يجوز لهم حينئذ

التصرف في دورهم وأرضهم بالبيع والشراء... الخ.

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج 5، ص 147-148 (كتاب الحج، باب: الكراء في الحرم)، ابن القيم: أحكام أهل النعمة، ج 1، ص 129.

⁽²⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 144، طبعة دار الشروق، وأشار إلى المراسلة دون أن ينكر نصها.

⁽³⁾ - الطبقات، م 5، ص 268.

⁽⁴⁾ - ابن زنجويه: «عن منصور بن عبد الرحمن، قال: كتب عمر بن عبد العزيز وأمرى علينا كتابه: ينهى عن كراء بيوت مكة».

⁽⁵⁾ - البلاذري، ابن الجوزي: «لا تدع».

⁽⁶⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 144، ط. دار الشروق، البلاذري: فتوح بلبلان، ص 52، ابن زنجويه: الأموال، ص 206.

⁽⁷⁾ - ابن الجوزي: سورة عمر، ص 114، ابن القيم: أحكام أهل النعمة، ص 129.

والسبب الثاني: اعتماد ما ذكره رسول الله ﷺ من أحاديث في هذا الشأن منها قوله: «إن مكة حرام، حرمتها الله، ولا يحل بيع رباها ولا أجور بيوتها»⁽¹⁾، وقد أورده ابن عبد البر بألفاظ أخرى معلقا عليه: «بأنه لا يصح عند أهل العلم بالحديث أنه قال ذلك»⁽²⁾. وملخص القول: أن أمير المؤمنين عمر -رحمه الله- كان مجتهدا في ذلك أخذ بقول من قال بحرمة إجارة بيوتها بحسب ما وصل إلى علمه في هذا الشأن، عن النبي ﷺ وجدّه الفاروق رضي الله عنهما -الذي نهى هو الآخر أهل مكة أن يجعلوا لبيوتهم أبوابا كما جاء عنه ذلك في المصادر المذكورة أنفاً.

4- تحريم من كفيبة (زواج النبي ﷺ بميمونة -رضي الله عنهما-

رحالته إلى ميمون بن مهران بأمره أن يمال يزيد بن الأصم عن زواج النبي ﷺ

بميمونة

-281-

أشرنا مرارا إلى تحري الخليفة عمر عن سنة النبي ﷺ وأحيائها بالعمل بمقتضاها في خاصة نفسه وفي المسلمين، من ذلك ما قاله ميمون بن مهران أمير خراج الجزيرة قال: «كتب إلي عمر بن عبد العزيز:

أن سئل يزيد بن الأصم⁽³⁾، أكان رسول الله ﷺ يوم تزوج ميمونة⁽⁴⁾ حلالاً أو حراماً؟». فسأله ميمون، فقال يزيد بن الأصم: «تزوجها وهو حلال»⁽⁵⁾.

¹الطبري عبيد: الأموال، ص 143، ط. دار الشروق.

²الإستبصار، ج 14، ص 340-341 (كتاب الجهاد، باب: إيجاز من أسلم من أهل الذمة أرضه).

³انظر ابن القيم: زاد المسند، ج 3، ص 234 وما بعدها، فقد أشار إلى قول الفريقين مرجحاً رأياً وسطاً في المسئلة

الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 3، ص 311 وما بعدها. (كتاب الحج، في فتح رسول الله ﷺ مكة عنوة).

⁴عبد الرزاق: المصنف، ج 5، ص 147 وما بعدها. (كتاب الحج، باب: الكراه في الحرم).

⁵يزيد بن الأصم: اسمه عبد عمرو بن عمرو، كان ينزل فرقة، كان كثير الحديث ثقة، وهو ابن أخت ميمونة توفي سنة 103 هـ.

ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 178-179، المزني: تهذيب التكمال، ج 32، ص 85 وما بعدها.

⁶ميمونة بنت الحارث الهلالية: تعد آخر امرأة تزوجها النبي ﷺ وشاء التقدر أن تولدت بسرف قرب مكة في المكان الذي بنى بها فيه

ﷺ توفيت سنة 51، وبه نفت، ابن سعد: الطبقات، م 8، ص 94 وما بعدها، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 1، ص 309.

⁷ابن سعد: الطبقات، م 8، ص 96، وذكر عدة روايات أخرى إثر هذه الرواية وقبلها، كلها عن ميمون، ص 95، البخاري: التاريخ

الصغير، ج 1، ص 291، البخاري: التاريخ الأوسط، ج 1، ص 402 رقم: 916، الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 2، ص 270-271

(كتاب منسك الحج، باب: نكاح المعرم). وانظر ما رواه أصحاب الحديث في زواجه ﷺ بها أيضاً في صحيح البخاري، ج 3، ص 19

(كتاب الحج، باب تزويج المعرم)، صحيح مسلم، ج 4، ص 137 (كتاب النكاح، باب: تحريم نكاح المعرم)

وفي رواية أخرى: «تزوجها وهما حلالان، ودخل بها وهو حلال». ثم لم تشر الرواية إلى ابلاغ ميمون لأمير المؤمنين بذلك وإن كان المرجح أنه قد كتب إليه يخبره بنتيجة التقصي.

وحصل ذلك منه عليه السلام في عمرته التي قام بها في السنة السابعة بعد صلح الحديبية وذكرت عن نفسها رضي الله عنها- فقالت: «تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف»، ويقول أبو رافع رضي الله عنه بعد أن أشار إلى ذلك أيضا «وكننت أنا الرسول بينهما». هذا وقد اختلف العلماء حول ذلك بين قائل أنه تزوجها وهو محرم، وبين قائل أنه تزوجها وهو حلال -مع أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إن المحرم لا يتكح ولا يتكح»⁽¹⁾، وميمونة رضي الله عنها- أعلم بحالها من غيرها، والله أعلم بالصواب

5-تعليماته إلى عماله في أحاديث الطبع وخروجه:

منشوره إلى عماله في أحاديث الطبع

-282-

واهتم أمير المؤمنين أيضا بما يذبح للمسلمين على يدهم ويد غيرهم، حيث روى الملاء عن رجل من التابعين قال: «سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقول فيه: لا يذبح أحد من القصابين إلا رجل يقرأ كتاب الله، ويُحَدِّد الشفرة قبل أن يذبح، ولا ينفخها، ولا يضربن بالمسكين في صفحاتها»⁽²⁾»⁽³⁾.

منشوره إلى عماله في الغرض السابق وما اختارطه على أهل الذمة إذا ذهبوا

-283-

وقال البلاذري: «كتب عمر إلى عماله:

⁽¹⁾ الصحيح مسلم، ج 4، ص 136 كتاب وآداب المسلمين .

- سنن الترمذي، ج 3، ص 19-200 (كتاب الحج، باب: ما جاء في كراهة تزويج المحرم) .

-الإمام مالك: الموطأ، ص 239 (كتاب الحج، نكاح المحرم) .

- ابن قدامة: المغني، ج 3، ص 313-314

- ابن القيم: زاد المعاد، ج 3، ص 372-374.

⁽²⁾ صفحاتها: والصفح: الجنب أي جنبها الشاة .

- ابن منظور: لسان العرب، م 2، ص 512، مادة: (صفح).

⁽³⁾ كتاب الجامع لمصر، ج 2، ص 421-422.

أن انظروا من كان في أسواقكم من باعة اللحم من أهل الذمة فليؤخذوا بأن لا يذبحوا نبيحة إلا ذكروا اسم الله عليها، ولا تكسر ولا تنزع⁽¹⁾ حتى تموت، ولتترك متشحطة مذبوحة ومنحورة، ولا ينفخوا في اللحم، فإنه من الغش، والسلام»⁽²⁾.

رساله إلى أهل المدينة في استقبال القبلة بالذبايح

-284-

قال أسامة بن زيد⁽³⁾: «⁽⁴⁾ رأيت كتاب عمر يُقرأ:

واستقبلوا بذبايحكم القبلة.

قال: فالتفت إلى نافع⁽⁵⁾ ابن جبير وأنا إلى جنبه!

فقال: ومن يجهل هذا؟!»⁽⁶⁾.

تلك هي آداب الذبح وشروطه لخصها أمير المؤمنين في هذه التعليمات، إضافة إلى ما تضمنته من قاعد صحية، يمنع النخ في الحيوان ليسهل سلخه.

أما ذبايح أهل الذمة، فوضع أمير المؤمنين قيودا وشروطا، حتى يحل أكل ذبايحهم كما بين ذلك في الذي كتب به إلى هؤلاء العمال، وكما فعل مع قوم من نصارى الشام الذين كانوا جزارين، فوكل بهم من يحضر ذبايحهم من المسلمين أنهم إذا ذبحوا «أن يسموا الله ويمنعهم أن يشركوا على ذبايحهم»⁽⁷⁾.

في حين أجاز أكل ما ذبح السامرة⁽⁸⁾ وهم طائفة من اليهود يسكنون في شمال فلسطين.

⁽¹⁾ «سُنْفَعٌ» ونخع الشاة: قطع نخاعها، وتعني أيضا قطع الرقبة، وهو المقصود بالذبيحة، ابن منظور: لسان العرب، م، 8، ص 348 سادة : (نخع).

⁽²⁾ غنم الأشراف، ج، 8، ص 193.

⁽³⁾ أسامة بن زيد: إله ابن أسلم مولى عمر بن الخطاب، ويكنى أبا زيد كان كثير الحديث، ليس بحجة توفي بالمدينة في عهد أبي جعفر المنصور.

ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 305.

⁽⁴⁾ أصل: «ما كنا نكتب عمر بن عبد العزيز قرئ علينا.. هو هو للكتاب الذي أشرنا إليه في الرسائل رقم: 642-645

⁽⁵⁾ نافع بن جبير ابن مطعم بن عدي: كان ممن روى عن أبي هريرة، توفي بالمدينة في سنة 99هـ في آخر خلافة سليمان.

ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 152-153.

⁽⁶⁾ وفي تاريخ ولغته نظر، ولعله توفي بعد اختلاف عمر، حتى يتوافق مع ما جاء في النص، أي أنه كان حيا عندما كتب عمر بالكتاب، لو يكون قد أرسل إليهم بذلك أيام إمارته، وهذا مستبعد، وعلى هذا تكون الرسالة قد أرسلت إلى أهل المدينة.

⁽⁷⁾ ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 263.

⁽⁸⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج، 6، ص 119 (كتاب أهل الكتاب في ذبايحهم).

⁽⁹⁾ ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 260.

وهذا الذي كان من أمير المؤمنين نحو ذبائح أهل الكتاب إنما كان -في نظرنا- تقيدا منه بالنهي الذي جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾⁽¹⁾، وتقيدا منه أيضا بما جاء في آية أخرى قبل هذه حيث قال تعالى: ﴿فَتَلَوُوا بِمَا خَرِجْتُمُ اللَّهُ عَلَيْهِنَّ أَنْ حَمَلْنَ مِنْهُنَّ بِآيَاتِهِ مُمِيزِينَ﴾⁽²⁾، ومفهومه أنه لا يباح أكل مما لم يذكر اسم الله عليه الذي نهت عنه الآية المذكورة.

⁽¹⁾سورة الأعام، الآية 121.

⁽²⁾سورة الأعام، الآية 118. ونظر: القوطي: الجلع لأحكام القرآن، ج7، ص72-78، . ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج3، ص86، ابن لادعة: المغني، ج11، ص42 وما بعدها، فقد فصل القول على ذلك.

البرامج السادس:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بالاعتصام والمال

جامعة الأمير
القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

رحائل أمير المؤمنين

الخاصة بموارد بيت المال

الفصل الأول: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بموارد بيت المال:

1- تمهيد: إطلاع الخليفة عمر اقتصاد الأمة وفق المبادئ الإسلامية:

وقع خلفاء بني أمية الذين سبقوا عمر بن عبد العزيز في تجاوزات عديدة هدبت حكمهم بسوء المصير كنا أشرنا إلى الكثير منها في مواضعها من هذا البحث، إلا أن أشد هذه التجاوزات، كانت في المجال الاقتصادي والمالي، لما لذلك من انعكاس سلبي على جميع المجالات الأخرى، خاصة الجانب السياسي ويتلخص ذلك في مجانبتهم العدل في فرض الجباية واستيفائها على الأفراد والمناطق، مع ما اقترن ذلك من عنف بعيد عن طرق الحق ووفق سلطان الشرع، فولدت هذه التجاوزات هوة كبيرة بينهم وبين الرعية فانتشر العصيان والتمرد، فتعاملوا معهما بمنطق القوة والعنف فتصنعت لهم بالطاعة عند عجزها عن تحقيق أهدافها، انتظارا لهبوب رياح القرص، حيث كانت تسارع إلى المعصية عند أول بادرة خلل ووهن يتعرض لها خلفاء بني أمية.

جاء أمير المؤمنين إلى الخلافة، وقد عرف كل ذلك عن قرب ومعايشة واطلاع، فأعلن على رؤوس الأشهاد: أنه متبع غير مبتدع، وأنه مقيم حكمه على الأسس والمبادئ التي قامت عليها دولة المسلمين الأولى على يد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين في المدينة المنورة ووفي بذلك طوال خلافته، وكان تركيزه على الاقتصاد والمال تركيزا مكثفا باعتباره أحد المقومات الهامة لحصول الاستقرار وتآلف أفراد المجتمع.

لم يكن عمل الخليفة عمر في هذا المجال قائما على أساس ارتجالي لا ضابط يضبطه ولا نظام يجمعه، وإنما كان قائما على أسس سليمة مدروسة لها مراحلها وغاياتها، فهو الوحيد من خلفاء بني أمية نه فلسفة حكم واضحة في الاتفاق والموارد، فكان أول ما بادر إليه أن أعاد النظر في صلاحيات بيت المال وفق الموارد الشرعية لينفق كل مورد وفق وجوهه المحددة، فجعل بيت مال للخمس، وللصدقة بيت مال خاص بها، وبيت مال خاص بمورد الفقه⁽¹⁾.

وأوقف نللك النهب الذي كان يتعرض له مال الأمة من قبل أصحاب النفوذ والجاه والمتنفذين في الجهاز المالي للدولة، واضعا حدا لذلك باقتصاده في النفقات، حيث كان يرى

أن المال وديعة في يده عليه أن يرعاه وينفقه في وجوهه الحقّة وكان يصرح: «أنا حجيج المسلمين في مالهم»⁽¹⁾، وكنا قد أشرنا إلى ما كتب به إلى أبي بكر بن حزم في شأن القراطيس يحثه على جمع الخط والحوائج الكثيرة في الصحيفة الواحدة قائلا له: «...فإنه لا حاجة للمسلمين في فضل قول أضر ببيت مالهم...»⁽²⁾.

ولم يمض وقت قصير على استخلافه حتى تحسنت أحوال المجتمع، وأخذ إلى السلم من كان يقاوم من تقدمه من الخلفاء ويعارض حكمهم.

والواقع أنه حقق أهدافا بعيدة الصيت في فترة قصيرة، وأصبح حكمه مثلاً ومرجعاً لمن جاء بعده من الحكام ومن له صلة بسياسة الناس، وقد حاولنا حصر هذه المنجزات التي جاءت في نصوص رسائله في هذا الباب بقدر استطاعتنا رغم ما تتضمنه من حشد متنوع في المعلومات لها صلة بمواضيع سابقة أو تالية، وقد قمنا بعرض هذه الرسائل على فصول ثلاثة:

أولاً: الفصل الأول: وخصصناه للموارد المالية الشرعية من جزية التي أعاد النظر في أعباء توظيفها وطرق استخلاصها بالرفق بأهلها، وتوقفنا عند أمر الخليفة بأخذ جزية موتى القبط من أحيائهم وعللنا نوافع هذا الأمر وأسسها الشرعية، وكذا طريقة فتح مصر فبيننا أقوال العلماء على ذلك.

وتطرقنا إلى تعديله لجزية أهل الذمة حتى توزع الأعباء المالية بشكل عادل وفق مداخل الناس، وتقديده بتلك الشروط التي أعطاهها سلف الأمة لكثير من المناطق والمدن حددوا فيها ما ينبغي عليهم أن يؤدوه.

وتطرقنا أيضاً لمورد الخمس من الغنائم وما يستخرج من عنبر من البحر اليمني، وتكلمنا كذلك على مورد الخراج وتوقفنا عنده طويلاً، ذلك أنه المورد الرئيسي الذي أعاد النظر في تقديره وطرق استخلاصه وتصحيحه للوضعية القانونية لملكية أرض الخراج

⁽¹⁾ الخطر الرسالة رقم: 162.

⁽²⁾ الخطر الرسالة رقم: 166-166د، 167.

التحوّلت إلى أرض عشر بمنعه لبيعها حتى يمكن التحكم في الوارد المالي منها، وعدم ترك بيت المال يعيش على المجهول.

وتناولنا كذلك مآل أرض الصلح من ناحية ملكيتها، إذا أسلم صاحبها، وكانت أوامر الخليفة في هذا الشأن متطابقة مع الأصول الشرعية التي عوملت بها هذه الأراضي عند فتحها.

وعالج أمير المؤمنين أزمة أخرى لها علاقة بمجال إنفاق الوارد المالي من الأراضي الخراجية إذا ما أفلحها مسلم، فأوجب على مستغنها أن يدفع صدقة ما تخرجه من غلات وكذا حق بيت المال من الخراج.

ثانياً: الفصل الثاني: وتناولنا فيه أوامر الخليفة الخاصة بخدمة الأرض واستغلالها والتجارة وتداولها والأحكام المترتبة لها.

ففي أول الأمر تطرقنا لموقف الخليفة من أرض الأندلس وكيف عالج الاضطراب الذي حصل حول مصير هذه الأرض بعد الفتح، بعلاج مخالف لعلاجه للمشاكل التي كانت قد حصلت في أرض المشرق في مصر والعراق والشام نظراً منه للوضع الخاص لبلاد الأندلس كثغر ينبغي أن يثبت عليها أهلها المستفتحين لها، ومن قدم السماح بها باقطاعهم أرض من الخمس الذي ميزه السماح من أرض العنوة التي تملكها مستفتحوها.

ثم تعرضنا بالذكر لتشجيع الخليفة لأعوانه على خدمة أرض الصافية وأحكام كراء الأرض وبيع الثمار، وعمله على تشجيع الأفراد على إحياء الأراضي وحفر الآبار والأحكام التي تبين ذلك.

وخذ من ذلك الصراع الذي نشب من قبل بين مربي المواشي حول ما حُمي من مواطن الكلاب والعشب. فأشاع ذلك وأعلن أنه لا حق لأحد في منع غيره من ذلك.

وكانت للخليفة تعليمات تتعلق بالعمل التجاري وممارسة الرقابة عليه، إضافة إلى أوامره إلى أعوانه بالقيام بوظيفة الحسبة على أصحاب الحيوانات وتحديد لهم وزن ما يحمل عليها.

ثم كانت تعليماته إلى خزان بيوت الأموال باستبدال نقود الناس للزائفة بالواقية.

ثالثاً: الفصل الثالث: وبحثنا فيه سياسة الخليفة نحو الإنفاق العام للدولة.

وبينا فيه سياسته تجاه انفاق القىء، وأن حق المسلمين فيه سواء، على قدر ما يقدم كل فرد منهم من خدمة للإسلام والمسلمين، وبين موقفه من سهم نوي القربى، وأن حقهم فيه ثابت لا يورث كالقريضة.

ثم تطرقنا إلى مرسومه الذي كتبه والذي حدد فيه السن التي تستوجب عطاء الرجال تقيدا منه بالحديث النبوي الذي حدّث به.

ثم تناولنا أوامره التي تطرقت إلى تقدير العطاء والأرزاق وطرق دفعه إلى أصحابه، وتحديد حقوق من عمل على عطائه ثم أدركه أجله.

ثم تكلمنا عن سياسته تجاه الانفاق على البناء، وميزنا هناك بين سياسته الخاصة بالمباني ذات المنفعة العامة، وأنه لم يعارض بناء ذلك، وسياسة خاصة بنفسه وأعوانه فكانت سياسة إتسمت بالزهد والإكتفاء بما هو قائم.

ولم يهمل مياه الشرب من سياسة الانفاق العام فخصص لها هي الأخرى نفقات من بيت المال.

وعلى العموم فإن هذا الباب لا يحدد سياسة أمير المؤمنين المتعلقة بالموارد والنفقات بكافة أوجهها، بل إن الكثير من هذا قد توزع في بقية الأبواب لما لذلك من صلة بالمواضيع التي بحث فيها.

2- مورد الجزية:

1- الرفق بأهل الجزية عند أخذها منهم :
 رحالة عمر إلى محبي يأمره بالرفق بأهل الذمة عند أخذ الجزية منهم
 -285-

لا شك أنه ليس هناك شيء يؤثر سلباً على التنمية والاعمار كالظلم ومضاعفة المغارم وتعددها على الرعية، إذ لا تتشط النفوس ولا تتبسط الآمال عندما ترى ثمرة جهدها تذهب إلى جيوب غيرها، وتكون بذلك العاقبة أن تقل الموارد، ويؤثر ذلك على نفقات الدولة على مختلف الأغراض التي تؤدي إلى ضعف قوتها واستمرار وجودها، وقد حصل هذا في العهد الأموي، فقد تعرض المنتجون إلى مظالم ومغارم كنا قد أشرنا إليها سابقاً⁽¹⁾، أدت بهم إلى الهجرة من الريف إلى المدن، فتعالت الصيحات بتدهور الخراج، مما أدى بالحجاج بن يوسف في العراق إلى معالجة هذا الوضع علاجاً جائراً بردهم إلى قراهم بالقوة ملزماً إياهم بخدمة الأرض والاستمرار في دفع الخراج، ولم يقتصر عمله على هذا، بل ألزم من أسلم أيضاً بدفع جزية رأسه⁽²⁾، فنقم عليه نتيجة لهذا المسلم والنمي على السواء، وأعطى بذلك الحجة لخصومه وخصوم بني أمية بمناهضة سياستهم.

إلا أنه وبمجيء أمير المؤمنين إلى الخلافة تغير كل شيء، إذ عمل بكل ما في وسعه لتدارك هذا الخطأ وتصحيح الوضع بإلغائه لتلك المظالم والمغارم التي أثقلت كاهل المنتجين، فكسب بذلك إلى صفة مودة النافرين والناقمين على خلفاء بني أمية وولاتهم.

وأولى أهل الذمة عنايته الفائقة باعتبارهم قوة فعالة في وفرة الرخاء الاقتصادي، وتدفق الأموال إلى بيت المال، فحنب عليهم ورأف بهم، فهم وغيرهم عنده من المسلمين في الحق سراء، من ذلك ما ذكره جسر بن فرقد في موقف له نحوهم، قال: شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة قرئ علينا بالبصرة:

(1) -نظر الرسائل من رقم: 86-86، 87-87، ب.

(2) -نظر الرسائل رقم: 702-715 والتعليق عليها.

«أما بعد، فإن الله - سبحانه -⁽¹⁾ إنما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام واختار الكفر عتياً⁽²⁾، وخمراتنا مبيناً، فضع الجزية على من أطاق حملها، واخل بينهم وبين عمارة الأرض، فإن في ذلك صلاحاً لمعاش⁽³⁾ المسلمين، وقوة على عدوهم.

وانظر من قبلك من أهل الذمة [ممن]⁽⁴⁾ قد كبرت سنه، وضعفت قوته، وولت عنه المكاسب⁽⁵⁾، فاجر عليه⁽⁶⁾ من بيت مال المسلمين ما يصلحه، فلو أن رجلاً من المسلمين كان له مملوك كبرت سنه، وضعفت قوته ولت عنه المكاسب كان من الحق عليه أن يقوته⁽⁷⁾ حتى يفرق بينهما موت أو عتق، وذلك أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر مر بشيخ⁽⁸⁾ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس، فقال: ما أنصفناك أن كنا أخذنا منك الجزية في شبيبته، ثم ضيعناك في كبرك.

قال: ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه»⁽⁹⁾.

رواية أخرى لحالته السابقة

-285-

أما ابن سعد فيورد رواية أخرى تختلف في كثير من مضمونها عما سبق، فقد قال عمر بن بهرام الصراف: «قرأى كتاب عمر بن عبد العزيز علينا: بمس الله الرحمن الرحيم، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عدي بن أظاة ومن قبله من المسلمين والمؤمنين، سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد، فأنظر أهل الذمة فارقق بهم، وإذا كبر الرجل منهم وليس له مال فأتفق عليه، فإن كان

⁽¹⁾ -البلاذري: «إنما جعل الجزية على من رغب».

⁽²⁾ -ابن زنجويه: «عتوا» - البلاذري: «عن الإسلام بما وخمراتنا، فانظر من كان قبلك»، ابن القيم: «عتياً»

⁽³⁾ -ابن القيم: «طعامهم»

⁽⁴⁾ -كما أضيف من أنساب الأشراف وفي المصدر «الذمة لا كبرت»

⁽⁵⁾ -البلاذري: «وولت محلته».

⁽⁶⁾ -عنه: «فلجر عليه قوته من بيت مال المسلمين، والسلام»، وتنتهي روايته.

⁽⁷⁾ -ابن زنجويه: «لو يقويه»

⁽⁸⁾ -أنظر قصة هذا الشيخ في خراج أبي يوسف، ص 126، وأصول ابن زنجويه، ص 162.

- ابن زنجويه: الأموال، ص 16-170.

⁽⁹⁾ -أبو عبيد: الأموال، ص 56-57، ط. دار الفكر.

ابن القيم: أحكام أهل الذمة، م 1، ص 37-38.

-البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 147 والرواية عن فضيل بن عياض، ص 204 وهي رواية أخرى له ملخصة دون سند.

-انظر دفتر دوليت: الجزية والإسلام، ص 137.

له حميم فمر حميمه ينفق عليه وقاصته من جراحه⁽¹⁾، كما لو كان لك عبد فكبرت سنه لم يكن لك بد من أن تنفق عليه حتى يموت، أو يعق.
قال⁽²⁾: وبلغني أنك تأخذ من الخمر العشور⁽³⁾ فتبقيه في بيت مال الله، فأياك أن تدخل بيت مال الله إلا طيبا. والسلام عليكم⁽⁴⁾.

رسالته إلى محبي يأمره باقتطاع الخراج برفق من امله

-286-

سبق وأن أشرنا إلى المظالم التي سلطت على المسلمين وأهل الذمة على السواء خاصة الفلاحين منهم قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز، إلا أن بعض الخلفاء وولاتهم كان يقدرون الجهد الذي يبذله هؤلاء في توفير الأموال لخزينة الدولة. فهذا مثلا زياد بن أبيه الوالي على العراق -45-53هـ- يوصي جباة الخراج فيقول لهم: «أحسنوا إلى المزارعين فإنكم لا تزالون سماتنا ما سمناوا»⁽⁵⁾.

إلا أن الحجاج بن يوسف من بعده كان على العكس من ذلك، فعزم على تجريدهم مما زاد عن حاجاتهم الضرورية، واستأذن الخليفة عبد الملك في تنفيذ ذلك، إلا أن الخليفة منعه من ذلك وكتب إليه يقبح رأيه قائلا له: «لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وابق لهم لحوما يعقدون بها شحوما»⁽⁶⁾.

فعندما أقرضهم ألفي ألف درهم -2.000.000 مليون- لخدمة الأرض واستصلاحها⁽⁷⁾ وباعتلاء الخليفة عمر بن عبد العزيز الخلافة سار في أهل الخراج بسيرة الحق والعدل، فكان ذاتب الاهتمام بهم بالحنوب عليهم، والإحسان إليهم، مقتديا في ذلك بجده الفاروق، وكذا الإمام علي رضي الله عنهم، في معاملتهما لأهل الخراج⁽⁸⁾.

⁽¹⁾-جراحه: جرح الشيء واستجرحه: كعبه، لسان العرب، م، 2، ص 423 مادة: (جرح)، وتعني: كلبه من جراحه أي اقتطع له من مكاسبه، أي مكسب المنفق عليه، وقد تعني بقطع جزءا من خواجه لتنفق منه على هذا الضعيف أو تخفض عنه عند بعض خواجه جزءا منه مقابل ما نفق عليه.

⁽²⁾-أي الراوي عمر بن بهرام البصري.

⁽³⁾-انظر الرسائل رقم: 217-217 ج، 218 والتعليق عليها.

⁽⁴⁾-الطبقات، م، 5، ص 280.

⁽⁵⁾-ابن تيمية: عيون الأخبار، ج 1، ص 10.

⁽⁶⁾-الموردي: الأحكام السلطانية، ص 130، ط الجزائر.

⁽⁷⁾-ابن رسته، الأملق النامية، ص 105.

⁽⁸⁾-انظر وصية هذين الإمامين بشأنهم عند: أبي يوسف: الخراج، ص 14، 15-16، يحيى بن آدم: الخراج، ص 74-75.

من ذلك ما قاله قتادة عنه قال: « جاعنا كتاب عمر بن عبد العزيز إلى واليه⁽¹⁾:
أن دع لأهل الخراج من أهل الفرات ما يتختمون به الذهب، ويلبسون الطيبالسة⁽²⁾
ويركبون البرابين، وخذ الفضل⁽³⁾».

يظهر أن هذا اللوالب أراد أن يسلك معهم سياسة أخذ ما وظف عليهم بالشدة والعنف لا
رأفة ولا رحمة بهم، فبلغت إلى مسامع الخليفة هذه الأمور فنهاه عن ذلك، ولا يعني أمر
عمر أن ما زاد عما ذكر يؤخذ منهم، كلا أبداً، إنما أراد أخذ الحق الذي فرض عليهم جزية
أو خراجاً بعد الأشياء الضرورية اللازمة لهم، إبقاء على روح الأمل في نفوسهم وصيانة
لكرامتهم في السعي بهمة ونشاط في خدمة الأرض واعمارها، بعد أن اطمأنوا على كرائم
أموالهم، وسياسة أمير المؤمنين العامة تؤكد هذا وتؤكد الرسائل السابقة واللاحقة.

وعالة له يمدح فيما بيع أساءة الإنتاج في خراج

-287-

إذا كان رسول الله ﷺ قد أعفى حيوانات المسلمين الذين يعتملون عليها من الزكاة
باعتبارها وسيلة من وسائل الكسب والإنتاج⁽⁴⁾، فإن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
يفطنه وذكائه وبعد نظره قد استلهم ذلك، بالإضافة إلى سيرة الخلفاء الراشدين⁽⁵⁾ في
سياسة الرفق التي تحكمت في علاقتهم بأهل الخراج، نظراً منهم لهم وللمسلمين في وفرة
ثروة الأمة، واستقرار أوضاعهم العامة، وفي هذا الشأن قال سفيان بن أبي حمزة: «كتب عمر
بن عبد العزيز⁽⁶⁾: الأبايع لأهل النمة آلة .

قال أبو عبيد: يقول: يستبقيها من أجل خراجها لأنه إذا باع أداة الزرع لم يستطع أن
يزرع فيبطل خراجه⁽⁷⁾».

⁽¹⁾ -لم ينكر اسم الوالي إلا أنه لما كان قتادة بن دعامة السدوسي بصري ترجح لدينا أن الرسالة وجهت إلى عدي وتؤيد ما ذهبت إليه
الرواية لتالية التي ذكرت بسم عدي صراحة.

⁽²⁾ -الطيبالسة: مفرد ما طيلسان، نوع من الأكسية سود يلبيسه الخوارج، ابن منظور: لسن العرب، م، 6، ص 125، مادة (طلس).

⁽³⁾ -سبن قتيبة: عيون الأخبار، ج 1، ص 53.

⁽⁴⁾ -القرضاوي: فقه الزكاة، ج 1، ص 171-173.

⁽⁵⁾ -سن تلك ما لوصى به الإسلام على رجل لستعمله على: "عكراء" فكان مما لوصاه به: «. فلا تبمعن لهم كسوة شناه ولا صيف ولا
زناً بكونه ولا دابة يعملون عليها.. e. أبو يوسف: الخراج، ص 15-16، يعى بن أم: الخراج، ص 74-75.

⁽⁶⁾ -ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 3، ص 15.

⁽⁷⁾ -لم بشر المصدرين لمن كتب بذلك.

⁽⁸⁾ -أبو عبيد: الأموال، ص 175، ط دار لشرق، ص 122، طدار الفكر، ابن زنجويه: الأموال، 268، ونقله عن أبي عبيد.

هذا إذا كان الفعل الذي تصدر أمره غير مبني للمجهول، أما وأنه غير كذلك؛ فإن المراد في نظرنا: أن لا يباع لهم أدوات إنتاجهم لأجل استخلاص خراجهم، أو لا يسمح لهم ببيعها من أجل ذلك. لأنها إذا بيعت تعطلت جباية الخراج بانتفاء أداة الإنتاج. وقد كان ذلك سائداً قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، وهو ما نهى عنه الإمام علي عليه السلام كما هو مذكور عنه أدناه وهو الذي يزيد من تأكيد ما رجحناه. والذي يلتقي مع الرسالة السابقة.

ومالته بأمر فيها بأخذ ثلث الجزية والرفق بأهل الذمة

-288-

وراعي أمير المؤمنين التغييرات التي تطرأ على أهل الذمة بموت أو فرار لأهل الجزية من مناطق تواجدهم، أو ضعفهم عن تسديد ما فرض عليهم، وفي هذا الصدد، قال معقل بن عبيد الله: كتب عمر بن عبد العزيز: «لا يؤخذ من أهل الكتاب إلا ثلث الجزية، ولا يؤخذ⁽¹⁾ من فاراً ولا ميت، ولا يؤخذ أهل الأرض بالعار»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-288-

أما أبو عبيد -رحمه الله- فذكر صيغة أخرى لم يشر فيها إلى أن عمر كتب بذلك، فعن معقل بن عبيد الله عن عمر بن عبد الله أنه قال: «ليس على من مات، ولا على من أبق⁽³⁾ جزية.

يقول⁽⁴⁾: لا تؤخذ من ورثته، ولا يجعلها بمنزلة الدين، ولا من أهله إذا هرب عنهم منها، لأنهم لم يكونوا ضامنين لذلك»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ أي ما وظف عليهم من الدين نكرم النص.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 242 (كتاب الجهاد، ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها)، والعار: هو كل شيء يلزم منه عيب أو سب، وعلوة معارة، أداة، والمعزة الشدة، والمقصود: عند أخذها منهم بالمنف والإكراه، ابن منظور: لسان العرب، م 4، ص 556، مادة: (عرب).

⁽³⁾ أبق، وأبق، أبقا: هو الهارب، وتطلق في الغالب على العبيد الذين يهربون من سيادتهم، لسان العرب، م 10، ص 3-4، مادة: (أبق).

⁽⁴⁾ الظاهر أن هذا شرح لنص عمر، وهو لمعقل بن عبيد الله لرواي فيما نعتقد.

⁽⁵⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 61، طندار للفكر، ص 125، ط. دوز لشروق ابن زنجويه: الأموال، ص 179.

ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 60 ونقل نصه من سؤال أبي عبيد.

هذا الذي كتب به الخليفة يتعلق بالخصوص بالجزية الفردية التي كان المسلمون يجيئونها بأنفسهم من كل فرد، وإلا فإن أمير المؤمنين رأي آخر يخالف هذا إن كانت الجزية جملة على أهل القرية - أو ما تعرف بجزية الصلح -⁽¹⁾ وهو الرأي الآتي في موقفه من جزية موتى القبط، وإن كانت هناك استثناءات تقدر بقدرها وظروفها، كتخفيفه الجزية على أهل نجران، بالرغم من أنها جزية جملة والتي سنشير إليها لاحقاً أيضاً.

ومالته إلى عدي بأمره أن يعال الحسن عن صبيبه محمداً أخذ المعلمين الجزية من

نصارى العرب

-289-

رسالة عمر: قال المدائني: كتب عمر إلى عدي: «أن سئل الحسن، ما بال نصارى العرب لا يؤخذ منهم جزية؟»

رد الحسن البصري: « فسأله فقال: أكتب إليه: إنك متبع وليست بمبتدع، إن عمر رأى في ذلك صلاحاً»⁽²⁾.

لعل أمير المؤمنين يقصد نصارى بني تغلب الذين ضاعف عليهم عمر بن الخطاب الصدقة بدل أخذ الجزية منهم⁽³⁾.

رحم علي أحد عماله بأمره بأخذ الجزية من رومه إن أراحوا الاستقرار بها.

-290-

رسالة العامل: قال عبد الله بن يسار السلمي: «سئني⁽⁴⁾ ناس من أشرف⁽⁵⁾ الروم فخرج معهم ناس من قرابتهم⁽⁶⁾ بأمان، فلما وقفوا بالشام تقفوا⁽⁷⁾ مع قرابتهم، فمكثوا على ذلك لا يؤذون الخراج⁽⁸⁾، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز فيهم.

رد الخليفة: « فكتب:

⁽¹⁾ -نظر كلامنا عليها في حفظ الخليفة بالخصوص على أصول الإيرادات فيما يأتي. ص 677 وما بعدها.

⁽²⁾ -البلخاري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 159.

⁽³⁾ -نظر عن بني تغلب: أبو يوسف: الخراج، ص 120-122 أبو عبيد: الأموال، ص 101-103، 646-648.

⁽⁴⁾ -كنا جاءت دون ضبط.

⁽⁵⁾ -في المصدر: «أشرف» وما ثبت من عندها.

⁽⁶⁾ -في المصدر: «قرابتهم» وما ثبت من عندها اعتماداً على الكلمة اللاسقة في الرواية.

⁽⁷⁾ -كنا جاءت، ولم تذكر الرواية على سائر تقفوا.

⁽⁸⁾ -المصدر: الخراج، جزية الرأس، وليس خراج الأرض.

أن اخبروهم، فإن أحبوا أن يقيموا مع أهل نمتنا بمثل [ما يعطي] (1) مثلهم من الخراج فذلك لهم، وإن أبوا، فسيروهم إلى بلادهم بأمان» (2).

يبقى دخول هؤلاء الروم إلى الشام يحيط به الغموض لاضطراب ألفاظ الرواية، كيف سبى هؤلاء الأشراف؟ كيف حصل ذلك إن كانوا قد سبوا حقاً؟ وكيف خرج معهم أقاربهم؟ وهل اتفقوا معهم على عدم نفع الجزية بإخفاء أمر تواجدهم معهم؟ كل ذلك يبقى في حاجة إلى مزيد تحقيق.

2- أمره بأخذ الجزية ممن مات من قبط مصر:

رحمته يحيى حيان بن سريج في جعل جزية موتى القبط على أحيائهم

-291-

حصلت في مصر أثناء خلافة عمر، وولاية حيان بن سريج (3) على خراجها مشكلة تناقص أعداد قبط مصر بموت من مات منهم، وأثر ذلك على نقص وارد الجزية. رسالة حيان إلى عمر: ولمواجهة هذه المشكلة أرسل حيان كاتبه [عبد الملك بن جنادة (4)] إلى عمر، فقد قال هذا الأخير: «وكتب يستفتيه: (5) [يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم؟]». رد عمر عليه: «فسأل عمر عن ذلك عراك بن مالك (6) [وعبد الملك (7)] يسمع. فقال: ما سمعت لهم بعقد ولا عهد، إنما أخذوا واعنوة بمنزلة الصيد (8).

(1) في المصدر 'ما يطمي' والتقويم من عندنا.

(2) نظر أحمد العمري التهاني: إعلاء السنن، م 12، ص 365.

(3) حيان بن سريج: يرد عند ابن عبد الحكم تارة بالأسم السابق وتارة تحت اسم حيان بن سريج. أنظر فهرس الأعلام في فتوح مصر.

(4) عبد الملك بن جنادة: ورد عند أبي عبيد وابن زنجويه تحت اسم: عبد الرحمن بن جنادة، وما أثبت من فتوح مصر، ومختصر تاريخ دمشق، وتاريخ خليفة، في مقدمة لنص الأول الخاص بفتح مصر عنوة التي ذكره، والذي أشار فيه وغيره أن كاتب حيان هو المصنف بن أبي عاصم. أخباره قليلة، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 191.

(5) حيان بن عبد الحكم، ابن منظور، للمريزي: كتب هيسأله: أن يجعل...».

(6) عراك بن مالك الغفاري المنفي: يمد من خيار التبعين بقيتها صلحاء، كان ظهوراً لعمر فيما حبل وأشد أعوانه على بني أمية في رد مطالبهم، لفاء يزيد بن عبد الملك إلى ذلك في البحر الأحمر قبل أنه توفي في عهد يزيد ونقل في عهد أبو الهيثم السطاح.

(7) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 187. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 172-174.

(8) ما أثبت من المصادر المذكورة في بند رقم 4، وفي الأموال 'عبد الرحمن'.

(9) حيان بن عبد الحكم، ابن منظور، للمريزي: 'المبيد' وكذا عند ابن زنجويه الذي أخذ نصه عن أبي عبيد، والظاهر أن هناك نسخ من أحد الطرفين، وبذلك تنتهي رواية ابن منظور.

فكتب عمر إلى حيان بن سريح يأمره:

أن يجعل جزية الأموات⁽¹⁾ على الأحياء⁽²⁾.

الحقيقة أنه يبدو أن بين هذا النص والنص السابق عليه كان هناك تضاربا أو تناقضا في موقف أمير المؤمنين عمر من جزية من مات من أهل الذمة، إلا أنه من السهل إدراك أنه لا تناقض في موقف الخليفة في ذلك على ضوء المعطيات التالية:

قد كفانا ابن عبد الحكم هذا الأمر، وكذا يحيى بن سعيد في مراسلة له إلى الليث بن سعد. فقد قال الأول معلقا على إجراء عمر السابق: «هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة، وأن الجزية إنما هي على القرى، فمن مات من أهل القرى، كانت تلك الجزية ثابتة عليهم، وأن موت من مات منهم، لا يضع عنهم من الجزية شيئا. قال: ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقي منهم، وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صولحوا عليه شيئا»⁽³⁾.

بهذين الاحتمالين يفسر ابن عبد الحكم أمر الخليفة السابق بجعل جزية موتى القبط على أحيائهم.

فالاتصال الأول: أن مصر فتحت عنوة فُرِضت جزية جملة على قراها وأصبحت أرضهم أرض خراج، فتلك الجزية يتوزعونها فيما بينهم بالسوية.

ويظهر أن هذا الاحتمال ضعيف لكون من أسلم منهم يعفى من الجزية وينقص مقدارها من جزية الجملة، أما الأرض فهي للمسلمين يدفع خراجها من استغلبها، ويؤيد قولنا ما خففه عن نصارى نجران الذين تناقص عندهم كما هو آت.

⁽¹⁾ - ابن عبد الحكم، المقرئ: «...جزية موتى القبط على أحيائهم».

⁽²⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 61، ط دار الفكر. ابن زنجوية: الأموال، ص 178، ونقل نصه من أموال أبي عبيد، ابن عبد الحكم: فتوح

مصر، النص الأول: ص 89؛ النص الثاني: ص 154 ولم يشر فيه إلى مراسلة حيان إلى عمر.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 191.

- ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 60 ونقل نصه من أموال أبي عبيد.

- المقرئ: الخطوط، م 1، النص الأول، ص 77، للنص الثاني: ص 295 ونقلها من فتوح مصر.

⁽³⁾ - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 154-155.

أما الإحتمال الثاني: فتكون مصر فتحت بصلح عقد مع أقباطها على أن الأرض لهم، وفرضت على قراها جزية جملة يتوزعونها بينهم بالسوية، فيقوم رؤساء القرى بقبضها ودفعها للمسلمين، وهو الاجراء الذي عمل به عمرو بن العاص واستمر بعده مع أقباط مصر (1).

ومما يزيد الأمر وضوحا ويؤيد الاحتمال الثاني ما كتب به يحيى بن سعيد الأنصاري في مراسلته الليث بن سعد. قال: «ونحن نقول: الجزية جزيتان: فجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية، فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مسماء على القرية ليست على رؤوس الرجال، فإننا نرى أن من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث، إن أرضه ترجع إلى قريته في جملة ما عليهم من الجزية، ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال، ولم يدع وارثا، فإن أرضه للمسلمين» (2).

وبذلك يتضح ما غمض ويزول الشك والتناقض في دهن من يحاول حمل ما كتب به أمير المؤمنين على ما نكر حول جزية موتى القبط، ومع ما كان قد نهى عنه في عدم أخذها ممن مات أو أبق.

ونؤكد مرة أخرى أن كلا الجزيتين: جزية الجملة والجزية الفردية كان معمولاً بهما في مصر، وغير مصر أيضا، كما يتضح ذلك لاحقا (3) في رجوع أرض من مات من أهل القرية إلى أهل قريته، وهم الذين يقصدهم الخليفة بأمره بجعل جزيتهم على أحيائهم، لأن مصدر الثروة تحول إليهم بموت من مات منهم، وحتى إذا أسلم من أسلم منهم آلت الأرض إليهم أيضا (4).

أما ممن جزيتهم فردية فلا يشملهم قرار الخليفة، ومن ثم يحتاج ما كتب به إلى تخصيص، وهو الذي قال عن نصارى نجران أما خفف عنهم جزيتهم بعد شكائهم إليه بتناقض عددهم، قال: «أرى هذا الصلح جزية على رؤوسهم وليس هو بصلح عن أرضهم، وجزية الميت والمسلم ساقطة» (5).

(1)-المصدر نفسه، ص 152-153.

(2)-المصدر نفسه، ص 154-155، القرظي: لخط، ج 1، ص 77.

(3)-انظر تطبقنا على طريقة فتح مصر إثر فرسانين رقم: 292، 293.

رناظر: دفت: الجزية والإسلام، ص 141 وما بعدها.

(4)-الموردى: الأحكام السلطانية، ص 128-129، أبو عبيد: الأموال، ص 133 وما بعدها، فقد تكلم عن تروح الأرضين وأحكامها وسنتها.

(5)-هبلانري: تروح هبلان، ص 74.

وفيما ذكر بيان كاف في تأويل مرسوم الآنف الذكر بمراعاته لظروف كل جماعة، فهو أبصر بالعدل مع ذمة نبيه عليه السلام أن يكلفهم مالا يطيقون، أو يأخذ منهم درهما بغير وجه حق.

3- اعلام الطبعة عمر حيان بأن مصر فتحت عنوة،

رسالته إلى حيان يعلمه بالطريقة التي فتحت بها مصر

-292-

أخبر الصلت بن أبي عاصم⁽¹⁾ كاتب حيان بن سريج⁽²⁾ ابن لهيعة أنه قرأ كتاب عمر بن عبد العزيز إلى حيان واليه علي خراج مصر: «أن مصر فتحت عنوة بغير عقد ولا عهد»⁽³⁾.

لم يشر كاتب حيان إلى الدواعي التي أنت بالخليفة إلى الكتابة بما كتب، ومن غير الممكن أن يكتب إليه دون سبب، ولعل دواعي كتابة النص التالي إليه كانت وراء ذلك، أو أن حسيان وقع تحت تأثير أصحاب الرأيين القائلين بفتح العنوة وفتح الصلح، مما أدى به إلى مكاتبة الخليفة يستشير به في الأمر، فكتب إليه بالذي كتب يبين له الأصل الذي يعتمد عليه في استخلاص الجزية والخراج، بعد أن أمره بجعل جزية موتى القبط على أحيائهم. إلا أن هذا الأمر سنوضحه في التعليق بعد عرض هذه الرسائل.

رحمة على حيان في خيبر امتخاره في أخذ من أهل الطمة

-293-

يظهر أن حيان لما بلغه رأي أمير المؤمنين السابق في الطريقة التي فتحت بها مصر بقي متردداً، خاصة وأنه -فيما نرجح- كان يعلم أن هناك من يقول بخلاف ما كتب به إليه

⁽¹⁾ -الصلت بن أبي عاصم: لم نعر له على ترجمة. أما كونه كاتب حيان فقد يكون تولى ذلك قبل عبد الملك بن خنادة كاتبه أيضاً، وقد يكون العكس.

⁽²⁾ -ورد اسمه في المصادر المذكورة أدناه شريحاً، أما المثبت فتعدينا بالاسم الذي ورد سابقاً في النصوص أو في الآتي، وقد سبق الإشارة إليه في الرسالة رقم: 291.

⁽³⁾ -أبو عبيد: الأموال، ص 227، ط. دار الشروق، ص 186، ط. دار الفكر، تاريخ خليفة بن خياط، ص 100.

-ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 90، وذكر نصين تثبتهما عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب في الصفحة نفسها.

-البلذري: فتوح البلدان، ص 219، ونقل نصه من أموال أبي حبيب.

وهو الأمر الذي تؤيده الممارسات التاريخية السابقة مع أهل النمة في مصر بعد فتحها ولذلك سأله عن خشب احتاج إليه لصناعة السفن وجده عند قبظ مصر.

رسالة حيان إلى عمر: فقد قال عبيد الله بن أبي جعفر: أن كاتب حيان حدثه: أنه احتجج إلى خشب لدار الصناعة بجزيرة الروضة، فكتب حيان إلى عمر يذكر ذلك له: «أنه وجد خشبا عند بعض أهل النمة، وأنه كره أن يأخذها⁽¹⁾ [منهم حتى يعلمه»⁽²⁾.
رد عمر عليه: «فكتب إليه:

خذها منهم بقيمة عدل، فإني لم أجد لأهل مصر عهدا أفي لهم به»⁽³⁾.

ما نكره أمير المؤمنين هنا من الأمور التي تخالف الحقائق التاريخية الثابتة بأن لأهل مصر كتاب صلح، تم عقده بين عمرو بن العاص رضي الله عنه والمقوقس⁽⁴⁾، وهو في نظرنا -كتاب صلح عام، وكتب صلح خاصة عقدت مع زعماء مدن مصر السفلى ومصر العليا⁽⁵⁾ ليس هنا محل نكرها.

وهذا ما يلتقي أيضا مع ما نكرنا سابقا من وجود جزية الجملة على بعض القرى، لا تسقط بموت من مات من سكانها، ووجود جزية الدينارين على كل رجل بالغ عاقل. وهو الأمر الذي يلتقي أيضا مع رفض وردان زيادة قيراطا -أي نسبة 1/20 من الدينار- على كل رجل لما أمره معاوية بذلك، مبررا رفضه بأنه في عهدهم ألا يزداد عليهم⁽⁶⁾، وهو بالفعل ما يلتقي مع ما جاء في العهد الذي أعطي لهم. واستمر خلفاء بني أمية متقنين بذلك حتى خلافة هشام بن عبد الملك -105-125هـ- فزيد هذا القيراط على أهل النمة على يد للحر بن يوسف سنة 107هـ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ - ما ثبت من الخطط وهي لمصر مواخذة.

⁽²⁾ - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 90.

⁽³⁾ - المصدر نفسه، ص 90.

⁽⁴⁾ - القريزي: الخطط ج 1، ص 295.

⁽⁵⁾ - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 70، 85، 87-88، البلاذري: فتوح البلدان، ص 212-213، 214، 218.

⁽⁶⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 188، ط دار الفكر.

⁽⁷⁾ - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 84 وما بعدها، البلاذري: المصدر السابق، ص 214.

⁽⁸⁾ - حلة بن جعفر: الفراج، ص 337-339.

⁽⁹⁾ - ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 86، القريزي: الخطط ج 1، ص 79.

⁽¹⁰⁾ - البلاذري: المصدر السابق، ص 215.

⁽¹¹⁾ - القريزي: المصدر السابق، ج 1، ص 79.

إلا أنه لا يمكن إنكار فتح العنوة للكثير من المدن كالإسكندرية ومصيل، وبلهيب وسلطيس، وغيرهم من المدن⁽¹⁾.

إلا أننا -في نظرنا- نؤكد مرة أخرى أن الخليفة وقع تحت تأثير أصحاب الرأي القائلين بفتح العنوة، وهو ما بدى على مراسلاته السابقة التي انطوت على نوع من التناقض الظاهري، أو التردد، خاصة المراسلة الأخيرة إلى حيان، وهذا الذي كتب به لا يتفق مع سياسة العدل والرفق التي سار عليها في أهل الذمة عامة، إضافة إلى أنه لم يكن في حاجة إلى المال لكسب المؤيدين والأنصار وإخماد الفتن، بعد أن اتبع سياسة الحوار مع التيارات المناوئة للدولة، وبالتالي لم يكن في حاجة إلى مبرر شرعي ليزيد عليهم عما صولحوا عليه وهو الذي عرف عنه شدة تقيده بما أعطاه الخلفاء المهديون من عهود لأهل الذمة، كما هو مبين في هذا الفصل، وهو الذي أضاف إلى الديوان من كان قد أسلم من قبضها كما هو آت ذكر ذلك عند كلامنا على توزيع العطاء في الفصل الثالث من هذا الباب.

إلا أن نواعي نشوء هذا الخلاف بين القدماء يعود -فيما نراه- إلى الصعوبات المالية التي تعرضت لها الدولة⁽²⁾ زمن معاوية، الذي كتب إلى وردان مولى عمرو بن العاص أن يزيد القيراط الذي أشير إليه في ما سبق، وكذا في عهد الخليفة عبد الملك لما توسعت جبهة الثارين على سياستهم، وكذا جبهات الفتوح في المشرق والمغرب، حتى اضطرت الظروف هذا الأخير إلى غط الطرف عن أخذ الجزية ممن أسلم في كل من أهل مصر، والعراق، وخراسان⁽³⁾ وفرضه على رهبان مصر دينار جزية كانت لأول مرة تؤخذ منهم⁽⁴⁾، وإعادة التازحين من قراهم والفارين منهم إلى المدن إلى مواطنهم وإجبارهم على خدمة الأرض كعلاج لتناقص الوارد المالي بالخصوص في مصر والعراق الاقليمين الغنيين اللذان يغذيان الخزينة المركزية في دمشق بما يفضل عن نفقات سكانهما .

وخلص الأمر، أن طريقة فتح مصر كطريقة فتح العراق، بعضها صلحاء، وبعضها عنوة كنا أشرنا إلى بعض الأمكنة فيما سبق، وهو الأمر الذي لخصه الإمام الزهري، إذ قال:

⁽¹⁾ -سبن عبد الحكم: المصدر السابق، ص 82-83.

⁽²⁾ -تاريخ الطبري، ج 4، ص 106-107.

⁽³⁾ -خطر الرسائل في هذا الشأن رقم: 708-710 ب.

⁽⁴⁾ -الطبري: المصدر، ج 1، ص 294.

-توتون: أهل الذمة في الإسلام، ص 249.

-سبب: الجزية والإسلام، ص 135-136.

«كان فتح مصر بعضها بعهد وزمة، وبعضها عنوة، فجعلها عمر بن الخطاب رضي الله عنه جميعاً زمة، وحملهم على ذلك، فمضى ذلك فيهم إلى اليوم»⁽¹⁾، وذلك بالفعل ما أكده أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مراسلة له إلى عمرو بن العاص قائلاً له: «...وأعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس فيها خمس، وإنما هي أرض صلح، وما فيها للمسلمين في...»⁽²⁾. حيث أوقفها أمير المؤمنين على أجيال المسلمين مع مراعاته من دون شك لتلك الشروط التي أعطيت للمناطق الأتفة الذكر كما تؤكد ذلك حوادث الفتح.

وإلى ما نكره الزهري يميل أبو عبيد⁽³⁾، وهو الأمر الذي يلتقي مع الطريقة التي عومل بها أهل السواد أيضاً الذي كان فتح العنوة لمناطقهم أكثر مما كان مع مناطق مصر، فقد سئل الشعبي زمن عمر بن عبد العزيز عن أهل السواد: «ألهم عهد؟

فقال: لم يكن لهم عهد، فلما رضي منهم بالخراج صار لهم عهد»⁽⁴⁾، فقول الشعبي -رحمه الله- صحيحاً كحكم عام، وإلا فإن هناك مننا فتحت صلحا جاء نكرها في فتوح البلدان للبلاذري⁽⁵⁾.

فلما كان أهل السواد على هذه الشاكلة، فإن مصر كذلك؛ فمن قال أن مصر فتحت عنوة يحتاج قوله إلى تخصيص، ومن قال بالعكس يحتاج قوله أيضاً إلى تخصيص، ومن ثم تحتاج مراسلات أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الأتفة الذكر إلى تخصيص لا أن تحمل على العموم.

4- إجازته لسلم أهل الرها،

رحالته إلى العلاء بن ابي عاتقة بأمره أن يمال أهل الرها إن كان لهم صلح

-294-

قال العلاء بن أبي عاتقة⁽⁶⁾: كتب إلي عمر بن عبد العزيز:

⁽¹⁾ -البلاذري: فتوح البلدان، ص 90، المغريزي: المصدر السابق، ج 1، ص 295.

⁽²⁾ -علي التتقي: كنز العمال، ج 5، ص 760، ربيع العظيم: أشهر مشاهير الإسلام، ص 591-592.

وانظر: السيوطي: حسن المحاضرة، ج 1، ص 62-63.

⁽³⁾ -الإمام: ص 187، ط دار الفكر.

⁽⁴⁾ -سبحي بن آدم: الفرج، ص 49. وانظر لمزيد من الإطلاع على هذا الخلاف، شكوي لوصول: المجتمعات الإسلامية، ص 129 وما بعدها، العدوي: لنظم الإسلام، ص 256، دويت: لتجزية والإسلام، ص 125 وما بعدها.

⁽⁵⁾ -ص 239 وما بعدها.

⁽⁶⁾ -العلاء بن أبي عاتقة: كذا جاء عند أبي عبيد، في حين ورد عن ابن زنجويه باسم: «المعل بن أبي عاتقة»، وقد نقل نفسه عنه أخيراً نادره إلا ما جاء طه عند البلاذري بأنه العلاء بن أبي عاتقة الجزري، روى عنه محمد بن الحسن الأسدي. التاريخ الكبير، ج 6، ص 508.

«سئل أهل الرها⁽¹⁾: هل عندهم صلح؟

قال: فسألتهم، فأتاني أسقفهم بدرج، أو حُقّ فيه كتاب صلحهم فإذا في الكتاب:

«هذا كتاب من عياض بن غنم⁽²⁾، ومن معه من المسلمين لأهل الرها: أنني أمنتهم على

منازلهم، وأموالهم، وذراريهم، ونسائهم، ومدينتهم، وطواحينهم، إذا أدوا الحق الذي عليهم،
شهد الله وملائكته. قال: فأجازه لهم عمر»⁽³⁾

لم يبين المصدر دواعي هذا التقصي، ومن ثم يبقى الغموض يكتنف إجازة عمر
لصلحهم، فهل يعني ذلك أنه ألغى ما زاد عليهم الخليفة عبد الملك في تعديله لجزية أهل
الجزيرة؟ فإن كان كذلك، فإنه يتناقض مع تعديله لجزية أهل الموصل وأهل الرقة الآتي
ذكره.

5- أمره بتعديل جزية أهل الموصل والجزيرة عامة:

رسالته إلى يحيى بن يحيى بأمره بتعديل جزية أهل الموصل

-295-

ورقاً من أمير المؤمنين أيضاً بأهل النخعة فيما يؤخذ منهم من جزية بالخصوص أهل

الموصل وأهل الرقة، فقد قال إبراهيم بن هشام بن يحيى: حدثني أبي عن جدي قال:

كتب إلي عمر بن عبد العزيز:

«أن أعدل دية⁽⁴⁾ الموصل، على الغني ثمانية وأربعون درهماً، وعلى الوسط

أربعة وعشرون، وعلى الفقير اثنا عشر درهماً في السنة»⁽⁵⁾.

والنص بمنعاه كما هو ظاهر عليه.

⁽¹⁾ -الرّها: مدينة بين الموصل والشام، كانت تسمى: أدمّة 'Edessa' فتحها عياض بن غنم سنة 18 هـ لأن هو في تركيا وتسمى: أورفة، يقولت: معجم البلدان، ج 3، ص 106، مادة: (الرّها).

⁽²⁾ -عياض بن غنم بن زهير القهري: صحابي مسلم ميكروا ولاء أبو عبيدة على حمص، ثم أقره عمر، كانت فتوح الجزيرة على يديه، توفي سنة 20 هـ، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 122، ابن حجر: الإصابة، م 3، ص 50.

⁽³⁾ -أبو عبيدة: الأموال، ص 295، ط. دار الشروق، ابن زنجويه: الأموال، ص 474. ولورد البلاغري نص الصلح عن فلود بن عبد الحميد عن أبيه عن جده، ويتطابق إلى حد بعيد مع نص أبو عبيدة، فتوح البلدان، ص 175.

فسي حين لورد رواية نص آخر من طريق الواقدي بزيادة بعض الشروط عما جاء عند أبي عبيدة منها: أداء الجزية عن كل رجل ديناراً، ومدني قصب، وإرشاد الضلال، وإصلاح الجسور والطرق، ونصيحة المسلمين، فتوح، ص 174.

في حين وردت تفاصيل أخرى سنذكرها فيما يلي:

⁽⁴⁾ -كسنا وردت في المصدر، ولاحظ المحقق علونها قال: طالع المتصود الجزية التي بدفعها غير المسلم، وشاطره، الرأي فيما قال: لأن
مضمون الرواية يتعلّق بذلك.

⁽⁵⁾ -الأردى: تاريخ الموصل، ص 3.

والمرجح أن أمره هذا لم يقتصر على أهل الموصل فقط، وإنما شمل أيضا الجزيرة الفراتية، فقد قال ميمون بن مهران: «أخذت الزيت والخل والطعام لمرفق المسلمين بالجزيرة مدة، ثم خفف عنهم، واقتصر بهم على ثمانية وأربعين درهما وأربعة وعشرين واثنى عشر درهما، نظرا من عمر للناس. وكان على كل إنسان مع جزيته مدا قمح، وقسطان⁽¹⁾ من زيت وقسطان من خل»⁽²⁾.

ذلك ما قاله ميمون الذي يتوافق مع ما كتب به إلى يحيى بن يحيى واليه على الموصل، والذي نعتقد أنه كتب بذلك أيضا إلى ميمون والي خراج الرقة، فيكون بذلك إجراء تعديل الجزية قد شمل كل إقليم الجزيرة، كما كانت شروط الصلح التي عقدها عياض بن غنم مع مدن الجزيرة واحدة، وكذا التعديل الذي قام به الخليفة عبد الملك في حدود سنة 73هـ واحدة أيضا، فاقضى الأمر أن تعالج مسألة الجزية على يد الخليفة عمر بن عبد العزيز بشكل كلي أيضا وبإجراء موحدًا. فقد فرض عياض بن غنم على أهل مدن الجزيرة دينارًا واحدًا جزية رؤوسهم بالإضافة إلى ما ذكر في النص من خل وزيت وقمح فكان ذلك في مصلحة الجميع، الغني والضعيف على السواء، وهو أمر لم يستفد منه أهل الذمة في أي إقليم آخر غير هذا الإقليم، عدا اليمن التي فرض رسول الله ﷺ على أهل ذمتها دينارًا واحدًا، مراعاة منه لضعف حال أهلها، وقر الإقليم.

لكن عبد الملك استقل ما يؤخذ منهم من جزية، فأجرى وكيله الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري إحصاء عامًا لأهل الجزيرة، وما يكسبون في السنة وما ينفقون، فوجد الذي يحصل

⁽¹⁾ - القسط: مكيال إسلامي يقدر بنصف صاع كتبت تكال به السوائل ذكر الريس أنه يقدر بـ 375. ال.

- لخراج والنظم المالية، ص 320.

- رتقر أمين صالح: النظم المالي، ص 196.

ونظر: سامح عبد الرحمن: المكيال في صدر الإسلام إذ يخالفهما في سعته ونوعه إذ يقول: «ومنه في العراق حجمان: القسط للصغير ووسلان وزنا قدره ثلاثة أرطال من السوائل أي أنه يسع 2158. ال، والقسط للكبير كان ضعفه أي أن سعته 2,4316. وفي مصر كان القسط لواحد يساوي نصف صاع أي أن سعته 2,106. ص 33-34.

⁽²⁾ - السيلاني: فتوح البلدان، ص 178، قدامة بن جعفر: لخراج ص 314، ونصه خال من الإشارة إلى ذكر عمر مع أنه قد نقله من فتوح البلدان.

- نبيت: الجزية والإسلام، ص 85 وما بعدها.

بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير فالزمهم بدفع ذلك جميعا، جاعلا إياهم طبقة واحدة، وعم ذلك على الشام والموصل⁽¹⁾.

إلا أن إجراء هذا كان في غير صالح الفئات الضعيفة، ولعل الفئات الغنية بما لها من نفوذ وقوة أرادت أن لا تتحمل وحدها عبء دفع الجزية لو جعلت على الطبقات، فأشركت معها الفئات الضعيفة في ذلك.

إلا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز في نطاق سياسته العامة العادلة رأى أن ذلك لا يحقق سمة العدل في تحمل أعباء الجزية بين مختلف الأقاليم وساكنيها من أهل النمة، فتدخل لإصلاح هذا الخلل لينسجم مع سياسة فرض الجزية على الطبقات، التي وضع أصولها الخليفة الراشد الفاروق رضي الله عنه ونفذها في عهده على نمة العراق والشام⁽²⁾، ومصر بعد ذلك، مصححا ما قام به عمه عبد الملك جاعلا إياها على الطبقات كما ورد في النص، وهو الأمر الذي كان في صالح الفئات الضعيفة التي - من دون شك - قد استبشرت بذلك ونشطت للعمل بعد أن أمنت على ثمره جهدها.

وبعد هذا العرض نقول: هل حقا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد ألغى ما وُظف على أهل الجزيرة من أرزاق، كما صرحت بذلك رواية ميمون الأنفة الذكر؟

الواقع أن ما قاله ميمون يحوم حوله الشك، وهذا لحيوية الأرزاق للجنود وعائلاتهم في تلك الفترة، خاصة وأن بعض الجزية كان يُؤخذ عينا، ومثل ذلك الخراج. لتفسير ذلك هناك احتمالين - في تقديرنا -:

فقط إحداهما: الجزية على الطبقات - أولاها ما يتم بكون التعديل الذي حصله قد شمل مع الإبقاء على الأرزاق التي أخذها منهم عياض بن غنم رضي الله عنه وهي المقادير التي أشار إليها ميمون فيما أوردناه عنه في السابق.

⁽¹⁾ أسابو يوسف: الخراج، ص 39-41، البلاذري: المصدر السابق، ص 173 وما بعدها، قدامة بن جعفر: الخراج، ص 312 وما بعدها.

وللاشارة لمن قبلنا بلذري يورد رواية مفادها أن عمر بن الخطاب عدل جزية أهل الجزيرة من دينار إلى أربعة دنانير مشترك فيها، إذ لو كانت كذلك لما كلف عبد الملك نفسه مشقة التعديل، وإنما عدل عمر بن الخطاب جزية أهل الشام من دينار واحد إلى أربعة دنانير على الطبقة الغنية، والمتوسطة أربعة وعشرين والضعيفة اثنا عشر.

⁽²⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 328-329 (كتاب أهل الكتاب باب: كم يؤخذ منهم في الجزية)، قدامة بن جعفر: الخراج، ص 25-26.

أما الاحتمال الثاني: فربما - يكون ميمون، أو الرواة الذين ذكروا في السند لم يسعفهم التفكير الدقيق في أمر الخليفة، وبالتالي لم يكونوا دقيقين في التعبير عما حصل، أو أنهم أرادوا أن يظهرُوا الخليفة عبد الملك في صورة الخليفة الجائر بتحريف ما أمر به عمر بن عبد العزيز، ومما يقوي شكنا في ذلك، إجازته لصلح أهل الرها، الذي يحمل الشروط نفسها التي أعطيت لبقية مدن الجزيرة، من دينار واحد على كل فرد بالغ، وطعام وغيرهما، أو بتعبير أبو عبيد: «دخل سائر أهل الجزيرة فيما دخل فيه أهل الرها من الصلح»⁽¹⁾، أو بتعبير رواة البلاذري: «على مثل صلح أهل الرها»⁽²⁾.

فكيف يجيز أمير المؤمنين لأهل الرها صلحهم، ويلغي ما وظفه عياض بأمر الفاروق عليهم؟! هذا شيء يتناقض مع ما أمر به من تعديل لجزية أهل الجزيرة على الطبقات بما يتفق مع الأصول الأولى التي وظف بها الفاروق الجزية على الطبقات أيضا على أهل العراق والشام.

وخلاصة الأمر أن هذه المسألة تبقى محل نظر ومحيرة في الوقت نفسه، لكون المصادر التي بين أيدينا لا تسعفنا ببلورة الحقيقة وكشفها.

هذا ولم يقتصر رفق الخليفة عمر على من سبقت الإشارة إليهم فقط، بل امتد إلى غيرهم أفرادا وجماعات، من ذلك أنه كان حريصا على التقيد بما جاء في عهود الصلح التي أعطيت لأهل الذمة على يد النبي ﷺ أو خلفائه الراشدين رضي الله عنهم واضعا عنهم ما زيد عليهم بعد ذلك، مقتصرًا على ما تضمنته وثائق الصلح.

ومن الذين خفف عليهم من جزيتهم: نصارى نجران، فقد صالحهم النبي ﷺ على ألفي حلة قيمة كل حلة أوقية -40درهما- ثم خفف عنهم الخليفة عثمان رضي الله عنه فالزمهم بدفع ألف وثمانمائة حلة، ثم وضع عنهم معاوية مائتين أخريتين، ولكن الحجاج بن يوسف أعاد عليهم المائتين التي وضعها عنهم معاوية متهما إياهم بمساعدة ابن الأشعث في ثورته عليه -81-83هـ-⁽³⁾.

فلما تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز شكوا إليه ضعفهم وقلة عددهم وظلم الحجاج لهم، فحقق في شكاوهم بإحصاء عددهم فوجدهم على ما قالوا، فعندها قال: «أرى هذا الصلح

⁽¹⁾-الأمول، ص296، ط دار الشروق.

⁽²⁾-شفتح البلدان، ص175-176.

⁽³⁾-انظر تفاصيل ثورته في تاريخ الطبري، ج6، ص334 وما بعدها.

جزية على رؤوسهم وليس هو بصلح عن أرضهم، وجزية الميت والمسلم ساقطة» فالزمهم بدفع مائتي حلة قيمتها ثمانية آلاف درهم.

فلما ولي يوسف بن عمر الثقفي على العراق -120-126هـ- ردهم إلى ما كان يأخذ منهم الحجاج، ثم ردهم أبو العباس السفاح -132-136هـ- إلى ما أزمهم به الخليفة عمر بن عبد العزيز⁽¹⁾.

وأخذ من أهل أيلة ثلاثمائة دينار في السنة لم يزد عليهم شيئاً، وهو المبلغ الذي كان رسول الله ﷺ قد صالحهم عليه⁽²⁾.

وألغى أيضاً عن أهل قبرص الألف دينار التي زادها عليهم عبد الملك بن مروان واقتصر على ما كان قد صالحهم عليه معاوية بن أبي سفيان، وهو سبعة آلاف دينار في السنة إلا أنه لما تولى هشام بن عبد الملك الخلافة ردهم إلى ما كان والده يأخذه منهم، وهو ثمانية آلاف دينار، فلما كانت خلافة أبي جعفر المنصور -136-158هـ- ردهم إلى ما صالحهم عليه معاوية⁽³⁾.

3- مورد الخمس،

1- أمره بأخذ الخمس من العنبر،

رحه على عروة بأمره بالتحري مما حان بأخذ من حان قبله من العنبر

-296-

ولم ينس أمير المؤمنين مورد الخمس الثابت بالكتاب والسنة فأخذه من وجوهه المستحقة، منه خمس الغنائم فهو مورد معتبر رغم قلة الفتوح في عهده كما سنشير إليه في موضعه⁽⁴⁾، وكذا ما كان يأخذه من المعادن أول أمره، ثم مال إلى رأي أهل المدينة فأخذ منها العشر⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ - أبو يوسف: الخراج، ص 71-75، أبو عبيد: الأموال، ص 236-237، ط دار الشروق، البلاتري: فتوح البلدان، ص 72-75.

- محمد حميد الله: لوثائق النبوية، ص 175 وما بعدها، عون الشريف: نشأة الدولة الإسلامية، ص 127-130، 313-314.

⁽²⁾ - ابن هشام: تفسير النبوية، 2، ص 525-526، البلاتري: فتوح البلدان، ص 67-68، عون الشريف: نشأة الدولة الإسلامية، ص 123.

-124، 309-310، ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص 292-293.

⁽³⁾ - البلاتري: فتوح، ص 153-155، تاريخ الطبري: ج 4، ص 258-263.

- أبو عبيد: الأموال، ص 236-237، طبعة دار الشروق.

وفي رواية الوهدي: إن معاوية صالحهم على سبعة آلاف ومائتي دينار.

⁽⁴⁾ - نظر الرسائل رقم: 747-754 عند كلامنا على خمسة الفتح.

⁽⁵⁾ - نظر الرسائل رقم: 231-233 في رسائل العبادات.

إلا الأمر الجدير بالوقوف عنده هو خمس ما يؤخذ من العنبر، فنظرا لعدم وجود نص تشريعي يستأنس به في هذا المورد من سنة نبوية أو راشدية، يحدد بوضوح ما كان يؤخذ من العنبر، أدى بالخليفة عمر أن يأمر عروة بن محمد واليه على اليمن بالتحري عن ذلك، كما فعل في زكاة العسل سواء بسواء⁽¹⁾، وهو الأمر الذي أدى بابن جريح أيضا أن يكتب إلى إبراهيم بن ميسرة يسأله عنه، فأجابه بالمراسلة التي كانت بين الخليفة وواليه:

رسالة عروة إلى عمر: قال ابن جريح: فكتب إلي إبراهيم⁽²⁾: «أن قد ذكر من لا أتيم من أهلي، أن قد تذكروا هو وعروة بن محمد السعدي بالشام العنبر فزعم عروة: أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العنبر؟».

رد عمر عليه: «فزعم عروة أنه كتب إليه⁽³⁾:

⁽⁴⁾أكتب إلي كيف كان أوائل الناس يأخذونه؟ أم كيف كان يؤخذ منهم؟ ثم أكتب إلي⁽⁵⁾.

رد عمر على عروة لما أخبره بنتيجة التحري بأمره بأخذ الخمس منه

-297-

رد عروة على عمر: «قال: فكتب إليه:

إنه قد ثبت عندي أنه كان ينزل بمنزلة الغنيمة فيؤخذ منه الخمس».

رد عمر على عروة: «فزعم عروة: أنه كتب إليه:

أن خذ [منه]⁽⁶⁾ الخمس، وادفع [إما فضل منه]⁽⁷⁾ بعد الخمس إلي من وجدته⁽⁸⁾.

إلا أن الأمر المحير في هذه المراسلة: إذا كان عروة على علم بما كان يؤخذ منه فلماذا يرسل الخليفة في شأنه؟!

⁽¹⁾-أنظر الرسائل رقم: 200-209.

⁽²⁾-رواية عبد الرزاق للثقة، خالية من الإشارة إلى رسالة إبراهيم إلى ابن جريح، رغم أن السند واحد لكلا الروايتين.

⁽³⁾-في رواية عبد الرزاق ثقة أن عمر هو الذي ملك عروة عن ذلك، وليس كما جاء في النص.

⁽⁴⁾-رواية عبد الرزاق للثقة: «لم يملك من قبلك كيف كان أوائل الناس يأخذون من العنبر؟».

⁽⁵⁾-عبد الرزاق: المصنف، ج4، ص64 (كتاب الزكاة، باب: زكاة العنبر).

لما ما يخص تعريف العنبر وأصنافه فانظر: البقوي: كتاب البلدان بدل الأعلام النسبة، ص366-367.

⁽⁶⁾-إضافة من الرواية للثقة، وفي الأولى نالسة.

⁽⁷⁾-إضافة من الرواية للثقة، وفي الأولى نالسة.

⁽⁸⁾-عبد الرزاق: المصدر السابق، ج4، ص64 الكتاب ولباب السابقين.

-رواية الثقة له، ج4، ص65، (كتاب الزكاة، باب: العنبر).

يمكن لنا أن نفسر ذلك بمايلي:

الظاهر أن عروة كتب إليه يسأله بعد أن ألقى البحر بعنبرة، إلا أن طريقة أداء الرواية وتحملها كان غير سليم، ولكن يمكن القول بشيء من التخمين على ضوء نصوص الروايات التالية: أن الصيادين اختلفوا معه في حكم ما يؤخذ منه، وكان رأيهم -فيما نعتقد- أن تؤخذ منه الزكاة.

إلا أن رأي عروة كان مخالفا لرأيهم، وهو الذي تطابق مع ما كتب به أمير المؤمنين فاضطر عندها أن يطرح المسألة على الخليفة ليحسم الخلاف في حكم ما يؤخذ منه بما يكتب به إليه. إلا أن الخليفة كان لا يملك المعلومات الكافية حوله، فطلب منه ما طلب كما هو مبين في الرواية، فلما وصلته نتيجة التقصي كتب إليه بالذي ذكر.

رد علي عروة بأمره بتخصيص عنبره

-1297-

رسالة عروة إلى عمر: وما يؤيد ما ذكرناه سابقا، ما ذكره ابن أبي شيبة قال: قال معمر: أن عروة بن محمد كتب إلى عمر بن عبد العزيز في عنبرة فيها سبعمائة رطل⁽¹⁾. رد عمر عليه: «فقال⁽²⁾: فيها الخمس»⁽³⁾.

إلا أن الرواية التالية توضح ما غمض هنا، وتؤكد مراسلة عمر لعروة، وإن لم تصرح باسم المرسل إليه، وهذا لما يشتهر به أهل ساحل جنوب شبه الجزيرة العربية من استخراج لهذه الثروة.

رد علي من بعدن بني خان العنبرة التي وجدوها

-297ب-

ما كتب به إلى عمر: فعن معاوية بن عمرو العبدي⁽⁴⁾ قال: «ألقى بجر عدن عنبرة مثل البعير، فأخذها ناس بعدن، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر علي من كتب إليه: «فكتب إلينا»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ في الرواية التالية سبعمائة رطل، فهل تكون الكلمة قد صحفت من سبعمائة إلى سبعمائة؟

⁽²⁾ هكذا ذكرها المؤلف، دون أن يصرح بأن عمر كتب إليه، إلا أن السكوت عن عدم التصريح بذلك لا يعني أنه لم يكتب إليه، بل المسافة والفصل في المسألة بلجواب عنها يقتضيان أن يكون الرد مكتوبا كما هو آت.

⁽³⁾ -المصنف، ج3، ص143 (كتاب الزكاة، من قال ليس في العنبر زكاة).

⁽⁴⁾ في شرح الكبير: معاوية بن عمرو الصندي.

⁽⁵⁾ يظهر أن معاوية هذا الذي لم نعر حتى ترجمة له. كان يتولى بعض الوظائف بعدن يبدو ذلك في تغذيته لأمر الخليفة كما هو واضح من الرواية.

(1) أن خذوا منها الخمس، وادفعوا إليهم سائرها، وإن (2) باعوكموها فاشتروها [منهم] (3). فأردنا أن نزنها فلم نجد ميزانا يخرجها (4)، ففقطعناها إثنين ووزناها فوجدناها ستمائة رطل، فأخذنا خمسها، ودفعنا سائرها إليهم، ثم اشتريناها بخمسة آلاف دينار، وبعثنا بها إلى عمر بن عبد العزيز، فلم يلبث إلا قليلاً حتى باعها بثلاثة وثلاثين ألف دينار (5). ويظهر أن هذا ما أشار إليه ابن عبد الحاكم بقوله: «أُتي عمر بن عبد العزيز من الفيء ذات يوم بعنبرة - وعنده ليث بن أبي رقية كاتبه - فأخذها بيده فمسحها، ثم أمر بها فرفعت حتى تباع...» فلما وجد بقايا ريحها توضعاً تورعاً منه - رحمه الله - عن شم ما لا يحل له شمه (6).

أمره بتخميس العنبر

-297ج-

وعن ليث بن أبي سليم عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب: «في العنبر الخمس» (7).

يظهر أن هذه الرواية إن هي إلا الرواية السابقة التي أمر فيها بتخميسه، فقد جاء في مصادر أخرى ما يؤكد في نظرنا - هذا.

فمن ليث هذا قال: «أن البحر رمى بعنبر فخمسه عمر بن عبد العزيز» (8).

ورده عليّ متوليّ عهدن فيّ عنبرة

-298-

إلا أن الخليفة عمر غير رأيه في آخر حياته، فقد قال عنه كاتبه: إسماعيل بن أبي

حكيم: «سمعت عمر بن عبد العزيز آخر عمره يقول: ليس في العنبر شيء» (9).

(1) -القراني: «أن يؤخذ منها...».

(2) -عنده: «...باعوها اشتروها...».

(3) -ما ثبت من الدخيرة وفي المصدر ناقصة.

(4) -القراني: «تخرجها» بمعنى «تمسها على الحصص بقدر عدد الرجال.

ابن منظور: لسان العرب، م، 2، ص 251، مادة: (خرج).

(5) -ابن تلمية: المغني والشرح الكبير، ج 6، ص 334، 345، القراني: الدخيرة، ج 9، ص 95 وأسقط سندها.

(6) -سيرة عمر، ص 45.

(7) -ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 260.

(8) -ابن زنجويه: الأموال، ص 755، وانظر ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 143 (كتاب الزكاة، باب: من قال: ليس في العنبر زكاة).

(9) -ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، ص 260.

رسالة متولي عدن إلى عمر: ويؤيد ذلك ما كتب به إلى متولي ثغر عدن باليمن.
 فقد قال معمر: «دفع أهل عدن أرماتاً⁽¹⁾ إلى ناس من الصيادين على أن لهم نصف ما
 أصابوا فأصابوا عبيرة فيها مال عظيم، فقال الصيادون: إنما لكم ما كان من صيد، فكتب⁽²⁾
 بذلك إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر عليه: «فكتب:

إني لا أخالها كانت في نية واحد من الفريقين⁽³⁾، فاجعلها لمن أصابها، واستعمل على
 الساحل رجلاً، وأجعل له أجراً.
 وقال: إني لست أحميه لنفسي ولكن أحميه للمسلمين.
 قال معمر⁽⁴⁾: فسألتهم: هل أخذ من ذلك العنبر خمسا؟
 قالوا: لا⁽⁵⁾.

بحسب ظاهر هذه الرواية أن هذه العبيرة غير السابقة ذات الثمن المرتفع.
 أما حماية الخليفة للساحل، فإنه جعل - فيما نرجح - ما يعثر عليه من عنبر فينا يباع
 ويدخل ثمنه إلى بيت المال. ولذلك لم يؤخذ منه شيئاً. وإن كان هذا الاجراء اتسم ببعض
 الغموض.

وبذلك يكون أمير المؤمنين قد غير رأيه فيما يؤخذ منه من خمس بحسب ما تراءى له
 من المصالح والإعتبارات.

وللإشارة فإنه قد جاء عن الفاروق رضي الله عنه في هذا الشأن إجماعين متناقضين، من ذلك ما
 ذكره أبو يوسف عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كتب إلى يعلى بن أمية، وهو واليه على
 اليمن، في عبيرة وجدها على الساحل، كان قد سأله عما فيها يأمره أن يأخذ منها الخمس
 وبهذا تان أبو يوسف القاضي يقول⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ - الأرمات: خشب يشد بعضه إلى بعض كالطرف، ثم يركب عليه في البحر، لسان العرب، م، 2، ص 155، مادة: (رمت)

⁽²⁾ - قد تكون الرسالة من عروة، أو من نائبه على عدن.

⁽³⁾ - يبدو على حسب ما نراه أن هناك كلام قد سقط، لماذا كانت في نية الفريقين؟ للظاهر أن يجدوا عبيرة، ما دام الإتفاق قد تم على ما
 يصاد من سمك لا على ما عثر عليه من عنبر، ولذلك جعلها عمر لمن أصابها.

⁽⁴⁾ - معمر بن راشد مولى الأزد: يكتفي أبا عروة، فقيه حافظ متقن ثقة، سكن البصرة ثم انتقل إلى اليمن روى عنه جلة من العلماء منهم:
 عبد الرزاق صاحب المصنف الذي نقلنا منه المنبذ من النصوص، ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 397، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10،

ص 243-246.

⁽⁵⁾ - ابن زنجويه: الأموال، ص 753.

⁽⁶⁾ - الفرج، ص 70.

وفي رواية أخرى لأبي عبيد عن ابن عباس أيضا أن عمر كتب إليه: أن يأخذ منه العشر⁽¹⁾.

إلا أن أبا عبيد والزيعلبي⁽²⁾ ضعفا هذه الرواية.

ويظهر أن ما ذكر عن جده لم يبلغه، أو بلغه بشيء من الغموض - إن صح - ولو بلغه لما تردد عن اتباع سنته فيه، خاصة أخذ الخمس منه.

أما حكم أخذ الخمس منه فيقول به جماعة من التابعين منهم الحسن البصري، والزهري، والحجاج بن يوسف، وأيد ما قالوه الشيخ يوسف القرضاوي⁽³⁾.

وخلاصة القول أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد أوجد موردا معتبرا مما يخرج من البحر من غير، سواء أخذ منه الخمس، أو جعله فيئا، أو زكاة، وإن لم يصرح أنه قال بذلك، فإنه أثرى بهذا المورد خزينة المسلمين، وقلص من العجز الذي كانت تعاني منه.

4- مورد الخراج:

1- حفاظه على أصول الإبراهيمية ومنعه بيع أرض الخراج،

- مال ملكية الأراضى قبل استقلالهم عمر.

تحددت ملكيات الأراضى التي تضمها دار الإسلام في الأنواع التالية:

-أولا: الأراضى العشرية: وهي التي أسلم عليها أهلها داخل شبه الجزيرة العربية أو

خارجها، ولا شيء على أصحابها سوى زكاة ما تغله.

-ثانيا: أرض الخراج: وهي التي افتتحها المسلمون عنوة، ثم دفعت إلى أصحابها على

خراج مؤبد مثل أرض العراق ومصر والشام والجزيرة الفراتية التي أوقفها أمير المؤمنين

عمر بن الخطاب رضي الله عنه على مصالح الإسلام والمسلمين الحاضرين في زمنه، أو الذين هم في

غيب المستقبل، ويطلق على هذا النوع كذلك أرض الفياء، أو أرض الأمة.

-ثالثا: أرض الصلح، ومصيرها مرتبط بشروط الصلح، فإن كان الصلح قد نص على

أن الأرض للمسلمين، يكون حكمها حكم أرض العنوة لا يسقط خراجها بإسلام صاحبها. وإن

(1)-الأموال، ص 443، ونظر ما قبلها وما بعدها، ط در الشروق.

(2)-نصب الراية، ج 2، ص 383 (كتاب الزكاة. باب: في المعادن والركاز).

(3)-سبلين قداسة: المنقذ والمشرح الكبير، ج 2، ص 584-585، 620.

-الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 251-252 (كتاب الزكاة الأول. زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والحرير...).

-فتحة الزكاة، ج 1، ص 452 وما بعدها.

كان الصلح قد نص على أنها لهم تضرب على أصحابها الجزية، فمن أسلم منهم صارت أرضه عشرية.

-رابعاً: أراضي الدولة: وهي التي تملك ملكية عامة؛ للإمام الحق في التصرف فيها بما يراه مناسباً، فقد يقطعها إقطاع تملك، فتكون أرض عشر، أو إقطاع انتفاع مقابل خراج معلوم ويعرف هذا النوع: بأرض الفيء؛ كأرض فدك وأرض بني النضير والنصف من وادي القرى أو أرض الصفايا خارج شبه الجزيرة العربية، والتي كانت في حوزة الأكاسرة أو أمرائهم وكذا الأمراء البيزنطيين، أو أرض من قرأ أو قتل أثناء الفتح لأراضي العراق والشام ومصر⁽¹⁾.

هذا وسنشير في هذا الباب إلى هذه الأنواع كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

إن التحديد الشرعي لملكية الأرض، هو تحديد للإطار الشرعي لمصدر موارد بيت المال، وبالتالي تحديد أوجه صرف هذه الموارد في وجوهها المستحقة. والحقيقة أن ذلك كان واضحاً وجلياً وسهراً على تنفيذه بأمانة وإخلاص وصرامة لا ظلم فيه في العهد النبوي وطوال العهد الراشدي، إذ كانت الموارد وفيرة والدولة قوية والأمن والاستقرار يمدان رواقهما على الأمة، ولكن لما بدأ الإضطراب والخلط يسود ملكية الأرض بعد العهد الراشدي بالخصوص أرض الخراج وأرض الصفايا، اضطربت نتيجة لذلك موارد بيت المال مع ما رافق ذلك من فتن وثورات إستهدف القائمون بها تقويض حكم بني أمية، فدفع هذا خلفاء هذه الدولة إلى مجابهة هذا الإضطراب إلى إحياء تلك الضرائب العرفية الساسانية في الجناح الشرقي للدولة، وكذا إبقاء الجزية على من أسلم، ورد المهاجرين من الريف إلى المدن إلى قراهم في مصر والعراق.

إلا أن أقل ما يقال عن هذه المعالجة أنها أدت إلى نتيجة عكسية بزيادة الانحراف عن الأصول الشرعية والفكرية التي قامت عليها الدولة الإسلامية النبوية والراشدية، فكثر بذلك المناقون على خلفاء بني أمية الذين عجزوا عن إقناع خصومهم في تبرير ما قاموا به من

(1) السليو يوسف: الخراج، ص 29، 57 وما بعدها.

بهي بن أم: الخراج، ص 23، 41 وما بعدها، ص 64.

أبو عبيد: الأموال، ص 132 وما بعدها، وقد تكلم عن ذلك بإسهاب.

الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 127-129، طه الجزنر.

محمد باقر الصدر: لقائلنا، ص 394 وما بعدها.

تجاوزات، فكان السيف وسيلة لإرغام الخصوم والمنتقدون لهم على الإقناع، وازدادوا إصرار وتماديا فيما رأوا أنه يحقق أهدافهم ويرعى مصالحهم، وكذا من ارتبطت مصلحته بمصلحتهم. فقد امتدت أيديهم إلى أراضي الصفايا - أراضي الدولة - لتستولي على ما تقدر عليه بمبررات بعضها وجيها⁽¹⁾، والبعض الآخر غير وجيه، ثم اشتد نهم أهل القوة وذوي النفوذ في الدولة بالاستحواذ على أراضي الخراج، فتحوّلت إلى أراضي عشرية، فتأزمت الأمور أكثر، واتسع الخرق على الراقع، وانتشر الأمر ولم يبرم، فكانت عاقبة ذلك أن ألغوا بأنفسهم إلى التهلكة، واتهموا في ولانهم للإسلام بسياساتهم غير الحكيمة التي كانت توجهها الأهواء والمصالح.

منغوره يمنع بموجبه بيع أرض الخراج

-299-

ومما سبق تبرز بالخصوص مشكلة تحويل أرض الخراج - أرض العنوة - وأرض الصفايا في العراق والشام إلى العشر، خاصة صفايا الإقليم الأخير، التي تكلم عليها ابن عائد⁽²⁾ وعن مآلها؛ وعن أرض الخراج التي بدأت أطماع الناس تتجه للاستحواذ عليها وحصل ذلك بالفعل.

هذا ويمكن أن تكون أرض الصفايا وأرض الخراج في الشام نموذجا لما حدث لبقية الأراضي في الأقاليم الأخرى.

تكلم ابن عائد فيما يذكره عن شيوخه في بداية الأمر عن صفايا الشام وكيف آلت إلى المسلمين والتي تعود في أصلها إلى الأمراء البيزنطيين الذين قتلوا في الحرب أو فروا عنها وأُسر إلى واردة الذي كان يدخل بيت المال لينفق فيما ينفق فيه الخراج، ثم اقتطاع عثمان نسوية بعض المزارع بطلب هذا الأخير ليقوم بمؤن الوفود، فألته بذلك إلى العشر وخسرت بيت المال جزءا مما كان يرد إليها.

⁽¹⁾ من الأمور الوجيهة إقطاع معلوية الأراضي بالساحل الشمالي للهند تشجيعا لهم على الاستقرار به والدفاع عنه وكذلك فعل الخليفة عبد الملك وكذا ابنه الوليد.

⁽²⁾ البلاخري: فتوح البلدان، ص 30-131، 146، 148، 149. وكذلك فعل عمر مع أرض الأندلس كما هو أت في الفصل الثاني.

⁽³⁾ ابن عائد محمد بن عبد الله النمطي: حافظ رواية، كان إليه النظر في خراج حوطة دمشق أيام العباسيين اهتم بالمغازي والفتوح والتصنيف ليهما، خاصة ما تعلق بالشم وأحدثه، من شيوخه الذين روى عنهم: الوليد بن مسلم وإسماعيل بن عوش، توفي سنة 233 هـ، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9، ص 242.

ثم سأل أشرف الناس معاوية أن يقطعهم مما بقي من تلك الصفايا ففعل، فألت أيضا إلى العشر، وكان ذلك دون شك على حساب بيت المال.

ثم آل الأمر إلى عبد الملك بن مروان فسأله أشرف الناس أيضا أن يقطع لهم مما بقي من تلك الصفايا. ففعل، وأتى عليها كلها فلم يبق منها شيئا، وخسرت بيت المال مورد أرض الصافية في هذا الإقليم⁽¹⁾.

وكان ذلك -دون شك- جزاء من عبد الملك على مساندة هؤلاء الناس له في صراعه مع ابن الزبير ومن ثار ضده.

ثم ازداد شره الناس للاستيلاء على الأرض، خاصة أولئك الرجال الذين لم يسعفهم الحظ في الفوز بمغانم من أرض الصفايا، فسألوا عبد الملك أن يقطع لهم هم الآخرون كذلك ففعل ولكن من أرض الخراج هذه المرة، التي مات أهلها، فصارت عشرا.

ثم اشتد الحاحهم عليه وعلى الوليد وسليمان ابنيه من بعده؛ فسألوهم قطائع من قرى أهل الذمة، فأبوا عليهم، ثم سألوهم شراء أرض الخراج من أهل الذمة، وادخال أثمانها إلى بيت المال ففعلوا، وسُجِّلت في الديوان، أنها أرض عشر. فكان ذلك خطأ ماليا قاتلا في عاقبة أمره، لو لم يتدارك الأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بعد توليه الخلافة.

فلما اطلع على المشكلة وتناقص وارد بيت المال استطلع رأي أعوانه، فقال لهم ذات مرة: «هل نهت الولاة قبلي عن شراء الأرض من أهل الذمة؟ قالوا: لم ينهوا.

قال: فإنني قد سلّمت لمن اشتري، ولكن من اليوم أنهي عن بيعها، وإنها أرض المسلمين، دفعت إلى أهل الذمة على أن يأكلوا منها ويؤدوا خراجها، وليس لهم بيعها، ومن اشتري بعد اليوم فيعاقب البيع⁽²⁾ والمشتري، وتُرد الأرض إلى النبطي، ويؤخذ الثمن من المسلم فيجعل في بيت المال لما انتهكا من المعصية، ويدخل المال الذي أخذ النبطي بيت مال المسلمين»⁽³⁾.

قال ابن عائد: وكتب بذلك كتابا قرئ على الناس سنة مائة، وأعلمهم:

(1) انظر في هذا الشأن الرسالة رقم: 316.

(2) أي البيع.

(3) ابن منظور: مختصر تلويح دمشق، ج 1، ص 235.

«أن لا جزية⁽¹⁾ عليها، وأنها أرض عشر⁽²⁾».

وكتب⁽³⁾: أن من اشترى شيئا بعد سنة مائة، فإن بيعه مردود.

وسمى سنة مائة سنة المدة⁽⁴⁾.

أما السبب الذي أدى به إلى الامتناع من رد ما حوّل منها إلى العشر، فيعود بالدرجة الأولى إلى اختلاط أمورها بالميراث، وقضاء الديون، ومهور النساء، والهبات، وهو نفسه الدافع الذي جعله يعيد إلى الصدقة مارد الحجاج بن يوسف منها في العراق إلى الخراج، والذي ردها والي العراق على عهد يزيد بن عبد الملك، عمر بن هبيرة 102-105هـ- إلى الخراج⁽⁵⁾، مناقضا بذلك ما كان قد أمر به عمر.

وعلى كل تقيد الخلفاء الذين جاءوا بعده بأمره السابق، بالخصوص منهم هشام بن عبد الملك الذي كان صارما في تنفيذ قرار عمر الأنف الذكر، فرد إلى الصدقة بعض ما رد منها عمر بن هبيرة إلى الخراج في سواد العراق⁽⁶⁾.

وتبدو شدته أيضا نحو خالد بن عبد الله القسري، وعامله على غوطة دمشق: الوليد بن عبد الرحمن، إذ أمر كلثوم بن عياض أن يغرم الوليد أربع مائة دينار ويبيعه بها إليه إذا اشترى أرض الخراج بغير إذنه ويطيّف به بعد أن يضربه⁽⁷⁾ مائة سوط.

وأمره أيضا أن يضرب خالد بن عبد الله وكلية مائة ويطيّف به، لأنه اشترى أرضا من أرض الغوطة بغير إذنه⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ -تسمى خراج الأرض، إذ كتبت الكلمتان تطلقان آنذاك على ما ذكر، وكذا على جزية للوقية.

⁽²⁾ -ابن قدامة: «أن لا جزية... عشر» نقصة عنه.

⁽³⁾ -يعني أن منشور الخليفة يتضمن أمرين: أولا: لا خراج على أرض حولت إلى عشر، وثانيا: دفعه ببيعها ابتداء من التاريخ المذكور في

التاريخ، فكانت بذلك كلمة وكتبا ربط بين إقراره ونهيه، وإلا فإن المنشور واحد.

⁽⁴⁾ -ابن منظور: المصدر للمعنى، ج 1، ص 239-241.

⁽⁵⁾ -ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 1، ص 183-186.

والمؤسف أن الشيخ أحمد بدران -رحمه الله- مهذب تاريخ دمشق أضرب بالرواية عند إختصاره لها بحذف السند وبعض المعلومات القيمة التي جاءت في الأصل.

⁽⁶⁾ -ابن قدامة: المعنى، ج 2، ص 587-588.

⁽⁷⁾ -رائد: فهرن: تاريخ الدولة العربية، ص 271، 293.

⁽⁸⁾ -البلاندي: فتوح البلدان، ص 357.

⁽⁹⁾ -المصدر نفسه، ص 357.

⁽¹⁰⁾ -إحسان منكي: الحجاج بن يوسف، ص 421-422.

⁽¹¹⁾ -أي قبل أن يولى على العراق والبا سنة 105هـ.

⁽¹²⁾ -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 1، ص 235.

وبذلك يكون قد نفذ في حقهما ما كان الخليفة عمر قد أمر به في حق من تجاوز قراره والذي اطلع على نسخة منه في ديوان الرسائل.

ثم امتنت الأيدي إلى أرض الخراج لتستحوذ على ما تقدر عليه في أواخر حكم بني أمية لما اضطرب أمرهم، فتحول الكثير من الأراضي إلى العشر، «ولا جزية عليها» على حد تعبير ابن عائد، حتى قامت دولة بني العباس، وتولى الخلافة المنصور -136-158 هـ- فرفع إليه أمر أرض خراج الشام سنة 140-141 هـ- وأخبر أن ذلك قد أضر بالخراج فأمر بالنظر في ذلك، ثم عدل منها ما عدل إلى العشر، ولكنه تقيد بقرار عمر بن عبد العزيز فرد ما بيع منها بعد سنة مائة إلى الخراج⁽¹⁾.

تعلمت أمير المؤمنين إلى ميمون بأمره أن يمنع أهل الأرض من بيع أرض الخراج

-300-

لم يقتصر أمر الخليفة عمر بمنعه بيع أرض الخراج على الشام فقط، وإنما شمل إجراءه هذا منطقة الجزيرة أيضا، إذ قال ميمون بن مهران الوالي على خراجها: «كتب إلي⁽²⁾ عمر بن عبد العزيز:

أما بعد، فحُلَّ⁽³⁾ بين أهل الأرض وبين بيع ما في أيديهم [من أرض الخراج]⁽⁴⁾ فإتاهم إنما يبيعون فيء المسلمين [والجزية الراتبية]⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

هذا الإجراء هدفه: وضع حد لتحول أرض الفيء -أرض الخراج- إلى العشر حتى لا يقل وارد الخزينة باعتبار أن هذا النوع من أرض الفيء ملك للأمة فحفاظه عليها هو في حد

⁽¹⁾ - المصدر نفسه، ج 1، ص 241-242.

⁽²⁾ - ابن سعد: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله...».

⁽³⁾ - ابن سعد: «حلَّ» وهو حُلِّيَ نظريا - تصحيف، ولو كانت كذلك لتحول النهي إلى أمر ببيع الأرض، إلا أن نهاية النص تناقض ذلك، ويشد ذلك جاءت في طبعة لبنان.

⁽⁴⁾ - كما أثبت من طبقات ابن سعد، وفي المصدرين ناقصين.

⁽⁵⁾ - كما أثبت من طبقات ابن سعد، وفي المصدرين ناقصين.

⁽⁶⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 175، ط. دار الشروق.

ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 277، ط. ليدن، م 5، ص 295، ط. لبنان.

ابن زنجويه: الأموال، ص 268، ونصه منقول من أصول أبي عبيد.

والمنصود بالجزية في نهاية النص: الخراج، ذلك أنه كان آنذاك يطلق على جزية الراس، وخراج الأرض وبذلك جاء معناها في

ذاته حفاظ منه على حقوق المسلمين باستمرار دفع خراجها لينفق فيما يخدم مصالحهم الدينية والدينية، وسنرى فيما يأتي شدة تأكيده على ذلك.

رده على إسحاق بن مسلم بأمره برد ما بأيدي المسلمين من أرض إلى الخراج

-301-

رسالة إسحاق: وفي السياق الأنف الذكر ذكر أبو زرعة: أن إسحاق بن مسلم⁽¹⁾.

والذي خراج الأردن أخبره: «أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز: أما بعد، فإني وجدت

أرضاً من أرض أهل الذمة بأيدي أناس من المسلمين، فما يرى أمير المؤمنين فيها؟».

رد عمر عليه: «فكتب إليه:

أن تلك الأرض أوقفها أول المسلمين على آخرهم، فامنع ذلك البيع - إن شاء الله -

والسلام»⁽²⁾.

رده على القاسم بن زياد بأمره برد ما بأيدي المسلمين من أرض إلى الخراج

-302-

رسالة القاسم إلى عمر: في حين أورد أبو زرعة مرة أخرى مراسلة جرت بين

الخليفة عمر وبين عامل غوطة⁽³⁾ دمشق القاسم بن زياد⁽⁴⁾ أخبره بها،، قال: أنه كتب إلى

عمر:

«أما بعد، فإن قبلنا أرضاً من أرض أهل الذمة بأيدي أناس من المسلمين، قد ابتاعوها

منهم وهم يؤدون العشر مما يخرج منها، أفضل مما كان عليها، فما يرى أمير المؤمنين؟

قال: وأنا أريد بدا ونوات بدا⁽⁵⁾، أرضاً من أرض الجبل اتخذها عمر.

رد عمر عليه: فكتب إليه عمر:

⁽¹⁾ إسحاق بن مسلم بن ربيعة بن عاصم العقيلي: ولاء الخليفة عمر على خراج الأردن، وكان قائداً بعد ذلك من فواد مروان بن محمد - 127-132هـ - ولاء لرمينية، وبقي إلى خلافة المنصور.

⁽²⁾ ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص455. تاريخ خليفة بن خياط، ص296، 323، 329.

⁽³⁾ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج1، ص235.

⁽⁴⁾ غوطة دمشق: منطقة تعد من ضواحي مدينة دمشق كانت مشهورة بمياهها وبساتينها ومزارعها الغناء الجميلة.

⁽⁵⁾ بقوت: معجم البلدان، م4، ص219، مادة: (الغوطة).

⁽⁶⁾ القاسم بن زياد: لم نعثر له على ترجمة.

⁽⁷⁾ بدا ونوات بدا: لم نعثر لهما على ترجمة، وكل ما ذكره بقوت أنه واد قرب لبلدة، وقيل بولادي القري، معجم البلدان، م1، ص356.

357. مادة: (بدا)، سيد الأهل: لخليفة الزاهد، ص102.

وهو في نظرنا يعود عن الصواب لأن ما تلاهنا من كلام يورد وكلمتها بين دمشق وبعلبك.

«أن تلك أرض حبسها أول المسلمين على آخرهم، فليس لأحد أن يتمولها دونهم، فامنع ذلك البيع - إن شاء الله -⁽¹⁾».

قال أبو زرعة⁽²⁾: فحدثت بهذا الحديث عبد الملك بن الأصعب⁽³⁾ من أصحاب الوليد بن مسلم⁽⁴⁾ فأخبرني: أن عمر بن عبد العزيز لم يمت عن ضيعة بقيت في يده غير بدا وجزين⁽⁵⁾ من أرض بعلبك⁽⁶⁾، وأنه ورثها عشرا، وعدلها على ذلك أبو جعفر المنصور فصارت بأيدي ورثته».

في رد أمير المؤمنين على القاسم يؤكد شدة حرصه على عدم مناقضة ما كان قد أصدره بمنعه بيع أرض الخراج، مع رد ما يمكن رده منها من العشر إلى الخراج، خاصة إذا كان المالك لها لم يقطعه الولاة الميديون على حد تعبيره، معتبرا ذلك نوع من الغصب يجب أن يرد إلى أهله⁽⁷⁾؛ وهم المسلمون.

ولكن ما أشار إليه العامل من أنه ينكرُ عمر بما في يده من أرض 'بدا' وغيرها والتي كانت أرض خراج على حد زعمه، فيه شك لأن أمير المؤمنين أدري بنفسه من غيره من أنه لا يأمر بأمر ويخالفه، وما ذكره الوليد بن مسلم مبرءا ساحته خير دليل على ذلك، ومما يزيد تأكيداً، إقرار أبي جعفر المنصور لهذه الأرض في أيدي ورثة عمر بكونها صارت إليه بالإرث وهي عشر. ولعل أمير المؤمنين لم يحولها من العشر إلى الخراج لمشاركة إخوته له

⁽¹⁾ - ابن منظور: المعجم المفرد، ج 1، ص 236.

⁽²⁾ - أبو زرعة: عبد الرحمن بن عمرو النصرى للمثقف، إمام أهل الشام، ومحدثها توفي سنة 280، 281 هـ.

- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 311-316.

⁽³⁾ - عبد الملك بن الأصعب: مولى عثمان بن عفان العنزي شيخ أبي زرعة الدمشقي كان ثقة، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 188.

⁽⁴⁾ - الوليد بن مسلم أبو شعيب الأموي: ولد سنة 119 هـ إمام بمغازي الشام، توفي سنة 194 هـ، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 353-355، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 13، ص 456-461.

⁽⁵⁾ - جزين: كذا وورث، ولاحظ محقق مختصر تاريخ دمشق في الهامش: تحت التقط في الأصل إشارة إسماعيل وعلها: 'جزين' قرية بين دمشق وبعليك. وذلك بالفعل ما ورد عند ياقوت: مادة: 'جزين' وضبطها صلاح المنجد في تاريخ دمشق 'جزين' قال سيد الأمل: وجزين الحالية في لبنان ليست من أرض بعلبك وإنما بقرب هذه الأسماء، بعض أسماء قرى بعلبك في زنتنا - حوالي: 1961-1962م -، 'الخليفة الزاهد'، ص 102 (هامش). ولم نعتز على مكان بالإسم الذي ضبط به المنجد يقع بين بعلبك ودمشق في معجم البلدان، والذي ذكر يقع قرب لصيبان، ياقوت: ج 2، ص 101-102 مادة: (جزين)، ص 140، مادة: (جزين) إلا أن الدكتور المنجد أحلم بيقاع إقليمه. وللأسف لم يكن هناك قضاء في جنوب لبنان يعرف بقضاء (جزين) كانت إسرائيل قد أجبرت على الخروج من هذه المدينة في شهر ماي سنة 1999م.

⁽⁶⁾ - بعلبك: مدينة شهيرة ذات آثار عظيمة فتحها أبو عبيدة صلحا سنة 14 هـ هي اليوم في الجمهورية اللبنانية، ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص 453-455.

⁽⁷⁾ - أبو يوسف: الخراج، ص 58.

في الإرث فيها، ولذلك -في نظرنا- أشارت روايات أخرى أنه لم يحتفظ بمزارعه التي ورثها سوى بمزرعته بالسويداء التي أصلحها من صلب ماله، وكلها أعادها إلى بيت المال لتصرف مواردها فيما يصرف فيه الفيء⁽¹⁾.

رد الخليفة على عبد الحميد لا يأتين لمن ماله تحويل ما بأيديهم من أرض الخراج إلى العشر

-303-

امتدت عدوى تحويل أرض الخراج إلى العشر من الشام إلى أقاليم أخرى منها العراق الذي كانت أغلب أراضي السواد خراجية، إذ رغب أصحابها في تحويلها إلى أراضي عشرية.

رسالة عبد الحميد إلى عمر: فعن حصين بن عبد الرحمن قال: «كتب عبد الحميد بن عبد الرحمن إلى عمر بن عبد العزيز:

أن تناء⁽²⁾ أهل السواد سألوا: أن توضع عليهم الصدقة ويرفع عنهم الخراج. رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

«إني لا أعلم شيئاً أثبت لعامة الإسلام من هذه الأرض التي جعلها الله لهم فينا، فمن كان له في الأرض أهل ومسكن فاجر على كل جدول منها ما يجري على أرض الخراج، ومن لم يكن له بها أهل ولا مسكن فاردها إلى النبيك⁽³⁾ من أهلها»⁽⁴⁾.

رواية أخرى للرسالة السابقة

-303-

أما يحيى بن آدم فذكر الرواية السابقة باختلاف في بعض ألفاظها أحببنا اثباتها لما لذلك من أهمية.

(1) -انظر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلاننا عن تنازله عن أمواله لصانع بيت المال ص 166.

(2) -تناء: مفردا تقي: هي الجماعة المقيمة في بلد ما، والمعصود بها في النص: أهل الخراج الذين أسلموا وبقوا على الأرض.

-ابن منظور: لسان العرب، م 1، ص 40، مادة: (تأ)

(3) -ابن زنجويه: التناء. والنبيك: هم القوم الذين تطروا على الشر.

-لسان العرب، م 10، ص 497 مادة (نبيك).

(4) -سليو عبدة: الأموال، ص 174-175، ط دار الشروق.

-ابن زنجويه: الأموال، ص 267، ونقل نصه عن أبي عبدة.

-ابن رجب: الإستخراج، ص 95، ونقله عن أبي عبدة.

رسالة عبد الحميد إلى عمر: قال حصين بن عبد الرحمن: «طلب أناس من أهل السواد إلى عبد الحميد، فكتب لهم إلى عمر بن عبد العزيز في أرضين في أيديهم: أن يرفع عنهم الجزية ويضع عليها الصدقة».

رد الخليفة عليه: «فكتب إليه عمر:

أما بعد فإني لا أعلم شيئا هو أنفع لنا من هذه الأرض التي جعلها الله لنا لهم، فانظر من كان منهم له بها أرض⁽²⁾، أو مسكن، فاجر على كل جدول منها ما كان يجري قبل ذلك، ومن لم يكن له بها أرض ومسكن، فاردها إلى أهلها»⁽³⁾.

وعلق حصين على ما ورد في النص فقال: «وأصل هذا أنه من كانت في يده أرض فرضي أن يؤدي عنها الخراج، وإلا فليردها إلى من يؤدي عنها الخراج من أهلها»⁽⁴⁾.

وعلى ابن رجب ما أمر به الخليفة عمر فقال: «وإنما أقر عمر رضي الله عنه من له أهل ومسكن بالخراج لأن أخذ مسكنه منه وإخراج أهله منه فيه عليه ضرر بخلاف إخراج من ليس له أهل ولا مسكن»⁽⁵⁾.

والحقيقة أنه بعد الذي نهى عنه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز من منعه بيع أرض الخراج أراد أن يعالج مشكلة تناقص وارد بيت المال، فكان قراره السابق قرارا حكيما بالرغم من أنه كان غير ذي أثر رجعي في تنفيذه للسبب الذي بيناه فيما سبق، وقد عرف أهميته الخلفاء الذين جاءوا من بعده، خاصة هشام بن عبد الملك وأبو جعفر المنصور؛ فاستلهماه وواصلتا تطبيقه بصرامة باعتباره يختم المصالح العليا للإسلام والمسلمين.

إلا أن ما يمكن الإشارة إليه، فإن منعه بيع أرض الخراج كان في جوهره متطابقا مع ما نهى عنه جده الفاروق رضي الله عنهما - فقد كتب إلى المسلمين يقول لهم: «لا تشتروا من عقار أهل النعمة ولا من بلادهم شيئا»⁽⁶⁾، ورد أرضا إلى الخراج كان عتبة بن فرقد قد

⁽¹⁾ - الثانية: هي ما ينزل بالمسلمين من حوادث الدهر ونكباته:

سنتين منظور: لسان العرب، م 1، ص 774، مادة: (نوب).

⁽²⁾ - فنظر اللفظة في النص السابق.

⁽³⁾ - صحيح بن آدم: الخراج، ص 62.

⁽⁴⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 175، ط. دار الشروق.

⁽⁵⁾ - الاستخراج، ص 95.

⁽⁶⁾ - عبد الرزق: المصنف، ج 6، ص 45 (كتاب أهل الكتاب. هل يسرق المسلم).

صحيح بن آدم: الخراج، ص 55-56.

أبو عبيد: الأموال، ص 157، ط. دار الشروق.

اشتراها وأمره أن يستعيد ماله ممن باعه إياها⁽¹⁾، وكذلك كان موقف الإمام علي عليه السلام إذ سلك سبيله واتبع سياسته في هذا الشأن⁽²⁾.

وخلاصة القول أن الخليفة عمر بن عبد العزيز بإجرائه الأنف الذكر أنقذ الدولة مما كانت تعاني منه؛ من عجز في سد نفقات المصالح العامة، وأعاد لبيت المال عافيته بثبات تدفق الموارد إليها واتباعه لسياسة مستبيرة في معالجة المشاكل العامة وقضايا المسلمين بإعادته الحقوق إلى أهلها، واقتصاده في النفقات، ومحاربه لسياسة الإسراف والتبذير في النفقات على ما لا يعود على الأمة بالفائدة.

2- حكم مال أرض السلع إذا أطمح صاحبها وخطأ أرض العنوة،

رمالته فهي مال أرض السلع وأرض العنوة بعد إتمام صاحبها من أهل السواد

-304-

توالت تعليمات وتوجيهات الخليفة عمر إلى ولاياته وإلى بقية من يشتغل في الأرض خاصة لأولئك الذين كانوا قد أسلموا وبأيديهم إما أرض صلح، أو أرض خراج -عنوة- يبين لهم الأصول الشرعية لكلا النوعين ومآلهما بعد إسلام أهلها، خاصة وأنه كان يعلم تقلص مساحة أرض الخراج في عهد من سبقه من الخلفاء بتحويلها إلى العشر. وفي هذا الشأن قال الحسن بن صالح: «سألت عبيد الله بن عمر عن أسلم من أهل السواد، فقال:

من أسلم من أهل السواد ممن له نعمة، فله أرضه وماله⁽³⁾، ومن أسلم ممن لا نعمة له وإتما أخذ⁽⁴⁾ عنوة فأرضه للمسلمين⁽⁵⁾.

قال عبيد الله⁽⁶⁾: قرأت هذا في كتاب عمر بن عبد العزيز⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ -رحي بن آدم: ص 57.

-أبو عبيد: ص 157.

⁽²⁾ -رحي بن آدم، ص 59.

⁽³⁾ -هذه أرض صلح تزول إلى أصحابها إذا أسلموا، وقد مضت الإشارة إليها في التمهيد.

⁽⁴⁾ -على النص الأول لابن أبي شوية: أخذ.

⁽⁵⁾ -هذه أرض عنوة يوظف أهلها خراجاً لا يسقط بإسلام أصحابها وقد مضت الإشارة إليها.

⁽⁶⁾ -عبيد الله بن عمر: لم تتمكن من معرفته لكثرة من سماوا بهذا الاسم.

⁽⁷⁾ -ابن أبي شوية: المصنف، النص الثاني، ج 12، ص 467 (كتاب الجهاد، باب: من أسلم على شيء فهو له).

النص الأول، ج 6، ص 422 (كتاب البيوع والأضحية، باب: في الرجل يسلّم وله أرض).

ولم يصرح لمن كتب للخليفة بذلك، ولكن -كما نرى- لا تمنع عدي بن أرطاة والتي البصرة أو عبد الحميد والتي الكوفة.

تعلية له في مال أرض الخراج بعد إسلام صاحبهما

-305-

يظهر أن الخليفة عمر لم يقتصر على توضيح أمر أرض الصلح وأرض الخراج ومآلهما لأهل السواد الذين يسمون، وإنما عمم ذلك -فيما نعتقد على بقية الولاة- لأن المشكلة واحدة لأهل الأرض. إلا أنه خص أرض العنوة دون غيرها لما لها من أهمية في اغناء خزينة المسلمين.

وفي هذا الصدد قال عبد الله بن دينار البهراني: كتب عمر بن عبد العزيز: «(1) من أسلم من أهل الأرض، فله ما أسلم عليه من أهل أو مال، فأما داره وأرضه (2) فإنها كائنة في فيء الله ﷻ على المسلمين» (3).

ذلك هو موقف أمير المؤمنين من أرض الخراج، سواء كانت أرض خراج عنوة، أو أرض خراج صلح (4).

هذا وقد جاءت عنه أقوال في روايات أخرى تتلقت مع ما كتب به هنا، منها: ما ذكره يزيد بن أبي حبيب، قال: قال عمر بن عبد العزيز: «أيا نمي أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله، وما كان من أرض فإنها من فيء الله على المسلمين» (5).

وأكد هذه الحقيقة في المنشور الذي كتبه إلى ولاته يبين لهم فيه المبادئ العامة لسياسته التي يريد انتهاجها أثناء خلافته (6).

أما ما يمكن ملاحظته على المراسلة الأخيرة له، هو الشك في مال دار النمي أو أرضه إلى الفيء بعد إسلامه في رواية يحيى بن آدم الثانية، والتي لم ترد في الرواية الأولى له

(1) ابن أبي شيبة: «أما من أسلم»

(2) -النص الثاني ليحيى بن آدم: «أو أرضه»، في متن سعيد: «وأما أرضه وقراره»، ولاحظ المحقق على ذلك في الهامش فقال: «كذا في أصل ولعل الصواب: «عقاره»». ابن أبي شيبة: «وأما أرضه فهي كائنة فيما أفاء...».

(3) يحيى بن آدم: الخراج، النص الأول: من 150؛ الثاني: من 62، متن سعيد بن منصور، ج2، من 245-246، ط. دار الكتب العلمية.

(4) ابن أبي شيبة: للمصنف، ج12، ص468 (كتاب التاريخ، باب: من أسلم على شيء فهو له).

(5) -أنظر ما سبق رسالة رقم: 291 وتعلقنا عليها، ونظر حال ملكية الأرض قبل إستخلاف عمر فيما تقدم في مورد الخراج.

(6) -ابن عبد الحكم: فتوح مصر، من 154، المقرئ: لخطوط ج1، ص77.

(7) -أنظر الرسالة رقم: 106، الفقرة الخاصة بالدعوة إلى الإسلام وحكم النمين.

وبقية نصوص المصادر الأخرى، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الشك في مآل الدار إلى الفيء بخلاف الأرض، وهو المرجح لدينا لاتفاقه مع ما كتب به بإقرار من له مسكن في الأرض عليها، لما يحصل له من ضرر إذا أخرج منها.

تلك هي المعالجة السليمة والواقعية لهذه المشكلة من قبل أمير أمير المؤمنين، والتي تندرج ضمن سياسة الرفق والاحسان التي سار عليهما طوال خلافته مع الجماهير بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية أو القبلية .

3- حكم من استغل أرض خراجية من المسلمين،

رسالته إلى محمد الله بن عوفه بأمره بأخذ الخراج والعشر من المصله إذا امتلك

أرض خراجية

-306-

إذا كان الخليفة عمر قد منع بيع أرض الخراج بأمره السابق، حفاظاً منه على حقوق الأمة وأجيالها اللاحقة بحفظه على أصول مورد الخراج، فإنه في المراسلات التالية خطى خطوة أخرى أكثر إيجابية، بالزام كل مسلم كانت بيده أرض خراج أن يدفعه عنها مع أداء فريضة زكاة ما تغله، باعتبار أن الحقين أوجباً لسبيين مختلفين فليس كل واحد منها قاضياً على الحق الآخر. ولما كان هناك من المسلمين من امتلك هذا النوع من الأرض ويتهربون من دفع الخراج ظناً منهم أنه رمز ذل ومحتجج: «بأنه لا خراج على مسلم ولا يجتمع العشر والخراج»⁽¹⁾ إلى غير ذلك من الحجج. إلا أن صرامة عمر وفقهه الذكي الواسع، وفهمه النقيق لحركية عمل الخلفاء الراشدين تجاه هذا المورد جعلته لا يجاري أصحاب القول السابق لما له من آثار وخيمة العواقب على مستقبل أمن الإسلام والمسلمين، وهو الأمر الذي جعله يرسل بعدة تعليمات إلى ولاة الخراج يؤكد عليهم أخذ الخراج من كل أرض كانت بيد مسلم، منهم عبد الله بن عوف، فقد قال إبراهيم بن أبي عجلة⁽²⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف⁽³⁾ عامله على فلسطين:

⁽¹⁾ يحيى بن آدم: الخراج، ص 21-22، 24، 30، أبو عبيد: الأموال، ص 169، 170، ص 171، ط. دار الشروق.

⁽²⁾ إبراهيم بن شمر بن أبي عجلة العقيلي: من الرجال الذين عهد إليهم الوليد بقسمة عطاء أهل بيت المقدس، ثم اتصل بمصر وكان من أصحابه ثقة صدوقاً. توفي سنة 151، 152 هـ. ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 218-220.

⁽³⁾ تهذيب الكمال، ج 2، ص 140-145.

⁽⁴⁾ أبو عبيد: أبو ابن أبي عوف، ابن زنجويه، ابن كدامة: ابن أبي عوف، وقد مررت ترجمته عند إيراداتنا للرسالة رقم: 91

فمن⁽¹⁾ كانت بيده⁽²⁾ أرض بجزيتها⁽³⁾ من المسلمين: أن يقبض⁽⁴⁾ منها جزيتها ثم يؤخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية.

قال ابن أبي عمير: أنا ابن عبيدة: أنا ابتليت بذلك ومني أخذ⁽⁵⁾.

محملة رده على عبد الله بن محمد بن يونس له كيفية أخذ العشر والخراج من أرض ابن أبي

-307-

رسالة عبد الله بن عوف إلى عمر: يظهر أنه لما بلغ المرسوم السابق عبد الله بن عوف وأطلع عليه الجماهير التمس الأمر على إبراهيم بن أبي عبيدة عن كيفية الجمع بين الخراج والزكاة فطلب من الوالي أن يسأل الخليفة عن ذلك، فقد قال: «كانت أرض أودي عنها الجزية، فكتب فيها عبد الله بن عوف الكفائي».

رد عمر عليه: قال: «فكتب إليه عمر».

⁽⁶⁾ أن اجعل الجزية من العشر، ثم خذ الفضل، وإذا تقرر أن الخراج دين في الذمة كان حكم استيفائه حكم استيفاء سائر الديون. فإن كان من هو عليه موسراً حُبس به، وإن كان نصراً أُنظر به. ولا يباع عليه فيه إلا ما يباع في وفاء غيره من ديون الآدميين⁽⁷⁾ ولا يُعذب⁽⁸⁾ على أدائه⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ابن زنجويه: «أين من...».

⁽²⁾ نسخة معه...».

⁽³⁾ ابن قدامة: «محرثها».

⁽⁴⁾ ابن زنجويه: «جزيتها ما يخرج، ثم يقبض منها أيضاً زكاة ما بقي بده».

⁽⁵⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 170، ط. دار الشروق، ص 114. ط. دار الفكر.

ابن زنجويه: الأموال، ص 260-261.

ابن قدامة: المغني، م 2، ص 591.

⁽⁶⁾ عبد الرزاق: الفتن الأول والثاني: «أن يقبض الجزية والمشور ثم خذ منه الفضل» وينتهي النصان.

⁽⁷⁾ العشر الرسالة رقم: 287.

⁽⁸⁾ أنظر في ذلك الرسائل رقم: 73، 77، 77، 79.

⁽⁹⁾ ابن زنجويه: الاستخراج لأحكام الخراج، ص 113.

عبد الرزاق: الفتن الأول، ج 6، ص 102 (كتاب أهل الكتاب). ما أخذ من أرض المنوة، الفتن الثاني، ج 10، ص 335-336 (كتاب

أهل الكتابين، باب: المسلم يشتري أرض اليهودي...)

ذلك هو الحكم في اجتماع العشر والخراج، في من امتلك من المسلمين أرض خراج ولم يقتصر الأمر على والي فلسطين بل عم ذلك على بقية الولاة حتى تكون المعالجة واحدة.

رسالته إلى عدي يأمره بوضع الجزية عن أهل وتخييره بين دفع خراج الأرض إن رضى بالعمل بها أو البلاء بهما.

-308-

فقد قال عوف⁽¹⁾: كتب الخليفة عمر إلى عدي كتابا قرئ على الناس وأنا أسمع: «أن من أسلم ممن قبلك من أهل الذمة فضع عنه الجزية⁽²⁾، فإن كانت له أرض عليها الجزية⁽³⁾، فإن أخذها بما عليها، فهو أحق بها، وإن أبى أن يأخذها بما عليها فاقبضها وخله وسائر ماله»⁽⁴⁾.

هذا وقد جاء في المدونة قول لأمير المؤمنين يؤكد ما جاء في هذه المراسلة وغيرها فقد قال سعد بن أبي أيوب: أن عمر بن عبد العزيز قال: «من أخذ أرضا بجزيتها لم يمنعه أن يؤدي عشورها ما يؤدي من الجزية، وعليه أن يعطى عشر ما زرع وإن أعطى الجزية⁽⁵⁾».

وهو القول نفسه الذي ذكره أبو عبيد عن معاوية بن صالح⁽⁶⁾.

رسالة علي ميمون بن ميمون في أرض نهمي:

-309-

رسالة ميمون إلى عمر: وقال يونس بن عبيد: «كتب ميمون بن مهران إلى عمر بن عبد العزيز في مسلم زرع في أرض نهمي»
رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:
خذ من النهمي ما عليه - أو قال: ما على أرضه - وخذ من المسلم مما حصل في يديه العشر»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ - سلم بنين لنا من هو؟ ولعله عوف بن أبي جميلة الأعرابي البصري.

⁽²⁾ - تنظر الرسائل من رقم: 702 إلى 715.

⁽³⁾ - المقصود بها خراج الأرض وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

⁽⁴⁾ - ابن زنجويه: الأموال، ص 175، وكرره في ص: 258.

⁽⁵⁾ - الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 287 (كتب الزكاة للثقي. في زكاة لزروع).

⁽⁶⁾ - الأموال، ص 170، ط دار الشروق.

⁽⁷⁾ - بحسب في آداب الخراج، ص 166-167.

رده على ميمون بن عمرو زارعاً ذمياً.

-309-

رسالة ميمون إلى عمر: ⁽¹⁾ وعن عمرو بن ميمون عن أبيه: «أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مسلم زارع ⁽²⁾ ذمياً»
رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أن خذ من المسلم ما عليه من الحق في نصيبه، وخذ من النصراني ما عليه» ⁽³⁾.
هذا تأكيد من الخليفة على أحقية العشر لأصحاب الصدقات في الذي تخرجه أرض الخراج إذا عمل فيها مسلماً، سواء اكتراها من الدولة، أو من ذمي أو زارعة فالحكم واحد في كل الحالات المذكورة، ورد من أمير المؤمنين على من قال: ليس على من زرع من المسلمين في أرض الخراج شيء ⁽⁴⁾، حرصاً منه على توفير حقوق أهل الفياء، وأصحاب السهام بالزام الطرفين بدفع الحقين.

تلك هي سياسة أمير المؤمنين السديدة في تقرير مصير الأرض الخراجية، وحكم من رضي بالعمل فيها من المسلمين.

إلا أنه لم يقتصر على ما كان قد كتب به إلى ولاته، بل أكد ذلك في أقواله المتعددة، وإجاباته لمن سألته عن ذلك منهم: عمرو بن ميمون بن مهران متولي ديوان الجزيرة على عهده الذي قال: «سألت عمر بن عبد العزيز عن المسلم يكون في يده أرض الخراج، فيسأل الزكاة، فيقول: إن على الخراج،

قال: فقال: الخراج على الأرض، وفي الحب الزكاة.

قال: ثم سألته مرة أخرى، فقال مثل ذلك» ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -المسند: هشيم عن يونس بن عبيد: كسند الرواية السابقة.

⁽²⁾ -زارع: كذا جاءت هنا بخلاف الرواية السابقة التي وردت بلفظه 'زرع' فمعنى الكلمة الثابتة: أنه استغلها كراء لها، ومعنى الكلمة الأولى: قمتي: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها وقد فصلت ذلك كتب الفقه، ابن منظور: لسان العرب، م، 8، ص 141، مادة: (زرع).

⁽³⁾ -الخلاص: أحكام أهل الملل، ص 83 (أحكام أهل الذمة، باب: الرجل يشتري أرض العشر وأرض الخراج، أو يستأجر أرضها).
-ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 144، وانظر: 121.

⁽⁴⁾ -سبحي بن أدم: الخراج، ص 167، ابن هزم: المحلى، ج 4، ص 54 وما بعدها، (كتاب الزكاة، مسألة رقم: 642).

⁽⁵⁾ -سبحي بن أدم: الخراج، ص 165.

لهو عبيد: الأموال، ص 169-170، ط. دار الفروق.

سبحي بن أدم: المصنف، ج 3، ص 201 (كتاب الزكاة، في الخراج والزكاة).

والحق أنه كان لأوامره وتعليماته السابقة أثراً بارزاً في تقبل أغلب المسلمين لها ضائعين له، مزيلاً بذلك عقدة التَّحْرُج لديهم من الدخول تحت الذل والصغار إن هم رضوا بدفع خراج الأرض⁽¹⁾، وأصبحوا يرغبون في امتلاكها، ومن هؤلاء الرجال: عراك بن مالك الذي طلب من الخليفة عمر أن يقطعه أرضاً بالبقاء⁽²⁾ من أرض الخراج، فأخبره بما عليه فيها من عشر وخراج لقبول، فأقطعه إياها⁽³⁾.

ويظهر أن نعيم بن عبد الله⁽⁴⁾ أيضاً قد طلب منه مثل الذي طلب عراك، فقد أعطاه أرضاً من أرض السواد على أن يدفع خراجها، وزكاة ما تغله⁽⁵⁾ طبعاً إذا بلغ النصاب.

ولا محالة فإن هذا الاجراء الذي إتخذه وسهر على تنفيذه، لقي معارضة ممن كان يرفض دفع الحقين معاً، ويقوا مصرين على دفع الزكاة فقط، ضاربين حق المسلمين في فيئهم في الصميم، خاصة إذا علمنا أن مارد الخليفة عمر من أرض على أصحابها يدفعون عنها عشرها كان الحجاج قد ردها إلى الخراج⁽⁶⁾، قد شجعهم على المطالبة بإسقاط الخراج عنهم هم الآخرون، معللين ذلك بدعوى: «أنه من أخذ أرضاً يجزيئها، فقد باء بما باء به أهل الكتابين من الفل والصغار»⁽⁷⁾. إلا أنه مضى في تنفيذ ما عزم عليه، جعلهم دون شك، يسكتون على مضمض. بالرغم من أنه كان في جوهره وبعد آثاره لصالح الطرفين، المسلم وبيت المال على السواء لو استمر العمل بما أمر به بعد وفاته بصرامة.

¹ - غير المسمون خراج الأرض سنو جزية التراب، مؤونين آثاراً وردت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره تنهي عن الدخول في أرض الخراج منها قوله: «لا يقرن أحكم بالصغار بعد إذ جاءه الله منه» ولول لابن عباس - رضي الله عنهما - يقاربه، وقال القاسم بن عبد الله: «من أقر بالطمق - ضريبة الأرض - فقد أقر بالذل والصغار» وغيرهم.

² - أبو عبيد: القاسم السابق، ص 157، 158، 159، ط. دار الشروق، ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 584-585.

³ - البقاء: هي من أعمال دمشق تمت بين الشام ووادي تفرى فصبتها عمان. ذات قرى ومزارع هي اليوم ما تعرف بالأردن.

⁴ - ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص 487، مادة: (البقاء).

⁵ - ابن زنجويه: الأموال، ص 251.

⁶ - ابن أبي شيبة: «... عن رجاء بن أبي سلمة قال: أخبرني نعيم بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز دفع إلى رجل أرضاً يؤدي عنها الجزية»، فهل يكون هذا الرجل هو نعيم بن عبد الله، أو رجل آخر؟ أو هو نعيم بن سلامة تعرض لإسمه للتصنيف، وهو الذي كان على ختم عمر بن عبد العزيز؟ أو عموماً فإن السند يحتاج إلى مزيد تحقيق، تاريخ خليفة، ص 253، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 174-175.

⁷ - أبو عبيد: الأموال، ص 165، ط. دار الشروق، ابن أبي شيبة، المصنف، ج 6، ص 210 (كتاب البيوع والأمنية. في شري أرض

الخراج)، ابن زنجويه: الأموال، ص 251.

⁸ - شبلانري: قروح بلدان، ص 357.

⁹ - أبو عبيد: الأموال، ص 159، ط. دار الشروق.

والواقع أن أمير المؤمنين في مراسيمه السابقة لم ينطلق من فراغ شرعي، أو قنوني، وإنما استهدى في ذلك بما جرى عليه العمل بالخصوص على يد الإمامين الراشدين: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - الذي يبقى أمر بني أمية محيرا كيف لم يعملوا على اتباع عملهما في أرض الخراج، وبالخصوص عمل عمر بن الخطاب والإمام علي ليبرروا شرعية ما يقومون به. فقد جاءت عنهما آثار مؤيدة لما اتخذه عمر بن عبد العزيز بجمعهما بين العشر والخراج منها: أن الرقيق دهقان كربلاء دفع إليه عمر بن الخطاب لما أسلم أرضه يؤدي عنها الخراج⁽¹⁾.

وأسلمت أيضا دهقانة نهر الملك بالعراق كانت بيدها أرض خراج، الذي يظهر أنها إستشارات سعد بن أبي وقاص في أمرها، فكتب فيها إلى عمر، فأمره أن يخيرها بين البقاء في أرضها ودفع خراجها، أو تركها للمسلمين⁽²⁾، وفي رواية أخرى أنه أمره أن يدفع إليها أرضها تؤدي عنها الخراج⁽³⁾. كالذي كتب به حفيده من بعده فيما سبق ذكره، مما يزيد في قناعتنا ويتأكد لنا أكثر، أن ما أمر به كان مما كتب به إليه سالم بن عبد الله، وهو ما أشار إليه شريك بن عبد الله من طرف خفي، إذ قال معلقا على أمره بالجمع بين العشر والخراج على المسلم إذا امتلك أرض عنوة: «لعل عمر لا يكون قال هذا حتى سأل عنه، أو بلغه فيه، فإنه كان ممن يقتدى به»⁽⁴⁾.

وهي أيضا سياسة الإمام علي رضي الله عنه في أرض الخراج، لم يخالف عمر في شيء من ذلك، فقد أسلم دهقان عين التمر فقال له بخيره: «إن أقيمت في أرضك رفعت الجزية عن رأسك، وأخذنا من أرضك، وإن تحولت عنها فنحن أحق بها»⁽⁵⁾، كالذي أمر به الفاروق مع دهقانة نهر الملك، وكالذي كتب به عمر بن عبد العزيز فيما سبق، وأكدته في أقواله التي مرت.

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج6، ص102-103 (كتب أهل الكتاب ما أخذ من الأرض عنوة).

⁽²⁾ - سحر بن آدم: الخراج، ص60، 61.

⁽³⁾ - سحر بن آدم: الخراج، ص59، 60.

⁽⁴⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج6، ص102 للكتاب والباب السابقين، أبو عبيد: الأموال، ص168، ط دار الشروق.

⁽⁵⁾ - سحر بن آدم: الخراج، ص165.

⁽⁶⁾ - المصدر نفسه، ص61، عبد الرزاق: المصنف، ج6، ص103 للكتاب والباب السابقين.

أبو عبيد: الأموال، ص168.

ولعل قائلًا يقول: أن ما ذكر من آثار لهذين الإمامين لا تشير إلى أنهما أمرا بأخذ الزكاة، وهو القول الذي قاله أبو حنيفة وأصحابه -رحمهم الله- ورده عليهم أبو عبيد -رحمه الله- الذي قال: «فتأول قوم لهذه الأحاديث، أن لا عشر على المسلمين في أرض الخراج، يقولون: إن عمر وعليًا -رضي الله عنهما- لم يشترطاه على الذين أسلموا من الدهاقين»، ثم أشار إلى رأي أبي حنيفة. ثم «قال أبو عبيد: وليس في ترك ذكر عمر وعلي للعشر دليل على سقوطه عنهم، لأن العشر واجب على المسلمين في أرضهم لأهل الصدقة لا يحتاج إلى اشتراطها عليهم عند دخولهم في الأرض... وذلك أن حكم الله وسنة رسوله ﷺ على كل مسلم في أرضه -إذا ذكر ذلك أو ترك-، وإن أرض الخراج كالأرض يكثرها الرجل المسلم من ربها الذي يملكها بيضاء فيزدرعها، أفلمست ترى أن عليه كراءها لربها، وعليه عشر ما تخرج إذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة؟».

ثم أشار إلى أوجه اختلاف إنفاق الحقين، فالخراج لأهل الفيه، والعشر صدقة يُعطاه الأَصناف الثمانية، إلى أن قال: «فليس واحد من الحقين قاضيا عن الآخر»⁽¹⁾.

ثم ذكر أدلة على ذلك من أقوال العلماء، منها رسائل لعمر بن عبد العزيز مما كنا قد ذكرنا سابقًا. وقال معقبا على ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه كره شراء⁽²⁾ أرض الخراج، قال: «فهذا معروف من رأيه، ولا نعلم أحد من الصحابة قال: لا يجتمع عليه العشر والخراج»⁽³⁾.

ويميل أبو عبيد إلى من قال بالجمع بينهما -وهو الحق الذي لا مطعن لأحد عليه- فقد كان لابن مسعود، وخباب بن الأرت، والحسين بن علي وشريح وغيرهم من الصحابة أراضي خراجية يؤدونه عنها؛ مع ما كانوا يخرجونه من عشر، إذا بلغ المنتوج النصاب⁽⁴⁾. وهم أعلم بما عليهم من حق لا يتحايلون على إسقاطه.

وكانت لابن سيرين: محمد ويحي أرض خراج يعطيانها بالثلث والربع كانا يؤديان خراجها⁽⁵⁾.

(1) أبو عبيد: المصدر نفسه، ص 169، ط. دار الشروق.

(2) المقصود بالشراء هنا -الإكراه وهو ما أشار إليه أبو عبيد، ص 158، 159، ويُسره ما بعده.

(3) أبو عبيد: المصدر نفسه، ص 171، ط. دار الشروق.

(4) أبو يوسف: الخراج، ص 62، سرخسي: المبسوط، ج 10، ص 82-83 (كتاب السير - باب: توظيف الخراج).

(5) يحيى بن آدم: الخراج، ص 59، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 1، ص 144.

أبو عبيد: الأموال، ص 164، ط. دار الشروق.

وكذا طاوس بن كيسان أيضا كان هو الآخر يدفع ضريبة عن أرضه⁽¹⁾، حتى أنه كلم والي اليمن في وضعها عنه، فلما علم أنه سيضعها على غيره رفض واستمر يؤديها. وبذلك يتطابق عمل الخليفة عمر بن عبد العزيز في جمعه بين العشر والخراج إذا امتلك مسلما أرض عنوة مع الأصول الفكرية والعملية التي كانت سائدة في العهد الراشدي، وفي كثير من الأحوال في أراضي العديد من الأشخاص خلال العهود التي سبقت خلافته، واضعا حدًا لذلك النزاع الذي نشب بين الطائفتين: الأولى التي تقول بدفع الحقين، والثانية التي تقول بدفع العشر فقط، أو الخراج لا غير الذين رد عليهم العديد من العلماء مفندين آراءهم التي تؤدي في عاقبتها إلى إسقاط فريضة الزكاة⁽²⁾.

وخلاصة القول: أن الخليفة عمر بن عبد العزيز استطاع بعمله الأتف الذكر أن يضبط مفهوم الخراج الذي يطلق أيضا على جزية الرأس مميزا بينهما، مؤولا ما ورد في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُغْلَبُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ حَاثِرُونَ﴾⁽³⁾، إنما هي على الرؤوس، وليس على الأرض جزية، ومن ثم لا يعتبر دافع خراج الأرض الذي هو كراء لها داخل تحت هذه الآية⁽⁴⁾، أي تحت الذل والصغار. ووفقًا بذلك في تحقيق مصلحة بيت المال التي هي في بعدها المتعدد الأبعاد لصالح الدين والدنيا على السواء، بإنقاذ الخزينة من العجز الذي كانت تعاني منه، وانطلاق الدعوة الإسلامية تشق طريقها في الأنفس والآفاق⁽⁵⁾.

كما يعد إجراءه هذا تسوية منه بين أهل النعمة والمسلمين في الأعباء المالية المترتبة على كل طرف ممن امتلك أرض خراج بما يكفل وفرة الأموال لتتنفق في الأوجه التي حددت

⁽¹⁾ - الرازي: تاريخ صنعاء، ص 370.

⁽²⁾ - الخلال: أحكام أهل المال، ص 80 وما بعدها (أحكام أهل النعمة. باب: الرجل يشتري أرض العشر...).

- حمروخي: الميسوط، ج 10، ص 79-81. الكتف والباب السبعين، الماوردي: الحاوي، ج 18، ص 309-310 (كتاب السير. باب: فتح السودان)، ص 428-429 (كتاب الجزية: باب: المهانة على النظر للمسلمين).

- وانظر: كتابه: الأحكام السلطانية، ص 131. ط. الجزائر، بن حزم: المحلى، ج 4، ص 54-57 (كتاب الزكاة. مسألة رقم: 642).

- ابن قدامة: المغني، ج 2، ص 590-596، ج 10، ص 538، 541، ابن القيم: أحكام أهل النعمة، ج 1، ص 107 وما بعدها.

- القرضاوي: فقه الزكاة، ج 1، ص 411 وما بعدها.

⁽³⁾ - سورة التوبة، الآية: 29.

⁽⁴⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 165، ط. دار الشروق، وتؤكد ذلك لوغره السابقة وأخوه.

⁽⁵⁾ - انظر الرسائل من رقم: 702 إلى 715، فقد بسطنا القول على ذلك في تاليفنا على هذه الرسائل.

بالكتاب والسنة واجتهاد الأئمة، فإذا كان الذمي ملزماً بدفع جزية رأسه وخراج أرضه، فالمسلم أيضاً ملزم بدفع الخراج والزكاة، ذلك أن العمل في الأرض الواحدة يقتضي دفع خراجها - كراءها -

إلا أن الشيء الملفت للنظر، أن أمير المؤمنين أعفى أملاك الكنائس من الخراج، في الوقت الذي أخذ فيه من كل راهب دينارين جزية رأسه كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. كما حافظ بإجرانه هذا على حقوق أهل الفقه بالحفاظ على أصوله، وكذا حقوق من سماهم الله في آية الصدقة، واضعاً إصلاحه هذا في إطار المبادئ الإسلامية، والتشريع المالي الذي وضعه الفاروق رضي الله عنه بشيء من المرونة مراعيًا الواقع الذي كان يعالجه، مخالفاً بذلك صنيع الحجاج في مثل هذه المشكلة والذي اتسم بالشدّة والعنف، إضافة إلى إبقائه الجزية عمّن أسلم من أهل الذمة مع دفع خراج أرضه كحل لمعالجة أزمة تقلص الوارد المالي إذا إياهم بنى قراهم⁽¹⁾، مما زاد في نفمة العرب والموالي عليه وعلى بني أمية على السواء.

أن أمير المؤمنين اعترف بالأمر الواقع فيما آلت إليه الكثير من أراضي الخراج إلى العسر وصعوبة ردها إلى الخراج، وتجنباً منه من ظلم لأي مسلم أعاد الأراضي إلى أشرف العرب تؤدي العشر، والتي كان الحجاج قد صيرها خراجية⁽²⁾. وبذلك كسب ود من ظلم في عهد من سبقه، كما لم يكن لمن بقي معارضاً لإجرانه هذا أي قوة أو حجة يستطيع بها تأليب الرأي العام الساخط عليه، بعد أن جعل العدل سبيله واحقاق الحق هدفه لتحقيق الإصلاح المالي هذا.

ولنا أن نتساءل عن مستقبل الإسلام والمسلمين في كل من شمال أفريقيا ومصر والشام، والعراق والأقاليم الشرقية التابعة له، لو لم يوقف الفاروق رضي الله عنه الأرض على خدمة مصلحة الأمة بأجيالها الحاضرة والآتية في عالم الغيب؟.

لا شك أن الوضع الديني والسياسي في عهد بني أمية لكان غير الوضع بسبب ضالة مواردهم المالية لسد متطلبات الإنفاق العام، ولعجزوا بالتالي عن حشد الإمكانيات الجهادية

(1) - تاريخ الطبري، ج6، ص 381 ، الرئيس: الخراج والنظم المالية، ص 218-219.

(2) - البهائري: فتوح البلدان، ص 357 ، إسمان صدقي: الحجاج، ص 421-422.

منها بالخصوص لصد عنوان من يتربص بهم الدوائر من الأعداء المحيطين بهم، فما بالك بترغم المبادرة والهجوم التي كانت فيما بعد سياسة مبدئية دائمة لهم، خاصة مع الروم.

على كل هذه لفتة للباحثين المحدثين الذين يهتمون النظام المالي الذي وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالقصور والبدائية، وكان عبئا ثقيلا⁽¹⁾ على من لم يسلم، إنما القصور كان في خلفاء بنسي أمية وأعاونهم -عدا عمر بن عبد العزيز- الذين كانوا إذا قورنوا به كالأقزام فصعب عليهم احتذاء نهجه، أو حتى الاقتراب منه كما فعل حفيده لأنه فوق طاقتهم⁽²⁾ أولا.

وثانيا: أنه مشكوك في شرعية خلافتهم، وهي نقطة الضعف في نظام حكمهم، والعقدة النفسية التي تحكمت في سياستهم مع خصومهم، والتي انطبعت بطابع التوتر الدائم لأعصابهم وبالتالي اتخاذ العنف وسيلة لحماية خلافتهم، واستعمال المال وسيلة لكسب الذمم؛ من أفراد وجماعات، فكانت هذه السياسة بالتالي قد أدت إلى نتائج عكسية انضافت إلى التهم التي وجهت إليهم، واستغلها خصومهم في إثارة الجماهير ضد نظام حكمهم حتى أسقطوه.

⁽¹⁾ -ظهورون: تاريخ الدولة العربية، ص 270.

-ان فلوتن: الدولة الأموية والمعارضة -أبحاث في السيطرة العربية-، ص 84.

-محمود المقداد: الموالي: ونظام الولاء، ص 232-235.

⁽²⁾ -خذ على ذلك مثلا: ما غلب به معاوية على المسلمين بالمدينة ذكرا لهم الطريقة التي توصل بها إلى الحكم، ثم قال لهم: «... ولقد رمت نفسي على عمل ابن أبي لخطبة، فلم أجد ما تقوم بذلك، ولا تقدر عليه، وأردتها على عمل ابن الخطاب، فكانت أشد نفورا وأعظم هربا من ذلك، وحولتها على منوات عثمان فابت، فلئن مثل هؤلاء؟! ومن يقدر على أصلهم؟! هربك أن يدرك فضلهم أحد من بعدهم؟...! الخ».

-ابن كثير: البداية والنهاية، ج 8، ص 132.

الفصل الثاني:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بخدمة الأرض

والمعمارها والتجارة وتحاولها

جامعة الأزهر
القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني، مسائل أمير المؤمنين الخاصة بخدمة الأرض وإعمارها والتجارة وتحاولها :

1- مباحة الخليفة عمر نحو أرض الأندلس:

أ- مآل أرض هذا الإقليم قبل امتلاكه عمر:

أما أرض الأندلس فاختلف مصيرها عن مصير أرض المشرق التي أوقفت على أجيال المسلمين ما افتتح منها عنوة، والتي سبق بيان وضعها، أما مآل أرض الأندلس بعد الفتح فحصل لها ما هو أنت:

كانت بدايات فتح الأندلس في سنة 92هـ/711م على يد طارق بن زياد، ثم موسى بن نصير رحمهما الله- الذي لحق به سنة 93هـ/712م، فكان ظهيرا له في فتح هذا الإقليم الذي تهاوت قلاعها ومدنه في أيدي المسلمين في سرعة خاطفة أذهلت الإسبان عن تنظيم حركة المقاومة، حتى أنهم «تهاربوا من السهل ولحقوا بالجبال»⁽¹⁾.

إلا أنه أعقب هذا الانتصار الرائع اضطراب في أمور الأندلس برحيل القائدين على عجل إلى المشرق في سنة 95هـ/714م لأمر بهم الخلافة لا زالت الآراء حوله متضاربة إلى الآن⁽²⁾.

إلا أن شيوع الفوضى في هذا الإقليم الناتج كان بسبب سوء توزيع الأرض على المستفتحين. وهي المشكلة التي تلفت الإنتباه بشدة في هذا القطر لأول الفتح له، التي كانت عذبة العقد وألقت بضلالها الكالحة بين المستفتحين التي أجمت نار العداوة والبغضاء بين سكانه، وفرقتهم إلى عصبية متناحرة. وتلك هي آثار عنم مبادرة موسى بن نصير إلى تنظيم ما افتتح منذ البدايات الأولى للنصر وفق قواعد الشريعة وانشغل بالفتح العسكري، فلم توزع الأرض على الفاتحين كما فعل النبي ﷺ عند فتحه لخيبير سنة 7هـ، ولم توقف على المسلمين كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب ؓ في أرض المشرق.

⁽¹⁾ -صن مؤنس: فجر الأندلس، ص75.

⁽²⁾ -لراجع نفسه، ص107-110.

سمود ثبت خطاب: قلعة فتح المغرب، ج1، ص275 وما بعدها.

إلا أنه وتوضيح حقيقة مال أرض الأندلس علينا أن نستعرض عدة روايات لمعرفة ظروف ما حصل:

- وأولها: رواية ابن القوطية: ويشير فيها إلى ولاية حسام بن ضرار الكلبي على الأندلس سنة 125هـ، وتقريظه لأهل الشام الذين كانوا يسكنون قرطبة على مناطق أخرى «وكان إنزالهم على أموال أهل الذمة من العجم، بقي البلديون⁽¹⁾ والبربر على غنائمهم»⁽²⁾. ويؤكد هذه الحقيقة ابن الخطيب في روايته عن ابن حيان والرازي فيقول: «...إلا من كان قد نزل منهم لأول قدومه في الفتح على غنائمهم لم يعرض لهم في شيء منها»⁽³⁾.
- أما رواية محمد بن مزين فأكثر تفصيلا في كشف ما حصل وملخصها: أن موسى بن نصير قسم الأرض التي تقع إلى الجنوب من الوادي الكبير بين الفاتحين، كما قسم بينهم سببها ومتاعها، وأخرج من أرضها ورباعها الخمس، كما أخرج من سببها وسائر متاعها، واستغل هذا الخمس بالسبي لصالح بيت المال. أما الأرض التي تقع إلى الشمال من الوادي الكبير فاعتبرت أرض صلح تركت لأهلها يؤدون عنها الجزية، إلى أن يقول: «... فلم يبق بالأندلس بلدة دخلها المسلمون بأسياقهم وتصيرت ملكا لهم إلا قسم موسى بن نصير بينهم أراضيها، إلا ثلاثة بلاد هي:

شنترين، وقلنبرية في الغرب، وشية في الشرق، وسائر البلاد خمست وقسمت بمحضر التابعين الذين كانوا مع موسى بن نصير»⁽⁴⁾.

- أما رواية الكونت ايزدور «CONT ISIDOR» المؤرخ الإسباني فتكمل إلى حد بعيد رواية محمد بن مزين، إذ يقول: «... وكان العرب في إسبانيا قد احتفظوا بالضياح والعقار

المنقول ونحوه مما لم يكن قد قسم من قبل. فقسمه السماح بالقرعة على الأصحاب، بعد أن ضم جزءا من كل ثابت ومنقول إلى بيت المال»⁽⁵⁾.

يعني هذا أن بعضها قسم، وبعضها بقي في يد أصحابه دون اعتراف رسمي بذلك وهو ما يتفق مع ما ذكره ابن مزين في جزء آخر من روايته كما هو آت، فلما جاء السماح

⁽¹⁾ - البلديون: هم الجند الفتح للأندلس لأول مرة، لو من جاء بعدهم بقول. حسن مؤنس: المرجع السابق، ص 356، 359، 389.

⁽²⁾ - تاريخ افتتاح الأندلس، ص 32.

⁽³⁾ - الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 1، ص 109 نقلا عن فجر الأندلس لحسين مؤنس، ص 622.

⁽⁴⁾ - حسين مؤنس: المرجع السابق، ص 615، 618.

⁽⁵⁾ - ظهورن: تاريخ الدولة العربية، ص 285-286.

واصل توزيع الأرض على الجند بعد إخراج خمسها، تنمة منه لما سبق وأن عمل به، ما نحا إياه الصيغة الرسمية، وهو ما تؤكد رواية صاحب أخبار مجموعة التي يقول فيها: «فوضع يدا في السؤال عن العنوة ليميزه من الصلح»⁽¹⁾، ولم يتم السماح أيضا عملية تنظيم توزيع الأرض فرفع يده عن التخميس بوفاة الخليفة عمر⁽²⁾، وبقي الأمر على حاله، لكل يد ما غنمت.

أما رواية ابن حزم فيؤكد فيها كما هي طبيعته في ردوده القاسية والجازمة في إصدار الأحكام على من يخالفه في الرأي بأن أرض الأندلس لم تخضع في تقسيمها إلى ما خضعت له أرض المشرق يقول: «هذا ما لم نزل نسمعه سماع استفاضة موجب للعلم الضروري أن أرض الأندلس لم تخمس وتقسّم كما فعل رسول الله فيما فتح، ولا أستطيعت أنفس المستفتحين، وأقرت لجميع المسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتح، بل نفذ الحكم فيها بأن لكل يد ما أخذت، ووقعت فيها غلبة بعد غلبة البربر والأفارقة»⁽³⁾، والمصريون فغلبوا على كثير من القرى بون قسمة»⁽⁴⁾.

يبدو أن ابن حزم يعبر عن الانتكاسة التي وقعت للأرض ومصيرها بعد رحيل موسى بن نصير، ثم ما حدث بعد ذلك بوفاة الخليفة عمر، ورفع السماح ليده عن تمييز أرض الصلح من أرض العنوة.

إلا أنه وللإشارة فإن الدكتور حسين مؤنس علق على روايتي: ابن مزين وابن حزم قائلا: «وكلام ابن حزم هذا يقطع كل شك، ويؤيد ما تراه لنا في النصوص التي سبق إيرادها ... أما ما يقوله محمد بن مزين من التخميس فأمر لم يصح»⁽⁵⁾.

والحقيقة أن الدكتور حسين مؤنس بدا على رأيه نوع من الحيرة في الترحيح بين الروايات - وهو أمر محير بالفعل - إلا أنه يتدارك نفسه فيقول: «ومن الطبيعي أن يكون

⁽¹⁾ - مؤنس مجهول، ص 30.

⁽²⁾ - ابن القطيب: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 26.

⁽³⁾ - الأفارقة: هو الأمازيغ الذين استوطنوا البلاد مدة طويلة خصوصا مكان السواحل والمدن الذين تثاروا بالحضارة الرومانية.

- حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 148، 622.

⁽⁴⁾ - حسين مؤنس: المصدر نفسه، ص 621.

⁽⁵⁾ - المرجع نفسه، ص 261-262.

موسى بن نصير قد شرع بعد الفتح في إخضاع أرض الأندلس لشروط الشرع، أو بدأ في التخميس، ولكن الظروف لم تسمح له بالاستمرار ومضى إلى المشرق»⁽¹⁾.

وهو في الحقيقة رأي ابن مزين وإيزيدور وغيرهما عدا ابن حزم، خاصة الأول منهم الذي يضع يده على الحقيقة فيقول: «وأعجلته حركته منها، وإرسال أمير المؤمنين الوليد فيه عن استيفاء ذلك»⁽²⁾.

وهو بالفعل ما يتوافق -في رأينا- مع أسس وقواعد منهجه في الفتح كما عرف عنه في ضبط أمور المغرب، وإن لم يبلغ درجة حسان بن النعمان -رحمهما الله- في مجال تنظيم وإدارة ما افتتح⁽³⁾ والدليل على ذلك حيازته لخمس السبي والمال لصالح بيت المال قدم به على الخليفة الوليد⁽⁴⁾.

وحاول من جاء بعده تنظيم عملية توزيع الأرض، فلم يفلحوا لكثرة من استقر بهذا الإقليم بالهجرة من بر المغرب، وكذا لحساسية الموقف عند التدخل لضبط ذلك.

ب- عوامل اضطراب الوضع في الأندلس :

والحقيقة أن ما حصل في هذا الإقليم من اضطراب أدى في عاقبة أمره إلى بوار أهله يعود إلى الأسباب التالية:

أولاً: أن ما حدث يعود في بعض أسبابه إلى موسى بن نصير وطارق بن زياد، ذلك أنهما أوليا خطة الجهاد جل اهتمامهما، ومن ثم لم يكن لهما متسع من الوقت لتنظيم ما افتتح، ثم الانطلاق من قاعدة مأمونة متماسكة لاستكمال ما لم يفتح، مما أدى في النهاية إلى انفلات الأمور من أيديهما، ويد من جاء بعدهما أيضا.

ثانياً: مساهمة الخلافة هي الأخرى بجزء كبير فيما حدث، إذ قامت باستدعاء الرجلين من الأندلس بطريقة مفاجئة، وهما في أوج إنتصارهما، والبلد في أشد الحاجة إليهما، ولم تفكر في عاقبة ذلك حاضرا ومستقبلا، وعجلت بالتالي بانتكاسة ما شرع في تنظيمه وأصبح الواقع يفرض نفسه في توجيه سياسة الولاة تجاه الأرض وغنائمها، حتى بدأ للمؤرخين كابن

¹-المرجع نفسه، ص 622.

²-المرجع نفسه، ص 619-620-624-625.

³-سعود شيث خطاب: قلعة فتح المغرب العربي، ج 1، ص 210 وما بعدها، 287 وما بعدها.

⁴-ابن قتيبة: الإبله والسلمة، ج 2، ص 66 وما بعدها، حسين مؤنس: المرجع السابق، ص 107-109.

حزم مثلا، وكان موسى لم يفعل شيئا في التمييز بين أرض الصلح وأرض العنوة، وأرض الخمس، والواقع أنه قد قام بذلك في حدود ما سمحت به الظروف، وما توفر له من وقت، كما سبق ذكر ذلك، وإلا فمن أي نوع من الأراضي ما أقطعه الخليفة الوليد للجند الذين ذهبوا مع موسى إلى المشرق وعادوا إلى الإقليم إن لم يكن ذلك من الخمس، الذي أقطع منه الخليفة عمر أيضا غيرهم كما هو آت.

ثالثا: وكنيجة لما سبق ضعف التحكم بعد ذلك لما تنفقت موجات المهاجرين من عدوة المغرب على الأندلس بعد سماعهم بانتصار المسلمين على الإسبان، والغنائم الوفيرة التي حصلوا عليها «فأقبلوا نحوه من كل وجه وخرقوا البحر على كل ما قدروا عليه من مركب وقشر فلحقوا بطارق»⁽¹⁾، فأدى ذلك نون شك إلى شيوع الفوضى في هذا البلاد، وبالخصوص في أراضيه الجنوبية التي افتتحت عنوة، وأفسد بالتالي ما حصل على موسى وطارق وأعوانهما إخضاع ما افتتح إلى القواعد الشرعية.

إضافة إلى أخذ كل يد ما قدرت عليه من أرض، فإن الغنائم النقدية قد حدث لها مثل ذلك، يقول ابن عبد الحكم: «لما افتتحت الأندلس أصاب الناس فيها غنائم فغنوا فيها غلولا كثيرا»⁽²⁾، واستطاع موسى إسترجاع بعض ما قدر عليه.

وهذا الذي جرى لم نسمع بمثله في فتوح المشرق كما حدث في هذا الإقليم، وهذا يؤكد لنا صواب توقيف الخليفة عمر لعمليات الجهاد إلا ما تطلبته الضرورة، وتركيزه على تنظيم ما تم فتحته، وطرح أولوية الدعوة إلى الله بالطرق السلمية والقنوة الحسنة⁽³⁾ طوال خلافته.

ثالثا: سوء الأحوال السياسية في هذه الولاية خاصة بعد مقتل عبد العزيز بن موسى سنة 97 هـ في مؤامرة اختلف المؤرخون إلى الآن في دوافعها⁽⁴⁾ وتولية جند الأندلس لأيوب بن حبيب اللخمي ابن أخت موسى، إضافة إلى تبعية هذا الإقليم إلى نظر عامل إفريقية الذي باذر إلى تعيين الحر بن عبد الرحمن الثقفي على البلاد، ووضع محمد بن يزيد بذلك حدا لاستبداد الجند في هذا الثغر الذي هو في أمس الحاجة في البدايات الأولى

⁽¹⁾ - حسين مؤنس: فمرجع نفسه، ص 127.

⁽²⁾ - فتوح مصر، ص 209-210.

⁽³⁾ - فطر الرسائل رقم: 730-732 وتعلقنا عليها.

⁽⁴⁾ - حسين مؤنس، فجر الأندلس، ص 129-133.

لفتحته إلى الاستقرار السياسي⁽¹⁾، وبقي الأمر على حاله حتى ولاية السمع بن مالك سنة 100 هـ، الذي واصل ما بدأه موسى بن نصير بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز.

ج- تعليماته وأوامر الطبقة عمر إلى السمع بن مالك:

انشغل الخليفة عمر بعد استخلافه في صفر سنة 99 هـ بأمور المشرق عن النظر في أمور المغرب ومشاكله إلا في رمضان سنة 100 هـ، إذ بادر إلى تعيين إسماعيل بن عبيد الله⁽²⁾ والياً على إفريقية، والسمع بن مالك⁽³⁾ على الأندلس واضعاً حداً لتبعية هذه الأخيرة للأولى. دلالة على اعتناؤه بمشاكلهما، فكاننا خير واليين تطابقت إلى حد كبير سيرتهما مع سيرة أمير المؤمنين، وعليهما وعلى كثير من غيرهما يصدق ما قاله المسعودي، قال: «... واستعمل أصح من قدر عليه فسلك عما له طريقته»⁽⁴⁾.

وكما هي عادته مع كثير من ولاته عند ما يعينهم، فإنه كان يزودهم بتعليماته وإرشاداته ونصائحه، وهو الأمر الذي قام به مع السمع بن مالك الذي أمره كما يقول صاحب أخبار مجموعة:

«[أن يحمل الناس على طريق الحق، ولا يعدل بهم عن منهج الرفق]⁽⁵⁾.

وأمره أن يخمس أرضها، ويخرج منها ما كان غنوة خمساً لله من أرضها وعقارها ويفر القرى في أيدي غنمها بعد أن يأخذ الخمس.

وأن يكتب إليه بصفة الأندلس وأنهاها، وكان رأيه انتقال⁽⁶⁾ أهلها منها لانقطاعهم

⁽¹⁾ - مرجع نفسه، ص 133-135.

⁽²⁾ - إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي: كان مؤدب أولاد عبد الملك بن مروان، يعد من الزهاد والعباد يستعمله عمر على إفريقية فكان خير وال وخير أمير، سار في أهل المغرب بسيرة الحق والعدل وأسلم عامة البربر في عهده، كان ثقة عزل سنة 102، توفي سنة 131، 132 هـ.

⁽³⁾ - صفا: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 28-30.

⁽⁴⁾ - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 1، ص 47-48.

⁽⁵⁾ - السمع بن مالك الخولاني: كان رجلاً عفيفاً ورعاً تقياً ولاء عمر على الأندلس فلم ينتظم أمور الأندلس ما وسعته طاقته، استشهد غازياً في بلاد الفرنجة سنة 102 هـ.

⁽⁶⁾ - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 2، ص 26.

⁽⁷⁾ - أخبار مجموعة لمؤلف مجهول، ص 29-30.

⁽⁸⁾ - مسروج الذهب، ج 3، ص 183.

⁽⁹⁾ - كما ثبت من البيان المغرب وفي المصدر نفسه، زينة يقتضونها السياق، إذ تلخص منهج حكم عمر طوال خلافته.

⁽¹⁰⁾ - في البيان المغرب نقل.

عن المسلمين [أوتصالهم بأعداء الله الكفار]»⁽²⁾.

إلا أن رواية ابن القوطية تخالف ما سبق، إذ يقول: «وكان عمر بن عبد العزيز قد عهد إلى السمح بن مالك بإجلاء من دخل الأندلس من المسلمين إشفافاً عليهم، إذ خشي تغلب العدو عليهم»⁽³⁾.

وهذا ليس بثبت ويتناقض مع الرواية السابقة التي أشارت إلى طلب الخليفة من السمح أن يرفع إليه تقريراً عاماً عن الأندلس، هو ما يتفق مع منهج الخليفة عمر في السياسة التي إتبعها طوال خلافته، والذي كان يتحرى عن الأمور ويجمع عنها المعلومات قبل إصدار أوامره بشأنها.

رسالة السمح إلى عمر يعرفه بالأندلس: وهو الأمر الذي كتب في شأنه السمح إلى الخليفة، إذ لما استقر به القرار هناك درس الوضع من جميع وجوهه وأحاط بخباياه، ثم كتب إليه: «يعرفه بقوة الإسلام وكثرة مدائنهم وشرف معاقلمهم»⁽⁴⁾.

ومن المؤسف أن لا تذكر المصادر هذه الرسالة بنصها، ولو أوردتها لعلمنا حال الأقليم في تلك الآونة، وهذه ظاهرة لا ينفرد بها هذا القطر فقط، بل حتى المغرب، فكلما غادرنا مصر قلبت وثائق المراسلات من دار الخلافة إلى ولاية هذين القطرين والعكس أيضاً، ولذا جاءت أحداثهما أثناء الفتح وبعده بفترة، وكان التاريخ متوقف لا يصنعه الرجال ولا شكّلت معالمه العقيدة الجديدة.

أما ابن عذاري فيشير في روايته وكان الأمر قد تم بحضرته يقول: «فقيل له: إن الناس قد كثروا بها، وانتشروا في أقطارها فأضرب عن ذلك»⁽⁵⁾.

ولكن -فيما نرجحه- أن الخليفة عمر لم يكتف بما كتب به إليه ومن ثم نرى أن ما قيل له كان من بعض الجند الذين رجعوا إلى الشام مع موسى بن نصير أو بعده كان قد سألهم عن ذلك، فتخلى الخليفة عما همّ به نحو مسلمي هذا الثغر.

(1) -إضافة من البيان، وفي المصدر نسخة.

(2) -أخبار مجموعة لمؤلف مجهول، ص 30.

(3) -ابن عذاري: البيان المغرب، ج 2، ص 26.

(4) -شمري: فتح الطوب، ج 3، ص 15 نقل عن ابن حبان.

(5) -تاريخ افتتاح الأندلس، ص 25-26.

(6) -المصدر نفسه، ص 26.

(7) -البيان المغرب، ج 2، ص 26.

د- إقطاع الخليفة عمر عن أرض الخمس بالأندلس الجديد :

تجديد الخليفة عمر ما أقطع الوليد لجند الأندلس

-310-

يقول محمد بن مزين: لما وفد موسى بن نصير وطارق بن زياد على الوليد بن عبد الملك، وفد معهما جماعة من جند الأندلس فاستأذنوه في العودة إلى أوطانهم وإخلاء البلاد بالرحيل عنها، فأبى عليهم وأتسهم ورغبهم في البقاء هناك، وأقطعهم الإقطاعات⁽¹⁾ ليقوي من عزيمتهم في التثبيت بما تم فتحه والدفاع عنه، فعادوا بعد ذلك إلى الأندلس.

ثم يقول ابن مزين: فلما كانت أيام عمر بن عبد العزيز وولى السماح على الأندلس رحل معه جماعة من العرب من وجوه إفريقية قدرت أعدادهم بأربعمائة -400- فرد فأرادوا النزول على من كان الوليد قد أقطعهم، ومشاركتهم في أموالهم، فرفضوا وأرسلوا وفدا إلى الخليفة عمر يشكوا إليه ذلك، واستظهروا بالسجلات التي كان الوليد قد سجلها لهم واستأذنوه في الرجوع إلى بلدانهم.

ويظهر أنهم قد خيروه بين أمرين: تجديد ما اكتسبوه من حقوق، أو العودة إلى بلدانهم ورفضهم مشاركة غيرهم فيما أقطعوا إياه بأي حال من الأحوال، أو استعمال سلاح الرحيل من الأندلس وسيلة للضغط به عليه ليؤكد لهم الخليفة مرة أخرى أحقيتهم فيما أقطع لهم وكان لهم ذلك.

على كل رفض الخليفة عمر ما اقترحوه عليه، فأتسهم، ورغبهم في العودة إلى هناك مجددا لهم ما كان قد أقرهم عليه الوليد بن عبد الملك، وعلى ما قسمه بينهم موسى بن نصير، ثم قال ابن مزين:

⁽¹⁾ يبدو على رواية ابن مزين التضارب فتارة يذكر أن موسى بن نصير هو الذي سجل لهم بذلك سجلات، فلما ذهبوا معه إلى دمشق أقر الوليد ما أقطعهم موسى لهم.

وتارة أخرى يشير إلى اقتراح المستعجبين على الوليد الجلاء والرحيل عنها إلى أوطانهم، فأتسهم وقرَّبهم وأقطعهم الإقطاعات، فعادوا بعدها إلى الأندلس.

صين مؤمن: لجر الأندلس، ص 618-620.

وما لمريم محفلين، ذلك أنه لا يحق لنا أن نقطع أرضا إلا بإذنه وبموافقته إن لم يكن منه.

لجو عبود: الأموال، ص 367 وما بعدها. ط. دار الشروق.

لجو يوسف: الخراج، ص 57-62.

سبحي بن أنم: الخراج، ص 77-81.

الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 164 وما بعدها.

«وعقد لهم وأشهد في عقدهم على إقرارهم في أموالهم»⁽¹⁾.

وطبعا هذا مضمون عهد التجديد، إذ ليس هناك نصا لذلك.

رسالة عمر إلى السمع في إرضاء ما جدد لهم

-311-

يقول ابن مزين: لما أمضى لهم ذلك وسجل لهم بمثله وكتب لهم إلى السمح ابن مالك:

«بالوقوف عند عهده، وإرضاء ما أمر لهم به»⁽²⁾.

وهذا أيضا ملخص للرسالة، إذ لم نعثر على نص لها.

ثم عاد هذا الوفد إلى الأندلس مسرورا ومستبشرا بما لقيه من فضله وعدله، وما حظي

به عنده من حفاوة.

إقطاع الخليفة عمر للجند الذين دخلوا مع السمح

-312-

ولم يخيب الخليفة عمر وفد الجند الذين دخلوا مع السمح أيضا، الذي التقى به هو

الأخر، واشتكى إليه ما منعه منه يقول ابن مزين:

«وأقطع الواردين مع السمح إقطاعات غيرها»⁽³⁾.

ولم يرو نص الكتاب.

وقال أمير المؤمنين معللا ما قام به «هذه الثغور الهندية»⁽⁴⁾ لولا إقطاعات عمر

بن الخطاب رضي الله عنه الجند فيها لم يسدها، فكيف بتلك الناحية؟ فإننا نستخير الله في إجلاء المسلمين عنها».

ثم قال ابن مزين:

⁽¹⁾-حمين مؤنس: المرجع السابق، ص 618-620.

⁽²⁾-المصدر نفسه، ص 620.

⁽³⁾-المصدر نفسه، ص 618-623.

⁽⁴⁾-ثقفتر: هو الموضع الذي يلي بلاد العرب، أو هو الحد الفاصل بين بلاد المسلمين والكفر، أو هو موضع المذقة.

بن منظور: لسان العرب، م 4، ص 103 مادة: (ثغر).

ومن المستبعد أن يكون الخليفة عمر يقصد بكلامه أرض الهند المعروفة، وكذا إقليم السند، حيث أن هذا الأخير لم يفتح بطريقة جدية إلا في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك. فيلاتري: فتوح البلدان، ص 416 وما بعدها.

والذي يقصده عمر -فيما نراه- هي منطقة البصرة وما والاها إلى الجنوب منها، خاصة الأيكة، فقد كان يطلق على الأولى (أرض الهند) وعلى الثانية كمرج الهند أي ثغر الهند، لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد قطع في تلك الناحية وغيرها قطاعات لبعض الصحابة من قبلها التي استضافها بيت المل.

«ثم إنه لم ينفذ ذلك ليلبغ الكتاب أجله»⁽¹⁾.

وهو الأمر الذي تتبأ به صاحب أخبار مجموعة الذي تمنى أن لو رحل عمر أهل الأندلس إلى المغرب الأكثر أماناً، إذ قال معلقاً على ما ذكر سابقاً: «وليت الله كان قد أبقاه حتى يفعل! فإن مصيرهم إلى بوار إلا أن يرحمهم الله»⁽²⁾.

وقد صاروا بالفعل إلى بوار في سنة 897هـ/1492م، وهي الفكرة التي حاول تنفيذها مع مسلمي ما وراء النهر في آسيا الوسطى بنقلهم إلى خراسان الأكثر أماناً، فأبوا عليه، وهو الأمر الذي نفذه بالفعل مع أهل طرندة والمصيصة، إذ أمر بترحيلهم إلى ملطية الأكثر أماناً رغم معارضة سكانهما⁽³⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الخليفة عمر قد أرضى الوافدين بالبقاء هناك، معتبراً الأندلس ثغراً مثل الثغور الهندية، والسواحل الشامية وثغوره البرية، وكذا الثغور الجزرية ومناطق الإحتكاك بينهم وبين الروم التي عمل الخلفاء الراشدون ومن جاء بعدهم من خلفاء بني أمية على تشجيع الجند وجماعات أخرى على الاستقرار بها بإقطاعهم الاقطاعات ليكون ذلك أشد لهممهم في الدفاع عنها⁽⁴⁾.

والأمر الآخر الجدير بالإشارة إليه أيضاً، أن تفكير الخليفة عمر في ترحيل مسلمي الأندلس يعود في نظر الدكتور حسين مؤنس⁽⁵⁾ و«نواقفه عليه»، إلى شكوى هؤلاء الجند الذين أيقضوا لديه مشاعر الخوف على التواجد الإسلامي هناك، وليس كما يتبادر إلى الذهن

- أبو يوسف: الفراج، ص 57-62.

- يحيى بن أم: الفراج، ص 77-81.

- أبو عبيد: الأموال، ص 367 وما بعدها، ط: دار الشروق.

- تاريخ الطبري، ج 3، ص 591، 592، 593.

- الربيع: الفراج، ص 144.

⁽¹⁾- حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 618-619، 623.

⁽²⁾- مؤلف مجهول، ص 30.

- ابن عذاري: البيان المغرب، ج 2، ص 26.

⁽³⁾- انظر في هذا الشأن تمليقاً على الرسالة رقم: 732.

⁽⁴⁾- هيلاري: فتوح البلدان، ص 120، 146، 147-148، 149، 162.

- مختار العبادي، عبد الميز سلم: تاريخ البحرية في مصر قشام، ص 16 وما بعدها.

- إبراهيم أحمد المنوي: الأمويون والبيزنطيون، ص 83-85.

- العشي: الدولة الأموية، ص 272-273.

⁽⁵⁾- فجر الأندلس، ص 619.

من رواية صاحب أخبار مجموعة، ومن أخذ عنه والآفة الذكر، أنه كان منذ بداية أمره يفكر في ترحيل مستفتحيها، وبذلك تكون رواية ابن مزين قد وضعت أيدينا على الدوافع الحقيقية التي دفعته إلى التفكير في ذلك بإخلائها من المسلمين.

وخلاصة الأمر أن الخليفة عمر استلهم عمل من سبقه من الخلفاء خاصة جده الفاروق رضي الله عنه كانوا ينزلون الأمور منازلها بما يخدم مصلحة الإسلام، ويُمكن له في الأرض. وعالته إلى السمع بأمره أن يقطع أراضي للجند الذين دخلوا معه

-313-

لما أقطع الخليفة عمر الواردين مع السمع كما سبق بيانه، قال ابن مزين: وكتب إلى السمع:

«أن يدخل الجند الذين دخلوا معه من الأخصاس»⁽¹⁾.

أي أن عمر أمره بتوزيع ذلك عليهم من أرض الخمس التي ميزها من أرض العنوة وأرض الصلح، وبذلك لم تكن البطحاء المعروفة بالربض هي خمس الأندلس فقط، كما يقول ابن عذاري⁽²⁾، وإنما هي خمس قرطبة، وإنما كانت أراضي أخرى غيرها صيرت اقطاعات لهؤلاء الواقفين على الأندلس، وخصصهم بالتالي من الأرض لا يستهان بها لعندهم الذي قدر بأربعمئة فرد.

وبعد الذي سبق ذكره يمكن لنا أن نتساءل، من الذي استأنف تنظيم أرض الأندلس، السمع أم جابر؟ ذلك أننا عرفنا مما سبق أن كل المراسلات تمت بين السمع والخليفة عمر وما عهد به إليه، أن السمع هو الذي تولى تنظيم الأرض، وكذا في رواية ابن مزين التي يشير فيها إلى أن السمع أكمل ما أراد -أي تخميس أرض الجنوب- ثم «خاطب أمير المؤمنين بما عمله في أرض العنوة وأرض الشمال، وهي التي فتحت صلحا»⁽³⁾.

وهذا في حقيقة الأمر يخالف ما جاء في رواية ابن القوطية جملة وتفصيلا، والتي سبق ذكر بعضها. أما الجزء الآخر منها فيقول فيه ما ملخصه: أنه لما بلغت الخليفة رسالة السمع

¹-حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 620.

²-طبيان المغرب، ج 2، ص 25.

³-حسين مؤنس: المصدر السابق، ص 139، 618.

⁴-حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 607، 625.

لما أرض شمال الأندلس بها لم ينظر الدكتور حسين مؤنس في التي تقع شمال الوادي الكبير.

ولذلك بسطنا القول عليها باعتبارها السبب الذي ولّد هذا النزاع منذ البدايات الأولى للفتح، وعرفنا مدى واقعية الخليفة عمر مع قضايا هذا الإقليم الشائكة بإيجاده الحلول لمشاكله، وكان الذي يهدف إليه بالدرجة الأولى تثبيت الفاتحين هناك بإقطاعهم الإقطاعات وتقوية مركزهم به.

2- حث الخليفة لأمواله على تأليف وتخصيب الناس على الاستقرار على الأرض وخدمتها.

رد الخليفة على عبد الحميد بدموه إلى تأليف أهل الخراج على خدمة الأرض

والرفق بهم

-314-

نظرا للضغط الذي تعرض له أهل الخراج بتزايد المغارم عليهم وتنوعها، أدى ذلك إلى ترك أراضيهم والهجرة منها لقلّة المنفعة العائدة عليهم منها، واستمر ذلك حتى استخلاف عمر بن عبد العزيز.

رسالة عبد الحميد إلى عمر: حيث نكر البلاذري فقال: «كتب عبد الحميد بن عبد الرحمن إلى عمر بن عبد العزيز: إن قوما من أهل الخراج كانوا إذا أرادوا كسر خراجهم جلّوا من أرض إلى أخرى، وإني أمرت أن تجعل أرض من جلا صافية، وأرجو أن يتركوا بذلك عادتهم - إن شاء الله -».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أما بعد، فقد بلغني كتابك، ولعصري! نئن لم تدع رجلا خرج من أرض إلى أرض، ومن قرية إلى قرية، إلا أخذت أرضه، ثم عزّلت، أو متّ لينقطعن صاحب الأرض عنها وتبوء بئسه، وما يجلو رجل عن أرضه، إلا بأن يحمل فوق طاقته، فإياك أن تعمل وعمالك بعمل ابن يوسف وعماله! فإنهم كانوا مفسدين، وقد قضى الله بأنه لا يصلح عمل المفسدين.

وتألف أهل الأرض، فإن أرضيهم وبلادهم أحب إليهم من الجلاء، إذا عدل عليهم

ورفق بهم - إن شاء الله - والسلام»⁽¹⁾.

أمر عبد الحميد بجعل الأرض صافية وإعلام عمر بذلك، هو تحويل لملكيتها من ملكية الأمة إلى ملكية للدولة، يفعل بها الإمام ما يراه مناسباً لها من تحقيق المصلحة العامة، خلافاً إذا بقيت في إطار النوع الأول، ولكن عمر أبي عليه.

رسالة إلى محدي باستغلال الأرض المصجورة بالمزارعة

-315-

وتدخل أمير المؤمنين بالفعل لعلاج هجر أهل الخراج العمل في الأرض أمراً باستغلالها مهما كلفت ذلك من ثمن.

فمن أبي النظر سالم بن أبي أمية⁽¹⁾ قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي: «⁽²⁾ أن انظر كل أهل أرض جلوا عن أرضهم فادعهم إليها، فإن لم تقدر عليها فأعرضها على المسلمين بالثلث والرابع والسادس، حتى تبلغ العشر»⁽³⁾. ولعل هذا الذي جاء هنا كان مما كتب به إلى عبد الحميد والي الكوفة، فالمشكلة واحدة فالحل يقتضي أن يكون واحداً. ولعل الرواية التالية مما كتب به إليه.

رسالة إلى أحد عماله بأمره باستغلال أرض السواقي

-316-

أشرنا عند كلامنا في أول مورد الخراج في الفصل الأول إلى أنواع ملكيات الأراضي في ذلك العهد، وذكرنا من بينها الأراضي الصافية التي كان الخلفاء والولاة يقطعون منها لنوي السواقي وأنصار الحكم الأموي بعد ذلك، ثم فقد بقي قسم منها، بالخصوص في العراق كانت الدولة تستغله بالطريقة التي تراها مناسبة، حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز فأولاهما اهتمامه الخاص بحثه على خدمتها ولا تترك دون استغلال.

وفي هذا الصدد قال أبو عبيدة بن الحكم: أن عمر بن عبد العزيز كتب⁽⁴⁾:

⁽¹⁾ الطبري عند ابن أبي شيبة هو: خالد الحذاء.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: «من يزرع بالثلث» وينتهي.

وعن يحيى بن سعيد مثل ذلك دون أن يشير إلى أن عمر كتب بذلك.

⁽³⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 634.

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: المسند، ج 6، ص 341 (كتاب البورع والأضحية. من لم ير بالمزارعة بالثمن والثلث والرابع).

يمكن أن تكون قد أرسلت إلى عدي بن أرطاة في البصرة، أو عبد الحميد والي الكوفة، لأن الأرض الصافية في الشام، كما جاء في رواية ابن عثمة السابقة، لم يبق منها شيئاً.

خط الرسالة رقم: 299 ومقدمتها.

«أنظر ما قبلكم من أرض الصافية فاعطوها بالمزارعة، بالنصف، وما لم تزرع فاعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فاعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، فإن لم يزرع، فاتفق عليها من بيت مال المسلمين ولا تَبْتَرَنَّ⁽¹⁾ قبلك أرضاً»⁽²⁾.

هذا هو الحل الذي أمر به الخليفة عمر نحو هذا القسم من الأراضي وكل نوع آخر تركه أصحابه، بدعوتهم إلى فلاحتها وفق ما اقترحه في مراسلتيه، مخالفاً بذلك الحل الذي فرضه الحجاج على أهل العراق، وقره بن شريك، ومن بعده أسامة بن زيد في مصر بإجبار من هاجر من أرضه من المزارعين إلى العودة إليها لخدمتها بالقوة⁽³⁾، خاصة وأن هذا الحل جاء متماثلاً مع حرية الهجرة التي أباحها للسكان من الريف إلى المدن، ومن مكان إلى آخر⁽⁴⁾، إضافة إلى تطابقه مع الحل الذي اتخذه أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه لما أجلى نصارى نجران من اليمن إلى العراق، والذي كتب به إلى يعلى بن أمية، وعامل عليه أيضاً أهل فنك وأهل خيبر وتيماء⁽⁵⁾.

رسالته إلى عدي بن عدي إمام ما تخرب به نواحي فارس

-317-

قال البلاذري: كتب عمر إلى عدي:

«إن بعض من ورد علينا أخبرني عن ناحية من نواحي فارس خراباً، فأستهرتني ذلك وغمسي، فتعهد أهل عمك بالكتب والرسول، واجتهد في عمارة البلاد بالعدل والرفق وترك الاستقصاء، واعلم! إنما يلتمس إصلاح قوم آثروا سينا، واجتهدوا في فساد ما تحت أيديهم

⁽¹⁾ تَبْتَرَنَّ: بَرَّ بِيَزَاءٍ بَرًّا، أي غلبه وغصبه، وانقرعه من أيدي أصحابه الشرعيين.

- ابن منظور: لسان العرب، ج 5، ص 312، مادة: (بزر).

ألا أن ما جاء في رواية ابن رجب المنقولة من خراج يحيى بن آدم والتي تكررت بمعناها، ما يستف من أنها وكان الكلمة مصحفة، جاء عنه: «اتفق عليها من بيت المال ولا تنورن». فهل تكون كلمة: تَبْتَرَنَّ في أصلها: تَبْرُونَ؟ أي دون استئذان.

⁽²⁾ يحيى بن آدم: الخراج، ص 62-63.

- ابن رجب: الاستخراج لأحكام الخراج، ص 14.

⁽³⁾ البلاذري: فسطح الأشراف، ج 13، ص 355، 380-381.

- تاريخ الطبري: ج 6، ص 381.

- ترويس: الخراج والنظم المالية، ص 218-219.

- سيدة كاشف: مصر في عصر الولاة، ص 126-128.

⁽⁴⁾ أنظر الرسالة رقم: 106 فترة الهجرة.

⁽⁵⁾ أبو يوسف: الخراج، ص 75.

- عبد الرزاق: المصنف، ج 8، ص 102 (كتاب البيوع. باب: ضمان البئر إذا جاءت المشاركة).

- صحيح مسلم، ج 5، ص 18 وما بعدها (كتاب البيوع. باب: كراه الأرض). والأرباب التالية على ذلك.

حتى بلغ الأمر ما بلغ! وليس بكثير على الله -جل ثناؤه- أن يجعل في عمارة سنة ما يعطل خراب سنين مضت قبلها فيجبره بها، فإن الله يبلغ من تضعيفه لمن يشاء أكثر من ذلك (وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (1) «والسلام» (2).

بهذا الحرص الشديد كان قلب أمير المؤمنين يطفح بالشعور بالتبعية العامة، وبالأكم عنما يعلم أن هناك منطقة خراب لم تمتد إليها الأيدي بالتممية والاعمار، أو عملت السياسة الضرائبية على مآلها إلى ما آلت إليه من تردّد، فاهتمامه بخدمة الأرض وإعمارها كنز منخور وأصل الأموال المستمدة وتأمين منه للقوت للرعية، ووسيلة ذلك بسط العدل والإحسان إلى المزارعين والرفق بهم، فإن النفع بصلاح حالهم عائد على الدولة، والضرر اللاحق بهم عائد ذلك أيضا بالخلل على الدولة، وما وضّعه لتلك المظالم المالية وإنصافه للرعية إلا ويندرج ضمن هذا الذي نكرناه.

3- تعليلاته التي عماله في إعطاء كراء الأرض وبيع الثمار:

رسالته إلى عثمان بن محمد في إعطاء بيع الأرض وكراؤها

-318-

وقال عثمان بن محمد بن سويد الثقفي (3): أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه في خلافته -عثمان على أهل الطائف- في بيع الثمرة وكراء الأرض:

«أن تباع كل أرض ذات أصل بشرط ما يخرج منها، أو ثلثه، أو رבעه، أو الجزء مما يخرج منها على ما يتراضونه، ولا تباع بشيء سوى ما يخرج منها، وأن يباع البياض (4) الذي لا شيء فيه من الأصول بالذهب والورق» (5).

(1) سورة البقرة، الآية: 261.

(2) نسل الأشراف، ج 8، ص 196-197.

(3) نظير ترجمته عند إيرفان الرمفة رقم: 18، والخلاف لتمام حول اسمه.

(4) البياض: المنقوسود به بياض الأرض كما جاء في الرواية التالية: والأرض البيضاء هي الأرض البيضاء التي لا نبات فيها، كأن النبات كان يمشوكمها، وإبل هي التي لم توطأ، وبياض الأرض أيضا ما لا عسرة فيه، والظاهر أنها كل أرض مينة، أو تم إحيائها بالزراعة عدا المشجرة.

(5) ابن منظور: لسان العرب، م 7، ص 124، مادة: (بيوض).

(6) الإسلام مالك: المدونة، ج 3، ص 446 (كتاب كراء الدور والأرضين. في الرجل يكتزي لدار وفيها النخل فيشترط النخل)، ج 4، ص 2

(كتاب المسقات. وما يجوز من استثناء البياض).

رواية أخرى لرسالته السابقة إلى عثمان بن محمد

-318-

أما عبد الرزاق فنذكر رواية أخرى باختلاف في تفاصيلها عما سبق فقد أخبره محمد بن مسلم وإبراهيم بن ميسرة:

أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد بن أبي سويد:
«أن يبيع بياض الأرض بالذهب، وأن يخابر⁽¹⁾ على أصل الأرض»⁽²⁾.

رسالته يبين فيها شروط المشاركة في المزارعة

-319-

وأصل الخليفة عمر إرشاده للمسلمين مبينا لهم الشروط الواجب توفرها في المشاركة السلمية في المزارعة، حيث قال عبيد الله بن عمر: كتب⁽³⁾ عمر بن عبد العزيز:
«أن اشركوا الأرض على النصف، ولا تضعنوا الشركاء البقر»⁽⁴⁾.
ذلك هو موقف الخليفة من المزارعة التي تعد من أعمال التعمير والإنماء.
إلا أنه مما تجدر ملاحظته أن هناك خلاف بين العلماء بشأن تأويل نهى النبي ﷺ عن ممارستها⁽⁵⁾ ليس هنا محل لنكره.

وللإشارة أيضا فإن هناك العديد من الصحابة كانوا يمارسونها في عهده ﷺ ومن بعد وفاته منهم: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وآل بيته، والزيبر وآل بيته، وابن مسعود، وابن عمر، وآل أبي بكر رضي الله عنهم وآخرون ممن جاء بعدهم من التابعين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ -المخايرة: المزارعة، وهي المعطلة على الأرض ببعض ما يخرج منها كالنخل والرمان، أو أكثر أو أقل حسب ما يتفق عليه الطرفين.
-من منظورة: لسان العرب، ج4، ص228، مادة: (خبر).

-سعيد سابق: فقه السنة، ج3، ص191.

⁽²⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج8، ص94 (كتاب البيوع. باب: كراء الأرض بالذهب والفضة).
-مسلم يذكر المرسل إليه.

⁽³⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج8، ص108 (كتاب البيوع. باب: ضمن البئر إذا جاءت المشاركة).

⁽⁴⁾ -المصنف البخاري: ج3، ص137، 138، 141 (كتاب المزارعة. باب: لمزارعة بالشطر) وما تلاها.
-صحيح مسلم، ج5، ص18 وما بعدها (كتاب البيوع. باب: كراء الأرض).

⁽⁵⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج3، ص469 (كتاب كراء الأرضين. في كراء الأرض بالطوب والحطب).

-الهاجبي: المنتقى، ج5، ص142 وما بعدها (كتاب كراء الأرض. ما جاء في كراء الأرض).

-الحين قائمة: المنتقى، ج5، ص581 وما بعدها.

-الشوكلي: نيل الأوطار، ج6، ص7 وما بعدها (كتاب المساقط والمزارعة).

-السود سابق: فقه السنة، ج3، ص191-193.

وبذلك يتأكد لدينا مرة بعد مرة استهداء الخليفة عمر بن عبد العزيز بما كتب به إليه سالم من سيرة الفاروق في المسلمين بتطابق عملهما في هذا الشأن، وكذا مع عمل الصحابة. رسالته ينص فيهما عن حواء أرض مصر حتى تروى

-320-

يعتمد استغلال أرض مصر وفلاحتها على الري من نهر النيل، وهذا مرهون بفيضانه عند نزول الأمطار الموسمية في أواخر فصل الربيع وبقيّة فصل الصيف⁽¹⁾. واحتياطاً منه عما ينجم من غبن قد يلحق المكتري عندما يقل فيضان النيل عن حده المعقول، قال عنه ابن أبي حبيب، وابن أبي جعفر⁽²⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«أن لا تُكْرَى أرض مصر حتى يجري عليها الماء وتروى»⁽³⁾.

وعلق الليث بن سعد على هذا فقال:

«لا أرى أن تُكْرَى الأرض التي تشرب بالمطر، ولا كل أرض تروى مرة وتعطش

أخرى حتى تروى؛ إلا أن تكون أرضاً مأمونة، لا يخطئها أن تشرب في كل عام».

وهو قول الإمام مالك⁽⁴⁾:

4- إخطه بتأجير بحيرة لأصحابك وبيع حديد الغابيات.

رحه على أبي الزناد بأذن له أن يؤجر البحيرة التي يجتمع فيها السمك

-321-

رسالة عبد الله بن نكوان: وقال أبو الزناد⁽⁵⁾: «كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في

بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق: أنؤاجرها؟».

¹- المقرئ: الخط، ج1، ص92 وما بعدها، فقد تكلم عنه بشكل مفصل.

²- يقرئ: معجم ليلان، ج5، ص334 وما بعدها. مادة: (نيل).

³- ما على التوالي فيهم مصر: يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي جعفر، أنظر عنهما طبقات ابن سعد، ج7، ق2، ص202.

⁴- الإمام مالك: المنونة، ج3، ص460 (كتاب كراء الأرضين). في اكتراء أرض للمطرسين والنقد فيها).

ولم يحدد لمن كتب، إن كان ذلك لحبان بن سريح وإليه على خراج مصر أو إلى أيوب بن شرحبيل.

⁵- المصدر نفسه، ج3، ص460.

وتنظر: ابن خلدون: المغني، ج6، ص61-63.

⁶- أبو الزناد عبد الله بن نكوان: مولى رملة بنت شيبه بن ربيعة، يكنى أبو الزناد وبها عرف، كان من فقهاء المدينة ومحدثيها، كان علوماً

بالمصنف والكتابة، إتفق العلماء على جلال قدره وعلو منزلته في العلم، كان يسمى: «سير المؤمنين في الحديث» ولاء عمر بن عبد العزيز

بيت مال الكوفة تروى سنة: 130 أو 131 هـ.

ابن قتيبة: المعارف، ص464-465.

ابن حبان: تهذيب تاريخ دمشق، ج7، ص385-386.

رد عمر عليه يأذن له: « فكتب إليه:

أن افعلوا»⁽¹⁾.

ويلتقي عمله هذا مع ما أمر به المتولي على عدن بحماية الساحل لاستغلال ما يخرج به البحر من غنير⁽²⁾.

رد عمر على عبد الحميد بن بيوع صيد الأجام

-322-

رسالة عبد الحميد إلى عمر: عن حماد⁽³⁾ قال: «سألني عبد الحميد عن بيع الأجام⁽⁴⁾،

فقلت: كان إبراهيم⁽⁵⁾ يكرهه⁽⁶⁾]. فكتب إلى عمر».

رد عمر عليه: « فكتب إليه:

أن لا بأس به.

[⁽⁷⁾كنا نسميها الحبس]»⁽⁸⁾.

أي أنه بمنزلة المحبوس، ليس أحد أحق به من أحد، وإنما من صاد شيئاً من ذلك وباعه

فجائز، أما أن يحتكر ويتملك فلا يجوز.

⁽¹⁾ السهو يوسف: لخراج، ص 87.

⁽²⁾ لا يحظر في ذلك الرسالة رقم: 298.

⁽³⁾ حماد: هو حماد بن سليمان: مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري كان أعلم الناس بالحلال والحرام، كان شيخ أبي حنيفة أنهم بالإرجاء توفي بمكة سنة 120 هـ، ابن قتيبة: المعارف، ص 474، 231-232.

⁽⁴⁾ ابن سعد: الطبقات، م 6، ص 231-232.

⁽⁵⁾ الأجام: مفرداً أجم، وهي الشجر الكثير الملتف، ابن منظور: لسان العرب، م 12، ص 8 مادة: (أجم).

⁽⁶⁾ إبراهيم: لعنه إبراهيم بن يزيد النخعي لأن حماد كان روية له، كان فقيهاً محدثاً شديداً على أهل الأهواء توفي سنة 96 هـ.

⁽⁷⁾ ابن سعد: الطبقات، م 6، ص 188 وما بعدها.

⁽⁸⁾ كما ثبت من أنساب الأشراف وفي المصدر: «وقال حماد: طلبت إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الأجام، فكتب إليه...»

⁽⁹⁾ كما ثبت من أنساب الأشراف، وفي المصدر: «وسماه الحبس» وعلق سفيان على ذلك فقال: «يعنى السمك» وفي ذلك نظر ولعل ذلك يتعلق بالرسالة السابقة.

⁽¹⁰⁾ السهو يوسف: لخراج، ص 87، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 187

5- تهذيب الخليفة عمر للأفراد على إحياء الأراضي:

ومالته إلى حكيه بن رزيق يبين له طرق إحياء الأراضي

-323-

حدث النبي ﷺ المسلمين على إحياء موات الأرض بقوله: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»⁽¹⁾، ونفذ ذلك عملياً بإقطاعه للصحابة ما كان ميتاً من الأرض وسار الخلفاء الراشدين على هديه في هذه المجال⁽²⁾.

واحتدى حدوهم خلفاء بني أمية، فشجعوا حركة إحياء الأراضي وتجفيف المستنقعات وشق الأنهار، وحفر الآبار. وبناء السدود، خاصة في مصر والشام والعراق⁽³⁾، وإن كان هناك إفراط في اقطاع ذلك استغلالاً وتمليكا للأرض الصافية وأرض العنوة -الخراج- كما بينا ذلك فيما سبق.

ولم يخالف الخليفة عمر بن عبد العزيز ذلك، بل احتدى حدوهم وسار على نهجهم دون إفراط أو تجاوز منه في ذلك.

وفي هذا الشأن قال حكيم⁽⁴⁾ بن رزيق: «قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي:

⁽¹⁾ أخرجه الترمذي عن معبد بن زيد، ج 3، ص 662 (كتاب الأحكام. باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات) ص 664-665 (باب: ما جاء في القطن) وانظر المصادر التالية في الهوامش.

⁽²⁾ يحيى بن آدم: الخراج، ص 84 وما بعدها.

⁽³⁾ أبو يوسف: الخراج، ص 91-93.

⁽⁴⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 367 وما بعدها (باب الإقطاع)، ص 378 وما بعدها (باب إحياء الأرضين). ط. دار الشروق.

⁽⁵⁾ -قيلاندي: فتوح البلدان، ص 180، 284، 287-288.

إحسان صدقي: الحجاج، ص 496-472.

محمد أمين صالح: نظام المالي، ص 137 وما بعدها.

⁽⁶⁾ حكيم بن رزيق بن حيان الفزاري مؤلف: أخبار خليفة إلا ما ذكر عنه بأنه روى عن عمر ووفد عليه، قيل عنه أنه ثقة.

لما لوه رزيق -بالراء- رزيق - فقد ترجم له عند إيرادنا للرسالة رقم: 217.

عبد الله بن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 427.

ومما تجدر ملاحظته، أن الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- لاحظ في هامش خراج يحيى على ذلك فقال: «يلاحظ في هاتين الفقرتين، وفي الأصل المطبوع (حكيم بن رزيق، وفي الطبقات، ابن سعد (207/ 2/7) رزيق بن حكيم) وكلامهما خطأ فقد يكون كلامه محققاً على ما ذكره ابن سعد، ولكن غير ذلك على ما ورد في خراج يحيى».

إن من أحياء أرضاً ميتة بينين أو حرث، ما لم تكن من أموال قوم إبتاعوها من أموالهم، أو أحيوا بعضها وتركوا بعضها⁽¹⁾، فأجز للقوم إحياءهم الذي أحيوا بينين أو حرث⁽²⁾.

وعلق أبو عبيد على ما كتب به عمر فقال: «في حديث عمر هذا: تفسير الإحياء، وهو: نكره البينين والحرث، وأصل الإحياء إنما هو بالماء، وذلك كاشتقاق نهر، أو استخراج عين، أو احتقار بئر، فإن فعل من ذلك شيئاً ثم ابتى أو زرع أو غرس فذلك الإحياء كله، فإن لم يحدث في الأرض أكثر من ذلك الماء لم يكن له منها إلا الحريم لما أحدث، ويكون ما وراء ذلك لمن أحياه وغمره»⁽³⁾، ثم ذكر آثاراً عن حريم الآبار كدليل على ما أشار إليه، كالتي وردت في شأنها رسائل عن أمير المؤمنين

رسالته برخصه فيما على إحياء الأراضى الموات

-324-

وعن هشام عن الحسن قال:

- وتسمية الدكتور: محمد عسارة في تلك قلب الاسم في الأموال، وقال ملاحظاً عليه في الهامش: «في الأصل: حكيم بن رزيق». وتصحيح عن تحقيق الشيخ أحمد شاكر للحديث (292) من كتب الخراج ليحيى بن آدم القرشي». مع أنه من دون شك، قد قرأ ملاحظة الدكتور: شاكر نيب فياض على ما قلناه أحمد شاكر في خراج يحيى عند تحقيقه لأموال حميد بن زنجويه الذي أشار إليه عسارة في قائمة مصادر تحقيق كتاب الأموال لأبي عبيد. والشيء المؤكد أن هناك تباين في الاسمين: الأب والابن، ومما يؤكد ذلك: ترجمة ابن عسار لهما في تاريخه لابن تحت اسم: «حكيم بن رزيق» كما أشرنا إليه فيما سبق، والأب تحت اسم: رزيق بن حبان: ج5، ص324، وكذلك ورد في تهذيب الكمال للزوي، ج9، ص181-182، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ج3، ص274. أما ما لعله شاكر نيب على ما قلناه أحمد شاكر، فقد خطأ تصويبه وما ذهب إليه إلى أن قال: هو النص ظاهر بأن «رزيق بن حكيم» هو الذي وجه له كتاب عمر، وقد كان ولياً من قبل عمر على ليلة، وبأن «ابن حكيم بن رزيق» هو قارئ كتاب عمر إلى أبيه» وهو محق في ملاحظته، ومث ما جاء في أصل خراج يحيى وأموال أبي عبيد جاء أيضاً عند البيهقي، وابن حزم كذلك.

السنية نص يحيى والبيهقي وابن حزم: أن أجره.

أخبر عبيد: الأموال، ص383، ط. دار الشروق، ص369، دار الفكر، ابن زنجويه: الأموال، ص652، يحيى بن آدم: الخراج، ص92، البيهقي: السنن، ج6، ص148 (كتاب إحياء الموات، باب: ما يكون إحياء).

- ابن حزم: المحلى، ج7، ص78 (كتاب إحياء الموات، مسألة رقم: 1347).

الأموال، ص383-384، وتظفر ص379.

«من أحيأ أرضاً مواتاً لم تكن لأحد قبله فهي له.

قال هشام: (1) وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز» (2).

في أمر أمير المؤمنين هذا يتجلى اتباعه لسنة النبي ﷺ القولية والعملية (3) وكذا سنة عمر في أهل القبلة التي كتب بها إليه سالم بن عبد الله، فيما كتب إليه من رسائل، فقد قال عنه محمد بن عبيد الله النقي، أنه كتب: «أن من أحيأ مواتاً فهو أحق به» (4)، وبذلك خطب أيضاً على المسلمين في مناسبة أخرى (5)، وتكررت تعليماته في هذا الشأن للمسلمين كما بينت ذلك المصادر المنكورة أدناه.

واقترح الحفيد بالجد أيضاً في الحل الذي اقترحه على من أحيأ أرضاً هي لغيره، إذ قال سليمان بن داود الخولاني: «أن عمر بن عبد العزيز كان يقضي في الرجل إذا أخذ الأرض فعمّرها وأصلحها، ثم جاء صاحبها يطلبها: أنه يقول لصاحب الأرض: ادفع إلى هذا ما أصلح فيها، فإنما عمل لك، فإن قال: لا أقدر على ذلك، قال للآخر: ادفع إليه ثمن أرضه» (6).

ومن المحتمل أن الحفيد أخذ بسنة الجد في المدة اللازمة للإحياء وهي ثلاث سنين، فإن لم تعمر الأرض أخذها الإمام وأعطاه لمن يعمرها (7).

رسالته إلى أهل العراق يعلمهم فيها أنه من جفف أرضاً فهي له

-325-

وعمل أمير المؤمنين أيضاً على تخفيف الأراضي التي تغمرها المياه بحثه للمسلمين على ذلك، وتمليكها لمن أحيأها. (8) فتنادى قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

(1) لم ينكر المصدر من هو هشام هذا، وكذا الحسن، ولم يشر لمن كتب بذلك.

(2) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 75 (كتاب البيوع والأفضية. من قل: إذا أحيأ أرضاً فهي له).

(3) انظر حديثه ﷺ الذي تم تخريبه في هامش الرسالة السابقة وهو للترمذي والذي ورد في المصادر السابقة هناك والاثنية أدناه.

(4) يحيى بن آدم: الخراج، ص 86.

(5) أبو عبيد: الأموال، ص 383، ط. دار الشروق.

(6) المرجع نفسه، ص 382.

(7) المرجع نفسه، ص 382.

(8) أبو يوسف: الخراج، ص 101.

(9) نفسه بن زنجويه إلى أبي عبيد عن جده أبو عتبة، ولكن الذي عند أبي عبيد يخالف ما أشار إليه، عنه: «عن سعد بن أبي عروبة عن قدامة وهو الذي جاء أيضاً في خراج يحيى بن آدم إلا أنه من ابن المبارك.

«(1) من غلبَ الماء على شيء (2) فهو له» (3).

الظاهر أن الرسالة موجهة إلى أهل العراق، إن صح ما ذكره ابن زنجويه عن عباد الذي قال: أن عمر «كتب إلى أهل العراق»، إضافة إلى انتشار الأهوار في جنوب العراق، ومما يزيد في يقيننا في ذلك، ما كتب به في الرسالة التالية: رسالته يأمر فيها بإباحتها إستغلال الجزر

-326-

من ذلك أن أبا المليح قال: «كتب عمر بن عبد العزيز بإباحتها الجزائر وقال: إنما هو شيء أتبته الله فليس أحد أحق به من أحد» (4).

والراجح لدينا أنه سُئل عن حُكم ما ينضب عنه الماء من أراضي، وهو بخلاف ما كتب به فيما سبق، وإن حكمها حكم إحياء الموات إن لم تكن في ملك أحد، وقد فصل أبو يوسف وابن قدامة أمر ذلك (5).

وبذلك يُكْمَل أمر الخليفة هذا ما كتب به فيما سبق.

6- تهذيب الطبيعة عمر للأفراد على حصر الآبار وتبليغهم له أحكام ذلك:

منشوره إلى أهل البادية بحدود حريم الآبار

-327-

ولم ينس الخليفة عمر أهل البادية، فأولاهم عناية بالإرشاد والتوجيه بتعليمهم سنة النبي ﷺ التي حددت حريم الآبار (6). وفي هذا السبيل قال عبد الرحمن بن أبي الزناد فيما يرويه عن والده، عن عمر بن عبد العزيز: «أنه كان يكتب في عهد عماله خصالا يعلمونهم أهل البادية منها:

(1) ابن زنجويه: «أن من...»

(2) عندنا: «أرض».

(3) يحيى بن آدم: الفرج، ص 92، أبو عبيد: الأموال، 377، ط. دار الشروق، ابن زنجويه: الأموال، 634.

(4) البلاتري: نسب الأشراف، ج 8، ص 147، ونقله من خراج يحيى بن آدم.

(5) ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 277.

(6) يظهر من الرواة البصريين لهذه الرسالة أنها أرسلت إلى عدي بن أرطاة، إن لم تكن إلى عبد الحميد والي الكوفة.

(7) أبو يوسف: الفرج، ص 91-92.

(8) ابن قدامة: المغني، ج 6، ص 161-162.

(9) ذكر يحيى بن آدم عدة روايات عنه ﷺ باختلاف ما جاء عن عمر بن عبد العزيز من 102، 103، 105.

أن حريم كل بئر ما شية عادية⁽¹⁾ خمسون ذراعا، وإن حريم كل بئر ما شية مُحدثة غير عادية خمسة وعشرون ذراعا من كل ناحية.

قال أبو الزناد: وأما غير أبار الماشية، فإن الرجل يحتفر من حقه حيث شاء، إذا لم يكن ذلك ضررا⁽²⁾.

صيغة أخرى لرسالته السابقة إلى أهل البادية

-1327-

أما يحيى بن آدم فأورد صيغة تختلف عما سبق، فقد قال عبد الرحمن بن أبي الزناد فيما يرويه عن والده عن عمر بن عبد العزيز أنه قال:

«حريم كل بئر عادية من بئر الماشية خمسون ذراعا من كل ناحية سواء فيها وحريم كل بئر مُحدثة غير عادية من بئر الماشية خمسة وعشرون ذراعا»⁽³⁾.

عمده إلى عماله نبي علاج مشكلة جلاء أهل المياه عن مياههم وبيعهم لها

-328-

عالج الخليفة عمر مشكلة جلاء أهل المياه عن مياههم وبيعهم لأبارهم، واضعا حدا لتلك الأثر السيء الذي لحق بمربي المواشي، فعن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أنه كان مما كتب في عهد عماله:

«أيما رجل جلا عن ماء بماشيته، فباعه رجلا فإن بيعه لا يجوز، ولكن يكون ذلك الماء لأولى الناس بالجالى بغير ثمن، فإذا رجع الجالي فهو أحق الناس بماله»⁽⁴⁾.

صيغة أخرى لرسالته السابقة

-1328-

وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عمر بن عبد العزيز أنه قال:

«من جلا عن ماء ماشية فباع ذلك الماء، فلا جواز لبيعه، ولكن ذلك الماء لأولى الناس بالبائع بغير ثمن، فإن رجع البائع فهو أحق بماله»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ البئر العادية: هي البئر التي نسبة إلى قوم عاد.

⁽²⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 655-656.

⁽³⁾ الخراج، ص 106.

⁽⁴⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 646. و«بماله» كذا جاءت ولعلها: «بمائه» كما في رواية يحيى بن آدم.

⁽⁵⁾ يحيى بن آدم: الخراج، ص 109.

وبذلك يؤكد أمير المؤمنين تمسكه بما نهى عنه النبي ﷺ في شراكة الناس في المياه والكلاء، فعن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء» وفي رواية عن عبد المزني أنه قال: «نهى النبي ﷺ عن بيع الماء»⁽¹⁾.

نلك أن أغلب ما ينشأ من نزاع بين أهل البادية ومربي المواشي خاصة، إنما يكون على الماء والمرعى، فهما شيطان حيوان للإنسان والحيوان على السواء، ولأجل ذلك أكد الخليفة عمر على أحقية الأفراد المربين للمواشي في ذلك، دون إحتكار أو بيع للماء بالخصوص مع تأكيده فيما سبق على أحقية الناس فيما استنبطوا من مياه، وما حفروا من آبار، أو وجدوه قائما في حدود عينها لهم، كما أشير إليها في عهده إلى ولاته فيما تقدم. هذا وقد جاءت جملة من الآثار عن السلف تشير إلى تحديد هذا الملكية، وكذا نهيم عن بيع المياه، ليس هنا محل لنكرها⁽²⁾.

رسالته إلى محبي بعلمه أن يأخذن الأشعث بحفر بئر، وأن يأخذن لمن جاءه في مثل ذلك غيره

-329-

وكان أمير المؤمنين يشجع من جاءه يطلب إنثه في حفر الآبار في الفلوات والأماكن التي تخلو منها، فعن رجل من بني تميم يقال له الأشعث بن عمرو⁽³⁾ «أنه أتى عمر بن عبد العزيز بالشام حيث استخلف.

قال: فكلمته، قلت: أسقني سقاك الله!

قال: أين؟

⁽¹⁾ -سنن الترمذي، ج3، ص571-572 (كتاب البيوع، باب: ما جاء في بيع فضل الماء).

-وطأ الإمام مالك، ص528 (كتاب الأفضية، لقضاء في المياه).

-سنن النسائي، ج7، ص306-307 (كتاب البيوع، باب: ما جاء في بيع فضل الماء).

-شوكاني: نيل الأوطار، ج5، ص240-241 (كتاب البيوع، باب: النهي عن بيع فضل الماء).

⁽²⁾ -أبو يوسف: الخراج، ص100-102.

-أبو بن أدم: الخراج، ص99 وما بعدها.

-أبو عبيد: الأموال، ص384-385، 386 وما بعدها.

-المورد: الأحكام السلطانية، ص153 وما بعدها، ط. الجزائر.

⁽³⁾ -الأشعث بن عمرو، ويقال: ابن عمرو، ويقال ابن عثمان التميمي الحنظلي البصري وقد طلى عمر بعد استخلافه.

-طبري: التاريخ الكبير، ج1، ص432.

-ابن صفر: تهذيب تاريخ دمشق، ج3، ص67.

قلت: بالخرنق⁽¹⁾.

قال: وما الخرنق؟

قال: قلت: غانط بالسحر⁽²⁾ لا يطؤه طريق.

قال: لك الويل! ما تصنع بغانط لا يطؤه طريق؟!!

قلت: أنا رجل صاحب سائمة أريد الفلاة.

قال: أتر بالغانط أحد قبلك أترًا؟

قلت: نعم، حفر عبد الله بن عامر⁽³⁾ بها ركبة⁽⁴⁾.

قال: كم صوبها؟

قلت: خمسون باعًا، أو خمسون قامة.

قال: كم من البصرة؟

قلت: مسيرة ثلاث ليال.

فكتب إلى عدي بن أرطاة:

«أتاني رجل من بني تميم، فاستحفرني بالخرنق، وزعم أنها منك مسيرة ثلاث ليال،

فإذا أتاك فأحفره، واحفر من جاعك من أسود أو أبيض⁽⁵⁾، واشترط.

-أظنه قال (الشك من يحيى⁽⁶⁾)-

ابن السبيل أول ريان، وإن حريمها طول رشانها⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾-الخرنق: موضع بين مكة والبصرة، وهو أقرب إلى البصرة كما هو واضح في النص.

يعوت: معجم البلدان، م 2، ص 362، مادة: (خرنق).

⁽²⁾-لاحظ عليها المحقق في الهامش فقال: مكذبا في الأصل، ولعله "الصحراء".

-والغانط: المعطن من الأرض الواسع.

ابن منظور: لسان العرب، 7، ص 364-365، مادة (غوط).

⁽³⁾-عبد الله بن عامر: لم يثر في إسمه الكلل، والمرجح أنه ابن كزيق بن وبيمة بن عبد شمس، الذي ولاء عثمان بن عفان رضي الله

عنها - على لبصرة سنة 29-35هـ، قام بفتح في بلاد فارس، توفي سنة 58هـ.

-تاريخ الطبري: ج 4، ص 265، 300 وما بعدها.

-حين كثير: للبداية والنهاية، ج 8، ص 88.

⁽⁴⁾-ركبة: الجوز تحفر، ابن منظور: لسان العرب، م 14، ص 333، مادة: (ركا).

⁽⁵⁾-أي لجميع الناس.

⁽⁶⁾-يحيى بن يحيى الذي أخبر حميد بن زنجويه بالأمر.

⁽⁷⁾-ورشاء، جمع أرشنة: الحبل الممتد لأخذ الماء من الأبار.

-ابن منظور: لسان العرب، م 14، ص 333-322، مادة: (رشا)

⁽⁸⁾-ابن زنجويه: الأموال، ص 656-657.

رواية أخرى لما سبق

-329-

وقال المدائني فيما يرويه عن عبيس⁽⁵⁾ بن بيهس: «جاء رجل من بني [عرين]⁽⁶⁾ بن ثعلبة بن يربوع إلى عمر بن عبد العزيز فقال: يا أمير المؤمنين! أسقني سقاك الله!

قال: أين؟

قال: بالخرنق، فإنه طريق لا يطؤه الناس، ولا يتطرقونه.

فكتب عمر إلى عدي بن أرطاة:

أما بعد، فإن رجلا من بني ثعلبة بن يربوع⁽⁷⁾ يقال له: فلان، استحفرني بالخرنق فأحفره، ومن جاعك من أسود الناس وأبيضهم يستحفرك فأحفره، واشترط: أن ابن السبيل أول ريان، وأن حريم البئر طول رشاتها، والسلام»⁽¹⁾.

سبعة أخرى لروالته إلى عدي

-329ب-

أما البخاري فلم يذكر الحوار الذي جرى بين الخليفة وبين الرجل وكل ما ذكر هو: عن أشعث بن عمر التميمي الحبطي⁽²⁾ البصري سمع عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي:

«أن احفر وابن السبيل أول ريان، وإن حريمها طول رشاتها»⁽³⁾.

أما المبرد ومن تبعه في روايته فأشاروا إلى ما اشترطه عمر، إلا أن الرجل غير الذي ذكره ابن زنجويه والبخاري قال:

«قال عدي بن الفضل⁽⁴⁾:

(5) - عبيس هذا هو الراوي الذي روى عنه يحيى بن آدم الأثر الذي جاء عند ابن زنجويه

(6) - ما أثبت من جمهرة أنساب العرب لابن حزم، وفي المصدر: «عزير».

(7) - لا شك أن سبأ أجمل في الرواية السابقة عن الرجل بأنه من بني تميم، وضحت هذه الرواية موقعه من بطون بني تميم، ذلك أن بني ثعلبة ينسبون إلى بني يربوع ثم إلى بني عرين الذين هم أحد بطون بني تميم.

- أبو عبيد: كتاب النسب، ص 236.

- ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص 224.

(8) - السيلاني: أنساب الأشراف، ج 8، ص 150.

(9) - هكذا ذكره وهو الحبطي في المصادر التي ترجمت له.

(10) - تاريخ الكبير، ج 1، ص 432.

(11) - عدي بن الفضل: عند أبي نعيم وابن الجوزي «عدي بن الفضل» وابن منظور: «عدي بن الفضل»، وقول بن الفضل: «أخباره نادرة».

- مختصر تاريخ دمشق، ج 16، ص 329.

خرجت إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز [استحفره] (1) بئرا بالعذبة (2).

فقال لي: وأين العذبة؟

فقلت: على ليلتين من البصرة.

فتأسف ألا يكون بمثل هذا الموضع ماء، فأحفرني واشترط علي أن أول شارب ابن السبيل (3).

ثم حضر خطبته يوم الجمعة، وهو ما أشارت إليها مصادر أخرى، دون أن تشير إلى طلب عدي بن الفضيل من عمر أن يأذن له في حفر بئر بالعذبة (4).

ولم يشر للمبرد أن الخليفة عمر قد أعلم عدي بن أرطاة بإنفه له في ما طلب، ولا نرى الأمر إلا ما وافق ما جاء في رواية ابن زنجويه من إخطاره لواليه بموافقته للأشعث بن عمرو بحفر بئر، وهو ما يتطلبه العمل الإداري، ليكون إذنا شرعيا كالصيغة القانونية تطابقا مع ما كان عليه العمل جاريا في العهد النبوي والراشدي وبقية عهد بني أمية في أن الإحياء لا يكون إلا بموافقة الإمام، أو من ينوب عنه (5).

إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن أمر هذين الرجلين يبقى موضع تساؤل في استحفارهما لما نكر بإن من الخليفة.

ذلك أنه إذا ما نظرنا إلى الاسمين، وجدناهما متغايرين، ولكن إذا ما نظرنا إلى المكان الذي طلبا الحفر فيه، هو واحد، والمصدر واحد، فهل يعني ذلك أن عدي بن الفضيل قدم هو الآخر على عمر يطلب منه حفر بئر كما كان من الأشعث من عمر، فاشترط عليه ما اشترطه على هذا الأخير؟

(1) علي المصنوع: المستحضر بالضاد، وما أثبت من عندنا وهو ما يقتضيه السياق، وقد يكون خطأ مطبعي.

(2) عذبة: موضع على نبتين من البصرة، ولقوت: معجم البلدان، ج4، ص91 مادة: (عذبة).

(3) ابن منظور: ما سبق عدة بالاضطراب... أتيتك مستجرا، قال: لماذا؟ كبير بالعذبة... .

(4) الكامل في اللغة، ج1، ص91-92.

(5) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج29، ص283-284.

(6) الخطر: أبو نعيم: الحلية، ج5، ص296.

(7) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص234.

(8) ابن قدامة: المغني، ج6، ص147 وما بعدها.

(9) يحيى بن أحمد: الفرج، ص83.

(10) نظر المصادر الخاصة بحفر الأبار في الهرامش السابقة.

إلا أنه ومما تجدر الإشارة إليه، أن ما اشترطه عمر هو ما كان يشترطه رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب رضي الله عنه على من احتقر بنراً⁽¹⁾.

7- إخطائه للمحميات الرعوية. ومنعه من الضجر على هاطي النيل؛

منشوره يبيع فيه مواضع الحمى

-330-

عرفنا من قبل موقف أمير المؤمنين مما كان يُحمى من الأراضي العشبية في منشوره الذي كتبه إلى ولاته⁽²⁾، وهو في هذه المراسلة يؤكد لهم فيها مرة أخرى على ما كان قد كتب به من قبل، فقد قال عبد الرحمن⁽³⁾: كتب عمر بن عبد العزيز:

«(4) فما حمى من الأرض، ألا يمنع أحد مواقع الفطر⁽⁵⁾، فأبج الأحماء⁽⁶⁾، ثم أبجها⁽⁷⁾».

جاء أمر الخليفة هذا علاجاً منه لما نشأ عن توسع المحميات الرعوية من قبل أهل القوة والنفوذ من آثار سينة، أضر بالثروة الحيوانية، إضافة لما ترتب عن ذلك من مظالم ويغي وتحاسد وتزايد صيحات المحتجين والناقمين على هذه السياسة، في هذا النشاط الحيوي، فجعل ذلك ملكاً مشاعاً بين الناس قويهم وضعيفهم، ونفذ ذلك عملياً، فقد قال عنه إسماعيل بن أبي حكيم: «لما استخلف أباح الأحماء كلها إلا النقيع»⁽⁸⁾.

وإذا كان أمر الخليفة لم يوضح لنا أسماء هذه المحميات التي شملها هذا الإجراء، فإنه من دون شك استثنى ما يحمى للمنفعة العامة، ذلك أنه يحق لولي الأمر أن يحمي بعض المناطق

⁽¹⁾ يحيى بن آدم: الخراج، ص 102.

⁽²⁾ انظر الرسالة رقم: 106 للفترة الخاصة بالحمى.

⁽³⁾ سند هذه الرسالة مشترك بين هذه وبين الرسالة المذكورة في أميدات رقم: 234.

⁽⁴⁾ هيلفاندي: «وكتب عمر في إباحة الأحماء: ليرعى الناس فيها» وتنتهي.

⁽⁵⁾ أبي القاسم.

⁽⁶⁾ الأحماء: مفرد حمى، هي مواضع فيها كلاً يُحمى من الناس أن يرعوا، لمن العرب، م 14، ص 199، مادة: (حمى).

بهاوت: معجم البلدان، ج 2، ص 307-308، مادة: (الحمى).

⁽⁷⁾ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 281.

هيلفاندي: أنساب الأشراف، ج 8، ص 164 والرواية عن المدائني.

⁽⁸⁾ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 254.

والنقيع: هو الذي حماه النبي ﷺ للنيل، يعرف بنقيع الخضعات بالقرب من المدينة المنورة، بهاوت: معجم البلدان، ج 5، ص 301-302، مادة: (نقيع).

ونظر له ج 1، ص 473. مادة: (نقيع)

لخيل وإبل الجهاد وأنعام الصدقة⁽¹⁾، ولا شك أن هذه من الأمور التي لا تخفى على أمير المؤمنين مادام الجهاد قائما، وكذا توسع العمل بجمع الصدقة في عهده.

رحالته إلى عامله بمصر ينهض عن غرس الخبز على خفتي النبل

-331-

وقال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بمصر:
«أن لا يغرس على شاطئ النيل شجرة، فإن ذلك يضر بالنواتي⁽²⁾ فيجر اللبان⁽³⁾»⁽⁴⁾.

8- تعليماته الخاصة بالعمل التجاري والرقابة عليه:

رحمه على عامل الأيلة في إباحة حرية الإتجار

-332- -333-

ذاب الخليفة عمر على ممارسة رقابته على النشاط التجاري مانحا كل الحرية للتجار لممارسة عملهم في هذا المجال، إلا أنه كان يتدخل من حين إلى آخر بالتقويم والتوجيه لعملهم بما يتفق والضوابط الشرعية التي حددت بالكتاب والسنة المتعلقة بهذا النشاط.

-332- رسالة والي الأيلة إلى عمر: من ذلك ما قاله الإمام مالك -رحمه الله- قال:

«بلغني أن عاملا لعمر بن عبد العزيز على أيلة⁽⁵⁾. كتب إليه: إن قومي⁽⁶⁾ يمتازون القمح منها، يمتازون إلى غيرها، وإنه بلغني أن أمير المؤمنين منع طعاما أن يُنقل⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ -انظر ما حماه الرسول ﷺ والخلفاء الراشون رضي الله عنهم بعده عند:

-أبو يوسف: الخراج، ص 102-105، أبو عبيد: الأموال، ص 389 وما بعدها، ط. دار الشروق.

-الماوردي: الأحكام السلطوية، ص 160-161، ط. الجزلتر.

-أبو يعلى: الأحكام السلطوية، ص 222-224.

-أمين صالح: النظام المالي، ص 150-151.

⁽²⁾ -النواتي: مفرد نوت، هو الملاح الذي يوجه السفينة في البحر، ابن منظور: لسان العرب، م 2، ص 101، مادة: (نوت)

⁽³⁾ -شرحه محقق سيرة عمر في الهامش ما يفيد بأنها لفظة عامية تطلق على قحل الذي تقاد به السفينة، وعريبته 'اللبان' هو جبل صنم من جبل المنقر. أهـ ملخصا. وتطلق كلمة: 'اللبان' على قحل أيضا.

ابن منظور: لسان العرب، م 6، ص 180 مادة: (نوت)، م 13، ص 376، مادة: (البن).

⁽⁴⁾ -سيرة عمر، ص 63.

⁽⁵⁾ -عامل الأيلة: هو رزق بن حبان، انظر ترجمته في الرسالة رقم: 217.

⁽⁶⁾ -كذا وردت في المصدر.

⁽⁷⁾ -الحكم يبين لنا هذا المنع ولم نعر عليه فيما بين أيدينا من مصادر، وبذلك يكون هذا الأمر رسالة أخرى، ومن ثم جعلنا لهذه الرسالة رقمين لتأني منها، لرد عمر عليه.

-333- رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

ما ظننت أن أحدا أبه لهذا، وإن الله -تعالى- أهل البيع وحرم الربا، فخل بين الناس وبين البيع والابتیاع⁽¹⁾».

قال مالك: كان من العيب الذي يُعاب به من مضى ويروونه ظلما عظيما منع التجر». ويطلق ابن رشد على ما سبق، ما مفاده: «المعنى عندي -والله أعلم- أن ما كتب به عامل أيلة إلى عمر، أن الناس كانوا ينقلون القمح من أيلة إلى غيرها ليبيعهوا بها، فأراد أن يمنعهم لما بلغه أنه منع الطعام وإنما كان منع -والله أعلم- من نقله للاحتكار فكتب إليه بالذي كتب يأمره أن لا يمنع أحد من الإتجار فيه⁽²⁾».

رسالة إلى أهل الأيلة حين حط سعرهم

-334-

نكر ابن قيم الجوزية: أن عمر كتب إلى أهل الأيلة حين حط سعرهم لمنع البحر: «خل بينهم وبين ذلك، فإنما السعر بيد الله⁽³⁾».

ما نهى عنه الخليفة عمر عامل الأيلة ينطوي على غموض، خاصة في الدواعي التي أتت بالخليفة بالكتابة إليه بالذي كتب.

إلا أنه -فيما يتبين- أن العامل سَعَرَ للتجار أثمان بضائعهم لما غلت الأسعار، فرفعوا أمرهم إلى أمير المؤمنين، فكتب إليه بالذي كتب، يمنعه من ذلك، كراهية منه أن يوصف حكمه بالظلم، تقيدا بما ورد عن النبي ﷺ من امتناعه من التسعير لبضائع التجار لما غلت الأسعار في عهده⁽⁴⁾.

رسالة إلى أحد عماله يأمره أن يمنع التجار من إخفاء محبوبه الطاع.

-335-

وأخبر سليمان بن حبيب المحاربي ابن سمعان: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله:

⁽¹⁾ -محمد بن رشد: البيان والتكميل، ج 17، ص 73.

⁽²⁾ -المصدر نفسه، ج 17، ص 72-73.

⁽³⁾ -الطرق المكمية، ص 369. لم تمكن من معرفة من كان واليا على الأيلة في عهد عمر بن عبد العزيز، وإن كانت بعض المصادر قد ذكرت أن واليا زمن الحجاج هو: جابر بن أسامة أبو المبرق، ولم تشر إن كان له بقى واليا إلى زمن خلافة عمر بن عبد العزيز. -عن سعد: الطبقات، م 7، ق 1، ص 159-160، القزبي: تهذيب الكمال، ج 34، ص 316-318.

⁽⁴⁾ -عن القزبي، ج 3، ص 605-606 (كتب البيوع، باب: ما جاء في التسعير). وانظر: ابن قدامة: المغني، ج 4، ص 44-45.

أن أمنع التجار أن يَسْمُوا في السلعة عيوباً ليست فيها التماس التلفيق⁽¹⁾، على المسلمين، والبراءة لأنفسهم، فإنه لا يبرأ منهم إلا من رأى العيب بعينه، فإنه ليس في دين الله غش ولا خديعة، والبائع والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا، ولا يجاز من الشروط في البيع إلا ما وافق الحق⁽²⁾.

رواية أخرى للمسألة السابقة

-335-

وقال ابن وهب⁽³⁾: أن عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- كتب إلى عامل له: «أن أمنع التجار أن يسموا عيوباً ليست بالمبيع التماس [التلفيق]⁽⁴⁾ على المسلمين فإنه لا يرى منهم إلا من أرى المبتاع⁽⁵⁾ منه العيب وأوقفه عليه⁽⁶⁾. ما كتب به أمير المؤمنين يندرج ضمن أحكام العيوب في السلع وما يترتب عن ذلك من مشاكل بعد عقد عقود المبيعات، منعاً منه لكل غش وتدليس على المشتري، علم ذلك البائع أو لم يعلم بما هي عليه سلعته من عيوب، فعند ذلك يكون الخيار للمشتري بعد علمه برد السلعة أو أخذها، وقد بينت ذلك كتب الفقه وتوسعت في عرض هذه المسألة⁽⁷⁾.

بتعليمه له يمنع فيما يبيع الثمار قبل بدو صلاحها.

-336-

وخص المزارعين بتعليمه، معلماً إياهم سنة النبي ﷺ بنهيهِ عن بيع الثمار قبل ظهور علامات صلاحها، فعن جعفر بن برقان قال:
كتب عمر بن عبد العزيز:
«أن لا تباع الثمرة حتى يَبْتُو صلاحها»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ التلفيق: مفرداً لفق، وهي الأكاذيب المزخرفة، ابن منظور: لسان العرب، م 10، ص 331، مادة: (اللق).

⁽²⁾ الإسلام ملك: المدونة، ج 3، ص 331 (كتاب التلويح بالعيوب. في الرجل يتبرأ من نثرة أو عيب..).

⁽³⁾ هو عبد الله بن وهب الذي روى الرواية السابقة عن ابن سميان عن سليمان بن حبيب المحاربي.

⁽⁴⁾ في المصدر لفظاً

⁽⁵⁾ لفظ الرواية السابقة.

⁽⁶⁾ ابن عبد الوهب: من أحكام على اقتضائها والأحكام، ج 2، ص 428.

⁽⁷⁾ الإسلام ملك: الموطأ، ص 466-467 (كتاب البيوع. بيع الخبز)، الجاهلي: المنتقى، ج 5، ص 55 وما بعدها للكتاب والباب المذكورين

في الموطأ، ابن سميان: المنتقى والشرح، ج 4، ص 59 وما بعدها، للشوكلي: نيل الأوطار، ج 5، ص 324-326 (كتاب البيوع، باب:

وجوب تعيين المبيع).

⁽⁸⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 510 (كتاب البيوع والأضحية. في بيع الثمر متى تباع؟)

هذا الذي كتب به إن هو إلا حديثاً نبوياً⁽¹⁾ تعليماً منه للمسلمين لسنة نبيهم ﷺ كما
وعدم ذلك في أحد مناشيره التي كتب بها إلى المسلمين⁽²⁾.
تعلية له إلى عبد الحميد يأمره أن ينهي عن بيع العينة

-337-

وعن أبي جناب ويزيد بن مردانية، قال أحدهما: جاعنا - وقال الآخر: جاء - كتاب عمر
بن عبد العزيز إلى عبد الحميد.

«أنه من قبلك عن العينة⁽³⁾، فاتها أخت الربا⁽⁴⁾».

ويعد هذا أيضاً تعليماً منه للمسلمين، بالخصوص التجار لسنة النبي ﷺ التي نهت
وحذرت من مثل هذا البيع⁽⁵⁾ الذي يندرج ضمن ربا الفضل إذا تماثلت الأعيان⁽⁶⁾.

رسالته إلى عدي يأمره أن يمنع الناس من شراء الطعام قبل قبضه

-338-

وفي نطاق محاربة أمير المؤمنين للبيع والشراء بالطرق المحرمة قال المدائني: كتب
عمر بن عبد العزيز إلى عدي:

«أما بعد، فاتته نكر لي أن رجالا من أهل الجفاء وقلة الفقه يشترون الطعام، ثم
يبيعونه قبل أن يقبضوه ولعمري! إن نك من الربا الذي لا شك فيه ولا مرية، فإذا جاعك
كتابي هذا فامنع من قبلك منه أشد المنع، وحذرهم العقوبة عليه أبلغ التحذير.

ومن كان عنده من ذلك شيء منه فليرفضه، وإن قدرت على أحد منهم فعل ذلك بعد
نهيك عنه، فأوجعه عقوبة، واجعله نكالا لمن رآه وسمع به - إن شاء الله - والسلام»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر وغيره، ج 5، ص 11، 12، 13 (كتاب الزكاة، باب: من باع ثلوه أو نخله...)، ج 3، ص 100-101 (كتاب البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها).

وأخرجه مسلم في صحيحه، ج 5، ص 11، 12، 13 (كتاب البيوع، باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها).

⁽²⁾ حظر الرسالة رقم: 760.

⁽³⁾ العينة، والمعين. المثلث والربا وفي الاصطلاح: للتاجر إذا باع سلعة بثمن معلوم إلى أجل معلوم لرجل، ثم اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن ممجلاً، لسان العرب، م 13، ص 305، مادة: (عين).

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 48 (كتاب البيوع والأفضية، من كره لعينة).

⁽⁵⁾ سنن أبي داود، ج 2، ص 100 (كتاب البيوع، باب: النهي عن لعينة).

⁽⁶⁾ مسحيح البخاري، ج 3، ص 89 (كتاب البيوع، باب: ما ينكر في بيع الطعام والحكرة) ص 96 (باب: بيع القتمر بالتمر) وما بعدها من

أولئك، صحيح مسلم، ج 5، ص 47 وما بعدها (كتاب البيوع، باب: بيع الطعام مثلاً بثل).

ابن قدامة: المغني، ج 4، ص 45-47، 122 وما بعدها.

⁽⁷⁾ السهلاوي: أسناب الأشراف، ج 8، ص 165.

ما نهى عنه أمير المؤمنين هنا هو ما نهت عنه السنة النبوية⁽¹⁾، إذ أنه لا يجوز لمشتري أن يبيع طعاما حتى يقبضه ويستوفيه ويطلع عليه ويعرف وزنه إن كان مما يوزن أو كيله إن كان مما يكال.

رسالته إلى أهل البصرة ينهي فيها أن يبيع الحضري للبدوي

-339-

وقا إياس بن دغفل⁽²⁾: «قرئ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز:

⁽³⁾ لا يبيع حاضر لباد»⁽⁴⁾.

وهذا أيضا حديث نبوي⁽⁵⁾ تدرج كتابته ضمن الأهداف التي كان الخليفة عمر بن عبد

العزير يسعى لتحقيقها، والتي أشرنا إليها عند تعليقنا على الرسائل السابقة.

والمقصود: أن لا يبيع الحضري للبدوي سلعته، منعا لكل ما يؤدي إلى أكل أموال

الناس بالباطل، من قبل السماسرة عند تدخلهم بين الطرفين مما ينتج عنه اضطرابا في

الأسعار قد تضر بالمستهلكين.

هذا وقد فصلت كتب الفقه وغيرها من المصادر دواعي هذا النهي فلنكتف بما ذكرنا⁽⁶⁾.

ولم يقتصر نهيه على ما سبق، بل نهى أيضا عن النجش تقيدا منه بالسنة النبوية التي

نهت عن ذلك أيضا⁽⁷⁾. فقد قال رئيس حرسه عمرو بن مهاجر أنه أرسل عمرة بن زيد

الفالسطيني⁽⁸⁾ لبيع السبي بالمزايدة، فلما فرغ أتاه، فسأله عمر: «كيف كان البيع اليوم؟

⁽¹⁾ جاء في سنن الدارمي: «عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه». ج 2، ص 7 (كتاب البيوع، باب: في

النهى عن بيع الطعام قبل القبض) وما يقارب ذلك جاء في صحيح البخاري، ج 3، ص 88 (كتاب البيوع، باب: الكيل على البائع والمعطي).

صحيح مسلم، ج 5، ص 7 (كتاب البيوع، باب: بطلان بيع المبيع قبل قبض).

⁽²⁾ إياس بن دغفل الحارثي، يكنى أيضا أبو دغفل، قيصري، روى عن الحسن البصري، ثقة، القزويني: تهذيب الكمال، ج 3، ص 401،

402. ولما كان بصري فإني عدي بن أوطاه هو القارئ للكتاب، ولأنك عنونا الرسالة بما ذكر أعلاه.

⁽³⁾ ابن حزم: «لا تلقوا التركيان»، مع أنه نقله من مصنف ابن أبي شيبة.

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 242 (كتاب البيوع والاقضية، في بيع الحاضر لباد).

ابن حزم: المحلى، ج 7، ص 376 (كتاب البيوع، مسألة رقم 1469 مخالفة لما جاء في النهي عن تلقي التركيان).

⁽⁵⁾ الخطيب: صحيح البخاري، ج 3، ص 94-95 (كتاب البيوع، باب: هل يبيع حاضر لباد بقدر أجل...). وما تلى ذلك من أبواب.

- صحيح مسلم، ج 5، ص 6 (كتاب البيوع، باب: تحريم بيع الحاضر للبادي).

⁽⁶⁾ ابن قدامة: المغني، ج 4، ص 43-44.

شوكاني: نيل الأوطار، ج 5، ص 263-266 (كتاب البيوع، باب: النهي أن يبيع حاضر لباد).

⁽⁷⁾ صحيح البخاري، ج 3، ص 91 (كتاب البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه...). و(باب النجش)، ص 92، صحيح مسلم، ج 5، ص 4،

كتاب البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (ابن قدامة: المغني والشرح الكبير، ج 4، ص 78-79).

⁽⁸⁾ عمرة بن زيد الفلسطيني: لم أجده.

قال: إن البيع كان كاسدا يا أمير المؤمنين، لولا أنني كنت أزيد عليهم فأنفقه.
فقال عمر: كنت تزيده عليهم ولا تريد أن تشتري؟!
فقال: نعم.

قال عمر: هذا نجش والنجش⁽¹⁾ لا يحل. أبعث يا عمرة مناديا ينادي: ألا إن البيع مردود، وإن النجش لا يحل⁽²⁾.

رحالته إلى حيان بأمره أن يدفع لموسى بن وردان ثمن فلفله

-340-

قال موسى بن وردان⁽³⁾: «دخلت على عمر بن عبد العزيز فحدثته بأحاديث عمر
أدركته من أصحاب النبي ﷺ فكانت عنده بمنزلة، فكانت أول داخل وآخر خارج⁽⁴⁾، فسألته
الكتاب إلى حيان بن سريج في عشرين ألف دينار أستوفيهما من ثمن فلفل يدفعها إلي:

فقال لي: ولمن العشرون ألف دينار؟

فقلت: لي

فقال: ومن أين؟

فقلت له: كنت تاجرا.

فضرب بمخصرته، ثم قال: التاجر فاجر والفاجر في النار. ثم قال:

اكتبوا إلى حيان بن سريج⁽⁵⁾.

فلم أدخل عليه بعدها، وأمر حاجبه ألا يدخلني عليه⁽⁶⁾.

ولم يرو نص الرسالة.

والملاحظ على ما ذكر، أن ابن عبد الحكم، وابن منظور لم يشيرا في عهد من تمّ هذا
الدين على الدولة؟

⁽¹⁾ -النجش: الزيادة في ثمن السلعة على غير سعرها الحقيقي، وهو ما وضعه عمرة بن زيد في النص، ولكن لا يريد شراءها فيغير
غيره فيزيد على زيادته، لسان العرب، ج6، ص351 مادة: (نجش).

⁽²⁾ -سليمان أبي شيبة: المصنف، ج6، ص58-59 (كتاب البيوع والأفضية. في بيع من يزيد؟)

⁽³⁾ -ابن حزم: المحلى، ج9، ص373-374، (كتاب البيوع. مسألة رقم: 1468).

⁽⁴⁾ -موسى بن وردان أبو عمر القرشي: مولى عبد الله بن سعد بن أبي قيس، كان صاحب مال وتجارة، توفي سنة 117هـ.

⁽⁵⁾ -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج26، ص21-22، فذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص48.

⁽⁶⁾ -على طبعة دار الفكر لقنوح مصر: «كنت عنده أدخل إذا شئت وأخرج إذا شئت».

⁽⁷⁾ -على المصنوع: «مروج وما فكر من طبعة دار الفكر وابن منظور».

⁽⁸⁾ -سليمان عبد الحكم لقنوح مصر، ص99-100، طبعة ليدن ص191، طبعة دار الفكر لابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج26، ص21-22.

ولكن في رواية أخرى لابن عبد الحكم يذكر فيها: أن أسامة بن زيد التتوخي عند ولايته على خراج مصر ابتاع من موسى بن وردان فلغلا بعشرين ألف دينار، كان كتب فيه الوليد بن عبد الملك، أراد أن يهديه إلى صاحب الروم، فلما اشتكى موسى إلى عمر كتب أن يدفع إليه ثمنه⁽¹⁾.

ولم يشر إلى نصها.

إلا أن ما ذكره يشك في صحته، وهو مخالف للأحداث التاريخية الثابتة.

إذ من المعلوم أن أسامة بن زيد لم يتول خراج مصر إلا على يد الخليفة سليمان بن عبد الملك في حدود سنة 97هـ، ومن ثم يمكن أن يكون سليمان هو الذي كان منه ذلك مع كوننا نشك في ذلك ونستبعده أيضا، ذلك أن سليمان كان قد أعد العدة لغزو القسطنطينية سنة 97هـ⁽²⁾ وحتى يستقيم ما جاء في الرواية الآتفة الذكر مع الأحداث التاريخية يمكن أن يكون الدين قد ترتب على الدولة في عهد الخليفة الوليد بالفعل، ولكن فقرة بن شريك -90-96هـ- ولم يسدد ثمن الفلفل حتى اعطى الخليفة عمر الحكم فاشتكى إليه فأمر بإنصافه

9- تعلقاته إلى الحيوانات في القيام بوظيفة العصب على أسماجه الحيوانات بالرفق بها،
رسائله إلى حيوان يأمره أن يقوم بوظيفة العصب على أسماجه إبل الخمر.

-341-

وامتد إحسان أمير المؤمنين إلى الحيوانات أيضا بالرفق بها، ففي هذا الخصوص قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى حيان بمصر:

«إنه بلغني أن بمصر إبلا نقالات يحمل على البعير منها ألف رطل⁽³⁾، فإذا أتاك كتابي هذا فلا أعرفن أنه يحمل⁽⁴⁾ على البعير أكثر من ستمائة رطل»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن عبد الحكم: المصنوع نفسه، ص 99. طبعة لبنان، ص 190، طبعة دار الفكر.

⁽²⁾ تاريخ الطبري، ج 6، ص 523، 530، 531. ومن الخرافة أن ابن عسافر ينكر أن أسامة بن زيد كتب إلى الوليد يستأخنه في ضرب نحل من الإسكندرية فلو شاء فلئن له وهذا ليس بشيء تماما، تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 402.

ونظر رسبته له عند انطلاقه للاتحاق بمنصبه في الفصل الثالث من الباب الأول، ص 98 وما بعدها

⁽³⁾ الرطل: وحدة من وحدات الموزون، وهو رطلان: رطل بغدادى -عراقى- يقدر بس: 408 غ، ورطل مصرى يقدر بس: 450

ويسهل بعد ذلك إيجاد ما يمكن للجمل حمله بعد هذا النهى، الرئيس: الخراج، ص 366-367.

وجاء عند أمين صالح بالكتلاف طفيف، فلهندادى عنه يقدر بس: 382,5 غ. والمصري يقدر بس: 425 غ.

النظام المالى، ص 204، الملاء: «على كل بعير..»، عند: «فلذا جارك كتابي..».

⁽⁴⁾ عند: «ما حمل على بعير منها أكثر..».

⁽⁵⁾ حميرة، ص، ص 141، الملاء: «كتب الجمع، ج 2، ص 419.

رواية أخرى للرسالة السابقة

-341-

أما صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول فقد أورد رواية أخرى تتفق مع ما سبق في فقرتها الأولى، وتزيد عنها بأمره له بتهديم بيت المكس، قال:

«ويروى أن عمر كتب إلى والي مصر:

أنه بلغني أن بمصر إيلاً أثقالاً يحمل على البعير ألف رطل فإذا جاءك كتابي هذا فلا اسمع أنه حمل على بعير منها أكثر من ستمائة رطل.

وبلغني أن في طريق مصر بيتا فيه العشارون⁽¹⁾ يجبون ممن أقبل وأنبر، وإني لأرى أن ذلك طرفا مما عاتب الله عليه قوم شعيب⁽²⁾، فإذا أتاك كتابي هذا فأتسفه من الأرض»⁽³⁾.

هذا ما جاء في الروایتين، ومن المرجح أن الرواية الثانية مركبة من رسالتين:

-أولاهما: رسالته إلى حيان في الغرض ذاته والتي سبقت.

-وثانيهما: رسالته إلى عبد الله بن عوف واليه على الرملة، الذي أمره فيها بتهديم بيت

المكس برفح.

ومن المعلوم أن رِفْح⁽⁴⁾ تعد آخر أعمال فلسطين، وهي بالتالي لا تدرج ضمن سلطة

والي مصر.

ومن المحتمل كذلك أن الكاتب تعمد المزج بين الرسالتين اختصاراً منه للمعلومات.

تعلیمة له إلى صاحب السكك في الوقت بدوايه البريد

-342-

قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى صاحب السكك⁽⁵⁾:

⁽¹⁾العشارون: مفردة عشار، وهو أخذ العشر، والمتصود بهم: المكسون. ابن منظور: لسان العرب، م 4، ص 570-571 مادة: (عشر) ونظر في هذا الشأن رسالت من رقم: 88 إلى 94.

⁽²⁾هم أهل مدین، كانوا يسكنون قرب خليج العقبة، بعث الله إليهم نبي الله شعيب^(عليه السلام) ووردت قصتهم في سورة الأحقاف، والشعراء.

⁽³⁾تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 360-361.

⁽⁴⁾بقرت: معجم البلدان، ج 3، ص 54، مادة (رفح).

⁽⁵⁾السكك: مفرداً سكة، هي الطريق المستوية، وتطلق على طرق البريد وغيرها التي يملكها كل مستقر.

ابن منظور: لسان العرب، م 10، ص 44، مادة: (سكك).

انظر: لسان ابن جعفر: الخراج، ص 77 وما بعدها.

«أن [لا يلجم أحد دابة] ⁽¹⁾ بلجام ثقيل من هذه الرستنيّة ⁽²⁾، ولا ينخس بمقرعة ⁽³⁾ في أسفلها حديدة» ⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما تقدم

-1342-

أما أبو يوسف فنكر رواية ملخصة من طريق عبيد الله بن عمر ⁽⁵⁾ الذي قال: أن عمر بن عبد العزيز.

«⁽⁶⁾ أنهى أن يجعل البريد في طرف السوط حديدة ⁽⁷⁾ ينخس بها الدابة.

ونهى عن اللجم ⁽⁸⁾ الثقال» ⁽⁹⁾.

وبذلك تتأكد رأفته بالعجموات بعدم إدايتها بأية وسيلة كانت، تركب صالحة، وتؤكل صالحة إن كانت من حيوانات الأكل.

وفي هذا السبيل أيضا أمر غلاما له كان قد أرهق بغلا له في العمل أن يريحه ثلاثة أيام ⁽¹⁰⁾.

ونهى أيضا أن تُحَدَّ الشفرة على رأس الذبيحة. وتجر بعنف إلى منبجها ⁽¹¹⁾.

نلك هو التوازن المتكامل في سياسته فيما سخر الله للإنسان من حيوانات، فهي عنده في حاجة إلى الرأفة كالإنسان سواء بسواء.

⁽¹⁾ عند ابن عبد الحكم: «لا يحملوا أحدا بلجام» وما أثبت من الملاء.

⁽²⁾ الرستنيّة: مغرداء؛ رمن، وهو الحبل الذي يقاد به البعير والفرس، ويعطى أيضا معنى: اللجام كما هو واضح من النص.

طلمن العرب، م 13، ص 180، مادة: (رمن).

⁽³⁾ المقرعة: هي خشبة تنخس بها البغال والحمير والإبل ليمتحنها على الإسراع في سيرها لسان العرب «8، ص 264، مادة: (مقرع).

⁽⁴⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 141، الملاء: للكتاب تلجم، ج 2، ص 421.

⁽⁵⁾ ابن أبي شيبة: «... عن جميع بن عبد الله المقرئ...»

⁽⁶⁾ عنده: نهى البريد أن يجعل في طرفه...»

⁽⁷⁾ عنده في الرواية الأولى: «أن ينخس...»

⁽⁸⁾ عنده في الرواية الأولى: «اللحم» وهو خطأ لا يكون مطبوعا.

⁽⁹⁾ الفراج، ص 186.

⁽¹⁰⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، الرواية الأولى: ج 12، ص 332 (كتاب الجهاد. ما اللواهي السير وترك المقرعة)، ثالثة: ج 13، ص 471

(كتاب الزهد. كلام عمر بن عبد العزيز).

⁽¹¹⁾ الملاء: للكتاب تلجم، ج 2، ص 419-420، وروايته عن يحيى بن راشد قال: سمعت عمر بن عبد العزيز: نهى أن يركب البريد

بهذه اللجم فقال:»

⁽¹²⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 97.

⁽¹³⁾ نظر الرسالة رقم: 689، جاء عند القرطبي أن عمر بن الخطاب كان يضرب بعشيق، وكذلك ذكر ابن منظور

10- أوامره إلى خزان بيوت الأموال باستبدال نقود الناس الرديئة بالواضحة :
أمره لساحب بيوت الضرب بدمشق باستبدال الدينار الناقصة بالواضحة

-343-

واهتم أمير المؤمنين أيضا بالنقود باستكمالها مشوار استبدال ما كان عياره قليل الوزن
بالتقد الواضي. فعن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
صاحب⁽¹⁾ بيت الضرب بدمشق:

«أن من أتاك من فقراء المسلمين بدينار ناقص فأبدله له بوازن»⁽²⁾.

أمره إلى خزان بيوت الأموال باستبدال نقود الناس الرديئة.

-343-

أما أبو نعيم فذكر رواية أخرى تختلف عما سبق في بعض الألفاظ، كما تختلف أيضا
في الجهة التي تلت ذلك، فقد قال الأوزاعي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى خزان بيوت
الأموال.

«إذا أتاكم الضعيف بالدينار لا ينفق منه فأبدلوه عنه من بيت المال»⁽³⁾.

بذلك يؤكد الخليفة عمر واجب الدولة في حماية النقود المتداولة، وتكفلها باستبدال
الزائف منها مما يقع في أيدي رعاياها.

هذا وقد حاول أن يوسع من عملية إصلاح العملة الذي بدأ في عهد الخليفة عبد الملك
فشدد من رقابته على ما يضرب منها في دور الضرب، قبل أن يأذن بإخراجها للتداول، إذ
قال عنه عمار بن راشد أحد حراسه:

«كنت عند عمر فأتني بمزونتين من دنانير ودرهم أرسلها صاحب بيت الضرب بدمشق
لينظر إليها، ثم قال: وكذلك كانوا يفعلون عند رأس كل سنة»⁽⁴⁾.

(1) كتاب القدر، 182، تاريخ دمشق، ج 20، ص 24

(2) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 276.

والمقصود بالوازن أي التاليف في عياره ومعدنه.

هذا وقد تكلمنا على النقود وأنواعها عند إيرادنا للرسائل رقم: 86-88 وفي التمشيق عليها، وكذا الشروح لما جاء فيها من مصطلحات في
عولمتها.

(3) الطبري، ج 5، ص 311.

(4) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 110.

(5) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 18، ص 196.

وكذلك فعل مع ما أرسل إليه عبد الحميد واليه على الكوفة، فقد قال المختار بن فلفل: «بعثني عبد الحميد بفلوس قد ضربها، فيها: «أمر الأمير عبد الحميد⁽¹⁾ بالوفاء والعدل». فلما قرأها عمر بن عبد العزيز قال: أكسروا هذه الفلوس واكتبوا: «أمر الله بالوفاء والعدل»⁽²⁾.

وقال أبو الزناد صاحب بيت مال الكوفة على عهده: أنه أتى إليه برجل ضرب عملة على غير العملة الرسمية، فعاقبه وسجنه وأخذ ما ضرب فأذاها⁽³⁾.

ومن الإجراءات الصائبة التي اتخذها للحد من رواج الزائف من العملات، أمره بأخذ الخراج خاصة في العراق على وزن سبعة، العيار الشرعي الذي تؤخذ به الحقوق وتدفع والذي ينطوي في الوقت نفسه على محاربة تلك الإختلاسات التي كان يقوم بها جباة الخراج حيث كانوا يأخذون الخراج بالوفاي ويدفعون لبيت المال بالنقص، والفرق بين الوزنين يأخذونه لأنفسهم⁽⁴⁾.

وبالرغم من شدة حرصه -رحمه الله- على تحسين النقود إلا أنه بقي الزائف منها يتداول بين الناس خاصة الدراهم الفضية، بالخصوص في الجناح الشرقي للدولة، حتى تم تجوئها على مراحل على عهدي: عمر بن هبيرة -103-105هـ- وخالد بن عبد الله القسري -105-120هـ- الوالين على العراق، ثم من بعدهما يوسف بن عمر -120-126هـ- فكانت نقودهم أجود نقود بني أمية⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ حتى الزاد لأحمد والحلية وسيرة عمر، فكتب عليها: أمر عمر بالوفاء والعدل، فقال: لكسروها واكتبوا...».

⁽²⁾ ابن منظور: المصدر السابق، ج 24، ص 1، الإمام أحمد: الزهد، ص 35، أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 342.

⁽³⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 98.

⁽⁴⁾ خيلاندري: قروح البلدان، ص 451.

⁽⁵⁾ انظر في هذا الشأن رسائل رقم: 86-86، 90، 90.

⁽⁶⁾ خيلاندري: المصدر السابق، ص 450-451.

مخلة بن جعفر، الخراج، ص 59-60.

الفصل الثالث:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة

بسياسة تجاه الإنفاق العام للدولة

جامعة الزيتونة
القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بميادته تجاه الإنفاق العام للدولة.

1- ميادته تجاه إنفاق الفيء، وأوجه صرفه:

منفورة يحدد فيه مواضع صرف الفيء، وخمس الغنائم

-344-

بينما فيما سبق مصادر بيت المال التي حددت بالكتاب والسنة خاصة مورد الفيء. أما أوجه صرف ذلك فقد حدّد أيضاً بكتاب الله وسنة نبيه واجتهاد الخلفاء الراشدين بالخصوص في التفاصيل بعد تدوين ديوان العطاء على يد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بضبطه لتوزيع مورد الفيء وخمس الغنيمة.

إلا أنه وللخلاف الذي وقع حول كيفية توزيع هذا الفيء، وكذا خمس الغنيمة قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز تدخل أمير المؤمنين لتحديد أوجه صرف ذلك، وكذا الرد على من زعم أن لذي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم حظ كبير في ذلك، مؤكداً أن حقهم في ذلك كحق بقية المسلمين الذين لا قرابة بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فعمّن أبي سهيل بن مالك عم مالك بن أنس قال: « هذا كتاب عمر بن عبد العزيز في الفيء والمغنم:

أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم بصائر ورحمة لقوم يؤمنون، فشرع فيه الدين، وأبهج⁽¹⁾ به السبيل وصرف به القول، وبين ما يؤتى مما ينال به من رضواته، وما ينتهي عنه من مناهيه ومساخطه.

ثم أحل حلاله الذي وسع به، وحرم حرامه فجعله مرغوباً عنه، مسخوطاً على أهله، وجعل مما رحم به هذه الأمة، ووسع به عليهم ما أحل من المغنم، وبسط منه ولم يحضره عليهم، كما ابتلى به أهل النبوة والكتاب، ممن كان قبلهم⁽²⁾.

⁽¹⁾ أي لرواية للاحقة: أزهج لسبيل.

⁽²⁾ كتبت لغنائم معرمة على من كان قبل الإسلام من الأنبياء - عليهم السلام - وذلك بصريح قول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا.

نظر: صحيح البخاري، ج 1، ص 91-92 (كتاب التيمم) للباب الأول.

- صحيح مسلم، ج 2، ص 63-64 (كتاب المساجد ومواضع الصلاة). بدلية الكتاب.

فكان من ذلك ما نفل⁽¹⁾ رسول الله ﷺ لخاصة بون الناس مما غنمه من أموال بني قريظة والنضير⁽²⁾، إذ يقول الله حينئذ ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ مَالِي رَسُولِهِ مِنْهُ فَمَا أَوْجَفْتُهُ عَلَيْكَ مِنْ حَبْلٍ وَلَا رِجَامٍ وَلَا حَنْ لَئِنْ لَمْ يَأْتِكَ مِنْ يَمِينِ وَلَا مِنْ شِمَالِي وَلَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ وَلَا مِنْ خَلْفِكَ وَلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ لَقَدْ أَبْغَضْتَ كَيْدَكَ وَأَنْتَ ظَالِمٌ﴾⁽³⁾. فكانت تلك الأموال خالصة لرسول الله ﷺ، لم يجب فيها خمس ولا مغنم، ليولي الله ورسوله أمره.

واختار أهل الحاجة بها،⁽⁴⁾ السابقة على ما يلهمه من ذلك، ويأذن له به، فلم يضربها رسول الله ﷺ ولم يختبرها لنفسه، ولا لأقاربه، ولم يخصص بهذا منهم بفرض ولا سهمان، ولكن أثر بأوسعها وأكثرها أهل الحق والقيمة من المهاجرين ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَسَلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْسُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ السَّادِقُونَ﴾⁽⁵⁾. وقسم الله طوائف منها في أهل الحاجة من الأنصار، وحبس رسول الله ﷺ فريقا منها لنائبته وحقه، وما يعرفه (أي يعرض له ويعتريه)⁽⁶⁾ غير مفتقد شيئا منها ولا مستأثر به، ولا مرید أن يؤتیه أحد بعده، فجعله صدقة لا يورث لأحد فيه [زهادة]⁽⁷⁾ في الدنيا، ومحقرة لها، وأثرة لما عند الله⁽⁸⁾ فهذا الذي لم يوجف فيه خيل ولا ركاب ومن الأفعال التي أثر الله بها رسول الله ﷺ ولم يجعل لأحد فيها مثل الذي جعل له من المغنم، الذي فيه إختلاف من اختلف، قول الله ﷻ: ﴿مَا آتَاكَ اللَّهُ مَالِي رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَىٰ فَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ هُمْ لِأَهْلِ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالرِّجَالِ عَلَىٰ السَّبِيلِ مِمَّا نَفَعْتُم مِّنْهُ﴾⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ - نفل: إعطاء الإمام للمقتل مالا عينا أو نقدا زيادة على سهمه في الغنمية لمن ظهر بلاءه في القتال لو غيره.

ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 671، مادة: (نفل)

⁽²⁾ - قريظة والنضير: جماعتين من اليهود كانتا تسكنان ضواحي المدينة المنورة واليهما نسبت الغزوات وكانت: غزوة بني النضير سنة 4 هـ، وغزوة بني قريظة سنة 5 هـ.

انظر تفاصيلهما في: ابن هشام: السيرة النبوية، م 2، ص 190 وما بعدها، 233 وما بعدها.

وما أشار إليه صر بعد ذكرهما صحيح.

⁽³⁾ - سورة العنكبوت، الآية: 6.

⁽⁴⁾ - كذا جاءت ولعلها: أهل السابقة أو السابقة وانظر الرواية التالية.

⁽⁵⁾ - سورة الحشر، الآية: 8.

⁽⁶⁾ - هو تفسير الكلمة: يعرّوه وتركانه على حاله، وإلا فإنه ليس من كلام عمر.

⁽⁷⁾ - ما ثبت من الرواية التالية وفي الأصل: هات.

⁽⁸⁾ - لهما يتعلق بصدقتهما ﷺ وما آتاه الله عليه من عطاياهم: نسخة الرسالة رقم: 662 والتعليق عليها.

⁽⁹⁾ - سورة الحشر، الآية: 7.

ثم قال: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَدِيدٌ الْعِقَابِ﴾⁽¹⁾.

فأما قوله: «فَلْيَهْ» فإن الله -تبارك وتعالى- غني عن الدنيا وأهلها وكل ما فيها، وله ذلك كله، ولكنه يقول: اجعلوه في سبيله التي أمر بها.

وقوله: «وللرسول» فإن الرسول لم يكن له حظ في المقم إلا كحظ العامة من المسلمين، ولكنه يقول: إلى الرسول قسمته والعمل به والحكومة فيه.

فأما قوله: «ولذي القربى» فقد ظن جهلة من الناس أن لذي قربي محمد ﷺ سهما مفروضا من المقم، قطع عنهم ولم يؤته إياهم⁽²⁾.

ولو كان كذلك لبرئته كما بين فرائض المواريث، في النصف، والربع، والسدس والثلث، ولما نقص حظهم من ذلك عناء، كان عند أحدهم، أو فقير، كما لا يقطع ذلك حظ الورثة من سهامهم.

ولكن رسول الله ﷺ قد نفل لهم في ذلك شيئا من المقم، من العفار، والسبي والمواشي، والعروض، والصامت⁽³⁾.

ولكنه لم يكن في شيء من ذلك فرض يعطى، ولا أثر يقتدى به، حتى قبض الله نبيه ﷺ إلا أنه قد قسم فيهم قسما يوم خيبر⁽⁴⁾، لم يعم بذلك يومئذ عامتهم، ولم يخصص قريبا بون آخر أحوج منه.

لقد أعطى يومئذ من ليست له قرابة، وذلك لما شكوا له من الحاجة، وما كان منهم في جنبه من قومهم، وما خلص إلى خلفائهم من ذلك، فلم يفضلهم عليهم لقرابتهم.

⁽¹⁾ سورة الحشر، الآية: 7.

⁽²⁾ سبوتى ذكر ذلك عند حديثا على رده لذلك ومجراها في مقدمة الرسالة رقم 650 وكذلك الرسالة رقم 651 الخاصة بالكتيبة، ومثل ذلك للرسالة رقم: 652.

⁽³⁾ الصامت: الذهب والفضة.

سبوتى منظور: لسان العرب، م، 1، ص 55، (مادة: صمت).

⁽⁴⁾ انظر تفاصيل ذلك في: جيلانري: فتوح البلدان، ص 32 وما بعدها.

سبوتى سيد الناس: جيون الأثر، ج 2، ص 180-183.

سبوتى القيم: زاد المعاد، ج 3، ص 328-332.

وانظر الباب التاسع، ومثله الخاصة بالكتيبة وذلك رقم: 650، 651-651، 652-652 وما تلاها.

ولو كان لذي القربى حق، كما ظن أولئك، لكان أخواله ذوي قربي، وأخوال أبيه
وجده، وكل من ضربه برحم، فإنها القربى كلها.
وكما لو كان ذلك كما ظنوا، لأعطاهم إياه أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- بعدما
وسع الفياء وكثر.

وأبو الحسن -رضي الله عنهما- (أي علي عليه السلام)⁽¹⁾. حين ملك ما ملك، ولم يكن عليه
فيه قائل، أفلا علمهم من ذلك أمرا يعمل به فيهم ويعرف بعده؟!
ولو كان نكح كما زعموا لما قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَخُوضَ حَوْلَآءَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽²⁾
فإن من نوي قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن كان غنيا، وكان في سعة يوم ينزل القرآن، وبعد
نكح، فلو كان نكح السهم جائزا له ولهم، كانت تلك ذولة، بل كانت ميراثا لقرابته لا يحل
لأحد قطعها، ولا نقضها، ولكنه يقول: لذي قربي بحقهم وقرابتهم في الحاجة. والحق اللارم
كحق المسلمين، في مسكنته وحاجتهن فإذا استغنى فلا حق له.
واليتيم في يتمه، وإن كان اليتيم ورث عن وارثه فلاحق له.
وابن السبيل في سفره وصيرورته -إن كان كبير⁽³⁾ المال- مؤسقا عليه، فلا حق له
فيه، وزد ذلك الحق إلى أهل الحاجة.

وبعث الله الذين بعث، ونكر اليتيم ذا المقربة والمسكين ذا المتربة، كل هؤلاء هكذا
لم يكن نبي الله صلى الله عليه وسلم ولا صالح من مضى ليدعوا حقا فرضه الله صلى الله عليه وسلم لذي قرابة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويقومون لهم بحق الله فيه كما قال: ﴿يَأْتِيهِمُ الْكَلْبَةُ وَآتُوا الرَّحْمَةَ﴾⁽⁴⁾ وأحكام القرآن.
ينقد أمضوا على ذلك عطايا من عطايا وضعها في أفياء⁽⁵⁾ الناس، وأن بعض من أعطى
من تلك العطايا لمن هو على غير دين الإسلام، فأمضوا ذلك لهم، فمن زعم غير هذا كان
مفتريا متقولا على الله صلى الله عليه وسلم ورسوله، وصالح المؤمنين من الذين اتبعوا غير الحق.

⁽¹⁾ -كذا جاءت وهو شرح من المؤلف.

⁽²⁾ -سورة الحشر، الآية: 7.

⁽³⁾ -كذا وردت ولطفا كثيرا منحت عنها، وإن كلتا تحتلان المسلمين.

⁽⁴⁾ -سورة المجادلة، الآية: 13، سورة المزمل، الآية: 20.

⁽⁵⁾ -الغنىة: مفرد فيه وغيا، وفاء، الملقنة من الناس.

⁽⁶⁾ -بن منظور: لسان العرب، ج 1، ص 127، مادة: (أبأ).

وأما قول من يقول في الخمس: إن الله ﷻ فرضه فرائض معلومة، فيها حق من سمي، فإن الخمس في هذا الأمر بمنزلة المغنم⁽¹⁾.

وقد أتى الله نبيه ﷺ سبياً [فأخذم⁽²⁾] منه أناساً وترك ابنته، وقد أرأته يديها من محل الرحي، فوكلها إلى ذكر الله تعالى والتسبيح⁽³⁾، فهذه إدعت حقاً لقربته.

ولو كان هذا الخمس والقيء، على ما ظن من يقول هذا القول، كان ذلك حيفاً على المسلمين، واعتزلاً لما أفاء الله عليهم، ولما عطل قسم ذلك فيمن يدعي فيه بالقرابة والنسب والورثة، ولدخلت فيه سهمان العصابة والنساء أمهات الأولاد.

ويرى من نفقه في الدين أن ذلك غير موافق لقول الله ﷻ لنبيه ﷺ ﴿قُلْ مَا أَمْطَلْتُكُمْ مِنْهُ مِنْ أَجْرِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَمَلِّينَ﴾⁽⁴⁾. وقول الأنبياء لقومهم مثل ذلك.

وما كان رسول الله ﷺ ليُدعي ما ليس له، ولا ليدع حظاً ولا قسماً لنفسه ولا لغيره واختاره الله لهم وامتن عليهم فيه، ولا ليحرمهم إياه.

وقد سأله نساء بني سعد بن بكر الفكاك وتخليئة المسلمين من سباياهم، بعدما كانوا فينا، ففكهم وأطلقهم⁽⁵⁾.

وقال رسول الله ﷺ وهو يسأل من أتعلمهم⁽⁶⁾ شجرة برداته، فظن أنهم نزعوه عنه: «لو كان عدد شجر تهامة نعماً لقسمته بينكم، وما أنا بأحق به منكم بقدر وبرة أخذها من كاهل البعير إلا الخمس، فإنه مردود فيكم»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ انظر الرسالة التالية رقم: 346 وكذلك الرسالة رقم: 106قرة الأحكام.

⁽²⁾ في المصدر: «أخذ» وما ثبت من الرواية التالية.

⁽³⁾ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن الإمام علي عليه السلام بأطول ما هنا ج 5، ص 24 (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب: منقب

قربة رسول الله ﷺ، منقبه فاطمة).

- ابن سعد: الطبقات، م 8، ص 16.

- صحيح مسلم، ج 8، ص 84 (كتاب النكر والدعاء. باب: للتسبيح أول النهار وعند النوم).

⁽⁴⁾ أسورة، ص: الآية: 86.

⁽⁵⁾ - كان هذا في غزوة حنين في شوال سنة 8هـ. عندما شاركت قبيلة سعد بن بكر التي أرتضع فيهم رسول الله ﷺ مع هوزان وتوف

ونصر وحشم وغيرهم، والذين نهزموا إليها، ونعم رسول الله ﷺ أموالهم ونساءهم الذين أخرجوهم معهم ثم من رسول الله ﷺ عليهم نما

جاء وأتاه مسلمين. أنظر تفاصيلها في: ابن هشام: السيرة النبوية، م 2، ص 478 وما بعدها.

- صحيح البخاري، ج 5، ص 194 وما بعدها كتاب البخاري، باب: قوله تعالى «ويوم حنين...» وما تلاها من الجواب.

- صحيح مسلم، ج 5، ص 166-169 (كتاب الجهاد والسير. باب: غزوة حنين) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 4، ص 337 وما بعدها.

⁽⁶⁾ - كذا جاءت، وهناك نقص، أنظر الرواية التالية

⁽⁷⁾ - أنظر: ابن هشام: المصدر السابق، م 2، ص 492.

- تاريخ الطبري، ج 3، ص 89، سنن ابن ماجه، م 2، ص 950 (كتاب الجهاد. باب: الغلول).

ففي هذا بيان مواضع الفراء التي وجهها رسول الله ﷺ فيه، بحكم الله تعالى وعدل قضاؤه.

فمن رغب عن هذا، أو أُلحِد فيه، وسمى رسول الله ﷺ بغير ما سماه به ربه كان بذلك مفتريا مكذبا، محرفا لقول الله ﷻ عن مواضعه، مُصَبِّرًا⁽¹⁾ بذلك ومن تابعه عليه على التَكْذِيب، وإلى ماصار إليه ضلال أهل الكتابين الذين يدعون على أنبيائهم⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-344-

أما ابن شبة فنذكر رواية أخرى، تختلف في كثير من ألفاظها وجملها وقرائنها عما سبق، حيث قال سلام أبو المنذر: «حدثنا عبد الملك بن أيوب النميري، ودفع إليّ صحيفة زعم أنها رسالة عمر بن عبد العزيز، كتب بها إلى رجل من قریش⁽³⁾»:

أما بعد، فإن الله -تبارك وتعالى- أنزل القرآن على محمد هدى وبصائر لقوم يؤمنون، فشرع الهدى ونهج السبيل، وصرف القول، وبين ما يؤتى مما ينال به رضوانه وينتهي به عن معصيته.

وأحل حلاله، وحرّم حرامه فجعله ضيقا مرغوبا عنه مسخوطا على أهله، وجعل ما أحل من الغنائم، وبسط لهم منها، ولم يحضره عليهم كما ابتلى به أهل النبوة والكتاب من قبلهم.

فكان من نلك ما نلّ نبي الله ﷺ خاصة مما غنمه من أموال قريضة والنضير، إذ يقول حميد: هو⁽⁴⁾: ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ تَكْلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُ فَمَا أَوْجَمْتَهُ عَلَيْهِ مِنْ خَبَلٍ وَلَا رِجَابٍ وَلَا حَنْ لَّهِ يُعَلِّقُ رُمْلَهُ تَكْلَىٰ مِنْ بَخَاءٍ﴾ حتى بلغ، ﴿وَاللَّهُ تَكْلَىٰ لِمَنْ خَلَّ حَيْثُ قَدِيرٌ﴾⁽⁵⁾. فكانت تلك الأموال خالصة لرسول الله ﷺ لم يجب لأحد فيها خمسين ولا مئتم.

⁽¹⁾-مصبراه كذا جاءت ولطها مصبرا.

⁽²⁾-الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 3، ص 293-296 (كتاب وجوه الفراء وخمس الغنم). ونهاية الرواية توحى وكان هناك كلام قد سقط يجب على ما ادعاه ضلال أهل الكتابين. وقد فصل المؤلف القول على سهم نوي القرى بعد ذلك.

⁽³⁾-سلم بنكر بسم هذا الرجل ولا هذا القرشي.

⁽⁴⁾-كذا جاءت، ولعلها تعريف ولم يلاحظ عليها المحقق، ونظر فرواية المتعمدة.

⁽⁵⁾-سورة الحشر، الآية: 6.

إذ تولى رسول الله أمرها على ما يلهمه الله من ذلك، ويأذن له به، لم يضر بها رسول الله ﷺ ولم يحزها لنفسه ولا أقربائه، ولكنه أثر بأوسعها وأعمرها وأكثرها نزلا أهل العدم من المهاجرين (الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينسرون الله ورَسُولُهُ) (1).

وقسم طوائف منها في أهل الحاجة من الأنصار، واحتبس منها فريقا لنوابه وحقه وما يعرفه، غير معتقد (2) لشيء من ذلك، ولا مستأثر به، ولا بموته (3) أن يؤثر به أحدًا، ثم جعله صدقة لا تراث لأحد فيه، زهادة في الدنيا ومحقرة لها، إثارا لما عند الله، فهذا لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب.

وأما الآية التي في تفسيرها اختلاف في قول الفقهاء قول الله: ﴿ مَا آتَاكَ اللَّهُ بَعْدَ رِسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَىٰ فَلِللرَّسُولِ وَاللَّذِينَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (4). ثم أخبر بعد ذلك لهن ذلك، فوصفهم وسماهم ليكون ذلك فيهم وفيمن بعدهم، لا يكون ذلك إلا لهم وفيهم.

فأما قوله ﴿ فَلِللرَّسُولِ ﴾ فإن الله -تبارك وتعالى- غني عن الدنيا وأهلها وما فيها، وله ذلك كله، ولكنه يقول: لله في سبيله التي أمر بها.

وأما قوله: ﴿ وللرَّسُولِ ﴾ فإن رسول الله ﷺ لم يأخذ من المغنم إلا كحظ الرجل الواحد من المسلمين، ولكنه يقول: لرسول الله قسمه والعمل به والحكم فيه.

وأما قوله: ﴿ وللَّذِينَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾ فقد ظن ناس أن لذي القربى سهمًا مفروضًا بينه الله كما بيّن سهام الموارث، من النصف، والربع، والنمن، والصدس، ولما خص حظهم من ذلك غنى ولا فقر ولا صلاح ولا جهل، ولا قلة عدد ولا كثرة. ولكن رسول الله ﷺ قد بين لهم شيئًا من ذلك مما أفاء الله عليهم من العطاء والسبي والعرض والصنمات، ولكن لم يكن في ذلك سهم مفروض حتى قبض الله نبيه، غير أنه قد قسم لهم ولتسائه يوم خيبر قسما لم

(1) سورة الحشر، الآية: 8.

(2) انظر الصيغة في الرواية المتقدمة، ولعل ما جاء في هذه الرواية أسلم ولحق، حيث أن معنى معتقد: أنه لم يمتلك شيئا مما غنم ملكية خاصة كما نلت عليه بقية الصيغة، ابن منظور: لسان العرب، 3، ص 299، مادة: (عذ).

(3) كذا جاءت، وليس لها وظيفة في سياق العلم، وانظر الرواية المتقدمة.

(4) سورة الحشر، الآية: 7.

يعلمهم عامتهم، ولم يخص به قريبا دون من هو أحوج منه، ولقد كان يؤمن من أعطى من هو أبعد قرابة لما شكوا إليه من الحاجة لمن كان منهم ومن قومهم في حياتهم، ولو كان ذلك مفروضا لم يقطعه عنهم أبو بكر، ولا عمر - رضي الله عنهما -، وبعبارة وسع ركنه، ولا أبو حسن - يعني عليا - حين ملك ما ملك. ولم يكن عليه فيه قائل، فهلا أعلمتم من ذلك أمرا يعمل به فيهم ويعرف لهم بعد؟!

ولو كان ذلك مفروضا لم يقل الله: ﴿حَيْثُ لَا يَحْمُونَ حَوْلَةَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾. ولكنه يقول: لذي القربى بحقهم وقرابتهم في الحاجة والحق النازل اللازم. وحق المسكين في مسكنه، فإذا استغنى فلا حق له، وحق ابن السبيل في سفره وضرورته، فإذا أصاب غنى فلا حق له ويرد ذلك على ذوي الحاجة، لم يكن رسول الله وصالح الذين اتبعوه ليقطعوا سبها فرضه الله وجنبه رسول الله ﷺ لقربى نبيه ﷺ لا يؤتونهم إياه، ولا يقومون بحق الله لهم فيه، كما أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأحكام القرآن، فقد أمضوا عطايا في أفتاء الناس وإن بعضهم على غير الإسلام.

وأما الخمس، فبها⁽²⁾ بمنزلة المغنم، إلا أن الله وسع نبيه أن يوسع على ذوي القرابة في مواضع قد سمي له بغير سهم مفروض، فقد أفتاء الله⁽³⁾ سببا فأخدم فيه ناسا وترك إبنته، وكلها إلى نكر الله والتمسيح، فلا أعظم منها حقا وقرابة، ولو قسم هذا الخمس والمغنم على قول من يقول هذا القول، لكان ذلك حيفا على المسلمين، واغترافا لما في أيديهم، ولا يقبل قسمة ذلك فيمن يدعي فيه الولاية والقرابة والنسب. ولا⁽⁴⁾ دخلت فيه سهمان العصبية والنساء وأمهات الأولاد، ولدى من تفقه في الدين أن ذلك غير موافق لكتاب الله، قال الله لنبيه: ﴿قُلْ مَا مَالِكُمْ مِنْ آخِرِ قَوْمٍ لَكُمْ﴾⁽⁵⁾ وقال: ﴿قُلْ مَا أَمْوَالِكُمْ عَلَيْهِ مِنْ آخِرٍ وَمَا آتَا مِنَ الْمَتَّالِينَ﴾⁽⁶⁾.

ومع قول الأنبياء - صلوات الله عليهم - لأممهم قبل ذلك، وما كان رسول الله ﷺ ليدع سبها فرضه الله لنفسه، ولأقربائه لآخر الناس، ولا لخلوف بعده.

¹ السورة العشر، الآية: 7.

² هكذا جاءت والسياق الصحيح لها طبعه إن لم يكن يقصد بذلك الآية. انظر الرسالة رقم: 346.

³ هكذا جاءت ولعلها: «أفتاء الله على نبيه سببا» كما في الرواية السابقة.

⁴ هكذا جاءت وهو خطأ والسياق «ولنخلت» كما في الرواية المتقدمة.

⁵ سورة سبأ، الآية: 47.

⁶ سورة ص، الآية: 86.

وقد سئل⁽¹⁾ نساء بني سعد بن بكر، فتحلل المسلمون⁽²⁾ من سباياهم، فقد كانوا فينا، ففكهم النبي ﷺ وأطلقهم، لما ولوا من الرضاعة بغير سهم مفروض، وقال يومئذ - وهو يُسأل من أتعامهم - وتعلق رداؤه بشجرة: «ردوا علي ردائي، فلو كان لكم مثل عدد سمرها نعماً لقسمته بينكم، وما أنا بأحق بهذا القىء منكم بهذه الوبرة آخذها من كاهل البعير». ففي هذا بيان عن مواضع القىء ووصية رسول الله⁽³⁾.

فأما الصدقات فإنه جعلها زكاة وظهوراً لعباده، ليعلم بذلك صبرهم، وإيمانهم بما فرض عليهم، فنادي به إلى نبيه، فقال: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»⁽⁴⁾، ولم يقل خذها لنفسك ولقربالك، مع أن الصدقة لا تحل لنبي ولا أهل بيته⁽⁵⁾، ولا حق فيها لفي ولا لقوي مكتسب⁽⁶⁾.

قال: فقال الله: «إِنَّمَا السَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالتَّعَالِمِينَ تِلْكَ إِلَى قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»⁽⁷⁾. فهذه مواضع الصدقات، حيواتها، وثمارها، وصامتها.

ثم فرض الله ومن نبيه ﷺ وكتب⁽⁸⁾ فيها إلى الآفاق، وجمع بينها وبين الصلاة، فقال أبو بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه وقد قال مرتدو والعرب: نقيم الصلاة ولا نؤتي الزكاة: لا أفرق

¹ -كذا جاءت، وهو تحريف في صياغة الجملة عامة، وزادها المحققان تحريفاً عندما ضبطاها بالشكل 'سئل' على البناء للمجهول، وكان الأولى لها ألا يفعلوا ذلك بل جعلتها للمعلوم وبغيراً من رسم الكلمة فيجعلان الهزة على الألف بدل أن تكون على الشبرة حتى يقتربا من الأداء الحقيقي للجملة رغم نقص بعض ألفاظها، وهذا الخطأ منهما لا يبرر له، حيث جملا المسؤول وهو النبي ﷺ سائلاً، ونساء بني سعد مسؤولات. انظر السياق الصحيح للجملة في الرواية المتقدمة.

² -كذا جاءت أيضاً، والأولى أن تكون مرفوعة على أنها فاعل للفعل المتقدم.

³ -انظر نهاية الرواية المتقدمة، حيث أنها تختلف عما جاء هنا، فتارة الصدقات غير تلبية هناك.

⁴ -سورة التوبة، الآية: 103.

⁵ -هذا معنى لحدث نبوي ورد في هذا الشأن انظر:

- صحيح البخاري، ج2، ص157-158 (كتاب الزكاة. باب: ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ).

- سنن الترمذي، ج3، ص45-46 (كتاب الزكاة. باب: ما جاء في كراهية الصدقة للنبي ﷺ).

⁶ -وهذا أيضاً معنى لحدث نبوي انظر:

- سنن الترمذي، ج3، ص42 (كتاب الزكاة. باب: ما جاء من لا تحل له الصدقة).

- سنن أبي داود، ج1، ص259، (كتاب الزكاة. باب: من يعطى الصدقة وحد الغني).

⁷ -سورة التوبة، الآية: 60.

⁸ -انظر في هذا الشأن الفصل الثاني الخاص بالزكاة في الباب الخامس.

بين ما جمع الله بينه ولاقاتلن من فرق بينهما طيبة بذلك نفسي⁽¹⁾. وما لأحد أن يتخير، وأن يتحكم فيما نطق به كتاب الله. مع أنه قد تألف النبي ﷺ يوم حنين رؤساء من رؤساء العرب، فقال العباس بن مرداس⁽²⁾ في ذلك ما قال، فرأى رسول الله ﷺ أنه قال: «⁽³⁾ الله يفرغ بعضه في حوض بعض، ويمد بعضه مكان بعض».

وما سهران الصدقة إلا في مواضع الحاجة فيمن سمي الله ووصف. لو لم يكن أهل ذلك يستوجبونه إلا من صنف واحد، لم يكن على ولي الأمر أن يصرفه عنهم إلى غيرهم ولا يحل له أن يعطي أحدا لشرفه ولا لغناء ولا لبلدة⁽⁴⁾، وأولى الناس بها ممن قبضت عنه الصدقة، يعلمه من تفقه في الدين، وقرأ القرآن. والسلام عليك ورحمة الله⁽⁵⁾.

هذا الذي كتب به الخليفة عمر من المحتمل أن يكون قد كتب به إلى أحد رجالات آل البيت الذين يرون أحقيتهم في ميراث النبي ﷺ ورد منه في الوقت ذاته على أنصارهم الذين يقولون بذلك أيضا، سواء كان مالا أو عقارا، وهو الأمر الذي أباه عليهم أبو بكر ﷺ وسار فيهم فيما فرض الله لهم وفيما تركه رسول الله ﷺ بسيرته فيهم، وسلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ طريقته من بعده فيهم وسار على هديهما عثمان ﷺ، ولم يخالفهم الإمام علي ﷺ فيما عملوا به في هذا السهم⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ استلكت ما تفرجه على الصديق ﷺ وقد أسد وعطفان ومرة وثعلبية وعيس، فرض إقتراحهم هذا، وقتل من فرق بين الصلاة والزكاة، وعرف لمتبون الحق وشرح الله صدورهم لما شرح له صدر الصديق فأزروا على قتلهم، فأفعلوا. أنظر: تاريخ الطبري، ج 3، ص 244-245.

⁽²⁾ ابن كثير: البداية والنهاية، ج 6، ص 311-312.

⁽³⁾ العباس بن مرداس ابن أبي عامر التميمي: أسلم قبل فتح مكة، وشهد معه فتحها بتسليمة من قومه، وشهد معه حنين، وأعطاه كما أعطى لمؤلفة قلوبهم خمسين من الإبل، فمات النبي ﷺ فر شعر له على تعضيل عينه بن حصين، والأعرج بن حبس عليه، فأكمل له مائة كما أخذ غيره.

⁽⁴⁾ ابن هشام: السيرة النبوية، م 2، ص 492-494.

⁽⁵⁾ ابن سعد: الطبقات، م 4، ص 15-17.

⁽⁶⁾ تاريخ الطبري، ج 3، ص 90-91.

⁽⁷⁾ لم أجد لهذه الجملة بهذا التعبير أصلا في المصادر التي رجعت إليها، ولعله يعني كما جاءت عند الطبري قوله ﷺ للذين طالبوه بقسمة ما غنموهم «إنه - والله - ليس لي من فئكم ولا هذه البورة إلا الخمس والخمس مردود عليكم»، ج 3، ص 89.

⁽⁸⁾ الخلة. والدلة والإدلال، وأقل عليه، وتعني من لك عنده منزلة ووقفت بسحبته.

⁽⁹⁾ ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 248، مادة: (نل).

⁽¹⁰⁾ ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 1، ص 132-134. رقم: 577، وفتاوى الرسالة رقم: 106 اقرأ الصدقات.

⁽¹¹⁾ ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 2، ص 31 (كتاب الخراج والإطارة والقياس). باب: في بيان مواضع قسم الخمس وسهم نوي القربى.

⁽¹²⁾ أبو يوسف: الخراج، ص 20-21.

وأشير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - بكتابه ما كتب لا يقصد أنه ليس لبني هاشم ولا بني المطلب سهما ثابتاً في الفيء والخمس من خمس الغنيمة، وإنما حقهم في ذلك ثابت بالكتاب والسنة، وهو الذي بعثه إليهم بعد استخلافه⁽¹⁾، وإنما يقصد: أنه ليس لهم سهما مفروضاً على فرائض الميراث الشرعي يورثونه لأبنائهم مما ورثوه عن النبي ﷺ وهو ما أكدته في صلب مراسلته، فهذا الذي يدعونه يتناقض مع ما جاء عنه ﷺ قوله: «لا تورث ما تركنا فهو صدقة»⁽²⁾ يتولاها إمام المسلمين فيوزع عليهم حقهم بما يراه مفيداً لهم .

رسالته في مواضع قسم الفيء، وعده تخميس الجزية

-345-

طرحنا قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز مسألة تخميس الجزية مادامت مورداً من موارد الفيء المتعددة، كما أشارت إلى ذلك آية الفيء التي مرت في النص السابق، وقد قال بهذا القول من بعده: الإمام الشافعي - رحمه الله -⁽³⁾، وأما البعض الآخر فقالوا أنها غير مخمسة وهو الذي عليه عامة أهل العلم، وعمل به سلف هذه الأمة قبل ولاية عمر، وهو ما أكدته في رسالته التي كتبها في هذا الشأن إلى ولاته وأضعا حداً لهذا الخلاف، مستدلاً على ذلك بسيرة جده في هذا الأمر، كما قال عنه ابن لعدي بن عدي الكندي⁽⁴⁾:

«أن من سأل عن مواضع الفيء فهو ما حكم فيه عمر بن الخطاب ﷺ فراه المؤمنون عدلاً موافقاً لقول النبي ﷺ «جعل الله الحق على لسان عمر وقتله»⁽⁵⁾، فرض الأغطية، وعقد لأهل الأبيان نمة بما فرض عليهم من الجزية، لم يضرب فيها بخمس ولا مقيم»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ انظر في هذا الشأن الرسالة الخاصة بتحريره عن لكتبة رقم: 651، وكذا الرسالة رقم: 652 الخاصة بتوزيع الخمس على آل البيت.

⁽²⁾ سنن أبي داود، ج2، ص30 الكتاب والباب السابقين.

⁽³⁾ الحاوري: الأحكام السلطانية، ص110-111، أبو يعلى: الأحكام السلطانية، ص136؛ ابن قدامة: المغني، ج7، ص299.

⁽⁴⁾ لم يذكر أبو داود بسره، ولا من كتب بذلك، أما والده عدي بن عدي الكندي فكان ولماً على الموصل زمن عمر بن عبد العزيز، ومن المحتمل أن تكون الرسالة قد أرسلت إليه، وقد مضت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 179.

⁽⁵⁾ الحديث أخرجه الترمذي في سننه عن ابن عمر، ج5، ص576-577. (كتاب المناقب، باب: من مناقب عمر بن الخطاب ﷺ)؛ ابن

ماجه في سننه عن أبي ذر، ج1، ص40 (المقدمة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ فضل عمر)؛ ابن سعد: الطبقات، ج2، ق2، ص99، ج3، ق1، ص194.

⁽⁶⁾ سنن أبي داود، ج2، ص26-27 (كتاب الفرج والإمارة، باب: في تكوين المطاه)؛ الزبيدي: نصب الراية، ج3، ص437 (كتاب السير-

باب: استيلاء الكفار)، الفتوكلي: نيل الأوطار، ج8، ص233-234 (كتاب الجهاد والسير، باب: قصة خمس الغنيمة، ومصرف الفيء).

ما أشار إليه الخليفة هو الحق الموافق لما عمل به جده من قبل في مورد الفيء، الذي نظم توزيعه بتدوينه لديوان العطاء، فخص به الجند وأسراهم، عطاء وأرزاقا، وإنفاقا على مصالح المسلمين الأخرى⁽¹⁾، ولم يخمس لا جزية ولا عشورا مما يؤخذ من تجار أهل الذمة، ولا ما صولحوا عليه، وسار على هديه الخلفاء الذين جاءوا من بعده، وأكد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز تمسكه بذلك كما هو مبين في الرسالة التالية، ونصوص أخرى سبقت الإشارة إليها⁽²⁾.

رسالة يحدد فيها سبل إنفاق الخمس والفيء

-346-

سبق وأن أشرنا إلى ما كتب به أمير المؤمنين في شأن وجوه إنفاق الفيء وخمس الغنائم بعد أن طعن الطاعنون على سلف الأمة من الأئمة الراشدين، فبين للمسلمين أن مصرف الفيء وخمس الغنائم واحد، مؤكدا ذلك في رسالة له لم تذكر المصادر الجهة التي نلت ذلك. فعن ليث بن أبي رقية كاتب عمر قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

«إن سبيل الخمس سبيل [عامّة] (3) الفيء»⁽⁴⁾.

2- تحديده للسبل التي تستوجب عطاء الرجال،

منحوره إلى عماله في السن التي تستوجب عطاء الرجال

-347-

سبق وأن أشرنا مرارا إلى شدة تمسك الخليفة عمر بن عبد العزيز بالسنة النبوية والامتداء بهديها بالعمل بها، إذا صحت عنده، من ذلك أنه لم تكن هناك سببا معلومة يتم بموجبها نقل صاحبها من عطاء الأطفال إلى عطاء الرجال المقاتلين، وإنما ترك ذلك للقادة وأولي الأمر، فهم وحدهم الذين يقررون الفصل في ذلك.

⁽¹⁾ الخطر: الجوه عبيد الأموال، ص 99 وما بعدها، 229 وما بعدها، 299 وما بعدها.

⁽²⁾ الجوه يوسف: الخراج، ص 23-27، 42-46.

⁽³⁾ يحيى بن آدم: الخراج، ص 41 وما بعدها.

⁽⁴⁾ الخطر لرسالة السابقة رقم 344-344 آقرة الخمس وكذا لرسالة رقم 106 آقرة الأملس.

⁽⁵⁾ كما ثبت من أموال ابن زنجويه وابن أبي شيبة، وعند أبي عبيد ناصمة.

⁽⁶⁾ الجوه عبيد: الأموال، ص 414، ط. دار الشروق.

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 434 (كتاب الجهاد. من يُعطى من الخمس، ولهم موضع؟)

⁽⁸⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 708-709.

⁽⁹⁾ نظر الرسالةين المتعلقين رقم 344، 344، 345.

إلا أنه وفي أحد زيارات نافع⁽¹⁾ مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه بالشام سأله:
«هل تدرون ما شهد عبد الله بن عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم من المغازي؟
فقال: نعم، حدثنا عبد الله بن عمر⁽²⁾ قال:

كانت غزوة بدر⁽³⁾ وأنا ابن ثلاث عشرة سنة، فلم أخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم كانت غزوة
أحد⁽⁴⁾ وأنا ابن أربع عشرة سنة، فخرجت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما رأني استصغرنى فردني
وخلفني في حرس المدينة في نفر ردهم منهم: زيد بن ثابت⁽⁵⁾، عرابة بن أوس⁽⁶⁾، ورافع
بن حديج⁽⁷⁾ وكان رافع أطولنا يومئذ، فأنفذه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده معنا، وكانت غزوة الخندق⁽⁸⁾
وأنا ابن خمس عشرة سنة، وأنفذني فغزوت معه، فلما حدث هذا الحديث دعا كاتبه،
فقال: أعجل علي كاتباً إلى الأمصار كلها:

فإن رجالاً يقدمون إلي يستقرضون⁽⁹⁾ لأبنائهم وإخوانهم، فانظروا من فرضت له فاسألوهم
عن أمساتهم، فمن كان منهم ابن خمس عشرة سنة فأفرضوا له في المقاتلة، ومن كان
دون ذلك فأفرضوا له في النرية⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ - نافع مولى عبد الله بن عمر: مضت ترجمته في الرسالة رقم: 205.

⁽²⁾ - عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ابن نفي بن عبد العزى صحابي جليل لقبه أسلم وهو صغير السن بمكة ثم هاجر إلى المدينة. كانت
غزوة الخندق أول مشاهدته مع النبي صلى الله عليه وسلم كما كان شديد الإهداء بهديه والتسك بسنته توفي سنة 74هـ.

- ابن سعد: الطبقات، 4، ق، 1، ص 105 وما بعدها.

- ابن قتيبة: المعارف، ص 185-186.

⁽³⁾ - غزوة بدر الكبرى وقعت في 17 رمضان سنة 2هـ مع مشركي مكة سماها للمولى عز وجل في كتابه 'يوم الفرقان' إنتصر فيها
المسلمون على المشركين.

- السيرة النبوية لابن هشام، 1، ص 606 وما بعدها، 2، ص 1 وما بعدها.

⁽⁴⁾ - غزوة أحد: كانت في شوال سنة 3هـ بين مشركي مكة والنبي صلى الله عليه وسلم كانت ذئبها لصالح المميين، ثم تحول الموقف لصالح المشركين
لإخلال الرماة بوصية النبي صلى الله عليه وسلم لهم ثم تدورك الموقف ورد الله المشركين فلم ينثروا شيئاً. ابن هشام: السيرة النبوية، 2، ص 60 وما بعدها.
⁽⁵⁾ - زيد بن ثابت بن الضحاک: تجاري: صحابي كان كاتباً للوحي عالم بالفرائض والقضاء والتقوى والقراءة كلفه أبو بكر بجمع القرآن
توفي بالمدينة سنة 45هـ ، ابن سعد: الطبقات، 2، ق، 2، ص 115-117.

⁽⁶⁾ - عرابة بن أوس القحطاني الأوسي: كان مشهوراً بالجدود، له مواقف مشهودة في الدفاع عن الإسلام والجهاد في سبيله.
- ابن حجر: الإصابة، 2، ص 473.

⁽⁷⁾ - رافع بن حديج: كذا جاء في عيون الأثر بالحاء المهملة وفي الإصابة بالخاء المعجمة 'حديج' بن رافع بن عدي الخزرجي صحابي أول
مشاهدته غزوة أحد وبها جرح توفي في زمن معاوية سنة 59هـ ، ابن حجر: الإصابة، 1، ص 495-496.

⁽⁸⁾ - غزوة الخندق كانت في شوال سنة 5هـ بين المسلمين وجموع الأحزاب الذين تجسأوا، من المشركين العرب واليهود وضربوا حصنرا
على المدينة، باء في النهاية بالفشل ، ابن هشام: السيرة النبوية، 2، ص 214، وما بعدها.

⁽⁹⁾ - نظر سألني في فرضه لمن قدم عليه من الرجال والنساء.

⁽¹⁰⁾ - ابن سيد الناس: عيون الأثر، 2، ص 11-12.

رواية أخرى لمنفوره السابق إلى عماله بني المن النبي تمتوجبه عطاء الرجال

-347-

أما بقية المصادر فلم تذكر سؤال عمر لنافع، ولم تفصل في الدواعي التي أدت بأمير المؤمنين إلى الكتابة بما كتب، إلا أنها ورغم عدم ذكر المصادر المذكورة أدناه لما جاء عند ابن سيد الناس، فإن تحديث نافع بالحديث عند عمر، ما كان دون أن يسأله عن مشاركة ابن عمر -رضي الله عليهما- عن مغازيه مع النبي ﷺ، فاستفاد بذلك علما في السن التي تؤهل صاحبها لأن ينقل من عطاء الأطفال إلى عطاء الرجال، خاصة وأن الخليفة عمر كان قبل هذا لا يفرض لأحد حتى يبلغ اللحم إلا مائة درهم⁽¹⁾، كما هو آت، فاعتبر بذلك سن خمس عشرة سنة هي الحد الفاصل بين الصغير والكبير.

«فعم نافع عن ابن عمر قال: عرضني رسول الله ﷺ للقتال يوم أحد فاستصغرنني فرنسي، وكنت ابن أربع عشرة سنة، وعرضني يوم الخندق، وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني.

قال نافع: فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز -وهو خليفة-

فقال: إن هذا الفرق بين الكبير والصغير.

قال: فكتب إلى عماله:

⁽²⁾ «من بلغ خمس عشرة سنة فأفرضوا له في المقاتلة، ومن كان دون ذلك فأفرضوا

له في النرية⁽³⁾»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لمنفوره السابق

-347ب-

عن نافع عن ابن عمر قال: «عرضت على رسول الله ﷺ وأنا ابن أربع عشرة فلم

يجزني في القتال، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني في القتال.

قال نافع: فحدثت عمر بن عبد العزيز بهذا الحديث، فقال:

⁽¹⁾ -طبراني: المعجم الكبير، ج12، ص259، رقم: 13042.

-نظر الرسالة رقم: 364-364 والتعليق عليها.

⁽²⁾ -سنة أبي شيبة: «من من ...».

⁽³⁾ -سنة أبي شيبة: «في قتال» وهو خطأ، والصواب ما ذكر أعلاه.

⁽⁴⁾ -أبو يوسف: الخراج، ص175.

-سنة أبي شيبة: المصنف، ج12، ص539 (كتاب الجهاد، في الغزو بالعلماء، ومن لم يجزهم لحكم لهم).

هذا فضل ما بين الرجلان وبين الغلمان. ثم كتب إلى عماله:
أن لا يجيزوا في القتال أحدا أقل من خمس عشرة سنة⁽¹⁾.
وهذا بخلاف ما سبق، وكذا عما هو آت.

رواية أخرى لمنهورة السابق

-347ج-

«عن نافع عن ابن عمر قال: جاء بي أبي⁽²⁾ يوم أحد إلى النبي ﷺ وأنا ابن أربع
عشرة فلم يجزني النبي ﷺ، ثم جاء بي يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة ففرض⁽³⁾ لي
رسول الله ﷺ. قال نافع: فحدثت به عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾ فأمر:

⁵ أن لا يمرض إلا من خمس عشرة سنة⁽⁵⁾.

رواية أخرى لمنهورة السابق

-347د-

«عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:
عرضت على النبي ﷺ عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فرددني، ثم عرضت عليه
عام الخندق، وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني.

¹ -سعيد بن منصور: سنن سعيد، ج2، ص187 (كتاب الجهاد. متى يغزو الغلام) طبعة الهند.

² -نسي بقية المصادر لسبغة واللاحقة جاءت ثلاثة: «عرضني رسول الله ﷺ» وتارة: «عرضت على رسول الله ﷺ». ولا منقاة بين هذه
وثق، فالأمر يكمل بعضها بعد أن كان والده قد أخذه معه وعرضه على رسول الله ﷺ الذي كان يستعرض للجنة ثم يقبله.

³ -كذا جاءت، ومثل هذا في رواية الطبراني المأخوذة عن عبد الرزاق. والملاحظ أن القرائن للرجال لم تكن إلا على عهد والده عمر بن
الخطاب رضي الله عنهما. بعد أن دون ديوان السطاء. ونعنها «أجازني» كما في بقية الروايات، أو فرضن لهما بضمة مسلمون بعد ذلك

⁴ -البخاري: الترمذي: نقل: إن هذا الحد بين -أشرمذي- هذا حد بين الصغير والكبير.

⁵ -البخاري: «أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة». الترمذي: «أن يفرض لمن يبلغ الخمس عشرة».

⁶ -عبد الرزاق: المصنف، ج5، ص310-311 (كتاب الجهاد. باب: الفرض).

-الطبراني: المعجم الكبير، ج12، ص259-260 رقم: 13042.

-مسحوق البخاري: ج3، ص232 (كتاب الشهادات. باب: بلوغ الصبيان وشهادتهم)، ج5، ص137 (كتاب المغازي. باب: غزوة

الخندق) ولم يشر فيها إلى تحديد نافع لعمر

قال نافع: فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز، فقال: هذا فرق بين المقاتلة والذرية، وكتب:

«⁽¹⁾ أن يفرض لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة ⁽²⁾، ⁽³⁾ ومن لم يبلغها في الذرية» ⁽⁴⁾.

بعد هذا العرض لمختلف نصوص هذه الرواية نقول: أنه لا خلاف بين العلماء ورواية المغازي أن غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث للهجرة، ولكن الخلاف وقع حول تاريخ غزوة الخندق، فابن إسحاق وعروة بن الزبير وغيرهما يجعلانها سنة 5هـ، وهو ما يكاد يكون عليه إجماع العلماء، إلا أن موسى بن عقبة في مغازيه، كما ذكر عنه ابن كثير ⁽⁵⁾ وغيره قال: أنها كانت في شوال سنة أربع، أما الواقدي فيجعلها سنة خمس كما جاء عند ابن سعد ⁽⁶⁾، أما الإمام البخاري ⁽⁷⁾ فنكر أنها وقعت سنة أربع مستشهداً بالحديث الذي ذكره ابن عمر الذي مر، ويتابعه ابن خلدون في تاريخه ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، ج 3، ص 641-642 (كتاب الأحكام. باب: ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة).

وقطر: مسنن أبي داود، ج 2، ص 26 (كتاب الفرج والإمارة والقي. باب: في أرزاق الذرية)، ولم يشر إلى تحديد نافع لعمر ولا كتابته بذلك.

ابن سعد، ابن الجوزي: «أن يفرضوا»

الإمام مسلم: «أن يفرضوا لمن كان بين خمس ..»

هذه نقطة غير واردة في المصادر المذكورة أعلاه.

⁽⁴⁾ ابن سعد: الرواية الثانية: «أن لا يفرضوا لابن أربع عشرة سنة في القتال، ويفرضوا لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة».

ابن الجارود: «أن يفرضوا ..»

ابن سعد، ابن الجوزي: «.. وولدتوا ما دون ذلك في العمال».

ابن منظور: ابن الجارود، مسلم، المروزي: «وما كان دون ذلك فأجلوه» ابن الجارود - فالقوة - المروزي: فالقوة - في العمال».

مسند الإمام الشافعي، ص 225-226 (من كتاب إختلاف مالك والشافعي).

الإمام مسلم: الجامع الصحيح، ج 6، ص 29-30 (كتاب الإمارة، باب: من أبلوغ).

ابن سعد، الرواية الأولى، م 4، ق 1، ص 105.

الرواية الثانية، م 5، ص 258 ولم يذكر فيها سوى مكتبة عمر إلى ولاته فقط.

المروزي: السنة، ص 47، رقم: 149.

ابن الجارود: المنتقى من السنن المسندة، ص 205 (باب الحدود) رقم: 809.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 90-91.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 110.

⁽⁵⁾ البذية والنباهة، ج 4، ص 92-94.

⁽⁶⁾ طبقات، م 2، ق 1، ص 47.

⁽⁷⁾ صحيح البخاري، ج 5، ص 137 (كتاب المغازي. باب: غزوة الخندق).

⁽⁸⁾ م 2، ق 2، ص 24. وقطر: ابن القيم: زاد المعاد، ج 3، ص 269-270.

والأمر بعد هذا يبقى موضع خلاف، إلا أن وقوعها في سنة خمس أرجح. أما السن التي أشير إليها في النص فليست دلالة كافية على بلوغ الولد مبلغ الرجال، فقد تظهر علامات البلوغ عند الصبي وهو أقل من هذه السن مما يترتب عليها مثلاً صيام رمضان، وقد تتأخر عن هذه السن المشار إليها في الرسالة. ومن ثم فإن التقيد بهذا السن بعيد عن الواقع، لما يستلزم على من ألحق في عطاء المقاتلين من واجب المشاركة في الجهاد عند النفي، وهذا بدوره يحتاج إلى لياقة بدنية، وكفاءة قتالية على استخدام الأسلحة التي لا تحصل إلا بتدريب شاق. والملاحظ أن البيانات لها دورها أيضاً في سرعة نمو الأطفال أو تأخر ذلك، والواقع المشاهد يثبت ذلك

3- أوامر مهني تقدير العطاء ودفعه إلى مستحقه وإخراج أخريه في الدواوين

رسالة إلى يزيد بن الحسين في صرف عطاء الجنود وإحاطة أبي جند إلى

الديوان

-348-

أولى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز أمر عطاء أهل الديوان اهتمامه البالغ بعد أن كان قد اتخذ على يد من سبقه من الخلفاء وسيلة لكسب الأنصار والمؤيدين، ووسيلة ضغط بحرمان من ناوهم أو انتقد حكمهم⁽¹⁾.

إلا أن الخليفة عمر لم يسلك مسلكهم بكسب الولاء لشخصه أو لأسرته الحاكمة بقدر ما كان قد اتخذها وسيلة لنصرة الإسلام والانتفاف حوله وتبليغه، وجمع وحدة المسلمين وتقويتها والتأليف به بين الفئات الاجتماعية، بإعادة صرف مال الأمة عليها بعدل ومساواة، وبالتالي امتصاص نفقتها على آل بيته. ورسائله التالية خير شاهد على ما أشيرنا إليه. من ذلك ما قاله صفوان بن عمرو، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى يزيد بن الحسين⁽²⁾:

«أن مرَّ للجنود بالفريضة⁽³⁾، وعليك بأهل الحاضرة⁽⁴⁾، وإياك والأعراب، فإتاهم لا يحضرون

⁽¹⁾ انظر الرسائل من رقم: 61 إلى 64 التي يلمر فيها بإعادة صرف العطاء لخارجة بن زيد ولبن سيرين والحصن.

⁽²⁾ يزيد بن الحسين موت ترجمته في الباب الخامس رسالة رقم: 184.

⁽³⁾ الفريضة: المكسود بها ما يفرضه الإمام من عطاء ولرزاق.

⁽⁴⁾ أهل الحاضرة: هم الذين يسكنون الحضر - أي المدن - ويقبلهم سكان الوديان.

بن منظور: لسان العرب، 4، ص 197 مادة: (حضر).

نهاية نص البلاذري.

محاضر المسلمين، ولا يشهدون مشاهدتهم»⁽¹⁾.

ويعلق أبو عبيد على ما ورد في هذا النص ما ملخصه فيقول: لا يعني أنه ليس لهم حق في الشيء، ولكن المعنى: أنه لا فريضة راتبه تجزى عليهم كأهل الحاضرة، الذين يعينون المسلمين على أمورهم ويشاركون في قتال عدوهم، وتكثير سوادهم. أما باقي حقوق أهل البادية فتتمثل في الدفاع عنهم إذا غزاهم عدو، ومواساتهم بالأموال إذا حلت بهم الكوارث، كالجفاف أو ما شابه ذلك، والتدخل لإصلاح ذات البين بينهم إذا تعاقم بينهم أمر سفك الدماء، وتحمل بيت المال لذلك لإحلال الوئام بينهم بدل الخصام والنزاع، وهو الأمر الذي دلت عليه بالسنة وأثار الصحابة⁽²⁾.

ومما سبق يمكننا القول أن المال عند عمر لا يعطى إلا لمن قدم خدمة للإسلام وأهله، من أهل الحاضرة، أو البادية ممن هاجر وترك دار إعرابيته، وهو ما أكد عليه في منشوره الذي حدد فيه منهج حكمه بفتحه لباب الهجرة وقتال الأعداء⁽³⁾. وحتى أهل المدن إن لم يفعلوا ذلك فلا حق لهم في العطاء والأرزاق، وهو ما طبقه على التجار كما هو مبين في الرسالة التالية.

أما ما أشار إليه النص فيدل على أن الخليفة أمر أن يصرف عطاء الجند وأرزاقهم، ولا يؤخرها عن وقتها المألوف، وهو في الغالب شهر المحرم، مع إضافة أناس جدد إلى الديوان كما يستشف من النص، أو حذف من أدرج من قبل من أهل البادية، والذين لا يساهمون في الجهاد، أو في أي مظهر آخر من مظاهر خدمة الإسلام والمسلمين.

ومالته إلى أيوبه بأمره بالرياحنة في عطاء الجند وإضافة أناس جدد إلى الديوان

-349-

لم يكن عطاء أهل الديوان بين مختلف الأقاليم خلال العهد الأموي متساوياً، من ذلك أن عطاء أهل الشام كان أكثر من عطاء غيرهم في الأمصار الأخرى⁽⁴⁾، باعتبارهم أنصار

⁽¹⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 316، ط. دار الشروق.

⁽²⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 511، ونقله عن أبي عبيد.

⁽³⁾ بلاندي: فتوح البلدان، ص 440، ونقله عن أبي عبيد.

⁽⁴⁾ أبو عبيد: ص 316 وما بعدها.

⁽⁵⁾ ابن زنجويه: ص 510 وما بعدها.

⁽⁶⁾ انظر الرسالة رقم: 106 فترة الهجرة.

⁽⁷⁾ تاريخ الطبري، ج 6، ص 347.

⁽⁸⁾ حجة عثمان: الإذرة في العصر الأموي، ص 262-265.

الأمويين وعلى أيديهم توطد حكمهم، وكان هذا الامتياز الذي حضي به أهل الشام من الأسباب التي زادت من تدمير ونقمة الناس عليهم في بقية الأمصار خصوصا الحجاز والعراق.

إلا أنه بمجرد ولاية عمر، حاول بكل ما أوتي من قوة معالجة هذا التمر بروح من الإنصاف والعدل بين مختلف الأقاليم في توزيع الثروة والتسوية بين الأفراد في العطاء إذا تساوت المهام والكفاءات، إذ جعل العربي والمولى في ذلك سواء، غير أنه جعل عطاء المولى المعتق خمسة وعشرين دينارا⁽¹⁾، بعد تلك الزيادات في العطاء -الأجور- لجميع أهل الديوان والتي تقدر بعشرة عشرة لكل فرد⁽²⁾، وتجلت هذه السياسة في رسائله التالية وتعليماته التي وجهها إلى ولاية منهم: واليه على مصر أيوب بن شر حبيل.

إذ بعد فتح مصر وتدوين ديوانها على يد عمرو بن العاص رضي الله عنه طرأت عليه زيادات في فترة خلافة معاوية من ستة عشر ألفا إلى أربعين ألفا، ثم كان من الطبيعي أن يدون التدوين الثاني على يد عبد العزيز بن مروان -65-85هـ-، ثم الثالث على يد قررة بن شريك -90-96هـ- والي مصر⁽³⁾.

وكان من سياسة العدل والإنصاف التي اختطها لنفسه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بأحقية المسلمين في فيئهم، أن يضيف عناصر أخرى عربية هاجرت إلى مصر وأخرى غير عربية، ممن كان قد أسلم من قبط مصر، كما فعل ذلك في خراسان والعراق وغيرهما فقد قال ابن لهيعة: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى أيوب بن شر حبيل بفريضة للجند فقال:

«ألقى ذلك بأهل البيوتات الصالحة، فإتما الناس معادن، واقسم للغارمين⁽⁴⁾ بخمسة وعشرين ألف دينار»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -السنن سعد: الطبقات، م5، ص277.

⁽²⁾ -الحيو نعم: الطبقة، ج5، ص331.

-السنن للجوزي: سيرة عمر، ص107.

والم يحدد نوعية النقد الذي زاد به في عطاء الناس، والقاهر أنه بالدينار.

⁽³⁾ -السنن عبد الحكيم: فتوح مصر، ص102.

-الكندي: الولاة، ص70-71.

⁽⁴⁾ -مختار توزيع سهم الغارمين في الرسائل من رقم: 262 إلى 266.

⁽⁵⁾ -الكندي: الولاة، ص68-69.

ذلك هو أمره لهذا الوالي بالزيادة في عطاء الجند كما أشار إلى ذلك الكندي، دون أن يشير إلى المبلغ الذي زاده، ونعتقد أنها العشرة التي أشرنا إليها أنفاً، محدداً عدد الأفراد الذين أضيفوا إلى الديوان وهم: خمسة آلاف فرد -أي خمسة آلاف فريضة- سنة المائة للهجرة⁽¹⁾، كان منهم من أسلم من أهل النمة.

إلا أن الخليفة يزيد بن عبد الملك -101-105هـ- أمر بشر بن صفوان واليه على مصر -101-102هـ- بإلغاء تلك الزيادة التي زادها الخليفة عمر⁽²⁾، وكان الصلاح في حذفها من عطاء الناس، وهذا يندرج ضمن الذي لم يوافق هواه كما عبر عن ذلك ابن الأثير⁽³⁾.

رسالته إلى أبي بكر بأمره بإخراج أبي جندب في الديوان عما التجار

-350-

وخص واليه على المدينة المنورة بمنل ما خص به الوالين السابقين، إذ قال عمرو بن عثمان ومحمد بن هلال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:

«أن أقرض للناس إلا لتاجر»⁽⁴⁾.

ويعطى سليمان بن يسار في رده على ربيعة بن عطاء لما أخبره بما كتب به عمر: «أصاب عمر، التاجر مشغول بتجارته عما يصلح المسلمين»⁽⁵⁾.

وهذا يلتقي أيضاً مع ما كتب به فيما سبق إلى يزيد بن الحصين في حرمان الأعراب من العطاء، وقد علل هناك دوافع ذلك فلترجع.

⁽¹⁾ الكندي: ترواة، ص 69، دانيال نونيت: الجزية والإسلام، ص 136.

-المقريزي: الخطط، ج 1، ص 302.

-ابن تغري يردى: النجوم الزاهرة، ج 1، ص 238.

⁽²⁾ الكندي: ص 70.

⁽³⁾ الكامل في التاريخ، ج 4، ص 166.

⁽⁴⁾ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 254.

⁽⁵⁾ نفسه، م 5، ص 254-255.

رسالة إلى أبي بكر بأمره بدهج عماء الغائبين إلى ذويهم

-351-

وكتب إليه في مناسبة أخرى كما قال ذلك أبو بكر بن محمد: كنا نخرج ديوان أهل السجون فيخرجون إلى أعطيتهم بكتاب⁽¹⁾ عمر بن عبد العزيز، وكتب إلي: «من كان غائبا قريبا الغيبة، فأعط أهل ديوانه، ومن كان منقطع الغيبة، فأعزل عطاءه إلى أن يقدم أو يأتي نعيه، أو يوكل عندك بوكالة، بيينة على حياته، فادفعه إلى وكيله»⁽²⁾.

والواقع أن اهتمام أمير المؤمنين لم يقتصر على ما ذكر، بل كان واسعا ومركزا، ذلك أن من سياسته التي اختطها لنفسه تجاه المناطق التي تعرض أهلها للجفاء والحرمان من قبل من سبقه من الخلفاء، كان اهتمامه بأهلها شديدا حتى يقارب بين مستوى معيشة أهلها وبين بقية سكان المناطق الأخرى بسد أي نقص أو قصور حصل لهم⁽³⁾.

وفيما يتعلق بالحجاز وأهله فإن شهود العيان أكدوا شدة اهتمامه بأهله حتى يغسل ما علق بقلوبهم من إحن واحقاد تجاه آل بيته. من ذلك ما قاله إبراهيم بن محمد بن طلحة: «جرى على يدي لقومي في خلافة عمر بن عبد العزيز ثلاثة أعطية، وقسمان للناس عامان فرحمه الله»⁽⁴⁾.

ويؤكد هذه الحقيقة أيضا غسان بن عبد الحميد فيما ذكره عن والده الذي قال: «أخرج عمر بن عبد العزيز ثلاثة أعطية لأهل المدينة في سنتين وخمسة أشهر»⁽⁵⁾.

ولم يقتصر عمله على هذا، وإنما أعاد النظر في توزيع ما ينقل من مصر من طعام إلى ميناء الجار⁽⁶⁾ على أهل المدينة، والذي سنه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه والذي فاضل بين الناس فسي توزيعه عليهم، ثم كثر بنو أمية يوزعونه على البعض دون البعض، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز، لم يتقيد بما سنه جده عمر -رضي الله عنهما- ذلك أنه من

⁽¹⁾النظر في تلك الرسائل من رقم: 623 إلى 627.

⁽²⁾سنتين سعد: الطبقات، م5، ص257.

⁽³⁾سمن ذلك اهتمامه بأهل اليمن وأهل العراق بإزالة ما وضع عليهم من ضرائب في عهده: الحجاج ومحمد ابني بن يوسف ه لتظر الرسالة رقم: 87-87 والتعليق عليها.

وتظر آثار تطبيق فريضة الصدقة في نهاية فصل الزكاة.

⁽⁴⁾سنتين سعد: م5، ص255. وقسمان للمسلمان مضت الإشارة إليهما فيما سبق.

⁽⁵⁾سنتين سعد: م5، ص255.

⁽⁶⁾الجار: مدينة على الساحل الشرقي لبحر القزم - البحر الأحمر - بينها وبين المدينة المنورة يوم وليلة، تعد مقصد تجار مصر والحبشة واليمن وغيرهم. هاروت: معجم البلدان، ج2، ص92-94، مادة: (الجار).

كان له شيء يأخذه قبل ذلك أبقى عليه، أما من فرض له بعد ذلك فسوى بينهم في توزيعه، فرأى أن الأسوة في توزيعه خير من الأثرة. يقول إبراهيم بن يحيى: «كان لي في طعام الجار عشرون أردنياً⁽¹⁾، فلما استخلف عمر أقرت، وسوى بين من فرض له من أهل بيتي»، وكان أكثر ما يكون طعام الجار أربعة أرانب ونصف لكل إنسان⁽²⁾.

رسالته إلى عبد الحميد بأمره بدفع أعطيات الناس

-352-

وعن سهيل بن أبي صالح عن رجل من الأنصار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد واليه على الكوفة: «أن أخرج للناس أعطياتهم»⁽³⁾.
رد عبد الحميد على عمر: «فكتب إليه عبد الحميد: إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال».

رد عمر عليه

-353-

«فكتب إليه: أن اتظر كل من أذن في غير منعه ولا صرف فاقض عنه»⁽⁴⁾.
رد عبد الحميد على عمر: «فكتب إليه: إني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت مال المسلمين مال».

رد عمر عليه

-354-

«فكتب إليه: أن اتظر كل بكر ليس له مال فشاء»⁽⁵⁾ أن تزوجه فزوجه واصدق عنه»⁽⁶⁾.
رد عبد الحميد على عمر: «فكتب إليه: إني قد زوجت كل من وجبت، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال».

⁽¹⁾ -الأردب: مكسب ضخم لأهل مصر وله تعبيرين فصلتهما كتب المعاجم والمقاييس ملخصهما: أن الأردب المصري زمن عمر بن الخطاب يقدر بالوزن: 52140 غ، ويمادل 66 كل من الماء، ابن الرقعة: كتاب الإيضاح والتبيين، ص 71، 73، 87.

-الريس: الخراج، ص 330-332.

⁽²⁾ -ابن سعد: م، ص 255-256.

- ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 18، ص 317-318.

⁽³⁾ -سليمان بن عبد: الأموال، ص 340-341، ط. دار الشروق

⁽⁴⁾ -نفسه، ص 341.

⁽⁵⁾ -ابن زنجويه: مسائل... .

⁽⁶⁾ -المصدر نفسه، ص 341.

رد عمر عليه:

-355-

«فكتب إليه بعد مخرج هذا: أن انظر من كانت عليه جزية، فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه.

قال العمري⁽¹⁾ هذا أو نحوه⁽²⁾».

إلا أن الروايات التالية تخالف ما جاء هنا.

رواية أخرى لرد عمر على عبد الحميد

-353- -354-

فقد قال ابن عبد الحكم: «وكتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن⁽³⁾:

⁽⁴⁾«كتبت تذكر، أنه قد اجتمعت عندك أموال بعد أعطية الجند. فأعط منهم من كان عليه

دين في غير فساد، أو تزوج فلم يقتر على نقد والسلام».

رد عبد الحميد على عمر: «ثم كتب إليه عبد الحميد⁽⁵⁾: إنه قد بقي عندنا بعد ذلك».

رد عمر على عبد الحميد

-355-

«فكتب إليه عمر: أن قو أهل الذمة، فإنا لا نريد لهم لسنة ولا لسنةين»⁽⁶⁾.

ومالته إلى عبد الحميد في معاينة من كان عليه دين أو يريد الزواج.

-353ب- -354ب-

أما ابن سعد فنذكر رواية أخرى قال: إذ قال أبو العلاء ببيع المشاجب⁽⁷⁾: «قري علينا

كتاب عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- في مسجد الكوفة وأنا أسمع:

⁽¹⁾ هو عبد الله بن عمر العمري الذي روى النص عن سهيل بن أبي صالح.

⁽²⁾ أبو عبيد: ص 341، ابن زنجويه: الأموال، ص 565-566، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 117.

⁽³⁾ جاء عنده: «وكتب إلى زيد بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب»، وهو خطأ واضح. ذلك لأن زيد هو جد عبد الحميد، وأخو عمر -رضي الله عنهما- والتصحيح من بقية الروايات.

⁽⁴⁾ السلام: «... كتب إلى عمر بن عبد العزيز: أنه فضل عندنا من المال شيء كثير بعد المطاء، فكتب إليه: أن انظر من كان عليه دين في غير فساد، ومن تزوج ولم يكن له ما ينقد، فنقد عنه».

⁽⁵⁾ عنده: «ثم كتب إليه يخبره أنه قد فضل بعد ذلك مال كثير» فورد ابن عبد الحكم: «وكتب إليه زيد»، وما ذكر من بقية الروايات.

⁽⁶⁾ مسبوقة عمر، ص 63-64، المعلاء: لكتاب الجامع، ج 2، ص 410، وليس لروايته سند. انظر الرسائل من رقم: 258، 285، 286، 287، 288.

⁽⁷⁾ المشاجب: جمعة شجوب: خشية توضع عليها الثياب وهي حرقة التجارية، ابن منظور: لسان العرب، م 1، ص 484، مادة: (شجوب).

من كانت عليه أمانة لا يقدر على أدائها، فأعطوه من مال الله.
ومن تزوج امرأة فلم يقدر أن يسوق إليها صداقها، فأعطوه من مال الله.
والنبيذ حلال، فاشربوه في السفن⁽¹⁾»⁽²⁾.

قال: فشربه الناس أجمعون. قال أبو العلاء، فكان إذا كان عرس جعلوا سُنعا يسع عشر خوابي.

إلا أن الملاحظ على الفقرة الأخيرة من الرسالة، فيما أمر به الخليفة عمر بشرب النبيذ لانراه صحيحا، فرأيه واضح نحو هذا المشروب باعتباره باب من أبواب الخطايا يحمل صاحبه على التطلع إلى شرب غيره من المحرمات، كما جاء عنه في العديد من الرسائل⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-353ج- -354ح-

كتاب عبد الحميد إلى عمر: أما أبو الزناد والكاتب على ديوان خراج الكوفة فقال: «كتب عبد الحميد بن عبد الرحمن إلى عمر بن عبد العزيز: إنه فضل عندنا من المال شيء كثير بعد العطاء».

رد عمر عليه: «فكتب إليه: أنظر من كان عليه دين في غير سرف فاقض عنه، ومن تزوج فلم يجد ما ينقد فاتقد عنه»⁽⁴⁾.

رواية أخرى بأمره بتوزيع ما فضل بعد إعطيه أهل الديوان

-355ب-

رسالة عبد الحميد: «ف فعل، ثم كتب إليه يخبره: أن قد فضل بعد ذلك مال كثير أيضا».
رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر: أن قو به أهل النعمة، فإننا لا نريد لهم لسنة ولا لمنين»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ السفن: كما فسره الرلوي يسع عشرة خوابي، وهو من لحم -جلد- شبه دلو إلا أنه مستطيل ينتبذ فيه.
⁽²⁾ ابن منظور: لسان العرب، م 13، ص 209، مادة: (سفن).

⁽³⁾ شطبقات، م 5، ص 276.

⁽⁴⁾ لحظ الرسالة رقم 106 فقرة الخمس والنبيذ، والمرسل من 629-629 ج إلى 633.

⁽⁵⁾ لابن الأثير: لسبب الأثراف، ج 8، ص 185.

⁽⁶⁾ حلسر نلسه، ج 8، ص 185.

رواية أخرى لما سبق

-353- -354-

أما عيسى بن رستم فقال: «قرأ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن، وكان عامله على الكوفة وفيه:

أيما رجل كان عليه دين لا يقدر على قضائه فأعطوه من مال الله.

أيما رجل تزوج امرأة ولم يقدر على صداقها فأعطوه من مال الله.

وأمر للمؤدبين والزمنى»⁽¹⁾.

فيما يخص فرضه للمؤدبين سيأتي ذكر ذلك في موضعه⁽²⁾.

أما الزمنى فقد خصص لهم مرتبات دائمة تتر عليهم، وأصبح لهم ديوانا خاصا يجمعهم⁽³⁾.

إلا أن الطبري أشار في رواية له أنه أعطى زمنى أهل البصرة خمسين خمسين⁽⁴⁾.

رواية أخرى لأمره السابق

-355ج-

في حين ذكر ابن رشد رواية أخرى نصها: «قال الإمام مالك: كتب عمر بن عبد العزيز:

أن من قطع⁽⁵⁾ به من الجزية، فأسنّفوه من مال المسلمين»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق للجزء الخاص بتقديم الفروض لأهل الذمة

-355-

أما ابن عساکر فنكر الجزء الخاص بتقوية أهل الذمة، إذ قال الإمام الأوزاعي: أن عمر كتب في أهل الذمة.

¹ الطبري: نصيحة الملوك، ص 247-248.

² انظر الرسالة رقم: 771.

³ انظر الرسائل رقم: 246، 255 والتعليق عليهما.

⁴ تاريخ الطبري، ج 6، ص 570.

⁵ قطع به، واتقطع به، إذا عجز وضعف والمقصود: إذا ضعف عن دفع الجزية، والظاهر بحسب منلول النص:

«لم تكن صيغة مغفرة للنس السلق - أن المقصود به "خراج الأرض" الذي يطلق عليه أيضا اسم "الجزية".

لمن منطوق: لمن العرب، م 8، ص 279، مادة: (قطع).

⁶ الطبري والتحصي، ج 17، ص 92.

«أن من لم يطق الجزية خففوا عنه، ومن عجز فأعينوه، فإننا لا نريدكم لعام ولا لعامين»⁽¹⁾.

بعد هذا العرض لمختلف هذه الروايات يحق لنا أن نقف عندها قليلاً لبلورة سياسة عمر تجاه تكرار طرح المسائل عليه، كما ورد في نصوص: أبو عبيد وابن منظور وابن زنجويه. ذلك أن روايتهم تبقى محل شك لأنها تخالف ما عرف عنه من إقتصاده في مال الأمة بإقتصاده في الوقت بسرعة البث في القضايا، وكذا الإقتصاد في الأقوال، فلا خير عنده في قول أضر بيت مال المسلمين، وهو الأمر الذي وبخ عليه أبو بكر بن حزم لما كتب إليه يطلب تخصيص المزيد من القرايطيس -الورق- اللازمة للكتابة⁽²⁾، وكذا في رده على عروة بن محمد وعبد الحميد بن عبد الرحمن يأمرهما بالإسراع في رد المظالم إلى أهلها وعدم تردد الرسائل فيما بينهما⁽³⁾.

إلا أن الرواية الأولى بالقبول هي رواية ابن عبد الحكم، فبعد أمره إليه بإخراج أعطية الناس فضل ما فضل من أموال، فأخبره بالأمر إن كان يريد أن يأمر بحملها إليه في دمشق أو ليرى رأيه فيها، فكتب إليه بالذي كتب في صيغة واحدة في قضاء دين الغارمين وتزويج من شاء من أهل الديوان وتقديم المساعدات لأهل النمة، فكثرة ثروتهم كثرة في ثروة الدولة وهو الأمر الذي أولاه اهتمامه البالغ بهم في أوامر أخرى⁽⁴⁾.

وماله إلى أحد عماله يمنع فهما من تعدد مساحر رزق العمال

-256-

ومن الإجراءات التي اتخذها لوقف استنزاف مال الأمة، ما كتب به إلى أحد عماله⁽⁵⁾ كما قال ذلك معمر:

«أما بعد، فلا تخرجن لأحد من العمال رزقا في العامة والخاصة، فإنه ليس يأخذ أن يأخذ رزقا من مكاتين في الخاصة والعامة، ومن كان أخذ من ذلك شيئا فأقبضه منه، ثم

⁽¹⁾ -تهذيب تاريخ دمشق، ج 1، ص 180.

⁽²⁾ -خطب الرسائل رقم: 166-166، د، 169-171.

⁽³⁾ -خطب الرسائل رقم: 66، 69.

⁽⁴⁾ -خطب في هذا الشأن بالخصوص الرسائل من رقم 285 إلى 288.

⁽⁵⁾ -يظهر أن هذه الرسالة موجهة إلى أحد ولاة العراق، ولعلها إلى عدي بن أرطاة وإلى البصرة، والذي دعانا إلى ملاحظة هذا هو كون معمر عثم في البصرة قبل إنتقاله إلى اليمن.

أرجعه إلى مكانه الذي قبض منه، والسلام»⁽¹⁾.

ما أشار إليه الخليفة عمر كان معمولاً به، والمقصود برزق الخاصة -فيما نراه- هو ما كان يأخذه خواص العامل ومن في صحابته، وهو إمتياز كانت تحضى به بعض الفئات المرموقة، إلى جانب ما يعطى لهم مع العامة من أرزاق شهرية منهم الإمام الزهري الذي أثبت الخليفة عبد الملك مع من في صحابته، وأن يجرى عليه رزق الصحابة⁽²⁾. ولم يقتصر نهيه على هذا، بل منع عليهم ما وظفوه من أرزاق على العامة والقيام بضيقاتهم⁽³⁾.

وبذلك أصبح المال لا يؤخذ إلا من حقه، ولا يعطى إلا في حقه. ومن ثم يكون ما نهى عنه من الأهداف التي رسمها إبان فترة خلافته لإنقاذ الدولة من الإفلاس الذي كانت تعاني منه، فالإقتصاد في النفقات هو في جوهره معالجة للإفراط في الضرائب المجحفة التي فرضت على الناس دون وجه حق، بإعادة إستخلاصها برفق وعدل، وهو ما بيناه في العديد من المواطن في هذه الرسالة⁽⁴⁾.

تعليمه له في كيفية دفع العطاء إلى أصحابه

-357-

ونظراً لحصول عدة تجاوزات من قبل عرفاء القبائل عندما يدفع إليهم الولاية العطاء ليوزعوه على أصحابه، قرر وضع حد لهذا التجاوز، فقد أخبر رجل عثمان بن عبد الحميد، أن رجلاً قدم على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فأخبره⁽⁵⁾ بما عليه هؤلاء العرفاء والمتقبلين والعشارين من تجاوز، فكتب في أمرهم:

¹ ابن سعد: الطبقات، م5، ص278.

² المصدر نفسه، م5، ص350. ط. دار الكتب العلمية، 1990.

³ أسطر الرسائل رقم 86-86.

⁴ أسطر الرسائل من رقم: 165 إلى 171، ومن رقم: 285 إلى 288.

⁵ حياء لسي سورة عمر المذكورة أنه أن السبب الذي كتب من أجله ما كتب: أن الرجل شاهد رويًا خاطبه فيها النبي ﷺ أن يذهب إلى عمر فيأمره أن يحفظ أمر دينه في ثلاث: للعرفاء أكلة أموال اليتامى، والمتقبلين أكلة الربا، وللمشركين أكلة النخس، فسافر للرجل من مكة إلى دمشق فاستأن عليه فأن له، فأخبره بما رأى، عند ذلك كتب بالذي كتب.

الإقتنا نسيمد ذلك، فهو تمهيد خاطئ لواقع كان قائماً، وما سبق وأن كتب به في منع المكوس وغيره من المظالم دليل قاطع على علم عمر بما عه للمال.

«أن لا يعطى إنسان عطاءه إلا في يده»⁽¹⁾.

وكتب في المتقبلين⁽²⁾ والعشارين⁽³⁾ بما ينبغي.

ولهذا السبب كتب إلى عدي بن أرطاة يأمره بتعيين عرفاء جدد نوي أمانة ونزاهة⁽⁴⁾. ذلك أن هؤلاء العرفاء عرفت أكثريتهم بالخبيث والاختلاس لأموال من في عرفاتهم منذ عهد معاوية بن أبي سفيان، الذي حاول عاصم بن هاشم بن عتبة الذي أرسله معاوية إلى المدينة بعطاء أهلها، فحبس عاصم أعطية الناس، ورأى أن يدفع عطاء كل رجل في يده ورفض أن يدفعه إلى العرفاء الذين كانوا لا يبلغون عن غائب ولا ميت، بالإضافة إلى تزكية ما يدفع إلى أصحابه، مع ما كانوا يأخذونه لأنفسهم بالتواطؤ -فيما ترجح- مع أهل العطاء.

كان هدف عاصم تصحيح الديوان، بإثبات من هو حي وحذف من هو ميت، ففشل في ذلك، أن أصر على دفع عطاء كل فرد في يده حتى النساء منهم، مع ما ينطوي عليه ذلك من حساسية وحرص في تلك الفترة، فغضبوا عليه لأجل ذلك وخصموا حتى فر إلى بعض بيوت بني أمية، ثم تدارك أعيان المدينة خطاهم فقاموا إلى المال فوزعوه بين الناس⁽⁵⁾. فهل يكون مصير هذا الإجراء الذي أمر به الخليفة عمر كمصير ما أمر به معاوية من قبل؟ الواقع أن تطبيقه بشكل موسع يبقى محل نظر⁽⁶⁾، بالخصوص إذا تعلق الأمر بإعطاء النساء في أيديهن.

رسالة إلى عقبه بن زرع الطائي الامتعاء بالجراح وعطاء المقاتلين

-358-

لما عزل الخليفة عمر عبد الرحمن بن عبد الله القشيري⁽⁷⁾ عن خراج خراسان أواخر سنة مائة للهجرة وألى مكانه عقبه بن زرع الطائي⁽⁸⁾، ثم كتب إليه كما روى المدائني

⁽¹⁾السين الجوزي: مبرة عمر، ص 294-295.

⁽²⁾انظر الرسالة رقم: 95-99.

⁽³⁾انظر الرسائل من رقم 88 إلى 94.

⁽⁴⁾انظر الرسالة رقم: 726 فقد بين فيها الشروط التي ينبغي أن يختار على ضمنها هؤلاء العرفاء.

⁽⁵⁾مصعب الزبيري: نسب قرش، ص 154-155.

⁽⁶⁾انظر مابلي رسالة رقم: 364، 364 والتعليق عليها.

⁽⁷⁾عبد الرحمن بن عبد الله موت ترجمته في الرسالة رقم: 123.

⁽⁸⁾عقبه بن زرع الطائي؛ لقبه بالزرة سوى ما ذكر عنه الطبري في هذه الرسالة.

بإسناده⁽¹⁾:

«إن للملطان أركاناً لا يثبت إلا بها، فالوالي ركن، والقاضي ركن وصاحب بيت المال ركن، والركن الرابع أنا، وليس من تغور المسلمين تغراً أهم إلي، ولا أعظم عندي من تغر خراسان، فاستوعب الخراج وأحرزه في غير ظلم، فإن يك كفافاً لأعطياتهم فسبيل ذلك، وإلا فاكتب إلي حتى أحمل إليك الأموال فتوفر لهم أعطياتهم»⁽²⁾.

رد عمر عليه لما وجد فأنخا في الخراج

-359-

«فقدم عقبه فوجد خراجهم يفضل عن أعطياتهم، فكتب إلي عمر فأعمله.

فكتب إليه عمر:

أن أقسم الفضل في أهل الحاجة»⁽³⁾.

هذا يدل دلالة قاطعة على شدة إهتمام عمر بهذا الثغر وبخراجه باستخلاصه من أهله بعدل وتوزيعه على مستحقه بعدل ومساواة باعتباره الركن الثالث من أركان الدولة، ولما يقتضيه الواقع السياسي والاجتماعي⁽⁴⁾ في خراسان باعتبارها إقليمياً محادياً للأعداء. خاصة وأن أبا مجلز⁽⁵⁾ صاحب بيت مالها قدم على أمير المؤمنين في مناسبة أخرى فاشتكى إليه بقله وارد المال في هذا الإقليم، قال أبو مجلز لعمر: «إنك وضعتنا بمنقطع التراب فأحمل إلينا الأموال.

قال: قلبت⁽⁶⁾ الأمر.

قال: يا أمير المؤمنين، أهو لنا أم لك؟

قال: بل هو لكم إذا قصر خراجكم عن أعطياتكم.

قال: فلا أنت تحمله إلينا، ولا نحمله إليك، وقد وضعت بعضه على بعض.

قال: أحمله إليكم - إن شاء الله-»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ - جاء في المصدر بصيغة: «قال» والقول يعود إلى علي بن محمد المدائني، ولعل الرواية من طريق طفيل بن مرداس، الذي لم يشر للطبري إلى أي روي آخر بعده حتى انتهى من ذكر ما ثبت أعلاه.

⁽²⁾ - تاريخ الطبري، ج 6، ص 568 بولم يحدد الطبري دواعي عزل عمر للوالي السابق.

⁽³⁾ - الطبري، ج 6، ص 568-569.

⁽⁴⁾ - انظر الرسالة رقم: 79-179 و التعلق عليها.

⁽⁵⁾ - انظر ترجمته في الرسالة رقم: 122 التي أمر فيها عمر باستدلاله وتعليقها عليها.

⁽⁶⁾ - ظلت الأمر بهنئ وتطر فيه وفي حواشيه، وما بعده يوضحه، ابن منظور: لسان العرب، م 1، ص 685، مادة: (الب).

⁽⁷⁾ - الطبري، ج 6، ص 570.

ومرض من ليلته فمات من مرضه - رحمه الله -.

وبذلك يكون قد حقق مكسبا هاما لأهل خراسان بعدم نقل ما فاض عن نفقات الولاية إلى العاصمة دمشق، وأنفق ما زاد عن ذلك على ذوي الحاجة، خاصة وأن أعدادا كبيرة أضيفت إلى الديوان⁽¹⁾ ممن كان قد أسلم لتعديل الفروق بين مداخل الناس.

رسالته إلى والي العراق بأمره أن يفرض للمرأة وبنايتها

-360-

وقال ابن عبد الحكم: أن امرأة قدمت من العراق على عمر بن عبد العزيز فأدخلتها فاطمة إلى البيت إنتظارا لتقوم عمر، فلما أخذت مجلسها قَلَّبَتْ نظرهما في البيت فلم تر فيه شيئا يعجبها، فقالت: «إنما جئت لأعمر بيتي من هذا البيت الخرب. فقالت لها فاطمة: إنما خرب هذا البيت عمارة بيوت أمثالك».

ثم أقبل عمر فلم تعرفه، وأكثر من النظر إلى فاطمة، فأمرتها أن تستتري منه، فأعلمتها بأنه أمير المؤمنين، ثم توضأ ومال إلى مصلاه فسأل عن المرأة، فأخبرته بأمرها، ثم دعاها فسألها عن حاجتها. فأعلمته بأنها من العراق ولها خمس بنات كُسل كُسد جاءت تبتغي حسن نظره إليهن.

«فأخذ الدواة والقرطاس وكتب إلى والي العراق⁽²⁾ فقال: سمي كبراهن، فسمتها: ففرض لها.

فقالت المرأة الحمد لله !

ثم سأل عن الثانية والثالثة والرابعة، والمرأة تحمد الله ففرض لها.

فلما فرض للأربع استفزها الفرح فدعت له، فجزَّته خيرا.

فرفع يده وقال: قد كنا نفرض لهن حين كنت تولين الحمد أهله، فمري هؤلاء الأربع

يفضن على هذه الخامسة.

فخرجت بالكتاب حتى أتت به العراق فدفعته إلى والي العراق، فبكى واشتد بكاءه

وقال: رحم الله صاحب هذا الكتاب!

فقالت: أمات؟!!

⁽¹⁾ الخطر المرسل من رلم: 702 إلى 715.

⁽²⁾ روى لرواية تتلوه أنه كتب بذلك إلى حدي والي البصرة وإن لم يصرح باسمه.

قال: نعم.

فصاحت وولولت.

فقال: لا بأس عليك، ما كنت لأرد كتابه في شيء.

فقضى حاجتها، وفرض لبناتها⁽¹⁾.

ولم يذكر نص الرسالة.

رواية أخرى لما سبق وهي موجهة إلى محدي

-360-

أما الملاء فنكر رواية تختلف في بعض تفاصيلها عما سبق، حيث قال: «أن امرأة وفدت على عمر بن عبد العزيز من البصرة -وتركت وراءها بنات خمس عواتق، ولا كاسب عليهن- وفدت شعره بهن ونفقتهن -حين دخلت عليه وأخبرته بأحوالهن فاسترجع واستغفر. ثم أخذ الكتاب وكتب بيده إلى العامل على البصرة:

إذا وفقت على كتابي هذا، وعرفت حال المرأة وبناتها، وعرفت فقرهن، فادفع إلي كل واحدة منهن مائة درهم.

فقالت المرأة -عند معرفتها بالمائة درهم: الحمد لله!

فكتب: ومائة ثانية.

فقالت: المرأة: الحمد لله!

فكتب: ومائة ثالثة.

ولم تزل المرأة تحمد الله عند كل زيادة، وهو يزيد

مائة مائة حتى بلغ إلى تسع مائة.

فقالت المرأة: جزاك الله يا أمير المؤمنين خيرا!

فرمى القلم وقال: والله لو أدمت الحمد لله لأدمن العطاء.

ثم رسم لها بنفقة الطريق.

فتوجهت إلى قريب من البصرة، فأتركها خيل البريد يخبرون أن عمر بن عبد العزيز

قد مات. فاسترجعت، وانكسرت ودخلت البصرة، وقد قام الناس من العزاء.

⁽¹⁾ السيرة عمر، من 149-150، بمعنى تصرف في الرواية.

فلما علمت بناتها بحالها قلن لها: فاذهبي إلى العامل عساه يتصدق عليك من ماله بشيء، إذا علم ما دهأك.

فمضت إلى العامل وأخبرته بحالها، ودفعت إليه كتاب عمر.
فقام قائما وقبله ووضعته على رأسه، وأمر بإحضار الدراهم ووزن لها ألف درهم.
قالت: إن عطاء أمير المؤمنين تسع مائة.
قال: والمائة الأخرى من مالي شكرا لله على توفيقه إياي للعمل بأمره بعد موته»⁽¹⁾.

رحالته إلى محمد العميد في المرأة التي جاءت تطلب معروفة

-361-

وذكر ابن عبد الحكم رواية لامرأة أخرى قدمت عليه من الكوفة تشتكي إليه بحالها،
قالت: «يا أمير المؤمنين! ما أصبت أنا ولا بناتي مما قسم أمير المؤمنين قليلا ولا كثيرا.
قال: ومن بك؟

قالت: العرفاء والمناكب⁽²⁾.

قال: إرجعي. إلي حتى العشية⁽³⁾ فاكتب لك. ثم قال: مه فلعلي لا أبلغ العشية أدخلني
على فاطمة بنت عبد الملك يعني زوجته»⁽⁴⁾.
«قالت المرأة: ثم دعاني، وكتب لي كتابا»⁽⁵⁾.
ولم يرو نص الكتاب هذا.

ويظهر أن سبب مجيئها - فيما نعتقد - أنه لما أمر الخليفة بتوزيع القسامين العامين اللذين
كنا قد أشرنا إليهما فيما سبق حرمت من ذلك، فقدمت تشتكي إليه ما عليه حالها وسوء
تصرف العرفاء الذين حرروها من ذلك، مثل حال المرأة في الرواية التالية.

رحالته إلى محمد العميد بأمره بإحضار امرأة

-362-

⁽¹⁾ -الكتاب الجامع، ج2، ص679-680.

⁽²⁾ -المناكب: مفردة منكب، هو العريف، وإيل رأس العرفاء على عدد معين منهم، يعرف بالمنكب.

⁽³⁾ -ابن منظور: لسان العرب، م1، ص772، مادة: (نكب).

⁽⁴⁾ -لاحظ المحقق في الهامش: «كذا في 'ت' وفي 'ب' حتى عشية» ولمنه: «حين العشية»

⁽⁵⁾ -نعم تتناقض المسموعات في الرواية، حيث دعت هذه المرأة للعلمة زوجة عمر أن تحتجبي منه، وكلها تجهل أمره وهو الذي أمرها
بالخول على العلمة والبقاء عندها ريثما يفرغ من صلته.

⁽⁶⁾ -مسيرة عمر، ص43-44 ونظر تعليقا على الرسالة السابقة، رقم: 357.

قال البلاذري: «وقع بين امرأة من أهل المدائن⁽¹⁾ وبين عريفها مشاجرة، فأسقط اسمها من الديوان، فأنت عمر بن عبد العزيز، فكتب بيده إلى عبد الحميد:

بأن يفك عن اسمها ويعيده، ويخدمها خادما.

وأمر لها بخمسمائة درهم وكراها.

فقدمت على عبد الحميد، وقد مات عمر، فأوصلت إليه الكتاب، فعرف خطه، فبكى، ثم قال: والله! لأنفذن ما فيه!⁽²⁾.

ما جاء في هذا الرواية من معلومات تقتضي أن تكون غير الرواية السابقة، حيث أن السابقة لم تشر إلى وفاة الخليفة كما أن المرأة السابقة من الكوفة وهذه من المدائن مع أن العرفاء هم الذين دفعوا بالمرأتين إلى القدوم على الخليفة وعرضهما لمشكلتهما عليه، فعالج كل مشكلة بما ينبغي.

هذا وقد فرض لرجال آخرين قدموا عليه، يشتكون إليه سوء أحوالهم، منهم: «رجل قال له: يا أمير المؤمنين! جاءت بي الحاجة، وانتهت الغاية، والله سائلك عني يوم القيامة». فطلب منه أن يعيد عليه ما قال، فأعاده، فبكى أمير المؤمنين، ثم سأله عن عدد عياله.

فقال: «أنا وثلاث بنات لي»⁽³⁾.

ففرض له في ثلاثمائة ولكل بنت مائة درهم. وأعطاه مائة⁽⁴⁾ درهم من ماله الخاص ريثما يحين توزيع العطاء⁽⁵⁾.

ودخل عليه أبان بن صالح بن عمير، فسأله إن كان له عطاء؟

فقال له: قد كنت أكره ذلك مع غيرك، فأما معك فلا أبالي.

ففرض له عمر دون أن تذكر الرواية في كم فرض له⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المدائن: مدينة قرب بغداد كانت عاصمة ملوك الفرس فتحت على يد سعد بن أبي وقاص سنة 16 هـ.

سهرت، معجم البلدان، م، 5، ص 74-75 مادة: (المدائن).

⁽²⁾ لسبب الأشراف، ج 8، ص 191.

⁽³⁾ عند أبي نعيم وابن الجوزي: خمسة: فأولمراثي وثلاثة لولاد.

⁽⁴⁾ عندهما: مائة فرض لك ولعمرك عشرة دينار ونظر لك بخمسمائة مائة من مالى وثلاثمائة من مالى الله.

⁽⁵⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 530-531.

سبن لى الدنيا: الرلة واليكاه، ص 112-113. وروايتها عن رباح بن عبيدة.

لمر نعيم: الحلية، ج 5، ص 289.

سبن الجوزي: سيرة صوة الرواية الأولى، ص 70. وروايتها عن عمرو بن عبيدة.

⁽⁶⁾ سبن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 133.

وفرض للقاسم بن مخيمرة في ستين وأمر له بمسكن وخادم⁽¹⁾، وفي رواية أنه فرض له في خمسين وألحق بنات له في عطاء الأطفال⁽²⁾.
والحق بنات الشاعر نصيب بن رباح في الديوان، لم تذكر الرواية عددهن وفي كم فرض لهن، وأعطاه نفقة الطريق⁽³⁾.
إضافة إلى هذا فإنه أمر بإعادة العطاء على من قطع عنه لأسباب سياسية، كالحسن البصري، وابن سيرين، وخارجة بن زيد، وغيرهم⁽⁴⁾.
وفرض أيضا لمن تفرغ لنشر العلم والدعوة إلى الله، كما سنذكر ذلك عنه لاحقا⁽⁵⁾.
والحق أبناء الأنصار في الديوان «فلم يترك فيهم أحد إلا ألحقه» على حد قول ابن منظور⁽⁶⁾.

وكانت قراءة القرآن شرطا في الإلحاق في ديوان العطاء⁽⁷⁾.
كما قدم عليه رجل من ولد حديفة بن اليمان، فسأله الخليفة «كم ولد حديفة؟
قال: ثمانية عشر،
فألحقهم عمر بالعطاء»⁽⁸⁾.

إكراما منه لأبناء من نصر رسول الله ﷺ.
رسالته إلى أحد ولاته إذا استوجب الرجل عطاءه ثم مات ما يجعل به؟

-363-

ورفقا منه -رحمه الله- بأهل العطاء من نوي البر والإحسان، وبالخصوص أولئك الرجال الذين يتدخلون لإصلاح ذات البين لما يتحملونه من دفع نيات القتلى لوضع حد لسفك الدماء، فقد قال الإمام الأوزاعي:
أن عمر بن عبد العزيز كتب⁽⁹⁾:

⁽¹⁾ ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 257.

⁽²⁾ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 21، ص 54.

⁽³⁾ الأصفهاني: الأمل، ج 1، ص 327. ط. دار الثقافة، لذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 490-491.

⁽⁴⁾ أنظر الرسائل من رقم: 61 إلى 64.

⁽⁵⁾ أنظر الرسائل رقم: 768-772.

⁽⁶⁾ تهذيب تاريخ دمشق، ج 15، ص 298.

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 313 (كتاب الجهاد. من فرض لمن قرأ القرآن).

⁽⁸⁾ الملأه: الكتاب الجامع، ج 2، ص 410. وأنظر عندنا، ص 517.

⁽⁹⁾ لم يذكر لمن كتب بذلك ما يحملنا نتفظ في الحكم عليه إن كان منشورا علما أو رسالة خاصة لأحد ولاته.

«أن انظر في أهل الدواوين، فمن كان عمل على عطائه سنة كاملة، وغرم ما نابه من الحمائل⁽¹⁾».

-أو قال: الجعائل⁽²⁾ - شك أبو عبيد-

وأجزأ بعوثة، ثم يقبض بعد ما يؤمر للناس بأعطياتهم؛ فمر لأهله بعطائه حقا واجبا. وانظر من كان إكتتب في شيء من البعوث⁽³⁾ فخرج له عطاءه، فتجهز به، ثم أتركه أجله، فلا تغرموا أهله شيئا، إنما أخذ حقه⁽⁴⁾.

هذا الأمر من أمير المؤمنين بالتحري عن أهل العطاء، وما يقتضي منهم من أداء نورهم على أكمل وجه، إن هو -في نظرنا- إلا تصحيح منه للديوان بإقامته على أساس من النظام بالتقليل من النفقات بمحاربه لأساليب الغش ممن هم في الديوان، الذين لا يؤدون واجب ما نالوا من أجله عطاءهم، مستتيا من تكروا في النص.

وللإشارة فإن أهل الديوان في ذلك العهد كان الرجل يخرج بدلا عنه عند النفير على شرط أن يعطيه أجرا مقابل ذلك يتفق عليه معه مسبقا⁽⁵⁾، ويعرف بالجعالة⁽⁶⁾.

أما شك أبو عبيد، فهو -في نظري- لا يقصد به هذا الذي أشرنا إليه، وإنما يقصد به ما تؤدي إليه معنى كلمة "الجعائل" التي تلتقي في بعد معناها مع معنى: "الحمائل" لأن النسخة الشامية من أموال أبي عبيد، كما أشار إلى ذلك الدكتور محمد عمارة خالية من الشك، قال: «وفي النسخة الشامية "الجعائل" بغير شك».

وأكد ما كتب به أمير المؤمنين بالذي مضى معقل بن عبيد الله في قول له عنه: أنه قال: «أنه كان إذا استوجب الرجل عطاءه ثم مات أعطاه ورتته⁽⁶⁾». وهذا يزيل الأشكال الظاهري بين الروايتين الآتيتين.

(1)-الحمائل: فردها حميل والحمالة، النية والغرامة يحملها قوم عن قوم، والحمل: الكفيل الذي يضمن حمل برامة أحد أو نوبة... الخ.
-ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 180، مادة: (حمل).

(2)-الجعائل: مفرها جملة، وجمّل، وهو ما يجعل للعامل أو الغازي، وهو الأجر، وتعطي أيضا معنى ما جاء في معنى الحمائل.
-ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 111، مادة: (جعل).

(3)-في طيبة دار الفكر (مبعوث).

(4)-أبو عبيد: الأموال، ص 351، ط دار الشروق، ص 332، ط دار الفكر.

(5)-الإمام مالك: ج 1، ص 403-405 (كتاب الجهاد، لجمائل).

(6)-أبو عبيد: مصدر المتفق، ص 305، ط دار الشروق.

-ابن زنجويه: الأموال، ص 592-593.

-البلخاري: فتوح البلدان، ص 443.

منشورة إلى أهل المدينة بعثهم على التبليغ عن كل مولود ليحبل في الديوان وحققه
في أحد محله، موتاهم

-364-

أفرد بنوا أمية دراري المسلمين بديوان خاص يشتمل على مبلغ عطائهم وأرزاقهم،
وكل ما يطرأ على ذلك من تطورات، وعمموا هذا الديوان على بقية الأمصار⁽¹⁾.
وجاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فزاد اهتمامه بأطفال جند المسلمين، ومن هم
في خدمة الدولة.

وفي هذا الصدد قال ثابت بن قيس الغفاري «سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يُقرأ⁽²⁾
علينا:

ارفعوا كل منقوس نفرض له، وارفعوا موتاكم فإما هو مآلكم نرده عليكم»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-364-

في حين قال سعيد بن مسلم بن بيانك⁽⁴⁾: «سمعت عمر بن عبد العزيز يقول -وهو
خليفة-:

إن لا يحل لكم أن تاخذوا موتاكم، فارفعوهم إلينا، واكتبوا لنا كل منقوس نفرض
له»⁽⁵⁾.

ذلك هو إجراءه لصالح المواليد الجدد، وهو إجراء واضح وسليم، وحق من حقوق
الأطفال، كان العمل به جاريا من قبل بالخصوص في مصر، حيث أن واليها بأمر من

⁽¹⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 8، البلاذري: فتوح البلدان، ص 340-341.

⁽²⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

⁽³⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270. وابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270. وابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270. وابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

⁽⁴⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

⁽⁵⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

⁽⁶⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270. وابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270. وابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

⁽⁷⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

⁽⁸⁾ ابن خلدون: تاريخ، ج 5، ص 269-270.

معاوية جعل رجلا على كل قبيلة ليسجل كل مولود جديد، وكذا من ينزل على القبيلة، فيبلغ صاحب الديوان عن كل ذلك ليقوم بتسجيله⁽¹⁾.

ولا شك أن وفاة الأطفال في هذا الديوان يحدثون منه إذا بلغ عنهم أيضا، وهو الأمر الذي أبرزه الخليفة عمر بن عبد العزيز في هذه الرواية بوضوح تام، الذي يلتقي مع الرسالة التي مضت قبل الرواية المتقدمة لهذا المنشور بحذف من مات من الرجال من ديوان العطاء. إلا أن ما نلاحظه على ما جاء في الرواية المتقدمة في الفقرة المتعلقة بالأموات، فإنه يعني بها - من نون شك - أولئك الرجال الذين أدوا واجبهم ثم توفوا قبل نهاية السنة أو تحملوا حمالة، أو سجلوا في أهل النفير ثم أدركهم أجلهم، ويلتقي أيضا مع ما جاء عنه كما تقدم ذكره، أنه إذا استوجب الرجل عطاءه ثم مات أعطاه ورثته، وبذلك يتضح أمره المتقدم. إلا أن الملاحظ أيضا أن المعلومات على ديوان الأطفال في العهد الأموي نادرة وما توفر منها غامض.

والحقيقة أن الإجراءات التي اتخذها لصالح الأطفال تجسدت على أرض الواقع، فقد نكر السواقدي محمد بن عمر أن والده أخبره أن حاضنته ذهبت به إلى أبي بكر بن حزم، فوضع في يده ديناراً سنة مائة، وهي السنة التي ولد فيها، ثم كان مثل ذلك سنة 101 هـ⁽²⁾. ذلك هو مبلغ ما يأخذه الصبي عندما يولد، إضافة إلى ما يخصص له من رزق⁽³⁾ وبعد أن يشبوا يرفع عطاؤهم إلى عشرة ننانير عندما يُفطمون، وهو الأمر الذي فعله أمير المؤمنين مع مروان بن شجاع الجزري⁽⁴⁾، فإذا ما بلغ الخامسة عشر الحقة في عطاء الرجال البالغين⁽⁵⁾، فإذا ما كان للرجل العديد من الأطفال أقرع بينهم كما هو آت ذكر ذلك لاحقاً. فسي حين كان البعض الآخر يحاول بمختلف وسائل النفوذ، أن يدرجوا أبناءهم وهم لا يزالون صغارا في ديوان عطاء الرجال البالغين، وكان منهم يوسف بن يعقوب الماجشون

⁽¹⁾ - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 102.

⁽²⁾ - المقرئ: الخط، م 1، ص 94.

⁽³⁾ - ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص 255.

⁽⁴⁾ - تاريخ الطبري، ج 6، ص 570.

⁽⁵⁾ - أبو عبيد: الأموال، ص 328، طه دار فشرق.

- البلاذري: فتوح البلدان، ص 441.

⁽⁶⁾ - الطريقة رقم: 347-347.

الذي ولد زمن الخليفة سليمان بن عبد الملك، فلما ولي عمر اكتشف أمره عند تفقده للديوان فرد عطاءه إلى عطاء الأطفال⁽¹⁾.

ومما يمكن الإشارة إليه أن اتهام أحد الرجال من آل الزبير لعمر عند الخليفة المهدي العباسي أن عمر كان يفرض لأطفال آل بيته في شرف العطاء، بعيدا عن الصواب، وغير صحيح⁽²⁾.

كان أمير المؤمنين عمر في سياسته في العطاء عامة، وخاصة عطاء الأطفال متبعا سياسة جده الفاروق -رضي الله عنهما- في خطوطها العامة، ولم يقد في ذلك بما كان يفرضه معاوية للفظيم دون الرضيع⁽³⁾، وكذا الخليفة عبد الملك الذي ضيق الدائرة إلا على من أحب⁽⁴⁾، فأعاد الخليفة عمر بن عبد العزيز الأمور إلى نصابها الأول بتوسيعه دائرة العطاء بحسب ما أتاحت له موارده المالية.

من ذلك: أنه حاول قطع إرث العطاء الذي كان معمولاً به منذ العهد الراشدي، والذي كان يرثه بعض أبناء الميت، ممن ليس من أهل العطاء، ويفرض لجميع من ليس في الديوان، وشاور في ذلك قاضيه على دمشق سليمان بن حبيب المحاربي، فتنياه عن ذلك قائلا له: «فإني أخاف أن يستن بك من بعدك في قطع الوراثة ولا يستن بك في عموم الفريضة» فأخذ برأيه وأقلع عما عزم عليه⁽⁵⁾. إلا أنه كان يقرع بين الأبناء في إرث عطاء والدهم بعد فطامهم، فمن أصابته القرعة جعله في المائة⁽⁶⁾، ومن لم تصبه جعله في الأربعين.

⁽¹⁾ -السير سعد: المصدر السابق، م 5، ص 307.

⁽²⁾ -هناك في الفصل الأول من الباب الثاني عند تعليقنا على الرسالة رقم: 20 . وانظر الأزمعي: تاريخ الموصلي، ص 256.

⁽³⁾ -هنا من الأمور الغامضة التي أشربنا إليها من قبل، وكذا عدم وضوحها. ويخالف ما كان قد أمر به في أهل مصر بتحميل موالدهاء وكل من حل على القبيلة.

ويظهر أن معاوية غير رأيه فاصبح يفرض للأطفال من فطامهم لا من ميلادهم بعد أن عجزت المولة خزينة عن تلبية متطلبات الإنفاق على تلك.

⁽⁴⁾ -أبو عبيد: الأموال، ص 330، دار المشرق.

- البلاذري: فتوح البلدان، ص 441.

⁽⁵⁾ -أبو عبيد، ص 330.

- البلاذري: ص 441.

⁽⁶⁾ -علي مائة درهم، وتعدل بمسعر للصرف عشرة دنانير، وهو المبلغ الذي كان يأخذه مروان بن شجاع الجزري الذي مرت الإشارة إليه.

إلا أن الشيء الثابت أن الأمر لا يقتصر على المانة، بل كان يتزايد عطاء الولد كلما تدرج في السن وكبر، فيأخذ عندها عطاء مرموقاً، بالخصوص بعد البلوغ يساوي عطاء والده، وهو الأمر الذي كان معمولاً به منذ الخليفة معاوية⁽¹⁾.

إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه، أن المصادر لا تحدثنا بوضوح عما كان يفعل بأولئك الأطفال الذين جعلوا في الأربعين بعد سن البلوغ.

وعموماً وبغض النظر عما يحدث من تناقص في أهل العطاء، إما بالحذف أو الموت فإن موارد الدولة وميزانيتها العامة لا تفي بمتطلبات ذلك، خاصة إذا علمنا أن العربي كثير الإنجاب وتحتاج مثل هذه العملية إلى متسع من الوقت، واستقرار في الوضع حتى يععم العطاء على الجميع أطفالاً ونساءً ورجالاً.

وخلاصة الأمر: أن الخليفة عمر راعي تدرج سن الطفل وازدياد حاجاته الحيوية بالزياد في عطائهم بعد الفطام إلى العشرات، ليقفل من شواغل الآباء بالسعي في توفير حاجات أبناهم، حتى يتفرغوا بالتالي إلى جهاد أعدائهم.

4- موقفه من البناء والإنفاق عليه:

ومالته إلى محبى يمنعه من بناء غيرها فوق دار الإمارة

-365-

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: لما قدم الحجاج بن يوسف العراق واليا أخبر أن زياد يبني دار الإمارة بالبصرة، فأراد أن يذهب ذكره منها بيناتها بالأجر والجص، فهدمها، فقيل له إن نفقتها عظيمة وتزيد من ذكر زياد فتركها، فلم تكن بعد ذلك دار إمارة بالبصرة حتى ولي سليمان بن عبد الملك صالح بن عبد الرحمن على خراج العراق، فأخبره بأمر دار الإمارة. فأمره بإعانتها فبناها بالجص والأجر على أساسها الأول. فلما ولي عمر الخلافة ولي عدي بن أرطاة ولاية البصرة، فأراد أن يبني فوقها عُرقاً، فكتب إليه عمر:

⁽¹⁾ الطبري: الفائق في غريب الحديث، ج3، ص129.

- تاريخ الطبري، ج6، ص571

سنة خمائس: الإدارة في العصر الأموي، ص271.

«هَبْلَتَكَ (1) أمك يا ابن أم (2) عدي: (3) أيعجز عنك منزل وسع زيادا (4) وآل زيادا؟!» (5).

فأمسك عدي عن إتمام تلك الغرغرة حتى ولي سليمان بن علي البصرة لأبي العباس بن علي، بنى على ما كان عدي قد رفعه من حيطان الغرغرة، فلما تولى هارون الرشيد الخلافة أدخلها في قبلة المسجد.

رحمة علي محدي في إصلاح صدوق مسجد البصرة

-366-

رسالة عدي إلى عمر: وقال عبد الرحمن بن الحسن فيما يرويه عن والده: «أن عدي بن أرطاة كتب إلى عمر بن عبد العزيز - وهو عامله على البصرة - في صدوق في مسجد البصرة».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إنك كتبت إلي في صدوق في مسجد البصرة تستشيرني في بنيتها، فادع عدولا من المسلمين من أهل الخير، فينظرون في تلك الصدوق، ولا تجاوزها إلى غيرها، فإني لم أجد للبنين في مال الله حقا» (6).

ما كتب به عمر هنا من أنه ليس للبنين في مال الله حقا، فيه نظر بل هناك حق في ذلك للكثير من الأبنية التي يرهب بها أعداء الله، كالحصون، والخنادق، والموانئ، وتكنات الجند، إضافة إلى أماكن العبادة، ولكن يبدو أن القصد من وراء ما كتب به، أن لا يكون بإقراط، وسيأتي في التعليق لاحقا ما يوضح سياسته تجاه البناء، ويؤكد ما ذكرناه، وأنه قد قام بإنجاز العديد من البناءات العامة.

(1) -هَبْلَتَكَ أمك: أي تكلتك، ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 686، مادة: (هبل).

(2) -عدي: هو ابن عم... ولعله خطأ مسمي إن لم يكن تصحيف.

(3) -عنه: وأعجز عنك مساكن وسعت زيادا ولبنه؟

(4) -زياد بن أبيه: ولد عام الهجرة بالطائف، كان من شيعة الإمام علي (عليه السلام) ثم استقله معاوية إلى جانبه وولاه البصرة سنة 45هـ ثم أسند إليه الكوفة بعد وفاة المغيرة سنة 50هـ. تولى بالكوفة سنة 53هـ، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 1، ص 70-71، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 409 وما بعدها.

(5) -قضية: المعارف، ص 346-348.

(6) -بيلاندي: فتوح البلدان، ص 340.

-بيلاندي: لسلب الأثواب، ج 8، ص 149-150 والرواية عن المدائني.

-بيلاندي: معجم البلدان، ج 1، ص 434، مادة: (البصرة).

(7) -سكن أبي الدنيا: قصر الأمل، ص 208.

رحه على عامل حمص لما استأطبه في إصلاح حصنها

-367-

رسالة عامل حمص: وقال ابن قتيبة: كتب عامل⁽¹⁾ لعمر بن عبد العزيز إليه: «إن مدينة حمص قد تهدم حصنها، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في إصلاحه». رد عمر عليه: «فكتب إليه: أما بعد فحصنها بالعدل، والسلام⁽²⁾».

رواية أخرى للنس السابق

-367-

رسالة أهل حمص إلى عمر: أما ابن منظور، فذكر نصاً آخر باختلاف طفيف عما سبق قال: إن أهل حمص رفعوا قصة إلى عمر بن عبد العزيز: «إن مدينتنا قد خربَ حصنها»⁽³⁾. رد عمر عليهم: «فوقع في قصتهم إلى الأمير: أبنها بالعدل، ونق طرفاتها من الأذى⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

لا شك أن فيما ذكر ابن منظور عن أهل حمص وشكايتهم هم الآخرون إلى عمر بما حل بحصنهم يحتمل جانباً من الصواب، إذ يكون الوالي قد طلب منهم ذلك تدعيماً وتركياً لما كتب به هو الآخر، كالذي كان من عدي بن أرطاة لما طلب من أهل البصرة أن يكتبوا إلى الخليفة يطلبون منه حفر نهر لهم، كما سنذكر ذلك لاحقاً، فكتب إلى الأمير يأذن له بذلك.

رواية أخرى لما سبق

-367ب-

رسالة العامل إلى عمر: أما اليعقوبي فأورد رواية أخرى تتفق إلى حد بعيد مع ما سبق، إلا أنه لم يشر إلى الجهة التي كتبت ذلك، قال الزهري: «دخلت على عمر بن عبد العزيز يوماً فبينما أنا عنده، إذ أتاه كتاب من عامل له يخبره:

⁽¹⁾ عامل حمص هو: يزيد بن حصين السكوني موت ترجمته في لباب القاموس عند ذكرنا للرسالة رقم: 184.

⁽²⁾ حصون الأخبار، ج1، ص13. والرواية دون سند، القمالي: خلاص الخصال، ص87.

⁽³⁾ ابن عبد ربه: الرواية الثانية غالباً من ذكر رسالة أهل حمص - إن صح أنها لهم -.

⁽⁴⁾ عنده: من الظلم.

⁽⁵⁾ مستنصر تاريخ دمشق، ج29، ص285، ابن عبد ربه: المعتمد الفريد، الرواية الثالثة، ج4، ص208-209، الرواية الرابعة، ج6، ص

223، وكلاماً دون سند، ولم يشر إلى من كتب بذلك سوى ما ذكره أن هملًا كتب له فرد عليه بالذي ذكر

أن مدينتهم قد احتاجت إلى مرمة»
 رد عمر عليه: «فقلت له: إن بعض عمال علي بن أبي طالب كتب بمثل هذا، وكتب إليه:
 أما بعد، فحصنها بالعدل، ونق طرقها من الجور».
 فكتب بذلك عمر إلى عامله⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-367ج-

رسالة العامل إلى عمر: أما أبو نعيم فأورد رواية أخرى أكثر تماسكا وصوابا عما سبق من الروايات، فعن عبد العزيز⁽²⁾ قال: كتب بعض عمال عمر بن عبد العزيز إليه:
 «⁽³⁾ أما بعد، فإن مدينتنا قد خربت، فإن رأى أمير المؤمنين أن يقطع لها مالا يرمها⁽⁴⁾
 به فعل».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أما بعد⁽⁵⁾، فقد فهمت كتابك وما ذكرت أن مدينتكم قد خربت،⁽⁶⁾ فإذا قرأت كتابي هذا
⁽⁷⁾ فحصنها بالعدل، ونق طرقها من الظلم، فإنه مرمتها⁽⁸⁾، والسلام»⁽⁹⁾.

تلك هي مختلف الروايات لهذا الذي ذكرت بعض المصادر أنه قد كتب به إلى عامل حمص،
 وسكنت أخرى عن الإشارة إلى من كتب بالذي كتب به، والذي في تقديرنا: أن كل ما سبق
 من روايات هي رواية واحدة تتعلق بترميم حصن حمص.

⁽¹⁾ تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 306.

⁽²⁾ قال محيي الدين عبد الحميد في هامش تاريخ الخلفاء: أنه ابن عمر بن عبد العزيز، ولم تذكر ذلك المصادر التي أوردت الرواية.

⁽³⁾ البلاذري: «إن مدينتنا تحتاج إلى مرمة»، ابن عبد ربه: للرواية الأولى له خاتمة من ذكر رسالة العامل.

⁽⁴⁾ ابن أبي الدنيا: «أن مدينتنا قد تصدعت»

⁽⁵⁾ ابن منظور: ابن الجوزي الميسوبي: «مرمها»، ابن رجب: «ممرها»

⁽⁶⁾ البلاذري: «أما بعد فقد بلغني كتابك وفهمت ما ذكرت فيه، فحصن...»، ابن منظور: «أما بعد فحصنها...».

⁽⁷⁾ الميسوبي: بداية رد عمر: «إذا قرأت»

⁽⁸⁾ البلاذري: «فحصن مدينتك بالعدل ونقها من الظلم، والسلام».

⁽⁹⁾ ابن أبي الدنيا: بداية رد عمر: «حصنها بالتقوى، وطهروا طرقها من الظلم» وتنتهي روايته.

ابن عبد ربه: الرواية الأولى: بداية رد عمر: «حصنها بالعدل، ونق طرقها من الظلم» وتنتهي.

الرواية الثالثة له: «حصنها ونصك بتقوى الله» وتنتهي، ابن رجب: «فأحصنها».

⁽¹⁰⁾ ابن رجب: «ما رحمها» ولعلها مصحفة أو خطأ مطبعي.

⁽¹¹⁾ لیسو نسیم: الحلیة، ج 5، ص 305، البلاذري: فمصاب الأشراف، ج 8، ص 130، والرواية عن أبي القتيبان، ابن الجوزي: سيرة عمر،

ص 110، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 115 والرواية هذه هو: ابن عثمة.

أما ما يلاحظ على هذه الروايات: أنها تتفق جميعا على عدم تخصيص الخليفة له مبلغ مالي لترميم حائط المدينة، أو حصنها، إلا أننا يمكن أن نقول: أن الخليفة استغل المناسبة كما هي عادته ليتخذها مدخلا ليسدي له هذه الموعظة، منبها إياه إلى ضرورة الاهتمام بإقامة العدل بين الناس، فنع الحصن هو، وإلا فإن الحصون لا تدفع شرا، ولا تجلب خيرا، إن كان داخل المدينة يموج ظلما وعدوانا، ثم خصص له الخليفة ما طلب لترميم ما كتب في شأنه هذا الوالي.

رحمه على السمح بن مالك بأذن له ببناء سور قرطبة وقطرتما

-368-

قام السمح بن مالك الوالي الجديد على الأندلس -100-102هـ- بتنفيذ ما أوصاه به الخليفة بقدر ما وسعته طاقته، وما أتاحت له ظروف هذا الثغر⁽¹⁾، وكان مرجعه في ذلك أمير المؤمنين في كل أمر يشكل عليه.

رسالة السمح إلى عمر: من ذلك أنه كتب إليه يعلمه ويستشير قائله:

«أن مدينة قرطبة⁽²⁾ قد تهدمت من ناحية غربها، وكان لها جسر يعبر عليه نهرها - ووصفه بخصوله⁽³⁾ وامتناعه من الخوض الشتاء عامة- فإن أمرني أمير المؤمنين ببناء سور المدينة فعلت فإن قبلي قوة على ذلك من خراجها بعد عطايا الجند، ونفقات الجهاد، وإن أحب صرفت صخر ذلك السور فبنيت جسرهم»⁽⁴⁾.

رد الخليفة عليهم: ⁽⁵⁾ «فيقال - والله أعلم - أن عمر - رحمه الله - أمر:

⁽¹⁾ ابن أبي الدنيا: قصر الأمل، ص 208-209، والراوي هو محمد بن عبد الله العقيلي.

⁽²⁾ ابن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ج 4، ص 208-209 وليس لروايته سند. والروايتان: الثالثة والرابعة مضطرت.

⁽³⁾ ابن رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص 81، وليس لروايته سند.

⁽⁴⁾ الخطر كلامنا على سبيل الخليفة نحو أرض الأندلس في أول الفصل الثاني من هذا الباب.

⁽⁵⁾ قرطبة: مدينة عظيمة تتوسط الأندلس كانت مقر حكم القوط ومن بعدهم المسلمين، اشتهرت بكثرة علمائها وسعة بنيانها.

سجلت: معجم البلدان، ج 4، ص 324-325، مادة: (قرطبة)

ولمزيد من التفاصيل لوصف المدينة وقطرتما انظر:

- المغربي: نفع الطبيب، ج 1، ص 455 وما بعدها، 480 وما بعدها.

⁽⁶⁾ حمل البناء خمولا، إذ صفا وزالت آثاره، لسان العرب، م 11، ص 221 مادة: (حمل).

⁽⁷⁾ أخبار مجموعة في فتح الأندلس لجهول، ص 30-31.

⁽⁸⁾ الحسن صدراوي: طي سنة 101 ورد كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز على السمح بن مالك وأمره ببناء القنطرة بصخر السور

وبناء السور بالبن.

«ببنيان القنطرة بصخر السور، وأن يبنى السور باللبن، إذ لا يجد له صخرا»⁽¹⁾.
 رده على فرتونة بعدما بأنه كتب إلى أيوب بأمره ببناء حائطها

-369-

سمع القاصي والداني، والضعيف والقوي بعدل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
 منهم امرأة سوداء خاملة الذكر في مصر تدعى فرتونة.
 رسالة فرتونة إلى عمر: إذ قال ابن عبد الحكم: «وكان بريد عمر بن عبد العزيز لا
 يعطيه أحد من الناس إذا خرج كتابا إلا حملة، فخرج بريد من مصر فدفعت إليه فرتونة⁽²⁾
 السوداء مولاة ذي أصبح كتابا تذكر فيه:

أن لها حائطا قصيرا، وأنه يفتح عليها منه فيسرق دجاجها»⁽³⁾.
 رد عمر عليها: «فكتب إليها.

بسم الله الرحمن الرحيم. من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى فرتونة السوداء مولاة
 ذي أصبح.

بلغني كتابك وما ذكرت ممن قصر حائطك، وأنه يدخل عليك منه فيسرق دجاجك.
 فقد كتبت لك كتابا إلى أيوب بن شرحبيل - وكان أيوب على صلاة مصر وحربها⁽⁴⁾ -
 أمره: أن يبني لك ذلك حتى يحصنه لك مما تخافين - إن شاء الله - والسلام»⁽⁵⁾.
 رسالته إلى أيوب بأمره بتحصين حائط فرتونة السوداء

-370-

«وكتب إلى أيوب بن شرحبيل:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى ابن شرحبيل أما بعد.

فإن فرتونة مولاة ذي أصبح كتبت إلي تذكر قصر حائطها، وأنه يسرق منه دجاجها
 وتسال تحصينه لها. فإذا جاءك كتابي هذا فاركب أنت بنفسك إليه حتى تحصنه لها»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أخبار مجموعة لمجهول، ص 31.

⁽²⁾ ابن عسكري: البيان المنزوب، ج 2، ص 26، وليس لروايتها سند.

⁽³⁾ والنظر ابن حبان، نقلًا عن المقرئ: نفع الطيب، ج 3، ص 15.

⁽⁴⁾ فرتونة السوداء، لم أعر لها على ترجمة.

⁽⁵⁾ أسيرة عمر، ص 62.

⁽⁶⁾ كتابي المصدر، وهي جملة معترضة تعرف بوظيفة الرجل الذي موت ترجمته في الباب الرابع في الرسالة رقم: 127.

⁽⁷⁾ أسيرة عمر، ص 62.

⁽⁸⁾ ابن عبد الحكم: للمصدر نفسه، ص 62-63.

فلما جاء الكتاب إلى أيوب ركب بدينه حتى أتى الجيزة يسأل عن فرتونة حتى وقع عليها، وإذا هي سوداء مسكينة، فأعلمها بما كتب به أمير المؤمنين فيها وحصنه لها». تلك هي سياسة الرشد التي إنتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز في المسلمين، التي تكلاً الضعيف بالخصوص وتحميه، رجلاً كان أو امرأة ولو كانت مغمورة كفرتونة السوداء. ومما سبق ذكره تتبلور سياسة أمير المؤمنين تجاه البناء، فقد كانت سنة رسول الله ﷺ (1) والخلفاء الراشدين من بعده أسوته، بالخصوص جده الفاروق (2) والإمام علي (3) ﷺ من ذلك أنه قال: «سنة رسول الله ﷺ خير من الدنيا وما فيها» (4)، فلم يضع لبنة على لبنة، فيما يخص مصلحة نفسه بعد استخلافه، ويؤكد هذه الحقيقة المهاجر بن يزيد حيث قال: «ما أخذت بناء، ولقد رأيت عتبة له خربت، فكلم في إصلاحها».

فقال لمولاه مزاحم: «هل لك أن نتركها فنخرج من الدنيا ولم نحدث شيئاً» (5).

ثم أصلحت بعد ذلك، فدعا من أصلحها فعاتبه على ما فعل (6).

بل زهد في كل شيء، حيث جاء في السيرة التي ألفها عنه ابن عبد الحكم قوله عنه: «ولم يحدث عمر بن عبد العزيز منذ ولى دابة، ولا امرأة ولا جارية حتى لحق بالله» (7).

جاءت هذه السياسة منه نحو ذلك كنتيجة طبيعية لسيرة الزهد التي ألزم بها نفسه وصيغ بها فترة حكمه بحثه لأعدائه على إحتدائها، وهدفه في الوقت نفسه، جعله منهم أن يكونوا أسوة للجماهير بسياستها بالقنوة، وبالتالي الحد من الظواهر التي كانت تترى بمكانة الخلفاء وأعدائهم لدى الأمة، والتقليل أيضاً من سياسة الإسراف في الإنفاق فيما لا يعود على الأمة بالفائدة.

(1) السنن للترمذي: ج 4، ص 561-562 (كتاب صفة القبة).

(2) سنن ابن ماجه، م 2، ص 1393-1394 (كتاب الزهد. باب: في البناء والخراب).

(3) السنن لمي الدنيا: تمر الأمل، ص 172، 182، 183.

(4) ابن سعد: الطبقات، م 3، ق 1، ص 220، م 8، ص 357.

(5) ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 18، ص 28.

(6) سنن كثير: البداية والنهاية، ج 8، ص 3 فقد تشابهت لومره مع لومره جده، وأقوله مع لومره الإمام علي.

(7) سنن أبي الدنيا: المصدر السابق، ص 208.

(8) سنن أبي الدنيا: المصدر السابق، ص 208.

(9) سنن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 136.

(10) المصدر السابق، ص 49.

وفي هذا الاتجاه حاول تجريد مسجد دمشق من زخارفه، فكلمه أعيان المدينة في الأمر، وناشدوه ألا يفعل، فأقلع عما أراد عمله، إلا أنه أمر أن تغطى جدرانها بستائر حتى لا تحول هذه الزخارف القلوب عن الخشوع، ثم أمر بعد ذلك برفع تلك الستائر لما تبين له وجه المصلحة في ذلك، لما اندهش وفد الروم من روعة البناء وجمال الزخرفة الأخاذة، وقد كانوا يظنون أن العرب لا يقدرّون على بناء مثل هذا، وأن مدة بقائهم في الشام لا تطول⁽¹⁾.

إلا أن الخليفة له موقف آخر تجاه البناء الذي يخدم المصلحة العامة للأمة، إلا أنه كان إذا أمر ببناء بناء كانت تعليماته أن يكون بناء قاصدا مرفوعة بموعظة حسنة مستغلا في ذلك الحدث ليكون للموعظة أثرا على القلوب والنفوس، كما سبق ذكر ذلك عنه، وتكرر منه ذلك كثيرا في هذا البحث.

وفي هذا السبيل أمر السمع بن مالك ببناء قنطرة قرطبة وسورها، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وكذا أمره لسليمان بن أبي السري ببناء خانات للمسافرين في طريق خراسان، وتقديم للمساعدات إليهم⁽²⁾.

وأمر أيضا ببناء مسجد لأهل المصيصة في الشغور الشامية وصهريجا لهم لحفظ المياه⁽³⁾. وأكمل بناء مسجد الرملة بفلسطين، ولكن دون ما كان سليمان بن عبد الملك يتمنى أن يكون عليه⁽⁴⁾.

وأعاد بناء وتحصين مدينة اللاديقية بعدما هتمها الروم في أحد غاراتهم المباغثة عليها سنة مائة للهجرة⁽⁵⁾.

وأن لابن بكر بن حزم ببناء مسجد أخوال رسول الله ﷺ⁽⁶⁾. وهناك منجزات أخرى منتشرة في ثنايا هذا البحث تصب في هذا السبيل، إضافة إلى ما قام به في المجال الزراعي وخدمة الأرض بتشجيعه لإحياء الأراضي كما سبق ذكر ذلك عنه، وكذا حفر الآبار وشق الأنهار، كما هو واضح في أوامرها الآتية

¹ - انظر تفاصيل ذلك عند ذكرنا للرسالة رقم: 758.

² - انظر الرسالة رقم: 267-267.

³ - سبلانري: فتوح البلدان، ص 166.

⁴ - حمله بن جعفر: الفرج، ص 302.

⁵ - سبلانري: المصدر السابق، ص 135.

⁶ - انظر الرسالة رقم: 168-168.

وفي ختام هذا التعليق نشير إلى أن ما ذكره ابن شداد من أن عمر قد بنى بخصاصة قُصراً له من الحصن، كثيراً ما كان ينزل به⁽¹⁾، فمن المرجح إن صححت الرواية- أن ذلك كان قبل أن يستخلف.

5- الاتفاق على مياه الخروب:

رسالة إلى عدي بأمره بحفر نهر لأهل البصرة

-371-

لقي أهل البصرة بعد تأسيسها سنة 4هـ مصاعب جمة نتيجة لقلّة المياه العذبة بها، وطرح الأحنف بن قيس على الفاروق -رضي الله عنهما- في أحد زيارته مع وفد البصرة إلى المدينة، المشكلة عليه، فعندها أمر أبا موسى الأشعري أن يحفر لهم نهراً، فحفر نهر الإجانة، ثم تكرر حفر الأنهار لهم بعد ذلك على أيدي الولاة⁽²⁾، حتى كانت خلافة عمر بن عبد العزيز.

رسالة عدي وأهل البصرة إلى عمر يطلبون منه حفر نهر لهم: حيث حدث جماعة من أهل البصرة البلاذري فقالوا:

«كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز، وأمر أهل البصرة أن يكتبوا في حفر نهر لهم، فكتب إليه وكيع بن أبي سود التميمي⁽³⁾:

أنتك إن لم تحفر لنا نهراً فما البصرة لنا بدار»⁽⁴⁾.

أمر عمر لعدي بحفر نهر لهم:

«فكتب عمر يأذن له في حفر نهر».

ولم يرو نص الرسالة.

أحفر لهم نهراً سُمي باسمه، وحضر تدشينه الحسن البصري⁽⁵⁾.

⁽¹⁾-الأعلاق: الخطيرة، ج 1، ق 1، ص 28.

⁽²⁾-البلاذري: فتوح البلدان، ص 346-347، ونظر ما تلاها في ما يتعلق بالمشاريع المائية التي أنجزت عبر مختلف المراحل التاريخية.

سيفوت: معجم البلدان، ج 5، ص 316-317 مادة: (نهر الإجانة).

⁽³⁾-وكيع بن حسان بن قيس بن أبي سود التميمي: أحد أعوان قتيبة بن مسلم في فتوحه لهما وراء النهر، كتبت له لهما بعد يد في التأمير

على قله عندما أعلن خلعهم لسليمان، ثم ولاء على خراسان لمدة سبعة أشهر، ثم عز له وعين مكاته يزيد بن المهلب سنة 97هـ—

تاريخ الطبري، ج 6، ص 512 وما بعدها. حوادث سنتي 96-97هـ، البلاذري: المصدر السابق، ص 408-410.

⁽⁴⁾-البلاذري: المصدر نفسه، ص 359.

⁽⁵⁾-المصدر نفسه، ص 359.

ويذكر البلاذري في قول آخر: أن حجاج التميمي في ذلك الأضرار بهز بن يزيد بن المهلب نفسه، ص 359.

رَدَّ عَلِيٌّ عَدِيَّيْ لَمَّا أَخْبَرَهُ بِهَلَاةِ حَضْرَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ بَعْدَ مَقْتَلِهِ لِلنَّهْرِ

-372-

رسالة عدي إلى عمر: قال ياقوت: لما فرغ عدي من حفر النهر كتب إلى عمر بن عبد العزيز: «إني⁽¹⁾ احتفرت لأهل البصرة نهرا عذب به مشربهم وجادت عليه أموالهم، فلم أر لهم على ذلك شكرا، فإن أذنت لي قسمت⁽²⁾ عليهم ما أنفقته عليه». رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إني لأحسب أهل البصرة⁽³⁾ عند حفرك هذا النهر خلوا من رجل يشرب منه، يقول⁽⁴⁾: -الحمد لله-⁽⁵⁾ وإن الله عز وجل قد رضي بنا شكرا، فارض بنا شكرا من حفر نهرك»⁽⁶⁾. فرق كبير بين الرجلين فعدي يرغب في الشكر وديوع الذكر، وأمير المؤمنين لا يريد من وراء ذلك جزاء ولا شكورا، فالشكر لله وحده فهو المنعم المتفضل.

رَدَّ عَلِيٌّ عَدِيَّيْ لَمَّا أَخْبَرَهُ بِهَلَاةِ نَعْمِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ

-373-

رسالة عدي إلى عمر: بعد فترة قصيرة من استخلاف عمر بن عبد العزيز بدأت أحوال المجتمع تتحسن، والخيرات تزداد، بالخصوص في العراق الذي عانى أهله من الظلم والحرمان ما عانوا، إضافة إلى الفتن والثورات التي ما كانت تتوقف إلا لتثور من جديد. وكدليل على هذا التحسن ما حصل في البصرة، حيث قال أبو هاشم الرماني: أن عديا كتب إلى عمر بن عبد العزيز:

«إن⁽⁷⁾ الناس قد أصابوا من الخير خيرا حتى كانوا⁽⁸⁾ أن يبظروا».

⁽¹⁾ -الطرشوشي: بذله روايته: حفرت لأهل البصرة عذب لهم مشربه».

⁽²⁾ -عنه: قسمت ما أنفقته عليه».

⁽³⁾ -الطرشوشي: «خلوا من رجل...».

⁽⁴⁾ -عنه: «من رجل قال...».

⁽⁵⁾ -عنه: «...حين حفر هذا النهر، وأنا قد رضيتها الله شكرا من جنته، فارض بها شكرا من نهرك، والسلام».

⁽⁶⁾ -مسجم البلدان، ج 5، ص 321، مادة: (نهر عدي).

⁽⁷⁾ -الطرشوشي: «سراج الطوك، ص 317».

⁽⁸⁾ -السيني معد: «إن أهل البصرة قد أصابهم من...».

عن عبد الحكم: «وقد أصاب الناس من الخير».

-بلاندي: «إن الناس أصابوا حسبا وخيرا كانوا يبظرون له».

⁽⁹⁾ -السيني معد: «فثبت أن».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

«إن الله - تبارك وتعالى - حين⁽¹⁾ أدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار رضي من الجنة أن قالوا⁽²⁾: ﴿الحمد لله﴾⁽³⁾.
فمر من قبلك أن⁽⁴⁾ يحمدا الله»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1373-

رسالة عدي إلى عمر: في حين قال إبراهيم بن هشام⁽⁶⁾: أن والده أخيره عن جده يحيى

بن يحيى الغساني الذي قال: «كتب بعض عمال عمر إليه يقول في كتابه:

«⁽⁷⁾يا أمير المؤمنين! إني بأرض قد [كثرت] ⁽⁹⁾فيها النعم⁽¹⁰⁾، حتى لقد أشفقت على

من قبلي⁽¹¹⁾ من أهلها ضعف الشكر».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إني قد⁽¹²⁾ كنت أراك أعلم بالله مما⁽¹³⁾ أتت! ⁽¹⁴⁾إن الله لم ينعم على عبد⁽¹⁵⁾ نعمة

⁽¹⁾البلاذري: «إن الله رضي من أهل الجنة حين دخلوها بأن».

غير سعد: «إن الله رضي من أهل الجنة حين أدخلهم الجنة أن».

⁽²⁾البلاذري: «حين قالوا: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. ابن عبد الحكم: «حين قالوا: ﴿الحمد لله الذي صدقنا وعد...﴾».

⁽³⁾سورة الزمر، الآية: 74-75.

⁽⁴⁾غير سعد: «فليحمدا» ، البلاذري: «أن يحمدا الله على ما أتاهم حين شاء الله - وتسلم».

⁽⁵⁾غير أبي الدنيا: كتاب الأثراف، ص 182-183 ، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 282 ، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 159.

ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 164، ولا سند لروايته.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، الرواية الثانية، ج 16، ص 291-292 والأولى هي الألفية بعد الرواية فتالية.

⁽⁶⁾عبد بن الجوزي: «إبراهيم بن يحيى» وعند الملاء: «عبد أبي يحيى» وفي تفسير ابن كثير: «إبراهيم بن يحيى بن هشام».

⁽⁷⁾ابن كثير: لم ترد عنده رسالة عدي.

⁽⁸⁾الملاء: «إن أرضي لقي فأبها قد...» ، ابن عبد ربه: بداية رويته: «إني بأرض كثرت...».

⁽⁹⁾غير الحلية: كثير، وما أثبت من العقد وسيرة عمر لابن الجوزي، والملاء.

⁽¹⁰⁾ابن عبد ربه: «وقد خفت على...»، الملاء: «حتى أشفقت».

⁽¹¹⁾ابن عبد ربه: «من المسلمين قلة الشكر، والضعف منه...»

الملاء: «فيها ضعف...»

⁽¹²⁾الملاء: «إني كنت...»

⁽¹³⁾ابن الجوزي: الملاء، «صا لنت...» ناقصة عندهما.

⁽¹⁴⁾ألفية رد عمر عند ابن عبد ربه. وابن كثير، وعند الأول: «إن الله تعالى».

⁽¹⁵⁾الملاء: «صده نعمة»

ابن عبد ربه: «على قوم نعموا فعمدوه عليها إلا كان ما أطروه، أكثر مما أخذوا، واعتبر ذلك قول الله تعالى...».

فحمد الله عليها، إلا كان حمده أفضل من نعمه، لو كنت لا تعرف ذلك إلا في (1) كتاب الله المنزل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (2)، وأي (3) نعمة أفضل مما أوتي داود وسليمان؟! (4).
وقال الله تعالى: ﴿وَمِيقَ الْيَوْمِ نَأْتُوا رَبَّنَا إِلَى الْجَنَّةِ ذُكْرًا فَتَىٰ إِذَا جَاءُوهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (5). وأي نعمة أفضل من دخول الجنة؟! (6).

رواية أخرى لما سبق

-373ب-

رسالة عبد الحميد والعنسوية إليه المرسلة إلى عمر: في حين نكر ابن منظور رواية أخرى، حيث قال: أن عبد الحميد بن عبد الرحمن كتب إلى عمر بن عبد العزيز: «أما بعد، يا أمير المؤمنين! فإن الناس قد أصابوا من الخير قبلنا خيرا كثيرا، حتى لقد تخوفت أن ذلك سيظغيهم».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أما بعد، فإن الله ﷻ لما أدخل أهل الجنة الجنة، وأسكنهم داره، وأحلهم جواره رضى منهم بأن قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (7). فأمر من قبلك أن يحملوا الله على ما رزقهم» (8).

هذا الذي نسب إلى عبد الحميد مشكوك في أمره، إذ من غير المعقول أن يحصل هذا لتطابق فيما نسب إليه، وما كتب به عدي إلى الخليفة، حتى يبدو وكأنهما اشتركا في ذلك. ومن ثم فإن اللوم لا يقع إلا على الرواة أو النساخ.

(1) السلاء: طي الكتاب المنزل...».

(2) سورة النمل، الآية: 15.

(3) ابن الجوزي، السلاء، من قوله: «وأي نعمة... إلى... وسليمان» ناقصة عندهما، وما بعدها مقال الله: «...» ابن عبد ربه، ابن كثير: نهاية روايتهما.

(4) سورة الزمر، الآية: 74-75 وعند السلاء: «في قوله: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا وَنَحْنُ﴾».

(5) أبو نعيم: الحلية، ج5، ص293، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص274.

(6) السلاء: الكتاب الجامع، ج2، ص489.

(7) ابن عبد ربه: المقدم الفريد، ج1، ص278.

(8) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج5، ص225.

(9) سورة الفاتحة، الآية: 2.

(10) مستشرق تارخ دمشق، ج14، ص173 وهي دون سند.

إلا أنه وللإشارة، فإن الوضع العام في الكوفة مقر ولاية عبد الحميد هو الآخر قد تحسن، وموارد الخزينة قد كثرت حتى أنه راسل الخليفة يسأله عما يفعل بالفانض من الأموال⁽¹⁾.

أما ما يمكن ملاحظته على إعلام عدي للخليفة بوفرة الخيرات، فإنه -في نظرنا- أراد أن يتقرب إليه بأثار نجاحه في الإقليم ليزداد حضوة عنده، وإلا فما الداعي إلى اطلاع الخليفة على ما حصل، وهو الأمر الذي كانت تهدف إليه سياسته الراشدة، طوال خلافته؟

وخلاصة الأمر، أن تحسن أحوال المجتمع وكثرة خيراته لم يقتصر على أهل البصرة فقط، بل كان شاملاً بدرجات مختلفة في كل أقاليم الدولة وولاياتها، كنا قد أشرنا إلى بعض تلك في آثار تطبيق فريضة الزكاة⁽²⁾ وكذا في باب رسائل الدعوة والجهاد⁽³⁾، فإقليم خراسان مثلاً فاضت أمواله عن أهله بعد أعطيات الجند، رغم ما أضيف إلى الديوان ممن كان قد أسلم من أهله، وممن كان يغزو بلا عطاء ولا رزق⁽⁴⁾، ومثل ذلك أهل الكوفة⁽⁵⁾.

والحق يقال: أن تحسن أحوال المجتمع لم تكن إلا نتيجة منطقية لسياسة الرفق والإحسان والعدل التي ميزت حكمه، إضافة تكامل سياسته الإصلاحية التي خاضها في مختلف الميادين الدينية والإدارية والاجتماعية والقضائية، والسياسية، والسلم والحرب، وفي الاقتصاد، ودعم تلك بالحرية في كافة مظاهرها التي أتاحتها للجماهير بمختلف فئاتها وتياراتها السياسية، لأن تقول ما تشاء، وتنتقد ما تشاء ومن تشاء، من الخليفة إلى أدنى مسؤول في الدولة، وأن تتحرك بحرية دون ملاحقة لها أو ضغوط أو قيود عليها، وكان للأمن والاستقرار الذين مدأ رواقهما في أقاليم الدولة كثر لهذه السياسة الناجحة، سبب في الأزدار الذي حصل.

⁽¹⁾ -انظر لرسائل رقم: 352-355.

⁽²⁾ -انظر ذلك في نهاية الفصل الثاني من الباب الخامس الخاص بالمعاملات. من 628-631.

⁽³⁾ -انظر لرسائل رقم: 702 إلى 715 وتعليق عليها.

⁽⁴⁾ -انظر لرسالة رقم: 358، 359 وتعليق عليهما، وكذا لرسائل رقم: 713، 714، 715 وتعليقنا عليها.

⁽⁵⁾ -انظر لرسائل من رقم: 352 إلى 355.

الربيع السابع:

رمائل أمير المؤمنين الخاصة بالقضاء

جامعة الأميرة
عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير

الفصل الأول:

دعوات أمير المؤمنين الخاصة بأصول القضية

ومناهج الأحكام وترتيب القضاء

العلوم الإسلامية

الفصل الأول: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بأصول الأخضية ومناهج الأحكام وترتيب القضاة:

1- تمهيد: حياة أمير المؤمنين القضاة:

حب العدل والإنصاف، ونصرة الحق ركيزة جُبلت عليها نفس الخليفة عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- أثراها بالعلم والعمل⁽¹⁾، كما أهلته تجربة ولايته على الحجاز. حيث كشفت أمامه أفاق أوسع وأرحب بإحاطته بإسرار وسبل بسط العدل ونصرة الحق، ومقاومة الظلم والعدوان، أما بعد استخلافه فحدث عنه ولا حرج، حيث عمل على حشد جميع الإمكانيات وتسخير جميع الطاقات، واعتماد كل الأسباب لإحقاق الحق وإبطال الباطل، بكل ما تعنيه هاتان الكلمتان من معنى ومفهوم أوسع وأشمل، الذي كان أمنيته، وأصبح حقيقة قائمة كانت تتلج صدره حيث عبر عنها في أحد أقواله حيث قال: «إذا وافق الحق الهوى، فهو ألد من الشهيد»⁽²⁾. لقد كان يدرك تمام الإدراك مدى شدة ثقل الباطل والظلم الجائمين على صنور الجماهير التي عانت الأمرين من ذلك، فحررها من المظالم والمغارم، وقد مرت معنا فيما سبق نماذج عديدة وكثيرة في هذا الشأن، وستمر لاحقاً.

كان أمير المؤمنين عمر يدرك رغم ما حقق من منجزات في شتى المجالات -على قصر خلافته- أنه لا يستطيع تحقيق ما يصبوا إليه، فقد قال عنه ميمون بن مهران أحد قضائته: «سمعت عمر بن عبد العزيز قال: لو أقت فيكم خمسين عاماً ما استكملت العزل»⁽³⁾. بل أنه كان على دراية تامة بأن العدل المطلق في الدنيا نسبي، ولا يتحقق إلا على يد الله -عز وجل- يوم القيامة⁽⁴⁾.

كان أول ما أولاه اهتمامه البالغ منذ الأيام الأولى لاستخلافه، أن أباح حرية الكلام التي جعلها قاعدة أساسية من قواعد سياسته للأمة⁽⁵⁾.

(1) انظر كلامنا على نشأته وإيمانه على طلب العلم في الفصل الأول من الباب الأول، وكذا تمهيد الباب الثاني.

(2) ابن سعد: الطبقات، م، ص 271.

(3) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 278.

(4) ابن منظور: مختصر تلويح دمشق، ج 19، ص 113.

(5) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 200.

(6) انظر رسالته إلى عدي رقم: 49.

(7) ابن سعد: المصدر السابق، م، ص 254.

حيث أباح للجماهير أن تنتقد من نشاء وفق الحق والعدل، فأعماله وأعمال معاونيه ملك مشاع لها ما داموا نوابها وفي خدمتها، فكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى نجاحه في حكمه للأمة التي تعاونت معه برغبة صادقة ومخلصة غير مغلفة بالتفاق، سواء في الأقوال أو الأعمال، ومن ثم بنت أمامه مشاكلها على حقيقتها، والتي عولجت بالحلول الصائبة السديدة فتعافت الأمة من كثير من عللها-بإذن ربها-

كان الخليفة عمر يعلم كل العلم أن من بين الأسباب التي تكفل له تحقيق العدل ورد الحقوق إلى أهلها أن يولي الجهاز القضائي اهتمامه البالغ باعتبار أن القاضي أحد أركان خلافته⁽¹⁾.

إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه في البداية، أن القضاة الذين عملوا لصالح الخلفاء الذين سبقوه، كانوا من أحسن القضاة نزاهة وتقى وعلماء، ولم تمل بهم المطامع وكثرة الضغوط ولا المغريات لأن يجوروا في أحكامهم، ومع ذلك سارع الخليفة إلى استبدال بعضهم، مستعملاً أصح من قدر عليه، وهو الأمر الذي تؤكد رسائل هذا الباب، وفق الشروط التي كان يشترطها لأن تكون في القاضي الناجح وهي: أن يكون عالماً بما مضى عليه سلف الأمة، فهيماً، حلماً، ذا أناة، لا يتسرع في أحكامه، صليماً في الحق، لا يخشى لومة لائم بعيداً عن التطلع إلى المطامع التي تزرى بمكانته وتسقط من هيئته، وتؤثر سلماً على ما يقضي به بين المتخاصمين، مشاوراً لنوي العلم، حتى تتكشف له أسرار ما غمض عليه⁽²⁾.
والحقيقة أنها الشروط نفسها التي توفرت في أمير المؤمنين، التي نلت عليها رسائله فيما سبق وفيما هو أت.

ما الرجال الذين استعان بهم لتنفيذ إصلاحاته في هذا المجال فيهم: إياس بن معاوية ومن بعده الحسن البصري في البصرة، والشعبي في الكوفة، ومن بعده القاسم بن عبد الرحمن حفيد الصحابي الشهير ابن مسعود رضي الله عنه وسليمان بن حبيب المحاربي في دمشق وأبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن في المدينة المنورة، وعياض بن عبيد الله في مصر ومن بعده ابن خذامر، وعبد الله بن المغيرة في إفريقية، وعدي بن عدي في أرمينية، ويحي

(1) الخطر الرسالة رقم: 358.

(2) ابن سعد: المصدر السابق، ج 5، ص 272.

سريع: أخبار القضاة، ج 1، ص 78، ج 2، ص 423.

ابن الجوزي: ميرة صر، ص 275.

بن يحيى على الموصل وميمون بن مهران على الرقة قاعدة الجزيرة، وعبد الله بن بريدة في خراسان، ووهب بن منبه في اليمن، وغيرهم كثيرون⁽¹⁾.

وأما المتأمل في قائمة هؤلاء القضاة يجدهم بحق، قد ضربوا بسهم وافر في الكفاءة والعلم والنزاهة، ومن أحسنهم سيرة واستقامة أعطوا لهذه الخطة حرمتها ورفعوا من هيبتها وأعلوا من شأنها، وجعلوا للأحكام قداستها.

والأمر الآخر الجدير بالإشارة إليه، أن الناظر في انتماءاتهم القبلية يجدهم من قبائل شتى، إضافة إلى أن بعضهم من الموالى كما تبينه تراجمهم، نفس إنتماءات ولاته، كما أشرنا إلى ذلك في موضعه⁽²⁾.

عمل أمير المؤمنين على الفصل بين سلطة القضاء وباقي السلطات الأخرى ما أمكنه ذلك، خاصة في الأقاليم المهمة، الكثيفة السكان، الوفيرة الموارد، كالكوفة، والبصرة وخراسان، ودمشق، مصر، وإفريقية، والمدينة المنورة، إذ جعل القاضي مستقلاً بخطته عن والي الصلاة والحرب، وعن ولاية الخراج.

أما المناطق النائية وغير المهمة، ففي كثير من الأحيان كان يجمع فيها بين إمارة الخراج وإمارة القضاء، كما هو الحال في الموصل التي أسند ذلك ليحيى بن يحيى، ومثل ذلك كان في أرمينية التي كانت لعدي بن عدي الكندي، وكذا والي عمان، وكذلك ميمون بن مهران في الرقة.

منح أمير المؤمنين لقضائه جميع الصلاحيات في تنفيذ الأحكام إلا ما كان من قصاص القتل، فإنه جعله مرتبطاً بشخصه، ولم يتكفل لتصحيح ما يصدر عنه من أحكام، إلا إذا رآها مخالفة لأحكام الشريعة أو إجماع الفقهاء وأئمة المسلمين، جاعلاً من نفسه مرجعاً فيما يشكل عليهم من نوازل، كما توضحه رسائل هذا الباب.

إلا أن ما يميز به الخليفة عمر في هذا المجال عن سبقة من الخلفاء الأمويين وأولياتهم فيه، سعيه المبكر لتوحيد الأفضية في كل إقليم وفق ما اتفق عليه فقهاؤهم، وبين مختلف الأقاليم الأخرى في الدولة، من ذلك أن أبا الزناد أحد أعوانه على بيت مال الكوفة قال عنه: «أنه كان يجمع الفقهاء ويسألهم عن السنن والأفضية التي يعمل بها فيئبتها، وما كان

(1) الخطر ملحق لقضته في نهاية البحث.

(2) الخطر تمهيد باب الرسائل الإدارية.

منه لا يعمل به الناس ألقاه، وإن كان مخرجه من ثقة»⁽¹⁾. وهو الأمر الذي يتجلى بالخصوص في هذا الباب⁽²⁾، وكذا طلبه من أمراء الأجناد أن يكتبوا إليه بما اتفق عليه علماءهم كما هو واضح في الباب التالي⁽³⁾، وهو ما تؤكد مراسلاته إلى ولاته وقضاته فيما كتب به إليهم من أفضية للنبي ﷺ وأفضية خلفائه الراشدين من بعده في هذا المجال، إحياء لها بالعمل بها في هذا المجال الحيوي، وما إرساله نفثاً نفثاً من سنة النبي ﷺ التي كتبها له أبو بكر بن حزم، والزهرري⁽⁴⁾ -رحمهما الله- إلا ويشكل جزءاً كبيراً منه دعماً للقضاة بتوفير مصادر الأحكام بين أيديهم، ومرجعاً يرجعون إليها فيما يشكل عليهم من أمور، وهو في السوفت نفسه تضيق منه لشقة الخلاف لما يفتي به الفقهاء في الأقاليم، وكذا لما يقضي به قضائهم، خذ على ذلك مثلاً مراسلاته فيما يلي: في القضاء باليمين مع الشاهد، وكذا في من تجوز شهادته، والقضاء بالقسامة في الدماء وغيرها، إلا وله أصل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو سنة خلفائه الراشدين -رضي الله عنهم-.

لقد كان أمير المؤمنين واقعياً في تعامله مع النوازل والمشكلات المستجدة المتسارعة، فقد كان يدرك أنه إذا لم يبادر إلى محاصرتها بإيجاد الحلول لها وفق قواعد الشريعة وأصولها فستتراكم عليه، وتشل عمله، وتطفى حرارة إيمانه، وصدق تعامله معها، وتقرض بالتالي نفسها عليه بتكريسها كظاهرة طبيعية، وقد عبر عن ذلك في مقولة له أصبحت قاعدة عند المشرعين والقضاة، قال: «تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور»⁽⁵⁾. وكان الرجوع منه للحق إذا تبين له وجه الخطأ في حكم من الأحكام فضيلة من فضائله⁽⁶⁾.

كما كان تشدده في استخدام الوسائل التي تؤدي إلى نشر العدل من الأهمية بمكان، فمن ذلك نفاذه عن الشهود حين أدانهم لشهاداتهم دون ضغط أو إكراه أو تهديد، فقد أوصى ابن سراقه بضرب من أدى شاهد عدل ثلاثين سوطاً، والتشهير به على ملا من الناس⁽⁷⁾.

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 67.

(2) انظر مثلاً الرسالة الثانية رقم: 376 وتطبيقاً عليها.

(3) انظر الرسالة رقم: 552.

(4) انظر مقدمة الرسالة رقم: 763.

(5) ابن فرحون: تبصرة الحكماء، ج 2، ص 170.

(6) الطبري: السنن، ج 10، ص 119-120 (كتاب ادب القاضي، من اجتهاد، ثم رأى لجهده خلف نفا لو إجماعاً).

(7) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 284.

وكان أيضا إذا علم أن القاضي لا يتيح الفرصة الكافية للمتخاصمين للإدلاء بحججهم ويكون كلامه أكثر من كلامهم عزله⁽¹⁾.

كما منع قضاياه من الاستمرار في النظر في قضايا المتخاصمين عند كل ما يؤثر على نفسياتهم، وأحاسيسهم، وسلوكهم، كالجوع والعطش ودفن الأخبثين وعند الغضب والضجر⁽²⁾.

تلك هي سياسة أمير المؤمنين في مجملها فيما يتعلق بهذا الجانب حاولنا بقدر الإمكان حصر المسائل التي لها مساس بالقضاء، مع أنها متشعبة ومتداخلة كان البعض منها يمكن أن يكون في باب الحدود والقصاص والديات، ولكن لما كانت لها صلة بالأحكام القضائية جعلناها في هذا الباب، وكذا مسألة شراء العبيد زياد وسالم من سيديهما، فإنهما في المجتمع أوفى، إلا أنه ولما كان أمرهما يتعلق بالعبيد جعلنا ذلك في موضعه حيث أوردنا، وكذا مسألة إعادة بنات لواته إلى نويهن، فإنها في المظالم أوفى إلا أننا جعلنا ذلك في الموضع المذكور للسبب الذي نكر، وقس على هذا تحرير سبي العرب، وكذا تحرير العبيد المسلمين من أيدي أهل النمة، فكل تلك الأليق به أن يكون في المجتمع.

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 47.

(2) حميرد: الكنف في اللغة، ج 1، ص 68.

قطرطوشي: سراج الملوك، ص 255.

2- أصول الأفضية ومنهاج الأحكام

رسالته إلى محمدي برشده إلى مصادر الأحكام والأفضية

-374-

إذا كان أمير المؤمنين-رحمه الله- قد تشرّبت نفسه حب العدل وتوطيد أركانه، وبغض الظلم وأعدائه، وليس من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالإهتمام بالقضاء والقضاة، باعتباره أحد الأركان التي يقوم عليها حكمه⁽¹⁾ حيث كان يعمل على تزويدهم بإرشاداته وتعليماته ليستتبروا بها في عملهم، راسماً لهم الخطوط العامة في هذا المجال، تاركاً لهم الحرية في الإجتهد لتحقيق أقصى ما يمكن من بسط للعدل. وفي هذا السبيل، قال البلاذري: كتب عمر إلى عدي بن أرطاة:

« أما بعد، فقد أتاني كتابك تسأل عن القضاء بين الناس، والقضاء بين الناس: باتباع ما في كتاب الله. ثم ما جاء عن رسول الله ﷺ. ثم ما حكم به أئمة الهدى. ثم استشارة نوي الرأي والعلم. فما أتاك من الحكم، فلم تجده في الكتاب نصاً ولا في السنة رواية، ولا أخبرك به مخبر عن الأئمة، الأبرار، فعمل عنه أهل العفة والمعرفة، ثم احكم بالعدل، ولا تؤثر أحدًا على أحد -إن شاء الله-

وسألت عن ميراث من وهب ولاءه أو باعه، غير مستكره، فإن الولاء⁽²⁾ لمن أعتق لا يباع ولا يوهب، وقد أوصى رسول الله ﷺ: «أن الولاء لمن أعتق»⁽³⁾.

وسألت عن الكافر يعتقه المسلم، فهو مولى للمسلم، وميراثه راجع إلى بيت المال⁽⁴⁾ لأنه لا يتوارث أهل ملتين، ويُعقل عنه إذا جنى من مال الله⁽⁵⁾.

وسألت عن المرأة ترمي الرجل بنفسها، أو يوجد معها، وليس معها أحد سواهما والرجل جاهد، وقد اتهم وأظن⁽⁶⁾، وإن الحدود لا تقام إلا بالبينات أو الإعراف⁽⁷⁾، فاجلد من أخذته

⁽¹⁾ انظر رسالته إلى عتبة بن زرعة رقم: 358.

⁽²⁾ انظر في ذلك رسائل من رقم: 465 إلى 468، والمتعلقة بميراث المولى.

⁽³⁾ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة، ج 8، ص 193 (كتاب الفرائض. باب: ثم من تبرأ من مولاه).

وخرجه مسلم أيضاً عن عائشة بمثله، ج 4، ص 213 (كتاب لعق جلد: إنما الولاء لمن أعتق).

⁽⁴⁾ انظر مطبوعتي رسالة رقم: 465، 465، أ، قد تكلمنا هناك على من يرث ومن لا يرث.

⁽⁵⁾ انظر تكلمنا عن هذه المسألة في الرسائل من رقم: 580 - 585.

⁽⁶⁾ المتن: المتهم والمشكوك فيه على غير يقين. ابن منظور: لسان العرب، ج 13، ص 272، 273 مادة (ظنن).

⁽⁷⁾ انظر في هذه المسألة: ابن قدامة: المغني، ج 12، ص 5 وما بعدها، ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج 1، ص 225 وما بعدها، ابن أبي

الم: كتاب أدب القضاء، ص 184 وما بعدها، وانظر الفصل الثاني من هذا الباب فهو ما ينبغي.

على ذلك جلد النكاح على غير حد، ولا تقم الحدود بالتهمة، فإتباعها تدرأ بالشبهات، وما ستر الله عباده، فاستترهم به، واعلم أنك متمسك بالعدل ما أزلت الشك بالبينة والشهود والعدول⁽¹⁾، والسلام»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1374-

وقال عمر بن قيس: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أما بعد، فإن رأس القضاء: اتباع ما في كتاب الله. ثم القضاء بسنة رسول الله. ثم حكم الأئمة الهداة. ثم استشارة ذوي الرأي والعلم. وألا تؤثر أحداً على أحد. وأن تحكم بين الناس وأنت تعلم ما تحكم به. ولا تقس، فإن القاييس في الحكم بغير العلم، كالأعمى الذي يعشو⁽³⁾ في الطريق ولا يبصر، فإن أصاب الطريق أصاب بغير علم، وإن أخطأه فقد نزل بمنزلة ذلك، حين أتى بما لا علم له فهلك، وأهلك من معه. فما أتاك من أمر تحكم فيه بين الناس لا علم لك به، فسل عنه من يعطم، فإن السائل عما لا يعطم من يعطم، أحد العالمين»⁽⁴⁾.

رحمة على عروة يبين له كيفية القضاء بين الناس

-374ب-

أما ابن عبد الحكم فيذكر رواية أخرى تخالف ما سبق في الجهة التي تلقت ذلك، قال:

«وفي كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عروة:

كتبت إلى تسألني عن القضاء بين الناس، وإن رأس القضاء: اتباع ما في كتاب الله. ثم القضاء بسنة رسول الله. ثم بحكم أئمة الهدى ثم استشارة ذوي الرأي والعلم»⁽⁵⁾.

إنه لأمر محير حقاً أن يسأل عروة- إن كان قد سأله بالفعل- الخليفة عن أمر القضاء، وهو قد ولاء سليمان على صنعاء سنة 96هـ مع أن هناك روايات أخرى تذكر أن وهب بن منبه هو الذي جمع له عمر بين إمارتي القضاء وبيت المال⁽⁶⁾، وعلى هذا يبقى ما نكر محل شك.

⁽¹⁾العدول: كذا جاءت وأصلها «والشهود العدول».

⁽²⁾الجلالدي: نسب الأشراف، ص 155-156.

⁽³⁾يعشو: يمشي بها عشاء، وهو الذي لا يبصر بالليل، ويقصد به أيضاً ذهب البصر، لسان العرب: م، 15، ص 56، مادة (عشأ).

⁽⁴⁾الركيع: أخبار قضات، ج 1، ص 77.

⁽⁵⁾الجميع بولن العلم، ج 2، ص 24.

⁽⁶⁾الخطير ترجمة عروة في رسالة رقم: 50 ووهب في الرسالة رقم: 162.

أما ما يلاحظ على الرواية السابقة أيضاً، أن سلطة عدي إدارية محظية وأمر القضاء قد تولاه غيره، كما تؤكد الرسائل التالية: فكيف يكتب إليه فيما يتولاه غيره؟! وعلى كل يبقى هذا الإشكال قائماً ما لم تظهر نصوصاً أخرى تحسم هذا الأمر، وتحدد الجهة التي تلقت ذلك.

أما ما يلاحظ على القياس الذي جاء في الرواية الأولى والذي نهى عن اللجوء إليه، إذ لم تتوفر أدواته، وهو في الظاهر يخالف ما جاء في رسالة جده إلى أبي موسى في القضاء الذي قال له: «...واعرف الأشباه والأمثال ثم قس الأمور بعد ذلك...»⁽¹⁾ مع الإشارة إلى أن القياس مصدر من مصادر التشريع. هذا وقد جاء عن الخليفة عمر بن عبد العزيز أمثلة عديدة تؤكد اعتماده القياس في استنباطه للأحكام لدرء المفساد وجلب المصالح⁽²⁾. وخلصنا الأمر أن أمير المؤمنين الحفيد تأثر برسالة جده المشار إليها، فيما كتب به، وإن لم يشر إلى كل ما جاء فيها.

وعد عمر علي عروة بني معاذة قحانة

-375-

وقال ابن لهيعة: أن عمر استعمل عروة بن محمد على اليمن، وأنه كتب إلى عمر يسأله عن شيء من أمر القضاء. فكتب إليه عمر: «لعمري ما أنا بالنشيط على الفتيا ما وجدت منها بدأ وما جعلت إلا لتكفيني وقد حملت ذلك، فاقض فيه برأيك»⁽³⁾. أي يجتهد رأيه وفق قواعد الشريعة وأصولها في مثل هذه النازلة وغيرها، وفق ما بينه في الرسالة السابقة⁽⁴⁾.

منظورة إلى الأفاق بني القحاء بما اجتمع عليه فقهاؤهم

-376-

ورفض الخليفة عمر حمل الناس على أحكام واحدة عندما قال له حميد الطويل⁽⁵⁾: «لو جمعت الناس على شيء؟»

(1) ابن قتيبة: حيون الأخبار، ج 1، ص 66.

(2) انظر أمثلة على ذلك في باب العبادات في زكاة الجواميس والسمك والخنزير... الخ.

(3) ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج 2، ص 60، وانظر نهى عمر له في طرح المسائل عليه بكثرة كتابته إليه، رسالة رقم: 69، 69.

(4) انظر المزيد من المعلومات أيضاً في الرسالة رقم: 764.

(5) حميد بن أبي حميد الطويل: مولى طلحة الملاحات تلميذ بصري، كان ثقة صدوقاً كثير الحديث توفي سنة 142 هـ، ابن سعد:

الطبقات، م 7، ق 2، ص 39-40، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 457-459.

فقال: ما يسرني أنهم لم يختلفوا.

قال: ثم كتب إلي، الأفاق - أو إلى الأمصار -:

ليفضي كل قوم بنا اجتمع عليه فقهاءهم»⁽¹⁾.

وغاية ما يقصد إليه أمير المؤمنين نون شك، هو ما قصد إليه الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام أيضا، الذي أمر قاضيه شريح بن الحارث وغيره، قائلا لهم: «أقضوا كما كنتم تعضون، فإني أكره الإختلاف حتى يكون الناس جماعة»⁽²⁾.

هذا وقد بسين أمير المؤمنين عمر هدفا آخر أيضا في لقاء له مع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق الذي أعجب بما قال في إختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «... لأنه لو كانوا قولا واحدا كان الناس في ضيق، وأنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ كل رجل بقول أحدهم كان في سعة»⁽³⁾.

وهو الأمر الذي رفضه الإمام مالك من بعد لما اقترح عليه هارون الرشيد - رحمهما الله - حمل الناس على العمل بما جاء في الموطأ، فأبى عليه وقال له: «لا تفعل يا أمير المؤمنين! فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اختلفوا في الفروع»⁽⁴⁾ وتفرقوا في البلدان وكل مصيب»⁽⁵⁾، فعند الرشيد عن هذه الفكرة. ورفض أمير المؤمنين عمر لاقتراح حميد الطويل له ما يبرده كما جاء على لسان من ذكرُوا وخاصة في تلك الزمان مع تباعد الأطراف والأقاليم، ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم تفرقوا في الأمصار عاملين بكتاب الله وسنة رسوله، وأفتوا الناس بفتاوى وقضى منهم من قضى بأقضية فإذا ما جمعهم على أحكام واحدة يكون قد ضرب علم منطقة بعلم منطقة أخرى، خاصة وأن السنة لم تدون بعد كما نونت في القرنين: الثاني والثالث الهجريين، مع ما يفتح ذلك من باب الإختلاف المبعوض المنهي عنه في الدين، زيادة على ما يؤدي ذلك إلى حيرة في أوساط العامة بعد أن اطمانت ذموسهم إلى أقضية قضاتهم وفتاوى علمائهم.

⁽¹⁾ السنن للنسائي: ج 1، ص 159 (المقدمة: باب: لختلاف الفقهاء).

⁽²⁾ مسند أحمد: أخبار القضاة، ج 2، ص 399، أبو عبيد: الأموال، ص 427، ط: دار الشروق.

⁽³⁾ ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج 2، ص 80.

⁽⁴⁾ الخطر منهجه السنن في خطب الإختلاف في الفصل 5 من الباب الأول، ص 158 وما بعدها.

⁽⁵⁾ البحر نعم: حلية الأولياء ج 6، ص 332.

كما يعد هذا الأمر من عمر بن عبد العزيز وبقية الأئمة من قبل ومن بعد، بعد الأهداف المبينة، اعترافاً منهم بفضل الآخرين وجهودهم في حفظ دين الله على هذه الأمة، إلا أنه ورغم ذلك فإنه كانت له بادرة محمودة بتقريب شقة الخلاف وتقريب وجهات النظر بكتابته إلى أمراء الأجناد أن يكتبوا إليه يعلم علمانهم، وكان له ما أراد، وخاصة في الجراحات كما هو أت⁽¹⁾، ولم يقتصر على هذا بل كان يجمع الفقهاء ويسألهم عن السنن والأقضية التي يعمل بها الناس فيثبتها، وما كان منها لا يعمل به ألغاه⁽²⁾، وهذا طبعاً أوسع من نهيه الأنف الذكر.

رد عمر علي ميمون بن مهران لما امتعناه

-377-

استعمل الخليفة عمر ميمون بن مهران على قضاء الجزيرة وخراجها فوجد صعوبة في الحكم والجبابة، فأوفد ابنه عمرو بن ميمون يستعفي لأبيه⁽³⁾، إذ قال عبد الرحمن الطويل: كتب عمر بن عبد العزيز إلى ميمون بن مهران:

«كتبت إلي يا ميمون تنكر شدة الحكو الجبابة،⁽⁴⁾ وإني لم أكلفك من ذلك⁽⁵⁾ ما يفتك⁽⁶⁾. أجب⁽⁷⁾ الطيب من الحق وأقض بما استتارك من الحق، فإذا التبس عليك أمر فارفعه إلي، فلو أن الناس إذا ثقل عليهم⁽⁸⁾ أمر تركوه ما قام بين ولا دنيا⁽⁹⁾»

رواية أخرى لرحمة علي ميمون

-377أ-

(1) انظر في ذلك الرسالة رقم: 552.

(2) انظر في بعض: ترتيب المدارك، ج 1، ص 67.

(3) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 313-314، وقد مضت ترجمته في الرسالة رقم: 224، وكذا والده في الرسالة رقم: 186.

(4) بداية نص لي يوسف: «إني لم...»

(5) نسخة: «من ذلك» ناقصة.

(6) نسخة: «ما يفتك»، ومعناها: العنت: دخول المشقة على الإنسان، وكذلك معنى كلمة ما يفتك، ابن منظور: لسان العرب، ج 2، ص 61 مادة: (فتك)، م 15، ص 104، مادة (فتك).

(7) نسخة: «اجب» و«من الحق» ناقصتين.

(8) ما ثبت من الفراج ولي المصدر «عليك».

(9) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 280-281.

ليو يوسف: الفراج، ص 114-115، وسند: قال توحشي عن ميمون مهران عمله عن أحد أئمنه

رسالة ميمون إلى عمر: وقال هارون أبو محمد البربري⁽¹⁾: أن عمر بن عبد العزيز استعمل ميمون بن مهران على الجزيرة، على قضائها وخراجها، فكتب إليه ميمون يستعفيه

وقال: «كلفتني ما لا أطيق، أقضي بين الناس وأنا شيخ كبير ضعيف رقيق»⁽²⁾.

رد عمر عليه: فكتب إليه عمر:

«أجب من الخراج الطيب، واقض ما⁽³⁾ استبان لك، فإذا التبس عليك أمر فارفعه إلي فإن الناس لو كانوا⁽⁴⁾ إذا كبر عليهم أمر تركوه ما قام [لهم]⁽⁵⁾ بين ولا دنيا⁽⁶⁾».

رواية أخرى لرسالته السابقة إلى ميمون

-377 ب-

رسالة ميمون: وقال أبو المليح⁽⁷⁾: «كان ميمون واليا لعمر على خراج الجزيرة وابنه عمرو بن ميمون على الديوان، ثم كتب إلى عمر يستعفيه من الخراج».

رد عمر: فكتب إليه عمر:

«إما هو برهم تأخذه من حقه وتضعه في حقه فما استغفوك من هذا؟!»⁽⁸⁾.

رواية أخرى لرسالته السابقة

-377 ج-

رسالة ميمون: «وقال نصر بن عدي⁽⁹⁾:

⁽¹⁾ -عند ابن الجوزي: «هارون بن محمد»، ولاحظ عليه في الهامش في المختصر: أبي محمد»

⁽²⁾ -أبو نعيم: حلية الأولياء، ج 4، ص 88.

⁽³⁾ -أبو منظور، ابن كثير: «ما استبان».

⁽⁴⁾ -أبو كثير: «لو كان».

⁽⁵⁾ -إضافة من ابن الجوزي وابن كثير، وعند أبي نعيم وابن منظور نقصة.

⁽⁶⁾ -أبو نعيم: المصدر السابق، ج 4، ص 88

⁽⁷⁾ -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 62

⁽⁸⁾ -ابن الجوزي: سيرة صو، ص 119

⁽⁹⁾ -ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 317.

⁽⁷⁾ -المتفق أن نسخة التتمة كالتالي لهذه الرسالة: «قلوا» وكررها مرتين بعد السند «أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي قال: حدثنا أبو

المليح...» وهو الحسن بن صر الرقي روية ميمون بن مهران ومن ثم تراى لنا أنه هو الرقي.

- ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 182.

⁽⁸⁾ -ابن سعد: المصدر نفسه، م 7، ق 2، ص 178.

⁽⁹⁾ -لاحظ في الهامش: مختصر: عربي».

كتب ميمون بن مهران إلى عمر بن عبد العزيز يستعفيه من الخراج.

رد عمر: فكتب إليه عمر:

« يا ابن مهران، ⁽¹⁾ إني لم أكلفك بغيا في حكمك ⁽²⁾، ولا في جبايتك، فاجب ما جبيت

من الحلال، ولا تجمع للمسلمين إلا الحلال الطيب ⁽³⁾».

ما يلاحظ على هذه الروايات أنها تنقسم إلى قسمين: القسم الأول منها: يتعلق بتوجيهه له إلى كيفية القضاء وجباية الخراج، مُنبِّها إياه إلى ضرورة رفع ما يشكل عليه إليه، جاعلا من نفسه مرجعا لذلك، وهو في الحقيقة ما بينته نصوص العديد من الرسائل في هذا البحث إلى أعوانه الآخرين.

والقسم الثاني: وهما الروايتان الأخيرتان اللتان تتعلقان بالخراج فقط، في تقاضيه بحق وعدل.

إلا أن دواعي استعفاؤه من ذلك يعود -في نظرنا- إلى تلك الموعظة التي كتب بها إليه غيلان ⁽⁴⁾ القسري، الذي وعظه بها وخوفه عندما تولى على بيت المال من قبل لمحمد بن مروان الذي كان واليا على حران، فتمنى بعدها أن لو لم يعمل له أبدا، حيث أنه لما سئل بعد ذلك عن العمل لصالح عمر أجاب بمثل ذلك.

إلا أنه -في تفسيرنا- قيل العمل مع الخليفة عمر لما أعطاه الحرية المطلقة في التصرف، خاصة وأن وصيته إليه لما ولاه لا تزال ماثلة في ذهنه حيث قال له: «إذا جاعك كتابي بغير الحق فاضرب به الحائط» ⁽⁵⁾، فقوى رغبته وشد من عزمته في العمل معه، فلما باشر العمل، ورأى مجددا شدة العمل بالحق، خاصة وأنهما ولايتين: الخراج والقضاء استعفى فبصره وشد من عزمته، فاستمر في منصبه حتى توفي الخليفة عمر وتولى يزيد فأعفاه بعد أشهر.

⁽¹⁾ البداية نص ابن منظور.

⁽²⁾ عنده: «نعا في عمك».

⁽³⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 115-116.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، 63، ولا سند لروايته.

⁽⁴⁾ انظر الفصل الثاني من الباب التاسع في موافق الخليفة عمر من غيلان ص 1185 وما بعدها.

⁽⁵⁾ الأجري: لخبار أبي حفص، ص 77.

3- تولية القضاة ومخازنهم:

ومالته إلى عدي بأمره بمطوورة رجال بني إياس والقاسم وتولية أفضهما

-378-

استعمل الخليفة عمر بن عبد العزيز عدي بن أرطاة على البصرة سنة 99 هـ فعزم على أن يوالي الحسن البصري القضاء، فهرب منه واستتر وكتب إلى عدي: «أيها الأمير! فإن الكاره للأمر غير جدير بقضاء الواجب فيه، وإن العامل للعمل بغير نية حقيق أن لا يُعان عليه، ولكن في المختارين للأمر الذي دعوتني إليه كفاية وقناعة، وقصدك إياهم وتعويلك عليهم أولى بك وأصون لعملك... فعافني أيها الأمير - عافك الله وأحسن إلي - بترك التعرض لي، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

فعفاه وأكرمه وقال: ما كنت لأبتليه بما يكرهه»⁽¹⁾.

ويظهر أنه لما امتنع الحسن من ذلك وعلم بالأمر الخليفة عمر، كتب إلى عدي بن أرطاة، كما قال عامر بن حفص:

« أن أجمع ناساً من قبلك، فمشاورهم في إياس بن معاوية⁽²⁾ والقاسم بن ربيعة الجوشني⁽³⁾ فاستفض أحدهما⁽⁴⁾».

فجمع عدي فقهاء مصر، فحلف القاسم أن إياس أعلم بالقضاء وأصلح له مني، فولى عدي إياس، فلم يزل على القضاء سنة ثم هرب إلى الشام كما هو أت ذكر ذلك عنه.

رواية أخرى للرمالة السابقة

378 أ-

أما ابن عبد ربه فيذكر رواية أخرى تخالف في مضمونها ما سبق قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أن أجمع بين إياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة الجوشني، فولى القضاء

(1) - أحمد عثمان ميجور: الحسن البصري، ص 114-115.

(2) - إياس بن معاوية بن قرّة بن إياس: من مزينة مصر، كان رجلاً عقالاً فطناً نكياً، صلح فراسة، توفي بواسطة سنة 122 هـ...
- وكعب: أخبار القضاء، ج 1، ص 312 وما بعدها، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 1، ص 247 وما بعدها.

(3) - القاسم بن ربيعة الجوشني القنطاري: كان عالماً بالسنن ثقة

- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8، ص 312-313.

(4) - تاريخ خليفة، ص 252، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 183، المزني: تهذيب الكمال، ج 23، ص 348.

أفذهما (1)» (2).

فجمع بينهما، فقال له إياس: أيها الرجل! سل عني وعن القاسم فقيهي البصرة: الحسن البصري وابن سيرين (3) - وكان إياس لا يأتيهما - فعلم القاسم أنه إن سألهما عنه أشارا به فقال القاسم: لا تسأل عني ولا عنه، فوالله الذي لا إله إلا هو! إن إياس بن معاوية أفقه مني وأعلم بالقضاء، فإن كنت كاذبا فما يحل لك أن توليني وأنا كاذب، وإن كنت صادقا فينبغي لك أن تقبل قولتي.

فقال له إياس: إنك جئت برجل أوقفته على شفير جهنم فنجى نفسه منها بيمين كاذبة يستغفر الله منها وينجو مما يخاف.

فقال عدي بن أرطاة: أما إذا فهمت فأنت لها واستقضاه (4)».

رواية أخرى لما سبق

- 378 ب -

ولكن الجاحظ أورد رواية تخالف ما سبق حيث قال: كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله - إلى عدي بن أرطاة: «إن قبلك رجلين من مزينة، فوَلُّ أَحدهما قضاء البصرة - يعني: بكر (5) بن عبد الله المزني وإياس بن معاوية -

[فجمع بينهما] (6)، فقال بكر: والله ما أحسن القضاء! فإن كنت صادقا فما يحل لك أن توليني، وإن كنت كاذبا، إنها لأحراهما (7)».

وفي أحد روايات ابن عساكر الأنفة الذكر، أن إياس هو الذي اقترح عليه بكر بن عبد الله أن يكون قاضيا، فأبى ومدح هو الآخر إياس فولاه عدي (8).

(1) - لغويا: مفردة نفذوا نفذ الأمر قضاء، ورجل نافذ في أمره، ماخر في جميع الأمور، مطاع بصير لا تميل حجته

عز منظور: لسان العرب، ج 3، ص 514-515.

(2) - لعنه الفريد، ج 1، ص 19-20. ابن خلكان وفیات الأعيان، ج 1، ص 249.

(3) - أنظر ترجمتهما عند إيرادنا للرسالة رقم: 63.

(4) - ابن عبد ربه: المصدر السابق، ج 1، ص 19-20، ابن خلكان: المصدر السابق، ج 1، ص 249.

إلا أن الملاحظ أن المصادر لم تشر إشارة واضحة إلى من كان يتولى قضاء البصرة قبل ذلك، بل هناك غموض يحيط بذلك.

(5) - بكر بن عبد الله المزني: كان إماما كثير الحديث ثبت ماؤونا فقيها حجة ثقة، توفي سنة 108 هـ، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 11،

ص 351 وما بعدها، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 1، ص 152-154.

(6) - ما ثبت من وضعنا، وإلا فإن النص خال منها.

(7) - إيمان وقصين، ج 1، ص 56.

(8) - تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 183.

وفي رواية ابن سعد أنه «لما ذهب به إلى القضاء قال: إني سأخبرك عني الآن⁽¹⁾»، ثم ذكر قسمه باختلاف طفيف عما سبق، ولم يوضح لمن قال ذلك.

ويظهر أن عدي لما اقترح على إياس أن يتولى القضاء أشار عليه ببكر الذي كان حاضرا، فتخلص منه بالذي جاء عنه، كالذي كان من القاسم بن ربيعة، فولى عدي إياس لما اتفق الحاضرون على علو كعبه في القضاء ودرأيته به، وإلا فإن جميع الروايات التي بين أيدينا ولم نشر إلى أن عمر كتب إلى عدي أن يشاور فيه وفي إياس، أو يجمع بينهما كما في روايات أخرى، إلا ما جاء عند الجاحظ، ومن ثم إشارته في روايته إلى بكر بعيدا عن الصواب، والأولى بالقبول ما سبق ذكره في روايات غيره.

إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن البلاذري يذكر رواية أخرى من طريق المدائني في ظاهرها تخالف ما سبق، وفي جوهرها هي أصل بقية الروايات المشار إليها سابقا، ملخص الرواية: أن الخليفة عمر أرسل رجلا من أهل الشام وأمره أن يجمع بين إياس والقاسم بن ربيعة، فيولى القضاء أنفذهما، فقدم الرجل بالبصرة فجمع بينهما، ثم ذكر ما سبق ذكره عن القاسم وتخلصه من ولاية القضاء، وفي نهايتها ما يستنتج بأن هذا الشامي هو عدي بن أرطاة، لقوله لإياس «فإني أوليك القضاء⁽²⁾».

ومن ثم فإن ما ذكره، عبارة عن وصية شفوية، وذلك بعيد عن الصواب لما سنذكره لاحقا.

ونكر هذا الشامي في رواية ابن كثير⁽³⁾ من طريق المدائني أيضا مصرح باسمه، وهو عدي بن أرطاة، أوصاه أمير المؤمنين عند إنطلاقه ليتسلم منصبه بالذي جاء عند البلاذري ثم لا يختلف ما نكر بعد الجمع بينهما، والسؤال عنهما كما جاء في الروايات السابقة، وما نكره غير نقيب وغير صحيح أيضا للأسباب الآتية.

أن عدي عند التحاقه بالبصرة عزم على تولية الحسن البصري القضاء، فهرب منه واختفى، وهو الأمر الذي سبقت الإشارة إليه، ومن ثم جاء أمر الخليفة بالذي نكر عنه.

(1) - الطبقت: م، 7، ق، 1، ص 153.

(2) - نسلب الأشراف، ج 11، ص 337-338.

(3) - الهدية والهدية، ج 9، ص 336-337.

أن ابن عساكر⁽¹⁾ أورد رواية المدائني هذه بين فيها ما أجمله في روايتي: البلاذري وابن كثير أو قل: الإختصار الذي جاء في روايتهما، حيث تتفق بداية رواية ابن كثير مع بداية رواية البلاذري، ثم يذكر رسالة عمر بن عبد العزيز إلى عدي، وهي التي أشير إليها فيما تقدم عند ذكرنا لرواية خليفة بن خياط عن عامر بن حفص.

أن عامر بن حفص⁽²⁾ أبو اليقضان هذا، هو شيخ المدائني، وكثيرا ما روى عنه تارة تحت اسم: سعيد بن حفص، وتارة تحت اسم: عامر بن حفص، وتارة تحت اسم: أبو اليقضان وتكرر الاسم الأخير والسابق عليه كثيرا في أنساب الأشراف للبلاذري، وعلى هذا تكون الروايات السابقة -في نظرنا- من طريق المدائني عن عامر بن حفص، ولذلك أشرنا فيما تقدم إلى أنها أصل بقية الروايات وإن اختلفت ظاهريا.

وبذلك يزول هذا التضارب ويتضح ما غمض ويؤول ما أبهم.

رحم عمر محلي محدي لما هرب إلياس إلى الشام وختع عليه

-379-

بقي إياس قاضيا سنة، ثم ترك القضاء وهرب إلى الشام عند الخليفة عمر بن عبد العزيز، وكان سبب هروبه ما حدث به المدائني قال: قال أبو قبيصة⁽³⁾: كان المهلب بن القاسم الهلالي فاسقا ماجنا، فشرب يوما وامراته أم شعيب بنت محمد الطائي أمامه فناولها قدحا، وقال لها: أنت طالق ثلاثا إن لم تشريه، فأبت ووضعته أمامها، وفي الدار ضيبي⁽⁴⁾ داجن فعدا فكسر القدح، فقامت المرأة، وجحد المهلب طلاقها، ولم يكن لها شهودا إلا نساء، فأرسلت إلى أهلها فحولوها إليهم، فاستعدى والده القاسم بن عبد الرحمن عدي بن أرطاة وزعم أن أهل المرأة غلبوا ابنه على امرأته، فغضب له عدي، فردها عليه فخاصمته إلى إياس، وشهد لها نساء فهده إياس بالرجم إن قربها، فغضب عدي على إياس، ومالاه

⁽¹⁾ -تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 183.

⁽²⁾ -عامر بن حفص أبو اليقضان ويعرف أيضا بسعيد بن حفص: كان عالما بالأخبار والأسماء والمنازل والمناقب ثقة لهما يرويه، بعد أحد شيوخ المدائني المرموقين توفي سنة 170 هـ.

-من التميم: للهرمست ص 106-107

⁽³⁾ -عند البلاذري: «وقالوا أي الرواة».

-عند وكيع: «حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلني عن أبيه» ولا تكاد روايتهما تختلف عما جاء في روايات الأعيان.

⁽⁴⁾ -وكيع: طاهر داجن «.

عمر بن يزيد الأسدي، الذي كان هو الآخر يبغض إياس لقضائه على والده⁽¹⁾ بأرحاء كانت في يده لقوم، فاتفق معه على تليفق شهادة على إياس، أنه قدف المهلب ليحده ويفضحه ويعزله، إلا أن القاسم بن ربيعة الذي كان حاضرا والذي استخلفه عدي ألا يخبر إياس بذلك في أثناء عودته إلى بيته مر بإياس فدق عليه بابه وأخبره أنه أحب أن يمر عليه قبل أن يصل إلى منزله، ففطن إياس وتوارى عن القوم ثم خرج فالتحق بالشام.

رسالة عدي إلى عمر يشنع على إياس: اعتمَّ عدي لذلك، فأشار عليه يوسف بن عبد الله بن عثمان أن يولي الحسن البصري القضاء حتى يتجنب عتاب الخليفة عمر فولاه وكتب إلى عمر يعيب إياسا، ويذكر⁽²⁾: «أن قوما⁽³⁾ رأوا إياسا وخالدا بن أبي الصلت⁽⁴⁾ في بعض خرابات⁽⁵⁾ البصرة يتكلمان بما لا تنطق به الألسن⁽⁶⁾.⁽⁷⁾ وبلغني أن إياسا يقول: إذا كانت السنة كثيرة الأمطار فهي سنة يسر وما علمه بذلك⁽⁸⁾ !؟».

رد عمر عليه يوجه ويثني على إياس: «فكتب إليه عمر : ما رأيت أحدا⁽⁹⁾ كان أحسن قولا في إياس من أبيك، ولا رأيت أحدا في زماننا الثناء عليه أحسن منه عليه.⁽¹⁰⁾ وقد بلغني [رضخ⁽¹¹⁾] من بناتكم لم يتحقق عندي، وقد أحصنت إذ وليت الحسن

(1) -خلانري: « على ليه».

(2) -عنه: « وكتب... إياسا ويثني على الحسن، وشنع على إياس وقال: له يقول...».

(3) -وكيع: « نقاة شهدوا أنهم رأوا».

(4) -خالدا بن أبي الصلت البصري: يستعمله عمر على ولسا، محذاتقة.

-خلانري: التاريخ الكبير، ج3، ص 155-156، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج3، ص 97-98.

(5) -خرابات: مفردا خربة، هي موضع الخراب الذي هو ضد العمران.

-عن منظور: لسان العرب، م1، ص 347، مادة (خرب).

(6) -وكيع: خالدا بن الصلت ينكله إلا تنطق به الألسن» وتنتهي رسالة عدي

(7) -خلانري: « وقال: أنه يقول: إذا كثرت أمطار السنة، فهي وبينتة».

(8) -ما أثبت من خلانري، وعند ابن خلكان نكاسة.

(9) -خلانري: « ما رأيت أحدا من أهل زماننا الثناء عليه أحسن منه على إياس وقد بلغني وصح عندي رضخ من شأنكم» وتنتهي روايته.

(10) -وكيع: « وقد أصبت حيث وليت الحسن».

(11) -في وفيات الأعيان: « ورضخ وما أثبت من خلانري.

ورضخ والررضخ: الشيء اليسير تسمعه من الخبر من غير أن تستوقه، ابن منظور: لسان العرب، م3، ص 19، مادة (رضخ).

واقتر عمر احسن (1)».

ولا نندي ما الدافع الذي جعل عدي يقذف اياسا بتهمة كثرة الأمطار بيسر السنة، أو كما جاء عند البلاذري «فهي وبينه؟»، وهي تهمة متهافئة باطلنة، عارية عن الصحة، وقد عرف الخليفة ذلك عنه، ناحضاً مزاعمه برده الذي رد به عليه معرفاً اياه بالقيمة الرفيعة التي يتمتع بها اياس بكثرة ثناء الناس عليه أولهم والد عدي، مشياً على تولىته للحسن.

رواية اخرى لما سبق

- 379 أ -

إلا أن اياس عبيدة معمر بن المثنى يذكر رواية أخرى من طريق مسلم بن زياد تخالف في بعض مضمونها ما سبق، إلا أن الدافع الذي أدى باياس للهروب إلى الشام في جوهره واحد، حيث قال مسلم: تزوج رجل من بني كرام (2)، كانت أخته تحت عدي بن أرطاة امرأة من الخدّان لها موضع من قومها، وكان يشرب فيطلقها، ثم يجحد ذلك، فرفعت أمرها إلى اياس وشهد لها رجل وعبد لها أعتق على ذلك، ففرق بينهما، فأعادها عدي على الكرامي، ثم ابتصر عدي مع وكيع بن أبي سود ضد اياس للنيل منه، فنصح داود بن أبي هند اياس بالخروج من البلد، فرحل إلى الشام عند عمر بن عبد العزيز.

رسالة عدي إلى عمر: فكتب عدي إلى عمر بن عبد العزيز: (3) «إن اياساً هرب إليك من أمر لزمه، وإني وليت الحسن بن أبي الحسن القضاء». رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

الحسن أهل لما وليته، ولكن ما أنت والقضاء؟ فرّق ما بينهما (4) فرق الله بين أعضائك (5)».

هذا الذي كان من عدي بن أرطاة بتدخله فيما لا يعنيه بنفاعة عن السفهاء تجاوز منه التخصصه كوالي على الصلاة والحرب، حتى ناله التقرّيع من أمير المؤمنين، كما يعد أمر

(1) - ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 1، ص 419-420، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 11، ص 350-351، وكيع: أخبار القضاة، ج 1، ص 313-315.

سوقاًن بما جاء في فتح الباري لابن حجر، ج 13، ص 142 (كتاب الأحكام، باب: الشهادة على الخط المخترم)

(2) - عبد البلاذري: «من بني كرام»

(3) - لم يذكر البلاذري نص رسالة عدي وإن كان قد أشار إليها.

(4) - عده: «فرق بين الرجل والمرأة».

(5) - وكيع: أخبار القضاة، ج 1، ص 315-316، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 192، ولا سند لروايته.

سوقاًن برواية ابن عسكراً الملحمية، تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 186

الخليفة إليه بالتفريق بين الرجل والمرأة تنفيذاً منه لما كتب به بإمضاء الطلاق على السفهاء (1).

رسالة عمر إلى أيوب يأمره بتولية ابن خذامر قضاء مصر

-380-

عرف الخليفة ورع وصلاح ابن خذامر في لقاء جمعهما في مجلس الخليفة سليمان وكان قد قدم في وفد مصر عليه وسألهم عن شيء من أمر المغرب فأجابهم من كان معه في الوفد، وأبى أن يتكلم في شيء من ذلك، فجلب هذا الموقف منه انتباه عمر، فلما خرجوا سأله: «ما منعك من الكلام يا أيها مسعود؟»

قال: خفت الله أن أكذب»

فعرفها له عمر.

قال الكندي: «فلما ولي الخلافة كتب إلى أيوب بن شرحبيل واليه على مصر: بولاية ابن خذامر (2) القضاء (3)».

ولم يرو نص الرسالة

فعرل عياض (4) وولى ابن خذامر.

رسالة إلى محمد بن المغيرة بوليه قضاء إفريقية

-381-

وكذلك عرف فضل عبد الله بن المغيرة في لقاء آخر جمعه في مجلس سليمان عندما قدم مع وفد إفريقية الذي حمل خراجها إليه، إذ كتب سليمان إلى عبد الله بن موسى: «أن لا يسوجه بما حصل من ذلك إلا مع عشرة عدول من أهل القيروان يصبحون المال حتى يصل إليه ويشهدون عنده: أن هذا المال أخذ من وجهه».

(1) انظر الرسالة رقم: 457، 457 ب، 458.

(2) ابن خذامر عبد الله بن يزيد الصنعاني: مولى مينا، ولي سنة 100 هـ وغزل سنة 102 هـ، وعند الكندي عزل سنة 105 هـ.

(3) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 240.

(4) الكندي: الولاء، ص 337-338.

(5) الولاء والقضاء، ص 338.

(6) انظر ترجمته في مللي رسالة رقم: 401.

ففعّل عبد الله ما أمره به سليمان فوجه عشر ثقات منهم عبد الله بن المغيرة، فلما وصوا بالمال، سألهم الخليفة سليمان: «أخذ هذا المال من وجهه؟
قالوا: نعم يا أمير المؤمنين».

وعبد الله بن المغيرة، ساكت لم يتكلم تورعا وخوفا من الله - عز وجل - فحفظها له عمر

بن عبد العزيز، فلما انصرفوا، سأل عنه فعرفوه به وذكروا له فضله ودينه وورعه⁽¹⁾.
قال المالكي: فلما أفضت الخلافة إليه، عين إسماعيل بن عبيد الله المخزومي⁽²⁾ واليا
على إفريقية، ونفع إليه كتابا بولاية عبد الله بن المغيرة على قضاء إفريقية، ودخل إسماعيل
القيروان ومعه الكتاب يقول فيه⁽³⁾.

«قَدِّمْتُ الْقَضَاءَ فِيكُمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةَ⁽⁴⁾، لِمَا صَحَّ عِنْدَنَا مِنْ دِينِهِ وَزَهْدِهِ وَنَفَاقِهِ فِي
عَمَلِهِ وَثِقَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَشِدَّةَ وَرَعِهِ⁽⁵⁾».

فتولى عبد الله القضاء سنة مائة⁽⁶⁾، فكان كإسماعيل في حسن السيرة بتحريره الحق
وبسطه للعدل، وطالت مدة قضائه حتى سنة 123 هـ فاستعفى منه فأعفي.

رماله إلى أحد أحواله بأمر بعزله عن القضاء

-382-

(1) - شبه هذه الحادثة - إن لم تكن نفسها - الحادثة التي حصلت بعصرة سليمان أيضا بحمل وفد إفريقية لخراجها وقوم عشرة رجال من
وحوا. من البلاد فأضربوا: « بالله الذي لا إله إلا هو ما فيها دينار ولا درهم إلا أخذ بحدقه وأنه فضل أعطيات أهل البلد من المعاتلة والذرية
بعد أن أخذ كل ذي حق حقه»، فطلب الثمانية ولحق إسماعيل بن عبيد الله مولى بني مخزوم ونكل بنكوله للسمح بن مالك، فأعجب ذلك
عزراة فاختيرت لهما فوجدت بينهما صلاحا وقضالا، فلما ولّى ولّى إسماعيل على المغرب والسمح على الأندلس.

-مرف: مجهول؛ أخبار مجموعة، ص 29-30.

(2) - أنظر عنه ملحق الولاية في نهاية البحث.

(3) - هذا جزءا من الرسالة الذي حملها معه، ويظهر فيه قرأها على الناس أعلمهم بتولية الخليفة له على القضاء كما هي طريقة مراسيم
التولية في تلك الأزمان.

(4) - عبد الله بن المغيرة بن أبي بركة القرشي: يعد من فقهاء التابعين روى عن سليمان بن وهب الخولاني صاحب رسول الله ﷺ وروى
عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن لهيعة، المالكي: رياض النوفس، ج 1، ص 126-127، اللبّاع: معالم الإيمان، ج 1، ص 210-
211.

(5) - المالكي: المصدر السابق، ج 1، ص 126-127.

(6) - ينكر المستشرقون السبقتان لأن ولايته كانت سنة 99 هـ - ذلك لأن ولاية إسماعيل أجمعت المصدر أنها كانت سنة 100 هـ في التاريخ
نفسه الذي تولى فيه السمع على الأندلس، اللهم إلا إذا كان غيره هو الذي حمل الرسالة إليه وإن كان هذا - على نظرنا - مستبعد، ابن
عزاري: البيان المغرب، ج 1، ص 47، ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 28-30.
ولملاحظ أنه لم يبين لنا اسم القاضي السابق الذي تولى مكانه عبد الله بن المغيرة.

قال شعيب بن صفوان⁽¹⁾: ولى عمر رجلا من قريش من أخواله القضاء، فأتاه خصمان فلم يتجه له الحكم بينهما، فغرم للمدعي ما ادعى، فكتب إليه:
يا خال! إنا لم نؤلك لتغرم.
وعزله وولى غيره⁽²⁾.

تشبه هذه الحادثة ما كان يفعله عبد الرحمن بن يزيد بن حارثة الأنصاري قاضي عمر بن عبد العزيز أيام إمارته على المدينة، الذي كان يصلح بين المتخاصمين في التافه اليسير من ماله، فعزله عمر⁽³⁾.
ذلك هو الحق، ما كان أمير المؤمنين ليبقي عليه، حتى يحمل غيره تبعات عجزه.

4- منعه للقضاء من القضاء في المساجد.

رسالته إلى القائم بمنعه من القضاء في المسجد

-383-

وتدخل أمير المؤمنين مانعا القضاة من القضاء في المساجد منزها لها عما يحط من قيمتها وقداستها، بدخول غير الطاهرين إليها وكذا ما يحدث داخلها من خصومات بين المتخاصمين، وفي هذا الصند قال جابر⁽⁴⁾ فيما يرويه عن القاسم بن عبد الرحمن⁽⁵⁾ أنه قال: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه:
[أن⁽⁶⁾] لا تقضي في المسجد، فإنه يأتيك⁽⁷⁾ الحائض والمشرك⁽¹⁾».

⁽¹⁾ - في رواية ثالثة له عن المدائني تخاصم إليه رجلان في دينار، فلم يحسن القضاء بينهما، وغرم ديناراً أصلح به بينهما، فكتب إليه عمر: «إني لم أؤلك لتغرم وولى غيره».

⁽²⁾ - البلاذري: أصاب الأشراف، ج 8، ص 130.

والرواية الثانية في الصفحة نفسها، ولم تتمكن من معرفة هذا الخلل.

⁽³⁾ - وكيع: أخبار القضاة، ج 1، ص 134.

ونظر عزله لعبد الرحمن بن يزيد في الفصل الثاني من الباب الأول، ص 44-46.

⁽⁴⁾ - عبد البيهقي: «عن جابر قال: «كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله - إلى عبد الصمد بن زود».

واسمه لكليل: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب الوالي على الكوفة.

⁽⁵⁾ - القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: تلميذ جلول القدر ولاء عمر على قضاء الكوفة سنة 100 هـ بعد أن استعفى الشعبي من

ذلك، كان لا يأخذ وزناً على القضاء، توفي سنة 107 هـ بكونج: أخبار القضاة، ج 3، ص 6-9. «الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 448-

449.

⁽⁶⁾ - إضافة من سنن البيهقي والمغني وفتح الباري، وفي المصدر ناقصة.

- الجساس: الرواية الثانية له: «أن لا يقضي القاضي في المسجد» وتنتهي.

⁽⁷⁾ - البيهقي: «يأتيك اليهودي والنصراني والحائض» وتنتهي.

[أن⁽¹⁾] لا نقضي في المسجد، فإنه يأتيك⁽²⁾ الحائض والمشرِك⁽³⁾].

رواية أخرى لما سبق

-383 أ-

أما حصين فقال: كتب عمر بن عبد العزيز: «⁽⁴⁾ لا يقعدن قاضٍ في المسجد، يدخل عليه فيه المشركون، فإنهم نجس، قال⁽⁵⁾ الله تعالى: ⁽⁶⁾﴿إِنَّمَا الْمُفْرِحُونَ نَجِسٌ﴾»⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

-383 ب-

أما الإمام أبو عمرو الأوزاعي فقال: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

« أن امنعوا اليهود والنصارى من دخول مساجد المسلمين .

و اتبع في نهيه، قوله تعالى⁽⁸⁾: ﴿ إِنَّمَا الْمُفْرِحُونَ نَجِسٌ ﴾⁽⁹⁾.

تلك هي الروايات المتعلقة بهذه المراسلة، التي بين فيها أمير المؤمنين الدواعي التي دعت إلى كتابة ما كتب سواء كان ذلك إلى القاسم بن عبد الرحمن قاضي الكوفة كما جاء في الرواية الأولى، أو إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن كما ذكر البيهقي في روايته التي أشرنا إليها في هامش هذه الرواية أيضا والذي لم يكن له من النظر في القضاء إلا تولية بقية

⁽¹⁾- إضافة من سنن البيهقي والمعني وفتح الباري، وفي المصدر ناقصة.

-الجماص: الرواية ثلثية له: « أن لا يقضي للقاضي في المسجد » وتنتهي.

⁽²⁾- البيهقي: « يأتيك يهودي والنصراني والحائض » وتنتهي. ابن قدامة: « لأنه يأتيك الحائض والجنب » وتنتهي.

⁽³⁾- عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 23 (كتاب العقول. باب: لا تقام الحدود في المساجد).

ابن حجر: فتح الباري، ج 13، ص 156 (كتاب الأحكام. باب: من قضى ولاعن في المسجد). الجماص: لب القاضي، ص 55 وهي

سرواية ثلثية التي لا سند لها للبيهقي: السنن، ج 10، ص 103 (كتاب أدب القاضي. باب: ما يستحب للقاضي من أن لا يكون فضلاء في

المسجد).

- ابن قدامة: المعني، ج 11، ص 588، 597، ولا سند لروايته.

⁽⁴⁾- في رواية ابن أبي شيبة الأولى: « لا يجلس قاضي في مسجد يدخل عليه اليهودي والنصراني فيه » وتنتهي روايته.

-الجماص: « لا يقعد قاضي في مسجد يدخل فيه... ».

⁽⁵⁾- عند الجماص: « وتلا قول الله عز وجل: - ».

⁽⁶⁾- سورة القوية، الآية: 28.

⁽⁷⁾- ابن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 512-513 (كتاب البيوع والأضحية. القاضي يقضي في المسجد) وهي الرواية الأولى.

-الرواية ثلثية له: ج 2، ص 526-527 (كتاب الصلاة في الكفار يدخلون المسجد).

-الجماص: لب القاضي، ص 55، ولا سند لروايته وهي الرواية الأولى.

⁽⁸⁾- سورة القوية الآية: 28، وعند أبي نعيم زينة: « (فلا يقربوا المسجد الحرام) الآية ».

⁽⁹⁾- الطبري تجميع البيان، ج 10، ص 382، أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 325 -

ابن كثير: تفسير القرآن المضمون ج 3، ص 382

القضاة في تراب ولايته، إلا أنه يمكن أن يكون قد أرسل إليه بذلك لينفذ ما نهى عنه باعتباره المشرف على الجهاز التنفيذي فأعلم القاسم في هذا الشأن بهذه المراسلة.

إلا أن رواية الأوزاعي الأخيرة، تدعونا إلى التوقف عن الجزم بشيء وما هي في نظرنا- إلا رواية من الروایتين السابقتين عليها، للبداية التي ابتدأت بها وكأنها تعليمة أخرى خص بها الولاية والقضاة في مختلف الأقاليم ما دامت الدواعي واحدة، لكن مع ذلك يبقى التحفظ قائما حول ما ذكر.

إلا أنه وللعلم فإن أمير المؤمنين قد كتب أيضا إلى قضاته بأن يقضوا بين أهل الذمة إذا جاءهم⁽¹⁾، وطبعا يكون ذلك في أمكنة أخرى غير المساجد.

وبالفعل إمتثل بعض قضاته لما نهاهم عنه، خاصة في العراق كالقاسم بن عبد الرحمن

الذي كان يقضي على باب داره⁽²⁾، والشعبي من قبله عند باب الفيل، وفي أخرى أنه كان يقضي في المسجد⁽³⁾، أما إياس فكان يقضي في سوق البصرة⁽⁴⁾، والحسن من بعده في رحبة بني سليم⁽⁵⁾.

(1) - انظر الرسالة رقم: 413.

(2) - ابن سعد: الطبقات، م6، ص 212.

(3) - المصدر نفسه، م6، ص 175.

(4) - ربيع: أخبار القضاة، ج2، ص 427، والمكان المشهور به هو أحد أبواب المسجد.

(5) - ربيع: المصدر نفسه، ج1، ص 339.

(6) - المصدر نفسه، ج2، ص 14.

الفصل الثاني:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بالشهادته والأيمان وأحكامهما

جامعة الأميرة
علاء الدين
العلوم الإسلامية

الفصل الثاني: مسائل أمير المؤمنين الخاصة بالخدمات والأيمان والحكام.

١- فمن تجاوز خدماته:

تعليمة له فمن تجاوز خدماته

-384-

ألزم أمير المؤمنين نفسه بوظيفة تعليم أمته أمور دينها وسنة نبيها قياماً منه بحق خلافته في المسلمين، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً، وهاهو يبين في الرسالة التالية من تجاوز شهادته من المسلمين وفق ما جاء في السنة النبوية، حتى لا تضيق حقوق المسلمين، فعن إسحاق بن راشد عن أبيه، قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

«لا يجوز من الشهداء إلا ذو العدل^(١) غير المتمم، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غم^(٢) لأخيه ولا محدث^(٣) في الإسلام ولا محدث^(٤)». واستثنى من ذلك من أشار إليهم فيما يلي:

وماله في إجازة شهادة الرجل العدل

-385-

فقد قال سليمان بن عمران، أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«أن أجز شهادة الرجل لأخيه إذا كان عدلاً»^(٥).

ولم يشر لمن كتب بذلك، وإن كانت الصيغة تدل على أنه كتب بها إلى أحد قضاته.

(١) العدل من الناس: المرضي قوله جائزة شهادته غير متمم بفسق مؤدياً للفرنس والسنن من غير إيراد ولا تفریط.
ابن منظور: لسان العرب، م ١١، ص 430-431، مادة: (عدل).

(٢) غمراً: والغمر من الرجال المخاصم الحافذ الذي انطوى قلبه على ضغينة، لسان العرب، م 5، ص 30، مادة: (غم).

(٣) محدث: أحدث الرجل حدثاً: أي أتى بالأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة.
لسان العرب، م 2، ص 131، مادة: (حدث).

(٤) عبد الرزاق: المصنف، ج 8، ص 319-320 (كتاب الشهادات باب: لا يقبل متمم ولا جازراً إلى نفسه، ولا ظنون)
والحديث أخرجه عبد الرزاق أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه باختلاف، ج 8، ص 320.

ومن طريقه أخرجه أبو داود باختلاف طفيف، ج 2، ص 117 (كتاب الأقضية باب: من لا يجوز شهادته).

ومن طريقه أخرجه ابن ماجه بمثله، م 2، ص 792 (كتاب الأحكام. باب: من لا يجوز شهادته)

وأخرجه الترمذي عن عثمة بمثل رواية عبد الرزاق التالية، ج 4، ص 473 (كتاب الشهادات. باب: لمن لا يجوز شهادته).

(٥) عبد الرزاق المصنف، ج 8، ص 342-343 (كتاب الشهادات. باب: شهادة الأخ لأخيه، والإبن لأبيه، والزوج لامرأته).

هذا وأشار إلى ذلك ابن مهدي دون أن يذكر أن عمر كتب بذلك⁽¹⁾.

أما ما كتب به عمر هنا فقد قال به جده من قبل، موسعا دائرة شهادة القرابة، بعد شهادة الأخ لأخيه والوالد لولده والولد لوالده، إذا كانوا عدولا⁽²⁾.

ووفق ذلك كان يقضي شريح بإجازة شهادة الأخ لأخيه⁽³⁾.

رسائله في قبول شهادة المحدث إذا تابع

-386-

«وعن عكرمة أنه كان يقول في القاذف: إذا تاب قبلت شهادته.

وهو قول عمر بن عبد العزيز، وبه كان يقضي ويكتب إلى البلدان»⁽⁴⁾.

ولم يرو نص هذا الكتاب.

وقال عمران بن موسى: شهدت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف مع آخر معه»⁽⁵⁾.

طبعاً إذا تاب وعرف عنه ذلك إتباعاً للأية الكريمة التي تقول: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ

ذَلِكَ وَاسْلَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁶⁾.

رحمته على عمدي في العبد يقذف الحر وفي شهادة النساء

-387-

وتقيد الخليفة عمر - رحمه الله - بالكتاب والسنة في المسألتين التاليتين، اللتين كتب إليه

عدي يسأله عنهما: فقد قال جرير بن حازم: «قرأت كتاب عمر إلى عدي:

أما بعد، فقد بلغني كتابك تسأل عن شهادة النسوة المرضيات أتجيزها أم لا؟

وكتبت تسأل عن العبد يقذف الحر⁽⁷⁾، ونكرت أنه بلغك أنني كنت أضربه في عملي على

المسبنة أربعين جلدة، ثم جلدته في آخر عملي ثمانين.

⁽¹⁾ - الإمام مالك: المدونة، ج 4، ص 80-81 (كتاب الشهادات في شهادة ذوي القرابة بعضهم لبعض، في شهادة الصديق والأخ والشريك).

ونظر: البيهقي: السنن، ج 10، ص 202 (كتاب الشهادات، باب: ما جاء في شهادة الأخ لأخيه).

⁽²⁾ - عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 8، ص 343-344 للكتاب والباب السابقين، ونظر: الترمذي، ج 4، ص 474 (كتاب الشهادات، باب: ما جاء فيمن لا يجوز شهادته).

⁽³⁾ - وكيع: أخبار القضاة، ج 2، ص 252.

⁽⁴⁾ - ابن عبد البر: الاستقراء، ج 22، ص 38 (كتاب الأفضلية، باب: القضاء في شهادة المحدث).

ونظر الموطأ، ص 510-511 (الكتاب والباب السابقين).

⁽⁵⁾ - الإمام مالك، المدونة، ج 4، ص 82، (كتاب الشهادات، في شهادة المحدث في القذف).

⁽⁶⁾ - سورة التور، الآية: 4-5.

⁽⁷⁾ - عند خليل نفوذ: «عن العبد يقذف الحر»، ويقال: يقذف فلاناً، إذا قبعته لحره، وقوته لغيره: رميته بأمر كبري وتسمى أيضاً: وتهم.

بن منظور: لسان العرب، م 15، ص 193، 194، 196، مادة: (قفا).

وإن جلدي الأول كان رأيا رأيته، وإن جلدي الآخر وافق ما في كتاب الله، لأن الله يقول: **(وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفُرْعَانَ قَالُوا هَذَا فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)**⁽¹⁾ ولم يسم فيها خرا ولا مملوكا، فاجلده ثمانين.

فأما شهادة النسوة الأربع فإني لم أسمع في الكتاب بشهادة خلصت فيها نساء إلا ومعهن رجل، فاتته إلى الأمر إلى ما تعرف، ودع ما تنكر، واعلم أن أحدا لا يستطيع إنفاذ حقوق تناس بينهم حتى لا يبقى منها شيء، ولا يد أن تستأخر قضايا كثيرة إلى يوم الحساب والسلام»⁽²⁾.

رصد عملي محمدي بن أرطاة في جلد العبد الفاطمي ثمانين جلدة

-387 أ-

وقال جرير بن حازم: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة: **(3)** «أما بعد، فإنك كتبت إلي تسأل عن العبد يقذف الحر كم يجلده؟ وذكرت أنه بلغك أنني كنت أجلده إذا زنى بالمدينة أربعين جلدة، ثم جلده في آخر عملي ثمانين جلدة. فإن جلدي الأول كان رأيا رأيته، وإن جلدي الآخر وافق كتاب الله تعالى، فاجلده ثمانين جلدة»⁽⁴⁾.

رماله إلى أحد عماله بعدد له مقدار ما يجلد به الفاطمي

-387 ب-

قال البلاذري: وكتب عمر إلى بعض عماله: **«أجلد الفانف حراكان أو عبدا ثمانين إذا افتريا، فإن الله يقول: (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)**⁽⁵⁾. ولم يسم عبدا ولا حرا»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ -سورة النور، الآية: 4.

⁽²⁾ -البلاذري: نسب الأشراف، ج8، ص 157-158.

خيل دود: الحياة العلمية في الشام، ص 91، ونقله من نسب الأشراف من النسخة المخطوطة.

وقطر الرسائل رقم: 390، 395، 395 أ

⁽³⁾ -ابن عبد البر: «أن عمر بن عبد العزيز كتب في المملوك يقذف الحر، قال: يجلد ثمانين»

⁽⁴⁾ -ابن أبي شيبة، المصنف، ج9، ص 503-504 (كتاب الحدود. من قال يضرب العبد في ثمانين).

⁽⁵⁾ -ابن عبد البر: الإستدكر، ج24، ص 119 (كتاب الحدود. باب: الحد في العتف والنفي والتعريض) والرواية عن ابن عون وعرف ومعا

بصرين. وقطر الرسائل المتعلقة بهذه المسألة من رقم: 535 إلى 544.

⁽⁶⁾ -سورة النور: الآية: 4.

⁽⁷⁾ -نسب الأشراف، ج8، ص 166.

وقال عنه أبو الزناد: «جلد عمر بن عبد العزيز في قرية ثمانين.

قال أبو الزناد: فسألت⁽¹⁾ عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة عن ذلك؟

فقال: أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، والخلفاء، وهلم جرا، فما رأيت أحدا جلد

عبدا في قرية أكثر من أربعين⁽²⁾».

ولقد تحول عمر من جلد المملوك أربعين إلى ثمانين في أواخر أيام إمارته كما دلت عليه

الروايات المتقدمة.

أما ما أشار إليه الخليفة بجلده للعبد أيام إمارته أربعين جلدة فهو ما عليه أكثر أهل العلم

مستدلين على ذلك بما جاء في قوله تعالى: ﴿إِن آتَيْنَ بِمَا خَدَّيْهِمَا مِنْ ثَمَرِهِمْ مَا عَلَى الْمُنْحَبِ مِنْ الْعِظَامِ﴾⁽³⁾.

وهي سنة الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - في حد العبيد، أخذ أمير المؤمنين في

شأنهم بعموم الآية التي استشهد بها فيما كتب به، مع أن آية سورة النساء تخصص ما جاء في

آية سورة النور⁽⁴⁾.

إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه فإن ديات العبيد والإماء، على النصف من ديات الأحرار كما

هو مبين في مراسلاته في الآتي⁽⁵⁾، متبعا في تلك السنة النبوية والراشدية.

رحم عمر على عدي في عهده إجازة شهادة النساء في الطلاق

-388-

رسالة عدي إلى عمر: قال قتادة: «أن إياس بن معاوية أجاز شهادة رجل وامرأتين في طلاق.

قال قتادة⁽⁶⁾: فسألت الحسن⁽⁷⁾.

فقال: لا تجوز شهادة النساء في الطلاق.

⁽¹⁾ يظهر أن سؤال أبو الزناد لعبد الله عن ذلك، كان قبل أن يؤثر عمر على السبينة ذلك أنه توفي سنة 85هـ، ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 4.

وبما قال أبو الزناد ما قال بعد أن تحول عمر من الرأي الأول إلى الثاني.

⁽²⁾ الإمام مالك: الموطأ، ص 595، الكتاب والباب المذكورين في الاستنكار.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية، 25.

⁽⁴⁾ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن، ج 5، ص 143-147، ابن قدامة: المغني، ج 10، ص 206-207.

⁽⁵⁾ انظر الرسائل من رقم: 603 إلى 607.

⁽⁶⁾ إسناد بن دعلج السدوسي البصري: كان من لحظ أهل البصرة متبعا في العربية، والغريب وأيام العرب وأسابيها، كان ثقة مأمونا حجة

في الحديث، توفي سنة 117، وقيل 118هـ.

⁽⁷⁾ ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 2، ص 1-3.

⁽⁸⁾ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 453-455.

⁽⁹⁾ ابن عدي: مشعل الحسن عن ذلك، والمقصود به الحسن البصري.

وقال: وكتب عدي⁽¹⁾ بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز بقول الحسن وبفضاء إياس». رد عمر: «فكتب عمر إلى عدي: أصاب الحسن وأخطأ إياس»⁽²⁾.

وهذا لا ينطبق على ما ذكر من إجازته شهادة الشاهد الواحد ويمين صاحب الحق لما سبق توضيحه.

إلا أن الملاحظ بعد تصويب عمر لما قاله الحسن، بعدم جواز شهادة النساء في الطلاق، فأمر مختلف في شأنه، وإن كان عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- قد قضيا بذلك، وإن جاءت بعض الآثار عن الفاروق أيضا بخلاف ذلك، وللعلماء أقوال وتفاصيل في ذلك ليس هنا محل ذكرها⁽³⁾.

أما ما يمكن ملاحظته على ما جاء فيما تقدم من روايات واختلاف العلماء حول جواز شهادة النساء في الطلاق، يعود في كثير منه إلى تمسك فقهاء كل إقليم بما وصل إليهم من علم بالكتاب والسنة، وما قضى به من أفضية، خاصة وأن التنافس كان قائما بين أمهات الأمصار الكبرى كالمدينة المنورة التي هي مهد العلم ومحضن الرسالة، والبصرة، والكوفة، والشام والفسطاط، عامة وتتليل علماء كل مصر على صحة اجتهاده بما توصلوا إليه من استنباط للأحكام من النظر في كتاب الله وسنة رسوله.

2- نهي القضاء باليمين مع الشاهد :

رحمته على محمد العميد نهي القضاء باليمين مع الشاهد

-389-

وتدخل الخليفة عمر مُصَوِّبًا ما قضى به واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن باليمين مع الشاهد وفق ما جرت عليه السنة. فعن الإمام مالك، عن أبي الزناد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب:

(1) - عند فكتب إلى عمر.

(2) - وكيع أخبار القضاء، ج 1، ص 330، ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج 2، ص 87.

(3) - عبد الرزاق: المنفلت، ج 8، ص 359 (كتاب الشهادات). باب: هل تجوز شهادة النساء مع الرجال في الحدود؟

-الإمام مالك: المدونة، ج 4، ص 73 (كتاب الأفضية) لا يوافق له، ص 84 (كتاب الشهادات). باب: شهادة النساء في جراح العمد والحدود والطلاق، الشيباني: كتاب الحجة على أهل المدينة، ج 3، ص 230-231، ابن القيم: الطرق الحكيمة، ص 198-202، ابن قدامة: المغني، ج 12، ص 6 وما بعدها

«أن أفض باليمين مع الشاهد⁽¹⁾».

رواية أخرى لرحمة السابق على عبد الحميد

-389-

رسالة عبد الحميد إلى عمر: فعن محمد بن عجلان عن أبي الزناد قال: «كنت⁽²⁾ مع عبد الحميد بالكوفة، وكان يقضي باليمين مع الشاهد، فأنكر عليه ناس من أهل الكوفة، فكتب به إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر عليه: «فكتب إليه:

(3) أن أفض باليمين مع الشاهد [قائماً السنة⁽⁴⁾]

فقال شيخ من كبارهم فقال: شئت شريحا⁽⁵⁾ يقضي باليمين مع الشاهد⁽⁶⁾ في هذا المسجد⁽⁷⁾» .

رد عمر على زريق في القضاء باليمين مع الشاهد

-390-

رسالة زريق إلى عمر: ونكر عبد العزيز بن الماجشون عن زريق بن حكيم قال⁽⁸⁾: «كتب

إلى عمر بن عبد العزيز يخبره:

(1) - الإمام مالك: الموطأ، ص 511 (كتاب الأفضية، القضاء باليمين مع الشاهد) ، الإمام الشافعي: الأم، ج6، ص 255 (كتاب الأفضية، باب: ثمين مع الشاهد) وهي الرواية الأولى ، الإمام مالك: الممتوعة، ج4، ص 290 (كتاب الوصايا الأول، في شهادة النساء للوصى بالوصية). - ونظر له: ص 94 (كتاب الشهادات، في ثمين مع الشاهد الواحد على الإقرار).

- البيهقي: السنن، ج5، ص 208 (كتاب وثاب الولدين في الموطأ ، ابن القيم: الطرق الحكيمة، ص 179 ونقله عن الشافعي.

- البيهقي: السنن، ج10، ص 173 (كتاب لشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد) وهي الرواية الأولى.

(2) - لأنه كان على بيت مال الكوفة وقد مضت ترجمته في الرسالة رقم: 321

(3) - ابن أبي شيبة: «أن يقضي» ، البلاذري: «أن أفض بها» وتنتهي الرسالة.

(4) - ما أثبت من الأم في روايته الثانية، ومن البيهقي الثانية له المنقولة عن الأم، وفي بقية المصادر ناقصة.

(5) - شريح بن الحارث بن عيسى الكندي نولاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قضاء الكوفة، فقام بحق هذه الوظيفة خير قيام مدة طويلة أبنت حتى ولاية الحجاج على الكوفة سنة 75 هـ فاستغاه فأعفاه، توفي سنة 76 هـ وقيل 79 هـ.

- ابن سعد: الطبقات، م6، ص 90 وما بعدها.

ركيع: أخبار القضاء، ج2، ص 189 وما بعدها.

(6) - كان ذلك منه بالفعل، كما ذكر عنه ابن صفوة وهو الشيخ المشار إليه في المتن بأنه ممن كبارهم» ، وكيع: أخبار القضاء، ج2، ص 310.

(7) - ابن حجر: المطالب العاقبة، ج2، ص 252 (كتاب القضاء وشهادات، باب: اليمين مع الشاهد)

- ابن أبي شيبة: المصنف، ج7، ص 144-145 (كتاب البيوع والأفضية، شهادة شاهد مع يمين الطالب).

- البلاذري: فسطح الأثراف، ج8، ص 189.

- الشافعي: الأم، الرواية الثانية، ج6، ص 255 ، الكتاب، والباب السابقين.

- البيهقي: السنن، الرواية الثانية، ج10، ص 173-174 (كتاب وثاب ثمينين .

(8) - البيهقي: «زريق» بتدوين الرء وقد سبق ترجمته عند ذكرنا الرسالة رقم: 217.

إني لم أجد اليمين مع الشاهد إلا بالمدينة⁽¹⁾».

رد عمر عليه: قال فكتب إلي:

«أن أقض بها فإنها⁽²⁾ السنة⁽³⁾».

ولا يسأله دون أن يكون هناك سببا دعاه إلى سؤاله، وهو ما لم توضحه الرواية.

رد عمر على زريق في إجازة شهادة رجل في من كسرت

-391-

فمن حكيم بن زريق عن أبيه قال:

⁽⁴⁾ «كتب إلي عمر بن عبد العزيز كتابا أجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت⁽⁵⁾».

ولم يرو نص الرسالة.

إلا أن أمير المؤمنين عمر -رحمه الله- ترك القضاء بذلك لما وجد أهل الشام على خلاف

ذلك، كما هو أت في الرسالة الموالية.

رد عمر على زريق ترك القضاء بالطامة الواحد ويمين صاحب الدعوى

-392-

فقد ذكر الليث بن سعد في رده على الإمام مالك -رحمهما الله- جملة من الأمور يبين له

فيها مخالفة بعض علماء الأمصار له منها القضاء بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق، فكان مما

كتب به إليه في هذا الشأن:

«...ومن ذلك القضاء بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق، وقد عرفت أنه لم يزل يقضى

بالمدينة به، ولم يقض به أصحاب رسول الله ﷺ بالشام ولا بجمص، ولا بمصر ولا بالعراق،

ولم يكتب به إليهم الخلفاء الراشدون، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي.

⁽¹⁾ عنده: «إني لم أجد الشاهد واليمين إلا بالحجاز».

⁽²⁾ «اليمين الرواية الثانية: «به فقه...».

⁽³⁾ الشامي: الأم، ج6، ص 255 (كتاب الأضحية، باب: اليمين مع الشاهد).

⁽⁴⁾ الشامي: المنن، ج10، ص 174، والرواية الثانية في الصفحة نفسها من طريق عبد العزيز بن سلمة عن زريق ونظر الرسالة رقم: 387.

⁽⁵⁾ البخاري: «وكتب عمر بن عبد العزيز في من كسرت».

⁽⁶⁾ ابن حجر: فتح الباري، ج13، ص 140-141، (كتاب الأحكام، باب: الشهادة على لخط المسخوم).

سميح البخاري، ج9، ص 83، فكتاب وباب المذكورين في الفتح.

لمن قوم: الطارق الحكيم، ص 263-264.

ثم لما ولي عمر بن عبد العزيز - وكان كما قد علمت في إحياء السنن والجد في إقامة الدين، والإصابة في الرأي، والعلم بما مضى من أمر الناس - فكتب إليه زريق بن الحكم⁽¹⁾: إنك كنت تقضي بالمدينة بشهادة الواحد ويمين صاحب الحق.

فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

إنا كنا نقضي بذلك في المدينة، فوجدنا أهل الشام على غير ذلك، فلا تقضي إلا بشهادة رجلين عدلين، أو رجل وامرأتين⁽²⁾.

ذلك ما ورد عنه في هذه المسألة، أما كونها سنة فشيء ثابت، فقد أخرج مسلم عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد⁽³⁾»، وبها قضى أبو بكر وعمر بن الخطاب وعلي - رضي الله عنهم - والأئمة: مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله - أو على حد تعبير ابن القيم: «هو مذهب فقهاء الحديث، ومذهب فقهاء الأمصار ما خلا أبي حنيفة وأصحابه⁽⁴⁾» إلا أن القضاء بذلك ليس عاما في كل القضايا، بل يرى السلف من العلماء أن ذلك جائز في الأموال وجراح العمد والخطأ فقط، ولا يقضى بذلك في شيء من الحدود ولا النكاح والطلاق والتصاص إلا بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين⁽⁵⁾، وسيأتي لاحقا ما يدل على هذا.

فهل بعد هذا يمكن لنا أن نقول إن الخليفة عمر قد تراجع حقا عما كان يقضي به في المدينة لما وجد أهل الشام على خلاف ذلك؟

الحقيقة أننا إذا ما تأملنا ما كتب به إلى زريق، وما كتب به إلى عبد الحميد، وجدنا الأمر وكأنه قد نسخ فمال إلى ما كان عليه أهل الشام، إلا أننا لم نجد مراسلات أخرى إلى عبد الحميد

(1) كذا ورد، ومرويه: «حكيم» أو «حيان»، كما ذكر ذلك عنه وقد مضت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 217.

(2) -سقطني لشكته: الأئمة الأربعة، ص 403، ولم يشر إلى المصدر الذي نقل منه ذلك.

(3) -صحيح مسلم، ج 5، ص 128 (كتاب الأفضية، باب: الحكم باليمين والشاهد).

(4) -انظر: سنن الترمذي، ج 3، ص 627-629، (كتاب الأحكام، باب: ما جاء في اليمين مع الشاهد).

(5) -سنن أبي داود، ج 2، ص 119 (كتاب القضاء، باب: القضاء باليمين والشاهد).

(6) -سنن ابن ماجه، ج 2، ص 793 (كتاب الأحكام، باب: قضاء باليمين مع الشاهد).

(7) -الطرق للحكمة:، ص 174 وما بعدها.

(8) -عن رواية: المعنى، ج 12، ص 9-11.

(9) -قرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج 3، ص 392-395.

(10) -السيد سابق: فقه السنة، ج 3، ص 346-347.

(11) -الإمام مالك: المدونة: ج 4، ص 94 (كتاب الشهادات، في اليمين مع الشاهد لولاخذ على الإقرار).

ونظر بقية المصادر في هوامش هذه المسألة فقد فصلت الأمر.

والسبب على الكوفة ينسخ بها ما كان قد كتب به إليه، وكان الأمر بقي على حاله في بقية الأقاليم وكذلك تقيد بما كتب به فيما سبق بقضاء فقهاء كل إقليم بما اجتمعوا عليه⁽¹⁾، حيث كان يكره الاختلاف ويحث على اتباع ما يصتق من كان قبلهم من السلف الصالح⁽²⁾، ولم يخالف بذلك من سبقت الإشارة إليهم من الصحابة والتابعين.

هذا وقد يكون ما كتب به إلى زريق قد نسخه بالذي كتب به إليه بالقضاء باليمن مع السناد وبالذي كتب به إلى عبد الحميد. وهذا مذهب أمير المؤمنين على العموم، حيث كان يجمع السنن من الفقهاء، ثم يكتب بها إلى عماله للعمل بما جاء فيها، وقد مرت معنا العديد من الأمثلة وستر لاحقاً⁽³⁾، حيث أنه كان متأثراً بمدرسة المدينة القائمة على التمسك بالسنة النبوية وعمل أهلها التي بدأت ملامحها تتبلور أكثر وتتضح بعد وفاته، والتي اكتملت قواعدها على يد الإمام مالك -رحمه الله- إلا أنه لم يكن يتقيد تقيداً كاملاً بأقوال علمائها، ويعمل على حمل الأقاليم على وجهة نظرهم، وما أداه إليه اجتهادهم، ولعل ذلك يعود في تقديرنا - إلى تلك التحديات المتعددة الجوانب التي واجهته، وهي تحديات معقدة ومتراكمة في الدين والدنيا على السواء، اضطرت به إلى مزيد من التركيز في اجتهاده لإيجاد الحلول لها بما يتفق وروح الشريعة وقواعدها العامة مع إحترامه لاجتهاد غيره من العلماء.

رسائله بمنع فيها القسم بغير الله

-393-

قال مغيرة⁽⁴⁾: كتب عمر بن عبد العزيز:

« أن لا تستحللوا بغير الله أحداً⁽⁵⁾ ».

يبداً أن أمير المؤمنين بلغه عن بعض ولاته القسم بغير ما أمر به الكتاب والسنة، فكتب

مصححاً لهم هذا الأمر :

(1) - نظر الرسالة رقم: 376.

(2) - أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 270.

(3) - نظر في تلك الرسائل 172-173، 174، 185، 186، 189، 194، 195، 217، 217، 218، 218.

(4) - هو: مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي ثقة، توفي سنة 136 هـ.

(5) - سنن سعد: الطبقات، ج6، ص 235.

(6) - سنن سعيد بن منصور، ج4، ص 1490 (كتاب التفسير - تفسير سورة المائدة) ط. السعودية.

3- القضاء بالقصاص في القصاص :

رحم على محمدي في قتل وجد بالبصرة

-394-

من الأمور التي تردت فيها أقوال الخليفة عمر أمر القضاء بالقسامة⁽¹⁾ الثابتة بالسنة النبوية.

نقد قال أيوب: «أن قتيلا قُتل بالبصرة [في بني نضير فكتب في شأنه⁽²⁾] إلى سليمان بن عبد الملك، فكتب إلى عامله: أن استخلفوا خمسين رجلا [على قاتله⁽³⁾]، فإن حلفوا فأقيدوه. فلم يستخلفوا، ولم يقتلوه حتى مات سليمان، واستخلف عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز فيه، فكتب:

إن شهد⁽⁴⁾ نوا عدل على قتله فأقده⁽⁵⁾، وإلا فلا تُقَدَّ بالقسامة⁽⁶⁾».

إلا أن الروايات التالية تخالف ما جاء في هذه المراسلة.

رواية أخرى لما سبق

-394-

مشاورة عمر لأعيان الشام وعلمائه في القصاص بالقسامة:

ويظهر أن الخليفة عمر لما علم بما كتب به والي البصرة⁽⁷⁾ إلى سليمان جمع وجوه الناس وعلماء الشام وعرض عليهم الممسألة.

(1) -قصة: هي تلك الأيمان المتكررة التي يرد بها خمسون رجلا من أولياء القتل في دعوى ضد القاتل، ويثبت بذلك حقهم بحره بأخذ دية قتلهم، وإن أورا أن يحلفوا خلف خمسون من أولياء القتل لهم أنهم براء، فقبوا نعتهم.

عن قصة: المضي، ج10، ص2 وما بعدها.

عن منظور: لسان العرب، م12، ص481، مادة: (قسم).

(2) - ما ثبت من أساليب الأثراف وفي المصدر نفسه.

(3) - ما ثبت من أساليب الأثراف، وعند ابن سعد: القسامة.

(4) - الهلالي: «إن شهد على قتله عدلان فقتله، وإلا فلا قتله» وتنتهي الرواية.

(5) - قود: هو القصاص، أي قتل القاتل بالقتل، ويكون أيضا في الأضواء والجراح.

عن قصة: المضي، ج10، ص41-47.

عن منظور: لسان العرب، م3، ص372، مادة: (قود).

(6) - ابن سعد: الملهقات، م3، ص268.

الهلالي: أساليب الأثراف، ج8، ص150.

(7) - والي البصرة على عهد سليمان كان مروان بن المهدي نائبا عليها لأبيه يزيد. تاريخ خليفة بن خياط، ص247.

والمشترط هو لزوم ولاية حراسن وسلة رقم: 117-118، 118-119، 119

إذ قال أبو قلابة⁽¹⁾: «أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس، ثم أذن لهم فدخلوا، فقال: ما تقولون في القسامة؟»

قال: ⁽²⁾«تقول القسامة القود بها حق، وقد أقادت بها الخلفاء.»

قال لي: ما تقول يا أبا قلابة⁽³⁾؟ - ونصّيني للناس -

أقلت: يا أمير المؤمنين؟ عندك رؤوس الأجناد وأشرف العرب.»

ثم واصل حديثه ضارباً باله المثل بالزاني والسارق، وشارب الخمر كما في رواية عبد الرزاق، وفي كل مرة يقول له: «لو أن خمسين منهم شهدوا... أكننت راجمه؟... أكننت قاطعه؟... أكننت حاده؟...» وفي كل مرة يقول عمر: «لا»، إلى أن قال كما في رواية عبد الرزاق: «فما بالهم إذا شهدوا أنه قتله بأرض كذا وهم عندك أقدته.»

رد عمر على والي البصرة: «قال: فكتب عمر في القسامة:

⁽⁴⁾«إن أقاموا شاهدي عطل، أن فلانا قد قتله فأقده، ولا تقبل شهادة واحد من الخمسين الذين حلفوا»⁽⁵⁾.

إلا أن ما يلاحظ على الأمثلة التي ضربها أبا قلابة لعمر، بالزاني، والسارق وشارب الخمر، وأداء خمسين رجلاً اليمين على ذلك في كل حادثة، هي أمثلة بعيدة عن الغرض الذي سُنّت من أجله القسامة، ذلك أنها لا تكون إلا في الدماء فقط دون غيرها، وتتعلق بمن يتهم من أولياء القتل، أنه قتل صاحبهم لعداوة، أو لوث - شر - كان بينهما كما بين الفقهاء أحكامها، ومن ثم نشك في أن يكون أبو قلابة قد قال ذلك، حيث أنه - رحمه الله - لم يكن يجهد أحكام هذه

⁽¹⁾ - في رواية عبد الرزاق: أن عمر دخل على أبي قلابة يعود في مرضه، فتحثوا حتى نكروا القسامة، ثم أشار عليه بمشاورة أشرف الشام في كذا يختلف قليلاً عما جاء في رواية ابن أبي شيبة وصحيح البخاري.

ويظهر أن عيادته له كفت في منغية أخرى قبل مشاورته لأهل الشام، ثم كثرت المشاورة، فحضرها وقد عوفي من مرضه وهو الأمر الذي اعتقد أنه يتناسب مع ما ذكره ابن حزم في روايته التي أشار إليها ابن جرير - رحمه الله - في حديثه بحديث خليع هديل الذي أخرجه البخاري أيضاً.

⁽²⁾ - في الاستكثار: «قالوا تقول...» وهم أشرف الشام.

⁽³⁾ - أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرسي: كان فيها كثير الحديث ثقة أمره عمر أن يحدث الناس بأحاديث رسول الله ﷺ توفي سنة 105، 104 هـ.

مس، ابن سعد: الطبقات، ج7، ق1، ص 133-135، ابن الجوزي: صفة الصفوة، ج3، ص 238-239.

⁽⁴⁾ - ابن أبي شيبة والبخاري، لم يذكرا نص الرسالة.

⁽⁵⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج10، ص 38 (كتاب المقول جيب: القسامة).

ابن أبي شيبة: المصنف، ج9، ص 394-395 (كتاب النيات: القسامة من لم يرها).

صحيح البخاري، ج9، ص 11-12 (كتاب الحدود جيب: القسامة).

ابن عبد البر: الاستكثار، ج25، ص 327-328 (كتاب المقول جيب: تبذت أهل القم بالقسامة).

ابن حزم: المحلى، ج11، ص 184-185 (مسألة رقم: 2103). السيد سابق: فقه السنة، ج2، ص 495-496.

المسألة، وهو الفقيه المحدث، وما كان ليقول ما يقول فيزري برأيه ويحط من مكانته بين العلماء، خاصة وأن ما جاء في رواية ابن حزم يؤكد صدق ما ذكرناه، بذكره لخليع هذيل الذي قُتل، وأمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لخمسين رجلا من أهله أن يطفوا أنهم ما خلعوه فحلفوا فسلم لهم القاتل المشبوه، وفي الطريق هلكوا جميعا عدا القاتل الذي اتهموه بذلك وأخو المقتول.

أما الأمر الذي نراه: فقد يكون الخليفة عمر شاور أبا قلابة في مسائل لها صلة بالأمثلة التي مرت الإشارة إليها، خانت الرواة الدقة في التعبير عنها وعن مشاورته له في أمر القسامة لأن الرسائل التالية تخالف ما ذكر عنه في هذه الرواية، وفيما تقدم عليها.

وأحد ملحق محمد بن عدي قتل له يعرفه قاتله

-395-

فقد قال البخاري: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أمره على البصرة - في قتل وجد عند بيت من بيوت السمايين⁽¹⁾»:

إن وجد أصحابه بينة، وإلا فلا تظلم الناس فإن هذا لا يُقضى فيه إلى يوم القيامة⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-395-

رسالة عدي إلى عمر: أما سعيد بن منصور⁽³⁾، فأورد رواية أخرى من طريق حميد الطويل الذي قال⁽⁴⁾: «كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتل وجد في سوق البصرة». رد عمر: «فكتب إليه عمر - رحمه الله -:

إن من القضايا⁽⁵⁾ ما لا يُقضى فيه إلى يوم القيامة، وإن هذه القضية لمنهن⁽⁶⁾.

(1) - له بعد بقوله باتمى السن، وفي الرواية التالية: في سوق البصرة) حيث يوجد علفن وقشير.

(2) - مسيح البخاري، ج 9، ص 10-11 (كتاب الديات باب القسامة)، ابن حجر: فتح الباري، ج 12، ص 239، الكتاب والباب المتكوران عند البخاري، وانظر الرسالة السابقة رقم: 387.

(3) - لا توجد هذه الرواية في القطعة المطبوعة من سنن سعيد التي رجعنا إليها، ولعلها في الجزء المفقود.

(4) - وفي رواية أخرى له عنه أيضا: «وجد قاتل بين علفن وقشير فكتب فيه عدي إلى عمر...» وذكر نحوه.

-البلاذري: «وجد بين علفن وبني قشير بالبصرة فكتب فيه عدي...»

(5) - ابن قدامة: «قضايا لا يُحكم فيها إلا في الدار الآخرة، وهذا منها»، البلاذري: «قضايا لا يُقضى فيها إلا يوم القيامة وإن هذا منها».

(6) - ابن حجر: فتح الباري، ج 12، ص 241 (كتاب الديات باب: القسامة).

-البلاذري: أَسْلَب الأشراف، ج 8، ص 163.

سُنن قدامة: المصنف، ج 10، ص 10-11 ولا سند لروايته.

هذا في الذي لا يعرف له قاتل، وللعلماء أقوال في هذه المسألة فلتراجع المصادر في ذلك⁽¹⁾.

والملاحظ: أن ما ذكر هنا يتفق إلى حد كبير مع ما جاء عنه في نيل الرسالة التي كتب بها إليه: في العبد يقذف الحر التي مرت الإشارة إليها⁽²⁾.

رحمه علي محدي في رجل صبه وأخر وجد قتيلا

-396-

أما البلاذري فنكر رواية أخرى مخالفة في مضمونها لما سبق من روايات، حيث تضمنت مسألتين: رجل سب الخليفة، وأخر وجد قتيلا، فجاء رد أمير المؤمنين عليه متضمنا الحكم الواجب في حقهما لم تشر إليه الروايات المتقدمة⁽³⁾.

رسالة عدي: فعز عاصم بن أبي النجود، أن عدي بن أرطاة كتب إلى عمر: «إني أخذت رجلا يسبك فهمت بقتله⁽⁴⁾. ورفّع إلي رجل قتل في السوق، فأتهم به فساق من فساق أهل البصرة، ولم تقم عليهم البينة؟»

رد عمر عليه: فكتب إليه:

أنظر القتل فده⁽⁵⁾ من بيت مال المسلمين.

وانظر الفساق فأحبهم عن المسلمين، وانفق عليهم من بيت المال⁽⁶⁾.

وانظر الذي سبني فسبه، وإلا فخل سبيله، فوالله! لو كنت قتلته لقتلتك به⁽⁷⁾.

وسالته إلى محدي بأمره بتعزير من خلفه بالقصاص

-397-

وعن عثمان البتي قال: جاعنا⁽⁸⁾ كتاب عمر بن عبد العزيز في خلافته:

(1) - ابن أداسة: المصدر نفسه، ج 10، ص 10 وما بعدها.

(2) - أنظر الرسالة رقم: 357، ونظر أيضا في مثل هذا رسالة رقم: 49.

(3) - ولما كانت كذلك رأينا إيرادها برقم مستقل عما تقدمنا من روايات ولإشارة فإن مكان هذه الرسالة ليس هنا، وإنما كان يمكن أن تكون في الرسائل المتلفة بالفخروج، أو رسائل الحدود والقصاص والديات. إلا أنه ولما كتبت لها علاقة بالروايات المتقدمة خاصة القتل أحببنا إيرادها هنا.

(4) - أنظر الرسائل من رقم: 678 إلى 683.

(5) - كما جاءت، أما أن تكون مغلدة أي أعط ديتك، أو «ودعه لتي تؤدي للمعنى نفسه.

(6) - أنظر الرسائل من رقم: 612 إلى 626، 627.

(7) - نساب الأشراف، ج 8، ص 158.

(8) - أي جاهد إسي أهل البصرة، لقول الواقدي محمد بن صبر: حدثني أبو مملوكة شيوخ من أهل البصرة ولكون عثمان البتي بصري ومن ثم للرسالة مرسل إلى حدي، ابن سعد: الطبقات، ج 7، ق 1، ص 21.

«أن يُعزَّر»⁽¹⁾ من حلف بالقسامة بضعة عشر سوطاً»⁽²⁾.

الظاهر أن هذا التعزير يخص الرجال الذين أقسموا - إن صح ذلك - خمسين يمينا كما جاء عنهم في المسألة السابقة، ومن ثم لا يحمل أمره هذا على العموم، وإنما على التخصيص حتى لا يخالف ما جاء عنه في رسائله التالية، التي يؤكد فيها الحكم بالقسامة والقضاء بها بين الناس في الدماء.

رسالة بني القسامة في قتل المعتمة

-398-

استشارة عمر للزهري في القود بالقسامة: يظهر أن أمير المؤمنين بقي مترددا في تذي أشار به أبو قلابة عليه - إن صح - كما سبق ذكره في القسامة والحكم بها، خاصة وأن المجلس قال بخلاف قوله مما دفعه إلى استشارة الإمام الزهري، إذ قال: «دعاني عمر بن عبد العزيز فقال: إنني أريد أن أدع القسامة يأتي رجل من أرض كذا وكذا، وآخر من أرض كذا وكذا فيحلفون، قال: فقلت له: ليس ذلك لك. قضى بها رسول الله ﷺ والخلفاء من بعده، وإنك إن تركها أوشك رجل أن يقتل عند بابك فيبطل»⁽³⁾ دمه، فإن للناس في القسامة حياة⁽⁴⁾.

رسالة عمر في القسامة: ويظهر أن أمير المؤمنين أخذ بما ذكره مما دعاه إلى الكتابة بسنة النبي ﷺ في شأنها، فقد قال عبد العزيز بن عمر: «أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز: قضى النبي ﷺ أيما أهل معتمة⁽⁵⁾ تفرقوا عن قتل، أو جرح فاداه جرحه ذلك إلى الموت، فادعى المجروح على بعض الذين ضربوا دون بعض، وشهد بذلك أهل المعتمة من لا يعلم

(1) - التعزير والعزْر: هو الضرب دون الحد على المصيبة، وقد يكون بالحبس والتأنيب باللسان أو بالمال ومقتلوه بحدده الإمام.

ابن منظور: لسان العرب، م 14، ص 561-562.

- ابن قدامة: المغني، ج 10، ص 347-350.

(2) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 268.

(3) فيبطل دمه: وبطل دمه، الذي يهدر دمه، وفي فتح الباري: «يبطل»

ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 405-406، مادة: (بطل).

(4) - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 39 (كتاب المقول. باب: القسامة).

- ابن أبي شيبة، المصنف، ج 14، ص 255 (كتاب الرد على أبي حنيفة) ، ابن حجر: فتح الباري، ج 12، ص 242 (كتاب القبولتجيب:

السلامة).

(5) - أهل معمة، وقسم: الجماعة والخلق الكثير من الناس.

- ابن منظور: لسان العرب، م 12، ص 427، مادة: (صم).

عليه بغيّة⁽¹⁾ ولا ينتهم بحدّ أو كانت بينه وبين المدعى عليه، فإن أهل القتل يدرون بالإيمان من أجل ما كان لهم من وِزْبِ⁽²⁾ المارة، فيحلفون خمسين يمينا: بالله الذي لا إله إلا هو إن فلانا هو قتل صاحبنا، وما مات إلا من ضربه⁽³⁾.

وهو بهذا غير تام من ناحية تقرير الحكم في المسألة، كما بينته الرسالة التالية ولعلها تنمّة لهذه الرواية.

والملاحظ أنه لم يشر لمن كتب بالذي كتب به، ولعله منشورا بعث به إلى عماله كما سيكرر ذلك عنه من طريق رواية ابنه عبد العزيز لاحقا وفي باب الحدود والقصاص⁽⁴⁾.

رسالة له هي القسامة

-398 أ-

وأورد عبد الرزاق رواية أخرى عن عبد العزيز بن عمر الذي قال: أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز:

فضى رسول الله ﷺ فيما بلغنا في القتل يوجد بن ظهري نيار⁽⁵⁾: أن الأيمان على المدعى عليه، فإن نكلوا⁽⁶⁾ حلف المدعون واستحقوا⁽⁷⁾ فإن نكل الفريقان جميعا، كانت نصفين: نصف على المدعى عليهم، ونصف يبطلهم⁽⁸⁾ أهل الدعوى إذا كرهوا أن يستحقوا بأيمانهم⁽⁹⁾.

(1) - بغيّة: يقال ذلك لطالب الحاجة والنساء لديك .

من منظور: لسان العرب، م 14، ص 75، مادة: (بغا).

(2) - وِزْب: هو الفساد والخداع .

- من منظور: لسان العرب، م 1، ص 796، مادة: (ورب).

(3) - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 47-48، (كتاب المقول، باب: قسامة الخطأ) . إشارته إلى قضاء النبي ﷺ بذلك، لم أجد به هذا التفظ، ولكن جاء ما يقاربه عن أبي داود، فمن ابن عباس قل: فقال رسول الله ﷺ من قتل في عيب، أو رسيا يكون بينهم بحجر، أو سوط، فقتله عر حطاً... الخ

- سنن أبي داود، ج 2، ص 258 (كتاب اللدات، باب: فومن قتل في عيباً بين قوم) ، وأخرجه النسائي بسننه، ج 8، ص 39-40 (كتاب القسامة، باب: من قتل بحجر أو سوط)

(4) - أنظر في ذلك الرسالة رقم: 552، 553، 553، 554، 555، 556.

(5) - ابن عبد البر: «ظهري قوم».

(6) - نكلوا: مفردة نكل، يعني تكلم، وعن اليمين جبن وقصر عنها ولم يودها ، ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 677، مادة (نكل).

(7) - نهاية القصة بهذه الكلمة أهل بالتعبير مما يجعلنا نقول: وكان هناك كلام قد سقط به بكلّ الحكم لصالح المدعون.

(8) - لاحظ المحقق: «في وجه يبطله» وهو أيضا ما جاء في الإسناد كثر.

(9) - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 42 (كتاب المقول، باب: القسامة).

عن ابن عبد البر: الإسناد كثر، ج 25، ص 229 (كتاب المقول، باب: جامع العقل) ونقله عن عبد الرزاق.

وفي الرسالة غموض.

أما ماجاء فيها، فهو ما قضى به جده من قبل في رجل من بني جهينة أوطأ رجلا من بني سعد بفرس فمات، وأبى الفريقان أن يحلفا فجعلها عمر مناصفة على الفريقين⁽¹⁾.

رسالة له في الغرض السابق

-399-

وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أيضا: «أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز:

أن النبي ﷺ قضى في الأيمان: أن يحلف الأولياء فالأولياء⁽²⁾، فإن لم يكن عدد عصبته يبلغ الخمسين رئت⁽³⁾ الأيمان عليهم بالغا ما بلغوا⁽⁴⁾.

هذا ما ذكره عبد الرزاق ومن نقل عنه، ولعل ما ذكر عن عمر في هذا الشأن وما كتب به هو ما قضى به النبي ﷺ كان في رسالة واحدة إختلف ابن جريح أو عبد العزيز في روايتها على وجهها الصحيح الثابت، وهو الخلاف الذي ورد أيضا كما هو آت في الحدود والقصاص والديات والجراح من طريقيهما كذلك.

أما ما أشارت إليه الرسالة من تكرار الأيمان على عصبه القاتل حتى تتم خمسون يمينا هو الأمر الذي فعله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في مناسبة أخرى، كما قال عنه أبو الزناد -لم يكن ما كتب به قد أرسل إليه- قال: «أمرني عمر بن عبد العزيز فرئت⁽⁵⁾ قسامة على سبعة نفر، أو خمسة نفر⁽⁵⁾» يعني حتى تمت خمسون يمينا.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى الإشكال القائم في تداخل صلاحيات الوالي والقاضي وصاحب بيت المال وعدم وضوحها في مثل هذه المسائل وغيرها، والتي تبرز في هذا البحث بشكل واضح، ذلك أن أبا الزناد كان يتولى بيت مال الكوفة فما الداعي إلى أمر عمر له بالنظر في القسامة وتردادها على هؤلاء الناس؟! .

(1) -عبد الرزاق، ج10، ص 44 (كتاب المغول. باب: قسامة لخطأ).

(2) -ابن حزم: «الأولياء» الثانية للقسامة.

(3) -ضد: «رئت».

(4) -عبد الرزاق، ج10، ص 35 للكتاب والباب السابقين .

(5) -ابن حزم: المحلي، ج11، ص 325 (كتاب القسامة. مسألة رقم: 2156).

(6) -ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج5، ص 28.

رحمة علي أحمد ولاته في عهد قتله صيحه

-400-

قال سماك بن الفضل⁽¹⁾: «كتب عمر بن عبد العزيز في عهد ضربه كبير⁽²⁾ له جزار⁽³⁾ بئيل، أو غيرها، فمكث أياما مريضا، ثم مات، فكتب:

أن اختلف أوليائه: أنه لمات من ضرب كبيره - لا أعلمه إلا قال -: خمسين يمينا ثم أغرمة ثمنه، فإن أبوا، أقسم أوليائه الكبير الضارب فإن أبوا فأغرمهم نصف ثمن العبد⁽⁴⁾». لأنه لا توجد ديوات في العبيد، بل تُقَدَّرُ أثمانهم فيعطون نصفها.

ذلك هو موقف أمير المؤمنين من هذه المسألة، التي رأينا من قبل رأيه في أول الأمر الذي يدل على حيرته حتى شاور الزهري الذي حمله على القضاء بها كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وبما ضرب له من أمثلة على تقرير الحكم بها في الدماء مما كان جده عمر بن الخطاب قد قضى به بين أوليائه الجهني الميت من وطء الفرس، وأوليائه السعدي كما أشرنا إلى ذلك عند تعاقبنا على الرسالة التي تقدمت على الرسالتين السابقتين، ثم قال الزهري معقبا على ما ذكر: «وكان عمر بن عبد العزيز يستريح إلى هذه⁽⁵⁾، حتى أن كان ليقتضي بها في الشيء الذي يرى أنه بعيد منها». ثم قال ابن جريح راوي هذا الأثر عن الزهري: «وقضى يزيد بن عبد الملك بمثل ذلك وكذا هشام بن عبد الملك⁽⁶⁾».

ومما قضى به عمر أيضا ما ذكره الحسين بن مسلم: أن أمةً عضت إصبعا لمولى لبني أبي زيد، فمات، واعترفت الجارية بذلك، فحكم عمر أن يحلف موالي المولى خمسين يمينا تردد عليهم لمات من عضتها، ثم الأمة لهم، وإلا فلا حق لهم، فأبوا أن يحلفوا⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ سماك بن الفضل يعني صنعاني، ولما كان كذلك فإنه يكون قد كتب بذلك إلى عروة وهي صنعاء.

⁽²⁾ هكذا جاء رسها في المصدر، ولاحظ المحقق عليها في الهامش: «هذا ما ظهر لي، ورسمه في «ج»، «كمر».

نقول: لعل الرسم المثبت في النص صحيح لأنه يعطى معنى: السيد، فقد قال: ابن منظور: الكبر: السيد أي سيد السيد، لسان العرب، 5، ص 130، مادة (كبر).

⁽³⁾ لاحظ عليها المحقق: «غير واضح تماما في «س» وفي «ج» «جزار».

⁽⁴⁾ عبد الرزاق، المصنف، ج 10، ص 49-50 (كتاب العقول جاب: تسلمة لعبيد).

⁽⁵⁾ أي لحادثة الجهني والسعدي اللتان قضى في شأنهما جده عمر -رضي الله عنهما-.

⁽⁶⁾ عبد الرزاق، المصنف، ج 10، ص 44، (كتاب العقول جاب: تسلمة لخطأ).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه، ج 10، ص 45.

⁽⁸⁾ الإمام مالك، المدونة، ج 4، ص 463 (كتاب الجنائز. في القود بين الحر والسيد).

إن ما يمكن قوله بعد عرض هذه الروايات المتعددة سواء كانت تتعلق برسائل أو قضايا نظر فيها عمر بن عبد العزيز تتعلق بالقسامة أيضا، لم توضح لنا تماما رأي الخليفة في ذلك، بنفع القاتل لأولياء القتيل ليقتصوا منه، بل يحيط بذلك الغموض، ولعل هذا هو الذي دفع يحيى بن سعيد بعد دراسة متأنية منه لموقف أسير المؤمنين من ذلك إلى القول: «أن عمر بن عبد العزيز لما رأى الناس يحلفون بالقسامة بغير علم، استحلفهم ولم يأخذ بها في دفع المتهم إلى أولياء المقتول ليقتصوا منه، بل جعل مكان ذلك الدية»⁽¹⁾.

فهذا القول منه عن موقف عمر من القضاء بالقسامة يؤخذ منه وكأنه سلك في ذلك مسلكا وسطا، وهو الأمر الذي يبقى محل دراسة من غيرنا من أهل الاختصاص في جانبه الشرعي.

(1) - ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 268.

الفصل الثالث:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالديون

والخفصة والصبوات والتبرعات

جامعة الأميرة عبدالقادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: مسائل أمير المؤمنين الخاصة بالديون والخضعة والعبادة والتبرعات:

1- القضاء في الديون والإفلاس:

رحم عمر على عياض بن عبيد الله في الدين

-401-

سبق وأن أشرنا مرارا إلى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز جعل من نفسه مرجعا فيما يشكل على أعوانه من أمور مثل الذي قاله فيما سبق نكره لميمون بن مهران لما اشتكى إليه شدة الحكم والجباية⁽¹⁾، فيتدخل لحل المشكلة، من ذلك إستشارة قاضيه على مصر عياض بن عبيد الله له في المسائل التالية:

فعن الليث بن سعد قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«بسم الله الرحمن الرحيم: من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عياض بن عبيد الله⁽²⁾،

سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد:

فإني كتبت تستأمرني في ثلاثة نفر بلغك من شأنهم ما لم يكن لك بد من رفعهم، وتذكر

فك قد كتبت إلي بقضيتهم.

المسألة الأولى: دين كثير على رجل متوفى⁽³⁾: كتبت تذكر أن رجلا منهم توفي وترك عليه

دينا كثيرا، ولم يترك له قضاء، وله تسع ولاد⁽⁴⁾، وإن بينه وبعض تلك الديون من أمتهن.

نقول: وكان أهل الديون لا يرون أن حقوقهن في رقابهن يسألون الذي لهم. ويقول بعض

غرمائه: كان بينه قبل أن يبتاع تلك الولاد.

-إجابة عمر: فأقم أولئك الولاد قيمة عدل فأيهن ما استقلت بثمنها الذي أقيمت به فلنفتك

نفسها لتفتق، فبته ليس عليها إلا ذلك، ومن لم تفك نفسها بثمنها فهي أمة، تدفع إلى

لغرماء، والغرماء في ذلك أسوة ما بلغ، إن كان الذي على الرجل من الدين فهو أفضل مما

⁽¹⁾ أنظر الرسالة المتضمنة رقم: 377-377 ج.

⁽²⁾ عياض بن عبيد الله الأزدي: ولاء قره بن شريك على قضاء مصر سنة 93هـ، وعزل عنه سنة 97هـ، ثم ولاء سليمان بن عبد الملك سنة

98هـ، فلم يزل قاضيا حتى عزله عمر سنة 100هـ، وولي مكانه عبد الله بن خالد الذي مرت ترجمته في هذا الباب رسالة رقم: 380.

⁽³⁾ عن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 239-240، وكيع: أخبار القضاة، ج3، ص 229، وجاء بضمه عنده محررا قال: «ثم ولي عياض بن

عبد الله

⁽⁴⁾ -ثلاثة الفلأون من غننا، وإلا فلين الصم خال منها.

⁽⁵⁾ -المسعوديهم: الإمام، وما بعدها يسر ذلك.

تبلغ قيمة أولئك الولاد، فإن قصر عما يحيط بقيمتهم كلهن، جعل الغرماء أسوة في ذلك ما بلغ، يخص كل امرأة منهن ما بلغت قيمتها.

المشكلة الثانية: رجل فقد رفيقه وعليه دين كثير: وكتبت تذكر أن رجلا ابتاع رفيقا فانطلق به عامداً إلى البأر⁽¹⁾ فأصيب رفيقه، وبقي عليه دين كثير، ولم يبق له مال فجعلته في أيدي الغرماء حتى يأتيك أمري فيه.

اجبة عمر: فمر ذلك الرجل فليسع في دينه، وأمر غرماءه فليرفقوا به حتى يقضي الذي عليه ولا يباع⁽²⁾، واجعل الغرماء أسوة فيما يسعى فيه من الدين لهم، كل رجل منهم يخصه الذي له ما بلغ.

المشكلة الثالثة: في رجل يشتري الولاد بثمن مؤجل، ويبيع بالحاضر بثمن منخفض: وتذكر أن منهم رجلا يبتاع الولاد بالنظرة⁽³⁾ بالمال المرتفع، ويبيع بالنقد الذي يشتري بثلك الثمن، أو يبيعه، وتقول: فلم يزل ذلك شأنه حتى ترابى عليه من الدين ثلثمائة دينار، وتقول: جاعني أصحابه بماألوني أن يباع لهم. وتذكر: أنك جعلته في أيديهم حتى يأتيك أمري.

رد عمر: فمر ذلك الرجل فليسع في الذي عليه، ويسأل حتى يقضي ولا يمكن غرماؤه من بيعه، ومرهم فليرفقوا به حتى يؤدي الله عز وجل - ما عليه، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

⁽⁴⁾ وأكتب لصباح يوم الخميس لأربع خلون من ذي الحجة تسع وتسعين⁽⁵⁾».

⁽¹⁾ تيسر: لم ينكر بقوت بلدا بهذا الاسم بمصر، وإنما ذكر اسمين بنير همز قال: «البار» قرية من قرى نيسابور، ثم قال وسوق «البار» بلد بغير بين صعدة وعز، ولعله هو المقصود بما جاء في النص مادام الرجل يتاجر في ذلك.

معجم البلدان، ج 1، ص 319، مادة: (بار).

⁽²⁾ نظير الرسالة التالية رقم: 405-405.

⁽³⁾ نظرة: أنظر المعسر وأنظره، طلب منه التأخير والإمهال حتى يتيسر حاله فيدفع دينه.

من منظور: لسان العرب، م 5، ص 216، مادة (نظر).

⁽⁴⁾ قال الجهشاري: «روى أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث رسالة كتبها الصباح هذا عن عمر بن عبد العزيز إلى عياض بن عبد الله إنكأ، ثم قال في آخرها: وكتب الصباح بن المشي يوم الخميس الأربع خلون من ذي الحجة سنة تسع وتسعين».

والصباح بن المشي يسمى عدي بن الصباح، قال عنه: أنه من جلة كتّاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

- للوزراء والكتّاب، ص 33-34

- تزيغ الطبري، ج 6، ص 181.

⁽⁵⁾ -كتدي: الولاد، ص 336-337، الجهشاري: للوزراء ص 33-34. ولما ما أشار إليه المصدران عن التزيغ المذكور أعلاه لا يتوافق مع ما جاء في جدول السنين الهجرية بما يوافقها من السنين الميلادية بألسها وشهورها وأيامها، «لويستفان ف. و. F.W.» أشهر ذي الحجة يبدأ عنده يوم الثلاثاء، 5 يوليو من سنة 99 هـ وعلى هذا يكون يوم 4 ذي الحجة يوم الجمعة لا يوم الخميس، ص 16، ولعل هناك تصورا لي التقويم.

رسالته في الرجل إذا أهلس

-402-

استمر الخليفة عمر بن عبد العزيز مواضبا على إحياء السنن حائثا أعوانه على العمل بها، منها: قضاؤه عليه السلام في الرجال الذين يفلسون، ويدرك الدائنون بعض متاعهم عندهم، فقد قال عرف⁽¹⁾: «قُرئ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز:

أما رجل أفلس فأدرك ماله⁽²⁾ بعينه فهو أحق به من سائر الغرماء، إلا أن يكون اقتضى من ماله شيئا، فهو أسوة الغرماء⁽³⁾، قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾».

رسالته إلى الولاة في الدين ومهور النساء

-403-

وقال عمرو بن مهاجر رئيس حرس عمر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الولاة: «في الدين ومهور النساء أتهن أسوة الغرماء»⁽⁵⁾.

وهو كما ترى ليس بنصه بل هو تلخيص للمراسلة. والمقصود أن المهر في ذمة الزوج للمرأة كبقية الديون فإن مات قسّم ماله بينهم بالحصص بعد أن تأخذ الزوجة مهرها⁽⁶⁾.

رسالته براتبه فيما إنتظار عمر الدائنين

-404-

روى المدائني عن مبارك بن فضالة قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

(1) -عرف: كذا جاء اسمه تون زيادة، ولعله عرف بن أبي جميلة الأعرجي البصري الثقة المتوفى سنة 146، 147 هـ - لأن الذي رواها عنه إسماعيل بن إبراهيم البصري - ابن علية - فإن صح نك فالرسالة موجهة إلى عدي بن لوطاة.

: الطبقات، م، 7، ق، 2، ص 22، 70.

عن حمز: تهذيب، ج 8، ص 166-167.

(2) -الرواية الثانية لابن أبي شيبة، «متاعه».

(3) -عنده: من قوله: «إلا أن ... للغرماء» نقصة.

(4) -عن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 36، (كتاب البيوع والأفضية، الرجل يموت لو فلس وعنده ملعة بعينها).

الرواية لثقة، ج 10، ص 163.

والحديث المشهور إليه رواه عمر بن عبد العزيز باختلاف طفيف عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، وجاء بطرق أخرى أنظر:

سموع البخاري، ج 3، ص 155، 156 (كتاب الإستراض باب إذا وجد ماله عند مفلس...).

سموع مسلم، ج 5، ص 31، (كتاب البيوع، باب: من أدرك ما باعه عند المشتري).

سنن الترمذي، ج 3، ص 562-563 (كتاب البيوع باب: ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فوجد عنده متاعه)

(5) -عن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 193 (كتاب البيوع والأفضية، في المرأة يكون لها على زوجها مهر يموت وعليه دين).

(6) -عن كفاية المصنف، ج 8، ص 101.

«إن من كان عليه دينٌ، له وفاءٌ به فليقبض من ماله، ومن لم يكن عنده، فليظرة غرامه، فإتما وضعوا أموالهم عنده على أن يصادفوا مالا أو غنماً»⁽¹⁾.
وفي ما جاء في نهاية الرسالة فيه نظر، حيث أنه لا يعبر بحق عن موقف أمير المؤمنين من هؤلاء الذين يستدينون، ثم يماطلون في دفع ما استدانوا، وفي تعليقنا على هذه المسألة بعد نهايتها مزيداً من الإيضاح لموقفه هذا.

ورده على عدي يمنع فيه بيع الأحرار إذا اهلوا

-405-

قال عمر بن ميسون: «أن عمر كتب إلى عدي - وكان عدي كتب إليه في الرجل يفلس بالمال العظيم، إنه قد كان بعض الفقهاء يرى بيعه -:
قد فهمت كتابك في أمر المفلس، فلا يباعن حراً، وإن فليس⁽²⁾»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-405-

وقال مكحول:

«لا يباع حر في إفلاس».

وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى -⁽⁴⁾.

من المحتمل أن يكون هذا جزءاً من الرواية المتقدمة، بالرغم من أن مكحول لم يشر إلى من كتب بذلك.

أما ما ذكر هنا، فقد سبق وأن منعه، كما جاء في رسالته إلى عياض فيما تقدم في المسألة الثالثة، وهو ما كان بالتالي موجوداً بمصر أيضاً بعد العراق.

وبيع الأحرار كان قائماً وثابتاً في المجتمع العربي في الجاهلية، يبيع من أغتر في الدين حتى ظهر الإسلام، فرغب الله - عز وجل - أن يرفق بالمعسر قال تعالى: «وَإِنْ كَانَ حَوْرًا مُّصْرًا فَتَطْرُقْهُ إِلَىٰ قَوْمِ مَكَّةَ»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -تيلاندري: نصاب الأشراف، ج 8، ص 198.

⁽²⁾ -لأسن: وقلمه تعاليم عيسى، نادى عليه بين الناس أنه قد فليس ولم يعد عنده شيء من الطوس.

⁽³⁾ -ابن منظور: لسان العرب، ج 6، ص 166، مادة (فليس).

⁽⁴⁾ -تيلاندري: نصاب الأشراف، ج 8، ص 165.

⁽⁵⁾ -سورة البقرة، المصحف، ج 7، ص 246 (كتاب البروع. من قال لا يباع حر في إفلاس).

⁽⁶⁾ -سورة البقرة، الآية: 280، وتظر: القوطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج 3، ص 371-372.

ثم إن الرسول ﷺ خصم يوم القيامة لمن « باع حراً فأكل ثمنه⁽¹⁾ » مهما كان الدافع الذي دفعه إلى بيعه.

هذا وقد حدث وأن قالت سلامة بنت معقل، أن عمها باعها في الجاهلية للحياب بن عمرو فلما توفي عنها الحياب، قالت زوجته: « الآن تباعين في دينه»، فاشتكت إلى النبي ﷺ، فبعث إلى أخيه أبو اليسر، فأمره بإعتاقها، وأعطاه بدلها غلاماً⁽²⁾.

وحدث وأن باع-إن صح- القاضي زرارة بن أوفى على عهد زياد بن أبيه-45-53هـ- حراً في دين⁽³⁾.

هذا ولم يكن الأمر مقتصرًا على العرب فقط، بل كان سائداً عند غيرهم من الأمم فالرومان مثلاً: أباح قانونهم أن يسرق الدائن المدين إن عجز عن دفع ما عليه، إن كان حراً، وبالحبس أو القتل إن كان عبداً⁽⁴⁾.

ولا شك فإن آثار ما كان سائداً عند العرب في جاهليتهم وكذا عند الرومان، بُعث من جديد في المجتمع، بعد غياب الوعي الشرعي عن الساحة. حيث جعل المولى -عز وجل- سهماً في الزكاة للمستدين في غير سفه يدفع إليه لإجبار كسره، وانتشاله من الكبوة التي حلت به، والذي وزعه الخليفة عمر على الغارمين، وهو الأمر الذي بيناه في باب العبادات⁽⁵⁾.

وتنخل أيضاً كما هو أت لتحرير من استرق من العرب في الإسلام، ودفع أثمانهم إلى أربابهم من بيت مال المسلمين⁽⁶⁾.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل منع من سجن الدائن إذا تحققت عنده فائدة بقائه خارج السجن معللاً ذلك بقوله: « يذهب فيسعى في دينه خبر من أن يُحبس⁽⁷⁾ ». أما إذا كان المستدين يأكل أموال الناس بالباطل، ولديه القدرة على تسديد ما في نتمه ويماطل في ذلك، فإنه كان يأمر بسجنه⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ -أخرجه البخاري في صحيحه من طريق أبي هريرة، ج3، ص 118 (كتاب الإجارة، باب: يتم من منع أجر الأجير).

⁽²⁾ -سنن أبي داود، ج2، ص 163 (كتاب المتعلق برب: في عتق أمهات الأولاد).

⁽³⁾ -وكيع: أخبار القضاة، ج1، ص 294.

⁽⁴⁾ -القرضاوي: فقه الزكاة، ج2، ص 629.

⁽⁵⁾ -انظر في ذلك الرسائل من رقم: 262 إلى 266.

⁽⁶⁾ -انظر الرسالة رقم: 502.

⁽⁷⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج4، ص 105-106 (كتاب المدينان. في حبس المدينان) وبقرة الأبواب للامعة على ما ذكر.

⁽⁸⁾ -انظر الرسالة رقم: 620.

وبذلك يكون الخليفة عمر، قد جعل لكل نازلة حكمها الذي يوافقها.

أمره لرجل بدوع ما في ذمته من دين

-406-

وقال ابن قتيبة: كتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل عليه دين:

«قد آن للحق الذي عندك أن يرجع إلى أهله ونستغفر الله -تعالى- من حسيه»⁽¹⁾.

ولم يشر لمن كتب بذلك.

2- القضاء بالشفعة بين الشركاء والجيران.

رحم علي عياض في الشفعة بالجوار

-407-

فمن عبيد اللهين أبي جعفر قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عياض بن عبيد الله:

«كتبت إلي تزعم أن قضاتكم يقضون في الشفعة⁽²⁾: أنها للأول فالأول من الجيران⁽³⁾.

فنقول قد كنا نسمع أن الشفعة للشريك ليست لأحد سواه، وأحق الناس بالبيع المشتري

ولعمري: ما الشفعة بالجوار فوجدتها يوجبها أحد، ولو أن نلك يكون ما اتقطع بعضهم من

بعض، وما أشاع رجل أرضاً إلا أفضى إلى جاره حتى تنقضي العامورة⁽⁴⁾، ولا داراً إلا حتى

تنقضي إلى دار ببعض مساكن الناس ما كان في مدينة أو قرية، ولكن إذا وقعت الحدود بين

أهل الشرك في ميراث أو غيره، وصرفت مداخل الناس التي يدخلون منها نورهم وأرضهم فقد

انقطعت الشفعة⁽⁵⁾ وجاز البيع للمبتاع، وإن خفا من الأمر الحسن الجميل أن يعرض المرء على

(1) -عيون الأخبار، ج 1، ص 258.

(2) -الشفعة: مأخوذة لغة من شفع وهو الزوج، ولعل من الزيادة أي تزيد إلى ما عندك، كأنه كان وترأ فمصيح شفاً بعد ضم حصة الشريك.

وفي شرع: انتقال حصة شريك إلى شريك كانت قد انتقلت إلى آخر بعدل ما قامت عليه من الشئ والنفقات أي بالمعرض المسمى.

-ابن منظور: لسان العرب، م 8، ص 184، مادة (شفع).

-ابن قدامة: للمنفى، ج 5، ص 559.

-الشركاء: نول الأوطار، ج 6، ص 80، (كتاب الشفعة).

(3) -أنظر الرسالة: رقم: 409، التي يمنع فيها ذلك

(4) -أي القسرة وهو البناء

(5) -أي لا شفعة إذا حُدَّتِ الحدود وحصل التوارث.

وهذا الذي أشار إليه الخليفة حديث نبوي أخرجه البخاري: ضمن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.

ج 3، ص 104 (كتاب البيوع باب: بيع الأرض والدور)، ص 114 (كتاب الشفعة، باب الشفعة).

وأخرجه الترمذي في سننه، ج 3، ص 652-653 (كتاب الأحكام، باب: ما جاء إذا حُدَّتِ الحدود وولعت السوم فلا شفعة).

جارد. فإما أن يوقف على جاره، فإما أن يوقف على ذلك فإنه ليس لمن فعله»⁽¹⁾.
وفي نهاية الرسالة غموض واضطراب، حيث لم يُجيب على ما قال «فإنه ليس لمن فعله»
أي لم يحدد اللازم للشق الثاني من الطرح.

رسالته في الشفعة

-408-

وقال إبراهيم بن ميسرة⁽²⁾: «قلت لطاووس: إن عمر بن عبد العزيز كتب:
إذا ضربت الحدود فلا شفعة.
فقال طاووس⁽³⁾: لا، الجار أحق⁽⁴⁾».
ولعله الجار الذي استثناءه عمر في رسالته التالية.
إلا أن ما كتب به عمر بن عبد العزيز هنا جاء عنه بأطول مما ذكره عبدالرزاق في روايته
، فعن الزبير بن موسى قال: «إذا وقعت الشفعة وحدت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة»⁽⁵⁾.

وهو ما يلتقي مع بعض أحاديث النبي ﷺ التي سبق تخريج أحدها في الهامش السابق.
ويلتقي أيضا مع ما قاله الفاروق وعثمان - رضي الله عنهما -⁽⁶⁾ ويظهر أن هذا الذي كتب
به مما كان سالم بن عبد الله قد كتب به إليه من كتب عمر في أهل القبلة.
رسالته إلى عبد الحميد في الشفعة بالجوار

-409-

فقد قال جابر: كتب عمر بن عبد العزيز في خلافته إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن:
«أن لا تقضي بالجوار»⁽⁷⁾.

(1) -كندي: الولاة، ص 334-335.

(2) -إبراهيم بن ميسرة المكي طائفي: من أسدق الناس وأوثقهم محدثا فيها توفي قريبا من سنة 132 هـ -
-ابن سعد: الطبقات، م، ص 356.

-ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص 301.

(3) -مرت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 101.

(4) -عبد الرزاق: المصنف، ج8، ص 80 (كتاب البيوع، باب: إذا ضربت الحدود فلا شفعة)

(5) -ابن سعد: الطبقات، م، ص 269.

-ابن حزم: المحلى، ج8، ص 30 (كتاب الشفعة، مسألة رقم: 1612).

(6) -عبد الرزاق، المصدر السابق، ج8، ص 80 لكتاب وأباب السابقين.

(7) -ابن سعد: «لا يقضي».

(8) -البيهقي: السنن، ج10، ص 103، (كتاب: أدب القضاء، باب: ما يستحب للقاضي من أن لا يكون قضاه في المسجد)

-ابن سعد: الطبقات، م، ص 269 والرؤي لروايته: الإسلام الزهري.

رواية أخرى لما سبق

-409-

وأورد البلاذري رواية أخرى قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد.
«لا تقضي بالجوار، ولا تدع صورة علي باب إلا كسرتها»⁽¹⁾.
طبعا إذا لم تتحقق الشروط الآتي ذكرها :

رسالته إلى إياس بن أبي الشفعة بالجوار

-410-

فعن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية أنه كان يقضي بالجوار - يعني في الشفعة - حتى
جاءه كتاب عمر بن عبد العزيز:
«[أن] ⁽²⁾ لا يقضى به إلا ما كان من شريكين ⁽³⁾ مختلفين، أو دار يُغلق عليها باب
واحد»⁽⁴⁾.

وبذلك ينجلي الغموض حول شفعة الجار المشار إليها سابقا أما ما جاء من تعليمات للخليفة
عمر بن عبد العزيز حول الشفعة، هو القول المشهور عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي في
أحد القولين، ومالك والشافعي وأحمد، فكانوا لا يرون الشفعة إلا للشريك كما دلت عليه
الأحاديث النبوية التي أشارت إليها المصادر المذكورة أدناه.
إلا أن هناك من يرى أحقية الجار في الشفعة مؤيدا رأيه بالأحاديث النبوية الواردة في
إثبات الشفعة بالجوار منهم الإمام أبو حنيفة وغيره⁽⁵⁾، فصلت كتب الفقه أحكامها وذكرت أقوال
العلماء في شأنها.

هذا ولم يقتصر قضاءه بالذي جاءت به السنة فيما سبق في هذه المسألة، بل قضى بالشفعة
للغائب إن سكنت أو طالت غيبته بعدما يحلفه أنه ما بلغه أمر الشفعة، وإن كانت طريقه وطريق

(1) -كتاب الأشراف، ج8، ص 189.

وانظر الرسالة السابقة رقم: 407.

(2) -سائيت من المطى وفي المصدر ناقصة.

(3) -علي المطى: «بين جارين».

(4) -ركوع: أخبار القضاة، ج1، ص 332.

(5) -حين حزم: المطى، ج8، ص 30 (كتاب الشفعة، مسألة رقم: 1612).

-الإمام مالك: لموطأ، ص 503 وما بعدها. (كتاب الشفعة)

-الإمام مالك: للمدونة، ج4، ص 205، (كتاب الشفعة الأول)، ص 224 وما بعدها. (كتاب الشفعة الثاني)

-سنن الترمذي، ج3، ص 650-653 (كتاب الأحكام، باب: ما جاء في الشفعة) وما بعده حين قداسة: المغني، ج5، ص 459 وما بعدها

-مشركاني: نيل الأوطار، ج6، ص 80 وما بعدها (كتاب الشفعة)

جاره واحدة⁽¹⁾. وهو الأمر الذي مرت إليه الإشارة أيضا في رسالته إلى عياض وفي رسالته الأخيرة.

وقضى أيضا بالشفعة في الدين، وهو أن يبيع الدائن دينه فيكون المديون أولى بالشراء إذا أدى للمشتري ما أداه للبائع مستدلا على ذلك بما قاله رسول الله ﷺ في ذلك⁽²⁾. وجعل للتمي أيضا شفعة، كما جاء عنه في الآتي

رسالته في أن لأهل الخدمة شفعة

-411-

فقد قال خالد الحذاء: كتب عمر بن عبد العزيز:

«اليهودي والنصراني شفعة»⁽³⁾.

ويبدو من رواية ابن سعد عن خالد الحذاء أيضا، أنه استشير في ذلك، إذ قال عنه: «أنه قضى لتمي بشفعته»⁽⁴⁾.

وبذلك كان قد قضى شريح وأخير عمر بن الخطاب ﷺ، فأجاز حكمه⁽⁵⁾.

وحده في رجل امتدق أرحمه

-412-

عن خالد الحذاء عن عمر بن عبد العزيز «أنه كتب إليه في رجل اشترى دارا فيها ثم جاء رجل فاستحقها».

رد عمر عليه: «فكتب إليه:

أن نقسوم العرصة⁽⁶⁾ والبناء، فإن شاء صاحب العرصة أخذ البناء، وإن شاء أخذ قيمة

العرصة»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج 8، ص 81 (كتاب البيوع باب: الشفعة للمغيب)، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 269-270.

⁽²⁾ - عبد الرزاق، ج 8، ص 88-89 (كتاب البيوع باب: هل في الحيوان أو البئر أو التخل لو للدين شفعة) ونص الحديث: قال عمر بن عبد

العزيز أن رسول الله ﷺ قال: «من ابتاع بيتا على رجل فصلح الدين أولى إذا أدى مثل الذي أدى صاحبه»

⁽³⁾ - سنن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 170 (كتاب البيوع والأفضية، في الشفعة للتمي والأعرابي).

⁽⁴⁾ - طبقات، م 5، ص 269.

⁽⁵⁾ - السرخسي: المبسوط، ج 14، ص 93 (كتاب الشفعة) دون أبواب

ونظر: ابن قدامة: المغني، ج 5، ص 551-552.

⁽⁶⁾ - العرصة: هي كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء أو هي كل موضع واسع لا بناء فيه.

⁽⁷⁾ - مسند العرب، م 7، ص 53، مادة (عرص)

⁽⁸⁾ - يحيى بن آدم: الخراج، ص 95

3- النظر في ظواهر أهل الذمة.

رسالته إلى عدي بأمره بالنظر في ظواهر أهل الذمة

-413-

ترك المسلمون لأهل الذمة الحرية في تنظيم أمورهم وفق ديانتهم، فكان القساوسة والأخبار يتولون النظر في الخلافات التي تقع بين جماعتهم، ما لم تكن هذه الخلافات بينهم وبين المسلمين، فإذا كانت كذلك نظر فيها قاضي المسلمين.

أما إن شاعوا عرض قضاياهم على قاضي المسلمين حكم بينهم بالحق⁽¹⁾. وفي هذا الصدد قال عبد الكريم الجزري: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن عدي⁽²⁾:
«إذا جاعك أهل الكتاب فاحكم بينهم»⁽³⁾.

ويؤكد هذا نهيه الذي سبق⁽⁴⁾ للقضاة عن القضاء في المساجد صيانة لحرمتها من دخول أهل الذمة إليها.

4- أحكام القضاء في العيانية والتبرعات والمدايا.

1- في إعمار الدور وإعمارها.

رسالته فيمن أعمار سكن

-414-

وعن خالد الحذاء قال: كتب عمر بن عبد العزيز:
«أن السكنى عارية»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -الطبري: جامع البيان، ج6، ص 238 وما بعدها عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فإن قاموك فأنه بئتمه أو الفرح بئتمه...﴾ سورة المائدة، الآية: 42.

-القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص 184-187.

-حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 446 وما بعدها وهو خلاص بالتصاري، ص 524 وما بعدها وهو خلاص بقرهود، لؤلؤة: فدعوة إلى الإسلام، ص 83.

⁽²⁾ -في الرواية الأولى لعبد الرزاق: أنه كتب إلى عدي بن لوطاة، أما عدي بن عدي، فنظر عنه مؤلف التولية في نهاية البحث حيث كان قد عن ولها على الجزيرة مع التولية على قضائها

⁽³⁾ -عبد الرزاق: المصنف، الرواية الأولى، ج6، ص 63 (كتاب أهل الكتاب. حدود أهل العهد) الرواية الثانية، ج10، ص 322 (كتاب أهل الكتابين. باب: هل يحكم المسلمون بينهم؟)

⁽⁴⁾ -نظر الرسالة رقم: 383-383 ب.

⁽⁵⁾ -العمارة لغة: من عار الشيء إذا ذهب وجاء، ولي الإصطلاح لباحة مالك منافع ملكه لغيره دون عرض.

-لسان العرب، م15، ص 49-50، مادة (عرا) ، سيد سابق: لغة السنة، ج3، ص 232.

فإذا قال: هي له ولعقبه، فهي له ولعقبه ما بقيت منهم (مرأة، فإذا انقرضوا جميعا رجعت إلى ورثته»⁽¹⁾.

أي رجعت إلى ورثة صاحب الملك، وهي عمل من أعمال البر رغب فيها الشرع فصلت كتب الفقه أحكامها⁽²⁾.

رحمه علي محمد الرحمن بن الحصان

-415-

وقال ابن منظور: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الرحمن بن الخشاش⁽³⁾ العنزي: «أما بعد، فقد بلغني كتابك، تذكر: أن رجلا أعز⁽⁴⁾ رجلا مسكنا له ولعقبه، وتساءلتني عن رأيي في ذلك. فإذا تقضت العامورة فأولياء المعسك أولى بمسكنهم - أو أحق بمسكنهم-»⁽⁵⁾. وهذه أيضا، كالسابقة وسيلة من أعمال البر، تدرج ضمن التكافل الاجتماعي فصلت المصادر الفقهية المذكورة أثناء أحكامها.

2- في النحل والمهاجر،

ومالته يبين فيما أحاط النحل

-416-

عن سماك بن الفضل قال: كتب عمر بن عبد العزيز: «أنه لا يجوز من النحل⁽⁶⁾، إلا ما عزل⁽⁷⁾، وأفرد، وأعلم»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج6، ص 36 (كتاب البيوع والأفضية، للرجل يسكن لرجل السكني)

⁽²⁾ ابن قدامة: المغني، ج5، ص 354 وما بعدها، الإمام مالك: المدونة، ج4، ص 360 وما بعدها. (كتاب للعلوية).

⁽³⁾ -عبد الرحمن بن الخشاش العنزي: كذا جاء اسمه بالخالين المعجمين ولشبين أيضا المعجمين وجاء في جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحت اسم «عبد الرحمن بن الخشاش» بالحاتين غير المعجمين ولشبينين لمعجمين. وأما في أخبار القضاة لو كعب فجاء «عبد الرحمن بن الخشاش» دون إعجام، ولعل اسمه الحقيقي هو هذا الأخير، وفي ترجمة مصادر المذكورة أثناء له عموما واضطراب في ولايته على دمشق، تقول: ولاء سليمان وعزله عمر، وكعب: أخبار القضاة، ج3، ص 203-204، ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص 449، ط دار كتب العلمية

⁽⁴⁾ -الحصر والمعسورة: ما تجعله للرجل طول صرك، أو عمره، أي تملك منفعة فذلك مدة حياتك، ولا تورث، فهي نوع من أنواع الهبة تعاد في الواب إذا مات الموهوب له، ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص 603، مادة: (عز). ابن قدامة: المغني، ج6، ص 302 وما بعدها.

-شوكشي: نول الأوتار، ج6، ص 117-120 (كتاب الهبة والهدية. باب: للعنزي والراعي)

⁽⁵⁾ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج14، ص 246.

⁽⁶⁾ -النحل: فعل يقع القبول ونسبها العطية والهبة وهي تملك للمين بين الأحياء بلا عرض، ابن منظور: ج11، ص 650، مادة (نحل).

⁽⁷⁾ ابن حزم: «إلا أفرد، وعزل».

⁽⁸⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص 104 (كتاب الوصايا، باب النحل).

ابن حزم: المغني، ج8، ص 110 (كتاب الهبات. مسألة رقم: 1636).

وكذلك كان يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا نحل إلا لمن حازه وقبضه»⁽¹⁾.
وبمثل ذلك كان أبو بكر رضي الله عنه يقضي كما أشار إلى تلك الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله - في الرسالة اللاحقة .

رسالته في النحل إذا لم يعزه صاحبه

-417-

إذ قال سليمان بن موسى⁽²⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب له:
«أيما رجل نحل من قد بلغ الخوز»⁽³⁾، فلم يدفعه إليه، فتلك النحلة باطلة⁽⁴⁾.
[قال]⁽⁵⁾: وزعموا أن أخذ من نحل أبي بكر عائشة، فلم يُبناها فرده حين حضره الموت⁽⁶⁾».

وهذا يدل على شدة تحريه عن سنة هذا الخليفة الراشد وبقية الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم واعتمادها منهجاً له في سياسته العامة بعد كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رسالته في أحكام استرجاع الميرة

-418-

قال يزيد بن أبي حبيب: كتب عمر بن عبد العزيز:
«أن الوالد يعتمر⁽⁷⁾ ما وهب لابنه ما لم يُذابن الناس، أو ينكح، أو يموت ابنه فتقع فيه الموارث، وقال في ابنته مثله: إذا هي نكحت أو ماتت⁽⁸⁾».

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: المصدر نفسه، ج 2، ص 102 للكتاب والباب السابقين.

⁽²⁾ - ابن حزم: المحلى، ج 8، ص 110 للكتاب والمسألة نفسها.

⁽³⁾ - سليمان بن موسى أبو الربيع الأندلسي: كان أعلم أهل الشام بعد مكحول والمقدم على أصحابه، فغلبه مبحث صنوق توفي سنة 119هـ.

⁽⁴⁾ - ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 163.

⁽⁵⁾ - ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 286-287.

⁽⁶⁾ - شعور: الجمع، وكل من ضم شيئاً إلى نفسه من مال أو غير ذلك فقد حازه، والروايات التالية توضح ذلك.

⁽⁷⁾ - ابن منظور: لسان العرب، م 5، ص 341، مادة (عوز).

⁽⁸⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج 9، ص 103-104 (كتاب الوصايا، باب: النحل).

⁽⁹⁾ - ما بين الحامرين لبنتها من عندنا.

⁽¹⁰⁾ - ما يشير إليه أعلاه ثابت عن الصادق رضي الله عنه إذ قالت عائشة رضي الله عنها ما منحصه: أنه لما حضرته الوفاة قال لها: إني كنت نحلكت جنداد

شربن وسقاً من مالي، فوددت سواك - أنك حزتيه وأخذتيه فإنما هو اليوم مال التورث وهما أخوك وأختك فاقسموا على كتاب الله عز وجل

ابن سعد: الطبقات، م 3، ق 1 ص 138.

⁽¹¹⁾ - معتمر، ومصر واعتصر الولد المعطية: إسترجعها، ابن منظور: لسان العرب، م 4، ص 579، مادة (عصر).

⁽¹²⁾ - الإنعام ملك: المدونة، ج 4، ص 337 (كتاب الهبة. في اعتصار الأب).

رواية أخرى لما سبق

-418-

وعن عبد الله بن هبيرة، عن عمر بن عبد العزيز أنه قال⁽¹⁾: «أبما رجل نحل ولداً له كان في حجره فهو جائز له، وإن كان له أهل، فلا يجوز إلا أن يحوز، وإن نحل ابنه أو ابنته قبل أن ينكحها، ثم نكحها على ذلك، فليس له أن يرجع فيه، وإن كان نحلها بعد أن نكح، فإن الأب يرجع فيما أعطى ابنه»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق في استخراج ما وصبه الوالد لابنه

-418ب-

وعن أيوب عن عكرمة قال: «كتب عمر بن عبد العزيز بمنزل ذلك». أي للأثر السابق على هذا المروي عن أيوب عن أبي قلابة الذي قال: كتب عمر بن الخطاب: «يعتصر الرجل من ولده ما أعطاه من ماله ما لم يمت، أو يستهلكه أو يقع فيه دين»⁽³⁾.

لا شك أن هذا الذي كتب به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، مما كتب له سالم بن عبد الله، أو بلغ إلى سمعه من غيره من رسائل جده الفاروق رضي الله عنه، وسيكرر معنا لاحقاً ما أعاد كتابته من رسائل عمر بن الخطاب وأقواله إلى ولاته.

رسالة إلى أيوب بن الرجوع في العبة

-419-

وعن يزيد ابن أبي حبيب عن عمر بن عبد العزيز، أنه كتب إلى أيوب بن شرحبيل⁽⁴⁾: «أن الصدقة عزمة بنّة⁽⁵⁾ بمنزلة العنقة لا رجعة فيها ولا مثنوية⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قال الرازي ابن هبيرة دون أن يذكر أن عمر كتب بذلك بالمضمون العام لقول يوضح ما ذكره يزيد بن أبي حبيب في الرواية التي قبلها

⁽²⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج4، ص337. الكتب والباب السابقين

⁽³⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص129 (كتاب الصدقة. باب: ما ينال الرجل من مال ابنه؟) ، وانظر رسالة عمر بن الخطاب في المحلى، ج8، ص85. (كتاب الهبات، مسألة رقم: 1632).

⁽⁴⁾ -صحت ترجمته عند ذكرنا لرسالة رقم: 127.

⁽⁵⁾ -البينة: والبيت: القطع، وصدقة بنّة إذا فطمها المتصدق من ماله فهي باتنة من صاحبها إذ انقطعت منه، لسان العرب، ج2، ص6، (مدونته).

⁽⁶⁾ -مثنوية والثورة، والثوي: الاستثناء، يقال حلف فلان يمينا لويس فيها ثوبا، أي لا استثناء، وهي المعلقة على شرط، لسان العرب، ج14، ص124، مادة (ثي).

⁽⁷⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج4، ص337-338 (كتاب الهبة، في اعتماد الأب).

رواية أخرى لما حضر

-419-

في حين قال ابن شهاب: قضى عمر بن عبد العزيز:
«أن الصدقة جائزة ليس لصاحبها أن يرجع فيها»⁽¹⁾.
وسيتضح أمر الهبة فيما يلي من رسائل.

رسائله إلى عدي بن عدي في حقه استرجاع الهبة

-420-

ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن قيس عن عدي الكندي⁽²⁾ كتب إلي عمر بن عبد
العزيز:

«أيمسا رجل وهب هبة لم يثب عليها فأراد أن يرجع في هيبته، فإن أدركها عند من
وهبها له لم يتلفها، أو تلفت عنده فليرجع فيها علانية غير سر، ثم ترد عليه، إلا أن يكون
وهب شيئاً متنبئاً فحسب عند الموهوب له⁽⁴⁾، إلا من وهب لذي رحم فإنه لا يرجع فيها، أو
الزوجين أيهما أعطى صاحبه شيئاً طيبة بها نفسه فلا رجعة له في شيء منها»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-420-

وحدث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافري⁽⁶⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«أيمسا رجل وهب هبة، ثم لم يثب منها فأراد أن يرجع في هيبته فإن أدركها بعينها
عند من وهبها له لم يتلفها، أو تلفت عنده، فليرجع فيها علانية غير سر، ثم ترد عليه، إلا

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ج4، ص 328 (كتاب الهبة. في رجل يهب لرجل شيئاً مسمى...)

⁽²⁾ حسي هاشم مصنف عبد الرزاق: «قال ابن حزم: ومن طريق ابن وهب سمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم يحدث عن عمر بن عبد
العزيز أنه كتب:» ثم ذكر ما جاء أعلاه وهو يخالف المسند الذي ذكره ابن حزم كما هو مذكور في الرواية المشتهرة، وإن كان يتفق مع ما جاء
في سند المسند الأئمة ذكره.

⁽³⁾ حسي رواية المسند: «من وهب هبة فهو بالخيار حتى يثاب منها برضى، فإن رضى منها بدرهم واحد فليس له إلا ما رضى به». وتنتهي
وهي بالمسند المشتهر

⁽⁴⁾ حسي رواية ابن حزم المذكورة في هاشم عبد الرزاق: «فليقتض له بشرواه يوم وهبها له إلا من...»

⁽⁵⁾ حسي حزم: للمطري، ج8، ص 75 (كتاب الهبة. مسألة رقم: 1631). عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص 111 (كتاب المواهب. باب: العائد
في هبة). الإمام مالك: المسند، ج4، ص 340 (كتاب الهبة. في الثواب لكل من هبة الهبة أو أكثر) وهي الرواية الأولى.

⁽⁶⁾ حسي رواية ابن أبي شيبة الأولى: «محمد بن يزيد عن الإفريقي»، والمقصود به: «محمد بن عبد الرحمن» لأنه سكن إفريقية.
⁽⁷⁾ -عنه- من وهب هبة فلم يثب عليها، ولولا أن يرجع فيها فليرجع علانية غير سر» وتنتهي، ولم يشر إلى من كتب عمر بذلك.

أن يكون وهب له شيئا مُثيباً، فخبس عند الموهوب له فليقبض له بشرواها⁽¹⁾ يوم وهبها له إلا من وهب لذي رحم فإنه لا يرجع فيها، أو الزوجان أيهما أعطى صاحبه شيئا طيبة بذلك نفسه لا رجعة له في شيء منها وإن لم يثب⁽²⁾».

رواية أخرى لما سبق

-420ب-

أما عبد الرزاق فنذكر رواية أخرى باختلاف عما سبق نعتقد أنها جزء من الرواية السابقة، فعن عبد الرحمن بن زياد قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من وهب هبة لغير ذي رحم، فلا يرجع فيها وله شروى هبته يوم وهبها إذا نمت.

قال سفيان⁽³⁾: يعني يقول⁽⁴⁾: لا يرجع فيها علانية عند السلطان.

قال: وكان ابن أبي ليلى⁽⁵⁾ يقول: يرجع فيها دون القاضي⁽⁶⁾».

وما ذكر عنه من قول- إن كان لعمر حقاً- يخالف ما جاء عنه في النص السابق، إضافة إلى أن ما نذكر هنا خاص بغير ذي الرحم وعلى هذا وافق الحكم هناك- إن صح أن ذلك في غير ذي الرحم-.

رواية أخرى لما سبق

-420ج-

وقال عبد الرحمن بن زياد: كتب عمر بن عبد العزيز:

«أن يرجع في الهبة في القيمة يوم يهب.

وكتب⁽⁷⁾: أن للزيادة للموهوب له⁽⁸⁾».

(1) شرواها: مفردة شري، وشروى الشيء مثله، والمعنى أن يكون مثلاً يوم وهبها. لسان العرب، م14، ص 428 مادة (شري).

(2) -الإمام مالك: المدونة، ج4، ص 340-341 -ابن أبي شيبة: المصنف، ج6، ص 473 (كتاب البيوع والأفضية. في الرجل يهب الهبة يريد لزوجها)، وهي الرواية الأولى، والثانية بعد الرسالة التالية.

(3) -سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: الإمام المحدث العالم للحليل للقرن الكبير الشأن الحجة، توفي بالبصرة سنة 161هـ.

سفيان بن سعيد: الطبقات، م6، ص 257-260.

(4) -علق المحقق في الهبش فقال: كذا في «ص» ولعل التصواب «كان سفيان يقول» أو «قال سفيان: نحن نقول:» أو سقط من قول عمر شيء. ونظر الروايتين التاليتين عند ابن أبي شيبة من طريق سفيان عن عبد الرحمن، ومن طريق ابن أبي ليلى عن ابن جرير.

(5) -هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: من كبار تابعي الكوفة وفتيتها ولي القضاء لبني أمية، ثم لبني العباس توفي سنة 148 هـ.

سفيان بن سعيد: الطبقات، م6، ص 249.

(6) -عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص 111 (كتاب المواهب. باب: الملق في هبته)

(7) -بني أن هناك حذف لبعض ما جاء في الرسالة والتصر على ما ذكر بعدها وإلا فإن الرسالة واحدة.

(8) -ابن أبي شيبة، المصنف، الرواية الثانية: ج7، ص 1 (كتاب البيوع والأفضية. الرجل يهب الهبة)

وهو ما أشارت إليه رواية عبد الرزاق الطويلة، السابقة ضمناً كما يفهم منها.

رواية أخرى أيضاً

-420-

وقال ابن جرير: كتب عمر بن عبد العزيز:

«إذا استهلكت الهبة، أو أثيب⁽¹⁾ منها، أو وهبت لذي رحم، فليس له أن يرجع»⁽²⁾.

ومالته في رجل وهب هبة

-421-

وعن معمر عن رجل من أهل الجزيرة⁽³⁾، أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل وهب

هبة لرجل فاسترجعها صاحبها، فكتب:

«أن يرد إليه علانية كما وهبها علانية»⁽⁴⁾.

ومالته في من وهب هبة

-422-

وعن عدي الكندي قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من وهب هبة فهو بالخيار يُتاب منها يرضى، فإن رضي منها بدرهم واحد فليس له

إلا ما رضي به»⁽⁵⁾.

وحده على رجل ملأته هبته وأراد أن يسترجعها

-423-

وعن معمر عن أيوب وعبد الكريم الجزري⁽⁶⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل

وهب هبة وقد هلك، فكتب:

«أن يرد قيمة هبته يوم وهبها»⁽⁷⁾.

(1) تكررت هذه اللفظة في هذه الرسالة، والمقصود بها: أن الواهب يتلقى عما وهب عوض ويجازى عنها بغيرها من الموهوب له.

(2) ابن أبي شيبة: المصدر السابق، الرواية الثالثة، ج7، ص49 (كتاب البيوع والأضحية، من قال إذا استهلك الهبة فلا يرجع فيها).

(3) لعنه عبد الكريم الجزري كما في الرسالة التالية رقم: 423 بنفس السند المذكور هنا.

(4) عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص111 (كتاب المواهب، باب: المائد في هبته).

(5) الإمام مالك: المدونة، ج4، ص340 (كتاب الهبة، في الثواب أهل من الهبة للهبة لو أكثر).

(6) غنظ ما سبق فيما ذكرناه على الروي المجهول الذي روى عنه معمر الرسالة السابقة رقم: 421.

(7) عبد الرزاق: المصنف، ج9، ص112 (كتاب المواهب، باب: الهبة إذا استهلك).

ما ذكر هنا عن الهبة وأحكامها مروى أيضا عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم -وبه كانوا يقضون ويفتون، كما بينت المصائر عنهم ذلك، وعن غيرهم من التابعين وقوة الجميع في هذا رسول الله ﷺ الذي بين الخطوط العامة لصدقة البر هذه وأحكامها⁽¹⁾.

رسالته في رجل بالشاء نعى عنده مهرا

-424-

وقال عبد الرحمن بن زياد بعد الرواية السابقة الطويلة رقم: 420: « وإن عطاء بن أبي رباح سئل عن من وهب لرجل مهرا فنعى عنده، ثم عاد فيه الواهب. فقال عطاء: تقام قيمته يوم وهبه.

قال سليمان بن موسى: فعل ذلك رجل بالشام فكتب عمر بن عبد العزيز:

« أن أقضه قيمته يوم وهبه، أو شروى المهر يوم وهبه فليدفعه الموهوب له إليه»⁽²⁾.

ويظهر من الرواية أنها تتعلق بالمهر الذي هو ولد الفرس الصغير، وليس هو المهر الذي يعني الصداق، ورواية عبد الرزاق الآتية تؤكد الأمر وتوضحه.

رواية أخرى لرسالته السابقة

-424-

أما عبد الرزاق فنذكر رواية أخرى باختلاف عما سبق، إذ قال ابن جريح: « سمعت

سليمان بن موسى يقول لعطاء وأنا أسمع: رجل وهب مهرا، فنما عنده، ثم عاد فيه الواهب؟ قال: أرى أن يقوم قيمته يوم وهبه.

فقال سليمان بن موسى: ففعل ذلك رجل بالشام، فكتب عمر بن عبد العزيز:

«إنما يعود في المواهب النساء، وشرار الرجال. فب الواهب علفية، فإن عاد فيه

نأتمه قيمة يوم وهبه، أو شروى المهر يوم وهبه فليدفعه إلى الواهب»⁽³⁾.

وقال إسماعيل بن أمية: « قضى عمر بن عبد العزيز في رجل وهب غلاما فزاد عند

صاحبه وشب.

(1) -الإسلام ملك: المدونة، ج4، ص 339، (كتاب الهبة. باب: في الثوب بين الغني والفقير والغنيين)، 347 (كتاب العيس في الرجل يحبس

مطه في الصعة ولا يخرج من يديه حتى يموت)، الإسلام ملك: الموطأ، ص 533 وما بعدها، (كتاب الأضحية. ما لا يجوز من النحل).

طلبه المفتي، ج6، ص 92 وما بعدها. الكتاب والباب السابقين المذكورين في الموطأ، ابن خلدون: المغني، ج6، ص 246 وما بعدها

-لشوكري: نيل الأوطار، ج6، ص 98 (كتاب الهبة والهدية)

(2) -الإسلام ملك: المدونة، ج4، ص 341 (كتاب الهبات في الثوب أقل من قيمة الهبة لو أكثر).

(3) -المصنف، ج9، ص 110-111 (كتاب المواهب. باب: لعائد في هبته)

قال: له قيمته يوم وهبه»⁽¹⁾.

3- هي حبة الأزواج والآباء.

ورده في امرأة أعطت من مالها

-425-

قال مالك: كتب عمر بن عبد العزيز في امرأة أعطت من مالها:
«إذا كانت غير سفية ولا مضارة، فأجز عطيتها»⁽²⁾.

ومالته إلى عدي في حقه صدق المرأة وما يوجب لأهلها

-426-

قال البلاذري: كتب عمر إلى عدي بن أرطاة:

«أنه بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال:

«ما نُكحت عليه امرأة من صدق، فهو لها، أو عدة⁽³⁾ لأهلها قبل أن تنكح فهو لها

وما كان من حياء⁽⁴⁾ لأهلها بعد أن تنكح، فهو لهم»⁽⁵⁾.

هذا الذي كتب به يعد تعليماً منه للمسلمين سنة نبيهم ﷺ.

ويظهر أن الدافع الذي دفع الخليفة على الكتابة بالذي كتب لم يكن تعليماً للأمة سنة النبي

ﷺ فقط، وإنما كان أيضاً لمقاومة تلك التجاوزات التي كانت تحصل من قبل أهل البنت بأكلهم

لمهرها وما يوجب لها قبل أن يبني بها زوجها.

ومالته إلى بعض عماله في حياء المنكح أو الأب

-427-

وعن مالك: أنه بلغه، أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته إلى بعض عماله:

(1) -الإمام مالك: المعونة، ج4، ص 340 (كتاب الهبة، في الرجوع في الهبة).

والقول لابن وهب وليس لعمر بن عبد العزيز

(2) -عبد الرزاق: للمصنف، ج9، ص 125-126 (كتاب الصنعة، باب عطية المرأة بخير إن زوجها)

(3) -لو عدة: وهو الوعد الذي يعد به الزوج مخطوبته أن يعطوها نكاحاً كما هو معين في النص، لسان العرب، م3، ص 462، مادة: (وعد).

(4) -حياء: الحياء المطام بلا من ولا جزاء، أي ما يعطيه الزوج مخطوبته سوى المصدق بطريق الهبة.

لسان العرب، م14، ص 162، مادة: (حيا).

(5) -المسند الأشراف، ج8، ص 167. والحديث أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باختلاف عما جاء في مرسلته

لخليفة: قال: قال رسول الله ﷺ: إذا امرأة نُكحت على صدق، لو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح، فهو لها، وما كان بعد عصمة النكاح فهو

لسان أصله، وأحق ما تكرم عليه الرجل لبنته وأخته، سنن أبي داود، ج1، ص 332. (كتاب النكاح، باب: في الرجل يدخل بامرأته قبل أن

يتكلم)، وبمثل ذلك أخرجه النسائي في منزه، ج6، ص 120 (كتاب النكاح، لتزويج على نواة من ذهب).

وأخرجه ابن ماجه في سننه بالمسند نفسه باختلاف طفيف عما تكلم، م1، ص 628-629 (كتاب النكاح، باب: الشرط في النكاح).

«أن كل ما اشترط المنكح، من كان، أبا أو غيره، من حياءٍ أو كرامة، فهو للمرأة إن ابتغته» (1).

رسالة في حبة الأزواج

-428-

وقال عبد الحمز بن زياد بن أنعم: أن عمر بن عبد العزيز كتب بقول إبراهيم (2).
أي بما جاء في الرواية التي سبقت هذه عنه قال:
«لا يرجع الزوج إذا وهب للمرأة شيئا ولا المرأة» (3).
إلا أن المحقق لكتاب الحجة للشيباني ذكر في الهامش صيغة أخرى بخلاف ما ذكر قال:

رواية أخرى

-428-

وقوله: كتب بقول إبراهيم يعني:
«لا بأس بأن يدخل بها الزوج قبل أن يقدم لها شيئا، ولا يرجع الزوج إذا وهب للمرأة شيئا ولا المرأة ترجع إذا وهبت لزوجها شيئا» (4).

رسالة فيما يشترطه الزوجان إذا تزوجا

-429-

وعن ابن سويد قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب:
«إذا دخل الرجل بالمرأة فقد وجب العاجل فالأجل، إلا أن يُشترط في الأجل» (5).
وفي النص غموض. إلا أنه ورغم ذلك فإنه يتعلق بالمهر، ولما كان هذا أقرب صلة بالهبة فقد رأينا إيرادها هنا ليكون الكلام عليه أتم وأوضح بخلاف إذا أوردناه في الأحوال الشخصية في أحكام المهر وشروطه، وكان وضعه هنا كالتمهيد لذلك.

(1) -الموطأ، ص 358 (كتاب النكاح، ما جاء في الصداق والحياء)

(2) -ابن عبد البر: الإستنكار، ج 16، ص 109، الكتاب والباب السابقين المذكورين في الموطأ.

(3) -الهاجم: المنقذ، ج 3، ص 275 الكتاب والباب السابقين المذكورين في الموطأ.

(4) -إبراهيم لعله إبراهيم بن يزيد النخعي: المحدث الثقة توفي سنة 96هـ.

(5) -ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 188 وما بعدها.

(6) -الشمس: كتاب الحجة، ج 3، ص 236-237 (كتاب النكاح، باب: الرجل يتزوج المرأة بمهر مسمى إلى أجل).

(7) -المصدر نفسه، ج 3، ص 238.

(8) -ابن أبي شيبة: المصنف، ج 4، ص 160 (كتاب النكاح، في الرجل يتزوج المرأة على صداق عاجل أو أجل).

ونظر: مصطفى الشكعة: الأئمة الأربعة، ص 403-404، فقد ذكر ذلك للثبوت في رسالته التي كتبها إلى الإمام مالك رحمهما-

الفصل الرابع:

رسائل أمير المؤمنين الخاصة

بأحكام الأحوال الشخصية

جامعة الأمير
القرآن للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع: مسائل أمير المؤمنين الخاصة بأحكام الأحوال الشخصية.

1- أحكام الزواج:

1- أحكام الزواج وشروطه

430

قال يزيد بن أبي حبيب لعمر بن الخطاب: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلي أيوب بن شرحبيل:

«أيما رجل نكح امرأة بغير إذن وليها فانتزع منه المرأة، وعاقب الذي أنكحه»⁽¹⁾.

هذا وقد ذكر محمد بن يزيد بن المهاجر رواية تلقى ضوءا كاشفا وتوضح ما كتب به الخليفة عمر- إن كانت الحادثة قد حصلت بعد استخلافه بالفعل، ولم تحصل أيام إمارته- قال: زوج رجلا من قريش امرأة من قومه ووليها غائب فبنى بها زوجها فلما جاء وليها رفع الأمر إلى عمر فرد النكاح ونزع المرأة من زوجها⁽²⁾.

والحقيقة أنه الأمر الذي نهى عنه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكلاهما متبعان للسنة النبوية التي نهت عن ذلك أيضا⁽³⁾.

رحمه علي أبي بني حنيفة الجمع بين الأم وأبنتها من ملك اليمين

-431-

قال يحيى بن سعيد: بلغني عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أبي بكر بن حزم⁽⁴⁾ يقول:

«تسألني عن الرجل يجمع بين المرأة وأبنتها من ملك اليمين؟

فلا تقرن ذلك لأحد فعله، فقد نزل في القرآن النهي- يضي عنه- وإنما استحل من ذلك من استحله لقول الله- تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّمَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾⁽⁵⁾.

(1)- الإلم ملك: المدونة، ج2، ص 146 (كتاب النكاح الأول. في نكاح الولي)

(2)- مختصر نفسه، ج2، ص 146.

(3)- مسوطاً، ص 356 (كتاب النكاح. يستدقن لذكر والأم في أنفسهما) ، الشافعي: المنقذ، ج3، ص 266. الكتاب والباب المذكورين في

مسوطاً ، سنن الترمذي، ج3، ص 407-411 (كتاب النكاح. باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي) ، سنن أبي داود، ج1، ص 325-326 (كتاب

النكاح. باب: في الولي) ، الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج3، ص 7 وما بعدها. (كتاب النكاح. باب: النكاح بغير ولي ولا حصة).

سنن كلباء: المنقذ، ج7، ص 337 وما بعدها.

(4)- في المدونة: حجازم وهو خط

(5)- سورة النساء، الآية: 24

(1) وقد كان بلغنا أن رجلاً من أسلم⁽²⁾ سأل عثمان عن ذلك، فقال: لا يحل لك⁽³⁾ ودخل عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من أصحاب رسول الله ﷺ فنهوه عن ذلك وقالوا: إنما أحل الله لك ما سمي لك سوى هؤلاء ما ملكت إيمانكم⁽⁴⁾.

أما ما أشار إليه الخليفة من نهي القرآن، لعله يقصد قوله تعالى: ﴿مَنْ مَتَّعْنَا عَلَيْهَا أَمْوَالًا مِمَّا آتَيْنَاهُ... الآية﴾⁽⁵⁾، التي ذكرت جميع أصناف المحرمات، والتي يندرج ضمنها ما قصده عمر في رسالته من منع الوطاء، أما ملك اليمين بون ذلك فجائز⁽⁶⁾. وبذلك تقيد الخليفة عمر بما جاء في كتاب وسنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين بالخصوص جده وعثمان وعلي رضي الله عنهم-ربعض الأئمة من بعدهم، قد فصلت المصادر ذلك، وتوسعت في عرض هذه المسألة⁽⁷⁾.

رحمة علي ثابت بن قيس في امرأ خطيما اثنان

-432-

رسالة ثابت إلى عمر: قال ثابت بن قيس الغفاري⁽⁸⁾: «كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في جارية من جهينة زوجها وليها رجلاً من قيس، وزوجها آخر رجلاً من جهينة». رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: أن أدخل عليها شهوداً عتولاً وخيرها، فأيهما اختارت فهو زوجها⁽⁹⁾».

⁽¹⁾ -استدل أن هذه الفقرة حتى نهايتها ليست من رسالة عمر، حيث لم يكن هناك فاصل بين الفترتين حتى نيز بين كلام أمير المؤمنين وكلام يحيى، إلا أنه ولما بدأ كلامه بقوله: «ويبلغني» في أول الرسالة، ثم كرر ذلك في بداية الفقرة ولما أنها من تعليقه مستدلاً بما جاء فيها بما كان عليه الحال في عهد عثمان وعلي.

⁽²⁾ -حسناً الرجل هو جيلد الأسلي كما صرح به الباجي في المنتقى، إلا أن إجابة عثمان كما جاءت في الموطأ وغيره لم تكن كما جاءت في الفقرة المذكورة أعلاه، وإنما نبهه إلى الآية التي حرمت ذلك -والمرجح أنها الآية الأئمة، أما الآية التي أحلت ذلك، فهي التي أشار إليها عمر في رسالته. وعثمان عليه السلام بإجابته هذه ترك له مساحة للتكبير والنظر لما يحمل ذلك من شبهة.

-إمام مالك: الموطأ ص 366 (كتاب النكاح. ما جاء في كراهية إصباغ الأختين...)

⁽³⁾ -في الروايات الأخرى: لقيه علي عليه السلام فيمن للرجل حرمة ذلك في حزم وعزم لا شبهة فيه، بما يتفق وما كتب به الخليفة عمر.

⁽⁴⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج 2، ص 206 (كتاب النكاح الثاني، وطه المرأة ولبنتها من ملك اليمين).

⁽⁵⁾ -سورة النساء، الآية: 23.

⁽⁶⁾ -الباجي: المنتقى، ج 3، ص 325. لكتاب والقب السابطين في الموطأ.

⁽⁷⁾ -القرطبي: المجمع لأحكام القرآن، ج 5، ص 116 وما بعدها. ابن قدامة: المنتقى، ج 7، ص 493، 499.

⁽⁸⁾ -ثبتت بن قيس أبو الحسن المدني مولى لبني غفار: لم تتضح لنا مهله حتى يكتب إلى الخليفة، لولايته على بعض المناطق؛ لم كتب إليه بشيخه قطاً كان قبل الحديث توفي سنة 168 هـ، ابن سعد: الطبقات، ص 464، طه لبنان 1990، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2، ص 13-14.

⁽⁹⁾ -ابن أبي شيبة: المصنف، ج 4، ص 140 (كتاب النكاح. في البتة تزوج وهي صغيرة، من قال لها العياز).

رواية أخرى في مثل ما سبق

-433-

أما ابن أبي شيبة فنكر رواية أخرى عن سلم بن أبي الذيال الذي لم يحدد لمن كتب بذلك
إذ قال: كتب عمر بن عبد العزيز في اليتيمين:

«إذا زوّجا وهما صغيران إتھما بالخيار»⁽¹⁾.

طبعًا إذا بلغا الرشد، فالهما حرية الاختيار في إمضاء هذا الزواج أو إلغائه، وهي القاعدة
التي يسنها لابن خذامر أيضًا فيما يتعلق بالأيتام الصغار إذا لم يكن لهم ولي يتولى تزويجهم
فالسُّلطان عندها ولي من لا ولي له، كما هو واضح في رسالته إليه فيما يلي.

رد عمر علي محمد الله بن خذامر في اليتيم واليتيمة بتزوجان وهما صغيران

-433-

رسالة ابن خذامر إلى عمر: عن يزيد بن أبي حبيب [أن عبد الله أبي مسعود⁽²⁾] كتب إلى
عمر بن عبد العزيز⁽³⁾: «في اليتيم واليتيمة يتناكحان صغيرين».
رد عمر: «فكتب إليه:

إذا أنركا وأونس منهما الرشد، فهو على رأس أمره، وإن أنرك⁽⁴⁾ ولم يونس منه رشدًا
إختار له الولي، فإن أتهم الولي بشيء رفع إلى الإمام»⁽⁵⁾.

رد عمر علي محمد الحميد في الزواج بين العرب والموالي

-434-

رسالة عبد الحميد: قال البلاذري: كتب عبد الحميد إلى عمر: «إني وجدت الموالي
يتزوجون إلى العرب، والعرب إلى الموالي».

⁽¹⁾ -المسنن، ج 4، ص 140 فكتب والياب للمسلمين.

⁽²⁾ -عبد الله أبي مسعود هي كنية عبد الله بن يزيد ابن خذامر الذي تولى قضاء مصر سنة 100 م والذي سوت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 380.

⁽³⁾ -جساء في المسند: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الله أبي مسعود في اليتيم...» وهذا ليس بشيء -في نظرنا- وما أثبت من عندنا
لما يقتضيه الحال والسياق الصحيح للحدثة إذ ليس من المقبول أن يكتب عمر إلى ابن خذامر بمشورحه عما نكر، بل العكس هو الصحيح و
لنك حورنا لمقدمة بما يتلأم مع رد عمر.

⁽⁴⁾ -كنا جاءت وكذا ما قبلها وما بعدها مصيفة المفرد بمد البدلية التي كانت مصيفة المثلى.

⁽⁵⁾ -الكتفي: الولا، ص 339.

رد عمر عليه: «فكتب إليه: إني نظرت فيما ذكرت فلم أجد أحدا من العرب يتزوج إلى الموالى إلا الطَّمَع الطَّبَع⁽¹⁾، ولم أجد أحدا من الموالى يتزوج إلى العرب إلا الأَشْرَ البِطْر⁽²⁾، ولا أُحَرِّمُ حلالا، ولا أُحِلُّ حراما، والسلام.
وروي أنه كتب: أمضى، فإن الله قد أحله⁽³⁾».

هذا الذي رد به أمير المؤمنين على عبد الحميد يندرج في تقديرنا - ضمن مراعاة الكفاءة لا غير، وتبنييه في آخر الرسالة إلى أنه لا يحلل الحرام ولا يحرم الحلال دليل على هذا، مع العلم أن هذا النمط من الزواج كان منتشرا فيما بين الطرفين قبل أن يستخلف أمير المؤمنين عمر⁽⁴⁾.

رسالة في حكم المرأة تختار على زوجها ألا يخرجا

-435-

حدث توبة بن نمر الليث بن سعد عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب⁽⁵⁾:
«في المرأة تشتترط على مَزُوجِهَا أن لا يخرجها، إن نكح له - إن شاء الله -⁽⁶⁾».
أي له الخيار في ذلك إن شاء أخرجها، وإن شاء وقى لها بما اشترطت عليه.
هذا وقد جاء عن الفاروق رضي الله عنه قولان متضادين لعله راعي المصلحة فيهما، من ذلك أنه وضع عن رجل الشرط الذي أعطاه لامرأته أن لا يخرجها وقال: «المرأة مع زوجها»⁽⁷⁾.
وجاء عنه في قول آخر له: «فليس له أن يخرجها»⁽⁸⁾.
أما تسوية بن نمر قاضي مصر سنة 115 هـ الذي حدث الليث بما سبق فقد قضى في امرأة من أهل الليث بن سعد بخروجها مع زوجها⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ الطَّمَع: رجل طبع طمع متنفس المرض نو خلق نفرة لا يستحي من سواة، ابن منظور: لسان العرب، م، 8، ص 234، مادة: (طبع).

⁽²⁾ الأَشْرَ البِطْر: تزيان معنى واحد: والأشْر هو البطر وقيل: أشد ببطر وهو شدة المرح، والبطر: الظمير في التهمة

ابن منظور: لسان العرب، م، 4، ص 20، مادة: (أشْر)، ص 68-69، مادة: (بطر).

⁽³⁾ الحذف: الأشراف، ج 8، ص 188.

⁽⁴⁾ والمرن بما جاء عند ابن منظور: لسان العرب، م، 8، ص 234، مادة: (طبع).

⁽⁵⁾ -سعود المقداد: الموالى ونظام الولاء، ص 201 وما بعدها.

⁽⁶⁾ -تم يحدد لمن كتب ذلك.

⁽⁷⁾ -حكدي: قولا، ص 344.

⁽⁸⁾ -الإسلام ملك: المحونة، ج 2، ص 160، (كتاب النكاح الأول، في شروط النكاح).

⁽⁹⁾ -سفن الترمذي، ج 3، ص 434 (كتاب النكاح، باب ما جاء في الشروط في حقة النكاح)، ونظرنا مزيد من التفصيل فنظر: ابن قدامة:

فتحي، ج 7، ص 448 وما بعدها، التوكاتي: نهل الأوطار، ج 6، ص 281 (كتاب النكاح، باب: الشروط في النكاح وما نهى عنه منها).

⁽¹⁰⁾ -حكدي: المصدر السابق، ص 344.

رحمة علي محدي لما امتاحنه في الزواج من امرأة

-436-

رسالة عدي: قال المدائني: كتب عدي إلى عمر: «إنه قد نُكرت لي أراة من أهل البصرة أعجبتني نبيها وموضعها وجمالها، وقد أحببت يا أمير المؤمنين! أن تزوجنيها». رد عمر عليه: «فكتب إليه:

إن كنت أصبت بعدي مالا، فأهلك الذي⁽¹⁾ صبروا على فترك أحق بك. وإلا تكن أصبته فإن أجمل بك أن لا يكون كما قال ابن دارة⁽²⁾: إن الفزاري لا ينفك، واستغفر الله! «⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-436-

رسالة عدي: وقال المدائني فيما يرويه عن إسحاق المالكي «كتب عدي إلى عمر يسأذنه في تزوج هند بنت أسماء⁽⁴⁾».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إن الفزاري لا ينفك، والسلام»⁽⁵⁾.

2- رحم إسلام الزوجين الطميين قبل الآخر.

رحمة علي عبد الحميد في إسلام أحد الزوجين الطميين

-437-

رسالة عبد الحميد إلى: عن حماد⁽⁶⁾ قال: [⁽⁷⁾«سألني عبد الحميد عن النصراني تسلم امرأته فقلت: قال إبراهيم: هما علي نكاحهما. فكتب إلى عمر».

⁽¹⁾ -كذا جاءت في المصدر وصوابها «النين».

⁽²⁾ -بن دارة هو سالم بن دارة واسم أبيه مسافع، وأمه دارة من بني أسد، كان هجاء، فقتله ثابت بن رافع لما هجاء.

-بن قتيبة: شعر وشعره، ص 258.

⁽³⁾ -جيلاني: لسبب الأشراف، ج 8، ص 160.

⁽⁴⁾ -هند بنت أسماء لم أجد لها ترجمة.

⁽⁵⁾ -جيلاني: المصدر السابق، ج 8، ص 160-161.

لما إشارة صر إلى قول ابن دارة للمذكور فقال ولوي فمن سقيا على ذلك: «يريد قول ابن دارة»

لائمن فرأيتا خلوت — على قنوصك وكنتها بمتبر

ين الفزاري لا ينفك منك — يوصل الدهر تهدوا بتهدوا

⁽⁶⁾ -عند قتيبة: حماد عن إبراهيم.

⁽⁷⁾ -سأ بين الحاضرتين إضافة من أصاب الأشراف وعند قتيبة في نسخة.

رد عمر عليه: «فكتب [عمر⁽¹⁾ بن عبد العزيز إلى عبد الحميد:

إذا أسلمت المرأة قبل زوجها، عرض على زوجها الإسلام، فإن أسلم فهما على نكاحهما الأول، وإن أبى أن يسلم فُرق بينهما.

⁽²⁾ [قال حماد: وقول عمر أحب إلي] ⁽³⁾».

رحمة علي بن عبد الحميد في مسير أم ولد نصرانية أسلمت

-438-

رسالة عبد الحميد: وقال خُصيف: «كتب عبد الحميد إلى عمر بن عبد العزيز في نصرانية

أسلمت، وزوجها نصراني، كيف يصنع بالولد؟» .

رد عمر عليه: «فكتب:

أن فُرقَ بينها وبين زوجها وألحق الوالد بها» ⁽⁴⁾.

رسالته في إسلام الزوجة قبل زوجها

-439-

وكان ابن شهاب الزهري يقول بمثل ما كتب به عمر، ثم قال: وكتب عمر بن عبد العزيز:

«إذا أسلمت قبله خلعتها منه الإسلام، كما تخلع الأمة من العبد إذا اعتقت قبله» ⁽⁵⁾.

رسالته في إسلام أحد الزوجين قبل الآخر

-440-

عن الحسن وعكرمة وكتاب⁽⁶⁾ عمر بن عبد العزيز أنهم قالوا:

«إذا سبق أحدهما صاحبه بالإسلام فلا سبيل له عليها إلا بخطبة» ⁽⁷⁾.

هذا في المجوس وعباد الأوثان إذا أسلم الرجل أو المرأة، أما أهل الكتاب إذا أسلم الزوج

بيت الزوجة في عصمته لما أحل الله للمسلم بزواج الكتابية كما هو آتٍ إثر هذا في رسالة لعمر

الذي أكد فيها هذا الحكم.

⁽¹⁾ -البلذري: «فكتب عمر: يفرق بينهما» وتنتهي الرواية.

⁽²⁾ -كما بين الحاصرتين من أنساب الأشراف، وعند الشيباني ناقصة.

⁽³⁾ -الشيباني: كتاب الحج، ج 4، ص 9، [كتاب النكاح. باب النصراني تكون تحتة النصرانية لمسلم].

⁽⁴⁾ -البلذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 187.

⁽⁵⁾ -البلذري: المصدر نفسه، ج 8، ص 187.

⁽⁶⁾ -عبد الرزق: المصنف، ج 7، ص 172-173 [كتاب الطلاق. باب: متى ترك الإسلام من نكاح أو طلاق]

⁽⁷⁾ -لم يذكر أساء هؤلاء الكتب.

⁽⁸⁾ -ابن أبي شيبة: المصنف، 5، ص 104 [كتاب النكاح. ما قالوا في المجوسيين يعلم أحدهما قبل صاحبه].

أما إسلام الزوجة الكتابية كانت أو مشركة وجب التفريق بينها وبين زوجها لقوله تعالى: ﴿لَا مَن بِلِّعَتِهِ وَلَا مَن بِلِّعَتِهِ يَلْبَسُونَ لَمَن وَأَتَوْسُهُ مَا أَعْتَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا مَن إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَمْوَالَهُنَّ وَلَا تَنْكِحُوا بِعَسَمِ الْفَوَاحِشِ﴾ (1)

إلا أنه أمر بشراء من أسلمت من النساء من مالكيهن (2).

رسائله بمنح فيها الزواج بالمخرجة والتزوج بنساء أهل الكتاب

-441-

هذا وقال عنه يزيد بن أبي حبيب أنه كتب:

«لا يبطأ الرجل مشركة ولا مجوسية، وإن كانت أمة، ولكن لبطأ اليهودية والنصرانية» (3).

هذا الذي كتب به الحفيد هو ما كتب بمثله جده من قبل (4): وهو أيضا ما ذكر عن الإمام علي

في قول له (5).

3- امتناعه عن إقرار الأئمة للمجوس على الزواج بمحارمهم :

رسائله التي يحدي بأمره أن يحال العمن عن إقرار الصلوة للمجوس على الزواج بمحارمهم

-442-

كانت ظاهرة الزواج بالمحارم عند الفرس منتشرة بينهم على نطاق واسع ابتداء من عوامهم وانتهاء بحكامهم (6).

إلا أنه وبعد الفتح الإسلامي للعراق وبلاد فارس، أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولاته

في العراق في مراسلات له إليهم بالتفريق بين محارمهم (7).

(1) - سورة التمتعة، الآية: 10.

(2) - في رواية: المضي، ج 7، ص 531 وما بعدها.

(3) - إسنه مالك: المدونة، ج 2، ص 211 وما بعدها (كتاب النكاح الثالث، في نكاح المشركين وأهل الكتاب...) (نكاح نساء أهل الكتاب وإيمانهم)، وأظفر الرسائل للثانية رقم: 504، 505، 506.

(4) - إسنه مالك: المدونة، ج 2، ص 216 (كتاب النكاح الثالث، نكاح نساء أهل الكتاب وإيمانهم)

(5) - في المدونة: «إن المسلم ينكح النصرانية، وينكح [كذا] النصراني الممثلة» وهذا دون شك خطأ مطبعي، وقول الإمام بعده بخالفه ويلتقي مع ما ذكره أعلاه.

(6) - إسنه مالك: المدونة، ج 2، ص 211 لكتاب السابق، (في نكاح المشركين وأهل الكتاب وإسلام أحد الزوجين).

(7) - كورستين: إيران في عهد الساسانيين، ص 309-310.

(8) - مسجوع لبخاري: ج 4، ص 117 (كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة).

(9) - إسنه أحمد: المسند، ج 3، ص 123-124، (رقم 1657).

(10) - سنن سعيد، ج 2، ص 91، 92 (كتاب الطلاق، باب: جامع الطلاق)، طه دار الكتب العلمية.

(11) - سنن أبي داود، ج 2، ص 45، (كتاب الفرج، باب: في أخذ الجزية من المجوس).

إلا أنها استمرت ولم تنثر جهوده في محاربتها حتى تولى الخليفة عمر بن عبد العزيز الخلافة فأقلقته هذه الظاهرة السيئة واحترق في أمرهم كيف تركوا على ذلك؟! فدفعته إلى الإستسار عنها وعن عدم محاربة المسلمين الأولين لها حتى يكون على بينة من أمره، فعن عوف بن أبي جميلة، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة كتابا يقرؤه⁽¹⁾ على منير البصرة:

(2) «أما بعد، فسل الحسن بن أبي الحسن⁽³⁾: ما منع من قبلنا من الأئمة أن يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء اللاتي لم يجمعهن أحد من أهل الملل غيرهم؟! .
ثم أكتب إلي بما يقول الحسن⁽⁴⁾.
فأل عدي الحسن، فأخبره:

إن رسول الله ﷺ قد قبل من مجوس البحرين الجزية، وأقرهم على مجوسيتهم وعامل رسول الله ﷺ العلاء بن الحضرمي⁽⁵⁾.

ثم أقرهم أبو بكر، ثم أقرهم عمر بعد أبي بكر، وأقرهم عثمان بعد عمر⁽⁶⁾.
ثم نسكت الرواية فلا تذكر شيئا بعد سؤال عدي للحسن.

(1) -سن زنجويه، السيلاني: أمر الخليفة لعدي بقراءة ما كتب إليه، خالية روئيتها والرواية لتالية من الإشارة إلى ذلك، ومن ثم فأمره نه بإقرته من على المنير بشك فيه، لكونه استلام منه عن هذه الظاهرة وليس منشورا يقر فيه بشيء، أو ينهي عنه، وقد مر معنا الكثير من ذلك وسيمر

(2) -السيلاني: «كتب عمر إلى عدي: أن سل الحسن: ما منع من مضى من الأئمة، أن يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء؟». ثم ذكر بإيجاز ما جاء في رواية أبي يوسف وابن زنجويه.

(3) -زنجويه: بديلة رويته: «ول سل الحسن، ما منع».

(4) -ما أثبت من أموال ابن زنجويه، وفي المصدر نقلته.

(5) -العلاء بن الحضرمي: صحابي أسلم قديما ولاء النبي ﷺ على البحرين، ثم عزله وولى أبان بن سعيد ثم ترك للمنطقة بعد رثة أهلها، ثم ابن لمينق ولر العلاء من جديد على المنطقة، حتى كانت خلافة عمر، فولاه على البصرة فوفى في طريقه إليها سنة 21 هـ.
-الطبقات، ج 4، ص 76-79.

-سجل حجر: الإصطبة، ج 2، ص 497-498.

لما ذكر من قبول النبي ﷺ الجزية من مجوس البحرين فثبت: انظر:

-سجل سعد: الطبقات، ج 1، ص 19، 27، 28.

-سجل عبيد: الأموال، ص 39، وما بعدها. ط. دار الفكر.

-سجل الترمذي، ج 4، ص 124 (كتاب السير - باب: ما جاء في أخذ الجزية من المجوس).

-إضافة إلى المصادر التي مررت والتالية التي تعرضت بالذكر لهذه المسألة.

(6) -سجل يوسف: الخراج، ص 130-131.

-سجل زنجويه: الأموال، ص 147-148.

-السيلاني: أسلاب الأشراف، ج 8، ص 159.

ومن المرجح - أن عدي قد كتب بالذي أجابه به الحسن إستجابة منه لأمره، كما جاء ذلك في رواية أبو عبيد التالية.

رسالة إلى الحسن في الغرض السابق

-442-

رسالة عمر إلى الحسن: وقال حميد الطويل: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن يسأله:

«ما بال من مضى من الأئمة قبلنا أقروا المجوس على نكاح الأمهات والبنات؟»

-ونكر أشياء من أمرهم قد سماها-».

رد الحسن عليه: «فكتب إليه الحسن:

أما بعد، فإنما أنت متبع ولست بمبتدع، والسلام»⁽¹⁾.

وهذا أولى بالقبول في مكاتبتة للحسن، فليس غريبا عنه حتى يكتب إلى عدي ليسأله نيابة

عنه، ذلك أن الخليفة قد كتب إليه مباشرة يطلب نصيحته ومواعظة، وقد لبي طلبه⁽²⁾.

إلا أنه من المحتمل أن يكون الخليفة قد كتب إلى عدي يطلب منه أن يستوضح الأمر عن

هذه الظاهرة مقترحا عليه الحسن البصري كنموذج ممن يسأل من العلماء.

وللإشارة فإن الرسالة كما هو واضح من الصيغة ناقصة، ولعل ما هو أت جزءا من هذه

الرواية.

رواية أخرى لما سبق

-442 ب-

وقال قتادة وعمرو بن عبيد: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أن مل الحسن بن علي بين⁽⁴⁾ المجوس ونكاح الأخوات⁽⁵⁾ والأمهات؟»⁽³⁾

(1) أبو عبيد: الأموال، ص 45. طدار الفكر.

(2) نظر في ذلك وصفه للإمام العادل عند ما طلب منه عن ذلك رسالة رقم: 105 والرسائل من رقم: 800 إلى 808.

(3) سعد الرزق: الرواية الأولى بدلية النص: «لم خي بين المجوس».

(4) لاحظ لمحق في الهلش على كلمة «بين» فقال: «كنا في «ص» والصواب: إما «عن» أو «عن الحيلولة بين المجوس».

وهنا ليس بشيء في نظرتنا - إضافة إلى أنه لم يلاحظ على مجيء نكر «الحسن بن علي» في النص رغم مخالفتها للرواية الأولى وبقيت

لروايات في المصادر الأخرى، بأمر الخليفة لعدي بمسأل الحسن بن أبي الحسن عن ذلك.

والذي نراه أن الجزء الأخير من الإسم محرفا عن كلمة «لم خي بين» الواردة في الرواية الأولى، وقد سبقها ما يلي «... إلى عدي بن

أرطاة بمسأل الحسن» ثم تبدأ الرسالة كما أشرنا، إضافة إلى تقارب رسم الحروف مبرر آخر على ما فكرناه، والذي يؤكد أيضا صحة ما

فكرناه ما قاله الحسن البصري في إجابته له «وقما خي» كما هي في الرواية الثانية

(5) الرواية الأولى: بتقديم وتلغير.

فما لته⁽¹⁾: فقال: الشرك الذي هم عليه أعظم من ذلك! وإنما خلى بينهم وبينه من أجل الجزية⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 442 ج -

وقال الفضل بن عيسى الرقاشي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة: «سل الحسن ابن أبي الحسن: لم أقر سلف المسلمين نكاح الأخوات والأمهات؟ فقال الحسن: لأن العلاء بن الحضرمي لما قدم البحرين ترك الناس على هذا»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 442 د -

فقد جاء أيضا عن الفضل بن عيسى الرقاشي أنه قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن يسأل:

لم أقر المسلمون بيوت النيران، وعبادة الأوثان، ونكاح الأمهات والأخوات؟

فسأله، فقال الحسن: لأن العلاء بن الحضرمي لما قدم البحرين أقرهم على ذلك»⁽⁴⁾.

تلك هي نصوص هذه المسألة، التي لم تفكر رد عدي عليه، وإن كنا نعتقد أنه قد أخبره بحقيقة ما سأل عنه، إلا ما جاء في رواية أبو عبيد الأنفة التي أشارت إلى رد الحسن عليه الذي نبيه إلى أن اتباع السلف فيما فعلوا يغنيه عن المسألة، وهو ما أشارت إليه إجابته لعدي أيضا، إذ أن النبي ﷺ كان قد أخذ الجزية من مجوس البحرين دلالة على مصالحته لهم ليقرروا على كفرهم، ومضى على ذلك الخلفاء الراشدين⁽⁵⁾ عدا الفاروق رضي الله عنه الذي نهى عن ذلك كما نسرنا إلى ذلك عنه سابقا، وإن كنا نعتقد أن نهيه هذا لم يؤخذ مأخذ الجد إذا استمر الحال على حاله.

¹ - الرواية الأولى: «صلته» والمثبتة قول عدي، وهذا يطرح خلافا في التقديم الذي سبق النص بما يتوافق مع ذكر الظاهر أن الكلمة: «صلته» لا تتوافق مع ما جاء في بقية الروايات.

² - سعد الرزق: المصنف، الرواية الثانية، ج 10، ص 351 (كتاب أهل الكتابين. باب: مهرات المجوس ومسلمون)

³ - الرواية الأولى: ج 6، ص 49-50 (كتاب أهل الكتاب. باب: نأ يهود وأووذ ولا يتصنر)

⁴ - حسن سعيد: ج 2، ص 96-97 (كتاب الوصايا. باب: جامع طلاق).

⁵ - عثمان: الأم، ج 9، ص 7 (كتاب النكاح. باب: نكاح حواقر أهل الكتاب)

⁶ - ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ج 1، ص 391-396.

وبما تجدر ملاحظته أن كل الروايات التي ذكرناها لا توضح موقف الخليفة عمر بن عبد العزيز من المسألة التي سأل عنها فتضرب عليها ستارا من الصمت، وإن كان الخليفة وقافاً عند الذي يبلغه عن السلف الصالح.

ولم يسأل عمر الحسن فقط بل سأل أيضاً عبد الله بن عوف عن نيران المجوس؟ فأجابته: «على ذلك صنولحوا»⁽¹⁾.

أمره إلى محمدي بن محمدي بالتفريق بين مجوسي قد أسلم وبين معارمه

-443-

فقد قال ابن جريح أخبرني من أصدق: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن عدي⁽²⁾ في مجوسي جمع بين امرأة وابنتها ثم أسلموا جميعاً: أن يفرق بينه وبينهما جميعاً»⁽³⁾.

هذا وقد قال سليمان بن حبيب المحاربي قاضي دمشق: أن عمر أمره في موارد المجوس أن يورثهم من قبل الحلال ويسقط لهم الحرام⁽⁴⁾.

2- إعطاء الطلاق :

1- إعطاء الطلاق وخروطه :

رسالته في حكم ثبوته الطلاق

-444-

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، قال الحكم⁽⁵⁾: قال لي يحيى بن حمزة: «أفضل أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن:

أن لا يمس القرآن إلا طاهرٌ.

ولا يطلق قبل إهلاك⁽⁶⁾.

ولا عناق حتى يبتاع.

⁽¹⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 45، ط. دار الفكر.

⁽²⁾ رواه على أرمنية موت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 179.

⁽³⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 7، ص 179 (كتاب الطلاق. باب: المجوسي بجمع بين نوات الأرحام ثم يمسون).

⁽⁴⁾ تركيب: أخبار القضاء، ج 3، ص 210.

⁽⁵⁾ هو الذي روى عنه للراسي النص.

⁽⁶⁾ الإهلاك: الترويح.

لين منظور: لسان العرب، م 10، ص 492 مادة: ملك).

قيل لأبي محمد: قال أحسب كأنها من كتاب عمر بن عبد العزيز⁽¹⁾.
 ما ذكر في هذه الرواية له ما يطابقه في بعض الروايات التي أوردها المصادر لكتاب
 النبي ﷺ إلى ملوك حمير منهم الحارث بن عبد كلال وغيره، والذي كلف عمرو بن حزم
 بالعمل بما جاء فيه في أهل المنطقة، كنا أشرنا إليه عند كلامنا على الصدقة، ونسخ أبو بكر بن
 محمد نسخة منه لعمر فعمل بما فيها⁽²⁾، ومن ثم فإن ما ذكر عنه بأنه كتاب لعمر بن عبد العزيز
 إن هو إلا جزءاً من هذا الكتاب الذي ستكرر معنا أجزاء عديدة منه في مراسلات للخليفة عند
 تعرضنا لرسائله في الجروح والقصاص والديات.

رسالته إلى عدي في رجل طلق قبل الدخول

-445-

قال ابن جريح: أخبرني من أصدق⁽³⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي في رجل
 طلق مريضاً ولم يجمع، وقد فرض الصداق:
 «فإن لها شطره»⁽⁴⁾.

منخوره إلى الزامر في من تزوج ثم طلق قبل الدخول

-445أ-

وقال عطاء الخراساني: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الناس في الرجل يتزوج المرأة، ثم
 يطلقها قبل أن يدخل بها، وقبل أن يفرض لها:
 «أن لها نصف الصداق، ولا عدة عليها ولا ميراث»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ -سنن الترمذي، ج 2، ص 214 (كتاب الطلاق. باب لا طلاق قبل النكاح).

⁽²⁾ -ابن هشام: المعرة النبوية، ج 2، ص 594-596.

تاريخ الطبري، ج 3، ص 120-122، 128-129.

-حمود الله: الوثائق السياسية، ص 206 وما بعدها.

-عون الشريف: نشأة الدولة الإسلامية، ص 145 وما بعدها، 318-322.

⁽³⁾ -لعله يقصد أحد الرجلين: إما أبو بكر بن عبد الله بن أبي ميرة الذي كتب له ألف حديث فكان يحدث مما كتب له.

أو يقصد هشام بن عروة الذي كان يحدث من أحد صحفه التي أعطاهما لأحد الرجال أيضاً.

-ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 361-362.

⁽⁴⁾ -مسجد الرزاق المصنف، ج 7، ص 67 (كتاب الطلاق. باب: المريض يطلق البكر).

وأشار بعدنا إلى أقوال أهل العلم في ذلك فلتراجع

⁽⁵⁾ -سنن سعيد بن منصور، ج 1، ص 233، (كتاب النكاح. باب: الرجل يتزوج المرأة يموت ولم يفرض لها صداق). ط. دار الكتب العلمية.

هذا من الإشكال الذي يتكرر عن الجهة التي تلقت ذلك، ولعل أمير المؤمنين كتب بهذا إلى عدي في المشكلة ذاتها فقرأ عدي ما كتب على الناس كحل لمشكلة الرجل وتعليما منه للمسلمين أحكام الزواج والطلاق.

ولعل أمير المؤمنين جعل نصب عينيه الآية الكريمة: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَحَدَّثْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا كُنَّ يَمِينًا مِمَّنْ قَبْلَ أَنْ تَقْسُوْنَ فَمَا لَكُمْ عَلَيْنَّ مِنْ بَحْتٍ تَعْتَدُوْنَ مَا تَمْتَعُوْنَ وَمَرْغُوبٌ مَرَاغًا جَمِيلًا ﴾ (1).

ينبى الحكم الذي أصدره على هديها، مسترشدا في ذلك بأقوال العلماء الذين احتك بهم، مثل سليمان بن يسار الذي ولاه على سوق المدينة أيام إمارته، وكذا الإمام الزهري وغيره، وإن كان لغيرهم أقوال تخالف ما جاء عنهم ذكرتها كتب الفقه (2).

رَدُّ عَدِيِّ عَبْدِ الحمِيدِ فِي طَلَاقِ

-446-

رسالة عبد الحميد: وقال البلاذري: «وكتب عمر بن عبد العزيز: إن يزيد بن المهلب دعا موسى بن الوجيه (3) ودعا بسياط. وقال: إن طلقت امرأتك وإلا قتلتك». رد عمر عليه: «فكتب:

إن يزيد ظلم نفسه، وأما موسى فقد جاز طلاقه» (4).

من المؤكد أن الخليفة عمر كان قد عزل يزيد بن المهلب عن خراسان كما بينا ذلك في موضعه في الرسائل الإدارية (5)، وكان موسى بن الوجيه الحميري هذا هو الذي قدم بيزيد من العراق على أمير المؤمنين، وعلى هذا تكون الحادثة قد وقعت قبل أن يستخلف عمر بن عبد

(1) سورة الأحزاب، الآية: 49.

(2) الإمام مالك: المدونة، ج2، ص 133-135 (كتاب الأيمان بالطلاق. طلاق المريض) ابن قدامة: المغني، ج8، ص 28-30.

- القرطبي: جامع لأحكام القرآن، ج14، ص 202-204.

- ابن كثير: تفسير القرآن، ج5، ص 478-480. إضافة إلى المصادر التي جاءت فيها هذه الرسالة.

(3) موسى بن الوجيه الحميري: لم أعثر على ترجمة له.

(4) لحساب الأثرية، ج8، ص 189.

(5) لحظ الرسالة رقم: 117، 111.

العزیز، أراد عبد الحمید أن يعرف صواب الحكم من الخليفة في القضية، أو يكون موسى بن الوحيه وراء ما كتب به عبد الحميد.

والأمر الآخر الجدير بالإشارة إليه، أن قول يزيد المذكورة أعلاه لموسى يناقض آخره أوله ففي أوله نهيه له عن تطليق امرأته وفي نهايته كأنه يجبره عليه. ولكن الإشكال يزول برد الحيلة حيث أن موسى بن الوحيه طلق امرأته فأقرط يزيد في تهديده له محاولاً منعه، وهو ما نعاه أمير المؤمنين علي بن يزيد، وإجازته على موسى طلاقه، ولو كان مكرهاً عليه، لما جاز ذلك.

وحد عمر بن زجل طلق أمته مرتين

-447-

قال محمد بن إسحاق⁽¹⁾: «قرأت كتاب عمر بن العزيز: فيها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره»⁽²⁾.

أي في الرجل تحته الأمة فيطلقها تطليقتين، ثم يشتريها.

وحد عمر بن زجل طلاق

-448-

وعن قتادة، أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«إنها واحدة بائنة»⁽³⁾.

وحد عمر بن علي بن بكر بن زجل طلاق رجل

-449-

رسالة أبي بكر إلى عمر: وحدث يحيى بن عبد الله بن سالم ابن القاسم: «أن عمر بن عبد العزيز قضى⁽⁴⁾... في رجل من أهل البادية كان يسقي على مائه، فأقبلت ناقة له، فنظر إليها من

⁽¹⁾ أحمد بن إسحاق بن يشار: مولى قيس بن مخزوم بن المطلب ولد بالمدينة المنورة سنة 85 هـ وبها نشأ وتلقى علومه، ثم رحل إلى مصر والعراق، حتى صار إماماً في المغازي، اتصل بأبي جعفر المنصور وألف له كتاب المغازي، توفي ببغداد سنة 151 هـ. حنن سعد: الطبقات، م 7، ص 67.

حنن مسلم: السيرة النبوية، م 1، ص 13-17.

⁽²⁾ حنن أبي شيبة: المصنف، ج 4، ص 153 (كتاب النكاح. الرجل تكون تحته الأمة فيطلقها تطليقتين ثم يشتريها).

⁽³⁾ حنن أبي شيبة: المصنف، ج 5، ص 9-10 (كتاب النكاح. ما قالوا في الإسهاد على الرجعة إذا طلق ثم رجع).

⁽⁴⁾ ما حذف قوله: قضى (به) أي بالذي قال الإمام مالك، والذي يتفق مع ما جاء في رد الخليفة.

بعينه، فقال: إحدى امرأتيه⁽¹⁾ طالق البتة⁽²⁾ إن لم تكن فلانة-لناقة له- فأقبلت ناقة غير تلك الناقة.

فقدم الأعرابي المدينة فدخل على أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم- وهو عامل لعمر بن عبد العزيز على المدينة، وعمر يومئذ الخليفة، فقص عليه قصيته، فأشكل عليه القضاء فيها فكتب إلى عمر في ذلك».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إن كان نوى واحدة منهما حين حلف، فهو ما نوى وإلا فطلقهما عليه جميعاً»⁽³⁾.

رده علي محمد الحميد في حكمه جعل خيار الطلاق إلى المرأة

-450-

وعن بيان عن عامر قال⁽⁴⁾: «سألني عبد الحميد عن الخيار فقلت:

قال عبد الله بن مسعود: إن اختارت نفسها فواحدة، وإن اختارت زوجها فلا شيء.

وقال علي بن أبي طالب: إن اختارت نفسها فواحدة بانئة، وإن اختارت زوجها فواحدة، وهو أحق

بها.

وقال زيد بن ثابت⁽⁵⁾: إن اختارت زوجها فواحدة، وإن اختارت نفسها فثلاث، لا تحل له

حتى تنكح زوجا غيره.

فكتب إلى عمر بذلك، فاختر قول عبد الله بن مسعود»⁽⁶⁾.

ومالته إلى محدي في حكمه جعل خيار الطلاق إلى الذمء

-451-

قال المدائني: كتب عمر إلى عدي: «إن رجلاً يؤلون نساءهم الطلاق: فيجعلون أمر

نساءهم في أيديهم، وإن الله لم يجعل للنساء من أمر الطلاق شيئاً، فأبما رجل جعل أمر امرأته

بيدها فاخترت نفسها فواحدة، وهو أملك بها، وإن رتت الأمر إليه فليس بشيء»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ كنا جانت والمبوق يقتضى: «امرأتي».

⁽²⁾ البتة، وقيت: في اللغة القطع، وفي الاصطلاح قطع عصمة النكاح.

⁽³⁾ حين منظور: لسان العرب، ج2، ص 6-7، مادة (بتت).

⁽⁴⁾ الإلم ملك: المدونة، ج2، ص 121 (كتاب الأيمان في الطلاق. فمن قال إحدى نسلي طالق...)

⁽⁵⁾ لم يتن لنا اسمه الكامل.

⁽⁶⁾ لحظرتوجهه عند ذكرنا للرسالة رقم: 347.

⁽⁷⁾ عجلاتي: نصاب الأشراف، ج8، ص 187.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه، ج8، ص 165-166.

هذا يلتقي مع ما سبق وأن كتب به إلى عبد الحميد فيما تقدم وفيما هو أت أيضا.

وحد عمر بن زجل جعل أمر امرأته بيدها

-452-

وعن بشر أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من بني تميم جعل أمر امرأته بيدها قال:
« إن رأيت الأمر عليه فلا شيء، وإن طلقت نفسها فهي واحدة، وهو أحق بها»⁽¹⁾.
أي طلاق بائن بواحدة⁽²⁾.

ومالته إلى أهل الجزيرة بني الطلاق

-453-

قال عبد الملك بن الطفيل الجزري⁽³⁾: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز في الطلاق⁽⁴⁾.
ولم يرو نص الرسالة.

2- انحلال الزواج بالعيوب وغيرها ،

وحد علي ابن خدامر بن تميم ابن عكرمة لزوجته

-454-

رسالة ابن خدامر إلى عمر: قال عبد الأعلى بن سعيد: «أن محمد بن عكرمة المهري⁽⁵⁾ حدثه
أنه تزوج امرأة، فدخل بها يوما⁽⁶⁾ وعليها ملحفة فنزعها عنها، فإذا هو يرى بباطن فخذا واضحا
من بياض⁽⁷⁾، فقال [لها⁽⁸⁾]: خذي ملحفتك.
ثم كلم عبد الله بن يزيد بن خدامر⁽⁹⁾، فكتب له إلى عمر بن عبد العزيز».
رد عمر عليه: «فكتب عمر في ذلك:

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج5، ص 57 (كتاب الطلاق). ما قلوا في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها تطلق نفسها).

⁽²⁾ أنظر: سنن الترمذي، ج3، ص 483-484 (كتاب الصلح). باب: ما جاء في الخيار، ابن قدامة: المغني، ج8، ص 287-288.

⁽³⁾ الإسلام ملك: المرطأ، ص 383-384 (كتاب الطلاق). ما جاء في الخيار، الشوكاني: نيل الأوطار، ج7، ص 28 وما بعدها (كتاب الطلاق). باب: طلاق بالكتابات إذا نوى بها وغير ذلك، الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، ج4، ص 370 وما بعدها.

⁽⁴⁾ عبد الملك بن الطفيل الجزري: تابعي مشهور لا يكاد يعرف، ابن حجر: لسان الميزان، ج2، ص 657.

⁽⁵⁾ ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص 339.

⁽⁶⁾ محمد بن عكرمة المهري: لم أجده.

⁽⁷⁾ كما جاءت في المطبوعة، وهذه تصيغة المثبتة بخلاف المعنى والحكم الذي قرره عمر في شأنها ويتقاض.

⁽⁸⁾ الطرضح: كناية عن البرص الذي هو ناه يقع في الجسد بلون البياض.

⁽⁹⁾ لسان العرب، ج2، ص 634، مادة (برص). ق7، ص 5، مادة: (برص).

⁽¹⁰⁾ نسخة من المطبوعة وفي المصدر نقصه.

⁽¹¹⁾ ما ذكر من كندي، وفي المتنونة « بن حزام» والمطبعة « حزام». وهو خطأ، وقد مرت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 380.

أن استحلفه بالله في المسجد، أنه ما تلتذ منها بشيء منذ رأى ذلك بها، وأحلف إخوتها أنهم لا يفتنون الذي كان بها قبل أن يزوجوها، فإن حلفوا فأعط المرأة من صداقها رُبْعَهُ»⁽¹⁾.
 وبتناء أقوال في هذه المسألة فلترجع كتب الفقه في ذلك⁽²⁾.

رواه علي بن عدي بن عدي في المرأة التي تزوجها رجلا

-455-

رسالة عدي إلى عمر: وقال المثني بن الصباح: أن عدي بن عدي عامل عمر بن عبد العزيز أخوه، قال: «انتهى إلينا رجل وامرأة قد تزوجها، فلما دخل بها وجدها مرتبقة متلافة العظمين لا قوى عليها الرجل وليس لها إلا مهزاق الماء، فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر عليه: «فكتب فيها إلي»:

أن استحلف الولسي: ما علم، فإن حلف فأجز النكاح، فما أظن رجلا رضي بمصاهرة قوم إلا يرضى بأمانتهم⁽³⁾، وإن لم يحلف فأحمل عليه الصداق⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-455-

رسالة عدي إلى عمر: وعن عمرو بن قيس عن عدي بن عدي أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه في امرأة حلفاء⁽⁵⁾ تزوجها رجل....⁽⁶⁾ وإنما لها مثل مدخل المروءة تبول منه». رد عمر: «فكتب إليه عمر بن العزيز»:

«إن كان الذين زوجوه علموا الذي بها أغرمهم صداقها لزوجها، وإن كانوا لم يعلموه فليس عليهم إلا أن يحلفوا، بالله ما علمنا ذلك»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ -الإمام مالك: الموطأ، ج2، ص 169 (كتاب النكاح الأول. في عيوب النساء والرجال) ، الكندي: التولية، ص 338-339.

عن حزم: المحلى، ج9، ص 283، (كتاب الظهار. مسألة رقم 1931).

⁽²⁾ الحنفى: ابن قدامة: المغني، ج، ص 585-588، الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، ج4، ص 108 وما بعدها.

⁽³⁾ الحنفى: من « فما أظن...إلى...بأمانتهم» ناقصة عنه.

⁽⁴⁾ سعد لوزانق: المصنف، ج6، ص 245 (كتاب النكاح. باب: ما رد من النكاح). ابن حزم: المحلى، ج9، ص 282 (كتاب الظهار مسألة رقم: 1931).

⁽⁵⁾ الحنفى: حلفاء.

⁽⁶⁾ ما حلف: هو تفسير الحلفاء ونسبه وهي التي في فرجها عظم، أما حلفاء بالخاء المعجمة فهي الرقعة المصنوعة.

لسان العرب، م10، ص 89، مادة: (خلق).

⁽⁷⁾ الحنفى: إن كانوا علموا بذلك فأغرمهم....

⁽⁸⁾ ابن حزم: المحلى، ج9، ص 282 (كتاب الظهار، مسألة رقم: 1931) ، الزمخشري: التلخيص في غريب الحديث، ج1، ص 394.

والآن بما جاء في لسان العرب لابن منظور ج10، ص 90 مادة (خلق)

وجد عمر علي محدي في رجل تزوج امرأة فوجد بها محبياً

-456-

رسالة عدي إلى عمر: وعن خالد الحذاء قال: [أن رجلاً تزوج امرأة فدخل بها، ثم وجد بها
عياً، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك⁽¹⁾].

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

يا فلان أنت من أصهاره على ما هو أعظم من ذلك، إن شاء طلق، وإن شاء أمسك»⁽³⁾.

بشر غامض يحتاج إلى مزيد بيان، والنصوص لا تسعفنا بذلك خاصة في انتمان على ما هو
أخذ من ذلك؟

إمضاء الطلاق على السفهاء!

رسالة إلى محدي في إمضاء الطلاق ونهيه على السفهاء

-457-

وعن عبد الكريم الجزري قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي الكندي:

«سما أقلت السفهاء في شيء فلا تقلهم في ثلاث: عتق، ونكاح، وطلاق»⁽⁴⁾.

وبمثل هذا قال لابن جريح إلا أنه خص الطلاق والعتاق فقط، كما جاء ذلك بعد ذكره لهذه

ثلاثة والذي يتوافق مع ما كتب به إلى سليمان بن حبيب في الآتي.

رسالة إلى سليمان بن حبيب في الغرض السابق

-457-

وعن سليمان بن حبيب المحاربي⁽⁵⁾ قال: كتب إلي عمر بن عبد العزيز:

«سما أقلت السفهاء عن أيمانهم فلا تقلهم العتاق والطلاق»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ يذكر من ابن أبي شيبة، وفي سنن سعيد بن منصور: «كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك» أي في المرأة المسجومة أو السفينة

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: «... قد قسم على ما هو أعظم من ذلك» فأجزأ ما عليه، وينتهي، وهو بذلك غير واضح أيضاً.

⁽³⁾ سنن سعيد، ج 1، ص 213 (كتاب التوصلات، باب من تزوج امرأة مسجومة، أو مجنونة) ط. دار الكتب العلمية.

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 4، ص 175 (كتاب النكاح- في المرأة يتزوجها الرجل وبها برص أو جدام)

⁽⁵⁾ سعد الرزق: المصنف، ج 7، ص 81، (كتاب الطلاق- باب: طلاق السفهاء)

⁽⁶⁾ سليمان بن حبيب العلوي: فضلي دمشق لفترة طويلة. كان مستقراً في السيرة ثقة توفي سنة 120 وقيل 126 هـ.

خطيب: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 122.

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة، ج 5، ص 106 (كتاب الطلاق، من قال ليس في الطلاق والعتاق لعيب، وقال هو له لازم)، وفي رواية أخرى له في الجزء

المنفصل لهما عن عمرو بن مهران رئيس حرمه أن عبد الملك وسليمان ويزيد ابني عبد الملك، إضافة إلى عمر فهم كتبوا بمثل ذلك. وذكر

لسهينة الجمع.

إلا أنه جاء في المدونة في رواية أخرى عن سليمان أيضا ما يدل على مشاقفة الخليفة له في وصية أوصاه بها. قال: «أن عمر بن عبد العزيز قال له: لا تقبل السفهاء سفهم. إذا قال لغيره لامرأته أنت طالق نصف تطليقة، فاجعلها واحدة. وإن قال: واحدة ونصف، فاجعلها تينون قال: اثنين ونصف فاجعلها البتة»⁽¹⁾.

ومالته إلى أبي بكر في إجازة طلاق المضمء عليهم

-457-

وعن أبي بكر⁽²⁾ بن محمد قال: كتب عمر بن عبد العزيز: «ما رخصت فيه من شيء، فلا يرخص للسفهاء في الطلاق»⁽³⁾. ولم يتبين لمن كتب، أكان إليه أم لغيره؟

وجاء في أحد روايات المدونة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجاز طلاق سكران بعد أن أقام عليه الحد⁽⁴⁾، وإن كان هناك إختلاف بين السلف في هذه القضية بين مجوز وغير مجوز على سفهاء طلاقهم.

ولإشارة فإن صاحب المغني ذكر عمر بن عبد العزيز فيمن لا يجيزون طلاقه⁽⁵⁾ وهو ما نثر إليه ابن حزم وابن حجر في رواية لهما عنه كما هو آت.

ومالته إلى مامل المدينة في إجازة طلاق السكران عليه

-458-

فقد جاءت عنه رواية أخرى تتناقض مع ما سبق كل المناقضة، فعن محمد بن إسحاق قال: «نرى علينا كتاب عمر بن عبد العزيز بالمدينة، فنذكر فيه السنة، فنذكر فيما نكر: وأن طلاق السكران ليس بجائز»⁽⁶⁾.

وهذا الذي ذكره ابن إسحاق يدعو إلى الشك، والذي نراه أنه حالة خاصة لها حيثياتها وظروفها التي تفسر بها لم يحط الراوي بكل تفاصيلها، خاصة وأنه حذف ما جاء في الرسالة ما نعلق بالسنة.

⁽¹⁾ -الإمام مالك: المدونة ج2، ص 121 (كتاب الأيمان في الطلاق. فيمن قال لها: أنت طالق بمحض تطليقه...)

⁽²⁾ -لاحظ المحقق في الهامش: «كذا في «ص» والصواب عندي: عن أبي بكر وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم»

⁽³⁾ -ابن سعيد، ج1، ص 371-372 (كتاب الطلاق. باب: الطلاق لا رجوع فيه)

⁽⁴⁾ -الإمام مالك: المدونة، ج2، ص 130 (كتاب الأيمان في الطلاق. طلاق المكره والسكران)

⁽⁵⁾ -ابن قدامة، ج8، ص 255-256.

⁽⁶⁾ -تاريخ أبي بن معين، ج2، ص 432.

والذي نراه أن أمير المؤمنين قد يقع أحيانا تحت تأثير آراء بعض الشخصيات البارزة
نحسب مما عمل به السلف كالرواية التي ذكرها ابن حزم، فقد قال يحيى بن سعيد الأنصاري:
«أني إليه بسكران طلق امرأته فاستحلفه: بالله الذي لا إله إلا هو لقد طلقها وهو لا يعقل،
بنت، فرد إليه امرأته وضربه الحد»⁽¹⁾.

وفي رواية أخرى عن الزهري: أن رجلا أخبر عمر بأنه طلق امرأته وهو سكران.
قال الزهري: فكان رأيي مع رأينا يجده ويفرق بينه وبين امرأته، فحدثه أبان بن عثمان
بن أبيه أنه قال: «ليس علي المجنون، ولا على السكران طلاق». فالتفت عمر إلى الحاضرين
وقال: «تأمروني، وهذا يحدثني عن عثمان؟ فجلده ورد إليه امرأته»⁽²⁾.

وهذا الذي أخذ به مما قال له أبان الذي جعله العلماء مذهبه في هذه المسألة كما سبق
نكره، قد يكون في طلاق المكره والمجنون والمغلق والنائم والصغير الذين ذكرتهم السنة بأنه لا
يجاز عليهم الطلاق ولا يتحملون تبعه أعمالهم⁽³⁾ هو السكران ليس منهم هو إلا فإن رسول الله ﷺ
في ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق والرجعة⁽⁴⁾.
وهو ما كتب به أنفا في إمضاء طلاق السفهاء عليهم⁽⁵⁾.
والخلاصة أن هذه المسألة تبقى محل اختلاف بين العلماء كل له وجهة نظره بما أوصله
إليه فيها⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ - الخطي، ج 9، ص 474، (كتاب الظهار، مسألة رقم 1959).

⁽²⁾ - ابن حجر: فتح الباري، ج 9، ص 391 (كتاب الطلاق، الطلاق في الإغلاق والمكروه).

⁽³⁾ - سنن ابن ماجه، م 1، ص 658-660 (كتاب الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم، باب: طلاق المكره والناسي).

⁽⁴⁾ - سنن الترمذي، ج 3، ص 496 (كتاب الطلاق، باب: ما جاء في طلاق المعتوه).

⁽⁵⁾ - مسيح البخاري، ج 8، ص 24-29 (كتاب الإكراه).

⁽⁶⁾ - سنن الترمذي، ج 3، ص 490 (كتاب الطلاق، باب: ما جاء في الجد والهزل في الطلاق).

⁽⁷⁾ - سنن أبي داود، ج 1، ص 342 (كتاب الطلاق، باب: في الطلاق في الهزل).

⁽⁸⁾ - التوكلني: نيل الأوطار، ج 7، ص 20 وما بعدها (كتاب الطلاق، باب: ما جاء في كلام الهزل).

⁽⁹⁾ - الخطر لرسالة رقم: 457-457.

⁽¹⁰⁾ - الخطوط: شرح معاني الآثار، ج 3، ص 95-99 (كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره).

⁽¹¹⁾ - الإلم مالک: للسنة، ج 2، ص 129-130 (كتاب الأيمان بالطلاق، طلاق المكره والسكران).

⁽¹²⁾ - ابن قدامة: المغني، ج 8، ص 255 وما بعدها.

١- التفريق بين الزوج وزوجته بغيبتها الطويلة بما
منشوره في حكمه من كتاب عن زوجته مدة طويلة

-459-

وعالج الخليفة عمر تغيب الأزواج عن زوجاتهم كما عالجها من قبله جده عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، لما يلحق من وراء ذلك من ضرر مادي ومعنوي على الأسرة عامة والمرأة
نصه وفي هذا الصدد قال ابن مكي: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من غاب عن امرأته سنتين فليطلق، أو ليقل إليها»⁽²⁾.

وأشار ابن عبد البر إلى مراسلة عمر هذه دون أن يورد نصها قائلاً بعد ذكره الحكم إذا
بنت المرأة أمرها إلى السلطان أن يرسلها إليه أو يطلق: «كما فعل عمر بن عبد العزيز للذين
غابوا بخراسان وتركوا نساءهم»، ثم استشهد بتصويب الإمام مالك لما أمر به عمر، فإن لم يعد
زوج طلق عليه⁽³⁾. والراجح لدينا أن ما أمر به هنا كان مستلهما مما كتب به إليه سالم من
رسائل جده الذي كتب في مثل هذا في الذين تغيبوا عن زوجاتهم كما تكرت المصادر المذكورة
عنه أثناءه.

رسالة في امرأة المفقود بأمرها بالصبر

-460-

وقال ابن شبرمة: كتب عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- في امرأة المفقود: «تَلُومٌ⁽⁴⁾ وتصبر»⁽⁵⁾.

رسالة إلى عدي في مدة امرأة المفقود

-461-

إلا أنه عاد وجدد المدة التي يمكن للمرأة أن تصبر عليها، جاعلاً إياها عدة لها، فعن قتادة
قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

⁽¹⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج7، ص 93-94 (كتاب الطلاق، باب: الرجل يغيب عن امرأته فلا ينفق عليها) ص 151-152 (كتاب الطلاق

باب: عن المرأة على زوجها...)، سنن سعيد، ج2، ص 173-174 (كتاب الجهاد، باب: الغزاة يطول الغيبة عن أهلها).

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج5، ص 315 (كتاب الطلاق، من قال: على الغائب نفقة فإن بعث بها وإلا طلق).

⁽³⁾ كتب لكتفي في فقه أهل المدينة، ج2، ص 569.

⁽⁴⁾ تَلُومٌ وتَلُومٌ وتَلُومٌ: الانتظار والتثبت، أي تمكث وتنتظر، وأصلها تَلُومٌ فحذف إحدى التاتين تخفيفاً لسان العرب، م12، ص 557، مادة

الولم.

⁽⁵⁾ غريب يعي بن معين، ج2، ص 432، اللحياني: السنن، ج7، ص 445 (كتاب العدد، باب: من قال: امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها يقين

وقال).

عن امرأة المفلود تعتد أربعة سنين» (1).

في التفريق بين الزوج وزوجته بالرحمة .

رحمة على عبد الحميد في طلاق المرد

-462-

قال الحسن: إذا ارتد الرجل عن الإسلام فقد بانث منه امرأته بتطليقة بانثه، فليس عليها
سرا إن رجعت، وتعتد عدة المطلقة.

وعن أبي معشر عن إبراهيم قال:

«هو بها أحق ما دامت في العدة إن رجعت وهي في عدتها فهي امرأته.

قال أبو معشر: فكتب بذلك عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن في
نزلته» (2).

رحمة في مسلم أمر فتتصر

-463-

وقال البلاذري: «وكتب عمر في مسلم أمر فتتصر:

أن تزوج امرأته وتكون في عدتها من حين يبلغها تنصره، ولا يتوارثن، وإن مات هي
في عدتها» (3).

رحمة في حكم مسير زوجة ومال رجل المرد

-465-

وقال إسحاق بن راشد: أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من المسلمين أسر

فتتصر (4):

(5) «إذا علم بذلك برئت (6) منه امرأته، واعتقت (7) منه ثلاثة قروء (8)، ودفعت ماله إلى

(1) ابن خزيمة: المحلى، ج9، ص321 (كتاب الظهار، مسألة رقم: 1937)، البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص162

(2) ابن أبي شيبة: المصنف، ج5، ص173 (كتاب الطلاق، ما قالوا في المرد عن الإسلام، أعلى امرأته عدة؟)

(3) أنساب الأشراف، ج8، ص166.

(4) عبد الرزاق: ما ذكر من الرواية الثالثة، وفي الثانية: «أسر فتتصر من المسلمين».

(5) في الرواية الثانية له عن الراوي نفسه «أن عمر بن عبد العزيز قال: في الرجل يؤسر فيتتصر قال: إذا علم ذلك برئت منه امرأته،

واعتقت ثلاثة قروء»، سنن سعيد: الرواية الثانية له عن الراوي نفسه «في الرجل يتتصر بأرض الروم 3 قال: تعتد امرأته ثلاث قروء».

(6) ابن خزيمة: «ترث».

(7) سنن سعيد: «تعتد ثلاثة قروء».

(8) قروء، وقراءة، والأقراء، وعلى الحوض، ويعنى في تلويل الفقهاء: والأظهار. ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص131، مادة (قروء)

الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج3، ص59 وما بعدها (كتاب الطلاق، باب: الإقراء)

ورثته⁽¹⁾ «المسلمين»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-464-

أما سعيد بن منصور في روايته الأولى، فذكر الجزء الأخير من الرسالة المتقدمة بسنده: ما كُتِبَ به إلى عمر: عن معمر عن رجل من أهل الجزيرة⁽³⁾ قال: «كُتِبَ إلى عمر بن عبد العزيز في أسير تنصر بأرض الروم».

رد عمر: «فكتب: إن جاء بذلك الثبوت فأقسم ماله بين ورثته»⁽⁴⁾. وهذا من دون شك ما هو الإجزاء من الرواية المتقدمة.

رواية أخرى لما سبق

-464 ب-

إلا أن ابن أبي شيبة ذكر رواية أخرى باختلاف طفيف عما سبق. فعن جرير بن حازم قال: كتب عمر بن عبد العزيز في ميراث المرتد:

«أنه⁽⁵⁾ [ورثته من المسلمين، وليس لأهل دينه⁽⁶⁾ شيء»⁽⁷⁾.

ما ذكره الخليفة من التفريق بين المرتد وزوجته هو المعروف في دين الإسلام لما صار الزوج كالقرا.

أما ما أشار إليه الخليفة في حكم مال المرتد بأنه يورث بين أهل المرتد المسلمين فهو ما جاء عن أبي بكر وابن مسعود والإمام علي رضي الله عنهم - في حين قال الشافعي ومالك

⁽¹⁾ ابن حزم: «من المسلمين» وقال بعدها: «قال: إلا أن يكون له وارث على دينه في أرض فهو أحق به» وينتهي النص.

⁽²⁾ سعيد الرزق: المصنف للرواية الثانية، ج 6، ص 105 (كتاب أهل الكتاب. باب: ميراث المرتد)، الرواية الثالثة، ج 10، ص 338، الكتاب السابق (باب: المرتد)، الرواية الأولى، ج 6، ص 82 الكتاب السابق (باب: المرتد)، سنن سعيد، الرواية الثانية، ج 1، ص 82 (كتاب ولاية المسبية. باب: ميراث المرتد)، ط. الهند، الرواية الرابعة، ج 2، ص 321 (كتاب الجهاد. باب: الأسير يكون في أيدي العدو فيتصمر)، ابن حزم: لمطر، ج 12، ص 122 (كتاب الحدود. مسألة رقم: 2200).

⁽³⁾ أطلق سطق السنن في الهامش: «الرجل من أهل الجزيرة هو: إسحاق بن راشد» وذكر اسمه كما هو واضح في أول الرسالة المتقدمة.

⁽⁴⁾ سنن سعيد: ج 1، ص 81 الكتاب والباب السابقين، وهي الرواية الأولى، الرواية الثالثة، ج 2، ص 321. الكتاب والباب السابقين.

⁽⁵⁾ ما أثبت من الرواية الأولى، وفي الثانية ناقصة.

⁽⁶⁾ على الرواية الأولى مكلفها بياض كما أشار المحقق إليها في الهامش.

⁽⁷⁾ سنن أبي شيبة: المصنف، الرواية الثانية، ج 12، ص 276 (كتاب الجهاد، ما قلوا في المرتد إذا لحق بمرض العدو...) الرواية الأولى، ج 11

ص 356 (كتاب التراث. في المرتد عن الإسلام).

وأحمد: أن ماله لبيت مال المسلمين⁽¹⁾.

وعلى كل فقد أفاضت كتب الفقه في ذكر تفاصيل هذه المسألة فلترجع.
أما ما يتعلق بعقاب المرتد فسيأتي ذكره عند كلامنا عن الحدود والقصاص في الباب

تتم.

3- إعطاء الميراث :

1- إعطاء ميراث الموالي :

رعد علي أحد معاليه في أنواع الولاء وأحكامه من ناحية العقل والإرث

-465-

عرف العرب في جاهليتهم نظام الولاء والموالي كقاعدة إجتماعية يتقرر بموجبها توفير
أمن والحماية والعيش للأفراد أو الجماعات في كنف من التناصر والتآزر في السراء
والضراء.

ولكن بعد ظهور الإسلام تطور هذا النظام، وتوسع منلوله بعد دخول فئات إجتماعية أخرى
من غير العرب في الإسلام، حتى أصبح لخدمة كلحمة النسب، وحتى أن رسول الله ﷺ عدَّ
بولى القوم من أنفسهم، ولعن أيضا من والى قوماً بغير إذن مواليه⁽²⁾ سواء كان مولى خراً، أو
بولى عقاق.

وكان الموالى في تلك العهود يفتخرون بمواليهم ويانتسابهم إليهم، ويفتخر السادة أيضا
بهؤلاء الموالى، خاصة إذا ما ظهر منهم نبوغا في المجال الفكري، أو الديني، أو كفاءة قيادية
في الإدارة أو شجاعة فائقة في الجهاد⁽³⁾.

والحق أن الشريعة الإسلامية قررت حقوقهم المادية والمعنوية من ناحية الإرث، أو العقل
عندهم إذا أحدثوا جرما في حق غيرهم، أو أخذ دياتهم إذا قُتل أحدهم، سواء كان مسلما أو غير

⁽¹⁾ السنن للبيهقي، ج 2، ص 477-478 (كتاب الفرائض. باب: في ميراث المرتد).

⁽²⁾ الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 3، ص 265-268 (كتاب السير. باب: ميراث المرتد لمن هو).

⁽³⁾ ابن قدامة: المغني، ج 7، ص 474-478.

⁽⁴⁾ صحيح البخاري، ج 8، ص 192-193. (كتاب الفرائض. باب: يتم من ثورا من مواليه) وما تلى ذلك.

⁽⁵⁾ إمام أحمد المعنى: تنظيم الإسلامية، ص 383 وما بعدها.

سمرقند: المولى ونظام الولاء، ص 32 وما بعدها، ص 254 وما بعدها.

سليم⁽¹⁾، فسيأتي لاحقاً ما يوضح ذلك أكثر في هذا الفصل، وكذا في باب الحدود والقصاص
 إنيات. وفي هذا الصدد قال البلاذري: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض عماله:
 «كتبت تسأل عن الرجل من الموالي يكون له ذؤوب رحم لهم عدد، وله مال يرثونه دون
 مائة فيحدث حدثاً، أيكون عقله عليهم ذؤوب مواليه؟ وإن الموالي لا يحملون العقل، والموالي
 ثلاثة: مولى رحم، مولى عتاقة⁽²⁾، يورث ولا يرث، ومولى عقل⁽³⁾ لا يرث، ولا يورث،
 وميراثه لعصبة رحمه»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1465-

أما ابن عبد ربه فأورد رواية أخرى، حيث قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض
 عماله:

«الموالي ثلاثة: مولى رحم، ومولى عتاقة، ومولى عقد⁽⁵⁾، فمولى الرحم يرث ويورث،
 ومولى العتاقة، يورث ولا يرث ومولى العقد، لا يرث ولا يورث، وميراثه لعصبته»⁽⁶⁾.
 بهذه النقة والوضوح في التفريق بين أصناف الموالي، يكون أمير المؤمنين قد ألحق
 النراض بأهلها، متقيداً بما خصهم به الكتاب والسنة دون إفراط ولا تفريط في حق أي أحد من
 المسلمين.

ويبدو أن ميراث العقد الذي كان سائداً في الجاهلية، وأول الإسلام قد عاد من جديد في
 غيبة العلم بالكتاب والسنة، إذ كان الرجل يعاقد الرجل على أن يرث كل منهما الآخر إذا مات

⁽¹⁾ إنهم ملك: لوط، ص 549، وما بعدها (كتاب العتقة والولاء)، ص 560 (كتاب المكاتب)، ص 581 (كتاب المدير).

⁽²⁾ عتاقة: للمعنى، ج 10، ص 297 وما بعدها.

⁽³⁾ مولى العقل، ج 2، ص 467 وما بعدها (كتاب النراض - باب الولاء) وما تلاه.

⁽⁴⁾ عمر لعبد الذي حرره سيده، وكذا الأمة.

⁽⁵⁾ من منظور: لسان العرب، ج 10، ص 234-235، مادة: (عق).

⁽⁶⁾ هنا جاءت، وتختلف ما جاء في العقد لفريد، حيث جاءت مولى عقد» بالذال في آخر الكلمة، ولا يوجد «مولى عقل» لا في الجاهلية ولا
 في الإسلام، وإنما هناك مولى الحلف - العقد -

ولها يتعلق بالعقل عن الموالي. انظر الرسالة رقم: 374، فقرة ولاء الكافر المعتقد. وكذا انظر الرسائل من رقم: 580 إلى 585 التي تتعلق
 بين بلغ نية جنويات الموالي.

⁽⁷⁾ الحلف الأشراف، ج، ص 157.

⁽⁸⁾ مولى عقد: هو المولى الحليف الذي يتعاقد مع رجل آخر ليمتز به، ولا يكون هذا العقد إلا مع الأحرار. ابن منظور: لسان العرب، ج 12،
 ص 408-409، مادة (ولى).

⁽⁹⁾ عقد لفريد، ج 4، ص 436.

ببطلان أيضا عن بعضهما البعض⁽¹⁾. مما دعا أمير المؤمنين أن يتدخل لتصحيح الوضع
نسخ بآية الميراث في قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽²⁾.
فلا غرابة إن كان تركيزه خلال فترة حكمه على نشر العلم وتشجيع العلماء على ذلك،
نراهم لهذه المهمة بتخصيص المخصصات لهم⁽³⁾ ليصححوا معه الاعوجاج ويقوموا
بإحرف الذي نب إلى جسم الأمة وأبعدها عن أصول الإسلام ومبادئه التي صلحت بها أحوال
سلفها.

رسائله إلى عماله في توريثهم من يملو على يد الرجل

-466-

وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: «سمعت عبد الله بن موهب⁽⁴⁾ يحدث عمر
بن عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب⁽⁵⁾، عن تميم الداري قال⁽⁶⁾:
«[سألت⁽⁷⁾] رسول الله ﷺ: ما السنة في الرجل الكافر يسلم على يد المسلم؟
فقال رسول الله ﷺ: هو أولى الناس بحياه ومماته⁽⁸⁾».

⁽¹⁾ ابن أبي داود، ج2، ص21، (كتاب الفرائض، باب: نسخ ميراث المقد بميراث الوحم)، بن قدامة: المغني، ج7، ص263 وما بعدها.
⁽²⁾ سورة الأنفال، الآية: 75.

⁽³⁾ أخبار رسول المتصلة بإعطاء الأعداء على من قرغ لنشر العلم من رقم 768 إلى 772.
⁽⁴⁾ عبد الله بن موهب ويقال بن وهب- بن زعبة بن الأسود بن المهلب: ولي قضاء فلسطين لعمر بن عبد العزيز، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج
7، ص140-141، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص70-71.

⁽⁵⁾ أغمسة بن ذؤيب بن حنيفة الخزازي: كان على خاتم عبد الملك بن مروان، كان أعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت، توفي سنة 86 وهجـ 87.
عن سعد الطيقات، م7، ق2، ص157، ابن حجر: الإصطبة، ج3، ص266.
لم ينكر ابن ماجه والدرامي، قبيصة في السند.

⁽⁶⁾ لسألتهم في ملحق في نهاية الحديث فقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب- ويقال: ابن موهب- عن تميم الداري، وقد
نظر بعضهم بين عبد الله بن وهب وبين تميم الداري قبيصة بن ذؤيب ولا يصح «مشيرا إلى الرواية التي ذكر في سندها قبيصة».

⁽⁷⁾ تميم بن لؤس بن حلوانة- ويقال ابن خارجه الداري: قدم على النبي ص- سنة 9هـ- وأسلم على يديه وأقبله رسول الله ﷺ فربى:
هرون وعيون بفلسطين حيث كان يسكن توفي سنة 40 هـ.
عن حجر: الإصطبة، ج1، ص183-184.

⁽⁸⁾ سألت من سنن الترمذي والدرامي، وفي سنن ابن ماجه ظلت يا رسول الله، وفي المصدر: «قال رسول الله» ولا معنى له، إذ لا يمكن
أن يقال ذلك مع ما قبلها وما بعدها. الذي يصحح ذلك.

⁽⁹⁾ حديث أخرجه: الترمذي في منلقه، ج4، ص372 (كتاب الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الذي يسلم على يد الرجل)، وأبو داود، ج2،
ص20، لكتاب والباب السابقين، وابن ماجه، م2، ص919 لكتاب والباب السابقين.

الدرامي، ج2، ص471-472 (كتاب الفرائض، باب: في الرجل يوالي الرجل).

لذلكهم بالمتكافئ في ألقائها لوما بينهم من جهة و بين ما جاء عند ابن منظور من جهة أخرى

قال عبد العزيز بن عمر⁽¹⁾: وشهدت عمر بن عبد العزيز قضى بذلك في رجل أسلم
غير يدرجل، فمات وترك مالا وابنة له.
وأعطى عمر ابنته النصف، والذي أسلم على يديه النصف.
وفي حديث: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله بهذا الحديث وأمرهم أن يأخذوا به⁽²⁾.
أي بالحديث، وبالذي قضى به.
ولكن سعيد بن منصور فيما أخرجه من طريق عبد العزيز أيضا أشار إلى أن المتوفى
بن ابنة وبني مواليه، فجعل عمر الميراث بين ابنته وبين مواليتها⁽³⁾.
وهذا يتفق مع ما كتب به أمير المؤمنين فيما سبق في الموالي الذين يورثون ولا يرثون.
وما جاء عن الحفيد هنا، هو ما كتب الجد بمثله إلى عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -
فأشار إلى ذلك سعيد بن منصور في سننه وكذا، ابن قدامة⁽⁴⁾.
وهو ما قضى به أيضا الإمام علي^{عليه السلام} في قضايا تشبهها⁽⁵⁾.
وبذلك نتأكد تأكيدا بعد تأكيد من مصادر فكره ومرجعياته فيما يعمل به وما يقضى به
ستيرا في ذلك بأعمال الخلفاء الراشدين وأقضيتهم، إذا لم يجد في القرآن ولا في السنة ما
يخبر به.
إلا أنه وبالرغم من هذا فإن العلماء اختلفوا حول ذلك بين موجب منهم للإرث وبين غير
موجب له⁽⁶⁾.

رحمة علي محدي بن ميراثة مولي لعبيده

-467-

وعن حماد بن سلمة عن حميد⁽⁷⁾ أن رجلا أسلم على يد عبدة بن أبي عاصم السلمى⁽⁷⁾،
وترك عشرين ألفا، فكتب عدي إلى عمر في ذلك، فكتب:

⁽¹⁾ عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان: ولاء يزيد بن الوليد على مكة والمنبية والطفة وأثبتته مروان بن محمد ثم عزله عن ذلك سنة 129 هـ.

⁽²⁾ تاريخ خليفة 294، 328.

⁽³⁾ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 14، ص 82.

⁽⁴⁾ ابن سعيد، ج 1، ص 59. (كتاب ولاية المصيبة. باب: من أسلم على الميراث قبل أن يضم).

⁽⁵⁾ طهطا، ج 7، ص 278.

⁽⁶⁾ ابن الدرسي، ج 2، ص 469 (كتاب الفرائض. باب الولاء).

⁽⁷⁾ الخطيب: لشوكاني: نيل الأوطار، ج 6، ص 179-183 (كتاب الفرائض. باب: ما جاء في ذوي الأرحام والموالي...)

⁽⁸⁾ عبدة بن أبي عاصم لم يوجد.

إن عبدة أحق بميراثه»⁽¹⁾.

رحمه في رجل توفي وليس له وارث

-468-

ما كتب به إليه: وقال سهم بن يزيد الحمراوي: «أن رجلا توفي وليس له وارث فكتب فيه
ر عمر بن عبد العزيز - وهو خليفة -».

رد عمر: «فكتب:

أن اقتسموا ميراثه على من كان يأخذ معهم العطاء.

قسم ميراثه على من كان يأخذ معهم العطاء في عرافته»⁽²⁾.

هذا وقد جاء الكلام في مثل هذا أكثر تفصيلا في إجابة له عن سألته عن ذلك، إذ قال يزيد
بن عياض: «سئل عمر بن عبد العزيز عن مسلم من أهل تلك الملل فهو مسلم عليه ما على
مسلمين، وله ما للمسلمين، وليست عليه الجزية، وميراثه لذي رحم⁽³⁾ - إن كان فيهم مسلم -
يتوارثون كما يتوارث أهل الإسلام، فإن لم يكن له وارث مسلم، فميراثه في بيت مال الله يقسم
بين المسلمين، يُعقل عنهم منه»⁽⁴⁾.

بذلك يكون، قد تقيّد بما جاء في السنة من عدم توريت من أسلم من أهل النمة من أهله
لن لم يسلموا، والعكس أيضا، إذ قال الرسول ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
مسلم»⁽⁵⁾ أي لا يتوارث أهل ملتين. واهتدى أيضا بسنة جده في إجابته الأنفة لمن سألته عن
ذلك، إذ كتب الفاروق رضي الله عنه هو الآخر بمثل إجابة حفيده إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
وعلا منه بهذا المبدأ الإسلامي في الفرائض، فإنه لما توفي عبدا له نصراني كان قد
أعتقه، ولم يكن له وارث فإنه جعل ماله في بيت المال⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الخلفي: أسباب الأثراف، ج 8، ص 162. انظر الرسالتين رقم: 583-584.

⁽²⁾ من الراسي، ج 2، ص 93 (كتاب الفرائض، باب: لرحل يموت ولا يدع عصابة)

⁽³⁾ كما وردت، ولعل صوابها طذي رحمه.

⁽⁴⁾ إمام مالك: المنونة، ج 3، ص 74 (كتاب الولاء والتوريت في ولاء الذمي وجنابته إذا أسلم).

نظر الرسائل المتعلقة بمن يدفع جنابيات الموالى رقم: 580 إلى 584.

⁽⁵⁾ حديث لفرجه البخاري عن أسامة بن زيد، ج 8، ص 194 (كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر...).

مسلم، ج 5، ص 59 (كتاب الفرائض) أول فكتاب.

⁽⁶⁾ إمام مالك: المنونة، ج 3، ص 74 فكتاب والباب السابقين.

⁽⁷⁾ إمام مالك: الموطأ، ص 352 (كتاب الفرائض، ميراث أهل الملل).

طهري: السنن، ج 10، ص 299 (كتاب الولاء، باب: لمسلم يعتق النصراني، لو النصراني يعتق المسلم).

إمام مالك: المنونة، ج 3، ص 74. فكتاب والباب السابقين

وصحح أيضا ما كان معاوية قد فعله بتوريث المسلم من الكافر وعدم توريث هذا الأخير من المسلم، حيث كتب إلى زياد بن أبيه بتنفيذ ذلك، وأمر هذا الأخير قاضيه شريح القضاء بذلك. واستمر التوارث يجري وفق ذلك حتى تولى الخليفة عمر بن عبد العزيز الخلافة، فراجع سنة، وأخذ بعمله هذا من بعده يزيد بن عبد الملك، فلما استخلف هشام أخذ بسنة معاوية من حيث⁽¹⁾.

وخلص الأمر أن ما قام به الخليفة عمر في هذا الشأن، ما هو إعزاز منه لدين الله وأهله، ورعيب منه لأهل الملل الأخرى على اعتناقه، حيث لا يجد المتحول إليه في ضل العمل به ذلّة⁽²⁾ ولا مضينة⁽³⁾.

كما يتجلى حرصه الشديد ورغبته الأكيدة على العمل بالكتاب والسنة، لا يداهن ولا يجامل من أجل تمكينهما أحدا، ولو كانوا من كبراء السلف من آل بيته إن كانوا قد جانبوا الحق في أعمالهم لا يكتم شيئا من تجاوزاتهم في حق دين الله أو حق العباد.

2- ميراثه العائنة والحمل والمنبسط :

ردُّ له يحدد فيه حكم ميراثه العائنة

-469-

وقال سليمان بن موسى: « كتب عمر بن عبد العزيز في سائبة⁽³⁾ مات ولم يوال أحدا: أن ميراثه للمؤمنين، وأنهم يعقلون عنه جميعا⁽⁴⁾ ».

رد آخر في حكم ميراثه العائنة

-470-

وروي ابن أبي الزناد عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى بعض عماله: « أن يجعل ميراثهم في بيت مال المسلمين⁽⁵⁾ ».

⁽¹⁾ ابن سيد، ج 1، ص 67 (كتاب ولاية العصبة. باب: لا يتوارث أهل ملتين).

⁽²⁾ نظر: ابن كرامة: المغني، ج 7، ص 165-166.

⁽³⁾ ابن قيم: أحكام أهل الذمة، ج 2، ص 442 وما بعدها.

⁽⁴⁾ نظر لوسيلة رقم: 106 فتوة الدعوة إلى الإسلام.

⁽⁵⁾ طائفة، والمثيب: العبد يمتق ويذهب حيث يشاء، على أن لا يولاه له، كفته جمل ط.

⁽⁶⁾ ابن منظور: لسان العرب، م 1، ص 478-479، مادة: (سب).

⁽⁷⁾ ابن منظور: المصنف، ج 9، ص 27 (كتاب الولاء. باب: ميراث السائبة).

⁽⁸⁾ ابن مالك: المدونة، ج 3، ص 65 (كتاب الولاء والموارث. ولاء العبد يمتقه للرجل بالمره أو بنهر لمره).

هذا أمره في هذا الصنف، بخلاف الصنف الذي يُعْتَق، أن ولاءه للذي أعتقه وميراثه له
نُجَاء في الرسالة السابقة إلى بعض عماله أي «يُورَث ولا يرث».
أما هؤلاء السوانب فبهذه الطريقة التي أعتقوا بها يكون ولاؤهم للمسلمين جميعا ومن ثم
يكون ميراثهم في بيت المال. وهو الأمر الذي فعله السلف الصالح، منهم عمر
رضي الله عنه (1).

تعلية له في وراثة الحميل

-471-

وقال عاصم بن سليمان: كتب عمر بن عبد العزيز:

(2) «ألا يتوارث الحميلان (3) في ولادة الكفر» (4).

أي في غير الإسلام وولدا في الشرك.

هذا وقد أنكر ذلك عليه الحسن وابن سيرين وقالوا:

«ما شأنهم لا يتوارثون إذا عُرِفوا (5) وقامت البينة؟!» (6)

وهو ما كتب به في الرسالة التالية.

تعلية أخرى في وراثة الحملاء

-472-

أما ابن أبي شيبة فنذكر رواية أخرى تخالف ما سبق، وتتفق مع ما كتب به الفاروق رضي الله عنه

إلى شريح (7) قاضيه على الكوفة، وبما قال الحسن وابن سيرين. فعن ابن عون قال: نكح لمحمد

أن عمر بن عبد العزيز كتب في الحملاء:

«لا يُورَثون إلا بشهادة الشهود».

(1) المصدر نفسه، ج3، ص65، ابن قدامة: المغني، ج7، ص246.

(2) ابن حزم: «أن لا يتوارث الحملاء في ولادة الكفر».

(3) الحميل: الرجل الذبحي، ويعني كذلك المنبود واللقطه ويعني أيضا: لرجل المسيبي الذي يحمل من يده صغيرا ولم يولد في الإسلام، يحمله
لم يولد في الإسلام، ابن منظور: لسان العرب، م11، ص178، مادة (حمل).

(4) عبد الرزاق: المصنف، ج10، ص300 (كتاب الفرائض. باب: الحميل).

(5) نكاحات وتختلف نص عبد الرزاق، وتتفق مع ما جاء في نص ابن حزم.

(6) المصدر نفسه، ج10، ص300.

(7) ابن حزم: المحلى، ج8، ص335-336 (كتاب المورثات مسألة رقم: 1745).

(8) لسان الترغيب، ج2، ص480 (كتاب الفرائض. باب: ميراث الحميل)، وكيع: أخبار الفضل، ج2، ص193، حمود الله: الوثائق

لهيئة، ص518.

نقل محمد⁽¹⁾: قد توارث المهاجرون والأنصار بنسبهم الذي كان في الجاهلية.
فإنكر أن يكون عمر قد كتب بهذا⁽²⁾.

وما اشترطه عمر في رسالته فهي البينة التي اشترطها جده من قبل لما أعلم أن المرأة
تري حياء لها بميراث الولد الذي ربهته لم تكن أمه وأخبرتهم بأنه ابن دهقان القرية.
ثم لا يمكن أن يكون هذا الكتاب من ذلك الكتاب؟

أما ما ذكره ابن سيرين عن توارث المهاجرين والأنصار بعد الهجرة فصحيح تاريخيا لسد
غسل الإجتماعي بين الأنصار والمهاجرين بالتكافل بين الفئتين حتى نسخ الله ذلك بعد سنة 2
م، فردد الميراث إلى الأهل وذوي الأرحام⁽³⁾، ومن ثم لا اعتبار لقوله. خاصة وأنه قال
يُحسن: «إذا قامت البينة ورثوا»، فلماذا ينكر عليه الأمرين، ولعل ابن سيرين يقصد شيئا آخر
نفي علينا لم تفصل الرواية أمره.

3- ميراثه من يموتة في الحواريه ومن جعل أمره :

رحمه علي عبد الحميد في ميراثه من يموتة في الحواريه

-473-

وقال أبو الزناد لعبد الجبار بن عمر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد
بن عبد الرحمن بالعراق في القوم يموتون جميعا لا يُنْزَى أيهم مات قبل؟ «أن ورث الأقرب،
فالأقرب، الأحياء منهم من الأموات، ولا تُورث الأموات من الأموات»⁽⁴⁾.
وبداية الرسالة تدل وكان عبد الحميد كتب إليه يسأله عن ذلك.

رواية أخرى لما سبق

-473-

أما يحيى بن عتيق⁽⁵⁾ فقال: قرأت في بعض كتب عمر بن العزيز في القوم يقع عليهم البيت

⁽¹⁾ أبو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك: كان يلبس ثيابا ورعا فيها محنثا كثير العلم توفي بالبصرة سنة 120هـ.

ابن سعد: الطبقات، م7، ق1، ص140 وما بعدها

⁽²⁾ المصنف: ج11، ص352 (كتاب الفرائض. في الحمول من يرثه ومن كان يرى له مورثا).

⁽³⁾ ابن هشام: السيرة النبوية، م1، ص677، ابن سعد: الطبقات، م1، ق2، ص1، ونظر الرسالة رقم: 465، 465.

⁽⁴⁾ ابن مالك: المدونة، ج3، ص85 (كتاب الموارث. في الميراث بالشك).

⁽⁵⁾ عبد الرزاق: موعم عن داود أبو هند، وعبد ابن سعد: داود بن أبي هند البصري الثقة المتوفى سنة 139هـ. الطبقات، م7، ق2، ص

20، يحيى بن عتيق المقفري البصري: أخباره نادرة سوى ما ذكر عنه أنه روى عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين وروى عنه حماد بن

سليمان وغيره كان ثقة، المعزي: تهذيب الكمال، ج31، ص450 وما بعدها.

يُدرى أيهما مات قبل؟ قال:

«لا يُورث الأموات بعضهم من بعض، ويُورث الأحياء من الأموات»⁽³⁾.

يظهر أن هذا أيضا جزءا من الرواية المتقدمة واللاحقة عممه فيما نرى - على ولايته في العراق، كما جاء على لسان عتيق البصري الذي لا يقرأ إلا ما كتب به إلى ولاية المنطقة - ثم يكن إلى عدي بن أرطاة والي البصرة على التخصيص مادام الراوي من سكانها، وكذا يروى أبو هند راوي نص عبد الرزاق، وعنه معمر بن راشد.

رواية أخرى لها سبق

- 473 ب -

أما سعيد بن منصور فذكر رواية أخرى عنه مبهمة، إذ لم يوضح إن كان عمر كتب بذلك، أو قول له رد به على سؤال وجه إليه في الغرض ذاته؟ ورغم هذا فإنها تلقي ضوءا كاشفا حول ميراث موتى الكوارث بشيء من التفصيل، ولما كانت كذلك وشكنا في كونها رسالة نُبِئت إرادتها، فعن ابن جريح عن عمر بن عبد العزيز. في القوم يموتون جميعا غرقوا في حية أو وقع عليهم بيت، أو قتلوا، لا يُدرى أيهم مات قبل الآخر؟⁽⁴⁾ ولا يُورث بعضهم من بعض، إلا أن يُعلم أنه مات قبل صاحبه، فيرث الآخر الأول، يرث الآخر عصبته، فإن لم يُعلموا أيهم مات قبل صاحبه فلا يُورث بعضهم من بعض، ولكن يرثهم عصبتهم الأحياء»⁽⁵⁾.

والحقيقة أن ما كتب به الخليفة عمر بن عبد العزيز في هذا الشأن كان من هدي الخليفة المنيق والفاروق رضي الله عنهما - اللذان عملا بذلك، وكذلك الإمام علي - كرم الله وجهه - كانت على ذلك الرسائل والنصوص التي تعرضت لمثل ذلك⁽⁶⁾.

(1) - اختارت وما بعدها يخالفها ولعله سئل عن رجلين متا في ذلك، ولم يكن تعبير الراوي دقيقا.

(2) - عبد الرزاق: «مات ورث الأحياء من الأموات، ولم يورث الأموات بعضهم من بعض». قال معمر: كتب بذلك ولم يذكر لمن كتب.

(3) - ابن النجاشي، ج 2، ص 473 (كتاب الفرائض. باب: ميراث الغرقى).

(4) - الرزاق: المصنف، ج 10، ص 297 (كتاب الفرائض. باب الغرقى).

(5) - حاجات وللمهاد لا يورث» بحذف الواو كما في الرواية السابقة حتى يتميز السؤال من الجواب إلا أن يكون قد سقط جزءا منها.

(6) - ابن سعيد، ج 1، ص 87 (كتاب ولاية المصيبة. باب: الغرقى والحرقى).

(7) - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 260-261، 298، 298 لكتاب والباب السابقين.

(8) - ابن أبي شيبة: المصنف، ج 11، ص 391-392 (كتاب الفرائض في امرأة أعتقت مملوكا ثم مات لمن يكون ولاه).

(9) - ابن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 186-192، وبقية المصادر المذكورة فيما سبق في الهامش

رُحده علي ابن خذامر في امرأة وطأها رجلان في طمر واحد

-474-

رسالة ابن خذامر إلى عمر: وعن موسى بن أيوب، أن الحر بن يوسف أمير مصر 106-
(1) هـ: «سأل عبد الرحمن بن عتبة عن أمة اشتراها رجلان فوطأها في طمر واحد فحملت،
فبذلها» (1) سأل ابن خذامر قاضي المصرا، فسأله. قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في مثل
هـ.

رد عمر (2): «فكتب إلي عمر قال:

يرئها الولد ويرثاته وعاقبهما» (3).

4- إرث الأخت من الدية :

رسالته في توريث الأخت من الأم من الدية

-475-

وقال حميد (4) وداود بن أبي هند البصريان: أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«(5) أن يورث الإخوة من الأم من الدية» (6).

ولم ينكر لمن كتب بذلك.

5- الأمير وماله من حق فيما يوحى به:

رسالته - لعلماء إلى إسحاق بن راشد - في حكم إجازة وصية الأمير

-476-

نكر عمر، عن إسحاق بن راشد (7) قال: كتب عمر بن عبد العزيز في الذي يتصنق بماله كله:

(1) ابن عسكرو: مقتل له: مل قاضي المصرا عبد الله بن زيد...، والصواب: «عبد الله بن يزيد» وأنظر الرسالة رقم: 380.

(2) حذاه فقال له: ثم نكر النص.

(3) السكدي: الولاء، ص 338، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 119، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 6، ص 280.

ولطر: الأمام مالك: المدونة، ج 2، ص 88 (كتب طلاق السنة. المرأة تتزوج في عدتها...).

(4) ابن أبي شيبة: «عن حميد عن عمر بن عبد العزيز»

(5) حذاه: «كتب في الإخوة من الأم. يرثون من الدية» وينتهي، وفي المحلى مثل ذلك بزيادة «... من الدية وكل وارث»

(6) ابن فراس، ج 2، ص 472 (كتاب الفرائض. باب: من قال أن المرأة ترث من دية زوجها...)

(7) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 316 (كتاب النيات. من قال: تقسم الدية على من يقسم الميراث).

(8) ابن خزم: المحلى، ج 11، ص 117 (كتاب الدعاء والقصاص والديات. مسألة رقم: 2083)

(9) إسحاق بن راشد الحراني: مولى عمر بن الخطاب ومول مولى بني أمية فنقل إلى قرى، توفي في عهد أبي جعفر المنصور.

ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 441-442.

طرزي: تهذيب الكمال، ج 2، ص 419-423.

«إذا وضع ماله في حق، فلا أحد أحق بماله كله»⁽¹⁾، وإذا أعطى الورثة بعضهم دون
بعض، فليس له إلا الثلث»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-476-

قال البخاري⁽³⁾: قال عمر بن عبد العزيز:

«أجز وصية الأسير، وعتاقه، وما صنع في ماله، ما لم يتغير عن دينه، فإنما هو
منه بصنع فيه ما يشاء»⁽⁵⁾.

وهذا ما جاء عند الدرامي أيضا، أنه قول له، ويخالفان بذلك ما جاء عند عبد الرزاق.

رواية أخرى لما سبق

-476 ب-

فقد قال سليمان بن حبيب المحاربي قاضي دمشق للإمام الأوزاعي⁽⁶⁾: كتب إلي عمر بن

عبد العزيز:

«⁽⁷⁾ أن أجز للأسير ما صنع في ماله، فهو ماله يفعل به ما يشاء»⁽⁸⁾.

فهو يعني أن ما كتب به عمر كان إلى سليمان بن حبيب، كان الراوي لها إسحاق بن
إبراهيم ذلك أننا لم نجد فيما تحت أيدينا من مصادر أن هذا الأخير قد تولى بعض الوظائف على

⁽¹⁾ نظرية الثلثة: «سنة».

⁽²⁾ عبد الرزاق: لمصنف، ج9، الرواية الثانية، ص70. الرواية الثالثة، ص75 (كتاب الوصايا. لا وصية لو ارث والرجل يوصي بماله
قال: وهو عن معمر عن الزهري.

⁽³⁾ ابن حجر بعد ذكره لهذه الرواية: «وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحاق بن راشد أن عمر كتب إليه»، وهو ما لم نشر إليه
رواه عبد الرزاق هذه الرواية، فقد قال ابن راشد: «أن عمر كتب» ولم يذكر أن كانت المراسلة إلى إسحاق أم لغيره، الدرامي: من طريق

بن سيرين عن نفس الراويين. عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصي قال: «وهو بذلك لم يحدد لمن كتب الخليفة

⁽⁴⁾ عبد الرزاق: «أن أجز وصية الأسير» وينتهي نصه، الدرامي: «أجز له وصيته مادام على دينه لم يتغير عن دينه».

⁽⁵⁾ ابن حجر: رواية الدرامي عنده «أجز... مادام الإسلام لم يتغير عن دينه» ولعلها مادام مسلما.

⁽⁶⁾ صحيح البخاري، ج8، ص193 (كتاب الفرائض- باب: ميراث الأسير)

⁽⁷⁾ ابن حجر: فتح الباري، ج12، ص49-50 للكتاب والباب السابقين

⁽⁸⁾ عبد الرزاق، ج6، الرواية الأولى، ص107-108 (كتاب أهل الكتاب. وصية الأسير).

⁽⁹⁾ سنن الدرامي، ج2، ص480 (كتاب الفرائض- باب: ميراث الأسير).

⁽¹⁰⁾ ابن سعد: «... عن سليمان بن حبيب قال: قال عمر بن عبد العزيز».

⁽¹¹⁾ عنده: «أجز ما صنع الأسير في ماله» وينتهي نصه.

⁽¹²⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص106.

عبد عمر بن عبد العزيز، ومن ثم نشك في أن يكون الخليفة كتب إليه بذلك، لأن الروايات نسبة لم تذكر ذلك صراحة، إلا ما جاء عند ابن حجر.

إلا أنه وبالرغم من ذلك فلدينا بعض التحفظ، إذ ربما يكون العكس، أي أن المرسل إليه هو سحاق بن راشد، والراوي لذلك سليمان بن حبيب، خاصة وأن رواية ابن سعد لم تشر إلى كتابة عمر إليه، وهو ما بيناه في الهامش السابق.

أما ما أشار إليه أمير المؤمنين في رسالته في فعل الأسير في ماله ما يشاء لا يؤخذ على منته بل هو مقيد بالثلث المشار إليه في رواية عبد الرزاق الأولى، يتصرف فيه كما يشاء وهو الأمر الذي دلت عليه السنة⁽¹⁾ حتى لا يضر بحق الورثة.

رحمة علي أحمد عماله في إجازة وسبة الأسير

-477-

قال المدائني⁽²⁾: كتب عمر إلى بعض عماله:

«كتبت تسأل عن الأسير، أكتب إلى أهله بوصية وفيها عتق ووصايا؟ فأجز وصيته وعنه، إذ علم أنه على دينه لم يغيره، وشهد العدل من المسلمين على وصيته»⁽³⁾.

6- أحكام مواريت أهل الحمة ،

ورالته إلى حيان بن شريح في تقسيم مواريت أهل الحمة على مماء الإسلام

-478-

وعن يزيد بن أبي حبيب قال: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى حيان بن شريح:

« أن اجعل مواريت أهل النمة على فرائض الله عز وجل - »⁽⁴⁾.

هذا إذا تحاكموا إلى قضاة المسلمين كما مرت الإشارة إليه في أمره في القضاء بينهم⁽⁵⁾، ولكن يبقى هذا الأمر عرضة للتخيير من قبلهم كما تبينه الرسالة التالية.

⁽¹⁾ الصحيح البخاري، ج8، ص 187-188 (كتاب الفرائض. باب: ميراث قهلات)

صحيح مسلم، ج5، ص 71 (كتاب الوصايا. باب: الوصية بالثلث).

والنظر: ابن قدامة: المغني، ج6، ص 415 وما بعدها، 510-511.

⁽²⁾ لمصدر: «لأنه والرواية السابقة عليها سندها» المدائني عن معلمة قال: «.

الرواية لثلاثة» المدائني قال: «ومن ثم صدرت الرواية بذلك.

⁽³⁾ الطائفي: أئساب الأشراف، ج8، ص 164.

⁽⁴⁾ ابن حزم: المحلى، ج8، ص 342 (كتاب المواريت، مسألة رقم: 1747).

⁽⁵⁾ النظر لرسالة السابقة رقم: 413.

ومآلته في تقسيم موارثهم أهل الحمة على فرائض الإسلام

-479-

إذ قال إسماعيل بن أبي حكيم كاتب عمر بن عبد العزيز « أن ناسا من المسلمين والنصارى من أهل الشام جاءوا عمر بن عبد العزيز في ميراث بينهم، فقسم بينهم على فرائض الإسلام، كتب إلى عامل بلدهم:

«إن جاءوك فاقسم بينهم على فرائض الإسلام، فإن أبوا فردهم إلى أهل دينهم»⁽¹⁾.
أي يقسم موارثهم على فرائض الإسلام فيما بينهم، فإن أبوا ردّهم إلى أهل دينهم حتى يرضوا بينهم في ذلك.

⁽¹⁾ الإلمام مالك: المدونة، ج3، ص 88 (كتاب الميراث، في نظام أهل الذمة في موارثهم)

الفصل الخامس:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بالعبيد وتقرير أحكامهم

الفصل الخامس: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالعبيد وتقرير أحكامهم ،

1- أحكام المكاتبه على العتق:

منذوره بأمر بتقيد المسلمين في شروطهم فيما وافق الكتاب والمصلحة

-480-

وتعليماً منه للمسلمين سنة الرسول (1) ﷺ التي أبطلت كل شرط على المسلمين خالف

كتاب الله، فقد قال معمر: كتب عمر بن عبد العزيز:

«المسلمون على شروطهم فيما وافق الحق» (2).

ونفذ هذا فيما اشترط أسياذ بعض العبيد عليهم في البصرة لما خالفوا ذلك، كما هو أت

بئر هذا.

رواه علي بن عدي وإياس فيما اخترطه رجل على عبده مكاتبه

-481-

وقال أيوب: «أخبرني إياس بن معاوية، أن عدي بن أرطاة سأله والحسن عن رجل

كتب عبده وشرط عليه: أن لي سهما في مالك إذا مت.

قال: فقلت: فهو جائز.

وقال الحسن: ليس بشيء.

قال: فكتب فيها عدي إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب بمثل قول الحسن

أنه ليس بشيء.

قال: أقراني إياس الكتاب حين جاءه» (3).

رواية أخرى لما سبق

-481-1-

رسالة عدي: وقال حميد: «أن رجلا كتب عبده واشترط عليه: أن له سهما في ميراثه.

¹ - مسجع البخاري، ج 3، ص. 250-251 (كتاب الشروط، باب: الشروط في الولاة).

² - مسجع مسلم، ج 4، ص. 213 (كتاب العتق، باب: إنما الولاة لمن أعتق) والحديث عن عروة عن عائشة التي اشترطت على بريدة أن

تلع عنها ما كتبها أهلها عليه ويكون ولاها لها، فمنها النبي ﷺ من ذلك.

³ - ابن لوزق: المصنف، ج 8، ص. 380 (كتاب المكاتب، باب: الشرط على المكاتب).

⁴ - المطر نسبه، ج 8، ص. 380.

فسأل عدي إياس بن معاوية فقال: السهم في كلام العرب السدس⁽¹⁾. فكتب عدي إلى عمر بن عبد العزيز بذلك.

رد عمر: «فكتب إليه:

إن قضاء الله قبل شرطه، ليس له شيء»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-481-ج-

أما ابن أبي شيبة فنذكر رواية أخرى لم يحدد الجهة التي تلقت ذلك. ما كتب به إليه: «فعن خالد بن عدي قال: أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل كتب غلاما له وشرط عليه سهما من ميراثه».

رد عمر: «فكتب:

أنه ليس لأحد شرط، ينقص، أو يتبعض شيئا من فرائض الله»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-481-ح-

أما عبد الرزاق فنذكر رواية أخرى تخالف ما سبق في بعض الألفاظ، فعن ابن جريج قال: نكر لي رجل من أهل العراق⁽⁴⁾، أن عمر بن عبد العزيز كتب في هذا⁽⁵⁾ إلى عدي: «أن لا تجز شرط أهله، حق الله أحق»⁽⁶⁾.

أي: أن يوفى وقبل شروط الناس.

وهذا الذي نهى عنه الخليفة عمر لا يخالف ما سبق في الميراث بالولاء، إن لم يكن للرجل أولاد وعصبة يرثونه، ولكن دون شرط مسبق في مثل هذه الحالة.

¹ السهم: في اللغة التصيب والخط ويعني أيضا: مقدار متنازع في معاملات الناس ومساكنهم.

عن منظور: لسان العرب، ج 12، ص. 308-309، مادة: (سهم).

² الليثي: فتلاب الأثراف، ج 8، ص. 162.

³ كالمسند، ج 7، ص. 8 (كتاب الفيوع والأفضية، الرجل يكتب المكتب ويشترط ميراثه).

⁴ أنه لعد الرواة للروايات المتقدمة.

⁵ أي: لسي الأثر الذي رواه عن عطاء ومقدم على ذلك، الذي قل فيه لابن جريج: «المسلمون على شروطهم فيما وافق الحق». قال: ومثل

عطاء من رجل فكتب وشرط عليه أهله أن لنا سهما في ميراثك. قال: لا، شرط الله قبل شروطهم».

⁶ كالمسند، ج 8، ص 377 (كتاب المكتب، باب: الشرط على المكتب)

رسالته في أن المكاتب مجرد ما بقي عليه درهم

-482-

وعن عطاء الخراساني «أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: يا رسول الله: أني أسمع من أحاديث أفتأذن لي فأكتبها، قال: نعم، فكان أول ما كتب به النبي ﷺ كتب كتابا إلى أهل مكة:

«لا يجوز شرطان في بيع واحد، ولا بيع ولا سلف جميعا، ولم يبيع ما لم يضمن. ومن كاتب مكاتبا على مائة درهم ففرضاها كلها إلا عشرة دراهم فهو عبد، أو على مائة ذوقية⁽¹⁾ واحدة فهو عبد»⁽²⁾...⁽³⁾

«عن جرير بن حازم: أن عمر بن عبد العزيز كتب بذلك وقال: لمولاه شرطه»⁽⁴⁾. أي ليس من الشروط التي تخالف كتاب الله، الذي كتب في شأنها فيما سبق، وإنما قصده شروط المباحة، فقد قال عنه عمار بن عيسى: أنه حضر مجلس عمر «وأناه رجل بمكاتب له إذ أخطى⁽⁵⁾ ببعض شروطه التي اشترطت عليه.

فقال: خذ ه فهو عبدك، لعمرى! ما يشترط الناس إلا لتنفعهم شروطهم»⁽⁶⁾.

رسالته إلى أهل العجاز ينهي فيها عن مقاطعة المكاتبين إلا بالعروض

-483-

قال ابن التيمي: قال لي الحسن بن مسلم ونحن عند ابن طاووس⁽⁷⁾: إن عمر بن عبد العزيز

⁽¹⁾ الذوقية: هي من وحدات وزن النقد، والوزن للمجرد وتقدر قيمتها بأربعين درهما نقدا وبـ119 غ وزنا، لرئيس: للخراج، ص. 356-357.
⁽²⁾ من ترجمة: كتاب الإيضاح والتبليغ، ص. 53-54، 86.

⁽³⁾ جاء الحديث دون ذكر كتابة النبي ﷺ إلى أهل مكة، ومجزأ في عدة مواضع وباختلاف في بعض ألفاظه، من طريق عبد الله بن عمر بن شبيب عن جده عبد الله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم عند:

- لسلي، ج7، ص. 295-296 (كتاب البيوع، سلف وبيع، شرطان في بيع، بيعتين في بيعة).

- لربي، ج3، ص. 533 (كتاب البيوع، باب: ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة).

- لفيزي، ج3، ص. 200، كتاب المتق، باب بيع المكاتب (ونظر القرطبي: للجامع لأحكام القرآن، ج12، ص. 248-250).

⁽⁴⁾ ما خلف في قول بعض الصحابة والتابعين منهم: عبد الله بن عمر الذي كان يقول: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء، و«عن زيد بن ثابت مثله» و«عن ابن المسيب وسليمان بن يسار مثله»، ثم ذكر عن عمر ما سبق.

⁽⁵⁾ الإلم ملك: المدونة، ج3، ص. 4 (كتاب المكاتب، في المكاتب يشترط عليه سيده أنك إن عجزت عن نجم من نجومك لانت رقيق).

⁽⁶⁾ اللقي: والقي من بيع الكلام والفض، وهو هنا يعني لفسد وأخل ببعض الشروط، ابن منظور: لسان العرب، م14، ص. 244، مادة: (خنا) الإلم ملك، المدونة، ج3، ص. 4، لكتاب والباب السابقين.

⁽⁷⁾ جاء ابن طاووس «وما بعدها وصحح ذلك. مع العلم أن طاووس إنما يسمى عبد الله أيضا.

ت⁽¹⁾ [إلى أهل المدينة، وإلى أهل مكة⁽²⁾ وأحدهما] ⁽³⁾:

⁽⁴⁾ نهى أن يقاطع المكاتب إلا بالعروض

وهذا لا يرى به بأسا - وأشار إلى طاووس -.

-قال⁽⁵⁾: فقلت سبحان! أبعد قول عمر بن عبد العزيز؟!!

-قال: فسمعني طاووس.

-قال: ممن أنت؟

-قلت: من أهل العراق.

-قال: إنكم لترون، أنه ليس أحد أكيس منكم⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق

-483-1-

قال القاسم بن محمد: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يكره قِطاعة المكاتب الذي يكون عليه الذهب والورق، ثم يقاطعه على ثلثه أو ربعه، أو ما كان، ويقول: اجعلوا ذلك في العرض عن ما شئتم. قال القاسم: وكتب عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- بذلك إلى أبي بكر بن محمد⁽⁷⁾.
وَبِمَا سَبَقَ وَبِمَا هُوَ آتٍ.

لعل نهى العمرين رضي الله عنهما - عن المقاطعة بالذهب والورق بعد أن يضع عنه منه بعض ما كاتبه عليه على أن يعجل له، لما تحمل من شبهة الربا، ولذلك كرهه من كرهه، وتذرد الإمام مالك وصاحب المعني عن قال بصحة ذلك⁽⁸⁾.

ولعل ما كتب به عمه على ولاته منهم: عدي بن أرطاة في البصرة كما جاء في

الرواية الموالية .

⁽¹⁾ -عبد الرزاق: مكتب: نهى... ولاحظ المحقق: فكذا في «من» ولعل الصواب حذف «مكتب».

⁽²⁾ -من أبي شيبه: لاحظ المحقق في الهامش: أرى الصواب «أو أحدهما»

⁽³⁾ -أثبت من ابن أبي شيبه وعند عبد الرزاق ناقصة.

⁽⁴⁾ -من أبي شيبه: ظنهم عن مقاطعة المكاتبين.

⁽⁵⁾ -أبي: ابن القيس وهو سليمان التيمي البصري المتوفى سنة 143 هـ، ابن قتيبة: المعارف، ص. 475-476.

⁽⁶⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج 8، ص. 429-430 (كتاب المكاتب، باب: لا يباع المكاتب إلا بالعروض...).

⁽⁷⁾ -من أبي شيبه: المصنف، ج 7، ص. 3 (كتاب البيوع، من قال لا بأس أن يأخذ من المكاتب عرضا).

⁽⁸⁾ -أبي: السنن، ج 10، ص. 335 (كتاب المكاتب، باب: فوضع بشرط لتمجول وما جاء في قِطاعة المكاتب).

⁽⁹⁾ -الموطأ، ص. 567-566 (كتاب المكاتب. القِطاعة في الكتابة)، ابن قدامة: المغني، ج 12، ص. 469-472.

منشوره إلى أهل البصرة في قطاعة المكاتبين

-484-

ونكر ابن أبي شيبة رواية أخرى، إذ قال الربيع⁽¹⁾: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز: «ليأخذ الرجل مكاتبه عروضاً»⁽²⁾.

أي بأشياء عينية مقابل المال الذي كوتب عليه تيسيراً على المكاتبين، وهو يخالف -إن سمحت أنها رواية أخرى- ما سبق عن نهيهِ عن مقاطعة المكاتبين إلا بالعروض، فالحكم بين الأمرين مختلف لأن المقاطعة تعني أخذ الشريك مع آخر في عبد قسط من المال من حصته المحددة له مع صاحبه بإذنه، مما كوتب عليه العبد، لأنه يترتب على هذا حكم آخر يتعلق بمسير ملكية العبد وحرية إذا عجز عن سداد ما كاتب عليه سيئته فيصير رقيقاً، ولكن لمن؟ السيد الذي أخذ ثمن المقاطعة زيادة عن شريكه؟ وهذا بعيد عن الصواب، أم للأخر؟ وهو أولى بالصواب إذا لم يرجع الشريك القسط الذي أخذه⁽³⁾.

رمالته في المكاتب الذي يخترى نفسه بمال سيده.

-485-

قال ابن جريج: سمعت سليمان بن موسى الشامي يقول: كتب عمر بن عبد العزيز: «أما عبد ابتاع نفسه بمال هو لمولاه، فهو لمولاه»⁽⁴⁾.

إلا أن الرواية الثالثة أكثر وضوحاً وباختلاف عن هذه، وهي تكمل ما جاء هنا، إذ لا يمكن لأمر المؤمنين أن يكتب في هذا دون أن تكون هناك نازلة قد حصلت.

رد عمر علي من كتب إليه في العبد يبتاع نفسه بمال سيده

-485-1-

ما كتب به إلى عمر: فقد قال سماك: «كتب لعمر بن عبد العزيز في مكاتب يورث وله ولد أحرار».

رد عمر: «فكتب: إنما كاتب بمال سيده، فهو وما له لسيده حتى يعتق»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الطه الربيع بن أنس البصري، ومن ثم فالكتاب موجه إلى عدي في البصرة.

⁽²⁾ المصنف، ج 7، ص 29، فكتب والبايع السلفين.

⁽³⁾ الخط: الإمام مالك لمدينة، ج 3، ص 7-8 (كتاب المكاتب، قطاعة للمكاتب بالمرض).

طرط، ص 564-567 (كتاب المكاتب، قطاعة في الكتابة).

⁽⁴⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 9، ص 36 (كتاب الولاء، باب: ميراث المرأة والعبد يبتاع نفسه).

⁽⁵⁾ المسند لنفسه، ج 8، ص 393 (كتاب المكاتب، باب: ميراث ولد المكاتب).

يعني أنه ما زال رقيقاً حتى يقضى عنه ما بقي من كتابته، تفيداً منه بما كتب به فيما سبق. في العبد عبداً ما بقي عليه درهم، وكذا دحضا لقول من يقول يوالي من شاء. وهو الأمر الذي كتب في شأنه فيما سبق أيضاً، في أن الولاء لمن أعتق حتى لا يجانب ما أكدت عليه السنة وما جرى عليه العمل عند سلف الأمة، وهو أيضاً من الشروط الباطلة الذي كتب بإلغائها كما بينا سابقاً، وهذا ما سأل عنه ابن جريج عطاء، كما في رواية عبد الرزاق السابقة «قلت لعطاء: العبد يبتاع نفسه من سيده، أيوالي من شاء؟ قال: ولاؤه لسيده»⁽¹⁾، وهو ما أدّى إلى توريث المولى إذا عَدَم الوارث.

نشارة فإنه قد حدث مثل هذا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقضى فيه: أن ماله كله لسيده. وكذلك في عهد معاوية رضي الله عنه فقضى فيه بخلاف ما قضى فيه عمر بن الخطاب قضى: أن يستعمل بقية كتابته، ثم ما بقي من مال فهو لولده الأحرار⁽²⁾. وحدث مثل هذا في عهد الخليفة عبد الملك فكتب لواليه على مكة بمثل ما قضى به معاوية مع البداية بقضاء ديون الناس ثم يدفع ما بقي من كتابته، ثم يقسم ما بقي على الابنة التي تركها ومولاه⁽³⁾.

وبذلك يكون عمر بن عبد العزيز قد خالف ما جاء عن جده عمر - إن صح أن الرسلتين السابقتين رسالة واحدة، إن لم تكونا رسالتين، الأولى منهما إتبع فيها ما جاء عن ثاروق، والثانية نسخ للأولى إتبع فيها ما قضى معاوية وعبد الملك لأنه الأحوط لمصلحة المكتبين ومواليهم.

2- خطه وصية المكاتب ومولاه :

رسالته في حواش وصية المكاتب إلا بائناً مولاه

-486-

وقال عبد الله بن أبي بكر: أن عمر بن عبد العزيز كتب⁽⁴⁾: «أن المكاتب لا تجوز له وصية، ولا هبة إلا بائناً مولاه»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المصدر السابق، ج 9، ص 36، للكتاب والباب السابقين.

⁽²⁾ عبد الرزاق، المصدر السابق، ج 8، ص 393-394.

⁽³⁾ إمام مالك: المدونة، ج 3، ص 34 (كتاب المكاتب، باب: المكاتب يموت ويترك ولداً حدثوا في الكتابة وما لا وفاء له بالكتابة وفضلاً).

⁽⁴⁾ إمام مالك: الموطأ، ص 560 (كتاب المكاتب، القضاء في المكاتب).

⁽⁵⁾ الطبراني: معجم كبير، وفي المصنف ناقصة ولم يملأه كتب به إلى والده، إذ لم يكن لعبد الله بن أبي بكر بن حزم من الأمر شيئاً.

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 11، ص 179 (كتاب الوصايا، المكاتب يوصي أو يهب، أو يمتق لأجور ذلك).

⁽⁷⁾ الطبراني: المعجم، ج 10، ص 336 (كتاب المكاتب، باب: لا تجوز هبة المكاتب إلا بائناً سيده).

3- حكم مسير أولاد الأمة من الرجل الحر وأولاد المدبرة ، رحمة نبي حكم مسير أولاد الأمة من الرجل الحر

-487-

ما كتب به إليه: قال إبراهيم بن ميسرة: «نكح رجل أمة فولدت له، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك».

رد عمر: «فكتب: أن يفادي أولاده⁽¹⁾، وذلك إن أحب أهل الجاهلية أو كرهوا⁽²⁾. هذه من المشكلات التي كانت قائمة، آنذاك عندما تغرر الأمة بالحر وتزعم له أنها حرة، فيتزوجها على ذلك، مع أنها أمة لسيدها، ومن ثم يتبعها أولادها فيكونون رقيقا لسيدها وبالأراد الزوج الحر أخذ أولاده كان عليه أن يفادي بمثلهم رقيقا، أو بمال يفادي به أولاده يدفع لئلا الأمة.

ولالإشارة فإنه قد حصل مثل هذا في عهد ، إما عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان - رضي الله عنهما - فكان القضاء من أحدهما بمثل ما كتب به عمر بن عبد العزيز⁽³⁾، ملحقا هؤلاء بأبيهم.

لأنما أشار إليه بحب أهل الجاهلية ذلك أو كرههم، فلم يتيسر لنا معرفة المقصود من ذلك.

رحالته نبي حكم أولاد الأمة المدبرة

-488-

قال سماك بن الفضل: كتب عمر بن عبد العزيز:

«أن تباع نولاد المدبرة⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

كذا جاء النص بصيغة المخاطب، ودون مزيد تفصيل.

أما حكم أولاد المدبرة لا يخلو من حالين:

⁽¹⁾ ابن مزوم: من هؤلاء... لو كرهوا نكحها.

⁽²⁾ ابن لوزق: المصنف، ج7، ص.280 (كتاب الطلاق، باب: الأمة تفر للحر بنفسها)

⁽³⁾ ابن مزوم: المطبوع، ج9، ص.179 (كتاب النكاح، مسألة رقم 1880).

⁽⁴⁾ الإلهام ملك: الموطأ، ص.526 (كتاب الأفضية، القضاء بإلحاق الولد بأبيه).

⁽⁵⁾ إلهام المنقح، ج6، ص.15-16، الكتاب والباب السابقين في الموطأ.

⁽⁶⁾ إلهام: نير العبد نير سيد، هو تعليق علق لعبد أو الأمة بموت سيدها، ابن منظور: لسان العرب، م4، ص.273، مادة: (نير).

⁽⁷⁾ ابن لوزق: المصنف، ج9، ص.146-147 (كتاب المدبر، باب: نولاد المدبرة).

أولاً: أن يكون الولد موجوداً حال تدبيرها، ويُعَلَّمُ بِهَا وتأتي به لأقل من ستة أشهر، من حين التدبير، فهذا يدخل معها في التدبير.

والثاني: أن تحمّل بعد التدبير، فهذا يتبع أمه في التدبير، ويكون حكمه كحكمها في نعتق بموت سيدها؛ وهو ما جاء عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: أنهم يُعْتَقُونَ بعنقها بشرقون برقها، وهو أيضاً ما جاء عن السلف كعثمان وعلي وابن عمر وكثير من التابعين (1).

وقال أيوب أن عمر باع متبراً في ذين صاحبه (2).

بكم يحكم المحترض الرجل بحمل مريته .

رسالة فهمن بطل مريته وينتهي من حملها

-489-

وقال ابن جريج: أخبرني عبد العزيز بن عمر، أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز: «أن عمر (3) قضى في وليدة رجل أخته، فذكرت له: أنه كان يصيبها، وهي خادم له تنفق لحاجته، وأنها حملت فشك في حملها، فاعترف بإصابتها.

فقال عمر: أيها الناس (4)؛ ما بال رجال يصيبون ولادهم، ثم يقول أحدهم إذا حملت نكيس مني، فأيا رجل اعترف بإصابة وليدته فحملت فإن ولدها له، أحصنها أولم بصنها (5) وإن ولدت حبيس عليه، لا تباع، ولا تورث، ولا توهب، وإنه يستمتع بها ما

(1) إن لم ملك: فسنة، ج3، ص. 39-40 (ما جاء في التدبير، فما ولدت المدبرة بعد التدبير وقيل، أليكون بمنزلتها؟). ابن قدامة: المعنى، ج

323، وما بعدها، وانظر: الشوكاني: نيل الأوطار، ج6، ص. 212-215.

عليه: لسن، ج10، ص. 313، (كتاب المدير، باب: المنبر يجوز بيعه متى شاء ملكه).

المنهد به الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) إن لم ملك: بداية الرواية الأولى... أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يطؤون ولادهم؛ ثم يملؤون؛ لا تفتني وليدة يعترف سيدها أن لم بها، إلا لقت به ولدها، فاعزلوا بعد ذلك لو تركوا وتنتهي... بداية الرواية الثانية: «... أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يطؤون ولادهم، ثم يدعونهم يخرجون؛ لا تفتني وليدة يعترف سيدها أن لم بها إلا قد لقت به ولدها، فمسلون بعد؛ لو أسكروهم» انتهى.

(3) بداية الرواية الثالثة: «... أن عمر بن الخطاب قال: أيا وليدة ولدت من سيدها، لفته لا يبيعها ولا يهبها، ولا يورثها، وهو يستمتع بها، فإذا ملكها حرته وتنتهي».

كان حياً، فإن مات فهي حرّة، لا تحسب في حصّة ولدها، ولا يدركها دين، فإن رسول الله
نصر: «أنه إلا يحل لولد⁽²⁾ أن يملك والده، ولا يترك في ملكه»⁽³⁾.

وهذا - فيما نرجح - مما كان سالم بن عبد الله قد كتب به إليه أو حُتّت به، يلخص
موقف الفاروق رضي الله عنه من بيع أمهات الأولاد باعتبارهن ركيزة أساسية في تماسك الأسرة بتحميل
الإباء تبعاً لأفعالهم تطبيقاً للسنة التي نهت عن ذلك، وقضت أن الأمة إذا ولدت لسيدها تتحرر
بذلك بعد موته، وهو الأمر الذي كتب في شأنه الخليفة عمر بن عبد العزيز ينهي عن بيعهن⁽⁴⁾.
وما من أراد التوسع والإحاطة بذلك فعليه بمراجعة المصادر المختصة⁽⁵⁾.

رسالة نبي محمد تحية الأمة بالحرائر

-490-

وعن عبد الرحمن بن حسن عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب:
«أن لا تلبس أمة خمرا، ولا يتشبهن بالحرائر»⁽⁶⁾.

فتعرف الحرائر من الإماء، الأوائل بالستر والأواخر بالتبرج، حتى لا تؤذي النساء
لحرائر من أهل السفه والفسوق كما كان يفعل بالإماء السفارات في الجاهلية وبعد ظهور
الإسلام⁽⁷⁾.

¹ لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ فيما تحت يدي من مصادر، إلا أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد كما جاء في المصادر المتعلقة بهذه المسألة
المنز إليها في اليونان هذه، ومنها: سنن الدارمي من طريق ابن عباس، ج2، ص334، (كتاب البيوع، باب: في بيع أمهات الأولاد)
ومنه سنن ابن ماجه، ج2، ص841، (كتاب العتق، باب: أمهات الأولاد).
² لاحظ المحقق في نهجهم: هكذا في - ولعل الصواب هو ولد أن يملك والده»، أقول ولعل المكس هو المسحوق.
³ العبد السرزاق: لمستف، ج7، ص133 (كتاب الطلاق، باب: الرجل يطأ سريره ويتلى من حملها)، أما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد
أخرجه الإمام مالك في الموطأ مقطع على ثلاث روايات: الأولى: من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن عمر، ص527، الثانية: من
طريق صفية بنت أبي عبيد، ص527-الثالثة: من طريق عبد الله بن عمر، ص552.
⁴ (كتاب القضاء في أمهات الأولاد) الأولى والثانية، (كتاب العتق والولاء، عتق أمهات الأولاد...)
⁵ النظر: رسالة السفة، رقم: 487.
⁶ الإمام مالك المدونة، ج3، ص48 (كتاب أمهات الأولاد، القضاء في أمهات الأولاد).
⁷ النظر: الفقه، ج12، ص265-267.
⁸ شوكتي: نيل الأوطار، ج6، ص221-225. كتاب العتق، باب: ما جاء في لم الولد).
ونظر: ما سبق في رسالة رقم: 401 فقرة شراء الولائد.
⁹ ابن سعد: الطبقات، ج5، ص281.
¹⁰ العزطي: الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص245-246.
¹¹ ابن كثير: تفسير قرآن العظيم، ج5، ص515-516.

بيع ما تركه الحجاج من متاع ورفيق الإمارة وأحكام ذلك،

رسالته إلى رياح يأمره ببيع ما تركه الحجاج من رفيق الإمارة بواسط

-491-

قال رياح بن عبيدة⁽¹⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه:

«أن يبيع رقيقاً من رقيق الإمارة، وأن يبيع أهل البيت جميعاً ولا يفرق بينهم»⁽²⁾.

والنص كما هو واضح، ذكر بمعناه.

أما ما أشير إليه في النص من عدم التفريق بين أهل البيت، فيقصد به عدم التفريق بين أئمه وولدها، والأخوين، والأب وابنه... إلخ. هو الأمر الذي نهت عنه السنة النبوية⁽³⁾، ونفذ ذلك الخلفاء الراشدين، بالخصوص عمر بن الخطاب الذي كتب إلى عدد من أعوانه في مثل ما كتب به حفيده⁽⁴⁾ فيما يحصل عليه المسلمون من سبي أن لا يفرق بين أهل البيت عند البيع.

رد على عبد الحميد يأمره ببيع ما تركه الحجاج من رفيق بني الكوفة

-492-

رسالة عبد الحميد إلى عمر: وكتب أيضاً إلى واليه على الكوفة في مثل ما سبق، فقد

قال يونس بن عبد الله التميمي: كتب عبد الحميد بن عبد الرحمن إلى عمر بن عبد العزيز: «إن

دانا ألف رأس كان للحجاج -أو عند الحجاج-»

رد عمر: قال: «فكتب إليه عمر:

أن يبيعهم واقسم أثمانهم في أهل الكوفة»

⁽¹⁾ رياح بن عبيدة الساهلي مولاهم: كان من خراسان عمر ومن الصالحين، استعمله على بيع تركة الحجاج من رفيق ومتاع. كان ثقة.

⁽²⁾ ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج5، ص. 343-344. - ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج3، ص. 259.

⁽³⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج7، ص. 197 (كتاب البيوع، في التفريق بين قواد وولده).

⁽⁴⁾ السنن للترمذي، ج3، ص. 580-581 (كتاب البيوع، باب: ما جاء في كرامة التفريق بين الأخوين...).

⁽⁵⁾ سنن ابن ماجه، ج2، ص. 755-756 (كتاب التجارات، باب: النهي عن التفريق بين النسبي).

⁽⁶⁾ إسناده للرزاق: المصنف، ج8، ص. 308 (كتاب البيوع، باب: هل يفرق بين الأكارب في البيوع).

⁽⁷⁾ سنن سعيد، ج2، ص. 247 (كتاب الجهاد، باب: تفريق نسبي بين قواد وولده).

⁽⁸⁾ ابن لامية: المغني، ج10، ص. 470.

وحد محمد الحميد على عمر يخبره بما جرى بعدما نفذ أمره

-493-

يقول: فقال للناس: ارفعوا أي اكتبوا-

قال: فأدغوا وكتبوا الباطل

قال: فكتب إلى عمر بن عبد العزيز:

إن الناس قد ادغوا.

فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

نوليهم من ذلك ما ولانا الله، أعطهم على ما رفعوا.

قال: فأصاب الناس سبعة دراهم سبعة دراهم⁽¹⁾.

ثم علق الراوي على ما كان يفعله عمر تجاههم: فقال: «فكان كل يوم يجيء خير من

عمر بن عبد العزيز».

وهم الذين كانوا يخرجون لاستقبال رسول الخليفة بحفاوة، وبكوا لما أخبرهم في مناسبة

أثنى بوفاته لعظيم ما نزل بهم.

أما كتب به الخليفة إلى عبد الحميد هو في الحقيقة ما قام به هو نفسه في العاصمة ببيع

شركة سليمان من ملابس و عطور و خيول، وما ترك من رقيق السبي، مما حصل من خمس

لعائمه، ووزع بعضهم على المرضى والمكفوفين ليقوموا بخدمتهم⁽²⁾.

وبذلك يكون قد عمل على توسيع دائرة الإصلاح لتمتد إلى الولايات الأخرى،

بالخصوص العراق، وبالتالي الاقتصاد في النفقات ولنا أن نتصور مبلغ نفقات ألف رأس من

رقيق الدولة يسفق عليهم من خزينة بيت المال، ومثل ذلك في الشام ومصر وغيرهم من

الأصهار اليس ذلك مبلغ ضخم! ؟ ألا يكون أمير المؤمنين ببيع ذلك قد انتقل بيت المال من

الإفلاس الذي أصبح يهددها؟ لاشك أنه كذلك⁽³⁾.

أما ما تجدر الإشارة إليه، أن ابن سعد قد أشار إلى أن نائب عبد الحميد على واسط كان

محمد بن المنتشر⁽⁴⁾.

ابن سعد: الطبقات، م، ص. 276.

المنظر: الفصل الخامس من الباب الأول، عند كلامنا على تنزله عن أمواله لصالح بيت المال. ص 166، وفتن الرسائل رقم: 255، 256

المنظر الرسائل من رقم: 86-89، وكذا من رقم: 702 إلى 715.

المنظر: المنتشر بن الأجدع: هو عبد الرحمن بن مالك بن أمية بن عبد الله الهمداني، كان نائب عبد الحميد على واسط كان 33.

ابن سعد: الطبقات، م، ص. 213، المزني: تهذيب الكمال، ج 26، ص. 494-496.

ويبدو أن عمر كلف عبد الحميد بذلك، وكلف أيضا رباح يمثل ذلك في واسط بعد نعمة الاستطلاعية التي أرسله من أجلها⁽¹⁾.

أما ما يمكن ملاحظته على تركة الحجاج الخاصة، فإن الحقيقة التي تتجلى في علاقته مع الأمة، أنه لم يجرب عليه أنه اختلس مالها وورثه لأبنائه كما كان يفعل الكثير من الولاة الآخرين، وإن كان كثير الإنفاق في إسراف على ما يوطد حكم بني أمية.

أما ما سبق ذكره من تركه لهذه الأعداد، فهو من رقيق خمس الخمس كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وإلا فإن تركته الخاصة - إن صح ما ذكرته المصادر - أنه ترك ثلاثمائة درهم بصف، وسيف، وسرج، ورجل، ومائة درع موقوفة على الجهاد.

وفي رواية أخرى نذكر في صحتها أنه ترك تسعمائة درع موقوف منها ستمائة على قتل أهل العراق وثلاثمائة على قتال الترك⁽²⁾.

١- حكم من وجد لقيطاً :

رسالته يحدد فيما حكمه اللقيط

-494-

وقال يزيد بن أبي حبيب: «أن عمر بن عبد العزيز كان يقول في الذي يلتقط من لصيان، أنه كتب فيه:

أنه حر، وأن ينفق عليه من بيت المال»⁽³⁾.

ونكر الإمام مالك هذا في رواية أخرى ممزوجة بقول الإمام علي الذي يتوافق مع ما كتبه دون أن يشير أن عمر كتب بذلك⁽⁴⁾.

رسالته إلى أهل مكة فيما حكمه اللقيط

-495-

وقال عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت: جاء كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أهل مكة: «أن اللقيط حر»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن بشار: تاريخ واسط ص. 125.

⁽²⁾ ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج4، ص. 84.

⁽³⁾ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص. 139.

⁽⁴⁾ الإمام مالك: المدونة، ج2، ص. 398-399 (كتاب العتق الثاني). في اللقيط يقر بالمسبية أو للرجل بدمي اللقيط عبدا له).

⁽⁵⁾ الطبري: تاريخه، ج3، ص. 76 (كتاب الولاء والمواريث. في ولاء الملقوط والنفقة عليه وجنابته).

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج6، ص. 341 (كتاب البيوع والأمنية، من كره للرجل أن يبيع البيوع ويستثنى بعضها).

رسالة نبي القبط الطي ربه امرأة وطلبت نفقته

-496-

ما كُتِبَ به إليه: وقال المسور بن يزيد «أن امرأة النقطت صبيا، فأنفقت عليه حتى مات، ثم طلبت نفقتها، فكتب في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر: «[فكتب] (1).

أن تُستحلف، أنها لم تنفق عليه احتسابا، فإن حلفت استغنى» (2). والمرجح أنها طلبت نفقتها من بيت المال باعتباره حرا ونفقته منها لأمثاله ما دام ولاءه للمسلمين.

وبهذا كان يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وبه قضى وحكم في أطفال وجدوا على عهد (3)، وهو قول عامة أهل العلم كما ذكر ابن قدامة (4).

7- رغبته نبي شراء العبيدين: زياد وماله من صيدهما .

رسالة إلى ابن عياض بماله أن يبيعه بثلثه زياد

-497-

أحب أمير المؤمنين الصالحين والزهاد، وجعلهم في صحابته، يستشيرهم فيما حُمِلَ من أمر الأمة. حتى ولو كانوا عبيدا لم يأنف أن يستفيد مما علمهم الله، إما نصائح وتوجيهات منهم لتعود قائمتها على الإسلام والمسلمين، وإما مواعظ تشد بصره إلى الآخرة. وكان من هؤلاء الرجال عبْدُ ابن عياض: زياد بن أبي زياد (5)، الذي شغله الاستعداد ليوم الجبل بالزهد في الدنيا والاكتفاء بالقليل، مقبلا على مراقبة نفسه وتهذيبها، أكلا من كسب يده.

(1) ما ثبت من عندنا ليعتد به الكلام والإقاف المصنوع خل منها.

(2) من أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص. 311. (كتاب البيوع والأفضية. في الرجل ينطق لنفسه فينفق عليه).

(3) ابن عياض: الموطأ، ص. 524. (كتاب الأفضية، قضاء في المنبذة).

(4) عبد الرزاق: المصنف، ج 7، ص. 449-450. (كتاب الطلاق. باب: للقط)، ج 9، ص. 14. (كتاب الولاء. باب: ولاء القبط).

(5) ابن عياض، ج 9، ص. 374 وما بعدها.

نفسا ينطق بميراث الحميل والسامة، فقد سبق الكلام على ذلك في أحكام الميراث في الفصل الرابع من هذا الباب رسائل من رقم: 469

472

(6) زياد بن أبي زياد: وهو زياد بن مسورة المدني مولى عبد الله بن عياض بن أبي ربيعة، كان عبدا تقيا ورعا زاهدا يحب العزلة، ثم انتقل إلى دمشق وبها استقر، زار صر مرار ووعظه بمواعظ حسنة، توفي -رحمه الله- سنة 135هـ.

من سعد: الطبقات، م 5، ص. 255.

من صاكرة: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص. 433-435.

بن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يحله، ويكرمه، ويصغي إلي مواعظه ونصائحه، ويعمل في المسلمين، واقتدى به في سيرته ومعيشته بعد استخلافه، حتى أنه قال لمولاه مزاحم الذي يحب من استحسانه لخشن الثياب التي اشتراها له، وكان من قبل علي النقيض من ذلك «... يا مزاحم لئن كان عيش سليمان بن عبد الملك وعيش زياد واحدا، لأن أعيش في الدنيا بعيش نيمان أحب إلي، ولئن كان زياد صبر في الدنيا على العيش الذي يعيشه، لكي يطيب له العيش في الآخرة، فوالله! لأن أصبر على مثل عيش زياد هذه الأيام القلائل ليطيب لي العيش في الآخرة، في تلك الأيام الكثيرة أحب إلي»⁽¹⁾.

هذا وصادف أن أرسله ابن أبي ربيعة مولاه إلى الخليفة عمر في بعض حوائجه، قال زياد عن ذلك ما ملخصه: أنه دخل عليه فسلم وجلس جانبا، فلما فرغ عمر من النظر في ملامات آتته من البصرة أقبل عليه مادحا إياه لما هو عليه من زهد وإعراض عن الدنيا وسامعها.

ثم سأله عن صلحاء المدينة المنورة رجالهم ونساؤهم، ثم سأله عن أمور كان أمر بها ذلك فأخبره عنها⁽²⁾.

ثم بث إليه حزنه مما يلقي من شدة وصعوبة من تبعة ما تولى، ومن إعراض بعض الخلق عما يقوم به من عمل، وما يتعرض له من انتقادات، وما يتقول عنه فيما يأمر به وما ينهى عنه.

فطمأنه زياد، وبشره بالجزاء الأوفى من رب العالمين على ما قام به من إنجازات عمته فأنشأ جميع الخلق.

بقي زياد حتى قضى حوائجه التي أرسله من أجلها سيده، ثم قال: «وكتب إلي مولاي: يسأله أن يبيعه منه».

ثم أعطاه عمر عشرين ديناراً، فأبى أن يأخذها، حتى أخبره أنها من ماله الخاص، عند ذلك أخذها، وأعلمه أنه لو لم يكن عبداً لأدرجه في الديوان، ذلك أن العبيد لاحق لهم في الفداء.

⁽¹⁾السنن ص 434 للمصدر نفسه، ج 5، ص 434.

⁽²⁾الطبيعة أن لها بكر بن حزم تلقى ميلا وغيرها من الرسائل المتعمدة الأعراس والمضامين كما هو واضح في هذا البحث، لوامر ونوامي زهير.

ذات زياد عن موقف مولاه ابن عياش⁽¹⁾ من ذلك: «فأبى وأعتقني»⁽²⁾.
والرواية كما هو واضح منها تلخيص للمراسلة.

أما ما تجدر ملاحظته على ما جاء في هذه المرسلات، من كونه مولى عبد الله بن عياش كما جاء في المصادر، فلا شك في ذلك، وإنما الذي يؤخذ عما جاء في الرواية، فكيف يكتب إلى عبد الله، وهو قد توفي سنة 64 هـ. كما ذكر ذلك عنه ابن حجر؟ الحقيقة أن الكتابة إليه غير صحيحة، ومن ثم فمن المحتمل أن يكون قد كتب إلى أحد أبنائه، إما الحارث، أو نافع، ذلك أن لروايات التي ذكرت ذلك، لا تذكره باسمه الكامل «عبد الله بن عياش» وإنما تشير إليه بـ «ابن عياش» فقط.

رسالته إلى ابن كعب يعالنه أن يبيعه غلامه سالما

-498-

ومن العبيد الذين كان الخليفة عمر يجعلهم، ويعترف بفضلهم ويدينهم منه ويعلي من شأنهم: سالم⁽³⁾ بن عبد الله مولى محمد بن كعب القرظي، فأراد أن يكون في ميزان حسناته يوم التيامة بشرائه من ابن كعب وتحريره من رق العبودية، فأمثاله لا يليق بمقامهم إلا أن يعيشوا في حرية تامة لا يقيدوها أحد. رسالة عمر إليه: وفي هذا الغرض قال إبراهيم بن هشام فيما يذكره عن جده يحيى بن يحيى الغساني: كتب عمر بن عبد العزيز إلى محمد بن كعب⁽⁴⁾ يسأله:
«أن يبيعه غلامه سالما».

رد محمد عليه: «فقال: إني قد دبّرته»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن عياش: لم تكن من معرفته، أما عبد الله بن عياش فتوفي سنة 64 هـ، وعلى هذا فليس هو وبالتالي فهو غيره.

⁽²⁾ ابن سعد: طبقات، 5، ص. 18.

⁽³⁾ أحمد بن حنبل: الزهد، ص. 363، الأجرى: أخبار أبي حفص، ص. 68-69.

⁽⁴⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 214-215.

⁽⁵⁾ إلا أن الملاحظ أن ابن عياش يشير أن عمر عرض عليه أن يشتريه من مال النبي، ثم يذكر في رواية أخرى أن مولاه هو الذي أعتقه بعد مكنته له وأعتقه الناس على ذلك فكان بعد ذلك، يدعو لهم مجازاة لهم على إعتاقهم إليه.

تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص. 433، 435.

⁽⁶⁾ سالم بن عبد الله المني مولى محمد بن كعب القرظي: كان عبدا تقياً ورعاً زاهداً في الدنيا.

ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص. 57.

⁽⁷⁾ محمد بن كعب مضت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 103.

التهذيب: أي يعتق بعد وفاته. وقد مر معنا فيما سبق ما كتبه به في المنبر.

رد عمر عليه

-499-

فقال (1):

«فأزريه» (2).

قال: فأناه سالم.

فقال له عمر: إني قد ابتليت بما ترى، وإني والله أتخوف أن لا أنجو.

فقال سالم: إن كنت كما تقول فهي نجاتك، وإلا فهو الأمر الذي تخاف.

قال: يا سالم عظنا.

قال: آدم عمل خطيئة واحدة فأخرج بها من الجنة، وأنتم تعملون الخطايا ترجون أن

تخلوا بها الجنة.

ثم سكت» (3).

8- امره برد بناته لواته إلى أهل من:

رسالة بني إصاف بناته لواته

-500-

استطاع عمرو بن العاص رضي الله عنه فتح أنطابلس قاعدة برقة إقليم بربر لواته صلحا سنة 22
 على مبلغ من الجزية قدر بثلاثة عشر ألف دينار سنويا. وعلى بيع أبنائهم وبناتهم في ذلك
 ل أحبوا (4).

وصلح أمرهم مع المسلمين بعد إسلام قسم منهم، واستقاموا لهم لفترة تقدر بعقدين ثم
 سير لمصادر أنهم نقضوا الصلح زمن معاوية رضي الله عنه بعد المديح الذي كلف لهم، وذلك سنة 41

أمن المستبد أن يقول له ذلك مع بعد المسافة، ولذلك رأينا أن الترتيب المنطقي للأحداث تقتضي أن يكون قد راسله، ولذلك رأينا ترسنة
 ولم يستقل، إلا أنه يمكن أن يكون قد قدم عليه حين كعب ومعه سالم، حيث كان يزور من حين إلى آخر، فقل ما قال.

التيوهم: الرواية الأولى «فلينه» بالراء المهملة، بن كثير: «فلارد ليه»، ابن عسكرو: «ايمنه إلى».

التيوهم: العلية، الرواية الثانية، ج5، ص. 329، الرواية الأولى: ج3، ص. 214، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص. 57.

بن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص. 258، ولا مند لروايتها.

ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص. 170-171، البلاذري: فتوح البلدان، 221-222.

لعلق اللبث بن سعد -رحمه الله- على ذلك فيقول: «فلو كانوا عبدا ما حل ذلك لهم».

وهو ما تشترطه قبض مصر على المسلمين في صلحهم معهم، مما يتبين أن البيزنطيين كانوا أيضا يفعلونه معهم عند جباية خراجهم وضريبة
 لهم، جاء في الصلح: «ولا تزغ نسلهم ولا أبنائهم»، أي منهم، وفي رواية: «ولا تؤخذ نراويهم».

ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص. 70، 85-86.

أو السنتين التاليتين عليها، دون أن توضح الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك فغزاهم عقبة بن نافع نائب عمرو بن العاص رضي الله عنه على هذه المنطقة، فهزمهم، فطلبوا الصلح، فأبى عليهم إلا أن يسبقوه، إن شاء أقرهم في بلادهم، وإن شاء باعهم⁽¹⁾. جاعلا إياهم -كما يستنتج من الرواية- عيدا للمسلمين، بعد نقضهم للصلح السابق.

ثم تسكت المصادر التي بين أيدينا عن الإشارة إلى المعاملة التي عوملوا بها بعد ذلك عدا أبا عبيد -رحمه الله- فبدقة نظره وقدرته على استنباط الحقائق وربط بعضهما ببعض يتوغلها لقي ضوءا كاشفا على ذلك، فبعد ذكره لرسالة عمر الآتية قال:

«هم -أي لواته- الذين كان ابن شهاب يُحدِّث: أن عثمان أخذ الجزية من البربر، ثم أخذوا حذنا بعد ذلك فسبوا، فكتب عمر بما كتب»⁽²⁾ وبذلك يكون عقبة بن نافع قد طبق على بعضهم ذلك، متأشيا بعمرو بن العاص قائده في سببه لأهالي قرى بمصر منها: بلهيب، وسلطيس، وكذا ما حصل لأهل تستر بالأطراف الجنوبية الشرقية للعراق لما نقضوا الصلح⁽³⁾.

ولعل ما أشار إليه أبو عبيد كان أحد الأسباب التي دفعت عمر بن عبد العزيز إلى تكتابة في شأنهم. إذ قال يزيد بن أبي حبيب: كتب عمر بن عبد العزيز في اللواتيات⁽⁴⁾:

- برعيه: الأموال، ص. 187، ط. دار الفكر.

إن المرجح لدينا أن المسلمين لم يكونوا يأخذون البنين والبنات في الجزية، خاصة وأن الحرية تركت لهم في ذلك ما يرخد بل أن الأمر كان مريانا فيما بينهم وبين غيرهم، وهو الذي كان ساعدا في مصر كما أشار إليه ابن عبد الحكم يقول يحيى بن سعيد في رسالة له إلى الليث بن سعد: هل ما باع القبط في حريتهم، وما يؤخذون به من الحق الذي عليهم من عبد أو وليدة، أو بعير أو بقرة أو دابة، فإن ذلك جائز عليهم لمن نفعهم، غير مرئود إليهم. فتوح مصر، ص. 154.

وهو الأمر الذي كتب بمنه أمير المؤمنين على أهل الخراج. انظر هذا المنع في الرسائل رقم: 285-287.

رسا سبق يمكن التأكيد على عدم أخذ المسلمين لنك منهم، وذلك لأن جزيتهم حزية جملة لا يتدخل المسلمون في جلبتها، بل أهل لواته هم الذين يؤزونها فما بينهم بالمسوية يبيع أبنائهم إن شاموا في ذلك، إضافة إلى دفع ما جمعه بالفسطاط بأنفسهم، كما نُشرت المصنوع إلى ذلك. فنقول جلي خراج إلى بلادهم، وإلا لما فلانة عقد للصلح إن لم يؤمن لهم أموالهم وأزواجهم وأعراضهم وأهلهم من أن يمسها أحد إلا في نسق، وهو ما رفضه الإمام مالك قلنا بعدم جواز أخذ ذلك ممن شترط عليه ذلك لمنقضته لشروط الصلح. في حين أشار الإمام مالك إلى بولشراء أبناء تجار الحرب ونسائهم في رده على من سأله عن ذلك.

طبرستان، ج3، ص. 281. (كتاب للتجارة إلى أرض العدو. الإشتراء من أهل الحرب أولادهم إذا نزلوا بأمان، في شترأه أولاد أهل الصنح وأظم منهم في صلحهم) ، مما يتبين أن بيع الأبناء لأبنائهم ونسائهم في ذلك الزمن كان رائجا.

الفتاوى: فلول، ص. 33، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص. 209، تاريخ ابن خلدون، م3، ص. 10.

الأموال، ص. 239، ط. دار الفكر.

السيد لوزق: المصنف، ج5، ص. 293. (كتاب الجهاد. باب: المشرك يأتي للمسلم بخير عهد).

عن سعيد، ج2، ص. 229. (كتاب الجهاد. باب: من أسلم وأقام بارضه) ط. لبنان. ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص. 83-84.

تاريخ الطبري، ج4، ص. 83 وما بعدها، ص. 105-106.

السنن: بطن عظم من البربر متعددة القبائل، استقر بعضهم في برقة بليبيا وبعضهم في الأوراس، وبضواحي تهرت بالجزائر - المغرب

الوط -، تاريخ ابن خلدون، ج6، ص. 116-117.

«من أرسل منهن⁽¹⁾ شيئاً، فليس له من ثمنها شيء، وهو ثمن فرجها الذي استحلها به
- أو كلمة تشبه الثمن -

قال⁽²⁾: ومن كانت عنده امرأة منهن فليخطبها إلى أبيها، وإلا فليردها إلى أهلها⁽³⁾.
هذا بالنسبة للرجال الذين بقوا يمتلكون لواتيات، رغم بعد العهد، إن لم تكن حادثة أخرى
قوية من خلافة عمر - اعلاماً منه لهم بأنه لا رق عليهن، وبالتالي لا يحل نكاحهن بملك اليمين
ومن ثم وجب عليهم خطبتهن من أولياتهن حتى يصح الزواج.
وهو في ذلك قد اقتدى بجده فيما أمر به في أهالي القرى، الذين سبق نكحها بإعانتهم
في نويهم، رجالاً كانوا أو نساء، متمسكاً بشروط الصلح التي أعطيت لهم أول الفتح.
وبعد هذا الإجراء من أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز انصافاً منه لهؤلاء الأقوام مما
حدث لهم برفع هذه المظلمة عنهم، مقدماً ضمناً بما كتب به في شأنهم اعتذار التولية في شخصه
لهم، معترفاً بخطئها في حقهم، وبخطئ أسلافه من آل بيته نحوهم، ولم يول اعتباراً لمكائنتهم ولا
لأولادهم وتهديداتهم له، فهم وغيرهم عنده في الحق سواء⁽⁴⁾.

9- منع بيع الأحرار :

وعد عمر بن الخطاب الحمن في رجل باع امرأة

-501-

رسالة الحسن إلى عمر: وعن قتادة قال: «في رجل باع امرأة وهما حران فأخذاً عند
نفس في أوساطهما الزنانيير، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر: «فكتب فيهما:
أن يُغزراً ويمتودعا المسجن»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ العز زنجويه: منهم.

⁽²⁾ الطبراني: قدامة بن جعفر: بداية نكاحها: وأن من كانت عنده لواتية فليخطبها إلى أبيها، أو فليردها إلى أهلها، وينتهي.

⁽³⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 239، ط. دار الفكر، 275-276، ط. دار الشروق.

⁽⁴⁾ ابن زنجويه: الأموال، ص 440.

⁽⁵⁾ الطبراني: فتوح البلدان، ص 223.

قدامة بن جعفر: الخراج، ص 342.

أبو عبيد: الأموال، ص 239، ط. دار الفكر.

انظر على وجه الخصوص رد المظالم في تمهيد الباب الثاني، والرسالة رقم: 31، وكذا تمهيد الباب الثالث الخاص برسائل المظالم.
التي هي شعبة: المصنف، ج 10، ص 55. (كتاب الحدود. في الرجل يبيع امرأته، أو يبيع الحر ابنته).

رسالة أخرى إلا أنها إلى عدي

-501-1-

رسالة عدي إلى عمر: في حين ذكر البلاذري رواية أخرى، فقد روى عن قتادة أنه قال: «أن رجلا باع امرأة حرة من رجل بأربعمائة درهم وهربا، فوجداء، وإذا ثمنها في هميان بي حنوها⁽¹⁾، فكتب فيها عدي إلى عمر».

وما عمر عليه: «فكتب عمر:

أن عززتهما، واستودعهما السجن، ولا تقطعهما»⁽²⁾.

الحقيقة أن بيع الأحرار كان معمولا به منذ العهد الجاهلي نتيجة لظروف مختلفة إما تنفر أو كثرة الضرائب، واستمرت هذه الظاهرة بعد ظهور الإسلام، وفي نطاق محدود، بعيدا عن عين السلطة، كأحد الرجال الذي دفعته الحاجة إلى بيع ابنته⁽³⁾، وكذا سرقة الأطفال الصغار ربيعهم⁽⁴⁾، وكذا اتفاق رجل مع آخر على بيعه شريطة قسمة الثمن مناصفة بينهما⁽⁵⁾.

أما القضاء في الذين يبيعون الأحرار: فإن النبي ﷺ خصم لمن باع حرا فأكل ثمنه⁽⁶⁾، والويل لمن كان خصمه فهو مخصوم، ولا حجة له مهما كانت النواجع التي دفعته إلى ذلك. هذا وقد جاء عن الإمام علي عليه السلام أنه قطع يد البائع وقال: «لا يكون الحر عبد»⁽⁷⁾. أما ابن عباس رضي الله عنهما - فقال: يُرد البيع ويعاقب البائع والمشتري ويجلسان ولا قطع عليهما.

وهو أيضا قول الحسن البصري رحمه الله -⁽⁸⁾.

وبرأي هذين الإمامين أخذ أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في هذه المسألة كما هو واضح في مراسلته المتقدمة.

⁽¹⁾ الهيمان: هيمان التراهم الذي تجعل فيه النفقة، والهيمان: إشداد السراويل. ويعني كيس النقود.

⁽²⁾ ابن منظور: لسان العرب، م 15، ص. 364، مادة: (هسر).

⁽³⁾ حنوها: والحنو، معقد الإزراء حيث الخاصرتان،

⁽⁴⁾ ابن منظور: لسان العرب، م 14، ص. 189، مادة: (حنأ).

⁽⁵⁾ طباطب الأشراف، ج 7، ص. 163.

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة: المصدر السابق، ج 10، ص. 56.

⁽⁷⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص. 193-194. (كتب المقول. باب: الرجل يبيع الحر).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه، ج 10، ص. 193-194. الكتاب والباب السابقين.

⁽⁹⁾ نظر: الرسالة رقم: 405، 405 أو تعلقا عليها.

⁽¹⁰⁾ عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 10، ص. 195.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه، ج 10، ص. 195، ابن أبي شيبة: المصنف ج 10، ص. 55.

وعلى كل فإن أمر الخليفة عمر في هذا الشأن واضح وحاسم لا لبس فيه، بمنعه بيع أحرار، مهما كانت الدوافع القاهرة التي تؤدي إلى فعل ذلك⁽¹⁾.

10- أمره بتحرير سبي العرب :

أمره بافتداء سبي العرب

-502-

كان من آثار تلك الحروب التي كانت تدور بين العرب في جاهليتهم أن يتعرضون لنهبهم وبالخصوص الأطفال والنساء إلى السبي، واستمر الحال في العهد النبوي مع تضييقه ^ب لهذه العملية في المغازي التي غزى فيها المشتركين من العرب كرده مثلاً سبي هوازن إلى أنهم وكذا سبي بني المصطلق منهم جويرية بنت الحارث، وجعل صداقهما عتقها وأعتق بعد ذلك من سبي من قومها⁽²⁾.

أما في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان له موقف صارم مع المرتدين العرب بقتل منسبتهم وسبي أهلهم إذا دارت عليهم الدائرة. وحرّمهم من المساهمة في أي نشاط يتعلق بمستقبل الإسلام ومصيره، أو تولي مقاليد القيادة وبقي مصرًا على سياسته هذه حتى توفي رضي الله عنه⁽³⁾.

جاء الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت الفتوح قد اتسع نطاقها الجغرافي، فلم يشأ أن يبني على الحصار الذي كان مضروباً على من ارتد لحاجته إلى مزيد من المقاتلين على جبهتي فارس والروم، فأمر بإشراكهم في ذلك نون أن يتولوا القيادة. وخطا بذلك خطوة نافعة للإسلام والمسلمين باستصلاحه لنفوس من كان قد ارتد، إضافة إلى ما رافق ذلك من تعميق هذا العلاج في النفوس بتصفيته للأحقاد من القلوب بأمره بتحرير من سبي من العرب بقدية تدفع لمن كان يمتلك هذا السبي، وسواء سبوا في الجاهلية أو الإسلام وقال: «إِنَّهُ لَيَقْبُحُ بِالْعَرَبِ أَنْ يَمْلِكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» وفي قول آخر له: «لَا مَلَكَ عَلَى عَرَبِيٍّ»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ النظر لرسالة رقم: 401، فقرة الرجل الذي تراكم عليه الدين، وكذا الرسالة رقم 404، 405، 405 أ.

⁽²⁾ ابن عسك: السيرة النبوية، م 2، ص 289 وما بعدها، 488 وما بعدها، ابن القيم: زاد المعاد، ج 3، ص 112-113.

⁽³⁾ التاريخ الطبري، ج 3، ص 341، 346-347، شكري لوميل: المجتمعات الإسلامية، ص 40-41.

⁽⁴⁾ ابن كثير: نيل الأوطار، ج 8، ص 149 وما بعدها. (كتاب الجهاد، باب: جواز استرقاق العرب).

⁽⁵⁾ التاريخ الطبري، ج 3، ص 339-341، أبو حبيد: الأموال، ص 219-220، ط. دار الشروق، عبد الرزاق: المصنف، ج 7، ص 278.

⁽⁶⁾ 279. (كتاب الطلاق، باب: الأمة تنفر لحر نفسها)، ابن عبد البر: الاستبصار، ج 9، ص 226-227. (كتاب الزكاة، باب: ما جاء في أخذ

السلف والتشديد لهما)، شكري لوميل: المجتمعات الإسلامية، ص 34، 41-42.

ريده الصداية - رضوان الله عليهم - فيما أمر به.

وجاء من بعده حفيده فسار على خطته ونهجه الذي رأى أنه كفيل بتحقيق الانسجام والاستقرار في النفوس بتطهير القلوب من الأحقاد التي علقت بها من تلك التجاوزات التي وصلت من قبل أسلافه بغض نظرهم عما قام به بعض ولآتهم من سياء لبعض أهالي تلك جماعات التي كانت تتور ضدهم، بالخصوص العرب، كالذي حدث لأهل عمان كما هو أت.

فقد قال يحيى [بن يحيى الغسائي] (1): كتب عمر بن عبد العزيز:

«أن عمر بن الخطاب قضى في فداء سبي العرب في كل رأس منة (2) أربع دراهم» (3).

رواية أخرى لما سبق

-502-1-

وعن معمر عن الزهري قال: «قضى عمر بن الخطاب في فداء سبي العرب ستة

درهم (4)، وقضى عمر بن عبد العزيز في فداء سبي العرب:

في كل رأس أربع مائة درهم».

استحرامه على ما احتج به أهل عمان

-503-

قال معمر: «ثم ترك ذلك بعد في أهل عمان، فقال:

هم أحرار حيث وجدتموهم» (5).

رواية أخرى لما سبق

-502-ب-

وعن معمر عن غير واحد: «أن أهل عمان سبوا (6) فقضى فيهم عمر بن عبد العزيز:

بأربع مائة درهم».

(1) ما ثبت من المعلى، وفي المصدر «عن يحيى المشاوي».

(2) فكانت، وفي المعلى: «أربعمائة درهم» وهو للموافق لما جاء في باقي الروايات الخاصة بالعمرين.

(3) عبد الرزاق: المصنف، ج7، ص. 278-279. للكتاب والباب السابقين وهي الرواية الثانية.

(4) ابن حزم: المعلى، ج9، ص. 172. (كتاب النكاح. مسألة رقم: 1880).

(5) عبد الرزاق: «يست ثلاثين». وفي روايات له ولغيره «أنه جعل فداء الرجل أربع مائة درهم».

(6) عبد الرزاق: المصدر السابق، الرواية الأولى: ج7، ص. 278. وانظر ما يخص عمر بن الخطاب وما قضى به ص. 278-279، 304.

(7) ص. 104 كتاب العقول. (باب: فداء سبي أهل الجاهلية)، ابن حزم: المعلى، ج9، ص. 171-172 (كتاب النكاح. مسألة رقم: 1880).

الموضوع للمصدر التي رجعت إليها هذه المسألة.

استحوذت على ما كتبت بلغي ذلك

-503-1-

«ثم نظر بعد ذلك فقال⁽¹⁾:

«إما سبوا في الإسلام، فهم أحرار حينما أدركتموهم»⁽²⁾.

11- أمره بتحرير العبيد المسلمين ممن يمتلكهم من أهل الذمة ،

أمره بشراء من أسلم من العبيد المسلمين من أهل الذمة

-504-

قال عمرو بن ميمون بن مهران: كتب عمر بن عبد العزيز:

«⁽³⁾فيمين أسلم من رقيق أهل الذمة أن يباعو ولا تخل بين أهل الذمة وبين أن

يسرقوهم، وتدفع أماناتهم إلى أربابهم، فمن قدرت عليه بعد تقدمك إليه استرق شيئا من سبي

المسلمين⁽⁴⁾ ممن أسلم وصلّى فأعتقه»⁽⁵⁾.

يبو أن هذه الرواية قد كتب بما جاء فيها إلى ميمون بن مهران واليه على قضاء

وخراج الجزيرة، لأن الراوي لها عمرو بن ميمون ابنه كان يتولى الديوان معه.

أمره إلى رزيق بن حيان الغرض السابق

-505-

ومن الولاة الذين خصهم بأمره السابق رزيق⁽⁶⁾ بن حيان فقد قال ابنه حكيم: أن عمر بن

عبد العزيز كتب إلى أبيه:

الذميمة أن تكرارنا لهذا الأمر رغم عدم تصريح المصنف بأن عمر كتب بذلك، جاء نتيجة لما جاء فيما سبق من كتابته في هذا الشأن وإن
يقتضيه ذلك أهل علم في أمره، ذلك أن هذا القول لا يقوله لمجرد القول، وإنما ليأخذ طريقة إلى ميدان التطبيق، وما استراكه على ما كتب
به لإزالة على أنه قد كتب بما قال، حتى ينسخ الأمر الثاني في حق أهل علم أمره الأول، وقد مر معنا مثل هذا الإشكال وسيكرر.

السيد الرزاق: المصنف، ج10، ص. 105، للكتاب والباب السابقين.

السكر عبد الرزاق رواية قبل هذه عن عمرو بن ميمون هي تخصيص لهذه الرواية، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز في رقيق أهل الذمة
سنة لم يبيهم» وكرهاني ج10 من المصنف، وهي الرواية الأولى، الرواية الثالثة له عن معمر قال: «كتب عمر بن عبد العزيز يمين
لمن رقيق أهل الذمة أن يباعوا» وتنتهي وللإشارة أن الرواية الثانية المثبتة في المتن هي أيضا من طريق معمر عن عمرو...

الذميمة، وعامة مخالفة التحذير من قبل أهل الذمة تكون عاقبته معاقبة من خالف ذلك، ثم إعتاق من أسلم.

السيد الرزاق: المصنف، الرواية الثانية: ج6، ص. 46، الرواية الأولى: ج6، ص. 44. (كتاب أهل الكتاب. هل يسترق المسلم).

طروية لمكررة للتكية: ج10، ص. 355. (كتاب أهل الكتابين. باب: هل يباع العبد المسلم من الكافر أو يسترقه).

طروية لثالثة: ج6، ص. 48. الكتاب السابق. (باب إعتاق النصراني المسلم).

المنطق تارة «رزيق» بتقديم الزاء وتارة «رزيق» بتقديم الزاي وقد مرّت ترجمته عند تكرارنا للرسالة رقم: 217.

«أما بعد، فإني قد كتبت إلى عمالنا أن لا يتركوا عند نصراني مملوكا مملما إلا أخذ
بها، ولا امرأة مسلمة تحت نصراني إلا فرقوا بينهما، فأنفذ ذلك فيما (2) قبلك» (3).

رحمه يأمر فيه بشراء أم ولد نصراني أسلمت

-506-

ما كتبت به إليه: وقال علي بن طليق (4): «أن أم ولد نصراني من أهل فلسطين أسلمت
كتب (5) فيها إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر: «فكتب:

أن ابعت رجلا (6) يقومونها قيمة، فإذا (7) انتهت قيمتها فادفعوها إليه من بيت المال،

[أخلى سبيلها (8)] [فإنها] (9) امرأة من المسلمين» (10).

هذا وقال ابن جريج: أن نصرانيا أعتق مسلما فأمر عمر أن يعطوه قيمته من بيت المال
رواه المعتق للمسلمين.

وخلاصة الأمر أن الذي ذكر في هذه الرواية والذي سبق هو ما يدعو إليه الإسلام
بحسب عليه ولاية أمور المسلمين أن يقوموا به في حق كل عبد مسلم أو أمة تحت ولاية كافر
يعتقهم من بيت مال الزكاة، كما أشار الإمام الزهري على الخليفة عمر -رحمهما الله- في

¹ طروية الثانية لبد الرزاق: هذه نغصة.

² اسم الرواية الثانية، «عقبن»

³ بعد الرزاق: المصنف، الرواية الأولى: ج 6، ص 44. (كتاب أهل الكتاب. هل يمترق المسلم).

⁴ رواية الثانية، ج 10، ص 365-366. (كتاب أهل الكتابين. باب: الولد وعبد النصراني يمسأ). وهي في الحقيقة رواية واحدة مكررة.

⁵ اسم الرواية الأولى: «علي بن طلق»

⁶ إذا ضبطها المحقق بالصحيح ضبطها على البناء للمجهول. إلا أن يكون هناك كلام قد سقط، ولعل الكاتب هو قاضي فلسطين: عبد الله بن

ب.

⁷ طروية الثانية: «أن يقوموها»

⁸ طروية الثانية: «طلق».

⁹ ما ثبت من الرواية الثانية، وفي الأولى نغصة.

¹⁰ ما ثبت من الرواية الثانية، وفي الأولى «فإن».

¹¹ بعد الرزاق: المصنف، الرواية الأولى، ج 6، ص 46. (كتاب والباب السابقين).

¹² طروية الثانية، ج 10، ص 366. (كتاب والباب السابقين).

بكرته التي كتب بها إليه يفصل فيها توزيع سهام الصدقة، الذي وسع قاعدة العمل بذلك مساعدة كل من يرغب في العتق وفق الشروط التي بينت هناك⁽¹⁾.

أما ما تعلق بالنساء، فأمر القرآن صريح في ذلك بالتفريق بين المرأة وبين زوجها دائر - إن كانت زوجة له - وهو الأمر الذي أشرنا إليه في موضعه فيما تقدم⁽²⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

⁽¹⁾ الخط: لوجه صرف الصدقة، في أول الفصل الثاني من الباب الخامس من 587-589.

⁽²⁾ الخط: الرسائل من رقم: 434 إلى 441.

الباب الثامن

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بالحدود والقصاص والديات

جامعة الأزهر
الوقار للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

وسائل أمير المؤمنين الخاصة بالحدود

الفصل الأول: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بالحدود :

1- تمديد إقامة الحدود عند أمير المؤمنين عمر كإقامة الصلاة،

عاهد الخليفة عمر بن عبد العزيز المسلمين في أول لقاء له معهم بعد مبايعتهم له في نضة الاستخلاف أنه حامل نفسه وإياهم على كتاب ربيم وسنة نبيهم. وبالفعل كان ذلك منه، حيث عمل ما وسعه جهده على تنفيذ ذلك فيهم، وقد مضت إشارات عديدة إلى ذلك في أبواب المتقدمة، وبالخصوص في هذا الباب مصدقا فعله قوله، حتى أنه كان أتباعه للسنة نوية، وكذا سنة جده الفاروق رضي الله عنه حرفيا كما هو آت في رسائله، بل كان يسابق من كان فيه في العدل والإصلاح والأحسان، بقدر ما كانوا في ظلمهم وفجورهم وعدوانهم.

وأما منهجه في ذلك فكان يتقيد بمبدأ المسؤولية الفردية في كل ما يقترفه الفرد من جنائات واعتداءات، مع أخذه بعين الاعتبار أيضا مبدأ تنفيذ الحدود على الجاني بعد بلوغه سن الرشد، وتمتعه بكامل قواه العقلية، مختارا غير مكره، مراعيًا دوافع الجريمة مثال ذلك: إنشاعه من تنفيذ حد السرقة في رجل رفع إليه كان قد سرق فاشتكى إليه الحاجة فأعطاه عشرة دراهم، ولم يتم عليه الحد⁽¹⁾.

وكذا تأويل كل شبهة لصالح المتهم ناصحا أعوانه، قائلا لهم: «إدعوا الحدود ما استطعتم فسي كل شبهة، فإن الوالي إذا أخطأ في العفو خير من أن يتعدى في الظلم والظوبة»⁽²⁾.

ولكن إذا ثبت لديه أن الجاني قد ثبتت عليه التهمة لا يتردد في إقامة الحد عليه، من ذلك: أن سارقا سرقا من المغنم، ولم يكن ممن شاركوا في الجهاد فقطع يده⁽³⁾.

وفي أحيان أخرى كان هو المباشر لتنفيذ الحد كإقامته لحد السكر على رجل شهد عليه أنه شرب الخمر في أرض العدو⁽⁴⁾. ومثل ذلك في رجل قذف آخر فجلده ثمانين جلدة⁽⁵⁾. كما كان يحرص أشد الحرص أن يكون ذلك أيضا على يد نوابه الذين كانوا يتولون أمر

⁽¹⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 97.

⁽²⁾ أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 311.

⁽³⁾ ابن الجوزي: ص 123.

⁽⁴⁾ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 261.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، م 5، ص 261.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه، م 5، ص 261.

المسلمين، كما هو واضح في رسائله إليهم، وهو أن السلطة لها وحدها حق تنفيذ ذلك في حق المجرمين وتعقبهم أين ما كانوا والقصاص منهم⁽¹⁾.

فكانت إقامته للحدود بحق وصدق على الشريف والوضيع والقريب والبعيد، لما كان يرى من وراء إقامته لذلك من صلاح للمجتمع، وأمان له من كل فساد يذب إليه، بتواري عناصر الشر التي لا ترهبها الموعظة ولا الكلمة الحسنة بقدر ما يرهبها ويردعها تنفيذ حدود الله في حقها، والتي تعد من أهم مسؤوليات الحاكم المسلم عند الله تعالى، وقد لخص ذلك أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في رسالته الموالية بشكل شامل وموجز، أبعاد وأثار ذلك بقوله لهم: «إن إقامة الحدود عندي كإقامة الصلاة»⁽²⁾، فلكل فريضة عنده لها دورها في إصلاح المجتمع.

كان أمير المؤمنين قد حقق مقصود خلافته في كل أبعادها الدينية، والاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، وتبليغ الدعوة، والقضاء بين الناس بالحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مزودا ولاتسه وسائل أعوانه بما يبصرهم في محاكاة نوره في هذا المجال برسائل السواردة في هذا الباب وغيره من أبواب، مقوشيا بذلك من عزيمتهم في مواجهة الضغوط الأدبية والنفسية والمادية التي يتعرضون لها في أعمالهم عند تنفيذهم لحدود الله وإقامتهم للحق والعدل وبسطهما في المسلمين.

2- إرصاداته أعماله يبين لهم فيها أصل وقواعدهم معاينة الناس،

منظوره إلى أعماله يحتمه فيه على إقامة الحدود

-507-

إن أصالة الثقافة، وصحة التربية والتوجيه، وسلامة المعرفة التي تلقاها الخليفة عمر في صغيره وسبابه، هي التي أهلته لأن يكون سليم التفكير، راشدي في سياسته منذ البدايات الأولى لتوليه إمارة المدينة، وفي علاقته بالوليد وسليمان، أما بعد استخلافه⁽³⁾، فبلغ الذروة في الإصلاح والتجديد في عبقرية فذة، مع التزامه بسيرة السلف الصالح ويتأسس به برسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين عاملا بسنتهم متهديا بهديهم.

⁽¹⁾ انظر في تلك الرسالة رقم: 545-545 ج.

⁽²⁾ انظر في تلك الرسالة رقم: 507.

⁽³⁾ ترجمي: الخليفة الراشد، ص 79، وانظر قسرا للثورة في نمو شخصيته في الفصل الأول من الباب الأول.

كان أمير المؤمنين شديد الإيمان بأن الإسلام منهج متكامل للحياة، ومن ثم كان على ناعة تامة لا تردد فيها، أنه لا انفصام بين العبادات والمعاملات ومقومات الحياة المادية، بل تعد ركنا ركينا في توسيع نشر الإسلام وخدمة تعاليمه، وترسيخها في القلوب والعقول، ثم ما أنزلها الله ﷻ إلا ليطلب بها المصالح ويدفع بها المضار في العاجلة والآجلة.

وفي هذا الصدد قال أبو المليح: كتب عمر بن عبد العزيز:

«إن إقامة الحدود عندي كإقامة الصلاة»⁽¹⁾.

ذلك هو الفهم الصحيح للحدود الشرعية التي أوجبها الشارع الحكيم على من انتهك حقا من حقوق الله ﷻ، أو انتهك أعراض الناس، وأخذ أموالهم بغير حق... الخ، فثمرة إقامتها صيانة للمجتمع من انحلال أخلاقه، وتفكك روابطه وطهره له من أدناس الذنوب، لاتبعة على الأفراد عندما يرجعون إلى ربهم تائبين، كالصلاة والزكاة والصوم والحج سواء بسواء⁽²⁾.

منشوره يبين فيه أنه لا حد على من له يبلغ العلم

-508-

أنطقت الشريعة الإسلامية التكليف على العقل الكامل ببلوغ سن الرشد للإنسان، لما ينبع عن ذلك من تحمله تبعة أعماله، وأسقطت ذلك عن الصبي والمجنون والمستكره، وبذلك مضت السنة وعمل به السلف الصالح⁽³⁾ وباعتباره مبدأ من مبادئ الإسلام تجاه المسؤولية الجنائية.

وفي هذا السبيل قال عبد العزيز بن عمر⁽⁴⁾: أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن عمر

بن الخطاب:

«(5) أنه لا قود، ولا قصاص في جراح⁽⁶⁾، ولا قتل، ولا حد، ولا نكال عن من⁽⁷⁾ لم

(1) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 278.

(2) الكنتاني: يدع فمصنوع، ج 7، ص 56، وقد علق على أهداف إقامة الحدود تعليقا مفيدا واتعا.

(3) أبو زهرة: الجرمية، ص 392 وما بعدها، وانظر المصادر في هذا الهاش والتالي في هذه المسألة.

(4) أحمد حنانيا - كل نصوص هذا الباب، وكثير من نصوص الباب السابق جاءت من طريقه، باعتباره أكثر إطلاعا على ما كان يأمر به والده في هذا الشأن.

(5) على باقي النصوص عند عبد الرزاق 'ولا قود' وعند ابن حزم 'القود'.

(6) صحيفة الأولى لعبد الرزاق: 'ولا جراح، ابن حزم: 'ولا حد، ولا جراح، ولا قتل ولا نكال...'

(7) على باقي النصوص 'على من'.

بلغ الحلم، حتى يعلم ما له في الإسلام وما عليه»⁽¹⁾.

رسالته إلى أحد عماله في حدود معاوية علماً باختصاصه

-509-

رسالة العامل: أما البلاذري فذكر رواية أخرى تخالف ما سبق في السبب الذي من أجله كتب

تخليفة ما كتب. فقد قال داود بن أبي هند: «كتب بعض عمال عمر إليه في غلام ابن

حتى عشرة سنة، إفتض جارياً ابنة تسع».

رسالة عمر إليه: «فكتب عمر إليه:

إن الحدود والنكاح لا يكون إلا لمن بلغ الحلم، وعلم ماذا له في الإسلام، وما ذا عليه

وإسلام»⁽²⁾.

منشوره إلى عماله في الغرض السابق

-510-

وقال أيوب بن موسى: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

«أن عاقبوا الناس على قدر ذنوبهم، وإن بلغ ذلك سوطاً واحداً، وإياكم أن تبلغوا

بأحد حداً من حدود الله»⁽³⁾.

ومنا يتجلى اتخاذ ما وعظ به منهجاً له في سياسته للناس وتقيده بالتالي بما أسداه إليه كل

من محمد بن كعب القرظي والحسن البصري -رحمهما الله- وغيرهما⁽⁴⁾.

رسالته إلى بعض عماله في مثل ما سبق

-511-

تواصلت توجيهاته وإرشاداته إلى عماله، فقد قال عنه الإمام الأوزاعي: كتب عمر بن

عبد العزيز إلى بعض عماله:

⁽¹⁾ أحمد الرزاق: المصنف، ج7، ص404-405 (كتاب الطلاق. باب: لا حد إلا على من سنه)، الرواية الثانية ج9، ص474. (كتاب

لعول. باب: القود من لم يبلغ الحلم)، الرواية الثالثة، ج10، ص179 (كتاب اللقطة. باب: لا قطع على من لم يحتم).

ابن هزم: المحلى، ج10، ص220، (كتاب النماء والتحصن والديك. مسألة رقم: 2024)، ونقل ذلك من مصنف عبد الرزاق.

وتنظر الرسالة رقم: 06.

⁽²⁾ الحنف الأشراف، ج8، ص166، وتنظر الرسالة رقم: 568.

⁽³⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص117.

⁽⁴⁾ تنظر الفصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا على اتخاذ ما وعظ به منهجاً له في حياته السياسية.

وتنظر أيضاً الرسائل رقم: 105 ومن 800 إلى 812 فيما وصفت به من أهل العلماء رداً عليه لما طلب منهم ذلك.

«لا تعاقب رجلا لمكان جلوسه، ولا لغضب عليه، ولا تؤذ ب أحدًا من أهل بيتك إلا على قدر ذنبه، وإن لم تبلغ إلا سوطا واحدا»⁽¹⁾.

رمالته إلى أحمد عماله في الغرض السابق

-512-

وقال الإمام يحيى بن حمزة: كتب عمر إلى عامله:
«لا تعاقب عند غضبك، فإذا غضبت على رجل فأحسبه حتى يسكن غضبك، فإذا سكن غضبك، فأخرجه وعاقبه على قدر ذنبه، ولا تجاوز به خمسة عشر سوطا»⁽²⁾.
رمالته إلى عبد الحميد بمنعه من استعمال السوط في ميامته الناس ويحدد له مقدار عقوبة التعزير

-513-

وعن توبة بن سالم، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن: «أما بعد، فارفع سوطك عن الناس، وكفى بثلاثين سوطا تضربها الرجل نكالا إلا في حد»⁽³⁾.

رمالته إلى عامل مصر في مقدار العقوبة

-514-

أما محمد بن قيس فقال: إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله⁽⁴⁾ بمصر:
«⁽⁵⁾لا تبلغ في العقوبة أكثر من ثلاثين سوطا إلا في حد من حدود الله»⁽⁶⁾.
هذا الذي كتب به يتعلق بالتعزير الذي هو دون الحد، وهو الذي كتب بمثله جده الفاروق إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أبو عبد: الخطبة: ج 5، ص 304.

وانظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر، ص 73-74، 78-79، وانظر الرسائل من رقم 108 إلى 111.

⁽²⁾ كتب تصفية القلوب، ص 154.

⁽³⁾ البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 184.

وانظر الرسائل من رقم: 73 إلى 179 وتفقونا على ما جاء فيها.

⁽⁴⁾ روي مصر من سنة 99 إلى 101 هـ أيوب بن شر حبل، وإن كان قد سبقه في هذا المنصب عبد الملك بن رفاعة من سنة 96-99

مسودة موت ترجمتهما عند ذكرنا للرسالة رقم: 127.

⁽⁵⁾ ابن سعد: القرواية الأولى باختلاف عما ذكر نصها: «من لا تريد في عقوبة على ثلاثين ضربة إلا أن يكون حدا».

⁽⁶⁾ ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 269، والقرواية الثانية: 284.

⁽⁷⁾ ابن فرحون: ميسرة الحكم، ج 2، ص 221.

ولكن رسول الله ﷺ قال: «لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد من حدود الله»⁽¹⁾. تلك هي أوامره وإرشاداته إلى عماله في كيفية التعامل مع الفساق والدعاري وأهل الريب، بتعصية إذا جنوا جنابة لأحد فيها. لا إفراط ولا تفريط على قدر الذنب تكون العقوبة في مثل، فإن تعدوا في ذلك كانوا من المعتدين، وجانبوا بذلك سياسة الخليفة الوسطية التي نهجها في المسلمين.

3- نهيه عن حلق شعر الرأس واللحية في العقوبات :

رسالته إلى عبيدة بن عبد الرحمن يمنعهم من معاقبة الناس بحلق شعورهم

-515-

اعتبر المسلمون الأولون حلق شعر الرأس للرجل شيء عظيم له أثره النفسي السلبي على الفرد، خاصة وأن النبي ﷺ جعله علامة في الخارجة التي تخرج من قبل المشرق، قال: «...سيماهم التحليق»⁽²⁾ وكذا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لابن صائد «لو وجدتك مطوقاً لضربت الذي فيه عيناك»⁽³⁾، ويعاقب به شاهد الزور ويُشهر به ويُخس⁽⁴⁾ بل أنه كان نوع من العقاب لمن لم يدفع الخراج من أهل الزمة في العراق إذ كان الحلق عندهم شيئاً مخيفاً أو هو مثله⁽⁵⁾.

وأكره ابن عباس على من بلغه عنه اعتماده من أهل وقته كعقاب للمجلود في الخمر والتزيرة⁽⁶⁾.

واستمر العمل بهذه العقوبة، حتى أن مصعب بن الزبير عند ولايته على العراق -67- 71- عاقب به من تخلف عن الجهاد مع حلق اللحية، وكان من قبل في العهد الراشدي تفرغ عمارة المتخلف ويقام بين الناس تشهيراً به، إلا أن بشر بن مروان والي الكوفة - 71

(1) الخرجة البخاري في صحيحه عن أبي بردة، ج8، ص215 (كتاب المحاربين. باب: كم التعزير والأت).
 (2) مسلم في صحيحه، ج5، ص126 (كتاب الحدود. باب: قدر أسواط للتعزير).
 (3) ونظر: ابن لادامة: المغني، ج10، ص347-350 فقد ذكر أقوال العلماء في المسألة.
 (4) صحيح البخاري، ج9، ص198 (كتاب التوحيد. باب: قرابة الناجر والفسق).
 (5) سنن النسائي، ج9، ص120 (كتاب تحريم الدم. باب: من شمر سيفه).
 (6) ابن الجوزي: منقح عمر بن الخطاب، ص125.
 (7) الإلهام مالك: المدونة، ج4، ص105 (كتاب الشهادات. في شهادة الزور).
 (8) أبو عبيد: الأموال، ص66. ط. دار الفكر.
 (9) ابن رشد: البيان والتحصيل، ج16، ص298-299.

75- - أضاف إليه تعليق الرجل بمسمارين في يده في حائط، أما الحجاج فترك ذلك جميعه وقتل من تخلى عن مكانه بالشعر أو البعث⁽¹⁾.

واستمرت هذه العقوبة حتى كان الخليفة عمر بن عبد العزيز، فرأى أن يضع لها حداً عند أن بلغته أنباء، أن واليه على أذربيجان يعاقب بها، الذي نعتقد أنه لم يفهم سياسة الرفق التي قرر الخليفة السير عليها في المسلمين، فقد قال عمر بن خيران وسليمان بن داود:
 «عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبدة بن عبد الرحمن السلمي⁽²⁾ بأذربيجان.

«إنه بلغني أنك تحلق الرأس واللحية وأنه بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ﷻ جعل هذا الشعر نسكاً⁽³⁾ وسيجعله الظالمون نكالا»⁽⁴⁾.

فياي⁽⁵⁾ والمثلة جزُ الرأس واللحية، فإن رسول الله ﷺ⁽⁶⁾ نهى عن المثلة»⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

-515-

⁽¹⁾ - تاريخ ابن خلدون، م 3، ص 41-42.

⁽²⁾ - عيينة بن عبد الرحمن السلمي: ولا تمهتاهم بن عبد الملك على البريقة سنة 110هـ وعزل عنها سنة 114هـ كلن من مصعب تميمية.

عن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 216-217.

- حسين مؤنس: فجر الأندلس، ص 143، 153-154، 161.

⁽³⁾ - نسك: مفردة نسكة، وهي العبادة والطاعة، وكل ما يتقرب به إلى الله تعالى. لسان العرب، م 10، ص 498-499، مادة (نسك) ويشير إرفونه تعالى: (وَلَا تَحْقِرُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ تَهْنِئَتِي مَجَلَةً). سورة البقرة، الآية: 196.

إرفونه تعالى (لَنُذَكِّرَنَّ الْعُرَاةَ إِنْ خَآءَ اللَّهُ أَمِينٌ مُّغْلَبِينَ رُؤُوسُهُمْ وَمُفْسَرِينَ)، سورة الفتح، الآية: 27.

⁽⁴⁾ - أخرج ابن أبي شيبة هذا الحديث باختلاف عن طلوع من بانقطاع قال: قال رسول الله ﷺ من مثل والشعر فليس مناه للمصنف، ج 10، ص 40 (كتاب المستودع، من كره حلق الرأس في العقوبة) وما يقاربه عند ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 16، ص 298-299، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: (جعل الله حلق الرأس سنة ونسكاً فجعلتموه نكالا. وزنتموه في العقوبة).

⁽⁵⁾ - الأزيق: المصنف، ج 9، ص 233 (كتاب العقول باب: الشراب في رمضان وحلق الرأس). والحقيقة التي تحذر الإشارة إليها أنه كلما نزل عمر حديثاً عن النبي أو أشار إليه إلا جاء في سنته ﷺ ما يصنفه من قريب أو بعيد، وتؤكد الأحاديث التي وردت عنه في هذا البحث

⁽⁶⁾ - تاريخ درياء: طهريك.

⁽⁷⁾ - الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن بريدة وهو حديث طويل يتعلق بأداب القتال، ج 5، ص 139-140 (كتاب الجهاد. باب: تأمير الإمام الأمراء على البعث).

رائد بن زكريا في مسنده بئله، ج 4، ص 138-139 (كتاب السير. باب: ما جاء في وصيته ﷺ في القتال)، واستلهمه الخليفة أبو بكر الصديق وعمر في وسلياهم لقادة جيوش، ثم عمر بن عبد العزيز أيضاً كما ستأتي الإشارة إليه في الرسائل من رقم: 733 إلى 735.

⁽⁸⁾ - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 53.

عبد الجبار الخولاني: تاريخ درياء، ص 85-86 نقلاً عن ماجدة فوسل: صر بن عبد العزيز وسيلته في رد المظالم، ص 128-129.

وقال الأوزاعي⁽¹⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل له:
«(2) إياكم والمثلة في العقوبة جزأ الرأس والحية»⁽³⁾.

لا شك أن هذا العامل عرف قدره، ووقف عند حده الذي خوله إياه الخليفة عمر الذي
من بالمرصاد لكل تجاوز يبذر من عماله نحو حتى أولئك الأفراد الذين تعدوا حدود الله.
إلا أن هذه العقوبة عادت من جديد بعد وفاته في مبالغة لا مبرر لها⁽⁴⁾.

4- إقامته للحدود:

1- إقامته لحد الرعدة:

وحالته في قوم نصاري أسلموا ثم ارتدوا

-516-

لا شك أن الإسلام أعطى لأهل الكتاب، وبقية الملل الأخرى حرية التدين بدينهم الذي
كانوا عليه بعد أن يُعرض عليهم الإسلام وتبين لهم محاسنه، فإن أسلموا طبقت عليهم أحكام
الإسلام بعد أن يؤدوا فرائضه ويلتزموا بقواعده.

إلا أنه يترتب عن يردن ويرجع إلى الكفر عقاب شديد حاسم، وهو قتله حدا عما فعل
بعد أن يدعى إلى التوبة من جديد ويرغب في الإسلام، ويبين له سوء ما قام به، ونفذ ذلك

⁽¹⁾ عن ابن قتيبة: «... عن الأوزاعي أن عمر بن عبد العزيز قال...».

وما ثبت من تقديم الرسالة السابقة وما نكره ابن سعد لأن هذه الرواية هي جزء من الرواية السابقة.

عن ابن أبي شيبة: «... عن الأوزاعي، عن روح ابن يزيد، عن بشر، عن أبيه، عن عمر بن عبد العزيز قال:...».

عن ابن سعد: «... عن الأوزاعي، عن رجل، عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب...».

⁽²⁾ عن ابن أبي شيبة: «إياي وحقن الراس والحية».

عن ابن سعد: «إياي والمثلة جزأ الرأس والحية».

⁽³⁾ عن ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج 1، ص 73.

عن ابن سعد: م، ص 280.

عن ابن أبي شيبة: المسند، ج 9، ص 40، (كتاب الحدود، من كره حلق الشعر في العقوبة). وأشار إلى قول ابن عباس الأئمة الذكر.

⁽⁴⁾ عن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 83.

وكعب: أخبار القضاة، ج 1، ص 300.

ونظر: القرظي: الجامع، ج 2، ص 378 وما بعدها.

عن كفاية: المصنف، ج 1، ص 73-74.

في عهد رسول الله ﷺ، ومن بعده الخلفاء الراشدين، بالخصوص أبو بكر الصديق رضي الله عنه في مرتدين⁽¹⁾.

ولم يخالف أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هديهم في ذلك، فعن عبد الله بن عمر بن الخطاب: كتب عمر بن عبد العزيز في قوم نصارى ارتدوا فكتب: «استبئوهم، فإن تابوا، وإلا فافقتوهم»⁽²⁾.

ردده علي ميمون بأمره بأخذ الجزية من قوم ارتدوا

-517-

رسالة ميمون: وقال معمر: «أخبرني قوم من أهل الجزيرة: أن قوما أسلموا ثم لم يكتفوا إلا قليلا حتى ارتدوا».

فكتب فيهم ميمون بن مهران إلى عمر بن عبد العزيز: «

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إن رد عليهم الجزية ودعهم»⁽³⁾.

ردده علي حميد الحميد بأمره بخراب الجزية علي مرتد

-518-

رسالة عبد الحميد: قال يونس: «أن مرتدا ارتد بالكوفة في أيام عمر بن عبد العزيز، شارك عامله عبد الحميد الناس، فقالوا: أقتله، فكتب إلى عمر فيه».

رد عمر عليه: «فكتب إليه:

أن اضرب عليه الجزية، ثم خل عنه»⁽⁴⁾.

ردده علي عروة بأمره بقتل مرتدا إن عرض أحفاد الإسلام

-519-

رسالة عروة: وقال سماك بن الفضل: «أن عروة⁽⁵⁾ كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل أسلم ثم ارتد؟».

⁽¹⁾ المسحوق لسبخاري، ج 8، ص 202 (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة) أول الكتاب، صحيح مسلم، ج 5، ص 101-103 (كتاب قسامة والمغارين. باب: حكم المحاربين والمتردين)، الشوكاني: نيل الأوطار، ج 8، ص 2 وما بعدها (كتاب الحدود. أبواب أحكام الردة والإسلام)، ابن قدامة المغني، ج 10، ص 74 وما بعدها.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 270 (كتاب الجهاد. في الرجل يسلم ثم يرتد ما يصنع به).

⁽³⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 171 (كتاب القسامة. باب: في الكفر بعد الإيمان).

ابن حزم: المحلى، ج 12، ص 34 (كتاب الحدود. مسألة رقم: 2174) ط. دار الكتب العلمية. ونقله عن عبد الرزاق.

⁽⁴⁾ إمامنا: أنساب الأشراف، ج 8، ص 189.

⁽⁵⁾ ابن حزم: محله

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أن سنه⁽¹⁾ عن شرائع الإسلام، فإن كان قد عرفها فأعرض عليه الإسلام، فإن أبي ضرب عنقه، وإن كان لم يعرفها فغلط [عليه]⁽²⁾ الجزية ودعه»⁽³⁾.

هذا الذي ذكر هنا وفي الرسائل السابقتين، لعل له ما يبرره، إذ يمكن أن يكون الرجلان قد أسلما تحت التهديد، ولذلك أمر بالذي أمر في شأنهما، وإلا فإنه مخالف لما جاء عنه في قول له: أن المرتد يستتاب ثلاثاً، فإن رجع قبل منه، وإلا قتل⁽⁴⁾. وهذا يتوافق مع ما كان معمولاً به في العهد النبوي والراشدي مع المرتدين.

أما ما ذكره الماجشون بن أبي سلمة عنه: بأن المرتد يقتل ولا يستتاب⁽⁵⁾، ففيه نظر ومخالف لقوله المتقدم، ولما جاء عنه في الرسالة الأولى في هذه المسألة، وكذا الرسالة ثالثة.

ردّه علي عامل اليمن يبين له الحكم الخاص في اليهودي الذي ارتد

-520-

رسالة العامل: فقد قال عبد الرحمن بن ثابت⁽⁶⁾ بن ثوبان فيما يرويه عن والده قال: «كنت⁽⁷⁾ عاملاً لعمر بن عبد العزيز، فكتبت إليه: أن رجلاً كان يهودياً فأسلم، ثم تهود ورجع عن الإسلام»

⁽¹⁾ -عنه: أن سنه»

⁽²⁾ -ثبت من المعلى، وفي المصدر ناقصة.

⁽³⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 171. لكتاب والباب السابقين.

⁽⁴⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج 12، ص 33-34. (كتاب الحدود. مسألة رقم: 2174). ط. دار لكتاب العلمية. ونقته من المصنف.

⁽⁵⁾ -عبد الرزاق: المصنف، ج 12، ص 247 (كتاب الجهاد. في الرجل يمسلم، ثم يرتد ما يفعل به؟)

⁽⁶⁾ -عبد الرزاق: الجامع لأحكام القرآن، ج 3، ص 47.

⁽⁷⁾ -ثبت بن ثوبان العنسي النمشقي: كان ثقة لا بأس به، كان من المقربين إلى الخليفة عمر.

عبد الرزاق: تهذيب الكمال، ج 4، ص 349-351.

عبد الرزاق: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 367.

لما أتته عبد الرحمن فكان قد رآها أعلم الناس بقول عجلان.

عبد الرزاق: سير أعلام النبلاء، ج 7، ص 313-314.

عبد الرزاق: المصدر السابق، ج 17، ص 12-18.

عبد الرزاق: فضل الاعتزال، ص 103.

⁽⁸⁾ -لم نجد في المصادر التي رجعت إليها أي نكر أو إشارة إلى طبيعة هذه الولاية، ولعله وقع تصحيف فيما نكر في كلمة (كنت) التي هي أصلها كتب، كما هي في الرواية التالية، وكذا الكلمة الثانية كتبت أصلها كتب، وما جاء في تعليقه يدل دلالة أكيدة على أنه لم يكن حاملاً له لأن حديثه يدور على أصل غيره، والرسالة التالية توضح ذلك.

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أن ادعه إلى الإسلام، فإن أسلم فخل سبيله، وإن أبي فادع بالخشبة فاضجعه عليها ثم ادعه، فإن أبي فأوثقه وضع الحربة على قلبه، ثم ادعه، فإن رجع فخل سبيله، وإن أبي فقتله.

قال: ففعل ذلك به حتى وضع الحربة على قلبه، فأسلم، فخلى سبيله»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1520-

رسالة العامل: أما الوليد بن جُميع فقال «كتب عامر⁽²⁾ لعمر بن عبد العزيز من اليمن:

«أن رجلاً كان يهودياً فأسلم، ثم تهود، فرجع عن الإسلام».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

أن ادعه إلى الإسلام، فإن أسلم فخل سبيله، وإن أبي فادعه بالحسنة⁽³⁾، ثم ادعه، فإن أبي فاضمه عليها، فإن أبي فأوثقه، ثم ضع الخشبة⁽⁴⁾ على قلبه ثم ادعه، فإن رجع فخل سبيله، وإن أبي فاقتله.

فلما جاء الكتاب، فعل به ذلك، حتى وضع الحربة على قلبه، ثم دعاه فأسلم فخلى سبيله»⁽⁵⁾.

وهذا الذي استشير فيه من قبل هذا العامل وما سيأتي التزام منهم بما كتب به إليهم أن لا يقتلوا أحداً إلا بإذنه وكانوا بعد ذلك يطلعونه على ملابسات القضية، كالذي اقترحه على الوليد بن عبد الملك⁽⁶⁾.

(1) أبو يوسف: الخراج، ص 182.

(2) كما وردت بلاء في آخر الكلمة ولعل الكلمة 'عامل' بلام صحفت إن لم يكن خطأ مطبعي.

لما لعل الذي كتب بذلك -لعل الأرجح- أنه عروة بن محمد.

(3) كما وردت وما بعدها ينفقها ولعلها: فادع بالخشبة» كما في الرواية السابقة فسحفت الكلمة.

(4) كما وردت ولعل مسحتها «ثم وضع الحربة» ويؤيد ما ذكرناه ما جاء في نهاية الرواية حتى وضع الحربة».

(5) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 274 الكتاب والباب السابقين.

(6) انظر موافقه من رسالة الوليد تجاه الخوارج. في الفصل الثالث من الباب الأول

ونظر أيضاً رسالة رقم: 86-88 والتعليق عليها.

رحمة علي أم ولد إرتدت بأمر ببيعها

-521-

ما كتب به إليه:

وإن يحيى بن سعيد: «عن أم ولد إرتدت عن الإسلام، فكتب في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر: «فكتب عمر:

(1) أن يبعوها بأرض ليس بها أحد من أهل دينها» (2).

رواية أخرى لما سبق

-521أ-

أما أيوب فقال: كتب عمر بن عبد العزيز في أم ولد تنصرت:

«أن تباع في أرض ذات مولد عليها» (3)، ولا تباع من أهل دينها» (4).

ولم يشر لمن كتب بذلك.

إلا أن يحيى بن سعيد أشار إلى أن عمر باعها بدومة الجندل من غير دين أهلها (5).

لعل هذا الإجراء منه نحوها عقاب منه لها على تلاعبها بالدين.

2- إقامته لحد السرقة :

أ- من قطع يده في السرقة؟

رسالته إلى محمد بن عبد العزيز في السارق يوجد معه الخبز، المصروف

-522-

أوجب القطع في السرقة بالكتاب والسنة والإجماع صيانة لأموال الناس من عدوان

المتعدين، فصلت كتب الفقه شروط إقامة هذا الحد على السارق، بعد إثبات السرقة (6).

(1) ابن قدامة: «بيعها ببيها أحد من أهل دينها».

(2) ابن سعيد: ج2، ص65، (كتاب الطلاق. باب: ما جاء في أهله الأولاد) ط. دار للكتب العلمية، ابن قدامة: المغني، ج12، ص506.

(3) المحقق: في «من كلفه مؤنة» والنص مضطرب.

(4) عبد الرزاق: المصنف، ج10، ص176 (كتاب القملة. باب: كفر المرأة بعد إسلامها).

(5) المصدر نفسه، ج10، ص176.

(6) ابن قدامة: المغني، ج10، ص239 وما بعدها، الإمام مالك: المتونه، ج4، ص412 وما بعدها (كتاب السرقة)، الشوكاني: نيل

الإطرار، ج7، ص297 وما بعدها (كتاب قطع في السرقة).

وامتدّى أمير المؤمنين عمر في هذا بكتاب الله وسنة رسوله والخلفاء الراشدين من بعده، وفي هذا السبيل، قال ابن جريج⁽¹⁾:

«كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد العزيز بن عبد الله⁽²⁾ بكتاب قرأته:

⁽³⁾ «إن إذا وجد المتاع مع الرجل المتهم، فقال: ابتعته⁽⁴⁾ فلم [يقطعه] ⁽⁵⁾ فاستدده في

سجن وثاقا، ولا تخلّيه⁽⁶⁾ بكلام أحد حتى يأتي [فيه] ⁽⁷⁾ أمر الله.

قال: فذكرت ذلك لعطاء⁽⁸⁾ فأنكره»⁽⁹⁾.

لأن رأي عطاء في بداية هذه المراسلة كان كراي عمر في عدم قطعة إلا أنه يخالفه في حيسه، بل يقول بعدم معاقبته أيضا.

رسالة له في الغرض السابق

-523-

وقال البلاذري: كتب عمر:

«إنه لا قطع على المختلس، ولكنه لا يرثي له من طول حبس»⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ -موت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 201.

⁽²⁾ -موت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 94.

⁽³⁾ - ابن أبي شيبة، المحلى: نقصة.

⁽⁴⁾ - ابن أبي شيبة.

⁽⁵⁾ - ما ثبت من ابن أبي شيبة وعند عبد الرزاق (بتفده) نون إعجالنياء والنون والنال، ابن حزم: «لم يطمه» نقصة.

⁽⁶⁾ - ابن حزم: «ولا تخله بكتاب...» بالحاء.

ولاحظ مطق مصنف عبد الرزاق في الهامش: «في المرادية 'ولا تخله'، أو 'لا تحنه' بالهاء المهملة» وهو - في نظرنا - الصواب. يعني لا يك رثقه إلا بأمر من عمر.

⁽⁷⁾ - ما ثبت من ابن أبي شيبة والمحلى، وعند عبد الرزاق، نقصة وفي المحلى: «حتى يأتيه فيه أمر الله تعالى».

⁽⁸⁾ - عطاء بن أبي رباح مولى بني قهر: من مولدي لجند باليمن نزل مكة كان فيها عالما كثيرا بالحديث ومن أعلم الناس بمناسك الحج، توفي سنة 115هـ.

عين سعد: الطبقات، ج 5، ص 344-346.

⁽⁹⁾ - عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 217-218 (كتاب المسئلة، باب: التهمة).

عين أبي شيبة: المصنف، ج 10، ص 119 (كتاب الحدود، في القوم ينقب عليهم فمستغوثون...).

عين حزم: المحلى، ج 12، ص 24، (كتاب الحدود، مسألة رقم: 2172) ونقله من مصنف عبد الرزاق.

⁽¹⁰⁾ - الحساب الأشرف، ج 8، ص 166.

رسالته يأمر فيها بجمعه قطع المعين على السرقة

-524-

ما كتب به إليه: قال خصيف: «فقد قوتّم متاعا لهم من بيتهم، فرأوا نقبا في البيت، فخرجوا ينظرون، فإذا رجلان يسعيان، فأدركوا أحدهما معه متاعهم، وأفلتت الأخر. قال: فأتينا به.

نقال: لم أسرق شيئا، وإنما استأجرتني هذا الذي أفلتت ودفعت إلي هذا المتاع لأحمله له لأتري من أين جاء به؟ قال خصيف⁽¹⁾ فكتب به إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر: «فكتب:

«أن ينكل ويخلده السجن ولا يقطعه»⁽³⁾.

رد عمر على عدي بن أرطاة مثل الغرض السابق

-525-

رسالة عدي: «وعن عدي بن أرطاة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل نقب بيت قوم حتى دخل البيت فجمع متاعهم فأخذوه في البيت قد جمع المتاع».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

إنه لم ينقب البيت ويجمع المتاع لخير، فعاقبه عقوبة شديدة، ثم أحبسه، ولا تدع لنفرتيه»⁽⁴⁾.

كانه اعتبره مختلس كالقضية السابقة والقضايا اللاحقة الذي بين حكمها فيما يلي.

رسالته في السارق يصرح لا قطع عليه حتى يخرج بالمتاع من البيت

-526-

وقال حميد: أن عمر بن عبد العزيز كتب في سارق⁽⁵⁾:

⁽¹⁾ خصيف بن عبد الرحمن. ويقال ابن يزيد ويكنى أبا عون العزاني مولى عثمان بن عفان وقيل مولى معاوية بن أبي سفيان مكر ليزيد وبها توفي سنة 137، ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 2، ص 180، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 142-143.

⁽²⁾ ابن عبد البر: «أن ينكل ويسجن، ولا يقطع» وفي الصيغة نظر.

⁽³⁾ ابن أبي شبة: المصنف، ج 10، ص 119 (كتاب الحدود. في الرجل المتهم بوجد معه المتاع).

ابن عبد البر: الاستنكار، ج 24، ص 254 (كتاب الحدود. باب: مالا قطع له) وليس لروايته سند.

⁽⁴⁾ ابن حزم: المحلى، ج 12، ص 301. (كتاب السرقة مسألة رقم: 2267). ط. دار الكتب العلمية.

⁽⁵⁾ ابن عبد البر: في رواية بسنده عن موسى بن أبي الفرات ذكر ما سبق كتول له: «لا يقطع حتى يخرج بالمتاع من البيت».

«لا يقطع حتى يخرج بالمتاع من الدار، لعله تعرض له توبة قبل أن يخرج من دار»⁽¹⁾.

وهو قول عثمان بن عفان وابن عمر والإمام علي عليه السلام وآخرون من علماء التابعين سيد الزهري⁽²⁾ والظاهر أن أمير المؤمنين، كما يستنبط من النص، سئل عن ذلك، وإلا فما داعي إلى كتابته بما كتب؟

رسالته إلى عروة فيمن تقطع يده

-527-

وقال سماك بن الفضل: كتب ابن عبد العزيز إلى عروة باليمن: «الذي يؤخذ علانية اختلاساً⁽³⁾ لا يقطع فيه، إنما يقطع فيما يؤخذ من وراء غلق خفية، ليس فيه مخالفة ولا مجاهرة»⁽⁴⁾.
لا شك -في نظرنا- أن الخليفة عمر لم يكتب بالذي كتب إلا بعد أن كتب إليه عروة بتوضحه عن ذلك.

تلك هو الفرق بين المختلس الذي لا تقطع يده، والسارق الذي تقطع، إذا أخذ من مضمون وراء غلق، أو من حرز كما يعرفه الفقهاء، ويشترطونه فيمن تقطع يده إذا بلغ ثصاب في الشيء المسروق وهو ربع دينار فصاعداً⁽⁵⁾.

رد عمر على إياس بعلمه أنه لا قطع على المختلس

-528-

رسالة إياس إلى عمر: قال أيوب: «كتب إياس بن معاوية إلى عمر بن عبد العزيز في ثلاث قضايا منها: المختلس».

رد عمر عليها: «قال: فأقراني إياس الكتاب حين جاءه فإذا فيه:

⁽¹⁾ ابن عبد البر: الاستكراه، ج 24، ص 254، 255-256، الكتاب والباب للمسلمين.

⁽²⁾ المصدر السابق، ج 24، ص 252-253، 254.

⁽³⁾ المختلس والإختلاس: الأخذ في نهضة ومخالفة، أي الضف بسرعة وعلى غفلة.
من منظور: لسان العرب، م 6، ص 65، مادة: (خلس).

⁽⁴⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 209 (كتاب اللقطة. باب: الإختلاس).

⁽⁵⁾ طبريزي: لغة على المذاهب الأربعة، م 5، ص 169، 170، 181-183.

أن يعاقب المختلس، ويخلد الحبس السجن»⁽¹⁾.

والرسالة بهذه الصيغة تحتاج إلى مزيد تقويم، ليس في وسعنا تداركه.

إلا أننا نقول: هل حقا أن ما كتب به إياس في هذه الرسالة كان في الحادثة التالية مع

نستين الأخريتين اللتين لم نتوصل إلى معرفتهما؟

إذا كان كذلك، فما الفائدة إذن في مكتابة عدي الخليفة؟ ! ويمكن أن تكون حادثة حادثة

أخرى غير الحادثة التي كتب في شأنها إياس؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن أحد الطرفين كان

على علم بالحكم ولاستدل به في تغليب وجهة نظره، ولما احتاج إلى استشارة عمر في

مسألة، وهو ما لم يحدث منهما؟ مع الملاحظ أن عدي لم يكن له من أمر النظر في القضاء

شيء من ذلك سوى مسؤوليته الإدارية على إياس.

ومن ثم فإنه ترجح لدينا أن المشكلة واحدة كتب في شأنها الرجلين فأخرج إياس سؤاله

عن القضيتين الأخريتين مع هذه القضية. وكتب عدي هو الآخر يستوضح عن ذلك لما

عرضت عليه، باعتباره المسؤول الأول في البصرة، فكان رد الخليفة عليهما بالذي ذكر هنا

وفيما يلي من روايات.

ورده على إياس في الغرض السابق

-528-

رسالة إياس إلى عمر: فقد قال إياس: «كنت قاضيا لأهل البصرة في زمن عمر بن

عبد العزيز، فأتيت بجارية، كان على صدرها صبي في عنقه طوق، فجاء إنسان فأخذ الطوق

من عنق الصبي، ثم جنبه إليه، فصاحت الجارية، فأخذ، فكتبت فيه إلى عمر».

رد عمر: «فكتب عمر:

إن هذه عارية الظهر فعاقبه بقدر ننبه، ثم خل سبيله»⁽²⁾.

هذا هو الأليق بسيرة عمر كما هو مبين في التعليق بعد الروايتين المواليين.

⁽¹⁾المجد لفرزاق: المصنف، ج10، ص209 للكتاب والباب السابقين. ولعل للمسلمين اللتين كتب في شأنهما مع هذه المسألة هما:

مسألة مكتبة المجد وما اشترطه سيده عليه أن له سهمًا في ماله إذا مات.

والثانية هي: عدم جواز شهادة النساء في الطلاق. أنظر في ذلك الرسائل رقم: 481-481، ج، 482، 387.

⁽²⁾وكيف: أخبار القضاء، ج1، ص326.

رد عدي على عدي في المسألة العاربة

-529-

رسالة عدي: وقال قتادة: «أن غلاما اختلس طوقا فرأف إلى عدي بن أرطاة، فسأل
حسن عن ذلك، فقال: لا قطع عليه، وسأل عن ذلك إياس بن معاوية، فأمر بقطعه. فلما
كثا كتب في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر: «فكتب إليه:

(1) إن العرب كانت تدعوها عدوة⁽²⁾ الظهيرة لا قطع عليه، ولكن أوجع ظهره، وأطل
جسه⁽³⁾».

رواية أخرى لما سبق

-529-

رسالة عدي: وقال حميد «أن رجلا اختلس طوقا من عنق جارية، فارتفعوا إلى عدي
بن أرطاة، فسأل عدي الحسن.
فقال: لا تقطعه.

وقال إياس بن معاوية بن قررة: إقطعه.

فكتب عدي بذلك إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر عليه: «فكتب عمر:

أن العرب كانت تسمى هذا: العادي، فاجلده، واستودعه السجن»⁽⁴⁾.

تلك هي الروايات المتعلقة بهذه المسألة، وما كتب به الخليفة عمر بن عبد العزيز في
تلك كما في الروايتين الأخيرتين، وكذا في رده على إياس كما في الرواية التي مضت قبل

⁽¹⁾ الرواية لثانية لابن أبي شيبة: فقال: طيس عليه قطع. قال: وكانت العرب يسميها عدوة الظهيرة وينتهي نسه.

بن حزم: عنده أن الطوق كان من ذهب في عنق جارية، وكتب عمر: «إن ذلك عادي ظهر ليس عليه قطع فسقطه» وينتهي نسه.

⁽²⁾ عدوة الظهيرة: عدا يعدوا على الشيء، إذا اختلسه، والظهيرة والظهر، ما ظهر من الأشياء.

بن منظور: لسان العرب، م 15، ص 33، مادة: (عدا).

⁽³⁾ طيس على شيء: المصنف، ج 10، الرواية الأولى والثانية: ص 46 (كتاب الحدود. من كره حلق الرأس في العقوبة).

بن حزم: المطبوع، ج 12، ص 304 (كتاب المارقة. مسألة رقم: 2267) طدار الكتب العلمية. والرواية عن عدي.

⁽⁴⁾ الجاندري: أصاب الأثراف، ج 8، ص 158.

أخبرتين يأمر كل من عدي وإياس بمعاقبة المختلس وإطالة سجنه، وهذا يخالف ما سبق وأن كتب به إلى ولاته بأن يعاقبوا الناس على قدر ذنوبهم في غير عنوان أو تقصير، وليس من سياسة العدل والرفق والإحسان التي سار بها في المسلمين في شيء، ويخالف أيضا ما كتب به إلى ولاته أن يقيموا الحدود على من وجبت عليه ممن هم في السجون وإطلاق راحيم⁽¹⁾، ويخالف أيضا ما كتب به الخليفة عمر بن عبد الخطاب رضي الله عنه إلى عمار بن ياسر رضي الله عنهما - في مثل هذه الحادثة بمعاقبة الرجل ولا يقطعه، ويترك سبيله⁽²⁾ وكذا ما بلغه الإمام علي رضي الله عنه في مثل هذه المسألة⁽³⁾.

ومما سبق فإن الحكم الذي كتب به إلى إياس، كما في الرواية الثانية هو الذي نرجحه، غير من العدل أن يعاقبه تعزيرا، ثم يسجنه.

أما لماذا لم يقطع المختلس؟ الحقيقة أن السنة النبوية هي التي نهت عن ذلك، فعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع»⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي يقول به المالكية والحنفية والشافعية، عدا الحنابلة الذين أوجبوا القطع⁽⁵⁾ عليه.

رد عمر على سوادة في أمره استعارته حلها له جحدته.

-530-

رسالة سوادة إلى عمر: «وعن سوادة بن زياد⁽⁶⁾ قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في امرأة استعارت حلبي العرس فهدى⁽⁷⁾ الحلبي».

رد عمر: «فكتبت عمر بن عبد العزيز: لا ضمان عليها، إلا أن تكون نفته⁽⁸⁾ غائلة»⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ انظر في ذلك الرسالة رقم: 620.

⁽²⁾ ابن هرم: السطلي، ج 12، ص 303-304. (كتاب السرقة. مسألة رقم: 2667).

⁽³⁾ علي بن إسحق الهندي: كنز العمال، ج 5، ص 543 (كتاب الحدود. في أنواع الحدود - حد السرقة -).

⁽⁴⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 208؛ للكتب والباب السابقين بن أبي شيبة: المصنف، ج 10، ص 46 الكتاب والباب السابقين.

⁽⁵⁾ سنن الترمذي، ج 4، ص 42 (كتاب الحدود. باب: ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب).

⁽⁶⁾ سنن السنائي، ج 8، ص 89 (كتاب قطع المارق. باب ما لا قطع فيه).

⁽⁷⁾ الحزوري: نفته على المذاهب الأربعة، م 5، ص 183.

⁽⁸⁾ سوادة بن زياد: لم أجده بهذا الاسم.

⁽⁹⁾ غنى الشري: أي ضاع ولم يعثر عليه، ابن منظور: لسان العرب، م 15، ص 353. ملحة: (مدي).

⁽¹⁰⁾ كذا جاءت (نفته) ولعلها صحفت، أصوبها يمكن أن يكون كفته أي جحدته غائلة والغائلة: أي لذمته وأملكته، وتعني أيضا: المال

لسروق الغنيم، ابن منظور: لسان العرب، م 11، ص 509، مادة: (عول).

⁽¹¹⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 141 (كتاب البيوع والأفضية. في العارية من كان لا يضمها ومن كان يفعل).

وكان النبي ﷺ قد قطع يد المرأة المخزومية التي كانت تستعير الحلبي ثم تجرده⁽¹⁾.
به - حكم مروان الحنان الموتى .

رحم عمر على يحيى بن يحيى في النباش

-531-

تعود ظاهرة نبش القبور وأخذ أكفانهم، إضافة إلى ما يذفن معهم من متاع إلى زمن
تم عند العرب وغير العرب، حتى جاء الإسلام وهي تمارس، ففي عهد عمر بن الخطاب
يُبلغ أن قوماً باليمن فعلوا ذلك، فأمر بان تقطع أيديهم، وأهدر دم رجل قتله رجل كان قد
وجده يسرق أكفان ميتة في المدينة⁽²⁾.

ولم تقطع هذه العادة السيئة رغم هذا القصاص الذي وضع لمواجهة في المدينة أيضاً،
وفي ولاية مروان بن الحكم عليها، عاقب رجالاً عقوبة شديدة، وشهر بهم ولم يقطعهم⁽³⁾.
وكانت أيضاً سائدة في العراق، حتى أن زياد بن أبيه عندما تولى على البصرة سنة 45
مهد في خطبته من كان يفعل ذلك بأشد العقاب، قال: «من نبش قبراً دفناه فيه حياً»⁽⁴⁾.
وبذا ذلك بالفعل في حقهم، كما كان ينزع أضلاع اللصوص الآخرين⁽⁵⁾. فانت هذه

الإجراءات أكلها - رغم تطرفها - لفترة، ولكنها عادت لما ضعفت سلطة الدولة.
وتولى الخلافة عمر بن عبد العزيز والأموات يجردون من أكفانهم في حوادث تقع هنا
و هناك، فاتبع في النباشين نهج جده فيهم.
رسالة يحيى إلى عمر: من ذلك أن يحيى بن يحيى والي الموصل أخبر محمد بن راشد
ثلاثاً: «كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في النباش».

⁽¹⁾ سنن نسائي، ج 8، ص 72-75. الكتاب الملقوق. (نكر اختلاف ألفاظ النقلين لخبر الزهري في المخزومية التي سرقها).

⁽²⁾ سنن أبي داود، ج 2، ص 226-227 (كتاب الحدود. باب: في القطع في العارية إذا جردت).

⁽³⁾ وتظر: الشوكاني: نيل الأوطار، ج 7، ص 305-307. (كتاب القطع في السرقة. باب: ما جاء في المختلس والمنتهب والختان وجاهد

لذرية)

⁽⁴⁾ عبد الرزاق، المصنف، ج 10، ص 213، 214، 215 (كتاب اللقطة. باب المختلي، وهو النباش).

⁽⁵⁾ طمس نفسه، الصفحات نفسها، طي السقي الهندي: كنز العمال، ج 5، ص 542 (كتاب الحدود - في أنواع الحدود - حد السرقة).

⁽⁶⁾ تاملت البيان والتبيين، ج 2، ص 30. مل. دار الكتب العلمية.

⁽⁷⁾ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 3، ص 223.

⁽⁸⁾ طهيلي: المسلسل والمسار، ص 474.

⁽⁹⁾ طهيلي: أسبل الأثراف، ج 5، ص 207، 244.

رد عمر: «فكتب إلي:

أنه سارق»⁽¹⁾.

أي ينفذ فيه حد السرقة بقطع يده.

رده على أيوب بن أبي حمزة نباش القبور

-532-

رسالة أيوب إلى عمر: وكانت هذه الظاهرة منتشرة في مصر أيضا فقد قال حرثمة بن عمران التجيبي: «كتب أيوب بن شرحبيل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن نباش القبور». رد عمر: «فكتب إليه عمر:

نعمرى! لبحسب سارق الأموات أن يعاقب بما يعاقب به سارق الأحياء»⁽²⁾.

طبعاً إذا بلغ النصاب، وثبتت التهمة عليه، وهو الأمر الذي يشترطه العلماء إضافة إلى شروط أخرى.

وكرر ذلك في أقوال له إذ جاء عنه قوله: «سواء من سرق أحيانا وأمواتنا»، أي في إقامة الحد عليه.

إلا أنه من المرجح أن تنفيذ حد القطع في هؤلاء اللصوص لم يردعهم، فبقيت هذه العادة الخبيثة السيئة منتشرة إذ حدث في عهد مروان بن محمد أن نبش رجلاً قبر ابنة خليف بن عبد الرحمن⁽³⁾ فأخذ إلى مروان دون أن يعلم خصيف بما جرى، فسأله مروان عن الحد الذي يقام عليه؟ فقال له: «النباش كالسارق تقطع يده، وقد فعل ذلك عمر بن عبد العزيز.

فقال مروان: أنا أخالفه» فأمر أن يصلب على قبرها⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - عبد الرزاق، المصنف، ج 10، ص 214 (كتاب القطة. باب: المختفي وهو النباش).

⁽²⁾ - أبيهني: السنن، ج 8، ص 269 (كتاب السرقة. باب: النباش يقطع إذا أخرج الكفن من جميع القبور).

⁽³⁾ - حضرت ترجمة عند إيرادنا للرسالة رقم: 524.

⁽⁴⁾ - ابن صلكو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 143.

ونظر المزيد من المعلومات:

- الإمام مالك: لموطأ، ص 604 (كتاب الحدود. جامع القطع).

- ابن قدامة: المغني، ج 10، ص 280-281.

- طبريزي: لفته على المذاهب الأربعة، ج 5، ص 176-177.

رحمة علي زريق في عبد أبق سرق بأمره بقطع يده

-533-

رسالة زريق إلى عمر: أخبر زريق بن حكيم الإمام مالك: «أنه أخذ عبد أبقاً⁽¹⁾ قد سرق⁽²⁾، قال: فأشكل علي أمره، قال: فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن ذلك وهو نوثي يومئذ».

قال: فأخبرته أنني كنت أسمع أن العبد الأبق إذا سرق وهو أبق لم تقطع يده».

رد عمر: «قال: فكتب إلي⁽³⁾ عمر بن عبد العزيز نقيض كتابي يقول:

كتبت إلي أنك كنت تسمع أن العبد الأبق إذا سرق لم تقطع يده، وأن الله -تبارك وتعالى- يقول في كتابه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَفَرُوا تَعَالَى مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ تَزَبُّرٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁴⁾. فإذا بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا فاقطع يده»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-533-

رسالة زريق إلى عمر: أما عبد الرزاق فنذكر رواية أخرى تخالف في بعض ألفاظها ما سبق. «فعن أيوب عن رزيق صاحب أيلة، أنه كتب، قال: وكنت أسمع أن الأبق لا يقطع». رد عمر: «قال: فكتب إلى عمر: أن الله يقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁶⁾ فإذا سرق سرقه تبلغ ربع دينار وقامت عليه بينة عادلة فاقطعه»⁽⁷⁾.

هذا الذي أشار إليه رزيق في سؤاله هو ما كان يراه بعض الصحابة منهم: عثمان بن عفان وابن عباس، وسعيد بن العاص، ومروان بن الحكم وغيرهم. أما الجمهور كما يقول

⁽¹⁾ عبد أبق: هو الهارب من سيده. لسان العرب، م 10، ص 3، مادة: (أبق).

⁽²⁾ سرق: يعني كنت أسمع أن العبد الأبق إذا سرق لم...».

⁽³⁾ أبعده: فكتب عمر: إن الله يقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾ (إلى... والله عزيز حكيم) فإذا بلغت...».

⁽⁴⁾ سورة المائدة، الآية: 38.

⁽⁵⁾ الإمام مالك: الموطأ، ص 599-600 (كتاب الحدود، جمع لقطع)، ابن عبد البر: الإستنكار، ج 24، ص 170. الكتاب والباب

للمكسورين لسي الموطأ، نجاحي: المنتقى، ج 7، ص 162. الكتاب والباب المذكورين في الموطأ، البيهقي: السنن، ج 8، ص 268 (كتاب لسرقه، باب: ما جاء في العبد الأبق إذا سرق).

⁽⁶⁾ سورة المائدة، الآية: 38.

⁽⁷⁾ المصنف، ج 10، ص 241 (كتاب القطة، باب: سرقه العبد الأبق).

صاحب المغنسي فيرون القطع إذا بلغ نصاب ما سرق ربع دينار⁽¹⁾، كما جاء في حديث رسول الله ﷺ المشار إلى بعضه في الرسالة⁽²⁾.

أما ما أشار إليه الزهري من أن الخليفة عمر سأله عن ذلك فرد عليه بأنه لم يسمع فيه شيء، فأخبره عمر بما كان يراه عثمان ومروان بأنه لا قطع عليه، ثم مخالفة يزيد بن عبد نملك من بعده له، لما أخبره الزهري، كما ذكر عمر عن عثمان ومروان في ذلك فلم يأخذ بهن وأمر بقطع يد السارق⁽³⁾، فنرى أن هذا كان منه في أول أمره، إلا أنه تخلى عنه لما رأى الصواب في غيره.

تعليقته في حصم اليد بالذهب إذا قطعت

-534-

وقال الزمخشري: أن عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- كتب في اليد:
«إذا قطعت أن تحسم بالذهب فإنه لا يقيح»⁽⁴⁾.

وبذلك يكون أمير المؤمنين قد أقام حد السرقة وفق ما بينته الشريعة، وكان ينزل كل حائشة وفق ظروفها و نواحيها من ذلك أنه أتى إليه بسارق فشكا إليه الحاجة، فعفى عنه وأعطاه نحو عشرة داهم⁽⁵⁾.

3- إقامة لعدي، اللذنه والزنا :

رحم علي عبد الحميد في تقاضيه مصله ونسراي

-535-

رسالة عبد الحميد: قال طارق بن عبد الرحمن ومطرف بن طريف:

⁽¹⁾ ابن قدامة، ج 10، ص 274-275.

⁽²⁾ قرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج 6، ص 167-168.

⁽³⁾ صحيح البخاري، ج 8، ص 199 (كتاب الحدود. باب: قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

⁽⁴⁾ صحيح مسلم، ج 5، ص 112 (كتاب الحدود. حد السرقة ونصابها)، وانظر: الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، ج 5، ص 156 وما بعدها.

⁽⁵⁾ ابن عبد البر: الاستنكار، ج 24، ص 172-173، 174 (كتاب الحدود. باب: ما جاء في قطع الأبق والسارق).

⁽⁶⁾ التتليق في غريب الحديث، ج 3، ص 275.

⁽⁷⁾ توحيد: البصائر والفتاوى، ج 2، ص 772 ولا سند لروايته.

⁽⁸⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 97.

«أكنا عند الشعبي⁽²⁾، فرفع إليه رجلان، مسلم ونصراني قثف كل واحد منهما صاحبه، فضرب النصراني للمسلم ثمانين، وقال للنصراني: ما فيك أعظم من قنفة هذا فتركه. فرفع ذلك إلى عبد الحميد، فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز ينكر ما صنع الشعبي». رد عمر: «فكتب يحسن صنيع الشعبي»⁽³⁾. ولم يرو نص الرسالة.

ورده علي زريق بن رجل قنفته ابنة

-536-

رسالة زريق: روى الإمام مالك عن زريق بن حكيم⁽⁴⁾ «أن رجلاً يقال له مصباح⁽⁵⁾ استعان ابناً له فكأنه استبطأه، فلما جاءه قال له: يا زاني. قال زريق: فاستعداني عليه، فلما أردت أن أجده. قال ابنة: والله لئن جلدته لأبوعن⁽⁶⁾ على نفسي بالزنا. فلما قال ذلك، أشكل علي أمره؛ فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز -وهو الوالي يومئذ-⁽⁷⁾ أذكر له ذلك؟» رد عمر عليه: «فكتب إلي عمر: «أن أجز عفو»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ عبد الرزاق: الرواية الأولى والثانية، وابن أبي شيبة «عن عامر -أي الشعبي- قال: أتاني مسلم وجرمقاني -نسبة إلى مدينة بفارس- فافترى كل واحد منهما على صاحبه، فجلدت الجرملقاني وتركت للمسلم، فأتى عمر بن عبد العزيز، فذكر ذلك له، قال: أحسن». الشعبي عامر بن شراحيل: كثر فيها حديثاً، عالماً بالسنة، ولاء عمر على قضاء الكوفة، ثم استعفاء وأعياه سنة 100 هـ، وولى مكانه: تقسيم بن عبد الرحمن بن مسعود، توفي سنة 104، 105 هـ، ابن سعد: الطبقات، م6، ص171، وما بعدها، وكيع: أخبار القضاة، ج2، ص413.

⁽²⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج10، ص324 (كتاب أهل الكتابين -باب: هل يعد المسلم للنصراني-) وهي الرواية الثالثة، الرواية الأولى له: ج6، ص47 (كتاب البيوع، هل يسترق المسلم). الرواية الثانية، ج7، ص131، (كتاب الطلاق -باب: قثف الرجل النصرانية-) ابن أبي عمير: المصنف، ج9، ص500-501، (كتاب الحدود -في الذمي يقثف المسلم).

⁽³⁾ ابن حزم: «ابن الحكم»

⁽⁴⁾ لم نعثر له على ترجمة، ابن حزم: «افترى رجل يقال له... علي ابنة فقال له...»

⁽⁵⁾ عنده «أكرن».

⁽⁶⁾ أشك أن يكون قد كتب إليه بذلك عندما كان والياً على المدينة لخلو المصادر التالية التي ذكرت هذه المراسلة من الإشارة إلى ذلك، إضافة إلى ما توحي به ردود الخليفة بأنه كان ذلك بعد استخلافه، مع ما سبق وأن كتب إليه في العهد الأبوق عندما كان بجلده وهو والي على المدينة ثمانين في آخر عمله.

⁽⁷⁾ ابن حزم: «أن أجز عفو في نفسه...»

⁽⁸⁾ الإمام مالك: الموطأ، ص595-596 (كتاب الحدود -الحد في القذف والنفي والتعريض-)، إمامي السنن، ج7، ص146-147، فكتب والي المنكوبين في الموطأ، ابن حزم: المعلى، ج12، ص254 (كتاب الحدود -مسألة رقم: 2243).

ورحمه علي زريق في رجل قذفه ابنة

-536-

رسالة زريق إلى عمر: قال ابن عيينه: «أخبرني زريق قال⁽¹⁾: قذف رجل ابنة عندي
ورئت أن أحده فقال: إن أنت حدثت أبي اعترفت.

فلم أدر كيف أصنع! فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز.»

رد عمر: «فكتب:

⁽²⁾ أن حده إلا أن يعفو عنه»⁽³⁾.

ورحمه علي زريق في رجل قذفه ابنة

-536ب-

قال إسماعيل بن أمية: «أخبرني زريق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه⁽⁴⁾
في رجل قذف ابنة؟

أن أجله إلا أن يعفو ابنة عنه»⁽⁵⁾.

رد عمر علي زريق مرة ثانية

-537-

رسالة زريق إليه: «قال زريق: فظننت أنها للأب خاصة، فكتبت⁽⁶⁾ إلى عمر أراجعه:

⁽¹⁾ -عبد الرزاق: الرواية الأولى: «أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل اغتوى على ابنة فكتب...» ابن أبي شيبة: الرواية الأولى

فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل قذف ابنة. قال: ابنه: إن جلد أبي اعترفت، فكتب إليه عمر.»

الرواية الثانية: فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل قذف ابنة إن جلد أبي اعترفت فكتب إلى عمر.»

⁽²⁾ -عبد الرزاق: الرواية الأولى: «بحد الأب أو أن يعفو عنه ابنة» وينتهي.

في شعبة الرواية الأولى: «أجله إلا أن يعفو عنه» الثانية: «أن أجله...»

⁽³⁾ -عبد الرزاق: للمصنف، ج7، ص441 (كتاب الطلاق). باب: الأب يغتري على ابنة) وهي الرواية الثانية.

الرواية الأولى: ج9، ص441 وهي عن ابن جريح.

⁽⁴⁾ -عن أبي شيبة: للمصنف، ج9، ص504 (كتاب الحدود في الرجل يقذف ابنة ما عداه) والثانية ج10، ص111 (كتاب الحدود. في

الرجل يغتري عليه ما قالوا في غنوه؟).

⁽⁵⁾ -كذا ورد النص، ولا يكتب إليه إلا بعد أن عمله بالمسئلة كما هو واضح في الرواية السابقة.

⁽⁶⁾ -عن حزم: للمصنف، ج12، ص254 (كتاب الحدود، مسألة رقم: 2243).

⁽⁷⁾ -عبد الرزاق: فكتبت إليه أنها للناس عامة، وهي مضطربة، ولا حظ المحقق على ذلك في الهمش فقال: «كذا في 'ص' وللصواب

علي: فكتب إليه، فكتب أنها للناس عامة» فسقط من 'ص' فكتبت.»

ولو راجع ما جاء في المعنى الذي نقل نصه من مصنف عبد الرزاق لوجد ما سقط ولما وجد خطأ في تعويم ذلك من رليه

للناس عامة، أم للأب خاصة؟»

رد عمر: «فكتب إلي:

بل للناس عامة»⁽¹⁾.

رحمة علي زريق بنى الرجل يفتري عليه أو علي أبويه وقد نوهها

-538-

رسالة زريق إلى عمر: وروى الإمام مالك أيضا عن زريق أنه قال: «وكتبت إلى عمر بن عبد العزيز أيضا»⁽²⁾:

⁽³⁾ «أرايت رجلا افتري عليه، أو علي أبويه وقد هلكا، أو أحدهما؟»

رد عمر عليه: «قال: فكتب إلي عمر:

⁽⁴⁾ «إن عفا فأجز عفوهُ في نفسه، وإن افتري علي أبويه، وقد هلكا، أو أحدهما، فخذنه

بكتاب الله إلا أن يريد سترا.

قال يحيى: سمعت مالكا يقول: وذلك أن يكون الرجل المفتري عليه يخاف أن كشف ذلك

منه أن تقوم عليه بينة، فإن كان علي ما وصفت فعفا جز عفوهُ»⁽⁵⁾.

رحمة علي أبي بكر بأمره بجلد أبا العارضة

-539-

رسالة أبي بكر إلى عمر: قال عمران بن موسى: «أنه كان بين عيسى⁽⁶⁾ بن طلحة

⁽¹⁾ ابن حزم: المصدر السابق، ج 12، ص 254. (كتاب الحدود. مسألة رقم: 2243).

عبد الرزاق: المصنف، ج 7، ص 442 الكتاب والباب السابقين.

⁽²⁾ هذه الرسالة والرسالة الأولى في هذه المسألة سندهما واحد، فبنهاية الأولى عقب بما تكر في بداية ثمنس عليها نون فاصل بسند آخر.

أما طرح الميابة بين ما كتب به إلى الخليفة هنا، وما رد به عليه، وبين ما كتب به إليه في الابن الذي عفا والده، رغم ما يبدو في

نفس الرويتان أنهما تتعلقان بمشكلة واحدة ولذلك أفرناهما برقم مستقل، وإن كنت رواية ابن حزم لذي رواها عن الإمام مالك تبين في

مضمونها ما جاء في الموطأ كما هو واضح في الفروق بين الرويتين.

⁽³⁾ ابن حزم: فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز في الرجل يفتري عليه لبواه ليجوز عفو عنهما».

⁽⁴⁾ عنده: هذا له بكتاب الله - تعالى - إلا أن يريد سترا».

⁽⁵⁾ الموطأ: ص 596. الكتاب والباب السابقين.

الباهج: المنقلى، ج 7، ص 147.

ابن حزم: المنقلى، ج 12، ص 254. الكتاب ورقم المسألة السابقين.

ابن عبد البر: الاستنكار، ج 24، ص 121.

⁽⁶⁾ عيسى بن طلحة ابن عبيد الله: أمه لم عيسى بنت عياض بن نوال كان ثقة كثير الحديث. توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز.

ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 122.

عن عبيد وبين أبي الحارث⁽¹⁾ بن عبد الله بن السائب خصومة افتري فيها أبو الحارث عند
سبي بكر على عيسى، وكانت فريته عليه: «أن امرأة منهم جعلها أبوها إلى عيسى، مالها
بضعها، فأنحكها عمها عياض بن نوفل⁽²⁾ بن عبد الله بن نوفل. - وهي ابنة أخي عياض بن
بديل - فكلم عيسى عمر⁽³⁾. في ذلك فرد نكاحها.

ثم أن عيسى خطبها إلى نفسها، ففعلت، فذكر ذلك عيسى لعمر، فأرسل إليها ابن
مكتنر⁽⁴⁾ وآخر، فذكر ذلك لها، فسكتت، فنحكها عيسى.
فلما اختصم⁽⁵⁾ أبو الحارث وعيسى إلى أبي بكر. قال أبو الحارث: وهذا أنت تبوك⁽⁶⁾
امرأة رجل مسلم.

فكتب أبو بكر في ذلك إلى عمر - وهو خليفة - «.

رد عمر: فكتب

«أن اخذ أبا الحارث»⁽⁷⁾.

وحده في رجل من أهل صنعاء انتفى من أبيه

-540-

وقال وهب بن منبه: «كتب عمر بن عبد العزيز في رجل من أهل صنعاء كان انتفى
من ولده

أن يلحق به وأن يسجن حتى يكون هو مخرجه، وأن يذكر به في الأشهر»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ أبو الحارث بن عبد الله لم أعثر له على ترجمة.

⁽²⁾ عياض بن نوفل لم أجده.

⁽³⁾ عمر بن عبد العزيز. والمرجح أنه سافر إليه إلى الشام.

⁽⁴⁾ الحسن المكتنر: محمد بن المكتنر بن هدير من تيم بن مرة. كان رجلاً صالحاً تقياً عبداً فقياً، توفي سنة 130 هـ. البلاذري: أنساب

الأشراف، ج 10، ص 161-164.

⁽⁵⁾ ابن قتيبة المعارف، ص 461.

⁽⁶⁾ أي هذه الخصومة كلفه فيها.

⁽⁷⁾ تبوك: مفرد ما يترك وأصل التبوك يطلق على ضربات البهائم وخاصة الحمير، فرأى عمر أن ذلك قذفاً.

⁽⁸⁾ ابن منظور: لسان العرب، م 10، ص 404، مادة (بوك).

⁽⁹⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 7، ص 386-387 (كتاب الطلاق، باب: ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً).

⁽¹⁰⁾ الطبراني: تاريخ صنعاء، ص 448.

لعله يشير في كل شهر ليتوب مما صنع.

ولم يشر لمن كتب بذلك، ولعله إلى وهب بن منبه لأنه كان قاضي صنعاء على عهد عمر بن عبد العزيز.

رحمة علي بن عدي في رجل قذف أم ولد

-541-

وعن سعيد «أن عديا كتب إلى عمر بن عبد العزيز⁽¹⁾، فكتب:
أن أجلده الحد»⁽²⁾.

أي في الرجل يقذف أم الولد.

هذا وقد جاء عنه في أثر قبل الذي كتب به أنه نفذ ذلك فعلا، إن لم يكن لذلك علاقة بما كتب به إلى عدي، فعن سعيد عن أبي يزيد المدني «أن عمر بن عبد العزيز جلد رجلا قذف أم ولد رجل لم تعتق»⁽³⁾.

هذا ما جاء عن أمير المؤمنين في حد القذف الثابت بالكتاب والسنة وعمل الأنمة الراشدين بإقامته له، صيانة منه لأعراض الناس وحفاظا منه على كرامتهم وسمعتهم التي يكفلها لهم دينهم ويؤمنها لهم إمامهم.

رحمة علي بن إياس بأمره بإقامة الحد على أم ولد زنته

-542-

رسالة إياس إليه: وعن أيوب عن إياس «أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في أم لولد يعني يري»⁽⁴⁾.

رد عمر عليه: «قال: فأراني رجعة الكتاب حين جاءه، فكتب إليه:
ثم عليها الحد لا تردّها عليه، ولا تسترق»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ لم يشر المصدر بأي شيء كتب إليه، وإن كان رد الخليفة يوضح دواعي ما كتب به:

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 508 (كتاب الحدود. من قال يضرب قذف أم الولد)

⁽³⁾ المصدر نفسه، ج 9، الصفحة نفسها.

⁽⁴⁾ انظر في ذلك الرسالة رقم: 387-387. فقد جاءت عنه هناك إشارات هامة بأمر فيها بإحسان القذف.

⁽⁵⁾ لاحظ لمحقق في الهامش قال: هكذا في الأصل، ولعل الصواب: ترني.

⁽⁶⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 7، ص 214-215 (كتاب الطلاق. باب: بيع أهله الولد).

رسالته إلى محدي بني الغرض السابق

-543-

رسالة عدي إلى عمر: قال بكر بن عبد الله المزني: ⁽¹⁾ «كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز، يسأله عن أم الولد إذ زنت، وقد ولدت من سيدها، هل تباع؟». رد عمر: «قال ⁽²⁾:

لا تباع وإن بعت» ⁽³⁾.

هذا حكم أم الولد - الأمة - التي إذا أنجبت من سيدها أصبحت حرة، كما بينا ذلك عنه في القضاء ⁽⁴⁾ بتحررها بولدها من الرق حتى وإن زنت.

ردده علي الضحاك في أمر المرأة التي أتته بها صاحب البيت

-544-

رسالة الضحاك إلى عمر: قال ابن جريح: «صاحت جارية في بيت بدمشق فتغوثلت نأذا هي قد أفرغت الدم في البيت، وقد فر صاحب البيت، فكتب فيها الضحاك بن عبد الرحمن ⁽⁵⁾ إلى عمر بن عبد العزيز في خلافته». رد عمر عليه: «فكتب.

أن قد اتهم بنفسه، فعاقبه عقوبة مؤلّمة، ولا تبغ حدا، وأن اتفه» ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة: مكتبة عدي إلى عمر ناقصة، وعنده: «كتب عمر بن عبد العزيز في أم ولده».

⁽²⁾ كما جاءت، والثابت أنه كتب إليه. كما نكل عليه بقية الروايتين.

⁽³⁾ ابن أبي شيبة «هي حرة وإن بعت».

⁽⁴⁾ بلاتري: لمسا الأثراف، ج 8، ص 162.

⁽⁵⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 6، ص 440-441، (كتاب البيوع والأهضية. إذا فجرت - أي أم الأولاد - يرقها أم لا)

⁽⁶⁾ الحظر في ذلك الرسالة رقم: 489.

⁽⁷⁾ الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب - عرزب - الأشمري ولاء عمر دمشق. وكان من خير اللواة، كان ثقة توفي عمر وهو رل عليها.

⁽⁸⁾ ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 7، ص 6-7.

⁽⁹⁾ ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4، ص 446.

⁽¹⁰⁾ عبد الرزق: ج 7، ص 414 (كتاب الطلاق، باب: لا يبلغ بالحدود العقوبات).

4- إقامته لحد البغي والحرابة وفتح الطريق ،

منفوره إلى عماله يؤمده فيه أن السلطة لما وحدها حق إقامة الحدود والقصاص

-545-

أوجب حد البغي والحرابة بالكتاب والسنة والإجماع على الأفراد والجماعات الذين يخرجون في بلد إسلامي، فيهددون أمنه واستقراره بالسعي في الأرض بالفساد بسفك الدماء وبسك الأعراض، وأخذ الأموال، وحددت آية سورة المائدة الآتي ذكرها الأحكام التي يحق تحاكم أن ينفذها في حقهم على قدر ما أتوا من مفسد، وما تحققه من مصلحة، إذا ما تحققت عدة شروط بينتها كتب الفقه⁽¹⁾. إلا أنه ولما كان الكلام على هذه المسألة يندرج ضمنه الحديث عن الخوارج وغيرهم، رأينا أن يكون ذلك لاحقاً في باب آخر لما لخروجهم من علاقة بسياسة العنف التي مارسها معهم خلفاء بني أمية قبل استخلاف عمر، ولهم غاياتهم التي يسعون لتحقيقها، وكانت للخليفة عمر مواقف متميزة راشدية نحوهم، ومن ثم تميز الحكم فيهم عن غيرهم من قطاع الطرق من اللصوص والمجرمين، ولا يكون حديثنا إلا على هؤلاء من دلال عرض النصوص المتعلقة بذلك.

وفي هذا السبيل عرف المسلمون بتعليم من النبي ﷺ⁽²⁾ أن السلطة الشرعية هي التي يدخل لها تعقب البغاة والمجرمين ومحاكمتهم، أو العفو عنهم، وليس للأفراد أو الجماعة التي تعرضت لعذوانهم شيء من ذلك.

وفي هذا الإطار قال ابن جريح: أخبرني عبد العزيز بن عمر⁽³⁾ عن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن الخطاب:

⁽¹⁾ ابن قدامة: المغني، ج10، ص302 وما بعدها

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص147 وما بعدها.

الشوكلي: نيل الأوطار، ج7، ص338 وما بعدها (باب قتال الخوارج وأهل البغى).

⁽²⁾ أنظر مثلاً: ابن هشام: السيرة النبوية، م1، ص501-504.

⁽³⁾ عون الشریف قلم: نشأة الدولة الإسلامية، ص29-32، 283-287. فقد أشار دستور المدينة إلى هذه المسألة بصراحة في عدة

موضع منه بأنه ﷺ كان المرجع والموجه لسير الحياة في المدينة.

⁽⁴⁾ كما جاءت في المصنف والمحلّي، والظاهر عندي أن هناك نقصاً أو حذفاً لما جاء في روايات أخرى تالية كان قد كتب فيها بالذي كتب

في المتن والمنحرف هو: «إن في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن عمر بن الخطاب».

من غير المنقول أن يكتب في المقول والذيات بذلك ولا يفعل هنا كالذي فعله هناك تعليماً منه لأخوانه ولأمته. ولذلك جعلناها رسالة بأطرافها رسماً وكذا ما تلاها من قول له، أنظر في ذلك الرسائل رقم: 385، 386.

«والسلطان ولي من حارب الدين، و⁽¹⁾إن قتلوا أباه أو أخاه، فليس إلى طالب الدم من امر، من حارب الدين وسعى في الأرض فسادا شيء»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1545-

وأورد عبد الرزاق ما سبق على أنه قولاً منسوباً لسليمان بن موسى، إلا أنه يتوافق مع رواية ابن عمر الأنفة، وكذا مع بقية الروايات المختصرة التي أشارت إليها الرواية الآتية. ثم هذه منسوبة فيها هذا القول للخليفة عمر -إن صح أن عثمان بن سليمان هو ابن موسى-
فإن ابن جريح قال: «قال لي سليمان بن موسى:

ولي الدم يعفو -إن شاء- أو يأخذ العقل إذا اصطلحوا⁽⁴⁾، والسلطان ولي من حارب الدين، فإن قتل أخا امرئ أو أباه، فليس إلى طالب الدم من أمر من حارب الدين وسعى في الأرض فسادا شيء»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-545ب-

عن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر، عن عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب قال:

«ولا يمنع سلطان⁽⁶⁾ ولي الدم أن يعفو -إن شاء- أو يأخذ العقل إذا اصطلحوا [عليه]
⁽⁷⁾ولا يمنعه أن يقتل إن أبي إلا القتل، بعد أن يحق له القتل في العمد»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ ابن حزم: «ولين قتل».

⁽²⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 111-112 (كتاب العقول، باب: المحاربة).

⁽³⁾ ابن حزم: المحلى، ج 12، ص 288-289 (كتاب المحاربين، مسألة رقم: 2260).

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: منده: «أبو أسامة عن محمد بن عمر بن عبد العزيز قال: «ولمها محمد بن عمرو عن عمر» كما هو واضح على العديد من الروايات عنه عن عمر.

⁽⁵⁾ بداية نصه: «السلطان... لو أباه» وينتهي.

⁽⁶⁾ المصنف، ج 10، ص 111 لكتاب والباب المتضمنين.

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، 554 (كتاب الحدود، من قل الحدود إلى الإمام).

⁽⁸⁾ ابن حزم: «لا يمنع السلطان»

⁽⁹⁾ كما ثبت من ابن حزم وفي المصدر ناقصة.

⁽¹⁰⁾ عبد الرزاق، ج 10، ص 14 (كتاب العقول، باب العقول).

⁽¹¹⁾ ابن حزم: المحلى، ج 10، ص 244 (كتاب النمام، مسألة رقم: 2027) ونقله عن عبد الرزاق.

رواية أخرى لما سبق

-545ج-

أما ابن سعد فأورد هذا على أنه قول لعمر باختلاف عما سبق في بعض وجوهه ونظمه⁽¹⁾. فعن عثمان بن سليمان قال: سمعت عمر بن عبد العزيز -وهو خليفة- يقول: «⁽²⁾شيطان ليس لأهلها فيها جوار أمر، ولا لوال، إنما هما لله، يقوم بهما الوالي: -من قتل عدوانا وفسادا في الأرض. -ومن قتل غيلة»⁽³⁾.

ذلك هو قوله الذي هو قول جده، ولا يقول ذلك دون أن يأخذ طريقه إلى ميدان التطبيق كتبته إلى عماله ليتقيدوا بذلك. مستثيا من ذلك حوادث القتل الفردية، إذ يحق لولي القتل أن يأخذ الدية بعد أن يعفو. أما الجرائم العامة فلا يجوز لولي الدم العفو إذ مرد ذلك كله إلى السلطة صاحبة القرار الأخير في ذلك.

ورده علي حيان بن شريح بأمره بنهي اللصوص

-546-

رسالة حيان: وعن يزيد بن أبي حبيب وغيره عن حيان بن شريح «أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في اللصوص، ووصف لصوصيتهم وحبسهم في السجون. قال: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَمْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَأَحْيَا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُسَلَّبُوا أَوْ يُقْتَلَعُوا أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِطَائِهِمْ﴾ وترك ﴿أَوْ يُدْفَنُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾. رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

«أما بعد، فإني كتبت إلي تذكر قول الله -جل وعز- ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...إِلَى... مِنْ خِطَائِهِمْ﴾ وتركت قول الله ﴿أَوْ يُدْفَنُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فنبى أنت يا حيان ابن أم حيان! لا تحرك الأشياء عن مواضعها، أتجردت للقتل والصلب كأنك عبد بني عقيل⁽⁵⁾، من غير ما أشبهك به.

⁽¹⁾ أبو يوسف: حدثنا محمد بن عمر عن عمر بن عبد العزيز ومن طريقه جاءت رواية ابن سعد المثبتة أعلاه.

⁽²⁾ -عنه- «السلطان ولي من حرب الدين وإن قتل أخا ليرى لو أباه».

⁽³⁾ -الطيفي، 5، ص 259، أبو يوسف: الفخراج، ص 153.

⁽⁴⁾ -سورة المائدة، الآية: 33.

⁽⁵⁾ -لغة بنسب الصحاح أو يزيد بن أبي مسلم كما هو في الرواية لتفلية.

إذا أتاك كتابي هذا فانفهم إلى شغب⁽¹⁾»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1546-

رسالة حيان: وأورد الطبري رواية أخرى عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب «أن
عك⁽³⁾ كاتب حيان بن شريح أخبرهم أن حيان كتب إلى عمر بن عبد العزيز:
أن ناساً من القبط قامت عليهم البيعة، بأنهم حاربوا الله ورسوله، وسعوا في الأرض
سداً، وأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَمْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾
بنزاحتهم بلغ ﴿وَأَرْجَلُهُمْ مِنْ خِلَافِهِ﴾⁽⁴⁾.
وسكت عن النفي وكتب إليه:

فإن رأى أمير المؤمنين أن يمضي قضاء الله فيهم، فليكتب بذلك».

رد عمر عليه: «فلما قرأ عمر بن عبد العزيز كتابه قال: لقد اجتزأ⁽⁵⁾ حيان ثم كتب إليه:
إسه قد بلغني كتابك وفهمته، ولقد اجتزأت⁽⁶⁾ كأنما كتبت بكتاب يزيد بن أبي مسلم⁽⁷⁾
أزعم صاحب العراق من غير أن أشبهك بهما، فكتبت بأول الآية، ثم سكت عن آخرها
وإن الله يقول: ﴿أَوْ يُدْعُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾. فإن كانت قامت عليهم البيعة بما كتبت به، فاعقد
في أعناقهم حديدًا، ثم غيبتهم إلى شغب⁽⁸⁾ بدا»⁽⁹⁾.

ساجاء في هاتين الروايتين: الأولى في اللصوص والثانية في الأقباط، ثم رد الخليفة
عليه في روايتين يكاد مضمونهما أن يكون واحداً، وكذا في العقوبة التي كتب بها في حقيهم

⁽¹⁾ شغب: موضعان بين المدينة وأهله، وقيل: أنها خلف وادي القري.

بقرت: معجم البلدان، ج 3، ص 351-352. مائتي: (شغبي) و(شغب).

⁽²⁾ الطبري: جامع البيان، ج 6، ص 218، والرواية عن الليث بن سعد عن يزيد.

⁽³⁾ عك: لم أجده.

⁽⁴⁾ سورة المائدة، الآية: 33.

⁽⁵⁾ اجتزأ: جاء ولعلها 'اجترأ'.

⁽⁶⁾ اجتزأت: جاء ولعلها 'اجترأت'.

⁽⁷⁾ أبو مسلم: ترجمته في الفصل الثالث من الباب الأول عند كلامنا على: عمر مستشار المسلمين.

وسا جاء في المجلد بين يزيد وطع صاحب العراق فيه شك، إذ ربما يكون هناك خطأ في اسم أحدهما ذلك أن يزيد هو العليج الذي

لكنه لعجاج بن يوسف، ولعله يقصد بأحدهما لعجاج.

⁽⁸⁾ هو الموضع المذكور أعلاه.

⁽⁹⁾ جامع البيان، ج 6، ص 218.

جملنا نقول: أن المشكلة واحدة تتعلق بالأقياط اللصوص الذين حاربوا الله ورسوله ثم قبض عليهم وأودعوا السجن وكان رأيهم قتلهم، ثم كتب في حقهم إلى الخليفة عارضا عليه مشكلتهم ما يؤكد تقيده بما كتب به إليهم أن لا يقتل أحد نونه إلا بعد أن يستشار في ذلك، أما ما كتب له الخليفة إليه في حقهم فلعله بعد إطلاعه على ملابسات المشكلة استخلص أنهم لم يشكلوا خطرا، ولم يستفكوا دما، فكان النفي لهم عقوبة، وهو ما وضعه الإمام مالك، مشيرا إلى نفي عمر بن عبد العزيز لهم من مصر إلى شغب المذكور في النص، ذلك أنه من خفت محاربتة خفت عقوبته⁽¹⁾.

ورده على عبد الحميد في الرجال الذين قطعوا الطريق

-547-

رسالة عبد الحميد إلى عمر بن عبد العزيز: وقال عبد الرحمن بن أبي الزناد فيما يرويه عن والده صاحب بيت مال الكوفة:

«أتى عبد الحميد - وهو أمير على العراق بثلاثة نفر قد قطعوا الطريق وخدموا⁽²⁾ بالسيوف، فأشار عليه ناس بقتلهم، فاستشارني فقلت له: لا تفعل، فنهيتهم أن يقتلهم لما كنت أعلم من رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك: أنه لا يستحل قتل شيء كان على ذلك الحال، فلم يزلوا به حتى قتل أحدهم، ثم أخذ بقلبه بعض ما قلت، فكتب بعضهم إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر: «فجاءه جوابه جوابا غليظا يقبح له ما صنع، وفي الكتاب: فهلا إذا تأولت هذه الآية⁽³⁾، ورأيت أنهم أهلها أخذت بأمر ذلك»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ السنن، ج 4، ص 429 - (كتاب المحاربين - ما جاء في المحاربين).

⁽²⁾ الخفم: مفرد خذم، وهو مزرعة تقطع، والمراد أنهم ضربوا بها الناس. لسان العرب، ج 12، ص 168-169 مادة (خدم).

⁽³⁾ لم يذكر المراسل الآية، وإن كان يراد لما كتب به عمر يتعلق بشرح آية المحاربة الأتفة الذكر. ومن ثم يكون ما ذكر في المقدمة كتب بعضهم ليس إلا عبد الحميد كما يوضحه ما بعده «فجاءه جوابه» وكذا ما جاء في رواية الإمام مالك الآتية.

⁽⁴⁾ السنن سعيد بن منصور، ج 4، ص 1462-1463. ط. السمودية

- لمضري: اتفاق في غريب الحديث، ج 1، ص 359. واختصر ما جاء في الرواية وأشار إلى ما كتب به عمر إلى عبد الحميد دون أن يذكر النص، أيهني: السنن، ج 8، ص 284 (كتاب السرقة. باب: الردى لا يقتل).

رواية أخرى لما سبق

-1547-

رسالة عبد الحميد إلى عمر: في حين أخبر أبو الزناد الإمام مالك: «أن عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية، ولم يقتلوا أحدا، فأراد أن يقطع أيديهم، أو يقتل، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: لو أخذت بأيسر ذلك»⁽¹⁾.
يذهب إلى التخيير الذي جاء في الآية المتقدمة⁽²⁾.

إلا أنه يؤخذ من رده عليه أن عبد الحميد أخبره بما كان منه في حق أحدهم وندمه على ذلك، ولذلك كان رد الخليفة بالذي كتب، منبها إياه، أن لو أخذ باليسير في ذلك.

ردده في رجل قتل في صنعاء

-548-

وقال وهب بن منبه: «⁽³⁾ وكتب أيضا في رجل أغار مع قوم فقتلوا رجلا وغرروا دوابا: «أن يضمن الحديد حتى يحكم الله تعالى فيه، وأن يقضي من أموالهم ما أصابوا من غر تلك الدواب»⁽⁴⁾.

ومالته في أن من قتل دون ماله فهو شهيد

-549-

وعن ابن جريح قال: أخبرني عبد العزيز ابن عمر عن كتاب لعمر بن عبد العزيز فيه: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «⁽⁵⁾ من قتل دون ماله فهو شهيد»⁽⁶⁾».

⁽¹⁾ الإمام مالك: الموطأ، ص 601 (كتاب الحدود. باب: جامع قطع). ابن عبد البر: الإستكثار، ج 24، ص 197-198.

البيهقي: المنتقى، ج 7، ص 168 وما بعدها.

⁽²⁾ ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 259.

⁽³⁾ جاءت هذه الرسالة إثر رسالة عمر السابقة بالسند نفسه في الرجل الذي انتهى من ولده وكان من أهل صنعاء رسالة رقم: 540.

⁽⁴⁾ الطرازي: تاريخ صنعاء، ص 448.

⁽⁵⁾ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بهل ما ذكره عمر ج 3، ص 179 (كتاب المظالم. باب: من قتل دون ماله).

القرظي في سننه بعدة طرق وبزيادة عما ذكره عمر، ج 4، ص 20-22 (كتاب اللديات. باب: ما جاء فيمن قتل دون ماله).

السنائي أيضا بهل ج 7، ص 114-116 (كتاب تحريم الدم. من قتل دون ماله).

⁽⁶⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 116 (كتاب القتل. باب: من قتل دون ماله فهو شهيد).

هذا حدث منه للمسلمين على التصدي للمعتدين على أموالهم، فمن قتلوه فحمه هدر، ومن نزل منهم فهو شهيد لشهادة النبي ﷺ له بذلك.

وخلاصة الأمر أن الخليفة عمر سهر على حماية المجتمع من عدوان المعتدين وتغييره من المفسدين بإقامته لحد الله في حقهم بحسب ما يراه من المصلحة، وكان الغالب عليه التنزه عن سفك الدماء إذا ما كانت هناك شبهة تحوم حول المتهم فتؤول لصالحه، لأنه كان يرى كما ذكرنا عنه في التمهيد أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة خاصة إذا كانت المشكلة تتعلق برأي أو تأويل كالخوارج مثلا، فقد كان يكتفي مع من تار منهم خارجا عنه، أن يسجنهم حتى يحدثوا توبة، وهو الأمر الذي سيأتي مفصلا عنهم في موضعه عند حديثنا عنهم في الباب اللاحق.

5- إقامته لحد الصخر :

وحد على عامل بني سنان الساحرة

-550-

وكان للخليفة عمر بن عبد العزيز موقف حاسم من السحر والسحرة كموقف جدّه منهم والسلف الصالح، أن يقتلوا إن لم يتوبوا من سحرهم⁽¹⁾، باعتبار أن ممارسته وتعليمه حرام ليس فيه خلافا بين أهل العلم كما قال ابن قدامة⁽²⁾.

رسالة عامل عمان إلى عمر: وفي هذا السبيل قال يحيى بن أبي كثير: «أن عامل

عمان⁽³⁾ كتب إلى عمر بن عبد العزيز:

⁽⁴⁾ «إنا أتينا بساحرة فألقيناها في الماء فطفت»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص 179 وما بعدها (كتاب النطقه. باب قتل الساحر).

⁽²⁾ طيهي: المنن، ج 8، ص 135-138 (كتاب القسامه. جماع أبواب الحكم في الساحر).

⁽³⁾ ابن فرحون: قصرة الحكام، ج 2، ص 214-215.

⁽⁴⁾ طيهي، ج 10، ص 113 وما بعدها.

⁽⁵⁾ ابن خزم: «إن علما لعمر بن عبد العزيز أخذ ساحرة فألقاها في الماء فطفت».

⁽⁶⁾ ابن عدويه: لصيغة الأولى: هو كتب رجل من عامل عمر إلى عمر.

لما عمل عمان في أول الأمر هو: سعد بن مسعود الذي مرت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 125.

والعمل الذي جاء بعده هو: عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة، الذي مرت ترجمته هو الآخر عند ذكرنا للرسالة رقم: 245.

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة: «أن عامل عمان كتب إلى عمر بن عبد العزيز في ساحرة أخذها، فكتب إليه عمر»

⁽⁸⁾ ابن عدويه: لصيغة الأولى: زهدا: ططفت على الماء، لما ترى فيها. التثنية: ططفت على الماء»

رد عمر: «فكتب إليه عمر.

(1) «سنا من الماء في شيء، إن قامت عليها البينة⁽²⁾ وإلا فخل عنها»⁽³⁾.

ويظهر أن هذه الطريقة كانت متبعة مع السحرة في أقاليم جنوب شبه الجزيرة العربية وشرقها، ذلك أن سنان بن سلمة والي البحرين على عهدا الحجاج بن يوسف أتى بساحرة بامر أن تلقى في البحر⁽⁴⁾.

وهذا ليس إجراء عادلا مع السحرة، ولذلك أمر عمر في حق هذه الساحرة بما أمر.

رحمة على محرومة بأمره ببيع العبد الذي سحر المرأة

-551-

وقال ربيعة بن عطاء: «أن رجلا عبدا سحر جارية عربية، وكانت تتبعه، فزفغ إلى عروة بن محمد⁽⁵⁾ فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

أن يبيعه بغير أرضها وأرضه، ثم ادفع ثمنه إليها⁽⁶⁾».

هذا وقد ذكر ساويرس ما أمر به الخليفة عمر بحرق السحرة والكهنة، الذين دبروا مؤامرة لتسميم البطريرك أنبا سيماون في تين قنموه له، ثم عفى عن الكهنة وشفع فيهم فأطلق الوالي لعله والي مصر - سراحهم، أما العرافون فأحرقوا لأجل عمل آخر كان منهم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة: «إن اعترفت أو قامت عليها البينة فقتلها».

⁽²⁾ ابن حزم: «إن الله لم يأمر أن تقتلها في الماء، فإن اعترفت فقتلها».

⁽³⁾ ابن عدي ربه: الصحيفة الأولى: «بينة، وإلا فخل سبيلها».

⁽⁴⁾ ثابته: «سنة وإلا فخل عنها».

⁽⁵⁾ ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج 2، ص 112.

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 10، ص 135 (كتاب الحدود. ما قالوا في الساحر ما يصنع به؟)

⁽⁷⁾ ابن عدي ربه: العقد الفريد، الصحيفة الأولى، ج 4، ص 436-437، الصحيفة الثانية، ج 6، ص 260.

⁽⁸⁾ ابن حزم: المحلى، ج 12، ص 411 (مسائل التمزير. مسألة رقم: 2308).

⁽⁹⁾ ابن أبي شيبة: المصدر السابق، ج 10، ص 136.

⁽¹⁰⁾ تاريخ خليفة بن خياط، ص 230.

⁽¹¹⁾ لأنك أن عروة بن محمد قد كتب بأمره إلى عمر، ولذلك كتب إليه بالذي كتب.

⁽¹²⁾ ابن حزم: المحلى، ج 12، ص 412 (المسألة السابقة).

⁽¹³⁾ عزوتون: أهل السنة في الإسلام، ص 160.

الفصل الثاني:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة ببناءيات الجراح ومقادير حياتها

الفصل الثاني: رمائل أمير المؤمنين الخاصة بجنايات الجراح ومقادير مدياتها :

1- مقادير حبة قتل النفس وديات الجراح في السنة النبوية وسنة الطهيفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

أولت الشريعة الإسلامية عناية فائقة بالإنسان بحمايتها لدمه ومنعها التعدي على بدنه بتفريدها لعقوبات ضد من يتناول على هذه الحرمة، فكفلت للمعتدي عليه نيل حقوقه من الجاني على حسب درجة الخطر والأثر الذي تتركه جنايته عليه، فكان القصاص في القتل العمد، وبعض الجراحات، ودفع الدية إلى أهل الضحية، أو المجنى عليه في القتل الخطأ وشبه العمد، وفي جراحات أخرى، كما هو واضح في النصوص الموالية في السنة النبوية والراشدية، وما كتب به الخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي اتخذ الكتاب الذي كتبه الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم بالخصوص، مرجعاً له في كل ما أمر به، ومثل ذلك ما قضى به جده عمر بن الخطاب وما كتب به في هذا الشأن.

إلا أنه وللإشارة فإنه ليس مرادنا أن نتوسع في إيراد ما نكره النبي صلى الله عليه وسلم في القصاص والديات، وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإنما نورد بعض ذلك عنهما بما يخدم الرسائل ويوثقها ويؤكد صحتها ويصدق تاريخيتها، دون إخلال بذلك ولا ننكر الخلافات بين المحدثين في نقد الروايات وترجيح بعضها على بعض وتجريح أخرى، أو بين الفقهاء وتأويلهم للنصوص وعرضهم للأحكام التي جاءت فيها:

أولاً: في السنة النبوية:

- 1- حبة النفس في القتل العمد وهبه العمد والخطأ: «أن من اعتبط⁽¹⁾ قتلاً عن بينة، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول⁽²⁾، وأن في النفس مائة من الإبل»، «وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل البزوز مائتي حلة».
- 2- حبة الأنف: «في الأنف إذا أوعى جدعه الدية كاملة: مائة من الإبل»، «وإن جدعت

(1) أي قتل مؤمناً بلا جنحة كلف منه ولا سبب يوجب قتله فإنه يقتل به.

لسان العرب، م 7، ص 348 مائة: (عطف).

(2) أي بعفوا عنه كما هو أن في الرسائل رقم: 594، 595، 597.

شترته⁽¹⁾ فنصف العقل».

- 3- حبة اللسان: «في اللسان الدية».
- 4- حبة الأذنين: «وفي الأذنين الدية»
- 5- حبة الشفتين: «وفي الشفتين الدية»
- 6- حبة البويضتين: «وفي البويضتين الدية»
- 7- حبة الطمخر: «وفي الذكر الدية»
- 8- حبة السليبي: «وفي الصلب الدية»
- 9- حبة العينين: «وفي العينين الدية»
- 10- حبة الرجل: «وفي الرجل الواحدة نصف الدية»
- 11- حبة المأمومة: «وفي المأمومة⁽²⁾ ثلث الدية»⁽³⁾
- 12- حبة الجائفة: «وفي الجائفة⁽⁴⁾ ثلث الدية»
- 13- حبة المنقلة: «وفي المنقلة⁽⁵⁾ خمس عشرة فريضة»⁽⁶⁾
- 14- حبة الموضحة: «وفي الموضحة⁽⁷⁾ خمس من الإبل»
- 15- حبة العقل: «وفي العقل الدية»
- 16- حبة الرجل بالمرأة: «وإن الرجل يقتل بالمرأة»
- 17- حبة الحدية بالدينار: «وعلى أهل الذهب ألف دينار»⁽⁸⁾
- 18- حبة الأصابع: «وفي في كل أصبع من الأصابع من اليد والرجل عشر من الإبل»
- 19- حبة الأسنان: «وفي الأسنان خمس من الإبل في كل سن»

⁽¹⁾ شترته: وهو طرف الأنف ومخمت، أو هو ما يسمى بالمارن كما في روليت أخرى. لسان العرب، ج3، ص106 أو صفحة: (شد).

⁽²⁾ المأمومة: وهي التي تصل إلى أم للدماغ. البيهقي: السنن، ج8، ص84، الجزيري: لفته على المذاهب الأربعة، ج5، ص358-359.

⁽³⁾ عند أبي داود: ففي المأمومة ثلث العقل: ثلاث وثلاثون من الإبل وثلث، أو قيمتها من الذهب أو الورق، أو البقر، أو الشاة.

⁽⁴⁾ الجائفة: وهي التي تصل إلى الجوف. لسان العرب، ج9، ص34، صفحة: (جوف).

⁽⁵⁾ المنقلة: وهي التي تكسر، وتقله فتحتاج إلى نقل للمظم ليلتئم.

حين فداية: لمسنن، ج9، ص646-647، الجزيري: لفته على المذاهب الأربعة، ج5، ص358-359.

⁽⁶⁾ عند ابن أبي شيبة: «في المنقلة خمس عشرة من الإبل، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق».

⁽⁷⁾ الموضحة: وهي التي توضح المظم وتكشفه، البيهقي: السنن، ج8، ص84 (كتاب الديات. باب: تصوير الشجاج).

الجزيري: لفته على المذاهب الأربعة، ج5، ص358-359.

⁽⁸⁾ عند أبي داود: هو كل من رسول الله ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أو بمائة دينار إلى ثلاث مائة دينار وهدما من لوزق شلعية

ألف درهم، وهو بخلاف ما هو أن في خطبة صر بن الخطاب عليه السلام الذي نشر فيها أن رسول الله ﷺ لم يقض على أهل القرى بشيء.

26- حبة البعد: «وفي اليد خمسون»⁽¹⁾

مع الإشارة إلى أن نية أهل الذمة في النفس على النصف من نية المسلم. تلك هي مقادير الديات في النفس والشجاج والجراحات بإيجاز وكما جاءت في الكتاب الذي كتب النبي ﷺ لعمر بن حزم، والذي تعددت صيغ رواياته وتقطعت، ومن ثم اختلفت نظرة رواياته، إلا أنها في أبعاد معانيها متقاربة⁽²⁾، وكان اقتصرنا عليه، ولم نتعرض بالذكر لما جاء عنه ﷺ في هذا الشأن في أحاديث أخرى وهي كثيرة.

ثانياً: في صفة الخطبة لعمر بن الخطاب ؓ :

واتبع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ ما قضى به الرسول ﷺ فيما سبق ذكره عنه، واجتهد في إيجاد الحلول للتوازل التي حدثت في عهده في هذا الشأن، وقد جاءت عنه روايات عديدة تؤكد ذلك لا نستعرض منها إلا ما يخدم الرسائل التي جاءت عنه في رسائل حفيده بشيء من الإيجاز.

وفي هذا الصدد أنه قام خطيباً ذكراً الظروف التي جعلته يعيد النظر في قيمة الدية بعلمها عشرة آلاف درهم وألف دينار من الذهب تيسيراً على من لا يملك الإبل من أهل القرى فقال: «إني أرى الزمان تختلف فيه الدية، تنخفض فيه من قيمة الإبل وترتفع فيه، وأرى المال قد كثر، وأنا أخشى عليكم الحكام بعدي، وأن يصاب الرجل المسلم فتهلك ديته في الباطل، وأن ترتفع ديته بغير حق، فتحمل على قوم مسلمين فتجتاحهم، فليس على أهل القرى زيادة في تغيظ عقل، ولا في الشهر الحرام، ولا في الحرم... لا يزداد فيه على اثني عشر ألفاً، وعقل أهل البادية على أهل الإبل مائة من الإبل على أسناتها، كما قضى رسول الله ﷺ وعلى أهل البقر مئتا بقرة، وعلى أهل الشاء ألفاً شاة، ولو أقيم على أهل القرى إلا

⁽¹⁾ عبد الرزاق، ج 4، ص 4-5-9، ص 273، 306، 316، 326-327، 338، 344، 369، 380، 383 من كتاب العقول.
⁽²⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، ص 127-128، 143، 145، 147، 154-155، 155، 159، 180، 188، 193، 204، 210-211. من كتاب الهبات- سنن النسائي، ج 8، ص 57-58، 59-60 (كتاب القسامة. ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، واختلاف الناقلين له).
سنن أبي داود، ج 2، ص 254 (كتاب الديات. باب: دية الأضواء)، الإمام مالك: الموطأ، ص 611 (كتاب العقول. نكر العقول).
المعجم: المستدرک، ج 1، ص 394-397 (كتاب الزكاة).
ابن قدامة: المغني، ج 9، ص 584، 585، 593، 595، 599، 602، 604، 612، 620، 626، 627، 629، 631-632، 633، 644، 646، 647، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 275-276، ونظر بقوت كتاب الحديث في أبواب العقول والديات والجراحات والشداء في المصادر المشار إليها في هوامش هذه المسائل لعمالي.
انظر إشارتنا إلى كتاب عمرو بن حزم أيضاً في تهديد رسائل الجادات، وإشارتنا إليه هنا وهناك في الفصل الخامس بالزكاة.

عقلم بكون ذهباً وورقاً، فبقام عقلم، ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى فى نذهب والسورق عقلاً مسمى لا زبلة فىه لا تبعنا قضاء رسول الله ﷺ فىه، ولكنه كان فىه على أمان الإبل»⁽¹⁾.

وجعل على أهل الحلال ملتنى حلة، وترك ذبة أهل الذمة لم برفعهها كما هو واضح فى روبة أبى داود.

إلا أن الإمام الزهرى بزد الأمر وضوحاً بشرحه لذلك فىقول: «كانت الذبة على عهد رسول الله ﷺ مئة بعبر لكل بعبر أو قبة⁽²⁾، فذلك أربعة آلاف، فلما كان عمر غلت الإبل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقبة ونصفاً، ثم غلت الإبل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقبتين، وذلك ثمانية آلاف، ثم لم تزل الإبل تغلو وترخص حتى جعلها عمر إثنى عشر ألفاً أو ألف دينار، ومن البقر مائتى بقرة، ومن الشاء ألفى شاة»⁽³⁾.

وبمكننا تلخىص ما قضى به الخبفة عمر بن الخطاب ؓ بالذى قضى به رسول الله ﷺ فى مقدار ذبة النفس بالإبل والدرهم والننانىرو الأنعام كما سبق ذكر ذلك، وتقوومه للذبة لما غلت الإبل وفرضها على أهل للقرى كما أشار إلى ذلك فىما سبق ذكره عنه، بل على كل نوم فى أموالهم التى بتمولونها مما لم بكن الرسول ﷺ قد قضى به ويلحق بها ذبات للبراحات أيضاً، وملخص ذلك:

1- ذبة الذبة: «فى النفس المؤمنة مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار، ومن الورق إثنى عشر ألف درهم، وعلى أهل البقر مائتى بقرة، وعلى أهل الشاء ألفى شاة، وأهل الحلال ملتنى حلة».

2- ذبة الموضحة: «فى الموضحة التى فى بسد الإنسان، وببست فى رأسه أن كل عظم نذر ما كانت.

⁽¹⁾ - عبد الرزاق، ج 9، ص 295-296 (كتاب العقول. باب: كيف أمر الذبة) الروبوبة عن عمرو بن شعب عن أبىه.

سنن أبى داود، ج 2، ص 251 (كتاب الذبات. باب ذبة كم من) (2).

سنن أبى شبة، ج 9، ص 129 (كتاب الذبات) لا باب له، ص 325-326 (كتاب الذبات. الرجل بقتل فى الحرم).

سنن بزم: المطبى، ج 10، ص 297 (كتاب الذماء... مسألة رقم: 2028).

⁽³⁾ - الأوقبة: وتقدر بأربعين درهما لتى تعادل عشرة دراهم منه دينار واحد وزن مائة وتقدر بالوزن 119 جرام.

سنن الرفعة: الإيضاح والتبىان، ص 52-54.

طبرسى: الفراج، ص 356-357.

⁽⁴⁾ - سنن عبد البر: الإستبكار، ج 25، ص 16 (كتاب العقول. باب: العمل فى الذبة).

فإن كانت الموضحة في اليد فنصف عشر نثرها، ما لم تكن في الأصابع.
فإن كانت موضحة في إصبع ففيها نصف عشر نثر الأصبع.
فما كان فوق الأصابع فنثرها مثل موضحة الذراع والعضد.
وفي الرجل مثل ما في اليد».

3- حبة المنقلة: «وما كانت من منقولة تنقل عظامها في الذراع، أو العضد، أو الساق، أو
نخذ، فهي نصف منقولة الرأس».

4- حبة الأصابع: «في الإبهام خمسة عشرة» أي جملاً.
- «وفي السبابة والوسطى عشر».

- وفي البنصر تسع.

- وفي الخنصر ست.

حتى وجد عمر في كتاب الديات لعمر بن حزم: في كل أصبع عشر فرجع إليه»

5- حبة الأنامل: «وقضى في الأنامل في كل أنملة بثلاث قلانص وثلاث قلوص».

6- حبة الظفر: «وقضى في الظفر إذا أعوز⁽¹⁾ وقسد بقلوص».

7- حبة مطرة المرأة: «وقضى في المرأة إذا غلبت على نفسها فافتضت عذرتها بثلاث ديتها،
ولا حد عليها».

8- حبة الأسنان: «قضى... فيما أقبل من الفم أعلى الفم وأسفله بخمس قلانص».

9- حبة الأضراس: «في الأضراس ببعير بعير».

10- حبة اللسان: «قضى عمر بن الخطاب في لسان الأخرس يستأصل بثلاث الدية».

11- حبة طحور الحصى: «ونكر الخصى حكم عدل⁽¹⁾».

12- حبة الأذن: «قضى في الأذن إذا استأصلت نصف الدية».

13- حبي العين القائمة⁽²⁾: «قضى في العين القائمة إذا أصيبت وطفئت بثلاث ديتها».

14- حبة العين: «قضى عمر بن الخطاب في السن السوداء بثلاث ديتها».

15- حبة اليد الخلاء: «قضى في اليد للشلاء تقطع بثلاث ديتها».

⁽¹⁾ وهذا يعني ديات الجرحات التي ليس فيها دية معلومة. بل هو للحكم بحكم فيه بما يراه منسباً. لسان العرب، م12، ص144. ملحة:
(نكر).

⁽²⁾ قلت بصد العين إذا نعت بعد أن احورت من قبل، وإلا فإن الرسول ﷺ قضى بالدية كاملة في ذهاب العين ونصف الدية في العين
لواحدة كما سبق ذكر ذلك عنه.

16- حبة الرجلة: «وفي الرجل الشلاء بثلاث ديتها».

17- حبة المأمومة في العمد: «وقضى عمر بن الخطاب في المأمومة في الجسد إذا أصيبت الساق أو الفخذ أو الذراع أو العضد حتى يخرج منها ويحرك عظمها فلا يجتمع فيها نصف مأمومة الرأس سنة عشر قلوفا ونصف».

18- حبة الميموس: «وقضى في المجوس بثمان مائة درهم⁽¹⁾» إضافة إلى دية أهل الذمة كما نصت عليها سنة النبي ﷺ على النصف من دية المسلم كما هي آتية الإشارة إليها عند عرضنا للرسائل الخاصة بدياتهم.

وستكرر معنا أفضيته فيما كتب به عمر بن عبد العزيز لاحقا، الذي اتبع سبيله حتى سب إليه ابن أبي عاصم كتاب في النيات كالذي ليزيد بن أبي مالك وغيره⁽²⁾.

ومما ألغاه أمير المؤمنين تغليظ الدية في البلد الحرام والشهر الحرام مقتصرًا فيها على السنة⁽³⁾ وقد سبق إيراد ماجاء في خطبته الخاصة بالنيات.

2- أحكام الجراحات ومقاهير ديواتها ،

1- أمره لفائدة الأجناد والعلماء أن يجمعوا له أحكام الجراحات ومقاهير ديواتها ،

ومالته إلى أمراء الأجناد يطلب منهم أن يكتبوا إليه بما اتفق عليه

الجراحات

-552-

نظرا لورود ردود أمراء الأجناد لما طلب منهم أن يكتبوا إليه بما اتفق عليه علماءهم في هذا الشأن في روايات متقطعة جاءت من طريق ابن جريح عن ابن الخليفة عمر عبد العزيز، رأينا أنه من المفيد أن نورد هنا متتابعة في سياق واحد كمقدمة للرسائل التي سنتلونها

⁽¹⁾ عبد الرزاق، ج9، ص317، 318، 319، 324، 335، 336، 337، 347، 350، 359، 386، (كتب العقول).

ج10، ص244-245، وما ورد هنا هو الأهم.

عن أبي شبة، ج9، ص194، (كتب النيات).

عن عبد البر: الاستكثار، ج25، ص16 وما بعدها (كتب العقول. باب: العسل في الدية)، فقد عرض لقرال الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ وأقره غيره بيمينه.

الشيخاني: كتب الحجة، ج4، ص255-259، 261-265.

الشيخاني: المنقح، ج7، ص68-69 (كتب العقول. العسل في الدية).

عن قلنا: المنقح، ج9، ص481-483، 507-510.

الشمسك الشيباني: كتب النيات، ص97، رقم: 358.

عن قلنا: المنقح، ج9، ص499-501.

في نيات جراحات الأعضاء، وحتى لا يكون هناك تكرار ممل عند عرضها مجزأة، مع الإشارة في الهامش إلى ما يخدم النص.

فقد قال ابن جريج: «أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أمراء الأجناد:

أن يكتبوا إليه بعلم علمائهم»⁽¹⁾.

ما اجتمعوا عليه: قال: ومما اجتمع عليه فقهاؤهم⁽²⁾:

1- دية شتر العين: «في شتر⁽³⁾ العين ثلث الدية»⁽⁴⁾.

2- دية شفر العين: و⁽⁵⁾ «شفر العين الأعلى إذا نثف نصف دية⁽⁶⁾ العين، وفي شفر العين الأسفل ثلث دية العين»⁽⁷⁾.

وقالوا: إذا ذهب جفن العين فاعورَّت فدية العين»⁽⁸⁾.

3- دية مجاه العين: و⁽⁹⁾ «في حجاج⁽¹⁰⁾ العين ثلث الدية»⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ عبد الرزاق: ج 9، ص 337 (كتاب العقول. باب: شتر العين).

ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 166 (كتاب الديات. الشارب ما فيه إذا نثف).

ابن عبد البر: الاستنكار، ج 25، ص 115 (كتاب العقول. باب: ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها) ونقله عن عبد الرزاق.

ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 36، 37 (كتاب الدماء والقصاص والديات، مسألة رقم: 2030) ونقله عن عبد الرزاق.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: «...أمراء الأجناد».

⁽³⁾ شتر العين: إقتاب في الجفن، ويكون من أعلى إلى أسفل، وقول فشقله، لسان العرب، م 4، ص 393، مادة: (شتر).

⁽⁴⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 337، (كتاب العقول).

ابن عبد البر: الاستنكار، ج 25، ص 115. ثم جاء عنده دية حجاج العين دون إنقطاع في الرواية كما هو أت.

ابن حزم: ج 11، ص 36. فكتاب ورقم المسألة السابقين.

⁽⁵⁾ في المصنف: «اجتمع لسر بن عبد العزيز...».

ابن أبي شيبة: «من عمر كتب إلى أمراء الأجناد: في شفر... ولعل هناك نصاً مفاده: «من يكتبوا إليه بعلم علمائهم» كما في بقية

الروايات، إلا أن يكون ما جاء عنده هو الصحيح.

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة: نصف دية، وفي الشفر الأسفل...»

⁽⁷⁾ نهاية نص ابن أبي شيبة، وكذا نص ابن حزم، ونسخة "ح" وهو ما لاحظته محقق مصنف عبد الرزاق في هامشه

⁽⁸⁾ عبد الرزاق: ج 9، ص 322 (كتاب العقول. باب: شفر العين) ، ابن أبي شيبة: ج 9، ص 165 (كتاب الديات. الاستنكار ما قالوا فيها)

⁽⁹⁾ عبد الرزاق، ابن حزم: لوردا كتابه المتقدم إلى أمراء الأجناد، وكذا عند ابن عبد البر.

⁽¹⁰⁾ حجاج: يستح الحاء وكسره: العظم الذابت طوله أبي طي الحجاب وقيل: هو العظم المستدير حول العين. لسان العرب، م 2، ص 229،

مادة: (حجاج).

⁽¹¹⁾ عبد الرزاق: ج 9، ص 337 لكتاب والباب السابقين.

ابن عبد البر: الاستنكار، ج 25، ص 115 لكتاب والباب السابقين. وجاء نصه متصلاً بدية شتر العين. ونقله عن عبد الرزاق.

ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 37، لكتاب ورقم المسألة المتقدمين. ونقله عن عبد الرزاق.

4- «دبة عمر المنكب»: ⁽¹⁾ و«في المنكب إذا كسر، ثم جبر في غير عظم ⁽²⁾ أربعون ديناراً ⁽³⁾».

5- «دبة الظفر»: و ⁽⁴⁾ «في الظفر إذا نزع فعمر ⁽⁵⁾، أو سقط، أو أسود، العشر من دية الأصبع عشرة دنانير» ⁽⁶⁾.

6- «دبة الشارب»: ⁽⁷⁾ «إن مرط الشارب فيه ستون دينار، ⁽⁸⁾ وإن مرطاً جميعاً ففيهما مائة وعشرون ديناراً» ⁽⁹⁾.

7- «دبة السعور»: و ⁽¹⁰⁾ «في الصعور ⁽¹¹⁾ إذا لم يلتفت الرجل إلا منحرفاً ⁽¹²⁾ نصف الدية، خمس ⁽¹³⁾ مائة دينار» ⁽¹⁴⁾.

¹- عبد الرزاق: «أنه اجتمع لعمر...»، ابن أبي شيبة: «أن أمراء الأجناد وأهل الرأي منهم اجتمعوا لعمر...».

²- ابن أبي شيبة: «عظم فيه...»، والمعتم في الكسر: الإيجار على غير استواء، لسان العرب، م، 12، ص 383-384، مادة: (عظم).

³- عبد الرزاق، ج 9، ص 379 (كتاب العقول. باب المنكب)، ابن أبي شيبة، ج 9، ص 227-228 (كتاب الديك. المنكب يكسر ثم يجبر). ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 92 (كتاب الدماء... مسألة رقم: 2069).

⁴- عبد الرزاق: «أنه اجتمع له...». ومثله عند ابن حزم، ابن أبي شيبة: «أن أمراء الأجناد وأهل الرأي اجتمعوا لعمر بن عبد العزيز».

⁵- عز: سوز مبيهاً، لسان العرب، م، 4، ص 556، مادة: (عز).

⁶- عبد الرزاق، ج 9، ص 393 (كتاب العقول. باب: الظفر)، ابن أبي شيبة، ج 9، ص 222 (كتاب الحدود. الظفر يسود ويقصد).

⁷- ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 71-72 (كتاب الدماء... مسألة رقم: 2055)، وانظر رقم: 6 في سنة عشر في الديك.

⁸- ابن أبي شيبة: ذكر ذلك بعد الكتاب المتقدم للمثبت، عبد الرزاق، ابن حزم: «اجتمع لعمر بن عبد العزيز».

⁹- عنهما: «أن من مرط شارب - ابن حزم - الشارب».

¹⁰- عنهما: «الخن».

¹¹- ابن أبي شيبة: ج 9، ص 166. (كتاب الديك. الشارب ما فيه إذا نتفأ)، عبد الرزاق، ج 9، ص 344 (كتاب العقول. باب: الشاربين).

¹²- ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 52-53 (كتاب الدماء... مسألة رقم: 2039).

¹³- مرط الشارب: قطعه لسان العرب، م، 7، ص 399، مادة: (مرط). وتطلق في الغالب على قطع الشعر ونقله.

¹⁴- عبد الرزاق، ابن حزم: عن «عمر بن عبد العزيز لل».

¹⁵- ابن أبي شيبة: عن «عبد العزيز بن عمر، أن أمراء الأجناد اجتمعوا لعمر بن عبد العزيز...».

¹⁶- الصعور: شرحة ما بعده، وله عدة منظومات، قد يكون ميلاً في الوجه، أو في الخد، أو العنق. لسان العرب، م، 4، ص 456، مادة: (صعور).

¹⁷- ابن أبي شيبة: «إلا ما تحرف الرجل».

¹⁸- عند: فمسون ديناراً وهو خطأ، إذ أنه لما كانت دية كاملة، إذا لم يلتفت لدف دينار كما جاء في رواية عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قيل رواية ابن أبي شيبة هذه فصحتها إذا تلفت منحرفاً خمس مائة دينار كما هو مثبت في رواية عبد الرزاق وابن حزم.

¹⁹- عبد الرزاق، ج 9، ص 359-360 (كتاب العقول. باب: الصعور)، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 171 (كتاب الديك. إذا أصابه صعر ما فيه)، ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 71 (كتاب الدماء... مسألة رقم: 2054).

8- حبة طمايه الصوت: و(1) «في الحنجرة إذا كسرت (2) فانقطع الصوت (3) الدية كاملة» (4).

9- حبة الحقن: وفي (5) «الذقن تلت الدية» (6).

10- حبة المن: (7) «فإن أصيبت السن فانصدعت وهي بيضاء صحيحة، ولم يسقط منها شيء في صدعها ديتها» (8).

11- حبة طمايه الصمغ: (9) «لم أسمع في شيء يصاب به عمم (10) فأة ومنخريه، فإن سمع مريراً في الأذن حين يعمم فليس (11) به بأس» (12).

12- حبة عقلة المرأة: و(13) «أن في العقلة (14) تكون من الضربة الدية كاملة من أجل أنها تمنع اللذة والجماع» (15).

نلك ما كتب به إليه -فيما بلغنا- مما اجتمع عليه العلماء في الأمصار، بعد أن جمع سنة رسول الله ﷺ في هذا الشأن إلى جانب سنته في الأغراض الأخرى، وكذا سنة الخلفاء

(1) -عبد الرزق: «عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: ...»، ابن أبي شيبة: «... أن أمراء الأجناد اجتمعوا لعمر بن عبد العزيز...».

(2) -عند: فانكسرت».

(3) -عند: «الصوت من الرجل».

(4) -عبد الرزق: ج 9، ص 360 (كتاب العقول. باب: الصوت والحنجرة).

(5) -ابن أبي شيبة: ج 9، ص 170 (كتاب اللبث. إذا ذهب صوته ما فيه).

(6) -عبد الرزق: «عن عمر بن عبد العزيز أنه قال».

(7) -ابن أبي شيبة: «أن أمراء الأجناد اجتمعوا لعمر بن عبد العزيز».

(8) -عبد الرزق: ج 9، ص 361 (كتاب العقول. باب الذقن)، ابن أبي شيبة: ج 9، ص 179 (كتاب اللبث. الذقن واللحمين ما بينهما).

(9) -عبد الرزق: «فما اجتمع لعمر بن عبد العزيز قال».

(10) -عبد الرزق: ج 9، ص 349 (كتاب العقول. باب: صدع المن). وانظر رقم 11 فيما سبق في سنة النبي ﷺ في اللبث، وكذا رقم 8، 9، 14، في سنة عمر بن عبد العزيز.

(11) -عبد الرزق: «عن ابن جريح قال: ما اجتمع عليه لعمر بن عبد العزيز أنه قال:» ومثله عند ابن حزم.

(12) -ابن حزم: «صم به فاه ومعنى صم: شامل علم لما تذكر، وفي أصلها تمنى: الجسم تمام الخلقة. لسان العرب، م 12، ص 426، مادة: (صم).

(13) -ابن حزم: «فما اجتمع لعمر بن عبد العزيز».

(14) -ابن حزم: «فلا بأس».

(15) -عبد الرزق: ج 9، ص 326 (كتاب العقول. باب: الصمغ). -ابن حزم: السطلي، ج 11، ص 74 (كتاب النماء ... مسألة رقم: 2057).

(16) -عبد الرزق: «فاجتمع له العلماء في خلاته...».

(17) -ابن حزم: «اجتمع لعمر بن عبد العزيز: في ركب المرأة إذا قطع بالدية من أجل أنها تمتنع من لذة الجماع».

(18) -ركب المرأة: قيل أنها العانة، وقيل أنه ظاهر الفرج، وقيل أنه الفرج نفسه. لسان العرب، م 2، ص 433-434 مادة: (ركب).

(19) -العقلة: هو بظر المرأة وقيل هو لبث لحم ويخرج في أهل المرأة. لسان العرب، م 11، ص 457-458 مادة: (عقل).

(20) -عبد الرزق: ج 9، ص 378 (كتاب العقول. باب: العقلة). -ابن حزم: السطلي، ج 11، ص 91-92. (كتاب النماء... مسألة رقم: 2069).

الراشدين، وبالخصوص ما قضى به جده عمر بن الخطاب -رضي الله عنهم- والذي سبق ذكر بعض ذلك عنه.

2-مقادير حياتهم جراح الأعمى والبصير عامة ، 1-حبة الأمان ،

ومآلته هي قيمة حبة الأمان.

-553-

بعد أن جمع أمير المؤمنين هذه المعلومات من أمراء الأجناد مما اتفق عليه علماءهم، إضافة إلى ما كتب به إليه سالم وأبو بكر بن حزم والزهري -رحمهم الله جميعاً- عن ديوات الجراحات ومقاديرها، مما كان قد قضى به رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم-. إضافة إلى ما بلغ إلى علمهم من أقضية علماء التابعين وأقوالهم، مما لم يصل إلى علم الخليفة عمر. فرأى من الواجب عليه أن يكتب بالذي جمع له إلى عماله وقضائه ليعملوا بما جاء في هذه المدونات⁽¹⁾.

وفي هذا السبيل، قال ابن جريح⁽²⁾: «أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال:

«⁽³⁾ أو في العن خمس من الإبل، أو عطلها من الذهب أو الورق، فإن اسوت فقد تمَّ عقلها، فإن كسر منها إذا لم تصود فبحساب ذلك⁽⁴⁾. وفي من المرأة مثل ذلك»⁽⁵⁾.

لا شك أن هذا الذي كتب به أمير المؤمنين، وما هو أت في المراسلات التالية، لم تكن مكاتبته به إلى عماله مجزأة كما هي عليه في هذا الفصل، وإنما كان رسالة واحدة كتلك

⁽¹⁾ الحمد هذا العمل منه -رحمه الله- أول تدوين رسمي للسنة تشرف عليه الخلافة، وبالخصوص في القصاص والديات والجراحات. انظر تفاصيل ذلك في الرسائل رقم: 761-761 ج، 762 وتعليقنا عليها.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: ورد عنه قول لعمر بن عبد العزيز «عن أبي سلمة عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز قال:...».

⁽³⁾ عنده: هي السن... لو عطل ذلك من الذهب أو الورق» وينتهي نصح.

⁽⁴⁾ ابن حزم: هي السن».

⁽⁵⁾ نهاية نص ابن حزم.

⁽⁶⁾ الحمد للرزاق: المصنف، ج 9، ص 348 (كتاب العقول. باب: مدح السن).

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 186 (كتاب الديات. كم في كل من؟).

⁽⁸⁾ ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 27 (كتاب النماء والقصاص والديات، مسألة رقم: 2030).

انظر ما سبق في سنة النبي ﷺ في الديات أيضا فيما تقدم رقم: 8، 9، 14.

شي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم، التي أشرنا إليها من قبل عند كلامنا على سنة النبي ﷺ في ذلك، إلا أنه ولما تعددت مضامين هذه المنونة واختلفت عن بقية المسائل، واختلف رواياتها رأينا من اللازم أن نجعل لكل مسألة رقماً، وكأنها مستقلة عن بقية المسائل كما هي عليه بقية رسائل هذا البحث، واتباعاً أيضاً للمنهج الذي اتبعناه في توثيقها بمراعاة لسند في كل رواية.

رواية أخرى لما سبق.

-1553-

في حين قال ابن جريح أخبرني سليمان بن موسى قال: «إن في كتاب لعمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأجناد»⁽¹⁾.
وفي الأسنان خمس⁽²⁾ من الإبل»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-553ب-

إلا أن ابن حزم أورد رواية تكمل ما سبق قال:
«وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى الأجناد:
أن السن إذا اسوتت فقد تم عقلها، وما كسر منها بعد ذلك فبحساب تلك»⁽⁴⁾.

رسالة أخرى لما سبق

-553ج-

إلا أن الخليفة عمر في المراسلة التالية حدد نية السن السوداء التي تنكسر أخذاً مما قضى به جده الفاروق رضي الله عنهما-.

«فمن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر⁽⁵⁾ عن عمر بن الخطاب أنه قضى:

⁽¹⁾ ما ثبت من مصنف ابن أبي شيبة والمطوي، وفي مصنف عبد الرزاق: «في كتاب لعمر بن عبد العزيز».

⁽²⁾ ابن حزم: خمس خمس مكررة.

⁽³⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 346 كتاب العقول. باب: الأسنان.

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: ج 9، ص 188 الكتاب والباب السابقين.

⁽⁵⁾ ابن حزم: المطوي، ج 11، ص 24 الكتاب والمسألة السابقين ونقله عن عبد الرزاق.

⁽⁶⁾ المطوي، ج 11، ص 27 (كتاب النماء والتخلص. مسألة رقم: 2030).

⁽⁷⁾ سكا روت ولطها عن «عمر بن عبد العزيز» عن عمر بن الخطاب كما جاء في الروايات المتقدمة واللاحقة.

في السن السوداء إذا تكمرت بثلث ديتها»⁽¹⁾.

رواية أبي حنيفة أصناف السرى

-554-

«عن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز قال:

إذا أصاب⁽²⁾ أسنان غلام لم يتغر:

قال⁽³⁾: ينتظر به الحول فإن نبتت فلا دية فيها ولا قود»⁽⁴⁾.

والعكس صحيح.

2- حبة العينين:

روايته أبي حنيفة حبة العينين.

-555-

وقال ابن جريح «أخبرني عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن

الخطاب⁽⁵⁾: «في العين إذا لم يبق من بصره غيرها الدية كاملة، وفي عين المرأة إذا لم يبق

من بصرها غيرها ثم أصيبت الدية كاملة»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق

-555-

أما رواية ابن أبي شيبة في بعض وجوها فبخلاف ما سبق فعن «محمد بن عمرو

⁽¹⁾ - عبد الرزاق، ج 9، ص 351 (كتاب المقول، باب: السن السوداء).

⁽²⁾ - ينظر: صحيح البخاري، ج 9، ص 83 (كتاب الحدود، باب: الشهادة على العظ مستنوم) فقد ذكر أن عمر كتب علي من كسرت، وليس لروايته سند.

⁽³⁾ - كما جاءت، ويظهر أن ما حذف هو: «أصيبت أسنان» أو «أصاب رجل أسنان».

⁽⁴⁾ - نقل هو: عمر بن عبد العزيز. فإن كان كذلك فجملة هذا تتصل بالذي قبله بقوله الأول، قد سألت نفسه؟ أو سأل عن ذلك؟ فيكون بطلان قوله الثاني، جواباً على الذي سأله، أو إجابة على تسأله؟.

⁽⁵⁾ - عبد الرزاق، المصنف، ج 9، ص 353، (كتاب المقول، باب: أسنان الصبي الذي لم يتغر)

⁽⁶⁾ - لم يصرح الراويين: ابن جريح، ولا ابن عمر بأن الخليفة عمر كتب بذلك إلى علي، وحتى محمد بن عمرو في الروايتين التاليتين له أيضاً.

إلا أنه ولما كانت كثير من النصوص تعود في أصولها إلى ما كتب به الفاروق رضي الله عنه فتوجهت منسوبة إلى الخليفة له أعاد كتابتها كترسيم أبيه، فإن ما ذكره أهله كالذي سبق وكذا فيما هو أت، ولذلك إعتراهما رسالة.

⁽⁷⁾ - عبد الرزاق، ج 9، ص 331 (كتاب المقول، باب: عين الأحرار).

ونظر ما سبق رقم 9 في سنة النبي صلى الله عليه وسلم النبوة.

عن عمر بن عبد العزيز قال⁽¹⁾:

في العين إذا لم يبق من بصره غيرها، ثم أصيبت الدية كاملة⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-555-

وفي رواية أخرى لمحمد بن عمرو «عن عمر بن عبد العزيز قال:

في العين نصف الدية»⁽³⁾.

هذا في الذي تفقأ إحدى عينيه، أما إذا فقئتاه ففيهما الدية كاملة.

أما إذا فقئت عين الأعور الوحيدة كما سبق في الروايتين فديتها كاملة، وهو ما جاء

عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما- أيضاً قبل رواية عبد الرزاق المتقدمة.

رسالته في حبة ما يلحق العين من ضرر

-556-

وقال ابن جريح: «أخبرني عبد العزيز بن عمر، أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز:

⁽⁴⁾إن لطبت العين فدمعت⁽⁵⁾ من أعلاها لموعاً لا ترقاً فإنها⁽⁶⁾ ثلثا دية، وإن كانت نعمة لا

يجف معها، وهي نون النعمة الأولى، فنصف دية العين، وإن كانت نعمة من الجفن⁽⁷⁾

تسحل أحياناً يذهب فيها بصرها⁽⁸⁾ ففيها خمس مائة دينار⁽⁹⁾، وإن كانت نعمة تجف مرة

وتسحل أخرى تؤنيه وتضر ببصره. فخمس دية العين، وإن كانت نعمة من أسفل العين،

فيها شفرة⁽¹⁰⁾، فقلبي نحو ذلك من مائة دينار»⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ -ملاحظاً على سند هذه الرواية هي الملاحظة نفسها على سند الرواية رقم: 555، التي تقدمت.

⁽²⁾ -لين أبي شوية، ج9، ص198، (كتاب الديات، الأعور تفقأ عينه).

⁽³⁾ -لين أبي شوية، ج9، ص160 (كتاب الديات. العين ماؤها).

⁽⁴⁾ -لين حزم: «إن كان لطمت»

⁽⁵⁾ -عند: أدمعت بموعاً»

⁽⁶⁾ -عند: ظها ثلثا دية العين»

⁽⁷⁾ -عند: «العين». فوالأما معنى تسحل: إذا صبغت العين الدمع؛ لسان العرب، م1، ص329، مادة: (سحل).

⁽⁸⁾ -عند: مصرية»

⁽⁹⁾ -بها نومه، والمبلغ المذكور هو: نصف الدية.

⁽¹⁰⁾ -شفرة: كذا وردت وأصلها: «شفره»

⁽¹¹⁾ -عبد الرزاق، ج9، ص336 (كتاب المقول. باب: العين القائمة).

لين حزم: السحلي، ج11، ص35 (كتاب الدماء...مسألة رقم2030) ونقل ذلك عن عبد الرزاق.

3- حبة اللسان:

رسالة في حبة اللسان

-557-

وجاء عن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر⁽¹⁾ «أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز
عز عمر بن الخطاب».

في اللسان إذا استوصل⁽²⁾ الدية تامة⁽³⁾، وما أصيب من اللسان فبلغ أن يمنع

الكلام، ففيه الدية تامة⁽⁴⁾. وفي لسان المرأة الدية كاملة. [وما كان دون ذلك
فبصابه]⁽⁵⁾.

وقص هذه القصة كاملة كلها⁽⁶⁾.

يعني هذا أن ما كتب به كان في رسالة طويلة، ووجدنا أن لو نكر هذه القصة كاملة.

رواية أخرى لما سبق

-1557-

وجاءت رواية أخرى هي في صميمها جزءا مما سبق، من طريق ابن جريح عن
سليمان بن موسى قال:

«في كتاب عمر بن عبد العزيز في الأجناد⁽⁷⁾:

ما قطع من اللسان فبلغ أن يمنع⁽⁸⁾ الكلام كله ففيه الدية كاملة، وما نقص دون ذلك

(1) عند عبد الرزاق: «عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب» وما ثبت من ابن أبي شيبة والبيهقي.

(2) البيهقي: «استوصل».

(3) ابن أبي شيبة، المحلى كاملة.

(4) عندهما: «كاملة» وبها ينتهي نص ابن حزم الذي نقله من مصنف عبد الرزاق. عندهما: «مولى لسان المرأة...» ناقصة عندهما، وكذا عند البيهقي.

(5) ما ثبت من مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي. وعند عبد الرزاق ناقصة.

(6) عبد الرزاق، ج 9، ص 358. (كتاب المغول. باب: اللسان) ، ابن أبي شيبة: ج 9، ص 178 (كتاب الديات. اللسان مائة إذا لم يصب).

(7) البيهقي: السنن، ج 8، ص 89 (كتاب الديات. باب: دية اللسان) ونقله من مصنف ابن أبي شيبة.

(8) ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 66 (كتاب الدماء والقصاص والديات. مسألة رقم: 2051) نقلا عن عبد الرزاق. وانظر رقم 3 في

مقالات الديات في سنة النبي ﷺ ورقم 10 في سنة عمر بن الخطاب.

(9) ابن أبي شيبة في الأجناد ناقصة.

(10) عنده من الكلام

فيحسابه»⁽¹⁾.

1- حبة الألف :

ومالته في مقدار حبة جراحاته الألف

-558-

وروى ابن جريح «عن عبد العزيز بن عمر، أن عمر بن عبد العزيز قال:
إن كُسِرَ الألف كسرا يكون شيئا فسد من لينة، وإن كان في المنخرين منهما المشين
لثك نية المنخرين، وإن كان مارن⁽²⁾ الألف مبهورا هبرة⁽³⁾، فله ثلث الدية، وإن كان
مهنونا ملتطيا⁽⁴⁾، يبيح صوته كالعين⁽⁵⁾ فنصف الدية، فضنه⁽⁶⁾ وبه خمس مائة دينار
وإن كان ليس فيه عيب، ولا عث، ولا ريح⁽⁷⁾ يوجد منه، فله ربع الدية.
فإن أصيبت فصبة الألف فجافت وفيه شين، غير أنه لا يجد فيه ريح نتن⁽⁸⁾، فثمان
لدية، مائة وخمسة وعشرون دينارا.
وإن ضرب أنفه فبرأ في غير شين غير أنه لا يجد ريحا طيبة، ولا ريح نتن، فله
عشر لدية⁽⁹⁾، مائة دينارا»⁽¹⁰⁾.

رواية أخرى لما سبق

-558-

ونكر «ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز:

⁽¹⁾ - عبد الرزاق: ج 9، ص 357 لكتاب والياب السليتين.⁽²⁾ - ابن أبي شيبة، ج 9، ص 178 لكتاب والياب السليتين.⁽³⁾ - ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 67، لكتاب والمسألة السليتين.⁽⁴⁾ - المازن: هو مالان من طرف الألف. لسان العرب، م 13، ص 404 مادة: (مزن).⁽⁵⁾ - هبرة: والهيبة: القطعة: يعني قطعت منه قطعة. لسان العرب، م 5، ص 247، مادة: (هبر).⁽⁶⁾ - ملتطيا: مأرود: لوط، لطق بضمه، أو بأصله. لسان العرب، م 7، ص 396، مادة: (لوط).⁽⁷⁾ - كما جاء ومثل ذلك في المحلى، ولم يتبين لنا وجه ورودها بذلك في هذا المحل.⁽⁸⁾ - المحلى: ثمنه: وبه لاحظ محقق مصنف عبد الرزاق ثم قل: هو نحو منه في 'ح' ولعل الصواب: اغشه' أو ثمنه'.⁽⁹⁾ - كما في المحلى أيضا. وقال محقق مصنف عبد الرزاق: هو في 'ح' ولا عث ولا نج' وفي 'س' ولا ريح»⁽¹⁰⁾ - ابن حزم: ثمنه' ومثل ذلك التالية في النص.⁽¹¹⁾ - ابن حزم: مائة دينار» ناقصة عنده.⁽¹²⁾ - لفظ الرزاق، ج 9، ص 340-341 (كتاب المحول. باب: جافة الألف).⁽¹³⁾ - ابن حزم: ج 11، ص 49-50 (كتاب النساء... مسألة رقم: 2037) ونقله عن عبد الرزاق.

في الأنف إذا أوعى جدعه للدية كاملة، وما أصيب من الأنف دون ذلك فبحسابه، أو
عل ذلك من الذهب أو الورق.

وفي أنف المرأة إذا أوعيت الدية كاملة، فما أصيب من الأنف دون ذلك فبحساب
نك من الذهب أو الورق» (1).

رواية أخرى لما سبق

-558ب-

وروى ابن جريج «عن سليمان بن موسى، أن عمر بن عبد العزيز قال
(2) «في الأنف إذا أوعى (3) جدعه الدية كاملة. فما أصيب من الأنف (4) دون ذلك
فبحسابه» (5).

رواية أخرى لما سبق

-558ج-

وفي رواية أخرى عن أبي أسامة عن محمد بن عمرو، أن عمر بن عبد العزيز قال:
«في الأنف الدية، وما نقص من الأنف فبحسابه» (6).
وهذا الذي ذكر، هو ما قضى به رسول الله ﷺ كما سبق بيانه في التمديد، أو في
المصادر المذكورة في هامش نية الأنف، وكذا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان
الحفيد عمر بن عبد العزيز يحتفظ ببعض كتبه، فقد حدث وأن كسر عبد لجبير بن أبي
سليمان إحدى قصبتي أنف مولى لعطاء بن بخت، فسأل ابن سراقه عمر عن ذلك فقال له:
«وجدنا في كتاب لعمر بن الخطاب: أيما عظم كسر ثم جبر كما كان، ففيه حقتان (7)»، ولو

(1) - عبد الرزاق: ج 9، ص 339، للكتاب والباب المتقدمين. وانظر سنة النبي ﷺ في الفتاوى فيما سبق رقم: 2.

(2) - ابن أبي شيبة، ابن حزم: «... قال سليمان بن موسى: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأندلس...».

(3) - ابن أبي شيبة: «لوعى» ناقصة.

(4) - غدة: «... الأنف فبحسابه».

(5) - عبد الرزاق: ج 9، ص 339، للكتاب والباب السابقين.

(6) - ابن أبي شيبة، ج 9، ص 157 (كتاب الديت. الأنف كم لوه).

(7) - ابن حزم: م 11، ص 49 (كتاب النساء... مسألة رقم 2037).

(8) - ابن أبي شيبة، ج 9، ص 155-156 للكتاب والباب السابقين.

(9) - نسخة، وهي أنشئ الإهل التي أتمت ثلاث سنين وحفظت في الرابطة.

- لسان العرب، م 10، ص 55، مادة: (حقق).

فإن الكسر في قصبه واحدة⁽¹⁾.

5- حبة الأذن:

رسالته هي حبة الأذن

-559-

قال ابن جريح «أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال:

في الأذن نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب»⁽²⁾.

وهو ثابت عن الخليفة عمر بن الخطاب، وكذا أبو بكر الصديق رضي الله عنها⁽³⁾.

أما إذا كان الاعتداء على الأذنين فالدية كاملة⁽⁴⁾.

6- حبة الأصابع:

رسالته هي قيمة حبة الأصابع

-560-

و«عن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب:

في كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق، وفي كل نصبة قطعت من قصب الأصابع أو مثلت ثلث عقل الأصبع، وفي كل إصبع قطعت من أصابع يد المرأة أو رجلها، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق، وفي كل قصبه من قصب أصابع المرأة ثلث عقل دية الأصبع، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، ص 159 (كتاب الديات. في كسر الأنف).

⁽²⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 34 (كتاب المقول. باب: جلفقة الأنف).

⁽³⁾ ابن حزم، ج 11، ص 49 (كتاب الدماء والقصاص، مسألة رقم 2037).

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 154 (كتاب الديات. الأذن ما فيها من الدية 2).

⁽⁵⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 324-325 (كتاب المقول. باب الأذن).

⁽⁶⁾ ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 75-76 (كتاب الدماء والقصاص والديات. مسألة رقم: 2058).

⁽⁷⁾ الخطر رقم: 4 في سنة النبي ﷺ في الديات فيما تقدم وكذا رقم: 12 في سنة صدر في الديات أيضاً.

⁽⁸⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 384 (كتاب المقول. باب: الأصبع).

⁽⁹⁾ خطر ما سبق رقم: 18 في سنة النبي ﷺ في الديات. وكذا رقم: 4 في سنة صدر في الخطب في الديات.

رواية أخرى لما سبق

-1560-

أما سليمان بن موسى⁽¹⁾ فقال: «في كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأجناد: في كل قصبة⁽²⁾ من قصب الأصابع⁽³⁾ إذا قطعت، أو شئت ثلث دية الأصبع⁽⁴⁾، إلا ما كان من الإبهام⁽⁵⁾ فإنما هي قصبتان، ففي كل قصبة من الإبهام نصف نيتها»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق

-560ب-

وعن أبي أسامة «عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز: في كل أصبع عشر من الإبل، أو عدل ذلك من ذهب أو ورق»⁽⁷⁾.

7- دية الأطراف - اليدين والرجلين -

ومما ورد في قيمة دية اليد والرجل

-561-

«عن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال: وفي اليد نصف الدية، وفي الرجل نصف الدية، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق»⁽⁸⁾.

(1) - شيبه: «عن أيوب بن موسى القرشي عن مكحول».

(2) - عند: قطعت من قصبة الأصابع ثلث عدل الأصبع وينتهي نصه.

(3) - ابن حزم: إذا نكصت.

(4) - عند: «الأصبع».

(5) - عند: «إبهامها».

(6) - عبد الرزاق، ج 9، ص 386 (كتاب العقول. باب: الأصابع)، ابن حزم: المحلى، ج 11، ص 58 (كتاب النماء. مسألة رقم: 2043).

(7) - شيبه: السنن، ج 8، ص 93 (كتاب الديات. باب: الأصابع كلها سواء)، ونظر ما سبق رقم: 5 في سنة عمر بن الخطاب في الديات.

(8) - ابن أبي شيبة، ج 9، ص 193 (كتاب الديات. كم في كل أصبع؟)

(9) - عبد الرزاق: للرواية ثالثة: على اليد والرجل إذا نقصت بالحمال، وتنتهي، ابن حزم: للرواية الأولى: على اليد نصف الدية لما نقصت بالحمال، وتنتهي، ثالثة لابن حزم: هو في الرجل نصف الدية، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق، فإذا نقصت بالحمال، وتنتهي، ابن أبي شيبة «أبو أسامة عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز قال: في رجل نصف الدية» وتنتهي روايته.

(10) - عبد الرزاق، ج 9، الرواية الأولى، ص 381، ثالثة: 383 (كتاب العقول. باب: اليد والرجل)، ابن أبي شيبة، ج 9، ص 209 (كتاب الديات. باب: الرجل كم إبهام)، ابن حزم، ج 11، الرواية الأولى، ص 60 (كتاب النماء ... مسألة رقم: 2044) ثالثة، ص 66، مسألة رقم: 2051. ونظما عن عبد الرزاق، ونظر ما سبق رقمي 10، 20 في سنة النبي ﷺ في ذلك.

وفي اليدين معا الذية كاملة، ومثل ذلك الرجلين.

رسالته في حية كسر اليد

-562-

وعن ابن جريج «عن عبد العزيز بن عمر، أن عمر بن عبد العزيز قال: كتب سفيان بن عبد الله⁽¹⁾ إلى عمر - وهو عامله بالطائف - يستشيريه في يد رجل كسر». فكتب إليه عمر:

«إن كانت جُبرت صحيحة فله حقتان⁽²⁾».

وذلك بالفعل ما جاء عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رواية عن عاصم بن سفيان أن عمر كتب إليه في الزندين إذا انجبرا في غير فساد متنا درهم. وفي رواية عن عكرمة بن خالد عن رجل أنه قال: «في الساق أو الذراع فيها عثرون ديناراً أو حقتان». وأخرى عن عبد الله بن زكوان أن عمر قضى في ساق رجل، ثم نكر مقدار الذية كما جاء في الرواية الثانية⁽³⁾ لعبد الرزاق.

رسالته في حية كسر اليد في الخطأ.

-563-

ومن طريق ابن شهاب وربيعة وابن أبي فروة «عن كتاب معاوية بن أبي سفيان وكتاب عمر بن عبد العزيز، ويقولون: لم يجعل رسول الله ﷺ في كسر اليد في الخطأ إلا جعل الجابر، وإن هي استوت وفيها عثم⁽⁴⁾، أو شيء أقيمت قيمته، ثم غرمها الذي كسرها»⁽⁵⁾.

8- حية الترقوة.

رسالته في حية الترقوة

-564-

ونكر «ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز:

⁽¹⁾ سفيان بن عبد الله بن أبي ربيعة الطائفي: التقى عام في التودد الذي أرسلته بعثت إلى النبي ﷺ وأسلم بعدها. استعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من مناصب الطائف، ابن حجر: الإصحاح، ج2، ص54-55.

⁽²⁾ حية الرزاق: ج9، ص391، (كتاب العقول. باب: كسر اليد والرجل).

⁽³⁾ المصدر نفسه، ج9، ص390-391.

⁽⁴⁾ عثم سبق شرحها في ذية كسر المنكب.

⁽⁵⁾ البيهقي: السنن، ج8، ص99 (كتاب الديك. باب: ما جاء في كسر الذراع).

في صدعها⁽¹⁾ أربعة أخماس ديبتها، فإن نقصت اليد من قبل كسر الترقوة، فبقدر نية
 اليد ما نقص من اليد⁽²⁾.
 9- حبة الأخلاق:

في حبة كسر الضلع

-565-

وقال ابن جريج: «أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن
 الخطاب أنه قضى:
 في الضلع ببيعير⁽³⁾.
 وهو ثابت عن الفاروق في رواية ابن أبي شيبة عن أسلم مولاه، قال وهو على
 المنبر: «في الضلع جمل»⁽⁴⁾.
 10- حبة الجواز التناسلي:

رسالته في حبة الذخر

-566-

عن «ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز⁽⁵⁾:
 في الذكر الندية، فما كان نون تلك فيحسابه»⁽⁷⁾.

رسالته في حبة إغناء المرأة

-567-

«عن ابن جريج قال: أخبرني عبد العزيز بن عمر أن عمر بن عبد العزيز قال:

⁽¹⁾ صدعها: الصدع: الشق في الشيء الصلب، والمعنى تشققها، ابن منظور: لسان العرب، 8، ص 194، مادة: (صدع).

⁽²⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 362 (كتاب العقول، باب: الترقوة).

⁽³⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 367، (كتاب العقول، باب: الضلع)،

عبد حزم: ج 11، ص 82 (كتاب النماء...، مسألة رقم: 2061)

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: ج 9، ص 223 (كتاب النديت، الضلع إذا كسر)

⁽⁵⁾ ابن أبي شيبة: طبو أسامة عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز قال: «.

⁽⁶⁾ صفة: هي الذكر الندية. وتنتهي.

⁽⁷⁾ عبد الرزاق: ج 9، ص 372 (كتاب العقول، باب: الذكر).

⁽⁸⁾ ابن أبي شيبة: ج 9، ص 213 (كتاب النديت، باب: الذكر).

رأى في الشهد لهما سبق قد ذكر الرسول ﷺ ذلك وكذا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. رقم: 7، 11 على التوالي في سنتهما.

في إفضاء⁽¹⁾ المرأة الندية كاملة من أجل أنها تمنع اللذة⁽²⁾ والجماع⁽³⁾.
 رده علي عياض في صبي إفتوح صبية بأصبعه
 -568-

رسالة عياض إلى عمر: وقال الكندي: أن عياض بن عبيد الله قاضي مصر: «كتب
 إلى عمر بن عبد العزيز في صبي إفتوح صبية بأصبعه؟»
 رده عليه: «فكتب إليه عمر:
 (4) أنه لم يبلغني في هذا شيء، وقد جعلته لك⁽⁵⁾ فاقض فيه برأيك.
 فقتضى لها على الغلام بخمسين ديناراً»⁽⁶⁾.
 II- حبة جراح الجبهة:

رسالة في حبة حبة جراح الجبهة.

-569-

وقال ابن جريج: «أخبرني عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز قال:
 في الجبهة إذا هُتِمت وفيها غوص⁽⁷⁾ من داخل، مائة وخمسون ديناراً، فإن كان
 بين الحاجبين كسرَ شان الوجه، ولم ينقل⁽⁸⁾ منها العظام فربع الندية، وإن كسر ما بين
 الأثنين يُصيب ماضع اللحين، وقد ناداه الشعر في غوص⁽⁹⁾ لم يصبه الجرح، ولم ينقل منه
 عظم، ففيه مائة دينار»⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ الإفضاء: مفردة لفضض، وفضضت الشيء كمرته ويعنى الوطاء، والمقصود خرق بين مجرى البول والدماغ، لسان العرب، م7، ص 206-207، مادة: (فضض).

⁽²⁾ لاحظ المحقق: «في 'ح' أنه يمنع لذة الجماع».

⁽³⁾ عبد الرزاق: ج9، ص377 (كتاب العقول. باب: الإفضاء)

⁽⁴⁾ ابن حزم: المحلى، ج11، ص07 (كتاب النساء والتصلص والديوات. مسألة رقم: 2064) . وانظر ابن قدامة: المغني، ج9، ص652.

⁽⁵⁾ ابن حزم: «لم يبلغني»

⁽⁶⁾ عده: «وقد جمعت ذلك».

⁽⁷⁾ كتاب لولاء، من 334.

⁽⁸⁾ ابن حزم: المحلى، ج12، ص409 (مسائل التنوير. مسألة رقم: 2307).

⁽⁹⁾ وانظر الرسالتين رقم: 508، 509 الخاضعتين بضم إلفظة الحدود على من لم يبلغ الحلم.

⁽¹⁰⁾ نصوص: أي جرح هاتر صيق، لسان العرب، م7، ص62، مادة: (غوص).

⁽¹¹⁾ ابن حزم: «ولم تنقل منه»

⁽¹²⁾ عده: «في نصوص لم ينس في الجرح»

⁽¹³⁾ عبد الرزاق: ج9، ص320 (كتاب العقول. باب: الجبهة).

⁽¹⁴⁾ ابن حزم: المحلى، ج11، ص95-96 (كتاب النساء والتصلص والديوات. مسألة رقم: 2073) فلا عن عبد الرزاق).

12- حبة الموضحة:

رسالته في قيمة حبة الموضحة

-570-

ونكر ابن أبي شيبه رواية عن شيبه بن مساور⁽¹⁾ قال:
«كتب عمر بن عبد العزيز فقرأ علينا كتابه:

أن رسول الله ﷺ قضى في الموضحة بخمس من الإبل، ولم يقض فيما سوى
ذلك»⁽²⁾.

رسالته إلى أمراء الأجناد في قيمة حبة الموضحة

-570أ-

عن ابن جريج «عن سليمان بن موسى قال: كتب عمر إلى الأجناد:

ولا نعلم أن رسول الله ﷺ قضى فيما نون الموضحة بشيء.

قال: وقضى⁽³⁾ عمر بن الخطاب في الموضحة بخمس من الإبل، أو عد لها من
الذهب أو الورق»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-570ب-

«فمن معمر والثوري عن بعض أصحابهم أن عمر بن عبد العزيز كتب:

«أن النبي ﷺ لم يقض فيما نون الموضحة بشيء»⁽⁵⁾.

ويفسر ذلك سفيان الثوري قائلا: «ما نون الموضحة فهو على الذي أصاب
والموضحة فما فوقها على العاقلة.

⁽¹⁾ شيبه بن مساور الواسطي: ويقال لمكي زار عمر بن عبد العزيز وروى خطبته الأولى أخباره قليلة.

⁽²⁾ ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 352.

وإن كان يقبل من أهل واسط المراق فلرسالة موجهة إلى أهلها.

⁽³⁾ المصنف، الرواية الأولى: ج 9، ص 141 (كتاب الديات. في الموضحة كم فيها)، ج 10، ص 160-161 (كتاب فضيلة رسول الله ﷺ) نون لوب.

ونظر رقم 14 فيما سبق في سنة النبي ﷺ في الديات.

⁽⁴⁾ نظر سنة عمر بن الخطاب في مقالير الديات فيما سبق رقم 2، فهناك قول له كلذي كتب به حفيده في هذه الرسالة.

⁽⁵⁾ عبد الرزاق: المصنف، ص 306 (كتاب المقول، باب: الموضحة).

⁽⁶⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 306، لكتاب والباب المتضمنين.

ورفضى عمر بن عبد العزيز بالموضحة على العاقلة»⁽¹⁾.
وهو الآتي في الروايات فيما كتب به.

رواية أخرى

-570ج-

وعن عمرو بن ميمون⁽²⁾ أيضا قال: «كتب عمر بن عبد العزيز:
ليس في ما دون الموضحة عقل إلا أجر الطبيب»⁽³⁾.

وهو الذي جاء عن معاذ وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما - كما ذكر ذلك عنهما
بُر ما سبق.

روايات هي قيمة حبة الموضحة

-570د-

«أوعن عمرو بن ميمون أن عمر بن عبد العزيز كتب:
إن الموضحة في الوجه والرأس سواء، فيها خمس من الإبل»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق

-570هـ-

وحدث «أبو أسامة عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز قال:
في الموضحة خمس من الإبل، أو عدل ذلك من الذهب والورق»⁽⁸⁾.

ولعل هذه المراسلة وما بعدها، هي التي أشار إليها سفيان الثوري فيما ذكر عنه فيما
سبق، وكررها ابن أبي شيبة بسنده عنه عن ابن أبي ذئب، قال: «أن عمر بن عبد العزيز

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ج 9، ص 410 (كتاب العقول. باب: عقوبة لقتل).

⁽²⁾ الطيباني: مشيم عن حصين قال عمر بن عبد العزيز: «

⁽³⁾ عدل ما دون الموضحة خدوش لها صلاح»

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة: ج 9، ص 149 (كتاب الديارات. فيما دون الموضحة).

⁽⁵⁾ الطيباني: لسان، ج 8، ص 83 (كتاب الديارات. ما دون الموضحة من الشجاج).

⁽⁶⁾ ابن عبد البر: الاستقصار، ج 25، ص 127 (كتاب العقول. باب: ما جاء في عقل الشجاج) ونقله عن ابن أبي شيبة.

⁽⁷⁾ عبد الرزاق: «سمر عن عبد الكريم الجزري، أن عمر بن عبد العزيز قال في الموضحة: في الوجه والرأس» وينتهي نسبه.

⁽⁸⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، ص 151 (كتاب الديارات: الموضحة في الوجه ما فيها)

عبد الرزاق، ج 9، ص 311 (كتاب العقول. باب: الموضحة في غير الرأس).

⁽⁹⁾ ابن أبي شيبة، الرواية الأولى: بالسند نفسه قال: فيها خمس من الإبل».

⁽¹⁰⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، الرواية الثانية، ص 143. الرواية الأولى، ص 142 (كتاب الديارات. في الموضحة كم فيها)

أمر أن تعقل الموضحة»⁽¹⁾، جاعلا عدل خمس جمال بخميس ديناراً، كما هو مشار إليه في بعض هذه الروايات، أو مائة درهم عدل الورق بسعر صرف النينار بعشرة دراهم، وهو ما نكره الخليفة عمر بن عبد العزيز في رسالته التالية وما بعدها.

رواية أخرى لما سبق

- 570 و -

وعن خالد قال: «كتب عمر بن عبد العزيز:

أن لا يزداد في الموضحة على خمسين ديناراً.

قال خالد: يريد الموضحة في الوجه»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 570 ز -

أما معمر فقال «كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل القرى:

أن يعقلوا الموضحة.

وجعل فيها خمسين ديناراً»⁽³⁾.

كما ورد ذلك في الرواية السابقة بنصه.

هذا ويُعد ما أمر به، إتباع منه لما جاء في ذلك عن الخلفاء الراشدين في هذا الشأن

بتيسيرهم على الناس، كل يدفع حقوق الآخرين، ويأخذ حقه بما في حوزته من مال، وإقامة

منه لسنة النبي ﷺ بعد كتاب الله في الدييات على البديوي والحضري على السواء.

13- نظم قصور العظام ،

رسالته في أنه لا توجد في قصور العظام

- 571 -

وقال حصين: كتب عمر بن عبد العزيز:

«ما كان من كسر في عظم فلا قصاص فيه»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ -المصدر نفسه، ج 9، ص 374 (كتاب الدييات. فيما يتعلق بالمقالة) ، وانظر الرسالة السابقة رقم: 570.

⁽²⁾ -ابن أبي شيبة، ج 9، ص 144 (كتاب الدييات. في الموضحة كم فيها؟)

⁽³⁾ -عبد الرزاق، ج 9، ص 309 (كتاب العقول. باب: موضع عقل الموضحة).

⁽⁴⁾ -ابن أبي شيبة: المصنف، ج 3، ص 314 (كتاب الدييات. فيما يتعلق بالمقالة) وجاء عنده عن أبي نعب (أن عمر بن عبد العزيز أمر أن يعقل الموضحة).

⁽⁵⁾ -ابن أبي شيبة: ج 9، ص 257-258 (كتاب الدييات. العظام من قال ليس فيها قصاص).

أي أنه ليس هناك قصاص في العظام إذا كسرت ولكن على كاسرها الدية⁽¹⁾.

14- الانتظار بالقصاص في الجراح حتى تبرأ.

رسالته إلى طرفه في الإنتظار في القصاص حتى تبرأ الجروح

-572-

كنا قد أشرنا عند حديثنا على إمارة عمر على الحجاز إلى ما كان قد أمره به الخليفة الوليد بقطع يد رجل ضرب آخر بالسيف، فنفذ ذلك على كره منه⁽²⁾، وهزته هذه الحادثة إلى جنب تنفيذ أمره له بضرب⁽³⁾ خبيب بن عبد الله بن الزبير، والذي مات على إثر ذلك، فكانت درسا قاسيا له كسفا له عن خطورة مجازاة أهل الباطل في باطلهم، وعدم التريث في تنفيذ ذلك.

فلما استخلف رأى أن لا يقلد آل بيته في تطرفهم في ما سنوه في القصاص في مثل ما ذكر، وغيرها، متقيدا بالسنة في ذلك.

وفي هذا السبيل، قال يزيد بن وهب⁽⁴⁾: «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى طريف بن ربيعة⁽⁵⁾ - وكان قاضيا بالشام:

أن صفوان بن المعطل ضرب حسان بن ثابت⁽⁶⁾ بالسيف فجاءت الأنصار إلى النبي⁽⁷⁾ ﷺ فقالوا: القود⁽⁸⁾.

فقال النبي⁽⁹⁾ ﷺ: تنتظرون فإن برأ صاحبكم تقتصوا، وإن يميت نقتكم⁽¹⁰⁾. فعوفي

⁽¹¹⁾ فقالت الأنصار: قد علمتم أن هوى النبي ﷺ في العفو.

⁽¹⁾ -المستدرن نفسه وكذا الصفحات ، عبد الرزاق: ج9، ص459-461 (كتاب العقول. باب: ما لا يستند).

طيهي: السنن، ج8، ص64-65 (كتاب الجنائز. باب: ما لا قصاص فيه).

ابن عبد البر: الإستكراء، ج25، ص285 (كتاب العقول. باب: القصاص في الجراح)، ونقله عن ابن أبي شيبة.

⁽²⁾ -انظر الرسالة رقم 8 في الفصل الثاني من الباب الأول.

⁽³⁾ -انظر كلامنا على أمر الوليد لعمر بضربه في الفصل الثاني من الباب الأول.

⁽⁴⁾ -عبد الرزاق: الرواية الثانية: جندب بن وهب.

⁽⁵⁾ -طريف بن ربيعة: لم نجده.

⁽⁶⁾ -صفوان وحسان موت ترجمتهما في الفصل الثاني من الباب الأول عند ذكرنا للرسالة رقم:8.

⁽⁷⁾ -عبد الرزاق: الرواية الثانية: طهى الله.

⁽⁸⁾ -عنده: فقالوا: القود، ناقصة.

⁽⁹⁾ -عنده: طهى النبي ﷺ، ناقصة.

⁽¹⁰⁾ -ابن عبد البر: زينة: «نقتكم بعد في حسان» و«عوفي» ناقصة عنده.

⁽¹¹⁾ -هذا على نظرنا - من تعليق الزوي، تمة منه للقصة.

قَالَ: فَتَقَوَّا عَنْهُ، فَأَعْطَاهُ صَفْوَانَ جَارِيَةً⁽¹⁾، فَهِيَ أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّانَ⁽²⁾.

لعل دواعي ما كتب به الخليفة عمر إلى طريف، هو وضع حد لسنة عبد الملك في تشد في تنفيذ القصاص الذي اقتدى به ابنه الوليد من بعده، والإقتصار على سنة النبي ﷺ التي أمرت المجروح الانتظار بنفسه حتى يشفى جرحه، ثم يقتصر، إذ يمكن أن تحصل له مضاعفات بعد القصاص فيضيع عليه حقه، وهو بالأعمل ما حصل في عهده السابق، الذي أمر صاحب الجرح أن ينتظر حتى يبرأ، فأبى إلا القود من غريمه، فمكن النبي ﷺ له من ذلك، ثم شك يده بعد ذلك، فجاء يطلب القود، فلم يمكن مما طلب⁽³⁾.

15- هذه الجراح بين العبيد.

رَحْمَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي عَجْرٍ آخِرٍ

-573-

رسالة عياض إلى عمر: قال قيس⁽⁴⁾ بن النظر المرادي: «أن أمة بيضاء⁽⁵⁾ بنت عابس بن سعيد المرادي، حبست عليه عند وفاتها رقيقا لها كثيرا، فإذا مات، فهم أحرار فأنظروا في ثلثها⁽⁶⁾، فقاتل عبد منهم رجلا فجرح به جرحا بلغ عقله سبعين دينارا. فدعاه عياض بن عبيد الله الأزدي - وهو قاضي مصر يومئذ - فقال: أغرم عن مولاك. قال: فقلت: لست فاعلا.

الاسحق بن عبد البر على ما ذكره الراوي قائلا: وهكذا في الخبر. أن صفوان بن سمطل أعطى حسان الجارية التي هي أم عبد الرحمن لسا عا عنه. والمعروف عند أهل العلم بالخبر والسير، وأكثر أهل الأثر، أن النبي ﷺ هو الذي أعطى الجارية المسماة: سيرين، وهي أخت ملية لقطبة، وكانت هدية من المتوفى صاحب مصر والإسكندرية. وهو الحق وإلى ذلك أشار ابن إسحاق وغيره.

ابن سلام: السيرة النبوية، ج 2، ص 304-306.

ابن سعد: الطبقات، ج 8، ص 153.

⁽¹⁾ عبد الرزاق: المصنف، الرواية الأولى: ج 9، ص 453-454 (كتاب العقول. باب: الانتظار بالقود أن يبرأ)، الرواية الثانية، ج 10، ص

160-161. (كتاب القطة. باب: ذكر رفع الملاح) . ابن عبد البر. الاستكراه، ج 25، ص 51. (كتاب العقول، عقل الجراح في الخطأ).

⁽²⁾ عبد الرزاق: المصنف، ج 9، ص 452-453. (كتاب والهاب للشاهين).

⁽³⁾ الحسن بن النظر. لم أعثر على ترجمته.

⁽⁴⁾ بيضاء بنت عابس بن سعيد المرادي: لم أجد لها ترجمة، أما ولدها عابس فقد ولاء سلمة بن مخلد على الشرط ثم جمع له القضاء مع

الشرط وانتشر على القضاء حتى سنة 65هـ. توفي سنة 88هـ.

ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 233-234.

⁽⁵⁾ أي ما يجوز للموت أن يوصى به عند موته، ويعني أنهم تبرؤوا.

انظر لرسالتين رقم: 487-488.

فكتب به عياض إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر يأمره:

أن يعرض على الرجل الذي حبس عليه أن يغرم السبعين الدينار عنه، فإن فعل، فك

سبيله، وإن أبي نفع إلى المجروح.

فافتداه ابن عم لقيس بن النظر يقال له أزهر⁽¹⁾ ابن النعمان⁽²⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) أزهر بن النعمان، لم أجد له ترجمة .

(2) الكندي: الرواة والقضاة، ص 335-336

الفصل الثالث:

ومائل أمير المؤمنين

الخاصة بالقصاص في قتل النفس وحديتها

جامعة الأمير
العلماء للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: مسائل أمير المؤمنين الخاصة بالقصاص في قتل النفس وحياتها .

1- قيمة الدية من الإبل وما يعادلها من بقية الأنعام والنقود:

منخورة يحدد فيه مقدار الدية

-574-

سبق وأن ذكرنا قيمة الدية في العهد النبوي وكذا الراشدي، في الأنعام والنقود وما يعادل بعضها بعضاً⁽¹⁾.

ويأتى الخليفة عمر بن عبد العزيز فيحاول ما استطاع الإقتداء بهم في ذلك متبعاً سليلهم، خاصة إذا علمنا ما أدخله من إصلاحات جزرية في المجال الإقتصادي وفق الأسس والتواعد الشرعية التي تحكمه، خاصة في النقد بتحديد عياره بوزن سبعة فيما يؤخذ من خراج وجزية، وما يدفع من حقوق⁽²⁾ لدويها، حيث جاء هذا الإجراء متوافقاً مع ما حدثته السنة النبوية في ذلك كأصل في تقدير الدية، وبالتالي وفق ضرب عبد الملك للعملة الجديدة سنة 74هـ.

وفي هذا الصدد قال ابن جريج: «أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز⁽³⁾، أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز:

أن عمر بن الخطاب شاور العلف حين جند الأجناد، فكتب: [أن على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق إثني عشر ألف درهم و]⁽⁴⁾ أن على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتا بقرة، وعلى أهل الشاة ألفاً⁽⁵⁾ شاة،⁽⁶⁾ وعلى من نسج البز من أهل

⁽¹⁾ -خطر لتسديد فيما سبق.

⁽²⁾ -خطر لرسائل رقم: 86-86د وتعليقاتنا عليها.

⁽³⁾ -ابن حزم: «عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: في كتاب لي به أن عمر بن الخطاب...».

⁽⁴⁾ -أما بين العسرتين من العسلى وعند عبد الرزاق نلصقة وثلاثة في 'ح' كما أشار إليها المحقق في فهرس.

⁽⁵⁾ -عنه: «ألفي» ومثل ذلك لفظه في آخر النص.

⁽⁶⁾ -عنى رواية عبد الرزاق المختصرة الأولى: حورد في كتاب عمر بن عبد العزيز أن عمر بن الخطاب كتب: هو على من نسج البز من

أهل اليمن بقية خمس مائة حقة، أو قيمة ذلك مما سوى الحلال وتنتهي». - ابن حزم: هو على أهل البز من البز من نسج اليمن».

لبن بقيمة خمس⁽¹⁾ مائة حلة، أو قيمة ذلك مما سوى الحبل⁽²⁾، فإن كان الذي أصابه من الأعراب فديته من الإبل، لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق، وإذا أصابه الأعرابي. وذاه بمائة من الإبل، فإن لم يجد إبلا فعقلها من النغم ألفا شاة⁽³⁾.

ما ذكره الخليفة عمر بن عبد العزيز عن جده الفاروق -رضي الله عنهما- ثابت في روايات عدة عنه جاءت في بعض كتبه إلى عماله وفي خطبة له في هذا الشأن، ولكن ليس بالصيغة التي جاءت هنا، بل باختلاف⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1574-

ونكر أبو أسامة «عن محمد بن عمرو، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأجناد⁽⁵⁾: [إن الدية كانت على عهد رسول ﷺ مائة بعير. قال:]⁽⁶⁾ إن كان الذي أصابه من الأعراب⁽⁷⁾، فديته مائة من الإبل، لا يكلف الأعرابي الذهب، ولا الورق⁽⁸⁾، ودية الأعرابي إذا أصابه الأعرابي مائة من الإبل فإن لم تجد العاقلة

⁽¹⁾ ابن حزم: خمسة خمسة -يعني دينار- مائة حلة.

وما ذكره الحفيد عن جده هنا بتغييره للدية على أهل البز من أهل اليمن بخمس مائة حلة، يخالف ما جاء في تغيير رسول الله ﷺ لمتى حلة كما هو ثابت عنه، كما ذكر عنه في التمهيد، ويخالف أيضا ما ذكره الفاروق في أحد روايات الشمس عنه، بأنه قضى بتغيير الدية على أهل الورق عشر آلاف، وعلى أهل النخيل ألف دينار، وعلى أهل الحبل مائة حلة...
وبذلك يكون تغيير كل حلة بخمسة دنانير أو خمسون درهما فيكون مجموعها ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم وهي قيمة دية الخطأ ونفل أيضا دية مائة بعير كل بعير بمشرة دينار، ومن عليها الفم والبقر.

وما ذكره عنهما في هذا الصدد فيه نظر، فإلّا هناك كلام قد سقط أو تصحيف وقع من أهل الرواة أو النسخ، ذلك له من غير المعقول أن يكون تغيير الحلة في عهدهما بالثلث المذكور والمهد بينهما بعد تصحيح دينارين، وتتدهور قيمة الدينار الشرقية 2، عبد الرزاق، ج 9، ص 192 (كتب المعقول، باب: كيف لمر الدية؟). ابن أبي شيبة، ج 9، ص 127-128 (كتاب الديات)، تون نكر الألب ابن حزم، ج 10، ص 398-399 (كتاب الدماء...مسألة رقم: 2028)، وانظر التمهيد في أول الباب.
⁽²⁾ عمالية نعم ابن حزم.

⁽³⁾ عبد الرزاق، ج 9، فروية المثبتة والمختصرة، ص 296، لكتاب والباب المتضمن.

⁽⁴⁾ ابن حزم، ج 10، ص 398، الكتاب ورقم المسألة السابقين. وانظر التمهيد فيما سبق في تغيير عمر للدية رقم: 1 وكذا في سنة النبي ﷺ فيما سبق رقم 1 أيضا.

⁽⁵⁾ فروية ابن أبي شيبة التقيّة: محمد بن عمرو، أن عمر بن عبد العزيز قال: «

⁽⁶⁾ لسي القاسية له لافسة، وما أثبت من الرواية الأولى له، وكذا مما جاء في صيغة ابن عبد البر بعد دمج بين الروايتين -لحما تراجع- مشوا أنه نقل ذلك عن ابن أبي شيبة.

⁽⁷⁾ -صند الأعرابي فديته من الإبل-.

⁽⁸⁾ -صند: فإن لم يجد الأعرابي مائة من الإبل فعقلها...»

بنا فعتها من الشاء ألفي شاة»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-574ب-

وقال ابن جريج «أخبرني عبد العزيز بن عمر⁽²⁾:

أن في كتاب لعمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ قال: ⁽³⁾ «دية المعلم مائة من الإبل أرباع - مثل قول علي⁽⁴⁾ هذا وزاد-: فإن لم توجد بنت المخاض⁽⁵⁾ جعل مكانها بنو لبون⁽⁶⁾ نكر»⁽¹¹⁾

رواية أخرى لما سبق

-574ج-

وقال حميد: «كتب عمر بن عبد العزيز:

في الدية عشرة آلاف درهم»⁽⁷⁾.

وهي قيمة دية مائة بعير المشار إليها فيما تقدم وفي ما هو أت.

هذا وقد أشار إلى ذلك قتادة عن الخليفة عمر «أنه جعل الدية مائة بعير وقوم كل بعير مائة، غلت أو رخصت، فأخذ الناس بها»⁽⁸⁾.

وهو في حقيقة الأمر إتياع منه - رحمه الله - لتقويم جده الذي عرفنا ذلك عنه في التمديد، وكذا فيما سبق عنه بما يعادلها من الأنعام الأخرى، وكذا في الروايات التالية التي نكرها المروزي.

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة، ج9، الرواية الثالثة، من 131-132. والأولى، من 128 (كتاب الديات) دون بلب.

⁽²⁾ ابن عبد البر: الاستنكر، ج25، من 14-15 (كتاب القتل، بلب: العمل في الدية).

⁽³⁾ وكذا جاء، ولعل تتمتها كقيمة سند الروايات التي مضت عنه أو التالية.

⁽⁴⁾ جاء عنه ﷺ من طريق عبد الله بخلاف ما ذكر أعلاه قال: هدية الخطأ أخصا: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنو لبون، وعشرون بنت مخاض، ابن أبي شيبة، ج9، من 135 (كتاب الديات، دية الخطأ كم هي). وهناك خلاف حول لسان الإبل في الدية نكرها ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وكذا البيهقي في سننه، ج8، من 73 وما بعدها. بلب: لسان دية الخطأ من كتاب الديات.

⁽⁵⁾ ابن أبي حنيفة، في الخطأ خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وهي الأرباع المشار إليها في النص.

⁽⁶⁾ عبد الرزاق، ج9، من 287، وجاء عنه في رواية أخرى بخلاف ما ذكر هنا، من 284.

⁽⁷⁾ بنت مخاض: هي أفضى الإبل التي أتمت السنة ودخلت في الثانية أي أن لها أصبحت حملًا. القرضاري: فقه الزكاة، ج1، من 174.

⁽⁸⁾ لاحظ المحقق في الهامش: كذا في 'ح' وفي 'س' بنو لبون.

⁽⁹⁾ ابن حزم، ج10، من 286. (كتاب الدماء... مسألة رقم: 2028)

⁽¹⁰⁾ ابن أبي شيبة، ج9، من 128 (كتاب الديات) دون لبون

رواية أخرى لما سبق

-574-

أما محمد بن عمرو بن علقمة فقال: «كتب عمر بن عبد العزيز في الديات، فنكر في كتاب⁽¹⁾»

(2) وكانت دية المسلم على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل، فقومها عمر بن الخطاب على أهل القرى ألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم، وكانت دية الحر المسلمة على عهد رسول الله ﷺ خمسين من الإبل، فقومها عمر بن الخطاب على أهل القرى خمس مائة دينار، أو ستة⁽³⁾ آلاف درهم⁽⁴⁾.

2- دية القتل في الخطأ بين الأحرار .

رسالته في ماهية الخطأ؟

-575-

وقال معمر: «كتب عمر بن عبد العزيز في الخطأ:

أن يريد أمرا فيصيب غيره»⁽⁵⁾.

رسالته في تحميل الأخطاء بما فيه تطريه

-576-

وقال ابن جريح: «أخبرني عبد العزيز بن عمر، عن كتاب لعمر بن عبد العزيز فيه:

بلغنا أن رسول الله ﷺ قال:

«أيما متطيب لم يكن بالطيب معروفا، يتطيب على أهل من أهداه التماس

⁽¹⁾ استناد من هذا أن ما نكر في النص جزءا من الرسالة، ولعل ما سبق عن محمد بن عمرو من رواية في قيمة الدية جزءا من هذه.

⁽²⁾ نكر البيهقي رواية عن الزهري ومكحول وعطاء قالوا: «أدركنا الناس على أن دية المسلم الحر... ثم نكروا تقويم عمر لها كلذي هذه في رسالة حفص، وكذا قيمة دية المرأة، وقلوا بعد نكروهم ستة آلاف درهم: طين كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل، ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل، لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق»

السنن الكبرى، ج 8، ص 95 (كتاب الديت. باب: ما جاء في دية المرأة).

ونظر فرق الصحابة والتابعين في هذا المسألة عند:

ابن قدامة: المغني، ج 9، ص 531-532

شوكلي: ليل الأوطار، ج 7، ص 224-227 (كتاب النساء. باب: دية المرأة في النفس وما دونها). ونظر أيضا في دية المرأة.

⁽³⁾ إذا كان دينار يساوي ثلثا حشر درهما.

⁽⁴⁾ البرزلي: السنة، ص 67، رقم: 239.

⁽⁵⁾ محمد فرزق، ج 9، ص 281 (كتاب العقول. باب: الخطأ).

[مثال له] ⁽¹⁾ فأصاب نفسا فمادونها فعليه دية ما أصاب ⁽²⁾ وتأسى به من بعده ⁽³⁾ الخلفاء تراشدين ⁽⁴⁾ في تحميل كل من لم يكن بالطب ما هرا كل أثر سيء يحصل للمريض، حتى أن الإمام علي ⁽⁵⁾ كان يشترط فيمن دخل هذا الميدان حتى أطباء الحيوانات، أن تكون لديه شهادة (براءة) تثبت كفايته في ذلك ⁽⁶⁾.

رحمة علي عدي في رجل قتل آخر خطأ

- 577 -

رسالة عدي إلى عمر: قال محمد بن نصير والصلت: «أن رجلا بالبصرة رأى إنسانا فظن أنه كلب، فرجمه فقتله فإذا هو إنسان فلم يدر الناس من قتله؟ فجاء عدي بن أوطاة فاخبره أنه قتله فسجنه وكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر: فكتب عمر:

إتلك بنس ما صنعت حين سجنت ⁽⁴⁾، وقد جاء من قبل نفسه، ⁽⁵⁾ فأخبرك أنه قاتله فذل سبيله، واجعل ديته على العشييرة.

وزعم الصلت أنه من الأسد ⁽⁶⁾، القاتل والمقتول، وأن المقتول ⁽⁷⁾ كان عاسا يعس ⁽⁸⁾.

(1) - سأقتب مما ذكره ابن عبد البر، وفي المصدر: «المثله»، ولاحظ عليه المحقق في الهامش: «مكنا رسم فكلمت في نس» وثمان: من نائل للمريض، فلو لم يشاء فصار أشبه بالصحيح وأصبح أحسن حالا. لسان العرب، م 11، ص 612-613 ملحة: (مثل).

(2) - عند الرزق: ج 9، ص 470 (كتاب العقول. باب: الطبيب). ابن عبد البر: الاستكثار، ج 25، ص 54 (كتاب العقول. باب: عقل الجراح في الخطأ).

وجاء في رواية أخرى عن حفص عن عبد العزيز ابن عمر قال عمر بن عبد العزيز: حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال: قال رسول الله ⁽³⁾ لوما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب أهل تلك فأعنت لهم ضامن». سنن أبي داود، ج 2، ص 258 (كتاب النيات. باب: إيمان تطيب بغير علم) وابن عبد البر، المصدر السابق ج 25، ص 55.

وأخرجه ليود في الصفحة المتقدمة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باختلاف.

وأخرجه نسائي، ج 8، ص 52-53 (كتاب القسامة. صفة شبه لعمد).

(4) - عبد الرزق، ج 9، ص 470-471. لكتاب والباب السابقين.

(5) - كتابايت وعبد ابن حزم «إذ سجنته»

(6) - ابن حزم: «فأخبرك أنه قتله» ناقصة

(7) - عند: «من الأرد»

(8) - عند: «قتل»

(9) - عبد الرزق، ج 9، ص 482. (كتاب العقول. باب: الرجل يسك الرجل لقتله الأخر).

ابن حزم: المطي، ج 11، ص 266 (كتاب العقول. مسألة رقم: 2144).

والمن، والفتن، أي طاف بالليل لحراسة الناس.

لسان العرب، م 6، ص 139، ملحة: (حسن).

رحمة بني رجل قتل آخر

- 578 -

وقال سماك: «كتب عمر بن عبد العزيز في رجل ضرب⁽¹⁾ بحجر قال:

إن كان دفعه بالحجر دفعا فأقده، وإن كان رمى رميا فلا تقده⁽²⁾».

ولم ينكر لمن كتب بذلك.

رسالة إلى أبي بكر بن محمد بن حبة رجل من بني أسد

-579-

قال المدائني⁽³⁾: كتب عمر إلى أبي بكر بن محمد:

«ونكرت أن أناسا من بني أسد وفزارة تلاحوا⁽⁴⁾، فرمى فراس الأسدي بحجر

فأصاب ركبته، ثم تفرقوا، ومكث سنة وجعا من رميته، فاصطلحوا على مائتين من الإبل

وإيه لا صلح إلا ما يجوز في الإسلام⁽⁵⁾، فانفذ الصلح بينهم على مائة من الإبل، فليس بدم

صاحبهم عن ذلك مذهب، ولولا السنة لم أبال ما أعطاهم بنوا فزارة من أموالهم والسلام⁽⁶⁾».

يعني هذا أن الرجل قد مات مما أصابه، فخذ قتيلا خطأ تدفع دية إلى أهله مائة من

الإبل، وألغى أمير المؤمنين ما خالف الإسلام من شروط.

3- من يدفع دية جناباته الموالى؟

رحمة علي عياض بني مولى قتل امرأة.

-580-

رسالة عياض إلى عمر: قال عبيد الله بن أبي جعفر: كتب عياض بن عبيد الله قاضي

مصر إلى عمر بن عبد العزيز «أن رجلا خرج يُعكَلُ فرسا له في المضمار فصدم امرأة على

(1) - كانت دون ضبط ولعلها 'ضرب آخر بحجر'.

(2) - عبد فرزق: ج 9، ص 275 (كتاب العقول، باب: صدق السلاح).

(3) - في الأصل أنه جاء: (قال) قطب إلا أن الذي أتت مما سبق من الروايات التي جاءت من طريقه.

(4) - تلاحوا: لما للرجل لعا: لأمة وشتمه وعنفه ونزعه؛ لسان العرب، م 15، ص 242، مادة: (لحا).

(5) - نظر أحكام المكتبة على المتن رسائل رقم: 480، 481-481 ج.

(6) - الهاتري: أصاب الأشراف، ج 8، ص 197.

ثم ريق فقتلها، فأبى مواليه أن يعقلوا عنه، وليس يأخذ العطاء، وإنما لا تشك أن مواليه كانوا
 أخذوا عقله لو أصيب، وإن منعوا ذلك، رأوا أن قد ظلموا، فلا يستعطن عندك عقل مسلم»⁽¹⁾.
 رد عمر: فكتب إليه عمر:

«إعلم أن عامة هذه الموالى لا تحفظ أسبابها فعاقلتها، فاجعل ذلك على مواليه»⁽²⁾.

رسالة في عقل الموالى جنابة مولاة

-581-

وأكد الخليفة عمر ما سبق في الآتي، فمما قاله ابن جريج عنه: «عن عبد العزيز بن
 عمر عن عمر بن عبد العزيز»⁽³⁾:

الدية على أوليائه⁽⁴⁾ في كل جريرة جرهما»⁽⁵⁾.

والملاحظ أنه لم يشر إلى نواحي كتابه ما كتب، وإن كنا نرجح أنه سُئل عن ذلك كما سأله
 عبد الله قاضي مصر كما في المسألة السابقة وهو الأمر الذي نقوله على الروايات التالية أيضا

رسالة في الغرض السابق

-582-

وقال معمر: «كتب عمر بن عبد العزيز:

أن الموالى لا تحمل أسبابها معاقلتها، ولكنه على مواليتهم وعاقلتهم»⁽⁶⁾.

رحمة على عدي في مولى قتل رجلا خطأ

-583-

رسالة عدي إلى عمر: قال حماد بن سلمة فيما يرويه عن حميد: «أن رجلا من موالى

بني جشم قتل رجلا خطأ، فسأل عدي الحسن⁽⁷⁾ عن ذلك

⁽¹⁾ هذه الجملة الأخيرة من رسالة عياض فيها نظر، وهي أقرب إلى ما أمر به عمر في رسالته منها برسالة عياض إذ من غير المعقول أن
 يبه عياض عمر إلى الحفاظ على عقل المسلم، وهو أعظم بحقوق المسلمين، وما كتب به إليه يؤكد ذلك.

⁽²⁾ الكندي: الولادة، ص 333-334، وقال في نهايتها: قال ابن وهب: أخبرني الليث أن عمر بن عبد العزيز كتب بذلك.

⁽³⁾ المسود يؤكد مرة أخرى اعتمادا على ما سبق من الروايات التي جاءت عن ابن جريج، وكذا فيما هو أت عنه عن ابن عمر عن والده،
 والذي نل عنه أنه كتب، ولما كان كذلك، فإن ما نكر عنه هنا إثر قوله: «قال:» «إعتبرنا ما رسالة، فإنه كان رحمه الله - لا يقول القول
 لمجرد القول، وإنما ليأخذ مجراه إلى مجال التطبيق.

⁽⁴⁾ ابن عبد البر: «الأولياء»

⁽⁵⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 419 (كتاب العقول. باب: من يحقل جريرة المولى؟)

⁽⁶⁾ ابن عبد البر: الإستكثار، ج 25، ص 67 (كتاب العقول. باب: عقل المولى) و«جرما» بقية طده.

⁽⁷⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 420، الكتاب والباب السابقين.

⁽⁸⁾ يهنا الحسن البصري.

قال: لا تعقل العرب عن الموالي.

فكتب إلى عمر بذلك.

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

إن مولى القوم من أنفسهم، وهم أحق بميراثه، فليعطوا عنه.

فجعل اللية عليهم»⁽¹⁾.

رسالة بني الغرض السابق

-584-

وقال جعفر بن برقان: «أن عمر بن عبد العزيز كتب:

لو لم تدع⁽²⁾ قرابة إلا مواليه، كانوا أحق الناس بميراثه⁽³⁾، فاحمل عليهم عقله كما

يرثونه»⁽⁴⁾.

هذا ما جاء في المراسلة التي لم يوضح الراوي دواعي كتابك ما كتب.

وبذلك يؤكد الخليفة عمر قاعدة الميراث بالولاء التي تؤكد هي الأخرى قاعدة

عقل المولى عن مولاه إذا جنى جناية، فليس لهم أن يخذلوه عند شيء أصابه، كما يقول

ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽⁵⁾.

رسالة بني من يدع حبة من لا موالي له

-585-

ما كتب به إلى عمر: وقال ميمون⁽⁶⁾ بن مهران: «أن رجلا من أهل الجزيرة أسلم

وليس له موال فقتل رجلا خطأ».

رد عمر: «فكتب عمر بن عبد العزيز:

أن اجعلوها نية على نحوه ممن أسلم»⁽⁷⁾.

وهذا يخالف ما سبق ذكره عنه ومع ما هو أت.

⁽¹⁾ -جلائري: أنساب بالأثراف، ج 8، ص 163. انظر أحكام ميراث الموالي رسائل رقم: 465-468.

⁽²⁾ -بن عبد البر: يدع.

⁽³⁾ -ضد: واحمل العقل عليهم كما...».

⁽⁴⁾ -بن أبي شيبة: ج 9، ص 319-320 (كتاب لثيف. العقل على من يكون؟)

⁽⁵⁾ -بن عبد البر: الإستنصار، ج 25، ص 67، كتاب ولباب المتقين، والمرجع له نقله من مصنف ابن أبي شيبة.

⁽⁶⁾ -عبد الزرق، ج 9، ص 419، كتاب ولباب السابقين.

⁽⁷⁾ -انظر فيما يخص ميراث الموالي رسائل من رقم: 465 إلى 468.

⁽⁸⁾ -خرج أن الرسالة مرسلة إليه.

⁽⁹⁾ -بن هزم: ج 11، ص 286 (كتاب الموالي. مسألة رقم 2151).

إلا أن ابن حزم يجعل دية من لا عصابة له، أو مجهولها من بيت مال الصدقة من سهم الغارمين، أو من بيت مال المسلمين⁽¹⁾ -أي من مال الفيء- وهو ما سنتأتي الإشارة إليه في بعض أوامر الخليفة عمر بن عبد العزيز، كما في الرسائل التالية.

4- من يدفع دية قتل المجامع؟

رسالته في من يتحمل دية من قتل في المجامع؟

-586-

وقال ابن جريح: «أخبرني عبد العزيز بن عمر عن كتاب لعمر بن عبد العزيز: بلغنا أن رسول الله ﷺ «قضى من قتل يوم فطر، أو يوم أضحي⁽²⁾، فإن لبنته على الناس جماعة»⁽³⁾ لأنه لا يدري من قتله»⁽⁴⁾. وهذا -إن صح عنه- يقصد به أن الجماعة هي التي تنفع تلك وهذا يخالف ما جاء عنه في رسالتيه الآتيتين.

رسالته في دية رجلين ماتا في الزحام

-587-

نذك أن سعيد بن عبد الله التقي فيما ينكره عن والده «عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في رجلين ماتا في الزحام: أن يوليا من بيت المال، فإتما قتله يد، أو رجل»⁽⁵⁾. ويؤكد هذا الحكم في رده على عدي بن أرطاه في مايلي:

رده على عدي بن عدي في دية قتل وجد بموق البصرة

-588-

رسالة عدي إلى عمر: فقد قال عاصم: «كتب عدي بن أرطاه قاضي البصرة إلى عمر بن عبد العزيز: إني وجدت قتيلا في سوق الجزائرين».

(1) المصدر السابق، ج 11، ص 278.

(2) ابن حزم: يوم أضحي أو يوم فطر.

(3) عبد بوب البخاري في صحيحه مقتل والد حنيفة بن اليمان يوم أحد تحت (باب: إذا مات في الزحام أو قتل) من كتاب الديات، ج 9، ص 19.

(4) وكان المسلمون قد قتلوه خطأ. فوداه رسول الله ﷺ، ابن حجر: الإصابة، م 1، ص 331.

(5) عبد الرزاق، ج 9، ص 51 (كتاب المقرول. باب: من قتل في زحام).

ابن حزم: المطي، ج 11، ص 108 (كتاب الدماء والقصاص والديات. مسألة رقم: 2078).

(6) ابن حزم: المطي، ج 11، ص 107 (كتاب السابق وكذا المسألة).

رد عمر: قال⁽¹⁾: فكتب إليه:

«أما القتل فدينه من بيت المال»⁽²⁾.

وبهذه الصيغة كأن هناك نقصا فيما كتب به.

وهذا الذي قضى به الخليفة هو ما قضى به الخليفة عمر بن الخطاب في رجل قتل في الكعبة فجعل دينه من بيت المال بإشارة من الإمام علي -رضي الله عنهما- الذي قضى في الآخر في رجل قتل بعد ذلك في المسجد بمثل ذلك⁽³⁾.

5- هل لقتيل العجماء حية؟

رسالته في رجلين قتل أحدهما بمعدن والآخر بهيمة

-589-

وقال ابن جريح: «أخبرني عبد العزيز بن عمر عن كتاب لعمر بن عبد العزيز فيه:

بلغنا أن رسول الله ﷺ قال في رجلين رمض⁽⁴⁾ أحدهما معدن، وقتلت الآخر بهيمة:

قال: «ما قتل المعدن جبار⁽⁵⁾ وما قتل العجماء جبار»⁽⁶⁾.

أي لا قود فيها ولا نية لأهل القتل، وتدخل النار ضمن ذلك قياسا على ما ذكر كما

هو في رسالته اللاحقة.

رسالة علي يحيى بن يحيى في رجل أحرق شهنا لجاره

-590-

رسالة يحيى إلى عمر: وقال يحيى بن يحيى الغساني واليه على الموصل: «أحرق

⁽¹⁾ في المصدر: «قال» دون ذكر «كتب إليه» والسباق يقتضي ذلك.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة: ج 9، ص 458-459 (كتاب الذنوب). للقول يوجد في السوق).

⁽³⁾ عبد الرزاق: ج 9، ص 51 للكتاب والباب السابقين.

⁽⁴⁾ رمض: يرمض رمضان والرمضاء، شدة الحر، ورمض الرجل إذا احترق قنما، والمقصود سقط لهدم طيه، لسان العرب، م 7، ص

160-161، مادة: (رمض).

⁽⁵⁾ جبار: مسرود جبر، والجبار من الدم: الهدر، وقال عبد الرزاق بعد الأثر: «الجبار في كلام أهل تهامة: الهدر»، لسان العرب، م 4،

ص 116، مادة: (جبر).

⁽⁶⁾ عبد الرزاق: ج 10، ص 66 (كتاب العقول. باب: العجماء). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق أبي هريرة باختلاف عما

ذكره، ص 2، ج 2 من 159 (كتاب الزكاة. باب: في الركاك الخمس). ومسلم أيضا في صحيحه، ج 5، ص 127-128 (كتاب الحدود. باب:

جرح النساء والمعدن...).

رجل تبنا له في فراح⁽¹⁾ له فخرجت شرارة من نار حتى أحرقت شينا لجاره. قال: فكتب فيه
بني عمر بن عبد العزيز.

رد عمر: «فكتب إلي:

إن رسول الله ﷺ قال: العجماء جرحها جبار، وأرى النار جبار»⁽²⁾.

وقال عبد الرزاق فيما يذكره عن إسماعيل بن محمد: «وكان أهل الجاهلية يضمون
لحسي ما أصابت بهائمهم، وأبارهم، ومعانهم، فلما ذكر ذلك لرسول الله ﷺ قال في ذلك
لشيء قال من القضاء»، أي قوله: «أن رسول الله ﷺ قضى»⁽³⁾ ثم ذكر الحديث المتقدم، ولا
منع أيضا أن يكون ما جاء في الرسالة المتقدمة كسبب مباشر أدى إلى قول النبي ﷺ إلى
قول ما قال.

رسالته إلى الحجاج بن يوسف بن تميم الحائط إلى نحر البعير

-591-

وقال ابن جريج: «أخبرني من نظر في كتاب عمر بن عبد العزيز في خلافته إلى
الحجاج بن يوسف⁽⁴⁾:

أن يحصن الحائط حتى يكون إلى نحر البعير»⁽⁵⁾.

6- القصاص بين الرجل والمرأة في الجنايات

رسالته في قود المرأة بالرجل

-592-

«وعن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر، عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن
الخطاب قال:

وتقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسا فما فوقها⁽⁶⁾ من الجراح، فإن اصطلحوا

⁽¹⁾ حزم: فراح، ابن عبد البر: فراح.

⁽²⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، ص 397-398 (كتاب الديار. رجل رمى بنار فأحرق دار قوم).

⁽³⁾ ابن عبد البر: الإستكثار، ج 25، ص 217 (كتاب المقول. باب: جامع المعقل). ابن حزم: المطى، ج 11، ص 220-221 (كتاب النساء...

مسألة رقم: 2121)، والحديث المشار إليه ذكر في هذه المصادر وقد سبق تفريجه عند إيرادنا للرسالتين رقم: 231-232.

⁽⁴⁾ المصنف، ج 10، ص 66، الكتاب والباب السابقين.

⁽⁵⁾ الحجاج بن يوسف: لم أجد له ترجمة.

⁽⁶⁾ عبد الرزاق: ج 10، ص 84 (كتاب المقول. باب: الضاري). ابن حزم: المطى، ج 11، ص 199 (كتاب النساء... مسألة رقم: 2113)

⁽⁷⁾ لاحظ المصنف: هكذا في «عن» ولي «ع» هما دونها وهو الأظهر» ونظر ضرورة لتأنيده التي تؤكد ما ذكره المصنف

عن العقل أدى⁽¹⁾ ففي عقل المرأة في دينها، فما زاد في الصلح في دينها، فليس على
لذاتها منه شيء إلا أن يشاءوا⁽²⁾.

الظاهر من قول عمر أنه لا بد من مراعاة قيمة دية المرأة التي هي نصف دية
الرجل، فإذا أراد أولياؤها القود طولبوا بدفع نصف الدية وقتلوا الرجل، أما الجراحات بينهما
فيستويان إلى ثلث دية الرجل فإن جاوز ذلك فعلى النصف⁽³⁾.

وصالته في دية الجائفة من المرأة

-593-

ونكر ابن جريج «عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عمر
بن الخطاب مثله⁽⁴⁾.

وفي الجائفة من المرأة ثلث دينها⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-593-

وقال جعفر بن برقان: كتب عمر بن عبد العزيز⁽⁶⁾:

«أن الفصاح بين الرجل والمرأة في العمد⁽⁷⁾ حتى في النفس.

⁽¹⁾ -المعنى: فكذا في من وفي ح' ورد إلى عقل المرأة في دينها».

⁽²⁾ -عبد الرزاق، ج 9، ص 450 (كتاب المقول. باب: المرأة تقتل بالرجل).

⁽³⁾ -عن أبي شيبة، المصنف، ج 9، ص 295 وما بعدها (كتاب الديات. فصل من الرجال والنساء، في جراحات الرجال والنساء).

-يبني: السنن، ج 8، ص 95-97 (كتاب الديات. باب: ما جاء في دية المرأة. باب: ما جاء في جراح المرأة).

-عن قدامة: المعنى، ج 9، ص 531 وما بعدها.

⁽⁴⁾ -في مسائل الحديث المتقدم على ما ذكر أعلاه ونصه: «عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ في الجائفة إذا كانت في الجوف

ثالث فقل: ثلاثة وثلاثون من الإبل، أو عتلها من الذهب، أو لوزق أو قشاة».

عبد الرزاق: ج 9، ص 371، (كتاب المقول. باب: الجائفة).

⁽⁵⁾ -عبد الرزاق: ج 9، ص 271.

ونظر مقابله دية قتل النفس وديات الجراحات في السنة النبوية ومئة عمر بن الخطاب في أول الفصل الثاني من هذا الباب. ص 986

وما بعدها.

⁽⁶⁾ -عن أبي شيبة: «عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز قال»

⁽⁷⁾ -عند: هي العمد لوما بينه وبين النفس» وينتهي لونه.

قال سفيان⁽¹⁾: القصاص⁽²⁾ في النفس وما دونها بين الرجل والمرأة في قول عمر بن عبد العزيز⁽³⁾.

أي في العمد، أما في غير العمد فلا يقاد، بل الدية مسلّمة إلى المرأة في الجراح حتى تثبت من نية الرجل⁽⁴⁾، وقد سبق أيضا ذكر هذا، وقد قال قتاده وعمر بن عبد العزيز في هذا الشأن كذلك: «تعاقل المرأة الرجل في جراحها إلى ثلاث ديتها»⁽⁵⁾.

وأكدته عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عبد الله بن زكوان في روايته، حيث قال الخليفة: «في موضحة المرأة ومنقلتها وسنها مثل الرجل في الدية»⁽⁶⁾ طبعاً حتى تبلغ اثنتي عشرة كما ذكر.

رحمة علي عامل الجزيرة بني امرأة قتله عمدا

-594-

وقال معمر: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله⁽⁷⁾ في امرأة قتل زوجها عمدا، أو رجل قتل امرأته عمدا:

إن اصطلحوا على الدية، فورثه من نية امرأته النصف، إلا أن يكون لها ولد فورثه الربع، وورثها من نية زوجها الربع، فإن كان له ولد فالثمن، فإن أحبوا أن يقتلوا فقتلوا وإن أحبوا أن يعفوا عفاوا.

قال: وأخبرني رجل من أهل الجزيرة أن عمر كتب به إليهم⁽⁸⁾.

من غير المعقول أن يكتب أمير المؤمنين بهذا دون أن يعلم من المقتول رجل أو امرأة؟ فلا شك أن المقتول أحدهما ومن ثم فالحكم الذي كتب به واحد، والشك الذي حصل كان من الراوي الذي كيف للحكم الذي كتب به الخليفة ليتطابق مع شكه، مع شكنا في أنه ربما تكون هذه الرسالة جزءاً من الرسالة التالية.

⁽¹⁾ سفيان: المقصود به سفيان الثوري كما جاء في السند مرغاً به، وهو المحدث ثقة المتوفى سنة 161 هـ - من توبة: المعروف، ص 497-498.

⁽²⁾ الحقيق: «لاقصاص»

⁽³⁾ عبد الرزاق: ج 9، ص 451 كتاب والباب المتقدم، ابن أبي شيبة، ج 9، ص 297 (كتاب الديات، القصاص من الرجال والنساء).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، ص 298.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، ص 396 (كتاب الديات، في جراحات الرجال والنساء).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه، ص 301.

⁽⁷⁾ لم يذكر المصدر اسم هذا العامل.

⁽⁸⁾ عبد الرزاق، ج 9، ص 399 (كتاب المقول، باب: ميراث الدية).

رحمة بني امرأة قتلت رجلا

-595-

قال سماك بن الفضل: «كتب عمر بن عبد العزيز في امرأة قتلت رجلا:
إن أحسب الأولياء أن يعفوا عفوا، وإن أحبوا أن يقتلوا قتلوا، وإن أحبوا أن يأخذوا
ثدية أخذوها وأعطوا امرأته ميراثها من الثدية»⁽¹⁾.

ومالته في حقه قتل المرأة العامل

-596-

وقال ابن جريج: «أخبرني عبد العزيز بن عمر، أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز:
(2) وقضى رسول الله ﷺ في امرأة قتلت وهي حامل بديتها وبعبد أو أمة في
جنينها»⁽³⁾.

7- الفحاص في جنابة القتل العمدا

رحمة في رجل قتل وله ولد صغير

-597-

وقال خالد الحذاء «كتب عمر بن عبد العزيز في رجل قُتل⁽⁴⁾ وله ولد صغير فكتب⁽⁵⁾:
أن يستأني بالصغير حتى يبلغ.
قال سفيان⁽⁶⁾، فإن شاء أخذ وإن شاء عفا
قال الثوري⁽⁷⁾: ونحن على ذلك، وابن أبي ليلى وابن شبرمة قد استأنيا به»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ -المصدر نفسه، ج 10، ص 86 (كتاب العقول - بلب: أهل القتل يقتلون الثدية ويأخذون الثدية).

⁽²⁾ - ابن جزم: المحلى، ج 10، ص 240 (كتاب النماء والقصاص والديات - مسألة رقم: 2027).

⁽³⁾ - كما جاءت مما يدلنا على القول بأنه ربما أن هذا جزءا من رسالة كتب بها كمنشور ليهندي عماله بما فيها إن لم تكن لولو زائدة.

⁽⁴⁾ - عبد الرزاق، ج 1، ص 61-62 (كتاب العقول - بلب: نذر الجنين). وقد نكر قبل هذا في صفحة 56-57، 59 هذا الحديث الذي أشير

إليه برونات وألفاظ مختلفة، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، ج 9، ص 14 (كتاب الديات - بلب: جنين المرأة)، ومسلم في صحيحه، ج 5

ص 110 (كتاب القصاص: بابا دية الجنين).

ونظر: لشوكاني: نيل الأوطار، ج 7، ص 227 وما بعدها (كتاب النماء - بلب: دية الجنين).

⁽⁵⁾ - لاحظ المحقق: «هذا هو الصواب، وفي 'من' على رجل قتل رجل وله» وفي 'ح' في رجل قتل له ولد صغير وكلاهما خطأ.

⁽⁶⁾ - عند ابن أبي شيبة: «عن خالد بن عمر بن عبد العزيز قال: يستأني به حتى يكبر» وتنتهي رويته.

⁽⁷⁾ - سفيان الثوري الذي روى للمصنف عن خالد الحذاء.

⁽⁸⁾ - يعني هذا أن ما بعد كلمة «قال سفيان» الأولى ما هو (لا أول لعمر بن عبد العزيز يحدد فيه الحكم اللازم لذلك).

⁽⁹⁾ - عبد الرزاق، ج 10، ص 11 (كتاب العقول - بلب: يستأني بولي المقتول إذا كان صغيرا»

لمن لم يشره، ج 9، ص 368 (كتاب الديات، الرجل يقتل وله ولد صغير».

وحده علي عروة في رجل خنق صبيها

-598-

رسالة عروة إلى عمر: قال سماك بن الفضل: ⁽¹⁾ «أن عروة كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل خنق صبيها على أوضاع ⁽²⁾ له حتى قتله، فوجدوا الحبل في يده فاعترف بذلك».

رد عمر: «فكتب ⁽³⁾ أن أذعه إلى أولياء الصبي، فإن شاءوا قتلوه» ⁽⁴⁾.
وبهذا الرد كان عمر خير أولياء الصبي بين القتل أو العفو، وهو ما لم يزد في رواية ابن أبي شيبة التي أمر فيها بقتله.

توقيعه في رقعة رجل قتل آخر

-599-

وقال ابن عبد ربه: وقع عمر بن عبد العزيز في رقعة رجل قتل: «كتاب الله بيني وبينك» ⁽⁵⁾.

وحده في رجل قتل محمدا

-600-

وقال الرازي: كتب عمر بن عبد العزيز في رجل قتل عبدا: «أن يفرم ثمنه ويسجن فلا يرسل حتى يأمر بإطلاقه، وأن ينكر به» ⁽⁶⁾.
8- فيما تحمله العاقلة من جناياتهم :

رسائله فيما لا تحمله العاقلة علي العبد

-601-

وعن ابن جريج عن سليمان بن موسى أن عمر بن عبد العزيز قضى :

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة: «أن رجلا خنق صبيها على أوضاع له فكتب إلى عمر بن عبد العزيز»
⁽²⁾ الأوضاع: هي حلي من الدراهم المسحاج، وتسمى أيضا الدرهم الصحيح لسان العرب، م 2 من 635 مادة: (وضح)

⁽³⁾ ابن أبي شيبة: فكتب: أن يقتله

⁽⁴⁾ أحمد الرزاق: ج 9، ص 275 (كتاب المقول. باب: صد السلاح). ابن أبي شيبة: ج 9، ص 329 (كتاب القديت. الرجل يخنق الرجل).

⁽⁵⁾ ابن حزم: المطى، ج 11، ص 180 (كتاب النماء والقصص والنبات مسأله رقم: 2102) ونقله عن عبد الرزاق.

⁽⁶⁾ ألفه الفريد، ج 4، ص 208-209

⁽⁷⁾ التاريخ ستماء، ص 448، ونظر: عبد الرزاق، ج 9، ص 408 (كتاب المقول. باب: عقوبة القتل).

⁽⁸⁾ شيبه: السنن، ج 8، ص 34-35 (كتاب الجنائز. باب: لا يقتل حر بعد) لقد أشار إلى أحكام عدم قتل العبد بالحر.

«أن العاقلة لا تحمل الإعراف⁽¹⁾ ولا الصلح⁽²⁾ إلا أن يشاعوا»⁽³⁾.

هذا في الرجل إذا جنى جناية وجبت قيمتها في ماله ولا شيء على عاقلة.

قال سليمان بن موسى: «في الرجل يقتل الرجل عمدا فيرضى منه بالدية، قال: لا تعقله
بما قاله إلا أن يشاعوا قال: والإعراف كذلك.

قال: وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز»⁽⁴⁾.

ومالته في من يقتل

-602-

و «عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر عن عمر قال:

الدية على الأولياء في كل جريرة جرأها»⁽⁵⁾.

لعل هذا في القتل الخطأ لأن دية الخطأ وشبه الخطأ على العاقلة من أولياء القاتل⁽⁶⁾.

9- حكم القصاص بين العبيد من جهة ، وبينهم وبين الأحرار من جهة أخرى ،

ومالته في أنه لا يود بين الحر والعبد

-603-

و «عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر، عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن

الخطاب قال:

(8) لا يقد العبد من الحر، وتقد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسا فما دونها

من لجراح»⁽⁹⁾.

(1)-الإعراف: وهو أن يقر الإنسان على نفسه بالقتل خطأ أو شبه عمد فتجب الدية عليه.

(2)-الصلح: ومعهناه أن يدعى عليه القتل فينكره ويصلح للمدعى على مال فلا تحمله العاقلة لأنه مال ثبت بمصلحته واختياره فلا تحمله

العاقلة كذا ثبت باعتزاقه ، ابن قدامة: المغني، ج9، ص504.

(3)-عبد لرزوق، ج9، ص408 (كتاب العقول، باب: عقوبة القاتل).

(4)-عبد لرزوق، ج9، ص411.

(5)-المصنف نفسه، ص408 (كتاب العقول، باب: القاتل).

(6)-ابن قدامة: المغني، ج9، ص491 وما بعدها.

(7)-ابن أبي شيبة: «هو أسامة عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز قال: ...» .

(8)-عند: ولا يقد الحر من العبد» وتنتهي روايته.

(9)-عبد السزوق، ج9، ص473 (كتاب العقول، باب لا يود بين الحر والعبد) ، ابن أبي شيبة، ج9، ص306-307 (كتاب الديات، حر.

قال عبد خير)

رأى الرسائل السابقة رقم: 593، 593، 595

رسالته في نوح العبد من العبد

-604-

«وعن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر⁽¹⁾، عن عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب قال:

⁽²⁾ويقاسد المملوك من المملوك في كل عمد يبلغ نفسه، فما دون ذلك⁽³⁾ من الجراح فإن اصطلحوا [فيه]⁽⁴⁾ على العقل، فقيمة المقتول على أهل القاتل أو الجراح⁽⁵⁾.

رسالته في مثل العرض السابق

-604-

وقال ابن جريج: كتب عمر بن عبد العزيز:

«أن بين العبدین قصاص في العمد أنفسهما فما دون ذلك من الجراحات⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.
هذه الرواية -في نظرنا- إن هي إلا الرواية السابقة إلا أن الألفاظ متباينة.

رسالته في عقل العبد في قيمته صحيحا

-605-

وعن ابن جريج⁽⁸⁾ أيضا «عن عبد العزيز بن عمر، عن عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب قال:

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة: الرواية الأولى: (عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز قال: «

ثنية: وإن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب»

البيهقي: كالرواية الثانية لابن أبي شيبة.

المدونة: «عمر بن عبد العزيز في كتاب لعمر بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب أنه قال: ...»

⁽²⁾ -صدم: «هتاد» دون إثبات الورود.

⁽³⁾ -الرواية الثانية لابن أبي شيبة، والبيهقي: نهاية روايتهما.

-الرواية الأولى لابن أبي شيبة: ذلك من الجراحات» وتنتهي.

⁽⁴⁾ -في المصدر ناقصة وما أثبت من المدونة.

⁽⁵⁾ -عبد فرزاق: ج 10، ص 7-8 (كتاب المقول. باب: جراحات العبد).

ابن أبي شيبة، ج 9، الرواية الأولى والثنية، ص 246 (كتاب النيات. العبد بجرح العبد)

-الإمام مالك: المدونة، ج 4، ص 465 (كتاب الجنائز في القصاص في جراح العبد).

البيهقي: السنن، ج 8، ص 38 (كتاب الجنائز. باب: العبد يقتل العبد). ونقله عن ابن أبي شيبة.

⁽⁶⁾ -المدونة: «جراحهما».

⁽⁷⁾ -عبد فرزاق: ج 9، ص 7، الكتاب والباب السابقين.

-الإمام مالك: المصدر السابق، ج 4، ص 465 (كتاب والباب السابقين)

⁽⁸⁾ -ابن أبي شيبة: «عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز، قال: ...»

وعقل العبد في ثمنه مثل عقل الحر في بيته»⁽¹⁾.

أي قيمته عند بيعه بقيمة عدل، وما كتب به عمر يقول به أيضا الزهري وابن المسيب وغيرهما باعتبار أن العبيد والإماء سلعة من السلع فينتظر ما نقص تلك من أثمانهم في جراحات فإن شاء أهل العبد فدوه بعقل جرح العبد إن كان قد جرحه أو اغرموا ثمن مقتول، وإن شاءوا أسلموه إلى موالي العبد القليل ليقتصر منه⁽²⁾.

رسالته في قتل العبد بمعدا

-606-

وعن موسى بن أبي الفرات، أن عمر بن عبد العزيز قال:
«أيما عبد قتل عبدا فاقنته به، وثمان الأول فأخرجه من بيت المال فأعطه مواليه»⁽³⁾.

أي أن ثمن المقتول يعطى لمواليه من بيت المال، وفق ما جاء في هذه الرسالة.

10- العفو عن أحد الضحية

رسالته في الغرض السابق

-607-

وعن معمر بن قتادة قال: «إذا عفا أحد الأولياء فبأنها تكون دية وتسقط عن القاتل بغير حصة هذا الذي عفا».
وعن معمر بن الزهري قال: «وكتب به»⁽⁴⁾ عمر بن عبد العزيز أيضا قال: إذا عفا أحدهم فلدية»⁽⁵⁾.

وتؤكد الروايات التالية أيضا.

رسالته في حكم تصدق الرجل بالثلث من دينه

-608-

وقال سماك بن الفضل: كتب عمر بن عبد العزيز:

(1) - عبد لرزق، ج 9، ص 4-5، الكتاب والباب السابقين، ابن أبي شيبة، ج 9، ص 243 (كتاب الديات، في من لعبد وجرحه).

(2) - ابن قدامة: المغني، ج 9، ص 534، وانظر: المصدرين السابقين في البابين المذكورين.

(3) - الإمام مالك المدونة، ج 4، ص 464 وما بعدها. (كتاب الجنائز، في القصاص في جراح العبد) وما بعدها من أبواب.

(4) - ابن أبي شيبة، ج 9، ص 458 (كتاب الديات، إذا قتل العبد العبد حيدا).

(5) - ابن قدامة: المغني، ج 9، ص 534.

(6) - عبد لرزق، ج 9، ص 14 الكتاب والباب السابقين.

«(1) إذا تصدق الرجل بدمه (2)، وقتل خطأ، فالثلث من ذلك جائز إذا لم يكن له مال غيره» (3).

أي يتصدق بالثلث للذي قتله خطأ.

رسالته في حكمه جواز دفعه ولي الدم في القتل العمد

-609-

وعن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن عبد العزيز قال (4):
والإعتداء الذي نكر الله (5): أن الرجل يأخذ العقل، أو يقتص، أو يقضي السلطان فيما بين الجراح (6) والمجروح، أو يعدو بعضهم بعد أن يستوعب حقه، فمن فعل ذلك فقد اعتدى، والحكم فيه إلى السلطان بالذي يرى فيه من العقوبة. ولو عفي عنه لم يكن لأحد من طلبه الحق أن يعفو (8) عنه بعد إعتدائه إلا بإذن السلطان، وعلى تلك المنزلة، كل شيء من هذا النحو، فإنه بلغنا أن هذا الأمر الذي أنزل الله فيه: ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (9) الآية، وما كان من جرح فوق الأئني ودون الأقصى، فهو يرى فيه بحساب الدية» (10).

11- أمره بمحور أحاديثه محمول في الدياتمة .

رسالته إلى أهل الشام بأمره بمحو أحاديثه محمول في الدياتمة

-610-

(1) أي المولى: «لا يتصدق».

(2) عنه: حديثه، فإن قيل «ويحسب هذه الصيغة التي جاءت عنه أنه لا يجوز لتصدق بدمه، أما إذا قتل خطأ فليس له من ذلك إلا الثلث».

(3) أحمد الرزاق: ج 10، ص 17 (كتاب العقول. باب: الرجل يتبع دمه لو يتصدق).

(4) ابن حزم: المحلى، ج 10، ص 133-134 (كتاب الدماء والقصاص والديات. مسألة رقم: 2088)، ونقله عن عبد الرزاق.

(5) ابن عبد البر: الاستبصار، ج 25، ص 45 (كتاب العقول. باب: دية الخطأ في القتل) ونقله عن عبد الرزاق.

(6) الطبري: مقال ابن جريج، وأخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: في كتاب لمصر عن النبي ﷺ قال:

(7) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَمِنتُمْ فَمَا كَانَ عَلَيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ سورة البقرة، الآية: 178.

(8) عند الطبري: الجراح.

(9) عنه: «ثم يعتدي بعضهم من بدمه».

(10) عنه: «يعفو لأن هذا من الأمر الذي أنزل».

(11) سورة النساء، 59، وبها ينتهي نص الطبري.

(12) أحمد الرزاق: ج 10، ص 16-17 (كتاب العقول. باب: قتل بعد أخذ الدية).

(13) الطبري: جامع البيان، ج 2، ص 113.

قال عبد العزيز بن أبي حازم فيما يرويه عن والده: كتب عمر بن عبد العزيز إلى

أهل الشام:

«أنظروا الأحاديث التي رواها مكحول⁽¹⁾ في الحديث أن احرقوها.

قال: فلحرقته»⁽²⁾.

ولم يوضح للسبب الذي دعى أمير المؤمنين إلى الكتلبة بالذي كتب.

وللاشارة فإن في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وردت العديد من رواياته في

الحديث والجراح والقصاص.

12- جناباته أهل الطمة ومقار حريمه ،

تضاربت أقوال العلماء حول قيمة دية النمي الحر، فهناك من يرى أنها على النصف

من دية للمسلم الحر، وهناك من يجعلها مثل دية للمسلم سواء بسواء، ويدلل كل فريق على

وجهة نظره هذه بما روي عن النبي ﷺ من أحاديث في هذا الشأن، وما جاء عن الخلفاء

الراشدين من آثار كذلك.

ومثل ذلك حصل بينهم في جواز قتل المسلم بالكافر عند البعض، في حين يرى

البعض الآخر عدم جواز ذلك، ويؤيد كل فريق وجهة نظره بالسنة النبوية والراشدية وما

نصوا به في هذا الأمر⁽³⁾.

⁽¹⁾ مكحول بن أبي مسلم أبو عبد الله. قتله أهل الشام وإمامهم، قال عنه سعيد بن عبد العزيز: أنه كان ألقبه من الرهري، وقال عنه المعمر، مكحول ثقة، وقال عنه ابن خراش: «صدوق يرى القدر» وبراء الأوزاعي من ذلك أما ابن سعد فقال عنه: «كثير يقول بالقدر وكان صميماً في حديثه، ولعل هذا مما دفع إلى الكتلبة في شأنه بالذي كتب.

ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 2، ص 160-161.

الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 478-482.

⁽²⁾ مستصر تاريخ دمشق، ج 25، ص 230.

الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 481.

⁽³⁾ الشيباني: كتاب الحجة، ج 4، ص 350 وما بعدها (كتاب الحديث). دية أهل الذمة).

-الإمام مالك: المدونة، ج 4، ص 479 (كتاب الحديث) أول الكتاب.

-عبد الرزاق: ج 10، ص 92 وما بعدها (كتاب العقول. باب: دية أهل الكتلبة) وما بعدها من أبواب.

-ابن أبي شيبة: ج 9، ص 286 وما بعدها (كتاب الحديث). من قال دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم) وما بعدها من أبواب ذكروا من

لأن بينهما على النصف.

-البيهقي: السنن، ج 8، ص 100-103 (كتاب الحديث. باب: دية أهل الذمة).

-ابن قدامة: المغني، ج 9، ص 34 وما بعدها، 527-532.

-مسوكاتي: نيل الأوطار، ج 7، ص 221-224 (كتاب الدماء. باب: دية أهل الذمة) وانظر ص 150 وما بعدها (كتاب النصارى. باب: ما

جاء لا يقتل مسلم بكافر).

وانظر كتب الحديث وألقبه في أبواب هذه المسألة.

وعلى هذا فإن كانت دية المسلم عشرة آلاف درهم، وبالدينار ألف دينار فتكون دية نمي خمسة آلاف درهم أو خمس مائة دينار. أو أربعة آلاف درهم، أو أربع مائة دينار كما في الروايات التي جاءت عن النبي ﷺ وعمر بن الخطاب في تقديرها في أول الأمر (1).

وفي كل هذا يكون الزهري من المؤيدين للفريق الذي يقول بأن مقدار دية النمي مثل دية المسلم، الذي وردت عنه روايتان أو لاهما عن محمد بن إسحاق الذي قال: «سألت زهري قلت: حدثني عن دية النمي كم كانت على عهد رسول الله ﷺ قد اختلف عليهما فيها» (2). فأجابه بمثل ما جاء في رواية معمر عنه قال:

«دية اليهودي والنصراني والمجوسي، وكل نمي مثل دية المسلم.

قال: وكذلك كانت على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، حتى كان معاوية يجعل في بيت المال نصفها، وأعطى أهل المقتول نصفاً (3). ثم قضى عمر ابن عبد العزيز نصف الدية، فألغى الذي جعله معاوية في بيت المال.

قال: وأحسب عمر رأى ذلك النصف الذي جعله معاوية في بيت المال ظلماً منه. قال الزهري: فلم يقض لي أن أذكر ذلك عمر ابن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت الدية تامة لأهل الذمة.

قلت للزهري (4): إنه بلغني أن ابن المسيب قال دية أربعة آلاف. فقال: إن خير الأمور ما عرض على كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿فَدْيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ إِلَهِهِ﴾ (5) فإذا أعطيته ثلث الدية فقد سلمتها إليه» (6).

(1) الخطر ما سبق في سنة النبي ﷺ رقم 1، 17 وسنة عمر رقم: 1، 18.

(2) الضحك الشيباني: كتاب الديات، ص 62 برقم 230.

(3) الضحك الشيباني: «أعطى أهل القتل خمسمائة دينار ووضع في بيت المال خمسمائة دينار».

ولما سبب ذلك أن المهاجر بن خالد بن الوليد قتل ابن أتل النصراني الذي دعى لمبد الرحمن بن خالد ثوبه سم فمات منها بحمص فسجن معاوية مئة ثم أطلقه، ثم أكرم بني مخزوم دية ابن أتل النصراني بتي عشرة آلاف درهم أدخل بيت المال منها ستة آلاف وأخذ ستة آلاف فاستمر العمل بالذي حكم حتى تولى عمر فأبطل ذلك.

الجهنزي: الرزاء والكتاب، ص 17.

لمن لمي أصيبه: عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، ص 172.

(4) ما ذكر عنه جاء مثله في مصنف عبد الرزاق، ج 10، ص 93. ومصنف ابن أبي شيبة، ج 9، ص 288. ذكر ذلك عن عمر بن الخطاب



(5) سورة النساء، الآية: 92.

(6) عبد الرزاق، ج 10، ص 95-96 (كتاب القتل، باب: دية المجوسي).

وهذا الثلث الذي أشار إليه الزهري، قد جاء في رسالة عمر الآتية، رغم أن الآثار عن الخليفة عمر بن عبد العزيز جاءت عنه متضاربة في هذه القضية كما توضحه نصوص رسائل التالية: وكذا عن جده في المصادر المذكورة هنا في دية الدمي.

رسالة بني هبمة حبة الطمي

-611-

قال هشام⁽¹⁾: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز: «إن دية اليهودي والنصراني على⁽²⁾ الثلث من دية المسلم»⁽³⁾. هذا الذي جاء عن أمير المؤمنين في هذه المراسلة يتعلق -فيما نراه - بديات الجراحات⁽⁴⁾، وهو ما توضحه الرواية التالية.

رسالة بني حبة جراح الطمي

-612-

وقال معمر: «كتب عمر بن عبد العزيز جراح الرجل من أهل الذمة نصف جراح المسلم»⁽⁵⁾.
رحمة علي محمد الحميد بني هبمة حبة الطمي

-613-

و«عن مالك. أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى: أن دية اليهودي أو النصراني، إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم»⁽⁶⁾.
رواية أخرى لما تقدم

-1613-

رسالة عبد الحميد إلى عمر يسانه عن ذلك: وقال ابن عبد البر بعد أن أورد الأثر

المتقدم:

⁽¹⁾ لم يبين لنا من هو هشام هذا، فإذا عرفناه عرفنا الجهة التي كتب إليها بذلك، خاصة وأن الرواية جاء عن أبي أسامة.

⁽²⁾ ابن عبد البر: مثل دية «وعلى» نكسة.

⁽³⁾ ابن أبي شيبة، ج 9، ص 288 (كتاب الديت. من قال: الذي على النصف أو كل؟)

⁽⁴⁾ ابن عبد البر: الاستنكار، ج 25، ص 165 (كتاب المقول. باب: ما جاء في دية أهل الذمة) ونقله عن ابن أبي شيبة.

⁽⁵⁾ الإلم مالك: الموطأ، ص 622، الكتاب والباب المذكورين في الاستنكار.

⁽⁶⁾ محمد لوزان: المصنف، ج 10، ص 100-101 (كتاب المقول. باب: نود المسلم من الذي)

⁽⁷⁾ الموطأ، ص 623 (كتاب المقول. ما جاء في دية أهل الذمة) ، التاجي: المتفق، م 7، ص 97.

روى هذا الخبر متصلاً سفيان بن عيينه عن أبي الزناد⁽¹⁾: «أن أهل الكوفة اختلفوا في نية المعاهد، فكتب عبد الحميد إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن ذلك⁽²⁾.
رد عمر عليه:» فكتب إليه:

⁽³⁾«أن دينه على النصف من نية المسلم»⁽⁴⁾.

رواية أخرى في خان حبة أهل النعمة

-613هـ-

رسالة عبد الحميد: روى شعبة عن حماد⁽⁵⁾ أنه قال: «سألني عبد الحميد عن نية نصراتي واليهودي والمجوسي فقلت:
قال إبراهيم⁽⁶⁾: مثل نية المسلم». رده عمر: فكتب إلي عمر فقال⁽⁷⁾: «النصف من نية المسلم». وقال حماد: قول عمر أحب إلي⁽⁸⁾.

وللإشارة فإنه قد جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقوال له ورسائل مماثل، بل تتطابق في بعضها مع ما كتب به حفيده، وفي بعض هذه الروايات أشار فيها إلى القيمة النقدية لهذا النصف، التي تقدر بأربعة آلاف درهم⁽⁹⁾.

وللعلم أيضاً، فإنه قد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل الذي ذكر، منها: ما رواه عمرو بن

⁽¹⁾البن أبي شيبة: جاء نده متصلاً بالسند نفسه «...عن عمر بن عبد العزيز قال...» دون ذكر للسكتية، وكذا عبد الرزاق: «عن عمر بن الزهري وغيره»، وفي رواية أخرى: «عن معمر بن سفيان وغيره».

⁽²⁾اختلف أهل الكوفة وكتبة عبد الحميد إلى عمر ناقصة عندهما.

⁽³⁾البن أبي شيبة: «نية المعاهد على...»

⁽⁴⁾عبد الرزاق: رواية الزهري وغيره: «أن عمر بن عبد العزيز جعل نية اليهودي والنصراني نصف نية المسلم».

⁽⁵⁾رواية سفيان بن الفضل: «...جعل نية المجوسي نصف نية المسلم».

⁽⁶⁾الإستكلر، ج 25، ص 161-162. للكتاب والباب اللذين ذكرا في الموطأ، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 288 (كتاب النيات. من لسان: لقي على النصف أو أقل)، عبد الرزاق: المصنف، ج 9، ص 99 (كتاب المقول. باب: نية أهل الكتاب. باب: نية المجوسي) سنن الترمذي، ج 4، ص 18 (كتاب النيات. باب: ما جاء في نية الكفار).

⁽⁷⁾حماد هذا هو: ابن أبي سليمان. مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، كان وثوقه إبراهيم النخعي علماً بالحلل والحرام، كان مرجحاً كثير الحديث توفي سنة 120 هـ، ابن سعد: الطبقات، م 6، ص 231-232، ابن قتيبة: المعرف، ص 474.

⁽⁸⁾إبراهيم هو: ابن يزيد بن الأسود النخعي كان علماً بالحلل والحرام علماً صولنا كثير الحديث توفي سنة 96 هـ - ابن سعد: الطبقات، م 6، ص 188 وما بعدها، ابن قتيبة: المعرف، ص 464.

⁽⁹⁾البن أبي شيبة: «نية المعاهد على...»

⁽¹⁰⁾البن أبي شيبة: المصنف، ج 8، ص 186.

⁽¹¹⁾عبد الرزاق: المصنف، ج 6، ص 126، 127 (كتاب أهل الكتاب. باب: نية المجوسي)، ج 1، ص 93. للكتاب والباب السابقين.

⁽¹²⁾ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 288، للكتاب والباب السابقين.

شعب عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ قال: دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن»⁽¹⁾.

13- حكم جنابة الممطر على الذمى :

رسالته في القود بين الممطر والذمى وقيمة ذمتهم

-614-

قال ابن جرير⁽²⁾: «أخبرني عبد العزيز بن عمر، أن في كتاب لعمر بن عبد

عزير: أن عمر بن الخطاب قضى في رجل قتل رجلا من أهل الذمة، نصرانيا أو يهوديا

⁽³⁾فكتب: إن كان لصا عاليا فاقتلوه، وإن كانت إتعا هي طيرة⁽⁴⁾ منه في [غضب⁽⁵⁾]

فاغرموه أربعة آلاف درهم»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾سنن الترمذي: ج4، ص18، الكتاب والباب السابقين.

⁽²⁾سنن السنن، ج8، ص45 (كتاب القسامة، كم دية الكافر؟)

⁽³⁾انظر: تشوكلي: نيل الأوطار، ج7، ص221-224 (كتاب النساء، باب: دية أهل الذمة) حيث بين هذه المسئلة.

⁽⁴⁾أما عبد الرزاق: الرواية الأولى: «عن ابن جرير قال: أخبرني عمرو بن دينار عن رجل أن أبا موسى كتب إلى عمر بن الخطاب في رجل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب».

⁽⁵⁾الرواية الثانية: «عن عبد الله بن محرز قال: سمعت أبا مليح بن أسامة يحدث أن مسلما قتل رجلا من أهل الكوفة، فكتب فيه أبو موسى إلى عمر».

⁽⁶⁾أبيهني: الرواية الأولى: للشافعي عن عمرو بن دينار: «أن عمر رضي الله عنه كتب في مسلم قتل نصرانيا» الثانية له: «سفيان عن عمرو بن

دينار عن شيخ قال كتب عمر رضي الله عنه في مسلم قتل معاهدا» الثالثة له: «عن لقسم بن أبي بردة أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة بشام فوقع إلى أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فكتب فيه إلى عمر بن الخطاب».

⁽⁷⁾عبد الرزاق: الرواية الأولى: فكتب فيه عمر: إن كان لصا أو حاربا [كذا ولعلها محاربا] فاضرب عنقه وإن كان طيرة...»

ثانية له: فكتب فيه عمر: إن كانت طائفة منه فأغرمه للدية، وإن كان خفيا أو عادة فأغرمه منه».

ثالثة له: الرواية الأولى: «إن كان القاتل قتالا فاقتلوه، وإن كان غير قتال فغرمه ولا تقتلوه».

رابعة له: فكتب: إن كانت طيرة في غضب فأغرم [كذا] أربعة آلاف، وإن كان لصا عاليا فاقتلوه».

خامسة له: «إن كان ذلك منه خلقا فغرمه واضرب عنقه، وإن كانت هي طيرة طارها، فأغرمه دية أربعة آلاف».

⁽⁸⁾الطيرة: العثرة والزلة، وقد شرح ذلك بقية الروايات. لسان العرب، م4، ص513، مادة: (طير).

⁽⁹⁾ما أثبت من بقية الروايات المتقدمة المشار إليها في الهامش التي جاءت عن عمر بن الخطاب، وفي المصدر «عرض».

⁽¹⁰⁾عبد الرزاق، ج10، الرواية الأولى: ص93، والثانية، ص94، للكتاب والباب السابقين.

أبيهني: السنن، ج8، الرواية الأولى والثانية، ص32، 33. (كتاب الجنائز). الروايات لوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويعني ذلك أن ما أشرنا إلى ما جاء عنه في الفروق المذكورة في هذا الهامش، مما كان قد قضى به إما نكر عنه خوفه في رسالته. ترويسا للنص، وتوثوقا له، وبثورة إلى ما نقله عنه من قضية مما كان قد كتب به إليه مسلم.

انظر: ابن حزم: المحلى، ج10، ص221 (كتاب النساء... مسئلة رقم: 2021)

ما ذكر عن الفاروق رضي الله عنه ثابت كما هو مبين أدناه إلا أن الإمام الشافعي رحمه
 ٤- يشكك في الروايات التي نُكرت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قود المسلم بالكافر في
 روايات المذكورة عنه أدناه وفيما يأتي من مصادر في هذه المسألة. فقد سأله رجل عن ذلك:
 «فأجابته: «قلنا ولا حرف، وهذه أحاديث منقطعات أو ضعاف أو تجمع الانقطاع
 والضعف جميعاً»⁽¹⁾.

رسالة إلى ميمون بأمره بالقود من العملاء الطمعي قتل الطمعي

-615-

رسالة ميمون إلى عمر: قال ميمون بن مهران: ⁽²⁾ «مر رجل من المسلمين برجل من
 اليهود فأعجبته امرأته فقتله وغلبه عليها، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز».
 رد عمر: فكتب عمر ⁽³⁾:
 أن الفهود إلي وليه.

قال: فدفعناه إلى أمه فشدخت رأسه بصخرة أو بصلابة، لا أبري قامت عليه بينة
 اعترف؟»⁽⁴⁾.

إلا أن الروايات التالية تخالف ما ذكر هنا، خاصة وأن الروايات جاءت عن عمر بن
 الخطاب بمنتهى الشك، إذ ربما- يكون الخليفة عمر بن عبد العزيز أعاد كتابة ما
 كتب به جده، أو تكون الحادثة قد حصلت بالفعل، فكتب بالذي كتب.

رواية أخرى لما سبق

-615-

فقد قال عمرو بن ميمون بن مهران: «شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز قنم إلى
 أمير الجزيرة⁽⁵⁾ - أو قال: الحيرة- في رجل مسلم قتل رجلاً من أهل الذمة:

(1) البيهقي: ج 8، ص 32-33 (كتاب الجنائز). الروايات فيه -أي في قود المؤمن بالكافر- عن عمر بن الخطاب
 (2) ابن حزم: «من يهوديا قتله مسلم بغير فكتب ميمون في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز».
 (3) عنه فكتب إليه عمر يأمره بقلعه إلى أم اليهودي، لقلعه إليها فقتله بغير». والنهر الحجر ملء الكف، كما جاء في لسان العرب، 5،
 ص 66، مادة (أهر).

(4) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 290-291 (كتاب القود). من قال: إذا قتل مسلم الذمي قتل به».

(5) ابن حزم: المسطر، ج 10، ص 255 (كتاب الذمة والتمسك والديار). مسئلة رقم: (2027).

(6) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 9، ص 290-291 (كتاب القود). من قال: إذا قتل مسلم الذمي قتل به».

أن ادفعه إلى وليه، فإن شاء قتله، وإن شاء عفا عنه.
قال: فدفع إليه. فضرب عنقه وأنا أنظر»⁽¹⁾.

ومما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رواية حماد عن إبراهيم أن عمر أمر أن ينع الرجل الذي قتل الذمي من أهل الحيرة إلى وليه إن شاء قتل وإن شاء عفا، فقتله⁽²⁾.
ورواية أخرى عن الشعبي في رجل نصراني من أهل الجزيرة قتله مسلم أمر أن يقاد منه، ثم جاء كتاب عمر يأمر أن لا يقاد منه⁽³⁾ مثل ما أمر، مستتركا في الرجل الذي قتل تحيري وقد فات الأوان.

رحمة علي والي اليمن في الرجل الذي قتل الميدي

-616-

رسالة والي اليمن إلى عمر: وعن معمر⁽⁴⁾، عن زياد بن مسلم «أن رجلا قدم من الهند بأمان إلى عدن، فقتله رجل⁽⁵⁾ بأخيه، فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر: «فكتب عمر:

⁽⁶⁾ «أن لا تقتلوه به وخذوا منه الدية وابتعوا بها إلى نريته⁽⁷⁾. وأمر به فمسجن»⁽⁸⁾.

رواية أخرى لما سبق

-616-

رسالة والي اليمن إلى عمر: «عن معمر عن زياد بن مسلم أن رجلا من أهل الهند تم عدن بأمان فقتله رجل بأخيه، فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز».

⁽¹⁾ -عبد الرزاق: ج 10، ص 101-102 (كتاب المقول. باب: قود المسلم بالذمي).

⁽²⁾ -ابن حزم: المحلى، ج 10، ص 348 للكتاب السابق (مسألة رقم: 2021) ونكره لمختصا.

⁽³⁾ -عبد الرزاق: ج 10، ص 101، ابن أبي شيبة، ج 9، 191، 192، 193. للكتاب والباب السابقين، البيهقي: السنن، ج 8، ص 32 للكتاب والباب السابقين.

⁽⁴⁾ -عبد الرزاق، ج 1، ص 102.

⁽⁵⁾ -ابن أبي شيبة: الرواية الأولى «عن معمر أن رجلا من أهل الحيرة قتل رجلين من المسلمين، ثم دخل بلان فقتله أخوه».

⁽⁶⁾ -في الرواية الأولى والثانية له: «رجل من المسلمين»

⁽⁷⁾ -في الأولى والثالثة: «أن لا تقتله وخذ... الفخ بصينة المفرد، الرواية الثانية: «مقتضى عليه عمر بن عبد العزيز بالدية وجعله [كذا] عليه في ملكه، وحمله في السجن وبعث بدونه إلى ورثته من أهل الحرب».

⁽⁸⁾ -في الأولى والثانية «ورثته».

⁽⁹⁾ -السنن سعيد: ج 2، ص 319 (كتاب الجهاد. باب: الرجل من العدو يدخل دار الإسلام بلان ثم يقتل)، ابن أبي شيبة: المسند، الرواية الأولى والثانية، ج 9، 450-451 (كتاب الديلت. الرجل يقدم بلان فيقتله المسلم).

طروية الثالثة له، ج 12، ص 464 (كتاب الجهاد. الرجل يدخل بلان فيقتل)

رد عمر عليه: «فكتب:

أن يؤخذ منه خمسمائة دينار ويبيعت بها إلى ورثة المقتول.
وأمر بالقتل أن يحبس»⁽¹⁾.

ما جاء في هذه الرواية والسابقة عليها من أن زياد بن مسلم هو الراوي للخبر يخالفه ما هو آت في الروايتين التاليتين اللتين أشارتا بأنه هو الذي قتل الهندي، لأن رواية عبد الرزاق، جاءت من طريق معمر أيضاً، عن الراوي التالي سماك بن الفضل.

رواية أخرى لما سبق

-616ب-

فقد جاء عن سماك بن الفضل أنه قال: «وكتب عمر بن عبد العزيز في زياد بن مسلم⁽²⁾. و[كان قد] قتل هنديا بعدن:

أن أغرمه خمسمائة⁽⁴⁾ دينار ولا تقتله»⁽⁵⁾.

وهي نصف النية كما سبق بيانه.

رواية أخرى لما سبق

-616ج-

إلا أن الرازي نكر رواية قصيرة تكمل ما سبق، وتؤكد أن زياد هو الذي قتل الهندي.

قال: «وكتب في زياد العدني يوم قتل السحي⁽⁶⁾:

أن يوثق»⁽⁷⁾.

هذا ما جاء من نصوص في هذه المسألة، وهي متضاربة في ظاهرها، بين ما ذكر

في أول المسألة هذه، وبين ما أمر به في آخرها، وهذا التضارب جاء أيضا حول هذا الأمر

⁽¹⁾ أبو عبيد: غريب الحديث، ج2، ص106-107.

⁽²⁾ زياد بن مسلم: لم نعثر له على ترجمة.

⁽³⁾ أما ثبت من المطبوع، وفي المصدر ناقصة.

⁽⁴⁾ في المطبوع: خمسمائة ولا تعد منه.

⁽⁵⁾ عبد الرزاق: ج10، ص102 (كتاب المقتول. باب: فورد المسلم بالدم).

⁽⁶⁾ ابن حزم: المطبوع، ج10، ص222 (كتاب النساء... مسألة رقم: 2025).

⁽⁷⁾ لم يوضح لنا معنى هذه الكلمة.

⁽⁸⁾ تاريخ صنعاء، ص448، وجاء ما ذكر إثر الرسالة المنتظمة في الرجل الذي قتل عبد رسالة رقم: 600.

في المصادر المثبتة في قود المسلم بالكافر، أو العكس، خاصة ما جاء عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذه المسألة، والذي لا يخرج الباحث منها برأي محدد واضح بصريح.

إلا أنه يمكن تفسير هذا التضارب والإختلاف كما يبدو لنا من النصوص التي جاءت عن السلف في إختلاف تأويل دوافع هذه الجرائم وخلفياتها من قبلهم، إذ أن هناك فرقا واضحا بين جنابة قتل العمدة وبين شبه العمدة والخطأ، فما يترتب عن الأول من أحكام غير ما يترتب عن الثاني والثالث.

ويفسر هذا التناقض أيضا بذلك الخلاف بين فريق الإتجاه المؤول للنصوص وبين دعاة الإتجاه المتقيد بظاهرها، وكل طرف له ما يبرر به أدلته.

العلم الرابع

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بإصلاح حال الصبيان وسجناءها

جامعة الأمير القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع: رحائل أمير المؤمنين الخاصة بإصلاح حال السجون ومجنائها :

1- حال السجون ومجنائها قبل استتلاف عمر بن محمد العزير،

استحدثت السجون لحبس الجناة وغيرهم منذ فترة مبكرة تعود إلى زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي عمل على إنشائها في مكة والمدينة، ثم في بقية الولايات على يد ولده ⁽¹⁾.

وفي عهد الإمام علي رضي الله عنه أولى السجون ونزلاءها اهتمامه البالغ، فكان يجري عليهم طعام، ويكسوهم، كسوة في الشتاء وكسوة في الصيف، كالذي كان من الخليفة عمر بن عبد العزيز من بعده تماما. إما إذا كان للرجل مالا أنفق عليه منه ⁽²⁾.

ثم فعل ذلك من بعده الخلفاء، كما يذكر ذلك عنهم أبو يوسف القاضي -رحمه الله- لأنه لم تكن حال السجناء والسجون في حالة مقبولة ومرضية بعد ازدياد الخارجين على خلفاء بني أمية، وظهور الفرق السياسية من خوارج وشيعة، وقدرية، ومرجئة الذين امتدت بهم السجون، خاصة الخوارج والشيعة، بالخصوص زمن زياد بن أبيه وابنه عبيد الله من بعده، وعلى الأخص في العراق والحجاز، وقد استعمل من مر ذكرهما كل الوسائل لإرهاب الناس بإخضاعهم لسلطان بني أمية أعلاها القتل وأدناها الضرب الشديد على تهمة هي في أغلب الأحيان تافهة وفي أحيان أخرى غير صحيحة، يقذف بها الرجل من قبل الوشاشاتولى على الكوفة من سنة 43 إلى سنة 49هـ، كان لا يقبل لهم قولا في أحد، إذ كان الوشاة يأتون إليه فيقولون: «إن فلانا يرى رأي الشيعة، وفلان يرى

رأي الخوارج»، فيرفض وشاياتهم ولا يعيرهم سمعا، وكثيرا ما أزهقت أرواح بسبب ذلك حيث كان الرجل إذا أبغض الرجل رماه بذلك ⁽³⁾. واستمر الحال على ذلك، بل ازدادت سوءا، خاصة زمن الحجاج بن يوسف الذي كثر في عهده الخارجون على السلطة كنتيجة طبيعية لسياسة العنف التي سار عليها في أهل العراق، وعادت الوشاشات من جديد والقتل على الظنة والضرب المبرح على التهمة، خذ مثلا إبراهيم التيمي الزاهد الذي سجنه

⁽¹⁾ ابن جرير: تبصرة الحكام، ج2، ص 231 وما بعدها.

⁽²⁾ طغزاعي: تفريخ الدلالات السمية، ص 321-324.

⁽³⁾ أبو يوسف: الخراج، ص 149-150.

⁽⁴⁾ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص 210-224، 236.

نحجاج، فقد سأله رجل عن سبب سجنه؟ فقال له: «جاء العريف فتبرأ مني، فقال: إن هذا ثبير الصوم والصلاة، وأخاف أن يرى رأي الخوارج» فتوفي في السجن بعد أن تدهورت حته الصحية⁽¹⁾.

وخصر الحجاج النساء بسجن في البصرة عرف بـ « قصر المسيرين » وأخر لرجال يدعى بـ « الديقاس » في واسط، وكان السجناء يحشرون فيه حشرا مقينين سلسل، بالغت المصائر في وصفه، حتى أنها أشارت بأنه لا سقف له يقهم من الحر ويرد، كما لم تكن به مرافق كالمراحيض مثلا، به يأكلون، وبه يصلون، وبه يقضون حاجتهم، كما أشارت حرشم عدم تصديقنا لذلك - أن النساء كن يحبس مع الرجال . كما كان يسلط على السجناء أشد أنواع العقاب البدني والنفسي، وأكلهم رديء الشعير المخلوط بالرماد، كما يمزج لهم الماء بالملح⁽²⁾، ولا غرابة إن بالغت المصائر أيضا في ذكر أعداد من سجنوا في عهد الحجاج، فرفعتهم إلى ثمانين ألفا من الرجال، منهم: ثلاثون ألف امرأة⁽³⁾ وهي تقيرات مبالغ فيها دون شك، والحجاج بلا ريب سفك الكثير من الدماء، ولكن دون ما نكر.

هذا وقد أطلق الخليفة سليمان أعدادا كبيرة من هؤلاء السجناء بإشارة من عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾.

إلا أن عمر بن عبد العزيز بعد توليه الخلافة أولى السجون وسجناءها اهتمامه البالغ سواء من ناحية الأكل والكسوة فحسن ذلك لهم، أو من ناحية التنظيم بتقييدهم في ديوان، كما هرات ذكر ذلك عنه في رسائله⁽⁵⁾.

2- الحق فوق الكل والتوبة شرط في العفو عن الجناة،

نوقحه في طلب امراه حبس زوجها

-617-

قال ابن عبد ربه: وقع الخليفة عمر في رقعة⁽⁶⁾ امرأة حبس زوجها:

⁽¹⁾ ابن سعد: الطبقات، م6، ص199-200، للتوخي: الفرج بعد الشدة، ج1، ص260-261.

⁽²⁾ التوخي: ج1، ص19، والصفحات السابقة، المسمودي: مروج الذهب، ج3، ص167.

⁽³⁾ ابن كثير: البداية، ج9، ص136، ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج4، ص84، إسمان صديقي: الحجاج بن يوسف، ص394-400.

⁽⁴⁾ الخطر الفصل الثالث من الباب الأول في علاقة عمر بسليمان عند كلامنا على: «عمر مستشارا لمسلمان». ص95-97.

⁽⁵⁾ الخطر الرسالة الملاحقة رقم: 623.

⁽⁶⁾ رقعة: ورقة صغيرة قدر البطاقة يكتب عليها، لسان العرب، م8، ص131-132، مادة: (رلج).

«الحق حبسه»⁽¹⁾.

ويظهر أنها طلبت منه أن يطلق سراحه، إلا أن رده عليها ينطوي على إذانة للرجل بما دام الحق ضده فلا خروج له من السجن حتى يستوفي المدة المحكوم بها عليه.

توقيعه في طلب مجوسي طلب إطلاق سراحه

-618-

وقال أيضا: ووقع في رقعة مجوسي:

«تُبْ تطلق»⁽²⁾.

الشرط لإطلاق سراحه أن يتوب مما اقترفه، فإن لم يفعل فلا عفو عنه.

3- نهبه لعماله من تخريب السجناء أثمان فهو حده .

منظوره إلى عماله يمنع عليهم تخريب السجناء أثمان فهو حده

-619-

قال الوليد بن خليل بن دعلج: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:

«أن اجعلوا أثمان كُيُول⁽³⁾ من تصجنونه من بيت المال، وإياكم أن تغرموهم

أثمانها»⁽⁴⁾.

4- أوامره إلى عماله يحثهم فيما على إصلاح السجن وأحوال سجنائهما .

أ- أوامره إلى أمراء الأجناد في إصلاح أحوال السجناء

-620-

قال يحيى بن سعيد: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأجناد:

«⁽⁵⁾ وانظروا من في السجن ممن قام عليه الحق فلا تحبسه حتى تقيمه عليه، ومن

أُسْئِلَ أمره، فاكتب إلى فيه. واستوثق من أهل الدعارات، فإن الحبس لهم نكال. ولا تعذّي

في العقوبة، ويُعَاهَد مريضهم ممن لا أحد له ولا مال.

(1) الشيخ قويد، ج4، ص208-209.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) كيون: مفردة كِيل، القيد من أي شيء كَن، وقيل هو أعظم ما يكون من الأقياد، وكبكت الأسير، إذا قيدته.

(4) سنن العرب، م11، ص580، مادة: (كبل)

(5) الهاتري: لكتاب الأشراف، ج8، ص161.

(6) سيكر لأن يكون هناك كلاما لا مستط، لو أن لولو زائدة.

وإذا حبست قوما في نين فلا تجمع بينهم وبين أهل الدعارات في بيت واحد، ولا حبس واحد. واجعل للنساء حبسا على حدة. وانظر من تجعل على حبسك ممن تثق به، ومن لا يثق به، فإن من ارتشى صنع ما أمر به»⁽¹⁾.

تلك هي تعليماته لولائه، فلا يسجن أحد إلا بحق، والسجن عنده تأنيب لأهل الفسوق، العصيان، وزجر لهم وترهيب لغيرهم، بل هو عنده كالمستشفى، فكما لا يمكن وضع نوي مريض متعدة في جناح واحد، بل غرفة واحدة، فكذلك بالنسبة للمساجين، إذ لكل أهل جنحة، جريمة جناح خاص بكل صنف، حفاظا منه على كرامة من سجن في غير جنابة، ولا تهمة ضيرة نظرا للأثر السلبي الذي يتركه هذا الإختلاط على أخلاق الأفراد الصالحين من السجناء.

ويبين مرسومه هذا أيضا حال السجون والسجناء قبل أن يتولى بسجن الأفراد دون محكمة، وتعطيل حدود الله بسجن من وجب عليه ذلك، وهذا ظلم، مؤكدا على حسن إختيار رادة السجون، وهو الأمر الذي نصح به القاضي أبو يوسف هارون الرشيد كما نستشير إليه لاحقا.

والرسالة التالية تؤكد ما ذكره الخليفة في موسومة هذا وتزايد الأمر وضوحا.

به-أوامره إلى أبي بكر بن عزم بالإمتعاء بالمساجين والتخديد على الدعار،

رسالته إلى أبي بكر في تقييد الدعار والمعزومين في وثاق

-521- -522-

ومسن المناطق التي إهتم أمير المؤمنين بسجونها ومساجينها منطقة الحجاز، فقد قال

أبو بكر بن محمد واليه على المدينة المنورة: كتب إلي عمر بن عبد العزيز:

«أن احبس أهل الدعارات في وثاق وأهل الدم».

رد أبو بكر عليه يستوضحه عن كيفية صلاتهم: «فكتبت إليه أسأله: كيف يُصلون»⁽²⁾

من الحديد».

⁽¹⁾ ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص 262-263

⁽²⁾ المُصلون: ضبطها المحقق 'مخو' بالشكل 'مُصلون' وهذا خطأ في النسخ، ونعتقد أنه متعمد من المحقق، وبين ضبطه لها وبما ضبطناه فرق كبير، لسانها بضبطه لها 'مُصلون' يقصون الحر ويلزمون النار وهو الإصطلاح. قل: تعالى: (عصاه يكونن) سورة إبراهيم، الآية 14، أي يدخلونها.

لسانها بضبطنا لها: 'مُصلون' فهي الصلاة المعروفة لدى المسلمين، وهي ما يقصدها أبو بكر بماله، وكذا ما رد به عليه عمر، قل: نلس: (بن قلس وملكته مُصلون على قنن) سورة الأحزاب، الآية: 56، ويدها ما ذكرنا ما كتب به في الآتي يمنع من تعذيبهم عند مظهر الصلوات، انظر: ابن منظور، لسان العرب، م، 14، ص 464-465 مادة: (مصل).

رد عمر: «فكتب إلي عمر: لو شاء الله لابتلاهم بأشد من الحديد يصلون كيف تيسر على أحدهم، وهم في عذر. فأما الوثائق فإني وجدت أبا بكر⁽¹⁾ - رحمه الله - كتب أن يبعث إليه برجال في وثاق منهم: قيس بن مكشوح⁽²⁾ المرادي وغيره⁽³⁾. إلا أنه ورغم ما كتب به إليه في ظاهره التشديد عليهم، فلا يعني أنه أصر على ذلك بل رسالة التالية تؤكد أنه أذن في فك قيودهم عند حضور الصلوات. وماله إلى أبي بكر بن محمد بن تقي فقد المماجين.

-623-

كما وضع الخليفة عمر بن عبد العزيز لأبي بكر برنامج أسبوعي يتفقد بموجبه السجناء. فقد قال عبد الله بن أبي بكر⁽⁴⁾: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد: «أن يعرض أهل السجن في كل سبت، ويمتوثق من أهل الذعارات⁽⁵⁾. رواية أخرى لما سبق

-623-

أما موسى بن عبيدة فقال: كتب عمر بن عبد العزيز: «أن ينظر في أمر المسجون ويستوثق من أهل الذعارات. وكتب لهم برزق الصيف والشتاء. قال موسى⁽⁶⁾: فرأيتهم يرزقون عندنا شهرا بشهر، ويكسون⁽⁷⁾ كسوة في الشتاء وكسوة في الصيف⁽⁸⁾.

⁽¹⁾أبي بكر الصديق رضي الله عنه الخليفة الراشد.

⁽²⁾قيس بن المكشوح المرادي: كان ممن ساعد فيروز ودفنوه على قتل الأسود المنسي الكذاب، ثم ارتد، وحاتم بن محمد الأحماء (س أمة بيه ولوه فارسي) من اليمن إلى فارس فضل في ذلك، ثم جاء بعد ذلك إلى المهاجر بن أمية ثانياً، وشدا عمرو بن سعد بكرت فوثقهما، ولرسنهما إلى أبي بكر رضي الله عنه فعفى عنهما، ثم كانت لقيس و عمرو بعد ذلك لياد بيضاء في فتح العراق قتل بصفين سنة 37 هـ وكان من فضل الإسلام على رضي الله عنه ولما عمرو فاستشهد بتهلوند سنة 21 هـ، تاريخ الطبري، ج 3، ص 323 وما بعدها، ابن الأثير: تكامل في التاريخ، ج 2، ص 255-256، ابن حجر: الإصابة، ج 3، ص 274-275.

⁽³⁾ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 263.

⁽⁴⁾هو ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

⁽⁵⁾ابن سعد: م 5، ص 263.

⁽⁶⁾موسى بن عبيدة بن ثعلبة المدني: سكن للربذة قرب المدينة المنورة كان عبداً توفي سنة 152، 153 هـ، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10، ص 356-360.

⁽⁷⁾انظر في ذلك الرسالة التالية: رقم: 627، 627.

⁽⁸⁾ابن سعد: م 5، ص 262.

من الراجح لدينا أنهما رواية واحدة خاصة وأن الفاطيما متقاربة، إضافة أن موسى بن عبيدة راوي الرواية الثانية منفي سكن الربيعة وقد رأى إقبال أبي بكر على تنفيذ ما أمره به الخليفة، والشيء الآخر الجدير بالإشارة إليه أيضا أنهما يتقاربان في الفاطيما مع الرسالة المتقدمة التي كتب بها إليه، وكذا مع ما كتب به إلى أمراء الأجناد.

رسالته يمنع فيها تعقيب السجناء بقبول بقاء الصلاة

-624-

لعمري يمكن أمير المؤمنين من أولئك الرجال الذين يكونون سببا في تعطيل أداء فرائض الله على وجهها الصحيح في أوامره التي أصدرها تجاه الفساق والمجرمين بالاحتياط في معاملتهم بتقييدهم والتشديد عليهم في ذلك، إلا أنه قد استدرك ما كان قد كتب به في رسالته الثالثة بتقييدهم بقبولهم للقيام للصلاة بيسر. فقد قال عبد الله بن أبي هلال: كتب عمر بن عبد العزيز في المحابيس:

«لا يقيد أحد بقيد يمنع من تمام الصلاة»⁽¹⁾.

ذلك أن من تمامها القيام لها باعتباره أحد فرائضها المشروعة، إلا لمن به عذر. وبهذه المراسلة يتأكد ما سبق ذكره عند تعليقنا عما كتب به إلى أبي بكر لما سأله عن كيفية صلاتهم عندما يقيدون، وإن من القيود ما يتيح لأصحابها حرية الحركة دون عائق.

رسالته إلى والي الجزيرة بالإمتعاء بالمساجين

-625-

وشملت رعاية أمير المؤمنين أيضا مساجين الجزيرة، فقد قال جعفر بن برقان: كتب إلى⁽²⁾ عمر بن عبد العزيز: «لا تدعن في سجونكم أحدا من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلح قائما، ولا يبيئن في قيد إلا رجلا مطلوباً بدم. واجروا عليهم من الصدقة⁽³⁾ ما

⁽¹⁾ ابن سعد: 5، ص 271، ابن الجوزي: سيرة عمرو، ص 89 ونقله من الطبقات، وانظر ما ورد الجراح به عن الخليفة لما وبخه على اعتقاله بمخلد بن يزيد بن قهلب رسالة رقم: 120.

⁽²⁾ رسالة موجهة إلى والي الجزيرة الذي يصعب تحديد اسمه لأن جعفر بن برقان كان نزل الزكاة عاصمة المنطقة الذي فرنت على جوارها هذه المراسلة.

⁽³⁾ هذا يؤكد تنفيذ ما نصحه به الزهري بتخصيص جزء من الصدقة من سهم للمساكين ليتفق على المساجين، وبه نصح أبو يوسف لمرور الرشيد رحمهما الله - كما هو أت - . ونظر في ذلك لوجه صرف الصدقة في الفصل الثاني من الباب الخامس

يصلحهم في طعامهم وأدمهم، والسلام»⁽¹⁾.

بتخصيصه تقييد المجرمين في هذه المراسلة من الذين سفكوا الدماء يتضح ما أحمل
بجنا أمر به فيما سبق. وتتأكد أيضا شمولية الإجراءات التي أمر بها لتحسين أحوال السجناء
كما هو آت في مراسلاته إلى ولاية العراق.

د- أمره إلى والي البصرة عدي بتحصين حال السجناء :

رسالته إلى عدي بحثه على الإهتمام بالمعاجين

-626-

حيث قال معمر⁽²⁾: «أن عمر بن عبد العزيز كتب [إلى عدي]⁽³⁾:

أما بعد، فاستوص بمن في سجونك وأرضك خيرا، حتى⁽⁴⁾ لا تصيبهم ضيعة، وأقم
لهم ما يصلحهم من الطعام والإدام⁽⁵⁾ [من مال الصدقة - إن شاء الله-]⁽⁶⁾.
ولم يقتصر الأمر على عدي بل تلقى أيضا والي الكوفة عبد الحميد مراسلة في مثل
ذلك كما هو مبين في الآتي.

د- أمره إلى والي الكوفة عبد الحميد في الإهتمام بالسجناء :

رسالته إلى عبد الحميد في سجن الفساق وإجراء الأوراق عليهم.

-627-

قال البلاذري⁽⁷⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد:

«أما بعد: فلا أعلم ما جعلت على أهل السجون قيودا ثقلا تمنعهم من الصلاة
سباما. وتكرت أن قبلك قوما فساقا، إن تركوا أفسدوا البلاد، وإن حُبِسُوا استراح الناس من
سزئهم⁽⁸⁾ وبوائقهم⁽⁹⁾ فإن كان أمر هؤلاء القوم ظاهرا فاحبسهم في السجون، وأجر على كل
امرئ منهم في كل شهر خمسة دراهم، وكساء وقميصا في الشتاء، وإزارا ورداءا

⁽¹⁾ البر يوسف: الخراج، ص 150.

⁽²⁾ البلاذري: قالوا أي الرواة من أهل العلم.

⁽³⁾ أما بين الحاصرتين من البلاذري وعند ابن سعد ناقصة.

⁽⁴⁾ عده: مولا تصيبهم.

⁽⁵⁾ أما بين الحاصرتين من البلاذري وعند ابن سعد ناقصة.

⁽⁶⁾ ابن سعد: الطيقت، م 5، ص 278، البلاذري: أفسد الأثراف، ج 8، ص 150.

⁽⁷⁾ على المصدر: قالوا أي الرواة.

⁽⁸⁾ سزئهم: والمصرة: الإثم والأذى الذي يلحق بالآخرين، أسان العرب، م 4، ص 556، مادة: (عز).

⁽⁹⁾ بوائقهم: والبائقة: الدائمة لشديدة أي البلية، وتعلم أيضا حوائقهم وشدهم وظلمهم، أسان العرب، م 10، ص 30، مادة: (بوق).

في الصيف»⁽¹⁾

ولعل هذه المراسلة والتي قبلها كانت عامة لجميع ولائه فقد أشار الجراح إلى ما كتب به إليه من أن لا يقيد أحد بقيد يمنع عليه صلاته⁽²⁾.

رواية أخرى هي الغرض السابق.

-1627-

وقال الحاج: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد في أهل الدعوات: «أن يلزمهم السجن ويكسوهم طاقاً⁽³⁾ في الشتاء وثوبين في الصيف، وكذا وكذا من صلحتهم»⁽⁴⁾.

والرسالة بهذه الصيغة، إن هي إلا تلخيص لمضمونها، وما ذكر هنا هو ما أشار إليه في المراسلات المتقدمة.

تلك هي إجراءاته التي اتخذها لصالح السجناء بتحسين أحوالهم وإصلاح حال سجون، الذي رأينا من قبل كيف كانت أحوالهم، والتي هي حق طبيعي لكل سجين، جاعلاً أمير المؤمنين منها مكاناً للرحمة والرفقة لا مكاناً للنقمة، ومكان لإصلاح حال من لم يقتر حنوق الآخرين، وبالتالي لا يصبح السجن مكاناً لظهور الأفكار والممارسات الموبوءة ويظهر تلك جلياً في حثه لولاته على الإهتمام بإقامة الصلاة من قبل السجناء باعتبارها تدعم رصيدهم النفسي في التبرية الصحيحة والتوجيه السليم، مع ما أمر به بتصفية ملفات المساجين، فمن وجب عليه حداً أقيم عليه وأطلق سراحه، فإبقائه في السجن ظلم له. إلا أن ما أمر به سرعان ما امتدت إليه أيدي المعتنين بالنقض والتعطيل، كما امتدت لبقية الإصلاحات التي عادت فاندتها على المجتمع.

ونظراً للأهمية الإيجابية القصوى لهذه الإصلاحات التي اتخذت لصالح السجناء، هي التي جعلت أبو يوسف القاضي المتوفي سنة 182هـ يتخذها أسوة وقبوة فيما وجه للخليفة هارون الرشيد -رحمهما الله- من نصائح وتوجيهات بعد ترددي الأحوال داخل السجون، من ذلك:

(1) -بيلانري: لسلب الإشراف، ج8، ص185.

(2) -خبر الرسالة رقم: 120 ورد الجراح على الخليفة إثرها.

(3) -الطاق: نوع من الملابس، فارسي معرب، وعمل أنه الطيلسان. لسان العرب، م10، ص233، مادة: (طاق).

(4) -الحسين سعد: الطبقات، م5، ص263.

استيلاء ولاية السجون وشرطها على خبز المساجين لأنفسهم مما دفعه إلى اقتراح عليه أن يخصص لكل سجين عشرة دراهم تدفع له في يده في كل شهر من الصدقة، أو من مال الفيء، إضافة إلى كسوتهم، كسوة في الشتاء، وكسوة في الصيف، وللنساء مثل ذلك الذي أمر به الخليفة عمر بن عبد العزيز تماما. ذلك أنهم كانوا يخرجون في السلاسل يستجدون من الناس مآكلهم وما يحتاجون إليه.

حتى أن من مات منهم يبقى في السجن اليوم واليومين حتى يجمع له أهل السجن ما لا يتكفرون به له من يحمله إلى المقبرة فيدفن بلا غسل، ولا كفن، ولا صلاة عليه «ما أعظم هذا في الإسلام وأهله!» كما يقول أبو يوسف، مقترحا عليه إقامة الحدود على من حبت عليه منهم ليقبل أهل الحبس، وحتى يخاف الفساق وينتبهوا كما هم عليه، وهو الإجراء الذي أمر به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فيما تقدم ذكره نحوهم.

إضافة إلى المغالاة في ضرب الناس على التهمة الخفيفة المائتين والثلاثمائة ضربة ما كان عمر بن عبد العزيز قد منعه، فعلى قدر الذنب تكون العقوبة، لا إفراط في ذلك ولا تفریط⁽¹⁾.

ثم يقول أبو يوسف للخليفة هارون الرشيد: «... إن الأجر في إقامة الحدود عظيم والمصالح فيه لأهل الأرض كثير»⁽²⁾، ولما كان كذلك، فهو الذي جعل الخليفة عمر بن عبد العزيز فيما سبق ذكره يقول: «إن إقامة الحدود عندي كإقامة الصلاة»⁽³⁾، إذ لما كانت الصلاة «تَنْصِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ»⁽⁴⁾، فالحدود مثلها في الأثر.

(1) انظر الرسالة رقم: 510-511، 512.

(2) الفخراج، ص 149-152.

(3) انظر ما تقدم رسالة رقم: 507.

(4) سورة النكيت، الآية: 45.

جامعة الأمير
الشيخ التامع
رسائل أمير المؤمنين الخاصة
بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وبموقفه من التيارات الفكرية والسياسية

الفصل الأول:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بقيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

جامعة الأميرة الإسلامية
مركز الدراسات للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: رسائل أمير المؤمنين الخاصة ببقائه بالأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر

1- تمهيد: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غاياته وأهدافه:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مهمة الأنبياء وأتباعهم والمهتدون بهديهم، وهو غاية الرسالة الإسلامية وخلافة النبوة حيث حدد القرآن الكريم هذه المهمة لهذه الأمة إذا مكنها الله في الأرض في القيام بهذه الوظيفة إن أرادت أن يترسخ تمكينها وتبقي على زمام القيادة في يدها، إذ قال تعالى: ﴿الْحَيِينَ إِنْ مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ لَعِينٌ﴾ (1).

وبه نالت الخيرية والصدارة والقيادة للعالمين، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (2)، وعلى قدر هذه الخيرية والنفع الذي تقدمه للناس تكون سعادتها في الدنيا والآخرة على غيرها من الأمم.

وقد أدرك أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ما يأمره به دينه ووعى كل الوعي غاية ذلك منذ أن أمر على الحجاز سنة 87 هـ، فقام بهذه الوظيفة خير قيام، وأتت أكلها كما يبنا ذلك عنه في موضعه، ولكن لما من من الله عليه ونُصب إماما للمسلمين، فقد وسع من العمل بهذه القاعدة والتي هي بداية الدين وغايته، فعمل على إصلاح حال الأمة على هذه القاعدة والتزم بذلك التزاما فذا وفريدا لم يَحُدْ عنه أبدا حتى وافته منيته، وهو ما تشهد له رسائله في هذا البحث، فرسانته إلى آل بيته بالتصدي لهم بالتزامهم حدودهم أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، وهو في عاقبة أمره إنقاذ لهم من عذاب الآخرة على كره منهم، ورده للمظالم أمر بالمعروف ونهي عن المنكر نصرة للحق والعدل ومقاومة للظلم، وإصلاح حال الإدارة يندرج ضمن هذا السياق أيضا، وقل مثل ذلك على اعتقائه بالعبادات، وكذلك إصلاحه لصال الإقتصاد والمال أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، وإقامته للحدود أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، صيانة منه لحقوق الله وحقوق العباد، وموقفه من الفرق الدينية والسياسية التي غالت في مواقفها نحو خصومها بردها إلى القصد، يعدُّ ذلك منه قيام بهذه الوظيفة ويندرج ضمن ذلك أيضا الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله، وكذا تعليمه للأمة.

(1) السورة الحج، الآية: 41.

(2) سورة قنقرة، الآية: 143.

وحتى يجد المعروف السبيل مهياة أمامه لينتشر في واقع المسلمين ويتوارى المنكر من ديارهم عمل على بعث رأي عام يقف إلى جانبه يعضد أمره ويشد إزره كالذي كان منه في ذلك المنشور الذي أرسله إلى الحجيج في مكة⁽¹⁾ بعد أن داهن الكثير من الناس من قبل في القيام بهذه الوظيفة «إتفاء التلاوم» على حد ما جاء في رسالة أمير المؤمنين الآتية إلى عماله في هذا الشأن، ليبقى المجتمع نظيفا خاليا من الرذائل الأخلاقية، وكان على وعي تام بالعوامل والسفن التي أدت بالأمم إلى البوار والخسران، التي قص أمرها كتاب الله ﷻ كما هو واضح عنه كذلك في أول رسالة له في هذا الفصل، وأكد ذلك في أحد نصائحه للمسلمين محذرا إياهم من التقاعس عن التصدي في محاربة المنكرات والمعاصي، وإلا فالعذاب ينزل على الجميع لا يفرق بين فاعل المعاصي والساكت عن تغييرها⁽²⁾.

وأكد هذه الحقيقة كذلك في العديد من رسائله، ولعل أهمها تلك الوصية التي أوصى بها منصور بن غالب عند ذهابه لقتال أهل الحرب، حيث حذره ومن معه من الجند من الوقوع في المعاصي لأنها تؤخر النصر وتجلب الهزيمة لفاعلها، فـ«الذنوب أخوف عندي على الناس من مكيدة عدوهم... فرب قوم قد سلط عليهم شر منهم بذنوبهم»⁽³⁾.

كان أمير المؤمنين يعلم تمام العلم أنه لاسلامه للمجتمع ولا تنمية ولا إعمار، ولا نصر للمسلمين في جهادهم لعدوهم ما لم يتوج ذلك بجهاد النفس وتنقية المجتمع من الخطايا والآثام حتى يؤدي وظيفته على أفضل وجه وأكملة باعتباره صاحب رسالة ومبلغ دعوة ومن كانت هذه وظيفته، فإن عليه أن يتصف بصفة الكمال حتى يسمع لكلامه إذا تكلم، ويطاع إذا أمر ومما يروى عنه: أن رجلا دخل عليه ومعه ابن له فسأله عنه، ثم قال له: «علمه الفقه الأكبر».

قال: وما الفقه الأكبر؟

قال: القناعة وكف الأذى»⁽⁴⁾.

ذلك باختصار ما تميزت به حياة أمير المؤمنين في هذا الجانب وما تحقق على يديه من خير كثير للأمة ظل يفشيه بينها ويرعاه من أول يوم لاستخلافه حتى أتاه أجله.

(1)-نظر الرسالة رقم: 48، 48 أ.

(2)-لبن الجوزي: سيرة عمر، ص. 250.

(3)-نظر: الرسالة رقم: 737، 737 أ.

(4)-لبن الجوزي: سيرة عمر، ص 276.

وقد حاولنا في هذا الفصل حصر الكلام على قيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فإن مدار حياته كلها كانت تصب في هذا الإتجاه كما أوضحنا ذلك من قبل. ويأتي كتابه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي كتبه إلى عماله يتصدر هذا الفصل، حيث بين لنا سياسته في هذا الشأن وعلل لنا دواعي عدم قيام الناس بذلك. وعمل أيضا في العديد من الرسائل على التصدي لشرب الخمر والاتجار بها، وشرب ما شابهها في الأثر كالنيذ والطلاء. وتصدى لدعوة العصبية التي كانت قد مزقت الأمة في رسالة له بين فيها سياسته الصارمة نحو دعائها، حاثا المسلمين على ألا يكون ولاؤهم إلا للإسلام فقط. وتدخل أيضا في رسائل له لترشيد إستعمال آلات اللهو. وفي رسائل أخرى تدخل لمنع النياحة والندب على الأموات باعتباره عادة سيئة من عادات أهل الجاهلية. ونكرنا له رسائل وتعليمات وأوامر ونواهي في آداب دخول الحمامات، ومنع النساء من دخولها إلا للضرورة.

2- العمل على إصلاح حال الأمة بإحيائه لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

مذكورة إلى عماله بدئهم على القيام بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

-628-

بعد أن من الله ﷺ على عمر ونُصِبَ خليفة على المسلمين أدرك منذ الوهلة الأولى صعوبة إصلاح الحال ومقاومة الفساد الذي سرى في المجتمع، وبدأ يشل حركته ويعطل طاقاته، ومن ثم كان أول ما بدأ به: أن أعلن حربه على تلك بإعادة بعثه لوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي هذا الصدد قال عثمان بن كثير بن دينار: إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى بعض ولاته:

«أما بعد، فاتسه لم يظهر المنكر في قوم قط، ثم لم ينههم أهل الصلاح منهم إلا أصابهم الله بعذاب من عنده، أو بأيدي من يشاء من عباده، ولا يزال الناس معصومين من العقوبات والنقمت ما قمع فيهم أهل الباطل، واستخفي فيهم بالمحارم، فلا يظهر من أحد محرماً إلا اتقموا ممن فعله، فإذا ظهرت فيهم المحارم فلم ينههم أهل الصلاح نزلت العقوبات من السماء إلى الأرض، على أهل المعاصي وعلى المداهنين لهم، ولعل أهل الإدهان أن يهلكوا وإن كانوا مخالفين لهم، فإني لم أسمع الله تبارك وتعالى فيما نزل من كتابه عند مثله⁽¹⁾ أهلك بها أحد نجى أحداً من أولئك، إلا أن يكونوا الناهين عن المنكر⁽²⁾ ويسلط الله على أهل تلك المحارم، إن هو لم يصبهم بعذاب من عنده، أو بأيدي من يشاء من عباده من الخوف والذل والنقم، فإنه ربما انتقم بالفاجر من الفاجر، وبالظالم من الظالم ثم صار كلا الفريقين بأعمالهما إلى النار -لنعوذ بالله أن يجعلنا ظالمين، أو يجعلنا مداهنين للظالمين-.

وإبه قد بلغني أنه قد كثرت الفجور فيكم، وأمن الفساق في مدانكم، وجاهروا من المحارم بأمر لا يجب⁽³⁾ الله من فعله، ولا يرضى المداهنة عليه، كان لا يظهر مثله في علابته قوم يرجون الله وقاراً، ويخالفون منه غيراً، وهم الأعززون الأكثرون من أهل الفجور، وليس بذلك مضي أمر سلفكم، ولا بذلك تمت نعمة الله عليهم، بل كانوا أهدأ

(1) -لاحظ محقق سورة ص في الهامش: «في ش» لما به عند مثله أهلك»، ولهما لاحظته وما هو مثبت بسورة لقنوض.

(2) -شارة إلى ما جاء في القرآن بتكره عدوان اليهود على حرمة يوم السبت بالصيد فيه، سورة الأعراف، الآية: 163-165.

(3) -لاحظ المحقق في الهامش: «في هلش ص» لا يخشى».

عَلَى الْمُخْتَارِ رَحْمَاءُ بَيِّنَاتٍ⁽¹⁾، (أَحِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَمْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يَجَامِعُونَ فِيهَا سَبِيلَ اللَّهِ وَلَا يَكْفُرُونَ لَوْمَةً لَأَنبِيَاءِ)⁽²⁾، ولعمري! إن من الجهاد في سبيل الله الغلظة على أهل محارم الله بالأيدي والألسن والمجاهدة لهم فيه، وإن كانوا الآباء والأبناء والعشائر، وإنما سبيل الله طاعته.

وقد بلغني أنه بطأ بكثير من الناس عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إتقاء السلاووم، أن يقال: فلان حسن الخلق قليل التكلف، مقبل على نفسه، وما يجعل الله أولئك أحاسنكم أخلاقاً، بل أولئك أسوأكم أخلاقاً، وما أقبل على نفسه من كان كذلك، بل أدبر عنها ولا سلم من الكلفة لها، بل وقع فيها، إذ رضي لنفسه من الحال غير ما أمره الله أن يكون عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ذلت ألسنة كثير من الناس بآية وضعوها غير موضعها وتأولوا فيها قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْتَهُمْ لَا يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَلَا يَنْفَعُوا هَدًى مِنْ هَدًى إِذَا ضَلَلْنَا (وَلَا تَرَوْا وَارِدَةً وِزْرَ أَخْرَجِي)⁽⁴⁾، وإن مما على أنفسنا ونفس أولئك مما أمر الله به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يظهروا محرماً إلا اتفقوا ممن فعله منهم من كنتم ومن كانوا، وقول من قال: إن لنا في أنفسنا شغلاً ولنسنا من الناس في شيء، ولو أن أهل طاعة الله رجع رأيهم إلى ذلك ما عمل لله بطاعة، ولا تناهوا له عن معصية، ولقهر المبطلون المحققين، فصار الناس كالأتعام أو أضل سبيلاً.

فتسلطوا على الفساق من كنتم ومن كانوا، فاندفعوا بحقكم باطلهم، وببصركم عما هم، فإن الله جعل للأبصار على الفجار سلطاناتاً مبيناً، وإن لم يكونوا ولايةً ولا أئمةً. من ضعف عن ذلك باليد أو اللسان فليرفعه إلى إمامه⁽⁵⁾. فإن ذلك من التعاون على البر والتقوى، قال

(1) سورة فتح، الآية 29.

(2) سورة المائدة، الآية: 54.

(3) سورة المائدة، الآية: 105، ورحم الله للخليفة عمر، لقد رأى في هذه الآية ما رآه من قبل فيها أبو بكر الصديق ﷺ حيث خطب على المسلمين ونبههم إلى مسئل ما نبههم إليه عمر، مما يدل على أنه قد بلغته نصيحة الصديق. انظر: -المطيري: جامع البيان، ج7، ص. 98-99. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج2، ص. 667-669.

(4) سورة الأعمام، الآية: 164، الإبراء، الآية: 15، سورة فاطر، الآية: 18، سورة الزمر، الآية: 7.

(5) انظر رسالة رقم: 48، 48 أو كذا الرسائل من رقم 107 إلى 109.

الله لأهل المعاصي: ﴿أَقَامِنَ الْهَيْبَانَ مَقْرُونًا الْهَيْبَانَ أَنْ يَخْمِنَهُ اللَّهُ بِعَمَلِ الْأَرْضِ أَوْ بِأَتَمِّهِ الْعَذَابِ مِنْ حَيْثُ لَا يَفْعَرُونَ. أَوْ يَأْخُذَهُ فِي قَلْبِهِ قَمَاهُ بِمُغْبِرِينَ﴾⁽¹⁾، ولينتهين الفجار لو ليهيئتهم الله بما قال⁽²⁾: ﴿أَغْرِبَكَ بِمِثْلِهِ لَا يَجَاوِزُوكَ فِيمَا إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽³⁾.

هكذا يريد أمير المؤمنين من أعوانه أن يكونوا في المجتمع عاملين على إيجاد جو ينمو فيه الخير ويعم، ويقوى فيه الحق ويرسخ سلطان العدل، ويضعف فيه الشر ويدوي بقطع دابر الفساد وفسوقهم. جاعلا من الجماهير ظهيرة له على ذلك.

لكن هذه الجماهير التي دافع عنها، ورد إليها اعتبارها بجعل الرقابة على أمرائها إليها، لم تحاول بعد وفاته أن توسع من سلطاتها وتدافع عن المكاسب التي تحققت، وتعمل على تعميقها في الأنفس والآفاق، فبقيت تتفرج على حكمائها وهم ينقضون ما بنى ويمزقون وحدة الأمة بنشر العصبية مستعنيين بالبعض على البعض وبالفساد على الأبرار، والأقوياء على الضعفاء، فلم تظن إلا وأيدي الظلمة تمتد إلى ما بأيديهم تستولي عليه ظلما وعدوانا.

والحق أن هذا الموقف من المسلمين من تجربة هذا الخليفة يعد أحد أسباب ضعفهم عبر تاريخهم، فكانوا إذا حكمهم حاكم صالح لا يمتد صلاحه من بعد وفاته، بل يعمل من يلقى بعده على هدم ما بناه ونقض ما أبرمه، فمتى في هذه الحال يبلغ البيان أوجه إذا كان للسابق بيني واللاحق يهدم؟! !

3- معاربتة للخمر وبقية الأخرية المحبومة،

رسالته إلى أيوب بأمره بمعاربة الخمر والذبيح

-629-

الخمر من أفحش الذنوب وأعظمها خطرا على المجتمع، لذا حرمها الله في كتابه الكريم وبين فيه مضارها الاجتماعية، وأكدت ذلك السنة النبوية، وأوجب الحد على متعاطيها تأنيبا له.

وكانت الخمر تصنع من جملة من الثمار في ذلك الوقت مثل: عصير العنب، والتمر والزبيب، والحنطة والشعير، والذرة والعسل وغير ذلك، ثم الأنبذة والطلاء إذا لم تتوفر ظروف إنتاجها وأواني حفظها، وتجاوزت وقتها المحدد لشربها.

(1) سورة قتل، الآية: 45-46.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 60 وديلتها: ﴿لَنْ نَمُنَّ بِكَ مَنَّا وَنَلْبِسُ فِي قُلُوبِهِمْ مِرْمًا وَنَفْرَجُونَ فِي﴾ الآية.

(3) ابن عبد الحكم: سورة ص، ص. 142-144.

ولما كانت أم الخبائث كما وصفها النبي ﷺ فإن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد شن عليها حملة شديدة بعد أن انتشر شربها، وتحايل الناس على تحويل الأنبيذة والطلاء إلى خمور، فقد قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من عبد الله عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين إلى أيوب بن شرحبيل وأهل مصر من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، سلام عليكم، أما بعد، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو أما بعد⁽¹⁾:

فإن الله أنزل في الخمر ثلاث آيات في ثلاث سور من القرآن، فشربه⁽²⁾ الناس في الأولين وحرمت عليهم في الثالثة وأحكم تحريمها، فقال الله -تبارك وتعالى- في الأولى وقوله الحق: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ قُلٌّ فِيهِمَا إِنَّمَا جُعِلَ لِّلنَّاسِ وَإِنْ كُنْتُمْ أَحِبُّونَ مِنْ نَّعِيمِنَا﴾⁽³⁾. فشربها الناس على ذلك لما نكر من منفعتها. ثم أنزل الله في الثانية فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا السَّكَّةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا بِغَيْرِ حَيْثٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾⁽⁴⁾. فشربها الناس عند غير الصلاة، وتجنبوا السكر عند حضور الصلاة. ثم أنزل الله في الآية الثالثة فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَسْجَابُ وَالْأَرْزَاقُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الْغَيْبَاتِ فَأَجْتَنِبُوا كَعَلْتُمْ قَتْلُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الْغَيْبَاتُ أَنْ يُوَفِّعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ وَيَسُدَّ عَنْكُمْ حِجْرَ اللَّهِ وَمَنْ السَّكَاةَ فَعَلَىٰ أَنْتُمْ أَنْتُمْ كُفِّرُونَ وَالْحَبْءُ اللَّهُ وَالْحَبْءُ الرَّمْلُ وَالْحَبْءُ فَإِنْ قَوْلَيْتُمْ فَاغْلَبُوا إِنَّمَا عَلَىٰ رُسُلِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾⁽⁵⁾.

ثم إنه قد كان من أمر هذا الشراب أمر ساعت فيه رعة كثير من الناس، وجمعوا مما يغشون به مما حرّم الله فيه حراما كثيرا نهوا عنه عند سفه أحلامهم، وذهب عقولهم حتى استحلّ في ذلك الدم الحرام، وأكل المال الحرام، والفرج الحرام وقد أصبح كل من يصيب من ذلك الشراب إنما عنتهم فيه يقولون: الطلاء⁽⁶⁾ لا بأس علينا في شربه.

ولعمري! إن ما قُرب إلى الخمر في مطعم أو مشرب أو غير ذلك ليتقى، وما يشرب أولئك شرابهم الذي يستحلون إلا من تحت أيدي النصارى الذين يهون عليهم زبغ المسلمين

(1) -كذا تكررت طأ بعدة هيأتى بعد نهاية الشاء والتعميد والتسليم، ثم يلج القائل بعدما في ذكر الحقائق .

(2) -«كذا وروت» هذا ما لاحظته المحقق وقال: هو الخمر قد تنكره.

(3) -سورة البقرة، الآية: 219.

(4) -سورة النساء، الآية: 43.

(5) -سورة المائدة، الآيات: 90-92.

(6) -طلاء، مرت الإشارة إليه وإلى معناه ونهى الخليفة عمر بن عبد العزيز عنه، انظر رسالة رقم: 106 لقرة العسر والبيضاء.

في دينهم، ودخولهم فيما لا يحل لهم، مع الذي يجمع نفاق سلعهم، ويسارة المؤونة عليهم، وما لأحد من المسلمين عُذْرُ أن يشرب ما أشبه ما لا خَيْرَ فيه من الشراب، فإن الله جعل عنه عُثَى وسعة من الماء القرات، ومن الأثرية التي ليس في الأنفس منها حاجة من العسل واللبن والسويق والنبيد من الزبيب والتمر، غير أن من نبذ نبيذا من عسل أو زبيب أو تمر فلا ينبذه إلا في الأسقية التي لا زفت فيها، فإنه قد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن شرب ما جعل في الجرارِ والنبأ والظروف المقيرة⁽¹⁾، وقد علم من شرب الطلاء أنه يُعمل في الظروف المزفتة من القلال والزقاق -لأنه لا يصلحه إلا ذلك- أنه يُسكره. وقد نُكر لنا أن رسول الله قال: «كل مسكر حرام»⁽²⁾.

فاستغنوا بما أحل الله لكم عما حرم عليكم وشبهه بالحرام، فإنه ليس من الأثرية شيء يشبهه غير هذا الشراب الواحد، فإنه من نجده يشرب منه شيئا بعد تقدمنا إليه فيه نوجعه عقوبة في ماله ونفسه، ونجعله نكالا لغيره، ومن يستخف بذلك منا فإن الله أشد عقوبة وأشد بأسا وأشد تنكيلا.

وقد أردت بالذي نهيت عنه من شرب الخمر وما ضارغ إليه من الطلاء، وما جعل في النبأ والجرار والظروف المزفتة، إتخاذ الحجة عليكم اليوم، وفيما بعد اليوم، فإنه من يطع يكن خيرا له، ومن يخالف ما نهى عنه تعاقبه في العلانية ويكفينا الله ما أسر، إنه على كل شيء رقيب، والله على كل شيء شهيد.

أسأل الله أن يغفينا وإياكم بما أحل عما حرم، وأن يزيد من كان فينا مهتديا هدى ورشدا، وأن يراجع بالمسيء التوبة في عافية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»⁽³⁾.

لعل هذا الكتاب هو الذي أشار إليه الكندي بعد أن مزج بين إجرائين أمر بهما الخليفة فقال: «ورد كتاب أمير المؤمنين بالزيادة في أعطيات الناس عامة، وخرمت الخمر وكسرت

(1)- الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، عن عائشة وعبد الله بن عمرو وغيرهما، ج7، ص139. (كتاب الأثرية. باب: ترخيص النبي ﷺ في الأوعية) وأخرجه مسلم في صحيحه، ج6، ص92 وما بعدها (كتاب الأثرية، باب: النهي عن الإتيان في الموفات).
-النبأ: هي القزح واحنته تيامة. لسان العرب، م14، ص249، مادة (نبي).
-المقيرة: هي ما طليت بالقار، وجاءت في أحاديث أخرى تحت اسم: (المزفت)، لسان العرب، م2، ص34-35، مادة (زفت)، م5، ص124، مادة (كبر).

(2)- الحديث لأخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة وأبي بن مالك، ج7، ص137. (كتاب الأثرية. باب: الخمر من العسل).
-وأخرجه مسلم في صحيحه، ج6، ص99. (كتاب الأثرية، باب: بيان أن كل مسكر خمر ولو كل خمر حرام).

(3)-سيرة عمر، ص88-91.

وغطت حاناتها»⁽¹⁾ تنفيذاً من أيوب لأمر أمير المؤمنين حتى أنه قطع تلك العادة التي كانت تقام في الفسطاط في الأعياد بملء حوض طلاء وتجعل عليه الآنية ويشرب منه الناس⁽²⁾.
وكتب الخليفة بمثل هذا إلى عدي بن أرطاة.

رسالة أخرى إلى عدي وأهل البصرة في الغرض الماروق

-1629-

فقد قال الصعق بن حزن: شهدت قراءة كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة وأهل البصرة:

«⁽³⁾ أما بعد، فإنه قد كان في الناس من هذا الشراب أمرٌ ساءت فيه رعيته⁽⁴⁾ وغشوا فيه أموراً انتهكوها عند ذهاب عقولهم، وسفه أحلامهم بلغت بهم الدم الحرام والفرج الحرام، والمال الحرام.

وقد أصبح جل من يصيب من ذلك الشراب يقول: شربنا شراباً لا بأس به.

ونعمري! أن ما حمل على هذه الأمور، وضاع⁽⁵⁾ الحرام لبأس شديد، وقد جعل الله عنه مندوحة وسعة من أشربة كثيرة طيبة، ليس في الأنفس منها جائحة: الماء العذب الفرات، واللبن والعسل والسويق.

فمن اتبذ نبيذاً فلا ينبذه إلا في أسقية الأثم التي لا زفت فيها، وقد بلغنا أن رسول الله نهى عن نبيذ الجر والذباب والظروف المزفتة، وكان يُقال: «كل مسكر حرام». فاستغنوا بما أحل الله عن ما حرم، فإن من وجدناه يشرب شيئاً من هذه، بعد تقمنا إليه، أوجعناه عقوبة شديدة، ومن استخفى، فالله أشد عقوبة وأشد تنكيلاً.

وقد أردت بكتابي هذا اتخاذ الحجة عليكم اليوم وفيما بعد اليوم.

(1)-كتاب لولاء، ص. 67-68.

-المقريزي: الخطط، ج 1، ص. 302.

(2)-ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص. 136.

(3)-السنن: «أن صر كتب إلى عدي بن أرطاة: كل مسكر حرام» وينتهي نصه.

-ابن كثير: «كتب عمر إلى عدي بن أرطاة وأهل البصرة: أما بعد فإن من الناس من شرب في هذا الشراب

ويغشون عنده أموراً انتهكوها...» وهو باختلاف في ألفاظه عما جاء عند ابن جوزي.

(4)-كذا جاءت وتختلف ما جاء في الرواية المتقدمة، وفي رواية ابن عبد ربه في الأثر.

(5)-بوضوح كذا جاءت، وفي نسخة معناها نظر، ولطفاً: ضارحه كما في الرواية المتقدمة.

أسأل الله أن يزيد المهتدي منا ومنكم هُدًى، وأن يراجع بالمسيء منا ومنكم التوبة في يسرٍ وعافية والسلام»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-629ب-

أما البلاذري فأورد رواية أخرى باختلاف في كثير من ألفاظها وجملها عما سبق حيث قال: كتب عمر إلى العمال:

«أما بعد، فإنه كان في الناس من أهل هذا الشراب أمر ساءت فيه رعيتهم، حتى بلغت بهم إصابة الدم الحرام، وأعمال الحرام، والفرج الحرام، وهم يقولون: شر بنا شراباً لا بأس به، وإن شراباً حمل على هذه المحارم لعظيم البلاء كثير الإثم، وقد جعل الله المنبوحة والسعة في أشربة ليس في الأنفس منها حاكمة⁽²⁾ ولا ريب؛ الماء الفرات واللبن العنب⁽³⁾، والعسل الماذي⁽⁴⁾ والسويق، وفي أشربة كثيرة، من نبيذ التمر والزبيب المنبوذ في أسقية الأثم التي لا زفت فيها، فإنه بلغني عن رسول الله أنه نهى عن نبيذ الظروف المزفتة وعن الدباء والحنتم⁽⁵⁾، وقيل: كل مسكر حرام.

فاستغنوا بما أحل الله عما حرم، فإنه من شرب بعد تقمنا إليه من هذه الأشربة المكروهة أوجعناه عقوبة، ومن استخفى عنا فأنه أشد بأساً وأشد تنكيلاً.

(1) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 122.

ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص. 218-219، وانظر: كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص. 86، ولا سند لروايته. سنن النسائي، ج 8، ص. 299. (كتاب الأثمرة. تحريم كل شرب مسكر)، والرواي هو نفسه ولوي نص ابن الجوزي.

(2) كذا جاءت، وانظر معناها في السياق العام في الروايتين المتضمنتين وكذا لتأنيده.

و «حلكة» مفرداً حككاً، هو ما يقع في الفم من سوسن وشك وريب، والحكة: الشك في الدين وغيره. لسان العرب، م 10، ص. 414، مادة: (حكك).

(3) كذا جاءت، وانظر صحة تركيب الجملة في الروايات المثبتة، حيث أن كلمة «العنب» لا تطلق إلا على الماء دون غيره من الأثمرة. ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص. 138.

لسان العرب، م 1، ص. 582، مادة: (عنب).

(4) الماذي: مفرد: مذى هو العسل الأبيض.

لسان العرب، م 15، ص. 275، مادة: (مذي).

وانظر: صحتها في بقية الروايات المثبتة.

(5) الحنتم: هي جوار خمر كانت تحمل فيها الخمر إلى المدينة، ونهى النبي ﷺ عن الإتيان بها لأنها تسرع للشدة فيها لأجل دهنها، وانظر الصيغة في بقية الروايات المثبتة وأصل الحنتم لضرة لقريبة من السواد. لسان العرب، م 12، ص. 161-162، مادة: (حنتم).

وقد أردت بكتابي إليكم اتخاذ الحجة عليكم في اليوم وما بعده.
-سأل الله أن يزيد المهتدي منا ومنكم هُدًى، وأن يقبل بالمسيء منا ومنكم إلى
التوبة في يسر وعافية، والسلام»⁽¹⁾.

رسالته إلى أهل الأمصار في الغرض السابق

-629ج-

أما عبد ربه فقد قال: كتب عمر إلى أهل الأمصار في الأبيذة:
«أما بعد، فإن الناس كان منهم في هذا الشراب المحرم أمر ساءت رغبة⁽²⁾ كثير
منهم، حتى سفة أحلامهم، وأذهب عقولهم، فاستحلّ به الدّم الحرام، والفرج الحرام، وإن
رجالا منهم ممن يصيب ذلك الشراب يقولون: شربنا طلاءً فلا بأس علينا في شربه.
ولعمري! إن فسيما قرّبا مما حرم الله بأسنا، وإن في الأشربة التي أحلّ الله: من
العسل، والسويق والنبذ من الزبيب والتمر لمتدوحة عن الأشربة الحرام، غير أن كل ما
كان من نبذ العسل والتمر والزبيب فلا ينبذ إلا في أسقية الأتم التي لا زفت فيها، ولا
يشرب منها ما يسكر، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عن شرب ما جعل في الجرار
والدباء، والظروف المزفتة، وقال: «كل مسكر حرام».

فاستغنوا بما أحل الله لكم عما حرم عليكم، وقد أردت بالذي نهيت عنه من شرب
الخمير، وما ضارغ الخمر من الطلاء، وما جعل في الدباء والجرار والظروف المزفتة، وكل
مسكر، إتخاذ الحجة عليكم. فمن يطع منكم فهو خير له، ومن يخالف إلى ما نهى عنه
نعاقبه على العلانية، ويكفيننا الله ما أسر. فإن الله على كل شيء رقيب، ومن استخفى بذلك
عنا فإن الله أشد بأسا وأشد تنكيلا»⁽³⁾.

بعد عرض هذه الروايات نقول: أنه من المرجح أن يكون الخليفة عمر بن عبد العزيز
قد عمم هذا النهي في منشور له قرأه عمال الأمصار على الجماهير، اختلف الرواة في
الجهات التي تلقت ذلك في روايته على وجهه الصحيح مما جعله يبتئو على ما هو عليه، وإن
كانت رواية ابن عبد الحكم أوفى وأشمل.

(1)-تسلب الأشراف، ج8، ص. 148.

(2)-كذا جاءت وعند ابن الجوزي «رعيتهم» وكلاما تحريف، والصواب ما جاء عند ابن عبد الحكم «رعة» وهي
سوء أخلاق الناس وسادها لمن العرب، م14، ص 328، مادة: (رعى)

(3)-المقد لزيد، ج6، ص. 360-359.

رسالته إلى أمراء الأجناد يمنع فيها طبخ الطلاء

-630-

قال عبد الله بن عمر بن يزيد بن الحكم⁽¹⁾: «حضرت عمر بن عبد العزيز في عسكره حين كتب إلى الأجناد:

يمنع طبخ الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه.

فكلمه فيه أصحابه من أهل الشام، وقالوا: أحله عمر ونهيت عنه؟

فقال: نهيت عنه ليطرك حرامه»⁽²⁾.

وهو خلاصة ما كتب له.

أما ما ذكره بإشارة منهم إلى ما سبق وأن ذكرناه عن الفاروق رضي الله عنه لما أمر بشربه.

إلا أن الإشكال يظهر فيما كتب به في الرسالة التالية التي نهى فيها أن يشرب من

الطلاء حتى يذهب ثلثاه.

رسالته إلى أهل الجزيرة في تحريمه خربج الطلاء

-631-

فقد قال عبد الملك بن طفيل الجزري⁽³⁾: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز:

«⁽⁴⁾ أن لا تشربوا من الطلاء حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه، وكل مسكر حرام»⁽⁵⁾.

وهو في حقيقة الأمر الشرط الذي اشترطه الخليفة عمر بن الخطاب عندما أذن في

شربه، وكتب به إلى أبي موسى الأشعري وعمار بن ياسر⁽⁶⁾ منبها من تسوُّغ له نفسه إتخاذ

ما أمر به مبررا لتحليل ما صار منه مسكرا.

(1) عبد الله بن عمر بن يزيد بن الحكم: ويقال: ابن زيد بن الحكم أبو زورقة للحكمي، ولاء عمر على الشرطة، ثم عزله وولى مكانه كعب بن حشد العبسي، تاريخ خليفة، ص 232.

(2) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 13، ص 192.

(3) عبد الملك بن طفيل الجزري أخباره شحيحة، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6، ص 339. وذلك ترجح لدينا لأن الرسالة موجهة إلى أهل الجزيرة دون أن نؤكد من وإلى الذي تلقى ذلك.

(4) ابن أبي شيبة «ابن فضيل عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز كره المصنف، وكتب إلى أهل الأندلس بنهاهم» ولم يذكر نص الرسالة.

(5) سنن النسائي، ج 8، ص 297. (كتاب الأثربة، تحريم كل شرب أسكر) والرواية من طريق ابن عمر.

(6) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 7، ص 535. (كتاب الأثربة، في الطلاء من قال: إذا ذهب ثلثاه فاشربه)

(7) الأردني: فتوح الشام، ص 254-255.

(8) سنن النسائي، ج 8، ص 329. (كتاب الأثربة، ذكر ما يجوز شربه من لطلاء وما لا يجوز)، والرواية من

طريق عبد الله بن يزيد الخطمي.

إلا أن الأمر كما يستخلص من الرسائل المتقدمة ومن أقواله التالية أنه قد اقتنع بعد أن بلغته الأخبار حول إقبال الناس على شربه، وهي في حقيقة الأمر الخمر التي كان العرب يطلقون عليها أيضا إسم «الطلاء» متخفين تحت ستار إذن عمر شرب ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فرأى الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يمنع من شربه كلية لما يحمل من شبهة، وهو الدافع الذي دفعه إلى الكتابة بالذي كتب، خاصة وأنه قال عنه: «المصنّفُ خمر»⁽¹⁾ يعني الطلاء، حتى أن ابن سيرين -رحمه الله- كان إذا سئل عنه قال: «نهى عنه إمام هدى»⁽²⁾، يقصد به عمر بن عبد العزيز.

وكان الحسن البصري -رحمه الله- إذا سئل عن نبيذ الجر يجيب السائل: «نهى عنه عمر، وهو الإمام يطاع»⁽³⁾. وهذا الذي ذكر عنه هنا يدحض ما نسب إليه في المراسلة المتقدمة بإجازته شرب النبيذ الذي يختلف عن الطلاء في طريقة تحضيره.

4- مزعه الإتجار في الخمر في بلاد المسلمين:

أمره إلى عبد الحميد يمنع فيه الإتجار في الخمر وما وجد منها حبرها ظ

-632-

وقال المشي بن سعيد: كتب⁽⁴⁾ عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو عامله على الكوفة -
«أن لا تحمّل الخمر من رستاق إلى رستاق⁽⁵⁾، وما وجدت⁽⁶⁾ منها في السفن فصيرها خلا.

فكتب عبد الحميد إلى عامله بواسط محمد بن المنشّر⁽⁷⁾ بذلك، فأتى السفن فصب

(1) -ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص. 267.

(2) -أبو نعيم: الحلية، ج، 5، ص. 257.

(3) -البخاري: التاريخ الكبير، ج، 7، ص. 17.

(4) -ابن القيم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى صالحه: أن لا يحمل الخمر من رستاق إلى رستاق وتنتهي، روايته المنقولة من أسوال أبو عبيد -هبلانري-: «لا يحملن الخمر من رستاق إلى رستاق» وتنتهي.

(5) -رستاق: والجمع رستاق، فارسي معرب قيل هو طرف الإقليم وقيل هو: كل موضع فيه مزروع وكوى وقيل هو السوادلسان العرب، م، 10، ص. 116، مادة: (رستاق)، والقوت: معجم البلدان، ج، 1، ص. 37-38.

(6) -ابن زبير: «وما وجدت في السفن»

(7) -محمد بن المنشّر موت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 134.

في كل راقود⁽¹⁾ ماء وملحا فصيره خلا»⁽²⁾.

إلا أن الرواية التالية تخالف ما ذكر هنا بل تشير إلى مكاتبة الخليفة عمر لابن المنتشر مباشرة.

رواية أخرى لما سبق

-632-

إذ قال المثنى بن سعيد: شهدت عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله بواسطة:

«⁽³⁾ أن لا تحملوا الخمر من قرية إلى قرية، وما أدرت فاجعه خلا»⁽⁴⁾.

إلا أن الأولى بالقبول ما جاء في رواية أبو عبيد المتقدمة لما يقتضيه سلم الترتيب الإداري، باعتبار أن واسط كانت إدارتها تتبع والي الكوفة وقس عليها العمال في المدن الأخرى الذين يرتبطون بالكوفة وواليها أيضا.

منعه لأهل النخعة إدخال الخمر إلى بلاد المسلمين

-633-

عرف أمير المؤمنين أن ظاهرة إنتشار شرب الخمر بين أظهر المسلمين تعود في بعض أسبابها إلى ترويح أهل النخعة لها كما هو واضح في رسالته المتقدمة إلى أيوب بن شرحبيل، والذي علق هناك دوافع وخلفيات هذا الترويح.

ولهذه الدوافع كتب هناك بالذي كتب، وكتب في الآتي يمنع عليهم إدخالها إلى بلاد المسلمين. وفي هذا الصدد قال هشام بن الغاز وسعيد بن عبد العزيز: كتب عمر بن عبد العزيز في خلافته:

«أن لا يدخل أهل النخعة بالخمر أمصار المسلمين.

فكانوا لا يدخلونها»⁽⁵⁾.

(1) -الراقد: بناء من خرف طويل على آخره بالفتح لمن العرب، م3، ص.183، مادة: (راقد).

(2) -أبو عبيد: الأموال، ص.184. ط. دار الفروق، ص.134. ط. دار الفكر، ابن زنجويه: الأموال، ص.282-283، ابن القيم: أحكام أهل النخعة، م2، ص.729، قبلاني: أنساب الأشراف، ج8، ص.189 ولا سند لروايته.

(3) -الخلال: «أن لا يحمل الخمر من قرية إلى قرية» وتنتهي

(4) -ابن أبي شيبة: المصنف، ج8، ص.14. (كتاب الأشربة في الخمر تحول خمر)، وفي هذا الجزء جاءت الرواية أيضا في ص.202. إذ أن هناك خلل في ترتيب الصفحات.

(5) -الخلال: أحكام أهل المال، ص.350. (كتاب الفتح، باب: القيمة تهتم بأسرها أو يهون بعضها).

(6) -ابن سعد: الطبقات، م5، ص.269.

والحق يقال: أن أمير المؤمنين قد شُنَّ عليها حملة قوية، ففي خناصرة التي اتخذها مقراً له في أواخر خلافته أمر بتكسير أوانها، وأهرق ما كان منها، كما أمر بقطع كرومها وتعقب معاصرها بالغلق⁽¹⁾.

أما ما أمر به، في الرسالة المتقدمة بتحويلها إلى خل فللعلماء أقوال وآراء بين مجوز لشرب ما تخلل منها، وبين غير مجوز، ليس هنا محل عرض وجهات نظر الفريقين⁽²⁾. وإن كان أبو عبيد القاسم رحمه الله - قد أول ما أمر به الخليفة يجعلها خلا، يتعلق بخمر أهل الذمة باعتبارها مالا، وعلى شربها صولحوا وليس على الإتجار فيها، ولذلك منعهم⁽³⁾.

5- محاربه الدعوة العصبية والنزعات القبلية،

رمالته إلى الصحابة بن محمد الرحمن بدعوة إلى محاربة العصبية القبلية والدعوة إلى الأخلاق

-634-

توارت العصبية القبلية المقيتة بظهور الإسلام تدريجياً واعتصمت بجحورها تنتظر الفرصة المواتية لها للظهور من جديد، وكانت وفاة رسول الله ﷺ فرصتها فظهرت جلية سافرة من جديد في الإرتداد عن الإسلام، والتي أدت بالكثير من القبائل العربية إلى قطع كل علاقة لها بدولة الإسلام في المدينة، ولكن أبا بكر الصديق رضي الله عنه تصدى لدعاتها بشدة لا تعرف المهادنة، ونجح في ذلك كل النجاح.

وكذلك كانت سياسة من جاء بعده من الخلفاء الراشدين من ذلك أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان له موقف صارم من الدعوات العصبية حيث جاء في أحد مراسلاته إلى أمراء الأجناد: «..إذا تداعت القبائل فاضربوهم بالسيف حتى يصيروا إلى دعوة الإسلام»⁽⁴⁾، ويمثل ذلك أمر لبا موسى الأشعري رضي الله عنهما، وحرّم أيضاً رجلاً من عطائه لمناداته: «يا آل بني تميم! ثم أعاده إليه، وعاقب آخر نادى «يا آل ضبة!»⁽⁵⁾.

(1)- المصدر نفسه، ص. 269، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج. 4، ص. 87.

لبن رشد: البيان والتعصيل، ج. 18، ص. 268-269.

(2)- عبد الرزاق: المصنف، ج. 9، ص. 252-253. (كتاب الأشربة. باب: الخمر وجعل خلا).

شوكاني: نيل الأوطار، ج. 9، ص. 74. (كتاب الأشربة، انتهى عن تخلل الفرس).

(3)- الأمول، ص. 184، ط. دار الفروق.

(4)- علي بن عيسى: كز العمال، ج. 5، ص. 778.

(5)- المصدر نفسه، ج. 5، ص. 778-779.

إلا أن العصبية القبلية عادت للظهور من جديد بعد أن تولى بنو أمية الخلافة، وتجلت سافرة تضررس بأنياب وتوطأ بمنسم في موقعة مرج راهط سنة 64⁽¹⁾ والتي كانت آخر الحلول بين القيسيين واليمنيين للإستحواذ على الخلافة، وامتدت هذه النعرة إلى القبائل العربية في العراق وخراسان، والأندلس، وعمل خلفاء بني أمية على تشجيعها ظنا منهم أن ذلك يشد من سلطانهم، إلا أنهم كانوا في عاقبة أمرهم أحد ضحاياها.

كما كان من عواقبها أيضا ظهور العصبية الإقليمية، وكذا يقظة الأمم الأخرى بالدعوة إلى عصبياتها التي وظفت كل الوسائل لإعادة الإعتبار لإمجادها خاصة الفرس منهم. هكذا كان حال المجتمع، التمزق والفرقة والعداوة عندما تولى الخليفة عمر، فتصدى لها بحزم لا يعرف اللين، وبقوة لا تعرف المهادنة، عاملا على جميع الشمل وتوحيد الأمة بالذي توحد به أولها، والذي كان أحد الأسباب التي أدت إلى تفوقهم على غيرهم، وأكد ذلك في التعلية التالية باعتبارها من المنكر الذي يجب عليه أن يحاربه، حيث قال ابن عبد الحكم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الضحاك بن عبد الرحمن⁽²⁾:

«أما بعد، فإن الله جعل الإسلام الذي رضي به لنفسه ومن كرم عليه من خلقه، لا يقبل الله ديننا غيره، كرمه لما أنزل من كتابه الذي فرق به بين الإسلام وبين ما سواه فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ. يَضِيئُ بِهِ اللَّهُ مِنَ الْقُوَّةِ مِثْلَ الْمَنَارِ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽³⁾، وقال: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلْنَاهُ وَالْحَقُّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾⁽⁴⁾.

فبعث الله محمدا ﷺ حين بعثه، وأنزل عليه الكتاب حين أنزله، وأنتم معشر العرب فيما قد علمتم⁽⁵⁾ من الضلالة والجهالة والجهد، وضنك العيش، وتفرق الدار، والفتن بينكم عامة، والناس لكم حاقرون مستأثرون عليكم بالدين⁽⁶⁾، وليس من ضللتهم من شيء إلا وأنتم على مثله، من عاش منكم عاش فيما نكرت من الجهل والضلالة، ومن مات منكم

(1)-تظنر: تفصيلها في تاريخ الطبري، ج3، حوادث سنة 64م.

(2)-الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب: أمير دمشق مرت ترجمته عند إيرادنا للرسالة رقم: 544.

(3)-سورة المائدة، الآية: 15-16.

(4)-سورة الإسراء، الآية: 105.

(5)-تظنر للرسالة رقم: 107 في بيان ما كان عليه المسلمون وما صاروا إليه.

(6)-لاحظ لمحقق لسيرة عمر في الهامش: «في دم جالديا».

مات إلى النار حتى أخذ الله بتواصيكم عما كنتم فيه من عبادة الأوثان والنقاطع والتدابير وسوء ذات البين فأتكر منكركم، وكذب مكذبكم، ونبي الله ﷺ يدعو إلى كتاب الله وإلى الإسلام، ثم أسلم معه قليل مستضعفون في الأرض، يخافون أن يتخطفهم الناس فأواهم وأيدهم بنصره، ورزقهم الله من أدن له بالإسلام، والدنيا مقبوضة عنه، والله منجز لرسوله موعوده الذي ليس له خلف فيراه من يراه بعيدا إلا قليلا من المؤمنين فقال: ﴿مَوْ أَلَيْبِي أَرْمَلْ رَسُولَهُ بِالْعُدَى وَحِينَ الْمَوْتِ لِيُطْمِرَهُ عَلَى الْحَبِيبِ حُلْمُهُ وَكَأَوْ حَرَمَةَ الْمُفْخِرِ حُونَ﴾⁽¹⁾. وقال في بعض ما يعده والمسلمين أن قال: ﴿وَمَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَآمَلُوا السَّالِعِينَ لِيَمْتَحِنَهُمْ فِي الْأَرْضِ حَمَّا امْتَحَنَهُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَأَيَّمَنِينَ لَمْ يَدِينُوا بِاللَّيْلِ ارْتَضَى لَمْ يَكْفُرُوا مِنْ بَعْدِ حَوْنِهِمْ أَمَّا يَعْبُدُونَنِي لَا يُخْرِحُونَ بِي حَبِيبًا﴾⁽²⁾. فأنجز الله لنبيه ﷺ وأهل الإسلام موعودهم الذي وعدهم، فلم يعطكم الله يا أهل الإسلام ما أعطاكم من ذلك إلا بهذا الذي تفلجون⁽³⁾ به على خصمكم، وبه تقومون شهداء يوم القيامة ليس لكم نجاة غيره، ولا حجة ولا حرز ولا منعة في الدنيا والآخرة، فإذا أعطاكم الله منه أحسن يوم وعنتموه، فارجوا ثواب الله فيما بعد الموت، فإن الله قال: ﴿بَلَاءَ الْحَارِ الْأَخْرَجَ تَعَلَّمَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ حُلُومًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَمَاحًا وَالْعَاقِبَةَ لِلْمُتَدِينِ﴾⁽⁴⁾.

وإسي أحتكم هذا القرآن وتباعته فإن تبعته وشروطه قد أصابكم منها أيتها الأمة وقائع، من هراقة نماء، وخراب ديار، وتفرق جماعات، فانتظروا ما زجركم الله عنه في كتابه فازدجروا عنه، فإن أحق ما خيف وعيد الله بقول أو بعمل أو غير ذلك. فإن كان بقول في أمر الله فنعمًا له، وإن كان بقول في غير ذلك، فإنه يفضي إلى سبيل هلكة.

ثم إن ما هاجني على كتابي هذا أمرٌ نُكِرَ لي عن رجال من أهل البادية، ورجال أمروا حديثًا، ظاهر جفاؤهم، قليل علمهم بأمر الله إختروا فيه بالله غرّة عظيمة، ونسوا فيه بلاءه نسيانًا عظيمًا، وغيروا فيه نعمة تغييرا لم يكن يصلح لهم أن يبلغوه ونُكِرَ لي أن رجالا من أولئك يتحاربون إلى مضر وإلى اليمن، يزعمون أنهم ولاية على من سواهم

(1) -سورة التوبة، الآية: 33.

-سورة ص، الآية: 09.

(2) -سورة التور، الآية: 55.

(3) -ذكر مطلق السيرة في التلمذ: على ب: «تلقون» لعل ما هنا لسوء، إلا أنه جاء في لسان العرب ما يؤكد صحة ما ذكر في

الرسالة قال: «الطج»: الظفر والقر، ب2، ص 347، مادة: الحج

(4) -سورة القصص، الآية: 83.

وسبحان الله وبحمده! ما أبعدهم من شكر نعمة الله، وأقربهم من كل مهلكة ومذلة وصغرة! قاتلهم الله! أية منزلة نزلوا، ومن أي أمان خرجوا، أو بأي أمر لصقوا، ولكن قد عرفت أن الشقي بنيتة يشقى، وأن النار لم تُخلق باطلا، أو لم تسمعوا إلى قول الله في كتابه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَخْلَفُوا بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ لَعَلَّهُمْ يَرْجَعُونَ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَخْلَفْتُمْ لَكُمْ حَيْبَكُمْ وَأَتَمَمْتُمْ عَلَيْكُمْ رِجْسَكُمْ وَرَحِمْتُمْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ حَيْبًا﴾⁽²⁾.

وقد ذكر لي مع ذلك أن رجالا يتداعون إلى الحلف، وقد نهى رسول الله ﷺ عن الحلف، وقال: «لا حلف في لإسلام. قال: وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الإسلام إلا شدة»⁽³⁾، فكان يرجو أحد من الفريقين حفظ حلفه الفاجر الآثم الذي فيه معصية الله ومعصية رسوله، وقد ترك الإسلام حين اتخذه منه.

وأنا أخطر كل من سمع كتابي هذا، ومن بلغه، أن يتخذ غير الإسلام حصنا، أو دون الله ودون رسوله ودون المؤمنين وليجة⁽⁴⁾ تحذيرا بعد تحذير، وأذكرهم تذكيرا بعد تذكير وأشهد عليهم الذي هو أخذ بناصية كل دابة، والذي هو أقرب إلى كل عبد من حبل الوريد. وإني لم ألكم بالذي كتبت إليكم نصحا، مع أنني لو أعلم أن أحدا من الناس يجر شيئا ليؤخذ له به، أو لينفع عنه، أحرص حواله المستعان - على مثلته من كان، رجلا أو عشيرة، أو قبيلة، أو أكثر من ذلك، فادع إلى نصيحتي وما تقدمت إليكم به، فإنه هو الرشد ليس له خفاء، ثم ليكون⁽⁵⁾ أهل البر وأهل الإيمان عونا بألسنتهم، وإن كثيرا من الناس لا يعلمون.

نسأل الله أن يخلف فيما بيننا بخير خلافة في ديننا وألفتنا، وذات بيننا والسلام»⁽⁶⁾.

(1) سورة الحجرات، الآية: 10.

(2) سورة المائدة، الآية: 03.

(3) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ج 7، ص 183. (كتاب فضائل الصحابة، باب: مواخاة النبي ﷺ بين أسعابه)، والحديث من طريق أسس بن مالك، وكذا البخاري في صحيحه، ج 3، ص 26. (كتاب الكفالة، باب: قول الله: ﴿وَالَّذِينَ عَاهَدُوا أَيْمَانَكُمْ﴾، ج 8، ص 27. (كتاب الأوب، باب الإخاء والحلف).

أما تعريف الحلف فهو: العهد يكون بين القوم على أن يكون لهم واحد في النصرة والحماية، لسان العرب: 9، ص 53، مادة: (حلف).

(4) الولجة: البطلة والفاصلة بين العرب، م 2، ص 400، مادة: (ولج).

(5) لاحق المطلق في البشر. (هكذا في الأصل، ولعل الصواب: «ليكن»).

(6) ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص 91-93.

تلك هي سياسته تجاه العصبيات التي استشرى داؤها ويتحالف بعضها ضد بعضها. عمل ما استطاع إلى ذلك سبيلا على معالجة هذا الداء بكل الوسائل التي أتاحت له بؤاده تحت الأقدام ، وأعلن أن لا حلف له ولا للجماهير إلا مع الإسلام، فهو الرشد الذي ليس له خفاء على حد تعبيره، مذكرا إياهم بما كان عليه حالهم من ترد وتمزق، وكيف بدل الإسلام هذه الحال إلى أحسنها، فأمنوا بعد خوف، ووحد شملهم، وحررهم من نزغات أنفسهم، ومن تبعيتهم لغيرهم، وشبعوا بعد جوع، وهذب ورقى طباعهم، وقوم سلوكهم، وأخرجهم من ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الحكام إلى عدل الإسلام، فإن هم تخلوا عنه، وعادوا إلى سيرتهم الأولى ذهبت ريحهم وأصبحوا أكلة لكل آكل ونهبة لكل ناهب.

إلا أن من جاء بعده خاصة يزيد بن عبد الملك، لم يكن في مستواه فهدم ما بناه في أول إمتحان تعرض له بخروج يزيد بن المهلب على حكمه للدواعي التي كنا قد أشرنا إليها في موضعها⁽¹⁾، فتعامل معه وكأنه رئيس قبيلة يعمله إلى صف القيسيين ضد اليمنيين ممثلين في يزيد، على العكس الذي كان عليه سليمان، وعادت النغرة العصبية للظهور من جديد تفعل فعلها بالتمزيق والتفريق والتفكيك لأوصال المجتمع، وكان وحدة المسلمين ليس فيها أمنهم وقوتهم وعزهم!

6- أمره بترهيد استعمال آلات اللهو والغلظة على المخنثين.

رسالته إلى عماله في طريقة استعمال آلات اللهو

-635-

ومن الأمور التي أمر بمحاربتها كذلك آلات اللهو من غير الدف، فقد قال الليث بن سعد: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى البلدان:

«أن يقطع اللهو كله إلا الدف وحده في العرس»⁽²⁾.

رسالته إلى أيوب في الغرض السابق

-636-

ومن الولاة الذين خصهم بأمره السابق، أيوب بن شرحبيل واليه على مصر، فقد قال يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه:

(1) -نظر: في ذلك الرسالة رقم: 117، 117، 118، 118، 119 وتعليقا عليها.

(2) -الوثوقي: المعيار المغرب، ج6، ص417.

«أن مُر من قبلك⁽¹⁾ أن يظهروا عقدة النكاح بالدَّف حتى يُفرق بين النكاح والسفاح⁽²⁾، وامنع الذين يضربون البرابط⁽³⁾»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-636-

استشارة يزيد لعمر في الأمر السابق: ولكن ابن عبد الحكم يذكر: أن يزيد بن أبي حبيب راوي النص السابق هو الذي كتب إليه عمر، فقد قال يزيد: «كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في اللعب بالدفاف والبرابط في العرس».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

إمنع الذين يضربون البرابط، ودع الذين يضربون بالدفاف، فإن ذلك يفرق بين النكاح والسفاح»⁽⁵⁾.

هذا ما ذكره ابن عبد الحكم في روايته، إلا أننا نشك أن يكون يزيد هو الذي كتب إليه بذلك، وذلك لما يلي:

أن يزيد لم يكن يتولى سلطة تنفيذية عدا مهمة الإفتاء التي ولاه عليها أيوب بن شرحبيل الذي كان إليه الأمر والنهي في مصر، ذلك أن قرآن الأحوال، خاصة مراسلات الخليفة عمر إليه في بقية الأبواب تنل على ذلك، وخاصة ما سبق ذكره في أمر الخليفة إليه بمحاربة الخمر والنيبذ، وقيامه على تنفيذ ذلك حتى تحسنت الأحوال في الديار المصرية⁽⁶⁾.

والأمر الآخر: أن ما ذكره ابن عبد الحكم ما هو -في نظرنا- إلا تحريفاً في صيغة أداء الرواية فصار يزيد كاتباً ومكتوباً إليه مع أنه راوٍ لذلك، ومن ثم فإن ما نسب إليه ما هي

(1)-الونشريسي: «مليضربوا على الملامي بالدَّف فإن [كذا] يفرق».

(2)-السفاح: والتساقح، والسفاحة: الزنا والتفجور، لسان العرب، ج2، ص.485، مادة: (سفح).

والمعنى: أنه يفرق بين الزواج الشرعي وغير شرعي وهو نكاح السر، وغيره.

(3)-الونشريسي: «البرابط». والبرابط: مفرد بربط أعجمي مزرب وهو العود، الآلة الموسيقية المعروفة. لسان العرب، ج7، ص.258، مادة: (ربط).

(4)-الإمام مالك: المدونة، ج2، ص.159. (كتب النكاح الأول، النكاح بنبر بينة).

-الونشريسي: المعيار المغرب، ج6، ص.418.

(5)-أسيرة صر: ص.111.

(6)-الحين تغري بردي: لنجوم الزاهرة، ج1، ص.238. وتطر حكم ذلك في:

-الشموكاني: نيل الأوطار، ج8، ص.260 وما بعدها. (كتب الجهاد، باب ما جاء في آلة الحرب).

-الحين كدانة: المغني، ج7، ص.434-435.

وافتكر رسالته إلى مؤدب ولده رقم: 17.

إلا رواية الإمام مالك المتقدمة، الذي روى ما جاء في السيرة التي كتبها لعمر بن عبد العزيز ابن عبد الحكم من طريقه، وطريق ابن لهيعة كما أثبت ذلك في بداية تأليفه.

رحالته إلى واليه على المدينة بأمره أن يرسل إليه مخنثه

-637-

وقال محمد بن إسحاق: «قيل لعمر بن عبد العزيز: إن بالمدينة مخنثا قد أفسد نساءها فكتب إلى عامله بالمدينة: أن يحمله إليه»⁽¹⁾.

وطبعا هذا ملخص ما كتب به إليه.

وبالفعل حمله أبو بكر بن محمد إلى عمر فاندخل عليه، فإذا هو شيخ خضيب اللحية والأطراف يحمل ذفا، فسأله الخليفة إن كان يحفظ القرآن؟ فأجابته بأنه لا يحفظ منه شيئا فأمر به إلى السجن ووكل به من يعلمه القرآن والطهارة والصلاة، فأخبر عمر بأمره: أنه كلما تعلم سورة نسي التي قبلها، فنفاه عمر.

رحالته المنسوبة إليه التي حدثها إلى ابن حزم في إحصاء المخنثين

-638-

وذكر الجهشاري: أن عمر بن عبد العزيز، كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: «أحص المخنثين بالمدينة».

فصحف الكاتب، فقال: «أخص» فجمع من قدر عليه منهم فخصاهم جميعا»⁽²⁾.

إلا أن ما ذكر جاء مثله منسوبا إلى الخليفة سليمان، فقد كتب إليه ابن حزم «إن المخنثين قد أفسدوا النساء بالمدينة، فكتب إلى قاضي المدينة وواليها أبو بكر بن حزم: أن أخص من قبلك من المخنثين».

فصحف كاتبه «أن أخص» بالخاء المعجمة، مكان الحاء المهملة، فدعاهم فخصاهم.

قال ابن جعدة راوي الخبر: فقلت لكاتب ابن حزم: زعموا أنه كتب إليه: أن اخصهم.

فقال: يا ابن أخي عليها والله - نقطة، إن شئت أريتكها.

قال: وقال الأصمعي: عليها نقطة مثل سهيل»⁽³⁾.

(1)- الأصبهاني: الأغني، ج6، ص.316-317، ط. دار الفکر.

(2)- الورزاه والكتاب، ص.33.

(3)- تصحيفات المخنثين لأبي غلال العسكري، ج1، ص.72، ط.1982 نقل عن محمود محمد الطنجاوي: منطل إلى تاريخ نشر التراث

العربي، ص.286.

فما كان من ابن حزم كما في رواية الأصفهاني إلا أن خصاهم منهم: الدلال، وطويس وهنب⁽¹⁾، مؤكداً أن سليمان كتب بالذي صنع بهم، ولم يحدث تصحيحاً في الكتاب. وفي ذلك نظر، والتصحيح قد حدث وإليه تميل، وقد حصل ذلك من سليمان فيما يظهر لنا- ولم تحصل مراسلة من عمر في شأنهم. وإن كان لهما موقف متشدد من هذه الفئة التي أفسدت مجتمع المدينة المنورة تشجيعاً لذلك من قبل خلفاء بني أمية عن قصد وعن غير قصد⁽²⁾، ذلك أنه من غير المعقول أن يحصل منهما الخطأ نفسه في الكلمة نفسها في عرض واحد، ومن ثم تحقق لدينا ما كنا قد ذكرناه من قبل بأن الذي حصل كان على يد سليمان، وما يقوي ذلك أن عمر بن عبد العزيز نهاه في موقف آخر عن فعل ذلك بمن سمعهم يغنون في عسكره، وقال له: «هذه مثلة، ولا تحل، فخلى سبيلهم»⁽³⁾.

إلا أنه وللإشارة فإن الجاحظ أشار في روايته، أن الذي كتب بذلك هو الخليفة هشام بن عبد الملك⁽⁴⁾، وهو بعيد الاحتمال لما سبق ذكره.

7- نهيه عن النباحة والنذبة على الأموات:

أمره إلى العمال ينهي فيه عن النباحة واللمو

-639-

ومن المنكر الذي تدخل لمنعه أيضاً: النباحة على الأموات ونذبتهم، الذي كنا قد أوردنا عنه رسائل كان قد أرسلها إلى واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن ينهي فيها إليه أن يمنع من البكاء على ابنه عبد الملك لما توفي⁽⁵⁾، إلا أنه في أمره التالي وسع من دائرة النهي، حيث قال المدائني⁽⁶⁾ فيما يرويه عن خالد بن يزيد عن أبيه: كتب عمر بن عبد العزيز إلى العمال في النباحة واللمو:

(1)- الأصفهاني: الأغني، ج 4، ص 271 وما بعدها. ط. دار الفكر.

سورقان بما جاء عند البلاذري: أفساد الأشراف، ج 8، ص 76.

(2)- أنظر مرقته من الثمراء في الفصل الرابع من الباب الأول، خاصة نفيه للأحمر. ص 140 وما بعدها.

(3)- ابن قسوي: سيرة عمر، ص 49.

(4)- حيوان، ج 1، ص 121-122.

(5)- أنظر: الباب الثاني، رسالة رقم: 29-29 ج.

(6)- ذلك ما جاء عند البلاذري دون أن يذكر سلسلة السند، وما ذكر من طبقات ابن سعد حيث جاء عنده «أخبرنا علي بن محمد...» وهو اسم المدائني.

«[إنه] (1) بلغني أن نساء (2) من أهل السفه يخرجن عند موت الميت منهن ناشرات شعورهن يتخنن (3) كفعل أهل الجاهلية (4)، وما رخص للنساء في وضع خمرهن (5) منذ أمرن أن يضربن بخمرهن على جيوبهن (6).

فتقدموا في هذه النياحة تقدماً شديداً، وقد كانت هذه الأعاجم تلهو بأشياء زينها الشيطان لهم، فازجر من قبلك من المسلمين عن ذلك، فلعمري! لقد [آن] (7) لهم أن يتركوا ذلك مع ما يقرعون (8) من كتاب الله. فازجر عن ذلك الباطل واللهو والغناء وما أشبهه، (9) فإن لم ينتهوا فنكل (10) من أتى ذلك منهم غير متعاً [ولا مسرفاً] (11) في النكاح (12) - إن شاء الله - والسلام» (13).

رواية أخرى لما سبق

-1639-

وأما يزيد بن أبي حبيب (14) فنكر رواية أخرى تخالف في نهايتها ما سبق حيث قال:

كتب عمر بن عبد العزيز:

(1) - ما أضيف من أسباب الإشراف وفي الطبقات ناقصة

(2) - السلاوي: «نساء ثورات سعة ويخرجن»

(3) - عنده: «وهذا فعل»

(4) - عنده: «وإن الله لم يرخص للنساء».

(5) - عنده: «منذ أمرن بضربها على».

(6) - والترمذي بقوله هذا، إشارة منه إلى قوله تعالى: (وَأَمَّا الْمُؤْمِنَاتُ فَمَنْ مَنَعْنَ مِنَ الْمَسَارِفِ وَنَحَقْنَ فُرُوجَهُنَّ وَأَتَيْنَهُنَّ زِينَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ

مِنْهَا وَأَلْبَسْنَ لَهُنَّ يُخْمَرْنَ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ) . سورة النور، الآية: 31.

(7) - ما أثبت من أسباب الإشراف، وفي الطبقات «أتى».

(8) - السلاوي: «قراءة كتاب الله وأنه عن ذلك».

(9) - عنده: «لمن لم ينته».

(10) - عنده: «به غير متع».

(11) - إضافة من أسباب الإشراف، وفي الطبقات ناقصة.

(12) - ما أثبت من أسباب الإشراف وفي الطبقات ناقصة.

(13) - ابن سعد: الطبقات، م، ص 290 .

- السلاوي: أسباب الإشراف، ج 8، ص 192. وفيما يتعلق بالفناء أنظر الرسائل رقم: 635 - 637

(14) - رواية ابن عبد الحكم دون سند وما ذكر من رواية الملا.

«أما بعد⁽¹⁾، فإنه تُكر لي: أن نساء من أهل السفه والجفاء يخرجن إلى الأسواق عند صوت الميت، ناشرات رؤوسهن⁽²⁾ ينحن نياحة أهل الجاهلية، ولعمري! ما رخص للنساء في وضع خمرهن مذ أمرن أن يضربن⁽³⁾ بخمرهن على جيوبهن.

فإنه عن هذه النياحة نهياً شديداً، وتقدم إلى صاحب شرطكم، فلا يقرن نوحاً في دار ولا طريق، فإن الله قد أمر المؤمنين عند مصائبهم بخير الأمرين في الدنيا والآخرة فقال⁽⁴⁾: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابْتُم مَّسِيْبَةً قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاْبِعُونَ، أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ حَلْوَاهُ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَخْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁽⁵⁾ .»

لم يكن أمر أمير المؤمنين هذا إلا إقامة لما حدث عليه كتاب الله كما هو واضح من الآية المستشهد بها في الرسالة، وكذا ما نهت عنه السنة النبوية من لطم الخدود وشق الجيوب⁽⁶⁾، واضعاً حداً لهذه البدعة التي بعثت من جديد على مرآى ومسمع من الناس خاصتهم وعامتهم، إشباعاً لنزعة إشاعة ذكر الخصال والمناقب حتى في المآتم، وكان ذلك ما كان ينقص المتوفى من زاد، يقوم بذلك نساء من أهل السفه تخصصن في ذلك، وأصبح وجودهن في المآتم كوجود المغنيات في حفلات الزفاف سواء بسواء، حتى الولاية، خاصة في العراق سايروا العامة ونافسوها في ذلك خاصة إذا مات أحد أبناء الخليفة، أو هو نفسه فيُدعون إلى دار الإمارة لإقامة المآتم لمدة ثلاثة أيام، ثم يتصرفن بعدها مأجورات من عند الأمير مأجورات من الله - عز وجل -⁽⁷⁾، وشب على ذلك الصغير وشاب عليه الكبير حتى حسبه البعض أن ذلك من صنع سلف هذه الأمة، حتى أن الحسن البصري - رحمه الله - انتقد ذلك انتقاداً لادعاً ممزوجاً بالحسرة على ما آل إليه حال الأمة في منطقتة في رد له على من

(1)-الملاء: بداية روايته: «إن نساء تُكرن لي لهن يخرجن».

(2)-كذا جاءت ولي الرواية المتقدمة شعورهن».

(3)-الملاء: «أن يضربن بها على».

(4)-سورة البقرة، الآية: 156-157.

(5)-ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص. 93-94

- الملاء: لكتاب الجمع لسيرة صر، ج2، ص. 465.

(6)-انظر: صحيح البخاري، ج2، ص. 100. (كتاب الجنائز. باب: ليس منا من شق الجيوب).

سنن الترمذي، ج3، ص. 324-325. (كتاب الجنائز. باب: ما جاء في النهي عن ضرب الخدود).

(7)-انظر: الرسالة رقم: 29-29 ج في نهيه عن البكاء على ابنه

سأله عن ذلك⁽¹⁾، مما يخيل إلينا وكان له يدا في الذي كتب به أمير المؤمنين.
 وخلاصة الأمر أن هذه البدعة عادت من جديد بعد وفاته وكان إقامة أوامر الله
 ورسوله ليس فيهما صلاح المجتمع، ولكن ماذا يفعل الإنسان إذا كانت النفوس تتجرح دائما
 إلى الغواية؟!.

8- تعليماته في أحاديث دخول الرجال الحمامات ومنعه على النساء إلا للضرورة:

رسالته إلى أبي بكر بموضوعه عن حديثه محمد بن ثابت

-640-

أشرنا مرار إلى مبادرة الخليفة عمر للعمل بالسنة النبوية والراشدية التي تصل إلى
 مسامحة دون تأخير أو تباطؤ، ما وسعته طاقته في ذلك. من ذلك عمله بحديث النبي ﷺ
 المتعلق بأداب دخول الحمامات على الرجال ونهيها للنساء من دخوله. فعن محمد بن ثابت بن
 شرحبيل، أن عبد الله بن يزيد الخطمي⁽²⁾ حدثه عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه «أن رسول الله
 ﷺ قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر،
 فليكرم جاره، [ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيرا أو ليصمت]⁽³⁾، ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر⁽⁴⁾، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر
 من نساتكم فلا تدخل الحمامات⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

«فرفع⁽⁷⁾ الحديث إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو

بن حزم:

«استفد رسالته أبو بكر الهذلي عن نساء المهاجرين إن كن قد صمنن ما يصنع نساء اليوم؟ فغنى عنهن ذلك نفيا لطماء، ثم بين أثر هذه البدعة
 في الدين والدنيا ومكثفة الناحية في المجتمع منتقدا تشجيع المجتمع لهن، فقد قال ما ملخصه: صوتان قيمان فاحشان عند النعمة وعند
 السبلاء، صوت الميت عليه الدين وعنده الأمانة ويوصى الوصية، فلا ينفذ تلك كله من أهله، ثم يضرب للأمة ثلاثحة سرائق في دار الميت
 تسبوع غيرها بترامكم بأجر معين تؤدي بذلك الأحياء في النور والأموات في القبور، لسان حالها ينهي عن الصبر ويأمر بالجزع، ثم يقال:
 «أصبروا حنفا، فبئرت لها الشراب، وتكسى الثياب، وتحمل على الدواب، فبنا لله وبنا إليه راجعون 1. ما كنت أن أخشى أن أكون في أمة
 هذا فهمهم»، ابن حجر: المطالب العلية، ج 1، ص 221-222. (كتاب الجنائز. باب: إخراج النواتج من البيوت والزجر عن النواحة).

⁽²⁾ -البوهقي: «عن عبد الله بن سويد».

⁽³⁾ -ما أثبت من شعب الإيمان والمطلب العلية، وفي المصدر ناقصة.

⁽⁴⁾ -هذا من تشييد المصروف.

⁽⁵⁾ -شعب الإيمان، لمطلب العلية. «الحمام».

⁽⁶⁾ -الحاكم: المستدرک، ج 4، ص 289. (كتاب الأدب. من كان يؤمن بالله فلا يدخل الحمام إلا بمئزر).

⁽⁷⁾ -شعب الإيمان قال: فموت ذلك... المطالب العلية قال فموتته... أي أخبر محمد عمر به.

«أن سئل محمد⁽¹⁾ بن ثابت عن هذا الحديث⁽²⁾، واكتب بما قال».

وحد عمر عليه لما أخبره

-641-

[فسأله، ثم كتب إلى عمر]⁽³⁾.

فكتب عمر بن عبد العزيز:

«أن تمنع النساء الحمامات»⁽⁴⁾.

ولم تحدد الجهة التي تلقّت ذلك كما حدّدت في الروايات التالية
ومالته بأذن للرجال في دخول الحمامات ومنعه للنساء من دخوله

-642-

وقال معقل بن عبيد الله: كتب عمر بن عبد العزيز:

«لا يدخل الحمام من الرجال إلا بمنزر، ولا يدخله النساء رأساً»⁽⁵⁾.

ولم يشر لمن كتب بذلك

ومالته أخرى إلى أبي بكر في أحاديث دخول الحمامات

-643-

وقال أسامة بن زيد: جاءنا⁽⁶⁾ كتاب عمر بن عبد العزيز فقرأ علينا:

«لا يدخل الحمام إلا بمنزر

(1)-محمد بن ثابت بن شريحيل بن أبي عزيز: أخباره قليلة سوى ما ذكر عنه أنه كان ثقة، المزني تهذيب للكمال، ج4، ص.552.

(2)-شعب الإيمان، المطالب، المزني: «عن حديثه فإنه رضي».

(3)-ما أثبت من شعب الإيمان والمطالب، وفي المصدر: «فعل وكتب عمر بن عبد العزيز...».

عندهما: «...إلى عمر لمنع النساء عن الحمام -شعب الإيمان- من الحمام» وينتهي نصهما.

(4)-الحاكم: المستدرک، ج4، ص.289. (النهي عن دخول الحمام) ، التبيهقي: شعب الإيمان، ج6، ص.157-158. (باب الحياء، فصل في

الحمام) ، ابن حجر: المطالب العلية، ج1، ص.51-52. (كتاب النسل. باب: الحياء وكراهية التمرني). المزني: تهذيب للكمال، ج24،

ص.552. ولم ينكر منع عمر للنساء من دخوله.

(5)-ابن سعد: المصدر نفسه، م5، ص.263.

(6)-كذا جاء دون إشارة إلى المكان الذي يتواجد به، ولا الإشارة إلى الذي أُرسل إليه إلا أنه وبعد للبحث والتحري ترجع لدينا أن الرسالة

أُرسلت إلى أبي بكر بن حزم وعليه على المدينة وهذا بسبب ما جاء عن أسامة، هذا الذي خفي علينا اسمه في روايته التي قلت ما سبق من

أسر أسير المؤمنين عند ذبح قنبلج أن يستقبل بها القبلة، أنظر في ذلك الرسالة رقم: 284. ولقد نلقت نلقع بن جبير إليه وتمجبه مما أمر به

صبر. ونالغ سدي تولى كما قيل في أوله خلافة سليمان، والمراجع بعد هذه الرواية أنه تولى في أول خلافة عمر بالمدينة المنورة ولهذا

شرفنا إلى أن لها بكر هو الذي تلقى ذلك .

ابن سعد: الطبقات، م5، ص.152-153.

فلقد رأيت صاحب الحمام يعاقب ويعاقب»⁽¹⁾.

أي الذي يدخله بغير إزار وكذا صاحب الحمام كما هو أت.

رسالته إلى أمراء الأجناد في شروط دخول الحمامات

-644-

وعن أسامة بن زيد عن مكحول قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأجناد:

«أن لا يدخل الحمام إلا بميزر، ولا امرأة إلا من سقم»⁽²⁾.

رسالته إلى عامل البصرة في الغرض السابق

-645-

ومن العمال الذين كتب إليهم أيضا عامله على البصرة، كما قال ذلك غالب القطان.

«أما بعد، فاتنه من قبلك، لا يدخلو الحمام إلا بميزر»⁽³⁾.

هذا وأشر المقريري، أن أيوب بن شرحبيل منع الناس الحمامات⁽⁴⁾، ولا يفعل ذلك

إلا بأمر من الخليفة عمر، فقد كان جادا في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، حتى تحسنت أحوال مصر في عهده.

أما ما أشر إليه من منع الناس ذلك، ففيه مبالغة، أو هو عدم دقة في تعبير المؤلف ذلك أن تعميمه يحتاج إلى تخصيص حتى يتفق مع تعليماته الأنفة الذكر.

ولا شك فإن الخليفة عمر حرص على متابعة ما أمر بتنفيذه، من ذلك: أن موسى بن

عبدة قال: «رأيت عمر بن عبد العزيز يضرب صاحب الحمام ومن دخله بغير إزار»⁽⁵⁾.

والحقيقة الأخرى التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان التي يجدر بنا أن نُذكر بها

أيضا: أن الخليفة عمر لم يكن فيما أمر به إلا منقادا لسنة الرسول ﷺ التي نهت عن صحت عنه⁽⁶⁾ النساء عن دخول الحمامات إلا من سقم: من حيض، أو نفاس، أو مرض، وكذا نهيه

(1)-المصدر نفسه، م5، ص.263.

(2)-ابن أبي شيبة: المصنف، ج1، ص.110. (كتاب الطهارات. من يقول: إذا دخلته فادخله بميزر).

(3)-المصدر نفسه، ص.110. للكتاب والباب السابقين.

(4)-الخطوط، ج1، ص.302.

(5)-ابن أبي شيبة: المصدر السابق، ج1، ص.110. للكتاب والباب السابقين. وللمزيد من الإطلاع أنظر الرسالة رقم: 20 وامتناع ابنه من دخول الحمام حتى يخلو من المستعنين. وانظر أيضا الرسالتين رقم: 696، 697.

(6)-هناك من العلماء من شك في صحة حديث النبي ﷺ هذا فلتنظر المصادر التي أشرنا إليها في ما يتعلق بهذه المسألة، في هوامش ما سبق وفي ما هو أت.

ﷺ للنساء عن وضع ثيابهن في غير بيت أزواجهن حتى لا ينكشف السر الذي بينهن وبين الله ﷻ (1).

وكذا اتباعه لما كان عمر بن الخطاب ﷺ قد عمل به، وكتب إلى ولاته منهم: أبو عبيدة وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهما في الغرض السابق مؤيدا أمره هذا بما نهى عنه الرسول ﷺ وما وضع من شروط على من يريد دخول الحمامات (2). مما يدعونا إلى القول: بأن ما كتب به الحفيد كان مما كتب به إليه سالم بن عبد الله.

ولم تعب عليه في نظرنا - أيضا سنة الإمام الراشد علي بن أبي طالب ﷺ الذي كان له الموقف نفسه الذي كان للفاروق من قبله (3) في هذا الشأن.

رسالة إلى أبي بكر بن حزم في العمل في العذرة

-646-

وقال ابن منظور: أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: «أنه (4) مر قبلك الذين ينقلون العذرة (5) إذا صليت الظهر أن لا يعالجوا منها شيئا حتى يمسوا» (6).

يظهر أن هذا الأمر يتعلق بعملية التنظيف التي يقوم بها من وظفوا لهذا الغرض بنقل القمامة من بين الدور وليس كما يتبادر إلى الذهن نقل الحدث من بين الدور، فإذا هذا مستبعد لتفسير ما أمر به الخليفة.

(1) -سنن الترمذي، ج5، ص. 104-105. (كتاب الأدب. باب: من جاء في دخول الحمامات والرواية من طريق جابر، سنن الترمذي، ج1، ص. 198. (كتاب الغسل والتيمم. باب: الرخصة في دخول الحمام) ، سنن ابن ماجه، م2، ص. 1233-1234. (كتاب الأدب. باب: دخول الحمام) ، سنن أبي داود، ج1، ص. 170. (كتاب الحمام) أول الكتاب.

(2) -عبد السزاق: المصنف، ج1، ص. 291، 295-296. (كتاب الطهارة. الحمام للنساء) ، ابن أبي شيبة: المصنف، ج1، ص. 110. (كتاب الطهارة). الباب السابق ، مسند الإمام الجعد، ج2، ص. 878. رقم 2465 ، لبيهيقي: شعب الإيمان، ج6، ص. 159-160. (باب الحياة. فصل الحمام) ، ابن رشد: البيان والتحصيل، ج18، ص. 548.

(3) -الوثريسي: المعيار المغرب، ج6، ص. 419. وانظر: ابن قدامة: المغني، ج1، ص. 230-232.

(4) -كذا جاءت، ويمكن أن تكون: «لأنه من عذرك».

(5) -العذرة: تعني غناء الداء، ونسب إليها الحدث -الغائط- لأنها كانت تنقل بالغزاة الدور لسان العرب، م4، ص. 554، مادة: (عذر). سنن تقيية: أدب الكتاب، ص. 57. (باب: تلويح كلام من كلام الناس مستعمل).

(6) -مختصر تاريخ دمشق، ج10، ص. 190، وانظر: ابن أبي شيبة: المصنف، ج7، ص. 41-42 (كتاب البيوع والأفضية. فسي أجر لكناح) وهو الكتاب، ولبيهيقي: السنن، ج6، ص. 136، (كتاب المزارعة. باب: ما جاء في طرح المرجين والعذرة في الأرض). والمرجين: ما تكمّل به الأرض، أي مخلقت الحيوانات وهي كلمة معربة. لسان العرب، م13، ص. 208، مادة: (سرجن).

الفصل الثاني:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بسياسة تجاه آل البيت

الفصل الثاني: ومائل أمير المؤمنين الخاصة بميامته تجاه آل البيت

1- تمديد: بنو أمية وآل قبل إحتلافه عمر

أدرك الحسن بن علي رضي الله عنهما - بعين بصيرة ما أصبح عليه الوضع العام المحيط به في العراق، فهو لا يثق بالجزء الأكبر من قواته، خاصة بعد إعتنائهم عليه بالمدائن عندما كان متوجها لملاقاة معاوية الذي خرج لغزو العراق⁽¹⁾ إضافة إلى ما كان يعلم ما لحق أباء منهم من عنف وتمرد وعصيان له، حتى أنه اتهم بالضعف والعجز في السياسة والإدارة⁽²⁾ ومن ثم لم يشأ أن يمضي في حرب خاسرة، وفوق ذلك أنه كان يكره الفتن، ويحب الألفة للمسلمين، ومن ثم أثر الإتفاق مع معاوية فتنازل له عن الحكم سنة 41 هـ، وتحقق بذلك فيه قول جده عليه السلام: «إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»⁽³⁾ وعرف ذلك العام بعام الجماعة⁽⁴⁾.

إلا أن الكثير من أنصاره لم يكونوا راضين عما فعل وتدمروا واحتجوا، خاصة شيعتهم في الكوفة الذين حاولوا حمله على نقض ما اتفق عليه مع معاوية، فأبى عليهم ولكنهم إعترفوا بعد ذلك بالأمر الواقع على مضض، وعمل معاوية على استمالة كبراء آل البيت إلى جانبه كالحسين وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عباس وغيرهم بالهدايا تغنق عليهم، مع إهماله لأنصارهم وإقصاؤهم وحرمانهم⁽⁵⁾ خاصة من العطاء الذي اعتمده كوسيلة ضغط عليهم. إلا أنه ورغم مبادرة الحسن الخيرة التي حقن بها دماء المسلمين فإن معاوية، لم يقابل هذا الإحسان من الحسن نحو الأمة بالكف عن شتم الإمام علي، وأصر على هذه البدعة التي ابتدئها، ظنا منه أن ذلك يؤدي إلى التفات الجماهير حوله، ولكنه أخطأ التقدير، وأتت بنتائج عكسية بازدياد مكانة الإمام تالفا، ونقصت شعبيته إلى حد بعيد، إضافة إلى تمزيق وحدة الأمة وتأجيج نار العداوة والبغضاء في نفوس المسلمين ضد بعضهم البعض، وفي قلوب آل البيت

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص. 203، ابن كثير: البداية، ج8، ص. 14-19.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج3، ص. 528 وما بعدها.

(3) مسند البخاري، ج3، ص. 244. (كتاب صلح. باب: قول النبي عليه السلام للحسن...)

(4) ابن الأثير، المصدر السابق، ج3، ص. 203-204، عشر: الدولة الأموية، ص. 126-128.

(5) ابن كثير: المصدر السابق، ج8، ص. 136-138، 228، 230.

وشيعتهم خاصة ضد بني أمية⁽¹⁾، رغم عدم رضا البعض من رجال بني أمية في قرارة أنفسهم عما يتقولونه في حق الإمام، كمروان بن الحكم -41-48، 54-58هـ- وسعيد بن العاص -48-54هـ- عند ولايتهما على المدينة، فكان الأول يذمه في العلن ويحسن إلى آل البيت في السر، وكان الثاني عكس ذلك⁽²⁾، ومثل ذلك المغيرة بن شعبة الذي نصح صعصعة بن صوحان ألا يظهر فضل علي علانية أمام الناس، ثم قال له: «فأنا أعلم بذلك منك، ولكن هذا السلطان قد ظهر، وقد أخذنا بإظهار عيبه للناس، فنحن ندع شيئا كثيرا مما أمرنا به، وتذكر الشيء الذي لا نجد منه بدأ ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا تقيّة»⁽³⁾.

إلا أن الخطب تفاقم بعد وفاة معاوية رضي الله عنه وتولي ابنه يزيد الخلافة 60-64هـ- الذي لم يحسن معالجة خروج الحسين بن علي رضي الله عنه سنة 62هـ إلى العراق، واستبداد عبيد الله بن زياد بونه بالنظر في المشكلة، وتعدي طوره فقتله، فكانت هذه الحادثة العظيمة والفاجرة الأليمة الميلاد الحقيقي للحركة الشيعية وأخذ يوم مقتله 10 عاشوراء من المحرم سنة 62هـ⁽⁴⁾ بعدا سياسيا وفكريا ووجدانيا أكثر مما أخذه يوم مقتل والده في 17 رمضان سنة 40هـ- وجاءت حركة التوابين بقيادة سليمان بن صرد الخزاعي كرد فعل على الشعور بالذنب على عدم نصرته الحسين رضي الله عنه، وأرانت أن يكفر أتباعها عن جرمهم بقتل قتلة الحسين، أو يموتوا على ما مات عليه، فخرجوا سنة 65هـ لملاقاة عبيد الله بن زياد الذي كان قائما من الشام إلى العراق، والتقوا به في عين الوردية في السنة المذكورة فقتل معظمهم، وعاد بعضهم إلى الكوفة وهم أشد حنقا على الأمويين⁽⁵⁾.

إلا أن الذي تمكن من الثأر لآل البيت من قتلة الحسين رضي الله عنه إنما كان المختار بن أبي عبيد سنة سبع وستين للهجرة بقتله لعبيد الله بن زياد، متخذا من التشيع وسيلة لتحقيق طموحه السياسي⁽⁶⁾، الذي حال دونه مصعب بن الزبير.

(1) - صحيح مسلم، ج 7، ص 120، (كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل علي) ، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 4، ص 224 .

- ابن الأثير: الكامل، ج 3، ص 233-234.

(2) - ابن الأثير: ج 3، ص 234.

(3) - المصدر نفسه، ج 3، ص 214 ، المسمودي: مروج الذهب، ج 3، ص 26.

(4) - ابن الأثير: ج 3، ص 275 وما بعدها، أو حوادث سني 61-62هـ ، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 8، ص 149 وما بعدها.

(5) - ابن الأثير: ج 3، ص 340 وما بعدها ، ابن كثير: ج 8، ص 251 وما بعدها.

(6) - ابن الأثير، ج 3، ص 356 وما بعدها ، ابن كثير: ج 8، ص 264 وما بعدها.

كان ما حدث لآل البيت درسا قاسيا لهم ولأنصارهم، حيث تحولوا إلى تدبير قلب نظام حكم بني أمية في السر، وأدرك الخليفة عبد الملك الخطأ القاتل الذي وقع فيه يزيد بن معاوية يقتل الحسين عليه السلام وبآثار ذلك على تحول الحكم من أيدي رجال الفرع السفيناني إلى أيديهم، فلم يشأ أن يكرر الخطأ الذي وقعوا فيه، حتى لا يعطي لأنصارهم مبررا آخر وقوة معنوية دافعة يستطيعون حشد الناس بها لتأييد دعوتهم، فقد كتب الحجاج يوما يشكوا إليه نفرا من بني هاشم وفيهم عبد الملك ما يقصد الحجاج من وراء ما كتب به، فكتب إليه يحذره: «جنبني دماء آل أبي طالب، فإني رأيت الملك إستوحش من آل حرب حين سفكوا دماءهم»⁽¹⁾. فكان الحجاج يتجنبها حتى أنه كان طوال فترة خلافته ومن جاء بعده إلى يزيد من بعد عمر، لم يتجرأ أحد منهم على التفكير⁽²⁾ في سفك دمائهم تقيدا منهم. -فيما نرجح- بما كتب به والدهم إلى الحجاج، حتى كانت أواخر خلافة هشام بن عبد الملك -105- 125 هـ- الذي خرج في عهده بالكوفة زيد بن علي سنة 121 هـ فقتله يوسف بن عمر والي العراق -120- 126 هـ-، ثم تعقب ابنه يحيى بن زيد فقتل بخراسان سنة 125 هـ⁽³⁾، فوقع ما حذر منه عبد الملك، فكان ذلك من بين الأسباب التي أدت إلى تقويض الحكم الأموي سنة 132 هـ على أيدي العباسيين.

إلا أن عبد الملك إستمر يسلك معهم ما سلكه معاوية، فاستمال إليه كبار رجال آل البيت وغمسهم بالأموال والهبات، في حين كان يتتبع نشاطهم في السر ويضع عليهم العيون، وحرّم أغلبيتهم من حقوقهم التي أعطيت لهم بالقرآن والسنة، كخمس الخمس من الفياء والغنائم، الذي كان عمر بن عبد العزيز قد اقترح على الوليد وسليمان إعادة توزيعه عليهم فأبيا عليه كما سيأتي نكر ذلك لاحقا. ولحق بآل البيت بالخصوص في المدينة المنورة وبالأخص على يد هشام بن إسماعيل واليها -82- 87 هـ- مضايقة شديدة بالأخص علي بن الحسين والحسن بن الحسن بن علي، فضرب هذا الأخير بالسياط بسبب إمتناعه من شتم آل الزبير ورفضه ذلك أشدّ الرفض⁽⁴⁾، وبأبلغ هشام في شتم الإمام علي عليه السلام أيضا وإن كان بقية الولاة دونه في ذلك، عدا

(1)-المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص.170، وفي رواية المعتمد باختلاف آخر: «إني رأيت بني حرب سلبوا ملكهم لما قتلوا الحسين بن علي» لابن عبد ربه، ج2، ص.263-265، ج4، ص.204، التمامي: خاص لخاص، ص.87. ونظر: ابن أبي الدنيا، كتاب الأشراف، ص.201-202.

(2)-إلا ما جاء في الروايات من اتهام سليمان بن عبد الله هاشم عبد الله محمد وموته بالحسبة بالشام سنة 97 هـ، وفي ذلك أنظر: تاريخ لومقوي، ج2، ص.296-298.

(3)-تاريخ الطبري، ج7، ص.160 وما بعدها، ص.228-230، ابن الأثير: الكامل، ج4، ص.240-241، 259-260.

(4)-مصعب الزبيري، نسب قريش، ص.47-49، تاريخ الطبري، ج6، ص.428.

الحجاج بن يوسف⁽¹⁾، وكان والد عمر بن عبد العزيز بن مروان في مصر -65- 85 هـ -
لم يستسغ هذه البدعة كما بينا عنه ذلك في موضعه⁽²⁾.

ولكن بولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة سنة 87 هـ تعاطف معهم فوصل رحمهم
وحدب عليهم سرا من آل بيته.

ولكن بمجرد إستخلافه أعلن تعاطفهم على رؤوس الأشهاد وأمام أعين الملأ من قومه
فرد عليهم حقوقهم المادية والمعنوية التي حرّموا من الكثير منها منذ عهد معاوية من خمس
الخمس من الفيء والغنائم، ومن الممتلكات التي آلت إلى رسول الله ﷺ من أرض الكتيبة من
خيبر وفدك، ومن صدقاته من أرض بنو النضير، سائرا فيهم بسيرة الخلفاء الراشدين مع
أسلافهم، متكيا سياسة الذين سبقوا من آل بيته معهم، ومرة خلافته عليهم وعلى جميع
المسلمين وكأنهم لم يعانون شيئا.

أما ما يمكن ملاحظته على هذه الرسائل فإنها لا تشير إلى أنصارهم من شيعتهم الذين
أوذوا من أجلهم هم الآخرون، إلا أن المرجح أن الخليفة عمر ما كان ليجانب الحق معهم هم
أيضا معيدا إليهم حقوقهم التي حرّموا منها، فهو خليفة الجميع، لا خليفة البعض دون البعض.

والحق يقال أن السياسة الحكيمة التي سلكها مع آل البيت حقق بها نتائج جد إيجابية في
المجتمع الإسلامي في عهده إذا أسكتت كل ناطق من غير بيت النبوة، وألجست كل منافق كان
يتخذ من التشيع لآل البيت وسيلة للكيد للإسلام والمسلمين، وكذا للوصول إلى أطماعه بعد أن
تولت الدولة في شخص أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز أمر حماية حقوقهم بعد أن أوصلها
إليهم، فجزبوا بذلك مما كانوا يؤلبون به الناس ضد خلفاء بني أمية، وضعت بذلك حجبتهم.

كما كان ينهي عن الخوض عما شجر بين الصحابة⁽³⁾، وطى صفحة الماضي بعد أن
تموا على ربهم، الذي وعدهم بحسن الخاتمة وحسن المآب.

أما ما يتعلق برسائل هذا الفصل فهي تدور حول إعادة حقوق آل البيت، من خمس
الخمس من الفيء والغنائم التي أفردها لها الخليفة عمر بيت مال خاص بها، ومنعه شتم الإمام
ورده صدقات رسول الله ﷺ على زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم - للإشراف عليها.

ان سجد: الطبقات، م5، ص. 162-163، م6، ص. 76-77.

نظر في ذلك الفصل الأول من الباب الأول، عند كلامنا على سمية في طلب العلم. ص. 10-14.

ان سجد: م5، ص. 282، 291، البيهقي: المعتمد والمعارف، ص. 48.

رمانل أمير المؤمنين المتعلقة بإنصافه لآل البيت ورحمة لعقوبتهم
ومظالمهم عليهم:

1- منعه ختم الإمام علي عليه السلام:

منخوره إلى عماله بأمر فيه بتروك ختم الإمام علي

-647-

عرف الخليفة عمر بن عبد العزيز وجه الحق من الباطل في الذي رُوِّج ضد الإمام علي
، وانشرح صدره نحوه، وأصبح يحتل في قلبه ووجدانه مكانة رفيعة. فلما تولى الخلافة بادر
في اليوم التالي بمنع شتمه في خطبة خطبها على المسلمين حيث قال خالد بن يزيد: «لم يقم
سيف من بني أمية إلا افتتح كلامه في خطبته بالثناء على الله وكتابه ثم على رسول الله صلوات، ثم
، أبي بكر وعمر وعثمان رضي حتى إذا انتهى إلى ذكر علي رضي شتمه ولعنه ووقع فيه.
قال: فصعد عمر بن العزيز الغد من يوم خلافته، فبدأ بما كانوا يبذرون به حتى إذا
ى إلى ما كان يعتمده بنو أمية من سب علي قال:

إن السلف من قومنا كانوا يسبون أمرأأ صالحا -إلا رحمة الله عليه وبركاته-: ﴿إِنْ
يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَقْرَؤْنَ﴾ (1).

فغضب عامة بني أمية (2). فلم يابه لغضبهم، بل قال ابن الأثير: «وكتب إلى العمال في
اق بتركه وقراً عوضه: (3) «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى» (4).
ولم يرو نص الكتاب، ومثل ذلك جاء في بقية المصادر المذكورة أذناه.

رد عمر علي محدي بحظره من العودة إلى ختم الإمام علي

-648-

الة الحسن إلى عمر: إلا أن عدي واليه على البصرة لم يأخذ أمر الخليفة المتقدم مأخذ الجد

سورة النحل، الآية: 90.

تاريخ الخلفاء لمجهول، ص. 357.

سورة النحل، الآية: 60 ، المسمودي: «وترك لمن على الشيخة على المنابر وجعل مكانه: ﴿رَبَّنَا اغْنِنَّا لَمَّا خَلَّيْنَا مِنَ الْإِيمَانِ
فَعَلَّ فِي كُفْرَيْنَا عَمَلًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ . سورة العنكبوت، الآية: 10. «وقيل بل جعل مكان تلك ﴿إن الله يأمر بالعدل...﴾ .
«وقيل: جعل جملتهما جنهما».

الكامل في التاريخ، ج 4، ص. 154 ، تاريخ اليماني، ج 2، ص. 305 .

المسمودي: مروج الذهب، ج 3، ص. 184 .

المسمودي: تاريخ الخلفاء، ص. 243-244 ، تاريخ ابن خلدون، م 3، ص. 75.

أنه وقع تحت تأثير نفوذ بعض الأفراد الموالين لبني أمية، فشتّم الإمام مخالفا ما نهى عنه
يعة. إذ قال عبد الله بن سلم: «أن عدي بن أرطاة خطب فشتّم عليا ولعنه، فكتب الحسن
سري بذلك إلى عمر».

رسالة عمر إلى عدي: «فكتب عمر إلى عدي:

بلغني عنك أنك شتّم عليا ولعنته، ولبئس الرجل أنت إن فعلت ذلك وأقدمت عليه!
ك الله وترحك! (1). وأنا أقسم لئن عدت لمتلها لأنهنك عقوبة، ثم لأسين عزلك» (2).
فلم يعد لمتلها عدي بن أرطاة.

رواية أخرى لما سبق

-1648-

أما صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول فنكر رواية أخرى تخالف في بعض ألفاظها الرواية
قديمة: فقد قال سليمان بن طرخان التيمي (3).

رسالة الحسن إلى عمر: «خطب عدي بن أرطاة بالبصرة فشتّم عليا عليه السلام، فكتب الحسن
سري بذلك إلى عمر».

رسالة عمر إلى عدي: «فكتب عمر إلى عدي:

«بلغني أنك لعنت أو (4) شتّم عليا على المنبر، وأيم الله! لئن بلغني أنك لعنت، أو
مت، أو عدت إلى شيء من ذلك لأنك لأكفن بك.
فلم يجسر أن يعود إلى مثله» (5).

هذا وقد أشار أشعث بن سوار إلى سب عدي لعلي عليه السلام على المنبر ثم قال: «فبكى
سن وقال: لقد سبّ هذا اليوم رجل إنه لأخو رسول الله صلى الله عليه وآله في الدنيا والآخرة» (6).

ومن ثم لم يصبر الحسن على السكوت، فأبلغ عمر بذلك -فيما نرجحه- لعلمه بنهيه عن

ترحك: مفرد: ترخ: ترخ الرجل لعزته وهو لهم والحزن

سان لمرب، م، 2، ص. 417، ملحة: (ترخ).

البلاندي: أنساب الأشراف، ج 8، ص. 158-159، وفتن: حسين عطوان: الأمويون والخلافة، ص. 166.

السندي: حكى عن معمر بن سليمان عن أبيه.

الفتن: الرواية المتقدمة.

الريخ الخلفاء لمجهول، ص. 358.

ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م، 4، ص. 221.

رحمة علي بن عبد الحميد لما أخبره بمسوء طاعة أهل الكوفة

-649-

كتاب عبد الحميد إلى عمر: وقال ابن عبد ربه: وأتى عمر «كتاب [عبد الحميد]»⁽¹⁾ يخبر
به طاعة أهل الكوفة».

رد عمر عليه: «فوقع في كتابه:

لا تطلب طاعة من خذل عليا وكان إماما مرضيا»⁽²⁾.

بعد هذا الرد من الخليفة علي واليه شهادة بالغة الأهمية في حق هذا الإمام البار الذي
له أهل الكوفة، وذم لأهلها، وإدانة ضمنية لآل بيته من بني أمية.

والحقيقة أنه أصبح يعمل على نشر فضائل هذا الخليفة الراشد على رؤوس الملائم
ظهر مناقبه دون تستر أو كتمان كما كان ذلك منه قبل أن يلي الخلافة⁽³⁾، فقد قال الحسن بن
الحج: تَوَكَّرَ الزَّهَادُ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَانَ، وَقَالَ آخَرُونَ: فَلَانَ، إِلَّا أَنَّ الْخَلِيفَةَ عَمَرَ
لَهُمْ: «أَزْهَدَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»⁽⁴⁾.

هذا وقد لقي ما اتخذته في حق هذا الإمام الشهيد استحسانا من عامة المسلمين، وبالأخص

البيت وشيعتهم الذين أثنوا عليه كثيرا، كما هو مذكور عنهم لاحقا. ولأجل ذلك منحه كثير
ة أحد الشعراء الموالين لآل البيت قائلا:

وَلَيْتَ فَلَمْ تُشْتَمِ عَلِيًّا وَلَمْ تُخِيفْ
وَقَلْتَ فَصَدَّقْتَ الَّذِي قُلْتَ بِالَّذِي
أَلَا إِنَّمَا يَكْفِي الْفِتْنَى بَعْدَ زَيْغِهِ
بِرِّيَا وَلَمْ تَتَّبِعْ مَقَالَةَ مَجْرَمٍ
فَعَلْتَ فَأَضْحَى رَاضِيًا كُلَّ مُسْلِمٍ
مِنَ الْأَوْدِ الْبَاقِي تَقَافَ الْمَقْصُومِ⁽⁵⁾.

في المصدر: «عدي» وما ذكر من عندنا ذلك أن والي الكوفة هو عبد الحميد بن عبد الرحمن إذ المعروف، أن أهل الكوفة هو الذين اشتهروا
بمسوء طاعتهم للأئمة، وللولاة خاصة، إلا لمن ائتمت عليهم، لمسوء طاعتهم لولاة عمر معروفة وكذا عثمان من بعده الذين ساءموا في قتله،
سذلتهم للإمام علي ولابنيه الحسن والحسين لشيء من نار علي علم، حتى أن نائب الحاج عليها والذي لم تذكر المصادر اسمه أخبره بمسوء
اكتب به إلى عمر يوما يقام من مداراتهم لأمره بالصبر، منبها لجه أن تلك هي طبيعتهم، ولومع أخلص الناس وأكثرهم استقامة معهم ابن عبد
به: لعقد القريد، ج 4، ص 218. إلا أنه من المحتمل أيضا أن يكون عدي كتب في أهل البصرة فهم الآخرون مريمو التمرد على ولايتهم
لعن عليهم.

لعقد القريد، ج 4، ص 208-209.

لعقد غايته بل البيت في الفصل الثاني من الباب الأول. ص 50.

لعقد القوي: سيرة عمر، ص 274.

الأصلاني: الأعلاني، ج 9، ص 250، ابن تينة: الشعر والشعراء، ص 319-320.

لعقد الإشراف إلى أن هناك اختلافا بين المسدودين في لغاتها.

وأُتسى عليه من بعد قرون الشريف الرضي -359- 404هـ- -رحمه الله- إذ أشار
ذلك قاتلاً:

يا ابن عبد العزيز لو بكت العين فتى من بني أمية لبكيتك
أنت نزهتنا عن الشتم والسب فلو أستطيع الجزأ جزيتك
غير أنني أقول إنك قد طببت وإن لم تطب، ولم يزك بيتك⁽¹⁾.

إلا أن بدعة الشتم عادت بعد وفاته من جديد في مناطق مختلفة على يد الولاة عليهم ينالوا
ذلك حضوة لدى الخلفاء، وتارة بتحريض من أنصار بني أمية على ذلك لهؤلاء الولاة، وفي
بيان أخرى كان ذلك من قبل العامة والجهلة من الوعاظ، الذين لم يهتوا بهدي صحيح، ولا
فوا فضل الإمام علي عليه السلام وفي أحيان أخرى كان ذلك بمباركة من الخلفاء، فإن لم يكن بشكل
بي وصريح، فبإغضاء منيم عما كان يفعله ولاتهم، دون أن يتدخلوا لمنع ذلك، تاركين الناس
مغلين بهذه الشتانم على الانشغال بالتدخل لتقويم إنحراف الولاة والخلفاء والتحرر من
المهم.

من ذلك محاولة عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان حمل هشام بن عبد الملك عند حجه
106هـ على لعن الإمام، فسُق ذلك عليه، وضجر منه، واستنقل وجوده معه، فقال له: «ما
نمت لشم أحد ولا للعهة فدمنا حجاجاً»⁽²⁾، فأخرسه، وأصبح كلما رأى أبو الزناد الذي كان
ناب هشام خجل من نفسه.

ونكر عنه ابن خلكان -إن صح ذلك عنه- أنه كتب إلى الأعمش 61-148هـ- أن يكتب
يه بمناقب عثمان ومساوي علي، فرفض، وكتب إليه: أن حسنات عثمان ليست بنافعة له،
يئات علي ليست بضارة له، ما عليه إلا أن يهتم بأمر نفسه⁽³⁾.
وعساد أهل حمص إلى هذه البدعة حتى نشأ فيهم الإمام المحدث فقيه الشام إسماعيل بن
إس-100، 108-182هـ- فحدثهم بفضائل الإمام فكفوا عن ذلك⁽⁴⁾.

أما خالد بن عبد الله القسري والي هشام على العراق -105-120هـ- فكان يفعل ذلك

تاريخ الخلفاء لمجهول، ص.358.

تاريخ الطبري، ج7، ص.35، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص.234.

سوفيات الأعيان، ج2، ص.402-403. أما البيهقي فينكر العكس فيشير أن الذي كتب إليه هو إسماعيل بن علي، فكتب إليه الأعمش بالذي
وهذا شيء مستبعد لي نظرنا، السطرن والمسوي، ص.48.

بن حنبل: تهذيب تاريخ دمشق، ج3، ص.42.

س كره منه، أما عماله فكانوا يشتمونه وابنيه: الحسن والحسين رضي الله عنهم - على
ابن حتى قال عن ذلك عبد الله بن كثير السهمي أحد شيعة آل البيت:

لعن الله من يسب عليا وحسينا من سوقة وإمام
أيسبُ السمطيون جدودا والكرام الأخوال والأعمام⁽¹⁾.

أما القصاص والوعاظ فكان الجهة منهم يفعلون ذلك دون حرج، متقربين بذلك إلى
عام والعام على السواء⁽²⁾. وكانت عاقبة فعلتهم هذه أن ألوا عليهم جماهير المسلمين، بشحن
بب بالعداوة والبغضاء تجاههم حتى آل أمرهم إلى بوار.

وحده أرض فدك التي ما كانت عليه في العهد النبوي:

تطور التاريخي لأرض فدك من العهد النبوي حتى استتظاف عمر، بعد منع الخليفة عمر
تم الإمام علي كما هو مشار إليه فيما سبق، خطأ خطوة أكثر إيجابية نحو آل البيت بإعادته
م حقوقهم المالية التي أعطيت لهم بنص الكتاب والسنة.

فكان مما أعاده إليهم النصف من صدقة النبي ﷺ من أرض فدك أحد قرى اليهود التي
إلى الشمال من المدينة المنورة. التي فتحت صلحا سنة سبع للهجرة، على أن لليهود نصف
رض وللرسول ﷺ النصف الآخر، الذي تركه لهم يعملون فيه على ما تغله الأرض، فكان
ل ما يأتيه منها في أبناء السبيل، وفقراء أهله.

وبعد استخلاف أبي بكر جاعته فاطمة رضي الله عنها - تطلب ميراثها من أبيها منها
س عليا مذكرا إياها بقول والدها: «لا نورث، ما تركنا صدقة»⁽³⁾، وسار فيها بسيرة
عطنى ﷺ. وفي عهد الخليفة عمر رضي الله عنه أجلى يهودها إلى الشام كما أجلى يهود خيبر،
رضهم عن نصفهم بقيمة عدل. وكذلك كانت سيرة عثمان رضي الله عنه فيها⁽⁴⁾. ومثل ذلك الإمام علي
لم يجانب فيها الحق⁽⁵⁾ إلا أنه، وحتى يتضح أمرها ومآلها وكيف صارت بأجمعها إلى عمر
؛ الأمر لرواية الطبقات تتم الحديث عنها، حيث فصلت ما أجمل في غيرها. فقد قال إبراهيم

الجلعاني: البيان والتهنئة، ج3، ص. 178، مطبوع للكتب العلمية، ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م1، ص. 778.

بن صلكر: المصدر السابق، ج3، ص. 410.

صحیح البخاري، ج4، ص. 98-95. (كتاب الجهاد. باب: فرض الخمس).

صحیح مسلم، ج5، ص. 151-156. (كتاب الجهاد. باب: حكم الفري. باب: قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة).

لسن مسلم: السيرة النبوية، م2، ص. 353، البلاذري: فروع البلدان، ص. 38-41، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص. 238-239. مادة

[سنن أبي داود، ج2، ص. 30. (كتاب الخراج. باب: في صفها رسول الله ﷺ).

البلاذري: فروع البلدان، ص. 41-42.

جعفر بن محمد فيما يرويه عن والده مواصلاً كلامه: «فلما كانت الجماعة على معاوية سنة هـ، وأسى معاوية مروان بن الحكم المدينة⁽¹⁾، فكتب إلى معاوية يطلب إليه فداك، فأعطاه⁽²⁾، فكانت بيد مروان يبيع ثمرها بعشرة آلاف دينار كل سنة، ثم نزع مروان عن المدينة ضب عليه معاوية فقبضها منه سنة 48 هـ، فكانت بيد وكيله بالمدينة، وطلبها عتبة بن أبي قحان من معاوية فأبى أن يعطيه إياها، فلما ولي معاوية مروان المدينة المرة الأخيرة ردها به بغير طلب من مروان، ورد عليه غلتها فيما مضى، فكانت بيد مروان، فأعطى عبد الملك سفها، وأعطى عبد العزيز بن مروان نصفها، فوهب عبد العزيز نصفها الذي كان بيده لعمر بن عبد العزيز، فلما توفي عبد الملك، طلب عمر بن عبد العزيز إلى الوليد حقه فوهبه له، لسب إلى سليمان حقه فوهبه له، ثم بقي⁽³⁾ من أعيان بني عبد الملك حتى خلصت لعمر بن العزيز.

قال جعفر: لقد ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة وما يقوم به وبعياله إلا وهي تغل مرة آلاف دينار في كل سنة، وأقل قليلاً وأكثر⁽⁴⁾.

ثم عمر على بني مروان بعلمهم فيها يرد فداك إلى ما كان عليه بني العبد النبوي، «فلما ولي عمر الخلافة سأل عن فداك وفحص عنها فأخبر بما كان من أمرها في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان حتى كان معاوية⁽⁵⁾».

ثم قال المغيرة: فجمع عمر بن عبد العزيز بني أمية فخطب عليهم فذكرهم بما كان من فداك، وكيف تداولتها الأيدي حتى صارت إليه كالذي سبق ذكره، إلى أن قال لهم: «...فرايت

كانت ولاية مروان الأولى من سنة 41 إلى 48 هـ، ثم جاء بعده سعيد بن العاص من سنة 48 إلى 54 هـ، ثم كانت ولاية مروان الثانية لمدة السابعة إلى سنة 57 أو 58 هـ ثم عزل وولي مكانه: الوليد بن عتبة بن أبي قحان من سنة 58 إلى 60 هـ بن الأثير: لتكامل في التاريخ، ج3، حوادث السنوات السابقة.

إتهم صاحب تاريخ الخلفاء لسببهم لعثمان رضي الله عنه أنه هو الذي وهب فداك لمروان، ص.359.

نذا ليس بقبي، ولو كان الأمر كما قال لأنكر عليه الصحابة ذلك. وإضافة إلى إنكار الثنوين من أهل العراق وأهل مصر عليه أيضاً، حيث لم ترد في كتبهم المزحومة التي اتهموا بها، تاريخ الطبري، ج4، ص.344-345.

سأذكر محمد حسين الزبيدي محقق كتاب الخراج لعدالة في الهامش: «جاء في كتاب نسمة المسحر: أن معاوية أطلع ثلثها مروان بن الحكم، شها عمر بن عثمان [كذا، ولعله عمرو بن عثمان بن عفان] وثقتها يزيد بن معاوية وذلك بعد موت الحسن، ج2، ص.71 مخطوطه الخراج، 260.

هذه الجملة لم ترد في بقية الروايات.

ابن سعد: م5، ص.286-287.

المصدر نفسه، م5، ص.287.

ابن الجوزي: سورة حم، ص.131.

أمر امتعه رسول الله ﷺ فاطمة -عليها السلام- ليس لي بحق، وأنا أشهدكم أنني قد رددتها على ما كانت -يعني على عهد رسول الله ﷺ-»⁽¹⁾.

رسائله إلى أبي بكر بأمره بعد فداك على ما كانته عليه في العهد النبوي

والراشدي

-650-

كان إعلانه في الخطبة الأنفة الذكر أمام الملا من بني أمية بإعادته لأرض فداك إلى ما كانت عليه بعد أن عرف وجه الحق فيها لئيفق موردها على أبناء السبيل وعلى بني هاشم، تقيدا منه بما كان وعد به المسلمين في خطبة الإستخلاف الأولى⁽²⁾ بأنه متبع غير مبتدع، وكذا بما كان قد نصح به الوليد وسليمان بإعادة حقوق آل البيت إليهم⁽³⁾، واضعا حدا لهذه المظلمة التي آل أمرها إليه. إذ كتب إلى واليه أبو بكر بن محمد كما قال ذلك عنه جعفر بن محمد الأنصاري كتابا يقول له فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى أبي بكر بن محمد سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد⁽⁴⁾.

فإني نظرت في أمر فداك، وفحصت عنه⁽⁵⁾ فإذا هو لا يصلح لي، ورأيت أن أردّها على ما كانت عليه في عهد رسول الله، وأبي بكر وعمر وعثمان⁽⁶⁾، وأترك ما حدث بعدهم. فإذا جاءك كتابي هذا فاقبضها وولها رجلا يقوم فيها بالحق، والسلام عليك»⁽⁷⁾.

وكان هذا الإجراء قد تم في سنة 99 هـ. كما لم تذكر المصادر التي رجعنا إليها من الرجل الذي ولي عليها؟ إلا أنه بعد وفاة عمر -رحمه الله- سنة 101 هـ قبضها يزيد بن عبد

1. سنن أبي داود، ج2، ص.30، للكتب والباب المتضمنين، البلاذري: فتوح البلدان، ص.41-42، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19

ص 111، ابن الأثير: الكمل في التاريخ، ج4، ص.164، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص.239-240. مادة (فداك)، ابن كثير: البداية النهاية، ج9، ص.200، ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج4، ص.435.

2 أنظر منهجه السياسي في خطب الإستخلاف في الفصل الخامس من كتاب الأول. ص.158 وما بعدها.

3 أنظر الرسائل رقم: 651، 651، 652، 652، 654، 655.

4 ابن الجوزي: صندقة من البسطة إلى أما بعده ناقصة.

5 عنده ورفحصت عنه ناقصة.

6 عنده قبضها وولها رجلا يقوم فيها بالحق، وسلام عليك وتنتهي روايته.

7 ابن سعد: الطبقات، م5، ص.287، ابن الجوزي: سيرة صر، ص.131

تاريخ الخلفاء لمجهول، ص.358، وروايته دون سند، ذكر فيها مراسلة صر إلى واليه ملخصة.

لك، نسج تزل في أيدي بني أمية دون أن يحدد المصدر أسماء من دفعت إليهم، حتى تولى
تفة أبو العباس السفاح 132-136هـ- فدفعها إلى الحسن بن الحسن بن علي بن أبي
ب، ثم أخذها منهم المنصور 136-158هـ- وكان ذلك أمرها بين أخذ ورد من بعده⁽¹⁾.
نصريه عن أمر الكتيبة من أرض خيبر ورحلها إلى ما كانت عليه في العهد

وي:

طور التاريخي لأرض الكتيبة من العهد النبوي حتى امتطاه عمر؛ لما فتح المسلمون
ة رسول الله ﷺ خيبر سنة سبع للهجرة، قسم أرضها على ستة وثلاثين سهما، فعزل
لعين الشطر وهو ثمانية عشر سهما يجمع كل سيم مائة سيم النبي ﷺ معهم له سيم كسهم
م⁽²⁾، والنصف الباقي وهو ثمانية عشر سهما جعله لتوائبه والوفود وبقية أمور المسلمين،
: رسول الله ﷺ أرض الكتيبة بحق الخمس، وترك ذلك في يد اليهود يعملونه على النصف
يخرج منها من ثمار، وإن شاء أخرجهم. فبقوا على ذلك حتى كانت خلافة عمر بن الخطاب
فأجلى يهودها إلى الشام ووزع الأرض على مستفتحها من المسلمين.
النبي ﷺ ينفق مورد الكتيبة على نوي قرياه، وعلى أزواجه -رضوان الله عليهن-⁽³⁾.
إلا أن الروايات تختلف بعده النبي ﷺ حول من كان يتولى توزيع الخمس على أهله فرواية
خاري وأبو عبيد وغيرهما تشير أن الخلفاء الراشدين هم الذين كانوا يتولون توزيعه على
تقيه في حين جاء في رواية الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما أيضا، أن النبي ﷺ أسند
توزيعه إلى الإمام علي ﷺ لما طلب منه ذلك⁽⁴⁾.

وت: معجم البلدان، ج 4، ص 239-240. مادة (فك)، البلاذري: فتوح البلدان، ص 42-43
مة بن جعفر: فخرا، ص 259-260.

ت عدة أهل الحديبية ألف وأربعمائة رجل، والخيول مائة فرس، فكان لكل فرس سهمان، فجملة ذلك ثمانية عشر ألف سهم. كما هو مشار
المصادر المذكور أثناء.

ه هشام: السيرة النبوية، م 2، ص 349 وما بعدها.

سند: الطبقات، م 2، ق 1، ص 77 وما بعدها، تاريخ الطبري، ج 3، ص 19، البلاذري: فتوح البلدان، ص 32 وما بعدها.

معجم البلدان، ج 2، ص 409-410. مادة (خيبر)، ج 4، ص 437، مادة (كتيبة).

شرح البخاري، ج 4، ص 97-98. (كتاب الجهاد. باب: فرض الخمس) أبو عبيد: الأموال، ص 424-429، طبعة دار الشروق.

عالي دودة، ج 2، ص 32. (كتاب فخرا والإمارة والفره. باب: قسم الفره)، مسند الإمام أحمد، ج 2، ص 59-60. رقم: 640.

عالي وعلي، ج 1، ص 299-300. رقم: 364، لطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 3، ص 275 وما بعدها. (كتاب وجوه الفره وخمس

الشركاوي: نيل الأوطار، ج 8، ص 229-231. (كتاب الجهاد. باب: خمسة خمس الغنمة ومصرف الفره).

إلا أن المرجح أن هذه الولاية للإمام على ما ذكر تتعلق بسهم نوي القريب الذي هو خمس الخمس كما هو واضح في رواية أخرى لأبي داود وغيره، الذي كان النبي ﷺ يوزعه على بني هاشم وبني المطلب، ثم كان الخلفاء الراشدين من بعده متبعين لهديه فأمضوا ولاية أم علي على توزيع هذا الحق على مستحقيه من آل البيت، فكان علي نظرنا - نقيباً على آل البيت، كما سنشير إلى ذلك لاحقاً. إلا أن مال أرض الكتيبة من خيبر يحيط به الغموض في العهد سوي، والظاهر أن أرضها آلت إلى بني مروان، كما كان أمر فدك، فقد ذكر ابن عبد الحكم قصة لم يشرف فيها إن كان ما جاء فيها يتعلق بأرض الكتيبة أم بذلك النصف الذي أخذه النبي مع المسلمين الذي سبقت الإشارة إليه، قال: أن عمر بن عبد العزيز مزق سجلات مزارعه⁽¹⁾ بقيت مزرعته بخيبر، «فسأل عن خيبر من أين كانت لأبيه؟

قيل له: كانت في نخل رسول الله ﷺ فتركها رسول الله ﷺ، فبينا، ثم صارت إلى ابن، فأعطاه مروان أباه، ثم أعطاه أبو بكر. فخرق عمر سجلها، وقال: أتركها حيث تركها رسول الله ﷺ»⁽²⁾.

رسالته إلى أبي بكر بأمره بالتحري من أرض الكتيبة من خيبر

-651-

ولعل سؤاله عن مزرعته بخيبر فيما سبق - إن لم تكن أرض الكتيبة - دفعه إلى مزيد من سري عن هذه الأخيرة ليعمل فيها بالحق، كالذي كان منه في فدك، ويوزع خمسها على مستحقيه كما كان عليه الأمر في العهدين: النبوي والراشدي. وفي هذا الصدد قال أبو بكر بن عبد عمرو بن حزم: كتب إلي عمر بن عبد العزيز في خلافته:

«أن افحص لي عن الكتيبة، أكانت خمس رسول الله ﷺ من خيبر، أم كانت لرسول خاصة؟»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1651-

أما صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول فقال: وفيها - أي في سنة 99 هـ - كتب إلى أبي بكر

هزم:

⁽¹⁾ مثل ذلك عند تناوله عن مزارعه وسواله لسامع بيت المال في الفصل الخامس من الباب الأول. ص 166.

⁽²⁾ في عهد الحكم: سيره ص 58.

⁽³⁾ في مسند: الطبقات، م 5، ص 287.

«أن احفظ الكتيبة ومن: أكانت خمس رسول الله ﷺ من مال خيبر، أم كانت خالصة (1).

ريه عن نلسك وإعلام الخليفة بالنتيجة: قال أبو بكر: «فسألت (2) عمرة بنت عبد الرحمن بنت: إن رسول الله لما صالح بني أبي الحقيق (3) جزأ النطاة والشق (4) خمسة أجزاء، فكانت سبة جزءا منها، ثم جعل رسول الله خمس بعرات، وأعلم في بعرة منها-الله-مكتوبا، ثم قال رسول الله: اللهم اجعل سهمك في الكتيبة، فكانت أول ما خرج السهم الذي مكتوب فيه -الله- في الكتيبة فكانت الكتيبة خمس رسول الله ﷺ وكانت السهمان أغفالا ليس فيها علامات ت فوضي (5) للمسلمين على ثمانية عشر سهما. قال أبو بكر: فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز (6).

هذه رواية على درجة عالية من الأهمية قل نظيرها في المصادر التي تحدثت عن أمر الكتيبة غنائم خيبر.

يخ الخفاء المجهول، ص. 360-361.

ردسواله إياها لكونها عنته، وهو أحد الأسباب التي دفعت له لأن يأمره بكتابة أحاديثها كما هو مبين في الوسائل رقم: 761-761 ج، وكذا سبق عليها.

أبي الحقيق: هو سلام وكنانة والربيع من يهود بني النضير، استقروا بخيبر بعد إجلاء النبي ﷺ من المدينة في السنة الرابعة للهجرة. مسلم وكنانة من ألبا الأحزاب على المسلمين سنة خمس للهجرة، قتل سلام على يد عبد الله بن أبي سفيان في داره في خيبر بعد غزوة بني نضير، ولما كنانة والربيع قتل بعد استسلام يهود خيبر لإخلائهما بشروط الإسلام بإخفائهما لأموالهما وأسلحتهما عن أعين المسلمين.

، هشام: المسيرة النبوية، م2، ص. 190 وما بعدها، 214 وما بعدها، ص. 273-276، 336-337.

، سعد: الطبقات، م2، ق1، ص. 40-42، ص. 47-48، 66، 81-82.

سقى والنطاة: حصنين من التمتية حصون في خيبر وهم: ناعم، والقوس، والصعب، والمثلثم، واللوطيح، والكتيبة. وأما ما لم تذكره من حصون فقد حازه النبي ﷺ في النصف الآخر الذي جملة لوائيه كما سبق تذكره.

، هشام: المسيرة النبوية، م2، ص. 349-352.

روعي: الأحكام السلطانية، ص. 146-147 طبعة الجزائر.

وقد: معجم البلدان، ج2، ص. 409-411، مادة: (خيبر).

همي: المقصود أنهم متسبون في قسمتها، لا كما يتبادر إلى الذهن أنها موزعة بغير نظام، لمن العرب، م7، ص. 210، مادة: (فوض).

، سعد: الطبقات، م5، ص. 287، وانظر م2، ق1، ص. 78.

5 الخفاء لمجهول، ص. 360، إلا أن ما جاء عنده كان مختصرا.

لمأخذ توزيع خمس الخمس من الكتيبة وغيرها على مستحقيها:
 وماله⁽¹⁾ عمر إلى أبي بكر يأمره بتوزيع خمس الخمس على بني هاشم بعد أن يضم
 إليه قسماً من الكتيبة

-652-

بمجرد ما وصلت نتيجة التقصي إلى الخليفة عمر حتى سارع إلى توزيع خمس الخمس
 من بني القريبي عليهم، فقد قال بشر بن حميد⁽²⁾: «دعاني عمر بن عبد العزيز فقال لي:
 خذ هذا المال الأربعة آلاف دينار، أو خمسة آلاف دينار⁽³⁾ فأقدم بها على أبي بكر بن
 ، فقل له: فليضم إليه خمسة آلاف أو ستة آلاف حتى يكون عشرة آلاف دينار، وأن تأخذ
 ، الآف من الكتيبة، ثم تقسم ذلك على بني هاشم وتسوي بينهم الذكر والأنثى، والصغير
 ير سواء»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-652-

لما وصلت نتيجة التقصي إلى عمر، قال صاحب تاريخ الخلفاء: «فدعا عمر بشر بن
 زيد المزني⁽⁵⁾ فدفع إليه خمسة آلاف دينار وقال: أحملها إلى ابن حزم وقل له: أضف إليها
 من مال الكتيبة، ثم اقسما على بني هاشم، وسو بينهم في القسمة»⁽⁶⁾.
 قال بشر: «ف فعل أبو بكر، فغضب من ذلك زيد بن حسن⁽⁷⁾، فقال لأبي بكر قولاً نال فيه
 عمر، وقال فيما قال: يسوي بيني وبين الصبيان.

نسبة أن رواية بشر هذه لم يشر فيها إلى أن عمر كتب بذلك، ولكن جاء نكر ذلك في الرواية التالية، ولما كانت كذلك قد رأينا نكر ما
 به للخليفة بشر على أنه رسالة إذ ربما يكون قد أوصاه بما كتب به إلى واليه مؤكداً عليه ذلك لأنه لا بد أن تكون لدى الرسول بينة تثبت
 قوله

لقد: فمحمد ابن بشر بن حميد المزني عن أبيه قال: وهو: بشر بن حميد بن أبي مريم المزني: أخباره قليلة سوى ما نكر عنه، أنه حدث
 روة بن الزبير وصر بن عبد العزيز، ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج3، ص. 245، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج8، ص. 386.
 سرجع أن الشك من الزروي لا من الخليفة عمر بن عبد العزيز وهو ما تؤكد رواية صاحب تاريخ الخلفاء التالية إذ من غير المعقول أن
 عمر يبلغ لا يعرف قيسته.

، سعد: الطبقات، م5، ص. 288.

المصدر: «الزوي» وما ثبت من الرواية المتقدمة، ومصادر ترجمته.

تاريخ الخلفاء لمجهول، ص. 360.

بين الحسن بن علي بن أبي طالب: كان تهما ورما عليها حلول الحجاج ليل إمارته على المدينة 73-75هـ حمله على بشره أبي هاشم
 الله بن محمد في النظر في صنعة الإمام علي واشتكى به إلى عبد الملك، فأسر الحجاج بالكف عن التدخل في شؤونه، ابن سعد: الطبقات،
 234، ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج5، ص. 462-467.

فقال أبو بكر: لا تبلغ هذه المقالة عنك أمير المؤمنين فيغضببه ذلك، وهو حسن الرأي

الزيد: فأسألك بالله! إلا كتبت إليه تخبره بذلك. فكتب أبو بكر إلى عمر يذكر له: أن زيد من قال مقالة فيها غلظة، وأخبره بالذي قال، وقلت: يا أمير المؤمنين، إن له قرابة ورحما. فلم يبال [به] (1) عمر، وتركه (2).

عمر علي أبي بكر بعد النزاع الذي نخب بينه وبين بني هاشم حول سمو
طوي العربي

-653-

رسالة أبي بكر إلى عمر: وقال حكيم بن محمد (3): «لما جاء كتاب (4) عمر أن يقسم بني هاشم (5) أراد أبو بكر بن حزم تنحيتهما، فقالت بنو عبد المطلب (6): لا نأخذ درهما واحدا يأخذوا (7)، فرئنا أبو بكر أياما، ثم كتب إلى عمر بن عبد العزيز». رد عمر علي أبي بكر: «فما غاب عنا الكتاب إلا بضعا وعشرين ليلة حتى جاءه: إني لعمرى ما فرقت بينهم! وما هم إلا من بني عبد المطلب في الحنف (8) القديم

قصة من تاريخ الخلفاء، وعند ابن سعد نقصة.

سعد، م، 5، ص. 287-288، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص. 360.

سليم بن محمد بن قيس بن مخزوم بن المطلب. المدني ثقة أخباره نادرة، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2، ص. 454، المزي: تهذيب ج 7، ص. 215-216.

ما جعلنا ثبت وصية عمر الملقبة ليشر على أنها رسالة.

و هاشم: هم الأبناء والأحفاد الذين ينتمون إلى هاشم بن عبد مناف، الذي كان صاحب تجارة، يد أول من من رحلت الشتاء والصيف، وهو الذي عقد الحلف لقريش مع قيس الروم لأن يختلوا إليه في التجارة أنجب عدد من الرجال والبنات منهم عبد المطلب جد النبي مصعب الزبيري: نسب قريش، ص. 14، ابن سعد: الطبقات، م، 1، ق، 1، ص. 41 وما بعدها.

وعبد المطلب: حتى كانوا هم المقصودين ونسب بنو المطلب - هم الأبناء والأحفاد الذين ينتمون إلى عبد المطلب بن هاشم، وإليه كانت والمسماة، وهو الذي دفر بنو زمرم أنجب عدد من البنين والبنات منهم: عبد الله والد رسول الله ﷺ وأبو طالب وأبو لهب والمبلس، مصعب الزبيري: نسب قريش، ص. 92 وما بعدها، ابن سعد: الطبقات، م، 1، ق، 1، ص. 41 وما بعدها.

سود بهم بنوا المطلب لأن الراوي منهم، وبذلك قال: «أراد أبو بكر تنحيتهما» وقد أشارت إليهم الرواية التالية صراحة.

ف القديم: لعله يقصد به حلف المطويين، لأنه أقدم من حلف القسول الذي حضره رسول الله ﷺ وهو في من المشركين أو دونها. سبب عقد الحلف الأول هو: أخذ ما بأيدي بني عبد دار من حجابة ولواء ومقالية ورفادة، وكنزة، ورأوا أنهم أولى بذلك منهم لشرفهم، وفضلهم على قومهم، فأخرج بنو عبد مناف جفنة مملوءة طيبا فتمسوا أيديهم فيها فتمسكوا وحلفاهم على أن لا يتخلفوا، ولا يسلم بعضهم. إنشرك في هذا الحلف بنو عبد شمس وهاشم والمطلب ونوأل وأخرون. ومثل ذلك فعل بنو عبد دار لمسوا الأحلاف، ثم الحرفان، فتناول بنو عبد دار عن المقالية والرفادة لبني عبد مناف، فرشوا بذلك، ابن هشام: السيرة النبوية، م، 1، ص. 130-132.

الذ: الطبقات، م، 1، ق، 1، ص. 44-45

، فأجعلهم كبنى عبد المطلب»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1653-

وأما عبد الملك بن المغيرة⁽²⁾ فقال: «لما قدم علينا مال الخمس من عند عمر بن عبد
رز، وقسم من عنده ومن الكتيبة فضته على بنى هاشم الرجال والنساء فكتب إليه في بنى
ب⁽³⁾، فكتب:

إنما هم من بنى هاشم. فأعطو»⁽⁴⁾.

لم يجانب أمير المؤمنين عمر السنة النبوية والراشدية فيما أمر به، بل كان مطابقاً لها
المطابقة، فالرسول ﷺ وزع سهم نوي القربى من خمس خبير على بنى هاشم وبنى
ب، دون غيرهما من بنى عبد شمس وبنى نوفل. حتى أن جبير بن مطعم وعثمان بن عفان
سي الله عنهما - سألوا رسول الله ﷺ عن حرمانه لبني عبد شمس وبنى نوفل من ذلك فقال
معللاً ذلك: «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» وشبك بين أصابعه، وقال: «إنهم لم
نا في جاهلية ولا إسلام»⁽⁵⁾.

وقد تكلم العلماء على هذا العمل منه ﷺ فأفاضوا القول حول حرمان هؤلاء وإعطاء
ء مع أنهم أبناء عمومة أبوهم واحد هو: عبد مناف⁽⁶⁾. أعرضنا عن ذكر هذه الأقوال

ع

سعد: م، 5، ص. 289.

د الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب: أخباره نادرة سوى ما ذكر عنه أنه كان قليل الحديث توفي في خلافة صر بن
يز، ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص. 164-165، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص. 425-426.

لمطلب: هم الأبناء والأحفاد الذين ينتمون إلى المطلب بن عبد مناف أخو هاشم، أنجب بنين وبنات، كانت قريش تسميه الفيض لسماحته،
سذي عقد قريش المعاهدة التجارية مع النجاشي لأن تختلف إلى بلاده. توفي بردمان من أرض اليمن، مصعب الزبيري: نسب قريش،
، ابن سعد: الطبقات، م، 1، ق1، ص. 48-49.

سعد: م، 5، ص. 289.

بيع البخاري، ج5، ص. 174. (كتاب المغازي. باب: غزوة خيبر) ، سنن النسائي، ج7، ص. 128 وما بعدها. (كتاب الفقه)
بيد: الأموال، ص. 425-426.

خسبي: المبسوط، ج10، ص. 9-14. (كتاب السير)، المارودي: الحلوئي الكبير، ج10، ص. 481-490. (كتاب الفقه والفنوية. باب
القسومة) ، للكاتبي: بدائع الصنائع، ج7، ص. 125-126. (كتاب السير. باب: كيفية قسمة الفخائم) ، الشوكاني: نيل الأوطار، ج4،
243. (كتاب الزكاة. باب: تحريم الصدقة على بنى هاشم ومواليهم).

ساري: شرح معاني الآثار، ج3، ص. 233-239. (كتاب السير. باب سهم نوي القربى)، ص. 281 وما بعدها. (كتاب وجوه الفقه
والفخائم). وهو بحث مهم، ونحن أعلنا الرسالة التي ذكرت في الفصل الثالث من الباب السادس رقم: 344، قد تكلم فيها عن الخمس
الله وكذا اتفاق الفقه وحق كل البيوت في ذلك وهي رسالة ذات أهمية قصوى

وبالفعل نفذ أبو بكر بن محمد ما أمره به الخليفة عمر فوزع المبلغ على بني هاشم وبني
 لب مسويا بينهم كما أشار إلى ذلك في رسالته المتقدمة فنال كل فرد خمسين ديناراً⁽¹⁾.
 هذا ولم يقتصر عمل الخليفة على ما ذكر، بل تعدى إلى توسيع العمل بالحق فيها، وفق
 جرت عليه السنة النبوية، من إطعامه ^{كثيلاً} من سهمه فيها أوساقاً معلومة على جماعة من
 لامين رجالاً ونساء ذكر تفصيل ذلك ابن هشام⁽²⁾. وكتب لهم كتاباً بذلك. ولإعادة حقوق
 لاء مما كان لأبائهم من طعام في الكتيبة ولي عليها حميد بن نافع⁽³⁾، الذي قام بإحصاء
 جيل ورثة المطعمين، فكان يوزع عليهم ما كان رسول الله ﷺ يعطيه لأبائهم⁽⁴⁾.

رسالته إلى آل البيت بعدد برده جميع حقوقهم إليهم

-654-

أما عبد الله بن محمد بن أبي عقيل⁽⁵⁾ فنذكر رواية أخرى بخلاف ما سبق قال: «أول مال
 مه عمر بن عبد العزيز لمال بعث به إلينا أهل البيت، فأعطى المرأة مثل ما يُعطى الرجل
 على الصبي مثل ما تُعطى المرأة».

قال: فأصابنا أهل البيت ثلاثة آلاف دينار⁽⁶⁾، وكتب لنا:

إني إن بقيت لكم أعطيتكم جميع حقوقكم⁽⁷⁾.

بالفعل أعاد إليهم جميع حقوقهم كما جاء عنه فيما سبق وفي ما هو آت.

والحق أن هذه شهادة من أحد أفراد بني هاشم لها أهميتها على إقامة الخليفة عمر كتاب
 سنة رسوله في آل البيت.

رسالته إلى أبي بكر بأمره بقسمة مال بني آل الإمام علي

-655-

رسالة عمر: كذلك كتب إلى عامله على المدينة المنورة كما قال المسعودي، بأمره:

ن سعد: الطبقات، م5، ص.288-289، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص.360.

حرة لثبوتية، م2، ص.351-353.

ميد بن نافع مولى آل أبي أئوب الأفساري، وقول مولى سفون بن أوس أخيه. كان ثقة، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج3، ص.50.
 اللاري: فتوح البلدان، ص.37.

سعد الله بن محمد بن أبي عقيل بن أبي طالب كان كثير العلم شتت في رواية الحديث، توفي سنة 142هـ. مصعب الزبيري: نسب
 م.ص.85، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج5، ص.13-15.

في هذا أن هناك غيرهم ورَّع عليهم أيضاً، ولعلمهم بنو المطلب الذين كتب عمر إلى أبي بكر بتوزيع سهم ذوي القربى عليهم، وإلا فإن ما
 يورد بحسب الرواية المتقدمة كان خمسون ديناراً أو ربما يكون مبلغ آخر.

ن سعد: الطبقات، م5، ص.289.

«أن أقسم في ولد علي بن أبي طالب عشر آلاف دينار»

رد أبو بكر عليه: فكتب إليه يستوضح:

«إن علياً قد ولد له في عدة قبائل من قريش ففي أي ولده؟»⁽¹⁾.

رد عمر على أبي بكر بعينه على محله إحداهم لأبجاده ما أمره به

-656-

فكتب إليه أمير المؤمنين يرد عليه في حزم:

«لو كتبت إليك في شاة تذبحها لكتبت إلي: أسوداء أم بيضاء؟ إذا أتاك كتابي هذا فأقسم

في ولد⁽²⁾ علي من فاطمة -رضوان الله عليهم- عشرة آلاف دينار، فطالما تخطتهم حقوقهم والسلام»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1656-

رسالة عمر المزعومة إلى أبي بكر يأمره برد فذك علي ولد فاطمة: أما ابن أبي الحديد

فيذكر رواية متهافة تناقض ما سبق من روايات عن فذك، ورد الخليفة عمر لها وقفا على ما جعلت له في العهد النبوي في سياق رده على الشريف المرتضي -355-436هـ- الذي ذكر قول القاضي عبد الجبار -415هـ- شيخة عند مناقشته لمسألة ميراث فاطمة لذك، قال ابن أبي الحديد: «وأما إنكزره أن يكون عمر بن عبد العزيز رد فذك علي وجه النحل⁽⁴⁾، وادعاؤه أنه فعل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب من إقرارها في يد أمير المؤمنين عليه السلام ليصرف غلاتها في وجوهها...» ثم ذكر رد المأمون لها على ولد فاطمة على سبيل التوريث ثم أضاف قائلاً: «ومع ذلك فإنه قد أنكر -أي المرتضي- من فعل عمر بن عبد العزيز ما هو معروف مشهور بلا خلاف بين أهل النقل فيه...» ثم ذكر الرواية التالية: «عن أبي المقدم⁽⁵⁾ هشام بن زياد مولى

(1) -سروج الذهب، ج3، ص184.

(2) -الحقيقة أن الإسم على عليه السلام تزوج بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها- من عدة نساء، قريشيات، وثقيبات، وحنظليات، وكلبيات، وتغلبيات، ومن إسماء، ابن سعد: الطبقات، ج3، ق1، ص11-12، ابن عتيبة: المعارف، ص210-211.

(3) -سروج الذهب، ج3، ص184-185-جوبخ أيضاً عبد الحميد وعليه على الكوفة على كثرة طوح المسائل علي أنظر الرسائل رقم: 66-68

(4) -لم يرد لها على سبيل النحل وقد سبق وأن أشرنا إلى رفض رسول الله ﷺ هبتها لها.

(5) -المسوق المقدم هشام بن زياد بن أبي زياد مولى آل عثمان بن عفان: أخبره نكرة سوى ما ذكر عنه أنه روى عن الحسن البصري وصرح بن عبد العزيز، حتمت في رواية الحديث. المزي: تهذيب الكمال، ج30، ص202.

آل عثمان قال: لما ولي عمر بن عبد العزيز رد فذك علي ولد فاطمة، وكتب إلي واليه علي المدينة أبي بكر بن عمرو بن حزم يأمره بذلك».

ولم يرو نص الرسالة.

رد أبي بكر يستوضحه: «فكتب إليه: إن فاطمة⁽¹⁾ قد ولدت في آل عثمان وآل فلان

وفلان، فعلى من أرد مني».

رد عمر عليه

-1656-

فكتب إليه: «أما بعد، فإني لو كتبت إليك أمر أن تذبح شاة لكتبت إلي: أجماء أم

قرناء⁽²⁾؟! أو كتبت إليك أن تذبح بقرة سألتني: ما لونها؟! فإذا ورد عليك كتابي هذا فاقسمها

في ولد فاطمة -عليها السلام- من علي الطيب⁽³⁾ والسلام».

ثم يواصل تدليله على صحة ما ادعاه بما جاء عن هشام بن زياد قال: «قال أبو المقدم:

فتمت بنو أمية ذلك على عمر بن عبد العزيز وعاتبوه فيه، وقالوا له: هجنت فعل الشيخين⁽⁴⁾

وخرج إليه عمر بن قيس⁽⁵⁾ في جماعة من أهل الكوفة، فلما عاتبوه على فعله قال: إنكم جهلتم

وعلمت، ونسيتم ونكرت، إن أبا بكر [إن]⁽⁶⁾ محمد بن عمرو بن حزم حدثني عن أبيه عن جده

أن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني يسخطها ما يسخطني ويرضيني ما أرضاها»⁽⁷⁾، ثم

(1) -عمل فاطمة التي يقصدها أبو بكر هي فاطمة بنت الحسين التي كتبت إلى عمر تشكره على إحسانه إليهم الأكية ترجمتها، التي لم تتزوج إلا من الحسن بن الحسن بن علي، ثم عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، ولم تتزوج بعدها غيرهما ومن ثم ما ذكره الروي «وقلان» غير صحيح، وهو دلالة على عدم صحة ما ذكر عن الخليفة بل حاول عبد الرحمن بن الضحاك والي المدينة -101-104هـ- حملها على الزواج منه فأبى، وشككت به إلى يزيد فعزله وأمر عبد الوليد بشترمه وتعنيبه. تاريخ الطبري، ج7، ص12-14.

(2) -جماء أم قرناء: شاة جماء، أي لا قرني لها، وقرناء: الشاة ذات القرنين وهي عكس لجماء، لسان العرب، م12، ص108، مادة: (جم)، م13، ص331، مسلاة: (قرن). وجاء عنده عن عمر بن عبد العزيز «أما أبو بكر بن حزم فلو كتبت إليه: أفصح لأهل المدينة شاة لراجعتني فيها: قرناء أم جماء؟» ابن منظور: ج12، ص108.

(3) -ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م4، ص868-869.

(4) -علمهم بشيرون بذلك إلى مملوكة ومروان، وهذه من الغرائب التي تزخر عليهم، حيث أنهما خلفا رسول الله وخلفاه الراشدين في السير بسيرته في تلك، وتقسيم مروان لها بين ابنيه: عبد العزيز وعبد الملك كما مضى ذكره.

(5) -عمر بن قيس: لم أجده.

(6) -إضافة من عندنا وفي المصدر ناقصة.

(7) -الحديث أخرجه البيهقي عن عمرو بن مغرمه باختلاف قال: «أن رسول الله ﷺ قال: فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» وفي رويك أخرى أنه قال ذلك لما خطب الإمام علي ليلة أبي جهل والرضا هذا الزواج، ج5، ص26. (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قرينة رسول الله ﷺ)، ص28، في (باب: ذكر أمهات رسول الله ﷺ) ص36 في: (باب: فضائل فاطمة)، وأخرجه مسلم في صحيحه، ج7، ص140-142. (كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة). ومثلي الإشارة إليه لاحقاً

نكر مأل أمرها إلى مروان، ثم استجماع عمر لها بشيء من الإيجاز لا يختلف عما سبق ذكره عنه، إلى أن قال عنه: «فرايت أن أردّها على ولد فاطمة.

قالوا: فإن أبيت إلا هذا، فأمسك الأصل، واقسم الغلة، ففعل»⁽¹⁾.

وهذا الذي ذكره عنه هشام بن زياد مجانبا للصواب بالمرّة، حيث تقول عليه بما لم يقل وضلل بذلك ابن أبي الحديد الذي جعل هذه الرواية الشاذة الملفقة «شيء معروف مشهور بلا خلاف بين أهل النقل فيه» على حد قوله. حيث لا يتوافق رد الخليفة عمر مع ما كتب به إليه أبو بكر، فقوله: «فأقسمها في ولد فاطمة» إنما تعني في نظرنا تلك العشرة آلاف، لا أن تقسم فدك كما يريد الرجلين إيهامنا، مع أن ما سبق ذكره من حقائق تناقض تمام المناقضة ما جاء في هذه الرواية، حيث لم يعدّ فدك على ولد فاطمة كإرث لهم كما فعل المأمون من بعده⁽²⁾ وإنما أعادها إلى ما كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم- لتصرف غلاتها في المواضع التي كانت تجعل فيها في عهدهم كما بينا ذلك عنهم في ما سبق قائلنا لأهل بيته: «... فرايت أمرا منعه رسول الله ﷺ فاطمة -عليها السلام- ليس لي بحق». فهل تبقى بعد قوله هذا حجة لأحد يثبت بها غير هذا؟!.

وما ذكر عن عمر بن قيس هذا وجماعة أهل الكوفة الموالين لبني أمية ومعاتبتهم لعمر على ما فعل واقتراحهم عليه بإمسك الأصل وقسمة غلتها عليهم، واستجابة عمر لاقتراحهم بعيد عن منطق الحوادث وما أمر الخليفة عمر بالعمل فيها بعد تحريره عنها. ما كان لينتظر قدوم عمر بن قيس وغيره ليأخذ باقتراحهم، مع أن الرواية في أساسها تؤكد خلاف ما ذكرت من أجله الرواية التي جاءت عند ابن أبي الحديد من طريق الراوي هشام بن زياد، فقد جاء هذا الوفد بعد أن ردها على ما كانت عليه في العهد النبوي.

إضافة إلى ما سبق فإن إيراد حديث رسول الله ﷺ كدليل على اعترافه بأحقية ولد فاطمة في فدك كإرث لهم حتى لا يسخط عليه النبي ﷺ يخالف المناسبة التي ذكره فيها الخليفة عمر بن عبد العزيز، والذي نعتقد أنه استشهد به عندما التقى بعبد الله بن الحسن كما سنأتي الإشارة إلى ذلك لاحقا، بعد أن لامه قومه على مبالغته في إكرامه.

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 4، ص 869.

(2) المصدر نفسه، م 4، ص 868.

-البلاذري، ص 42-43، حيث أورد نص وثيقة الرد.

وفي الأخير أن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه أن الذي رده الخليفة عمر على آل علي هي صدقة رسول الله ﷺ كما سنذكر ذلك عنه في الآتي.

5- رده علي حكر آل البيت له علي ما أجاد إليهم من حقوق:

أولاً: رده علي فاطمة بنت الحسين :

رد عمر علي فاطمة بنت الحسين لما كتبت إليه تشكره

-657-

رسالتها إليه تشكره على إحسانه إليهم: تلقى آل البيت ما أمر به أمير المؤمنين فيما سبق بغنيمة وسرور، وأتج صدور الرجال والنساء منهم على السواء، مما جعلهم يكثر من الثناء عليه حيا وميتا، رجالهم ونساؤهم، منهم فاطمة بنت الحسين بن علي -رضوان الله عليهم- إذ قال يحيى بن أبي يعلى⁽¹⁾: «لما قدم المال على أبي بكر بن حزم وقسمه أصاب كل إنسان خمسين دينارا،

قال: دعنتي فاطمة بنت الحسين وقالت اكتب، فكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم لعبد الله عمر أمير المؤمنين، من فاطمة⁽²⁾ بنت حسين سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد.

فأصلح الله أمير المؤمنين، وأعانته على ما ولاه، وعصم له دينه - فإن أمير المؤمنين كتب إلى أبي بكر بن حزم أن يقسم فينا مالا من الكتيبة، ويتجرى بذلك ما كان يصنع من قبله من الأئمة الراشدين المهديين، فقد بلغنا ذلك، وقسم فينا، فوصل الله أمير المؤمنين، وجزاه من وال خير ما جزى أحدا من الولاة ! فقد كانت أصابتنا جفوة واحتجنا إلى أن يعمل فينا بالحق⁽³⁾ فأقسم لك، بالله يا أمير المؤمنين! لقد اختتم من آل رسول الله ﷺ من كان لا خادم له، واكتسى من كان عاريا واستنفق من كان لا يجد ما يستنفق.

وبعثت إليه رسولا قال: فأخبرني الرسول⁽⁴⁾، قال: فقدمت عليه فقرأ كتابها، وإنه ليحمد

الله ويشكره، وأمر لي بعشرة دنانير، وبعث إلى فاطمة بخمسمائة دينار، وقال: استعيني بها علي

(1) يحيى بن أبي يعلى: لم أجده

(2) فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم - تزوجها الحسن بن الحسن بن علي، ثم تزوجت بعد وفاته عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان وأنجبت من كلا الرجلين بنين وبنات، ابن سعد: الطبقات، م8، ص347-348.

(3) تاريخ الخلفاء لمجهول: بدية روايته التي لخص أولها «أقسم بالله يا أمير المؤمنين لقد أخذت من لا خادم له وكسوت من كان عاريا» ونتهى.

(4) لم تذكر المصادر اسم هذا الرسول الذي أخبر يحيى بن أبي يعلى بما حصل.

ما يعزوك».

رد عمر عليها: «وكتب إليها كتابا:

يذكر فضلها وفضل أهل بيتها، ويذكر ما أوجب الله لهم من الحق»⁽¹⁾.

ولم يرو نص الرسالة.

«قال: فتمت عليها بذلك المال».

ثانياً: رده علي بن أبي هاشم بعد هجرته إياه علي إحصائه إليهم

-658-

رسالتهم إليه: واجتمع أيضا رجال من بني هاشم بعد توزيع سهم نوي القريبى من الخمس مما أخذ من الكتيبة ومما أرسله، إذ قال عبد الملك بن المغيرة: «فكتبوا كتابا وبعثوا به مع رسول إلى عمر بن عبد العزيز يتشكرون له ما فعله بهم من صلة أرحامهم، وأنهم لم يزالوا مجفبين منذ كان معاوية».

ولم يروا النص الكامل للرسالة.

رد عمر عليهم: فكتب إليهم عمر بن عبد العزيز:

«قد كان رأيي قبل اليوم هذا، ولقد كلمت فيه الوليد بن عبد الملك وسليمان فأبيا علي فلما وليت هذا الأمر تحريت به الذي أظنه أوفق - إن شاء الله-»⁽²⁾.

6- امتدائه لعقل محمد بن علي:

رسالته إلى محمد بن علي بن الحسين يحثه

-659-

وكان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكن كل إكبار وتقدير للصالحين من رجال آل البيت بالخصوص، ويكثر من الثناء عليهم، فقد قال اليعقوبي: ذكر عمر بن عبد العزيز يوما علي⁽³⁾ بن الحسين بن علي بن أبي طالب فقال:

(1) ابن سعد: الطبقات، م، ص. 288، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 20، ص. 357-358، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص. 360. وواصلت هذه السيدة لشكره شلوفا طويلا بعد وفاته بلسى وتحسر، إذ كانت تقول: طو بقى لنا عمر بن عبد العزيز ما احتجنا بعده إلى أحد. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص. 164-165. وكذلك تذكر إحصائه إليهم أيام إمارته على المدينة ومصارحته لها بسحبته على آل بيتها. انظر: حياته بالبيت في الفصل الثاني من الباب الأول، ص. 50.

(2) ابن سعد: الطبقات، م، ص. 289.

(3) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: كان يسمى بزین العابدين لورعه وتقاه وكثرة تعبه، بعد في القزوة في الجرد وكثرة الصدقة، توفي سنة 99 هـ وأهل 100 هـ، ابن الجوزي: سفة السيرة، ج 2، ص. 93-102، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص. 103 وما بعدها.

«ذهب سراج الدنيا وجمال الإسلام، وزين العابدين، فقيل له: إن ابنه أبا جعفر (1) محمد بن علي فيه بقية. فكتب عمر يختبره» (2).

ولم يرو نص الرسالة.

رد محمد بن علي على عمر: «فكتب إليه محمدا كتابا يعظه، ويخوفه» ولم نص الرسالة. وماتته إلى أبي بكر يأمره أن يمتوخع عن وجه الإختلاف فيما كتبه به محمد بن علي إلى سليمان وعمما كتبه به إليه

-660-

«فقال عمر: أخرجوا كتابه إلى سليمان، فأخرج كتابه فوجده يقرضه ويمدحه، فأنفذ إلى عامل المدينة وقال له: أحضر محمدا وقل له: هذا كتابك إلى سليمان تقرضه وهذا كتابك إلي معما (3) أظهرت من العدل والإحسان».

رد عامل المدينة على عمر: «فأحضره عامل المدينة وعرفه ما كتب به عمر، فقال: إن سليمان كان جبارا كتبت إليه بما يكتب للجبارين (4)، وإن صاحبك أظهر أمرا فكتبت (5) إليه بما شاكله.

وكتب عامل عمر إليه بذلك.

فقال عمر: إن أهل البيت لا يظلمهم الله من فضل» (6).

7- رده على ميمون المصوب إليه في أن عليا أفضل هذه الأمة بعد نبيها.

رده على ميمون المصوب إليه في أن عليا أفضل هذه الأمة بعد نبيها

-661-

القول بالتفضيل بين الصحابة قول مبكر يعود إلى العهد النبوي فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان

(1) أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين: ويدعى البقر، تسمى جليل القدر علما وصلا به، وسادة ورافعة، كثير العبادة ورعا تقيا، توفي سنة

117 م، ابن سعد: طبقات، م، 5، ص. 235 - 238، بن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص. 309 - 312.

(2) تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص. 305.

(3) كذا جاءت وفي الجملة غرض بضبط النثر «أظهرت» بالضم على التاء.

(4) لم يكن سليمان كذلك بل كان دون من سبقه في القوة.

(5) لم يذكر المصدر لكتبتين اللذين أرسلهما إلى عمر.

(6) تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص. 305.

بن عفان - رضي الله عنهم-»⁽¹⁾ ويلحق بهم الإمام علي عليه السلام كما دلت على فضله أحاديث أخرى، وكل الصحابة -رضوان الله عليهم- وُعدوا بالحسنى، فقد كان عليه السلام يعرف أقدار الناس وينزلهم منازلهم.

إلا أنه وبعد حصول الفتنة تغير مفهوم التفضيل عما كان يعنيه من قبل وأصبح حب الإمام علي عند شيعة الغلاة كالدين يقدم على غيره ونبوياً مكانة تضاهي مكانة الرسول صلى الله عليه وسلم ورد عليهم غيرهم من الخوارج وجبهة الناس بالمغالاة في بغضه وذهمه. وكلا الفريقين هلكى على حد قول الإمام⁽²⁾ عليه السلام.

واستمر الأمر في أخذ ورد بين التيارات الفكرية، كل طرف نصره لرأيه بالباطل وينقول على سادات التابعين ما لم يقولوه. وفي هذا السبيل قال ابن أبي الحديد: «وأنا أذكر هنا الخبر المروي المشهور عن عمر، وهو من رواية الكلبي.

رسالة ميمون إلى عمر يعرض عليه المخلة: قال ابن الكلبي: بينا عمر بن عبد العزيز جالساً في مجلسه إذ دخلت عليه امرأة وزوجها وأبوها متعلقان بيا، ومعهم كتاب من ميمون بن مهران دفعاه إلى عمر ففتحه فإذا فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، من ميمون بن مهران⁽³⁾، سلام عليك ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فإنه ورد علينا أمر ضاقت به الصدور، وعجزت عنه الأوساع وهزتنا بأنفسنا عنه وولكناه إلى عالمه، نقول الله عز وجل، ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ لَعَلِمْنَا بِالْذِينَ يَمْتَنِبُونَ مِنْكُمْ﴾⁽⁴⁾. وهذه المرأة والرجلان أحدهما: زوجها والآخر أبوها، وإن أباهما يا أمير المؤمنين! إذ زعم أن زوجها حلف بطلاقها: أن علي بن أبي طالب عليه السلام خير هذه الأمة وأولها برسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يزعم أن ابنته طلقت منه، وأنه لا يجوز له في دينه أن يتخذه صهراً، وهو يعلم أنها حرام عليه كأمه، وإن الزوج يقول له: كذبت وأثمت، لقد برت قسماً وصدقت مقالتي، وإنها امرأتي على رغم أنفك، وغيظ قلبك، فاجتمعوا إلي يختصمون في ذلك

(1) الصحيح البخاري، ج 5، ص 5. (كتاب الفضائل. باب: فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم).

(2) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 281.

(3) سبقت ترجمته في الباب الخامس، وهو روى على فرقة.

(4) سورة النساء. الآية: 83.

فسألت الرجل عن يمينه، فقال: نعم، قد كان ذلك، وقد حلفت بطلاقها⁽¹⁾ أن عليا خير هذه الأمة وأولادها برسول الله ﷺ عرفه من عرفه، وأنكره من أنكره، فليغضب من غضب، وليرضى من رضيتي، وتسامع الناس بذلك، فاجتمعوا له، وإن كانت الألسن مجتمعة فالقلوب شتى، وقد علمت يا أمير المؤمنين! إختلاف الناس في أهوائهم، وتسرعهم إلى ما فيه الفتنة، فأحجمنا عن الحكم لتحكم بما أراك الله، وإنيهما تعلقا بها. وأقسم أبوها ألا يدعها معه وأقسم زوجها ألا يفارقها، ولو ضربت عنقه إلا أن يحكم عليه بذلك حاكم لا يستطيع مخالفته والإمتناع منه فرفعناهم إليك يا أمير المؤمنين - أحسن الله توفيقك وأرشدك - وكتب في أسفل الكتاب:

إذا ما المشكلات وردن يوما
فحارت في تأملها العيون
وضاق القوم ذرعا عن نباها
فأنت لها أبا حفص أمين
لأنك قد حويت العلم طورا
وأحكمت التجارب والشؤون
وخلفك الإله على الرعايا
فحظك فيها الحظ الثمين⁽²⁾.

رد عمر على ميمون: فجمع عمر بني هاشم وبني أمية، واستعلم من أب المرأة إن كان الزوج قد حلف بالذي ذكر في الرسالة، فأكد له ذلك، وأكد زوجته أيضا، والقوم ساكتون، ثم فكر مليا، ثم سأل القوم عن يمين الرجل، فرد إليه أحد أفراد بني أمية الأمر، فوجه السؤال إلى أحد رجال بني هاشم من ولد عقيل بن أبي طالب، ووعده بأن ما يحكم به في المسألة ماضٍ وأنكر عليه بنو أمية أن يحكم غيرهم، فحكم: أن الرجل قد برّ في قسمه، ولم تطلق امرأته مستدلا على ذلك بحديث العنب⁽³⁾، فعندها أمر عمر الزوج أن يأخذ بيد زوجته، وينطلق، فإن عرض له أبوها فليهبش أنفه، ثم كتب إلى ميمون بن مهران:

«عليك سلام، فإنني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.

⁽¹⁾ يقصد: إن لم يكن عليا خير هذه الأمة. والاب يرى بخلاف ذلك.

⁽²⁾ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 5، ص 882-883.

⁽³⁾ حديث العنب المزعوم: أن النبي ﷺ زور فاطمة. رضي الله عنها - وكانت مريضة، فسألها عما تشتهي، فأخبرته أنها تشتهي عشاء، وكان الوقت ليس وقت عنب، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم إتنا به مع أفضل امتي عندك منزلة»، فلم يلبث أن دخل علي ﷺ يحمل عشا إلى آخر قصة التي يزعم الزهري أن عمر بن عبد العزيز صدق قول الزوج فيما قال.

وهذا كله في رأينا باطل وغير صحيح، وليس يمثل هذا وينشر فضل الإمام علي، وإنما الذي ذكر مع ما فيه من غرابة، من رواية قس بن مالك الذي قال: «كان عند النبي ﷺ طير فقال: الله يتقي بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه» قال الترمذي: «هذا حديث غريب».

سنن الترمذي، ج 5، ص 595. (كتاب المناقب. مناقب علي بن أبي طالب) وعلق ابن كثير على هذا الحديث بأن طرده باطلة ومظلمة ضعيفة مظلمة وإهية. البداية والنهاية، ج 7، ص 351-353.

فإنني قد فهمت كتابك، وورد الرجلان والمرأة، وقد صدق الله يعين الزوج، وأبر قسمه وأثبتته على نكاحه فاستيقن ذلك، واعمل عليه، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته»⁽¹⁾.

الحقيقة التي لا جدال فيها أن فضائل الإمام علي عليه السلام لا يشك فيها أحد من المسلمين الصائقي الإسلام المخلصين في إيمانهم تكفيه منقبة واحدة أنه من أهل بدر وقد غفر الله لأهل بدر فليعملوا ما شاعوا⁽²⁾، وأنه إن زدنا منقبة ثانية أنه من أهل بيعة الرضوان، وقد رضي الله عنهم بنص القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَعَدَّ رَحِيحَ اللَّهِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَخَضَعُ الشُّبُرَةَ﴾⁽³⁾. وفضل الخلفاء الثلاثة المتقدمين عليه مثله في الفضل والأجر، أنهم من أهل بدر وأنهم من أهل بيعة الرضوان، وجميعهم من المبشرين بالجنة، فلم يتنازع الناس في أمرهم ويقدموا هذا على ذلك مع أننا أشرنا من قبل إلى تخيير الصحابة بين الخلفاء: أبو بكر أولاً وعمر من بعده وعثمان من بعده، وضميناً علي من بعده في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم ذلك، والظاهر أن البخاري رحمه الله -، رتبهم عند ذكره لفضائل الصحابة وفق ما جاء في الحديث المتقدم، وورد ترتيبهم في أحاديث أخرى ذكرها كما كانوا خلفاء، وخص الرسول صلى الله عليه وسلم كل واحد منهم بأحاديث يشيد فيها بفضائله وأعماله وسمو أخلاقه وما قدم من جهد وما أنفق من مال في سبيل الله⁽⁴⁾.

هذا وقد كان السلف الصالح يعرفون فضل هؤلاء الخلفاء ولا ينكرونهم إلا مرتبين كما كانوا خلفاء وقد قال الإمام علي عليه السلام: «لا أوتى بأحد فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلسته جلد المفتري» وتواتر عنه أنه قال: «خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر»⁽⁵⁾. حتى أن سفیان الثوري قال لعمر لما سأله عن تفضيل علي عن أبي بكر وعمر: «أخشى أن يكون ذلك طعناً على أبي بكر وعمر»⁽⁶⁾.

ويظهر لي أن تمسك السلف الصالح بعدم تفضيل علي من تقدمه ليس غمط لأفضليته وإنما كان تمسكاً منهم بالسنة التي رتبهم كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وثانياً: حتى لا

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، م 5، ص 884-885.

(2) صحيح البخاري، ج 5، ص 99، (كتاب المغازي، باب: فضل من شهد بدراً)

(3) سورة فتح، الآية: 18.

(4) انظر صحيح البخاري، م 5، في كتاب فضائل الصحابة، ص 1 وما بعدها. ومثل ذلك في صحيح مسلم، ج 7، ص 1 وما بعدها، وانظر:

ابن عبد البر، الاستيعاب بهامش الإصابة، م 3، ص 51-55، قد تكلم عن هذا التفاضل، وكذا ابن حجر في الإصابة، م 2، ص 507-509.

(5) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 10، ص 277.

(6) المصدر نفسه، ج 8، ص 12.

يطعنوا في إمامة أبي بكر وعمر وعثمان إذا قنموا عليا عليهم لما يأخذ هذا التفضيل له من بعد سياسي يلتقي مع من يقول من بعض الشيعة الغلاة أن الإمام علي هو الخليفة الشرعي الموصى له بذلك، وأبو بكر وعمر وعثمان والصحابة معهم أخذوا حقه واغتصبوه منه.

وهذا ما يدعونا إلى الشك فيما كتب به ميمون مهران إلى عمر وإرسال الزوج وزوجته إليه مع أبيها في صورة مثيرة تدعو إلى الشك في صحة ذلك، وفي صحة ما كتب به عمر الذي نرجح أنه مكنوب عليه من قبل ابن الكلبي، أو ممن روى عنه ذلك، إضافة إلى أن مثل هذا القسم الذي هو قسم الفساق، ما كان لأمر المؤمنين أن يجمع من أجله بني هاشم وبني أمية حيث عرفنا محبته لآل البيت، ورده الإعتبار للإمام علي، ما كان رحمه الله - ليقع في شرك

دعاة المغالاة الممقوتة في حق هذا الإمام البار، لقد كانت أعماله جميعها قصدا، لا إفراط فيها ولا تفريط، سواء في رده لحقوق آل البيت، وكذا في قضاياها وفي علاقته بأهل الذمة والخوارج والقدريّة، وفي رده للمظالم وفي السلم والحرب، والعبادات والمعاملات. وإنما، أثبتنا هذه الرسالة لتندحض عنه ما نسب إليه وهو بريء من ذلك. ما كان الخليفة عمر ليزري برأيه وبمكانته فينزل بنفسه إلى هذه المهارات ويعطيها هذه القيمة التي أعطيت لها آنذاك.

8- رحمه صدقات رسول الله ﷺ علي زيد ليتولى النظر فيما:

رسالة إلى أبي بكر وأمره بصدقات رسول الله ﷺ علي زيد

-662-

ومن صنوف الحقوق الشرعية التي أعادها الخليفة عمر إلى آل البيت كما كان منه ذلك من قبل، إشرافهم على صدقات⁽¹⁾ رسول الله ﷺ مما كان قد آل إليه بحكم تشريع الفيء، التي سار فيها الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه بسيرة المصطفى صلّى الله عليه وآله وكذا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمدة سنتين، ثم دفعها إلى العباس وعلي رضي الله عنهما - ليعملا فيها بالذي كان يعمله صاحبيه عدا صدقته في خيبر وذلك اللتين كانتا لحقوقه ونوائبه التي تطرأ عليه صلّى الله عليه وآله فاحتفظ

(1) هذه الصدقات هي: حديق مخروق يهودي الذي أوصى بها إليه يوم أحد ليعمل بها ما شاء فقاتل حتى قتل، وما آل إليه من أرض بني النضير بعد إجلائهم سنة 4م ولرضه من النصف الذي آل إليه من خيبر بعد فتحها كما بينا ذلك فيما سبق، والنصف من فدك بعد صلحه معهم كما تقدم ذكر ذلك أيضا، والثالث من وادي القرى ما صلح عليه اليهود وموضع سوق بالمدينة يقال له مهروز.

ابن سعد: الطبقات، ج 1، ق 2، ص 182-183.

البلخاري: فتح البلدان، ص 27-29.

أبو يحيى القزويني: الأحكام المملوكية، ص 199-201.

بالنظر فيهما بنفسه، وهما اللتان أعادهما الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى ما جُعلا من أجله كما بينا ذلك من قبل.

وفي أواخر خلافة الفاروق تخاصم العباس وعلي على صدقات بني النضير فجاءه ليفصل في النظر فيها بينهما، فأبى عليهما وقال لهما: «فإن عجزتما فادفعاها إلي فأنا أكفيكماها» ثم علق ابن كثير على ذلك قائلا: «وكان الذي سألاه بعد تفويض النظر إليهما - والله أعلم - هو أن يقسم بينهما النظر فيجعل لكل واحد منهما نظر ما كان يستحقه بالأرض لو قدر أنه كان وارثا... فقالت الصحابة الذين قنموهم بين أيديهما: يا أمير المؤمنين! أقض بينهما، أو أرح أحدهما من الآخر. فكان عمر تخرج من قسمة النظر بينهما لما يشبه قسمة الميراث، ولو في الصورة الظاهرة محافظة على امتثال قوله ﷺ: « لا نورث ما تركنا صدقه» فامتنع عليهم كلهم، وأبى من ذلك أشد الإباء»⁽¹⁾.

استمر علي والعباس يقومان بالنظر في أمرها حتى كانت خلافة عثمان بن عفان فتنازل العباس أمامه عن حقه بإشارة من ابنه عبد الله لعلي⁽²⁾ - رضي الله عنهم أجمعين - فكانت بيد الإمام علي، ثم بيد ابنه الحسن، ثم بيد الحسين، ثم بيد ابنه علي بن الحسين، ثم آلت إلى يد الحسن بن الحسن بن علي، ثم إلى يد أخيه زيد بن الحسن⁽³⁾ - رضي الله عنهم جميعا -.

ثم أنه لما كانت خلافة سليمان بن عبد الملك عزله عنها، حيث قال بكر بن عبد الوهاب بن عبد الله النصرى: كتب سليمان إلى عامله بالمدينة:

«أما بعد، فإذا جاءك كتابي هذا فاعزل زيدا عن صدقات رسول الله ﷺ وادفعاها إلى فلان بن فلان⁽⁴⁾ - رجل من قومه - وأعنه علي ما استعانك عليه، والسلام»⁽⁵⁾.

فلما استخاف عمر بن عبد العزيز، إذا كتاب جاء منه يأمره:

(1) - ابن كثير: البداية والنهاية، ج 5، ص 287-291.

(2) - صحيح البخاري، ج 4، ص 96-98. (كتاب الجهاد. باب: فرض الفس)، ص 113-115، (باب: حديث بني النضير).

- صحيح مسلم، ج 5، ص 151-155. (كتاب الجهاد. باب: حكم الفري).

- سنن أبي داود، ج 2، ص 27-30. (كتاب الخراج. باب: في صفيا رسول الله ﷺ من الأموال).

(3) - التكتاني: الترتيب الإداري، ج 1، ص 401-402.

(4) - لم يذكر المصدر إسمه ولم نجد ذلك في المصادر التي رجعنا إليها. أما دراعي عزل سليمان له، فالمرجح أنه يتعلق بيمينته لعبد العزيز بن الوليد تحت التهديد وخلع سليمان من ولاية المهدي التي كنا قد أشرنا إليها في الفصل الثالث من الباب الأول. ص 91 وما بعدها.

(5) - الطبري: تهذيب الكمال، ج 10، ص 53.

أما بعد، فإن زيد بن الحسن شريف بني هاشم⁽¹⁾ وذو سنهم، فإذا جاعك كتابي هذا فأررد إليه صدقات رسول الله ﷺ وأعنه على ما استعانتك عليه، والسلام»⁽²⁾.

ثم آلت هذه الصدقة إلى عبد الله بن الحسن، ثم انتقلت إلى بني العباس بعد قتله سنة 144 كما عند الطبري وعند ابن سعد سنة 145 والأول أرجح⁽³⁾.

9- رحمة بقرية حقوق آل البيت عليهم وإحرامه لهم.

عمل أمير المؤمنين ما وسعته طاقته على إعادة حقوق آل البيت المادية منها والمعنوية فبعد أن أعاد إليهم سهم ذوي القربى من الخمس في الكتيبة ومما تجمّع لديه بعد أن أفرد له بيت مال على حدة⁽⁴⁾، وحقهم أيضا في فدك، وكذا في صدقاته ﷺ بالإضافة إلى ما كان يأتيهم من صدقة⁽⁵⁾ الإمام علي رضي الله عنه، كما أعاد إليهم عطاءهم، وأدرج صغارهم في ديوان الدراري، بعد أن حرموا من ذلك، فقد سأل فطر بن خليفة زيد بن علي عما فعل عمر معهم، فأجابته: «جزاه الله خيرا، فقد ألحق هذا في ألفين» لابن صغير له⁽⁶⁾، فكيف بالكبار الذين أصبحوا من أشد المدافعين عنه إذا ما تكلم عليه أحد أمامهم بسوء؟⁽⁷⁾.

كما عمل على توقييرهم وإجلالهم كلما سنحت له الفرصة والتقى بأحد أفرادهم، وفي هذا السبيل قدم عليه عبد الله بن الحسن بن الحسين رضي الله عنهم - فرفع مجلسه وأكرمه وقضى حوائجه ثم ناشده إن كانت له حاجة فليكتب بها إليه، فإنه يستحي من الله أن يقف على بابيه، ثم

(1)-الذهبي: «أرردوا إليه صدقات رسول الله وأعنه يا هذا على ما استعانتك عليه» وتنتهي روايته.

(2)-التمزي: المصدر السابق، ج10، ص53-54.

(3)-الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص85، وليس لروايته سند، كما لم يرد عنه كتاب سليمان بن الوليد.

(4)-ابن سعد: الطبقات، م5، ص385-389. طبعة لبنان 1990، تاريخ الطبري، ج7، ص349-551، الكنتي: الترتيب الإدارية، ج1، ص402.

(5)-ابن سعد: الطبقات، م5، ص257-258.

(6)-تعرف هذه الصدقة بـ «البغيضة» في ينبع تصدق بها على نفسه ابتداء مرضاة الله فكانت في يد الحسن، ثم الحسين، ثم ابنه الحسن الذي حاول الحجاج إدخاله عمر بن علي معه فأبى ورفع أمره إلى الخليفة عبد الملك فأقره وحده على ولايتها، عبد الرزاق: المصنف، ج10، ص375-376. (كتاب أهل الكتاب، وصية الإمام علي)، فيلاندي: انساب الأشراف، ج7، ص230-231.

(7)-ابن صباغر: تهذيب تاريخ دمشق، ج5، ص463، بقوت: معجم البلدان، ج1، ص469-470، سادة: (البغيضة)، ج5، ص449-450، مادة: (ينبع).

إلا أن وكسيع -بورد رواية تخالف ما جاء من روايات في المصادر المتقدمة مما يجعلنا نشك في صحتها، لو أنها تتعلق بغير صدقة الإمام المولود، أشار فيها أن هذه الصدقة لأذعنا يزيد بن معاوية بعد أن قتل الحسين رضي الله عنه ثم آلت إلى عبد الله بن الزبير عند استخلافه، ثم ردها عبد الملك على آل معاوية، فلما لم يجر ردها إلى آل علي، ثم ردها يزيد إلى آل معاوية، أخبر قضاة، ج1، ص152-154.

(8)-ابن أبي شيبة: المصنف، ج12، ص315. (كتاب الجهاد).

(9)-ابن سعد: الطبقات، م5، ص289.

تمزّه بيده في خصمه، ورجاه أن يشفع له بها عند الله يوم القيامة، ولما عاتبه قومه على ما فعل، ذكرهم بما قاله رسول الله ﷺ: «إن فاطمة بضعة مني يسرني ما يسرها» ثم أردف قائلاً: «وأعلم أن فاطمة لو كانت حية لسرها ما فعلت بابنها»⁽¹⁾.

وهذا رد على ما نكره ابن أبي الحديد، ومن روى عنه هذا الحديث بوضعه في غير سياق المناسبة التي قيل فيها كما ذكر ذلك عنه سابقاً.

إلا أن الجاحظ يأبى أن يعترف بصدق معاملة الخليفة لعبد الله بن الحسن، وإخلاص نيته فيما نصحه به، فيؤولها على غير تأويلها الذي كان هدف الخليفة منه، وأدرك سني زعمه - أبعاد ما قاله عمر للرجل غير ما أدركه غيره، وزعم أن ذلك في بعده السياسي طرد له من الشام خوفاً من التعاف أهله حوله لحسن خلقه وجمال منظره وبيان منطقته⁽²⁾.

ويتابعه في هذا الرأي عبد العزيز سيد الأهل الذي يذكر في سياق ذكره لهذه الزيارة: أنه لم يسمح لأي أحد من أهل البيت أن ينزل معه دمشق لئلا يُعرف فضله⁽³⁾.

إلا أن الإجراءات التي أخذها الخليفة لصالح آل البيت فيما سبق تبطل ما ادعيه من مزاعم. ذلك أنه ما قام به نحوهما كان مما يوجب الشرع عليه، فهو على الأقل استل ما علق في قلوبهم من عداوة تجاه آل بيته. أليس منعه شتم الإمام ورده لفدك والكتيبة وغيرها على الملأ ما هو إلا إظهاراً منه لفضلهم، وإنصافاً منه لهم، أشد خطراً في نظر من لم يتخذ الشرع مرجعاً يؤوكل به عمل الخليفة نحوهم، وأيضاً نحو غيرهم من منع رجل من دخول الشام بطريقة لبقة نكية، أو هو: «من جود التدبير» على حد تعبير الجاحظ الذي جانب قوله الصواب.

لم يقتصر عمل الخليفة عمر على ما ذكر بل تعدى إلى إظهار أحاديث الإمام علي وكتبه التي وقعت في يد عمرو بن العاص بعد أن ظهر على محمد بن أبي بكر الصديق، واستيلائه على مصر سنة 38هـ وبعث بها إلى معاوية، الذي كان يستلهم منها ما ينبغي أن تكون عليه سياسته سرا عن حاشيته وأنصاره، حتى جاء الخليفة عمر فأظهر ما فيها للناس⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر: الصواعق المحرقة، ص. 273-274، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 78، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص. 203.

(2) العيون، ج 3، ص. 72، ج 4، ص. 203.

(3) الخليفة الزاهد، ص. 213-214.

(4) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 2، ص. 309، ويتعلق هذا بخصوص بالكتاب الذي كتبه إلى محمد بن أبي بكر وأهل مصر والذي كسر في ص. 305-309 من النهج. إلا أنه من الممكن أيضاً أن يكون الكتاب الذي كتبه إلى الأشتر قد وقع في أيديهم واحتفظوا به لما له من أهمية قصوى في كيفية سياسة الفرس وإدارة شؤون الأمة. ابن أبي الحديد: ج 5، ص. 23 وما بعدها. هذا وكنا قد أشرنا مراراً إلى توافق ما كتب به عمر مع قوله الإمام أو كتب به.

إضافة إلى ما سبق فإنه إمتد إكرامه وإحسانه حتى إلى مواليتهم ممن حظي منهم بلقاء مع الخليفة، بالصلاة والهدايا يغدقها عليهم مع إلحاقهم في ديوان العطاء كالذي جرى له مع موروّق أو زريق كما في روايات أخرى عندما اتصل به⁽¹⁾.

10- تحريه أمير المؤمنين عن مواليت رسول الله ﷺ :

رسالته إلى أبي بكر يأمره أن يتحرى له عن أسماء مواليت رسول الله

-663-

وكما أكرم أمير المؤمنين آل البيت وأحسن إليهم، وأنزلهم منزلتهم التي تليق بمكانتهم فإنه كان أيضا يرغب في معرفة مواليت رسول الله ليحسن إليهم في نظرنا-، وينزلهم منزلتهم لولايتهم للنبي ﷺ بیره لأبنائهم كما سنذكر ذلك لاحقا. وفي هذا الصدد قال عتبة بن جبير⁽²⁾ الأشجعي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم:

«أن افحص لي عن أسماء خدم رسول الله ﷺ من الرجال والنساء ومواليه»⁽³⁾.

رد أبي بكر: «فكتب إليه يخبره: أن أم أيمن⁽⁴⁾ واسمها بركة كانت لأبي رسول الله ﷺ

فورثها رسول الله ﷺ فأعتقها وكان عبيد الخزرجي قد تزوجها بمكة فولدت له أيمن.

ثم إن خديجة ملكت زيد بن حارثة⁽⁵⁾ اشتراه لها حكيم بن حزام بن خويلد بسوق عكاظ

بأربعماننة درهم، فسأل رسول الله ﷺ خديجة أن تهب له زيد بن حارثة، وذلك بعد أن تزوجها فوهبته له، فأعتق رسول الله ﷺ زيد بن حارثة، واعتق بركة إمرأته.

وكان أبو كيشة⁽⁶⁾ من مولدي مكة فأعتقه.

وكان أنسة⁽⁷⁾ من مولدي السراة فأعتقه.

وكان صالح [وهو]⁽⁸⁾ شقران⁽⁹⁾ غلاما له فأعتقه.

(1) -ألبو نعوم: الحلية، ج 5، ص 323-32، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 23، الملأ: الكتاب الجامع، ج 2، ص 548-559.

(2) -أبو بكر: «عتبة بن خير».

(3) -أبو سعد: الطبقات، م 1، ق 2، ص 179.

(4) -الإصابة، ج 4، ص 432.

(5) -الإصابة، ج 1، ص 563-564.

(6) -المصدر نفسه، ج 4، ص 165.

(7) -المصدر السابق، ج 1، ص 75.

(8) -إضافة من مختصر تاريخ دمشق ولم المصدر نفسه.

(9) -الإصابة، ج 2، ص 153.

وكان سفينة⁽¹⁾ غلاما له فأعتقه.

وكان ثوبان⁽²⁾ رجلا من أهل اليمن، إيتاعه رسول الله ﷺ بالمدينة فأعتقه، وله نسب في اليمن.

وكان رباح⁽³⁾ أسود فأعتقه.

وكان يسار⁽⁴⁾ عبدا نوبيا أصابه في غزوة بني عبد بن ثعلبة فأعتقه.

وكان أبو رافع⁽⁵⁾ للعباس، فوهبه لرسول الله ﷺ فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله ﷺ بإسلامه فسُرَّ به، فأعتقه واسمه أسلم.

وكان فضالة⁽⁶⁾ مولى له يمانيا نزل الشام بعد.

وكان أبو مويهبة⁽⁷⁾ مولداً من مولدي مزينة فأعتقه.

وكان رافع⁽⁸⁾ غلاما لسعيد بن العاص، فورثه ولده فأعتق بعضهم نصيبه في الإسلام

وتمسك بعض، فجاء رافع إلى النبي ﷺ يستعينه فيمن لم يُعتق حتى يُعتقه، فكلمه فيه فوهبه للنبي ﷺ، فأعتقه رسول الله ﷺ فكان يقول أنا مولى رسول الله ﷺ.

وكان مدعم⁽⁹⁾ غلاما للنبي ﷺ وهبه له رفاعة بن زيد الجدامي، وكان من مولدي حَسَنِي...⁽¹⁰⁾.

وكان كركرة⁽¹¹⁾ غلاما للنبي ﷺ»⁽¹²⁾.

ذلك ما ذكره منهم أبو بكر في رده هذا على الخليفة، وفي نظرنا أن هناك نقصا في

(1)-المصدر نفسه، ج2، ص.58.

(2)-المصدر نفسه، ج1، ص.204.

(3)-المصدر نفسه، ج1، ص.502.

(4)-المصدر نفسه، ج3، ص.666.

(5)-المصدر نفسه، ج4، ص.67. ويقال له: رُوَيْفَع، ويسمى أسلم أيضا.

(6)-المصدر نفسه، ج3، ص.208، ويمناب، أي: أصله من اليمن.

(7)-المصدر نفسه، ج4، ص.188.

(8)-المصدر نفسه، ج1، ص.500.

(9)-المصدر نفسه، ص.394.

(10)-حظنا زيادة توضيح الولدي بسنده إلى أبي هريرة عما تعلق بمدعم، وكيف قتل بوادي القرى، وهو بعيد عن صميم الرسالة.

(11)-الإصابة، ج3، ص.295.

(12)-ابن سعد: الطبقات، ج1، ق2، ص.179-180، بن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج2، ص.307-308، ولا سند لروايته، إلا أن المرجح أنها رواية الولدي المثبتة، ابن كثير: البداية والنهاية، ج5، ص.318-320، حيث أُلغى في ذكر مواليه، ونقل روايته عن ابن سعد بن الولدي المثبتة.

الرسالة لإسماله الإشارة إلى العديد منهم خاصة المشهورين منهم كسلمان الفارسي، إضافة إلى أنه لم يشرفي رده إلى النساء إلا لبركة، مع أنه هناك غيرها: كخضرة وسلمى، ورضوى وأم ضميرة، وروضة، وميمونة بنت سعد وغيرهن، تجاوز عددهم رجالا ونساء على السبعين⁽¹⁾.

وإضافة إلى ما ذكرنا فإن أبا بكر -إن كان ذلك منه- أهمل ذكر خدمه عليه السلام وهو ما طلب منه الخليفة في رسالته، نذكر منهم: أنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وبلال بن أبي رباح، وربيع بن كعب، وهند بن حارثة، وغيرهم.

ولأجل ولايتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل أبناءهم ويكرمهم كما كان ذلك مع موالى الإمام علي عليه السلام كما سبق نكر ذلك، فقد قدم عليه مرة أحد أبناء موالى الرسول صلى الله عليه وسلم ويسمى: عمرو بن ذر⁽²⁾، فأحسن إليه وقضى له كل حاجة طلبها، وفرض له ولأمه ولأحد أقاربه كان يتيما وأعطاه ثلاثين ديناراً هبة منه له⁽³⁾.

واتصل به أيضا ابن رويغ مولى النبي صلى الله عليه وسلم ففرض له⁽⁴⁾.

11- عناية الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم: كان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يعتر أيما اعتزاز بما كان يحتفظ من متاع رسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان قد وهب له، أو آل إلى من سبقه من الخلفاء، منها: بردة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان الخلفاء يلبسونها في المناسبات، وكذا عصاه، فكان عمر إذا جلس بين الخطبتين يوم الجمعة عرضها على فخذه فإذا فرغ حملها، وإذا صلى وضعها إلى جنبه⁽⁵⁾.

(1) ابن سيد الناس: عيون الأثر، ج2، ص392-394، البلاذري: أنساب الأشراف، ج2، ص107 وما بعدها.

(2) تاريخ الطبري، ج3، ص169-172، بن كثير: البداية والنهاية، ج5، ص320 وما بعدها، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج2، ص296-316.

(3) «عمرو بن ذر» كذا ورد في المصدر، وعند ابن زنجويه: «عمر بن ذر... مولى النبي صلى الله عليه وسلم» وعند ابن منظور: «عمر بن ذر»، ولم تجد لي المصادر المتقدمة التي ذكرت موالى عليه السلام من إسمه: «ذر» أو «بن ذر» ولعل الإسم الأخير مصحف عن الأول ذلك أنه ورد في طبقات ابن سعد عند ذكره لغزوة الفلبية، أو ذي قرد كما تسمى أيضا، نكر قتل راعي لقاح رسول الله «ابن أبي ذر»، وذكره ابن حجر تحت اسم: «ذر» ابن أبي ذر الغفاري» ثم نكر ما جاء في الطبقات ثم يقول: «ممكنه هو». وذلك ما ترجمه، ولذلك أثبتنا قدوم ابن رويغ على عمر، وإكرامه له مختلفين بذلك ما رجحه محقق أموال ابن زنجويه بقوله: «أن المولى المراد هنا عمر بن مولى...» هو رويغ مستدلا بما ذكره ابن حجر وابن كثير عند نكرهما لحياة رويغ وإشارتهما إلى قدوم ابنه على عمر وفرضه له، وهذا -على نظرنا- مختلفين، ابن سعد: م، ج1، ص281. -الإصابة، ج1، ص483-484.

(4) ابن زنجويه: الأموال، ص571-572، الملاء: الكتب للجامع، ج2، ص514.

(5) ابن كثير: البداية، ج5، ص315، ابن حجر: الإصابة، ج1، ص522.

(6) ابن سعد: الطبقات، ج5، ص266، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص253.

وكان عنده قذح استوهبه من سهل بن سعد فأعطاه إياه⁽¹⁾. وكان عنده أيضا سرير النبي ﷺ وجفنة ووسادة محشوة بليف، وقطيفة صوف، ورجل، وكنانة فيها أسهم، محتفظا بكل ذلك في بيت ينظر إليه كل يوم يشحن روحه باستحضاره لروح رسول الله ﷺ بوجود ذلك المتاع عنده ويترك به. وكان إذا ما قدم عليه الجماعة من قريش أدخلهم ذلك البيت، ثم استقبل ذلك المتاع، ثم يقول لهم: «هذا ميراث من أكرمهم الله به، ونصركم به، وأعزكم به، وفعل وفعل»⁽²⁾ يثير فيهم روح الأناسي به والإهداء بهديه، ويخفونه في خدمة الدين بالصدق والإخلاص.

وخلصمة الأمر أن الخليفة عمر بن عبد العزيز عمل بكل ما أوتي من قوة على إعادة جميع الحقوق إليهم، وما كان آل البيت في يوم من الأيام يتوقعون أن يكون ذلك على يد رجل من آل مروان، منتشلا إياهم من ذل الحاجة والمخمصة التي لحقت بهم، بعد أن منعوا حقهم الذي أعطاهم إياه المولى ﷺ في كتابه الكريم، ورسول الله ﷺ في سنته، محطما ذلك الحاجز

النفسي الذي أقامه بني أمية في نفوس الناس تجاه آل البيت بتخريفهم لهم من التعامل معهم، أو حتى الإقتراب منهم، لما يحمل ذلك من شبهة التواطئ معهم على قلب نظام حكمهم، إضافة إلى تصغيرهم لفضلهم لدى الأمة ونهيبهم عن التحدث عن أمجادهم ومكارمهم، مصححا بذلك لكثير من الناس رؤيتهم ومواقفهم تجاههم منزلا إياهم المنزلة التي تليق بمقامهم، فقد قال يرد على من يفخر من بني أمية على بني هاشم: «كنا نحن وبنو عمنا بنو هاشم مرة لنا ومرة علينا، نلجأ إليهم ويلجأون إلينا، حتى طلعت شمس الرسالة، فأكدت كل نافع، وأخرست كل منافق وأسكتت كل ناطق»⁽³⁾.

فأي فضل يبقى لأحد مع النبوة ومع آل بيت النبوة؟! ومن ذا بعد هذا يحق له أن يفخر عليهم؟ حقا إنه لا فخر لأحد عليهم، إلا من افتخر بالإنساب لهذا الدين واعتز به، وقدمه على عصبية الأهل والأقارب.

من كان يسمع ببني أمية خارج دائرة الحجاز، فإن اتسعت سمعته وانتشرت لا تتعدى محيط شبه الجزيرة العربية، لولا شمس الرسالة التي جعلت منهم ملوكا وألقت بمقاليد الأمم الأخرى تحت سلطانهم.

(1) -مسند الإمام أحمد، ج2، ص.1054، رقم: 3044.

(2) -طبري: الحلية، ج5، ص.326-327، ابن الجوزي: سيرة صر، ص.253، الملاء: الكتاب الجامع، ج2، ص.459-460.

(3) -ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص.203.

ولكن لم ينعم آل البيت طويلاً بحقوقهم التي أعيت إليهم، فما إن توفي أمير المؤمنين عمر حتى جرتوا من هذه الحقوق وصودرت منهم، برد بعضها إلى ما كانت عليه وهو ما كنا قد أشرنا إليه فيما تقدم، وألت أحوالهم إلى ما كانت عليه من شدة وحاجة⁽¹⁾. وعادت جفوة الخلفاء نحوهم، وسجانية الناس لهم خوفاً من الملاحقة والمضايقة، والتهديد لهم في أحيان أخرى من أعوان بني أمية، وبإغضاء عن ذلك من الخلفاء، وتارة بأمر منهم، خاصة بعد أن اكتشفوا ما يبدرونه للإطاحة بحكمهم في خراسان سنة 102 هـ⁽²⁾ الذي كان أمير المؤمنين عمر قد أولى هذا الإقليم عناية خاصة بتحرير أهله من المغارم والمظالم، خاصة وضع الجزية عن أسلم من أهله، كما ذكر ذلك في موضعه⁽³⁾، إلا أن الخلفاء الذين جاؤا بعد عمر، وكذا ولايتهم في هذا الإقليم لم يعملوا بجد على حل مشاكل سكانه، خاصة المالية منها برفع نير المغارم التي أعيد فرضها عليهم بعد وفاة عمر، رغم الإجراء الذي اتخذ نصر بن سيار الذي استلهم فيه روح الحل الذي كان الخليفة عمر قد قام به نحوهم، إلا أنه جاء متأخراً رغم عدالة الإجراء في توزيع الأعباء المالية على السكان بإنصاف⁽⁴⁾، بل ولد نقمة مضاعفة من قبل سكان هذا الإقليم، خاصة رؤساء القرى وحياة الخراج حيث قذفت بهم إلى أحضان خصومهم فقصوا بهم عليهم، بعد أن كانت سياسة خلفاء بني أمية المتأخرين في عاقبة أمرها تصب في تدعيم خصومهم بما يمارسونه من تفكيك لوحدة صف الأمة، وتقديم الدعم إليهم مجاناً، وتلك هي عاقبة من يجانب الحق والعدل في رعيته فلا ينتظر إلا البوار.

(1)-الأردني: تاريخ الموصل، ص. 45 وما بعدها.

(2)-تاريخ الطبري، ج6، ص. 616-617، ابن الأثير: لتكامل في التاريخ، ج4، ص. 182، تاريخ يعقوبي، ج2، ص. 308.

(3)-انظر الرسالة رقم: 79، 79 أ وتعلقنا عليها.

(4)-انظر الرسائل من رقم: 713 إلى 715 وتعلقنا عليها.

جامعة الأمير بيار
الفصل الثالث:

رسائل أمير المؤمنين

المتعلقة بسياسة تجاه الخوارج

العلوم الإسلامية

الفصل الثالث: رسائل أمير المؤمنين المتعلقة بسياسة تجاه الخوارج

1- تمهيد: مبادئ سياسة الخليفة عمر لسياسة أملائه نحو الخوارج:

منذ ظهور فرقة الخوارج على عهد الإمام علي عليه السلام الذي ذهب ضحية تطرفهم وسيوفهم مسلوقة على خلفاء بني أمية وأعاونهم، وكذا على من لم يعتق أفكارهم ويوالي جماعتهم بحجة مروقتهم من الدين على أساس مبدئهم المزعوم: تكفير صاحب الذنب، كما هو واضح بالخصوص في مناظرتهم للخليفة عمر الآتي ذكرها.

ولم تنفعهم سياسة القوة ضد بني أمية إلا في حالات محدودة ولفترة قصيرة، مما أكسب تلك الحروب السمة الانتحارية للقائمين بها، والتي لم تردهم تلك الهزائم إلا غلواً وتطرفاً، إضافة إلى إفراط بني أمية في ردعهم لهم باستعمال القوة الغاشمة ضدهم، التي لم تكن إلا وسيلتهم الوحيدة لمعالجة هذا الغلو، حتى أن جسور الحوار بين الطرفين كانت منعدمة بالمرّة، ولم يفكر أي من الطرفين في القيام ولو بمحاولة حتى ولو كان الفشل نصيبها.

لقد كان أثر تلك الحروب وخيما على الطرفين بالخصوص في الجناح الشرقي للدولة حيث تركز نشاطهم، فعثُ الخراب المنطقة، وأصق ذلك بالحجاج على أنه كان السبب في ذلك بعسفه وجسوره، مع أن التهمة تشمل الطرفين معاً، ومعهما غيرهما أيضاً، وكان من أثر ذلك كذلك عداوة الجماهير لهما معاً بسبب ما قاست من ويلات، من قتل على التهمة بالوشايات أغلبها كائسبة ومصادرة الممتلكات والحريات، وكانت العقابفة في مثل هذه الأجواء المشحونة بالخوف والتوتر، أن ازداد الخوارج تطرفاً، خاصة في أفكارهم التي لا يزكها قرآن ولا سنة ولا منطق من ذي عقل سليم، وفسدت نتيجة لذلك الدنيا والدين.

إلا أنه في آخر خلافة عبد الملك تم إخماد نارهم ولو إلى حين، فأخذوا إلى الكمون واستمر ذلك منهم طوال عهد الوليد وكذا سليمان مع تأصل عداوتهم لبني أمية في قلوبهم وأصبح ما كان رأياً قد يقبل الصواب وقد يقبل الخطأ دينا يستلزون الموت في سبيله، وهو الأمر الذي جعل الخليفة عمر دقيقاً في تقييمه لهم عندما قال لوفد شونب: «أرئيتم الآخرة فأخطاتم مسبيلها» الذي دافع عنهم أيام الوليد وسليمان ونصحهما بعدم قتلهم على آرائهم كما هو واضح عنه ذلك عند كلامنا على علاقته بهما. ويقول لهما: «ضمنهم الحبوس حتى يحدثوا توبة»، وهو الأمر الذي سلكه معهم كما هو واضح في رسائله التالية.

إلا أنه وبمجرد استخلافه أحدث انقلابا جذريا في وظيفة الدولة وفي سياستها تجاه مخالفيها، فأضحى من كان يخاف أن ينطق يتكلم وينتقد سياسة الدولة ومسيريها بايجابية وبمباركة ودعم من أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الذي حثهم على ذلك⁽¹⁾.

أماموقفه من الخوارج فلخصه فيما كتب به إلى شوذب كماهوات «إن كان الحق بأيدينا دخلت فيما دخل فيه الناس، وإن كان في يدك نظرنا في أمرنا» وهي أيضا دعوة غير مباشرة موجّهة إلى غيرهم من سائر الفرق التي تحتم بها الساحة آنذاك، واضعا حدا لمبدأ التجريم للفرد والجماعة على انتقادهم لسياسة الدولة، أو على الخلاف في الرأي، حاشدا جميع الإمكانيات لتقويم مسيرة الأمة وإعادة الألفة بين أفرادها وتوجيه جهدها لأداء رسالتها بحمل كلمة الله إلى الناس جميعا.

والحق أنه حقق شوطا بعيدا في ذلك بعد أن استقطب الجماهير حوله بما بسطه من عدل وما رد من حقوق حتى وصلت إلى مسامع الخوارج، وهم الذين لم يرضوا من قبل عن أحد من خلفاء بني أمية فاجتمعوا وخرجوا بالقرار التالي: «ما ينبغي أن نقاتل هذا الرجل»⁽²⁾. بعد أن حقق الكثير من الأهداف الدينية والسياسية والاقتصادية الذين كانوا يسعون لتحقيقها بالقتال.

رأى الخليفة عمر أن لا يسلك معهم إلا سبل الحق والعدل، فذلك كفيلا بتقريب شقة الخلاف بينه وبينهم بدعوتهم إلى وضع أسلحتهم وحل ما اختلفا عليه بالحوار الذي اقترحه عليهم دون قيود أو شروط، وبالفعل إستجاب بعضهم إلى ما دعاهم إليه، فجاعوا إليه أمنين فحاجّهم وبين فساد رأيهم وتناقض مبادئهم المزعومة التي ليس لها أصل شرعي، لا من كتاب الله، ولا من سنة رسوله، فافتنع البعض منهم بقوة حجته وبيان منطقته، ففضلوا الإنضمام إلى صف الجماعة وترك الفرقة، في حين فضل البعض الآخر السلم على الحرب رغم الخلاف الذي استمر قائما بينهما كفرقة شوذب بالخصوص، وعلى الأخص على ولاية يزيد بن عبد الملك من بعده الذي خصم فيه⁽³⁾.

في حين رفض البعض الآخر وضع أسلحتهم كخوارج الموصل الذين واصل معهم دعوته بما كتب إليهم بعضهم به ويصبرهم بما هم عليه من تجاوزات وأخطاء وشطط في المواقف والتصرفات حيال غيرهم، ولكنه لم يحقق معهم ما كان يرجوه تشبثا منهم بما جعلوه ديناً، إذ

(1)- أنظر الرسالة رقم: 48.

(2)- الأجري: أخبار أبي حفص، ص 62-63.

- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 158.

(3)- أنظر فيما يلي في نهاية رد شوذب عليه ومناظرة وفده له في روية أبو عبيدة الموجزة. رسالة رقم: 666.

صعب عليهم- في تقديرنا- التخلي عن ذلك لأنهم إذا ما فعلوا ذلك يضعهم في مأزق الخطأ وهم الذين كانوا يحتاجون به غيرهم بتكفيرهم لصاحب الذنب بحكم منطقهم الفاسد، وبحكم ذلك فهم لا يؤثرون الإقرار على أنفسهم بالكفر ومن ثم تمادوا في غيهم، ولم يجدوا مبررا للتصل مما دعاهم إليه الخليفة عمر إلا رفضه لما اقترحوه عليه وقرروا القتال⁽¹⁾.

بالرغم من أن أمير المؤمنين أعطاهم الحرية الكاملة في العيش الكريم شريطة أن لا يتعرضوا لأحد بالأذى، فلم يجد بدأ بعد أن استعصى عليه إحتواؤهم ضمن الجماعة إلا قتالهم دفاعاً منه على حقوق غيرهم.

والواقع أنه أظهر معهم منتهى التسامح والرفق، وحرص أشد الحرص على علاج أسباب تطرفهم وتعهد لهم في وصيته الآتية لعون ومحمد بن الزبير « أن يضمنا عنه العمل بكتاب الله ». كما أظهر لأحد وفودهم ترحيباً زائداً مع أن أحد جاسانه اقترح عليه أن يغلظ لهم القول ويرعبهم، فأبى، وألأن لهم القول حتى أخذ عليهم الحجة، وقبلوا بالذي عرضه عليهم، ثم رزقهم وكساهم، فلما خرجوا التفت عمر إلى صاحبه، وقال له: « يا فلان إذا قدرت على دواء تشفي به صاحبك دون الكي فلا تكوينه أبداً »⁽²⁾.

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الخليفة عمر سلك معهم سلوكاً راشداً لم يعاملوا به على يد من كان قبله، أو من جاء بعده من الخلفاء وهو الأمر الذي تبينه رسائله إليهم في هذا الفصل بالخصوص رسالته إلى شونب التي انفرد بذكرها البلاذري كاملة، وهي رسالة قيمة تلقي ضوءاً كاشفاً على علاقته بهم، وتوضح أفكارهم ومواقفهم نحو غيرهم، ومثل ذلك وصيته لمحمد بن الزبير وعون بن عبد الله، ومناظرتهم لهم، وقل مثل ذلك على مناظرة الخليفة لهم، وهي من الأهمية بمكان أبطل فيها عليهم رأي السوء تجاه السلف الصالح من هذه الأمة. وكذا مراسلاته إلى عبد الحميد، وما أمره به من دعوة خوارج تلك الفرقة التي أبت الانصياع لدعوة السلم والعمل بكتاب الله وسنة نبيه، وما أتاحه لهم من حرية سالكا معهم ما سلكه الإمام علي ؑ، ما سلكه مع أسلافهم⁽³⁾.

وهو ما سلكه أيضاً مع خوارج الموصل، والتي تكشف مراسلاته إلى يحيى وإلى أولئك للخوارج الذين خرجوا عليه مزيداً من الوضوح لسياسته نحو هؤلاء القوم.

(1) -خطير: الرسالة رقم: 672 ومناظرة صر لهم.

(2) -خطير الجوزي: ميرة صر، ص 76-77.

(3) -تاريخ الطبري، ج 4، ص 538-539-541، تاريخ البغدادي، ج 2، ص 183، ابن كثير: البدنة والبهنة، ج 7، ص 244-245.

إلا أنه كان يعاقب بالسجن من شهر سلاحه كإجراء إحترازي حتى يحدث توبة مستعملا سبل التأثير النفسي الإيجابي بجعل أهله قريبا منه ليتخلى عن رأي السوء، وهو ما توضحه رسائله التالية، أما من قتل نفسا، أو جرح آدمي وألقي عليه القبض فالقصاص بانتظاره، منزلا لكل حالة ما يناسبها من الحكم، وفق ما يقتضيه الحال والمقام.

أما من سبه فلم يتخذ ضده أي إجراء كما كان يفعل من كان قبله مع من سبهم، وإنما هو سببٌ بسببٍ أو عفو عن ثنّب، وذلك أقرب للتقوى عند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى -

2- مراسلاته المتعلقة بخوذة به إليه وإلى عبد الحميد

رد عمر على خوذة به ومن معه من الخوارج

-664-

لما بلغت الخوارج في العراق السيرة المرضية التي سار بها أمير المؤمنين عمر في الأمة رأى أحد قادتهم الذي يقال له بسطام أو شوذب كما يسمى أيضا أن يتصل بالخليفة بعد أن شاور أصحابه في ذلك.

رسالة شوذب إلى عمر: قال المدائني: « خرج بسطام⁽¹⁾ بن مرة أيام عمر بن عبد العزيز بن مروان فقال لأصحابه:

يا أختاسي إنكم قد باينتم قومكم في ولاية هذا الرجل، وهو يأمر بالعدل ويظهره ويعمل به، فاعذروا فيما بينكم وبينه، وأدعوه إلى أمركم، فكتبوا إليه: فعظموا طاعة الله وأمره وعبأوا الظلم وأهله، وكفروا أهل الكباير وتبرعوا منهم ودعوه إلى رأيهم، وإلى البراءة من علي وعثمان، ورد أحكام عثمان وما حكم به علي بعد الحكمين، واستأنوه أن يوجهوا من يناظره ويحاجه على أن يؤمنه.

رد عمر عليه: فكتب عمر إليهم:

« إلى العصابة الذين خرجوا بزعمهم إلتماس الحق أما بعد ذلك.

فإن الله لم يلبس على العباد أمورهم، ولم يتركهم سدى، ولم يخطهم في عيأء، فبعث إليهم النذر وأنزل عليهم الكتب، فبعث محمدا ﷺ رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا، وأنزل عليه

⁽¹⁾ بسطام: واسمه أيضا شوذب بن مرة ظل مغلدا إلى السلم حتى توفي عمر - رحمه الله - مستجيبا لنداء العول والحكمة والتعلق، وبعد وفاة هر قتلة عبد الحميد أوترب بذلك إلى يزيد فحلفت به الهزيمة حتى سرح إليه يزيد جيشا قضى عليه وعلى أصحابه سنة 101 هـ.

كتابيا حفيظا ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَقْرِيبًا مِنْ حَسْبِهِ حَمِيدٌ﴾⁽¹⁾ فيه علم ما يأتسون وما يتقون، فأوصيكم بتقوى الله، وشكر نعمته والإعتصام بحبله والتوكل عليه، فإنه: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا. وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾⁽²⁾ وقد بلغني كتابكم وما دعوتكم إليه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْحَدِيثَ وَصَوَّبَ بِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ﴾⁽³⁾. فقد خاب من دعي إلى حق ولم يجب ونكرتم ما اعتقد الله في عباده، وأمرهم به من الطاعة ﴿وَاللَّهُ الْعَلِيمُ الْبَالِغُ﴾⁽⁴⁾. وسألتموني أن أحكم بالعدل، وأقوم بالقسط، وفي الحق مقتع وفوز ونجاة لمن عمل به ﴿لِحُكْمِ نَبِيِّ مُتَقَرَّرٍ﴾⁽⁵⁾. فلکم الذي سألتم -وبالله التوفيق-

وسألتموني رد ما حكم به من كان في صدر هذه الأمة من الأئمة، إلا ما كان من حكم أبي بكر وعمر وعلي قبل الحكمين. وهم ومن كان بعدهم من الأئمة، كانوا أقرب عهدا برسول الله ﷺ وأصحابه والله يشهد على أحكامهم ويعلمها. وسألتموني الإذن لكم في قدوم طائفة منكم علي. فمن أحب ذلك منكم فليقدم آمنا لا أحجبه ولا أبسط إليه يدا.

وإني أدعوكم إلى الله ورسوله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والإجابة إلى أمر الله وأنكركم الله أن تخالفوا كتاب الله وسنة نبيه، فقد بين لكم الهدى، وأراكم البيئات، فاقبلوا أمر الله، وإيساكم والسبدع والغلو في الدين، والسؤال عما قد كفيتموه، فقد سبق فيه من الله ما قد سمعتم من قوله: ﴿هَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَمَالُوا مِنْ أَهْيَاءِ إِنْ تُبَدِّلُوا مَا كُنْتُمْ مَشْرُوعِينَ﴾⁽⁶⁾. فهذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة فإن تقبلوا يقبل الله منكم، وإن تعرضوا فإن الله أمامكم ومن ورائكم، فمن ذا يعجز الله و﴿خَرَّ السُّورَابِ بِحَيْدِ اللَّهِ الْمَسْمُومِ الْبَحْمِ﴾⁽⁷⁾. وقلتم: لا حكم إلا الله العلي العظيم ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

(1) سورة فصلت، الآية: 42.

(2) تنتهي الآية في المطبوع من نصاب الأشراف عند قوله تعالى... له مخرجا... وفي المخطوط الذي نقل عنه حسين عطوان النص الآية

قائمة، سورة الطلاق، الآية: 2-3

(3) سورة الصف، الآية: 7.

(4) سورة الأعمام، الآية: 150.

(5) سورة الأعمام، الآية: 67.

(6) سورة المائدة، الآية: 101.

(7) سورة الأنفال، الآية: 22.

(8) سورة المائدة، الآية: 49.

(9) سليمان توري: نصاب الأشراف، ج 8، ص 209-211، نسخة المخطوطة منه، م 2، ص 165، نقلا، حسين عطوان: الأمويون والخلافة، ص

وصية عمر لعون وابن الزبير: (1) «وبعث بكتابه إليهم مع عون بن عبد الله (2) بن عتبة، ومحمد بن الزبير الحنضلي (3) وقال لهما:

إن هؤلاء القوم قد خرجوا علينا بأسيا فيهم، فإذا قمتم عليهم فادعوهم إلى الحق والجماعة فإن دعونا من كتاب الله إلى ما لم تعمل به فاضمنا عني العمل به، وإن دعونا من كتاب الله ما قد علمناه وجهلوه، فحاجوهم به حتى يرجعوا إليه».

مناظرة عون وابن الزبير لشوئب: قال: «فقدما عليهم، فقال عون: أيتها العصابة إنا قد أقمنا من كتاب الله ما قد حفظنا وعملنا بما علمنا، فهل عندكم من علم فتخرجوه لنا؟

أم أنتم على أنفسكم ما خفتم على قومكم؟

أم رجوتم شيئا لأنفسكم ينسبتم منه لقومكم؟

أم تقولون: ذنوب قومكم شرك، وذنوبكم تنوب؟

قالوا: نترك (4) الذنوب كفرًا لقول الله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (5).

قال: أخطاتم التأويل، من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً له فهو كافر، فأما حاكم وقع حد فدرأه (6) عن صاحبه فهو مقرر بالآية فلا يكون كافراً، لأن الله - تبارك وتعالى - قال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَتَّبِعُوا لِمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّنَ الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ (7). وقال الله: ﴿رَتَّمِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبَدِّلُوا﴾ (8) وهؤلاء يؤمنون بالبعث، وأمير المؤمنين مجتهد لنفسه في الحكم بالعدل، وإحياء ما قد أميت منه، فاتقوا الله وانظروا لأنفسكم.

قالوا: فإن عمال صاحبك يظلمون.

(1) - هذا ما جاء في المصدر التالية في نهاية المناظرة التي تكررت عن عون ومحمد بن الزبير: أن عمر بعثهما إليهم وكتب معهم كتاباً بضماء إليهم دون أن تذكره.

(2) - عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: كان من العلماء الزهدي إعتق مذهب الإرجاء ثم تخلى عنه، واتصل بعمر ونال حضوة عنده. كان ثقة، ابن سعد: الطبقات، ج 6، ص 218، ابن قتيبة: المعارف، ص 251.

(3) - محمد بن الزبير التميمي الحنضلي: بصري اتصل بعمر وكان من المقربين إليه وضمَّ في رواية الحديث.

(4) - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 22، ص 163-164.

(5) - المزني: تهذيب الكمال، ج 25، ص 212.

(6) - هناك عوض في الجملة بهذه السوينة.

(7) - سورة المائدة، الآية: 45.

(8) - جرأة: مفرد نواً، وفولت عنه بعد وغيره إذا أخوته عنه، أي دفعته، لسان العرب: ج 1، ص 71-72، مادة (جرا).

(9) - سورة فصلت، الآية: 26.

(10) - سورة التغابن، الآية: 7.

قال: فتولوا أعماله.

قالوا: لا نعمل له.

قال: فكونوا أمناء على عماله، فأني عامل منهم عمل بغير الحق فاعزلوه.

قالوا: ولا هذا.

وقرأوا كتاب عمر فقالوا: نوجه رجلين يكلمانه فإن أجابنا فذاك، وإن أبى كان الله من

ورائه»⁽¹⁾.

وفي رواية أخرى لعبد الله بن أحمد تكمل ما سبق حيث سألهم ابن عون قائلاً:

«ما علامتكم في وليكم التي إذا لقيكم بها أمن بها عندكم، وكان بها وليكم؟ وما علامتكم في

عدوكم التي إذا لقيكم بها خاف عندكم، وكان بها عدوكم؟

قالوا: ما ندري ما تقول؟!

قلت: فإن علامتكم عند وليكم التي إذا لقيكم بها أمن بها عندكم، وكان بها وليكم أن يقول:

أنا نصراني أو يهودي أو مجوسي، وعلامتكم عند عدوكم التي إذا لقيكم بها خاف عندكم، وكان

بها عدوكم، أن يقول: أنا مسلم»⁽²⁾.

فتوم وفد شونب ومناظرة عمر له⁽³⁾:

ذكر المدائني في روايته: أن شونب أرسل مع عون بن عبد الله ومحمد بن الزبير رجلين

أحدهما مولى لبني شيبان يقال له: عاصم⁽⁴⁾ وهو أحدهما لسانا وعارضاً والآخر من بني يشكر،

فقدموا جميعاً على عمر وهو بخناصرة، فأذن لهما بالدخول بعد أن قُتِّسَا، وكان معه ابنه عبد

الملك وحاجبه مزاحم فدخلا.

⁽¹⁾ - السيلاني: المصدر السابق، ج 8، ص 211-212، نسخة المخطوطة، م 2، ص 165 نقل عن حسن عطوان: الأمويون والخلافة، ص

181-182، ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 112، ولا سند لروايته، ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ج 2، ص 99 والرواية عن ابن

حنظلة، ابن عبد ربه: المعتمد المفيد، ج 2، ص 401، والرواية عن الهيثم بن عدي عن عوانة بن الحكم عن محمد بن الزبير المشارك في

المناظرة، المسمودي: نروج للذهب، ج 3، ص 190، والرواية عن محمد بن الزبير.

⁽²⁾ - سعيد الله بن أحمد: السنة، ص 275 رقم 1429، وينتقى ما نكره عون مع ما قاله عمر لهم كما هو أت في مناظرتهم لهم.

⁽³⁾ - رأيت أن لذكر المناظرة بنسخها مع إثبات الفروق في تعبارات التي حصلت بين مختلف الروايات وبين هذه الرواية المثبتة التي رأينا أنها

أوفى وأتمم، كما أنها توضح لنا سياسة عمر نحو الخوارج، وكذا إحاطته العميقة والشاملة بتاريخهم لداسي تجاه هذه الأمة، كما أنها

تكشف لنا نظرة الخوارج تجاه بني أمية خاصة وخصومهم عامة، ونظرتهم للإمامة وكيف ينصب الإسم وطريقة ذلك.

والذي دعانا إلى يردنا أيضاً أن الرسالة التالية كما هي رواية المدائني جاء إرسالها إلى عبد الحميد بعد مناظرتهم لهم، وفق الترتيب

المنطقي والتاريخي للحوادث.

⁽⁴⁾ - ابن عبد ربه: مرجعاً فيه حشوية يقال له شونب.

«قالا: السلام عليكم وجلسا.

فقال عمر: ما أخرجكم هذا المخرج! وما الذي نقمتم [علينا⁽¹⁾]؟

فقال عاصم- وكان حبشياً-⁽²⁾: ما نقمنا سيرتك، فإنك لتتحرى العدل والإحسان⁽³⁾ فأخبرنا

عن قيامك بهذا الأمر عن رضى من المسلمين ومشورة كان؟ أم ابتزرتهم أمرتهم؟
قال: ما سألتهم الولاية عليهم، ولا غلبتهم على مشيئتهم، وعهد إلي رجل عهدا لم أسأله الله
قط في سرٍّ ولا علانية، فقمتم به⁽⁴⁾، ولم ينكره علي أحد، ولم يكرهه غيركم وأنتم ترضون
الرضى بكل من عدل وأنصف من كان من الناس، فأنزلوني ذلك الرجل فإن خالفت الحق
وزغت عنه فلا طاعة لي عليكم.

قال: بيننا وبينك أمر واحد.

قال: وما هو؟

قالوا: رأيناك خالفت أعمال أهل بيتك وسميتها مظالم، وسلكت غير طريقهم، فإن كنت على

هذى وهم على ضلالة فالعنه و ابرأ منهم، [فهذا الذي يجمع بيننا وبينك أو يفرق]⁽⁵⁾.

فقال عمر: قد علمت أنكم لم تخرجوا طلباً للدنيا ولكنكم أردتم الآخرة فأخطأتم طريقها. إن

الله لم يبعث رسوله ﷺ لعاناً، وقال إبراهيم: «مَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَادَانِي فَإِنَّهُ كَعَادِي»⁽⁶⁾، وقال الله: «أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ أَلِيٌّ فَخَسِرَ الْفَسَادُ الْأَخْلَاقَ»⁽⁷⁾ وقد سميت أعمالهم ظلماً
وكفى بذلك نماً ونقصاً، فأبلوا الله حسناً فيما آتاكم، ودعوا ما فاتكم، فليس لعن أهل الذنوب
فريضة لا بد منها، فإن قلت: إنها فريضة فأخبرني أيها المتكلم متى لعنت فرعون؟
قال: ما أذكر متى لعنته.

قال: أليس لك ألا تلعن فرعون وهو أخبث الخلق وشرهم ولا يسعني إلا لعن أهل بيتي وهم

مصلون؟

(1) الخليفة من ابن عبد الحكم ومروج الذهب وفي المصدر ناقصة.

(2) ابن المسعودي وغيره: «فهو حبشياً» وفي حبشية أي أسود.

(3) ابن: «فأخبرنا...» إلى «...ملا طاعة لي عليكم» ناقصة في بقية المصدر التالية في الهامش.

(4) أنظر كيفية توليه الخلافة، وتيراه أمام المسلمين مما يكون قد تولطاً عليه مع سليمان حتى عهد إبيه، تفصل الرابع من الباب الأول، ص 129 وما بعدها.

(5) الخليفة من ابن عبد الحكم، والمسعودي وابن عبد ربه، وفي المصدر ناقصة.

(6) سورة إبراهيم، الآية: 36.

(7) سورة الأعمام، الآية: 90.

قال: أو ما هم كفار بظلمهم؟

قال: لا لأن رسول الله ﷺ دعا الناس فكان من أقر بالإيمان وشرائعه قبل منه فإن أحدث حدثاً أقيم عليه الحد.

فقال الخارجي: إن رسول الله ﷺ دعا الناس إلى التوحيد بالله والإقرار بما أنزل من عنده والعمل بما سن من سنته، ولو قالوا: نؤمن بما جاء من عند الله، ونخالف سنتك ما قبل ذلك منهم.

فقال عمر: فليس أحد يقول: لا أعمل بسنة رسول ﷺ ولكن القوم أسرفوا على أنفسهم على علم منهم، بأن الذي أتوا محرم عليهم، ولكن غلب عليهم السفهاء⁽¹⁾.

قال: فابراً ممن خالف أعمالك، ورد أحكامهم.

قال: أخبرني عن أبي بكر وعمر، أليس من أسلافكم؟

قالا: بلى.

قال: فهل تعلمون أن أبا بكر حين قبض النبي ﷺ وارتدت العرب قاتلهم، فسفك الدماء وسبى الدراري، وأخذ الأموال؟

قالا: نعم.

قال: أفتعلمون أن عمر رد السبايا بعده إلى عشائرتهم بقدية فدوهم بها؟⁽²⁾

قالا: نعم.

قال فهل برئ عمر بن أبي بكر؟

قالا: لا.

قال: فأخبروني عن أهل النهر⁽³⁾ - وهم من أسلافكم - هل تعلمون أن أهل الكوفة خرجوا قلم يسفكوا دماء، ولم يأخذوا مالا، وأن من خرج إليهم من أهل البصرة⁽⁴⁾ إعترضوه، وقتلوا

(1) كذا جاءت في النسخة المخطوطة للبلانزي، وفي المطبوعة له «الشقاء».

وما قاله عمر - رحمه الله - تقييد دقيق وصريح وجاد لعمل أسلافه فلم ينزل بأصنامهم إلى الحضير، ولم ينال في تقديره لها وتجميلها، لمواقفه في ذلك وسط بين المدح المفرط والإكثار للجاني لها.

(2) لحظ أمره باعتداء سبي العرب رسائله رقم: 502، ص 503-503.

(3) عني بقية السمار: «أهل النهران» ويقصد بهم الخوارج كما هو واضح في النص، أنظر عنهم: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 3، ص 169 وما بعدها.

(4) عني صيد الحكم: «حين خرجوا إليهم مع صيد الله بن وهب الراسبي، استعرضوا للناس فقتلهم، وعرضوا لعبد الله... وبما يقاربه حد المسمودي، وابن قتيبة، وابن عبد ربه.

عبد الله بن خباب⁽¹⁾ وجاريته، [ثم صيِّحوا حيا من أحياء العرب يقال لهم: بنو قُطَيْعَة فاستعرضوهم، فقتلوا الرجال والنساء والولدان، حتى جعلوا يلقون الأطفال في قدور الأقط، وهي تفور بهم]⁽²⁾.

قالا: نعم.

[قال: فهل برئ من لم يقتل ممن قتل واستعرض؟

قالا: لا]⁽³⁾.

قال: أفثيرؤون أنتم من إحدى الطائفتين⁽⁴⁾؟

قالا: لا.

[قال: أخبراني، أرايتم الدين واحدا، أم إثنين؟

قالا: بل واحد.

قال: فهل يسعكم فيه شيء يعجز عني؟

قالا: لا.

قال: فكيف وسعكم أن توليتم أبا بكر وعمر وأهل البصرة وأهل الكوفة، وقد علمتم إختلاف أعمالهم في الفروج والأعمال، ولا يسعني إلا البراءة من أهل بيتي والدين واحد؟ فانتقوا الله! فاتكم جهال تقبلون من الناس ما رد عليهم رسول الله ﷺ وتردون عليهم ما قبل منهم، ويأمن عنكم من خاف عنده، ويخاف عنكم من آمن عنده⁽⁵⁾، ويخاف عنكم من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وكان من فعل ذلك عند رسول الله ﷺ آمنا وحقن دمه،

(1) -عبد الله بن خباب بن الأرت التميمي: قيل: أنه صحابي، وقيل أنه ليرك النبي ﷺ قتلته الخوارج سنة 37 هـ بعد أن آمنوه وقتلوا جاريته ومثوا بها، ابن حجر: الإصابة، م، 2، ص 302، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 7، ص 288.

(2) -إضافة من ابن عبد الحكم: وعند البلاذري: ناقصة.

(3) -إضافة من قسم مطبوع لأصحاب الأشراف، وفي المخطوط منه ناقصة. ابن عبد الحكم: «فهل برئ أهل الكوفة من أهل البصرة وأهل البصرة من أهل الكوفة؟

قالا: لا.

قال: فهل تيرؤون من طائفة منهما.

قالا: لا.

(4) -إضافة من ابن عبد الحكم وفي الأنايب: «فوسعكم أن توليتم أبا بكر وعمر وأهل».

(5) -المسعودي: «قالا: ما نحن كذلك! قال عمر: بل سوف ترون بذلك الآن. هل تعلمون أن رسول الله ﷺ بُعث إلى الناس وهم عبدة لوثان فدهاهم إلى خلق الأوثان، وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فمن فعل ذلك حقن دمه وأحرز ماله...» وبما يقربها عند ابن عبد الحكم. وانظر ما جاء عن عروة في مناقبته المتقدمة.

وأحرز ماله، ووجبت حرمة، وأنتم تقتلون ولا تقتلون سائر أهل الأديان، فتحرمون دمانهم ويأمنون عندكم!

قال الشكري: أ رأيت رجلا ولى قوما وأموالهم فعل فيها، ثم صيرها بعدد إلى رجل غير مأمون أتراه أدى الحق الذي يلزمه، أو ترأه قد سلم؟
قال: لا.

قال: أفتسلم هذا الأمر⁽¹⁾ ليزيد من بعدك وأنت تعرف أنه لا يقوم فيه بالحق؟

قال: إنما ولاء غيري والمسلمون أولى بما يكون منيم فيه بعدي.

قال: أفتري ما صنع من ولاء حقا؟

فبكى عمر، ثم خرجا.

فقال مولى بني شيبان: لقد رأيت رجلا يتحرى الخير، وما سمعت حجة أبين، ولا مأخذا

أقرب من قوله، فارجع بنا إليه، فرجعا.

فقال عاصم الحبشي⁽²⁾: أما أنا فأشهد أنك على الحق.

فقال عمر لصاحبه الشكري: ما تقول أنت؟

قال: ما أحسن ما قلت، وما وصفت، ولكني لا أفتات على المسلمين بأمر حتى أعرض

عليهم ما قلت، وأعلم ما حجتهم. فمضى الرجلان، وسرح عمر معهما رجلا يعلم خبر القوم،

فأخبرهم الشكري بما جرى بينه وبين عمر. فأقاموا، وقالوا: كفوا عنه ما ترككم.

فرجع إلى عمر، ونزل بسطام وأصحابه حزة⁽³⁾ الموصل، وأقام عاصم الحبشي عند عمر،

فأمر له بعتاء، فمات بعد خمسة عشر يوما⁽⁴⁾. وكان عمر يقول: أهلكني أمر يزيد وخصموني

فيه، فأستغفر الله! «⁽⁵⁾.

(1) إضافة من ابن عبد الحكم:

(2) ليس عبد الحكم: يغفل الذي في حبشية: ما رأيت حجة أبين ولا أقرب مأخذا من حجتك، أما أنا فأشهد أنك على الحق، وأنتى بريء من حقتك، وما يقويه في بقية المصادر.

(3) حزة الموصل: بلدة قرب أربل من أرض الموصل، كانت قسبة كورة أربل.

- بقوت: معجم البلدان، ج2، ص 256 مله: (حزة).

(4) ابن عبد الحكم: «ولحق شيباني بقومه قتل معهم» و بعد وفاة صر» كما عند ابن عبد ربه.

(5) السبلاني: المصدر السابق، ص 212-216، نسخة المخطوطة، ج2، ص 165 نقلا عن حسين عطوان: الأمويون والخلافة، ص 182-

185، ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 112-115، ابن قتيبة: الإمامة والسليسة، ج2، ص 99-100، ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج2، ص

403-404، الميمودي: مروج الذهب، ج3، ص 190-193 ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج2، ص 105-106.

وأما بين هذه المصادر لفتلاف في نكر ترتيب محاور هذه الملاحظة.

ونظر تفصيل الرابع من كتاب الحادي عشر عند كلامنا على أسباب وفاته ودواعيها. 1447 وما بعدها.

رسالته إلى عبد الحميد بن عبيدة معاملة الخوارج

-665-

قال المدائني بعد ذكره لمناظرة عمر مع وفد شوذب، أن الخوارج سالموا عمر حتى توفي وكتب إثرها إلى عبد الحميد:

«فيما كان بينه وبين الخوارج من القول والكتاب⁽¹⁾ ويأمره أن يكف عنهم ما كفوا، وأن يجاهدهم إن قاتلوا»⁽²⁾.

والرسالة ملخصة كما هو واضح من الرواية أطلع فيها واليه على ما تم بينه وبين الخوارج بعد رجوع رسوله إليه الذي أرسله مع الشيباني إلى جماعته ليعود إليه بما يتفق عليه شوذب مع أصحابه الذين رأوا مسالمة عمر، ويحثه على اتخاذ الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع أي عدوان قد يحصل منهم، وهو ما يتضح في الرواية التالية أيضا. وبالفعل بعث عبد الحميد إليهم محمد بن جرير بن عبد الله البجلي⁽³⁾ في ألفين، ثم يقول المدائني في روايته: «وكان بسطام في ثلاثمائة ويقال في ستمائة، وكان ابن جرير وهنئ⁽⁴⁾ بازائهم لم يقاتلوهم حتى توفي عمر».

وهو بذلك يخالف العدد المذكور في رواية أبو عبيدة التالية، التي لم تشر إلى إرسال عمر لهلال إلى عبد الحميد في العدد المذكور، وهي الرواية التي يخالف سياق أحداثها ما سبق في رواية المدائني التي تجعل عمر هو الذي طلب مناظرة شوذب، وكذلك الأمر في رواية أبو عبيدة معمر بن المثنى الآتية، بينما الأمر أن شوذب هو الذي طلب الإنز بالقدوم على عمر كما هو منكور في رسالة عمر المتقدمة إليه، وتجعل أيضا المناظرة كآخر ما تم بينهما، وتوفي الخليفة بعدها وقول الخوارج، بينما في ظاهر الرواية المتقدمة أنه كان هناك متسع من الوقت بين حصول المناظرة ووفاة الخليفة.

رواية أخرى لما سبق

-1665-

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: خرج على عبد الحميد بن عبد الرحمن بالعراق في خلافة

(1) -نفس الكتاب السابق الذي كتبه إليهم.

(2) -هبلانري: المصدر السابق، ج 8، ص 216، المخطوط، م 2، ص 168 نقلًا عن حسين عطوان: الأمويون والخلافة، ص 186-187.

(3) -محمد بن جرير بن عبد الله البجلي: لم أعتز له على ترجمة.

(4) -هلال بن أموز: لم أعتز له على ترجمة.

عمر بن عبد العزيز شونب بناحية جوخي⁽¹⁾ في ثمانين⁽²⁾ فرسا، أكثرهم من ربيعة، فبلغ الخبر إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى عبد الحميد سنة مائة:
(3) «ألا تحركهم إلا أن يسفكوا دما، أو يفسدوا⁽⁴⁾ في الأرض، فإن فعلوا⁽⁵⁾ فحل بينهم وبين ذلك، وانظر رجلا صليبا حازما فوجهه إليهم ووجهه مع جنده، وأوصه بما أمرتك به»⁽⁶⁾.

فقد عبد الحميد لمحمد بن جرير بن عبد الله البجلي في ألفين من أهل الكوفة، وأمره بما أمره به عمر.

رسالة عمر إلى حوخي

-666-

قال أبو عبيدة: وكتب عمر إلى بسطام يدعو به ويسأله عن مخرجه فقدم كتاب عمر عليه وقد قدم عليه محمد بن جرير، فقام بازائه لا يحركه ولا يهيجه فكان في كتاب عمر إليه:
«[بسم الله الرحمن الرحيم]⁽⁷⁾، إنه⁽⁸⁾ بلغني أنك خرجت غضبا لله ولنبيه⁽⁹⁾ ولست بأولى بذلك مني، فهلم أنظرك⁽¹⁰⁾، فإن كان الحق بأيدينا دخلت فيما دخل فيه الناس وإن كان في يدك نظرنا في أمرنا⁽¹¹⁾»⁽¹²⁾.

(1) -جوخي: كذا وردت في النصير التي أوردت الرسالة، ووردت في بيت شعري عند ياقوت بالرسم نفسه، وقال عنه: أنه مكان في ديار بني عجل يسلكه حجاج واسط. كما نكر إسم: «جوخا» بلذني جاء في تاريخ الخلفاء لمجهول، وقال عنه: أنه نهر في مولا العراق بين خاتين وخوزستان. ولم يذكر إسم المكان بالرسم عجوزي» في الكتاب، معجم البلدان، ج2، ص 178-179 ملاتي: (جوخاء) و(جوخا)، وجاء عند ابن عبد الحكم، وابن عبد ربه وشمسودي كما في الرواية لتالية لهم عنه، أنه خرج بالجزيرة، ولا مانع من أن يكون كذلك باعتبار ما خرج بين مجلة والغرات، وامتد نشاطه إلى مناطق المذكورة.

(2) -عند ابن خلدون: «في ملاتي رجل».

(3) -ابن خلدون: «ألا يمرض لهم حتى يقتلوا، لو يفسدوا فيوجه اليوم الجند مع صليب حازم» وتنتهي روايته.

(4) -ابن الأثير: «ويفسدها».

(5) -عنده: «فإن فعلوا وجه إليهم رجلا صليبا حازما في جند» وتنتهي روايته، تاريخ الخلفاء المجهول: «فإن فعلوا ذلك فامنهم» وتنتهي أيضا.

(6) -تاريخ الطبري، ج6، ص 555، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 364-365، ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 53، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 155، تاريخ ابن خلدون، م3، ص 162-163.

(7) -ما أثبت من المنتظم وعند طبري وبقية المصادر ناقصة.

(8) -على المنتظم: «إنه قد بلغني»، في تاريخ الخلفاء: «بلغني» ومثل ذلك عند ابن الأثير، وابن خلدون.

(9) -تاريخ الخلفاء: «مولدينه».

(10) -عنده: «أنظرك في أمرك» وتنتهي روايته.

(11) -على المنتظم والكامل وابن خلدون: «نظرنا في أمرك».

(12) -تاريخ الطبري، ج6، ص 555-556، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 364-367، ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 54، ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 155-157، تاريخ ابن خلدون، م3، ص 162-163، تاريخ التومقوي، ج2، ص 307.

رد شوذب على عمر: «فلم يحرك بسطام شيئا، وكتب إلى عمر: قد أنصفت، وقد بعثت إليك رجلين يدارسانك ويناظرانك».

فبعث إليه رجلين⁽¹⁾: أحدهما: مزوج مولى بني شيبان، وعند ابن خلدون: عاصم الحبشي والأخر من بني يشكر فقدا عليه بخاصرة، فجرت بينهما مناظرة لا يختلف مضمونها عما سبق مع اختلاف في بعض التفاصيل في بعض الآراء والأحداث، إلا أنهما أخذتا عليه الحجة لرضائه بيزيد من بعده ولينا للعهد وهو غير مأمون.

-قالا له: «أترأى أئنت الأمانة إلى من اتتمنك؟

-قال: فقال: أنظراني ثلاثا فخرجا من عنده، وخاف بنو مروان أن يخرج ما عندهم وفي أيديهم من الأموال، وأن يخلع يزيد، فانسوا إليه من سقاه سُمًا، فلم يلبث بعد خروجهما من عنده إلا ثلاثا حتى مات»⁽²⁾.

وفي ما ذكر من تأمر آل بيته عليه فيه نظر، وستحقق هذه المسألة في نواعي أسباب وفاته في آخر البحث، وهل هناك علاقة بين محاولته التي زعم الرواة أنه سُمَّ عندما كان يمهد الأمر ليخلع يزيد بن عبد الملك من ولاية العهد؟ وهل حقا أن لما حاجه به الخوارج في مأل أمر الخلافة تأثر في ذلك؟

3- مراسلاته المتعلقة بغير فرقة خوذب التي أحزمت على تمردهما .

رسالته إلى عبد الحميد بأمره بدعوة هذه الفرقة إلى العمل بحتايب الله ومنة رسوله

-667- -668-

إلا أنه قد خرجت فرقة أخرى من الخوارج على عبد الحميد غير فرقة شوذب الأنفة الذكر، إذ قال ابن أبي الزناد فيما يرويه عن والده: «خرجت حرورية⁽³⁾ في العراق في خلافة عمر بن عبد العزيز، وأنا مع⁽⁴⁾ عبد الحميد بن عبد الرحمن بن [زيد]⁽¹⁾، فكتب عمر إلى عبد الحميد:

(1) عن أبو عبيدة: «يقال: أرسل نرا فهم هذان للرجلان، فأرسل إليهم عمر: إن اختاروا رجلين، فاخترنا وهما».

(2) -تاريخ الطبري، ج 6، ص 556، وانظر بقية المصادر المتقدمة في الصفحات ذاتها.

(3) -حرورية: لقب من لقب الخوارج عرفوا به لنزوتهم قرية: (حروراء) قرب الكوفة عندما خرجوا على الإمام علي عليه السلام.

-سبو العنن الأثعري: مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 191 .

- يهوت: معجم البلدان، ج 2، ص 245، مادة: (حروراء).

(4) -سبو الزناد: مرت توجته عند ذكرنا للرسالة رقم: 321.

أن أدعهم مرتين أو ثلاث، فإن رجعوا، وإلا فقاتلهم، فإن، الله لم يجعل لهم سلفا يحتجون بهم (2) علينا» (3).

وسالته إليه لما انهزم الجيش الذي بعثه لقتاله

-669-

«فبعث إليهم عبد الحميد جيشا فهزمتهم الخوارج، فلما بلغ ذلك عمر، بعث مسلمة بن عبد الملك في جيش من أهل الشام، وكتب إلى عبد الحميد: قد بلغني فعل (4) جيشك جيش سوء- قال ابن أبي الزناد: فسموا جيش سوء إلى اليوم- وقد بعث إليهم مسلمة بن عبد الملك، فخل بينه وبينهم» (5). فلم يلبث مسلمة أن أظفره الله عليه.

رواية أخرى لما سبق

-667-

إلا أن ابن سعد وغيره فقد نكروا رواية أخرى تختلف قليلا عما سبق، فقد قال عبد الرحمن بن أبي الزناد فيما يرويه عن أبيه: «خرجت حرورية بالعراق في خلافة عمر بن عبد العزيز وأنا يومئذ بالعراق مع عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد عامل العراق، فلما انتهى أمرهم إلى عمر كتب إلى عبد الحميد يأمره:

(6) أن يدعوهم إلى العمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ» (7).

أمر عمر لعبد الحميد بمقاتلتهم

-668-

(8) «فلما أخطر في دعائهم [بكتاب الله وسنة نبيه (1)] كتب إليه:

(1) ما ثبت من الرواية التالية، وقد جاء في المصدر هزيدي» وهو خطأ.

(2) تحظر الكلمة في الرواية التالية.

(3) -حبلانزي: أفساب الأشراف، ج 8، ص 189.

(4) تحظر الصيغة في الرواية التالية.

(5) -حبلانزي: المصدر السابق، ج 8، ص 190 ومسلمة ترجمه في الرسالة رقم 37.

(6) -ابن كثير: «أن يدعوهم إلى الحق ويتلف بهم، ولا يقتلهم حتى يمسوا إلى الأرض».

(7) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 263.

(8) -حبلانزي: ابن الجوزي: «لما أخطر... بعث إليهم عبد الحميد جيشا» أي أفساهم لم يذكر الرسالة.

ابن كثير: «فلما أخطروا تلك بعث إليهم جيشا فكسروهم الحرورية بعث صر إليه يلومه...» ولم يذكر الرسالة المثبتة في المتن.

أن قاتلهم فإن الله - وله الحمد - لم يجعل لهم سلفا يحتجون به علينا.
فبعث إليهم عبد الحميد جيشا فيزمتهم الحرورية»⁽²⁾.

رسالته إلى عبد الحميد يوجهه على هزيمة جيشه ويعلمه بإرساله لمسلمة لمقاتلهم
-1669-

«فلما بلغ ذلك عمر بعث إليهم مسلمة بن عبد الملك في جيش من أهل الشام] جهزهم من
الرقعة⁽³⁾، وكتب إلى عبد الحميد:
قد بلغني ما فعل جيشك جيش سوء، وقد بعثت إليك⁽⁴⁾ مسلمة بن عبد الملك، فخل بينه
وبينهم»⁽⁵⁾.

فلقيهم مسلمة فأظهره الله عليهم.

ومما سبق يمكننا أن نقول بشيء من التحفظ أنه يمكن أن يكون الخليفة قد أرسله في مهمة
أخرى للفرقة التي أبت الإنصياع لدعوة السلم، بعد تلك المهمة التي كلفه بها بدعوة شوذب إلى
صف الجماعة، ذلك أن مناظرته وصاحبه لجماعته خالية من الإشارة إلى أهل بيته، ولعنهم إن
لم يكن الرواة قد أهملوا هذا الجانب.

إلا أنه مما تجدر ملاحظته، أن الروايات التي أشارت إلى هذه الفرقة المتمردة لم تذكر
زعيمها، كما بينت ذلك عن شوذب، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته على فرقة الموصل أيضا.
وفي ختام هذا العرض للروايات المتعلقة بهذه الجماعة يمكننا أن نقف قليلا مع ترتيب
مضمون هذه المرسلات التي جاءت عنها.

ففي ما يتعلق برواية ابن أبي شيبة التي جاءت من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عند
البلاذري فيما تقدم أولى بالقبول - في تقديرنا - حيث تحدد تعليمات عمر إلى عبد الحميد بمقاتلتهم
إن رفضوا دعوة السلم التي عرضت عليهم، فلما عرض عليهم ذلك رفضوا فقاتلهم فانهزم،

(1) - نسخة من المنتظم وعبد ابن سعد ناقصة.

(2) - ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، ص 263.

(3) - ما أثبت من المنتظم والطبري وعبد ابن سعد ناقصة، والرقعة: مدينة على نهر تغرات معدودة في بلاد الجزيرة فتحت سنة 17 هـ على يد

عواض بن غنم - يلقب: معجم البلدان، ج 3، ص 58-59، مادة: (الرقعة).

أما ترويسة لم ترد عند ابن كثير وإنما أشار إلى إرسال مسلمة فقط.

(4) - الطبري، المنتظم «إليك» ناقصة عندهما.

(5) - ابن سعد: المصدر السابق، م، 5، ص 263-264.

- ابن الجوزي: المنتظم، ج 7، ص 53 ولا سند لروايته.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 187.

فكتب إليه يوبخه ويدعوه إلى فسح المجال لمسلمة لمقاتلتهم، وهذا الذي ذكرنا له شاهد آخر فيما كتب به إليه في شأن فرقة شوذب الأنفة الذكر كما في الرسالة المتقدمة رقم: 665-665 وهو ما يتوافق مع سياسته العامة التي كان أمير المؤمنين لا يشعر بالإرتياح عند تكرار طرح الأمور عليه.

أما رواية الواقدي التي جاءت من طريق ابن أبي الزناد عند ابن سعد أيضا فإن النفس لا ترتاح إليها كذلك لمخالفتها لما سبق ذكره عن سياسته العامة، وليس كما جاء فيها « فلما أعذر في دعائهم كتب إليه... » أي إلى عمر فكتب إليه بالذي ذكره، وإنما تم إعطاء التعليمات إليه وفق ما جاء في المراسلة المتقدمة عليها.

إلا أن رواية الواقدي الثانية التي جاءت من طريق عون بن عبد الله تقف موقفا وسطا بين الروایتين المذكورتين رغم المآخذ التي ذكرناها عنها فيما تقدم، حيث أمره بدعوتهم، ثم أرسل عون بن عبد الله لمناظرتهم فلما فشل اللقاء أمر بمقاتلتهم بعد أن أخبره عبد الحميد بما كان منهم.

ومالته إلى عبد الحميد بأمره برد ما نزع من الخوارج إلى ذويهم

-670-

قال خازم بن حسين⁽¹⁾: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عامله في الخوارج: «فإن أظفرك الله بهم، وأدالك عليهم فرد ما أصبت من متاعهم إلى أهلهم»⁽²⁾.

هذا الذي كتب به الخليفة عمر في شأنهم كان ذلك منه إقتداء بالإمام الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام أخذا بسنته التي علم بها المسلمين كيف يكون قتال البغاة الخارجين على الإمام الشرعي⁽³⁾، وكذا مآل أموالهم إذا غنمت، ونساؤهم إذا سبين والرجال إذا أسروا، وهو الأمر الذي كتب يوضحه في الآتي إلى عبد الحميد أيضا، وكذا إلى يحيى بن يحيى فيما يلي عندما أمره بقتال الخوارج الذين خرجوا في ناحيته.

(1) -خازم بن حسين: وجاء عند ابن عساکر معازمه بالحاء، بصري سكن الكوفة يشكك الرواة في روايته، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج4، ص13، المزني: تهذيب الكمل، ج8، ص24-27.

ولما كان قد سكن الكوفة فله ترجح لدينا أن الرسالة موجهة إلى عبد الحميد الذي لم نشر المصدر إلى أحد غيره خرج الخوارج في منطقتهم بعد يحيى بن يحيى في الموصل، ومن ثم عنوانها بالمعنوان المذكور.

(2) ابن سعد: الطبقات، ج5، ص264.

(3) تاريخ الطبري، ج4، ص538-539، 541، تاريخ الخلفاء، ج2، ص183، بن كثير: البداية والنهاية، ج7، ص244-245.

(4) ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج2، ص105.

رسالة إلى عبد الحميد في أمر الخوارج -671-

قال المنذر بن عبيد⁽¹⁾: «حضرت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد

الرحمن بن زيد:

(2) «ومن أخذت من أسراء الخوارج فأحسبه حتى يحدث توبة.

قال: فلقد مات عمر بن عبد العزيز وفي حسبه منهم عدة»⁽³⁾.

وهو ما كان ينصح به كل من الوليد وسليمان كما ذكرنا ذلك عنه في موضعه⁽⁴⁾، وهو

أيضا ما كتب به إلى غير عبد الحميد كما هو آت.

4-مراملاته المتعلقة بفرقة خوارج الموصل

رده على يحيى بأمره بإرسال وفد من الخوارج لمناظرته

-672-

رسالة يحيى إلى عمر: لم يقتصر نشاط الخوارج المسلح على منطقة الكوفة في عهد عمر

بن عبد العزيز فقط، بل امتد إلى شمال العراق، فقد ثارت به فرقة أخرى، فقد قال يحيى بن يحيى

الغساني⁽⁵⁾: «بلغني أن ناسا من الحرورية تجمعوا بناحية الموصل فكتبت إلى عمر بن عبد

العزيز بذلك».

رد عمر عليه: «فكتب إلي بأمرني:

(6) أن أرسل إلي [منهم] (7) رجالا من أهل الجدل وأعطهم رهنا وخذ منهم رهنا، وأحملهم

(1) -المنذر بن عبيد المنفي: روى عن عمر بن عبد العزيز أخباره قليلة، ذكر في الثقة ويحل أنه مجهول الحال.

-ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج10، ص302.

-المزي: تهذيب الكمال، ج28، ص506-508.

(2) -لعل هناك كلام قد سبق إن لم تكن الولاؤ زائدة، ولعل ما سبق في الرسالة له علاقة بهذه المراسلة، إذ من غير المستبعد أن تكونا مراسنة واحدة لما نعرف عن الخليفة بجمعه للأمر الكثرة في المراسلة الواحدة.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م5 ص264.

(4) -انظر الفصل الثالث من الباب الأول، عند كلامنا على موقف عمر من سياسة توحيد اتجاه الخوارج. ص86.

(5) -سرت ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 124.

(6) -عبد الله: جاء نص المراسلة عند ملخصنا حيث قال: «كتب إلي بأمرني بالكف عنهم، وأن أدعو رجالا منهم فأحملهم على مراكب

البريد حتى يقدموا على عمر فجلدهم، فإن يكونوا على الحق إتبعهم وإن يكن عمر على الحق إتبعوه وأمرني أن أرتبهم منهم رجالا وأن

أعطهم رهنا يكون في أيديهم حتى تقضي الأمور وأجلكم في سيرهم ومقاتلتهم ثلاثة أشهر».

(7) -إجملة من سيره عمر وفي الحيلة لقصته.

على مراكب البريد إلي»⁽¹⁾.

مناظرة عمر لهم: ففعل ذلك فقدموا عليه فجانلهم « فلم يدع لهم حجة إلا كسرهما
[فرجعت طائفة منهم ونزعوا عن رأيهم، وأجابوا عمر، وقالت طائفة أخرى]⁽²⁾ لسنا نجيبك
حتى تكفر أهل بيتك وتلعنهم وتبترأ منهم.

قال عمر: إن الله لم يجعلني لعائاً، ولكن إن أبقي أنا وأنتم فسوف أحملكم وإياهم على
المحجة البيضاء⁽³⁾، فأبوا أن يقبلوا ذلك منه.

فقال لهم عمر: إنه لا يسعكم في دينكم إلا الصدق، مذكّم دنتم بهذا الدين؟
قالوا: مذ كذا وكذا سنة.

قال فهل لعنتم فرعون وتبرأتم منه؟

قالوا: لا.

قال: كيف وسعكم تركه ولا يسعى ترك أهل بيتي، وقد كان فيهم المحسن والمسيء
والمصيب والمخطئ⁽⁴⁾؟!.

قالوا: قد بلغنا ما ها هنا⁽⁵⁾».

وأخفق هذا الحوار لعنادهم ولتمسكهم بأرائهم المتطرفة، وعاد من بقي مصراً على موقفه
إلى قومه.

رماله إلى يحيى يأمره بأخذ ما بأيدي الخوارج من رهن

-673-

فكتب عمر على إثرها إلى يحيى بن يحيى كما قال عن ذلك يأمره:

«أن خذ من في أيديهم من رهنك، وخذ⁽⁶⁾ من في يدك من رهنهم، وإن كان رأي القوم
أن يسيحوا في البلاد على غير فساد على أهل النمة، ولا تناول أحد من الأئمة فليذهبوا حيث
شاعوا، وإن هم تناولوا أحدًا من المسلمين وأهل النمة فحاكمهم إلى الله»⁽⁷⁾.

(1) -أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 309، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 94-95، ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج2، ص 105.

(2) -ما أثبت من جامع بيان العلم، وفي الحلية «فقالوا لسنا...»

(3) -كان ذلك منه -رحمه الله- نحوهم وحقق ذلك إلى حد بعيد كما تبينه هذه الرسائل، ونظر أيضا تمهيد الباب الثاني والتصل الثاني منه.

(4) -نهية المناظرة عند ابن عبد البر.

(5) -أبو نعيم، ج5، ص 309-310، ابن الجوزي، ص 95، ابن عبد البر: ج2، ص 105.

(6) -ابن الجوزي: «يعني -ردع من-».

(7) -أبو نعيم، ج5، ص 310، ابن الجوزي: ص 95.

لا نجانب الصواب إذا قلنا أن الخليفة عمر كان على دراية تامة بسياسة الإمام علي رضي الله عنه نحو الخوارج في سلمه وحربه معهم، وما رسم لهم من حقوق وواجبات كأفراد يتواجدون في المجتمع، تنتهي وتتقيد بحقوق غيرهم، فما كان منه إلا أن تأسى به فيما كتب به هنا بما جاء عنه من قول له يقارب ذلك⁽¹⁾.

رسالته إلى خوارج الموصل يدعوهم إلى الطاعة والإيمان إلى صفح الجماعة

-674-

لسم يجد أمير المؤمنين وسيلة إلا واتبعها مع الخوارج لاقتناعهم بالحسنى بالعودة إلى صف الجماعة رغم معرفته الثامة بفساد كثير من أرائهم وحججهم الباطلة، مبتعدا عن استعمال القوة معهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وفي رسالته التالية التي كتبها إليهم بعد عودة وفد منهم بعضهم ويدعوهم بالحسنى إلى ضرورة وضع السلاح والكف عن سفك الدماء، كما قال ذلك ابن عبد الحكم في روايته:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى هذه العصابة أما بعد.

أوصيكم بتقوى الله، فإنه: ﴿وَمَنْ يَقْنِ الْإِلَهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَأَنْ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَأَنْ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَأَنْ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَأَنْ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (2) أما بعد⁽³⁾.
فقد بلغني كتابكم والذي كتبتم فيه إلى يحيى بن يحيى وسليمان بن داود⁽⁴⁾، وقدوم صاحبيكم والذي أتى إليهما، وإن الله تبارك وتعالى - يقول: ﴿وَمَنْ أَعْطَاكُمْ مِنْ فَتْرِي مَحْلِي اللَّهُ الْحَذِيْبَةَ وَهُوَ يُحْذِي إِلَى الْإِطَاءِ وَاللَّهُ لَا يَفْضِي الْقُوَّةَ الظَّالِمِينَ﴾ (5)، وقال: ﴿إِذْ أُخِي إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحَقِّ وَالْمَوْثِقَةِ الْعَمَّةِ وَجَادِلْهُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ سَوَّاهُ الْعَلَمِ بِمَنْ خَلَقَ مِنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُفْتَدِينَ﴾ (6)، وقال: ﴿فَلَا تَمْنُوا وَتَحْتَمُوا إِلَى الْمَلِكِ وَأَنْتُمْ الْإِنْسَانُ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَكَانَ يَدْرُسُهُ أَنْفَالُهُمْ﴾ (7).

(1) -أبو عبيد: الأموال، ص 321، ط. دار الشروق

(2) -سورة الطلاق، الآية: 2-3.

(3) -كذا جاءت مكررة.

(4) -سليمان بن داود الخولاني: كان حاجبا لعمر، مقدما عنده ثقة مألوف، وأتى عليه العديد من العلماء، ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 275-277.

ص 277-275، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4، ص 189-190.

أما للكتاب الذي أشار إليه فلم نعثر عليه في المصادر التي بين أيدينا.

(5) -سورة الصف، الآية: 07.

(6) -سورة النحل، الآية: 125.

(7) -سورة محمد، الآية: 35.

وإني أدعوكم إلى الله وإلى الإسلام، وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - إن شاء الله - ولا حول ولا قوة إلا بالله - وأدعوكم أن تدعوا ما كانت تُهراق عليه الدماء قبل يومكم هذا في غير قوة ولا تشنيع ، وأذكركم بالله أن تشبهوا علينا كتاب الله وسنة نبيه ونحن ندعوكم إليهما.

هذه نصيحة منا نصحناكم فيها، فإن تقبلوها فذلك بغيتنا، وإن تردوها على من جاء بها فقديم ما استغض الناصحون. ثم لم تر ذلك وضع شينا من حق الله وقد قال العبد الصالح (1) لقومه: ﴿وَأِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ حَبِيرٍ﴾ (2)، وقال - عز وجل - : ﴿قُلْ مَدِينِي مَبِيلِي أَخَذُوا إِلَيَّ إِلَهِي اللَّهُ عَلَيَّ بِسِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَهُمْ خَائِفُونَ اللَّهَ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُفْرَجِينَ﴾ (4).

رواية أخرى لما سبق

-1674-

إلا أن أبا نعيم أورد رواية أخرى تخالف ما سبق في كثير من وجوهها، كتبها إليهم بعد عودة وفدكم، كما قال ذلك يحي بن يحي واليه على الموصول:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

من عبد الله عمر [بن عبد العزيز] (5) أمير المؤمنين إلى العصاة الذين خرجوا أما بعد.

فاتى أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، فإن الله تعالى يقول: ﴿أَخِذْ إِلَيَّ مَبِيلَ رَبِّكَ بِالْحَيَّةِ وَالْمَوْزَنَةِ الْمَمْنَةِ وَبِأَحْلَامِهَا بِالْبَيْتِ هِيَ أَحْسَنُ إِنْ رَبُّكَ مَوْ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ مَبِيلِهِ وَمَوْ أَعْلَمُ بِالْمُفْتَدِينَ﴾ (6).

وإني أذكركم الله أن تفتسوا كفضل كبرائكم: ﴿الطَّيِّبِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ مَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُبِيطٌ﴾ (7)، أفبئسبى تخرجون من دينكم، وتسفكون الدماء وتستهكون المحارم؟! فلو كانت ذنوب أبي بكر وعمر مخرجة رعيته (8) من دينهم - إن كانت

(1) -عبد الصالح هو رسول الله ﷺ.

(2) -سورة هود، الآية: 03.

(3) -سورة يوسف، الآية: 108.

(4) -سيرة عمر، من 79-80.

(5) -إضافة من سيرة عمر وفي الحلية نقصة.

(6) -سورة النحل، الآية: 125.

(7) -سورة الأنفال، الآية: 47.

(8) -ابن جرير: هو عتيمة.

لها ذنوب⁽¹⁾ - فقد كانت آباؤكم في جماعتهم فلم ينزعوا، فما سرُّ عنكم⁽²⁾ على المسلمين وأنتم بضعة وأربعون رجلاً⁽³⁾، وإني أقسم بالله! لو كنتم أبكارى من ولدي فوليتم عما أدعوكم إليه من الحق لدققتم دماغكم ألتمس بذلك وجه الله والدار الآخرة. فهذا النصح، فإن استغشستموني فقديمًا ما استغش الناصحون⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-674هـ-

وذكر ابن عبد الحكم رواية أخرى تخالف في بعض ألفاظها وجملها وآياتها ما جاء في رواية أبي نعيم قال: كتب عمر بن عبد العزيز:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين، إلى هؤلاء العصاة الذين خرجوا: أما بعد.

فإني أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فإن الله -تبارك وتعالى- يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ حَقَّ إِلَى اللَّهِ وَحَمَلْ حَالًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽⁵⁾، وقال: ﴿إِذْ أَخَذَ إِلَهَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْعِظَةِ وَالْمَوْثِقَةِ الْعَمَدِ وَجَاذِلْمَهُ بِأَتَيْهِ مِمَّنْ أَحْسَنُ إِنْ رَبُّكَ هُوَ الْعَلَمُ بِمَنْ خَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ الْعَلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾⁽⁶⁾.

وإني أذكركم الله في دمانكم أن تفعلوا فعل كبرائكم الذين: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِفَاءً الثَّامِي وَيَسْتُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾⁽⁷⁾، فبأي ذنب تخرجون من دينكم فتستحلون الدم الحرام، وتصيبون المال الحرام، فلو كانت ذنوب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - مخرجة رعيتهما من دينهم، فقد كان لأبي بكر وعمر ذنوب، قد كانت آباؤكم في جماعتهم فلم يخرجوا فيها بشوكتكم⁽⁸⁾ وإنما عدتكم بضعة وأربعون رجلاً. أقسم بالله! لو كنتم أبكارى من أولادي ورغبتم عما فرشنا للعامة فيما ولينا لدققتم دماغكم أبغى بذلك وجه الله والدار الآخرة، فإنه يقول: ﴿بَلْكَ التَّارُ الْآخِرَةَ نَحْنَعَلَمَا لِلدِّينِ لَا يَرِيحُونَ تَمَلُّوا فِي الْأَرْضِ وَلَا

(1) - ابن الجوزي: مكاتبت لها ذنوب» وانظر رواية ابن عبد الحكم التالية.

(2) - ابن الجوزي: «لما ينزعكم».

(3) - منهم بذلك أقل من عدد من كان مع شذوب الذي يفوق الثمانين رجلاً كما هو منكر في ما تقدم من روايات.

(4) - أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 310، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 95-96.

(5) - سورة فصلت، الآية: 33.

(6) - سورة النحل، الآية: 125.

(7) - سورة الأمل، الآية: 47، وديانتها ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خَالِقِينَ﴾.

(8) - انظر قولاً المشتمة لأبي نعيم، فالصيفة هناك مستقيمة وهنا مضطربة.

فَسَاحًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّحِدِينَ» (1). فهذا النصح - إن أحببتم -، وإن تستغشوني ففديما ما أستغش الناصحون، والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته» (2).

ولم تفلح جهوده معهم بالرغم من أنه تولى بنفسه تنفيذ ما كانوا يُنْعُوهُ على من كان قبله من الخلفاء وينكرونه عليهم، فأبوا إلا القتال وحلقوا (3) رؤوسهم وساروا إلى يحيى بن يحيى الغساني، ولم يصغوا إلى نداء الحكمة والموعظة الذي ذهب أذراج الرياح.

رسالة إلى يحيى بن يحيى عن أحاديث مقاتلة الخوارج

-675-

فلم يجد يحيى - فيما نرجح - إلا إعلام الخليفة بمسيرهم إليه، فقد قال عنه حفيده إبراهيم بن هشام بن يحيى (4): «فأتاه كتاب عمر ويحيى موافقهم للقتال:

«من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى يحيى بن يحيى أما بعد:

(5) فبأني ذكرت آية في كتاب الله (6): «وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (7)، وإن من العدوان قتل النساء والصبيان، فلا تقتلن امرأة ولا صبياً، ولا تقتلن أسيراً، ولا تظنن هارباً ولا تجهزن على جريح - إن شاء الله - والسلام» (8).

رواية أخرى لما سبق

-1675-

رسالة يحيى بن يحيى إلى عمر يسأله عن الآية المتقدمة، أما ابن أبي شيبة فذكر رواية بخلاف ما سبق، فعن يحيى بن يحيى الغساني قال:

«كُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْآيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، أَمَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَذَكَرَ رِوَايَةَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ».

(1) -سورة القصص، الآية: 83.

(2) -ابن عبد الحكم، سيرة عمر، ص. 75.

(3) -هذه سنة من سنة الخوارج كما جاء ذلك في أحاديث رسول الله ﷺ وانظر نهيه عن حلق الراس والتنحية في المقوبات رسالة رقم: 515.

(4) -الطبري: المسند: «عن سعيد بن عبد العزيز قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة...» ومن المعلوم أن عدياً لم يقتل الخوارج، وإنما الذي تولى قتالهم هو والده عبد الحميد بن عبد الرحمن ويحيى بن يحيى كما هو واضح في النصوص، وإن كانوا متواجدين في ناحية، واستمروا يشتمون الخلفاء كما هو أت في بلاغه لعمر عن سبه منهم.

(5) -الطبري، الملاء: بداية روليتهما: «بني وجبت...».

(6) -عندهما «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ» الآية.

(7) -سورة البقرة، الآية: 190. وبذلك تنتهي روليتهما.

(8) - أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 310-311، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 96، الطبري: جامع البيان، ج2، ص 192.

-الملاء: تكتيب الجامع، ج2، ص 498-499، ولا سند لروليتهم.

رد عمر عليه قال: «فكتب إلي:

أن ذلك في النساء والذرية، ومن لم ينصب⁽¹⁾ ذلك الحرب منهم»⁽²⁾.

هذا وبالرغم من مجيء ما نذكر في سياق مقاتلة الخوارج وطريقة معاملتهم عند هزيمتهم فإنه يتعلق أيضا بأداب الجهاد عامة كما ستأتي الإشارة إليه في موضعه⁽³⁾.

وعلى العموم فإن ما سبق يلخص موقف الخليفة عمر من هذه الفرقة التي اشتطت في موقفيها، كما كان ذلك من الفرقة المشار إليها سابقا التي قاتلها مسلمة بن عبد الملك بعد هزيمة جيش عبد الحميد، حيث لا مهاندة ولا ضعف مع من يتعدى على الأرواح والأموال، ويسعى في الأرض بالفساد، ويعمل على إضعاف صف الجماعة.

ثم تسكت الرواية ولا تذكر شيئا عن نتيجة المعركة، وإن كنا نرجح أن الهزيمة قد حاقت

بهم.

رسالته إلى عدي بن العرض السابق

-676-

أما رواية الطبري فخالفت ما سبق في الجهة التي تلقت ذلك، فعن سعيد بن عبد العزيز قال: كتب عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾ إلى عدي بن أرطاة:

«إني وجدت آية في كتاب الله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽⁶⁾.

⁽⁷⁾ أي لا تقاتل من لا يقاتلك، يعني النساء والصبيان والرهبان»⁽⁸⁾.

هذا الذي كتب به إلى عدي قد يكون صحيحا، حيث أنه قد خرجت عليه في البصرة جماعة من الخوارج أيضا، فقتلهم، ثم أرسل رسولا إلى عمر يخبره بذلك فسأله عمر: «من أين خرج هؤلاء؟».

(1) ابن عبد البر: «الحرب».

(2) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 12، ص 385 (كتاب الجهاد). فيما يمتنع به من القتل وما هو، أو ما يحقن الدم).

ابن عبد البر: الإستكثار، ج 14، ص 63 (كتاب الجهاد. باب: النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو).

(3) انظر في تلك الرسائل من رقم: 733 إلى 736.

(4) البلاذري: «كتب عمر إلى عماله».

(5) -عنه: «إن الله يقول».

(6) -سورة البقرة، الآية: 189.

(7) -عنه الجملة وإلى نهايتها من تعليق الراوي، وهي ما أشارت إليها رواية الملاء.

(8) -الطبري: جامع البيان، ج 8، ص 192، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 2، ص 162، الملاء: لكتاب الجامع، ج 2، ص 498-499.

فقال: « قدموا من البحرين... »⁽¹⁾.

ومن ثم لا مانع أن يكتب الخليفة إليه بمثل ما كتب به إلى يحيى بن يحيى إلا أنه ومع هذا يبقى أمر هذه المراسلة محل نظر.

وبذلك يكون الخليفة عمر قد برهن على راشديته في تعامله معهم إلى حد بعيد، فقد كان راشدي في حوارهم معهم لا تتحكم فيه الخلفيات السياسية، ولا العقد النفسية، راشدي في قتاله لهم لا يحيد عن آداب القتال التي رسمها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ⁽²⁾ وما سنه الإمام علي عليه السلام في قتاله لمن خرج عن طاعته من أسلاف الخوارج وغير الخوارج، حيث كان قتال أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز لهم قتال تأديب لا قتال نعمة وتسفي وإيابة.

وبعد هذا العرض أمكننا أن نقول: أنه قد خرجت في عهد عمر ثلاث فرق:

أولاهما: فرقة شوذب التي فضلت السلم على القتال، التي بقيت متقيدة بذلك حتى توفي الخليفة، التي تركز وجودها في ضواحي الكوفة.

وثانيهما: ظهرت في ضواحي الكوفة أيضا التي رفضت الإنصياع لدعوة السلم التي دعاها إليها الخليفة، فقالت جيش عبد الحميد فهزمته، ثم أنقذ أمير المؤمنين الموقف بإرساله لمسلمة فقتل عليها كما ذكرنا ذلك من قبل.

وفرقة ثالثة: ظهرت في ضواحي الموصل، التي قتلها يحيى بن يحيى حتى قضى عليها بعد أن استعملت معها جميع وسائل الترغيب والترهيب لقبول دعوة السلم التي عرضها عليها الخليفة.

هذا ولم تقتصر مناظرات الخليفة على من سبق ذكرهم، بل كانت له غيرها مع مجموعات أخرى تبى على قدرته الفاتحة في نحض حججهم واقناعهم بالحجة والبرهان على فساد آرائهم. من ذلك ما ذكره ابن قدامة: أن وفدا منهم قدم عليه يعتق آراء شاذة وأفكار غريبة، لا يؤمنون إلا بما جاء في القرآن، منكرين بيان السنة له، كإنكارهم حد الرجم على الزاني المحصن، وقالوا: «ليس في كتاب الله إلا الجلد»، وكذا إنكارهم على المرأة الحائض قضاء الصوم «دون الصلاة، والصلاة أوكد»، وكانهم ينتسبون إلى فرقة نافع بن الأزرق الذين يقولون بمثل هذا الشذوذ⁽³⁾.

(1) -البلانوي: المصدر السابق، ج 8، ص 179.

(2) -انظر الرسائل رقم: 734، 735، 735 فقد بين هناك هذا الأمر بما يفني ويهدى.

(3) -الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 162.

إلا أن الخليفة عمر بين لهم فساد رأيهم بتجاهلهم للسنة النبوية المفسرة للقرآن، وأن كل ما أفكروه مقرر فيها وبها، فاعترف الوفد بالحق وانصاع⁽¹⁾ إليه، كما وفد عليه رجلين من الخوارج أيضا، ظاهر جفاءهما، قليل أدبهما، فدخلا عليه فقالا: «السلام عليك يا إنسان.

فقال: وعليكما السلام يا إنسانان.

قالا: طاعة الله أحق ما اتبعت.

قال: من جهل ذلك ضل.

قالا: الأموال لا تكون دولة بين الأغنياء.

قال: قد حرّموها⁽²⁾.

قالا: تقام الصلاة لوقتها⁽³⁾.

قال: هو من حقا.

قالا: إنتمن الأمناء⁽⁴⁾.

قال: هم أعواني.

قالا: فالخمر والخنزير؟

قال: أهل الشرك أحق به⁽⁵⁾.

قالا: من دخل الإسلام فقد أمن.

قال: لو لا الإسلام ما أمنا.

قالا: أهل عهود رسول الله ﷺ.

قال: لهم عهودهم⁽⁶⁾.

قالا: خرب الكنائس.

قال: هي من صلاح رعيتي.

قالا: ذكرنا بالقرآن.

(1) - سلمني، ج10، ص122.

(2) - لحظ بالخصوص موقفه من ألفاره في الباب الثاني وكذا رسائل المظالم. في الباب الثالث.

(3) - لحظ تأكيد على إقامتها في وقتها رسائل رقم: 172-172، از، 173.

(4) - انظر تمهيد الرسائل الإدارية في هذا الشأن. في الباب الرابع.

(5) - إنهم صولحوا على ذلك، وانظر الفصل الأول من هذا الباب نبيه عن شرب النبيذ، وموقفه من الغزو رسائل رقم: 629، 629، 632،

633.

(6) - لحظ فصل الذمة لهما يلي من هذا الباب ومورد الجزية وتعلقنا على الرسالة رقم: 295.

قال: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» (1).

ثم ردهما إلى من أرسلهما وأعطاهما نفقة سفرهما (2).

وبذلك يكون الخليفة قد كسب إلى جانبه هؤلاء الناس بعد له وبقوة الإقناع عن طريق

الحوار الذي دعاهم إليه، وهو ما لم تفلح القوة في تحقيقه على يد من سبقه من الخلفاء.

5- موقفه عمر مما جاءه إليه الخامر عمرو بن حكينة الخارجي

رد عمر على حكينة الربيعي

-677-

رسالة عمرو إلى عمر: قال الأوزاعي: لما استخلف عمر بن عبد العزيز - رحمه الله -

كتب (3) إليه رجل من الحرورية، يقال له عمرو بن حكينة (4) بأبيات من شعره:

1- قل للمولي على الإسلام مؤتتفا
وقد نرى (5) أنه رث القوى وإه

أزرى به معشر غثوة (6) مأكلة
بنخوة (7) العز والإتراف والباه

إنا شرينا بدين الله أنفسنا
نبغي بذاك إليه أعظم الجاه

[إنهي (8)] الولاة بحد السيف عن سرف
كفى بذاك بهم من زاجرنا

5- فإن قصدت سبيل الحق يا عمر
آخاك في الله أمثالي وأشباهي

وإن لحقت بقوم كنت واحدهم (9)
في جور [سيرتهم (10)] فالحكم لله

رد عمر عليه (11): «فلما ورد الكتاب على عمر قال: أتعرفون هذا الرجل؟

قالوا: نعم يا أمير المؤمنين له خبرة وبصيرة وعارضة شديدة، وقد شهد مواطن كثيرة.

قال: فالذي أنكروه أنا أكثر من الذي أنكروا، وإن كنت لأكره الشعر! أجبه يا مسلمة ابن عبد

الملك.

(1) -سورة التقرة، الآية: 281.

(2) -ابن عبد الحكم: ميرة عمر، ص 147.

(3) -الملاء: «لما استخلف عمر بن عبد العزيز جاء كتاب من بعض الثمارة صحبة رجل يقال له: عمرو بهذه الأبيات يقول».

(4) -لم أجد له ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

(5) -ابن الجوزي، الملاء، إحسان عباس: «جوزي».

(6) -ابن الجوزي، الملاء: «إلا ربه معشر غثوه».

(7) -عندهما: «بنخوة للملك والإتراف».

(8) -كما أثبت من الملاء، وديوان شعر الخوارج وعند ابن الجراح «تفتي».

(9) -ابن الجوزي، الملاء: «لو اعظمهم».

(10) -كما أثبت من ابن الجوزي والملاء، وعند ابن الجراح «سيرتهم».

(11) -سن هذا الموطن إلى بداية رد الخليفة لم ترد في بقية المصادر.

قال: يا أمير المؤمنين! دع عنو الله يموت بغيضه.

قال: لئن كافأناه بأشور غيضا، وبالموعظة صدودا ما أنصفناه! أجب الرجل كذا وكذا. فأجابه مسلمة على لسان عمر⁽¹⁾.

1- (2) يا أيها الرجل المهدي نصيحتي إن المحاسن والتوفيق بـالله
إن كان أمر من السلطان تكره هذا الكتاب، كتاب الله نقرؤه
فما عرى الدين بالإسلام⁽³⁾ بالواهي مصدق الوحي فينا أمرناهي
مصدق الوحي فينا أمرناهي (4) إذا نهانا وقفنا عند ناجزة
بعون ربي على طوع وإكراه عند السوية⁽⁵⁾ وهو العالم الداهي
5- فقد يزل الذي يبغي الهدى رهقا الملك يا عمرو ملك الله خالقنا
والحكم يا عمرو مردود إلى الله

فلما ورد الكتاب على عمرو، قال: والله لا أحل ولا أعقد، ولا أحل ولا أحرّم، حتى أتني هذا الرجل! فإن وافق فعله قوله كنت له صديقا وسيفا صقيلا، وإن أبى أذنت له بحرب، وانتميت له إلى صُحْبٍ. فخرج في عدة من أصحابه، فلما قدموا على عمر، استأذنوا عليه⁽⁶⁾، فدخلوا عليه، قالوا: السلام عليك يا إنسان.

فقال: وعليكم يا ناس!

قالوا: لا حكم إلا الله!

قال: لا حكم إلا الله! وأنا عبدٌ من عبيد الله، وأنتم إخواني في الله أبتليت برعايتكم في أرض الله! أيكم عمرو؟

قال: أنا عمرو، وأنت أمير المؤمنين حقا! فأعزك الله بالنصر!

قال: فما الذي نتمتم؟ وما الذي أخرجكم علينا؟

قالوا: نتصف المظلوم وتجبب الضعيف

قال: لكم ذلك.

(1) - يملق ابن الجراح على ما نكر من إجابة مسلمة على لسان عمر فيقول: «هوذا خطأ لأن مسلمة في ذلك الوقت كان ببلاد الروم، ولعله غره». وهذا صحيحا لما ورد عنه في حواره معه كما هو منكور في إشارته إلى المسلمين المحاصرين للقسطنطينية.

(2) - رد عمر لم يرد في ديوان شعر الخوارج.

(3) - ابن الجوزي، الملاء، «الاسلام».

(4) - لم يرد هذا البيت عندهما.

(5) - عندهما: «الشريعة».

(6) - البلاذري: «أن حرورية دخلوا على عمر فقالوا: السلام عليك يا إنسان،... إلى... قال: لا حكم إلا الله وتنتهي، أنساب الأشراف، ج 8، ص

190. وانظر المناظرة السابقة للرجلين الذين قلما عنه قبل هذه المرسل

قالوا: ما فعل إخواننا بالقسطنطينية؟

قال: قد بعثت إليهم بالزاد وأذنتهم بالنقل.

فخرج من عنده إثناز وهم يقولون: والله! لا أختلف عليك منا اثناز ما دمت حيا يا عمر! (1)».

6- حوارهم مع وفد فرقة الإباضية :

لم يقتصر حوار أمير المؤمنين مع هؤلاء الخوارج الذين سبقت الإشارة إليهم، بل جاءه وفد آخر من اتباع عبد الله بن إياض (2) الذي انسلخت فرقته من رحم التيار الخارجي حيث أنه لما سمع زعماء هذه الفرقة التي اتخذت من البصرة مقرا لمزاولة نشاطها بولاية عمر بن عبد العزيز الخلافة أرسلوا إليه وفدا لمجادلته، في محاولة منهم لحمله على اعتناق أفكارهم، فقد قال أبو سفيان (3):

«فخرج إليه جعفر بن السماك والحباب بن كليب، وسالم الهلالي (4) في جماعة من إخوانهم إلى عمر بن عبد العزيز حين ولي الخلافة فدخلوا عليه فكلموه.

فقال لهم: هل تتكرون من أمر الأحكام شيئا؟

قالوا: لا.

قال (5): فكلما كلموه يفزع إلى الأحكام.

قال: فبابعوه، ونكروا أمر الولاية قبله، فأخذ يعتذر عنهم يريد أن ينصرفوا عنه-

قال: فقال الحباب: فضربت ركبته، وقلت: أو إنك لها هنا تعذر الظلمة؟ وتفعل؟

فقال عمر: يا عبد الله! أمسك عليك يدك فإني لو أمرت (6).

(1) - ابن الجراح: من اسمه عمرو من الشعراء، من 184-185، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 265-266، الملا: الكتاب الجامع، ج 2، ص 599-600، إحسان عباس: ديوان شعر الخوارج، ص 211-212.

(2) - عبد الله بن إياض التميمي: مؤسس المذهب، وواضع قواعد ناهض تطرف بقية الخوارج خاصة الأزرقة. له رسالة كتب بها إلى عبد الملك بن مروان إنقاذ لها حكم بني أمية، وغالب في دم الإمامين الراشدين عثمان وعلي -رضي الله عنهما-، فيتهم الأول بالجيوية والمصيان، ويحكم على الثاني بالهلاك والكفر، الشماخي: السير، ج 1، ص 72-73، الدرر جيني: الطبقات، ج 2، ص 214، سالم بن محمود: إزالة الوعناء عن اتباع أبي الشنماء، ص 85 وما بعدها حيث لورد نص الرسالة.

(3) - أبو سفيان هو أمير أحد شيوخ المذهب، الشماخي: السير، ج 1، ص 86.

(4) - سلم أشر على ترجمة لهؤلاء الرجال إلا ما كان من جعفر بن السماك العبدي الذي ترجم له الشماخي ترجمة هي عبارة عن مناقب وثناء عليه فقط، السير، ج 1، ص 74-75.

(5) - أي الرواي أبو سفيان أمير الذي اختصر العلو ولخصه وذكر ما يتفق مع آراء الدعاء إلى المذهب الإباضي -لها معتقد-

(6) - كذا جاءت بالاضطراب، وكان ذلك كلام قد سقط أو حذف صدا كما فعل ذلك الشماخي الذي لم يذكر أيضا مبالغة الولد له. وهذا يضع هذه رواية في موضع الشك.

- وكان جعفر أطفهم به -

قال: فقال: ما فيكم أرفق من الأشج - وكان جعفر مشجوجاً في جيبته -

قال: فأجابهم عبد الملك بن عمر وقبل ما دعوه إليه⁽¹⁾.

قيل: وسئل جعفر وأصحابه حين رجعوا من عند عمر عن عمر: فقال: هو مثل الحسن

يقدم رجلاً ويؤخر أخرى⁽²⁾.

ذلك هو الحوار المقتضب الذي دار بين الخليفة، وبين أعضاء هذا الوفد الذي لا شك أنه رفض مجاراتهم فيما عرضوه عليه من لعن آل بيته والتبرؤ منهم ومن أعمالهم، وهو الأمر الذي عرضه عليه وقد شؤب فيما تقدم ذكره. بل امتد بهم الأمر أن طلبوا منه أن يتبرأ من الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ويلعنه كما أشارت الرواية إلى ذلك تلميحاً، وهو ما يوضحه النامي، إذ يذكر: أن أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة أرسل وفداً إلى عمر يدعوه لقبول العقيدة الإباضية، وبعد نقاش طويل وافقهم عمر على أكثر أرائهم، غير أنه رفض الطعن بعثمان وقال: «تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلنظهر منها السنن» فلم يقبلوا منه، وقال له رئيس الوفد أبو الحر علي بن الحصين «اعلم أنا لا نتولاك».

وفي قول آخر له نسبه إلى الفضل بن الحواري الذي أشار أن عمر وافقهم على العقيدة

الإباضية والبراءة من الطغاة، وقبل أن يتخذ الإباضية أولياء وطلب من الوفد أن يعلن ذلك⁽³⁾.

ذلك ما أشاعوه عن أمير المؤمنين وإن لم يتفقوا فيما بينهم على موقف موحد منه، هل

يوالونه أم يتبرأون منه؟! وزعموا أنه وافقهم على العقيدة الإباضية، فعلى أي عقيدة كان أمير

المؤمنين؟! هل العقيدة الإباضية دين آخر غير دين الإسلام؟! لا شك أنها غير ذلك، فإن لم

(1) ثم نكر الروي عنه ثبوتاً متناقضاً حيث يذكر عنه دعوته لوالده عمر إلى المسارعة لرد المظالم على أهلها التي كانت قد تمت في البدايات الأولى لاستخلافه كما ذكرنا ذلك عنه عند إقباله على رد ذلك في الرسائل المتعلقة بذلك، إلا أن هذا الروي يذكر: أن الوفد حضر وفاة عبد الملك بن عمر وقام بتجهيزه ودفنه ما دام أصبح مصاحبهم، وهذا بالتالي يزيد من شكا في هذه الرواية، لشماخي: السير، ج 1، ص 75

فعبد الملك كان منذ البدايات الأولى لاستخلاف والده سعيداً على بني أمية، وما كان يحتاج إلى هذا الوفد ليصره بحقيقة الحال ويبدله على تجاوزات بني أمية.

وعلى هذا فإن كان الوفد قد قدم في آخر خلافة عمر حيث لم يمض بعد إنبه ما لا يزيد عن ستة أشهر. فإن حدث الإبن نوالده على رد المظالم لم يكن من بناء أفكارهم كما يريدون إيهامنا من وراء نكرهم ذلك عنه، وإن كانوا قدسوا في أول خلافة فإن حضورهم وفاته مشكوك فيها.

(2) -تدرجيني: الطبقات، ج 2، ص 232-233، لشماخي: السير، ج 1، ص 74-75. أما الحسن فله يقصد به الحسن البصري.

ويذكر أطفوس أن الوفد كان يتكون من ستة رجال فذكر من نكروا، ثم يذكر: أبو الحر بن الحصين، الحنف بن لكاتب، أبو سفيان قنبر.

-تفرق بين الإباضية والخوارج، ص 11-12.

(3) -عمر خليفة للناس: دراسات عن الإباضية، ص 268-269.

يغالي هؤلاء القوم في أقوالهم؟، لاشك أنهم أصيبوا بداء الإعجاب الذي هو ضد الصواب وآفة الألباب بجعل مذهبهم دينا.

ما هكذا تفسر مواقف أمير المؤمنين من آل بيته خاصة والظالمين عامة، التي تقاطعت مع الكثير مما كانوا يسعون إلى تحقيقه من خارج السلطة، إن أمير المؤمنين -رحمه الله- ما كان إياضيا ولا من أهل «العدل والتوحيد» كما زعم عنه المعتزلة أيضا⁽¹⁾، بل كان مسلما حنيفا فوق التحيزات والصراعات والمهاترات، ومن المضحكات أنهم زعموا أن هذا الوفد هو الذي اقترح عليه أن يمتع شتم الإمام علي عليه السلام من على المنابر⁽²⁾، فنفذ ذلك.

وهذا جهل بالحقائق التاريخية وبسيرة هذا الخليفة الراشد البار الذي وطن نفسه لما عرف وجه الحق من الباطل الذي يروجه آل بيته عن الإمام علي عليه السلام، على إنصافه وتقديره، وهو لا يزال طالبا يسعى في طلب العلم بالمدينة المنورة، فلما صار الأمر بيده ألغى ذلك دون إشارة من أحد عليه تحته على ذلك⁽³⁾.

7- موقفة عمر ممن سبه من الخوارج

رحم علي عبد الحميد في الرجل الطيب سبه

-678-

أوجبت الشريعة الإسلامية على شاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حد القتل، إلا أن هذا الحق لم توجهه لغيره من الناس حكما كانوا أو محكومين، ومن ثم عرف الخلفاء الراشدين عليهم السلام قيمتهم، ولم يرفعوها فوق ذاته الطاهرة، وعالجوا من تهجم على نواتهم وشمتمهم بصبر وحلم، ولم يفكروا أبدا في الانتقام ممن بدر منه ذلك في حق أنفسهم، ومن ذلك أن رجلا سب أبا بكر الصديق عليه السلام فاستأنه أبا برة بضرب عنقه فلم يأذن له وقال له: «لا ليست هذه لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽⁴⁾. ومثل ذلك عثمان وعلي رضي الله عنهما - اللذان تعرضا لأكثر من السب والشم ومع ذلك فإن راشديتهما جعلتهما يعالجان ذلك بالصفح والإغضاء عن بدر منه ذلك، إلا أن تنتهك محارم الله فيتدخلان لإحقاق الحق وإبطال الباطل⁽⁵⁾.

(1) -انظر فصل المعتزلة في هذا الباب، في مناظرات الخليفة عمر لعيلان، ص 1189 وما بعدها.

(2) -لطيفيش: الفرق بين الإياضية والخوارج، ص 12-13.

(3) -انظر الفصل الأول من الباب الأول، عند كلامنا على سبوه في طلب العلم، وكذا الرستين رقم: 647، 648-614.

(4) -سنن أبي داود، ج 2، ص 221 (كتاب الحدود باب الحكم فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم)، سنن الترمذي، ج 7، ص 109 (كتاب تعزير الدم - الحكم

لمن سب النبي صلى الله عليه وسلم)، ابن القيم: أحكام أهل اللغة، ج 2، ص 795-796، 877 وما بعدها.

(5) -أبو زهرة: الجريمة، ص 148 وما بعدها.

إلا أن خلفاء بني أمية رفعوا أقدارهم فوق أقدار الناس، وأعطوا لأنفسهم مكانة تضاهي مكانة رسول الله ﷺ في القيمة بقتل من سبهم وخط من أقدارهم، حتى أن الحجاج جعل الخارج على الخليفة والشاتم له في سوء المصير سواء إن لم يقرّ الأول على نفسه بالكفر⁽¹⁾.

وقد عرفنا ذلك فيما سبق في موقف الوليد وسليمان ممن سبهما من الخوارج وسب أسلافهما عند كلامنا على علاقة عمر بهما. فجاء الخليفة عمر بن عبد العزيز فألغى كل ذلك، ولم يجعل لذاته منزلة فوق منزلة الناس بالخصوص مع الخوارج الذين كان السب أضعف أسلحتهم تجاه خصومهم عندما خذلهم السيف في تحقيق أغراضهم.

رسالة عبد الحميد إلى عمر: وفي هذا السيل قال عمر⁽²⁾ مولى غفرة أن عبد الحميد بن عبد الرحمن كتب إلى عمر بن عبد العزيز:

«إني وجنت رجلا بالكناسة⁽³⁾ - سوق من أسواق الكوفة - يسبك، وقد⁽⁴⁾ قامت عليه البينة فهمت بقتله، أو بقطع يده⁽⁵⁾، أو لسانه، أو جلده، ثم بدا لي أن أراجعك فيه». رد عمر عليه: فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

«سلام عليك أما بعد، والذي نفسي بيده لو قتلته لقتلتك به، ولو قطعته لقطعك به ولو جلسته لأقنته منك. فإذا جاعك كتابي هذا فاخرج به إلى الكناسة فسب⁽⁶⁾ الذي سبني، أو اعف عنه، فإن ذلك أحب إلي، فإنه لا يحل قتل امرئ مسلم بسب⁽⁷⁾ أحد من الناس، إلا رجل سب رسول الله ﷺ⁽⁸⁾ فمن سب رسول الله ﷺ فقد حل دمه⁽⁹⁾».

رواية أخرى لما سبق

-1678-

رسالة عبد الحميد إلى عمر: أما يحيى بن سعيد فقد قال: كتب عبد الحميد بن عبد الرحمن

إلى عمر بن عبد العزيز:

(1) -تاريخ خليفة بن خياط من 217.

(2) -عن حزم: «عن عمر بن عبد الله».

(3) -عنه: «بالكوفة» وما جاء بعدها تعريف من المؤلف بالمكان. انظر: «البلدان»، م 5، ص 481، مادة: (كناسة).

(4) -عن حزم: «وقامت».

(5) -عنه: «أو قطع يده، أو قطع لسانه».

(6) -عنه: «ضربه كاذبي».

(7) -عنه: «سب أحد».

(8) -عنه: «من... إلى نهاية الرسالة بالصفة».

(9) -غيبوتي: «السنن»، ج 8، ص 184 (كتاب قتل أهل النبي - باب: «تعمد يظهرون رأي الخوارج، لم يحل به قتالهم»).

عن حزم: «المطى»، ج 12، ص 433-434 (مسائل التمزير. مسألة رقم: 2312).

(1) «أنه رفع إلي رجل يسبك-وربما قال حماد-(2): يشتك فهمت أن أضرب عنقه فحبسته وكتبت إليك لأستطلع في ذلك رأيك».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

(3) «أما إنك لو قتلته لأقذتك به، إنه لا يقتل أحد بسب أحد، إلا(4) من سب النبي ﷺ أو خلاً مسيئله»(5).

رواية أخرى لما سبق

-678-

أما المدائني(6) فقال: كتب عمر إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن: «أنه لا يقتل رجل شتم رجلاً إلا أن يكون نبياً»(7).

رد عمر على عدي بن أبي بكر له العزم فيمن سبه من الخوارج

-679-

رسالة عدي إلى عمر: قال عبد الرحمن بن الحسين بن القاسم فيما يرويه عن والده: «أن عديا كتب إلى عمر بن عبد العزيز أن الخوارج عندنا(8) يسبونك».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:

إن سبوني فسبواهم، أو اعفوا عنهم، وإن أشهروا(9) السلاح فاشهروا عليهم، وإن ضربوا فاضربوهم(10)»(11).

(1) -تاريخ الخلفاء: «إني أخذت رجلاً شتمك فهمت أن أقتله، ثم أردت أن أستاذك، فما تأمر فيه»، ابن عبد ربه: «إن رجلاً شتمك فأردت أن تقتله».

(2) -شك حماد في الكلمة إذ أخبره يحيى بما رواه حماد هذا هو ابن زيد بن درهم: ولد سنة 98 هـ كان ثباتاً حجة ثقة كثير الحديث، توفي سنة 179 هـ، ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 2، ص، 42، ابن قتيبة: المعرف، ص، 502-503.

(3) -ابن عبد ربه: «لو شتمت... يشتم أحد إلا رجل شتم نبياً» وينتهي نسبه، تاريخ الخلفاء: «لو قتلته لقتلك به إنهم...».

(4) -تاريخ الخلفاء: «إلا أن يسب نبياً لسبه من شتمت - كما سبني، وإلا فخل مسيئله».

(5) -ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص، 272، ابن عبد ربه: المقدم الفريد، ج، 4، ص، 436 وروايته دون سند، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص، 362-363.

(6) -ابن سعد: عن سهيل بن أبي صالح أن عمر بن عبد العزيز قال: «لا يقتل أحد في سب أحد إلا في سب نبي».

(7) -البلذري: أنساب الأشراف، ج، 8، ص، 167، ابن سعد: الطبقات، م، 5، ص، 279.

(8) -ابن قدامة: «عندنا» نقصة.

(9) -عنده: «شبهوا».

(10) -عنده: «اضربوا».

(11) -الشافعي: الأم، ج، 4، ص، 217 (كتاب قتال أهل البغي). باب: الحال التي لا يحل فيها دعاء أهل البغي، ابن قدامة: المغني، ج، 10، ص، 60

ورويته دون سند

هو الموقف نفسه الذي كان من الإمام علي عليه السلام من الرجل الذي سبه وتوعده⁽¹⁾.

ومالته بني خان رجل سبه

-680-

وعن خليد: «أن رجلا سب عمر بن عبد العزيز⁽²⁾، فكتب عمر:

⁽³⁾ أنه لا يقتل إلا من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أجلاه على رأسه أسواطاً، ولولا أنني أعلم

أن ذلك خيرٌ له لم أفعل»⁽⁴⁾.

رده علي محمد بن المطلب بنى خارجي ضربه رجلاً بالسيف

-681-

رسالة محمد إلى سليمان: عن عيسى بن المغيرة عن مزاحم بن زفر قال: «كنا بسمرقند

⁽⁵⁾ وعليها محمد بن المهلب⁽⁶⁾، فخرج علينا شارح⁽⁷⁾ يوم الجمعة، وضرب رجلاً من بني عجل

بالسيف فأخذ، ودعا محمدًا بن [المهلب]⁽⁸⁾ الضحاك ابن مزاحم⁽⁹⁾ صاحب التفسير فسأله عن أمره.

فقال: أرى أن تحبسه حتى تنتظر ما حال المضروب؟

فحبسه وكتب إلى يزيد بن المهلب، فكتب به إلى سليمان بن عبد الملك، فوفاه الكتاب وقد

مات سليمان، وولي عمر بن عبد العزيز:

⁽¹⁾ أبو عبيد: الأموال، ص 321، ط دار الشروق.

⁽²⁾ من المعلوم أنه لم يكتب الخليفة بالذي كتب إلا بعد أن نزع بالأسر.

⁽³⁾ الضحاك الشيباني: «أن لا يقتل إلا من سب النبي صلى الله عليه وسلم وتنتهى فرساة.

⁽⁴⁾ ابن تيمية: المعارج المسلول، ص 205، الضحاك الشيباني: كتب الديت، ص 92، رقم: 341.

⁽⁵⁾ سمرقند: سبق التعريف بها في الرسالة رقم: 65.

⁽⁶⁾ محمد بن المهلب بن أبي صفرة: لم نعث له على ترجمة ولو مختصرة إلا أنه جاء عند الطبري أن يزيد بن المهلب ولي عليها إضافة إلى

كن ونسف ابنه معلوية، ولعل ذلك كان في أول ولايته، تريخ الطبري، ج6، ص 537، ابن حزم: جبهة أنساب العرب، ص 368-369.

⁽⁷⁾ شارح: والشرارة لقب من ألقب بالخوارج لزعيمهم أنهم شروا أنفسهم من الله، ومن ألقبهم كذلك: «الحروري» المذكورة في رد الخليفة الذي سبق شرحه، أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج1، ص 191، لسان العرب، م14، ص 429، مادة: (شري).

⁽⁸⁾ ما بين الحاصرين من عندنا لما يقضيه السياق وفي مصدر ناقصة

⁽⁹⁾ الضحاك بن مزاحم الهلالي: الخراساني تابعي جنيل القدر إماماً في التفسير، كان معلماً للقرآن اختلف في سنة وفاته نكر أنه توفي سنة

102، وقيل سنة 105هـ، بن تيمية: المعارج، ص 457-458، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 223.

رد عمر عليه: «فكتب عمر: «أما بعد، فانظر فإن كان المضروب مات من ضربة
الحروري فادفعه إلى أوليائه ليقتلوه، وإن كان قد برئ فأقصه منه، ثم احبسه في محبس
قريب من أهله حتى يتوب من هواه الخبيث الذي خرج عليه، أو يموت⁽¹⁾».

إلا أن الرواية التالية يخالف ما جاء فيها عما ذكره في هذه الرواية.

رواية أخرى لها سبق

-1681-

رسالة الوالي إلى عمر: قال عيسى بن المغيرة: «خرج خارجي بالسيف بخراسان فأخذ
فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز».

رد عمر: فكتب فيه:

إن كان جرح أحدًا فاجرحوه، وإن قتل أحدًا فاقتلوه، وإلا فاستودعوه السجن، واجعلوا
أهله قريبًا منه حتى يتوب من رأي السوء⁽²⁾».

رد عمر على أبي بكر بن محمد بن المصعب بن عبد الله بن النبي

-682-

رسالة أبي بكر إلى عمر: حيث قال ابن عبد الحكم: «وحكم⁽³⁾ رجل في مسجد رسول الله
ﷺ وأبو بكر بن محمد في صلته».

فكتب أبو بكر إلى عمر:

رد عمر عليه: «فأتي بكتاب عمر فقرأ عليه».

ولم يرو نص الرسالة.

رد عمر على أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن النبي

-683-

رسالة أبي بكر إلى عمر: «فشتم عمر والكتاب، ومن جاء به، فهتم أبو بكر بضرب عنقه،
ثم راجع عمر، وأخبره أنه شتمه، وأنه هم بقتله».

رد عمر عليه: «فكتب إليه عمر:

(1) -أيلانري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 136-137.

(2) -حد قرزاق: المصنف، ج 10، ص 118 (كتاب العقول، باب: تال للحروراء).

(3) -أي قال: «لا حكم إلا الله»، وهو شعار الخوارج هتفوا به ضد التحكم بين الإمام علي ومعلوية، وبه عرفوا. لسان العرب: م 12، ص 142، مادة: (حكم).

ونظر: ابن كثير: البداية والنهاية، ج 7، ص 278 وما بعدها.

لو قتلته لقتلتك به، فإنه لا يقتل أحد بشتم أحد إلا أن يشتم النبي ﷺ فإذا أتاك كتابي هذا فاحبس عن المسلمين شره، واذعه إلى التوبة في كل هلال فإذا تاب فخل سبيله.

فلم يزل في الحبس حتى ملك عمر، فضرب يزيد بن عبد الملك عنقه⁽¹⁾.

ذلك هو نهج هذا الخليفة البار في سياسته المستلهمة من مواقف الخلفاء الراشدين نحو من تلوث عقولهم بلوثة شتم الآخرين، لا يحيد عن المبادئ الشرعية التي كانت تقيد مواقفه وتوجه تصرفاته مع خصوم الدولة، وتلك هي صفة كل حاكم عادل، الذي لا يحق معه إلا الحق.

أوقف أمير المؤمنين ما استطاع إلى ذلك سبيلا تلك الشتائم الجارحة المتبادلة بين أفراد الأمة من جهة، وفيما بينها وبين حكامها من جهة أخرى، ولم يجرب عليه أنه إنتقم لذاته أبداً فقد كان حلماً في عزة المؤمن، متواضعاً في قوة، أوقف شتم الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما مر ذكر ذلك في موضعه، وضرب رجلاً شتم عثمان بن عفان رضي الله عنه ثلاثين سوطاً⁽²⁾، وضرب آخر ثلاثة أسواط شتم معاوية رضي الله عنه⁽³⁾ تعزيراً لا حد.

وبالرغم من بغضه للحجاج فإنه لم يحرض الناس على شتمه، وإن كان قد نهى عن الإستان بسنته⁽⁴⁾، من ذلك أن رياح بن عبيدة أحد المقربين إليه شتم الحجاج ونال منه فنهاه عن ذلك قائلاً له: «مهلاً يا رياح! إنه بلغني أن الرجل ليظلم، فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقمه حتى يستوفي حقه، ويكون للظالم الفضل عليه»⁽⁵⁾.

كان أمير المؤمنين مصيباً فيما فعل بوقفه لهذه الشتائم التي كانت المهيج على سبل السيوف وسفك الدماء، واستبدل ذلك بالحوار والنقاش الهادئ المسؤول الخالي من تجبر الحاكم ولا تطرف من المحكوم، موفراً لكل فرد حرية التي كفلها له دينه في غير خرق لحريات الآخرين أو التعدي على حقوقهم.

(1) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 146-147.

(2) ابن أبي شيبة: المصنف، ج 10، ص 106 (كتاب الحدود في التعزير كما هو 2 وكم يبلغ به 2).

(3) ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 283، لابن عسك: لشمس الأشراف، ج 8، ص 197.

(4) خطب الرسائل من رقم: 82 إلى 84 ج.

(5) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 109.

الفصل الرابع:

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بصياسته تجاه القدرية - المعتزلة -

الفصل الرابع: رسائل أمير المؤمنين الخاصة بسياسة تجاه القدرية

-المعتزلة:-

1-تمهيد: أسباب ظهور فرقة القدرية-المعتزلة:-

ولدت الفتنة التي أودت بحياة الخليفة عثمان بن عفان، والصراع الذي نشب بعد بين الإمام علي ومعاوية، حيث أنه لم يعترف هذا الأخير بخلافة الأول، بل طالبه أن يسلم إليه قتلة عثمان الذين كانوا في صفه، ولم يكن ذلك منه سوى مسوغاً لتحقيق أهدافه في الوصول إلى الخلافة، وكان له ذلك بعد تنازل الحسن بن علي رضي الله عنهما- له عن الخلافة سنة 41هـ، ثم جعلها وراثية في نريته بجعل ابنه يزيد ولياً للعهد سنة 56هـ، واضعاً بذلك حداً لنظام الخلافة الشورية الذي يقوم على حرية اختيار الأمة للخليفة عن طريق الشورى، مع ما رافق ذلك من تجاوزات لتوطيد الحكم الأموي الجديد، كل ذلك أدى إلى ظهور تيارات دينية وفكرية، سعى كل تيار جاهداً لإصلاح الحال وتقويم هذا الإعوجاج وفق منظوره، وبالوسائل المتوفرة لديه. واستقطبت كل فرقة أنصاراً لها تشد بهم أزرها وتتشرب بهم فكرها.

ويعد الخوارج أول الفرق ظهوراً بقوة على الساحة السياسية، الذين كفروا بالإمام علي والحكمين ومعاوية وأصحاب الجمل، وإكفار مرتكبي الذنوب إن لم يتوبوا منها، الذين يقررون الصلاح في المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة لتولي هذا المنصب عن طريق اختيار الأمة له بصرف النظر عن نسبه القرشي.

أما موقفهم من الأئمة عامة فيجمعون على وجوب الخروج على أئمة الجور والفسق بعد دعوتهم إلى التخلي عن ذلك، ولذلك كان تاريخهم مليئاً بالثورات ضد خلفاء بني أمية كما هو مليء بالإنقسامات في صفوفهم، ومن ثم توالت فرقهم⁽¹⁾.

إلا أنه وبسبب تطرفهم في آرائهم ومواقفهم نحو خصومهم حتى ولو لم يكونوا سياسيين عاداهم الجميع، وحشدوا ضدهم كل الإمكانيات والوسائل للقضاء عليهم، وكان لهم ذلك إلى حد كبير.

(1)-تمهيد: للكامل في اللغة والأدب، ج2، ص121 وما بعدها.

-الأشمري: مقالات الإسلاميين، ج1، ص167، 168 وما بعدها، ص203 وما بعدها.

-البيضاوي: الفرق بين الفرق، ص72 وما بعدها.

-بن حزم: الفصل في المال والنحل، ج4، ص188 وما بعدها، والمال والنحل للشهرستاني بهلته، ج1 ص155 وما بعدها.

-محمد عسرة: تيارات الفكر الإسلامي، ص16 وما بعدها.

ثم يأتي بعدهم خصومهم من آل البيت وشيعتهم، الذين ناصبوهم العداة كما ناصبوا بني أمية، وغالت بعض فرقتهم في محبة الإمام علي حتى رفعوه فوق منزلته البشرية، كما غالى البعض الآخر في بغض الصحابة، خاصة أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- لاغتصابهما الخلافة -في نظرهم- من الإمام علي عليه السلام باعتبارها -كما يقولون- أصل من أصول الدين وركن من أركانه، وصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه في نصوص يوردونها في هذا الشأن، ليس هنا موضع ذكرها، ولا تخرج من ذريته علي ما بينهم من خلاف في الفرع الذي تكون فيه.

وهم بقولهم هذا يؤمنون بالإمامة الوراثية، الذين كانوا ينكرونها على بني أمية، ومن ثم لا يعترفون بأحقية الأمة في اختيار أئمتها ما دامت مرجعية تعيينهم بالشريعة دون اختيار لهم من المسلمين، وهو الأمر الذي تنكره عليهم بقية التيارات السياسية والدينية والفكرية. وقد حاول الأئمة وشيعتهم تجسيد ذلك على أرض الواقع، إلا أن بني أمية تصدوا لهم بشدة وقسوة بالغة، كالذي كان منهم مع الحسين عليه السلام في كربلاء سنة 61هـ، ثم التوابون من بعده سنة 65هـ، ثم المختار بن أبي عبيد القاسم سنة 66-77هـ، كل هذه الحركات آلت إلى الفشل التام، فتحولوا بعدها إلى الكيد لهم في السر، بوضع الخطط للتخلص من حكمهم⁽¹⁾. ثم تأتي بعدهم فرقة المجبرة التي أنكر دعاة هذه المقالة أن تكون للإنسان قدرة أصلاً لا مؤثرة ولا كاسية مسندين كل فعل كان من الإنسان إلى الله عز وجل، وشجع معاوية ومن جاء بعده من الخلفاء إشاعة هذا القول في المجتمع بالخصوص في الشام، حيث أصبح الجعد بن درهم رأس القول به في الإقليم، وأضحى يلهج به الخاص والعام، وراج ذكره على السنة الشعراء في أشعارهم⁽²⁾، وغايتهم إمتصاص غضب المسلمين ونقمتهم عليهم، وتبرير ما قاموا به في حق الأمة من تجاوزات، حتى ترضى بالواقع الجديد وكأنه إرادة إلهية، ولا تسعى لتغييره.

أما الأثر السيء الذي نشأ عن انتشار هذه المقالة هو: تهافت الناس على اقرار المآثم وتصيّد الشهوات واعتماد الذات ما دام هناك مبرراً يتعللون به ويتسترون وراءه، ولكن

(1)- الأثري: المصدر السابق، ج 1، ص 65 وما بعدها، 113 وما بعدها، ابن حزم: المصدر السابق، ج 4، ص 179 وما بعدها، والمثل والنحل بهامشه، ج 1، ص 195 وما بعدها، ج 2، ص 3 وما بعدها، محمد عسرة: المرجع السابق، ص 199 وما بعدها.

(2)- عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 143-145، 334، 345، الحوفي: أدب المشايخ، ص 149، 161، 164.

تاريخ الطبري، ج 6، ص 376-378، إذ تناول الشاعر أضحى مدان الجبر في قصيدته التي ألقاها أمام الحجاج مبرراً به سبب فشلهم لما تاروا مع ابن الأئمة سنة 81هـ، ومحتلوا إليه في الوقت ذاته عما كان منهم.

رداء الجبر لم يكن ساترا لهم، وهو الأمر الذي أنكره عليهم ابن عباس رضي الله عنهما - في تلك الرسالة التي وجهها إلى مجبرة الشام، الذي يقول فيها: «أما بعد، أتأمرون الناس بالتقوى وبكم ضل المتقون، وتتهون الناس عن المعاصي، وبكم ظهر العاصون... هل منكم إلا مفتر على الله يحمل إجماله عليه وينسبها علانية إليه...»⁽¹⁾، منزها المولى ﷺ أن يأمر بالسوء والفحشاء، الذي يلتقي مع ما كتب به الحسن البصري إلى عمر كما هو آت: «من ورك بذنبه على الله فقد كفر»⁽²⁾.

والحقيقة أن مغالات الجبرية في أقوالهم وشططهم في دعوتهم صيرهم ذلك مذنبين مرتين: مرة باقترافهم للأثام، والثاني: كذبهم على الله ﷻ فيما يقولون وفيما يفعلون - وتعالى الله عما يقولون -.

ثم توسع القول بالجبر في غير الشام، وغير خلفاء بني أمية، خاصة في العراق والأقاليم الشرقية، الذي كان جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم السابق ذكره أحد الدعاة إليه في خراسان⁽³⁾.

وظهرت على الساحة السياسية أيضا فرقة المرجنة التي جاء ظهورها كرد فعل على مغالات الخوارج والشيعة في الحكم على مخالفيهم بالتكفير تارة، والتفسيق والتضليل تارة أخرى، حيث جاءت مواقفها مسالمة للجميع، فلم يكفر أتباعها طائفة ولا فردا، وإن غرقوا إلى الأذقان في الفسق، وإنما كانوا يقولون: نرجئ أمرهم إلى الله، فهو الذي يفصل بينهم يوم القيامة، ولأجل ذلك عرفوا: بالمرجنة⁽⁴⁾.

إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه، أن تيار الإرجاء توزعته عدة فرق منها: مرجنة الخوارج ومرجنة الجبرية، والمرجنة الخالصة، ومرجنة القدرية الذين اتصلوا بالخليفة عمر فناظر زعماءهم كدثار النهدي، وموسى بن أبي كثير، والصلت بن بهرام، كما هو مذكور عنهم ذلك في آخر الفصل.

أما فلسفة مذهبهم فتقوم على مبنهم القائل: «لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة» جاعلين الإيمان بالله هو المعرفة به وبرسوله، وبجميع ما جاء من عنده، أمّا

(1) - المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 12-13، عبد الجبار: المصدر السابق، ص 163.

(2) - أنظر الرسالة الثالثة 686-686ب.

(3) - الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 338، البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 211-212.

(4) - الشهرستاني: الملل والنحل، الفصل لابن حزم، ص 108-109.

(5) - البغدادي: المصدر السابق، ص 202، الشهرستاني: ج 1، ص 186.

ما سوى ذلك من أركان الإسلام، فليست كذلك، ووفق زعمهم هذا أن الإنسان الناطق بالشهادتين يعتبر مؤمناً، وإن ارتكب الكبائر من المعاصي، عكس ما يقول به الخوارج تماماً. إلا أن المعتنق لهذا الفكر يفتح عليه وعلى غيره باب الإباحية بانتهاب المذات حرامها وحلالها، ما دام في يقينه أنها لا تضره، وذلك هو أثرها في الدين والمجتمع.

أما أثرها السياسي، فإن بني أمية زكوا هذه الفرقة بطريقة غير مباشرة، ما دامت مبادئها تسالم الجميع، وتبعدهم عن تهمة: "التكفير" وتدنيهم على مظالمهم وتجاوزاتهم، عكس ما يتهمهم به الخوارج والشيعة والقدرية⁽¹⁾.

وفي مقابل هذه الفرق، و كرد فعل لما بنته من أفكار شادة، وما مارسته من مواقف متطرفة ضد خصومها، كالخوارج، أو مانعة كالمرجئة التي تتأفق الجميع، ظهر القدرية -المعتزلة- الذين يؤكدون على حرية إدارة الإنسان، وأحقية الأمة في اختيار خلفائها عن طريق الشورى منندين بمظالم بني أمية، الذي يقوم مذهب هذه الفرقة على خمسة أصول تكاملت وتوضحت بمرور الزمن هي:

-أولاً: العدل: وأكدوا في هذا المبدأ على حرية إدارة الإنسان ومسؤولية الأفراد عن أعمالهم، وفي الجانب الآخر منه تناولوا بالكلام عنه مسألة العدل والتجوير بالنسبة للذات الإلهية بنفي الجور عن الله عز وجل إذ لا جزاء ولا عقابا منه عز وجل إلا جزاء وفاقا على ما اقترفه الإنسان.

-ثانياً: التوحيد: وبسطوا فيه القول عن تنزيه الذات الإلهية عن التشبيه والتجسيم، في تفاصيل ليس هنا محل نكرها، من ضمنها: ردودهم على بقية الفرق الإسلامية، وكذا على أهل الذمة، والثوية، والملحدين والمشركين.

-ثالثاً: الوعد والوعيد: ورفضوا فيه دعوة المرجئة الذين فصلوا فيها بين الإيمان والعمل، مسفهين أقوالهم. ذلك أن وعد الله حق وصدق في حق من أطاعه أدخله الجنة ووعيد الله أيضا حق وصدق في حق من عصاه أدخله النار وخذل فيها بنوبه الكبيرة، إن لم يتب منها، ورتبوا على هذا الأصل تفاصيل أخرى أعرضنا عن نكرها أيضا.

(1)-الإشعري: المصدر السابق، ج1، ص213 وما بعدها.

-ابن حزم: الفصل، ج2، ص112، ج4، ص204 وما بعدها.

-البيهقي: المصدر السابق، ص202 وما بعدها.

-الدوري: مقنة في تاريخ صدر الإسلام، ص62.

-محمد صاروة: تيارات الفكر الإسلامي، ص33 وما بعدها.

رابعاً: المنزلة بين المنزلتين: وهذا الأصل هو الذي نشأ حوله الخلاف بين المرجئة من جهة، والخوارج من جهة أخرى حول المسلم المرتكب للكبائر، كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم، وهو الذي سبب ذلك الخلاف الذي أدى إلى الإنشقاق بين الحسن البصري أو قتادة ومن يرى رأيهما، كما في بعض الروايات، في أنه منافق، وبين واصل بن عطاء أو عمرو بن عبيد كما في روايات أخرى، بأنه في منزلة بين المنزلتين، لا هو مؤمن ولا هو كافر وأطلقوا عليه إسم: "الفاسق" في تفاصيل وضوابط وضعوها لذلك تكلموا فيها عن مصيره يوم القيامة، خلاصتها: أنه من أهل النار إن لم يتب من فسقه، ولتميزهم بالقول على ذلك، أو في اعتزالهم لحلقة الحسن البصري - رحمه الله - كما في أقوال أخرى، عرفوا باسم: "المعتزلة".

خامساً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ولما كان لهذا الأصل صلة بالسياسة والممارسات الإجتماعية، فإنهم قالوا بوجوب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أفراداً وجماعات، باليد واللسان والقلب، وفق شروط وضعوها لذلك. وبالفعل مارس المعتزلة تطبيق هذا المبدأ في حالاته الثلاثة عبر تاريخهم، ولذلك تعقبهم بنو أمية منكلين بمن رفع صوته منهم عليهم بالنكير، إلا ما كان من يزيد بن الوليد -126هـ- الذي اعتنق فكرهم، ومن ثم أعانوه على الإطاحة بالوليد بن يزيد -125-126هـ- (1).

تلك هي مجمل مبادئ هذه الفرقة بإيجاز، التي لم تسلم أقوال أتباعها من مبالغة الاعتدالهم بأرائهم، أخرجتهم عن حد الاعتدال كإنكارهم علم الله ﷻ ومشينته في عباده وأمور أخرى بينها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في رسالته التالية التي كتبها إلى الذين كذبوا بقضاء الله وقدره وبقية رسائله في شأنهم. كانت هذه الأقوال منهم، قد أثار عليهم بقية التيارات، خاصة المحثثين، وأوجدوا بذلك عداوة ضدهم في ظرف كانوا في غنى عن ذلك، وأعطوا بذلك مبرراً لخصومهم في إصدار الفتاوي التي حللوا فيها إرأقة دمانهم.

إلا أننا إذا ما جننا إلى تقييم علاقتهم بالخليفة عمر بن عبد العزيز وجدنا موقفهم إيجابياً في مجمله، بالخصوص إمامهم عمرو بن عبيد -142هـ- الذي اعترف بشرعية خلافته، إذ قال -إن صح ذلك-: «أخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ولا استحقاق لها، ثم استحقها بالعدل حين أخذها» (2) لا لأجل العقد المتقدم من سليمان. ذلك أنه في

(1)- الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 235 وما بعدها ابن حزم: الفصل في الملل، ج 4، ص 192 وما بعدها .

- الشيرازي: الملل، ج 1، ص 54 وما بعدها ، القلي: فضل الاعتزال، ص 115-119 إضافة إلى مقنة لولاد سيد المصدر، ص 12 وما بعدها ، محمد صارة: تيارات الفكر الإسلامي، ص 43 وما بعدها ، وكتابه: المعتزلة ومشكلة الحرية الإسمائية، ص 43 وما بعدها .

(2)- المسعودي: مروج الذهب، ج 3، ص 195، 226 ، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 377-378 ، القرطبي: طبقات المعتزلة، ص 121.

روايات أخرى أنه يفضل عليه يزيد بن الوليد الذي يُعرف 'بالناقص'⁽¹⁾ الذين أيده على ابن عمه الوليد بن يزيد فقتله سنة 126هـ.

أما أمير المؤمنين عمر، فقد قرب إليه غيلان زعيم قنرية الشام مستعينا به على رد المظالم والإشراف على دار ضرب السكة في العاصمة دمشق، رغم تباين رأييهما كما سنشير إلى ذلك لاحقا.

وفي حقيقة الأمر أن الكبت الذي عانت منه هذه الفرقة قبل استخلاف عمر والملاحقة التي تعرض لها أتباعها كلما نددوا بمظالم خلفاء بني أمية جعلتهم في عهد عمر يجاهرون بأسراتهم ويدعون إليها بعد تلك الحرية الواسعة التي أتاحها لهم ولبقية فئات المجتمع أفرادا وجماعات، ونشطوا في الدعوة إلى مذهبهم كما نشط آل البيت وشيعتهم أيضا، كما نكرنا ذلك عنهم في موقف عمر من آل البيت⁽²⁾. وحاول أمير المؤمنين أن يحد من غلوهم بردهم إلى القصد في الآراء والمواقف، فجادل في هذا الغرض من كان قريبا منه في الشام كغيلان وصاحبه صالح بن سويد، وأرسل إلى الأبعدين عنه رسائل يبصرهم فيها بما هم عليه من انحراف في بعض آرائهم، وكذا تبصيره للمسلمين بالأصول التي يقوم عليها فكر هذه الفرقة. وما ينكر عليها من آراء وأقوال، وهو الأمر الذي لم يقم بمثله خليفة ممن سبقه، أو جاء بعده نحوهم، ويُعدُّ هذا منه رحمه الله - موقف إيجابي للغاية، مجانبًا بذلك سياسة أسلافه في مواجهتهم لخصومهم السياسيين بالعنف والقتل والتشريد والإقصاء، إن فشلت معهم سياسة الإحتواء بالإغراءات للمادية.

أما ما تعرضنا إليه في هذا الفصل فيتعلق بالخصوص، بعلاقة الخليفة عمر بغيلان ومناظرتة له وتبيينه له فساد رأيه فيما يتعلق بالقضاء والقدر، ثم رده على عدي بن أرطاة واليه على البصرة مهتدًا ظهور فرقة القنرية لما سأله عنهم وعما يقولون، وعن الحكم فيهم وتعدد نصوص هذه المراسلة التي تضاربت الروايات حول إيراد نصوصها كمراسلة هي أو منشور عام، خاصة تلك التي نسبت إلى عبد العزيز بن عبد الله، وكذا الحكم الشرعي في حقهم وتردده في ذلك نحوهم في أقواله وأوامره. ثم أوردنا منشوره الذي كتبه إلى القوم الذين كتبوا بقضاء الله وقدره الذين لم تذكر المصادر أسماءهم، ناقضا فيه أقوال دعاة هذه الفرقة، بالخصوص حول علم الله ﷻ والإستطاعة والمشينة.

(1) -البخاري: فضل الإعتزال، ص 117.

(2) -انظر الفصل الثاني في هذا الباب في موقفه من آل البيت. وكذا تعلقنا على الرسالة رقم 179.

ثم أوردنا سؤال الخليفة للحسن البصري عما يشاع عنه حول إنتسابه للقدرية، وردّه عليه، وقدمنا قبل هذه المراسلة تجاذب تيار الإعترال وأهل الحديث له، ودواعي هذا التجاذب، وأوردنا جملة من الروايات لأهل السنة يبرؤونه فيها من ذلك.

ثم أوردنا تحذيره للمسلمين من اتباع أهل الأهواء، وحثهم لأهل المدينة وأهل الشام على العمل بالعلم.

وخلاصة الأمر، فإنه - رحمه الله - قد قام بوظيفته أحسن قيام كخليفة لجميع المسلمين رغبة منه في تقريب شقة الخلاف بين أفراد الأمة وتياراتها المختلفة، لما كان يدرك خطورة تمزقها على مستقبلها الديني والسياسي.

وقد حاولنا في هذا الفصل بقدر الإمكان ربط الأحداث وترتيبها بما يخدم الحقيقة العلمية، وعللنا منها ما يحتاج إلى تعليل، خصوصاً ما تعلق بعلاقته بغيلان، وكذا حول إنتساب الحسن البصري إلى جماعة القدرية، وأطنبنا في ذكر الروايات لما لذلك من أهمية في بلورة موقفه من هذه الفرقة.

2- موقف الخليفة عمر من غيلان زعيمه قدرية الهاشمي.

أ- اتصال غيلان بعمر في هذا الوضع العام تولى أمير المؤمنين عمر الخلافة، فألى على نفسه منذ الوهلة الأولى على إصلاح الحال بمعالجة هذا الإنحراف الذي دب إلى الأمة في العقيدة والفكر متبعا مع من ضل طريقه الصحيح الأسلوب المعروف عنه، وهو أسلوب الحوار والمناظرة مع من يرغب من اتباع هذه الفرق في معرفة الحق، ومن هؤلاء القدرية الذين أصبح مذهبهم الفكري يثير الشبهات خاصة في مجال العقيدة الدينية، الذي تولى الدعوة إليه مجموعة كبيرة من الرجال توزعوا في الأقاليم خصوصا في العراق، وعلى الأخص في البصرة كمعبد الجهني، وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء، وفي الشام يأتي في مقدمتهم غيلان بن يونس⁽¹⁾، مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه زعيم هذه الفرقة هناك، الذي شاع ذكره أثناء خلافة عمر بن عبد العزيز، وكان أول اتصال بين الرجلين في تقديرنا- قد كان بالمراسلة التالسية التي أرسلها إليه لما سمع باستخلافه الذي بين له فيها رأيه فيما عليه حال الأمة، وما لقي الدعوة إلى الحق من بلاء علي يد من سبقه من الخلفاء، حيث قال أبو علي الرحبي: إني لعند عمر بن عبد العزيز، إذ جاءه البواب فأخبره، أن بالبواب رجل يحمل رسالة عنوانها «إلى عمر بن عبد العزيز بلاختم»، فأمره بإدخاله، فقرأ رسالته حتى إذا بلغ قريبا من ثلثها قال الخليفة عمر لمن كان معه: «اسمعوا من هذا الموضوع:

أبصرت يا عمر وما كذبت، ونظرت وما كذبت، أعلم يا عمر إنك أدركت من الإسلام خلقا باليا، أورشما عافيا، فإيا ميّت بين الأموات: لا ترى أثرا فتتبع، ولا تسمع صوتا فتنتفع قد خفي عليك، أميئت السنة وظهرت البدعة، وأخيف العالم فلا يتكلم، ولا يفتن الجاهل فيسأل

وربما نجت الأمة بالإمام، فانظر أي الإمامين أنت؟ ! فإن الله -تعالى- يقول: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾⁽²⁾، فهذا إمام هدى ومن اتبعه شريكان، وأما الآخر فقال تعالى⁽³⁾:

(1)- غيلان بن أبي غيلان: هو غيلان بن يونس ويقال ابن مسلم أبو مروان قبضي الأصل، مولى عثمان بن عفان هكذا قيل عنه ولعل والد يونس هو مولى عثمان، ولما لم يكن غيلان فاشك في ذلك، درس على يد معبد الجهني والحسن بن محمد بن الخليفة، كان ذا عبادة وتله وصلة وبلاغة، تتهمه المصادر المعادية له بالزندقة والكفر والإنحراف، قتله هشام بن عبد الملك دون أن يحدد تاريخ ذلك.

- ابن قتيبة: المعارف، ص 484، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 20، ص 239 وما بعدها .

- عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 229 وما بعدها .

- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 441.

سورة الأبيات، الآية: 73.

لما أحيف من طبقات المعتزلة للمعتزلي، وفي فضل الاعتزال ناقصة.

﴿وَيَعْلَمُ أَنفُسَهُ يَخْتُونُ إِلَى النَّارِ﴾⁽¹⁾، ولن تجد يا عمرداعيا [يقول: تعالوا إلى النار-إذا]⁽²⁾ لا يتبعه أحد. ولكن الدعوة إلى النار هم الدعوة إلى معاصي الله، فهذا مثل الذين خلوا من قبلكم وموعظة للمتقين.

⁽³⁾ أهل وجدت يا عمر حكيمًا يعيب ما صنع، أو يصنع ما يعيب، أو يعذب على ما قضى، أو يقضى ما يعذب عليه؟! [أم هل وجدت رشيدًا يدعو إلى الهدى ثم يضل عنه⁽⁴⁾؟! أم هل وجدت رحيمًا يكلف العباد فوق الطاقة، أو يعذبهم على الطاعة؟! أم هل وجدت عادلًا يحمل الناس على الظلم والتظالم بينهم؟! أو هل وجدت صادقًا يحمل الناس على الكذب والتكاذب بينهم⁽⁵⁾?!]

كفى ببيان هذا بيانًا وبالعمى عنه عمى، ولا يغرك ما نال من البلاء الأتقياء في الخاصة والعامة، قديمًا ما كان ذلك، فكل ما يحدث من الزلازل يزلزل الله به عباده ليختبرهم، فما ينجو منهم إلا القليل، فلا تنظر إلى أولئك، واعلم! أنه لا ينبغي للبصير أن ينقاد للعمى، والسلام»⁽⁶⁾.

ذلك بعض ما جاء في هذه الرسالة التي يدعو فيها غيلان الخليفة عمر إلى مذهبه بطريقة غير مباشرة بتلك الأسئلة التي طرحها عليه في قالب الموعظة، علّه يحوله إلى مناصر لأفكارهم، كالذي كان منهم مع يزيد بن الوليد -126هـ- والمأمون -198-218هـ- كما دعاه أيضا تلميحا لا تصريحًا إلى عدم متابعة أسلافه في سيرتهم الجائرة في المسلمين.

الحقيقة أن الرسالة أثرت في نفس الخليفة فقراءته لها قريبا من ثلثها دلالة على ذلك ومما يؤكد ذلك أيضا استدعاؤه لغيلان، فلما مثل بين يديه قال له: «أعني على ما أنا فيه -أعانك الله-».

⁽¹⁾ السورة لتقصص، الآية: 41

⁽²⁾ كما أصيب من طبقات المعتزلة، وفي فضل الاعتزال ناقصة.

⁽³⁾ يذكر التوحيد الجزء الأول من هذه الفقرة إلى قوله: اللهم عذبهم عليه باختلاف ثم يقول: ألتفتحجب القوم من قوله، وعنده رجل، قال: لرسالة ناقصة، لو زدنا فيها شيئا تمت، قيل: ما هو؟ وهو يعتر على خلاف ذلك، فأهدر دم غيلان، «البصائر والخائتر، ج1، ص 532-533. وهذا الذي ذكر بعد عن تصويب، واستدعاء عمر له بخلاف ما ذكر، وإنما كان ذلك على يد خليفة هشام بن عبد الملك، كما هو أت ذكر ذلك عنه.

⁽⁴⁾ كما أثبت من طبقات المعتزلة، وفي فضل الاعتزال ناقصة.

⁽⁵⁾ كما أثبت أيضا من طبقات المعتزلة وفي فضل الاعتزال ناقصة.

⁽⁶⁾ -جد تهباز: فضل الاعتزال، ص230-231، تمرنسي: طبقات المعتزلة، ص25-26.

فتقول بعد ذلك المصادر السنية في رواياتها عن عمرو بن مهاجر رئيس حرس الخليفة: أنه ولاء دار ضرب النقود بدمشق⁽¹⁾.

وعن عمرو أيضا عند ابن عساكر أنه وصاحبه صالح بن سويد⁽²⁾، طلبا من مزاحم مولى عمر أن يتوسط لهما لدى الخليفة ليجعلهما في حرسه، فاستجاب عمر لرغبتهما، ولكن منعهما من حمل السلاح⁽³⁾.

وهذا الذي نكر يضعنا أمام إشكال يدعونا إلى التساؤل عن هنف تجريدتهما من حمل السلاح - إن كان قد وليا ذلك حقا؟!

أما رواية عبد الجبار المعتزلي، فهي الأخرى عن أحد شهود العيان وهو: أبو علي الرحبي المتقدم الذكر، الذي نكر أن غيلان قال لعمر: «ولّني بيع الخزائن ورد المظالم»⁽⁴⁾.

وهو الأمر الذي لم نجد لغيلان له ذكرا في النصوص التي تعرضت بالإشارة لرد المظالم، إلا ما جاء عنه هنا، فهل يعني أن المصادر المعادية للقدرية أرادت أن تصغر من السنور الذي قام به في شد أزر الخليفة عمر في هذا الشأن؟ أم أن عبد الجبار يريد إيهام أعدائهم أنه كان لأسلاف مذهبه تأثيرا ومشاركة في الحياة السياسية بمناصرة أهل الحق والعدل؟ كالذي كان منهم بانتحالهم للخلفاء الراشدين، والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز، وهم أبعد من ذلك كل البعد. لا شك أنهم بالغوا في الدور الذي قام به أسلافهم، كما ساهم أعداؤهم في غمط نورهم أيضا، خاصة أن هذا الدور لم يتضح أكثر نظرا لقصر مدة خلافة عمر.

الراجح لدينا أن أمير المؤمنين عمر قد ولاهما علي ما ذكرناه، خاصة وأن ولاية غيلان على دار الضرب جاء نكرها بعد مجادلة عمر له في القدر وتوبته من القول به أمامه، كما سنشير إلى ذلك لاحقا، والذي يدعونا إلى الإطمئنان لما ذكرنا بعيدا عن تصغير وتكبير لدور الرجل عند الطرفين، أن الروايات جاءت من شاهدي عيان، ولكن سياق الأحداث زمنيا جاء مشوشا ويطغى عليه الغموض والتقطع.

(1) - قنبرلي: كتاب القدر، ص 181-182، رقم: 279، الأجرى: الشريعة، ص 228، ابن بطة: الإبنة، الكتاب الثاني، م 2، ص 235-236، رقم: 1840.

(2) - صالح بن سويد: أبو عبد السلام القنبري لغيره نادرة سوى ما ذكر عنه أنه كان صاحب غيلان، قتله هشام بن عبد الملك بعد ما بعدها.

(3) - ابن عساكر: المصدر نفسه، ج 6، ص 361 وما بعدها.

(4) - ابن عساكر: المصدر السابق، ص 361.

وخلصه الأمر: أن عمر قد ولاء أيضا بيع تركة سليمان، فكان ينادي عليها: «هلم إلى متاع الخونة، هلم إلى متاع الظلمة، تعالوا إلى متاع من خلف الرسول ﷺ في أمته بغير سيرته وسنته، حتى كان فيما نادى عليه جوارب خز قيمتها ثلاثون ألف درهم⁽¹⁾، وقد إنتكل بعضها، فقال غيلان: من يعذرنى ممن زعم، أن هؤلاء كانوا أئمة هدى وهذا يأكل، والناس يموتون جوعا.

فمر به هشام بن عبد الملك، فقال: أرى هذا يعيبيني ويعيب أبائي، والله! لئن ظفرت به لأقطن يديه ورجليه»⁽²⁾.

ولكن يبقى ما نسب إلى غيلان من قول بهذه الصيغة المثيرة التحريضية محل نظر خاصة وصفهم بالخونة والظلم أمام الملأ، وهذا مالا يقبلونه منه، والذي أدى بنا إلى الشك فيما نسب إليه، هو أن هشام بن عبد الملك قد قربه إليه بعد استخلاقه، وأخذه معه إلى الحج سنة 106هـ، وأسند إليه أمر الفتوى هناك، وأما إشارة الرواية إلى تهديده هشام له، إلا تعبيراً خاطئاً عن موقف ثابت كان من غيلان لما بسط لسانه في هشام بسوء القول عنه بعد ذلك كما ستشير إلى ذلك لاحقاً.

بمناظرته الطيبة عمر لغيلان، إلا أن غيلان أراد بعد استعانة أمير المؤمنين به على ما ولى أن يتحقق منه، إن كان على نهج أسلافه في القول بالجبر، أو يخالفهم في ذلك، خاصة بعد أن بلغت مسامحة ما يروجه عنه أهل الشام، وبين ما كان يأمر به وما يفعله، مجانبا فيه من سبقه من الخلفاء، فقد سأله يوماً: «إن أهل الشام تزعم أنك تقول في المعاصي: أنها بقضاء الله تعالى؟

فقال: ويحك يا غيلان! أولست تراني أسمى مظالم بني مروان ظلماً»⁽³⁾. نافيا عن نفسه ما يتقوله عنه أهل الشام من أن الظلم بقضاء الله وقدره كما جاء في رواية المرتضى⁽⁴⁾، ولكن لا يعني أنه من جماعة القدرية كما خطر في ذهن غيلان -فيما نعتقد- ومن نسبه إلى هذه الفرق.

(1) هذا مبلغ غير معقول ومبالغ فيه، حتى ولو كان مطروفاً بخيوط الذهب الخالص، وحتى المائة دينار التي جاءت في رواية قبلانزي مبلغ مبلغ فيه أيضاً، إلا أنه من المحتمل أن يكون المبلغ الأول هو مجموع بيع تركة سليمان حيث أن الخليفة عمر بلغ مجموع ما تقلل عليه فمبلغ بيت المال ثلاثة وعشرين ألف دينار. أنظر الفصل الخامس من توبال الأول، عند كلامنا على تنزله عن أمواله لصالح بيت المال، ص 166.

(2) عبد الجبار: فضل الاحتزال، ص 231، المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 26.

(3) عبد الجبار: فضل الاحتزال، ص 339.

(4) طبقات المعتزلة، ص 121.

إلا أن الحرية التي تمتع بها الناس خلال فترة خلافة عمر ليتكلم من شاء أن يتكلم شجعت غيلان الذي كان من قبل يستخفي بالدعوة إلى مذهبه، فلما بلغت مسامع الخليفة آراءه التي يدعو إليها استدعاه، فسأله كما قال ذلك عنه أبو جعفر الخطمي: «ويحك يا غيلان ! ما هذا الذي بلغني عنك؟»

قال: يُكذَّبُ علي يا أمير المؤمنين! ويقال علي ما لم أقل.

قال: ما تقول في العلم؟

قال: قد نفذ العلم.

قال: فأنت مخصوم، اذهب الآن فقل ما شئت، ويحك يا غيلان! إنك قد أقررت بالعلم خصمت⁽¹⁾، وإن حججته كبرت، وإن تقرَّ به فتخصم خير لك من أن تجرده فتكفر.

قال⁽²⁾: ثم قال له: تقرأ يس؟

قال: نعم.

فقال له: اقرأ ﴿يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ فقرأ: ﴿يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ إلى قوله ﴿

لَقَدْ نَقَّ الْقَوْلَ عَلَى الْخَثِرِمْ فَمَوْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾. قال: قف كيف ترى؟

قال: كاني لم أقرأ هذه الآية يا أمير المؤمنين.

قال زد: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي الْأَنْعَامِ مَنَافِعَ لِلنَّاسِ لِيَذُكَّرَ إِلَيْهَا أَلَّا يَشْكُرُوا وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ

أَيْدِيهِمْ مَدَآئِدَ وَمِنْ خَلْفِهِمْ مَدَآئِدَ﴾⁽⁴⁾.

قال له عمر: قل: ﴿فَأَنْشَبْنَاهُمْ فِتْنَةً لَّا يُبْسِرُونَ . وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَوْ تُنذِرْتَهُمْ

لَّا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾. قال: كيف ترى؟

قال: كاني لم أقرأ هذه الآيات قط، وإني أعاهد الله أن لا أتكلم في شيء مما كنت أتكلم

به أبدا.

قال: اذهب، فلما ولى، قال: اللهم إن كان كاذبا فيما قال فأذقه حر السلاح⁽⁶⁾.

(1) -كذا جاءت، ولعلها: «لن أقررت بالعلم» لتتفق مع ما تلاها.

(2) -لقول للراوي أبو جعفر الخطمي.

(3) -سورة يس، الآية: 1-7.

(4) -سورة يس، الآية: 8-9.

(5) -سورة يس، الآية: 9-10.

(6) -عبد الله بن أحمد: السنة، ص 145-146 ونظر روية الزهري التي تختلف عما ذكر إختلافنا طويفا في: الفريابي: كتاب القدر، ص 182

183 رقم: 280 .

- الأجرى: الشريعة، ص 229 ، ابن بطي: الإهانة: الكتاب الثاني، 2، ص 234-235، رقم 1838.

أما اللالكائي فيورد رواية تكمل ما سبق، بل تزيد الأمر وضوحاً، فقد قال حيان بن عبيد التميمي فيما يذكره عن والده:

«شهدت عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- وقد أدخل عليه غيلان فقال: ويحك يا غيلان! ... أحقاً ما أبلغ عنك؟ فسكت.

فقال: هات فإني آمن، فإن يك الذي تدعو الناس إليه حق، فأحق من دعا إليه الناس نحن، هات، فسكت طويلاً.

فقال عمر: ويحك! فإني آمن، وأمره أن يجلس.

فجلس فتكلم بلسان نلق فقال: إن الله لا يوصف إلا بالعدل، ولم يكلف نفساً إلا وسعها ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها، ولم يكلف المسافر صلاة المقيم، ولم يكلف الله المريض عمل الصحيح، ولم يكلف الفقير مثل صدقة الغني، ولم يكلف الناس إلا ما جعل إليه السبيل وأعطاهم المشيئة، فقال: ﴿فَمَنْ خَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ خَاءَ فَلْيُطْفِرْ﴾⁽¹⁾ وقال: ﴿إِعْمَلُوا مَا خِئْتُمْ﴾⁽²⁾. فلما فرغ من كلام كثير قال له عمر في آخر كلامه: يا غيلان: ما تقول في قول الله: ﴿يَس . وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمِ﴾ إلى قوله: ﴿إِن لَّو تَحَدَّرْتُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾ أنت تزعم يا غيلان...!⁽³⁾. فلم يجبه بشيء، وكرر عليه سؤاله فالتزم الصمت فقال له عمر: «ما يمنعك أن تتكلم وقد جعلت لك الأمان؟»

فقال غيلان: أستغفر الله وأتوب إليه يا أمير المؤمنين! أذغ الله لي بالمغفرة.

فقال: اللهم إن كان عبدك صادقاً فوقه وسدده، وإن كان كاذباً أعطاني بلسانه ما ليس في قلبه بعد أن أنصفته، وجعلت له الأمان، فسلبت عليه من يمثل به»⁽⁴⁾. إلا أن الفريابي يذكر رواية أخرى عن عمرو بن المهاجر رئيس حرس عمر بن عبد العزيز، لعلها تكمل ما سبق⁽⁵⁾ قال: بلغ عمر بن عبد العزيز أن غيلان يتكلم في القدر، فبعث

(1) سورة تكهف، الآية: 29.

(2) سورة فصلت، الآية: 39.

(3) ذكر المؤلف قال: «نكر كلاماً كثيراً قد سقط من الكتاب» دون أن يشير إلى عنوان الكتاب المقصود.

(4) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، م 2، ص 791-792، رقم: 1326.

(5) أصل الكلام الكثير الذي سقط هو ما جاء في هذه الرواية المثبتة والتالية عليها والتي تضمنت. ذلك أن عمرو بن المهاجر روى مناظرة للظيفة مع غيلان في آخر أيام حياته كما هو أت، ومن ثم تضمنت أن تكون هذه الرواية غير التالية.

إليه، فأدخل عليه فسأله عما بلغه عنه كالذي سبق في رواية عبد الله بن أحمد في السنة. «قال عمرو بن المهاجر: فأشرت عليه أن لا يقول شيئاً. قال: فقال: نعم يا أمير المؤمنين، إن الله **عَلَّمَ قَالاً**: ﴿مَلَأَ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدُّمْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْهُورًا. إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِّنْ تُرَابٍ أَمْشَاقٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاخِرًا وَإِمَّا كَاثِرًا. إِنَّا اخْتَرْنَا لِلْحَقَّائِقِ بَيْنَ حَقَّالٍ وَآمَّالٍ وَسَعِيرًا. إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ حَاسٍ حَانَ مِرْآخِطًا كَاثِرًا﴾ (1).

قال: اقرأ من آخر السورة ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا. يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (2).

قال: أخبرني، حكيم فيما علم، أم حكيم فيما لم يعلم؟ قال: بل حكيم فيما علم (3).

ويحك يا غيلان! أما تعلم أن الله قال: ﴿إِنِّي بَالِغٌ فِي الْأَرْضِ خَلْقَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيُهْلِكُ الْحَمَاءَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (4). ثم قال: ما تقول يا غيلان؟

قال: أقول: قد كنت أعمى فبصرتني، وأصم فأسمعتني، وضالاً فهديتني فقال: اللهم! إن كان عندك غيلان صادقاً [فثبتته (5)] وإلا فاصلبه.

فأمسك عن الكلام في القدر، فولاه عمر بن عبد العزيز دار الضرب بدمشق (6).

إلا أن ما جاء في نهاية هذه الرواية، بدعاء عمر عليه بالصلب أمر مشكوك فيه، بل هو نقول على الخليفة بما لم يقل من قبل أعداء غيلان لتبرير ما حصل له فعلاً وكما زعموا أن عمر قد دعى عليه، على يد هشام، وما كان يحصل ذلك من قبل عمر، والحوادث التالية المتعلقة به فيما يلي تكذب ما نسب إليه، إضافة لما ذكر أنه ليس من طبع عمر ولا من خلقه

(1) -سورة الإسمن، الآية: 1-5.

(2) -سورة الإسمن، الآية: 29-31.

(3) -إيضحة من رواية ابن عسكرو، وعند الفريبي نسخة.

(4) -إيضحة من رواية الفريبي لثلاثة، وفي روايته الأولى نسخة والآية من سورة البقرة: 30-32.

(5) -إيضحة من رواية الفريبي لثلاثة ورواية الأجرى وفي روايته الأولى نسخة.

(6) -الفريبي: كتاب القدر، ص 181-182، رقم: 279، وهي الرواية الأولى، والثالثة: ص 198، رقم: 326.

(7) -الأجرى: الشريعة، ص 228.

(8) -ابن بطه: الإبانة، الكتاب الثاني، م 2، ص 235-236، رقم: 1840 وهي الرواية الأولى.

(9) -ابن عسكرو: تهذيب تلويح دمشق، الرواية الأولى، ج 6، ص 371-372، الثالثة: ج 7، ص 386-387.

أن يدعو علي من خالفه في الرأي، إلا أن الذي يؤكد ما ذكرنا أن رواية الفريابي الثالثة لم
تورد مثل هذا الدعاء، بل قال له: «أخرج فلا يبلغني أنك تتكلم في شيء من هذا»⁽¹⁾.

وجاء في رواية ابن بطة الثانية، أن عمر سأله: «ما تقول في القلم؟

قال: قد علم الله ما هو كائن.

قال: أما والله! لو لم نقلها لضربت عنقك»⁽²⁾.

ولكن غيلان لم يكن صادقا في قوله وفيما تعهد به أمام الخليفة عمر، إذ كلما حضر
مجلسه وجادله تنكر لما كان يقوله، كما عرفنا ذلك عنه فيما تقدم، خوفا من عمر أن ينكل به
ويتجلى ذلك من خلال موافقته على كل ما كان يُحاجُّه به الخليفة في الآتي، وقد عاد في آخر
حياة أمير المؤمنين وصاحبه صالح بن سويد إلى بث القول بالقدر في الناس مستغلان عفو
أمير المؤمنين عنهما، وبالغا في ذلك عند مرضه، فدعا بهما، حيث قال عمرو بن المهاجر:
لما بلغه عنهما ذلك. «أرسل إليهما - وهو مغضب شديد الغضب - فدعاهما: قال عمرو بن
المهاجر: وأنا خلفه قائم مستقبليهما.

فقال لهما: - وهو مغضب - ألم يكن في سابق علم الله حين أمر إيليس بالسجود لأدم

أنه لا يسجد؟

قال عمرو: فأومات إليهما، أن قولاً: نعم، لما عرفت من شدة غضبه.

فقالا: نعم يا أمير المؤمنين.

ثم قال: ألم يكن في سابق علم الله حين أمر آدم أن لا يأكل من الشجرة أنه سيأكل

منها؟

فأومات لهما، أن قولاً: نعم

فقالا: نعم.

قال عمرو: لولا أنني أومات إليهما: أن قولاً نعم لصنع بهما شراً، فأمر بهما فأخرجا

وأمر بالكتاب إلى الأجناد بخلاف ما قالوا، فمات عمر ولم تنفذ تلك الكتب»⁽³⁾.

(1)-كتاب القدر، ص 198، رقم: 326، السلاء: للكتاب لجمع، ص 503-504.

(2)-ابن بطة: الإبانة، ص 236-237، رقم: 1831.

- عبد الله بن أحمد: السنة، ص 120، رقم: 670، وفي روايته أن الخليفة سأل غيلان عن العلم.

(3)-ابن صلكر: المصدر السابق، ج 6، ص 371-372.

- الفريابي: المصدر السابق، ص 197، رقم: 323، وهي الرواية ثالثة.

- الأجرى: الشريعة، ص 232.

ولم ينفذ الخليفة يزيد ما كتب به عمر لأنه لم يكن يولي هذه الأفكار اهتمامه الخاص بل غلبت عليه حباية وسلامة وقرناء السوء و شغلوه باللهو عن أي أمر آخر. ومن المستبعد أن تكون الرسالة التالية التي أرسلها إلى عدي بن أرطاة واليه على البصرة، وكذا الرسالة الآتية أيضا، التي كتب بها إلى القوم الذين كذبوا بقضاء الله وقدره لأنها كانت ردا عليهم كما هو واضح منها.

ولكن بعد وفاة الخليفة عمر -رحمه الله- أخذ غيلان يتكلم في القنر أيام يزيد بن عبد الملك الذي كان لا يعير مثل هذه الأمور إهتمامه ويشغل بها باله، أما هشام بن عبد الملك فقربه إليه أول الأمر، حيث حج معه سنة 106هـ، وكلفه بمهمة الإقتاء للناس في الموسم⁽¹⁾ ثم انقلب عليه في النهاية لدواعي سياسية ودينية، وبتحريض من خصومه للخليفة على قتله لمباينة أفكاره لأفكارهم، فأخذ هشام فأمر ببسط العذاب عليه، ثم صلبه⁽²⁾ دون أن تحدد المصادر تاريخ ذلك.

هذا هو موقف الخليفة عمر من زعيم القدرية في الشام الذي استعان به ما كانت الإستعانة مفيدة، وما دامت تشد من أزره وتقوي من نفوذه، وتوسع من بسطه للعدل، غاضبا

(1)- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص441، البخاري: التاريخ الكبير، ج7، ص102-103.

(2)- عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص233، التبريزي: كتاب القنر، ص181-182، رقم: 279،

- عبد الله بن أحمد: السنة، ص145-146، رقم: 784، الأجرى: المصدر السابق، ص228.

لا عروبة إن انقلب عليه هشام، فهو أمية شذوا ملكهم بإقتاء القول بالجبر، وبالمال والسيف، في حين أن أفكار القدرية تبين ذلك تمام المباينة لما يشكل إنتشارها من خطر على نظام حكمهم، خاصة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذا حق الأمة في اختيار خلفائها عن طريق تشوري، والمدفني يضع آدينا على الأسباب السياسية التي كانت وراء مقتله وصاحبه صالح، إذ يقول: «وكان غيلان كاتباً من كتابهم، وهو مولاهم، فترك خدمتهم، وبسط لسانه فيهم بسوء القول» وفي رواية أخرى عن المدائني أيضا يكمل ما سبق بقول فيها: «إن غيلان وصاحبه كانا بلرمينية يتكلمان في هشام، فلما شخصنا عنها -وكان قد وضع عليهما عيوناً- فلما قمنا دمشق أخذنا ضمن شهدوا شهدوا عليهما فصنع بهما ما صنع، ثم صلبهما».

- البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص390، 419، خليل داود: الحياة العلمية في الشام، ص123.

وتسترجع الأسباب القنبية والسياسية أكثر في رده على هشام لما سأله: «زعت أن ما في الدنيا ليس عطاء من الله لنا؟

فقال له غيلان: أعوذ بجلال الله! أن يأتين خواتم أو يستخلف الخلفاء من خلقه لجارا، إن أئمتة القوامون بأحكامه الرايون لمقامه، الذين كلبوا بالعدل الدول، وخفوا مقاما لا يجنون عنه حولا، ولا يتعللون بالعال... ولم يول الله وثابا على الفجور، ولا ركبا للمحضور، ولا شهادا بالزور، ولا شركبا للخور» ، عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص233.

وهذا انتقاد شديد للهجة لسيرة خلفاء بني أمية ولسياستهم في الأمة، وردا منه على إشتغالهم للجبر بين الناس، وهو قول ينسف شرعية حكمهم من الأسس ويضعهم في نقص الإهتمام، هذه الآراء الجريئة من غيلان كانت كافية لأن تطيح برأسه ورأس صاحبه صالح، كما أطلقوا برؤوس الفخورج الذين قالوا في خلفاء بني أمية مثلما قال غيلان.

السبب الذي في مقتله في قوله لصاحبه صالح يُسَلِّيه: «صائمك مقام شريف ومتحرك متجر ربح، وإنما تم

النظر عما كان يعتقد من أفكار، فلما حاول نشرها في وسط العامة تصدى له مبينا له فساد رأيه في العلم والمشينة وحرية إرادة الإنسان، حتى لا تأخذ الضلالة في العقيدة العامة ذات اليمين وذات الشمال، حاشدا كل ما يملك من بلاغة وعلم وحجة ليهديها سواء السبيل.

ج- **موقفه الخليفة العام من بقية الصحابة: الحقيقة والواقع أن موقفه من أتباع هذا المذهب قد اتضح في موقفه المتقدم من غيلان كما رأينا، إلا أن الحكم الشرعي الذي كان يراه في حقهم هو الذي يسوده الإضطراب والغموض والتضارب في أحيان أخرى، فقد أخبر عنهم بإنكارهم للقدر، فأمر أن يرفق بهم ويبين لهم سوء ما اعتقدوه، فقيل له: «لقد اتخذوه ديناً يدعون إليه الناس». ففرغ لذلك وقال: «أولئك أهل أن تسأل أسنتهم من أقيمتهم سلاً، هل طار ذباب بين السماء والأرض إلا بمقدار»⁽¹⁾.**

وشاور عم الإمام مالك أبي سهيل نافع بن مالك في أمرهم، فاقترح عليه أن يستتيبهم فإن أبوا قتلوا على وجه البغي، فتطابق ذلك على ما كان يراه في حقهم⁽²⁾.

إلا أنه -فيما يبدو- بقي متردداً في أمرهم خضوعاً منه للأمر الواقع الذي كان يراه ويشاهده ويتعامل معه، مستعملاً معهم التهديد والغلظة باللسان لا غير، إحتياطاً منه لنفسه أن يظلم أحداً بسفك دم امرئ مسلم على وجه التأويل والاجتهاد، ومن ثم كان له رأي ثان وهو: أن ينفوا من نيار المسلمين إن لم يتوبوا من قولهم⁽³⁾، وكلا الرأيين جاء في مراسلاته التالية:

إلا أن الملاحظ أن أمير المؤمنين، ما كان ليقتل من خالفه في الرأي، وقد عرفنا ذلك عنه فيما تقدم في موقفه من الخوارج. وقد جمعوا بين سل سيف البغي والتطرف وسوء الرأي في مخالفيهم، فاشتراط على من تاب منهم من ذلك العفو عنه، ومن لم يتب وبقي مصراً على رأيه غير شاهر لسيفه على غير فساد في الأرض، ولا ظلم لأهل الذمة، فلا تزيب عليه، ومن رفض دعوة السلم وقبض عليه سجن ولا يطلق سراحه حتى يحدث توبة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - وإنما نعلم أن قلنا: إن ديننا نصف لا يجوز، عبد الجبار: المصدر السابق، ص 233.

دون أن ننسى منسطف خصومه على الخليفة هشام الذين إفتوا بجواز قتله كما جاء نكر ذلك في المصادر المتقدمة التي أظهرته في جداله لخصومه بمظهر الضعيف الملهز الذي لا حول له ولا قوة، وهو البليغ الفصيح، وكفى بمولايها تمدد واعم ذكر ذلك ضه تبريراً لمقتله.

⁽²⁾ - التريفي: كتاب القدر، ص 187، رقم 293، الأجرى: الشريعة، ص 230، ابن بطنة: الإبلة، الكتاب 2، م 2، ص 238-239، رقم: 1849

⁽³⁾ - الإمام مالك: المدونة، ج 1، ص 410 (كتاب الجهاد، في الخوارج)، الموطأ، ص 649 (كتاب الجامع، النهي عن القتل بالقتل).

- ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 283، التريفي، المصدر السابق، ص 179، 180، 181، رقم: 273، 275، 276، 277.

⁽⁴⁾ - التريفي: ص 222-223، رقم: 397، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 84.

⁽⁵⁾ - انظر ما سبق ذكره عند كلامنا على الخوارج وسئل رقم: 681-682، 683.

وأسير المؤمنين ما كان غافلاً بحيث يقع تحت تأثير خصوم القدرية، ويأخذ برأيهم فيهم كما كان ذلك من الخليفة هشام بن عبد الملك الذي ندم بعد ذلك على قتله لغيلان وصاحبه⁽¹⁾ صالح.

لقد كان الخليفة عمر يدرك أنه إذا استعمل السيف ضدهم أنه سيعطي لأفكارهم مزيداً من الإنتشار، ويقوي صفهم بمزيد من الأتباع، ويصير في أعين المتعاطفين معهم جانراً وعن المبادئ الشرعية التي طالما رفعها ودعى إليها متسكباً. إلا أنه استعمل معهم ما استعمله مع الخوارج لحملهم على التخلي عن آرائهم كالحوار والمناظرات والرسائل والمنشورات التي كتب بها إلى ولاته ليقرؤوها على الناس ولو كان له معهم ولو قليلاً من العنف لما مدحه عمرو بن عبد كما جاء ذلك عنه في التمهيد ولما زعموا أنه منهم. والميزة التي تميز بها موقفه نحوهم، أننا لم نجد في ما تحت أيدينا من مصادر أنه أمر بسجن أتباع هذا المذهب الفكري.

3- جوابه على عدي بن أرطاة لما حمله عن أمر القدرية

رد عمر على عدي يبين له رأيه في القدرية

-684-

رسالة عدي إلى عمر: ولما كانت البصرة موطن تشكل مذهب المعتزلة، فإن احتدام الصراع بين أفكارهم وأفكار غيرهم هناك دفع بوالي البصرة عدي بن أرطاة أن يستشير الخليفة عمر في أمرهم، إذ قال أبو رجاء الخراساني⁽²⁾: «أن عدي بن أرطاة كتب إلى عمر بن عبد العزيز: إن قبلنا قوماً يقولون لا قدر، وكتب إلي برأيك فيهم وكتب إلي بالحكم فيهم». رد عمر عليه: «فكتب إليه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عدي بن أرطاة⁽³⁾ أما بعد.

فإني أوصيك بتقوى الله، والإكتصاف في أمره واتباع سنة نبيه ﷺ وترك ما أحدث

(1) -قريبى، من 184، 185 رقم 284، 285، 286

- الأجرى: القدرية، من 229.

(2) -مسند: «...مومل بن إسماعيل، قال: حدثنا سفين ثوري، قال: حدثني شيخ قال مومل: زعموا أنه أبو رجاء الخراساني - أن عدي... الخ» وهو ما جاء مصرحاً به في رواية قريبى التالية.

(3) -بداية رسالة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة التي يتوافق الجزء الأول منها مع جاء عند الأجرى، وعدد صفحاتها ست صفحات، ولم يصرح لمن كتب بها.

المحدثون⁽¹⁾ مما قد جرت سنته، وكفوا مؤونته، فعليكم بلزوم السنة، فإن السنة إنما سنّها من قد عرف ما في خلفها من الخطأ والزلل، والحمق، والتعمق، فارض لنفسك بما يرضى به القوم لأنفسهم، فإتهم عن علم وفقوا، وببصر ناقد كفوا،⁽²⁾ أولهم كانوا على كشف الأمور أفوى بفضل -لو كان- فيه أجر، فلئن قلتم: أمر حدث بعدهم ما أحدثه بعدهم إلا من اتبع غير سنتهم، ورجب بنفسه عنهم، إتهم لهم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي ووصفوا منه ما يشفي، فما بونهم مقصر، وما فوقهم محسّر⁽³⁾، لقد قصر عنهم آخرون فضلوأ، وإتهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم.

[كسب⁽⁴⁾] تسألني عن القدر؟ على الخبير -بإذن الله- سقطت. ما أحدث المسلمون محدثة، ولا ابتدعوا بدعة هي أبين أمراً، ولا أثبت من القدر ولقد كان ذكره في الجاهلية الجهلاء يتكلمون به في كلامهم ويقولون به في أشعارهم يعزّون به أنفسهم عن مصائبهم، ثم جاء الإسلام فلم يزد إلا شدة وقوة، ثم ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث، ولا حديثين، ولا ثلاثة⁽⁵⁾، فسمعه المسلمون من رسول الله ﷺ فتكلموا فيه حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته يقينا وتصيقا وتسليما لربهم، وتضعيفا لأنفسهم أن يكون شيئا من الأشياء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم ينفذ فيه قدره. فلئن قلتم: قال الله ﷻ في كتابه كذا وكذا؟! ولم أنزل الله ﷻ آية كذا وكذا؟! !

لقد فرعوا منه ما قد قرأتم، وعلّموا من تأويله ما جهلتم، ثم قالوا بعد ذلك: كله كتاب قدر، وكتب الشقوة وما يقترّ يكن، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا نملك لأنفسنا نفعا ولا ضرا، ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا، والسلام عليك.

كتبت إلي تسألني الحكم فيهم: فمن أوتيت به فأوجعه ضربا، واستودعه الحبس، فإن تاب من رأيه السوء وإلا فاضرب عنقه⁽⁶⁾.

ولم نجد فيما بين أيدينا من مصادر أنه نفذ هذا الأمر في حقهم، وهو ما كنا قد بينا ذلك عنه فيما سبق.

(1)-أنظر الصفحة في الروايات التالية أيضا.

(2)-كذا جاءت في الرواية التالية.

(3)-في الروايات التالية 'مجرر' وفي بعضها: 'مجر محسن'.

(4)-في المصدر: كنت وما أثبت من الروايات التالية.

(5)-يمكن مراجعة مفتاح كنوز السنة لمحمد فواد عبد الباقي. والمعجم المنهري لأنطال الحديث للبري لنفسك للتحقق من ذلك.

(6)-الأجري: الشريعة، ص 233-234.

رواية أخرى لما سبق
-1684-

في حين قال سفيان الثوري⁽¹⁾: «كتب عامل لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عمر يسأل عن القدر، فكتب إليه:

رواية رسالة عمر بن عبد العزيز	رواية رسالة عبد العزيز بن عبد الله ⁽²⁾
1- «أما بعد.	1- أما بعد.
2- أوصيك بتقوى الله <small>تعالى</small> .	2- فإني موصيك بتقوى الله.
3- والإقتصاد في أمره.	3- والإقتصاد في أمره.
4- راتباع سنة نبيه <small>صلى الله عليه وسلم</small> .	4- واتباع سنة رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> .
5- وترك ما أحدث المحدثون بعدما جرت سنته وكفوا مؤونته.	5- وترك ما أحدث المحدثون في دينهم مما قد كفوا مؤونته وجرت فيهم سنته.
6- فعليك بلزوم السنة فإنها لك، بيان الله - عصمة.	6- ثم اعلم أنه لم تكن بدعة قط إلا وقد مضى قبلها ما هو عبرة فيها ودليل عليها.
7- ثم إعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها.	7- فعليك ⁽³⁾ بلزوم السنة، فإنها لك بيان الله - عصمة.
8- فإن السنة إنما سنها من قد علم ما في خلفها من الخطأ، والزلل والحمق والتعق.	8- وأن السنة إنما جعلت سنة ليستن بها ويقتصر عليها، وإما سنها من قد علم ما في خلفها من الزلل، والخطأ والحمق والتعق.
9- فأرض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم	9- فأرض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم

(1)-السند: «يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري قال: « ، أبو نعيم، ابن الجوزي: روايتهما الأولى: خلاص بن يحيى عن سفيان الثوري قال: الجليلي عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى بعض صلته: أوصيك... الخ ، الإمام أحمد: جد الله بن المبارك عن سفيان أن عمر كتب... الخ عند رسالة عبد العزيز بن عبد الله: «عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال: أما بعد...».

(2)-عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الملقبون: مولى آل الهذيل القمي، كان من المعتزلة ثم تولى عن مذهبهم واتباع أهل الحديث، كان فيها ورعا كثير الحديث ثقة تولى بيتنا سنة 164هـ ، ابن سعد: طبقات، م، 7، ق، 2، ص، 68 ، المزي: تهذيب الكمال، ج، 18، ص، 157-152.

(3)-بدلة نص ابن كرامة: «عليك بلزوم السنة...».

- 10- فإنهم عن علم وقفوا وببصر نافذ قد كَفُّوا⁽¹⁾.
- 10- فإنهم عن علم وقفوا وببصر قد كفوا.
- 11- ولهم على كشف الأمور كانوا أقدر.
- 11- ولهم عن كشفها كانوا أقوى.
- 12- وبفضل ما فيه كانوا أولى.
- 12- وبفضل لو كان فيها أخرى. وأنهم لهم السابقون.
- 13- فإن الهدى ما أنتم عليه؟ لقد سبقتموهم إليه.
- 13- فلئن كان الهدى ما أنتم فيه؟ لقد سبقتموهم إليه!؟
- 14- ولنن قلتم: إنما حدث [بعدهم]⁽⁴⁾. ما أحدثه، إلا من ابتغى غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم.
- 14- ولنن قلت: حدث حدث بعدهم، ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم.
- 15- فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي.
- 15- ولقد وصفوا منه ما يكفي، وتكلموا منه بما يشفي.
- 16- فما دونهم من مقصر وما فوقهم من مجسر.
- 16- فما دونهم مقصر، ولا فوقهم مجسر.
- 17- قد قصر قوم دونهم فجفوا وطمح عنهم أقوام فغلوا.
- 17- لقد قصر أناس دونهم فجفوا وطمح آخرون عنهم فغلوا.
- 18- وأنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم⁽⁵⁾.
- 18- وأنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم⁽¹⁾.
- 19- كتبت تسأل عن الإقرار بالقدر، فطلى الخبير بإذن الله- وقعت.
- 19- سألتني عن القدر وما جحد منه من جحد، فطلى الخبير- إن شاء الله- سقطت ونلك الذي أردت.
- 20- ما أعلم أحدث الناس من محدثة، ولا ابتدعوا من بدعة هي أبين أمراً ولا أثبت
- 20- فما أعلم أمراً مما أحدث الناس فيه

(1) نهاية رسالة عبد العزيز بن عبد الله في روية ابن كدامة.

(2) بداية نصه أيضاً للمتلوق برسالة عمر: حلف حيث وقف تقوم إليهم عن علم وقفوا...».

(3) نهاية روية أبي نعيم وابن الجوزي الأولى: «وببصر قد كفوا».

(4) لإمام أحمد: «ببصر نافذ قد كفوا، وكثروا هم أقوى على البحث لو بحثوا» وينتهي.

(5) لعلى المصدر: «جدهم» وما أثبت من المنفي والإثبات وبقية الروايات.

(6) ابن كدامة: نهاية رسالة عمر بن عبد العزيز عنده.

(7) كذا جاءت ولعلها متكلمه.

- أثرا من الإقرار بالقدر.
- 21- لقد كان نكره في الجاهلية الجهلاء يتكلمون به في كلامهم وفي شعرهم، يعزّون به أنفسهم على ما فاتهم.
- 22- ثم لم يزد الإسلام إلا شدة.
- 23- ولقد ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث، ولا حديثين.
- 24- قد سمعه المسلمون فتكلموا به في حياته وبعد وفاته.
- 25- يقينا وتسليما لربهم وتضعيف لأنفسهم أن يكون شيء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم يمض فيه قدره.
- 26- وأنه مع ذلك لفي محكم كتابه لمنه اقتبسوه منه، ولمنه تعلموه.
- 27- ولئن قلتم: لم أنزل الله ﷻ آية كذا؟ ولم قال الله كذا؟
- محدثه، أو ابتدعوا فيه بدعة أبين أثرا، ولا أثبت أصلا، ولا أكثر -والحمد لله- أهلا من القدر.
- 21- لقد كان ذكره في الجاهلية الجهلاء ما أنكروا من الأشياء، ينكرونه في شعرهم وكلامهم، ويعزّون به أنفسهم فيما فاتهم.
- 22- ثم ما زاده الإسلام إلا شدة.
- 23- لقد كلم⁽⁶⁾ به رسول الله ﷺ في غير موطن، ولا اثنين، ولا ثلاثة، ولا أكثر من ذلك.
- 24- وسمعه المسلمون منه وتكلموا به في حياته وبعد وفاته ﷺ.
- 25- يقينا وتسليما، وتضعيف لأنفسهم وتظيما لربهم أن يكون شيء لم يحط به علمه ولم يحصه كتابه، ولم يمض به قدره.
- 26- إن ذلك مع ذلك لفي محكم كتابه لمنه إقتبسوه، والله علموه.
- 27- فلئن قلتم: أين آية كذا؟ ولم قال الله ﷻ كذا؟

- 28- لقد قرؤوا منهم⁽¹⁾ ما قرأتهم، وعلموا من تأويله ما جهلتم.
- 29- وقالوا بعد ذلك كله بكتاب، وقدر، ما قدر يكن.
- 30- وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.
- 31- ولا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفع.
- 32- ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا⁽²⁾.
- 28- لقد قرعوا منه ما قرأتهم، وعلموا من تأويله ما جهلتم.
- 29- ثم آمنوا بعد ذلك به كله بالذي حدثتم.
- 30- فقالوا: قدر وكتب، وكل شيء بكتاب وقدر، ومن كتبت عليه الشقوة.
- 31- وما شاء الله كان وما شاء لم يكن - ولا حول ولا قوة إلا بالله -.
- 32- ولا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفع - إلا ما شاء الله -.
- 33- ثم رغبوا مع قولهم هذا ورهبوا وأمروا ونهوا، وحمدوا ربهم، على الحسنه، ولاموا

أنفسهم على الخطيئة، ولم يعنروا أنفسهم بالقدر، ولم يملكوها فعل الخير والشر، فعظموا الله بقدره، ولم يعنروا أنفسهم به، وحمدوا الله على منه ولم ينحلوه أنفسهم دونه، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ إِذْ أَخَذْتُم مِّنَ الْقُرْآنِ عَهْدًا بِهٖ تَقُولُونَ إِنَّا لَا نَنْزِلُهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَنزَلْنَاهُ لِقَوْمٍ يُحْكِمُونَ﴾⁽⁴⁾ فلما كان الخير منه وقد نحلهم عمله، فكذلك كان الشر منه، وقد مضى به قدره.

وإن السذي أمرتك باتباعهم في القدر لأهل التنزيل الذين تلوه حق تلاوته، فعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وكانوا بذلك من العلم في الراسخين، ثم ورثوا علم ما علموا

(1)- كذا جاءت وهو تحريف، والصحيح: 'منه' كما في الروايات الأخرى.

(2)- محمد بن بطة: الإبانة، لكتاب الثاني، م، 2، ص 231-233، رقم: 1833 وبذلك تنهى رواية رسالة عمر بن عبد العزيز وهي نهاية تلك أن تكون على تلك الصيغة.

في حين تريد الرسالة المنسوبة إلى عبد العزيز بن عبد الله على ذلك بما هو متكرر.

- الإمام أحمد: الزهد، ص 360.

- أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 338 وهي الرواية الأولى، أما الرواية للتثنية فمستور إليها لاحقاً، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 84 وهي الرواية الأولى، ولما للتثنية فهي الألفية،

- ابن نداسة: مجموع ليه إثبات صفات الملوك، رسالة عمر بن عبد العزيز، ص 174-175، رسالة عبد العزيز بن عبد الله، ص 245-246

(3)- سورة المائدة، الآية: 85.

(4)- سورة البقرة، الآية: 59، الأعراف، الآية: 165

(5)- سورة العنكبوت، الآية: 34.

من القدر وغيره من بعدهم، فما أعلم أمراً شك فيه أحد من العالمين، (لا يكون أعظم الدين) (1) أعلى ولا أفشى، ولا أكثر، ولا أظهر من الإقرار بالقدر، لقد آمن به الأعرابي الجافي والقروي القاري، والنساء في ستورهن، والغلمان في حدائهم، ومن بين ذلك من قوي المسلمين وضعيفهم، فما سمعه سامع قط فأنكره، ولا عرض لمتكلم قط إلا ذكره، لقد بسط الله عليه المعرفة، وجمع عليه الكلمة، وجعل على كلام من جحد النكرة، فما من جحده ولا أنكره فيمن آمن به وعرفه من الناس إلا كأكل رأسه. فإله الله! فلو كان القدر ضلالة ما تكلم به رسول الله ﷺ ولو كانت بدعة، فطم المسلمون متى كانت، فقد علم المسلمون متى أحدثت المحدثات والبدع والضلالات.

وإن أصل القدر لثابت في كتاب الله تعالى يعزي به المسلمين في مصائبهم بما سبق منها في الكتاب عليهم، يريد بذلك تسليتهم، ويثبت به على الغيب يقينهم فسلموا لأمره وآمنوا بقدره، وقد علموا أنهم مبتلون، وأنهم مملوكون غير مملكين ولا موكلين، فلو بهم بيد ربهم لا يأخذون إلا ما أعطى، ولا يدفعون عن أنفسهم إلا ما قضى، قد علموا أنهم إن وكلهم إلى أنفسهم ضاعوا، وإن عصمهم من شرها أطاعوا، لهم بذلك من نعمته عارفون كما قال نبيه وعبد الصديق (وَاللَّهِ تَعْرِيفٌ تَعْنِي حَيْضَمَنْ أَسْبَبُ الْإِيمَانَ وَالْحَمْدُ مِنَ الْغَامِلِينَ) (2) (وَمَا أَبْرَأِي نَفْسِي إِنْ التَّمَنَّى لِلْأَمَارَةِ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعَتْ رَبِّي إِنْ رَأَيْتُ مَقُورَ رَعِيَّةٍ) (3). ففتيراً إلى ربه من الحول والقوة، وباء مع ذلك على نفسه بالخطيئة، فكانت لهم فيه أسوة وكانوا له شبيعة، لم يجعل الله تعالى القدر والبلاء مختلفاً في صدورهم، ومنع الشيطان أن يدخل الوسوسة عليهم، فلم يقولوا: كيف يستقيم هذا؟ قد علموا أن الله هو ابتلاهم، وأن قدره نافذ فيهم، ليس هذا عندهم بأشد من هذا، ولا يوهن هذا عندهم هذا، يحتالون لأنفسهم كحيلته من زعم أن الأمر بيده، ويؤمنون بالقدر إيمان من علم أنه مغلوب على أمره، فلم يبتطهم الإيمان بالقدر عن عبادته، ولم يلقوا بأيديهم إلى التهلكة من أجله، ولم يخرجهم الله ﷻ بالبلاء من ملكه، فهم يطلبون ويهربون، وهم على ذلك بالقدر يوقنون، لا يأخذون إلا ما أعطاهم، ولا ينكرون أنه ابتلاهم، كذلك خلقهم وبذلك أمرهم، يضاعفون إليه في القوة ويفرون له بالقدر والحجة، لا يحملهم تضعيفهم أنفسهم أن يجحدوا حجته عليهم، ولا

(1) ما بين القوسين غير مفهوم، بذلك لاحظ المحقق.

(2) سورة يوسف، الآية: 33.

(3) سورة يوسف، الآية: 53.

يحملهم عملهم بعنره إليهم أن يجحدوا أن قدره نافذ فيهم، هذا عندهم سواء، وهم به عن غيره أغنياء، وقد عصمهم الله تعالى من فتنة ذلك. فلم يفتحها عليهم، وفتحها على قوم آخرين. ليسوا⁽¹⁾ أنفسهم عليهم ما يلبسون، فهم هناك في غمرتهم يعمهون، لا يجدون حلاوة الحسنة فيما قدر عليهم من المصيبة حين زعموا أنهم في ذلك مملوكون أن يقدموها قبل أجلها، ويزعمون أنهم قائلون عليها، فسبحان الله! ثم سبحان الله! فهل يا عباد الله إلى سبيل المسلمين التي كنتم معهم عليها فاتبحسرتهم⁽²⁾ بأنفسكم دونها. فتفرقت بكم السبل عنها فارجعوا إلى معالم الهدى من قريب التحسر والتناوش من مكان بعيد، فقولوا كما قالوا، واعملوا كما عملوا، ولا تفرقوا بين ما جمعوا، ولا تجمعوا بين ما فرقوا، فإنهم قد جعلوا لكم أئمة وقادة، وحملوا إليكم من كتاب الله ﷻ وسنة رسول الله ﷺ ما هم عليه أمناء، وعليكم فيما حدثتم منه شهداء، فلا تجحدوا ما أقروا به من القدر فتبتدعوا، ولا تفسدوه بغيره فتكلفوا، فإني لا أعلم أحدا أصح قلبا في القدر ممن لم يذر أن أحدا قال فيه شيئا، فهو يتكلم به غضا جديدا لم تنمسه الوسوس، ولم يوهنه الجدل ولا التباس، وبذلك فيما مضى صح في صدر الناس، فاحذروا هذا الجدل فإنه يقربكم إلى كل موبقة، ولا يسلمكم إلى ثقة، ليس له أجل ينتهي إليه، وهو يدخل في كل شيء فالمعرفة به نعمة والجهالة به عرة، وعلامات الهدى لنا بونه، من ركبته أوداه وترك الهدى وراءه بين أثره وقريب مأخذه، لا يكلف أهله العويص والتشقيق.

ثم أعلم أنه ليس للقرآن موندل مثل السنة، فلا يسقطن ذلك عنك فتحير في دينك وتسيه في طريقك (حَالِدِي أَحْتَمَوْتَهُ الْخِيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ كَأَنَّهَا بَحْتَمَوْتَهُ إِلَى الْمَدَى انْتَبَاهَا قُلْ إِنَّ مَدَى اللَّهِ مَوَّ الْمَدَى وَأَمْرًا لِحَمَلِهِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) (3) (4).

رواية أخرى لما سبق

-684ب-

وعن⁽⁵⁾ داود الحفري عن أبي رجاء قال:

(1)- لاحظ المحقق في الهامش: ففي ثم لم يروا على أنفسهم.

(2)- كما جاءت ولم يبين لنا معناها.

(3)- سورة الأئمة، الآية: 71.

(4)- ابن بطي: الإهبة، الكتاب الثاني، م 2، ص 247-252، رقم: 1853.

(5)- أبو نعيم، ابن الجوزي: الرواية الثالثة لهما متدها: «عن أبي جاء الهروي عن شهاب بن غرناش قال: كتب عمر بن عبد العزيز».

«كتب عامل⁽¹⁾ لعمر بن عبد العزيز إليه يسأله عن القدر؟:

فكتب إليه:

أما بعد. فإني أوصيك بتقوى الله واتباع سنة رسول الله ﷺ والإقتصاد في أمره، وترك ما أحدث المحدثون⁽²⁾ بعدما جرت سنته وكفوا مؤنته.

ثم أعلم أنها لم تكن بدعة إلا وقد مضى قبلها ما هو دليل عليها، فعليك بلزوم السنة، إنما منها من قد علم بما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق،⁽³⁾ وهم كاتوا على كشف الأمور أقوى، وتفصيل فيه لو كان أخرى، لأنهم السابقون.

ولئن قلت: قد⁽⁴⁾ وجدت بعدهم حديثاً، ما أحدثه إلا من قد اتبع غير سبيلهم، ورغبت نفسه عنهم. ولقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم ولا فوقهم أحسن، ولقد قصر أقوام دونهم فجفوا، وطمح عنهم آخرون فغلوا⁽⁵⁾.

كتبت تسألني عن القدر⁽⁶⁾، فما أعلم الناس أحدثوا محدثاً، ولا ابتدعوا بدعة أبين أمراً، ولا أنبت أمراً من القدر، ولقد ذكروه في الجاهلية في أشعارهم يعزون به أنفسهم على ما فيهم، فما زاده الإسلام إلا شدة، ولقد ذكره النبي ﷺ في غير حديث⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

-684ج-

وفي رواية أخرى عن سفيان الثوري قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن

(1) -على المصدر: مكتب عامل بالشام لعمر بن عبد العزيز...». وما ذكر من رواية الأجرى الذي نقل ذلك من كتاب القدر للقرطبي. والمرجح أن كلمة 'بالشام' -إقليم فيما وراء النهر- مقحمة على السند، إذ جاء في المصدر عن الأجرى قبل ذلك: «حدثنا أبو المنذر عيسى بن يحيى المروزي بالشام -كذا- سنة: ثمان وعشرين ومائتين...» مع أن أبا رجاء هذا ممن روى عنه سفيان الثوري كما صرح بذلك بعض الروايات.

(2) -الذين كثير: بعدهم ممن قد حارب سنته...».

(3) -عنده: «وأنهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وعلى العمل الشديد أشد، وإنما كان عملهم على الأسد، ولو كان فيما يحملون أنفسهم فضل لكانوا فيه أخرى، وإليه أجرى، لأنهم السابقون إلى كل خير فإن قلت قد حدث بعدهم خير...».

-أبو نعميم: «ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى، ويفضل لو كان فيه أجرى...».

(4) -الذين كثير: «قد حدث بعدهم خير، فأعلم أنه إنما أحدثه من قد اتبع غير سبيل المؤمنين، وحاد عن طريقهم ورغبت...».

(5) -نهاية رواية ابن كثير: ومثل ذلك رواية ابن الجوزي، وإن كانت رواية هذا الأخير أشد اختصاراً مما جاء عند أبي نعميم الذي تنتهي عند قوله: «على هذا مستقيم».

(6) -انظر رواية الأجرى المستقيمة ورواية ابن بطة الثالثة.

(7) -القرطبي: كتاب القدر، ص 249-250 رقم: 446، أبو نعميم: الحلية، ج 5، للرواية الثانية: ص 338-339، ابن الجوزي: مهرة عمر، الرواية الثانية، ص 84. والإسناد عندهما: من طريق أبي رجاء الهروي عن شهاب بن غرناش، ابن كثير: الهدية والنهاية، ج 9، ص 216-217، وانظر: كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص 82-83، الأجرى: الشريعة، ص 234.

أرطاة - وكان عامله بالبصرة

أما بعد، فإذا أتاك كتابي هذا فاستتب القدرية مما دخلوا فيه، فإن تابوا فخل سبيلهم وإلا فانفهم من ديار المسئمين»⁽¹⁾.

وهذا الأسبق بسيرته وعدله مع هذه الفرقة، وهو ما جاء عنه فيما سبق ذكره عن موقفه منهم في بعض ما صرح به، وليس كما جاء في رواية الأجرى المتقدمة التي ذكرت عنه أنه أمر بضرب أعناقهم.

تلك هي إذن الروايات المختلفة لهذه الرواية التي تميزت بالإضطراب والغموض وهو الأمر الذي يجعلنا نلقي باللائمة على الرواة إضافة إلى تساهل المؤلفين القدماء في إرجاع ما اختلف في سلسلة السند من الرواة إلى سند واحد، ذلك أن بعضها منقطع، من ذلك أن رواية أبي داود الحفري هي -في تقديرنا- إن هي إلا رواية من طريق سفيان الثوري الذي روى عنه الحديث وتلقى عنه العلم⁽²⁾.

إلا أن السذي زاد من هذا الغموض هو ذلك التشابه، بل التطابق بين رواية سفيان الثوري لرد عمر على عدي، وبين روايته للرسالة المنسوبة إلى عبد العزيز بن عبد الله في قسم كبير منها، وهذا يجعلنا نعتقد أنه من المحتمل أن يكون عبد العزيز راويًا لها وليست من إنشائه، خاصة وأن له رسالة أخرى في الغرض ذاته يبين مضمونها ما جاء في رسالته المشار إليها فيما سبق، التي جاءت بدايتها بخلاف بداية الرسالة المثبتة، التي تؤكد الحقائق بالفعل أنها له، كانت إجابة عن سؤال سأله إياه عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد، وتبدأ بقوله: «أما بعد، فإنك سألتني أن أفرق لك في أمر القدر...»⁽³⁾.

فإن كانت الرسالة المثبتة حقًا أنها له، فلماذا يكرر قوله في القدر والسائل واحد؟!

إن هذا التكرار هو الذي جعلنا نشك كذلك، بعد ذلك التطابق بين الرسالتين في نسبة

الرسالة إلى عبد العزيز عبد الله⁽⁴⁾.

(1) - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 85، وهي الرواية الثالثة.

(2) - ابن سعد: الطبقات، 5، ص 370، ط. لبنان 1990.

(3) - حجر: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 397-398.

(4) - ابن بطة: الإبنة، الكتب الثماني، 2، ص 240-247، رقم: 1853.

(5) - ليس أنه مما تجدر الإشارة إليه أن لعبد العزيز رسالة أخرى أسلاها على عبد الله بن صالح إجابة منه له لما سأله عن صفات الله ﷻ ورويته يوم القيلة، وهي في الوقت ذاته رد منه على الجهمية الذين جحدوا الكثير من صفات الله -جلا جلاله- وهي رسالة هامة وقوية.

(6) - ابن بطة: الإبنة، الكتب الثالث، 3، ص 63-77، رقم: 59.

وخلاصة الأمر أنه لما كان الشك حاصلًا، والتضارب بين الروايات قائمًا، رأينا أنه من الأفضل إثبات هذه الرسالة مع ترقيم الفقرات المتطابقة، حتى تقرب الأمر إلى كل من يرغب في كشف حقيقة هذا التوافق لعله يصل إلى معرفة ما لم نصل إليه، إن كانت لديه نصوص لروايات أخرى لم نتمكن من الإهداء إليها في مصادرها.

3- رحمة على القوم الذين كذبوا بقضاء الله وقدره

رحمة على من كذبوا إليه عن القدرة بثبوت لهم أن قضاء الله وقدره حق

-685-

قال خلف أبي الفضل القرشي فيما نقله عن كتاب عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى القوم الذين يكذبون بقضاء الله وقدره ردا عليهم:

«إلى النفر الذين كتبوا إلي⁽¹⁾ بما لم يكن لهم بحق في رد كتاب الله تعالى، وتكذيبهم بأقداره النافذة في علمه السابق، الذي لا حد له إلا إليه، وليس لشيء منه مخرج، وطعنهم في دين الله وسنة رسوله القائمة في أمته. أما بعد.

فإنكم كتبتم إلي بما كنتم تسترون⁽²⁾ منه قبل اليوم في رد علم الله والخروج منه إلى ما كان رسول الله ﷺ يتخوف على أمته من التكذيب بالقدر⁽³⁾. و⁽⁴⁾أقد علمتم أن أهل السنة كانوا يقولون: الإعتصام بالسنة نجاة، وسيقبض العلم قبضا سريعا⁽⁵⁾، وقول⁽⁶⁾ عمر بن الخطاب -وهو يعظ الناس-: إته لا عذر لأحد عند الله بعد البينة بضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدي تركه حسبه ضلالة، قد تبينت الأمور وثبتت الحجة، وانقطع العذر⁽⁷⁾

(1) لم تشر المصادر إلى أسماء هؤلاء الذين كتبوا إليه ومن غير المركد أن نكتب ذلك إلى عيكان زعيم القدرية في الشام لأن الدلائل التي ثبتت ذلك غير متوفرة، رغم أن كتب إليه بالرسالة المتقدمة. ص: 1185-1186.

(2) لاحظ المحقق في الهامش: «كذا في 'مع' وفي 'ز' تستهزون»

(3) التكذيب بالقدر ورد في عدة أحاديث منها ما أخرجه الطبراني عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ما هلك لمة قط حتى تشرك بالله، وما تشركت لمة بالله حتى يكون أول شركها للتكذيب بالقدر» المعجم الصغير ج2، ص104-10، وابن ماجه في سننه عن جابر باختلاف، م1، ص35 (المتقدمة. باب: القدر)، وأخرجه أبو داود في سننه باختلاف، ج2، ص270 (كتاب القدر. باب: القدر).

(4) بداية نص ابن الجوزي: «لما بعد، فقد علمتم...»

(5) ابن الجوزي: «وسيقبض العلم تقضا سريعا...». ولاحظ محقق الحلية في الهامش: «كذا في 'ز' وفي 'مع' وسيقبض العلم تقضا».

(6) ابن الجوزي: «ومنه قول...»

(7) نهاية قول عمر بن الخطاب عليه السلام كما جاء عند ابن الجوزي، منقوب عن ابن الجوزي، ص183-184.

وعند ابن أبي العديد: شرح نهج البلاغة، م3، ص759-760.

ونظرة: أبو يوسف: الخراج، ص13.

فمن رغب عن أتباع النبوة، وما جاء به الكتاب تقطعت من يديه أسباب الهدى، ولم يجد له عصمة ينجو بها من الردى.

(1) وإتكم نكرتم أنه بلغكم أتى أقول: إن الله قد علم ما العباد عاملون، وإلى ما هم صانرون (2)، فأنكرتم ذلك (3) علي وقتتم: إنه ليس يكون ذلك من الله في علم حتى يكون ذلك من الخلق عملا. فكيف ذلك كما قلتهم؟ والله تعالى يقول: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (4)، يعني عاندين في الكفر، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوا عَاذُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَخَاPIفُونَ﴾ (5)، فزعمتم بجهلكم في قول الله تعالى: ﴿مَنْ هَآءَ مَلِيظِينَ وَمَنْ هَآءَ مَلِيظِينَ﴾ (6)، أن المشيئة في أي ذلك أحببتهم فعلمت من ضلالة أو هدي؟ والله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَخَافُونَ إِلَّا أَنْ يَخَآءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (7). فبمشيئة (8) الله لهم شاعوا، ولو لم يشأ لم ينالوا بمشيئتهم من طاعته شيئا، قولا ولا عملا، لأن الله تعالى لم يملك العباد ما بيده، ولم يلوذ إليهم ما يمنعه من رسله فقد حرصت الرسل على هدي الناس جميعا، فمن اهتدى منهم (9)، إلا من هداه الله ولقد حرص إبليس على ضلالتهم جميعا، ففاضل منهم إلا من كان في علم الله ضالا (10) وزعمتم بجهلكم أن علم الله تعالى ليس بالذي يضطر العباد إلى ما علموا من معصيته، ولا بالذي صدهم عما تركوه من طاعته، ولكنه بزعمكم كما علم الله أنهم سيعملون بمعصيته كذلك علم أنهم سيستطيعون تركها فجعلتم علم الله لغوا، تقولون: لو شاء العبد لصل بطاعة الله، وإن كان في علم الله أنه غير تارك لها، فأنتم إذا شئتم أصبتموه، وكان علما وإذا شئتم رددتموه وكان جهلا، وإن شئتم أحدثتم من أنفسكم علما ليس في علم الله وقطعتم به علم الله عنكم، وهذا ما كان ابن عباس يعده للتوحيد نقضا

(1) ابن الجوزي: «الردى، وبلغكم في...».

(2) عذاه: «وإلى ما هم صانرون» نقصة عذاه.

(3) عذاه: «وقد قال تعالى: ...».

(4) سورة الدخان، الآية: 15.

(5) سورة الأنعام، الآية: 28.

(6) سورة الكهف، الآية: 29.

(7) سورة التكرير، الآية: 29.

(8) ابن الجوزي: «المشيئة لهم شاعوا. وقد حرصت الرسل».

(9) عذاه: «اهتدى إلا من هداه الله، وحرص...».

(10) عذاه: «من وزعمتم... إلى... وأنكرتم» التي مستبشر إليها لاحقا نقصة عذاه.

والإشارة إلى ابن الجوزي حتى من الرسالة لفرات، ولو نكرها بتمسها لكان ذلك الفضل.

وكان يقول: إن الله لم يجعل فضله ورحمته همتلاً بغير قسم منه ولا اختيار، ولم يبعث رسله بإبطال ما كان في سابق علمه⁽¹⁾. فأنتم تقررون في العلم بأمر وتتقضونه في آخر. والله تعالى يقول: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾⁽²⁾. فالخلق صانعون إلى علم الله، ونازلون عليه، وليس بينه شيء هو كائن حجاب يحجبه عنه، ولا يحول بونه، إنه عليم حكيم.

وقلت: لو شاء الله لم يفرض بعمل بغير ما أخبر الله في كتابه عن قوم ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ مِنْهُ لَمَّا كَانُوا﴾⁽³⁾ وأنه قال: ﴿سَمِعْتُمْهُ ثُمَّ قَمَمْتُمْ مِنْهَا حَتَّىٰ آتَيْتُمُوهَا﴾⁽⁴⁾. فأخبر أنهم عاملون قبل أن يعملوا، وأخبر أنه معذبهم قبل أن يخلقوا.

وتقولون أنتم: إنهم لو شاءوا خرجوا من علم الله في عذابه إلى عالم يعظم من رحمته لهم. ومن زعم ذلك فقد عادى كتاب الله برد، ولقد سمى الله تعالى رجلاً من الرسل بأسمائهم وأعمالهم في سابق علمه، فما استطاع أبائهم لتلك الأسماء تغييراً، وما استطاع إبليس بما سبق لهم في علمه من الفضل تبديلاً فقال: ﴿وَإِذْ نُرِي بِمِثْقَالٍ ذَرَّةٍ وَالْإِنْسَانَ وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ يُسْأَلُونَ عَنْ هَيْبَةِ رَبِّهِمْ إِذْ يَقُولُ حَتَّىٰ يَبْلُغُوا الْبُقْعَةَ الْمَصْرُومَةَ﴾⁽⁵⁾. فإله أعز في قدرته وأمنع من أن يملكك أحداً يبطل علمه في شيء من ذلك، فهو مسمى لهم بوحية الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾⁽⁶⁾، أو أن يشارك في خلقه أحداً، أو يدخل في رحمته من قد أخرج منها أو أن يخرج منها من قد أدخله فيها، ولقد أعظم بالله الجهل من زعم أن العلم كان بعد الخلق، بل لم يزل الله وحده بكل شيء عليمًا، وعلى كل شيء شهيداً قبل أن يخلق شيئاً، وبعد ما خلق، ثم ينقص علمه في بدئهم ولم يزد بعد أعمالهم ولا بصواتجهم⁽⁷⁾ التي قطع بها دابر ظلمهم، ولم يملك إبليس هدى نفسه ولا ضلالة غيره، وقد أردتم بقذف مقالستكم، إبطال علم الله في خلقه، وإهمال عبادته، وكتاب الله قائم ينقض بدعتكم، وإفراط قذفتكم، ولقد علمتم أن الله بعث رسوله والناس يومئذ أهل شرك، فمن أراد

(1) لم أجد هذا القول في المصادر التي وقعت في يدي.

(2) سورة البقرة، الآية: 255.

(3) سورة المؤمنون، الآية: 63.

(4) سورة هود، الآية: 47.

(5) سورة من، الآية: 45-46.

(6) سورة، فصلت الآية: 42.

(7) لاحظ محقق الحلبة في الهامش: هكذا في الأصول، ولعله: بجوانحه.

الله له الهدى لم تحل ضلالتة التي كان فيها دون إرادة الله له، ومن لم يرد الله له الهدى تركه في الكفر ضالا، فكانت ضلالتة أولى به من هداة، فزعمتم أن الله أثبت في قلوبكم الطاعة والمعصية، فعملتم بقدرتكم بطاعته، وتركتم بقدرتكم معصيته، وأن الله خلو من أن يكون يختص أحدا برحمته، أو يحجز أحدا عن معصيته.

وزعمتم أن الشيء الذي بقدر إتما هو عندكم اليسر والرخاء والنعمة، وأخرجتم منه الأعمال⁽¹⁾، وأنكرتم أن يكون سبق لأحد من الله ضلالة أو هدى، وأنكم الذين هديتم أنفسكم من دون الله، إنكم الذين حجرتموها عن المعصية بغير قوة من الله، ولا إذن منه⁽²⁾، فمن زعم ذلك⁽³⁾ فقد غلا في القول، لأنه لو كان شيء لم يسبق في علم الله وقدره لكان لله في ملكه شريك ينفذ مشيئته في الخلق من دون الله، والله سبحانه وتعالى - يقول: ﴿حَبِيبَ إِلَهِكُمْ إِلِيمَانَ وَزَيْنَةَ رَبِّ قَلْبِكُمْ﴾⁽⁴⁾. وهم له قبل ذلك كارهون⁽⁵⁾ ﴿وَحَمْرَةَ الْكُمَيْتِ وَالْفُتُوحِ وَالْعِيسِيَّانِ﴾⁽⁶⁾ وهو له قبل تلك محبوبون، وما كانوا على شيء من ذلك لأنفسهم بقادرين، ثم أخبر بما سبق لمحمد ﷺ من الصلاة، والمغفرة له ولأصحابه، فقال تعالى: ﴿أَهْدَاءَ مَلَكِ الْكُمَيْتِ رَحْمَاءَ بَيْتِكُمْ﴾⁽⁷⁾، وقال تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾⁽⁸⁾ أفولوا علمه ما غفرها الله له قبل أن يعملها، وفضلا سبق لهم من الله قبل أن يخلقوا، ورضوانا عنهم قبل أن يؤمنوا. ثم أخبر بما هم عاملون آمنون قبل أن يعملوا وقال: ﴿قَرَأْتُمْ رُحْمًا سِدْحًا يَبْتَغُونَ فِخْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾⁽⁹⁾، فتقولون أنتم إتهم قد كانوا ملكوا رد ما أخبر الله عنهم أنهم عاملون، وأن إليهم أن يقيموا على كفرهم مع قوله فيكون الذي أرادوا لأنفسهم من الكفر مفعولا، ولا يكون لوحى الله فيما اختار تصديقا، بل لله الحجة

(1) - ابن الجوزي: بداية الفقرة الأخرى عنده والتي أشرنا إليها فيما سبق.

(2) - عنده: هو لا إذن منه نقصت عنده.

(3) - عنده: زيادة ذلك منكم.

(4) - سورة الحجرات، الآية: 7، وكذلك الآية التي بعدها هي منها.

(5) - ابن الجوزي: ناقصة عنده والآية متصلة.

(6) - عنده: انتقله إلى فقرة أخرى وهي التالية في الرسالة: «وسميتم نفاذ علم الله...» والتي سنشير إليها لاحقا.

(7) - سورة الفتح، الآية: 29.

(8) - سورة الفتح، الآية: 02.

(9) - سورة الفتح، الآية: 29.

البالغة، وفي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حَتَّابَةٌ مِنَ اللَّهِ مَبْقَىٰ لَمَسَّكُمْ فِيهَا إِحْسَانٌ مَّخَابِرٌ مَّطِيَّةٌ﴾ (1)، فسبق لهم العفو من الله فيما أخذوا قبل أن يؤذن لهم. وقتلتم لو شاعوا خرجوا من علم الله في عفوهم عنهم إلى ما لم يعلم من تركهم لها أخذوا.

فمن زعم ذلك فقد غلا وكذب، ولقد ذكر الله بشرا كثيرا وهم يومئذ في أصلاب الرجال وأرحام النساء، فقال: : ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهُمَا لَمَّا بَلَغُوا بِمَةٍ﴾ (2)، وقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ (3)، فسبقت لهم الرحمة من الله قبل أن يخلقوا، والدعاء لهم بالمغفرة ممن لم يسبقهم بالإيمان من قبل أن يدعوا لهم.

ولقد علم العالمون بالله أن الله لا يشاء أمرا فتحول مشيئة غيره دون بلاغ ما شاء ولقد شاء لقوم الهدى فلم يضلهم أحد، وشاء إبليس لقوم الضلالة فاهتدوا، وقال لموسى وهارون: ﴿احْمَبَا إِلَيَّ فِرْعَوْنُ إِنَّهُ كَفَرٌ فَذُوقُوا كَذِبَهُمْ فَسَخَّرْنَا لَهُمْ قَدْحًا وَأُحْطَرًا﴾ (4)، وموسى في سابق علمه أنه يكون لفرعون عدوا وحزنا، فقال تعالى: ﴿وَوَدَّعِينَا مَوْجِعًا وَهَامِئًا وَجُتُوًّا مَمَّعًا مِّنْمَةً مَّا جَاءُوا يَخَدُّونَ﴾ (5) فتقولون أتم لو شاء فرعون كان لموسى وليا وناصرًا، والله تعالى يقول: ﴿لَيْسُونَ لَكَ بِشَيْءٍ وَحَزْنَا﴾ (6).

وقلتم: لو شاء فرعون لامتنع من الغرق، والله تعالى يقول ﴿إِنَّمَا جَاءَكُمْ مُّغْرَقُونَ﴾ (7) مثبت ذلك عنده في وحيه في ذكر الأولين، كما قال في سابق علمه لآدم قبل أن يخلفه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (8)، فصار إلى ذلك بالمعصية التي ابتلي بها، وكما كان إبليس في سابق علمه أنه سيكون مدموما مدحورا، وصار إلى ذلك بما ابتلي به من السجود لآدم فأبى، فتلقى آدم التوبة فرحم، وتلقى إبليس اللعنة فغوى، ثم أهبط آدم إلى ما خلق له من الأرض مرحوما متوبا عليه، وأهبط إبليس بنظرته مدحورا مدموما مسخوطا عليه.

(1) سورة الأنفال، الآية: 68.

(2) سورة الصفا، الآية: 03.

(3) سورة الحشر، الآية: 10.

(4) سورة طه، الآية: 43-44.

(5) سورة القصص، الآية: 06.

(6) سورة القصص، الآية: 08.

(7) سورة الدخان، الآية: 24.

(8) سورة البقرة، الآية: 30.

وقلتم أنتم: إن إبليس وأولياءه من الجن قد ملكوا رد علم الله والخروج من قسمه الذي أقسم به، إذ قال: ﴿قَالَ فَالْعَوَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ. لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَعْتَبِينَ﴾⁽¹⁾، حتى لا ينفذ له علم إلا بعد مشيئتهم، فما تريدون بهلكة أنفسكم في رد علم الله؟! فإن الله عز وجل لم يشهدكم خلق أنفسكم فكيف يحيط جهلكم بعلمه؟! وعلم الله ليس بمقصر عن شيء هو كائن، ولا يسبق علمه في شيء فيقدر أحد على رده، فلو كنتم تتسقلون في كل ساعة من شيء إلى شيء هو كائن لكانت مواقعكم عنده، ولقد علمت الملائكة قبل خلق آدم ما هو كائن من العباد في الأرض من الفساد وسفك الدماء فيها،⁽²⁾ وما كان لهم في الغيب من علم، فكان في علم الله الفساد وسفك الدماء، وما قالوا تحرّصاً إلا بتعليم الحكيم لهم، فظن تلك منهم وقد أنطقهم به، فأنكرتم أن الله أراغ قوماً قبل أن يزيغوا، وأضل قوماً قبل أن يضلوا، وهذا مما لا يشك فيه المؤمنون بالله. إن الله قد عرف قبل أن يخلق العباد مؤمنهم من كافرهم، وبرهم من فاجرهم، وكيف يستطيع عبد هو عند الله مؤمن أن يكون كافراً؟! أو هو عند الله كافراً أن يكون مؤمناً؟! والله تعالى يقول: ﴿أَوْمِنَ حَاقِبًا مِّمَّنَا مَا حَبِيبُنَا وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾⁽³⁾، فهو في الظللة ليس بخارج منها أبداً إلا بإذن الله، ثم آخرون إتخذوا من بعد الهدى عجلاً جسداً⁽⁴⁾ فضلوا به، فعفى عنهم لعلهم يشكرون، فصاروا من أمة قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون، وصاروا إلى ما سبق لهم، ثم ضلت ثمود بعد الهدى، فلم يعف عنهم، ولم يرحموا، فصاروا في علمه إلى صيحة واحدة، فإذا هم خامدون، فنفذوا إلى ما سبق لهم أن صالحاً رسولهم، وأن الناقة فتنة لهم⁽⁵⁾، وأنه مميتهم كفاراً فعفروها، وكان إبليس فيما كانت فيه الملائكة من التسبيح والعبادة ابتلى فعصى، فلم يرحم، وابتلى آدم فعصى فرحم، وهم آدم بالخطيئة فمسي، وهم يوسف بالخطيئة فعصم، فأين كانت

(1) سورة، ص، الآية: 84-85.

(2) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُعْجِزِينَ لَكُمْ وَلَئِن كُنَّا لَأَعْلَمُونَ مَا تَعْمَلُونَ﴾. سورة البقرة، الآية: 30-32.

(3) سورة الأعراف، الآية: 122.

(4) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مِّنْ مُّوسَىٰ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ...﴾ الآية سورة البقرة، الآية: 50-53، سورة الأعراف، الآية: 148.

(5) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَرْسَلْنَا النَّاقَةَ فِتْنَةً لَّهُمْ...﴾ الآية سورة القمر، الآية: 27-30 وكانت معجزة النبي صالح عليه السلام للتومه

الإستطاعة عند ذلك؟ ! هل كانت تغني شيئا فيما كان من ذلك حتى لا يكون؟! أو تغني فيما لم يكن حتى يكون؟ ! فتعرف لكم بذلك حجة، بل الله أعز مما تصفون وأقدر.

وأكثرتم أن يكون سبق لأحد من الله ضلالة أو هدى، وإنما علمه بزعمكم حافظ وأن المشيئة في الأعمال إليكم، إن شئتم أحببتم الإيمان فكنتم من أهل الجنة، ثم جعلتم بجهدكم حديث رسول الله ﷺ الذي جاء به أهل السنة، وهو مصدق للكتاب المنزل أنه من ذنب مضاه ننبأ خبيثا في قول النبي ﷺ حين سأله عمر: «أرأيت ما تعمل أشياء قد فرغ منه، أم شيء نأنتفه؟ فقال ﷺ: بل شيء قد فرغ منه»⁽¹⁾، فطعنتم بالتكذيب له، وتعليم من الله فسي علمه، إذ قلتم: إن كنا لا نستطيع الخروج منه فهو الجبر، والجبر عندكم الحيف⁽²⁾ فسميتم نفاذ على الله في الخلق حيفا⁽³⁾! وقد جاء الخبر: «أن الله خلق آدم فنثر ذريته في يده، فكتب أهل الجنة وما هم عاملون، وكتب أهل النار وما هم عاملون»⁽⁴⁾.

وقال سهل بن حنيف⁽⁵⁾ يوم صفين⁽⁶⁾: «أيها الناس! إتهموا آراءكم على دينكم

(1) - الحديث أخرجه الترمذي في سننه من طريق ابن عمر باختلاف عما ذكر في المتن، ج4، ص387-388 (كتاب التندر، باب: ما جاء في الشفاء)، ج5، ص270 (كتاب التفسير، باب: تفسير سورة مود).

(2) - الحيف: حاف يحيف حيفا، أي جار وظلم - لسان العرب، ج9، ص60، مادة: حيف).

(3) - أنظر مناقرة عمر مع عيلان وصالح بن مويذ في علم الله فيما سبق، فقد أقرأ أسامه بنفاذ علم الله في الخلق خلافا لما كانا يقولان به من قبل.

(4) - الحديث أخرجه الإمام مالك في موطنه عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر بن الخطاب باختلاف عما ذكر في متن وبأطول من ذلك، ص648 (كتاب الجامع، انتهى عن قول بقدر).

- الطبري: جامع البيان، ج9، ص110، عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم...﴾ الآية، سورة الأعراف، الآية: 172.

- ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص83-85.

- نهاية نص ابن الجوزي (وما هم عاملون).

(5) - سهل بن حنيف ابن واهب الأنصاري: من السابقين إلى الإسلام شهد بدرًا وأحداً وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ ثم شهد مع الإمام علي الجمل وصفين توفي في الكوفة سنة 38هـ.

- ابن سعد: الطبقات، م3، ق2، ص39-41.

- ابن حجر: الإصالية، م2، ص87.

(6) - يوم صفين: موقعة حربية جرت بين الإمام علي ومعاوية سنة 37هـ قرب الرقة كذا الإمام لأن ينتصر فيها فرقت المصالحف علي السراج من قبل جند الشام بإشارة من عمرو بن العاص كدعوة لتحكيم كتاب الله، ثم كان بالفعل، إذ أجبر الإمام علي قبوله من قبل أصحابه الذين رفضوا نتائج التحكيم بعد ذلك ثم خروجهم عليه، فتكسرت بسببهم شوكته في مواجهته لمعاوية.

- تاريخ الطبري، ج4، حوادث سنة، 37.

- ابن الأثير: للكمال، ج3، حوادث السنة ذتها.

- سمرقوت: معجم البلدان، م3، ص414، مادة: صفين).

لوالذي نفسي بيده لقد رأيتنا يوم أبي جندل⁽¹⁾، ولو نستطيع رد أمر رسول الله ﷺ لرددناه والله! ما وضعنا سيوفنا على عواتقنا إلا أسهل بنا على أمر نعرفه قبل أمركم هذا»⁽²⁾.

ثم أنتم بجهلكم قد أظهرتم دعوة حق على تأويل باطل تدعون الناس إلى رد علم الله، فقلتم: الحسنه من الله والسيئة من أنفسنا، وقال أنتمكم، وهم أهل السنة: الحسنه من الله في علم قد سبق، والسيئة من أنفسنا في علم قد سبق. فقلتم: لا يكون ذلك حتى يكون بؤها من أنفسنا كما بدء السيئات من أنفسنا.

وهذا رد للكتاب منكم ونقض للدين، وقد قال ابن عباس حين نجم القول بالقدر: هذا أول شرك هذه الأمة، والله ما ينتهي بهم سوء رأيهم حتى يخرجوا الله من أن يكون قدر خيرا، كما أخرجوه من أن يكون قدر شرا»⁽³⁾.

فأنتم تزعمون بجهلكم: أن من كان في علم الله ضال فاهتدى، فهو بما ملك ذلك حتى كان في هداه ما لم يكن الله علمه فيه، وأن من شرح صدره للإسلام، فهو بما فوض إليه قبل أن يشرحه الله له، وأنه إن كان مؤمنا فكفر فهو مما شاء لنفسه، وملك من ذلك لها، وكانت مشيئته في كفره أنفذ من مشيئة الله في إيمانه.

بل أشهد أنه من عمل حسنة فبغير معونة كانت من نفسه عليها، وأن من عمل سيئة فبغير حجة كانت له فيها، وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، وأن لو أراد الله أن يهدي الناس جميعا لنفذ أمره فيمن ضل حتى يكون مهتديا.

⁽¹⁾ يوم أبي جندل: المقصود به يوم صلح الحديبية الذي جرى بين النبي ﷺ وبين مشركي مكة عندما عزم على زيارة مكة في السنة المذكورة ومنعته قريش من ذلك.

وأبو جندل هو ابن سوين بن عمرو الذي قاوض رسول الله ﷺ نيابة عن قريش فما انتهى من كتابة الشروط المذكورة في المصادر الآتية حتى جاء أبو جندل يرمي في الحديد إلى رسول الله ﷺ فتعلق به أبوه فرده رسول الله ﷺ عليه تنقيذا لما جاء في الصلح، فاستغاث بالمسلمين فلم يفتنوا عنه شيئا وأثر فيهم هذا المشهد، فرددوا عما على عم بعد أن منعوا من دخول مكة، فأمره رسول الله ﷺ بالصبر وأن الله جاعل له فرجا ومخرجا، ثم فر راحق بأبي بصير بساحل البحر ولاحق بهم من كان من المسلمين المستضعفين في مكة، فكفروا لا يدعون قريش شيئا إلا أخذوه لطلبوا من النبي ﷺ أن يضمهم إليه فقبل، فاستشهد ﷺ بالبيعة في خلافة أبي بكر، وقيل بالشام 18 هـ.

سمن مشام: السيرة النبوية، ج 2، ص 316-319.

سمن سعد: تطبيقات، ج 2، ق 1، ص 69 وما بعدها.

سمن حجر: الإصالة، ج 4، ص 34.

الشمس صبح البخاري، ج 5، ص 164 (كتاب المغازي. باب: غزوة الحديبية)، ج 9، ص 123-124 (كتاب الاعتصام. باب: ما ينكر من دم الزاني)، ص 175-176 (كتاب الجهاد. باب: صلح الحديبية).

الشمس ان عباس أخرجه الإمام أحمد عن محمد بن عبد المكي بطول مما ذكر، المسند، ج 5، ص 21-22، رقم: 3055.

فقلتم: بمشيتته شاء لكم تفويض الحسنات إليكم وتفويض السيئات، ألقى عنكم سابق علمه في أعمالكم، وجعل مشيتته تبعاً لمشيتتكم.

ويحكم! فوالله ما أمضى لبني إسرائيل مشيتهم حتى أبوا أن يأخذوا ما آتاهم بقوة حتى نتق الجبل فوقهم كآته ظلّه⁽¹⁾، فهل رأيتموه أمضى مشيتته لمن كان في ضلالته حين أراد هداه، حتى صار إلى أن أدخله بالسيف إلى الإسلام كرها بموضع علمه بذلك فيه؟ أم هل أمضى لقوم يونس مشيتهم حين أبوا أن يؤمنوا حتى أظلمهم العذاب، فأمنوا وقبل منهم، ورد على غيرهم الإيمان فلم يقبل منهم؟ وقال تعالى: ﴿قَلَّمَا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدِيثَ وَحَدِيثَنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُخْرِجِينَ . قَلَّمَا بَلَّغْنَا بِمَنْعَتِنَا إِيْمَانَهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سَبَّ اللَّهُ النَّبِيَّ قَدْ خَلَقَهُ فِيهِ مِبَاحِدَهُ⁽²⁾ . أَي عِلْمَ اللَّهِ الَّذِي قَدْ خَلَا فِي خَلْقِهِ : ﴿وَخَصِرَ مَبَالِكِ الظَّالِمِينَ﴾ . وَذَلِكَ كَانَ مَوْقِعَهُمْ عِنْدَهُ أَنْ يَهْلِكُوا بِغَيْرِ قَبُولِ مَنْهُمْ، بَلِ الْهُدَى وَالضَّلَالَةَ وَالْكَفْرَ وَالْإِيْمَانَ، وَالْخَيْرَ وَالشَّرَّ، بِيَدِ اللَّهِ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيُذْرِمَنْ مَنْ يَشَاءُ فِي طَعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ، كَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿وَاجْتَنِبِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ⁽³⁾﴾ . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُطْمَئِنِّينَ لَكَ وَمِنْ حُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُطْمَئِنَةً⁽⁴⁾﴾ . أَي أَنْ الْإِيْمَانَ وَالْإِسْلَامَ بِيَدِكَ، وَأَنْ عِبَادَةَ مَنْ عِبَدَ الْأَصْنَامَ بِيَدِكَ، فَانْكَرْتُمْ ذَلِكَ وَجَعَلْتُمُوهُ مَلَكًا بِأَيْدِيكُمْ تُونَ مَشِيئَةَ اللَّهِ ﷻ .

وقلتم في القتل: إنه بغير أجل، وقد سماه الله لكم في كتابه، فقال يحيى: ﴿وَمَكَائِمَ مَلِكِيهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُنْعَمُ حَيًّا⁽⁵⁾﴾ . فلم يموت يحيى إلا بالقتل، وهو موت كما مات من قتل منهم شهيداً، أو قتل عمداً، أو قتل خطأ، كمن مات بمرض أو فجأة، كل ذلك موت بأجل توفاه، ورزق استكملته، وأثر بلغه، ومضجع برز إليه ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ مَحَدَّاتًا مَوْجِلًا⁽⁶⁾﴾ ، ولا تموت نفس ولها في الدنيا عمر ساعة إلا بلغته، ولا موضع قدم إلا وطاقته، ولا مستقال حبة من رزق إلا استكملته، ولا مضجع بحيث كان إلا برزت إليه بصدق ذلك قول الله ﷻ : ﴿قُلْ لِلظَّالِمِينَ حَمْرٌ وَمُغْلَبُونَ وَتُخَفَّرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ⁽⁷⁾﴾ ، فأخبر الله

(1) إشارة إلى قوله تعالى في سورة الأعراف، ﴿وَأَنَّا نَبْتَلُكُمُ الْبَيْتَ عَرَفْتُمْ حَاتِمَ عَقْدِهِمْ وَكُنْتُمْ تُخْفُونَ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِعَدُوِّكُمْ مَا أَنفَعَتْهُمُ بِقُوَّةِ وَأَخْفَرُوا مَا بِهِ لَعْنَةُ تَنْفُونَ﴾ ، الآية 171 .

(2) سورة غافر، الآية: 84-85، وما بعدها تنبئة لها .

(3) سورة إبراهيم، الآية: 35 .

(4) سورة البقرة، الآية: 128 .

(5) سورة مريم، الآية: 15 .

(6) سورة آل عمران، الآية: 145 .

(7) سورة آل عمران، الآية: 12 .

مسيحاته بعدابهم بالقتل في الدنيا والآخرة بالنار، وهم أحياء بمكة، وتقولون أنتم: إنهم قد كانوا ملكوا رد علم الله في العظايبين اللذين أخبر الله ورسوله أنهما نازلان بهم، وقال تعالى: ﴿ثَابِتٍ مَلَمَهُ لِيُخَلِّدَ عَنْ مَبِئَلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ﴾⁽¹⁾، يعني القتل يوم بدر ﴿وَتَحْيَاةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَخَابِعُ الْعَرِيبِ﴾⁽²⁾، فانظروا إلى ما أزدانكم فيه رأيكم وكتابا سبق في عمله بشفانكم إن لم يرحمكم، ثم قول رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على ثلاثة أعمال:

الجهاد ماض منذ يوم بعث الله رسوله إلى يوم القيامة فيه عصاية من المؤمنين يقاتلون الدجال، لا ينقض ذلك جور جائر، ولا عدل من عدل.
والثانية: أهل التوحيد لا تكفروهم، ولا تشهدوا عليهم بشرك.
والثالثة: المقادير كلها خيرها وشرها من قدر الله»⁽³⁾.

فنفقستم من الإسلام جهاده، ونقضتم شهادتكم على أمتكم بالكفر، وبرنتم منهم ببدعتكم، وكذبتم بالمقادير كلها، والآجال والأعمال والأرزاق، فما بقيت في أيديكم خصلة يبنني الإسلام عليها إلا نقضتموها وخرجتم منها»⁽⁴⁾.

5-الحسن البصري بين المعتزلة وأهل الحديث :

أ-أحباء تيار الاعتزال أن الحسن من جماعتهم.

شخصية الحسن البصري رحمه الله- شخصية خصبة ثرية متعددة المواهب أثارت جدلا واسعا وتجاذا بين تيار الاعتزال وأهل الحديث كل طرف يدعي انتحاله، فالمعتزلة قالوا بأنه من جماعتهم القائل بقولهم والداعي إلى مذهبهم مستنلين على ذلك بأقوال وتصريحات صدرت منه، توافقت مع خطهم الفكري العام مركزين على ما جاء في رسالته التي كتبها إلى الخليفة عبد الملك بن مروان لما طلب منه أن يصف له القدر، وهي في الحقيقة رسالة هامة يؤكد ما ذكره فيها في الظاهر إنتسابه لهذه الفرقة من تلك قوله : «فإن

(1)سورة الحج، الآية: 09.

(2)سورة الحج، الآية: 09.

(3)الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن أنس باختلاف، ج2، ص396-397 (كتاب الجهاد. باب: الغزو مع أئمة الجور).

رسعيد بن منصور في سننه، ج2، ص143 (كتاب الجهاد. باب: من قال: الجهاد ماض).

رسعيد الرزاق في مصنفه عن الحسن، ج5، ص279 (كتاب الجهاد. باب: الغزو مع كل أمير).

رساطبراني في المعجم الأوسط عن علي، وجبير، ج5، ص389-390 رقم: 4772.

رساطبراني في المعجم الأوسط، ج8، ص30-31 (كتاب الجهاد والسير. باب: لجهاد فرض كفاية...).

السحر نعم: قطية، ج5، ص346-353، ابن جوزي: سيرة صر، ص85-86.

السهدادي: الفرق بين الفرق، ص363، وأشار إليها دون أن يذكرها قائلا: موله رسالة بلغة في الرد على القدرية).

ما نهى الله عنه فليس منه، لأنه لا يرضى ما يُسخط وهو من العباد» وكذا قوله له: «فلو كان الكفر من قضائه وقدره لرضي به ممن عمله» وقوله أيضا: «إن الله لم يجعل الأمور حتماً على العباد» وقوله: «واعلم أيها الأمير! أن المخالفين لكتاب الله تعالى وعدله يحيلون في أمر دينهم -بزعمهم- على القضاء والقدر، ثم لا يرضون في أمر دنياهم إلا بالإجتهد والتعب والطلب والأخذ بالحزم فيه»، وقوله: «وجعلوا القضاء والقدر معذرة، وكيف يصح ذلك مع قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (1)؟! وقوله أيضا: «فالهدى من الله والضلالة من العباد» (2).

ذلك بعض ما جاء في رسالته التي تؤكد في ظاهرها انتسابه إلى هذه الفرقة منزها المولى ﷺ أن يأمر بالسوء والفحشاء، مؤكداً أن الحسنة من الله والسيئة من العبد. ومما استدل به على انتسابه إلى هذه الفرقة كذلك وقوفه في صف المعارضة بانتقاده لمعظم خلفاء بني أمية وولاتهم في المسلمين، خاصة سياسة الحجاج في أهل العراق، التي تطابقت مع آرائهم فيهم أيضا، وفي هذا الصدد، فقد سأله يوما عطاء بن يسار ومعبد الجهني: «يا أبا سعيد! إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون أموالهم ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله تعالى؟ فقال: كذب أعداء الله!».

ثم يعلق الراوي على ذلك فيقول: «فَتَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِمَثَلِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ» (3). وكذا تعجبه ممن سأله عن دم البراغيث: أنجس هو أم طاهر؟ فرد عليه: «يا عجبا ممن يلعق في دماء المسلمين كأنه كلب! ثم يسأل عن دم البراغيث؟!» (4). ويذكر عنه أيوب بن أبي تميمة أحد تلامذته: أنه كان يتكلم به -أي في القدر- حتى خوفه بالسلطان، لئلا يصيبه شرا منه (5).

(1) سورة فزغرف، الآية: 76.

(2) -عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 215 وما بعدها.

-المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 19-20.

-محمد صخرة: رسائل العدل والتوحيد، ج 1، ص 111 وما بعدها.

(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 44.

-محمد عثمان مهابو: الحسن البصري، ص 148.

(4) -المصدر نفسه، ص 16.

(5) -الفتن سبعة: الطبقات، م 7، ق 1، ص 122.

-عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 87.

ويعلق البخاري على قول أيوب هذا فيقول: «وأيوب لم يخوفه بالسلطان على سبيل السعنية به إليه... ولكنه خوفه لسطوة السلطان عليه، إن علم به، هذا على جهة النصيح له لأن بني أمية كانت مجمعة -إلا من عصم الله على الإجبار»⁽¹⁾، ويتابعه عبد الجبار في ذلك ويضيف قائلاً: «فكف عن ذلك -أي عن الكلام في القدر- فظنوا أنه ترك هذا القول، وليس الأمر كما قالوا»⁽²⁾.

ويتابعه الدكتور محمد عمارة في ذلك فيقول: «وأيوب قد خوف الحسن من القول بالقدر، أي من إعلان القول وإداعته والجهر به وإظهاره إشفاقاً عليه من سطوة السلطان... فهو يخوفه من السلطان لا بالسلطان». كما يؤول قول الحسن «لا أعوذ فيه بعد اليوم» بقوله: «أي لا أعلنه الإعلان الذي يعرضني لعقاب السلطان»⁽³⁾.

ثم يذكر ما اختلف فيه الحسن عن المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين مؤكداً انتماءه إلى هذا الفرقة.

وهي أقوال لا يمكن ردها بسهولة خاصة وأن ما جاء في رسالته يقوي هذا الانتماء إضافة إلى ما ردّ به في الآتي على أمير المؤمنين عمر لما سأله عن ذلك. إلا أنه من الملاحظ، أن ما يؤخذ على ما يورده المعتزلة من نصوص والمنسوبة إلى الحسن البصري كدليل على انتمائه لجماعتهم إنتقاؤهم لها وتأويلهم لمضمونها بما يختم مذهبهم، كالذي كان منهم مع ما ذكره عنه أيوب فيما سبق ذكره، وهو الأمر نفسه الذي كان من خصومهم مع هذه الشخصية الفذة العظيمة. به -انتقال أهل الحديث للحسن أيضاً.

لم يلتفت المعتزلة لبقية النصوص التي جاءت منه -رحمه الله- ومن غيره في حقه من أهل الحديث مبرئة إياه من الإلتساب لمذهب الاعتزال بمفهومه الذي صار عليه أتباعه بعد ذلك، ولم يحاول الطرفان تأويل أقوال الحسن ومواقفه تأويلاً وسطياً نظراً للقواسم المشتركة بين أقواله وبين أقوال كلا التيارين، وهي ظاهرة تطغى على مواقف رؤساء الفرق وأتباعهم في ذلك الزمان ممن لم يعتق فكرهم، حيث أنه من لم يكن من جماعتهم، فهو بالضرورة من الجماعة المخالفة لهم.

(1) المصدر نفسه، 87، 229.

(2) المصدر نفسه، ص 229.

(3) من مستند العدل والتوحيد، ج 1، ص 18-19، ونظر كتابه: المعتزلة، ص 27-28، 152.

فقد ادعاه أهل الحديث أنه منهم، فقد نفى عنه أيوب بن أبي تميمة أن يكون قد قال بالقدر حيث قال: «أدركت الحسن - والله - ما يقوله»⁽¹⁾ وهو الرجل الذي ذكر عنه البلخي أن الحسن كان يقول به فيما تقدم ذكره.

وقد قال عنه الفاريابي أحد علماء الحديث أنه كان يقول: «من كفر بالقدر، فقد كفر بالإسلام»، ثم قال: «إن الله خلق خلقاً، فخلقهم بقدر، وقسم الآجال بقدر، وقسم أرزاقهم بقدر، والبلاء بقدر، والعافية بقدر»⁽²⁾.

ودافع عنه الآجري أيضاً مبرناً إياه أن يكون من القدرية بإثباته قدر الله وقضائه في العباد، فكان مما استشهد به على ذلك قوله: «جف القلم، وقضى القضاء، وتم القدر لتحقيق الكتاب، وتصديق الرسل، وسعادة من عمل واتقى، وشقاوة من ظلم واعتدى»⁽³⁾.

ونفى ابن بطة أيضاً أن يكون الحسن من هذه الفرقة مستشهداً على ذلك بالعديد من أقواله، أو قيلت عنه منها قوله: «من كذب بالقدر، فقد كذب بالقرآن»⁽⁴⁾.

ووفق هذه النصوص التي ذكرت عنه يكون الحسن قد باين المعتزلة الذين ينفون ذلك أن يكون من الله عز وجل أي الكفر والمعاصي بتقدير من الله - عز وجل -⁽⁵⁾.

وحتى أن الإمام الذهبي عقد باباً عند ترجمته له تحت عنوان: «ذكر غلط من نسبته إلى القدر»، وأورد جملة من أقواله وأقوال العلماء في براءته مما رمي به⁽⁶⁾.

وقد أدرك معاصروه من العلماء كحماد بن زيد وأيوب بن أبي تميمة، وعبد الله بن عون وغيرهم خطورة ما يشيعه عنه أتباع هذه الفرقة، وتقولهم عنه ما لم يقل، حتى تنفق مقالاتهم في الناس، وينتشر مذهبهم في الآفاق⁽⁷⁾، ومثل ذلك مبغضيه إلا أنهم ليقعوا به لدى السلطة حتى يتخلصوا منه.

(1) - ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 1، ص، 122.

(2) - كتاب القدر، ص، 188، رقم: 295.

(3) - الشريعة، ص، 216 وما بعدها.

(4) - الإبانة، الكتاب الثاني، م، 2، ص، 189، رقم: 1695.

(5) - صيد الجبار: فضل الاعتزال، ص، 167، 168 - 169، 174 - 175.

(6) - تاريخ الإسلام، ج، 7، ص، 60 - 62.

(7) - الفاريابي: كتاب القدر، ص، 70 - 71، رقم: 62، ابن بطة: الإبانة، الكتاب الثاني، م، 2، ص، 185 - 186، رقم: 1682، ص، 299،

رقم: 1657، أبيهفي: الزهد الكبير، ص، 171، رقم: 137.

للإسكافي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، م، 2، ص، 755، رقم: 1253.

والحقيفة أنه لا يمكن فهم هذا التجاذب بين الفريقين لهذه الشخصية الهامة ذات السمعة الطيبة الشيرة في المجتمع إلا في ضوء المرحلة التاريخية التي عاشها، فهو -رحمه الله- عاش في فترة زمنية شاقة وعسيرة ومأساوية في حياة الأمة الإسلامية مليئة بالدماء والدموع، ولذت فرقا دينية جعلت أهواءها ديناً، وهو الأمر الذي بيناه في التمهيد في أول الفصل، وكانت السلطة الأموية تتعقب الجميع، جاعلة من انتقد سياستها، وعارض فكر الجبر الذي تبنته وبثته في الأمة لتسويغ مظالمها، وكذا من سل السيف وقاومها في المصير سواء في هذا الوضع المشحون بالظلم المتعدد الأوجه، والتوتر البالغ قال الحسن البصري -رحمه الله- ما قال من أقوال إنتقد فيها ما يستحق أن ينتقد، التي هي في حقيقة الأمر جاءت كرد فعل على تبرير بني أمية لتجاوزاتهم، بأن ذلك قضاء وقدر، وكذا ما كان يطرحه الخوارج والمرجئة من آراء شاذة وغريبة، ويصدق هذا الذي ذكرناه ما أشار إليه هو نفسه في رسالته التي كتبها إلى الخليفة عبد الملك، حيث قال: «ولم يكن في السلف من ينكر ذلك -أي إثبات العدل ونفي القبائح عن الله- ولا يجادل فيه، لأنهم كانوا على أمر واحد متسق، وإنما أحدثنا الكلام فيه حيث أحدث الناس النكرة له -أي القول بالجبر- فلما أحدث المحدثون في دينهم ما أحدثوه، أحدث المتمسكون بكتابه ما يبطلون به المحدثات، ويحذرون به من المهلكات»⁽¹⁾.

وخذ على ذلك مثلاً آخر، فقد رد عن سألته عما يشيعه الحجاج «تجري أقلامنا على أقلام الله -عز وجل-»، فكذبته وفسقه⁽²⁾ وهو بالتالي كقوله المتقدم الذي نكره عنه ابن قتيبة. وكذا رده أيضاً عن سألته: «يا أبا سعيد! ما تقول في الفتن مثل: يزيد بن المهلب وابن الأشعث»⁽³⁾؟

فقال: لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء.

فقال رجل من أهل الشام: ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد؟

(1)- عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص. 216.

(2)- الثوري: كتاب القدر، ص. 204، رقم: 344.

(3)- فتنة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث: ثار ضد الحجاج سنة 81 هـ، قضى عليه سنة 83 هـ، ولم يخرج الحسن مع من خرج من «البراء» لمقتلة الحجاج، انظر تفصيلها في تاريخ الطبري، ج6، حوادث سنوات 81-83 هـ. إجمان صنف: الحجاج بن يوسف، ص. 256 وما بعدها.

لما فتنة يزيد بن المهلب فبه ثار ضد يزيد بن عبد الملك سنة 101-102 هـ، مستغلاً نقمة أهل العراق على يزيد فأخذت ثورته على يزيد بن عبد الملك، وقتل كليهما، انظر تفصيلها في تاريخ الطبري، ج6، حوادث سنتي 101-102 هـ. وانظر الرسالتين رقم: 117-118، 118-118 وأتبعها عليهما.

فغضب... ثم قال: ولا مع أمير المؤمنين»⁽¹⁾.

وقس على هذا بقية الأقوال، فهو - رحمه الله - كان يكره الظلم من أي كان، ويبغض المغالاة في الدين، فإذا ما جاء نكر شيء من القدر في مواعظه نصحا منه للمسلمين لما يفرضه عليه نينه تعلق به عليه، حيث أنه لما عوتب في ذلك قال: «كأنت موعظة فجعلوها ديننا»⁽²⁾. وكذا عند غضبه حيث قال عنه أيوب بن أبي تميمة: «إن قوما جعلوا غضب الحسن ديننا»⁽³⁾.

والواقع أن القدرية استغلوا أقواله ومواعظه إستغلالا واسعا، خاصة عند كبر سنه كما ذكر عنه ذلك ابن عون⁽⁴⁾، بحيث أن أهل الحديث لم يكونوا يتوقعون أن يحدث ذلك بالخصوص بعد وفاته - فيما يظهر - حيث قال عبد الله بن عون «لو ظننا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت لكتبنا برجوعه كتابا وأشهدنا عليه شهودا، ولكن قلنا: كلمة لا تحمل!». ثم قال: «بيننا وبينكم حديث الحسن»⁽⁵⁾، بل كرر ذلك في رده على رجاء بن حيوة لما سأله عما يشاع عن الحسن في القدر فقال له: «إنهم يكذبون عن الحسن كثيرا»⁽⁶⁾، وهو الأمر الذي دفع بالحسن أن يناشد الناس أن لا يقولوا عليه ما لم يقل⁽⁷⁾.

تلك هي بإيجاز الدوافع والظروف التي جعلت الحسن يتكلم بما تكلم به في القدر فأفكاره وليدة هذه البيئة تطورت بتطورها، ومرآة عاكسة لها، إلا أنه لما تعدى القدرية طورهم وبالغوا في الإعتداد بأرائهم وأفكارهم والدعوة إليها خالفهم في بعضها وحذر من مجالسة زعيمهم في البصرة معبد الجهني، وقال عنه: «فإنه ضال مضل»⁽⁸⁾. ومما خالفهم فيه أيضا أن مرتكب الكبيرة عندهم يعتبر فاسقا، في حين يعتبره الحسن منافقا⁽⁹⁾، وهم ينكرون علم الله في العباد ما هم عاملون، كما هو ثابت ذلك في رسالة الخليفة عمر السابقة

(1) - ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 1، ص. 119.

(2) - ابن بطة: الإبانة، لكتاب ثنائي، م، 2، ص. 187، رقم: 1687.

(3) - المصدر نفسه، الكتاب ثنائي، م، 2، ص. 188 - 189، رقم: 1693.

(4) - المصدر نفسه، لكتاب ثنائي، م، 2، ص. 304، رقم: 1973.

(5) - المصدر نفسه، لكتاب ثنائي، م، 2، ص. 188، رقم: 1689.

(6) - المصدر نفسه، لكتاب ثنائي، م، 2، ص. 187، رقم: 1688.

(7) - ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق، 1، ص. 123.

(8) - الطبراني: كتاب القدر، ص. 204، رقم: 345.

(9) - القندوم: قهرست، ص. 201.

محمد صخرة: رسائل العدل، ص. 19، وكتابه: المعتزلة، ص. 161.

التي رد بها على من كذب بالقدر، في حين أن الحسن يؤكد علم الله في العباد وما هم عاملون كما بين ذلك في رسالته التي كتب بها إلى عبد الملك⁽¹⁾.

والمعتزلة تدعو إلى الخروج بالسيف على الإمام الجائر إذا توفرت الشروط لذلك والحسن لا يدعو إلى ذلك، بل ينهي عن استعمال السلاح كوسيلة للتغيير، وإنما كان يرى أن صلاح حال الرعية يكون باستقامتها وإخلاصها وإقلاعها عن الخطايا والذنوب كقيل بحصول التغيير⁽²⁾.

ومما تقدم عرضه من آراء لأهل الحديث عليه أمكننا أن نتساءل كذلك عن انتساب الحسن إلى فرقة المعتزلة وعمرو بن عبيد أو واصل بن عطاء في قول آخر يعتزله في المجلس على قول من قال بذلك في تفسير أصل اشتقاق اسم "المعتزلة"، أو في الرأي على من قال أن ذلك حصل بسبب الخلاف بينهما حول مرتكب الكبيرة⁽³⁾ كما سبق ذكره.

وعلى هذا فإن قوة روايات أهل الحديث عنه في تبرئته من انتحال المعتزلة له لا يمكن دفعها بسهولة، فإن رد بعضها، فإن بعضها الآخر لا يرد، وكذلك الحال بالنسبة لما نكر عنه المعتزلة، ومن ثم لا يمكن تغليب رأي فريق على رأي الفريق الآخر، إلا بعد عرض ما أجاب به أمير المؤمنين في رده عليه لما سأله عما يروج عنه.

ج- مؤال عمر للحسن إن كان قدريا؟

رسالته إلى الحسن يستوضحه بما يقول في القدر

-686-

رسالة عمر: بلغت مسامع الخليفة عمر ما يشاع عن الحسن في الأمر المتقدم، فحبذ أن يتحقق من صحة ذلك من الحسن نفسه كما هو أمره في كل أمر أشكل عليه، حيث قال سليمان بن أرقم (4): «شهدت الحسن إذ جاء كتاب عمر: أما بعد، فإنه بلغني أنك تقول في القدر قولا، فاكتب إلي برأيك فيه».

(1)- عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص 220.

(2)- ابن سعد: الطبقات، 7، ق 1، ص 119-120، ص 125.

(3)- القشيري: المصدر السابق، ص 201.

والنظر: مقدمة لواد سيد لكتاب: فضل الاعتزال، ص 12 وما بعدها.

(4)- سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري: مولى قريظة أو النضير، إتفق علماء الجرح والتمديد على تضمينه قائلوا عنه أنه متروك ضعيف شديد ليس بثقة، كان قدريا لا يسألني شيئا، ولم يكن اقتضاه إلى القدر هو الذي أسقط من قيمته، بل لأسباب أخرى لم يشر إليها المصدر.

عنه عسكرة: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 245-246.

رد الحسن عليه: «فقال لعبد الله ابنه: أكتب:

من الحسن بن أبي الحسن إلى عمر بن عبد العزيز أما بعد، فإن من كذب بالقدر فقد كفر، ومن حمل ذنبه على الله فقد فجر»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق

-686-

رسالة عمر: وقال المرتضى: أن عمر كتب إلى الحسن:

«إن الناس قد أكثروا في القدر، فاكتب إلينا برأيك فيه».

رد الحسن عليه: «فكتب إليه: من لم يؤمن بالقدر فقد كفر، ومن حمل ذنبه على الله قد فجر»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-686ب-

رسالة عمر: أما صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول فأورد رواية يخالف ما جاء فيما

كتب به عمر عما سبق، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن بن أبي الحسن:

«أما بعد، فقد بلغ أمير المؤمنين أنك قسري، وإني لا تثبت القدر».

رد الحسن عليه: «فكتب إليه الحسن: الحمد لله رب العالمين، أما بعد يا أمير

لمؤمنين! إنه من لا يثبت القدر فقد فجر، ومن ورك⁽³⁾ بذنبه على الله فقد كفر»⁽⁴⁾.

بهذا الرد من الحسن يمكننا أن نقول: أن موقفه قد اتضح بحيث يلتقي مع ما صرح به

سيما سبق ذكره عنه «من كذب بالقدر. فقد كذب بالحق» أو «كفر بالإسلام» كما في رواية

خرى نافيا في الوقت ذاته أن تكون أعمال الإنسان قد أجبر عليها، أو خالق لأفعاله كما يقول

يسره من المعتزلة، وهو بذلك يقف موقفا وسطا بين المجبرة والمعتزلة، وقد وضع هذه

وسطية في رسالته التي كتب بها إلى الخليفة عبد الملك خاصة ما تعلق في نسبة الطاعات

سوى الله، ونفسى نسبة المعاصي عنه ^{وَكَلِّ} وهي في معظمها تدور حول إيضاح هذه الحقيقة

من أقواله الدالة على ذلك قوله: «إن الله خلق الخلق للإبتلاء، لم يطيعوه بإكراه، ولم

⁽¹⁾ المرتضى: كتاب طبقات المعتزلة، ص 121

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 121.

⁽³⁾ ورك، والورك، ما فوق الفخذ، وورك الرجل ذنبه على غيره إذا أفضله إليه وتوفه به، وقد وضحت ذلك الروايتين السابقتين.

⁽⁴⁾ حين مقطور: م 10، ص 509-510، مادة: (ورك)

- تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 359.

بعصوه بغلبة»⁽¹⁾. وكذا قوله: «من زعم أن المعاصي من الله فقد أعظم القرية على الله»⁽²⁾ إشارة منه لما أثبتته القرآن، ونفي منه لما نفاه، إذ قال تعالى: ﴿مَا أَحَابَبَكَ مِنْ حَبِيبَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾⁽³⁾.

ومجمل الأمر: أن هذا التجانب بين الفريقين لهذه الشخصية العظيمة، إنما مرده -في تقديرنا- إلى المنهج الإنتقائي الذي اتبعه كل فريق في التعامل مع أقواله بما يتفق مع مبادئه وأرائه كما بينا بعضه فيما تقدم عنهما. أما الهدف الذي يسعى إليه كل فريق، هو حشد وتجنيد ما يمكن حشده وتجنيده من الأنصار لنصرة مذهبه بإشاعة أن هذه الشخصية من جماعتها، كالذي قالت المعتزلة عن عمر بن عبد العزيز تماما بأنه من جماعتهم، وعلى غير عمر أيضا.

إلا أنه لا يمكن فهم إتجاه الحسن البصري الفكري إلا بناء على نظرة شاملة تقييمية لكل ما قال، وما روي عنه، وليس كما نظر إليه الفريقان من زاوية ما توافق قوله مع آرائه واتجاهه.

وخلاصة القول: أن الحسن -رحمه الله- كان أمة في رجل، لم يكن له ولاء ولا انحياز إلا للإسلام، وإليه فقط، ومن ثم فهو ملك لجميع المسلمين وليس لجماعة دون جماعة. رسالة منسوبة إليه محتجج بما إلى العنن.

-687-

وقال ابن عبد البر: أن عمر بن عبد العزيز كتب⁽⁴⁾ إلى الحسن البصري: «إن الله لا يطالب خلقه بما قضى عليهم [وقدر]⁽⁵⁾ ولكن يطالبهم⁽⁶⁾ بما نهاهم عنه وأمرهم به، فطالب نفسك من حيث يطالبك ربك [تتج]⁽⁷⁾ [أو السلام]⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

(1)- ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج2، ص377.

(2)- عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص87، 146، 334.

(3)-سورة النساء، الآية: 79.

(4)- التوحيد: «كتب الحسن البصري إلى عمر بن عبد العزيز».

(5)- ما أثبت من رواية التمهيد، وفي رواية الاستنكار ناقصة، التوحيد: «وقدر».

(6)- عنده: «ولكنه يطالبهم من حيث نهى وأمر...».

(7)- ما أثبت من رواية التوحيد، وفي المصدرين ناقصة.

(8)- ما أثبت من رواية التمهيد، وفي رواية الاستنكار ناقصة.

(9)- الاستنكار، ج26، ص87-88 (كتاب القدر. باب: النهي عن القول بالقدر)، وكتابه: التمهيد، ج18، الكتاب والباب السابقين.

التوحيد: البصائر والنفائز، ج1، ص253.

هل حقا أن الخليفة عمر كتب بالذي ذكر إلى الحسن؟ أم أن العكس هو الصحيح؟ الحقيقة أننا نشك أن يكون أمير المؤمنين كتب بذلك إليه، وهذا -في تقديرنا- نابع من خلاصة المراسلات التي تمت بينهما، حيث أننا لم نجد أن عمر بن عبد العزيز قدم نصيحة أو رغباً أو وعظ الحسن، وإنما وجدنا العكس هو الصحيح⁽¹⁾. إلا أنه من المحتمل أن يكون الخليفة عمر قد كتب إليه يسأله عن القدر، فكتب إليه الذي جاء في الرسالة المنسوبة إلى الخليفة.

6- حثه للمسلمين على التمسك بما كان عليه مله الأمة وترغيبه في العمل بالعلم.

ومالته إلى أهل المدينة يحذروه من اتباع أهل الأمواء ويرغبوه في ربط العلم بالعمل

-688-

لم يتوان أمير المؤمنين عمر في بذل أقصى ما يملك من جهد وطاقة، مسخراً معارفه لعلمية لإرشاد الأمة لما فيه فلاحها وصلاحتها، بتحذيرها من ذلك الزيغ والظلال اللذين يستشريان فيها، الذي عُصم منه سلف الأمة، فقد أعلن صيحته المدوية في المسلمين محذراً ياهم من ذلك قائلًا لهم: «أحذركم ما مالت إليه الأهواء والزيغ البعيد»⁽²⁾، ونصح رجلاً كان دسأه عن هذه الأهواء الرائجة قائلًا له «ألزم دين الصبي في الكتاب والأعرابي، واله عما سوى ذلك»⁽³⁾.

فقد كان -رحمه الله- يدرك ببعده نظره أن لذلك أثر سيء على معتقه يدفعه إلى إنكار ضل سلف الأمة الذين أسسوا لهذا الدين مجده بتكذيبهم والخط من أقدارهم، كالذي كان من لخوارج وغلاة الشيعة، والقدرية، ويصدق ذلك نصحه للمسلمين في مناسبة أخرى قائلًا لهم: «خفوا من الرأي ما يصدق من كان قبلكم، ولا تأخذوا ما هو خلاف لهم، فإنهم خير منكم أعلم»⁽⁴⁾. وهو ما كرره في مراسلاته في هذا الفصل على الخصوص، وفي رسائل أخرى بثوثة في هذا البحث.

⁽¹⁾ الحظر في ذلك رده على أمير المؤمنين لما طلب منه ذلك رسال من رقم: 800 إلى 808.

⁽²⁾ أسلمين رشد: البيان والتصيل، ج 18، ص 244-245، ج 18، ص 233.

⁽³⁾ أسلمين سعد: الطبقات، ج 5، ص 275.

⁽⁴⁾ أسلمين يحيى: كتاب القدر، ص 218، رقم: 386.

⁽⁵⁾ أسلمين يحيى: الحلية، ج 5، ص 270.

في هذا السبيل قال أبو الرِّجَال⁽¹⁾: «كتب إلينا عمر بن عبد العزيز بالمدينة.

»⁽²⁾ من جعل دينه غرضاً للخصومات كثر تنقله من دين إلى دين.

ومن عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح.

ومن عدَّ كلامه من عمله قلَّ عمله إلا فيما يعنيه»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-688-

أما الدارمي فأورد رواية أخرى يخالف بعض مضمونها ما سبق، فقد قال سعيد بن

عبد العزيز: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة:

«أنه من تعبد بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح ومن عد كلامه من عمله، قلَّ

كلامه إلا فيما يعنيه، ومن جعل دينه غرضاً للخصومة كثر تنقله»⁽⁴⁾.

أي ينتقل من رأي إلى رأي كما فسره الراوي.

7- موقفه الطيبة عمر من المرجئة :

كنا قد عرفنا فيما سبق ذكره موقف أمير المؤمنين عمر من تيار الاعتزال الذي كان

تباعه ينشطون على الساحة، أما موقفه من تيار المرجئة فغير واضح المعالم، وهذا لقلة

لروايات المتعلقة بذلك، إضافة إلى غموض ما وقع تحت أيدينا، وإن كنا نعتقد على ضوء

بادئهم التي مرت الإشارة إليها أنه بلا شك لا يتفق معهم، خاصة مع غلاتهم.

إلا أنه ورغم ذلك فقد أشارت المصادر أنه لما استخلف رحل إليه وفد من الكوفة

سكنون من خمسة رجال من رؤساء المرجئة، هم: موسى بن أبي كثير، وثنار بن الحارث

⁽¹⁾ أبو الرجال هو: محمد بن عبد الرحمن بن حارث الأنصاري: أمه عمرة بنت عبد الرحمن التي كتب أبو بكر بن حزم أحاديثها بأمر من
مسرح كما هو مذكور ذلك عنه في الرسالة رقم: 761 كان ثقة كثير الحديث ، ابن سعد: الطبقات، ج3، ق2، ص53، ج8، ص353، ج5،
ص402. ط. لبنان، 1990، المعزي: تهذيب الكمال، ج25، ص602 وما بعدها.

⁽²⁾ في رواية ابن بطة عن الوليد بن مسلم: «كتب عمر بن عبد العزيز: من جعل... أكثر تنقله» وتنتهي.

ويستدل ذلك أيضا تنتهي الرواية التي أوردت ذلك على أنه قول له، وهي من طرق عدة، عن يحيى بن سعيد، وعبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز، وإسماعيل بن أبي حكيم، وإسماعيل بن يونس، أبو نعيم: ويمثل ذلك تبدأ روايته وتنتهي كقبتها رواية ابن بطة، وهي دون
نظ. وكنتك عن ابن الجوزي عن يحيى بن سعيد.

⁽³⁾ ابن بطة: الإبانة، الكتاب الثاني، ج2، ص506، رقم: 579. رواية الوليد بن مسلم للمشار إليها سنخا، رقم: 578، القرطبي: كتاب القدر،
ص217-218، رقمي: 384، 385، سنن الدرسي، ج1، ص102 (المقدمة، باب: من قال: العلم الخفية وتكوى الله)، أبو نعيم: الطيبة، ج
ص326، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص83.

⁽⁴⁾ الحسن الدارمي، ج1، ص103 (المقدمة، باب: من قال العلم الخفية...).

النهدي، ويزيد الفقير، وعمر بن نر، والصلت بن بهرام⁽¹⁾، فلما أذن لهم الخليفة وأخذوا مجالسهم. قال عمر بن نر: فدعاهم إلى الكلام قائلًا لهم: «إن كان أمركم واحد فليتكلم متكلمكم».

فتكلم موسى بن أبي كثير. وكان أخوف ما يتخوف عليه أن يكون عرض بشيء من أمر القدر [فعظم الله عز وجل وذكر آياته]⁽²⁾

قال: فعرض له عمر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: [لمتكلم: إن الله عز وجل كما عظمت وكما ذكرت ولكن]⁽³⁾ لو أراد الله أن لا يعصى ما خلق إبليس وهو رأس الخطيئة، وإن في ذلك لعلمًا من كتاب الله، علمه من علمه، وجهله من جهله.

ثم تلا هذه الآية: ﴿فَاتَّخَذُوا مَا آتَاهُمْ مِنْهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَمْثالًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ صَلَّى إِلَيْهِ﴾⁽⁴⁾.

[وقال نوح ربه لئن لم أجد على الأرض من الظالمين خيارًا. إنك إن تخذهم يصلوا بحباك ولا يلدوا إلا فاجرًا كفارًا]⁽⁵⁾، وأخبر نوح عن لم يكن بأنه فاجر كفار بما سبق لهم من الله -تبارك وتعالى- وقدرته عليهم⁽⁶⁾.

ثم قال: لو أن الله تعالى حمل خلقه من حقه على قدر عظمته لم تطق ذلك أرض ولا سماء، ولا جبل، ولكنه رضي من عباده بالتخفيف⁽⁷⁾.

(1) -موسى بن أبي كثير الأصبهاني الكوفي: يكنى أبا الصباح، كان من زعماء المرجئة، وكان في الوقت نفسه، يرى القدر، كان ثقة في الحديث. ابن سعد: الطبقات، م، ص 236، للمزي: تهذيب الكمال، ج 29، ص 135-139.

-سائر بن الحارث النهدي الكوفي: أخباره نادرة سوى ما ذكر عنه أنه حدث عن سفيان الثوري، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 219، يزيد بن صهيب الفقير الكوفي: ويكنى أبا عثمان سمع الحديث من جابر بن عبد الله، ثقة صدوق، ابن سعد: م، ص 6، ص 213.

-المزني: تهذيب الكمال، ج 22، ص 165، عمر بن نر ابن عبد الله بن زرارة الهمداني الكوفي: كان من رؤساء المرجئة لين القول فيه، ثقة بلسبغما توفي سنة 153 هـ، ابن سعد: م، ص 6، ص 252، المزني: ج 21، ص 334-340، الصلت بن بهرام القيسي الكوفي: ثقة صدوق توفي سنة 147 هـ، ابن سعد: م، ص 6، ص 246، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 447.

(2) -كما أثبت من عند: الفريابي والأجري، وفي المثبتة لهما ناقصة.

(3) -كما أثبت من روايتهما أيضًا، وفي المثبتة لهما ناقصة.

(4) -سورة الصافات، الآية: 161-163.

(5) -سورة نوح، الآية: 26-27.

(6) -على الرواية المثبتة ناقصة، وما أضيف من المتن قباحي.

(7) -الفريابي: كتاب القدر، ص 193، رقم: 313، 314، ص 194، رقم: 315.

-الأجري: الشريعة، ص 231، 232-231، ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 5، ص 219، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 8، ص 157، ابن بطنة: الإلهة، لكتاب، م، ص 2، ص 238، رقم: 1845، الهاجي: المتنقي، ج 7، ص 204 (كتاب الجامع، باب: النهي عن القول: القدر).

أما اللالكائي فأورد رواية شكك الراوي أبو سعيد المؤذنب فيمن يكون المتكلم قال: «فتكلم متكلمنا، ويرى أنه عمر بن زر»، وهذا مخالف لبقية ما جاء في الرواية. فتكلم الخليفة عمر، وكانوا ظنوا أنه لا يقدر على الإجابة لما ذكروه، ولكنهم لم يكونوا عنده إلا تلامذة بعد أن أخذ عليهم الحجة، ثم ذكر ما سبق ذكره بإيجاز وباختلاف⁽¹⁾. أما رواية الطبري عن جعفر⁽²⁾ فتخالف ما سبق، سواء في ذكر العدد الذي رحل الخليفة، أو في دواعي قول ما قال. أما عددهم عنده فيقدر بعشرة رجال لم يشر إلى أسماء وأما الدواعي التي دفعته إلى قول ذلك فنقول عنه الرواية، «فتكلموا»، ثم إن عمر بن العزيز تكلم بشيء فظننا أنه تكلم بشيء رد به ما كان بأيدينا، فقال لنا: هل تعرفون تفسير هذه الآية: «فإنهم وما تعبدون مما أنت عليه بغائبين. إلا من هو حال العبيد»⁽³⁾. قال: إنكم والآلهة التي تعبدونها لستم بالذي تفتنون عليها إلا من قضيت عليه أن يصلح الحبيب»⁽⁴⁾.

ووفق هذا فإن ما جاء في الرواية المتقدمة لم يكن رد منه عليهم، وهو أمر نشك فيه ذلك أن رواية القرطبي عن عمر بن زر الراوي لما تقدم تستجلي الأمر وتزيده وضوحاً، بل تفرق بين الروایتين، قال عمر بن زر: «قدمنا على عمر بن عبد العزيز، فذكر عنده القدر فقال عمر: لو أراد الله...»⁽⁵⁾. ثم ذكر ما جاء في الرواية السابقة نهايتها باختلاف طفيف. والمرجح، أن ما جاء عند القرطبي أولى بالقبول، ذلك أن القوم قد أخذ بهم الكلام إلى الخوض في القدر ممن يقول بنفيه من غيرهم فرد عليهم عمر بما رد مثبثاً إياه، كما أثبتته الآيتين، وللإشارة، فإنه كان مع القوم رجل لم ينكر المصدر إسمه⁽⁶⁾، ممن يرى رأي القدرية فانتفع بما قال الخليفة، ورجع عما كان يقول، وأصبح من أشد الناس بعد ذلك عليهم⁽⁷⁾.

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، م، 2، ص 752، رقم: 1245.

(2) لم ينكر المصدر إسمه لتكامل.

(3) سورة الصافات، الآية: 161-163.

(4) جامع البيان في تلوين أي القرآن، ج 23، ص 110.

(5) الجامع لأحكام القرآن، ج 15، ص 136.

(6) ممن المستبعد أن يكون عمر بن عبد الله الأبي نكرة وهو الذي انتفع بما قال عمر أيضاً، لقد كان اتصاله بعمر مبكراً قبل أن يتصل به هذا الولد.

(7) القروي: كتاب القدر، ص 194، رقم: 315.

الأجري: الشريعة، ص 231-232.

والنظر التمهيد ضد كلامنا على المرجحة في أول هذا الباب.

وفي تقديرنا أنه من المستبعد أن يكونوا من رجال المرجئة الذين يقولون بنفي القدر سذي يقوى ذلك، إن أبا الصباح موسى بن أبي كثير أشار إلى أن الكلام في القدر صنوا بندقية⁽¹⁾، -أي بالخوض فيه- وكذا عمر بن ذرا الذي رد على أحد الخلفاء لم يذكر المصدر، كان قد سأله عن القدر قائلا: «ها هنا شيئا يشغل عن القدر».

فقال: ماهو؟

قال: ليلة صبيحتها للقيامة⁽²⁾.

والحقيقة أن هذا اللقاء حقق ما كان يريه أمير المؤمنين منه، فقد رجع عن القول قدرعون⁽³⁾ بن عبد الله بن عتبة أحد أعضاء الوفد الذي صرح بذلك في أبيات قالها في هذا فرض قال:

-وأول ما نفارق غير شك
-وقالوا مؤمنن نمة حلال
-وفارق ما يقول المرجئون
-وقدمت نماء المؤمنينا
-وقالوا مؤمن من أهل جور
-وليس المؤمنون بجائرينا⁽⁴⁾

وارتفعت بذلك منزلته عند أمير المؤمنين، وتوثقت صلته به، وأصبح ظهيرا له على ما يلي وأرسله مع محمد بن الزبير الحنظلي لمناظرة الخوارج، ودعوتهم للعودة إلى صف جماعة، كما بينا ذلك عنهما في فصل الخوارج.

إلا أن لابن سعد رواية تخالف في بعض وجوهها ما سبق وتكملة في أخرى، حيث بآء فيها: أنه كان ضمن الوفد بعد عون بن عبد الله وموسى بن أبي كثير وعمر بن حمزة⁽⁵⁾، وبذلك يبلغ عدد أعضاء الوفد ثمانية بعد مزاحم بن زفر⁽⁶⁾ الذي جاء ذكره عند القرطبي، يذكر عنهم ابن سعد أنهم كلموه «في الإرجاء وناظروهم، فزعموا أنه وافقهم ولم خالفهم في شيء منه»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ -اللمزي: تهذيب الكمال، ج29، ص135-136.

⁽²⁾ -المصدر السابق، ج21، ص337.

⁽³⁾ -وهما يكون الخليفة صر هو الذي سأله، ذلك أن له رسالة في المعنى ذكته كتب بها إلى عدي بن أرطاة رقم: 774.

⁽⁴⁾ -عن ابن عبد الله صر ترجمته في أصل الخوارج، رسالة رقم: 664.

⁽⁵⁾ -ابن قتيبة: المعارف، ص250-251، الجاحظ: البيان والذب، ج1، ص178، ط. درا لكتبة العلمية

⁽⁶⁾ -عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب مسكن الكوفة، اختلف في توثيقه، أخبار قتيبة للزمري تهذيب الكمال، ج21، ص311-312

⁽⁷⁾ -مؤلف بن زفر بن الحارث الضبي الكوفي: كان ممن قدم إلى الوفد المنكور وسألهم عن قائلهم وبلداهم كان ثقة

-ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج24، ص232-233.

⁽⁸⁾ -الخطبات، ج6، ص218.

نفس ما زعمه القدرية عنه بأنه من جماعتهم وكذا ما جاء على لسان وفد فرقة الإباضية فيما تقدم ذكره. وهو قول لا يؤيده نص ولا دليل، بل العكس هو الصحيح، فهذا عون بن عبد الله يرجع عما كان يعتقد ويقول في الإجماع.

إلا أننا نقول وبشيء من التحفظ: أن شقة الخلاف بين الخليفة وبينهم لم تكن واسعة بل كانت متقاربة بناء على تلك المدح والثناء الذي كيل لهم ممن ترجم لهم، إضافة إلى توثيق علماء الجرح والتعديل لهم بأنهم لم يكونوا من المغالين في القول فيه، بل يرون الأعمال دلالة على الإيمان ومكلمة له، وهو الأمر الذي ذكره أبو داود عن عمر بن زر بأنه «كان لين القول فيه»⁽¹⁾، ومن ثم نقول: أنه لم تمل بهم الأهواء كما مالت بغيرهم.

ذلك هو موقف أمير المؤمنين من القدرية -المعتزلة- والمرجئة بعد أن عرفنا موقفه من الخوارج وآل البيت فيما تقدم، لم تدفعه الأحداث التي كانت تضغط عليه، ولا هذه التيارات الدينية والفكرية التي كانت تعمل على استقطاب الجماهير، وتدفعها إلى التطرف في المواقف والأفكار، وتحريكها ضد خلفاء بني أمية لأن يقبل المساومة، أو يتنازل عن مبادئ الإسلام، وما عرف منه بالضرورة في جلب المصلحة ودفع المضرة مهما كلفه ذلك من ثمن. ويتجلى موقفه بالخصوص نحو القدرية لشدة إيمانه بالقضاء والقضاء، وما ذكر في الرسائل المستقدمة شاهد على ذلك، ويتضح ذلك أكثر فيما ذكر عنه من أقوال، فاستمع إليه مثلا وهو يقول: «ما أصبح لي اليوم في الأمور هوى إلا في مواضع قضاء الله فيها»⁽²⁾، وهذا قمة العبودية لله، وكان إذا عرض له أمر مما يكرهه يقول: «كان ذلك بقدر، وعسى أن يكون خيرا»⁽³⁾.

وعزاء هشام بن الغاز بعد وفاة ابنه عبد الملك، فرد عليه في صبر المؤمنين قائلا: «إني أعوذ بالله أن أحب من الأمور ما يخالف محبة الله، فإن ذلك لا يصلح في بلائه عندي»⁽⁴⁾. وقال عند دفنه: «رضينا بقضاء الله وسلمنا لأمره»⁽⁵⁾. ونهى أن يبكى عليه. وقال: «إن الله أحب قبضه، فأعوذ بالله أن أخالف محبته»⁽⁶⁾.

1 - المزني: تهذيب الكمل، ج 21، ص 337.

2 - ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 274.

3 - أبو نعوم: الحلية، ج 5، ص 315، الملاء: للكتلب الجلمع لسيرة عمر، ج 2، ص 439.

4 - الملاء، ج 2، ص 438.

5 - المصدر نفسه، ج 2، ص 431، أبو نعوم: المصدر السابق، ج 5، ص 356.

6 - الملاء: المصدر السابق، ج 2، ص 432.

وكان يؤمن أن الأعمار محددة والرزق مقسوم، ولن يأخذ الإنسان إلا ما قسم له، فقد قال في مراسلة إلى أحد إخوانه: «واعلم: أن القدر سيجري عليك برزقك الذي لك من دنياك غير مزيد فيه بحول منك ولا قوة...»⁽¹⁾.

وطالما كان يدعو ويكرر هذا الدعاء: «اللهم رضني بقضائك وبارك لي في قدرك حتى لا أحب تعجيل ما أخرت، ولا تأخير ما عجلت»⁽²⁾.

وورد ذلك عنه كثيرا بالخصوص في مواعظه كما سنراه في موضعه.

بعد هذا الذي ذكرناه عن أمير المؤمنين من إيمانه بالقضاء والقدر، قد يخطر ببال من يقرأ ذلك عنه أنه على النقيض من القدرية -المعتزلة- أي أنه من المجبرة. ولدفع هذه الشبهة ورفع هذا الإشكال نقول: أنه لا يمكن فهم موقفه وتحديد منزلته فيما ذكر عنه إلا في ضوء موقفه العام المذكور في هذا الفصل نحو القدرية والمرجئة.

فالخليفة عمر ما كان يفتي أنه ليس تكون للإنسان قدرة أصلا، بل هو يقف موقفا وسطا في هذه المسألة وهذا ما توضحه رسالته التي كتبها إلى عدي لما سأله عن القدر⁽³⁾.

وكذا الرسالة التي كتبها إلى القوم الذي كذبوا بقضاء الله وقدره، فهي تكشف موضعا من فرقة الجبر وما بثه آل بيته في الأمة من القول بهذا القول، في تلك الردود التي رد بها فيها على القدرية، ومفتاح لفهم ذلك، تركيزه على إثبات علم الله ما العباد فيه عاملون فهي تنفي عنه أن يكون من أهل الجبر، فعنده عليه السلام أن ذلك لا يعد سلبا لإرادة الإنسان، خذ مثلا قوله لهم: «فطعنتم بالتكذيب⁽⁴⁾ له وتعلم من الله في علمه، إذ قلتم: إن كنا لا نستطيع الخروج منه فهو الجبر، والجبر عندكم الحيف، فسميتم نفاذ علم الله في الخلق حيفا»، ثم يقول ردا عليهم:

«ثم أنتم بجهلكم قد أظهرتم دعوة حق على تأويل باطل تدعون الناس إلى رد علم الله، فقلتم: الحسننة من الله والسيئة من أنفسنا، وقال أئمتكم وهم أهل المننة، الحسننة من الله في علم قد سبق والسيئة من أنفسنا في علم قد سبق»⁽⁵⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج2، ص458.

(2)- المصدر نفسه، ج2، ص433.

(3)- ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص97.

(4)- انظر في ذلك الرسالة رقم: 684.

(5)- أي في الحديث النبوي المذكور في الرسالة، في كتاب الاعتقادات ما العباد عاملون، وهو أمر قد فرغ منه.

(6)- انظر رسالة رقم: 685.

هو تقريبا-الموقف الذي وقفه الحسن البصري فيما ذكرناه عنه فيما تقدم.
 وخذ لذلك أيضا فزعه مما اتهم به وتقول عليه أهل الشام ما لم يقل، حيث جاءه غيلان
 وقال له: «إن العامة من الشام زعموا أن انظلم بقضاء الله وقدره، وإتك تقول بذلك؟
 فقال: يا سبحان الله! إنما أنا أتبع مظالم بني أمية وأردها وأسميها مظالم بني أمية
 أفترى أنني أظلم الله؟!»⁽¹⁾.

هكذا ينسب العمل إلى من عمله والظلم إلى من ظلم من العباد. منزهها المولى وَعَلَيْكَ
 عن الظلم كما ذكر المولى جل جلاله عن نفسه. ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾⁽²⁾، وتعتبر إشارة
 أمير المؤمنين إلى مظالم قومه وتسميتها بـ «مظالم بني أمية» تبرئة منه لذمته من القول
 بالجبر الذي كانوا يبررون به إقترافهم لهذه المظالم.

عبد الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)-عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص 339.

-المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 121.

(2)-سورة ق، الآية: 29.

الفصل الخامس

رسائل أمير المؤمنين

الخاصة بسياسة تجاه أهل الخيمة

اللباب الحادي عشر:
رسائل أمير المؤمنين
التربوية والتعليمية والوعظية

الفصل الأول:

رسائل أمير المؤمنين

تربوية والتعليمية

الفصل الأول، وسائل أمير المؤمنين التربوية والتعليمية :

1- تمهيد، الخصائص العامة للمصاحبة التربوية والتعليمية للخليفة عمر بن

عبد العزيز،

لم يقتصر إصلاح أمير المؤمنين لحال الأمة على ما تقدم من إدارة ومجتمع واقتصاد وغيرها من كافة المجالات، بل تعدى إلى مجال العلم والتعليم، الذي أولاه إهتمامه الخاص بل جعله الركيزة الأساسية في كل مظهر من مظاهر الحياة الدنيوية والدينية، ألم يكتب رحمه الله- إلى واليه على المدينة المنورة: «أنه من تعبد بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح...»⁽¹⁾. وكان من مميزات سياسته التعليمية ربط العلم بالعمل حتى لا يكون العلم وبالاً على صاحبه⁽²⁾، بل وسع دائرة ذلك فامتد حتى إلى مجرد القول الذي لا يصدقه قائله بالعمل به⁽³⁾، وكان يُنكر من يكثر من ذلك، كالذي كان من خالد بن صفوان، حيث نصحه قائلاً: «ابن الأهم، بيانتك حجة عليك فاقصر من خطبتك، وأعدّ الجواب عند الله بحجتك»⁽⁴⁾.

أرايت كيف يضع الضوابط للذين يتكلمون كثيراً ولا يفكرون في سؤال الله لهم يوم القيامة عن فضول هذه الأقوال، حتى لا يتقول قائل بقول حتى يصدقه ببرهان من العمل. وجعل أمير المؤمنين نفسه معلماً وحث أعوانه أن يكونوا مثله في هذا الشأن بتعليم السرعة أمور دينها، كما هو واضح من أول رسالة له في أول فصل من هذا الباب، وقرّب إليه العلماء الذين ارتضاهم، حتى أن جرير تشفع بأحد هؤلاء العلماء وهو عون بن عبد الله⁽⁵⁾ لدى الخليفة عمر ليحضى بمقابلته، وقد عبر عن ذلك تعبيراً واقعياً صادقاً قائلاً له:

⁽⁶⁾ يا أيها القارئ المرخي عمامتة هذا زمانك إني قد مضى زمني

⁽¹⁾ -الخطبة رسالة رقم: 688 أ.

⁽²⁾ -الخطبة الرسالة رقم: 137.

⁽³⁾ -الخطبة الرسالة رقم: 795 -795 د.

⁽⁴⁾ -ابن أبي الدنيا: الرقة والبكاء، ص. 109.

⁽⁵⁾ -عند ابن الجوزي: أن الذي خاطبه كان رجاء بن حيوة، غفل على الخليفة فلم يذكر من أمره شيئاً له ثم مر عدي بن لوطاة فكلّمه يمثّل ما يقارب ما قال لرجاء فأخبر صر بأمره فأتى له

سيرة صر ص. 198. وفي رواية له أن الفرزدق هو الذي قال ذلك لزيد بن أبي زياد، ص. 93.

⁽⁶⁾ -في رواية ابن الجوزي التي خلط بها جرير رجاء، جاء هذا البيت بخلاف ما هو مثبت، حيث قال له:

عيا لها الرجل المرخي صلته هذا زمانك لمستأن لنا صواه

ولما مر عدي خاطبه بما يقرب ما ذكر بما هو مثبت.

أبلغ خليفتنا إن كنت لاقية أني لدى الباب كالمشهود⁽¹⁾ في قرن⁽²⁾.
والحق الذي لا مرية فيه أن إحترامه للعلماء بلغ الذروة، سواء بإكرامهم والمبيرة بهم⁽³⁾ حتى ولو كانوا عبيدا لم ينالوا حريرتهم⁽⁴⁾ ما دام العلم والعبادة والاستقامة قد رفعت من أقدارهم، وحتى أنه كان العلم واحد من بين الشروط التي كان يشترطها فيمن ينوي توليته على مصالح المسلمين⁽⁵⁾.

ولطالما كان ينصح المسلمين أن لا ينأوا بأنفسهم عن طلب العلم وتقدير أهله وحبهم إذ جاء عنه في هذا الصدد قوله: «إن استطعت فكن عالما، فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحبهم، فإن لم تستطع فلا تبغضهم»⁽⁶⁾. واستمر يكرر ذلك عليهم لما له من أهمية في حياة الفرد والجماعة وأثر أيضا على السلوك والأخلاق، فقد جاء عنه: قوله: «تعلموا العلم، فإنه زين للغني وعون للفقير، لا أقول أنه يُطلب به، ولكن يدعو إلى القناعة»⁽⁷⁾.

وكان هو نفسه يحب ملاقات أهل العلم ومذاكرتهم لما يعود على فاعله بسعة مداركه وتفق أفكاره⁽⁸⁾. وحث أهل العلم على أن يحمدا الله على ما أنعم الله به عليهم من فهم وعقل كما يحمداه على جميع النعم⁽⁹⁾ بمباينتهم بذلك لأهل الجهل.

وكان أيضا رحمه الله - على درجة عالية من رجاحة في العقل ودقة في الفهم وسداد في التفكير، وصواب في الرأي، ولولا الخلافة وتكاليفها لكان له شأن في علوم الدين، حيث أنسته كثيرا مما حفظ وما وعى من حديث رسول الله ﷺ فقد سمر معه الإمام الزهري ليلة فحدثه فأكثر فقال له عمر: «كل ما حدثت به فقد سمعته، ولكنك حفظت ونسيت»⁽¹⁰⁾.

بل دعاه هذا المنصب لأن يسعى إلى تعلم رديء العلم وحقييره ما دام يتعامل مع الناس المختلفي الأخلاق والسير، ونصح المسلمين بتعلمه حيث قال: «كنت أصحب من الناس

(1) أخرجه شرح ديوان جرير، وابن الجوزي، والملاء كالمشهود أي المتقيد.

(2) الخيو نعيم: الحلبة، ج 5، ص 327، الملاء: للكتاب الجامع، ج 2، ص 605، شرح ديوان جرير، ج 2، ص 738، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 198.

(3) ابن بشار: تاريخ وسط، ص 214.

(4) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 51. أنظر مثلا رغبته في شراء المبدع الصالحين. زياد وسالم، الرسائل رقم: 497-498.

(5) أخرجه: لتبديد الفلاس بالرسائل الإدارية، ص 369-370.

(6) ابن عبد الحكم، ص 118، البلاذري: نسلب الأشراف، ج 11، ص 232، ونسبها إلى عون بن عبد الله.

(7) نفسه، ص 151.

(8) نفسه، ص 110.

(9) قطر شوشي: سراج الملوك، ص 537.

(10) ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 284، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 37-313، ابن رشد: البيان والتفصيل، ج 18، ص 302-303.

سراتهم، وأطلب من علم شريفه، فلما وكيت أمر الناس أحتجت إلى أن اعلم سفساف العلم فتعلموا من العلم جيدة وردينه وسفسافه»⁽¹⁾.

وكان رحمه الله - كما تشهد له رسائله في هذا البحث فصيح اللسان بليغ الكلام قوي الحجة، صادق اللهجة بعيدا عن تصنع الكلام، له قدرة فائقة على صوغ معاني الأفكار الدقيقة الصعبة في أبلغ تعبير وأوجزه، ومن كانت هذه حاله فإنه لا غرابة إن حُبيت إليه الكلمة الطيبة الجميلة، الرفيعة المعنى المتأسكة المبنى فيثيب قائلها ويحرم من حرم هذا الشرف وقد عبر عن ذلك تعبيراً دقيقاً بليغاً راقياً، حيث قال: «إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن، فأرده عنها، وكأني أقضم حَبَّ الرمان الحامض، لبغضي إستماع اللحن ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب، فأجيبه إليها إلتذاذا لما أسمع من كلامه»⁽²⁾ بل قال أيضاً: «أكاد أضرس إذا سمعت اللحن»⁽³⁾. ونراد يتعجب ممن يكلم الناس ويجانلهم وهو لا يعرف جوامع الكلم⁽⁴⁾. ذلك هو أمير المؤمنين عمر الذي كان يقدر أهل الرأي والفصاحة تقيراً فانقا وينزلهم منزلتهم التي تليق بمكانتهم. لقد بذل أقصى ما يملك من طاقة حاشدا كل قدراته العلمية والفكرية من أجل الإشاعة في الوسط الإسلامي جو حُب العلم وتقدير أهله والسعي في طلبه من المهد إلى اللحد، مركزاً جهده وجهد المسلمين بالخصوص على كتاب الله وسنة نبيه.

ففي ما يتعلق بكتاب الله فإنه جعله دليلاً ومرجعاً يرجع إليه في كل ما يشكل عليه من أمور، ولذا نراه يحظ على تعلمه وتعليمه، حيث قال: «تعلموا القرآن وعلموه، فإنه فيه فقه الفقهاء، وبه علم العلماء، وهو غاية كل فقه»⁽⁵⁾.

تلك هي مكانة كتاب الله عند عمر بن عبد العزيز جاعلامنه محور كل نشاط، وغاية كل عمل يعمنه، أو قول يقوله، وقد مرت معنا عبر رحلتنا مع رسائله هذه العنيد من الشواهد الدالة على هذا الإهتمام، مثل رسالته إلى مؤدب أبنائه⁽⁶⁾، وكما هو واضح تلك كل الوضوح في هذا الباب.

(1) ابن الجوزي، ص. 14.

(2) ابن الأثيري: كتب الأضداد، ص. 244-245.

(3) المصدر نفسه، ص. 245، ونسب المدقني هذا القول إلى مسلمة بن عبد الملك. البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص. 408.

(4) ابن منظور: لسان العرب، ج 13، ص. 380، مادة: (لحن)، الطروشوي: المصدر السابق، ص. 240.

(5) الصلاة: لكتاب الجمع، ج 2، ص. 495.

(6) خطب الرسالة رقم: 17.

أما فيما يتعلق بسنة رسول الله ﷺ فإنه أولاها اهتمامه البالغ بربط حياة المسلمين بها بإحيائها بالعمل بها، وببذلها لطالبها والراغب فيها، وقد سبقت شواهد غير قليلة على ذلك⁽¹⁾ وكذا في هذا الفصل والذي يليه في هذا الباب بل يكفي فخرا أنه حقق أمنية جده الفاروق رضوان الله عليهما- الذي منعه ظروف لها مبرراتها في عهده، بوضعه أولى البنات الرسمية لتدوين سنة رسول الله ﷺ، وحثه لعلماء عصره على تدوين ذلك، بالخصوص علماء المدينة المنورة، منهم الإمام الزهري الذي قام بجزء من هذه العملية كما هو مذكور عنه ذلك في الآتي.

لقد كان لعملية تدوينه لسنة رسول الله ﷺ خطوة جريئة ورائدة، فله أجرها وأجر من سلك مسلكه، حيث أصبح العلماء بعد ذلك يتبارون في تقييدها وحفظها في المنونات بعد أن كان العديد منهم يتحرج من تدوين ذلك للأسباب التي أشرنا إليها في موضعها في الآتي من هذا الفصل.

حقا أن شدة اهتمامه بهذا الجانب كان له أبعاد الأثر وأعمقه على مستقبل الإسلام والمسلمين بالخصوص في المناطق التي تم فتحها حديثا بازدياد انتشاره في هذه المناطق وسيادة مبادئه، ومن ثم انتشرت بانتشاره حركة التعريب اللغوي والجنسي بعد استقرار العديد من القبائل العربية في الأقاليم المفتوحة⁽²⁾ ولا غرابة إن ذُبت الحركة والنشاط في المسلمين في الإقبال على طلب العلم وبنلها لطالبه، وتبذلت حياتهم ومشاعرهم، وتحسنت أحوالهم المادية، وأصبح أفرادهم يتنافسون ليس في امتلاك الضياع والتطاول في البنيان كما كان حالهم على عهد الخليفة الوليد، أو التأنق في لبس اللباس والتفنن في أكل ألوان الطعام والتزويج والسنكاح، كما كان حالها على عهد الخليفة سليمان، وإنما كانت تتنافس في طلب العلم، وحفظ كتاب الله، والتفقه في الدين خاصة، والتعبد عامة، حيث كان الناس يلقون بعضهم بعضا، «فيقول الرجل للرجل: ما ورتك الليلة، وكم تحفظ من القرآن؟ ومتى تختم؟ ومتى ختمت؟ وما تصوم من الشهر؟»⁽³⁾.

(1) انظر مثلا رسائل رقم: 181، 182، 185، 185، 188، 189، 195، 195، 195، وكذا الفصل الثاني من الباب الثامن في دية النفس والجماعات.

(2) انظر من التوسع في هذا الجانب، انظر بالخصوص: شكري، فصل: المجتمعات الإسلامية في القرن الأول من 66-86، 106-113، 157-162، 180-188، 202-220.

(3) تاريخ الطبري، ج6، ص. 497، المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص. 175.

ولم يتحقق ذلك لسياسة ارتجالية لا بصيرة لها بل جاء نتيجة للسياسة التي رسمها من أجل تكامل كل وظائف الدولة موفرا لها الأجواء المناسبة كالتحرية في مختلف مظاهرها والعدل في مختلف صورده، لم يكن أهل العلم من قبل يتمتعون بهما، إضافة إلى الإغراءات المالية التي كان يغدقها عليهم الذي كان -رحمه الله- يرى في جانب ما يقومون به أكبر من أن يُثمن بثمن.

وملخص الأمر، أننا قمنا بحصر المعلومات المتعلقة بهذا الجانب في هذا الفصل، مع الإشارة إلى أنه قد مرت معنا نصوصا كثيرة فيما سبق من أبواب لها صلة بما نذكر في هذا الفصل، إلا أن ذكرها هناك جاء نتيجة لصلتها القوية بالموضوع الذي نكرت فيه، حيث قمنا بعرض الوثائق التربوية والعلمية وتوسعنا في بسط الحقائق وإيراد النصوص والشواهد لبلورة سياسة أمير المؤمنين في هذا الميدان. فذكرنا في البداية حرصه على تعليم الأمة أمور دينها، وإيفائه لها بما وعد بها.

ثم توسعنا بالكلام على تدوين السنة قبل إستخلاف أمير المؤمنين عارضين وجهتي النظر المؤيدة لذلك والمناقضة لها. الذي يأتي أمير المؤمنين فيحسم الخلاف فيتدارك الأمر قبل فوات الأوان خشية من ذهاب العلم بموت علمائه فذكرنا في هذا الشأن أمره لواليه على المدينة المنورة بتدوين السنة وحثه للإمام الزهري وغيره على القيام بذلك.

ولشدة تمسكه بالسنة جعلته يكتب أعوانه أن يعملوا على إصلاح حال الأمة بها. ويأتي نهييه عن حمل القرآن إلى أرض العدو بما يحقق عمله بالسنة، وكان إذا رأى ما يؤدي إلى بلبلة العقول، أو خالف المعلوم من الدين أمر بإزاحته من ساحة العمل، وهو الأمر الذي فعله مع الأحاديث التي رواها مكحول في الديات الذي لا يزال تفسير ذلك يحيط به الغموض.

ثم ذكرنا رسائله المتعلقة بإغداقه الأعطيات على من تفرغ لنشر العلم في الأهمية بمكان. ثم ختمنا هذا الفصل برواية لأمره لواليه على خراسان بربط العلم بالعمل والذي هو أحد مبادئ أمير المؤمنين وقاعدة من قواعد سياسته العامة والتربوية خاصة، وروحها ومقوم لها علمة.

2- مرسة علي عليه الأمة فرائض الإسلام وصننه،

رسالته إلى عدي بن عدي بعلمه علي بمزمه علي تعليم المسلمين فرائض الإسلام

-760-

أول ما اعتنى به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بمجرد تسلمه الخلافة، أن نذر نفسه على حمل الناس على شريعة الإسلام، جاعلا من نفسه معلما ومرييا لرعيته ومرشدا لها تأسيا في ذلك برسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين.

وفي هذا السبيل، قال الإمام البخاري⁽¹⁾ -رحمه الله-: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى

عدي بن عدي:

«[أما بعد]- إن⁽²⁾ للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا، فمن استكملها استكمال

الإيمان، ومن لم يستكملها، لم يستكمل الإيمان، فإن⁽³⁾ أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها⁽⁴⁾، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1760-

أما ابن عبد الحكم فنذكر رواية تختلف في بعض ألفاظها عما سبق حيث جاء فيها:

«وقال عمر بن عبد العزيز:

إن للإسلام حدودا وشرائع وسننا، فمن عمل بها استكمل الإيمان، ومن لم يعمل بها لم يستكمل الإيمان، فإن أعش أعلمكموها وأحملكم عليها، وإن مت فما أنا على صحبتكم بحريص»⁽⁶⁾.

(1) -أؤمسه ابن أبي شيبة من طريق عيسى ابن عاصم الذي قال: حدثني عدي بن عدي قال: كتب عمر... إلخ. وأؤمسه غيره من نقل عنه.

(2) -أضيف من المصنف وعند البخاري ناقصة. بداية رواية ابن كثير الثانية: «إن للإسلام سننا»

(3) -اللائقني: «فإن عشت أئبها».

(4) -اللائقني: «بها سن شاه الله- وإن مت، فو الله! ما فاه».

(5) -صحیح البخاري، ج 1، ص 8. (كتاب الإيمان. باب: الإيمان)، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9. الرواية الأولى، ص 189 ونقلها عن البخاري، الرواية الثانية، ص 201، ابن أبي شيبة: المصنف، ج 11، ص 48-49. (كتاب الإيمان والرواها. ما نكر لهما بطوى عليه المؤمن من خلال)، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 201، ونظر كتبه: عمر بن عبد العزيز، ص 53، اللائقني: شرح أصول إعتقاد أهل السنة، ج 2، ص 926. رقم: 1572، ابن حجر: فتح الباري، ج 1، ص 95-96. الكتاب والباب المذكورين في صحیح البخاري، ونظر كتبه أيضا: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 152-153.

والآن بما جاء عند: المزي: تهذيب الكمال، ج 19، ص 536.

ونظر في ذلك باب رسائل العبادات وكذا الباب الثامن الخاص برسائل الحدود والتقصاص والديات.

السيرة عمر، ص 60 ولا سند لروايته.

وفعلاً وفي بكل ما وعد بها في هذه المراسلة، وكما دلت عليه العديد من نصوص مراسلاته فيما سبق من أبواب وكذا فيما هو أت في هذا الفصل.

3- تدوين السنة النبوية قبل إحتظافه عمر بن عبد العزيز بين الضمانة

والإباحة:

أ- نهى النبي ﷺ عن تدوين السنة أسماؤه وحدواحيه:

الشيء الثابت أن التدوين الرسمي للعلم في العهد النبوي تركز أساساً على تدوين القرآن الكريم في الوسائل المتاحة لديهم آنذاك، مركزاً ﷺ جهد المسلمين عليه دون غيره فقد قال ﷺ فيما رواه عنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه -ت74هـ-: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا للقرآن، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمنه»⁽¹⁾، واستأذن هذا الصحابي منه ﷺ أن يكتب حديثه فلم يأذن له⁽²⁾.

وعلى ذلك لأبي هريرة ومن كان معه بقوله: «أتدرون ما ضل الأمم قبلكم؟ ألا بما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى»⁽³⁾، وتمسك بهذا النهي كثير من الصحابة رضوان الله عليهم - كالذين سبقاً وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود الذي أبقى الأخير على أولاده أن يكتبوا شيئاً عنه وعن غيره غير القرآن معللاً ذلك قائلاً: «إنما هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره...»⁽⁴⁾ «فعليناكم بالهدى الأول، فإنما أهلك أهل الكتابين قبل مثل هذه الصحيفة وأشباهها توارثوها قرناً بعد قرن حتى جعلوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون»⁽⁵⁾ ولأبي موسى الأشعري رضي الله عنه الموقف نفسه نحو من كتب عنه حديث رسول الله ﷺ ومنهم ابنه أبي بردة -ت104هـ- وذكره بالذي حصل لبني إسرائيل لما «نقلوا بغير التوراة»⁽⁶⁾، وكان لابن عباس رضي الله عنهما - الموقف نفسه إلا أنه غير رأيه بعد ذلك⁽⁷⁾ ومثل ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - الذي تقيد بالنهي⁽⁸⁾.

(1)- صحيح مسلم، ج8، ص.229. (كتاب الزهد. باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم).

(2)- سنن الدارمي، ج1، ص.131. (المقدمة. باب: من لم ير كتابة الحديث)

(3)- البيهقي: تقييد العلم، 33-35، 41-42.

(4)- المصدر نفسه، ص.38-39، 53-56، ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج1، ص.65.

(5)- البيهقي: المصدر السابق، ص.55.

(6)- المصدر نفسه، ص.39-41.

(7)- المصدر نفسه، ص.42-43.

(8)- ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج1، ص.66.

إلا أن الذي تقيد به وتشدد فيه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فقد أراد أن يكتب السنن فاستشار الصحابة في ذلك، فأشاروا عليه بكتابتها، فبقي بعد ذلك شهرا يستخير الله فقرر بعدها ألا يكتب شيئا من ذلك، مبررا ذلك بقوله: «إني قد كنت ذكرت لكم من كتاب (1) السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كُتُب فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبسُ كتاب الله بشيء أبدا» (2).

إنه الوعي منه ﷺ بسنن الله التي تحدث للأمم في دينها عندما تهجر كتاب ربها. بل لم يقتصر الأمر منه ﷺ على هذا النهي، بل أضاف عليه الطابع الرسمي بكتابتها بنشور إلى الأمصار يأمرهم فيه: «من كان عنده منها شيء فليمنحهُ» (3).

ويبقى أمير المؤمنين متمسكا بهذا الموقف خشية من تفرق الأمة وهي لا تزال بعد في البدايات الأولى لانطلاقها في تبليغ دعوة ربها، وأقرب ما تكون إلى عهد الجاهلية، وأنها في حاجة ماسة أيضا إلى مزيد من القوة والوحدة لمجابهة دولتي الفرس والروم، وليس أفضل لذلك من توطيد الجبهة الداخلية، وحشد همم المسلمين وتركيز طاقاتهم الفكرية والروحية على القرآن الكريم تأسيا في ذلك برسول الله ﷺ، وتجلت سياسته هذه في تلك الوصية التي أوصى بها ابن مسعود رضي الله عنه - حين وجهه إلى الكوفة، حيث قال له: «إني وجهتك معلما ليس لك سوط ولا عصي، فاقتصر على كتاب الله» (4).

وبما يقارب ذلك أوصى أيضا قُرُصَةُ بن كعب وأصحابه التسعة الذين وجههم إلى الكوفة ليُعلموا أهلها الإسلام (5).

وقد التزم كثير من علماء التابعين بالنهي النبوي منهم: إبراهيم التيمي -ت 92هـ- وجابر بن زيد -ت 93هـ- وسعيد بن المسيب -ت 105هـ-، وإبراهيم النخعي -ت 96هـ- وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود -ت 98هـ- وطاوس بن كيسان -ت 106هـ- والشعبي -ت 105هـ- (6) الذي غير رأيه ودون العلم بعد ذلك.

(1) -رضي: من كتابة السنن.

(2) -ابن عبد البر: المصدر السابق، ج 1، ص 64-65، البغدادي: المصدر السابق، ص 49-53.

(3) -ابن عبد البر: ج 1، ص 65، البغدادي: ص 53.

(4) -ركيع: أخبار القضاة، ج 2، ص 188.

(5) -سنن الدارمي، ج 1، ص 97. (المقدمة، باب: من ذهب لقتال مخالفة السنن).

(6) -ابن عبد البر: المصدر السابق، ج 1، ص 66-68.

-البغدادي: المصدر السابق، ص 45-48، وانظر مقدمة العش للمصدر، ص 20-22.

والحقيقة أن امتناع الكثير من الصحابة والتابعين من تدوين السنة له فوائده الآتية
المرحلية مراعاة منهم لنهي النبي ﷺ عن ذلك، الذي يهدف من بين ما يهدف إليه في
تدبيرنا- ترك ذلك لسنة تطور المجتمع عبر الزمن الذي له دوره في بلورة الحقائق ونضج
الأفكار، ووسائل كسب العلم ونشره، ولعلنا لا تجانب الصواب إن قلنا: أن من بركة هذا
النهي وآثاره الإيجابية نشوء منهج تدوين علم الحديث خاصة وتدوين العلم عامة.

بم- ترويض الرسول ﷺ بكتابة العلم وأصحابه ذلك،

قد صحح عن النبي ﷺ تصريحه أيضا بجواز كتابة العلم وتقييده في الصحف لمن
خشي على نفسه دخول الوهم في حفظه وحصول العجز عن إتقانه وضبطه، فعن أنس رضي الله
قال: «قال رسول الله ﷺ قيدا العلم بالكتاب»⁽¹⁾ وكذا نصحه ﷺ للرجل الذي شكاه إليه سوء
الحفظ بتقييد ما يسمع أيضا⁽²⁾، وكذا إننه لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما- ت- 58هـ-
بكتابة ما يسمع منه لما استأذنه في ذلك يفتون ما سمع في صحيفة كانت تسمى: «الصادقة»⁽³⁾،
ودون جابر بن عبد الله رضي الله عنه ت- 78هـ- ذلك أيضا في صحيفة كانت تسمى باسمه⁽⁴⁾.

وإذا ما تتبعنا الشواهد الدالة على ذلك وجدنا الكثير منها، التي تبين بجلاء أن التدوين بدأ
في العهد النبوي بأمره للبعض من الصحابة بذلك، إلا أنه لم يتخذ الطابع الرسمي، ولكنه
تعززتلك الحاجات العملية الإجتماعية والدينية والسياسية والإقتصادية لدولة المدينة الفتية الناشئة.
فهذا ابن عباس رضي الله عنهما- غير رأيه السابق وأصبح يدعو إلى كتابة العلم بل كتب
بعض أعمال النبي فترت بحمل بغل في رواية، أو بعير كما في رواية أخرى انتقلت كلها
إلى مولاه كريب بن أبي مسلم ت- 98هـ-⁽⁵⁾.

وانتشر التدوين بانتشار الكتابة واتساع مجالات المعرفة في جيل التابعين ومن جاء
بعدهم دون أن يهتموا السماع للعلم وروايته عن الشيوخ، ومن هؤلاء نذكر على الخصوص:
الإمام الزهري ت- 124هـ- الذي ساهم مساهمة فعالة في ذلك، تعليما وتوثيقا وإجازة لمن

⁽¹⁾ -طبراني: من. 68- 70.

⁽²⁾ -ابن عبد الله: المصدر السابق، ج 1، من. 65- 67.

⁽³⁾ -ابن الدارمي، ج 1، من. 136. (المقدمة، باب: من رخص في كتابة العلم)، ابن عبد البر: المصدر السابق، ج 1، من. 70- 71.

⁽⁴⁾ -ابن سعد: الطبقات، م 5، من. 344، مسند الجعد، ج 1، من. 522، رقم: 1054.

⁽⁵⁾ -بخاري: تقييد العلم، من. 91- 92، 136.

⁽⁶⁾ -ابن سعد: المصدر السابق، م 5، من. 216.

كتب عنه⁽¹⁾، بحيث أن شعيب بن دينار الحمصي -ت163هـ- كتب عنه ألف وسبعمائة حديث، ومدح الإمام أحمد تقيده، حيث قال عنه: «وكانت كتبه مضبوطة مقيدة، وكان قليل المسقط»⁽²⁾.

وكان للحسن البصري -ت110هـ- مساهمة فعالة في ذلك أيضا، حيث أن حميد بن أبي حميد الطويل -ت143هـ- أخذ كتبه فنسخها⁽³⁾.

والشعبي عامر بن شراحيل الذي عرفنا موقفه من قبل أنه كان من غير المجوزين لذلك نراه يغير رأيه وينون كتابا في الفرائض والجرارات، وحث من تتلمذ عليه أن يكتبوا ما يسمعون منه ولو في حائط⁽⁴⁾.

وكانت لوالد عمر عبد العزيز بن مروان تقييدات لكل ما سمع من أبي هريرة⁽⁵⁾ وآخرون كثيرون كعروة بن الزبير ومكحول وأبو قلابة الجرمي، وصالح بن كيسان ورجاء بن حيوة وحفص بن سليمان وأبو الزناد⁽⁶⁾ يزداد عددهم بمرور الزمن، دون أن ننكر من ساهم في التدوين في بقية مجالات المعرفة الأخرى.

والحقيقة أنه كلما امتد الزمن أذرك العلماء أهمية التدوين وحفظ ذلك في الكتب خاصة من كان منهم قد كبر وأصبحت ذاكرته لا تسعفه في استرجاع ما حفظ، وتجلت -دون شك- أمام أعينهم نصيحة رسول الله ﷺ لذلك الرجل الذي شكأ إليه سوء الحفظ الذي أشرنا إليه من قبل، الذي أمره بتقييد ما يسمع، بل أن الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه كان «لا يعد علم من لم يكتب علمه علما»، وكذا معاوية بن قررة المزني -ت113هـ-⁽⁷⁾ حيث أعانهم ذلك على تعاهد ما كتبوا باستنكاره إذا خلا الإنسان بنفسه مثل الحسن البصري وآخرون⁽⁸⁾.

(1) -أبو نعيم: الحلية، ج3، ص361، وانظر تعليقا على الرسالة رقم: 763.

(2) -ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص323.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م7، ق1، 127، ق2، ص17.

(4) -البيهقي: المصدر السابق، ص100.

(5) -ابن سعد: المصدر السابق، م7، ق2، ص157.

(6) -المصدر نفسه، م2، ق2، ص135، م5، ص133، م7، ق1، ص135.

- ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج7، ص429-430.

-البيهقي: تقييد العلم، ص60، 106، 107، 108 وانظر كتابه: الكفاية، ص318-319.

-الديم: القهرست، ص283.

(7) -البيهقي: تقييد العلم، ص96، 109.

(8) -المصدر السابق، ص101-102، 114.

وندم البعض الآخر على عدم تقييدهم لما سمعوا من حديث لما كبروا، كمنصور بن المعتمر - 132هـ -⁽¹⁾ وندم عروة بن الزبير على محوه لما كتب⁽²⁾، وندم أيضا يحيى بن سعيد على عدم كتابة ما سمع⁽³⁾.

بل تجلت ميزة وأهمية تدوين الحديث في دقة روايته وضبط تسميحه لطالبه، فقد سأل منصور بن المعتمر إبراهيم بن يزيد النخعي: «إن سالما أتم منك حديثا؟ قال: إن سالما - أي ابن أبي الجعد - كان يكتب»⁽⁴⁾.

وسأل الخليفة هشام بن عبد الملك رجاء بن حيوة عن حديث، فرجع إلي ما كتب فوجده بعد أن كان قد نسيه⁽⁵⁾.

وحتى الخليفة عمر بن عبد العزيز اعترف أمام الزهري بنسيانه ما سمع من حديث أيام طلبه للعلم بالمدينة المنورة⁽⁶⁾، ولأجل ذلك قال أيوب بن أبي تميمة: «الكتاب أحب إلي من النسيان»⁽⁷⁾ فكان من كتب من العلماء كتب احتياطا حتى لا يحدث له مثل ما حدث لغيره ممن نسي أو اختلط في آخر عمره.

ب- الأسباب التي حثت الصحابة والتابعين إلى تدوين السنة،
يمكننا حصر هذه الأسباب في الآتي:

أ- تقييد بعض الصحابة الذين كانوا يتقنون القراءة والكتابة بأمره ﷺ بتقييد العلم، كما كان لإنه ﷺ للبعض الآخر بتقييد ما سمعوا منه دافعا للبعض الآخر للمساهمة في التدوين بحيث أصبح عبد الله بن عمرو مثلا وأسوة لغيره وحجة لهم ضد من كره كتابة الحديث. ومما دعم هذا التوجه لتقييد السنة ما جاء في القرآن الكريم من إشارات إلى أهمية الكتابة في حفظ العهود والمواثيق بين الأفراد والجماعات، وكذا الديون وغيرها التي تحفظ بها حقوق العباد⁽⁸⁾.

(1) -سند الجعد، ج 1، ص. 488، رقم: 931.

(2) -البيهقي: المصدر السابق، ص. 60.

(3) -المصدر نفسه، ص. 111 - 112.

(4) -المصدر نفسه، ص. 108 - 109.

(5) -المصدر نفسه، ص. 108.

(6) -ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص. 195. ونظر التمهيد فيما تقدم.

(7) -البيهقي: المصدر السابق، ص. 110.

(8) -المصدر السابق، ص. 70 - 72، 103، 110.

- 2- زوال بعض الأسباب والمبررات التي كان يحمل عليها نهي النبي ﷺ الذي سبق ذكره، التي أشرنا إليها فيما مضى خاصة بعد جمع القرآن في مصحف فزال إشكال إختلاط السنة بالقرآن ممن كان يخاف حصول ذلك.
- 3- إنتشار الروايات وطول الأسانيد، وكثرة تنوع أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم وعجز الصدور عن حفظ ذلك⁽¹⁾. فكل ذلك كان مدعاة للتدوين لتكون الأحاديث أدق وأصدق وأوثق عند روايتها، وحتى لا يدخل الراوي لذلك ضمن وعيد رسول الله ﷺ بدخول من كذب عليه النار⁽²⁾، وقد عرفنا من قبل ثناء بعض العلماء على دقة الروايات التي كتبها رواها.
- 4- ضعف ذاكرة بعض المحدثين عن حفظ الحديث وتلقيه، ونسيان البعض الآخر لما حفظوه عندما امتد بهم العمر، فكانت كتاباتهم لذلك قد أعانتهم على الحفظ وتذكر ما نسوه بالرجوع إليه في مظانه وهو الأمر الذي بيناه من قبل عن بعضهم.
- 5- نقل تجربة أول هذه الأمة وسلفها للخلف من الأجيال باعتبار أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع، إضافة إلى الإهتمام بها فيما مست إليه الحاجة من قبل الخلفاء والقضاة ومن إليهم أمر الأمة، في حل المشاكل والخلافات التي إعتضت سبيلهم حتى لا يقعوا في مخالفة سنة نبوية لها أهميتها في التشريع وحل المنازعات ورد الحقوق.
- 6- ومما دعم أيضا تدوين الحديث وحشد هم المحدثين لجمع ذلك إقبال بعض العلماء على التدوين في بقية فروع المعرفة الأخرى، كالتدوين في السيرة النبوية والتفسير والأخبار والشعر، حيث ساهم هؤلاء في كسر ذلك الحاجز النفسي وتخطيه، وهو كراهة كتابة العلم فكانوا قد حفزوا المحدثين على النزول إلى الساحة والمساهمة في جمع السنة أيضا.
- 7- الخشية من ذهاب العلم بموت حفاظ السنة، وهو الأمر الذي برر به الخليفة عمر بن عبد العزيز أمره التالي إلى أبي بكر بكتابة السنة⁽³⁾.
- 8- تنافس الخلفاء وولاتهم في كسب مزيد من الشهرة وإشاعة الذكر عنهم بإغداق الصلوات على العلماء وتشجيعهم على نشرها، كعبد الملك بن مروان وابنيه الوليد من بعده

(1) -لمصر نفسه، ص. 46، 65.

(2) -السمع البغدادي، ج 1، ص. 38. (كتب العلم. باب: ثم من كذب على نبي ﷺ).

(3) -أخطر الرسالة رقم: 761-761 ج، وكذا الرسالة رقم: 762.

وهشام ومن الولاة: عبد العزيز بن مروان والي مصر -65-85هـ- والحجاج بن يوسف والي العراق -75-95هـ-⁽¹⁾.

9- الخلافات السياسية التي حصلت بين أفراد الأمة، وظهور الفرق الدينية التي كانت تعمل على اختلاق الأحاديث لتشدد بها أزرها وتدعم بها وجهة نظرها وصدق دعواها وتكسب بالتالي إلى صفها الأنصار والمؤيدين لدعوتها، إضافة إلى بواعث أخرى أدت إلى ظهور الوضع ليس هنا محل ذكرها⁽²⁾، حيث هبَّ العلماء لمقاومة ذلك، كل بطريقته التي يراها أنها أفيد في الدفاع عن السنة، بل كانت أحد الأسباب التي دفعت بالإمام الزهري -رحمه الله- إلى تدوين الحديث بعد أن تفاقم الوضع على يد الفرق التي كانت تتصارع فيما بينها خاصة في العراق من جهة، وبينها وبين خلفاء بني أمية من جهة أخرى، بل أن الزهري حدث غيره على أن يحدوا حنوه ولخص في كلمة جامعة ما يؤول إليه الحديث إذا عاد إلى المدينة بعد أن خرج منها قاتلاً: «خرج الحديث شبراً فيرجع ذراعاً»⁽³⁾.

ولعل مما دفع الزهري أيضاً إلى التعجيل بكتابة ذلك ما سمع من الخليفة عبد الملك أو كان قد بلغه عنه ذلك في نصحه لأهل المدينة بالتمسك بالأمر الأول بعد سيل الأحاديث التي سألت عليهم من المشرق التي لا يعرف منها إلا قراءة القرآن⁽⁴⁾. بل أن الإمام مالك -رحمه الله- عدَّ العراق «دار الضرب»⁽⁵⁾ أي تخلق فيها الأحاديث وتداع على الناس.

تلك هي حال مساهمة العلماء بايجاز في كتابة السنة وجمعها، جهود فردية مبكرة تقالت وتوسعت بمرور الزمن كانت حافزاً لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز أن يتولى بنفسه الإشراف على ذلك، باعتباره خليفة للمسلمين، هو وأعوانه في حاجة كبيرة إليها للإبتداء بها في معالجة المشاكل وحمل الناس على ما جاء فيها وتعليمهم إياها، مُضغياً للصيغة الرسمية على هذه العملية، محققاً بذلك أمنية جده الفاروق -رضي الله عنهما- التي حالت الظروف الآتية التي أشرنا إليها من قبل من تحقيقها ولنا بعد هذا العرض أن نقول ما قاله ابن عبد البر -رحمه الله-: «لولا الكتاب لضاع كثير من العلم»⁽⁶⁾.

(1) -التاريخ الطبري، ج 6، ص. 496-497، ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص. 117-118، البغدادي: تهذيب العلم، ص. 107.

(2) -السيامي: السنة ومكائنها في التشريع الإسلامي، ص. 78 وما بعدها.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص. 352، 353، ط. لبنان، 1990، البغدادي: تهذيب العلم، ص. 108.

(4) -ابن سعد: المصدر السابق، م 5، ص. 173، ط. لبنان.

(5) -السيامي: السنة، ص. 79.

(6) -مجمع بيان العلم، ج 1، ص. 70.

4- أمره بتدوين حديث رسول الله ﷺ .

1- أمره لوأليه علي المدينة في هذا الخان .

رسالته إلى أبي بكر بأمره بكتابة حديث رسول الله ﷺ

-761-

ولأجل تحقيق الغاية السابقة التي وعد بها عدي باندر على الفور بالكتابة إلى أبي بكر بن حزم كما قال ذلك الإمام البخاري -رحمه الله- يأمره:

«أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ولفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يُعَلِّمَ من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا»⁽¹⁾.

بهذه الدقة يحدد أمير المؤمنين الدواعي التي دعت إلى كتابة الحديث النبوي: دروس العلم بذهاب العلماء، ومن ثم كان أمره هذا بداية حركة تنويرية واسعة في الأمة.

رواية أخرى لما سبق

-1761-

وعن يحيى بن سعيد⁽²⁾، عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:

« أن أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية⁽³⁾، أو حديث عروة⁽⁴⁾ بنت عبد الرحمن⁽⁵⁾ فاكتبه، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب⁽⁶⁾ أهله»⁽⁷⁾.

رواية أخرى لما سبق

-761ب-

وأخرج الدارمي أيضا في سننه عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار قال: كتب

عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:

(1) الصحيح البخاري، ج 1، ص 36. (كتاب العلم. باب: كيف يقبض العلم؟)، ابن حجر: فتح الباري، ج 1، ص 194.

(2) في الموطأ يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز كتب...

(3) في الموطأ: ماضية، ناقصة.

(4) عنه: «أو حديث عروة... وانظر الرواية التالية، وعروة مروت ترجمتها في الرسالة رقم: 271.

(5) في الثانية لابن سعد، وفي سبقتي البخاري، والموطأ: بنت عبد الرحمن» ناقصة.

(6) في الموطأ: بوزعاب العلماء.

(7) ابن سعد: الطبقات، م 2، ق 2، ص 134، المصنفه لفتحة، م 8، ص 353، السيوطي: الوسائل إلى معرفة الأئمة، ص 114، ونقله من

الموطأ ولم أجد له في النسخ المطبوعة التي رجعت إليها، البخاري: تهذيب العلم، ص 105، الثانية له، ص 105-106.

بخاري: أسبغ الأشراف، ج 8، ص 202.

«أن أكتب إلي بما ثبت عنك من الحديث عن رسول الله ﷺ وبحديث عمر (1)، فإني قد خفت دروس العظم وذهابه» (2).

رواية أخرى لما سبق

-761ج-

وأورد الدارمي رواية أخرى عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار أيضا قال:

«كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة:

«أن انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني قد خفت دروس العظم وذهاب (3) أهله» (4).

وعلق ابن حجر على إشارة البخاري إلى هذه الرواية المتقدمة دون أن يذكر نصها فقال: «قوله: حدثنا العلاء (5)، لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشميهني، ولا كريمة، ولا ابن عساکر إلى قوله: «ذهاب العلماء» وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر؛ أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية، والأول أظهر، وبه صرح أبو نعيم في المستخرج، ولم أجده في مواضع إلا كذلك. وعلى هذا فبقيته (6) من كلام المصنف أو زادة تلو كلام عمر، ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-» (7).

أما ما تجدر ملاحظته على ما جاء في قول الراوي أن عمر كتب «إلى أهل المدينة» بالذي ذكر، فقلعه يقصد بذلك ابن حزم الذي كان يتولى أمرهم وهو الأولى بالترجيح، حيث لا يمكن للخليفة أن يتخطى ابن حزم -إن كان قد كتب إليهم فعلا- لأن عمر يريد كما سبق في النصوص مسانيد عمرة عن عائشة رضي الله عنهما -إضافة إلى مسانيد أخرى حيث

(1) -كذا جاءت في رواية المطبوع للمشار إليها سابقا، ومن المحتمل أن المراد بها «عمرة» كما في بقية الروايات، أما أن يكون عمر بن الخطاب مستبعدا لكون خليفة عمر قد كتب إلى مسلم بن عبد الله أن يكتب إليه بسيرة عمر ورسائله كما بينا ذلك عنه في موضعه في الرسالة رقم: 97-97ج فهو أكثر من ابن حزم فيما يتعلق بأسير المؤمنين صرح به الخطيب.

(2) ج، ص. 137. (الحكمة. بلب: من رخص في كتابة العلم).

(3) -المرزوقي: البغدادي: مذهب العلماء»

(4) -ابن الدارمي، ج 1، ص. 137، الكتاب والباب المتقدمين، صحيح البخاري، ج 1، ص. 36. (كتاب العلم. باب كيف يقض العلم؟).

(5) -المرزوقي: السنة، ص. 31، البغدادي: تهذيب العلم، ص. 106.

(6) -«... بن عبد الجبار قال: حدثنا عبد العزيز...»

(7) -أي ما زاد عن أول الخليفة في مراسلته المتقدمة «ولا تقبل إلا...» حتى النهاية.

(8) -صحيح البخاري، ج 1، ص. 194-195.

قال الإمام مالك: «فكتب إليه عمر أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن. والقاسم بن محمد.

قال: -ابن وهب- فقلت لمالك: السنن؟.

قال: نعم.

قال: فكتبها له.

قال مالك: فسالت عبد الله بن أبي بكر عن تلك الكتب.

فقال: ضاعت⁽¹⁾.

وفي ترتيب المدارك: «أن يجمع له السنن ويكتب بها إليه، فتوفي وقد كتب له

ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه»⁽²⁾.

ويعود حرص عمر على إسناد مهمة جمع السنن إلى والي المدينة المنورة لعدة

إعتبارات منها:

-كون عمرة خالة أبي بكر بن محمد⁽³⁾، ومن ثم فليس هناك حرج عند مقابلتها لتدوين

ذلك، خلافاً إذا أسندت هذه المهمة إلى غير محارمها.

-كونها تربت على يد عائشة رضي الله عنهما- وأكثرت الرواية عنها، وكذا عن أم

سلمة رضي الله عنها- وغيرهما. وعرف لها القاسم بن محمد بن أبي بكر هذه القيمة فحث

الزهري على السماع منها، فأثابها فوجدها كما عبر عنها، بأنها «بحر لا ينزف» وسمع منها

العديد من العلماء منهم: أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الذي عرف قيمة ما عندها فركز

على كتابة مسانيدها عن عائشة⁽⁴⁾.

-كون المدينة المنورة دار هجرة رسول الله ﷺ وقاعدة حكمه، وحكم الخلفاء

الراشدين من بعده، ومن ثم استقطابها للحركة العلمية على يد الصحابة والتابعين

بخصوص على يد الفقهاء السبعة، وبالتالي مهوى قلوب طلبة العلم من كل الأقاليم.

وإضافة إلى ما سبق، بقاء أهلها متمسكين بالسنة قولاً وعملاً، بحيث أنهم لم تنقسمهم

الأهواء والتيارات الدينية التي كانت سائدة، كالذي كان عليه الحال في الأقاليم الأخرى خاصة

(1)- ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج28، ص.162.

(2)- القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص.62.

(3)- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج6، ص.443.

(4)- ابن سعد: الطبقات، ج2، ص.134، ج8، ص.353.

في العراق الذي بينا فيما سبق موقف أهله من الحديث النبوي، والذي كان أحد الأسباب التي أتت بالزهري وأمير المؤمنين إلى المبادرة إلى تدوين السنة.
به- أمره إلى عماله في الغرض السابق،

منشوره إلى عماله بأمره بجمع حديث رسول الله

-762-

كما وسع أمير المؤمنين دائرة التدوين، حيث قال عبد الله بن دينار: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأفاق:

أنظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه⁽¹⁾ واحفظوه، فإني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء»⁽²⁾.

ذلك ما ذكره أبو نعيم، وهو يحتاج إلى مزيد تحقيق، لأن الروايات السابقة، أو اللاحقة، لم نشر أن عمر كتب إلى غير ابن حزم والزهري، إلا أن يكون يقصد أمره إلى عماله، أن يكتبوا إليه ما اجتمع عليه الفقهاء في كل إقليم⁽³⁾، أو هو تلخيص منه لأمره لأبي بكر الأنثى الذكر.

5- حثه للمعلمين على أخذ العلم عن الزهري،

منشوره إلى عماله بحثهم على التمسك بعلم الزهري

-763-

لم يقتصر تكليف الخليفة عمر لأبي بكر بن حزم على جمع حديث رسول الله وإنما كلف أيضا الإمام الزهري -رحمهما الله- وغيره بذلك أيضا، حيث قال الزهري:

«أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا»⁽⁴⁾. ثم كتب إلى عماله بالأفاق ينصحهم قائلا لهم كما ذكر عنه ابن خلكان:

«⁽⁵⁾ عليكم بأبن شهاب، فإنكم لا تجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه»⁽⁶⁾.

(1) نهاية روية ابن حجر.

(2) أبو نعيم: تاريخ أسبهان، ج 1، ص 366، ابن حجر: فتح الباري، م 1، ص 135. (كتاب العلم. باب: كيف يقبض العلم).

(3) نظر رسالة رقم: 552.

(4) ابن عبد البر: جامع بيان العلم، ج 1، ص 76.

(5) ابن كثير: قال عمر بن عبد العزيز: عليكم بأبن شهاب، فإنه ما بنى أحدا أعلم بسنة الماضية منه، البدلية، ج 9، ص 343.

(6) ابن الجوزي: قال رجل من قریش: قال لنا عمر بن عبد العزيز: ففتون الزهري؟ قلنا: نعم. قال: ففتونه فإنه لم يبق أحد أعلم بسنة

ماضية منه، صلة الصغرة، ج 2، ص 137 وكلا الروايتين عن معمر.

(7) إلهيات الأهلان، ج 4، ص 177.

وفيما ذكره ابن خلكان يحتاج إلى مزيد تحقيق لما يحوم حوله من شك، نظراً لكون الرواية المثبتة في الهامش تشير على أن ذلك قول له، إلا أن يكون قد نصح به من نصح ثم كتب بذلك إلى الأفاق.

ومما سبق يكون الزهري رحمه الله - من أقطاب العلماء الذين إعتد عليهم الخليفة عمر رحمه الله - في جمع السنة، وتعميمه لما جمع على عماله في بقية الأقاليم.

أما الأسباب التي دعت الخليفة إلى تكليفه بهذه المهمة فتعود إلى ما يلي:
- مكانته البارزة بين علماء الأمة في ذلك الزمن وما امتاز به من نبوغ مبكر، مع قدرة فائقة على حفظ ما تسمعه أذنه، إضافة إلى تدوين ذلك، سواء كانت سنة نبوية، أو آثاراً للصحابة ومن ثم لم يكن ذلك عسيراً عليه لما كلفه الخليفة بجمع ذلك، وكذا هشام بن عبد الملك من بعده. حتى أن الإمام مسلم قال عنه: «للزهري نحو من تسعين حديثاً يرويها لا يشاركه فيه أحد بأسمائيد جيداً»⁽¹⁾.

- إتيانه وصدقه في تحمل رواية الحديث.

- استيعابه لعلم فقهاء المدينة السبعة⁽²⁾ مع ما امتاز به أيضاً من تنوع في ثقافته بتبحره في كل فن، كدرأيته بتاريخ الأنبياء، والتفسير، والمغازي، والأخبار، والشعر⁽³⁾.

لكل هذه المزايا كلفه الخليفة بما سبق، بعد أن قربه إليه، فكان يعرض عليه المسائل والمشكلات ويأخذ بقوله فيها، بالحلول التي يقترحها عليه فينفذها. وقد مرت بعض الأمثلة على ذلك في الأبواب المتقدمة، كطلبه منه أن يكتب له طريقة توزيع الصدقة على السهام الثمانية⁽⁴⁾ ففعل ذلك.

تلك هي جهود أمير المؤمنين في هذا الشأن، واضعاً حداً لذلك التردد الذي اتسم به زلف جل العلماء آنذاك من هذا الأمر، حتى لا يدخلوا في جملة العصاة لنبيه ﷺ عن

(1) صحيح مسلم، ج 5، ص 82. (كتاب الأيمان. من حلف بثلاث والعزى، فيقول: لا إله إلا الله).

(2) انظر لساهم في التمهيد الثاني من الباب الأول. وخطبه عليهم عند تسلّم إمارة المدينة.

(3) ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 348 وما بعدها، طبعة لبنان 1990.

- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 340 وما بعدها.

- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 227 وما بعدها.

- السهامي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 206 وما بعدها.

(4) انظر: أول الفصل الثاني من الباب الخامس في مصرف المسائل، ص 587-589.

ذلك⁽¹⁾، وأخذوا بالرخصة في ذلك، معطياً لما قام به مجالاً أوسع للإنتشار، بحكم إتساع سلطته، وكذا لما له من مكانة رفيعة في قلوب الجماهير، إضافة إلى أنه هو نفسه كان يدون من حين إلى آخر ما يُحدث به من حديث إذا حُثت به على مسامحة أيام إمارته على المدينة وبعد إستخلاقه⁽²⁾. بل أنه كان يجمع الفقهاء ليكتبوا له السنن كما ذكر عنه ذلك أبو الزناد⁽³⁾، وبالفعل قد جمعوا له الشيء الكثير، فإن صح ما ذكره عنه مصطفى صبري -رحمه الله- حيث قال في معرض رده على هيكل الذي ادعى تأخر جمع الحديث النبوي إلى عصر المأمون -198-218هـ-: «...وكان -أي عمر- قد أمر في هذا الشأن بتشكيل لوائح يبلغ عددها ألوفاً، فجمع أربعة آلاف حديث تتعلق بتفاصيل الأحكام الشرعية وخمسائة حديث تتعلق بأصولها»⁽⁴⁾.

ولم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات التي لم نجد لها ذكراً في المصادر التي رجعنا إليها.

ويندرج ضمن هذا السياق كذلك ما جاء في هذا الشأن في باب العبادات وكذا الموارد المالية، وفي القضاء والحدود والقصاص والديات، وبقية الأبواب من ذكر للأحاديث النبوية بإحسانها بالعمل بما جاء فيها مما يؤكد أصالة مرجعية أحكامه.

6- برحه على العمل بالسننة وإصلاح الحال بها.

منظوره إلى المسلمين يحدد لهم فيه موقفه وموقفهم من السنة

-764-

سبق وأن عرفنا موقف أمير المؤمنين عمر من كتاب الله وسنة رسوله منذ اليوم الأول لاستخلاقه في خطبته الأولى التي خطبها على المسلمين بعد مبايعته، الذي حدد فيها المرجعية الفكرية لمنهج حكمه⁽⁵⁾، بحيث أنه لم يترك لنفسه ولا لغيره أية علة يتعللون بها للخروج عن ذلك، أو يأخذ بأعوانه الذين اختارهم بنفسه من العناصر الأكثر صلاحاً، أهل

(1) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: « لا تكفوا عني شيئاً إلا القرآن، فمن كتب شيئاً غير القرآن ليصحبه»، ج 8، ص 229. (كتاب الزهد. باب: التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم).

(2) تركب: لغبار التفضلة، ج 1، ص 318-319، سنن الدارمي، ج 1، ص 140. (المقدمة. باب: من رخص في كتابة العلم).

(3) ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 178. (المقدمي: تهذيب العلم، ص 15. (المقدمة).

(4) أخطر الرسائل رقم: 552، 553-553 ج، وما تلاها.

(5) سوف نقل العلم والمعلم من رب العالمين وعباده المرسلين، ج 4، ص 88.

(6) أخطر الفصل الثامن: المنهج السياسي للخليفة عمر في خطب الاستخلاف.

الزيغ والضلال ذات اليمين وذات الشمال، حيث استمر يتعهدهم بالتوجيهات وينكرهم بالمنهج الذي قامت عليه دولة الإسلام الأولى.

وفي هذا السبيل قال الإمام الأوزاعي -رحمه الله-: كتب عمر بن عبد العزيز: «أنه لا رأي لأحد في كتاب⁽¹⁾، وإنما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمض سنة من رسول الله ﷺ ولا رأي لأحد في سنة سنها رسول الله ﷺ»⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1764-

أما عمرو بن مهاجر فقال: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الناس: «أنه لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ»⁽³⁾.

وسالته إلى أحد عماله بأمره بإمارة البطح وإحياء السنن

-765-

قال المبارك بن فضالة: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامل له: «أمت كل بدعة، وأحيي كل سنة من سنن الإسلام، وشريعة من شرائعه، ولا تأخذنك في الله لومة لائم»⁽⁴⁾.

منفوره إلى عماله نهي إصلاح الناس بالسنة

-766-

وقال ابن كثير -رحمه الله-: «وكان يكتب إلى عماله: أن يأخذوا بالسنة.

⁽⁵⁾ ويقول: إن لم تصلحهم السنة فلا أصلحهم الله»⁽⁶⁾.

وكسر ذلك في مناسبات أخرى مبينا أهميتها في وقاية الإنسان من الوقوع في الزيغ والضلال، حيث قال: «لا عذر لأحد بعد السنة في ضلالة ركبها يحسب أنها هدى»⁽⁷⁾.

(1) -كذا وردت، ولعلها: «كتب الله».

(2) -سنن الدرسي، ج 1، ص 125. (المقدمة، باب: ما ينهى من تفسير حديث النبي ﷺ ...)

(3) -طبروزي: السنة، ص 31، رقم 94.

(4) -البلخاري: أسبغ الأكراف، ج 8، ص 156.

(5) -لعل هذا كلام مستغفب وهو بعض ما جاء في الرسالة.

(6) -البلخاري: وقته، ج 9، ص 207.

(7) -طبروزي: السنة، ص 31، رقم 94.

وظلت تحذيراته تتوالى منبها المسلمين إلى خطورة مخالفتها، إذ قال: «ألا لا سلامة لامرئ في خلاف السنة»⁽¹⁾، عاذا الإعتصام بها نجاة. وكرر ذلك في خطب له مؤكدا حرصه الشديد على السير على هديها، حيث قال: «لولا أن أحيي سنة، أو أميت بدعة ما باليت أن أنوت الساعة»⁽²⁾. بل بلغ به الأمر أن لو وُدَّ أنه كلما أحييا سنة وأمات بدعة أن عضوا من أعضائه سقط معها⁽³⁾. مستعملا سياسة الترغيب والإغراء بالإطماع ببسطها لمن كان يرى معارضتهم له في تطبيقها بعد أن استمرأت نفوسهم الإعوجاج، ورفض الإنصياع للحق، والسير على هديه حيث قال في معرض رده على ابنه عبد الملك الذي حثه على إمضاء كتاب الله وسنة رسوله في الخلق: «... يا بني! إني أروؤضُ الناس رِيَاضة الصعب، أخرج السباب من السنة، فأضع الباب من الطمع، فإن نفروا للمنة⁽⁴⁾ سكنوا للطمع»⁽⁵⁾. وهذا يدل دلالة أكيدة على عمق فقيه رحمة الله - لطباع النفس البشرية ورغباتها وطرق إصلاح إحرفاتها لردّها إلى جادة الصواب. وأضاف إلى ذلك أيضا سنة الخلفاء الراشدين خاصة سنة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - حيث قال: «ألا إن ما سنّ رسول الله وصاحباه فهو دين نأخذ به وننتهي إليه، وما سنّ سواهما فإننا نرجنه»⁽⁶⁾.

وبالفعل كان مدار حكمه من يوم استخلافه إلى يوم وفاته يدور حول تنفيذ ذلك.

7- نهيه أن يحمل القرآن إلى أرض العدو،

منخوره إلى أهل الأمصار يمنع فيه من حمل القرآن إلى أرض العدو

-767-

وتتيد أمير المؤمنين بالسنة التي نهت عن حمل القرآن إلى أرض العدو.

ف«عن نافع عن ابن عمر قال:

نهى رسول الله أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص. 42.

⁽²⁾ تاريخ الخلفاء لمجهول، ص. 356-357.

⁽³⁾ الطبروزي، المصدر السابق، ص. 30-31. راسي: 91، 92.

⁽⁴⁾ كذا جاءت، ولعلها: من السنة.

⁽⁵⁾ الطبروزي، المصدر السابق، ص. 31، رقم 93.

⁽⁶⁾ سير نعيم، الحلية، ج5، ص. 433.

⁽⁷⁾ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن نافع عن ابن عمر باختلاف، ج4، ص. 68. (كتاب الجهاد والسير). باب السفر بالمصاحف إلى

أرض العدو، وبمسلم في صحيحه، ج6، ص. 30. (كتاب الإمارة). باب النهي أن يسافر بالمصاحف إلى أرض الكفار، ويتطابق ما رواه

مع ما ذكر في المتن في أحد روايته.

« قال: وكتب فيه⁽¹⁾ عمر بن عبد العزيز إلى الأمصار⁽²⁾ ».

ويعد ذلك منه إفاء بما قطعه على نفسه بتعليم أمة الإسلام فرائض الدين وسننه، كما جاء عنه في أول رسالة في هذا الفصل. إضافة إلى تأسيه بالفاروق رضي الله عنه الذي كتب إلى أمراء الأمصار ينهي عن ذلك أيضا⁽³⁾. وفق ما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

8- المخاطبة الأعطيات على من تفرغ لنشر العلم،

ومالته إلى يزيد بن حسين بأمره بإخضاع الأعطيات على من تفرغ لنشر العلم

-768-

وشجع أمير المؤمنين العلماء على نشر العلم، بما كان قد خصهم به من جزيل العطاء. فقد قال أبو بكر بن أبي مريم⁽⁴⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى والي حمص: «⁽⁵⁾ أنظر إلى القوم الذين نصبوا أنفسهم للفقهاء، وحبسوها في المسجد عن طلب الدنيا، فاعط كل رجل منهم مائة دينار، يستعينون بها على ما هم عليه من بيت مال المسلمين، حين يأتيك كتابي هذا. وإن خير الخير أعجله، والسلام عليك⁽⁶⁾ ».

قال: فكان عمرو بن قيس⁽⁷⁾، وأسد بن وداعة⁽⁸⁾ فيمن أخذها.

رواية أخرى لما سبق

-1768-

وعن أبي بكر بن أبي مريم أيضا، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى والي حمص: «أن مَرَّ لأهل الصلاح من بيت المال بما يغنيهم، لنلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن، وما حملوا من الأحاديث⁽⁹⁾».

(1)- لاحظ المحقق في الهامش «أو حيه» مشتبه في حسن.

(2)- عبد الرزاق: المصنف، ج 5، ص 212. (كتاب الجهاد. باب حمل السلاح والقرآن إلى أرض العدو) وجاء تباين ما أشار إليه نافع بن سح أنه من الذي قال ذلك- في رواية مكررة للحديث الثابت.

(3)- ابن سعد، ج 2، ص 176. (كتاب الجهاد. باب: لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو).

(4)- في المصدر: «بقية عن ابن أبي مريم» وتتم الاسم من الرواية التالية ورواية للذهبي.

(5)- الذهبي: «أنظر الذين... مائة دينار من بيت المال» وينتهي نصه.

(6)- ابن الجوزي: سيرة صر، ص 115، للذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 509.

(7)- صر بن قيس مروت ترجمته في رسالة رقم: 738.

(8)- أحمد بن وداعة الطائي: الحمصي، روى عن أبي القرداء، توفي سنة 137 هـ، ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 166.

(9)- الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 372.

(10)- ابن الجوزي: سيرة صر، ص 123.

وأنظر ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 207.

منشوره إلى عماله في الغرض السابق

-769-

وقال يحيى بن أبي كثير: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله:
«أن اجزوا على طلبية العلم الرزق، وفرغوهم للطلب»⁽¹⁾.

رسالته في تحفيته تعليم الصبيان

-770-

قال علي بن مجاهد: كتب عمر بن عبد العزيز:

«اقطعوا رؤوس التصاوير، ولا تدعون المعظمين يحملون الصبيان إذا حنقوا»⁽²⁾.

ما أشار إليه أمير المؤمنين بقطع رؤوس التصاوير امتهان لها لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك حتى لا يعذب فاعل ذلك يوم القيامة بنفخ الروح فيها⁽³⁾ وليس بنافع، سدا للدرائع المؤدية إلى الشرك، إذ أن غالب شرك الأمم القديمة كان من ناحية ذلك بالصور التي لها ظل والتي لا ظل لها.

أما حمل الصبيان، فهذا أمر لا ندرى ما الذي يراد به، ولعل ذلك يتعلق بالصبيان حيث يطاق بهم إحتفاء بهم بعد حنقهم للقرآن.

رسالته إلى أهل خراسان بأمرهم ببناء المساجد وإجراء الأوزان على أمتها

-771-

وذكر الونشريسي: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى خراسان⁽⁴⁾:

«أن يُبَنَّى في كل قرية مسجد ويُتَّخَذَ له إمام راتب ومؤنن، ويرزقون على ذلك من

بيت المال»⁽⁵⁾.

رحمه علي من حُتِّبَ إليه في شأن العارضة بن محمد ويزيد بن أبي مالك

-772-

كانت رغبة أمير المؤمنين عمر في توسيع دائرة نشر العلم في كافة الأوساط الإجتماعية شديدة، خاصة في من كان بعيدا عن مواطن العمران، ومراكز العلم وحواضره

⁽¹⁾ السنن عبد لير: جامع بيان العلم، ج 1، ص 186.

⁽²⁾ قبلانزي: فسطح الأشراف، ج 8، ص 171.

⁽³⁾ الخطر: سنن الترمذي، ج 4، ص 203. (كتاب اللباس. باب: ما جاء في المصورين).

⁽⁴⁾ صحيح مسلم، ج 6، ص 155 - 157. (كتاب اللباس. باب: لا تدخل المسكنة بيتا فيه كلب ولا صورة)

⁽⁵⁾ في إلى ربه هناك ليعمل على تكثير ذلك بتسميم الأمر على نوابه.

⁽⁶⁾ السيل السوف، ج 7، ص 97 - 98.

المشهوره، حيث أنه لم يهمل أهل البوادي من برنامجه التعليمي والتربوي، فجعلهم موضع اهتمامه، إذ كان يرسل إليهم العلماء لتعليمهم أمور دينهم.

ما كتب به إليه: وفي هذا السبيل قال أبو غيلان⁽¹⁾:

«بعث عمر بن عبد العزيز يزيد بن أبي مالك الدمشقي، والحارث بن يمجذ الأشعري⁽²⁾ يفتحان الناس في البدو، وأجرى عليهما⁽⁴⁾ رزقا، فأما يزيد فقبل، وأما الحارث فأبى أن يقبل.

فكتب إلى عمر بن عبد العزيز بذلك».

رد عمر: «فكتب عمر:

⁽⁵⁾إنا لا نعلم بما صنع يزيد بأسا، وأكثر الله فينا مثل الحارث⁽⁶⁾ بن يمجذ! ⁽⁷⁾».

ذلك هو موقف هذين العالمين اللذين أرسلهما الخليفة إلى مضارب بني نمير للغرض المذكور.

هذا ولم يقتصر الأمر على من ذكرا، بل أرسل غيرهما إلى مناطق أخرى، كنافع مولى عبد الله بن عمر الذي أرسله إلى مصر ليعلم أهلها السنن، مدعما به جهود العلماء المتواجدين في هذا لمصر⁽⁸⁾.

كما خص إفريقية بعشرة من العلماء لتعليم أهلها أمور دينهم يأتي في مقدمتهم: إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر واليهما الجديد، الذي قام بجهد كبير في توطيد التواجد

⁽¹⁾ ابن زنجويه: «... عن عبد الحكم بن سليمان بن أبي غيلان».

وكعب: «... حدثنا الحكم... بن أبي غيلان الغنمي».

⁽²⁾ ابن عبد الحكم: بعث عمر بن عبد العزيز بن أبي مالك [كذا] والحارث بن محمد [كذا]...».

⁽³⁾ يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني، فقيه دمشق وقاضيا في لواخر أيام هشام. كان ثقة، توفي سنة 132 هـ، لذهبي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 309-310، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 11، ص 346، الحارث بن سجد الأشعري، قاضي دمشق بمد يزيد بن أبي مالك أيام الوليد بن يزيد، وكعب: أخبار القضاء، ج 3، ص 206-207، ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 464-465.

⁽⁴⁾ ابن عبد الحكم: «عليهما الرزق، فقبل يزيد، ولم يقبل الحارث، وقال: ما كنت لأخذ على علم عطفيه إله أجرا. فذكر ذلك لعمر بن عبد العزيز، فقال: ما تعلم بما صنع يزيد بأسا وأكثر الله فينا مثل الحارث!».

⁽⁵⁾ سبلية رواية وكعب فكتب عمر بن عبد العزيز: أكثر الله فينا مثل الحارث بن محمد [كذا] الأشعري» وتنتهي.

⁽⁶⁾ ابن صلكر: «بن سجد» ناقصة.

⁽⁷⁾ طهار عبيد: الأموال، ص 352-353، ط دار الثنوق، ابن زنجويه: الأموال، ص 573، وكعب: أخبار القضاء، ج 3، ص 207.

ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 465 ولقها عن أبي عبيد، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 6، ص 175.

ابن الجوزي: سيرة صر، ص 92، ابن عبد الحكم: سيرة صر، ص 141.

⁽⁸⁾ ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 342-343، ط لبنان، 1990.

ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 319.

الإسلامي⁽¹⁾ في المنطقة وعاضده في هذا الشأن كل من: موهب بن حي المعافري، وحبان بن أبي جبلة، وإسماعيل بن عبيد الله الأنصاري، وطلق بن جابان -أو حابان- كما في رياض النفوس، وبكر بن سودة الجدامي، وعبد الرحمن بن رافع التتوخي، وأبو عبد الرحمن الحبلي عبد الله بن يزيد، وسعيد بن مسعود التجيبي⁽²⁾، فبتوا بين أهالي الإقليم علما غزيرا وأصبحت القيروان مقصد طلاب العلم من كل بلاد المغرب.

وحدث أمير المؤمنين غير هؤلاء بعقد حلقات العلم في المساجد لتعليم الناس، كالذي كان منه مع أبي قلابة الجرمي، حيث أمره أن يحدث الناس بأحاديث رسول الله ﷺ⁽³⁾.

وعمل أيضا على نشر مغازي رسول الله بتعليمها للناس، بالخصوص بين مسلمي الشام الذين كان بنو أمية يمنعون ذلك⁽⁴⁾، بأمره لعاصم بن عمرو بن قتادة الأنصاري أن يجلس في مسجد دمشق فيحدث بها الناس، وكذا بمناقب الصحابة، حيث كانت له دراية في ذلك، «فجلس فحدث الناس بذلك»⁽⁵⁾.

لم يكن أمير المؤمنين بعمله هذا إلا مستلهما ومتأسيا برسول الله كما بينا ذلك عنه في موضعه⁽⁶⁾، وكذا جده الفاروق رضي الله عنهما -، الذي كان قد أرسل الدعاة والمعلمين إلى الأمصار الجديدة التي فتحت حديثا، وكذا للبوادي والمناطق النائية، كالذي كان منه مع أهل الكوفة، حيث أرسل إليهم عشرة من العلماء، وآخرون إلى البصرة أيضا وكذا إلى الشام للقيام بتعليم الناس أمور دينهم⁽⁷⁾.

(1) -خطر الرسالة قم: 721

(2) -الساكني، رياض النفوس، ج 1، ص 106 وما بعدها . أبو العرب تميم: طبقات علماء إفريقيا، ص 84-87.

(3) -ابن سعد: الطبقات، م 7، ق 1، ص 134.

(4) -يهود سبب ذلك إلى تأخر نصرته لرسول الله ﷺ إلى ما بعد فتح مكة سنة 8هـ، وهذا يحط على نظريته - من قهرم عند أنصارهم. وما يدل على ذلك: أن ليان بن عثمان بن عفان كتب لعليمان بن عبد الملك عند حجه سنة 82هـ، 81هـ - كما عند الطبري 6/341- مغازي رسول الله ﷺ فلما قرأ ما كتب به لم يجد لومه فيها نكرا، فسأله عن غياب ذكرهم فأخبره بالحقيقة، فأحرق ما كتب له، ثم سأل والده عند عودته إلى دمشق، وأخبره بالذي كان منه، فسرب فعله وقال له: فما حاجتك أن تقدم بكتاب ليس لنا فيه فضل، تعرف أهل الشام أمورنا لا تريد أن يعرفوها، الزبير بن بكار: الأخبار الموقوتات، ص 331-333.

(5) -ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 337. طه ليلان 1990.

(6) -خطر التمهيد، ليلاب رسائل الدعوة والجهاد. ص 1265 وما بعدها.

(7) -ابن الدارمي، ج 1، ص 97. (المقدمة. باب: من هاجب لفتيا مخالفة المثل) ، البلاذري: فتوح البلدان، ص 336 ، ابن سعد: الطبقات، م

3، ق 1، ص 182، م 4، ق 2، ص 83، م 7، ق 1، ص 8.

ابن حجر: الإصابة، م 1، ص 83، م 2، ص 372، 445.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 20، ص 19-20.

ولم يكن عمل عمر بن عبد العزيز هذا مقتصرًا على العلوم الشرعية بل كان له إهتمام خاص بالطب، حيث نقل تدريس الطب من الإسكندرية إلى أنطاكية وحران بنقله للطبيب عبد الملك بن أبجر الكناني الذي أسلم على يديه من المدينة الأولى إلى الثانيةين⁽¹⁾. كما أخرج من خزائن الدولة كتاب "أمرن بن أعين" في الطب للناس للإنتفاع بما فيه⁽²⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

⁽¹⁾ الحسن بن أبي أصيبعة، طبقات الأطباء، ص. 1.

⁽²⁾ الحسن بن أبي أصيبعة، ص. 232.

جامعة الأمير
الفصل الثاني:
رمائل أمير المؤمنين
التي وعظ بها عماله وإخوانه

الفصل الثاني: رسائل أمير المؤمنين التي وعظ بها عماله وإخوانه:

1- تمهيد: مواظب أمير المؤمنين غاياتها وأهدافها وخصائصها.

إن أهم ما بدأت ملامح خطره تبدو في الألق في ظل حكم خلفاء بني أمية قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز ذلك الانفصام الذي بدأت فكرته تتشكل في أذهان هؤلاء الخلفاء، وهي: أن لا صلة للحاكم بتقويم أخلاق الناس وتهذيب نفوسهم، وتجدت في تلك الهوة التي بدأت أيضا تسع بينهم وبين العلماء الذين كانوا يواجهون بالإبعاد في أحيان والصد والإعراض والمضايقة لهم في أحيان كثيرة، إذ رأى هؤلاء الخلفاء في مواظبهم ونصائحهم للمجتمع، ما يشكل خطرا على كيانهم السياسي، بعد أن تخلوا هم أنفسهم عن القيام بهذه الوظيفة، بل كانوا يسعون على النقيض من ذلك بإساءتهم إلى الرعية بإفساد طبائعها وأخلاقها بالإستبداد تارة، وزرع بذور الفرقة بينها بإحيائهم للنغرات العصبية تارة، وممارسة سياسة الإذلال لهاتارة أخرى.

جاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ومسافة التقارب بين الحاكم والمحكوم تزداد إساعا، فأعلن منذ اللحظات الأولى لاستخلافه، وهو لا يزال بعد على المنبر يتلقى البيعة من الناس أنه متبع غير مبتدع وأن حكمه حكم هداية ودعوة مُعيدا بذلك لمنصب الخلافة وظيفته التي كان يقوم بها الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم-، فقضى بذلك على هذه الثنوية جامعا بين السياسة والدعوة والوعظ والإرشاد، وظهر ذلك جليا فيما تقدم في الرسائل التي ست جميع القطاعات، وفي هذا الفصل على الخصوص. فأنذر وخوف وبشر ورعب، ونكر وبصر ألم يصرح في رده على القرضي كما هو آت في الفصل الثالث «أن الموعظة كالصنعة، بل هي أعظم أجرا وأبقى نفعاً...».

واستمع إليه أيضا وهو يحث على التناصح: «من وصل أخاه بنصيحة له في دينه ونظر له في صلاح نياه، فقد أحسن صلته وأدى واجب حقه، فاتقوا الله! فإنها نصيحة لكم في دينكم فأقبلوها وموعظة منجية في العواقب فالزموها، الرزق مفسوم، فلن يغدو المؤمن ما أسُم له، فاجملوا في الطلب، فإن في القنوع بِنَفْعَةٍ وكفالة...»⁽¹⁾.

لرأيت كيف يعمل على كبح تعجل الناس إلى كسب ما يحل وما لا يحل فيبتسنت هم الإنسان ويتفرق عليه أمره، وفي النهاية لا ينال إلا ما كتب الله له. ومواعظه رحمه الله- تنفذ

⁽¹⁾الشرح الطبري، ج 6 ص. 571- 572. ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 242.

إلى القلب فتثير أشجائه، فتحمل السامع في عهده والقارئ لها من بعد ذلك على الخشوع، لصدورها من قلب مفعم بالإيمان والتقوى والإنابة إلى الله، استمع إليه وهو يقول في أحد خطبه: «أيها الناس! قد علمتم أن أباكم قد أخرج من الجنة بئذ وبئذ واحد، وإن ربكم وعد على التوبة، فليكن أحدكم من نذبه على وجل ومن ربه على أمل»⁽¹⁾.

وقال في خطبة أخرى: «إما الشيء من أصله، فقد مضت قبلنا أصول نحن فروعها، فما بقاء فرع بعد ذهاب أصله»⁽²⁾ ومواظب أخرى كثيرة.

وكان أهم شيء يؤثر في نفسه قراءته للقرآن، أو يقرأ عليه، قال مقاتل بن حيان «صليت خلف عمر بن عبد العزيز فقرأ: ﴿وَقَفَّوْهُ إِتَمَّةً مَسْنُونًا﴾⁽³⁾ فجعل يكررها حتى لا يستطيع أن يجاوزها»⁽⁴⁾، أي لشدة البكاء.

وصلى ذات يوم فأتى على قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ فقال مقائل بن حيان «بئس ما كانوا يفعلون»⁽⁵⁾ فصاح: واسوء صباحاً؟ ثم سقط مغشياً عليه، ثم أفاق فجعل يدور في السدار ويقول: «ويل من يوم يكون الناس فيه كالفراس المبتوث وتكون الجبال كالعين المنفوش»⁽⁶⁾ فلم يزل على تلك الحال حتى برق الفجر.

وقال عنه ميمون بن مهران: «قرأ عمر بن العزيز: ﴿الْعَاقِبَةُ النَّجَاتُ﴾ فبكى، ثم قال: ﴿حَتَّى زُرْتَهُ الْمَقَابِرَ﴾⁽⁷⁾ ما رأى المقابر إلا زيارة، ولا بد لمن زار أن يرجع إلى الجنة أو إلى النار»⁽⁸⁾.

وكنك كان منه لما طلب من أحد أبنائه أن يقرأ عليه سورة "ق" فكان يبكي كلما كرر عليه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْهُ سَحَابٌ مُمَوَّنَةٌ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتُمْ مِنْهُ تَعِبُونَ﴾⁽⁹⁾.

وكذلك كانت حاله إذا وعظ كما هو مذكور عنه في الآتي عند تعليقاتنا على رسائله.

(1) السيرة: الكامل، ج2، ص. 379، ط. بيروت.

(2) القلي: الأمل، ج2، ص. 100.

(3) سورة الصافات، الآية: 24.

(4) ابن الجوزي: سورة عمر، ص. 226.

(5) سورة القارعة، الآية: 4-5.

(6) ابن الجوزي، ص. 224.

(7) سورة النكاح، الآية: 1-3.

(8) ابن الجوزي، ص. 219.

(9) سورة ق، الآية: 19.

- ابن الجوزي، ص. 217.

وبالفعل لقد حققت مواعظه الأهداف المتوخاة منها، حيث دبت في المجتمع روحاً جديدة، وبقضة واعية بإصلاحه لحال النفوس وتربيتها وترقية وجدانها وزيادة إيمانها والخشية من الله في السر والعلن، والإستعداد للقاءه بصالح الأعمال.

كما قلص إلى حد كبير من تهافت الناس على الدنيا، واغتنام لذاتها بكل وسيلة كانت، وكذا ما استمرى من ترف في الخاصة وتقليد العامة لهم، مخففاً عن الطرفين مما كانوا يعانون منه من إرهاق وكلل وحيرة في النفوس كأثر لهذا التنافس، الذي كان أمراء بني أمية قدوتهم فيه، فانعكس ذلك على الجماهير بالأمن والاستقرار والرخاء، بعد أن اطمأنت إلى خليفته عمر في عدالته في إعادة توزيع الثروة على الأمة بعدل، ضارباً لها المثل بنفسه وأعدائه الذين كانت الرقابة الداخلية هي الرقيب الأول عليهم. التي دفعتهم إلى تقويم سلوكهم وضبطت علاقتهم بالجماهير، وكفت أيديهم من أن تمتد إلى مصالحها وحقوقها بمصادرتها ظلماً وعدواناً، معينين له على تحقيق أهدافه الدنيوية والأخروية. في زهد بالغ منه بالغ في الدنيا، لم يحاول أن يحملهم عليه كما حمل عليه أسرته.

أما الشيء الملفت للنظر في مواعظه خاصة وبقية الرسائل عامة أنها عطات بالغة الرقة والعطف والحنان، مشبعة بروح الإيمان تأخذ بجامع القلوب، وتتخذ إلى أعماق النفوس، بحيث أن القارئ لها مجردة من إطارها الزماني والمكاني كأنه يقرأ مواعظ أو رسائل للخلفاء الراشدين. ولا عجب في ذلك ممن استلهم منهجهم في كل قول يقوله أو عمل يعمله، متأسياً بهم، سائراً في المسلمين بسيرتهم، وهو أحد الأهداف التي حققها إبان خلافته.

والأمر الآخر الذي يجدر بنا أن نشير إليه أن هذه المواعظ التي كتبها إلى أعدائه أو إخوانه، أو كانت على شكل منشور تقرأ على العامة إنما هي في جوهرها مناهج عمل وخطة سلوك كان يرغب في أن تأخذ طريقها إلى ميدان التطبيق.

ومجمل القول، أننا حاولنا حصر هذه المواعظ التي تدخل ضمن التوجيه التربوي في هذا الفصل، الذي تعرضنا فيه لمواعظه التي كتبها إلى عماله، ثم مواعظه لبعض إخوانه وكذا لأهل الشام في تأكيد بالغ منه لهم على ربط الأقوال بالأعمال وأغلبها يدور حول التقوى، والتحذير من فتنة الدنيا، والتخويف من عقاب الله لمن عصاه، والتبشير برضوان الله لمن أطاعه وختمناه ببعض التواقيع التي لا يخرج مضمونها عما سبق.

2- رحائله إلى عماله في هذا الشأن،

رسائله إلى أحد عماله يخوفه بمقابله الله

-773-

نفخ أمير المؤمنين -رحمه الله- طوال خلافته روحا جديدة في المجتمع عامة وأعوانه خاصة بما كان يسديه إليهم من توجيهات وعظات تهز النفوس وتحيي القلوب وتثير المشاعر، حتى أنه بلغ الأمر بأحد هؤلاء الأعوان أن ترك الولاية لما بلغته موعظته. وفي هذا الصدد قال الفضيل بن عياض -رحمه الله-: «بلغني أن عاملا لعمر بن عبد العزيز شكاً إليه⁽¹⁾، فكتب إليه:

يا أخي أذكر⁽²⁾ سهر أهل النار في النار مع خلود الأبد⁽³⁾، فإن نك يطرق بك إلى الرب نائما ويقضانا، وإياك أن ينصرف بك من عند الله فيكون آخر العهد⁽⁴⁾ بك ومنقطع الرجاء.

فلما قرأ الكتاب طوى البلاد حتى قدم على عمر، فقال له عمر ما أقتمك؟ قال: خلعت قلبي بكتابك، لا وليت ولاية أبدا حتى ألقى الله⁽⁵⁾.

مكتابه إلى عمدي يعطه

-774-

قال الإمام الأوزاعي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة: «أما بعد، فبني فذكرك بنية تمخض بالساعة فصباحها القيامة؛ يا لها من ليلة؟! وياله من صباح؟! كان على الكافرين عسيرا⁽⁶⁾».

وجاءت موعظة أخرى عن الحسن يقارب بعض ما جاء فيها بما كتب به عمر قال: «لو أن بالقلوب حياة، لو أن بالقلوب صلاحا لأبكتكم من ليلة صبيحتها يوم القيامة⁽⁷⁾».

(1) أي شكى به إليه، أو شكاً إليه شدة الولاية وصعوبة للحكم.

(2) ابن الجوزي، ابن كثير «أذكرك».

(3) من قوله: «فلن نلك...» إلى «...يقضانا» ناقصة في بقية المصادر المشار إليها فيما يلي.

(4) ابن الجوزي، ابن كثير، ابن رجب «... للعهد وانقطاع...» ابن كثير: «...الرجاء منك».

(5) طبعه: «سب الإيمان»، ج6، ص37. (باب: في طاعة أولى الأمر. فصل: في نصيحة الولاية)، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص120.

(6) رقتصر كتبه: صفة الصفوة، ج2، ص244، ابن كثير: البداية، ج9، ص208، وتظهر كتبه: عمر بن عبد العزيز، ص66، ابن

رجب: سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص84.

(7) ابن أبي الدنيا: الرقة والحكام، ص211.

(8) ابن أبي الدنيا: المصدر السابق، ص211-212.

وبمثل ذلك وعظ عمرو بن عبيد الخليفة المنصور قال: «أنا أحذرك ليلة تتمخض صبيحتها عن يوم القيامة»⁽¹⁾.

ونسب هذا أيضا إلى عمر بن زر وعظ به أحد الخلفاء لما سأله عن القدر فقال: «ها هنا شيء يشغل عن القدر.

قال: وما هو؟

قال: ليلة صبيحتها القيامة»⁽²⁾.

رسالته إلى عبد الحميد يعظه

-775-

وقال شيخ من الأزدي: «رأيت الشعبي يقرأ كتابا يتعجب من صغره، والشعبي يتعجب⁽³⁾ ما أبلغ فيه وأوجز: رسالة من عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد. أما بعد، فلا تغتر يا عبد الحميد بتأخير عقوبة الله تعالى عنك، وإنما يُعجل من يخاف الفوت والسلام»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-775-

أما أبو نعيم فنكر رواية أخرى عن ابن شهاب الذي قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض عماله:

«أما بعد، فلتق الله فيمن وُلّيت أمره، ولا تأمن مكره في تأخيرهِ⁽⁵⁾ عقوبته، فإنه إنما يعجل بالعقوبة من يخاف الفوت، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»⁽⁶⁾.

رسالته إلى أحمد عماله يحذره من ظلم الناس

-776-

وقال ثور بن يزيد⁽⁷⁾: كتب عمر إلى بعض عماله:

(1)-عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص.247.

(2)-المزي: تهذيب الكمال، ج21، ص.337.

(3)-كذا جاءت الصيغة مكررة، والجملة مضطربة.

(4)-ابن أبي الدنيا: العقوبات، ص.168.

(5)-ابن الجوزي: طهر تلميح.

(6)-الخطبة، ج5، ص.304، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص.121.

(7)-ابن الجوزي، ابن منظور: «من ضمراء قال:»، البيهقي: «...لها عبد الله بن الحسين بن إسماعيل القنزي».

«أما بعد⁽¹⁾ فإذا دعيتك فدرتك على الناس إلى ظلمهم، فاذا ذكر قدرة الله عليك وفناء⁽²⁾ ما توتى إليهم، وبقاء ما يأتون إليك والسلام»⁽³⁾.

رواية أخرى لما سبق

-1776-

أما ابن الجوزي فذكر رواية أخرى يختلف مضمونها عما سبق وعما هو أنت، حيث قال الزبير بن بكار⁽⁴⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض عماله:

«أما بعد، فإذا [أمكنتك]⁽⁵⁾ القدرة من ظلم العباد فاذا ذكر قدرة الله عليك،⁽⁶⁾ وذهاب ما تأتي إليهم، واعلم أنك ما تأتي إليهم أمرا إلا كان زائلا عنهم باقيا عليك، وأن الله تعالى [ياخذ]⁽⁷⁾ للمظلوم من الظالم. فمهما ظلمت من أحد فلا تظلمن من لا ينتصر عليك إلا بالله ﷻ»⁽⁸⁾.

رواية أخرى لما سبق وهي مرسله إلى عدي

-776-

أما ابن عبد ربه فحدد الجهة التي تلقت ذلك، حيث قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة:

«أما بعد، فإن أمكنتك القدرة على المخلوق، فاذا ذكر قدرة الخالق عليك، واعلم مالك عند الله⁽⁹⁾ مثل ما للرعية عندك»⁽¹⁰⁾.

(1)- ابن كثير: بداية نصه «إذا دعيتك».

(2)- الليثي: «ويقال [كذا] ما تأتي وما يأتون إليك»، ابن منظور، ابن كثير: «ونفلا ما تأتي... إليك» وينتهي. ابن الجوزي: «في نفلا...».

(3)- ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج 1، ص 79، الليثي: شعب الإسنان، ج 6، ص 40-41. (باب: في طاعة أولي الأمر. فصل: في نصيحة أولي الأمر)، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 121، ابن منظور: مختصر ترويح دمشق، ج 19، ص 116.

(4)- ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 201، وانظر كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص 53 ولا سند لروايته.

(5)- المسمودي: «وكتب في عهد عمر إلى يزيد: «إذا أمكنتك القدرة بقمرة، فاذا ذكر قدرة الله عليك. وقيل إن هذا الكلام كتب به إلى بعض

سلك، وفيه زيادة على ما ذكره الزبير بن بكار، وهي «فإن أمكنتك». وما أشار إليه من أن ذلك كتب به إلى يزيد نعتقد أنه غير صحيح، إذ عرفنا فيما سبق رسالته إليه: رقم: 39-39هـ.

(6)- ما أثبت من المسمودي، وعند ابن الجوزي: «أمكنتك».

(7)- المسمودي: «كما تأتي إليهم واعلم أنك لا تأتي...».

(8)- ما أثبت من المسمودي، وعند ابن الجوزي «أخذ».

(9)- سيرة عمر، ص 123، المسمودي: مروج الذهب، ج 3، ص 198.

(10)- هذه في الثانية: «أكثر مما لك عند الناس».

(11)- المدد الفريد، ج 1، ص 40. والرواية الثانية، ج 4، ص 436، وجاءت هذه رواية لشار لها أن لعمر بن الخطاب مرسله إلى أبي موسى الأشعري بمعنى ما جاء في نهايتها يتفق مع ما كتب به حفصم، ج 1، ص 232.

رحالته إلى الجراح أو لغيره

-776ج-

قال محمد بن مصطفى الحمصي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الجراح الحكمي أو غيره من عماله:

«أما بعد، فإذا قدرت على عقوبة العباد، فاذكر قدرة الله عليك،⁽¹⁾ فاعف له ما لم يكن في العسوة مفسدة في الدين، واستخراج من القوم المذنبين، فإنك بالله تعز، وإليه ترجع»⁽²⁾.

هذه الرواية تبقى على ما بها من غموض محل تساؤل بعد الشك الذي صتر به الراوي المراسلة، فهل يكون هذا الغير هو عدي بن أرطاة؟ فإذا ما نظرنا إلى الرواية المتقدمة قلنا أنها مرسله إلى عدي، إلا أن الأمر يبقى محل نظر لأنه يمكن أن يكون منشورا كتب به إلى عماله.

رحالته إلى عدي بعضه

-777-

وقال صالح بن عبد الكريم⁽³⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله عدي بن أرطاة: «أما بعد، فإن الدنيا عدوة أولياء الله [وعدوة أعداء الله]⁽⁴⁾، أما أولياء الله ففقتهم وأما أعداء الله ففرتهم»⁽⁵⁾.

رحالته إلى أحد عماله بوحيه بتقوي الله

-778-

واصل الخليفة عمر إساءة المواعظ إلى عماله، حيث قال عبيد الله بن عبيد الله بن عدي الكندي فيما يرويه عن والده عن جده: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض عماله: «أما بعد، فكأن العباد قد عسانوا إلى الله تعالى ثم ينبلهم بما عملوا ليجزي الذين أساعوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى، فإنه لا معقب لحكمه ولا ينازع في

(1) -غير الخطب بعد كلمة «عليك» ليصبح توجيه وإرشاد بعد أن كان موعظة وتكبر مع شيء من الغموض والاضطراب في النص.

(2) -فلانوي: أنساب الأشراف، ج8، ص154.

(3) -عبد الملاء: «عن عبد الكريم»

(4) -كما ثبت من الملاء ومن مختصر تاريخ دمشق، وعند ابن الجوزي ناهية.

(5) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص258، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج16، ص292.

- الملاء، الكتاب الجامع، ج2، ص465.

أمره، ⁽¹⁾ ولا يقاطع في حقه الذي استحفظه عباده وأوصاهم به.
 وإسي أوصيك بتقوى الله، وأحثك على الشكر فيما اصطنع عندك من نعمه، وأتاك
 من كرامة، فإن نعمه يمدّها شكره ويقطعها كفره.
 أكثر ذكر الموت الذي لا تدري متى يفشاك، ولا مناص ولا فوت.
 وأكثر من نكر يوم القيامة ⁽²⁾ وشنته، فإن ذلك يدعوك إلى الزهادة فيما أرغبت فيه
 والرغبة فيما زهنت فيه ⁽³⁾، ثم كن مما أوتيت من الدنيا على وجل، فإن من لا يحترنك
 ولا يتخوفه، توشك الصرعة أن تتركه في الغفلة.
 وأكثر النظر في عملك في دنياك بالذي أمرت به، ثم اقتصر عليه، فإن فيه لعمرى!
 شغلا عن دنياك.

ولن تترك العلم حتى تؤثره على الجهل، ولا الحق حتى تذر الباطل، فنسأل الله لنا
 ولك حسن معاونته، وأن يدفع عنا وعنك بأحسن دفاعه برحمته ⁽⁴⁾.

رسالته إلى أحد عماله

-779-

قال بشر بن الحارث: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض عماله:
 «اعمل للنّيا على قدر مقامك فيها، واعمل للآخرة على قدر مقامك فيها» ⁽⁵⁾.

رسالته إلى أحد عماله

-780-

قال ابن عائشة ⁽⁶⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامل له:
 «⁽⁷⁾ إبق الله، فإن التقوى هي التي لا يقبل غيرها، ولا يرحم إلا أهلها، ولا يتاب إلا
 عليها، وأن الواعظين بها كثير والعاملين قليل» ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ -عندها: من «ولا يقطع...» إلى «... وأوصاهم به» ناقصة عندها.

⁽²⁾ -الملاء: زيادة «وأحواله وشنته».

⁽³⁾ -أما ثبت من الملاء وابن الجوزي وعند أبي نعم: «فيما زهنت فيه، والرغبة فيما رغبت فيه».

⁽⁴⁾ -أبو نعم: الحلية، ج5، ص268، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص254-255.

- الملاء، للكتاب الجامع، ج2، ص460-461.

⁽⁵⁾ -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص123.

⁽⁶⁾ -عند ابن كثير من طريق الصولي، وابن عائشة أسبق من الصولي وكان ولها على الرها كما هو مشار إليه في ملحق الولاة.

⁽⁷⁾ -عنده: «عليك بتقوى الله فإنها هي...».

⁽⁸⁾ -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص107، ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص201، ونظر كتابه: عمر بن عبد العزيز، ص53.

رواية أخرى لما سبق. وكتب بها إلى أحد الرجال

-780-

أما أبو نعيم فذكر رواية أخرى من طريق حمزة الجزري الذي قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل:

«أوصيك بتقوى الله الذي (1) لا يقبل غيرها، ولا يرحم إلا أهلها، ولا يُثيب إلا عليها، فإن الواعظين بها كثير، والعاملين بها قليل» (2).

ما يمكن قوله على ما ذكر هو: أن هاتين الروايتين هما رواية واحدة كتب بها إلى هذا الرجل الذي هو أحد عماله. وأما أن تكون رواية لمراسلته إلى الحسن ومطرف فيعيد الإحتمال كما سنذكر ذلك لاحقاً.

رده على عامل له استأذنه في نزول قرية فرارا من الطاعون

-781-

رسالة لثالثي: وقال زجر بن أيوب الموصلي: كتب عامل لعمر بن عبد العزيز:

«سلام عليك، أما بعد. فإن الطاعون قد نزل بنا، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأنن لي أن آتي قرية خربة إلى جنبي فعل»

رد عمر إليه: «فكتب إليه عمر:

«سلام عليك أما بعد.

فإذا أتيت الخربة، فسئها عن أهلها والسلام» (3).

رده على عامل إفريقية لما احتجى إليه حذرة السواء

-782-

رسالة العامل: وقال عبد الله بن كرز: «كتب عامل إفريقية إلى عمر بن عبد العزيز

يشكو إليه الهوام والعقارب» (4).

(1) الحسن الجوزي، الملاء: «التي».

(2) أبو نعيم: الحطية، ج5، ص. 267، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 252، الملاء: لكتب لتجلس، ج2، ص. 468.

(3) ابن أبي الدنيا: قصر الأمل، ص. 191، وانظر الرسالة رقم: 367-367ج.

(4) ظاهرة وجود الهوام والعقارب في إفريقية عامة والقبور وضواحيها خاصة، حالة تميزت بها المنطقة، حيث أنه عند فتحها ونزول عقبة المسلمين بالبناء بها تكثر الجند إليه كثرة السباع والحيات وغير ذلك من دواب الأرض: فدعا عقبة الله وأصحابه يؤمنون فخرجت الحيات لسباع من المنطقة، تحمل أولادها وهم ينتظرون إليها كما جاء في الرواية.

ابن حذري: في بيان المغرب، ج1، ص. 13-14، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص. 230.

رد عمر: « فكتب إليه

«وما على أحدكم إذا أمسى وأصبح أن يقول: (وَمَا لَنَا إِلَّا أَنْ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ صَدَّقَنَا مُلْكًا وَكُنْهْرًا عَلَى مَا آخِثَمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ)» (1) (2).

لا مسانفة بين ما كتب به الخليفة من التوكل على الله والاستعانة من شر ما خلق الله سبحانه وبين إتخاذ الأسباب للوقاية من ذلك، كالذي كان من معاوية بن أبي سفيان مع عامل نصيبين لما اشتكى إليه كثرة العقارب، فأمره أن يوظف لقتلها جماعة من الرجال (3)، وإنما فيما يظهر - استغل الخليفة المناسبة لتقديم هذه النصيحة والموعظة البليغة ثم أمره بما ينبغي في شأنها .

ومالته إلى بعض الأجناد بعضهم

-783-

استمر أمير المؤمنين يتعهد أعوانه بالمواعظ شادًا أبصارهم إلى اليوم الآخر الذي هو مصير كل حي، فقد قال إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة (4)، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى بعض عماله (5):

«أما بعد، فإني أوصيك بتقوى الله ولزوم طاعته، فإن بتقوى الله نجا أولياء الله من سخطه، وبها تحقق لهم ولايته، وبها رافقوا أتبياءهم، وبها نصرت (6) وجوههم، وبها نظروا إلى خالقهم (7)، وهي عصمة في الدنيا من الفتن، والمخرج من كرب يوم القيامة ولم يقبل ممن بقي إلا بمثل ما رضي عن مضي، ولمن بقي عبرة فيما (8) مضى، وسنة الله فيهم واحدة.

فبإثربفسك قبل أن تؤخذ بكظمك، ويخلص إليك كما خلص إلى (9) من كان قبلك فقد

(1) -سورة إبراهيم، الآية: 12.

(2) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 115 - 244.

(3) -البلخاري: فتوح البلدان، ص. 179.

(4) -الرواية المثبتة «إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة» والتصحيح من رواية الدارمي، ومن رواية ابن الجوزي ومن ابن سعد: الطبقات، م 5، ص. 305.

(5) -الرواية لثلاثة لابن الجوزي، والأولى للملاء كتب بذلك «إلى أخ من إخوانه».

(6) -نصرت: ونصرت أنصرتا وأنصرتوا، ونصرتة الوجه، مثل جولا حسن البهاء، لسان العرب، م 5، ص. 212 - 213، مادة: (نصرت).

(7) -البلخاري: رواية الدارمي.

(8) -ابن الجوزي: الملاء طومر.

(9) -الملاء: طوى الذين من قبلك، قد وأت الموت كيف.

رأيت الناس كيف يموتون، وكيف يتفرقون، ورأيت الموت كيف يعجل التائب توبته، وذا الأمل أمله، وذا السلطان سلطانه، وكفى بالموت موعظة بالغة، وشاغلا عن الدنيا، ومرغبا في الآخرة - فنعود بالله من شر الموت وما بعده! ونسأل الله⁽¹⁾ خيره وخير ما بعده -⁽²⁾ ولا تطلبين شيئا من عرض الدنيا بقول، ولا فعل تخاف أن يضر بأخرك⁽³⁾ فيزري بدينك⁽⁴⁾، ويمسكك عليه ربك، واعلم: أن القدر سيجري إليك برزقك، ويوفيك أملك⁽⁵⁾ من دنياك بغير مزيد فيه بحول منك ولا قوة،⁽⁶⁾ ولا منقوصا منه بضعف⁽⁷⁾.

إن أيلاك الله بفقر فتعطف في فقرك، واخبت لقضاء ربك، واعتبر بما قسم الله لك من الإسلام، [ما زوى عنك]⁽⁸⁾ من نعم الدنيا، فإن في الإسلام خلفا من الذهب والفضة من الدنيا⁽⁹⁾ الغاتية.

واعلم أنه لن يضر عبدا صار إلى رضوان الله وإلى الجنة ما أصابه في الدنيا من فقر أو بلاء، وأنه لن ينفع عبدا صار إلى سخط الله وإلى النار ما أصاب⁽¹⁰⁾ في الدنيا من نعمة أو رخاء⁽¹¹⁾ ما يجد أهل الجنة من مكروه أصابهم في دنياهم، وما يجد أهل النار طعم لذة نعموا بها في دنياهم، كل شيء من ذلك كأن لم يكن⁽¹²⁾.

⁽¹³⁾ تشيعون غاديا أو راتحا إلى الله قد قضى تحبه وانقضى أجله، وتغيبونه في صدع من الأرض، ثم تدعون غير متوسد ولا متمهد، فارق الأحبة، وخلع الأسلاب، وسكن

(1) -الملاء: «خير الآخرة وخير ما فيها، ولا تطلب...»

(2) -سنية روية ابن الجوزي الثانية والأولى عند الملاء، وقنين زصا أن عمر كتب بها إلى أحد إخوانه «لا تطلبين...».

(3) -الملاء: «... بأخرك، والسلام» وتنتهي الرواية الثانية له.

(4) -ابن الجوزي: «موزري بدينك» وهي الثانية له، الملاء: الأولى له: «بدينك ويمسكك عند ربك»

(5) -في الثانية والثالثة لابن الجوزي: «أملك»، الملاء: «سيجري عليك برزقك الذي لك من دنياك بغير مزيد».

(6) -الملاء: «ولا منتقص لضعف ولا تقصير»، ابن الجوزي: في الثالثة له: «ولا منتقص»

(7) -الملاء: «بضعف ولا تقصير».

(8) -سنة ثبت من ابن الجوزي وفي المصدر: «ما زوى».

(9) -في الثانية والثالثة لابن الجوزي وعند الملاء: «موقفضة والدنيا...»، والملاحظ أن الأخطاء المطبعية في الحلية كثيرة شملت من قيمة فصرص.

(10) -الملاء: «ما أصابه من نعم الدنيا أو رخاء...»

(11) -عده: «طعمه لا يجد أهل الدنيا مكروه ما أصابهم...»

(12) -سنية روية الملاء الأولى، والثالثة لابن الجوزي.

(13) -سنة الفسرة وإلى نهايتها، هي الجزء الأخير من آخر خطبة لعمر خطبها بخصاصة بديتها: «بكم لم تخلفوا حبا...» وعلى هذا فهي

ختمة على النص في رأينا وأثبت منه. فظن: ابن عبد الحكم: سورة ص، ص. 42-43، أبو نعيم: الحلية، ج. 5، ص. 266-267.

ابن الجوزي: سورة ص، ص. 258-259.

التسراب، وواجه الحساب، مرتبها بعمله، فقيرا إلى ما قدم، غنيا عما ترك، فاتقوا الله قبل نزول الموت، وانقضاء موافاته! وأيم الله! إني لأقول لكم هذه المقالة، وما أعلم عند أحد منكم من الذنوب أكثر مما أعلم عندي، واستغفر الله وأتوب إليه»⁽¹⁾.

رواية أخرى لما سبق،

-1783-

وقال إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى بعض

الأجناد:

«أما بعد، فإني أوصيك بتقوى الله ولزوم طاعته، والتمسك بأمره، والمعاهدة على ما حملك الله ﷻ من دينه، واستحفظك من كتابه، فإن بتقوى الله ﷻ نجا أولياء الله ﷻ من سخطه، وبها تحقق لهم ولايته، وبها رافقوا أنبياءه، وبها نضرت وجوههم ونظروا إلى خالقهم، وهي عصمة في الدنيا من الفتن⁽²⁾، والمخرج من كرب يوم القيامة، ولن يقبل ممن بفسى إلا مثل ما رضى عن من مضى، ولمن بقي عبرة فيمن مضى، وسنة الله ﷻ فيهم واحدة.

بإبر بنفمك قبل أن يؤخذ بكظمك، ويخلص إليك كما خلس إلى من كان قبلك، فقد رأيت الناس كيف يموتون وكيف يتفرقون، ورأيت الموت كيف يعجل لتائب توبته، وذا الأهل أهله، وذا السلطان سلطانه، وكفى بالموت موعظة بالغة، وشاغلا عن الدنيا، ومرغبا في الآخرة - فنعوذ بالله - ﷻ من شر الموت وما بعده! ونسأل الله تعالى خيره!

لا تطلبن شيئا من عرض الدنيا بقول ولا فعل تخاف أن يضر بآخرتك، ويذري بدينك، ويمتلك عليه ربك، واعلم: أن القدر سيجري إليك برزقك، ويوافقك أكلك من دنياك غير مزيد فيه يحول منك ولا قوة، ولا منقوص منه بضعف.

إن ابتلاك الله بفقر فتعطف في فقرك، واعتبر بما قسم الله ﷻ لك من الإسلام، وما زلّى عنك من نعمة دنياك، فإن في الإسلام خلفا من الذهب والفضة، والدنيا الفانية.

واعلم: أنه لم يضر عبدا صار إلى رضوان الله ﷻ وإلى الجنة ما أصابه في الدنيا من فقر وبلاء، وأنه لن ينفع عبدا صار إلى سخط الله ﷻ وإلى النار، ما أصاب في الدنيا

⁽¹⁾المجموع: ج5، ص278-279، قدومي: فرد على الجهمية، ص. 121-122، رقم: 202، ابن الجوزي: سيرة عمر، فريفة كتابه، 238-239، الثالثة، ص. 249، الملاء: كتاب الجامع، ج2، الرواية الثانية له، ص. 458، الأولى له، ص. 467.

⁽²⁾السنن: ص. 100، من كرب يوم القيامة وتنتهي قرنه.

من نعمة ورخاء، ما يُجد أهل الجنة من مكروه أصابهم في الدنيا، وما يُجد أهل النار طعم لذة نعموا بها في نبياتهم، كأن سائر ذلك لم يكن.

(1) فمن كان راعياً في الجنة أو هارباً من النار، فالآن في هذه الأيام الخالية، والتوبة مقبولة، والذنب مغفور قبل نفاذ الأجل، وانقضاء المدة، وفراغ من الله ﷻ للثقلين، لبيدتهم بأعمالهم، في موطن لا تقبل فيه الفدية، ولا تنفع فيه الحيلة. تبرز فيه الخفيات، وتبطل فيه الشفاعات، يرزقه الناس جميعاً بأعمالهم، وينصرفون منه أشقاتنا إلى منازلهم، فطوبى يومئذ لمن أطاع الله ﷻ وويل يومئذ لمن عصى الله ﷻ .

فإن ابتلاك الله بالفضى فاقصد في غناك، وضع لله نفسك، وأد لله ﷻ فرائض حقه من مالك، وقل عند ذلك ما قال العبد الصالح ﴿مَهْطًا مِنْ قَهْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي الْاَخْرُءَ اَمْ اَلْحَمْرُءَ وَمَنْ حَمْرٌ فَإِنَّمَا يَخْشَرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ حَمْرٌ فَإِنَّ رَبِّي تَحِيُّ حَرِيمٌ﴾ (2).

وإياك أن تفخر بطولك وأن تعجب بنفسك، أو يُخيلُ إليك أن ما رزقته لكرامتك على ربك ﷻ وتفضيله إياك على غيرك ممن لم يرزق مثل غناك، فإذا أنت أخطأت باب الشكر ونزلت منازل أهل الفقر، وكنت ممن أطفاه الغنى، وتعجل طبيباته في الدنيا (3).

فبإي أعظك بهذا، وإني لكثير الإسراف على نفسي، غير مُحَكِّمٍ لكثير من أمري، ولو أن المرء لا يعظ أخاه حتى يُحكِّم نفسه، ويعمل في الذي خُلِقَ له من عبادة ربه ﷻ وإن استواكل الناس الخير، وإن لرفع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن لاستحلت المحارم، وقل الواعظون، والساعون لله ﷻ بالتنصيح في الأرض (4).

إنه لشيء يدعو إلى التساؤل عن دواعي دمج فقرة من آخر خطبة خطبها كما في الرواية السابقة، وفقرة طويلة من رسالته إلى ابنه عبد الملك كما في هذه الرواية، وفي موضع واحد، الأمر المحتمل هو: أن أبا نعيم وجد ذلك في المصدر الذي نقل منه الرواية المتقدمة، أو أن ورقة سقطت من المصدر الذي أخذ منه النص تصادف مع بداية الخطبة المشار إليها سابقاً فأخطأ بخطئه من نقل عنه.

(1) السنن: طعن كان راعياً... إلى نهاية الرسالة هو الجزء الأكبر من رسالة كتبها إلى ابنه عبد الملك -رحمهما الله- يخطب فيها. انظر الرسالة رقم: 20-220.

(2) سورة قتل، الآية: 40، والعبد الصالح هو: نبي الله سليمان ﷺ .

(3) كان هناك كلام قد سقط حيث أن السؤال المطروح بعد أن أخطأ باب الشكر وما تلى ذلك: ما عهبة خطئه هذا

(4) السنن الجوزي: سيرة عمر، ص. 111-112، وهي الرواية الأولى، أما الفقرة فهي الرواية المتقدمة.

سنة بطة: الإهانة، الكتاب الثالث، المجلد الثالث، ص. 48 ولا سند لروايته.

وكذلك الحال بالنسبة للرواية الثانية لابن الجوزي الذي ألحق بالمراسلة الأصلية جزءا من مراسلته إلى ابنه.

رسالته إلى عامله علي العجاز يحدد له الأيام التي يُحْكَمُ فيها الناس

-784-

ونظرا لمعرفة أمير المؤمنين بخبايا النفس البشرية، وما هي في حاجة إليه من تذكير لا إفراط فيه حتى تمل ذلك وتصد عنه، ولا تفريط حتى لا تتسى مصيرها الذي ينتظرها فإنه وضع خطة لذلك لواليه علي العجاز الذي كتب إليه يأمره، كما قال ذلك أسماء بن عبيد: «أن مرَّ قاصك أن يقص⁽¹⁾ كل ثلاثة أيام مرة -أو قال: - قاصكم»⁽²⁾.

بل أنه -رحمه الله- كان قد جعل محمد بن قيس قاصه الخاص، الذي كان من أحسن الناس صوتا، فإذا قرأ بكى وأبكى، فكان يعضه ويذكره⁽³⁾، فقد قال له يوما بعد أن سلم من صلاة الظهر: «يا أبا إبراهيم! نكرنا بالجنة والنار.

قال: فذكرت، فما رأيت أحدا من خلق الله أكثر بكاء منه»⁽⁴⁾.

بل أن أمير المؤمنين لم يقتصر أمره على هذا وإنما كان يجلس أيضا إلى قاص العامة يستمع إلى مواعظه⁽⁵⁾ بعد تلك المواعظ التي كانت تلقى على مسامعه من قبل الرجال الذين قربهم إليه، أو تلك التي كان يكتب العلماء بها إليه.

رسالته إلى الجراح بن محمد الله

-785-

وقال عبد الله بن المبارك: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الجراح بن عبد الله الحكمي⁽⁶⁾:

«إن استطعت أن تدع مما أحل الله لك ما يكون حاجزا بينك وبين ما حرم الله عليك فافعل، فإنه من استوعب الحلال كله تأقت نفسه إلى الحرام»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ في سيرة صر لابن الجوزي: «من نفس على كل...».

⁽²⁾ ابن الجوزي: كتاب التماس والمتكرين، ص. 31. وكتابه: سيرة صر، ص. 90.

⁽³⁾ قطر شوشي: الحوادث والبدع، ص. 234.

⁽⁴⁾ ابن أبي الدنيا: الرقة والبقاء، ص. 85، 108 - 109.

⁽⁵⁾ طبر نعيم: العلية، ج 5، ص. 270 - 271، ابن الجوزي: سيرة صر، ص. 202، 204.

⁽⁶⁾ مضت ترجمته في الرسالة رقم: 79.

⁽⁷⁾ الجليلي: البيان والتهن، ج 3، ص. 170. ط مصر، سنة 1388.

رواية أخرى لما سبق

-1785-

وقال الليث بن سعد: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الجراح بن عبد الله الحكمي:
«أما بعد، فدع من الحلال ما يكون حاجزا بينك وبين الحرام، فإن من استوعب
الحلال كله تأقت إلى الحرام نفسه، وعليك بالقصد، فإن الإسراف من عمل الشيطان،
والسلام»⁽¹⁾.

ومالته إلى أبي بكر بن حزم يعظه

-786-

وروى المدائني عن ابن جعببة قال: كتب عمر إلى أبي بكر بن حزم:
«أما بعد، فإن الطالبيين الذين نجحوا، والتجار الذين ربحوا، هم الذين اشتروا الباقي
الذي يدوم بالفاتى المذموم، فاغتبطوا ببيعهم، وأحمدوا عاقبة أمرهم، فاعمل لنفسك وبدنك
صحيح، وأنت مريح، قبل أن تنقضي أيامك، وينزل بك حمامك، فإن العيش الذي أنت فيه
ثل ينقص ويزول»⁽²⁾.

ومالته إلى أبي بكر بن حزم يعظه أيضا

-587-

وقال المدائني: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:
«أما بعد، فليكن معيك في الدنيا للأخرة، فليس لك إلا ما قدمت، واعلم أن
مقطعات⁽³⁾ الأمور أمامك، وأن الله غير مدخل جنته إلا من رضي عنه، وإتاك لا ترداد من
حسنة ولا تستعقب من سيئة بعد الموت»⁽⁴⁾.

(1)-بيلانري: نساب الأشراف، ج 8، ص 139.

(2)-بيلانري: نساب الأشراف، ج 8، ص 193.

(3)-لعلها مضمعات من الشيء الفضيع. انظر في تلك موعظة له وعظه بها عند كلامنا على تعهد الحسن له بالمواظفة في الفصل الثالث
من هذا الباب.

(4)-بيلانري: نساب الأشراف، ج 8، ص 195.

3- مواظبه إلى لبعض إخوانه.

رسالته إلى أحد إخوانه يعظه

-788-

وقال زكريا بن منظور فيما يرويه عن عمه: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أخ له: «يا أخي! إنك قد قطعت عظيم السفر، وبقي أقله، فانكر يا أخي المصادر والموارد فقد أوحى إلى نبيك ﷺ في القرآن، أنك من أهل الورود، ولم يخبر أنك من أهل الصدور والخروج⁽¹⁾، وإياك أن تغرك الدنيا، فإن الدنيا دار من لا دار له، ومال من لا مال له، يا أخي إن أجلك قد دنا، فكن وصي نفسك، ولا تجعل الرجال أوصياءك»⁽²⁾.

رسالته إلى أحد إخوانه بلغه موته وهو حي

-789-

قال ابن عبد الحكم: بلغ عمر بن عبد العزيز أن أخا من إخوانه⁽³⁾ مات، ثم بلغه خلاف ذلك فكتب إليه عمر:

«⁽⁴⁾أما بعد فقد بلغنا خبر ريع له إخوانك، ثم أتانا تكذيب ما بلغنا من الرصخ⁽⁵⁾ الأول، فأنعم بسنك أن يسرنا وإن كان السرور بذلك وشيك الإنقطاع، يتبعه عما قليل تصديق الخبر الأول - فهل أنت يا عبد الله! إلا كرجل ذاق الموت ثم سأل الرجعة فأسغف بطلبته؟ فهو متأهب مبادر مصر في جهازه بأقل ما يسره من ماله إلى دار قراره، لا يرى أن له⁽⁶⁾ من ماله شيئا إلا ما قدم أمامه⁽⁷⁾، فإن المغبون في الدنيا والآخرة من اجتمع له مال قليل، أو كثير ثم لم يكن له منه شيء».

(1) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وإِنَّ مِنْكُمْ لَنَا لَأُولَئِكَ كَفَىٰ لَكُمْ حَسْبًا﴾ . سورة مريم، الآية: 71.

وتنظر تفسيرها في جامع البيان تطيري، ج16، ص. 108- 109 وبقية كتب التفسير.

(2) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 244، السلاء: الكتاب الجامع، ج2، ص. 457.

(3) في كتاب «الحسن البصري» لابن الجوزي، أن الحسن بلغه خبر وفاة مكحول، فحزن عليه، ثم بلغه بطلان ذلك فكتب إليه بالذي ذكر.

علي: «كفر الصل» نسبت الرسالة إلى الإمام علي.

(4) بداية رسالة الحسن: «أما بعد، أبا عبد الله لنا [كذا] ولك في السعي والسما... لفته أفتا عنك ما راضا...» ثم ذكر ما يقارب ما كتب به عمر، داية الرسالة المنسوبة إلى الإمام علي بعد الهملة «أما بعد، إيه قد كان أفتا خبر ارتاع له أصحابك...» ثم ذكر ما جاء في رسالة عمر.

(5) الرصخ، والرصخة: الشيء يسرع تسمه من الخير من غير أن تستيقه، لسان العرب، م3، ص. 19، مادة: (رصخ).

(6) في الرسالة المنسوبة إلى الإمام علي «أن له ما لا يهرم، وأعلم أن الليل والنهار لم يزا إلا ذلنن في نقض الأعمار...».

(7) نهاية رسالة الحسن وأسلمه من صله إلا ما كتب له ثوبه، والسلام».

(1) ولم يزل الليل والنهار سريعين في نفاذ الأيام وظنّ الآجال، ونقض العمر، ولا يزالان على ذلك يفتيان وبيبيان ما مرا به. هيهات قد صحبا نوحا وهودا وقرونا بين ذلك كثيرا، فأضحوا قد لحقوا بربهم، ووردوا على أعمالهم، فأصبح الليل والنهار غضين جديدين، لم يبليهما أحد أفنياء ولم يفنهما من مزأبه، ومستعدين لمن بقي بمثل ما أصابا به من مضي، وإتك اليوم شريف ناس كثير من ضرباتك وقرناتك، فهل أنت إلا كرجل قُطعت أعضاؤه عضوا عضوا فلم يبق إلا حشاشة نفسه، فهو ينتظر الداعي بها صباحا ومساء؟ فاستغفر الله لسيء أعمالنا، ونعوذ به من مقته إيانا على ما نعظ به أنفسنا، والسلام» (2).

تلك هي رسالة أمير المؤمنين إلى هذا الأخ، أما ما يمكن قوله على هذا التقارب بين ما كتب به الحسن البصري - إن صح أنه كتب فعلا إلى مكحول - وبين ما كتب به الخليفة عمر، وكذا ما نسب إلى الإمام في مثل ما كتب به أمير المؤمنين. المرجح لدينا فيما يتعلق بما نسب إلى الحسن، أن المراسلة كانت من عمر إلى هذا الأخ لأننا لم نجد بين أيدينا في المصادر التي رجعنا إليها أن للحسن مراسلة كالتالي جاءت عند ابن الجوزي، والذي يزيد من قناعتنا توافق نص الرواية التالية في بعض فقراته مع ما جاء في هذه المراسلة.

أما ما يتعلق بما نسب إلى الإمام على رضي الله عنه فقولنا عليه كقولنا عليه مثل قولنا على ما نسب إلى الحسن البصري - رحمه الله - إضافة إلى أننا لم نجد ذلك في نهج البلاغة الذي جمع فيه الشريف الرضي رسائله وخطبه ووصاياه، ولعل الوهم جاء من قبل العسكري الذي نقل عنه صاحب كتاب كنز العمال النص فنسب إلى الإمام ما كان يمكن أن ينسب إلى عمر بن عبد العزيز، ذلك أن الرواية تتطابق مع ما كتب به عمر وإن كانت هناك فروقا بينهما في الألفاظ.

وحالته إلى أحد الرجال بعظه - ومي حالماتة -

-789-

وقال شعيب بن صفوان فيما يرويه عن عيسى، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى

(1) كان هناك كلام قد سقط، وهذا لعدم توافق بداية الفقرة مع ما سبقها كما هو في الرواية التالية والرواية المنسوبة إلى الإمام.

(2) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 111 - 112.

لخند صان سبزو: الحسن البصري، ص. 136 - 137 ولا سند لروايته.

- طي المتقي: كنز العمال، م. 10، ص. 199 - 200، ونقله من مواضع العسكري، رقم: 44821 ولا سند لروايته.

رجل: «(1) أما بعد، فإني أوصيك بتقوى الله، والإشمار⁽²⁾ لما استطعت من مالك، وما رزقك الله إلى دار قرارك، فكأنك - والله - قد ذقت الموت وعانيت ما بعده بتصريف الليل والنهار، فإتتهما سريعان في طي الأجل ونقص العمر⁽³⁾، لم يفتهما شيء إلا أقبياه، ولا زمن مرآ به إلا أقبياه⁽⁴⁾، مستعدان لمن بقي بمثل الذي أصاب⁽⁵⁾ من قد قضى، فنستغفر الله لمسيء أعمالنا، ونعود به من مفته إيانا على ما نعظ به مما نقصر عنه⁽⁶⁾».

المرجح لدينا أن هذه الرواية إن هي جزءا من الرواية المتقدمة وذلك لتطابق ما جاء فيها مع ما جاء في السابقة.

رسالته إلى أبي أمامة يعزيه بآبائه استخضع

-790-

قال المدائني: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي أمامة⁽⁷⁾ الحمصي يعزيه بآبائه له استشهد:

«أما بعد، فالحمد لله على آله وقضائه، وقد بلغني الذي ساق الله إلى عبد الله بن أبي أمامة من الشهادة، فقد عاش في الدنيا مأمونا وأفضى إلى الآخرة شهيدا، فقد فاز بما خص الله به الشهداء من الفضيلة والكرامة، فليس شيء نعلمه، وإن عظم خطره وجل ثوابه أعظم عند الله - تبارك وتعالى - وعند عباده الذين أوتوا العلم والفهم من الشهادة، فمن خصه الله بها فقد أفلح وأنجح وريح، ووسمه الله سمة الأبرار، فهو في جوار الله وتحت عرشه، قد انقطعت

(1) -الملاء: الرواية الثانية له: «أوصيك...».

(2) -الأولى لابن الجوزي: «الإشمار بما...» وثنية له والأولى للملاء: «وتقديم ما استطعت...».

(3) -الثنية للملاء: «ونقص العمر، ونحن نستغفر الله من سيء...».

(4) -الثنية لابن الجوزي: «إلا أقبياه» ناقصة.

(5) -الأولى لابن الجوزي وكذا للملاء: «أصابا به من...» والثنية لابن الجوزي: «أصابا به من قد...».

(6) -الملاء: «الحلية» ج 5، ص 266-267، ابن الجوزي: «سيرة عمر، الأولى له، ص 237، الثانية: 252.

-الملاء: «الكتب الجامع، ج 2، الأولى له، ص 458-459، الثانية له، ص 466.

(7) -لم يسمه الحمصي: لم نهد إلى معرفة الاسم الكامل من بين من سمو بهذا الاسم، فإن كان المقصود هو: أبو أمامة صدي بن حجلان الشنوسي سنة 86هـ، فإن الرسالة كان قد كتبها عمر قبل أن يتولى طلي المدينة، لو بعد ذلك بقليل إلا أن هناك إشكال آخر في إسم الإبن الشنوي لم نهد إلى معرفته، الذي ذكر ابن حجر أن له ابنا واحدا كما يؤخذ من كلامه «ولما مات خلف لنا يقال له المنفس» وبناء على هذا فهو غيره، الإصطبي في تمييز الصحابة، ج 2، ص 182. ولعله أبو أمامة بن سهل بن حنيف الذي ذكر ابن حزم أن لسهل «ابن يسمى لسهد يكنى لأمامة محدث له من الولد محمد وحيد الله». جمهرة أنساب العرب، ص 336.

عنه مرارة الدنيا وعلاجها، وصار إلى عيش الآخرة وحبورها - نسال الله الذي بيده نواصي العباد أن يرزقنا وإياكم الشهادة والسعادة بقدرته - والسلام»⁽¹⁾.

رمالته الميمومة إليه والطبي حننهما إلى أحمد عماله

-791-

قال يحيى بن اليمان: «بلغني أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل له:

أما بعد، فالزم الحق، ينزلك الحق منازل أهل الحق، يوم لا يقضى بين الناس إلا بالحق وهم لا يظلمون»⁽²⁾.

تلك هي هذه المراسلة التي نسبت إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز وهي في نظرنا - لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا ثلاثي:

-مجيء هذه المراسلة منسوبة إلى الفاروق كتب بها إلى معاوية بن أبي سفيان، ومما يؤكد ذلك ورودها بالسند عن يعقوب بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه عن جده⁽³⁾ فعبد الرحمن توفي سنة ثمانين للهجرة فهو من دون شك قد روى ما بلغ سمعه. وكذا مجيء ما ذكر بسند آخر في المصنف لابن أبي شيبة⁽⁴⁾ من طريق معتمر بن سليمان عن النعمان الذي لم نهتد إلى معرفة اسمه الكامل، أما الأول فتقة⁽⁵⁾ توفي سنة سبع وثمانين ومائة للهجرة.

-أن الراوي للمراسلة التي نسبت إلى الحفيد يحيى بن اليمان فتوفي بعد سنتين من وفاة معتمر بن سليمان، قال عنه ابن سعد: «وكان كثير الحديث كثير الغلط لا يحتج به إذا خولف»⁽⁶⁾ وقال ابن حجر: «يخطئ كثيرا وقد تغير⁽⁷⁾» أي لا يدري ما يحدث به، ولعل هذه الحال جعلته ينسب ما ذكر للحفيد دون الجد، فحدث عنه عبد الله بن صالح هذا دون أن يتحقق من الأمر.

(1) -جلائري: نسب الأشراف، ج 8، ص 154.

(2) -لمر نهم: الحلبة، ج 5، ص 307، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 114.

(3) -ابن الجوزي: تاريخ عمر بن الخطاب، ص 132، وبعد ما نسب إلى عمر بن عبد العزيز من هواته باعتباره المؤلف لكلا الكتابين.

(4) -ج 11، ص 128، (كتب الأمراء ما ذكر من حديث الأمراء، والسخول عليهم).

-علي المنقي الهندي: كنز العمال، م 16، ص 156 رقم: 44193 ولم يذكر السند.

(5) -لمر سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 45.

(6) -لمر نهم نفسه، م 6، ص 272.

(7) -شروب التهذيب، م 2، ص 319.

ذلك هو أمر هذه المراسلة التي ذكرها أبو نعيم الذي لم يتحقق من نسبتها إلى مرسلها، عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي نقل عنه ذلك ابن الجوزي. ومن غير المستبعد أن تكون الرسالة مما كان قد كتب به إليه سالم بن عبد الله لما طلب منه ذلك، لأن المرسل إليه فيما نسب إلى عمر بن عبد العزيز مجهول، وفيما نسب إلى الفاروق معروف هو معاوية.

رسالته إلى رجل يحذره الدنيا

-792-

وقال علي بن حماد: كتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل: «أتق الدنيا فإن مسها لين، وارفض نعيمها لقلّة ما يتبعك منه، وأترك ما يعجبك منها لسرعة مفارقتها»⁽¹⁾.

رسالته إلى عون بن محمد الله يعزيه على وفاة أبه

-793-

قال أبو هارون: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عون⁽²⁾ بن عبد الله يعزيه على وفاة ابنه: رسالة عمر إليه:

«أما بعد، فإن الناس أهل آخرة، أسكنوا الدنيا أموات أبناء أموات، إخوان أموات، فكيف يُعزّي ميت ميتاً عن ميت؟ ! بأخيه، بأبيه، بابنه، والسلام»⁽³⁾.
رد عون على عمر: «قال فكتب إليه: أما بعد، فما أنزل الموت كفة منزلته من عدو غداً من أجله، فكم من مستقبل يوم لا يستكمل، وكم من مؤمل لغداً لا يدركه، إنكم لو رأيتم الأجل ومسيره لأبغضتم الأمل وغروره»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الجوزي: الأمل، ج2، ص.45، وانظر الرسالة رقم: 806.

⁽²⁾ سموت ترجمته في الرسالة رقم: 664.

⁽³⁾ ابن منظور: مختصر تلويح دمشق، ج20، ص.7.

⁽⁴⁾ نفسه، ج20، ص.7.

رواية أخرى لما سبق

-1793-

أما أبو الحسن المدائني فقال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عمر⁽¹⁾ بن عبيد الله بن عتبة يعزیه علی ابنه⁽²⁾:

«أما بعد، فإنا قوم من أهل الآخرة، أسكننا الدنيا، أموات أبناء أموات، والعجب لميت يكتب إلى ميت يعزیه عن ميت، والسلام»⁽³⁾.

ذلك ما جاء في الروایتين، فهل حقيقة أن عمر قد كتب بذلك إلى عون؟ إن ذلك لشيء محتمل.

ومن المحتمل كذلك أن يكون عمر قد كتب إلى عمر هذا الذي صحف إلى «عون» على وفاة والده عبيد الله بن عبد الله الذي هو أحد شيوخه الذين كان يكن لهم كل إكبار وتقدير الذي توفي سنة 98 هـ⁽⁴⁾، وعلى هذا يكون ما جاء عند ابن الجوزي «عمر بن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة» وليس «عمر بن عبد الله...» إلا أن الرد الذي سبق من عون على عمر يرجح الاحتمال الأول إن لم يكن هذا الرد أيضا من عمر بن عبيد الله على عمر.

موعظته لأخ من إخوانه

-794-

وعن بقية بن عبد الرحمن عن أبيه قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض إخوانه: «أوصيك بتقوى الله الذي ابتدأك بإحسانه واحتج عليك بأتبيانه وبرهاته، فإني مختبر بما كُلفت، ومرتهن بما عملت، وكأن قد وافيت مضجعتك، وطالعت مرجعتك، واضمحت عنك الدنيا، ثم بُعثت يوم النشور، ووقفت بين يدي الملك القدير ليجزيك بما كُنت تحت، ويسألك عما اجترحت، فاعمل بسنك فيما ينجيك، ودع عنك ما لا يعينك، فإن الدنيا قد أدبرت، وإن أمورها قد تكثرت، وقد رأيت من تقلب أحوالها وتصرف أمورها ما فيه معتبر وموعظة لمن أبصر.

(1) - تم نشر له على ترجمة، وورد عند ابن الجوزي والملاء «عمر بن عبد الله».

(2) - ابن الجوزي: «عزیه لي أبيه»

(3) - أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 266، ابن الجوزي: سيرة صر، ص 250، الملاء: أكتاف الجامع، ج 2، ص 468.

(4) - قنوجدي: البصائر والخاترة، م 2، ق 1، ص 283.

(5) - ابن خلکان: ولغات الأهلان، ج 3، ص 115-116، ابن قتيبة: المعارف، ص 250-251.

أعاننا الله وإياك على نقواه، وألهمنا وإياك رضاه- تعاهدني يا أخي بكتابك! فإن الكتب من الإخوان تُديم الود والعهد، وتدعو إلى التواصل والتناصح، ولا قوة إلا بالله!»⁽¹⁾.
ثم علق على ما ذكر: «وقال بعضهم: إن الرجل كتب إلى عمر بهذا الكتاب».
إلا أن ما ذكر من مكاتبة الخليفة لهذا الأخ أولى بالقبول مما علق به البلاذري على ما ذكر.
4- موعظته لأهل الغناء يحثهم على الإختار من حذر الموت وربط الأفعال بالأعمال:

رسالته إلى أهل الغناء يحثهم على الإختار من حذر الموت وربط الأفعال بالأعمال
-795-

وقال الإمام الأوزاعي⁽²⁾ -رحمه الله- كتب إلينا عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- برسالة لم يحفظها غيري وغير مكحول⁽³⁾:
«أما بعد، فإنه من أكثر نكر الموت، رضي من الدنيا باليسير، ومن عدَّ كلامه من عمله، قل كلامه فيما⁽⁴⁾ لا ينفعه⁽⁵⁾ [والسلام]»⁽⁶⁾.

رواية أخرى لما سبق

-795-

أما الطبري فنذكر رواية أخرى تختلف في بعض ألفاظها مع ما سبق، فقد قال عبد الله: بلغني أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الشام:
«سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد.
فإنه من أكثر نكر الموت قل كلامه، ومن علم أن الموت حق رضي باليسير والسلام»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ -بلاذري: لسبب الأشراف، ج 8، ص 153. ونظر الرسالة التي كتبها إلى أحد السفاك، رقم: 811.

⁽²⁾ -الطبري: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: ولد ببعلبك سنة 88هـ. كان إمام أهل الشام، كان صدوقاً ثقة كثير الحديث توفي ببغداد سنة 157هـ، ابن سعد: الطبقات، م 7، ج 2، ص 185. ابن خلكان: وفیات الأعيان، ج 3، ص 127-128.

⁽³⁾ -مكحول: مروت ترجمته في الرسالة رقم: 610.

⁽⁴⁾ -أي تصفية القلوب: «لا يعبه» وعند ابن الجوزي، وابن منظور: «...كلامه إلا بما ينفعه».

⁽⁵⁾ -أما ثبت من سيرة عمر ومختصر تاريخ دمشق، وفي المصدر ناقصة.

⁽⁶⁾ -ابن أبي الدنيا: السمعت، ص 46، ابن منظور: مختصر تاريخ مشق، ج 19، ص 116.

⁽⁷⁾ -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 242، وفي الرواية لثنية.

-الإمام يحيى بن حمزة السلي: كتاب تصفية القلوب، ص 94.

⁽⁸⁾ -تاريخ الطبري، ج 6، ص 570.

رواية أخرى لما سبق

-795ب-

أما سفيان الثوري فقال: لما قام عمر بن عبد العزيز، كتب إلى أهل الشام: «أوصيكم بكثرة ذكر الموت⁽¹⁾، فإنه من أكثر من ذكر الموت اجتزأ من الدنيا باليسير⁽²⁾، ومن علم أن كلامه من عمله⁽³⁾ قل كلامه إلا فيما ينفعه والسلام»⁽⁴⁾.

رواية أخرى لما سبق

-795ج-

وقال النفيلي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الجراح بن عبد الله الحكمي: «أما بعد، فكأنك بالدنيا وكأنها لم تكن، وكأنك بالآخرة وكأنها لم تزل، واعلم أن من علم أن كلامه من عمله أقل كلامه إلا فيما يعنيه وينفعه»⁽⁵⁾.

رواية أخرى لما سبق

-795د-

أما ابن عبد ربه فنكر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى رجاء بن حيوة: «أما بعد، فإنه من أكثر من ذكر الموت، اكتفى باليسير، ومن علم أن الكلام عمل قل كلامه إلا فيما ينفعه»⁽⁶⁾.

وخلاصة الأمر: أنه لم يقتصر الأمر على ما كتب الخليفة عمر، سواء كان ذلك إلى الجراح أو إلى أهل الشام، أو لرجاء بن حيوة الذي هو واحد من أهل الشام، أو حتى إلى أهل المدينة المنورة -إن صح ذلك-، كما بينا ذلك في موضعه⁽⁷⁾ وإنما كان أيضا قد خطب على أهل الشام بخطبة يقارب مضمونها كثيرا مع ما كتب به، من رواية سفيان الثوري راوي الرواية السابقة. وكذا محمد بن عمرو بن علقمة وآخرون، ونحن نورد رواية سفيان لأنها أتم

(1) -بداية رواية ابن الجوزي الأولى: «من أكثر من...».

(2) -بداية رواية ابن منظور من علم أن كلامه من عمله قل منه إلا فيما ينفعه، ومن أكثر من... باليسير والسلام» وتنهى.

(3) -ابن الجوزي: «قل منه إلا...».

(4) -الملاء: للكتاب الجامع، ج2، ص.469.

(5) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص.242، وهي الرواية الأولى. أما الثانية فقد سقطت.

(6) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ص.19، ص.110.

(7) -البلادري: أفساب الأشراف، ج8، ص.138-139، ونظر الرسائل رقم: 137، 138.

(8) -محمد الفريد، ج3، ص.151.

(9) -نظر الرسالة رقم: 688-688 أ. حيث يتقارب ما جاء هنا مع بعض ما جاء في تلك الرسالة.

وأوفى -في نظرنا- في حين أن غيرها من الروايات، ما هي إلا فقرات من هذه الخطبة، فقد قال: «قال عمر بن عبد العزيز:

من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح، ومن لم يعد كلامه من عمله كثرت ذنوبه، والرضا قليل، ومعوّل المؤمن الصبر، وما أنعم الله على عبد نعمة ثم انتزعها منه فأعاضه مما انتزع منه الصبر، إلا كان ما أعاضه خيرا مما انتزع منه، ثم قرأ هذه الآية: ⁽¹⁾ «إِنَّمَا يُؤْمِنُ السَّابِقُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» ⁽²⁾.

أما تأكيد أمير المؤمنين على ربط العلم بالعمل فقد مر ذكر بعض ما كتب به ⁽³⁾ وإطالما كان يقتصد في كلامه خشية أن لا يعمل به، ويقول: «إن في القول فتنة، والفعل أولى بالمرء من القول» ⁽⁴⁾.

وتكرر ذلك منه ولكن بلفظ آخر حيث قال: «إنه ليمنعني من كثير من الكلام مخافة المباهاة» ⁽⁵⁾.

والحق أن الموت قد استحوذ على وجدان أمير المؤمنين منذ أن كان صغيرا دائم التذكر له والتذكير به لغيره، ولو تذكره الظالمون والمعتنون على حقوق العباد لشغلهم عن ظلمهم لهم. وفي هذا الخصوص قال مفضل بن يونس: قال عمر بن عبد العزيز «لقد نغص الموت على أهل الدنيا ما هم فيه من نضارة الدنيا وزهرتها، فبينما هم كذلك وعلى ذلك، إذ أتاهم حاد من الموت فاخترمهم مما هم فيه، فالويل والحسرة هنالك، لمن لم يحذر الموت وينكره في الرخاء، فيقدم لنفسه خيرا يجده بعد ما يفارق الدنيا وأهلها.

قال: ثم بكى عمر حتى غلبه البكاء فقام» ⁽⁶⁾.

بل كان -رحمه الله- يجمع الفقهاء في كل ليلة يتذكرون الموت والقيامة والآخرة ويبيكون حتى كان بين أيديهم جنازة ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾سورة المزمل، الآية: 11.

⁽²⁾تاريخ الطبري، ج6، ص. 572 ، ابن سعد: الطبقات، م5، ص. 274 ، ابن أبي شيبة: المصنف، ج13، ص. 470. (كتب الزهد. كلام عمر بن عبد العزيز) ، الجاحظ: البيان والتبيين، ج3، ص. 73، ط دار الكتب العلمية، بيروت، أبو نعيم: الحلية، ج5، ص. 290، 298، 342 -عين الجوزي: سيرة عمر، ص. 245، 249، 250، 272 ، للملاء: فكتاب الجامع، ج2، ص. 428، 429، 488.

⁽³⁾خطب الرسلتين رقم: 688-688 أ، 795.

⁽⁴⁾عين الجوزي: سيرة عمر، ص. 252.

⁽⁵⁾عين المبارك: كتاب الزهد، ص. 44 ، الأجرى: أخبار أبي حفص، ص. 84 ، أبو نعيم: الحلية، ج5، ص. 340.

⁽⁶⁾أبو نعيم: الحلية، ج5، ص. 264 ، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 235 ، للملاء: فكتاب الجامع، ج2، ص. 496.

⁽⁷⁾عين الجوزي: ص. 215.

رمالته إلى صحن بعض مدن الشام

-796-

وقال ابن رجب: كتب عمر إلى بعض مدن الشام كتابا فيه:
 «أما بعد، فكم للتراب في جسد ابن آدم من مأكّل، وكم للود في جوفه من طريق
 منخرق، وإني أحنركم -أيها الناس- ونفسي العرض على الله ﷻ»⁽¹⁾.
 وكان -رحمه الله- لا يكف عن إبداء النصائح لعامة المسلمين وخاصتهم لما
 يفرضه عليه ذلك دينه ما دامت الموعظة كالصدقة⁽²⁾. ففي هذا الصدد قال عبد الرحمن بن
 عبد الله بن دينار: قال عمر لرجل: «أوصيك بتقوى الله، فإنها ذخيرة الفائزين، وحرز
 المؤمنين، وإياك والدنيا أن تفتنك، فإنها قد فعلت ذلك بمن كان قبلك. إنها تخر المطمئن إليها،
 وتجمع الوثائق بها، وتسلم الحريص عليها، ولا تبقى لمن استبقاها، ولا يدفع التلف عنها من
 حواها. لها مناظر بهجة، ما قدمت منها أمامك لم يسبقك، وما أخرت منها خلفك لم
 يلحقك»⁽³⁾.

ذلك هو الحق فليس للإنسان من هذه الدنيا إلا ما أكل فأفنى أو لبس فأبلى، أو تصدق
 فأمضى، فقد صدق فعله قوله هذا، وكما تشهد وصيته أيضا لمن يضعه في قبره كما ستأتي
 الإشارة إلى ذلك⁽⁴⁾.

وقال المفضل بن غسان: «قال رجل لعمر بن عبد العزيز أوصني. قال: أوصيك
 بتقوى الله وإيثاره تخف عليك المؤونة وتحسن لك من الله المعونة»⁽⁵⁾.

وأوصى أيضا ميمون بن مهران قائلا:

«يا ميمون ! إحفظ عني أربع خصال:

- لا تجالس أميرا وإن أمرته بمعروف ونهيته عن منكر.

- ولا تخلون بامرأة غير ذات محرم، وإن علمتها القرآن.

- وإياك وما يعتذر منه.

(1) -سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص. 84.

(2) -أخطر الرسالة رقم: 809.

(3) -أطروحة: الحلية، ج5، ص. 341-342.

(4) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 243.

(5) -أخطروصيته لمن ينسله ويكفنه ويدخله في قبره في الفصل الرابع من هذا الباب 1450-1460.

(6) -أطروحة: المصدر السابق، ج5، ص. 267، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص. 252، الملاء: لكتاب الجلس، ج2، ص. 468.

ولا تقبل المعروف ممن لا يصطنعه إلى أهل بيته».

وفي رواية أخرى: «ولا تصلن عاقا، فإنه لن يصلك وقد قطع أباه»⁽¹⁾.

وفي أخرى: «ولا تجالس ذا هوى فيلقي في نفسك شيئا يسخط الله به عليك»⁽²⁾.

ونصح جعونة بن الحارث بسؤال مهذبه، حيث قال: «أتدري ما يحب أهلك منك؟
قال: نعم يحبون صلاحي».

قال: لا ولكنهم يحبون ما قام لهم سوانك، وأكلوا من غمارك، وتزودوا على ظهرك.
فاتق الله ولا تطعمهم إلا طيبا»⁽³⁾.

ومواعظ أخرى كثيرة غير خطبه التي نعمل على أفرادها بجمع آخر - إن شاء الله -
ودراسة لها.

5- تواتبع له في الوعظ والإرشاد:

توقيع في رقة منزع

-797-

قال ابن عبد ربه: وقع في رقة هذا الناصح:

«لو نكرت الموت شغلك عن نصيحتك»⁽⁴⁾.

توقيع إلى عامله على المدينة

-798-

وقال المؤلف أيضا: «وإلى عامله بالمدينة، وسأله أن يعطيه موضعا بينه، فوقع:

كن من الموت على حذر»⁽⁵⁾.

توقيع له إلى عدي

-799-

وقال ابن عبد ربه أيضا: «ووقع إلى عدي بن أرطاة⁽⁶⁾ في أمر عاتبه عليه:

⁽¹⁾ - ابن الجوزي: المصدر السابق، ص. 246.

⁽²⁾ - الملاء: المصدر السابق، ج2، ص. 467.

ونظر: الجوهري: الوزراء والكتائب، ص. 33، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج26، أبو نعيم: الحلية، ج5، ص. 272.

⁽³⁾ - ابن الجوزي: سيرة عمر، ص. 246. الملاء: المصدر السابق، ج2، ص. 469.

⁽⁴⁾ - عقد القريد، ج4، ص. 209.

⁽⁵⁾ - المصدر نفسه، ج4، ص. 209.

ونظر الرسائل الخاصة بالبناء من رقم: 365 إلى 370.

⁽⁶⁾ - مرت ترجمته في الرسالة: رقم: 41.

إن آخر آية أنزلت: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (1) «(2).

إن ما ذكره أمير المؤمنين لحق (3) حيث كانت خاتمة القرآن وخلاصة وصية المولى ﷺ للمؤمنين، ولم يعش بعدها رسول الله ﷺ إلا تسع ليال ثم انتقل إلى جوار ربه في الفردوس الأعلى من الجنة.

أما آية سورة المائدة ﴿الْبُيُوتُ أَحْقَابُهُ لُحُوفٌ...﴾ (4) الآية، التي يقول من يقول أنها آخر ما أنزل الله، فإنها نزلت يوم عرفة عند حجة الوداع سنة عشر للهجرة قبل وفاته بإكمال آخر ركن من أركان الدين والآية المشار إليها أعلاه نزلت بعدها.

الأمير عبد القادر القادر للعلوم الإسلامية

(1) سورة البقرة، الآية: 281.

(2) لمقد تعريذ، ج 4، ص 208.

(3) قرطبي: المجمع لأحكام القرآن، ج 3، ص 375 - 376.

حين كثير: تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 591 - 592.

(4) الآية: 3.

الفصل الثالث:

رحائل أمير المؤمنين

إلى العلماء يطلب منهم فيما أن يحظوه ولا يزكوه

الفصل الثالث: رسائل أمير المؤمنين إلى العلماء يطلب منهم فيما أن يعظوه ولا يزكوه:

١- تمهيد: أهداف وآثار طلبه المواعظ من العلماء:

لم يكن الخليفة عمر بن عبد العزيز من أولئك الرجال الذين تفتتهم المناصب فيداخل أنفسهم الفرور والإعجاب، ويصمون أذانهم عن سماع رأي الآخرين ونصائحهم، ولا غرابة في ذلك على من نذر نفسه أن يقضي بياض نهاره وسواد ليله في خدمة الإسلام، منتهجاً نهج الخلفاء الراشدين في حكمه للمسلمين مترفعاً عن مباحج الدنيا وملذاتها، في زهد وعفاف وتواضع قل نظيره في الزهاد الذين لم يجمعوا مثله في حياتهم بين السياسية والزهد. وما مر معنا في رسائله دليل كاف على صدق ما ذكرناه عنه.

لقد كان -رحمه الله- يصغي للكبير والصغير، للمرأة والرجل، ويتقبل الموعدة ممن كان بسعة صدر وراحة بال، بحيث أننا لم نجد فيما نعلم - ونحن ندرس هذه الرسائل أنه رد نصيحة من ناصح، أو رأي مفيد من مشير بعد استخلافه، حتى وإن كان قد حصل، فإنه سرعان ما يقدم باعتذاره للناصح، بل نراه يرسل منشوراً إلى أهل الموسم ليبلغوا من وراءهم أن الجوائز بانتظارهم إن ساهموا في دله على حق فيفسيه أو باطل فيميتته بقدمهم عليه في هذا الشأن⁽¹⁾ وكذا في تلك الشروط الخمسة التي اشترطها على من يريد مصاحبته⁽²⁾، فانقشع عنه كل ساع لنفع خويصة نفسه، والتف حول الفقهاء والزهاد وليس أدل على ذلك من إذن الخليفة لزياد مولى ابن عياش وهو أحد الزهاد الورعين بدخول بيت المال ليأخذ منه حاجته فاستغرب الخازن ذلك من عمر، وهو بالرجل غير عارف، فدخل زياد فأخذ لنفسه ولأصحابه بضعا وثمانين درهماً، أو بضعا وتسعين درهماً. فلما رأى ذلك الخازن قال:

«أمير المؤمنين أعلم بمن يسلط على بيت المال»⁽³⁾.

والحقيقة التي لا مرية فيها أن انفتاح أمير المؤمنين على هذه الفئة كان سبباً في نجاحه في حكمه بعد أن أخلصت له النصيح وأيدته ونصرته في كل ما قام به من أعمال، وأرشدته إلى أفضل الطرق وأقوم السبل، ونخص بالذكر منهم: سالم بن عبد الله بن عمر، وطاووس بن

(1) الخطر الرسالة رقم: 48، 48

(2) الخطر ذلك في الفصل الخامس من الباب الأول في منهجه السياسي في خطب الإمتخلاف من 158 وما بعدها.

(3) ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 51.

كيسان، وميمون بن مهران، وأبو مجلز لاحق بن حميد، وأبو حازم المدني، والإمام الزهري والقاسم بن مخيمرة وخالد بن صفوان، وسالم مولى محمد بن كعب القرظي، وزبيد مولى ابن عياش، وعاصم بن عمرو بن قتادة، وسالم السدي نون أن ننسى مولاه مزاحم ووزيره رجاء بن حيوة وابنه عبد الملك وآخرون كثيرون ممن كان يفد عليه لسبب أو لآخر.

بل كان يرسل الأبعدين ممن كان يثق بدينهم وإخلاصهم وسمو أخلاقهم واستقامة سيرتهم وغزارة علمهم، ويأتي في مقنمتهم الإمام القدوة الحسن البصري -رحمه الله- الذي كانت له مكانة مرموقة في قلب أمير المؤمنين، وكذا محمد بن كعب القرظي وسابق البربري.

والواقع أن الخليفة عمر قد صدق بفعله وقوله ما نصح به من قبل هؤلاء العلماء مؤقراً بذلك على نفسه الكثير من المتاعب والوقت بفعل هذه السياسة الرشيدة التي تحمل بموجبها علماء الأمة مسؤولية المشاركة في الحكم، وأحسواهم أنفسهم بقيمة الحقيقية البارزة في المجتمع بأن لهم دوراً في تصحيح الإعوجاج الذي سرى إلى الأمة عبر مسيرتها. وعلى العموم فإن ما جاء في هذا الفصل يحقق في جانب كبير منه الأهداف التي أشرنا إليها في تمهيد الفصل المتكتم.

وبذلك يتأكد لدينا أنه لو لا توسيعه لدائرة النصيح والشورى والعدل والحرية والأمن الذي هو ثمرة ذلك لما استطاع أمير المؤمنين أن يحقق ما حقق من منجزات في المدة القصيرة التي حكمها، بل يمكن القول دون مبالغة أنه تجاوز عصره في كثير من ذلك، التي لا تزال الأمم في الوقت الحاضر تسعى حثيثاً إلى تحقيقه بالخصوص في الجانب الديني والاقتصادي والإنساني.

وملخص القول أن هذا الفصل أقرناه لرسائله التي كتبها إلى العلماء والذي يطلب منهم فيها أن يعظوه ولا يزكوه حتى تبقى أفكاره ومشاعره في تجديد مستمر ويأتي في مقنمة هذه المراسلات ما كتب به إلى الحسن البصري الذي طغى على هذا الفصل⁽¹⁾ وكذا رده عليه والذي حاولنا فيها فرز هذه المراسلات بتصنيف رواياتها المتناقضة والمتشابهة في أن واحد معاً، برد كل رواية إلى ما تتفق نصوصها مع ما يعاينها وفق ما رأينا أنه يجلو الحقائق ويزيل الإشكال والتناقض الحاصل في السياق العام الذي وضعت فيه.

ثم تعرضنا إثر ذلك لرد الخليفة على محمد بن كعب القرظي لما وعظه، الذي بين له ما ينبغي أن يكون عليه المنهج الذي يتبعه في مواظبه عندما ينكر الآخرين ويعضهم.

(1) -حالة الحسن البصري بالخليفة عمر خلافة مشهورة والمادة العلمية عنها وفيرة تستحق أن نورد بحث على كشمدة فاجستير مثلاً من رده في البحث التاريخي.

ثم عقبنا بعد ذلك بمراسلته المختصرة إلى سابق البربري يطلب منه أن يعظه هو الآخر الذي قدم عليه بعد ذلك ووعظه بمواعظ أخرى.

ثم ختمنا الفصل بمواعظ قصيرة لعلماء آخرين له دون أن نتوسع في ذلك بذكر النصوص الطويلة التي كنا قد ذكرنا بعض الفقرات منها في مواضعها في أول هذا البحث كما أشرنا إلى ذلك في تعاليفنا في الهوامش في الآتي.

والحقيقة أن هذه الموعظ من هؤلاء العلماء للخليفة عمر قد كشفت لنا رافداً أثرى أفكاره السياسية وأثر فيها، وكذا على توجهات أمير المؤمنين، بالإستمرار على النهج السليم القائم على الشريعة، وأصبحت مصدر معين خصب بالأفكار وبالطرق للمشاكل التي واجهت مسيرته الإصلاحية.

2- رسالته إلى الحسن يطلب منه أن يتعمده بالمواظ

رسالته إلى الحسن ومطرف يطلب منه مواظ

-800-

رسالة عمر إلى الحسن ومطرف: قال سالم الأقطس: كان عمر بن عبد العزيز من ألبس الناس وأطر الناس، فلما سئم عليه بإسارة المؤمنين، بكى لما صار فيه، وقال الناس يبكي فرحاً بالخلافة، ثم دعا الله قائلاً: «اللهم أرزقني عقلاً ينفعني، واجعل ما أصير إليه أهم مما يزول عني».

ثم دخل منزله فألقى تلك الثياب عنه، وغسل ذلك الطيب ودعا بالحجام فأخذ من شعره، ثم دعا بنواة وقرطاس وكتب بيده:

من عبد الله عمر بن عبد العزيز إلى الحسن بن أبي الحسن البصري، ومطرف⁽¹⁾ بن عبد الله بن الشخير، سلام عليكم، فبني أحمد الله إليكما الله الذي لا إله إلا هو وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله، أما بعد.

⁽²⁾ فبني أوصيكما بتقوى الله، فإن من يقول بها كثير ومن يعمل بها قليل، فإذا أتاكم كتابي فعضاني ولا تركيان، والسلام⁽³⁾.

⁽¹⁾ مطرف بن عبد الله بن الشخير البصري، اعتزل جميع الفتن التي قامت في العراق، كان له فضل وأدب وورع، ثقة توفي سنة 87هـ.

عن سعد الطيبت، م، 7، ق، 1، ص 103-106، ابن الجوزي: صفة الصفة، ج3، ص 222-226.

⁽²⁾ انظر رواية الرسالة رقم: 780، 780 حيث يتلوه لأول هذه الفترة مع ما ذكره في الرسالة.

⁽³⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 127-128.

جواب الحسن⁽¹⁾: «فكتب إليه الحسن بن أبي الحسن البصري:

إلى عمر بن عبد العزيز، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.
فإن الدنيا دار مخوفة هبط إليها آدم ~~الطيب~~ عقوبة، تهين من أكرمها، وتكرم من أهانها
وتنقر من جمع لها، لها في كل يوم قتيل فكن يا أمير المؤمنين كالمداوي لجرحه، واصبر على
شدة الدواء لما تخاف من طول البلاء».

جواب مطرف: «وكتب إليه مطرف بن عبد الله بن الشخير:

لعبد الله عمر أمير المؤمنين من مطرف بن عبد الله، سلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة
الله وبركاته. فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.
فليكن، استئناسك بالله، وانقطاعك إليه، فإن قوما أتسوا بالله، وانقطعوا إليه، فكانوا في
وحدتهم أشد استئناسا منهم بالناس في كثرة عددهم، أماتوا من الدنيا ما خافوا أن يميت قلوبهم
وتركوا منها ما علموا أن سيتركهم، فأصبحوا لما سألهم الناس منها أعداء - جعلنا الله وإياك
منهم - فإنهم قد أصبحوا بها قليلا، والسلام»⁽²⁾.

ذلك هو رد الحسن الذي لا شك بأنه قد أجاب أمير المؤمنين إلى ما طلب منه.

إلا أن موضع الإشكال فيما نسب إلى مطرف ردا منه على الخليفة، هذا الذي نكر لا
يصح، إذ كيف يطلب حي يعيش سنة 99هـ، من ميت في سنة 87 هـ أن يكتب إليه بموعظة
الأمر الذي جعلنا نطرح الإحتمالين التاليين:

أولهما: أنه من الممكن أن يكون قد كتب إلى أخيه يزيد الذي توفي سنة 111هـ والذي
كان لا يقل مكانه وشهرة عن أخيه⁽³⁾.

ثانيهما: أن يكون قد كتب إلى غيره أقدم الرواة اسمه في الرواية.

⁽¹⁾السير نميم: بداية روايته التي لم يشر فيها إلى رسالة عمر إلى الحسن، كما لم يذكر الرد المنسوب إلى مطرف وبنائها: «...حشنا موهب بن
عبد الله قال: لما استخلف عمر بن عبد العزيز كتب إليه الحسن البصري كتابا بدأ فيه بنفسه:

لما بعد، فإن الدنيا دار مخوفة، بما أهبط آدم من الجنة إليها عقوبة، واعلم إن صرعتها ليست كالصرعة، من أكرسها يهين، ولها في كل حين
قتيل فكن... إلى آخر الرسالة.

انظر رد الحسن عليه في دم الدنيا في الأثر رسالة رقم: 806 حيث أن الجزء الأخير من رسالة الحسن هنا يتطابق مع ما جاء في رده
فك على أمير المؤمنين.

- إلا أن المسعودي لورد رواية من طريق المدائني نسبها لها ما إلى مطرف حيث جاء عنده: «كتب مطرف إلى عمر: أما بعد.

لئن الدنيا دار مخوفة، لها وجمع من لا عقل له، وبها يفتخر من لا علم له، فكن كالمداوي... وهذا بعيدا عن الصواب وتقول على الرجل ما لم
يقال، بل أن شك يحيط بما نسب إليه في رده المزعوم على عمر

⁽²⁾الحسن عبد الحكم، ص 128.

⁽³⁾الحسن سعد: الطبقات، 7، ق 1، ص 113.

أما أن يكون قد كتب إليه إثر تسلمه إمارة المدينة فبعيد الاحتمال، ذلك أن حاله هناك في تلك الفترة غير حاله بعد فترة إستخلافه.

رسالته إلى فقهاء العراق يستقدمهم منه الحسن

-801-

رسالة عمر: وقال شبيب بن بشر: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى فقهاء العراق أن يأتوه». ولم يرو نص الرسالة.

اعتذار الحسن إليه⁽¹⁾: «فاعتل الحسن بفتق في بطنه وكتب إليه: يا أمير المؤمنين! إن استمت استقاموا، وإن ملت مالوا.

يا أمير المؤمنين! لو أن لك عمر نوح، وسلطان سليمان ويقين إبراهيم، وحكمة لقمان⁽²⁾ ما كان لك بُدُّ من أن تقتحم العقبة، ومن وراء العقبة الجنة والنار، من أخطأته هذه دخل هذه. فلما أتاه الكتاب أخذها، فوضعه على عينيه ثم بكى، ثم قال: من لي بعمر نوح، ويقين إبراهيم، وسلطان سليمان، وحكمة لقمان؟ ولو نلت ذلك لم يكن بُدُّ من أن أشرب بكأس الأولين»⁽³⁾.

رسالته إلى الحسن يطلب منه مواعظ

-802-

رسالة عمر: قال أبو عبد الله الصوفي⁽⁴⁾: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن: «عظني وأوجز».

رد الحسن: «فكتب إليه: ⁽⁵⁾أما بعد، فإن رأس ما هو مصلحك، ومصلح به على يدك: الزهد في الدنيا، وإنما الزهد باليقين، واليقين بالتفكر، والتفكر بالإعتبار. فإذا أنست تفكرت في الدنيا لم تجدها ⁽⁶⁾أهلاً أن تبيع بها نفسك، ووجدت نفسك أهلاً أن تكرمها بهوان الدنيا، فإنما الدنيا دار بلاء ومنزل ⁽⁷⁾غفلة»⁽⁸⁾.

(1) في روية لولي لابن الجوزي خالية من ذكر رسالة عمر بل تذكر رسالة الحسن فقط فمن تمرى قال: «كتب الحسن إلى عمر...».

(2) في الأولى له: «...فلن أملك حول الموت، ومن وراءه دلوان: إن أخطأك هذه، صرت إلى هذه هيكي صر بكاه شديداً.

(3) ابن الجوزي: سورة ص، الرواية الثانية، ص 146-147 والأولى، ص 146، ولم نشر الرواية إلى أسماء هؤلاء الفقهاء.

(4) -سند عند البيهقي: عن طريق ابن أبي الدنيا عن الحسن بن عبد الرحمن عن محمد بن معاوية الأزرق.

(5) -عبد الجبار: «إن رأس ما مصلحك ومصلح على...»، البيهقي: «أن رأس ما هو...».

(6) -عبد الجبار: «إلا نفسك...كذا في الأصل -المحقق- أن تكرمها...».

(7) -البيهقي: «غفلة».

(8) -ابن الجوزي: سورة ص، ص 146، عبد الجبار: «سند الاعتزال»، ص 225، ولا سند لروايته.

-البيهقي: كتاب الزهد، ص 95. رقم: 28، ص 182-183 رقم: 316 وهي مكررة.

رواية أخرى مخالفة

-803-

رسالة عمر: قال ابن السماك: «بلغني أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الحسن البصري:
أن عظني وأوجز»

جواب الحسن: «فكتب إليه الحسن

أما بعد. فإن الدنيا مشغلة للقلب، والبدن، وإن الزهد راحة للقلب والبدن، وإن الله سألنا عن
الذي نَعَمْنَا في حلاله، فكيف بما نَعَمْنَا في حرامه!؟» (1).

رسالة إليه مخالفة

-804-

رسالة عمر: وقال ابن الجوزي: «رؤي أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الحسن -رحمة
الله عليه-:

أكتب إلي يا أبا سعيد بموعظة».

جواب الحسن: «فاوجز إليه: أما بعد، يا أمير المؤمنين! فكان الذي كان لم يكن وكان
الذي هو كائن قد نزل (2).

واعلم يا أمير المؤمنين! أن الصبر وإن أذاك تعجيل مرارته فلنعم ما أعقبك من طيب
حلاوته، وحسن عاقبته.

وإن الهوى وإن أذاك طعم حلاوته، فلبئس ما أعقبك من مرارته، وسوء عاقبته.

واعلم يا أمير المؤمنين أن الفائز من حرص على السلامة في دار الإقامة، وفاز بالرحمة،
فأدخل الجنة» (3).

رسالة أخرى منه إليه يطلب منه أن يلخص له أمر الدنيا ويصف له أمر الآخرة

-805-

رسالة عمر: قال ابن عبد ربه كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن:

«اجمع لي أمر الدنيا، وصف لي أمر الآخرة».

(1) -البيهقي: كتاب الزهد، ص 95 رقم: 95.

(2) -مذه لفترة يشبه مضمونها مع ما نسب من رد عمر على الحسن لو الحسن عليه كما هو مذكور ذلك عنهما في الروايات المتقدمة، انظر
الرسالة التالية: رقم: 807-807ج وهذا يدعونا إلى القول بشيء من التحفظ لأن الرد كان من الحسن على عمر بعد طلبه موعظة منه بلفظ

الروايات ذكر نسبتها إلى الرجلين فعنوا الأمر، انظر التفاسيل لهما إلى

(3) -أحمد حسان سبلو: الحسن البصري، ص 115.

جواب الحسن: (1) فكتب إليه: إنما الدنيا حلم، والآخرة بقضة، والموت متوسط ونحن في أضغاط أحلام. من حاسب نفسه ربح، ومن أطاع هواه ضل، ومن حلم غم، ومن خاف سلم، ومن اعتبر أبصر، ومن أبصر فهم، ومن فهم علم ومن علم عمل، فإذا زللت فارجع، وإذا نذمت فقلع وإذا جهلت فاسأل، وإذا غضبت فأمسك.

(2) واعلم؛ أن أفضل الأعمال ما أكرهت النفوس عليه» (3).

رسالة إلى الحسن يطلب منه أن يحتب إليه بحد الدنيا

-806-

رسالة عمر: قال ابن الجوزي: «قيل (4): كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن: «أكتب إلي يا أبا سعيد بدم الدنيا».

جواب الحسن: «فكتب إليه: أما بعد يا أمير المؤمنين! فإن الدنيا دار ظعن وانتقال، وليست بدار إقامة على حال، وإنما أنزل إليها آدم عقوبة فاحذرها، فإن الراغب فيها تارك، والغني فيها فقير، والسعيد من أهلها من لم يتعرض لها، أنها إذا اختبرها اللبيب الحائق وجدها تنل من أعزها، وتفرق من جمعها فهي كالمس يأكله من لا يعرفه، ويرغب فيه من يجهله وفيه - والله - حنقه، فكان فيها يا أمير المؤمنين! كالمداوي جراحه يحتمى قليلاً مخافة ما يكره طويلاً، الصبر على لأوائها أيسر من احتمال بلائها (5)، واللبيب من حذرها ولم يغتر بزينتها، فإنها غدارة ختالة خذاعة، قد تعرضت بأمالها وتزينت لخطابها، فهي كالعروس، العيون لها ناظرة، والقلوب عليها والهة، وهي - والذي بعث محمداً بالحق - لأزواجها قاتلة، فاتق يا أمير المؤمنين صرعتها! واحذر عثرتها! فالرخاء فيها موصول بالشدة والبلاء، والبقاء مؤدب إلى الهلكة والفناء.

واعلم يا أمير المؤمنين! أن أمانيتها كاذبة، وأمالها باطلة، وصفوها كثر، وعيشها نكد وتاركها موفق والتمسك بها هالك غرق والظن اللبيب من خاف ما خوَّفه الله، وحذر ما حذره

(1) جاءت عند ابن أبي الدنيا ورواية من طريق الحسن بن عبد الرحمن عن رجل من فريش قال: «كتب رجل إلى أخ له: لما بعد، فبين الدنيا حلم والآخرة بقضة والمتوسط بينهما الموت، ونحن في أضغاط أحلام». فسر الأمل، من 52 رقم 52، فهل يكون هذا الرجل هو الحسن البصري؟

(2) جاء هذا الجزء الأخير من رسالة الحسن عند ابن الجوزي من طريق أبي ربيعة منسوبا إلى عمر بن عبد العزيز كقول له: «قال عمر بن عبد العزيز: فضل الأمل...، سورة ص، من 247، الملاء: الكتاب الجامع، ج2، من 496.

(3) عماد القريظ، ج3، من 152.

(4) هكذا جاءت بصيغة التمريض، مما يؤكد أن ابن الجوزي قد نطع على روايات أخرى لهذه الرسالة كما أوضحنا ذلك في الرواية التالية.

(5) انظر رد الحسن ومطرف عليه فيما سبق رسالة رقم: 800.

وقر (1) من دار الفناء إلى دار البقاء فعند الموت يأتيه اليقين. الدنيا والله يا أمير المؤمنين! دار عبوية، لها يجمع من لا عقل له، وبها يفكر من لا علم عنده، والحزم اللبيب من كان فيها كالمدأوي جراحه، يصبر على مرارة الدواء لما يرجو من العافية، ويخاف من سوء عاقبة الدار. والدنيا- وأيم الله- يا أمير المؤمنين! حلم، والآخرة يقظة، والمتوسط بينهما الموت والعباد فيها أضغاث أحلام، وإني قائل لك يا أمير المؤمنين! ما قال الحكيم:

فإن تتج منها تتج من ذي عظمة وإلا فإني لا أخالك ناجيا (2)

ولما وصل كتابه إلى عمر بن عبد العزيز بكى وانتحب حتى رحمه أبكى من كان عنده (3) وقال: يرحم الله الحسن فإنه لا يزال يوقظنا من الرقدة وينبها من الغفلة، والله (4) هو من مشفق ما أنصحه، وواعظ ما أصنقه وأقصحه (5).

هذا ما جاء في هذه الروايات المختصرة والذي يتفق بعض ما جاء فيها مع ما سبق من روايات، الأمر الذي يدعونا إلى القول، أنه يمكن أن يكون بعض ما ذكر في هذه الرواية الأخيرة فقرات مما جاء في رده عليه سواء في طلبه منه يجمع له أمرا الدنيا، أو في طلبه منه أن يعظه، حصل كل ذلك على يد الرواة، أو أن تلك الفقرات أدرجت على يد الرواة في رده عليه لما طلب منه أن يكتب إليه بزم الدنيا، خاصة وأن الرواية التالية لرد الحسن على الخليفة الأولى وأطول مما جاء في الرواية السابقة مع إختلافها عنها في ترتيب الفقرات، ويتقارب بعض ما جاء فيها مع ما أورثناه من روايات للرسائل السابقة.

(6) [أما بعد أعلم يا أمير المؤمنين أن الدنيا دار ظعن، وليست بدار إقامة، وإنما أهبط إليها آدم من الجنة عقوبة وقد يحسب من لا يدري ما ثواب الله أنها ثواب، ومن لم يدرك ما عقاب الله أنها عقاب، ولها في كل حين صرعة، وليست، صرعة كصرعة، وهي تهين من أكرمها، وتذل من أعزها، وتصرع من أثرها، ولها في كل حين قتلى فهي كالسم يكله من لا يعرفه، وفيه حتفه، فالأزاد منها تركها، والغنى منها فقراها.

(1) كذا وبغيرهم..

(2) ثبت للأسد بن سريع التميمي عن ابن قتيبة: لسرقه الفرزدق. المعارف، ص 557.

(3) كذا جاءت ولعلها: «حتى أبكى، رحمه من كان عنده» أو «حتى أبكى من كان عنده».

(4) كذا جاءت أيضا ولعلها: «هو...».

(5) الحمد حسن: الحسن البصري، ص 115-117.

(6) ما بين الحسرتين إضافة من رواية الأجرى وابن الجوزي وأبو نعيم في القصة له، وكان الأولى إلا نظمت تلك تقيدا بالشرط الذي أخذناه على أنفسنا في توثيق الرسائل بعدم إسناد رواية في رواية أخرى، إلا أنه ولما كان الضرورة أمكأ لمجانا ذلك.

فكن فيها يا أمير المؤمنين! كالمداوي جرحه يصبر على شدة الداء مخافة طول البلاء
يحتمي قليلا مخافة ما يكره طويلا، فإن أهل الفضائل كان منطلقهم فيها بالصواب، ومشيهم
بالتواضع، مطعمهم الطيب من الرزق، مغمضي أبصارهم عن المحارم، فخوفهم في البر
كخوفهم في البحر، ودعاؤهم في السراء كدعائهم في الضراء لولا الأجال التي كتبت لهم ما
تفاوت أرواحهم في أجسادهم خوفا من العقاب، وشوقا إلى الثواب، عظم الخالق في نفوسهم
فصنر المخلوق في أعينهم.

واعلم يا أمير المؤمنين! ⁽¹⁾ أن التفكير يدعو إلى الخير والعمل به، والندم على الشر يدعو
إلى تركه وليس ما يفنى وإن كان كثيرا سيعدل ما يبقى وإن كان طلبه عزيزا، واحتمال المؤونة
المنقطعة التي تعقب الراحة خير من تعجيل راحة منقطعة تعقب مؤونة باقية.

فاحتر هذه الدار الصارعة الخادعة الخائلة التي قد تزينت بخدعها، وغرّت بغرورها، قتلت
أهلها بأملها، وتشوفت لخطابها، فأصبحت كالعروس المجلوة. العيون إليها ناظرة، والنفوس لها
عاشقة، والقلوب إليها والهة ولألبابها دامغة وهي لأزواجها كلهم قاتلة.

فلا الباقي بالماضي معتبر، ولا الآخر بما رأى من الأول مزجر، ولا اللبيب بكثرة
التجارب منتفع، ولا العارف بالله والمصدق له حين أخير عنها منكر.

فأبست القلوب لها إلا حبا، وأبست النفوس بها إلا ظنا، وما هذا إلا منا لها إلا عشقا، ومن
عشق شيئا لم يعقل غيره، ومات في طلبه، أو يظفر به، فهما عاشقان طالبان لها:

فعاشق قد ظفر بها، واغتر بها، وطغى، ونسى بها المبدأ والمعاد، فشغل بها لُبّه وذهل
فيها عقله، حتى زالت عنها قنمه ⁽²⁾، جاءته أسرّ ما كانت له منيته فعظمت ندامته، [وكثر] ⁽³⁾
أحسرتة، واشتدت كربته، مع ما عالج من سكرته، واجتمعت عليه سكرات الموت بألمه وحسرة
الموت بغصته، غير موصوف ما نزل به.

وأخر مات قبل أن يظفر منها بحاجته، فذهب بكربه وغمه، لم يدرك منها ما طلب خرجا
جميعا بغير زاد، وقدم على غير مهاد.

فاحذر يا أمير المؤمنين! ⁽⁴⁾ الحذر كله، فإنها مثل الحلية لئن مسها، وسُمها يقتل.

⁽¹⁾ المنهية لقصة المضافة من رواية الأجرى وابن الجوزي، وبدية رواية أبي نعيم: «اعلم أن التفكير...»

⁽²⁾ الأجرى: «حتى زالت عنه قنمه، وجاءته منيته على شرّ ما كان حالا...»

ابن الجوزي: «وجاءته منيته على أسوأ ما كان منها حالا...»

⁽³⁾ كما ثبت من الأجرى وابن الجوزي، وفي الحلية هو كسرت ولعلها خطأ مطبعي.

⁽⁴⁾ المضافة من الأجرى وابن الجوزي، وفي المصدر: «فلحزها كلها...»

فأعرض عما يعجبك فيها لقلّة ما يصحبك منها، وضع عنك همومها، لما عاينت من فجانعها وأيقنت به من فراقها، [واجعل شدة⁽¹⁾ ما اشتد منها لرخاء ما يصيبك، وكن [عند⁽²⁾ أسر ما تكون فيها أحسن ما تكون لها، فإن صاحبها كلما إطمأن فيها إلى سرور له أشخصته عنها بمكروه، وكلما ظفر بشيء منها وثى رجلاً عليه ينقلب به، فالسار فيها غار والناقع فيها غدا ضار، وصل الرخاء فيها بالبلاء، وجعل البقاء فيها إلى الفناء، سرورها مشوب بالحزن وآخر الحياة فيها الضعف والوهن. فانظر [يا أمير المؤمنين⁽³⁾ إليها نظر الزاهد المفارق، ولا تنظر نظر العاشق الوامق.

واعلم أنها تزيل الثاوي الساكن، وتقعج المغرور الآمن، لا يرجع ما تولى منها فأدبر ولا يدرى ما هو آت فيها فينتظر.

فاحذرهما! فإن أمانيتها كاذبة، وأن آمالها باطلة، عيشها نكد، وصفوها كدر، وأنت منها على خطر، إما نعمة زائلة، وإما بلية نازلة، وإما مصيبة موجعة، وإما منية قاضية، فلقد [كدرت⁽⁴⁾ عليه المعيشة - إن عقل - وهو من النعماء على خطر، ومن البلوى على حذر، ومن المنايا على يقين، فلو كان الخالق - تعالى - لم يخبر عنها بخبر، ولم يضرب لها مثلاً، ولم يأمر فيها بزهد لكانت الدار قد أيقضت النائم، ونبهت الغافل، فكيف وقد جاء من الله - تعالى - عنها زاجر، وفيها واعظ، فمالها عند الله - عز وجل - قدر، ولا لها عند الله - تعالى - وزن من الصغر، ولا تزن عند الله - تعالى - مقدار حصاة من الحصى، ولا مقدار [نواة⁽⁵⁾ في جميع الثري، ولا خلق خلقاً - فيما بلغت - أبغض إليه من الدنيا، ولا نظر إليها منذ خلقها مقنناً لها.

ولقد عرضت على⁽⁶⁾ نبينا ﷺ بمفاتيحها وخزائنها، ولم ينقصه ذلك عنده جناح بعوضة فأبى أن يقبلها، وما منعه من القبول لها، ولا ينقصه عند الله - تعالى - شيء، إلا أنه علم أن

(1) - الجعقة من الأجرى وابن الجوزي: وفي المصدر: «وتشد ما اشتد...».

(2) - في المصدر نكسة وما أتيت من المؤلفين المتكويين.

(3) - في الحلية نكسة وما أتيت من المصدرين السابقين.

(4) - ما أتيت من الأجرى، وابن الجوزي: وفي الحلية حكمت.

(5) - ما أتيت من المصدرين السابقين، وفي الحلية طراه.

(6) - عرض الله - عز وجل - على الرسول ﷺ مفاتيح خزائن الأرض ثابت ولكن هناك إختلاف بين الروايات في إيراد هذا الحديث حيث أخرجه البخاري من طريق حبة بن عامر ج 2، ص 114-115 (كتاب الجنائز. باب الصلاة على الجنائز)، ج 4، ص 65-66 (كتاب المغازي. باب: قول النبي ﷺ لصوت بلزعب...) وهي من طريق أبي هريرة، صحيح مسلم، ج 2، ص 64 (كتاب المساجد. باب: مواضع الصلاة) وهي من طريق أبي هريرة أيضاً، الدررسي: ج 1، ص 50 (المقدمة. باب: في وفاة النبي ﷺ) وهي من طريق أبي سويبة

الله - تعالى - أبيض شينا فأبيضه، وصفر شينا، فوضعه، ولو قبلها كان الدليل على حبه إياها قبولها، ولكنه كره أن يحب ما أبيض خالقه، وأن يرفع ما وضع ملكه.

(1) ولو لم يدل على صغر هذه الدار إلا أن الله - تعالى - حقرها أن يجعل خيرها ثوابا للطيبين، وأن يجعل عقوبتها عذابا للعاصين، فأخرج ثواب الطاعة منها، وأخرج عقوبة المعصية عنها.

وقد يدل على شرمه الدار أن الله تعالى زواها عن أنبيائه وأحبابه اختيارا، وبسطها لغيرهم إعتبارا واعتزازا، ويظن المغرور بها، المفتون عليها أنه إنما أكرمه بها، ونسي ما صنع بمحمد المصطفى ﷺ وموسى المختار ﷺ بالكلام له وبمناجاته:

فأما محمد ﷺ فشذ الحجر على بطنه من الجوع.

وأما موسى ﷺ فرزني خضرة البقل من صفاق بطنه من هزاله، ما سأل الله - تعالى - يوم أوى إلى الظل إلا طعاما يأكله من جوعه.

ولقد جاءت الروايات عنه - أن الله - تعالى - أوحى إليه: أن يا موسى إذا رأيت الفقر مقبلا فقل: مرحبا بشعار الصالحين، وإذا رأيت الغنى قد أقبل، فقل: ننب عجت عقوبته.

وإن شئت ثلثته بصاحب الروح والكلمة، ففي أمره عجيبة. كان يقول: [إدامي] (2) الجوع وشعاري الخوف، ولباسي الصوف، ودابتي [رجلاي] (3)، وسراجي بالليل القمر، وصلاتي (4) في الشتاء الشمس، وفاكهتي وريحاني ما أنبت الأرض للسباع والأنعام، أبيت وليس عندي شيء، وليس أحد أغنى مني.

ولو شئت ربعت بسليمان بن داود - عليهما السلام - فليس دونهم في العجب. يأكل خبز الشعير في خاصته، ويطعم أهله الخشكار (5)، والناس الدرمل (6)، فإذا جنة الليل لبس المسوح وغل اليد إلى العنق، وبات باكيا حتى يصبح، يأكل الخشن من الطعام، ويلبس الشعر من الثياب.

(1) - عندهما: قال محمد بن الحسن - أبي الأجرى - وكان في آخر الرسالة: ولا تأمن من أن يكون هذا الكلام عليك حجة... الخ.

- في الرواية الثانية لأبي نعيم: «فرواها عن الصالحين إختبارا وبسطها...».

(2) - في المصدر: «أدمي» وما ثبت من الرواية الثانية لأبي نعيم.

(3) - ما ثبت من الرواية الثانية وفي المصدر: «رجلي».

(4) - في الثانية صلاتي، والمعنى: يستغفر في الشتاء بالشمس. لسان العرب، م 14، ص 467-468 مادة: (صلا)

(5) - الخشكار: الردى من العنق، لسان العرب، م 4، ص 239 مادة: (خشكر).

(6) - الدرمل: الفتي من العنق. لسان العرب، م 10، ص 423، مادة: (درمل).

كل هذا ⁽¹⁾ ييغضون ما أبغض الله - عز وجل - ويصغرون ما صغر الله - تعالى - ويزهقون فيما فيه زهد.

ثم اقتصَّ الصالحون بغدَّ منْهاجهم، وأخذوا بأنارهم وألزموا الكد والعير ⁽²⁾، وألطفوا بالتفكر، وصبروا في مدة الأجل القصير عن متاع الغرور الذي إلى الفناء يصير، ونظروا إلى آخر الدنيا ولم ينظروا إلى أولها، ونظروا إلى عاقبة مرارتها، ولم ينظروا إلى عاجلة حلاوتها، ثم ألزموا أنفسهم العبر، أنزلوها من أنفسهم بمنزلة الميتة التي لا يحل الشبع منها إلا في حال الضرورة إليها، فأكلوا منها بقدر ما يرد النفس ويقي الروح.

ومكن ⁽³⁾ اليوم وجعلوها بمنزلة الجيفة التي قد اشتدَّ نتنُ ريحها، فكل من مرَّ بها أمسك على أنفه منها، فهم يصيبون منها لحال الضرر، ولا ينتهون منها إلى الشبع من النتن فقرنت عنم ⁽⁴⁾ وكانت هذه منزلتها من أنفسهم، فهم يعجبون من الأكل منها شبعاً، والمتلذذ بها أشراً.

ويقولون في أنفسهم: أما ترى هؤلاء لا يخافون من الأكل؟

أما يجسدون ريح النتن؟! والذي نشأ في ريح الإهاب ⁽⁵⁾ النتن، لا يجد من ريحه ما يؤذي المارة والجالس عنده، وقد يكفي العاقل منها أنه من مات عنها وترك مالا كثيراً سره أنه كان فيها فقيراً، أو شريفاً أنه كان فيها وضيعاً، أو كان فيها معافى، سره أنه كان فيها مبعثى، أو كان مُسلطناً سره أنه كان فيها سوقه. وإن فارقتها سرك أنك كنت أوضع أهلها ضبعةً، وأشدهم فيها فاقة. أليس ذلك دليل على خزيها لمن يعقل أمرها؟! !

وانه لو كانت الدنيا من أراد منها شيئاً وجده إلى جنبه من غير طلب ولا نصب، غير أنه إذا أخذ منها شيئاً لزمته حقوق الله فيه، وسأله عنه، ووقفه على حسابه لكان ينبغي للعاقل أن لا يأخذ منها إلا قدر قوته وما يكفي، حذر السؤال وكرهية لشدة الحساب.

وإنما الدنيا إذا فكرت فيها ثلاثة أيام:

يوم مضى لا ترجوه

ويوم أنت فيه ينبغي لك أن تغتتمه

ويوم يأتي، لا تدري أنت من أهله أم لا؟ ولا تدري لعلك تموت قبله.

(1) - كما راعى الصواب «مؤلاه».

(2) - العير: مفرد ما حُر يعبر، إذا ذهب وجاء، والمعنى إذا كدَّ ذملاً وإيماً ملاباً للرزق. لسان العرب، 4، ص 625، مادة: (عير).

(3) - لم يتضح لنا معناها.

(4) - كما جاءت ولم يتضح لنا معناها.

(5) - الإهاب: مفرد أظب وأظب. لسان العرب، 1، ص 217، مادة: (أظب).

فأما أمس فحكيم مؤدب.

وأما اليوم فصديق مُودع.

غير أن أمس -وإن كان قد فجعك بنفسه، فقد أبقى في يدك حكمته وإن كنت قد أضعته- فقد جاءك خلف منه، وقد كان عنك طويل الغيبة، وهو الآن عنك سريع الرحلة، وغدا أيضا في يدك منه أمله.

فخذ الثقة بالعمل، واترك الغرور بالأمل قبل حلول الأجل، وإياك ان تدخل على اليوم همّ غدا أو همّ ما بعده زنت في حزنك وتعبك، وأردت ان تجمع في يومك ما يكفيك أيامك هيهات! كسر الشغل وزاد الحزن، وعظم التعب، وأضاع العبد العمل بالأمل، ولو ان الأمل في غذك خرج من قبلك أحسنت اليوم في عملك، واقتصرت لهمّ يومك، غير أن الأمل منك في الغد دعاك إلى التفريط، ودعاك إلى المزيد في الطلب.

ولسن شئت واقتصرت لأصغر لك الدنيا ساعة بين ساعتين: ساعة ماضية، وساعة آتية وساعة أنت فيها.

-فأما الماضية والباقية فليس تجد لراحتهما لذة، ولا لبلاتهما ألما.

وإنما الدنيا ساعة أنت فيها فخذ عنك تلك الساعة عن الجنة، وصيرتك إلى النار.

وإنما اليوم -إن عقلت- ضيف نزل بك، وهو مرتحل عنك فإن أحسنت نزل به وقراءه شهد لك، وأثنى عليك بذلك وصنق فيك، وإن أسأت ضيافته، ولم تحسن قراءه جال في عينيك، وهما يومان بمنزلة الأخوين نزل بك أحدهما فأسأت إليه ولم تحسن قراءه فيما بينك وبينه، فجاءك الآخر بعده فقال: إني قد جنتك بعد أخي، فلن إحسانك إلي يمحو إساءتك إليه ويغفر لك ما صنعت، فدونك إذا نزلت بك وجنتك بعد أخي المرتحل عنك، فلقد ظفرت بخلف منه -إن عقلت- فذارك ما قد أضعت، وإن ألحقت الآخر بالأول، فما أخلقك أن تهلك بشهانتها عليك.

إن الذي بقي من العمر لا ثمن له ولا عدل، فلو جمعت الدنيا كلها ما عدلت يوما بقي من عمر صاحبه، فلا تبع اليوم ولا تغلّب من الدنيا بغير ثمنه، ولا يكون المقبور أعظم تعظيما لما في يديك منك، وهو لك، فلعمري! لو أن مدفونا في قبره قيل له هذه الدنيا أولها إلى آخرها تجعلها لولئك من بعدك يتعمون فيها من ورائك؛ فقد كنت وليس لك هم غير همّ أحب إليك، أم يوم تترك فيه تعمل لنفسك لاختار ذلك، وما كان ليجمع مع اليوم شيئا إلا اختار اليوم عليه رغبة فيه، وتعظيما له، بل لو اقتصر على ساعة خيرها، وما بين أضعاف ما وصفت لك وأضعافه

يكون لسواء، إلا اختار الساعة لنفسه على أضعاف ذلك يكون لغيره، بل لو اقتصر على كلمة يقولها تكتب له، وبين ما وصفت لك وأضعافه، لاختار الكلمة الواحدة عليه.

فانتقد اليوم لنفسك، وأبصر الساعة، وأعظم الكلمة واحذر الحسرة، عند نزول السكر، [ولا تأمن من أن يكون هذا الكلام عليك حجة⁽¹⁾، نفعنا الله وإياك بالموعظة، ورزقنا وإياك خير العواقب، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته⁽²⁾].

وحد عمر علي الحسن

-807-

رسالة الحسن إلى عمر: وقال عون بن معمر: «كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز:

أما بعد⁽³⁾، فكأنك بأخر من كتب عليه الموت قد مات».

رد عمر: «فأجابه عمر بن عبد العزيز:

أما بعد، فكأنك بالدنيا لم تكن، وبالأخرة لم تزل⁽⁴⁾ [والسلام عليك⁽⁵⁾].».

رواية أخرى لما سبق

-807-

رسالة الحسن إلى عمر: في حين جاءت الرواية السابقة في مصادر أخرى عكس ما هو

منكور:

حيث قال ابن عبد ربه⁽⁶⁾: كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز: «أما بعد، فكأنك بالدنيا لم

تكن، وبالأخرة لم تزل⁽⁷⁾،⁽⁸⁾ وكان ما هو كائن قد كان، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته⁽⁹⁾».

⁽¹⁾ - ما بين الحاصرتين من رواية كل من الأجرى وابن الجوزي وفي المصدر «ولا تأمن أن يكون لهذا الكلام حجة نفعنا...».

⁽²⁾ - أبو نعيم: الحلية، ج2، ص 134-140، والرواية الثانية، ج6، ص 312-314، الأجرى: أخبار أبي حفص، ص 79-82.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 142-145.

⁽³⁾ - البيهقي: حطن كان آخر علته الموت قد ملته، ومثل ذلك جاءت عند ابن الجوزي.

⁽⁴⁾ - ما ثبت من ابن الجوزي، والبيهقي، وفي المصدر ناقصة.

⁽⁵⁾ - ابن أبي الدنيا: لسر الأمل، ص 146-147، رقم: 226. أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 305، البيهقي: الزهد، ص 243 رقم: 546، ابن

الجوزي: سيرة عمر، ص 147، الرواية الثانية، قبلاني: أصاب الأشراف، ج8، ص 138.

⁽⁶⁾ - عند ابن الجوزي عن «عون بن معمر قال: كتب الحسن... الخ».

⁽⁷⁾ - نهاية رواية الجاهظ، وابن الجوزي الأولى، ورسالة الحسن عند ابن عبد ربه.

⁽⁸⁾ - ما أسبغ من سيرة صر لابن عبد الحكم. وفي المدق ناقصة.

⁽⁹⁾ - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 94 ولا سند لروايته.

- الجاهظ: البيان والتبيين، ج2، ص 70 ط مصر 1388.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 147، الرواية الأولى.

جواب عمر: (1) «فكتب إليه عمر:

أما بعد، فكان آخر من كتب عليه الموت قد مات، والسلام» (2).

رواية أخرى لما سبق تحتبه بها إلى أحد عماله

-807ب-

أما ابن قتيبة فذكر رواية تخالف ما سبق، حيث قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض

عماله:

«أما بعد، فكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل» (3).

رواية أخرى لما سبق

-807ج-

رسالة عمر إلى أبي حازم: أما المسعودي فخالف ما سبق حيث قال: كتب عمر إلى أبي

حازم المنفي الأعرج (4):

«أن أوصني وأوجز».

رد أبي حازم: «فكتب إليه: كأنك يا أمير المؤمنين بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل

والسلام» (5).

نشك في جواب أبي حازم المنفي على الخليفة، والذي تراه أن المسعودي نسب إليه ما

نسب للحسن من جواب عليه.

ولعل الأولى بذلك- إن كان قد كتب إليه الخليفة فعلا يطلب مواعظته- ما كتب به إليه في

الآتي، حيث قال الحسين بن علي بن عبد الله: أن أبا حازم كتب إلى عمر بن عبد العزيز:

«أتق أن تلقى محمداً ~~الملك~~ وأنت بتبليغ الرسالة له مصدق، وهو عليك بمسوء الخلافة

في أمته شهيد» (6).

(1) لم تذكر المصادر السابقة رد عمر غير أن ابن الجوزي قال: «وقد رويت هذه الحكاية على وجه آخر» ثم ذكر الرواية التي مضت الإشارة إليها وهي الثانية.

(2) أحمد قفري، ج 3، ص 150.

(3) ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 553. طبعة لندن.

(4) أبو حازم المنفي: يسمى مسلمة بن دينار القاص الزاهد، المحدث الذي ورع. كان ثقة توفي سنة 140 وقيل بعدها.

(5) ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 421-422، طابعتان، 1990.

(6) الذهب: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 441-443.

(7) سروج الذهب، ج 3، ص 186.

(8) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 159.

فأبو حازم لا يكتب إليه بهذا إلا إذا طلب منه ذلك، كما فعل مع غيره، هذا إن لم تكن قد موعدة قد وعظه بها عندما قدم عليه بخصاصة، حيث حدثه بحديث العقبة الكورود⁽¹⁾، ووعظه بمواعظ أخرى منها ما رواه عبد العزيز بن أبي حازم عن والده الذي قال:

«قال لي عمر بن عبد العزيز: عطني.»

فقلت: اضطجع، ثم اجعل الموت عند رأسك، ثم انظر ما تحب أن يكون فيك تلك الساعة فخذ فيه الآن، وما تكره أن يكون فيك تلك الساعة فدعه الآن⁽²⁾.

رواية أخرى لما سبق

- 807 د -

رسالة الحسن: أما الأصفهاني فذكر رواية رغم ما تحمل في طياتها من تناقض، فإنها تلتقي مزيداً من الضوء على ما نسب للرجلين أو لطرف آخر كما ذكرنا ذلك في الروايات السابقة. ففي هذا السيل قال سليمان بن أرقم⁽³⁾: «كتب الحسن البصري إلى عمر بن عبد العزيز وكان يكتبه - فلما استخلف كتب إليه من الحسن بن أبي الحسن إلى عمر بن عبد العزيز أما⁽⁴⁾ بعد، فكانك بالندنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل».

فمضى سليمان بن أرقم بالكتاب فأبلغه الخليفة. فمكث مدة ينتظر جواب أمير المؤمنين، فإذا الخليفة خرج يوماً غير يوم الجمعة فصعد المنبر فخطب على المسلمين بخطبة⁽⁵⁾ نكروهم فيها بالميعاد الذي ينتظرهم، فلما نزل استدعى الرسول.

جواب الخليفة: « فلما دخل عليه كتب إلى الحسن:

«بسم الله الرحمن الرحيم

⁽¹⁾ انظر الفصل الرابع من تيب الأول عند كلامنا على اعتناؤه ما وعظه به منجأ له في حياته السياسية من 135-140
⁽²⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 159، وانظر: ص 279-283، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 10، ص 72، انظر: للملاء: لكتاب الجامع، ج 2، ص 586-587.

⁽³⁾ سليمان بن أرقم أبو عبد البصري: ترجم له عند نكرونا للرسالة رقم: 686.

⁽⁴⁾ على الجزء التاسع من كتاب الأعلى لما بدأ الحسن بذكر اسمه قبل اسم الخليفة قبل له: «إن الرجل قد ولي وتخير، فقال: لو علمت أن غيرك أحب إليه لا تبعت مسبته ثم واصل الكتابة. وهذا يدل على التقدير البالغ الذي يكنه الحسن لأمير المؤمنين الذي سنذكر لاحقاً كلمته لصاحبه عنه في تقريره له.

⁽⁵⁾ هذه الخطبة المشار إليها في الرواية جاءت في مصادر أخرى بروايات متعددة أشارت على أنها آخر خطبة خطبها بخصاصة لم يخطب بعدها حتى أخرج إلى قبره - رحمه الله - وبعضها لم تذكر ذلك .

- تاريخ الطبري، ج 6، ص 570-571 .

- ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 42-43، أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 266، 287-295.

(1). أما بعد، فإنيك (2) لست بأول من كتب عليه الموت قد مات، والسلام» (3).

الحقيقة أن هذه الرواية في السياق الذي ذكرت به تبقى محل شك كبير، وهذا لعدة

إعبارات منها:

تجريح المحنثين للراوي

إشارته أن الخطبة كانت في أول استخلافه لما كانت مراسلة الحسن إليه بعد استخلافه وهو

في الحقيقة وأهم فيما ذكر حيث أن ذلك يتناقض مع رواية الرواة لآخر خطبة خطبها كما أشارت إليها المصادر التي أثبتتها في الهامش.

ومما يزيد في قوة هذا الشك ما أشارت إليه رواية موهب بن عبد الله التي سبق ذكرها، أن

مراسلة الحسن إليه كانت بعد استخلافه (4) وهي بخلاف ما جاء ذكره في هذه الرواية، ويتناقض

أيضا مع رد الخليفة التالي على الحسن الذي يزيد من مضاعفة شكنا هذا.

رد الخليفة على الحسن يثني عليه على ما وعظ به.

-808-

لما وصلت مواعظ الحسن إلى عمر كتب إليه كما قال ذلك ابن الجوزي:

« وصلت مواعظك النافعة فاشتفت بها، ولقد وصفت الدنيا بصفتها، والعاقل من كان

فيها على وجل، فكأن كل من كتب عليه الموت من أهلها قد مات، والسلام عليك ورحمة الله

وبركاته» (5).

ثناء الحسن على أمير المؤمنين: فلما وصل كتابه إلى الحسن قال: «الله تر أمير المؤمنين

من قائل حقاً، وقابل وعظاً! لقد أعظم الله -جل ثناؤه- بولايته المنة، ورحم بسلطانه الأمة

وجعله بركة ورحمة» (6).

(1) ابن عسكرو: البسلة ناقصة.

(2) عنده: فكأنك بأول من...».

(3) المكنب الأعظمي، ج9، ص 257-258. طيدور لشقة، بيروت، ج9، ص 151. طيدور لشقة، بيروت.

ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص 245-246.

ونظر: الإمام أحمد: الزهد، ص 298، حيث أورد رواية عن ابن المبارك الذي قال: «كتب الحسن بن أبي الحسن ومطرف بن عبد الله إلى

عمر بن عبد العزيز...» فكر رسالة الحسن كلفني جاءت في المتن، ونسب جواب صر إلى مطرف مع إختلاف في اللفظ كالتالي: «وكتب

الأخر» وهذا بعيد عن الصواب حيث عرفنا من قبل الرد المنسوب إلى مطرف والذي زعم أنه كتب به إلى صر

(4) -نظر الرسالة التي سبقت رقم: 800.

(5) -أحمد عثمان سياتو: الحسن البصري، ص 117.

(6) -المصدر نفسه، ص 118.

تلك هي المراسلات المتبادلة بين الخليفة والحسن البصري.

أما ما يمكن قوله على ما سبق من روايات فتبقى تتأرجح نسبتها بين الحسن وأمير المؤمنين، وأيهما كتب إلى صاحبه؟

فإنه إذا ما تأملنا الرواية التي أشارت إلى مكاتبة الخليفة إلى عامل له وجدنا الأمر يحتمل التصديق، لما يندرج ذلك في نطاق سياسته التي رسمها لنفسه مع ولاته، الذي كان يتعاهدهم بموجبها بالتوحية والإرشاد، شأداً أبصرهم إلى اليوم الآخر بالمواعظ، كما هو واضح في هذا الفصل وبقيّة أبواب هذا البحث.

وإذا ما دققنا النظر أيضاً في رد الخليفة على الحسن سواء كان ذلك فيما جاء في الرواية رقم: 807 أو الرواية رقم: 807 وجدنا الشك يحوم حول ما كتب به الخليفة، حيث أنه لا يتطابق مع مكانة الحسن، وكان جواب عمر كان على غيره، أو قل هي رسالة وعظ بها أحد عماله، ذلك أننا لم نجد فيما بين أيدينا من نصوص أن عمر بن عبد العزيز وعظ الحسن بمثل ذلك، أو بما يقاربه، وكل الذي ذكر أن الحسن هو الذي كان يكتب إلى عمر بطلب منه وبغير طلب، حيث أن ردود الخليفة عليه سواء هذه التي سبقت أو التي جاءت الإشارة إليها في باب الرسائل الإدارية⁽¹⁾. لا تحمل في طياتها مثل ما نسب إليه في رده عليه، كما جاء في الروايات الأثمة الذكر، بل هي تشيد به وتثني عليه كثيراً وتعلوا من منزلته.

إلا أن الملاحظ أن السيوطي علق على ما جاء في رد عمر في المراسلة الأولى فيما تقدم فقال: «فأما قائله، فاختلف فيه على قولين أحدهما أنه النبي ﷺ والثاني: أنه الحسن البصري» ونسب ذلك إلى ابن هشام الذي قال على من نسب ذلك إلى النبي ﷺ «له» وهذا القول غير صحيح» وقد رده السيوطي معلقاً عليه: «لم أتف عليه»⁽²⁾.

ما نكره السيوطي صحيح إلى حد بعيد، فالشيء الثابت، أن الحسن كتب بالذي نكر عنه كما جاء في الرسالة رقم: 807 أ. إلا أن رد عمر يبقى هو المختلف عليه.

إلا أنه مما لا شك فيه أن للرواية فيما يظهر - دوراً في تركيب رواية على رواية أخرى ونسبة رد الحسن إلى عمر والعكس، حيث أنهم لم يضعوا الرواية على محك النقد، ولم يدققوا للنظر في السياق الذي جاءت فيه وبه، وعطلت الموعدة، بل أثرت على حسهم النقدي فعطلته

(1) الخطر الرسالتين رقم: 103-105.

(2) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج4، ص 20-21، ملاحظ على القاري: الأثر المرفوعة في الأخبار الموضوعات، ص 260.

وكذا الحال بالنسبة للعلماء الذين دونوها وأودعوها كتبهم، فلم يكلفوا أنفسهم مشقة نقد ذلك، ولا تسليط الضوء على هذا الاختلاف لم لا ينشأ عن ذلك من تكاليف شرعية.

3- تعهد الحسن لأمر المؤمنين عمر بالمواعظ:

لم يقتصر الأمر بين أمير المؤمنين والإمام الحسن البصري -رحمهما الله- على الرسائل الألفه الذكر، التي لبتى فيها هذا الأخير رغبة الخليفة لما طلب منه أن يعظه، بل تعدى الأمر إلى أكثر من ذلك، حيث كان يتعاهده بالمواعظ دون أن يطلب الخليفة منه ذلك يشد بها أزره ويشحن بها وجدانه ليستتير بها في إدارة متاعب الحكم وشدة تكاليفه، شاذًا بصره إلى اليوم الآخر ليفوز بالنعيم المقيم الذي هو أمنية كل مسلم صانع الإيمان. وفي هذا السبيل قال ابن عبد الحكم: كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز: «أما بعد، فإن الأهوال العظام والمفطعات من الأمور كلها أمامك، لم تقطع منها شيئًا بعد ولا بد -والله- من معاينة ذلك ومشاهدته، فإما بالسلامة، وإما بالعطب، والسلام»⁽¹⁾.

وحتى يتجاوز هذه الأهوال التي يشيب منها الولدان بالسلامة، كتب إليه يدل على الطريق التي تحقق له ذلك كما قال ابن عبد ربه: «إن فيما أمرك الله به شغلا عما نهاك عنه والسلام»⁽²⁾.

ونلّة في رسالة أخرى كما قال عن ذلك عبد الواحد بن يزيد على إعداد الزاد ليوم الرحيل بأحسن ما يحضره. «أما بعد يا أمير المؤمنين! فإن طول البقاء إلى فناء ما هو؟⁽³⁾ فخذ من فنائك الذي لا يبقى لبقائك الذي لا يفنى، والسلام.

فلما قرأ عمر الكتاب بكى وقال: نصح أبو سعيد وأوجز»⁽⁴⁾.

وكتب إليه في أخرى يزهده في الدنيا كما أورد ذلك الماوردي: حيث جاء في الرسالة: «يا أخي! من استغنى بالله إكتفى، ومن انقطع إلى غيره تعنى، ومن كان من قليل الدنيا لا يشبع، لم يغبه منها كثرة ما يجمع، فعليك منها بالكفاف، وألزم نفسك العفاف، وإياك وجمع الفضول فإن حسابه يطول»⁽⁵⁾.

(1) سيرة عمر، ص 95.

(2) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 145.

(3) لعقد العريد، ج 3، ص 152.

(4) كنا جات، ولم يتبين لنا معناها، وفي أعلى المرتضى غير وثيقة.

(5) الحور نعيم: العلية، ج 5، ص 317.

(6) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 147.

(7) حب الدنيا والدين، ص 216.

تجرد من الدنيا من اللباس الذي كان يقالي في شرائه ومثل ذلك للطبيب الذي كان ينطبيب به، والأكل الذي كان يتلذذ في لكل لوائه، وصنوف الأموال التي كانت ترد إلي خزينته الخاصة⁽¹⁾.

تلك هي مواظ هذا الإمام اللير إلى أمير المؤمنين - رحمهما الله - التي تتجلى عليها مسحة الإيمان العميق والإخلاص للصالح، والعطفة للمتبهة للجيشة التي تحرك للمشاعر في النفوس انتدراك أمرها قبل حلول الموت.

4- رده علي محمد بن حبيب الفريخي لما وعظه

رده علي محمد بن حبيب لما حثبه إليه بموعظة

-809-

لم تقتصر مواظ العلماء لأمر المؤمنين على من سبق نكرهم بل توسعت إلى غيرهم كالذي كان من محمد بن كعب القرضي، حيث أنه لما سمع بولاية عمر بن عبد العزيز على المسلمين دعاه ولجبه الديني أن يكتب إليه بموعظة، لم يشر المصدر إلى مضمونها. فرد عليه الخليفة عمر يثني عليه وعلى ما كتب به كما قال ابن عبد الحكم:

«لما بعد، فقد بلغني كتابك تعظني وتذكر ما هو لي حظ وعليك حق، وقد أصبت بذلك أفضل الأجر، إن الموعظة كالصنعة، بل هي أعظم أجراً وأبقى نفعاً، وأحسن نخراً، وأوجب على المرء المؤمن حظاً، لكلمة يعظ بها الرجل المؤمن أخاه ليزداد بها في هدى رغبة خير من مل ينصدق به عليه، وإن كان به إليه حاجة، ولما يدرك أخوك بموعظتك من الهدى خير مما يسأل بصدقتك من الدنيا، ولأن ينجو رجل بموعظتك من هلكة خير من أن ينجو بصدقتك من فقر.

فقط من تعظه القضاء حق عليك، واستعمل كذلك نفسك حين تعظ، وكن كالطبيب المعجب العلم الذي قد علم أنه إذا وضع الدواء حيث لا ينهي أعتته وأعتت نفسه، وإذا أمسكه من حيث ينبغي جهلاً وأثم، وإذا أورد أن يدوي مجنوناً لم يدواه وهو مرسل حتى يستوثق منه ويوثق له، خضية أن لا يبلغ منه من الخير ما يتلقى منه من الضر، وكان طلبه وتجربته مفتاح عمله، واعلم أنه لم يجعل المفتاح على الباب لكيما يظن فلا يفتح أو ليفتح فلا يظن، ولكن

(1) انظر الفصل الخامس من الباب الأول في جملة من نصه نسخة، من 164-165.

وانظر تركته عند كلامنا على وفاته في الفصل التالي من هذا الباب، من 1463-1465.

ليفتل في حينه، ويفتح في حينه، والسلام»⁽¹⁾.

رسالته إلى واليه علي الدوروب بأمره يحمل محمد بن كعب إليه

-810-

قال ابن عبد الحكم⁽²⁾: «مر عمر بن عبد العزيز ذات يوم بالمدينة في ولايته، وهو يسحب ثوبه، فناداه محمد بن كعب: يا عمر! إن رسول الله ﷺ قال: «ما جاوز الكعنين فهو في النار»⁽³⁾.

فالتفت إليه مغضباً فقال: «أتق الله يا ابن كعب! لا تكن شبالاً تضيء للناس وتحرق نفسها. فلما ولي عمر الخلافة سأل عن محمد بن كعب القرظي، فأخبر أنه غاز، فكتب إلى عامله على الدوروب⁽⁴⁾ يأمره.

أن يجهزه ويسرجه إن خرج إليه من غزوه، إلا أن يكره ذلك فيعفيه.

فلما خرج محمد إلى العامل سألته أن يسير إلى عمر، وأقرأه الكتاب.

قال: أما الجهاز فلا حاجة لي به، أنا أقوى، وقد كنت أردت المسير إليه لو لم يأت كتابه في أمري.

فتوجه إلى عمر فلما دخل رآه على هيئة غير الهيئة التي كان عهده عليها في أيام إمارته على المدينة المنورة.

فقال: يا محمد! أستغفر لي من سوء مروددي عليك حين وعظمتي بالمدينة، وبكى حتى اخضلت لحيقته.

فقال محمد: غفر الله لك يا أمير المؤمنين، وأقالك عثرتك! وجعل يكثر اللحظ إلى عمر يقطب فيه بصره.

فقال عمر: يا محمد! فيم تنظر إلي؟

⁽¹⁾ -سيرة عمر، ص 117-118.

ونظر ترجمة محمد بن كعب عند ذكرنا للرسالة رقم: 103.

⁽²⁾ -الأجري، ابن الجوزي، اللام: هشام بن أبي هشام بن محمد بن كعب القرظي قال: لما استخلف عمر بن عبد العزيز بعث إلي ولنا بالمدينة فضمت عليه....

⁽³⁾ -الحدوث أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة باختلاف مما جاء في المتن، ج 7، ص 183 (كتاب الناس). بلب: ما أسئل من الكعنين فهو في النار)

⁽⁴⁾ -سواء في تذهب تاريخ دمشق أن والي علي الدوروب هو: جمونة بن الحارث، وقد موت ترجمته في الرسالة رقم: 735 -الدوروب هي تلك لمملكة الضيقة التي تؤدي إلى أرض الروم سواء كانت في الثغور الجزرية أو الشامية، إسان العرب، م 1، ص 374، مادة: (دروب).

فقال: يا أمير المؤمنين! أنظر وأتعجب فأقول: أين ذلك اللون النظير والشعرة الحسنة والبنن الريان؟!

فقال عمر: فكيف لو رأيتي بعد ثلاث من دفني وقد سقطت حدقتاي على خذي، وسأل منخراي وفمي صنيذا ودودا؟
كنت أشد نكرة لي منك اليوم»⁽¹⁾.

وذكر ابن عبد الحكم أيضا رواية أخرى تلتقي في مضمونها مع ما جاء في بقية المصادر حيث أنه لما قدم عليه طلب منه الخليفة أن يحدثه بالحديث الذي حدثه به ابن عباس، فحدثه به⁽²⁾ الذي هو عبارة عن جملة من أجزاء مختصرة من العديد من الأحاديث، الذي نعتقد أنه كان الدافع من أجل إستخدامه إليه من وراء كان ذلك من المدينة، أو من الغزو.

هذا ولم تقتصر علاقة أمير المؤمنين بمحمد بن كعب على هذا الذي ذكر، بل سبق وأن نكرنا ما نصحه به واعتماده كمنهج له طوال خلافته، والتي تعد بحق غاية في الأهمية⁽³⁾.

5- طلبه من أحد النساك أن يتعمده بالمواظ

رحه علي أحد النساك يرجوه أن يتعمده بالمواظ

-811-

رسالة هذا الأخ- قال المدائني: كتب إلى عمر صديق له من النساك⁽⁴⁾:

«إلى العبد المبتلي بأمور المسلمين من أخيه فلان، أما بعد.

فإنك مُتَحَنُّنٌ بما وُلِّيتَ ومُجْزَى بما عملت، فأصلح نيتك وتوقَّ على دينك، فإنك بعرض

خيرٍ وشرٍّ، فإذا اتبعت الخير سعدت، وإن ملأت إلى الشرِّ غويت، وكان يُقال: من تقلد شيئا من

أمور المسلمين فإنما فُتِحَ له باب إلى الجنة، وباب إلى النار، فأيهما اختار فهو الوجه.

عصم الله دينك ووقَّر من الأجر حظك، ووقفك للخير ووقفه لك».

رد عمر عليه: «فكتب عمر:

(1) سيرة عمر، ص 125، وهي الرواية للثقة، والأولى ص 54.

(2) ابن سعد: الطبقات، م، ص 273 وروايته عن عيسى بن ميمون، الأجرى: أخبار أبي حفص، ص 73-74.

(3) أبو نعيم: الحلية، ج3، ص 218-219، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 15-16، ص 31-32، هملاء: فكتاب الجلس، ج2، ص 582-

583.

(4) استنظر تخلفه ما وعظ به منها له في حياته السليبية في الفصل الرابع من الباب الأول ص 135 وما بعدها.

(5) لم نهد إلى معرفة هذا النساك صديق عمر.

«فهمت كتابك يا أخي! وقد عظمت علي البلية، فاسأل الله العون والكفاية - لا تخلني -
رحمك الله - من كتبك بالنصيحة، فإتاك تفضي بها حق المودة، والسلام»⁽¹⁾.

6- طلبه من سابق البربري أن يعظه

رمالته إلى سابق البربري بطلبه منه مواعظ

-812-

رسالة عمر: ومن الرجال الذين رغب أمير المؤمنين في الإسترشاد بمواعظهم سابق⁽²⁾
البربري الزاهد الشاعر الحكيم، حيث [قال الجواليقي أحمد بن عبد الله: (3)]
« كتب إليه عمر: أن يعظه».

رد سابق: «فكتب إليه:

ابسم الذي أنزلت من عنده السُّورُ
إن كنت تعلم ما تأتي وما تذر
واصبر على القدر المجلوب وأرض به
فما صفا لامرئٍ عيش يُسرُّ به
5- استخبر الناس عما أنت جاهل به
قد يرعوي المرء يوماً بعد هفوته
إن التقى خير زاد أنت حامله
من يطلب الجور لا يظفر بحاجته
وفي الهدى عبرٌ تشفى القلوب بها
10- وليس نو العلم بالتقوى كجاهلها
والرشد نافلة تُهدى لصاحبها
قد يُوبق المرء أمر وهو يحقره

والحمد لله أما بعد يا عم —
فكن على حذر قد ينفع الحذر
وإن أتاك بما لا تشتهي القدر
إلا سيتبع يوماً صفوه كـذر
إذا عميت، فقد يجلو العمى الخبر
وتحكم الجاهل الأيام والغيسر
والبر أفضل شيء ناله بشر
وطالب الحق قد يهدى له الظفر
كالغيث ينظر عن وسعته⁽⁴⁾ الشجر
ولا البصير كأعمى ماله بصر
والغي يكره منه الورد والصدر
والشيء يا نفس، ينمي وهو يُحتقر

(1)-بيلادري: لسان الأشراف، ج 8، ص 198.

(2)-سابق بن عبد الله أبو سعيد البربري: شاعر زاهد سكن الرقة وكان إمام مسجدنا وللنبي ألقبها توفي حوالي سنة 100هـ.

(3)-ابن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 40-44.

(4)-الزركلي: الأعلام، ج 3، ص 69.

(5)-الهند من سيرة عمر لابن الجوزي الذي جاء فيها: «قال سابق البربري لسمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه: ثم اتشده ما نكر، وهو ما جاء عنده لتمام القصيدة، التي أمتلنا ذكر رولته على رولته ابن عسكرك لأنها لوفى في نظرنا.

(6)-وسمته، والوسمي مطر أول الربيع لأنه يسم الأرض بالنبات فيصير فيها ثمرًا، لسان العرب، م 12، ص 636، مادة (وسم).

لا يشبع النفس شيء حين تحرز
ولا تزال، وإن كانت لها سعة
15- وكل شيء له حال تغيره
والذكر فيه حياة القلوب كما
والعلم يجلو العمى عن قلب صاحبه
لا ينفع الذكر قلبا قاسيا أبدا
والموت جسر لمن يمشي على قدم
20- فهم يمرون أفواجا وتجمعهم
من كان في معقل للحرز أسلمه
حتى متى أنا في الدنيا أخو كل ف
ولا أرى أثرا للذكر في جسدي
لو كان يسهر عيني نكر آخرتي
25- إذا لداويت قلبا قد أضر به
ما يلبث الشيء أن يبلى إذا اختلفت
والمرء يصعد ريعان الشباب به
وكل بيت خراب بعد جنتيه
بيننا يرى الغصن لثنا في أرومته
30- كم من جميع أشت الدهر شملهم
ورب أصيد سامي الطرف معتصب
يظل مفترش الديباج محتجب
قد غادرته المنايا وهو مستلب
أبعد آدم ترجون البقاء؟ ! وهل
35- لهم بيوت بمنسئ السيول وهل
إلى الفناء، وإن طالت سلامتهم
إن الأمور إذا استقبلتها اشتبهت

ولا يزال لها في غيره وطـر
لها إلى الشيء لم تظفر به نظر
كما تغير لون اللمة الغير
يحيي البلاد إذا ما ماتت المطر
كما يجلي سواد الظلمة القمر
وهل يلين لقول الواعظ الحجر؟
إلى الأمور التي تخشى وتنتظر
دار إليها يصير البدو والحضر
أو كان في خمر لم ينجه خمر⁽¹⁾
في الخذ مني إلى لذاتها صنع
والماء في الحجر القاسي له أثر
كما يؤرقني للعاجل السهر
طول السقام ووهن العظم ينجير
يوما على نقضه الروحات والبكر
وكل منصعدة يوما ستتحذر
ومن وراء الشباب الموت والكبر
ريان، أضحي حطاما جوقه نخر
وكل شمل جميع سوف ينتشر
بالتاج، نيران للحرب تستعر
عليه تبنى قباب الملك والحجر
مجدل ترب الخدين منعفر
تبقى فروع لأصل حين ينعقر؟ !
يبقى على الماء بيت أسه مكر؟
مصير كل بني أنثى وإن كثروا
وفي تدبرها التبيان والعبـر

(1) - خمر: يقصد به هنا العدد والقوة، أو السر والتممة لسان العرب، 4، من 256، مادة: (خمر).

والمراء ما عاش في الدنيا له أمل
لها حلاوة عيش غير دائمة
40- إذا انقضت زمرُ أجلها نزلت
وليس يزجركم ما توعدون به
أصبحتم جزراً للموت يقبضكم
لا تبظروا، واهجروا الدنيا فإن لها
ثم اقتنوا بالآلى كانوا لكم غرزاً
45- حتى تكونوا على منهاج أولكم
مالي أرى الناس والدنيا موليّة
لا يشعرون بما في دينهم نقصوا

إذا انقضى سفر منها أتى سفر
وفي العواقب منها المرُ والصبرُ
على منازلها من بعدها زمُرُ
والبُهْمُ يزجرها الراعي فتزجر
كما البهائم في الدنيا لها جزرُ
غَبًا وخيما وكُفِرُ النعمة البطرُ⁽¹⁾
وليس من أمة إلا لها غررُ⁽²⁾
وتصبروا على هوى الدنيا كما صبروا
وكل حبل عليها سوف ينبتُ⁽³⁾
جهلا، وإن نقصت دنياهم شعروا⁽⁴⁾

ثم قدم على الخليفة عمر بن عبد العزيز فطلب منه: «عظني يا سابق وأوجز».

قال: «نعم يا أمير المؤمنين وأبلغ إن شاء الله»

قال: هات.

فأنشده:

إذا أنت لم ترحل بزاد من التقى
ندمت على أن لا تكون شريكه
ووافيت بعد الموت من قد تزودا
وأرصدت قبل الموت ما كان أرصداً⁽⁴⁾.

وتتالت مواضعه له كما جاء ذكر ذلك عنه في المصادر المذكورة في الهامش.

7- مواضع أخرى من علماء آخرين له:

لم يقتصر أمير المؤمنين في طلبه المواضع على من سبق ذكرهم بل وسع ذلك إلى غيرهم ممن كان يرى فيهم الصديق في القول، والإستقامة في السيرة، والإخلاص في العمل، والتقوى والورع ونخص بالذكر منهم:

(1) -غيب: المعية. لسان العرب، ج 1، ص 634-635، مادة (غيب).

(2) -غرر: مغردا غرة، وهو لؤلؤ الشيء وكرمه لسان العرب، ج 5، ص 17، مادة (غرر).

(3) -ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 169-171، وأشار في رواية أخرى عن أبي الزناد الذي نكر أن عبدة الله بن عبد الله بن حنيفة كتب إلى عمر بن عبد العزيز لذكر أربعة آيات من أول هذه القصيدة، وهذا بعيد الإحتمال لوفاة عبد الله سنة 98 لو 99 -وهل أن يستخلف عمر، ابن صاكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 41، ونكر أحد عشر بيتا يتكلم في بعض آيات مؤخرة القصيدة إلى أولها، ابن رجب: سيرة

عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، ص 92-99 ونكر سبعة وثلاثون بيتا.

(4) -ابن صاكر: تهذيب، ج 6، ص 41-42، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 172، وانظر: أبو نعيم: المعية، ج 5، ص 318، ابن أبي الدنيا:

لسر الأمل، ص 122-123.

سالم بن عبد الله بن عمر الذي دخل مع محمد بن كعب القرظي عليه يوما فإذا هو حزين كئيب فقال لأحدهما: «عظني».

فوعظه محمد بن كعب قائلاً: «إن الله لم يجعل أحداً من خلقه فوقك، فلا ترض لنفسك أن يكون أحد من خلقه أطوع له منك...» إلى أن قال له: «واعلم أنك لست أول خليفة يموت» ثم قال لسالم: «عظني».

فوعظه: «يا أمير المؤمنين! إن الدنيا عطنٌ مهجور وأكل منزوع، وعرض بلاء، ومستقر آفات، يحيط بها النذل ويفنيها الثكل، لكل فرحة منها ترحة⁽¹⁾، لكل سرور منها غرور، وقد رغب عنها السعداء، وانتزعت من أيدي الأشقياء، فكن فيها يا أمير المؤمنين! كالمداوي جرحه يصبر على شدة الدواء لما يرجوا من الشفاء»⁽²⁾.

ودخل عليه يوماً يزيد الرقاشي، فطلب منه أن يعظه فقال: «أنت أول خليفة تموت يا أمير المؤمنين!

قال: زدني.

قال: لم يبق أحد من آبائك من لدن آدم إلى أن بلغت النبوة إليك إلا وقد ذاق الموت.

قال: زدني.

قال: ليس بين الجنة والنار منزل. والله ﴿إِنَّ الْأَشْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُتَارَ لَفِي حَبِيمٍ﴾⁽³⁾ وأنت أبصر ببرك وفجورك فبكى عمر «حتى سقط مغشياً عليه»⁽⁴⁾.

ودخل عليه سالم بن عبد الله المنفي مولى محمد بن كعب.

فقال له عمر: «إني قد ابتليت بما ترى وأنا - والله - أتخوف أن لا أنجو.

فقال سالم: إن كنت كما تقول فهو نجائك، وإلا فهو الأمر الذي تخاف.

قال: يا سالم! عظنا.

فقال: إن آدم عليه السلام بخطيئة واحدة [أخرج⁽⁵⁾] من الجنة، وإنكم تعملون الخطايا وترجون

بها دخول الجنة»⁽⁶⁾.

(1) -ترحة: والقرح: نوط الفرح. لسان العرب، م2، ص 417 مادة: (ترح).

(2) -لمن عبد ربه: المقدم للرب، ج1، ص 40، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 156.

(3) -سورة الانطار، الآية: 13-14.

(4) -الطيهي: الزبد، ص 242، رقم: 547، ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 94.

(5) -المصدر «مخرج» وما ثبت من رواية لسمودي.

(6) -ابن سكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص 57، أبو نعيم الحلي: ج5، ص 329.

وفي رواية أخرى: أن « عبداً خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته وأباحه الجنة، عصى الله معصية واحدة فأخرجه بها من الجنة»⁽¹⁾.

وقدم عليه أيضاً زياد مولى ابن عياش فطلب منه أن يعظه.

فوعظه «قال: يا أمير المؤمنين! ما ينفعك من دخل الجنة إذا دخلت النار، وما يضرك من دخل النار إذا دخلت الجنة.

قال: فبكي عمر»⁽²⁾.

وطلب يوماً من راهب أن يعظه.

فقال له: « عليك بقول الشاعر:

تجرد من الدنيا فإنك إنما خرجت إلى الدنيا وأنت مجرد»⁽³⁾.

وكان يعجبه هذا البيت ويكثر من ترداده.

بل أنه عمل به حق العمل كما تلى عليه شواهد حاله عند تعرضنا بالخصوص لوفاته

وتركته.

وهذا الذي أوردناه شيء يسير من كثير مما وعظ به أعرضنا عند ذكره خشية التطويل

والتكرار لأن بعضه قد أوردناه في موضعه من البحث⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ابن أبي الدنيا: المقربات، ص 75.

وفي تاريخ الخلفاء لمجهول ذكر أنها لسالم بن عبد الله بن صر، ص 363.

وعند المسعودي أنها لسالم الشدي، مروج الذهب، ج 3، ص 184.

⁽²⁾ ابن عبد الحكم: ميرة صر، ص 94، ابن أبي الدنيا: الرقة والبكاء، ص 278 بوظنر رسالته إلى مولاة يطلب منه أن يبنيها ليهاء رقم: 498.

⁽³⁾ ابن كثير: البدية والنهاية، ج 9، ص 202.

⁽⁴⁾ نظر تخلفه ما وعظ به منها له في حياته السياسية في الفصل الرابع من الباب الأول، ص 135.

ونظر الرسائل رقم: 97-97، ج 98، 101، 103، 105.

جامعة الأمير

الفصل الرابع:

وفاة أمير المؤمنين

أسبابها وحدواتها

الإسلامية

الفصل الرابع: وفاة أمير المؤمنين أسوأها وحوالها:

1- تمهيد: حوالعي تعني أمير المؤمنين الموت:

كان قلب أمير المؤمنين يطفح بالشعور المرهف بالتبعات العامة، وبالخوف الشديد من حساب الله - عز وجل - له عما حُمِّلَ من أمر الأمة صغيرها وكبيرها، فقيرها وغنيها أسيرها وغريبها قاصيها ودانيها، وأن لا تقوم له حجة أمام الله، ولا يقبل منه معذرة⁽¹⁾، فكان كلما تذكر ذلك يشهق الشهقة يكاد ينصدع قلبه لها، وتخرج نفسه معها، فدفعه كل ذلك لأن يبذل أقصى ما يملك من طاقة روحية ووجدانية وعقلية، وبدنية، في سباق مع الزمن للوصول بإصلاحاته إلى أقصى مدى، ويحقق أكبر ما يقدر عليه من إنجازات.

وقد استطاع بالفعل أن يحقق في سنتين وخمسة أشهر الكثير من المنجزات فاقت منجزات من حكم أضعاف حكمه، ومع كل هذا لم يكن راضيا عن ذلك، بل كان يرى أنه لم يفعل شيئا، واشتاق إلى لقاء الله، والفوز بالجنة، فسأل ربه الموت، وهو الأمر الذي نفع بميمون بن مهران لأن يسأله عن ذلك: «إنك قد أحيتت سننا وأمت بدعا، وفي بقائك خير للمسلمين فما بالك تتمنى الموت؟»

فأجابته: «ألا أكون كالعبد الصالح حين أقرَّ الله له عينه وجمع له أمره، قال: ⁽²⁾ رَبِّهِ نَذَّ أَنْتَبَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَتَلَمَّتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَطَلَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيٌّ بِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّيْتَنِي مُطْلِقًا وَالْحَقِيْبِي بِالصَّالِحِينَ ⁽³⁾».

إلا أن مما زاد من شدة معاناته النفسية، رحيل أقرب المقربين إليه، وأخلص المخلصين له، وأبرز أعوانه على ما لاه الله: أخوه سهل، وابنه عبد الملك، ومولاه مزاحم، فأحس بالفراغ يضغط على أنفاسه، وخشي التقصير في القيام بحق منصب الخلافة، فصلى يوما ركعتين فدعا الله على إثر ذلك: «اللهم إنك قد قبضت سهلا وعبد الملك ومزاحم، وكتاتوا أعواني على ما قد علمت، فلم أزدك لك إلا حبا، ولا فيما عندك إلا رغبة، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 150.

⁽²⁾ سورة يوسف: الآية: 101، والعبد الصالح هو نبي الله يوسف عليه السلام.

⁽³⁾ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 3، ص 118-119.

ابن عبد ربه: المعتمد القوي، ج 4، ص 435.

⁽⁴⁾ ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 100-101.

إلا أن سبب إثارة الموت لا يقتصر على ما ذكره، وإنما يرجع أيضا إلى ما لقيه من عنت ومعارضة من النافرين من حكمه من بني أمية، وكذا من أطماع الطامعين من غيرهم في مختلف الأماكن ومواقع المسؤوليات الذين تضررت مصالحهم نتيجة لسياسة الحق والعدل، إن هم جاهروا بمعارضتها وانتقادها كشفوا خبيثة أمرهم لدى الجماهير التي صيرت إليها أمير المؤمنين أمر مراقبة حكامها والتدخل لتقويم إنحرافاتهم، وإن هم سكتوا ضاقت عليهم الأنفاس في الصدور وامتوا غما وهما⁽¹⁾.

ومن العوامل الأخرى التي أثرت عليه -في تقديرنا- وعمت من ألامه النفسية حصول خلل في عدم تكافؤ مسيرة المجتمع العقلية والنفسية والوجدانية، مع ما تريده نفسه التوافق التي ترنوا دائما إلى المزيد من التائق والسعي بسرعة واعية عاقلة لتحقيق المزيد من بسط للحق ونشر للعدل، فأخذ في أواخر أيام حياته وكنتيجة لذلك يحس بالمتاعب لعدم مواكبة المجتمع له بجد وبالسرية المطلوبة منه في مسعاه للحاق به.

وإضافة لما سبق أنه أخذ يحس بالغربة تثير أحزانه، وتؤلم نفسه وتعصر قلبه، شأن عظماء المصلحين عندما يجدون الصعاب أمام دعواتهم، والصد والإعراض من مجتمعاتهم لهم، في الوقت الذي بدأ إلتفاف الجماهير حوله بضعف، وحماسها يخبو نتيجة لما تحقق من صلاح وإصلاح أدى بقسم كبير منها في النهاية إلى كفرانها للنعمة بالخصوص أهل الشام الذين كانوا ينظرون إلى الخلافة كغنيمة حطت رحالها بينهم يأكلون منها دون غيرهم، فقد كشفت بعض المصادر عما كان يعانيه نتيجة لذلك، حيث أشارت إلى ذلك إشارة دقيقة شاملة وعميقة إذ قالت ما ملخصه:

أنه خرج بعد وفاة أعوانه الثلاثة الذين تقدم ذكرهم يوم جمعة فخطب على المسلمين فأمرهم بشيء مما يصلحهم كما تقول الرواية عنه: «رجاء أن ينفعهم الله به في دينهم فرأيت تلعبا وتلهبا، وقلة إقبال عليه واستماع له» فأعتم لذلك، ثم انصرف ودخل منزله وكان من عادته بعد صلاة كل جمعة أن يستقرئ بنيه القرآن، فدخلوا عليه فوجدوه «وله طحير كطحير الدابة، وهو مستلقي على ظهره لا ينظر إليهم، فالتفت إليهم بعد طول فقال: «يها! اقرأ ابنه عبد الله - وكان أكبرهم يومئذ- ﴿لمم تلك آيات القرآن المبين﴾ فكأنك باجح نفسك ألا يمشونوا مؤمدين. إن نعا نذلنك من السماء آية فكلنك أعتاقنك لما

¹ - ابن رشد: البيان والتصيل، ج18، ص240، وانظر، ج17، ص530-531.

² - ابن الجوزي: سيرة حماد، ص304-305.

³ - الأرحابي: خليفة الرشيد، ص35.

فَأَسْبَغِينَ، وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ حِجْرٍ مِنْ الرِّخْفَانِ مُنْذَرِينَ إِلَّا حَاتُوا مِنْهُ مُغْرِبِينَ، فَقَدْ حَاطُوا
فَتَبَاتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا حَاتُوا بِهِ يَمْتَضِرُونَ» (1).

فقال: أعد، فأعاد، ثم كررها ثلاثاً.

فقال: «لقد عزّاني الله على لسان إبنی هذا» وتجلّى عنه بعض غمه ثم دعا الله «اللهم
إبنی قد مللتهم وملوني، فأرحني منهم وأرحهم مني».

ثم تضيف الرواية قائلة: «فما عاد إلى المنبر ثانية حتى قبضه الله -عز وجل-» (2)
نفس أمنية جده الفاروق رضي الله عنهما من قبل لما كبرت سنه وأحسن من نفسه
ضعفاً ومن رعيته انتشاراً (3).

وفي رواية أخرى -إن صححت- أنه قد بلغته أحاديثهم عنه، حيث قام فخطب عليهم كما
يقول فضالة بن أبي سعيد: «يا أهل الشام! قد بلغني عنكم أحاديث، وما أنا -والله- بالراجي
لخيركم، ولا الأيسر من شركم، فأرحني الله منكم، وأرحكم مني».

قال: -والله-: ما علا بعدها على المنبر حتى مات» (4).

2- طلبه من العلماء أن يدعوا الله أن يقبض روحه،

ومالته إلى ابن أبي زكريا يستدعوه بالموت

-813-

لم يقتصر الأمر على ما تمناه أمير المؤمنين من الله -عز وجل- أن يقبضه إليه غير
مضيق ولا مفرط، بل طلب من بعض العلماء أن يدعوا له بالموت، من ذلك ما ذكره عبد
الرحمن بن يزيد قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى ابن أبي زكريا (5):
«أما بعد، فإذا نظرت في كتابي فأفتم».

فقدم عليه وهو بدير سمعان فرحب به ثم طلب منه أن يثني على الله بمبلغ علمه حتى
إذا فرغ سأل الله أن يقبض عمر.

(1) سورة الشعراء: الآية، رقم: 1-5.

(2) ابن عبد الحكم، ص 99، ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 2، ص 246.

(3) ابن سعد: الطبقات، م 2، ق 1، ص 242، ابن رشد: البيان والتحصيل، ج 18، ص 38-40.

(4) حلاه: لكتاب الجامع، ج 2، ص 673.

(5) عبد الله بن أبي زكريا الخزامي عبد أهل الشام وقبيلها يمدل في الزهد والمهابة بعمر بن عبد العزيز، وكان أيضاً صاحب جهاد وغزو

توفي سنة 117 هـ رقم: ابن عسكرو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 7، ص 309، المعري: تهذيب الكمل، ج 14، ص 520-525.

قال: «يا أمير المؤمنين! بنس وafd المسلمین أنا إذا؛ نعمة أنعمها الله على أمة محمد ﷺ أدعو الله أن يزِيلها عنهم».

وتحت إلحاح عمر حمد الله وأثنى عليه بعد ذلك ثم دعا له، ثم تذكر الرواية أن ابن أبي زكريا دعا الله أن لا يبقه بعده، وصبي أيضا طلب الخليفة من الرجل الصالح أن يدعو له فمات الخليفة، ولحق به إبنه، ثم ابن أبي زكريا⁽¹⁾.

إلا أن رواية الإمام مالك أنق وأصدق في نظرنا حيث جاء فيها: «فمات عمر ولم يمِت الرجل»⁽²⁾ حيث توفي سنة 117 هـ، لم يشر إلى الصبي الذي أشارت إليه روايتي عبد الرحمن بن زيد وابن جابر، الذي نرى أنها أقحمت على الرواية إقحاما.

رسالته إلى سليمان بن أبي كريمة في الغرض السابق

-814-

وكتب أيضا إلى سليمان بن أبي كريمة⁽³⁾ كما قال عنه يزيد بن عياض بن جعنة يطلب منه مثل ما طلب من ابن أبي زكريا، إذ كتب إليه:

« إن أحقَّ العباد بإجلال الله والخشية منه من ابتلاه بمثل ما ابتلاني به، ولا أحد أشد حسايا ولا أهون على الله إن عصاه مني⁽⁴⁾، فقد ضاق بما أنا فيه نزع⁽⁵⁾، وخفت أن تكون منزلتي التي أنا بها هلاكاً لي، إلا أن يتذركني الله منه برحمة.

وقد بلغني أنك تريد الخروج في سبيل الله، فأحبُّ يا أخي إذا أخذت موقفك أن تدعو الله أن يرزقني الشهادة، فإنَّ حالتي شديدة وخطري عظيم، فاسأل الله الذي ابتلاني بما ابتلاني به - أن يرحمني ويعفو عني⁽⁶⁾».

ثم تسكت الرواية ولا تذكر شيئا عما كان بعد ذلك.

⁽¹⁾ ابن قتيبة: الإمامة والسباسة، ج2، ص 100 . وانظر: ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 99 . ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج

12، ص 43 ، ملاء: لكتف الجائع، ج2، ص 433 حيث لم يشيروا إلى مرسلته صر وإبنا فكروا استقداسه له.

⁽²⁾ ابن رشد: البيان والتحصيل، ج17، ص 530-531.

⁽³⁾ سليمان بن أبي كريمة السبدي أبو سلمة: صحفه لئمة الحديث، أخباره قليلة .

- ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج6، ص 285.

⁽⁴⁾ إبلاني: صني بن صنيته.

⁽⁵⁾ صفة: «فداع الله لي في عزلتك، فإنك بمرض غير وإجابه» وتنتهي رويته عند هذا الحد. ||

⁽⁶⁾ ابن سعد: الطبقات، م5، ص 291-292.

- إبلاني: أسباب الأشراف، ج8، ص 174 ولا مند لرويته.

وطلب أيضا من محمد بن قيس قاصته المفضل عنده أن يدعوه له أيضا فدعا له وأمير المؤمنين يؤمن على دُعائه ويبيكي⁽¹⁾.

3- رده على عدي لما سأله عن سببه مرضه:

رد على عدي لما سأله عن مرضه

-815-

لما علم عدي بن أرطاة بمرض أمير المؤمنين سأله عن سببه، فكتب إليه يخبره عن ذلك كما قال هشام:

«أما بعد. فقد جاعني كتابك تسألني عن شكاتي وإني لا أراها من مرة⁽²⁾ أصابتنى وإني أجل ما أنا والسلام»⁽³⁾.

4- طلبه من ميمون أن يقدم عليه ليخمد وفاته:

رسالته إلى ميمون برجوع حضور وفاته

-816-

ولما أحس بنو أجله أحب أن يحضر وفاته ميمون بن مهران الذي قال: «كنت على خراج الجزيرة فكتب إلي عمر بن عبد العزيز يقول:

«⁽⁴⁾يا مهران! إني لأحسبني لما بي، وقد أحببت أن تحضرني، إن كان ذلك لا يبلغ مشقة»⁽⁵⁾.

فركب البريد، ومعه ابنه عمرو، فلما كان في الطريق علم بوفاة أمير المؤمنين، فقدم نشهد جنازته.

5- وفاته، أسبابها وحوادثها عند المؤرخين القدماء والمعاصرين:

يبقى بعد هذا أمر يستحق أن نقف عنده ونتساءل كما تسأل غيرنا، هل حقا أن أمير المؤمنين مات مقتولا بنس السم له من قبل الذين خشوا على ذهاب سلطانهم؟ أم أن وفاته كانت أجلاً وقضاء وقدر بمرض قد ألم به؟

⁽¹⁾ ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 288، لأدهي: تاريخ الإسلام، ج 8، ص 226.

⁽²⁾ لم نهدك إلى تحديد معنى ما صرح عنه الخليفة بكلمة صراحة.]

⁽³⁾ أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 312.

⁽⁴⁾ كما جاءت ولطفا: «يا ابن مهران»، وميمون مرت ترجمته في الرسالة رقم: 186.

⁽⁵⁾ الصلاة: الكتب الجليل، ج 2، ص 671-672.

الحقيقة أنه لا يمكن الجزم برأي قاطع في المسألة كما جزم بذلك بعض المؤرخين الذين سنشير إليهم لاحقاً، بأنه قد قتل بالسّم، إلا بعد إستعراض نصوص الإحتمالين، والقرائن الدالة عليهما.

فسي ما يتعلق بالإحتمال الأول: تشير كثير من الروايات أنه قد سُم، بل يشير بعضها بإصبع الإتهام إلى ولي العهد يزيد بن عبد الملك.

تذكر رواية الطبري أن رسولي شونب قد أخذوا الحجة على عمر لإقراره بيزيد من بعده خليفة وهو غير مأمون عندما قال لهما: «أنظراني ثلاثاً، فخرجنا من عنده وخاف بنو مروان أن يخرج ما عندهم وفي أيديهم من الأموال، وأن يخلع يزيد، فانسوا إليه من سقاء سما» فمات بعد ثلاثة أيام⁽¹⁾.

إلا أن رواية البلاذري يختلف ما جاء فيها عما ذكره الطبري، حيث تذكر: أن عمر بكى لما أخذوا عليه رسولي شونب الحجة في أمر ولاية يزيد، ثم كان عمر بعد ذلك يقول: «أهلكني أمر يزيد وخصموني فيه، فاستغفر الله»⁽²⁾.

في حين أن ابن عبد الحكم، وابن قتيبة والمسعودي⁽³⁾ لم يشيروا إلى أمر يزيد ولا لطلب للخليفة من الرجلين إمهاله لثلاث حتى ينظر في الأمر، بل ذكروا أن الرجلين إعترفا بقوة حجة أمير المؤمنين ثم تتضارب الروايات حول موقف الرجلين، فبعضها تذكر: أن أحدهما وهو مولى لبني يشكر بقي عنده، ثم توفي هو الآخر بعد خمسة عشر يوماً، في حين عاد صاحبه فأخبر شونب بوفاة عمر.

وروايات أخرى تذكر أنهما عادا إلى صاحبيهما رفقة رسول الخليفة الذي أرسله معهما ليأتي بخبر موقف شونب، وعاد معه المولى، الذي توفي بعد المدة المذكورة سابقاً⁽⁴⁾.

وفي رواية أخرى عن مجاهد، أن الخليفة سأله عما يقول الناس عن سبب مرضه: فأخبره بما يُشاعُ عنه بأنه «مسحور»، فأخبره عمر بأنه قد سقى السم، ثم استدعى الغلام الذي نس له السم بأمر من يزيد فأقر أمامه بما فعل وبدواعي ذلك، فصادر منه الألف دينار

⁽¹⁾ -تاريخ طبري، ج6، ص 555-556.

⁽²⁾ -حساب الأثراف، ج8، ص 215-216.

⁽³⁾ -سيرة عمر، ص 113-115.

⁽⁴⁾ -الإلمة والهداية، ج2، ص 99-100.

سروج الذهب، ج3، ص 190-191.

⁽⁵⁾ -خطر الصخر قتي وثقا بها المنطرة في الفصل الخامس بالرسائل الخاصة بالخروج في الرسالة رقم: 664، 665، 666.

وأعتقه وهما السببان اللذان جعلاه يقبل على تنفيذ المؤامرة - إن صححت - ثم أمره أن يذهب حيث لا يراه أحد⁽¹⁾.

وفي رواية ابن عبد الحكم: أن ملك الروم «ليو III» علم بالذي حصل له، فكتب إليه يقول له: «إنه قد بلغني أنك قد سقيت، وقد بعثت إليك رأس الأساقفة وأطبتهم ليعالجك مما بك».

فلما قدم عليه وجسه أخبر الخليفة بأنه مسموم، وأنه قادر على استخراج ما في عروقه من سم، فأبى عليه، ثم دعا بالغلام الذي اتهمه، فأقر أمامه بما فعل، قائلًا له: «خذعت وغررت» فعفى عنه⁽²⁾.

وجاء في رواية أخرى للطبري: أن يزيد بن المهلب كتب إلى الخليفة عمر بعد أن هرب من السجن يقول له: «إني والله لو علمت أنك تبقى ما خرجت من محبسي»⁽³⁾. وفي رواية صاحب تاريخ الخلفاء لمجهول: «...فإن تبقى - ولا أراه - لأنك مسموم...»⁽⁴⁾.

ويشير ابن كثير إلى فراره ومكاتبته للخليفة، ثم يقول: «وعلم أنه يموت في مرضه ذلك»، ثم يعلق على ما سبق قائلًا: «...وأظنه كان عالما أن عمر قد سقى سُمًا»⁽⁵⁾.

أما ابن حزم فيأخذ رواية مؤامرة السم على علانيتها ويجزم بذلك، بل أنه يذكر أنها استهدفت كذلك شقيق الخليفة: أبو بكر بن عبد العزيز الذي رضيه للخلافة من بعده حيث سقى معًا⁽⁶⁾، بخلاف ابن منظور الذي يشكك في استهداف المؤامرة لشقيق عمر⁽⁷⁾.

ويؤكد ما سبق أيضا السيوطي، ويعلل ذلك بقوله: «وكانت وفاته بالسم، كانت بنو أمية قد تبرموا به لكونه شدد عليهم، وانتزع من أيديهم كثيرا مما غصبوه، وقد أهمل التحرز فسأوه السم»⁽⁸⁾.

(1) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 124-125، الملاء: لكتاب الجلس، ج 2، ص 637.

(2) أسيرة عمر، ص 102، الملاء: المصدر السابق، ج 2، ص 639.

(3) تاريخ الطبري، ج 6، ص 564.

(4) حن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 161.

(5) ص 371-372، 373.

(6) الهدية والهدية، ج 9، ص 192، 188، 209-210.

(7) جمهرة أنساب العرب، ص 105، ط. دار المعارف.

(8) مختصر تاريخ دمشق، ج 28، ص 158.

(9) تاريخ الخلفاء، ص 246.

تلك هي أهم الروايات التي جاءت عند المؤرخين القنماء، الذين ذكروا أيضا نقيض ما سبق ذكره.

أما المؤرخين المعاصرين والعلماء الذين تناولوا حياة الخليفة عمر بالدراسة فأغلبهم، بل جلهم يؤكد مؤامرة السم من قبل بني أمية ضده، منهم:

الدكتور محمد عمارة⁽¹⁾، وعبد العزيز سيد الأهل⁽²⁾، وأبو الحسن الندوي⁽³⁾ الذي يؤكد شقاء بني أمية بخلافته فتخلصوا منه، وكذا خالد محمد خالد⁽⁴⁾، والدكتور وهبه الزحيلي⁽⁵⁾ أما الدكتور: عماد الدين خليل فجاء ببعض الروايات المتعلقة بحادثة تسميمه، ثم عقب عليها بالروايات المناقضة لها، ثم ترك الحكم للقاري⁽⁶⁾.

تلك هي خلاصة الروايات والأقوال التي تلتصق وفاة أمير المؤمنين بأل بيته عامة ويزيد خاصة. إلا أنه وقيل أن نستعرض الروايات والقرائن التي تعاكس ما سبق من روايات، علينا أن نقف مع الروايات المنتقمة متتبعين ما جاء فيها لولا بأول، في قراءة متأنية ناقدة تحليلية جديدة متأنسة، رابطين الأحداث والحقائق ببعضها البعض، ميرزين أوجه الصواب والخطأ فيما تضمنته هذه الروايات من حقائق ومعلومات.

ففي ما يتعلق برواية الطبري، وكذا من نقل عنه ذلك كابن الأثير وابن خلدون وابن كثير وغيرهم، فالتك يحوم حول ما جاء فيها وذلك للأسباب التالية:

ما كان أمير المؤمنين ليعطي لرسولي شونب وعذا لثلاثة أيام لينظر في أمر يزيد فعلى هذا يبقى ما ذكر بعيد الإحتمال، حيث أن بقية الروايات التي أشرنا إليها سابقا لا تشير إلى ذلك، بالخصوص رواية البلاخري، وإنما كان الخليفة يستغفر الله من وجود يزيد ولما للعهد من بعده، وهذا هو الأقرب إلى الحقيقة والواقع، إذ أن مصير الخلافة لا يقرره عمر في

(1) - عمر بن عبد العزيز، ص 154.

(2) - خليفة الزاهد، ص 243-244.

(3) - رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ج 1، ص 64.

(4) - سميرة الإسلام صر بن عبد العزيز، ص 187.

(5) - خليفة الرشيد، ص 32-35.

(6) - إصلاح الانقلاب الإسلامي، ص 196-197. تذكر لحد الروايات، أن يهوديا أخبر الوليد بن هشام أن عمر سولي الخلافة ويسئل. ثم أتته بعد ذلك في لوائح أيام حياته فأخبره أنه قد سقى السم، فأخبر الوليد عمر بذلك، فأعلمه أنه علم بالساعة التي سقى فيها. أهل حقيقة لها نبوءات لم يوفرات من ألفاد فمن سبأ على خطة سلفهم كتب الأخبار مع جده عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، الإمام أحمد: زهد، ص 358، 361 بلور نعم: الحلبة، ج 5، ص 343.

سرية عن آل بيته خاصة، والمسلمين عامة، ولو حاول فإن الأمر سيظهر، وسيقاتل بنو أمية دون حصول ذلك.

والحقيقة الأخرى التي تدحض ما ذكره الطبري والتي تجدر الإشارة إليها، أن أمير المؤمنين ما كان مغفلاً، أو قصير النظر ليفعل ذلك، وهو قد كان يدرك تمام الإدراك أن أبناء عبد الملك ما كانوا ليرضوا به خليفة لو لم يكن يزيد من بعده⁽¹⁾، وهي العقدة التي عقدها سليمان فوّت بها الفرصة على إخوته معارضة إستخلافه.

والسبب الآخر الجدير بالإشارة إليه أيضاً، ويندرج ضمن ما ذكرناه، أن الخليفة عمر ما كان ليخالف المبدأ الذي احتج به لدى الوليد وسُجن من أجله لما حاول إجباره على مبايعة ابنه عبد العزيز ولياً للعهد وخلع سليمان، مع أن الأول ابن أخته، فأفسد عليه أمره بقوله للوليد: «إما بايعناك وسليمان في عقد واحد؛ فكيف نخلعه ونتركك؟»⁽²⁾.

ولا شك فإن أمير المؤمنين بقي يتنكر ذلك، ولا يخالفه، ولا يسعى ليفتح عليه باب الفتنة وهو في آخر عهده بالدنيا، وأول عهده بالآخرة، فيفرق وحدة الأمة التي قضى سواد ليله وبياض نهاره في لمّ شملها وتوحيد صفها. وقد عبر عما كان يجول في خاطره وما كان

يتمناه في مرضه الذي توفي فيه، حيث قال: «لو اخترت للأمة غير يزيد كان أولى، ولكني أخاف إن أخرجتها من بني عبد الملك أن يقع في تلك فتنة وفرقة، وأنا أولى سليمان ما نولسى، والمسلمون أولى بالنظر في أمرهم»⁽³⁾. بل أنه كرر ذلك في مناسبات أخرى أن لو كان له من الأمر شيء لولّى القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يعني أنه كان يرى كما قال الذهبي: «أن بيعته كانت مشروطة بأن الأمر من بعده ليزيد»⁽⁴⁾، وذلك هو الحق الذي ما كان ليخالفه، ومما يزيد في وجاهة ما ذكرناه، وصيته ليزيد، وهو في مرضه ليكون حجة عليه، كما نصحه بذلك رجاء بن حيوة⁽⁵⁾، الذي أحس بقلق وتأنيب ضمير أمير المؤمنين له وهو يشعر بتسليم الخلافة لرجل غير مأمون. على حد ما جاء على لسان الخارجييين وهذه

(1) انظر الفصل الرابع من الباب الأول عند كلامنا على عهد سليمان بالخلافة له وسببها للمسلمين له. من 122 وما بعدها.

(2) انظر موقف عمر من خلق الوليد لسليمان من ولاية العهد في الفصل الثالث من الباب الأول. من 91.

(3) -البلذري: أصاب الأثراف، ج 8، ص 243، وانظر وصية سليمان له بالخلافة ومن بعده يزيد في الفصل الرابع من الباب الأول من

122 وما بعدها.

(4) -تاريخ الإسلام، ج 7، ص 219.

(5) -انظر ذلك في الرسالة رقم: 39-39هـ.

ذالة على أنه لم يكن ينوي عزله من ولاية العهد، وأن يزيد سار من بعده بسيرة عمر لفترة قصيرة، ولكن نفسه لم تطاوعه على ذلك، زيادة على تزيين قرناء السوء والحاشية التي أحاطت به له على مجانية ذلك⁽¹⁾.

أن المناظرة حصلت في خناصره وبحضور ابنه عبد الملك ومولاه مزاحم⁽²⁾، وهما قد توفيا - إن صح ذلك - سنة مائة للهجرة⁽³⁾.

وعلى هذا تكون المناظرة قد حصلت في زمن متقدم، ومن ثم يكون توثيق الطبري لها في السنة الأتفة الذكر مقبول إلى حد كبير، وأن أمير المؤمنين عاش بعدها فترة تزيد على أكثر من سبعة أشهر، ثم مرض بعدها، والمؤرخ اليعقوبي بقربنا من هذه الحقيقة، وإن كان ما ذكره تنقصه الدقة، بالخصوص ما تعلق بالفترة الزمنية، مع مخالفته ما سبق، حيث يذكر أن عمر إنتقل من دمشق إلى حلب، ثم منها إلى حمص «فلما اقترب منها اعتلّ فعال إلى موضع دير

سمعان فجاءه نبأ خروج شونب»⁽⁴⁾، ثم أشار إلى المناظرة التي جرت بينه وبين رسوليه. وفي بعض ما ذكر نظر خصوصا إشارته للمناظرة أنها قد تمت في دير سمان، وبذلك تكون مسألة تسميمه بعدها مباشرة بعيدة الإحتمال، وإن كانت قد حصلت فعلا تكون في الفترة المتأخرة من حياته، وبعد وفاة ابنه ومولاه مزاحم، وهو ما لا يتفق مع ما سبق ذكره بأنهما كانا على قيد الحياة.

أما ما أشارت إليه الروايات من أن أحد الرسولين توفي بعد وفاة عمر بخمسة عشر ليلة، فنشك في ذلك - إن كان قد حصل فعلا - إذ يمكن أن يكون الرواة ممن لهم مصلحة في ذلك يريدون إشعار السامع آنذاك والقارئ في زمننا ومن تقدم علينا أن الرجل قد سُم هو الآخر حتى تصدق شائعة تسميم الخليفة، مع أن الرسولين في الروايات، بالخصوص مصير المولى مضطرب وغير واضح.

والحقيقة أنه مما يزيد في شكنا في مسألة تسميم الخليفة ما سبق وأن أشرنا إليه: أن آخر من جادلها، وهو على فراش المرض مرة أخرى بعد الذي كان منه معهما، هما: صالح

(1) - لذهبي: المصدر السابق، ج7، ص 279-281. ونظر الفصل الثاني من الباب الثاني، عند تعليقنا على الرسالة رقم: 39-39 ص.

(2) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 112، السمودي: مروج الذهب، ج3، ص 190.

(3) - لذهبي: المصدر السابق، ج6، ص 420، 474.

(4) - تاريخ اليعقوبي: ج2، ص 307.

بن سويد، وغيلان القدرين، وأمرة إثر ذلك بالكتابة إلى أمراء الأجناد بخلاف ما قالا، فتوفي -رحمه الله- ولم تنفذ تلك الكتب⁽¹⁾.

أما الرواية التي أشارت إلى الغلام الذي دس له السم، ومصادرة الخليفة منه المبلغ الذي أعطي له، وأمره له بالإختفاء، فهي في نظرنا من اختلاق الرواة تفسيرا منهم بها لسبب وفاته، وتجريما لبني أمية وبالتالي تشويها لسمعتهم.

ومثل ذلك نقوله على ما نسب إلى ملك الروم، وطبيبه الخاص الذي أرسله لمداواته مما قد سم به، مع يقيننا أنه لما علم بمرضه أرسل إليه هذا الطبيب، فلم يمكنه الخليفة من تقديم العلاج له، واستسلم للمرض، حيث أن الملك لم يتعرض لقضية السم هذه مع محمد بن معبد رسول الخليفة إليه لمفاداة الأسرى من الروم بأسرى من المسلمين عندما أخيره بوفاته وأظهر الحزن عليه، وأثر فيه موته⁽²⁾. إلا أنه قد يكون قد وصلت الشائعات التي راجت عن تسميه.

وهو أيضا ما نقوله على ما نسب إلى يزيد بن المهلب الذي أعلم عمر بأنه مسموم الذي نعتقد أن ذلك من وضع الإخباريين والرواة لأن الروايات الأخرى لرسالته إليه خالية من الإشارة إلى مسألة دس السم له. والذي نراه: أن يزيد بن المهلب كان يتتبع أخبار مرض الخليفة أولا بأول خوفا من غريمه يزيد بن عبد الملك الذي هدده بسوء المصير. إن تمكن منه ووقع في يده، على ما لقي أصهاره آل أبي عقيل على يديه من تكيل على عهد سليمان⁽³⁾، فلما علم بمرضه واشتداد علته عليه، وأن لا شفاء يرجى من ذلك فر من محبسه في حلب، وقد بين في رسالته إلى الخليفة سبب هروبه، وهو خوفه من يزيد أن يقتله شر قتلة للسبب الآف الذكر، ومن ثم فلا حجة لما علق به ابن كثير على ما جاء في رسالته إلى عمر، حيث كذب أن تكون وفاة أمير المؤمنين وفاة طبيعية بمرض ألم به، وراح هو وغيره من المؤرخين يبحثون عن تفسير آخر لوفاته، فلم يجدوا إلا شائعة دس السم له، فراحوا يروجونها موهمين غيرهم أن الخليفة لم يمت إلا بهذا السبب، وقذفوا به آل بيته ويزيد خاصة وهم برأء من ذلك.

(1) -خطير منظره الخليفة عمر لغلان في الفصل الرابع من الباب التاسع. ص 1189 وما بعدها.

(2) -نظر ما يلي: عند كلنا على حزن الناس عليه وبكلام طيه وتكرم لجبل بصله. ص 1466-1468.

(3) -كان يزيد بن عبد الملك متزوج من أم العجاج بنت يوسف أبو العجاج بن يوسف، فولدت له الوليد يزيد المقتول سنة 126م.

-تاريخ الطبري، ج6، ص 564.

أما ما ذكره ابن حزم بأن مؤامرة السم قد طالت أيضا شقيق عمر أبو بكر الذي رضىه للخلافة من بعده فبعيد عن الصواب، وقول منه بغير دليل، ذلك أن الأئمة التي أوردناها من قبل والمتعلقة بعدم تكفير الخليفة بعزل يزيد من ولاية العهد كافية لدحض ما ذكره ابن حزم ولو فكر بهدوء في المسألة وبرؤية لعثر على الأئمة التي ذكرناها من قبل، والتي دفعت أمير المؤمنين إلى الإبقاء على يزيد وليا للعهد من بعده، وهو المشهور بعمق تفكيره، وبراعته في الاستدلال على صحة الآراء وبطلانها، وقوة الروايات وضعفها، إلا أن حدة طبيعه في نظرنا- كانت تعكر عليه صفو تفكيره وسداد نظره، ذلك أن الشك يحوم حول تاريخ وفاة أبي بكر بن عبد العزيز. حيث يذكر ابن منظور والذهبي أنه توفي سنة ست وتسعين -96م-⁽¹⁾.

أما تأكيد السيوطي على مؤامرة سم السم له اعتمادا على الموقف الصارم الذي وقفه الخليفة نحوهم بحرمانهم من المنافع والإمتيازات وتجريدهم مما أخذوه دون وجه حق، فنلك أمر لا شك فيه، وكذا إهماله الرقابة على طعامه وشرابه وتأمين حياته بتشديد الحراسة عليه كل ذلك أيضا أمر لا شك فيه⁽²⁾، وتهديداتهم له كذلك أمر ثابت أيضا⁽³⁾، ولكنهم صبروا نزولا عند نصيحة فاطمة بنت مروان⁽⁴⁾، ومن ثم يكون ما ذكره السيوطي تعوزه الأئمة الثابتة التي لا يرقى إلى صدقها الشك.

أما المؤرخين المعاصرين الذي أخذوا بمؤامرة تسميم الخليفة كتفسير لسبب وفاته، إنما كان دليلهم على ذلك ما سبق ذكره من روايات دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة البحث والتحري عن الأمر بعيدا عن جو ما يبدو في ظاهره أنه إجماع من الرواة على أن ذلك أمر ثابت وهو في حقيقة الأمر على غير ذلك.

أما الإحتمال الثاني، والذي يقول به قسم آخر من المؤرخين اعتمادا على ما جاء في روايات أخرى، وهو أن وفاة الخليفة عمر كانت بسبب مرض ألم به لا دخل للسم في حصوله.

(1) - مختصر تاريخ دمشق، ج2، ص 158، تاريخ الإسلام، ج6، ص 264.

(2) - ابن سعد: الطبقات، م5، ص 294.

أبو نعيم: الحلية، ج5، ص 292.

(3) - الخطر مثلا: رد على صر بن فوليد رسالة رقم: 38، 38.

ابن سعد: الطبقات، م5، ص 275.

- ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 138-139.

من هذه الروايات رواية تقول: أن محمد بن عبد الملك سأل أخته فاطمة زوجة عمر عن بدء مرضه الذي مات فيه. فردت عليه قائلة: «أرى جُلُّ ذلك، أو بدوء الخوف» أي من الله - عز وجل - وأجابت بمثل ذلك أيضا محمد بن أبي المقدم لما سألها السؤال نفسه⁽¹⁾. وهذا الوجع من الله - عز وجل - تحدثت عنه مرارا، من ذلك: أنها قالت للذي سألها عن عبادته: بأنه لم يكن كثير الصلاة ولا الصيام» ولكن والله ما رأيت أحدا أخوف لله من عمر لقد كان يذكر الله في فراشه فينتفض إنتنافضة العصفور من شدة الخوف حتى نقول: ليصبحن الناس ولا خليفة لهم⁽²⁾، والشواهد على هذا من غيرها كثيرة بل كان - رحمه الله - يرى وكان أن النار لم تخلق إلا له.

وقال عبد المجيد بن سهيل: «رأيت الطبيب خرج من عند عمر بن عبد العزيز فقلنا: كيف رأيت بوله اليوم؟

فقال: ما يبوله بأس إلا الهم بأمر الناس»⁽³⁾.

وقال محمد بن قيس: «حضرت أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز أول مرضه، إشتكى لهلال رجب سنة إحدى ومائة، فكان شكوة عشرين يوما»⁽⁴⁾، وأكدت هذه المدة العديد من المصادر.

هذا وقد أشرنا فيما سبق إلى ما ذكره اليعقوبي في هذه المسألة ولا بأس من إعادة بعض قوله مما يخدم ما نحن بصدد، حيث يذكر تنقله من دمشق إلى حلب فلما حل بها وكثر عليه الناس «فارتحل إلى مدينة حمص راجعا يريد أن ينزلها، فلما صار إلى أوائل حمص إعتل، فمال إلى موضع يعرف بدير سمعان فنزله»⁽⁵⁾.

ويذكر ابن عبد ربه، أن مدة مرضه كانت تسعة أيام⁽⁶⁾. أما ابن كثير فيذكر احتمالا آخر لوفاته، أنه سببها السل، وهذا بعد ذكره لاحتمال تسميمه⁽⁷⁾.

¹العين سعد، 5، ص 299، أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 315، ابن الجوزي، ص 316.

²العين عبد الحكم، سيرة عمر، ص 47 وانظر 150-151، وانظر ابن الجوزي، ص 213 وما بعدها.

³العين سعد، 5، ص 299.

⁴المصدر نفسه، 5، ص 299، 304، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 316.

⁵تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 307.

⁶المقد القريني، ج 4، ص 440.

⁷عمر بن عبد العزيز، ص 70.

وهو أمر لم تؤكد المصادر الأخرى، ولكن إذا ما عرفنا تدهور حالته الصحية يبقى ما ذكره احتمالاً مقبولاً.

إضافة إلى هذا، فإنه قد سبق ذكر ما أجاب به عدي بن أرطاة لما سألته عن سبب مرضه ما يقوى الإحتمال الثاني بأن وفاته كانت بمرض ألم به لم تذكر المصادر طبيعته بشكل مفصل.

ويؤكد الإحتمال الثاني -في نظرنا- استدعاؤه لميمون بن مهران ليشهد وفاته لما أحس بنو أجله. وتوافق ذلك مع استجابة المولى -عز وجل- لدعاء العلماء الصالحين الذين طلب منهم ذلك لما أحس بالعجز عن القيام بواجباته نحو الأمة كما بينا ذلك عنه فيما سبق.

ويؤكد ما ذهبنا إليه كذلك ما ذكرته المصادر في روايات عديدة لم يفسر بها المؤرخون القدماء والمعاصرين منهم ممن أطلعنا على مصنفاتهم، سبب وفاته إلا ما كان من الدكتور عبد اللطيف عبد الشافي⁽¹⁾ الذي فسر بها وفاة هذا الخليفة الزاهد العادل. حيث تشير هذه الروايات في خلاصتها: أن جسمه قد نحل، وذهب ذلك اللون النضير والشعر الحسن⁽²⁾ واللباس الرفيع الذي كان يغالي في شرائه ويتأنق في لباسه وتضميخه بأغلى الطيوب وإهماله لأمر طعامه وشرابه⁽³⁾، فكان يكتفي بالقليل، بل بأقل القليل، وبما يقيم أوده، وزهد في أصناف الألوان التي كانت تغنو عليه وتروح، مع إتهامه المتواصل في العمل ليل نهار بدلاً أقصى ما يملك من جهد للوصول بإصلاحاته إلى أقصى مدى، إضافة إلى تألمه البالغ المستمر لهموم المسلمين والامهم، إلى جانب ذلك الفراغ الذي تركه في وجدانه فقدانه لأعوانه، الذي بدأ يحس بأن ذهابهم أذان بقرب رحيله إلى ربه هو الآخر، كل ذلك أثر على صحته، وأصبح جسمه عرضة للأسقام التي أودت بحياته، وخرجت نفسه راضية مرضية في سبيل إقامته لكتاب الله وسنة نبيه عاملاً للدنيا على قدر مقامه فيها وللآخرة على قدر مقامه فيها. ولم يكن بنو أمية عامة وآل عبد الملك خاصة لينسوا له السم ليتخلصوا منه وهم يرون أن مآل الخلافة سيعود إلى ذرية عبد الملك، حتى وإن طالبت فترة خلافته واتقن من ذلك كل السقفة في قرارة أنفسهم، على ضوء ما بدرت عنه من تصريحات تتعلق بولاية العهد لغير

(1)-المقام الإسلامي في العصر الأموي، ص 182.

(2)-سنن عبد الحكم: سورة ص، ص 125.

(3)-الأموي: لبحار أبي خص، ص 73-74، الملاء: لكتاب الجامع، ج2، ص 586.

(4)-انظر الفصل الخامس من الباب الأول عند كلامنا على لباسه وطلمه. ص 166 وما بعدها.

يزيد⁽¹⁾، التي ما كانت إلا أمنيات ليس إلا، تبرئة لذمته أمام الله في وجود يزيد من بعده وليا للعهد، وما مسألة دس السم له إلا شائعة من تلك الشائعات التي إعتاد خصوم بني أمية وغير خصومهم تفسير بها وفاة كل رجل صالح رفع صوته بالنكير على تجاوزاتهم في حق الأمة. فقد اتهموا معاوية بأنه دس السم للحسن بن علي⁽²⁾، وكذا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد⁽³⁾، ومثل ذلك فعل الخليفة سليمان بن عبد الملك مع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية⁽⁴⁾ -رحمهما الله- إلى غير ذلك من الأقاويل التي يسهل قذف الغير بها، ولكن يصعب الإتيان بالأدلة عليها.

6- الآباء الأخيرة من حياة أمير المؤمنين.

1- وصيته لأبنائه:

ذكرنا فيما سبق⁽⁵⁾ أن أمير المؤمنين بدأ بإصلاح حال الأمة بالبداية بنفسه، مجردا إياها من المتاع والأموال والملذات، ثم بأسرته وأولاده، حاثا إياهم على أن يكونوا أسوة حسنة لغيرهم، جاعلا حقهم في المنافع التي تقدمها الدولة للمسلمين كحق أي فرد من أفراد الأمة. فحققوا بالفعل رغبة والدهم وعاشوا معه لا أقول معيشة أوسط رجل من المسلمين، ولكن معيشة أضعفهم، حتى أنها أثرت هذه الحال في خالهم مسلمة بن عبد الملك، وهو يرى آل بني أمية يمتلكون الأموال الوفيرة، فما كان منه إلا أن دخل على أمير المؤمنين، وهو على فراش المرض فقال له: «يا أمير المؤمنين! ألا توصي؟»

قال: وهل من مال أوصى فيه؟

فقال مسلمة: مائة ألف أبعث بها إليك، فهي لك فأوص فيها.

قال: فهل غير ذلك يا مسلمة؟

قال: وما ذاك يا أمير المؤمنين؟

قال: ترددها من حيث أخذتها.

(1) -نظر الفصل الأول من الباب الثاني عند كلامنا على تهديدهم له، ص 220-222. ونظر الرسالة رقم: 39-39 من الباب ذاته وتلويحا عليها.

(2) -ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 3، ص 228.

(3) -المصدر نفسه، ج 3، ص 225.

(4) -تاريخ الطبري، ج 2، ص 296-297.

-جد لطيف عبد الشافي، معالم الإسلام في العصر الأموي، ص 182.

(5) -نظر ذلك في جملة من نسه أسوة وقوة في الفصل الخامس من الباب الأول، ص 164.

فأثرت فيه هذه الكلمة التي جعلته بعد ذلك يكثر من التثاء عليه⁽¹⁾، إلا أنه خيما يظهر - قد كرر عليه ذلك بطريقة أخرى، حيث طلب منه أن يوصي بهم إليه وإلى ضربائه من قومه ليكونهم مؤمنتهم، وأثرت في نفس أمير المؤمنين كلمته: «⁽²⁾إني قد أقفرت أفواه ولدك من ذا المال، فتركهم عالة لا شيء لهم».

فأمر من كان معه أن يجلسوه، ففعلوا ثم قال مخاطبا مسلمة: «أما قولك أني أقفرت أفواه ولدي من هذا المال، فإني والله! أما منعهم حقا هو لهم، ولم أعطهم ما ليس لهم، وأما قولك: لو، بني أحد رجلين؛ إما رجل يتقى [الله⁽³⁾] فسيجعل الله له مخرجا وإما رجل مكذب على المعاصي، فإني لم أكن لأقويه على معصية الله.

ثم بعث إليهم أوصيت بهم إلي أو إلى نظرائي من أهل بيتك. فوصيني ووليني فيهم الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وهم بضعة عشر نكرا⁽⁴⁾، قال: فنظر إليهم فذرفت عيناه فبكى، ثم قال: «بنفسي الفتية الذين تركتهم عيلة لا شيء لهم، بل - بحمد الله - قد تركتهم بخير، أي بني! إنكم لن تلقوا أحدا من العرب ولا من المعاهدين إلا كان لكم عليهم حقا. أي بتي، إن أمامكم ميل⁽⁵⁾ بني أمرين: إما أن تستنقوا ويدخل أبوكم النار، وأن تلتقوا ويدخل أبوكم الجنة، فكان أن تفتقروا ويدخل أبوكم الجنة أحب إليه من أن تستنقوا ويدخل النار، قوموا عصمكم الله»⁽⁶⁾.

وتحت إلحاح رجاء بن حيوة كتب أيضا إلى يزيد بن عبد الملك يوصيه بالمسلمين خيرا ويخوفه عقاب الله كما بينا ذلك في موضعه⁽⁷⁾.

(1) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 320، اللانفري: أسبب الأثراف، ج 8، ص 137.

الملاء: لكتاب الجامع، ج 2، ص 640.

(2) في تهذيب تاريخ دمشق: «تركك بنك عالة» وابن الحكم فطرت: «الملاء: «فقرت».

(3) إضافة من ابن الجوزي، وفي الحلبة نسخة.

(4) في مختصر تاريخ دمشق: «...إثني عشر نكرا» وفي الإمامة والسلمة «أربعة عشر غلاما».

ونكر ابن الجوزي أسماء أربعة عشر نكرا وثلاث بنات.

- سيرة عمر، ص 296 وما بعدها، ص 315.

(5) ابن عبد الحكم: «كذلك مثلت بين الأمرين»، وعند الملاء «...مثل بين الأمرين».

(6) أبو نعيم: الحلبة، ج 5، ص 333-334 تاريخ الخلفاء لسجهول، ص 372.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 320-321.

- الملاء: لكتاب الجامع، ج 2، ص 641.

ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 101. ابن قتيبة: الإمامة والسلمة، ج 2، ص 101-102. ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج

19، ص 125.

(7) انظر الرسالة رقم: 39-39م.

2- رضخه أن يدفن في الروضة النبوية.

وأُتِّرح⁽¹⁾ على أمير المؤمنين -رحمه الله- أن لو رحل إلى المدينة المنورة حتى إذا توفي دفن في الروضة النبوية مع النبي ﷺ وصاحبيه أبو بكر وعمر رضي الله عنهم - فنزع لهذا القول، وأمر من كان معه أن يجلس فأجلس، ثم قال للذي اقترح عليه ذلك: «لأن يذهبني الله بكل عذاب -إلا النار- أحب إلي من أن يعلم أنني أرى لذلك أهلاً»⁽²⁾.
إنه رجل عظيم حقاً يعرف قدر غيره وينزلهم منزلتهم التي تليق بمكانتهم، ويعرف قدر نفسه يكفيه فخراً أنه استلمهم هديهم واستأثر به طوال مدة خلافته، ولم يغتر بإغراءات الحاشية فينزل نفسه المنزلة التي لا تستحق، وهو على فراش المرض، يرجو لقاء الله - عز وجل - بأحسن ما يحضره من صالح العمل الذي نسأله - سبحانه وتعالى - أن يجعله في جوارهم.

3- ذراؤه لموضع قبره من رهبان دير سمعان.

ولما أحس بنو أمله أرسل إلى صاحب دير سمعان يناشده أن يبيعه موضع قبره، وإلا تحول عنهم، فأبى عليه وقال له: «والله! إنها الخيرة أن يكون قبرك في أرضي، قد أحلتك» فأبى عليه أمير المؤمنين إلا بئعاً، فندفع إليه ثمنه الذي تتضارب حوله الروايات التي يشير بعضها أن ذلك كان بدينارين، وبعضها إلى عشرة وثلاثة إلى عشرين، ورابعة إلى أربعين ديناراً⁽³⁾.

ذلك هو الحق والعدل عند أمير المؤمنين، لا ظلم عنده لأهل ذمة رسول الله ﷺ حتى في موضع قبره الذي رجاهم أن ينتفعوا بسطحه بعد سنة، ولكنهم لم يفعلوا، نسأل الله - أن يجعله عليه روضة من رياض الجنة -.

4- وسأيا أخرى لمن يغمله ويكفنه ويحفظه في قبره وحفيته حفرة.

وهو في النزاع الأخير لا ينسى أن يوصي أن يكون غسله وتكفينه وحفر قبره وفق السنة، فحرص أول ما حرص عليه أن يكون كفنه من حلال، حيث قال لمسلمة: «أنظر دينارين من صلب عطائي فكفني بهما، فإن لم تجد دينارين فمن صلب عطائك»⁽⁴⁾، وأوصى

⁽¹⁾الذي اقترح عليه ذلك كان مسلمة كما في رواية أخرى.

⁽²⁾ابن سعد: الطبقات، 5، ص 298، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 323-124، الصلاة: لكتاب الجامع، ج 2، ص 642.

⁽³⁾ابن سعد: المصدر السابق، 5، ص 299، أبو نعيم: الحلية، ج 5، ص 259.

ابن الجوزي: المصدر السابق، ص 322-323.

محمد العزيز سيد الأهل، الخليفة الزاهد، ص 245-246.

⁽⁴⁾الصلاة: لكتاب الجامع، ج 2، ص 650.

أن يكفن كما كان يُكفن ابن عمر أهله في خمسة أثواب وعمامة وقميص⁽¹⁾.
 وقال لأمة له: «أراك ستلين حنوطي، فلا تجعلي فيه مسكا»⁽²⁾، وأوصى أيضا أن يجعل
 في كفته مما كان يحتفظ به من شعر النبي ﷺ وأظفار من أظفاره، ففعلوا ذلك⁽³⁾.
 وأوصى أن يحفروا قبره ولا يعمقوه قائلا: «فإن خيرا أعلاها وشرها أسفلها»⁽⁴⁾.
 كما أوصى خليفه المفضل رجاء بن حيوة أن يكون فيمن يغسله ويكفنه ويدخله في قبره
 ويوجهه إلى القبلة على شقه الأيمن⁽⁵⁾.

وفي رواية أنه قال ذلك لمسلمة بن عبد الملك الذي يتكرر اسمه كثيرا عند مرضه
 ووفاته، الذي واصل مخاطبته: «يا مسلمة، أنظر إليّ حين أوضع في قبري في أي منزل
 تركتني وعلى أي حال أسلمتني الدنيا إلي»⁽⁶⁾، وأوصى أن لا يُبنى على قبره بأجر وجص⁽⁷⁾.
 وتكررت وصاياه ومواعظه للمحيطين به والعائدين له، فقد قيل له لما حضره
 الموت: «إعهد يا أمير المؤمنين!

قال: أحذركم مصرعي هذا، فإنه لا بد لكم منه، وإذا وضعتوني في قبري، فاتزعوا
 عني لبنه، ثم انظروا ما لحقتني من ننياكم هذه»⁽⁸⁾، لله نزهة ما أبلغ هذه الموعظة، وأشدّها
 وقعا على القلوب!

5- اللعنة الأخيرة من حياة أمير المؤمنين وتاريخ وفاته،

كان أمير المؤمنين -عليه الرحمة والرضوان- قد اشتاق إلى لقاء الله -عز وجل-
 وملك عليه أحاسيسه، الذي تعتقد أنه كان الدافع الذي دفعه لأن يزهد في مداواة نفسه، ويرد
 على من نصحه بذلك: «ربي خير منذهب إلي»⁽⁹⁾، بل أنه وصل به الأمر أن كان يدعو الله

(1) ابن سعد: الطبقات، م5، ص300.

(2) المصدر نفسه، م5، ص30، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص322.

(3) ابن سعد: المصدر السابق، م5، ص300.

(4) ابن الجوزي: المصدر السابق، ص323.

(5) ابن سعد: المصدر السابق، م5، ص30، ابن الجوزي: المصدر السابق، ص321-322. والفرض من ذلك كما تقول الرواية أنه
 لما دفن الخلفاء السابقين وجد وجوههم قد سموت والى غير القبلة، فنظر رجاء كما تقول الرواية فوجد وجهه إلى القبلة أبعد كالقردس.
 إلا أن الرواية المشار إليها والتي تذكر أن مسلمة هو الذي كلف بذلك هي الأسم وإن كنا نرى أنه لو وصى لكلهما أن يقوموا بذلك.

(6) الملاء: المصدر السابق، ج2، ص647.

(7) ابن الجوزي: سيرة عمر، ص322، الملاء: الكتب الجامع، ج2، ص646.

(8) ابن الجوزي: ص322، الملاء، ج2، ص645.

(9) ابن الجوزي، ص317.

أن لا يخفف عنه سكرات الموت، رغبة منه في زيادة الأجر كما علل ذلك في قول له: «فإنه آخر ما يؤجر عليه المسلم»⁽¹⁾. كان رحمه - راضيا بقضاء الله، مستسلما لقدره في عبودية مطلقة، لا يفتر لسانه عن تكرار هذا الدعاء: «اللهم رضني بقضائك، وبارك في قدرك، حتى لا أحب لما عجلت تأخيرها، ولا لما أخرت تعجيلها»⁽²⁾.

قال رجاء بن حيوة: فما زال يقول ذلك حتى مات.

وكان من أمنياته أن يقبض الله روحه في خفاء، فقد قالت عنه زوجته فاطمة: أنه كان يدعو في مرضه الذي مات فيه «اللهم أخف عليهم موتي ولو ساعة واحدة من نهار»⁽³⁾ وكان كذلك، فقد طلب ممن كان معه أن يجلسوه، ففعلوه، ثم أنشأ يقول: «أنا الذي أمرتني فقصرت ونهيتني فعصيت، ولكن لا إله إلا الله».

ثم أمر زوجته فاطمة وخادمه مرثد وابن عمه مسلمة الذي لازمه طوال مرضه، أن يخرجوا عنه، فخرجوا فسمعوه يقول: «مرحبا بهذه الوجوه، ليصت بوجوه إبن ولاجان»⁽⁴⁾ إنها ملائكة الرحمة تنزل لتتكفل به وتشهد وفاته وتبشره بالجنة النعيم المقيم التي طالما اشتاق إليها وتزود لها بصالح الأعمال.

وهذه من مبشرات كرامته عند الله - عز وجل - ثم سمعوه يتلو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْحَذَارُ الْأَخِرَةُ يُبْعَثُونَ لِلسَّيِّئِينَ لَا يُرِيدُونَ تَلْوًا فِي الْأَرْضِ وَلَا مَسَاحًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾⁽⁴⁾، ثم خفت الصوت، فلا حس ولا حركة ولا كلام، ففرعوا فدخلوا عليه فوجدوه قد قبض مستقبلًا القبلة مغمضًا واضعًا إحدى يديه على عينيه، والأخرى على فيه. ومُسَجِّي⁽⁵⁾.

إنتهت حياة هذا الخليفة البار في مثل اليوم الذي استخلف فيه وهو يوم الجمعة بدير سمان 25 رجب سنة 101هـ/720م⁽⁶⁾ بعد خلافة دامت سنتين وخمسة أشهر وأربعة أيام،

(1) - المصدر نفسه، ص 324.

(2) - ابن كثير: البداية والنهاية، ج 9، ص 215، ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 97، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 230.

(3) - المصدر نفسه، ص 325، الملاء: الكتاب الجامع، ج 2، ص 653.

(4) - سورة القصص، الآية: 83.

(5) - ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 102، تاريخ الطبري، ج 6، ص 573، الأجرى: أخبار أبي طعن من 83.

(6) - ابن الجوزي، ص 324-326، الملاء، ج 2، ص 652-654.

ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 126.

(7) - تاريخ الطبري، ج 6، ص 565، ابن سعد: الطبقات، م 5، ص 299، 301، 302، تاريخ خليفة بن خولاد، ص 205.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 327-328.

- ويستشهد: جدول المنين الهجرية، ص 18-19.

بعد الأعمال العظيمة الرائعة الواسعة التي امتعرضناها فيما سبق، والتي مرت على المسلمين كالبرق الخاطف والشهاب الوهاج عن عمر يناهز التاسعة والثلاثين وأشهر.

أخرجت جنازته ليدفن في القبر الذي اشتراه بعد أن صلى عليه مسلمة بن عبد الملك⁽¹⁾ وفي رواية خليفة بن خياط⁽²⁾ أن الذي صلى عليه كان يزيد بن عبد الملك، ثم أئمة مسلمة ابن عمه بعد أن أدرج في قبره قائلا: «رحمك الله يا أمير المؤمنين ! فقد أورثت صالحينا بك إفتداء وهدي، وملأت قلوبنا بمواعظك، ونكرت خشيته وتقى، وأثنت⁽³⁾ لنا بفضلك شرفا وفخرا، وأبقيت لنا في الصالحين، بعدك نكرا»⁽⁴⁾.

وبذلك أفل هذا النجم وانطفأ ذلك النور على حد تعبير ملك الروم وأحد الرهبان⁽⁵⁾، فقد كان أمنا وأمانا وخليفة بارأ عادلا ورعا محسنا وعالما راسخ العلم، عاش حميدا متواضعا زاهدا ومات والدفن أهون عنده من نعل حدائه -فرحمه الله ورضي عنه- وجعله في جوار الأنبياء مع الصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

6- ثروته واتهام عمر بن الوليد له باختلاس مال الأمة (دورا وبمقتانا،

كسنا قد أشرنا فيما سبق إلى ما كان يملك أمير المؤمنين عمر من ثروة وما كانت عليه حاله من غنى ورفاهية عندما تولى الخلافة، وتنازله عن كل ثروته لصالح المسلمين⁽⁶⁾ ضربا بذلك القدوة لغيره، حتى يحصل التجاوب مع أمره ونهيه، وضل متمسكا بهذا النهج طوال خلافته حتى آخر رمق من حياته، بل أن العطاء الذي كان يأخذه كان يتصدق بأغلبه⁽⁷⁾، أو يقطع به لسان شاعر جاء يطلب نواله مقابل منحه، كما عودهم من سبقه من الخلفاء⁽⁸⁾.

كانت تركته التي تركها لأبنائه قليلة جدا إذا ما قورنت بثروة أي رجل من عامة المسلمين، حتى أنه عز عليه وآمه لما قيل له: أنه ترك أبناءه عيلة لا شيء لهم، ثم عرض

(1) تاريخ اليعقوبي، ج2، ص 308.

(2) تاريخ خليفة، ص 250.

ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 328.

(3) أثنت: مغرد- ثل: هو للمجد الدائم الأسيل، لسان العرب، م11، ص 9، مادة(ثل).

(4) ليهو الفرج الأصفهاني: الأغاني، ج9، ص 256-257. وفي الرواية أن مسلمة رد بذلك على عمر عندما طلب منه أن يوصي بأبنائه إليه وإلى ضربائه من قومه وعرضه عليه مائة ألف من ماله ليوصي بها إليهم وهو الأمر الذي سبق ذكره.

(5) أنظر مايلي عند كلامنا على حزن الناس عليه وذكرهم لجميل خصاله. ص1466.

(6) أنظر الفصل الخامس من الباب الأول في تنازله عن أمواله لصالح بيت مال المسلمين. ص166-168.

(7) ابن سعد: الطبقات، م5، ص 295، ابن الجوزي، ص 92، 132.

(8) أنظر ذلك في إيراد عمر للشعراء ورحماتهم من الهبات في الفصل الرابع من الباب الأول، ص145 وما بعدها.

عليه مسلمة المبلغ الأنف الذكر ليوصي به إليهم، ترى كم تقدر هذه التركة التي خلفها أمير المؤمنين؟

الحقيقة أن الروايات مختلفة، بل متضاربة ولكن ليس حول كثرة التركة وقتلتها، ولكن حول هذا القليل الذي تركه مع المبالغة أحيانا في عرض الحقائق بشكل غير منطقي ومعقول مع ما سبق وأن ذكرناه من روايات تتعلق بعدد أولاده والمبلغ الذي اشترى به قبره.

أحسن أمير المؤمنين وهو علي فراش المرض أن أبناءه قد يتهمون المشرف على نفقاته بالإختلاس، فأراد أن يسد هذا الباب مبعدا عنه كل تهمة، حيث أوصاهم بأن لا يتهموه فإنه لم يترك إلا واحدا وعشرين دينارا، تقطع منها أجرة مسكنهم وثمان قبره لأهل الدير⁽¹⁾.

وفي رواية أن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أجاب الذي سأله عما ترك لهم والدهم، بأنه لم يترك إلا أربعة عشر دينارا، وترك لهم من الغلة ستمائة دينار ورثوها عنه وثلاثمائة دينار ورثوها عن أخيهم عبد الملك⁽²⁾.

وفي رواية أخرى يحتاج بعض ما جاء فيها إلى مزيد بحث أشار فيها عبد الرحمن بن القاسم بن أبي بكر الصديق في موعظته للمنصور أنه ترك سبعة عشرة دينار، كُفِّنَ منها بخمسة دنانير، واشترى له موضع قبره بدينارين، وقَسَمَ الباقي على بنيه الإحدى عشر⁽³⁾ فأصاب كل واحد منهم تسعة عشر درهما، ثم نكر ما آل إليه حال أبناء عمر من ثراء ورفاهية وما آل إليه حال أبناء هشام من فقر وذلة⁽⁴⁾ بعد ذلك.

لم ينس عمر بن الوليد أمير المؤمنين تلك الرسالة التي عرفه فيها بقيمته وأنزله منزلته التي تليق به، بعد أن تعدى طوره ولم يعرف قدره⁽⁵⁾، فلما توفي ظن أنه وجد فرصته لينتقم منه في جو مازال بعد تسيطر عليه الأحزان على فقدان أمير المؤمنين فأعماه الحقد الذي نما في قلبه عن تكبر ما قيل له، وهو محض شائعة، فجاء إلى يزيد بن عبد الملك كما يقول رجاء وقال له: «يا أمير المؤمنين! إن هذا المرأسي يعني عمر بن عبد العزيز -الذي مضى بالأمس، قد أخذ كل ما قدر عليه من جوهر ثمين وجعله في بيتين».

(1) - لهر نعم: الطيبة، ج5، ص 258-259، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 337.

(2) - لهر نعم، ج5، ص 334، ابن الجوزي، ص 337.

(3) - نكرنا من أهل أن عدهم أربعة عشر نكرا وثلاث بنات، وأشارت الرواية المتضمنة أنه ترك ست نسوة بينما ذكر ابن الجوزي أربعة.

- سيرة عمر، ص 315، كما نكرنا من أهل الروايات المتصلة بشن لهر.

(4) - ابن الجوزي، ص 338، لملأ: لكتاب الجلس، ج2، ص 643-644.

(5) - نكرنا كل التفاصيل عند نكرنا للرسالة 38، 38.

فأرسل يزيد إلى أخته فاطمة يسألها عما ترك، فأرسلت إليه مندبلا يحتوي على ما ترك، عبارة عن ثياب خلقة يزهد في لباسها الزهاد وأقسمت له: أنه ما ترك إلا هذا، فأرسل إليها من جديد أنه لم يسألها عما أرسلت إليه، وإنما عما في البيتين المقفلين، فأرسلت إليه بالمفاتيح ليحول ما فيهما إلى بيت المال إن وجد ما يحول.

فجاء ففتح البيت الأول فلم يجد فيه إلا كرسيًا وبساطًا وإناء ماء، وفتح الثاني فوجد فيه مسجدًا مفروشًا بالحصى وسلسلة معلقة بالسقف بها كهينة الطوق يدخلها في رقبتة إذا نعس وثياب من شعر وأشياء بسيطة، فبكى يزيد وبكى من معه، وخجل عمر بن الوليد من نفسه واستغفر الله عما قال (1).

وفي رواية أخرى، بأنه استودع سفيانًا لمولى له فعلم به يزيد فدعا به ودعا بني أمية ظنًا منه أنه مالٌ ففتحهم فوجدوا به مقطعات من مسموح كان يلبسها بالليل (2).
ما كان أمير المؤمنين ينهي عن شيء ويأتيه كلاً أبدأ، بل كان ظاهره كعلائقته كما شهد له بذلك ملك الروم كما سنشير إلى ذلك في الآتي.

7- مزن الناس عليه وبكاؤهم على فقدانه وطحرمه لجميل حاله،

استبد القلق بالناس واختتم الحيرة لما بلغتهم أبناء مرضه، ثم ما لبثوا أن جاءت الأخبار تحمل نبأ وفاته، عندها أحس من كان لا يقدر مكانته ووجوده على رأس الخلافة بقيمته الحقيقية، حيث رأوا أنهم أصبحوا كالأطفال بلا عائل، ويتامى بلا أب يحنو عليهم ويحسبهم بجميل رعايته، فأشد بكاءهم عليه، وحزنوا عليه أشد الحزن، فقد عرفنا من قبل ما أبنته به مسلمة الذي كان أثرًا عنده على بقية آل بيته، وكان سكان العراق أكثر الناس حزنًا عليه بعد أن نعموا طوال خلافته بالأمن، بعد أن اكتفوا بنيران الفتن من قبل، ففي البصرة مثلاً: أن الناس خرجوا يتلقون رسول عمر لما سمعوا بقومه كما هي عادتهم التي نسيوا عليها « فإذا هو بك يخبر بموته، فبكى الناس لبكائه لعظيم ما نزل بهم ولعظيم مصيبتهم » (3).

وقال عنه الحسن البصري: «إنا لله وإنا إليه راجعون؛ يا صاحب كل خير» (4).

(1) -الملاء: لكتاب الجامع، ج2، ص 664-665.

(2) -الأجري: أخبار أبي حنيفة، ص 70، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 210.

(3) -ابن عبد الحكم: سيرة عمر، ص 63.

(4) -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص 127، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 329.

وفي البصرة أيضا اشتد بكاء تلك المرأة التي فرض لها ولبناتها لما عادت من عنده، لما وجدت الخبر أمامها يخبر بوفاته، وانكسر حالها لكن الناس حثوها على الذهاب إلى الوالي ففعلت فنفذ لها ما كتب لها أمير المؤمنين⁽¹⁾.

وتأسفت على فقدانه أيضا فاطمة بنت الحسين بن علي رضي الله عنهم - وكانت كلما ذكرته أكثرت الترحم عليه وتقول: «لو بقي لنا عمر بن عبد العزيز ما احتجنا بعده إلى أحد»⁽²⁾. وهل يحتاج الناس وتلحق بهم المخصصة في ظل حكم الأئمة العادلين؟ كلا أبدا. إنما تصيبهم في ظل حكم غيرهم من الظالمين.

وجاء جماعة من الفقهاء إلى زوجته فاطمة يعزونها، فقالوا لها: «يا فاطمة! إعلمي أن الرزية بأمير المؤمنين عمر عامة والمصيبة به شاملة»⁽³⁾، ثم سألوها عن حاله في بيته فأخبرتهم عن ذلك.

ورثاه الشعراء منهم جرير والفرزدق، وكثير عزة ومحارب بن نثار مشيدين بمناقبه وبسيرته المرضية في المسلمين⁽⁴⁾.

وحزن عليه كذلك أهل النمة الذين أحبه الكثير منهم، لما كان له معهم من جميل الصنيع برعايته لحقوقهم ودفاعه عنهم، من ذلك أن الإمام الأوزاعي⁽⁵⁾ قال: أنه شهد جنازة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، فمر على راهب قرب قنسرين عند رجوعه، فسأله إن كان قد شهد جنازة الخليفة؟ فأخبره بذلك، فبكى كثيرا، فقال له الأوزاعي: «ما يبكيك ولست من أهل دينه.

فقال: إني لست أبكي عليه، ولكن أبكي على نور كان في الأرض فطفئ»⁽⁶⁾.

ولم يكن ملك الروم " ليو III " بأقل تأثرا من رعية أمير المؤمنين عليه، إذ حزن عليه

⁽¹⁾ الخطر الرسالة رقم: 362 ، أو ابن عبد الحكم: المصدر السابق ص 149-150 .

⁽²⁾ ابن سعد: الطبقات، ج5، ص 286 ، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 164-165 .

⁽³⁾ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص 121، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 330 .

⁽⁴⁾ ابن الجوزي، ص 332-333 ، الملاء: لكتاب الجامع، ج2، ص 666-669 .

⁽⁵⁾ إمامي روية أخرى أن ذلك كان مع سجاد بن جبير، ولا يكاد يوجد فرق بين ما ذكره سجاد وما جاء في المثلث في السنن عن

الأوزاعي.

⁽⁶⁾ ليو نعم: الطلحة، ج5، ص 336 .

ابن الجوزي، ص 331 .

وأظهر أسفه وأساه على فقدانه، رغم تلك العداوة التي كانت قائمة بين الدولتين، وكان قبل هذا قد أرسل إليه كبير أطبائه لمداواته، كما ذكرنا ذلك من قبل.

وفي هذا السبيل يذكر محمد بن معبد سفير عمر لمفاداة الأسرى المسلمين بأسرى من الروم⁽¹⁾، أنه دخل على ملك الروم في مناسبة أخرى، فوجده جالسا على الأرض كنيبا حزينا فسأله عما به، فأخبره بوفاة «الرجل الصالح» عمر بن عبد العزيز، وأكثر من الثناء عليه ثم قال: «إني لست أعجب من الراهب أغلق بابه ورفض الدنيا وترهب وتعب، ولكن أعجب ممن كانت الدنيا تحت قدميه فرفضها ثم ترهب»⁽²⁾.

لكن في رواية أخرى عند ابن عبد الحكم والمسعودي تفاصيل أكثر عن هذه السفارة⁽³⁾ مع اختلافها فيما بينهما في أهداف هذه السفارة، وكذا عما جاء في الرواية المتقدمة، حيث تشير رواية المسعودي أن الملك استدعى هذا السفير مرة أخرى بعد اللقاء الأول الذي جمعهما فجاء فدخل عليه فوجد بطارقه وأعيان الدولة عن يمينه وشماله جلوسا فوجده متغير الحال واضعا التاج عن رأسه «كأنه في مصيبة» فقال موجها كلامه للرجال الحاضرين: «هل تدرون لم دعوتكم؟

قالوا: لا.

قال: إن صاحب مسلحتي التي تلي العرب جاء كتابه في هذا الوقت: إن ملك العرب الرجل الصالح قد مات، فما ملكوا أنفسهم أن بكوا⁽⁴⁾. فقال: أنكم تبكون، أو لدينكم، أوله؟ قالوا: نبكي لأنفسنا ولديننا وله.

قال: لا تبكوا له، وابكوا على أنفسكم ما بدالكم، فإنه قد خرج إلى خير مما خلف، قد كان يخاف أن يدع طاعة الله، فلم يكن الله ليجمع عليه مخافة الدنيا ومخافة الآخرة. لقد بلغني من برّه وفضله وصدقه، ما لو كان أحد بعد عيسى يحيى الموتى لظننت أنه يحيى الموتى، وقد كانت تأتيني أخباره باطنا وظاهرا، فلا أجد أمره مع ربه إلا واحدا، بل باطنه

(1) -لزويد من التفاصيل من هذه السفارة انظر تليقا على الرسالة رقم: 759.

(2) -الجزء نمبر، ج5، ص 290-291 وانظر ص 336، ابن الجوزي: سيرة عمر، ص 330-331.

(3) -جلائري: أسبغ الأشراف، ج8، ص 176، المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص 185-186.

(4) -انظر تليقا على الرسالة رقم: 759.

(5) -المسعودي بهم البطارقة.

أشد حين خلوته بطاعة مولاه، ولم أعجب لهذا الراهب الذي قد ترك الدنيا وعبد ربه على رأس صومعته، ولكن عجبت من هذا الذي صارت إليه الدنيا تحت قنميه فزهد فيها حتى صار مثل الراهب، إن أهل للخير لا يبقون مع أهل الشر إلا قليلاً»⁽¹⁾.

ونال من التقدير والإحترام والإعجاب حتى من العباسيين فأثنى عليه أبو جعفر المنصور⁽²⁾، وعرفوا له حقه وفضيلته، فلم ينبشوا قبره في حُمى الإنتقام التي جمحت بهم عن منهج القصد في التعامل مع المغلوبين، التي أعقبت سقوط حكم بني أمية الذين ثأروا لأنفسهم منهم بإبادة من وقع في أيديهم من أحيائهم، وتَعَقَّب من فر مهم، ونبش قبور موتاهم، وإخراج جثثهم وجلدها بالسياط، وإحراقها بالنيران⁽³⁾. وأصبح قبره عند الرهبان في ضواحي دير سمعان يعرف بقبر «الصديق» كما ذكر ذلك أحدهم لصالح بن علي ابن عبد الله ابن عباس لما سأله عنه لزيارته⁽⁴⁾.

ذلك هو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، خامس الخلفاء الراشدين ونجيب عشيرته في العدل، الذي ما كان يمر عليه يوماً إلا ويزداد فيه تألقاً وفضلاً.

وفي الأخير لا يسعنا في نهاية رحلتنا هذه معه، التي رافقناه فيها من ميلاده إلى يوم وفاته أن نختم الرحلة بمرثية محارب بن نثار النهدي له، والذي يقول فيها في حقه:

1- سلام الله والصلوات منه	على عمر ترخن وتغديننا
وأفضل ما أتاب ولي عهد	أتابك يا أمير المؤمنين
جزيت عن الأرامل واليتامى	وعن مسكيننا والغارميننا
وعن فقرائنا ونوي غنائنا	جزاء المقسطين العادليننا
5- وسعت بفضل حلمك في وقار	على الكبراء والمستضعفيننا
على الحضار ⁽⁵⁾ والبانين منا	وللغازين ثغر المسلميننا
تقسط بينهم حكماً وعدلاً	به حكم الولاة الأولوننا
أمير المؤمنين جزيت خيراً	فلن ننسك آخر ما بقيننا

⁽¹⁾ -مرج الذهب، ج3، ص 185-186، سورة عمر، ص 148-149، وتختلف روايته في بعض التفاصيل التي ذكرناها في المتن.

⁽²⁾ -الزبير بن بكار: الأخبار الموفقات، ص 199.

⁽³⁾ -تاريخ البغدادي، ج2، ص 356-357، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 333.

- أحمد الشرباصي: الخليفة الزاهد، ص252.

⁽⁴⁾ -ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج19، ص 12، ابن الجوزي: سورة عمر، ص 331.

⁽⁵⁾ -بني أهل حضر والهمهم أهل البادية كما أشلوت إرهم الكلمة التي بعدها.

لأنك بالرعية كنت راقبا
 10- وكم من سنة درست وحكم
 وعدلا في البرية أجمعينا
 رفعت له منارا مستبيننا
 وبصرت الجفاة الغافلين⁽¹⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) ركوع: ليل القضاة، ج 3، ص 33.

الغزاة

جامعة الأمير
عبد القادر
للعلوم الإسلامية

الخاتمة

ها قد أتينا على نهاية هذا البحث، فما الذي يستخلص مما تم عرضه عن تجربة هذا الخليفة الزاهد الراشد الخصبة العميقة الذي اعتبر المجدد لدين الأمة على رأس المائة الثانية للهجرة.

الحقيقة أن آثار إصلاحاته ونتائجها كانت عميقة الجذور في الدين والدنيا على السواء جعلت العلماء يجعلونه خامس الخلفاء الراشدين.

لا شك أن الذي حصل جاء نتيجة لبناء متراكم في شخصيته التي بدأت ملامح النضج تظهر عليها مبكراً، فقد كان لأسرته دوراً في ذلك، إضافة إلى البيئة التي تلقى فيها تحصيله العلمي في المدينة المنورة على يد كبار علمائها الذين لفتوه أصول العلم الصحيح، وكشفوا له الأمراض التي تعاني منها الأمة، وظهر ذلك عليه بتميزه المبكر عن أقرانه في خشيته لله وفي لبسه، ومشيته، وتعطره، وفي مخالطته للشيوخ دون الشباب في توازن مدهش.

وإزداد إطلاعه ووعيه بعد اتصاله بالخليفة عبد الملك بن مروان الذي أعجب به وفتح هذا الإتصال به الآفاق أمامه على أساليب إدارة الدولة، وما تعاني منه من مشاكل.

وكانت تجربة ولايته على الحجاز من الأهمية بمكان على مستقبل حياته السياسية، إذ عمقت من وعيه السياسي، حيث وطن نفسه قبل أن يلتحق بالمدينة ليتسلم منصبه هذا على إصلاح الحال في المنطقة، وكان ذلك، فتميز في ذلك كل التميز، مما جعل المظلومون خاصة في العراق يلتجؤون إلى هناك حيث الأمن والعدل، وكان منهج الرفق الذي جربه في هذا الإقليم وأصلح به الحال سبباً في عزله عنه بعد أن تصادم مع منهج الشدة والعنف الذي يمثلته الحجاج بن يوسف.

وكان إحتكاكه بالخليفة الوليد قد قوى من عزمته وفكرة الإصلاح في ذهنه بتقويم ما يستحق التقويم لما يأمر به الوليد، وفشل في حمله على منهج الرفق في سياسته للناس لما لدعاة منهج الشدة عليه من نفوذ.

وينجح إلى حد كبير في حمل سليمان بن عبد الملك على إصلاح الحال، بعد أن شغقت له كفايته وصلاحه في ذلك، إضافة إلى حرصه على التثبيت به وإيقانه إلى جانبه، بل كان سبباً في أن يوصي إليه بالخلافة، بإشارة من رجاء بن حيوة، وفوجئ آل مروان بعمر خليفة عليهم كما فوجئ هو الآخر، ويتميز بعد ذلك تميزاً فريداً في كل شيء فأعاد لمنصب

التي أعطيت لأهالي بعض المناطق، مع تعديله لجزية أهل الموصل وسكان الجزيرة الفراتية واهتم بمورد الخمس الذي جعل له بيت مال خاص كالذي كان للفيء والصدقة، وعالج تناقص الوارد المالي بعد تحرير الرعية من المظالم المالية التي فرضت عليها بحفاظه على أصول الإيرادات بمنعه بيع أرض الخراج الموقوفة على أجيال المسلمين، ابتداء من سنة المائة للهجرة، أخذاً الخراج ممن استغلها مسلماً كان أو نسياً، معتبراً إياه كراء لها، وأن الدافع له ليس بداخل تحت ما قصدت إليه آية الجزية، وكان تنظيمه لهذا المورد قد أدى إلى ارتفاع مورد بيت المال ولم تغلس كما زعم الزاعمون.

أما أرض الأندلس فسار فيها بخلاف ما سار في أرض المشرق، حيث أقطعها للمستفتحين تشجيعاً لهم على الاستقرار هناك معتبراً هذا الإقليم ثغراً يحتاج إلى معاملة خاصة بعد الفوضى التي حصلت به بعد رحيل موسى بن نصير إلى المشرق. وحدد الأصول الشرعية لكراء الأرض، وشجع الناس على الاستقرار بها وخدمتها وإحياء الموات منها، وكذا حفر الآبار، وأشاع المحميات الرعية التي استحوذ عليها أرباب القوة.

ونظم العمل التجاري ومارس رقابته عليه، ومارس وظيفة الحسبة على إيل الشحن حاشاً أصحابها على الرفق بها، وسهر أيضاً على سحب النقود الرديئة من التداول باستبدالها لأصحابها بالنقود الوافية.

أما سياسته في الإنفاق فكانت قائمة على أسس سليمة فنظم توزيع العطاء وحدد السن التي تستوجب ذلك وأدخل أعباداً كثيرة في الدواوين في مختلف الأقاليم، كما أولى البناء اهتمامه أيضاً بالإنفاق عليه، ومثل ذلك ما تعلق بتوفير مياه الشرب خاصة في البصرة. وعموماً فإن سياسته في هذا الشأن قد أدت الدور الذي هنف الخليفة إلى تحقيقه بانتشال خزينة الدولة من العجز الذي كانت تعاني منه.

وأما الجهاز القضائي فهو الآخر أولاه عناية، حيث أنه أحسن اختيار أعوانه في هذا المجال، ومنحهم الحرية الكاملة في إصدار الأحكام محدداً لهم أصول هذه الأفضية من الكتاب والسنة واجتهاد الأئمة، إضافة إلى تركيزه على ما يخدم الحق ويوطد العدل بالاهتمام بالشهادات والأيمان، وإن كان رأيه في القسامة قد جاء مضطرباً، وحدد في تعليماته ورسائله للقواعد الشرعية لهؤلاء القضاة فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق الناس في الديون والإفلاس والشفعة، إضافة إلى كيفية للقضاء في الهبات والتبرعات والهدايا، إضافة إلى اهتمامه

بالأحوال الشخصية محددا أصولها الشرعية من زواج وطلاق وميراث، فكانت شاملة عالج بها المشاكل التي ظهرت في زمنه في هذا المجال، ووضع أسسا وقواعد خاصة بالعبيد من مكاتبه وعق وتصري، وكانت رغبته في شراء من أسلم وخاصة الصالحين منهم تملّي عليه تحريضهم من الرق، وأنصف بنات لواته بأمره بردهن إلى أهلن أو خطبتن من نويهن. أما أمر الحدود والقصاص والديات فوضع أسسها الشرعية جاعلا إقامتها صنو إقامة الصلاة، لما ينتج عن ذلك من صلاح للمجتمع، فتصدى لظاهرة سرقة أكفان الموتى جاعلا سارقها كسارق الأحياء في العقوبة، إضافة إلى حرصه على إقامة بقية الحدود، وبنى قواعد تعويض نيات الجراحات والأعضاء على الكتاب والسنة النبوية والراشدية ساهرا بذلك على صيانة حقوق من تُعذّي عليهم بأي شكل من الأشكال، وكذلك الحال بالنسبة لديات القتلى والقصاص في الدماء، محددا لكل مشكلة الأصل الشرعي الذي تعالج به في حق المسلمين وأهل الذمة على السواء.

وأصلح نظام السجون وسجناءها بكسوتهم وإطعامهم وتقييد الخطيرين منهم، والفصل بين من سجن لأسباب إجرامية ومن سجن لديون لزمته، وهذه الإجراءات التي اتخذت لصالحهم جديرة بالثناء عليها تهدف في غاياتها إلى الحفاظ على كرامة الإنسان، وأن له حقوقه وإن كان سجيناً.

أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فوسع من دائرة العمل به بعد أن تولى هو نفسه القيام بذلك، وحث أعوانه على احتدأ حنوه، وأشرك المسلمين في القيام بدورهم في هذا السبيل، فحارب الخمر وبقية الأشربة المشبوهة التي مزقت العلاقات الإجتماعية، ومنع الإتجار بها في بلاد المسلمين، وتصدى للنزعات العصبية والقبلية حفاظاً منه على وحدة المجتمع، وتدخل لإرشاد استعمال آلات اللهو، وحارب سنن الجاهلية التي بعثت من جديد بمنعه النسيحة والفتن على الأموات، تقيداً منه بالسنة التي أمرت بالصبر عند حصول المصائب وتدخل لترشيد دخول الحمامات، ومنعه على النساء إلا للضرورة.

وآل البيت رد عليهم حقوقهم المادية والمعنوية التي أعطيت لهم بنص الكتاب والسنة وسار فيهم بما يفرضه عليه دينه، واضعاً حدا لشم الإمام علي عليه السلام ورد فك لتنفق مواردها على ما كانت عليه في العهد النبوي، ومثل ذلك الكتيبة، وأعاد توزيع خمس الخمس على آل

البيت ورد صفات رسول الله ﷺ على زيد ليتولى النظر فيها، وتحري عن موالى رسول الله ﷺ لأن مولى القوم منهم.

وبالبن أمير المؤمنين في سياسته مع الخوارج سياسة أسلافه فعمل على اتباع سياسة الحوار معهم نون شروط مسبقة، بعد أن تولى هو نفسه مهمة تنفيذ ما كانوا يطالبون به ويتكثرون من أجل تحقيقه، فنجح في ذلك مع فرقة شاذب وأخرون قدموا عليه لمحاورته، وفش مع البعض الآخر لعدم تخلصهم من عقدة التكفير للغير، ولم يخرج في كل ذلك معهم عما يفرضه عليه دينه ووظيفته كخليفة لكل المسلمين، مهتديا في ذلك معهم بما كان من الإمام الراشد علي بن أبي طالب مع أسلافهم، ولم ينتقم لنفسه ممن سبه منهم كما كان يفعل من سبقه من الخلفاء.

وجادل غيلان زعيم قدرية الشام فيما يقول به وينشره بين الناس من أفكار، ولم تمنعه مخافته له أن يستعين به في رد المظالم، ورد بالحجة والبيان على من يقول بقوله ويدعو إليه، وتؤكد بنفسه من الحسن البصري عما يشاع عنه من القول بذلك، الذي وقف فيه موقفاً وبقاً.

حشد أمير المؤمنين كل قدراته الفكرية لتصحيح عقيدة الناس وحثهم على التمسك بما كان عليه سلف الأمة، وجادل وفد المرجنة الذين قنموا عليه وبين لهم خطاهم وما يدعون إليه.

أما فيما يخص معاملته لأهل النمة فلم يخرج عن السياق العام الذي يحثه عليه دينه نحرهم، فتقيد بتلك الشروط التي أعطيت لهم على يد الفاتحين الأوليين، وألزم نصارى الشام ومصر خلاصة بالغيار وقيوداً لا تخرج في بعدها عما يحتمه الواقع الأمني آنذاك ولا تخالف موقفه العام منهم الذي اتسم بالرفق والرأفة.

والدعوة إلى الله والجهاد في سبيله، باينَ فيهما سياسة أسلافه فأسقط الجزية عن أسلم مغلباً مصلحة الإسلام على مصلحة بيت المال، فحققت هذه العملية نتائج مثمرة في مصر والعراق وخراسان، وراسل الملوك المجاورين له فأسلم بعضهم وأبى البعض الآخر، وأهل المغرب ما أكثر منته عليهم فهم حسنة من حسناته بتلك البعثة العلمية التي أرسلها لتعليمهم.

أما الدعوة عن طريق الجهاد فاحتلت في عهده المرتبة الثانية بعد الدعوة إلى الله بالطرق السلمية، فتقيد في تعليماته التي أصدرها في هذا الشأن بأداب الجهاد التي جاءت في

الكتاب والسنة فاسترد الجيش الذي كان سليمان قد أرسله لفتح عاصمة الروم القسطنطينية فسلم عنده خير مما عند الروم، وأولى الخيل العربية عنايته بحفاظه على نقاوة سلالتها وأمر قادة الجيش أن يدعوا من يقاتلونه إلى الله قبل مقاتلته، ومنع عليهم قتل الولدان والنساء والشيوخ، وأمنهم بتعليماته بالرفق بالمقاتلين، وكان لا يستعين في الجهاد بالظالمين، وبين لفادة الأصول الشرعية لمن يؤمنونه، أما الغنائم فوزعها وفق ما جاء في الكتاب والسنة. كما عمل على تحرير الأسرى المسلمين الذين وقعوا في أيدي الروم على حساب بيت المال، المسلم والتمني، المرأة والرجل، الحر والعبد .

أما سياسته التربوية والتعليمية فكانت قائمة على ما يؤدي إلى إعزاز دور العلم وأهله، فقد جعل أمير المؤمنين عمر من نفسه معلما، وأول مفاخره أنه حقق أمنية جده الفاروق -رضي الله عنهما- بكتابته للسنة النبوية، مؤكدا حرصه الشديد على العمل بموجبها وإصلاح الحال بها، وخصص لتحقيق هذه المهمة أعطيات مغرية لمن تفرغ لنشر العلم، ونشطت الحركة العلمية في عهده، ونبت في المجتمع روحا جديدة في تباري أفراد في حفظ كتاب الله والعمل به وبسنة رسوله ﷺ، والصوم، والتعبد، وقيام الليل، والزهد، والورع، واصطناع المعروف.

وكانت مواعظه في غاياتها لأعوانه وغيرهم، تصب في تحقيق ما سبق، بتحسين سلوك الأمة وتهذيب طباعها وربط وجدانها بالآخرة، وهو الآخر كان يزود نفسه بمثل ذلك، طالباً من العلماء أن يعظوه ولا يزكوه خصوصا من الحسن البصري، فالموعظة عنده كالصدقة بل أهم وأعظم.

كان أمير المؤمنين في سياق مع الزمن لإصلاح ما يمكن إصلاحه، فأحسن في آخر حياته أن المجتمع لم يسر معه بالسرعة المطلوبة ليلحق بركبه فتمنى الموت، بل طلب من غيره أن يدعوا الله أن يقبضه غير مضيع ولا مفرط، وتوفي -رحمه الله- راضيا مرضيا بقيت أسباب هذه الوفاة عرضة للأخذ والرد، لا نعتقد أن بني أمية قد سموه ليتخلصوا منه لينفردوا بالخلافة، وهي آيلة إليهم ستم أم لم يستم.

بعد هذا، ما الذي جناه أمير المؤمنين من منافع خلال فترة خلافته؟ الحقيقة أنه لم يجن شيئا من مغارم الدنيا ومباهجها وقد كان غارقا فيه إلى الأذقان قبل أن يتولى أمر المسلمين. الحق أن الذي جناه هو تلك التي أضمر لها نفسه منذ أن تولى الخلافة، ذلك التي تالت لها

نفسه التواقة أن يكون في الجنة مع الصديقين والشهداء والصالحين، وذلك هو الفوز العظيم. نسأل الله أن يجعله في جوارهم.

وفي الأخير أسأل الله أن يكتب لدينه التأيد، ولسنة نبيه الإنشار، ولعباده الصالحين التمكين في الأرض، وأن يرحم سلفنا الصالح وأن يغفر لنا خطايانا إنه على ذلك قدير، ومنه العون والتوفيق، وصل اللهم وسلم على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملاحق

- 1- ملحق رقم (1)، وفاة عمر بن محمد العزير
- 2- ملحق رقم (2)، القضاة في عهد عمر بن محمد العزير
- 3- ملحق رقم (3)، جباة الخراج في عهد عمر بن محمد العزير

ملحق رقم (1)

ولاية عمر بن محمد العزيز

اسم الولاية	اسم الوالي	سيرة ومناجاة الوالي	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
1- الأنلس	1- الحر بن عبد الرحمن ⁽¹⁾ 2- السمع بن مالك ⁽²⁾	/ صالحا فاضلا خيرا	97هـ	100هـ	تقفي مضري	؟
2- المغرب	1- محمد بن يزيد ⁽³⁾ 2- إسماعيل بن عبيد الله ⁽⁴⁾	حسن السيرة ثقة مأمونا صدوقا	97هـ	100هـ	مولى قریش مولى بني مخزوم	131هـ، 132هـ
3- مصر	1- عبد الملك بن رفاعه ⁽⁵⁾ 2- أيوب بن شرحبيل ⁽⁶⁾	عفيقا نبيا صالحا عادلا	96هـ	100هـ	فهمي يمني أصبحي يمني	101هـ
4- المدينة المنورة	أيوب بكر بن محمد ⁽⁷⁾	حسن السيرة ثقة	96هـ	101هـ	أنصاري يمني	120هـ
5- مكة	عبد العزيز بن عبد الله ⁽⁸⁾	حسن السيرة ثقة	96هـ	103هـ	أموي قرشي	؟

¹ - أفضل مجموعة لمؤلف مجهول، ص 29-30.

² - ابن عذاري: شيبان المغرب، ج 1، ص 25-26.

³ - الخطر ترجمته في المصدرين السابقين والصفحات نفسها.

⁴ - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 213.

⁵ - ابن عذاري: المصدر السابق، ج 1، ص 47.

⁶ - ابن عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 28-30.

⁷ - الحناكي: رياض النفوس، ج 1، ص 115-116.

⁸ - الكندي: لولاء والقضاء، ص 65-67.

⁹ - ابن تقي بريدي: النجوم الزاهرة، ج 1، ص 231-232.

¹⁰ - الكندي: المصدر نفسه، ص 69.

¹¹ - الحفريزي: الخطوط، ج 1، ص 302.

¹² - الكوكبي: أخبار القضاء، ج 1، ص 135 وما بعدها.

¹³ - طائفي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 511.

¹⁴ - الخطر ترجمته في الرسالة رقم: 94.

اسم الولاية	اسم الوالي	سيرة ومناجاة الوالي	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
6-طائف	1- محمد بن سويد ⁽¹⁾	من خيار الناس ثقة عفيفا	100هـ	؟	فهرري قريشي	؟
7-بغداد	عروة بن محمد ⁽²⁾	من خيار الناس ثقة عفيفا	96هـ	103هـ	سعد بن مضر بن	؟
8-عمان	1-الخييار بن مسبرة المجشعي ⁽³⁾ 2-حاجب بن المفضل ⁽⁴⁾ 3-سعد بن مسعود ⁽⁵⁾ 4-عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة ⁽⁶⁾	؟ ثقة لم يكن مرضيا صالحا ثقة	ولاية عدي ؟ ولاية عدي ولاية عدي	؟ ؟ ؟ ؟	أزدي يماني مازني مضر بن أنصاري	101هـ، 102هـ ؟ ؟ ؟
9-بغداد	1-محمد بن عبد الرحمن ⁽⁷⁾ 2-خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب ⁽⁸⁾	ثقة صالحا ثقة صالحا	ولاية عمر ولاية عمر	؟ ؟	أنصاري أنصاري	124هـ 132هـ

⁽¹⁾ -المنظر ترجمته في الرسالة رقم: 18.

⁽²⁾ -المنظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم 50.

⁽³⁾ -البلداني: أنساب الأشراف، ج8، ص350.

⁽⁴⁾ -شرح ديوان جرير، ج1، ص180، ج2، ص626-627.

⁽⁵⁾ -سويد آخر العمال قبل أن يستخلف عمر.

⁽⁶⁾ -الطبري: تهذيب الكمال، م5، ص203-204.

⁽⁷⁾ -ساجدة زكريا: عمر بن عبد العزيز وسيلته في رد المظالم، ص275.

⁽⁸⁾ -المنظر: ترجمته في الرسالة رقم: 125.

⁽⁹⁾ -ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج8، ص63.

⁽¹⁰⁾ -البيهقي: التاريخ الكبير، ج6، ص349.

⁽¹¹⁾ -التاريخ خليفة بن خياط، ص251.

⁽¹²⁾ -البيهقي: التاريخ الكبير، ج1، ص148-149.

⁽¹³⁾ -ابن سعد: الطبقات، م5، ص404، طبعة لبنان، 1990.

⁽¹⁴⁾ -ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج3، ص136.

⁽¹⁵⁾ -رحلة عمر مع محمد بن عبد الرحمن، للمنظر مصادر ترجمته.

إسم الولاية	إسم الوالي	صورة ومكانة الوالي	سنة القولبة	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
10- البحرين	1- صلحت بن حريث ⁽¹⁾ 2- عبد للكريم بن المغيرة ⁽²⁾	؟ ؟	؟ ولاه عدي	عزله عدي ؟	من بني حنيفة يعني باهلي يعني	؟ ؟
11- البصرة	عدي بن أرطاة ⁽³⁾	مستقيم السيرة ذكر في النقاء	99هـ	101هـ	فـ زاري مضري	قتل سنة 101هـ
12- الكوفة	عبد الحميد بن عبد الرحمن ⁽⁴⁾	صالحا ثقة مأمونا	99هـ	102هـ	قريشي مضري	115هـ
13- واسط	محمد بن المنتشر بن الأجدع ⁽⁵⁾	صالحا ثقة	؟	؟	همداني يعني	؟
14- الموصل	1- سعيد بن عبد الملك ⁽⁶⁾ 2- يحيى بن يحيى اللضائي ⁽⁷⁾	حسن السيرة حسن السيرة ثقة	ولاه والده 99هـ	99هـ ؟	قريشي مضري غساني يعني	132هـ 135هـ
15- لوزي	الحارث بن عباد ⁽⁸⁾	؟	؟	؟	؟	؟
16- أصبهان	حكيم بن شريك الهذلي ⁽⁹⁾	حسن السيرة	ولاه عمر	؟	هذلي يعني	؟

⁽¹⁾ - تاريخ خليفة، ص 251.

⁽²⁾ - المصدر نفسه، ص 251.

⁽³⁾ - الخطر ترجمته في الرسالة رقم: 129.

⁽⁴⁾ - الخطر ترجمته في الرسالة رقم: 29.

⁽⁵⁾ - ابن سعد: الطبقات، ج 6، ص 306، طبعة لبنان، ص 1990.

⁽⁶⁾ - الخزي: تهذيب الكمال، ج 26، ص 496-497.

⁽⁷⁾ - ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9، ص 416.

⁽⁸⁾ - الخطر ترجمته في الرسالة رقم: 124.

⁽⁹⁾ - الخطر ترجمته في الرسالة رقم: 124.

⁽¹⁰⁾ - الخطر رسالة رقم: 746.

⁽¹¹⁾ - الخزي: تهذيب الكمال، ج 7، ص 198-200.

⁽¹²⁾ - ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2، ص 450.

⁽¹³⁾ - ساجدة نوحيل: صر بن عبد العزيز وسيلته في رد المظالم، ص 279.

سنة وفاته	قبيلته	سنة العزل	سنة التولية	سيرة ومخافة الوالي	اسم الوالي	اسم الولاية
102هـ	لزدي يمني	99هـ	97هـ	فيه كبر وتجبر	1- يزيد بن المهلب ⁽¹⁾	17- فرسان
112هـ	مدحجي يمني	100هـ	99هـ	شجاعا يمني الهوى	2- الجراح بن عبد الله ⁽²⁾	
؟	غامذي يمني	102هـ	100هـ	سمح لين ثقة	3- عبد الرحمن بن نعيم ⁽³⁾	
؟	؟	؟	؟	؟	السري بن عبد الله ⁽⁴⁾	18- سحمان
102هـ	من ربيعة يمني	99هـ	99هـ	سيذا حوادا	1- عبد الملك بن مسمع ⁽⁵⁾	19- السند
؟	باهلي مضري	101هـ	99هـ	؟	2- عمرو بن مسلم الباهلي ⁽⁶⁾	
؟	لزدي يمني	99هـ	97هـ	؟	1- محمد بن المهلب ⁽⁷⁾	20- سمرقند
؟	؟	؟	99هـ	؟	2- سليمان بن أبي السري ⁽⁸⁾	
103هـ	باهلي يمني	؟	85هـ	حسنة، مرضية	1- عبد العزيز بن حاتم	21- لرمينية
120هـ	من كندة يمني	؟	؟	فقيها ناسكا ثقة	2- عدي بن عدي الكندي	22-
؟	طائي يمني	؟	؟	صالحا مرضيا	3- الحارث بن عمرو الطائي	تريجان ⁽⁹⁾
؟	مضري	؟	؟	لساء السيرة مع اليمينية في المغرب	4- عبيدة بن عبد الرحمن	

¹ - انظر عنه ترسلتين رقم: 117، 117، 118.

² - انظر ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 79.

³ - انظر ترجمته عند ذكرنا للرسالة رقم: 122.

⁴ - الطوماني: كتب البلدان بدل الأعلق النفوسة لابن رسته، ص 284.

⁵ - تاريخ خليفة، ص 251.

⁶ - ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 15، ص 235.

⁷ - السيلاني: فتوح البلدان، ص 428-429.

⁸ - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 134، 159.

⁹ - السيلاني: أصناف الأشراف، ج 8، ص 136.

¹⁰ - انظر عنه رسالة رقم: 65.

¹¹ - تاريخ خليفة، ص 251.

¹² - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 216، 217. وانظر للرسالة رقم 515.

¹³ - ابن أضم: فتوح ابن أضم، ج 7، ص 320.

¹⁴ - ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 456.

¹⁵ - تاريخ الطبري، ج 6، ص 556.

¹⁶ - ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7، ص 168.

اسم الولاية	اسم الوالي	سيرة ومطابقة الوالي	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
22-الجزيرة الزينة ⁽¹⁾	1-عبد العزيز بن حاتم 2-عدي بن عدي الكندي 3-سوادة بن أبي الصباح 4-سالم بن وفضة	؟ ؟ ؟ فاضلا	؟ ؟ ؟ ؟	؟ ؟ ؟ ؟	؟ ؟ كندي يمني كندي مضري	؟ ؟ ؟ ؟
23-مطية	جعونة بن الحارث ⁽²⁾	صالحا حسن السيرة	؟	؟	؟	؟
24-الرها	العلاء بن أبي عاتشة ⁽³⁾	؟	؟	؟	؟	؟

المصادر نفسها إضافة إلى:

عن عسكرك: تهذيب تاريخ دمشق، ج2، ص58-59.

الدهري: تاريخ الإسلام، ج8، ص111.

عن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج9، ص103، ج15، ص132، ج16، ص326-327.

والغلبة أن هناك اضطرابا شديدا وتاخلا وتلفضا وضوحا يحيط بولاية هذين الإقليمين في المصدر التي تكلمت عنهما خصوصا زمن ولاية كل واحد منهما فخليفة بن خياط يشير إلى أن والي أرمينية كان عبد العزيز إضافة إلى الجزيرة وأذربيجان، تاريخ خليفة، ص251.

ويشير البلاذري أن يكون عبد العزيز بن حاتم واليا على أرمينية في عهد عمر بن عبد العزيز، وإنما سليمان بن عبد الملك هو الذي ولي عدي بن عدي عليها، ثم أقره عمر عليها ويقول: هو وروى بعضهم: أن عامل عمر كان حاتم بن النعمان وليس ذلك بثبت، فتوح البلدان، ص204.

وهناك من يشير إلى أن ولاية عدي بن عدي كانت على قضاء الجزيرة وأرمينية وأذربيجان، وهناك من يخصص فيقول أن ولايته كانت على الجزيرة وأذربيجان. ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج15، ص132. ابن سعد الطبقات، ج5، ص251.

ويكسر ابن منظور أن عدي كان على الموصل والجزيرة، ثم عزله وولاه على أرمينية. المصدر السابق، ج6، ص326-327. وليس ذلك بصحيح فيما يتعلق بولايته على الموصل، حيث مر ذكر واليها إلا أن يكون على قضائهما، وفي ذلك نظر.

كما يضطرب الأمر في شأن قولا الآخرين، حيث يذكر الطبري أن عمر بن حنظلة على الجزيرة سنة مائة للهجرة، تاريخ الطبري، ج6، ص556. إلا أن الأمر الجديد بالإشارة إليه، أن متولي قضاء الجزيرة هو ميسون بن مهران كما هو أت في ملحق القضاء.

إلا أن خلاصة الأمر في هذا الاضطراب لا يكون يتعلق باختصاصات الولاية، فكل وال أسند إليه عمر مهمة معينة على سبيل الفصل بين السلطات، ومن ثم لفظة الأمر على الولاية.

المخطوط ترجمته في الرسالة رقم: 735.

المخطوط ترجمته في الرسالة رقم 294.

اسم الولاية	اسم الوالي	سيرة ومناخة الوالي	سنة التولية	سنة العزل	سنة وفاته
25-خمسين	لوليد بن هشام الميموني ⁽¹⁾	ثقة صالحا	99هـ	؟	؟
26-حمص	يزيد بن حصين السكوني ⁽²⁾	حسن لسيرة	؟	؟	103هـ
27-مشرق	1-محمد بن سويد ⁽³⁾ 2-الضحاك بن عبدالرحمن ⁽⁴⁾ 3-عبد الرحمن بن الحجاج ⁽⁵⁾	؟	؟	؟	؟
28-حوران + البشبة	عمير بن هانئ الغنصي ⁽⁶⁾	ثقة	؟	؟	127هـ
29-بعلبك (ساحل الشام)	1-العباس بن نعيم الأوزاعي ⁽⁷⁾ 2-أسود بن قيس ابن معد يكر ⁽⁸⁾	؟	؟	؟	؟
30-البلقاء	الحارث بن عمرو الطائي ⁽⁹⁾	؟	؟	؟	؟

⁽¹⁾ انظر ترجمته في الرسالة رقم: 35.

⁽²⁾ انظر عنه رسالة رقم: 184.

⁽³⁾ انظر عنه رسالة رقم: 18.

⁽⁴⁾ انظر عنه رسالة رقم: 544.

⁽⁵⁾ انظر عنه رسالة رقم: 415.

⁽⁶⁾ قال عنه البخاري انه صل لسمر بن عبد العزيز على حوران والبشبة.

⁽⁷⁾ تاريخ الكبير، ج 6، ص 535.

وقال عنه ابن منظور: انه ولي جبهة خراج دمشق في ايام عمر بن عبد العزيز. مختصر تاريخ دمشق، ج 19، ص 335-337. الظاهر انه ولي

على حوران حيث ان جبهة خراج دمشق هم الاتي نكرم في ملحق ولاية الخراج.

⁽⁸⁾ تاريخ: اعيان القضاء، ج 1، ص 264، ولم يذكر ان كان حاكما او ليا.

⁽⁹⁾ ابن حنبل: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 52. وانظر عنه الرسالة رقم: 160.

⁽¹⁰⁾ انظر عنه الرسالة رقم: 183.

اسم الولاية	اسم الوالي	سيرة ومناجاة الوالي	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
31- فلسطين الرملة	-النظر بن يريم بن أبرهة بن الصباح ⁽¹⁾ -عبد الله بن عوف ⁽²⁾ الكناني	ورعاثة	؟	؟	؟	؟
32-الأردن	1-عبادة بن نمي الكندي ⁽³⁾ 2-إسحاق بن مسلم بن ربيعة ⁽⁴⁾	-حقيا ورعاثة -حسن لسيرة	ولاه عبد الملك	؟	كندي بني	118هـ
33-الأيلة	زريق - زريق - بن حكيم - بن حيان ⁽⁵⁾	صالحاثة	ولاه الوليد	؟	مولى بني فزارة	105هـ
34-؟	الحجاج بن ننب ⁽⁶⁾	؟	؟	؟	؟	؟
35-؟	مبشر بن أبي الفرات ⁽⁷⁾	؟	؟	؟	؟	؟
36-؟	نوفل بن أبي الفرات ⁽⁸⁾	؟	؟	؟	مولى بن عقيل	؟
37-؟	عمرة بن زيد الفلسطيني ⁽⁹⁾	؟	؟	؟	؟	؟
38-تواحي البصرة	محمد بن جابر الراسبي ⁽¹⁰⁾	؟	؟	؟	؟	؟
39-كسمر	مالك بن المنذر ⁽¹¹⁾	؟	؟	؟	؟	؟

⁽¹⁾-تاريخ خليفة، ص 252.

⁽²⁾-خطب ترجمته في الرسالة رقم: 91. ولنا أبو عبيد أنه عامل عمر على فلسطين. الأموال، ص 170. طمدار الشروق وقال البخاري أنه عامل على الرملة، التاريخ الصغير، م 1، ص 187، وجاء عنده في التاريخ الكبير أنه عامل على ديون فلسطين، م 5، ص 156 أي أنه على ديون خراج فلسطين.

⁽³⁾-عن سعد: الطبقات، م 7، ق 2، ص 162. وقال عنه الرازي أنه كان فاضلا على طبرية. الجرح والتعديل، ج 3، ص 96.

⁽⁴⁾-خطب عنه الرسالة رقم: 301 فهناك ترجمته.

⁽⁵⁾-خطب عنه الرسالة رقم: 217 فهناك ترجمته.

⁽⁶⁾-عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 84.

⁽⁷⁾-خطب عنه الرسالة رقم: 82.

⁽⁸⁾-كما جاء عند إرفنا الرسالة رقم: 82. ولعل نوفل هذا هو مبشر السابق عليه.

⁽⁹⁾-عن أبي نعيمة: المصنف، ج 6، ص 58.

⁽¹⁰⁾-خطب الرسالة رقم: 231.

⁽¹¹⁾-البخاري: الألب المفرد، ص 365، رقم: 1252.

ملحق رقم (2).

القضاة في عهد عمر بن محمد العزيز

اسم الولاية	اسم القاضي	سيرة ومكانة القاضي	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
1- الأندلس	يحيى بن زيد النجيبى ⁽¹⁾	؟	حوالي 100 هـ	؟	نجيبى يعنى	؟
2- المغرب (إفريقية)	عبد الله بن المعيرة ⁽²⁾	ورعا فاصلا صحيح الدين	100 هـ	123 هـ	فريشى مضري	؟
3- مصر	1- عياض بن عبد الله ⁽³⁾ 2- ابن خذلمر عبد الله بن يزيد ⁽⁴⁾	حسن السيرة حسن السيرة ورعا	98 هـ 100 هـ	100 هـ 120 هـ 105 هـ	أزدي سلامي يعنى يعنى من الأبناء	؟ ؟
4- المدينة المنورة	أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن ⁽⁵⁾	ثقة صدوقا	حوالي 96 هـ	101 هـ	أنصاري يعنى	؟
5- مكة المكرمة	دلود بن عبد الله الحضرمي ⁽⁶⁾	؟	؟	؟	؟	؟
6- اليمن	وهب بن منبه ⁽⁷⁾	له صلاح وتقوى	ولاه عمر	؟	من الأبناء فارسي الأب يعنى الأم	110 هـ

¹ - حسين مزني: فجر الأندلس، هاشم ص 124.

² - أنظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم: 381.

³ - أنظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم: 401.

⁴ - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 240.

⁵ - الكندي: الولاية والقضاة، ص 337-338.

⁶ - ابن سعد: الطبقات، ج 5، ص 251.

⁷ - ركيع أخبار القضاة، ج 1، ص 147-148.

⁸ - ركيع: المصدر نفسه، ج 1، ص 263-264.

وجاء عند ابن منظور أن القاضي علي عهد سليمان كان: طلحة بن دلود الحضرمي، مفسر تاريخ دمشق، ج 12، ص 260-261.

⁹ - أنظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم: 162.

اسم الولاية	اسم القاضي	سيرة ومناصب القاضي	سنة التولية	سنة العزل	تبعيته	سنة وفاته
7- الكوفة	القاسم بن عبد الرحمن ⁽¹⁾	صالحا ثقة سخيا	99	103هـ	هنلي مضري	116هـ - لوا 120هـ
8- البصرة	1- ياس بن معاوية ⁽²⁾ 2- الحسن البصري ⁽³⁾	ثقة عاقلا، ثقة ثقة مأمونا عالما	99هـ 100هـ	100هـ 101هـ	مزيني مضري مولى الأنصار	120هـ 110هـ
9- الأهواز	سالم بن أبي سالم ⁽⁴⁾	؟	؟	؟	؟	؟
10- خراسان	1- سليمان بن بريدة ⁽⁵⁾ 2- عبد الله بن بريدة ⁽⁶⁾	ثقة صدوقا ثقة، صدوقا	؟	؟	لسمي يمني لسمي يمني	100هـ 110هـ
11- الموصل	يحيى بن يحيى الضائي		"انظر ملحق الولاية"			
12- الحزيرة 'الرفة'	ميمون بن مهران ⁽⁷⁾	فقيها ثقة صالحا	حولي 99 هـ	101هـ	مولى الأزدي	117هـ
13- أرمينية + أذربيجان	عدي بن عدي بن عميرة الكندي ⁽⁸⁾		"انظر ملحق الولاية"			

¹ ابن سعد: الطبقات، م، 6، ص 212.

ركيع أخبار القضاة، ج 3، ص 6 وما بعدها.

تاريخ خليفة بن خياط، ص 253، 261.

² انظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم: 378.

³ انظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم: 63.

⁴ ركيع: أخبار القضاة، ج 3، ص 320.

⁵ ابن سعد: الطبقات، م، 7، ق 1، ص 160-161.

ابن صلكر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 7، ص 309-310.

ركيع: المصدر السابق، ج 3، ص 306.

⁶ المصدر نفسه التي ترجمت لأخيه سليمان.

⁷ انظر ترجمته عند إيراننا للرسالة رقم: 186 ج.

⁸ انظر المصدر في ملحق الولاية

اسم الولاية	اسم الفاضل	سيرة ومكانة الفاضل	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
14- حمص	الحارث بن يمجدة الأشعري ⁽¹⁾	حسن السيرة	؟	؟	لشعري يمني	125 لو 126 هـ
نظر ملحق الولاية						
15- دمشق	1- عبد الرحمن بن الحصاحس ⁽²⁾ 2- سليمان بن حبيب المحاربي ⁽³⁾	صالحا مستقيم السيرة ثقة	؟	؟	محاربي مضري	120 لو 126 هـ
16- نواحي دمشق	الوليد بن عبد الرحمن بن هاني ⁽⁴⁾	صالحا	؟	؟	همداني يمني	125- 127 هـ
17- الشام	طريف بن ربيعة ⁽⁵⁾	؟	؟	؟	؟	؟
نظر ملحق الولاية						
18- الأردن طبرية	عبادة بن نمي الكندي ⁽⁶⁾	ثقة	حولي 99 هـ	؟	لسدي مضري	؟
19- فلسطين	عبد الله بن موهب بن زمعة ⁽⁷⁾	ثقة	؟	؟	لسدي مضري	؟

⁽¹⁾-ساجد فومل: سيرة عمرو بن عبد العزيز في رد المظالم، ص 280.

عبد عساکر: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 464-465.

ركبوع: أخبار القضاة، ج 3، ص 206-207، وأشار إلى ولايته للقضاء على حمص ولم يذكر متى كان ذلك وكذا ولايته على قضاء دمشق على عهد الوليد بن يزيد.

⁽²⁾-نظر ترجمته عند يروانا للرسالة رقم: 415.

⁽³⁾-نظر ترجمته عند يروانا للرسالة رقم: 457.

⁽⁴⁾-سبن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 26، ص 315-316.

⁽⁵⁾-عبد الرزاق: المصنف، ج 10، ص 162، ونظر عنه الرسالة رقم: 572.

⁽⁶⁾-نظر: المصدر في ملحق الولاية

⁽⁷⁾-الجباري: لتاريخ الكبير، م 5، ص 198.

عبد حجر: تهذيب التهذيب، ج 6، ص 70-71.

الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 7، ص 140-141.

اسم الولاية	اسم القاضي	سيرة ومكانة القاضي	مدة التولية	مدة العزل	قبيلته	مدة وجاته
20- سجستان	عبد الله بن صخر القرشي ⁽¹⁾	؟	؟	؟	قرشي	؟
21- سمرقند	جميع بن حاضر ⁽²⁾	؟	؟	؟	؟	؟
22- ؟	ثابت بن ثوبان العنسي ⁽³⁾	ثقة	؟	؟	عنسي يعني	؟
23- ؟	سودة بن زياد ⁽⁴⁾	؟	؟	؟	؟	؟

⁽¹⁾ -ساجد لفضل: سوانة صر في رد المظالم، ص 280.

⁽²⁾ -تاريخ الطبري، ج 6، ص 568.

سجن الأثر: الكلل في التاريخ، ج 4، ص 163.

ونظر الرسالة رقم: 65.

سجن صلكو: تهذيب تاريخ دمشق، ج 3، ص 367.

سجن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3، ص 367.

ونظر الرسالة رقم: 520.

⁽⁴⁾ -سقطر هذه الرسالة رقم: 530. ولم تنشر إن كان لها أو والها.

ملحق رقم (3)

جباة الحجاج في عهد عمر بن عبد العزيز

اسم الولاية	اسم عامل الحجاج	سيرة ومكانته	سنة التولية	سنة العزل	قبيلته	سنة وفاته
1- الأندلس	1- الحر بن عبد الرحمن 2- جابر مولى السمح بن مالك ⁽¹⁾		100هـ	102هـ	مولى	؟
2- المغرب (الريفية)	1- محمد بن يزيد القرشي 2- إسماعيل بن عبد الله		99هـ	؟	؟	؟
3- مصر	حيان بن سريج ⁽²⁾	؟	99هـ	؟	؟	؟
4- اليمن	وهب بن منبه		انظر ملحق القضاء			
5- الكوفة	لؤي الزناد عبد الله بن نكوان ⁽³⁾	ثقة حجة حسن السيرة	99هـ	؟	مولى زملة بنت شيبه	130هـ لأول 131هـ
6- البصرة	صالح بن عبد الرحمن ⁽⁴⁾	صالحا لمينا	96هـ	100هـ	مولى بني تميم	قتله ابن هبيرة
7- خراسان	1- الجراح بن عبد الله 2- عبد الرحمن بن عبد الله ⁽⁵⁾ 3- عقبة بن زرعة الطائي ⁽⁶⁾		100هـ	100هـ	قتيري مضري	112هـ
8- الموصل	يحيى بن يحيى التساني		100هـ	؟	طائي يمني	؟
9- الجزيرة 'الرقنة'	- ميمون بن مهران		انظر ملحق القضاء			

⁽¹⁾ ابن القطيعة: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 26.

⁽²⁾ حسن مؤنس: فجر الأندلس، ص 606.

⁽³⁾ انظر كلامنا عليه في الرسالة رقم: 92، وكذا الرسالة رقم: 291.

⁽⁴⁾ انظر كلامنا عليه في الرسالة رقم: 321.

⁽⁵⁾ انظر كلامنا عليه في الرسالة رقم: 77.

⁽⁶⁾ تاريخ الطبري، ج 6، ص 568.

⁽⁷⁾ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 157-158.

⁽⁸⁾ تاريخ الطبري، ج 6، ص 568، وانظر الرسالة رقم: 358.

اسم الولاية	اسم حامل الجراح	مهارة ومكانته	مدة التولية	مدة العزل	تعيينه	مدة وفاته
10- قنصرين	- الفرات بن مسلم ⁽¹⁾	حسن السيرة ثقة	؟	؟	؟	؟
11- دمشق	1- سليمان بن سعد ⁽²⁾ 2- صالح بن جبير ⁽³⁾	؟ ثقة	ولاية عبد الملك ؟	؟	مولى آل مروان كزدي يمني	؟
12- حوران	عمير بن هاني العنسي	تنظر ملحق الولاية				
13- بعلبك (ساحل لبنان)	أسود بن قبيس ابن معد يكراب	تنظر ملحق الولاية				
14- الأردن	إسحاق بن مسلم العقيلي ⁽⁴⁾	؟	؟	؟	عقبلي مضر	؟

⁽¹⁾ تنظر عنه لرسالة رقم: 35

⁽²⁾ طهشاري: الوزراء والكتاب، ص 33، 34، 35.

⁽³⁾ ابن حنبل: تهذيب تاريخ دمشق، ج 6، ص 278.

⁽⁴⁾ ابن حنبل: المصدر نفسه، ج 6، ص 268.

⁽⁵⁾ ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4، ص 283-284.

⁽⁶⁾ تاريخ خليفة بن خياط، ص 296.

⁽⁷⁾ ابن حنبل: المصدر السابق، ج 2، ص 455.

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المساحر والمراجع

قائمة المساحر⁽¹⁾

1- القرآن الكريم

-1-

-الأجري: أبو بكر محمد بن الحسين -360هـ-

2- أخيار أي حفص عمر بن عبد العزيز تحقيق: الدكتور: عبد الله عبد الرحيم

عيلان، بيروت، 1979.

3- الشريعة، تحقيق: محمد حامد الفقي طبع: دار الكتب العلمية، بيروت (1403-

1983).

4- ابن الأثير: أبو الحسن علي الملقب بعز الدين -630هـ: الكامل في التاريخ -1-9-

طبع: دار الكتاب اللبناني، بيروت، (1387هـ-1967م).

5- الإمام أحمد بن عيسى بن زيد- -247هـ- كتاب رأب الصدع -1-3-تحقيق: علي

بن إسماعيل الصنعاني، طبع: دار النفائس (1410هـ-1990م).

6- أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمراتها لمجهول. تحقيق: إبراهيم الأبياري نشر

دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، (1401هـ-1981م).

7- ابن الأخوة: محمد بن محمد بن أحمد القرشي: 729هـ: معالم القرية في أحكام

الحسبة، تصحيح: روبن ليوي، طبع بمطبعة الفنون بكمبريدج 1937.

8- الأزدي: محمد بن عبد الله -231هـ-: تاريخ فتوح الشام، تحقيق: عبد المنعم

عبد الله عامر، مطابع سجل العرب، 1970م.

9- الأزدي: أبو زكريا يزيد بن محمد -334هـ: تاريخ الموصل، تحقيق: الدكتور: علي

حبيبه، طبع القاهرة (1387هـ-1967م).

10- ابن الأزرقي: أبو عبد الله محمد -896هـ-: بدائع السلك في طبائع الملك -1-2-

تحقيق: للدكتور: محمد بن عبد الكريم، طبع: الدار العربية للكتاب ليبيا

تونس 1977م.

⁽¹⁾لقد قمنا بجمع أسماء السحرة على ما اشتهروا به من ألقاب وأسماء. أما من لم يشتهروا بذلك فكان على القلب. أما للتاريخ المذكورة بعد أسماء السحرة فتملى تاريخ ولدتهم. أما الأرقام بعد ذكر المصادر فتعني عدد الأجزاء

- 11- الأزرقى: أبو الوليد محمد بن عبد الله -250هـ-: كتاب أخبار مكة شرفها الله تعالى - طبع بمدينة غنتمة 1274-1275هـ.
- 12- الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل -330هـ-: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين -1-2-: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، (1411هـ-1990م).
- مقالات الإسلاميين، طبعة دار الحديث، بيروت، (1405هـ-1985م).
- 13- الأصفهاني: أبو الفرج علي بن الحسين -356هـ-: كتاب الأغاني -1-24- نشر دار الثقافة بيروت، 1957م.
- الأغاني: طبعة دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 14- ابن أبي أصيبعة -668هـ-: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- 15- ابن أعثم الكوفي: أبو محمد أحمد بن أعثم -314هـ-: كتاب الفتوح، 1-8- طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، (1388-1394/1968-1974م).
- 16- الأتباري: أبو بكر محمد بن القاسم -327هـ-: كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (1407هـ-1987م).
- ب-
- 17- الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف -494هـ-: كتاب المنقذ. شرح موطأ مالك -1-7- دار الكتب العربي، بيروت، (1403هـ-1983م).
- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل -256هـ-:
- 18- صحيح البخاري، -1-9-، تحقيق: أحمد محمد شاكر، طبع بمطبعة البابي الحلبي، مصر، (1378هـ-1958م).
- 19- الأندلس المفرد، خرج لأحدثه: محمد عبد القادر عطا، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ-1996م).
- 20- التاريخ الصغير -1-2-: تحقيق: محمد إبراهيم زايد، طبع: دار المعرفة بيروت، (1406هـ-1986م).

- 21- التاريخ الكبير، 1-8-: طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1407هـ-1986م).
- 22- التاريخ الأوسط، 1-2-: تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيان، طبع: دار الصميعي، الرياض، السعودية، (1418هـ-1998م).
- 23- بحشل: أسلم بن سهل الرزاز -292هـ-: تاريخ واسط، تحقيق: كوركيس عواد طبع: مطبعة المعارف، بغداد، (1387هـ-1967م).
- 24- البستي: أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي -388هـ-: العزلة، تحقيق: ياسين محمد السواس، طبع: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، (1410هـ-1990م).
- 25- ابن بطة العكبري: أبو عبد الله عبد الله بن محمد -387هـ-: المختار من: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرقة المدمومة، -1-4-، تحقيق: الدكتور: عثمان عبد الله أنم الأتيوبي، دار الراية جدة، السعودية 1418هـ.
- 26- ابن بطوطة -779هـ-: رحلة ابن بطوطة-1-2-، تحقيق: علي المنتصر الكتاني طبع: مؤسسة الرسالة، (1401هـ-1981م).
- 27- البغدادي: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر -429هـ-: الفرق بين الفرق تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع: دار المعرفة، بيروت: د.ت.
-البلانري: أحمد بن يحيى بن جابر -279هـ-:
- 28- فتوح البلدان، مكتبة الهلال، بيروت، (1403هـ-1983م).
- 29- كتاب جمل من أنساب الأشراف، -1-13، تحقيق: الدكتور سهيل زكار الدكتور: رياض زركلي، طبع: دار الفكر، بيروت (1417هـ-1996م).
- 30- البلخي: أبو القاسم عبد الله بن أحمد -319هـ-: القاضي عبد الجبار -415هـ- الحاكم الجشمي -494هـ-: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فواد سيد، طبع: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر (1406هـ-1986م).
- البیهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين -458هـ-:
- 31- السنن الكبرى -1-10- طبع دار الفكر، بيروت، د.ت.

- 32- شعب الإيمان-1-9-تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت (1410هـ-1990م).
- 33- كتاب للزهة الكبير، تحقيق: تقي الدين النحوي، طبع: دار القلم، الكويت 1983.
- 34- البيهقي: ابراهيم بن محمد - (?)-: المحاسن والمساوي، طبع دار بيروت للطباعة والنشر، (1399هـ-1979م).
- ت-
- 35- تاريخ الخلفاء لمجهول (?)، نشر مصورا في موسكو 1967م.
- 36- الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى -297هـ-: الجامع الصحيح -سنن الترمذي-1-5-، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، كمال الحوت طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1408هـ-1987م).
- 37- ابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن -874هـ-: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة -1-10- طبع: دار الكتب المصرية، (1383هـ-1963م).
- 38- التتوخي: أبو علي المحسن بن علي -384هـ-: كتاب الفرج بعد الشدة -1-4- تحقيق: عبود الشالحي، طبع: دار صادر، بيروت، (1398-1978م).
- 39- التهانوي: ظفر أحمد العثماني -1394هـ-: إعلاء السنن -1-20- تحقيق: حازم القاضي، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ-1997م).
- 40- التوحيد: أبو حيان -400هـ-: البصائر والدخائر -1-3-، طبع: مطبعة الإنشاء دمشق، (1964-1966م).
- 41- ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم -728هـ-: الصارم المسلول على شاتم الرسول تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع: المكتبة العصرية، بيروت (1411هـ-1990م).
- ث-
- 42- الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد -430هـ-: كتاب خاص الخاص تحقيق: حسن الأمين، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر -255هـ-
- 43- البيان والتبيين -1-4-تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع مكتبة الخانجي بمصر (1388هـ-1968م).
- البيان والتبيين -1-3-: طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت
- 44- كتاب الحيوان -1-8-: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون طبع دار الجيل، بيروت، (1412هـ-1992م).
- 45- ابن الجارود: أبو محمد عبد الله بن علي -307هـ-: المنقلى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، تعليق: عبد الله عمر البارودي، طبع: دار الجنان بيروت: (1408هـ-1988م).
- 46- ابن الجراح: أبو عبد الله محمد بن داود -296هـ-: من اسمه عمرو من الشعراء تحقيق: الدكتور: عبد العزيز بن ناصر المانع، مطبعة المدني القاهرة (1412هـ-1991م).
- 47- جرير بن عطية بن حديفة أبو حرزة -114هـ-: -سوان جرير بشرح محمد بن حبيب -1-2-: تحقيق: الدكتور: نعمان محمد أمين طه، طبع: دار المعارف بمصر 1969.
- سوان جرير، شرح الدكتور: يوسف عيد، طبع، دار الجيل، (1413هـ-1992م).
- 48- الجعدي: عمر بن علي بن سمرة -586هـ-: طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد سيد طبع: دار القلم، بيروت: د.ت.
- 49- الجهشاري: أبو عبد الله محمد بن عبدوس -331هـ-: كتاب الوزراء والكتاب طبع بمطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (1357هـ-1938م).
- ابن الجوزي: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن -595هـ-: -سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، ضبط وشرح: نعيم زرزور، طبع: دار للكتب العلمية، بيروت، (1404هـ-1984م).
- 51- صفة الصفوة -1-4-: تحقيق: محمود فاخوري، طبع: دار المعرفة بيروت: (1406هـ-1986م).

- 52- المنظم في تاريخ الملوك والأمم - 1-18- تحقيق: محمد عبد القادر عطاء مصطفى عبد القادر عطاء طبع: دار الكتب العلمية، بيروت (1415هـ-1995م).
- 53- كتاب القصص والمنكرين، تحقيق: الدكتور: مارلين سوارتز، طبع: دار المشرق، بيروت، د.ت.
- 54- كتاب الأنكباء، طبع: مؤسسة الكتب الثقافية، (1408هـ-1988).
- 55- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: تحقيق: زينب إبراهيم القاروط طبع دار الكتب العلمية، بيروت، (1402هـ-1982).
- ح-
- 56- الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله -405هـ-: المستدرک علی الصحیحین -1-4- لا مكان ولا تاريخ الطبع.
- 57- ابن حبان: محمد بن أحمد -354-: كتاب النقاء -1-9- مطبع: دائرة المعارف العثمانية الهند، (1399هـ-1979م)،
- ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني -853هـ-:
- 58- تهذيب التهذيب -1-12- طبع: دار الفكر، بيروت، (1408هـ-1988م).
- 59- لسان الميزان -1-2-، المؤسسة الإعلامية، بيروت، 1971.
- 60- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية -1-4-، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبع: دار المعرفة، بيروت، (1414هـ-1999م).
- 61- فتح الباري: شرح صحيح البخاري -1-14-: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، طبع: دار المعرفة، بيروت، 1390هـ.
- 62- تقريب التهذيب -1-2-: تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1413هـ-1993م).
- 63- الإصابة في تمييز الصحابة -1-4- مطبعة السعادة، بمصر، 1328هـ.
- 64- ابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله -656هـ-: شرح نهج البلاغة -1-5- تحقيق: للشيخ حسن تميم، طبع: دار مكتبة الحياة، بيروت، 1964م.
- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد -456هـ-:

- 65- -المحلى -1-12-، تحقيق: الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 66- -الفصل في الملل والأهواء والنحل-1-5-: طبع: دار المعرفة بيروت: (1403هـ-1983م).
- 67- -جمهرة أنساب العرب: طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ-1998م).
- 68- -الحسام الشهيد: عمر بن عبد العزيز -536هـ-: شرح أدب القضاء للإمام الخصاف تحقيق: الشيخ أبو الوفاء الأفغاني والشيخ أبو بكر محمد الهاشمي، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت: (1414هـ-1994م).
- 69- -حسان بن ثابت الأنصاري -50هـ-، ديوان حسان، طبع: دار بيروت، (1398هـ-1994م).
- ابن حنبل الإمام أحمد -241هـ-:
- 70- -المسند-1-18-: شرح أحمد محمد شاكر، طبع: دار المعارف مصر (1391هـ-1971م).
- 71- -الزهد، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت: (1414هـ-1994م).
- غ-
- الخرائطي: أبي بكر محمد بن جعفر بن سهل -327هـ-
- 72- -مساوي الأخلاق وطرائق مكروها، تحقيق: مصطفى عطا، طبع: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (1413هـ-1993م).
- 73- -المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، انتقاء: السلفي الأصفهاني، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، طبع: دار الفكر دمشق (1406هـ-1986م).
- 74- -ابن خردانبة أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله -300هـ-: المسالك والممالك تحقيق: ذي خوي، طبع بمطبعة بريل بلندن، 1889.
- 75- -الخراعي علي بن محمد ابن مسعود -789هـ-: تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصناعات والعمالات الشرعية

- تحقيق: إحسان عيسى، طبع: دار الغرب الإسلامي بيروت (1405 هـ-1985م).
- 76- ابن خزيمة: أبي بكر محمد بن إسحاق السلمي (311هـ-): صحيح ابن خزيمة -1-4-: تحقيق: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، طبع: المكتب الإسلامي، بيروت: (1412هـ-1992م).
- الخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي -463هـ-
- 77- كتاب الكفاية في علم الرواية، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت (1409 هـ-1988م).
- 78- تقييد العلم، تحقيق: يوسف العث، طبع: دار إحياء السنة النبوية 1974م. -الخلال: أبي بكر أحمد بن محمد -311هـ-:
- 79- أحكام أهل الملل، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العلمية بيروت، (1414هـ-1993م).
- 80- السنة، تحقيق ودراسة: عطية بن عتيق الزهراني، طبع: دار الراية، الرياض، السعودية (1415هـ-1994م).
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد -808هـ-:
- 81- تاريخ ابن خلدون -1-7-، طبع: دار البيان، 1884م.
- 82- المقدمة، تحقيق: عبد الواحد وافي، طبع ونشر لجنة البيان العربي، (1384هـ-1965م).
- 83- ابن خلكان: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد -681هـ-: وفيات الأعيان -1- -8-، طبع: دار الثقافة، بيروت، 1972م.
- 84- خليفة بن خياط العصفري -240هـ-: تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، طبع: دار الفكر، بيروت، (1414هـ-1993م).
- د-
- 85- الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن -255هـ-: سنن الدارمي -1-2-، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، نشر: دار الكتاب العربي بيروت (1407 هـ-1987م).

- 86- الدارمي: أبي سعيد عثمان بن سعيد -280هـ-: الرد على الجهمية، تحقيق: بذر بن عبد الله البذر، طبع: دار ابن الأثير، الكويت، (1416هـ-1995م).
- 87- الدرجيني: أبي العباس أحمد بن سعيد -670هـ-: كتاب طبقات المشايخ بالمغرب -1-2-، تحقيق: إبراهيم طلال، طبع: دار البعث قسنطينة، الجزائر -1974م.
- 88- ابن أبي النعم: شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله -642هـ-: كتاب أدب القضاء، تحقيق: محمد مصطفى الزحيلي، طبع: دار الفكر دمشق سوريا، (1402هـ-1982م).
- ابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد -281هـ-:
- 89- قصر الأمل، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، طبع: دار ابن حزم بيروت، (1416هـ-1995م).
- 90- كتاب الأشراف، تحقيق: وليد قصاب، طبع: دار الثقافة، الدوحة، قطر -1413هـ-1993م).
- 91- الصمت: تحقيق: الدكتور: محمد أحمد عاشور، طبع دار الإعتصام القاهرة، (1406هـ-1986م).
- 92- كتاب الرقة والبيداء، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، طبع دار ابن حزم، بيروت، (1416هـ-1996م).
- 93- العقوبات، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، طبع: دار ابن حزم بيروت، (1416هـ-1996م).
- 94- الدينوري: أبو حنيفة أحمد بن داود -282هـ-: كتاب الأخبار الطوال، طبع: دار المسيرة، بيروت، (1379هـ-1959م).
- ز-
- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان -748هـ-:
- 95- تاريخ الإسلام -1-29-، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، نشر: دار للكتاب العربي، بيروت (1410هـ-1990م).
- 96- مسير أعلام للنبلاء -1-21-، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، (1401هـ-1981م).

- 97- كتاب تذكرة الحفاظ 1-4-، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت (1376هـ-1956م).
- 98- ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1-؟-، تحقيق: علي محمد البجاوي طبع: دار المعرفة، بيروت، 1348هـ.
- ر-
- 99- الرازي: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم -327هـ-: كتاب الجرح والتعديل 1-9- طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند (1372هـ-1953م).
- 100- الرازي: أبو العباس أحمد بن عبد الله -460هـ-: تاريخ مدينة صنعاء تحقيق: حسين بن عبد الله العمري طبع: دار الفكر بيروت، (1409هـ-1989م).
- ابن رجب: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد -795هـ-:
- 101- الاستخراج لأحكام الخراج، تصحيح وتعليق: عبد الله الصديق طبع دار المعرفة للطباعة، بيروت، 1979م.
- 102- سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز، تحقيق: غنت وصال حمزة طبع: دار ابن حزم، بيروت، (1414هـ-1994م).
- 103- ابن رسته: أبو علي أحمد بن عمر -؟-: الأعلام النفيسة، تحقيق: ذي خوي طبع بمطبعة بريل بلندن (1891).
- 104- ابن السرفعة: أبو العباس نجم الدين -710هـ-: كتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيل والميزان، تحقيق: محمد أحمد إسماعيل الخاروف، طبع دار الفكر، دمشق، (1400هـ-1980م).
- 105- ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد -520هـ-: البيان والتحصيل 1-20- تحقيق: محمد حجي وآخرون طبع: دار الغرب الإسلامي بيروت: (1408هـ-1988م).
- ز-
- 106- الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب -256هـ-: الأخبار الموفقات، تحقيق: سامي مكي العاني، طبع مكتبة العاني بغداد، (1392هـ-1972م).

- 107- الزمخشري: جاز الله محمود بن عمر-538هـ-: الفتق في غريب الحديث
-1-4-، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع:
دار المعرفة، بيروت، ط2، دت.
- 108- الزنجاني: أبي عبد الله: -؟-: تاريخ القرآن، طبع دار الحكمة، دمشق، 1987.
- 109- ابن زنجويه حميد -251-: كتاب الأموال، تحقيق: شاعر نيب فياض طبع: مركز
الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض (1406هـ-1986م).
- 110- الزيعلي: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف -762هـ-: نصب الراية
لأحاديث الهداية -1-4-، طبع: دار الحدائث، القاهرة، دت.
- س-
- 111- السخاوي: علي بن محمد-643هـ-: جمال القراء وكمال الإقراء-1-2-
تحقيق: علي حسن البواب، طبع: مكتبة الخانجي، القاهرة (1408هـ-1987م).
- 112- المرءة نسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل -490هـ-: كتاب المبسوط
-1-30-، طبع: دار المعرفة، بيروت، (1409هـ-1989م).
- 113- ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع -230هـ-: كتاب الطبقات الكبير-1-9-
تصحيح وطبع: إينوارد سخو وأخرون، طبع: مطبعة بريل بلندن، 1321هـ.
-الطبقات الكبرى، -1-9-، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طبع: دار الكتب
العلمية بيروت: (1410هـ-1990م).
- 114- سعيد بن منصور بن شعبة-227هـ-: سنن سعيد -1-2-، تحقيق: حبيب
الرحمن الأعظمي، طبع دار الكتب العلمية بيروت، 1388هـ عن طبعة
الهند.
- سنن سعيد بن منصور -1-5-، تحقيق: سعد بن عبد الله، طبع
دار الصميعي الرياض، (1414هـ-1993م).
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن -911هـ-:
- 115- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.م.ط، دت.
- 116- الأسماء والنظائر في النحو -1-3-، تحقيق: أحمد مختار الشريف، طبع:
مجمع اللغة العربية بدمشق سوريا، (1407هـ-1987م).
- 117- الإتيان في علوم القرآن -1-2-، طبع: دار المعرفة، بيروت، دت.

- 118 - الوسائل إلى معرفة الأوائل، تحقيق: الدكتور، إبراهيم العنوي، للدكتور: علي محمد عمر، نشر مكتبة الخانجي، للقاهرة (1413هـ-1993م).
- ش-
- 119 - الشافعي: أبو الحسن علي بن محمد -388هـ-: كتاب الديارات، تحقيق: كوركيس عواد، طبع بمطبعة المعارف، بغداد، 1951م.
- الشافعي: محمد بن إريس -204هـ-:
- 120 - كتاب الأم -1-8- تصحيح: محمد زهري النجار طبع: دار المعرفة بيروت، (1393هـ-1973م).
- 121 - مسند الإمام الشافعي، طبع الطاسيلي للنشر الجزائر، 1989م.
- 122 - ابن شبة: أبو زيد عمر -262هـ-: كتاب تاريخ المدينة المنورة، أخبار المدينة المنورة -1-2-، تعليق: علي محمد نندل، ياسين سعد الدين، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ-1996م).
- 123 - ابن شداد: عز الدين أبي عبد الله محمد بن علي -684هـ-: الأعلام الخطيرة في نكر أمراء الشام والجزيرة، ج1، القسم الأول، تحقيق: بومنيك سورنيل طبع بالمطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1953م.
- 124 - الشماخي: أحمد بن سعيد بن عبد الواحد -865هـ-: كتاب السير -1-2- طبع وزارة التراث القومي والثقافة بسلطة، عمان، (1412هـ-1992م).
- 125 - الشوكاني: محمد بن علي -1255هـ-: نيل الأوطار -1-9-، طبع دار الجيل بيروت، د.ت.
- 126 - الشيباني: أبو عبد الله محمد بن الحسن -189هـ-: كتاب الحجة على أهل المدينة -1-4-، ترتيب وتعليق: مهدي حسن الكيلاني، طبع: عالم الكتب بيروت (1403هـ-1983م).
- 127 - ابن أبي شبة: عبد الله بن محمد -235هـ-: الكتاب المصنف في الحديث والآثار -1-15- تحقيق: عامر العمري الأعظمي طبع: دار السلفية بومباي، الهند، د.ت.

-ض-

128 - الضحاك الشيباني: أبو بكر أحمد بن عمر -287هـ-: كتاب اللديت، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، طبع: مؤسسة الكتب الثقافية، (1409هـ -1988م).

-ط-

129 - الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد -360هـ-: المعجم الكبير -1-25- تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (1404هـ -1983م).

-الطبري: أبو جعفر محمد بن حرير -310هـ-:

130 - تاريخ الطبري -1-10، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع: دار المعارف بمصر، 1971م.

131 - جامع البيان في تأويل أي القرآن -1-20- مطبع: دار الفكر بيروت (1405هـ -1984م).

132 - الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة -321هـ-: شرح معاني الآثار -1-5-، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، طبع: عالم الكتب، بيروت، (1414هـ -1994م).

-الطرطوشي محمد بن الوليد بن محمد -520هـ-:

133 - كتاب الحوادث والبدع، تحقيق: عبد المجيد تركي، طبع: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (1410هـ -1990م).

134 - سراج الملوك، تحقيق: جعفر البياتي، طبع بمطبعة رياض الرس للكتب والنشر، لندن، 1990م.

135 - أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي -؟-: عون المعبود شرح سنن أبي داود -1-14- طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1410هـ -1990م).

-ع-

136 - العاملی بهاء الدین محمد بن حسین -1003هـ-: المخلاة، تحقيق: محمد خليل الباشا، طبع: عامل الكتب، (1405هـ -1985م).

-ابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد الله -463هـ-:

137 - الإستنكار للجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والأثر -1-30-، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي،

- طبع دار قتيبة للطباعة، بيروت، دار الوعي حلب (1414هـ-1993م).
- 138- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد -1-26-، تحقيق: الأساتذة مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري وآخرون، مطبعة فضالة المغرب، (1387هـ-1967م).
- 139- جامع بيان العلم وفضله -1-2- طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 140- الإستهجاب في معرفة الأصحاب بهامش الإصابة لابن حجر، طبع بمطبعة السعادة، القاهرة، 1328هـ.
- 141- بهجت المجالس وأنيس المجالس -1-3-، تحقيق: محمد مرسى الخولي طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1402هـ-1982م).
- 142- كتاب الكافي في فقه أهل المدينة -1-2-، تحقيق: محمد محمد أميدوك ماديك طبع: مكتبة الرياض، السعودية، (1400هـ-1980م).
- 143- ابن عبد الحكم: أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم -214هـ-: سيرة عمر بن عبد العزيز، تحقيق: أحمد عبيد، طبع: عالم الكتب، (1404هـ-1984م).
- 144- ابن عبد الحكم: أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله -257هـ-: فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: شارل توري، طبع بمطبعة بريل بلندن، 1920م.
- 145- ابن عبد ربه: أبو عمر أحمد بن محمد -328هـ-: العقد الفريد -1-7- شرح وضبط: أحمد الزين، أحمد أمين، إبراهيم الأبياري، طبع: دار الكتاب العربي بيروت، (1402هـ-1984م).
- 146- عبد الرزاق أبي بكر بن همام الصنعاني -211هـ-: المصنف -1-11- تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبع: المجلس العلمي بالهند، (1390هـ-1970-1972م).
- 147- ابن عبد الرقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن حسن -733هـ-: معين الحكام علي القضايا والأحكام -1-2-، تحقيق: محمد بن قاسم بن عياد طبع: دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.
- 148- عبد الله بن أحمد بن حنبل: السنة، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1414هـ-1994م).

- أبو عبيد القاسم ابن سلام بن مسكين -224هـ-:
- 149 - كتاب الأموال، تحقيق: الدكتور: محمد عمارة، طبع دار الشروق بيروت (1409هـ-1989م).
- كتاب الأموال تحقيق: خليل هراس، طبع: دار الفكر، بيروت (1395هـ-1975م).
- 150 - غريب الحديث-1-2-، تحقيق: محمد عظيم الدين، طبع: دار الكتاب العربي ، (1390هـ-1976م).
- 151 - كتاب النسب، تحقيق: مريم محمد الدرع، طبع: دار الفكر، بيروت (1410هـ-1989م).
- 152 - ابن عذاري المراكشي توفي بعد 712هـ-: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب-1-4-، تحقيق: ج.س. كولان، ليفي بروفنسال، طبع: دار الثقافة بيروت، (1400هـ-1980م).
- 153 - أبو العرب: أبو محمد بن أحمد بن تميم -333هـ-: كتاب طبقات علماء إفريقية تحقيق: محمد بن شنب، طبع: دار الكتاب اللبناني، د.ت.
- 154 - ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله -543هـ-: عارضة الأحودي لشرح صحيح الترمذي -1-13- طبع: دار الكتاب العربي، د.ت.
- 155 - ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسين -571هـ-: تهذيب تاريخ دمشق -1-7-، تهذيب: الشيخ: عبد القادر بدران، طبع: دار المسيرة، بيروت (1399هـ-1979م).
- 156 - العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله -395هـ-: كتاب الصنائع -الكتاب والشعر-، تحقيق: علي محمد اللجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع: المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (1406هـ-1986م).
- 157 - علي المتقي علاء الدين الهندي -975هـ-: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال -1-18-، ضبطه وفسر غريبه، الشيخ: بكري حياثي، طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت، (1412هـ-1992م).
- 158 - ابن العماد الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي -1089هـ-: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، نشر: دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

- 159- القاضي عياض بن موسى بن عياض-544هـ-ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك-1-4-، تحقيق: أحمد بكير محمود نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، ليبيا 1388م ص 1968م.
- غ-
- 160- الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد-505هـ-: إحياء علوم الدين-1-7- طبع: دار الفكر، بيروت، (1395هـ-1975م).
- ف-
- 161- الفراء: أبو يعلى محمد بن الحسن-458هـ-: الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت: (1403هـ-1983م).
- 162- الفرزوق همّام بن غالب بن صعصعة-114هـ-: ديوان الفرزوق-1-2- طبع: دار بيروت، (1404هـ-1984م).
- 163- الفريابي: أبي بكر بن جعفر بن محمد-301هـ-: كتاب القدر، تحقيق: عبد الله بن أحمد المنصور مطبع: مطبعة أضواء السلف الرياض: السعودية (1418هـ-1997م).
- ق-
- 164- القالي: أبي علي إسماعيل بن القاسم-356هـ-الأمالي-1-3-، طبع: دار الآفاق الجديدة، بيروت، (1400هـ-1980م).
- ابن قتيبة: أبي محمد عبد الله بن مسلم-276هـ-:
- 165- المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، طبع: دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- 166- الإمامة والسياسة-1-2-، تحقيق: طه محمد الزين، نشر: دار المعرفة بيروت، (1387هـ-1967م).
- 167- كتاب عيون الأخبار، 1-4-، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت عن طبعة دار للكتب المصرية، (1334هـ-1925م).
- 168- الشعر والشعراء، تحقيق: دي خوي، طبع بلندن 1904م.
- 169- أدب الكتاب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر (1383هـ-1963م).

- 170- -تأويل مختلف الحديث، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت (1405هـ-1985م).
-ابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد -630هـ-:-
- 171- -المغنى والشرح الكبير-1-12- طبع: دار الكتب العربي، بيروت (1403هـ-1983م).
- 172- -مجموع فيه: إثبات صفات العلو ولمعة الاعتقاد والهادي إلى سبل الرشاد ودم التأويل، تحقيق: بدر بن عبد الله بن البدر، طبع: دار ابن الأثير الكويت، (1416هـ-1995م).
- 173- -قدامة بن جعفر بن قدامة أبو الفرج -320هـ-:- كتاب الخراج وصناعة الكتابة بديل المسالك والممالك لابن خرداذبة، تحقيق: دي خوي، طبع بمطبعة بريل بلندن، 1889م.
- 979- -الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: الدكتور: محمد حسين الزبيدي، دم.ط 979
- 174- -القرطبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد -671هـ-:- الجامع لأحكام القرآن -1-20- طبع: دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1965.
- 175- -القرافي: شهاب الدين أحمد بن إبريس -684هـ-:- الدخيرة -1-14-، تحقيق: الأستاذ: محمد بوخبزة، وآخرون، طبع: دار الغرب الإسلامي، بيروت 1994م.
- 176- -الإمبراطور قسطنطين السابع: بروفيروجينيوس -959م-:- إدارة الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة: محمود سعيد عمران، طبع: دار النهضة العربية بيروت، 1980.
- 177- -القلقشندي: أبو العباس أحمد -821هـ- -صبح الأعشى في صناعة الإنشا -1-14- طبع: دار الكتب المصرية، (1340هـ-1922م).
- 178- -ابن القوطية أبي بكر محمد بن عمر -367هـ-:- تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: إسماعيل العربي، طبع: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- ابن قيم الجوزية: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر -751هـ-:-
- 179- -الحكم أهل اللئمة -1-2- تحقيق: الدكتور: صبحي الصالح، طبع: دار العلم للملايين، بيروت، 1983.

- 180- - زاد المعاد في هدي خير العباد -1-5- تحقيق: شعيب الأرنؤوط عبد القادر الأرنؤوط، طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت: مكتبة المنار الإسلامية الكويت، (1405هـ-1985م).
- 181- - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: عصام فارس للحرساتي حسان عبد القادر، طبع: دار الجيل، بيروت، (1418هـ-1998م).
- ك-
- 182- - الكاساني: علاء الدين أبي بكر بن مسعود -587هـ-: كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع -1-7- طبع: دار الكتاب العربي، بيروت: (1402هـ-1982م).
- ابن كثير: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل -774هـ-:
- 183- - تفسير القرآن العظيم -1-7-، طبع: دار الأندلس، (1406هـ-1986م).
- 184- - البداية والنهاية -1-14- طبع: مكتبة المعارف، بيروت، (1400هـ-1981م).
- 185- - عمر بن عبد العزيز، تقديم وتعليق: أحمد الشرباصي، طبع: الدار القومية للطباعة والنشر بمصر، د.ت.
- 186- - الكندي: أبو عمر محمد بن يوسف -350هـ-: كتاب الولاة وكتاب القضاء تهذيب وتصحيح: رفن كست، طبع بمطبعة الأباء، اليسوعيين، بيروت 1908م.
- ل-
- 187- - الالكاسي: أبو القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور -418هـ-، شرح أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة -1-9- طبع: دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض السعودية، 1415هـ.
- م-
- الإمام مالك بن أنس -179هـ-:
- 188- - الموطأ، إعداد: أحمد راتب عرموش، طبع: دار النفائس، بيروت (1402هـ-1982م).
- 189- - المدونة الكبرى -1-4-، طبع: دار الفكر، بيروت، د.ت.

- 190- ابن ماجة: أبي عبد الله محمد بن يزيد -275هـ-: سنن ابن ماجة 1-2- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع: دار إحياء التراث العربي بيروت (1395هـ-1975م).
- 191- المالكي: أبي بكر عبد الله بن محمد -اختلف في سنة وفاته- 444، 438، 444هـ: رياض النفوس 1-2-، تحقيق: بشير اليكوش، طبع: دار الغرب الإسلامي بيروت، (1403هـ-1983م).
- الموردي: علي بن محمد بن حبيب -450هـ-
- 192- الأحكام السلطانية، طبع: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
- 193- نصيحة الملوك، تحقيق: خضر محمد خضر، طبع: مكتبة الفلاح الكويت، (1403هـ-1983م).
- 194- الحاوي الكبير 1-25-، تحقيق: الدكتور: محمود مسطرجي، وآخرون طبع: دار الفكر، بيروت، (1414هـ-1914م).
- 195- أدب الدنيا والدين، تحقيق: مصطفى السقا. طبع: دار الكتب العلمية بيروت، (1375هـ-1955م).
- 196- ابن المبارك: عبد الله بن واضح -181هـ-: كتاب الزهد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 197- المبرد: أبي العباس محمد بن يزيد -285هـ-: الكامل في اللغة والأدب 1-4- تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، طبع: دار نهضة مصر، د.ت.
- الكامل في اللغة والأدب 1-3-، طبع مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.
- 198- المرتضى: أحمد بن يحيى بن المرتضى -840هـ-: كتاب طبقات المعتزلة تحقيق: سوسنة ديوالد ويلزر، نشر: فرانز شنايدر فيسبانن، بيروت (1407هـ-1987م).
- 199- المرتضى: علي بن الحسين -436هـ-: أمالي المرتضى 1-2-، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الكتب العربي، بيروت: (1387هـ-1967م).
- 200- المروزي: محمد بن نصر -294هـ-: السنة، تعليق: أبو محمد سالم أحمد طبع: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، (1408هـ-1988م).

- 201- المزني: جمال الدين أبي الحجاج يوسف -742هـ-: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 1-35، تحقيق: بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، (1413هـ-1992م).
- 202- المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين -346هـ-: مروج الذهب ومعادن الجوهر -1-4، طبع: دار الأندلس، بيروت، (1385هـ-1966م).
- 203- المصعب الزبيري: أبو عبد الله بن عبد الله -236هـ-: كتاب نسب قريش تحقيق: إيلفي بروفنسال، طبع: دار المعارف، بمصر، 1976.
- 204- الإمام مسلم بن الحجاج -261هـ-: صحيح مسلم -1-8، طبع دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- 205- المقرئ: أبو العباس أحمد -1041هـ-: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب -1-8، تحقيق: إحسان عباس، طبع: دار صادر، بيروت، 1968.
- 206- المقرئ: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي -845هـ-: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار -1-2، طبع دار الثقافة الدينية القاهرة 1987.
- 207- الملانور السنين علي بن محمد القاري -1014هـ-: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، طبع: المكتب الإسلامي، بيروت، (1406هـ-1986م).
- 208- الملاء: أبو حفص عمر بن محمد -570هـ-: الكتاب الجامع لسيرة عمر بن عبد العزيز -1-2، تحقيق: الدكتور: محمد صدقي، طبع، مؤسسة الرسالة بيروت، (1416هـ-1996م).
- 209- المنذري: زكي الدين عبد النعيم بن عبد القوي -656هـ-: الترغيب والترهيب -1-4، ضبط وتعليق: مصطفى محمد عمارة، طبع: البابي الحلبي القاهرة، (1373هـ-1954م).
- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم -711هـ-:
- 210- لسان العرب -1-15، طبع: دار إحياء التراث العربي، بيروت 1400هـ-
- 211- مختصر تاريخ دمشق -1-29، تحقيق: إبراهيم صالح وآخرون، طبع: دار الفكر، دمشق، (1406هـ-1986م)

- 212- أبي المهلب هيثم بن سليمان القيسي -275هـ-: أدب القاضي والقضاء تحقيق:
فرحات الدشرلوي، نشر الشركة التونسية للتوزيع، 1970.
-ن-
- 213- النديم -ابن النديم-: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب -380هـ-: كتاب الفهرست
للنديم، تحقيق: رضا تجدد، طبع: طهران، (1391هـ-1971م).
- 214- النسائي أبي عبد الرحمن بن شعيب -303هـ-: سنن النسائي -1-8-، طبع:
مصطفى البابي الحلبي بمصر، (1383هـ-1964م).
- أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصفهاني -430هـ-:
215- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء -1-10-: طبع: دار الكتاب العربي بيروت،
(1387هـ-1967م).
- 216- كتاب تاريخ أصبهان -نكر أخبار أصهان -1-4-: تحقيق: السيد كسروي
حسين، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1410هـ-1990م).
- 217- النويريك شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب -733-: نهاية الأدب في فنون
الأدب -1-32-، مطبعة دار الكتب المصرية، (1347هـ-1929م).
- ه-
- 218- ابن هشام أبو محمد عبد الملك -218هـ-: السيرة النبوية -1-2-، تحقيق:
مصطفى السقا وآخرون، طبع: مطبعة البابي الحلبي، مصر، (1375هـ-1955م).
- 219- الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر -807هـ-: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد -
1-10- طبع: مكتبة القدس القاهرة، د.ت.
- 220- الهيثمي: أحمد بن محمد بن علي ابن حجر -974هـ-: الصواعق المحرقة في الرد
على أهل البدع والزندقة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (1403هـ-1983م)
- و-
- 221- الواقدى: محمد بن عمر -207هـ-: فتوح الشام -1-2-، طبع: دار إحياء التراث
العربي، بيروت، د.ت.

- 222- للوشاء: أبو الطيب محمد بن إسحاق -936هـ-: الموشى أو الظرف والظرفاء
تحقيق: كمال مصطفى، طبع: مكتبة الخانجي، القاهرة (1413هـ-
(1993م)
- 223- وكيع: محمد بن خلف بن حيان -306هـ-: أخبار القضاة -1-3-، طبع: عالم
الكتب، بيروت، دت.
- 224- الونشريسي: أحمد بن يحيى -914هـ-: المعيار المغرب والجامع المغرب عن
فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب -1-13، طبع: دار الغرب
الإسلام بيروت، (1401هـ-1981م).
- ي-
- 225- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبي عبد الله -626هـ-: معجم البلدان -1-5-
طبع: دار بيروت، دار صادر، (1404هـ-1984م).
- 226- يحيى بن آدم بن سليمان القرشي -203هـ-: كتاب الخراج، شرح وتصحيح: أحمد
محمد شاکر، طبع: دار المعرفة، بيروت، (1399هـ-1979م).
- 227- الإمام يحيى بن حمزة اليماني -749هـ-: كتاب تصفية القلوب من أدران الأوزار
والذنوب، تحقيق: حسن محمد مقبولي: طبع: مؤسسة الكتب الثقافية
بيروت، (1413هـ-1993م).
- 228- يحيى بن معين -233هـ-: التاريخ -1-4-: تحقيق: محمد نورسيف طبع
الهيئة العامة للكتاب، مصر، (1399هـ-1979م).
- اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب -282هـ-:
- 229- تاريخ اليعقوبي -1-2-: طبع: دار صادر، دار بيروت، دت.
- 230- كتاب البلدان بديل المسالك والممالك لابن خرداذبة: تحقيق: ذي خوي طبع
بمطبعة بريل، بلندن 1889م.
- 231- أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي -307هـ-: مسند أبي يعلى
-1-14-، تحقيق: حسين سليم أسد، طبع: دار الثقافة، العربية، دمشق
(1413هـ-1992م).
- 232- أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم -182هـ-: كتاب الخراج، طبع: دار المعرفة
بيروت، (1399هـ-1979م).

قائمة المراجع

-أ-

- 1- آرثر كر يستسن: إيران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، عبد الوهاب عزام، طبع: دار النهضة العربي، بيروت، د.ت.
- 2- ارنولد سييرتوماس: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، طبع: مكتبة النهضة المصرية، 1970م.
- 3- أطفيش أبو إسحاق إبراهيم: الفرق بين الإباضية والخوارج، د.م.ط، د.ت.

-ب-

- 4- باقر الصدر محمد: إقتصادنا، طبع: دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، (1400هـ-1980م).
- 5- بتلر ألفرد. ج: فتح العرب لمصر، تعريب: محمد فريد، أبو حديد، طبع، مكتبة مدبولي، د.ت.

-ت-

- 6- تروتون.أس: أهل النعمة في الإسلام، ترجمة: حسن حبشي، طبع: دار المعارف بمصر، 1967.

-ج-

- 7- الجزيري عبد الرحمن: كتاب الفقه على المذاهب الأربعة 1-4، طبع: دار الفكر بيروت، د.ت.

-ح-

- 8- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام 1-4، طبع: دار الأنتلس، بيروت د.ت.
- 9- حميد الله محمد: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة طبع: دار النفائس، (1405هـ-1985م).
- 10- الحوفي أحمد محمد: أدب السياسة في العصر الأموي، طبع: دار القلم بيروت، (1384هـ-1965م).
- 11- حوى سعيد: للرسول ﷺ د.ت.م، الطبع، (1397هـ-1977م).

-خ-

12- خالد محمد خالد: معجزة الإسلام عمر بن عبد العزيز، طبع: دار المعارف، مصر 1983.

-خطاب محمود شيث :

13- قادة فتح المغرب العربي، طبع: دار الفكر، بيروت، (1398هـ-1978م).

14- الفاروق القائد، طبع: دار الفكر، بيروت، (1319هـ-1971م).

-خليل عماد الدين:

15- ملامح الإنقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، طبع: مؤسسة الرسالة بيروت، (1401هـ-1981م).

16- في التاريخ الإسلامي، فصول في المنهج والتحليل، طبع: المكتب الإسلامي، بيروت (1401هـ-1981م).

17- خماس نجدة: الإدارة في العصر الأموي، طبع: دار الفكر، دمشق (1400هـ-1980م).

-د-

-النوري عبد العزيز :

18- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، طبع: دار الطليعة، بيروت، 1982.

19- مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1961.

20- دينيت دانييل: الجزية والإسلام، ترجمة: فوزي فهم جاد الله، طبع: دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959.

-ر-

21- الرئيس، محمد ضياء الدين : الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية، طبع دار الأنصار، القاهرة، 1977.

-ز-

22- الزحيلي وهبة: الخليفة الراشد العادل عمر بن عبد العزي، طبع: دار قتيبة دمشق، (1412هـ-1992م).

23- الزركلي خير الدين: الأعلام -1-8-، طبع: دار العلم للملايين، 1986.

24- الزرو خليل داود: الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة، طبع: دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1971م.

- 25- زكريا ماجد فيصل: عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، طبع: مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، (1407هـ-1987م).
- أبو زهرة محمد:
- 26- خاتم النبيين -1-2- منشورات المكتبة العصرية صيدا، لبنان، د.ت.
- 27- محاضرات في النصرانية، طبع: شركة الشهاب الجزائر، 1989.
- 28- الجريمة، طبع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.
- 29- زيدان جرجي: تاريخ التمدن الإسلامي -1-4-، طبع: دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت.
- س-
- 30- سابق السيد : فقه السنة -1-3- طبع: دار الفكر، بيروت، (1397هـ-1977م)
- 31- سالم عبد العزيز ، أحمد مختار العبادي: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، طبع: دار النهضة العربية، بيروت، ص1981
- 32- السباعي مصطفى : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، طبع: المكتب الإسلامي، بيروت، (1402هـ-1982م).
- 33- سيد الأهل عبد العزيز: الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز، طبع: بمطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (1382هـ-1962م).
- ش-
- 34- الشكعة مصطفى الدكتور: الأئمة الأربعة، طبع: دار الكتاب اللبناني، بيروت (1403هـ-1983م).
- 35- صالح محمد: النظام المالي والإقتصادي في الإسلام، طبع: مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، (1404هـ-1984م).
- 36- صبري مصطفى: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين -1-4-، طبع: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1413هـ-1992م).
- 37- صفوت أحمد زكي، عمر بن عبد العزيز: طبع: دار المعارف، مصر، 1966 (سلسلة إقرأ).
- ط-
- 38- الطماوي سليمان محمد: عمر بن الخطاب وأصول السياسة الحديثة، طبع: دار الفكر العربي، د.ت.

39- الطنابجي محمد محمود : منخل إلى تاريخ نشر التراث، طبع مكتبة الخانجي القاهر (1405هـ-1984م).

-ع-

40- عباس إحسان : ديوان شعر الخوارج، طبع: دار الشروق، بيروت(1402هـ-1982م).
41- عبد الخالق عبد الغني: حجية لسنة طبع: دار القرآن، بيروت(1407هـ- 1986 م).
42- عبد الشافي عبد اللطيف النكتور: العالم الإسلامي في العصر الأموي، طبع: دار الوفاء، (1404هـ-1984م).
-العدوي إبراهيم أحمد :

43- الأمويون والبيزنطيون: طبع: دار القومية للطباعة والنشر(1383هـ- 1963 م).
44- النظم الإسلامية: طبع مكتبة الأنجلو المصرية، (1392هـ-1972م).
45- العث يوسف: النولة الأموية، طبع: دار الفكر، دمشق، (1406هـ- 1985م).
46- عطوان حسين النكتور: الأمويون والخلافة، طبع: دار الجيل، بيروت، 1986.
-عمارة محمد:

47- عمر بن عبد العزيز ضمير الأمة وخامس الخلفاء الراشدين، طبع: دار الشروق بيروت، (1408هـ-1988م).
48- رسائل العنل والتوحيد -1-2-، طبع: دار الشروق، (1408هـ-1988م).
49- المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، طبع: دار الشروق، بيروت (1408هـ-1988م).

50- العميد إحسان صنقي: الحجاج بن يوسف الثقفي، حياته وأراؤه السياسية، طبع، دار الثقافة، بيروت، 1981.

-ف-

51- فسان فلوتن: السيطرة العربية -الدولة الأموية والمعارضة- ترجمة: إبراهيم بيضون، طبع: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت (1405هـ-1985م).
52- فلهوزن يوليوس : تاريخ لنولة العربية، ترجمة: عبد الهادي أبو ريبة، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص1968.
53- فهمي سامح عبد الرحمن: المكنيل في صدر الإسلام، طبع: المكتبة الفوسلانية مكة المكرمة، (1401هـ-1981م).

54- فهمي مصطفى أبو زيد: فن الحكم في الإسلام، طبع، دار للفكر العربي القاهرة، (1413 هـ-1993م).

-ج-

55- قاسم عون الشريف: نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله ﷺ طبع: دار الكتاب اللبناني، بيروت، (1401هـ-1981م).

56- القرضاوي يوسف: فقه الزكاة -1-2- طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت (1405هـ-1985م).

-ك-

57- كاشف سيدة إسماعيل: مضر في عصر الولاة، نشر مكتبة النهضة المصرية د.ت.

58- الكتاني عبد الحي: نظام الحكومة النبوية المسمى، الترتيب الإدارية، طبع: دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

59- الكبيسي عبد المجيد محمد صالح: عصر هشام بن عبد الملك، طبع: مطبعة سليمان الأعظمي، بغداد، ص 1975.

60- كمال أحمد عادل، القاسية: طبع: دار الفانس، بيروت، (1409هـ-1989م).

-م-

61- مؤنس حسين: فجر الأندلس، طبع: الدار السعودية للنشر والتوزيع (1405هـ-1985م).

62- محمصاني صبحي: تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء طبع: دار العلم للملايين، 1984.

63- معروف نايف: الخوارج في العصر الأموي طبع: دار الطليعة، بيروت (1401هـ-1981م).

64- المقداد محمود: الموالي ونظام الولاة من الجاهلية إلى أواخر العصر الأموي طبع: دار الفكر، دمشق، (1408هـ-1988م).

-ن-

65- النامي عمر خليفة: دراسات عن الإباضية، ترجمة: مختار خوري، طبع: دار الغرب الإسلامي، 2001.

66- الندوي أبو الحسن: رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ج 1-2، طبع: دار القلم الكويت (1389هـ-1969م).

- 67- ونسك. أ. ي: مفتاح كنوز السنة، ترجمة: فؤاد عبد الباقي، طبع: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1403هـ-1983م).
- 68- ويستفلا. ف: جدول السنين الهجرية بأليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها مترجمة: عبد المنعم ماجد، الدكتور عبد المحسن رمضان، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية